



هذا الجزء الرابع من رد المحتار
على الدر المختار العلامة
الحيدري البحر القسامة
النسخ محمد عابد بن
تفضل الله به
امين

عليه چهارم
هذا الكتاب رد المحتار تاج بايز و غيره
رمضان المبارك سنة ١٢٨٥
موقوف مولوي محمد عبد الجليم خريد
شتم واصل كن نجاشي سرکار سكرتريه

A0514

• فهرست الجزء الرابع من حاشية رد المحتار على الدر المختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابد بن •

صفحة	صفحة
٥٢	كتاب البيوع
٥٣	مطلب في تعريف المال والمالك والمتقوم
٥٤	مطلب في بيع المصكوك والموقوف
٥٥	مطلب في شرائع البيوع انواع اربعة
٥٧	مطلب في القبول قد يكون بالفعل وليس من صور التعاطي
٥٨	مطلب في حكم البيع مع الهزل
٥٩	مطلب في البيع بالتعاطي
٦٠	مطلب في بيع الاستعجار
٦١	مطلب في بيع الجلاء كية
٦٢	مطلب في العرف الخاص والعام
٦٣	مطلب في النزول عن الوعظ بمال
٦٤	مطلب في خلو الخوئ
٦٥	مطلب في بيان سداد المسكة
٦٦	مطلب في انعقاد البيع بالقبض واحد من الجانبين
٦٧	مطلب في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة وتفرقة
٦٨	مطلب ما يعلل الايجاب سبعة
٦٩	مطلب في الفرق بين الايمان والبيعات
٧٠	مطلب في التأجيل الى اجل مجهول
٧١	مطلب مهم في احكام النكاح اذا اكسدت او انقطعت او غلت او رخصت
٧٢	مطلب يعتبر الثمن في مكان العقد وزنه
٧٣	مطلب مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا
٧٤	مطلب البيع بالرقم
٧٥	مطلب المعتبر ما وقع عليه العقد وان ظن البائع والمشتري انه اقل او اكثر
٧٦	فصل فيما يدخل في البيع وما لا يدخل
٧٧	مطلب كل ما دخل تبعه لا يقابل شي من الثمن
٧٨	مطلب المجتهد اذا استدل بحديث كان تعديله
٧٩	مطلب في حل المطلق على المقعد
٨٠	مطلب في بيع الثمر والزرع والشجر مقصودا
٨١	مطلب فساد الثمنين بوجوب فساد الثمنين
٨٢	مطلب في حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاكه
٨٣	مطلب ما يكون قبضا
٨٤	مطلب فيما يكون قبضا للمبيع
٨٥	مطلب في شروط القاية
٨٦	مطلب في اشتري دارا ما جورة لا يطالب بالثمن قبل قبضها
٨٧	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٨٨	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٨٩	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٩٠	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٩١	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٩٢	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٩٣	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٩٤	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٩٥	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٩٦	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٩٧	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٩٨	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
٩٩	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه
١٠٠	مطلب في اشتري شيئا ومات مقلدا قبل قبضه

صفحة	مصفحة
١٢٠	مطلب في البيع بشرط فاسد
١٢٠	مطلب في الشرط الفاسد اذا ذكر بعد العقد أو قبله
١٢٥	مطلب رد المشتري فاسدا الى بائعه فلم يقبله
١٢٦	مطلب ملك المأمور مالا يملكه الآخر
١٢٩	مطلب في تعيين الدراهم في العقد الفاسد
١٣٠	مطلب البيع الفاسد لا يطيب له ويطيب للمشتري منه
١٣٠	مطلب الحرمة تتعدد
١٣٠	مطلب من ورث مالا حراما
١٣١	مطلب في أحكام زيادة البيع فاسدا
١٣١	مطلب أحكام نقصان البيع فاسدا
١٣١	مطلب في البيع المذكور
١٣٣	مطلب في التفريق بين الصغير ومحرمه
١٣٤	فصل في الفتنوى
١٣٨	مطلب في بيع المرهون والمستاجر
١٣٩	مطلب البيع الموقوف ينف وتلاون
١٤٢	مطلب اذا طرأ ملك باب على موقوف ابطله
١٤٣	باب الاقالة
١٤٦	مطلب تحريمهم في اقالة الوكيل بالبيع
١٥١	مطلب في اختلافهما في العصة والفساد أو في العصة والبطلان
١٥٢	باب المراجعة والتولية
١٥٦	مطلب خيار الخيانة في المراجعة لا يورث
١٥٧	مطلب اشترى من شريكه ساعة
١٥٩	مطلب في الكلام على الرق بالغبن الفاسد
١٦٠	مطلب الغرور لا يوجب الرجوع الا في مسائل
١٦٢	فصل في التصرف في المبيع والنقل الى آخره
١٦٣	مطلب في تصرف النافع في المبيع قبل القبض
١٦٥	مطلب في بيان الفتن والمبيع والدين
١٦٦	مطلب فيما يتعلق به القود وما لا يتعلق
١٦٦	مطلب في تعريفه الذكر
١٦٨	مطلب في بيان براءة الاستيفاء وبرائة الاسقاط
١٦٩	مطلب في تأجيل الدين
١٧١	مطلب اذا اقتضى المديون الدين قبل حلول الاجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر ما مضى
١٧١	فصل في القرض
٩٠	مطلب فيما يكون رضى بالعيب ويمنع الرق
٩٢	مطلب مهم في اختلاف البائع والمشتري في عدد المقبوض أو قدره أو صفته
٩٤	مطلب الاصل للامام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافي الحاكم جمع فيه كتب ظاهر الرواية
٩٥	مطلب في البيع بشرط البراءة من كل عيب
٩٥	مطلب باع على انه كرم تراب او راق على الزناد أو حاضر حلال
٩٦	مطلب في مسئلة المصرة
٩٨	مطلب في العيب عن العيب
٩٨	مطلب في جلة ما يندبط به خيار العيب
٩٩	مطلب في ضمان العيوب
٩٩	باب البيع الفاسد
١٠٠	مطلب في انواع البيع
١٠٠	مطلب البيع الموقوف من قسم الصحيح
١٠٠	مطلب في تعريف المال
١٠٢	مطلب في بيع الغيب في الارض
١٠٢	مطلب في بيع اصل النصفصة
١٠٢	مطلب فيما اذا اجتمعت الاشارة مع التسمية
١٠٤	مطلب فيما اذا اشترى أحد الشريكين جميع للدار المشتركة من شريكه
١٠٤	مطلب في بطلان بيع الوقف وصحة بيع الملك المضموم اليه
١٠٥	مطلب الادعى مكترم شرعا ولو كافرا
١٠٦	مطلب بيع المضطر وشراؤه فاسد
١٠٦	مطلب في البيع الفاسد
١٠٦	مطلب في حكم ايجار البركة للاصطيد
١٠٧	مطلب استثناء الحمل في العقود على ثلاث مراتب
١١٠	مطلب صاحب البئر لا يملك الماء
١١١	مطلب في بيع دودة القرمز
١١٣	مطلب في التداوى بدين البنت للرمد قولان
١١٥	مطلب الدراهم والدنانير جنس واحد في مسائل
١١٦	مطلب في بيع الطريق
١١٨	مطلب في بيع المسيل
١١٨	مطلب في بيع الشراب

حجفة	حجفة
٢٣٧ مطلب يستعمل المثني في الواحد	١٧٣ مطلب في شراء المستقرض القرض من المقرض
٢٣٧ مطلب في بيع المعوق	١٧٤ مطلب كل قرض جزئنا حرام
٢٣٧ مطلب في بيع النقص والمزكش وحكم علم الثوب	١٧٦ باب الربا
٢٣٩ مطلب في حكم بيع قضة بفضة قليلة مع شيء آخر لاسقاط الربا	١٧٦ مطلب في الإبراء عن الربا
٢٣٩ مطلب مسائل في المقاصة	١٨١ مطلب في أن النص أقوى من العرف
٢٤٣ مطلب في بيان ما يكون مبيعا وما يكون غنا	١٨٢ مطلب في استقراض الدراهم عددا
٢٤٤ مطلب في بيع العنة	١٨٨ باب الحقوق
٢٤٤ مطلب في بيع الطبقة	١٨٩ مطلب الاحتكام بتقضى على العرف
٢٤٦ مطلب في بيع الوفاء	١٩١ باب الاستحقاق
٢٤٧ مطلب باع داره ففاه ثم استأجرها	١٩٥ مطلب في ولد المغرور
٢٤٨ مطلب قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح	١٩٦ مطلب لا يرجع على بائعه بالعقر ولا بآجرة الدار التي طهرت وقفا
٢٤٩ كتاب الكفالة	١٩٦ مطلب في مسائل التناقص
٢٥١ مطلب في كفالة نفقة الزوجة	١٩٨ مطلب فيما لو باع عقارا وبرهن أنه وقت
٢٥٢ مطلب تنع كذالة الكفيل	١٩٨ مطلب لأعيرة بتاريخ الغيبة
٢٥٣ مطلب لفظ عندي ككون كفالة بالنفس ويكون كفالة بالمال	٢٠٣ باب السلم
٢٥٤ مطلب لو قال أنا عرفة لا يكون كضيل	٢٠٥ مطلب هل السلم قبيح أو مثنى
٢٥٥ مطلب في الكفالة الموقفة	٢١٢ مطلب في الاستمتاع
٢٥٧ مطلب كفالة النفس لا تبطل بإبراء الاصيل بخلاف كفالة المال	٢١٣ مطلب ترجمة البردعي
٢٥٩ مطلب حادثة الفتوى	٢١٤ باب المتقدمات
٢٥٩ مطلب في المواضع التي يصب فيها القاشي وكذا بالتبض عن الغائب المتواري	٢١٥ مطلب في التداوي بالمحرّم
٢٦١ مطلب في نزع برائتهم	٢١٥ مطلب امر بابتزهم وما يذنبون
٢٦١ مطلب لا يلزم أحد الاحنار أحد الا في أربع	٢١٦ مطلب للقاضي ابداع مال غائب واقراضه وبيع منقوله الى آخره
٢٦٢ مطلب كفالة المال	٢١٧ مطلب في العلو اذا سقط
٢٦٢ مطلب كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه	٢١٧ مطلب فيما ينصرف اليه اسم الدرهم
٢٦٦ مطلب في تعليق الكفالة بشرط غير ملائم وفي تأجيلها	٢١٨ مطلب في البهجة والزيوف والسقوة
٢٦٩ مطلب في ضمان المهر	٢١٩ مطلب اذا اكتسب حراما ثم اشترى فهو على نجسة أو حله
٢٧٣ مطلب فيما يبرأ به الكفيل عن المال	٢٢٠ مطلب دفع في داره وتأذى الجيران
٢٧٤ مطلب لو كفل بالقرض مؤجلا تأجيل عن الكفيل دون الاصيل	٢٢٠ مطلب الشرع بالبين يزال ولو قد عا
٢٧٦ مطلب في بطلان تعليق البراءة من الكفالة بالشرط	٢٢٠ مطلب شرى بذربطخ فوجده بذرقناه
	٢٢١ مطلب شرى شجرة وفي قلعه اشترى
	٢٢٢ ما يطل بالشرط الفاسد ولا يبيع تمليقه به
	٢٢٦ مطلب قال لمديونه اذا است فانت بري
	٢٣٣ مطلب ما تنص اضافته وما لا تنص
	٢٣٤ باب الصرف

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٧٩	مطلب بيع العينة	٢٩٠	مطلب في حوالة الغازي وحوالة المستحق من الوقت
٢٨٦	باب كفالة الرجلين	٢٩٥	مطلب في تأجيل الحوالة
٢٨٨	كتاب الحوالة	٢٩٥	مطلب في السفينة وهي البوليصة
٢٩٠	مطلب في حوالة الغازي وحوالة المستحق من الوقت	٢٩٦	كتاب القضاء
٢٩٥	مطلب في تأجيل الحوالة	٢٩٧	مطلب في التنفيذ
٢٩٥	مطلب في السفينة وهي البوليصة	٢٩٧	مطلب امر القاضي هل هو حكم او لا
٢٩٦	كتاب القضاء	٢٩٧	مطلب الحكم القهلي
٢٩٧	مطلب في التنفيذ	٢٩٩	مطلب في حكم القاضي الدرزي والنصراني
٢٩٧	مطلب امر القاضي هل هو حكم او لا	٣٠٠	مطلب في قضاء العدو على عدوه
٢٩٧	مطلب الحكم القهلي	٣٠٢	مطلب يبقى بقول الامام على الاطلاق
٢٩٩	مطلب في حكم القاضي الدرزي والنصراني	٣٠٣	مطلب في الكلام على الرشوة والهدية
٣٠٠	مطلب في قضاء العدو على عدوه	٣٠٥	مطلب السلطان يصير سلطانا بامر من
٣٠٢	مطلب يبقى بقول الامام على الاطلاق	٣٠٥	مطلب في تصرف المصالح والمصلح
٣٠٣	مطلب في الكلام على الرشوة والهدية	٣٠٥	مطلب في الاجتهاد وشروطه
٣٠٥	مطلب السلطان يصير سلطانا بامر من	٣٠٦	مطلب طريق النقل عن المجتهد
٣٠٥	مطلب في تصرف المصالح والمصلح	٣٠٧	مطلب السلطان ان يقضى بين الخصمين
٣٠٥	مطلب في الاجتهاد وشروطه	٣٠٧	مطلب ما كان فرض كفاية يكون ادنى فاعله التذنب
٣٠٦	مطلب طريق النقل عن المجتهد	٣٠٧	مطلب ابو حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فاقى
٣٠٧	مطلب السلطان ان يقضى بين الخصمين	٣٠٨	مطلب في حكم تولية القضاء في بلاد تغلب عليها الكفار
٣٠٧	مطلب ما كان فرض كفاية يكون ادنى فاعله التذنب	٣٠٨	مطلب في العمل بالجملة وكتب الاوقاف القديمة
٣٠٧	مطلب ابو حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فاقى	٣١٠	مطلب في اجرة المحضر
٣٠٨	مطلب في حكم تولية القضاء في بلاد تغلب عليها الكفار	٣١٠	مطلب في هدية القاضي
٣٠٨	مطلب في العمل بالجملة وكتب الاوقاف القديمة	٣١١	مطلب في حكم الهدية للمفتي
٣١٠	مطلب في اجرة المحضر	٣١٢	فصل في الحبس
٣١٠	مطلب في هدية القاضي	٣١٤	مطلب لا تحبس زوجته معه لو حبسته
٣١١	مطلب في حكم الهدية للمفتي	٣١٧	مطلب اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمتقدم ما في المتن
٣١٢	فصل في الحبس	٣٢٠	مطلب في ملازمة المديون
٣١٤	مطلب لا تحبس زوجته معه لو حبسته	٣٢١	مطلب ينسب اليه الملاحق من ينسب الاعمار عند التعارض
٣١٧	مطلب اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمتقدم ما في المتن		
٣٢٠	مطلب في ملازمة المديون		
٣٢١	مطلب ينسب اليه الملاحق من ينسب الاعمار عند التعارض		
٣٢٢	مطلب هل يرق التهي بعدموت السلطان		
٣٢٤	مطلب اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسع		
٣٢٢	مطلب هل يرق التهي بعدموت السلطان		
٣٢٤	مطلب اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسع		

مصحفة	مصحفة
٣٦٩ كتاب الشهادات	٣٤٤ مطلب باع عقارا واحدا فأر به حاضر لا تسع دعواه
٣٧٦ باب القبول وعدمه	٣٤٤ مطلب طاعة الامام واجبة
٣٨٨ باب الاختلاف في الشهادة	٣٤٥ مطلب لا يصح رجوع القاضى عن قضائه
٣٩٢ باب الشهادة على الشهادة	الافى ثلاث
٣٩٦ باب الرجوع عن الشهادة	٣٤٥ مطلب في حكم القاضى بعلمه
٣٩٩ كتاب الوكالة	٣٤٥ مطلب فعل القاضى حكم
٤٠٣ باب الوكالة بالبيع والشراء	٣٤٥ مطلب اتضاء القضى يحتاج للدعوى بخلاف
٤٠٦ فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء مع من ترد شهادته له	القمى والضمى
٤١٢ باب الوكالة بالخصومة والقبض	٣٤٥ مطلب في القضاء الضمى
٤١٦ باب عزل الوكيل	٣٤٦ مطلب أمر القاضى حكم
٤١٩ كتاب الدعوى	٣٤٦ مطلب يحلف القاضى غريم الملب
٤٣٠ باب التحالف	٣٤٦ مطلب في حبس المصطفى
٤٣٤ فصل في دفع الدعوى	٣٤٧ مطلب جله من لا يحبس عشرة
٤٣٦ باب دعوى الرجلين	٣٤٧ باب التكميم
٤٤٣ باب دعوى النسب	٣٤٨ مطلب حكم بينه ما قبل تحكيمه ثم اجازاه جاز
٤٤٨ كتاب الاقرار	٣٥٠ باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره
٤٥٨ باب الاستئناء وما فى معناه	٣٥٢ مطلب لا يعمل بالخط
٤٦١ باب اقرار المرئى	٣٥٣ مطلب في العمل بما فى الدفاع السلطانية
٤٦٨ فصل فى مسائل شتى	٣٥٣ مطلب في دفتر البيع والصرف والسمار
٤٧٢ كتاب الصلح	٣٥٥ مطلب في قضاء القاضى بعلمه
٤٧٩ فصل فى دعوى الدين	٣٥٦ مطلب في جعل المرأة شاهدة في الوقت
٤٨١ فصل فى التفارج	٣٥٦ مطلب لا يصح نقر المرأة في وطيفة الامامة
٤٨٣ كتاب المضاربة	٣٥٦ مطلب لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس باهل
٤٨٧ باب المضارب يضارب	٣٥٦ مطلب في وجبة الوظائف للابن ولو صغيرا
٤٩٠ فصل فى المتفرقات	٣٥٧ مسائل شتى
٤٩٣ كتاب الايداع	٣٥٨ مطلب فيما لو اتهمدم المشترك وأراد أحدهما
٥٠٢ كتاب العارية	البناء واى الآخر
٥٠٨ كتاب الهبة	٣٥٩ مطلب في فتح باب آخر للدار
٥١٥ باب الرجوع في الهبة	٣٦٠ مطلب اقتسموا دارا وأراد كل منهم فتح باب
٥٢٠ فصل فى مسائل متفرقة	لهم ذلك

رد المحتار على الدر المختار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

• (كتاب البيوع) •

(قوله لما فرغ الخ) بيان للمناسبة بين جملة ما تقدم وبجمله ما يأتي مع بيان المناسبة بين خصوص الوقت والبيع والمراد بالعبادات ما كان المقصود منها في الاصل تقرب العبد الى الله تعالى بطريق الثواب والحدود كالاركان الاربعة ونحوها وبالمعاملات ما كان المقصود منها في الاصل قضاء مصالح العباد كالبيع والكفالة والحوالة ونحوها ويكون البيع أو الشراء قد يكون واجباً للعارض لا يخرج عن كونه من المعاملات كما لا يخفى الصلاة مع الزمان عن كون أصل الصلاة عبادات ثم ان ما تقدم غير مختص بالعبادات بل هو محقوق تعالى وهي ثلاثة عبادات وعقوبات وكفارات فالمعاملات في مقابلة حقوقه تعالى وأورد في الفقه انه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان فان ما تقدم من التلقة واللقط والمفقود من المعاملات قال في التبروك كان النكاح أولى بالذكر من اللقطة ونحوه اهـ قلت وفيه نظر ظاهر فان النكاح وان كان من المعاملات لكنه من العبادات أيضاً بل المقصود الاصل منه العبادات وهي تحصيل النفس عن المحرمات وتكثير المسلمين بل قالوا ان الفضل له افضل من الفضل للتوابع وقد يقال الاولى ايراد الشركة لان كلامنا من التلقة واللقط أي التقاطهما مندوب اليه من حيث هو وقد يجب فلذا ذكر في حقوقه تعالى وكذا رد الاقبي وأما المفقود فانه ذكرها لمناسبة اقتضاه وكذا التلقة ونحوها والشركة كاذرة في المعاملات بعض العبادات كالاضحية لمناسبتها للذبايح والقرض لمناسبتها للبيع تأمل (قوله لكن لا الى مالك) أي الازالة في الوقف لا تنهي الى مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هو جيب العين على ملك الوقت والتصدق بالمنفعة ط (قوله) فكانا كبسط وركب أي والبسط مقدم على المركب في الوجود فقدم عليه في الذكر قال ط وانما لم يكن البيع مركباً حقيقة لان الازالة أمر اعتباري لا يتحقق منها تركيب (قوله وبيع الخ) لما كان البيع

• (كتاب البيوع) •
لما فرغ من حقوق الله تعالى
العبادات والعقوبات شرع في
حقوق العباد المعاملات ومناسبتها
لوقف ازالة الملك لكن لا الى مالك
وهنا اله فكلما كبسط وركب
وجمع كقوله

قوله منها هذا بضعة ولعل الاصوب
میان تأمل اهـ معجم

في الاصل مصدر والمصدر لا يجمع لانه اسم للحدث كالقيام والقعود وقد جمعه نعا للهداية ايجابا ونعا بانه
 قدر باده المفعول لجمع باعتبار كايجمع المبيع أي فانه أنواع المبيعات كثيرة مختلفة اذ ينبغي على امله مراد
 به المعنى لكنه جمع باعتبار أنواعه فانه البيع الذي هو الحدث ان اعتبر من حيث هو فهو أربعة فاذن أقاد
 الحكم الصالح وموقوف ان افاده عند الاجازة وفاسدان افاده عند القبض وباطل ان لا يفقه أصلا وان
 اعتبر من حيث تعلقه بالمبيع فهو أربعة ايضا لانه ان يقع على عين بعين أو عين بغيره أي يكون المبيع فيه من
 الاثمان أي التقود أو عين بعين أو عين بغيره وبني الاقول مقابلة والتشاقص فالثلث سلا وليس للربع اسم
 خاص فهو بيع مطلق وان اعتبر من حيث تعلقه بالثمن أو بمقداره فهو أربعة ايضا لانه ان كان ثمن البيع الاول
 مع زيادة فمراجعة أو بدون زيادة فمراجعة أو انقص من الثمن فمراجعة أو بدون زيادة ولا تنقص فمراجعة وزاد في
 الصرخا وهو الاشارة أي أن يشترط غيره فيما اشتراه أي بأن يبيعه نصفه مثلا وتركه الشارع لانه غير خارج
 عن الاربعة وقد يعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالا أو مؤجلا وبما قرره ظهر ان قوله باعتبار
 كل من البيع والمبيع ليس المراد اعتبار المبيع وحده أي بدون تعلق بيع به حتى يرد أنه اذا اريد كل منهما
 بانفراد يلزم الجمع بين الحقيقة والجهاز فان جمع البيع باعتبار قيمته نظر الى أنواعه حقيقة بخلاف جمعه
 منقول الى اسم المفعول فانه مجاز ووجه عدم الورد ان المراد جمعه باعتبار حقيقة لكن نظرا الى ذاته منفردا
 أو متعلقا بغيره لا منقول الى اسم المفعول فافهم (قوله أنواع الاربعة) خبرا لكون وقوله فاذن الحيات
 للأنواع الاربعة في كل واحد من الثلاثة على طريق القسمة والترتيب وقد علمت بيانها ان تقسيم الاول
 الى ما ذكره ما منى عليه في الحواشي وناظره ان الموقوف من قسم الصميم وهو أحد طريقين للشيخ وهو
 الحق ومنهم من جعله قسما للصميم وعلمه منى الزيلعي فانه فقهه الى صحيح وباطل وفاسد وموقوف ونعام بحقيقة
 في قول البيع الفاسد من الضرورات في قريبا استثناء بيع المكره (قوله هو لفة مقابلة ثمن بشئ) أي على
 وجه المبادلة ولو عبر به بدل المقابلة لكان أولى كإفعل المصنف فيما بعد بظاهره شمول الاجازة لانه المتفقه شئ
 باعتبار الشارع انها موجودة حتى مع الاعراض عنها بالمال وكذا باعتبار اللغة تأمل (قوله ما لا اول الخ)
 المراد بالمال ما يميل اليه الطبع ويمكن اتخاذه وقت الحاجة والمالة ثبت يقول الناس كافة أو بعضهم والمتقوم
 ثبت بها وبإباحة الانتفاع به شرعا بما يحل به لا يتحول لا يكون مالا تجب حنطة وما يتحول بلا إباحة انتفاع لا يكون
 متقوما كالنخل واذا عدم الامران لم ثبت واحد منهما كالماء يجر له ما عن الكسوف الكبير وحاصله ان
 المال اعز من المتحول لانه المال ما يمكن اتخاذه ولو غير مباح كالنخل والمتقوم ما يمكن اتخاذه مع الإباحة فالنخل
 مال لا متقوم فلذا فسد البيع بوجعها ثمتا وانما لم يفتد أصلا يجعلها ميسرا لان الثمن غير مقصود بل وسيلة الى
 المقصود اذا الانتفاع بالاعيان لا بالاثمن ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فهذا الاعتبار ما صار الثمن من
 جلة الشروط بمنزلة آلات الصناعات ونعم بحقيقة في فصل التي من التلويح ومن هذا قال في البحر اعلم ان
 البيع وان كان مبنيا على البدل لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا اشترط القدرة على المبيع دون الثمن
 وينسخ بذلك المبيع دون الثمن اه وفي التلويح أيضا من بحث القضاء والتقسق ان المنفعة ملك لا مال لان
 الملك ما من شأنه أن تصرف فيه وصف الاختصاص والمال ما من شأنه أن يذخر للانتفاع وقت الحاجة
 والتقويم يستلزم المالية عند الامام والمالك عند الناس وفي البحر عن الحواشي القدسي المال اسم لغیر
 الأدنى خلق لمصالح الأدنى وأمكن احواله والتصرف فيه على وجه الاختيار والعبد وان كان فيه معنى
 المالية ولكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه اه قلت وفيه نظر لان المال المتفق به في التصرف
 على وجه الاختيار والقتل والاهلاك ليس بانتفاع لان الانتفاع بالمال يعتبر في كل شئ بما يحل به ولا يجوز
 اهلاك شئ من المال بلا انتفاع أصلا كقتل الدابة بلا سبب موجب (قوله بدل وشروطه بغيره) أي
 بأعده أي اخوة يوسف بغير ناقص قبل ما عود بعشرين درهما فالأية دليل على أن البيع لا يلزم كون المبيع فيه
 مالا لان الخبز لا يملك قلت وفيه أن أهل اللغة في المحابلة كانوا يسترثون الاسرار ويبيعونهم فقلت لا الآية على
 أن البيع لفة لا يشترط فيه المالية على أن الظاهر أن الخبز يملك قبل شرعا بدليل قالوا جازاه من وجد في رحله
 فهو حراؤه ثم رأيت ذلك في القهستاني من البيع الفاسد حيث قال ان الخبز كان مالا في شرعية يعقوب عليه

ما اعتبار كل من البيع والمبيع
 وأنواع الاربعة فاذن موقوف
 فاسد باطل ومقابلة صرف
 سلم مطلق ومراجعة توليم
 وضعة مساوية (و) لفة
 مقابلة ثمن بشئ مالا أو لا بدليل
 وشروطه بغيره

مطلب في تعريف المال والثمن
 والتقوم

وعلى نينا الصلاة والسلام حتى استغرق السارق كما في شرح التاويلات فلا ينبغي أن يقال انه لم يكن مالا عند
 أحد اه فالاولى الاستدلال على ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم فاستبشروا ببيعكم أولئك الذين
 اشتروا الصلاة بالهدى ونحوه ولا ينبغي أن دعوى الجاني ذلك خلاف الأصل فاقهم وهذا ظهر انتم بقرعة لغة
 بما ذكره الشارح بما للصلح اولى مما في القمع عن غير الاسلام من أن البيع لغة مبادلة المال بالمال لكن يرد
 على الاول انه يدخل فيه النكاح لأن براد بالمقابل ما يكون على وجه التملك حقيقة فمثل (قوله وهو
 من الاضداد) أي من الالتقاط التي تعلق على الشيء وعلى منة كما في قوله تعالى وكان وراءهم ملك أي قد امهم
 قال في القمع يقال باعه اذا أخرج العين من ملكه اليه وباعه أي اشتراه اه وكذا الشراء بديل وشروه يعني
 بخص فبطق كل منهما على الآخر وفي المصباح والبيع من الاضداد مثل الشراء ويطلق على كل واحد من
 المتعاقدين انه باع لكن اذا أطلق البائع فالتبادر الى الذهن باذل السلعة (قوله ويستعمل متعديا) أي بنفسه
 الى مفعولين (قوله ويعين للتأكييد) كبعث من زيد الدار وظاهر القمع انها متعدية لانه قال ويتعدي بنفسه
 وبالطرف (قوله وبالألام) أي قلا وبعبارة ابن القطاع على ما في المصباح ويرى عدلت اللام مكان من
 تقول يتك الشيء ويتركه فهي زائدة اه (قوله يقال بعتك الشيء) مثال للتعدي بنفسه وتزك لئلا
 التعدي بمن (قوله ويبيع عليه القاضي) أقادته يتعدي على أيضا في مقام الاجار والازام (قوله مبادلة
 شيء) مصدر منصرف الى مفعولة الاول والفاعل محذوف والاصل أن يقابل المتبادر شيئا مرغوبا فيه
 بعينه شيئا مفعول أول ويمثله مفعول ثان بواسطة الطرف فاقهم (قوله مرغوب فيه) أي ما من شأنه أن
 ترغب اليه النفس وهو المال ولذا احتزبه الشارح من التراب والمئة والدم فانه ليست بمال فرجع الى قول
 الكثر والملقى مبادلة المال بالمال ولذا فسر الشارح كلام الملقى في شرحه بقوله أي تملك شيء مرغوب فيه
 بشئ مرغوب فيه فقد تساوى التمرين فاقهم فمر زائد في الكثرة التراضي وأورد عليه انه يخرج مع المكروه
 مع انه معتقد وأجاب في شرح النجابة بأن من ذكره أراد تعريف البيع النافذ ومن ذكره أراد الاعم واعتز به
 في العمري بأن بيع المكروه فاسد موقوف لاموقوف فقط كبيع الفضولي كما يفهم من كلام شارح النجابة قلت
 لكن قدسنا أن الموقوف من قسم الصحيح ومقتضاه أن بيع المكروه كذلك لكن صرحوا في كتاب الاكرام انه ثبت
 به الملك عند القبض للفساد فهو صحيح حتى انه فاسد وان خالف بشئ العقود القاسدة في أربعة صور سدد كرها
 المصنف هناك وأعاد في المنار وشرحه أنه يعتقد فاسدا لعدم الرضى الذي هو شرط النفاذ وأنه لا اجازة يصح
 وزول الفساد فيه علم أن الموقوف على الاجازة صحت فصح كونه فاسدا موقوفا وظهر أن الموقوف منه فاسد
 كبيع المكروه ومنه صحيح كبيع عبد أو صبي محجورين وأمثله كثيرة تستأني في باب بيع الفضولي والحاصل
 أن الموقوف مطلقا يصح حقيقة والفساد يصح أيضا وان توقف حكمه وهو الملك على القبض فلا شائب ذكر
 التراضي في التعريف ولذا قال في القمع ان التراضي ليس جزء مفهوم البيع الشرعي بل شرط ثبوت حكمه
 شرعا اه أي لانه لو كان جزء مفهومه شرعا لزم أن يكون بيع المكروه باطلا وليس كذلك بل هو فاسد كما علمت
 وأنت خبير بأن التعريف شامل للفساد بسائر أنواعه كاذرة في الهزل لانه بيع حقيقة وان توقف حكمه على
 القبض فالتقييد التراضي لا يخرج بعض الفساد وهو بيع المكروه غير مرضي لانه اذا كان المراد تعريف مطلق
 البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان اريد تعريف البيع الصحيح فليس يمنع دخول أكثر البياعات
 الفاسدة فيه ثم اعلم أن الحر مال كما قد سناه من الكسب والتلويح وان كان غير مستقيم مع أن بيعه باطل في حق
 المسلم بخلاف البيع به فانه فاسد ومز القرق وأما ما في العرصن المحض من انه غير مال فظاهر اه أراد بالمال
 المتقوم توقيتا بين كلامهم وجئت فذكر على تعريف المصنف كالنكاح فاقهم ويرد على تعريف المصنف فقط الاجارة
 والنكاح قال ط فان خبسا مبادلة مال مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا يخرج ان بقوله على وجه مخصوص لان
 المراد به الايجاب والقبول والتعاطي اه الآن يجاب بأن المراد بالمرغوب فيه المال كقولنا اه اقلا والمنفعة
 غير مال كما مر أو يقال ان المسألة هي التملك كما في التبرع عن الدراية أي التملك المطلق والمنفعة في الاجارة
 والنكاح ملكه ملكا مقيدا فاقهم (قوله على وجه مقيد) هذا التقييد غير مقيد اذا غابته اه أخرج
 مالا يقيد كبيع درهم بدرهم אחד او زائفة وهو فاسد وقد علمت ثبوت التعريف لجميع أنواع الفاسد

وهو من الاضداد ويستعمل متعديا
 وبين التأكييد وبالألام قال بعتك
 الشيء بعتك فمعناه زائدة على
 القطاع ويبيع عليه القاضي أي
 بلا رضا وبشرعا (مبادلة شيء
 مرغوب فيه بشئ)
 المرغوب بكتاب وميتة ودم
 (على وجه مقيد)
 مطلب في بيع المكروه والموقوف

قوله في أربعة صور هكذا ضبطه
 والإصوب يعبرد العدد من التاء
 للعبادة المأخوذة اه صحيح

فلا فائدة في اخراج نوع منه كإتلافه في بيع المكره ثم لو كان بيع الدرهم بالدرهم باطلا فهو تقيد بمقدل لكن بطلانه بعد لوجود المبادلة بالمال قاتل **(قوله أي بإيجاب أو تعاط)** بيان الوجه المخصوص وأراد بالإيجاب ما يكون بالقول بدليل المقابلة فيعمل القبول واللام يخرج التبرع من الجانبين على ما قلناه قاتل **(قوله يخرج التبرع من الجانبين الخ)** قال المصنف في المنع ولما كان هذا إشمل مبادلة رجلين بجمالهما بطريق التبرع أو الالهية بشرط العوض فإنه ليس ببيع ابتداء وإن كان في حكمه بقاء أراد اخراج ذلك فقال على وجه مخصوص اه قلت وهذا صريح في دخوله ما تحت المبادلة على خلاف ما في التبرع وجهه أنه لو تبرع رجل لثاني ثم الرجل عوض عليه بشئ آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة لكن من جانب الثاني وهذا يوجد كثيرا بين الزوجين يبعث اليها سائعا ويبعثه أيضا وهو في الحقيقة هبة حتى لو أدى الزوج العارية رجع ولها أيضا الرجوع لأنها قصدت التعويض عن هبة فلما لم توجد الهبة بدعوى العارية لم يوجد التعويض عنها فلما الرجوع كإسقاط في الهبة وكذلك هو به شاعلى أن يتوض عنه شيئا معينا فهو هبة ابتداء مع وجود المبادلة المشروطة فانهم **(قوله استوياوزنا)** أما إذا لم يستويا فيه فالبيع قاتل بالفضل لعدم الفائدة وقوله وصفه خرج ما اختلفا فيه تمام مقدار الوزن ككون أحدهما كبيرا والآخر صغيرا أو أحدهما سودا والآخر أبيض قلت والمسألة مذكورة في الفصل السادس من الذخيرة بإعدهما كبيرا بدرهم صغيرا أو درهما جيدا بدهم ردي جازنا لهما سفاهة غرضا محصيا أما إذا كانا مستويين في المقدار والصفة اختلفا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز واليه أشار بجدي الكتاب وبه كان ينبغي الحاكم الإمام أو واحد اه **(قوله ولا مقايضة أحد الشريكين)** أي المستويين والمتباينين التعبير بالشريكين أن الدار شاعة بينهما أو ما لو كانت حصة كل منهما مفرزة عن الأخرى فالتأخر جواز المقايضة لأنه قد يكون رغبة كل منهما فيما يدا الآخر فهو بيع مفيد بخلاف المشاعة فانهم **(قوله ولا إجارة السكنى بالسكنى)** لأن المنفعة معدومة فتكون بيع الجنس بالسكنى نسبتة وهو لا يجوز ط عن حاشية الأشياء **(قوله ويكون)** أي البيع من الأظهر إيجابا للغير إلى قوله على وجه مخصوص فهو بانه والا كان يصح إرادتنا **(قوله وهما ركنه)** ظاهره أن الضمير للإيجاب والقبول ويحمل إرجاعه للقول والفعل كما يفيد قول العروفي البدائع ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في النفع من أن ركنه الإيجاب والقبول الدال على التبادل أو ما يقوم مقامهما من التعاطي فركه الفعل الدال على الرضى يتبادل المتكلمين من قول أو فعل اه وأراد الفعل أو لا ما يشمل فعل اللسان والفعل ثانيا غيره وقوله الدال على الرضى أي بالنظر إلى ذاته وإن كان ثم ما ياتي في الرضى كما ذكره وظاهر كلام المصنف أن الإيجاب والقبول غير البيع مع أن ركن الشيء منه وإذا أوجعنا الضمير في قوله ويكون إلى قوله على وجه مخصوص لا يرد ذلك وكذا إذا أريد بالبيع حكمه وهو الملك وهما أبحاث رائقة مذكورة في النهر **(قوله)** وشرطه اهلة المتعاقدين أي يكونهما عاقلين ولا يشترط البلوغ والخزيرة وذكر في الجران شرائط البيع أربعة أنواع شرط انقضاء وتضاء وصحة وزم فالأول أربعة أنواع في العقد وفي نفس المتعقد وفي العقود عليه فشرائط العقد اثنان العقل والعدد فلا يشترط بيع مجنون وصبي لا يقبل ولا وكيل من الجانبين الثاني الأب وصومس والقاضي وشراء البند نفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين ولا يشترط فيه البلوغ ولا الخزيرة فيبيع بيع الصبي أو العبد لنفسه موقوفا لغيره فاخذوا الإسلام والنطق والعصر وشرط العقد اثنان أيضا موافقة الإيجاب للقبول فلو قبل غير ما أوجبه أو بعثه أو بعثه ما أوجبه أو بعثه لم ينعقد الثاني الشفعة بأن باع عبدا وعقارا غلب الشفع العقار وحده وكونه بلفظ الماضي وشرط صحته واحد وهو اتحاد المجلس وشرط العقود عليه ستة كونه موجودا مالا مستقوما على كافي فيه وكون الملك البايع فيها يبيعه لنفسه وكونه مقدورا للتسليم فلم ينعقد بيع المعدوم وما له خطر العدم كالحمل والبن في الشرع والفريقين ظهوره وهذا العبد فاذا هو جارية ولا يبيع الحز والمدير وأتم الولد والمكاتب ومعتق البعض والبيته والدم ولا يبيع الخمر والخنزير في حق مسلم وكسرة خبز لأن أدنى القيمة التي تشترط لحوار البيع طيس ولا يبيع الكلالوني أرض مملوكة له والماء في غير أرضه والصيد والحطب والخشيش قبل الإحراز ولا يبيع ما ليس بمملوكة له وإن ملكه بصدده إلا السلم والغصوب لو باعه الغاصب ثم ضمن قيمته وبيع الفضولي فإنه منعقد موقوف وبيع الوكيل فإنه

(مخصوص) أي بإيجاب أو تعاط
فخرج التبرع من الجانبين واليه
بشرط العوض وخرج بغيره
مالا يفسد فلا يبيع بدهم
بدهم استويا وزنا وصفه
ولا مقايضة أحد الشريكين
حصة داره حصصه الآخر صفة
ولا إجارة السكنى بالسكنى
أشياء **(ويكون بقبول أو فعل)**
أما القول بالإيجاب والقبول
وهما ركنه وشرطه اهلية
المتعاقدين

مطلب شرائط البيع أنواع
أربعة

نافذ ولا يصح مجوز التسليم كالآتي والطرف في الهواء والملك في البر بعد أن كان في يده فصارت شرائط
 الانقضاء أحد عشر قلت صوابه تسعة * وأما الثاني وهو شرائط النفاذ فاثنتان الملك أو الولاية برآن لا يكون
 في البيع حق لغیر البائع فلم ينعقد بيع القضي عندنا أما شرأوه فنافذ قلت أي لم ينعقد إذا باعه لأجل
 نفسه لأجل ما ملكه لكنه في الرواية الضعيفة والصحيح انقضاء موقوفه كجسائي في باب والولاية اتماما لآية
 المالك كالوكالة أو الشراء كولاية الأب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه ولا ينعقد بيع مروهون
 ومستاجر ولم يشر فيمنه ان لم يعلم للمرتين ومستاجر * وأما الثالث وهو شرائط الصحة فثلاثة وعشرون منها
 عامة ومنها خاصة فالعامة لكل بيع شروط الانقضاء المارة لان ما لا ينعقد لا يبيع وعدم التوقيت ومعلومية
 المبيع ومعلومية الثمن بما يرفع المنازعة فلا يبيع شيء من هذا القطع وبيع الشيء بغيره وبحكم فلان
 وخلوه عن شرط مفد كجسائي في البيع الفاسد والرضى والقائمة قصد بيع المصكروه وشرأوه وبيع
 ما لا قائده فيه وشرأوه كاتر * والخاصة معلومية الاجل في البيع المؤجل عنه والقض في بيع المشتري المنقول
 وفي الدين قصد بيع الدين قبل قبضه كالمسلم فيه ورأس المال وبيع شيء بدين على غير البائع وتكون البدل مسمى
 في المبادلة القولية فان سكت عنه فسد وملك بالقض والمعاينة بين البدلين في أموال الربا والمخلو عن شبهة الربا
 ووجوب شرائط السلم فيه والقض في الصرف قبل الاقتراض وعلم الثمن الاول في مرابحة وقولية وشرأوه
 ووضعته * وأما الرابع وهو شرائط لزوم بعد الانقضاء والنفاذ فخلق من الخيارات الاربعة المشهورة وبقي
 الخيارات الاسمية في أول باب خيار الشرط فقد صارت جله الشرط ستة وسبعين اهـ ملخصا لأن شرائط
 الانقضاء أحد عشر على ما قاله أولا وشرائط النفاذ اثنتان وشرائط الصحة ثثة وعشرون صارت ثمانية وثلاثين
 وهي كلها شرائط الزوم مع زيادة المخلو من الخيارات لكن بذلك تصرا بجله سبعة وسبعين ثم تنقص ثمانية على
 ما قلنا من أن الصواب أن شرائط الانقضاء تسعة فيسقط منها اثنتان ومن شرائط الصحة اثنتان ومن شرائط الزوم
 أربعة فتصير بجله تسعة وستين ثم يزداد في شروط العقود عليه اذ لم يراه الاشارة اليه أو الى مكانه كجسائي
 في باب خيار الرؤية وصأتي تمام الكلام عليه عند قوله بشرط الصحة معرفة قدر مبيع وعن (قوله ومجمله
 المال) فيه نظير لما مر من أن انخرم مال مع أن يبيع باطل في حق المسلم فكان عليه اية بالتقوم وهو أنخص من
 المال كاتر يانه فيخرج ما ليس بمال أصلا كالجملة والدم وما كان ما لا غير متقوم كغيره فان ذلك غير محل البيع
 (قوله وحكمه ثبوت الملك) أي في البدلين لكل منهما في بدل وهذا حكمه الأصلي والتابع وجوب تسليم
 المبيع والثمن ووجوب استبراء الجارية على المشتري وملك الاستمتاع بها وثبوت الشفعة لغيرها وعقد
 المبيع لو محرما من البائع بحر وصوابه من المشتري (قوله وحكمه نظام بقاء العاش والعالم) حقه
 أن يقول بقاء نظام العاش الخ فانه سبحانه وتعالى خلق العالم على أتم نظام وأحكم أمر معاشه أحسن
 احكام ولا يمت ذلك الا بالبيع والشراء اذ لا يقدر أحد أن يعمل لنفسه كل ما يحتاجه لانه اذا استغل بحرث
 الارض وبذر التسع ونفذته وحراسته وحصدته ودرسته وتذريته وتخلطه وطمعه وبجته لم يقدر على أن
 يستغل بيده ما يحتاج ذلك من آلات الحراثة والحصد ونحوه فضلا عن اشتغاله فيما يحتاجه من ملابس وممكن
 فاضطر الى شراء ذلك ولولا الشراء لكان يأخذ ما يقهره بالسؤال ان أمكن والا فاعل صاحبه عليه ولا يمت
 مع ذلك بقاء العالم (قوله مباح) هو ما خلا عن اوصاف ما بعده (قوله مكروه) كالبيع بعد النداء في
 الجمعة (قوله حرام) كببيع خمرين بشرها (قوله واجب) كببيع شيء لمن يضطر اليه (قوله والسنه)
 فانه عليه الصلاة والسلام باع واشترى واقرأهمها على ذلك أيضا (قوله والقباس) عبارة الصر والمعقول
 اهـ ح لانه امر ضروري يجزم العقل بشيئه كافي الامور الضرورية المتوقف عليها انتظام معاشه وبقائه
 فافهم (قوله فالإيجاب الخ) هذه الفاء القصصة وهي المتحصنة عن شرط مقتدراى اذا أردت معرفة الايجاب
 والقبول المذكورين وفي النسخ الايجاب الاثبات لفة لا شيء كان والمراد هنا اثبات الفعل الخاص الدال على
 الرضى الواقع أولا سواء وقع من البائع او من المشتري كان يتدنى المشتري فيقول اشترت منك هذا بأف
 والقبول الفعل الثاني والا فكل منهما إيجاب أي اثنان في الثاني بالقبول فيجوز له عن الايات الاول ولانه يقع
 قبولاً ورضى بفعل الاول اهـ (قوله والقبول) في بعض النسخ فالتبطل بالقضاء فهو تفرع على تعريف

وحكمه المال وحكمه ثبوت
 الملك وحكمه نظام بقاء العاش
 والعالم وحكمه مباح سكروه حرام
 واجب وثبوت الكتاب والسنه
 والايجاب والقباس (فالايجاب)
 (قوله ما يكره) (قوله من كلام)
 (قوله التعاقد بين) والقبول

الايجاب ولذا قال المصنف لما ذكر أن الايجاب لما ذكر أن الايجاب هو ما ذكرنا من كلام احدهما
 افاده ط (قوله ما ذكرنا من الايجاب) أي من العاقد الآخر والتعريف ذكرنا في الفصل وعرف في
 النص بأنه الفعل الثاني كما ذكرنا وقال لأنه أهم من اللفظ فان من القروع ما لو قال كل هذا الطعام ب درهم فأكدهتم
 البيع وكله حلال والركوب واللبس بعد قول البائع اركبها بائة بالبسه بكذا رضى بالبيع وكذا اذا قال
 بكم يا فقهه وبلغ شيا كان قبضه قولنا بخلاف بيع التعاطي فإنه ليس فيه ايجاب بل قبض بعدمعرفة
 الثمن فقط في جعل الاخر من صور التعاطي كالفصل فيهم نظر اه وذكر في الخاتمة أن القبض يقوم مقام
 القبول وعليه تعريف القبول بالنقل لكونه الاصل (قوله الدال على التراضي) الاول أن يقول
 الرضى كعبره في الفتح والبرلان التراضي من الما ين لا يدل عليه الايجاب وحده بل هو مع القبول أفاده ح
 (قوله قد به اقتداء بالآية) وهي قوله تعالى الآن تكون نجارة عن تراض منكم (قوله وبات البيع
 الشرعي) استظهر في الفتح أن التراضي لا بد منه في البيع اللغوي أيضا فإنه لا يضمن من باع زيد عبده لغة الا أنه
 استنبه بالتراضي اه ونقل مثله التمهني من إكراه الكفاية والكرمان وقال وعليه يدل كلام الراغب
 خلافا للنسخ الاحلام (قوله ولذا لم يلزم بيع المكره) قد منا أن بيع المكره فاصد موقوف على اجابة البائع
 وأن البيع الموقوف يشمل سائر أنواع البيع الفاسد وأن قول الكثر البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي غير
 مرضي لأنه يخرج بيع المكره منه داخل وأجابه بما ذكره الشارح بأنه قد به اقتداء بالآية أي
 لا لا حتراف لكن قوله وبات البيع الشرعي أن أراد به البيع المقابل للغوي ردعه على ما علمته من اعتبار
 التراضي في البيع اللغوي وأنه لا يعتبر في البيع الشرعي اذ لو كان جزء مفهومه لم أن يكون بيع المكره باطلا
 فاسدا بل التراضي شرط لثبوت حكمه شرعا وهو الملك كافتقاره عن الفتح وأن أراد بالشرعي الخلق من
 الفساد فالتقييد بالتراضي لا يخرج بقية البيع الفاسد بل التعريف شامل لها ثم لا ينبغي أن هذا كما انما يأتي
 في عبارة الكثر حيث جعل فيها التراضي فذا في التعريف أما قول المصنف الدال على التراضي فلا لكونه ذكره
 صفة للايجاب فهو بيان للواقع فان الاصل فيه أن يكون دليلا على الرضى ولكن لا يلزم منه وجود الرضى حقيقة
 فلا يخرج به بيع المكره تامل (قوله ولم ينعقد مع الهزل الخ) الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو
 أن أراد المثل في ما لم يوضع ولا ماص له اللفظ استعارة والهزال يتكلم بصيغة العقدم لا بختياره ورضاه لكن
 لا بختياره الحكم ولا برضاه واختياره هو القصد إلى الشيء وادائه والرضى هو ابتاره واستحسنه فالمكره
 على الشيء بختياره ولا برضاه ومن هنا قالوا ان المعامى والقبائح ما راد الله تعالى لا برضاه ان الله لا يرضى لعباده
 الكفر كذا في التلويح وشرطه أي شرط تحقق الهزل واعتباره في التصرفات أن يكون صريحا بالسان مثل
 أن يقول اني أبيع هازلا ولا يكتفي بدلالة الحال الا أنه لا يشترط ذكره في العقد فيكون أن تكون المواضع سابقة
 على العقد فان وازعا على الهزل بأصل البيع أي توافقا على انهما يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يراد به
 وانفاقا على البناء أي على انهما لم يرفعا الهزل ولم يرضاهما فالبائع منعقد لصدوره من أهله في محله لكن
 يفسد البيع لعدم الرضى بحكمه فصار كالبائع بشرط اختياره أيد الكثرة لا يملك بالقبض لعدم الرضى بالحكم حتى
 لو اعتقه المشتري لا ينفذ عقته هكذا ذكروا ونبي أن يكون البيع باطلا لوجود حكمه وهو أنه لا يملك بالقبض
 وأما الفاسد حكمه أن يملك بالقبض حيث كان مختارا راضيا بحكمه أما عند عدم الرضى به فلا اه منار
 وشرحه لصاحب الجفر فقوله الشارح ولم ينعقد مع الهزل الذي هو من مدخول العلة غير صحيح لما تقدم
 من أنه منعقد لصدوره من أهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم إلا أن يعمل على نفي التناقض
 الصحيح اقترنى على البعث الذي ذكره بقوله وفي الخ ط قلت قد صرح في الخاتمة والفتية بأنه بيع باطل
 وبه تأيد ما جئت في شرح المنار وكثيرا ما يطلقون الفاسد على الباطل كما استعرف في بابك لكن يرد على بطلانه انها
 أو أجزاء جاز والباطل لا تخلف الاجازة وأن الباطل ما ليس منعقدا أصلا والفاسد ما كان منعقدا بأصله
 لا بوصفه وهذا منعقد بأصله لأنه مبادلة مال بمال بدون وصفه ولذلك أوجب بعض العلماء جعل ما في الخاتمة
 على أن المراد بالطلان الفساد كافي حاشية الجوى وتامه فيها قلت وهذا أولى لما قلناه لما في كتب الاصول
 من أنه فاسد وأنعدام افادته الملك بالقبض فلكونه اشبه البيع بالتيار لهما وليس كل فاسد يثبت بالقبض وإذا

قوله علم أن الايجاب الخ
 هكذا بجمعه وصوابه علم أن
 القبول الخ كما هو ظاهر اه

مقبضه
 مطلب القبول قد يكون
 بالفعل وليس من صور التعاطي

ما ذكرنا من الآخر
 سواء كان بيع أو اشتريت
 (الدال على التراضي) قد به
 اقتداء بالآية وبات البيع
 الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكره
 وان انعقد ولم ينعقد مع الهزل

مطلب في حكم البيع
 مع الهزل

قال في الاشياء اذا قبض المشتري المبيع فاسد امسكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع الهازل كافي الاصول
الثانية لو اشترى الابن من ماله لانه الصغير او باعه له كذلك فاسد الا يملكه القبض حتى يستعمله كذا في المحط
الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري اماتة لا يملكه به اه و ذكر الشارح مسألة بيع الهزل قبيل الكفالة وذكرها
المصنف متناهي الآراء (قوله ويرد على التعريفين) أي تعريف الإيجاب والقبول حيث قيد الإيجاب بكونه
أولا والقبول بكونه ثانيا ط (قوله لكن في القسم الثاني الخ) ومثله في التعيين لصاحب الهداية (قوله كما
قالوا في السلام) أي لو رد على المبلغ السلام فلا يقمن الاعادة (قوله وعلى الأول) أي ويرد على التعريف
الأول حيث قد يكونه أولا والمعتبر في التكرار هو الثاني والجواب أن الإيجاب الأول لما بطل سار الثاني أولا
في التصديق على أن كلام الإيجابين أول بالنسبة إلى القبول اه افاده ط (قوله تكرر الإيجاب) أي قبل
القبول (قوله مطلل للأول) وينصرف القول إلى الإيجاب الثاني ويكون سببا في الأول بجر وصوابه
بالتن الثاني كما هو ظاهر وبمعن عباياني (قوله لا في حق وطلا على مال) لم يذكر في الاشياء المطلق بل ذكره
في الجهر وقد اعترض البيرى على الاشياء حيث اقتصر على القمع مع أن الأول الخي ذكر الطلاق أيضا وذكره
أنه رد على أي يوسف أنهما كالبيع وأن ما رد على عن محمد أصح اه وفي البيرى أي باع عن الخيرة قال لغيره
بعته هذا بأف درهم ثم قال بعته بمائة دينار فقال المشتري بعته فصرف قبضه إلى الإيجاب الثاني ويكون
يباع بمائة دينار بخلاف ما لو قال لغيره أنت حر على ألف درهم أنت حر على مائة دينار فقال العبد قبلت زوجه
المالان والفرق أن الإيجاب الثاني رجوع عن الإيجاب الأول ورجوع البائع قبل قبول المشتري عامل الآتري
أنه لو قال رجعت عن ذلك قبل قبول المشتري بعصل رجوعه وإذا عمل رجوعه بطل الإيجاب الأول وانصرف
القبول إلى الإيجاب الثاني أما رجوع المولى عن إيجاب العتق ليس بعامل الآتري أنه لو قال رجعت عن ذلك
لا يعمل رجوعه لأن إيجاب العتق للمال فعلق بالقبول والرجوع في التعلقات لا يعمل فبق كل من الإيجاب
الأول والثاني فأنصرف القول إليهما اه (قوله وسجي في الصلح) قال الشارح هناك والاصل أن كل مقصد
أعده فالثاني باطل إلا في الكفالة والنسأ والاجارة اه وفيه أن هذا موافق للنظم من تكرار العقد والكلام
في تكرار الإيجاب كما لا يخفى اه ح أي أن العقد اسم لجوع الإيجاب والقبول وتكرار غير تكرار الإيجاب
الذي كلامه فيه (قوله وكل عقد بعد عقد جدد الخ) في التنازلية قال بعته عبدي هذا بأف درهم
بعته بمائة دينار فقال المشتري قبلت بعته منك بمائة دينار في المجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت
بعته الثاني وينسخ الأول وكذا لو باعه بجنس الثمن الأول بأقل أو بأكثر فحوا أن يبعه منه عشرة ثم باعه بشعة
أو بأحد عشر فإن باعه بعشرة لا ينعقد الثاني ويبقى الأول بحاله اه فهذا مثال لتكرار الإيجاب فقط ومثال
لتكرار العقد (قوله فابطل الثاني) أي إذا كان بطل الثمن الأول كما علت لانه أدى لا فائدة فيه (قوله
فالصلح بعد الصلح أحق باطلا) هذا إذا صكك الصلح على سبيل الاسقاط أما إذا كان الصلح على عوض ثم
اصطفا على عوض آخر فالثاني هو باطل ويصح الأول كالبيع يرى عن الخلاصة عن المتق قلت الظاهر
أن الصلح على سبيل الاسقاط يبيح الآراء وبطلان الثاني ظاهر ولكنه بعد الإرادة هنا فالتناسب على الصلح
على المتبادر منه ويكون المراد به ما إذا كان بطل العوض الأول بقرينة قوله كالبيع وعليه فالظاهر أن حكمه
كالبيع في التخصيص المار فيه (قوله كذا النكاح) أي فالثاني باطل فلا يلزمه المهر المنهي فيه الا إذا جدد
للزادة في المهر كالتي قبضت لکن قد متناهي في باب المهر عن البرائة أن عدم لزوم إذا جدد العقد
للحسب وطقتنا أيضا عن الكافي لو تزوجها في السر بألف ثم في العلانية بألفين ظاهر المنصوص في الأصل أنه
يلزمه عنده الاتقان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الأول إذا العقد الثاني لغو فلو طهره
وعند الامام أن الثاني وإن لم يلقه ما فيه من الزادة اه وذكر في الفقه هناك أن هذا إذا لم يشهد على أن
الثاني هزل والا فلا خلاف في اعتبار الأول ثم ذكر أن بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط وبعضهم أوجب
كلام المهرين وأن فاضل خان أفتى بأنه لا يجب للعقد الثاني شيء مما لم يقصد به الزادة في المهر ثم يبين أن إطلاق
المجهول لزوم جعل كلامه على أنه لا يلزمه ديانة في نفس الامر الا بقصد الزادة بل يلزمه قضاء لانه يؤخذ

ويرد على التعريفين خافي
التنازلية لو تزوجها ما صح
البيع لكن في القسم الثاني
لو كان ما لم ينعقد كما قالوا في
السلام وعلى الأول ما في
الاشياء التكرار الإيجاب مطلل
للاول الا في حق وطلا على
مال وسجي في الصلح وفي
النظمه العينة
وكل عقد بعد عقد جدد
فابطل الثاني لانه أدى
فالصلح بعد الصلح أحق باطلا
كذا النكاح بعد ما سئل

ظلمه لفظه الآن يتهد على الهزل اه واحاصل اعتماد قول الامام الذي هو ظاهر المتوص من لزوم
 الزيادة وحسنه بمعنى كون الثاني لغوا انه لا ينفع الاول به (قوله ما عدا مثالا) استثناء من قوله
 فأقبل الثاني (قوله منها الشراء بعد الشراء) بقصر الشراء الاول للنظم قال في الاشياء المطلقة في جامع
 الفصولين وفيه في الفتنه بأن يكون الثاني أكثر من الأول أو قبل أو يمتنع آخره ولا يلزم اه قلت
 على ما في الفتنه لا فرق بين الشراء والبيع ولذا أطلق العقد في الجرح حيث قال وإذا انعقد الإيجاب والقبول
 انعقد الثاني وأنشع الأول ان كان الثاني بأزيد من الأول أو أنقص وإن كان مثله لم ينفع الأول واختلقوا
 فيما إذا كان الثاني قاسدا هل ينفع منسوخ الأول اه قال في التهر ومقتضى النظر أن الأول لا ينفع اه
 لكن جزم في جامع الفصولين والبرازية بأنه ينفع وكذا قال في الفخرية أن الثاني وإن كان قاسدا فإنه ينفع
 منسوخ الأول كما لو اشترى قلب فنة وزنه عشرة وبشرة وتقابضام اشترا منه بتسعة وعمله البرازي فإنه ينفع
 ملحق بالصحيح في كثير من الاحكام اه وعلى منسوخ (قوله كذا كمالا) قال في الخاتمة الكفيل بالنفس إذا أعطى
 الطالب كفلا بنفسه تحت الاصيل برئ الكفيلان وكذا الوات الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني كذا ذكره
 بعض الأفاضل قال وأما وجه ارتدادها أن المكفول لو أخذ من الاصيل كفلا آخر بعد الأول لم يبرأ
 الأول كذا في الخاتمة حاشية السيد أبي السعود على الاشياء (تنبيه) زاد في الاشياء ان الاجارة بعد
 الاجارة من المستأجر الأول فمع فلا يفي كافي البرازية وقال في الصبر ونبي أن المدة إذا اتحد فيها واتحد
 الاجران لا يقع الثانية كالبيع (قوله اذا المراد الخ) تعليل لعدم بطلان الكفالة الثانية بأن المراد منها في
 الحقيقة أن أي حق كزوت انما هو زيادة التوثيق بأخذ كفيل آخر حتى يتمكن من مطالبة ايهما أراد (قوله
 وهما عبارة الخ) أي الإيجاب والقبول معبرهما عن كل لفظين الخ قال الزمعي وينبغي لكل فني عن
 التصديق كعب واشترت ورويت أو أعتيك أو خذه بكذا اه أو كل هذا الطعام بدرهم عليك فأكله
 ونحو ذلك من الاضال كالمدة مناه عن الفتح قبل ورتين ونحو بيع معلق بقلب كان أردت فقال أردت
 أو ان اهلك أو وافقك فقال اهبني أو وافقني أو أمان أديت إلى الخن قد بعتك فان أدى في المجلس مع وبيع
 الإيجاب بلفظ الهبة وأشركت فيه وأدخلت فيه وينبغي بلفظ الرة بجرع عن التشارعية قلت وعبارتها
 ولو قال ارد عليك هذه الامة فخصص دينار وقيل الاشتريت البيع اه وفي الوجه وبيع الإيجاب بلفظ
 الجعل كقوله جعلت لك هذا بألف وقامه فيه قلت وفي عرفنا يسمى بيع الفار على الانصراف فماذا قال
 فبعتك هذه الفار وكذا قبل الاشتريت في أن يبيع وكذا تعارفوا في بيع أحد الشر بكن في الدواب لشر بركه
 الاشتري لفظ الماصرة فيقول قاصرتك بكذا أو مرده بعتك حصي من هذه الدابة بكذا فإذا قبل الاشتري
 لانها من ألقاها القلب عرفا (تنبيه) ظاهر قوله عن لفظين انه لا ينقد بالاشارة قال أس ويدل عليه ما في
 الحواشي الزاهدي في فصل البيع الموقوف فقولوا بغيره فبلغه فبعتك من ان لا يقال ثالثه
 اذ انتهى في الاجازة فقال نعم فأجازه ثمذ ولو شرط له بغيره فبلغه فبعتك من ان لا يقال ثالثه
 لكن قد يقال اذا قال له بعتي كذا بكذا فأشار به ثم فقال لا اشتريته وحصل التسليم بالراضى يكون
 بيا بالتعاطى بخلاف ما اذا لم يحصل التسليم من أحد الجانبين على ما يأتي في بيع التعاطى انه لابد من وجوده
 ولو من احد هاهنا ما علم في وفي الاشياء من أحكام الامارة وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر اشارة اليد
 اربع الكفر والاسلام والتسب والاقباء الخ (قوله أو هالين) بخصف اللام (قوله لا يحتاج الاول) وهو
 السادر بلفظين ماضين ط من المنع وكذا الماضي فعالا كانا معتقلين (قوله بخلاف الثاني) فإنه يحتاج
 اليها وان كان حقيقة للال عند ناعلي الاصم فلفظ استعماله في الاستقبال حقيقة أو مجازا بجرع البدائع
 (قوله والا لا) صادق بما اذا نوى الاستقبال أو لم ينو شيئا ط (قوله للال) أي ولا يستعمله
 للوعد والاستقبال ط (قوله) فكلما نوى فلا يحتاج الى التسمية بصرط (قوله ولا يملك الآن) عطف
 على المستثنى اه وهذا أولى بالحكم لانه اذا علمت في الحال فالنصرح به أولى ط (قوله وأما المتضمن
 للاستقبال) كالقرون بالسنين وسوف ط (قوله فكلما لا) بان قال المشتري بعتي هذا الثوب بكذا فيقول
 بعت أو يقول البائع اشترى بعتي بكذا فيقول اشترى (قوله لا يبيع أصلا) أي سواء نوى بذلك الحال أولا

منها الشراء بعد الشراء
 كذا كمالا على ما يستر
 اذا المراد صاح في الحق
 منها اذا زيادة التوثيق
 وهما عبارة عن كمال لفظين
 يشان عن معنى التملك والتقليد
 ماضين كعب واشترت
 (أو هالين) كعب واشترت
 بسوف والسبب كما يجب فقول
 اشترى أو أحدهما ماض
 والاشترال (و) لكن
 لا يحتاج الاول الى تبيين بخلافه
 الثاني فان نوى به الإيجاب
 للال مع على الاصم والا لا
 الا اذا استعمله للال كمال
 شوارزم فكلما نوى وكما يجب
 الان فخصه للال فأما
 المتضمن للاستقبال فكلما لا يبيع
 لا يبيع أصلا

قوله عن لفظين هكذا بضمه
 والذي في نسخ الشارح عن كل
 لفظين اه

قوله وهما عبارتان الخ هكذا
جنه بالتثنية والذي تقدم
وهما عبارة بالافراد اه

الا اصراد اول على الحال
كقوله هكذا فقال اخذت
اورشليم مع بطريق اقتناء
فليظن (ومع) اضافته الى عضو
بمع إضافة التثنية كوجه
ومرج (والالا) كظهور وبطن
(و) كل مادل على معنى يفت
واشترت بحدوث قد فعلت ولم
وفات الثمن (وهو) ان وعدك
او فداك (او) دفعه (يقول) لكن
في البولولية ان يدا البائع فقبل
المشتري بهم لم يفتد لانه ليس
يتحقق ويملك مع الاستفهام
وفي القصة ثم بعد الاستفهام
سئل بعث حتى بكذا مع ان قد
الثنى لان التقدير دليل لتحقق
ولو قال بعث فقله بافلا ن فبغته
غيره ما رخصت (ولا) يوجب
شطر العقدية (اي) البيع على
قبول غائب (اي) لو قال بعث فلانا
الغائب فقله فقبل لم يفتد
(انضافا) الا اذا اسكان بكناية
او بسا فغير مجلس بلوغها

لصكون الامر متحفظا للاستقبال وكذا المضارع المقرون بالسبب (قوله كقوله بكذا الخ) قال
في الفقه فانه وان كان مستقبلا لكن خصوص مادته اعني الامر بالاخذ يستدعي سابقة البيع فكان كلما في
الآن استدعاء الماضي سبق البيع بحسب الوضع واستدعاء خذ مسبقه بطريق الاقتضاء فهو كذا اذا قال
بعثك بجدى هذا فقال فهو حرق حتى وثبت اشترت اقتضاء بخلاف ما لو قال هو حرق بلا فانه لا يقتضي (قوله
كوجه وفرج) بان قال بعثك وجه هذا العبد او فرج هذه الامة لانه مما يبره عن الكل (قوله وكل مادل
الخ) تفصيل لقوله وهما عبارتان عن كل لفظين الخ (قوله يقول) خبر قوله وكل وظاهره انه يقول
سواء كان من البائع او المشتري وانه لا يكون ايجابا مع انه يجوز من البائع فقط كانه عليه بقوله لكن في
الاولوية ويكون ايجابا ايضا قال في الصلوات الخ في هذا كذا باق فقال ثم فقال اخذته فهو بيع لازم
فوقعت كقوله ثم ايجابا وكذا انتع قبوله فيا لو قال اشترت منك هذا باق فقال ثم فقال اخذته فهو بيع لازم
لكن في الاولوية الخ) ومثله ما في التثنية يفتد منك هذا باق فقال المشتري قد فعلت فذا بيع
ولو قال ثم لا يكون محاذو كرفي متاوي من قال لغيره اشترت عبدا هذا باق درهم فقال البائع
قد فعلت او قال ثم او قال هات الثمن مع البيع وهو الاصح اه هذا ايضا صريح في انه لا يكون قبولا من
المشتري (قوله لانه ليس يتحقق) لان قول المشتري ثم تصديق لقول البائع بعثك ولا يتحقق البيع بمجرد
قوله بعثك بخلاف قول البائع ثم بعد قول المشتري اشترت لانه جوابه فكأنه قال ثم اشترت مني والشراء
يتوقف على سبق البيع هذا ما ظهر في مقامه (قوله وفي القصة الخ) استدلاله ايضا على المتن بأنه يكون
ايجابا ايضا كنهنا عليه وعبارتها كما في الصلوات الخ بعث مني بكذا او هل اشترت مني بكذا الخ وظاهره ان
نقد الثمن قائم مقام القول لان ثم بعد الاستفهام ايجاب فقط فكان التقدير قوله اخذته او رخصت
ولا يشترط في القول ان يكون قول لا يفتد لانه ما يقع الفسخ (قوله ولو قال بعث الخ) المناسب ذكر هذا
المرجع عتب قوله الا لا اذا كان بكناية او رسالة ووجهه الجواز ما نقل عن المحيط انه حين قال بعث فقد أظهر
من نفسه الرضى بالتبليغ فكل من يلقه كان التبليغ رضاه فان قيل مع البيع (قوله ولا يتوقف) أي
بل يطل ح (قوله شطر العقد) المراد به الايجاب الصادر ولا (قوله فيه) أي البيع احتراز عن
الخطم والعق كباقي (قوله فخلفه) أي من غير ان يأمر احدا بتبليغه كافي الخلاصة اما لو امر احدا به فخلفه
وقبل يصح ولو كان المبلغ غير المأمور كما زعمنا (قوله الا اذا كان بكناية او رسالة) صورة الكناية ان يكتب
اما بعد فقد بعث عدى فلانا بكذا فخلفه الكتاب قال في مجمله ذلك اشترت ثم البيع وبنها وصورة
الارسل ان يرسل رسولا فنقول البائع بعث هذا من فلان الغائب باق درهم فاذهب بافلا ن وقوله فذهب
الرسول فاخبره بما قال فقبل المشتري في مجمله ذلك وفي النهاية وكذا هذا في الاجارة والهبة والكناية بجر
قلت ويكون بالكناية من الجائز فاذا كتب اشترت عبدا فلانا بكذا فكتب اليه البائع قد بعث فورا بيع
كافي التثنية (قوله فيعتبر مجلس بلوغها) أي بلوغ الرضا او الكناية قال في الهداية والكناية كخطاب
وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكناية واداء الرسالة اه في غاية البيان وقال شمس الامة السرخسي
في كتاب النكاح من مبسوطه كما يفتد النكاح بالكناية يفتد البيع وسائر التصرفات بالكتاب ايضا وذكر
شيخ الاسلام خواجه زاده في مبسوطه الكتاب والخطاب سواء الا في فصل واحد وهو ان لو كان حاضر الخطاب
بالنكاح فقبل في مجلس الخطاب ثم اجابت في مجلس آخر فان النكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها قرأت
الكتاب ولم تزوج نفسها منه في المجلس الذي قرأت الكتاب فيه ثم تزوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود
وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب يصح النكاح لان الغائب انما صار مخاطبا لها بالكتاب والكتاب باقي في المجلس
النافي صار بقائه الكتاب في مجمله وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثاني بمنزلة ما لو تكبر الخطاب من الحاضر
في مجلس آخر فاذا كان حاضر فاعلم ما صار مخاطبا لها بالكلام وما وجد من الكلام لا يثبت الى المجلس الثاني
واعلم مع الشهود في المجلس الثاني استدشطر العقد اه وصاحبه ان قوله تزوجتك بكذا الذي وجد قبول
يكون مجرد خطبة منه لها فاذا قبلت في مجلس آخر لا يصح بخلاف ما لو كتب ذلك اليها لانه ما قرأت الكتاب
ثانيا وفيه قوله تزوجتك بكذا وقبلت عند الشهود مع العقد كالمخاطبها به ثانيا وظاهره ان البيع كذلك وهو

خلاف ظاهر الهدا يقتضئ أن لا يجزئ أن قراءة الكتاب صارت بقرعة لا يجيب من الكتاب فإذا قبل المكتوب
 اله في المجلس فقد صدر الإيجاب والقبول في مجلس واحد فلا حاجة إلى توله إلا إذا كان بكتابة أو رسالة ثم
 ينتظر إلى مجلس الكتابة يصح فانه لما كتب بعتل لم يبلغ بل توقف على القبول وإن كان ذلك القبول متوقفا على
 قراءة الكتاب فافهم (قوله هذه الرجوع) ليس المراد أن الموجبة الرجوع في هذه الصورة فإن الإيجاب
 إذا كان باطلا فلا معنى للرجوع منه بل المراد أن الموجبة الرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنع ثم في كل
 موضع لا يتوقف شرط العقد فانه يجوز من المعاهد الرجوع عنه ولا يجوز تعلقه بالشرط لانه عقد معاوضة وفي
 كل موضع يتوقف كالخلع والعق على مال لا يصح الرجوع وصح التعلق بالشرط لكونه مينا من جانب الزوج
 والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد اهـ ح (قوله لانه يمين) أى من جانب الزوج والمولى وذلك أن
 اليمين بشر الله تعالى ذكر الشرط والجزاء والخلع والعق تطبق الطلاق والعق يقبل المرأة والعبد وهما من
 جانب المرأة والعبد معاوضة لخص كان مينا من جانب الزوج والمولى امتنع الرجوع وتقامه في الغزبة (قوله
 وأما الفصل) عطف على قوله لما القول (قوله وهو التناول فاموس) قال في البصر وهكذا في الصحاح
 والمصباح وهو ما يقتضى الاعطاء من جانب والاخذ من جانب لا الاعطاء من الجانبين كما فهمه الطروسى
 أى حيث قال ان حقيقة التعاطى وضع الثمن وأخذ الثمن عن تراض منهما من غير لفظ وهو يفيد أنه لا بد من
 الاعطاء من الجانبين لانه من المعاطلة وهى مفاعلة اهـ قلت وقوله من غير لفظ يفيد ما قد مر من القفح من
 انه لو قال بكتك بألف قبضة المشتري ولم يقل شيئا كان قبضة قبول وليس من بيع التعاطى خلافاً لمن جعله من
 جان التعاطى ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن (قوله في خبيس ونقيس) النفس ما كثرته كالعد
 والنفس ما قل ثمنه كالخبز ومنهم من حذ النفس شباب السرقة فأكثره والنفس بما دونه والاطلاق
 هو العقد ط عن الضرر قلت ليس في الضرر قوله والاطلاق هو العقد ثم ذكر في ثبوت التعاطى للنفس
 والنفس فقال وهو الصميم العقد (قوله خلافاً للكرخي) فانه قال لا ينعقد الا في الخبيس ط عن
 القهستاني ومافى الحاوى القدسي من أن هذا هو المشهور وخلاف المشهور في الضرر (قوله ولو التعاطى
 من أحد الجانبين) صورته أن يتفا على الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع ويذهب برضى صاحبه من غير دفع
 الثمن أو يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فان البيع لازم على الصميم حتى لو امتنع
 احدهما بعدهما بغيره القاضي وهذا غير ما نعلمه أمان الخبز والتم فلا يحتاج فيه إلى بيان الثمن ذكره في الضرر
 والمراد في صورة دفع الثمن فقط أن المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يقبضه ط وفي القضية
 دفع إلى بائع الخبطة خسة ذاتاً ليرأى لا أخذ منه خبطة وقال به حكيم تبعها فقال ما يدعى بضررك المشتري
 ثم طلب منه الخبطة ليأخذها فقال البائع هذا ادفع لك ولم يجر بينهما بيع وذهب المشتري فجاء هذا لأخذ
 الخبطة وقد تغير السعر على البائع أن يدفعها بالسر الأول قال رضي الله عنه وفي هذه الواقعة أربع مسائل
 احداها الاتفاق بالتعاطى الثانية الاتفاق في الخبيس والنفس وهو الصميم الثالثة الاتفاق بعد من جانب
 واحد الرابعة كما يقيد باطلا المبيع يقيد باطلا الثمن اهـ قلت وفيها مسألة خامسة انه يعقده
 ولو تأخرت معرفة الثمن لكون دفع الثمن قبل معرفته يمر (قوله لم ينعقد) أى وإن كان بعد علمه بالسوق
 أن البائع إذا لم يرض برضا الثمن أو بستره المتاع والإيكون رضاه وصح خلقه لا اعطى تطبيقاً لقلب المشتري
 فانه مع هذا لا يصح البيع قسمة (قوله كالوكان) أى البيع بالتعاطى بعد عقد فاسد وبعبارة خلاصة
 اشترى رجل من وسائد وسائد وجوه الخنافس وهى غير منسوجة بعد ولم يرضه إلا جلا لم يميز فلو نسي
 الوسائد وجوه الخنافس وسلم إلى المشتري لا يصح هذا بيعا بالتعاطى لانها بسلان يحكم ذلك البيع السابق
 وانه وقع باطلا وبعبارة البرازية والتعاطى انما يكون إذا لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل سابق أما
 إذا كان باطلا فلا (قوله لا ينعقد بهما) البيع قبل تاركه (القاسد) يتفرع عنه ما في الثانية لو اشترى
 ثوباً بشاره فاسداً ثم قبله هذا فقال قد بعثي ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا
 على ما كان قبله من البيع القاسد فإن كان تاركاً البيع القاسد فهو جائز اليوم اهـ قلت لكن في النهاية والفتح
 وغيرهما عند قول الهداية ومن باع صبرة طعام كل فقير بدهم الخ البيع بالرقم فاسد لان فيه زيادة جهالة

مطلب البيع بالتعاطى

(كما) لا يتوقف (في الشكاح
 على الاطهر) خلافاً للتأني ظه
 الرجوع لانه عقد معاوضة
 بخلاف الخلع والعق على مال
 حيث يتوقف اتفاقاً فلا رجوع
 لانه يمين نهاية (وأما الفصل
 فالتعاطى) وهو التناول فاموس
 (في خبيس ونقيس) خلافاً
 للكرخي (ولو) التعاطى
 (من أحد الجانبين على الاصح)
 فتم وبه يقضى (إذا لم يصرح
 معه) مع التعاطى (بعدم الرضى)
 فلو دفع الدراهم وأخذ البطانيخ
 والبائع يقول لا أعطها بما لم
 يشق كالوكان بعد عقد فاسد
 خلاصة وبإزالة وصح في
 الضرر بأن الإيجاب والقبول
 بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما
 البيع قبل تاركه القاسد

تمكنت في صلب العقود هي جهالة الثمن برقم لا يعلو المشتري فصار بمنزلة القمار ومن هذا قال شمس الأمتة
الحلواني وإن علم بالرقم في المجلس لا يخلب ذلك العقد جازاً ولكن أن كان البائع دائماً على الرضى فرضى به
المشتري بنقده منها عقد باقراض اه وعبر في الفقه بالتعاطى والمراد واحد وسأقرب أيضاً في باب البيع
الفاقد أن بيع الابن لا يصح وأنه لو باعه ثم عاد وسله يتم البيع في رواية ظاهر الرواية أنه لا يتم قال في البصر
هناك وأقول الرواية الأولى بأنه ينقذه ما بالتعاطى اه وظاهر هذا عدم اشتراط متاكة القاسد ونقد يجب على
بعد جعل الاشتراط على ما إذا كان التعاطى بعد المجلس أتافه فلا يشترط كاهنا والقرينة بعد المجلس تقرر
الفاقد من كل وجه فلا بد من المتاكة أما في المجلس فلا يقر من كل وجه فحصل المتاكة ضماناً وأصل يحصل
وهو الظاهر أن يكون في المسألة قولان وانظر ما يأتي عند قوله وفسد في الكل في بيع ثمة الخ وهذا ما ذكره
عن الحلواني في البيع بالرقم يرم بخلافه في الهندية آثار البرابجة وذكر أن العلم في المجلس يجعل كاستدائه
العقد ويصير كآخر القبول إلى آخر المجلس ويهزم في الفقه هناك أيضاً (قوله في بيع التعاطى بالاولى الخ)
ما خوذ من الجرح حيث قال في بيع التعاطى بالاولى وهو صريح بخلافه والبرازية أن التعاطى بعد عقد قاسد
أو باطل لا ينقذه البيع لأنه بناء على السابق وهو محمول على ما ذكرناه اه وقوله على ما ذكرناه أي من أن
عدم الانقضاء قبل متاكة الأول وهو معنى قول الشارح فحصل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك وصاردهما
في الخلاصة ما قدمه من قوله كالأول كان بعد عقد قاسد ونظراً بما عايناه من البرازية وليس فيها التقييد بما قبل
متاكة الأول فقد عده الشارع به تبعاً للصير ولا يضاف كلام غيره فافهم (قوله وعلمه في الاشياء من الفوائد)
أي في آخر الفقه الثالث وليس فيه زيادة على أصل المسألة فلهذا راد ما صكبت على الاشياء في ذلك الموضع
أوما تشبه هذه المسألة مما تفرع على الأصل المذكور (قوله إذا بطل المتعفن بالكسر بطل المتعفن بالفتح)
فإنه لا يطل البيع الأول بطل ما تضمنه من القبض إذا كان قبل المتاكة قال ح وهودل من الفوائد يدل
بعض من كل اه وفي هذه القاعدة بحث سنذكره عند الكلام على بيع الغرّة البارزة (قوله فتمت ثلاثة
أقوال) هذا الاختلاف نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكّر بيع التعاطى في مواضع فصوره في موضع بإعطاء
من الجانبين ففهم منه البعض أنه شرط وصوره في موضع بإعطاء من أحدهما ففهم البعض أنه يكتفي به
وصوره في موضع تسليم البيع ففهم البعض أن تسليم الثمن لا يكفي بجزع الذخيرة ط (قوله وحزني في
شرح الملق الخ) عبارة عن البرازية إلا أنه لا يتعقد بالتعاطى أيضاً من أحد الجانبين على الصحيح اه وكذا
الاجابة كافي العمادة وكذا الصرف كافي التبر مسنداً لعله بما في التنازعية اشترى عبداً بألف درهم
على أن المشتري بالخيار فأعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول الامام الصرف جازية الدرهم وعلى قول
أبي يوسف الصرف باطل وهي فائدة حسنة لم أر من تبعها اه (حصة) طالب مدونه فبعت إليه شعراً قدره
معلوماً وقال خذه بعمر البلد والعمر لهما معلوم كان يعاوان لم يطله فلا ومن بيع التعاطى تسليم المشتري
ما اشتراه إلى من يطلبه بالشفعة في موضع لاشفعة فيه وكذا تسليم الوكيل بالشراء إلى الموكّل بعدما أكسّر
التوكيل ومنه سكت ما إذا جاء المودع بأمة غير المودعة وحصل للمودع وطعها وكان بيعاً بالتعاطى وعن
أبي يوسف لو قال لسلط لست هذه بطاقتك لحق انشباط انتهى وسعه أخذها ورضي تقييده بما إذا كانت العين
للذائع ومنه لو رد بها بخارج وبالبائع متيقن أنها ليست له فأخذها ورضي بها كافي الفقه وعلى هذا خلاصة
من الرضى في جارية الوديعة والطائفة وعلمه في العمر (قوله ما يستغفره الإنسان الخ) ذكر في العمران
من شرائط العقود عليه أن يكون موجوداً فلم ينقذ بيع المعدم ثم قال وعمّا عايناه وأخرجوه عن هذه
القاعدة ما في القيمة الأشياء التي تؤخذ من البائع على وجه الخرج كما هو العادة من غير بيع كالعبد والمملوك
والمزينة ونحوهما ثم اشترى بها بعد ما تقدمت صح اه فيوزع المعدم هنا اه وقال بعض الفضلاء ليس هذا
بيع معدوم إنما هو من باب ضمان المتلفات بأذن مالكها عرفاً تسهل لا مراً وهذا الصريح كما هو العادة وفيه
أن الضمان بالأذن بما لا يعرف في كلام الفقهاء حموي وفيه أيضاً أن ضمان المتلفات كمثل البائنة والقيبات
بالتقيد بالثمن ط قلت كل هذا قياس وقد علمت أن المسألة استحسان ويمكن تقييدها على فرض الاعيان
وبكون ضمانها بالثمن استصحاباً وكذا حل الانتفاع في الأشياء القيمة لأن فرضها قاسد لا يحل الانتفاع به وإن

ففي بيع التعاطى بالاولى وعليه
فحصل ما في الخلاصة وغيرها
على ذلك وعلمه في الاشياء من
العرفان إذا بطل المتعفن بطل
المتعفن بالفتح على القاسد
فاسد (وقيل لا) في التعاطى
(من الاعطاء من الجانبين وعليه
الاستحسان) قاله الطرسوسي
واختاره البرازي وأقرب به
الحلواني واتقى الكرماني
تسليم البيع مع بيان الثمن
فتمت ثلاثة أقوال وقد علمت
الفقه وحزني في شرح الملق
حصة الألفاة والاجابة والصرف
بالتعاطى فليفتد (فروغ)
ما يستغفره الإنسان من البيع
إذا سلمه على ثمنها بعد
استيلاؤها جاز استصحاباً

مطلب في بيع الاستحسان

ملكك بالقض وخزجها في النهر على كون المأخوذ من العدس ونحوه يعا بالتعاطي وانه لا يحتاج في مثله الى بيان الفتن لانه معلوم اه واعترضه الجوى بان اثمان هذه تختلف ففرضي الى المنازعة اه قلت ما في النهر منق على ان الفتن معلوم لكنه على هذا لا يكون من بيع المعلوم بل كذا أخذنا ان تعقد بيعا بمثله المعلوم قال في الرول المبدع درهم الى خباز فقال اشترت منك مائة من من خبز وجعل يأخذ كل يوم خمسة اثناء فابيع قاسدوما قال فهو مكره لانه اشترى خبزا غمرا شاربه فكان المبيع مجهولا ولو اعطاه الدرهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة اثناء ولم يقل في الاشياء اشترت منك يوز وهذا حلال وان كان يته وقت الدفع الشراء لانه مجهول بالنسبة لا يعقد البيع وانما يعقد البيع الآن بالتعاطي والان المبيع معلوم فيتعقد البيع صحا اه قلت وجهه ان غن الخبز معلوم فاذا التعقد يعا بالتعاطي وقت الاخذ مع دفع الفتن قبله فكذا اذا انار دفع الفتن بالاولى وهذا ظاهر فيما كان منه معلوما وقت الاخذ مثل الخبز والتم اما اذا كان منه مجهولا فانه وقت الاخذ لا يعقد بيعا بالتعاطي بل بماهية الفتن فاذا اصر فنه الاخذ وقد دفعه البيع برضا المبيع والتصرف فيه على وجه التعويض عنه لم يعقد يعاوان كان على نية البيع لمعالت من ان البيع لا يعقد بالنسبة فيكون شبه القرض المضمون مثلا او شبهه فاذا اوقا على شيء يدل المثل او القيمة برئت ذمة الاخذ لكن بقي الاشكال في جواز التصرف فيه اذا كان فيما فان قرض الفتن لا يصح فيكون نصه هنا استحسانا كقرض الخبز والنهر ويمكن تخفيفه على الهبة بشرط العوض او على المقبوض على سوم الشراء ثم رايته في الاشياء في القول في غن المثل حيث قال ومنها لو أخذ من الارز والعدس وما اشبهه وقد كان دفع اليه دينار مثلا ليعتق عليه ثم احتسبا بعد ذلك في قيمته هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم النصوبة قال في التفتة تعتبر يوم الاخذ قبله لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه غن ما يجمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين ذكر الفتن اه (قوله بيع البرأت) جمع برائة وهي الاوراق التي يكتبها كاتب الدوان على العاملين على البلاد بحفظ كسها أو على الأكارين بقدر ما عليهم وصحت برائة لانه يرا بدفع ما فيها ط (قوله بخلاف بيع حظوظ الامعة) بالحاء المهملة والطاء المشددة جمع حظ بمعنى النصب المرتب له من الوقت أي فانه يجوز بيعه وهذا مخالف لما في الصيرفة فان من قضاها من بيع الحظ فاجاب لا يجوز ط عن حاشية الاشياء قلت وعبارة الصيرفة هكذا سئل عن بيع الحظ قال لا يجوز فانه لا يخلو اما ان باع ماضيه او عين الحظ لوجه الاول لانه بيع ما ليس عنده ولا وجه للثاني لان هذا القدر من الكاغد ليس متقوما بخلاف البرائة لان هذه الكاغدة متقومة اه قلت ومقتضا ان الخط بانها المجهدة والطاء المهمة وهذا لا يخالف ما ذكره الشارح لان المراد بحظوظ الامعة ما كان قائما في يد المتولى من نحو خبز أو حنطة قد استحقه الامام وكلام الصيرفة فيما ليس موجود (قوله غن) أي هناك أي في مسألة بيع حظوظ الامعة وأشار اليها بالبعد لان الكلام كان في بيع البرأت ولذا أشار اليه بلفظ هنا (قوله من المشرق) أي المباشر الذي يتولى قبض الخبز (قوله بخلاف الجندی) أي اذا باع العمارتين لغيره من حاشية السيد أي السعود (قوله وتعبه في النهر) أي تعب ما ذكر من مسألة بيع الاستبراء وما بعد هاجت قال أقول الظاهر ان ما في الفتنه ضعف لاتفاق كلهم على ان بيع المعلوم لا يصح وكذا غير المعلوم وما المانع من أن يكون المأخوذ من العدس ونحوه يعا بالتعاطي ولا يحتاج في مثله الى بيان الفتن لانه معلوم كما ساقى وحط الامام لا يملك قبل القبض فأي يصح بيعه وكن على ذكر ما قاله ابن وهبان في كتاب الثرب ما في الفتنه اذا كان محالقا للقرعة لا اعتبات اليه ما لم يصد من قبل غيره اه وقد سنا الكلام على بيع الاستبراء وأما بيع حظ الامام فالوجه ما ذكر من عدم صحته ولا ينافي ذلك انه لو مات ورث عنه لانه اجر واستحقها ولا يلزم من الاستحقاق الملك كما قالوا في الفتنه بعد اعرازها بدار الاسلام فانها حق تأكد لا اعراز ولا يحصل الملك فيها للفاوتين الا بعد التقسيم والحق المتأكد يورث كحق الرهن والراءه بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار الشرط كما في الفتح وعن هذا بحث في المعر هذا بأنه في التفصيل في المعلوم المستحق بأنه ان مات بعد خروج الفلأ و اعرازا لناظر لها قبل التقسيم يورث نصيبه كما دل على فنه كالشفعة بعد اعراز وان مات قبل ذلك لا يورث لكن قد سنا هذا أن المعلوم الامام شبه الصلة وشبه الإجرة والاربع الثاني وعليه يصدق الارث ولو قبل اعرازا ساخر ثم لا يفتي انها لا تملك قبل قبضها فلا يصح بيعها (قوله وافتى المصنف

بيع البرأت التي يكتبها
الدوان على العمال لا يصح
بخلاف بيع حظوظ الامعة
لان مال الوقت قائم غن ولا كذلك
هنا اشياء وقتية ومفادها انه
يجوز للمستحق بيع خبزه قبل
قبضه من المشرق بخلاف
الجندی بحر وتعبه في
النهر وافتى المصنف بطلان
بيع الجانكية لما في الاشياء
بيع الدين انما يجوز من الديون

مطلب في بيع الجامكية

(الح) تأييد كلام التهر وصبار المصنف في تناواه سئل عن بيع الجامكية وهو أن يكون لرجل جامكية في بيت المال ويصاح إلى دراهم بمحلة قبل أن يخرج الجامكية فيقول له رجل بعني جاميكيتك اتق قدرها كذا بكذا انقص من حقه في الجامكية فيقول له بعك فهل البيع المذكور صحيح أم لا لكونه بيع الدين بنقد أجاب اذا باع الدين من غير من هو عليه كذا كر لا يصح قال مولانا في فوائده وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من الدين أو بعه جاز اه (قوله وفيها) التناهي أن الضمير للثمة ويحمل عوده لتناهي المصنف المفهومة من أنفي وأما ضيقها الاكسية فلا شبهة اه ح (قوله لا يجوز الاعتباس عن الحقوق المجردة) عن الملك قال في البدائع الحقوق المفردة لا تحقل القفل ولا يجوز الصلح عنها أقول وكذا انقصم بالاتلاف قال في شرح الزيارات للسرخسي واتلاف مجرد الحق لا يوجب الضمان لأن الاعتباس عن مجرد الحق باطل الا اذا قوت حقاؤم كدافاته بلحق بتقويت حقيقة الملك في حق الضمان كحق المرتبة ولذا لا يضمن بالاتلاف شيء من الضمنية أو وطء جارية من قبل الاحراز لأن القسامة مجرد الحق وانما غير متعين وبعد الاحراز بدار الاسلام ولو قبل الضمنية يضمن تقويت حقيقة الملك ويجب عليه الضمة في قتله هذا من الضمنية بعد الاحراز في ثلاث سنين يرى وأراد بقوله تقويت حقيقة الملك الحق المؤكد اذا فصل حقيقة الملك الابعاد الضمنية كاستمر (قوله) كحق الضمنية قال في الاشياء فلو صالح بها بمال بطلت ووجع ولو صالح الخمرة بمال لقتله بطل ولا شيء لها ولو صالح احدي زوجتيه بمال لتزلت فو يتالم يلزم ولا شيء لها وعلى هذا لا يجوز الاعتباس عن الوظائف في الاوقاف وخرج منها حق النقصان وملك التكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتباس عنها كما ذكره الزبيدي في الضمنية والكفيل بالنفس اذا صالح المكفول له بمال لا يصح ولا يجب وفي بطلانها رواية ثان في بيع حق المرور في الطريق رواية ثان وكذا بيع الشرب الاتعا اه (قوله وعلى هذا لا يجوز الاعتباس عن الوظائف بالاوقاف) من امانة وخطابة وأذان وقرائة ورواية ولا شيء وجهه البيع ايضا لأن بيع الحق لا يجوز كافي شرح الادب وغيره وفي المدخلة ان أخذ الدار بالضمة أمر عرف بخلاف القياس فلا يظهر ثبوته في حق جواز الاعتباس منه اه أقول والحق في الوظيفة مثله والحكم واحد يرى (قوله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص) قال في المستصفي التعامل العامة أي الشائع المستفيض والعرف المشتهر لا يصح الرجوع اليه مع الرد اه وعلى آخره ولا يصح مقداره لما كان مشتركاً كان متعارفا اه يرى وفي الاشياء عن البرازية وكذا أي تفسد الاجارة لو دفع إلى حائل غزل على أن ينسجه بالثلث وشايخ بلخ وخوارزم اتوا بجواز اجارة الحائك للعرف وبه أنفي أبو علي التنقي أيضا والقنوي على جواب الكتاب لأنه منصوص عليه فلزم ابطال النص اه فأخاد أن عدم اعتباره بمعنى أنه اذا وجد النص بخلافه لا يصح ناضلا للنص ولا مقداره ولا اقداعه في مواضع كثيرة منها مسائل الايمان وكل عاقد وواقف وحالف يحمل كلامه على عرفه كما ذكر ابن الهمام وأخاد ما مر أيضا أن العرف العام يصح مقداره ولا تنقل البري في مسألة الحائك المذكورة قال السيد الشهيد لا تأخذ باستحسان ما يخبر بل تأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لأن التعامل في بلد لا يدل على الجواز عالم يكن على الاستقرار من الصدر الاول فيكون ذلك دليلا على تقرير الثاني عليه الصلاة والسلام اباهم على ذلك فيكون شرعانه فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجاعا والاجاع حجة ألا ترى أنهم لو تعاهدوا على بيع اخروا ولا يفتي بالحل اه قلت وبه يظهر الفرق بين العرف الخاص والعرف العام وقام الكلام على هذه المسألة مبسوط في رسالتنا المسماة بشرح العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله وعليه فيفتي بجواز النزول عن الوظائف بمال) قال العلامة العيني في تناواه ليس للنزول شيء يعتد عليه ولكن العلماء والحكام مشوا ذلك للضرورة واشتراطوا امتصاء التناظر لتلايق فيه نزاع اه مخلصا من حاشية الاشياء للسيد أبي العهود وذكر الجوزي أن العيني ذكر في شرح درر البصائر في باب القسم بين الزوجات انه سمع من بعض شيوخه الكبار انه يحكم أن يصح بيعه النزول عن الوظائف الدنية قياسا على ترك المرأة قسمها لصاحبها لان كلا منهما مجرد اسقاط اه قلت وقد متنا في الوصف عن البعز أن المتولى عزل نفسه عند التقاضي وأن من عزل القراض لغيره عن وظيفة التظافر وغيره وانه لا يجوز بيعه عزله نفسه خلافا للعلامة قاسم بل لا بد من تقرير القاضي القروغ في لو أهلا وأنه

مطلب لا يجوز الاعتباس عن الحقوق المجردة وفيها وفي الاشياء لا يجوز الاعتباس عن الحقوق المجردة كحق الضمة وعلى هذا لا يجوز الاعتباس عن الوظائف فالأوقاف وفيها آخر بحث فعارض العرف مع الفقه المذهب عدم اعتبار العرف الخاص لكن أنفي كثيرا ما اعتبره وعليه فيفتي بجواز النزول عن الوظائف بمال مطلب في الاعتباس عن الوظائف والنزول عنها

مطلب في العرف الخاص والعام

مطلب في النزول عن الوظائف بمال

لا يلزم القاضي تقريره ولو أهلاؤه جرى العرف بالفراغ بالدرهم ولا يفتي مائه فيبقى الإبراء العام بعده اه
 أي لما فيه من شبهة الاعتياض عن مجرد الحق وقد مر أنه لا يجوز وليس غيظاً كمن العيني جوازاً لكن قال
 الجوى وقد استخرج شيخنا عننا في رد الدين على "المقدس" صحة الاعتياض عن ذلك في شرعه على قلم الكتبة
 من فرع في مسوط السرخسي "وهو أن العبد الموصى برقبته لتخصيصه وبخدمته لا يخر لوضع طرفه أو شيء
 مروضه فأنى الأرض فإن كانت الحناية تختص الخدمة بشرى به عبيد آخر يخدمه أو يضم إليه ثمن العبد بعده
 يعمه فيشتري به عبيد يقوم مقام الأول فإن اختلفا في بيعه لم ينع وان اختلفا على قسمة الأرض بينهما نصيب فلهما
 ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى بالخدمة من الأرض بدل الخدمة لأنه لا يملك الاعتياض عنها ولكنه اسقاط
 لحقه به كالأصاغر موصى به بالرقبة على مال دفعه للموصى بالخدمة ليسم العبد اه قال فرمى بشبه هذا
 للقول عن الوفاة بمال اه قال الجوى "لطيفاً هذا فإنه تقيس جداً اه وذكر نحوه البيروني عند قول
 الاشياء وينبغي أنه لو نزل له وقبض المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لملك ذلك فقال أي على وجه اسقاط الحق المالحاق
 له الوصية بالخدمة والصلح عن الاصل في شتماته فانهم قالوا يجوز أخذ العوض على وجه اسقاط الحق
 ولأرباب الفارغ يستحق المثل في استحقاقه خاصاً بالقرار ويؤيده ما في خزائن الأكل وان مات العبد الموصى
 بخدمته بعده قابض الموصى له بدل الصلح فهو جاز اه فصح دلالة على أنه لا رجوع على التنازل وهذا الوجه
 هو الذي يطمئن به القلب لقربه اه كلام البيروني ثم استشكل ذلك بما مر من عدم جواز الصلح عن حق الشفعة
 والقسم فإنه يمنع جواز أخذ العوض هنا ثم قال ولقائل أن يقول هذا حق جعله الشرع دفع الضرر وذلك حق
 فيه صله ولا جامع بينهما فافترقا وهو الذي يظهر اه وحاصله أن ثبوت حق الشفعة للشفيع وحق القسم للزوجة
 وكذا حق الخيارات في النكاح للغيرة إنما هو لدفع الضرر عن الشفيع والمرأة وما ثبت ذلك لا يصح الصلح عنه لأن
 صاحب الحق لما رضى علم أنه لا يتضرر بذلك فلا يستحق شيئاً ما حق الموصى بالخدمة فليس كذلك بل ثبت له على
 وجه البر والصلح فيصكون ثباته أصالة فيصح الصلح عنه أنزل عنه لغيره ومثله ما مر عن الأشياء من حق
 القصاص والنكاح والرق حيث صح الاعتياض عنه لأنه ثابت لصاحبه أصالة لا على وجه دفع الضرر عن
 صاحبه ولا يفتي أن صاحب الوظيفة ثبت له الحق فيه بتقرير القاضي على وجه الأصالة لا على وجه دفع الضرر
 فالحاقها بحق الموصى بالخدمة وحق القصاص وما بعده أولى من الحاقها بحق الشفعة والقسم وهذا الكلام
 وجه لا يفتي على نية وبه اندفع ما ذكره بعض محشي الأشياء من أن المال الذي يأخذه النازل عن الوظيفة
 رشوة وهي حرام بالنص والعرف لا يعارض النص وجه اندفع ما علمت من أنه صلح عن حق كافي نظاره والرشوة
 لا تكون بحق واستدل بعضهم بالجواز بنزول سيدنا الحسن ابن سعيدنا على "رضي الله تعالى عنهم" من خلاف
 لمعاوية على عوض وهو ظاهراً أيضاً وهذا أولى بما قلناه في الوقف عن الخيرة من عدم الجواز من أن
 المعروف له الرجوع بالبدل بناء على أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وأنه لا يجوز الاعتياض عن مجرد
 الحق لما علمت من أن الجواز ليس مبنياً على اعتبار العرف الخاص بل على ما ذكرنا من نظاره العامة وأن عدم
 جواز الاعتياض عن الحق ليس على إطلاقه ورأيت بخط بعض العلماء الحق أبي السعد أنه أفتى بجواز أخذ
 العوض في حق القرار والتصرف وعدم صحة الرجوع وبالجملية فالمسألة غنية والتلزام مشابهة والصلح فيها
 محال وإن كان الظاهر فيها ما قلناه فالأولى ما قاله في البصر من أنه ينبغي الإبراء العام بعده والله سبحانه أعلم (تتبع)
 ما قلناه في الفراغ عن الوظيفة يقال مثله في الفراغ عن حق التصرف في شتمه مسكة الأراضي وبأن ياتهما قريباً
 وكذا في فراغ الرقيم عن تيماره ثم إذا فرغ عنه لغيره ولو وجهه السلطان للمفرغ له بل أضاء على الفارغ
 أو وجهه لغيره ما ينبغي أن ثبت الرجوع للمفرغ له على الفارغ يدل الفراغ لأنه لم يرض بدفعه بالاعتقال ثبوت
 ذلك الحق لا يجوز الفراغ وان حصل لغيره وهذا أفتى في الأصابعية والحامدية وغيرهما خلافاً لما أفتى به
 بعضهم من عدم الرجوع لأن الفارغ فعل ماضٍ وسعه وقدرته اذ ينبغي أنه غير المقصود من الطرفين ولا سيما إذا
 اتفق السلطان أو القاضي التنازل والوظيفة على الفارغ فإنه يلزم اجتماع العوضين في تصرفه وهو خلاف
 قواعد الشرع فافهم والله سبحانه أعلم (قوله وبليوم خلوا الحوائث) عبارة الاشياء أقول على اعتباره
 أي اعتبار العرف الخاص ينبغي أن يفتى بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا الحوائث لا يلزم وبصير خلوا

قوله يستحق المثل
 رايته والظاهر أن يقال المثل
 عنه اه من خط المؤلف

وبليوم خلوا الحوائث فليس
 الحوائث أخرجه ولا جازاً
 لغيره ولو قلنا انتهى

مطلب في خلوا الحوائث

في الحانوت حقه فلا يملك صاحب الحانوت ائراجها منها ولا اجارها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوانيت
الجلون في القنورية أن السلطان القنوري لما بناها أسكنها بالتجار والنجار وجعل لكل حانوت قدرا أخذ منهم وكتب
ذلك بكتوب الوقت اه وقد أعاد الشارح ذكر هذه المسألة في كتاب الكفاية ثم قال قلت وأريد في زواجر
الجارح عاني واقعات الضرري رجل في يده دكان فشاب فرفع المتولى أمره للقاضي فأمره القاضي بخصه
وأجاره فضل المتولى ذلك وحضر القاضى فهو أولى بدكانه وإن كان له خلوقه أو ولي بجاهه أيضا وله الخارقي
ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وإن شاء أجزأه ورجع بخلقه على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء
ذلك إن رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان اه بطله اه لكن قال السيد الجوى أقول ما نقل عن
واقعات الضرري من ذكر نقطة الخلو فلا عن أن يكون المراد بها ما هو المتعارف كذب فان الإثبات من النقطة
كما صاحب جامع التصول نقل عبارة الضرري ولم يذكر فيها النقطة الخلو هذا وقد اشترى نسبة مسألة الخلو إلى
مذهب الامام مالك والحال أنه ليس فيه نص عنه ولا عن أحد من أصحابه حتى قال البدراقراني من المالكية
أنه لم يقع في كلام الفقهاء التعرض لهذه المسألة وانما فيها نقلا للعلامة ناصر الدين القفاني المالكي بناها على
العرف وخزجها عليه وهو من أهل الترجع فيعتبر بغيره وإن وزع فيه وقد اشترى قبالة في الشارح
والفارس وتلقاها عليه عصر ما قبله اه قلت ورأيت في فتاوى الكازروني عن العلامة القفاني أنه
لو مات صاحب الخلو في يومه وبورث عنه ومثقل لبث المال عند فقد الوارث اه هذا وقد استدل
بعضهم على لزومه وصحة عندنا بما في الخاتبة رجل باع سكنى في حانوت لغيره فأخراشتري أن اجرة الحانوت
كذا أظهر أنها أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرد السكنى بهذا الصب اه وللعلامة الشربلاقي رسالة ردها
على هذا المستدل بأنه لم يفهم معنى السكنى لأن المراد بها من مركبة في الحانوت وهي غير الخلو ففي الخلاصة
اشترى سكنى حانوت في حانوت رجل مر كالأخيرة البائع أن اجرة الحانوت كذا فإذا اشترى سكنى في حانوت وفي
جامع التصول عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أدفع له أي للبائع بوضعها فأمره أي أمر
المشتري بالرفع فلو شاء بشرط القرار يرجع على بانيه والافلارجع عليه بینه ولا خصانه اه ثم نقل من عدة
كتب ما يدل على أن السكنى عين فائقة في الحانوت وودعها أيضا على الأشياء بأن الخلو لم يقبله إلا المتأخر من
المالكية حتى أفتى بصحة دفعه ولزم منه أن أوقف السليمان صارت للكافرين بسبب وقف خلوه على كلهم
وإن عدم اخراج صاحب الحانوت لصاحب الخلو يلزم منه جواز الحنفى من ملكه واتلافه له مع أن
صاحب الخلو لا يصلي أبر المثل ويأخذ هو في نظيره قدرا كثيرا بل لا يجوز هذا في الوقت وقد نصوا على أن
من سكن الوقت يلزمه أبر المثل وفي منع الناظر من اخراجه فتوى تقع الوقت وتعطل ما شرطه الواقف من
اقامة شعائر مسجد ونحوها اه خلاصا قلت وما ذكره حق خصوصا في زماننا هذا وأما ما تمسك به صاحب
الخلو من أنه اشترى خلوه بما لا كثير وأنه بهذا الاعتبار تصير اجرة الوقت شيئا قليلا فهو غش باطل لأن ما أخذ
منه صاحب الخلو الأول لم يحصل منه نفع للوقت فيكون الدفاع هو المضيع ماله فكيف يصلح له ظلم الوقت بل
يجب عليه دفع اجرة مثله وإن كان يدفعه شيء زائد على الخلو من بناء ونحوه مما يجس في عرفنا بالكدك وهو المراد
من لفظ السكنى المارفاذا يدفع اجرة مثله يؤمر برفعه وإن كان موضوعا بذن الوقت أو أحد الناظر ويرجع
هذا إلى مسألة الأرض المتحركة المنقولة في أوقاف الخلفاء حيث قال حانوت أهله وقف ومجارته لرجل وهو
لا يرضى أن يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رقت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر
صاحب البناء كلف رفعه ويؤمر من غيره والابتداء في يده بذلك الاجر اه وقوله والابتداء في يده فيدفعه أحق
من غيره حيث كان ما يدفعه أبر المثل فهاشيتال ليس للمؤجر أن يفرجه ولأن بانيه رفعه أذليس
في استبقائه ضرر على الوقف مع الرفق به يدفع الضرر عنه كما أوصى في الوقف وعن هذا قال في جامع
التصول وغيره من المستأجر أو غرس في أرض الوقف صارته فيها حتى القرار وهو المحمي بالكرادله الاستثناء
بأجر المثل اه وفي الخيرة قد صرح علما بأن صاحب الكردار حتى القرار وهو أن يصعد المزارع
والمستأجر في الأرض بناء أو غرسا أو كسبا بالتراب باذن الواقف أو الناظر فتبني في يده اه وقد يقال إن
الدرهم التي دفعها صاحب الخلو للواقف واستعان بها على بناء الوقف شعبة بكس الأرض بالتراب فيصير له

قوله يرجع على بانيه أي لأن
البيع إذا وقع بهذا الشرط
يقع فاسدا والانهو صحيح
ولا يرجع له على البائع شيء
اه منه

مطلب في الكدك

حق القرار فلا يخرج من يده اذا كان يدفع اجر المثل ومثله ما لو كان يتم كان الوقف يقوم بلوازمه لمن ماله
 بان ان الناظر اذ اعجز وضع اليد على الدكان ونحوها وكونه يستأجرها عدة سنين بدون شيء مجاز كرهوه غير
 معتبر فلم يشر اخر اجابها من يده اذ امتنع اذ اجاره ويجبها لغيره كما وضناه في رسالتنا بغير تحرير العبارة
 في بيان من هو الحق بالاجارة وذكرنا اصلها في الوقف وعلى ما ذكرناه من ان صاحب المخلو المعتبر الحق من
 غيره ولو استأجر بأجر المثل يحصل ما ذكره في الخبر من الوقف حيث يستل في المخلو الواقع في غالب الاوقاف
 المصرية والاوقاف الرومية في الحوايت وغيرها هل يصير حلالا لصاحب المخلو ويجوز بيعه سكاو وشراؤه
 واذا حكم به حكم شرعي يمنع على غيره من أحكام الشرع الشريف نقضه ثم ذكر في الجواب عبارة الاشياء
 ووافقات الشرعي وما ذكرناه من مسألة الارض المتكثرة وسأله في حق القرار ومسألة بيع الكسبي ثم قال
 أقول ليس الفرض بإيراد هذه الجمل القطع بالحكم بل ليقع البقن بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه
 من ما ذكره يراه او غيره صرح وزعم وارتفع الخلاف خصوصاً فيما للناس اليه ضرورة لاستيفاء المدن المشهورة
 كصومدينة المثل فانهم يطالبونه ولهم فيه نفع كل يوم منهم نقضه واعداده فربما يجعله أكثر الاوقاف ألا ترى
 الى ما فعله القوي كاسر وعما يلغى أن بعض المملوك عمر مثل ذلك بأموال العباد لم يصرف عليه من ماله
 الدرهم والدرهم وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن امته والدين يسر ولا مقدسة في ذلك في الدين
 ولا عار به على المؤمنين والله تعالى اعلم اهـ ملخصاً ومن أفتى بزموم المخلو الذي يكون بمقتضاه دراهم يدفعها
 للثمن او المالك العلامة المحقق عبد الرحمن افندي العمادي صاحب هدية ابن العباد وقال فلا يملك صاحب
 الحانوت اخر اجابه ولا اجارها لغيره مالم يدفع له المبلغ المرقوم فيبقى مجبواً ذلك للضرورة فصار على بيع الوفاء
 الذي تعارفه المتأخرون احتيالا في الزمان قلت وهو مقدر أيضاً بما قلنا بما اذا كان يدفع أجر المثل والا كانت
 حصة كانه بمقتضاه مادفعه من الدراهم عن الربا كما قالوا في دفع المقرض دار اليكها أو جمارا لركبه الى أن
 يستوفى قرضه انه يلزمه أجرة مثل الدار أو الجار على أن ما اخذته المتولى من الدراهم يتقصد بنفسه فخلع يلزم
 صاحب المخلو أجرة المثل للمستحقين يلزم ضام حقه لهم اللهم إلا أن يكون ما قبضه المتولى صرفه في عمارة
 الوقف حيث تعين ذلك طريقاً الى عمارته ولم يوجد من يستأجره بأجرة المثل مع دفع ذلك المبلغ اللازم للعمارة
 لغيره فذلك يشال يجوز ان يملكه بدون أجرة المثل للضرورة ومثل ذلك يسمى في زماننا من صدأ كما قد مناه في الوقف
 والله سبحانه اعلم بقى طريق معرفة أجر المثل ونفى أن يقال فيه اننا ننظر الى مادفعه صاحب المخلو للواقع
 أو المتولى على الوجه الذي ذكرناه والى ما ينقضى في مرتبة الدكان ونحوها فإذا كان الأمر يرغبون في دفع جميع
 ذلك لصاحب المخلو ومع ذلك يستأجرون الدكان بمائة مثلاً فالمائة هي أجرة المثل ولا يتقرر الى مادفعه هو
 صاحب المخلو السابق من مال كثير طمعاً في أن أجرة هذه الدكان عشرة مثلاً كما هو الواقع في زماننا لان مادفعه
 من المال الكثير لم يرجع منه نفع الوقف أصلاً بل هو محض ضرر بالوقف حيث لم يمتنع استئجار الدكان بدون
 اجراء بغير فاحش وانما يتقرر الى ما يعود دفعه الى الوقف فقط كما ذكرنا ثم جرت العادة أن صاحب المخلو حين
 يستأجر الدكان بالاجرة المبررة يدفع للناظر دراهم تسعى خدمة هي في الحقيقة تكمله أجرة المثل أو دونها
 وكذا اذ مات صاحب المخلو أو نزل عن خلوه لغيره يأخذ الناظر من الوارث أو المثلول له دراهم تسعى تصديقاً
 فهذه مقبب من الاجرة أيضاً ويجب على الناظر صرفها الى جهة الوقف كما قد مناه في كتاب الوقف في مسألة
 العوايد العربية والله سبحانه وتعالى اعلم (تنبيه) ذكر السيد محمد ابو السعود في حاشيته على الاشياء
 أن المخلو يصدق بالعين المتصل اتصال قرار بغيره وكذا الجدل المتعارف في الحوايت المملوكة ونحوها
 كالتهاوي تارة تعلقي بماله حق القرار كالبناء بالمحانوت وتارة تعلقي بماله أو غيرهما من ذلك والذي يظهر أنه كالمخلو
 في الحكم بجماع وجود العرف في كل منهما ما اراد المتصل اتصال قراراً بوضع للفصل كالبناء ولا فرق
 في صدق كل من المخلو والجدل لانه متصل لاجل وجه القرار كالمثل الذي يركب بالمحانوت لوضع عدة الحلاق
 مثلاً فالاتصال وجدل لكن لاجل وجه القرار وكذا يصح ان يجرى بالمنفعة المتأهله للدراهم لكن يجرى بالجدل
 بالعين الغير المتصلة أصلاً كالسراج والقناحين بالنسبة للقهوة والنقشة والقوط بالنسبة للجماد الشونة بالنسبة
 للقرن وهذا الاعتبار يكون الجدل أعظم حتى لو كان المخلو بناءً أو غيراً ما بالارض المتكثرة أو المملوك يجبر فيه حتى

في بيان مشد المسكة

وفي معنى المقي المصنف معزياً
للولولية عماره في ارض بيعت
فان بناه او اشجار اجازون كرابا
او كرى انهار او نحوهم مما لم يكن
ذلك بحال ولا يعني مال لم يميز
اتمى قلت ومفاده ان يبيع
المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا
جعلها الا فراغا كالوظائف
فليميز انتهى وسند كوفي
بيع الوفاء (ويعتقد) ايضا
(يلطف واحد كافي بيع القاضي
والوصي) و (الاب من طفله
وشرا منه) فانه لو فوضه
جعلت عبارته ككبارتين

مطلب

في انعقاد البيع بلفظ واحد

من الجانبين

قوله اي يبيع مال التيم من قيم
آخر الخ اقول ما نقل عن البدائع
مخالف لما هو المتقول من الائمة
المعتبرين كالنسخه ابي جعفر
الطحاوي احد المجتهدين في
المسائل والقاضي ابي جعفر
الاستروشنى وغيرهما في
احكام الصغار نقل عن القاضي
ابي جعفر القاضي اذا باع مال
احد التيمين من الآخر وكذا
الاب والوصي لو فعل لا يجوز
فالا اتفاق ذكره رشيد الدين في
فتاواه القاضي في بيع مال
احد الصغيرين من الآخر مثل
الوصي بخلاف الاب وفي
الحاصل من شرح الطحاوي
لا يجوز من الوصي بيع مال
احد التيمين من الآخر يجوز
ذلك من الاب اذ لم يفسد الفين
اه اذا عت ذلك ظهر كانه
لا وجه لاحاطه بالاب هنا ؟

الشفعة لانه لما اتصل بالارض اتصال قرار الصق بالعقار اه قلت ما ذكره من جريان الشفعة فيه سهو ظاهر
لما قلته المنصوص عليه في كتب المذهب كالمسألة في بيان شاه الله تعالى فافهم هذا غاية ما تقررى
في مسألة الخلو فاختصه فانه مفرد وقد اوضحنا الفرق في باب مشد المسكة من تنقيح الفتاوى الحامدية بين المشد
والخلو والخلو القيمة والمرد المتعارفة في زماننا ايضا لا يوجد في غير ذلك الكتاب والجدقة المالك الوهاب
(قوله وفي معنى المقي الخ) افاده ان الخلو اذا لم يكن عبثا فاعنه لا يبيع بعه (قوله جاز) زلقد اذكره
في معنى المقي وهو قوله اذا اشتراط تركها اه ومثله في الخاتمة اى لا يشترط مفيد للبيع (قوله وان كرابا
او كرى انهار) في المغرب كرابا قبل العشر من باب طلب وكريت التبر كرابا غيره (قوله ولا يعني
مال) لعل المراد به التراب المسمى كسا وهو ما كتب به الارض اى تعلم وتسمى قنائل وفي ط هو
كالسكنى في الارض الموقوفة بطريق الخلو وكلمة على ما سبق (قوله ومفاده ان يبيع المسكة لا يجوز)
لانها عبارة عن كراب الارض وكرى انهار هاتمت مسكة لان صاحبها له مسكة بها بحيث لا تنزع من يده
بسبها وتسمى ايضا مسكة لان المشد من الشدة معنى القوة اى قوة الفصل ولها احكام مبنية على اوامر
سلطانية اقرى بها علماء الدولة العثمانية ذكرت كثير منها في بابها من تنقيح الفتاوى الحامدية منها انها الاقرب
وانما وجهه الا ان الصادق عليها دون البنت وعند عدم الاب ينطق البنت فان لم توجد فلاخ لا فان لم يوجد
فلاخت الساكنة في القرية فان لم توجد فلاخ لا كذا شرح في خارج الدر المنثور انها تنقل الاب فان لم ينطق
البنت حسه وان لم ينطق اباها لا يعطى او يعطى صاحب التماس ان اراد وفي سنة ثمانية وخمسين وشعبان
في مثل هذه الاراضي التي تسمى وتعمل بعمل وكفاه واهم فعل تقدير ان تعلى الفع بالاطوار البنايات لما كان يزم
حرامين من المال الذي صرفه او هن ورد الامر السلطاني بالاصلاح لهن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك
فوق بيعا لليس لهن فرض فاعى مقدار قد رواه بالاطوار تعطيه البنات وياخذن الارض اه ونقل
في الحامدية انه اذا وقع التفويض بلاذن صاحب الارض يعنى التماس الذي وجه السلطان له اخذ
خراجها لا تزول الارض من يد المحفوض خفية فكانت في يد المحفوض السه او به واذ كانت الارض وقص
تقفضها مشوق على اذن الناظر لا على اجازة التماس ولا فوج من لاسكة مع وجوده بدون وجه شرعى
واذا ازرع اجبى فيها بلاذن صاحب المسكة يؤمر بقطع الزرع وبسط حق صاحبها بتركها ثلاث سنوات
اختيارا اه فافهم (قوله ولذا جعلوا) اى جعلوا بيعها والمراد به الخروج منها بى ان المسكة لما تكن
مالا متقولا لا يمكن بيعها فاذا اراد صاحبها التزول عنها فله عوض جعلوا ذلك بطريق الفراغ كالتزول عن
الوظائف وقدمنا عن المقي اى العود انه اتفق بجواز ذلك وكان الشارع لم يطلع على ذلك فامر بضرره والله
سبحانه اعلم (قوله وسند كوفي بيع الوفاء) اى قبيل كتاب الكفالة والذي ذكره هناك هو التزول عن
الوظائف ومسألة الخلو ولم نعرض هناك للمسكة (قوله وسنقد ايضا) اى كما نعتقد بايجاب وقبول منها
او بتعاط من الجانبين ط (قوله بلفظ واحد) ظاهره انه لا يكون بالتعاطي هنا (قوله كافي بيع القاضي) اى
بيعه مال التيم من قيم آخر وشرا منه كذلك اما عقده لنفسه فلا يجوز لان فقه قضاء وفناء لنفسه باطل افاده
في الصرا مع ذلك من مافى البدائع من الجواز ومافى انفراد من عدمه ط (قوله والوصي) اى اذا اشترى
التيم من مال نفسه او لنفسه منه بشرطه المعروف وقده في قلم الزدويى بما اذا لم يكن نفسه القاضي اه
فتى اى لا نوصى القاضي وكل محض الوصي لا يبيع البيع او الشراء لنفسه خلاصة واراد بالشرط العرف
الخبرية وهي في الشراء من مال التيم لنفسه ان يكون ما يساوى عشرة بفضة عشر وفي البيع منه العكس
وقيل يكتفى بدهرين في العشرة والاول المقتد كافتقاره قبيل البيع (قوله والاب من طفله) ولا يشترط
فيه الخيرية كمالى الجرود اذ من تولى العقد من الطرفين البعدا اشترى نفسه من مولاه باهره والرسول من
الجانبين بخلاف الوكيل منهما اه زاد في الدر قوله وكذا القول بان يمتك هذا بدهرين فقبضه المشتري
ولم يقل شيئا بغير البيع اه وقال في العزيمة والظاهر ان هذا من باب التعاطي اه وفيه نظر لان بيع
التعاطي ليس فيه اجاب بل قبض بعدمعرفة الثمن فقط كافتقاره من الفتح وقدمنا عن ان القبول يكون
بالقول والفعل وان القبض قبول غيظ لم يوجد انفراد احدهما بالعقد (قوله فانه لو فوضه الخ) اى

ووصي^١ الاب نائب عنه فله حكمه واذا صحت عنه وأما القاضي فكذلك (قوله وقلمه في الدرر) ذكرتها
بعد عبارة الشارح مانصه على معنى القبول وكان أصلاً في حق نفسه وبما عني طلقه حتى إذا بلغ كانت الهبة
عليه دون أبيه بخلاف ما إذا باع مال طلقه من أبيه فبلغ كانت الهبة على أبيه فإذا لم عليه الثمن في صورة
شرائه لا يراً عن الدين حتى نسب القاضي وكذا لا يقبضه الصغير فدية على أبيه فيكون أمانة عنده اهـ (قوله
قبل الأثر) بكسر الباء من القبول المتقابل للإيجاب وقوله وأترك عطف عليه أي يحذف الأثرين قبل
والترك في المجلس مادام الموجب على إيجابه فلورجع عنه قبل القبول بطل كأيافي ولا بد أن يشان كون القبول
في المجلس وكونه موافقاً للإيجاب كآية عليه وكونه في حياطة الموجب فلو مات قبل بطل الأثر في مسألة على
ما فهمه في الضرورة في التهرب أنه لا استثناء فراجع وكونه قبل رد الخطاب الإيجاب وكونه قبل تقبل المبيع
فلو قطعت يد الحاربه بعد الإيجاب وأخذ البائع أو شها لم يصح قبول المشتري كأي في الثانية بحر والقاهران
التقسيد بأخذ الأرض اتفاق بحر قلت ويؤيد قول التتارخانية ودفع ارش الدالي البائع أو لم يدفع (قوله
في المجلس) حتى لو نكح البائع مع انسان في حاجة فانه بطل بحر ظاهر إذا جلس مالا يوجد فيه ما يدل على
الاعراض وأن لا يستعمل بمقتضى فقهه وان لم يكن إلا اعراض أفاده في التهربان وجد بطل ولو اتحد المكان ط
(قوله كل المبيع بكل الثمن) بيان لأشراط موافقة القبول للإيجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع
بما أوجبه فان خالفه بأن قبل غرضاً مأكلاً أو مبيعاً أو غيره ما أوجبه أو بعضه لم يستند إلى الشفعة كالفتضاء
في شروط العقد والأفضا إذا كان الإيجاب من المشتري قبل البائع بأخص من الثمن صمم وكان خطاً وكان من
البائع قبل المشتري بأن يذمم وكان زيادة أن قبلها في المجلس زمت أفاده في الضرور وذكر أن هبة الثمن بعد
الإيجاب قبل القبول بطل الإيجاب وقيل لا يكون إبراء وسكوت المشتري عن الثمن مفيداً للمبيع اهـ (قوله
للا يلزم تفريق الصفة) هي ضرب اليد على اليد في البيع ثم جعل عبارة عن العقد منه مغرب قال في
الضرر ولا بد من معرفة ما يوجب اتحاداً وتفرقها وحاصل ما ذكره أن الموجب إذا اتحد وتعد الخطأ
لم يميز التفرق يقول أحد هما بائعاً كان الموجب أو مشترياً وعلى عكسه لم يميز القبول في حصة أحدهما وان
اتحد لم يصح قبول الخطأ في البعض فلم يصح تفرقهما مطلقاً في الأحوال الثلاثة لاتحاد الصفة في الكل وكذا
إذا اتحد الماعدان وتعد المبيع كان يوجب في مثلهن أو قبحي ومثلي لم يميز تفرقهما بالقبول في أحدهما إلا أن
يرضى الآخر بذلك بعد قبولة البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالأجزاء كعبد واحد أو مكبل
أو موزون فيكون القبول إيجاباً بالرضى قبولاً وبطل الإيجاب الأول فان كان مما لا ينقسم إلا بالقيمة كثرين
وعبدان لا يجوز فلينظر في كل واحد فلا يجلو ما أن يصح وتلف المبيع بالاتفاق على أنه صفتان فإذا قبل
في أحدهما بعت كقوله بعتك هذين العبدن بعتك هذا بالق وبعتك هذا بألف وأما أن لا يكثره وفصل الثمن
فظاهر الهداية التعدد وبه قال بعضهم ومنعه الآخرون وجعلوا كلامه على ما ذكره رافض المبيع وقيل إن
اشترط تكراره لاعتقاده استحسان وهو قول الإمام وعدمه قياس وهو قولهما ويرجح في التفرق قبولة الوجه
الاكتفاء بجزء تفرق في الثمن لأن التساوي أن فائدة ليس الاصدد بأن يبيع منه إجماعاً والأفلاك غير أنه
لا يبيعها منه إلا جهل لم تكن فائدة لتعين في كل اهـ وأعلم أن تفصيل الثمن إنما يجعله ما عقدين على القول به
إذا كان الثمن منقسماً عليها باعتبار القيمة أما إذا كان منقسماً عليها باعتبار الأجزاء كالقفيزين من جنس واحد
فإن التفصيل لا يجعله في حكم عقدين للانقسام من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل كما في شرح الجامع للمصنف وهو
تقسيد حسن اهـ مافي الضرر ونظام الكلام فيه (قوله إلا إذا أعاد الإيجاب والقبول) كان قال اشترت
أنصف هذا المكبل بكذا وقيل الأثر فيكون يعامناً لوجود ذكره وبطل الأثر (قوله لا يرضى الآخر)
أي بدون إعادة الإيجاب فيكون القبول إيجاباً بالرضى قبولاً كما مر (قوله ككبل وموزون) أدخل الكلف
العبد الواحد كما يفسد ذكره في عبارة الضرر ط ووجه الصفة أنه إذا كان الثمن منقسماً عليها باعتبار الأجزاء
تكون حصة كل بعض معلومة (قوله والا) أي وان يكن الثمن منقسماً عليها كذلك بل كان منقسماً
باعتبار القيمة كما إذا كان المبيع عبدان أو ثوبين لا يصح القبول في أحدهما وان رضى الآخر بطلها ما يخص
أحدهما من الثمن (قوله لعدم جواز البيع بالحصة ابتداء) صورته ما إذا قال بعت منك هذا العبد بجمعة من

وقامه في الدرر (وإذا أوجب
واحد قبل الآخر) بأنها
كان أو مشترياً (في المجلس) لان
خيار القبول مقيد به (كل
المبيع بكل الثمن أو تركه) لئلا
يلزم تفرق الصفة (الأذا)
أعاد الإيجاب والقبول أو رضى
الآخر وكان الثمن منقسماً على
المبيع بالأجزاء ككبل وموزون
والألا وان رضى الآخر لعدم
جواز البيع بالحصة ابتداء

مطلب

في بيان ما يوجب اتحاد الصفة
وتفرقها

قوله أي وان يكن الثمن الم
هكذا يجمعه ولعل صوابه
وان لا يكن التبدليل الاشراب
بعده تأمل اهـ مصححه

الالف الموزع على قمته وقمة ذلك العبد الآخر فانه باطل لمصلحة التفرق وقت البيع كذا في فصل قصر العام من التلويح عزمة وقوله اشداء خرج به ما اذا عرض البيع بالمصلحة بأن باعه الدار بقلتها فاستحق بعضها ورضى المشتري بالباقي فانه يصح لعروض البيع بالمصلحة انتهاء وقد علمت أن حصل عدم الجواز فيما إذا لم يكرر التفرق ولفظ البيع أو بفصل التفرق قطع على ما ذهب إليه صاحب الهداية ط (قوله كما تشره الوافي) لم يذكر الوافي في هذا المثل تحريرا ط (قوله أو بين تفرق كل) أي فيما إذا كان المبيع مما يتقسم التفرق عليه بالقيمة كعبد بن وثوبين (قوله وان لم يكرر لفظ بيع) لانه بمجرد فصل التفرق تعدد الصفقة على ما هو ظاهر الهداية كما تشر (قوله وهو المختار) تقدمت وجه ترجمته عن الفتح (قوله بطل الإيجاب ان رجع الموجب الخ) قال في البحر والحاصل أن الإيجاب يبطل بما يدل على الاعراض ويرجع أحدهما عنه ويموت أحدهما وإذا قلنا أن خيار القبول لا يورث وتغير المبيع بقطع يد وقفل عصر وزيادة تولدة وهلاكه بخلاف ما إذا كان بعد قطع عنه بأقصة صوابه أو بعد ما وجب للمبيع هبة كافي المخط وقدمناه يبطل به التفرق قبل قوله فاصل ما يبطل بسبعة فليضف اهـ (قوله قبل القبول) وكذا معه فلو خرج القبول ورجوع الموجب معا كان الرجوع أولى كما في النسخة بمر (قوله وان لم يذهب من مجلسه على الراجح) وقيل لا يبطل مادام في مكانه بمر ويبطل بالقيام وان كان لمصلحة لا معرضا كما في النسخة قال في النهر واختلاف المجلس باعتراض ما يدل على الاعراض من الاشتغال بعمل آخر ككل الأداة كان لفظة وشرب الأداة كان الإياه في يده وقوم الآن يكونا جالسين وصلاة الأتمام الفريضة أو شفع فلا وكلوا ولو لم حاجة ومنه مطلقا في ظاهر الرواية حتى لو تابعا وهما عيشان أو سيران ولو على دابة واحدة لم يصح واختار غير واحد كالطحاوي أنه ان إيجاب على فور كلامه متصلا جاز وبصحته في المخط وقال في الخلاصة لو قبل بعد ما شفى خطوة أو خطوتين جاز في جميع التفاريق وبه تأخذ وفي المثنى المجلس المصدق أن لا يشتغل أحد المتعاقدين بغير ما عده المجلس أو ما هو دليل الاعراض والسفينة كالبيت فلا يقطع المجلس بغيرها لانها لا يمكن أن يضافها اهـ ملخصا ط وفي المحرر لو كان قائما فاقعد لم يبطل بمر وكذا لو ناما جالسين لا لومنتطمين أو أحدهما فمخ تامل (قوله فانه كبس خيار الخيرة) أي التي ملكها زوجها طلقها بقوله لها اختارني فصل وفي البحر عن الحارثي القدسي ويبطل مجلس البيع بما يبطل به خيار الخيرة اهـ وهذا أولى لان خيارها يقتصر على مجلسها خاصة لا على مجلس الزوج بخلاف البيع فانه يقتصر على مجلسها كما في البصر عن غاية البيان (قوله وكذا سائر التملكيات فتح) لم يذكر في الفتح الا خيار الخيرة ط وفي البحر قبل البيع لان الخلع والعتق على مال لا يبطل الإيجاب فيه قيام الزوج والموت لكونه ميتا ويبطل بقيام المرأة وأبعد لكونه معاوضة في حقهما كافي النهاية اهـ (قوله خلافا للشافعي) وبقوله قال أحد وهو نافع قال ما لك كافي الفتح (قوله وحديثه) أي الخبر أو الشافعي وقد روى روايات متقدمة كافي الفتح منها ما في البصائر من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون البيع خيارا ط (قوله محمول على تفرق الأقوال) هو أن يقول الآخر بعد الإيجاب لا يشتري أو يرجع الموجب قبل القبول واستناد التفرق الى الناس مراد به تفرق أوقالهم كثيرا في الشرع والعرف قال الله تعالى وما تفرق الذين أوفوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم البينة وقال صلى الله عليه وسلم افرقت بنو اسرائيل على اثنين وسبعين فرقة وستفرق امتي على ثلاث وسبعين فرقة فتح (قوله اذا الاحوال ثلاثة الخ) لان حقيقة المتبايعين المستغلان بأمر البيع لا من ثم البيع بينهما واتقضى لانه مجاز والمشاغلان يعني المتساويين يصدق عند إيجاب أحدهما قبل قبول الآخر انهما متبايعان فيكون ذلك هو المراد وهذا هو خيار القبول وهذا محل إيرادهم انتهى رحمه الله تعالى لا يقال هذا أيضا بزيادة لان التايب قبل قبول الآخر باع واحد لا متبايعان لا تقول هذا من المواضع التي تصدق الحقيقة فيها بجزء من معنى اللفظ ولا ناهضهم من قول القائل زيد وعمر وهما متبايعان على وجه التبادر لانهما مستغلان بأمر البيع متراوضان فيه فليكن هو الحق الحقيقي وأجل على الحقيقي متعين فيكون الحديث لنفي وقوعهما إذا اتفقا على التفرق وتراوضا عليه ثم اوجب أحدهما البيع يلزم الآخر من غير أن يقبل ذلك أصلا لا اتفاقا والتراضي السابق على أن التمتع والقبول معضدان للمذهب أما البيع فتقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وهذا عند قبل التضييع وقوله تعالى

مطلب
ما يبطل الإيجاب بسبعة

كما حره الوافي أو (بين تفرق كل) كقوله يهتكم كل واحد جامة وان لم يكرر لفظ بيع عند أبي يوسف ومحمد وهو المختار كافي الشرح لئلا يلبس عن البرهان (وما لم يقبل بطل الإيجاب ان رجع الموجب) قبل القبول (أو اقام أحدهما) وان لم يذهب (عن مجلسه) على الراجح نهر وابن الكمال فانه كبس خيار الخيرة وكذا سائر التملكيات فتح (واذا وجد الزم البيع) بلا خيار الا لعب أو بزيادة خلافا للشافعي وحديثه محمول على تفرق الأقوال اذا الاحوال ثلاثة قبل قولهما وبعد وبعد أحدهما

قوله لانها الخ لعل الصواب اسقاط الأوزادة لا قبل قوله فنهتم تأمل اهـ صحيحه

واطلاق التباين في الاول
بما زال الاول وفي الثاني مجاز
الكون وفي الثالث حقيقة
فصل عليه (وشرط لصحة
معرفة قدر) مبيع وعن
(ووصف ثمن)

لاتأكلوا أموالكم منكم بالباطل الا ان تكون تمارة عن تراض منكم وبعد الايجاب والقبول تصدق تمارة
عن تراض من غير ترضي على التصبر فقد أباح الله تعالى كل المشتري قبل التصبر وقوله تعالى وأشهد اذا
تبايعتم أمر بالتصدق بالشهادة حتى لا يقع الاصحاح والبيع يصدق قبل الايجاب والقبول فلو ثبت
التمار وعدم الزوم قبله كان ابطا لانه النصوض وأما القياس فعلى التكاثر والتمتع والعقود والكافة كل
منها عقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضى فكذا البيع وقامه في المنة والتمتع ط
(قوله مجاز الاول) أي باعتبار ما يؤول اليه عاقبة ط عن المنة مثل اني أراي اعصر غنما (قوله مجاز
الكون) أي باعتبار ما كان عليه من قبل مثل وآتوا لى أموالهم (قوله وشرط لصحة معرفة قدر
مبيع وعن) ككثرة حنطة وخمسة دراهم او اكرار حنطة لخروج مالو كان قدر المبيع مجهولا أي جهالة فاحشة
فأه لا يبيع وقيدنا بالفاحشة لما قاله لو باعه جميع ما في هذه القرية أو هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها لا يصح
نفس الجهالة أموالا بعه جميع ما في هذا البيت والصندوق او الجوالق فانه يصح لان الجهالة بسيرة قال
في القصة الا اذا كان لا يصحاح معه الى التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع كن القرآن في بدع متاع
فلان قسبا او بدعة ثم اشتراها وان لم يعرف مقداره اه ومعرفة الحدود تقتضي عن معرفة المقدار في
البرازية بانه ارضا وكحدودها لا ذرعها طول او عرضا يان وكذا ان لم يذكر الحدود لم يعرفه المشتري اذا
لم يقر بينهما شيئا واحد وفيها جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع اه وعلى هذا افتزع ما
في القصة لك في ذي ارض خربة لا تساو شيئا في موضع كذا فبعها مني بستة دراهم فقال بعها ولم يعرفها البائع
وهي تساو اكر من ذلك جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول لانه لما قال لك في ذي ارض صار كانه قال ارض كذا
وفي المبيع لو بعه نصيبه من دار فعمل العاقدين شرط اي عند الامام ويحيزه أي او يوفى مطلقا وشرط اي محمد علم
المشتري وعده وفي الثانية اشترى كذا كذا اقربة من ماء القرات قال ابو يوسف ان كانت القرية بعهنا جاز
لمكان التعامل وكذا الزاوية والجزء هذا استصحب وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول
الامام وخرج ايضا مالو كان الثمن مجهولا كالبيع بعتي اور اس ماله او بما اشتراه او بثل ما اشتراه فلان فان علم
المشتري بالقدر في المجلس جاز ومنه ايضا مالو بعه بثل ما يبيع الناس الا ان يكون شيئا لا يتفاوت نهر (قوله
ووصف ثمن) لانه اذا كان مجهول الوصف تحقق المنازعة فالشترى يريد دفع الادون والبائع يطلب الاربع
فلا يحصل مقصود شربة البعد نهر (تنبيه) ظاهر كلامه كالكتري يعني أن معرفة وصف المبيع غير شرعا
وقد تقي اشتراطه في البدائع في المبيع والتمتع وظاهر الفتح اشباهه فيها ووقع في البحر يجعل ما في البدائع على
المشار اليه او الى مكانه وما في الفتح على غيره لكن حقق في النهر أن ما فهمه من الفتح وهم فاحش لان كلام الفتح
في الثمن فقط قلت وظاهر الاتفاق على اشتراط معرفة القدر في المبيع والتمتع وانما الخلاف في اشتراط الوصف
فيما والعلامة الشربلاني رسالة سماها تخيس المجر بشره الدرع حقق فيها أن المبيع المسمى بجنسه لا حاجة
فيه الى بيان قدره ولا وصفه ولو غير مشار اليه والى مكانه لان الجهالة المانعة من الصحة تقتضي بثبوت خيار
الرؤية لانه اذا لم يوافق برة فلم تكن الجهالة مفضة الى المنازعة واستدل على ذلك بخرع صحوا فيها البيع
بدون بيان قدره ولا وصف منها ما قد متاه من جهة بيع جميع ما في هذا البيت والصندوق وشراء ما في يده من
غضب او بدعة وبيع الارض مقتصرا على ذكر حدودها وشراء الارض الثرية المارة من القصة ومنها
ما قالوا لو قال بعتك صدى وليس له الا عدد واحد صم بخلاف بعتك عبدا بدون اضافة فانه لا يصح في الاصح
ومنها لو قال بعتك كرام من الحنطة فان لم يكن كل الكرا في ملكه بطل ولو بعه في ملكه بطل في العدم وقد في
الموجود ولو كله في ملكه لكن في موضعين أو من نوعين محتقن لا يجوز ولو من نوع واحد في موضع واحد جاز
وان لم يصف البيع الى تلك الحنطة وكذا لو قال بعتك ما في كتي فعاتمتهم على الجواز وبعضهم على عدمه وأقول قول
الكتري لا بد من معرفة قدر ووصف بان لفظ قدر غير مننون مضافا لما بعده من الثمن مثل قول العرب بعتك
بعض وبيع درهم قلت ما ذكره من الكفاية كرا الحسن من ذكر القدر والوصف بان على جهة البيع في نحو
بعتك حنطة بدرهم ولا تأكل به ومنه بعتك عبدا او دارا وما قاله من اتقاء الجهالة بثبوت خيار الرؤية مدفوع
بان خيار الرؤية قد يسقط برؤية بعض المبيع فتبقى الجهالة الغضبية الى المنازعة وكذا في خيار الرؤية قبلها

قوله جاز ولم يكن ذلك بيع
المجهول قال الخبير الزبلي
لم يذكر خيار الثمن للبائع
ولاشك أن له ذلك على ما علمه
القنوي حيث كان الثمن
فاحشا للتغير وقد اختلفت به
في مثل ذلك مرارا والله سبحانه
أعلم اه قلت وبه صرح في
الحاوي اه من

بموجب اورد له لما اشترى كاسيا في يده في باهوا لذل قال المصنف هنا لمع البيع والشراء في الملم براه والاشارة
 اليه اولى مكانه شرط الجواز اه فاما ان اتفاه الجاهلة هذه الاشارة شرط جواز اصل البيع ليست بعده
 خيار الرؤية ثم جميع بعضهم الجواز بدون الاشارة المذكور ولكنه يحول على ما اذا حصل اتفاه الجاهلة بدونها
 ولذا قال في النهاية ههنا لمع شراء ما لم يره يعني شيا معي موصوفا او اشار اليه اولى مكانه وليس فيه غيره
 بذلك الاسم اه وقال في العناية قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي بجاهلة كانت الرؤية متصلة لكان
 البيع جائزا اه وفي ساوى الزاهدى باع حطة قدر معلوما وبيعها بالاشارة ولا بالوصف لا يصح اه
 هذا والذي يظهر من كلامهم تغريرها وتعليل ان المراد بصفة القدر والوصف ما يتق الجاهلة الفاضحة وذلك
 بما يخص المبيع من انظاره وذلك بالاشارة اليه لو حاضرا في مجلس العقد والافيان مقدار مع بيان وصفه
 لومن المقدرات كعتك كحطة بلدية مثلا بشرط كونه في ملكه او بين مكانه انحصار كعتك ما في هذا
 البيت او ما في كى او واضافته الى البائع كعتك عدى ولا بعده غيره او بين حدود ارض في كل ذلك
 اتفق الجاهلة الفاضحة عن المبيع وتيق الجاهلة البصرة التي لاتتاق حصة البيع لا ارتفاعا بيبوت خيار الرؤية
 فان خيار الرؤية انما يثبت بعد صحة البيع لرفع تلك الجاهلة البصرة لا لرفع الفاضحة المنافية لصحة
 تحقيق هذا المقام بما يرفع القنون والادعاء ويدفع به التناقص والوهم عن عبارات القوم (قوله كصري)
 (أودمق) وظنره اذا كان الثمن من غير النقود كالخطة لا بد من بيان قدرها وصفها كحطة بعبارة
 او مصدبة كما افاده الكمال وحققه في التبر (قوله غير مشار اليه) أى الى ما ذكر من المبيع والثمن قال في البصر
 لان التسليم والتسلم واجب بالقدر وهذه الجاهلة منفية الى المنازعة فيفتح التسليم والتسلم وكل جهالة هذه
 صفها فتح الجواز اه (قوله لا يشترط ذلك في مشار اليه) قال في الصر قوله غير مشار قد فيها لان المشار اليه
 مسحا كان او غنا لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه فلو قال بعتك هذه الصبرة من الخطة او هذه الكورجة من
 الخز أو الشاشات وهي بمجمولة العدد هذه الدراهم التي في يدك وهي من صبة فقبل جاز ولم لان الباقي جهالة
 الوصف يعني القدر وهو لا يشتر اذا لم يتبع من التسليم والتسلم اه (قوله ما لم يكن) أى المشار اليه ربويا
 قول بل بعبارة أى وبيع مجازفة مثل بعتك هذه الصبرة من الخطة هذه الصبرة قال في البصر فانه لا يصح لاحتمال
 الرضا واحتماله مانع تحقيقة (قوله أو سلم) أراد به المسلم فيه بشرط ما بعده لكنه لاحتماله كره لان المسلم
 فيه موجب غير حاضره فلا يصح أن يكون مشارا اليه والكلام فيه (قوله لو مكيلا او موزونا) فلاتكن
 الاشارة اليه كى في مذروع وجوان خلاها لانه ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال
 وقد شق بعبارة ثم بعد ما به معياره ولا يستبدل به السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في المردود ويتق في غيره
 قلزم جهالة المسلم فيه فيما بين فوجب سانه كاسي في باب السلم (قوله خير) أى البائع والذي في النسخ
 والصرد عدم التصبر وعجالة النسخ ولو قال اشترتها بهذه الصرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد
 فله ان يرجع بنقد البلد لان مطلق الدراهم في البيع يصر في نقد البلد وان وجد نقد البلد جاز ولا خيار
 للبائع بخلاف ما لو قال اشترتها بما في هذه الخاية ثم اورد الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد
 البلد لان الصرة يعرف مقدارها من خارجها وفي الخاية لا يعرف ذلك من الخارج فكان له الخيار ويصح
 هذا الخيار وخيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في النقود اه ط (قوله وصم بغير حال)
 بتشديد اللام قال في المصباح حل الدين يحل بالكسر حولا اه قيد بالثمن لان تأجيل المبيع للمعين لا يجوز
 ويضده بجر واعلم ان كل من التقدين عن ابدأ والمعين الغير المتي مسيح ابدأ وكل من المكيل والموزن الغير
 التقد والصددى المتقارب ان قول بكل من التقدين كان مبيعا او قول بغيره كان ذلك المكيل
 والموزن المتقارب مبيعا كان مبيعا ايضا وان كان غير متعين فان دخل عليه صرف اليه مثل اشترت هذا
 الصبر بكذا حطة كان غنا وان استعمل استعمال المبيع كان سلم مثل اشترت منك كحطة هذا الصبر فلا بد
 من رعاية شرط السلم غروا لا كاشرح درر الجواهر وساقى به زيادة بيان في آخر الصرف (قوله وهو الاصل)
 لان الحق لا يقتضى العدو وموجبه الاجل لا يثبت الا بالشرط بجر من السراج (قوله ثلاثى الى التزاع)
 تعليل لا شرط كون الاجل معلوما لان عمله لا يضى الى التزاع وأما مفهوم الشرط المذكور وهو أنه لا يصح

كصري أو دمق (غير
 مشار) اليه (لا يشترط ذلك
 في مشار اليه) لتيق الجاهلة
 بالاشارة ما لم يكن ربويا فويل
 بعبارة أو سلم اتفاه أو رأس
 مال سلم لو مكيلا أو موزونا
 خلاها كما سمي (فرع)
 لو كان الثمن في صرة
 ولم يعرف ما فيها من خارج غير
 ويصح خيار الكمية لا خيار
 الرؤية لعدم بثوبه في النقود دفع
 (وصم بغير حال) وهو الاصل
 (وموجب الى معلوم) ثلاثا
 يضى الى التزاع

مطل
 في الفرق بين الاثان والمبيعات

مطل
في التأجيل الى أجل مجهول

إذا كان الاجل مجهولا فله كونه يفضى الى القرض فافهم وسد كرا المصنف في البيع القاسد بان الاجل المقدس
وغیره (تنبيه) من جهالة الاجل ما اذا باعه بألف على أن يؤدى اليه الثمن في بلد آخر ولو قال اني اشترى على أن
يؤدى الثمن في بلد آخر جازا بألف الى شهر ويطل الشرط لان تعيين مكان الاية في الاجل له وللموثة غير صحيح
طوله بل وموثة يصح ومنها اشتراط أن يعطيه الثمن على التصاريق او كل اسبوع البعض فان لم بشرط في البيع
بل ذكر بعده لم يفسد وكان له اخذ الكل بطله وتمتعه في البصر وقوله لم يفسد أى البيع فيه كلام باق قريبا
(قوله ولو باع مؤجلا) أى بلبان مدة بأن قال بثلث درهم مؤجل (قوله مصرف لشهر) مكانه لانه
المعهود في الشرع في السلم والعين في القرض دينه أجل جبر (قوله به يفتى) وعند البعض ثلاثة ايام جبر
من شرح الجميع قلت ويشكل على أقولين أن شرط صحة التأجيل أن يبرره العاقدان ولذا لم يصح البيع بغير
موجب الى التعرّض والمهرجان وموم التنصاري اذا لم يبره العاقدان كما سبأ في البيع القاسد وكذا لو عرفه
أحدهما دون الآخر تأجل (قوله فاقول لتأجيله) وهو البائع لان الاصل المحلول كاتر (قوله الا
في السلم) فان القول لم يفسد لان تأجيله يفسد فسادا بقدر شرط صحته وهو التأجيل ومذعه يفسد صحته بوجوده
والقول لم يفسد الصحة ط (قوله قلدى الاقل) لان كراهة الزيادة ح (قوله والينة فيما) أى في المسألتين
للمشتري لانه ثبت خلاف الظاهر والنيات للثبات ح (قوله فاقول والينة للمشتري) لانهما لما اتفقا
على الاجل فالأصل بقاءه فكان القول للمشتري في عدم مضه ولاه منكر فوجه المطالبة وهذا ظاهر وأما
تقديم بيته على بيته البائع فله في البصر من الجوهرة بأن البيته مقدمة على الدعوى اه وهو مشكل فان
شأن البيته اثبات خلاف الظاهر وهو نادى البائع على أن بيته المشتري على عدم المضى شهادة على التي
وقد يجب عن الثاني أنه اثبات في المعنى لانه المعنى أن الاجل باق تأجل وحسن دفعه تقديم بيته كونها أكثر
اثباتا وتدل ما سبأ في السلم من انهما واختلفا معنى الاجل فاقول للمسلم اليه بيته وان برهان بيته
أولى وعلة في البصر بأنها زيادة الاجل قال فاقول قوله والينة بيته هذا ولم يذكر الاختلاف في الثمن
أولى المبيع لانه سبأ في كتاب الدعوى في فصل دعوى الرطب (قوله ويطل الاجل بموت المدين) لان
فاثمة التأجيل أن يبرق قوة الثمن من غم المال فاذا مات من له الاجل تعين الترتول قضاء الدين فلا يفسد
التأجيل بغير من شرح الجميع وصرح فيه بأنه لو مات البايع لا يطل الاجل (قوله او مجهولا) أى جهالة
بسيرة بذل الثمن فيخرج ما لو اطله الى اجل مجهول جهالة فاحشة كهبوب الريح (قوله صار مؤجلا)
كحذا بزم به المصنف في باب البيع القاسد كما سبأ في تناوذه كره في الهداية ايضا وكذا في الزيلعي ومن
المتقي والدردور وغيرهما وعزاء في التنازحية الى الكفاي وفي الخاتمة رجل باع شيئا مجازا وأمر الثمن الى
الحصاد والدياس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة ومن محمدا أنه لا يفسد البيع ويصح التأخير لان التأخير
بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كالموكل بمال الى الحصاد والدياس وقال القاضي الامام
أبو علي الترمذى هذا يشكل بما اذا اقترض رجلا وشرط في القرض أن يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو
اقترض ثم أمر لا يصح ايضا فكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع سواء اطله الى هذه
الاوراق في البيع او بعده اه قلت وهذا نصيخ خلاف ما تقدمناه عن الهداية وغيرها وفيه بحث فان
الحاق البيع بالقرض غير ظاهر بدليل أن القرض لا يصح تأجيله أصلا وان كان الاجل معلوما وتأجيل
البيع الى أجل معلوم صحيح ايضا على انه ذكر في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين الشرط القاسد
لواحق بعد العقد بل يفتى بأصل العقد عند أبي حنيفة قبل ثم قبل لا وهو الصحيح اه ثم قال بعده استأجر
أرضا وشرط ففعل الاجرة الى الحصاد والدياس يفسد العقد ولو لم بشرطه في العقد بل بعده لا يفسد كافي
البيع فان الرواية مخوفة انه لو باع مطلقا ثم أجل الثمن الى حصاد ودياس لا يفسد ويصح الاجل اه (تنبيه)
علم حمزة أن الاجال على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة على ضربين متقاربة كالحصاد ومتفاوتة كهبوب
الريح فالثمن المعين يفسد بالتأجيل ولو معلوما والدين لا يجوز مجهول لكن لوجهاته متقاربة وأطله المشتري
قبل محله وقبل فسخه الفساد انقلب جازا الا لو بعد مضه أما الوتفاة وأطله المشتري قبل التفرق انقلب
جائزا كافي البصر من السراج هذا ذكره الشارح في البيع القاسد عن النبي ما هو من الاخير لا يقلب جازا

ولو باع مؤجلا مصرف لشهره
يفتى ولو اختصا في الاجل
فاقول لتأجيله الا في السلم
به يفتى ولو في قدره قلدى
الاقل والينة فيما للمشتري
ولو في مضه فاقول والينة
للمشتري ويطل الاجل بموت
المدين لا الدائن (فردع)
ياح محال ثم أجله اقل معلوما
او مجهولا كترتوز وحصاد
صار مؤجلا منية

قوله فيجعل الاجرة هكذا يحطه
ولعل صوابه تأجيل الاجرة
بدليل قوله الى الحصاد الخ
وبدليل التفسير بالبيع في قوله
كافي البيع الخ تأمل اه

وليس كذلك فافهم ونقل الشارح هناك كما للمصنف عن ابن كمال وابن حاتم أن إبطاله قبل التقري شرط في الجهول جهالة متعارفة كالخسار وهو خطأ كما ينبغي هناك أن شاء الله تعالى (قوله غلبت تأجيل) لأن مجرد الأمر بذلك لا يستلزم التأجيل تأجل (قوله إن أخل بهم) حال من فاعله جعله بتقدير القول أي جعله ربه بمجرى ما قاله ابن كمال (قوله أخل بهم) أي أخل بهم بمالك (قوله قلت ومما يكثر وقوعه الخ) أصله أنه إذا اشتري بالدرهم التي غلبت عليها أياها القلوس ولم يسلمها للبائع ثم كسدت بطل البيع والانتفاع من أيدي الناس كالكداد ويجب على المشتري رد البيع لو أخل بها ومثله لو مالكا وإن لم يكن مقبولا فلا حاكم له ذلك البيع أصلا وهذا عنده وعندهما لا يطل البيع لأن المتعذر التسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالزواجر لكن عند أبي يوسف يجب قيمته يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف وفي المحط والتمعة والمخالفات ويقول محمد بن يعقوب رقبان الناس أه والكساد أن تتروا الماملة بها في جميع البلاد فلا في بعضها لا يطل لكنه تسبب إذا لم ترجح في بلدهم فيخبر البائع إن شاء أخذه وإن شاء أخذ قيمته وحد الانتفاع أن لا يوجد في السوق وإن وجد في يد الصارفة والسيوت هكذا في الهداية والانتفاع كالكداد كما في كثير من الكتب لكن قال في المضمرات فإن انقطع ذلك فله من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع هو المختار أه هذا إذا كسدت أو انقطعت أما إذا غلبت قيمتها أو انقصت فالبيع على حاله ولا يخفى المشتري وبطلان بالتقدير ذلك العار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي البرازية عن المتق غلبت القلوس أوردت فعند الإمام الأول والثاني أو ليس عليه غيرها وقال الثاني تأيلا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والفضن وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة عن المتق وتنفذ في البروزة وأخره لم يمت صرح بأن الفتوى عليه في كثير من المعينات فيجب أن يقول عليه أقاء وقضاء ولم أر من جعل الفتوى على قول الإمام هذا خلاصة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رسالته بطل المجهول في مسألة تفتر القود وفي الذخيرة عن المتق إذا غلبت القلوس قبل القبض أوردت قال أبو يوسف قوي وقول أبي حنيفة في ذلك سواء وليس له غيرها ثم رجع أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض أه وقوله يوم وقع البيع أي في صورة البيع وقوله يوم وقع القبض أي في صورة القرض كما به عليه في التفرق باب الصرف وحاصل ما مر أنه على قول أبي يوسف المتي به لا فرق بين الكساد والانتفاع والرخس والغلاء فإنه يجب قيمتها يوم وقع البيع أو القرض لأمتلها وفي دعوى البرازية من النوع الخامس عشر عن فؤاد الإمام أبي حنيفة الكبير استقرض منه دنانير فلوس حال كونها عشرة بدانق فصار ستة بدانق أوردت وصار عشرون بدانق يأخذ منه عددا ما على ولا يزيد ولا ينقص أه قلت هذا مبني على قول الإمام وهو قول أبي يوسف أولا وقد علمت أن المتق به قوله تأيلا بوجوب قيمتها يوم القرض وهو دنانير أي سدس درهم سواء صار لها ستة فلوس بدانق أو عشرين بدانق تأجل ومثله ما يذكره المصنف في فصل القرض من قوله استقرض من القلوس الرجحة والعدا لي كسدت فله قيمتها كسدة كسدة لاحتها أه فهو على قول الإمام وسبأ في باب الصرف متنازع حاشا لشرى شيئا به أي بقال الفش وهو فاق وأولوس نافقة فكسدت ذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع كالألفظت عن أيدي الناس فإنه كالكداد وكذا حكم الدراهم لو كسدت وانقطعت بطل وصحها بجمعة المبيع وبه يفتي رقبان الناس بجر وحقاتي أه وقوله بجمعة المبيع صواب بجمعة الفش الكساد وفي غاية البيان قال أبو الحسن لم يختلف الرواية عن أبي حنيفة في قرض القلوس إذا كسدت أن عليه مثلها قال بشر قال أبو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك أمثالها يعني الحضارية والطبرية واليزيدية وقال محمد بن يعقوب في آخر نقاشها قال القدوري وإذا ثبت من قول أبي حنيفة في قرض القلوس ما ذكرنا فالدرهم الحضارية فلوس على صفة مخصوصة والطبرية واليزيدية هي التي غلب الفش عليها فتقرى بجرى القلوس فذلك قالها أبو يوسف على القلوس أه مافي غاية البيان وما ذكره في القرض جاري البيع أيضا كما قدمناه عن الذخيرة من قوله يوم وقع البيع الخ ثم أعلم أن الذي فهم من كلامهم أن الخلاف المذكور إنما هو في القلوس والدراهم الغالبة الفش ويدل عليه أنه في بعض عبارات اقتصر على ذكر القلوس وفي بعضها ذكر العدالي معاهي كما في البحر عن البناء بفتح العين المهملة والذال وكسر اللام دراها فيها غش وفي بعضها تنقيد الدراهم

مطل
مهم في أحكام النقود إذا كسدت
أو انقطعت أو غلبت أو رخصت

له أنتم من مبيع فقال أصل
كل شهر مائة غلبت تأجيل
برازية عليه ألف غش جعله ربه
مجرى ما أن أخل بهم حل الباقي
فلا امر كاشترط لم يقط وهي
كثرة الوقوع قلت ومما يكثر
وقوعه ما لو اشتري بقطع
والجمعة فكسدت بشرط
جديدة يجب قيمتها يوم البيع
من الذهب لا غير إذا لم يكن
الحكم الحاكم علمتها لمع
السلطان منها ولا يدفع قيمتها
من القضية الجديدة لأنها مال
يغلب غشها بخديها وردتها
سواء أجمعا

بغالبه الغش وكذا تعطلهم قول الامام سلطان البيع بأن الغنية بطلت بالكساد لان الدراهم التي غلبت عليها
 انما جعلت غنما لاصطلاح فاذا ترك الناس المعاملة به لبطل الاصطلاح فلم يبق تخافق البيع بلاغين فبطل
 ولم ار من صرح بحكم الدراهم الخالصة أو المخلوبة الغش سوى ما افاده الشارح هنا وبقية انه لا خلاف في انه
 لا يبطل البيع بكسادها ويجب على المشتري مثلهما في الكساد والانتقال والرخس والفلاء اما عدم بطلان
 البيع فلا تخاف من خلقة قول المعاملة بها لا يبطل غنيته فلا ياتي تعليل البطلان المذكور وهو بقاء البيع بلاغين
 وأما وجوب مثلهما وهو ما وقع عليه القدر كما ذهب منخص أو ما نرى بالفرغ فلهذا غنيته أيضا وعدم
 بطلان تقويمها ونعم بيان ذلك في رسالتنا تنبيه الرقود في أحكام النقود وأما ما ذكره الشارح من انه يجب
 قيمتها من الذهب فغير ظاهر لان مثليتها لم يطل فكيف يعدل الى القيمة وقوله اذا لم يمكن الخ فيه فطر لا يمنع
 السلطان التعامل بها في المستقبل لا يستلزم منع الحاكم من الحكم على شخص بما وجب عليه منها في الماضي
 وأما قوله ولا يدفع قيمتها من الجديدة فظاهر وبانه ان كسادها يجب فيها عادة لان القضية الخالصة اذا كانت
 مضروبة رابحة تقوم بأكثر من غيرها فاذا كانت العشرة من الكسادة تساوي تسعة من الرابحة مثلا فان
 أجزاها المشتري قيمتها وهو تسعة من الجديدة يلزم الربا وان أجزاها عشرة فطر الى أن اليهود والرواة في باب
 الربا غير معتبرة يلزم ضرر المشتري حيث أجزاها بأحسن مما التزم فطريكن الزامه بقيمتها من الجديدة ولا يثقلها
 منها فتمتن الزامه بقيمتها من الذهب لعدم إمكان الزامه بثمنها من الكسادة أيضا لما حلت من منع الحكماء منه لكن
 علمت ما فيه هذا ما ظهر في هذا المقام واقه سبحانه وتعالى أعلم وبني ما وقع الشراء بالقرش كما هو معروف
 زمانا وبأبي الكلام عليه قريبا **(قوله) أما ما غلب غشه (الخ) فأدان كلامه السابق فيما كان خاليا عن الغش**
 أو كان غشه مغلوبا وبانه لا خلاف فيه على ما فهم من كلامهم كما قرأناه أيضا **(قوله) كما ينبغي في فضل القرض**
 صوابه في باب الصرف كما علم عقدهما **(قوله) وهذا** أي ما ذكره في المتن من صحة البيع بغير مؤجل الى
 معلوم **(قوله) بغير دين (الخ) أراد بالدين ما يبيع أن يثبت في الذمة سواء كان نقدا أو غيره** والعين ما جاز به
 قيد دخل في الدين الثوب الموصوف بما يجزئه لقوله في القرض وغيره ان الشاب كاشت بمسما في الذمة بطريق السلم
 ثبت دينه مؤجلا في الذمة على انهما عن وحسنه بشرط الاجل لا لانها عن بل لتبصر حقيقة السلم في كونها دين السلم
 في الذمة فلذا قلنا انما عدا ثوب موصوف في الذمة الى أجل جاز ويكفي في حق العبد حتى لا يشترط
 قبضه في الجلس بخلاف ما لو سلم الدراهم في الثوب وانما ظهرت أحكام المسلم فيه في الثوب حتى شرط فيه
 الاجل وامتنع بيعه قبل قبضه لخالقه بالسلم فيه اه قافهم **(قوله) وبخلاف جنسه** عطف على قوله بغير دين
 وفي بعض النسخ أو بدل الواو والاولى الاولى لان الشرط كل منهما لا أحدهما كأفاده ط وقوله ولم يجمعها
 قدر جهة سالية والقدر كيل او وزن وذلك كبيع ثوب بدراهم واحتقر عملها لو كان بجنسه وجمعها قدر كثر بتر
 بمثله او كان بجنسه ولم يجمعها قدر كثر بتر بمثله او كان بخلاف جنسه وجمعها قدر كثر بتر بكثر غير
 فانه لا يصح التأجيل لما فيها من ربا التنازل بقول الشارح لما فيه من ربا التنازل أي التأخير تعطل لفهم
 المتن وهو عدم صحة التأجيل في الصور الثلاث افاده ح قلت بغير شرط آخر وهو أن لا يكون المبيع الكلي
 أو الوزني هالك كقوله كثر انظر الى المثل اقول البوع من جواهر التساوي على آخر حنيفة فبر السلف فاعلم انه
 بغير معلوم أي شهر لا يجوز لانه يبيع الكلي بالكلي وقد تنبأ عنه وان داعها عن عليه وقد انشأ الغش في
 المجلس جاز فكون ديننا بين اه وذكر المسألة في المنع قبل باب الربا ومثله كل مكمل وموزون وكالسع الصلح في
 الثلاثين من جامع التصول ولوغصب كثر بتر فضالعه وهو قائم على دراهم موزنة جاز وكذا الذهب والقضية
 وسائر الموزونات ولو سلمه على كلي مؤجل لم يجز اذا الجنس بانفراده يهزم التساوي لو كان البر هالك كما يجز
 الصلح على غير من هذا انفسه لانه دين بين الاذ اصالح على بتره أو أقل منه مؤجلا جاز لانه عين حقه والخط
 جاز لا لوعلى أكثر لربا والصلح على بعض حقه في الكلي والوزني حال قيامه لم يجز اه وفي البرازية الحلية
 في جواز بيع الحنطة المسجلة بالثمن أن يبيعها ثوب وبعض الثوب ثم يبيع بدراهم الى أجل اه اقول
 ويغير هذه الحلية في الصلح أيضا وهي واقعة القنوي ويكثر وقوعها اه **(قوله) فغسقوط الغش**
 عنده أي عند أبي حنيفة لأن ذلك وقت استقرار البيع **(قوله) مذهب** متعلق بأجل **(قوله) منع** اللام

أما ما غلب غشه فلا خلاف
 كما ينبغي في فضل القرض
 وبه ايجاب معدي القرض وهذا
 اذا بيع بغير دين فلو بيع بدين
 فم (بخلاف جنسه ولم
 يجمعها قدر) لما فيه من ربا
 التنازل كما ينبغي في باب
 (د) الاجل (بأنه) من
 وقت التسليم ولو فيه خيار
 فغسقوط الخيار عنه ثانية
 (وللمشتري) بغير مؤجل
 الى السنة منكرا (اجل سنة)
 ثانية مذهب (منع) البائع
 السعة عن المشتري (سنة)
 الاجل (المشترى)

للعطل او لتوقيت متلفة جاتلق به قوله والمشتري (قوله تفصيلا لقاعدة التأجيل) وهي التصرف في البيع
 وايضا الفئ من وجهه مثلا (قوله فلو مضى) كسنة كذا ومثله الى رمضان مثلا (قوله لان التصبر منه)
 تعليل الثانية اما الاولى فلكونه لما عين فيه فباعه عنه فلا يشت في غيره (قوله والفئ المسمى قدره لا وصفه)
 لما كان قول المصنف ينصرف مطلقا موها ان المراد بالخلق ما لم يذكر قدره ولا وصفه بقرن قوله او لا بشرط
 لصحة معرفة قدر ووصف عن دفع ذلك بان المراد المطلق من نسبة الوصف فقط (قوله لجمع الفتاوى) فانه
 قال معز الانبياء في بيع الخرافة باع عينا من رجل باصفهان بكذا من الدنانير فلم يند التبع حتى وجد المشتري
 بخاري يجب عليه الفئ بشارا وصفه ان فغير مكان العقد اه منع قلت وتظهر غرضه ان اذا كانت مالة
 الدين تارة مختلفة في البلدين وتوافق القاعدان على اخذ قيمة الدين بالقيمة او كساده في البلدة الاخرى فليس للبائع
 ان يلزمه باخذ قيمته التي في بخاري اذا كانت اكثر من قيمته التي في اصفهان وكما يعتبر مكان العقد بترزونه
 ايضا كما يفهم مما تقدمناه في مسألة الكساد والرخس فلا يعتبر من الايفاء لان القيمة فيه مجعولة وقت العقد
 وفي العرص من شرح الجمع لروايه الى أجل معين وشرط ان يعطيه المشتري اي تقدير ربح ومثله كان البيع
 فاسدا (قوله كاذب شريك ويندق) فانهما اتفاقا في الرواج لكن مالة أحدهما كاذب فاذ باع جماعة
 ذهب مثلا لم ينصفه فسد التنازع لان البائع يطلب الاكثر مالة والمشتري يدفع الاقل (قوله مع الاستواء
 في رواجها) اما اذا اختلفت رواجها مع اختلاف مالبها او بدونه فصعب ونصرف الى الراجح وكذا يصعب
 لو استوت مالة ورواجا لكن بغير المشتري بين أن يؤذي ايجها شاء والحاصل أن المسألة رابعة وأن
 القصد في صورتها واحدة وهي الاختلاف في المالة فقط والحصة في الثلاث الباقية كما بسطه في الجهر ومثله في
 الهدايا بمسألة الاستواء في المالة والرواج والثاني والثالث وانعترضه الشرح بان مالة الثلاثة اكثر من
 الاثنين وأجابه في الجهر بان المراد بالثاني ما قطعتا منه درهم والثالث ما ثلثه منه درهم قلت وحاصله
 أنه اذا اشترى درهمه فله دفع درهم كامل او دفع درهم مكرس قطعتين وثلاثة حث تساوي الكل في المالة
 والرواج ومثله في زمانا الذهب يكون كاملا ولا تصفين واربعة ارباع وكلها سواء في المالة والرواج بل ذكر في
 الفتنة في باب المتعارف بين التبرك كالمشروط من حيث باع شيا بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك
 البلد أنهم يعطون كل خمسة اسداس مكان الدينار واشتد بينهم فالعقد ينصرف الى ما تعارفه الناس فيها بينهم
 في تلك التجارة ثم روى قلت جرت العادة فيما بين اهل خوارزم أنهم يشترون سلعة بدنانير مقدون ثلثي دينار
 محمودية او ثلثي دينار ووسطوح نيسابورية قال يجري على المواضع واللقى الزيادة بتاعليهم اه ومثله في
 الجهر من التنازعانية ومنه يعلم حكم ما معروف في زمانا من الشراء بالقروش فان القروش في الأصل قلعة
 مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نفا ثم ان انواع العملة المضروبة
 تقوم بالقروش فجها ما يساوي عشرة قروش ومنها أهل ومنها اكثر فاذا اشترى جماعة قروش فالحال ان يدفع
 ما ارادوا من القروش او ما يساويها من بقية انواع العملة من ريال او ذهب لا يفهم أحد ان الشراء وقع
 بنفس القطعة المسماة قروشا بل هي اوميا ويحتمل انواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في المالة ولا يرد ان
 صورة الاختلاف في المالة مع التساوي في الرواج هي صورة الفساد من الصور الاربع له هنا فلم يحصل
 اختلاف مالة الفئ حيث قدر بالقروش وانما يحصل الاختلاف اذا لم يقدر بها كما لو اشترى جماعة ذهب وكان
 الذهب انواعا كلها راجحة مع اختلاف مالبها فقد صار بالتقدير بالقروش في حكم ما اذا استوت في المالة
 والرواج وقد مر أن المشتري بخري دفع ايجها شاء قال في الجهر فلو طلب البائع احدهما للمشتري دفع غيره
 لان امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري ولا خصل تغت اه بقى هنائي وهو انا قدسنا هل هي قول أبي
 يوسف التقي بالافرق بين الكساد والاضطراب والرخس والفلاء في أنه يجب قيمتها يوم وقع البيع والقروش
 اذا كانت فلو اسوا وغالبه الفئ وان سككت خضة خالصة او مغلوقة الفئ يجب قيمتها من الذهب يوم البيع
 على ما قاله الشارح او مثلها على ما يجتهد وهذا اذا اشترى بالريال او بالذهب بما اراد نفسه اما اذا اشترى
 بالقروش المراد ما يمايىم الكل كالتزانه ثم رخص بعض انواع العملة او كلها واختلفت في الرخص كما وقع مرارا
 في زماننا فيه اشتباه فانها اذا كانت غالبه الفئ وقبنا يجب قيمتها يوم البيع فهذا لا يمكن ذلك لانه ليس المراد

مسألة

يعتبر الفئ في مكان العقد وزنه

لتحصيل لقاعدة التأجيل فلو

معيبة او لم يجمع البائع من

التسليم لانفاقا لان التصبر

منه (و) الفئ المسمى قدره

لا وصفه (ينصرف مطلقه الى

غالب نقد البلد) بلد العقد

جمع الفتاوى لانه المتعارف

(وان اختلفت النقود مالة)

كاذب شريك ويندق

(فسد العقد مع الاستواء

في رواجها

مسألة

مهر في حكم الشراء بالقروش

في زمانا

قوله نوع معين هكذا ينطه
وصوابه نوعا معينا بالنسب
لانه شيرليس اه معصيه

قوله لزوم الضرر والاولى حذف
قوله لزوم كالا يفتي اه معصيه

الاذنين في المجلس لزوال
الجهالة (وصح بيع الطعام)
هو في عرف المتقدمين اسم
للنطة وديقتها (كلا

وبرافا) مثلث الجنب مغرب
كراف المجازفة (اذا كان
ببخلاف حسنه ولم يكن رأس
مال سلم) لشريطة معرفته

كاسيه (أو كان بخينه وهو
دون نصف صاع) اذلابه
كاسيه (و) من المجازفة
البيع (بانا) وهو لا يعرف

قدرة) قديفها والمشتري
الخيار فيها نهر وهذا
اذا لم يحتمل الاناء نقصان

(و) الحجر التفتت) فان
احتلهما لا يجوز بيعه قدر
ما جلا هذا البيت ولو قدر
ما جلا هذا الطشت جاز

سراج (و) صم (في) ماسمي
(صاع) في صم صبرة

بالتقريب نوع معين من العملة حتى يوجب ختمه واذا قلنا ان الحساب للمشتري في تعيين نوع منها كان كالخيار له
قبل ان ترخص فانه كان مختارا في دفع اى نوع اراد فاشاء الحساب بعد الرخص يؤدى الى التراجع والضرر فان
خياره قبل الرخص لا ضرر فيه على البائع أما بعده فمقتضى ضرر لان المشتري يتناول الانفعه والا ضرر على البائع
فبختاره فان ما كان يساوي عشرة اذ صار نوع منه بقاءة ونوع منه بقاءة ونصفه صار ما صار بقاءة فبذفعه
البائع وحسبه عليه بعشرة كما كان يوم البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لا بقاءة لان بقاءة كل
نوع من غير مصلحت لم يمكن دفع القيمة لقلنا لزوم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع حصل الاشياء
في حكم المسألة كما قلنا والذي حزنه في رسالتى تنبيه الرقود أنه ينبغي أن يؤمر المشتري بدفع المتوسط ونسبا
لأبالاتر رخا ولا بالأقل حتى لا يلزم اختصاص الضريبة ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص لجميع
انواع العملة أما لو بيع منها نوع على حاله فينتهي أن يقال بالزام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون
تعتنا بقصد اضرار البائع مع امكان غيره بخلاف ما اذا لم يمكن بأن حصل الرخص للبيع فهذا بقاءة ما ظهر
في هذه المسألة والله سبحانه اعلم (قوله الاذنين في المجلس) قال في الصراحة اذ ارتفعت الجهالة ببيان
احدهما في المجلس ورضي الاستحسان لارتفاع المفيد قبل تنزيهه فصار كالبيان المقارن (قوله هو في عرف
المتقدمين الخ) كذا قاله في الفقه واستدل به حديث القطر كما تخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاعا من طعام او صاعا من شعر لكن قال في الصريح في المصباح الطعام عند اهل الحجاز الزر خاصة وفي العرف
اسم لما يزر كل مثل الشراب اسم لما يشرب وجهه المصطبة اه والمراد به في كلام المصنف المحبوب كلها لا الزر
وحده ولا كل ما يزر بل بقرينة قوله كلا وبرافا اه (قوله كلا وبرافا) منصوبان على الحال لانهما بمعنى
اسم الفاعل او المفعول فافهم (قوله مثلث الجنب مغرب) اى يصفون فيه الحركات الثلاث في القاموس
الميزان والمجازفة مثلثان والمجازفة الحدس في البيع والشراء مغرب كراف اه والحدس الظن والتخمين
وحاصله ما في المغرب من انه البيع والشراء بلا كيل ولا وزن ونقل ط أن شرط جواز أن يكون عزم اشارا
اليه (قوله اذا كان بخلاف حسنه) أما بخينه فلا يجوز مجازفة لاحتمال التفاضل اذا اظهر تساويا
في المجلس يجوز حتى لو لم يحتمل التفاضل كان باع كفة ميزان من فضة بكفة منها جازان كان مجازفة كما في الفقه
والمجازفة فيه بسبب انه لا يعرف قدرها (قوله لشريطة معرفته) لاحتمال أن يتفاضل السلم فبيد السلم
السهم دفع ما أخذ ولا يعرف ذلك الاجرفة القدر ط (قوله ومن المجازفة البيع الخ) صرح بأنه من
المجازفة مع أن ظاهر المتن انه ليس منها بقرينة العطف والاصل فيه المجازفة لانه على صورة الكيل والوزن وليس به
حقيقة افاده في النهر (قوله والمشتري الخيار فيها) افاد أن البيع جائز غير لازم وهذا الخيار شاركت في
الحال بيجر وفي رواية لا يجوز البيع والا قول اصح واظهر كما في الهداية وأقول في الفقه قوله لا يجوز بقاءة لا يلزم
توقيف بين الراويين اى فلا حاجة الى التصحيح لارتفاع الخلاف فاعتراض الصريح به بأنه خلاف ظاهر الهداية
غير ظاهر وفي الجرح عن السراج ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الاناء والجرح على حالهما فلو تناقض
التسليم فسد البيع لانه لا يلزم مبلغ ما بعه منه اه (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاناء نقصان) بأن لا يكتسب
ولا يتقبض كأن يكون من خشب او حديد اما اذا كان كالزئيل والجوالق فلا يجوز الا في قرب الماء استحسانا
للتعامل نهر (قوله والجرح التفتت) هذا مروى عن ابي يوسف حتى لا يجوز بوزن هذه البضعة وضوها
لأنها تنقص بالجفاف وحول بعضهم على ذلك ليس بشئ فان البيع بوزن جرحه منه لا يصح الا بشرط تعجيل
التسليم ولا خلاف في وجوب تعجيله في ذلك الزمان وما قد يعرض من تأخره يوما ويومين متوع بل لا يجوز ذلك
حكما لا يجوز في السلم وكل العبارات تصدق بتسليمه البيع في ذلك بالتعجيل وتعمه في الفقه قال في الصريح
وهو حسن جدا ووقاه في النهر أيضا (قوله كبه الخ) عبر في الفقه وغيره بقوله وعن ابي جعفر باعه من هذه
الخطبة قدر ما جلا الطشت جاز ولو باعه قدرا ما جلا هذا البيت لا يجوز اه (قوله وضع فاسمي) اشار به
الى أن الصاع ليس بقدر حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم سمع في اثنين او عشرة وتولى هذا أقول المتن صاع
بدل من ما يدل بعض من كل وفيه من المجازفة ما لا يفتي اه ح (قوله في بيع صبرة) هي الطعام المجموع صحت
بذلك لا فراغ بعضه ما على بعض ومنه قبل الحساب فوق الحساب صبره قاله الاخرى وأراد صبرة مشار إليها

كاسياقي وليست قيد ابل كل مكبل او موزون او معدود من جنس واحد اذا لم يتحقق قيمته كذلك نهر وقيد
 بصرة واحدة اذ اعني صيرتين من جنس كافي الغرر وقال في شرحه المديري اى يصح البيع عنده في القدر المسمى
 اذا بيع صيرتان من جنس كمبري بتر وشعر كل قنبر او قنبرين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قنبر واحد
 لتفاوت الصيرتين وعنده يصح بيعهما ايضا وذكر في المحيط والايضاح ان العقد يصح على قنبر واحد منهما اه
 وقوله يصح اى عنده كافي الكافي وقوله منهما اى من الصيرتين من جنس اى من كل واحدة نصف قنبر كانه
 عليه شراخ الهداية عزمه (قوله كل صاع بكذا) قبل يجوز كل بدل من صيرة وقبل مبتدأ وخبر والوجه صفة
 صيرة اه اى على تقدير القول اى مقول فيها كل صاع بكذا ويحتمل كون اللفظ صفة لبيع وكونها في محل نصب
 على الحال باضمار القول ايضا (قوله مع انذار للمشتري) اى دون البائع نهر وفي البحر ولم يذكر المصنف
 انذار على قول الامام فالواو له انذار في الواحد كما اذا رآه ولم يكن رآه وقت البيع ثم نقل عن غاية البيان ان لكل
 منهما انذار على قول الامام فالواو له انذار في الواحد فلا يتفرق الصفقة ثم قال وصرح في البدائع بلزوم البيع في
 الواحد وهذا هو الظاهر وعندهما البيع في الكل لازم ولا خيار اه (قوله تتفرق الصفقة عليه) استشكل
 على قول الامام لانه قائل بانصرافه الى الواحد فلا يتفرق وأجاب في المراجيع بان انصرافه الى الواحد متحد
 فيه والعوامة لا علم لهم بالمسائل الاجتهدية فلا ينزل علما فلا يكون راضيا كذا في القواعد الظاهرية وفيه نوع تأمل
 اه بحر ولعل وجه التأمل انه يلزم عليه ان علم ان العقد منصرف الى الواحد لم يثبت له الخيار لعدم تفرق
 الصفقة عليه مع ان كلامهم شامل للعالم وغيره وعن هذا كان الظاهر ما مر عن البدائع من لزوم البيع في الواحد
 (قوله وبسعي خيار التكتف) اى تكتف الحال بالصفة في واحد وهو من الاشارة الى السب ط (قوله
 ان كبلت في المجلس) وله انذار ايضا كافي التفع والتبيين والنهر (قوله زوال المقدس) وهو جهة البيع
 والفن (قوله قبل تقزره) اى قبل ثبوته بانقضاء المجلس ط (قوله اوسعي جلة قنبراتها) وكذا اوسعي ع
 والجمع ولم يبين جلة الصيرة كقولنا قال بعتك هذه الصيرة بما جاء درهم لكل قنبر درهم فانه يجوز في الجمع اتفاقا
 بحر والحاصل انه ان لم يسم جلة المبيع وجلة الفتن صغر في واحد وان سمي احدهما صغر في الكل كالسعي
 في الكل وبأن بيان ما لو ظهر المبيع ازيدا وانقص وبني ما اذا باع قنبرا مثلا من الصيرة والظاهر انه يصح بخلاف
 للمبيع في بيع الصيرة كل قنبر بكذا اذا سمي جلة قنبراتها ولذا اتفق في النسخة بصفة البيع بل ذكر خلاف
 حيث تستلحقين اشتري غررا معلومة من صيرة كثيرة فأجاب بأنه يصح وبزعم ولا جهة له مع تسعة الغرر اه
 (قوله بلا خيار لو عند العقد) صرح به ابن كمال والظاهر ان التمسك قبل العقد في جملة كذلك (قوله به
 لو بعد الماخ) الضمير الاول للشار والثاني للعقد قال ح اى وسع في الكل بالخيار للمشتري لو سمي جلة قنبراتها
 بعد العقد في المجلس (قوله اوبعده) اى بعد المجلس (قوله عندهما) راجع لقوله اوبعده ولكن لا خيار
 للمشتري في هذه الصورة عندهما خلافا لما تقتضيه عبارة افاده ح قلت فكان الاصول ان يقول لا بعده
 وصح عندهما وبعبارة المتيق مع شرحه لا يصح لو زالت الجهة با احدهما بعد ذلك اى المجلس لتفرق المقدس
 وقال لا يصح مطلقا اه ولا يتصور ان عدم الحصاة عنده انما هو فيما زاد على صاع اقامه فاصلة ثمانية وان لم
 توجد تسعة أصلا كما يفيد عبارة المتن (قوله وبه يفتي) عزاه في الشريعة الى البرهان وفي النهر عن
 صيون المذهب وبه يفتي لا ضعف دليل الامام بل تسيرا اه وفي البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما
 لتأخيرهم دليلهما كما هو عادته اه قلت لكن رجح في الفتن قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ترجمه ايضا
 العلامة قاسم عن الكافي والحبوي والتسبي وصدر الشريعة ولعله من حيث قوة الدليل فلا ينافي ترجيح
 قولهما من حيث التسبي ثم رأيت في شرح المتن افاد ذلك وظاهره ترجيح التسبي على قوة الدليل (قوله
 فان رضى) تفريع على قوله وبه لو بعده في المجلس (قوله الظاهر من) هو رواية محمد عن الامام استظهرها
 في النهر على رواية أبي يوسف عنه انه لا يجوز الا بتراضهما (قوله وفقد في الكل) اى عنده خلافا لما لا
 الافراد اذا كانت متقاربة لم يصح في شيء بحر اى لا في واحد ولا في اكثر بخلاف مسألة الصيرة وسياقي
 ترجيح قولهما وهذا شروع في حكم التقيان بعد بيان حكم المثليات كالصيرة ونحوها من كل مكبل وموزون
 (قوله يفتح) اى يفتح التامثلة اما بينهما فالكثير من الناس او من الدراهم ويكسرهما الهلكة كافي القاموس :

كل صاع يصح كذا مع الخيار
 للمشتري لتفرق الصفقة عليه
 وبسعي خيارا لتكتف (و) مع
 (في الكل ان) كبلت في المجلس
 زوال المقدس قبل تقزره او
 (سعي جلة قنبراتها) بلا خيار
 لو عند العقد ربه لو بعده
 في المجلس او بعده عندهما
 وبه يفتي فان رضى هل يلزم
 البيع بلا رضى البائع الظاهر
 نعم بحر (وفقد في الكل
 في بيع ثلثه) يفتح فتشديد
 طبع الغنم

(قوله ونوب) أي بضرة البعض أما في المسكر باسم فنيق جواز في ذراع واحد كالإي الطام الواحد
يجر من غاية النيان قلت وجهه ظاهر فإن الكرم في العادة لا يمتد ذراع منه عن ذراع وان فرض
القيسائي المسألة فيها يمتد في القيمة وقال فإن الذراع من مقدم البيت أو الثوب أو القمعة من مؤخره اه
فأما أن لا يمتد مقدمه ومؤخره فهو كالصبرة (قوله كل شاة) أما لو قال كل شاة ينسرين وهي الجلة
مائة مثلاً كان باطلا جاعاً وإن وجدته كاسي لأن كل شاة لا يعرف منها إلا بضمها غيرها قاله الحدادي
وفي الخاتمة ولو كان ذلك في كميل أو موزون أو صدى متقارب جاز يجر (قوله وإن علم) أي بعد العقد
كما يفيد ما يأتي (قوله ولو رخصنا الخ) في السراج قال الحلواني الأصم أن عند أبي حنيفة إذا أحاط علمه
بعدد الانعام في المجلس لا يتلب جميعاً لكن لو كان البايع على رضاه ورشي المشتري ينفذ البيع بينهما بالتراضي
كذلك في القروض الشرعية وقطعه البيع بالرقم اه يجر وفي الجني ولو اشترى عشرة شاة من مائة شاة أو عشرة
بطيخاً من وقر فباع بطيخاً واحداً وكذا الرمان ولو عجزها البايع وقبلها المشتري جازاً احتسبنا العزل والقبول بمنزلة
أحباب وقبول اه ومثله في التارخانية وغيرها قال الخليلي وفيه نوع أشكال وهو أنه تقدم أن التعاطي

بعد عقد فأسد لا ينفذ البيع اه وانظر ما تقدم منه من الجواب عند الكلام على بيع التعاطي (قوله وقطعه
البيع بالرقم) يكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فإذا لم يعلم المشتري بغيره علم في
مجلس البيع فثدوان تقرأ قبل العلم بطل دور من باب البيع القاسد ونقصه في الشرعية لئلا يأن لاخذ لازم
وهذا فيه التماس بعد العلم بغيره في المجلس وبأن قوله بطل غير مسلم لأنه فاسد ضد المثل بالقبض وعليه قيمته

بمخلاف الباطل واجب من الأول بأنه ليس كل لاخذ لازماً فاشاع أخذهم التأخذ مقابل الموقوف اه وفي
الفتح أن البيع بالرقم فاسد لأن الجهالة تنكثت في صلب العقد وهو جهة التي يجب الرق وبصارت بمنزلة
القمار للنظر الذي فيه أنه من غير كذا وكذا وجوزاً فبطل العلم في المجلس بعد أثره التعاطي كما قاله الحلواني اه
وانظر ما تقدمناه في بحث البيع بالتعاطي (قوله ولو رخصنا الخ) أي في صلب العقد فلا ينافي قوله وإن علم عدد
الرقم في المجلس الخ قال في البحر قد بعدم نسبة عن الكل لا لموسى كما إذا قال يملك هذا الثوب بعشرة

دراهم كل ذراع درهم فانه ياتي في الكل اتفاقاً كما لو سمي جلة الذرعان أو القطع اه (قوله والضايط لكلمة
كل الخ) اعلم أنهم ذكروا فروفاً في ظاهرها اتفاقاً فأنهم تارة جعلوا مفيدة للاسترقاق وتارة للوحد
وتارة لأخذ بعضها فاقسم صاحب الصرف ذكر ضابط بمصر الفروع المذكورة بعد تفسيرهم بأن لفظة كل
لاسترقاق أو إقدامه من المنكر وأجزائه في المرفوع قلت ولما صرح قوفاً كل رمان ما كول بخلاف قوفاً
كل الرمان ما كول لأن بعض أجزائه كقشره غير ما كول (قوله إن لم تسلم نهايتها) أما إن قلت فلا ضرر فيها

واضح كما إذا قال كل زوجة طالق وله أربع زيجات مثلاً فإن كان استرقاقها ح أي بلا تفصيل (قوله
فإن لم تؤد للبهامة) أي القضية إلى التساغة والأولى قول البحر فإن لم تنقض البهامة إلى المنازعة (قوله
كيمين وتعلق) عطف تفسير عبارة البركة التعلق بالأمر بالبيع عنه وذكر قوله مسألة التعلق وقال
إنها للكل اتفاقاً كما إذا قال كل امرأ أتزوجها أو كل اشترت هذا الثوب أو توفاهو عدة أو كل ركبت هذه

الداية أو دابة أو فرق أو يوفى بين المسكر والمعين في الكل وقامه في الزماني من التعلق وفي الخاتمة كلاً
أكلت المفضل دوم فله بكل لغة درهم وذكر مسألة الأمر بالبيع فيما إذا أمر رجلاً بأن يدفع زوجته
نفقة فقال ادفع عن كل شهر كذا دفع المأمور أكثر من شهر لم الأمر (قوله والام) أي بان أدت للبهامة
القضية إلى المنازعة (قوله فإن لم تسلم) أي لم يمكن علمها كالصرف في عبارة نساج (قوله كلبان)

صورته أجرتك داري كل شهر كذا صاع في شهر واحد وكل شهر سكن أهله لزمه (قوله وكفالة) صورته إذا
ضمن لها فقضت كل شهر أو كل يوم لزمه نفقة واحدة عند الامام خلافاً لابي يوسف يجر (قوله وإقرار) صورته
إذا قال لك علي كل درهم ولو زاد من الدراهم فقبض قول الامام عشرة وقال ثلاثة يجر (تنبيه) زاد في البحر
هنا قسماً أو عبارة شرأت بعد ذلك في آخر غيب الخاتمة من مسائل الإبراء لو قال كل غريمي فهو في حل
قال ابن منقلا لا يرغم ماؤه لأن الإبراء إيجاب الحق للغيره وإيجاب الحق لا يجوز إلا بقرائن ما بها من أم
كلمة كل في باب الإبراء فقال في الخاتمة من ذلك الباب لو قال كل إنسان تناول من مالي فهو له حلال قال مجيد بن

مطلب
البيع بالرقم

قوله وهو جهة التي هكذا
بضطه والاصواب وهي بالتأنيث
أي البهامة اه صحيحه

مطلب
الضايط في كل

(قوله كل شاة أو ذراع) قلت
وقسر (يكذا) وإن علم عدد
الرقم في المجلس لم ينقض جميعاً
عنده على الأصح ولو رخصنا
انفد بالتعاطي وقطعه البيع
بالرقم سراج (وكذا) الحكم
(في كل معدود متساوون)
كابل وعيد ويطيع وكذا كل
ما في بعضه ضرر كعصر أو ان
بدائع ولو سمي عدد الثمن
أو الذرع أو جلة الثمن صح
اتفاقاً والضايط لكلمة كل
أن الأفراد لم تنه نهايتها
فإن لم تؤد للبهامة فلا استرقاق
كيمين وتعلق والآخر لم تسلم
في المجلس فلي الواحد اتفاقاً
كإبراء وكفالة وإقرار

سلة لا يجوز ومن تناوه ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جاز نظر الى الاباحة والاباحة للمصهور جاز ومحمد
 جله اراء عساه تناوه والاراء المصهور باطل والفتوى على قول ابي نصر اه ويمكن أن يقال في الضابط بعد
 قوة فهو على الواحد اتفاقا فان لم يكن فيه ايجاب سبق لاحد فان كان لم يصح ولا في واحد كسلة الاراء اه كلام
 البصر (قوله والا) اي بان علت في المجلس والمراد امكن عليها فيه كافتداءه عن البصر في قوله فان لم تعلم وحسنته
 فلا يد أن الغنم ان علت في صلب المقدس في الكل وأن الصبرة ان علت في المجلس صرح في الكل أيضا فافهم
 (قوله كالغنم) أدخلت الكلف كل معدود متفاوت ط (قوله والا) بأن لم تتفاوت (قوله وصحما فيها
 في الكل) اي وصحما صاحبان العقد في التله والصبرة في كل الغنم وكل الاقترنة اه ح سواء علم في المجلس
 اول والا في ارجاع ضمير فيما الى المتلى والتمني ليشمل المذروع وكل معدود متفاوت وعبارة مواهب الرحمن
 هكذا اوسع صبرة بمجولة القدر كل صاع بدوهم وثله أو ثوب كل شاة أو ذراع بدوهم صحيح في واحد في الاولى فاسد
 في كل الثانية والثالثة وأجازاه في الكل كما لو علم في المجلس بكل أو قول به يضي اه وعبارة القصة الثاني وهذا
 كله عند وأما عند هاتخذ في الكل في الصورتين اي صورتين المتلى والتمني بلا خيار للمشتري ان رأى وعطيه
 الفتوى كما في المحط وغيره اه (قوله وان باع صبرة الخ) قيل هذا مقابل قوله وفي صاع في بيع صبرة قلت
 وفيه نظر بل مقابلة قوله وصح في الكل ان منى جملة فقرا ما هو ما يسان ذلك المقابل وتفصيله لا نفهم
 (قوله على انما هنا فتنة) قد يكونه بيع مكايه لانه لو اشترى حنطة بمائة في البت فوجد تحتها دكانا خمرين
 اخذها بكل الثمن وتركها وكذا لو اشترى ثمران حنطة على اني كذا وكذا ذراعا فاذا هي اقل واذا كان طعنا
 في حب فاذا انصفه تبنا بأخذ نصف الثمن لان الحب وعاء يكال فيه فصار المبيع حنطة مقدرة والبت والثمر
 لا كمال جهما وعل ما اذا كان مكان المبيع مشروطا بلفظ أو بالعدا فلما في البزارة اتفق اهل بلدة على سعر الخبز
 والتم وشاع على وجه لا يتفاوت فأعلى رجل ثمنًا واشترى وأعطاه اقل من المتعارفين من اهل البلدة يرجع
 بالنقصان فيها من الثمن والاربع في الخبز لانه فيه متعارف فإزيم الكل لافي الم فلابد اه بجر (قوله أخذ
 الاقل بمحضه وأوضح) أطلق في تحضيره عند النقصان في الثمن وذكره في البصر قديين الاول عدم قبضه كل المبيع
 او بعضه فان قبض الكل لا يصير كما في الخالية يعني بل يرجع في النقصان والثاني عدم كونه مشاهدا فلما
 في الخالية اشترى سوطا على أن البايع له تب من الثمن وتقاضوا المشتري ينظر اليه فظهر له انه نصف من جاز
 البيع ولا خيار للمشتري لان هذا ما يعرف بالبيان فاذا عاينه اتقى الغرور وكذا لو اشترى صاوغا على أنه متخذ من
 كذا جزء من الذهب فظهر أنه متخذ من اقل والمشتري ينظر الى الصاوغ وقت الشراء وكذا لو اشترى قبضا
 على أنه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري اه واعترض
 في النهر الاول بأن الموجب للتغيير انما هو تفرق الصفقة وهذا القدر ثابت فيما لو وجد بعد القبض ناقصا الا ان
 يقال انه بالقبض صار راضيا بذلك قدره اه قلت هذا ظاهر اذا علم بنقصه قبل القبض والا فلا يكون راضيا
 ينبغي التفصيل تأمل واعترض في النهر أيضا الثاني بأن الكلام في مبيع ينقسم اجزاء الثمن فيه على اجزاء
 المبيع وما في الخالية ليس منه تصرف بهم بأن السويقي قبي لما بين السويقين من التفاوت الفاحش بسبب القلي
 وكذا الصاوغ كافي جامع للصاوغين وأما الثوب فظاهر وعلى هذا المحاسبات من أنه يضيق نفس القتي بين
 أشد بكل الثمن اوتوه كمنه جازاذا لم يكن مشاهدا قدره اه قلت وشي أن يكون هذا فيما يكن معرفة
 النقصان فيه بجرر المشاهدة وذلك انما يظهر فيما ينقص نقضه فاذا شاهده يكون راضيا به ثم ان الظاهر من
 كلام الخالية انه عند الحاجة يلزم البيع بكل الثمن بلا خيار وكلامنا في التغييرين الفسخ وأخذ الاقل بمحضه
 لا بكل الثمن فلذا جعل في النهر عدم المشاهدة قد في القتي لافي المتلى اي أنه في القتي بأخذ الاقل بكل الثمن
 بلا خيار اذا كان مشاهدا وعن هذا لم يذكر الشارح هنا بل في القتي (قوله ليس في تحضيره ضرر) خرج
 ما في تحضيره ضرر لما في الخالية لولا على انما تن متقالا فوجدتها اكثر من ثمنه للمشتري لأن الوزن فيما يضره
 التبعيض وصف بقرعة الذراع في الثوب اه وفيها القول للمشتري في النقصان وان وزنه البائع ما لم يتر
 بأنه تبعيض منه المقدار اه نهر (قوله وما زاد للبائع) راجع الى قوله او اكثر قال في النهر وقد ارادني
 بما لا يدخل تحت الكليين او الوزنين أما ما يدخل فلا يجب رده واختفى في عدده فقل نصف درهم في مائة وقبل

والا فان تفاوتت الافراد كلفتم
 لم يصح في شيء عنده والاصح
 في واحد عنده كالصبرة
 وصحما فيها في الكل
 بجر وفي النهر عن الميعون
 والشر بلالة عن البرهان
 والقصة الثاني عن المحط وغيره
 وبقولها يبقى تبيرا (وان)
 باع صبرة على انما مائة فتفترج
 درهم وهي اقل او اكثر اخذ
 المشتري (الاقل بمحضه)
 ان شاء (اوضح) لتفريق
 الصفقة وكذا لكل بكل
 او موزون ليس في تبعضه
 ضرر (وما زاد البائع)

الشائع لا يتصور أن يذرع فإذا أزيل به ما يحله وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد دور قلت ووجه كون الموضع مجهولا أنه ليس له من مقدم الدار ومن مؤخرها وجوبها فتفاوت قيمة فكان المقعود عليه مجهولا جهالة مقضية الى التزاع ففسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا في الكافي عزمة (قوله على الصحيح الخ) حاشا أنه إذا سيجل الذراع صرح والأفضل لا يجوز عندها للجهالة والصحيح الجواز عندها لانها جهالة يدها الى التباين ازالها بأن تقاس كلها فعمل نسبة العشرة منها فعمل المبيع فح (قوله لسبوع السهم) لان السهم اسم للجزء الشائع فكان المبيع عشرة أجزاء شائعة من مائة سهم كافي الفتح اي فهو كبيع عشرة قرار بطملا من أربعة وعشرين فانه شائع في كل جزء من أجزاء الدار بخلاف الذراع كما مر (قوله فيسب بالتعاطي) بناء على أنه لا يلزم في محته مشاركة العقد الاول وقدمنا الكلام عليه (قوله اشترى عددا) اي معدودا وقوله من قبلي بيان له واحترز به عن المثلي كالصبرة وقدمت حكمها بالعددي عن المذروع ومن حكمه ايضا فاعلم ان الاول ان يقول اشترى قميا على انه كذا لان كذا عبارة عن العدد مدفوع فافهم (قوله على انه كذا) بأن قال بطل ما في هذا العدل على انه عشرة أواب بمائة درهم غير وفير الشراء في كلام الكتبة بالمبيع فلذا صور به وهو غير لازم (قوله للجهالة) اي جهالة الثمن في النقصان لانه لا تنقسم أجزاءه على أجزاء المبيع القيمي فظهر للثوب الناقص حصة معلومة من الثمن المسمى لينقص ذلك القدر منه فكان الناقص من الثمن قدرا مجهولا ففسد الثمن مجهولا وجهالة المبيع في فصل الزيادة لانه يحتاج الى رد الزيادة فشا زان في المردود غير (قوله فتمرا) قيده لانه لو باع أرضا على أن فيها كذا نخلة فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع وجعل المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركه لان الثمر يدخل في بيع الارض تحالوا ليكون له عقد من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا كذا فوجدها ناقصة جازا البيع ويضمير على هذا الوجه يمر من الخاتمة (قوله ففسد) لان الثمرة قط من الثمن فإذا كانت الواحدة عشرة مثمرات لم يدخل المعلوم في البيع فصارت حصة الباقي مجهولة فيكون هذا انتهاء عقد الباقي بين مجهول ففسد البيع يمر من الخاتمة (قوله كالوابع) تنبيه لا لتأمل وقوله عدلا بكسر العين في القرب عدل التي منته من جنسه وفي المقدار ايضا ومنه عدلا لجل اه فعدل الجمل ما يساوي العدل الاسرف مقداره وهذا شامل للوعاء وما فيه من الثياب ونحوها والمراد به هنا الثياب (قوله ففسد) لانه يؤدي الى التنازع في المستحق بخلاف ما إذا كان معينا (قوله ولو بين الخ) راجع الى قوله اشترى عددا من قبلي (قوله ونقص ثوب) الاول ان يقول ثوبا كمال في طرف الزيادة فيكون في نقص ضمير يعود على القيمي وثوبا غير وعلى جهة فاعل نقص يحتاج الى تقدير ضمير يعود على الموجود المعلوم من المقام أو بقدر القيمي المذكور الذي نقص وثوبا وهذا أقرب بناء على ما قلنا من أن الاول نصب ثوبا فيفسد جميع الضعيف نقص وفي بشاره (قوله للجهالة المزيد) تنص المنازعة في تصد العشرة المسبعة من الاعداد عشر كمال في النهر (قوله ولو زاد الزائد) اي الى البائع ان كان حاضرا وقوله وعره اي اقره وأقام عند من كان البائع غائبا (قوله خلاف) مذ كور في الشرح والنهر لم يذكر في التهر خلافا وانما ذكره في شرح المصنف وصارته قلت وفي الزاوية اشترى عددا على أنه كذا فوجده ازيد والبائع غائب بعزل الزائد ويستعمل الباقي لانه ملكه اه وكأنه استحسن والا فالتابع فاستعمله الزيد وقد صرح في الخاتمة والقنية بأن محمدا قال انه استحسن أن يعزل ثوبان من ذلك ويستعمل البقية وفيها بعد اشترى شأ فوجده ازيد يدنع الزيادة الى البائع والباقي حلال له في المثليات وفي ذوات القيم لا يعمل له حتى يتدبر منه الباقي الا اذا كانت تلك الزيادة مما لا يخبر فيها الفضة فحينئذ جدر اه وهو يقتضي عدم الحمل عند غيبة البائع بالاول فهو معارض لما تقدم اه ما في شرح المصنف وهو مأخوذ من البحر ويمكن دفع المعارضة بجعل الثاني على القياس فلا شاف ما مر أنه استحسن ونظره منه ترجيح ما مر لكن ذكروا الاستحسان في صورة غيبة البائع قال في الخاتمة فان غاب البائع فالوايزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان أخذ به محمد نظرنا للمشتري اه أي لانه عند غيبة البائع يلزم الضرر على المشتري بعدم الاتصاف بالمبيع الى حضور البائع ووجبا لا يضره أو تطول غيبته فلذا استحسن محمد عزل ثوب واستعمال الباقي نظر المشتري وهذا لا يخبر.

وان لم يسم جملتها على الضم لان ازالها يدها (لا) يفسد بيع عشرة (اسم) من مائة سهم انضافا لسبوع السهم لا الذراع يعني لوزن سباعي قصير الذراع في مكان ثم ادره وبقي انقلابه جميعا فوق المجلس ولو بصد فبيع بالتعاطي غير (اشترى عددا من قبلي) ثيابا او عفا بجمهرة (على انه كذا) فنقص او زاد ففسد للجهالة ولو اشترى أرضا على أن فيها كذا فخلعها فخرها فاد واحدة قبلها لا فرق بد غير (كالوابع عدلا) من الثياب (او عفا واستثنى واحدا بغير عينه) ففسد (ولو بصد جاز) البيع الثانية (ولو بين كل من القيمي) بأن قال كل ثوب منه يكذا (ونقص ثوب) (صح) البيع (بقدره) لعدم جهالة (وخير) لتفرق الصفقة (وان زاد) ثوبا (فسد) لجهالة المزيد ولو زاد أو عجزه هل يحصل له الباقي خلاف (اشترى ثوبا) فتفاوت جوابه فلو لم تفاوت لكس كراس ثم فصل له الزيادة ان لم يضره التلصص قوله لم يذكر في النهر الخ ساق هذا الكلام يقتضي أن قوله مذ كور في الشرح والنهر من عبارة الشارح ولعلها سمته والاضحى الشارح التي يدي ليس فيها قوله مذ كور الخ ولو يصر اه معصم

وان لم يكن من حقوقه ومراقبته لا يدخل وان ذكرها فلا يدخل الثرى شراءه شبر لانه وان كان اتصاله خلقا فهو قطع للبناء فصار كالزراع الا اذا قال بكل ما فيها او منها لانه حينئذ يكون من المبيع كافي الدرر (قوله) فبدخل البناء بالمصانع الخ وكذا العلو والكتيف كافي الدرر وقوله الا في بيع دار متعلق بدخل أى اذا باعها مجردا بهادى دخل ماذ كروان لم يقل بكل حق لها او بمراتبها كافي الدرر قال لان الدار اسم لما يدا عليه الحدود والعلوم منها وكذا البناء ثم قال لا يدخل في بعضها القلعة والطريق والشرب والمسيل الا أى بكل حق لها ونحوه أما القلعة فلانها مبنية على حواء الطريق فأخذت حكمه وأما الطريق والشرب والمسيل فلانها شائعة عن الحدو لكنهما من الحقوق قد دخل ذكرها لو تدخل في الاجارة فلا ذكرها لانها لا تقتل للشماع ولا يحصل الابه بخلاف البيع لانه قد يكون التجارة اه قلت وقد كرى الذخيرة أن الاصل أن ما لا يكون من بناء الدار ولا متصلا بها لا يدخل الا اذا جرى العرف في أن البائع لا يمنع من المشتري فالتصاع بدخل اختصاصا لا كسالم لعدم اتصاله وقتل بدخوله يحكم العرف اه مخلصا ومقتضاه أن شرب الدار يدخل في ديارها دمشق الحجة لتعارف بل هو أولى من دخول السلم المنفصل في صرف مصر القاهرة لان الدار في دمشق اذا كان لها ما جاورها قطع عنها اصلا لم يتقطع بها واذا اعم المشتري انه لا يتحقق شربها بعد البيع لارضى بشرائها الا ان قيل قل جدا بالنسبة الى ما يدخل فيها ثم يهاوهم الكلام على ذلك في رسالتنا المسماة بشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله المتصلة) أغلقها الخ) جميع غلق يفتحن أى ما يفتح على الباب قال في الفتى المراد بالفتح مانع شبهة وهذا اذا كانت مركبة لا اذا كانت موضوعة في الدار اه هذا وانما اقتصر على ذكر المصانع العلم بدخول الاغلاق المتصلة بالاولى لان دخول المصانع بالتبعية لها فانهم (قوله) كسبة وكليون) قبل الاول هو المسمى بالسكرة والثاني المسمى بالقال (قوله لا القفل) بضم فسكون أى لا يدخل سواء ذكر الحقوق اولا وسواء كان الباب مغلقا اولا وسواء كان المبيع حائطا او شيئا او دارا كافي انفاية بجر (قوله لعدم اتصاله) وانما تدخل الا لو كان كانت منفصلة لانها في العرف كالابواب المركبة والمراد بهذه الا لو كان ما سمي بمصر درابب الدكان وقد ذكرتها بعدم الدخول فلا يقول عليه اه فتح أى لانها لا يتفتح بالمكن الابواب (قوله والسلم المتصل) في حرف القاهرة بنى دخوله مطلقا لا يوثقهم بفتح طبقات لا يتفتح بحدوده ولا يرد عدم دخول الطريق فيه اه لانها لا تتفتح الا به لان ملك وقتها لا يتخذ بالخذ بشفعة الجوار ولهذا دخل في الاجارة فلا ذكر كسابقا بجر أى لان اجارة الارض لا يقصد بها الا التصاع بقرتها فلذا دخل الطريق فيها بخلاف البيع لكن لا يفتنى أن هذا ناقض للبواب لان لسانه أن يقول في بيوت القاهرة لا يدخل السلم الموضوع لانه قد قصد بشرا المبيت الاخذ بالشفعة أى أن يأخذ بالشفعة ما يجاوره بغيره يمكن التصو والاشاع برفقته حتى يدخل فيه السلم تبعا تامل (قوله المتصلة) هذا يغنى من قوته قبل المتصل لانه نفت ثلاثة المذكورة ولوجعل نفسا السرير والدرج لكان المناسيب أن يقول المتصلان قال في البصر ويدخل الباب المركب لا الموضوع ولو اختلف فيه فاذعاه كل فلو لم يكن متصلا بالبناء فاقول للمشتري ولو مقلوبا فلو الدار يد البائع فاقول له والافقلمشتى اه قلت وبه حكم ابواب الشيايب وذلك ان الابواب التي كلها من الدف تدخل ان كانت مركبة متصلة والتي من البلور لا تدخل الا اذا كانت متصلة ايضا لان غير المتصلة توضع وترفع تاتل وأما الدف الذي يفرض في ابواب البيوت لدفع العفن والندوة فاقطعها كالمشرب المسمى بالتفت فتعريفه الاتصال وعدمه لكن قد يقال ان السرير ينقل ويحول وأما ما اذا فانه لا يتصل من محله فهو في حكم المتصل قليلا تامل (قوله لو اقطعها مبنيا) أى قد دخل غيرها الا على استحصانها وادها في ديارهم أما في ديار مصر لا تدخل الرق لانها بجرى ما تنقل وتحول ولا تنفى فهي كالباب الموضوع لا يدخل بالاتفاق فتح (قوله والبكرة) أى بكرة البئر التي عليها قد دخل مطلقا لانها مركبة بالسر اه بجر وغلط الطيل انها لو تكن مركبة بأن كانت مشدودة بجبل او موضوعة بخطاف في حلقة انفسية التي على البئر انما لا تدخل ويحذر وفي الهندية والبكرة والدولة التي في الجاه لا يدخل كذا في محط السرخصي قال السيد ابو القاسم في عرضها لمشتري كذا في مختارات الفتاوى اه وهذا يقتضى أن الاعتبار العرف ط (قوله) في بيعها أى الدار) وهو متعلق بقوله قد دخل كانه مناه (قوله وكذا بستانها) أى الذي فيها ولو كبير الا لو

(قد دخل البناء والمصانع)
المتصلة أغلقها كسبة
وكليون ولومن قضة لا القفل
لعدم اتصاله (والسلم المتصل)
والسرير والدرج المتصلة)
والرقي لو اقطعها مبنيا والبكرة
لا الدلو والمسيل ما لم يسل
بمرافقتها (في بيعها) أى
الدار وكذا بستانها

خارجها وان كان بابها فيها قاله اوسلمان وقال القتيبي ابو جعفر يدخل لو اتم فمربها ومقتضه فيها لوالا كبر
 اتم مثلها وقيل ان مفر دخل والاول قيل يحكم التين اه فتح (قوله كاسمي في باب الاستحقاق) صوابه
 في باب الحقوق وعبارته وكذا المستان اذ اخل وان يصرح بذلك لان النستان الخارج الا اذا كان افر مرفها
 فيدخل تساو مثلها او اكبر فلا الا بالشرط زيلي وعني اه وبذلك جزم ايضا في الصواب والبرهان لوقوله
 ويدخل في بيع الحمام القدود جمع قدر الكسرة آية يطعم فيصا صبا والظاهر ان المراد بها قدر النحاس التي
 يصبغ فيها الماء وتسمى حلة او المراد القساق التي يفرز فيها الماء ويقفل منها وتسمى ابرنا لكن ان كانت
 متصلة فلا كلام اما ان كانت منفصلة موضوعة فان كانت كثيرة لا تسقط ولا يتحول فظاهر انها كالتصا والا
 فلا تأمل قال في الفتح واما قدر الصباغين والقصايرن واجابن القساين وخواري الزاين وحياهم ودانهم
 وجدع القصاير الذي يدق عليه الميث كل ذلك في الارض فلا يدخل وان قال يحرقها قلت ينبغي ان تدخل كما اذا
 قال يرافها اه اقول بل في التارخانية عن الذخيرة انه على قياس مسألة البكرة والسلم ما كان مشتبا في النامس
 هذه الاشياء ينبغي ان يدخل في البيع اه او ان لم يخل يحرقها (قوله وفي الجار كانه في القاسوس) كاف
 الجار ككباب وغراب بر دته وهي الخس تحت الرحل وقد تنطق داله اه وظاهر كلام الفقهاء انه غيره
 والعرف انها الخشب فوق البردة جمر (قوله لاولون الجربين) جمع جري وهو من يبيع الجرب كانه
 لان عدمهم البصاير فيها يجز دة عن الكاف ط قلت بيده قوله في التارخانية وهذه الجرب العرف وفيها
 ايضا اذا باع جاروا موكفا دخل الكاف والبردة بحكم العرف وفي الظهيرة هو المختار وان لم يكن عليه بردة
 ولا كاف دخل ايضا كذا اختاره الصدوق والتهذيب ومعهم قالوا اذا كان مريانا لا يدخل شي وفي النخانية ان ابن
 الفضل قال لا يدخل ولم يفصل بين كونه موكفا ولا وهو الظاهر ثم اذا دخل لا يكون لها حصص من الثمن
 كافي في باب الجارية (قوله وتدخل فلا دة عرفا) في الظهيرة باع فرسا دخل العذار بحكم العرف والعدا
 والقدور واحد اه لكن في النخانية لا يدخل القود يبيع الجار لانه يتقدمه بخلاف العرف والعدا
 قال في الفتح ويتأمل في هذا (قوله وفي الاتان لا الخ) الفرق ان البرقة لا يتبع بها الا بالجل ولا كدث
 الاتان ظهيرة (قوله وتدخل ثياب عبد وجارية الخ) هذا اذا يباع الثياب المكسورة والادخل
 ما يستر العورة فقط ففي البر لو باع عبد او جارية كان على البائع من الكسوة ما يورى عورته فان بيعت
 في ثياب مثلها دخلت في البيع اه ومثله في الفتح ودخل ثياب المثل بحكم العرف كافي في التارخانية
 وسيتذ قاله ارع العرف (قوله يطعمها هذه وغيرها) أي يبيع البائع بين أن يطعمها او غيرها لان
 الما دخل بالعرف كسوة المثل ولهذا لم يكن لها حصص من الثمن حتى لو اشترى ثوب منها لايبرع على البائع شي
 وكذا اذا وجد بها عيب ليس له ان يردها زيلي زاد في البر ولو هلك الثياب عند المشتري او تعيبت
 ثم رد الجارية بسبب ردها بجميع الثمن اه وقول الزيلي لا يرجع على البائع شي قال بعض الفضلاء بعني
 من الثمن واما رجوعه بكسوة مثلها افتات به كاسم من كلامهم اه وفي التارخانية وكذلك اذا وجد بالجارية
 عيبا رد هاور دة معها ثيابها وان لم يجد بالثياب عيبا اه وعليه في الزيلي من قوله لو وجد بالجارية
 عيبا كان له ان يردها دون تلك الثياب فعنه كافي الجار اذا هلكت والا لزم حصولها عند المشتري بلا مقابل
 وهو لا يجوز (قوله او قبضها) أي المشتري وسكت أي البائع لانه كالتسليم منع عن الصبرية وفي التارخانية
 فان سلم البائع الخي لها فهو لها وان سكت عن طلبة وهو راء فهو كالمسلم لها وفيها عن المحيط باع اربعة مال
 فان سكت عن ذكر المال جاز البيع والمال البائع هو الصحيح ولو باع مع ماله ومضى مقداره فان كان الثمن من
 جنبه لا بد ان يكون الثمن ازيد من مال العبد ليكون ما زاد مال العبد قدوم من الثمن والباقى بازا العبد وقامه
 فيها (قوله ويدخل الثمن الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كان ثمره لا يدخل تحت بيع الارض بلا
 ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل بل لا بد ان يكون له قيمة الثمرة اه ط عن الهندية (قوله قبل البائتين) الاولى
 البناء وما عطف عليه والثانية الثمن ط (قوله ثمرة كانت اول الخ) لان محمد لم يفضل بينهما ولا بين الصغيرة
 والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلا فان قال ان ثمر الثمرة لا تدخل الا بالذكر لانه لا تنفس للثمن بل للقطع
 اذا كبر خشبها فصارت كالزروع ولن قال ان الصغيرة لا تدخل وفي التارخانية عن المحيط ان هذا الصنع أي

كاسمي في باب الاستحقاق

ويدخل في بيع الحمام القدور

لا التصا وفي الجار كانه ان

اشترى من المزروعين وأهل

القرى لاولون الجربين وتدخل

فلا دة عرفا ويدخل ولد البقرة

الرضع وفي الاتان لا دة

اولا يفتي وتدخل ثياب

عبد وجارية أي كسوة مثلها

يطعمها هذه وغيرها لا حليا

الا ان سلمها او قبضها وسكت

وقامه في الصبرية (ويدخل

النجر في بيع الارض بلا ذكر

قبل البائتين قبل ذكر اولي

ثمرة كانت اولاً) صغيرة

او كبيرة الا اليابسة

عدم التفصيل اه قلت لكن في الذخيرة أن العرائش والاشجار والاشنة تدخل لثباتها مدة معلومة
تتكون لتأديت قسيع الارض بخلاف الزرع والحرلان لقطعها غاية معلومة فكانت كالقطوع اه ملحنا ومقتضاه
أن غير المنزلة للقطع كالزراع الآن يقال انه ليس له نهاية معلومة (قوله لانها على شرف القطع) فهي كحطب
موضوع فيها فتح (قوله كالبنا) اشاد بكرا الى أن القطع في دخول الشجر في العلة في دخول البناء وهي انهما
وضعا للقرار ط (قوله فلو فيها صغار الخ) تخلف في الفتح عن الثانية وباق قريبا ما يفيد أن صغر حاقطها
في كل سنة غير قيد (قوله وان من وجه الارض لا) أي لا تدخل لانها تكون حينئذ كالجرة كالحطب كما يعلم مما ذكره
قريبا (قوله وبقوله في شرح الوهبانية) حاصله انه في الواقف صرح بأن القصب لا يدخل بشرط لانه
مما يقطع فكان بمنزلة القرة وأخذ الطرسوس من التعطل بالقطع أن الحور ونحوه مما يقطع في اوقات معروفة
لا يدخل ونازعه تليذه ابن وهبان بأن القصب يقطع في كل سنة فكان كالجرة بخلاف خشب الحور فلا وجه
للحاق اه لكن في الواقف أيضا لو فيها اشجار تقطع في كل ثلاث سنين فلو تقطع من الاصل تدخل
ولومن وجه الارض فلا لانها بمنزلة القرة. حال ابن النخبة فيه اشارة الى أن العلة كونه يساع خبرا بأصله
فلا يكون كالجرة بخلاف القطوع من وجه الارض مع خفاء صلا لانه كالجرة اه قلت والحاصل أن النهر
الموضوع للقرار وهو الذي قصد النهر يدخل الا اذا يسر وصار حطباً كاسر اما غير النهر المعلق فلو كان لا يمكن له
نهاية معلومة فلا يدخل أيضا بخلاف ما اعتد للقطع في زمن خاص كأيام الربيع اوفى كل ثلاث سنين
فهو على التفصيل المذكور ولا يخفى أن الحور بالمهمتين ليس لقطعها نهاية معلومة والله سبحانه اعلم هذا
واعلم انه نقل في البروكذا في شرح الوهبانية عن الثانية انه لو باع ارضها لربطة او زعفران او خلاف يقطع
في كل ثلاث سنين او يرحل قال الفضل ماعلى وجه الارض بمنزلة القرة لا يدخل بشرط وما في الارض
من اصولها يدخل لان اصولها بالبقاء بمنزلة البناء وكذا لو كان فيها قصب او شجيرات او حطب نابت يدخل
اصوله لاما على وجه الارض واختلاف في قوانين الخلاف والصحيح انه لا يدخل اه وفي شرح الوهبانية ان هذا
التفصيل انشأه لخصي قواعدهم اه (قوله دخول الوثائق الخ) الوثيق بالتحريك الجبل من الوثيق والوثيق
نبت كذا في جامع اللغة اه ح وهو المنقول عن القسنة وفي نسخة الوثائق وهو مرجع وتيرة وهي ما يوزن بالاجدة
من البيت كالقوة بحركة كذا في التاموس ثم قال وتيرة بها حلق عليها اه فالمراد ما يعلق عليه الكرم والذى
وقع فيها ريشه من النعم التي يدخل الوثائق المشدودة على الاوتاد المنصوبة في الارض اه ط قلت والذي
رايته في النسخ وكذا في المنع الوثائق المشدودة على الاوتاد الخ بالمدال المهملة في الموضعين تأمل (قوله وكذا
الاجدة المدفونة في الارض) قال في المنع تقييده بالمدفونة فيضد أن المقادة على الارض لا تدخل لانها بمنزلة الحطب
الموضوع في الكرم وصارت المسألة واضحة الفتوى فبقي بالدخول في المسح ان كانت مدفونة وهي المسألة في ديارنا
بديار الكرم اه (قوله وفي التبراه) قال فيه ولذا قال في القسنة اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط شيء
من الثمن وان اشترى اخذ الدار بالحق ومنه من سوى بينهما اه ونحو ذلك ثواب الحاربه كما سلف ط
وفي الكافي رجل له أرض يضاه ولا تحرقها فباعها ماريب الارض باذن الشتر بألف وثمان مائة وواحد وخمسة
فالتن بينهما نصفان فان هذا الفصل قبل القبض باقية حماوية خبر المشتري بين التركة واخذت الارض بكل الثمن
لان الفصل لا يوصف والثن يتعاقب الاصل لا الوصف فلذا لا يسقط شيء من الثمن اه وقده في البصر بما اذا لم
يفصل عن كل فلو فصل سقط الفصل بلاكها كما في تلخيص الجامع (تنبيه) في حاشية السدادي السعد
استفيد من كلامهم انه اذا كان لباب الدار المبيعة يكون من فصة لا يشترط أن يتقدم الثمن بما قبله قبل الاقتراق
لدخوله في البيع تبعا ولا يشكك بما سلف في في الصرف من مسألة الا مع الموقوف والسيف المحلى لان دخول
الموقوف والحلقة في البيع لم يكن على وجه التبعية لكون الموقوف غير متصل بالامة والحلقة وان اتصلت بالسيف
الآن السيف اسم للثبة أيضا كما سلف في في الصرف فكانت من مسمى السيف اذا علم هذا ظهر أنه في بيع
الناس ونحوه اذا كان فيه علم لا يشترط تقدما ما قبل العلم من الثمن قبل الاقتراق خلافاً لما ذهبوا عنه من بعض أهل
العصر لان العلم لم يكن من مسمى المسح فكان دخوله على وجه التبعية فلا يتعاقب حصه من الثمن اه قلت
وما ذكره في الكليون غير مسلم وسند كثر بر المسألة في باب الصرف ان شاء الله تعالى (قوله ولا يدخل الزرع الخ)

لانها على شرف القطع فتح
(اذا كانت موضوعة فيها)
كالبنا (للقرار) فلو فيها
صفار تقطع زمن الربيع من
أصلها تدخل وان من وجه
الارض لا الا بالشرط وقامه
في شرح الوهبانية وفي القسنة
شري كما دخل الوثائق
المشدودة على الاوتاد المنصوبة
في الارض وكذا الاجدة
المدفونة في الارض التي عليها
اغصان الكرم المسماة بأرض
الخلل ركاز الكرم وفي النهر
كل ما دخل بها الا بما عليه من
الثن لكونه كالوصف وذكره
المصنف في باب الاستحقاق قيل
العلم (ولا يدخل الزرع في بيع
الارض بلا تبعية)

مطلب
كل ما دخل تبعا لا يتعاقب
من الثمن

الملاحق به ما إذا لم يثبت له حصة يمكن أخذه من الغنم وما إذا عطف واختار الفضل - وسعه في الخبراته حيث
يكون للمترى له لا يجوز بيعه على الأفراد ولا إطلاق أخذ أو البت نهر وقال في القمع واختار القمع أو
البت أنه لا يدخل بكل حال كما هو إطلاق المصنف اه (قوله الأذابت ولا قيمة له) ذكر في الهدية قولين في هذه
المسألة بل ترجع وذكر في الجنس أن الصواب المدخول كما نص عليه القدوري والأسبغابي والخلاف مبنى
على الاختلاف في جواز بيعه قبل أن تناله المشافر والمناجل قال في القمع يعني أن من قال لا يجوز بيعه قال
يدخل ومن قال يجوز قال لا يدخل ولا يفتى أن كل من الاختلافين مبنى على سقوط قومه وعدمه فان القول
بعدم جواز بيعه وعدم دخوله في البيع كالأصناف مبنى على سقوط قومه والاول جواز بيعه على رباة ترك
كما يجوز بيع الحب كما هو رباة حياته فتتفع به في نافي الحال اه ماقى القمع وظاهره اختيار عدم المدخول
لاختياره جواز بيعه وبصرح في السراج حيث قال لو باعه بعد ما تب ولم تنله المشافر والمناجل فقه روايتان
والصحيح أنه لا يدخل إلا بالتسوية ومنها الخلاف هل يجوز بيعه ولا الصبح الجواز اه والحاصل أن الصور
أربع له إما أن يكون بعد التثبيت أو قبله وعلى كل ما أن يكون قيمة أولا ولا يدخل في الكل لكن وقع الخلاف
فيما ليس له قيمة قبل التثبيت أو بعده ففي الثالثة الأصح المدخول كما ذكره الشارح بل علت أنه الصواب وظاهر
القمع اختيار عدمه وبصرح في السراج وكذا في الأولى اخذنا لرجع فاختار الفضل المدخول واختار

أبو الليث عدمه كما قد عرفت من التبر والقمع واقتصار الشارح على استثناء الثالثة فقط فيدتر جميع ما اختاره
أبو الليث في الأولى لكن قد منعت القمع أن يختار في البت أنه لا يدخل بكل حال كما هو إطلاق المصنف يعني
صاحب الهداية وظاهره عدم المدخول في الصور الأربع وقد وقع في البصر ههنا خل في فهم كلام السراج
المتقدم وفي بيان الخلاف في الصور المذكورة والصواب ما ذكرناه كما أوضحه فيما علقته عليه فافهم (تنبيه)
فقد البيع لأنه في رهن الأرض يدخل الثبر والزرع وفي وقفها يدخل البناء والشجر لا الزرع وكذا لو أقر
بأرض عليا زرع أو شجر دخل ولا يدخل الزرع في حالة الأرض وقامه في البصر (قوله ولا الزرع في بيع الشجر)
المر بثلاثة أهل الذي تحرقه الشجرة وإن لم يترك فيقال نعم إلا راءك والعوض والغيب مصباح وفي القمع
ويدخل في الثمرة الورود والساجين ونحوهما من المتجومات نهر وشمل ما ذابيع الثبر مع الأرض أو وحده
كان له قيمة أولا بصر (قوله ليقيد أنه لا فرق) أي بين أي شيء الزرع والثبر بأن يقول بعتك الأرض وزرعها
أو بزرعها أو الشجر ونحوه أو بعه وبين أن يحرقه ثم يخرج الشرط فيقول بعتك الأرض على أن يكون زرعها
لك أو بعتك الشجر على أن يكون الثمر كذا في القمع اه ح وثلاثة في البصر (قوله ونحوه بالبر) أي خص
ذكر الشرط بمائة الثمر دون مائة الزرع مع إمكان العكس استاء العبد المذكور الذي استدل به
الإمام محمد على أنه لا فرق بين كون الثمر موزرا أولا والتأثير بالقمع وهو أن يشق الكم ويذرفه من طلع الغزل
لبصلع أناتها والكم بالكسر وعاء الطلع وأما حديث الكذب المستعمل في بيع غلام موزرا فالمره للبايع إلا أن بشرط
المبتاع فلا يضره لأن مفهوم الصفة غير معتد نا وما قبل من أن الحديث الأول غريب فقهه أن المجتهد إذا
استدل بحديث كان نفعه له كافي الثبر وغيره نعم ردا في القمع أن جعل المطلق على التقيد هنا واجب لأنه
في حادثة واحدة في حكم واحد ثم أجاب عنه بأنهم فاسوا الثمر على الزرع كما قال في الهداية أنه متصل
للقطع للبقاء وهو قياس صحيح وهم يقتضون القياس على المفهوم إذا تضارضا واعترض في البصر قوله أن
جعل المطلق على التقيد واجب ألح بأنه ضعف لما في النهاية من أن الأصح أنه لا يجوز لافي حادثة ولا في حادتين
حتى يجوز أو حصة التسميم بجميع أجزاء الأرض يحدث جعلت على الأرض مسجدا وطهورا ولم يجعل هذا
المطلق على التقيد وهو حديث التراب ظهور اه أقول أحببت عنه فيما علقته على البصر بأن التقيد هنا لا يفتى
الحكم مما عداه لأن التراب لقب ومفهوم القمع غير معتد لا عند فرقة شاذة عن اعتبارها فمفهوم القمع مما يجب
فيه الحل فلا دلالة في ذلك على أنه لا يحصل في حادثة عندنا كلف وحمل المطلق على التقيد عندنا عند الحكم
والحادثة مشهور عندنا مصرح به في المنار والتوضيح والتلويح وغيرها استدل به من كلام النهاية غير
سلم فافهم (قوله ويؤمر البائع بقطعهما) أي فيما إذا باع أرضا فيها زرع لبيعها أو شجرا عليها ثم بشرطه
حق في الزرع والتمر على ملك البائع (قوله الزرع والتمر) بدل من شجر التينة وقوله الأرض والشجر بدل

قوله قبل أن تناله المشافر
والمناجل أي قبل أن يمكن
استكمال الدواب له وتناوله
بشافرها وقبل أن يمكن
جسمه بالمناجل فإن مشفر
البصر شفته بجسمها مشافر
والمناجل ما يصبده الزرع جمعه
مناجل اه منه

الأذا بت ولا قيمة له قد دخل
في الأصح شرح القمع (د) لا
(المر في بيع الثبر بدون
الشرط) بصرها بالشرط ونحوه
بالقيمة ليقيد أنه لا فرق وأن
هذا الشرط غير مفيد ونحوه
بالمر اتباعا لقوله على الله عليه
وسلم الثمرة للبايع إلا أن بشرطه
المبتاع (ويؤمر البائع
بقطعهما) الزرع والتمر
(وسلم البائع) الأرض
والشجر

مطلب
المجتهد استدلال بحديث كان
تقصيلا
مطلب
في جعل المطلق على التقيد

من المبيع (قوله عند وجوب تسليمهما) أي تسليم الأرض والشجر وذلك عند تقدم المشتري الثمن (قوله لم يورثه) أي القطع لعدم وجوب التسليم (قوله وإن لم يظهر صلاحه) الأولى صلاحهما أي الزرع والشجر وهو المناسب لقوله بقطعهما (قوله لأن ملك المشتري مشغول الخ) على تقوله ويورث البائع بقطعهما الخ في الثمر عن جامع الفوائد لأن شجره عليه ثمر أو كرمه عليه ثمر لا يدخل الثمر فلو استأجر الشجرة من المشتري لملك عليه الثمر لم يجز ولكن يمارى الأداة فلما لم يورث المشتري بغير البائع انشأه ابتل المبيع أو قطع المبيع ١٥ وسد الخ الشارح آخر الباب فتأمل مع قول المتن ويورث البائع بالقطع فإنه يناقض النصير المذكور ولعله قول آخر فليقر (قوله وما في الفصولين) أي جامع الفصولين لأن قاضي حمادة جمع فيه بين فصولي العاصي والاستروشي ط (قوله محمول على ما إذا رضى المشتري) أي رضى باقائه الزرع بأجر مثل الأرض والأمر البائع بالقطع وفقها بين كلامهم وأما إذا انتفت المدة في الإجارة فلهما جريان في الزرع بأجر المثل إلى انتهاءه لأنها لا تتنازع وذلك بالتردد دون القطع بخلاف الشراء لأنه لا إرادة فلا رضى فيه إمكان الانتفاع بجر (قوله ومن باع ثمرة باردة) لما فرغ من بيع الثمر تعالى الشجر شرع في بيعه مقصود لم يذكر حكم بيع الزرع والشجر مقصودا قال في الدرر لا يصح بيع الزرع قبل صروته بطلا لأنه ليس بمنفعة وتابع للأرض فيكون كالوصف فلا يجوز إيراد العقد عليه باقراده وإن باع على أن يتركه حتى يدرك لم يجز وكذا الرطبة والبقول ويجوز بيع حصته من شريكه مطلقاً أي سواء بلغ أو ان الحصاد أو لا ومن غره بغيره أن لم يسبح إلى الحصاد فإنه حشد ينقلب إلى الجواز كما إذا باع الجذع في الشف ولم يسبح البيع حتى أخرجه وسله ١٥ وبأن في الثمن بيع البر في سبيله وفي البحر من الظهيرة اشترى ثمرة للقطع ويورثه بغيره وقها وليس في حفر الأرض إلى انتهاء العروق بل يقطعها على العادة إلا أن شرط البائع القطع على وجه الأرض أو يكون في القطع من الأصل مضرة للبائع ككونها بقرب حائط أو بحر فيقطعها على وجه الأرض فإن قطعها أو قطعها فانت مكانها أخرى فالتابع للبائع إلا إذا قطع من أعلاها فهو للمشتري سراج ولو اشترى نخلة ولم يبين أنها لقطع أو للقرار قال أبو يوسف لا يملك أرضها وأدخل محمد ما تحبها وهو المختار وإن اشترى قطعاً لا تدخل الأرض اتفاقاً ولا للقرار تدخل اتفاقاً وإن باع نصيباً من ثمرة بستان أو شجرة مفصلة موصفاً بجمعه (قوله ما قبل الظهور) أشار إلى أن البروز يمسو الظهور والمراد به انقراض الزهر عنها وانقضاء هائمه وإن صرفت (قوله ظهر صلاحها أولاً) قال في الفتح لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر ولا في عدم جواز بيع الجواز بعد الجواز بل بدو الصلاح بشرط التملك ولا في جوازه قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما يتبع به ولا في الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح عند أن تؤمن العادة والفساد وعند الشكفي هو ظهور النضج وبدو الحلاوة والخلاف إنما هو في بيعه قبل بدو الصلاح على الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند الشافعي وماك وأحمد لا يجوز وعندنا أن كان يصلح لا يتبع به في الأكل ولا في مقادير الدواب فليس بخلاف بين المشايخ قبل لا يجوز ونسب قاضي خان لعامة مشايخنا والصحيح أنه يجوز لأنه مال متبعض في ثمن الحلال إن لم يكن متبعضاً في الحال والحل في جوازه باتفاق المشايخ أن يبيع الكسكس أو أول ما يخرج مع أوراق الشجر فيجوز فباعها للزاد أو كان ورثه وإن كان بحيث يتبع به ولو علفاً للدواب فالبيع جائز باتفاق أهل المذهب إذا باع بشرط القطع وأطلقا ١٥ (قوله لا يصح في ظاهر المذهب) قال في الفتح ولو اشترى ما طلقاً أي لا بشرط قطع أو تملكاً فأثرت ثم أخرج قبل القبض فسد البيع لأنه لا يمكنه تسليم المبيع لمقدرا ليقبض فأنشبهه هلاكه قبل التسليم ولو أثرت بعد القبض بشرط كان فيه الاختلاط والقول قول المشتري في مقدار مع عينه لأنه في يده وكذا في بيع الباذنجان والبطيخ إذا حدث بعد القبض خروج بعضها اشتركا كما ذكرنا ١٥ ومقتضاهما لو أثرت بعد القبض ببيع المبيع في الموجود وقت البيع فاطلاق المصنف تعالى يلي محمول على ما إذا باع الموجود والمعدوم كما يشهد ما يأتي عن الحلواني وما ذكره في الفتح من التمسك بمحمول على ما إذا باع الموجود فقط وعلى هذا فقول الفتح عقب ما قلناه عنه وكان الحلواني يفتي بجواز في الكل الخ لا يناسب التخصيص الذي ذكره لأنه لا وجه لجواز البيع في الكل إذا وقع البيع على الموجود فقط فاعتزم هذا التصريح (قوله وأما الحلواني بالجواز) وزعم أنه مروى

قوله فلو استأجر الشجرة هكذا يحطه الأولى الشجر بطلانه ليناسب ما فيه ولا يحسنه ١٥

مطلب
في بيع الثمر والزرع والشجر مقصودا

عند وجوب تسليمهما فلولم يتقدم الثمن لم يورثه خاتمة (وإن لم يظهر) صلاحه لأن ملك المشتري مشغول بملك البائع فيصير على تسليمه فارغاً (كأن) أو يرضى بغيره لا يرضى عليه بغيره بغير الوارثه على قطع البس هو المختار من الرواية والرواية وما في الفصولين باع أرضاً دون الزرع فهو للبائع بأجر مثلها محمول على ما إذا رضى المشتري بغيره (ومن باع ثمرة باردة) أمّا قبل الظهور فلا يصح اتفاقاً (ظهور صلاحها أولاً) في الأصح (ولو برز بعضها دون بعض) لا يصح (في ظاهر المذهب) وحسنه الرمشي وأما الحلواني بالجواز

عن اخصائنا وهكذا جكي عن الامام الفضل وقال استحسن فيه تعامل الناس وفي نزاع الناس عن عادتهم
 مرجح قال في الفقه وقد اشتهر رواية في نحو هذا من محمد بن يسع الورد على الاشجار فان الورد مباح وجوز
 البيع في الكل وهو قول مالك ^١ قال الزبيدي وقال شمس الامنة السرخسي والاصم انه لا يجوز لان المبيع الى
 مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة ولا ضرورة هنا لانه يمكنه ان يسرع الاصول على ما يشاء ويستثنى الموجود
 ببعض الثمن ويؤخر العقد في الباقي الى وقت وجوده او يشتري الموجود بجميع الثمن ويسرع في الانتفاع
 بما يبدد ثمته فيحصل مقصودهما بهذا الطريق فلا ضرورة في تجوز العقد في المبدوم مصادا للمقتضى
 وهو ما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ماليس عند الانسان ورخص في السلم ^٢ قلت لكن لا يفتي
 تحقق الضرورة في زماننا ولا سيما في مثل دمشق الشام كثيرة الاشجار والثمار فانه لقلبة الجهل على الناس
 لا يمكن الزامهم بالتحضر بأحد الطرق المذكورة وان امكن ذلك بالنسبة الى بعض افراد الناس لا يمكن بالنسبة
 الى عامتهم وفي نزاعهم عن عادتهم مرجح كاعتك وبزعمهم اشكل الثمار في هذه البلدان اذ لا يساع الاكتفاء
 والتي على الله عليه وسلم الثمار رخص في السلم للضرورة مع انه بيع المبدوم لحث تحقيق الضرورة هنا ايضا
 امكن الحاقه بالسلم بطريق في الدلالة فلم يكن مصادا للمقتضى فلذا جعله من الاخصان لان المقاص عدم الجواز
 وظاهر كلام الفقه الجبل الى الجواز اذ لا يردده الرواية عن محمد بن تقدم ان الطوائف رواه عن اخصائنا وما ساق
 الامر الاتسع ولا يفتي ان هذا مستغرق لعل دون ظاهر الرواية كما يعلم من رسالتنا المسجلة نشر العرف فيناه
 بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله في الخارج اكثر) ذكر في الصريح ان مقتضى شمس الامنة
 من الامام الفضل لم يقبضه عنه يكون ان وجود وقت العقد كذا بل قال عنه اجعل الموجود أصلا وما يحدث
 بعد ذلك تسما (قوله ويقطعه المشتري) أي اذا طلب البائع تخريب ملكه وهذا راجع لاصل المسألة
 (قوله سيرا عليه) مفاده انه لا يخبر للمشتري في ابطال البيع اذا امتنع البائع عن ابقاء الثمار على الاشجار
 وفيه بحث لصاحب الصواعق التمسك ذكر المارح آخر الباب (قوله قدم) أي مطلقا كما يشاء له التفضل
 في القول المقابل له فافهم وعطلى في الصريح القساده بان شرط لا يقبضه العقد وهو فتل ملك الغير (قوله كشرط
 القطع على البائع) في الصريح ان الواجب باع عتبارا فلو كان الثوم في الارض والمزرع والبصل فعلى المشتري
 قطعه اذا حصل منه وبين المشتري ان القطع انما يجب على البائع اذا وجب عليه الكيل والوزن ولم يجب
 لانه لم يسع مكايلا ولا موازنة (قوله وبه يفتي) قال في الفقه ويجوز عند محمد احتسابا وهو قول الامنة الثلاثة
 واختاره الطحاوي له موم الباقى (قوله يجمع عن الاسرار) عبارة البروف في الاسرار القوي على قول محمد
 وبه أخذ الطحاوي وفي المتن ضم اليه ابا يوسف وفي الضفة والعصير قولهما (قوله لكن في القهستاني عن
 المضمرات) سقته ان يقول عن النهاية لان عبارة القهستاني مع المتن شرط تركها على الشجر والرضى به يفسد
 البيع عندهما وعليه القوي كافي النهاية ولا يفسد عند محمدان بدو اصلاح بعض وقرب صلاح الباقي
 وعليه القوي كافي المضمرات ^٣ ومقتضى القهستاني عن المضمرات مخالف لما في الهداية والفقه والصريح
 وغيره من حكاية الخلاف في الذي تنهى صلاحه فانه صريح في تنهى صلاحه لا في بدو وايضا التبادر منه
 صلاح الكل تأمل (قوله تنبيه) اشبهه الى اختلاف الصحيح وقضيا لمقتضى في الاصل ما عدا ما يمكن حيث
 كان قول محمد هو الاستحسان يترجى على قولهما تأمل (قوله قيد باشتراط الترك) أي قيد المقتضى الضايف
 (قوله مطلقا) أي لا بشرط تركا لمقتضى وظاهره ولو كان الترك متعارفا مع انهم قالوا المعروف مرفا كالشرط
 فصار مقتضا فساد البيع وعدم حل الزيادة تأمل (قوله طاب الزيادة) هي مازاد في ذات المبيع فلا ينافي
 ما قد تناه عن له لو انما نزع الزيادة من قبل القبض فسد البيع او بعده يشتركان فيه لان ذلك في الزيادة على المبيع
 مما لم يقع عليه البيع وهذا في زيادة ما وقع عليه البيع كما افاده في التمر ومما صله ان المراد منه الزيادة المتصلة
 لا المنفصلة (قوله صدق بما زاد في ذاتها) لحصوله بجهة محظورة يجر وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع
 والتقويم يوم الادراك فالزيادة تضاهت ما ينسبها ط عن العيق (قوله لم يصدق بشئ) نعم عليه ان غضب
 المنفعة فتح (قوله بطلت الاجارة) وان عين المدة درست في فان اصل الاجارة مقتضى اقتباس فيها البطلان
 الا ان الشرع اجازها للسبب فيحاط به تعامل ولا تعامل في اجارة الاشجار المجردة فلا يجوز وكذا لو استأجر

في الخارج اكثر زبيدي

(ويقتضيه المشتري في الحال)

جبراً عليه (وان شرط تركها على

الاشجار فسد) البيع كشرط

القطع على البائع ما روى

(وقيل) فانه لم يفسد

(اذا استأجر الثمرة للتعرف)

فكان شرطاً يقتضيه العقد

(وبه يفتي) يجر عن الاسرار

لكن في القهستاني عن

المضمرات انه على قولهما

القوي فتنه قيد باشتراط

الترك لانه لو شرطها مطلقاً

وتركها باذن البائع طاب

للزيادة وان يفسد اذنه تصدق

بتأخره في يصدق بشئ وان

استأجر التبصر الى وقت

الادراك بطلت الاجارة وطابت

الزيادة لغيره الاذن

أشجار البصيف عليها ثياب لم يجر ذكر الكرخي فتح (قوله ترك الزرع) الأولى تعبيراً لها ذاية وغير حابو به
 إلى أن يدرك الزرع أي إلى وقت ادراكه بلا ذكر مدة (قوله ولم تلب الزيادة) أي الزيادة على القسرة وعلى
 ما غرم من بيرة التل ط من الصقي (قوله كما حزنه في شرخه) وقصه لفساد الأذن بفساد الأجابة
 وفساد المتضمن بوجوب فساد المتضمن بخلاف الباطل فانه معدوم شرعاً وصلاً ومضافاً يتضمن شيئاً فكانت
 مباشرته عبارة عن الأذن ١١ ح وحاصل الفرق كما في الفتح وغيره أن القاسم هو وجود لانه فأتت الوصف
 دون الأصل فكان الأذن ثانياً في ضمنه ففسد بخلاف الباطل فانه لا يوجد له أصلاً فوجد الأذن ولا يتحقق
 أن هذا الفرق ينافي ما مرّ أول السورع من أن البيع بعد عقد فاسد أو باطل لا يتعقد قبل مشاركة العقد الأول
 وشأنه فروعا آخر مذكورة في آخر الفقرة الثالث من الأشياء عند قوله فائدة إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
 فراجعها مثلاً (قوله والجلية) في أن يطيب للمشتري ما زاد في ذات المبيع وما لم يكن بارزاً وقت العقد
 (قوله أن يأخذ) أي المشتري (قوله معاملة) أي مساقاة معلومة كأي القسنة (قوله على أن الخ) أي
 أي البائع قال في شرحه على الملتقى ونفي أن يقول المشتري للبائع بعد مدفع الثمن أخذت منك هذا الثمن
 معاملة على أن أكره من أكره إلى أكره الأبرار أي من السر ذكره الشئ وفيه أن المشتري قد
 أخذ الثمن لم يكتف بأخذ معاملة الآن يقال دفعه الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد
 المعاملة ١٢ قلت الشراء انما وقع على البارز وقت العقد والمعاملة لأجل طلب ما لم يبرز بعد وطب ما زاد في
 ذات البارز ثم هذه الجملة انما تأتي إذا لم يكن الثمن وقفاً ولتبطل لعدم الخط والمصلحة في أخذه جزاً من
 أكره جز والساق للمشتري كذا كر الشارح عليه في أول كتاب الأجابة (قوله وأن يشتري الخ) هذه جملة
 ثانية ويسأله أن المشتري اما أن يكون مما وجد شيئاً أو قد وجد بعضه أو لم يوجد منه شيء كالباذن فحين
 وألبيطه وانحصار أو وجدته لكنه لم يدركه كزرع والحشيش أو يكون وجد بعضه دون بعض كغير الانصار
 المختلفة الأنواع في الأقل يشتري الأصول بعض الثمن ويسأله الأرض مدة معلومة ياتي الثمن ثلاثاً بمره
 البائع بالفتح قبل خروج الباقي أو قبل الادراك وفي الثاني يشتري الموجود من الحشيش والزرع ويسأله
 الأرض كالمثل وفي الثالث يشتري الموجود من الثمر بكل الثمن ويحله البائع ما سوجد لان استيعار الأرض
 لا يأتي هنا لان الانصار باقية على ملك البائع وقامها في الأرض مانع من جهة استيعار الأرض الآن
 يأخذها أو لا معاملة كما مر لانها تصرف في تصرفه أو تكون الانصار على المساقاة فانها يستند لتابع جهة اجابة
 الأرض كما يصلم من بابها ومدة الاحلال تأتي في الأقل والثاني أيضاً (قوله بعض الثمن) تنازع فيه
 يشتري الأقل ويشتري الثاني في المسألتين وقوله ويسأله الأرض رابع المسألتين أيضاً كما علم مما مرّ زناه
 (قوله وفي الانصار الموجود) أي وفي غرار الانصار يشتري الموجود منها (قوله فان الخ) قال في جامع
 الأصول اقول كتبت في لطائف الاشارات انهم قالوا لو قال وكلت بكذا أي على كل ما عرتك فأتت وكلمتي
 صم وقيل لا فإذا صم جمل العزل عن المعلقة قبل وجود الشرط عند أبي يوسف وجوزوه محمد فيقول في عزه
 رجعت عن الوكالة المعلقة ومزلتك عن الوكالة المجزئة ١٣ روى وحاصله انه على قول محمد يمكن الرجوع
 هنا عن الاحلال بأن يقول رجعت عن الاحلال المعلق وعن المجزئتين حيثما لا احلال بالمعاملة على
 الانصار كما مر (قوله في القرد) المناسب في الاكل لان فرض المسألة اصل له ما وجد في المستقبل والقرلة
 انما يناسب الموجود الآن يعني أن المراد ما يوجد من الزيادة في ذات المبيع الموجود (تمة) اشترى الثمار على
 رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها ينتب له خیار الرؤية بمر ثم ذكر حكم بيع الغيب في الأرض
 وسأقي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في أول البيع الفاسد (قوله ما جاز ايراد العقد عليه الخ) هذه قاعدة
 مذكورة في عامة المعبرات مفترع عليها مسائل منها ما ذكرنا من (قوله صم استأنوه منه) أي
 من العقد كما هو مصرح به في عبارة الفتح وهذا أولى من جعل الضمير في منه راجعاً للبيع المعالم من المقام
 فانهم لا يصح ارجاعه إلى ما لانها واقعة على المستحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه كما لا يخفى قال في الفتح
 وبيع قنتين من صبرة جازت كذا استأنوه بخلاف استثناء الجمل من الجارية أو الشاة أو أطواف الحيوان لا يجوز
 كالرباع هذه الشاة الألبها وهذا العهد الايده فيصير مشتركة تميزاً بخلاف ما لو كان مشتركاً على الشيوع

خطب
 فساد المتضمن بوجوب فساد
 المتضمن

ولو استأجر الأرض لشرط
 الزرع فسدت بطهالة المدة ولم
 تطلب الزيادة ملق الأجر
 لفساد الأذن بفساد الأجابة
 بخلاف الباطل كما مرّ زناه
 في شرحه والجلية أن يأخذ
 الثمن معاملة على أن يكره
 من أكره وأن يشتري أصول
 الرطة كالباذن فحين وانحصار
 البطح وانحصار تكون الحادث
 فليست في وفي الزرع والحشيش
 يشتري الموجود بعض الثمن
 ويسأله الأرض مدة معلومة
 يعلم فيها الادراك ياتي الثمن
 وفي الانصار الموجود ويحله
 البائع ما وجد فان خاف
 أن يرجع يقول على افني
 وجعت في الأذن تكون مادونا
 في التل شئ مخلصاً (ما جاز
 ايراد العقد عليه بانفراد صم
 استأنوه منه)

فانه جائز اه أي كبيع العبد الانصحة مثلاله غير مقر في جزمه بل شائع في جميع أجزائه فيجوز أقوله
 ببيع أفرادها) بأن يوصى بها وحده دون الرقبة اه ح (قوله دون الاستثناء) بأن يوصى به بعد
 دون خدمته اه ح وقد بانغمس لان الحمل يبيع استثناءه في الوصية حتى يكون الحمل مبرأنا والمجارية
 وصية والفرق أن الوصية اخت الميراث والميراث يجري في أبي البطن بخلاف الخدمة والقدح كالخدمة بجر
 من البيع القاسد (قوله وشاة مضمرة من طبع) أما الوصية فلا يجوز كمن يبيع غير معين من عدل أو فادى
 البصر (قوله وأرطال معلومة) أفاد أن محل الاختلاف الاتق ما إذا استثنى معيناً كان استثنى جزاً كبيع وثق
 فانه صحيح اتفاقاً كافي البصر من البدائع قلت ووجهه أن ما يقدر بالرطل شيء معين بخلاف الربع مثلاله غير
 معين بل هو جزء شائع كقطننا أنفاً ونظيره ما قد ساء عند قوله وقد بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار
 لا اسم وقد بالارطال لانه لو استثنى رطلاً واحداً جائز اتفاقاً لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف الارطال
 لجواز أن لا يكون الا ذلك القدر فيكون استثناء الكل من الكل بجر عن البناية ومقتضاه أنه لو علم أنه يبيع
 أكثر من المشتري ببيع ولو المشتري أرطال على رواية الحسن الثانية وهو خلاف ما يدل عليه كلام الفتح من تعذر
 هذه الرواية بأن الباقي بعد اخراج المشتري ليس مشاراً اليه لا معلوم الكيل المنصوص فكان مجهولاً وان ظهر
 آخره في مقدار معين لأن المقدس هو الجاهل في القاشة اه ومقتضاه القصد باستثناء الرطل الواحد أيضاً على
 هذه الرواية تأمل (قوله لصحة إيراد العقد عليها) أي على التفتيز وشاة المعينة والارطال المعلومة وهو تعميل
 لقوله فصم اغاديه دستور ما ذكره كبحث القضاة المذكورة (قوله ولو التفرع على رؤس الضل) فيصم إذا كان
 مجزواً لا يؤولى لانه محل وفاق (قوله على التظاهر) متعلق بقوله فصم ومقابل لظاهر الرواية ورواية الحسن
 عن الامام انه لا يجوز واختاره الطحاوي والقندوري لأن الباقي بعد الاستثناء مجهول وفي الفتح انه اقبس
 بمذهب الامام في مسألة بيع الصبرة واجاب عنه في التفرع راجعه (قوله بغير سبيل البر) متعلق ببيع والباقية
 للعدل حال التفرع المثل في حاشية العريسيات في الربا أن يبيع الحنطة الخالصة بخنطة في سبيلها لا يجوز ويجب
 تنقيده بما اذا لم تكن الحنطة الخالصة أكثر من التي في سبيلها وقد صرح بذلك في الخاتمة وبطل ذلك انه يجوز بيع
 التي في سبيلها معه بالآخرى التي في سبيلها معه صرفاً للجنس الى خلافه اه وبطله قول المصنف كبيع
 يتر في سبيلها ان اراد به بيع الحب فقط كما يشعر به قول الشارح الاتي وعلى البائع اخراجه تنقيده بقوله بغير
 سبيل البر احتراز عما اذا بيعه بسبيل الربا بالترمع منه فانه لا يجوز اذا لم يكن الحب الخالص أكثر ما اذا كان
 أكثر يكون الزائد بمقابلته التي فيجوز وان اراد به بيع الترمع السبل فلا يصح تنقيده بقوله بغير سبيلها لماعت
 من جواز بيعه بثلثه بان يجعل الحب في احدهما بمقابلته التي في الآخر (قوله لا خال الربا) تعليل للمفهوم
 وهو انه لو بيع بسبيل البر لا يجوز لا خالاً أن يكون البر الذي يبع وحده مساوياً للبر الذي يبع مع منه أو أقل
 فيكون الفضل بالاداء اقل من ما يبع وحده أكثر كقطننا أنفاً (قوله وبافلا) هو القول بجر على وزن فاعلا
 يشد دققتهم ويخفف غمّة الواحدة بما لا تفي الوجهين مصباح (قوله في قترها الأول) وكذا الثاني
 بالاولى لأن الأول فيه خلاف الشافعي (قوله على البائع اخراجه) في البرازية يواجب خنطة في سبيلها ثم
 البائع الدوس والتذرية بجر وكذا الباقلا وما بعدها (قوله الا اذا باع بمافيه) عبارة في الذر
 المتقى الا اذا بيعت بمافيه اه وهي اوضع يعني اذا باع الحنطة بالترم بالترم البائع فقلصه ط (قوله
 الوجهين) لانه لم يفرغ وأقره في البصر والتأثير (قوله وانما يطل الخ) قال في الفتح وأورد المطالبة بالفرق
 بين ما اذا باع بقلن في قطن وبينه أو نوى عرق ترعينه أي باع ما في هذا القطن من الحب أو ما في هذا الترم
 من النوى فانه لا يجوز مع أنه أيضاً في خلافه اشار ابو يوسف الى الفرق بأن النوى هنالك معصية عدما حالها
 في العرف فانه يقال هذا قطن ولا يقال هذا نوى في قوله ولا حب في قطنه ويقال هذه خنطة في سبيلها
 وهذا لو فوسفق في قتره ولا يقال هذه قتره ولا يذهب اليه وهم وجدوا كذا يخرج الجواب عن امتناع
 بيع الثمن في الضرع والهم والتهم في الشاة والالية والا كبيع والجلد فيها والدين في الخنطة والزيت في الزيتون
 والصغير في العنب ونحو ذلك حيث لا يجوز لأن كل ذلك من عدم في العرف لا يقال هذا أصغر وزيت في ملحوك كذا
 الباقي اه (قوله من نوى الخ) شر مرتب ط (قوله لانه من علم التسليم) اذ لا يتحقق تسليم المبيع

قوله دون الاستثناء هكذا

بضفه والذي في نسخ الشارح

دون استثناءها ولعلها نصية

اخرى كتب عليها اه معصية

الا الوصية بالخدمة ببيع

افرادها دون استثناء الاشياء

ثم تفرع على هذه القاعدة

بقوله (فصم استثناء) فغير

من صفة وشاة معينة من

قطيع و (أرطال معلومة

من بيع غرضه) لصحة إيراد

العقد عليها ولو التفرع على رؤس

الضل على الظاهر (ك) صحة

(بيع يتر في سبيله) بغير سبيل

البر لا خال الربا (وبافلا

وأورد وصم في قترها وجوز

ولو فوسفق في قترها الأول)

وهو الاصل وعلى البائع

اخراجه الا اذا باع بمافيه

وهو له خيار الرؤية الوجه ثم

فتح وانما يطل بيع ما في قمر

وقطن وضرع من نوى وحسب

ولين لا يضمنه عرفاً (واجرة

كيل ووزن وعبد وذرع على

بائع) لانه من تمام التسليم

قوله فعلى البائع الخ كذا

بضفه والذي في نسخ الشارح

وعلى الخ بالواو اه معصية

الركلة ووزنه ونحوه ومعلوم أن الحاجة إلى هذا إذا لم يكمله أو موازنة ونحوه إذا احتج إلى ذلك في المجازفة
وكذا أصب الحنطة في وعاء المشتري على البائع فتح **(قوله وأجرة وزن من وقده)** أما كون أجرة وزن الثمن
على المشتري فهو بائناق الآية الأربعة وأما الثاني فهو ظاهر الزاوية وبه كان يفتي الصدر الشهيد وهو الصحيح
كافي الخلاصة لأنه يتصلح إلى تسليم الجدة وتعرضه بالتدكير المقتضى بالوزن والفرق بين أن يقول دراهم
منقودة أو لا وهو الصحيح خلافاً لثقل ونقمة في الثمن **(قوله وقطع عمر)** في القميص من الخلاصة وقطع العنب
المشري - جرافاً على المشتري وكذا كل شيء باعه جرافاً كالثوم والبصل والجوز لا إذا دخل بينهما من المشتري
وكذا قطع الثمر يعني إذا دخل بينهما من المشتري اهـ **(قوله إلا إذا قبض البائع من الخ)** أي فان أجرة النقد
على البائع لأنه من تمام التسليم وشرط ثبوت الرضا لا ثبت زايته لا ينقذه قال في البرهان ما أجرة نقد الدين
فصل المدون إلا إذا قبض وب الدين الدين ثم ادعى عدم النقص فلا جرة على رب الدين لأنه بالنقص دخل في شعبه
(قوله بقدره) أي فرد من الأجرة بقدر ما ظهر زيفاً فدر نصف الأجرة أن ظهر نصف الدراهم زوفاً وما عراه
إلى البرازية وأبته أيضاً في الخسائية والولوية ورأيت متولاً عن المصنف أنه لا جرة له بظهور البعوض زوفاً لأنه
لم يوف بحله ولا ضمان عليه **(قوله فأجره على البائع)** وليس له أخذ شيء من المشتري لأنه هو العاقد حقيقة شرع
الوجاهة وظاهره أنه لا يعتبر العرف مثلاً لأنه لا وجه **(قوله يعتبر العرف)** فقب الدلالة على البائع أو المشتري
أو عليها بحسب العرف جامع الفصولين **(قوله أن أحضر البائع السلعة)** شرط لازماً للمشتري بتسليم الثمن
أولاً والشرط أيضاً كون الثمن حالا وأن لا يكون في البيع خياراً للمشتري فلابط بالثمن قبل حلول الأجل
ولا قبل سقوط انقضاء وأما أن البائع حبس المبيع حتى يستوفي كل الثمن فغير شرط دفع المبيع قبل قسط الثمن
فدفع المبيع لأنه لا يقبضه العقد وقال محمد بن أبي الأجل فلو سمي وقت تسليم المبيع جازوه لمحبس وإن بقي منه
دروهم كافي الثمن وفي القميص أو حلت المبيع قبل البائع أو بطل المبيع أو بأمر معاوى بطل البيع
ويرجع إلى الثمن ومقبوضاً وان هلك قبل المشتري قبله عند أن كان البيع مطلقاً أو بشرط الخيار لو كان خيار
للبائع أو كان البيع قاسداً لزمه ضمان مثله أن كان مثلاً وقبضه أن كان خياراً وان هلك قبل أجني - فالمشتري
يلتزم أن شاء ففسخ البيع فيضمن الخافي للبائع ذلك وإن شاء أمضاه ودفع الثمن وتابع الخافي وبسبب له الفضل
أن كان الضمان من خلاف الثمن والأفلا اهـ **(تنبيه)** للبائع حبس المبيع إلى قبض الثمن ولو بقي منه درهم ولو
المبيع شيئاً بصفة واحدة وسى لكل غناؤه حبسها إلى استيفاء الكل ولا يسطع حق الحبس بالرهن ولا بالتكليف
ولا بأمره من بعض الثمن حتى يستوفي الباقي وبسقط جوهالة البائع على المشتري بالثمن اتفاقاً وكذا بصحالة
المشتري بالبائع به على رجل عند أبي يوسف وعند محمد بن رواحة وتأسيس الثمن بعد البيع وتسلم البائع
المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعده رده إليه بخلاف ما إذا قبضه المشتري بلا أنه إذا رده ولم يتنعم من القبض
فهو إذن قد يكون القبض حكماً قال محمد بن يونس من غير قبض إذا قبضه المشتري قبل القبض لا يجوز
وكل ما لا يجوز إلا بالقبض كالمدة إذا قبضه المشتري قبل القبض جازو بهر المشتري قابضاً اهـ أي لأن قبض
الموهور به يقوم مقام قبض المشتري ومن القبض مال أو دعه المشتري عند أجني - أو أعلاه وأمر البائع
بالتسليم إليه لا لو أودعه أو أعلاه أو أجره من البائع أو دفع إليه بعض الثمن وقال تركه عند له رهن على الباقي
ومن ماله قالوا للعلم تعالى هي وأمش قضي أو أعتقه أو أفتق المبيع أو أحدث فيه عبداً وأمر البائع بذلك
ففضل أو أمره بطن الحنطة فطن أو وطى الامة فطبت ومنه ما لو اشتري دهنًا ودفع قارورة زينة فيها فوزنه فيها
بحضرة المشتري فهو قبض وكذا بفسقه في الأصح وكذا كل مكمل أو موزون إذا دفع له الوعاء فكله أو وزنه فيه
بأمره ومنه ما لو غصب شيئاً ثم اشتراه صار قابضاً بخلاف الوديعة والعارية إلا إذا وصل إليه بعد الضميمة ولو اشتري
توباً أو سطة فقال البائع به قال الإمام الفضلي أن كان قبل القبض والرؤية كان قبضاً وان لم يقل البائع ثم لان
المشتري ينهر بالبائع في خيار الرؤية وإن قال به في أي كن وكيلاً في الفسخ قال قبض البائع لا يكون قبضاً وكذا
لو بعد القبض والرؤية لكن يكون وكلاً بالمبيع سواء قال به أو به في هذا كله مفصّل بمافي الثمن **(قوله)**
أو عن يمينه المراد بالثمن النقود من الدراهم والدنانير لأنها خلقت أثماناً ولتعتن بالعتين **(قوله سلماع)**
لاستوائهما في الثمنين في الأول وفي عدمه في الثاني أما في بيع سلمة بثلث فاعتن الثمنين حتى المشتري في المبيع

(وأجرة وزن من وقده)
وقطع ثمر أو خراج طعام من
سفينة **(على مشتري)** إذا
قبض البائع الثمن ثم جاء رده
بسبب الزاوية **(فرع)** ظهر بعد
تقد الصراف أن الدراهم زوفاً
وإذا أجرة وان وجد البعض
بقبضه نهر من أجرة
البرازية وأما الدلالة فان باع
العين بنفسه باذن ربه فاجرته
على البائع وإن سعى بينهما
وباع المالك بنفسه يعتبر
العرف ونقمة في شرح
الوجاهة **(ويسلم الثمن أولاً)**

في بيع سلمة بذات يروى
أن أحضر البائع السلعة **(و)**
بيع سلمة **(بثمنها)** أو عن يمينه
(سلماعاً)

مطلب
في حبس المبيع لقبض الثمن
وفي هلاكه وما يكون قبضاً

مطلب
حيث يكون قبض المبيع

فلذا أمر تسليم الثمن أولاً ليتعين حق البائع أيضاً تحقيق المساواة (قوله ما لم يكن الخ) الطرف الذي نابت عنه
 ما المصدرية العرفية متعلق بقوله وسلم الثمن فكانت المناسبة ذكره عقب قوله أن أحضر البائع السلعة بأن
 يقول لم يكن ديتا الخ (قوله كالم مؤجل) تمثيل لما إذا كان أحد العوضين ديناً فالأول مثال المبيع
 لأن المراد بالسلم المسلم به والثاني مثال الثمن (قوله ثم التسليم) أي في المبيع والثمن ولو كان البيع قاسداً
 كما في البصر ط (قوله على وجهه يتمكن من القبض) فلواشترى حنطة في بيت ودفع البائع المتخاض إليه وقال
 خلت منك وبينها فهو قبض وان دفعه إليه بقل شيئاً لا يكون قبضاً وان باع داراً عابئة فقال سلم اليك فقال
 قبضتها لم يكن قبضاً وإن سككت قرية كان قبضاً وهي أن تكون بحال بقدر على إغلاقها والافتقار بعيدة
 وفي جمع التوازل دفع المتخاض في بيع الدار تسليم إذا تباهاه قبضه بلا كلفة وكذا لو اشترى بقرى بقرى السرح فقال
 البائع اذهب واقتض ان كان يرى بحيث يمكنه الإشارة إليه بكون قبضاً ولو اشترى بقرى بقرى البائع قبضه
 فلم يقبضه حتى أخذته إنسان كان حين آخره قبضه أمكنه من غير قيام صاع التسليم وإن كان لا يمكنه القيام
 لا يصح ولو اشترى طيراً وأفرساق في بيت وأمره البائع قبضه ففزع الباب فذهب إن أمكنه أخذه بلا عون كان
 قبضاً وعلمه في البصر وحاصله أن القنطرة قبض حكا لومع القدرة عليه بلا كلفة لكن ذلك يتحقق بحسب
 حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلاً فدفع المتخاض إذا أمكنه القبض بلا كلفة قبض وفي نحو دار فالقدرة
 على إغلاقها قبض أي بأن تكون في البلد فبإظهاره وفي نحو بقرى بقرى فكونه بحيث يرى ويشاء إليه قبض وفي
 نحو بقرى بقرى بحيث لو مديده فصل إليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت أمكن أخذه منه بلا معين قبض
 (قوله بلا مانع) بأن يكون مفرزاً غير مشغول بحق غيره فلا يمكن المبيع شاغلاً كالحنطة في جوارق البائع
 لم يمنعه بحر وفي المقتط ولوباغ داراً وسلمها إلى المشتري وفيها متاع قليل أو كثير لا يكون تسليمها حتى يسلمها
 غارعة وكذا الوباغ وأرضاً وبها زرع اه وفي البصر عن القنطرة لوباغ حنطة في سنيها فسلمها كذلك لم يصح كسطن
 في فراش ويصح تسليم غمار أو أشجار وهي عليها بالقنطرة وإن كانت مشغولة بملك البائع وعن الزوري المتاع لغبر
 البائع لا يمنع فلو أن له قبض المتاع والبيت صعد وصار المتاع ودبعة عنده اه قلت ويدخل في الشغل بحق
 الغير ما لو كانت الدار مأجورة فليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن لعدم القبض وهي واقعة التقاضي سئلت
 عنها ورأيت نظماً في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين ما ع المستأجر ورثي المشتري أن لا يصح
 الشراء إلى معنى مدة الإجارة ثم قبضه من البائع فليس لمطالبة البائع بالتسليم قبل مضى ولا للبائع مطالبة
 المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع بمثل التسليم وكذا لو اشترى غائباً لا طلبة قبضه ما لم يتباها المبيع للتسليم اه
 (قوله ولا حائل) بأن يكون في حضرته اه ح وقد علت بأنه (قوله أن يقول خلت الخ) الظاهر أن المراد
 به الاذن بالقبض لا خصوص لفظ الخلة لما في البصر ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضاً
 ولو قال خذ يكون تحلة إذا كان يصل إلى أخذه اه وفي القروع المارة ما يدل عليه أيضاً (قوله أو كان
 بعداً) أي وإن قال خلت الخ كما مر والمراد بالبعد ما لا يقدر على قبضه بلا كلفة ويختلف باختلاف المبيع
 كالتزويده أو المراد به حقيقة ويقاس عليه ما شابه (قوله وهو لا يصح به القبض) أي الإقرار المذكور
 لا يتحقق به القبض وقت القبض لأن العقد في ذاته صحيح غير أنه لا يجب على المشتري دفع الثمن لعدم القبض
 (قوله على الصحيح) وهو ظاهر الرواية وقابله ما في المحط وجامع شمس الأئمة أنه بالقنطرة يصح القبض
 وإن كان العقار بعيداً عما تباها عنهما عند أي حنطة خلاهما وهو ضعف كما في البصر وفي الخاتمة والصحيح
 ما ذكر في ظاهر الرواية لأنه إذا كان قريباً تصرفه القبض الحقيقي في الحال فتمام القنطرة مقام القبض أما
 إذا كان بعداً لا يتصور القبض في الحال فلا تمام القنطرة مقام القبض اه هذا من ما ذكره الشارح هنا
 نقل مثله في أواخر الإجازات عن وقف الأشياء ثم قال قلت لكن نقل محشم ابن المصنف في زواهر الجواهر عن
 يوع قساري قارئ الهداية أنه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب إليها والدخول فيها كان قابضاً والأقنطرة
 اه قلت لكن أنت خير بأن هذا محقق لا ريب ولا يمكن التوفيق بحمل ظاهر الرواية عليه لأن المعترض
 القرب الذي يتصوره حقيقة القبض كما علمت من كلام الخاتمة (قوله وكذا الهبة والصدقة) أي لا تكون
 تحلة البعيد فيها قبضاً قال في البصر وعلى هذا التحلة البعيد في الإجارة غير صحيحة فكذلك الإقرار بتسليمها اه

مطلب
 في شروط الخطة

مطلب
 اشترى داراً مأجورة لا يباطل
 بالثمن قبل قبضها

ما لم يكن أحدهما ديناً كالم
 وعن مؤجل ثم التسليم يكون
 بالقنطرة على وجهه
 من القبض بلا مانع ولا حائل
 وشروط الإجناس شرطاً
 ثالثاً وهو أن يقول خلت
 منك وبين المبيع فلو لم يقبله
 أو كان بعيداً لم يصح قبضاً
 والناس عنه غافلون فأنهم
 يشترطون قربة ويقرون بالتسليم
 والقبض وهو لا يصح به القبض
 على الصحيح وكذا الهبة
 والصدقة خاتمة وعلمه فيها
 علقناه على التقى

(وجده) اى البائع العين
 (زيفوا ليس له استرداد السلعة
 وجسبها) لسقوط حقه
 بالتسليم وقال زفره ذلك
 كما لو بيعت له رصاصا واستوفى
 او مضمنا او كالمزجر منية
 (قبض) بدله درهم (الجواب)
 انى كانت له على يد (زيفوا)
 على ظن انها جارية (ثم) بانها
 زيف (يرد لها ويرد الجاريد
 ان) كانت (فائضة او افلا)
 يرد ولا يسترد كما لو علم بذلك عند
 القبض وقال ابو يوسف يرد
 مثل الزوف ويرجع بالجارية
 لو كانت رصاصا واستوفى
 (اشترى شيئا وقبضه ومات
 مطلقا قبل نقد الثمن قال البائع
 اسوة للفرما) وعند النافق
 رضي الله عنه هو احق به
 (كم لو لم يذمه المشتري) فان
 البائع احق به اتفاقا ولنا
 قوة عليه الصلاة والسلام
 اذا مات المشتري مطلقا
 فوجد البائع متاعه بعينه
 فهو اسوة للفرما شرجع
 العيني

• طلب
 اشترى شيئا ومات مطلقا قبل
 قبضه فالبائع احق

قلت ومفاده ان قبضة القريب في الهبة قبض لكن هذا في غير الفاسدة كما في الخالية حيث حال اجمعوا على ان
 التقلية في البيع الحاضر تكون قبضا وفي البيع القاسد روايتان والصحيح انه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في
 المشاع الذي يحتمل التسعة لا تكون قبضا بخلاف الروايات واختلافوا في الهبة الحاضرة ذكر القسمة او البتة انه
 لا يصير قابضا في قول أبي يوسف وذكره في الامية الخلقوا في انه يصير قابضا بذكر قبضه خلافاً له (تم)
 في البرازية قبض المشتري المشتري قبل تقدمه فلاذن البائع قبضه منه على بينة بين البائع لا يكون قبضا حتى
 يقبضه سيده بخلاف ما اذا دخل البائع به وبين المشتري اشترى بقرعة مربعة وخلافاً في منزل البائع قالان
 هلكت في وماتت عن البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع بقرعة في منزلك فاذهب فانسلها فهلكت حال
 سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري قال المشتري للبعد اعلى كذا وقال البائع مره يعمل
 كذا فعمل فطلب البائع ذلك من المشتري لانه قبض قال المشتري للبائع لا اعتد على البيع عمله الى فلان يمكنه
 حتى ادفع لك الثمن فعمل البائع وهذا عند ظن هلك من البائع لان الاسالك كان لاجله اشترى وعاء ليزن خاثر
 في السوق فامر البائع بقبضه لان ماله في الطريق فقبض البائع ان لم يقبضه المشتري اشترى في المصر طبقا
 فقبضه فاصبح حال عمله ان ماله في البائع لان عمله التسليم في منزل الشاري بالعرف قال البائع زني وابعته
 مع غلامك او غلامي فعمل وانكسر الوعاء في الطريق فالتقصم البائع الا ان يقول ادفعه الى الغلام لانه
 لو كمل للغلام والدفع اليه كالمقدم الى المشتري اه (قوله لسقوط حقه بالتسليم) فيه ان التسليم موجود
 ايضا فصار لو وجد رصاصا واستوفى فالاولى التعليل بما في المخرج فانه استوفى اصل حقه فلا يكون له حق خفض
 التسليم اه اى لان الزوف ودرهم لكنهما مبيعة ومثلها التبرع كما في المنية بخلاف الرصاص والسوتقة
 فانها ليست دراهم فلم يوجد قبض الثمن اصله نقض التسليم واذا ان هذا الوسط المبيع اما قبضه المشتري
 بلاذن البائع فله نقضه في الزوف وغيرها كما في البرازية (قوله كالو وجدها) الاولى وجده اى الثمن اخذت
 عنه (قوله او مستحقا) اى بان اثبت رجل ان القبول حقه فثبت البائع استرداد السلعة لا تقاض
 الاستعانة (قوله وكالمزجر) حياطة منية المتى والمرتمن يستر في الوجوه كلها اه اى في الزوف والرصاص
 وغيرها اى لو قبض دينه وسلم الزن لانه لم يظهر ما قبضه زيفوا ورصاصا واستوفى واستحقا فانه يسترد الزن
 (نتية) لو تصرف المشتري في المبيع بعد قبضه بما اوجبه ثم جرد البائع الثمن كذلك لا يقبض التصرف في الزن
 تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كتمتزه وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلاذن البائع وتصرف فيه
 ثم وجد الثمن كذلك يقبض من التصرفات ما يحتمل التقبض ولا يقبض ما يحتمل القبض برزانية وما يحتمل التقبض
 كالبيع والهبة وما لا يحتمل كالتقير وفروعه (قوله والا) اى وان لم تكن فائضة سواء كانت هالكة او مستهلكة
 درر (قوله كما لو علم بذلك) اى بانها زيف لانه يكون راضيا بها فلا يكون له رد ولا استرداد
 (قوله وقال ابو يوسف يرد مثل الزوف الخ) لان الرجوع بالتقصان باطل لاستلزامه الربا ولا وجه لابطال
 حقه في الحدود لعدم رضاه درر قال في الحقائق تعلقا من العيون ان ما قاله ابو يوسف حسن ودفع للضرر ولذا
 اختاره للفتوى اه وكذلك صرح في الجمع بأنه المتق به عزيمة (قوله كالو كانت رصاصا واستوفى)
 فانها ترد اتفاقا درر وظاهر اطلاقه انها ترد ولو علم بها وقت القبض لانه البتة من جنس الثمن ط (قوله
 ومات مطلقا) اى ليس له مال يبي بما عليه من الدين سواء قبضه القاضي اولا (قوله فالبائع اسوة للفرما)
 اى يستحقه ولا يكون البائع احق به درر (قوله فان البائع احق به) الظاهر ان المراد انه احق بحسبه عنده
 حتى يستوفى الثمن من مال الميت او يبيعه القاضي ويدفع به الثمن فان وفي جميع دين البائع فيها وان زاد دفع
 الزائد لياق للفرما وان نقص فهو اسوة للفرما فبالحق وليس المراد بكونه احق به انه يأخذ مطلقا لا لوجه
 لذلك لان المشتري ملكه واقتل بعد موته الى ورثته وتعلق به حق غرامته وانما يمكن احق من باقى الفرما
 لانه كان له حق حبس المبيع الى قبض الثمن في حصة المشتري فكذا بعد موته وهذا نظير ما سذكره المصنف
 في الاجارات من انه لو مات المؤجر وعليه ديون فالمستأجر احق بالدار من غرامته اى اذا كانت اذ يدره وكان
 قد دفع الاجرة وتقصعد الاجارة بموت المؤجر فله حبس الدار وهو احق قبضا بخلاف ما اذا جعل الاجرة ولم
 يقبض الدار حتى مات المؤجر فانه يكون اسوة لساير الفرما ولا يكون له حبس الدار كما في جامع التصويل وكذا

ما سبق في البيع المتأجل لولم يمتد بعد صفته فالمشتري أحق بمن سائر الفرع ما قدسحه حتى يأخذها هكذا
ينبغي حل هذا المثل وله على جواب حادثة القوي مثلث عنها وهي المآلات البائع مطلقا بعد قبض الثمن وقبل
تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحق به لأنه ليس البائع حتى يحسنه في حاشائه بل للمشتري حريه على تسليمه
مادامت عنه بانه فكون له أخذه بصدور البائع أيضا إذ لا حق للفرع فيه وجه لأنه أمانة عند البائع
وان كان مخفوا بالثمن فلهلاك عنده ومثل الزن فان الراهن أحق بمن غرما المرتين واقعة سبحانه أعلم
(قوله باع نصف الزرع الخ) صورة المسألة رجل له أرض دفعها لأكارى فلاح ودفع له البذر بأضاعى أن يعمل
الأكارى فيها بقره نصف الخارج فصل ونخرج الزرع فصاع الأكارى نصفه لرب الأرض جازا البيع أمالو باع رب
الأرض نصفه للأكارى فلا يجوز لأنه يأمره بقطع ما به فغنى أن يجوز البيع لعدم الضرر وهذه من
كان قبل الشراء مستحقا للقاء في الأرض إلى وقت الادراك ثم إذا كان البذر من الأكارى يكون مستأجرا
الأرض بنصف الخارج فليس لرب الأرض أمره بقطع ما به فغنى أن يجوز البيع لعدم الضرر وهذه من
مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع وقد مضى الكلام عليها وهي نظائرها اتزل كباب الشركة (قوله قال في
النهر الخ) أصله صاحب البئر وموصل البئر الشائعة ينبغي على قياس هذا أنه لو باع غرة بئر من أرض
البائع باعارة البئر أن يغيرا المشتري أيضا أن شاء أبطل البيع وأقطعها لأن في القطع اتلاف المال وفي ضرر
عليه لكن تقدم تصريح المتن بقره من الثمن بقوله وقطعها المشتري في الحال وأيضاً فافقه في جامع الفصولين
مختلف أيضا تصرح المصنف بكيفية بيع البئر وحده أو الأرض وحدها وفيه وبؤمر البائع خطهما
أي الزرع والغرة وتسلم المبيع وان لم يظهر صلاحه كما بينهما عليه هنالك فافهم والله سبحانه أعلم

• (باب خيار الشرط) •

من اضافة الشيء إلى سببه لأن الشرط سبب للخيار بحر قال الأصل في العقد القوم ومن الطرفين ولا يثبت
لأحدهما اختيار الأمانة أو النسخ ولو لم يجلس العقد عندنا لا لا اشتراط ذلك (قوله مبين في الدور) حيث
قال بعد ما ذكره في باب خيار الشرط والتمين وقدمهما على باقي المآلات لأنها متجانسة ابتداء الحكم مذكر
خيار الرؤية لأنه يمنع تمام الحكم وأخر خيار العيب لأنه يمنع لزوم الحكم • وخيار الشرط أنواع • فأنشد
وقافا كما إذا قال اشترت على أنى بناغارا وعلى أنى بناغارا أما أوبدا وبأجز وقافا وهو أن يقول على أنى بناغارا
ثلاثة أيام فادونها ويختلف فيه وهو أن يقول على أنى بناغارا شهر أو شهرين فإنه فاسد عندنا • حنفية وفرة
والشافعي جائز عند أبي يوسف ومحمد اه وفي البئر فرع لا يصح تطبيق خيار الشرط بالشرط فلو باع حاررا
على أنه أن يجاوز هذا البئر فترده يقبله ولا يلزم بيعه وكذا إذا قل ما لم يجاوز به إلى الفخذ كذا في الفتنة اه
(قوله الثلاثة المبوبة لها) أي التي ذكر كل واحد منها على خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب
(قوله وخيار تمين) هو أن يشتري أحد الشيئين أو الثلاثة على أن يمين أو يشاء وهو المذكور في هذا الباب
في قول المصنف باع عبد بن علي أنه بناغارا في أحدهما الخ (قوله وغبن) هو ما يأتي في المراجعة في قوله
ولارة يغبن فاحس في ظاهر الرواية وينبغي بالرد أن غرما غرما البائع المشتري أو بالعكس أوفره الدال والافلا
(قوله وقد) هو ما يأتي في قوله فان اشترى على أنه أن يتقدم الثمن الخ (قوله وكية) هو ما مر أول
البوع فبأنه لو اشترى بمائتي هذه الخلية الخ وقد منبأه (قوله واستحقاق) هو ما سيذكر في باب
خيار العيب في قوله استحق بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض لكل خبر في الكل وان بعد خبر
في القبي لا في غيره (قوله وتقريره) أمال القوي فهو ما مر في قوله وغبن والقبلي كالتصريح به أن
يشترى البائع ضرر الشاة لبيع لبنها فظن المشتري أنها غرة اللبن والنسابة أو أورد فيها إذا أحلجنا أن رزينا
أسكنها وان مضاهرة ها وساعنا من غر به أخذ الأمانة الثلاثة وأبو يوسف وعندهما يرجع بالنقصان فقط ان
شاء وسأني تمام الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى في خيار العيب عند قوله اشترى جارية لها لبن (قوله
وكشف حال) هو ما مر أول البوع فهاذا اشترى وزن هذا الطر ذهابا أو بغيره لا يعرف قدره فقد ذكر
الشراح هنالك أن المشتري الخيار فيها وقد منعان البئر هنالك أن هذا الخيار خيار كشف الحال ومنه ما ذكره

(فروع) • باع نصف الزرع
بلا أرض ان باعه الأكارى
الأرض جاز وبه لا إذا
كان البذر من الأكارى فيقضى أن
يجوز خاتمة • باع نصرا
أو كرمها لا يدخل البئر
وحينئذ في خيار البئر إلى
الادراك فلا يبي المشتري اعارة
خبر البائع ان شاء أبطل البيع
أوقف البئر جامع الفصولين
قال في النهر ولا فرق يظهر بين
المشتري والبائع

(باب خيار الشرط)

وجه تقديمه مع بيان تقسيمه
مبين في الدور ثم اختيارات
بلغت سبعة عشر الثلاثة
المبوبة لها وخيار تمين
وغبن وكية واستحقاق
وتقريره على وكشف حاله

اصطلاح التصوين على شيء خاص عندهم وعلى هذا يعود الضعيف مع الى هذا المركب الاضافي وهو ما انقص عنه في الزاوية والنقابة كما تركت كان خفي للمصنفين ما بينهما خلافا من التكيف والتعسف (قوله ولو وصيا) وكذا لو قيل قال في البصر ولو امره ببيع مطلق فقد يجزأ له الاول امره ولا يجزئ صحما ولو امره ببيع بغير الاول امره بشره بغير الاول امره فاشترطه بدون ان يبايعه فذلك السراء عليه دون الاول امره لخاصة بخلاف ما اذا امره ببيع بغير ارفع بان يثبت بطلان اصله من مضط و يذكر الشارح الفرق بين الفريقين الآخرين (قوله ولو بغيرهما) ويثبت الخيار للمسا مع ذلك الغير ايضا كسابق في قول المصنف ولو شرط المشتري الخيار للغير مع الخ (قوله ولو بعد العقد) وبما يتوهم اختصاصه بقوله ولو بغيرهما مع انه جازي في الاقسام الثلاثة فلو قدمه وقال مع شرطه ولو بعد العقد لكان اولي اه ح فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بإمام جعلت بالخيار ثلاثة أيام مع اجابا بجر (قوله لاقبله) فلو قال جعلت بالخيار في البيع الذي تقدمه ثم اشترى مطلقا ثبت بجر من التارخانية (قوله أو بوضعه) لافرق في ذلك بين كون الخيار للبائع أو للمشتري ولا بين أن يفصل الفسخ أو لالان نصف الواحد لا يتفاوت ط عن التبر (قوله كئله أو بوضعه) مثله ما إذا كان المبيع متعدد وشرط الخيار في معين منه مع تفصيل التي كان ياتي قبل خيار التصين اه ح (قوله ولو فاسدا) اي ولو كان العقد الذي شرطه فيه الخيار فاسدا وكان العقد في التركيب أن يقول مع شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا كالا يفتي ح وقد امتد اشتراطه في الفساد مع أن لكل منهما الصبح بدونه مآل انه ثبت أن اشترط ولو بعد القبض ولا يتوقف على القضاء به والارض اه قلت وفيه نظر لانه ان كان الضعيف قوله ولا يتوقف الخ عادا الى الخيار فهو لا يتوقف على ذلك مطلقا والى ضمن البيع الفساد فكذلك ثم ظهر الفاسد في أنه لو كان الخيار للبائع أو لهما وقبضه المشتري ماذن البائع لا يدخل في ملك المشتري مع انه لو كان الخيار ملكا للقبض فافهم (قوله فاقول لنافيه) لانه خلاف الأصل كما في البصر وهو كزعم مابا في متنا اه ح (قوله على المذهب) وعند محمد القول للذمعة والبيعة لا تخرج عن البصر (قوله ثلاثة أيام) لكن ان اشترى شيئا مما يباع اليه الفساد في القبض لا يجزأ للمشتري على شيء وفي الاستئصال يقال له ما ان تقسم البيع أو تأخذ المبيع ولا شيء عليك من الفسخ حتى تجزأ المبيع أو بعد البيع عند رد البصر من الجانبين بجر من الخاتمة (تنبيه) اعلم أن الخيار في العقود كلها لا يجوز أن كرم ثلاثة أيام الا في الكفالة في قول الامام زائد في البرائة والعتل وكذا في الوقت لان جواز في قول الثاني وهو غير مقيد عند ما لا تدور متنى وعما في التبر (قوله وفقد عند اطلاق) اي عند العقد أما لو باع بلا خيار لم يقبه بعد مدة فقال له انت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس بجزلة قوله ان الامانة كما في البصر من الوالدية وغيرها وحل عليه قول الفقه لو قال له انت بالخيار فله خيار المجلس فقط قال في التبر ولم ارم فرق بينهما ونظير في أن المفسد في الثاني اي الاطلاق وقت التقدم مشان فتوى عليه وفي الاول بعد التمام فضعف وقد أمكن تحصيله بإمكان الخيار في المجلس اه (تنبيه) قد مناع من الدرر أنه لو قال على أي بالخيار أياما فهو فاسد واعترض في التبر ببلالة بأن قولهم لو حلف لا يكلمه أياما يكون على ثلاثة ومقتضاه أن يكون هناك تفصيل الكلام العاقل من الانفاء والاغا الفرق قلت قد يجب أن أياما في الحلف يصح أن يراد منه الثلاثة والعشرة مثلا لكن اقصر على الثلاثة لانها التيقن وذلك لاشافي حصة اراد ما فوقها حتى لو توى الا كرهت بخلافه هناك الثلاثة لازمة بالنسب البينة ولفظ اياما صالح لما فوقها وما فوقها مفسد للعقد فلا يتعاضد على الثلاثة لانه لا ينقطع الاحوال (قوله فكل فسخه) ثمل من له الخيار منها والآخر وهذا على القول بفساده ظاهر وكذا على القول الاق بأنه موقوف قال في الفتح وذكر الكرخي فصاعن أبي حنيفة أن البيع موقوف على اية المشتري وثبت للبائع حق الفسخ قبل الاجازة لان لكل من المتعاقدين حق الفسخ في البيع الموقوف اه (قوله خلافا لهما) فعندهما يجوز اذاسي مدة معلومة فسخ (قوله غير انه يجوز ان اجاز في الثلاثة) وكذا لو اعتق العبد ومات العبد والمشتري أو أحدث بهما وجب لزوم البيع ينقلب البيع جازا عند أبي حنيفة وتعلمه في البصر من الخاتمة (قوله في الثلاثة) ولو في ليلة الرابع فقتاني (قوله فيقتلب جميعا الخ) لانه قد زال المفسد قبل تقززه وفك أن المفسد ليس هو شرط الخيار بل وصله باربع فاذا اسقطه

(ولاحدهما) ولو وصيا

(ولغيرهما) ولو بعد العقد لاقبله

تارخانية (في بيع) كله

(أو بوضعه) كئله أو بوضعه

ولو فاسدا ولو اختصافي

اشتراطه فالقول لنافيه على

المذهب (ثلاثة أيام أو أقل)

وقد عند اطلاق أو تأيد

(الاكثر) فيقتل فكل

ففسده خلافا لهما (غيره) يجوز

ان اجاز من له الخيار (في

الثلاثة) فيقتلب جميعا على

الظاهر

(وصح) شرطه أيضا (ق)
لازم بمقتضى البيع كزراعة
ومعاملة و (إجارة وقعة
وصح عن مال) ولو بغيره
(وكذا بخلع) ورهن (وعق)
على مال) لو شرط زوجة
وراهن وقت (ونحوها)
ككفالة وحواطة وإبراء
وتسليم شفعة بعد الطلوع
ورهن عند الثاني أشباه
واقالة بزانية فهي ستة عشر
لا في نكاح وطلاق ومعين
ونذر وصرف وسلم وأقرار
الإقرار بعقد بقبله أشباه

مطلب
المواضع التي يصح فيها خيار
الشرط والتي لا يصح

يتحقق نقول المعنى المتقدّم قبل بحثه فبقية العقد جميعا ثم اختصنا في حكم هذا العقد في الإلزام عند منافع
العراق حكمه الفساد ظاهر إذا تفاخر دواهما على الشرط فإذا أسقطه تبين خلاف الظاهر فيقلب صحته
وقال مشايخ نرسان والأمام السرخسي ونظر الإسلام وغيرهما من مشايخ ماوراء النهر وهو موقوف
وبالإسقاط قبل الرابع بعقد صحبا وإذا مضى برسم الرابع فسد العقد الآن وهو الوجه كذا في الظاهرية
والخضرية فتح ملخصا وقامه فيه ولكن الأول ظاهر الرواية بغير ومنه وفي الحداشي قاعدة اختلاف الظهور
في أن الفساد يملك إذا اتصل به القبض والموقوف لا يملك إلا بيمين المالك وتقرر به بأن القاسد أيضا لا يملك
الإلزام البائع كافي الجميع والأولى أن يقال إنها تظهر في حرمة المباشرة وعدمها فنصر على الأول لأجل الثاني
نهر قلت وفي النظر نظر فأن المالك في القاسد يحصل قبض المبيع بأذن البائع فالتوقف فيه على إذن البائع هو
القبض لا قبض المالك وأما الموقوف كبيع الفضولي فإن المالك يتوقف فيه على إجازة المالك البيع فبقية ثمرة
الخلاص ظاهرة **لكن** ما قد مناه فريسا عن الثانية من أنه لو اعتق العبد بطلب جائزا بشمل ما قبل القبض مع
أن قوله بطلب جائزا أغنيانا سب القول بأنه قاسد لما موقوف فيه حصول المالك قبل القبض وبوجوده ما من من
أن حكمه عند مشايخ العراق الفساد ظاهر أقبل على أنه لا فساد في نفس الأمر وهذا قال في الفتح إن حقيقة
القولين أنه لا فساد قبل الرابع بل هو موقوف ولا يتحقق الخلاف إلا بآيات الفساد على وجهه نرفع شرعا بسقاط
الخيار قبل مجيء الرابع كما هو ظاهر الهداية (قوله في لازم) أخرج به الوصة فجعل خياره في مال للموسم
الرجوع فيها مادام حي والموسم له القول وعدمه أفاده ط ومثله العارية والوديعة (قوله بمقتضى البيع)
أخرج مالا بمقتضى نكاح وطلاق وخلع وصح عن قود واستشكل في جامع الفصولين النكاح بشفعة بالزوجة ومثل
أحدهما الآخر فانه فسخ بعد إتمام أو إفصاح بعدم الكفاءة والعق والبلوغ فهو قبل إتمام غلت فديجاب
بأن المراد بما يقتض الفسخ ما يحتج به بتراضي المتعاقدين ففسد وضع النكاح بالزوجة والمالك ثبت بها (قوله
كزراعة ومعاملة) أي مساقاة وهذا ذكره في البحر حيثما أشكل وبني منه في المزارعة والمعاملة لأنها
إسارية مع الحر بمنزلة في أشباه قال الحوي بمقتضى أنه نظير للموقوف بصدق فأن تصفيع الحر سابق (قوله
واجارة) فلو مضى في اليوم الثالث هل يجب عليه أجر يومين أم قطط أنه لا يجب لأنه لم يكن من الانتفاع
بحكم اختياره لأنه لو انتفع بطل خياره جامع الفصولين (قوله وقعة) لأنها بيع من وجه (قوله وصح عن
مال) أحترقه عن مبيع عن قود لأنه لا بمقتضى الفسخ كما مر (قوله ورهن) كان ينبغي تقديمه على المخلع أو تأخيره
عن العقد لأن قول المتن على مال راجع للمخلع أيضا ولا يعم رجوعه للرهن كما لا يخفى وكان ينبغي أن يذكر المخلع
على مال أيضا لأنه معاوضة من جانب المرأة كالمخلع وكان المتن على مال معاوضة من جانب العبد اه ح
(قوله لزوجة ورهن وقت) لأن العقد في جانيهم لازم بمقتضى الفسخ بخلاف الزوج والسيد فإن العقد من
جانبهما وإن كان لازما لكنه لا بمقتضى الفسخ لأنه يمين وبخلاف المرغن فإن العقد من جانب غير لازم أصلا
وحينئذ فيصعب كرههم في المقابل اه ح أي فيما لا يصح فيه الخيار ويمكن أن يقال أن المخلع والعق على
مال داخلان في قوله الاتيين تأمل وقوله لازم بمقتضى الفسخ أي قبل تمامه بالقول أو ما بعد القول من
الزوجة والراهن والرقن فلا بمقتضى (قوله كفالة) أي بنفس أو مال وشرط الخيار للمكفول له أو للمكفيل
بغير وقد مناهن الخيار في الكفاءة والحواطة يصح أكثر من ثلاثة أيام (قوله وحواطة) إذا شرط للصائل
أو الحال عليه لأنه بشرط رضا ط (قوله وإبراء) بأن قال إبراءك على أبي بالخيار ذكره غير الإسلام
من بحث الهزل بغير حال ط لكن نقل الشرف الحوي عن العمادة لو أبرأ من الدين على أنه بالخيار
فإنه باطل ولعل في المسألة خلافا قلت والثاني بزم الشارح في أول كتاب الهبة وعزاء إلى الخلاصة
(قوله ووقف) فيه أنه لا بمقتضى الفسخ تأمل (قوله عند الثاني) لأنه عنده لازم وعند محمد كان كذلك
لكنه اشترط أن لا يكون فيه خيار شرط ولو معلوما وقدمنا في الوقت أن الخلاف في غير المسند فوقفه صح
الوقت وطل الخيار (قوله ففي ستة عشر) أي مع البيع (قوله لا في نكاح الخ) لأنها لا بمقتضى الفسخ
(قوله وطلاق) أي بالمال المعروف وبني أن يكون المخلع بلا مال مثله اه ح (قوله وأقرار الخ) عبادة
مع المتن في كتاب الأقرار أكثر بني على أنه بالخيار ثلاثة أيام زمره بالخيار لأن الأقرار أخبار غالية في الخيار وإن

وكله وصية غير هي تسعة
وقد كنت غيرت ما قلته في
البرققت
يأتى خيار الشرط في الاجارة
والبيع والاراء والكفالة
والرهن والعقود وترك النسخة
والصلح والنقل كذا الوصية
والوقت والحالة الاكالة
لا الصرف والاقرار والوكالة

ولا النكاح والطلاق والسلم
تدروا يمين هذا يقتض

(فان اشترى) بنصف شيأ (على)

انه) أى المشتري (ان لم يتقد

تغته الى ثلاثة ايام فلا يصح

صح) استحسانا خلافا لغير

فان لم يتقد في الثلاث ففسد

تفقد عقده بعد هال في يده

فله نظر (و) ان اشترى كذلك

(الى أربعة) ايام (لا) يصح

خلافا لمحمد (فان تقدر في الثلاثة

جان) اتفاقا قالان خيار التقدر

ملحق بخيار الشرط فلو ترك

التفريع لكان اولى (ولا يخرج

مبيع عن ملك البائع مع

خياره) خطأ اتفاقا (فهيأ على

المشتري بيمينه) أى يده ليم

المثل

مطل

خيار التقدر

حذره المحرر في الخمار الا اذا اقر به يبيع وقع بالسيارة فيبيع باعتبار العقد اذا صدقه او برهن الخ (قوله
ووكالة بوصية) خلافا لغيره لعدم التزام من الطرفين ولزوم الوكالة في بعض الصور نادوا فاده ط وهذا ان
زادها في التبرع اخذها جامد في قوله في لازم (قوله فهي تسعة) زاد عاشر وهو الهبة لما سبذكره
المصنف في باهمان أن من حكمها عدم صحة خيار الشرط فيها الخ (قوله وقد كنت غيرت ما قلته في التبرع)
فان ظلم التبرع كان هكذا والصلح والنقل مع الحوالة • والوقت والنسخة والاكالة
وليس في هذا التصريح كبر فائدة مع انها لم يستوف الاصل كما قاله ح اي لانها لم تستوف القسم الاول
المنزوعة والمطالبة • والكتابة ومن الثاني الوصية لكن الظاهر ان اسقاط الكتابة هزل وامام اعادة ما قلته
بصحة كاعتله محمدر قلت وقد كنت قلت جميع مسائل القسطين شيئا الى البعث منها مع زيادة الهبة في القسم
الثاني قلت

يصح خيار الشرط في ترك النسخة • بيع وبراء ووقف كسالة
وفي خمسة خلع وعق اقالة • وطلوع الاموال ثم الحوالة
مكتسبة رهن كذلك الاجارة • وزيد مساقاة حرازة له
وما يصح في نكاح البسة • وفي سلم صرف طلاق وكالة
واقرار اهباب وزيد وصية • كما ترى بصافا غنم ذي المقالة

(قوله والنقل) بالرفع خبره كذا ولا يصح جعل كذا خيرا من النسخة لانه يجوز بالصف على ما قلته لم يصح جعله
متعلقا بمحذوف حال من النقل (قوله على اى اى المشتري الخ) وكذا الوعد المشتري التمن على أن البائع
ان رد التمن الى ثلاثة ايام فلا يصح فيها مبيع أيضا والخيار في مسافة التمن للمشتري لانه المتكسب من امضاء البيع
وعنده وفي الثانية للبائع حتى لو اقره مع ولو اقره المشتري لا يصح خبر (تسعة) ذكر في الجرحه ناسخ
الوفاء تبع الثانية فان لا تامة من اقر امسالة خيار التقدر ايضا وذكر فيه غناية اقوال وذكره الشارح آخر
البيع فيقول كتاب الكفالة وسبأ الكلام عليه هنالك ان شاء الله تعالى (قوله فاعلم يتقد في الثلاث ففسد)
هذا الوقي المبيع على حاله قال في التبرع لو باعه المشتري ولم يتقد التمن في الثلاث جازا لا يصح وكان عليه التمن
ويكذرا وقتلها في الثلاث اومات وقتلها اجنبي خاد غريم القنية ولو وطئها وهي بكر أو ثيب أو جني عليها
او حدث بها حيب لا يجعل أحد منهن الايام ولم يتقد شيئا البائع ان شاء الله فاعلم ان النقصان ولا شيء لمن التمن
وان شاء تركها وان أخذ التمن كذا في الثانية اه (قوله تفقد عقده الخ) اي عليه فتمت جبر عن الثانية
وهذا يخرج على قوله ففسد قال في التبرع واعلم ان خياره قوله فلا يصح يفيد أنه ان لم يتقد في الثلاث ينفسخ قال
في الثانية والصحيح انه يفسد ولا ينفسخ حتى لو اقره بعد الثلاث تفقدته ان كان في يده اه وأما عقده قبل
منه في الثلاث فينفذ بالاولى كما لو باعه كما لم يرضه خيار الشرط (قوله وان اشترى كذلك) اي على انه
ان لم يتقد التمن الى أربعة ايام (قوله لا يصح) والخلاف السابق في انه فاعلم او موقوف ثابت هنا خبر عن
الذخيرة (قوله خلافا لمحمد) فانه يجوز له الى ما سبأه (قوله فلو ترك التفريع) أى في قوله فان اشترى فان اطلق
يتقضى المصارفة والتفريع يقتضى انه من فروعه قال في الدرر لم يذكره باضا كذا ذكره في الوعاية اشارة الى أنه
ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليقترع عليه بل اوردته عقبه لانه في حكمه معنى اه قال محسن خاوى
أفتدى أتول الواقع في الزباني تكونها من صور وقد قال صدر الشرع في وجه ادخاله ان شاء الله ففرع مسالة
خيار الشرط لانه انما شرع ليدفع بالنفس الضر عن نفسه سواء كان الضرر تأخيرا أو آذيا التمن أو غير على أن قوله
لانه في حكمه يصلح أن يكون على محصنة لا دخول النساء (قوله ولا يخرج مبيع من ملك البائع مع خياره)
لانه يمنع الحكم وقوله من ملك البائع اي بما أن البائع هو المالك فلو كان فضوليا كان اشتراؤه خيارا مطلقا
لا يصح لان المصارفة بدون الشرط كالفرق الكرايمى ولا يرد الوكيل بالبيع اذا باع بشرط اختياره لانه
كالمالك حكاه خبر (قوله فقد) قدس به وان كان الحكم كذلك اذا كان اختيارا لمعلا لا لا المصنف سبذكره
صريحا والاولى التكرار فانهم (قوله فيك) بكسر الهمزة ط (قوله على المشتري بيمينه) لان البيع
ينفسخ بالهلال لانه كان موقوفا ولا تاذ بدون بشاء الحل فيقبض ما يديه على سوم الشراء وفيه القنية كذا

في الهدية ولا فرق في مسأله المصنفين هلاكه في حقه الخمار غناه أو بعد ما دفع البائع البيع كما في جامع
الصولين وأما إذا هلك في يد بعد المدة بلا دفع فيها فانه يهلك بالنقص لغير الخيار ولو أدى هلاكه في يد المشتري
وجوب القيمة وأدى المشتري الباقي من يده قالوا له يمينه لأن الظاهر حياته يوم البيع ولو أدى البائع
الباقي والمشتري الموت قالوا للبائع يمينه كذا في السراج بحر (قوله) إذا قضيه بذان البائع وكذا
بلاذنه بالاولى ط وأما إذا هلك في يد البائع اتضح البيع ولا شيء عليه كما في المطلق عنه وان تعقب فيد
البائع فهو على خساره لأن ما اتفق فيه يرد ولا يكون معفو عنه عليه ولكن المشتري يضمنه لأنه أخذ بجميع
ثمنه وان شاء فصح كافي البيع المطلق وإذا كان العيب بفعل البائع نقص المبيع فيه بقدره لان ما جسد بفعله
يكون معفو عنه عليه وتسقط به حسنه من الثمن بحر عن الزيني وبأن حكم تعقب في يد المشتري (قوله) يوم
قبضه غرق لفته ح (قوله) غناه بعد بيان الثمن معنونه بالقيمة) أطلقته ففعل بيان الثمن من البائع
أو الماسوم وخسه الطرسي في اتفق الوسائل بالتأني وردة في الصري بأنه خطأ مالي الخاتمة طلب منه ثوبا
لشتر به فأعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا عشرة وهذا عشرين وهذا ثلاثين فأعطاها ثوب ثوب ترضى بعت منك
فحل فهلك عند المشتري قال الامام ابن القفال ان هلك جلد أو متاعا ولا يدرى الأول وما بعده ضمن
ثلث الكل وان عرف الأول رسم ذلك الثوب والثوبان أمانة وان هلك اثنان ولا يعلم أيهما الأول ضمن نصف
كل منهما ورد الثالث لانه أمانة وان نقص الثالث ثلثه أو ربعه لا يضمن النقصان وان هلك واحد فظلمه
غنه ورد الثوبين اه مخلصا قال في البحر فهذا صريح في أن بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان اه
وأجاب العلامة القدسي بأن مراد الطرسي انه لا بد من نسبة الثمن من الجانبين حقيقة أو حكما أما
الأول فظاهر وأما الثاني فبان بغير أحدهما ويصدق الاتزام بديل على الرضى به ثم قال ومن نظر عبارة
الطرسي وجد هاتادي بما ذكرناه اه قلت ويان ذلك ان الماسوم انما يمينه الضمان اذا رضى بأخذه
الثن المسعى على وجه الشراء فإذا سعى الثمن البائع ونقص الماسوم الثوب على وجه الشراء يكون راضيا بذلك كما
انه إذا سعى هو الثمن ونقص البائع يكون راضيا بذلك فكان التسمة صدقت منهما معا بخلاف ما إذا أخذه على
وجه النظر لانه لا يكون ذلك رضى بالشراء بالثمن المسعى قال في الفتنة سم عن أبي حنيفة قال هذا الثوب
لث عشرة دراهم فقال هاته حتى أظفر فيه أو قال حتى أبه غري فأخذه على هذا وضاع لاثني عليه ولو قال هاته
فان رضيت أخذه فضاع فهو على ذلك الثمن اه قلت في هذا وجدت التسمة من البائع فقط لكن لما قبضه
الماسوم على وجه الشراء في الصورة الأخيرة صار راضيا بسجعة البائع فكانت ما وجدت منهما أما في الصورة
الاولى والثانية فلم يوجد القبض على وجه الشراء بل على وجه النظر منه أو من غيره فكان أمانة عنده فلم يضمنه
ثم قال في الفتنة ط أخذ منه ثوبا وقال ان رضيت اشترته فضاع ظم لاثني عليه وان قال ان رضيت أخذه
بشرة فظلمه ولو قال صاحب الثوب هو بشرة فقال الماسوم هاته حتى أظفره فظلمه وفيه على ذلك وضاع
لا يضمنه اه قلت ووجهه انه في الاول لم يذكر الثمن من احد الطرفين فلم يصح كونه مقبولا على وجه
الشراء وان صرح الماسوم بالشراء وفي الثاني لم يصرح بالثمن على وجه الشراء صار معنونه ان الثالث وان
صرح البائع بالثمن لكن الماسوم لم يصرح على وجه الشراء بل على وجه النظر لانه لم يصرح بالثمن (قوله معنونه بالقيمة)
بين القبض على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر فافهم واغم تحقيق هذا المحل (قوله معنونه بالقيمة)
أي إذا هلك أما إذا استهلك معنونه بالثمن كاحققة الطرسي وان ردت في الصري بأنه غير صحيح لما في الخاتمة
إذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وأورث المشتري بعد
موت المشتري اه قال والوارد كاللورث فقد أجاب في التبرير قوله لانه لم يصرح به الماسوم في يده كره
تفهما بل يتقاعن المصالح صرح به في المتق وعله في المخط بأنه صار راضيا بالمبيع جلا لقطعه على الصلاح
والسداد وعزاء في الخزانة أيضا إلى المتق غير أنه قال في القياس يجب القيمة اه كلام التبرير قلت وما نقله
في الصرعين الخاتمة لا دلالة له فيه على ما يدعيه بل فيه ما ينافيه لان قوله وكذا لو استهلكه وأورث المشتري يفيد
أن لو استهلكه المشتري ضمنه كل الواجب الخ لانه لا قيمة ووجهه أيضا ظاهرا لمحلته من تعليل المخط والفرق
منه وبين استهلاك الوارث أن العاقبة هو المشتري فإذا استهلكه كان راضيا بما مضى عند الشراء بالثمن المذكور

بالقابلة ما بلغت ثمر ولو شرط
 المشتري عدم ضمانه برازنية
 ولو في يد الوكيل ضمنه من
 ماله بلا رجوع الا بامره بالسوم
 خاتمة اتماع على سوم النظر
 فقبر مضمون مطلقا وعلى
 سوم الرهن بالقل من قيمته
 ومن الدين وعلى سوم القرض
 بقرض سالومه به وعلى سوم
 التسكاح لامة بقيتها ثمر
 (ويخرج عن ملكه) أي البائع
 (مع خيار المشتري) فقط
 (فيطلبه يده بالثمن)
 مطلب

المقبوض على سوم النظر

قوله والدين معطوف على قوله
 قيمته أي ينظر الى قيمته والدين
 ضمن بالقل منهما اه من

بجلايل ما إذا استهلكه وانه لا يوارث غير المصدق بل العقد اتفق بموته فبق امانة في يد الوارث فليزله القعة
 دون التي قوله في البيع والوارث كالورث غير مسلم ثم رأيت الطرسي نقل عن التتقي ما يصدق ذلك وهو قوله
 ولو قال البائع وجعته عائلته أو مات احدهما قبل أن يقول المشتري رضيت اتفق بوجه البيع فان
 استهلكه المشتري بعد ذلك فخله قيمته كما في حققة البيع لو اتفق بين المبيع في يده مضمونا فكذلك اه
 فهذا صريح باتفاق القديم في ذلك فكيف يلزم الوارث الثمن باستهلاكه فانهما اتفق (قوله بالغة ما بلغت)
 رد على الطرسي حيث قال وظاهر كلام الاصحاب انها يجب بالقعة ما بلغت ولكن ينبغي أن يقال لا يزاد بها على
 المسمى كما في الآية الفاسدة قال في التهرنفة نظير لثمن أن يجب بالقعة ما بلغت وقد مصرحوا بذلك في البيع
 الفاسد فكذلك اه (قوله ولو شرط المشتري) أي مراد الشراء وهو المسام (قوله ولو في يد الوكيل
 الخ) قال في الصريح الخاتمة الوكيل بالشراء إذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل فريض به ورده
 عليه فهلك عند الوكيل قال الامام بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره بالاخذ
 على سوم الشراء فغنته إذا ضمن الوكيل ربع على الموكل اه (قوله اتماع على سوم النظر) بأن يقول هاته
 حتى أنظر اليه أوصي أريه فري ولا يقول فان رضته أخذته وقوله مطلقا أي سواء ذكر الثمن أو لا اه ح عن
 التهرنفة لا ينبغي أن عدم ضمانه إذا هلك ما لو استهلكه القايض فانه ضمن قيمته وقد تناوب وجه الفرق بينه وبين
 القبض على سوم الشراء وفي حكمه المقبوض على سوم الشراء إذا لم يكن الثمن أو مات احد العائدين قبل
 الرضى أو وجع عائلته كما تقدمناه أيضا عن التتقي وقد مننا أول المسألة ما لو قبض ثلاثة أبواب ومضى ثمن كل
 واحد بضمنه لمشتري احدها فهلك واحد منها فانه يضمنه دون الآخرين وتقدم نفسه وهل هذا خاص بما
 إذا كانت ثلاثة تكون ثمانية خيار الثمنين الا في سائر أو أم وظاهر الثاني ان لو كانت أكثر فلا شك أن واحدا
 منها مقبوض على سوم الشراء وان كان فاسدا والباقي على سوم النظر فهو امانة بخلاف الاول فتأمل (قوله
 وعلى سوم الرهن بالقل من قيمته ومن الدين) أي إذا سمي قدر الدين فلا يفي ما سجد كره المصنف في كتاب الرهن
 من قوله المقبوض على سوم الرهن إذا لم يكن المقدار ليس مضمون على الاصح اه وفي البرازنية الرهن بالدين
 الموعود مقبوض على سوم الرهن مضمون بالموعود بان وعده أن يقرضه أنفا فاعطاه وهاهنا قبل الاقرض
 عليه الا بالموعود جبراً فان هلك هذا في يد الرهن أو العادل خطر الى قيمته يوم القبض والدين وعن الثاني
 أقرضني وشذه أو لم يسلم القرض فاشأ الرهن ولم يقرض حتى ضاع يلزمه قيمة الرهن اه وما عن الثاني مقابل
 الاصح المذكور (قوله وعلى سوم القرض الخ) في الصريح جامع الفصولين وما قبض على سوم القرض
 مضمون بمسالموم مقبوض على قيمته بقرعة مقبوض على سوم البيع الآن في البيع ضمن القيمة وهذا يملك
 الرهن بمسالموم من القرض اه وقوله يملك الرهن بمسالموم من القرض أي إذا كانت قيمة مثل الرهن
 لاقل فلا يفي ما تقدم من انه يضمن بالقل وبه ظهرت ما في قوله وما قبض بقرعة موصوفة بقرعة الرهن فتكون
 هذه عين المسألة التي قبلها كما يعلم مما تقدمنا عن البرازنية في تصور المسألة السابقة فانهما (قوله وعلى سوم
 التسكاح الخ) يعني لو قبض امة غيره ليرتجها بالذن مولاها فهلك في يده ضمن قيمتها جامع الفصولين قال
 محبسه الخبير الرمي أقول تقدم أن ما بعته مهر ابدان لخطبة وهو قائم أو هلك بقرعة فهو صريح أضافي أن
 ما قبض على سوم التسكاح من المهر مضمون ولو لم يسلم المهر اه (تنبيه) ظاهر كلامهم وجوب قيمة امة
 ولو لم يكن المهر صريح ويصحاق الى وجه الفرق بينه وبين القبض على سوم الشراء أو سوم الرهن فانه لا يضمن
 الا بعد بيان الثمن أو بيان القرض وقد أطال الكلام فيه السيد الهوي في حاشية الاشياء من التسكاح ولم يأت
 بطائل (قوله ويخرج عن ملكه أي البائع) فلو أعتقه لم يصح عتقه ولو كان حلق ان بعته فهو حر لم يعتق
 ونرجحه عن ملكه بجر (قوله مع خيار المشتري فقط) شيل ما إذا كان الخيار له ما أو سقط البائع خارجه بأن
 أجاز البيع كما في البحر قال ح ومنه ما إذا أجل المشتري الخيار لاجتن (قوله فهلك يده بالثمن) لأن
 الهلاك لا يبرى من مقدمة عيب يمنع الرقبة فلهذا لم يبيع قبل الرهن بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع
 لان تقييد في هذا الحالة لا يمنع الرقبة والقدر موقوف فيبطل ثمر وإذا بطل القديم في القعة والفرق
 بين الثمن والقيمة أن الثمن مراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص والقيمة ما يقوم به الشيء بقرعة

مطلب

في الفرق بين القيمة والثمن

كشبهه فيها بعينه لا يرتفع
 كمنع يد غيره فبته
 في المسألة الأولى والباقي
 فصح البيع وأخذ نقصان
 القبيح لا المثل لشبهه الزبا
 حذاري وغنه في الثانية ولو
 يرتفع كرض قان زال في الحق
 فهو على خياره والاراسه
 العقد تعذر اذ ابن كمال
 ولا يلزم المشتري خلافا
 لهما لتلصصهما به قلنا
 السابقة هي التي لا ملل فيها
 لاحد ولا تعلق ملك والثاني
 موجود هنا ويلزمكم اجتماع
 البدل والعود على موضوعه
 بالقبض بشراء قريه

قوله تعذر اذ هكذا يحمله
 وفيه نظر فليأخذ اه معصيه

المصار من غير زيادة ولا نقصان (قوله كشبهه فيها) أي في هذا المشتري وهذا تشبيه بالهلال في صورتين أحق
 في ضرورة ما إذا كان الخيار للبايع أو للمشتري فإذا تشبه المذكور كالهلال وجب التقضي في الأولى والثين في
 الثانية منع ومنه ما إذا شبهه المشتري أو بائنه أو تشبهه حجارة أو بضع المبيع وكذا جعل البايع عند
 مجرد قبضه به خيارا للمشتري فإن أجزأه البيع ضمن البايع التصرف عنده ما يلزم البيع بمر أي يرجع
 بالأرض على البايع كما ذكره بعد (شبهه) ذكر حكم الهلاك والنقصان عند المشتري ولم يذكر حكم الزيادة عنده
 وحاصله أنها منقطعة أو منقطعة ومتولفت من الأصل كالقوله والسن والجبال والبز من المرض وغير متولدة
 كالصبي والعرق والكتب والباقي فصح التقضي في المتصلة القبر المتولدة بمر عن التارخانية (قوله لا يرتفع)
 يأتي محتمره (قوله في يده فبته) أي لو حلف ولو حال قطب في المسألة الأولى فصح البيع الخ لكان أدنى لأن
 المطالب بيان ما يلزم بالتصديق في المسألة الثانية ما يلزم بالهلاك فيها فهو مصرح به في المتن (قوله لشبهه الزبا) لأن
 الجوده في المال الربوي غير معتبرة لكن قال في الخلاصة من المقصود إذا غصب قلب فقه وهو باطن السوار
 إنشاء المالك أخذه مكمورا وإن شاء تركه وأخذ غنمه من القذهب قال في الصباة إذا لو أوجبنا مثل القبيح
 من جنسه أدى إلى الزبا ويمنل وزنه أطلنا حق المالك في الجوده والصنعة اه وذكر كذا في هاتين فقرتين
 المقصود الربوي بخلاف المالكين أن يملك العين ولا يرجع على القاصب بنى وبين أن يسلمها ويضمن مثلها وأقربها
 لأن تضمن النقصان متعذر لأنه يؤدي إلى الزبا اه وبه علم أن الخيار للمالك بين مسائل العين بل يرجع
 بالنقصان وبين دفعها وتضمن مثلها أي مثل وزنها له رضي بإبطال حقه في الجوده وبين تضمن قيمته أي من
 خلاف الجنس وفي مسائلنا إذا كان الخيار للبايع في بيع الربوي وبعبه المشتري واختار البايع الفسخ ليس له
 أخذ نقصان العيب لأنه يؤدي إلى الزبا وبقي أن يكون له الخيار في المذكرة تأمل (قوله في الثانية) أي
 ما كان الخيار للمشتري (قوله ولو يرتفع) مقابل قوله بعينه لا يرتفع (قوله فهو على خياره) أي أنه الفسخ
 في مدة الخيار ضرورة البيع على بائنه تعذر الرد (قوله والا) أي وإن لم يزل المرض في المدة فلم يعد له أن لا يمكنه
 رده في المدة مع خيار البايع ولو زال بعد مضي المدة لم يعد له خياره (قوله ابن كمال) ومثله في الضر
 والجوهرة (قوله ولا يلزم المشتري) أي فيما إذا كان الخيار له فقل لكن في الثانية بضع أو عاقه ويكون امضاء
 وفي السراج يجب النقص عليه بالاجماع ولو تصرف فيه في مدة الخيار جاز تصرفه ويكون أجزأه منه وفي جامع
 الفصولين لو رهن بالقرن جاز الرهن به مع أنه ذكره أبشاه أنه لو أربأه البايع عن الرهن لم يجزأه وأنه عند أبي
 يوسف اه فثبت أن لا يصح الرهن أيضا والخواب أن الأبراء يعقدان ولا دين له عليه لأن الرهن باق على ملك
 المشتري بخلاف الرهن بدليل صحت بالدين الموعود به لكن في المراج أن عصة الرهن بائنه قياس
 والاستحسان صحت لأنه إبراء بعد وجود السبب وهو البيع وعلمه في الضر وفيه عن الخلاصة أن زوايد المبيع
 موقوفة أن تبيع البيع كانت للمشتري وان فسخ كانت للبايع (قوله خلافا لهما) حيث قالوا أنه يملك (قوله لثلاث
 بصيرمات) أي شيئا لا مال له بعد دخوله في الملك وهذا دليل لقوله ما له يملك بعد دخوله من ملك البايع
 أي أنه لو لم يملك لم أن يخرج عن ملك البايع لا إلى مال فيكون كالسنة ولا عذر له في الشرع يعني في
 المعاضات ثلاثا وهو التركة المستغرقة بالدين فإنها تخرج عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة ولا القرماء
 وتما في التبر والتمنع (قوله قلنا) أي من طرف الامام وهو جواب منع كونه كالسنة (قوله والثاني موجود
 هنا) وهو علة الملك أي البايع أن قدر رد عليه فيعود له حصة ملكه وللمشتري أيضا قد يسقط خياره فيكون
 له ط (قوله ويلزمكم الخ) استدلال للامام بطريق النقض الاجمالي لدليل انضمامه القصاص من
 وجهين الأول ما في التبر أنه لو دخل في ملك المشتري مع كون الرهن لم يخرج من ملكه لزم اجتماع البدين في حكم
 ملك أحد المتعاقدين حكاه المعاضة والأصل في الشرع يعني في باب المعاضة فإنها تقتضي المساواة بينهما
 في تبادل مملكتيهما فلا رد مال أو غضب المدير وأبى من يده فانه يضمن قيمته ولا يخرج به عن ملك المالك فيجتمع
 العوضان في ملك لأنه ضمان جنابة لا معاوضة والثاني ما في القم من أن خيار المشتري شرع فقلنا له لتدري
 فثبت على المصلحة فلا يتأثر الملك بمجرد البيع مع خياره لفسخه فقبض مقصوده اذ كان كالمبيع من يعتق
 عليه فيعتق بلا اختياره فيعود شرع الخيار على موضوعه بالنقص اذ كان مقفوا بالنظر وذلك لا يجوز

(قوله ولا يضر شيء منهما الخ) فان تصرف البائع جاز وكان مضطوفاً ان تصرف المشتري في الثمن ان كان عيناً او تصرف كل منهما فيما اشتراه باطل وأما ما قبل قبل التسليم بطل البيع فان هلك بعده بطل أيضاً ولزم قبضته منع (قوله من مالكة) لاجابة اليه ط (قوله وأما أجاز بطل خياره فقط) أي وما انعقد بانماضي بانه على خياره وان لم يوجد منها اية ولا نص في صفة المقتدر المبيع ولو أجازاً أحدهما ونسخ الاثر بطل البيع فيما سواه سبق النسخ أو الاجازة أو كتمانها ولا عبرة للاجابة لكل حال اه منع وحاصله انه اذا أجاز أحدهما فالأثر على خياره فان أجاز بائناً العقد وانفسخ بطل وان سكتا حتى مضت المدة لم يضر (قوله وهذا الخلاف) أي المذكورين الامام ومصلحيه في مسألة خيار المشتري وهو ان المبيع لا يدخل في ملك المشتري عنده ويدخل عندهما والتفريع في المسائل الالتمية على قوله (قوله في النكاح) لانه لم يملكها عنده واذا سقط الميار بطل أي النكاح الثاني أي بين ثبوت التمتع بملك العين والعقد عندهما وانفسخ النكاح لدخولها في ملك الزوج فاذا فسح المشتري المبيع رجعت الى مولاهما لان النكاح عليها عندهما وعنده تستمر زوجته كافي الفتح قال في الصروعي هذا الوأشري زوجته فاحداً وبعضها بفسد النكاح ثم اذا فسح البيع ففساد لا يرتفع فساد النكاح (قوله لا يعتبر استبراء) أي عنده وعندهما يعتبر ولوردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عندهما ويجب اذا ردت بعد القبض بجر وهي المسألة الالتمية في زمن الفناء (قوله فلا يضر محرمه) أي اذا اشترى قريبه المحرم لا يضر عليه في مدة الخيار عنده حتى تنقضي المدة ولم يضر وعندهما يضر لانه ملكه (قوله فلا يرد) لانه حلت لم يملكها عنده فكان وظهر لها في مدة الخيار بالنكاح لان ملك العين فلا يمنع الرد لانه لم يكن دليل الرضى بالمبيع بخلاف وطء غير منكوحة كسبا في (قوله لا يضر) لان الوطء حصل في الملك وقد بطل النكاح فكان دليل الرضى (قوله الا اذا انقضت) أي الوطء ولو شيئاً فمضت الرد نهر وقع ومقتضاه ادواى الوطء ليست كالوطء لعدم التيقن بها فلا يجرى فيها الخلاف المذكور بخلافها في غير النكوة فان ادواى منه فكون دليل الرضى بالمبيع فمضت الرد انما كان كسبا وعلى هذا فيشكل ما شرحه من سلاسل من انه يمنع الرد عند الامام ولو قبلها أو معها أو ستمت بهيرة وكذا الوطء غير الزوج في يده اه ووجه الاخير ظاهر لان وطء غيره موجب للفرق وهو زيادة منفصلة متولدة من المبيع بعد القبض فمضت الرد كما مر ويأتي (تنبيه) قال في الصروعي لم يردسهم حل واطاء المبيعة بخياراً اما اذا كان الخيار للمشتري فينبغي حله لا للمشتري وان كان للمشتري فينبغي أن لا يحل لهما وتقلد المهر العاج عن النافعي اه ولا ينبغي أن هذا في غير منكوحة ثم اعلم ان هذه المسألة غير مركز مع الاولى الرموز لها بالاقبال وان كان موضوعهما شراء الامة المنكوبة لانه المقصود من الاولى أن شراءها لا يطل نكاحها ومن هذه أن وطء زوجها لا يمنع من ردّها كما تبين عليه ط وهو ظاهر (قوله من الوديعة عندهما الخ) أي اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم ادّعه عند البائع فهلك في يده في تلك المدة هلك من مال البائع عنده لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لصحة الادعاء باعتبار تمام الملك وقامه في البصر (قوله لعدم الملك) على التعلل (قوله لو وردت) أي بالنكاح بجر (قوله لم يضر أم ولد) أي للمشتري لعدم الملك خلافاً لهما بجر (قوله لم يضر القدر الخ) أي انما أوفى بغير أم ولد للمشتري اذا ادّعه بجر من ابن كمال لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه لم يطل خياره (قوله اذا اولدت الخ) أي في يد المشتري فوافق ما قبله ط (قوله ولم تنقصها الولادة) مقتضاه ان الولادة قد لا تكون نقصاناً وهو خلاف الاطلاق السابق وبؤيد السابق ما في البرازية اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لا يطر في رواية المضاربة عيب مطلقاً لان اكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبداً وعليه الفتوى وفي رواية ان تنقصها الولادة تعيب وفي البهائم ليست بعيب إلا ان وجب نقصاناً وعليه الفتوى اه وسيد كرام الشارح في خيار العيب عن البرازية خلاف ما نقله عنها وهو تعريف كاسنونه هناك (قوله فهو للبائع بعد الفسخ) لانه عنده لم يحدث على ملك المشتري وعندهما لشترى لحده على ملكه بجر حال ط وأما اذا لم يفسخ فالزائد سبع للبائع كالمفسخ (قوله فلا يستبراء على البائع) لانه لا عيب بتبديد الملك ولم يوجد حيث دخل في ملك غيره فكله لم يزل ملك البائع ابن كمال (قوله لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري) وكذا في الفتح وغيره فيكون هو المراد من لفظ أحدهما في

(ولا يضر شيء منهما) أي من مبيع وعن من ملك بائع ومشتري عن مالكة انما قال (اذا كان الخيار لهما) وأما فسخ في المدة انفسخ البيع وأما أجاز بطل خياره فقط (و) هذا الخلاف (تقوله وغرته في) عشر مسائل جمعها العيني في قوله (اصح من ذلك الخ) (الالف) من الامة لو اشتراها بغيره وهي زوجته بطل النكاح (والسنة) من الاستبراء فخصها في المدة لا يعتبر اشتراء (والطاهر) من المهر فلا يضر محرمه (والفان) من القربان لمنكوحة المشترة فظهرها الا اذا تنصها (والعين) من الوديعة عندهما فبطل على البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك (والراي) من الزوجة المشتراة ولو لدت في المدة في يد البائع لم تصرف له ولد ولو في يد المشتري لم العقد لان الولادة عيب دور وابن كمال وفي البصر عن الخائسة اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتاً ولم تنقصها الولادة لا يطل خياره وأقر المصنف (والصكاف) من الكعب العبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ (والفان) من الفسخ بيع الامة فلا استبراء على البائع (والغناء) من النهر فلو شرأه من مثله بالغار فأسلم أحدهما فهو للبائع عيني وتعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري

عبارة العيني "لأنه لو أسلم البائع لانتقل فيه غرة الاختلاف لبقاء الخيار اجماعا كما في الزيلعي حيث قال
لو اشترى دقني من ذي خراعي أم أي المشتري بالخيار ثم أسلم المشتري في مدة الخيار بطل الخيار عندهما لأنه
ملكه فلا يملك تحريكه بالرد وهو سلم وعنده يطل البيع لأنه لم يملكه فلا يملك تحريكه بأعطاء الخيار وهو سلم
ولو أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالإجماع ولو ردّه المشتري عادت إلى ملك البائع لأن العقد من
جانب البائع بات فان أجاز به صار له الخيار البائع والمسلم من أهل أن تلك الجزع كما في الأثر
ولو سكن الخيار للبائع فأسلم هو بطل البيع لأن البيع لم يخرج من ملكه والمسلم لا يرد أن يملك الخبر ولو أسلم
المشتري لا يطل العقد والبائع على خياره لأن العقد من جهة المشتري بات فان أجاز العقد صار له لأن المسلم من
أهل أن يملك الخيار حكما وإن فسخه كان للبائع وهذا كله فيما إذا أسلم أحدهما بعد القبض والخيار لأحدهما
فلو قبض القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع بائنا وخيارا لأحدهما أو بائنا لأن القبض شيئا للعقد
من حيث أنه يندم ذلك التصرف فلا يملكه بعد الإسلام اهـ ملخصا (قوله من المأذون الخ) أي إذا اشترى
عمدا دون شيئا بالخيار وأرأى ما يقع عن غده في مدة الخيار بقي خياره لأنه لم يملكه كان ردّه في المدة امتناعا
عن التملك والمأذون ولاية ذلك فانه إذا وهبه في مدة الخيار فلا يملكه لأن خياره يطل خياره لأنه
للمالكة كان الرقعة تملكها بغير عوض وهو ليس من أهل وهذا يقتضي صحة الإبراء وقد سألناه أن يصح عند
أي يوسف فاسألوه عن عقد فسخه استحضارنا بغير (قوله كل ذلك) أي المذكور من أحكام المسائل الشر
(قوله لم يبق) لأنه عنده لم يملكه فلو وجد الشرط وعندهما وجد فسخه لأنه ملكه وأما القول أن اشترى
بدل قوله أن ملكك فانه يفتق انصافا لوجود الشرط وهو الشراء فيكون كل فسخي للعقد بعده فبسط الخيار
فتح وبهر (قوله واستدامة السكنى الخ) صورة اشترى دارا على أنه بالخيار وهو ما كتبها بائنا وأعارة
فاستدما سكاها قال خواهر زاده استدماها اختيارا وعندهما ملك العيني وعنده ليس باختيار فتح ومنه
خيار العيب وخيار الشرط في الفسخ ولو ابتدأ السكنى بطل خياره وقامه في العبر (قوله فأحرر) أي
وهو في يده بطل البيع عنده وردّه إلى البائع وعندهما يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع فتش بالإجماع
ولو كان المشتري فأحرر المشتري أنه ردّه بغير عبارة الفسخ ولو كان للمشتري فأحرر البائع للمشتري أن ردّه
وهي الصواب (قوله بعد الفسخ) متعلق بما سبق بقوله للبائع أي ثبت للبائع بعد الفسخ لانهما لم يحدث على
ملك المشتري وعندهما المشتري لانهما حدث على ملكه كما في الفسخ ثم لا يفتق أن الزوائد تم الفسخ والمنفصلة
متولدة وأضرها وليس بصحيح حاله فتنسأه عن التنازع فيمن أن أحدتهما المشتري يمنع الفسخ بالخيار
الأذا كانت منفصلة غير متولدة كالسكنى فلهذا يتأق فيها إجراء الخلاف لا سكن الفسخ فيها أما في بقية الصور
الثلاث فلا يلزم للمشتري قطع أحدتهما على ملكه حيث امتنع بها الفسخ ولزمه البيع ثم رأيت في جامع
القوانين ذكر مسائل الزيادة كالتدني من امتناع الفسخ في الكل إلا في صورة المنفصلة الغير المتولدة وأن
الخلاف فيها فقط وحيث فاعطى الزوائد هاتين بما ينبغي بل المراد به الصورة المذكورة وهي مسألة السك
التي رخص لها الكفاف فكان على الشارح إسقاط هذه فكر اجماعا على أنها خلاف المراد كما تنه عن ذلك قال
الزوائد تم الفسخ والمنفصلة فيستغنى بها عن الكفاف المشار بها إلى السك اهـ فافهم (قوله فسد)
أي البيع عنده ليجز عن ملكه بأعطاء خياره ويتم وعندهما ليجز عن ردّه بفسخه فتح (قوله فلا يملكها)
راجع للمسائل الخمس المزيدة فافهم (قوله ويضم الرمن الرمن) كذا في بعض النسخ أي يضم الرمن المزيد
يلتصق بضم الرمن السابق وفي بعض النسخ ويضم الرمن بجز الأول باللام والثاني بالاضافة وهذه النسخة
الطيف وعليها نقيض ضم غير يعود الرمن المزيد ويكون المراد بالرمن الجبرود باللام الرمن السابق عن العيني
وبالرمن الجبرود بالاضافة شرح الكتالغيني فان اسمه الرمن وفي ط فسر المعنى امصق عزله أي انحقه
بتواضع وعظم الله تعالى في قلبك فامتثل أمره وتبني وعظم الناس بازاءهم من تهم تبصر صدر أي مقدما
ومقررا عند الله تعالى وعند الناس (قوله ولم أره لاحد) أي لم ير الرمن يتصدر والا فمسائل في المنع والبر
ط (قوله أجاز من له الخيار) أي أجاز القول أو الفعل صككا لا عقاق والوطء ونحوهما كما يأتي في جامع
القوانين إذا قال أبرت شراء أو وثقت أخذه أو وضعت أخذه بطل خياره ولو قال هويت أخذه أو أحببت

(والبيع) من المأذون لو أبرأه
البائع من الفسخ مع استحضار
ويق خياره لأنه يلى عدم
الملك كل ذلك عنده خلافا
لهما قلت وزيد على ذلك
مسائل منها (التام) للتعلق
سكان ملكه فهو حتر
فخره بخياره لم يفتق (والتام)
واستدامة السكنى بإجارة
أو أعارة ليس باختيار (والصدا)
وعيد شراء بخيار فأحرر بطل
البيع (والبدال) والزوائد
الحادثة في المدة بعد الفسخ
للبائع (والراج) والصبر
في بيع سلعة لو خسر في المدة
فسد خلافا لهما فيبقى أن
يرمض لهما فقط تصدروا
الرمض للزمن ولم أره لاحد
فليحفظ (أجاز من له الخيار)
ولو أجنبيا

أوردت أو أوجب أو وافق لاسلط لو اختار الراد بالقبول بطله فهو باطل لتعلق الأحكام بالقبول لا بالباطن
 (قوله ولوم جهل صاحبه) أي المتخذ منه أو المالك لثمنين ففسح أحدهما بغيره الآخر لم يجز كافي لجميع
 التصولين (قوله لمسا) أي لكل من المتعاقدين (قوله فليس للأثر الاجازة) أي الإذابة الأولى
 اجازته يدل عليه ما في جامع التصولين بانه يضار فضنه في المدة ففسح فان قال بعده أجزت وقبل المشتري
 جازا فسحنا ولو كان الخيار للمشتري فاجاز ثم فسخ وقبل البائع جاز وفسح اه فكون الأول يباحتر
 كما سجد كره الشارح والثاني اقالة (قوله لأن الفسخ لا تلحقه الاجازة) فله أشكال سجد كره الشارح
 مع جوابه (قوله لا يصح الا اذا علم الآخر) هذا عند حوا وقال أبو يوسف يصح وهو قول الإمام الثلاثة
 قال الكرخي وخيار الرؤية على هذا الخلاف وفي العيب لا يصح فسخه دون علمه اجماعا ولو أجاز البيع بعد
 فسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فسخه كره الاستيعاب يعني عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف وفيما إذا
 بانه بشرط انه اذا غاب فسخه قبل البيع عندهما خلافا لابي يوسف وجعله في الفسخ نه (قوله فلم يعلم)
 أي في مدة الخيار سواء علم به هذا أو لم يعلم أصلا (قوله أن يستوثق بكامل) الذي في الصبي أن باخذته
 وكلا يعني إذا بداه الفسخ بغيره اه ومثله في البصر وغيره ح (قوله أو يرفع الامر لما لم ينصب الخ)
 في العمادة وهذا أحد قولين وقيل لا ينصب لأنه ترك النظر ففسح بدم أخذ الوكيل فلا خطر لقاضي اليه
 وعامة في النهي (قوله لصحة بالفعل بلا علم) مثال الفسخ بالفعل أن يصرف البايع في مدة الخيار يصرف
 الملاك كما إذا أعتق المبيع أو باعه أو كان جارية فوطئها أو قبلها أو أن يكون الفسخ صرف فيه المشتري
 تصرف الملاك كما إذا كان الخيار للمشتري صرح به الأكل في العناية وغيره من المشايخ مع والمراد بقوله
 أن يصرف البايع الخ أن يكون الخياره وتصرف كذلك فيكون فسخا مستكما لأنه دليل ابتداء البيع على
 ملكه وأما لو كان الخيار للمشتري وفعل ما ذكره بين البيع كما يأتي (قوله كما أقاده الخ) أي أقاد الفعل
 الذي يصح به الفسخ يعني أن أمته الفسخ بالفعل نستفاد من قوله المذكور أن يمكن المذكور من أمته
 الفسخ بل من أمته أقامه والاجازة قال في الفسخ وجع ما تقدمنا له اجازة إذا صدر من المشتري من الأفعال
 فهو فسخ إذا صدر من البايع اه وقد أقاد الشارح ذلك بقوله لا في وفعل البايع ذلك كان فسخا والمراد
 به الاعتاق وما بعده ويستند فليس في كلامه غلط بل هو من رمونه التي تنفي على المعتزتين فاقهم (قوله ورم)
 العقد الخ) أي فصل الاجازة بواحد مما ذكره وهو كلامهم معهم فان في بعضها يكون اجازة سواء كان الخيار
 للبائع أو للمشتري وهو المورث بمعنى المدة وفي بعضها إذا كان للمشتري وهو الاعتاق وواحه فهو البايع كان
 فسخا أقاده في البصر (قوله بموته) أي موت من له الخيار بانما كان أو مشتريا لأن موت غيره لا يبره العقد بل
 الخيار باقي بل شرط فان أمضى العقد معنى وان فسخه أنفسح كافي الفسخ نه وفي جامع التصولين لو ان الخيار
 لهما فمات أحدهما لزم البيع من جهته والآخر على خياره وفيه أيضا وكيل البيع أو الوصي بإيعضار
 أو المالك بإيعضار لغيره فمات الوكيل أو الوصي أو المولى أو الوصي أو من باع نفسه أو من شرط له الخيار قال
 محمد بن البيع في كل ذلك لأن لكل منهم حقا في الخيار والجنون كالمرت اه وكذا الانعاه وعامة في البصر
 (قوله ولا يخلقه الوارث) لأنه ليس الأمثلة وأراد ولا يتصور انتقاله والوارث فبايقل الانتقال هداية
 (قوله كسار رؤية) نص على ذلك في القرو والواجبة والقبالة وتخصرها والمثلي والإصلاح والبصر والتمه وكذا
 في الهداية والتمه من باب خيار الرؤية ولم أر من ذكره خلافا عليه مما في فرض شرح البيه عن شرح المجمع
 لابن النساء من أن الصحيح أن خيار الرؤية يورث فهو غريب ولعل أصل العبارة لا يورث تأمل (قوله وتقرر
 ونقد) لم يذكرهما في الدرر بل ذكر المصنف الأول منهما في الفسخ بجناوذا كذا الثاني في النهي أيضا ووجه ذلك
 أن الحقوق المجردة لا يورث وكان الوجه لما قوى عند الشارح بزمه وقد رأيت مسألة العقد في شرح البيه
 عن عزائه الأكل نص على أنه لو مات قبل العقد لم يطل البيع وليس لوارثه نقده وأما مسألة التقرر فتدور
 فيها اضطراب فقلل الشارح في آثاره المراجعة عن المقدسي أنه أنفق بطل ما يجبه المصنف هنا ثم ذكر أن المصنف
 ذكر في شرح منظومته الفقهية أن خيار التقرر يورث كسار العيب وأن ابن المصنف أبيه وسنذكر أن شاء الله
 تعالى ما فيه هاتلثم بحث اخبار الرضى أيضا في سائبة البصر أنه يورث قيا ما على خيار فوات الوصف المرغوب

أصح ولوم جهل صاحبه

اجماعا الآن يكون الخيار

لهما وفسح أحدهما فليس

للاثر الاجازة لأن الفسخ

لا تلحقه الاجازة فان فسخ

بالقول لا يصح الا اذا علم

الآخر في المدة فلم يعلم لزم

العقد والحيلة أن يستوثق

بكامل مخالفة الفقيه أو يرفع

الامر لما لم ينصب من رد

عليه يعني قبيل ما نقول

لصحة بالفعل بلا علم انفاقا

كما أقاده بقوله ورم العقد

بموته ولا يخلقه الوارث

كسار رؤية وتقرر ونقد

فيه كسراء بعد علي انه خباير وقال انه به أشبه لانه اشتراء بناء على قول البايع فكان شارطاه اقتصاء وصفا
مرغوبا قبل ان يخلقه وقد اختلف فقهاء الشيخ علي المقدسي والشيخ محمد الغزالي في هذه المسألة لانهما
لم يراهما مقولة وقال الشيخ علي لما قلته فقال والذي أحيل اليه انه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وبه
علم ان ما قلته الشارح عن المقدسي مخالف لما قلته عنه الرعي لكن سبأ في المراجعة انه لو ظهر له خيبة في
المراجعة رده ولو لم يكن المبيع قبل رده أوجدت به ما يمنع من الركن فيه جميع الفئ وسقط خياره وعلوه هناك
بانه مجرد خيار لا يقابل شي من الفئ كخيار الرمي بخلاف خيار العيب لان المشتري فيه جزأ قالت
فقط ما يقابلها وأخذ منه في البصر هناك أن خيار ظهور الخيانة لا يورث كاشد كره هناك ولا يعني أن التفرير
أشبه بظهور الخيانة في المراجعة فكان الحاقه به أو في من الحاقه بالوصف المرغوب لان الوصف المرغوب بمنزلة
جزء من المبيع فيقابل به جزء من الفئ حيث كان الوصف مشروطا فاذا كان يسقط ما يقابل كخيار العيب وليس
في التفرير شيء من ذلك بل هو مجرد خيار لا يقابل شي من الفئ مثل خيار الخيانة في المراجعة وفيه يعلم أن الأبرج
انه لا يورث كما يجره به الشارح والله سبحانه أعلم (قوله لان الأوصاف لا تورث) هذا التعليل انما يناسب
التعبير بأن خيار الشرط ونحوه لا يورث كما وقع في الدرر والوقاية والشارح انما عبر به بأنه لا يصفه الوارث لانه
أشبه بالان لا يورث ما لا يورث قد يصفه الوارث فيه كخيار العيب فكان الأولى التعليل بأن الأوصاف لا تنتقل كما مر عن
الهداية أي فإن خيار الشرط مجرد مشتبه وأراد في ذلك وصف لصاحب الخيار فلا يمكن انتقاله إلى الوارث
لا بطريق الارث ولا بطريق الخلقة ومنه خيار الرقبة والتفرير ولا يعني أن هذا لا يأتي في خيار التقلد لا نقد
الفئ فعل الوصف وهذا يرجع انه كخيار العيب تأمل (تمه) فشرح البيهقي عن شرح الجمع لابن النصار
وأجمعوا أن خيار القبول لا يورث وكذلك خيار الاجازة في بيع الفضولي اه والمراد بخيار القبول
خيار المجلس وقولان يتقبل في مجلس العقد بعد ايجاب الموجب (قوله وقولان الوصف المرغوب فيه) هذا
غير موجود في الدرر ثم ذكره في البصر والنهر ووجهه ظاهر لانه في معنى العيب (قوله فلفظه الوارث فيها
الخ) لان المورث استحق المبيع عليها من العيب فكذلك الوارث وكذلك خيار التعيين ثبت للوارث اشتداء
لاختلاط ملكه بملك غيره لان يورث الخيار هداية ويدل على أن ذلك ليس بطريق الارث ما في الدرر من أن
الوارث ثبت له الخيار فيما لم يقبض به من المبيع بعد موت المورث وان لم يثبت للمورث اه وفي غاية البيان
والدليل على أن هذا انحصار للوارث فيما كان للمورث أن المشتري كان له أن يختار أحدهما أو ردهما وليس
لوارث أن يرددهما وخيار المشتري كان موقتا وللورثة ثبت غير موقت اه (قوله ومضى المدة) أي مدة
الخيار قبل الفسخ أي سواء كان الخيار للبايع أو للمشتري لانه لم يثبت الخيار الا فيها فلا يقابل بعدها بحر
(قوله وان لم يعلم) أي بمضيها (قوله لمرض أو انجماء) منى على ما هو التحقيق من أن الانجماء والخنوق
لا يقطعان الخيار انما المسقطه مضي المدة من غير اختيار رول أو اتفاق فيها وفسح جاز بحر (قوله ولا اعتاق)
ولو بشرط وجد في المدة بحر (قوله ولو لم يصفه) أي لبعض العبد المبيع قال في التبر وقد أغلوه هنا (قوله
ووايه) كالكتابة والتدبير (قوله الا في الملك) أي ملك المباشرة للقول بطريق الاصله (قوله كجارة)
تمثل لقوله لا ينفذ الا في الملك قال في البصر وأشار باعتاق الى كل تصرف لا يفعل الا في الملك كما إذا باعه أو وجبه
وسله أو ورثه أو أباخر وان لم يسلم على الأصح أو أباخر من الفئ أو اشترى به شيا أو سامومه به أو جهم العبد أو ساقه
دواء أو حلق رأسه أو سقى زرع الارض أو حصده أو عرض المبيع للبيع أو أسكنه في الدار أو ولد بلا جأ وورث
منها شيا أو بنى بناء أو بطنه أو هدمه أو حبل البقرة أو شق أوداج الدابة أو رزغها بالوصف حوافرها
أو أخذ من عرفها أو استخدم الخادم مرة أو ليس التوبة مرة أو ركب الدابة مرة أو أمر الامه بارضاع ولده لانه
استخدام والاستخدام ثمانية الاجازة الا اذا كان في نوع آخر اه ملصقا وبني مالوزاد المبيع في المشتري وقتنا
حكمه من قوله كعيه (قوله ونظر الى فرج الخ) تمثيل لقوله لا يخل الا في الملك وأورد أن متضى الضابط
تعمم النظر الى كل ما يخل يخل وفيه نظر لان الضابط في تصرف لا يخل الخ لا في فعل ومطلق النظر وان كان
فلا لكنه ليس بتصرف الا اذا كان الى الفرج الداخل فانه تصرف فكما بمنزلة الوطء بدليل ثبوت حرمة المصاهرة
به فافهم قال في البصر وأعلم أن دواحي الوطء كاطواء فاذا اشترى غير زوجته بالخيار فقبلها بشهوة أو لمساها

لان الاوصاف لا تورث وأما
خيار العيب والتعين وفوات
الوصف المرغوب فيه فيظلمه
الوارث فيها لانه يورث خياره
دور فلفظه (ومضى المدة)
وان لم يعلم لمرض أو انجماء
(ووالاعتاق) ولو لم يصفه
(ووايه) وكذا اكل تصرف
لا ينفذ ولا يخل الا في الملك
كجارة ولو لم يسلم على الأصح
ونظر الى فرج داخله

أو نظر إلى فريحتها سقط خياره وحدها اشتار آله أو زيادته وقبل بالقلب وان لم يتشر فلا يشترط لم يسقط
في الكل اه وقد بشر بزيادته أن لشرى زوجه ووطئها لم يسقط خياره لعدم دلالة على الرضى إلا إذا
نقصها كآدمه الشارح (قوله شهوة) فلا يفريها لم يسقط لأن ذلك يصل في غير المال في الجلة لأن الطبيب
والقابلة يصل لهما النظر فغ (قوله والقول لمكر الشهوة) عبارة الفتح ولو أنكر الشهوة في هذه أي في
الدواعي كان القول قوله لأنه شكر سقوط خياره وكذا إذا فطت الجارية ذلك سقط خياره في قول أي خفيفة
وقال بمحذ لا يكون فعلها البتة إجازة البيع والمباذعة ولو مكرها اختيارا وانما يزعم سقوط الخيار في غير
المباذعة إذا أقر بشهوتها اه وبه وإنه في المباذعة منها أو منه لا يصدق في عدم الشهوة وذلك قال في البحر
لواذعى عدم الشهوة في التفصيل في الفهم لم يقبل أي لا لا تقبل على القم لا يتلوهن الشهوة عادة فالمباذعة
بالأولى (قوله ومضاه) أي مضاد ما ذكر من الضابط قال في التبر بعد قوله كان إجازة لأن هذا الفعل وان
استحب إليه الامتنان إلا أنه لا يصل في غير المال يصل (قوله ولو وجدها ثانيا الخ) أي أو اشتراها على أنها بكر
فوطئها فوجدها ثانيا يردها بهذا الصب أي عيب البتة لقوات الوصف المرقوب وهو البكارة أو ما لم يشرطها
فلا رد أصلا كما سيأتي في خيار العيب ثم اعلم أن التفصيل بين البت وعدمه خلاف ما يفهمه الضابط إلا لأن
أن الوطئ لا يصل في غير المال سواء كانت ثانيا أو بكر فلا فرق فيه بين البت وعدمه وعبارة البحر لا يخبر عليها
حيث قال وقد قالوا بأنه لو وجدها ثانيا الخ فان قوله وقد قالوا استدلال على ما ذكره من المضاد أي ما قاله
من التفصيل خلاف هذا المقاد وما استدركه ذكره في القنية ثم رمز بعده وقال ولو وطئ بمنع الرد وهو
المذهب اه وبه علم أن مضاد الضابط هو المذهب فلا وجه للاستدلال على أن هذا الضابط انما هو
في خيار الشرط وهذه المسألة من مسائل خيار العيب (قوله ومضى في باب) أي في باب خيار العيب
والذي سمي حكاية أي أقوال في المسألة وقد علمت ما هو المذهب وعليه منى المصنف هناك فافهم (قوله
ولو فعل البائع ذلك) أي التصرف الذي لا يتعد أو يصل إلى المال وكان الخيار ط (قوله وطلب الشفعة
بها) صورة أن يشتري دار بشرط إظهاره في ثباع دار يصورها فطلب الشفعة بسبب الدار التي اشتراها
سقط خياره فيها وشم البيع (قوله بخلاف خيار رقية وعيب) فانه إذا اشترى دار أو لم يرها بيعت دار فيها
فأخذها بالشفعة فله أن يردها إليه بخيار الرقية ورد وكذا بخيار العيب (قوله من المشتري) متعلق بطلب
أوبه وبالاعتاق (قوله إذا كان الخيار) ظاهره أنه لو كان للبائع بيع خياره بعد طلب الشفعة لأن ملكه
ناق بخياره بخلاف المشتري لأنه لا ملك له مع خياره فطلبه الشفعة دليل التملك لأنهم علوا المسألة بأنه لا يكون
الإبطال فكان دليل الإجازة فتمن سقط اختيار اه فافهم (قوله أو البائع الخ) هو مذكور في غاية البيان
عن الجامع الصغير وعبارة اعلم أن أحد العاقدين إذا اشترط الخيار لغيرها كان البيع جائزا بهذا الشرط اه
وصرح به ملامكبن عن السراج والكافي وقال أن التمسيد بالمشتري اتفاقا ونقلا لجوى عن المفتاح
وبأي قرياعن البحر (قوله الخيار) أي خيار الشرط لأن خيار العيب والرؤية لا يثبت لغير العاقدين بحر
عن المراج (قوله عاقد كان أوفيه) تعميم للقول لكن قال ح الأولى أن يراد بالغير الاجنبي لأن مسألة
ما إذا جعل المشتري للمساكين أو العكس فقد ذكرت أول الباب في قوله ولا حد ههنا أيضا فاجعل
المشتري الخيار للبائع لا يكون اختيارا لهما بل للبائع فقط وفي العكس يكون الخيار للمشتري فقط فكيف يصح
قوله فان أجاز أحدهما الخ فذلك قال في البحر ولو قال المصنف ولو بشرط أحد العاقدين الخيار لاجنبي
صح لكن أن يرى ليشمل ما إذا كان الشارع البائع أو المشتري ويخرج اشتراط أحدهما لا شرع قوله لغيره
صادق بالبائع وليس يراد وإذا قال في المراج والمرا من الغير ههنا غير العاقدين لبيان فيه خلاف زفر اه قلت
ومثل في الفتح وبه زال تردد صاحب الفهرست قال ولم أر ما لو اشترطه المشتري للبائع هل يكون ناسخا عنه أيضا
محال تردد قد بره اه (قوله صح استصحابا) والقياس أن لا يصح وهو قول زفر (قوله ان واقفه الآخر)
قيد به لانه محل الصلة على الإطلاق وهو مضاد التفصيل الذي بعده (قوله لعدم المزاحم) لأن السابق
ثبت حكمه قبل التأخر ثم يعارضه وان كان التأخر أقوى كالتفسيخ (قوله ولو كانا معا) بأن خرج الكلامان
مع الكافي السراج وهذا قد تبصره والظاهر أنه يكتفى بعدم العلم بالسابق منهما غير (قوله في الأصح) صحه

في الأصح زيلعي

لان الجواز يفسخ والمنسوخ لا يجاز وعرض بأنه يجاز لما في المبسوط (لو) فخاصه (ترضا على) فسخ الصنع وعلى (اعادة العقد بينهما جاز) اذ فسخ الصنع واجيب منع كونه اجازة بل بيع اشداء (باع عبد بن علي انه بالخيار في أحدهما ان فصل عن كل واحد منهما) (وعين) الذي فيه الخيار (مع) البيع للعلم بالمبيع والتمن (والا) بعين ولا يفصل (او عين فقط) وأصل فقط (لا) يصح لهالة المبيع والتمن أو أحدهما (وكذا لو كان الخيار للمشتري) تأتي أيضا الأنواع الأربع (فرع) وكه بيع بشرط الخيار فباع بلا شرط لم يجز ولو كرهه البشراء والحالة هذه فذهب على الوكيل والفرق أن الشراء متى لم ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور بخلاف البيع فتح وسببه في الفسوق والوكالة فليفتن (ومع خيار التعين) في التعينات لا في المثلثات لعدم تفاوتها ولو لم يأت في الأصح كافي لانه قد ثبت فيما يوضحه وكيله ولا يعرفه فيمعه بهذا الشرط تمت الحاجة اليه نهر

مطلب
في خيار التعين

فاضى خان معزى بالمبسوط وفي رواية ترجع تصرف العاقد لقوله لا ان التائب يستفيد الولاية منه وقيل هو قول محمد ومافي الكتاب قول أبي يوسف جهر (قوله) والمنسوخ لا يجاز (أي خيار الصنع أقوى لكونه لا ينقض بالاجازة فلذا كان أقوى) (قوله بل بيع اشداء) وعليه فقوله واعادة العقد بمعنى عقده تأنيلا لاجاب والقبول أو بالتعالي أعاده ط (قوله باع عبد بن الخ) أراد بهما التعيين احتراز عن قبي أو سئلين اذ في التعمي الواحد اذا شرط للخيار في نفسه يصح مطلقا وفي المثلثين كذلك لعدم تفاوت جهر عن الزيلعي وفي التبرر الظاهر ان التعيين ليس بشيء اذ لو كانا سئلين أو أحدهما سئلين والآخر قبي أو سئلين فالحكم كذلك فيما ينبغي اه قلت هذا لا رد على ما قلته من كونه قد احترازنا اذا المراد الاحتراز عما عدا التعيين لخصته مع التفصيل والتعيين وبدونها ولا اقال يصح مطلقا لانه في التعيين لا يصح بدونها فظهر انه مع التفصيل والتعيين يصح في التعيين وغيرهما قدر نعم فبقي تفصيل المثلثين بما اذا كان من جنس واحد أو تفاوتا كبر وشعر صارا كالتعيين في اشتراط التفصيل والتعيين لبيع العلم بالمبيع والتمن تأمل (قوله) على انه بالخيار أي ثلاثة ايام كافي الهداية (قوله ان فصل الخ) كقوله يبتك هذين العبد بن كل واحد بخصم سمانه على اني بالخيار في هذا ثلاثة ايام (قوله ولا بعين ولا يفصل) كقوله يبتك هذين باق على اني بالخيار في أحدهما (قوله) أو عين فقط أي عين من فيه الخيار فقط أي ولم يفصل التمن كقوله يبتك هذين باق على اني بالخيار في هذا (قوله) أو فصل فقط كقوله يبتك هذين باق كل واحد بخصم سمانه على اني بالخيار (قوله لهالة المبيع والتمن) أي فياذا لم يعين ولم يفصل لان الذي فيه الخيار لا ينفذ البيع فيه حتى يحكم فكذا خارج عن البيع والبيع انما هو في الآخر وهو مجهول لهالة من فيه الخيار فمن غنم المبيع مجهول لان لا ينقسم في مثله على المبيع بالاجزاء كذا في الفتح (قوله أو أحدهما) أي التمن فياذا عين ولم يفصل او المبيع فياذا فصل ولم يعين (قوله الأنواع الأربع) أي الصور ط (قوله لا يجز) لانه أمره ببيع لا بيزيل المالك بدون رضاه وقد خالف ط (قوله ومع خيار التعين) أي بان يقع البيع على واحد لا بعينه بخلاف المسألة السابقة فليست من خيار التعين لوقوع البيع فيها على العبد بن أو ما قول الهداية هنا ومن اشترى ثوبين فالمراد أحد ثوبين كما به عليه في العناية وغيرها وفي الفتح المراد ان يشتري أحد ثوبين أو ثلاثة غيره من على أن يأخذ ما شاء على انه بالخيار ثلاثة ايام فبما يصح بعد تعينه المبيع اما اذا قال يبتك عبدان هذين بمانه أو بكذا كقوله على انك بالخيار في أيهما شئت لا يجوز انما قال كقوله يبتك عبدان من عبيدي وان اشترى أحد أربعة لا يجوز اه وقد استبعد من هذه العبارة امور الاول أن خيار التعين انما يكون البيع فيه على واحد من اثنين أو ثلاثة لا بعينه وهو ما قلناه الثاني انه لا يكون في واحد من أربعة كما يأتي الثالث انه لا بد أن يقول بعد قوله يبتك أحد هذين العبد بن على انك بالخيار في أيهما شئت او على أن تأخذ أيهما شئت لكون نصا في خيار التعين وقال في البحر لانه لو لم يرد هذه الزيادة يكون فاسدا لهالة المبيع فان قبضهما وما نأخذ من نصف قيمة كل واحد منهما وان مات أحدهما قبل الآخر لم يزد قيمة الآخر كذا في المحط اه الرابع انه لا بد أن يضمن ذكر خيار الشرط بأن يقول على انك بالخيار ثلاثة ايام أي اذا عين واحد منهما يحكم خيار التعين يكون له فيه خيار الشرط وهذا الرابع فيه خلافا يأتي (قوله لا في المثلثات) أي التي من جنس واحد جهر (قوله ولو لم يأت) صورة أن يقول المشتري اشترت منك أحد هذين الثوبين على أن تعطيني أحدهما نهر فلذا يلزم المشتري أيهما شاء الا اذا تعيب أحدهما فليس له أن يلزمه المعب الا برضاه فاذا ألزمه اياه ولو رض بغيره ليس له أن يلزمه الاخر بعد ذلك ولو هلك أحدهما فيده كان له أن يلزمه الباقي واما اذا كان الخيار للمشتري فالبيع لازم في أحدهما الا أن يكون معه خيار شرط والمبيع مضعون بالتمن وغيره امانة فاذا هلك أحدهما تعين هو ميبعا والآخر امانة ولو هلكا معا تعين نصف كل واحد ولو اختلفا في الهالك أو لا فالقول للمشتري بينه وبينه ابلغ أولى ولو تعينا معا فالتبرر لجهالة ولو متعاقبا تعين الاول ميبعا ولو باعها للمشتري ثم اشترى أحداهما مع بيعه فيه وعنده في البحر (قوله لانه قد ثبت الخ) جواب من صاحب الجرع ما أورد في الفتح من أن جواز خيار التعيين للعاجة الى اختيار ما هو الاوفق والارفق فيقتضى أن يشتري لان المبيع كان مع البائع قبل البيع وهو أدري بما لامه منه اه واعترض المجوى الجواب بأن ما ذكر من صورة الارث صورة نادرة ولا أحكام

لا تناط بادر قلت وقد يجاب أيضا بأن الانسان ما دام المبيع في ملكه لا يتأثر فيما يلائمه وانما يصحاح الى التنازل
بعد البيع وأبينا كبريا ما يحتاج الى رأى غيره فافهم **(قوله ومدة كسبار الشرط)** أى بئانه أيام طاهر كلام
البر أن هذا معنى على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط فتدكر في البر أن نفس الأتمه صحح الاشتراط
ونظر الاسلام صحح عدمه ووجهه في الفتح لكن ذكرنا في شأن أن الاشتراط قول الآخر ثم قال في البر وإذا لم
يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأميت خيار التعيين بالثلاث عنده وبأى مدة معلومة كانت
عندهما كذا في الهداية **ا** لكن قوله على هذا القول ليس في الهداية والتبادر من كلام الهداية أن اشتراط
التوقيت معنى على ما صححه نحر الاسلام وبأن في الفتح ما يدل عليه ثم اعلم أن اشتراط التوقيت نازع فيه
الزبلى فقال اذا لم يذكر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فإن التوقيت فيه
يفيد لزوم العقد عندهم **المدة** في خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لا يتم في أحدهما قبل معنى الوقت ولا يمكن
تعيينه بمعنى الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يقبل على الفتن أن التوقيت لا يشترط فيه **ا**
وأجاب في المحاشي السعدية بأنه فائدة هي أن يجبر على التعيين بعد معنى الأيام الثلاثة وأقر في الترهوهر
معنى قوله في الشربلية بل فائدة هي دفع ضرر البائع لما يقضى من مطل المشتري التعيين اذا لم يشترط ففوت
على البائع نفعه ونصره فيما يملكه **ا** وأبدى في الصرافة أخرى وهي أنه يمكن ارتفاع العقد فيما اى في
الثوبين مثلا بمعنى **المدة** من غير تعيين بخلاف مضى في خيار الشرط فإنه اجازة لكون لكل خيار ما يناسبه
ا قلت لكنه لم يستند الى نقل في ذلك ولو كان كذلك لما سئى على الزبلى **(قوله ولا يشترط معه خيار شرط في**
الاصح) غرضهما ان ترابعا على خيار الشرط فيه ثبت حكمه وهو جواز رد كل من الثوبين الى ثلاثة أيام ولو
بعد تعيين الثوب الذى فيه البيع ولوردة أحدهما كان يحكم خيارا التعيين وثبت البيع في الآخر خيارا الشرط
ولومت الثلاثة قبل رد شي وتعيينه بطل خيار الشرط وانبرم البيع في أحدهما وعليه أن يعين ولومات المشتري
قبل الثلاثة ثم بيع أحدهما وعلى الوارث التعيين لأن خيار الشرط لا يورث والتعيين يقتل الى الوارث لغير ملكه
عن ملك غيره على ما ذكرنا وان لم ترابعا على خيار الشرط معه لا بد من توقيت خيارا التعيين بالثلاثة عندها
حنفة فقه وتعامه فيه وقوله وان لم ترابعا الخ معطوف على قوله ان ترابعا وظاهره أن اشتراط توقيت
خيارا التعيين معنى على القول بأنه لا يشترط أن يكون مع خيارا التعيين خيارا الشرط لاعلى القول بالاشتراط
خلافا لما بعده كلام البر المار وهو ظاهر لأن خيار الشرط موقت خلافا لى توقيت التعيين أيضا **(قوله**
فرضي أحدهما) قال في البر ذكر الرضى اذ لوردة أحدهما لا يبيزه الآخر ولم أره صريحا ولكن قولهم لوردة
أحدهما الردة معيادل عليه **ا** **(قوله اودالة)** كسيع واعتاق **(قوله بعد رؤية الآخر)** أى ورضاه به
لأن مجرد الرؤية لا يوجب غم البيع **ط** **(قوله لضرر البائع الخ)** على عدم الرد في المسائل الثلاث ووجه كون
الشركة حيا أنه صار لا يقدر على الانتفاع به الا بطريق المهايأة وقامه في الفتح **(قوله صفقة واحدة)** فقه اذ
لو كان العقد مضمين لكل الرد واجازة مخالفا لآخر رضى المشتري بسبب الشركة كالباقي **ط** **(قوله**
للبائعين) يدل من قوله لهما **(قوله فليس لاحدهما الاضرار اجازة)** أى بعد مارة الآخر وقوله اوردت اى ليس
لاحدهما الاضرار اذ بعد ما اجازة الآخر **ا** ثم لا يخفى أن التقريع غير ظاهر فكان الاولى أن يقول ولوردة
أحدهما في المسائل لا يبيزه الآخر فليس لاحدهما الخ وهذا ذكره في البر بقوله بل باع ليس لاحدهما
الاضرار اجازة اوردت المافى الخاتمة اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن البائعين بالتأخر فرضي أحدهما
بالبائع ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول اى حنيفة **ا** وات خبر بأن ما في الخاتمة لا يدل على قوله
اوردت فالتأخر أنه بحث منه كما بحث منه في المسألة السابقة **(قوله جميع)** أى دفعه ثم قال في شرحه لا ب
ملك قيد بالمشتريين لأن البائع لو اثنين والمشتري واحدا وفي البيع خيار شرط او عيب فرد المشتري نصيب
احدهما دون الآخر بحكم الخيار اجازة كذا في جامع المحبوسين **ا** ومثله في شرح المنظومة وغيره الا ذكر
ولا يخفى أن هذه المسألة غير ما في المتن لأن هذه في رد المشتري وثلاث في رضى احد البائعين وهذه واقعية ومثل
خلافه كما مر عن الخاتمة **(قوله بشرط خبز)** أى صريحا اودالة كما يأتي بانه وصيا في آخر الباب بيان

(فيعادون الاربعة) لاندفاع
الحاجة بالثلاثة لوجود جبد
وردى ووسط ومدة كسبار
الشرط ولا يشترط معه خيار
شرط في الاصح فقه **(ولو**
اشترى) شاعى انهما بالتأخر
فرضي أحدهما **بالبائع**
صريحا اودالة **(لأوردت**
الآخر) بل يطل خياره
خلافا لهما **(وكذا)** الخلاف
(في خيار الرؤية والعيب)
فليس لاحدهما الرد بعد
الرؤية أى بعد رؤية الآخر أو
رضاه بالعيب خلافا لهما
لضرر البائع بسبب الشركة
(كما يلزم البيع لو اشترى رجل
عبدا من رجلين صفقة)
واحدة **(على أن الخيار لهما)**
للبائعين **(فرضي أحدهما**
دون الآخر) فليس لاحدهما
الاضرار اجازة اوردت خلافا
لها جميع **(اشترى عبدا بشرط**
خبز) أو كسبه

أي حرمة كذلك (تظهر بخلافه)

بأن لم يوجد معه أدنى ما يخلق

عليه اسم الكتابة أو الخبز

(أخذ بكل الفن) إن شاء

(أو تركه) لقوات الوصف

المعروف فيه ولو أدى المشتري

أنه ليس كذلك لم يصح على

القبض حتى يعلم ذلك وكذا

سائر الحرف اختيار ولو امتنع

الربيب ما قوّم كما سوا غيره

نكتب ورجع بالتفاوت في

الاصح (بخلاف شرائه شاة

على أنها حامل أو قطب كذا

وطلا) أو غير كذا صاعا

أو يكتب كذا مقدار فسد لانه

شرط فاسد لا وصف حتى

لو شرط أنها حلوب أو لبون

جائز لانه وصف (والقول

للمشترى لو اختلفا في شرط

الخباز على الظاهر) كما

في دعوى الاجل والمضى

والاجازة والزبادة (اشترى

جارية بالخيار فردد غيرها)

بذلها (فأثابها بالمسترة

فقال البائع ليست هي) ولا يثبت

له (فأقول للمشتري) يمينه

(وإذا كان البائع وطوها) دور

واقصد بيعا للتعاطي فغ

وكذا الرد في الوديعة فيلزم

مطل

غيره لو اختلفا في الخيار أو في

مضيه أو في الاجل أو في الاجازة

أو في تعيين المبيع

مطل

اشترى جارية على أنها بكر ثم

اختلفا

الوصف الذي يصح شرطه وما لا يصح (قوله أي حرمة كذلك) لانه لو فعل هذا الفعل أحيانا لا يسمى شيئا
بهر من المراج (قوله بأن لم يوجد الخ) أي ليس المراد النهاية في الطردة بل أدنى الاسم بأن يفعل من ذلك
ما يسي به الفاعل خبازا أو كسالا ن كل واحد لا يجرى في العادة عن أن يكتب على وجه تعيين حرفه وأن يميز
مقدار ما يدفع الهلاك عن نفسه وبذلك لا يسمى خبازا ولا كسالا بهر من الأخيرة وبه ظهر أن المناسب
أبدال قول الشارع اسم الكتابة أو الخبز بقوله اسم الكتاب والخبز وبذلك قال في الفتح عن الاسم المشعر بالحرفة
(قوله أخذ بكل الفن) لأن الأوصاف لا يشابهها شيء من الفن ما لم تكن مقصودة مدترقة وقصد الوصف
بأفراد بذكر الفن كما في المصنوع المذروع كل ذراع يكذا (قوله لم يصح على القبض) لأن الاختلاف وقع في
وصف عارض والاصل فيه العدم والقول قول من يدعي الأصل والقول للبائع في أنها بكر لا بما حقه أصلية
والوجود فيها أصل وقسمه في البكر (قوله ورجع بالتفاوت) فإن كان بشد العشر رجع بعشر النثر بهر من
المخيرة حال ط أي يعتبر التفاوت من النثر فإن هذا البيع صحيح لا تفرقه للقبضة (قوله في الاصح) وهو
ظاهر الرواية وفي رواية لا يرجع بشيء بهر (قوله شاة على أنها حامل) قد بالثابت لأن اشتراط الحمل في الأمانة
فيه تفصيل سيذكره الشارع في الفروع الأربعة (قوله قدرا) بفتح القاف أي يكتب بمقدار كذا من الورق
أو من الأصغر مثلا (قوله فسد) أي البيع (قوله لانه شرط فاسد) لانه شرط زيادة فيه وله العدم العلم بها
فتح أي لأن ما في البطن والشرع لا تطع حقيقته (قوله جائز) أي على رواية الطحاوي وبفسد على رواية
الكرخي شرعية وجزم بالآثر في الفتح والرد (قوله لانه وصف) الأول أن يزيد من غوب لانه ليس كل
وصف يصح اشتراطه كما سيذكر في الساطع آخر الباب (قوله والقول للمشتري الخ) لأن الخيار لا يثبت إلا بالشرط
فكان من العوارض فتكون القول لمن يمينه كما في دعوى الاجل دور (قوله والمضى) أي إذا اختلفا في
مضى المدة فأقول للمشتري لانه ما تصادقا على ثبوت الخيار ثم ادعى أحدهما سقوط بعض المدة فأقول للمشتري
دور (قوله والاجازة) أي اجازة البيع عن نه الخيار كما إذا أدى البائع على المشتري بالخيار رأته اجازة البيع وأبكر
المشتري فأقول قوله لأن البائع يدعي سقوط الخيار ووجوب النثر وهو بشرط (قوله والزبادة) أي إذا
اختلفا في قدر الاجل فأقول لمن يدعي اخصر الوقتين لأن الآخر يدعي زيادة شرط عليه وهو بشرط دور
وتقدم أول البيوع عند قوله وضع بفتح حالي ومزجل أم لو اختلفا في الاجل أي في أصله فأقول لنافيه إلى
السلم وسأقي في باب خيار البيع ما لو اختلفا به بالتفاضل في عدد المبيع أو بعد القبض فأقول للمشتري
لأن القول للقباض مطلقا قدرا أو وصفه أو تعيينا فلو قبل الرده بخيار شرط أو رويته فقال البائع ليس هو المبيع
فأقول للمشتري في تعيينه ولو بخيار عيب فالبائع الخ وسأقي الكلام عليه هناك وكذا في آخر خيار الرزية وفي
ما إذا اختلفا في تعيين المبيع الذي فيه خيار الشرط عند اجازة من نه الخيار القدر وقد ذكر في البكر في آخر باب
خيار الرزية عن الظهيرة ثم قال والحاصل أن السلعة لو مضت فقول للمشتري سواء كان الخيار له أو للبائع
والأخلاق خيار للمشتري فأقول للبائع وعكسه فأقول للمشتري (تبيينه) اشترى جارية على أنها بكر ثم
اختلفا قبل القبض أو بعده فقال البائع بكر والصال والمشتري ثيب فإن قال القاضي رحمه الله فإن بكر ثم
المشتري بلايين البائع لأن شهادتين تأيدت هنا بأن الأصل البكارة وإن قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ لانه حق
قوى وشهادتين ضعيفة لم تأيد بمؤيد لكن يثبت حق الخصومة لتوجه البين على البائع فيصحب بالحق لقد سلمنا
بحكم البيع وهي بغيره فان شككنا بركت ذلك على علمه والارم المشتري وعنها رواية أنها تزده شهادتين قبل القبض
بلايين البائع ولو قال سلمنا البكر وهي بكر زالت في ذلك فأقول قوله لأن الأصل البكارة ولا يبرم القاضى
قول الشارع وأعلم أن الصوب أنواع وهذا إذا علم أنها ثيب بغير الوط فلو فلا ردها بل يرجع بالنقصان كما
سأقي هناك عند قول المصنف اشترى جارية الخ (قوله فائلا بأنها) غن فائلا معنى ادعى عقدها بالبلاء
(قوله وإذا كان البائع وطوها) لأن المشتري لما ردته بغيره من البائع بذلك النثر فكان البائع أن يملكها
دور وعلى هذا القياس القصار إذا رد الثوب لا تسرع في رد الثوب وكذا الاسكافي سارخانية قلت
وهذا إذا لم يعلم أن الثوب المردود غوب غير القصار (قوله وانفدعيها بالتعاطي) أفاد ذلك وجوب الاستبراء

بخلاف ما إذا اشترى عبد اعلى انه كافر فاذا هو مسلم فلا خيار له لان الاستخدام لا يتفاوت بين مسلم وكافر
 بخلاف تعيين الخبر أو الكتابة فانه يجب أن حاجته هذا الوصف اه ملصا ومفاده تصحيح ثبوت اخبار وان
 ظهر الوصف أفضل من الشروط الا اذا لم يحصل التفاوت بين الوصفين في الفرض المقصود المشتري كالعبد
 المسلم والكافر (قوله فيلخصه الضابط) هو ما قد عناه أو لاجل الفتح (قوله البيع لا يطل بالشروط في اثنين
 وثلاثين موضعا) هي شروط من معلوم مباداة أو تسمية فان اعطاه الرهن في المجلس جازا استصاها وشروط كقبيل
 حاضر أو غائب وحضر قبل الافتراق وكفل ولو غابا وكفل حين علم فسد وشروط حالة المشتري للبائع على غيره
 بالبائن استصاها ونافذ على أن يبيع البائع بالبائن على المشتري وشروط شهادة على البيع وشروط خيار الشرط
 الى ثلاثة أيام وشروط تعدل على انه ان لم يتعدل الفتن الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما وشروط تأجيل الفتن الى أجل
 معلوم وشروط البرائة من العيوب ويبرأ البائع من كل عيب وشروط قطع التمار المبيعة أى على المشتري فانه
 يقتضيه العقد نظر مالكا للبائع من ملكه وشروط تركها على الفضل بعد ادراكها على المقتري وشروط وصف
 مرغوب فيه كإمر وشروط عدم تسليم المبيع حتى يسلم الفتن وشروط ردة عيب وجد فيه وشروط سكون
 الطريق لغیر المشتري وشروط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادنى أما لو اشترى عبد اعلى أن لا يبيعه
 أو لا يخرج عن ملكه فسد وشروط اطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يلزم الادنى فكان شرط أن يعلم
 العبد المبيع خبصا فيفسد وشروط حمل الجارية على التفصيل الذي ذكره الشارح بعد وشروط كونها مقيمة
 لانه عيب شرعا فيكون برائة من العيب فان لم يجدها مقيمة فلا خيار له لانه وجدها سالمة من العيب وان شرط
 المشتري ذلك على وجه الرغبة فسد البيع بشرطه ما هو محرم وقوله ما في البرازية لو شراءه على أن يخل فاذا هو
 خصى له الرذ ولو عكس قال الامام النخعي في العبد عيب فاذا ان خلاصا ركانه شرط العيب فبان ملوما وقال
 الثاني الخصى أفضل لرغبة الناس فيه فيمنع اه ويرم في الفتح قول الثاني وعقضاء جريان ذلك في الامة
 المغنية وشروط كون البقرة حليما وشروط كون الفرس حليما بكسر الهاء أى سهل السير بسرعة وشروط
 كون الجارية ماولدة فلو ظهر أنها كانت ولدت له الرذ قلت وعلم انه لا يراد بديون هذا الشرط مع انه ذكر
 في البرازية أنه لو قبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم فهو عيب مطلق لان اكسار الحاصل
 بالولادة لا يزيل أبدأ وعلمه الفتوى وفي رواية أن نقصها الولادة عيب وفي الباب ليس بسبب الا ان نقصها وعلم
 الفتوى وشروط ايقاع الفتن في بلد آخر وهذا لو كان الفتن مؤجلا الى شهر مثلا فليس جائزا والشرط باطل الآن
 يكون له مؤقعا فيمين أما لو غير مؤجل فالبيع فاسد لانه يصير أجلا مجهولا وشروط الحل الى منزل المشتري فيقاله
 حل ولو بالانارسية أما في العربية فانه يفرق فيها بين الايشاء والحمل والعقد يقتضي الأول لا الثاني ففسد البيع
 وشروط حذو النعل وشروط خزانة وشروط جعل رقعة على ثوب اشتراء من خفاني وشروط كون الثوب
 سدا ساقا اذا وجد خاسا أخذ به بكل الفتن أو ثلاثة لانه اختلاف نوع لاجنس فلا يفسد وشروط كون السويق
 ملتصقا بمن وشروط كون الصابون متخذ من كذا اجز من الزيت ففسد لو كان ينظر الى المبيع وقبضه ثم
 ظهر انه متخذ من أقل مما ذكر من السمن أو الزيت جاز البيع بلا خيار لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاين
 اتقى القدر وشمله ما لو اشترى قميصا على انه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فظهر من ثمة جاز بلا خيار
 قلت وبشكل عليه مسافة السداسي على أن كونه مما يعرف بالعيان غير ظاهر الا اذا احتج بالتفاوت وشروط
 بيع العبد الا اذا قال من فلان بأن حال بعثك العبد على أن تبعه من فلان فانه يفسد لان له طلبا وشروط جعلها
 سعة والمشتري ذمى بأن اشترى دارا من مسلم على أن يتخذها سعة جاز البيع وبطل الشرط وكذا يبيع العسر على
 أن يتخذ خرا وانما جاز لان هذا الشرط لا يخرج جماع من ملك المشتري ولا مطال له بخلاف اشتراط أن يبيعها
 المسلم مصداقا فانه يخرج عن ملكه الى الله تعالى وكذا اشترط أن يبيعها ساقعة أو مقبرة المسلمين أو أن تصدق
 بالطعام على الفقراء فانه يفسد وشروط وضي الجيران بأن اشترى دارا على انه ان وضي الجيران أخذها قال
 الصفار لا يجوز وقال أبو البيث ان سعى الجيران وقال الى ثلاثة أيام جاز اه ط ملصا مع بعض زيادة (قوله
 شرط انها مقيمة) هذه والتي بعدها فتقنا في مسائل الاشياء (قوله ولو شرط حليما) أى الامة
 بخلاف الشاة فانه مفسد كإقذمه المصنف لان الولد زيادة مرغوبة وانما هو مومة لا يدري وجودها فلا يجوز

طلبه
 البيع لا يطل بالشروط في ٣٢

لصكونه على صفة خرمين
 المشروط مجتبي فيلخصه الضابط
 البيع لا يطل بالشروط في اثنين
 وثلاثين موضعا كقوله في
 الاشياء * شرط انها مقيمة
 ان لا يبرى لا يفسد وان لرغبة
 فسد بائع ولو شرط حليما
 ان الشرط من المشتري فسد
 وان من البائع جاز لان حليما
 عيب فذكره البرائة منه حتى
 لو كان في بلد غير مقيم
 الاماء للاولاد فسد خائفة
 ولو شرط انها ذات لبن

ثانية (قوله على الأكثر) أي على قول أكثر القضاة (قوله لا ما فيه غرر) كسحب الشاة على أنها حامل (قوله الآن لا يرغب فيه) لأن اشتراطه يكون بمعنى البراءة من وجوده كافي حبل الأمة (قوله ما يعرف بالعبان) كساعة السويق والصابون كما ترقى مسائل الأشباه (قوله اتنى الفرر) فليس له أن يرد إذا ظهر بخلاف ما اشترط والله سبحانه أعلم

• (باب خيار الرؤية) •

قدمه على خيار العيب لأنه يمنع تمام الحكم وذلك لمنع لزومه والزم بعد التمام والرؤية في البيع قبل القبض وبعدة ولا يحتاج إلى قضاء ولا وضي البائع وينسخ قوله ردودت إلا أنه لا يصح الرد إلا بطل البائع خلافاً للثاني وهو يثبت حكماً بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره وزمه الفتي وكذلك هو كذا فيده أو صار إلى حال لا يملك فضعه بطل خياره كذا في السراج بجر (قوله) من إضافة المسبب إلى السبب الذي ذكر في الفتح والبرهان الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية اهـ (قوله ظاهر) كذا في أغلب النسخ ولا تناسبه التعليل بعده وفي بعض النسخ ظاهر البطون وفي بعضها غير ظاهر وبه عبر في الرد اتنى وعزم مع التعليل بعده إلى المبتنى (قوله ما سبي)

• (باب خيار الرؤية) •

الخ) يعني والثني لا يثبت قبل شرطه وفيه أن هذا رداً بضائع ما ذكره لأن المسبب لا يتقدم على سببه وسأني بجوابه قريباً وهو أنه بسبب آخر وبأنه كإفلاح أن حق النسخ قبلها ليس من نتائج ثبوت اختياره بل بحكم أنه عقد غير لازم لأنه لا يقع منبراً لما ذكره فضعه لا حقه في الصنابة وسيد كره الشارح اهـ (قوله) في أربعة مواضع أي لأخيه كما في الفتح (قوله الشراء للأصناف) أي الإلزام تعيينها ولا تتبدل في الذمة والمراد الشراء الصحيح لمافي العبر من جامع التصولين أن خياراً الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع الفاسد اهـ أي لوجوب فضعه بدونهما (قوله والقسمة) في الشرع لا يلة عن العيون أن قسمة الأجناس المختلفة يثبت فيها الخيارات الثلاث خياراً بالشرط والعيب والرؤية وقسمة ذوات الأمانات كالكسكيات والموزونات

يثبت فيها خيار العيب فقط وقسمة غير المثلثات كالتياب من نوع واحد والبقر والتم يثبت فيها خيار العيب وكذا الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حنيفة لا اهـ (قوله فليس في ديون وتقود) في بعض النسخ في ديون التقود وفي بعضها في دين العقود والاولى أولى وحذف التقود على الديون من حذف الخاص على العام قال في الفتح وعرف من هذا أي قصره على المواضع الأربعة أنه لا يكون في الديون فلا يكون في المسلمة ولا في الأثمان الخالصة أي كالدراهم والدينار بخلاف ما إذا كان المبيع أمانة من أحد التقدين فإن فيه الخيار اهـ قال في البر وأما رأس مال السلم إذا كان عيناً فإنه يثبت اختياره للسلم إليه (قوله وعقد ولا تنسخ) قال في الفتح وعلمه كل ما كان في عقد ينسخ بالنسخ لأفلا ينسخ كالمهر وبطل

العلم عن القصاص وبطل الخلع وإن كانت أماناً لأنه لا يشد فيها لأن الرد كالموجب الانتساخ في العقد فاعلم وقامه وجوب المطالبة بالعين لا بما يقابلها من القيمة فلو كان له أن يرد كان له أن يرد أهـ (قوله لما لم يراه) أي الصادقان قال في البر أراد بما لم يره مالم يره وقت الصدوق قبله والمراد بالرؤية العلم المقصود من باب عموم الجواز فصار الرؤية من أفراد المعنى الجاهلي فيشمل ما إذا كان المبيع ما يعرف بالشم كالمكوك وما اشتراه بعد رقبته فوجدته متغيراً وما اشتراه الأعمى وفي التنية اشترى ما يذاق فذاقه ليلاً ولم يمسح خياره اهـ (قوله)

أي المبيع) أي الذي لم يراه بأن كان مستوراً (قوله فلو لم يشر إلى ذلك الخ) عبارة الفتح هكذا في البسوط الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز فلو لم يشر إليه ولا إلى مكانه لا يجوز بالإجماع انتهى لكن الخلاف الكتاب يستثنى جواز البيع سواء سمي جنس المبيع أو لا سواء أشار إلى مكانه أو إليه وهو حاضر مستور أو مثل أن يقول بعت منك ما في كى بل عادة المشايخ قالوا بالطلاق الجواب يدل على الجواز عند وطاعة قالوا لا يجوز بلهالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الأئمة وغيره كصاحب الاسرار والذخيرة لبعد القول بجواز ما لم يعلم بجنسه أصلاً كمن يقول بعتك شيئاً ببشرة اهـ كلام الفتح وما حمله التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم بحمل الخلاف الجواب على ما قاله شمس الأئمة وغيره من لزوم

جاز على الأكثر قلت والظاهر
للأوصاف أن كل وصف لا غرر
فيه فاشترطه جائز لا ما فيه
غرر الآن لا يرغب فيه وفي
الخاصية في فصل الشروط
المقدمة في عين ما يعرف
بالعبان اتنى الفرر

• (باب خيار الرؤية) •
من إضافة المسبب إلى السبب
وما قبل من إضافة الثني إلى
شرطه ظاهر لما سبي اهـ

الرد قبل الرؤية (هو يثبت
في أربعة مواضع (الشراء
للأصناف (والاجارة والقسمة

والعلم عن دعوى المال على
ثني بعينه) لأن كلامها
معاوضة فليس في ديون وتقود
وعقد ولا تنسخ بالنسخ خيار
الرؤية فتح (صح الشراء

والبيع لما لم يره) والأشارة
إليه أي المبيع (أو إلى مكانه
شرط الجواز) فلو لم يشر إلى
ذلك يجوز أجماعاً فتح وبصر

الإشارة إليه أو إلى مكانه إذ لا يصح بيع ما لم يعلم بصفه أهلاً أي لا بوصف ولا بشاره فلو قال صاحب القهارة
 يعني شيئاً يسمى موصوفاً أو شاراً إليه أو إلى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه فأقارن لزوم الإشارة عند
 عدم تحية الجنس والوصف فالتسمية كافية عن الإشارة حتى لو قال بعتك كتر خبطة بلدي بكذا أو أكثر في
 ملك من فرع واحد في موضع واحد جازاً البيع وكذا الإضافة في مثل بعتك عبدي وليس فيه غيره وكذا الحدود
 في مثل بعتك الأرض القلانية والمدارعي نقي الجهالة الفاسقة لبيع البيع كما حقا ذلك بما لا مزيد عليه أول
 البيع عند قوله وشرط لصحته معرفة قدر مبيع وعين قدسكروه بالمرجعة فانه يتعلق هنا بهذا التقرير
 سقط ما في الحواشي السعيدة من قوة أهول في كون الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه شرط الجواز بها بالإجماع
 كلاماً فليتأمل اه للمعلقين أن الإشارة ليست شرطاً دائماً بل عند عدم معرف آخر رفع الجهالة فافهم
 (قوله وفي حاشية أخى زاده) أي حاشيته على صدر الشريعة قال في المنع وفي حاشية أخى زاده كرهذا

البحث ثم قال وقال عامته شافهاً المطلق الجواب يدل على جوازه وهو الأصح وقال بعضهم لا يجوز وصرح
 بزيد ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث بشرط كون المبيع حاضراً موجوداً مأمناً مقدوراً للتسليم وما
 في المسوط من أن الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر إليه أو إلى مكانه لا يجوز بالإجماع اه
 وفي الغنية قال القدوري من اشترى شيئاً لم يره فالبائع جائز بمعه أن يقول بعتك الثوب الذي في كتي هذا
 أو هذه الجارية المتقبة وكذلك العين الغائبة المشار إلى مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الاسم غير مباحي
 والمكان معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار أن كلاماً في عين يجهل لو كانت الرؤية حاصله
 لكن البيع جائزاً اه ما في المنع ملخصاً ولا يعني أن حاصله تقيد إطلاق الجواب بما قاله في المسوط وغيره كما مر
 عن فتح القدر وهو جعل إطلاق التوثيق كعبارة القدوري المذكورة (قوله أي للمشتري) كان شيئاً للمشتري
 التصريح به لأنه لم يتقدمه ذكره إجماع عود الصغير للبائع وإن كان يرتفع بقوله لا في ولا خيار للبائع (قوله
 إداراه) أي علمه كافتقاره (قوله الإذالة البائع الخ) في الصرع جامع الفصولين شراء وحله البائع
 إلى بيت المشتري فراه ليس له الرذالة لورده يحتاج إلى الخ فصره هذا كعب حدث عند المشتري ومؤنرة
 المبيع يعيب أو يضار شرط أو روية على المشتري ولو شري متاعاً وحله إلى موضع فله رده ويعيب أو روية لورده إلى
 موضع العقد والافلا اه وظاهره أنه اغتار به لورده إلى موضع العقد فلو حله المشتري بخلاف البائع وهو
 خلاف ما نقله الشارع عن الأشياء والذي يظهر عدم الفرق وأن ما ذكر من قوله لأنه لورده الخ غير ظاهر لأنه
 لا يناسبه قوله بعده ومؤنة الرذلة على المشتري فافهم ثم رأيت صاحب نور العين اعترض لتعليل المذكور
 بما ذكره ثم أنه يستفاد من كلام الفصولين أن ما أنقصه البائع على قصبه إلى منزل المشتري لا يلزم المشتري إداره
 عليه المبيع إلى محل العقد لأن البائع متبرع بما أنقصه لأن الواجب عليه التسليم في محل العقد دون التصيل وبه
 يظهر جواب حاشية الفتوى اشترى حديد لم يره وشرط على البائع تحصيله إلى بلد المشتري ثم رآه فلم يرض به
 وأراد فسخ البيع بخلاف الروية أو بضاد العقد بسبب شرط المذكور والجواب أنه يلزم تحصيله إلى بلدة
 البائع لورده عليه وإن كان الرذيب الفساد ما صرح به جامع الفصولين أيضاً من أن مؤنة رذ المبيع فاسد
 بعد التمسك على التبايض (قوله وإن رضى بالقول تحله) قد بالقول لأنه لو أجاز به القائل بأن تصرف فيه يزول
 خساره كافي الشرب ثلاثة من شرح المجمع (قوله أي قبل أن يراه) أشار إلى أن الصغير المذكور في قوله
 عائداً إلى المعنى الصديري لا إلى لفظ الرؤية المفهوم من قوله إداراه لأنه مؤنث تأمل وأجاب في الجواب أنه ذكر

الصغير للمعنى أي لأن المراد من الرؤية العلم كإمضاء (قوله لأن خساره معلق بالرؤية بالنص) أي تحديد من
 اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه أو شاء أخذه وإن شاء تركه قال في الدرر وقته أن هذا استدلال بمفهوم
 الشرط ونحن لا نقوله اه قلت وجوابه أن الأصل في العقد لزوم فلا يثبت الخيار والإدليله والنص إنما يثبت
 عند الرؤية فيبقى ما وراءه على الأصل فالحكم ثابت بدليل الأصل لا بمفهوم هذا الشرط وهذا معنى قول
 الشارع ولا وجود للمعلق قبل الشرط وقال في التمسك والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والاحتياط لا يقتضي قبل
 الثبوت اه أي إذا كان الخيار معلقاً بالرؤية كان عدمها مقبلاً فلا يصح استقاطه بالرؤية (قوله لعدم لزوم
 البيع) بيان للفرق بين التمسك والإجازة فانه غير لازمة قبل الرؤية وهو لازم مع استوائهما في التطبيق بالشرط

وفي حاشية أخى زاده الأصح
 الجواز (وله) أي للمشتري
 (أن يردّه إذا رآه) الإذالة
 البائع لبيت المشتري فلا يردّه
 إداراه إذا أعاده إلى البائع
 أشياء (وإن رضى) بالقول
 (قبله) أي قبل أن يراه لأن
 خساره معلق بالرؤية بالنص
 ولا وجود للمعلق قبل الشرط
 (ولو فضحه قبلها) قبل الرؤية
 (صح) فسخه (في الأصح) بغير
 لعدم لزوم البيع بسبب جهالة
 المبيع فلم يقع منه بغيراً

في الحديث المار وذلك أن القسح تمسح بآخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما لا يلزم فتمسح بآخره ولم ينت
 للإجازة بسبب آخر فبقت على القدم وحاصله أنه غير لازم قبل الرؤية لجهاه المسح وإذا أدرك حدثه بسبب آخر
 لعدم لزومه وهو الرؤية ولما قلنا من إجماع الأسباب على سبب واحد أفاد في البصر (قوله في موقوف عدة)
 تخبر لا إطلاق (قوله هو الاسم) وقيل موقوف وقت إمكان القسح بعد الرؤية حتى لو تمسك منه ولم يمسح سقط
 خياره بغير (قوله وهو مبطل خيار الشرط) كسحب في يده وتقدره بهضه وتصرف لا يمسح كالاشتاق
 وتوابعه أو يوجب حقا للغير كالبيع المطلق أي من شرط الخبير بالسابع والرهن واللاجارة قبل الرؤية وبدها
 وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بخيار أي بالسابع والمساومة والهبة بلا تسليم بطل بعد حال قبلها ملحق وفي جامع
 الفصولين باع بخيار لا يطل به خيار الرؤية إلا في رواية وبخيار المشتري بطل وكذا الوعايع فاما داوهك بعض
 المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا التذرية بهضه جهلا وكذا الوعايع فاما داوهك بعض
 ولو عرض بهضه بعد الرؤية على البيع أو حال رضى يمسح بطل خياره وكذا اختيار العيب وكذا الوعايع فاما داوهك بعض
 رسوله اه قال في نور العين ومساومة عرض بهضه على البيع ليست وقافية لا في الخاتمة لوعرض بهضه على البيع
 بعد الرؤية بطل خياره عند محمد لا عند أبي يوسف اه قلت صاحب الخاتمة يقدم الاختيار بقدر (قوله مطلقا)
 أي قبل الرؤية وبدها كملت (قوله وعقد الرضى) نقل لعبارة الدرر بالمعنى لا في الخاتمة لوعرض بهضه على البيع
 حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لأن هذه التصرفات لا تزيد على
 صريح الرضى وهو أنما يطل بعد الرؤية وأما التصرفات الأولى فهي أقوى لأن بعضها لا يقبل القسح وبعضها
 أو بغير حق الغير فلا يطل بهضه اه ثم علم أنه في الكثرة قصر على قوله بطل بما يطل به خيار الشرط فأورد
 عليه في البصر الأخذ بالشفعة والعرض على البيع والبصير بالخيار بالسابع واللاجارة والأحكام بلا أجر والرضى
 بالمبيع قبل الرؤية فأنما تطل خيار الشرط دون خيار الرؤية اه لكن السواب استلحاق قوله واللاجارة فأنما
 يوجب حقا للغير وقد علمت أن مسألة العرض خلافه ثم إن ما أورد في البصر احتج به الشارع بقوله ومفيد
 الرضى بعد الرؤية لا قبلها فأن هذه الأشياء لا تطل خيار الرؤية قبل الرؤية لأنها تصد الرضى وصريح الرضى
 قبلها لا يطله فلذا قال بعد الرؤية لا قبلها لكن يبقى إيراد البصر وإدراكه على قوله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا
 فان هذه الأشياء تطل خيار الشرط فتبطل خيار الرؤية قبلها وبعد ما علم أنها لا تطل قبلها لماعلمت
 ولا يفيد قوله ومفيد الرضى الخ لأن بعض ما يطل خيار الشرط يفيد الرضى كالعقود والبصير وبخوهم من
 التصرفات وبطل خيار الرؤية قبلها وبدها (تنبيه) عد في البصر بما يطل خيار الرؤية قبض المبيع وتقد
 الثمن بعد الرؤية زاد في جامع الفصولين وكذا الوعايع فقبضه رسوله اه وجه الحديث المشتري فإذا أدركه ليس له
 رده ما لم يرد إلى موضع العقد كما مر بيانه وكذا لو اشترى أرضا لم يرد وأعارها فزرها المستعير وكذا لو اشترى
 عدل ثياب قلنس واحد لا يطل خياره في الكل اه (قوله فله الأخذ بالشفعة الخ) تفرع على قوله لا قبلها
 أي إذا كان مفيد الرضى لا يطل خيار الرؤية قبل الرؤية فلو اشترى دارا ولم يرها فبعت دار مجنبة فأنه أخذ
 الثانية بالشفعة ولا يطل خياره في الأولى حتى إذا رهاها ولم يرض بها فله ردها بخيار الرؤية (قوله دردم من خيار
 الشرط) وكذا ذكره الشارح هناك من المعارج بقوله بخلاف خيار رؤية عيب (تنبيه) انما عز ذلك إلى
 الدرهم من خيار الشرط مع أنه في الدرر ذكره في هذا الباب متنا بقوله كذا طلب الشفعة بالمجرى لا ماله
 مطلقا لخيار الرؤية قبل الرؤية وهو غير صحيح (قوله خوف القدر) أي غير البائع بسبب اعتقده على شرائه
 فلا يطلب لشفعة مشترقا بشرط (قوله ولا خيار لبائع ما لم يرد في الاسم) بأن ورث منها فباعها لا خياره
 بالإجماع الكوفة درست في أي وقع الحكمه بمحض من النصابة رضى الله تعالى عنهم ولم يرد عن أحد منهم
 خلافه فكان إجماعا على كونه في الفسخ وهو قول الامام المرجوع إليه كما في البصير بطلان قوله
 في الاسم لا يطل له إجماعا أن مقابله صحيح مع أن ما رجع عنه المجتهد لم يبق قوله لأنه في حكم التمسوخ (قوله
 وكفى روية ما يؤذن بالمقصود) لأن روية جمع المبيع غير مشروط لتذره فكيف روية ما يدل على الصل
 بالمقصود هداية والمراد أن روية قبل الشراء كائنه في سقوط خياره بعده لأنه قد اشترى ما رأى فلا خيار
 فهو ليس المراد أنه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره كما لو علمه بعض الطلبة فاشتكله بأن خيار

(ويثبت الخيار) الرؤية (مطلقا)

(غير موقوف) عدة هو الاسم

عناية لا إطلاق النص مالم

يوجد مبطله وهو مبطل خيار

الشرط مطلقا ومفيد الرضى

بعد الرؤية لا قبلها حد ظه

الأخذ بالشفعة ثم رده الأول

بارؤية دردم من خيار الشرط

فليقتض (ويشترط للقسح علم

البائع) بالبيع خوف الغير

(ولا خيار لبائع ما لم يرد) في

الاسم (وكفى روية ما يؤذن

بالمقصود

الرؤية غير موقت وإنه إذا رآه بعد الشراء لا يسقط الإيقول أو فعل يدل على الرضى فكيف يسقط بمجرد رؤية ما يؤذن بالتقصود فأفاده في التبرؤ من الشراء ولا شك أنه وهم ساقط والزم أن لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء لا قبله بل بعدد ولا قائل به مع أن الرؤية بعد الشراء شرط ثبت الخيار على ما مر (قوله كوجه صريح) المراد بها ما لا يتفاوت أفعاله قال في التفتيح فإن دخل في البيع أشياء فإن كانت الأحاد لا تتفاوت كالتكامل والموزون وعلاسته أن يعرض بالتفويض فيكتفى برؤية واحد منها فيسقط الخيار لا إذا كان الباقي أردى مما رأى فثبت يكون له الخيار أي خيار العيب لا خيار الرؤية ذكره في النبايع وعلى في الكافي بأنه إنما رضى بالصفة التي رآها لا بقدرها ومفادها أنه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف أي صاحب الهداية والتصديق أنه خيار عيب إذا كان اختلاف الباقي يوصله إلى حصة العيب وخيار رؤية إذا كان لا يوصله إلى اسم العيب بل الدين وقد يمتنعان معاً إذا اشترى ما لم يره فلم يقضه حتى ذكره البايع به عيانه أراء المبيع في الحال اهـ وأقره في العبر والحاصل أنه إذا كان الباقي أردى مما رأى فيكتفى برؤية بعضه أي لا يسقط جهل الخمار مطلقاً وإنما يسقط جهل خيار الرؤية فقط ويرى خيار العيب على ما في النبايع أو يرى مع خيار الرؤية على ما في الكافي والتصديق التوصل وهو أنه إن كان الباقي معيباً في الخمار وإن كان الباقي رؤية فقط وهذا التبرؤ يسقط ما في التبرؤ حتى اتفق منه إلى خيار العيب فتدبره اهـ وهذا اعتراض على ما في النبايع والمجواب أنها قد أسقطت خيار الرؤية وإنما لم تكن كلفة في لزوم المبيع لأنه يبق مع خيار العيب كإثباته بكلام النبايع وعلى ما هو التصديق ثم قال في التفتيح السقوط برؤية البعض إذا كان في وعاء واحد فلو أن كثر فضل كذلك وقبل لا بد من رؤية كل وعاء والصحيح الأول لأن رؤية البعض تعترف بحال الباقي هذا إذا ظهر أن ما في الوعاء الآخر مثله أو أوجدوا أردى فهو على خياره اهـ (تنبيه) قال في جامع الفصولين فإن قال المشتري لم أجعل الباقي على تلك الصفة وقال البايع هو على تلك الصفة فالقول البايع والبيعة للمشتري اهـ ومثله في الحائنة ولا يخفى أن هذا إذا حلت التفويض الذي رآه وأدى المشتري مخالفة الباقي به أما لو كان موجوداً فإنه يعرض على من لم يعبه بذلك فيضع الحال لكن يبق شيء وهو أن هذا إنما يظهر لو كان المبيع حاضراً استورا بكيس أو نحوها أما لو كان غائباً وأحضره البايع التفويض وهلك ثم أحضره الباقي فآذى المشتري أنه ليس على الصفة التي رآها في التفويض فينبغي أن يكون القول للمشتري لأنه منكر ضماً كون ذلك هو المبيع بخلاف ما إذا كان حاضراً لا تخافها على أنه المبيع وإنما لا اختلاف في الصفة وهذا يظهر أن ما يصفه الخبر الرمي "في حواشيه على الفصولين من أنه لو حلت التفويض فالقول للمشتري لا نكراه كون الباقي هو المبيع ضمناً محمول على ما لو كان غائباً كما قلنا ولا يخالفه صريح المنقول كالمثل فاقسم هذا التصريح (قوله ورقيق) أي وجهه ورقيق أو أكثر كافي السراج عبداً كان أو أمانة لأن سائر الأضواء في العبد والأمانة تبع للوجه ولذا تساوت القيمة إذا فرضت تساوت الوجه مع تساوي الأعضاء ودل كلامه أنه لو نظر لسائر أعضائه غير الوجه لا يسقط خياره به صريح في السراج غير ولا يتشترط رؤية الكفوف واللسان والاسنان والشعر عندنا بغير (قوله تركب) احتراز عن شاة العلم أو الفسنة والبقرة الخلوب أو الساقة كافي التبرؤ ياتي حكمها (قوله وكلها) أي مع كلها بغضن يعني العجز وأفاد أن رؤية القوائم غير شرط وهو الصحيح بغير (قوله في الأصح) هو قول أبي يوسف واكتفى بمحدر رؤية الوجه بغير (قوله وظهره) بغير (قوله) لأن السادي يعرف ما في العنق فلو شرط قصه لتضرر البايع بسكر رؤية وتضمن بجهته وبذلك يتضح عليه الآن يصحكون له وجهان فلا بد من رؤيتهما أو يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالمثل قبل هذا في عرفهم أن ما في عرفنا إنما ليراطن الثوب لا يسقط خياره لأنه استمر اختلاف الساطع والخشاع في الثياب وهو قول زفر في المسوط الجواب على ما قال زفر فتح ويجزى قلت ومقتضى التعليل الأخير أنه لو لم يتصف سطح الخمار إلا إذا ظهر ما طنه أردى من ظاهره فله الخيار على ما مر وبقى شيء لم أر من يسه عليه وهو ما لو كان المبيع أنواراً متعددة وهي من تحت واحد لا تقتض عاده بحيث يباع كل واحد منها بغير منفصل وتظهر أنه يمكن رؤية ثوب منها إلا إذا ظهر الباقي أردى وذلك لأنه ليس ببيع التفويض في عادة التصار فإذا كانت أو الماخلفة يظنون من كل لون إلى ثوب واحد بل قد يقطعون من كل لون قطعة قدر الأصبع ويلصقون القطع

كوجه صيرة ورقيق وجه
(دابة) تركب وكلها أيضاً
في الأصح (و) رؤية ظاهره
بغير مطوي

في ورقة فعل حال جميع الاثواب برؤية هذه الورقة ويكون طول الثوب وعرضه معلوما فاذا وجدت الاثواب كلها على الحال المرقى والمعلوم بلاثاقوت منها ذبني أن يسقط خا والروية لانها حشيدة تكون بمنزلة العددي المتقارب كل طوز والبص اذ لا شك انه قد يحصل تفاوت بين جورة وجورة ولكنه يسر لا يتخص الثمن فاذا كان نوع من التساب على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها عن ثوب اختلافا يتخص الثمن عادة كان كذلك ولا سيما اذا كانت التساب من مدى واحدة داخل تحت قول الهداية وغيرها انه يكتفي برؤية ما يدل على العلم بالمقصود وفي الزبلي "لو كان اشياء لا تتفاوت اعادة كالمكيل والموزون وعلمته أن يعرض بالتزوج يكتفي برؤية بعضه بمران العادة لا اكتشاف البعض في الجنس الواحد ولو وقع العلم به بالباقي الا اذا كان الباقي اردي فله الخارفة وفيما رأى وان كان آساده تتفاوت وهو الذي لا يعالج بالتزوج كالتسبب والدواب والعبد فلا بد من رؤية سكل واحد من أفرادها لانه برؤية بعضها لا يقع العلم بالباقي للتفاوت اه أي للتفاوت الفاضل بين صيد واحد وثوب وثوب لكنه جعل المساط في الفرق تفاوت الاحاد وعدمه وعرضه في العرف بالتزوج وعدمه فدل على انه لو كان نوع من التساب لا تتفاوت آساده ويعرض بالتزوج في العادة كما قلنا فهو في حكم المكيل والموزون وذكر في الهداية انه يجوز بالسبق في المذروعات لانه يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة والصفة لافي الحيوان لانه في تفاوتها فاشا في المالية باعتبار المعاني الباقية فيفضي الى المنازعة بخلاف التساب لانه ممنوع العباد فتنها يتفاوت الثوبان اذا اشباع على منوال واحد اه ومرادها هما يتفاوتان قليلا كما في القمح اي بحيث لا يعتبر عاده ولا يفضي الى المنازعة فقد اعتقر والتفاوت اليسير في السلم الوارد على خلاف القياس لانه بيع معدوم فينبغي أن يقال هنا كذلك ولهذا اكتفى في العددي المتقارب برؤية البعض في الصميم خلافا للكرخي هذا ما ظهر في بحثنا (قوله وقال زفر الخ) قال في التبريل هذا قول زفر وهو الصميم وعلمه الفتوى واكتفى الثلاثة برؤية خارجها وكذا برؤية بعضها والاصح أن هذا بناء على عادتهم في الكوفة او بعد ادقان دورهم لا تكن متفانية الا في الصكبر والصغر وكونها جديدة اولافا في ديارنا فهي متفانية قال الشارح الزبلي "لان بيوت الشترية والصفة والعلوية والسفلة من اقفاها ومطابخها وسطوحها مختلفة فلا بد من رؤية ذلك كله في الانظر وفي القمح وهذا هو المعنى في ديار مصر والشام والعراق وهذا عرف أن كون ما في الكتاب قول زفر كانه بعضهم غير واقع موقعه لانه كان في زمنهم لم يكتب برؤية الخارج فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقا اه كلام التبريل وحاصله ان اجتناب الثلاثة اكتفوا برؤية خارج البيوت ومن الدال لكونها غير متفانية في زمنهم وزفر كان في زمنهم وقد قالهم علم انه قائل بشرائط رؤية داخلها وان لم تتفاوت وهذا خلاف ما محصوره بشرائط رؤية داخلها في ديارنا لتفاوتها فيكون اختلاف عصر وزمان أما خلاف زفر فهو اختلاف جهة وبرهان لا اختلاف عصر وزمان (قوله ومثله الكرم والبستان) فلا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بد من رؤية الغيب من كل نوع اشيا وفي الزمان لا بد من رؤية الحلو والحامض وفي الثمار على رؤس الاشجار فتعبر برؤية جميعها بخلاف الموضوع على الارض بجر وهو ذكر في فصل ما يدخل في البيع بما اشترى الثمار على رؤس الانصار فرأى من كل شجرة بعضها بنته خبايا الروية اه وهذا باق ما ذكره في الكرم ولعله يفرق بين ما اذا اشترى الشجر بجره فيكتفي أن يرى من كل نوع شيا وبين ما اذا اشترى الثمر مقصودا قائل (قوله شاة قنبية) هي التي تحبس في البيوت لاجل التناج من اقتنته اقتضت لنفسه قنبية اي للسل لا لتعبارة بجر فتقوله للدر والنسل فتسببها (قوله مع ضرعها) قال في الجرح بعد زوره للظهير فليصفه فان في بعض البساتين ما يؤهم الاقتصاد على رؤية ضرعها اه لكن في الثمر الظاهر انه لو اقتصر على كفاه بجره بغير رؤيته (قوله وشم مشوم) وفي غفوف المخازي لا بد من سماع صوتها لان العلم بالشيء يقع باستعمال اقدادها ولا يسقط خياره حتى يذكره زبلي (قوله لوجودها داخل) فهو لم ير الدهن حقيقة في القصة ولو تقرر في المرأة فرأى المبيع قالوا لا يسقط خياره لانه ما رأى عينه بل مثاله ولو اشترى سمكاً ما يمكن اخذ دلا صطاد فراه فيه قبل يسقط خياره لانه ما رأى عين المبيع وقبل لانه لا يرى في الماء على حله بل يرى اكبرهما كان فهذه الروية لا تنزف المبيع بجر (قوله وكفى رؤية وكيل قبض وشراء) فلا خيار له ولا موكله وهذا لو شرا شيء لا يبعثه ففي المعين ليس للوكيل خيار رؤية واذا اشترى ما موكله ولم يسله الوكيل فله انباء اذا ابره كما في جامع

وقال زفر لا بد من شجرة كاه وهو المختار كما في اكثر المعبران
قوله المصف (وداخل دار)
وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الصميم وعلمه الفتوى جوهره وهذا اختلاف زمان لبرهان ومثله الكرم والبستان (و) كفى (بجس شاة ظم ونظر) جميع جسد (شاة قنبية) للدر والنسل مع ضرعها ظهيرة وضرع بقرة حلوبة واقعة لانه المقصود جوهره (و) كفى (ذوق مطعوم) وشم مشوم (لا خارج دار وشمها) على الخبز بكاف (أو رؤية دهن في زجاج) لوجود الحاصل (وكفى رؤية وكيل قبض) (و) وكيل (شراء)

لأروية رسول) المشتري ويائه

في الدرد (ومع فقد الاعي)

ولولغيره وهو كالصبر الا في

اتنى عشرة مسألة مذ كونة

في الاشياء (مقسط خياره

بمس مبيع وشعه وذوقه)

فما يعرف بدلت (ووصف

عقد) وغيره وصعد وكذا كل

مال يعرف بمس وشم وذوق

حداى أو ينظر وكه ولو

أبصر بعد ذلك فلا خاره

هذا مكله (إذا وجدت)

المذكورات كنتم الاعي

وكذا أروية البصر وجه الصورة

وشعها غير (قبل شرائه ولو

بعده ثبت له الخيار) أى

بالمذكورات

مطلب

الاعى كالصبر الا في مسائل

التصديق واحترز عالوكله بأروية مقصودا وقال ان رضىته غلظه لا يصح ولا تصبرونه كروية موكله جامع
التصديق قال في العر لا نهاسن المباحات لا تنوع على فوكل الا اذا فوض الى العنصر والايجاب لقال في الخط
وكله بالنظر الى ما شره ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض فمبيع يصح لانه جعل الرأى والنظر اليه فمبيع
كالمقوض النسخ والا اجازه الى البيع بشرط الخيار اه قال في الردول كلامه ان رضىته قبل التوكيل به
لا تزلها فلا يسطع بها الخسار كافى الفتح وغيره (قوله لأروية رسول المشتري) سواء كان رسولا بالقبض
او بالتسراء زيلى (قوله ويائه في الدرد) حيث قال اعلم ان ههنا وكلا بالتسراء وكلا بالقبض ورسولا
وصورة التوكيل بالتسراء ان يقول كن وكلاعى بشراء كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكلاعى
بقبض ما اشترته وما رأته وصورة الرسالة ان يقول كن رسولاعى بقبضه فروية الوكيل الاوّل نسق الخيار
بالاجماع وروية الثاني نسق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قبضه ناظر الى المصلحة وليس له ولا للموكل ان
يرد ما لا يبيع وانما اذا قبضه مستورا ثم رآه فاستل الخيار فانه لا يسطع لانه لا قبضه مستورا انتهى التوكيل
بالقبض انما يفسد خلافاً لسقطة فقد اصبورت ان خياره وان ارسل رسولا بقبضه بقبضه بعد ما رآه فمشتري
ان يرد ما قاله الوكيل بالقبض والرسول سواء في ان قبضه ما بعد الروية لا يسطع خياره المشتري اه ح قال في
الشرعية لانه وفيه قلة لانه لا خلاف في هذه الحالة وما خلافاً فى الآخر الوكيل بالقبض حال قبضه لا فى فقره
السابق على قبضه ولا تأخر عنه كافي التبيين اه ط (تنبيه) نقل في الصرعن القوائد ان صورة الرسالة
ان يقول كن رسولاعى فى قبضه او امرتك بقبضه او امرتك بقبضه او قل فلان ان يدفع المبيع اليك وقبل
لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بان قال قبض المبيع فلا يسطع الخيار اه وذكر في الصرعن
كتاب الوكلاء من البدائع ان الامحاص من الموكل ان يقول ويكلك كذا او اقبل كذا او اذنت لك ان تفعل كذا
ونحوه اه فهذا صريح في ان الامر والاذن وكسل لكن ذكره كالحسن والاولوية ما يدل على ان الامر
فوكيل اذ دل على اتمامه بالأمور من باب الامر وسأى في تحريره هناك ان شاء الله تعالى وكنت هنا في قضيت
الحامدية بعض ذلك فراجعه (قوله ولولغيره) كان يكون وصيا او وكلا (قوله الا في اتنى عشرة مسألة)
قال في الاشياء وهو كالصبر الا في مسائل منها الاجهاد عليه والاجابة ولا جاعة ولا جوع وان وجد قائداً ولا يصح
للمشاهدة مطلقا على العقد والتقاء والامامة العظمى والادوية عنه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته
الآن يكون اعلم القوم ولا يصح عقده عن كفارة ولم ارحمك ذبحه ومسده وحضائه ورويته لما اشتره بالوصف
ويبقى ان يكره ذبحه اما حضائه فان أمكه حفظ المحضون كان أهلاً والا فلا يصلح ناظر وصيا وثانية في
منظومة ابن وهبان والاولى في وفاف هلال كافي الاسعاف اه وقوله ولا يصلح للبيعة مطلقا على الوصف يقتل
فيه الشهادة والتسامع وقوله ولا يصح عقده مصدر مضاف لقوله أى ان يصدق سده عن كفارة وقوله ولم ار
الخ عبارة في البحر ويكره ذبحه ولم ارحمك سده ويرميه واجتهاده في القتل وقوله ورويته لما اشتره بالوصف
رويته مبتدأ خبره قوله على البيع بالمبيع المحتاج للروية بالوصف وقوله ويصلح ناظر او وصيا ليس من
المستثبات لانه وافق فيه البصر (قوله ومقسط خياره بمس مبيع الخ) يجوز على ما اذا وجد منه الجس
ونحوه قبل التسراء وانما اذا اشترى قبل ان يوجد منه ذلك لا يسطع خياره بوجوده بل ثبت انخفاض الروايات
ويجوز ان يكون يوجد منه ما يدل على الرضى من قول او وصل في المبيع شرعية لانه على الرضى (قوله وكذا
كل ما لا يعرف بمس الخ) ظاهره ان ما يعرف بالمس ونحوه لا يبقى فيه الوصف وكذا حكمه وان لا يشترط
اجتماع الوصف والبصر لكن في المراج وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير الخيار وقال اية لم يمس المحطان
والانصار وعن محمد بن الحسن في النباب والخطة ثم قال وبالجملة ما يقف به على صحة المبيع فهو الصبر فيقتضى
لاقتضاه هذه الروايات في المعنى لا في انفسار ثابت الاعي بجهة بصل المبيع فاذا زال ذلك باى توجه كان
يسقط خياره اه (تنبيه) في الصرعن البدائع لا يفتى في الوصف للاعى من كون المبيع على ما وصفه يكون
في حقه بمنزلة الروية في حق البصر (قوله او ينظر وكه) أى وكيل التسراء او القبض لا وكيل النظر الا اذا
فوض اليه النسخ والا اجازه على ما مر (قوله بعد ذلك) أى من الجس ونحوه والوصف او قطر الوكيل
(قوله فلا خياره) لانه قد سقط فلا يعود الاسباب جديد ولو اشترى البصر ثم عى استل الخيار الى الوصف بغير

(قوله لأنها) أي الرؤية بهذه المذكورات (قوله كإغلاطيه) فبعضهم أي بعض الطلبة وقد ساء به
(قوله أوتعيب) بأنهم عطفوا على مذكور لم وهو يوجد لعل قول لأن التعيب والهلاك ليسا من المشتري
البيعة وإنما منع ذلك لهلاك البعض لأنه يلزم عليه تفريق الصفقة كما يأتي (قوله ولو قبل الرؤية) مبالغة
على قوله أوتعيب وأهلك بعضه وإنما الفعل عنه ما يصدق بعد الرؤية فقط ومنه ما يستقط معلقا ومنه بيانه (قوله
ولا عيب) لم يذكره في التبريل بل في البصر عن الوالوجية به سقط ما يحته الجوى في شرحه أنه لو وجد بعد إخراج
منقطع الارتفاع فالظاهر أن لفظة بغير العيب لا يثبت محالها المنقول بل والمنقول إذا كشف بسو الرتبة
حدث عيب جديد (قوله يدخل عليه عيبا ظاهرا) حتى لو لم يدخل كل أنه يرتد بغير العيب والرؤية جميعا
يجز (قوله لتفريق الصفقة) يأتي بيانه واستفاد منه أنه لو أرهاها فرضي بأحد هاتين لا يرتد الآخر بجز
(قوله فأحد الشرائع عند رؤيته) فلو قصد شرائه ثم أركه لكنه عندها لم يقصد الشراء ثم شره أثبت له الخيار
لعله المذكورة ط (قوله قال المصنف الخ) قال الخضر الرطبي هو خلاف الظاهر من الرواية وقد ذكره
في جامع الفصولين أيضا بصيغة قبل وهي صيغة التبريز فكيف يقول عليه في منه والمتون موضوعا لما هو
الصحيح من المذهب تأمل اه وكذا رد الموقد في أنه مناف لأطلاقاتهم (قوله فلو لم يعلمه) مكان
رأى جارية ثم اشتري جارية متبعة لا يعلم أنها التي كان رهاها ثم ظهرت أياها فانه لا خيار لعدم ما وجب الحكم
عليه بالرضى أو رأى ثوبا غلف في ثوب وسع فاشترى وهو لا يعلم أنه ذلك فنج (قوله ولا يعرفه) أي الباقي
يجز (قوله وكذا لو كانا موقوفين الخ) في العين من الظاهر في ثوبين ثم اشتراها بغير متفاوتة موقوفين فله
الخيار لأنه دعي يكون الأردى أكثر التخييز وهو لا يعلم اه أي بأن اشتري أحدهما بعينه بعشرة والآخر بعينه
بعشرين مثلا فانه لا يعلم وقت الشراء أن الذي تأخذ العشرين جيد أو ردى أما لو اشترى أحدهما بعشرين
ولم بعينه فسد البيع لجهالة البيع ولو اشترى كل واحد بعشرة فلا خيار له لأنه عالم بأوصاف العقود عليه حالة
الشراء حيث سوى بينهما في الثمن لا دليل لتساويهما في الوصف فيكون عالما بأوصاف العقود عليه حالة الشراء
ذخيرة وبه علم أن علمه الخيارات في الأولى هي جهل وصف البيع وقت الشراء وإن ثبت أن الثمن الأدنى للأعلى
فانهم وأيضاً فيه احتمال دخول الضرر على المشتري فيما لو ظهر الاحسن مبيعاً وكان ثمن أقل فانه يرتد على
البائع ما لم يكن الأقل وبقى عليه الأدنى بالثمن الأعلى (قوله ولو سعى الخ) هذا تفصيل لحالة الثوبين الموقوفين
المذكورة في الشرع كأن ظهر لك محاشنة عن الأخيرة وقد جعله المصنف تفصيلاً لقوله رأى ثابا الخ والظاهر
أن الحكم فيها كذلك تأمل (قوله والقول للبائع الخ) هذا من تنصه قوله فلا خيار له إذا تغير فكان المناسب
ذكره عقبه كإظهار الواقع في كتبه من الكتب حتى في الهداية والمقنن والكثير والقر (قوله علما للظاهر)
فإن الظاهر أنه لا يلقى الشيء في دار التفسير وهي الدنيا زماناً طويلاً لم يطره التغير قال محمد وأريت لو رأى
جارية ثم اشتراها بعد عشر سنين أو عشرين وقال تغيرت ألا يصدق بل يصدق لأن القدر الظاهر شاهد له قال نفس الآية
وبه يفتى الصدق الشهيد والأمام المرحماني فستول إن كان لا يتفاوت في ثمنه قالها فقول للبائع وإن كان
التفاوت غالباً فقول للمشتري مثاله لو رأى دابة أو علوكا فاشترى بعشرين وقال تغيرت فقول للبائع لا لا يضره في
منه قليل فنج والمراد التغير بنقصان بعض الصفات كنقصان الحسن أو القوة لا بضرر عيب لا يعرف
قد يكون في أقل من شهر وبه ثبت خسار العيب (قوله لو اختلفا في أصل الرؤية) بأن قاله البائع رأيت قبل
الشراء وقال المشتري ما رأيته وكذا قاله رأيت بعد الشراء ثم رزمت فقال رزمت قبل الرؤية كما في البصر
(قوله لأنه ينكر الرؤية) أي وهي أمر عارض والأصل عدمه وبقى ما لو رأى التوذيح وهل تدرى محاشنة
للبائع وقد منبأ به (قوله في سبع بات) كذا في التبر والفتح والظاهر أنه أراد به اللازم وهو ما لا خلافه
بقرة الغنابلة ولذا قال ح الظاهر أن الرذقة بالاختلاف اه فافهم (قوله والفرق) أي بين ما القول فيه
المشتري وما القول فيه البائع من الخيارات الثلاث وبيانه ما في الفتح والنهر أن المشتري في الخيار ينقسم القدر
بفسحه بلا توقف على رضى الآخر بل على علمه وإذا اختلف يكون الاختلاف بعد ذلك في القبول والقول فيه
للتباين ضمناً كان أو أمناً كالغائب والموجود وفي العيب لا يتردد لكنه يدعى ثبوت حتى التمسح فيها أحضره
والبائع يشكره والقول قول المشتري اه ثم أعلم أن هذا في الاختلاف في الردود عند التسع أو ما أوقف اختلاف

(قوله خساره في جميع عمره على الصحيح) ما لم يوجد منه ما يدل على الرضى من قول أو فعل أو تعيب أو هلك بعضه عنده ولو قبل الرؤية ولو أدان لا كأن زرعه ما قبل الرؤية فخره بما يعل لأن فعله بأمره كفعله عني ولو شرى ما غلبه مسك فأنخرج المسك منها لم يرتد بخيار رؤية ولا عيب لأن الإخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا نهر (ومن رأى أحد ثوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر فله رد هاتين) أي شاء (لأنه الآخر وحده) لتفريق الصفقة (ولو اشتري ما رأى) حال كونه (فأحد الشرائع) عند رؤيته فلا رد إلا بقصد شراء ثم شره قبل له الخيار لظهوره ووجهه ظاهر لأنه لا تأمل التأمّل المقدس بجز قال المصنف ولقوة مدركه قوله عليه (علما بأنه مرية) السابق (وقت الشراء) فلو لم يعلم به خبر لعدم الرضى دور (فلا خيار له إذا تغير) فبجز (رأى ثابا برفع البائع بعضها ثم اشتري الباقي ولا يعرفه فله الخيار) وكذا لو كانا موقوفين ونهما متفاوتان لأنه دعي يكون الأردى بالا كثرهما (ولو سعى لكل واحد من الثاب عشرة لا) خيار له لأن الثمن لم يختلف اشتريا في الأوصاف بجز (والقول للبائع بعينه) (إذا اختلفا في التغير) هذا (لو اختلفت في أن بعدة فقول للمشتري) علما بالظاهر في الظهيرة الشهر فأنفقه بعد وفي الفتح الشهر في مثل الدابة والمال قبل (كان) القول للمشتري بعينه (لو اختلفا في أصل الرؤية) لأنه ينكر الرؤية وكذا لو أنكر البائع كون الردود مسعاً في سبع بات أو فقه خسار شرطاً أو رؤيته فقول للمشتري ولو فقه خسار فقول للبائع والفرق أن المشتري يفرد بالصحيح في الأول لا لا الأخير

نعين ما فيه خيار الشرط عند الإجازة من له الخيار فقد ذكر في الصومن الطهيري وقد مناخا فيه قيل هذا الباب (قوله أشتري عدلا) بكسر العين هو أحد فرق الجمل (قوله من متاع) هو ما يتبعه من ثياب ونحوها وهذا من القيض ولم أر من ذكر الثلاث من مكمل وموزون والظاهر أنه لا فرق فيها في هذا الحكم لأنه إذا كانت العلة تفرق الصفقة فهو غير جائز في المثل أيضا كما قد منه أول البيع عند قوله كل المبيع بكل الثمن وسيأتي حكم الرد العيب في الثالث في الباب الآتي عند قوله أو كان المبيع طعنا فافكاه أو بئس (قوله ولم يره) قديبه لكن تأني خيار الرؤية فيه ولا ينافيه ذكر خيار العيب والشرط لا ينافيه بجهت مع خيار الرؤية فافهم (قوله أو بئس) أي حتى يفسد في الحاكم قال المنذر الرضوي وكذا الواسع حكمه أو هلك أو كان عبد الخيل أو أعتقه كأمس حبه في التارخانية اه وفي الحاروي أشتري أربعة برود على أن كلاما ستة عشر ذرا عايقا أحدها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس عشرة فله رد البقية (قوله بعد القبض) قديبه في الجامع الصغير وكان المصنف استغنى عنه بقوله باع لأن ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا يهت بهر أي لا يصح بيعه ولو شئنا بخلاف العقار أو أفاذاه قبل القبض لا فرق بين الخيارات الثلاث فإنه لا رد الباقي كما يعلم مما يأتي (قوله ردة) أي الباقي من العدل (قوله الأصل أن رد البض) أي بعض المبيع كرتبتي العدل وردت أحد الترتين فيما لو رأى أحدهما ثم رأى الآخر فمسألة المتزامن المارة وأما ذلك (قوله لو يجب تفرق الصفقة) أي تفرق العقد بأن يجب الملك في بعض المبيع دون البعض وقد سأل أول السوم ما يجب تفرقها وعندهم وبني العقد صفقة للعادة أن المتبايعين يصفق كفه في كف الآخر (قوله ينعان غماها) فإن خيار الرؤية مانع من القيام أما خيار الشرط فإنه مانع ابتداء لكن ما يمنع الانتهاء يمنع القيام وأطلقه فعمل ما قبل القبض أو بعده وذلك لأنه لا يفسخ بغير قضاء ولا رضى فكون نقصان الأصل لعدم تحقق الرضى قبله لعدم العلم بصفات المبيع ولذا الاحتياج إلى القضاء أو الرضى كافي الفسخ (قوله وخيار العيب ينعاه) أي يمنع تمام الصفقة قبل القبض وإذا ينفسخ بقوله ردت ولا يحتاج إلى رضى البايع ولا إلى القضاء ولا ينعاه بعده ولما وردت بعده لا ينفسخ الأرضي البايع أو يحكم (قوله وهل يعود خيار الرؤية الخ) أي أن عاد التوب الذي باعه من العدل أو وهبه بسبب هو فسخ بعض كارتبها خيار الرؤية أو الأصل أو العيب بالقضاء أو الرجوع في الهبة فهو أي يشتري العدل على خياره فإن رد الكل بخيار الرؤية لا ارتفاع المانع من الأصل وهو تفرق الصفقة كذا ذكره شمس الأية السرخسي وعن أي يوسف لا يعود لأن الساطع لا يعود لكسار الشرط لا بسبب جديد وصحبه فأنشأ خان وعليه اعتماد القديري وحسنة المخط مختلفة فشمس الأية لم يخط البيع والهبة ما يزال فعمل المقتضى وهو خيار الرؤية وحده وظنه الثاني مسطفا لا يعود بلا يبيع وهذا أوجه لأن نفس التصرف يبدل على الرضى ويطل الخيار قبل الرؤية وبعدها فتح وأدعى في الصرأن الأول وأوجه رده في التهر (قوله ليس للبايع مطالبة بالثمن قبل الرؤية) لعدم تمام العقد بها (قوله ظهرا لخيار) أي باعتبار أن كلاما منها مشتركة بالثمن إلى باعها الآخر (قوله لم يطل البيع في الجارية بحصة الآقف) أي لم يطل بحصة العبد فإن كانت قبته خسة مثلا يطل البيع في ثلث الجارية وفي في حصة الآقف وهي الثلث منها (قوله لما تراه لا خيار في الدين) أي من أول الباب قوله غلب في دين ونقد الخ وإذا لم يكن له خيار في الآقف يبق البيع لأزمان الجارية بقدر المال (قوله ثم يبيع الثوب مع الصفقة) أي وبسببهما المشتري تمت الصفقة (قوله ثم المقتز به يصدق الثوب) أي بأخامة البينة على إقرار البايع والظاهر أن هذا من حيثى القول بأن الإقرار يثبت الملك للمقتز به أنما على العقد من عدمه فلا يجل ذلك ديانة فالظاهر في المسألة أن يبيع الثوب لأنسان ثم يبيع مع الصفقة تأمل (قوله لازم تفرق الصفقة) لأنه لما قبض الثوب والصفقة تحت الصفقة وتفرق بها بعد التام لا يجوز بخلاف ما لو قبض أحدهما دون الآخر ثم استحق أحدهما له الخيار تفرقتهما قبل التام كافي الفسخ وفي الدرر من فصل الاستحقاق ولا يثبت له خيار العيب هنا لأن استحقاق الثوب لا يورث عيبا في الصفقة بخلاف ما إذا كان المقترض عليه شيئا واحدا مما يأتي تبينه شرركا ردوا العبد فإنه بالخيار أن شاء رضى بخصته من الثمن وإن شاء رد ذلك إذا كان المقترض عليه شيئين وفي الحكم كشي واحد فاستحق أحدها كالسلف بالمقترض بالتوفيق والخيار في الباقي اه (قوله الآقف الشفعة) ليس على الملاحقة لأن الشفع لو أراد أخذ بعض المبيع وترك الباقي لم يملك ذلك

قوله أن المتبايعين يصفق كفه الخ هكذا يخطه ولعل سقط من قوله لنظ أمد قبل قوله المتبايعين تأمل اه معصمه

(أشتري عدلا) من متاع ولم يره (وباع) أو بئس شهر (منه نوب) بعد القبض (أو وهب وسلم ردة) بخيار صيلا بخيار رؤية (أو شرط) الأصل أن رد البعض يوجب تفرق الصفقة وهو بعد التام جائز لاقباله بخيار الشرط والرؤية ينعان غماها وخيار العيب ينعاه قبل القبض لا بعده وهل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه عن الثاني لا لخيار شرط وصحبه فأنشأ خان وغیره (فروع) شري شيئا لم يره ليس للبايع مطالبة بالثمن قبل الرؤية ولو باعها عينا بغير فلها الخيار مجتبي شري جارية بعد وآلف فقتلها ثم رد البايع الجارية العبد بخيار رؤية لم يطل البيع في الجارية بحصة الآقف ظهري لما تراه لا خيار في الدين اه أراد بيع ضعة ولا يكون للمشتري خيار رؤية فالحيلة أن يقر ثوب لأنسان ثم يبيع الثوب مع الضعة ثم المقتز به يصدق الثوب المقتر به قبل خيار المشتري لزوم تفرق الضعة وهو لا يجوز إلا في الضعة ولو ألجته

جبر على المشتري لضر وتفرق الصفقة وكذا لو كان المبيع دارين في مصر من بيعا صفقة واحدة ليس لشفعهما أخذ أحد أحدهما فقط الاعلى قول زفر قبل وبه يفتى أما لو كان شفعا لأحدهما له أخذها وحدها أحدا لشفه كالمسألة في باب إن شاء الله تعالى في الفرع الآخر تفرق الصفقة للضرورة وهذا هو المراد من قول الشارح في آخر الشفعة لو كانت دارا للشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيها لصفقة فقط ولو بغير تفرق الصفقة ١٥ قال المردني المبيع أحدهما دارين كما قدمه يفتى الأشياء وغيره بخلاف الدار الواحدة والعلة لما ذكرنا قاضهم (قوله شري شين) أي تخمين وهذه المسألة مسألتان تفصلها في الباب الآتي (قوله لما تشرى) أي ترمي بأن خيار العيب يمنع تمام الصفقة قبل القبض لا بعده والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب خيار العيب) •

تقدمت في باب الخيارات والأضافة فيه إضافة الشيء إلى سببه والعيب والعبة والمعايب بمعنى واحد يقال عاب المتاع أي صار ذا عيب معناه زيد يعتدى ولا يعتدى فهو عيب ومعيوب أيضا على الأصل ١٥ ففتح ثم إن خيار العيب يثبت بالشرط ولا ينوب ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث ويثبت في الشراء والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح على دم العبد وفي الاجارة ولو حدث بعد العقد والقبض بخلاف البيع وفي الشفعة والصلح على المال وبسط ذلك في جامع الفصولين (قوله ما يتلو عنه أصل الفطرة السليمة) زاد في الفتح مما يفتى به نصا ١٥ أي لأن ما لا يتقصه لا يعتبعا قال في الترتيب لالة والفطرة الخلقة التي هي أساس الأصل الأبرى أنه لو قال يعتك هذه الخلقة وأشار إليها فوجدها المشتري ردية لم يكن عليها له خيار الرذ بالعيب لأن الخلقة خلق جيدة وردية ووسطا والعيب ما يتلو عنه أصل الفطرة السليمة عن الاستحسان المعارضة لها فالخلقة المسماة بهواء منها تمام بلوغها الادراك حتى ما وثق رقعة الحب معية كاللعن والبلل والدوس ١٥ قلت دعي هذا قال في جامع الفصولين لا رذ البربر ١٥ لأنه لا يلتزم بعيب ورذ المسوس واللعن وكذا الآية ١٥ إضافة برداه بلاغش وكذا الامة لا ترفع وجهه وسواده ولو كانت محترقة الوجه لا يستين لها قمع ولا جال فله رذها ١٥ وفيه والله شري فرما فوجده كبير السن قبل شئني أن لا يكون له الرذ الا اذا اشراه على أنه صغير السن لما تشرى من مسألة جبر وجده بطل السر ١٥ (قوله وشري عاما فأفاده الخ) أي المراد في عرف أهل الشرع بالعيب الذي يرد به المبيع ما يتصل بالثمن أي الذي اشترى به كافي الفتح قال لا يثبت الرذ بالعيب لتعذر المشتري وما يوجب نقصان الثمن بخضريه ١٥ وبعبارة الهداية وما أوجب نقصان الثمن في عادة البصائر فهو عيب لأن التعذر نقصان المالة وذلك بانقصان القيمة ١٥ ومفاده أن المراد بالثمن القيمة لأن الثمن الذي اشتراه به قد يكون أقل من قيمته بحيث لا يرد في نقصانها بالعيب إلى نقصان الثمن به والظاهر أن الثمن لما كان في الغالب مساويا للقيمة عبروا به تأمل والضابط عند الشافعية أنه المنقص للقيمة أو ما يفتى به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عدمه فاخرجوا بفوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة بسيرة من نخده أو ساقه بخلاف ما لو قطع من أذن الشاة ما يمنع النقصه فله رذها وبالعالم ما لو كانت الامة تبيع أن الشاة تنقص القيمة لكنه ليس القالب لعدم الشاة ١٥ قال في البصر وقواعدنا لا تأمل للمتل ١٥ قلت وبزيه ما في الحاشية وجد الشاة مقطوعة الأذن ان اشترى باللاخصه له الرذ وكذا كل ما يمنع النقصه وان لغيرها فلا يبعده الناس عيبا والقول للمشتري أنه اشترى باللاخصه لو في زمانها وكان من أهل أن يفتى ١٥ وكذا ما في البرازية اشترى شجرة ليختم منها الساب فوجدها بعد القطع لا قطع لذلك رجع بالنقص الآن يأخذ البالغ الشجرة كما هي ١٥ فقد اعتبر عدم غرض المشتري عيبا موجب الرذ ولكنه يرجع بالنقص لأن القطع مانع من الرذ وفيها أيضا اشترى ثوبا أو خفا أو قفصه فوجده صغيرا له الرذ ١٥ أي لأنه لا يصلح لغرضه وفيها لو كانت الدابة بطيئة السير لا رذ الا اذا شرط أنها هول ١٥ أي لأن بطء السير ليس القالب لعدمه فان كلامنا البطء والجهل يكون في أصل الفطرة السليمة وفيها اشترى دابة فوجدها كبيرة السن ليس له الرذ الا اذا شرط صفرا وسأ في أن الشيوه ليست بسبب الا اذا شرط عدمها أي فله الرذ لتقصه الوصف المرفوب وبما ذكرنا من الفرع ظهر أن قوله لم في ضبط العيب ما ينقص الثمن عند التجار مبيت على القالب والافوه غير جامع وغير مانع أما الأول فله لا يخل مسألة الشجرة

شري شين وبأحدهما عيب
ان قبضهما له الرذ العيب والا
لما تشرى

• (باب خيار العيب) •

هولفة ما يتلو عنه أصل
الفطرة السليمة وشري عاما فأفاده
بقوله

والتوب والخف والقتل وشاة الاخصه لان ذلك وان لم يصطلح لهذا المشتري يصلح لغيره فلا ينقص الثمن مطلقا
 وأما التناق فلا نه يدخل فيه مسألة الذابة والامة التي بان ذلك ينقص الثمن مع انه غير عيب فعمله لا بد من
 تعيد الضابط بما ذكره الشافعي والظاهر انهم لم يقصدوا حصر العيب فبما ذكر لان عبارة الهداية والكثير ما
 اوجب نقصان الثمن عند التصار فهو عيب فان هذه العبارة لا تدل على أن غير ذلك لا يسمى عيبا فغتم هذا التصريح
 ثم اعلم انه لا بد أن يكون العيب في نفس المبيع لما في الخاتمة وغيرها رجل باع سكر في قنطرة فماتت له فاعبر
 المشتري أن يبرء الحانوت كذا اظهر انما أكثره قالوا ليس له الرد بهذا السب لان هذا ليس عيب في المبيع اه
 قلت المراد بالسكر ما يكتفي ما يبيعه المتأخر في الحانوت ويسمى في زماننا بالكدل كما مر أول السبع لانه اليوم يختلف
 قيمته بكثره اجرة الحانوت وقتها فغتم أن يكون ذلك عيبا تأمل (قوله من وجد بشره بالخ) أطلقه فمثل
 ما اذا كان به عند البيع أو حدث بعده في يد البائع يجر بخلاف ما اذا كان قبله وزال ثم عاد عند المشتري لما في
 البرازيه لو كان به عيب فربما يعاطفه البائع ثم عاد عند المشتري لارده وقبل ردّه ان عاد البائع الاقول (تنبيه)
 لا بد في العيب أن لا يتكمن من ازالته بلا مشقة فخرج احرام الجارية ونجاسة ثوب لا ينقص بالمثل لانه كونه من
 تحليها وغسله وان يكون عند البائع ولم يعلم به المشتري ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصا وعماما ولم يزل قبل
 التسع كبا من الغبل وحى زالت نهر فالقود خمسة وجعلها في العرصة فقال الثاني ان لا يعلم به المشتري عند
 البيع الثالث ان لا يعلم به عند القبض وحى في الهداية اه لكن قال في الشريعة لانه يقتضي أن يجرد الرؤية
 ورعى وصحافه قول الزاوي ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب اه وكذا قول المجمع ولم
 يرص به بعد رؤيته اه قلت صرح في الذخيرة بأن قبض المبيع مع العلم بالعيب رضى وما في الزبني صادق
 والمجمع لا يخالق ما مر من الهداية لان ذلك جعل نفس القبض بعد رؤية العيب رضى وما في الزبني صادق
 عليه فيدل على أنه الرضى قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير أن يعلم به ولم يوجد
 من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب فتقوله وقبضه الخ يدل على أنه لو قبضه عالما بالعيب كان
 قبضه رضى فتقوله ولم يوجد من المشتري الخ أهم محاقبه أو راد به ما لو علم بالعيب بعد القبض (تنبيه) في جامع
 الفصولين لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم بخران مكان عيبا ينال لا ينفي على الناس كالفقعة
 ونحوها لم يكن له الرد وان خفي فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل اه وفي الخاتمة ان خالف التصار فقال
 بعضهم انه عيب وبعضهم لا ليس له الرد اذ لم يكن عيبا عند الكل اه (قوله ولو يسيرا) في البرازيه ليس
 ما يدخل تحت تقويم المتقومن ونفسه ان يتقو مليا بألف ومع العيب بألف وقومه آخر مع العيب بألف أيضا
 والفاش ما لو قومه مليا بألف وكل قومه مع العيب بألف اه (قوله بكل تجارة) الاولى من كل تجارة
 قال ح يعني انه يصتري كل تجارة أهلها وفي كل صنعة أهلها (قوله أخذه بكل الثمن أوردته) أطلقه فمثل
 ما اذا رده فوراً أو بعد مدة لانه على التراخي كما سذكره المصنف ونقل ابن التبعة عن الخاتمة لو علم بالعيب قبل
 القبض فقال أطلت البيع بطل لو حضره البائع وان لم يقبل ولو غيبته لا يطل الإقباض أو رضى اه وفي
 جامع الفصولين ولو رده بعد قبضه لا ينفسخ الأرضي البائع أو يفسخه قال الرمي وقوله الأرضي البائع يدل
 على أنه لو وجد الرضى بالفعل كتسله من المشتري حين طلبه الرد بنفسه البيع لان من المقتز عند هذه الأرض
 ثبت تارة بالقول وتارة بالمثل وقدم في بيع التعاضل لوردها بخارج عيب والبائع متيقن ان هاتلها فما أخذها
 ورضى ففى بيع بالتعاضل كافى الغنم وقبه أيضاً ان المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه اه وأما ما يقع
 كتمان الله اذ اطلع على عيب رد البيع الى مثل البائع ويقول دونك لا يرد هاتلها فسد ردّه وتلك على
 المشتري ولو تعهدما البائع حيث لم يوجد بينهما فسخ قولاً أو فعلاً (قوله ما لم يبين مساك) قيد للتضييق
 بين الاخذ والرد فإذا وجد ما يبين الرد يبين الاخذ لكن في بعض الصور يرجع نقصان العيب وفي بعضها
 لا يرجع كما يأتى قريباً وكذا ساقى عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع نقصانه وما يمتنع الرد
 ما في الذخيرة اشترى من آخر عدا او باعه من غيره ثم اشترى من ذلك الغير رأى عيباً كان عند البائع الاقول لم يردّه
 على الذي اشترى منه لانه غير مفيد اذ لورده ردّه لا اثر له ولا على البائع الاقول لا هذا الملك غير مستفاد
 من جهته اه ولو وهبه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيباً قبل لارده وقبل ردّه وقبل القبض برده انفاً خاتمة ثم

(من وجد بشره ما ينقص
 الثمن) ولو يسيرا
 (عند التصار) المراد بهم أرباب
 المعرفة بكل تجارة وصناعة
 قاله المصنف (أخذه بكل الثمن
 أي قدّه) ما لم يبين مساك

جزء بالقول الثاني وجزء في البرازية بالأول ومن ذلك ما في كافي الحاكم اشتراجا رة فوجدنا عيا فرضي
 أحدهما لم يكن للأثرة هاعنده ولمدة حسنة عندها (قوله كلالين أحراما وأحدهما) يعني إذا اشترى
 أحد الحلالين من الآخر مبيدا ثم أحراما أو أحدهما ثم وجد المشتري به عيا منع ردة وبيع بالتقصان ح
 عن البصر قالوا بضعين ماسا كعدم ردة على البائع فلا ينافي وجوب إرساله كما ترى الخ (قوله وفتنه ثلاثة
 آلاف) الظاهر أن المداور على الزيادة التي تركها يكون مضرا اه ط (قوله للاضرار ألف) قلت قد يكون
 العيب مراضيا غرضي الى الهلاك فيجب أن يستثنى مقدسي وقبه فخر لان فرض المسألة ضارفاً ناشئة على غنه
 مع وجود ذلك العيب فيه ومثله لا يكون فيه منفسا الى الهلاك تأمل (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية)
 أي حيث يكون لهم الردة لعدم تمام الصفقة كما في البصر ح (قوله وينبغي الرجوع بالتقصان) عبارة
 البروفى مفرغ القدر لو اشترى الذي خرا وبيعها بها عيب ثم أحل سق خيارا رة اه وفي المحط وصى
 أو وكل الخ ثم قال في البروفى الرجوع بالتقصان في المسائلين اه أي مسألة مهر القنع ومسألة الهط
 (قوله كوارث الخ) أي فانه يمتنع الرجوع بالتقصان كما في البصر ح (قوله اشترى من التركة) أي
 بئس من ترك الملب (قوله لا يرجع) أي الأجنبية على بائنه قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه
 وبالتكفين يزول ملكه عنه وزوال الملك جعل معنونه يسقط الاوش وأما في الوجه الاول فانه مقدار التكفين
 لا يملكه الوارث من التركة فانه اشتراه وكثر به لم يقتل بالتكفين عن الملك الذي أوجب القدر وقد تقدروا رة
 فرجع بالاوش اه ومثله في الأخيرة (قوله وهذه إحدى مسائل الخ) ينبع في ذلك صاحب التهر
 حيث قال لا يرجع بالتقصان في مسائل ثم نقل مسائل من البرازية ليس فيها التصريح بعدم الرجوع الا في
 مسألة واحدة وهي لوباع الوارث من مورثه خات المشتري وورثه البائع ووجبه عيا رة الى الوارث الا ان
 كان فان لم يكن له سواه لا ردة ولا يرجع بالتقصان فاقههم وزاد في البصر مسألة أخرى عن المحط لو اشترى المولى
 من مكاتبه فوجد عيا لا ردة ولا يرجع ولا يخاصم بائنه لكونه عبده اه وسأقي مسائل أخرى في التهر والمتم
 عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري وبيع بنفسه الخ وذكر الشارح في كتاب القصب مسألة
 أخرى عند قول المصنف خرق قوابلي ما لو اشترى حصة فحصة بموعدة بالذهب وبها فاضة فزال عيوبها عند
 المشتري ثم وجد بها عيا فلا رجوع والعيب القديم تسيها برأول القوبة ولا بالتقصان للزوم الرأ وبها ما في
 البرازية كل تصرف يدل على الرضا بالعيب بعد الطرح بين الردة والرجوع بالنقص (قوله معز بالقنية) قال
 فيناو في تمة القتاوي الصغرى باع عبدا ومله ووكلا رجلا قبض منه فقال الوكيل قبضه فضاغ أو دفعه الى
 الآخر وبعد الأمر كله فالقول للوكيل مع يئنه وبرئ المشتري من الثمن فلو وجده عيا ووردة لا يرجع بالنقص على
 البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه اذا عقد بينهما وانما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق
 في دفع الضمان عن نفسه قال رضي الله عنه وعرف به انه اذا صدق الآخر الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري
 بهد الردة بالعيب بالنقص على الآخر دون القابض ح اه (قوله كالاياق) بالكسر اسم يقال ابن ايقا من باب
 تعب وقتل وضرب وهو الاكثر كافي المصباح وفي الجوهري عن التعالي الآتي الهارب من غير ظلم السيد
 فلو من ظلمه مسمى هارباً بطل هذا الاياق عيب الهارب المظلم فمثل ما لو كان من المولى أو من مودعه أو المستعبر
 منه أو المستأجر وما اذا كان مسبية سفر أو لا خرج من البلد ولا خال الزبلى والاشبه أن البلد توكيرة
 كالقاهرة كان عيا والا لا بان كان لا ينجي عليه أهلها أي سوغها فلا يكون عيا نهر وبأنه لا يقن تذكره
 بأن يوجد عند البائع وعند المشتري (قوله الا اذا أبين من المشتري الى البائع) وكذا لو أبين من الغاصب الى
 المولى أو الى غيره اذا لم يعرفت المالك أو لم يقف على الرجوع اليه نهر (قوله في البلد) بقية لمافي التهر
 عن القنية لو أبين من قرية المشتري الى قرية البائع يكون عيا (قوله ولم يمتنع) فلو اخفى عند البائع يكون
 عيا لانه دليل التردد (قوله والاحسن انه عيب) وقيل لا مطلقا وقيل ان دام على هذا الفصل فيجب لاؤتمرتين
 أو ثلاثا والظاهر ان غير الثور من الهائم كالتور ط (قوله قبل عود من الاياق) ومثله قبل موته كافي
 البصر فان مات آثار يرجع بنفسه العيب كافي الهندية وموعدة الردة على المشتري فيها على موعدة تبصر ويرد
 في موضع القدر زاد فتمته أو نقصت أو في موضع التسليم لو اختلف عن موضع القدر كافي الخالية سابعان

كلالين أحراما أو أحدهما
 وفي المحط وصى أو وكل
 أو عيب ما دون شري شيا
 بأص وفتنه ثلاثة آلاف لم ردة
 بعيب للاضرار بشي وموكل
 ومولى بخلاف خيار الشرط
 والرؤية أشباه وفي التهر وينبغي
 الرجوع بالتقصان كوارث
 اشترى من التركة كذا ووجبه
 لا يرجع وهذه إحدى مسائل
 مسائل لا رجوع فيها بالتقصان
 مذكورة في البرازية وذكرنا
 في شرحنا للفتي معز بالقنية
 انه قد ردة بالعيب ولا يرجع
 بالنقص (كالاياق) الا اذا أبين
 من المشتري الى البائع في
 البلدة ولم يمتنع عنده فانه
 ليس بعيب واختلف في الثور
 والاحسن انه عيب وليس
 للمشتري مطالبة البائع بالنقص
 قبل عود من الاياق

ابنك قنية (والبول في القرائن والسرقة) الاذا سرق شيئا للاكل من المولى أو سيرا كئلس أو غنمين ولو سرق عند المشتري أيضا قطع رجوع برع الثمن لقطعه بالسرقين جميعا ولو رضى البائع بأخذه رجع ثلاثة أرباع ثمنه عني (وكذا يتصل صفرا) أي مع القيد وقدره ضمن سني أو أن يأكل ويلبس وحده وقامه في الجوهرة فلا يأكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا ابنك (وكبرا) لانها في الصغر تصور عقل وضبط مثله عيب وفي الكبر لسوء اختياره وأما طعن سب آخر فعند اتحاد الحالة بأن ثبت انه عند ثبانه ثم شتره كالحال في صفراء أو كبره الرذ لا اتحاد السب وعند الاختلاف لا لكونه عيبا حادنا كما حدث عند ثبانه ثم عند شتره ان من نوعه له رذ والا عني بقى لو وجد يول ثم تعيب حتى رجع بالنقصان لم ينج هل للبائع أن يسرد النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ ينفي فمخ (والجنون) هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات تلويح وبه علم تعريف العقل انه القوة المدبكرة ومعدنه القلب وشعاعه في الدماغ (ور وهو لا يختلف مما) لاتحاد سبه بخلاف ما ذكر

(قوله ابن ملك قنية) في بعض التسع وقية وزيادة والعطف وهي أحسن وذكر المسألة أيضا في البحر عن جامع القصولين (قوله والسرقة) سواء أوجب قطعها أو لا كالنهب والقراد وأما جهاق سكرها كما اذا نهب البت وأطاعهم بهم الكبرى كافي الظهيرة ح عن النهر (قوله الا اذا سرق شيئا للاكل من المولى) أي فانه لا يكون عيبا بخلاف ما ذكره اسرق ليعنه أو سرقه من غير المولى لياكله فانه عيب فيها بغير قافهم وظاهره قصر ذلك على المالك ولو سرقه قول البرازية وسرقة النقد مطلقا عيب وسرقة المأكولات للاكل من المولى لا يكون عيبا قال في النهر وبقي انه لو سرق من المولى زيادة على ما يأكله عيبا (قوله أو سيرا كئلس أو غنمين) بزمه الزبني وظاهره ما في المراج انهما قولونه وأن المذهب الاطلاق وعلى هذا القول ما دون الدرهم كذلك كما ذكره في بحر (قوله ولو سرق الخ) ساق هذه المسألة أو انحر الباب عند قول المصنف قتل القبولين أو قطع الخ وهي مذكورة في الهداية (قوله أيضا) أي بعد ما سرقه عند البائع (قوله رجع برع الثمن) سواء كانت السرقة متكررة عندها أو واحدة عند أحدهما وتكررت عند الآخر كما يفيد التعليق ووجه الرجوع بالبرع أن دية البدن الخ نصف دية النفس وفي الرقيق نصف القيمة وقد قل هذا التعقيب بين تحقق احدهما عند البائع والآخر عند المشتري فيستوفى الموجب فبرع نصف النصف وهو البرع وأطلق فيه فعمل ما اذا طلب رب المال المسروق في السرقة أو في احداهما دون الأخرى وهذا التعليق يشترط اعتبار القيمة لا الثمن وقد يقال انما عيبه نظر الى أن الغالب أن الثمن قدر القيمة ط (قوله رجع ثلاثة أرباع ثمنه) أي رجع المشتري عليه بذلك لأن ربع الثمن سقط عن البائع بالسرقة الثانية (قوله أو أن يأكل الخ) قال في النهر وقصره أي التبر بضمهم بأن يأكل ويشرب ويستفي وحده وهذا يقتضي أن يكون ابن سبع لانهم قدروه بذلك في الحضانة لكن وقع التصريح في غير موضع بتدريجه ضمن سني مخافتها وما دون ذلك لا يكون عيبا اه قلت والفرق بين البابين أن المداخلة على الادراك وهذا على الاستثناء عن النساء تأمل (قوله وقامه في الجوهرة) لم أره في زيادة على ما هنا الا انه ذكره في التقدير الاول عند قوله والبول في القرائن والثاني عند قوله والسرقة وظاهر البحر وغيره عدم الفرق بين الموضعين (قوله لانها) أي هذه الصوب الثلاثة (قوله لمصور عقل) يرجع الى الباقي والسرقة كما أن قوله بعد لسوء اختيار برع البائع أيضا ط (قوله فعند اتحاد الحالة الخ) تفريع على اختلافها صفرا وكبرا (قوله بأن ثبت بافه) أي أو بوله أو سرقته (قوله عند بافه) او عند بائعه (قوله ثم شتره) أفاد أنه لو ثبت عند البائع ولم يعد عند المشتري لا رذ وهو الصحيح كافي جامع القصولين (قوله ان من نوعه) بأن حرق في الوقت الذي كان يحرق فيه عند البائع كافي النهر ح (قوله لو وجد يول) أي وهو صغير وثبت وله عند بائعه أيضا (قوله حتى رجع بالنقصان) أي نقصان البول لانه بالعيب الحادث امتنع الرذ فتمنع الرجوع بالنقصان وظاهره ان العيب الحادث غير قابل مثله ما لو اراد الرذ فصله البائع عن العيب على شيء معلوم ثم رأيت في النهر عن الخاتبة اشترى جارية وأدعى انها لا قصص واسترد بعض الثمن ثم حاضت فالوان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن يسرد ذلك اه وسأقي آخر الباب تفهيد الشارح ذلك بما اذا زال العيب بلا علاجه (قوله ينفي ثم) قل ذلك القمع عن والمصاحب القوائد الظهيرة وانه قال لا روية فيه وانه استدلل بذلك بما تلت احداها اذا اشترى جارية ذات رذ كان له رذها ولو تعبت بعيب آخر رجع بالنقصان فلا يأنزجها كان للبائع أن يسرد النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية التي اشترى عبد افوجده مريضا كان له الرذ ولو تعيب بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برى بالمداواة لا يسرد والاستدراك بالبلوغ هنا لا بد وان ينفي أن يسرد اه (قوله تلويح) قال في البحر وفي التلويح الجنون اختلال القوة المعيرة بين الأشياء الحسنه والقيسة المدركة للعواقب انتهى والاخصر اختلال القوة التي بها ادراك الكليات اه وأشار بقوله والاخصر الى أن المؤذي واحد فاعزاه الشارح الى التلويح نقل بالمعنى فافهم (قوله ومعنه القلب الخ) سئل على رضى الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال القلب وشارقه الى الدماغ وهو خلاف ما ذكره الحكماء وقول على اعلى عند العلماء من شرحه الامالى للقراري (قوله وهو لا يختلف بهما) فلو جئ في الصغر في يد البائع ثم عاوده في يد المشتري في الصفراء وفي الكبر رده لانه من الاول لا يربب الجنون في حال الصغر والكبر تحده وهو

فساد الباطن أي باطن الدماغ وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى والجنون عيب أبدا لا ما قبل ان معناه انه لا تسترط المعادة للجنون في بد المشتري فمرة بمجرد وجوده عند البائع فانه غلط لان اهتماما قاذور على ازالته ازالة سببه وان كان لما زول فاذ لم يصاحبه ماز كون المبيع صدر بعد ازالة فلا ريب ليعتق قسام العيب فلا بد من المعادة وهذا هو الصحيح وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير واختاره الاسمياني ففتح (قوله) وقبل بصفت فتكون مثل ما مر من الاباق ونحوه فلا بد من تحسنته في الصغر وفي الكبر وهذا قول ثالث (قوله) ومقداره فوق يوم وليلة) بزم به الزيلعي وقيل هو عيب ولو ساعة وقيل المطلق غير والمطلق بفتح الباء بحر ومترصفه في الصوم (قوله في الاصم) قد علمت ان مقايده غلط (قوله الا في ثلاث الخ) فيه ان الكلام في معاودة الجنون وهذه ليست منه وهي مستثناة من اشراط المعادة مطلقا وبعبارة الجبر الاصل ان المعادة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للرد الا في سائل الخ (قوله والتولد من الرئي) بان يكون الرئي من الرئي لكونه من الرئي لكن هذا مما لا يمكن معاودته ط (قوله والولادة) قال في الفتح اذا ولدت الجارية عند البائع لامن البائع او بعد آخر فانها تزول على رواية كآب المسألة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا بعدت المشتري لان الولادة بسبب لازم لان النصف الذي حصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى في رواية كآب البيوع لاترد اه وقوله لامن البائع لانها لو ولدت من معارضة أم ولد فلا يصح بيعها قال في الشريعة ولعله وان لم تلد ليس المراد ما هو المراد بقوله ولدت لانها عند المشتري لا متناحه شيئا عند البائع بالولادة ثانيا مع العيب السابق بها اه قلت هذا مسلم ان حصل بالولادة الثانية بسبب عيب في الاول فتأمل (قوله ففتح) سواء بجر لانه في الفتح ليدرك الا الأخيرة (قوله واعنده في الهر) حيث قال وعندي ان رواية البيوع اوجه لان الله تعالى قاذور على ازالة النصف الحاصل بالولادة ثم راي في البرازية من النهاية الولادة ليست بسبب البان وجب نقصانها وعليه الفتوى اه وهذا هو الذي ينبغي ان يقول عليه اه كلام التهر يقول انه في رايه في نسيختين من البرازية كذا في غيرهما قلنا ما منه اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لا يعلم في رواية الغارية عيب مطلقا لان اكسار الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى في رواية ان نقصتها الولادة عيب في البهايم ليست بسبب البان وجب نقصانها وعليه الفتوى اه قوله وفي البهايم كانه وقع في نسخة صاحب التهر وفي النهاية قلنا نقصانها رواية الثانية في مسألة الجارية وهو تصحيح من الكتاب في عليه ما زعمه وليس كذلك فكل من في المسألة اختلاف تصحيح بل التصحيح الثاني ولادة البهيمة فافهم (قوله الجبل عيب الخ) نص على هذا التفصيل في كافي الحاكم فصار الجبل في حكم الولادة على ما عرفت وعليه في السراج بان الجارية تراد للوط والتزويج والجبل يمنع من ذلك وأما في البهايم فهو زيادة فيها (قوله وكذا الاذر) بفتح الهزة والدال مع القصر أما حدود الهزة فهو من الاذر وقوله كفرح والاسم الاذر وبالضم وقوله والاشين غير شرط بل اشخاص احدهما كلف فيلنظر ط (قوله والعين) الظاهر ان الباه زائدة من التساخي والاصل والعين ثوبين فيكون قوله وانقصي بكسر ففتح وبعبارة الثانية والعنة عيب وكذا النقصي والادرة (قوله عيب) مصدر يصعد بالفتح وغيره فلا ياتي في جله خبرا عن شيئين وعلى كون النسخة والعين والنقصي بالتشديد فيها فيكون التقدير واعي (قوله فلا خياره) لان انقضاء عند الامام في العبد عيب فكانه شرط العيب بان علموا قال الثاني انقصي افضل لرغبة الناس فيه فيغير برازية وجرم في الفتح يقول الثاني ومقتضاه جريان الخلاف ايضا فيما لو شري الجارية على انها مفسنة لان القضاء عيب شرعا كإنقضاء كالمقتضاء قبل خيار الرؤية (قوله والعين) بالمرحوة المفتوحة وانقضاء الهبة من حذفت ما بالهمز فافتاح ما تحت السرة وهو عيب في الفلام ايضا وفي الفتح البصر الذي هو العيب هو الثاني من تغير المعدة دون ما يكون لتلف في الاسنان فان ذلك يزول بتلخخها اه غير والفتح بالالف والحاء المهيمة بحر كأمرة الاستان كما في القاموس وهذا أولى مما قبل انه بافاء والهمز وهو باء ما بين الاسنان (قوله والدفر) بفتح الدال المهيمة والفاء وسكونها ايضا أما بالذال المهيمة ففتح الفاء لا غير وهو حذفت من طيب او تنق قال في النهاية منه قولهم مسك اذفر وابطذفر وهو مراد انقصها من قولهم اذفر عيب في الجارية اه واصطفي المغرب الا ان كونه مراد انقصها لا غير فلهذا لا يشترط في كونه عيبا ثم انه لا يولي كونه بالمهيمة تدبر غير (قوله

وقيل بصفت قبض ومقداره
فوق يوم وليلة ولا بد من
معاودته عند المشتري في
الاصم والخلابة الا في ثلاث
في الجارية والتولد من الرئي
والولادة ففتح قلت لكن في
البرازية الولادة ليست بسبب
الا ان وجب نقصانها وعليه
الفتوى واعنده في التهر
وفيه الجبل عيب في نبات آدم
لا في البهايم والجذام والبرص
والعصى والعور والحول
والصمم والقرص والقروح
والامر اض عيوب وكذا
الادر وهو اشفاخ الانثيين
والعين والنقصي عيب وان
اشترى على انه خفي فتوجد
خللا فلا خياره جوهره
(والبصر) تن القم (والدفر)
تن الايط

قوله فيكون قوله وانقصي بكسر
فتفتح بزم عليه انه مقصور مع
انه محدود ككسائه كافي المباح
وبه تعلم ما في قوله بد في عبارة
الخاتمة وكذا النقصي تامل
اه محصيه

وكذا اتفق الاثنان الظاهر أنه يقال فيه ذمرا بالجهة وتنزيح الابطهما بنهر (قوله كما يجب فيها لافيه) أي في الجارية لافى الغلام لأن الجارية قد راد منها الاستفراش وهذه العاقبة تنفع منه بخلاف الغلام لأنه لا يستخدم وكذا التوفيق من الرزق لأن الولد يصير بالأم التي هي ولد الرزق كافى العزيمه عن المراجع (قوله خلاصه) نص جابرنا والاصح أن الامر ذو غيره سواء اهـ وبه سقط ما في سائس فوح اقتدى والواى أنه في الخلاصه جمل العرفى الغلام الامر دعبيا قد تبر (قوله بأن يتكرر) لان اتابعين مثل بالخدمة دبر (قوله والوفاة بها) أي بالمراتب بأن كانت تطلب من الناس ذلك (قوله عيب مطلقا) أي مجانا أو بأجر لانه يفسد الفرائض بجر (قوله وبه ان مجانا) الظاهر تقيد بما اذا تكرر (قوله لانه دليل الابنة) في الصاموس الابنة بالضم العقدية في العود والعيب اهـ والمراد هنا عيب خاص وهو دافى البر يتفعه الوفاة (قوله والكفر) لان طبع المسلم شرع من حبه ولا ينع صرفه في بعض الكفارات فتقتل الرغبة فلو اشتراه على أنه كافر فوجده مسلما لزاله زوال العيب هداية زاد في الشرب لئلا يهوى لو كان المشتري كافرا ذكره في النسخ شرح المجمع والمراجع الوهاج كذا ضبط العلامة الشيخ على "القدس" اهـ أي لان الاسلام غير محض وان شرط المشتري الكافر علمه (قوله بجر مجانا) حيث قال ولم أر ما لو وجده خارجا عن مذهب أهل السنة كلفعتلى والرافضى وبني أن يكون كالكافر لان السقي شرع من حبه وبرعايته الرافضى لان الرافضة يصفون قتلنا اهـ وأنت خير بان الصبي في المعتقة والرضعة وغيرهم من المبتدعة أنه لا يحكم بغيرهم وان سبوا للصباية أو استحلوا قتلنا يشبهه دليل كلنا وارج الذين استحلوا قتل الصباية بخلاف الغلاة منهم كالقائلين بالنسوة قلنى والقاذفين للصدقة فانه ليس لهم شبهة دليل فهم كفار كالغلاة كما بسطناه في كتابنا تبسبب الاولاد والحكام على حكم شاتم خير الامم وقد منا بعضه في باب الردة وبه ظن ان مراد البرقة الكافر منهم ولذا شبهه بالكافر وبه سجد اعتراف النهر بان الرافضى الساب للشيطان داخل في الكافر وكذا ما أجاب به بعضهم من أن مراد البر الفصل بالساب فافهم (قوله عيب فيها) أي في الجارية والغلام (قوله ولو لم يشتري ذميا سراج) عبارة السراج على ما في البر الكفر عيب ولو اشتراه مسلما أو ذمى قال في البر وهو غريب في الذمى اهـ وكذا قال في النهر ولم أره في كلام غير السراج كقولنا في الذي بالمسلم لانه يجبر على اتركه عن ملكه اهـ يعنى أنه لو ظهر مشرى الذي مسلما ليس له الرد كما قد مناه عن انه لا يمكن من ابقائه على ملكه فاذا ظهر كافر يكون عدم الرد الاول لا يتيق على ملكه فهو اشنع من المسلم فكيف يكون كفرة عيبا في حق الذي دون اسلامه هذا تقرر بركلامه فافهم وقد يجب بان الاسلام يقع محض شرعا وعقلا فلا يكون عيبا في حق احد أصلا بخلاف الكفر فانه أقمع العيوب شرعا وعقلا فهو عيب محض في حق الكل ولذا قال المنصف في المغنى بعد ما رعى في البر أقول ليس بغريب لمعامل من أن العيب ما ينقص الثمن عند التجار ولا شك أن الكفر بهذه المثابة لان المسلم شرعته وغيره لا يرغب في شرائه لعدم الرغبة في منه الكل وهو أقمع العيوب لان المسلم شرع من حبه ولا يصلح للاعتاق في بعض الكفارات فتقتل الرغبة اهـ قلت ويؤيد ما هنا لو ظهر مغنية له الرد مع انه عيب عند بعض الفسقة لكنه ليس بعيب شرعا لانه لا يحل بالاحتمال في فرض المشتري الفاسق ثم يشكل عليه ما في الخاتمة جهودى باع يهودا رشا وقعت فيه فترات خراجا للبيع وليس له الرد لان هذا ليس بعيب عندهم اهـ نائل (قوله وعدم الحيف) لان ارتضاع الدم واسترقاره علامة الداء لان الحيف مركب في نبات آدم فاذا لم تحض فالظاهرة له اهـ فيها وذلك الداء هو العيب وكذا الاستحاضة له اهـ فيها زيلنى (قوله وعندهما خمسة عشر) ويؤهلها صيطى فاطقطاع الحيف لا يكون عيبا الا اذا كان في أوامه أما اتضاعه في سن الصغر أو الاياس فلا اتضاعا كما في الصرع المراجع قال في النهر ويجب أن يكون معناه الاشتراعا لما ذك في المحيط اشتراعا على انها تحيض فوجدها لا تحيض ان تصاد فاعلى انها لا تحيض بسبب الاياس فله الرد لانه عيب لانه اشتراعا للجل والابنة لا تحبل اهـ قلت ما في المحيط ظاهر لانه حيث اشتراط حضها كان قنات الوصف المروبو أما اذا لم يشترطه فالظاهر انها لا ترة لما قد مناه عن البرازية لوجود الداء كبيرة السن لا ترة لاذا شرط صغرها فتدبر وفي القنية وجدها تحيض كل ستة أشهر مرتفعة الرد (قوله ويعرف بقولها الخ) قال في الهداية ويعرف بذلك

وكذا اتفق الاثنان البرازية والرافضى والتولم منه) كما يجب (فيها) لافيه ولو أمر في الاصح خلاصه (الآن ينقض الأولان فيه) بحيث ينفع التبر من المولى (أو يكون الرق عادة) بأن يتكرر أكثر من مرتين والوفاة بها عيب مطلقا به ان مجانا لانه دليل الابنة وان بأجر لا قنية وفيها شرى جارا فعليه الجبران طواع عيب والا لآثاما القنن بلين صوت وتكرمشى فان كثرة لادان قل برازية (والصكفر) باسمه وكذلك الرافضى والاعتزال بجر مجانب عيب (فيها) ولو لم يشتري ذميا (سراج وعدم الحيف) لبنت خمسة عشر وعندهما خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه تنكول البائع قبل القبض وبعده هو الصبي ملقى

يقول الامة تردّد انضمام اليه تكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح اهـ ومختلف من الملتقى وذكر الزبلي
 تبع الهداية وغيرهما من شروح الهداية انه لا تسع دعواه بأنه ارتفع حبسها الا اذا ذكر كسبه وهو الداء او اقبل
 الخاير ذكر أحد هذا لا تسع دعواه ويعرف ذلك يقول الامة لانه لا يعرفه غيرها ويستحق البائع مع ذلك تردّد
 ينكره لو ينفذ القبض وكذا قبله في الصحيح وعن أبي يوسف تردّد بلعين البائع قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول
 الامة فيه كما في الكافي والمراجع في الجبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء واشترط ثبوت الغيب قول
 عدلين منهم اهـ ملخصا واعترضهم في الفتح بأن اشتراط ذكر السبب مناف لتقرير الهداية بأنه يعرف بقول
 الامة وكذا قال القاضى وغيره وهو الذي يجب أن يقول عليه اذ لو لم يدعى الداء او اقبل لم يتصور أن يثبت
 بقولها فوجه العين على البائع بل لا يرجع الا الى قول الاطباء أو النساء ولذا لا يترتب له فسخه النفس فاضى خان
 فظهر أن اشتراطه قول شايخ آخر يوجب على القائل خطأهم اهـ ملخصا واعترضه في البحر بأن فاضى خان
 صرح أولا بالاشتراط تخلص الامام ابن الفضل ثم نقل عنه أيضا بعد جملة ما مرّاه صاحب الفتح الى الخاتمة
 ولا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وقولهم والمراجع الى النساء في الجبل والى الاطباء في الداء لان الاول انما
 هو لاجل انقطاع الدم لتتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه من جبل رجعتنا
 الى النساء الصلوات بالجبل لتتوجه اليه على البائع وان عين انه من داء وجعلنا الى قول الاطباء كذلك
 كما لا يخفى اهـ لكن قال في النهرواني في المحيط أن اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يعمل مافي
 الخاتمة اهـ ومقتضاه تعيين الرجوع الى قول الامة لكن ينافيه ما مرّ من قوله قالوا ظاهر الرواية انه لا يقبل
 قولها فيه الا ان يقال ان لفظ قالوا يشير الى النصف ونقل العلامة المقدسي عن الرئيس الشيخ قاسم انه ذكر
 عبارتي الخاتمة وقال ان الثانية أى التي اقتصر عليها في الفتح اوجه قلت وهذا ترجيح لما استأثره في الفتح
 واليه يشير كلام النهرواني ايضا (ثنية) في صفة الخصومة في ذلك أنما على ما ذكره الشرح فهي انه بعد بيان السبب
 والرجوع الى النساء أو الاطباء ومضى القدر الا في يانها يسأل القاضى البائع فان صدق المشتري ردّها عليه
 وان قال هي كذلك الحال وما كانت كذلك عندي فوجهت الخصومة على البائع لتصادقها على قيامه للحال
 فلم يمتري فلفظه فان حلف برئ او لا ردّت عليه وان أنكر الانقطاع للحال لا يستحق عنده وعندهما يستحق
 قال في النهاية ويجب كونه على العلم بالله ما يعلم انقطاعه عند المشتري ونقصه في الفتح بأنه لو حلف كذلك لا يكون
 الامانة اذ من أن يعلم انما لم يفتن عند المشتري اهـ وأما صفحا على ما صحه في الفتح فقال بأن يردّي الانقطاع
 للحال ووجوده عند البائع فان اعترف البائع به ردّت عليه وان اعترف به للحال وأكرو وجوده عنده انقضت
 الجارية فان ذكر أنها منقطعة انجبرت الخصومة فلفظه ما تقدم ما وجد عنده فان نكل ردّت عليه وان اعترف
 بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للحال فاستخبرت فانكرت الانقطاع لا يستحق عنده وعندهما يستحق اهـ
 (قوله) ولا تسع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني اعلم ان الزبلي ذكرناها ايضا نال شراح الهداية انه لو ادعى
 انقطاعه في مدة قصيرة لا تسع دعواه وفي المبدية تسع وأقلها ثلاثة أشهر عند أبي يوسف وأربعة أشهر وعشر
 عند محمد وعن أبي حنيفة وزعموا انها ستان اهـ وفي رواية تسع دعوى الجبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل
 الناس برأيه وغيره لا ذكر في البحر أن ابتداء المدة من وقت الشراء ورجع في الفتح ما في الخاتمة من تقديرها
 بشهر وردّ عليه في البحر بأنه خطب عجيب وغلط فاحش لانه لا اعتبار بما في الخاتمة مع صريح النقل عن أبينا
 الثلاثة وأقرّ في النهرواني قلت وهو مدفوع فقد قال في الذخيرة أما اذا ادعى المشتري انقطاع حبسها أو اراد ردّها
 بهذا السبب لا يوجد له ادوية في المشاهر ثم قال بعد كلام ويحتاج بهذا الى بيان الحد الفاصل بين المدة
 الروايات السابقة فلم أر ما ذكره هنا من المدة فاذا ذكره بطريق القياس على مسافة استبراء تمتد الطهر وقد نبه
 على ذلك الحق صاحب الفتح وردّ القياس بآداء القصار بين المأثنتين فانه نقل ما في الخاتمة من تقدير المدة بشهر
 ثم قال وينبغي أن يقول عليه ما تقدم هو خلاف بينهم في استبراء تمتد الطهر والرواية هنالك تستدعي ذلك
 الاعتبار فان الرواية ممنوع شرعا الى الجبل لا احتمال الجبل فكيف ماؤه ما قالوا في غيره فقدّمه أو حقيقة وزعم
 يستعين لانه أكثر مدة الجبل وهو أقس وقدّمه أو حقيقة في رواية بصحة القول فانه يظهر فيها الجبل غالبا

ولا تسع في أقل من ثلاثة أشهر
 عند الثاني

(والاستحاضة والحال)(القديم) المعتاد (والدين)

الذي يطالب به في الحال

لا المؤجل لعقده فانه ليس

بعب كائنه مسكين عن الذخيرة

لكن عم الكمال وعلمه بنقصان

ولاه ومبراته (والشعر والماء)

في العين وكذا كل مرض فيها

فهو صيب معراج كسبل

وحوص وكثيرة دمعوالتؤلول بمثلة كزبور يثر

صغار صلب مستد على صور

شقي جعه ناكيل قاموس

وقد بالكثره بعض شراح

الهداية (وكذا الكلى) عيب(لو عن داء والا) وقطع

الاصبع عيب والاصبعان

عيبان والاصابع مع الكف

عيب واحد والعسر وهو من

يعمل يساره فقط الآن يعمل

باليين أيضا كصبرن الخطاب

وضى الله تعالى عنه والشيب

وشرب خمر جهورا وقارا نعت

عيبا وعدم خفاتها لو كبرين

مولدين وعدم نقي حار وقلة

اكل دواب ونكاح وكذب

ومجمة وترك صلاة لكن في

الفتنة تركها في العبد لا يوجب

الزلة وفيها لو طهر ان الدار

مشؤمة ينبغي ان يحسن من

الزلة لان الناس لا يرغبون فيها

قوله وكذا غيرها من الذنوب

هكذا يحظه ولعل الاولى وكذا

غيره اي الترك او وكذا غيرها

من الفرائض مثلا نأكل اه

مصحه

وأبو يوسف ثلاثة أشهر لانهما قد تم لا تحصى وفي رواية عن محمد بن رافع ابام وعده الفتوى والحكم
 هنا ليس الاكون الامتداد عيبا فلا يجبه انا طبعه يستثنى أو غيرهما من المدد اه ملخصا فقد ظهر انه لا يصح في
 مسألتنا دعوى النقل عن ايضا الثلاثة لان النقل عنهم ذلك انما هو في مسألة الاستبراء المذكورة انما مسألة
 العيب فلا ذكر كراهي في المشاهر وانما اختلف المتأخر فيها قايما على مسألة الاستبراء والامام فقه النفس
 فاضى خان اختار تقدير المدة بشرط توجره الخصومة بالصيب المذكور لانه يظهر للقول ابل والاطباء في شهر
 فلا حاجة الى الاكثر ووجه خاتمة المحققين وهو من أهل الترجع قال قول بأنه خط عيب هو العيب فاقسم هذا
 التصحى والله تعالى ولي التوفيق (قوله والاستحاضة) بالترجع عطف على المضاف الذي هو دمع ط (قوله)
والحال القديم) أي اذا كان عن داء فاما التقدير المعتاد منه فلا فتح وظاهره ان الحادث غير صيب ولو وجد
 عندهما لكن المتصور اليه كونه عن داء لا القدم ولذا قال في الفصولين السعال عيب ان غش والاغلا فاده في
 العسر (قوله والدين) لان ماله يتكون مشغولة به والفرما مقدوم على المولى وكذا المولى رغبته بجانية قال
 في السراج لانه يدفع فيها فتنه رغبته بذلك وهذا تصور فيلوح حدث بعد العقد قبل القبض فقبل العقد
 فبالبيع صار البائع مختارا للقضاء ولو قضى المولى الدين قبل الرضا قبل الرضا زال الموجه اه وكذا الواراء
 القرم برازية وفي الفتية الذين عيب الا اذا كان يسيرا لا يعمله نقصانا بجر (قوله لا المؤجل لعقده)
 اللام يعني الى والمراد الذي تناثر المطالبة الى الما بعد عقده كدين زمره بالمبايعه بلا ان المولى (قوله لكن عم)
(الكال) هو بجمعه من مخالفت التل بجر (قوله وعلمه بنقصان ولاه ومبراته) لم يظهر وجه نقصان الولاء
 الا ان راد نقصان الولاء بنقصان عمرته وهى الميراث نأكل اه ح (قوله كسبل) هوداه في العين يشبه
 غشاة كالتما نسيج العنكبوت يبرق حرق اه ح عن جامع الفتى (قوله وحوص) بقتن الحاء والصاد
 مهملان شقي في آخر العين وبابه شرب ح عن جامع الفتى (قوله وحوص) بقتن الحاء والصاد
 من الحول (قوله بثر) بضم الباء وتسكين المثلة يفرق منه وبين واحد الباء ويذكر كونه اسم جنس ويؤث
 تقرا الى الجنية فانه اسم جنس وضعا جنى استعمالا على المختار ط (قوله والاصبعان عيبان) أي
 قطعهما فلو اوعيا بشرط البراءة فمن عيب واحد فيداه فاذا هي مقطوعة اصبع واحدة برئ لا لأصبعين لانهما
 عيبان وان كانت الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة
 عن عيب اليد والصيب يكون حال قيامها لالحال علمها كافي الخاتمة ومقاده لو لم يقل في يد هادرا لومة مقطوعة
 الكف وعليه يجعل كلام الشارح وكان الانسب ذكر هذه المسألة قياسا في عند كرا شرط البراءة (قوله)
والشيب ومثله التل وهو اختلاط الياسن بالسواد وعلوه بأنه في أواه للكبر في غير أواه للدهاء قال في
 جامع الفصولين أقول جعل الكبر عيبا لاني عدم الحضي حتى لو ادعى عدم الحضي للكبر لم يعم على ما يدل
 عليه ما مر من قوله لا تتبع دعوى عدم الحضي الا ان يدعيه بغير أدواه ومنه ما نفاذ اه (قوله وشرب)
خمر جورا) أي مع الادمان فلو على الكتمان أحيانا قل بسبب كافي جامع الفصولين أي لانه لا ينقص الثمن
 وان كان عيبا في الدين (قوله ان عديبا) كصا ريندر وشرب الخمر وهو هو لان كان لا بد عيبا عرفا كقصار
 بجور وطبع جامع الفصولين فالمدار على العرف (قوله لو كسبرين مولدين) بخلافه في الصغيرين
 وفي الجلب من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا قال في الخاتمة وهذا عندهم يعني عدم الخشاش في الجارية
 المولدة أما عندنا عدم الخشاش في الجارية لا يكون عيبا بجر (قوله وعدم نقي حار) لا يذيل على عيب
 فيه ط (قوله وقلة) اكل دواب (قوله وشرب) أي في العبد والجارية فانه عيب وقيل في الجارية عيب لا للام
 ولا شاة لا لفرق اذا أقرط فتح (قوله ونكاح) أي في العبد والجارية فانه عيب وقيل في العبد بغيره
 والجارية يحرم وطؤها على السيد قال في الخاتمة وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي لا عن
 طلاق بائن والاحرام ليس بسبب فيها وكذا لو كانت محترمة عليه براضع أو ماهرة (قوله وكذب ومجمة)
 ينبغي تقييدهما بالكثير المضر (قوله وترك صلاة) وكذا غيرها من الذنوب بجر (قوله لكن في الفتية) الخ
 يؤيده ما في جامع الفصولين راعى الى الاصل الرضى في الفتى ليس بسبب لانه نوع فسق فلا يوجب خلا كونه
 اكل الحرام أو نأكل الصلاة اه فافهم (قوله ينبغي ان ننسكن من الرذ الخ) أقره في البهر والنهر

وفي الواجبة والهنوع عيب وهو مأخوذ من الهتعة وهي دائرة بيضاء تكون في صدر الحيوان الى جانب فخره
 ينشام به فهو عيب نقصان في الثمن يسبب تشاؤم الناس اه (قوله لو على الذن الخ) عبارة العروق كذا الخ
 ان كان فيها نقصا اه وفي الزانية والخال والتؤلؤل في موضع محل الزينة أما في موضع الخلل بها كت
 الاط والركبة (قوله والصوب حكمة) منها الادرة في القدام والعفة وهي ودم في فخر الجارية
 والسن الساقط وانقصرا والسوداء ضمرا أولا واختص في الصفرة ومنها القطر الاسود ان نقص القيمة وعدم
 استكمال البول والحزن في الدابة وهو ان تقب ولا تقاد والجوح وهو ان لا تقف عند الجلام ونقص الرن
 والجلام وكذا واشترى كما هو جده مزا أو مسلا للغير أو كان حر نفعا لا يصل اليه الماء الا بالكر أو لا شربه
 بزاية وذكر في البصر زيادة على ذلك فراجع (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) من ذلك ما اذا اشترى
 حديد ليتخذ منه آلات الصارين وجعل في الكور ليتم به بالنار فوجبه عيبا ولا يصلح لثلاث الا كات يجمع
 بالنقصان ولا يرد منه ومنه ايضا بل الخلود أو الابريسم فانه عيب آخر يمنع الرذ وغامه في البصر (قوله فيرفع
 البائع) ومنه الاجنبى فحق كلام المصنف شاملا اذا كان فعل المشتري أو فعل المعقود عليه أو باقة حياوية
 فحق هذه الثلاث لا يرد بالبصير القديم لانه يلزم رده بعين وانما يرجع بحصة العيب الا اذا رضى البائع به ناقصا
 أعاده في البصر (قوله فلو به) أى فعل البائع ومنه الاجنبى وقوله بعد القبض يقضى عنه قول المصنف عند
 المشتري لكنه صرح به ليقابله بقوله وأما قبل فافهم (قوله رجع بحسته) أى حصة العيب الاول وامنع
 الرذ بهر (قوله ووجب الارض) أى ارض العيب الحادث جعل البائع غيبته يرجع على البائع بشئين الاول
 حصة العيب الاول من الثمن والثاني ارض العيب الثاني ط ولو كان العيب الثاني بفعل اجنبى يرجع لارض
 عليه (قوله وأما قبله الخ) أى وأما اذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض خبرا للمشتري
 سواء وجده عيبا او لا ينأخذه أى مع طرح حصة القصاص من الثمن ويندرجه وأخذ كل الثمن وكذا لو كان
 باقة حياوية أو بفعل المعقود عليه فانه يرد به بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة حياوية المعقود عليه وكذا
 لو كان فعل اجنبى فانه يحضر ولكنه ان اختار الاخذ يرجع بالارض على الجاني وان كان فعل المشتري لزمه
 بجميع الثمن وليس له ان يحكمه ويطلب النقصان أعاده في البصر وقوله وي طرح عنه حصة حياوية المعقود عليه
 ظاهرة انه لا طرح عنه ثمن النقصان باقة حياوية ثم رأيت في جامع الفصولين قال ولو باقة حياوية فان كان
 النقصان قد ارطرح عن المشتري حصته من الثمن وهو يخفى في الباقي أخذه بحسته أو تركه ككون المبيع كليا
 أو وزنا أو معدا بمقتار واثبات بعض من القدر وان كان النقصان وصفا لا يطرح عن المشتري شيء من الثمن وهو
 محض أخذه بكل غنه أو تركه والوصف ما يدخل في المبيع بلا ذكر كشمع وبناء في الارض والطراف في الحيوان
 وجودة في الكلبى ولو زنى اذا لاوصاف لا تحط لها من الثمن الا اذا أورد عليها الجنابة أو القبض يعنى اذا قبض
 ثم استحق شيء من الاوصاف يرجع بحسته من الثمن اه (قوله بكل الثمن) متعلق بقوله أو رده ولا يصح تعليقه
 أيضا بقوله فله أخذه أعاده ح (قوله مطلقا) أى أو ما وجده عيبا أولا ح ومنه ما مر من البصر ولا يفتى
 أن المراد العيب القديم والا فلا كلام فيما اذا حدث عيب وأشار الى أن حدوثه قبل القبض فعمل كاف في
 التضييق الا أن الرذ سواء كان عيب قديم أولا فافهم (قوله فالقول للبائع) لا يتأبى قوله ولو برهن
 الخ فتكان المناسب أن يقول أو لا يرد أى البائع حدوثه الخ أعاده ح (قوله الا فى بلد التقدم) الاولى
 أن يقول في موضع العقد ليشمل ما لو نقله الى يمينه في بلد العقد وأشار الى أن يحصل بخرقة حدوث عيب لماله
 من مؤنة الرذ الى موضع العقد لكن هذا العيب غير مانع لأن مؤنة الرذ على المشتري فلا ضرر فيه على البائع
 وقدمنا الكلام على هذه المسألة اقول باب خيار الرؤية (قوله رجع بنقصانه) بأن يقوم بالعيب ثم مع
 العيب ينظر في النقصان فان كان مقدار عشر القيمة يرجع بعشر الثمن وان كان اقل أو أكثر ففي هذا
 الطريق حتى ولو اشتره بعشرة وقيمة مائة وقد قصه العيب عشرة رجع بعشر الثمن وهو ردهم بالبرازى وفي
 المقايضة ان كان النقصان عشر القيمة رجع نقصان ما جعل غنما يعنى ما دخل عليه الباء ولا بد أن يكون
 المقوم اثنين يعبران بلفظ الشهادة بخسرة البائع والمشتري والمقوم الا هل في كل حرفة ولو زال الحادث كان له
 رذ المبيع مع النقصان وقبل لا يقل ان كان بدل النقصان فاحملا رذالا كذا في القنية والاول بالتواعد

وفي المنظومة العيبة والخال
 عيب لو على الذن الخ
 لا الخذ والعيب كثيرة برأ الله
 منها (حدث عيب آخر عند
 المشتري) فيرفع البائع فلو به
 بعد القبض رجع بحسته من
 الثمن ووجب الارض وأما قبله
 فله أخذه أو رده بكل الثمن
 مطلقا ولو برهن البائع على
 حدوثه والمشتري على قدمه
 فالقول للبائع والينة للمشتري
 ولا يرد جبراماله سجل ومؤنة
 الا فى بلد التقدم بهر (رجع
 ينقصانه)

البيع نهر (قوله الاضاحي) أي من المسائل الست المتقدمة أول الباب ط وقد علمت ما فيها وكنت
هناك مسائل آخرتها ما يأتي قريافي كلام المصنف من مسألة البعير وغيره ما وفي فتح القدير ثم الرجوع بالنقصان
إذا لم يمتنع الرد فهل مضمون من جهة المشتري أم إذا كان فعل من جهة ذلك ككان قتل البيع أو باعه
أو بعه وسله أو أعتقه على مال أو كتبه ثم اطلع على عيب فليس له الرجوع بالنقصان وكذا إذا قل عند المشتري
خطأ لأنه لما وصل البديل إليه صار مكانه ملكه من القابل للبديل فكان كالوابعه ثم اطلع على عيب لم يكن
له حق الرجوع ولو امتنع الرد بفعل غير مضمون له أن يرجع بالنقصان ولا رد المبيع (قوله ومنه ما لو اشراه
تولية) هذه إحدى مسألتين ذكرهما في البصري قوله يستثنى مسألتان أحدهما بيع التولية لوباع شيئا تولية
ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد لأنه لو رجع صار الحق الثاني انقضى من الأول
وقضية التولية أن يكون مثل الأول الثانية لو قبض المسلم فيه فوجده عيبا كان عند المسلم له وحده به
عيب عند رب السلم قال الامام يحترق المسلم إليه ان شاء الله معيبا بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه
من رأس المال ولا من نقصان العيب لأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كان اعتبارا مع عدم الجوده
فيكون ربا مخلصا (قوله أو خاطه لطفه) الأولى أن يقول أو قطعه لطفه لأن من اشترى ثوبا فقطعه لباها
لطفه أو خاطه صار ملكا له اقطع قبل الخياطة فإذا وجد به عيبا لا يرجع بنقصانه أما لو كان الولد كبير ارجع
بالعيب لأنه لا يصير ملكا له الا قبضه فإذا خاطه قبل القبض امتنع الرد بالخياطة فإذا حصل القليل بعد ذلك
بالقبض لا يمتنع الرجوع بالنقصان بناء على ما سبق من أن كل موضع للبائع اخذ عيبا لا يرجع باخراجه
عن ملكه والارجع في الأول اخرجه عن ملكه قبل امتناع الرد في الثاني بعده اذ ليس للبائع اخذ عيبا بعد
الخياطة كما يأتي ونعامة في الربوي وما تقرر أنه ظهر أن التقيد بالخياطة إنما هو إذا اشترى في الصغير
اتفق في الصغير كونه عليه في البعير (قوله أو رضى به البائع) يعني أنه لو أراد الرجوع بنقصان العيب ورضى
البائع بأخذه منه معيبا امتنع رجوع المشتري بالنقصان بل أما أن يسكه بالرجوع وأما أن يرد له لا يقال لأحاجة
إلى هذه المسألة مع قول المتن أنه الرد برضى البائع لأن ما في المتن ليس أنه يحضر بين الرجوع والنقصان والرد
يرضى البائع وهذا لا يدل على أن رضى البائع بالرد يخل اختيار المشتري الرجوع بالنقصان فلذا ذكرنا شارح
هذه المسألة في مسلات الرجوع فله ردّه بما حواه ردّه فافهم (قوله له الرد برضى البائع) لأن في الرد
اضراراً للبائع لكونه يخرج عن ملكه ما لم يكن العيب الحادث فتمت الرجوع بالنقصان الآن برضى بالضرر
فيضرب المشتري حيث ذهب الرد والامساك من غير رجوع بنقصان وهذا المعنى لا يستفاد من المتن فلو قال ولم يرجع
بنقصان لكان أولى نهر قلت وقد أفاد الشارح هذا المعنى بذكر المسألة التي قبله كاترناه أنفا ثم انقضى
قولهم الآن برضى بالضرر أن المشتري يرجع عليه بجميع الثمن كاملا وبه صرح القهستاني حيث قال غير
طالب أي البائع لحصة النقصان اه فدل على أن البائع ليس له طلب حصة النقصان الحادث فذكر كل الثمن
ثم رأيت إضافي شاشية فوح اقتدى حيث قال لسقوط حقه برضاء بالضرر فلا يرجع على المشتري بنقصان العيب
الحادث اه وينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيب عند قوله والسرقة (تنبيه) اشار
المصنف باشتراط رضى البائع إلى فرع في القنية لو رد المبيع عيبا بغير رضاه أو بغير رضاه أو بغير رضاه ثم قال لا يلزم ظفر البائع
ببيع حدث عند المشتري قبل البيع الرد اه يعني لعدم رضاه أولا وفي البرازية رد المشتري ببيع وعلم
البائع بحدوث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع ارض العيب القديم أو رضى بالرد ودون شيء به وان
حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بأرض العيب الثاني إلا أن يرضى أن يقبله بغيره الثالث
أيضا اه يجر هذا وسيد كرا المصنف أنه يعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث (قوله
الامانة عيب) أي العيب مانع من الرد كالوقوع المبيع عند المشتري رجلا خطأ ثم ظهر أنه قد فعل آخر عند
البائع فقبض البائع بالجنائين لا يجبر المشتري على ذلك وانما يرجع بالنقصان على الجنابة الأولى رد بالضرر عنه
لأنه لو رد على بائعه كان مختارا للنداء فيما وكالو اشترى عسرا ففقر بعد قبضه ثم وجد به عيبا لا يردّه وان
رضى البائع وانما يرجع بالنقصان كذا في النهر ح (قوله أو زيادة) أي أو الازيادة ما فاعلم كاسبا في نحو
انخباطة ح ثم اعلم أن الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده وكل منهما نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان

الامانة المتشقة ومنه ما لو اشراه
تولية أو خاطه لطفه زبلي
أورضى به البائع جوهره
(رد الرد برضى البائع) الا
لانع عيب أو زيادة

مطلب
في أنواع زيادة المبيع

متولدة كمن وجال فلا تمنع الرذ قبل القبض وكذا بعد في ظاهر الرواية والمشتري الرجوع بالنقصان وليس البائع قبله عندها وعند محمد ذلك وغير متولدة ككفرس وبناء وصنع وخياطة فتعذر الرد مطلقا والمنفعة توعان متولدة كالولد والنمر والارث فقبل القبض لا تمنع فان شاء ردهما او رضى بهما جميع الثمن وبعد القبض يمنع الرذ ويرجع بمسدة العيب وغير متولدة ككسب وغلة وحب وصدقة فقبل القبض لا تمنع الرذ فاذا رده فهي للمشتري بلا منعه ولان قبضه وعندهما البائع ولا تطيبه وبعد القبض لا تمنع الرذ ايضا وتطيبه الزيادة وتعلمه في الجرم من التنية وحاصله انه يمنع الرذ في موضعين في المسئلة المتولدة متعلقاتها وفي المنفعة المتولدة لو بعد القبض كما في البرازية وغيرها ووقع في القبح ان المنفعة المتولدة تمنع الرذ لكنه قال بعده انه قبل القبض يحتر كاي وبعد القبض رذ المبيع وحده بمسسته من الثمن وعرضه في الجرم بانها سهاوا هذا التفصيل لا يناسب قوله تمنع الرذ وانما يناسب الرذ وهو خلاف ما مر عن التنية والبرازية وغيرهما وذكر نحوه في نور العين واجاب في التبر بان قول القمح تمنع الرذ معناه تمنع رذ الاصل وحده قلت ولا يخفى ما فيه فان قول القمح وبعد القبض رذ المبيع وحده شافه وقد صرح في الفخرية ايضا بان لا رذ لانه لا يرد ولا يرد بصير وان يكونه صار للمشتري بلا عوض بخلاف غير المتولدة كالكتب لانها لم تولد من المبيع بل من منافعهم فلم تكن مبيعة فامكن ان تسلم للمشتري بمجانا اما الولد فانه مبيع من وجه تولده من المبيع فله صفته فاسلم للمشتري بمجانا كما ردا ونحوه في الرضى (قوله كان اشترى ثوبا) تمثيل لاصل المسئلة لا لزيادة قال في الجرم وهو تكرار لانه جرمه وجواز رذ به رضى بانه في الثوب من افراد ما قدمه ولم تظهر فائدة لافراد الثوب الا ليرتب عليه مسالة ما اذا خاطه فانه يمنع الرذ ولو رضى اه ط (قوله فتسلعه) ووطء الحارية كالقطع بكرة كانت أو شيئا غير وستاني مسالة الحارية في الثمن (قوله فاطلع على عيب) ذكر القاء يفيد ان القطع لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر فراجع اه ح وشهدة قول المحقق الا في اللبن والركوب والمداواة رضى بالبائع (قوله فاسد) الاولى فاسدة (قوله لا يرجع لانفساد ما فيه) اشابه الى الفرق بين هذه المسئلة وما قبلها وهو ان الضرر افساد للمالية لتسبب الضرر المبيع بعرضه للثمن والفساد ولا الا بقطع السارق به فاختل معنى قيام المبيع كما في التبرح وعدم الرجوع قول الامام وفي النجاشية ويبيع الفضول لو اشترى بصيرا فلما ادخله دار سقط فذهب فظهر عيبه يرجع بنفسه عندها وبه اخذ الشيخ كالواكل طعاما فوجد به عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح فذهب له لا يرجع اه قال في الصر في الواقعات القنرى على قوله صافي الاكل فكذا هنا اه قال الخبير المولى ويجب تقييد المسئلة بما اذا ظهر وحياته مرجوة انا اذا ايس من حياته فله الرجوع بالنقصان منذ الامام ايضا لان الضرر في هذه الحالة ليس افسادا للمالية تاخر اه (قوله كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب الخ) أي اخرجه عن ملكه والبائع مثال ضم مالي ووجه او اتز به لغيره ولا فرق بين مال اذا كان بعد روية العيب أو قبله كما في القمح وسواء كان ذلك خلوف تلقه أو لاحق لوجود السمكة المبيعة معيبة وغاب البائع بحيث لو انظره لقد صدت فباعها لم يرجع ايضا بشئ كما في التنية غير ثم اعلم ان البيع ونحوه مانع من الرجوع بالنقصان سواء كان بعد حدوث عيب عند المشتري أو قبله الا اذا كان بعد زيادة كسماطة ونحوها كما يأتي في هذا حال في المحط ولو اخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يلقى للمكاتب ان يباعه او ووجهه أو أقر به لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذا لو باع بعضه وان تصرف لغيره فالاخرجه عن ملكه بان آخره او ردها وكان طعنا فطعمه او سواها فله الرجوع او في العرصة انفوضه ثم علم بالعيب فانه لا يرجع بالنقصان الا في الكتابة غير لكن في بايع الفضول شراء فاجر فوجد عيبه فله نقض الاجارة ورده بمسسته بخلاف رهنه من غيره فانه رذ به بعد كاه والظاهر ان ما في المحط من عدم رجوعه بالنقصان بعد الاجارة والرهن المراد به اذا رضى البائع بمسسته لا يرجع بل رذ (قوله أو بعينه) ظاهره انه ليس له رذ ما بقي تعيبه بالقطع او التبرك وكذا ليس له الرجوع بنقصان الباقي كما يشهد ما نقلناه من المحط ثم رأيت في التمهات في لو باع بعضه لم يرجع بالنقصان بمسدة ما باع وكذا بمسدة ما بقي على الصحيح ولم رذ عنه كافي المحط اه وهذا بخلاف ما لو كان اؤا باع بعضها فان رذ الباقي كما مر متنا قبل هذا الباب وسأني أيضا في قوله اشترى عبد بن الخ ويختلف مالو كان المبيع

(كان اشترى ثوبا فاطلعه على عيب رجع به) أي بنقصانه لتعذر الرد بالقطع (فان قبله البائع كذلك) (لانه اسقط حقه ولو اشترى بصيرا فخره فوجد امعاءه فاسدا لا يرجع لانفساد ما فيه) (كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب) كله أو بعضه أو ووجه (بعد انقطع)

قوله أو قبله هكذا بخطه والاولى أو قبله اي رذية العيب اه معصية

علما بما في الكلام عليه **(قوله لجواز رده مقطوعا لا محظا)** يعني أن الرده بعد القطع غير ممكن برضي البائع
 قبل إباحة المشتري صار جازبا للمبيع والبيع فلا يرجع بالنقصان لكونه صار مقفولا بالرد بخلاف ما لو أخاطبه
 قبل العلم بالبيع ثم إباحة له لاحتل الرجوع بالنقصان لأن الخاطبة مأمونة من الرد كما في بيعه بعد امتناع الرد
 لا تأثر له لأنه لم يصرح بإباحة البيع كما أفاده الزبيلي وغيره والاصل كما في الذخيرة أنه في شكل موضع ممكن
 المشتري رد المبيع القائم في ملكه على البائع رضاه أو بدونه فإذا أزاله عن ملكه بيع أو شبهه لا يرجع بالنقصان
 وفي كل موضع لا يمكنه رده على البائع فإذا أزاله عن ملكه يرجع بالنقصان ونقصه في الزبيلي وفي غيره مسألة
 ما لو أخاطب التوب لفظه وقدمت **(قوله وخاطبه)** أشار به مع ما عطف عليه إلى الزيادة المطلقة الغير المتولدة
 وقتناياتها **(قوله بأي صبح كان)** ولو أسود وعند أي خنفة السواد نقصان فيكون البائع أخذه وهو
 اختلاف زمان **ح** **(قوله أولت السويق بسمن)** أي خطبه به وشمله ولو أخذ الزيت المبيع صابونا
 وهي واقعة الخال وهي **(قوله أو غرس أوبى)** أي في الأرض المبيعة **ط** **(قوله ثم أطلع على حبيب)** أي
 في السويق أو التوب بهذه الأشياء من قال **ح** وهو يفيد أن الزيادة لو كانت بعد الإطلاع على السبب
 لا يرجع بالنقصان وبوجه ظاهر يدل عليه أيضا قول مسكين ويمكن عالمات السبغ والثالث **هـ** **(قوله)**
 بسبب الزيادة لأنه لا وجه للقسط في الأصل ودونها لا يتحقق عنه ولا وجه له في معالجته الشرع الخ **(قوله)**
 لحصول الزيادة فإن الزيادة حينئذ تكون فضلا مستحقا في عقد المعاوضة بلا مقابل وهو معنى الربا وإنه
 وليسجة الربا حكم الإخراج وبه ادفع ما في الدر المنثور من الوافى من قوله وفيه أن حرمة الربا بالقدر والجنس
 وهما مفقودان ههنا فتأمل **هـ** ويوضح الدفع قوله في العزيمة أنه كلام غير محترفان الربا ليس بمقتصر عندهم
 في الصورة المذكورة لقولهم أن الشروط الفاسدة من الربا وهي في المعاوضات المالية وغيرها لأن الربا هو
 الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلحقه فيها فضل خال
 عن العوض وهو الربا كما في الزبيلي وغيره قبل كتاب الصرف **(قوله أي المشتري رده في هذه الصور)** أي صور
 الزيادة المطلقة من خطبة ونقصها أو فاد أن امتناع الرضا بين على البيع بسبب الزيادة فنقرر بها الرجوع
 بالنقصان قبل البيع فسبق له الرجوع بعد البيع أيضا وإن كان البيع بعد رد البيع قال في الغير وإذا امتنع
 الرد بالقسط فلو إباحة المشتري يرجع بالنقصان لأن الرد لا امتنع لم يكن المشتري يبيع به ماله **(قوله بعد ردوية)**
 العيب وكذا أقبلها الأولى **ح** **(قوله قبل الرضى به صريحا أو دلالة)** أي من ذكره هذا القيد هنا بعد مراجعة
 كثير من كتب المذهب وانما رأيت في حواشي المنع للبر الرضى ذكره بعد قوله أو مات العبد وهو في محله كما تعرفه
 قريبا ما هنا فلا محلل له لأن العرض على البيع رضى بالعيب كما سبق في هذا وجها وجد البيع حقيقة ولم يمنع
 الرجوع بالنقصان لتقرر الرجوع قبله كالحالة أنضاف فكان الشارح رأى هذا القيد في حواشي نسخة نسق
 قلمه فكتبه في غير محله فتأمل **(قوله أو مات العبد)** لأن الملك ينتهي بالموت والناسي بآبائهم يتقرر فكان بقائه
 الملك قائما والرد متعذر وذلك موجب للرجوع ونعامة في **ح** عن الفتح قال في التبر ولا فرق في هذا أي
 موت العبد بين أن يكون بعد ردوية العيب أو قبلها **هـ** لكن إذا كان الموت بعد ردوية العيب لا بد أن يكون
 قبل الرضى به صريحا أو دلالة كما ذكره الخبير الرضى بوجهه ظاهر لأنه إذا رأى العيب وقال رضى به أو عرضه
 على البيع أو استخدمه مرارا أو نحو ذلك مما يصحكون دلالة على الرضى امتنع رده والرجوع بنقصانه
 لو بقي العبد حاشا فكذلك الوفاة بالأولى **(قوله المراد هلاك المبيع الخ)** قال في التبر ولو قال أو هلك المبيع
 لكن أقود لأدفع بين الآدمي وغيره ومن ثم قال في الفصول ذهب إلى بطلانه بعد بيعه به في الطريق
 هلك على المشتري ويرجع بقصه وفي القصة اشترى جدرا ما لا ظم يعلم به حتى سقط له الرجوع بالنقصان **هـ**
 وفي الخاوي اشترى أو باع أن كل واحد منهما ستة عشر ذراعا فبلغ بها إلى بغداد فإذا هي ثلاثة عشر ذراعا
 فرجع بها ليردها وهلك في الطريق يرجع بنقصان القصة في ظاهر المذهب **(قوله وأعتقه)** قال في الهداية
 وأما الاعتاق فالقيل فيه أنه لا يرجع لأن الامتناع بفعله خسار لا قتل وفي الاستئصال يرجع لأن العتق
 إنهاء الملك لأن الآدمي ما خلق في الأصل لملكه وانما ثبت الملك فيه موتا إلى الاعتاق إنهاء كالوت وهذا
 لأن الشيء يتقرر بآبائهم فيجعل كأن الملك باق والرد متعذر والتدبير والاستيلاء بمنزلة لأنه تعذر النقل مع بقاء

لجواز رده مقطوعا لا محظا كما
 أفاده بقوله (فلو قطع) المشتري
 (وخاطبه أو صبحه) بأي صبح
 كان عيني (أولت السويق
 بسمن) أو خير الدقيق أو غرس
 أوبى (ثم أطلع على حبيب
 بنقصانه) لا امتناع الرد بسبب
 الزيادة لحق الشرع لحصول
 الربا حتى لو تراضيا في الرد
 لا يقضي القاضي به بدو وإن
 كمال (كما يرجع (لو باعه) أي
 الممتنع رده (في هذه الصور
 بعد ردوية العيب) قبل الرضى
 به صريحا أو دلالة (أو مات
 العبد) المراد هلاك المبيع عند
 المشتري (أو أعتقه) أو بدر
 أو استولاه

الحل بالأمر الحكيم **ح** (قوله أو وقت) فإذا وقف المشتري الأرض ثم علم بالعيب رجع بالتقصان وفي
 جعلها مسدداً اختلاف وللمتأثر الرجوع بالتقصان كما في جامع الفصولين وفي البرازية وعليه الفتوى وما رجع به
 يسلم إليه أن التقصان لم يدخل وقت الوقت **هـ** نهر (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقده وما بعده **هـ** **ح**
 والحاصل أن هلاك المبيع ليس كافياً لقائه إذا هلك المبيع رجع بتقصان العيب سواء كان بعد العلم أو قبله
 وأما الاعتاق بعد العلم فمخالف من الرجوع بتقصانه بخلافه قبله وليس اعتاقه كاستهلاكه فإنه إذا استهلكه فلا
 رجوع مطلقاً إلا في الأكل عندها **بهر** **ط** (قوله أو كان المبيع طعاماً فأكله) استترج بالاكل عن
 استهلاكه بغيره ففي الذخيرة قال القدوري ولو اشترى ثوباً وطعاماً وارقت الثوب واستهلك الطعام ثم
 اطلع على عيب لا يرجع بالتقصان بخلاف **هـ** وصعد الوعاء أو وجه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشئ
 أجماعاً كما في السراج لكن في بيع بضه اختلاف الاتي وأراد بالطعام المكبل والموزون كما يعلم من الذخيرة
 والخانية (قوله فأكله أو بضه) أي ثم علم بالعيب كما في الهداية وهذا يدل على أن الرجوع عيباً لا الطعام
 عبده أو مديره أو أمته ولله وليس الثوب حتى تتفرق مقيداً بمقابل العلم بالعيب وتأخر الشارع حوله قبل علمه
 بعيبه عن قوله وليس الثوب حتى تتفرق ليكون قيداً في المسائل العشرة لكان الأولى **ح** قلت ويؤيده أنه في
 الفتح قال بعده المسائل وفي الكفاية ككل تصرف يسقط خيار العيب إذا وجدته في ملكه بعد العلم
 بالعيب فلا رد ولا ريث لأنه كالمشترى به (تنبيه) وقع في المنع أو أكله بعد اطلاعه على العيب وهو سبق ثم كآية
 عليه الرمي (قوله أو اطعمه عبده أو مديره أو أمته) انما يرجع في هذه المسائل لأن ملكه باق كما في الصر
 يعني أن العبد والمدير وأم الولد انما أكلوا الطعام على ملك السيد لانهم لا يكونون وان لم يكونوا فملكه
 بأصناف الطعام والرد متعذر كما تراه في الاعتاق بخلاف ما إذا اطعمه طفله وما حفظه عليه محاسباً في حث
 لا يرجع لأن فيه حسن المبيع بالملك من هؤلاء فانه من أهل المثلث **هـ** **ح** (قوله فأكله رجع بالتقصان
 استحقاقاً عندهما) الذي في الهداية والعتبة والتبيين أن الاخصان عدم الرجوع وهو قول الإمام
 فليتم **هـ** **ح** قلت ما ذكره الشارع من أن الاخصان قولهما ذكره في الاختيار وتعمه في البروكذا فلهذا
 عنه العلامة قاسم ونه على أنه عكس ما في الهداية وسكت عليه فلذا مشي عليه المصنف في سنه وذكر في الفتح
 من الخلاصة أن عليه الفتوى وبه أخذ الحاموي لكن قال في الفتح عبده أن جعل الهداية بقول الإمام استحقاقاً
 مع تأخره وجوابه من دليلهما شديد مخالفتهم في كون الفتوى على قولهما **هـ** قلت ويؤيده أنه في الكثر
 والمثلث وغيرهما مشوا على قول الإمام وفي الذخيرة وليس الثوب حتى تتفرق من الجبر أو أكل الطعام
 لا يرجع عنده هو الصريح خلافاً لما **هـ** والحاصل انهما قولان محتملان ولكن مصححاً قولهما بأن عليه الفتوى
 ولقد الفتوى أكد القضاة التصحيح ولا سيما هو ارق بالتاس كما يأتي فلهذا اختاره المصنف في منه وهذا
 في الأكل أما المبيع وهو فلا رجوع فيه أجماعاً كما علمت وبأني وجه الفرق (تنبيه) فلهذا كلام الشارع
 أن الخلاف يارقي جميع المسائل التي ذكرها مع انهم لم يذكروها إلا في أكل الطعام وليس الثوب فأفاده **ح** قلت
 الظاهر جريان الخلاف في مسائل الأكل مع أيضاً لو أكل الطعام لا يرجع عند الإمام فكذا إذا اطعمه عبده
 بالأولى تأمل (قوله وعنهما رد ما بقي ويرجع بتقصان ما أكل) هذه رواية ثانية تنها في صورة أكل البعض
 والأولى أنه يرجع بتقصان العيب في الكل فلا رد ما بقي هكذا نقل عنهما القدوري في التقريب وتعمه في الهداية
 وذكر في شرح الحاموي أن الأولى قول أبي يوسف والثانية قول محمد كما في الفتح وأما عند الإمام فلا رد ما بقي
 ولا يرجع بتقصان ما أكل ولا ما بقي كما في الذخيرة والفتوى على قول محمد كما تطلق الصريح الاختيار والخلاصة
 ومنه في النهاية وغاية البيان وجامع الفصولين والثانية والجنتي فلذا اقتصر عليه الشارع وهذا كونه في ككل
 البعض أم لو باع بعض المكبل والموزون في الذخيرة أنه عندهما لا رد ما بقي ولا يرجع بشئ نعم من مجرد رد ما بقي
 ولا يرجع بتقصان ما باع هكذا ذكر في الأصل وكان الفقيه أبو جعفر وأبو الليث يفتيان في هذه المسائل يقول محمد
 رضي الله عنهما واختاره الصدر الشهيد **هـ** وفي جامع الفصولين عن الثانية وعن محمد لا يرجع بتقصان ما باع ورد
 السابق بجسته من الفتح وعليه الفتوى **هـ** ومنه في الوالولية والجنتي والمواهب والحاصل أن الفتي به أنه
 لو باع البعض أو أكله رد الباقي ويرجع بتقصان ما أكل لا بتقصان ما باع والفرق كما في الوالولية أنه بالاكل تنقرر

مطلب
 فيأكل بعض الطعام

أو وقت قبل علمه بعيبه (أو كان)
 المبيع (طعاماً فأكله أو بضه)
 أو اطعمه عبده أو مديره أو أمته
 ولله وليس الثوب حتى تتفرق
 فأكله رجع بالتقصان استحقاقاً
 عندهما وعليه الفتوى
 وعنهما رد ما بقي ويرجع
 بتقصان ما أكل وعليه
 الفتوى اختياراً ومقتضى

قوله في الصفحة السابعة
والحاصل الخ أقول قد قطعت
هذه المادة والتي قبلها ليسهل
خطهما فقلت

وان يبيع كل المكيل أو اكل
ثم رأى عيا فلا يرجوع بل
يرجع ان كان لبعض الكلا
ينقصه وان يبيع بعضا فلا
وما يبي عن اكل أو بيع ردة
عند محمودة المحدث

اه منه

القد قسرت أحكامه وبالسبع قطع المثلث فتقطع أحكامه قال صار غيرة ما لو اشترى غلامين بقضيهما واطاع
أحدهما ثم وجد بهما عيا برذمانى ولا يرجع ينقصان ما باع بالاجماع كذلك اذا عند محمد اه فلت لكن
سيد كرا المصنف بما لغيره من التون ولو وجد بعض المكيل أو الموزون عيا له ردة كذا أو أخته فان مقتضاه انه
ليس له ردة المبيع وحده الآن يقال ان المحمول على ما اذا كان له باقيا ملكه لم ينصرف في شيء منه بقرينة قوله
لة ردة كله فيفرق بين ما اذا بى كله وبين ما اذا انصرف فيه يبيع أو اكل أو افعال هو مبني على قول عبد محمد
تأمل (تنبيه) الطعام في عرفهم البز والمرا به هاهو ما كان منه من مكيل وموزون كما علم بمقتضاه
أنما عن الذخيرة وفي البحر عن التنبيه ولو كان غزوا فنقصه أو فقلنا لغيره اربعا ثم ناهرا ان كان رطبا وانقص
وزنه رجع ينقصان العيب بخلاف ما اذا باع اه وبه علم ان الاكل غير قبل مثله كل تصرف لا يخرجه عن
ملكه كما علم بمقتضاه مناه عن الخط وتقدم حكم القهي عند قوله كالاربع أو باع المشتري الثوب الخ (قوله)
ابن كمال حيث قال والخلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فخرقة
الباقى بحصته من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والخلافة اه قلت ولقد اختلفنا فان كان في وعاءين فما كمل ما
في احدهما أو باع ثم علم ببيع كان له ان ردة الباقي بحصته من الثمن في قولهم لا المكيل والموزون بمقتضى اشياء
مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدتين والتوين ونحو ذلك اه ومقتضاه انه لا خلاف في ثبوت ردة
المبيع وحده ثم نقل العلامة قاسم في تنصيصه عن الذخيرة أن من المشايخ من قال لا فرق بين الوعاء والواصة
ليس له ان ردة البعض بالعيب واطلاق محمد في الاصل يدل عليه وبه كان يفتي شخص الاثمة السرخسي ثم قال
العلامة قاسم والاول اقدس وأرفق (قوله وسعي) أي قبل قوله اشترى جارية لكن الذي سعي هو ترجيع
عدم الفرق بين الوعاء والاكثر (قوله ضلي ما في الاختيار الخ) أي من قوله وعندهما ردة ما يبيع ويرجع الخ فانه
يفيد أنه قياس له كرهه بعد قوله فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندهما وحاصله ان احدي الروايتين عنهما
استحسان والثانية قياس فيكون ترجيع الثانية كواقع في الاختيار والتهناتى من ترجيع القياس على
الاستحسان هذا اقرر بركام الشارح وبه اندفع ما قبل ان الشارح واقف هنا في الهداية وغيرها من أن القياس
قولهما فافهم ثم ما فهمه الشارح على ما ترجمناه خلاف المفهوم من كلامهم فقد قال في الهداية وما اكل
ضلي الخلاف عند ما يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وان اكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذلك الجواب
عنده وعندهما انه يرجع ينقصان العيب في الكل وعندهما ردة ما يبيع اه وقال في الاختيار وعندهما يرجع
استحسانا وعنده لا يرجع الخ فان المفهوم من هذا انه في الهداية جعل الرجوع بالنقصان عند ما يبيع
وعنده عندما استحسانا وفي الاختيار بالنكس وحاصله ان الرجوع بالنقصان عند ما قبل انه قياس وقيل انه
استحسان ثم بعد قوله ما بالرجوع بالنقصان في صورة اكل البعض عنهما روايتان الاولى يرجع ينقصان الكل
فلا ردة الباقي والثانية يرجع ينقصان ما اكل فقط ويرد ما يبيع وأنت خبير بأنه ليس في هذا ما يفيد ان احدي
هاتين الروايتين قياس والاخرى استحسان كما فهمه الشارح بل كل منهما قياس على ما في الهداية والاستحسان
قول الامام بعدم الرجوع بشئ اضل وكل منهما استحسان على ما في الاختيار والقياس قول الامام المذكور
قتبه (قوله ولو اعنته على مال) أي لا يرجع لانه حبس به وجس البذل تجس البذل وعنه انه يرجع
لانه انما البذل وان كان بعوض ح عن الهداية وعند أبي يوسف يرجع في هذه المسائل (قوله أو كانه)
هي بمعنى الاعتاق على مال كافي البصر والكلام فيه متن عن الكلا فيها (قوله أو قلته) هو ظاهر الرواية
عن أصحابنا وبوجه ان القتل لم يبعد شرعا واعتقونا وانما سقط عن الموت بسبب المثل ضار كالاستفدية
عوضا وهو سلامة نفسه عن القتل ان كان عدا والدية ان كان خطأ ^{فكان} عساه ما به نهر (قوله طفله) ليس
بقيدل المصريح به في البصر والفتح الولد الصغير والكبير والعله وهي اهلية الملك كما قدمنا تنهيا اه (قوله)
كذا ذكره المصنف حيث قال فلو اعنته على مال أو قلته بعد اطلاعه على عيب وقال بحسبه الرمي صوابه
فيل اطلاعه اذ هو محل الخلاف اذ بعده لا يرجع اجماعا ولهذا لم يقبده الزيلعي واكثر الشراح وكأنته تبع
الصحيح منه وهو هو (قوله في الرمز) أي شرح الكثر (قوله لكن ذكر في الجمع في الجبيع) أي في جميع
المسائل المذكورة وهي العتق على مال والكتابة والاباق وهذا هو الصواب لما علمت من انه لا رجوع اجماعا

لوعب الاطلاع على العيب بالمقابل من انه يلزم ان لا يفرق بين هذه المسائل والمسائل المتقدمة فانه ينحرف
 اذا الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة وعدمه في هذه اجماعا فافهم **(قوله حتى العيب)**
 أي في شرحه على ظن الجميع أي فئات كل عامه في الزمن **(قوله بالاولوية)** أي لانه اذا امتنع الرجوع اذا
 كانت هذه الاشياء قبل الاطلاع على العيب ينتج بعد الاطلاع بالاولى لانه دليل الرضى **(قوله والاصل الخ)**
 فتمسك به من قوله لجواز رد مقتطوعا لا مخطئا وقد تمسكنا به بناء على أصل آخر **(قوله وفيه الخ)** مكرر
 مع ما قدمه قريبا **(قوله فوجد فاسد الخ)** لو قال فوجد معيبا لكان أولى لان من عيب الجوزة فله
 وسواء كان في الغزاة أو صرح في الذخيرة بأنه عيب لفساد واحتز بقوله فوجد أي المبيع عما اذا كسر
 البعض فوجد فاسدا فانه رده أو يرجع بنقصه فقط ولا يقبس الباقي عليه ولذا قال في الذخيرة ولا رد الباقي
 الآن يبرهن أن الباقي فاسد اه أهاده في البصر وقوله فانه رده الخ أي رده كما كسر ولو غير منتفع به أو يرجع
 بنقصه فقط لو يتنفع به **(قوله ان لم يتناول منه شيئا)** فلو كسره فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصه لرضاه
 به وبني جريان الخلاف فيما لو أكل الطعام بغير وأصل البعث الزلطي واعترضه ط بأن الخلاف في الطعام
 اذا عيب العيب بعد الاكل لاقله **(قوله نقصانه)** أي نقصان عيبه لارده لان الكسر عيب حادث بغير وقعه
 قلت الكسري في الجوز يزيد في غنه فهو زيادة لا عيب تأمل **(قوله الا اذا رضى البائع به)** أي يأخذه معيبا
 بالكسر فلا يرجع المشتري بنقصانه **(قوله ولو علم)** أي المشتري بعيبه قبل كسره أي ولم يكسره قال
 في التهر فلو كسره بعد العلم بالعيب لارده لانه صار راضيا اه وبه على ذلك الزلطي أيضا فقال لارده ولو يرجع
 بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل الرضى اه لكن الزلطي ذكر هذا بقوله وان لم يتنفع به أصلا واعترض
 بأن محله هنالاه ان لم يتنفع به أصلا رده ويرجع بكل الفن **(قوله وان لم يتنفع به أصلا)** بأن كان البيض منتنا
 والقتاء مزايا لجوزها وبما في الصقي أرضه فتنقصه نظرا لانه يأكله الفقراء نهر قلت وسكذا يتنفع به
 باستخراج دهنه لكن هذا لو كان كثيرا بل قد يقال ولو قليلا لا يباع لمن يستخرج دهنه فيكون له قيمة الآن
 يكون جوزة وأجوزتين مثلا **(قوله فقه كل الفن الخ)** لانه حين بالكسر ليس بمال فكان البيع بأقل من
 هذا صحيح في الجوز الذي لا قيمة له فانه اذا كان له قيمة بأن كان في موضع يباع فيه فشره يرجع بحصة العيب فقط
 وقيل بده ويرجع بكل الفن لان ما فيه باعتبار العيب ونفاها الهداية فيقدر بحصة وكذا في البيض أما في
 النعامة اذا وجد فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب قال في العناية وعليه جرى في الفخ ان هذا عيب
 ان يكون بلا خلاف لان ما فيه البيض النعامة قبل الكسر بأشياء والقتل ومافيه جميعا قال ابن وهبان وبني
 ان يفضل بان يقال هذا في موضع يقصد به الاتساع بالقتل اما اذا كان يقصد بالاتساع الاباليج بان كان
 في بئر أو القشر لا يتنقل كان كغيره قال الشيخ عبد البر ولا يفتي عليك فساد هذا التقصيل فان هذا القشر
 مقصود بالشراء في نفسه يتنفع به في سائر المواضع وما ذكره لا ينفع لان هذا قد يتفق في كثير مما اختصوا على حصة
 يبعه ولا يكون ذلك موجبا لفساد البيع اه نهر **(قوله ولو كان كره فاسدا اجاز بخصته)** أي بحصة الجميع
 منه وهذا عندهما وهو الاصح كما في الفخ وكذا في التهر عن النهاية أما عند فلابع في الجميع منه أيضا لانه
 كالمجموع بين الحز والعيد في حصة واحدة ووجه الاصح كما في الزلطي انه بمنزلة ما لو فصل عنه لانه ينقسم عنه
 على أجزاءه كالمكمل والموزون لاي حقه اه أي بخلاف الحز مع العيد (تنبيه) عبرا لا كثر ما لقص
 واعترض بأنه محتمل والصواب تعبير التهر وبغيره بالكثير قلت وهو مدفوع لانه اذا صم صيا يكون كره فاسدا
 بضع فيما يكون الكثير منه فاسدا بالاولى فافهم ثم الاولى التصريح بالكثير لفسد حصة البيع في الكل اذا كان الفاسد
 منه قليلا لانه لا يمكن التميز منه اذا صاع عن قليل فاسد فكان قليل التراب في الحنطة فلا يرجع بشيء أصلا
 وفي القياس يفسد كما في الفخ قال في التهر والقتل ما لا يخلو منه الجوزة عادة كالواحد والاثني في المائة كذا
 في الهداية وهو ظاهر في أن الواحد في العشرة كثير وبه صرح في القنية وقال السرخسي الثلاثة فهو بعض
 في المائة اه وفي الجهر القتل الثلاثة وما دونها في المائة والكثير ما زاد اه وفي الفخ وجعل القنية أبو البث
 الخمسة والستة في المائة من الجوزة اه (فرع) اشترى حفرة خنطة أو حسم فوجد فيه زبانا كان يوجد منه
 في ذلك عادة لارده والا فان أمكنه رد كل المبيع رده ولو اراد حبس الحنطة ورد التراب والمعيب محملا ليس له

وأقره شرأحه حتى العيب
 فيفسد البعد به بالاولوية فتنه
 (لا) يرجع بشيء لامتناع الرد
 بفسد والاصل ان كل موضع
 البائع أخذه معيبا لا يرجع
 بانشرجه عن ملكه ولا يرجع
 اختيار وفيه الفتوى على
 قوله لما في الاصل وأقره
 الهنائي (شري نحو يوحى
 وطيط) بكوز فناء (فكسره
 فوجد فاسدا يتنفع به)
 ولو علفا لدواب (فله) ان لم
 يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه
 (نصانه) الا اذا رضى البائع
 به ولو علم بعيبه قبل كسره فله
 رده (وان لم يتنفع به أصلا فله
 كل الفن) لطلان البيع ولو
 كان كره فاسدا اجاز بخصته
 عندهما نهر

وهذا
 وجد في الحنطة زبانا

ذلك فان حيز التراب وأراد أن يخلطه ورد أن أمكنه الرذعي ذلك الكيل ردة والآن نقص من ذلك الكيل شي لا
 ورجع بنقصان الخنطة الآن يرضى البائع بأخذها ناقصة بزيادة وفي الخاتمة لو لم يرد ذلك التراب عيبا
 فلا ردة ولا فان لم يرضى ردة وان غش خير المشتري بين أخذ الخنطة بخصه من الغش أو ردها وأخذ كل الغش
 (قوله وفي الجني الخ) هذه من أفراد مسألة الأكل السابقة ط فكان الأولى ذكرها هناك (قوله ردة
 على بائعه) معناه أن بائع المبيع لا يرضى ردة على المشتري إلا في غير هذه الحالة (قوله ردة على بائعه
 بخلاف الوكيل) البائع حيث يكون الرذعي عليه بالبائع بفساد ردة على موكله لأن المبيع واحد فإذا ارتفع رجع
 إلى الموكل بغيره ونظامه فيه وبخلاف الاستصفاة فإنه إذا حكم به على المشتري الأخير يكون سكا على كل الباعة
 كما ساق في باب قال في التبر وهذا الاطلاق قيده في السوسط بما إذا دعي المشتري العيب عند البائع الأول أما
 إذا أقام البينة أن العيب كان عند المشتري ولم يشهد أنه كان عند البائع الأول ليس للمشتري الأول أن يرد
 إجماعا كذا في الفتح تعاليدرية اه وأقر في الصرايا غلت وهو مفيد أيضا بما إذا اعترف بالبائع بعد الردة
 قال في الفتح لو قال بعد الردة ليس به عيب لا يرد على البائع الأول بالاتفاق (قوله لو رده عليه بفساد) شاييل
 لما إذا أقر بالبائع واستغن من القبول ردة على القاضي جبر كما إذا أنكر العيب فأثبت بالبينة أو التناول من
 العين أو بالبينة على إقرار البائع بالعيب مع أنكاره الإقرار به فانه ردة على البائع في الصور الأربع لكون القضاء
 فضائفا شربلاية (تنبيه) للبائع أن يمنع من القبول مع علمه بالبائع حق يقضي عليه لتعدي إلى بائعه
 بصر عن البرزانية (قوله لانه فسخ) أي لأن الرذعي القضاء فسخ من الأصل لجعل البيع كأن لم يكن غاية الأمر
 أنه أنكر قيام العيب لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء هدابة والمراد أنه فسخ فيما يستقبل لافي الأحكام
 الماضية بدليل أن زوال المبيع للمشتري ولا يرددها مع الأصل ونظامه في الصرايا وسد كرا الشارح آثار الباب
 أنه فسخ في حق الكل لافي مسائل الخ وبأن نظامه (قوله ما لم يحدث به عيب آخر عنده) أي عند البائع
 الثاني قد أقوله ردة على بائعه وقوله فخرج فخرج على مفهوم القيد المذكور أي فان حدث عيب آخر عند البائع
 الثاني ثم ردة عليه المشتري منه بالعيب القديم فلا يردده على بائعه بل يرجع عليه بنقصان العيب القديم لأن العيب
 الحادث عنده ينفعه من الرذعي ما قلناه من إرجاعه عنده إلى البائع الثاني أصوب من إرجاعه إلى المشتري
 الثاني ثلثا يخالف قول الامام لماني الصرايا فباعه فاطمعت بشره على عيب قد علم به لا يحدث مثله وحدث عنده
 عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعنده لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعنده ما يرجع كذا
 ذكره الاسماعيل ومنه في الصرايا اه فافهم (قوله وهذا) أي اشتراط القضاء للردة اه ح (قوله لو بعد
 قبضه) أي قبض المشتري الثاني المبيع ط (قوله فلو قبله الخ) أي فلو كان الرذعي قبضه فله المشتري الأول أن
 يردده على البائع الأول مطلقا سواء كان ردة عليه بفساد أو بغيره يرضى المشتري الأول الذي هو البائع الثاني لا يبيع
 المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا يمكن جعله يباعا جديدا في حق غيره بما جعل فسخا من الأصل في حق الكل فصار
 كالو باع المشتري الأول الثاني بشرط الخيار له أو يباع فيه خيار ردة فانه إذا فسخ المشتري الثاني بحكم الخيار
 كان للأول أن يردده مطلقا والفسخ بالخيار لا يتوقف على فسخه قال الزبيدي وفي الصرايا خلافا للمشايخ
 على قول أبي حنيفة والظاهر أنه يبيع جديدا في حق البائع الأول لأن الصرايا يجوز بيعه قبل القبض عنده فليس
 له أن يردده على بائعه كأنه اشتراه بعدما باعه وعنده فسخ لانه لا يجوز بيعه قبل القبض عنده وعند أبي يوسف
 يبيع في حق الكل اه من حاشية نوح أفندي (قوله وهذا) الإشارة إلى قوله ردة على بائعه (قوله
 فلا ردة مطلقا) أي لا قضاء ولا رضى لأن بيعه بدروية العيب دليل الرضى به (قوله وهذا) أي اشتراط
 القضاء للردة (قوله في غير التقدين) قال في الصرايا وسد بالمبيع وهو العيب احترازا عن الصرف فانه يجعل
 فسخا إذا ذهب لآخر بين القضاء والرضى لانه لا يمكن أن يجعل بعا جديدا لأن الباع يرضاهما لا يرضاهما في العقود
 فإذا اشترى دينار درهم ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدار عيبا ورده المشتري بفساد فانه
 يردده على بائعه لما ذكرنا وجهه في الكافي بأن المبيع ليس بجميع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فإذا
 رده على المشتري ردة على بائعه أما هنا المبيعان موجودان وذكر في الظهيرية وعلى هذا إذا قبض رطل
 درهم على رجل وقضاه من غيره فوجدها الغريم زوفا فتردها عليه بلا قضاء فله ردة على الأول اه وما ذكر

وفي الجني لو كان مناديا
 فأكسكه ثم أقر بائعه بوقوع
 فأرذعه رجع بنقصان العيب
 عندهما وبه يفتي (باع
 ما اشتراه فرد) المشتري

الثاني (عليه عيب رده على
 بائعه لو رده عليه بفساد) لانه
 فسخ ما لم يحدث به عيب آخر
 عنده فخرج بنقصان وهذا
 (لو بعد قبضه) فلو قبل ردة
 مطلقا في غير الصرايا كالدخار
 الرؤية أو النمط دبر وهذا
 إذا باعه قبل اطلاعه على
 العيب ولو بعده فلا ردة مطلقا
 بغير وهذا في غير التقدين
 لعدم تعينهما فله الردة مطلقا
 شرح جميع

مطلب
 لا يرجع البائع على بائعه بنقصان
 العيب

مطلب
 مهم قبض من غيره درهم
 فوجدها زوفا فتردها عليه بلا
 قضاء

في الظهيرة أفتى به الخمر الرمي - سما في فتاوى هارثي الهداية وفتاوى ابن نعيم وهذا اذا لم يكن أثر قبض
سحقه أو الفخ أو الدين فلا أثر بذلك ثم جاء ليردتم لم يقبل منه لتناقصه كما أوضح ذلك العلامة الطرسوسي - في أضع
الوسائل ونقص ذلك في تنقيح الحامدية وثبت ما اذا تصرف فيه التناقص بعد عمله بعينه فانه لا ردة اذا رده عليه
لما في القنية ربحا التناقص عبد الجبار اذا أخذ من دينه ديناراً فجعله في الروث ليرجع أو جعل الدرهم في البصل
ونحوه وليس له الردة كما لو أدى بيع بشره ليس له الردة اه - فليضف لكن سيد الشارح من مواعيد الردة العرض
على البيع الا الدرهم اذا وجد هازبوا فاعرضها على البيع فليس يرضى وسيد - مكرهاً ايضا في آخر مستغرات
البيع وعطه في البصر بان حقه في الحياذ لم تدخل الزوف في ملكه لكن مكرهاً بأنه لو قبضت بها ملكها
وصارت عين حقه فصار الحاصل انه لو رضى بها المانع الردة والا فدها وان عرضها على البيع وبه يظهر ان
عرضها على البيع لا يكون دليل الرضى بها فخصل ما مر من القنية على ما اذا رضى بها صير بها فليست له وسأق
في مستغرات البيع مكرهاً لو قبض زيفاً بل جيد كان على آخر جاهد به فلو علم وأتقنه كان فناناً متفاناً
ونفق أو أتقنه فهو غشاه لحقه فلو غشاه فمتافاناً وقال أبو يوسف اذا لم يعلم برتمثل زنه وبرج بمجده
استحساناً كما لو كانت سوقاً أو بهرحه واختاره للفتوى اه - (قوله ولو رده برضاه الخ) أي لو رده المشتري
الثاني على الأقل برضاه ليس له ردة على بائعه سواء كان العيب يحدث مثله في المدة كالمرض أو لا كالاصع الزائدة
لأن الردة بالعيب بعد القبض آتاة وهي بيع جديد في حق الثالث ووضح في حق المتعاقدين والبائع الأول ما لم يمس
فصار في حقه كأن المشتري الأول اشترا من الثاني فلا خصومة له مع بائعه في الردة ولا في الرجوع بالنقصان
بخلاف الردة بضاه القاضي فانه فسح في حق الكل لعموم ولايته فمسير كان البائع الأول لم يسمع أفاده فوح
افندي (تنبيه) الوكيل الباع على هذا التصرف فاذا رده عليه المبيع قبضه لزم الموكل ولو دونه لزمه دون
الموكل وليس له أن يخصم الموكل وان كان العيب لا يحدث مثله هو المبيع لأن الردة بالقضاء في حق الموكل بمنزلة
الاقالة وقامه في الخيانة (قوله أو وسط من) فيما اذا حدث عنده عيب آخر فانه يحيط من الفتن نقصان العيب
بما مر (قوله بعد قبضه المبيع) قيد اتفاقاً لأن البائع له المطالبة بالفن قبل تسليم المبيع فاذا ادعى المشتري
عيباً يصير صدق عدم الجبر في قبض البائع أيضاً يجزى واعترض بأنه لا يصير بان ثبت المطالبة قلت وهو منوع
والا فاقالة المطالبة فاقهم (قوله لا يصير المشتري) لا حقال صدقه عيني والاولى للشارح ذكر المشتري عقب
قوله ادعى تنسب الضمان كلها عليه (قوله لا يثبت العيب) أي البات وجوده عنده وعند البائع فاذا اثبت
كذلك رده المبيع على البائع أو قبله ودفع عنه (قوله أو يصف بائعه على نفسه) أي في العيب عنده أي عنده
البائع وقوله ويدفع الفتن أي المشتري بعد أن حلف البائع - وقوله ان لم يكن شهود مرتبط بقوله ويحلفه أو بقوله
ويدفع والاولى اسقاطه العلم به من حلف أو يحلف على يمين ثم اعلم أن التبادر من هذا أنه لا تحلف ابائين
قبل اقامة البينة على قيام العيب الصال وهذا قولهما ورواية ضعيفة عن الامام والصحيح عنده ما ذكره عقبه في
مسألة دعوى الاباق من انه لا يحلف بائعه حتى يبرهن المشتري انه أبى عنده كما يأتي بيانه وعن هذا قول الزيلي -
قول الأكثر ويحلف بائعه بقوله أي بعد اقامة المشتري البينة انه وجد فيه عنده أي عند المشتري وأوله في الصريح
اذا أقر البائع بقبض العيب ولكن أنكر قدمه واعترضه في النهر بأنه مما لا دليل في كلامه عليه ثم قال وقد
ظهر لي أن موضوع هذه المسألة في عيب لا يشترط تكراره كالولادة فاذا ادعى المشتري ولا رها له حلف بائعه
وقوله بعده ولو ادعى بائعا بان لما يشترط تكراره والاولى كان الثاني حشواً اقتدره فاني لم أر من عرج عليه اه قلت
واشارته الشارح بقوله الآتي مما يشترط الخ (قوله وان ادعى غيبة شهوده) أي عدم حضورهم في المصر انما
لو قال في بينة حاضرة أهله القاضي الى المجلس الثاني اذا ضرر فيه على البائع يجزى (قوله تقبل خلافاً لما
فقه) عبارة الفقه تقبل في قول أي حنفية وعند محمد لا تقبل ولا يحفظ في هذا رواية عن أبي يوسف اه وذكر قبل
انه لو قال في بينة حاضرة ثم أتى بما تقبل لا خلاف (قوله ولزم العيب بنكوله) أي لزم حكمه لان النكول حجة
في المال لانه بذل والمرار (قوله اياها ونحوه الخ) احتراز عما لا يشترط تكرره وهو ثلاث في الجارية والتولد
من الزنى والولادة كما قدمه اول الباب فيها لا يشترط اقامة البينة على وجودها عند المشتري بل يحلف عليها
البائع ابتداء كما في الجبر (قوله عندها) أي عند البائع والمشتري (قوله وجنون) قبل هذا على القول

(ولو) رده (برضاه) بلا قضاء

(لا) بان لم يحدث مثله في الاصع

(لانه آتاة) (ادعى عيباً) (موجباً)

(لنفسه أو وسط من) (بعد قبضه)

(المبيع لم يصير) (المشتري) (على)

(دفع الفتن) (البائع) (بل يبرهن)

(المشتري لا يثبت العيب) (أو)

(بحلف بائعه) على نفسه ويدفع

(الفتن ان لم يكن شهود) (وان)

(ادعى غيبة شهوده) (دفع) (الفتن)

(ان حلف بائعه) ولو قال

(أحضرهم اني ثلاثة أيام أجله)

(ولو قال لا يثبت خلفه ثم أتى)

(بما تقبل خلافاً لما فقه) (ولزم)

(العيب بنكوله) أي البائع عن

(الحلف) (ادعى) (المشتري) (باثباتها)

(ونحوه مما يشترط لردّه وجود)

(العيب عندهما كبول وسرقة)

(وجنون)

قوله مرتبط بقوله ويحلفه هكذا

يضم مع ان الذي في الشارح

أو يحلف بائعه على نفسه كما في

صدرا التوفيق تأمل اه معجمه

الضعف المنقول عن العيني "فما تقدم ١٥ قلت الذي تقدم هو أن الجنون مما يختلف صفرا وكبرا بمعنى أنه إذا وجد قيد البائع في الصغر وقيد المشتري في الكبر لا يكون عيبا كالأبقار وأخبره بالكلام حناني اشتراط المعاودة عند المشتري وهو القول الأصح كآفته الشارع وهذا غير ذلك كما لا يخفى وبه عليه ط أيضا فافهم (قوله لم يصح بائعه) قال في الصراي إذا ادعى صبا بطل عليه الرجال ويمكن حذوه فلا بد من إقامة البينة أولا على قيامه بالبائع مع قطع النظر عن قدمه وحذوه فنصيب البائع خصما فان لم يبرهن لأمين على البائع عند الامام على الصحيح وعندهما يختلف على نفي العلم وعامة فيه (قوله إذا أنكر قيامه للبائع) أما لو اعترف بذلك فإنه يسأل عن وجوده عند فان اعترف برده عليه بالناس من المشتري وإن انكروا طلب المشتري بالبينة على أن الباقي وجد عند البائع فان أحماه برده ولا خلاف نهر (قوله أنه قد أنى عنده) أي عند المشتري نفسه لأن القول وإن كان قول البائع لكن إنكاره إنما يثبت بعد قيام العيب في يد المشتري ومعرفة تكون بالبينة دور (قوله فان برهن) أي المشتري على قيامه للبائع نهر (قوله حلف بائعه عندهما) صوابا انشاقا لأن اختلاف في تحلف البائع إنما هو قبل برهان المشتري كما قلت أما بعد فإنه يختلف انشاقا لأنه استحب خصما حين أثبت المشتري قيام العيب عنده عند الامام فكذلك عندهما بالاولى (قوله بائعه ما أنى عنده) عدل عن قول الكثر ونصه بالله ما أنى عنده قط بزيادة الظرف لما لا يليق "من أنقذه ترك النظر للمشتري لأنه يحتمل أنه باعه وقد كان أنى عنده غيره به برده عليه فالأحوط أن يحلف ما أنى عنده وأما ما يخفى عليك الركن من الوجه الذي ذكره أو قد سلم وما به هذا العيب قال في التبر إلا أن كون حذوف الظرف أحوط بالنظر إلى المشتري مسلم بالنظر إلى البائع إذ يجوز أنه أنى عند الفاسد ولم يعلم بمنزلة المولى ولم يتدبر عليه وقد مر أنه ليس يجب فالأحوط بالله ما يستحق علم الرثة الخ وما بعده وفي البراءة والاعتماد على المروي عن الثاني بالله ما لهذا المشتري فليست حق الرثة بالوجه الذي يدعيه تحلفا على الحاصل ١٥ ولا يحلف بالله لئلا يباعه وما به هذا العيب لأن قبه ترك النظر للمشتري لجواز حذوه بعد البيع قبل التسليم فيكون باوأمع أنه وجب الرثة قبل كلف يحلف على التثبات مع أنه فعل القبول والتحلف فيه إنما يكون على العلم وأوجب بأنه فعل نفسه في المعنى وهو تسليم المفقود عليه سلبا كما التزمه قاله السرخسي قال في الفتح ومما عطفوا حذاه أنه لو لم يأن عند البائع وأبى عند المشتري وكان أنى عند آخر قبل هذا البائع ولا علم للبائع بذلك فادعى المشتري بذلك وأثبت برده به ولو لم يقدم على إثباته أن يحلفه على العلم وكذا في كل صبر ردي تذكره ١٥ والمطالبة الفاء المسائل وهي هنا ليست في أصل الرثة كما قلته في الصر فقال أنه منقول في القضية بل في تحلفه على عدم العلم أخذ من قولهم إنما يحلف على التثبات لدعائه العلم به والفرص هنا أنه لا علم به قدره ١٥ ما في التبر ملخصا وعامة فيه (قوله وما جئ) الأولى اسقاطه كما تعرفه (قوله وفي الكبر الخ) يحلف على محذوف تنذره هذه الكيفية في باقي الصفوف والكبر الخ ط (قوله لا اختلاف صفرا وكبرا) فيستدل أنه أنى عنده في الصفرة فقط ثم أنى عند المشتري بعد البلوغ وذلك لاوجب الرثة لاختلاف السبب على ما تقدم فلما أشرنا إلى الحلف على ما أنى عنده فخذ أخضر زنا به وأزنا به مالا يلزمه ولم يحلف أصلا أو أشرنا إلى المشتري فيصعب كاذ كروصكا في كل عيب يختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقبله بخلاف مالا يختلف كالجنون فتح فعل هذا كان الأولى اسقاط قوله وما جئ لأنه لا يتناسب قوله وفي الكبر الخ (قوله خفي فمباقي) أي من كل عيب لا يعرف إلا بالتبر به والاختيار كالسرقة والبول في القرائ والجنون والرائي فتح (قوله وعلم حكمه) أي حكم برده مما ذكره المصنف آقا (قوله لليقين به) أي في يد البائع والمشتري فتح (قوله) إذا لم ينع الرضى به أي رضى المشتري به أو الصلح به عند الشراء أو الإبراء منه فان ادعاه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرثة وإن أنكر أقام البينة عليه فان هجر بنحلف ما علم به وقت البيع أو مارني ونحوه فان حلف رده وإن نكل امتنع الرثة فتح (قوله ككبد) أي كوجع كبد وطحال فتح وفي بعض النسخ ككبد ساء التسبب أي كداء منسوب إلى الكبد (قوله فكيف قول عدل) أي لتوجه الخصومة حال في الفتح فان اعترف به عندهما رده وكذا إذا أنكره فأقام المشتري البينة أو حلف البائع فنكس إلا أن ادعى الرضى فعمل ما ذكرنا وإن أنكره عند المشتري بره طيبين مسلمين عدلين والواحد يكتفي بالاثنتين أحوط فإذا قال به ذلك بخاصه في أنه كان عنده ١٥ واشتراط العدلين منهم إنما هو لرد الواحد وتوجه الخصومة فيصعب البائع كما

(لم يحلف بائعه) إذا انكسر
قياسه للبائع (حتى يبرهن
المشتري أنه) قد (أنى عنده
فان برهن حلف بائعه) عندهما
(بائعه ما أنى) وما سرق وما جئ
(قط) وفي الكبر بالله ما أنى
مذنب مبلغ الرجال لاختلافه
صفرا وكبرا واعلم أن العيوب
أنواع خفي كباقي وعلم حكمه
ونظيره كعور ومعم وأصعب
زانة أو زانصة فيقتضي ردة
بلا يمين لليقين به إذا لم يدع
الرضى به وما لا يعرفه إلا الأطباء
ككبد فيكتفي قول عدل

في البدائم ولكن في أدب القاضي ما يحاط به بجر قال في البرازية وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه إلى الأطباء
لا يثبت في حق توجه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يبلغ عليه الرجال حيث ثبت بقول المراتة الواحدة
في حق الخصومة لا في حق الرد اهـ قلت الأول أظهر لأن العدلين يمكنهما اللزائم فيكون الواحد
لتوجه الخصومة ولا يجرم به في الخلية حيث قال ان أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى
وان شهد عدلان أنه قد تم كان عند البائع رد على البائع (قوله فيكون قول الواحد) أي لزائم العيب في حق
الخصومة لا في الرد ظاهر الرواية خاتمة وقد أشار إلى هذا بقوله فيصف البائع أنه لو ثبت الرد قبله لم ينج
في العيب وهذا إذا كان بعد القبض بالاتفاق كما في شرح الجامع للقاضي خان فلو قبله فيه اختلاف الروايات
الواحدة العدة تسكني والنتان أو حالت واحدة مدة أو وقتان انما حبل يثبت العيب في حق وجه
الخصومة ثم ان حالت أو قالت أن ذلك عند البائع ان كان ذلك بعد القبض لا رد بل يصف البائع لأن شهادة
التسامة ضعيفة والعقدية دالة بض قوي ولا يفسح العقد القوي بحجة ضعيفة وان قبل القبض فكذلك لا رد
بقول الواحد أما المسمى فليل على قياس قوله لا رد وعلى قياس قوله ما ترد ذكر انصاف انما لا ترد في ظاهر
رواية أصحابنا وفي التقدير أن الشهادة من قوله ما ترد لا تثبت العيب بشهادته من ضروري ومن ضرورة تبينه
توجه الخصومة دون الرد فيصف البائع فان نكل تأيدت شهادة غيره ينصكه قوله حيث الرد وروي الحسن عن
الامام ثورث الرد بشهادته في الآتي الحبل لأنه تعالى في قوله عليه أنه مالى الأخيرة ملصقا ثم ذكر روايات أخر
والحاصل أن شهادة الواحد أو التثنية يثبت بها العيب المذكور في حق توجه الخصومة لا في حق الرد سواء كان
ذلك قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية عن علان التثنية وهو المشهور فكان هذا المذهب المقعد وان اقتصر في
كتسب من الكتب على خلافه وقد عاينا ما يؤيد ذلك من الفقه في آخر أخبارنا بشرط ولا يثبت في ذلك ما اتفق عليه أصحاب
المتون في أول كتاب الشهادة من قبول شهادة الواحدة في البكارة والصوب التي لا يبلغ عليها إلا النساء لأن
المراعاة أن العيب يثبت بقوله من يصف البائع كائن عليه في الهداية هناك وهذا معنى قوله من هنا يثبت في حق
توجه الخصومة فاعتمدت تحقيق هذا المثل فالتكليف في غيره هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب (قوله قلت
وبني خامس الخ) هذا الفرع من كور في الفقه والجروا نهر لكتهم اقتصر وعلى هذا الأنواع أربعة ظاهرا في الشارع
مخالفة حكم هذه الأربعة جعله نوعا خاصا فكان من زيادته الحسنة فافهم قلت ومن هذا النوع ما لو أدى
ارتفاع بعض الجارية فقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة عليه لأنه لا يملك الاتهام وتوجه الخصومة بقوله ما على
ما اختاره في الفقه ثم على ما اختاره غيره من أنه لا يثبت دعوى المشتري أنه من دأبه يرجع فيه إلى شهادة الأطباء
أو من حبل ف يرجع إلى شهادة النساء لا يكون من هذا النوع بل من أحد النوعين قبل (فروع) لو أراد المشتري
رد ولم يدفع البائع عليه سقطا لم يصف المشتري وعند الثاني يصف وفي الخلاصة والبرازية أن القاضي
لا يستحق الخصم بل يطلب المذهب الآتي مسائل منها خيار العيب وفي البدائع لو أخبر امرأة بالحبل وامرأتان
بعده صحت الخصومة ولا يقبل قول النافذة وفي التهذيب برهن البائع أنه حدث عند المشتري وبرهن المشتري
أنه كان معيا في يد البائع تقبل بينة المشتري بجر ملصقا (قوله قبل القبض للكل) ذكر الكل غير ذلك فان
قبض البعض حكمه حكم ما إذا لم يقبض الكل كما ذكره المصنف عقبه ولكن لما افرد المصنف البعض بالذكر علم
أن كلامه هنا في الكل فذا صرح به الشارع ثم لو حال المستقبل القبض ولو للبعض لاستغنى عن قوله بعده
وان قبض أحدهما (قوله خبر في الكل) أي في القبي- وبغيره بقرينة قوله وان بعده خبر في القبي- لا في غيره
فالمراد أنه يصح في الباقي بعد الاستحقاق بين أسامة وردة فليس المراد بالكل كل المبيع حتى يرد عليه أو البيع في
البعض المشتري باطل فافهم (قوله لتفرق الصفقة) أي تفرقها على المشتري قبل تمامها لا قبل القبض لا يتم
فلذا كان له الخيار (قوله وان بعده الخ) أي وان كان استحقاق البعض بعد القبض خبر في القبي- لا في غيره
اذ لا يضره التبعض (قوله كاسبي) لم أره في هذا الباب مريحا تأمل (قوله فلو استحق) بيان لقوله
فحكمه حكم ما قبل قبضه وقوله أو تعيب زيادة بيان والا فالكلام في الاستحقاق أو ما تعيب أحد الشئين
فسيذكر المصنف في قوله اشترى عشرين الخ (تيسيه) حاصل ما ذكره المصنف في هذه المسائل ما في جامع

مطلب
فيما لا يبلغ عليه إلا النساء

ولا شاه عندائه عدلين وما
لا يعرف إلا النساء كرتي فيكون
قول الواحد ثم يصف البائع
صبي قلت وبني خامس مالا
يخطر على الرجال والنساء ففي
شرح القاضي خان شري جارية
وآذي انما شفى حلق البائع

(استحق بعض المبيع فان)
كان استحقاقه (قبل القبض)
للكل (خبر في الكل) لتفرق
الصفقة (وان بعده خبر

في القبي- لا في غيره) لأن
تبعض القبي- يجب لا التلي-
كاسبي- (وان شري شئين
فقبض أحدهما دون الآخر
فحكمه حكم ما قبل قبضهما)
فلوا استحق أو تعيب أحدهما

خبر
مطلب
يصف المشتري أنه لم يفعل
سقطا لخيار العيب

مطلب
في قبضه المشتري اذا استحق
بعض المبيع

الفصولين عن شرح الطحاوي - لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المشتق وبصرف المشتري في الباقي سواء أوردت الاستحقاق عياني الباقي أو لا تتفرق الصفقة قبل القيام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره بغير ما لمز من التفرق ولو قبض كله فاستحق بصفه بطل البيع بقدره ثم لو أوردت الاستحقاق عياني مبيعاً المشتري ولو لم يورث عيانه مكنونين أو قنين استحق أحدهما أو كليهما أو زو في استحقاقه بصفه ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وفي التهر من الضاية حكم المبيع والاستحقاق سنان قبل القبض في جميع الصور يمين فيما يكال ووزن وغيرهما وحكمهما بعد القبض كذلك الألفي المكمل والموزون (قوله وما في الحواشي) أي من أنه إذا أسك بعد الإطلاع على العيب مع قدرته على الرذ كان رضاه اه ح (قوله كدليل الرضى) بما يأتي قرأه وصرح به بالاول (قوله وفي الخلاصة الخ) حيث قال وجده عياله ولم يجد البائع لبره فاطعمه وأمسكه ولم يصر فغنه فصرته فأي دل على الرضى فانه رده على البائع لو حصر ولو حاك رجع بالنقصان اه أي ولا يرجع على البائع في بقية البائع وهذا إذا لم يرفع الأمر إلى القاضي كما سذكره المصنف (قوله والميس والركوب الخ) أي لو اطلع على صيب المبيع قبله أو ركبها لم يضره فهو رضى دلالة ولو كان ركه للداية لخطر إلى صبرها وليس له التورب لخطر إلى قدره كما في التهر وغيره فان قلت ان فضل ذلك لا يطل خيار الشرط فكذلك خيار العيب قلت فرق في الذخيرة بان خيار الشرط مشروع للاختيار والميس والركوب مزة يراد به ذلك بخلاف خيار العيب فانه شرع للرد قبل الارتفاع ماله عند البعير عن الوصول إلى القاتل فلا يحتاج إلى أن يصير المبيع (تيسه) أشار إلى أن الرضى بالعيب لا يلزم أن يكون بالقول ثم أن الرضى بالقول لا يصح معلقاً على العرض من البرازية معلق على عيب فقال للبائع ان لم أردت اليك اليوم رضى به قال محمد القول باطل وله الرد (قوله والمداد ما أتوه) أي أنه يشمل ما لو كان المبيع عبداً مستلفاً فدواه من عبه أو كان دواءً فدواؤه منه أو غيره بعد اطلاعه على عيبه (قوله رضى بالعيب الذي يداهيه فقط) قال في العبر والمداداة انما تكون رضى بعيب دواؤه أما إذا دوى المبيع من عيب قدرى منه البائع به عيب آخر فانه لا يمنع رده كما في الواولية اه وفي جامع الفصولين شرى مبيعاً فراهى عيباً آخر فباعه بالاول ثم علم عليه بالثاني لا يرد ولو علم على عيباً آخر فده اه قلت بقي ما لو اطلع على العيب بعد الشراء ولم يكن قدرى البائع منه فدواه ثم اطلع على عيب آخر وظاهر كلام الشارح أنه رده وهو الظاهر كالورضى بالاول صريحاً ثم رأى الاتراء قدرى بعيب دون عيب أو بعيب واحد لا يبعين تأمل ثم أيت في الذخيرة عن المتقن عن أبي يوسف وحده بالجارية عيباً فدواها فان كان ذلك دواء من ذلك العيب فهو رضى والا فلا الا ان يتقصاه اه (قوله ما لم يتقصه) كما إذا دوى يده الموجودة فثلث أو خمسة من ياض بها فاعورت فانه يمنع رده بعيب آخر لما حدث فيه من النقص عند المشتري ط (قوله بعد العلم بالعيب) أي علمه بكون ذلك عيباً في الثانية لورأى بالامة قرعة ولم يعلم انها عيب فشرها ثم علم انها عيب لدها لانه مما يشبهه على الناس فلا يثبت الرضى بالعيب اه وقمنا أنه لو كان مما لا يشبهه على الناس كونه عيباً ليس له الرد وفي نور العين عن النية قال البائع بعد تمام البيع قبل القبض تعيب المبيع فاجبه المشتري في اختياره ويقول ان غرضه أن أردعه بنفسه فبعضه المشتري لا يكون رضى بالعيب ولا يضره إذا لم يصفه لكن الاحتياط أن يقول له لا أعلم بذلك وأما لا أرضي بالعيب فلنظهر عندى أردته عليك اه (قوله والارش) أي نقصان العيب (قوله ومنه العرض على البيع) ولو بأمر البائع بأن قال له اعرضه على البيع فان لم يشتري منك رده على وأطلب من البائع الإخالة فأى طيس يعرضه له الرد ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال وضعت بعضه بطل خيار الرد وخيار العيب جامع الفصولين وقمنا عن الذخيرة أن قبض المبيع بعد العلم بالعيب رضى بالعيب وفي جامع الفصولين قبض بعضه رضى ثم نقل ليس رضى حتى يسقط خياره عند أبي يوسف اه قلت وهذا في غير المثل لما في البصر عن البرازية لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف ويرد النصف كالبيع اه وسبذكر الشارح الكلام في الاستفهام (تسه) نقل في البصر من جلة ما يدل على الرضى بالعيب بعد العلم بالإجارة والعرض عليها والطالبة لافله والرحن والكتابة أو مالو أبره ثم علم بالعيب فله تبعضها العذر ويرد بخلاف الرهن فلا رده الا بعد الفكك ومنه ارسال ولد البقرة عليها الرضخ منها وحلب لبنها أو شره وحل رجع بالنقصان قولان وابتداء سكنى الدار والدوام عليها وسقى الارض وزرعها وكسح الكرم والبيع كلاً وبعضاً والاعتاق والبيعة

مطلب
فما يكون رضى بالعيب

(وهو) أي خيار العيب بعد
وثبة العيب (على التراضي)
على المقتد وما في الحواشي
غريب بصر (فلو خاصم ثم
تزلتم عادوا خاصم فله الرد) مالم
يوجد بطله كدليل الرضى
فتح وفي الخلاصة لو لم يجد
البائع حتى حاك رجع بالنقصان
(والميس والركوب والمداداة)
له أو به يعني (رضى بالعيب)
الذي يداهيه فقط ما لم يتقصه
برجندى وكذا كل مقيد
رضى بعد العلم بالعيب يمنع الرد
والارش ومنه العرض على

البيع
مطلب
فما يكون رضى بالعيب ويمنع
الرد

قوله اذا اخلاه هكذا بقطه
بالق ولعل صوابه طلاه
بدونها كما يستفاد من القاموس
والمصباح اه معيه

الا درهم اذا وجد هازيوقا
فهرضها على البيع فليس
برضى كعرض فوب على خياط
ليستزركيه ام لا او عرضه
على المقتر من يقرم ولو قال له
البائع اني ع قال نعم زيم
ولو قال لا لا نعم عرض
على البيع ولا تقرير بل كعه
برانية (لا) يكون رضى

(الركوب للرد) على البائع
(أو شراء العلف لها) (أو للفق)
(و) الحال أن المشتري (لا بد له)
منه أي الركوب ليعز أو صعو به
وهل هو قيد للاضرب أو الثلاثة
استظهر البرجندى التائه
واعقده المصنف شعالدر
والعروا الشئ وغيرهم الاوله
ولو قال البائع ركبتهما
لحاجتك وقال المشتري بل
لا رد هافاقول للمشتري بجر
وفي الفقه وجد بها عيبا في السفر
فخطها فهو عذر

ولو لا تسليم لانها أقوى من العرض ودفع باقي الثمن ويصح غلات الفسقة وكذا تركها لانه تضييع وليس منه اكل
فما الشبر وعلة الفقه والدار وارضاع الامه والمشتري يرضى بغير العبدان لم يؤثر الضرب فيه اه ملصا وفي
الذخيرة اذا اخلاه بصدوقه العيب أو عجمه أو جزأه فليس رضى ثم ذكر تفصيلا في الجملة بين كونها دواء
لذلك العيب فهو رضى والا فلا وفيها أمر رجل باع به طم أن به عيبا فان باعه أو كمل بخصرة الموكل لم يقل
شيئا فهو رضى باليب (قوله الا الدرهم الخ) ذكر المسألة في الذخيرة وجامع التصولين وغيرها وسيد ذكرها
التاريخ في آخر متفرقات البيوع عن المتفق ثم انه ينبغي أن يذكر هنا أيضا ما منع رد قبل البيع زيادة ونقصا
كما لو ات السويق أو شاة ثوب ثم اطلع على عيب فباعه فان بيعه بصدوقه العيب لا يكون رضى وفيه الرجوع
بنقصانه كما مر فكذلك الوعر ضعه على البيع بالاول (قوله فليس رضى) فلا يمنع الرد على المشتري لا رد هافا
لكونها بخلاف حقه لان حقه في المبادىء عند رجل الزوف في ملكه بخلاف المبيع العين فانه ملكه فالعرض
رضى بيبه بجر ومثل ذلك ما لو باعها ثم ردت عليه بلا قضاء فهدرها على بائعه كما تقدمه الشارح عند قوله باع
ما اشتراه الخ وقد سنا تمام الكلام على ذلك (قوله كعرض فوب الخ) عتذر قوله على البيع والقبض في عدم
الرضى (قوله قال نعم) الاول فقال نعم عتضا على قال الاول (قوله زيم) جواب لو أنكر المبيع ولا يمكنه
رد به بالبيع قال في نور العين وهذا يعلق عليه من البائع لا يسقط خيار العيب عن مشتريه (قوله ولا تقرير
للملك) لفظ لا يستدأ وتقريره والضريح في ملكه للبائع كانه يقول لا يبيعه لكونه ملكا لاني أردته عليك وفي
الترامية ويبنى أن يقول بدل قوله نعم لان قوله نعم الخ يريد بذلك تنبيه المشتري على لفظ يمكن ومن
الرد وهو لفظ لا يصحده من مانع الرد وهو نعم ط وه اندفع فوب الحشى في هذه العبارة وكأنه فهم ان قوله
ويبنى أن يقول الخ أي يقول الناقل لحكم المسألة ففسر المعنى ولو قال له البائع اني ع فقال لا زيم فيقال
ما ذكره الشارح وليس كذلك بل ضمير يقول للمشتري اي بنى للمشتري أن يقول لا يدل قوله نعم لثلا يزم
البيع فكأن تقدير المشتري فافهم ثم ان الذي رأيت في الترامية وغالب نسخ الصرخة اعانوا لا تقرير بل كعته
أي عتقته من الرد على البائع وعليه فالضريح للمشتري (قوله الركوب للرد على البائع) وكذا لو كرهه ليد
فيخرج من البينة فركبه ما يافته الرد بجر من جامع التصولين أي له رد به ذلك اذا وجد بينة على كون العيب
قد جال ان ركوبه بعد العزل ليس دليل الرضى (قوله أو شراء العلف لها) فالركوب العلف دابة أخرى فهو رضى
كما في الذخيرة (قوله ليعز أو صعو به) أي ليعز عن المشى أو صعو به دابة يكونها لا تقادعه (قوله وهل هو)
أي قوله ولا بد منه (قوله واعقده المصنف الخ) الذي فيه شرح المصنف والرد والشئ والصبر حقه فدا
للاخيرين فقط ولكن في كثير من النسخ واعقده المصنف بلا ضمير وهي الصواب فقوله وغيرهم بالجزع عطا على
بجر ودالام في قوله شعالدر الخ وقوله الاول بالنسب مفعول اعقد اما على نسخة اعقده بالضريح يكون
قوله وغيرهم مرفوعا والتقدير واعقده غيرهم الاول ومشى في الفقه على الاول وفي الذخيرة على الثاني قال ويدل
له ما ذكره محمد في السير الكبير أن جواني العلف لو كان واحدا فركب لا يكون رضى لانه لا يمكن حله
الابار كوي به بخلاف ما اذا كان اثنين اه لكن قال في الفتنان العذر المذكور في التي يجري فيها اذا كان
العلق عدلين فلا ينبغي اطلاق امتناع الرد فيه اه وفي قول ثالث هو ظاهر الكثرة وهو أن غير قيد في الثلاثة
وظاهر الرضى اعتماده حيث عبر عن القولين بقبول في الترتيب لانه من المواهب الركوب للرأ والفق والشراء
العلق لا يكون رضى مطلقا في الاظهر اه فافهم (قوله فاقول للمشتري) لان الظاهر يشهد له ط وكذا
لو قال ركبتهما للفق بلا حاجة لانهما يتادوهي فلول يبنى أن يجمع قول المشتري لان الظاهر أن سرق الركوب
بلا ابطال الرد هو خوف المشتري من شي مما ذكره لاحقة الجوع والصعوبة والناس يصقلون في قتل اسباب
النفوس فرب رجل لا يصطر بباطل شيء من تلك الاسباب وأخر بخلافه كذا في الفقه (قوله فهو عذر) قال
في الترتيب لانه بعد نطقه وخالفه ما في الترامية لو جعل عليه فاطم على عيب في الطريق ولم يجد ما يجعله عليه
ولو اتقاء في الطريق يتصل لا يمكن من الرد وقبل يمكن قياسا على ما اذا جعل عليه عطفه قلت الفرق واضح
فان عطفه مما يقرمه اذ لو لا لا يبي ولا كذلك العدل فكان من ضرورة الرد اه ما في الترامية وهذا يفسد
أن ما في الفقه ضعيف اه ط قلت وذكر الفرق أيضا في جامع التصولين ويؤيده ما في الذخيرة عن السير الكبير

أشترى دابة في دار الإسلام وغزا عليها فوجد بها عيبا في دار الحرب فبقي له أن لا يركبها لأن الركوب بعد العلم
بالعيب يرضى منه فلا يمكن من ردّها فليترز منه وأن لم يجد دابة غيرها إلا العذر الذي يرضى به فبقي يرجع
إلى البائع والركوب حاجته دليل الرضى اهـ ملخصا وحاصله أن الركوب دليل الرضى وإن كان لعذر لأن عذره
أرضه الرضى بالعيب لانه لا يستعير حتى البائع وأنت خير بأن هذا اختلاف للقول الثالث الذي اعقده الزيلعي
وغيره بإقتضائه أن لا يقرب عيبا بأن العذر في ركوبها للثبوت والعيب انما هو على البائع إذ فيه حاجتا بخلاف العذر
في سائر العيوب الكبر والقي عليها (قوله اختلاف بعد التقاض الخ) أي لو اشترى جارية مثلا فبعضها وأبغض
التي نكحها لردّها بسبب واعترف به البائع إلا أنه قال بعكس هذه وأخرى معها فإني على ردّها فبعض هذه فقط
من التي نكحها وقال المشتري بعينها وحدها فإني ردّها كل التي ولا دابة لهما فاقول للمشتري لانه قابض يشكر
زيادة يدعيها البائع ولأن البيع انقضى في الردود بالردّة وذلك مقتضى الثبوت عنه والبائع يدعي بعض التي بعد
ظهور سبب القوط والمشتري يشكر وعلمه في الفسخ (قوله ليتوزع الثمن الخ) علمه يدعي البائع ويأبى
لما قدم على تقدير ردّها أي ردّها التي لانه على دعواه يلزمه ردّها بغير كتمان (قوله أو في عدد المقبوض) أي
بأن اتفاقا على مقدار المبيع أنه الجاريتان وقبض البائع فيها جاء المشتري لردّها أحدها فقال البائع قبضتها
وانما استحق حصة هذه وقال المشتري لم أبغض سواها (قوله والقول للتقاضى) وتقبل يتيه لاسقاط العين
عنه كالودع إذا دعى الرد أو الهلاك وأقام يتيه تقبل مع أن القول قوله واليسته لاسقاط العين مقبولة كذا
في الذخيرة من باب الصرف بجر (قوله مطلقا) فسر ما بعده (قوله قدرا) أي قدر المبيع والمقبوض
كأمر ومنه ما في النهر من صلح الخلاصة لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزونا فوجدته ناقصة إذا سبق منه
إقرار بقبض مقدار معين (قوله أو وصفه) تبع في ذلك النهر عن انصافه وبما قلناه في الظهيرة بحث قال
وإن اختلفا في وصف من أوصاف المبيع فقال المشتري اشترت منك هذا الصبيعي أنه كاتب وأخبار وقال
البائع لم اشترط شيئا فاقول البائع ولا يتألفان اهـ ومثله في الذخيرة والتأريخية وفي فتاوى فائز الهداية
اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري ذكرت لي أن هذه السلعة شامة فقال البائع ما قلت إلا ما باله بآداب
القول البائع يمينه لانه يشكر من الصنع واليسته للمشتري لانه مدّع اهـ وفي النهر عن الظهيرة اشترى
معدن أحدها بأفحالة ولا ترقأ إلى سنة مضقة أو مضقت فردّها حيا بسبب غم اختلفا فقال البائع
رددت موجب الثمن وقال المشتري بل هذه فاقول للبائع سواء ذلك ما في يد المشتري أو لا ولما خاف اهـ
وبؤيده قوله الآتي كالأول اختلفا في طول المبيع وعرضه على خلاف ما في النهر كما نعرفه فافهم (قوله فلو جاء
لردّه الخ) فترجع على قوله فبعضا ومثله ما في النهر وغيره لو اختلفا في الرق فاقول للمشتري (قوله فاقول
للبائع) والفرق أن المشتري في خيار النحرط وأرؤية ينسحق العقد بسببه بلا توقف على رضى الآخر بل على علمه
على الخلاف وإذا اتفق يكون الاختلاف بعد ذلك اختلفا في المقبوض فاقول فيه قول القاضي بخلاف
الشيخ بالعيب لا يتعد المشتري بسببه ولكنه يدعي ثبوت حق القسم في الذي أحضره والبائع يشكره كذا في
الفتح من آخر أخبار الرؤية قلت ومقتضى هذا التعليل أنه لو كان البيع فاسدا ليكون القول في تعيين المبيع
للمشتري لأن العقد ينسحق بسببه بلا توقف على رضى الآخر وهي واقعة الفتوى (قوله كالأول اختلفا في طول
المبيع وعرضه) لم أر هذا في الفتح وانما ذكر المسألة التي قبلها مع الفرق الذي نقلناه عنه ثم ذكر في النهر عن
الظهيرة مصرحاً بأن القول للبائع قلت وهو الذي رأيت في الظهيرة ومقتضى الصبيعي وكذا في الذخيرة
والتأريخية فمات قوله في النهر عن الظهيرة يمين أن القول للمشتري فصرحاً وسبق قلنا فافهم وقصر الظهيرة بأن
سماحة من يجد وجلبا عن آخر قولها وبما قبضه أو لم يقبضه حتى اختلفا فقال البائع يمينه على أن يست في بيع
وقال المشتري اشترته على أن يبيع في ثمن فاقول قول البائع مع يمينه اهـ (تم) قال بعضا بمرحلة في
موضع كذا فجاء المشتري لردّها بمرحلة في ذلك فأنكر البائع أنها هذه القرصة بل القرصة ربنت وهذه غيرها
فاقول للمشتري والحاصل أن البائع إذا نسب العيب إلى موضع وجاءه القول للمشتري وإن ذكره مطلقا
فاقول للبائع وعلمه في الذخيرة (خاتمة) باع أقبل من القطن ثم ادعى أنه لم يمسك في ملكه يوم
البيع فلن وعنده يوم انصومة أقبل من القطن يقول أصبته بعد البيع كان القول قوله بينه كافي الخاتمة

مطلب
هم في اختلاف البائع والمشتري
في عدد المقبوض أو قدره أو
صفته

(اختلاف بعد التقاض في عدد
المبيع) أو أحد أو متعدد
ليتوزع الثمن على تقدير الردّة
(أو في عدد المقبوض فاقول
للمشتري) لانه قابض والقول
للبائع مطلقا قدرا أو وصفه
أو تعيينا فلو جاء لردّه بخيار
شرط أو رؤية فقال البائع
ليس هو المبيع فاقول للمشتري
في تعيينه ولو جاء لردّه بخيار
عيب فاقول للبائع كالأول اختلفا
في طول المبيع وعرضه ففتح

(قوله اشترى عبد بن الخ) اعلم ان المبيع لا يحوط من كونه شياً واحداً أو شيئين كواحد حكماً من حيث لا يقوم
أحدهما بالأصاحبة كصراحي باب وروحي خفاً وشيئين بلا اتحاد حكماً كثرين وعبد بن ثم الحادث في المبيع
فوعان عب واستحقاق والا حوال ثلاثة قبل القبض ويعد بعد قبض بضمه فقط أنما لو وجد في بضمه عيباً قبل
قبض كله وكان العيب موجوداً وقت البيع أو حدث بعده قبل قبضه فالمشترى مخير بين أخذ الكل بضمه أو ردّه
كله فالمعيب وحده بمحضته من الثمن وكذا ليس للبائع أن يقبل المبيع خاصة إلا إذا تراضا على رد المبيع فقط
وأخذ الباقي بمحضته من الثمن فلهما ذلك إذا الصفقة لا تتم قبل القبض بدليل انقضاء العيب برده بالرشي
ولانقضاء ولو قبض بضمه فقط فلهما دفعه أو عيباً في عيباً حكمه حكم الفصل الأول في كل ما مرّ إذا الصفقة لا تتم
بعد سواء كان المبيع واحداً أو أشياء ولو قبض كله فوجده عيباً قديماً واحداً من شرائه وقبضه فإن كان
المبيع واحداً كدار وكرم وأرض وقوب أو كيلاً ووزناً في وعاء واحد أو صبرة واحدة أو شيئين كشيء واحد حكماً
يخير بين أخذ كله وردّه دون ردّ بضمه فقط أو دفعه زيادة عيب هو الاشتراك في العيب وإن كان شيئين أو أكثر
بلا اتحاد حكماً ككتاب وعبد أو كيلاً ووزناً في أوعية مختلفة فلهما دفعه أو عيباً في عيباً بمحضته من
الثمن غير معيب إذا لم يرد المبيع إلا الرشي أو دفعه إذا الصفقة تمت ليعم نفعها فرد المبيع بمحضته من
الثمن غير معيب إذا لم يرد المبيع دخل في البيع سلماً في خيار شرط وروية ليس له ردّ بضمه فقط وإن قبض الكل
لاهما بضمه بغير تمام تمام الصفقة فهي قبل تمامها لا تحل التفرق أو انقضاءه يمنع تمام الصفقة لأنه برده بضمه
ولا رشي ولو قبض الكل ومتى جازع من ردّ البعض رزاه الكل سواء كان المبيع واحداً أو أكثر جامع الفصولين
من شرح الطحاوي ثم ذكر بعد ذلك مسائل الاستحقاق وقد مرّت والحاصل أنه لو وجد العيب قبل قبض شيء
من المبيع أو بعد قبض البعض فقط فليس له ردّ المبيع وحده بالرشي البائع وكذا لو قبض الكل إلا إذا كان
متعددًا غير متحد حكماً كثرين وطعام في وعاءين على ما ذكرنا بخلاف ما لو كان في وعاء واحد فإنه بضمه المبيع
الواحد وهذا ظاهر لو كان الطعام كله باقياً فلو باع بضمه أو أكل بضمه فقد مناه في هذا الباب أن الحق به قول محمد
أنه إن برد الباقي ورجع بقصص ما أمكن لا باعاً وروى عنه هناك (قوله صفة واحدة) منصوب على أنه حال
من قال اشترى ثلثة أو ربع بثلثي أي صافياً حتى عقداً أو على نزع النافض أي صفقة أي عقد واحترقه بما
لو كان كل منهما مقدراً على حدة فهو من قسم ما لو كان المبيع واحداً وقد علمته (قوله وقبض احدهما) وكذا
لو قبضهما كأمز (قوله رد المبيع) احتراز عنه في خيار شرط أو روية كأمز (قوله له لم يرد له البعد
القبض) هذا لا يناسب إلا ما إذا وجد العيب في المقبوض كالأبيض اهـ ح قلت بل هو في عاباة انقضاء لأن
كلام الشايع يصدق على ما إذا قبض السليم ولم يرد المبيع إلا العيب قبض المقبوض ولذا قال في العرقيد
بترأخي ظهور العيب عن القبض لأنه لو وجد بأحدهما عيباً قبل القبض فإن قبض المبيع منهما لم يرد المبيع
فلوجود الرشي به وإنما لا يرد لأنه لا عيب به ولو قبض السليم منهما أو كانا معيبين وقبض احدهما لم يردهما
جعلناه لا يمكن إزام البيع في المقبوض دون الآخر لأنه من تفرق الصفقة على البائع ولا يمكن إصاها حقه
في غير المقبوض لأنه لم يرد به كذا في المحط فافهم (قوله كالقبض الخ) تشبيه بقوله أخذهما أو ردّهما
والأول عدم التقيد بهما بالقبض كأي الكثر لئلا يثبت ما قبل القبض قال في الصروما وفي الهداية من أن
المرا بعد القبض فأنما هو لنوع الفرق بين الثمنيات والمثلثات اهـ فإن الثمنيات كعبدين له ردّ المبيع منهما بعد
قبضهما بخلاف المثلثات قطعاً في وعاءين أمّا قبل القبض فليس له ردّ المبيع في الكل لكن هذا الاختذار
لا يتأتى في عبارة المصنف حيث أتى بكاف التشبيه (قوله ونحوه) أي من كل شيئين لا تقع بأحدهما دون
الآخر وله أحكام ذكرها في البحر عن المحط فراجع (قوله فإن له ردّ كله أو أخذه) أي دون أخذ المبيع
وحده وهذا التصريح بضمه التقسيم وحلت أن هذا لو كان كله باقياً بخلاف ما لو باع البعض أو أحده
(قوله ولو في وعاءين) أي إذا كان من جنس واحد كقربون أو صيفاني أو لبانة أو خبطة صعيدة أو بجرية
فإنهما جنسان يتفاوتان في الثمن والجنس كذكره في فتح القدير (قوله على الظاهر) وقيل إذا كان
في وعاءين يكون بضمه عبد بن حتى برده الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده زيلو وقد منعنا عن العلّة فاسم أن
هذا القول لا يرد في أنفس اهـ ولذا منى عليه في شرح الطحاوي كماله أنما (قوله وأقبلها أو سبها

(اشترى عبد بن) أي شيئين

يتبع بأحدهما وحده صفة

واحدة (وقبض احدهما

وجود) به أو (بالترعيب)

لم يعلم به إلا بعد القبض

(أخذهما أو ردّهما ولو

قبضهما رد المبيع) بمحضته

سالم (واحدة) بل هو لا التفرق

بعد التمام (كالقبض كيلاً

أو وزناً) أو زوجي مث

وغوه كزوجي ثوبان

احدهما الآخر بحيث لا يصل

بدونه (ووجد بضمه عيباً قلن

له ردّ كله أو أخذه) بضمه لأنه

كشيء واحد ولو في وعاءين

على الظاهر ضابطة وهو

الاصح برهان (اشترى جارية

فومئها وأقبلها أو سبها

بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردها
مطلقا) ولو تباع خلافا لما سبق
وأجد ولنا أنه استوفى ما هو
وهو جزؤها ولو الواطئ زوجها
أن تبارها وان بكرا لا يجر

(ورجع بالنقصان) لا يحتاج
الرد في المنظومة المحبة لو شرط
بكارها فبانت ثيبا لم يردها
بل يرجع بأربعين درهما
نقصان هذا العيب في الحواشي
والمقتضى التوبة ليست بعيب
الا إذا شرط البكارة فبردها

لعدم التبرؤ (الا إذا قبلها
البائع) لان الامتناع لم يطرأ
فإذا رضى زال الامتناع

(ويعود الرد بالعيب القديم
بعد زوال العيب (الحادث)
لعود المنوع بزوال المانع
دور فبردها المبيع مع النقصان
على الرابع) ثم (ظهر عيب
بشرى) البائع (القائب)

مطلب
الاصل للإمام محمد بن كتب
ظاهر الرواية وكافي الحاكم
جميع فيه كتب ظاهر الرواية

بشهوة) قال في البرزانية قال أنقر تاشي قول السرخسي القبول بشهوة عن رد المحمول على ما بعد العلم بالعيب
شربلاية قلت فالتفت هذا الحل ما في الذخيرة وإذا وطئها ثم اطمع على عيب لم يردها ويرجع بالنقصان
سواء كانت بكرا أو ثيبا إلا أن قبلها البائع كذلك وكذلك إذا كان قبلها بشهوة أو لمسا بشهوة فإن وطئها وقبلها
بشهوة أو لمسا بشهوة بعد علمه بالعيب فهو رضى بالعيب فلا رد ولا رجوع بنقصان اهـ وكذلك ما في الخانية
لو قبضها فوطئها وقبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردها بل يرجع بنقصان العيب الخ ولا رد قوله لا لأنه
استوفى ما هو لانه وداعى الوطئ تأخذ حكمه في مواضع كافي حرمة المصاهرة فافهم (قوله ولنا أنه استوفى
ما هو وهو جزؤها) أي فإذا ردها صار كأنه أمسك بعضها شرح الجمع وعلى شرح درر البصار بأن الرد
بعيب فسخ العقد من أصله فكون وطئ في غير محله فكون عيبا يمنع الرد وهذا في التيب فالبكر يمنع ردها
بالعيب اتفاقا اهـ قلت وهذا التعديل أظهر لانه يشمل وداعى الوطئ (قوله ولو الواطئ زوجها) أي الزوج
الذي كان من عند البائع أمال زوجها المشتري لم يكن له ردها وطئها أو لا وأن رضى بها البائع لحصول الزيادة
المتفصلة وهي المهر وما يقع الرد كامرا كالوطئها اجنبي شبهة في رد المشتري لوجوب العقر على الواطئ بخلاف
ما لو رضى بها فلا رد ويرجع بالنقصان إلا أن رضى بها البائع كذلك لا يهايمت بعيب الرضى كذا في الذخيرة (قوله
أن تبارها) أي إذا لم يقصها الوطئ وكان الزوج وطئها عند البائع أيضا أنا إذا لم يكن وطئها إلا عند المشتري
لم يكره محمد في الأصل واختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يردها ذخيعة (قوله ويرجع بالنقصان) كذا في الدرر
ومثله في الصرعين الظهري عند قول الكثر من اشتري ثم يقطع الخ وعزاه في الشربلاية إلى البدائع
وغيرها ومثله أيضا ما ذكرناه أن تخاصن الذخيرة والخانية وكافي الحاكم وطئها المشتري ثم وجد بها عيبا لا يردها
ولكن تقوم وبها العيب وتقوم وليس بها عيب فإن كان العيب بنقصان العشر يرجع بعشر الخن اهـ ملخصا
وقال في الخلاصة وفي الأصل رجل اشترى جارية ولم يبرأ من عيبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها
سواء كانت بكرا أو ثيبا يقصها الوطئ أو لا بخلاف الاستعداد وكذلك لو قبلها أو لمسا بشهوة ويرجع بالنقصان
الأن يقول البائع أنا قبلها اهـ فهذا نص المذهب فإن الأصل للإمام محمد بن كتب ظاهر الرواية وكافي الحاكم
جميع فيه كتب ظاهر الرواية للإمام محمد كذا في الفقه والجرح في مواضع متعددة وبه سقط ما في الشربلاية
حيث قال وفي البرزانية ما مضى لانه حيث جوز الرجوع بالنقص مع المس والتبرؤ ومنعه مع الوطئ اهـ قلت
وبسقط به أيضا ما في البرزانية أيضا من أن وطئ التيب يمنع الرد والرجوع بالنقصان وكذلك القبول والمس بشهوة
قبل العلم بالعيب بعده وكذلك ما في قمر ساعن الخانية فافهم (قوله فبانت ثيبا) أي بوطئ المشتري وفي الخانية
من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب يرجعها القاضى النساء أن قلن بكر كان القول
للبائع بلابن وإن قلن ثيب قال قول للمشتري يمينه وإن وطئها المشتري فإن زابها كإمام المس بكر بلابن
والأول منه هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم اهـ ومثني الشارح على هذا التفصيل في خيار الشرط عند قول المصنف
ثم العقد بجمعه الخ لكن قلت نص المذهب ولهذا ذكر في القصة التفصيل المذكور عن أبي القاسم ثم رضى
لكتاب آخر الوطئ يمنع الرد وهو المذهب اهـ (قوله بل يرجع بأربعين درهما) فيه أن هذا العيب قد ينقص
القيمة أقل من هذا القدر وقد ينقصها أكثر منه فمأوجه هذا التصحيح ط قلت قد يصاب بأن نقصان التوبة
كان كذلك في زمانهم (قوله التوبة ليست بعيب الخ) لانه ليس الغالب عدما فصارت كالوشرى دابة
فوجدنا كبيرة السن كاحتقائه أول الباب ثم لم يشرط البكارة ولم توجد كان له الرد لانه من باب فوات الوصف
المرغوب كالوشرى العبد على أنه كاتب أو خيبر وهذا الوجه هاتين بغير الوطئ والأقاويل يمنع الرد ولو زرع
بلابن على المذهب كما عرفت فافهم (قوله الا إذا قبلها البائع) أي رضى أن يأخذها بعد ما وطئها المشتري
وهذا استثناء من قوله ويرجع بالنقصان (قوله ويعود الرد الخ) محل هذه الجملة عند قول المصنف سابقا
حدث عيب آخر عند المشتري يرجع بنقصانه ط (قوله لعود المنوع) أشار به إلى أن الرد لم يسقط وانما منع
منه مانع إذا لو كان ساقطا لما عاد ط (قوله مع النقصان) أي الذي يرجع به المشتري على البائع حين كان
الرد ممنوعا ط (قوله على الرابع) بناء على أن زوال المانع وقيل لا يرد لأن الرد يسقط والساقط لا يعود
وقيل أن كان بدل النقصان فاعلمت له الرد والألا ط (قوله بشرى) البائع (الاضافة على معنى من أي

يُشْرَى مِنْهُ (قوله وأثبت) أي المشتري (قوله فوضمه) أي القاضى عند عدل أى عند من يحفظه
لباعه وفي حاشية الصيرلumi وقد سئل عن ثقة الدابة وهي عند العدل على من تكون فأجبت أخذاً بما
في النخبة في آثار التفتا لا يفرض القاضى لها على أحد ثقة لأن الدابة ليست من أهل الاستحقاق
والمشتري هو المالك والمالك يثق عليه دابة بأن يثق عليها ولا يجبره القاضى (قوله يتخذ على الظاهر)
أى لو كان القاضى يرى ذلك كشافي ونحوه بخلاف المتن (قوله قتل العبد المبرور أو قطع) قد يكونه مقبوضاً لأنه
وساقي غنامه في القضاء إن شاء الله تعالى (قوله قتل العبد المقبوض أو قطع) قد يكونه مقبوضاً لأنه
لو قتل بعد البيع في يد البائع رجع المشتري بكل الثمن كما هو ظاهر ولو قطع عند البائع ثم باعته عند المشتري
بسبب القطع قال في البحر رجع بالثمن انقضاء اتفاقاً وقيداً بالقطع لأنه لو اشتراه مريضاً مات عند المشتري أو عبداً
زنى عند البائع فخلد عند المشتري مات رجع بالثمن اتفاقاً أيضاً وغنامه في البحر (قوله بسبب كان عند
البائع) أى فقط أما لو سرق عندهما قطع بالسرقين فعند هاريج نقصان السرق الأولى وعنده لا ردة
بل رضى البائع للعيب الحادث وهو السرق الثانية فإن رضيه ردة المشتري ورجع بثلاثة أرباع الثمن والألمسك
ورجع برهه لأن السد من الآتى نفسه وقد نقت بالسرقين فيتوزع نصف الثمن بينهما فيسقط ما أصاب
المشتري ورجع بالباقي وغنامه في الفتح وقدم الشارح هذه المسألة عن العيق قول الباب (قوله تقتل أو ردة)
أى كالقتل العبد رجلاً عبداً أو أرادت والأولى أن يقول تقتل وسرقة ليكون سبب القتل والقتل
(قوله ردة المقطوع وأخذ منهما) قال في المبسوط فإن مات من ذلك القطع قبل أن يرد له لم يرجع الانصاف
الثنى فغ (قوله أو أمسك) الأولى تأخير عن قوله وأخذ منهما بأن يقول وله أن يملك المقطوع ويرجع
بنصف غنمه ط (قوله يجمع) جواره ولو وجد العبد مباح الدم فقتل عنده فله كل الثمن ولو قطع بسرق فهو مختار
إن شاء ردة واسترد أو أمسك واسترد نصف وقال الأرباب بالثمن فيها ولا يثنى أنها أحسن من عبارة
المصنف (قوله رجع الباعة بعضهم على بعض) أى بكل الثمن كما في الاستحقاق عند أبي حنيفة لأنه
أبراء عجز الاستحقاق وهذا إن اختار ردة فإن أمسك رجع نصف الثمن فبرج بعضهم على بعض بنصف
الثنى وعند هاريج رجع الأخير بالنقصان على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لأنه بمنزلة السبب أن يرجع الأخير
فلازم لما يرجعه لم يصرح بالسبب فلا مانع من الرجوع وأما بائعه فلا يرجع لأنه بالبيع صار مباحاً مع
امكان الرد وقد علمت أنه يبيع المشتري للمعيب حبس البيع سواء علم أو لا يعلمه الرد بعد ذلك فغ (قوله)
لكونه كالاستحقاق والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع بحر (قوله وضع البيع بشرط البراءة من كل
عيب) بأن قال يثبت هذا العبد على أن يرى من كل عيب ووقع في المعنى لفظه فيه وهو لم يأتى غير
قلت ولا خصوصية لهذا اللفظ بل مثله كل ما يؤدى معناه ومنه ما تعرف في زماننا أيضاً إباحة داراً من لا يحق قول
يملك هذه الدار على أنها كوم تراب وفي بيع الدابة يقول مكررة محطمة وفي نحو التوب يقول حرّاق على
الزناد ويريدون بذلك أنه مشغل على جميع العيوب فإذا أرضى المشتري لا خساره لأنه قبله قبل عيب يظهر فيه
ويستكتف قهره بهتة على أنه حاضر حلال ويراد بيع هذا الحاضر بما فيه من أى عيب كان سوى عيب
الاستحقاق أى لو ظهر غير حلال أى مسروقاً أو مقبوضاً يرجع عليه المشتري فهذا كله بمعنى البراءة من كل عيب
وتقديره ما في البحر لو قبل التوب بعبه يبرأ من الخروق وتدخل الزرع والرفو اه أى لو كان فيه ثرق لا ردة
وكذا لو وجد مسروقاً أو مرقواً وهو من رفوت التوب رفوا من باب قتل أى أحلته ثم رأيت بعض المحققين
ذكر أن العلامة أراهم البيرى مثل عن باع أمة وقال اسك الحاضر المنظور يريد بذلك جميع العيوب فأجاب
ليس للمشتري ردة الأمانة التي أراهم عن جميع عيوبها اه ملخصاً (قوله وان لم يسم) أى لم يذكر أسماء العيوب
(قوله خلافاً للشافعي) حيث قال لا يصح إلا بصفة العيوب لأن الإبراء عن التفتل وتلك المجهول
لا يصح زلق (قوله لعدم إفضائه إلى المنازعة) الأولى لعدم إفضائه إلى الضمير البراءة قال في الفتح
ولأن الإبراء إسقاط حق يمت بإقباله على طوق نسوة أو حق عبده ولا يدري كم هو ولا عيناهم والاستقاط
لا حله جملة الساقط لأنها لا تنضى إلى المنازعة وعلمه فيه (قوله فلا ردة بعيب) أى موجوداً أو حادث
(قوله بالوجود) لأن البراءة تتناول الثابت وهو الموجود وقت العقد فقط ولها أن الملاحظة هو المعنى

وأثبت عند القاضى فوضمه

عند عدل فإذا هك (حك)

على المشتري إذا قضى

القاضى (بارد على بائعه)

لأن القضاء على الغائب

بلا خصم يتخذ على الظاهر

دور (قتل العبد المقبوض

أو قطع بسبب) كان (عند

البائع) تقتل أو ردة (ردة

المقطوع) أو أمسك ورجع

بنصف غنمه يجمع (وأخذ

غنهما) أى ثمن المقطوع

والمقتول ولو تدانته الأيدي

فقطع عند الأخير أو قتل رجع

الباعة بعضهم على بعض وإن

علوا بذلك لكونه كالاستحقاق

لا كالعيب خلافاً لما (وضع

البيع بشرط البراءة من كل

عيب وان لم يسم) خلافاً

للشافعي لأن البراءة عن

الحقوق المجهولة لا تصح عنده

وتصح عند عدم إفضائه إلى

المنازعة (ويدخل فيه

الموجود والحادث) بعد العقد

(فيل القبض فلا ردة بعيب)

وخصه مالك ومحمد بالوجود

مطل

في البيع بشرط البراءة من كل

عيب

مطل

باعه على أنه كوم تراب

أو حرق على الزناد أو حاضر

حلال

كفوله من كل عيب ولو قال
بما يحدث مع عند الثاني

وفد عند الثالث نهر (أمرأه
من كل ما افوق على) المرض

وقبل على (حافى الباطن)
واعقبه المصنف تما

لاختصار والجوهرة لأنه
المعروف في العادة (ومساواة)

في العرف (مرض) ولو أراه
من كل غائبة فهي السرقة

والأباق والزنى (أشترى عبدا
فقال لمن سواه أياه أشتره

فلا عيبه فلم يفتق بينهما البيع
فوجد مشترى به عيبا) فله

(رد على بائعه) بشرطه
(ولا ينعى) من الرد عليه (أقراره

السابق) بدم العيب لأنه مجاز
عن الترويج (ولو عينه) أي

أعيب فقال لا عوره أو لأشله
(لا) برده لأحاطة العلم به الآن

لا يحدث مثله كالأصبع به
زائده ثم وجد هاهنا رد لليقين

بكدبه (قال) لآخر (عدي)
هذا (أبق فاشتره مني فاشتره

وباع) من آخر (فوجده)
المشتري (الثاني) بأقاله بما

سبق من أقرار البائع (الأول
مالم يبرهن أنه أبق عنده)

لأن أقرار البائع الأول ليس
بجبهة على البائع الثاني

الموجود منه السكوت (أشترى
جارية هاهنا فأرقت عياله

ثم وجد بها عيبا) مكانه
يردها) لأنه استخدم

بخلاف الشاة المصرة فلا يردها
مع لبنها أوصاع قريل يرجع

بالنقصان على المختار شروح
جمع وحزرها فيما علقناه

على المناد
مطلبه

في مسألة المصرة

والقرض من هذا الشرط الزام العقد بأشراط المشتري حقه عن وصف السلامة ليلزم على كل حال ولا طالب
البائع بحال وذلك بالرامة من كل عيب وجب للمشتري الرد الحادث بعد العقد كذلك فاقضى القرض المعلوم
دخوله فغ (قوله كفوله من كل عيب) فانه لا يدل عليه الحادث اجماعا بجر (قوله ولو قال بما يحدث)
أي ما بشرط الرامة من كل عيب وما يحدث بعد البيع قبل القبض فغ (قوله مع عند الثاني الخ) هذا على
رواية المسوط أتماعا لرواية شرح الطحاوي فلا يصح للاجماع وأورد على الثانية أنه لو أراه من كل عيب يدخل
الحادث عند أبي يوسف فلا تنصيص فكيف بطالع من التنصيص وأجيب بفتح الاجماع لمصلحة من رواية
المسوط ولم نقل فارق أن الحادث يدخل تعالقرير بغيرهما وكمن نفي لا يثبت مقصودا ويثبت تما أخاده
في الفتح ونقل ط عن المجوى عن شرح المجمع أن الأصح وبطلان الكثرة أنه فاسد اه فهذا نصيب لرواية
شرح الطحاوي لكن لم أر ذلك في شرح المجمع المكمل فله في شرح آخر فراجع نعم في البصر عن البدائع أن
البيع بهذا الشرط فاسد عند نالان الأراء لا يمحتمل الإضافة وإن كان اسقاطا فغ معنى القفل ولهذا لا يقبل
الرد لا يمحتمل الإضافة فصاحكا لتطيق فكان شرط فاسدا لمقصد البيع اه ونظره قوله عندنا أنه قول
علمنا الثلاث مواضعا لشرح الطحاوي قول البراهنة مبني على قول محمد بن طاهر (قوله وقيل على
حافى الباطن) من طحال أو فساد حوض منغ (قوله واعقبه المصنف) حيث قال وهذا ما عرفتنا عليه
في المختصر اعتمادا على ما هو معروف في العادة والأخالفه من المذهب الأول وانما عقدنا بالماله لأن المدة
في الفقه هو المرض سواء كان بالهوى أو بغيره اه قلت لكن عرفنا الآن موافق للغة (قوله ففي السرقة
والأباق والزنى) هكذا يرى من أبي يوسف فغ وفي المصباح غائبة العبد لجوره وبقائه ونحو ذلك (قوله
بشرطه) أي بالينة أو بأقرار البائع أو بكتوله اه ح ومن شروط الرد أن لا يزيد زيادة ما عتق من الرد ولا يوجد
ما هو دليل الرضى بالصعب علمت ولا يرى البائع من عيوبه (قوله لانه مجاز عن الترويج) رواج المتاع فغاه
أي أنه أراد رواجه ونفاقه عند المشتري قال في المنع لظهوره بأنه لا يصح عن عيب ما عتق من القاضي بأن نظاره
غير مراده اه وفي الشربلية عن المحيط وهذا كمن قال لجارية زانية ما يخونني فليس بلقرار بالعيب ولكنه
الشبهة حتى قيل لو قال ذلك في الثوب أي قال لا أشتره فلا عيب به يكون أقرارا بنفي العيب لا عيوب الثوب
نظاره اه (قوله عدي هذا أبق) أخاد باسم الإشارة أن العبد حاضر وأن ثوبه أبق يعني الماضي وهذا
بخلاف ما إذا قال بعتك على أنه أبق أو على أنه أبق من ابنته وقبلة المشتري الأول فالتالي برده عليه
كأنسوخصه عند قوله بعد الخ (قوله فوجده المشتري الثاني أبقا) بأن أبق عنده أيضا لأن الأبق
لا يكون عيبا لا تكرره (قوله لا يرده) أي على البائع الثاني (قوله لانه أبق عنده) أي عند البائع الأول
المختار (قوله الموجود منه السكوت) يعني والسكوت ليس صدقانه لمبايعه فبما أقر به فأنما إذا قال البائع
الثاني وجده أيضا الآن صار مصدقا للبائع في أقراره بكونه أيضا شربلية (قوله أشترى جارية الخ) قال
في شرح الوهانية وفي البرازية أشترى من ضلعنا طلع بها على عيب ثم أمرها بالارضاة فزلة أنه استخدم
ولو حب البين فأكفه وأبعاه لا يرده لأن البين جزء منها فاستيفاء دليل الرضى وفي الفتوى الحاصل بلاشكل
أوسع لا يكون رضى وحب البين الشاة رضى شرب أم لا (قوله لانه استخدم) والاستخدام لا يكون
رضى خائفة أي في المرة الأولى ويكون رضى في الثانية كما يأتي في قري أو مقضاه أنه لو أمرها به فأنما كان رضى
لأولارضة مرات بالمر الأول تأمل (قوله بخلاف الشاة المصرة) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تصروا والأبل والغنم فمن اشباعها بعد ذلك فهو مجبر للتزوير بعد أن يخلصها فإن رضيا أسكتها وإن خطلها
رذها ووصاعا من غرضتق عليه شرح الضرر وتصر براضم التاء وفتح الصاد من التصري وهو ربط شرح
النساء أو الشاة وتزله عليها اليومين أو الثلاثة حتى يجمع اللبن قال الشارح في شرحه عن المناد وهو مختلق
للقاس الثابت بالكتاب والسنة والاجماع من أن ثمنان العدوان بائله أو القيمة والتفريس منها فإكان
مختلفا للقاس ومخالفته مخالفة للكتاب والسنة واجماع المتقدمين فلم يعسل بل لم يفرقة القيمة اللبن عند أبي
يوسف وقال أبو حنيفة ويرجع على البائع بأمرها اه وفي شرح الضرر وقد اختلف العلماء في حكمها
فذهب إلى القول بظاهر الحديث الآية الثلاثة وأبو يوسف على ما في شرح الطحاوي "للاسيحائي" فقلان

(كالواستخدامها) في غير ذلك

المسوط الاستخدام بعد العلم

بالعيب ليس برضى انحصار الاذن

الناس يتوهمون فيه فهو لا اختيار

وفي البرائة الصحيح أنه رضى في المرة

الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي

الصقري مرة من تلبس برضى الاعلى

كمن العبد بجر (قال المشتري

ليس به) بالمبيع (اصبح زائدة

أرضوها عما يحدث) مثله في ذلك

المدة (ثم وجده ذلك كان له الردة)

بلا عين لما ر (باع عبدا وقال)

للمشتري (برئت الملك من كل عيب

به الا الاباق فوجده أبقاؤه الردة

ولو قال الا باقية لا) لأنه في الاول

لم يصف الاباق للعبد ولا وصفه به

فلم يكن اقرارا بابقه للعالم وفي

الثاني أضافه اليه فكان اخبارا

بأنه آتق فيكون راضا به قبل

الشراء خاتمة وفيها البرئ من

كل حق فله دخل العيب لا الدرك

(مشتري) لعبد أو أمة (قال أعتق

البائع) العبد (أودرأ وأستوك

الامة) (أو هو حر الاصل وأكر

البائع حلف) لعجز المشتري عن

الاثبات (فان حلف قضى على

المشتري بما قاله) من العتق ونحوه

لاقراره بذلك (ورجع بالعيب ان

عليه) لان المبتل للرجوع

ازالته عن ملكه أي غيره بانسانه

أقراره ولم يوجد (حتى لو قال

باعه وهو ملك فلان وصدقه)

فلان (وأخذه لا) يرجع بالنقصان

لازالته بالقرارة كانه وحيه (وجد

المشتري لعنة محزنة) بدارنا

أو غير محزنة ولو البيع (من الامام

أو أيسنه) بجر قال المصنف

فقد محزنة غير لازم (عبدالرزة

عليه) لان الامين لا ينتصب

خديما

أصحاب الاما في عنه والمذ كور عنه للضمان وابن عديمه انه يرد هاع قبة اللبن ولم يأخذ أبو حنيفة ومحمد به
لانه خبر مخالف للاصول اه والمخالص كما في الحقائق انه اذا اشترى اها غلبها فوجب هاتقله اللبن ليس له أن يردّها
عندنا وعند الشافعي وغيره انه أن يرد هاع اللبن لو قالنا موع صاع ثم لو اها كواهل يرجع بالنقصان عندنا ناضل
رواية الاسرالا وعلى رواية الطحاوي لم قال في شرح المجمع وهو المختار لان البائع بفعل التصريفة
المشتري خسار كما اذا غره بقوله انه يلبس (قوله في غير ذلك) أي في غير الارضاع (قوله فهو لا اختيار)
باله الموحدة أي لاجل أن يختبره ويختبره ليم انه مع العيب يصلح له ام لا (قوله الاعلى كره من العبد) مخالفت
لاطلاق ما مرّ أنه الاستحسان مع أن وجهه مخفي تأمل (قوله لما ر) أي غريسا في قوله للتبني يكذب
(قوله فله الردة الخ) كذا في الفتح واستشكله في الشربلالية بما في الخط لو قال على ان يري من اياقه أو على
انه آتق وقوله المشتري الاول على ذلك يرد الثاني عليه لانه ذكر هذا وصفا للابحباب أو شرطه فيه والابحباب
يقتضي في الجواب والجواب بتضمن اعاده ما في الخطاب فاذا قال المشتري قبلت ذلك حار كانه قال اشتريت على
انه آتق فيكون اعترافا بكونه آتقا بخلاف قوله على ان يري من الاباق لانه لم يصف الاباق الى العبد ولا وصفه
به فلم يكن اعترافا بوجود الاباق للعالم لان هذا الكلام كما يحتمل التبري عن اباق موجود من العبد يحتمل
التبري عن اباق سجدت في المستقبل فلا يصح مقصداً بكونه آتقا للعالم بالثبوت فلا يثبت حتى الردة بالثبوت اه
وكتب الشربلالي في هامش الشربلالية أن حق العبارة في كلام الفتح لو قال أنا بري من كل عيب الا باقية
لا براء من اياقه فترده ولو قال الا الاباق فليس له الردة اه وحاصله أن عبارة المصنف والفتح مضافه لخاصتها
لما في الخط أقول لا لمخالفة ولا قلب اصلا وذلك أن ما في الخط فسادا اشترا كذا ثم باعه لا تحرفه المشتري
لاستردّه على الاول بخلاف مسألة المصنف ويانه انه اذا قال البائع الا باقية باضافة الاباق اليه يكون اخبارا
بابقه ويكون المشتري راضا به قبل الشراء فلا ردّه بابقه عنده بخلاف الا الاباق بلاضافة ولا وصف اذ ليس
فيه اقرارا بابقه للعالم فلم يوجد رضى المشتري به فلا ردة فلو فرض أن هذا المشتري باعه لا تحرفه اشترا عليه في
الصورة الاولى لا في الثانية وهذا هو المذكور في الخط قدسبر (قوله لو بئ من كل حق فله دخل العيب
لا الدرك) لان العيب حق فله للعالم والدرك كذا في الذخيرة ويانه لو قال المشتري للبائع ابرأك من كل
حق في قبلك ثم ظهر في البيع عيب ليس له دعوى الردة لان الردة للعيب من جهة الحقوق الثانية له وقد ابرأ منها
بخلاف ما لو اشترى رجل عبدا مثله فظن أنه آتق الدرك أي ضمن له آتق اذا ظهر العبد مستحقا ثم قال المشتري
للضامن ابرأك من كل حق في قبلك لا يدخل الدرك فلا واسحق العبد كان للمشتري الرجوع على الضامن بالثمن
لانه لم يكن له وقت البراء حق الرجوع بالثمن لانه يتوقف على وجود الاستحقاق ثم على القضاء للمستحق على
البائع بالثمن لان مجرد الاستحقاق لا يقتضي البيع في ظاهرها رواية ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب على
الاصيل ردة الثمن فلا يجب على الكفيل كما في الهداية من الكفالة حيث لم يثبت ذلك الحق في الحال لم يدخل في
البراء المذكور (قوله لعجز المشتري عن الاثبات) الامم للثبوت أي حلف البائع وقت هزم المشتري أمالو
برهن المشتري فانه يردّه على البائع (قوله ان علمه) أي علم أن به عيبا بعد قوله ما ذكر (قوله لان المبتل
للرجوع ازالته عن ملكه أي غيره ماثاته) أي بان باعه أو أعتقه على مال أو كسبه ثم اطلع على عيب لانه صار
سائبا لم يجس بده بخلاف ما اذا أعتقه بلا مال أو دبره أو استولد الامة ثم اطلع على عيبه فانه لا يسطل الرجوع
بالنقصان لان ذلك انه لم يملك كما تقرر بذلك لكن قد يسطل الرجوع بدون ازالته عن ملكه أي غيره كما
لو استهلكه فكلامه ميق على الغالب فافهم (قوله أو اقراره) مثله ما حقه عليه بقوله حتى لو باع الخ
(قوله وصدقه فلان) فلو كذبه يردّه بالعيب لطلان اقراره بكذبه عزيمة عن الكافي (قوله كانه وحيه)
قال في الكافي والناقص به انه غلب لكن أثبتك يثبت مقتضى الاقرار ضرورة فخل كانه ملكه بعد الشراء
ثم اقر به اه عزيمة (قوله لعنة) أي لعنة من عقوبات الكفار (قوله بجر) ونصه ثم اعلم أن الامام
يبيع بعد لعنة ما لو في دار الحرب كما في التفتيش وشرحه وقوله لم يبيع بها قبل التسعة وفي دار الحرب محمول
على غير الامام وأيسنه اه قلت لكن قبدي الذخيرة يبيع الامام بقوله لم يبيع وأهنا فاقديا آخر وهو انه
لا يبيع لغريمه (قوله قال المصنف الخ) ردعي صاحب الدرر (قوله لان الامين لا ينتصب خصما)

(بد) يتصلب الامام خصافرة
على (منسوب الامام ولا يتصلبه)
لان فائدة الحلف التكرار ولا يصح
تكوله واقراره (فاذا رد عليه)
المحب (بعد ثبوته يبيع ويرد)
الغن الى هيردة النقص والفضل
الى محله لان الغرم بالغرم ددر
(وجد) المشتري (عشر به عيسا)
واراد الرد به فاصطفا على أن
يدفع البايع الدراهم الى المشتري
ولا رد عليه (بان) ويصير حطامن
الغن (وعلى العكس) وهوان
يصلطفا على أن يدفع المشتري
الدراهم الى البايع ويرد عليه
(لا) يبيع لانه لا وجهه غير الرشوة
فلا يجوز وفي الصغرى اذ عي عيسا
فصله على مال ثمرا او ظهر
أن لا لعب فلبائع أن يرجع بما
اذا ولو زال بمعالجة المشتري لا
قنية (رضي الوكيل بالعيب لزوم
الموكل ان كان المبيع مع العيب)
الذي به (يساوى الغن) المسمى
(والا) يساوه (لا) يلزم الموكل
اه (فروع) لا يجلل كتمان العيب
في مبيع أو غن لان الغش حرام
الا في مسائل الاولى الاسير
اذا شري شيئا ثم دفعه الغن
مفتوشا جاز أن كان من الاعباد

مطل
في النسخ عن العيب

مطل
في جله ما يسط به خيار العيب

المراد بالامان ما يبيع الامام لوافق الدليل المسمى لان الامام نفسه أمين جت المال عزمة وبين في الذخيرة
وجه كونه لا يتصلب خصما بان يبيع الامام خرج على وجه القضاء بالنظر للفاخين فلو صار خصما خرج به
عن أن يكون قضاء لان القاضي لا يصلح خصما اه (قوله ولا يخلفه) اى لا يخلف منسوب الامام لو لم يكن
عند المشتري يئنه قال في الجرو ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يبيع عليه لو اتركوا وانما هو خصم لا ياباه بالينة كلاب
ووصيه في مال الصغرى بخلاف الوكيل بالنصومة اذا اترع على موكله في غير مجلس القضاء فانه وان لم يبيع لكنه
يغزل به اه قلت لكن في الذخيرة فلو اترع منسوب الامام لم يبيع اقراره ويخرج من القاضي عن النصومة
ويجب للمشتري خصما اتر اه ومقتضاه انه مثل الوكيل بالنصومة تأمل (قوله ولا يبيع تكوله واقراره)
النسب أن يقول أو يبيع تكوله لانه اعادلى أو اقراره ولا يبيع بذه ولا اقراره اه ح (قوله ويرد النقص
والفضل الى محله) اى ان نقص الغن الاخر عن الاول ان كان المبيع من الاربعة أخماس يعطى منها وان كان
من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة فوضع فيما كان المبيع منه ح عن الدرر (قوله لان الغرم بالغرم) المراد به
هنا أن الغرم وهو رد النقص الى المشتري بسبب الغرم وهو رد الفضل الى محله (قوله الدراهم) الاولى دراهم
بالتشكيك (قوله لا يبيع) الا اذا حدث به عيب عند المشتري كاجبة الخبر الرطى قلت ويستثنى أيضا
ما اذا لم يقتر البايع بالعيب لما في جامع الفصولين شراء جماعة وقضه فظن عيب فضا على أن يأخذ البايع
وردة مائة او واحد اقل ان اتر البايع ان العيب كان عنده فله رد باقي الغن والا فلا البايع وهو قول ابي
يوسف اه (قوله لانه لا وجهه غير الرشوة) في جامع الفصولين لا يباو لصاحب الصرصة في الرشوة ذكر
ط هنا صلها ومحل الكلام عليها في القضاء وسند كرهنا ان شاء الله تعالى (قوله ولو زال بمعالجة لا)
أعلى يرجع وعبر عنه في جامع الفصولين بقيل حيث قال ولو قبض بدل الصلح وزال ذلك العيب يرد بدل الصلح
وقيل هذا لو زال بلا علاجه فان زال بعلاجه لا يرد اه (فروع) لو شرباه فوجد عيبا فصالح احدهما البايع
من حسته فليس للأتر أن يجاسم وهذا فرع مسألة أن رطيل لو شرباه فوجد عيبا ليس لاحدهما الرد بدون
الاتر عنده وعندهما لكل منهما رد حسته جامع الفصولين (قوله رضى الوكيل بالعيب) اى الوكيل
بالشراء (قوله يساوى الغن المحس) اى الذى اشتراه كفى الثانية عن المتنى بعدما ذكر قول اتر وهو
انه ان كان قبل قبض المبيع لزوم الموكل للعيب بسرا والافترام الوكيل وان السبر بما لا ينفوت جنس المنفعة
تقطع بدو واحدة وفق عن بخلاف قطع الدين وفق العيين فهو فاحش وذكر أن الرخصى قال ان
ما لا يدخل تحت تقويم القومين فاحش بان لا يقومه أحد مع العيب شيعة الصميم وان ما فى المتنى قريب من
هذا ثم قال وفي الزيادة ان رضى قبل القبض لزوم الموكل وان بعده لزوم الوكيل وفي فصل بين السبر والفاحش
والصميم ما فى المتنى سواء كان قبل القبض أو بعده لانه يصير كانه اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا يباو ذلك
الغن لا يلزم الاثر اه فافهم (تنبيه) قال في الجرو الى هنا ظهر أن خيار العيب يسقط بالعلم به وقت
البيع أو وقت القبض او الرضى به بعدهما واشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على ثنى أو الاقرار بان لا لعب
به اذ اعينه ككوله ليس بائن فانه اقرارا بقاء الايا بخلاف قوله ليس به عيب كما مر اه ملخصا (قوله
لان الغش حرام) ذكر في الصراة اول الباب بهذا ذلك عن البرازية عن الفتاوى اذ اعطى سلعة معينة عليه البيان
وان لم ين قال بعض مسايضا ينسق وترد شهادته قال الصدور ناخذ به اه قال في المنه اى لا ناخذ بكونه
ينسق بمجرد هذا لانه صغيرة اه قلت وفيه نظر لان الغش من اكل اموال الناس بالباطل فكيف يكون صغيرة
بل الظاهر في تعليل كلام الصدور أن فعل ذلك من بلاعلان لا يصير به مردود الشهادة وان كان كبيرة كفى شرب
المسكر (قوله الاولى الاسر اذا شري شيئا الخ) عبارة الاشياء عن الوالاجية اشترى الاسر الممل من دار
الحرب ودفع الغن الخ والمتبادر منه أن الاسر قاتل الشراء كاهو صريح عبارة الشارح وليس كذلك بل
هو منفعلة لان نص عبارة الوالاجية هكذا راجل اشترى الاسر من أهل الحرب واعطاهم الزيف والسوقفة
واشترى عروض واعطاهم العروض المغشوشة جاز لان شراء الاحرار ليس بشراء ليعب عليه المال المحس
لكنه طريق تخلصهم فكيفما استطاع تخلصهم له أن يفعل وعلى هذا قالوا اذا اضطر المرء الى اعطاء جعل
العوان اجزاء أن يعطيه الزيف والسوقفة وينقص الوزن بدليل مسألة الاسر وهذا اذا كان الاسر احرا

فان كانوا عبيد الابعه شي من ذلك اذا دخل بأمان اه ومتل في الخاتمة رجل اشترى الاسرامن أهل الحرب
 جاز له أن يعطيهم الزوف والمقشوش لان شراءه الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان كان الاسراء عبدا
 لا يبعده ذلك اه (قوله في الجلبابان) جمع جلبابة بلباء الموحدة قال في فتح القدر الجلبابان الموحدة
 على الناس لا دقارس على الصياغ وغيره فالسلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فاتها ظلم يرى ونقل قبله
 ما قد مناه اتفاقه الخوارجية من مسألة جعل العوان (قوله ففسخ في حق الكل) أي المتبايعين وغيرهما
 وقد كثر ذلك في العصر عند قول الكثر ولوباع المبيع فردعه الخ ثم أورد على ذلك مسائل منها مسألة الحوالة
 المذكورة ومنها أنه لو كان المبيع عقارا فردى ببيع لم يطل حتى الشفع في الشفعة ولو كان فسخا بطلت
 الحوالة والشفعة ثم ذكر أنه أجاب في المهرج بأنه فسخ فيما يستقبل لا في الأحكام الماضية بدليل أن زوائد
 المبيع للمشتري ولا يردها مع الأصل قلت وعليه فلا محل للاستثناء الذي ذكره الشارح تأمل (قوله لو أحوال
 البائع بالئن) صورة المسألة كافي الأخيرة باع عبدا من رجل بأه بدوهم ثم إن البائع أحوال غير ما على المشتري
 حوالة مقددة بالئن فأتى العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أورد العبد بغير روية أو بغير شرط أو اختيار عيب
 قبل القبض أو بعده لا يطل الحوالة استحصالا لأنها تعتبر متعلقة بعقل ما أضفت الحوالة إليه من الدين فلا تكون
 متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر مطلقة إذا ظهر أن الدين لم يكن واجبا وقت الحوالة وقد جاء إذا أحوال البائع لأنه
 إذا أحوال المشتري البائع ثم رد المشتري بالبائع بقاء فأتى القاضى بطل الحوالة يرى قلت ولم يذكر أن المشتري
 أحوال البائع على آخر حوالة مقددة فصاره أنها مطلقة مع أنه صرح في الجوهرة من الحوالة بأن المطلقة لا تطل
 بحال ولا تنقطع فيها المطالبة مع أن المقددة هنا بقيت والمطلقة بطلت لكن بقاء المقددة هنا استحسان كاعتل
 والقياس بطلانها إذا ظهر بطلان المال الذي قيدت به وهو الثمن هنا وانما بطلت المطلقة هنا بطلان المال الذي
 كان للعتال وهو البائع وانما لا تطل المطلقة بطلان ما على المال عليه تأمل (قوله ثم رد المبيع) بالبناء
 للصهيول أي رد المشتري على البائع (قوله من غير المشتري) أي لو باعه منه ثانيا جاز ط ولا يرده عليه
 حاسد كذا المصنف في فصل التصرف في المبيع والثمن من أنه لو باع المتقول من باعه قبل القبض لم يصح لان ذلك
 فيما إذا كان العقد الأول باقيا بدليل ما ذكره باب الأقالة من أنها فسخ في حقهما فيجوز للبائع بيعه من المشتري
 قبل قبضه (قوله وكان متقولا) احتراز عن المقار لو أجزعه قبل قبضه خلافا لما جرد فر فأداه ط (قوله)
 لأنه ضمان العهد) وهو باطل عند الامام للاشتباه كإساق في الكفاية ان شاء الله تعالى وهذا لما نحن عليه
 يحتمل أن المراد أنه يداو به منها ويحتمل أن يضمن له نقصان أو أنه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان
 الضمان فاسدا ط (قوله لأنه ضمان العيوب) أي وهو عنده ضمان الدرل كافي الهندية فهو كالمسألة
 المذكورة بعد ط (قوله ضمن الثمن) أي المشتري ولو مات عنه قبل أن يرده وقضى على البائع بنقصان
 العيب كان للمشتري أن يرجع على الضامن ولو ضمن له بصحة ما يبعد من العيوب فمن الثمن فهو بائز في
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف فان رد المشتري يرجع على الضامن بذلك يرجع على البائع ذخيرة (قوله)
 لم يرده) لأنه عيب حدث عند المشتري ط (قوله وان قبله) أي أو حصلت الغلبة قبل القبض ط (قوله)
 لتفرق الصفقة عليه) أي بهلا بعض المبيع قبل قبضه باقعة مساوية وقدمتا مع الفصولين أي طرح
 عن المشتري حصة النقصان من الثمن وهو غير في الباقي من أخذته بحصته أو تركه والله سبحانه وتعالى
 أعلم

• (باب البيع الفاسد) •

أخره من الصحيح لكونه عقدا مخالفا للدين كما أروحه في الفتح وسيأتي أنه معصية يجب رفعها وسيأتي في باب
 الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا يعني إذا كان فسادا بالشرط الفاسد وفي التاموس قد كسر وقد كرم
 فساد أو فسادا مع فهو فاسد وفاسد ولم يسمع أقصد اه ونقل في الفتح أنه يقال للم الذي لا تنفع به لود
 ونحوه بطل وإذا أثن وهو بحيث تنفع به فسادا للم وقبه مناسبة للمعنى الشرى وهو ما كان مشروعا بأصله
 لا بوصفه وعراهم من مشروعية أصله كونه ما لا يستقيم لأجوازه وحتمه لأن فسادا مع حتمه وأطلقوا

الثانية يجوز إعطاء الزوف
 والنقص في الجلبابات أشياء
 وفيها رد المبيع بعيب بقاء
 فسخ في حق الكل الألف
 مسائل أحدها لو أحوال
 البائع بالئن ثم رد المبيع بعيب
 بقاء لم يطل الحوالة الثانية
 لو باعه بعد الرد بعيب بقاء
 من غير المشتري وكان متقولا
 لم يجر قبل قبضه ولو كان فسخا
 لحاز وفي البازية شري عبدا
 فسخ لم يرده عليه فاطلع
 على عيب ورده لم يضمن لأنه
 ضمان العهد وضمنه الثاني
 لأنه ضمان العيوب وان ضمن
 المارقة أو الحزمية أو الجنون
 أو العمي فوجده كذلك ضمن
 الثمن وفي جواهر القسوى
 شري ثمرة كرم ولا يمكن قضاها
 لغلبة الزنا بغير ان بعد القبض لم
 يرده وان قبله فان اتص المبيع
 بتناول الزنا بغيره النسخ لتفرق
 الصفقة عليه

• (باب البيع الفاسد) •

مطل
 في ضمان العيوب

غلب بالاجارة لان ذلك تملك لاسع حقة ولذا قالوا ان الاجارة بيع المنافع حكاي ان فيها حكم البيع وهو
 التملك لاجبته فاقسم هذا التحرير (قوله فخرج التراب) اى القليل مادام في محله والا فقدر بعرضه
 بالنقل ما يصير غايلا معتبرا ومثله الماء وخرج ايضا نحو حبة من حبة والعدرة الخاطئة بخلاف الخلوطة
 بتراب ولذا جاز بيعها كسرقين كما ياتي وخرج ايضا النخعة على ما ذكرنا تأنا (قوله والمية) بفتح الميم وسكون
 الباء التي ماتت حقت انفسها لاسبب وتشديد الباء المكسورة التي لم تمت حقت انفسها بل بسبب غير ذلك
 كالتخفة والموثورة فوحق اشدى ولم ار هذا الفرق في القاموس ولا في المسباح ولا غيرهما فرأى جمعه (قوله
 ولا فرق في حق المسلم الخ) أما في حق الذي - فإدريس الاول وأما الثاني فاختلقت عباراتهم في حق التبنين
 به له قسما من الصحيح لانه يهدى بونه ولم يملك خلا فوجبه في الإيضاح قول أبي يوسف وعند محمد لا يجوز وحرم
 في الأخيرة بفساده وجعله في البحر من اختلاف الروايتين نهر وجبل البر وصاحبه أن فيهما لم تمت حقت أنفه
 بل بسبب غير ذلك روايتين بالنسبة الى الكافر في رواية الجواز وفي رواية الفساد وأما البطلان فلا وأما في
 حقتا فلاكل سواء اه وذكر ط أن عدم الفرق في حقتا في النخعة مثلا إذا قولت بدراهم حتى تعين كونها
 مبيعا أما إذا قولت بعين أمكن اعتبارها بنفسها فكان قاسدا بالنظر الى العوض الاسترخاء بالنظر اليها وهذا
 ما انتصاه الضابط السابق اه (قوله التي ماتت حقت انفسها) الحنف الهلاك يقال مات حقت أنفه إذا مات
 بفقرض وبلاقل ومعناه أن يموت على فراشه فينفس حتى يتغير رقه ولهذا خسر الاثب مصباح (قوله
 أو يفتن) مثل كنف وسكن تخفيفا مصباح (تنبيه) لم يذكرنا حكم دودة القز أما إذا كانت حية فينبغي
 جبرلن اختلاف الآتي في دود القز وبره ويصفه وأما إذا كانت ميتة وهو الغالب فانها على ما يلحق حقت في
 الكس أو اخل تحتضى ما تر بطلان بيعها بالدراهم لانه ميتة وقد ذكر سيدي عبد الفتى - التالبي - رسالة
 أن بيعها باطل وأنه لا يضمن مثلهما لانها غير مال قلت وفيه انها من أعز الاموال اليوم ويصدق عليها تعريف
 المال المتقدم ويحتاج اليها الناس كثيرا في الصباغ وغيره فينبغي جواز بيعها كببيع السرقين والعدرة المختلطة
 بالتراب كما يأتي مع أن هذه الدودة ان لم يكن لها نفس سائفة تكون ميتة طاهرة كالأبواب والبعض وان لم يميز
 أكلها وسأني أن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وأنه يجوز بيع العلق للامعة مع أمن الهواء في بيعها
 باطل وكذا بيع الحيات للتداوي وفي القنينة توسع غير السلك من دواب الجربلة فمن كالقنينة وروجلوا فخر
 وهوها يجوز وبالأفلا وجل الماء قبل يجوز حالامتها والحسن أطلق الجواز اه قتال وبأني له من يدسان
 عند الكلام على بيع دود القز والعلق (قوله والبيع به) أي بالمس بال (قوله والمعدوم كببيع حتى التعلل)
 قال في الفتح وإذا كان السفل لرجل وعلوه لا تخرق فطأ أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو علوه لم يميز
 لأن المبيع حيثذ ليس الا حتى التعلل وحتى التعلل ليس بمال لأن المال عن يمين احرارها ومسكها ولا هو
 حق متعلق بالمال بل هو حق متعلق بالهواء وليس الهواء مالا يباع والمبيع لا بد أن يكون أحدهما بخلاف
 الشرب حيث يجوز بيعه شمال الارض فلو باعه قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لانه لم يبيع
 قبل القبض اه وأما أصل أن يبيع العلو صحيح قبل سقوطه لا يبعده لأن بيعه بعد سقوطه بيع حتى التعلل وهو
 ليس بمال ولذا عبر في الكثر بقوله وعلو سقط وعبر في الدرر حتى التعلل لانه المراد من قول الكثر وعلو سقط كما
 علم من عبارة الفتح فالمراد من العبارةتين واحد فلهذا فسر الشراح أحدهما بالآخر في فعل الماتيوهم من
 اختلاف المراد من مافاتهم (تنبيه) لو كان العلو صاحب السفل فباع علوه هذا السفل بكذا ص
 ويكون سطح السفل صاحب السفل ولشترى حتى التفرار حتى لو انهم العلو لكان أن يبي عليه علوه آخر مثل
 الاقل لأن السفل ليس بمال مستق فكان سطح السفل متعلقا للسفل خاتمة (قوله لانه معدوم) بفتح الميم
 قول المصنف والمعدوم أخاه ط (قوله ومنه) أي من بيع المعدوم (قوله يبيع ما له غائب) أي ما يبت
 في ما من الارض وهذا اذا كان لم يبت أو ثبت ولم يعلم بوجوده وقت البيع والاجاز يبيع كما يأتي قريبا (قوله
 ويخل) بضم الفاء وبضمين قاموس (قوله كورد وباسمين) فانه يخرج بالترديج ط (قوله وورق فرصاد)
 فصيل هو التوت الاجر وقال ابو جعد هو التوت وفي التهذيب قال اللث الفرصاد شجر معروف مصباح
 (قوله وبه افنى بعض مشايخنا) بالياء في مشايخ بالاهمة قال التهستاني وأفق العقلي وغيره يجوز

فخرج التراب ونحوه (كالم)
 المسنوح بخلاف بيع كبد وطحال
 (والهية) سوى حقه وجراد ولا فرق
 في حق المسلم بين التي ماتت حقت
 انفسها أو يفتن ونحوه (والخر)
 والبيع به) أي جعله مثالا
 الباء عليه لان ركن البيع مبادلة
 المال بالمال ولم يوجد (والمعدوم
 كببيع حتى التعلل) أي علو سقط
 لانه معدوم ومنه بيع ما له غائب
 كجزر ورجل أو يفتن معدوم كورد
 وباسمين وورق فرصاد ويجوز
 ما قلنا لتعامل الناس وبه افنى
 بعض مشايخنا عملا بالاستحسان

مطلب
في بيع الغيب في الارض

مطلب
في بيع اصل النقصه

هذا اذا ثبت ولم يعلم وجوده فاذا علم جازوله خیاراً للرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى شرح مجمع (والمضامين) مافي ظهور الالباء من المني (والملاذيج) جمع ملقوحة مافي البطن من الجنين (والتناج) بكسر التون حبل الحبله اى تناج التناج لاداة أوادى (ويسع أمة تينانه) ذكر الضمير لذكر الخبر (عبد وعكسه) بخلاف البهائم والاصل أن الذكر والاني من بن آدم جنسان حكما فيعدل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح ويتغير لقوات الوصف (ومتروكة التسمية عمدا) ولومن ككافو برأية

مطلب
فيما اذا اجتمعت الاشياء مع التسمية

بتسمية الموجود اذا كان كثر من المعلوم اه ط قلت وهو رواية عن محمد وقدمنا الصكلام عليه في فصل ما يدخل تحا (قوله هذا اذا ثبت الخ) الاشارة الى قوله ما صله غائب وكان الاول أن يقول هذا اذا لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده فانه لا يجوز بيعه فيها كما في ط من الهندية (قوله وله خيار الرؤية الخ) قال في الهندية ان كان المبيع في الارض مما يكال أو وزن بعد القلع كالتمر والجوز والبصل فقلع المشتري شيئا باذن البائع لو قطع البائع ان كان المتلوع عمدا دخل تحت الكيل أو الوزن اذ ارأى المتلوع ورثى به ثم ابيع في الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المتلوع شأبسا لا يدخل تحت الوزن لا يطل خبائه قال في الجبروان كان يباع بعد القلع عددا كالتعل فقلع البائع أو قطع المشتري باذن البائع لا يلزمه الكل لأنه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب والصيد وان قلعه بلاذن البائع لزمه الكل الآن يكون ذلك شأبسا جريا وان أبيع كل القطع يتبرع متبرع بالقلع أو فسخ القاضي القند اه ط قلت بيقضي لم أر من يسه عليه وهو ما يصحكون أصله تحت الارض ويقت سنين متعددة مثل النقصه تزرع في أرض الوقت وتكون كالتمر دران المستأجر في زمانها فاذا باع ذلك الاصل ولم وجوده في الارض صح بيعه لكنه لا يرى ولا يقصد قلعه لانه اعتد البقاء فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية الفسارهم لان خيار الرؤية يثبت قبل الرؤية تأمل (قوله) مافي ظهور الالباء من المني موافق لمافي الدرر والمخ وبسائر البحر المضامين جمع معنونة مافي أصلا الابل والملاذيج جمع ملقو ح مافي بطونها وقبل العكس (قوله والملاذيج الخ) يجب أن يجعل هناعا على ماسكون والا كان حلا وسبأ أن يبيع الحبل فاسد لا باطل درر قلت وفي فساد كلام سبأني (قوله والتناج بكسر التون) كذا ضبطه النووي واختاره المصنف يعني صاحب الدرر وضبطه الكاكي بفتح التون وهو مصدر نصب الناقعة على البناء للمفعول والمراد به هنا التزوج وفسره الزيلعي والرازي ومسكين بجعل الحبله وتبهم المصنف نوح (قوله حبل الحبله) بالتضمين فهما قال في المغرب مصدر رحلت المرأة حبلها في حبله سمى به المول كحامي باطل وانما أدخل عليه التاء للاشارة بمعنى الا فو نه لانه معناه التهي عن بيع ما سوف يجعله الجنين ان كان اتى ومن روى الحبله بكسر الباء فقد أخطأ اه نوح (قوله ويسع أمة الخ) عليه في الدرر بأنه يبيع معدوم ومتقضا أن يكون معطوفا على قوله حق التعل او قوله والتناج فكان الواجب إسقاط فقط يبيع نوح (قوله ذكر الضمير) اى أتى به مذكر امع أن الامة مؤنثة مراعاة لتذكير الخبر وهو عبد او باعتبار الواقع (قوله وعكسه) بالرفع معطافا على قوله يبيع والجوز معطافا على ط (قوله بخلاف البهائم) كما اذا باع كبشا فاذا هو نعمة حيث يتعد البيع ويتغير بيع (قوله والاصل الخ) قال في الهداية والفرق يتنق على الاصل الذي ذكرناه في النكاح لمجدد حقه الله تعالى وهو أن الاشارة مع التسمية اذا اجتمعتا ففي محلك الجنس يتعلق العقد بالمسي وساطل لاندامه وفي تصدي الجنس يتعلق بالمشار اليه وينتقل وجوده ويتغير لقوات الوصف كمن اشترى عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب وفي مسائلنا المذكور والاني من بن آدم جنسان للتفاوت في الاغراض وفي الحيوانات جنس واحد للتشابه فيها اه قال في البحر والاصل المذكور متفق عليه هنا ويجري في سائر العقود من النكاح والاجارة والصنع عن عدم الصمد والخلع والفق على مال وبه ظهر أن الذكر والاني في الادى جنسان في الفقه وان اتحد احدا في المنطق لانه ذاتي القول على كثيرين مختلفين مجزأ داخل وفي الفقه المتقول على كثيرين لا يتفاوت الفرض منها فاحشا قال في الفقه ومن اختلف في الجنس ما اذا باع فصاعا على أنه باقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه للزجاج أو باقوت حجر فظهر أن صغر صم البيع ويتغير (قوله ولومن كافر) نظري البحر أضعاف الزاوية وأقرت قلت وبقي أن يجري فيه اختلاف الماز فيما قامت بسبب غير الزوج مما يدين به أهل الذمة بل هذا بالا لانه مما يدين به بعض المجتهدين وتكون حرمة بالنس لا يقتضي بطلان بيعه من أهل الذمة لان حرمة النقصه بالنس أيضا ولما اعتقدوا جعلها لم تحكم بطلان بيعها بينهم ثم لو باع متروكة التسمية عمدا سلم يقول بطله كشافي تحكم بطلان بيعه لانه لم يلزم لاحكامنا واعتقد بطلان ما خالف الشر من غير بطلان البيع بالنس بخلاف أهل الذمة لانهم يابترتهم وما يدين بكون يكون بيعه بينهم جميعا أو فاسدا لا باطلا كما مر وبؤيده ما مر في شركة المتفاوضة من عدم مصتهاين سلم ودعى لعدم التساوي في التصرف ونقص بين حتى وشافي وان كان يصرف في متروكة التسمية وطالبوه ولا ياب الا لزام

فأتمه ومعناه ما ذكرنا قدس (قوله وكذا ما ضم إليه) قال في التهر ومتروك التسمية عمدا كالذي مات حنف
 أنه حتى يسرى الفساد الى ما ضم إليه وكان ينبغي أن لا يسرى لأنه يجتهد فيه كل قدر فيستعده به البيع بالقضاء
 وأجاب في الكافي بأن حرمة منصوص عليها فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء (قوله ويبيع الكراب وكري
 الانهار) في المصباح كرت الارض من باب قتل كرابا بالسكر فليتها السرث وفيه أيضا كرى التهر كرابا من
 باب ري حفره حفرة جديدة (قوله ولواجبة) قال فيها ولو كان لرجل عمارة في أرض ورجل فباعها
 أن كان بناء أو شجارا جاز يسه اذ لم يشترط تركها وان كرابا وكري الانهار ونحوه فلم يكن جال ولا يجهن
 مال لا يجوز اه يعنى يخل فانه داخل تحت قولنا يبيع ما ليس بجال ولا يجهن وبعد الجواز في الكراب
 وكري الانهار ونحو ذلك صرح في الخاتمة معطلا بأنه ليس بمال منقول منغ وقد تمت المسألة أول البيوع
 الكلام من مثله المسألة ويبيع البراوات والجامكية والتزول عن الوظائف وشيعنا الكلام على ذلك كله (قوله
 فان يبيع هؤلاء باطل) كذا في الهداية وأورد أنه لو كان باطلا لسرى الطلن الى ما ضم إليه فلم يمتنع
 الخروسي بأن لا يسرى وقال بعضهم فاسد وأورد أنه يلزم أن يملكوا بالتبضع مع أنهم لم يملكوا به انضافا
 وأجب منهما بما أذاعه التخصيص وهما من المباحل ما لا يسرى حكمه الى المضموم لضعفه ومن الفساد
 ما لا يملك بالتبضع وذكر في الفتح أن الخلف في باطل ولا تخصيص لجواز تخلف بعض الافراد بخصوصية قلت
 وما ذكره المشايخ بطلان بيعه في انفسهم وقلت أن يبيع الخبز باطلا ابتداء وبقاء لعدم محليته للبيع أصلا بثبوت
 حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطل بقاء لحق الحرية فلذا لم يملكوا بالتبضع لا ابتداء لعدم حقيقتها فلذا جاز
 بيعهم من انفسهم ولا يلزم بطلان بيع قديمهم لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلالة في الجمله ثم
 خرجوا منه تعلق معهم في الفتح بجملة من الغن ونعمه في الدرر (قوله وقول ابن الكمال) عبارته
 البيوع في هؤلاء باطل موقوف بطلب جازا بالرضى في المكاتب والقضاء في الاثرين لقيام المالية اه (قوله
 قبل البيع) وتنسحب الكتابة في ضمنه لان الزوم كان لحقه وقد رضى باسقاطه ما اذا باعه بغير رضاه فأجازه
 لم يميز رواية واحدة لان اجازته لم تتحقق فسخ الكتابة قبل العقد كذا في السراج وفي الخاتمة لو بيع بغير رضاه
 فأجاز بيع هؤلاء لم ينفذ في الصميم من الرواية وعليه غايمة المشايخ نهر قلت لكن ذكر في الهداية أثر
 الباب فيما لو بيع بين عبد ومدر بوجه في البر والفتح أن البيوع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد لقيام
 المالية أيضا فنفذ في المكاتب برضاه في الاسمع وفي الدرر بفضاء الثاني وكذا في أم الولد عند أي حنيفة
 وأبي يوسف اه فقولهم موقوف بخلافه لثبوته هذا باطل وقوله نفذ في المكاتب برضاه في الاسمع بخلاف
 للمذكور في السراج والخاتمة وهذا يتأيد ما ذكرنا من الكمال وقد يجب بان قوة نفذ في المكاتب برضاه
 في الاسمع أي رضاه وقت البيع فيكون موقوفا في الاستدعاء على رضاه فلم يرض كن باطلا وبهذا اتفق المخالف
 بين كلامه لكن هذا الجواب لا يتأني في عبارة ابن الكمال تتأمل (قوله قلت الاوجه الخ) أي اذا قضى
 بتفاديع أم الولد فاض راء لا ينفذ فاذا رفع الى قاض آخر فامضاء هذا الاول وان رده ارتد فقهنا فنحقق ذلك
 في باب الاستدعاء (قوله فليكن التوفيق) يجعل ما في الصرم على ما قبل الامضاء وما في الفتح على ما بعده
 (قوله ولهؤلاء) أي ولد أم الولد من غير سيدها بان تزوجها فقلت بعد ما ولد من سيدها وهذا كذا في
 الدرر والمكاتب المولود بعد التدبير والكتابة وقوله لهم أي في حكمهم ونفسه ادخل المكاتب على الصهر وهو
 قليل (قوله ويبيع بعض) أي معق البعض كبعض آخر (قوله ابن كمال) ونفسه التقوم على ما ذكر في
 التلويح شرنا عن عرف وهو بالاراضة غير المرزوك الصبد والحشيش ليس بموقوف وشري وهو باباحة
 الانتفاع به وهو المراد ههنا منقضا اه أي هو المراد بالتقوم المنقضي هنا (قوله كسر) قيدها لان بيع
 ما سواها من الاشربة الحرمة جاز فسد خلافا لما كذا في البدائع نهر (قوله وميتة لم تفت حنف انهما)
 هذا في حق المسلم أما الذي نفي رواية بعضها صحيح وفي أخرى فاسد فاقفة منلده عن الصرم وظاهره أن اختلاف
 الرواية في الميتة قطعا ما لم يرضع (قوله وقوله) كلبسرح والضرب من اسباب الموت سوى الذكاة
 الشرعة (قوله فانها) أي الميتة المذكورة أمالي ماتت حنف انهما في غير مال عند الكل فلذا بطل
 بيعها في حق الكل كما نيز (قوله وهذا) أي الحكم المذكور بطلان البيع بالتفصيل (قوله ابى الدين)

وكذا ما ضم إليه لانه حرمة

بالنفس (ويبيع الكراب وكري

الانهار) لانه ليس بمال منقول

بخلاف بناء وشجر فيسحق اذ لم

يشترط تركها ولواجبة (وما في

حكمه) أي حكم ما ليس بمال

(كأن الولد والمكاتب والمدر

الطلق) فان يبيع هؤلاء باطل

أي بقاء فلم يملكوا بالتبضع

لا ابتداء فصح بيعهم من انفسهم

وبيع قديمهم درر وقول

ابن الكمال يبيع هؤلاء باطل

موقوف بفضة في الجبر بأن المرح

اشرط رضى المكاتب قبل البيع

وعدم فساد القضاء ببيع أم الولد

وصح في الفتح فسادة قلت الاوجه

نوقحه على قضاء آخر امضاء اوردا

صفي ونهر فليكن التوفيق

وفي السراج ولهؤلاء لهم وبيع

بعض كسر (د) بطل يبيع ماله

غير منقول أي غيره باحالات اع

به ابن كمال فليصنف (كسر

وخزير وميتة لم تفت حنف انهما)

بل بالحنن ونحوه فانها مال مند

الذي كسر وخزير وهذا ان

يعت (بالحنن) أي بالدين

كدرهم ودنانير ومكيل وموزون
بطل في الكل وان يمت بعين
كعرض بطل في النهر وفند
في العرض فبذلك بالقبر بيمينه
ابن كمال (و) بطل (بيع قن ضم
الى حر) وكسبة ذهبت الى مينة
حاتت حنق اخفا) قيد به لتكون
كلتر (وان جي غن كل) اي فعل
الغن خلافا له ما موسى الخلاف
ان الصفحة لا تتدبج وتفصيل
الغن بل لا بد من تكرار لفظ العقد
عنده خلافا له ما يظهر النهاية
يقيد أنه قاسد (بخطاب بيع قن
ضم الى مدبر) او نحو فانه يصح
(او بن غيره وملك ضم الى وقف)
غير المسجد العاصم فانه كلتر
بخطاب الفاهر بالجمعة الخراب
فكمدبر أشباه من قاعدة اذا
اجتمع الحرام والحلال (ولو نحو كوما
به) في الاصح خلافا له أفتى به الملا
أبو السعود

مطابق
فيما اذا اشترى أحد الشرىكين
جميع لحدوا المشتركة من شريكه

مطابق
في بطلان بيع الوقف وصحة بيع
الملك المضموم اليه

اي ما يصح أن يشتد في الذقة قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن لان الدين أعظم منه والعين المتقابل به
دون الثمن (قوله بطل في الكل) لان المبيع هو الاصل وليس محلا لتلك قبطل فيه فكذلك في الثمن بخلاف
ما اذا كان الثمن عينا فانه مبيع من وجه مقصود بالتلك ولكن فدت التبعة فوجب ثمنه دون الثمن المسمى
(قوله بطل في النهر) اي وفي أخويه كما يستفاد من المتن والزلفى صاحباني قال في البحر والحاصل أن بيع
النهر باطل مطلقا وانما الكلام فيما قاله فأنه لا يمكن باطلا أيضا وان عرضا كان فاسدا أو قال وقيد بالملك
لان اهل الذقة لا يجتمعون من بيعها الاعتقاد هم المثل والقول وقد مر تأثر حكمه وما يدعون كذا في البدائع اه
ملنسا وظاهر الحكم بصحة بيعه فيما بينهم ولو بيعت بالثمن وبشده فروع ذكرها بعده (قوله بيقينه) ليدكر
ابن كمال القيمة وان كانت مرادة ط (قوله ضم الى حر) ولو مبعضا كمنق البعض كما في باب عتق البعض
(قوله لا تكون كلتر) اي فلا تكون مالا أملا او المومات بمنق او نحو وفيه ما غير مستقيم كما مر أيضا فنبغي
أن يصح البيع فيما ضم اليها كبيع قن ضم الى مدبر تأمل (قوله خلافا لها) فنده هذا اذ قل غن كل بازر
في القن والذكية بصحة ما من الثمن لان الصفقة تصير مشقة دمعني فلا يبرى الفساد من احداهما الى الاخرى
(قوله وظاهر النهاية بقيد أنه قاسد) أي ما ضم الى الحر والمينة وهو القن والذكية وعرضا التهستانى للحيص
والمبسوط وغيرهما والظاهر أن المراد بالفساد الباطل فيوافي ما في الهداية وغيرهما من التصريح بالطلان
تأمل (قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدبر) ككتاب ارم وكذا في الفتح اي يصح في القن بصحة لان المدبر
محل البيع عند البعض قد دخل في العقد ثم يخرج فكأن البيع بالحصصة في القاء دون الاستداء وفائدة ذلك
تصحيح كلام العاصم مع رعاية حق المدبر ابن كمال قلت ومعنى البيع بالحصصة بقاء أنه لما خرج المدبر صار القن
مبيعا بخصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمته وقيمة المدبر فما أصاب القن فهو ثمنه وهذا بخلاف ضم القن الى
الخرق ان فيه البيع بالحصصة ابتداء لان الحر لا يدخل في العقد لعدم مالينته (تنبيه) تقدم أن بيع المدبر ونحوه
باطل لعدم دخوله في العقد وهما انما يدخل تصحيح العقد فيما ضم اليه قال في الهداية هناك فذكر ان المشتري
لا يدخل في حكم مبيعه باقراده وانما يثبت حكمه انما حوّل فيما ضم اليه أي اذا ضم البايع اليه مال نفسه
وباعه ماله صفقة واحدة يجوز البيع في المضموم بالحصصة من الثمن المسمى على الاصح وان قيل أنه لا يصح أصلا في
شيء فتح قلت علم من هذا ما يقع كثيرا وهوان أحد الشرىكين في دار ونحوها يشترى من شريكه جميع الدار
بثمن معلوم فانه يصح على الاصح بصفة شريكه من الثمن وهي ماله الثمنى فتحتفظ وأصرح من ذلك ما سبق
في المراجعة في مسألة شراء رب المال من المضارب مع أن الكل ماله (قوله او قن غيره) معطوف على
مدبر (قوله فانه) اي المسجد العاصم (قوله بخلاف الفاهر بالجمعة الخراب) يجوز الخراب على أنه
يدل من الفاهر وكان الاولى أن يقول وغيره أي من مائر الاوقاف وحاصل أن المسجد قبل خرابه كلتر ليس
بمال من كل وجه بخلافه بعد خرابه بطوازيه اذ انخرق في أحد القولين فصار يجهدا نفسه كل مدبر فصنع بيع
ما ضم اليه ومثلها سائر الاوقاف ولو عاصره فانه يجوز بيعها عند الخراب لشرى بينهما ما هو خير منها كما في المراج
(قوله فكمدبر) أي فهو باطل أيضا قال في الشرنبلالي صرح رحمه الله تعالى بطلان بيع الوقف وأحسن
بذلك اذ جعله في قسم البيع الباطل اذ لا خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التملك والتملك وغلط من
جعله فاسدا أو فتي به من علماء القرن العاشر وبذلك كلامه بجملة رسائل ولتانيه رسالة هي حسام الأحكام
منهينة لبيان فساد قوله وبطلان قتواه اه والفاطمة المذكورة هو قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي
والعلامة آجدين بنون الشلي كما ذكره الشرنبلالي في رسالته المذكورة (قوله ولو نحو كوما الخ) قال
في التهر تكميل قد عرفت أن الاصح في الجمع بين الوقف والملك أنه يصح في الملك وقيد بعض موال الروم هو مولانا
أبو السعود جامع أشتات العلوم قسمه الله تعالى برضوانه بما اذا لم يحكم بزمومه فاقى بفساد البيع في هذه
الصورة ووافقه بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الآه قال في شرحه هنا رده عليه ما صرح
به قاضي خان من أن الوقف بعد القضاء تسع دعوى الملك فيه وليس هو كلتر بديل له لودوم الملك لا يفسد
البيع في الملك وهكذا في الظاهرية وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد
القضاء وان سار لازما لا جاعا لئلا يكتفى بفساد البيع بعد زومه اما بشرط الاستبدال على المقتضى به من قول

فيصحه في الحق وعبد
 والمال له مال في الجله ولو
 باع قرية ولم يستن المساجد
 والمقابر لم يصح عني (كابل
 بيع صبي لا يقبل ويحتمل)
 شأ وبول (ودجيع أدى لم
 يقبل عليه التراب) فلو غلبا
 به جاز كسرقين وبصر واكتي
 في البحر يجزئ خطه بتراب
 (وشعر الانسان) لكرامة
 الآدي ولو كفر اذ كره
 المصنف وغيره في بحث شعر
 التفتيز (وبيع مائيس في ملكه)
 لطلان بيع المدوم وماله
 خطر العدم (لا يطرق السلم)
 فانه صحيح لانه عليه الصلاة
 والسلام نبى عن بيع مائيس
 عند الانسان ورخص في
 السلم (و) بطل (بيع سرح
 بنى القن فيه) لانعدام الركن
 وهو المال (و) البيع الباطل
 (حكمه عدم ملك المشتري
 اباه) اذا قبضه (فلا ضمان
 لو هلك) المبيع (عنده) لانه
 امانة وصح في القنية ضمانه
 قيل وعليه الفتوى وفيما بيع
 الحرفي اباه او ابنته لى باطل
 وقيل فاسد وفي وما يابا بيع
 الوصي مال التبرع فاحش
 باطل وقيل فاسد ويرج

مطلب

الآدي مكرهم شرعوا كلوا

ابو يوسف او ورد غصب عليه ولا يمكن انتزاعه وشعركه واقه الموقف للصواب والماله المرجع والمآب اه
 والحاصل ان ههنا سأتين • الاول ان يبيع الوقت باطل ولو غير مسجد خلا فان ائقي فساد لكن المسجد
 الصاهر كالقر وقية كالدير • المسألة الثانية اما اذا كان كالدير يكون بيع مائيس اليه صحيحا ولو كان الوقت
 محصو ما يلزمه خلا فالما ائقي به المفق ابو السعود (قوله فيصم) خرب على قول المصنف فيصم الخ
 على وجه الترتيب (قوله لانها) اي المذبح وقت الفجر والوقت (قوله لم يصح) لما مر من أن المسجد العامر
 كالقر فيبطل بيع مائيس اليه لكن قل في البصر عن المحيط أن الاسع الحصة في الملك لان ما فيها من المساجد
 والمقابر مستثنى عادة اه اي فلم يوجد ضم الملك الى المسجد بل البيع واقع على الملك وحده (قوله لا يقبل)
 فيه لان الصبي العاقل اذا باع واشترى فقد بعه وشرأوه موقوف على اجازة ولده ان كان نفسه وانفاذا
 بلا همة عليه ان كان لغيره بطريق الولاية ط عن الخ وهذا اذا باع الصبي العاقل ماله واشترى بدون ضمان
 فاحش والا لم يوقف لانه حينئذ لا يصح من وليه عليه كباقي فلا يصح منه بالاولى (قوله شيا) قدره للاشارة
 الى أن الاضافة في بيع صبي من اضافة المصدرا في فاعله ط (قوله جاز) اي بعه ط (قوله كسرقين
 وبصر) في التماسوس السرجين والسرقين بكسرهما مع بارسكين بالتعويض وفسره في المصباح بالزبل فاعله ط
 والمراد انه يجوز بيعهما ولو خالصين اه وفي البحر عن السراج ويجوز بيع السرقين والمبرع والاتحاح به
 والوقوف به (قوله واكتي في البحر) حيث قال كاتله عنه في الخ ولم يشهد بيع الثمل ودود القز الاتحاح
 ولا بيع العذرة خلاصة بخلاف بيع السرقين والمخلوطة بتراب اه (قوله وشعر الانسان) ولا يجوز الاتحاح به
 لحديث عن الله الراسلة والمستورحة وانما رخص فبايضا ضمن الورفريد في قرون النساء وذوايهم هداية
 (فرع) لو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم عن عنده أو أعطاه هدية عظيمة لاعلى وجه البيع فلا بأس به ما يهاني
 عن الفتاوى الهندية (قوله ذكره المصنف) حيث قال والآدي مكرهم شرعوا ان كان كافرا فإفراد العقد
 عليه وانما اذله به والحاقه بالجمادات اذ لا له اه اي وهو غير جائز وبعضه في حكمه وصرح في فتح القدير بطلانه
 ط قلت وفيه انه يجوز استرقاق الحرفي وبيعه وشرأوه وان لم يعد الاسترقاق الآن بحجبان بان المراد ذكرهم
 صورته وخلفته ولذا لم يميز كسر عظام ميت كافر وليس ذلك محل الاسترقاق والبيع والشراء بل محل النفس
 الحيوانية فلهذا لا يملك بيع لبن أمته في ظاهر الرواية كما سأتى فليأتل (قوله وبيع مائيس في ملكه) فانه
 يشمل بيع ملك الغير بوكالة أو بدونهما مع أن الأول صحيح نافذ والثاني صحيح موقوف وقد يجاب بأن المراد بيع
 ما سلكه قبل ملكه ثم أنه كذلك في الفتح في أول فصل بيع الفضولي وذكر أن سبب النهي في الحديث ذلك
 (قوله لطلان بيع المدوم) اذن شرط المعقود عليه أن يكون موجودا ما لا مستقوما فلو ملكا في نفسه
 وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه نفسه وأن يكون مقدورا لتسليم منع (قوله وماله خطر العدم) كالمثل
 والبن في الضرر فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع نتائج الشراج فهو من امثلة المدوم فافهم (قوله
 لا يطرق السلم) فلو بطريق السلم جاز وكذا الوياح ما غصب ثم أدى ضمانه كما قد مناه قول البيوع (قوله لانعدام
 الركن وهو المال) اي من أحد الجانبين فليكن يعاقل في عقد لان فيه لم يصح له في العقد فصار كانه سكت
 من ذكر التبرع وقبض البيع وشبث الملك بالتبض كباقي فخرى اقامه في الدرر (قوله لانه امانة) وذلك لان
 العقد اذا بطل بقي مجزئ والتبض باذن المالك وهو لا يجب الضمان الا بالتعدي دير (قوله وصح في القنية
 ضمانه الخ) قال في الدرر وقيل يكون مضطرا لانه يبرك كالمقبوض على سوم الشراء وهو أن يسي القن فيقول
 اذهب هذا فان رغبته باشرته بما ذكر اما اذا لم يبرك فذهب به فلهك عنده لا يضمن نفس عليه النقد ابوالث
 قيل وعليه الفتوى كذا في العناية اه قال في العزيمة الذي يظهر من شروح الهداية عود النجدي في عليه
 وعليه ان أن حكم المقبوض على سوم الشراء ذلك تعويلا على كلام النقد الا أن القول الثاني في مآثرنا مرج
 على القول الاول اه لكن في التبر واختار السرخسي وغيره أن يكون مضطرا بالمال او بالنقمة لانه لا يكون
 أدنى حال من المقبوض على سوم الشراء وهو قول الاثمة الثلاثة وفي القنية انه الصحيح لكونه قبضه لنفسه فشا به
 الغصب وقيل الاول قول أبي حنيفة والثاني قواهما وتعاممه فيه (قوله بغير فاحش) المشهور في تفسيره انه
 ما لا يدخل تحت تقرير القومين (قوله ويرج) رجحه في البحر حيث قال ينبغي أن يجري القولان في بيع الوقت

المشروط استبداله والخراب الذي جاز استبداله اذا بيع ضمن فاحش وبقي ترجيع الثألي فمهما لانه اذا ملك
 بالقبض وجبت فسخه فلا ضرر على التيم والوقت اه قلت وبقي ترجيع الاول حاشا لم الضرر بان كان
 المشتري مطلقا او مطلقا تأمل (قوله بيع المخطو وشراؤه فاسد) هو ان مضطر الرجل الى طعام او شراب
 اولياش او غيرها ولا يدفعه البائع الا بأكثر من ثمنها بكثير وكذا في الشراء منه كذا في المنع اه ح وفيه تف
 ونشر غرضه بان قوله وكذا في الشراء منه اي من المخطو مثال لبيع المخطو اي بان اضطر الى بيع شيء
 من ماله ولم يرض المشتري الا بشراؤه بدون ثمن المثل ضمن فاحش وثالثه ماله لو ارزعه القاضي ببيع ماله لا يفاوته
 أو أزم الذي يبيع محض او عدمه لم ونحو ذلك لكن سيذكر الحصة في الاكراد لو صادرة السلطان ولم يعين
 ببيع ماله فاصح قال الشارح هناك والحيلة ان يقول من أين اعطى فإذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرهافيه
 اه فأفاده انه مجرد المصادرة لا يكون مكرهافيل يصح بيعه الا اذا أمره بالبيع مع انه بدون أمر مضطر الى البيع
 حيث لا يمكنه غيره وقد يجب ان هذا البيع فيه أنه باع ضمن فاحش عن ثمن المثل ثم المصادرة مطلقه فيمكن
 تقيد ماله باه انما يصح لو باع ضمن المثل أو ضمن يسر أو ضمن العارفين قتاتل (قوله وقد ادخل) شرويع في
 البيع المقاسد بعد الفراغ من الباطل وحكمه (قوله ما سكنت فيه من الثمن) لان مطلق البيع يقضى
 المعاوضة فاذا سكنت كان عرضه القيمة فكانه باع ببعته فيفسد ولا يخل دور اي بخلاف ماذا اصرح بنى
 الثمن كما تقدمه قريبا (قوله وعكسه) اي بيع الغير بالعرض بأن ادخل الباء على العرض فينقضي العرض
 اي لانه يمكن اعتبار الغير غناوى مال في الجلة بخلاف بيع العرض بدم او مئة (قوله كما ترمي) اي في قوله وان
 بيعت بعين كعرض بطل في الغير وفسد في العرض فحكمه بالقبض بجمته وهذا حق المسلم كما تقدمناه (قوله ملك
 المشتري للعرض) قديده لان المشتري لا يملك الولد أو نحوها لا يملكهم بالقبض بطلان بيعهم بقاء كما ترمي (قوله
 لما ترمي أنهم مال في الجلة) اي قد خالون في العقد ولا يخل العقد فيختم الى واحد منهم وبيع معهم ولو كانوا
 كالمزبطل كما في الدور (قوله وقد يبيع سلك يصد لول بالعرض الخ) فظاهر ان الفاسد يبيع السلك وأنه
 يملك بالقبض وفيه أن يبيع ما ليس في ملكه باطل كما تقدم لانه يبيع المعلوم والمعلوم ليس بمال فينبغي أن يكون
 بعه باطلا وأن يكون الفاسد هو يبيع العرض لانه يبيع من وجهه وان دخلت عليه الباء ويكون السلك ثما
 فيصير كانه باع العرض وسكت عن الثمن أو باع بآء الوكيل يمكن أن يقال ان يبيع العرض أيضا باطل لان السلك
 ليس بمال فيكون بيع العرض بيعته أو دم لكن جعله كآء الولد أظهر لانه مال في الجلة فانه لو صاد به ملكه
 ثم هذا يظهر لو باع حكمه بعينه أو قبل صيدها ماله لو كانت غير معينة ثم صاد حكمه لم تكن عين ما جعلت من العرض
 حتى يقال انها حلتك بالصيد والحاصل أنه لو باع حكمه مطلقه بغير ضمني أن يكون البيع باطلا من الجانبين
 كبيع مينة بغير أو عكسه ولو كانت السكة معينة بطل فيها لانها غير مملوكة وقد في العرض لان السكة مال
 في الجلة ومنها ما لو كان البيع على حكم لانه مثلي ولو باعها بدراهم بطل البيع لتعين كونها مبيعة وهي غير
 مملوكة هذا ما ظهر في تقرير هذا المثل ولم أر من تعرض لشي من (قوله صدور الشريعة) حيث قال السلك
 الذي لم يصد بضمي أن يكون البيع باطلا اذا كان بالدراهم والدينار ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال
 غير مقنن لان التقويم بالاقرار والاعراض منتف (قوله له خيار الروية) ولا يعتد برؤيته وهو في الماء لانه
 يتفاوت في الماء وخارجيه شربلا (قوله الا اذا دخل بنفسه الخ) استثناء منقطع من قوله وان أخذ
 بدونهما بيعه اي لو صيد فأتى في مكان يؤخذ منه بدون حيلة كان صحيحا وأما اذا دخل بنفسه ولم يستمدخله
 يكون باطلا لعدم الملك فترسنة قوله فلو صد ملكه فاقهم (قوله فلو صد ملكه) اي فيصير بيعه ان يمكن اخذه
 بالاحدية والاقل لعدم القدرة على التسليم والحاصل كما في الفتح أنه اذا دخل السلك في حفرة فأما ان يعدها
 لذلك اولاني الاول يملكه وليس لاحد أخذه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه لانه مملوكة مقدور التسليم
 والا لا يجوز لعدم القدرة على التسليم وفي الثاني لا يملكه فلا يجوز بيعه لعدم الملك الا ان يسد الحفرة اذا دخل
 فخذت يملكه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه والا فلا وان لم يعدها لذلك لكنه أخذه وأرسله فيها ملكه فان
 أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه لانه مقدور التسليم او يملكه لم يجوز لانه وان كان مملوكة فليس مقدور التسليم اه
 (قوله ولم يجوز اعادة بركة الخ) قال في الهراصل ان في مصر ركعة فدية كبركة الفهدة فجمع فيه الاحكام

مطلب
 بيع المخطو وشراؤه فاسد

مطلب
 في البيع الفاسد

وفي التفتيح بيع المخطو وشراؤه
 فاسد (وقد يبيع ما سكنت)
 اي وقع السكون (فيه عن
 الثمن) كبيع ببعته (و) فسد
 (بيع عرض) هو الاتع
 القبي ابن كمال (بضم
 وعكسه) فينقضي العرض
 لانه كسما (و) فسد
 (يعه) اي العرض (بأم
 الولد والمكاتب والمدرحق
 لو تقاضوا ملك المشتري)
 للعرض (العرض) الماء أنهم
 مال في الجلة (و) فسد (بيع
 سلك لم يصد) لو بالعرض
 والا فباطل لعدم الملك صدر
 الشريعة (او صيد ثم اتى في
 مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة)
 للجزع التسليم (وان أخذ
 بدونهما صح) وله خيار الروية
 (الا اذا دخل بنفسه ولم يصد
 مدخله) فلو صد ملكه ولم يجوز
 اجابة بركة ليعاد منها السلك
 بحر
 مطلب
 في حكم ايجار الجلة للاصطفا

هل يجوز إبطاله بالصيد السمك منها نقل في البصر عن الأيضاح عدم جوازها ونقل الألعن أبي يوسف في كتاب
 الخراج عن أبي الزناد قال كتب إلى عمر بن الخطاب في بصيرة يجمع فيها السمك بأرض العراق أن يوزعها
 فكُتب إلى أن أفعالهم ما في الأيضاح بالقواعد الفقهية أليق ١٥ ونقل في الصرايضاح عن أبي يوسف عن أبي
 حنيفة عن جاد عن عبد المجيد بن عبد الرحمن أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز أنه من بيع صيد الأجام فكسب
 إليه حرمانه لأبأس به وسماه الحبس ١٥ ثم قال في البصر على هذا لا يجوز بيع السمك في الأيام إلا إذا كان
 في أرض بيت المال ويلحق به أرض الوقت وقال الخياط في القول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقا
 سواء كان في بحر أو نهر أو أجرة وهو باطل لأنه أعم من أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقت وما تقدم
 عن كتاب الخراج غير بعيد أيضا عن القواعد ومرجه إلى إجابة موضع مخصوص لمنفعة معلومة هي
 الأصطاد وما حدث به أبو حنيفة عن جاد مشكل فإنه بيع السمك قبل الصيد ويحجب بأنه في أجام هيئت لذلك
 وكان السمك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتقد بهذا الصرحان المسألة كثيرة الوجود ويكثر السؤال عنها ١٥
 لصكك قوله بعد الخليفة نظر لأن الإجابة واقعة على استهلاك العين وسأني الصريح بأنه لا يصح إجابة
 المراهي وهذا كذلك ولذا أجزم المقدسي بعدم الصحة وعارض البحر بما نقلناه الله اعلم (قوله وبيع طبر) جمع
 طائر وقد يقع على الواحد والجمع بطور وأخبار يعرج عن القاموس (قوله لا يرجع بعد إرساله من يده) أشار
 إلى أنه لو ملك له ولكن على الفساد كونه غير مقدور التسليم فلو سلمه بعد البيع لا يعود إلى الجواز عند مشايخ طبر
 وعلى قول الصكرخي يعود وكذلك عن الطحاوي وأطلقه فتمثل ما إذا كان الطير مبيعا أو غنا يمر (قوله
 ما قبل صيده باطل أصلا) ينبغي أن يحرر فيه الكلام الذي ذكرناه في السمك (قوله صم) ذكر في
 الهداية والخاتمة وكذلك في الأخيرة عن التتقي يمر قال في الفتح لأن المعلوم عادة كالأوقع وتجوز كونه لا تعود
 أو عرض عدم عودها لا يجوز البيع كصير هلاك المبيع قبل القبض ثم إذا عرض الهلاك انفسخ كذا
 هنا إذا فرض وقوع عدم العتاد من عودها قبل القبض انفسخ ١٥ (قوله وقيل لا) في الصرايضاح لالة
 أنه ظاهر الرواية (قوله ورجعه في النهر) حيث ذكرنا ما مر عن الفتح ثم قال وأقول فيه نظر لأن من شرط
 صحة البيع القدرة على التسليم عقبه ولذا لم يجز بيع الأبق ١٥ قال ح أقول فرق ما بين الحمام والأبق
 فإن العادة لا تنص بعوده غالبًا بخلاف الحمام وما إذا زعم من اشتراط القدرة على التسليم عقبه أن إرادته القدرة
 حقيقة فهو ممنوع ولا لا شرط حضور المبيع مجلس العقد وأحد لا يقول به وإن إرادته القدرة حكما كما ذكره بعد
 هذا فالحق فيه كذلك لحكم العادة بعوده ١٥ قلت وهو وجه فهو نظير الصيد المرسل في حاجة المولى فإنه
 يجوز بيعه وعقله بأنه مقدور التسليم وقت العقد حكما إذا ظهر عودته ولو أبق بعد البيع قبل القبض خبر
 المشتري في فسخ العقد كافي البصر وهنا كذلك لكن لنتظر حتى يحكم فسخ العقد لعدم عود ذلك الطائر فإنه
 مادام محتمل الحياة يحتمل عودته (تنبيه) في الأخيرة تابع برج حمام فإن ليلاجاز ولو نهارا فلا لأن بعضه يكون
 خارج البيت فلا يمكن أخذه إلا بالاحتيال ١٥ والظاهر أنه مبنى على ظاهر الرواية تأمل وفيه الغرض بعضهم
 نقل

يا ما مافي فقه نعمان انهي • حازر السبق مفرد الإيجازي

أي يتبع يجوز بيعك يا • دليل ولا يجوز نهيا

(قوله وبيع الحل) بسكون الميم (قوله وجرم في البصريسلطنة) نفيه على عقده وسلم عن المضامين
 والواقع وحيل المسئلة ولم ينفه من الفرر وتقدم أن بيع الثلاثة باطل وأعرض في البصريعة التعطيل بالفرر
 وهو الشك في وجوده بأنه ينبغي عليه أن لا يجوز بيع النقي الملقوف الموصوف لأنه يحتمل أن لا يوجد نقي
 أو وصفه المذكور مع تصريهم بجوازه ١٥ قلت فيه أنه لا غرض فيه لأنه بسبل الاطلاع عليه بخلاف الحل
 تقدر وفي البصر عن السراج فلو باع الحل وولدت قبل الإقتراق وسلم لا يجوز (قوله تصاد بالشرط) لأن
 ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استثناءه منه والحل لا يجوز إفراده بالبيع كذا استثناءه لأنه بمنزلة الأطراف
 فصار شرطاً فاسداً وأوفيه منفعة البالغ فيفسد البيع ثم استثناء الحل في العتود على ثلاث مراتب في وجه
 بفسد العقد والاستثناء كالبيع والإجابة والرهن لا ينافيها الشروط القائمة وفي وجه العقد جاز والاستثناء

(و) بيع (طير في الهواء
 لا يرجع) بعد إرساله من يده
 ما قبل صيده باطل أصلا
 لعدم الملك (وان) كان (بغير
 ويرجع) كالحمام (صم)
 وقيل لا يرجعه في النهر (و) بيع
 (الحل) أي الجنتين وجرم في
 البصريسلطنة كالنتاج وإقامة
 الاجلها تصاد بالشرط

مطل
 استثناء الحل في العتود على
 ثلاث مراتب

باطل كالهبة والصداقة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفي وجه يجوزان وهو الوصية كالو أوصى
بجارية الاجلها وكذا الواسي بجملة لا تحصر لان الوصية اخذ المرات والمراث يجري في الجمل فكذا
الوصية بخلاف الخدمة زيلي ملخصا الى الواسي له بأمة الاخذتها ليصبح الاستثناء لان المراث لا يجري
فيها واللفظ كالخدمة يمر (قوله بخلاف هبة ووصية) اي حيث يصح العقد فيما لكن الاستثناء باطل في
الهبة جائز في الوصية كما حكاه فافهم (قوله وجرم البرجندى يطلانه) قال صدر الشريعة ذكرنا في فساد
علتين احدهما انه لا يعلم انه لبن اودم او ربح وهذه تقتضي بطلان البيع لانه مستوكو الوجود فلا يكون
مالا والاخرى ان اللبن يوجد شأفسيا فيضطل ملك المشتري بملك البائع اه اي وهذه تقتضي الفساد
ط قلت مقتضى الفساد لا ينافي مقتضى البطلان بل بالعكس لان مقتضى البطلان يدل على عدم المشروعة
اصلا فلا جرم يطلانه قنائل (قوله للفرق) لانه لا يعلم وجوده وينبغي ان يكون باطلا لطله المذكرة
فهو مثل اللبن رمل قلت ويؤيده ما في النصيب رجل اشترى لؤلؤا في صدف قال ابو يوسف البيع جائز وله
الخيار اذا رآه وقال محمد البيع باطل وعليه الفتوى اه قال الزبلي بخلاف ما ذاباع تراب الذهب والحرير
في غلافها حيث يجوز لكونها معلومة ويمكن تغيرها ببعض ايضا اه قال في التبر وينبغي ان يكون
من ذلك الجوز الهندى (قوله ووصف على ظهر غشم) النهي عنه ولانه قبل الجز ليس بمال مقوم في نفسه
لانه بمنزلة وصف الحيوان لتسامحه كسائر اطرافه ولانه يزيد من اقل فيضطل المبيع بغيره كما قلنا في اللبن
زبلي (قوله وجوزته الثاني) هو رواية عنه كافي الهداية (قوله لم ينقلب صحيفا) مقتضا انه وقع
باطلا ولا يصح يزوال القصد كما يستضع في بيع الابن وهو ايضا مقتضى العمل بانه ليس بمال مقوم فكان
على المصنف ذكره في الباطل (قوله وكذا كل ما انفصله خلق) بخلاف اتصال الخدع والتوب فانه
يصح العباد ابن ملك (قوله لما مر انه معدوم عرفا) اي من في فصل ما يدخل في البيع تبعاعده قوله
كبيع بر في سنبله ويانه هناك بأنه يشال هذا قروطن ولا يقال هذا في ثمره ولا يجب قطعه ويشال
هذه حنطة في سنبلها وهذا الورق فستق في قشره ولا يشال هذه قشور فيها فوز (قوله وانما صحوا الخ)
جواب عما استدله ابو يوسف من جواز بيع الصوف على ظهر الغشم كافي الكثرات وقوائم الخلاف بالكر
وتخفيف اللام نوع من الصفاف اي مع انها تزيد والجواب كافي الزبلي انه اجيز في الكثرات والقوائم
للتعامل اذ لا نص فيه فلا يلقى بالمنصوص عليه اه وايضا لقوائم يزيد من اعلاها فلا يحصل اختلاط
البيع بغيره بخلاف الصوف ويعرف ذلك بالقطب كما افاده الزبلي وفي البحر من فصل فيما يدخل في البيع
تبعاع الغنمية اشترى ربة من البقول او قنائه أو شيئا ينو ساعة فاساعة لا يجوز كبيع الصوف وبيع
قوائم الخلاف يجوزان كان بنولان قوائم الاعلى بخلاف الرطبات الا الكثرات للتعامل وما لا تعامل فيه
لا يجوز اه قلت وقوله للتعامل على ثلوه الا الكثرات فقد والافكون قوائم الخلاف تنؤمن الاعلى بخلاف
الرطبات فيجد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل وذكر في البحر هنا عن الفضل تصح عدم الجواز في قوائم
الخلاف لانه وان كان ينؤمن من اعلام موضع القطع مجهول كن اشترى شجرة للقطع لا يجوز لهما في موضع القطع
لكن في الفتح ان منهم من منع اذ لا بد للقطع من خسر الارض ومنهم من اجاز للتعامل وفي الصغرى القياس
في بيع القوائم المنع لكن ياز للتعامل وبيع الكثرات يجوزان كان ينؤمن من اسفله للتعامل ايضا به يحصل
الجواب عما استدله الفضل على المنع في القوائم لن تأتلى نهر (قوله وشعر الصفاف) اي قوائم
شجره اي اتصاله (قوله وفي الفتنة باع اوراق ثوب) اي مع اغصانها قال في الفتنة اشترى اوراق الثوب
ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا صح ولو ترك الاغصان ان يقطعها في السنة الثانية ولو باع اوراق ثوب
لم يقطع قبل سنة يجوز وبسنتين لا يجوز لانه سنة يعلم موضع قطعه عرفا اه (قوله وبذبح) هو
القطعة من الفل أو غيره موضع عليها الاخشاب نهر لانه لا يمكن تسليحه الا بضر ولو لم يكن معناه لا يجوز
ايضا لما ذكرنا في الهبة ايضا هداية فتوجهه من ليس للاحتراز عن الفساد بل لما ذكره بعده (قوله اما غبر
المعين الخ) الاولى ذكره بعد قوله فلو قطع وسلم ط (قوله فلا ينقلب صحيفا) قال في التبر وذكر الراهدى
عن شرح الطحاوى انه في غير المعين لا ينقلب بالسلام صحيفا وجرم به في ايضاح الاصلاح وهو ضعيف لانه في

بخلاف هبة ووصية (ولبن في
شرح) وجرم البرجندى
يطلانه (ولؤلؤ في صدف)
للفرق (وصوف على ظهر غشم)
وجوزته الثاني وما لك وفي
السراج لوسم الصوف واللبن
بعد العقد لم ينقلب صحيفا
وكذا كل ما انفصله خلق
كذلك حيوان ونوى تمر وزر
بطيخ لما مر انه معدوم عرفا
وانما صحوا بايع الكثرات وشعر
الصفاف واوراق الثوب
ياغصانها للتعامل وفي الفتنة
باع اوراق ثوب لم يقطع قبل
سنة جاز وبسنتين لانه سنة
موضع قطعه عرفا (وبذبح)
معين (في صنف) اما غبر المعين
فلا ينقلب صحيفا ابن كمال

(وذراع من ثوب بضرة البعض)
فلو قطع ولم قبل فسخ المشتري
عاد محصيا ولو لم بضرة القطع
ككبراس جاز لا تخاف المانع
(وشرة القناص) يتفانون
الصائد (والقناص) بفتح هـ
الفراس والبيع فيه باطل للفر
بجر ونهر والكيل وابن الكيل
قال المصنف وقد قطعه مثلا خسر
في سلك القاصد قطعه في الخضم
ويجب أن يراد به الباطل لأنه
ليس في ملكه كامر (والزانية)
هي بيع الرب على الفضلة
مقطوع مثل كيلة تقديرا شرو
جميع ومثله العنب والزبيب
لشبهه الزبا قال المصنف
فلو لم يكن وطبا جاز لا اختلاف
الجنس (واللامسة) للسلعة
(والماندة) أي بذها للمشتري
(والناتء الحجر) عليها وهي من
الجاهلية نفى عنها كلها عبق
لوجود اعتبار فكأن قاسد:
ان سبق ذكر الثمن بجر (و) بيع
(ثوب من ثوبين) أو عبد من
عبد من لجهة المبيع فلو قبضه
وهلكاه من نصف قيمة كل
الفاقد معتبرا بجر ولو مرتين
قيمة الأول تعذر رده والنول
لشأن

غير المحن معلل بلزوم الضرر والجهالة فإذا تحمل البائع الضرر وسه زال الفساد ارتفعت الجهة أيضا ومن
ثم جزم في الفسخ بأنه يعود محصيا اه قلت والذي قلناه العلامة نوح عن الزاهدي عن شرح مختصر الخيازي
عكس ما قلناه عنه في النهي فلما جزم ثم عبارة ابن كمال في إباحة الإصلاح غير المحن لا يعود محصيا وعزا إلى
الزاهدي في شرح القديري (قوله بضرة البعض) كالثوب المهيأ للزبي - وأشار المصنف إلى عدم
جواز بيع حلية من سنف أو نصف ذراع لم يدر له لأنه لا يمكن تسليمه إلا بقطع جمعه وكذا بيع فص خاتم مركب
فيه وكذا انصبيه من ثوب مشترك من غير شريكه وذراع من خشة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه
من الضرر لأنه إنما التزم العقد ولا ضرره بجر وفتح وفي بيع نصف الزرع ونحوه كلام طويل قد مضاه أول
كتاب الشركة (قوله جاز) كما يجوز بيع قفيز من صرة بجر (قوله لا تخاف المانع) عليه الملائتين (قوله
وشرة القناص) من قصص قصصا على حد شرب صاد كافي الصحاح بأن يقول بفتح ما يخرج من القناص هذه
الشبكة مرة بكذا نهر (قوله والقناص) بأن يقول أغوص غوصة فأخرجته من اللائ فقولك بكذا
كافي تهذيب الأزهري ومقتضاه المانية بين القناص بالقاف والقناص بالقين وفسر الزبي - وشرة القناص
بالقاف بما يخرج من الصيد بصرية الشبكة أو غوص الصائد في الماء قال في النهي وهذا يومهم تحول القناص
بالقاف للقناص والواقع ما قد علمته وجعل في السراج القناص مصاد البر والقناص مصاد البحر والحق أن
الصائد البالة وهو القناص بالقاف أعز من كونه في الجبر أو البر بخلاف القناص اه وحاصله أن القناص
بالقاف من صطاد الصيد اه أو بجر أو ما للقناص بالقين فهو من بقوص لاستخراج اللائ مثلا (قوله كامر)
أي في قول المصنف يبيع مالس في ملكه (قوله والزانية) من الزن وهو الدفع لنهاية ذوى الأثرع
والدافعة كافي البحر عن الفائق (قوله مثل كيلة تقديرا) أي بأن يقدر الرب الذي على الفعل بمقدار مائة
صاع مثلا بطريق الثمن والخز فربيعه بقدره من الثمن (قوله ومثله العنب) أي على الكرم (قوله ولشبهه
الزبا) لأنه مع مكمل بمكمل من جنسه مع احتمال عدم المساواة بينهما بالكميل (قوله فلو لم يكن) أي
ما بيع بالثمن المقطوع قال في الصرصر عمل أن تعرف الزانية بأنها مع الثمن بالثمن في الأول والثانية
في الثاني خلاف التصديق والاولى أن يقال بيع الرب بجر الخ لأن الثمن بالثمن جعل الثمن ربيا وغيره وإذا
لم يكن ربيا جاز لا اختلاف الجنس ولو كان الرب على الأرض كالثمن لم يميز بينهما وبينه العلماء إلا بأخيه
لمساكن في باب الزبا اه (قوله قبي عنها كلها) في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اللامسة والمنابذة زاد مسلم أما اللامسة فأن يلبس ككل منهما ثوب
صاحبه بغير تأمل يلزم اللامس البيع من غير خياره عند الرؤية وهذا بأن يكون متلافي ظلة أو يكون الثوب
مطورا ميا يتفان على أنه إذا لمه فقد باعه منه وفساده تعليق التملك على أنه متى لبسه وجب البيع وسقط
خيار المجلس والمنابذة أن يبدل كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ولا يتطركل واحد منهما إلى ثوب صاحبه على
جعل التبذيعا وهذه كانت سويعا عارفوها في الجاهلية وكذا القاء الحجر إلى بئى حسنة وفتح أبواب فأي ثوب
وقع عليه كان البيع بلا تأمل وروية ولا خار بعد ذلك ولا بد أن يسبق تراوهم على الثمن ولا فرق بين كون
البيع معينا أو غير معين ومعنى النهي ما في كل من الجهة وتعلق التملك بالخطر فانه في معنى إذا وقع بجر على
ثوب فقد بعت منك أو بعتته بكذا أو إذا بذته أو لمسته كذا في الفتح وذكر في الدرر أن النهي عن القاء الحجر
ألحق بالآولن دلالة (قوله لوجود الفساد) أي بسبب تعليق التملك بأحدهما (الفاعل اه ح (قوله
ان سبق ذكر الثمن) عبارة الصرولا بد في هذه البيوع أن يسبق الكلام منهما على الثمن اه أي تكون على
الفساد ما ذكره والآن الفساد لعدم ذكر الثمن ان سكتاه لما سرق أن البيع مع في الثمن باطل ومع السكوت عنه
قاسد (قوله وثوب من ثوبين) قيد بالقيص اذ بيع الميم في المتي جاز كقفيز من صرة (قوله ومن نصف
قيمة كل) لأن أحدهما معنونة بالقيمة لأنه مقبوض بحكم البيع القاسد والآخر أمانة وليس أحدهما بأولى من
الآخر فتشاعت الأمانة والضمائم بجر (قوله إذا القاسد معتبرا بالصميم) أي ملحوقه فانه لو كان البيع محصيا
بأن يقبض ثوبين على أنه بالخيار في أحدهما صاع فإذا هلكتاه من نصف ثمن كل واحد والقيمة في القاسد كالثن
في البيع الصميم كافي البحر (قوله تعذر رده) أي وما حاك أولاتين معنونا بجر (قوله والنول

لضامن) أي في تعيين الهالك وذلك بأن اختلف الثوبان والابعدان وادعى الضامن أن الهالك هو الأقل قيمة
وعكس الآخر ولور هنا فهو البائع أولى مما يظهر كما قدمنا التصريح به في خيار التعيين (قوله وهذا)
أي القصد فيها إذا باع ثوبين مثلا (قوله إذا لم يشترط خيار التعيين) أي في بادون الأربعة وقول الجرجاني
دون الثلاثة فيه قصور (قوله فلو شرط أخذ أيهما شاء) نصب أخذ مصدر على أنه مفعول به بشرط بأن
قال بعتك واحدا منها على ذلك بالخيار تأخذا أيهما شاءت فانه يجوز استحصانا وتقدم ذكر المسألة بفروعهما
في خيار الشرط فتح (قوله لما شرط) أي في باب خيار الشرط والتعيين (قوله والمرأي) في المصباح المرأي
بالصكر والمرأي بمعنى واحد وهو مائة الدواب والجمع المرأي بجر (قوله أي الكلا) فسرهما
بالكلا دفعا لهما أن يراد مكان المرأي فانه جائز فتح أي إذا كان مملوكا كما لا يخفى والكلا بكسر الهمزة
وخطه وباءه قاموس قال في البحر ويدخل فيه جميع أنواع مائة الدواب وطبا كئنا وبابا يختلف
الاخبار لأن الكلا مالا ساقه والبحر لم يأت فيه حتى يجوز بيعها إذا ثبت في أرضه لمكونها ملكا
والكلا كالكلا اه (قوله أنا بطلانها) هذا محقق لسوق كلام المصنف لأن كلامه في ذكر الفساد
فرداه أن بيعها فاسد وبه صرح في شرحه فم قال بعد ذلك وصرح من لا يخسر وبساده هذا البيع وصرح
في شرح التوابع بطلانه وعلمه بعدم الإحراز اه فكان المناسب شرح كلامه على وفق مرامه مع بيان القول
الآخر وكان الشارح لما رأى القول بالفساد معللا بعدم الملك حله على أن المراد به البطلان لأن بيع مالا لا
باطل كما علم مما تركه لاوافق غرض المصنف كما عرفت (قوله فلعلم الملك) لاشتراك الناس فيما اشتركت
إباحة لأملاكه ولأنه لا يحصل للمشتري فيه فائدة لانه يتكلم بدون بيع فتح (قوله حديث الناس شركاء في
ثلاث) أخرجه الطبراني في معجمه للمسلمون شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه في آخره وغته حرام
أي غير كل واحد منها وأخرجه ابوداود وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدي قال الحافظ ابن حجر ووجه ثبات
نوح اقتضى ومعنى الشركاء في النار الاصطلاء بها وتخصيف الثياب لا أخذ البحر إلا بذن صاحب وفي الماء
الشرب وسقي الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والأنهار والمملوك وفي الكلا الاختصاص ولو في أرض
مملوكة غير أن لصاحب الأرض المتع من دخوله ولغيره أن يقول أن في أرضك حقا فاما أن توصلي اليه
أو قمته أو تستقي وتدفعه في وصار كنوب رجل وقع في دار رجل أمان بأن للمالك في دخوله لما أخذته
واما أن يجره إليه فتح ملخصا (قوله وأنا بطلان اجارته) ما ذكره عن ابن الكمال من بطلان اجارته
مخالف لسوق كلام المصنف أيضا وقال في فتح التدبير وهل الاجارة فاسدة أو باطلة ذكر في الشرب أنها فاسدة
حتى يملك الاجرة بالبيع وينفذ عقبه فيه اه قال في التفرغ فاستباح الى الفرق بين البيع والاجارة اه
(قوله وهذا) أي بطلان بيع الكلا (قوله وقيل لا) أي لا يملكه وهو اختيار القندوري لأن الشركاء
ثلاثة وانما تنقطع بالاجارة وسوق الماء ليس بمجازة وعلى الجواز أكثر المشايخ واختاره الشهيد قال في التفتيح
وعلمه قلنا نل أن يقول ينبغي أن سافر المير يملك الماء يتكلفه الحفر والنجف للماء كملك الكلا شكفه
سوق الماء الى الأرض ليست فله المستحق وان لم يكن في أرض مملوكة اه وأقول يمكن أن يفرق بينهما
بأن سقى الكلا كان سببا في إنباته فثبت بخلاف الماء فانه موجود قبل حفره فلا يملكه بالحفر غير وقال الرمي
أن صاحب المير لا يملك الماء كما قدمه في البحر في كتاب الفهارة في شرح قوله واتساح حوان عن الولولجية
فراجعوه وهذا مادام في المير أما إذا أخرجه منها بالاحتياال صكما في السواني فلا شك في ملكه لمجازته
في الكثران ثم شبهه بالبر بعد حيازته تأمل ثم حرز الفرق بين مافي الثروة وفي الجباب والعهار ربح الموضوعه
في البيوت لجمع ماء الشتاء بأنها اعتدت لأحرار الماء فملك ما فيها فلو أجرة الدار لا يحل للساكن ماؤها إلا بإباحة
المؤجر اه ملخصا (قوله قال) أي العيني (قوله ويبيع القصيل والرطبة) في المصباح قصته قصلا
من باب شرب لقصته فهو قصيل ومقصول ومنه القصيل وهو الشعر يجز إذا أخضر لعلف الدواب والرطبة
القصة خاصة قبل أن تجف والجمع وطاب مثل كبة وكلاب والرطب وزان قفل المرعي الأخضر من يقول الربيع
وبعضهم يقول الرطبة وزان غرفة اخلا وهو النض من الكلا (قوله وحلته) أي حيله جواز بيع الكلا
وكذا اجارته قال في البحر والجلية في جواز اجارته أن يستأجرها أرضا لا يتأق الدواب فيها ولتفنده أخرى

قوله أما بطلانها هكذا عطفه والذي
في نسخ الشارح أما بطلان بيعها
وهو المناسب لقوله بعده وأما
بطلان اجارته وأبصر اه مصححه

وهذا إذا لم يشترط خيار التعيين
فلو شرط أخذ أيهما شاء لما شرط
(والمرأي) أي الكلا (وإجارته)
أنا بطلان بيعها قلنا قد علم الملك حديث
الناس شركاء في ثلاث في الماء
والصكر والتار وأما بطلان
اجارته فلا تنافي على استئذان العين
ابن كمال وهذا إذا ثبت بنفسه
وان أنبته بسقي وتربية ملكه وجاز
بيعه عيني وقيل لا قال ويبيع
التفصيل والرطبة على ثلاثة أوجه
أن يقطعها أو لم يزل دابته فتأكله
جواز وان لم يتركه لم يجز وحلته أن
يستأجر الأرض لتغريب فسطاطه
أو لا يتأق دوابه أو لتفنده أخرى

معنى
صاحب البئر لا يملك الماء

بقدرة ما يريد صاحبه من الثمن الا لا جرة في فصل به غرضهما ١٥ وفي الفتح والحلة أن يستأجر الأرض لشرب
 فيها فسطاطه والبعده عشرة لثغفه ثم يستعمل المرى في فصله مقصودهما (قوله كمثل ومراح) القيل مكان
 القيلولة وهي النوم نصف النهار والمراح بالضم حيث تأوى المشاة بالليل والفتح اسم الموضع (قوله أي
 الاريسم) في الصباح المقرب من قال البت هو ما يصل منه الاريسم ولهذا قال بعضهم القز والاريسم مثل
 الحنطة والحق ١٥ وأما الخافض فإدابة ثم أطلق على التوب الخافض وبرا بهي (قوله أي بزهره) أي
 الزهر الذي يكون منه الدود قهستاني وهو الرازي قال في المصباح بذرت الحب بذرا أي بالذال البجمة من باب
 قتل إذا ألقته في الأرض للزراعة والبذر المذبور قال بعضهم الذرف في الحبوب كالحنطة والشعير والبر
 أي بالزاي في الراعي والبقول وهذا هو المشهور في الاستعمال ونقل عن الخليل كل حب يذره وهو بذور
 ثم قال في اجتماع الباء مع الزاي اليزمن البقل ونحوه والكسر والفتح لغة وقوله ليس الدود يزاد القز على
 التسمية يزاد البقل لصغره (قوله وهو يزاد الصلق) هو المسمى الآن بالشرناق (قوله الحرز) قال في الصر
 وهو معنى ما في الذخيرة إذا كان مجموعا لأنه حيوان متنع به حشرة وشرعا فيه وزيعه وان كان لا يؤكل كالغبل
 والجادر (قوله وهذا) أي ما ذكره المصنف من جواز بيع الثلاث وأما اقتصاص صاحب الكرخ على جواز
 الازلي دون الفصل فله وجهه كالأفاده الخيرا لرمي أن اسرأته متصرف عنده قولهما ولذا قال بعضهم
 يجوز بيعه لئلا يهتارا لتفرق حال التهرب من المراه وأما اعتذار المهر عنه بأنه لم يطلع على أن الفلق على
 قول محمد فهو بعيد (قوله بيع العلق) في المصباح العلق نى أسود شبيه الدود يكون في الماء بعلق بأفواه
 الابل عند الشرب (قوله وبه يبقى للساجه) في الصرعن الذخيرة إذا اشترى العلق الذي يقال له بالعارسه
 مر على يجوز وبه أخذ الصدر لئلا يحسب حيا الناس إليه لقول الناس ١٥ أقول العلق في زمانها يحتاج إليه
 لتداوى عصبه الدم وحيث كان مقولا لم يزد ذلك دل على جواز بيع دودة القز ثم قال قولها الآن أعظم
 أذى من أعز الأموال وياع ضنائي كن سنة قاطع من عظيم ولعلها هي المرادة بالعلق في عبارة الذخيرة بقرنة
 التعليل فكأن مستثناة من بيع الميتة كالأفاده ويؤيده أن الاشياح إليه لتداوى لا يقتضى جوازيه
 كما في ابن المراء وكألا حشبا إلى الخنزير بشر أن يشرقه فانه لا يشرقه كما يأتي فطر أن المراد به علق خاص مقول
 عند الناس وذلك مخفون في دودة القز وهو أولى من دودة القز ويضحه فانه يتعقبه في الحال ودودة القز في
 المال والله سبحانه أعلم (قوله من الهوام) جمع هامة مثل دابة ودواب وهي ما له سم يقتل كالخس قاله
 الأزهري وقد نقل على ما يؤيد ولا يقتل كالحشرات مصباح والمراد هنا ما ينسل المؤذي وغيره مما لا يتبع
 به بشرية ما بعده (قوله فلا يجوز) ويحها ما مل ذكره فاضى خان ط (قوله كيات) في الحواشي الزاهدي
 يجوز بيع الحيات إذا كان يتفع بها لادوية وما جاز الاتساع بجلده وأعظمه أي من حيوانات البر وأغورها
 قال في الحواشي ولا يجوز بيع الهوام كالخس والقارورة والوزغة والغيب والطفنة والقتند وكل ما لا يتفع به
 ولا بجلده ويسع غير السعن من دواب البهائم كان له نغن كالتسقف ووجود الخنزير ونحوها يجوز ولا لا
 كالضفدع والسرطان وذكره ويطلب بيع الاسد والذئب وما را الهوام والحشرات ولا يضمن متعلقها ويجوز
 بيع البازي والشاهين والعقور وأمثالها والهرة ويضمن متعلقها لبيع الحدأة والرجة وأمثالهما ويجوز بيع
 ريشها ١٥ لكن في الخافض بيع الكلب الملع عندنا جاز وكذا السنور وسباع الوحش والطيور جاز مطلقا وغير
 معلوم بيع الضليل جاز في الفرد روايان عن أبي حنيفة ١٥ ونقل الساجي عن الهندية ويجوز بيع سائر
 الطيور أن سوى الخنزير وهو المختار ١٥ وعليه من في الهداية وغيره من باب المتفرقات كإسباقي (قوله
 والحاصل الخ) يرد عليه شعر الخنزير فانه يحل الاتساع به ولا يجوز بيعه كإسباقي وقد يجب أن يحل الاتساع به
 للضرورة والكلام عند عدها (قوله وأما المصنف) حيث قال وهو ظاهر فليكن القول عليه (قوله
 وهو يتبعه أضافا) الضمير عائلى في الخنزير خارج من البيض والظاهر أن اشتراط كونه بينهما أضافا إذا كان
 البيض منهما كذلك فلو كان ثلثه من واحد والثلاثين من آخر يكون القز بينهما ثلاثا باعتبار ما يصل الملك كالأ
 زرع أو ما يصل منهما فالخارج على قدر البذر وإن شرط خلافه (قوله بالعلف مناصفة) متعلق بدفع أى دفعه
 ذلك ليكون الخارج من البرز والبقرة والدياح بينهما مناصفة بشرط أن يعطى ذلك من ورق التوت ونحوه

مطلب
 في بيع دودة القز

(قوله فان خارج كله المالك) أي الخارج وهو القرض والدين والسكن والبض كله المالك فان استهلكه العامل
 نكته (قوله وعليه قيمة العلف) أي ان كان يلو كما (قوله وأجر مثل العامل) الظاهر أن له الأجر بالنسبة
 ما بلغ لهالة التسببة واقل ما مكنته في اجارات تنقيح الحامدية (قوله ومثله دفع البيض) قال في النهر
 والمتعارف في أرياف مسرد دفع البيض ليكون الخارج منه بالنصف مثلا وهو على وزن دفع القرض بالنصف
 فان خارج كله لصاحب البيض وللعامل أجر مثله ١٥ قلت ويحارف الآن أيضا دفع المهر أو النخل أو الجمل
 ليريه بنصفه فيبقى على ملك الدافع وللعامل أجر مثله وقيمة علفه والحيلة فيه أن يبيعه نصف المهر بمن يبيع
 مشتركا بينهما ويحارف أيضا ما سبكه المستصف في كتاب المساقاة وهو دفع الأرض مدة معلومة لغيره
 وتكون الأرض والتبصر بينهما فانه لا يصح والمهر والقرس رب الأرض تبعا لأرضه وللأرض قيمة غرسه يوم غرسه
 وأجر مثل عمله ١٥ (قوله والآن) أي المطلق وهو الذي أتى من يد المالك ولم يزعم المشتري أنه عنده فهذا
 به فاسد أو باطل على الخلاف الذي حكاه المصنف بعد أمالوا أتى من يد غاصبه وباعه المالك منه أو من يد
 مالكه وباعه من يزعم أنه عنده فبيعه صحيح كما يأتي وأملا وباعه من يزعم أنه عنده غره في النهر ان بيعه فاسد اتفاقا
 وهله في الفتح بأن تسليمه فعل غره وهو لا يقدر على فعل غره فلا يجوز وفي التبر أيضا خارج بالآتي المرسل في
 حاجة المولى فانه يجوز به لانه مقدور التسليم وقت العقد كذا الظاهر عوده (قوله ولو وجهه اهمام) صح
 والفرق أن شرط البيع التذرة على التسليم عقب البيع وهو مشتق وما يقبله من البدل يصلح لقبض الهبة
 لا قبض البيع لانه قبض يازاه مال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس يازاه مال من الولد فكفت تلك
 البهة نظرا للصغر لانه لو عاد عاد إلى ملك الصغير هكذا في الفتح والتبيين يجر وفيه عن الذخيرة تقيد جهة
 الهبة بما دام العبد في دار الاسلام (قوله وما في الاشياء تحريف نهر) اعترض من وجهين الأول أن ما في
 الاشياء موافق لمكانها وهذا يصحح الآتي لا يجوز الابن يزعم أنه عنده ولو لولده الصغير كما في الخاتمة الثاني
 انه في النهر لم يعترض للاشياء بل حكم بالتصريح على ما في بعض نسخ الخاتمة المنقول في الجرح وهو جواز بيع
 الابن لطفه لاجل به والمقول عليه الصفة الأخرى قلت الذي رأته في الاشياء ولو لولده يدون ولو على ما كتب
 الجوى وأعرضها بجملة من الفتح والتبيين ولما كان ما في الاشياء من الخاتمة ورد عليها ما ورد على الخاتمة
 فشاغذ ذكرها بدل الخاتمة لانها أكثر تدولا في أيدي الطلبة من الخاتمة فافهم ثم اعلم أن عبارة الجرح هنا تنافي
 فانه ذكر نكته الخاتمة المحرقة وقال انه عكس ما ذكره الشارحون ثم قال ان الحق ما ذكره قاضي خان لما في
 المراج لو باعه لطفه لا يجوز ولو وجهه لجاز الخ والصواب أن يقول والحق خلاف ما ذكره قاضي خان فتنه
 (قوله الا ممن يزعم أنه عنده) مفاده أن النهر يزعم المشتري أن الآتي عنده لانه يزعم أن التسليم حاصل فالتحقيق
 المانع وهو عدم قدرة البائع على التسليم عقب البيع (قوله عنده) شامل لما إذا كان في منزله أو كان يقدر على
 أخذه من هو عنده فان كان لا يقدر على الأخذ لا بخصوصية عند الحاكم لم يجز بيعه كافي السراج نهر وهذا
 محتاج إلى التمسك به من النهر من أملا وباعه من يزعم أنه عنده فهو فاسد اتفاقا وأجاب ط بجعل ما تقدم
 على ما إذا لم يقدر على أخذه لا بخصوصية ١٥ قلت راجعت عبارة السراج فلم أرفها قوله من هو عنده ومثله
 في الجوهرة وحسنه قوله أو كان يقدر على أخذه أي في حال اياقه قبل أن يأخذ أحد أملا إذا أخذ أحد
 فلا يجوز لمالكه من تعليل الفتح السابق وقد صور المسألة في الفتح بما إذا كان ذلك الأخذ له معتقرا بأخذه فافهم
 (قوله وهل يصير قاضيا الخ) أي لو اشتراه من يزعم أنه عنده هل يصير قاضيا في الحال حتى لو رجع فوجده هلك
 بعد وقت البيع ثم القضاء والبيع أم لا (قوله ان قبضه) أي قبض الآتي حين وجده نفسه لا ليرده على
 سده وهذا ينبغي عنه قوله أو قبضه ولم يشهد أي على أنه قبضه لسده (قوله ثم) أي يصير قاضيا لا قبضه
 هذا قبض غصب وهو قبض ضمان قبض البيع كافي الفتح (قوله وان اشهد الخ) أي لا يصير قاضيا لان
 قبضه هذا قبض أمانة حتى لو هلك قبل أن يصل إلى سده لا يضمنه فتح (قوله فلا يتوب عن قبض الضمان)
 أي عن قبض البيع فانه مضمون بالثمن قال في الفتح فان هلك قبل أن يرجع إليه انضمم البيع ورجع بالثمن ١٥
 وأشار بهذا إلى ما في الجرح عن الذخيرة اذا اشترى ما هو أمانة في يده من دبة أو غارية لا يكون قاضيا الا اذا
 ذهب إلى العين التي يمكن تمسك من قبضها فيصير بالآتي قاضيا بالتبعية فاذا هلك بعده هلك من ماله وليس للبائع

فان خارج كله للمالك خذونه من ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل العامل عني ملصقا ومثله دفع البيض كالأبني (والآن) وتولطفه أوليته في جرحه ولو وجهه له ما صح عني وما في الاشياء تحريف نهر (الا ممن يزعم أنه) أي الابن (عنده) حينئذ يجوز لعدم المانع وهل يصير قاضيا ان قبضه لنفسه أو قبضه ولم يشهد ثم وان اشهد لانه قبض أمانة فلا يتوب عن قبض الضمان لانه أقوى عناية

والاذا ابن من الغاصب قباعة
المالك منه فانه يصح لعدم لزوم
التسليم ذخيرة (ولو باع ثم عاد)
وسله (بم البيع) على القول
بفساده ورجحه الكمال (وقيل
لا) بم (على) القول بطلانه وهو
(الاظهر) من الرواية واختاره في
الهداية وغيره ما به كان يقتضي
البلني وغيره بجر وابن كمال
(وابن امرأة) ولو (في وعاء ولو
أمة) على الاظهر لانه بر آدمي
والرق مختص بالحي ولا حياة في
البلني لا يحل الرق (وشعر الخنزير)
لخاصة عينه فيبطل بيعه ابن كمال
(و) ان (جازا لا تنقاه به) ضرورة
الفرز حتى لو لم يوجد بلائهم جاز
الشراء للضرورة وكره البيع
فلا يلبس عنه وفسد الماء على
الصحيح خلافا لمقتضى هذا في
التسوف أما المنجز ونظائر عناية

حبس العين بالثمن لانه صار راضا بقبض المشتري دلالة اه ملصقا (قوله ولا اذا ابن الخ) عطف على
قوله الا ابن زعم انه عنده (قوله ذخيرة) قال فيها الاصل ان الاياق انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم
معتابا اليه بان ابن من يد المالك ثباعه المالك فاما اذا لم يكن معتابا اليه كما في مسألتنا يجوز البيع اه (قوله
بم البيع) هو رواية عن ابي حنيفة ومحمد لقيام الملك والمالية في الايق ولذا منع عنه وبه أخذ الكرخي
وجامعة من المشايخ حتى اجبر البائع على تسليمه لان صحة البيع كانت موقوفه على القدرة على التسليم وقد
وجدت قبل التسليم بطلان ما اذا رجع بعد ان فسخ القاضى البيع وتخاصا فلا يعود مخصصا فاقفا غف (قوله
على القول بفساده) قال في الفتح والحن ان الاختلاف فيه بناء على الاختلاف في أنه باطل او فاسد وآنك
قلت ان ارتفاع المنفعة في الفساد يردده مخصصا لان البيع قائم مع الفساد ومع البطلان لم يكن قائما
بصفة البطلان بل معدوما فوجه البطلان عدم قدرة التسليم ووجه الفساد قيام المالية والمالك (قوله ورجحه
الكمال) حيث قال والوجه عندى ان عدم القدرة على التسليم مفسد لا مبطل وأطال في تحقيقه (قوله
وهو الاظهر من الرواية) قال في الصبر وأقولوا تلك الرواية بان المراد منها انعقاد البيع بالتعاطى الا ان اه
قلت وهذا ينافي ما تقدمت اقول السوء من ان البيع لا يفسد بعد بيع باطل او فاسد لا بعد تناكره الا قول (قوله
وبه مكان يقتضي البلني) الذي في الفتح وهو مختار لما في بلغ والثلث والباء والميم ط قلت والاول هو
او مطلق البلني من اصحاب ابي حنيفة وفي مسألتنا والثاني هو محمد بن شعاع الثلثي من اصحاب الحسن
ابن زياد وفي وهو ساجد سكتة (قوله ولو في وعاء) ابنى بواسطة الى أنه غير قد وما في الصبر من ان
الاولى تقيد بذلك لان حكم البين في الضرر تقدم دفعه في البرهان الضرر خاص بذوات الاربع كالشئ
للأمره فالقول بعدم التقيد لم يقابل الانفعال وما بعده (قوله على الاظهر) اى ظاهر الرواية وعن
أبي يوسف جواز بيع لبن الأمة بلواز اراد البيع على نفسه فكذلك على جرحها قلنا الرق حل نفسه فاما البين
فلا رفق فيه لانه يخص بمحل يتحقق فيه القوة التي هي ضد وهو المولى ولا حياة في البين فلا يكون محلا للقض
واللرق فكذلك البيع وأما الرق انه لا يضمن مثله لكونه ليس بمال والى أنه لا يحل التساوى به في العين
الرمدة وفيه قولان قيل البائع وقيل بالموازاة فلم يفسد الشفا كما في الفتح هنا وقال في موضع آخر ان أهل
الطب يشترطون نفع البين البنت للمعين هو من أفراد مسألة الاتضاع بالمرتم للتداوى كغيره واختاره في النهاية
وانشأته الجواز اذا لم يفسد الشفا ولم يجد دواء غيره بجر وسأقي ان شاء الله تعالى في مسألة في متفرقات
اليوسف وكذا في الخنزير والباحة (قوله لخاصة عينه) اى عين الخنزير اى جميع أجزائه وأورد في الفتح على
هذا التحليل بيع السرفين فانه جائز للاتضاع به مع أنه نجس العين اه قال في التبريل الصحيح عن الامام ان
الاتضاع بالعدرة الخالصة جائز كما سابق ان شاء الله تعالى في الكراهية اه اى مع أنه لا يجوز بيعها
خالصة كما مر (قوله فيبطل بيعه) نقله في التبريل لالة أيضا عن البرهان وفيه ترك على المصنف
حيث عد في الفاسد لكن قد يقال انه مال في الجلالة حتى قال محمد بطلانه للضرورة الخنزير للنعال والاختلاف
تأمل (قوله ضرورة الخنزير) فان في مبداءه صلاية قد راصع وبعدة بل يصل لوصول الخطية به فمسألتنا
ط (قوله وكره البيع) لانه لا حاجة اليه للبائع زبني ونظائره ان البيع صحيح وفيه أن جواز اتمام المشتري
على الشراء للضرورة لا يفسد صحة البيع كما لو اضطر الى دفع الشاة لاجابة حقه جاز له دفعه وحرر على القاضى
وكذا لو اضطر الى شراء ماله من غاصب مستغلب لا يفسد ذلك صحة البيع حتى لا يملك البائع الثمن مقاتل (قوله
فلا يلبس عنه) مقتضى ما بينناه انه لا يملك (قوله على الصحيح) اى عند أبي يوسف لان حكم الضرورة
لا يتعداها وهي في الخنزير تتكون بالنسبة اليه قط كذلك وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاية الخنزير مع
شعر الخنزير وان كان اكثر من قدره وهو يقتضي أن يخرج على القول بطلانه في حقهم ما على قول أبي يوسف
فلا وهو الوجه فان الضرورة لم تدعهم الى ان يعطوهم بحيث لا يقدرون على الاستناع منه ويجمع في ثبائهم هذا
المقدار فنف (قوله خلافا لمحمد) راجع الى قوله وفسد الماء اى فانه لا يفسد عند قال الزبني لان اطلاق
الاتضاع به دليل بطلانه اه وهذا يفسد عدم تقيد حل الاتضاع به بالضرورة ويضد جواز بيعه ولذا قال
في التبرير يقتضي أن يلبس للبائع الثمن على قول محمد (قوله قبل هذا) اى الخلاف المذكور في نكاحه

وطهرته وأشار قبل الى ضعفه اذا المتوف بضد الماء ولومن غير الخنزير لاتصال اللحم بالنفس يحمل الانتف منه
 ولوقبل ان الخلاف في الجزوز اما المتوف فغير طاهر لكان له وجه (قوله وعن أبي يوسف الخ) مقابل قول
 المتن وباز الانتفاع به قال الزبيلى والاول هو التناهي لان الضرورة تبيح له فالتناهي اولى (قوله لانه
 نجس) فيه ان النجاسة لاتنافى حل الانتفاع عند الضرورة كما عرفت لكن هل الزبيلى فكرهه بان الخنزير يأتى
 بغيره ومثله في الفتح وحيث تأتى بغيره فلا ضرورة فلا يحمل الانتفاع بالنفس قال في الفتح ان يقال ذلك فرد
 فصل مشقة في خاصة نفسه فلا يجوز أن يلزم الصوم حراما له (قوله وان تأتى الخنزير بغيره من شخص
 حل نفسه مشقة في ذلك لاتزول به ضرورة الاحتياج اليه من عامة الناس (قوله ولعل هذا) اى حل الانتفاع
 به لضرورة الخنزير (قوله اما في زما فلا حاجة اليه) لاستغناء عنه بالخنازير والابر قال في الصراطه كلامهم
 منع الانتفاع به عند عدم الضرورة بأن أمكن الخنزير بغيره ط (قوله وبلد مية) قديها لانها لو كانت
 مذبوحة فباع عليها او جلد هامز لانه طاهر بالذكاة لا للخنزير خاتية (قوله ولو بالعرض الخ) اى ان يسه فامد
 لبيع العرض وذكر في شرح الجمع قولن في فساد البيع وطلانه قلت وما ذكره الشارح من التفصيل يصلح
 توفيقا بين القولين لكنه يتوقف على ثبوت كونه مالا في الجلة كالخنزير والمئة لا يفتى انضمامه ان الزبيلى على
 عدم جواز بيعه بان نجاسته من الرطوبة المتصلة به بأصل المنة فصار حكم المنة زاد في الفتح فيكون نجس
 العين بخلاف الثوب والدهن المتخصص حيث جاز بيعه لغيره وشيئا وهذا يفيد بطلان بيعه مطلقا ولذا ذكر
 في التبريد بلالة عن البرهان أن الظاهر بطلان تأتى (قوله اعتمادا على ما سبق) اى في قول المصنف تعالى ورد
 وبطل بيع مال غير مستقيم كخمر وخنزير ومئة لم يمتحق انضماما اليه (قوله الاجلاد انسان الخ) فلا يباع وان
 دين لكراته وفي الباقي لاهاته ولعدم حل الدابة فيه كما مر في محله (قوله ويتوقف به) اى الجلد بعد دبه
 (قوله ولو لولد ما مكحول على العصيم) وقال بعضهم يجوز اكله لانه طاهر كجد الشاة كذا (قوله اما جلد غير
 المأكول كالحمار لا يجوز اكله اجماعا لان الدبغ فيه ليس بأقوى من الذكاة ذكاته لانه يسه فكذا دبه أفاده
 المصنف ط (قوله وتنجيز بيع الدهن المتخصص) عبارة لجمع النفس لكن مراده المتخصص اى ما عرض له
 النجاسة وأشهرها فضل المضارع المسند لغيره لجماعة الى خلاف النافي كما هو اصطلاحه (قوله في غير
 الأكل) كالاستباح والدابة وغيرهما ابنك وقيدوا الاستباح بغير المسجد (قوله بخلاف الولد)
 اى دهن المنة لانه جرؤها فلا يكون مالا ابنك اى فلا يجوز بيعه اتفاقا وكذا الانتفاع به لحديث الصاري
 ان الله حرم بيع الخمر والمينة والخنزير والاصنام قبل باربعين سنة (قوله رأيت شعور المنة فانه يطل بها النفس
 ويد عن بها الجلود ويستعمل بها الناس قال لا حورام الحديث (قوله كعبها وصوفها) ادخلت الكفاف
 عظمتها وشعرها وربشها ومنقارها ونظفها وحافر فاقن هذه الاشياء طاهرة لانها الحماة فلا يجهل الموت
 ويجوز بيع عظم الفيل والانتفاع به في الحل والكوب والمقاتلة من ملخصا ط (قوله وقد شرأ ما باع الخ)
 اى لو باع شيئا وقبضه المشتري ولم يقبض البائع الفخ فاشترأه باطل من الفخ الاول لا يجوز زبني اى سواء كان
 الفخ الاول حالا أو مؤجلا هداية وقيد بقوله وقبضه لا يبيع المتقول قبل قبضه لا يجوز ولو لم يقبضه كما ساقى
 في باب والمقصود بيان الفساد بالشرأ بالاكل من الفخ الاول قال في الصراطه وحل شراء الكل او البعض (قوله
 نفسه او وكيله) تنازع فيه كل من شرأ وبيع قال في الصراطه مطلق فيما باع فعمل ما باعه نفسه او وكيله وما باعه
 أصالة او وكالة كما يحل الشراء لنفسه واقره اذا كان هو البائع اه فأفاده لو باع شيئا أصالة بنفسه او وكيله
 او وكالة عن غيره ليس له شرأه بالاكل لا لنفسه ولا لغيره لا يبيع وكيله باذنه كبيع نفسه او وكيله بالبيع
 أو سيل في حق المحقق فلا يصح شرأه لنفسه لانه شرأ البائع من وجه ولا لغيره لان الشراء واقع لمن حيث
 الحقوق فكان هذا شرأ ما باع لنفسه من وجه كذا يفاد من الزبيلى أيضا (قوله من الذي اشتراء) متعلق
 بشرأه ونخرج به ما لو باعه المشتري لرجل او وجهه أو أوصى له به ثم اشتراءه البائع الاول من ذلك الرجل فانه
 يجوز لان اختلاف سبب الملك كاختلاف العين زبني ولو خرج عن ملك المشتري ثم عاد اليه يحكم ملك جديد
 كقالة أو شرأ أو هبة أو وارث شرأه البائع منه مالا بالاكل جائزا لان عاد اليه بما هو فسخ بفساد رؤية أو شرأ قبل
 القبض او بعدد يجر عن السراج (قوله ولو حكا) تعميم لقوله من الذي اشتراء (قوله كوارنه) اى

نوعن أبي يوسف يكره الخنزير لانه
 نجس ولذا لم يلبس السلف مثل
 هذا الخلف ذكره القهستاني
 ولعل هذا في زمانهم أما في زماننا
 فلا حاجة اليه كالإيجنى (وجلد
 مئة قبل الدبغ) لو بالعرض
 ولو بالنجس باطل ولم يفسد ههنا
 اعتمادا على ما سبق فانه لو ان
 قبيصة (وبعد) اى الدبغ (باع)
 الاجلاد انسان وخنزير وحية
 (ويتوقف به) لطلانه حينئذ (فغير
 الأكل) ولو جلد ما كحول على
 الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت
 عليكم الميتة وهذا جرؤها وفي
 الجمع وتنجيز بيع الدهن المتخصص
 والانتفاع به في غير الأكل بخلاف
 الولد كما يتفهم مما نقله حيا
 منها (كعبها وصوفها كما مر
 في الطهارة (د) قد شرأ ما باع
 بنفسه أو وكيله من الذي اشتراء
 ولو حكا كوارنه

(بالاقل) من قدر الثمن الاوّل
 (قبل نقد) شكل (الثمن)
 الاوّل صورته باع شيا بمضرة ولم
 يقبض الثمن ثم شراء بفضة لم يميز
 وان رخص السعر للربا غلافا
 الشافعي (وشراء من لا يقبوز
 شهادة له) كائنه وأيه (كشرايه
 بنفسه) فلا يجوز باضا خلافا لهما
 في غير عبده ومكاتبه (ولابد)
 لعدم الجواز (من التحد جنس
 الثمن) وكون المبيع بماله (فان
 اختلف جنس الثمن أو تعيب
 المبيع (جاز مطلقا) كالوشراء
 بأزيد أو بعد النقد (والدراهم
 والدنانير جنس واحد) في ثمان
 مسائل منها (هنا) وفي فضله دين
 وشفعة وأكراه ومضاربة اشتداء
 واتهاما وبقا
 مطلب
 الدراهم والدنانير جنس واحد في
 مسائل

وارث المشتري اى فلو اشترى من وارث مشتريه باقل مما اشترى به المورث لم يميز لتساو الوارث مقام المورث
 بخلاف ما اذا اشترى وارث البائع باقل مما باع به مورثه فانه يجوز ان كان من غير زهاده والفرق ان وارث
 البائع انما هو مقامه فيما يورث وهذا لا يورث ووارث المشتري تام مقامه في ملك العين فآده في البيع
 (قوله بالاقل من قدر الثمن الاوّل) وسكانة والوصف كالوباع بألف الى سنة فاشترابه الى سنتين يجر
 (قوله قبل نقد الثمن الاوّل) فبذله لا بعده لانساو ولا يجوز قبل النقد وان بقي درهم وفي القنينة لو قبض
 نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يميز بجر قلت وبه يظهر ان احوال الشارع لقنينة كل لاهل
 له لانه يشهد انه قبل نقد البعض لا يشده هو خلاف الواقع والحاصل ان نقد ككل الثمن شرط لصحة الشراء
 لانساو لانه يفسد قبل نقد الكل والبعض فتأمل (قوله وان رخص السعر) لان تغير السعر غير معتبر
 في حق الاحكام كافي حتى القاصب وغيره فمادامه المبيع كاتخرج عن ملكه فيظهر الرخ زيلى (قوله
 الربا) حله لقوله لم يميز اى ان الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالهبة التي خرج
 عن ملكه وصار بعض الثمن قصاصا لبعض بقي له فله فضل بلا عرض فكان ذلك ربح مالم يقبض وهو حرام
 بالنسب زيلى (قوله كائنه وأيه) وكعبده ومكاتبه لان شراؤه هؤلاء ككشرايه البائع بنفسه
 لاتصال منافع المال بينهم وهو قتل الوكيل في البيع اذا عقده هؤلاء زيلى اى قتلهم ولو باع الوكيل من ايته
 ونحوه ثم لا يقتضى ان المراد شراء هؤلاء بالاقل لانفسهم مالموا اشتروا بالوكالة عن البائع لا يجوز ولو كانوا اجانب
 عنه كما مر في قول المصنف ابو بكر (قوله في غير عبده ومكاتبه) فشرأهما مستثنى عن عدم جواز قال
 الزيلى لان كسب العبد لسيده وله في كسب مكاتبه عن الملك فكان تصرفه ككسبه (قوله جاز مطلقا)
 اى سواء كان الثمن الشافى اقل من الاوّل او لا لان الرخ لا يظهر عند اختلاف الجنس اه مخ ولان المبيع
 لو اتفق يكون التقصان من الثمن في مقابله ما قص من العين سواء كان التقصان من الثمن بقدر ما تنقص
 منها او اكثرت منه بجر من الفتح (قوله كالوشراء الخ) تشبيه في الجواز مع قطع النظر عن قوله مطلقا (قوله
 بأزيد أو بعد النقد) ومثل الازيد المساوى كافي للزيلى وهذا قول المصنف بالاقل قبل نقد الثمن (قوله
 والدراهم والدنانير جنس واحد) حتى لو كان العقد الاوّل بالدراهم فاشترابه بالدنانير وقبضها اقل من الثمن الاوّل
 لم يميز استصحابا لانهما جنسان صورة وجنس واحد معنى لان المقصود بهما واحد وهو القنينة فيا لتنظر الى
 الاوّل يصح وبالتنظر الى الثاني لا يصح فظننا اهزم على المبيع زيلى ملخصا (قوله في ثمان مسائل) الذي في
 المنع عن العمادة أن المسائل سبع غير الاربعة المزيدة اه ح وزاد الشارع مسألة المضاربة اشتداء (قوله
 منها هنا) من اسم بمعنى بعض مبتدأ مضاف الى الضمير وهنا اسم مكان مجازى مبنى على السكون لتضعفه
 معنى الاشارة في محل نصب بمعدوف خبر المبتدأ ولا يصح جعل منها خبرا عن هنالاه لتضعفه معنى غير مستقل
 لا يصح الاشتداء به ولو قال منها ما هنا كان اولى اه ح قلت ما ذكره من عدم صحة الاشتداء بأياه هنا صحيح
 ولكن هلته أنه من الظروف التي لا تصرف كافي للمضى لا ما ذكره والالزم أن لا يصح الاشتداء بأياه الاشارة
 كلها فافهم (قوله وفي قضاء دين) صورته عليه دين وداهم وقد امتنع من القضاء فوقع من ماله في دين
 القاضي دنانير كان له أن يصرقها بالدراهم حتى يضى غريمه ولا يعمل ذلك في غير الدنانير عند الامام وعندهما
 غير الدنانير كذلك ط (قوله وشفعة) صورته اخبر الشفع أن المشتري اشترى الدار بألف درهم فلم
 الشفعة فبين أنه قد اشترى الدار بدنانير فبينما ألف درهم أو اكتر ليس له طلبا وسقط بالتسليم الاوّل ط (قوله
 واكراه) كالواكراه على بيع عبده بألف درهم فباعه بفضة دينار فبينما ألف درهم كان البيع على حكم
 الاكراه لا لوباعه بكبلى "اورزنى" او عرض والقيمة كذلك (قوله ومضاربة اشتداء واتهاما وبقا) لم يذكرك
 التقسيم في العمادية وانما ذكر صورتين في المضاربة احداهما اذا كانت المضاربة دراها فأتت برب المال
 أو عزل المضارب عن المضاربة وفي يده دنانير لم يكن المضارب أن يشتري بها شيا ولكن يصرق الدنانير
 بالدراهم ولو كان ما في يده عرضا وسكنا وموزونة أن يحول الى رأس المال ولو باع المتاع بالدنانير لم يكن له
 أن يشتري بها الا بالدراهم فانما هو كالواكراه المضاربة دراها في دين المضارب فاشترى متاعا بكبلى "اورزنى"
 لزمه ولو اشترى بالدنانير فهو على المضاربة استصحابا عندنا اه ملخصا الصورة الاولى تلحق مثلا للالاتهام

والثانية للقاء لكن لم يظهر في كون الاولى مما نحن فيه اذ لو كانت الدراهم والدنانير فيها جنسا واحدا ما كان يلزمه ان يصرف الدنانير بالدراهم تأتى ثم رأيت الشارح في باب المضاربة يجعلهما جنسين في هذه المسألة وهذا عين ما فهمته وقد نقلت الجدة وأما مسألة المضاربة ابتداء فقد زادها الشارح وقال ط صورته عقد معه المضاربة على ألف دينار ووين الربح فذخيرة دراهم فبما من الذهب تلك الدنانير صحت المضاربة والربح على ما شرطوا ألا كذلك يظهر في (قوله واستناع مراجه) صورته اشترى ثوبا بعشرة دراهم وباعه مراجه باثنى عشر درهما ثم اشتراه أيضا بدنانير لا يبيعه مراجه لانه يحتاج الى أن يعطى من الدنانير ربحه وهو درهمان في قول الامام ولا يدرك ذلك الا بالخبر والقلن ولو اشتراه بغير ذلك من الصكي "او الورق" او العروش باعه مراجه على الثمن الثاني اه وقوله ولا يدرك الخ اى لانه يحتاج الى تعويم الدنانير بالدراهم وهو مجوز دخلت وسبب المراجه كالتولية والوضعة على اليقين بما قام عليه لتتقن شبهة الخيانة اه ح (قوله ويزاد زكاة) فانه يضم أحد الجنسين الى الآخر ويكمل به النصاب ويخرج زكاة أحد الجنسين من الآخر ط (قوله وشركات) اى اذا كان مال احدهما دراهم ومال الآخر دنانير فانها تتعقد شركة الغنان فيما ط (قوله وقيم المتلفات) يعنى أن المقوم ان شاء قوم بدراهم وان شاء قوم بدنانير ولا يعين أحد الجنسين ط (قوله وأروش جنابان) كل وضعة يجب فيها نصف مشراة وفي الهاشمية العشر وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الحماقة ثلث الدية والدية اما ألف دينار أو عشرة آلاف درهم من الورق فيجوز التقدير في هذه الاشياء من اى الجنسين ط (قوله وفي الخلاصة الخ) لاحول لهذا الجمله هنا وسأتى في بعضها في محلها وهو فصل التصرف في المبيع والثنى عقب باب المراجه ح (قوله كل عوض الخ) كل نقول اذا اشتراه لا يجوز له التصرف فيه قبل قبضه بالبيع بخلاف ما اذا اعتقه او دره او وهبه او تصدق به او قرضه من قهر باعه فانه يصح على مأسأتى وقوله ينسحب اى العقد يلا كذا على هلاك العوض والجمله حصة عقد قال ط أخرج به الثن فانه يجوز التصرف فيه شبهة اوسع او غيرها قبل قبضه سواء تعين بالتعين كتمكيل الاول لاكتفوا لان القيد لا ينسحب بلاك لان الاصل وهو المبيع موجود ويا في ابصاحا ان شاء الله تعالى في محله (قوله وصح المبيع فبما منتم اليه) اى الى شراء ما باعه بأقل قبل نقد الثمن من (قوله ثم اشتراه مع ثنى آخر بغيره) وكذا لو اشتراها بجمعة مشركا في الثمن والفتح ونظر منه أنه لو اشتراها بجمعة مثلا اى بأقل من الثمن الاول فهو كذلك بالاولى فافهم (قوله لانه طارئ) لانه يظهر بانقسام الثمن او المظاهرة فلا يسرى زيلى (قوله ولكان الاجتهاد) اى فكان الفساد فمبيع أو لا ضعيفا لاختلاف العلماء فيه فلا يسرى كذا اذا اشترى عبدين فاذا احدهما مدبر لا يفسد في الآخر لان بخلاف الجميع حر وعبد وتعامه في الفسخ ولانه المناسعة في الاول باعتبار رتبته الربا فلو اعتبرت في المنعوم لكان اعتبارا لشبهة الشبهة وهي شريعة دور (قوله لان مقتضى العقد الخ) اى وهذا الشرط ليس مقتضى العقد ففسده لان فيه نفعا لاحد العاتدين لانه فكيكون اكثر مما شرط أو أقل قال ط والحيلة في جواز ان لا يفسد العقد الابدوزنه تقرر بالاصح فيقول بعد الوزن بملك ما في هذا النظم بكذا ويقول الآخر قبلت فكيف يكون هذا من بيع الجزاف وهو صحيح جوى عن شر ابن السلي (قوله فانه يجوز) فلو باع المشتري السلعة قبل أن يزن الطرف من اى حنيقة لا يجوز بيع المشتري وقال ابو يوسف يجوز خائفة (قوله كما لو عرف قدر وزنه) يناسب معرف الصهور اى لو عرفاه وشرا طارح قدره فانه مقتضى العقد فيجوز (قوله وقد مدد الواد بمعنى او ط (قوله لانه قابض او متكر) لب ونشره ب قال في البحر لانه ان اعتبرنا اختلافا في تعيين الرق المقبوض فالقول القابض شيئا كان أو أمنا وان اعتبرنا اختلافا في الزيت فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه يكثر الزيادة واذا برهن المبيع قبلت سنه وأورد عليه مسائلان احدهما لو باع عبدين ومات أحدهما عند المشتري وجاء بالآخر برة بسبب واختلاف قيمة الميت فالقول للمبيع والثانية أن الاختلاف في الثمن يوجب التصالف وأوجب عن الاول بأن القول فيه للمبيع لانكراه الزيادة أيضا وعن الثاني بأن التصالف على خلاف التقاسم عند الاختلاف في الثمن قصدوهنا الاختلاف فيه تسع لاختلافهما في الرق المقبوض أهو هذا الم لا فلا يوجب التصالف كذا في الفسخ والرق بالسكر الطرف (قوله وصح بيع الطريق) ذكر في الهداية أنه يحتمل بيع رقة الطريق بيع حق المرور في الثاني

استناع مراجه ويزاد زكاة وشركات وقيم المتلفات وأروش جنابان كإبطه المصنف معزيا للمادة وفي الخلاصة كل عوض ملك بعقد ينسحب بلاك قبل قبضه لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه (وصح المبيع فبما منتم اليه) مكان باع بعشرة ولم يشترها ثم اشتراه مع ثنى آخر بعشرة ففسد في الاول وجاز في الآخر فيقسم الثمن على قيمتها ولا ينسحب الفساد لانه طارئ ولكان الاجتهاد (و) بيع (زيت) على ان يزنه بطرفه ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطلا) لان مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله (بمختلف شرط طرح وزن الطرف) فانه يجوز كالوعرف قدر وزنه (ولو اختلفا في نفس الطرف وقدره فالقول للمشتري) بينه لانه قابض او متكر (وصح بيع الطريق)

مطلب
في بيع الطريق

روايتان اه ولما ذكر المصنف الثاني فيما يأتي علم أن مراده هنا الأول ثم في الدور عن التنازلية الطرق
ثلاثة طريق إلى الطريق الأعظم وطريق إلى السكة غير نافذة وطريق خاص في ملك الإنسان قال أخيراً يدخل في
البيع بلا ذكره أو ذكر الحقوق والمواقف والأقلاق يدخلان بلا ذكر اه ملحقاً وحاميه لوباع دارملا يدخل
فيها الأولان مثلاً بلا ذكر خلاف الثالث والظاهر أن المراد هنا هو الثالث وقد علم أيضاً أن المراد بيع رقبته
الطريق لآخر المروءات الثاني يأتي في كلام المصنف فإذا كانت داره جاهلاً دار رجل وكان له طريق في داره ملك
الرجل له داره قائماً أن يكون فيها حق المروءة وإنما أن يكون له رقبته الطريق فإذا باع رقبته الطريق صح فإن
حد ظاهر والألف بقدر عرض باب الدار العظمى كما يأتي والفرق بين هذا الطريق والطريق الثاني وهو ما يكون
في سكة غير نافذة أن هذا ملك للبايع وحده ولذا سمي خاصاً بخلاف الثاني فإنه مشترك بين جميع أهل السكة وفيه
أيضاً حق للعامة كما يأتي بيانه ثم يأتى وقد أشبه ذلك على الترتيل في فرائجه يظهر لك ما فيه بعد فهمك ما تقررناه
واللهدقه (قوله وفي الترتيلة عن الثانية لا يصح) نقل في الترتيلة عن الثانية الخصمة عن مشايخه
فما هنا بناء عليه اه قلت عبارة الترتيلة هكذا قوله وصح بيع الطريق بحاقه ما قال في الثانية ولا يجوز
بيع مسبل الماء وهبه ولا بيع الطريق بدون الأرض وكذلك بيع الترتيب وقال مشايخ بل جاز وبما قلناه
أيضاً قوله لا أتق في رواية الزبادات اه كلام الترتيلة والمتبادر من قول الثانية وقال مشايخ بل جاز أن
خلافهم في بيع الترتيب أي بدون أرض لا في جميع المسائل المذكورة بدليل صحة قوله وكذلك الخ وقد ذكر
في الدور خلافهم في مسألة الترتيب فقط ولم أومن ذكر خلافهم في بيع المسبل والطريق فأنهم ثم أعلم أن مادعاه
في الترتيلة من مخالفة غير مسلم لأن قول المصنف وصح بيع الطريق حراده رقبته الطريق بدليل نقل
الدور به من معلوم وبدليل ذكره بيع حق المروءة بعده ولا كان نكراراً وقد تابعه المصنف هنا وحراده الثانية
ببيع الطريق ببيع حق المروءة بدليل قوله بدون الأرض وقوله وبما قلناه أيضاً الخ غير مسلم أيضاً لأن رواية الزبادات
اتخذ كرهاً في الدور ببيع حق المروءة لا في بيع الطريق فنحن في إسن مخالفة وما ذكره المصنف من جواز بيع الطريق
وهبه مني عليه في المتن أيضاً بلا ذكر خلاف وكذا في الهداية وغيرها واتخذوا الاختلاف الرواية في بيع
حق المروءة كما يأتي (تنبيه) باع رقبته الطريق على أنه لا يباح حق المروءة والسل على أنه لا يقر العلو جاز
فتح قبيل قوله والبيع إلى الترتيب (قوله ومن قصة الوهابية) خبر مقدم والبيت مبتدأ مؤخر أي هذا البيت
مفقول منها ط (قوله وليس لهم الخ) جملة قال الامام معترضة بين بعض القول وهو خبر ليس المتقدم واسمها
المخزوم والواو في ولم ينفذ للسل أي والخال أن الدواب ليس ينفذ هذا قال ابن الصنع والمساءلة من التتعة عن نادر
ابن رستم قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا أن يبيعوها
بينهم لأن الطريق الأعظم إذا كثر الناس فيه كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى ينفذ هذا الزام قال الثاني
وقال شاذ في دور بين خمسة باع أحدهم نصيبه من الطريق قال بيع جاز وليس للمشتري المروءة إلا أن يشتري
دار البائع وإذا أراد أن يشتريها وأصحابها ليس لهم ذلك لأن ما هنا كانت ملكاً
لهم ظاهر لكن للعامة فيها نوع اه ملحقاً ثم أفاد أن ما هو فيه الناطق شرحه من اختلاف الروايتين
مدفوع فإن ما ذكره ابن رستم في بيع الكل وما ذكره شاذ في بيع البعض والفرق أن الثاني لا يضي إلى
ابطال حق العامة بخلاف الأول هذا وقد علمت مما تقررنا سابقاً ما في الوهابية غير ما ذكره المصنف لأن مراد
المصنف الطريق الخاص المألول واحد وهذا طريق مشترك في سكة مشتركة (قوله وفي معاينها) خبر مقدم
والبيت مبتدأ مؤخر وجه وارضاء الخ معترضة والضريح الوهابية وهي مفاعلة من عباده إذا سلمه عن نحو
يظن ههنا عن جوابه من قوله هي عن جوابه إذا هجر وتعام في ط عن ابن الصنع قال الناطق والعبادة
هند الفرضين كالنفاذ عند الفقهاء والاساس عند أهل اللغة لأن ما يفسر بالخبر يرضى الجاهل أي العقل
والانفrazع لنز بعض الام وقيل يقتضاه وقع الفتن المهمة (قوله وارضاء في الفناز الاشياء) حقق أن
يذكر عند البيت الأول فإن الذي في الفناز الاشياء هكذا أي شركة فيما يمكن قسمته إذا طلبوا هم قسم
قل السكة الغير النافذة ليس لهم أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك اه (قوله وما لك أرض الخ) هي
الأرض المأولة من السكة الغير النافذة فإنه لا يملك بيعها من غير تركه قال ولوباها البعض الشركاء هل يجوز

وفي الترتيلة عن الثانية
لا يصح ومن قصة الوهابية
وليس لهم قال الامام تقاسم
بدرب ولم ينفذ كذا البيع يذكر
وفي معاينها وارضاء في الفناز الاشياء
وما لك أرض ليس يملك بيعها
لفي شريك ثم لومته بطلو

ابن رستم هو ابو بكر المروزي حجة
الاعلام تفقه على محمد بن الحسين
ودوى عنه النوادر وشذاهو
ابن حكيم من اصحاب زفر مات
سنة خمس ومائتين راجع العلامة
قاسم اه منه

(حد) ان ينزل طول و عرض

(أولاهيته) واذا لم ينسب

بمرض باب الدار العظمى (لا يصح)

مسبل الماء وجهته لجهاته اذ

لا يدري قدر ما ينسفل من الماء

(وصحح سيع حق المروءة) لا ارض

(بلا خلاف) مقصودا (وحده

في رواية) وبه أخذ جماعة المشايخ

شيخي وفي اخرى لا وصححه ابو

البيث (وكذا) بيع (الشرب)

ونظائر الرواية فساد الاتعا

خاتبة وشرح وبهاينة وسحقته

في احياء الموات (لا) يصح (بيع

حق التسبيل وجهته) سواء كان

على الارض بلهالة محله كما مر

مطلب
في بيع السبل

مطلب
في بيع الشرب

فيه نظر ولم أتف على الجواب فيه اه قلت ظاهر قولهم أنه لا يجوز بيع الطريق يقتضي المنع مطلقا حالة
الانقراض وانما يجوز بالنسبة فيما اذا باع الدار ورثها قاله مسبل البر ابن النجدة قلت الذي تقدم عن شداد
جواز البيع ثم عدم الجواز انما هو على ما في الخاتبة وقال مشايخ بلج بلجوا ط قلت قد معنا الكلام على
ما في الخاتبة فافهم (قوله وان لم ينسب الخ) بيان لقوته أولا وكان الأولى تقديمه على قوته وجهته كما فعل
في الدرر (قوله بقدر مرض باب الدار العظمى) عزاء في الدرر الى النهاية ومنه في الفتح زيادة قوله وطوله
الى السكة التافذة ثم قال في الدرر وعلى التقديرين يكون صينا معلوما فصحه وجهته اه قلت وانظر ان
العظمى صفة لباب وانما لاكتساب الباب التائب باسقاطه الى الدار الموثقة ومعناه أنه لو كان له دار في داخل
دار غيره مثلا وطريق في دار الجار فباع الطريق وحده ولم ينسب قدره كان المشتري من دار الجار يمرض باب
دار البائع فلا بد فكان لها ما كان الأول أعظم من الثاني كان في قدر الباب الأعظم هذا ما ظهر في وفي القهستاني
وطريق الدار عرض مرض الباب الذي هو مدخلها وطوله منه الى الشارع اه وفي الفتح صدق قوله ولو اشترى
جارية الا جعل الخ ولو قال بعتك الدار انما رجة على ان تجعل لي طريقا الى دارى هذه الدار فبعتك البيع
ولو قال الا طريق الى دارى الدار فبعتك طريقا فبعتك مرض باب الدار انما رجة اه (فرج) في الخاتبة باع فخذ
في أرض صحراء بطريقها من الأرض ولم ينسب موضع الطريق قال ابو يوسف يجوز له ان يذهب الى النضلة من
الى النواحي شاء اه فاذا جواز بيع الطريق تعاوان لم يمكن له ما يقدريه فائمل (قوله لا يصح
مسبل الماء) هذا ايضا يحصل بيع رقبته المسبل وبيع حق التسبيل كما في الهداية ولكن لما قال المسفل
بعده لا يصح حق التسبيل علم ان مراده ما يصح رقبته المسبل ووجه الفرق فيه وبين بيع رقبته الطريق
كما في الهداية ان الطريق معلوم لانه طول وعرض معلوما كما مر وأما المسبل فيجهول لانه لا يدري
قدر ما ينسفل من الماء اه قال في الفتح ومن هنا عرف ان المراد اذا لم ينسب مقدار الطريق والمسبل انما هو
حد ما يسفل في الماء اوباع أرض المسبل من غير ان يشره من غير اعتبار حق التسبيل فهو جائز بعد ان ينسب
حدوده اه (قوله تعاوان الارض) يحتمل ان يكون المراد تعاوان الطريق بان باع الطريق وحق المرر
فدو ان يمكن المراد ما اذا كان حق المروءة في أرض شريه الى أرضه فباع أرضه مع حق مروره الذي
في أرض الغير وانظر ان المراد الثاني لان الأول ظاهر لا يحتاج الى التنصيص عليه وقوله انه لا يدخل
الا يذكرة أو يذكرة كل حق لها وهذا خاص بالثاني كما لا يخفى (قوله وبه أخذ جماعة المشايخ) قال السخاوي وهو
الصحيح وعليه الفتوى مضمرات اه والفرق بينه وبين حق التعل حيث لا يجوز هوان حق المروءة حق يتعلق
برقبة الأرض وهي مال هو عين فالتعلق به حكم العين اما حق التعل فمعلق بالهواء وهو ليس بمال اه
فتح (قوله وفي اخرى لا) قال في الدرر وفي رواية الزبادات لا يجوز وصححه الفقيه ابو البيث بأنه حق من
الحقوق وبيع الحقوق بافتراده لا يجوز اه وهذه الرواية التي وهم في الترتيلالية مخالفا لقول المصنف
والدرر وصحح سيع الطريق وقد معنا فقه (قوله وكذا بيع الشرب) اي فانه يجوز تعاوان الارض بالاجاع
ووجهه في رواية وهو اختيار مشايخ بلج بلجوا ط قلت قد معنا فقه (قوله وبه أخذ جماعة المشايخ) قال السخاوي وهو
الصحيح كما في الفتح وظاهر كلامهم أنه باطل قال في الخاتبة فريضي أن يكون قاسدا لا باطلا لان بيعه يجوز
في رواية توبه اخذ بعض المشايخ وبحث الصادق ببيعة بعض البلدان فكان حكمه حكم السابك بعت القبض
فاذا باعه بعده اى مع أرضه فبيعي أن يجوز ويؤيده ما في الاصل لو باعه بعبه وقبض العبد وأعتقه جازعه
ولو لم يكن الشرب محلا لبيع لما جازعه كالمواشيت جنة اودم فاعتقه لا يجوز اه وأما ضمة بالاختلاف
بان يبي أرضه بشرب غيره فهو احدى الزوايين والقوى على عدمه كما في الذخيرة هو الاصح كما في الذخيرة
ونعاه في النهر (قوله وسحقته في احياء الموات) حيث قال هو المصنف هناك ولا يصح الشرب
ولا يوجب ولا يؤثروا لا يعتد به لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ثم قل عن شرح الوهبانية
أن بعضهم جوز بيعه ثم قال ونفذ الحكم بعبه يه اه ط (قوله لا يصح بيع حق التسبيل الخ) اي
باتفاق المشايخ ووجه الفرق بينه وبين حق المروءة على رواية جواز ان حق المروءة معلوم تعلقه بمحل معلوم وهو

الطريق اما التسديد فان كان على السطح فهو تطهر حتى التلوي ويبيع حتى التلوي لا يجوز بانفاق الروايات وبتر وجهه وهو انه ليس حقا متعلقا بما هو مال بل بالهواء وان كان على الارض وهو ان يسيل الماء عن أرضه كيلا يفسد هاتفه على أرضه فغيره فهو مجهول لماله عمله الذي يأخذه وتعلمه في الفتح (قوله لانه حتى التلوي) اي تطهره (قوله يقين مؤجل) اي حتى دين انا تأجيل المبيع والحق العين فسد مطلقا كما سذكر الشارح (قوله لاني التبريز) اصله توروز وبقد تكلم به عمر بن موسى القتيبي عن قتال كل يوم لتأثيره حين كان الكلداني يهيمون به فتح (قوله في الحوت) الذي في الحوت عن البرجندى الجدى ط قلت وهذا اقل فصل الشتاء وما ذكره الشارح مذكور في التفسير (قوله فاذا لم يسنا الخ) اي اذا لم يسنا العاقدان واحدا من السبعة فسد ما اذا بناء اعتبر معرفة وقته فان عرفاه مع والافسد وهو ما ذكره المصنف (قوله والمهرجان) بكسر الميم وسكون الهاء ط عن المشايخ وفي التفسير انه نوعان عانة وهو اقل يوم من انخرى فاعني اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس والعشرون منه (قوله فاكتفى بذكر احد هما) ولكن انما المصنف بذلك تقديره لمخالفة في السراج ايشان صوم النصارى غير معلوم وظهره معلوم واليهود بعكسه اه والحاصل ان المدار على العلم وعدمه كما افاده المصنف بقوله اذا لم يذكر المتعاقدان (قوله فلو عرفاه) اي عرفه كل منهما فلو عرفه احدهما فلا افاده الرمي (قوله للعلم به) قال في الهداية لانه لا بد من صومهم بالايام فهي معلومة فلاجمال اه ومفاده ان صوم اليهود ليس كذلك قال في الفتح والحاصل ان المقصد الجملة فاذا اتفقت الصلح بنصوص هذه الاوقات جاز (قوله وهو خوسن يوما) كذا في الدور عن القرطبي وفي الفتح والتبريز خوسن يوما وفي التفسير صوم النصارى سبعة وثلاثون يوما في مدة ثمانية واربعين يوما فان ابتدأ صومهم يوم الاثنين الذي يكون في ايام اجقاع التبريز الواقع في شباط من آذار لا يصومون يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعني يوم صومهم يوم الاحد بعد ذلك (قوله والحصاد) يقع الحاء وكسرها هو مثله القطاف والدياس فتح (قوله والدياس) هو دوس الحب بالقدم لنقشر واصله الدوس بالواو لانه من الدوس قلبت ياء لكثرة قلبها فتح (قوله لانها) اي المذكورات من قوة الى قدوم وما بعده (قوله ولوباع الخ) افاد ان ما ذكر من التسديد به الاحال انما هو اذا ذكرت في اصل العقد بخلاف ما اذا ذكرت بعده كالوالمقاييد العقد شرط فاسد وبان تصحح انه لا يلحق (قوله شئ) ومثل في الفتح (قوله مع التأجيل) كذا جزم به في الهداية والمثلث وغيرها وقد ساقم الكلام عليه اقول البوع عند قوله ومع بن حال ومؤجل الى معلوم فراجع (قوله فحصل في الدين) راجع الى قوله ولوباع مطلقا الخ يعني ان التأجيل بعد صحة العقد تأجيل دين من الدين فحصل فيه الجملة السيرة بخلافه في صلب العقد لان قبول هذه الاجال شرط فاسد والعقد يفسد به افاده في الفتح (قوله والكتافة) فانما تحصل جملة الاصل كالكتافة عذاب الله على فلان والذوب غير معلوم الوجود فحصل بهالة الوصف وهو الاجل اقل وقامه في الفتح (قوله لا الفاشحة) كالي هوب الريح ويغوى كايان قال في النهر وهذا يشير الى ان السيرة ما كانت في التقادم والتأخر والفاشحة ما كانت في الوجود كهبوب الريح كذا في العناية اه (تسمية) في الزاوي يباع بين نفعه وتقديره اذا رجع من يلكذا فهو فاسد (قوله أو اسقط المشتري الاجل) وجه الصلة ان الفساد كان لتنازع وقد ارتفع قبل تقريه وافاد ان من له الحق يستبد باسقاطه لانه خالص حقه وما اقول التقدير رضاعي اسقاطه فهو قيد اتفاق في كافي الهداية (قوله قبل حلوله) قبله لانه لو اسقطه بعد حلوله لا يتقبل جازا منع اي لو قال ابطلت التأجيل الذي شرطته في العقد لا يطل ويحق القضاة تقريه بعض الاجل وليس المراد اسقاط الاجل الماضي فاقهم (قوله وقبل فسخه) اي قسم العقد ما لو فسخه القضاة ثم اسقط الاجل وليس المراد اسقاط الاجل الماضي فاقهم (قوله وقبل الافتراق) هذا في الاجل المجهول جملة متفاحه كايان في لاهل لا ذكره هنا ولا اعترضه الرمي بان اطلاق التورن على عدم ذكره صريح في عدم اشتراطه وقول الزيلعي لو اسقط المشتري الاجل قبل اخذ الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحجاج جاز البيع صريح بانفلايه جازا ولو بعد ايام ولو شرطنا قبل الافتراق لما صح قوله قبل اخذ الناس الخ واذا ثبتت كلامهم جميعا وجدته كذلك اه ملخصا (قوله ابن كمال وابن ملك) اقول عزاء

ابن كمال الى شرح الطحاوي - وعزاه ابن مالك الى الحقائق عن شرح الطحاوي - وهو غير صحيح فان الذي رأته
 في الحقائق وهو شرح المنظومة النصفة في باب ما اختص به زفر هكذا اعلم ان البيع بأجل مجهول لا يجوز
 اجماعا سواء كانت الجهة متقاربة كالحصاد والدياس مثلا ومتفاوتة كهبوب الرمح وقدم واحد من صفه
 فان أبطل المشتري الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل فسخ العقد بالفساد انقلب البيع جائزا عندنا وعند
 زفر لا يتقلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفساد ولا يتقلب جائزا اجماعا وان أبطل المشتري
 الاجل المجهول المتفاوت قبل التفرق وقد علم ان انقلب جائزا عندنا وعند زفر لا يتقلب جائزا ولو تفرق قبل
 الابطال تأكد الفساد ولا يتقلب جائزا اجماعا من شرح الطحاوي في اقول السلم قلت ذكر أبو حنيفة الاجل
 المجهول مطلقا وقد بينت أن اسقاط كل واحد موقت موقت على حدة اه مافي الحقائق وقد مناهه اول
 السبع عن الصرع السراج ورأيت منقولاً بإضاع البدائع وحاصله أن اعتبار ابطال الاجل قبل التفرق انما
 هو في الاجل المجهول المتفاوت أي المجهول جهة متفاحشة لا في المجهول المتقارب فانهم لم يذكروا فيه
 والظاهر أن ابن كمال تابع ابن مالك وأن نسخة الحقائق التي نقل منها ابن مالك فيع اسقط وبعه أيضا المصنف
 والشارح وهذا من جهة المواضيع التي لم أر من تبع عليها والله تعالى الجدة (تنبيه) قول الحقائق وقد علم غير
 شرط في المجلس لافي التاسع والثلاثين من جامع التصولين أبطل المشتري الاجل الفاسد وقد علم في المجلس
 أو بعده جازا البيع عندنا اسقاطا وقال زفر والشافعي لم يميز وقامه فيه (قوله فلا يتقلب جائزا وان أبطل
 الاجل) هذا يوم أن المراد أن أبطل الاجل قبل الاتفاق وليس كذلك لما علمت من صريح القول أنه يتقلب
 جائزا ولا أن البين - لم يذكره قبل الاتفاق فتعين أن المراد أن أبطله قبل حله (قوله أو امر المسلم الخ)
 صنف على كفل من قوة كمال كفل ط (قوله يبيع خر أو خنزير) أي يملكه بأن أسلم عليها ومات قبل أن
 يربها ما هو وارث مسلم فربها فغ (قوله يبيع خر أو خنزير) أي التوكيل ببيع الوكيل وشراؤه بغير (قوله مع
 أن كراهة) أي مع كراهة التصريح فيبيع عليه أن يملك الخمر أو يربها ويسبب الخنزير ولو وكله ببيع ما يجب
 عليه أن يصدق بفتحها بغير وغيره واقتصر لم يقلوا ويقتل الخنزير من أن يسبب السواب لا يهل (قوله
 كأنه مأمور) وهو المخطوف عليه مخ أي الكفالة واسقاط الاجل وأعاد هذا قوة أو أمر معطوف على
 قوة كمال ثلاث يومه صنفه على ما لا يبيع وهو البيع التبرؤ (قوله لأن العقد الخ) أي أن الوكيل في البيع
 يتصرف بأهلية نفسه لنفسه حتى لا يلزمه أن يصف العقد الى الموكل وترجع حقوق العقد اليه وهو أهل لبيع
 الخمر وشراؤها بشرع ما منع شرعا من تركه فغ (قوله أمر مسمى) أي يحكم الشرع بانقتال مائت
 للوكيل من المالك اليه فيثبت له كتبت المالك المبرى له يموت موته (قوله وقال لا يبيع) أي يملك كافي
 البرهان (قوله وهو الاظهر) لعل وجهه ما قاله في الفتح من أن حكم هذه الوكالة في البيع أن لا يتبع بالخن
 وفي الشراء أن بسبب التخنيز ويقتل الخمر أو يربها فغ نصرتا بلا فائدة فلا يشرع مع كونه مكر وطهرا عما
 فأي - فائدة في الفصة وأجاب في التبرأ بالانكسار عدم المشروعية لأن عدم طيب الخن لا يستلزم عدم الفصة
 كافي شرعا لخنيز إذا لم يوجد مباح الاصل جاز يبيع وان لم يطب عنه وأما في الشراء فله فائدة في الجله وهي تحلل
 الخمر اه وتأخذ ذلك مع ما قد مناه عند قوة وشرا الخنزير الخ (قوله ولا يبيع بشرط) شروع في الفساد الواقع
 في العقد بسبب الشرط لنه صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط لكن ليس كل شرط يفسد البيع خمر وأشار
 بقوله بشرط الى أنه لا بد من كونه مقارنا للعقد لأن الشرط الفاسد هو الذي بعد العقد قبل بلصق عند أبي حنيفة
 وقيل لا وهو الاصح كافي جامع التصولين في ٣٩ لكن في الاصل ان يلصق عند أبي حنيفة وان كان الاطلاق
 بعد الاتفاق عن المجلس وقامه في الصرع قلت هذه الرواية الاخرى عن أبي حنيفة وقد علمت فصميم مقابلها وهي
 قولها ما يربده ما قد مناه المصنف تعال لهداية وغيرها من أنه لو باع مطلقا عن هذه الاجال ثم أبل الخن اليها مع
 فانه في حكم الشرط الفاسد كما شرنا له هنالك ثم ذكر في البراهنة أن أخرجه مخرج الوعد لم يفسد وموونه
 كافي للواليا بيه قال اشترى في أبي الحوائط اه قال في الزهد ما ذكره اجماع التصولين وبهذا اظهر خطأ
 بعض نسخة العصر إذ أتت في رجل باع لا ترصق بسكر قدرا معتبرا شهد في نفسه بأنه يبيعه ويقوم عليه
 بأن البيع فاسد لانه شرط تركه على الارض ثم الشرط غير لازم اه قلت وفي جامع التصولين أيضا وذكرنا البيع

بكذا فافقت - كهبوب الرمح
 ويحي - مطرف لا يتقلب جائزا وان
 أبطل الاجل عني (أو أمر
 المسلم ببيع خر أو خنزير أو شراهما)
 أي وكل المسلم (ذميا) أو أمر
 الحرم غيره) أي غير الحرم (بيع
 صيده) يعني صعد ذلك عند الامام
 مع أشد كراهة كما صرح ما مر لأن
 العاقد يتصرف بأهليته وانتقال
 الملك الى الآخر أمر مسمى - وقال
 لا يبيع وهو الاظهر شرنا لبلية
 عن البرهان (و) لا يبيع بشرط

مطلب
 في البيع بشرط فاسد

مطلب
 في الشرط الفاسد اذا ذكر بعد
 العقد وقبله

بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع وزم الوفاء بالعدة إذا المواعيد قد تكون لازمة ففعل لازم
 لحاجة الناس تباعيا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه بكون بيع الوفاء إذا الشرط اللاحق يلقى بأصل العقد
 عنده في حقيقته ثم شرطه بأنه يلقى عنده لا عندهما وأن الصحيح أنه لا يشترط لالتحاق بمجلس العقد اهـ وبه أفق
 في الخفية وقال قد مر على أنها بأهمال ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع وزم
 الوفاء بالعدة اهـ قلت فهذا أيضا سبق على خلاف ما مر تصحيحه وظاهر أنها قولان معصيان (تنبيه) في
 سماع القصولين أيضا لو شرط شرط فاسدا قبل العقد ثم عقد المثل العقد اهـ قلت وبني السادة الاختلاف
 على بناء العقد عليه كما مر حوا به في بيع الهزل كما سبق آخر البيع وقد استدل الخليل الرمي عن رجلين فاضعا
 على بيع الوفاء قبل عقده وعقدوا البيع خاليين الشرط فأجاب بأنه صرح في الخلاصة والفيض والتارتانية
 وغيرها بأنه يكون على ما وافضاه (قوله عطف على اليتروز) كذا في الدرر لكن هذا ظاهر لو كان للعدة
 بيع ليست من التين كعبارة الدرر ما على كونها من التين فاعطف على البيع في قوله والبيع على اليتروز (قوله
 الأصل الجامع) مبتدأ وقوله بسبب شرط خبره اهـ ح والجهة في محل نصب بيعي وبمقتل نصب الأصل
 على أنه مفعول يعني أي بمعنى المصنف الأصل الجامع في فساد العقد الخ ط قلت وفي كل من التوجيهين خفاء
 وكان الأوضح أن يزيد الشارح لفظة ما قبل قوله لا يقتضيه فتكون هي الخبر لا الظاهر أن قوله بسبب متعلق
 بفساد وهذا شافى كونه خبرا عن الأصل لأن مراده أن يصرفه لا يقتضيه العقد الخ أصلا وما ضابطا ولا يمت
 ذلك إلا بما قلنا ثم بمقتل كون الخبر بيع شرط دل على ما قبله ولا يصح كون ما قبله هو الخبر لا لقرانه بالوفا
 بالعاطفة (قوله لا يقتضيه العقد ولا يلائمه) قال في البحر معنى كون الشرط يقتضيه العقد أن يجب
 بالعقد من غير شرط ومعنى كونه ملائما أن يؤكدهموجب العقد كذا في الأخيرة وفي السراج أحتاج أن يكون
 راجعا إلى صفة الشيء أو المبيع كشرط أن الخبز والطبخ والكآبة اهـ ما في البحر (قوله وفيه نفع لأحدهما)
 الأولى قول الزيلعي وفيه نفع لاهل الاستحقاق فإنه أشمل وأخصر لشموله ما فيه نفع لأجنبي فيوافق قوله الثاني
 ولا نفع فيه لأحد ولا يستغفانه من قوله أو بيع (تنبيه) المراد بالنفع ما شرط من أحد العاقدين على
 الآخر فلو على أجنبي لا يستغفانه من قوله أو بيع (تنبيه) المراد بالنفع ما شرط من أحد العاقدين على
 الأجنبي مشروطة بدارهم قبل المشتري لا بعد البيع لأنه لا يلزم للأجنبي ولا خيار للبائع اهـ ونحنا وفي البحر
 عن التتبع قال محمد كل شيء يشتريه المشتري على البائع يفسده البيع فإذا شرطه على أجنبي فهو باطل كذا إذا
 اشترى دابة على أن يهبه فلان الأجنبي كذا أول كل شيء يشتريه على البائع لا يفسده البيع فإذا شرطه على
 أجنبي فهو جائز وهو بالخيار كذا إذا اشترى على أن يهبه فلان الأجنبي كذا جاز البيع فإن شاء أخذه
 بجميع الثمن أو تركه اهـ (قوله من أهل الاستحقاق) أي بمن يستحق حقا على الغير وهو الأدي جبر
 (قوله فلو لم يكن الخ) صرح بمحترز هذا القيد والذي بعده وإن كان يأتي زيادة البيان (قوله كشرط
 أن يقطعه) أي يقطع المبيع من حبه هو الصادق على الثوب أو العهد أو غيرها وما إذا غاص عود الصمغ عليه
 في قوله أو يقطعه الخ (قوله مثال ما لا يقتضيه العقد) أي ولا يلائمه ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد
 ولا يلائمه قال في البحر وخرج عن الملام للعقد ما لو اشترى أمه بشرط أن يباها أو لأبائها فالباع فاسد
 لأن الملام للعقد الإطلاق وعن أبي يوسف يعني في الأول لأنه ملائم وعند محمد يجوز فيها لأن الثاني أن
 لم يقتضه العقد لاعتقه فيه لأحد فهو شرط لا طالب اهـ (قوله وفيه نفع للمشتري) ومنه ما لو شرط على
 البائع طحن الخنطة أو قطع الثمرة وكذا ما اشترى على أن يهبه البائع إليه قبل دفع الثمن أو على أن يدفع الثمن
 في بلد آخر أو على أن يهب البائع منه كذا في اختلاف على أن يهبه من غنمه كذا لأن الخط ملحق بمقابل العقد ويكون
 البيع جائزا وما وراء المخطوط جبر (قوله مثال ما يقتضيه البائع) ومنه ما لو شرط البائع أن يهب المشتري شيئا
 أو يقرضه أو يسكن الدار بشرط أن يدفع المشتري الثمن إلى غريم البائع لقوط مائة القضاء عنه ولأن الناس
 يتعاونون في الاستحقاق فذهب من يساح ومنهم من يماكس أو على أن يرضى المشتري عنه أو لغيره جبر
 (قوله لما مر الخ) قال في العزيمة على الدرر لا يسبق منه مثل هذا في باب خيار الرقبة ولا في غيره ولو لم
 فلا ساس له بما لنا (قوله أو يقطعه) الضمير المشتري وفيما بعده عائد على المشتري (قوله فان أعنته صح)

صلى على اليتروز يعني الأصل
 الجامع في فساد العقد بسبب شرط
 لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه
 نفع لأحدهما أو فيه نفع (البيع)
 هو (من أهل الاستحقاق) النفع
 بأن يكون آدميا فلو لم يكن كشرط
 أن لا يركب الدابة المبيعة لم يكن
 مفيدا كما سبى (ولم يجر العرف
 به) لم (رد الشرع بموازاة) أمال في
 جرى العرف به كبعب فعل مع شرط
 تشريكه أو ورد الشرع به كبعب
 شرط فلا فساد (كشرط أن
 يقطعه) البائع (ويحيطه قباه)
 مثال ما لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 للمشتري (أو يفسده) مثال لما
 فيه نفع للبائع وإنما قال (شرا)
 لما مر أن الخيار إذا كان ثلاثة
 أيام جاز أن يشترط فيه الاستعداد
 دور (أو يقطعه) فان أعنته صح
 أن بعد قبضه وزم الثمن عنده
 والا لا شرح جمع

أي انقلب جائزاً عنه خلافاً لهما حتى يجب على المشتري الثمن وعندهما القيمة بخلاف التدبير وهو لأن شرط
 العقد بصد وجوده بصير ملائماً للعقد لا منه الملك والقائد لا يقتضيه فيكون مخصصاً لا كذلك التدبير وهو
 لجواز أن يحكم فاض بصحة بيعه فيقرر الفساد واجبوا على أنه لو أعققه قبل القبض لا يثبت إلا إذا أمره
 البائع بالعقد لأنه صار قبض المشتري ما يباع عليه لأن البائع سلطه عليه وعلى أنه لو طلق في يد المشتري قبل العقد
 أو بآخرة أو بغيره بزمانه القيمة بغير مخلصا (قوله مثال لما فيه نفع ببيع بسخة) لأن العبد آدمي والآخر من
 أهل الاستحقاق ومنه اشتراط أن لا يبيعه ولا يبيعه لأن المولى ليس له أن لا تدوا له الايدي وكذا بشرط أن
 لا يجره من مكانه وفي الخلاصة اشترى عبد اعلى ان يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من فلان لا يجوز له ان يباع في
 البرازية اشترى عبد اعلى ان يطعمه لم يفسد وعلى ان يطعمه خيماً فسد اهـ يجر ونقل في الفتح أيضاً عبارة
 الخلاصة وأقرها ولا يفسد وجهه ما في البرازية ان اطعام العبد من مقتضات العقد بخلاف اطعامه نوعاً
 وهو من أهل الاستحقاق ففسد وجهه ما في البرازية ان اطعام العبد من مقتضات العقد بخلاف اطعامه نوعاً
 خاصاً كالخبز (قوله ثم فرع على الأصل) أي ذكره وعابنية عليه وتقدم في آخر باب خيار الشرط ان البيع
 لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً فراجعها (قوله يقتضيه العقد) أي يجب به بالشرط (قوله ولا نفع
 فيه لاحد) أي من أهل الاستحقاق للفتح والفاصلة تنفع بعض الشروط وتعمل ما فيه مضرة لاحد
 قال في التبركان كان ثوباً على ان يخرقه أو جارية كذا في الجوهرة ومثل في الجهر لم يفسد مضرة بما إذا اشترى ثوباً
 والشرط باطل وقال ابو يوسف البيع فسد كذا في الجوهرة ومثل في الجهر لم يفسد مضرة بما إذا اشترى ثوباً
 على ان لا يبيعه ولا يبيعه والبيع في مثله جائز عند خلافاً لابي يوسف اهـ قلت فاطلاق المصنفين على
 قوله كما ومثل أيضاً لا مضرة فيه ولا منفعة قال في البركان اشترى طعاماً بشرط أنه أكله أو ثوباً بشرط
 لبسه فانه يجوز اهـ تأمل (قوله ولو اجنيا) تعميم لقوله لاحد به صرح الزبي - أيضاً (قوله فلو شرط
 الخ) فترجع على مفهوم التعميم المذكور فان مفهومه أنه لو كان فيه نفع لاجنبى يفسد البيع كالزكوان
 لاحد المتقدين (قوله أو ان يخرقه) أي ان يقرض فلان احدهما العبد كذا بان شرط المشتري على
 البائع ان يقرض ثوباً لاجنبى كذا من الدراهم أو شرط البائع على المشتري ذلك (قوله فلا يظهر الفساد)
 وبه جزم في الفتح بقوله وكذا إذا كانت المنفعة لغير العائدين ومنه اذا باع ساعة على ان يبيعها مسدداً أو طعاماً
 على ان يتصدق به فهو فاسد اهـ ومفاده انه لا يلزم ان يكون الاجنبى معينا تأمله مع ما تقدمناه انما
 عن الخلاصة الا ان يجب بان المسدود والصدقة يراد بهما التقرب الى الله تعالى وحده وان كانت المنفعة فيما
 لغيره فصار الشرط له معينا بهذا الاعتبار تأمل (قوله ونظائر الجهر ترجع الصحة) حيث قال وخرج
 أيضاً ما اذا شرط منفعة لاجنبى كان يقرض البائع اجنيا فالبيع صحيح كافي الذخيرة عن الصدر الشهيد وفيها
 وذكر القدوري انه يفسد كان يقول اشترت منك هذا على ان تقرضني أو تقرض فلان اهـ وفي التهستاني
 عن الاختيار جواز البيع وبطلان الشرط وفي المنع واختار صاحب الوفاة تعالى صاحب الهوى عدم الفساد
 اهـ وبه جزم في الخاتمة قلت لكن قد علمت ان ما نقله الشارح عن ابن ماذن من التعميم للاجنبى صرح به
 الزبي - وبه جزم في الفتح وكذا في الخلاصة كما تقدمناه اتفاقاً والحاصل انهما قولان في المذهب (قوله عبران
 الكال بربك الدابة) وهو أحسن لان المراد بقوله ولا نفع فيه لاحد أي من أهل الاستحقاق فالاعتقاد بأهل
 الاستحقاق لا احتراز عما فيه نفع لغيرهم كالدابة في بيعها بشرط ان لا يركبها فانه غير مفسد لانه ليس بأهل
 الاستحقاق للفتح وأما اشتراط ان لا يبيعه فانه ليس فيه نفع لها عادة ولا لغيرها وذلك ليس محل التوهم ليعترضه
 بخلاف ما فيه نفعها (قوله لكن بلائحه) عبدة في الفتح بما يتضمن التوثيق بالثمن وهو قريب مما تقدمناه
 عن الذخيرة من تفسير الملام بما يؤيد صحة موجب العقد فان الثمن من موجبات العقد (قوله كسرط رهن
 معلوم) أي بالاشارة أو التسمية فالوكل يمكن معلوماً بذلك لا يبيح الا اذا تراضى على تعيينه في المجلس ودفعه اليه
 قبل ان يتفرقا أو يجعل الثمن ويطلق الرهن وإذا كان مسمى فاستغن عن تسليمه ليصير اختياراً يرد بغير الثمن فلم
 يدفعه حاضر البائع في النسخ يجر (قوله وكفيل حاضر) أي وقيل الكفالة وكذا لو كان يبايعه بغيره وقبلها
 قبل التفرق فلو يفسده أو كان حاضرًا فلم يقبل لم يبيح واشتراط الحوالة كالكفالة يجر قلت في الخاتمة

(أوبدروا بكتاب أو سئلوا ما
 أو لا يخرج الثمن من ملكه) مثال
 لما فيه نفع ببيع بسخة ثم فرع
 على الأصل بقوله (سمع) البيع
 بشرط يقتضيه العقد كسرط الملك
 للمشتري) وشرط جيب البيع
 لا يشفاه الثمن (أو لا يقتضيه ولا
 نفع فيه لاحد) ولو اجنيا ابن ماذن
 فلو شرط ان يسكنها فلان أو ان
 يقرضه البائع أو المشتري كذا
 فلا يظهر الفساد كرهه في زاده
 وظاهر الجهر ترجع الصحة) كسرط
 أ. لا يبيع) عبران الكال بربك
 الدابة المبيعة) فانها ليست بأهل
 للفتح (أو لا يقتضيه لكن) بلائحه
 كسرط رهن معلوم وكفيل حاضر
 ابن ماذن

ولو باع على ان يجعل البائع رجلا بالن عن المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا ولو باع على ان يجعل المشتري البائع على غيره بالن فسد قياسا وجاز استحسانا ١٥ (قوله اى صرم) يخفى الصاد الممثلة وهو الاديم اى الجلد (قوله حله باسم ما يؤول) اى كسمية الصبر خيرا وذلك ان قوله على ان يصده اى يقطعه لا يتناسب الثعل وانما يتناسب الجلد فانه يقطع ثم يصير ثعللا وجوز فى الفتح ان يكون حقيقة اى اشترى ثعلل رجل واحدة على ان يصدها اى يجعل معها مثالا آخر ليس ثعللا لرجل ومنه حديث الثعل بالثعل قدرته بمنال قطعه قال ويدل عليه قوله او بشر كحطه مقابل قوله فخلا ومعنى لان يشتري ادى على ان يجعل له شرا كافلا بد ان يراد حقيقة الثعل ١٥ ويجاب فى النهى بأنه يجوز ان يراد بالثعل الصرم وهو بشر كحطه لثعل بالحقى على طريق الاستخدام ١٥ قلت ارادة الحقيقة الظاهرة فى عبارة الهداية حيث قال على ان يصدها او بشر كحطه بضمير التامث لان الثعل مؤنثة انا على عبارة المصنف كالكنز من تذكرة القصر فالظاهر ارادة الجواز وهو الجلد (قوله ومثله تحمير القنقاب) أصله الحقق ابن الهمام حيث قال ومثله فى ديارنا شراء القنقاب على ان يصدره اسرا (قوله استحسانا للتعامل) اى يصح البيع ويزن الشرط استحسانا للتعامل والقصاص فاده لان فيه نفعالا لحدهما وصار كصخب الثوب مفتضى القصاص منه لانه اجارة عقدت على استهلاك عين الصنف مع المنفعة ولكن جواز التعامل ومثله اجارة الثغر والتعامل جواز الاستمتاع مع انه بيع المعلوم ومن انواعه شراء الصوف المنسوج على ان يجعله البائع قنصا او قنصا بشرط ان يجعل البائع له ابطانة من عنده وتعمله فى الفتح وفى البرازة اشترى ثوبا وخفا خلقا على ان يرقعه البائع ورسله ص ١٥ ومثله فى الخاتمة قال فى النهى بخلاف ضابطه الثوب لعدم التعارف ١٥ قال فى الفتح فان قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط فإزيم ان يكون العرف فاضيا على الحديث قلت ليس يقاض عليه بل على القياس لان الحديث معلول بوقوع النزاع الخارج للصدق من المصنوع وهو قطع المنازعة والعرف ينهى النزاع فكان موافقا لخلق الحديث فليس من الموانع الا القياس والعرف فاض عليه ١٥ فالحاصل قلت وتدل عبارة البرازة والخاتمة وكذا امثلة القنقاب على اعتبار العرف الحادى ومتفق على هذا انه لو حدث عرف فى شرط غير الشرط فى الثعل والثوب والقنقاب ان يكون معتبرا اذ الميزان الى المنازعة وانظر ما ذكرناه فى رسالتنا المسماة بفتح العرف فى ثياب بعض الاحكام على العرف التى شرحت بها فوفى

والعرف فى الشرع له اعتبار * لانه الحكم قديرا

(قوله وهذا) اى التفصيل السابق (قوله انما هو اذا علقه بكلمة على) والظاهر من كلامهم ان قوله بشرط كذا بمنزلة على نهى قلت بيده ما فى الفهستافى حيث قد شرط يكون حرفه الباء وعلى دون ان ١٥ قال فى النهى ولا بد ان يقول له بالواو حتى لو قال بعثك بكذا وعلى ان ترضى كذا قال بعض جاز ولا يكون شرطاً وان يكون الشرط فى جلب العقد الخ وقد سلك الكلام على الاخير (قوله بطل البيع) ظاهره ولو كان مضى للاعقب لحد وبه صرح القسطنطينى (قوله ووقت) بصيغة الماضي من التوقيت ط (قوله كسائر الشروط) اى كوقت خيار الشرط وهو ثلاثة ايام وهذا منه فان خيار الشرط يصح لغير العاقدين (قوله وبجزم مسائل شتى) اى متفرقة جع شئت والمماثلة مذكورة فى البصرى هذا الباب ايضا وكذا فى النهى والقسطنطينى (قوله واذا قبض المشتري المبيع الخ) شروع فى بيان احكام البيع الفاسد وتدل قبض وكبد القبض المحكى لما قد سئل من ان امر البائع بالقبض قبله جميع لاستلامه القبض وهل التولية قبض هنا يصح فى الغنى والعمادة بعدمه ويصح فى الغنى وانما قبض واختاره فى المصلحة من الصرا والنهى ووطن البائع الحطه باصر المشتري كالعتق كسب كره الشارع وبأنى علمه (قوله عبر ابن الكمال باذن) اى علم بيع المكره اذ هو قاسد ولا رضاء فيه كاحترائه اهل البيع (قوله بان امره بالقبض) اى وقضه بجزمه او غيبته ط عن الاتفاق (قوله بان قبضه فى مجلس القديس بجمته) فهو يراد لان دلاله اتماما لجلس فلا بد من صريح الاذن الا اذا قبض البائع الثمن وهو مما يملكه فانه يكون اذنا بالقبض دلالة ١٥ ح عن الثرفان كان ماله بالقبض كالنهر وانظر فلا بد من صريح الاذن كما افاده الزهلى (قوله وتقدم مع حكمه) اى فى قوله والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه اذا قبضه الخ (قوله وحبثت) اى

او (جوزى العرف به) كبيع

(قوله) اى صرم به باسم ما يؤول

عنى (على ان يصده) البائع

(وبشر كحطه) اى يضع عليه الشراك

وهو السر ومثله تحمير القنقاب

(استحسانا) للتعامل بالانكسر

هذا اذا علقه بكلمة على وان بكلمة

ان بطل البيع الا فى بيت ان رضى

فلا ووقت كسائر الشروط أشباه

من الشروط والتعليق وبجزم من

مسائل شتى (واذا قبض المشتري

المبيع برضى) عبر ابن الكمال باذن

(بأنه سرى بها) ودلالة بان قبضه

فى مجلس القديس بجمته (فى المبيع

الفاقد) وبه خرج الباطل وتقدم

مع حكمه وحبثت فلا حاجة

لقول الهداية والعناية وكل من

عوضه مال كما افاده ابن الكمال

قوله بان امره بالقبض هذه الجملة

ليست موجودة فى نسخ الشارع

التي يابىها ١٥

حين اذ خرج الباطل بقيد الفاسد (قوله كافر) أى فى أول السلب فى قوله والمراد بالفاسد الخ المنوع
 مجازاً عن عاقبة الباطل والمكروه (قوله حق ائراجيه) أى ائراج الباطل بذلك أى بقوله وكل
 من عوضه مال ونقصه الجوى بان من افراد الباطل ما لا يخرج بهذا القيد وهو بيع النمر والنختر بالدرهم
 فانه باطل مع ان كلان عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاتصافه ان هذا الفرد من الباطل
 يكون فاسداً بملك القبض وليس كذلك ط قلت المراد المال المتقوم كقيد به فى النمر ولاشأن للنمر ونحوه غير
 متقوم ويبدل على هذا فى أول الباب قال وبطل بيع ماليس بمال والبيع به فان المراد به ماليس بمال فى سائر
 الاديان والنمر والنختر مال عند أهل الذمة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير متقوم كغيره ونختر فعمل المراد
 بالمال هنا المتقوم وهو المال فى سائر الاديان فلا يدخل فيه النمر ونحوه فافهم (قوله ولم ينه) قيد قوله
 أو دلالة كالمصرح الهداية وغيرها أى ان الرضى بالقبض دلالة كإمتر تصور بمقيد بما إذا لم ينه عن
 القبض لان الدلالة تنفوق انتهى المصرح فافهم (قوله ولم يكن فيه خيار شرط) يوضحه قول الخائنية وبنت
 خيارا بشرط فى البيع الفاسد كإثبات فى البيع الجائر حتى لو باع عبداً بقردهم وبطل خريته له بالخيار
 ثلاثة أيام وقبض العبد وأعتقه فى الأيام الثلاثة لا يفتد استعاده ولو لا خيار الشرط للبايع فخذ اعتاق
 المشتري بعد القبض اه ساقطاً ومفاده صحة اعتاقه بعد معنى المدة لئلا يخلو الخيار وهو ظاهر (قوله
 ملك) أى كخيارنا حرماً فلا يخلو كله ولا يلبس الخ فمساقى وأفادته بملك عنه وهو الصحيح المختار
 خلافاً لقول الرافعين انه بملك التصرف فيه دون العين وقامه فى البحر (قوله الا فى ثلاث) قلت زياد
 سئلها وهى بيع المكاتب والمدر وأتم الوعد على القول بفساده كإمتر اختلاف فيه (قوله فى بيع الهازل) أى
 على ما صرح به البزدوى وصاحب الناموس انه فاسد وذكر فى القنية انه باطل أى فاسد بدليل انهم مالوا بآزاء
 الكلام عليه أول البيوع وحققنا ان المراد من قول الخائنية والقنية انه باطل أى فاسد بدليل انهم مالوا بآزاء
 جاز والباطل لا تلحقه الاجازة وانه منعقد بأصله لانه مبادلة مال بمال لا بوجه فافهم (قوله وفى شراء الاب
 من ماله لطفه الخ) وقعت هذه العبارة كذلك فى الحر والاشياء عن المصط ومساها وفى شراء الابن من مال
 طفله لنفسه فاسداً أو بيعه من ماله لطفه كذلك لان عبارة الخطي على ما فى الفقه والنهر هكذا باع عبد من ابنه
 الصغير فاسداً أو اشترى عبده لنفسه فاسداً لا يثبت الملك حتى يقبضه ويستعمله اه وبه ادفع توقف المشى
 (قوله حتى يستعمله) لان قبض الاب حاصل فلا بد من الاستعمال حتى يتحقق قبض حادث ولذا جع فى
 المصط بين القبض والاستعمال وعلى هذا فلا يلزم من ضرورة الشراء لطفه ان يكون الاستعمال فى حاجة لطفه
 فافهم (قوله لا يملكه) أى بالقبض وفى الفقه من جمع التقاريف لو كان ودية عبده وهى حاشية ملكها
 قال فى النهر أقول يجب ان يكون مخرباً على ان الخلقة قبض ولذا قيد بكونها حاشية ولو ائقد من ان قبض
 الامانة لا يوجب قبض المبيع اه أى لان قبض المبيع مضمون بالقبض أو بالقيمة لو فاسد أو قبض الامانة غير
 مضمون وهو أضعف من المضمون فلا يوجب عنه وقد متناقرا باختلاف التعصيم فى كون الخلقة قبضاً فى البيع
 الفاسد (قوله واذ ملكه) مرتبط بقول المصنف ملكه ط (قوله ثبت كل أحكام الملك بمشترى
 خصمى لم يدمه لانه بملك رقبته نص عليه بمجدره الله ولو باعه كان الغنى له ولو ائقه صم والولاء له ولو ائقه
 البايع لم يمتن ولو بيع داراً فى جنبها فالشفعة للمشتري وتماه فى البحر (قوله ولاوطوها) ذكر المعادى
 فى فصوله خلافاً فى حرمة وطئها قبل بكره ولا يحرم وقيل يحرم بحر أى لان فيه اعراضاً عن الرذال واجب
 وفى حاشية الجوى قبل وهل اذا زوجها بملك الزوج وطؤها الظاهر ثم وهل يطيب المهر للمشتري أم لا يملك نظر
 (قوله ولان يتزوجها منه البايع) المراد لا يصح لانه باع دأ أن تعود الى السامع نظراً الى وجوب الفسخ
 فبصرنا كالحاشية جوى (قوله ولاشفعة لجاره لو عتقار) أى لو اشترى داراً شراء فاسداً وقضها
 لا يثبت الجار حق الشفعة قال ط عن حاشية الاشياء للسداى السعود ولا تلطفه فى نفس المبيع وشريكه
 فى حق المبيع لان حق البايع لم يتقطع لانه على شرف الفسخ والامتراد انفاً لفساد حتى اذا سقط حق الفسخ
 بأن نى المشتري فيها ثبت حق الشفعة اه (قوله ولاشفعة بها) هذا سبق نظرنا الذى فى الجوهره هكذا
 واذا كان المشتري داراً فبيعت داراً فى جنبها ثبت الشفعة للمشتري اه ثم ذكر المسئلة المارة فقال ولا يجب

لكن اجاب سعدى بأنه لما كان
 الفاسد بيم الباطل مجازاً كإمتر
 حتى ائراجيه بذلك فتنبه (ولم
 ينه) البايع عنه ولم يكن فيه خيار
 شرط (ملكه) الا فى ثلاث فى بيع
 الهازل وفى شراء الاب من ماله
 لطفه أو بيعه كذلك فاسداً لا
 يملك حتى يستعمله والمقبوض
 فيه المشتري أمانة لا يملكه
 واذا ملكه ثبت كل أحكام الملك
 الاشمه لا يخلو له كله ولا يلبس
 ولاوطوها ولا ان يتزوجها منه
 البايع ولاشفعة لجاره لو عتقار
 اشياء وفى الجوهره وشرح الجمع
 ولاشفعة بها فى سادسة

فبها شفعه للشفيع اه وفي الزبلي والبحر وجامع الفصولين لو اشترى دارا شرعا فاسد ابيعته بمجهلها دار
 اخذها المشتري بالشفعة اه نعم في شرح الجمع لو اشترى دارا لا يجوز الشفعة بها اه ويجب أن تكون الباء
 بمعنى في لباوق كلام غيره ولا يمكن تأويل كلام الشارح بذلك لانه يصير عين المسئلة التي قبلها (قوله) مثلا
 مثلا وان انقطع المثل بغيره يوم انقضت يوم انقضت كماله في الرمي وعليه المتن في كتاب القسب (قوله) والشفعة
 يستثنى من ذلك العبد المسع بشرط ان يعتقه المشتري فانه اذا اعتقه بعد القبض يلزمه الفتي كما قدمه الشارح
 (قوله) يعني ان بعد هلاك الخ) تشديد لشفعة بالمثل والوقت لانه اذا كان قائما بماله كان الواجب رد عنه
 (قوله) او تعذر ردّه) عطف عام على خاص لان تعذر الرد يكون بالهلاك وتصرف قوي وحسبي عما يأتي
 (قوله) يوم قبضه) متعلق بقبضه وقال محمد بقبضه يوم انقضه لانه بالاتلاف ينقصر بصر عن الكافي (قوله)
 لانه) أي بالقبض والاولى لانه ط (قوله) فلا تعذر الخ) تنزيح على اعتبار قبضه يوم القبض لا يوم
 الاتلاف أي لو زادت قبضه في يده فأنقضه لم يعتبر الزيادة كالغصب (قوله) والتول فيهما) أي في التبعة من
 وفي البحر والجوهر فيهما بغير التفتة أي في المثل والقيمة (قوله) للمشتري) أي مع عبته والبدن البائع بصر
 (قوله) لانكاره الزيادة) أي الزيادة في المثل والقيمة التي يبيعها البائع (قوله) ويجب على كل واحد
 الخ) عدل عن قول الكثر والهداية ولكل منهما فسخه لان اللام تفيد التصريح عن الفسخ واجب وان
 اجب بان اللام مثلها في وان أساء فلها وان المراد بيان لكل منهما ولاية الفسخ رعا لوجهه انه اذا ملك
 بالقبض لم لان الآية تقتضي كون اللام بمعنى على بخلافها وان كان المراد بيان الولاية المذكورة يلزم
 منه ترك بيان الوجوب مع انه مراد أيضا والتصريح بالوجوب يدل على المراد في مكان الاولى (قوله) فسخه
 أي فسخ البيع القاسد قلت وهذا في غير بيع المكره فأنهم صرحوا بأنه قاسد وبأنه مخير بين الفسخ والامضاء
 نعم يظهر الوجوب في جانب المكره بالكسر (قوله) قبل القبض او بعده) لكن ان كان قبله لم يملك الفسخ بصر
 صاحبه لا برضاه وان كان بعده فأن كان الفسخ في صلب العقد بأن كان راجعا الى البدلين المبيع والتمن بيع
 درهمين وكالبيع بانهم اؤاخز في ركعتين وان كان بشرط زائد كالبيع الى اجل مجهول او بشرط فسخ
 لاحدهما فكذلك عند عدم العلم بالزوم وعند محمد انه منفعه الشرط واقتصر في الهداية على قول محمد
 ولم يذكر خلافا بصر واغاد ان من عليه منفعه الشرط يفسخ بالقضاء او الرضاء على ما قال محمد فاستثنى
 (قوله) ويكون امتناعه) أي عن الفسخ قال في الهداية وعذرا قبل القبض ظاهر لانه لم يقد حكمه فكيف
 الفسخ كما يأتي بيانه (قوله) وانذا) أي لوجوب رفع المعصاة والاولى عدم زيادة التعليل والاقصا على عبارة
 المصنف لبيع التعليل بعده والا كان التعليل الثاني عين الاول لان يفرق بأن الثاني اعظم من الاول تأمل
 (قوله) واذا أصرت أحدهما) عبارة المصنف في المنع أي البائع والمشتري وظاهر ان أصرت بغير التفتة وهو
 الموافق لما في البرازية ولما قدمناه فريسان ان لكل الفسخ بصر الاخر لا برضاء قاسرا احدهما لا يحتاج معه
 الى فسخ القاضي (قوله) وكل مبيع فاسد) وصف المبيع بالفاسد لكونه محله (قوله) كاتارة) وكودعة وروغن
 بصر (قوله) وغصب) فيه ان الكلام في رد المشتري والجواب ان المراد بالرد وقوعه في يد البائع كما فاده
 ما بعده ط (قوله) ووقع في يده) الظاهر ان هذا شرط في الرد الحكي كما في المسائل المذكورة المألوفة
 عليه قصد اخلاصا في الخفية ردّه المشتري للفساد فلم يقبله فاعاده الى منزله فلهك لا يرضه وقال بعضهم هذا
 لو افساد متفقا عليه فلو تخلف ما فيه ختمه والحيص اه يبرأ فيما اذا اوضح بين يديه قبل فسخه فذهب به الى منزله
 فانه يضمنه اه وذكر في البحر عن التفتة ان الاشبه ما قاله بعضهم من التفصيل المذكور قلت لكن لا يمتنع
 أن يضمن قاضي خان مقدم لانه فسخ النفس والحاصل ان الرد صريح مطلقا وان لم يقع في يد البائع لكون الرد قصدا
 لا جنما وبه يصرح عن النجاشي لانه فعل الواجب عليه لكن اذا اوضحه بين يدي البائع حصل القبض أيضا بناء
 على ان التفتة قبض وهو ما من نصيبه عن قاضي خان أيضا فاذا ذهب به بلاذنه صار غاصبا فبعضه بخلاف
 ما اذا ذهب به قبل التفتة المذكورة لعدم حصول القبض من البائع فلم يصر غاصبا بالذهب ولم يضمنه
 لوجوب الرد لوجب عليه كما قلنا وبه يظهر ان المراد بوقوعه في يده وقوعه فيها حقيقة او حكما كالفتنة المذكورة

(بمثله ان مثليا والافقية) يعني ان
 بعد هلاكه او تعذر ردّه (يوم قبضه)
 لان به دخل في صفاته فلا تعتبر
 زيادة قبضته كالمغصوب (واقول
 فيها للمشتري) لانكاره الزيادة
 (و) يجب على كل واحد منهما فسخه
 قبل القبض) ويكون امتناعا عنه
 ابن ملك (او بعده مادام) المبيع
 بماله جوهره (في يد المشتري)
 احدهما فاسدا لانه معصية فيجب
 رفعه بصر (و) لذا لا يشترط فيه
 قضاء قاض) لان الواجب شرعا
 لا يحتاج للقضاء درد (واذا أصرت)
 احدهما (على اسماكه وعلمه
 القاضي فله فسخه) جبراعليما
 حقا للشرع برأية (وكل مبيع
 فاسد ردّه المشتري على بائعه بجهة
 او صدقة او بيع او بوجه من
 الوجوه) كاتارة واطارة وغصب
 (ووقع في يده فانه فهو تاركه)
 البيع (وروي المشتري من صفاته)
 قنية

مطلب

رد المشتري فاسدا الى بائعه فلم يقبله

والاصل ان المستحق بجهة اذا
وصل الى المستحق بجهة اخرى
اعتبر واصلا بجهة مستحقته ان
وصل اليه من المستحق عليه والا فلا
وتامة في جامع الفصولين (قأن
باعه) أى باع المشتري المشتري
فاسدا (بمعاصيها بان) فلو فاسدا
أو مضار لم يمنع التسليم (لغير باعه)
فلومه كان نقضا للأول كما علت
(وقداه بغير الاراء) فلو به ينقض
اى تصرفات المشتري (أو به وسلم)
أو اعتقه أو كاتبه أو استولدها
ولو لم يجز رد باع عقرها انشاها
سراج (بعد قبضه) فلو قبضه لم يعتق
بعتقه بل يعتق البائع بأمره وكذا
لو أمره بطعن الحنطة أو ذبح الشاة
فصر المشتري فأبضا اقتضا فقد
ملك الأمور مالا يملك الآخر
وما في انشائية على خلاف هذا
امارواة أو غاط من الصكائب
كأبسطه العمادى (أو وقفه) وقضا
صحيها لانه استهلكه حين وقفه
وأخرجه من ملكه وما في جامع
الفصولين على خلاف هذا غير
صحيح كأبسطه المصنف

مطلب
بذلك الأمور ما يملكه الآخر

وان هذا شرط في الرد المحكى لا القصدى كاعلمه هذا ما ظهر لى فاعتقه (قوله ان المستحق بجهة) كالردة
القصاد هنا فانه مستحق للبائع على المشتري ومثله الرد المصوب على المصوب منه (قوله بجهة اخرى) كالبهية
ومثوها (قوله والا فلا) أى وان لم يصل من جهة المستحق عليه بل وصل من جهة غيره فلا يعتبر حتى ان المشتري
تأخذ اذا ذهب المشتري من غير باعه أو باعه لرجل فوجه الرجل من البائع الأول وسلمه لا يرد المشتري من قيمته
ولم يعتبر العين واصلا الى البائع بالمهية المستحقة لما وصل من جهة اخرى جامع الفصولين (قوله فان باعه الخ)
بمخرزه قوله مادام في يد المشتري وقد يبيع المشتري لان البائع لو باعه بعد قبض المشتري وأدى ان الثانى كان
قبل فسخ الاول وقبضه وزعم المشتري الثانى انه كان بعد الفسخ والقبض من الاول فاقوله لا للبائع وينسخ
الاول بقبض الثانى بجرع البرازية ومثله في جامع الفصولين ولعل وجه انفاخ الاول ان المشتري الثانى
نائب عن البائع في القبض لوجوب التسليم عليه فصار كونه وقع في يد البائع تأمل وأعاد ان البيع ثابت اما لو ادعى
المشتري يسه من فلان الغائب وبرهن لا يقبل للبائع أخذ ولو صدقه فله القيمة كما في جامع الفصولين (قوله
لم يمنع الفسخ) لان البيع فيها ليس بلازم ولم يدخل البيع في ملك المشتري في صورة الخياط ط (تنبيه) عبر
في الوفاء بقوله فان خرج عن ملك المشتري وهو أحسن من قول المصنف فان باعه لانه يستغنى به عما ذكره بعده
(قوله كما علت) من قول المصنف وكل مبيع فاسد ط (قوله وفاسد) أى فساد البيع الاول (قوله
ينقض كل تصرفات المشتري) أى التي يمكن نقضها بخلاف ما لا يمكن كالاعتاق فانه يعتق فيه أخذ القيمة من
المكره الكسر فافهم (قوله وسلم) قال في البصر شرط في الهداية التسليم في الهبة لانها لا تفقد الملك الا به
بخلاف البيع (قوله أو استولدها) أعادته لانه يترده مع القيمة والعقر وقبل عليه عقرها أيضا جامع الفصولين قال
ط وظاهره أى ظاهر ما في المتن المراد استلاد حدث فلو كانت زوجته أو لولا استولدها ثم اشتراها فاسدا
وقبضها هل يكون كذلك للملك اياها فليزعم اه قلت الظاهر بقاء الفسخ لانه حق الشرع ولم يعرض عليه تصرف
حدث بمنعه (تنبيه) نقل في التهر عن السراج ان التدبير كالاستلاد ومثله في القهستاني لم يرد في البصر
منقولنا ذكره جئا (قوله بعد قبضه) الاولى ذكره آخر المسائل ط (قوله فلو قبضه لم يعتق بعتقه) تنبيهه
التفريع على العتق يوم ان قوله بعد قبضه مستحق بقوله أو اعتقه فقط وليس كذلك فكان لا يظهر أن يقول ولو
قبضه لم ينفذ تصرفاته المذكورة الا اذا اعتقه البائع بأمر المشتري (قوله وكذا لو أمره الخ) وفي جامع الفصولين
ولورنا غلظه البائع بطعام المشتري بأمره قبل قبضه صار قاضيا وعله مثله بجر (قوله فصر المشتري
قاضيا قضاء) الاقتضاء ما يشتر لتجميع الكلام كاعتق عبدك عنى تأقف فانه يقتضى سبق البيع لتبع العتق
عن الآخر وهنا كذلك فان صحة تصرف البائع عن المشتري تقتضى ان يعتدرا القبض سابقا عليه ولهذا قال في
المنع عن النصول العمادية وانما كان كذلك لانه لما امر البائع بالعتق فقد علم ان يبطله على القبض واذا
اعتق البائع بأمره صار المشتري قاضيا قبضا سابقا عليه اه فافهم (قوله ما لا يملكه الآخر) فان الآخر وهو
المشتري لا يصح اعتاقه بنفسه ولا يجوز له العتق والذبح لكن الظاهر ان الأمور وهو البائع في مسألة العتق
والذبح لا يجوز له أيضا لان الواجب عليه الفسخ وقضا المعصية كما زعم في هذه الاثر تقر بها فقد استوى
الآخر والامور في ذلك وذلك ذكر في البصر مسألة الآخر بالصق فقط ثم قال وهذه هي حيث ملك الماء وما لم
ملك الآخر اه والظاهر ان البائع يأثم بالعتق أيضا لظنا ولكن الذي ملكه هو دون الآخر انما هو فاذا
العتق مع قطع النظر عن الاثم وعدمه كما في تصرفات المشتري بعد القبض هذا ما ظهر لى قدرته (تنبيه) لهذه
المسألة فليزعم ملك الأمور فيه ما لا يملكه الآخر وهو ما مر في قول المتقدم او الأمر المبيع خبر أو خنزير أو شراهما
ذبحا أو أمر المحرم غيره ببيع صبه (قوله وما في انشائية الخ) أى حيث جعل العتق عن البائع والذبح والشاة
له أيضا ومثله في البرازية أيضا (قوله كأبسطه العمادى) وأقره في جامع الفصولين (قوله وقضا صحبا)
فلو فاسدا كان اشترط فيه بيعه عند الحاجة لا ينع الفسخ ط (قوله وأخرجه من ملكه) عطف لازم على قوله
وقفه (قوله وما في جامع الفصولين) حيث قال ولو وقفه وأوجهه مسجد الا يطل حق الفسخ ما لم ين اه ح
أى فالمانع من الفسخ هو البناء (قوله غير صحيح) جعله في التهر على احدى روايتين وهو أولى من التعليل ح
وحله في البصر على ما ذكره المصنف به اما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد لزومه قلت لكن المجد يترد بدون القضاء

انشأنا فافهم (قوله اورنه) أى وسله لان الرهن لا يلزم بدونه (قوله اواوصى به) أى ثم مات لانه ينتقل من ملكه الى ملك الموصى له وهو ملك مستبد اضار كما لو باعه منع (قوله او تصدق به) أى وسله لانه لا يخرج عن ملك المتصدق بدون تسليم (قوله نخذ البيع الفاسد) أى لم والا فالاصل ان النافذ ما قبل الموقوف واللازم ما لا خافيه وهذا فيه خیار الفساد وبهذه التصرفات لم تأمل ثم ان الشارع تبع المصنف حيث جعل فاعل نخذ هو البيع الفاسد والمقهوم من الهداية ان الفاعل ضمير يعود الى ما ذكر من التصرفات وقال في الفسخ فاذا اعتقه اوباعه او وهبه وسله فهو جائز وعليه القيمة لما ذكرنا من انه ملكه بالقبض فتعذر تصرفاته فيه وانما وجبت القيمة لانه انقطع حتى الاسترداد لتعلق حق العبد به والاسترداد حق الشرع وحق العبد مقدم لقوله فقد قوت المكنة تأخير التوبة اهل ملصا أى ان الواجب عليه كان هو التوبة بالصنع والاسترداد وتأخيرها الى وجود هذه التصرفات التي تعلق بها حق عبيد يكون قد قوت مكنته من الاسترداد فتعين لزوم القيمة ومقتضاه ان المعصية تقترن عليه فلا يخرج عن عهدتها بالالتوبة وان الفسخ قبل هذه التصرفات فية كإتيانها به قول الشارع رفع المعصية (قوله الا في اربع الخ) عبارة الاشياء العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لم يرفع الفساد الا في مسائل أخرجها فافهم المناجر صحها فلاول تنقضه المشتري من المكره لو باع صحها فاعلمكره نفسه المشتري فاسد اذا جرف باع نفسه وكذا اذا تزوج اه وانت خير بان كلام المتن في تصرف المشتري فاسدا فلا يصح استثناء الاولى لعدم دخولها وكذا الثانية لاحترار المتن عنها والحصة الثالثة والاربع ذكرهما الشارع حيث قال غير اجارة ونكاح اه ح قلت والضمائر في نفسه للعقد الاول بقربة الاستثناء وعليه قوله وكذا اذا تزوج أى يكون للبائع نقض البيع لا لزوجه فلا ينشأ ما بانى تحريمه (قوله وكذا اكل نصف قولى) عطف على قوله فى جمع ما مر وأراد به نحو التدبير وما لو صلحه مهر أو بدل صلح او اجارة او غير ذلك مما يحرمه عن ملكه كانه صارة النقاية التي قلنا هاضد قولنا باعه (قوله غير اجارة ونكاح) أى فلا ينعان الفسخ لان الاجارة تنضم بالاعذار وبيع الفاسد من الاعذار والنكاح ليس فيه اخراج عن الملك بجر (قوله وهل يطل نكاح الامه) لما ذكر ان النكاح لا ينعى البائع من فسخ البيع اراد ان يبين انه لا يفسخ النكاح الذى عقده المشتري كما يفسخ الاجارة لا (قوله المختار من ولواجية) بخلاف ما سترج به في الفسخ من عدم الاختصاص وكذا في الزطى وغاية البيان من التبعة وقال في المجتبى الا الاجارة وزوجه الامه لكن الاجارة تنفسخ بالاسترداد دون النكاح وفي التارخانية عن نوادر ابن سماعة لوفسخ البيع للفساد وأخذ البائع الجارية مع نقصان الزوج ثم طلقها الزوج قبل الدخول وبالبائع على المشتري أخذ من النقصان وفي السراج لا يفسخ النكاح لانه لا يفسخ بالاعذار وقد عقده المشتري وهي على ملكه وقد نقل في البحر صارة السراج ثم قال ويشكل عليه ما ذكره الروالجبى في الفصل الاول من كتاب النكاح لوزوجه الجارية المبعة قبل قبضها وانتقض البيع فان النكاح يطل في قول ابى يوسف وهو المختار لان البيع حتى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل معنى فصار كانه لم يكن فكان النكاح باطلا اه الان يحمل ما في السراج على قول محمد وأظهره بنما فرق اه ما في البحر وتبعه في التهر والخ وكتب فيما عقده على البر أن الفرق موجود لان كلام الروالجبى فيعاقب القبض وكلام السراج فيما بعد القبض الفسخ للملك ثم رأيت طابعه على ذلك الفرق وكذلك تبعه عليه اخيرا الى في حاشية الخ حيث قال العجب من ذلك مع ان ما في السراج فيما عقده بعد القبض وما في الوالوجية قبل القبض كما هو صريح كل من العارفين فكيف يستشكل بأحدا مما على الاخرى وثق كل كلام السراج في البيع الفاسد وكلام الوالوبى في طلاق البيع فقد تقرر ان فاسد البيع بكازنه في الاحكام فتأمل اه قلت ويكتفى ما جعلنا نقله عن كتب المذهب على ان الظاهر ان كلام الوالوجية لا يمكن حمله على مطلق البيع بل مراده البيع الفاسد لان البيع الصحيح مبرور اما ان ينقض بالاستحقاق او بالحرارة وجاهلك المبيع قبل قبضه ولا فرق في الاول بين ما قبل القبض وما بعده المالك اصلا فتخصيصه بالحكم بما قبل القبض دليل على انه اراد البيع الفاسد فاذا تزوجها المشتري قبل القبض ثم فسخه لم يظهر بطلان النكاح لكونه قبل الملك بخلاف ما اذا تزوجها بعده لانه تزوجها وهي في ملكه فلا يفسخ النكاح بفسخ البيع وما اذا ماتت الجارية قبل قبضها في يد البائع فقد صرح في متفرقات يوع البحر عن الفسخ بأنه لا يطل النكاح وان بطل البيع (قوله كرجوع هبة) أى رجوع

(اورنه او اوصى) او تصدق

(به نفذ) البيع الفاسد في جميع

ما مر وما شنع الفسخ لتعلق حق

العبد به الا في اربع مذكورة في

الاشياء وكذا اكل نصف قولى

غير اجارة ونكاح وهل يطل

نكاح الامه بالفسخ المختار ثم

ولواجية ومتى زال المانع كرجوع

هبة ويجز مكاتب وفك رهن

واحب في هبته بقضاء اوديونه كافي البصر عن الفتح **(قوله عا دحق الفسخ)** لان هذه العقود لم يوجب الفسخ من كل وجه في حق الكل فصولين وكذا لو فسخ البيع بسبب بعد قبضه بقضاء قلبائع حتى الفسخ لم يقض بقبضته لزوال المانع ولورقه بسبب بلا قضاء لا يعود حتى الفسخ كالمواشاة ثانيا بجر لان رقه بلا قضاء جديد في حق ثالث **(قوله لا بعده)** أي لو زال المانع بعد القضاء بالقبضة على المشتري لا يعود حتى الفسخ لان القاضي اطلع على البائع في العين ونقله الى القيمة باذن الشرع فلا يعود حقه الى العين وان ارتفع السبب كالمواشاة على الفاسد بقية المصوب بسبب الاياق ثم عاد البعد ذخرة ومرا دة بالقيمة ما بين المثل **(قوله يموت احدهما)** وكذا بالاجارة والرهن كما علمته **(قوله حتى يرذنه)** أي ما قبضه البائع من غن اوقية كافي الفسخ **(قوله المنقود)** لان المبيع مقابل به فمصر محبوسا به كالمهر فغ والمراد بالمنقود المشيرون احتراماً عن الدين **(قوله بخلاف ما لو شري)** أي بخلاف غير المنقود كالمواشاة الخ **(قوله كاجارة ورهن)** أي فاسدين ا ح وقوله وعقد صحيح قيل صوابه بخلاف عقد صحيح لما في التبر اما اذا لم يكن الفسخ مقدس للمشتري حبه لا يستفاد ماله عليه بدین سابق شراء فاسدا وقبضه بالاذن فأراد البائع أخذه بحكم الفاسد ليس للمشتري حبه لا يستفاد ماله عليه من الدين والاجارة والفاسدة **(وكذا الرهن الفاسد على هذا خلاف ما اذا كان العقد حصصا في الابواب الثلاثة)** اه قلت هذا بناء على ما فهمه المعترض وهو غير متعين لانه يمكن حل كلام الشارح على وجه صحيح وهو أن قوله كاجارة ورهن رابع لاصل المسألة وهو وقوفه لا يأخذ به حتى يرذنه الفسخ المنقود فيكون المراد ما اذا كان بدل الاجارة والرهن منقودين قال في العر وأشار المؤلف الى انه لو استأجر اجارة فاسدة وتقدم الاجارة واردين رهن فاسدا أو أقرض قرضا فاسدا وأخذ به رهننا كان له ان يفسد ما استأجر وما ارهن حتى يقضى ما تمسك اعتبارا بالعقد الحاضر اذا تخافا اه ونحوه في الفسخ وعليه قوله وعقد صحيح قصد بذكره ان هذه العقود مثله اذا كان البديل فيها منقودا فانه اذا **(كان منقودا لا فرق بين العقد الصحيح والفاسد في ثبوت حتى الحبس بعد الفسخ في الكل بل الفرق بينهما في غير المنقود)** قال في جامع الفصولين برضا الخانيه شري من مديونه فاسدا ففسخ ليس له حبس المبيع لاستفاد منه وكذا لو أقرض من دائنه اجارة فاسدة ولو كان عقد البيع او الاجارة جائزا فله الحبس لديه اه فأقار أن له الحبس في العقد الحاضر اذا كان البديل غير دين بالاولى فافهم **(قوله والفرق في الكافي)** أي الفرق بين الفاسد والصحيح اذا كان البديل غير منقود حيث يملك الحبس في الصحيح دون الفاسد هو ما ذكر في كافي النسبي وحاصله انه لما روج للمدوين على المشتري مثل الدين صار الفسخ تصاصا لاستتواهما مقدرا وصفا فاعتبر بمال الوفاء حقيقة فكان له حق الحبس وفي الفساد لم يملك الفسخ بل يجب قيمة المبيع عند القبض وهي قبله غير مقررة لاحتمالها السقوط بالفسخ ودين المشتري مقرر والمقاصة انما تكون عند الاستتواء وصفا فلو يكن له حق الحبس اه **(قوله فان مات احدهما)** عبارة العيني والرياني فان مات البائتم وهي النسب بقول المتن فالمشتري احق **(قوله والمستقرض)** بأن استقرض قرضا فاسدا وأعطى به رهننا بجر **(قوله فاسدا)** حال من الكل وفيه وصف العائد بصفة عنده بحجاز لانه محله **(قوله بعد الفسخ)** نص على المتوهم فان الحكم **(بأنه قبل الفسخ بالاولى ط قوله فالمشتري ونحوه)** أي المستأجر والمقرض والمرتهن وحاصله ان الحق الذي يده عن المبيع والمستأجر او الرهن احق بما في يده من العين من غيرها الاخر الملت حتى يقضى ما تمسك قال في الفتح لانه مقدم عليه في حايته فكذا على ورثته وغرمائه بعد وفاته الا ان الرهن مضمون بقدر الدين والمشتري بقدر ما على غمائه فافضل فلغرماء اه قال الرقي لكن سبأ في كتاب الاجارة ان الرهن فاسد اسوة الغرماء وسبأ في آخر الرهن مثل ما هنا ومقتضا بأن ما هنا وما ياتي في الرهن اذا كان الرهن سابقا على الدين وما في الاجارة اذا كان الدين متقدما على الرهن اه وسبأ في موضعه في آخر الرهن ان شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكر ما اذا مات المشتري فاسدا في الاخلاصة والبرازية ولومات المشتري فالبائع احق من سائر الغرماء بما له فان زاد شي فهو للغرماء اه ومعناه انه لو اشترى عبد فاسدا وتقاضاه ثم مات المشتري وعليه ديون ففسخ البائع البيع مع الورثة فالبائع احق بتاليه العبد وهي ما قبضه من المشتري حتى يستره العبد المبيع كالمواشاة فالبائع فان سكنت قيمة العبد اكثر مما قبض فالراثة للغرماء هذا ما ظهري قتأله **(قوله بل قبل تجهيزه)** أي تجهيز البائع أو المؤجر

عاد حتى الفسخ لو قبل القضاء بالقيمة لا بعده ولا يطل حتى الفسخ يموت احدهما فيقتله الوارث به يبقى **(و) بعد الفسخ (لا يأخذه)** بانه حتى يرذنه المنقود بخلاف ما لو شري من مديونه بدنه شراء فاسدا فليس للمشتري حبه لاستفاد منه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفرق في الكافي (فان مات) احدهما أو المؤجر أو المستقرض أو الرهن فاسدا حتى ورثتي **(بعد الفسخ)** (فالمشتري) وضوءه (ا ح ب) من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه فله حق حبه حتى يأخذ ماله (فأخذ) المشتري (دراهم الفسخ بعينه لو فاته)

وما بعد يعني أنه لو مات وصكان المبيع فباعتلا احتج لتكفنه به فاعلمتري حبه حتى يأخذ ما قال ط
والأولى أن يقول بل من تعينه (قوله بناء على تعين الدراهم) المراد بها ما ينهل الدينار وفي الأشياء النقد
لا يتعين في المعاشات وفي تعيينه في العقد الفاسد روايان ورجح بعضهم تفصيلا بأن ما قد من أصله أي كالمو
ظهر المبيع سزا أو أم ترد يتعين فيه لأغيا لتعني بعد حبه أي كالمو ذلك المبيع قبل التسليم والصحيح تعيينه
في الصرف بعد فساد وبعده هذا المبيع وفي الدين المشتري فمصرفه نصف ما قبض على شريكه وفيما إذا تبين
بطلان القضاء فلا وادى على آخر ما لا أو أخذه ثم أنزه لم يكن له على خصمه حتى فعل المذموم ربح ما قبض مادام
فأشأوا لا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترد مثل نفسه وإذا الرهاز حكامه لو تصاحبا ولو بعد ما
ولا في النذر ولو كالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك وتعين في الأمانات والهبة والسدقة والشركة
والضاربة والقصب وتعمه في جامع القبولين اه (قول المصنف وطالب البائع ماريح للمشتري) صورة
المسألة ما ذكره محمد في الجامع الصغير رجل اشترى من رجل يابريه يعاقدا باق قدرهم وتقبضا ورجع كل
منهما فباع قبض يصدق الذي قبض الجارية بالرجح وطيب الرجح الذي قبض الدراهم اه وقول الشارح
وأنما طاب الخ أورد في صورة جواب عما استشكله من عدم الشريعة وما صاحب العناية والفتح والمردود والبر
والمنع وغيرهم من أن المذكور في المتن من أن الرجح يطيب البائع في الثمن القدر هو الموافق للرواية المنصومة
في الجامع الصغير وهو مروي عن أن الدراهم لا يتعين في البيع الفاسد فيناقض قولهم إن تعنيها فيه هو الأصح
فانه يقتضي أن الأصح أنه لا يطيب الرجح للبائع فيما قبض وقد أجاب العلامة سعدى جلي في حاشية النصاب
بما أشار إليه الشارح وهو أنه يطيب على كل من القولين لأن عدم التعيين إنما هو في العقد الثاني الصحيح
لا في العقد الأول الفاسد اه وبأنه أنه إذا باع فأداه وقبض دراهم الثمن ثم فسخ العقد يبيع رد ذلك الدراهم
بعينها على المشتري لأن الأصح تعنيها في البيع الفاسد فلا يشتري بها بعد أملا شراء خصيصا طاب ماريح
لأنها لا يتعين في هذا العقد الثاني لكونه عقد صحيحا حتى لو أشار إليها وقت العقد دفع غيرها فعدم تعنيها
في هذا العقد الصحيح لا ينافي كون الأصح تعنيها في العقد الفاسد وقد أجاب العلامة الخليلي على من مثل ما أجاب
العلامة سعدى قبل اطلاعه عليه وقال اني في محب عجيب من فهم هؤلاء الاحكام التناقض من مثل هذا مع
ظهوره (قوله لا على الرواية الأصح) أي القائل بعدم تعين الدراهم في العقد الفاسد اه ح (قوله في بيع
يتعين بالتعيين) أراد بالبيع المبيع وأشار بقوله تعين بالتعيين كالمعد مثلا إلى وجه الفرق بين طيب الرجح
للبيع للمشتري وهو أن ما يتعين بالتعيين يعلق العقد به فتكسر الخلف فيه والنقد لا يتعين في عقود المعاشاة
فلم يعلق العقد الثاني بعينه فلم تكن انخبت فلا يجب التصديق كافي الهذية وأعمال تعين النقد لأن من المبيع
يثبت في الذمة بخلاف نفس المبيع لأن العقد يعلق بعينه ومفاد هذا الفرق أنه لو كان بيع مقاضاة لا يطيب
الرجح لهما لأن كلامه البديلين مبيع من وجه ولو كان عقد صرف يطيب لهما لكن قدما أقنعنا الأشخاص أن
الصحيح تعيينه في الصرف بعد فساد وفي شرح البيهقي عن الخليلي أنه الصحيح المذكور في عامة الروايات اه
فافهم (قوله بأن باعه بأزيد) تصور لظهور الرجح فلا يطيب له ذلك الزائد عما اشترى به وأفاذا ذلك
في أول عقد وأما إذا أخذ الثمن وايقروا به بعده أيضا يطيب لعدم التعيين في العقد الثاني كما به عليه ط
وهو ظاهر مما مر (قوله كالمطاب الخ) صورته ما في الجامع الصغير أيضا لو ادعى على آخر ما لا قضاء ثم تصادقا
على أنه لم يكن له عليه شيء وقد ربح المذموم في الدراهم التي قبضها على أنها بئنه يطيب له الرجح لأن الدين واجب
بالقرار عند الدعوى ثم استحق بالتصادق وكان القبض بدل المستحق وهو الدين وبذل المستحق ملوكا ملكا
فأداه بدل أن من اشترى عبد الجارية أو ثوب ثم أعنت العبد واخسقت الجارية يصح عن البديل فلم يكن بدل
المستحق ملوكا يبيع العتق إذا عتق في غير الملك وتعمه في الفسخ (قوله لأن بدل المستحق ملوكا) كذا في
رأيه في حقه نسخ يصب ملوكا وهو كذلك في بعض نسخ النهر وفي بعضها بالفتح وهو الصواب على اللغة
المشهورة في رفع خبران (قوله فيما يتعين) كالمروض لأغيا لا يتعين كالنقد ومز يسه (قوله كالقصب)
وكالوديعة فإذا أنصرف الفاسد أو المودع في العرض أو النقد يصدق بالرجح لتعلق العقد بآمال غيره وتعمه
في الدرد (قوله وقال الكال الخ) تقييد لما في المتن (قوله لا يملكه أصلا) لا ممتنعين أنه لا يملكه فيه

مطلب

في تعين الدراهم في العقد الفاسد

ومثلها والهاك) بناء على تعين

الدراهم في البيع الفاسد وهو

الاصح (و) إنما طاب البائع

ماريح في الثمن لا على الرواية

الصحيحة المتأخرة للاصح بل على

الاصح أيضا لأن الثمن في العقد

الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في

الأول كما أفاده سعدى (لا) يطيب

(المشتري) ماريح في بيع تعين

بالتعيين بأن باعه بأزيد لتعلق

العقد بعينه فتكسر الخلف في الرجح

فيصدق به (كالمطاب ببيع مال

أداه) على آخر فصدق به في ذلك

(فقتضيه) أي أوفاه إياه (ثم

ظهر عدم تصادقهما) أنه لم يكن

عليه شيء لأن بدل المستحق ملوكا

ملكا فاسدا وانخبت لفساد الملك

أنما يعمل فيما يتعين لأغيا لا يتعين

وأما انخبت لعدم الملك كالقصب

فيحصل فيها كما يسطه خسرو

وأن الكال وقال الكال لو تعمد

الكذب في دعواه الدين لا يملكه

اصلا

وتقار في النهز وقبه الحرام تقبل
 فلو دخل بامان وأخذ مال محرقة
 بلا رضاه وأخرجه اليها ملكه
 وصح بيعه لكن لا يبيط له
 ولا المشتري منه بخلاف البيع
 الفاسد فإنه لا يبيط له لقساد
 عقده ويبيط للمشتري منه لعمدة
 عقده وفي حظر الاشياء الحرمه
 تتعدد مع العلم بها الا في حق
 الوارث وقبده في الظهيرة بأن
 لا يعلم أرباب الاول وصحته
 ثم (خ) أو غرس فيما اشتراه
 فاسدا

مطلب
 البيع الفاسد لا يبيط ويبيط
 للمشتري منه

مطلب
 الحرمه تتعدد

مطلب
 فين وورث ما لا حراما

فتح أي فلا يبيط له ما ربح مطلقا سواء تضمن أولا (قوله وقزار في التهر) بصر يصحهم في الاقرار بأن المحترقه
 اذا كان يعلم أن المحترق كاذب في اقراره لا يصلح له أخذ من كرمته أنا والاشبهه الامر عليه حل له الاخذ عند محمد
 خلافا لابي يوسف وحجتنا لا يبيط له ربحه ويحصل الكلام ههنا على ما اذا علم أن عليه دين بالارث من أبيه ثم
 تبرأ أن تركه أو فاته لا يبيط له قصد فاعلى أن لا دين له عند يبيط له وهذا حق حسن قدره اهـ وقوله عنه الرمي
 وأقره به اندفع ما في التبر من أن ظاهرا اطلاقه خلاف ما في النعم (قوله الحرام يقتل) أي يقتل كرمته وان
 تداولته الايدي وتبدلت الاملاك وبأن قامه قريبا (قوله ولا للمشتري منه) فيكون بشرائه منه مسئالا له
 ملكه يكسب خيتم وفي شرائه تقرر للقبض ويؤمر بما كان يؤمر به البائع من وده على الحرفي لأن وجوب الرد
 على البائع انما كان لرعاية ملك الحرفي ولا يلغ غدر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري حكما
 في ملك البائع الذي أخرجه بخلاف المشتري شراء فاحدا اذا باعه من غيره يعاصمها فان الثاني لا يؤمر بالرد
 وان كان البائع مأمورا به لان الموجب للرد قد زال ببيع له لان وجوب الرد بضاد البيع حكمه مقصور على ملك
 المشتري وقد زال ملكه بالبيع من غيره كذا في شرح السير الكبير للسرخسي من الباب الخامس بعد المائة
 (قوله ويبيط للمشتري منه لعمدة عقده) فيه أن عقد المشتري في المسألة الاولى صحيح أيضا لو قد كره هذا
 الحكم في البصر من الزلايل في بيدي بدون هذا التعليل فكان المناسب اسقاطه ثم علم أنه ذكر في شرح السير الكبير
 في الباب الثاني والسعين بعد المائة انه ان لم يذكره للسليمان شرأ منه لانه ملك خيتم بنية المشتري فاسدا
 اذا أربيع المشتري بعد القبض يكره شرأ منه وان غفذه بيبه وعقده لانه ملك حله بيب حرام شرعا
 اهـ فهذا بخلافه لقوله ويبيط للمشتري وقد يجب بان ما أخرجه من دار الحرب لموجب على المشتري رده على
 الحرفي لبقاء المعنى الموجب على البائع رده فمكن ان ثبت فيه قلم بيب للمشتري أيضا كالباع بخلاف البيع
 الفاسد فان رده واجب على البائع قبل البيع لاعلى المشتري لعدم بقاء المعنى الموجب للرد كما تقدمناه فلم يمكن
 ان ثبت فيه فلذا طلب للمشتري وهذا الاشيا في أن نفس الشراء مكروه لمصلحة البائع بسبب حرام ولان فيه
 اعراض عن النعم الواجب هذا ما ظهر (قوله الحرمه تتعدد داخ) نقل الحوي عن سبسي عبد الوهاب
 الشمراني انه قال في كتابه المن وما نقل عن بعض الخفية من أن الحرام لا يتعدى اثنين سألت عنه الشهاب بن
 الشلي فقال ويحتمل على ما إذا لم يعلم بذلك أو لم ير المكاس مثلا بأخذ من أحد شيئا من المكس ثم يعطيه
 آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر آخر فهو حرام اهـ (قوله الا في حق الوارث الخ) أي فإنه اذا علم أن كسب
 موزنه حرام يصلح له لكن اذا علم المالك بعينه فلا شك في حرمته ووجوب رده عليه وهذا معنى قوله وقبده
 في الظهيرة الخ وفي منية المفق مات رجل ويعلم الوارث أن امه كان يكسب من حيث لا يصلح ولكن لا يعلم
 ان المالك بعينه لم يرد عليه حل له الارث والافضل أن يتوزع ويتصدق بنية خصما أو به اهـ وكذا لا يصلح اذا علم
 عن القصب مثلا وان لم يعلم المالك في البرازية أخذ موزنه رشوة أو ظلم ان علم ذلك بعينه لا يصلح له أخذه والا
 فله أخذه حكما أما في الدابة فينصدق بنية ارضاء الخصماء اهـ والحاصل انه ان علم أرباب الاموال وجب
 رده عليهم والا فان علم عن الحرام لا يصلح له ويتصدق بنية صاحبه وان كان مالا عظاما لم يجتمع من الحرام ولا يعلم
 أربابه ولا شيئا منه بعينه حل له حكما والاحسن دابة التزعه عنه في الذخيرة مثل القصب أو جعفر عن الكسب
 حاه من امرأه السلطان ومن القرامات المحرمات وغير ذلك هل يصلح لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال
 احب الى في دينه أن لا يأكل ويضعه حكما ان لم يكن ذلك الطعام غصبا أو رشوة وفي الخانية امرأة زوجها
 في أرض الجوران أكلت من طعامه ولم يكن عن ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا الوارثي طعاما
 أو كسوة من مال أهله ليس يبيط فهي في سعة من تناوله والاثم على الزوج اهـ (قوله وصحته ثم) أي في
 كتاب الحظر والاباحة قال هناك بعد ذكر ما هناك في المجتبى مات وكسبه حرام فالمرات حلال ثم رخص وقال
 لا نأخذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الروضة فتنه اهـ ح ومقاده الحرمه وان لم يعلم أربابه وبني تقبده
 بما اذا كان عين الحرام لموافق ما تقدمنا اذ لو اختلط بحيث لا يتميز ملكا خبيثا لكن لا يصلح له التصرف فيه
 ما لم يرد به كما حققناه قبل باب زكاة المال فتأمل (قوله أي أو غرس فيما اشتراه فاسدا) وكذا الوارثي فاسدا
 فقبضان لنخل غفره وأطعمه وان شراه ماله فغرسه فكذلك عنده وعند الثاني يقلعه ان لم يضر الارض ذخيرة

تسرع فيما يقطع حق الاسترداد
من الأفعال الحسنة بعد الفراغ
من القولية (لزمه فبقيهما)
واشتمل التسرع وقال لا يقطعها ويرد
المبيع ورجعه الكمال وتعبه
في التهرط ولهما يسلط البائع
وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة
كصبغ وخياطة وطحن حنطة
ولت سوين وغزل قطن وجارية
علقت منه فلو منفصلة **كقوله**
أوتولدة كمن قلد الصنع وبقيها
باستهلاكها سوى منفصلة غير
متولدة جوهرية وفي جامع
الفصولين لو نقص في يد المشتري
بفعل المشتري أو المبيع أو بأفة
سبابة أخذ البائع مع الأرض
ولو بفعل البائع صار مسترد ولو بفعل
أجنبي خسر البائع (وكره) فريما
مع الحصة (المبيع)

مطلب
في أحكام زيادة المبيع فاسدا

مطلب
أحكام نقصان المبيع فاسدا

مطلب
في البيع المكرر

(قوله لزمه فبقيهما) أي قيمة الدار والأرض مع والاولى افراد الصغير لأن الصلح بأوعله الكرخي في
مختصره وبأن البناء استهلاك عند الامام أي ومثله الفرس لأن البناء والقرس بقصد بهما الدوام وقد حلا
بسلط من البائع فينقطع جمحا حق الاسترداد كالمبيع (قوله ووجهه) حيث قال وقولهما وجهه وكون البناء
يقصد للدوام يمنع للاتفاق في الاجارة على احباب المقام فظهر أنه قد مراد للبقاء وقد لا خان قال ان المستأجر يعلم
انه يكلف القطع ففعله مع ذلك دليل على انه لم يرد البناء فقلنا المشتري فاسدا أيضا يكلف القطع عندنا اه (قوله)
وتعبه في التهرط (الخ) حيث قال أقول البناء الحاصل بسلط البائع انما يقصد به الدوام بخلاف الاجارة وهذا
عرف ان محلا لاستدلال انما هو التسلط من البائع وكل ما هو كذلك يتقطع به حق الاسترداد اه قلت
وفيه أن المؤبر انما يسلط المستأجر على الاتصاف بأرضه والمستأجر يكلف البناء فلا حرج الجواب بالقرين
التسلط بان البائع ملطه على المبيع على وجه قد يتقطع به حق الاسترداد بأن يخرجه عن ملكه ببيع وغرمه
أو بان يفعل فيه ما يقصد به الدوام بل وان كان لا يطلب البائع الصنع فله بخلاف المخرغاة انما سلطه في وقت
خاص وأما كون الصنع حلالا للشرع فلا يطل بسلط البائع فينقص بأنه قد بطل بأخرجه عن ملكه ببيع
وغرمه وهو بسلط البائع فكذلك انما قد يملك على البعد لغيره وكون البيع ونحوه تعلق به حق الفيرقة ثم رونا
تعلق به حق العاقد العاصي فلا يقدم قد يتبع بان العاصي لا يطل الشرع حقه عن غضب جبر وبوجه اس حاطه
بعض قيمته ولا يكلف بنقص الحائط فافهم (قوله وكذا) أي ومثل البناء والقرس في اشتمال الصنع كل زيادة
متصلة بالمبيع غير متولدة منه (قوله وجارية علقته منه) بجهل من الزيادة المتولدة نظر الماء الرجل ط
(قوله فلو منفصلة كقوله الخ) أي بان ولدت من غير المشتري وفي الجوهرية لو كانت الزيادة متصلة غير متولدة
كالصنع والخياطة انقطع حق الفسخ وان كانت متولدة تأتي كالصنع لا تنضم الصنع وكذا منفصلة متولدة كالولد
والعقر والأرض ولو ملكت هذه الزيادة في يد المشتري لا يضرها وان استهلكها ضمن وان هلك المبيع فقط فالبائع
أخذها وأخذت المبيع يوم القبض وان كانت منفصلة غير متولدة كالصنع والهبة فالبائع أخذ المبيع معها
ولا تطالب به وتصدق بها وان هلك في يد المشتري لا يضره وكذا لو استهلكها عند وعندهما بعض وان استهلك
المبيع فقط ضمنه والزوائد لتقرض ان الأصل اه ملخصا ومعهم أن الزيادة بقاها مع الاربع لا تنضم الصنع
الا المتصلة الغير المتولدة أما المتصلة المتولدة كالصنع والمنفصلة المتولدة كالأولاد والغير المتولدة كالصنع
فانها لا تنضم الصنع وانه ضمن المنفصلة المتولدة بالاستهلاك لا بالهلاك وكذا غير المتولدة عندهما لا عند وهذا
القرار أيضا موافق لما في الجرحين جامع الفصولين (قوله سوى منفصلة غير متولدة) أي كالصنع وهذا
استثناء من قوله وبقيهما باستهلاكهما فانه لا تضمن بالاستهلاك عند الامام كاعلته (قوله لو نقص الخ)
شروع في حكم نقصان المبيع فاسدا بعد بيان زيادته (قوله أخذ البائع مع الأرض) أي ارش النقصان
وبعبر عن ذلك لو اراد المشتري لما في جامع الفصولين لو قطع فو اشراف فاسدا او لم يقطع حتى أو دعه عند بائعه
بضمن نص القطع لا يقتضيه لوصوله إلى الرتبة الا قدرته فوقع عن الرذ المسحق قال هذا التعليل اشارة الى
أن المبيع فاسدا اذا انقص في يد المشتري لا يطل حقه في الرذ لو بطل لما كان الرذ متصاعله اه فهو كإثري
ناطق بما قلنا من (تنبيه) لو زال الصبر ورجع المشتري على البائع بالأرض الذي دفعه اليه كالأرض عين
الجارية في يد المشتري فاسدا وردت مع نصف القيمة ثم ذهب الباس ففعل البائع رد الأرض كافي التنازلية
ومثله ما قدمناه عنها فلو تزوج المشتري الامة ثم فسخ البيع وأخذ البائع نقصان التزوج ثم طلقها الزوج قبل
الدخول جازع المشتري على البائع بما أخذ (قوله صار مستردا) حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه
حسب عن البائع هلك على البائع جامع الفصولين (قوله خسر البائع) ان شاء أخذه من المشتري وهو يرجع على
الحاق وان شاء اتبع الحاق وهو لا يرجع على المشتري جامع الفصولين (قوله وكره خسر جميع الحصة) أشد
الى وجه تأخير المكرر عن الفاسد مع اشتراكهما في حكم المنع الثرى والتم وذلك انه دون من حيث حصته
وعدم فساده لأن الله باعتبار معنى مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرائط حصته ومثل هذا التي لا يوجب
الفساد بل الكراهة كما في الدرر وفيها أيضا انه لا يجب فضحه وملك المبيع قبل القبض ويجب الغن لا القيمة اه
لكن في التهر عن النهاية ان فضحه واجب على كل منهما أيضا صوابا لهما من المحذور وعليه متى التاخر في آخر

عند الاذان الاول (الاذن السابع)
 يشبان فلا بأس به لتعليل النبي
 بالاخلال بالسبي فإذا اتى اتى
 وقد خص منه من الجمعة عليه
 ذكره المصنف (و) كره (النسج)
 بخصيتين وسكنى أن يزيد ولا يزيد
 الشراء أو يمدحه بما ليس فيه
 ليرتبه ويجوز في النكاح وغيره
 النهي محمول على ما إذا كانت

السلعة بقت فيها أمّا إذا لم تبلغ (لا)
 يصكره لا يشاء الخداع منية

(والسوم على سوم غيره) ولو ذنبا
 أو مستأنوا وذكر الاخر
 الحديث ليس عبدا بل زيادة
 التفسير غير وهذا (بعد الاتفاق)

على مبلغ القرن أو المهر (والالا)
 يصكره لا يبيع من يزيد وقد
 باع عليه الصلاة والسلام قدما

وحل سبيع من يزيد (وتلقى)
 الحلب) يعني المجلوب أو الجالب
 وهذا (إذا كان بضرا بأهل البلد

أو بليس السعر) على الواردين
 لعدم علمهم به فبكره للشر والفرد
 (أما إذا اشترى فلا يكره) (و) كره

(بيع الحاضر للبادي) وهذا
 في حالة الخط وعوز ولا لانعدام
 الضرر قبل الحاضر المالك ٢

والبادى المشتري والاصم كما
 في الجنب أيهما المصار والبائع

٢ قوله وثانيهما ~~محمدا~~ محمدا
 والاولى وثانيهما كالأبني ١٥
 محمدا

قوله والاصم أيهما الخ الذي في
 نسخ الشارح والاصم كافي الجنب
 أيهما الخ اه

الباب وباقى عامه (قوله عند الاذان الاول) وهو الذي يجب السبي عنده (قوله الا اذا اشترى بستان
 الخ) قال الزيلعي هذا مشكل فإنه تعالى قد نهى عن البيع مطلقا من أطلقه في بعض الوجوه يكون
 تخصيصا وهو نسخ فلا يجوز بالرأى شرب لالة والجواب ما أشار إليه الشارح من أن النص مطلق بالاخلال
 بالسبي ويخص لكن ما شئ عليه الشارح مناشئ على خلافه في الجمعة تبع الصرا والزيلعي (قوله وقد
 خص منه الخ) جواب ثان أي والعام اذا دخله التخصيص من شرطنا فيجوز تخصيصه بما لا يارأى أي بالاجتهاد
 وهو المدغم قول الزيلعي فلا يجوز بالرأى قلت وفيه نظر فإنه اشكال الزيلعي من حيث أن قوله تعالى وذروا البيع
 مطلق عن التقيد بحالة دون حالة فإن معاد الآية الامر بترك البيع عند النداء وهو شامل لحالة المشي والذي
 خص منه من لا يقب عليه الجمعة هو الواو في فاسعوا ولا يلزم منه تخصيص من ذكر أيضا وذروا البيع لأن
 القرآن في التظلم لا يلزم منه المشاركة في الحكم كما تقرر في كتب الاصول فلفظه قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا
 الزكاة فإن الخطاب عام في الموضعين لكن خص الدليل من الاول جماعة تكلل برب العاصم ومن الثاني جماعة
 كالمرضى والمسافر ويرد الدليل تخصيص هؤلاء من وجوب ترك البيع فيبني الامر شاملهم لأن بطل ترك
 الاخلال بالسبي فيرفع الى الجواب الاول فيبعد الثاني شيئا قائل (قوله وكره النجس) لحديث العيصين
 لا تلتق الركان البيع ولا يبع بعضهم على بيع بعض ولا تاجشوا ولا يبع حاضر لباد فغ (قوله أو يمدحه)
 تفسير آخر عبر عنه في التبر بقل خلا عن القرمان في شرح المقدمة قال وفي القاموس ما يفيد (قوله
 في النكاح وغيره) أي كالأجارة وهذا ذكره المصنف في مقم (قوله لا يكره) بل ذكر القسطنطين وابن
 الكمال عن شرح الطحاوي أنه في هذه الصورة محمود (قوله والموسم على سوم غيره) وكذا البيع على بيع
 غيره ففي العيصين نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الركان أن إلى أن قال وأن يسام الرجل على سوم
 أخيه وفي العيصين يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يظبط على خطبة أخيه لأن ما بذله وصورة السوم
 أن يراضا بين وتلق الركون به فيبي آخره يدفع للمالك كتر أو منه وصورة البيع أن يراضا على غن سلعة
 فيقول آتيا لا يخلط بينهما بأقاص من هذا القرن أفاده في القنع قال انظر الرمي ويدخل في السوم الاجارة
 الذي يبيع المنافع (قوله بل زيادة التفسير) لأن السوم على السوم موجب إباحا وشرارا وهو في حق الاخر
 أشد متعا قال في التبر لقوله في الفبة ذكرنا أخا يباكره اذا خاضه لا منع غيبة الذمي (قوله وقد باع عليه
 الصلاة والسلام قدما وحل سبيع) رواه أصحاب السنن الاربعة في حديث مطلق ذكره في التبر وفي المصباح
 الحلس كساء يجعل على ظهر البعير تحت وحده جمعه أحلاس كحل وأحال والحلس يسايط يسايط في البيت
 (قوله وتلقى الحلب) بخصتين وهو المراد من تلقى الركان في الحديث المار وهذا يؤيد تفسيره بالحلب لأن الركان
 بيع ركب لصك الذي في المصباح والمقرب تفسيره بالحلب تامل قال في القنع ولتلقى صورتان أحدهما
 أن يتقاما المشترون الطعام منهم في سنة حاجه ليعوه من أهل البلديزادة وثانيهما أن يشتري منهم بأرض
 من بحر البلديزاد بلعون بالسعر (قوله للضرر والضرر) لفسوشر مرتب فالضرر في الصورة الاولى والضرر
 بليس السعر في الصورة الثانية (قوله وبيع الحاضر للبادي) لحديث العيصين عن ابن عباس رضي الله
 تعالى عنهما نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تلقى الركان وأن يبيع حاضر لباد قال لا يباع ما قوله
 حاضر لباد قال لا يكون له مسما أو فغ والحاضر من كان من أهل الحضر خلا البدو فالبادى من كان من أهل
 البادية أي البرية ويقال حضري وبدوي نسبة الى الحضر والبدو (قوله في حالة الخط وعوز) الخط انقطاع
 الحر والعوز حر يك الواو الحاجة قال في المصباح عوز الشيء عوزا من باب تبع عوز عوزا من باب تبع عوزا من باب تبع
 من باب قال احتج الله فلم أجده (قوله قبل الحاضر المالك الخ) منى عليه في الهداية حيث قال وهو أن
 يبيع من أهل البدو طعاما في القرن التالي لحافيه من الاضرارهم اه أي بأهل البلد قال انظر الرمي وثبت
 لهذه هذه التفسير ما في الفصول الصمادية عن أبي يوسف أن أعرابا قدموا الكوفة وأرادوا أن يتأوا منها
 ويشتر ذلك بأهل الكوفة قال أنتمهم عن ذلك قال الأثرى أن أهل البلدة ينعون عن الشراء للمكره فهدا الاولى
 اه (قوله والاصم أيهما المصار والبائع) بأن يصير الحاضر مصارا للبادي البائع قال في القنع قال

الحلواني هو أن يمنع المصارح حاضر القروي من البيع ويقول له لا تبع أنت أنا لم يذبحك فيقول له ويبيع
 ويغالي ولو تركه يبيع بنفسه لرخس على الناس (قوله لموافقته آخر الحديث) ولموافقته تصير رواية
 الحديث حكما فتنسأه من الصميم (قوله دعوا الناس يروق بعضهم بضاً) كذا في الخبر والذي في
 الفتح دعوا الناس يروق الله بعضهم من بعض ونقل الخبر الرمي عن ابن جبر الهيث أن بعضهم زاد دعوا
 الناس في غفلامه ونسب لمسلم قال وهو غفلة لا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في كتاب الحديث كما قضى به
 سبر ما يأتى الناس منها اهـ (قوله ولذا عدى باللام لابن) هذا مرجع آخر لتفسير الثاني فإن اللام في أن
 يبيع حاضر لم تكن على حقيقة تامة التعليل أما على التفسير الأول تكون بمعنى من أوزاها لأنه يقال بعث
 التوب من يذبح قال في الصباح وربما دخلت اللام مكان من يقال بعثت الشيء وبسته لك قال اللام زائدة تضاف في
 قوله تعالى واذبحوا للأبراهيم مكان البيت والأصل بواأنا إبراهيم (قوله لمسلم) أي قريسا من قوله وقديع
 عليه الصلاة والسلام الخ (قوله ويسمى بيع الدلالة) أي يبيع الدلال قال في الفتح وهو مذهب البيع في أسواق
 مصر المسمى بالبيع في الدلالة (قوله ولا يفرق) بالنسبة للصبي وهو أولى من قول التبر ولا يفرق المالك
 لأن حذف الفاعل لا يجوز إلا أن يقال أنه تفسير الفصح الرابع على المالك المفهوم من المقام تأمل كما يمنع
 المالك عن التفرق يمنع المشتري كما يأتي والكره فيه غير محتمل كما في الفتح (قوله غير بالنسبة مبالغة في التعميم)
 كذا في الفتح ووجهه أن شأن المسلم عدم فعل المهرم شرعا فكانه أمر لا يقع منه فلا حاجة إلى تنبيه عنه (قوله
 وعن الثاني الخ) قال العلامة توح في حواشي الدرر وعن أبي يوسف رواية أن بيعا لا يجوز البيع في قرابة
 الولاد ويجوز في قرابة غيرها وهو الأصح من مذهب الشافعي وفي رواية لا يجوز في الكل أي قرابة الولاد وغيرها
 وهو قول الإمام أحمد لأن الأمر بالذلة في الحديث لا يكون إلا في الفاسد وقال مالك لا يجوز في الأم ويجوز
 في غيرها اهـ وما ذكره الشارح بعد من هذا ط (قوله غير بالغ) أشار به إلى أن مقتضى منع التفرق تمتد
 إلى بلوغ الصغير بالاحتلام وأما الجرح وهو قول الشافعي وفي ظاهر قوله إلى زمان التميز مع أوغان بالقرب
 وقال بعض مشايخنا إذا راحا ورضيا بالتفرق فلا بأس به لأنهما من أهل النظر لا تشبههما وربما كان المصلحة
 في ذلك فتح (قوله وذو رحم) أطلقه فمثل ما إذا كان صغيرا أيضا أو كبيرا كافي الهداية وغيرها ولذا قال
 بعده بخلاف الكبيرين (قوله أي محرم من جهة الرحم) أشار إلى أن الصغير في منه راجع إلى الرحم لا إلى
 الصغير فلا بد أن تكون محرمته من جهة الرحم لا من الرضا احترازا عن ابن عمر هو أن رضاعا فانه رحم محرم
 لكن محرمته من الرضا لا من الرحم وإلى ذلك أشار بقوله فافهم وخرج أيضا لا إلى المحرم لأن الرحم
 كالإخاء لا الجنب ورضاعا وأما الأب والرحم غير المحرم كإبن الم (قوله ونوابه) هي التدبير والاستعداد
 والكتابة ح (قوله ولو على مال) مبالغة على الاعتقاد كالأبني فلو قدمه لكان أولى اهـ ح لكن
 إذا كان عملا لا يفتي استوى فيه التقديم والتأخير فافهم (قوله أو يبيع من حلف بعتقه) أي إذا حلف
 بقوله إن سلكت هذا فهو حر فبناه المالك منه ليعتق لم يكره لأن العتق ليس بتفريق بل غير زيادة العتق
 من الإجماع مع محرمه (قوله أو كان المالك كفرا) ظاهره ولو كان المشتري مسلما لكن لا يشبه التعليل
 مع أنه يكره التفرق بالبشر وفي الفتح أمّا إذا كان كفرا فلا يكره لأنهم غير محالين بالشرع والوجه
 أن كان التفرق في ملته حلالا لا يتوحد لهم إلا أن كان بيعهم من مسلم متعتع على المسلم وإن كان متعتعا
 ملته فلا يجوز اهـ وذكر قوله أنه يجوز للمسلم شراؤه من حرى مستأمن لأن مقصد التفرق عارضها
 أعظم منها وهو ذهابه إلى دار الحرب وفيه مقصد الدين والدنيا ما لذين تظاهروا وأما الدنيا فترى لقتل
 والسبي اهـ وظاهره أنه يكره للمسلم شراؤه من كافر غير حرى لعدم هذه المقصد المحارضة وهو موافق
 لما استوجبه فحازر وعلى هذا فلا وجه لما في الخبر من أن المراء بالحرى الكافر وبه ظهر أنه كان الأولى
 للشارح أن يقول كافي الحر أو كان البائع حريسا مستأمن للمسلم فانه لا يمنع المسلم من الشراء فعلا بالفسدة (قوله
 أو متعتعا الخ) أي إذا كان المالك متعتعا بأن كان أحدهما زيدا والآخر عمرو فلا بأس بالبيع وإن كان
 العبد الآخر لفضل المالك الأول أو لمكانه إذ الشرط اجتماعهما في ميث متعتع واحد قال في البرازية
 ولو أحدهما هو الآخر ولو له الصغير أو لمكانه أو لمكانه أو مضاه لا يكره التفرق ولو كلاهما فباع أحدهما

مطل

في التفرق بين الصغير ومحرمه

لموافقته آخر الحديث دعوا
 الناس يروق بعضهم بضاً ولذا
 عدى باللام لابن (لا يكره بيع
 من يذبح) لما مر ويسمى بيع الدلالة
 (ولا يفرق) غير بالنسبة مبالغة في
 المنع لضعفه عليه السلام من فرق
 بين والد وفداء وأخ وأخيه رواء
 ابن ماجه وغيره يعني وعن الثاني
 فساد مطلقا وبه قال زفر والائمة
 الثلاثة (من صغير) غير بالغ
 (وذو رحم محرمته) أي محرم
 من جهة الرحم لا الرضا كابن عمر
 هو أن رضاعا فافهم (إذا كان)
 التفرق باعتقاق ونوابه ولو على
 مال أو يبيع من حلف بعتقه أو كان
 المالك ككافرا لعدم مخاطبته
 بالشرع أو متعتعا أو لا الآخر
 لفضل أو مكانه

نسبة إلى القبول مع القتل أي الزيادة ونفع القاء خطأ ولم ينسب إلى الواحد وإن كان هو القياس لأنه صادر بالقبلة كالقول لهذا المني نصارك الانصاري والاعرابي ط عن البناء وفي المصباح وقد استعمل الجمع استعمال المفرد غير الأخير ولهذا نسب إليه على لفظه قتل فضولي لمن يشتغل بما لا يبيحه لأنه جعل على نوع من التكلام قتل منة المفرد (قوله مناسبته ظاهرة) هي توقف افادة كل من القاسد والموقوف الملك في شيء وهو القبض في الأول والاجازة في الثاني ح (قوله لأنه من صوره) ووجهه أن المستحق يقول عند الدعوى هذا ملكي ومن باعك انما باعك بغير إذن فهو بيع الفضولي اه ح (قوله هو) أي لفة ولم يصرح بذلك استكفاء بقوله بعده واصطلاحنا فافهم (قوله يعني عليه الكفر) لأن الامر بالمعروف وكذا المنهي عن المنكر جماعي كل مسلم وانما يكفر لاحفال أنه لم يرد أن هذا فضول لا خبر فيه بل أراد أن أمرك لا يؤثر ولو هو ذلك (قوله بمنزلة الجنس) فيدخل فيه الوكيل والوصي والولي والفضولي منع (قوله خرج به فهو وكيل ووصي) المراد خروج هذين وما شابههما لا هنا فقط فهو قتل بقره لم يملك لا يضل فالوكيل والوصي يصرفان باذن شرعي وكذلك الولي والقاضي والسلطان غير راجع إلى بيت المال ونحوه وأمير المؤمنين في الفتناء (قوله كل تصرف الخ) ضابط فيما توقف على الاجازة وما لا يتوقف (قوله صدرته) أي من الفضولي أو من المتصرف مطلقا (قوله كبيع وتزويج) أشار إلى أن المراد بالملك ما بين الحقيقة والحكمي (قوله أو اسقاط الخ) أي اسقاط الملك مطلقا قال في الفتح حتى لو طلق الرجل امرأته غيبه أو أعتق عبده فأجاز طلقه وعتق وكذا سائر الاسقاطات للديون وغيرها اه (تنبيه) قال في البر والظاهر من فروعه أن كل ماصح التوكيل به إذا باشره الفضولي يتوقف الا انشراء بشروطه اه قال انظر إلى أي من العقود والاسقاطات يخرج قبض الدين في جامع الفضولين من قبض دين غيره بلا أمره ثم أجاز الطالب لم يجز فاما ادائها كما اه قلت هذا أحد قولين ذكرهما في جامع الفضولين فإنه ذكر قبل ما مر وأمر إلى كتاب آخر ما مضى قال لمدون ادفع إلى كذا الفلان عليك فمضى بغيره الطالب وأما لك منه فدفع وأجاز الطالب بيجوز ولو هلك بعد الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم أجاز لتعتبر الاجازة اه (قوله من يقدر على اجازته) كذا فسر في الفتح فأفاد أنه ليس المراد المجزء بالفعل بل المراد من له ولاية امضاء ذلك الفعل من مالك أو ولي أو كاتب وجده ووصي أو فاضل كمرساة قبل باب المهر وفي أحكام الصغار للاسترواف من مسائل النكاح عن فوائد صاحب المحط صبيحة تزوجت نفسها من كنف وهي تعقل النكاح ولا ولي لها فالعقد يتوقف على اجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه فاضل ان كان ذلك الموضوع تحت ولاية فاضل تلك البلدة يتعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي والا فلا يتعقد وقال بعض المتأخرين يتعقد ويتوقف على اجازة بعد البلوغ اه فهذا صريح في أن من ليس له ولي أو وصي خاص وكان تحت ولاية فاضل قصره موقوف على اجازة ذلك القاضي أو اجازته بعد بلوغه وهذا إذا كان تصرفا يبل الاجازة آخر انما عداها أطلق أو أعتق كأيان وقد حذرنا هذه المسألة قبل كتاب الفصصين كتابا تنصيح الفتاوى الحامدية فارجع إليه فإن فيه فوائد حسنة (قوله انقصد موقفا) أي على اجازة من ملك ذلك العقد ولو كان العاقد نفسه بيانه ما في الرابع والعشرين من جامع الفضولين باعه أو تزوجه بلاذن ثم أجاز بعد وكذا جاز استحسانا ما عا لم يثبت ثم حله القاضي وصالة فأجاز ذلك البيع مع استحسانا ولو تزوج بلاذن مولاه لم اذن له في النكاح فأجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز الاجازة ولو لم ياذن له ولكنه عتق جاز بلا اجازة بعد عتقه ولو تزوج الصبي أو باع ثم اذن له وله ابلغ لم يجز الاجازة وقام الفروع هناك فراجع (قوله وما لا يجزئ) أي وكل تصرف ليس له من يقدر على اجازة حالة العقد (قوله بيانه) أي بيان هذا الضابط المذكور وهذا قيدان الضعيف في قول المصنف كل تصرف صدر منه راجع للمتصرف لا للفضولي لأن الصبي هنا ينطبق عليه تعريف الفضولي لما لا لأنه تصرف في حق نفسه إلا أن يجاز بان مباشرة العقد ليست حقه بل حق الولي ونحوه فالمراد بالحق في التعريف ما يملك العقد كأفاده ط (قوله صبي) أي غيره ما ذون (قوله باع متلاخا) أي تصرف تصرفا يجوز عليه لوفقه وله في صفه كبيع وشراء وتزويج وتزويج أمته ومكاتبته قته ونحوه فافهمه الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وله مادام صبيًا ولو بلغ قبل اجازة وله فاجازته نفسه جاز ولو لم يجز بنفس البالغ

مناسسته ظاهرة وذكره في الكفر
بعد الاستصاق لأنه من صوره
(هو) من يشتغل بما لا يبيحه
فالتسائل لمن يامر بالمعروف أنت
فضولي يعني عليه الكفر فتح
واصطلاحا (من تصرف في حق
غيره) بمنزلة الجنس (بغير إذن
شرعي) ضل خرج به فهو وكيل
ووصي (كل تصرف صدر منه)
غلب كاستكان كبيع وتزويج
أو اسقاطا كطلاق واعتاق (وله
مجهز) أي لهذا التصرف من يقدر
على اجازته (حال وقوعه انقصد
موقفا) وما لا يجزئ حالة العقد
لا يتعقد أصلا بيانه صبي باع مثلا
ثم بلغ قبل اجازة وله فاجازته بنفسه
جاز لأن له وليا بغيره حالة العقد

بلا اجازة جامع الفصولين (قوله بخلاف ما لو طلق مثلاً) اى أو سلع أو حررقه بما أنا أو بصر من أو وبه ماله أو تصدقه أو زوجه فقه امر أو أوباع ماله عصابة فاحشة أو شىء بأكثر من فقه فاحشة أو تصدقاً على الوضوء وله في صباه لم يجر عليه فقه كذا باطله وإن أجازها المولى بعد بلوغه لم يجر له ما يجر لها وقت العقد ثم ترقى على الاجازة الا إذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ يصلح لا ابتداء العقد فصيح ابتداء الاجازة كقوله أو وقت ذلك الطلاق أو الصق فصح لانه يصلح لا ابتداء جامع الفصولين (قوله وقت بيع مال الغير) اى على الاجازة على ما مضى وفي حكم الغير المسمى بوابع ماله فقه بلا اذن ولا كمال ثم إذا أجاز بيع الفضولي والغبن تفقد هو للغير آثاراً ولو كان عرضاً فهو الفضولي لانه صار متبراً به وعليه فقه للغير كالمسمى (قوله لو الغير بالغ عاقل الخ) لم أر ذلك في الحماوى ووجهه غير ظاهر إذا كان للفقير أو للجنون لى أو كان في ولاية فاض لانه يصير عقداً لم يجر وقت العقد فيتوقف على أنه مخالف لما قد مضى من جامع الفصولين من أنه لو باع مال يبيع ثم جده وصياه فاجاز ذلك البيع صح استحساناً فلهذا صريح على أنه انعقد موقوفاً فانه لو لم يعقد أصلاً لم يقبل الاجازة بعد ما صار وصياً ولعل ما في الحماوى قياس والعمل على الاستحسان (قوله وهذا) اى التوقف المفهوم من قول المصنف وقت (قوله على أنه المالك الخ) اى على أن البيع لأجل ماله لا لأجل نفسه وهذا مأخوذ من البحر حيث قال ولو قال المصنف ملك غير ماله لكان أولى لانه لو باع نفسه لم يعقد أصلاً كافى البدائع اهـ لكن صاحب المتن قال في منعه اقول يشكل على ما قلناه من البدائع ما قالوه من أن المبيع إذا استحق لا ينسخ العقد في ظاهر الرواية بضمه الثاني بالاشتقاق والسنخ اجازته وجه الاشكال أن البائع باع نفسه للمالك الذى هو المستحق مع أنه وقف على الاجازة وبشكل عليه بيع الغائب فانه يتوقف على الاجازة فالظاهر ضعف ما في البدائع فلا ينبغي أن يقول عليه فاحشة لفرع المذهب اهـ وذكره الخمر الرمى ثم استظهر أن ما في البدائع رواية خارجة عن ظاهر الرواية اقول يظهر لى ما في البدائع الاشكال فيه بل هو صحيح لأن قول البدائع لو باع نفسه لم يعقد أصلاً معناه لو باع نفسه فلا بد بمعنى من فهو المسألة الثانية من المسائل الخس وحينئذ فراد البدائع أن الموقوف ما باعه لغيره ماله لو باع نفسه لم يعقد أصلاً فخلل انحاء محققه صاحب البحر من أن اللام للتعليل وله احتراز عما إذا باع لأجل ماله وقته ورأى أخيه صاحب التبر حيث وقف على حقيقة الصواب فقال عند قول المصنف ومن باع ماله غيره بعتي لغيره أما إذا باع لنفسه لم يعقد كذا في البدائع اهـ لكنه لو عبر عن بدل اللام لكان أبعد عن الإجماع وعلى كل فهو عين ما ظهر لى والحمد لله رب العالمين (قوله أوباعه من نفسه) لانه يكون مشترياً لنفسه وقد صرحوا بأن الواحد لا يتولى الطرفين في البيع أعاده في المنع (قوله أوشترط الخيارات للمالك) قال في التبر وفي فروق الكرايس لوشترط الفضولي الخيارات للمالك بطل العقد لانه لا بد من الشرط فكون الشرط لا مطلقاً اهـ وكان ينبغي أن يكون الشرط لغواً فقط قدره اهـ اى أنه إذا كان للمالك الخيار فى أن يبيع العقد أو يطله يكون اشتراطه لا فائدة فيه فلهذا وحيث لم يمكن منافي العقد فبني أن لا يطله وظاهر التعليل أن المراد خيار الاجازة ومقتضى ما في الاشياء أن المراد به خيار الشرط حيث قال خيار الشرط داخل على الحكم لا البيع فلا يطله الا في بيع الفضولي وقال البيرى وتقيدته بالمالك ليس بشرط بل إذا اشترط الفضولي للمشتري لى بأن قال اشترت هذا الثوب بكذا على أن فلاناً بخيار ثلاثة أيام لا يتوقف كفاً فأنشئ حان ومضى الملقى اهـ قلت ولعل وجهه أن الأصل فساد العقد بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه الا في صور منها ورود النص به كشرط الخيار وقادته الترتي دفعاً للفتن ومن وقع له عقد الفضولي ثبت له الخيار بلا شرط غير عقد بيعه فكان اشتراط الخيار ثلاثة أيام فقط مخالفاً للنص لانه لا فائدة فيه بل فيه ضرر بقصر المدة فكذا الموقوف على الاجازة بل بطل ضعف عقد الفضولي وإن كان الشرط الفاسد يقتضى الفساد لا البطلان هذا ما ظهر لى والله سبحانه اعلم (قوله المكاتب) قد به لأن المالك إذا كان مسياً أو مجنوناً فالبيع باطل وإن لم يشترط الخيار فيه اهـ ح وهذا بناء على ما مر من الحماوى وعلمت ما فيه (قوله أوباع عرضاً الخ) ياتى رجل عبداً وأمة فقتل زيد العبد وعمرو لامة ثم باع زيد العبد من عمرو بالامة فأجاز المالك البيع لم يجر قال في الصلوات فائدة البيع بثوب ملك بالرتبة والتصرف وهما حاصلان للمالك في البدلين بدون هذا العقد فلم ينفذ فقه الاجازة ولو قضى من رجلين

ببخلاف ما لو طلق مثلاً ثم باع فاجازته بنفسه لم يجر لانه وقت العقد لا يجره فيطل ما لم يطل اوقته صحيح إنشاء اجازة كما بسطه العمادى (وقت بيع مال الغير) لو الغير بالغ عاقل فلو صغيراً أو مجنوناً لم يعقد أصلاً كذا في الزواهر مع ما للحماوى وهذا ان باعه على أنه (المالك) أما لو باعه على أنه نفسه أوباعه من نفسه أوشترط الخيار فيه للمالك المكاتب أوباع عرضاً من غائب عرض آخر

قوله أوشترط الخيار للمالك كذا بطله والذي في نسخ الشارح أوشترط الخيار فيه للمالك والمالك واحد اهـ محصيه

وتباعا وأجاز المالكان جازو غصبا التقدين من واحد وعقد الصرف وتفاينا ثم أجاز جازلان التقدر لاتعين
 في المعاضات وعلى كل واحد من الفاضلين مثل ما غصب كذا في القغم من آخر الباب اه (قوله المالك) اى
 مالك العرض الاول وهو متعلق بمخوف نفث لعرض آخر فكون كل من العرضين لمالك واحد كما قلنا (قوله
 به) متعلق بقوله باع والغصبة عائد على العرض الآخر (قوله الا في هذه النسخة) اى الاربعة المذكورة هنا
 ومساواة الحائز هي الخامسة وقد علمت أن الخامسة ليست كذلك وكذلك مسألة يجه على أنه نفسه ففى
 المستثنى ثلاثة فقط وهي الآتية عن الاشياء قلت ويراد ما في جامع الفصولين باع ملك غيره فشره من ماله
 وسلم الى المشتري لم يجز وبالسبب باطل فأحد وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على يجه حتى ان الغاصب لو باع
 المصوب ثم غصبه المالك جاز يجه انما لو شراء الغاصب من ماله او وجهه او ورثه منه لا يتخذ يجه قبله ولو
 غصب شيئا وباعه فان ضمنه المالك ففته يوم الغصب جاز يجه لا لوضعه ففته يوم البيع اه فهاتان مسائلتان
 فرجبت المسائل المستنناة خسا لكن في الاخرية كلام سيأتي (قوله فتدعيه) اى على المشتري ولو اشهد أنه
 يشتره فلان وقال فلان رضىت فالحق للمشتري لانه اذا لم يكن وكلا الشراء وقع المالك تلامعا بدار الاجازة
 بعد ذلك لانها انما تعلق الموقوف لا النافذ فان دفع المشتري اليه الصدد واخذ الفئ كان يباعا بالتعاظم بينهما وان
 ادعى فلان أن الشراء كان بأمرة وكرر المشتري فالحق لفلان لأن الشراء باقرا وموقع به جرح البرازية
 (قوله فيرقب) اى على الاجاز من شريه فان أجاز جاز ومعهذه على الجيز لا على العاقد ومعهذه الان الشراء
 انما لا يتوقف اذا وجد تفاذا ولا يتخذ هنا على العاقد فأقدم في جامع الفصولين (قوله هذا) اى فاقاد الشراء
 على الضوئى الغير المحجور (قوله فقال البائع بعته لفلان) اى وقال الفضولى اشترت لفلان كافي البرازية
 وغيرها لأن توقفه لم يصر لا يصح ايجابا في القغم قال اشترته لاجل فلان فقال بعث أو قال المالك ائداء بعته
 منك لاجل فلان فقال اشترت لم يتوقف لانه وجد تفاذا على المشتري لانه اضيف الظاهره وقوله لاجل
 فلان بمقتضى لاجل شفاهته أو رضاء اه وذكره في البرازية كذلك ثم قال والصحيح انه اذا اضيف العقد في أحد
 الكلامين الى فلان يتوقف على اجازته واقر في الصلح لكن في البرازية أيضا لو قال اشترت لفلان وقال البائع
 بعث منك الاصم عدم التوقف اه وظاهره أنه يتخذ على المشتري لكن يقل في الجرح هذه الاخرية عن فروق
 أنكر ابيس وقال بطل العقد في اصم والابن لانه خاطب المشتري فردقه لغيره فلا يكون جوا باقنا على العقد
 بخلاف قوله بعته لفلان فقال اشترت له او قبلت ولم يقل له وقوله بعث من فلان فقال اشترت لاجله او قبلت
 فانه يتوقف لاصاقته الى فلان في الكلامين قال في التهر وعلى هذا فاذا لاكتفاء بالاضافة في أحد الكلامين
 بأن لا يضاف الى الآخر اه وحاصله أن ما مر من البرازية من تصحيح التوقف بالاضافة الى فلان في أحد
 الكلامين محمول على ما اذا لم يضاف العقد في أحد الكلامين الى المشتري فلا ينافي ما صحبه في الفروق وعليه فلو
 أضف في أحدهما الى المشتري وفي الآخر الى فلان بطل العقد كقوله بعث منك فقال اشترت لفلان أو بالعكس
 لأن الكلام الثاني لا يصح قولنا لا يوجب لكن لا يمتنع أن يصرح بتصحيح البرازية أنه اذا أضف الى فلان في أحد
 الكلامين يتوقف والمفهوم من تصحيح الفروق انه لا يتوقف الا اذا أضف اليه في الكلامين وهو المفهوم من كلام
 القغم السابق فصار الحاصل انه اذا أضف الى فلان في الكلامين توقف على اجازته لا التذرع على المشتري عالم
 يضاف الى الآخر صرح بما تبطل ووقع في بعض الكتب هنا اضطراب وعدول عن الصواب كما يعلم من مراجعة
 نور العين وهذا ما تحصل في بعد التأمّل والله سبحانه اعلم (قوله برزاية وغيرها) يوجد هنا في بعض النسخ زيادة
 نقلت من نسخة الشارح ونصها قد يجهه لمالك لأن يجه نفسه باطل كافي الجرح والاشياء عن البدائع كانه
 لانه غاصب وكذا من نفسه لان الواحد لا يتولى طرفي البيع الا الا بكامر وعبارة الاشياء وبيع الضوئى
 موقوف الا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه بدائع واذا شرط الخيار فيه للمالك تلقين واذا باع عرضا
 من غاصب عرض آخر للمالك به فتح لكن ضعف المصنف الاولى لخالفها القروم المذهب لصرح بهم
 بأن يبيع الغاصب موقوف وبأن المبيع اذا استحق فلم يستحق اجازته على الظاهر مع أن البائع باع لنفسه
 للمالك الذى هو المستحق مع انه توقف على الاجازة وأما الثانية ففي التهر وينبغي الغناء الشرط فقط قلت
 وحاصله كما قلنا شيخنا أن يجه موقوف ولولتفه على الصحيح اه لكن في حاشية الاشياء لابن المصنف

لالمالك فالباع باطل والحاصل
 أن يجه موقوف الا في هذه النسخة
 فباطل كدبا ليع لانه لو اشترى
 لغيره فتدعيه الا اذا كان المشتري
 صديقا او محجورا عليه فوقف
 هذا اذا لم يضمنه الضوئى الى
 غيره فلو أضافه بأن قال يبع هذا
 الصدد لفلان فقال البائع بعته
 لفلان توقف برزاية وغيرها

وزدت مسألتين من الحاوي وهما بيع الفضولي مال صغر ومجنون لا يعتقد أصلاً هـ هذا آخر ما وجدته من الزيادة ولا يخفى ما فيها من التكرار وكان الشارح قصد أن يعدل إليها ما كتبه أولاً من قوله أما لو باع إلى قوله قبله بالبيع (قوله المحجورين) أخرج الماذونين فلا يتوقف عليهما ط (قوله وكذا المعتوه) أي حكمه في البيع حكم الصبي والعبد المحجورين ط (قوله وسحقته في الحجر) حيث قال وضع طلاقاً وعداً وقراراً في حق نفسه فقط لا سيده فلا يخرج بماله آخر إلى عتقه ولو لم يمولأه ولو له هدر ومجنون وقود أقيم في الحال لبقائه على أصل الحزبة في حقهما ومن عقد عقد ايدوربين نفع وشر من هؤلاء المحجورين وهو بعه أجاز له وأورد أن لا يملكه باطل وإن أطلقوا شأختموا لكن شخان العبد بعد العتق اهـ وبه ظهر أن قول العباد لا تعتقد الخ ليس على الإطلاق وأن مراده لا تعتقد لا تنفذ فشميل ما يعتقد موقوفاً وما لا يعتقد أصلاً فلا يخاف ما في المتن (قوله ووقف بيع ماله من فاسد عقل الخ) كذا في الدرر وفي أول البيع الفاسد من الصرع عن الخلاصة ويبع غير الرشيد موقوف على إجازة القاضي اهـ وهذا أولى لأن الصكلام في وقف المبيع أمّا على ما في المتن فالمعروف شراء فاسد العقل أمّا البيع الصادر من الرشيد فغير موقوف لئلا يقال في التبرئة لئلا هذا التركيب فيه نظر والمألفة من الخيانة الصبي المحجور إذا بلغ سخيماً بوقف يسهه وشراؤه على إجازة الوصي أو القاضي وفي الخلاصة إذا باع ماله وهو غير رشيد بوقف على إجازة القاضي اهـ قلت وهذا على قولهما أمّا على قول الامام فقصده جميع كسائفي في بابه (قوله ووقف بيع المهرن والمستأجر الخ) أي فان إجازة المهرن والمستأجر نفذوه بل يمكن التمسك قبل لا وهو الصحيح وقيل يمكنه المهرن دون المستأجر لأن حقه في المنفعة ولذا لو هلك العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط وتغامه في الصرع وبرم في الخيانة بالتالي لكن في حاشية الفصولين للرملي عن الزبلي لا يمكن المهرن الفسخ في أصح الروايتين اهـ وليس للرهن والمؤجر الفسخ وأما المشتري فله خيار الفسخ إن لم يعلم بالإجارة والرهن عند أبي يوسف وعندهما ذلك وإن علم وعزى كل منهما إلى ظاهر الرواية كما في الفتح لكن في حاشية الفصولين للرملي عن الولولجة أن قوله لهما هو الصحيح وعليه الفتوى بقي لولم يجوز المستأجر حتى انقضت الإجارة فنذ البيع السابق وكذا المهرن إذا قضى دينه كما في جامع الفصولين وفيه أيضاً عن الذخيرة البيع بلا إذن المستأجر نفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر فلم ينسقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة إلى التعبد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا يترجم من يده ليعمل إليه ماله إذا رضاء بالبيع بغير فسخ الإجارة لا لا تتراجع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجازهما المستأجر بطل حق حبه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حق حبه اهـ (تنبيه) لو بيع المستأجر من مستأجر لا يتوقف كأصل مما ذكرناه وبه صرح في الفصولين وغيره وفيه باع المستأجر ورضى المشتري أن لا يفسخ الشراء إلى مضي مدة الإجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضاهي ولا للبائع مطالبة المشتري بالقبض ما لم يجعل المبيع بحمل التسليم (قوله ومزارع) صورته كما في ح عن الفتاوى الهندية إذا دفع أرضه مزارعة مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل العاقل فزهرها العامل أو لم يزرع فباع صاحب الأرض الأرض توقف على إجازة المزارع اهـ أي لأنه في حكم المستأجر للأرض وأما لو كان البذر من المالك فنفذ ولم يزرع لأن المزارع أجبره ولو زرع لا تتعلق حق المزارع وتغامه في جامع الفصولين (قوله فخذ) حقه أن يقول توقف لأنه إذا عمل في المجلس توقف على إجازته فقبضه أين أخذ وتركه لأن الأرض لم يملكه لعدم العلم فقبضه كما في خيار الرتبة كما ذكره في الصرع المراجعة (قوله ولا يطل) المتأخر لما بعده والافسد (قوله قلت الخ) استدل على الصنف فإن ما زاد كلامه أن التوقف صحة أي أنه صحيح له عرضة الفساد فهو موقوف على الضعف ويمكن جعل كلام المصنف على ما بعد العلم في المجلس (قوله ويبع المبيع من غير مشتره) قال في الدرر صورته باع شأ من زيد ثم باع من بكر لا يعتقد الثاني حتى لو نفاضا لا أثر لا يعتقد الثاني لكن توقف على إجازة المشتري إن كان بعد القبض وإن كان قبله في المتقول لا في العقار على الخلاف اهـ وقوله ألا لا يعتقد الثاني معناه لا يثبت بقرينة الاستدلال عليه بقوله لكن توقف الخ وأراد بالطلاق ما سألني في فصل التصرف من أن بيع العقار قبل قبضه صحيح عنده لا عند محمد فهو عند كسب المتقول واعترض في التبرئة لئلا يحاجله إن الخلاف الآتي أعماه وفيما إذا اشترى عقاراً فباعه قبل قبضه

مطلب في بيع المهرن والمستأجر

(د) وقف بيع العبد والصبي المحجورين على إجازة الولي والولي وكذا المعتوه وفي العبادية وغيرها لا تعتد آثار العبد ولا عقوده وسحقته في الحجر (د) وقف بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد على إجازة القاضي (د) وقف بيع المهرن والمستأجر والأرض في مراوحة الغير على إجازة صرتهن ومستأجر ومزارع (د) وقف بيع شيء بقرعة أي بالكتوب عليه فإن علمه المشتري في مجلس البيع نفذ ولا يطل قلت وفي مراوحة الجراء فاسد له عرضة الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه قصرهم مباشرة وعلى الضعيف لا ترك المصنف قول الدرر ويبع المبيع من غير مشتره

والكلام هنا في بيع البائع قلت لا يفتي أن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فالبيع في الحقيقة من المشتري
ولذا قال في جامع الأصول شراء ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر بأكثر فأجازة المشتري لم يجر لأنه بيع
مالم يقبض اه فاعتبره بيعا من جانب المشتري قبل قبضه فافهم ونظاره انه يفتي على ملك المشتري الأول وبأن
تسامه في فصل التصرف في المبيع (قوله لدخوله في بيع مال الغير) لا يفتي أن في هذه الصورة تضيلا وفرا
بين الإجازة قبل القبض أو بعده وهو يحتاج للتشديد عليه بخلاف غيرها من بيع مال الغير فلا يؤخذ كماله
في الدور (قوله لبيع المرتبة) فانه موقوف عند الأمام على الإسلام ولا يتوقف عندها ط (قوله ان علم
في المجلس ص) اي وله انسابو شربلاية عند قوله وبيع بجابغ فلان وانظروا أن المسائل بعد ذلك
(قوله والابطل) غير مسلم لانه فاسد بملك بالقبض شربلاية (قوله وبيع فيه خيار المجلس كما مر) الذي
مر أول البيع انه اذا اوجب أحدهما فلا تصرف في المجلس لأن خيار القبول مقبذ به فإذا قبل فله لازم
البيع بلا خيار للغير اوردية خلافا للشافعي فان كان المراد خيار القبول نفسه كما قال الواقي أن البيع
الموقوف عما يكون بعد الإيجاب والقبول وان كان المراد خيار الشرط في الشربلاية أنه ليس من الموقوف
وانسابو المشتري المقدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه وإذا شرط الخيار ولم يقدر له أجل كان له الخيار بذلك
المجلس فتد كما في الفتح اه وسببه أن الموقوف مقابل لثاقله ومافيه خيار مقابل لثاقله فافهم خياره غير لازم
لاموقوف لكن قد يقال ان لزومه موقوف على إسقاط الخيار فيصعب وصفه بالموقوف لكن على هذا الإجابة
للتقييد بالمجلس بل كل علمه أن يقول وبيع فيه خيار الشرط للمجلس ما كان مقبذ بالمجلس وغيره وثلاثون
منه خيار القبول ثم انما نقله الشربلاية عن الفتح يخالف لما تقدمه الشارح من أن خيار الشرط ثلاثة أيام
أوائل وأنه يفسد عند اطلاق أو تأيد وقد سنا هذا انه اذا أطلق في التقيد ثلاثة أيام انما يفسد اذا أطلق
وقت العقد أم لا وباع بلا خيار ثم نفسه بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس كافي للبرهان
الاولية وغيرها وحل عليه في الجبر كلام الفتح (قوله على إجازة المالك) فلو تدولته الايدي فأجاز
عقدان العقد جاز ذلك العقد خاصة كإسقاطه في غيره وفي جامع الفصولين لو باعه الفاسب ثم ضمنه مالك جاز
البيع ولو شرا غاصبه من ماله أو هبته منه أو ورثه لم يفسد به ذلك (قوله يعني اذا باعه المالك
الخ) تبع في ذلك المصنف أن المصنف ذكر فصار أن هذا مختلف الفروع المذهب فلا فرق بين بيع
لمالكه أو لنفسه وقد علمت الكلام على ما في البدائع (قوله على البينة) اي انكر الفاسب ط (قوله
وبيع ما في نفسه ضرر) كبيع جذع من السقف سواء كان معنا اولاعى ما في النهر عن الفتح وقد علم أن
المراد تعدد الموقوف ولو صدق فاسد فان البيع في هذه الصورة فاسد موقوف ط (قوله وبيع المريض
لوارثه) اي ولو بطل القيمة وهذا عنده وعندهما يجوز ويصير المشتري بين فسخ وانعام لوفيه غبن ومحابة
قلت واكثر وكذا وصي الميت لو باعه من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وادع صحيح باع من مورثه
المريض فهو على هذا الخلاف عنده لم يجر ولو قبضه وعندهما يجوز جامع الأصول (قوله على إجازة
الباق) أو على صحة المريض فان بيع من مرضه وتذون مات منه ولم يقر الوارث بطل فسخ (قوله على إجازة
الفرما) عزاء في الهراي الزبلي ومثله في جامع الأصول (قوله وبيع أحد الوكيلين) عزاء في الهراي
وكالة الزبلي ثم ذكر أحد الوكيلين والنظرين وقال وقف على إجازة الآخر أخذ من الوكيلين ولم أرهما
الآن صريحا اه (قوله وأوصله) اي البيع الموقوف (قوله الى نصف وثلاثين) اي ثمان وثلاثين ذكر
المصنف والشارح منها ثلاثة وعشرين صورة وذكر في النهر بيع غير الرشيد فانه موقوف على إجازة الشافعي
والذي ذكره المصنف هنا البيع منه وبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري فانه يتوقف على إجازة
المشتري وما شرط فيه الخيار أكثر من ثلاث فإن الأصح أنه موقوف وشراء الوكيل نصف عبود كل في شراء كله
فانه موقوف ان اشترى الباقي قبل الخصومة فتد على الموكل وبيع فيه من مشترك بالخط والاختلاط فانه
موقوف على إجازة شريكه وتقدم ذلك أول كتاب الشركة وبيع المولى عبده المأذون فانه موقوف على إجازة
الفرما وكذا بيعه كسبه وبيع وكيل الوكيل بلاذن فانه موقوف على إجازة الوكيل الأول وبيع الصبي
بشرط ان خياره اذ بلغ الصبي في المدة والبيع محال به أو جاريده أو جاريب أو رأس ماله أو جاريه اه اي

لدخوله في بيع مال الغير (وبيع

المرتبة وبيع بجابغ فلان والبائع

يعلم والمشتري لا يعلم والبيع يمتل

ما يبيع الناس به أو بطل ما أخذ

به فلان) ان علم في المجلس ص

والابطل (وبيع الشيء بقبضه) فان

بين في المجلس ص والابطل وافي

(وبيع فيه خيار المجلس) كما مر

(و) وقف (بيع الفاسب) على

إجازة المالك يعني اذا باعه المالك

لأنه في ما مر من البدائع

ووقف أيضا بيع المالك المقصود

على البينة وأقرر الفاسب وبيع

ما في نفسه ضرر على نفسه في

المجلس وبيع المريض لوارثه على

إجازة الباقي وبيع الورثة التركة

المسترفة على إجازة الفرما وبيع

أحد الوكيلين أو الوصيين

أو الناظرين اذا باع بمحضرة الآخر

وقف على إجازة أو بغيره فباطل

وأوصله في النهر الى نصف وثلاثين

مطلب

البيع الموقوف نصف وثلاثون

قوله ثلاثة وعشرين صورة هكذا

بجمله ولعل الأولى ثلاثين بده

من التمام كما لا يخفى اه محصيه

قائه يتوقف على سبيله في المجلس كاتقدم ظهره ط (قوله قبول الاجازة) اي ولولد اولته الايدي كافتد منه
 اتضا (قوله من المالك) افادته لا يجوز اجازته وارنه كايذكره قريبا وفي من هذا تصرح المصنف بان من
 شروط الاجازة قيام صاحب المتاع (قوله بان لا يتغير المبيع) علم منه حكم هلاكه بالاولى فان لم يعلم حاله
 البيع في قول أبي يوسف وأولاهو قول محمد لأن الأصل بقاءه ثم رجع أبو يوسف وقال لا يصح حتى يعلم قيامه
 عند الاجازة لأن الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك فتح ونهر ولو اختلفا في وقت الهلاك
 فالقول للبايع انه هلك بعد الاجازة لا للمشتري انه هلك قبلها كما في جامع الفصولين (قوله بصحت بعدتسا آخر)
 بيان للمتن وهو التغير فلو صيغة المشتري فأجاز المالك البيع جاز ولو قطعه وناطه ثم أجاز لا يجوز لأنه صار
 شيئا آخر مخ ودرر ومثله في التنازع عن قساوي أبي الليث وبخلافه في الجهر والبرازية انه لو اجازته
 بعد الصبغ لا يجوز تأمل وفي جامع الفصولين باع دارا فأنه لم يبنوا هاتم أجاز بصر لبقاء الدار بقاء العروة
 (قوله لأن اجازته كالبيع حكى) اي ولا بد في البيع من قيام هذه الثلاثة (قوله لو كان عرضا معينا) بان
 كان بيعه مقايضة فتح وقيد به بالتعين لأن الاختراع من الدين انما يحصل به فان العرض قد يكون بتناعلى
 ما يستفاد عليه ابن كمال اي كالمثل (قوله فيكون ملكا للفضولي) اي فاذا هلك جلت عليه ط وانما
 توقف على الاجازة لأن الاجازة المالك الاجازة تنفذ الاجازة عقد بمعنى أن المالك ايجاز للبايع ثم يتقدم ما به
 للمالك بالعقد لا اجازة عقد لأن العقد لازم على الفضولي كما في العناية قال في الجهر لا نهى كان العرض متعينا
 كان شراء من وجهه والشراء لا يتوقف بل يتقدم على المباشرة وان وجد نقدا فكون ملكا وباجازة المالك
 لا ينتقل اليه بل تأخر اجازته في النقد لا في العقد ثم يجب على الفضولي مثل المبيع ان كان مثله بالاقضية لانه
 لما صار للبذل له صار مشتريا لنفسه بمال الغير مستقرضه في ضمن الشراء فيجب عليه ردّه كما لو قضى به حال
 الغير واستقرض غير المثل جاز لنا وان لم يميز قصدا الا ترى أن الرجل اذا تزوج امرأه على عبد الغرم
 ويجب عليه قيمته (قوله امانة في يد الفضولي) فالهوك لا يضمنه كالوكيل لأن الاجازة اللائقة كالوكالة
 السابقة من حيث انه صارها بغير تصرفه فاذا وان لم يكن من كل وجه فان المشتري من المشتري من الفضولي اذا
 اجاز المالك لا ينفذ بل يطل بخلاف الوكيل ونعامة في التقوى اطلعه فعمل ما اذا هلك قبل تحقق الاجازة
 او بعده كما يأتي بانه (فرع) لو اراد المشتري استرداد الثمن منه بعد دفعه على رجاء الاجازة لم يملك ذلك ذكره
 في الجتهي آخر التالكة رمل على الفضولين (قوله وحكمه ايضا الخ) تبع في ذلك المصنف وهو عدول
 عن ظاهر المتن فان الظاهر منه أن قوله واخذ الثمن مستدا وقوله الا في اجازة خبره وهذا اولى كما يفيد قوله
 الا في عن العمدية ويكون اجازة افاده ط (قوله اخذ المالك الثمن) الظاهر أن الالبس فيكون اخذ
 بعضه اجازة ايضا دلالة على الرضى وتصريحهم في نكاح الفضولي بأن قبض بعض المهر اجازة افاده الرمل
 عن المصنف (قوله وهل للمشتري الخ) كان الاولى ذكر هذه الجملتين بما عقب ما تقدمه عن الملقى لأن ذلك
 فيما اذا وجدت الاجازة وهذا اخصا اذ لم توجد وحاصله انه اذا لم توجد الاجازة يبق الثمن غير العرض على ملك
 المشتري فاذا هلك في يد الفضولي هل يضمنه للمشتري ففي شرح الوهبانية قال في القضية بعد ان رجع لقاضى
 عبد الجبار والقاضي البديع اشترى من فضولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه بأنه فضولي ثم هلك الثمن في يده
 وبميز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي ثم رجع لقاضى خاله وقال رجع على الفضولي بمثل الثمن ثم رجع
 لبرهان صاحب المحط وقال لا يرجع عليه بشئ ثم رجع لظهير الدين المرشاني وقال ان علم انه فضولي وقت
 ثمن الثمن يملك امانة ذكره في المتن قال البديع هو الاصح اه وعلة تصحيح كونه اسينا أن الدفع اليه مع
 العلم بكونه فضوليا صبره كالوكيل اه (قوله واعقده ابن النعنة) كانه اخذ اعتقاده من ذكره علة التصحيح
 المذكورة تأمل (قوله واقره المصنف) قلت وبه جزم في البرازية وجامع الفصولين وعزاه في شرح الملقى الى
 الفهستاني عن العمدية (قوله وبجرم الزبلي) وابن مالك الخ) حيث قالوا اذا اجاز المالك كان الثمن علوكا
 له امانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يده سواء هلك بعد الاجازة او قبلها لأن الاجازة
 اللائقة كالوكالة السابقة اه وبه علم أن قول الشارع مطلقا معناه سواء هلك قبل الاجازة او بعده فافهم ثم اعلم
 أن التساير من كلام الزبلي وابن مالك أن المراد اذا وجدت الاجازة لا يضمن الفضولي الثمن سواء هلك قبلها

(وحكمه) اي بيع الفضولي لوله
 مجيز حال وقوعه كما مر (قبول
 الاجازة) من المالك (اذا كان
 البائع والمشتري والمبيع قائما)
 بأن لا يتغير المبيع بحيث بعدتسا
 آخر لأن اجازته كالمبيع حكى
 (وكذا) بشرط قيام (الثمن) ايضا
 (لو) كان (عرضا) معينا لانه
 يبيع من وجهه فيكون ملكا
 للفضولي وعليه مثل المبيع لو مثله
 والا فقتنه وغير العرض ملك
 لميز امانة في يد الفضولي ملحق
 (وكذا) بشرط قيام (صاحب
 اسناع) ايضا) فلا يجوز اجازة
 وارنه لطلانه بموته (و) حكمه
 ايضا (اخذ) المالك (الثمن
 اوله) من المشتري ويكون اجازة
 عادية وهل للمشتري الرجوع
 على الفضولي بتمسكه لوهوك في يده
 قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم أنه
 فضولي وقت ادائه لان علم
 قننه واعتقده ابن النعنة واقره
 المصنف وبجرم الزبلي وابن مالك
 بأنه امانة مطلقا

وبعد ما لأن الثمن غير العرض يصير ملكا للمبيع لأن الفصول بالاجازة اللاحقة صار كالوكل فيكون الثمن في
 يده أمانة قبل الهلاك من حين قبضه فيهلك على المبيع وان كانت الاجازة بعد الهلاك والمساو من كلام القسنة
 أن الاجازة لم توجد أصلا قبل الهلاك ولا بعده فلذا اختلف المتأخر في صحته وعدمه وما ذكره الزبلي
 وابن ملك فلا وجه للاختلاف فيه فلا مساقاة بين التلقين هذا ما ظهر في مقدمتي وما إذا هلك الثمن العرض
 في ذل الفصول قبل الاجازة في جامع الفصولين بطل العقد ولا تحق الاجازة ويضمن للمشتري مثل عرضه
 او قبضه ولو حاله قبضه بقصد فاسد اه (قصة) لم يذكر حكم هلاك المبيع وذكره في جامع الفصولين
 وحاصله أنه لو هلك قبل الاجازة فان كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يميز بالاجازة والمالك تضمن
 أبعثا شاء وأما اختيار تضمنه ملكه ويرى الاسترقاق قدر على أن يضمنه ثم ان ضمن المشتري بطل البيع لأن
 أخذ القيمة كحصول العين والمشتري أن يرجع على البائع بقضه لا بما ضمن وان ضمن البائع فان كان قبض
 البائع مضمونا عليه أي بأن قبضه بلاذن مالكه فذمه بضمناه وان كان قبضه أمانة وانما صار مضمونا عليه
 بالتسليم بعد البيع لا يتعدى بضمناه لأن سبب ملكه تأخر عن عقده وذكر محمد في ظاهر الرواية أن البيع
 يجوز بتضمن البائع وقيل تأويله أنه سلم لأتواض صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كمن صوب اه (قوله) بنس
 ما صنف قال في جامع الفصولين هو اجازة في تكاح وبيع وطلاق وغيرها كذا روى عن محمد وفي ظاهر
 الرواية هورقة وبه يفتي اه والظاهر أن مثلها أسات (قوله) على المختار أي في احسنت وأعييت ومقابل
 ما في الثانية من أنه ليس اجازة لأنه لا يستهزاء وفي الأخيرة أن فيه روايتين وفي جامع الفصولين احسنت
 أو وقت أو كسبي مؤنة البيع أو احسنت بغير التاكثير ليس اجازة لأنه لا يذكر الاستهزاء إلا أن محمد قال ان
 احسنت أو أعييت اجازة أصحنا أهول ينبغي أن يفصل فان قاله بقوله اجازة لا لوقاله استهزاء ويعرف
 بالقرآن ولو لم يوجد ينبغي أن يكون اجازة إذا اتم هو الحد اه وفي حاشيته المرقى عن المصنف
 أن المختار ما ذكر من التفصيل كالمنع عنه البرازي (قوله) لو المبيع قائما ذكرناه قصة عبارة الصنادية
 والافالكلام فيه (قوله) بيع الآخر بل يبيع المكسورة (قوله) جائز لأنه عدم اجازة لا ينفع لما ذكر
 من أن المستأجر لا يملك النسخ (قوله) بالنقل والبقول الاول من قوله أخذ الثمن والثاني من قوله وأطلبه
 وما بعده وفي جامع الفصولين لو أخذ المالك بثمنه خطأ من المشتري فهو اجازة لا لو سكت عن بيع الفصول
 بمحضه اه وسيد كذا الشرح مسألة الكسوت أثر الفصل (قوله) وإن المالك الخ) استند ذلك من
 قول المصنف وسكنه قبول الاجازة فاق الماد اجازة المالك كسوته فانه يقيد أنه الفسخ أيضا وان المشتري
 والفصول ليس لهما الاجازة فاقهم (قوله) وللمشتري الفسخ) أي قبل اجازة المالك محرز عن لزوم العقد
 بغير أمره الخ وهذا وذكر في الفقه وجامع الفصولين في باب الاستحقاق ولو استحق فأراد المشتري
 نقض البيع بالقضاء ولا رضى البائع لا يمكنه لأن احتمال أمانة البينة على التناج من البائع أو على التلقين من
 المشتري ثابت الا إذا حكم القاضي بغير الفسخ فيفسخ اه وقدم أول الفصل أن الاستحقاق من صور
 بيع الفصول فينبغي تقييد قوله وللمشتري الفسخ بالرضى والقضاء تأمل (قوله) وكذا الفصولي (فيها) أي
 قبل اجازة المالك لدفع الحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يصير كالوكل فيترحق العقد اليه فطالب
 بالتسليم ويضام المالك وفي ذلك ضرر عليه قد دفعه عن نفسه قبل ثبوته (قوله) لا لتكاح) أي ليس
 للفصولي في التكاح الفسخ بالقول ولا بالنقل لا معبر عن غير الاجازة تنقل العبارة الى المالك فصار الحقوق
 منوطه به لا بالفصولي وفي النهاية أنه القسم بالفضل بان زوج وجلا امرأته ثم اخشا قبل الاجازة فهو فسخ
 الاول وفي أغلبية خلافه بغير ملصا (قوله) خبر المشتري في حقه) أي حصة الميراث لأن المشتري رغب
 في شرائه بسلامه فجميع البيع فاذ لم يمل بغيره لكونه معيا سبب الشركة وأكرمه محمد بها لأنه رضى بتقريب
 الصفقة عليه لعله أمهق لا يضمن على الاجازة شرح الجميع (قوله) فالمعبر بالاجازة) ولورد بالبرز ثم أجاز
 فالمعبر ما به روى على الفصولين (قوله) مطلقا) أي علم المالك بالثمن أو لم يعلم وأجاب صاحب الهداية
 أنه اذا علم بالحط بعد الاجازة فله الخيار بين الرضى والفسخ بجمع البرازية (فروع) في الفصولين أمره ببيع

(وقوله) أسات غير (بنس)
 ما صنف أو احسنت أو أعييت
 على المختار فتح (وهبة الثمن)
 من المشتري والتصدق عليه به
 اجازة) لو المبيع قائما
 (وقوله) لا احسنت (أي البيع)
 الموقوف فلو أجاز به بعد لم يميز
 لأن الفسخ لا يبيح ما لا خلاف
 المستأجر لو قال لا احسنت
 الآخر ثم أجاز وأعاد كلامه
 جواز الاجازة بالفعل والبقول وان
 للمالك الاجازة فوالفسخ وللمشتري
 الفسخ لا الاجازة وكذا الفصولي
 قبلها في البيع لا لتكاح لأنه
 معبر عن برزانية وفي الجميع
 لو أجاز أحد المالكين خبر المشتري
 في حقه وأكرمه محمد بها (جمع)
 أن فصولا ببيع ملكه فأجاز ولم يعلم
 مقدار الثمن فاعلم بذهاب البيع فالخبر
 اجازته لصورته بالاجازة كالوكل
 حتى يصح حله من الثمن مطلقا
 برزانية

(اشترى من غاصب عبد افأفقته)
 المشتري (أو باعه فأجاز المالك)
 بيع الغاصب (أو أذى الغاصب)
 الضمان الى المالك على الاصح
 هداية (أو أذى المشتري الضمان
 اليه) على الصحيح زيلبي (نقد
 الأول) وهو الحق (لا الثاني)
 وهو البيع لأن الاعتاق انما يقتصر
 للملك وقت فضاذه لا وقت ثبوته
 فقد بطلت المشتري لأن عتق
 الغاصب لا ينفذ بأداء الضمان
 لثبوت ملكه به زيلبي (ولو قطعت
 يده) مثلاً (عند مشتره فأجز)
 البيع (فأرضه) أي القطع (له)
 وكذلك ما يبيح من البيع
 (كالبيع والولد والعتر) ولو قبل
 الأجازة يكون للمشتري لأن
 الملك تم له من وقت الشراء بخلاف
 الغاصب لما مر (وتصدق بما زاد

مطلب
 إذا طرأ ملك بات على موقوف
 ابتله

بما زاد يترافعه بأفدهم قال المالك قبل الطرأ جزأ بفدهم وهكذا التكاك لا لو قال أجزت
 ما أمرت به • هو المالك على الأجازة وليس له أخذ العين من المشتري إلا إذا أتى القضي • وكذا بقضه •
 مات البعد في يد المشتري ثم أذى المالك الأمر أو الأجازة فإن قال كس أمرته بصدق ولو قال بلفظ فجزته
 لم يصدق لا السنة وكذا الوقوع الكبيرة أو هومات زوجها فطلبت الارث وأدت الأمر أو الأجازة (قوله)
 اشترى من غاصب عبدا) لو قال من فضولي لكان أولى لأنه إذا لم يعلم البيع لم يكن غاصبا مع أن الحكم
 كذلك لعله انما ذكره لاجل قوله أو باعه فإن بيع البعد قبل قبضه فاسد أما في البصر وصورة المسألة فزيد باع
 عبد رجل لابنه من عمرو فأعتق عمرو البعد أو باعه من بكر فأجاز المالك بيع زيد أو رضه أو ضمن عمرا
 المشتري وهو الحق فذعن عمرو ان كان أحققه وأما ان كان باعه فلا ينفذ البيع (قوله) فأجاز المالك بيع
 الغاصب قد به لأنه لو أجاز بيع المشتري منه وهو بيع عمرو لبكر جاز قال في جامع الفصولين راجع
 للمسوط لو باعه المشتري من غاصب ثم وثق تدانته الأيدي فأجاز ماله عند ممان القعود جاز ذلك العقد
 خاصة تزوت قبلها على الأجازة فإذا أجاز عند ممانها جاز ذلك خاصة اه • وبه ظهر أن بيع المشتري من الغاصب
 موقوف وأما ما في البصر والتبرع من التباية والمراج من أنه باطل فهو مخالف لما في جامع الفصولين وغيره من
 الكتب كما حذر الخليل الرمي في حاشية البصر (قوله) أو أذى الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هداية
 وتعه في البناء خلافا لما في الزيلبي من أنه لا ينفذ بأداء الضمان من الغاصب وينفذ بأدائه من المشتري أفاده
 في البصر (قوله) نفذ الأول هذا عندهما وقال محمد لا يجوز عقده أيضا لأنه لم يملك (قوله) وهو البيع
 أي بيع المشتري من الغاصب أي بيع الغاصب فإنه ينفذ بأجازة المالك وكذا بالتصديق وفي جامع الفصولين
 وانما يجوز لو تقدم بسبب ملكه على بيعه حتى أن غاصبه لو باعه ثم ضمنه ماله جاز بيعه ولو شره غاصبه من
 ماله كالأوجه منه أو ووره لم ينفذ بيعه قبل ذلك إذا غصب سبب الملك عند الضمان وليس بسبب البيع أو الهبة
 أو الارث ففي السبب وهو البيع والهبة والارث متأخر عن البيع ويجوز بيعه ولو ضمنه فتمت يوم قبضه لا يوم
 بيعه اه • ثم ذكر أنه لم يفصل بين قيمة وقفية في عامة الروايات (قوله) لأن الاعتاق الخ) عليه تنفيذ الاعتاق
 وأما عدم تنفيذ البيع فبطلانه بالأجازة لأنه ثبت به الملك للمشتري بات • والمالك البات إذا ورد على الموقوف
 أبطله وهكذا أو وجه مولاه الغاصب أو تصدقه عليه أو مات فوفيه فهذا كله يطل الملك الموقوف وأورد
 عليه أن بيع الغاصب ينفذ بأداء الضمان مع طرأ ملك بات للغاصب على ملك المشتري الموقوف وأوجب
 بأن ملك الغاصب ضروري ضرورة أداء الضمان فلم يظهر في إبطال ملك المشتري بصر وأجاب في • واشي
 ممكن بأن هذا غير وارد لأن الأصل المذکور ليس على إطلاقه لما في البرازية عن القاعدة • ونه الأصل
 أن من باشر عقدا في ملك الغير ثم ملكه ينفذ زوال المانع كالغاصب باع المصوب ثم ملكه وكذا لو باع ملك أبيه
 ثم وفه باشر عقدا في ملك الغير ثم ملكه انما يطل الموقوف إذا حدث لغير من باشر الموقوف كما إذا باع المالك ما باعه الفضولي
 من غير الفضولي • ولو عن اشترى من الفضولي • أما ان باعه من الفضولي فلا اه • قلت وعليه في مسألة بيع
 المشتري من الغاصب لو أجاز بيع الغاصب فذعن ببيع المشتري لأن الملك البات للغاصب باشر على ملك
 موقوف باشره هو وأما بالنسبة الى المشتري فقدر طرأ على ملك موقوف لغير من باشره لأن المالك باشر البيع الثاني
 الموقوف هو المشتري ثم لو أجاز عند المشتري يكون طرأ البات لمن باشر الموقوف (قوله) لثبوت ملكه به
 أي الضمان لا بالغصب لأن الغصب غير موضوع لأفاده الملك اه ح (قوله) ولو قطعت يده) أي يد باعه
 الغاصب وقوله مثلاً أشاره الى أن المراد أرض أي براءة كانت واحتراز بالقطع عن القتل أو الموت عند
 المشتري فإن البيع لا يجوز للأجازة لقوات المعقود عليه وشرط صحة الأجازة قسمه كامر ونعمامة في النسخ
 (قوله) عند مشتره احتراز عن الغاصب كما يأتي (قوله) أي المشتري (قوله) يكون للمشتري
 نصريح بما أفاده التمسح في قوله وكذا الخ (قوله) لأن الملك تم له من وقت الشراء أي متى أن القطع
 ورد على ملكه ط من المنع (قوله) بخلاف الغاصب أي لو قطعت اليد عنه ثم ضمن قيمته لا يكون
 الارش له لما مر قريبا من أن ثبوت ملكه بالضمان لا لا بالغصب لأن الغصب غير موضوع للملك فلا يملك الارش
 وان ملك البعد لعدم حصوله في ملكه (قوله) بما زاد) أي من الارش على نصف النخ ان كان نصف القيمة أكثر

على نصف الفين وجوباً لعدم

دخوله في ضمانه فتح (باعتد

غيره بغير امره) بعد انقاضي (قبرهن

المشتري) مثلاً (على اقرار البائع)

القضولى (أو على اقرار (رب

العبد أنه لم يأمره بالبائع للعبد

(وأراد) المشتري (رد البائع ردت)

بينته ولم يقبل قوله للتناقص) كالمو

أقام) البائع (البينة أنه باع لأمر

أورهن على اقرار المشتري بذلك)

وأصله أن من سعى في نقض مائة

من جهته لا يقبل الا في مسألتين

(وان أمرو البائع المذكور ولو عند

غير القاضى بجر (بأن رب العبد

لم يأمره بالبائع ووافقه عليه) أى على

عدم الأمر (المشتري أتضمن)

البيع لأن التناقص لا يمنع صحة

الاقرار لعدم التهمة فان رقنا بطل

(في حقهما لا في حق المالك) للعبد

(ان كذبهما) وان ادعى أنه كان

بأمره فطالب البائع بالحق لانه

وكيل للمشتري خلافاً للتانى (باع

داخراً بغير امره) وأفضها

المشتري غير وأما ادخالها

في بناء المشتري فبعد اتفاقاً درر

(ثم اعترف البائع) القضولى

(بالقبض وانكر المشتري لم يضمن

البائع قيمة الدار) لعدم سرية

اقراره على المشتري (فان برهن

المالك أخذها) لانه تورد عوامها

(فروع) «باعه فضولى وأبرأ آخر

او زوجته أو رهنه فاجيزاً معاً

الاقوى قصير مملوك لأزوجة فتح

سكوت المالك عند العقد ليس

بإجازة خالية من آخر فصل

الأفالة

• (باب الأفالة) •

(هي) لغة الرفع من أقال أجوف يان

من نصف الفين نهر (قوله وجوباً) قال في البر هو ظاهر ما في القن (قوله لعدم دخوله في ضمانه) لأن
 الملك غير موجود حقيقة وقت القطع وأرض البدل الواحدة في الحزف الذي يوفى العبد نصف القيمة والذي دخل
 في ضمانه هو ما كان يقابل الفين تبعاً زاد على نصف الفين شبهة عدم الملك وتعامه في البر (قوله بعد انقاضي)
 فانه وان وقع في الجامع الصغير فليس من صورة المسألة فتح اى ان لا يذكره فيدونها في المتعاقدين عليه مع
 انه محل المنازعة بينهما (قوله مثلاً) راجع لقوله قبرهن لما في النهر وغيره من انه لو لم تكن بينه كان القول
 لذى الأمر أغشيه متناقض فصاح دعواه ولا يمكن له استخلاصه اه وليس راجع لقوله المشتري على
 معنى أن البائع كذلك لانه يتكرر مع قول المصنف كالوام الساتع البينة أقامه ط (قوله القضولى) لا محل
 لذكره بعد نصريحه بأن قوله بغير امره بعد انقاضي (قوله ردت بينته) اى ان برهن وقوله ولم يقبل قوله اى
 ان لم يبرهن (قوله للتناقص) اذا اقدام على الشراء والبيع دليل على دعوى الصحة وانه على البيع ودعوى
 الاقرار بعدم الأمر تناقضه وقبول البينة مبنى على صحة الدعوى نهر وغيره واعتراض بأن التوفيق يمكن
 لجواز أن لا يلزم الا بعد الشراء باخباره ودعوى له بأننا معنا اقرار البائع بذلك قبل البيع واجاب في البر بأنه
 وان أمكن التوفيق بذلك لكنه ساع في نقض مائة من جهته فقصيه مرود عليه فتقولهم اسكان التوفيق يدع
 التناقص على احد القولين مقدم في الوقت عند قوله باع داراً ثم ادعى انى كنت وقتها أن المستثنى سبع
 في البر هنا يمكن التناقص في وقت مقدم في الكلام عليها فارجعه (قوله ولو عند غير القاضى) أقام
 وقد سنا هذا عن قضاء الاشياء انما تباع ومز الكلام عليها فارجعه (قوله لان التناقص) اى من البائع لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة
 أن قول الكثر عند القاضى قيد انقاضي (قوله لان التناقص) اى من البائع لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة
 في اقراره على نفسه فلم يشترى أن يساعده على ذلك فيحقق الاتفاق بينهما فيقبل البيع في حقهما (قوله
 خلافاً للتانى) فعند رب العبد مطالبة المشتري فاذا تكرر رجوع على البائع غير وفيه ولو أكر المالك
 التوكيل وتصادق عليه فان برهن الوكيل فيها والاستصط المالك فان نكل ربه لان حلف وتعامه فيه
 وفي البر (قوله بغير امره) لا حاجة اليه لانه على التزاع ط ولما يذكره في الكثر (قوله نهر) نظره عن
 البناء لم يتكلم على مفهومه ولعل لانه ألقى فانه اذا لم يضمن اذا قبضها لا يضمن اذا لم يقبض بالاولى ط
 (قوله فقد اتفاقاً) اى وقع في الكثر وغيره اتفاقاً لا مقصوداً للاحتراز لانه اذا لم يخطأ يكون بالاولى (قوله
 لعدم سرية اقراره على المشتري) هذا لا يصلح له المناقبة وتعامه وحده لعدم نزاع الدار من يد المشتري وأما على
 عدم ضمان البائع قيمة الدار مع اقراره بفسادها فليس عدم صحة غضب القصار وهو قوله لسوا وقال محمد يضمن قيمة
 الدار وهو قول أبي يوسف اولا لصحة غضبه عنده ط ولذا قال في الفتح وهي مسألة غضب القصار هل
 يصدق اولا فعند أبي حنيفة لا فلا يضمن وعند محمد ثم يضمن اه (قوله فان برهن الخ) وان لم يبرهن
 كان التلق مضاعفاً الى مجزئه عنه لا الى عند البائع قال الساجاني والقاهر أن الفين موضع في بيت المال حتى
 تبين الخلل (قوله لانه تورد عوامها) اى جعل لها توراها بالبينة اى وانصها وأظهرها (قوله باعه) اى
 التنى (قوله قصير مملوك لأزوجة) انما على ائها لتصرف زوجة مع أن البيع يقدم على الاجابة والره
 أيضا لانه فيهم من نفي الزوجية في الاذن منها بالاولى قال في الفتح وتثبت الهبة لوجه فضولى وأبرأ آخر
 وكل من التفت والكفاية والتدبير أحق من غيره بالانها لازمة والاجابة أحق من الرهن لا فاعداها ملك التفتة
 والبيع أحق من الهبة لبطانها بالاشيوع مما لا يخل بالاشيوع كهبه فضولى عبد الواسع آخر اياه يستويان
 لأن الهبة مع القبض تساوى البيع في أقادة الملك وهبة الشاع فما لا يقسم حصصاً أخذ كل نصفه ولو وزعها
 كل من رجل فأجير ابطلا ولو باعها انتصف بين الشترين ويحيز كل منهما اه والله سبحانه أعلم

• (باب الأفالة) •

مناسبة القضاء أنه عند يرض عند عدم الاجازة ولا افالة رفع ط وذكرها في الهداية والذكر تعقب البيع
 الفساد والمكره لوجوب دفع كل منهما على المتعاقدين كاستر وبأن تعامه (قوله من اقال) وبأن ثلاثاً
 يقال فانه قلاماً باب باع الا انه قبل نهر (قوله أجوف) اى عينه حرف علة ثم شبهه بأنه يان وهو غير

مستنداً على ذلك هو خوف واثق خبران اح ح وفيه رد على من قال انه واثق من القول والعبرة بالسلب
 قال بمعنى ازال القول اي القول الاول وهو البيع كشكاه ازال شكايته ودفع ثلاثة اوجه ذكرها في القبح
 الاول قوله له بانه ليس فهو يدل على ان عينه بالاول او فليس من القول . الثاني انه ذكر الالة في البصاح
 من القبح مع الباء لاسع الواو . الثالث انه ذكر في مجموع اللغة قال البيع قتلوا الالة فخصه اه (قوله رفع
 العقد) ولو في بعض المبيع لما في الحواشي لرباع عنه حطة ما تم تدبيراً ودفعها اليه فاقترعاً قال المشتري
 ادفع الى الفئ او الحطة التي دفعها اليك فدفعها اليه فخصه في الردود اه (قوله فغير البائع) فهو
 فغير البائع من اقالة البيع والاجارة ونحوها محرم واعتزله في التبرأ من مراده بالعقد البيع قلت
 تخصيصه بالبيع لكون الكلام فيه والافهوعرف الالة مطلقاً لان حقيقته في الاجارة لا تحذف في حقيقته في
 البيع ولذا لم يذكر له باب في غير هذا الموضوع ونظيره الالة مثلاً ذكر في باب الصلوة فهو هاتون في البعد
 الشامل للصلوة وغيرها فافهم والمراد بالعقد القابل للقسيم بغير كايه عياني بخلاف الشكاح (قوله وهذا
 ركنها) الاولى تأخيرها عن قوله او احدها مستقبل كاقبل المصنف ط (قوله او احدهما مستقبل الخ) اعلم
 ان الالة عند أبي يوسف بيع الا ان لا يمكن فسخ كباقي وعند محمد بالعكس والبيع ان قول أبي يوسف كقول
 الامام في انها تضع بلفظين احدهما مستقبل مع ان يبيع عنده والبيع لا يستبعد ذلك ومحمد يقول انها فسخ
 ويقول لا تستعد الا بماضين لانها كالبيع فاعطى صاحب الشبه حكم البيع وأبو يوسف مع حقيقة البيع
 لم يبعها حكمه والحواشي انه ان المساومة لا تخبر في الالة فعمل المصنف على التصديق بخلاف البيع فغ (قوله
 لعدم المساومة فيها) اشارة الى الجواب المذكور لان الالة لا تكون الا بعد نظر وتأمل فلا يكون قوله
 اقلني مساومة بل كان تحقفاً للمصرف في الشكاح وبه فارق البيع كما في شروح الهداية (قوله وقال محمد
 بالبيع) اي فلا تستعد الا بماضين كما مر قال في القبح والذي في الخاتمة ان قول الامام كقول محمد (قوله قال
 البرجندی الخ) قال في القبح وفي الخلاصة اختاروا قول محمد وفي الترتيلة يرجع قول محمد كون الامام
 معه على ما في الخاتمة اه قلت واختار المصنف قول أبي يوسف بعد الدردو الملق (قوله وتضع ايضا الخ)
 فلا يبين فيها لفظ كافي القبح ونظيره انه لا فرق بين لفظ الالة وهذه الالفاظ وهو غير مراد فان الالة فسخ في
 حق التمسك بين بيع في حق غيرها وهذا اذا كانت بلفظ الالة فلو بلفظ مفاضة وشركه او ترادف جعل بها
 اتفاقاً ولو بلفظ بيع فبيع اجاباً كما ياقى فتنه لذلك وفي البرازية طلب الالة فقال المشتري هات الفئ فاقالة
 اه قلت والظاهر ان مثله ما لو كان الطلب من المشتري فقال البائع خذ الفئ وفيها اشترى عبد اولم يقضه حتى
 قال البائع به لتسك فلو باع جازاً وتضع الاول ولو قال بعه في اوبعه عن شئ اوبعه ولم يرد عليه لا يصح اه
 وظاهراً انه في الصورة الاولى ينفسح وان باعه بعد المجلس تأمل ووجهه انه اقالة اقتضاء فان امر بالبيع لنفسه
 لا يتم الابتداء الالة فهو نظير قولك اعطني عبدك عني بآل مختلف بقية الصور فانه لو قيل لالة فانه لم يأت
 ذلك التوجيه في الوالدية وفي البرازية ولا يصح تعليق الالة بالشرط بان باع فورا ومن زيد فقال اشتر به
 وخسا فقال زيد ان وجدت مشترياً بالبرازية فبعه منه فوجد فباع بآزيد لا يشهد البيع الثاني لانه تطبيق الالة
 لا الوالدية بالشرط وفيها قال المشتري انه يضر فقال البائع بعه فان خسر فعلى فباع عكس لا يضر شئ (قوله
 هو الصحيح برأيه) مما رتب قبض الطعام المشتري وسلم بغير الفئ ثم قال بعد ايام ان الفئ خال فردد البائع بعض
 الفئ المقبوض فن قال البائع بعه بالتعاطي من أحد الجانبين جعله اقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من
 الجانبين لا يكون اقالة اه وملك في الخاتمة (قوله وفي السراجية الخ) مقابل الصحيح والمراد بالتسليم تسليم
 المبيع وبالقبض قبض الفئ المدفوع ط (قوله وتوقف على القبول) فلو اشترى جارا ثم جاءه بملء فقبضه
 البائع مرمياً واستعمل الجار اماناً امتنع عن رد الفئ وقبول الالة كان له ذلك لانه لم يرد كلام المشتري
 بطل فلاتم الالة باستعماله خاتمة (قوله في المجلس) فلو قبل بعد زوال المجلس او بعد ما صدر عنه فمما يدل
 على الاعراض لاتم الالة ابن ملك وفي القصة جاء الدلال بالفئ الى البائع بعد ما باعه بالآخر الملق فقال
 له البائع لا ادفعه هذا الفئ فأخبره المشتري فقال آلا اريد اي لا ينفسح لانه ليس من الالفاظ القسمة ولان
 اتحاد المجلس في الايجاب والقبول شرط في الالة ولم يوجد اشترى جارا ثم جاءه بملء فقبضه البائع فادخله

قوله رقم العقد ههنا يحطه
 والذي نسخ النسخ ارجع البيع
 وهو الذي يدل عليه قول النسخ
 وعم في الجوهرة الخ اه معصيه

وشرعا (رفع البيع) وعم في
 الجوهرة فغير بالعقد وتضع بلفظين
 ماضيين وهذا ركنها (او احدها
 مستقبل) كما تعلق فقال
 اقلتك لعدم المساومة فيها كانت
 كشكاح وقال محمد كالبيع قال
 البرجندی وهو المختار (و) تضع
 ايضا (بماضين) وترك وتاركك
 ورفعت وبالتعاطي ولو من احد
 الجانبين (كالبيع) هو الصحيح
 برأيه وفي السراجية لا بد من
 انشليم والقبض من الجانبين
 (وتوقف على قبول الآخر في
 المجلس)

قوله على القول ههنا يحطه
 والذي نسخ النسخ التي يدي
 على قول الآخر وانطبع سهل
 اه معصيه

في اصطلاحه البائع بالبطارفة فزعه فليس يشع لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس
 اه (قوله ولو كان القول فضلا) اعاد انه بعد الايجاب لا يكون من التعاطي لان التعاطي ليس فيه ايجاب
 لما قد تراءى اول البوع من التمتع من انه اذا قال بعتك بألف قبضه ولم يقل شأ كان قبضه قبولا خلافا لما قال
 انه بيع بالتعاطي لان التعاطي ليس فيه ايجاب بل قبض بعدمعرفة الثمن فقط اه (تنبيه) قال في البرزنجي
 بشبهة الاعتدال المشتري فاخذها البائع وتصرف في العقار فاقالة وفي الخزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس
 باقالة وكذا التصرف في البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن اه
 قلت والقبالة بالتعاطي الصلح الذي يكتب فيه الدين ونحوه والظاهر ان ما ذكره او لا من كون ذلك اقالة مبيى على
 ما هو المصمم من ان اكتفاء بالتعاطي من احد الجانبين وهو تصرف في المبيع بعد قبض القبالة وما ذكره من
 الخزانة مبيى على انه لا بد لكونه من الجانبين ضرورة التعليل تأمل (قوله فورقول المشتري اقلت) متعلق
 بالامرين حال في التمتع ويجوز قبول الاقالة دالة باقتل كما اذا قطعته فمما في فورقول المشتري اقلت اه
 والمراد بالقولية ان يكون في المجلس بان يقطع قبل ان يتصرف ولم يتكلم بشئ كما في ح عن الخاتبة وظهر هذا
 ان القبض فورا بلا قطع لا يمكن وهو خلاف قول الشارح اوجبه ولعل المسألة مفروضة فيما اذا كان الثوب
 يد البائع قبل قوله اقلت فاقال ثم رأت في الخزانة وكذا في الحايوى صورة المسألة بما رغب في الاشكال حيث
 قال وكذا دالة باقتل الا ترى ان من باع ثوبا بولسم ثم قال للمشتري اقلت البيع فاقطعني قمصا فان قطعته في
 المجلس فهو اقالة والا فلا اه فالتكلم بشئ اقلت هو البائع والمقاطع هو المشتري لا البائع عكس ما في التمتع
 وانما يقطع المبيع المشتري الثوب قبل قبض البائع قبول دالة ولا اشكال فيه فتدبر (قوله لان من شرائها الخ)
 علة لقوله وتوقف الخ ولا يراد ان المعطوفات لاتصلح لتعليله لان العلة مجموع ما ذكره قال لان لها
 شروطا منها اتحاد المجلس فاقهم (قوله ورضي المتعاقدين) لان الكلام في رفع عقد لازم واما رفع ما ليس
 بل لازم فانه لا خيار يعط صاحب لارضاء بجر وحاصله ان رفع العقد في اللزوم وهو ما فيه خيار لا يسي اقالة
 بل هو قس لانه لا يشترط فيه رضاعها فاقهم (قوله او الورثة او الوصي) اشار الى ما في البصر من انه لا يشترط
 لصحة بناء المتعاقدين قصص اقالة الوارث والوصي ولا تصح اقالة الوصي كما في القنية اه (قوله وبما الحل)
 أي المبيع كذا وبعض المسامحة كره المصنف من انه يمنع صحتها لان المبيع وهلاك بضه يمنع قدره (قوله)
 القابل للفسخ بخيار) نصت للحل وخيار متعلق بالفسخ ووصف الحل بشئ للفسخ مجاز لان القابل لذلك متعده
 قال ح أي القابل للفسخ بخيار من اخبارات كسار العيب والشروط والرؤية كما في الشاوي الهندية اه وفي
 الخلاصة والذي يمنع الرضا للعيب يمنع الاقالة ومثله في التمتع (قوله فلوزاد الخ) مفرغ على قوله القابل للفسخ
 بخيار وقد صافي خيار العيب ان الزيادة اما متصلة متولدة كسمن وجمال او غير متولدة كغرس وشاء وخياطة
 واما منفصلة متولدة كولد وحرمة وارش او غير متولدة ككسب وربة والكل اما قبل القبض او بعده ويتبع
 الفسخ بخيار العيب في موضعين في المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفي المنفصلة المتولدة لو بعد القبض فقط فاقهم
 وبأنه زيادة بيان (قوله وقبض بدلي الصرف في اقالته) أي اقالة عقد الصرف انا على قول أبي يوسف فظاهر
 لانما بيع واما على أصلهما فلا يبيع في حق ثالث وهو حق التبرع بجر (قوله وان لا يبيع البائع الثمن
 للمشتري) أي المشتري المأذون فلو وهبه ثم تصح الاقالة بعدها وقوله قبل قبضه أي قبض البائع الثمن من
 المأذون وذلك لانها لو صحت الاقالة حلت لكانت تبرا عما يبيع البائع ولا يقتدر على الرجوع عليه فان لانه
 لم يصل الى البائع منه شئ وهو ليس من أهل التبرع اتماما بعد القبض فربح المأذون عليه بالثمن لوصوله اليه
 فلا يمكن منبر عاصفت الاقالة ويرجع على البائع بعدها بقدر الموهوبه فيكون اواصل اليه قدر الثمن مرتين
 الموهوب وقدره وفاس ح على المأذون وصي التبرع ومتولى الوقف نظرا للصغر والوقف فيصير فيها حكمه
 ط (قوله في بيع مأذون ووصي ومتول) وكذا اذا اشتروا باقل من القيمة فان الاقالة لا تصح نهر وكن على
 الشارح ان يقول وان لا يبيع الثمن للمشتري المأذون او الوصي او المتولى قبل قبضه وان لا يكون بيعهم بأكثر
 من القيمة ولا شراؤهم باقل منها اه ح ويمكن ان يكون قوله في بيع مأذون الخ قيدا للمساكين لكن المأذون
 مع ما عطف عليه بالنسبة الى المسألة الاولى مشروبا بالنسبة الى الثانية بائع فتكون اضافة بيع بالتبرع الى الاولى

(ولو) مكان القول (فضلا)
 كما لو قطعته او قبضه فورقول
 المشتري اقلت لان من شرائها
 اتحاد المجلس ورضي المتعاقدين
 او الورثة او الوصي وبشاء المحل
 القابل للفسخ بخيار فلوزاد زيادة
 تمنع الفسخ لم تصح خلافا لهما
 وقبض بدلي الصرف في اقالته
 وان لا يبيع البائع الثمن للمشتري
 قبل قبضه وان لا يكون البيع
 بأكثر من القيمة في بيع مأذون
 ووصي ومتول (وتصح اقالة)
 المتولى ان خيرا للوقف

من اضافة المصدر الى مفعوله وبالنظر الى الثانية الى فاعله تأمل (قوله الاصل ان من ملك البيع) أي
أو الشراء كما يظهر مما يأتي (قوله الثلاثة المذكورة) أي المأذون والوصي والمتولى اذا باعوا بآثارهم القيمة
قال في جامع الفصولين الوصي والمتولى لو باع شيئاً بآثارهم فبعتهم ثم قال لم يميز اه وعبارة الاشياء الا في
مسائل اشترى الوصي من مدون الميت دار بعشرين وقعتها بخمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاماً
بألف وقعتها ثلاثة آلاف لم تصح والمتولى على الوقف لو أجزأ الوقف ثم قال ولا مصلحة لم يميز على الوقف اه
فقال في جامع الفصولين في البيع وما في الاشياء في الشراء (قوله والوكيل بالشراء) بخلاف الوكيل بالبيع تصح
ويضمن يحر ثم قال وانما يضمن الوكيل بالبيع اذا قال بصدق الفئ انما قد فعلتكم في قول محمد كذا في
الظهير اه وفي جامع الفصولين الوكيل بالبيع لو قال لا بعك الاقالة اجماعاً اه وفي حاشيته للفرار لم يذكر
لموكله لا يستدعي يوسف الوكيل لو قبض الفئ لا بعك الاقالة اجماعاً اه وفي حاشيته للفرار لم يذكر
عبارة الصبر أقول وفيه وقف من وجوه الاول تصدقه الضمان بما اذا كانت الاقالة بصدق الفئ مع أن
الوكيل لو قبض الفئ لا بعك الاقالة اجماعاً اه الثاني قوله فعلتكم عند محمد من اجماعاً عند الامام أيضاً ووجه
التقصيص يقول محمد الثالث ترتب عدم الضمان على كونه يملكهم قوله تصح عند هذا موضعين لموكله فهو
صرح في الضمان مع كونها مخصصة وصرح كلام الظهير في اطلاقه بصدق الفئ وكيل البيع مطلقاً قيل
قبض الفئ ويعد منه ثم رأيت في جامع الفصولين والبرازية ما صورته والوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف الوكيل
بالشراء يستوي أن تكون الاقالة قبل القبض او بعده قائماً مع ما في الظهير ومع ما في جامع الفصولين والظاهر
أن معنى قوله في الظهير فعلتكم في قول محمد أي على الموكل فعاد المبيع الى ملكه ومعنى قوله في الفصولين
الوكيل لو قبض الفئ لا بعك الاقالة اجماعاً أي على الموكل فلا يعود المبيع الى ملكه وتصح الاقالة عليه فيضمن
وهذا يحصل التوفيق وينفع الامر وقد ذكر في البحر آول الاقالة فربما لطفاً عن الفقيه فيه دلالة على صحة
التوفيق المذكور فراجع فصل آتاه تصح عند الامام قبل القبض ويعد منه ويضمن وعند محمد يملكها قبله
على الموصّل فتصم ولا يضمن ويعد تصح ويضمن وعند أبي يوسف لا تصح مطلقاً ولا يضمن اه كلام الخليل
الرمي قلت وهو موفق لطيف لكن ذكر في الباب العاشر من بيع البرازية الاقالة الوكيل بالبيع جائزة عند
الامام ومحمد اه ومثله في الفقيه وزاد المعنى فيه كون آتاه تسقط الفئ عن المشتري عندهما ويزن البيع
الوكيل وعند أبي يوسف لا تسقط الفئ عن المشتري أصلاً اه ولعل ما في الظهير رواية من محمد ويؤيده ما في
وكايل كافي الحاكم الشهيد ولو كل رجل وجلا يبيع خادمه فباعها ثم قال البائع البيع فيها زانه المال والخدم
له وكذلك لو لم يكن قبضه المشتري حتى آتاه من عيب أو من غير عيب اه فهذا من المذهب ومقتضاه انه قول
ايضاً الثلاثة لكونه لم يذ كر فيه خلافاً وظاهره انه لا فرق بين كونه قبل قبض الفئ أو بعده وهو الوجه لا الاقالة
بيع جديد حتى ثالث وهو الموكل هنا فإذا آتاه البائع بلاذنه لا يصير مشترياً له اذا يملك ذلك عليه بل صار
البائع مشترياً لنفسه اذا الشراء متى وجدته اذا اتى بوجه يظهر وجه الشرع الذي ذكره في الصبر عن الفقيه وهو
قوله باعت خمسة مشتركة بينها وبين ابها البالغ وأجاز الابن البيع ثم آتاهت وأجاز الابن الاقالة ثم باعها ثانياً بفئة
اجازة يجوز له ان يترفع على اجازته لا الاقالة لا يعود المبيع الى ملكه الصاعد الى ملكه الموكل والمميز اه أي
اجازة باجازه البائع البيع الاول صارت وكيفية عنه ثم صارت بالاقالة مشتركة لنفسها فافق انفسها الثاني بلا
اجازة ويظهر مما ذكرنا آتاه المتولى أو الوصي البيع فيما تقدم تصح عليه ويضمن فاقتم بقدر هذا المصل
(قوله قبل وبالم) أي عند أبي يوسف قال في جامع الفصولين الوكيل بالسلم لو قبض آدون بمشروط مع
وضمن لموكله ما شرط عند أبي حنيفة ومحمد وكذا لو أبرأه عن السلم أو وجه قبل قبضه أو آتاه أو احتال به مع
وضمن عنده ما لم يميز عند أبي يوسف (قوله ولا آتاه في نكاح الخ) أي لعدم قبول الفسخ بغير (قوله
لحديث) هو قوله صلى الله عليه وسلم من آتاه مسلماً بعته آتاه الله عفرته أخرجه أبو داود وزاد ابن ماجه يوم
القيمة ورواه ابن جابر في جميعه والحاكم وقال على شرط الشيخين وعند البيهقي من آتاه نادماً فسخ (قوله
وتجب في عقد مكروه وفاسد) لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين صوناً لهما عن المخطور ولا يكون الا بالآقالة
كافي النهاية وتوجه غيره قال في الفتح وهو مصرح بوجوب التفاسخ في اله رد المكروه السابقة وهو حق لأن رفع

مطلب
تقرر منه في آتاه الوكيل بالبيع

(والالا) الاصل أن من ملك
البيع ملك آتاهه الا في خمس
الثلاثة المذكورة والوكيل بالشراء
قبل وبالم أشباه ولا آتاه
في نكاح وطلاق وعناق وجوهرة
وأبرأ يحر من باب التفاسخ (وهي)
مندوبة للعدت وتجب في عقد
مكروه وفاسد يحر

المصلحة واجب بقدر الاستكان اه وظاهر كلام النهاية أن ذلك إقالة حقيقة ومقتضاه أنه يترتب عليه أحكام البيع الآتية وأورد عليه أن الفساد يجب فسخه على حكمل نهاده ونرضى الآخر وكذا القاضى فسخه بغيرهاهما والأقالة بشرط لها الرضى اللهم إلا أن يرا بالأقالة مطلق الفسخ كما أئذده حتى يمكن قلته إليه بشرط كلام القم المذکور وهو الظاهر لأن المقصود منه رفع العقد كانه لم يكن رضا للمصلحة والأقالة تحقق العقد من بعض الأوجه فلا بد أن يكون الفسخ في حق المتعاقدين وحق غيرهما والله سبحانه أعلم (قوله وفيما إذا غره البائع بغير الخ) أصل البعث صاحب البعوض من الخارج غره معنى غبه والمعنى إذا غره غناه غنا بغير أهى فأذا طلب منه المشتري الإقالة وجبت عليه رضا للمصلحة تأمل (قوله كما يجب) أى فى آثر الباب الآتى (قوله وحكمهما أنها فسخ الخ) الظاهر أنه أراد بالقسم الانصاف لأن حكم العقد الآثر التائب به كالكم فى البيع وأما القسم بمعنى الرغ فهو حقه (قوله فسخ في حق المتعاقدين) هذا إذا كانت قبل القبض بالاجماع وأما بعده فكذلك عند الإمام إذا اعتذر بأن ولدت البعوضة قبل قبض قال أبو يوسف هي بيع إلا إذا اعتذر بأن وقت قبض القبض في مقول فتكون فسخا إذا اعتذر بأنيان ولدت البعوضة والأقالة قبل القبض فتقبل وقال محمد في فسخ أن كانت باقى الأول أو باقى ولو با كذا أو يفسخ آخر فبيع والخلاف بقدر ما إذا كانت بلفظ الإقالة فكما يأتى نهر وأصح قول الإمام أنه فى تصحيح العلامة فاسم (قوله فيها من موجبات العقد) فقيه الزيلعي وسعد أكبر الشراح وقد عني فاقا الكلام فيها من موجبات العقد فخصه بوجبات بشرط زائد إذا اصل عدمه فهو فسخ أما لو أوجب عقد البيع فعلى إطلاقه تدبر رضى على أتق (قوله أى أحكام العقد) أى ما ثبت بنفس العقد من غير شرط جبر (قوله بشرط زائد) الأولى أن يقول بغير زائد وذلك كقول الذين قاله لا يفسخ بالأقالة لمجرد الأجل لأن طوله إنما كان برضى من موهله حيث ارتضاءه فمنا فسد أسقطه فلا يعد بعد ط (قوله كانه باعه منه) أى كان المشتري باع العين من المائع لأنه لما سقط الدين سقط الاجل وصارت الماقلة بعد ذلك كانه باع المبيع من باعه فثبت عليه دين جديد تأمل (قوله ولو رده بخار) أى خا رعب وبعبارة الصريح (قوله لانه فسخ) فإن الرد بخار والعب إذا كان القضاء يكون فسخا ولو لا ثبت للبائع رده على باعه بخلاف ما إذا كان بالترضى فانه بيع جديد (قوله لم تعد الكفالة فيها) أى فى الإقالة والرد بعب بفساء اه ح فقص أن الاجل والكفالة فى البيع بماعله لا يعودان بعد الإقالة وفى الرد بفساء فى العب يعود الاجل ولا تعود الكفالة اه ط قلت ومقتضى هذا أنه لو كان الرد بالترضى لا تعود الكفالة الأولى وذ كر الرضى فى كتاب الكفالة أنه ذ كر فى الترخائية عن المخطأ عدم عودها سواء كان الرد بفساء أو رضى وعن المسوطه أن كان بالقضاء تعودوا الألفا ثم قال الرضى والحاصل أن فيها خلافا بينهم (قوله لا قبله طلقا) أى متصله أو منفصله قال فى الفسخ والحاصل أن الزيادة منقطه كانت كالمن أو منفصله كالولد والأش والقراد كانت قبل القبض لا تنفع الفسخ والدفع وإن كانت بعد القبض منقطه فكذا ذلك عنده وإن كانت منقطه بلفظ الإقالة تعدد الفسخ معها اه ومثله فى ابن مقلته على الجمع لكن قد مناهن الخلفاء أن ما يمنع الرد بالعب ينفع الإقالة وقد مناهن أيضا أن الرد بالعب ينفع فى المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفى المنقطه المتولدة بعد القبض فقط وواقعه ما فى الخامس والعشرين من جامع الفصولين أن الرد بالعب ينفع فى الزيادة منقطه لم تولد مضافا كصعب وبناء والمنقطه المتولدة كولد وغر وارس وعتر غر الرد وكذا تنفع الفسخ بسائر أسباب الفسخ والمنقطه التى لم تولد ككعب وعله لا تنفع الرد والفسخ بسائر أسبابه اه (تنبيه) قال فى الحاوى تقابلا البيع فى الثوب بعد ما قطعه المشتري وشاعه فحاصل فى الحديث بعد ما أخذ منه ما لتضع الإقالة كن اشترى غرا لا فسخه أو حنطة فطبخها وهذا إذا تباعلا على أن يكون الثوب للبائع وانما طه لا للمشتري يعنى يقال للمشتري اقتن الحياطة وسلم للمنافه من ضرر المشتري فلو رضى يكون انقطاعا للبائع بأن يسل الثوب إليه كذلك تقول تصح اه وفى سائفة الخبر الرضى على الفصولين وقد سئل فى بيع أسقطه المشتري هل تصح الإقالة فيه فأجبت بنوى ثم وتطلب الغلة ثم والفظه ثم للزيادة المنقطه كما يرد الدار وكعب العبد فلا يخالف ما فى الخلاصة من قوله رجل باع آخر كرافله الفها فكل زنه يعنى غره سنة ثم تقابلا لا تصح وكذا إذا هلكت الزيادة المتصلة أو المنقطه واستهلكها الآخر اه (قوله وتصح مثل الثمن الأول) حتى لو كان الثمن عشرة ذنانير فدفع إليه دراهم ثم تقابلا وقد رخصت الذنانير مرج

وفيما إذا غره البائع بغير نهر
بخار فلو فاحشاه الرد كما سيور
وحكمهما أنها (فسخ في حق

المتعاقدين فيها من موجبات
فتح الجرم أى أحكام (العقد)
أما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا
جديدا فى حقهما أيضا كأن شترى
بدينه الموهل عينا ثم تقابلا لم يعد
الاجل فيه بدينه حالا كانه باعه
منه ولو رده بخار بفساء عاد
الاجل لانه فسخ ولو كان به كقبل
لم تعد الكفالة فيها ثانية ثم ذكر
لكونها فسخا فروعاً (رد الأول)
أما (طلل بعد ولادة المبيعة)
لتعد الفسخ بالزيادة المنقطه بعد
القبض حقا للشرع لا قبله مطلقا
ابن مالك (و) الثاني (تصح بمثل
الثنى الأول

بالذات لا بما يدفع وكذا الورع وبعبارة كذا في الآية ولو غفقت ولو عقد بدها فمكسدت ثم تقابلوا الكاسد
 كذا في الفسخ غير (قوله وبالكسوت عنه) المراد أن الواجب هو الثمن الأول سواء سجد أو لا قال في الفسخ
 والاصل في لزوم الثمن أن الأقاله فسخ في حق المتعاقدين وحقيقة الفسخ ليس الرفع الأول كأن لم يكن فثبت
 الحال الأول وبنيوه يرجع عين الثمن إلى مال كذا لم يدخل في الوجود غيره وهذا يستلزم تعين الأول في
 غيره من الزيادة والنقص وخلاف الجنس اهـ (قوله ويرد مثل المشروط الخ) ذكره هذا هنا غير مناسب
 لأنه ليس من فروع كونه ناقضا بل من فروع كونه باعيا ولا ذكره الزيلعي وغيره في محتمل قوله فيباهو
 من موجبات القصد فقال وكذا لو قبض أردى من الثمن الأول أو أوجد منه يجب رد مثل المشروط في البيع
 الأول كونه باعيا من البائع مثل الثمن الأول وقال الفقيه أبو جعفر عليه رد مثل المقبوض لأنه لو وجب عليه
 رد مثل المشروط للزومه زيادة ضرر بسبب تعديعه ولو كان الفسخ بجسار روية أو شرط أو عيب بقضاء يجب رد
 المقبوض أجماعا لأنه فسخ من كل وجه اهـ ومثله في المنع فافهم (قوله ولو تقابلا الخ) قدمنا آتاه عن التبر
 (قوله لم يجز إقامته) مراعاة للوقف والصغير منع وبني أن يجوز على نفسه في مساقاة البيع كما قدمناه (قوله
 وأن شرط غير جنسه) متعلق بما قبل الاستثناء فكان ينبغي تقديمه عليه اهـ ح (قوله أو أكرمه) أي
 من الثمن الأول أو من الجنس (قوله أو أحله) بأن كان الثمن حلالا فأجله المشتري عند الأقاله فإن التأجيل
 يبطل ونص الأقاله وأن تقابلا ثم أحله ينبغي أن لا يصح الاجل عند أي حنيفة فإن الشرط الملاحق بعد العقد
 يلحق بأصل العقد عنده كذا في القضية بجر لكن تقدم في البيع الفاسد أنه لا يصح البيع إلى عدم الحاح
 والحصاد والدياس ولو باع مطلقا ثم أجل الياسع التأجيل وقدمنا أيضا تصحيح عدم النقص الشرط الفاسد
 (قوله الامع نفسه) أي لعب المبيع عند المشتري فإنها تصح بالافل وصار المحطوط بازا نقصان اللعب
 فمستأنى (قوله لا يزيد ولا ينقص) قالوا كأن يزيد أو ينقص هل يرجع بكل الثمن أو ينقص بقدر اللعب ويرجع
 بما بقي فليراجع ط قلت الظاهر الثاني لأن الأقاله عند العيب جائزة لا قبل والمراد في الزيادة والنقصان عن
 مقدار اللعب فصار الباقي غيرة أصل الثمن قلنا الزيادة والنقصان فقط ويرجع بما بقي والله أعلم (تنبيه) علم
 من كلامهم أن لوزال العيب فأقال على أقل من الأول لا يلزم إلا الأول بل في لوزال بعد الأقاله هل يرجع المشتري
 على البايع بنقصان اللعب الذي أسقطه من الثمن الأول مقتضى كونه ناقضا فحقها أنه يرجع وقطره
 ما قدمناه في أوائل باب خيار العيب لو صاحبه عن اللعب ثم زال رجع البايع تامل وفي التثنية فثبتت
 الجارية يد المشتري فبطله أو باقة حياوة وتقابلا ولم يعلم البايع بالمبيع وقت الأقاله أن شاء أمضى الأقاله
 وأن شاء رد وأن علمه لا خياره اهـ قال الشرح الرمي في حواشي المنع بعد نقله أقول فلو قدر أنه جهل
 المبيع هل يرجع بنقصان اللعب يقتضى جعلها معاجدا أم لا لأنها فسخ في حقهما الظاهر الثاني اهـ وهذا
 يؤيد ما قلنا (قوله قبل الخ) فقله في البر عن الشبهة عن تابع الشريعة ولم يبرعه بقل ولعل الشارح
 أشار إلى ضعفه بخلافه إطلاق ما في الزيلعي والفتح من في الزيادة والنقصان مع أن وجه هذا القول ظاهر لأن
 المراد بما يتباين فيه ما يدخل تحت تقوم التقومين فلو كان المبيع فو احدث فيه عيب بعضهم يقول ينقصه
 عشرة وبعضهم أحد عشر فهذا الدرهم يتباين فيه ثم لو اتفق التقومين على شيء خاص تعين في الزيادة تأمل
 (قوله لا تصد بالكسر الفاسد) كسر غير الجنس أو الأكل أو الأقل كالمثل (قوله وان لم يصح تعليقها)
 مثل في البر بما قدمناه عن البرازية من قول المشتري للبائع ان وجدت مثرا بأزيد فبعضه منه (قوله كما
 سيجي) أي قبيل باب الصرف اهـ ح (قوله وزاع الخ) صورته باع زيد من عمرو شيئا متوقفا لكتاب
 وقضه ثم تقابلا ثم باعه زيد ثانيا من عمرو قبل قبضه منه جاز البيع لأن الأقاله فسخ في حقهما فقد عاد إلى البائع
 ملكه السابق فلم يكن باععا ما شره قبل قبضه (قوله ولو كان) أي عقد المضاربة (قوله لبطل) أي قصد
 وبعبارة المصنف وبوجه أنه باع المتقول قبل قبضه ط (قوله كبعه من غير المشتري) أي كالمزاجع البائع
 المذكور من غير المشتري قبل قبضه من المشتري فيفسد البيع لكون الأقاله معاجدا في حق ثالث فصار البايع
 ما شره قبل قبضه بخلاف ما إذا باعه من المشتري لم يعلت (قوله جاز قبض المكيل والموزون) المراد جواز
 التصرف به ببيع أو أكل بلاعادة كيلة أو وزنه ولو سكنت الأقاله يباح لم يجز ذلك كاسياني في بابه وقوله

وبالكسوت عنه) ويرد مثل
 المشروط ولو لم يقبض أوجد
 أو أورد أو لو تقابلا وقد كسدت رد
 الكساد (الأدباغ المتولى
 أو الوصي للوقف أو للصغير شيئا
 بأكثر من قيمته أو اشتراشيأ تأمل
 منها) للوقف أو للصغير لم يجز إقامته
 ولو عين الثمن الأول ويكسدا
 المأذون كاسر (وان) وصلة
 شرط غير جنسه أو أكرمه أو
 أجله وكذا في (الأقل الاصح
 تعينه) فتكون فضا بالاقبل لو
 بقدر العيب لا يزيد ولا ينقص قبل
 الابتداء ما يتباين النسب فيه
 (و) الثالث (لا تنفذ بالشرط)
 الفاسد (وان لم يصح تعليقها)
 كاسياني (و) رابع (جاز للبائع
 بيع المبيع منه) ثانيا بعد ما
 قبل قبضه ولو كان يباع في حقهما
 لبطل كبعه من غير المشتري عيني
 (و) الخامس (جاز قبض المكيل
 والموزون منه) بعده (بلاعادة
 كيلة ووزنه و) السادس (جارهية
 المبيع منه بعد الأقاله)

منه أي من المشتري متعلق قبض (قوله قبل القبض) متعلق بجهة وفادته أنه لو كانت الأمانة يقع القبض
لأنه يقع بنسخ جهة المبيع للبائع قبل القبض كما في البراءة إذا انسخ لم تصح الهبة (قوله يبيع في حق ثالث)
أي كانت منده مضافاً ختمها لأنها تنهي عن النسخ والرفع ويضاف حق الثالث ضرورة أنه ثبت به مثل حكم
المبيع وهو الحال لا مقتضى الصيغة لحمل عليه لعدم ولا يسماع على غيره كما في الزيلعي وتوضيحه
في الشريعة ثلاثة من الجواهر (قوله بلفظ الأمانة) أي مريضاً أو ضائعاً لأنها قد تكون بالتعاقل كما في الغاراد
الاسترخاء أو كانت بلفظ نسخ ونحوه أو يبيع (قوله في حق الثالث) أي في المتقول لأنه لا يجوز بيعه قبل قبضه
أنما في العصارف يبيع مطلقاً بل هو يبيع قبل قبضه وما ذكره الثالث من كونها يبيعاً بعد القبض فصاحبها هو
ما جزم به الزيلعي وذكر في الصرع البدائع أن هذا رواية عن أبي حنيفة قال ونظاره ترجع إلى إطلاقه اه
ويؤيده ما في الجواهر من أنه لا خلاف بينهم أنها يبيع في حق الفريسي أو كانت قبض أو بعده وجعله على العار
يعيد فليقتل (قوله لم يجعل يباعاً تنافاً) أي محالاً لموضوعه المفقود ط عن الدرد (قوله ولو بلفظ
المبيع) كما قال البائع لا يبيع ما اشتريت فقال يبيع كان يبيعاً بجر (قوله يبيع أجماعاً) أي من أبي
يوسف ومنهما في بيعه حكم المبيع حتى إذا دفع المصلحة من غير بيان الفن كان يبيعاً فاقدا ط وكذا في
لو كان المبيع منقولاً قبل قبضه وما في ح من أنها يبيع ولو بعد القبض والافقح لا يلزم بيع المتقول قبل قبضه
فيه أن هذا التفصيل في لفظ الأمانة والكلام في لفظ المبيع فافهم ولا يردهما قد مناه عن البرازية من أن المشتري
لو قال للبائع يبعه لنفك فلو كان جاز وانسخ الأول لأن المراء بالبيع هناك يبيع المشتري للبائع ونحو ما ذكره
بالبيع لنفسه يقتضي تقدم الأمانة كالمقتضى (قوله وغرة) أي غرة كونها يبيعاً في حق ثالث (قوله فلي
الشفيع الشفعة) فبقيته لتظهر فادته كونها يبيعاً أو لا يبيعاً بأن آتاه قبل أن يطر الشفع بالبيع طه الأخذ
بالشفعة أيضاً إن شاء بالبيع الأول وإن شاء بالبيع الحاصل بالأمانة تأمل رمل (قوله ضي لها) أي
إذا طلبها عند علمه بالقبض (قوله والثاني لا يرد المبيع) أي إذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقابل المبيع
على عيب كان في يد البائع فأراد أن يرد على البائع ليس بذلك لأنه يبيع في حقه فكأنه اشتراه من المشتري بجر
فأثالثها هو البائع الأول وهذه هي الشريعة لأن الشفعة لا يملكه المشتري (قوله لأنه) أي
الموهور لما يتناقل مع المشتري منه صاعداً كالمشتري من المشتري منه فكأنه عاد إليه الموهور بملك جديد وذلك
ما منع من رجوع الواهب في حقه فالتاثل هنا هو الواهب (قوله والرابع المشتري المبيع) صورته اشتري شيئاً
فقبضه قبل نقد الفئ فباعه من آخر ثم تقابل ما عاد إلى المشتري ثم إن البائع اشتراه من المشتري بأقل من الفئ قبل
التقديس ويجعل في حق البائع كأنه ملكه بسبب جديد فتح (قوله إذا رد تعيب بإلغاء أمانة) أي
والأمانة يبيع جديد في حق التغير فيكون بالبيع الأول مستهلكاً للعروض فقبض الزكاة ولو كانت الأمانة خضاً
في حق الفئ لا يرفع البيع الأول وصار كأنه لم يبيع وقد هلكت العروض فلا تغيب الزكاة اه ح وعن هذا
قد المصنف يكون بعد التقدم الأول لو كان التصرف في مبيع البيع استهلاكاً فإذا هلكت العروض بعد
الرد لم يقبض زكاتها وكذا يكون قبل الرد قبضه لأنه لا يفسد لأنه لا يفسد بكونه مضافاً في الكل فكأنه لم يصد ربيع
فلا تغيب زكاتها ولا كما بعده أفاده ط بقي شيء وهو أن كون الأمانة يبيعاً في حق ثالث شرطه كونها بلفظ
الأمانة كالمقتضى والرد بإلغاء ليس لقبضها والمطلوب أن هذا الرد الأمانة حكماً وليس المراد خصوص حروف
الأمانة كما ينبغي عليه فصار مقتدر (قوله التقاضي في الصرف) لما مر من أن قبضه يملكه شرط في حصتها قال
في التيم لأنه مستحق الشرع فكان يبيعاً بعد أي في حق الشرع (قوله ووجوب الاستبراء) أي إذا اشترى
جارية وقبضها ثم تقابل المبيع زل هذا التقابل منة المبيع في حق ثالث حتى لا يكون البائع الأول وطؤها
الابعد الاستبراء سوى عن ابن مالك (قوله لأنه في حق الله تعالى) علة للمساكين (قوله والأمانة بعد
الاجارة والرهن) أي لو اشترى داراً أو جارية أو دهنها ثم تقابل مع البائع ذكر في التبرأ أخذ من قولهم أنها يبيع
جديد في حق ثالث أنها تنوع على إجازة المرتين أو قبضه دينه وعلى إجازة المسافر (قوله فالمرتبة ثالثها)
الأولى زيادة المسافر (قوله فهي تسعة) زيادة ما قدمه في قوله أمالو وجب بشرط زائد كانت يبيعاً جديداً
في حقه أيضاً الخ وقد من أن من فروغ ذلك ما ذكره بعده من قوله ويرد مثل الشروط ولو المقبوض أجد

قبل القبض ولو كان يبيعاً

حدهما لما يترك ذلك (و) أي

(هي يبيع في حق ثالث) أي لو بعد

قبض بلفظ الأمانة فلو قبله فهي

فصح في حق الكل في غير العار

ولو بلفظ مفاعضة أو سائر أو تزايد

لم يجعل يباعاً فلو بلفظ المبيع

فبيع أجماعاً وغرة في مواضع

(ف) الأول (لو كان المبيع عقاراً

فلم الشفع الشفعة ثم تقابل المبيع

لها) لكونها يبيعاً جديداً فكان

الشفيع ثالثها (و) الثاني (لا يرد

البائع الثاني على الأول بسبب علة

بعدها) لأنه يبيع في حقه

(و) الثالث (ليس الواهب الرجوع

إذا باع الموهور للموهور من

آخر ثم تقابل) لأنه كالمشتري من

المشتري منه (و) الرابع (المشتري

إذا باع المبيع من آخر قبل نقد الفئ

يجزى للبائع شراؤه منه بالأقل

(و) الخامس (إذا اشترى بعروض

التصارة عبداً للتصارة بعد ما حال

عليها الحول ووجد به عيباً فرده بغير

قضاء أو استرد العروض فهلك

في يده لم يسقط الزكاة

قاله في رد التهمة إذا رد بغير بلا قضاء

أمانة فتراد التقاضي في الصرف

ووجوب الاستبراء لأنه في حق الله

تعالى فاته ثلثهما صدر الشريعة

والأمانة بعد الاجارة والرهن

فالمرتبة ثالثها نهر فهي تسعة

أرادى (قوله) ويمنع ههنا هلاك البيع) لما مر أن من شرطها بقاء البيع لانها رافع العقد والمبيع محل البحر وكذا هلاكه بعد الاقامة وقبل التسليم عليها كما يأتي وقد منعنا من الخلاصة أن ما يمنع الرضا العيب يمنعه (قوله) كافي) عقيل الهلاك حكاي لو أتى قبل الاقامة أو بعد هاولم بقدر على تسليمه (قوله) ولو لم يبدل الصرف) لأن العقود عليه الذي وجب لكل واحد منهما بدنة صاحبه وهذا في نهر والاولى أن يتول ولو لم يبدل الصرف وكاه نظري أن لنقد بدنة تكره مضافة قم (قوله) وهلاك بعضه) أي بعض البيع كما يأتي تصويره في قوله شري أرضا من روعة الخ (قوله) اعتبارا للجزء بالكل) يعني هلاك الكل كمنع في الكل فهلاك البعض يمنع في البعض وفيه إشارة إلى أنه لو غلب في بعض المبيع وقبضه مع وبصره في الحياوى صامحنى وقد ما أتى الباب عبارة الحياوى (قوله) وليس منه) أي من هلاك البعض فليس له أن يتصرف شيئا من الثمن بخصافه ط (قوله) في المقايضة) بالباء المشناة القضية وهي بيع عين بعين كان تباعا عبدا بحجارة فهلك العبد في بدائع الحياوى ثم أقالا البيع في الحياوى وجب رد قيمة العبد ولا يحل هلاك أحدهما بعد وجودهما لأن كل واحد منهما مبيع فكان البيع قائما ونقمة في العناية (قوله) وكذا في السلم) قال في الصرف ثم اعلم أنه لا رد على اشتراط قيام البيع لهصة الاقامة اقامة السلم قبل قبض السلم فيه فانها خصصة سواء كان رأس المال عينا أو دينا وسواء كان فائضا في السلم اليه أو هائلا كالأن السلم فيه وان كان دينا حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه وإذا أصبحت فان كان رأس المال منسارذت وان كانت هالكة رد المثل ان كان مثليا والقيان كان ثقبوا وكذا قالته بعد قبض المسلم فيه ان كان فائضا برقب السلم عين المقبوض لكونه متعينا كذا في البدائع اه ح (قوله) ولو هلك) أي البدلان (قوله) الا في الصرف) فهلا بدله لا يسطل الاقامة لما مر أن العقود عليه ما دفعة كل من المتعاقدين (قوله) نقابلان قبض البعد) أراد به أن الهلاك لا يمنع اعادة الاقامة يمنع معاها اه ح وبصره في النهر (قوله) وهلاك المبيع) أي حقيقة لأن الاقامة هلاكتها حكمي والحاصل أن قول المصنف ويمنع ههنا هلاك المبيع لا يختص بكون الهلاك قبل الاقامة بل مثله ما إذا كان الهلاك حقيقة أو حكما بعد الاقامة قبل التسليم إلى البائع ونص عبارة البرازية هلاك المبيع بعد الاقامة قبل التسليم بطلت اه ثم رأيت الرمي في حاشية الجرح تنق هذه العبارة عن البرازية ونقلها أيضا بعينها عن مجمع الفتاوى وعن مجمع الرواية تنسرح القهوى عن شرح الطعاوى ثم قال ومثله في كثير من الكتب اه وبه سقط ما قيل ان هذه العبارة ليست في البرازية بل ذكرها في البحر بلا عزو بدون قوله قبل القبض اه فافهم (قوله) برزانية) عزو قوله نقابلان الخ به على أنه ليس من مسائل المتون (قوله) مشجرة) في القاموس أرض مشجرة ومشجرة وشجرة كثيرة الشجر اه ففهم (قوله) قطع الميم والميم والراء كما يقال أرض مسبعة على وزن مسبعة كثيرة السباع كافي القاموس أيضا فافهم (قوله) قطعته) أي المشتري والتغير للشجر المعلوم من مشجرة ط (قوله) من أرض الشجر واليد) في الصباح أرض المرحاة ديتها واصله الفساد ثم استعمل في نقصان ايمان لانه فساد فيها اه فالمراد ههنا بدل الفساد أي بدل نقصان المبيع فافهم (قوله) قنينة) عزو قوله وان اشترى الخ وقد نقل ذلك عن أبي البحر ثم قال وقهرتم آخران الاشارة إلى التمسك للمشتري وللبائع أخذ قيمته لانه ما موجود وقت البيع بخلاف الأرض أي أرض الدفالة لم يدخل في البيع اصلا لا قصد ولا اختنا اه قال الخياط الرمي وعليه فكل شيء موجود وقت البيع للبائع أخذ قيمته دخل تحتها لا قصد وكل شيء لم يدخل اصلا لا قصد ولا اختنا ليس للبائع أخذ قيمته ورجع هذا الخ من دفع الضرر عنه اه (قوله) بحث في الأرض بمصتها) الفرق بينه وبين الشجر أن الشجر يدخل في بيع الأرض تبعاً لخلاف الزرع كافي البحر اه ح أي أن الزرع لا يدخل في بيع الأرض الا انقص عليه فيكون بعض المبيع فله حصه من الثمن بخلاف الشجر وعلى النقل الا تخرج القنينة لا فرق بينهما (قوله) ولو نقابلان بعد ادراكه) أي في يد المشتري لم يجوز أن العقد انما ورد على القصل دون الخطئة يجرى من القنينة أي والخطئة زائدة منقولة متولة وهي مانعة كانه مناه عن جامع الفصولين (قوله) ردها وأخذتها) أي هلاك ذلك وقد منعنا أن ما يمنع الرضا العيب يمنع الاقامة وقدّم المصنف في خيار العيب أنه لو طوى الحياوى أو قبضها أو مسمها بشبهة ثم جرد ميمها عينا لم يرد هاتما مطلقا ولو شيا (قوله) وفيها مؤنة الرذ على البائع مطلقا) لانه عادى ملكه مؤنة رذ عليه قال القاضي بدع العين سواء نقابلان بمضرة المبيع أو بغيره اه صح وهذا معنى قوله سلقا وان لم يرد كعبارة القنينة

(و) الاقامة (يمنع ههنا هلاك المبيع) ولو حكى كافي (لا التمر) ولو لم يبدل الصرف (وهلاك بعضه يمنع) الاقامة (بقدره) اعتبارا للجزء بالكل وليس منه ما لو شري صابونا لحق نقضه لا بقاء كل المبيع فتح (وإذا هلك أحد البدلين في المقايضة) وكذا في السلم (صح) الاقامة (في الباقي منها وعلى المشتري قيمة الهالك أن قويا ومثله ان مثليا ولو هلكا بطلت) الا في الصرف (نقابلان قبض البعد من يد المشتري ويجوز عن تسليمه اوهك المبيع بعد ما قبل القبض بطلت) برزانية (واب شري) أرضا مشجرة فقطعه أو (عبدا) فقطعت يده وأخذ أرضها ثم نقابلان صحته ولزمه جميع الثمن ولا شيء لبائعه من أرض الشجر واليدان عانا به) يقطع اليد والشجر (وقت الاقامة وان غير عالم بخبرين الاخذ بجميع غنمه والثمن) قنية وثمنا شري أرضا من روعة ثم حصده ثم نقابلان بحث في الأرض بمصتها ولو نقابلان بعد ادراكه لم يجز ردها نقابلان علم أن المشتري كان موطن المبيعة ردها وأخذ ثمنها وفيها مؤنة الرذ على البائع مطلقا (ونقص الاقامة بالبرزانية نقابلان المبيع ثم نقابلانها) أي الاقامة (ارتفعت) (وعاد) المبيع

فقط ما قبل ان الصواب اسقاطه فانهم (قوله الاقالة السلم) اى قبل قبض المسلم فيه فلو بعده صحت كآثره
 (قوله لكون المسلم فيه دينا سقط) اى بالاقالة ظواهره صحت الاقالة لكان حكم انفساخها هو المسلم فيه
 والسابط لا يحل العود بخلاف الاقالة في البيع لانه من فاكس عوده الى ملك المشتري بجرم باب السلم
 (قوله رأس المال) اى مال السلم (قوله كعوقبها) اى حكمه بعدها حكمه قبلها وفيه ادخال الكفا على
 ضمير الزعم المنفصل وهو مختص بالضرورة وكذا قوله كتبها فيه ان الظروف التى تقع غايات لا تجزى الابن سوى
 (قوله فلا يصرف فيه) اى بتجويع وشركة قبل قبضه فلا يجوز لب السلم شراء شئ من السلم اليه رأس المال
 بعد الاقالة قبل قبضه اى قبل قبض رب السلم رأس المال من المسلم اليه وهذا فى السلم الصحيح فلو فاسدا جاز
 الاستبدال كما اذيون كما ذكره الشارح في باب وفيه كلام سابق هناك (قوله الا فى مسألتين) استثناء من
 قوله كعوقبها (قوله لم يختلف فيه) اى فى رأس المال بعدها اى بعد الاقالة يعنى وقبل تسليم المسلم فيه لمالى
 سلم البصر عن الذخيرة لوقتنا بلا بعد مالم السلم اليه السلم فيه ثم اختلاف فى رأس المال فالحالان المسلم فيه من فائفة
 وليس بدين فالاقالة هنا تقتضى الفسخ فصدا اه وهذا صريح فى أن اقالة الاقالة فى السلم جائزة ولو بعد قبض
 المسلم فيه (قوله فلا يتحقق) بل القول فيه قول السلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها ط عن أبى السعود قال ح
 لان الفسخ لا يعتبر أن اختلافهما فى رأس المال اختلاف فى نفس المقدور ولا عقده بعد الاقالة (قوله ولو تفرقا
 قبل قبضه) اى قبض رأس مال السلم بعد الاقالة جاز لان قبضه شرط حال بقاء المقدور بعد اقالته (قوله الا فى
 الصرف) استثناء منقطع اه ح لان اصل الكلام فى رأس المال فالاولى أن يقول بخلاف الصرف فان
 الحاصل أن رأس المال فى السلم بعد الاقالة لا يجوز الاستبدال به ولا يجب قبضه فى مجلسه وبطل الصرف بالعكس
 فان قبضه فى مجلس الاقالة شرط لصحته ويجوز الاستبدال به قال فى البصر من السلم ووجه الفرق أن القبض فى
 مجلس العقد فى البديلين مامرط ليعين بل للتعين وهو أن يصح البديل معينا بالقبض صيانة عن الاقرار من دين
 بدين ولا حاجة الى التعيين فى مجلس الاقالة فى السلم لانه لا يجوز استبداله بعد العينة فلا تقع الحاجة الى
 التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يرمى له المجلس بخلاف الصرف لان التعيين لا يحصل
 الا بالقبض لان استبداله جاز فلابد من شرط القبض فى مجلس التعيين اه وحاصله أن السلم لا يجوز
 الاستبدال به قبل قبضه بل بقبضه فى مجلس الاقالة لان التعيين موجود بخلاف الصرف فانه لما جاز استبداله
 لزوم قبضه ليحصل التعيين (قوله اختلف المتبايعان الخ) كان الاولى ذكر هذه المسألة فى باب البيع الفساد
 ولكن مناسبتها هنا ذكر المسألة المستتاة (قوله فالتقول لمضى البطلان) لان انعقاد البيع حادث والاصل عدمه
 اه ح فهو متكررا لاصل العقد (قوله لمضى العينة) لانها لما افتتحت على العقد كان الطاهر من اقدامها على
 صحتها اه ح ولان لمضى الفساد بدعى حتى القسح ونخصه بذلك والقول للمتكسر ولو طرأ فالبينة بنته
 الفساد وهذا وادعى الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد بانضاق الروايات وان كان لمضى فى حلب العقد بان ادعى
 انه اشتراه بالفساد وبطل خبر والاخر بدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبى حنيفة فى ظاهر الرواية
 القول لمضى العينة أيضا والبينة بنته الاستركاى الوجه الاول وفى رواية القول لمضى الفساد خاتمة ولابد ذكر
 هنالك ما لو اختلفا فى انه ثلجية أو جد أو اختلاف فى ان مات أو وفا لانه سذك ذلك آخر باب الصرف (قوله قلت
 الا فى مسألتين) الاستثناء من صاحب الاشياء وعزاقها المسألة الى الفسخ (قوله وادعى البائع الاقالة) اى بما
 فى الفسخ والمطهر أن النجوى به عائد الى الأقل المذكور لالى الفسخ ضرورة المسألة اشترى زيد من عمرو ثوبا بألف
 ثم زيد الثوب اليه قبل نقد الفسخ وادعى انه باعه منه قبل النقد تسعين وقد البيع بذلك وادعى البائع انه رده
 اليه على وجه الاقالة بالتسعين فالتقول زيد المشتري اى مع يمينه فى انكار الاقالة كما فى الفسخ ووجهه كما قال
 النجوى أن دعوى الاقالة تستلزم دعوى صحة البيع لانها لا تكون الا فى الصنيع اه قلت لكن تقدم انها تجب
 فى مقدم مكرهه وفاسد مع ما فيه من الكلام ويظهر فى أن وجهه هو أن المشتري لما ادعى به بالتسعين لم يجب له
 غيرها ومضى الاقالة بدعى أن الواجب المائة لان الاقالة ان كانت بمانة فظاهر وان كانت تسعين فلا تان تكون
 الا بثلث الفسخ الاول وان شرط أقل منه كما تقدم صارت من المشتري بالفسخ والمشتري يكذب فلما كلام مدعى
 الاقالة تأمل (قوله ولو بعكسه) بأن ادعى زيد المشتري الاقالة وادعى عمرو البائع انه اشتراه من المشتري

(الاقالة السلم) فانما لا تقبل الاقالة
 لكون المسلم فيه دينا سقط والسابط
 لا يعود أشياء وفيها رأس المال
 بعد الاقالة كعوقبها فلا يصرف
 فيه بعدها كقبضها الا فى مسألتين
 لو اختلفا فيه بعدها فلا يتحقق
 ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا فى
 الصرف وفيها اختلف المتبايعان
 فى العينة والبطلان فالتقول لمضى
 البطلان وفى العينة والفساد لمضى
 العينة قلت الا فى مسألة ان ادعى
 المشتري بيعه من بائنه بألف من
 الفسخ قبل النقد وادعى البائع
 الاقالة فالتقول للمشتري مع دعواه
 الفساد ولو بعكسه

مطلب

فى اختلافهما فى العينة والفساد
 اوفى العينة والبطلان

بشعين (قوله تعالفا) وجهه ان المشتري بدعواه الاقالة يدعى أن الفئ الذي يستحقه بالزمانه والباع بدعواه
النسبة. انتهى. يدعى أن الفئ الواجب ردّه للمشتري تسعون قنن اختلافهما فيجب تسليمه الى المشتري
بمنزلة اختلافهما في قدر الفئ الموجب لتعاقب بالنسب والاقالة التي هي الفئ الاول انما تدعى الى المشتري بحكم
الاقالة في البيع الاول وهي غير تخسين التي هي الفئ في البيع الثاني آفاده الجموي قلت وفيه أن الكلام
فيما قبل نقد المشتري الفئ وأيضا لقلة التعاقب عند اختلاف المتبايعين ورددها النص على خلاف القياس
فكيف يقاس عليها غيرها مع عدم التعاقب والذي يظهر أن المسألة مفترقة على قول أبي يوسف ان الاقالة بيع
لافسخ وحينئذ قد توافقت على البيع الحادث لكن المشتري يدعيه بوجه الاقالة والواجب فيها مائة والباع
يدعيه بالبيع بالاقال وذلك اختلاف في الفئ في عقد حادث والله اعلم فانهم (قوله بشرط قيام البيع الخ)
هذا شرط التعاقب مطلقا قال في الاشياء بشرط قيام البيع عند اختلاف المتبايعين في التعاقب الا اذا استهلكه
في يد البائع غير المشتري كما في الهداية اه فانه اذا استهلكه غير المشتري تكون قيمة العين ناقصة مضاهيا وما اذا
استهلكه المشتري في يد البائع نزل قابضا واستعت الاقالة وكذا اذا استهلكه احد في يد نفسه فقد شرط الصحة
وهو بقاء البيع وحمل عدم التعاقب عند هلاك البيع اذا كان الفئ دينا ما اذا كان عينيا بأن كان العقد
مقايضة وهذا أحد العوضين فانهما يتعاقبان من غير خلاف لان البيع في أحد الجانبين قائم برؤس الهالك
أو قيمته والمهر الى التعاقب فرع الهز عن ثبات الزيادة بالنسبة ونعامة في حاشية الاشياء لا في السعد ط
(قوله زنه) يضم التون والراي والمراد ثمرته اه ح (قوله لم نضع) تمام عبارة الخلاصة وكذا اذا هلك
الزيادة المتصلة او المنفصلة او استهلكها اجنبى اه اقول ينبغي تفهيم المسألة بما اذا حدثت هذه الزيادة بعد
القبض أم قبله فلا تقع الاقالة كما في الرد الباعب تأمل وفي التارخانية ولو اشترى أرضا ثم اختلف فكل الفر
ثم نقابلا قالوا انه نضع الاقالة ومضاء على قيمته الا ان يرضى البائع أن يأخذها كذلك اه وعلى على الخ
وبما ذكره من التقييد ندفع ما يترجم من منفاة ما في الخلاصة لما مر من أن هلاك بعضه يمنع الاقالة بقدره
ولم يشر قوله شري أرضا من روعة الخ ومثله مسألة التارخانية المذكورة ويؤيده ما قدمنا من أن الزيادة
المنفصلة المتولدة تقع لو بعد القبض والله سبحانه اعلم

• باب المراجعة والتولية •

وجه تقديم الاقالة عليها أن الاقالة بمنزلة المفرد من المركب لانها انما تكون مع البائع بخلاف التولية والمراجعة
فانما أعم من كونها مع البائع وغيره ط وأيضا فالاقالة متعلقة بالبيع لا بالفئ ولذا كان من شروطها قيام
البيع والتولية والمراجعة متعلقان أصالة بالفئ والاصل هو البيع (قوله لما بين الفئ الخ) قال في الغاية
لما فرغ من بيان أنواع البيوع اللازمة وغير اللازمة كالباع بشرط الخيار وكانت هي النظر الى جانب المبيع
شرع في بيان أنواعها بالنظر الى جانب الفئ كالمراجعة والتولية والربا والصرف وتقدم الاول على الثاني لاصالة
المبيع دون الفئ اه ط عن الشلبي (قوله ولم يذ كر المساومة) هي البيع بأي ثمن كان من غير نظر الى الفئ
الاول وهي المعتادة (قوله والوضعية) هي البيع بمثل الفئ الاول مع نقصان يسير اتفاني وفي العبري البيع
بأكثر من الاول وقدما قول البيوع عن الاربعة (قوله وشرعا مع مملكه بما فاعله وفضل) عدل عن قول
الكنز فوسيع بغير سابق لما ورد عليه من أنه غير موطود ولا منعكس اى غير مانع ولا جامع أما الاول فلا من
شري ذاتا به والادام لا يجوز له بيعها امر اربعة وكذا من اشترى شيئا بغير نسبة لا يجوز له أن يبيع عليه مع
صدق التعريف عليها وأما الثاني فلا من المصوب الا بئ اذا عا بعد القضاء بالقيمة على الفاعب جاز بيع
الفاصبة بمرجة بأن يقول قام على تكذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الفئ وكذا لو دفع في الثوب مقدارا
ولو ازيد من الفئ الاول ثم رايه عليه جاز كما يأتي به عند ذكر الشارح وكذا لو ملك بهبه وارث
او ورثه وقومه قيمة ثم رايه على تلك القيمة ولا يصدق التعريف عليها لكن اجيب عن مسألة الدناير بأن الفئ
الطلق فيصد أن مقابلة مبيع متعين ولذا قال الشارح من العروض وبأى يانه وعن مسألة الاجل بأن الفئ

تصالحا بشرط قيام البيع الا اذا
استهلكه في يد البائع غير المشتري
ورأيت هذا خلاصة باع كراموسه
فاكل مثله زنه سنة ثم نقابلا
لم نضع

• (باب المراجعة والتولية) •

لما بين الفئ شرع في الفئ ولم يذ كر
المساومة والوضعية لظهورهما
(المراجعة) مصدر راجع وشريعا
(بيع مملكه)

مقابل يثبتين اى المبيع وبالاجل فلم يصدق في احدهما انه بمن سابق وقول الصراة لا يرد لجوازها اذ بين
 انه اشتراء نسبتة زمة في الثبر بان الجواز اذ بين لا يختص بذلك بل هو في كل ما لا يجوز فيه المراجعة كالواشترى
 من اصوله او فروعه جاز اذ بين كاسيا في وعن مسائل العكس بان المراد بالثمن ما قام عليه بلا خسة وتماه في
 الثبر فكان الاولى قول المصنف تعالى للرد بيع ماملك الخ لعدم احتسابه الى ثمر المراد ولانه لا يدخل فيه
 مسألة الاجل لانه اذ الميراث الاجل لم يصدق عليه انه بيع ماملك بمقامه عليه لماعلت (قوله من العروض)
 احتراز عما ذكرنا من انه لو شري ذاتا بعد واهم لا يجوز بيعه بها مراجعة كافي الريلي والعبر والهر والقنح
 وعمله في القنح بان يدى الصرف لا يثبتان فلم تكن عين هذه الذنات متمتعة لتزعم ميعا اه لفسكن هذا
 وارده على تعريف المصنف اذ دلالة فيه عليه بخلاف تعريف الكثر وغيره فان قوة الثمن السابق دليل على
 ان المراد بماملك المبيع المتعين لان كون مقابله ثمنام مطلقا يفيد ان ماملك بالضرورة مبيع مطلقا كما في القنح
 وقول المصنف بمقامه عليه ليس المراد به الثمن لما ذكرنا اذ الشارح قوله من العروض تعميلا للتعريف (قوله فانه اذا تمة الخ)
 ولوجبة الخ تعميم لقوله ماملك اشار به الى دخول هذه المسائل فيه كما علت (قوله فانه اذا تمة الخ)
 جوابا اذ قوله جاز وعدل من قول غيره وقومه قيمة لثمن المثل وحاصله ان ما وهبه ونحوه مما لم يملكه بعد
 معاوضة اذ اقدر ثمنه وضم اليه مؤتمه بما ياتي بجوزة ان يبيعه مراجعة وكذا اذ اقرم على ثوب وقا
 كما قر قال في القنح وصورة المسألة ان يقول فتمته كذا او فقه كذا فارجلك على التمة او اقرم اه وظاهره انه
 لا يقول قام على كذا به صرح في البرقي رقم والظاهر ان الهبة ونحوها كذلك وحسنته لا يدخل ذلك
 في كلام المصنف تأمل وبأني تمامه هذا وقال ح ان قول الشارح فانه اذا تمة اخرج به بعض التعريف من
 كونه تعريف فاعرف الفضل بما يضمن فصار مجموع التزمع الشرح بصار البسوط وهي عبارة مستتفة في ذاتها
 لكن في تعريف المراجعة بيع ماملك خطا وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع اه اى لا نزعة بمقامه عليه جز
 التعريف وكذا قوله وفصل فان مراده به فصل الخ لتتصق المراجعة والا كان العقد ثوبا وما مثل المنة فانه
 يضم الى ما قام عليه لكن لما كانت عبارة التزمع فيها تعريفا تاما اكتفى بها ولقد الاختصار اخذ بعضها
 وجعله بيان للصورة مسألة الهبة ونحوها تأمل (قوله وان لم تكن من جنسه) اى وان لم تكن المنة المضمومة
 من جنس المبيع ط قلت والظاهر كون المراد من جنس الثمن بشرته ما يعلقه تأمل (قوله ونحوه) اى
 كصاغ وطرز (قوله ثم باعه مراجعة) اى بزيادة ربح على تلك التمة التي قوم بها الجوهر ونحوه مع ضم المنة
 اليها لان كلامه في ذلك بخلاف ما كلنا اشتراه بمن فانه رباح على ثمنه لاعلى فتمته فافهم (قوله جعله واليا)
 فكان البائع جعل المشتري واليا فيها اشتراه نهر اى جعل له ولاية عليه وهذا الجاء مناسبة المعنى الشرعي
 للمعنى القوي (قوله يبيعه بتمته الاول) قد علت ان المصنف عدل في تعريف المراجعة عن التعبير بالثمن
 الاول لقوله بمقامه عليه لدفع الاراد السابق فاختاره قوله وقع فيه ثانيا فكان المناسب ان يقول والتولية يبيعه
 كذلك بلا فصل (قوله ولو حوكم) ادخل به ما مر في قوله ولو وجبة الخ فانه يوليه بتمته لكونه لم يملكه بمن (قوله
 يبيعه بتمته) تفسير للثمن الحكيم لا لقوله بتمته كالا حق ح (قوله وعبرته به) اى بالثمن حيث اراد به ما يبيع
 التمة حتى صار صيرة عنه وعنها فافهم (قوله لانه الغالب) اى الغالب فيما يملكه الانسان انه يكون بمن
 سابق (قوله كون العروض) اى الكائن في العقد الاول اه وهو ما مله المبيع نهر (تيسيه)
 استفيد من للتعريف ان المعتبر ما وقع عليه العقد الاول دون ما وقع عرضاعته فلواشترى بعشرة دراهم قد دفع
 عنها دارا او ثوبا فتمته عشرة اوقال او اكثر فمراس المال العشرة لا الذي اراد والثوب لا وجوبه بقدر آخر وهو
 الاستبدال فتح ولو كان المبيع مثلا فراخ على بعضه كتميز من تميز جاز لعدم التفاوت بخلاف القبي وقام
 تعريفه في شرح الجمع وفي المحط لو كان ثوبا ونحوه لا يبيع بزمانه معينا لتفصيله باعتبار التمة وان باع بزمانه
 شاعنا جاز وقبل ضد بخر (قوله مثليا) كالدرهم والذاتير والمكيل والموزون والعديد المتعارب اما اذا
 لم يكن له مثل بان اشترى ثوبا بعد مقايضة مثلا فراخه او لاه اياه كان يباع بتمته بعد صفته كذا وقيمة عبد اشداه
 وهي مجهولة فتح ونهر (قوله او فيما يملك كالمشتري) صورته اشترى زيد من عمرو عبدا ثوبا ثم باع العبد
 من بخر بذلك الثوب مع ربح او لا والحال ان بخر كان قد ملك الثوب من عمرو قبل شراء العبد او واشترى

من العروض ولو بتمته او وارث
 او وصية او غصب فانه اذا تمة
 بمقامه عليه وفصل مؤنة
 وان لم تكن من جنسه كاجر قصار
 ونحوه ثم باعه مراجعة على تلك
 التمة جاز مبسوط (والثولية)
 مصدرولى غيره جعله واليا
 وشرا (يبيعه بتمته الاول) ولو حوكم
 يبيعه بتمته وعبرته به لانه الغالب
 وشرا مضمومة كون الدوس
 مثليا او فيما يملك كالمشتري

قوله ملك الثوب من عمرو والذاتير
 عبارة ح من زيد هنا وفيما بعد
 وصوابه من عمرو وكذا لانه منه

العبد الثوب قبل أن يملك من عمرو فأجاز به بعده فلا شأن أن الثوب بعد الإجازة صار مملوكا للبكر المشتري فتناوله
قول الثمن او مملوكا للمشتري اهـ فلهذا الصورة مستنناة عملا مثلها (قوله وكون الربح شيئا معلوما)
تقدر لفظ الكون هو مقتضى نصب المصنف قوله معلوما ووقع في عبارة الجمع مرفوعا حيث قال ولا يصح ذلك
حتى يكون العوض مثلا او مملوكا للمشتري والربح منى معلوم ومثله في القرو وسرح في شرحه الفردان
الجملة حالة تصح كذا قال في الجبر أن قوله أي الجمع والربح منى معلوم شرط في التقيي الماملة للمشتري
كالايجتي اهـ وتسمعه في المنع فتدقأه أن هذا ليس شرطا مستقلا بل هو شرط للشرط الثاني لأن معلومة
الربح وإن كانت شرطا في صحة البيع مطلقا لكنه امر ظاهر لا يحتاج إلى التنبيه عليه لأن جهاته تفتي إلى
جهالة الثمن وانما المراد التنبيه على أنه إذا كان الثمن الذي ماله به المبيع في العقد الأول قسما لا يصح البيع
مراجمة الا إذا كان ذلك التقيي مملوكا للمشتري والحال أن الربح معلوم ولهذا ذكر في القفا أولا أنه لا يصح
كون الثمن قسما ثم قال أو مملوكا ما اشتراه وصل إلى من يبيعه منه فراجعه عليه بربح معين كان يقول لا يعل
مراجمة على الثوب الذي يملكه بربح درهم او كثر شعرا وبيع هذا الثوب باجازه لا يقدر على الوفاء بما التزمه
من الثمن اهـ وأقارن الربح المعلوم أعظم من كونه مثلا او قسما كما به عليه الشارح بقوله ولو قسما الخ فاختتم
تخصر بهذا المثل (قوله حتى لو باعه) تنزيح على مفهوم قوله معلوما في سائر كون التقيي مملوكا للمشتري
يعني فلو كان الربح مجهولا في هذه الصورة لا يجوز حتى لو باعه الخ فافهم واعلم أن لفظ ده بفتح الهاء وسكون
الهاء اسم للعشرة بالمقاربة ويزده بالساء المثناة الضمة وسكون الزاي اسم لأحد عشر بالمقاربة
كأنه قد ح عن البناية ويبان هذا التنزيح مافي الجرح حيث قال وقد الربح بكونه معلوما لا احتراز عما إذا
باعه بربح ده يازده لأنه باعه برأس المال وبعض قبضه لأنه ليس من ذوات الامثال كذا في الهداية ومعنى
قوله ده يازده أي بربح مقدار درهم على عشرة دراهم فان كان الثمن الاقل عشرين كان الربح بزيادة درهمين
وان كان ثلاثين كان الربح ثلاثة دراهم فهذا يقتضي أن يكون الربح من جنس رأس المال لأنه جعل الربح
مثل عشر الثمن وعشر الشيء يكون من جنسه كذا في البناية اهـ مافي الصرح وحاصله أنه إذا كان الثمن في العقد
الأول قسما كالعمدة مثلا وكن مملوكا للمشتري فباع المالك المبيع من المشتري بذلك العبد وربح ده يازده
لا يصح لأنه يصير كأنه باعه المبيع بالعبد وبشرقه فكون الربح مجهولا لكون القيمة مجهولة لانها تتأخر
بالجزء والتضمن والشرط كون الربح معلوما كما ذكره بخلاف ما إذا كان الثمن مثالا والربح ده يازده فإنه يصح
قال في التهر ولو كان البديل مثليا فباعه وبشرقه أي عشر ذلك المثلي فان كان المشتري يملك جله ذلك سم
والا فان علم في المجلس خبره والافسد اهـ وبه ظهر أن قول الشارح لم يجز أي فيما إذا كان الثمن قسما كما ذكرناه
أولا وقوله الآن يعلم الخ أي فيما إذا كان مثليا لأنه الذي يمكن علمه في المجلس فافهم (قوله أجزا القصار)
تفيد بالاجرة لأنه لو عمل هذه الاعمال بنفسه لا يصح شأ منها وكذا لو طوع عن منطوق بها أو بأجرة نهر
وسيجي (قوله والصنف) هو بالتقيد مصدر وبالكسر ما يصعب به درد والاظهر هنا الصنف لقول الشارح
بأي لون كان ط (قوله والقتل) هو ما يصنع بالطرف التائب بحر او سكتان من قتل الجبل
أقتله بحر (قوله وكسوته) بالنصب أي كسوة العبد المبيع بالعرف) فلا يصح الزيادة ط عن حاشية
ويضم التائب في الرقن اهـ تأمل (قوله وطعام المبيع بالعرف) فلا يصح الزيادة ط عن حاشية
النهي قال في الفتح ويضم التائب في الرقن وطعامهم الا ما كان سرقا وزيادة ويضم علف الدواب الا أن يعود
عليه شيء متولدها كالبناها وصوفها ومنها فيسقط قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف ما إذا أجزا الدابة أو العبد
أو الدار أو خذاب نهر فانه يربح مع ضم ما أتق عليه لأن الله لم يست متولدة من العين وكذا دجاجة
أصاب من يصفها بحسب جماله وبما أتق ويضم الباقي اهـ (قوله وسقي الزرع) أي أجره وكذا شاة
فما يصد ط (قوله وكسوها) في المصباح كسيت البيت كسما من باب تقع كسنته ثم استعملت في
الثر والثبر وغيره فقل كسنته اذا نسفت وكسبت الشيء قطعه وأذهبته (قوله وكري المسنة) في المصباح
كري الثور كريان باب رمى حفره حفره جديدة والمسنة حائطي في وجه الارض ويسمى السدة اهـ وقصرها
في القرب بجانب السيل ليرد الماء وكان الشارح ضمن الكري معنى الاصلاح تأمل (قوله هو الدال على مكان

(و) كون (الربح شيئا معلوما)
ولو قيس ما شارة اليه بهذا الثوب
لاتفاء اطلهالة حتى لو باعه بربح
ده يازده أي العشرة بأحد عشر
لم يجز الآن يعلم الخ في المجلس
فيض شرح جمع للعين (ويضم)
البائع إلى رأس المال أجزا القصار
والصنف) بأي لون كان
(والطراز) بالكسر علم الثوب
(والقتل وجعل الطعام وسوق
الغنم واجرة الغنم والخطابة
وكسوته) وطعام المبيع
بلا سرف وسقي الزرع والفكر
وكسوها وكري المسنة والانهار
وعرس الانهار وتخصيص الدار
(واجرة السماد) هو الدال على
مكان السلعة وصاحبها المشروطة
في العقد على ما جزم به في الدور

السلعة وصاحبها) لا فرق لغة بين البسار والدلال وقد فسرهما في القاموس بالتوسط بين البائع والمشتري
 وقرئ بينهما النقصان فالبسار هو ما ذكره المؤلف والدلال هو صاحب السلعة غالبا فأدغمسرى الذين عن بعض
 المتأخرين ط وكأنه أراد بعض المتأخرين صاحب الثروة قال وفي عرفنا الفرق بينهما هو أن البسار الخ
 (قوله ويرجع في البصر الاطلاق) حيث قال وأما جرة البسار والدلال فقال الشارح الزبلي ان كانت مشروطة
 في العقد تضم في ظاهر الرواية والتفصيل المذكور فويل في الدلال قبل لا تضم والمرجع العرف كذا في فتح
 القدير اه (قوله وضابطه الخ) فان الصنف واخوانه يزيد عن المبيع والحل والسوق يزيد في قيمته لانها
 تختلف باختلاف المكان فتبقى اجرة تبارأ من المال دور لكن أورد أن البسار لا يزيد عن المبيع ولا في قيمته
 وأجيب بأن له دخلا في الاختصاص لا فيكون في معنى الرابطة في القيمة وقال في الفتح بعد ذكره الضابط المذكور
 قال في الإيضاح هذا المعنى ظاهر ولكن لا يتشبه في بعض المواضع والمعنى المعتمد عليه عادة التصاريح بم
 المواضع كلها (قوله وكذا إذا قدم المورد الخ) قال في الفتح لو ملكه بهية أولرت أو وصية وقدمه قيمته
 ثم باعها برابحة على تلك القيمة يجوز وصورة أن يقول قيمته كذا أو رقه كذا فأرباحك على القيمة أو رقه ومعنى
 الرق أن يكتب على الثوب المشتري مقدار اسواه كان قدر الثمن أو أزيد ثم رابحه عليه وهو إذا قال رقه كذا أو هو
 صادق لم يكن خاتفا غن المشتري فمن قبل جهله اه قال في البحر وقده في الخط بما إذا كان عند البائع
 أن المشتري يعلم أن الرق غير الثمن فأما إذا كان المشتري يعلم أن الرق والثمن سواء فانه يكون خاتفا وله خيار اه
 وفي البحر أيضا عن النهاية في مسألة الرق ولا يقول قام على بكذا ولا قيمته كذا ولا اشترته بكذا فتقر زاعم
 الكذب اه وبه يظهر أن ما بعده كلام الشارح من انه يقول قام على بكذا غير مراد بل يظهر له انه لا يقول ذلك
 في مسألة الهبة أيضا لانه لو فهم انه ملكه بهذه القيمة مع انه ملكه بلا عوض فنه شبهة الكذب ويؤيده قول الفتح
 وصورة أن يقول قيمته كذا الخ قد سدوى بينه وبين مسألة الرق في التصور ثم ان قول الفتح وهو صادق ظاهره
 اشتراط كون الرق بمقدار القيمة فبما علم من النهاية هو على أن معناه انه لا رقه بعشرة ثم يبيع بمبلغه بانط
 على رقم احد عشر بعدد والاحسن الجواب بجملة على ما إذا كان المشتري يظن أن الرق والقيمة سواء كما يشتر إليه
 ما من الخط فافهم (قوله وانه مافيه) فانه يفسد أنه لا يضم وان كان متعارفا وهو خلاف ما يدل عليه
 كلام المبسوط قال في الفتح وكذا أي لا يضم أير تعليم الصيد صناعة أوقرا وأولها وشعر الان ثوب
 الزبادة ليعني فيه أي في المتعلم وهو حذافته فليكن ما أتفق على التعليم موجبا للزيادة في المالة ولا يفتي مافيه
 اذا لشت في حصول الزيادة بالتم له وانه مسبب عن التعليم عادة وكونه بمساعدة القابلة في التعلم كقابلية الثوب
 للصنع لا يمنع نسبه الى التعليم فهو له عادة والقابلة شرط وفي المبسوط لو كان في ضم المتفق في التعليم عرف
 ظاهر يلحق برأس المال اه قلت قد ظهر أن الجس ليس في العلة قط بل فيها وفي الحكم فافهم (قوله
 ولا تنفع فيه) أي في سر ملكه وطعامه وصره ودهنه وغسل ثيابه ط عن حاشية الشلبي (قوله وبجل
 الآتي) لانه نادر فليطبق بالساق لانه لا عرف في النادر فتح (قوله وكلمة العرف) اصل هذا الصواب
 المهم حيث قال وقد مر أن جرة الفزن تضم وكلمة العرف والا فالفزن ويت الحفظ سواء في عدم الزيادة في العين
 اه ط (قوله هذا هو الاصل) أي ولو في ثقة فنه كما يتضمه العموم ط (قوله كما يفيد) كلام
 الكمال) حيث ذكر ما قد منه عنه ثم قال أيضا بعد أن عدله بمالا يضم كل هذا ما لم يقربا عدة البسار اه
 وقد علمت مما مر من المبسوط أن المعبر هو العرف الظاهر لا خارج التبادر ويجعل الآتي لا يعرف في النادر
 كما قد مر (قوله فان ظهر خيانتة) أي البائع في رابحة بأن ضم الى الثمن لا يجوز فيه كما في الخط
 أو أخبر بأنه اشتراه بعشرة وراي على درهم تبين انه اشتراه بشعة نهر (قوله أو رها الخ) وقبل لا تنت
 بالافترار لانه في دعوى انفيائه متناقض والحق معاهما كدعوى العيب فتح (قوله اخذه بكل ثمنه الخ) أي
 ولا حجة بخلاف التولية وهذا منه وقال ابو يوسف يحط فيها وقال محمد يغير فيها والتون في قول الامام
 وفي البحر من السراج ويسان الخط في المراجعة على قول أبي يوسف اذا اشتراه بعشرة وراي على درهم فنه خاتمة
 اشتراجه خاتمة فانه يحط قدر انفيائه من الاصل وهو الخمس وهو درهمان وما قبله من الربح وهو درهم فباخذ

ويرجع في البصر الاطلاق ولا يابطه
 كل ما يزيد في البسج أو في قيمته
 يضم دور واعتقد العيني وغيره
 عادة البسار بالضم (ويقول قام
 على بكذا ولا يقول اشترته) لانه
 كذب وكذا إذا قدم المورد ونحوه
 أو باع رقه لو صاذا في الرق فتح
 (لا يضم (أجر الطبيب) والمعلم
 دور ولولعلم والشعر وانه مافيه
 وإذا علمه في المبسوط بعدم العرف
 (والدلالة والراي) لا تنفع
 نفسه) ولا جرح بل ينفعه
 أو تفرع من منقطع (وبسجل الآتي
 وكراهيت الحفظ) بخلاف أجرة
 الفزن فانها تضم كما مر جوابه
 وكأنه للعرف والا فلا فرق بظهر
 قدر (وما يؤخذ في الطريق من
 الظن الا اذا جرت العادة بضمه) هذا
 هو الاصل كما علمت فليكن المؤول
 عليه كما يفيد كلام النكال (فان
 ظهر خيانتة في مراجعة بقراره
 أو رها) على ذلك (أو يتوكله)
 من البين (أخذه) المشتري
 (بكل ثمنه أو رده) لتواتر الرضى

الثوب باني عشر درهما ١٥ (قوله وله الخط) اي لا غير بحر (قوله لتحق التولية) في نسخة ثان وفي
 نسخة ثالثة واحدة على انه فعل مضارع والتولية قاعله او مصدر مضاف الى التولية وعلى كل فهو فعله لقوله
 الخط قدرا الخيانة في التولية ط قال ح يعني لو لم يحط في التولية تخرج عن كونها تولية لانها تكون باكثر من
 الخن الاول بخلاف المراجعة فانه لو لم يحط فيها بقت مراجعة (قوله ولو هلك المبيع الخ) لو أمروا هلك بمضه على
 يتنوع وقد السابق مقتضى قوله او حدث به ما يمنع من الزدانة الزد كما لو اكلوا كل بعض المثل او باعه ثم ظهر له عيب
 او اشترى عيدين او ثوبين فباع أحدهما ثم رأى في الباقي عيبا له رد ما بقي بخلاف الثوب الواحد كما ترى في خيار
 العيب تأمل (قوله لزومه جميع الثمن) في الروايات الظاهرة لانه يجوز دخا لا يقابل شي من الثمن كسائر الزوية
 والشرط وفيه ما يلزم تمام الثمن قبل الفسخ فكذلك اهانوه المشهور من قول محمد بخلاف خيار العيب لان
 المستحق فيه جزء فاقبطل بالبيع فيسقط ما يقابل اذا هجر عن تسلمه وقامه في الفسخ وانظر ما سدد كره الشارح عن
 أبي جعفر (تنبيه) قال في البر وغيره كلامهم ان خياره هو وانسبته لا يورث فاذا مات المشتري فاطلع
 الوارث على خيانة الطريق السابق فلا خيار له (قوله وقتنا) اي في اوائل خيار العيب (قوله لو وجد المولى)
 يشهد باللام المتوخة اسم مفعول من التولية (قوله لم يرجع بالنقصان) لانه لا يرجع بصرا لثاني النقص
 من الاول ونقصه التولية ان يكون مثل الاول بحر (قوله شراء ثانيا) صورته اشترى بشرة وباعة مراجعة
 بخمسة عشر ثم اشترى بشرة فانه يبيعه مراجعة بخمسة ويقول قام على بخمسة (قوله يجنس الثمن الاول)
 بأن يحمته (قوله فان راجع الخ) ظاهر دليل الامام يقتضي انه لا فرق بين بيعه مراجعة أو تولية والتميز كما
 سقته بالمراجعة وظاهر هاجوا التولية على الثمن الاخيرة والظاهر الاول كما لا يخفى بحر وبه جزء في النهر
 (قوله وان استغرق الرجع منه) كما لو اشترى بعشرة وباعة بعشرين مراجعة ثم اشترى بعشرة لايبيع مراجعة
 أصلا وعنده هيارج على عشرة في الفصلين بحر اي في الاستسراق وعنده (قوله لم راجع) لا تشبه
 حصول الرجع بالنقص الثاني لما لا يه اى الرجع يتأكد به بعدما كان على شرف السقوط والظاهر على عيب فردة
 فيقول الرجع عنه والشبهة كالسابقة في بيع المراجعة احتياطاً وقد بقوله لم راجع لانه لا يبيعه مساومة نهر
 (قوله بحر) اي عن المحيط ومعنى كون قول الامام او ثوب اي احوط لما لمحت من أن الشبهة كالسابقة هنا للتميز
 عن الخيانة (قوله ولو بين ذلك) بأن يقول كتبته فريقت فبعته عشرة ثم اشترى بعشرة وثاناً ببيع
 كذا على العشرة نهر (قوله اوباع بفرا الجلس) بأن باعه بوصف اى غلام أو بداية او عرض اشترى بعشرة
 بعشرة كان له أن يبيعه مراجعة على عشرة لانه عاد اليه بالجلس من جنس الثمن الاول ولا يمكن طرحه الا باعتبار
 القيمة ولا مدخل له في المراجعة ولذا قلنا واشترى اشياء متفقة واحدة بجن واحد ليس له أن يبيع بعضها مراجعة
 على حصته من الثمن كذا في الفسخ وأراد بالاشياء المتقبات ونعاه في النهر وقدم (قوله وأختل ثالث) بأن
 اشترى من مشتري مشترية لان التأكد حصل بغيره دبر (تنبيه) علم من التقيد بالشرائه ولو وجب له ثوب
 فباعه بعشرة ثم اشترى بعشرة براجع على العشرة ومن التقيد بالبيع براجع انه لو أجز المبيع ولیدخه نفس
 براجع بليان لان الاجرة ليست من نفس المبيع ولان اجزائه لم تكن حاسبة الشيء منه اى بخلاف ما لو اتى من
 صوفة أو حنطة كما قد سناه وانه لو حط عنه ما منع كل الثمن براجع على ما اشترى بخلاف ما لو حط له من الثمن
 بالعقد دون ط الكلى لا يكون بيعا بلا ثمن فصار عليك كابتداً كالمبيع وسأقي أن الزيادة تلحق براجع على
 الاصل والزيادة وفي المحيط شراء ثم خرج عن ملكه ثم عاد ان عاقد بملكه كرجوع في هبة أو بضاعة شرط
 أو روية أو عيب أو اذاعة براجع ما اشترى لاضاخ العقد كان لا يمكن لان عاقد بسبب جديد كهيئة وارث وقامه
 في البر (قوله اى جاز أن راجع) الاقصد في التعبير اى اذا اراد أن راجع مع المدع وجب عليه أن راجع على
 ما اشترى العبد لان المراجعة على ذلك واجبة لا جاز ط وكان الشارح تظن ان بيان صحها فغير بالجو اذ انما للرد
 فانهم (قوله من مكانه) أو مبدره نهر (قوله فاعتبر هذا القيد) اي بالنظر الى مجرد عبارة الثمن قال
 في النهر ثم كونه مدعياً بما يسطر برقبته من مذهب في الجامع الصغير عن الامام ومن المشايخ من لم يشد بالمحيط
 كالصمد والنهيد منعه المصنف وشمس الأئمة في البسوط لم يذكر الذين أملا قال في العناية والحال ذكر لانه
 اذا لم يكن عليه دين لم يفسح البيع والتحقيق أن ذكره وعدمه سواء بالنظر الى المراجعة لانها اذا لم تقرب من الدين فمع

قوله لزومه جميع الثمن هكذا يحطه
 والذي في النسخ لزومه جميع الثمن
 ١٥

مطلق
 خيار الخيانة في المراجعة لا يورث

(وله الخط) قدرا الخيانة (في التولية)

لتحق التولية (ولو هلك المبيع)

او استهلكه في المراجعة (أقبل رده)

او حدث به ما يمنع منه (من الرد)

(لزومه جميع الثمن) المسمى (ومسقط)

خياره وقتنا ما لو وجد المولى

بالمبيع عيباً ثم حدث آخر لم يرجع

بالنقصان (شراء ثانياً) يجنس الثمن

الاول (يبيعه براجع فان راجع)

طرح مارجع (قبل ذلك وان)

استغرق الرجع (منه لم راجع)

خلافاً لهما وهو أرفق وقوله او ثوب

بحر ولو بين ذلك اوباع بفرا الجلس

أو قسائل ثالث جاز اتفاقاً فتح

(راجع) اى جاز أن يبيع مراجعة

لغيره (سبد شرى من) مكانه

أو (ماذونه) ولو (المستفردة)

(زينة) فاعتبر هذا القيد

لتحق الثمن فغير المديون بالاول

قوله اى جاز أن راجع هكذا يحطه

والذي في نسخ الشارح التي يدي

اى جاز أن يبيع مراجعة والمال

واحد ١٥

قوة وعنده هكذا بنطه ولعل
الاولى وعدمها الى حصة العقد كما
لا يخفى اه معصية

مطلب
اشترى من شريكه سلعة

(على ماشرى الماذون كملكه)
فصل في حصة الماشري في البيع
شهادة كملكه وفرعه ولو لم يشر
يراجع على شراء نفسه ابن كمال
(ولو كان مضارباً) معه عشرة
(بالنصف) اشترى بها أو باوابعه
من ربح المال بقصة عشر (باع)
الثوب (مرا بجهة ربح المال باقى
عشر ونصف) لأن نصف الربح
ملكه وكذا كسبي
في بابيه وتحقيقه في النهر (يراجع)

عنده اولى وأما بالنظر الى حصة العقد وعنده فله فائدة والباب لم يقدر الا للراجحة فصنع شمس الاغة أتع
اه (قوله على ماشرى الماذون) متعلق بقوله راجع وصورة كافي الكثر اشترى الماذون وباعه شرى وباعه من
سبعة خمسة عشر يبيع على عشرة (قوله كملكه) وهو ما اذا باع المولى العبد (قوله ففصل في حصة الماشري) لأن
الحاصل للعبد لم يزل عن حق المولى ولذا كان له أن يستبقى ما في يده ويقضى دينه وكذا في كسب المكاتب ومسير
ذلك الحق له حقيقة بغير مفسار كانه باع واشترى ملك نفسه من نفسه فاعتبر بما في حكم المراجعة ففصل في حصة الماشري
نهر (قوله كملكه وفرعه) وأحد الزوجين وأحد المتقارفين عنده وخالفوا فيما عدا العبد والمكاتب بصر
(قوله ولو لم يشر) أى بين أن أحد هؤلاء اشترى بعشرة ثم اشترى هو منه بقصة عشر (تنبيه) في الفسخ
اشترى من شريكه سلعة ليست من شركته يراجع على ما اشترى ولا يبرأ من شركته ما يبيع نصيب شريكه على
ضمانه في الشراء الثاني ونصيب نفسه على ضمانه في الشراء الاول بل وان كونهما شريكتين بالنصف من شركتهما
فاشترى اهما منه بالنصف وما فاته يراجع على ألف ومائة لأن نصيب شريكه من الثمن ساقط ونصيب نفسه من الثمن
الاول خمسة اضعافها على ذلك اه (قوله بالنصف) أى نصف الربح والباقى لرب المال وهو متعلق بقوله
مضارباً فكان الاوتنح تنبيه على قوله معه عشرة كإحاطة (قوله باع مرا بجهة ربح المال باقى عشر ونصف)
هذا في خصوص هذا المثال صحيح والتفصيل ما ذكره في مضاربة الصرعن المخط من أنه على أربعة أقسام
الاول أن لا يكون في حصة المبيع ولا في الثمن فصل على رأس المال بأن كان رأس المال ألفاً فاشترى منها
المضارب عبداً بمجموع مائة فحصة ألف وباعه من ربح المال بألف فأن ربح المال يراجع على ما اشترى به المضارب
الثاني أن يكون الفضل في حصة المبيع دون الثمن فأنه كالأول الثالث أن يكون ثمن ما فاته يراجع على ما اشترى
به المضارب وحصة المضارب الرابع أن يكون الفضل في الثمن فقط وهو كالثالث اه ح ولا يخفى أن مثال
الشرايح يحتمل كونه من الثالث او الرابع لصدقه على كون حصة المضارب عشرة كراس المال او كلفه إذا كان له
أن يراجع على ما اشترى به المضارب وهو عشرة وعلى حصة المضارب من الربح وهو درهمان ونصف دون حصة
رب المال لأنها ليست له ولم يخرج عن ملكه ثم اعلم أن النصف لم يسبق منه تنبيه المسألة بالشراء بال عشرة
والبيع بالنصف عشرة حتى يظهر قوله باقى عشر ونصف وهذا وان وقع في عبارة المصنف كذلك لكنه صور
المسألة فيه في مسألة الماذون كإفشاءه ولذا أوضع الشرايح عبارة النصف في أثناءه فقرر المتنبذ كالمثال (قوله
وكذا عكسه) وهو ما إذا كان البائع رب المال وهذا أيضا على أربعة أقسام فعملنا ليراجع فيما لا يخفى
ما اشترى به رب المال وهذا إذا كان الفضل في الثمن وقصة المبيع على رأس المال كالأول اشترى المضارب من رب
المال بألف المضاربة عبداً فحصة ألف وكان قد اشترى رب المال نصف ألف أو الفضل في حصة المبيع فقط بأن
اشترى رب المال عبداً بألف فحصة ألف وباعه من المضارب بألفين وثمان يراجع على ما اشترى به رب المال
وحصة المضارب وهذا إذا كان فيها فضل بأن اشترى رب المال عبداً بألف فحصة ألفان ثم باعه من المضارب
بألفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة ورجع فيها ألفاً فاته يراجع على ألف وخمسة اضعافاً وكان في حصة العبد
قط بأن كان العبد يساوى ألفاً وخمسة اضعافاً فاشترى رب المال بألف يبيع المضارب بألف يبيع المضارب
على ألف وما تين ونصف كذا في الصرعن المخط اه ح وهو ظهر أن قول الشرايح وكذا عكسه أراد به
التعيين الاخيرين (قوله ككاسبي) في بابيه) وهو باب المضارب يضارب ط (قوله وتحقيقه في النهر)
بإحاطة أنه ذكر في مضاربة الكثر للهداية أنه لو اشترى المضارب من المالك بألف عبداً اشترى بنفسه راجع
بنصفه اه فاعتبر أقل الثنتين وقال الزنلي: هناك ولو بالعكس أى بأن اشترى رب المال بألف من المضارب
عبداً اشترى بنفسه راجع بنصفه أيضاً بصورة العكس هناك مفروضة في شراء رب المال من المضارب وهي
مسألة المتون فهاذا ذكره الزنلي هناك بخلاف لما صرح به نفسه هنا من أنه يضم حصة المضارب وذلك
في السرايح أنه يضم حصة المضارب في صورة الاصل وصورة العكس وقد وفق في الجبرين كلاهما الزنلي
بتوفيق ربه في النهر وقال ان ما في السرايح بخلاف لصريح الرواية المصرح بها في كتاب المضاربة وما ذكره الزنلي
من أن ربح المال لا يضم حصة المضارب محمول على رواية ذكره ح أن الجواب الحق ما في مضاربة الصرعن
أن صورة العكس التي ذكرها الزنلي هناك هي القسم الاول من كلام المخط فلم يكن فيه مخالفة لما ذكره

مرئها (بلايان) اى من غير
 بيان (أنه اشترا سلبا) أما بيان
 نضر العيب فواجب (فيعيب
 عنده بالتعيب) باقية متساوية
 او يصنع المبيع (ورطى التيب ولم
 يتقصها الوط) كقرض فأورق
 فأرثوب المشتري وقال ابو يوسف
 وزفر والثلاثة لابد من بيانه قال
 ابو الاثرية يأخذ وجهه الكمال
 وأقره المصنف (د) برايم (بيان
 بالتعيب) ولو فعل غيره بغير
 امره وان لم يأخذ الارش وقد
 أخذ من الهدية وغيرها اتفق
 فتح (ووطه البكر ككسره)
 ينشر ووطه لصيرورة الاوصاف
 مقصودة بالانلاف ولذا قال ولم
 يتقصها الوط (اشترى بألف
 تسعة وبيع برح مائة بلايان
 خيرا المشتري فان تلف المبيع
 يتعيب أو يعيب (فعل) بالاجل
 (لزم كل الفين حالا وكذا) حكم
 (التولية)

قوله ككسر الخ هكذا يخطه من
 غير ضمير والذى فى نسخ النسخ
 ككسره بالضمر وهو الانطب
 بقوله اى ككسر التوب اه
 معصية

قوله لزم كل الفين الخ كذا يخطه
 بدون ضمير الذى فى النسخ لزمه
 بالضمير فليدّر اه معصية

فى المراجعة أنه بضم حصة المضارب لانه القسم الثالث أو الرابع من كلام المبط اه مافى مضاربة الصر
 ملصقا قلت ولم يتعرض هناك للبواب عافى السراج وقد علت محته ما كتبتاه على قول الشارح وكذا
 عكسه وقد اوجنا هذا المقام بأكثر مما هنا فمعاقتناه على الصر (قوله مرئها) اى مرئ المراجعة
 (قوله اى من غير بيان) لاجل الى هذا البيان لوضوحه ط (قوله أما بيان نفس العيب فواجب)
 لان الفس حرام الا فى سأتين كاقدمه آخر خيار العيب ومز الكلام على ذلك (قوله تعيب عنده)
 أما لو وجد المبيع عيبا فرضى به كان له أن يبيعه مرأجه على الفين الذى اشتراه به لان الثابت له خيار فاقطعه
 لا يمنع من البيع مرأجه كلو كان فيه خيار بشرط او روية وكذا لو اشتراه مرأجه فاطلع على خيانة فرضى به
 كان له أن يبيعه مرأجه على ما أخذ به لما ذكرنا أن الثابت له يجوز خيار بغير من الفتح (قوله بالتعيب)
 مصدر تعيب صار مفعيلا بصنع أحد ويطبق به ما اذا كان يصنع المبيع وشمل ما اذا كان نقصان العيب يسيرا
 او ككثرا ومن محمد لو نقص قدرا لا يتغيب الناس فيه لا يبيعه مرأجه بلايان ودل كلامه أنه لو نقص شبر
 السهر بأمره تعالى لا يلزمه البيان بالاولى بجر (قوله ووطى التيب) بصيغة الفعل الماضى عطف على
 قوله اشتراه وبصفة المصدر عطف على أنه اشتراه (قوله كقرض فأورق نار) الاولى ذكرهما بدقوله
 باقية متساوية اه ح وقرض بالتلف وذكره ابو السرا بافاء فتح والذى فى القاموس والمصباح الاولى (قوله
 المشتري) بصيغة المفعول نعمت للتوب (قوله لابد من بيانه) اى بيان أنه تعيب عنده بالتعيب (قوله
 وجهه الكمال) ثم وجهه أولا بقوله واختاره هذا حسن لان معنى المراجعة على عدم الخيانة وتعدم ذكرها
 انتقصت ايجاب المشتري أن الفين المذكور كن لها ناقصة والقاب أنه لو لم يكن ذلك فيها حصية لم يأخذها معصية
 الا بصيغة اه لكنه قال بعده لكن قولهم هو ككسره لو تغير السهر بأمره تعالى فانه لا يجب عليه أن
 يسره أنه اشتراه فى حال غلظه وكذا الواصف التوب لطول مكته او توسع الزام قوى اه ثم اجاب فى التبريق
 وقد يفرق بأن الايام فمأذ كضعف لا يعول عليه بخلاف ما لو عوت الجارية فمأذ على غفلة قوى جدا
 فربما يفتقر اه قلت وفيه كلام فقد يكون تفاوت السهرين أغلب من التفاوت بالعيب والكلام حيث لا علم
 للمشتري بكل ذلك والاحسن الجواب بأن ذلك مجرد وصف لا يقابل شي من الفين بخلاف الفاتت بعور الجارية
 وقرض الفأر ونحوه فانه جزء من المبيع ولا يرد ما اشتراه بأجل فانه لا راجع بلايان كإبائى لقوله لم ان اجل
 يقابل جزء من الفين عادة فيكون كالجزء فليزيمه البيان (قوله وأقره المصنف) وكذا انشيه فى جهه والمقدسى
 (قوله بالتعيب) مصدر عيبه اذا أحدث به عيبا بجر (قوله ولو فعل غيره الخ) دخل فيه ما اذا كان
 بفعله بالاولى وكذا ما اذا كان بفعله غيره بأمره واحتزبه عما اذا كان بفعله المبيع فاه ملحق بالاقعة السماوية
 كما تزل المراجع لم يكن حابسا شيئا (قوله وان لم يأخذ الارش) لتفق وجوب الضمان فتح (قوله
 ووطه البكر) لان العذرة جزء من العين يقابلها الفين وقد جعلها فتح (قوله ككسره) اى ككسر التوب (قوله
 لصيرورة الاوصاف مقصودة بالانلاف) اى فترضح عن التسبب بالتقصير فوجب اعتبارها مقابلة بعض الفين
 فتح وهذا على لقوله بيان بالتعيب (قوله ولذا قال الخ) اى فانه يفهم منه أن التيب لو نقصها الوط يلزمه
 البيان لانه صار مقصودا بالانلاف (قوله اشتراه بألف تسعة) أفاد أن الاجل مشروط فى العقد فان لم يكن
 ولكنه كان معقدا لتسليم قبل لابد من بيانه لان المعروف ككالمشروط وقبل لا يلزمه البيان وهو قول الجمهور
 كفى الزبلى نهر وينبئ ترجيح الاول لانه سببية على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وعلى كل من
 القولين لو لم يكن مشروطا ولا معروفا وانما أجل بعد العقد لا يلزمه بيانه بجر قال فى التبريق من أن الاصع
 انهما لو ألغيا به شرطا لا يلحق بأصل العقد فيكون تأجلا مستأفا على القول بأنه يلتصق بنفى أن يلزمه
 البيان اه (قوله خبر المشتري) اى بين رده وأخذه بألف ومائة حالة لا تأجل شيئا بالمبيع الا ترى أنه زاد
 فى الفين لاجل والشبهة لحقة فصار كأنه اشترى شيئين بالاق وباع أحدهما بما على وجه المراجعة وهذا
 خيانة فعما اذا كان مبيعا حقة وإذا كان احدا شيئين بنفسه المبيع يكون هذا شبهة الخيانة فتح
 (قوله لزم كل الفين حالا) لان الاجل فى نفسه ليس عمال فلا يقابل شي حقة الا ان لم يشترط زيادة الفين يقابلته
 قصدا ويزاد فى الفين لاجل اذا ذكر الاجل بمقتضى زيادة الفين قصدا فاعتبر ما لا فى المراجعة احتراز عن شبهة

الحياة ولم يعتبر ما لا حق الرجوع عملاً بالحقيقة بجر (قوله في جميع ما مر) أي لا كما وقع في الزلي والفتح من ارجاعه الى المسألة التي قبله وهو حيث البصر حيث قال وبني أن يعود قوله وكذا التولية في جميع ما ذكره للمراجعة فلا بد من البيان في التولية أيضاً في التعيب ووطء البكر وبدونه في التعيب ووطء الثيب (قوله وقال أبو جعفر الخ) عبرته في الفتح بقل حيث قال بقل تقوم بن حال وموئل فربح بفضل ما ينشأ على البائع فانه القصة أبو جعفر الهندواني اه قلت وبني في قول أبي جعفر أن يرجع بالاول فيما اذا ظهرت خيانة في مراجعة لأن الاجل لا يقابل شيء من الفتن حقيقة تأمل (قوله بجر ومصف) ومثله في الزلي ومثلاً بالتعارف (قوله وغير الخ) لأن الفساد لم يتقرر فإذا حصل العلم في المجلس جعل كاستدائه العقد وصار ككتمان التبول الى آخر المجلس وتطهير بيع الشيء برقه اذا علم في المجلس وانما يتصور لأن الرضى لم يمت قبله لعدم العلم كافي خيار الرية وظاهر كلام المصنف وغيره ان هذا العقد يشهد فاعداً بغيره صحة وهو الصحيح خلافاً للعروة من محمد انه صحيح له عرصة الفساد كذا في الفتح وبني أن تظهر الفترة في حرمة مبائره فعلى الصحيح يجرم وعلى الضعيف لا بجر (قوله والابطال) أي تنقذ رساده ط (تمت) في الظهيرة اشتراه بأكثر من ثمنه عملاً لا يخاف الناس منه وهو يعلم لاربع بلايين وكذا الواشترى بالدين من مدينه وهو لا يشتري بثلث الفتن من غيره فلو يشتري بثلاثة أن رابع سواء أخذته بلفظ الشراء أو النسخ وفي ظاهر الرواية يفرق بينهما بأن سبق الصلح على الخط والعقد بدون الحق وسبق الشراء على الاستقصاء اه ملخصاً (قوله لا رد بغير فاحش) في البصر عن المصباح غبنه في البيع والشراء غشاً من باب ضرب مثل غبنه فاقبضه أي تقصه وغبن بالبناء للمفعول فهو مقبوض أي متقوص في الفتن أو غيره والغبنه اسم منه (قوله هو ما لا يدخل تحت تقويم المتقوين) هو الصحيح كافي البصر وذلك كالواقع البيع بشرة مثلاً ثم ان بعض المتقوين يقول انه بساوى خسة وبعضهم ستة وبعضهم سبعة فهذا غبن فاحش لأنه لا يدخل تحت تقويم أحد بخلاف ما اذا قال بعضهم ثمانية وبعضهم ثمانية وبعضهم عشرة فهذا غبن يسير (قوله وبه أفنى بعضهم مطلقاً) أي سواء كان الفتن بسبب التغير أو بدونه لكن هذا الاطلاق لا يذكر في القصة وانما يحكي في القصة الاقوال الثلاثة ففهم منه أن هذا غير مقيد بالتغير أو بدونه ولكن قتل في الفتن أن الامام علاه الدين السمرقندي ذكر في تحفة الفقهاء أن اصحابنا يقولون في المقبوض انه لا رد لكن هذا في مقبوض بغير ما فني فمبوض غير يكون حتى الرأسة لا لاصابة المراجعة اه أي مسألة ما اذا خان في المراجعة فان ذلك تغير فربث به الرد (قوله وبه في الرد) ظاهره الاطلاق أي سواء غرأ ولا بقرينة القول الثالث (قوله أو غرأ الدلال) قال الرمي مفهومه انه لو غرأ رجل اجنبى غرأ الدلال لا يثبت له الرد في مالوغز المشتري البائع في المقارفاً أخذ الضعيف هل البائع أن يسترد منه فني عدمه لأنه لا يقره وانما غرأ المشتري وتعامه في حاشيته على العسر (قوله وبه أفنى صدور الاسلام وغيره) وهو الصحيح كافي في ظاهر كلامهم أن الخلاف حقيق ولو قيل انه لفظي ويجعل القولان المطلقان على القول المصل لكان حسنا وبديل عليه حل صاحب الحصة المتقدم ط قلت ويؤيده أيضاً عدم التصريح بالاطلاق في القولين الاولين وحيث كان ظاهر الرواية محمولا على هذا القول المصل يكون هو ظاهر الرواية اذ لم يذكروا أن ظاهر الرواية عدم الرد مطلقاً حتى نافي التفصيل قلنا بزم في الحصة يجعله على التفصيل وحيث لم يبق لنا الا قول واحد هو المصرح بأنه ظاهر الرواية وبأنه المذهب وبأنه الحق وبأنه الصحيح فني في زماننا تأمل مطلقاً فخذ أخطأ خطأ فاحشاً لما علمت من أن التفصيل هو الصحيح الحق به ولا سيما بعد التوقي المذكور وقد اوضحت ذلك بما لا مزيد عليه في رسالتي بمسما بغير العسر في ابطال القضاء بالنقص بالفتن الفاحش لا بقرير (قوله فية مثل ما أنقذه) أي مع وبه الباقي كافي القصة ونصها قال الفزال لا معرفة في بالفتن فاني بغزل اشتريه فاني رجل بغزل هذا الفزال ولم يعلمه المشتري فجعل نفسه دلالاً بينهما واشترى ذلك الفزال به بأزيد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالفتن وبما عصفه أن رد الباقي بحصته من الفتن قال الرضى الله عنه والصواب أن رد الباقي ومثل ما صرف في حاجته ويسترد جميع الفتن يكن اشتري يشاء لمؤ من رد فإذا فهد كان عظم فية الرد وأخذ جميع الفتن قبل انضاق شيء منه وبعده رد الباقي ومثل ما أنفق ويسترد الفتن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد وجهما الله تعالى اه (قوله في مالو كان قيا) أي وتصرف فيضه فهل يرجع ضد ما غبن

في جميع ما مر وقال أبو جعفر المتأثر للفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والموئل بجر ومصف (ولي رجلاً شيئاً) أي باعه وثية (ع) اوم عليه أوجبا اشتراه به (وله لم المشتري بكم قام عليه فند) البيع لماله انقضى (وكذا) حكم (المراجعة) وخبر (المشتري بين أخذه وتركه لوع في مجله) والابطال (و) اعلم انه (لا رد بغير فاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم المتقوين (في ظاهر الرواية) وبه أفنى بعضهم مطلقاً كافي القصة ثم رقم وقال (وفي الرد) وضاً بالثلاث وعلمه أكثر روايات الحضارة وبه فني ثم رقم وقال (ان غره) أي غز المشتري البائع أو بالعكس أو غره الدلال فلا الرد (والا) وبه أفنى صدور الاسلام وغيره ثم قال (وتصرفه في بعض المبيع) قبل علمه بالفتن (غير مانع منه) فية مثل ما أنقذه ويرجع بكل الفتن على الصواب اه ملخصاً بفي مالو كان قيا أمه

مطل

في الكلام على الرد بالفتن الفاحش

قوله فاني رجل بغزل لهذا الفزال أي بغزل مملوكاً لهذا الفزال وحاصله أن الفزال دفع غزله لرجل ثم جعل نفسه دلالاً بين الطالب والرجل واشترى للطالب الفزال من الرجل بزيادة ثم تصرف المشتري من له الشراء حقيقة في بعض الفزال ثم عدل بالفتن وبأن الفزال هو صاحب الفزال وأنه فعل ذلك تصرفاً بالطالب اه منه

فيه أولا يرجع أو يرد الباقي ويضمن قيمة ما تصرف به ووجه التوقف أن ما ذكره في القصة مقروض في المثل ثلاث
الفرل مثلث كما هو صريح كلام القصة المذكور وانما وكذا صرح في الفصل الثالث والثلاثين من جامع الأصول
بأنه مثلث وفي التاتارية عن المتق ولا يصح بيع فزل قطن ابن فزل خشن التاتار لثلاث لأن القطن سواء
أه غشت كان المتقول هنا في المثل لم يعلم حكم القطن فافهم ثم اعلم أن ما قدمناه من المنع من تحفة الفقهاء من
أن المتقول إذا غشاه الرذ استدلالا بمسألة المراجعة عند أن خيار التغير في حكم خيار الغشاة في المراجعة وقدمت
في التنا والشرع أنه لو هلك المبيع أو استهلكه في المراجعة قبل رده أو حدث به ما يمنع من الرذ لم يجمع الفتن
المسعى وسقط خياره وذكرنا هناك أن مقتضى قوله أو حدث به الخ أنه لو هلك البعض أو استهلكه رذ الباقي
الاقبح والحق الواحد الخ والظاهر أن هناك كذلك تتأمل (قوله قلت وبالاخرى قوله وغيره) الأولى ذكر
هذا عند قوله وبه أفتى صدر الاسلام وغيره اه ح (قوله وفي كفالة الاشياء الخ) حيث قال القرو ولا يوجب
الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه من فسلكه فاخذ الصومر أو قال كل هذا الطعام فانه ليس بمسوم
فأكله ومات لم يضمن وكذا لو أخبره رجل انها سرقة فزوجه ثم ظهر انها لو لم تكن فلا رجوع بقيمة الولد على الغير
الاق في ثلاث مسائل الأولى إذا كان القرو بالشرط كالزوج امرأته على انها سرقة ثم استخف فانه يرجع على
الغير بما غرمه المستخف من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة ف يرجع المشتري على البائع بقيمة الولد
إذا استخف بعد الاستعداد ويرجع بقيمة البناء لو في المشتري ثم استخف الله ارب بعد أن يسلم البناء وإذا قال الاب
لاهل السوق يبيعوا ابني فقد أدنته في البصارة فظهر انه ابن غيره رجعا عليه لغرور وكذا لو قال يبيعوا
عبدي فقد أدنته فباعوه وحقه دين ثم ظهر انه عبد لغيره رجعا عليه ان كان الاب سزا ولا يبعد العتق
وكذا لو ظهر سزا أو مدبرا أو سكا والابتد في الرجوع من اضافته اليه والامر بما يبعد كذا في السراج الوهاج
المسألة الثانية يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كودعة وأجارة فلو هلك الودعة والعين المستأجرة ثم
استخف وضمن المودع والمستأجر فانه يرجع ان الدافع بما ضاعه وكذا من كان يجمعهما في عارية وبه
لا يرجع إذا قبض كان نفسه وقامه في الخلية من فصل القرو من البيع اه قلت وبغير في الخلية في الثالثة
بالقبض بدل العقد وهو الصواب وقد بر (قوله الا في ثلاث) زادت في رابعين مسألة رابعة وهي ما إذا ضمن الفاعل
صفة السلامة كما إذا قال اسلك هذا الطريق فانه آمن وان أخذ مالك فأنما ضمن فانه يضمن كما سذكره المصنف
آثر الكفاية عن الدرر (قوله هنا هذه) أي مسألة المتن وهي داخلة تحت الثانية الاسمية (قوله وضابطها)
أي الثلاث المستثناة (قوله أن يكون في عقد) صوابه في قبض كالمقصد من الخلية لأن مسألة العقد تأتي
بعد تأمل (قوله رجع) أي النقص الذي هو المودع أو المستأجر على الدافع لا غرض به أنه أو دعه أو أمره
ملكه (قوله لا يكون قبض نفسه) أي نفس المستعير أو الموهوب له فكان هو المتبقي بالقبض دون
المعير أو الواهب (قوله أن يكون في ضمن عقد معاوضة) من بيع صحيح أو فاسد وأخرج به عقود التبرعات
كالهبة والصدقة فان القرو لا يثبت الرجوع فيها ط عن البري وكذلك أخرج الزهر لانه عقد رشقة
لا معاوضة كما يأتي وفي البري عن المسوقة ان القرو في عقد المعاوضات يثبت الرجوع لأن العقد يستحق
صفة السلامة من العيب ولا عيب فوق الاستحقاق فأنما يبعد التبرع فلان الموهوب له لا يستحق الموهوب
بصفة السلامة (قوله كالبه واعدى الخ) أي فكون ضمانا للرد فكيف يثبت لهم على العبد في عقد
المباينة لحصول التغير في هذا العقد كما يأتي فتدبر به الدافع ما قبل ان التغير يوجب في ضمن عقد المعاوضة
(قوله ثم ظهر سزا أو ابن الغير) لقب وشر مرتب (قوله أن كان الاب سزا) الأولى ما في بعض نسخ
الاشياء ان كان الاب سزا ثم التوجه للمولى والاب أي الاب صورة لاحقة وهذا التبدل في مقدار قوله
رجعوا عليه أي في الحال بخرصة قوله ولا يبعد العتق (قوله وهذا) أي الرجوع شرطه شيان أن يشف
العبد أو الابن الى نفسه وأمرهم بما يبيته فعين الأقل من قيمته ومن الدين كافي البري عن مختصر المحام
(قوله ومنه) أي من التغير في ضمن عقد المعاوضة (قوله اشتري فأنما عدا رنجي) صوابه بخلاف
ارتجى أي لو قال العبد اشتري فأنما عدا فاشترته فإذا هو سزا فان كان البائع حاشرا أو غا باعية معروفة أي
يدري مكانه لا يرجع على العبد بما قبضه البائع لم تكن من الرجوع على القابض وان كان لا يدري أين هو يرجع

مطلب
القرو لا يوجب الرجوع الا في
مسائل

قلت وبالاخير جزم الامام علاه
الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء
وصحبه الزبلي وغيره وفي كفالة
الاشياء عن يوع الخلية من فصل
القرو والقرو لا يوجب الرجوع
الا في ثلاث منها هذه وضابطها أن
يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع
كودعة وأجارة فلو هلكا ثم
استخف يرجع على الدافع بما ضاعه
ولا يرجع في عارية وبه لا يكون
القبض لنفسه الثانية أن يكون
في ضمن عقد معاوضة كالبه
عبدي أو ابني فقد أدنته ثم ظهر
سزا أو ابن الغير رجعا عليه للقرو
ان كان الاب سزا أو ابني فقد العتق
وهذا ان أضاف اليه وأمر بما يبيته
ومنه لو في المشتري أو استولد ثم
استخف يرجع على البائع بقيمة البناء
والودعة ما يأتي في باب الاستحقاق
اشترى فأنما عدا رنجي الثالثة
إذا كان القرو بالشرط

خيار ظهيرة قلت وكون ذلك مما يعرف بالعنان غير ظاهر فليأتنا على وقد سألناه عن ذلك والله سبحانه أعلم

• (فصل في التصرف في المبيع والتمن الخ) •

أورد هنا في فعل على حدة لأنه ليست من المراجعة غير أن صاحبها أوقف على القبض كان لها رابطا بالتصرف بالمبيع قبل القبض والباقي استطراد خبر (قوله صريح عقار الخ) أي عند ما وقال عبد المجيز وغيره بالبيعة دون النفاذ والزم لأنهما موقوفان على نقد التم أو رضى البائع والأقرب أن يبطل بيع المشتري وكذا كل تصرف يقبل القبض إذا غلب المشتري قبل القبض أو بعده بقدر إذن البائع فليأتنا على بطلان ما لا يقبل القبض كالعتق والتدبير والاستئجار بجر وقوله أو بعده بقدر إذن البائع الجواز والجرور منه على الضمير العتق على القبض أي بعد القبض الواقع بلاذنه لأن قبض المبيع قبل نقد التم بلا إذن البائع غير معتبر لأن له استرداده وحسبه إلى قبض التم وقيد بالمبيع لأنه لو اشترى عقارا فوهبه قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل كإني البصر عن الخسائية أي لم يفسد القبض قبض الموهوب له كإني وأحترزه عن الإجارة فإنها لا تصح كإني (قوله من ياتمه) متعلق بقبض لا يبيع لأنه من ياتمه قبل قبضه فاعده كافي المتقول ويراجع ط (قوله لهدم الغرر) أي غرر انقضاء العقد على تقدير الهلاك وعمله بقوله لتدبره هلاك العقار ط (قوله حتى لو كان الخ) تفريع على مفهوم قوله لا يمتنع هلاكه (قوله وغيره) بأن كان في موضع لا يؤمن أن تغلب عليه المال ح عن التبر ومثله في الفتح (قوله كان كمتقول) أي يمتنع من حيث لم يوف الغرر بملكه (قوله كتابه) قال في الجوهر وفي الكتابة يحتمل أن يقال لا يجوز لأنها عقد مباداة كالبيع ويحتمل أن يقال يجوز لأنها أوسع من البيع جوازها إه لكن قال الزبي - ولو كاتب العبد المبيع قبل القبض وقتت كاتمه وكان للبائع حصة بالتم لأن الكتابة محتملة للتفسيق فلم تنفذ في حق البائع نظرا له وإن نقد التم نذت زوال المانع إه قال في البصر ولا خصوصه لها بل كل عقد يقبل القبض فهو موقوف كالقضاء إه وبه علم أن الكتابة تصح لكها تنقضي فلا يثبت قوة فلا يصح اتفاقا كإفادته ح فكان المناسب إسقاطها (قوله وإجارة) أي إجارة العمارتها لا تصح اتفاقا وقيل على الخلاف والعصم الأولى لأن العقود عليه في الإجارة المنافع وهذا كما غير نادر وهو الصحيح كذا في القواعد الظهيرة وعليه الفتوى كذا في الكافي فتم وغيره (قوله ويصح منتول) مجرور بالعطف على كتابة وهو في عبارة المصنف مرفوع والاولى في التبرير أن يقول حتى لو كان علوا أو على شرط نهر أو غيره أو آثره كان كمتقول ولا يصح بيع منقول الخ وفي البصر ودخل في البيع الإجارة لأنها بيع المنافع أي وهي في حكم المنقول والصحيح أنه يبيع إه أي الصلح عن الدين كإني التم وتعتبر النهر بالصلح حتى لم يتم قال في البصر وأراد بالمنقول المبيع المنقول فجاز بيع غيره كالمهر وبدل الخلع والعتق على مال وبدل الصلح عن دم العمد (قوله ولو لم ياتمه) مرتبط بقوله ويصح منتول ط (قوله كإني) أي فريضة في قول المصنف ولو باعته منه قبله لم يصح ط (قوله بخلاف عتقه وتدبره) يوهم أن فيه خلاف محمد إلا أني وليس كذلك في الجوهر وأما الوصية والعتق والتدبير وأقراره بانها أمه بوجه يجوز قبل القبض بالاتفاق إه وفي الجهر وأما تزويج الجارية المبيعة قبل قبضها لجأز لأن الغرر لا يمنع جوازها بدليل صحة تزويج الأبق ولو تزوجها قبل القبض ثم فسخ البيع انفسح النكاح على قول أبي يوسف وهو المختار كما في الوالدية (قوله من غير ياتمه) قيد لفهم أنه لو كان من ياتمه فهو كذلك بالاولى (قوله وهو الأصح) مستحب الزبي - وغيره خلافا لأبي يوسف (قوله والأصل الخ) قال في الفتح الأصل أن كل عقد ينفسخ بملك العوض قبل القبض لم يجز التصرف في ذلك العوض قبل قبضه كالبيع في البيع والإجارة إذا كانت عسبا في الإجارة وبدل الصلح عن الدين إذا كان عسبا لا يجوز بيع شيء من ذلك ولا أن يشتر فيه غيره ولا ينفسخ بملك العوض فالتصرف فيه قبل القبض جائز صكك المهر إذا كان مينا وبدل الخلع والعتق على مال وبدل الصلح عن دم العمد كل ذلك إذا كان مينا يجوز بيعه وهبته وإجارته قبل قبضه وسائر التصرفات في قول أبي يوسف ثم قال بمحمد بكل تصرف لا يمتنع إلا بالقبض كالمهبة والسدقة والرهن والقرض فهو جائز لأنه يكون قابضا عنه يصير قابضا لنفسه كالأموال أعلم عن كفا في جاز ويكون القرض قابضا عنه في القبض ثم قابضا لنفسه إه ملخصا قلت وحديث من المصنف على قول محمد كان ينبغي إشارته ذكر الأصل الثاني أيضا لأنه يظهر

• (فصل في التصرف في المبيع والتمن الخ) •
والتمن قبل القبض والزيادة والخط
فيما دون أجل الدين (صريح
عقار لا يمتنع هلاكه قبل قبضه)
من ياتمه لعدم الغرر لتدبره هلاكه
المضار حتى لو كان علوا أو على شرط
نهر وغيره كان كمتقول (لا يبيع
اتفاقا ككتابة وإجارة و) (بيع
منتول) قبل قبضه ولو لم ياتمه
كإني (بخلاف) عتقه وتدبره
وهبته والتمن وقبه وإقراره
ورهنه وإجارته (من غير ياتمه)
فانه صحيح (على) قول محمد وهو
(الأصح) والأصل أن كل عوض
ملك عند ينفسخ بملكه قبل
قبضه فالتصرف فيه غير جائز
وما لا يخاف من عيني

مما ذكرنا أن الأصل الأول غير خاص بقول أبي يوسف إلا أن الشئ الأول منه وهو ما ينفسخ بجلال العوض
 قبل القبض كالبيع والإجارة لا يجوز أن تصرف قبل القبض في عرضه المعلن عند أبي يوسف مطلقا أجاز محمد
 فيه **مسألة** تصرف لا يتم إلا بالقبض كالهبة ونحوها لأن الهبة لما كانت لا تتم إلا بالقبض صار الموهوب له
 تابعا من الواهب وهو المشتري الذي وجبه المبيع قبل قبضه ثم يبرأ بنفسه من الهبة بعد القبض بخلاف
 التصرف الذي يتم قبل القبض كالمبيع مثلا فإنه لا يجوز له أن يقضه المشتري الثاني لا يكون قابضا عن الأول
 لعدم وقت القبض على القبض فلازم منه تلك المبيع قبل قبضه وهو لا يصح لكن يرد على الأصل المذكور الصق
 والتدبير بأن أفتى أو دبر المبيع قبل قبضه فتدخلت جوارزه امتناعا مع أنه يتم قبل القبض وهو تصرف
 في عقد ينفسخ بجلال العوض قبل القبض فليأمل **(قوله فتدبر)** أي قبل قبضه فان لم يقبلها بطلت
 والبيع صحيح على حاله جوهرية **(قوله لأن الهبة مجاز عن الإقالة)** يقال هبتى ديني وأطقت عتقي وإنما كان
 كذلك لأن قبض البايع لا يتوب عن قبض المشتري كافي شرح المجمع **(قوله بخلافه)** فإنه لا يحفل
 المجاز عن الإقالة لأنه ضدها ط عن النكاح **(قوله مطلقا)** أي سواء باعه من يائه أم من غيره ح
(قوله قلت الخ) استدل المصنف بقول الجوهري فإنه باطل **(قوله وبني الصفة)** أي الواقع في المتن بمقتضاها
 أي يحفل بالطلان والفساد والتفاهر الثاني لأن على الفساد الفرار كما مر وجود ركن البيع وكتفها
 ما يطلق الباطل على الفساد أعاده ط **(تمة)** جميع ما مر انما هو في تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه
 فلو تصرف فيه البايع قبل قبضه فاما بأمر المشتري أولا فبأمره كأن أمره أن يبيعه من فلان أو بغيره ففعل
 وسلم له وصار المشتري قابضا وكذلك أعار البايع أو وهب أو رهن فجازا المشتري ولو قال ادفع الثوب إلى
 فلان بمسكه إلى أن أدفع لك ثمنه ففعل عند فلان لم يملك البايع لأن المسك فلان لاجل البايع ولو أمره بالبيع
 فان قال بعه لنفك أو بعه ففعل كان فضا وان قال بعه في لا يجوز أو أماته ففعل بلا أمر المشتري كالوهر
 المبيع قبل قبضه أو أجرة أو أودعه ففعل المبيع انفسخ بعه وتضمن لانه لو ضمن رجوعا على البايع ولو أعاره
 أو وهب ففعل أو أودعه فاستعمله المودع ففعل فان شاء المشتري أمضى البيع وضمن هولا وان شاء فضه
 لانه لو ضمن لم يرجعوا على البايع ولو باعه البايع ففعل عند المشتري الثاني فلاذول ففعل البيع وله تضمن
 المشتري الثاني ففعل على البايع ان كان ففعل اه ملخصا من البصر على الخاتمة وفي جامع القضاة
 شراء ولم يقضه حتى باعه البايع من آخر بأكثر فجازا المشتري لم يبرأ لانه يبيع ما لم يقض اه ويظهر
 منه ومحاميه أنه يبيع على المشتري الأول فله أخذ من الثاني لو قاما وتضمنه لهما الكا والتفاهر أنه
 أخذ القام لو كان ففعل الثاني باعه والا فلا باذن يائه تأمل **(قوله اشتري مكيلا الخ)** قيد الشراء
 لانه لو ملكه بجهة أو ادرك أو وصية جازا التصرف فيه قبل التكليف والمطلق من البيع يصرف إلى الكمال
 وهو الصحيح منه حتى لو باع ما اشتراه فاسد بعد قبضه مكايلا لم يمتج المشتري الثاني إلى إعادة الكيل قال أبو يوسف
 لأن البيع الفاسد يملك بالقبض كالتبرع **(قوله أي كره قريبا)** فمراحمرة بذلك لأن النهي خبر آحاد لا يثبت
 به الحرمة القطعية وهو ما استند ابن ماجه عن جابر رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
 الطعام حتى يبرئ فيه الصانع صاع البايع وصاع المشتري ويقول أنا أخذناك والثائق واحد ومن عله
 الفقهاء بأنه من تمام القبض أخفوا بمنع البيع منع الأكل قبل الكيل والوزن وكل تصرف يبي على الملك
 كالهبة والوصية وما شابههما ولا خلاف في أن التصرف محمول على ما إذا وقع البيع مكايلا فلو اشتراه بمجازفة
 له التصرف فيه قبل الكيل وإذا باعه مكايلا يحتاج إلى كيل واحد للمشتري ونظامه في الفتح **(قوله وقد
 حرر حواشيه)** صرح محمد في الجامع الصغير بما نهى عنه محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة قال إذا اشتريت شيا
 بمكيال أو وزن أو قيمة فاشتريت بمكيال كلالا وما يوزن وزنا وما يبعث عدلا فلا تملكه حتى تكيله وتره وتعهده فان بعته
 قبل أن تفعل وقد قبضته فالبيع فاسد في الكيل والوزن اه ط قلت وظاهره أن الفاسد هو البيع الثاني
 وهو بيع المشتري قبل كيله وأن الأول وقع صحيحا لكنه يبرم عليه التصرف فيه من أكل أو بيع حتى يكيله فإذا
 باعه قبل كيله وقع البيع الثاني فاسدا الماسر من أن العلة كون الكيل من تمام القبض فإذا باعه قبل كيله فكان
 باع قبل القبض ويبع المذلول قبل قبضه لا يصح فكانت هذه المسألة من فروع التي قبلها فلذا أعجبها قبل ذكر

مطلب
 في تصرف البايع في المبيع قبل
 القبض

(د) المنقول (ولو به من البايع)
 قبل قبضه فتدبر البايع (انقض
 البيع ولو باعه منه قبله لم يصح)
 هذا البيع ولم تنقض البيع الأول
 لأن الهبة مجاز عن الإقالة بخلاف
 بيعه قبله فإنه باطل مطلقا جوهرية
 قلت وفي المواهب وفسد بيع
 المنقول قبل قبضه انتهى وفي
 الصحة بمقتضاها فتدبر (اشتري
 مكايلا بشرط الكيل حرم) أي كره
 قريبا (بيعوه كاله حتى يكيله)
 وقد قصر حواشيه

التصرف في الثمن والتحقق أن يقال إذا ما نزلت ما يبيع مجازفة أو بارت ونحوه ثم باعه من عمرو مكايه
سقط هنا صاع البائع لأن ملكه الأول لا يتوقف على التكامل وبقي الاحتياج إلى كيل المشتري فقط فلا يبيع
من عمرو ولا كيل فيه فافسد البيع الثاني سقط ثم إذا باعه عمرو من بكر لا يبيع من كيل آخر لغيره فافسد البيع
الأول والثاني لوجود العلة في كل منهما (قوله كايسته الكيل) حيث قال ونص في الجامع الصغير على أنه
لو أكله وقد قبضه ، لا كيل لا يقال أنه أكل حراما لأنه أكل ملك نفسه إلا أنه أكله ثم تركه ما حرمه من الكيل فكان
هذا الكلام أصلا في سائر المبيعات بما فاسد إذا قبضها فملكها ثم أكلها وتقدم أنه لا يهل ١ أكل ما اشتراه
شراء فاسدا وهذا بين أن ليس كل ما يهل ١ أكله أن يقال فيه أكل حراما ١ ما في الفتح وحاصله أنه إذا
حرم الفعل وهو الأكل لا يلزم منه أن يكون أكل حراما لأنه قد يكون المأكول حراما كالمثلية وملك الغير
وقد لا يكون حراما كإهنا وكثيرى فاسدا بعد قبضه لأنه ملكه ومثله ما لو دخل دار الحرب بأمان وسرق
منه شيئا وأخرجه إلى دارنا ملكه ملكا خينا ويجب عليه ردّه عليهم وكذا لو غصب شيئا واستملكه بخلاف
ونحوه حتى ملكه ولو يؤدّعه يهرم عليه التصرف فيه بأكل ونحوه وإن كان ملكه (قوله والمعدود) أي
الذي لا تتفاوت أحمده كالجوز والبض فنع وعن الإمام أنه يجوز في المعدود قبل العدة وهو قوله كما
في السراج والأقول هو أظهر الروايتين عن الإمام كما في الفتح نهر (قوله لاحتمال الزيادة) علة لقوله حرم
أو أقوله وقد صرح حواشي فاسد قال في الهداية بعد تعليقه بالنهي المأ ١ ولا يهل أن يزيد على الشروط وذلك
للبائع والتصرف في مال الغير حرام فيجب الترتيب فيه قال في الفتح وإذا عرف أن سبب النهي أمر يرجع إلى
المبيع كان البيع فاسدا ونص على الفساد في الجامع الصغير ١ (قوله بخلافه مجازفة) محتمز قوله بشرط
الكيل وقوله بشرط الوزن والعدا لولا اشتراطه مجازفة أنه أن تصرف فيه قبل الكيل والوزن لأن كل المثار
إليه أي الأصل والزيادة على ما كان يظنه بأن اشاع صبرة على ثقلها عشرة نظيره خسة عشر
ونحوه في الضاية ومثل الشراء مجازفة ما لو ملكه جبهة أو أرواح أو عصة كآثر أو برزاعة أو استقرض حنطة
على أن يكثر لأن الاستقراض وإن كان غلطا بعوض كالشراء لكنه شراء مصورة عالية كحالات ما رده
حين القبول شيئا فكان غلطا بلا عوض شيئا كما في الفتح ولو باع أحد هؤلاء مكايه فلا يبيع من كيل المشتري
وإن سقط كيل البائع كافتقاره وفي الفتح ولو اشتراها مكايه ثم باعها مجازفة قبل الكيل وبعد القبض
لا يجوز في ظاهر الرواية لاحتمال اختلاف ملك البائع عكس بائعه وفي نوادر ابن سماعة يجوز ١ وبه ظهر أن
قوله بخلافه مجازفة مفيد مما إذا لم يكن البائع يشتري مكايه (قوله بل هو الرأى التصرف فيه ما بعد القبض قبل
الوزن) كذا في الصرح عن الألبان والظاهر أن هذا مقروض فيما إذا كان في عقد صرف أو لم لا فالأداهم
والدنا نهر وبأن أنه يجوز التصرف في الثمن قبل قبضه (قوله كبيع التعاطي الخ) عبارة الصر
وهذا كله في غير بيع التعاطي أما هو فقال في القنية ولا يحتاج الخ وظاهر قوله وهذا كله لا يتقدم بالوزنات
بل التعاطي في المكالات والمعدودات كذلك وهو مفاد التعديل أيضا بأنه صار يباع بعد القبض فإنه لا يخص
الموزونات لكن فيه أن مقتضى هذا أنه لا يصير يباع قبل القبض وله معنى على القول بأنه لا يذنه من القبض
من الجانبين والأصح خلافه وعليه فلا ودفع الثمن ولم يقبض صم وتقدمنا في أول البوع عن القنية دفع إلى بائع
الحنطة خمسة دنانير لم يأخذ منه حنطة وقال به بكم تبعها فقال ما به يشارفكت المشتري فطلب منه
الحنطة لم يأخذها فقال البائع أدفع لك ولم يجز فيساع وذهب المشتري فجاء غدا لم يأخذ الحنطة وقد
تغير السعر فطلب البائع أن يدفعها بالسعر الأول ١ وقامه هناك قتال (قوله وكفى كيله من البائع
بجضره) قال في الخيانة لو اشتري كيليا مكايه أو موزونا موزانة فقال البائع بجضره المشتري قال
الإمام ابن الفضل يكفه كيل البائع ويجوز له أن تصرف فيه قبل أن يكيله ١ قلت وأما أن الشرط
يجز داخله لا الزاوية لما في القنية يشتري من الخباز شيئا كذا منافعته وكفه سبخان ميزان في ورده
فلابراه المشتري أو من البائع كذا منافعته في حاقه ثم يخرجه إليه موزونا لا يجب عليه إعادة الوزن وكذا
إذا لم يعرف عدد سبخاته ١ (قوله لا قبضه أصلا) أي لو كاله البائع قبل البيع لا يكفي أصلا ولو
بجضره المشتري وكذا لو كاله بعد البيع بنية المشتري لماعتل من أن الكيل من تمام التسليم والتسلم

وبأنه لا يقال لا كاله أنه
أكل حراما لعدم التلازم
كبابسته الكيل لكونه أكل ملكه
(ومثله الموزون والمعدود) بشرط
الوزن والعدا لاحتمال الزيادة وهي
لأنه بخلافه مجازفة لأن الكيل
للمشتري وقد بقوه (غيره درهم
والدنا نهر) بل هو التصرف فيما
بعد القبض قبل الوزن كبيع
التعاطي فإنه لا يحتاج في الموزونات
إلى وزن المشتري فإنه لا يباع
بما يباع قبض بعد الوزن قنية
وعليه القوي خلاصة (وكفى كيله
من البائع بجضره) أي المشتري
(بعد البيع) لأقله أصلا أو بعده
بنيته

مع النية (قوله فلا تكل الخ) تخرج على قوله لانه أصلاً لا توفيه لعدم كمال الأول مبيع على عدم اعتبار الكيل الواقع بمحضته قبل شرائه ثم إن عبارة الفتح هكذا ومن هنا ينشأ فرع وهو ما ذكره كمال طعام بمحضته رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكايلاً قبل أن يكايلاً بعد شرائه لا يجوز هذا البيع سواء أكاكه للمشتري منه أو لا لانه لم يكل بعد شرائه هو لم يكن قابضاً فيه بيع ما لم يقبض فلا يجوز اه وسئل في البصر والمخ قوله سواء أكاكه للمشتري منه أو لا الخ صريح في أن فاعل أكاكه هو المشتري الأول الذي كمل الطعام بمحضته ثم اشتراه ثم باعه وقول الشارح وإن أكاكه الثاني صريح في أن فاعل أكاكه هو المشتري الثاني وبعبارة الفتح أحسن لأفادتها أن هذا الكيل الكيل الواقع من المشتري الأول للمشتري الثاني لا يقبضه من كمل نفسه لوقوعه بعده لثاني فكان يعاقب القبض لعدم اعتبار الكيل الواقع أولاً بمحضته قبل شرائه وأما على عبارة الشارح فلا شبهة في عدم الجواز ثم إن ما أفاده كلام الفتح من أن كبله للمشتري منه لا يكتفي عن كبل نفسه ظاهر للتعليل الذي ذكره لكنه يخالف القيل شرح به كلام الهداية أو لا حدث قال وإن كاله بعد العقد بمحضته المشتري مرة كفاء ذلك حتى يحل للمشتري التصرف فيه قبل كبله وعند البعض لا بد من الكيل بمحضته مرتين اه ملخصاً فإن قوله كفاء أي كنى البائع وهو المشتري الأول بقيد أنه يقبضه ذلك من الكيل لنفسه ولعل الشارح لأجل ذلك جعل فاعل أكاكه المشتري الثاني لكن الظاهر عدم الاكتفاء بذلك الكيل وإن وقع من المشتري الأول بعد البيع لما ذكره من التعليل والله سبحانه أعلم (قوله ولو كان المكيل أو الموزون غنا) أي بأن اشترى عبداً مثلاً بكذا أو برطل زيت مثلاً يعني أن هذه المسألة من أفراد قوله الآتي وجاز التصرف في الثمن قبل قبضه وتدعيه المصنف شبهة في ذكرها هنا (قوله قبل الكيل أولى) لأن الكيل من تمام القبض كما مر (قوله وإن اشتراه بشرطه) أي وإن اشترى المذروع بشرط الذرع (قوله في حرمة ما ذكر) أي من البيع ولا يصح إرادة الأكل خلاف في حكم البيع كل تصرف ينبغي على المالك ط (قوله والاصل ما مر مراراً الخ) منها ما تقدمه أول البيع عند قوله وإن باع صرة الخ وقد متنا هنا وجه الفرق بين كون الذرع في القينات وصفاً وكون القدر بالكيل أو بالوزن في المثلثات أصلاً وهو كون الشخص بضر الأول دون الثاني الخ وذكر في الذخيرة الفرق بأن الذرع عبارة عن الزيادة أو النقصان في الطول والعرض وذلك وصف (قوله فيكون كله للمشتري) قال في الفتح فلما اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع جاز أن يبعه قبل الذرع لأنه لو زاد كان للمشتري ولو نقص كان له الخسار فإذا باع بلا ذرع كان مسقطاً خياره على تقدير النقص وذلك اه (قوله إذا كان مقصوداً) بأن أفرد لكل ذراع غنا لذلك الحق بالقدر حتى ازداد الفتن فصار المبيع في هذه الحالة هو الثوب المقدّر وذلك يظهر بالذرع والقدر مقعود عليه في المقدّرات حتى يجبر الزيادة فيما لا يضره البعض وبإزالة الزيادة من الثمن فيما يضره ويقص من غشه هذا اقتضاه اه ط عن الزيلعي (قوله واستثنى ابن الكمال الخ) أي بجأ وحايضه التبعض كمعوض فيجوز التصرف فيه قبل وزنه ولو اشتراه بشرطه والاولى للشارح ذكره هذا عند قول المصنف ومثله الموزون ط وبعبارة ابن الكمال هي قوله بعد ذكر الاصل المارة ولا ينبغي أن موجب هذا التعليل أن يستثنى ما يضره البعض من جنس الموزون لأن الوزن فيه وصف على ما مر اه (قوله وجاز التصرف في الثمن الخ) الفتن ما ثبت في الذمة دأته عند القابلة وهو التقدير والمثلثات إذا كانت معينة وقولنا بالامتحان أو غير معينة ومصحها حرف الباء وأما المبيع فهو القينات والمثلثات إذا قبلت بثمن أو بعين وهي غير معينة مثل اشترت كعكة بثمن هذا العبد هذا أحسن ما في الشرح لثبوت الفتن وسيد ذكره المصنف في آخر الصرف (قوله واغريها) كالباعة ووصفه من (قوله أي مشاراً إليه) هذا التصريح يذكر ابن الكمال زيادة الشارح والمراد بالمشار إليه ما قبل الإشارة فوافق تفسير بعضهم بالحاضر وذكر ح اه يشمل القيني والمثلي غير التقدير واعترضه ط بأنه لا وجه له لأن البائع للشارح على هذا التفسير ادخال التقدير لأنه يتوهم من العين العرض لمقابل قوله ولودنا قلت أنت خير بأن دخول القيني هنا لا وجه له أصلاً لأن الكلام في الثمن وهو ما ثبت دينا في الذمة والقيني مبيع لأن وانما مراد الشارح بيان أن الفتن فحسان لأنه تارة يكون حاضر الكالواشترى عبداً اه ذلك أكثر من البر أو بدهه الدراهم فهذا يجوز التصرف فيه قبل قبضه بهية وغيره من المشتري وغيره تارة يكون ديناً في الذمة

فلو كمل بمحضته رجل فشراه
فباعه قبل كبله لم يضر وإن أكاكه
الثاني لعدم كبل الأول فلم يكن
قابضاً فتح (ولو كان) المكيل
أو الموزون (غنا) جاز التصرف فيه
قبل كبله ووزنه لمواز قبل
القبض فقبل الكيل أولى (لا) يحرم
(المذروع) قبل ذرعه (وإن اشتراه
بشرطه لا إذا أفرد لكل ذراع
غنا فهو) في حرمة ما ذكر
(كوزون) والاصل ما مر مراراً
أن الذرع وصف لا قدر فيكون كله
للمشتري إذا كان مقصوداً
واستثنى ابن الكمال من الموزون
ما يضره البعض لأن الوزن
حينئذ فيه وصف (وجاز التصرف
في الثمن) بهية أو بيع أو غيرها
لوعينها مشاراً إليه

مطلب
في بيان الفتن والمبيع والدين

بكالواشترى العبد بكذا أو عشرة دراهم في الذمة فهذا يجوز التصرف فيه بملكه من المشتري قط لأنه تملك الدين ولا يصح إلا عن موطنه ثم لا يعني أن الدين قد لا يكون غنما فقد ظهر أن بينهما عموما وخصوصا من وجه اجتماعهما في التبرأ بدراهم في الذمة واقتراض الدين بالشراء وبدواقتراض الدين في التزويج والطلاق على دراهم في الذمة (قوله) فالصرف فيه تملك من عليه الدين في بعض النسخ تملكه وهي الواقعة لقول ابن مالك فالصرف فيه هو تملكه الخ أي أن التصرف فيه الجاز هو كذا (قوله ولو بعوض) كأن اشترى البائع من المشتري شيئا بألفين الذي عليه وأستأجره بعدا أو دارا للمشتري ومثال التملك بغير عوض هبة ووصيته له نهر فإذا وجب منه الثمن ملكه بمجرد الهبة لعدم احتياجه إلى القبض وكذا الصدقة ط عن أبي السعود (قوله ولو بجوز من غيره) أي لا يجوز تملك الدين من غير من عليه الدين إلا إذا سلطه عليه واستثنى في الأشياء من ذلك ثلاث صور الأولى إذا سلطه على قبضه فيكون وكيلًا قابضًا لموكل ثم لنفسه الثانية الحوالة الثالثة الوصية (قوله ككذلك) فإنه إذا اشترى العبد بهذا الكرم من البر فتم ذلك الكرم فلا يجوز له دفع كرمه (قوله كنفوذ) فإذا اشترى هذا الدرهم له دفع درهم غيره وعدم تعين التبدليس على إطلاقه بل ذلك في المعاملات وفي العقد القاسد على إحدى الرأيتين وفي المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول وفي النذر والأمانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والنصب والوكالة قبل التسليم أو بعده وتعين في الصرف بعد هلاكه وبعد هلاكه المبيع وفي الدين المشترك فيؤمر برتصاف ما قبض على شريكه ونحوها أو تبين بطلان القضاء بأن أثر بعد الأخذ أنه لم يكن له على خصمه شيء فبرع عن ما قبض أو فاقما ونحوه في الأشياء في أحكام النقد وقدمناه في أوامر البيع القاسد (قوله فلو باع الخ) تفريع على قول المصنف بجواز التصرف في الثمن الخ (قوله أو بكذا) الكرم كيل معروف وهو مستون قنبرا والتقدير ثمانية مكاك والمكول مصاع ونصف مصباح (قوله جاز أخذ بدلها شيئا آخر) لكن بشرط أن لا يكون اقترافا دين كإثبات في القرض (قوله وكذا الحكم في كل دين) أي يجوز التصرف فيه قبل قبضه لكن بشرط أن يكون تملكه من عليه بعوض أو بدونه كما عتق ولما كان الثمن أخص من الدين من وجه كإثباته بين أن ماعدا من الدين مثله (قوله كتمار الخ) وكذا القرض قال في الجوهره وقد قال الطحاوي أن القرض لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه وهو صحيح اه (قوله وثمان مئلف) أي ثمانية مائلا ومئلفا والافاقية فافهم (قوله بمال) قيد مطلق وعنى لا يسهل بدون مال لا يكون له ما يبدل فافهم (قوله وموروث وموصى به) قال الكيال وأما الميراث فالصرف فيه جاز قبل القبض لأن الوارث يتحقق الميراث في الملك وكان الميراث التصرف فكذلك الميراث وكذا الوصية لأن الوصية أخت الميراث اه ومثله للاتفاق وهذا كالصريح في جواز تصرف الوارث في الموروث وإن كان غنا ط (قوله سوى صرف وسلم) مسبا في في باب السلم قوله ولا يجوز التصرف للمسلم إليه في رأس المال ولا ربح السلم في المسلم قبل قبضه بعوض بيع وشركة ولو بمن عليه ولا شراء المسلم إليه برأس المال بعد الإقالة قبل قبضه بحكم الإقالة بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستدلال عنه لكن بشرط قبضه في مجلس الإقالة لجواز تصرفه بخلاف السلم اه وسأتي بيانه ومزت مسألة الإقالة في بابها (قوله فلا يجوز أخذ خلاف يمينه) الأولى أن يقول فلا يجوز التصرف فيه ط (قوله لفوات شرطه) وهو القبض في بدل الصرف ورأس مال السلم قبل الاقتراء (قوله وصم الزيادة فيه) قال في الصلوة غير لازم بدل الصلة لكن أولى لأنها لازمة حتى لو لم يشتري بعد ما زاد يجر إذا استمع كافي الخلاصة اه (قوله في المجلس) أي مجلس العقد أو بعده (قوله أو من أجنبي) فإن زاد بأمر المشتري يجب على المشتري لأجل الأجنبي كالمعلم وغيره فإن أجاز المشتري لزمه وإن لم يجر بطلت ولو كان حين زاد ضمن عن المشتري أو أضافها إلى مالي نفسه لزمته الزيادة ثم إن كان بأمر المشتري رجع والأقل ما جبر عن الخلاصة (قوله في غير صرف) يوم أن الزيادة فيه لا تصنع مع أنها تصنع وتفسد كما يذكره قريبا وكذا عمل الصلة على الجواز والخل أو أراد من عدم الصلة في الصرف فساده (قوله في المجلس) أي مجلس الزيادة (قوله لو لم يخ) أشار إلى أن الزيادة لازمة كما مر (قوله على اقتضاه) أي ظاهر الرواية كإثبات الهداية وفي رواية الحسن أنها تصنع بعد هلاك المبيع كصاحب الحطب بعد هلاكه (قوله بأن باعه ثم شرا) من موهو الهلاك حكايان بدل الملك كبدل العين وإذا امتنع بذلك رد ما لعب والرجوع في الهبة

مطلـ
فيما تبين فيه النقود وما لا تبين

مطلـ
في تعريف الكرم

ولو دينا فالصرف فيه تملك من عليه الدين ولو بعوض ولا يجوز من غيره ابن مالك (قبل قبضه) سواء (تعين بالتعيين) ككذلك (أولا) كنفوذ فلو باع إبلا بدراهم أو بكذا جاز أخذ بدلها شيئا آخر (وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كرهوا بوجه ونحوه) تنقـ
وبدل خلع وعتق بمال وموروث وموصى به والحاصل جواز التصرف في الأمان والمدين كلها قبل قبضها عني (سوى صرف وسلم) فلا يجوز أخذ خلاف جنسه لفوات شرطه (ومع الزيادة فيه) ولومن غير جنسه في المجلس أو بعده من المشتري أو دارته خلاصة ولذا ابن مالك أو من أجنبي (إن) في غير صرف (وقبل السائم) في المجلس فلو بعد بطلت خلاصة وفيها لو لم يزد أو غير (وكان المبيع قائما) فلا تصنع بعد هلاكه ولو حكا على الظاهر بأن باعه ثم شرا ثم زادم

وأفاد أنه إذا لم يشتره فكذلك بالاولى (قوله وكونه) أي المبيع محلا للمقابلة أي لمقابلة زيادة الثمن ط قال
 ح ولا حاجة اليه مع قول الشافعي ولو حكما كما لا يخفى (قوله حقيقة) احتراز عما إذا خرج من المحلة بأن ملك
 حقيقة كونه الشاة أو حكما كالتيدير والكتابة (قوله فلو باع الخ) تفرع على قوله فلا تصح بعد هلاكه وكذا
 لو وهب وسلم أو طبع أو لهم أو ملحق أو فسخ النزل أو قصر العصب أو أسلم مشترى الخ زنيا لا تصح الزيادة لقوات
 محل العقد المقتضى بريد على المظنون والمتمسك ولهذا يصير المصائب أحق جسيما إذا قبل بالمغصوب ذلك
 وكذا الزيادة في المهر شرطها بقاء الزوجة فلوزاد بعد موتها لا يصح اه فتح وروى الحسن في غرر رواية الأصول
 أنها تصح بعد هلاك المبيع وعلى هذه الرواية تصح الزيادة في المهر بعد الموت نهر قلت وهذه خلاف ظاهر
 الرواية كآب عليه في الجوهر وغيرهها والمحب من الزبلي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح بعد هلاك المبيع في ظاهر
 الرواية وإنما تصح في رواية النوادر ثم ذكر أن الهلاك الحكيم لمحق بالحقيق ثم قال ولو أعتق المبيع أو كاته
 أو دبر أو استولى الأمانة أو قصر العصب أو أخرجه عن ملكه ثم زاد عليه جاز عند أبي حنيفة خلافا لهما وعلى
 هذا الخلاف الزيادة في مهر المرأة بعد موتها اه فلما تأملت (قوله بخلاف ما لو أجر) وكذا لو باع التوب
 أو قطعت اليد أو أخذ المشتري الأرض فتح (قوله لقيام الاسم والصورة) أي في غير محل الحديد سببا
 فإن الصورة تبدلت فيه ط (قوله وصح المظننه) أي من الثمن وكذا من رأس مال السلم والمسلم فيه كما هو
 صريح كلامهم ودعي على المظن (قوله وقض الثمن) بالخبر عطف على هلاكه وسأقي بيان الخط بعد قبض الثمن
 عند قوله ويصح الخط من المبيع الخ (قوله يلتصقان بأصل العقد) هذا الوالخط من غير الوكيل في خفة
 الخاتمة الوكيل بالمبيع إذا باع الدار بألف ثم خط عن المشتري مائة صم وضمن المائة للدار ويرى المشتري عنها
 وبأخذ الشفع الدار بالالف لأن خط الوكيل لا يلتصق بأصل العقد (قوله بالاستناد) وهو أن ثبت اتلا
 في الحال ثم يستدلى وقت العقد ولهذا لا تثبت الزيادة في صورة الهلاك كما لا يشك في ثبوته في الحال مع تدلله
 المثل فتعدراستناد كالبيع الموقوف لا ينجم من الأجازة بعد هلاك المبيع وقتها كأي الفتح (قوله فمثل خط
 الكل) أي بطل الصاقه مع صحة العقد وسقوط الثمن عن المشتري خلافا لما أوجبه بعضهم من أن البيع يقصد
 أخذنا من تعليل الزبلي بقوله لأن الاتصاق فيه يؤدي إلى تبدله لأنه يتقلب به أو يعايلن فيفسد وقد كان
 من ضدها التجارة بعقد مشروع من كل وجه فالأصااق فيه يؤدي إلى تبدله فلا يلتصق به اه قوله فلا يلتصق
 صريح في أن الكلام في الاتصاق وأن قوله يفسد مفرع على الاتصاق كما شرح به في شرح الهداية وقال في
 الذخيرة إذا خط كل الثمن أو وهب أو أقر أنه فان كان قبل قبضه مع الكل ولا يلتصق بأصل العقد وفي البدائع
 من الشفعة ولو خط جميع الثمن يأخذ الشفع بجميع الثمن ولا يسقط عنه شيء لأن خط كل الثمن لا يلتصق بأصل
 العقد لأنه لو اتصق لبطل البيع لأنه لا يكون يعايلن في بطل البيع الخط في حق الشفع وصح في حق المشتري وكان
 أبراهمه من الثمن اه زاد في الخط لأنه لا يديننا فأنما في ذمته وعاقبه في قناوى العلامة فاسم (قوله وأثر
 الاتصاق الخ) لا يخفى أن الزيادة تجب على المشتري والمخطوط يسقط عنه لكن لما كان ذلك بين المتصدقين
 رباعيتهوم أنه لا يتعدى إلى غير ذلك العقد فنبه على أن أثر ذلك يظهر في مواضع (قوله في نولية ومراجه)
 فيروى ويراجع على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد المخطوط بجر (قوله وشفعة) فأخذ الشفع بما بقي في
 الخط دون الزيادة كما يأتي (قوله واستحقاق) فبرع المشتري على الباقي بالكل ولو أجاز المشتري البيع أخذ
 الكل بجر أي كل الثمن والزيادة (قوله وهلاك) حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض سقطت حسان الثمن
 بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض زبلي قلت ولا يخفى عليك
 أن هذا في الزيادة في المبيع والكلام في الزيادة في الثمن خلافاً سبب كرهنا فافهم (قوله وجس مبيع)
 فله جسه حتى قبض الزيادة (قوله وفساد صرف) فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحداهما خطا
 وقيل الآخر وقبض الزائد في الزيادة أو المردود في الخط فسد العقد كما نهما عنه ذلك من الابتداء عند أبي
 حنيفة زبلي وبأن تمام الكلام عليه أول باب الربا وزاد الزبلي مما ينظر فيه أثر الاتصاق ما إذا أخرج أمته ثم
 أعقبها ثم زاد الزوج على مهرها بعد اعتق تكون الزيادة للمولى اه وفي النهي وتظهر فيها الوجود بالتالياب المائة
 عيار ربع بمصنه من الثمن مع الزيادة وفيها إذا زاد في الثمن ما لا يجوز الشراء به وفي المبيع ما لا يجوز بيعه فقبل

زاد في الخلاصة وتصح كونه محلا
 للمقابلة في حق المشتري حقيقة
 فلو باع بعد القبض أدبر أو كاتب
 أو ماتت الشاة فزاد لم يجر إقوات
 محل البيع بخلاف ما لو أجر
 أو رهن أو جعل الحديد سببا
 أو ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة
 وبعض المنافع (و) صح (الخط
 منه) ولو بعد هلاك المبيع وقبض
 الثمن (و) الزيادة والخط (يلتصقان
 بأصل العقد) بالاستناد فمثل
 خط الكل وأثر الاتصاق في نولية
 ومراجه وشفعة واستحقاق
 وهلاله وجس مبيع وفساد صرف

٣ مطالب

في بيان براءة الاستيفاء وبراءة
الاسقاط

لكن انما يظهر في الشفعة الخط

قط (و) مع (الزيادة في المبيع)
ولزم البائع دفعها (ان) في غير سلم
زيلي و (قبل المشتري وتلقى)
أيضا (لا تعد فلو هلكت الزيادة
قبل قبض سقط حصتها من الثمن)
وكذا لو زاد في الثمن عرضا فله قبل
تسلمه انفسخ العقد بقدره ثمانية ٣

(ولا يترتب للزيادة هنا قيام المبيع)
تقصع بعده هلاكه بخلافه في الثمن
كأمر (وبسبب الخط من المبيع ان)
كان المبيع (دينا وان مينا لا)

بصح لانه اسقاط واسقاط العين
لا يصح بخلاف الذي يرجع ما دفع
في براءة الاسقاط لبراءة الاستيفاء

اتفاقا ولو اطلقها فتولان واما
البراء المضاف الى الثمن فيصح
ولو بوجه أو وسط ف يرجع المشتري

بما دفع على ما ذكره السرخسي
فتأمل عند الفتوى بمر قال
في النهر وهو المناسب للاطلاق

وفي البرازية باعه على ان يبيعه من
الثمن كذا لا يصح ولو على ان يحيط
من ثمنه كذا بالعرض الخط بأصل

المقدودون الهبة (والاستحقاق)
بائع أو مشتري أو شئيع (يتعلق
بما وقع عليه القدر) يتعلق
(بالزيادة) أيضا

قوله لا يثبت بالشك هكذا يخطه
وليست هذه العبارة موجودة في
نسخ الشارح التي يسدي فليزر
اه معجده

فند العقد كذا في السراج اه وتماه فيه وكلن الشارح لم يذكر هذه الثلاثة لأن كلامه في الثمن تأمل (قوله)
الخط فقط لأن في الزيادة ابطال حق الشفعين الثابت قبلها فلا يملكه فله أن يأخذ بدون الزيادة (قوله ان)
في غير سلم) قال الزيلي ولا يجوز الزيادة في المبيع لانه معدوم حقيقة وانما جعل موجودا في الذمة لمطابقة
المسلم اليه والزيادة في المبيع لانه لا يدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا يجوز اه ح ودل كلام السراج على جواز
الخط منه رمي (قوله وقبل المشتري) أي في مجاس الزيادة كما يضيفه ما ذكر في الزيادة في الثمن (قوله أيضا) أي
كانت في الزيادة في الثمن ط (قوله فلو هلكت الزيادة الخ) هذا ما قدمه الشارح في قوله وهلاك (قوله وكذا)
لو زاد) أي المشتري ط (قوله انفسخ العقد بقدره) فلو اشترى بمائة وتفاضل ثم زاد المشتري عرضا فبقية
خسرون وهلك العرض قبل التسليم ينفسخ العقد في ثلثه بجمع القننة ووجه الانفساخ أن العرض مبسوع
وان جعله ذاك وهلاك المبيع قبل القبض وجب الانفساخ فافهم (قوله تقصع بعده هلاكه) لانها ثبت بمقابلة
الثمن وهو قائم بجمع من خلاصة (قوله بخلافه في الثمن) الاولى بخلافها ط (قوله كأمر) أي
في قوله وكان المبيع قائما أي لأن المبيع بعده هلاك لم يبق في حاله يصح الاتيان عنه بخلاف الخط من الثمن
لانه جهال يمكن اخراج البديل عايقا به فيلحق بأصل المبيع بقسط الدين عن الذمة بخلاف براءة الاستيفاء
على البائع (قوله لافي براءة الاستيفاء) لان براءة الاسقاط تقسط الدين عن الذمة بخلاف براءة الاستيفاء
مثال الاولى اسقطت وحطت وأبرأت براءة اسقاط ومثال الثانية أبرأت براءة استيفاء أو قضى أو أبرأت
عن الاستيفاء اه ح وحاصلة براءة الاستيفاء عبارة عن الاقرار بأنه استوفى حقه وقضيه (قوله)
اتفاقا) يرجع اليها ط (قوله ولو اطلقها) كالقول أبرأتك ولم يتدبش اه ح (قوله واما الاراء)
المضاف الى الثمن الخ) تابع صاحب الصريح ذكر اولا صحة المبيع أو دينا لا عينا وعمله بآمر ثم ذكر خط
الثمن وهبته وبراءه وحاصل ما ذكره في الصريح الذخيرة أنه لو وجه بعض الثمن أو أبرأ منه قبل القبض فهو
خط وان خط البعض أو وجهه بعد القبض صح وجوب عليه للمشتري مثل ذلك ولو أبرأه عن البعض بعده لا يصح
والفرق بين الدين باقي في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لا ينقضي عن الواجب بل مثله الا أن المشتري لا يطالب به
لان مثله في البائع القضاء فلا تفسد المطالبة فقد صادف الهبة والخط دينا قائما في ذمة المشتري وانما
لم يصح البراء لانه نوعان براءة قبض واستيفاء وبراءة اسقاط فاذا اطلقت تحصل على الاول لانه أقل فكانه
قال أبرأتك براءة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع ولو قال براءة اسقاط صح ورجع على البائع أما الهبة والخط
فاستقاط فقط واذا وجه كل الدين أو وسط أو أبرأ منه فهو على ما ذكرنا هذا ما ذكره شيخ الاسلام وذكر
السرخسي أن الاراء المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين
الاراء والهبة والخط فتأمل عند الفتوى اه هذا حاصل ما في الجرح من الذخيرة قال في النهر وعرف من
هذا أنه لا خلاف في رجوع الدافع بما آذاه اذا أبرأه براءة اسقاط وفي عدم رجوعه اذا أبرأه براءة استيفاء
وأن الخلاف مع الاطلاق وعلى هذا فتزعم ما لو علق طلاقا ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها ليطل الطلاق فاذا
أبرأته براءة اسقاط وقع ورجع عليها كذا في الاشياء اه قلت والظاهر أن المبيع الذي مثل الثمن فيأخذ كـ
فكان الاولى للشارح أن يقول بعد قوله بخلاف الدين وكذا الثمن لو صح بعضه أو وجهه أو أبرأ منه قبل القبض
وكذا بعده ف يرجع المشتري بما دفع لكن لو البراء براءة اسقاط لا براءة استيفاء اتفاقا ولو اطلقها فتولان في تأمل
عند الفتوى الخ فافهم (قوله وهو المناسب للاطلاق) أي الرجوع هو المناسب لاطلاق البراءة لكن
الظاهر ما قاله شيخ الاسلام من جهلها عند الاطلاق على براءة القبض والاستيفاء لانه اقل **كما مر** لان
جلها على معنى الاسقاط لوجب الرجوع عليه بما اخذ وهذا اكثر (قوله لا يثبت بالشك) ولأن وقوع الاراء
بعد القبض قرينة على أن المراد ببراءة القبض الآن يظهر بقرينة حالة ارادة معنى الاسقاط وعن هذا والله
تعالى أعلم قال فتأمل عند الفتوى أي تأمل التي وطر من مقتضية انضمام في الحادثة المسئول عنها فيبقى
به والله سبحانه أعلم (قوله للعرض الخط بأصل العقد) كأنه باع اشداء بالقدر الباقي بعد الخط ط أي
بخلاف الهبة فكان شرطنا لا يقتضيه العقد وفيه تقع لاحدها (قوله والاستحقاق الخ) المراد هنا
طلب الحق وأثبت الحق وقوله بائع متعلق به ومعناه في البائع ان حق حبس المبيع حتى قبض الثمن وما يزيد

فيه ومعناه في المشتري انه لو استحق منه المبيع رجع على بائعه بالثمن وما زيد فيه كما تقدم وكذلك الوردة بسبب ونحوهما كما يأتي ومعناه في الشفع انه لو زاد البائع في العقد المبيع فان الشفع يأخذ الكل وعليه فالمراد بالزيادة انهم من أن تكون في الثمن أو في المبيع (قوله فلوردة الخ) تخريج على قوة أو مسترأى إذا ردت المشتري المبيع بخيار عيب أو نحوهم من خيار شرط أو بزيادة رجع على بائعه بالكل أي بالثمن وما زيد فيه وفي الجوهري إذا اشترى عشرة أثواب بمائة درهم فزاده البائع بعد العقد ثياباً ثم طلع المشتري على عيب في أحد الثياب ان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ المبيع في جميعها وان شاء رضى بها وان كان بعد القبض فله رد المذهب بجمسته وان كانت الزيادة هي المعبية اهـ (قوله ولزم تأجيل كل دين) الدين ما وجب في الذمة بقصد أو استئلاف وما صار في ذمته دونها باستقراضه فهو أعين من القرض كذا في الكفاية وبأقوى أول الفصل تعريف القرض وأطلق التأجيل فشمع مالو كان الاجل معلوماً أو مجهولاً لكن ان كانت الجهة مقاربة كالمصاد والدياس يصح لان كانت متفاحشة كهبوب الربح كما في الهداية وغيره أو في باب المبيع الفاسد ان الجهة اليسيرة قبله في الدين بمنزلة الكفالة (قوله ان قيل المديون) قلتم قبله بطل التأجيل فكون حالاً ذكره الاسيبياني ويصح تعليق التأجيل بالشرط فلوقال لمن عليه الكفالة ان دفعتم الى غدا خمسمائة فانها جماعة الاخرى مؤخره عنك الى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة وفي الحاشية لوقال المديون أطلت الاجل أو تركته صار حالاً لا خلاف برئت من الاجل أو لا حاجة لي فيه وإذا قضاه قبل الحلول فاستحق المقروض من القايض أو وجدته زوفا فردة أو وجد المبيع عيباً فرده بقضاه عاد الاجل لا لا واشترى من مديونه شيئاً بالدين وقبضه ثم قبل المبيع ولو كان بهذا الدين المؤجل كفيلاً لا تعود الكفالة في الوجهين اهـ بجر وقوله في الوجهين أي في الأقالة وفي رد عيب بقضاه وقد مناه في الأقالة ان عدم عود الكفالة في رد عيب فيه خلاف فرأجه (قوله الا في سبع) هي في الحقيقة ست فان مسألتى الأقالة واحدة (قوله بدلي صرف وسلم) لا شرط القبض لبدي الصرف في المجلس واشترطه في رأس مال السلم وهو المراد بدها ثمناً اما السلم فيه فشرطه التأجيل ط (قوله ونحن عداقالة وبعدها) في القنية أجل المشتري البالغ سنة عند الأقالة نعمت الأقالة وبطل الاجل ولو تقابلتم أجله يعني ان لا يصح الاجل عند أي حينة فان الشرط اللاحق بعد العقد ملحق بأصل العقد عنده اهـ بجر وقد تمت المسألة في باب الأقالة وكنتها هناك أتقدمنا في البيع الفاسد تصحيح عدم انقضاء الشرط الفاسد وعليه يصح التأجيل بعدها ويؤيده ما نقله بعضهم عن سلم الجوهري من انه يجوز تأجيل رأس مال السلم بعد الأقالة لانه دين لا يجب قبضه في المجلس كسائر الديون اهـ ثم رأيت العلامة البيري قال ان قوله الشرط اللاحق ملحق بأصل العقد ساقط لان التأجيل وقع بعد العقد لا على وجه الشرط بل على وجه التبرع كما في سائر الديون ويؤيده انه نقل جواز تأخير الثمن بعد الرد بالبص بقضاه أو غيره والمجب من المؤلف أي صاحب الاشياء كيف أقروا على ذلك اهـ كلام البيري ملخصاً قلت لكن وجه ما في القنية أن الأقالة بيع من وجه وقد مر خلاف في باب البيع الفاسد فيما لو باع مطلقاً أجل إلى أجل مجهول قبل بيع الاجل وقبل لابتناء على انه يلحق بالعقد وهذا اذا التصق بعد الأقالة يلزم أن يزيد الثمن فيها وصف التأجيل مع أن الأقالة انما تصح على الثمن الاول فالاحسن الجواب بما نقلت من تصحيح عدم الاتصاق تأمل (قوله وما أخذ به الشفع) يعني لو أجل المشتري الشفع في الثمن لم يصح بجر وشمل مالو كان الشراء بموجب فان الاجل لا يثبت في أخذ الشفع كما سيذكره في بابها (قوله ودين الميت) أي لومات المديون وحل المال فأجل الدائن وارثه لم يصح لان الدين في الذمة وفائدة التأجيل أن يعبر بوفدي الدين من تمام المال فاذا مات من له الاجل تعين القروض لقضاء الدين فلا يقيد التأجيل كذا في الخلاصة وظاهره انه في كل دين وذكره في السنة في القرض بجر وفي التفص مثل ما في القنية لكن في الذخيرة تأجيل رب الدين ماله على الميت لا يجوز والصحيح انه قول الكل لان الاجل صفة الدين ولا دين على الوارث فلا يثبت الاجل في حقه ولا وجه أيضاً لثبوته للميت لانه سقط عن ذمته بالموت ولا لثبوته في المال لانه عين والاعسان لا تقبل التأجيل وفي البرجندي قال صاحب المحط الاصم عندي أن تأجيله صحيح وهكذا أنقضى الامام فأنى خان لانه اذا كان هذا الدين يتعلق بالركة لكنه يثبت في الذمة فلا يكون عيناً فصح التأجيل وأقضى بعضهم بعدم الصفة

مطلب
في تأجيل الدين

فلوردة بنحو عيب رجع المشتري بالكل (ولزم تأجيل كل دين) ان قبل المديون (الا) بسبع على ما في مدائبات الاشياء بدلي صرف وسلم ونحن عداقالة وبعدها وما أخذ به الشفع ودين الميت

كذا في القبول العمادية بغير (قوله فلا يلزم تأجيله) انه اى يصح تأجيله مع كونه غير لازم فلا يقرض الرجوع عنه لكن قال في الهداية فان تأجيله لا يصح لانه اعادة وصلة في الابتداء حتى يصح بلفظة الاعارة ولا يلزم من لا يلزم التبرع كالوصى والمعاضة في الاتهام فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة اذ لا يجزى التبرع وعلى اعتبار الاتهام لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة وهو ربا اه ومقتضاه ان قوله لا يصح على حقيقته لانه اذا وجد منه مقتضى عدم الزوم ومقتضى عدم الصلة وكان الاول لا ينافى الثاني لان ما لا يصح لا يلزم وجب اعتبار عدم الصلة ولهذا عطل في الفتح لعدم الصلة ايضا بقوله ولانه لو لم يكن كان التبرع ملزما على المتبرع ثم لعطل الردود حكم العين كانه ردة العين والاكل تملك دراهم بدراهم بلا قبض في المجلس والتأجيل في الاعيان لا يصح اه ملخصا ويؤيده ما في النهر من القينة التأجيل في القرض باطل (قوله الا في أربع) اى بعد مسألتى الحوالة واحدة ومسألتى الوصية واحدة وقد تخطت هذمع اننى قبلها بقول

ست من الديون ليس يلتزم • تأجيلها يدل صرف وسلم
دين على ميت وما له شترى • على مقبل أو شفع بارسى
والقرض الأرباع فيها مضى • بحدوصة حوالة قضى

(قوله اذا كان محمودا) في انسانية رجل له على رجل ألف درهم قرض فصلحه على مائة الى أجل صرح الخط والمائة حافة وان كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة الى الاجل اه يرى ومثله هو قال المستقرض للمقرض سرا الا تترك حتى توفيه عنى فأتته عند الشهود بالانقراض • (قوله أو حكم مالكى بزيومه) فانه عنده لازم وقديمه لان الاربع أن حكم الحقن بخلاف مذهبه لا يتخذ خصوصا في قضاء زمانا وقد سبقه بعد ثبوت أصل الدين عنده لانه لو لم يكن تأسيلا لا يصح حكمه بزيوم تأجيله ولان الجهود لا يوفى تأجيله على حكم مالكى (قوله أو احواله الخ) في القيم والحيلة في لزوم تأجيله ان يحمل المستقرض المقرض على تأجيله فهو ملزم المقرض ذلك الرجل الحال عليه فليزم اه واذا لم يكن الحال على العمل في الحال عليه دين فلا إشكال والا تأجيله بقدر الحال به الحال عليه مؤجلا أشار اليه في المحط بجر وفائدة الاقرار عتق الحال عليه من الرجوع على الحمل بما يدفعه المقرض (قوله أو احواله على مدون الخ) فانه اذا لم يقرض بين كون تأجيل الحال عليه صادرا من المقرض أو من الحمل وهو المستقرض (قوله لان الحوالة مبررة) اى تبرأ جهادته المحصل وبثبوتها للحال اى المقرض دين على الحال عليه بحكم الحوالة فهو الحقيقه تأجيل دين لا قرض (قوله فيلزم من ثلثه) فان خرجت الاقسام الثلاث فبها والافتقار ما يخرج ط (قوله ويساغ فيها انظروا للموصى) لانه وصية بالتبرع بغير الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للموصى هداية وحاصله ان الزوم الوصية بالتبرع ومنه ما نحن فيه خارج عن القياس رحمة وضلا على الموصى اذ كان القياس أن لا تقع وصية لانها تملك مضاف الى حال زوال مالكته (قوله وأقره المصنف) اى أقر ما ذكر من الحاصل وهو اصحاب الصر فكان الاولى عزوه اليه (قوله وتقتبه) اى تعقب الحاصل المذكور فانهم (قوله بان الحقن بالقرض) هو الاقالة بقسمها والتضييع ودين الميت ح (قوله تأجيله باطل) لتعبرم فيها لا يصح أو باطل فلا يقال ان التأجيل فيها صحيح غير لازم ط قلت وقد عرفت مما تقدم انه ان القرض كذلك ولعل مراد صاحب البحر بالباطل ما يحرم فعله ويلزم منه الفساد فان تأجيله يدل على الصرف والسلم كذلك بخلاف القرض والحقن به فانه لو ترك الحاملة به الى حلول الاجل لم يلزم منه ذلك فلذا قال انه صحيح غير لازم لكن ما تقدم منه عن الهداية في القرض من قوله وعلى اعتبار الاتهام لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة وهو ربا اه يقتضى انه يلزم منه الفساد وانه حرام ولم يظهر لي وجهه فليست (قوله لان الدين واحد) اى فاذا تأخر عن الكفيل لم تأخره عن الاصل ايضا اذ ثبت ضمانا معن قضا كبيع الشرب والطريق كما في البحر عن تخلص الجماع لكن في النهر من الدراج قال أو يوسف اذا أقرض رجلا مالا فكفل به رجل عنه الى وقت كان على الكفيل الى وقت وعلى المستقرض حالا اه ونقل نحوه في كتابة البحر عن الذخيرة والغرامة وذكر كرى أنعم الوصائل منه عن تحية كتب وكران هذه الحيلة لم يقل بها أحد غير الحصري في الصر رواه اذ أقارض كلامه وسد مع كلام كل الاصحاب لا يخفى به اه وحاصله ان الجهور على انه تأجيل على الكفيل دون الاصل وبه

والسابع (القرض) فلا يلزم تأجيله
(الا) في أربع (اذا) كان محمودا
أو حكم مالكى بزيومه بعد ثبوت
أصل الدين عنده أو احواله على آخر
فأجله المقرض أو احواله على مدون
مؤجله دينه لان الحوالة مبررة

والرابع الوصية (أو وصى بان
يفرض من ماله ألف درهم فلانا
الى سنة) فيلزم من ثلثه ويساغ
فيها نظرا للموصى (أو أوصى

بأجل قرضه) الذى (على
زيد سنة) فيصعب ويلزم والحاصل
أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه
باطل في بدنى صرف وسلم وصحيح
غير لازم في قرض واقالة وشفع
ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك
وأقره المصنف وتقتبه في النهر بان
الحقن بالقرض تأجيله باطل قلت
ومن حمل تأجيل القرض كفايته
مؤجلا فبأن خرج من الاصل لان
الدين واحد بجر وبهر فبهي
خاصة فلتعظف

أفتى العلامة قارى الهداية وغيره وسأى عامة في الكفالة إن شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكر المأجل الكفيل
 الأسيل وهو جاز في البيروى ابن جماعة عن محمد بن جلال قال لغيره اشحن عن قتلان القالب القى على تفعل
 وأقام الضامن ثم أن الضامن أخر المصمون عنه فالتأخير جاز وليس هذا بمنزلة القرض ولو قال أفتى عن هذا
 الرجل القدرهم ففعل ثم أخره لم يجز التأخير لأن هذا الذي عنه فصار مقترضا وأخر في القرض باطل
 والاول أتى عن نفسه اه (قوله أن يقر الوارث الخ) الظاهر أنه موقوف في وارث لا مشاركة في الميراث
 والابنقة ضرر يلزم الدين عليه وحده والقصد من هذه الحيلة بيان حكمها ولو وقعت كذلك لاعتلم فعلها لأن
 فيها الاخير بخلاف الواقع (قوله ويصدق الطالب أنه الخ) لو قال ويصدق الطالب في ذلك لكان أخصر
 وأظهر لأن تصديقه تأجيله على الميت غير لازم (قوله والآخر الوارث الخ) عبارة الاشياء والاقتدح
 الدين عنه في ميراث الوارث الخ (قوله وسبى آخر الكتاب) أى قبل كتاب القرض وهذا مأخوذ من القنينة
 حيث قال فيها رزقهم الدين قنى المدونين قبل الحلل وأما فآخذ من تركته جواب المتأخرين أنه
 لا يأخذ من المراجعة القى جرت بينهما لا يقتدر مامضى من الأيام قيل له أفتى به أيضا قال نعم قال ولو أخذ
 المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الاجل فلهما من أن يرجع بمصدة ما بقى من الأيام اه وذر التامع آخر
 الكتاب انه أفتى به المرحوم مفتي الروم أو السعد ودعاه بالرفق من الجانبين قلت وبه أفتى المأخوذ وغيره وفى
 الفتاوى الحامدية سئل فيما إذا كان زينة بدعة مروى مبلغ من معلوم فراجعه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بتعشير
 يوم مات مروى المدونين على الدين ودفعه الوارث زيد فهل يؤخذ من المراجعة نى أولا الجواب جواب
 المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة القى جرت المباشرة عليها بينهما لا يقتدر مامضى من الأيام قبل القلادة
 بنجم الدين أفتى به قال نعم كذا في الاقوى والتورير أفتى به علامه الروم مولانا أبو السعد وفى هذه الصورة
 بعد أداء الدين دون المراجعة اذا ظلت الورثة أن المراجعة تتركهم فراجعه عليها بعد تسنين بناء على أن المراجعة
 تتركهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم المال أولا الجواب لا يلزمهم فى القنينة بترك خوارزم زاد كان
 يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصل ويعلم المراجعة حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم بين أنه قد
 أخذها فلا شئ له لأن المباشرة بناء على قيام الدين ولا يمكن اه هذا ما ظهر لنا واثقه سبحانه أعلم اه

• (فصل في القرض) •

بالفتح والكسر منح ومناسبة المقابلة كذا القرض في قوله ولم تأجل كل دين الا القرض ط (قوله ما تعطيه
 لتتقاضاه) أى من قبي أو مثلى وفى المغرب تقاضيه ديني وبين واستقضيت طلت قضاء واقضيت منه حتى
 أخذته (قوله وشرا ما تعطيه من مثلى الخ) فهو على التفسيرين مصدر بمعنى اسم المفعول لكن الثاني غير
 مانع لصدقة على الودعية والعارية فكان عليه أن يقول لتتقاضى مثله وعقدنا قريبا أن الدين أعتم من
 القرض (قوله عقد مخصوص) الظاهر أن المراد عقد بلفظ مخصوص لأن العقد لفظ ولذا قال أى بلفظ القرض
 ونحوه أى كالدين وكقوله أعطى درهمه لا رد عليه مثله وتضمنان الهداية أنه يصح بلفظ الاعارة (قوله
 بمنزلة الجنس) أى من حيث شوبه القرض وغيره وليس جنسا حيثما لعدم المساهمة الحقيقية كما عرف
 موضعه واعتبر بأن الذى بمنزلة الجنس قوله عقد مخصوص وأما هذا فهو بمنزلة الفصل خرج به ما لا يرد على
 دفع مال كالشك وقبه أن الشك لم يدخل في قوله عقد مخصوص أى بلفظ القرض ونحوه وأما كمال نصارى الذى
 بمنزلة الجنس هو مجموع قوله عقد مخصوص يرد على دفع مال تأمل (قوله لا أثر) متعلق بشوبه دفع (قوله
 خرج نحو ودعية وهبة) أى خرج ودعية وهبة ونحوهما كعارية وصدقة لأنه يجب رد عين الودعية والعارية
 ولا يجب رد عين في الهبة والصدقة (قوله فى مثلى) كالمكبل والموزون والمعدود للتقارب كالجوز والنض
 ولا يجب رد عين في الهبة والصدقة (قوله فى مثلى) كالمكبل والموزون والمعدود للتقارب كالجوز والنض
 وحاصله أن المثلى ما لا تتفاوت أحاده أى تفاوتاته فبان الحق ما تناوأت أحاده فتاوى تاسرا (قوله
 لتعذر رد المثلى) علمه قوله لا فى غيره أى لا يصح القرض في غير المثلى لأن القرض اعارة أداء حتى مع لفظها
 معاوضة أتمها لأنه لا يمكن الاتصاف به إلا باستهلاك عينه فبذلك لا يمكن القرض في الأتم وهذا يتأني في غير
 المثلى قال في الجبر ولا يجوز في غير المثلى لأنه لا يجب رد عين الأتم وعلمك المستقرض بالضم كالصبي والشبوس
 يقرض فاسد يعين الرد وفى القرض الجائر لا يتعين بل رد المثلى وإن كان فاعاود على أى يوفى ليس له إعطاء غيره

• طلب •

إذا قضى المدون الدين قبل حلول
 الاجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة
 الا بقدر ماضى

وفى حل الاشياء حيلة تأجيل
 دين الميت أن يقر الوارث بأنه
 ضمن ما على الميت فى حياته مؤجلا
 الى كذا ويصدق الطالب انه كان
 مؤجلا عليها ويقر الطالب بأن
 الميت لم يترك شيئا والا لصر الوارث
 بالبيع للدين وهذا على ظاهر
 الرواية من أن الدين إذا حل عوت
 المدون لاهل على كسبه قالت
 وسبى آخر الكتاب أنه لو حل
 عبوه أو أذاه قبل حلوله ليس له من
 المراجعة الا بقدر ماضى من الأيام
 وهو جواب المتأخرين

• (فصل في القرض) •

هو لغة ما تعطيه لتتقاضاه وشرا
 ما تعطيه من مثلى لتتقاضاه وهو
 اخصر من قوله عقد مخصوص
 أى بلفظ القرض ونحوه (يرد على
 دفع مال) بمنزلة الجنس (مثلى)
 خرج القبي (لا خير له منه)
 خرج نحو ودعية وهبة (وهو)
 القرض (فى مثلى) هو كل ما يتعين
 بالمثل عند الاستهلاك (لا فى غيره)
 من القسيات كجوز وشب
 وعقار وكل متفاوت لتعذر رد المثلى

البراهمة وعارية ما جاز قرضه قرض ولا يجوز قرضه عارية ١٥ أي فرض ما لا يجوز قرضه عارية من حيث أنه يجب رد عينه لا مطلقا لما عطلت من أنه يكال بالقبض تأمل (قوله كقبوض يبيع فاسد) أي فاسد الملك بالقبض كالعطل وفي جامع الفصولين القرض القاسد فاسد الملك حتى لو استقرض متناقضة عليه ملكه وكذا سائر الأعيان ويجب القصة على المستقرض كالوالم برهارة قن بأمة المأمور بفعل فالتق لا تسمى (قوله فيصر المخرج) عبارة جامع الفصولين ثم في كل موضع لا يجوز القرض إلا بجواز الاتساع به لعدم الحل ويجوز بيعه لثبوت الملك كبيع فاسد ١٥ وقوله ويجوز بيعه بمعنى يصح لا يعني يهل إذ لا شك في أن القاسد يجب فسده والبيع مانع من الفسخ فليحل كالإيجل سائر التصرفات المانعة من الفسخ كما مر في بابيه وبه تعلم على عبارة الشارح (قوله وكاغذ) أي قرطاس وقوله عددا قيد للثلاثة وما ذكره في الكاغذ ذكره في التتارخانية ثم نقل بعده عن الخانية ولا يجوز السلم في الكاغذ عددا لأنه عددي متقاوت ١٥ ولعل الثاني محمول على ما إذا لم يعلم نوعه وصفته (قوله كاسبي) أي في باب الربا حيث قال ويستقرض الخبز وزنا وعدا عند محمد وعليه الفتوى ابن مالك وأحسنه الكيال واشتاره المصنف تبيرا ١٥ وفي التتارخانية قال أبو حنيفة لا يجوز قرضه واستقرضه لأعدا ولا وزنا وفي رواية من أبي يوسف مثله وقوله المعروف أنه لا بأس به وعليه أفعال الناس جارية بالقوى على قول محمد ١٥ ملخصا ونقل في الهندية عن الخانية والطهيرة والكافي أن الفتوى على جواز استقرضه وزنا لأعدا وهو قول الثاني ١٥ ولله هو المراد بقوله المعروف وسد كراستقرض المحن والنجرة (قوله والعدائي) بفتح العين المهملة وتقفق الدال المهملة وباللام المكسورة وهي الدراهم النسوية إلى العدل وكأنه اسم ملك نسب إليه درهم فبه غش كذا في صرف الدرهم النية البتة بقتل والمراد به أدرام غالبية الغش كالأوقع التصريح به في الفقه وغيره بدل لفظ العدائي لأن غالبية الغش في حكم الفلوس من حيث أنها صارت غنما بالاصطلاح على غنيتها فقبطل غنيتها بالكساد وهو ترك التعامل بها بخلاف ما كانت ففسدتا خالصة وأغالبه فانها أثمان خلقة فلا يطل غنيتها بالكساد كاحتقار أول البوع عند قوله ومع بين حال وموئل (قوله ففعله مثلها كأدنة) أي إذا هلكت والأدنة بعينها اتفاقا كما في حرف الشريعة وفيه كلام سابق (قوله فلا عبرة بفلاحة ورخصه) فيه أن الكلام في الكساد وهو ترك التعامل بالفلوس ونحوها كإفلاحة والغلاء والرخص غيره وكأنه نظر إلى اتحاد الحكم ففسخ التفرع تأمل وفي كافي الحاكم لو قال أقرضني داني حنطة فأقرضه ربع حنطة ففعله أن رد مثله وإذا استقرض عشرة أطنس ثم كسدت لم يكن عليه إلا مثله في قول أبي حنيفة وقال عليه فقيهما من الفضة تسعين ذلك وإن استقرض داني فلوس أو نصف درهم فلوس ثم رخصت أو غلت لم يكن عليه إلا مثل عدد الذي أخذه وكذلك لو قال أقرضني عشرة دراهم غلة بدينا أو فاعله عشرة دراهم ففعله مثلها ولا ينظر إلى غلاء الدراهم ولا إلى رخصها وكذلك كل ما يكال وما يعامل به ما تغير سعرها يجب إقرض على القبول (قوله وجعله) أي ما في المتن من قوله ففعله مناهما (قوله وعند الثاني الخ) حاصلة لأن السامعين اتفاقا على وجوب رد القيمة دون المثل لأنه لما لم يعامل وصف الفضة بالكساد فعذر رد عينها كقبضه أو قبض رد قيمتها ونظر الهداية اختيارا فلو قلنا فتح ثمنها الاختلاف في وقت الثمن قال في صرف النسخ وأصله اختلافهما في عين غصب مثلها فأنقطع فعند أبي يوسف يجب قيمته يوم الغصب وعند محمد يوم القضاء وقولهما أنظر للمقرض من قول الامام لأن في رد المثل إضراره ثم قول أبي يوسف أنظره أيضا لأن قيمته يوم القرض أكبر يوم الانقطاع وهو أبسر أيضا فان ضط وقت الانقطاع عسر له ملخصا لم يذكر حنط الغلاء والرخص ونذكر ما أول البوع أنه عند أبي يوسف يجب قيمتها يوم القبض أيضا وعليه الفتوى كما في البرازية والمخزية والخلاصة وهذا يؤيد ترجع قوله في الكساد أيضا وحكم البيع كالقرض إلا أنه عند الامام يسلط البيع وعند أبي يوسف لا يسلط وعليه فقيهما يوم البيع في الكساد والرخص والغلاء كالأدنة مناهم أول البوع (قوله فأخذه) بعد الهمة أي طلب أخذه منه (قوله بالعراق يوم اقتراضه) متفقان بشو قيته والثاني يعني عن الأول (قوله وعند الثالث يوم اختمها) عبارة الخانية قيته بالعراق يوم اختمها فانها إذا أن الواجب قيته يوم الاختصاص التي في بلد القرض فكان المناسب ذكر قوله بالعراق هنا

واعلم أن المقبوض بقرض فاسد كقبوض يبيع فاسد سواء فصرم الاتساع به لا يسه لثبوت الملك جامع الفصولين (فبيع استقرض الدراهم والدينار وكذا) كل ما يكال أو يوزن أو يبعد متقاربا فصح استقرض جوز ويصنع وكاغذ عددا (ولم) وزنا وشي وزنا وعدا كاسبي (استقرض من الفلوس الرابحة والعدائي) فكسدت فعلية مثلها كاسدة (ولا) يفرم (قيتها) وكذا كل ما يكال أو يوزن لماز أنه ممنوع بجله فلا عبرة بفلاحة ورخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف وجعله في البرازية وغيرها قول الامام وعند الثاني عليه فقيهما يوم القبض وعند الثالث قيتهما في آخر يوم رواجها وعليه الفتوى قال وكذا الخلاف إذا (استقرض طعسا ما بالعراق) فأخذه صاحب القرض بركة فعلية قيته بالعراق يوم اقتراضه عند الثاني وعند الثالث يوم اختمها

قوله لأنه لما لم يعامل وصف الفضة بالكساد الخ فلما رهاها لو كانت فائنة غيرها لم يكن رد عينها أيضا وهو خلاف ما قد مناه أيضا عن الشريعة تأمل ١٥ منه

واسقاطه من الأول كافتع في الذخيرة (قوله أخذ طعامه) أي مثله في بلد القرض (قوله ولو استقرض
 الطعام الخ) هذه المسألة الأولى وهي ما لو ذهب إلى بلدة غير بلد القرض وقبضه البلد من مختلفه لأن العادة
 أن الطعام في مكانه أغل من غيره والعراق وهذه رواية أخرى وهي قول الإمام كاصرح به في الذخيرة فإنه ذكر أولا
 ما تر من مكانة القولين ثم قال مانعه بشرع أبي يوسف وجعل أرض رجل طعاما وأغصبه اباه له حل
 وموتة والتباني بلدة أخرى الطعام فيها أغل وأورخص فإن أبا حنيفة قال يستثنى من المطلوب حتى يوفيه
 طعامه حيث غصب أب وحسن أرضه وقال أبو يوسف إن تراضباعي هذا حسن وأبهما طلب القيمة أجبر الآخر
 عليه وهي القيمة في بلد الغصب والاستقراض والقول في ذلك قول المطلوب ولو كان الغصب في ثمانية
 أجبر على أخذها لعل القيمة اه وفيها أيضا وذكر القدوري في شرحه أن المستقرض دراهم بخارية
 والتباني بلدة لا يقدر فيها على الضاربة فإن كان يتفق في ذلك البلد فإن شاء صاحب الحق أخذ قدر المسافة
 ذهابا وجيئا واستثنى منه وإن كان البلد لا يتفق فيها وجب القيمة اه وقدما قول البيوع أن الدرهم
 الضاربة فلو لم على منصفه خصوصه فلذلك أوجب القيمة إذا كانت لا تتفق في ذلك البلد لطلان القيمة بالكداد
 كقصدته وبهذه الظاهر أنه لو كانت الدراهم ضاربة خاصة أو غالبة كالربال القرقي في زماننا فالواجب رد مثلها
 وإن كان في بلدة أخرى لا يتفق في ذلك البلد لا يحل بالكساد ولا بالرخاء ويدل عليه ما قدمناه
 عن كافي الحاكم من أنه لا يتطرق إلى غلاء الدراهم ولا إلى رخاها هذا ما ظهر في كتابه وأظهر ما كتبناه أول
 البيوع (قوله استقرض شيئا من الفواكه الخ) المراد ما هو كيلي أووزني إذا استقرضه ثم انقطع عن
 أيدي الناس قبل أن يقبضه إلى المقرض فعند أبي حنيفة يجب المقرض على التأخير إلى ادراك الجدي ليدل
 إلى عين حقه لأن الانقطاع بمنزلة الهلاك ومن مذهبه أن الحق لا ينقطع عن العين بالهلاك وقال أبو يوسف
 هذا لا يشبه كساد الفلوس لأن هذا مما يوجد في غير المقرض على التأخير الآن يتراضيا على القيمة وهذا
 في الوجه كالوالتباني بلد الطعام فيه غالب فليس له أن يكتفي به حتى يعطيه إياها في بلد ذخيرة لمحض
 (قوله بنفس القبض) أي قبل أن يستهلك (قوله لو خلا الثاني) حيث قال لا يكمل المستقرض القرض
 مادام قائما كافي المنع آخر الفصل اه ح (قوله فله رد المثل) أي لو استقرض كسر بر مثلا وقبضه فله
 حبه ورد مثله وإن طلب المقرض رد العين لا يخرج عن ملك المقرض ويثبت له في ذمة المقرض مثله لا عينه
 ولو فاقها (قوله شاء على انعقاده الخ) حكاه نقل هذه العبارة هنا في المنع عن البحر ونقل أيضا عن الزبلي
 أنهم اختلفوا في انعقاده لفظه القرض قبل انعقاده قيل لا وقيل الأول قياس قولهما والثاني قياس قوله اه
 قلت والعبارة أن غيره كورين في هذا الفصل من البحر وشرح الزبلي واتخاذ كراهية في كتاب النكاح
 عند قول الكثر ويقتضيه بكل ما وضع لطلب العين في الحال فالصريح في انعقاده في عبارة الصراخ المذكورة في
 الشرح وعبارة الزبلي التي نقلناها هنا على النكاح لا على القرض كما يوجهه كلام الشارح تبعاً للمع وهذا
 أمر عجيب ثم لهذه المسألة مناسبة هنا وذلك أن غلاما كان يبيع قومه لهما فكان المناسبت للشارح أن
 يقول وعلى هذا ينبغي اعتماد انعقاد النكاح لفظه القرض وهو أحد التبعين لقاعدة الملك للحال فافهم
 (قوله لجاز شراء المستقرض القرض) تفريع على قولهما والمراد شراءه ما في ذمته لا عين القرض الذي
 في يده وحسنه فقوله ولو فاقها نفسه استخدام لأنه عند أبي حنيفة القرض الذي في يده وبين ذلك أنه تارة يشتري
 ما في ذمته للمقرض وتارة ما في يده أي من ما استقرضه فإن كان الأول ففي الذخيرة اشترى من المقرض
 الصكر الذي له عليه بمائة دينار لأنه دين عليه لا يعقد صرف ولا سلم فإن كان مسئلا وكادت الشراء
 فابوا أن يقول الكل لأنه ملكه بالاستهلاك وعليه مثله في ذمته بخلاف وإن كان قائما فكذلك عندهما وعلى
 قول أبي يوسف ينبغي أن لا يجوز لأنه لا يملكه ما لم يستهلكه فله حبه مثله في ذمته فإذا أضاف الشراء إلى الكثر
 الذي في ذمته فقد أضافه إلى معدوم فلا يجوز اه وهذا ما في الشرح وإن كان الثاني ففي الذخيرة أيضا
 استقرض من رجل كرا وقبضه ثم اشترى ذلك الكثر بعينه من المقرض لا يجوز على قولهما لأنه ملكه بنفس
 القبض في غير مشتر بائنا نفسه ما على قول أبي يوسف فأنكر باقي على المقرض في غير المستقرض مشتر با
 ملك غيره فبيع وبقي ما لو كان المستقرض هو الذي باع الكثر من المقرض فيجوز على قولهما لأنه باع ملك نفسه

وليس عليه أن يرجع معه (الرو)
 العراق نيا أخذ طعامه ولو استقرض

الطعام يبلد الطعام فيه رخيص
 فلقبه المقرض في بلد الطعام فيه

قال فأخذ الطعام بغيره فليس
 له حبس المطلوب ويؤمر المطلوب

بأن يوثقه بكفيل (حتى يعطيه)
 طعامه في البلد الذي أخذ منه

استقرض شيئا من الفواكه كليا
 أووزنا لم يقبضه حتى انقطع فانه

يجبر صاحب القرض على تأخيره
 إلى مجيء الحديث الآن يتراضيا

على القيمة لعدم وجوده بخلاف
 الفلوس إذا كسدت وغنمه في

صرف الخالية (ويملك) المستقرض
 (القرض بنفس القبض عندهما)

أي الإمام ومعه خلافا لثاني فله
 رد المثل ولو فاقها خلافا له بناء على

انعقاده لفظه القرض وفيه نصيبان
 وينبغي اعتماد الانعقاد لقاعدة الملك

لصالح البحر بخلاف شراء المستقرض
 القرض ولو فاقها من المقرض

طلب
 في شراء المستقرض القرض من

المقرض

بدراهم مقبوضة فلو تفرغ فقبض
قبضها بطل لانه اقراره عن دين
بزازية فليحفظ (أقرض صيدا)
مجبورا فاسئلحك الصبي
لا يضمن خلافا للثاني (وكذا)
اختلاف لو باعه أو أودعه ومشله
(المعقود ولو) كان المستقرض
(عبدا) مجبورا لا يؤخذ به قبل
العتق خلافا للثاني (وهو
كالودعة) سواء ثانية وفيها
استقرض من آخر دراهم فأنه
المقرض بها فاقطع المستقرض ألتها
في الماء فالتفاهة قال محمد (لا شيء
على المستقرض) وكذا الدين والسلم
بجلاف الشراء والودعة فانه
بالاقتضاء بقاها فالتفرق أن له
اعطاء غيره في الأول لا للثاني
وعزاه لمقرئ الرواية (د) فيها
(القرض لا يتعلق بالماضي من
الشرط فالتفاهة منها لا يطيل ولكنه
يلزم بشرط رضى آخر فلو استقرض
الدراهم المكسورة على أن يؤدى
محميا كان باطلا) وكذا لو أقرضه
طعما بشرط رده في مكان آخر
(وكان عليه مثل ما قبض) فان
قضاء أجود بلا شرط جائز ويجوز
الرائع على قبول الاجود وقيل لا
يجوز وفي الخلاصة القرض
بالشرط حرام والشرط لقويان
يقضى على أن يكتب به اليد
كذلك في دينه وفي الأشياء كل
قرض جزئنا عارم فكره للمقرض
سكنى المرونة باذن الراهن

٢ قوله لا يضره اصل الصواب
استقامالا اه منه

٣١ مطلب
كل قرض جزئنا عارم

واختلفوا على قول أبي يوسف بعضهم قالوا يجوز لأن المستقرض على قوله وان لم يملك الكرض نفس القرض
الائتمالك التصرف فيه يعاوهية واستلزامه مقلهه والبسع من المقرض صار مستقرضا فانه وزال
عن ذلك المقرض فصع البسع منه اه ملخصا (قوله بدراهم مقبوضة الخ) في البزازية من آخر الصرف
إذا كان له على آخر طعام أو فليس فاشتره من عليه بدراهم وتفرق قبل قبض الدراهم بطل وهذا ما يحفظ فان
مستقرض الخطة أو الشعر بطلها ثم بطله المالك بها ويخرج من الاداء فيه ما مقرضه منه بأحد التقديرات إلى
أجل وانه فاسد لانه اقراره عن دين يدين اه وفيما قبل الثالث من البسع والحلة فيه أن يسع الخطة
وتصوفا شوب ثم يدع التوب منه بدراهم ويسلم التوب اليه اه (قوله أقرض صيدا مجبورا فاسئلحك) قد
بالمجبور لانه لو كان ما ذوقناه وكالباغ والاستلزام لانه لو بقيت عنه فلما لا أن يسترد ولو تلف نفسه لا يضمن
اتصافا كافيا جامع القصولين (قوله خلافا للثاني) فانه يضمن قال في الهندية عن المبسوط وهو الصحيح ط
(قوله وكذا الخلاف لو باعه) أي باع من الصبي أو أودعه أي واستلزمه ما ولا حاجة إلى ذكر قوله أو أودعه
لتصرع المصنف به قوله وهو كالودعة اه ط (قوله خلافا للثاني) فهو أخذ به حالا كالودعة عنده هندية
ط (قوله وهو) أي الأقرض لهؤلاء (قوله وكذا الدين والسلم) أي لوجه الدين ورب السلم بدراهم ليدها
إلى الدائن عن دينه أو إلى المسلم اليه من رأس المال ففصله ألتها الخ (قوله بخلاف الشراء والودعة)
المراد بالشراء المشرى أي لوجه البائع بالمشرى أو المودع بالودعة ففصله المشتري أو صاحب الودعة
أن ذلك في الماء فأنقذه مع الأمر ويكون ذلك على الآخر وصيرها فضلا عنه مستعين لانه ليس للبائع اعطاء
غير المبيع ولا للمودع اعطاء غير الودعة بخلاف القرض والمديون ورب السلم فانه أن يتبدل ما جاء به ويعطى
غيره لانه قبل القبض باق على ملكه وقد في الخلف الشراء بما إذا كان محصيا أي لا القاسد لا يفيد الملك قبل
القبض فيكون على ملك البائع (قوله وعزاه لمقرئ الرواية) ظاهره أن الصغير عائد على صاحب الثانية
لانه نقل ما في المتن منافع أن ما في الشرع لم أره في الثانية وانما عزاه المصنف إلى غرب الرواية (قوله وفيها)
أي في الثانية معطوف على قوله وفيها (قوله بشرط رضى آخر) الظاهر أن أصل البشارة كشرط رضى
آخر اه ح (قوله وقيل لا) هذا هو الصحيح كالأغنية وفيها ولو كان الدين مؤجلا فأنقذه قبل حلول الاجل
يجوز على القبول اه وذكرنا شرح اعطاء الاجود بذكر الزيادة وفي الثانية وان اعطاه المديون أكثر
لمعامله وزنا فان كانت الزيادة تجرى بين الوزنين أي بان كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز وأجوعا على أن
الدائق في المائة يسير يجرى بين الوزنين وقد راد درهم والمدرهم كثيرا لا يجوزواختلفوا في نصف الدرهم قال
الدويش انه في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت كثيرة لا تجرى بين الوزنين إن لم يعلم المديون جهازا على
صاحبها وان علم واعطاهما اختاروا أن كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو محصيا لا يضرها التعويض لا يجوز
إذا علم الدافع والقباض وتكون هبة المشاع فيها لا يملك القسمة وان كان لا يضره التعويض وحلها جاز وتكون
هبة المشاع فيها لا يملك القسمة اه وسذكرنا شرح بعضه أقول باب الربا (قوله بأن يقرض الخ) هذا
يسمى الآن بالوصية قال في الدرر كره السبعة بضم السين ونقض الشراء فمقرضه منه وهي شيء يحكم ويصلى هذا
القرض به لا أحكام أمره وصورته أن يدفع إلى تاجر مبلغا قرضيا ليدفعه إلى صديق في بلد آخر ليستفد به معقود
خطر الطريق اه وقال في الثانية ونكره النسخة الآن يستقرض مطلقا وفي بعض ذلك في بلد آخر من
غير شرط اه وسأقي تمام الكلام عليها أكثرها لمخالفة (قوله كل قرض جزئنا عارم) أي إذا كان
مشروطا كالمعاقلة مع العبر ومن الخلاصة وفي الشريعة وإن لم يكن النفع مشروطا في القرض فعلى قول
الكرخي لا بأس به وبأن يضمنه (قوله فكره للمقرض الخ) الذي في رهن الأشياء بكرة للمقرض الانتفاع
بالرهن بالاذن الراهن اه سألنا قلت وهذا هو الموافق لما سذكره المصنف في أول كتاب الرهن
وقال في الخ من ذلوع من يد الله محمد بن أسلم العرقدي وكان من كتابه أنه سرقته لا ليجل له أن يتفق بشي
منه بوجه من الوجوه وان أذن له الراهن لانه أذن له الرضا لانه يستوفى دينه كمالا حتى به النسخة فضلا
تكون ربا وهذا أمر عظيم قلت وهذا مخالف لسنة المعتزلين أنه يجل بالاذن الآن يحصل على الديانة
ومافى المعتزلات على الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى إذا كان مشروطا بغيره فانه منفعه وهو ربا

(فروع) استقرض عشرة دراهم

وأرسل عبد ولا أخذها فقال

المقرض دفعته اليه وأقرضه

وقال دفعته الي مولاي فأفكر

المولى قبض العبد العشرة فالتول

لهواشي عليه ولا يرجع المقرض

على العبد لأنه أقرضه فضاهاجني

اتسبى • عشرون رجلا جاؤا

واستقرضوا من رجل وأمره

بالدفع لاحدهم فدفع ليس له أن

يطلب منه الاحصته قلت

وفساده همه التوكيل بقبض

القرض لا بالاستقرض فتنه

ونها استقرض العبد وزنا يجوز

ويؤتي جوارزه في الحرة بلا وزن

مثل رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن خيرة تعاطاها الجوران

أ يكون وباقضل ماراة المسلون

حسنا فهو عند الله حسن وماراة

المسلون قبضا فهو عند الله قبيح

وفيه اشارات التي اليسر بين قال

طاحنة القرض يجوز وبكره وأقره

المسئف قلت وفي معروضات

المفتي أبي السعود لو اذن زيد

العشرة بائني عشر أو ثلاثة عشر

بطريق المعاملة في زمانها بعد أن

ورد الامر السلطاني وقضى شيخ

الاسلام بأن لا تعطى العشرة بأزيد

من عشرة ونصف ونسبه على ذلك

فلم يتحمل ما يلزمه فأجاب بجزر

وبحسب الى أن تقرر قوته وصلاحه

فتقرر في هذه الصورة هل يرد

ما أخذ من الربح لصاحبه فأجاب

أن حصل منه بالتراضي ورد الامر

بعد الرجوع

والا فلا بأس به اه مافي المتخلصا وتعبه المحوى بأن ما كمل ربالا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على انه
لا حاجة الى التفرقة بعد أن القضي على ما تقدمت اى من انه يباح قلت ومافي الجواهر ضد فوفيقا آخر يحمل
مافي المتعبرات على غير المشروط ومما عرى المشروط وهو اولى من ابقاء الثاني ويؤيده ما ذكره مولانا هدى
المستقرض للمقرض ان كانت مشروطة والا فلا بأس به في الغيرة فمن رهن شجر الزيتون على أن يأكل الثمرتين
ثمرة تطعمه به بالدين بأنه يضمن (قوله دفعته) اى القرض والاولى دفعته اى العشرة (قوله فالتوكيل
الخ) مفهومة اه اذا أقرض العبد يلزمه لمافي الخليفة ولوأرسل رسول الرجل وقال ابعث اى بشرة
دراهم قرضا فبعت بها مع رسولك كان الاخر ضامنا لها اذا أقرض رسولك قبضا اه (قوله لأنه أقرضه فضاهاجني
يعنى) وهو كونه تابعا من سيده في القبض (قوله ليس له) اى ليس للمقرض أن يطلب منه اى من الطالب
الاحصته من القرض لأنه قبض الباقي بالوكالة من رفته (قوله لا بالاستقرض) هذا مخصوص على
فى جامع الفصولين بحث رجلا يستقرضه فاقرضه ضاع في يده فلو قال أرض للمرسل ضمن مرهه ولو قال
أرضنى المرسل ضمن رسولك والحاصل أن التوكيل بالاقرض جائز لا بالاستقرض والرسالة لا بالاستقرض
تجوز ولو أخرج وصكيل الاستقرض كلامه مخرج الرسالة يقع القرض للاخر ولو خرج الوكالة بأن أضافه
الى نفسه يقع للتوكيل وله منه من امره اه قلت والفرق انه اذا أضاف العقد الى الموكل بأن قال ان فلانا
يطلب منك أن تقرضه كذا صار رسولك والرسول مفرد ومعه بخلاف ما اذا أضافه الى نفسه بأن قال أقرض
كذا اوقال أقرض فلان كذا فإنه يقع لنفسه ويكون قوله فلان بمعنى لاجله وقالوا انما يقع التوكيل
بالاستقرض لأنه توكيل بالتكدي وهو لا يصح قلت ووجهه أن القرض مله وتبرع ابتداء فيقع بالمستقرض
اذ لا يصح النيابة في ذلك فهو نوع من التكدي بمعنى التصاغة هذا ما ظهر لى (قوله استقرض العبد زين
يجوز) هو اختار مختارا فاقضى واحتجز بالوزن عن المجازفة فلا يجوز بحر ط (قوله ماراة المسلون) هو
من حديث احمد بن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال ان الله تقرر الى قلوب العباد فاختر له اصحابا فجعلهم
اصادريه ووزراء فيه خادما المسلون الخ وهو موقوف حسن وقامه في اقامه الحسنة ط (قوله يجوز
وبكره) اى يصح مع تكراره وهذا والاشراء بعد القرض لمافي الخيرة وان لم يكن النفع مشروطا في القرض
ولكن اشترى المستقرض من المقرض بعد القرض متاعا غنيا على قول الكرخى لا بأس به وقال الخصاص
ما أحبه لذلك وذكر الخلواني أنه حرام لأنه يقول لو لم أكن اشترته منه طالبى بالقرض في الحال ومحمد بن
بذلك بأسا وقال خواهر زاد ما قتل من السلف محمول على ما اذا كانت المنفعة مشروطة وذلك مكروه
بلا خلاف وما ذكره محمد محمول على ما اذا كانت غير مشروطة وذلك غير مكروه بلا خلاف هذا اذا تقدم
الاقرض على البيع فان تقدم البيع بأن باع المطلوب منه المعاملة من الطالب فواقته عشرون دينار بأربعين
دينارا ثم أقرضه مئتين دينار اخرى حتى صار له على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينار
ذكر ان الخصاص ما أقرضه اذ ذهب بمحدث سلمة اياهم بكونهم من مشايخ طر كذا وبكره هو وبطلوه اقرض
جزر منقعة اولوله لم يتحمل المستقرض غلاء الثمن ومن المشايخ من قال بكره لو كانا يجلس واحد والا
فلا بأس به لان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة فكانت ما وجدنا معافكات المنفعة مشروطة في القرض
وكان شمس الايمى الخلواني يفتي بقول الخصاص وابن سلمة ويقول هذا ليس بقرض جزر منقعة بل هذا بيع جزر
منقعة وهى القرض اه ملخصا وانظر ما سنذكره في الصرف عند قوله وسيع دودهم صحيح ودورهم غله
(قوله بطريق المعاملة) هو ما ذكره من شراء الشيء اليسر بين قال (قوله بأزيد من عشرة ونصف) وهذا
قضى اخرى بأزيد من احد عشر ونصف وعليها العمل ما خافى وله له ورود الامر بها من شرا عن الامر
الاول (قوله يجوز) لان طاعة امر السلطان بباح واجبة (قوله ما أخذ من الربح) أى اذا عا
ورده الامر ط (قوله ان حصل منه بالتراضي الخ) مفهومة اه لو أخذه بلا رضاه انه يثبت الرجوع
بإرادته عاورد به الامر وهو غير ظاهر له اه اذا أقرضه مائة وباعه سلعة ثلاثين مثلا عا مستقرضا فاشترى له
الشربة لم يكن فيه الاعتاقفاته الامر السلطاني لان مقتضى الامر الاول أن يبيع السلعة بخصه فقط لتكون
العشرة بعشرة ونصف ومقتضى الامر الثاني أن يعيدها بخصه عشر تكون العشرة بأحد عشر ونصف

ولا يخفى أن مخالفة الامر لا تقتضي فساد البيع لا ذلك لا يزيد على مخالفة أمر الله تعالى بالبيع وترك البيع وقت النداء فإذا باع وترك البيع بكرة البيع ولا يفسد كذا هنا لا يولى على أنه إذا فسد البيع وجب الفسخ ورد جميع الثمن وإذا صاع وجب جميع الثمن فلا وجه لذكر الزائد وأخذ ما ورد به الامر قط سواء قلنا بفساد البيع أو فساده فتعين أن هذا المفهوم غير مراد فتأمل (قوله لكن يظهر الخ) لا وجه للاستدراك بعد ورود الامر الواجب الاسراع بعدم الرجوع ط وقد يجاب بأن المراد أن المناسب أن يرد الامر السلطاني بالرجوع أى وإن أخذ ما أخذ ما تراضى لكن علت ما فيه (قوله وأقع من ذلك السلم الخ) أى أقم من بيع المعاملة المذكورة ما يملكه بعض الناس من دفع دراهم سلعا على حنطة أو نحوها إلى أهل القرى بحيث يردى ذلك إلى خراب القرية لأنه يجعل الثمن قليلا جدا فيكون اضراره اكثرا من اضرار البيع بالمعاملة الزائدة عن الامر السلطاني فيظهر أن المناسب أيضا ورود أمر سلطاني بذلك لبعض من يخالفه وظاهره أنه لم يرد بذلك أمر واقع سبحانه أعلم

• (باب الربا) •

لمافرغ من المراجعة وما يقعها من التصرف في البيع ونحو ذلك من القرض وغيره ذكر الربا لأن في كل منها زيادة لأن تلك الزيادة حلال وهذه حرام والحل هو الأصل في الأشياء والربا بكسر الراء وفتحها خطأ مقصور على الأشهر ويبنى برهان بالواقع على الأصل وقد يقال ريان على التفتيش كافي المصباح والتسوية إليه بروى بالكسر والفتح خطأ كافي المغرب (قوله ولو سكا الخ) تنبع فيه التهرب لكنه لا يتناسب تعريف المصنف فإنه يده بكونه بعبارة شرعية وهذا لا يدخل فيه وبالتسوية ولا البيع الفاسد إلا إذا كان فسادا لعله الرافعا للظاهر من كلام المصنف تعرف ربا الفضل لأنه هو المتبادر عند الاطلاق وإذا قال في الصرف فضل أحد المتعاضدين فم هذا يتناسب تعريف الكثرة بقوله فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال اه فإن الاجل في أحد العوضين فضل حكى بلا عوض ولما كان الاجل يقصد زيادة العوض كإعارة في المراجعة صحيح وصفه بكونه فضل مال حكى تأمل قال في الترتيب لآلية ومن شرائط الربا عصمة الدين وكونها مضمونين بالذات لا تفصصة أحد هاهنا عدم تقويمه لا يمنع فخره الأسر والتاجر مال الخريف أو المثل الذي لم يجر مجتبه متفاضلا حتى ومنها أن لا يكون البدلان مملوكين لأحد المتعاضدين كالسهم مع عبده ولا مشتركة فيه أبشره عنان ومفاضة كافي البدائع اه وسأفي بيان هذه المسائل آخر الباب (قوله والبيع الفاسد الخ) تنبع فيه الصبر عن البناء وتونه نظرقان كثيرا من البيع الفاسد ليس فيه فضل خال عن عوض كبيع ما سكت فيه عن الثمن ويبيع عرض بغير ما يؤم ولا يقبض القيمة ويمكث بالقبض وكذا يبيع جذع من شقف وذراع من ثوب بغيره التعويض ونوب من ثوبين والبيع إلى التزويد ونحو ذلك بحسب الفساد فيه الجاهلة أو الضرر ونحو ذلك فم يظهر ذلك في الفساد بسبب شرط فيه فمك لا أحد العاقدتين مما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ويؤيد ذلك ما في الزبني قبل باب الصرف في بحث ما يطل بالشرط الفاسد حيث قال والأصل فيه أن كل ما كان مبادلة مال بمال يطل بالشرط الفاسد لا ما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات لأن الشرط الفاسد من باب الربا وهو مختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاضات والتبرعات لأن الربا هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشرط الفاسد هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيه فضل خال عن العوض وهو الربا بعينه اه ملخصا (قوله ويصير دعوى الربا لو قاما لآلة ضمانه الخ) يعنى وإنما يصير ضمانه لو استهلكه وفي هذا الترتيب خفاء لأن المذكور قبله أن البيع الفاسد من جهة الربا وإنما يظهر لودكر قبله أن الربا من جهة البيع الفاسد لأن حكم البيع الفاسد أنه يملك بالقبض ويجب رده ولو قاما ورده أو قبله أو لمستهلكا وذكر في الجرع القنية ما حاصله أن شيخ صاحب القنية أتى حين كان يشتري الديار الردي بمجموعة دوائن ثم أرى غراموه عن الزائد بعد الاستهلاك بأنه يدا وأما بعض علماء عصره واستدل بقول البزدوى أن من جله مود البيع الفاسد جله العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض وخالفه بعضهم قائلا أن الأربا لا يعمل في الربا لأن رده ملحق بالسرعة وأيد صاحب القنية الأول بأن الزائد إذا ملكه المقاض بالقبض واستهلك

ليكن يظهر أن المناسب بالرجوع وأقع من ذلك السلم حتى أن بعض القرى قد خربت بهذا الخصوص اه

• (باب الربا) •

(هو) لغة مطلق الزيادة وشرعا (فصل) ولو سكا كما قد دخل وبالتسوية والبيع الفاسد فسادا من الربا ليعيب رذعن الربا لو قاما لآلة ضمانه لأنه يملك بالقبض قنية ويحرم

مطلب
في الأربا عن الربا

وضمن منه غلوم يصح الإبراء وزمته وقد مثل ما استهلكه لا يرتفع القصد السابق بل يتقرر بقصد المالك في الزائد
 ثم يمكن في ردة فائدة نقض عقد الإبراء حسب ما للشرع لأن الواجب حقا للشرع رد عن الإبراء فإما لا رد عنه
 اه واستحسنه في التبر قلت وحاصله أن فيه حقين حق العبد وهو رد عنه لو قاما ومنه لو مالكا وحق الشرع
 وهو رد عنه لنقض العقد المنهي شرعا وبعد الاستهلاك لا يأتي رد عنه تعين رد المثل وهو محض حق العبد
 ويصح إبراء العبد عن حقه فنقول ذلك البعض أن الإبراء لا يصلح في الإبراء لأن ردة حق الشرع إنما يصح قبل
 الاستهلاك والكلام فيما بعده ثم اعلم أن وجوب رد عنه لو قاما فإما لو وقع العقد على الزائد أمالوا عشرة
 دراهم بعشرة دراهم وزاده دأقوا به منه فانه لا يفسد العقد كما يأتي بيانه قريبا (قوله خرج مسألة تصرف
 الجنس بخلاف جنسه) كسبع كز وكز شعير بكزى وكز شعير فان لثاني فضلا على الأول لكنه غير خال عن
 العوض لصرف الجنس بخلاف جنسه والمنع فضل المتجانسين (قوله بمصار شرعى) متعلق بمحذوف صفة
 لفضل أحوال منه ولو لم يقط هذا القدر لثلث التعريف ربا النساء ويمكنه الاحتراز عن الذرع والعبد بالتصريح
 بنجبه (قوله فليس الذرع والعذريا) أى بدى ربا وبمصارى فهو على حذف مضاف أو الذرع والعذرى
 المذروع والمعدود أى لا يمتنع فيه مبادى والمرد بالفضل لتحق ربا التسيئة فلواجب حصة الذرع من الهوى
 بستة أذرع منه أو ستة بيضتين يابزويد لا لونية لأن وجود الجنس فقط يحترم كماله لا الفضل كوجود
 القدرة فقط كما يأتي (قوله مشروط) تركه أولى فانه مشعر بأن تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يلزم
 بالعناية فهستأنى فأن الزيادة بلا شرط ربا أيضا إلا أن يهاجى ما سأتى (قوله أى بالغ أو مشتر) أى ملا
 ختامه المقرضان والراهنان فهستأنى قال ويدخل فيه ما إذا شرط الاتصاف بالهين كالاستخدام والركوب
 والزراعة واللبس وشرب اللبن وكل الفر فإن الكل ربا حرام كافى الجواهر والتلف اه ط (قوله فلو شرط
 لغيرهما فليس ربا) مزاى البصر إلى شرح الوقاية وهذا مبني على ما حققنا من أن البيع القاسد ليست كاهما
 من الربا بل مافيه شرط فاقديه نفع للاحد المصدقين فافهم (قوله بل يعا فاسدا) عطف على محل خبر ليس
 ط وهذا مبني على ما تقدمه في باب البيع القاسد من أن الظاهر القاسد بشرط النفع لا الجنى وبه ادفع
 ما فى حواشئى ممكن (قوله فليس الفضل في الهبة ربا) أى وان كان مشروطا ط عن الذرة المتقى أى
 كالوفاة وهبتك كذا بشرط أن تقتضى شيئا فانه شرط فاسد لا تطل الهبة به كإساق قبل الصرف ونظام
 ما هنا أنه لو خدمه لم يكن فيه ماس (قوله فلو شرط الخ) تفرع على مفهوم قوله مشروط (قوله وزاده
 دأقنا) أى ولم يكن مشروطا بالشرء كما هو في عبارة الذخيرة المتقول منها فلو مشروطا وجب رده
 لو قاما كما مر عن القنية ثم إن قوله وزاده بغير المذكور يفيد أن الزيادة مقصودة وذكر ح أن الذى في المنع زادت
 بالنساء أى زادت الدراهم ونحوه أن الزيادة غير مقصودة لكن الذى رأته في المنع عن الذخيرة بدون تأه وكذا
 في الصرعنا وكذا رأته في الذخيرة أيضا فافهم (قوله وهذا) أى انعدام الربا بسبب الهبة أن ضررها أى
 الدراهم الكسرة فلو لم يضرها الكسر لم تصح الهبة إلا بصفة الدائق وتسليمه لا مكان التسعة (قوله وفي صرف
 الجمع الخ) قال في الذخيرة من الفصل الرابع في الحط عن بدل الصرف والزائدة فيه سوى أو حنيفة بن الحط
 والزيادة مضمرة بمصحتها والاتصاف بها بأصل المقدور وضاد المقدور تسويةها وكذا أو يوفى سوى بينها إلى
 فأطالها ولم يجعل شيئا منها مباحية مبتدأة ومحددة في نفسها فصح الحطية مبتدأة دون الزيادة والفرق
 أن في الحط معنى الهبة لأن الحطوط يصير ملكا للصطوط عنه بلا عوض بخلاف الزيادة إذ لو حطت تنقضي بأصل
 العقد وبأخذ حصة من المبيع والهبة تخلل بلا عرض والتخلل لا يصلح كإية عن التخلل بعوض
 فلذا أقرقاه اه قلت وتوضيحه أن الحط امتطاب بلا عوض فيجعل كإية عن الهبة لأنها تخلل بلا عوض أيضا
 بخلاف الزيادة فانها تكون من باقى الثمن عوضا عن المبيع فكانت تخلل بعوض فلا يصح جعلها كإية عن
 الهبة فلذا أبطلها (قوله كحل كل الثمن) وجه التشبيه أن حط كل الثمن لم يجعل هبة مبتدأة بالتصديق بأصل
 العقد فأنفذه لبقائه لا عن وكذا الحط هنا فانه لو اتفق بقوت التنازل وضد العقد فلذا جعل هبة مبتدأة
 (قوله والفرق بينهما حتى عندى) قد أمعنك الفرق وقال ح قال الشيخ قاسم ولكه ظاهر
 عندى لأن من الحط ما يمكن أن لا يلحق بأصل المقدور ويجعل هبة مبتدأة بالاتفاق وهو حط جميع الثمن فكان

قوله بخلاف جنسه هكذا يحطه
 باللام ولعل الأصوب بخلاف إياه
 كما هو في عبارة الشارح تأتلى اه
 محصيه

(خال عن عوض) خرج مسألة
 صرف الجنس بخلاف جنسه
 (بمصار شرعى) وهو الكيل
 والوزن فليس الذرع والعذريا
 (مشروطا) ذلك الفضل (لاحد

التعاقدين) أى بالغ أو مشترط
 شرط لغيرهما فليس ربا بل يعا
 فاسدا (في المعاوضة) فليس الفضل
 في الهبة ربا فلو شرى عشرة
 دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده
 دأقنا وهبه منه انعدم الربا ولم
 يفسد التراء وهذا إن شرطها
 الكسر لأنها هبة مشاع لا يقيم
 كافى المنع عن الذخيرة عن محدوق
 صرف الجمع أن حصة الزيادة والحط
 قول الامام وأن محمدا أيضا الحط
 وجهه هبة مبتدأة كحط كل الثمن
 وأصل الزيادة قال ابن مالك والفرق
 بينهما حتى عندى

المعنى كالشكل بخلاف الزيادة فانها لا تكون الا ملحقة بالعقد وبذلك يفوت التساوى ١ (قوله قال
 وفي الخلاصة الخ) اى قال ابن ملك ناقلا عن الخلاصة ما يفيد عدم الفرق بين الخط والزيادة فان قول الخلاصة
 لخاله اى وجهه زيادته جائز يشهد ذلك (قوله قلت الخ) استدراكا على الجمع وتأيدا لكلام شارحه ابن ملك
 (قوله صريح في عدم الفرق بينهما) اى بين الزيادة والخط فان ما قدمه من قوة ان وجهه منه انعدم الربا صريح
 فى أن زيادة الدائى محببة عند محمد شتافى قول الجمع انه اجاز الخط وأبطل الزيادة أقول والذي يظهر لى أن
 ما قدمه الشارح عن الذخيرة عن محمد صريح فى الفرق بينهما لافى عدمه لأن قوله ان وجهه منه انعدم الربا
 صريح فى أن الزيادة بدون الهبة باطلة لأن الخط والزيادة فى الفنى او فى المبيع غير الهبة ولذا لم يقتض بالعدد
 كما تقدم قبل فصل القرض فاذا اشترى قوبال بشره دراهم ودفع خمسة عشر فان جعل الخمسة زيادة فى الفنى وقبل
 الساع ذلك فى المجلس صرح والتفت بأصل العقد ان كان المبيع قاعا وان جعل الخمسة هبة لم تصر زيادة فى الفنى
 بل تكون هبة مستقلة فراجع لها شرط الهبة من الاقرار والتسليم سواء كان المبيع قاعا لا اذا عكس ذلك ظهر
 لك أن ما قدمه عن الذخيرة ليس من باب الزيادة فى الفنى اوفى المبيع لانه جعله هبة مستقلة حتى اشترط لها شرط
 الهبة وهو قوبه وهذا ان شربها الكسر الخ ومثله ما نقله ابن ملك عن الخلاصة فهذا صريح فى انه لا يصح زيادة
 وانما يصح به بشر وطها ولا مخالفة فيه لقول الجمع ان محمد أبطل الزيادة والماصل أن محمدا اجاز هذا الخط دون
 الزيادة لكنه يجعل الخط هبة مستقلة لا حاصلة لثلاثة بقصد العقد كما مر وما الزيادة فقد أبطلها لانها لو اتصفت
 بالعقد انفسه ولا يصح جعلها كتابة عن الهبة لما تفلذ ابطلت الا اذا وجهه الزيادة صريحاً ولو اذ قال فى الذخيرة
 وانما ايجز هذا الصنف لانه لو ايجز انما ايجز لمكان الربا فاذا اوجب الدائى منه فقد انعدم الربا اهـ هكذا يجب
 أن يفهم هذا المثل فافهم ثم لا يخفى أن هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة كالتسليم من الذخيرة فلو مشروطة
 ووقع العقد على الكل وجب نقض العقد طبق الشرع ولا تؤثر الهبة والاراء الابدال الاستلا كما تقرر من
 الفتية (قوله وعليه) اى على ما فهمه من الشافى بين العبادات المذكورة وعلمت عدمه وان الزيادة انما يصح
 اذا صرح بكونها هبة فتكون هبة بشر وطها ومع عدم التصريح فبى باطلة وهو الذى فى الجمع (قوله نفسد)
 لأن الزيادة والخط يخصصان عندنا على حقيقة ما لا يعمى الهبة واذا صحا التصاق بأصل العقد ففسد لعدم التساوى
 (قوله وعلمته) العلم لغة المرض الشاغل واصطلاحاً ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة وقامه فى الجبر
 (قوله اى علمه تحريم الزيادة) كذا فسر الضمير فى الفسخ وهو اولى من قول بعضهم اى علمه الزيادة وان كان هو
 المذكور ما يبالى لكنه يحتاج الى تشديد مضاف وهو لفظ تحريم فافهم وأراد بالزيادة الحقيقية كما فى قوله بعد اى
 الزيادة وأما كون المراد بها انما يبالى بالحكمة وهي الاجل ففيه أن المصنف لم يدخلها فى التعريف كما بيناه
 فانما يبادر اعادة الزيادة المعروفة وهي الحقيقية وأيضاً فان قوله بالقدرة مع الجنس يخص بالحقيقة لأن علمه بالحكمة
 أحدهما كما بينه بعده فقد عرفت الحقيقة وبين علمها لكونها هى المتبادرة عند الاطلاق ثم ذكر كلمة الحكمة
 تنميلاً للقائدة فانهم (قوله المعهود بكيل أو وزن) أشار الى ما فى الحواشى السديدة من أن آل فى القدر لله
 وبه أتدفع ما فى الفسخ من اعترافه على الهداية بشعوه الذرع والعقد لكن الاولى أن يقول وعلمه الكيل أو الوزن
 لكونه أوضح ولا يرد من الفسخ عن ابن كمال (تنبيه) ما ينسب الى الرطل فهو زنى قال فى الهداية معناه
 ما يساع بالاولاقي لا بتأقربت بعاريق الوزن حتى يتسبب ما يساع بها وزن بخلاف سائر المكيال اهـ قلت
 وليس المراد بالرطل والاولاقي معناه المتعارف بل المراد بالرطل كل ما يوزن به وبالاوفاق والاوزمة التى يوضع فيها
 الدهن ونحوه وتقدر بوزن خاص مثل كوز الزيت فى زماننا فانه يساع الزيت به ويحسب بالوزن هكذا يفهم من
 كلامهم وعليه فالاولاقي جمع واقية من الوقاية وهي المخذلة لانها يحفظ بها المائع ونحوه وتسمى وضعه فى الميزان
 بدونها ولذا قال الغزالي فى جمع فتح التون (قوله فليجز الخ) ترك التفرع على التمثل لظهوره ط اى
 كسب قفيز بغير قفيز منه حالا (قوله متساويا) أما اذا وجد التضاضل مع التسا فخرمة للتفضل أفاده
 ابن كمال ط (قوله وأحد هما تساء) اى ذوناء والجملة حالة قال ط فلو كان كل نيسة يهرم أيضاً لانه يسع
 الكلى بالكلى ابن كمال اى التسمية بالتسمية كمال ثم علم أن ذكر التساء للاعتراز عن التأجيل لأن القبض

قال وفى الخلاصة لوباع درهمها
 بدرهم وأحد هما أكثر وزنا لخاله
 زيادته جائز لانه هبة مشاع لا يقسم
 ولوباع قطعة لحم يعلم أكثر وزنا
 فهو اله الفضل لى يجوز لانه هبة
 مشاع يقسم قلت وما قد مشاع
 الذخيرة عن محمد صريح فى عدم
 الفرق بينهما وعليه فالكيل من
 الزيادة والخط والعقد صحيح عند
 محمد وكذا عند الامام سوى العقد
 فيفسد لعدم التساوى فليحفظ
 فالى لم أر من يبع على هذا (وعلمته)
 اى علمه تحريم الزيادة (القدر)
 المعهود بكيل أو وزن (مع الجنس)
 فان وجد احرم الفضل اى
 الزيادة (والنساء) بالمائة التأخير
 فليجز ببيع قفيز بغير قفيز منه متساويا
 وأحد هما تساء

في المجلس لا يشترط الا في الصرف وهو بيع الاثمان بعضها بعض امام اعداء قائمها بشرط فيه التعين دون
التفاضل كباقي (قوله كهروي - يهروين) الاولى ان يندبنيته كما عرفت في البصر وغيره ليكون مثالا لخل الفضل
والنساء بسبب ضد القدر والمنس فان الثوب الهروي والثوب المروي يسكون الزاء حسان كما يعلم مما يأتي
وليس يمكن ولا موزون (قوله لعدم العلة الخ) لان عدم العلة وان كان لا يوجب الحكم لكن اذا اعتدت العلة
لمزم من عدمها عدم لا يعم انما يؤثر لعدم بل لا يثبت الوجود لعدم علة فيسقط عدم الحكم وعدمه من الحرمة
فمباين فيه على عدمه الاصل واذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع مطلقا لاجابة الاماخره الدليل
سكان الثابت الخ فتح (قوله اي القدر وحده) كالخطبة بالثبوت (قوله والجنس) اي وحده كالهروي
يهروي مثله (قوله حل الفضل الخ) فيحل كزبر بركزي شعير حلالا وهروي يهروين حلالا ولو موحلا لم يحل
والحاصل كما في الهداية ان حرمة ربا الفضل بالوصفين وحرمة النساء بأحدهما (قوله ولومع التساوي)
مباينة على قوله وحرمة النساء فقط ح (قوله لوجود الجنسية) فيه ان علة الحكم هنا عدم قبول العدا التاجيل
لا لوجود الجنسية فلو لم يبيع هروي مثله لكان اولى ح (قوله واستثنى في الجمع الخ) وكذا في الهداية
حيث قال الا انه اذا سلم التقود في الزعفران ونحوه اي كالظن والحديد والنحاس يجوز الخ قال في الفتح فان
الوزن فيها تختلف فانه في التقود بالمشاغل والدرامم والفضات وفي الزعفران بالانساء والقيان وهذا اختلاف
في الصورة بينهما وفيها اختلاف آخر معنوي وهو ان التقود لا تتعين بالتعيين والزعفران وغيره يتعين وأخر
حكيم وهو ان لوباع التقود موازنة وقضها كان له فيما قبل الوزن وفي الزعفران ونحوه يشترط إعادة الوزن
فاذا اختلفا اي التقود ونحو الزعفران في الوزن صورة ومعنى وحكام يجمعهما القدر من كل وجه ثم ضعف في
الفتح هذه الفرق وقال ان الوجه ان يستثنى اسلام التقود في الموزونات بالاجاع كيلا يشد كذا ابواب السلم
وسائر الموزونات غير النقد لا يجوز ان تسلم في الموزونات وان اختلفت اجناسها كالسلم حديد في قطن وزيت
في جبن وغير ذلك الا اذا خرج من ان يكون موزونا ومن باب الصنعة الا في الذهب والفضة فلوا سلم حديد في اوزن جازا لافي
التقدير لان السيف يخرج من ان يكون موزونا ومنه في الحديد لانه لا يفسد بالجنس وكذا بخلاف في ان غير
التقدير مثله من جنسه يد ايد ناسا كان او وحيدا وان كان احدهما انقل من الاخر بخلاف في المذهب
والفضة فانه يجري فيها بالفضل وان كانت لاتع وزنا لان الوزن منصوص عليه فيها فلا يتغير بالصنعة
فلا يخرج من الوزن بالعادة (قوله وتقل ابن الكمال) عبارة ابن الكمال وعلة الكيل او الوزن مع الجنس
لم يقبل القدر مع الجنس لان القدر مشترك بين المكيل والموزون على تقدير ما ذكر بلزم ان لا يجوز اسلام الموزون
في المكيل لان احد الوصفين يهزم للنساء وقد نص على جواز اسلام الحنطة في الزيت اه وكتب في الهامش
ان المسألة مذكورة في غاية البيان اه قلت وحاصل ما ذكره انه لو عبر بالقدر ثم قال وان وحدهما احدهما الخ
لا فادح يهرم اسلام الموزون في المكيل لانه قد وجد القدر وان كان مختلفا بخلاف ما لو عبر بالكيل او الوزن اي
بأقل واحد الشئين فانه لا يشمل القدر والمختلف لكن فيه ان لفظ القدر مشترك كقوله ولا يجوز استعماله في
كلامه من عندنا فاذا ذكر لا بد ان يراد منه اما الكيل وحده او الوزن وحده فساوى التعبير بالكيل او الوزن
الا ان يدعي ان القدر مشترك معنوي لا لفظي تأمل (قوله ومفاده) اي مفاد ما ذكر من جواز اسلام منقود
في موزون اسلام الحنطة في الزيت فانه قد وجد في الاول القدر المتفق وفي الثاني القدر المختلف فافهم (قوله
ظهير) يهرم ما افاده عقبه من ان المراد بقوله وعلة القدر هو القدر المتفق كبعض موزون موزون او مكيل
بمكيل بخلاف المختلف كبعض مكيل موزون فبنيته فانه يتر ويستثنى من الاول اسلام منقود في موزون لا لاجاع
كاسر (قوله وقد مر في السلم الخ) بيان تصريح المراد لكن اعترض بان السلم سابق بعد هذا على نخصة قتبه
بالفناء والاصر بالتبني وفي بعض النسخ بالقاف اسم الكتاب المشهور وصاحب الفتنة قدم السلم الاول البيع
فصحه قوله وقد مر في السلم (تنبيه) ما افاده من ان حرمة النساء بالقدر المتفق مؤيد لما قلناه ان كمال من جواز
اسلام الحنطة في الزيت لا اختلاف القدر لكون الحنطة مكبلا والزيت موزونا وبني ما لو سلم الحنطة في شعير
وزيت اي في مكبل وموزون وقد نص في كافي الحماكم على انه لا يجوز عندهما ويجوز عندهم في حصة الزيت
(قوله متفاضلا) اي ونسبة وزنه لهما فانه كالحرام الفضل حرم النساء ولا عكس وكالحلال النساء حل

(وان عدما) بكسر الهمزة من باب

علم ابن حنبل (حلا) كهروي

يهروين لعدم العلة فيق على اصل

الاجابة (وان وجد احدهما)

اي القدر وحده والجنس حل

الفضل وحرمة النساء ولومع

التساوي حتى لو باع عبدا به

الى اجل لم يجوز لوجود الجنسية

واستثنى في الجمع والدرامم اسلام

منقود في موزون كيلا يشد كذا

ابواب السلم وتقل ابن الكمال عن

القاية جواز اسلام الحنطة في

الزيت قلت ومفاده ان القدر

ما قرأه لا يهزم النساء بخلاف

الجنس فليجوز وقد مر في السلم

ان حرمة النساء تصح في الجنس

وبالقدر المتفق فتبه ثم نزع على

الاصل الاول بقوله (لحرم بيع

كيلي ووزني بعينه متفاضلا

ولو غير معوم)

الفضل ولا عكس ١٥ (قوله خلافاً للشافعي) فإنه جعل الملة العلم والخبرة فمالس معلوم ولا عين فليس
 بربوي (قوله كبري) فبده استرازا عما إذا صطلح الناس على بيعه جزافاً فإن التفاضل فيه جائز منه قوله
 وزنى فإنه استرازا عما إذا لم يعارفوا وزنه وأعين بعض أنواعه كالسلف ١٥ ح أي فإن السلف خرج بالصفة
 عن كونه وزنياً فيلحق بيعه بجنسه متفاضلاً بشرط الحلول كما مر (قوله ثم اختلاف الجنس الخ) الأول ذكره هذا
 عند قوله قبله وإن عدماً الخ لأنه لا ذكر هنا لاختلاف الجنس لأن يقال إن قوله بجنسه يستدعي معرفة
 ما يختص به الجنس ليعلم ما يتبعه (قوله كما يسطه الكمال) حيث قال بعد ما تقدم فالحظنة والشعر جنسان
 خلافاً لما لا تنسهما مختلفتان اسمياً ومعنى وأفراد كل عن الآخر في قوله صلى الله عليه وسلم الحظنة والحظنة
 والشعر بالشعر يدل عليه والأحوال الطعام بالطعام والثوب بالثوب والمروي جنسان لا اختلاف للصنعة وقوام
 الثوب بها وكذا المروي المتسويح بقدر خراسان والبلد الأرمي والغالقاني جنسان والمفرقة جنس واحد
 والحديد والرصاص والشبه اجناس وكذا غزل الصوف والشعر وشم البقر والضأن والخز والألية واللم
 وشحم البطن اجناس ودهن البضغ والجبيري جنسان والادهان المختلفة أصولها أجناس ولا يجوز بيع
 زطل زيت غير مطبوخ بطل مطبوخ مطب لأن الطبيب زيادة ١٥ ملخصاً وسيد كراشوخ أن الاختلاف
 باختلاف الأصل أو المقصود أو بتبدل الصفة وبأن يأنه (قوله مقابل) الشرط تحقق ذلك عند العقد في القنع
 لو تابعا مجازفة تم كل بعد ذلك فظهر امتساوين لم يميز خلافاً لفرق العلم بالمساواة عند علمه بشرط المواز ١٥
 لكن ذكر في البراؤل كآب الصرف عن السراح لو تابعا بها ذهب وأفضة بخضة مجازفة لم يميز فإن علم
 القسوى في المجلس وتفرع عن قض ص ١٥ فصل الأول على ما إذا علم التساوي بعد المجلس تأمل (قوله
 لا متفاضل) صريحه وإن علم بالمقابلة بما قبله إشارة إلى أن المراد الثاني في القدر فقط لا مقابلة في البيع القاسم
 من أنه لا يصح بيع درهم بدرهم استواء وزناً وصفه لكونه غير مقصد تأمل (قوله وبلا معيار شرعي) قال في
 المتق لم يحصر والمعرف في الكل والوزن أجازوا ما لا يدخل تحت الكل مجازفة كفاضة تتحاذر وصفة
 بجهتين لعدم وجود المعيار المعروف له مساواة فليحقق الفضل ولماذا كان مضموناً بالقيمة عند الاتفاق لا بالمثل
 ثم قال وهذا إذا لم يبلغ كل واحد من البدين نصف صاع فلو بلغه أحداهما لم يميز حتى لا يجوز بيع نصف صاع
 فصاعداً بجنسة ١٥ ثم رجع الحرمة مطاوعاً في يأنه (قوله لم يقدر المعيار بالذرة) قال في الجبر لو مالع ما لا يدخل
 تحت الوزن كالفردة من ذهب وفضة بما لا يدخل تحتها جبراً لعدم التقدير شرعاً لا يدخل تحت الوزن ١٥
 وظاهر قوله كالفردة أنها غير قيد ويزيد قول المصنف بذرة من ذهب الخ فيشمل الذرتين والأكثر ما لا وزن
 والقاهر أن الحبة معارضا فلو باع نصف درهم ونصف الحبة لم يميز كما سأل في آخر الصرف فقد اعتبروا الحبة
 مقدارا شرعياً في القنع عن الأسرار وما دون الحبة من الذهب والفضة لا قيمة له ١٥ ومتشاه أن ما دون الحبة
 في حكم الذرة فالمراد بالذرة هنا ما لا يبلغ حبة فافهم (قوله كضفة) بفتح الميملة وتسكون الفاء على الكعين
 كافي الصحاح والقياس لكن في المغرب والقاموس والتهذيب على الكف قهستاني (قوله ما لا يبلغ
 نصف صاع) أي فإذا بلغ نصف صاع لم يصح بيعه بجنسة كاذرناه أثناء القنع (قوله وفسل بفسلين)
 هذا عندهما وقد قال محمد لا يجوز رمي اختلاف على أن الفلوس الرابحة أثمان والأثمان لا تتعين بالعين فصار
 عنده كبيع درهم بدرهمين وعندهما لما كانت غير أثمان خلقة بطلت بغيرها بطلت بغيرها بطلت بغيرها بطلت
 تتعين بالعين كالعروض وتقامه في القنع (قوله بأعيانها) أي بسبب تعين ذات البدين وتقدر بهما
 فأناله للسمية لا بمعنى مع كائن فإنه حال ولم يميز بتكرار صاحبها كما تقرر قهستاني قلت كون الباء التسمية بعد
 لأن قوله بأعيانها مباشر للصحة البيع لا يجب كونها بمعنى مع لا يلزم كونه حالاً بل يجوز كونه صفة تأمل
 (قوله أنه قد في الكل) المتبادر من كلام القنع وغيره أنه قد لقوله وفسل بفسلين وقد يقال يعلم أنه قد لكل
 بالأولى لأنه إذا اشترط التعيين في مساواة الفلوس مع الاختلاف في بشائها أثماناً أو لا في غيرها بالأولى
 أن لا خلاف في أن غير هاليس أثماناً بل في حكم العروض فلا بد من تعيينها تأمل (قوله فلا كانا) أي البدلان
 وهذا بيان لغيره قوة بأعيانها (قوله لم يميز اتفاقاً) قال في التبر بعد غير أن عدم المواز عند اتفاق تعيينهما
 باق وان تقابسا في المجلس بخلاف ما لو كان أحدهما فقط وقضى الدين فإنه يجوز كذا في المحيط ١٥ وحاصله

خلافاً للشافعي (بجنس) كبري
 (وحديد) وزنى ثم اختلاف الجنس
 يعرف باختلاف الاسم التماس
 واختلاف المقصود كما يسطه
 الكمال (وسل) بيع ذلك (تأثالا)
 لا متفاضل (وبلا معيار شرعي)
 فإن الشرع لم يقدر المعيار بالذرة
 ومجادون نصف صاع (كضفة)
 بجهتين (وثلث وخمس ما لا يبلغ
 نصف صاع) (وضاحة يتحاذر
 وفسل بفسلين) أو أكثر (بأعيانها)
 لو أضره لكان أولى لما في التبر
 قد في الكل فلو كان غير معين أو
 أحدهما لم يميز اتفاقاً

أن الصور أربع مألوفة مابينين وهو مسألة المتن الخلافية وماذا أكتاغير معينين فلا يصح اتفاقا مطلقا وما لو عين أحد البديلين دون الآخر فیه صورتان فان قبض المعين بينهما صح والأقل وهذا مخالف لإطلاق المنصف الاتي في قوله باع فلما بعثها وأبى تأملها (قوله ويضنه يبيضين) فيه أن هذا مما لم يدخله القدر الشرعي كالسيف والسيفين والإبرة والبرتين فجواز التفاضل لعدم دخول القدر الشرعي فيها ويحرم النساء لوجود الجنس ط والجواب أن قول المنصف ولا معيار شرعي أعز من أن يصح كون مما يمكن تقديره بالمعيار الشرعي أولا فإلغاه في الكل عدم القدر كما صرح به الظلي وأقاده الشارح بعد فافهم (قوله وسيف يبيضين الخ) لأنه بالصنعة خرج عن كونه وزنا كما قلناه من الفتح (قوله وأنا بأقل منه) أي إذا كان لا يساع وزنا لما في الصرع الخافية باعناه من حديد يحميدان كان الأنا يساع وزنا تعتبر المساواة في الوزن والأقل وكذا لو كان الأنا من نحاس أو صفر باعنا بصفر اه (قوله فبتنع التفاضل) أي وإن كانت لا تساع وزنا لأن صورة الوزن منصوب عليها في التقدير فلا تعتبر بالصنعة فلا تخرج عن الوزن بالعادة كما قلناه من الفتح (قوله مما لا يدخل تحت الوزن) بيان قوله وذرة أشأره إلى ما قلناه من أن الذرة غير قيد (قوله يثلبها) أي يثلب الذرة وفي بعض النسخ تصفة المفرد الأولى وأولى واقفه فتوقه خفة يفتين الخ (قوله لجواز الفضل الخ) فترجع على جميع ما مر بيان أن وجه جواز الفضل في هذه المذكورات كونها غير مقدرة وتشرعوا وان أخذ الجنس فقد ثبت إحدى العتقين فلا محل للفضل وحرم النساء ولم يصرح بالمنصف بأشراط الحلول لعله محاسن (قوله حتى لو اتى) أي الجنس (قوله فضل) الأولى اسقاط الفاء لأنه جواب لو (قوله مطلقا) أي حالاً ونسبة (قوله وصحح كما قلناه الكمال) مفاده أن الكمال قل قصصه عن غيره مع أنه الذي بحث ما يصدق قصصه فانه ذكر ما مر من عدم التقدير شرعا عما دون نصف ماع ثم قال ولا يصح الخاطار إلى هذا بل يجب بعد التطليل بالتقصير إلى مساواة أموال الناس تحريم الفاحشة والخفة بالحفتين إيماناً كان مكاييل أصفهنا كما في بارزنا من وضع ربع القدر وعن القدر المصري فلا شك وكون الشرع لم يقد بعض المتغيرات الشرعية في الواجبات المالية كالكفارات وصدقة الفطر باقل منه لا يستلزم إهداراً لتفاوت الميئين بل لا يعمل بمدينتين التفاضل مع يقين تحريم إهداره ولقد أجاب غاية الجلب من كلامهم هذا ويرى المعنى عن محمد أنه كره الفرقتين وقال كل شيء حر من الكبرياء فالتطليل منه حرام اه فهذا كثر في تصحيح الرواية وقد نقل من بعده كلامه هذه الروايتان وله كصاحب الصروا والتهور والخ والشر بنسبته والتقدم (قوله كبر وشعر الخ) أي كنهه الأربعة والذهب والفضة كالخفاف في الموضن استقصائية كافي الحدز المتق (قوله لا يتغير أبداً) أي سواء وأقنه العرف وأصار العرف بخلافه (قوله ولو مع التساوي) أي التساوي وزناً في الحنطة وكيل في الذهب لا خصال التفاضل بالمعادار المنصوص عليه أما لو علمنا وساوينا في الوزن والكيل معا جاز ويكون المنقول وأله هو المنصوص عليه (قوله لأن النص الخ) يعني لا يصح هذا البسم ونقتر العرف فبدأ في الحقيقة لتبطل لوجوب اتباع المنصوص خال في الفتح لأن النص أقوى من العرف لأن العرف جاز أن يكون على باطل كتحارف أهل زماننا في أخراج الشوع والسرخ إلى المقار لبيان الصدواتين بعد ثبوته لا يمحى أن يكون على باطل ولأن هيئة العرف على الذين تصارقوه والتموه فقط والنص حجة على الكل فهو أقوى ولأن العرف إنما صار حجة بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم ماراة المسلمون حسناً فمعهذا الله حسن اه (قوله وما لم ينص عليه) كغير الأشياء الستة (قوله حل على العرف) أي على عادات الناس في الأسواق لا يهأ أي العادة دلالة على الجواز فصارت حجة للحدث فتح (قوله وعن الثاني) أي عن أبي يوسف وأقاده أنه رواية خلاف المتهور عنه (قوله مطلقا) أي وإن كان خلاف النص لأن النص على ذلك الكل في الشيء أو الوزن فيه ما كان في ذلك الوقت إلا أن العادة إذا ذاك كذلك وقد ثبتت قبيل الحكم وأجيب بأن تقرره صلى الله عليه وسلم إياهم على ما تعارفوا من ذلك بمنزلة النص منه عليه ولا يغير بالعرف لأن العرف لا يعارض النص كذا وجه اه فتح (قوله ورجحه الكمال) حيث قال عقب ما ذكرناه ولا يخفى أن هذه الألبام أبا يوسف لأن تصاراه أنه كتبه على ذلك وهو يقول يصار إلى العرف الظاهري بعد النص بناء على أن تغير العادة يستلزم تغير النص حتى لو كان صلى الله عليه وسلم جانيص عليه اه ونقاه فيه وحاصله

(وغيره يفتين) ويضنه يبيضين

وجوزة يوزنن وسيف يبيضين

ودواة بدواتن وأنا بأقل منه

ما لم يكن من أحد التقدير فيفتح

التفاضل فتح وإبرة يبرتين (وذرة

من ذهب وقضة مما لا يدخل تحت

الوزن يثلبها) لجواز الفضل

لقد القدر وحرم النساء لوجود

الجنس حتى لو اتى كخفة بر يفتين

شعر فيل مطلقا لعدم العله وحرم

الكل محمد وصحح كما قلناه الكمال

(ومائن) الشارح (على كونه

كيبا) كبر وشعر وتمويل

(أو وزنا) كذهب وقضة (فهو

كذلك) لا يتغير (أبداً) يصح

حنطة بمنزلة وزنا كما لو باع ذهباً

ذهباً أو قضة بضعة كيبا) ولو

(مع التساوي) لأن النص أقوى

من العرف فلا يترك الأقوى بالأدنى

(وما لم ينص عليه حل على العرف)

وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا

ورجحه الكمال

مطلب

في أن النص أقوى من العرف

توجيه قول أبي يوسف ان المعتبر العرف الطارى بأنه لا يخالف النص بل يوافقه لان النص على كسلة الاربعة ووزنه الذهب والقضة مبنى على ما كان في زمنه على الله عليه وسلم من كون العرف كذلك حتى لو كان العرف اذ ذاك بالعكس لورد النص موافقا له ولو تغير العرف في حياته صلى الله عليه وسلم لنص على تغير الحكم ومصلحة ان النص معقول بالعرف فيكون المعتبر هو العرف في أى زمن كان ولا يفتى أن هذا فيه تقوية لقول أبي يوسف فانهم (قوله وخرج عليه سعدى ائتدى) أى في حوائجه على العناية ولا يخصص هذا بالاستقراض بل مثله السبع والاجارة اذ لا بد من بيان مقدار الرثن أو الأجرة القبر المشار إليهما ومقدار الوزن لا يعلم بالعد كالعكس وكذا حال العلامة البركوى في أواخر الطريقة المحمدية أنه لأجل أنه لا اتفقت بالرواية الضعيفة عن أبي يوسف لكن ذكر شارحها سعدى عبد الغنى التابلسي ما حاصره أن العمل بالضعف مع وجود الصحيح لا يجوز ولكن نحن نقول إذا كان الذهب والقضة مضروبين فذكر العد كتابة عن الوزن اصطلاحا لان لهما وزنا مخصوصا ولذا تنش وضط والتقصان الحاصل بالقطع أمر جزمى لا يبلغ المصار الشرى وأيضاً فالدرهم المقطوع عرف الناس مقداره فلا يشرط ذكر الوزن إذا كان العدد دالاً عليه وقد وقع في بعض العبارات ذكر العد بدل الوزن حيث عبر في ذلك بذكر الدرهم الجار بعشرين ذهاباً في الكثير بعشرين ذياراً بدل عشرين مثقالاً اه ملخصاً وهو كلام وجهه ولكن هذا ظاهره فيما إذا كان الوزن مضبوطاً بأن لا يزيد ذياراً على دينار ولا درهم على درهم والواقع في زماننا خلافه فإن النوع الواحد من أنواع الذهب أو القضة المضروبين قد يختلف في الوزن كالجهاذى والعدلى والغزلى من ضرب سلطان زماننا أيده الله فإذا استقرت مناهة بدار من نوع فلا بد أن يوفى بدلها ما يضمن نوعها الموافق لها في الوزن أو يوفى بدلها وزناً أعدداً وأما بدون ذلك فهو ربالاً لأنه مجازفة والظاهر أنه لا يجوز على رواية أبي يوسف أيضاً أن المتبادر عملاً من اعتبار العرف الطارى على هذه الرواية أنه لو تعرف تقدير المكيل بالوزن وبالعكس اعتبر ما لو تعرف الفاء الوزن أصلاً كما في زماننا من الإقتصار على العدد بالانظر إلى الوزن فلا يجوز على الروايات المشهورة ولا على هذه الرواية لما يلزم عليه من إبطال نصوص التساوى بالكيل أو الوزن المتفق على العمل بها عند الأئمة المجتهدين نعم إذا غلب الفس على النقود فلا كلام في جواز استقراضها عدداً بدون وزن أتباع العرف بخلاف بعضها بالنقود والمخالصة فإنه لا يجوز إلا كما سبق في كتاب الصرف أن شاء الله تعالى ونعم الكلام على هذه المسألة بسقوط رسالتنا نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف فراجعها (قوله ويبيع الدقيق الخ) لاجابة إلى احتجائه فقد وجد في الضائفة عن أبي يوسف أنه يجوز استقراضه وزناً إذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى ١ ط وفي التشاركية وعن أبي يوسف يجوز بيع الدقيق واستقراضه وزناً إذا تعارف الناس ذلك استحسن فيه اه ونقل بعض المحققين عن تقيع المحبوبي أن بيعه وزناً جائز لأن النص عين الكيل في الحنطة ودون الدقيق اه ومقتضاه أنه على قول الكل لأن ما لم يرد فيه نص يعتبر فيه العرف اتفاقاً لكن سند ذكر عن الفتح أن فيه روايتين وأنه في الخلاصة جزم برأيه بعدم الجواز (قوله يعني بمثله) المراد من التخرج على هذه الرواية بيع الدقيق وزناً بمثله احترازاً عن بيعه وزناً بالدرهم فإنه جائز اتفاقاً كما في الذخيرة ونصه حال شح الاسلام وأجمعوا على أن ما ثبت كسبه بالنص إذا بيع وزناً بالدرهم يجوز وكذلك ما ثبت وزنه بالنص (قوله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس) ظاهره الصريح غير أن هذا في السلم في المنع عن الجهر وأما الاسلام في الحنطة وزناً فنه روايتان والفتوى على الجواز لأن الشرط كونه معلوماً وفي الكافي الفتوى على عادة الناس ١ ط حال في التهر وقول الكافي الفتوى على عادة الناس يقتضى أنهم لو اعتادوا أن يسلوا فيها كلاً أو لم يوزنوا لا يجوز ولا يفتى ذلك بل إذا اقتضاعاً معرفة كل أو وزن بقي أن يجوز ولو جود الصحيح واتقاء المنع كذا في الفتح اه والحاصل أن عدم جواز الوزن في الأشياء الأربعة المنصوص على أنها كسيلة انعامهم إذا بيعت بمثلها بخلاف بيعها بالدرهم كما إذا أسلم درهم في حنطة فإنه يجوز تقديرها بالكسك أو الوزن وظاهر الكافي وجوب اتباع العادة في ذلك وما يجته في الفتح ظاهره أنه ما قلناه اتفاقاً عن الذخيرة (قوله بجرواؤه المصنف) الظاهر أن مراده بهذا تنقية كلام الكافي وأنه لم يرض بما ذكره في التهر من التبع لكن علت ما يؤيده (قوله والمعتبر تعين الربوى في غير الصرف) لأن غير الصرف يعين

مطلب
في استقراض الدراهم عدداً

وخرج عليه سعدى ائتدى
استقراض الدراهم عدداً ويبيع
الدقيق وزناً في زماننا يعني بمثله
وفي الكافي الفتوى على عادة
الناس بجرواؤه المصنف
(والمعتبر تعين الربوى في غير
الصرف)

بالعين ومنكم من التصرف فيه فلا يشترط قبضه كالشباب أي إذا بيع ثوب شرب بخلاف الصرف لأن القبض شرط فيه للتعين فإنه لا تعين بدون القبض كذا في الاختصار وحاصله أن الصرف وهو ما وقع على جنس الثمن ذهاباً وفضة بجنسه أو بخلافه لا يحصل فيه التعين إلا بالقبض فإن الأثمان لا تعين بملكها إلا إذا كان لكل من العاقدين ثبوتها أما غير الصرف فإنه يعين بمجرد التعين قبل القبض **(قوله له صوغ ذهب وفضة)** عطف خاص على عام فإن المصوغ من الصرف كما صرح به الشارح في بابه وكأنه خصه بالذكر دفع ما توهم من خروجه عن حكم الصرف بسبب الصنعة **(قوله حتى لو باع الخ)** قال في الصريته كما ذكره الاستيعاب بقوله وإذا أتباعاً كلياً بأكلي "أورني يا وزني كلاهما من جنس واحد أو من جنس مختلفين فإن البيع لا يجوز حتى يكون **كلاهما عيناً** أضف إليه العقد وهو حاضر أو غائب بعد أن يكون موجوداً في ملكه والتقابض قبل الافتراق بالآبدان ليس بشرط لجواز الإتيان بالذهب والفضة ولو كان أحدهما عيناً أضف إليه العقد والآخر ديناً موصوفاً في الذمة فإنه يطران جعل الدين منهما مائناً والعين مبيعاً جازاً لبيع بشرط أن يعين الدين منهما قبل التفريق بالآبدان وإن جعل الدين منهما مبيعاً لا يجوز أن أحضره في المجلس والذي ذكره الباء عن وما يدخل فيه الباء مبيعاً فإنه إذا قال بعثك هذه الخطة على أنها تقبض بقبض خبطة جيدة أو قال بعثت منك هذه الخطة على أنها تقبض بقبض من شعير جيد فإن لا جعل العين منهما مبيعاً والدين الموصوفين مائناً ولكن قبض الدين منهما قبل التفريق بالآبدان شرط لأن من شرط جواز هذا البيع أن يجعل الافتراق عن عين بعين وما كان ديناً لا يعين إلا بالقبض ولو قبض الدين منهما ثم تفترق جازاً لبيع قبض العين منهما أو قبض ولو قال اشترت منك شعير خبطة جيدة بهذا القبض من الخطة أو قال اشترت منك شعير جيد بهذا القبض من الخطة فإنه لا يجوز وإن أحضر الدين في المجلس لأنه جعل الدين مبيعاً فصار بائعاً ما ليس عنده وهو لا يجوز **اه ح (قوله خلافاً للشافعي)** في بيع الطعام أي كل مطعوم خبطة أو شعيراً أو لم أو فاكهة فإنه بشرط فيه التقابض ونعامة في الفتح **(قوله ويجد مال الربا ورثته سواء)** أي فلا يجوز بيع الجيد بالردى بمخافه الرأيا المستلجلاً لأحد الراتقاء في الوصف هداية **(قوله لاحقوق العباد)** عطف على مال الراتقاء في المنقذ بمال الرأيا المألومة معتبرة في حقوق العباد فإذا أنصف جيد الزم منه مقدراً وجوده أن كان مثلاً وقبضه أن كان مبيعاً ولكن لا تنصق أي المألومة بإطلاق عقد البيع حتى ولو اشترى خبطة أو شمساً فوجده رد باللاعب لأثره كافي الصرم عزاً إلى صرف المخط **اه ح** أي لأن المبيع هو العارض على أصل الخلقة والمألومة أو الرأيا في الشيء أصل في خلقة بخلاف المبيع العارض كالكسوف في الخطة أو عطفها في الرأيا لا لرداءة الإباحة شرط المألومة كما قد منسأته في خيار المبيع (تنبيه) أراد حقوق العباد ما ليس من الأموال الربوية أي ما لا يجمعها قدر وجنس ولا يتقيد ذلك بالاتلاف ولذا قال البيهقي قد بالأموال الربوية لأن المألومة في غيرها لها قيمة عند المتأبلة بجنسها كن اشترى ثوباً جيداً شرب ردى وزيادة درهم بازاً المألومة مكان ذلك جازاً كافي الأخيرة **اه (قوله إلا في أربع الخ)** فيه أن هذه الأربعة من حقوق العباد أيضاً وإن كان المراد من حقوق العباد خصوص الثمن عند التعدي فالمناسب أن يذكرهم مع الأربع ويقول إلا في خمس ثم إن الأولى ذكرها في المبر بصفاته قال وتعتبر أي المألومة في الأموال الربوية في مال التبيع فلا يجوز الرصص بيع قبض خبطة جيدة بقبض ردى وبني أن تعتبر في مال الوقت لأنه كالتيتم ثم قال وفي حق المرض حتى يتخذ من الثلث وفي الرهن القلب إذا انكسر عند المرض ونقصت قيمته فإن المرضين يضمن قيمته ذهباً ويكون رهنا عنده أو قلت والقلب بضم الصاد ومكون اللام ما ليس في الذراع من فضة جمعه قلبه كقرط وقرطة وهي الحلق في الأذن فإن كان من ذهب فهو السوار كما في البيهقي عن شرح النخعي في الغلطى وقوله فإن المرضين يضمن قيمته ذهباً فأجاب أن ضمان القيمة إنما يكون من خلاف جنسه إذ لو ضمن قيمته فضة وهو أكثر من وزنه بسبب الصباغة يزم الربا ولو ضمن مثل وزنه يزم بطلان حق المالك في تعضيبه القيمة من خلاف الجنس أعمال حتى الشرع وحسن العبد وليس هذا خاصاً بقلب الرهن بل مثله كل مثلي تعيب بفساد أو نحوه فإنه يضمن بقيته من خلاف جنسه كما قد منسأته في باب خيار الشرط فيقالو مكان انكسر للشرى وملك في ردى ولا يزم قبض القيمة قبل التفريق لأنه صرف حكماً لا حقيقة كما سنده كره في الصرف وبما تقرر أنه علم أن استثناء هذه

ومصوغ ذهب وفضة (بلا شرط تقاضى) حتى لو باع برأيه بعينه ما وشره فقبل القبض جاز خلافاً للشافعي في بيع الطعام ولو أحدهما ديناً فإن هو الثمن وقبضه قبل التفريق جاز ولا لا كعبه ما ليس عنده سراج (وجد مال الربا) لاحقوق العباد (ورثته سواء) إلا في أربع مال وقت وثمن ومرض وفي القلب الرهن إذا انكسر أشياء (باع فليس بمثلها) أو بدراً هم أو بدناً

المسائل من أحد اربطه بآيات اعتبارها بما هو لمراد الحق البديهي على وجه لا يؤثر في ابطال الحق الشرع فحقايل انه يفهم من استثنائها انه يجوز للموصي بيع قفيز جدي بقفيز ردي بشرط البعوضة المعتبرة في مال النية وفهمه من بقية المسائل وهو خطأ للزوم الرباعية وارد لان المراد انه لا يجوز اهداء اربطه في مال النية ونحوه حتى لا يجوز للموصي بيع قفيزه الجدي بقفيز ردي ولا يلزم من اعتبار واحد الحظن اهداء الحق الاثر فاعتقم تحقيق هذا الغرض (قوله فان تعدا اهداها جاز الخ) نقل المسألة في العرعن المحيط لكنه وقع فيه تحريف حيث قال وان تفرقا لا يفيض اهداها جاز وسواء لم يفيض كما عبر الشارع وبه عليه الرمي ثم انه نقل في البرقية عن الذخيرة في مسألة بيع فلس خيلين بأعينهما أن محمدا ذكرها في صرف الاصل ولم يشترط التقاض وقد كرى الجامع الصغير ما يدل على انه شرط بينهم من لم يصحح الثاني لان التقاض مع التصيين شرط في الصرف وليس به وبهم من صحه لان النولس لها حكم العروض من وجه وحكم العين من وجه لحاذا التقاض للاول واشترط التقاض للثاني اهـ وانت خبير بأن لفظ التقاض يفيد اشتراطه من الجانبين فقولنا فان تعدا اهداها جاز قول ثالث لكن نعين على ما في الاصل على هذا فلا يكون قولنا آخر لان ما في الاصل لا يمكن جعله على انه لا يشترط التقاض ولو من أحد الجانبين لانه يكون افتراضا عين دين بدين وهو غير صحيح فنعين جملة على انه لا يشترط منهما جمعا بل من أحدهما فقط فصارا لمحال أن ما في الاصل يفيد اشتراطه من أحد الجانبين وما في الجامع اشتراطه منهما ثم ان الذي متراشط التصيين في الدين أو أحدهما مع التصيين في المجلس فلو غير معين لم يصح وان قضائي المجلس فقولنا متراشط نظر (تدبره) سئل الحانوتي عن بيع الذهب بالنولس نسبة فاجاب بأنه يجوز اذا قبض احد الدين لمافي البرازية لو اشترى مائة فلس بدرهم حصتي التقاض من أحد الجانبين قال وسئل ما لو باع فضة أو ذهبا بالنولس كافي الجرع المحيط قال فلا يفرق عما في تساوي فائري الهديا به من انه لا يجوز بيع النولس الى ابل بذهب أو فضة لقولهم لا يجوز اسلا موزون في موزون الا اذا كان المسلم فيه مبيعا كزعفران والنولس غير مبيعة بل صارت آتاما اهـ قلت والجواب على ما في فتاوى فائري الهديا على ما دل عليه كلام الجامع من اشتراط التقاض من الجانبين فلا يعترض عليه بما في البرازية المأمول على ما في الاصل وهذا أحسن مما اجاب به في صرف التهر من أن مراده بالبيع السلم والنولس لها شبهة بالن ولا يصح السلم في الاغان ومن حيث انها عروضة في الاصل امكنني بالقض من أحد الجانبين تأمل (قوله فيجوز كفضا كان) اي سواء كان العلم من جنس ذلك الحيوان أو لا مساويا لمافي الحيوان اولا نهر (قوله اما نسبة فلا) لانه ان كانت في الحيوان أو في العلم كان سلوهو في كل منهما غير صحيح نهر (قوله وشرط بمجوز زيادة الجاهل) قال في التهر وقال محمد ان كان يغير جنسه كعلم البقر بالشاء الحية جاز كفضا كان وان كان يفسده كعلم شاة بشاة حية فلا بد أن يكون العلم المفترضا أكثر من الذي في الشاة لتكون الشاة بمثابة مثله من العلم وباق العلم بمثابة السقط (قوله ولو باع مذبوحه بحية) قال في التهر ما على قوله من مظاهر ما على قول محمد فلا نه علم بطم وجملة زيادة العلم في أحدهما مع مقلتها بازا السقط اهـ والقاهر انه يقال ذلك في المذبوحه بالمذبوحه ط (قوله وكذا المسوخين) اي وكذا بيع المسوخين فقه حذف الضاف وإبقاء المضاف اليه على اعرابه (قوله عن السقط) فخصين قال في الفتح المراد به ما لا يطلق عليه اسم العلم كالكرش والمعلق والمذلول والاربع اهـ (قوله كراس) بكسر الكاف نوبين القطن الأبيض قاموس (قوله كفضا كان) مضافا ومتفاضلا ح (قوله لا اختلافهما جينا) لانه وان اتحد الاصل فقد اختلفت الصفة كالخططة والمنزوعة والاختلاف جنس كاسمائي وعطف في الاختيار باختلاف المقصود والمعار (قوله في قول محمد) وقال أبو يوسف لا يجوز الاعسار أو يجر وأقار أن بيع الكراس بالقطن لا خلاف فيه وبه صرح في الاختيار قلت لان القطن يصير غزلا يصير كراسا فانزل أقرب الى القطن من الكراس فلذا اذى أبو يوسف الجاهلية بين القول والقطن لا بين الصكرام والقطن (قوله وهو الاصم) والفتوى عليه كافي الاختيار وفي الجهر انه الاظهر (قوله وفي القضية) اي عن أبي يوسف (قوله لانهما لا يجوزون) اي بل أحدهما موزون فقط وهو القول أم يصحهما القدر لحا نزاع أحدهما الاخر متفاضلا وقوله لا جنس الى بل هما جنس واحد لانهما من أجزاء القطن فلهذا بقوله يدايد فيصير النساء لاتحاد الجنس ويظهر أن ما في القضية محمول على ثياب يمكن تفضها

فان تعدا اهداها جاز وان تفرقا
بلا قبض اهداها لم يجز لما مر
(كجاء بيع سلم يصحون ولومن
جنسه) لانه بيع الموزون باليس
يجوزون فيجوز كفضا كان بشرط
التصيين اما نسبة فلا شرط محمد
زيادة الجاهل ولو باع مذبوحه
بحية أو مذبوحه جاز اتفا أو وكذا
المسوخين ان تساوا ووزنا ابن
مك وأراد بالمسوخة المصولة
عن السقط ككرش وأمعاء
جبر (و) كجاء بيع (كراس
بطن وغزل مطلقا) كفضا كان
لا اختلافهما جينا (كبيع قطن
بقرن) القطن (في) قول محمد وهو
(الاصم) حاوي وفي القضية لباس
يفزل قطن ثياب قطن يدايد لانهما
نسبا يجوزون ولا جنس وكذلك
فزل كل جنس شيابه اذ لم يوزن

لكن لا تبايع وزنا كما يهده آخره فظهر اتحاد الجنس نظر المابعد التقص وحسنه فلا يخالف قول الشارع
 في بيع الكرباس بالنظن لا بخلافهما بخلاف الكرباس بالتقص يعود غزلا لا غزلا فاختلاف الجنس بعد
 التقص في صورة بيع الكرباس بالنظن موجود لان الظن مع الغزل جنسان على ما هو الاصح بخلافه في صورة
 بيعه بالغزل ويدل على هذا الجدل قوله في التارخانية عن الغاية ويجوز بيع الثوب بالغزل كفسما كان الانوبا
 يوزن ويقتضاه فافهم (قوله خلافاً للشيخ) حيث قال وزنا وكأنه سيقن ثم ح (قوله في الحال)
 متعلق بقوله مثلاً (قوله لا المال) بمذاهمزة اي لا يعتبر التماثل بعد الخلف (قوله خلافاً لها)
 راجع لقوله او غير وجوه لها قالت الاغمة الثلاثة ابايع الربط بالربط فهو جائز بالاجماع كما في التهر وغيره
 (قوله لم يميز انضماماً) لان المجازفة والوزن لا يبيعهما النساء كلالان أحدهما قد يكون أثقل من الآخر
 وزنا وهو أقصر كلاً أفاده ط (قوله اوزيب) فيه الاختلاف السابق وقيل لا يجوز انضماماً مجر وحكي
 في التقص فيه قولين آخرين الجواز انضماماً والجواز عندهما بالاعتبار كلزيت بالزيتون (قوله كذلك) اي
 في الحال لا المال اه ح وهذا بالنظر في عبارة الشرح أما على عبارة المتن فلا شارة في قوله مثلاً فافهم
 (قوله سكنين وريتان) وكسمن وجوز وكسري واجاص فتح (قوله يباع برطباريا الخ) بفتح الراء
 وسكون الطاء خلاف السابس وهذا تصرع بوجه الشبه المتبادر من قوله وكذا وهذا على اختلاف المازين
 الامام وصاحبه (قوله مثله) اي رطباريط اوميلوا بجلول وقوله وباليابس اي رطباريايس اوميلوا يابس
 فالصور اربع كما في العناية (قوله متفرع) الذي في الهداية والدرر وغيرها متفرع وفي العزيمة عن المغرب
 المتفرع بالفتح لا غير من أشنع الزيب في الخامة اذا ألقاه بثل وقترح منه الخلاوة اه (قوله خلافاً له)
 راجع لما ذكر في قوله كسب بر اي هنا كافي القم وذكر بأن الأصل أن المجد اعتبر المماثلة في أعدل الاحوال
 وهو المال عند الخلف وهما اعتبارهما في الحال الآن أبايوسف تركه هذا الأصل في بيع الربط بالفتح حديث
 الهى عنه ولا يلحق به الا ما في معناه قال الحلواني الرواية مضمومة على محمد أن يبيع الخبطة المملوكة بالبابية
 انما يجوز اذا انتفعت اما اذا لم تنفع من ساعها يجوز بيعها بالبابية اذا اتساها بكلا (قوله وفي العناية الخ)
 بيان لما يبيح بيعه من المتبايعين المتفاوتين وما لا يجوز وأورد على الأصل للذلل جواز بيع البر المجلول
 بجله وباليابس مع أن التفاوت بينهما يصنع العبد قال في الفتح واجب بأن الخبطة في أصل الخبطة رطبة وهي مال
 الرابا الذلل والابل بالهاء يبيدها الى ما هو أصل الخبطة فيا فتم بغير خلاف القلي (قوله فهو ساقط الاعتبار)
 فيجوز البيع بشرط التساوي (قوله كما سيجي) اي قريبا في قوله لا يبيع البر بدقيق الخ (قوله لحوم مخففة)
 اي مخففة الجنس كهم الابل والبقرة والتمغ بخلاف البقر والجلوس والمغز والضان (قوله يداييد)
 فلا يعمل النساء لوجود القدر (قوله ولين بقر وغنم) الاولى تقديمه على قوله بعضها بعض وفي نسخة ولين
 بقر بفتح اي بقر غنم وهذه النسخة الاولى (قوله باعتبار العادة) اي باتخاذ المثل منه (قوله ونسجم بطن
 بأية اولم) لانها وان كانت كليهما من الشان الأثم أجناس مختلفة لا اختلاف الاسماء والمقادير نهر قال
 ط فقوله بعد لا اختلاف أجناسها يرجع الى هذا أيضا (قوله بالفتح) اي فتح الهمة وسكون الادم يقتضف
 الباء المتناة النسخة (قوله بيز اودق) لان الخبز بالنسخة صار جنسا آخر حتى يخرج من أن يكون مكلا والابر
 وأدق مكلا ن فيلزمهما القدر ولا الجنس حتى يجازي بيع أحدهما بالآخر نسبة مجر وبأي قنانه قريبا
 (قوله ولومنه) اي ولو كان الدقيق من البر (قوله وزيت مطبوخ بغير الطبخ الخ) كذا في البحر وقال
 في الفتح واعل أن الهامة تكون باعتبار ما في الفتح ففتح النسخة كافي الهامة العينة وذلك كلزيت مع الزيتون
 والشرح مع السهم وتنتج باعتبار ما أضفت اليه فيفتح الجنس مع اتحاد الأصل حتى يجوز التفاضل بينهما
 كدهن النسخ مع دهن الورد أصلهما واحد وهو الزيت أو الشرح فصار اجنس باخلاف ما انفصله
 من الورد أو بالفتح فكلما في الاختلاف المقصود والفرض وعلى هذا قال الوشم الى الأصل ما عليه دون
 الاختراز مخاضا لحي أجازوا بيع قنمهم طيب بقنمين من غير المربي وكذا رطل زيت مطبوخ بغير طبلين
 من زيت لم يطيب فكلوا الراحة التي فيها أجازوا الزيادة على الرطل اه ملخصا وعلمه فيه فراحه وعلى هذا
 فقول الشارع وزيت مطبوخ ان أراد به الخفى لا يبيع لانه لا يظهر فيه اختلاف الجنس او الطبخ بغيره فلا

(و) كسب (رطب برطباريا وقر
 مثلاً) كلالا وزنا خلافاً للشيخ
 في الحال لا المال خلافاً لها
 باع مجازفة او موازنة لم يميز انضماماً
 ابن مالك (وعنب) وبنب او (زبيب)
 مثلاً (كذلك) وكذا كل غرة
 تحف كسمن وريتان يباع رطباريا
 رطباريا وباليابس كسب يز رطباريا
 اوميلوا بجله وباليابس وكذا يبيع
 قر اوزيب متفرع عنه وباليابس
 منها خلافاً له ذلي وفي
 العناية كل تفاوت خلق كالرطب
 والقر والحد والردى فهو ساقط
 الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد
 كالخبطة بالدقيق والخبطة المتلبة
 بغيرها يند كاسجي (و) كسب
 (لحم مخففة بعضها بعض
 متفاضلاً) يدايد (ولين بقر وغنم
 وخنم) دقل بفتحين ردى التهر
 وخمه باعتبار العادة (مثل عنب
 ونسجم بطن بأية) بالفتح ما يبيعه
 العوامية (اولم وخبز) ولومن
 بيز (بر اودق) ولومنه وزيت
 مط وخنم الطبخ ودهن مربي
 بالنسخ بغير المربي منه (متفاضلاً)

يسمى زنا قنن أن المراده المذهب وأن محبة مع متفاد مشروطة بما إذا كانت الزيادة في غير المذهب تكون الزيادة فيه بأزاء الزيادة التي في المذهب (قوله أو زنا) المناسب استقامته لا يفي عنه قوة بعده فكيف كان ولا نقول المذهب متفاضلا بعد بل جمع ما زنا وقال الشارح لا اختلاف أجناسها فافهم فوقع في التبر لفظ أو زنا في محله حيث قال وصح أيضا بيع الخبز بالبر والمذهب متفاضلا في أصح الروايتين عن الإمام قبل هو ظاهر مذهب علمائنا الثلاثة وعليه الفتوى عددا أو زنا كصفاء اصطلاحه لأنه بالصفة صار جنسا آخر والمذهب والدين مكيان فانتفت العتات اهـ (قوله فلو اتحد) حكم القبر والجاموس والمز والمضان وكذا البانها بغير (قوله إلا في لحم المذموم) فيوزع الجنس الواحد منه كالسمان والعصافير متفاضلا فصح وفي التفسيرات ولا بأس بطوم الطير واحدا باتين بدأ به كافي الظهيرية (قوله حتى لو وزن) أي واتحد جنسه لم يجرى أي متفاضلا (قوله أن لا اختلاف) أي اختلاف الجنس (قوله باختلاف الأصل) كمثل الدقل مع خل العنب ولم يترجم لحم الضأن (قوله أو المقصود) كشم المز وصف الفتم فإن ما يقصد بالشم من الأكلات غير ما يقصد بالصوف بخلاف لهما ولينهما فانه جعل جنسا واحدا كما يترجم الاختلاف أفاده في الفتح (قوله أو يتبدل الصفة) كالنزع الحنطة والزيت المذهب غير المذهب وبعبارة الفتح وزيادة الصفة بالزيت والعين (قوله وجازا الأخير) وهو بيع خبز بر أو دقيق (قوله ولو الخبز لينة) عبارة الدور والنساء في الآخر فقط والشارح أخذ ذلك من قوله به يفي لأنه إذا كان المتأخر هو البر جازا تفاضا لأنه أسلم وزنا في كلى والاختلاف فيما إذا كان الخبز هو اللينة فضاء وأجازه أبو يوسف ط (قوله والأحوط المنع الخ) قال في الفتح لكن يجب أن يمتنع وقت القبض قبض الجنس المسي حتى لا يصير استبدال بالم في قبض قبضه إذا قبض دون المسي صفة وإذا كان كذلك فلا احتياط في منعه لأنه قل أن يأخذ من النوع المسي خصوصا في قبض في أيام كل يوم كذا كذا رغبنا (قوله الأحسن الخ) أي بيع الخبز بالبر لينة ووجه كونه أحسن كون الخبز فيه غنا لا يبيع بالبر فيه شروط السلم تأمل وأصل المسألة في الأخيرة حيث قال في السلم وإذا دفع الحنطة إلى خبز جلة وأخذ الخبز فترى ينبغي أن يبيع صاحب الحنطة غائما أو سكتين من الخبز بألف من من الخبز مثلا ويحل الخبز غنا وبصفة بصفة معلومة حتى يصير ثانيا ذمة الخبز ويسلم الخاتم إليه أو يبيع الخبز غنا بغير صاحب الحنطة بالحنطة مقدرا ما يريد الدفع ويدفع الحنطة فيقبض على الخبز الذي هو غش هكذا قبل وهو مشكل عندي قالوا إذا دفع دراهم إلى خباز فأخذ منه كل يوم شيئا من الخبز فكما أخذ قبل هو على ما قلنا قلنا عليه اهـ ما في الأخيرة قلت ولعل وجه الاشكال أن اشتراطهم أن يقول المشتري كلما أخذ شيئا هو على ما قلنا قلنا عليه ليعلم ليكون يبيع مستأثرا على شيء متعين وهذا يقتضي أن الخبز لا يصير أن يكون ثانيا الذمة واللام يبيع إلى أن يقول المشتري ذلك ورأيت معزنا إلى خط المقدسي مانعه أقول يمكن دفعه بأن انفسه غنا في مختلف التي قبست عليها تأمل اهـ أقول بأنه أن البيع هو المقصود من البيع ولذا لم يبيع المذموم الا بشرط السلم بخلاف الفم فإنه وصف يثبت في الذمة ولذا سمع البيع مع عدم وجود الفم لأن الموجود في الذمة وصف يطابقه لأن الفم كان حقيقته في الفتم من السلم على أن القبس عليها لا يلزم فيقول المشتري ذلك لأنه لو أخذ شيئا وسكت فصدق بما يتعاطى نعم لو قال حين دفع الدراهم اشترت منك كذا من الخبز وصار يأخذ كل يوم من الخبز يكون فاسدا ولا كل مكرره لأنه اشترى خبزا غير مشار له فكان البيع مجهولا كما قلنا مناه عن الوالوية أول البيع فمسألة بيع الاستمرار (قوله وكذا عدد أو عليه الفتوى) هذا موجود في عبارة التفسيرات عن الغمرات بهذا اللفظ فنرى وجوده فيها فكأنه مقطع من نصه ولعل وجه الالتقاء به منى على الالتقاء بقول محمد الأبي في استقراضه عددا (قوله وسبي) أي قرياشنا (قوله بدقيق أو سويق) أي دقيق البر أو سويق بخلاف دقيق الشعير أو سويقته فليجوز باختلاف الجنس أفاده في الفتح (قوله هو الجروش) أي الخشن وفي التفسيرات وغيره السويق دقيق البر الخلق ولعله يجرى فلا يثنى ما قبله (قوله ولا يبيع دقيق يسوق) أي سكتاها من الحنطة أو الكبر في الفتح فلو اختلف الجنس جاز قوله ولو متساويا فغير للاطلاق (قوله لعدم المسوى) قال في الاختيار والأصل أنه أن شبه البر أو شبهه النفسية لمهمة بالفتنة في باب الراسخا بالحرمة وهذه الأشياء جنس واحد قلنا إلى الأصل والمخلص

أو زنا كصف كان لا اختلاف أجناسها فلو اتحد لم يجر متفاضلا إلا في لحم الطير لأنه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجر زنا وفي الفتح لحم الدجاج والأوز وزن في عادة مصر وفي التبر لعله في زنه أما في زماننا فلا والحاصل أن الاختلاف باختلاف الأصل أو المقصود أو يتبدل الصفة فيبقى وجاز الأخير ولو الخبز نسيئة به يفي ديد إذا في بشرائط السلم لحاجة الناس والأحوط المنع إذا قبض من جنس ما يبيع وفي التفسيرات معزنا لقراءة الأحسن أن يبيع خاتما متلا من الخبز بقدر ما يريد من الخبز ويحل الخبز الموصوف بصفة معلومة غنا حتى يصير ثانيا ذمة الخبز ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه معزنا للمضمرات يجوز السلم في الخبز وزنا وكذا عددا وعليه الفتوى وسبي جوازا استقراضه أيضا (و) جاز يبيع (البر بالجنس) لا اختلاف المقاصد الاسم حادى (لا) يجوز (بيع البر بدقيق أو سويق) هو الجروش ولا يبيع دقيق يسوق (مطلقا) ولو متساويا لعدم المسوى

أي عن الرهاو التساوي في الكل وإياه متعدد لا تكسب الدقيق في المكال أكثر من غيره وإذا عدم الغلص حرم البيع **(قوله خلافا لهما)** هذا الخلاف في بيع الدقيق بالسويق كالموصوع الزيلعي فأجازاه لانهما جنسان مختلفان لا اختلاف الاسم والمصدق ولا يجوز نسبة لأن التدرج بينهما ط وكذا القصر على ذكر الخلاف في هذه المسألة في الهداية وتضمنها وفي شرح درر البحار ومنع إضافتها أن يساع البر بأثره كدقيق وسويق ونخالة والدقيق بالسويق ممنوع عنده مطلقا وجوزاه مطلقا **(قوله متساويا كلا)** نصب متساويا على الحال وكلا على التميز وهو بمنزلة نسبة مثل تصب عرفا والاصل متساويا كله **فتح** **(قوله إذا كانا مكسوبا)** لم يذكر في الهداية وغيرهما بل عزاه في الذخيرة إلى ابن الفضل قال في الفتح وهو حسن ثم قال وفي بيعه وزنا روايتان ولم يذكر في الخلاصة إلا رواية المنع وفيها أيضا سواء كان أحد الدقيقين أخشن أو أدق وكذا بيع النخالة بالصلاة وبيع الدقيق المنحول بفراجه المنحول لا يجوز إلا بمثل أو ببيع الصلاة بالدقيق يجوز بطريق الاعتبار عند أبي يوسف بأن تكون الصلاة الخاصة أكثر من التي في الدقيق **(قوله وخطة مظنة بجنلة)** الفتي الذي يقبل على الشارو هو المحص عرفا قال في الفتح واختصافه قبله يجوز إذا تسويا كلا وقيل لا عليه قول في البسوط ووجه أن الشارو قد أخذ في أمدها كجنس الآخر والأول أولى اه **(قوله فاسد)** أي انقضاء فتح **(قوله والصم)** بكسر السين وكسح قصهما **(قوله الشريح)** بوزن جسر **(قوله حتى يكون الزن الخ)** أي بطريق العلم ولو جعل أوجه أنه أقل أو مساو لا يجوز إلا باختلاف أربع والجواز في أحدها فتح وكب بعضهم هنا أنه يؤخذ من نظاره في باب الصرف اشتراط القبض لكل من المبيع والقر في المجلس بعد هذا الاعتبار خصوصا من قبل الزيلعي بقوله لا اتحاد الجنس بينهما معنى باعتبار ما في ضمنهما وان اختلاف صورة فثبت بذلك شبهة المجانة والرايبت بالشبهة اه قلت وفيه غشوة مما تقدم مسامحا أن التقاض متبني في الصرف أما غيره من الروايات فالعبرة فيه التمين وتقبل الزيلعي بالجنسية لوجوب الاعتبار وحرمة التقاض بدونه قد بر **(قوله بالنخل)** بضم الناء المستعما استقر تحت التي من كدره خاموس وغيره **(قوله يجوز بدنه الخ)** قال في الفتح وأفتى أن لا فسخة لنخل الجوز إلا أن يكون بيع بشره فلو قد كانا الصن لافضة لنخله فخره على زيادة العبر على ما يخرج اه **(قوله فسد بازادة)** ولا بقتن المساواة لأن التراب لا فسخة له فلا بيع بازائه شيء منع ط **(تنبيه)** مثل ما ذكر في الوجوه الأربعة بيع شاة ذات لبن أو صوف بلبن أو صوف والربط بالدرس والفتن بجه والقر شواء وقامه في التمسك **(قوله عند محمد)** وقال أبو حنيفة لا يجوز وزنا ولا عدد أو قال أبو يوسف يجوز وزنا ولا عدد به جزئي في التكرار في الزيلعي أن الفتوى عليه **(قوله وعليه الفتوى)** وهو المختار لتعادل الناس وحاجتهم إليه ط عن الاختصار وما عزاه الشارح إلى ابن مالك ذكره في التثنية أيضا كافتدائه في فصل القرض **(قوله واستحسنه الكمال)** حيث قال ومعه يقول قد أهدر الجبران فتاونه وبينهم يكون اقتراضه غالبا والقصاص يتناولهما معا وجعل المختارون الفتوى على قول أبي يوسف وأما أي أن قول محمد أحسن **(قوله ويمكنه لا)** أي وإذا أكل الغنات تندا والرغف نسبة لا يجوز بحر ونهر عن الجنتي وهكذا رأته في الجنتي قافهم وانظر ما وجه المسألين وقال ط في توجيه الأولى لأنه عددي متفاوت فصيل الرغف متباين أحد الرغيفين والآخر يجعل رغفا حكما متباين الرغف الثاني جنتي اه ولأنه في الجنتي ورد علمه ما في وجد الجنس حرم النساء كما في بيع ثمرة بقرتين وأيضا التعليل بأنه عددي متفاوت يقتضي عدم الجواز ولهذا إذا جاز محمد استراضه عليه باهدار التفاوت فكيف يجعل التفاوت على الجواز وعليه شيئا بأن تأجيل الخبز جاز دون الموعود فيه أن هذا الاختلاف في الكسرات والحاصل أنه مشكل ولذا قال السامح أن هذا الفرع خارج عن التواعد لأن الجنس بالفراد محرم بالنسبة فلا يصلح به حتى يرض على تعصمه كيف هو ومن صاحب الجنتي **(قوله كف كان)** أي فتدأ ونسبة جنتي **(قوله ولا ربا بين السيد وعبد)** لأنه وما في بدله ولا فلا يصدق الرابعد لمحقق البيع فتح **(قوله ولو لم يدرا)** دخل أم الولد كما في الفتح **(قوله لا لما كانا)** لأنه صار كالمزاد بغيره فاني كسبه نهر **(قوله إذا لم يكن دينه مستغفرا)** وكذا إذا لم يكن عليه من أصلا بالأولى قافهم **(قوله يصدق الربا اتفاقا)** أعاد الامام مقدمه ملكا لا يدينه المأذون المدينون وأما عنده فلا أنه لم يزل ملكا يدينه فكل ما يدينه من الرضا حاضر المولى كالجنبي

فصرم لشبهة الربا خلافا لهما
وأما بيع الدقيق بالدقيق متساويا
كلا إذا كانا مكسوبا لجاز
اتفاقا ابن مالك كبيع
سويق بسويق وخطة مظنة بجنلة
وأما الخطة بغيرها فاسد كما
(و لا الزن بزيت والصم)
(جمل) بمحملة الشريح **(حتى يكون)**
الزيت والحل أكثر مما في الزن
والصم **(ليكون قدره بمثل الزن)**
بالنخل وكذلك كل ما يفتد بجنلة
بجوز بدنه هو ما بين بجنلة وعنب
بعضه فان لا فسخة له كبيع تراب
ذهب بذهب فبازادة ربا الفضل
(ويستقرض الخبز وزنا وعددا)
عند محمد وعليه الفتوى ابن مالك
واستحسنه الكمال واختاره
المصنف يسيرا وفي الجنتي ربا غرضا
فتدأ برغيفين نسبة جاز وبكسه
لا جاز بيع كسبه كيف كان
(ولا ربا بين سيد وعبد) ولو لم يدرا
لا لما كانا **(إذا لم يكن دينه مستغفرا)**
زقته وكسبه **(فلا مستغفرا)**
يصدق الربا اتفاقا ابن مالك وغيره
قوله فلا أنه لم يزل هكذا بجنلة
ولعله مستق من قلبه الوارد بل
والاصل فلا أنه لم يزل الخ
فأصل اه مصححه

ففيحق الربا بينهما كما يتحقق بينه وبين مكاته فغ (قوله التصديق الاطلاق) اى عن الشرط المذكور كرا فصل
في الكثرة تعاليم البوط وقد تبع المصنف الهداية (قوله لا للربا بل لتعلق حق الغرماء) لانه اخذه بغير عوض
ولو اعطاه اعبده درهمين ليجب عليه الرد اى على المولى كافي صرف البوط غير (قوله اذا تابعا من مال
مال الشركة) الظاهر ان المراد اذا كل من البدين من مال الشركة اما لو اشترى أحدهما درهمين من مال
الشركة بدرهمين من ماله مثلا فقد حصل المشتري زيادة توهي حصة شركه من الدرهم الزائد بلا عوض وهو عين
الربا تأمل (قوله ولا يبرح حري ومسلم مستأن) احتراز لحرى عن المسلم الاصل والذى وكذا عن المسلم
الحرى اذا هاجر اليانام عاد اليهم فانه ليس للمسلم ان يراى معه اتفاقا كما يذكره الشارح ووقع في العرض غلط
حيث قال وفي الجنبى مستأن من تابعا مع رجل مسلما كان او ذميا في دارهم او من اسلم هناك شيئا من العقود
الى لا يجوز فيها شيئا كالرويات وسبع المية جائز عند هذا خلافا لابي يوسف اه فان مدلوله جواز الربا بين مسلم
اصلى مع مثله اوسع ذى هناك وهو غير صحيح لماعلمته من مسأله المسلم الحرى والذى رأته في الجنبى هكذا
مستأن من اهل دارنا مسلما كان او ذميا في دارهم او من اسلم هناك شيئا منهم من العقود الى لا يجوز الخ وهو
عبارة صحيحة فمافى العرض غير يقتبه (قوله ومسلم مستأن) مثله الامير لكن لا اخذ ماله ولو بلارضاهم
كجارتى الجهاد (قوله ولو بعد فاسد) اى ولو كان الربا بسبب معتقد فاسد من غير الاموال الربوية كبيع
بشرط كاختفائه فبماز وأعم منه عبارة الجنبى المذكورة وكذا قول الزنطى وكذا اذا تابعا فيها فاسدا
(قوله غة) اى في دار الحرب فبده لانه لو دخل دارنا بامان فباع منه مسلم درهمين لا يجوز انفاقا
ط عن مكين (قوله لان ماله ثمة مباح) قال في فتح القدير لا يبيح أن هذا التعليل انما يقتضى حل
مباشرة العقد اذا كانت الزيادة ينالها المسلم والربا اعتم من ذلك لا يدخل ما اذا كان الدرهمان اى في بيع درهم
بدرهمين من جهة المسلم ومن جهة الكافر وجواب المسألة بالحل عاتق الوجهين وكذا القصار يقتضى الى
أن يكون مال الخطر للكافر بأن يكون الغنم لا قلنا ظاهر أن اللاحقة بقيد نيل المسلم الزيادة وقد أزم اصحاب
في الدرس أن مرادهم من حل الربا والقمار ما اذا حصلت الزيادة للمسلم نظر الى العلة وان كان اطلاق الجواب
خلافه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب اه قلت ويدل على ذلك ما فى السير الكبير وشرحه حيث قال واذا
دخل المسلم دار الحرب بامان فلا بأس بأن يأخذ منهم اموالهم بطيب انفسهم باى وجه كان لانه انما اخذ المباح
على وجه عرى عن القدر فيكون ذلك طيبا له والاسير والمستأن سواء حتى لو باعهم درهمين او باعهم
مئة بدرهم او اخذ ماله منهم بطريق القمار فذلك كله طيب له اه ملخصا فانظر كيف جعل موضوع المسألة
الاخذ من اموالهم رضاهم فعلم أن المراد من الربا والقصارى كمالهم ما كان على هذا الوجه وان كان
اللفظ عام لان الحكم بدور مع علة غالبا (قوله مطلقا) اى ولو بعد فاسد ط (قوله بلا غدر) لانه
لما دخل دارهم بامان فقد اقرم أن لا يفردهم وهذا القيد زيادة الايضاح لاق ما اخذ رضاهم لا غدره
(قوله خلافا للثاني) اى اى يوسف وخلافه في المستأن دين الاسير (قوله والثلاثة) اى الآية الثلاثة
(قوله لان ماله غير معصوم) الصفة الحفظ والمتع وقال في الترتيب لانه لو اراد بالصحة التقوى اى لا تقوى
له فلا يضمن بالاتلاف لما قال في البدائع معلا لا يضمن حصة لان الصفة وان كانت ثابتة فالتقوى ليس ثابتة عنده
الرباعه فهو حق يمتنع التمسك بالربا فلو غشوا فافهم (قوله ومنه بطل) اى بطل ما ذكره
المصنف مع تعليله أن من اسلمة ولم يهاجر لا يتحقق الربا بينها ايضا كافي التره عن الكرمات وهذا بطل لا لاي
(قوله الا في هذه الست مسائل) اولها السيد مع عبده وآثره امان اسلم ولم يهاجر وحقه ان يقول المسائل
بالترخيص والله سبحانه اعلم

«(باب الحقوق)»

جميع حق والحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من بابي ضرب وقتل اذا وجب وقت ولهذا يقال لرافق
الدار حرقها اه وفي البناء الحق ما يستحقه الرجل وله من آخرتها ضد الباطل اه وغماه في البصر

قوله اذا تابعا من مال الشركة
هكذا يحطه والذي في المتن اذا
تابعا من ماله قال الشارح بعده
اى من مال الشركة فليحذر اه
معصيه

لكن في البصر عن المراج التصديق
الاطلاق وانما الرد الزائد لا للربا
بل لتعلق حق الغرماء (ولا) ربا
(بين متقاضي وشريك عنان اذا
تابعا من ماله) اى مال الشركة
زاهى (ولا بين حري ومسلم)
مستأن ولو بعد فاسد او قار
(غة) لان ماله ثمة مباح فبطل
برضاه مطلقا بلا غدر وخلافا للثاني
والثلاثة (د) حكم (من اسلم في
دار الحرب ولم يهاجر كحري)
قاله لم الرباعه خلافا لهما لان
ماله غير معصوم فلو هاجر اليانام
عاد اليهم فلا ربا اتفاقا جوهره
قلت ومنه يعلم حكم من اسلمة
ولم يهاجر والحاصل أن الربا هو
الافى هذه الست مسائل

«(باب الحقوق)»

في البيع

آخرها تتبعها وتبعته ترتيب

الجامع الصغير (اشترى يتناقضه

آخر لا يدخل فيه العلو) مثلث العين

(وقول بكل حق) موله واوبكل

قليل وكثير (ما لم ينس عنه) لان

الشي لا يستعمل مثله (وكذا لا يدخل)

العلو (بشراء منزل) هو ما لا اصطبل

فيه (الاجكل حق موله

او يرافقه) اي حقوقه كطريق

ونحوه وعند الثاني المرافق المتافع

أشباه (اوبكل قليل او كثير هو

فيه او منه ويدخل) العلو (بشراء

دار وان لم يذكر كسبا) ولولا ائنة

تربا وبقيام او قباب وهذا

التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا

يدخل الصلوا بلا ذكر في الصور

كلها فغ وكافي سواء كان المبيع

يتنافقه علواً وبغيره الادار المالك

قتسي سرى نهر (مكة) ما

يدخل في شراء الدار (الكتيف

وبر الماء والاشجار التي في حبتها

و) كذا (البستان الداخل)

وان لم يصرح بذلك (لا) البستان

(الخارج الا اذا كان اصغر منها)

فدخل بها ولو منها او اكبر فلا

الا بالشرط زبلي وصبي (واقطة

لا تدخل في بيع الدار) لبنائها

على الطريق فاخذت حكمه

(الا بكل حق ونحوه) محملز وقال

ان مقصده في الدار تدخل كالعلو

(ويدخل الباب الاعظم في بيع

بيت او دار مع ذكر المرافق) لانه

من مرافقها خاتمة (لا) يدخل

(الطريق والمسبل

وفي النهر اعلم ان الحق في العادة يتركها مع البيع ولا بد منه ولا يقصد الا لاجل كالطريق والشرب
للارض وبأن قامه (قوله لتبعتهما) اي لان الحقوق تواقع فليذكرها بعد مسائل البيع بحر عن
المراج قال بعضهم ولهذا الباب مناسحة خاصة بالرائقة بين فضل هو حرام وهما بين فضل على البيع هو
حلال (قوله وتبعته) اي المصنف وكذا صاحب الكفر والهداية (قوله مثلث العين) واللاصا كنه ط
عن الجوى (قوله لان الشيء) على قوله لا يدخل فيه العلو وذلك ان البيت اسم لمصنف واحد جعل لبيات فيه
ومنهم من يزدهر فاذا باع البيت لا يدخل العلو ما يترك اسم العلو يصح لان العلو مشف في أنه مستف
يان فيه والثاني لا يستعمل مثله بل هو ادنى منه فغ ولم يدخل بذكر الحق لان حق الشيء مع فهو دونه والعلو
مثل البيت لادونه (قوله هو ما لا اصطبل فيه) قال في الفتح المنزل فوق البيت ودون الدار وهو اسم لكان
يشغل على عتين او ثلاثة ينزل فيها اللانهارا وله مطبخ وموضع قضاء الحاجة فيسكن في السكنى بالعلو مع شرب
قصور اذ ليس حصن غير مستعمل ولا اصطبل الدواب فيكون البيت دونه ويصلح ان يستعمله فله به بالدار يدخل
العلو فيه يتعاقد ذكر التواضع غير مستعمل على التخصيص على اسمه الخاص وشبهه بالبيت لا يدخل بلا ذكر زيادة
اه اي زيادة ذكر التواضع اي قوله بكل حق موله (قوله اي حقوقه) في جامع التصولين من الفصل السابع
ان الحقوق عبارة عن سبيل وطريق وبغيره وقاقا والمرافق عند أبي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر
الرواية المرافق هي الحقوق واليه يشير قوله او يرافقه نهر فليقول أبي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر
مما ينفق كالنواضح والمطبخ كافي التمهات في مقدم قبله ان حق الشيء تابع لبدنه كالطريق والشرب اه
فهو اخس تأمل (قوله كطريق) اي طريق خاص في ملك انسان وبأن يباينه (قوله موله او منه) اي
هو داخل فيه او خارج منه باء دون الواو على ما اختاره اصحابنا كاذكره الصرقي والجله صفة حق مقدر
لالتقليل او اكثر فان الصفة لا توصف ولا لكل على ما رأى كاعتز وروجهذا التقرير ان دفع طعن أبي يوسف في محمد
بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والخشرات فاستأنى (قوله بشراء دار) هي
اسم لاساحة ادر عليها الحدود تستقل على سبوت واصطبل وحسن غير مستعمل وعلو فيقع فيها بين الحصن
للاستراح ومنافع ائنة للاسكان فغ (قوله سواء كان المبيع متالغ) عبارة النهر فالواو عا في عرف اهل
الكوفة اما في عرفنا فدخل العلو من غير ذكر في الصور كسواء كان المبيع يتنافقه علواً وبغيره لا كذلك لان
كل مسكن يسمى خانه في العلم ولو علواً سواء كان صغيرا كالبث او غيره الادار المالك قنسي سرى اه وهو
ما يؤخذ من الفتح لكن قوله ولو علواً صواب وله علو كافي عبارة الفتح وعبارة الهداية ولا يخلو من علو قلت
وحاصله ان كل مسكن في عرف العلم يسمى خانه الادار المالك تسمى سرى وانما له لا يخلو من علو فله ادخل العلو
في الكل وظاهره ان البيع يقع عنده فقط خانه لكن في الصرعي السكا في عرفنا يدخل العلو في الكل سواء
باع باسم البيت او المنزل والدار والاحكام تنبني على العرف فيعترف كل اقليم وفي كل عصر عرف اه اه قلت
وحيت كان العرف في كل كلام سواء كان باسم خانه او غيره وفي عرفنا لو باع شيان دارا وباع دكانا واصطبلا
او نحوها لا يدخل عليه المبنى فوقه ما يمكن باب العلون داخل البيع (قوله الادار المالك) المستثنى منه غير
مذكور في كلامه كما علم كاذكرناه (قوله الكنف) اي ولو خارجا بنينا على الظلة لانه يعقن الدار بحر وهو
المستراح وبعضهم يعتبر به نيت الما نهر (قوله والاخبار) اعدون آثارها الا بالشرط كما نرى في فضل ما يدخل
في المبيع يتاخر فيه بيان مسائل يحتاج الى مراجعتها (قوله فدخل بها) قديمه النقص ابو جعفر مما لا كان
مقصده فيها (قوله واقطة لا تدخل) في المغرب قول النقص اه خلا الدار يريدون السدة التي فوق الباب
واذعي في ايضاح الاصلاح ان هذا وهم بل هي السابطة الذي احد طرفه على الدار والا لا تسترعى دار اخرى
او على الاسطوانات التي في السكة وعليه جرى في فتح القدير وغيره نهر (قوله ويدخل الباب الاعظم) اي
اذا كان له باب اعظم واذا خلاب آخر دونه وقوله مع ذكر المرافق يقصد انه لا يدخل بدونه وهو حق فان الظاهر
انه مثل الطريق الى السكة كافي في قتال وقد يقال ان صورة المائة ما لو باع شيان دارا فدخل في البيع باب
البيت فقط دون باب الدار الاعظم وكذا لو باع دارا داخل دار اخرى لا يدخل باب الدار الاخرى ايضا بدونه ذكر
المرافق بخلاف ما اذا كان البابان للمبيع وسده وكان يتوصل من أحدهما الى الاخر تأمل (قوله لا يدخل

مطلـ
الاحكام تنبني على حق العرف

الطريق الخ) يومه انه لا يدخل مع ذكر المرافق وليس كذلك فكان عليه أن يقول وكذا الطريق الخ وبه يستغنى عن الاستثناء بعده قال في الهداية ومن اشترى ميتا في دار ومنزلا أو مسكنا يمكن له الطريق الا أن يشترط بكل حتى هو له أو عرقه أو بكل قليل وكثير وكذا الشرب والمسبل لانه خارج الحدود الا من التواضع فدخل بذكر التواضع اه قال في القم وفي المحط المراد الطريق الخاص في ملك انسان فأما طريقها في المسكة غير نافذة أو إلى الطريق العام فدخل وكذا ما كان له من حق تسهيل الماء والقاه التلج في ملك انسان خاصة اه اي فلا يدخل كافي الكفاية عن شرح الطحاوي وقال نخر الاسلام اذا كان طريق الدار المبيعة أو مسبل مائتها في دار أخرى لا يدخل بلاذ كالحقوق لانه ليس من هذه الدار اه وصورته اذا كانت دار داخل دار أخرى للبايع أو غيره فباع الدار اخذ فطر بقها في الدار الخارجة ليس من الدار المبيعة بل من حقوقها فلا يدخل فيها بلاذ كالحقوق ونحوها فصار بمنزلة بيع مت أو نحوه من دار فارة طريقه في الدار لا يدخل فيه لانه ليس منه بل خارج عن حدوده كما مر عن الهداية فما ورد في الفتح من أن تعطل نخر الاسلام ينقض أن الطريق الذي في هذه الدار يدخل وهو خلاف ما في الهداية ففقه نظر قدس (تنبيه) قال في الكفاية وفي الذخيرة كالحقوق انما يدخل الطريق الذي يكون وقت البيع لا الطريق الذي كان فيه حتى ان من سدد طريق منزله وجعل له طريقا آخر وباع المنزل بحقوقه دخل في البيع الطريق الثاني لا الأول اه وفي الفتح عن نخر الاسلام قال البايع ليس للدار المبيعة طريق في دار أخرى فالشترى لا يستحق الطريق ولكن له أن يرد بها البيع ولو كان عليها جذوع دار أخرى فان كانت للبايع أحررها وان لغيره كانت بمنزلة العيب ولو ظهر فيها طريق أو مسبل ماء لدار أخرى للبايع فلا طريق له في المبيعة اه وفي حاشية الرمي عن التوازل لداران مسبل الأولى على سطح الثانية فباع الثانية بكل حتى لها ثم باع الأولى من أثره لمشتري الأولى منع الثاني من التسليم على مصلحه الا اذا استثنى البايع المسبل وقت البيع اه ملخصا قال وما وقع في الخلاصة والمنازعة عن التوازل من انه ليس للأول منع الثاني سبق فلم لأن الذي في التوازل ما قد تمته ومنه في الوالوجة وبه علم جواب حاشية الفتوى له كمران طريق الأولى على الثاني فباع لبيته الثاني على أنه له الوريفة كما كان فباعته لا يجزي ليس للبايعي منع الاب (تنبيه) جرى العرف في بلاد الشام أنه اذا كان في الدار ميازيب مراكبة على سطحها أو مراكبة في صحنها أو غيرها كيف كانت أرضها وهو المحمي بالمخ دخل حق التسليم في الميازيب وفي النهر المذكور ودخل شرب البركة الحارثي اليها وقت البيع وان لم يشعروا على ذلك ولا سحاما البركة فانه مقصود بالشراء حتى ان الدار بدونه ينقص عنها نقصا كثيرا وقد مر أننا نحن الكافي أن الاحكام تنطبق على العرف وانه يعتبر في كل اقليم وعصر عرف أهله وقد نهنا على ذلك في فضل ما يدخل في البيع وأيدناه بما في الذخيرة من أن الاصل أن ما كان من الدار متصلا بما يدخل في بيعها بما بلاذ صكر وما لا يدخل بلاذ كالأماجرى العرف أن البايع لا يمنع عن المشتري فدخل المتنازع استعسنا بالعرف بعدم منعه بخلاف القفل وقنطرة السلم من خشب اذا لم يكن متصلا بالبناء وقد مناهنا من العراق السلم القصر المتصل يدخل في عرف مطهر القاهرة لأن يومه طبقات لا تقع جادونه وعام ذلك في رسالتنا نشر العرف والله سبحانه أعلم (قوله والشرب) بكسر الشين المجهة الحظ من الماء وفي الخاتمة رجل باع أرضا بشرها فاعلمشترى قدر ما يكتبها وليس له جسم ما كان للبايع اه عزيمة (قوله ونحوه) لاحاجة اليه مع الملتن (قوله مما مر) أي من ذكر المرافق أو كل قليل وكثير منه ط (قوله فدخل بلاذ) أي يدخل الطريق والمسبل والشرب نهر (قوله لانها الخ) أي لأن الاجارة تعقد للاشتعاع بعين هذه الاشياء والبيع ليس كذلك فان المقصود منه في الاصل ملك الرقعة لا خصوص الاشتعاع بل امهاو ولغيرها وأخذت قصها نهر قال الزبلي: ألا ترى أنه لو استأجر الطريق من صاحب العين لا يجوز بيعي لعدم الاشتعاع به دون العين فتمتع الدخول فيها ولا يدخل مسبل ماء المزب اذا كان في ملك خاص ولا مسط التلج فيه اه ومثله المنع من العيص وفي حواشي مسكين أن هذا تشبيه لقول المصنف بخلاف الاجارة فأفاد أن دخول المسبل في الاجارة بلاذ كالحقوق مقيد بما اذا لم يكن في ملك خاص (قوله كالبيع) أفاد به أن الشرب والمسبل في حكم الطريق ط (قوله ولا يدخل في التسعة الخ) حاصل ما في الفتح أنها اذا اقتسموا لاحدها على الآخر مسبل أو طريق ولم يذكر الحقوق لا تدخل لكن ان

والشرب الا ينزول حق) ونحوه مما مر (بخلاف الاجارة) لدار أو أرض فدخل بلاذ كذا ما تقدم للاشتعاع لا غير (والزمن والوقت) خلاصة (ولو أقر دارا وصالح عليها أو أوصى بها ولم يذكر حقوقها) ومرافقها لا يدخل الطريق) كالبيع ولا يدخل في التسعة وان ذكر الحقوق والمرافق

قوله دخول حق التسليم هكذا حفظه ولعل الاصول التعقيب يدخل بدل دخول ليكون جواب اذا أو خبر ان تأمل اه محصيه

أمكن له أحداهما في نصيبه فالقصة صحيحة والأفلا بخلاف الإجابة لأن الأبرار إنما يستوجب الأجر إذا تمكن المستأجر من الانتفاع ففي إدخال الشرب توفير المنفعة عليهما وإن ذكرنا الحقوق في القصة دخلت أن لم يكن أحداهما إلا أن امسكن الأرض صريح لأن المقصود بالقصة تميز الملك لكل منهما بالتفريق على الخصوص بخلاف البيع فإنه الحقوق تدخل ذكرها وإن أمكن أحداهما لأن المقصود منه إيجاد الملك له ومثله في الكفاية عن القوائد الظهيرية وفي التبرع عن الوهبانية إذ لم يكن فتح باب وقد علم ذلك وقت القصة صحت وإن لم يعلم فذلت اهـ أي لانه مبني ونفي أن يثبت ذلك قول القنع والأفلا أي وإن لم يكن أحداهما فلا تصح القصة أن يعلم بذلك وقته لأنه إذا علم يكون راضيا بالبيع تأمل (قوله نهر عن القنع) كان عليه أن يوتر العزو إلى النهر آخر العبارة فأن جميع ما يأتي من ذكره اهـ ح (قوله كالمز) أي في المتن وعزاه الشارع إلى الخلاصة (قوله أن تكون الهبة) أي هبة الدار (قوله على مال) عبارة النهر على دار وهو متعلق بالثلاثة (قوله والوجه فيها لا يثنى) لأنها الاستحداث ملك لم يكن لخصوص الانتفاع بخلاف الإجابة وانه سبحانه أعلم

• (باب الاستحقاق) •

ذكره بعد الحقوق المناسبة فيما لفظا ومعنى ولولا هذا المكان ذكره عقب الصرف أولى نهر (قوله هو مطلب الحق) أفاد أن الدين والثناء للطلب لكن في المصباح استحق فلان الأمر استوجبه قاله الفارابي وجماعة فالأمر مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج المبيع مستحقا اهـ فاشارة إلى أن معناه الشرعي موافق لقوى وهو كون المراد بالاستحقاق ظهور كون الشيء حقا واجبا للغير (قوله بالكلية) أي بحيث لا يثنى لاحد عليه حتى التمام من غير ودر المراد بالاحد أحد الباعة مثلا لا المذمى فإنه حتى التملك في المذموم والمكاتب والاستحقاق فيها من البطل كاذر بعد ط (قوله والتاقل لا يوجب فسخ العقد) بل يوجب توقفه على إجازة المشتق كذا في التها بوثمة الجامعة وأعرضه شارح بأن غاية أن يكون بيع فسخي وفيه إذا وجد عدم الرضى ينفسخ العقد وأثبت الاستحقاق دليل عدم الرضى والمقروح لا تلغيه إجازة قال في القنع وما في التهاية هو المنصور وقوله أثبت الاستحقاق دليل عدم الرضى أي بالبيع ليس يلزم بل هو أن يكون دليل عدم الرضى بأن يذهب من يده بها وأوذلك لأنه لو لم يذهب الاستحقاق ويثبت استحقاق غيره أن يحصل له عينه ولا بد له فائتاه ليحصل أحد ههما ما العين والبدل بأن يجب ذلك البيع ثم أعلم أنه اختلف في البيع متى ينفسخ فقبل إذا قبض المشتق وقبل نفس القضاء والصحيح أنه لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائه بالفتح حتى لو أجاز المشتق بعد ما قبضه له أو بعد ما قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائه بفتح وقال الحلواني "الصحيح من مذهب أصحابنا أن القضاء للمشتق لا يكون فضلا للساعات ما لم يرجع كل على بائه بالقضاء وفي الزادات روى عن الإمام أنه لا ينقض ما لم يأخذ العين بحكم القضاء وفي ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم يفسخ وهو الأصح اهـ ومعنى هذا أن يتراضا على الفسخ لأنه ذكره أيضا أنه ليس للمشتري الفسخ بالقضاء أو رضى البائع لأن أحاقال أقامة البائع البينة على التناج ثابت إلا إذا قضى القاضي فإذ لم يفسخ وتماه في القنع فتد اختلف التعصيم فيما ينفسخ به العقد ويأتي ترميها عن الهداية أنه لا يقتض في ظاهر الرواية ما لم يقض على البائع بالفتح ويمكن التوفيق بين هذه الأقوال بأن المقصود أنه لا يقتض بجزء القضاء بالاستحقاق بل يرقى التقديم وقفا بعده على إجازة المشتق أو فسخه على الصحيح فإذا فسخه صرا فلا شك فيه وكذا لو رجع المشتري على بائه بالفتح وصله إليه لأنه رضى بالفسخ وكذا لو طلب المشتري من القاضي أن يحكم على البائع بدفع الثمن فحكم بذلك أو تراضا على الفسخ ففي ذلك كله ينفسخ العقد فليس المراد من هذه عبارات حصر الفسخ بواحد من هذا الصور بل أهما وجد بعد الحكم بالاستحقاق انفسخ العقد هذا ما ظهر في هذا المقام يثنى وهو أنه ثبت للبائع الرجوع على بائه بالفتح وإن كان قد دفع الثمن إلى المشتري بلا إزام القاضي إياه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى خلافاً لابن يوسف كما في الحاشية بنور العين عن جواهر الفتاوى (قوله أنه لا يوجب بطلان الملك) أي ملك المشتري لأن الاستحقاق أظهر وقت العقد على إجازة المشتق أو فسخه كما علمت (قوله حكم على ذي اليد) حتى يؤخذ

الأرض صريح نهر عن القنع وفي الحواشي العنصرية يثنى أن يكون الرهن كالبيع إذ لا يقصد به الانتفاع قلت هو جدي لولا مخالفته للمنقول كالمز ولفظ الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالإجارة واعتقده المسنف تعالى الصريح يثنى أن تكون الهبة والنكاح والخلع والعنف على مال كالبيع والوجه فيها لا يثنى اهـ

• (باب الاستحقاق) •

هو طلب الحق (الاستحقاق نوعان) أحدهما (مبطل لملك) بالكلية (كالقنع) والآخر بقاء الصلة (وتحويه) كتدبير وكفاية (و) ثانيهما (ناقل له) من شخص إلى آخر (كلا استحقاقه) أي بالملك بأن أدى زيد على بكر أن ما في يده من العبد ملك له ويرهن (والتاقل لا يوجب فسخ العقد) على الظاهر لأنه لا يوجب بطلان الملك (والحكم به حكم على ذي اليد

المدى من يده دور وهذا اذا كان خصافا لا يحكم على مستاجر ونحوه (قوله وعلى من تلق ذواليد الملك منه) هذا مشروط بما اذا اذى ذواليد الشراء منه في الجرع من الخلاصة اذا اقال المشتري في جواب دعوى الملك هذا ملكي لاني شرته من فلان صار البائع مقضاه عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن امان قال في الجواب ملكي ولم يزد عليه لاصير البائع مقضاه عليه والارث كالتبرأ من عليه في الجامع الكبير وصورة دار يد رجل يدي أنها لغيره آخر واذا في أنها وقضى بها لغيره اخو المقضى عليه واذا أنها كانت لايه تركها معا ناله ولم يقضى عليه بقضى الاخ لاخ الذي ينفقها لان ذالم يقل ملكي لاني ورثتها من أي لاصير الاخ مقضاه عليه وكذا لو اقر الاخ المقضى عليه انه ورثها من ابيه بعد انكاره واقامة البينة ولو اقر بالارث قبل اقامة البينة لانسع دعوى الاخ اه قال وذكر قبله اذا صار المورث مقضاه عليه في محدود فاذى وارثه ذلك المهدود ان اذى الارث من هذا المورث لانسع وان اذى مطلقا تسع وان كان المورث مدينا وقضى في ثم بعد موته اذى المقضى عليه على وارث المقضى هذا المهدود مطلقا لانسع اه (فرع) في البرازية مسلم باع عبدان نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى له لرجع بالثمن على المسلم (قوله ولو مورثه) الضمير عائد على من تلق قوله وعلى من تلق الملك منه أي لو اشتراه ذواليد من مورثه فالحكم عليه بالاستحقاق حكم على المورث فلا تسع دعوى جنة الورثة على المستحق بالارث (قوله فلا تسع دعوى الملك منهم) فترجع على قوته والحكم به حكم على ذى اليد الخ دور واقي بضمها يلج اشارة الى تحول مالو تعدد البيع من واحد الى آخر وهكذا اذا قال في الدور بلا واسطة او وسيط وفزع في الفرع على ذلك أيضا أنه لا تعدد البينة للرجوع قال في شرحه يعني اذا كان الحكم للمستحق حكما على الساعة فاذا أراد واحد من المشتري أن يرجع على بائعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البينة (قوله بل دعوى التنازع) عبارة الفرع بل دعوى التنازع او تلقى الملك من المستحق قال في شرحه الدور بأن يقول بائع من الساعة من رجع عليه بالثمن أو لا أعطي الثمن لأن المستحق كاذب لان المسع يتبع في ملكي اومك بالثمن بلا واسطة او بغيره فاستحق دعواه وسقط الحكم ان أثبت او يقول أنا لا أعطي الثمن لاني اشتريته من المستحق قسمه أيضا اه وأفاذ كلامه أنه لا يشترط لاثبات التنازع حضور المستحق كالأجابه في العمادية وقال انه مقضى ما أتق به في الخيرة في باب الاقالة موقفا على العمادية من أن هذا القول أظهر وأشبه لكن في البرازية أن الاشتراط هو الاظهر والاشبه قلت عبارة البرازية وعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يتقبل بلا حضرة لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكفي بحضوره واختيار صاحب المظنومة وهو قياس قوله ما هو الاظهر والاشبه عدم القبول بلا حضور المستحق اه لكن في الخيرة قبل على قول محمد وأي وصف الاشر يشترط وعلى قياس قول أبي حنيفة وأي وصف الاشر لا يشترط وهذا القول أشبه وأظهر اه وهكذا اعزاه في العمادية الى الخيرة والمحط ومنه في جامع الفصولين وفورا العين فالتظاهر أن ما في البرازية من العكس سبق فلم كاحترزناه في تنقيح العمادية فنبهنا لذلك واختلف في اشتراط حضرة المبيع وأقضى ظهر الدين بصدمة كما سنذكره (قوله ما لم يرجع عليه) فليس للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاخر دور وأفاذ أنه لا يشترط الزام القاضي البائع بالثمن بل له الرجوع على بائعه بدونه وهو قول محمد الحق به كما عرفت ثم انما يشترط الرجوع اذا لم يبره البائع على الثمن قبل الاستحقاق قلنا برأ البائع ثم استحق المبيع من يده لا يرجع على بائعه بالثمن لانه لا يخفى على بائعه وكذلك قبل الساعة لا يرجع بعضهم على بعض خيرة أي لتعددا انقضاء على الذي أبرأ مشتريه جامع الفصولين ثم قبل فيه أن في رجوع بقية الساعة بعضهم على بعض خلافا بين المتأخرين وأما لو أبرأ المشتري البائع بصدمة الحكم بالرجوع شافق فريسته لا يمنع (قوله ولا على الكفيل) أي الضامن بالدرك دور أي ضامن الثمن عند استحقاق المبيع (قوله ما لم يقض على المكفول عنه) اعترض بأن المكفول عنه وهو البائع صار مقضيا عليه بالقضاء على المشتري الاخير لما عرفت من أن الحكم بالاستحقاق حكم على ذى اليد وعلى من تلق الملك منه وقبل القضاء لمطالبة لاحد قلت هذا اشتباه فان المراد بالقضاء هنا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق والمسألة متنازع في الكفاية قبل باب كفاية الرجلين وضماها ولا ينفذ ضمان الدرر اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن اه وهي في الهداية والكثير وغيرهما وعلى في الهداية

وعلى من تلق ذواليد (الملك منه)
ولو مورثه فيعتدى الى بقية الورثة
أشياء (فلا تسع دعوى الملك
منهم) الحكم عليهم (بل دعوى
التنازع ولا يرجع) أحد من
المشتريين (على بائعه ما لم يرجع
عليه ولا على الكفيل ما لم يقض
على المكفول عنه)

هناك بقوله لأن مجرد الاستعانة لا يقتضى البيع على ظاهر الرواية ما يقتضيه البائع على البائع فلم يجب على
 الأصل رد الثمن فلا يجب على الكفيل اه فافهم لكن علق محامرتاه أن العقد يقتضى فسخ العاقدين
 وبالرجوع بالثمن على البائع بدون فسخه وأنه ليس المراد قصر الفسخ على واحد مما ذكره وإذا انسخ العقد بواحد
 منها وجب على الأصل وهو البائع رد الثمن على المشتري فيجب على الكفيل أيضاً ولو بدون فسخه ويؤيده قول
 محمد الحق به المار اتفاقاً (قوله لتلاجمع ثمنان الخ) علقه قوله ولا يرجع أحد الخ كما أفاده الدرر قال ط
 وهذا التعديل يظهر في غير المشتري الآخر وهو البائع الأول فيظهر في الباعة المتوسطين فإن عند كل منهم
 ثمنان فلو رجع بالثمن قبل أن يرجع عليه اجتمع في ملكه ثمنان اه (قوله لأن بدل المشتري مملوك) أى غنه
 باق على ملك البائع وعبر عنه بالبدل لئلا يملك ما لو كان قميًا وهذا بيان لوجه اجتماع الثمنين في رجوع أحدهم
 قبل الرجوع عليه (قوله ولو صالح بشئ الخ) عبارة جامع القصولين المشتري لورجع على بائعه وصالح
 البائع على شئ فقبل فبائعته أن يرجع على بائعه بثمنه وكذا لو أبرأ المشتري عن غنه بعد الحكم به رجوع عليه
 فبائعته أن يرجع على بائعه أيضاً المانع اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد ولو وجد رد الوال المبدل عن
 ملكه ولو حكم للمشتري وصالح المشتري لأخذ المشتري بعض الثمن من المشتري ويدفع المبيع إلى المشتري ليس
 له أن يرجع على بائعه بثمنه لأنه بالصلح أبطل حق الرجوع اه قلت وما ذكره في الإبراء انحاز في إبراء المشتري
 البائع وأما لو أبرأ البائع المشتري عن الثمن قبل الاستحقاق فقد منأفأه بمنع الرجوع ثم قال في القصولين
 فلأثبت به أى الاستحقاق وحكمه فمدفع له شيئاً أو ملك المبيع بصدقه هذا شراء للمبيع من المشتري
 فيثبت أن ثبت له الرجوع على بائعه اه (قوله فصالح المشتري) أى دفع المشتري إلى المشتري بعض الثمن
 صلحاً من دعوى المشتري لتأجيل بائعه أو نحوه مما عطل الاستحقاق لم يرجع على بائعه بالثمن لأنه صلح مع
 المشتري على بعض الثمن أمط حقه في الرجوع وهذا بخلاف العكس وهو ما إذا دفع المشتري إلى المشتري شيئاً
 أو ملك المبيع لأنه صار من بامان المشتري فلا يخل حق رجوعه كما عطلت وهذه المسألة هي التي يجب عن نظم
 المحبة ولا يفتي ظهر والفرق بينهما وبين الأولى كما أفاده ط فافهم (قوله بوجوب فسخ العقود) أى الجارية بين
 الباعة بلا حصة في انقضاء كل منها إلى حكم القاضي دور (قوله ولكل واحد الخ) فلو أقام العبد ثبته
 أنه من الأصل وأنه كان عبداً فلان فأعتقه أو أقام رجل البيعة أنه عبده برفقته بشئ من ذلك لكل واحد
 أن يرجع على بائعه قبل القضاء عليه وكذا المشتري يرجع على الكفيل قبل الرجوع عليه هندية عن الحارثي
 (قوله وإن لم يرجع عليه) بصيغة مجهول أى وإن لم يحصل الرجوع عليه دور (قوله ويرجع هو أيضاً)
 أى يرجع من الرجوع على الكفيل بالردك أيضاً أى كمال الرجوع على بائعه وقوله كذلك يفتي عنه قول
 المحقق ولو قبل القضاء عليه أى قبل القضاء على المكفول عنه بالثمن (قوله والحكم بالخزبة الأصلية الخ)
 هذه الجلبة في موقع التعديل لما قبلها واحترازها بالأصلية عن المعارضة بفتح ونحو لانها تأتي (قوله أو بقوله
 اناسخ) صورته أى أنه عبده فقال المذني عليه أمانته الأصل ولم يسبق منه إقرار بالرق وعجز المذني عن البيعة
 حكم القاضي بالخزبة الأصلية وكان حكمه بها كحكم على العاتة اه ح (قوله إذا لم يسبق منه إقرار بالرق)
 أى ولو حكما ككونه عند البيع مع انقضاء كإساقى وتسليم دعواه الخزبة بعد اعترافه بالرق إذا برهن
 كإساقى (قوله وكذا العتق وفروعه) صنف على قوله والحكم بالخزبة الأصلية أى إذا ادعى أنه كان عبداً
 فلان فأعتقه أو إذا زعم رجل أنه عبده برفقته أو أنها أمته استولىها وحكم بذلك فهو حكم على الكفاية فلا تسع
 دعوى أحد عليه ذلك ونقض الجوى عن بعضهم أن هذا بعد ثبوت ملك المعتق والافتد بعتق الإنسان مالا
 يملكه (قوله وأما الحكم بالعق في المثل المورخ الخ) يعني إذا قال زيد لغيرك أنت عبدي ملكك منذ خذت
 أو عام فقال بغيرك أنت عبدي منذ ملكني منذ سنة أو عام فأعتقني وبرهن عليه أذنع دعوى زيد ثم إذا قال
 عمرو لغيرك أنت عبدي ملكك منذ سنة أو عام وأنت ملكي الآن فبرهن عليه قبل وبغض الحكم بجزمته
 ويصير ملكاً لعمرو دور وكذا الحكم بالملك على المشتري منه حكم على الباعة من وقت التاريخ كما في الخلية
 وفي القديس شرها منذ شهرين فأقام رجل بيعة أنها لم تشر بقبضه لولا قبضتي على بائعه برهنت أمة
 في ديمشتر أخرى على أنها معلقة فلان أو مدمرة أو أم ولد ورجع الكل الآمن كان قبل فلان سألني (قوله

تلاجمع ثمنان في ملك واحد لان
 بدل المشتري مملوك ولو صالح بشئ
 قليل أو أبرأ عن غنه بعد الحكم به
 يرجع عليه فلأثبت أن يرجع على
 بائعه أيضاً زوال البدل عن ملكه
 ولو حكم للمشتري فصالح
 المشتري لم يرجع لأنه بالصلح أبطل
 حق الرجوع وتماه في جامع
 القصولين (والمطلوب وجه) أى
 بوجوب فسخ العقود اتفاقاً ولكل
 واحد من الباعة الرجوع على بائعه
 وإن لم يرجع عليه ويرجع هو أيضاً
 كذلك (على الكفيل ولو قبل القضاء
 عليه) لعدم اجتماع الثمنين إذ بدل
 الخز لا يملك (والحكم بالخزبة
 الأصلية حكم على الكفاية) من
 الناس سواء كان بيعة أو بقوله
 أمانته إذا لم يسبق منه إقرار بالرق
 انشاء (فلا تسع دعوى الملك من
 أحد وكذا العتق وفروعه) بمنزلة
 خزبة الأصل (وأما الحكم بالعق
 في المثل المورخ) على الكفاية
 (من وقت التاريخ) (ولا يكون
 قضاء قبله) كما يفسد خلاصه
 ويعقب بأشأ فاحظه فان أكثر
 الكتب عنه خالية

(و) اختلفوا في القضاء بالوقف

قبل كلفه وقيل لا) فتسرع فيه

دعوى ملك آخر أو وقف آخر (وهو

الختار) وصححه الصمادي وفي

الاشياء القضاء يتعدى في اربع

حزبة ونسب ونكاح وولاء وفي

الوقف يقتصر على الاصم (ويثبت

وجوع المشتري على بانه بالغ

اذا سكن الاستحقاق بالبيعة)

لما سيجي انها حجة متعديّة

قوله لانه لو كان ملكه الخ هكذا

بفضله ولعله سقط من قوله واو قبل

لولا الاصل لانه لو كان الخ قتأسل

اه معصية

قبل كلفه) اتفق به المولى أو السعد وجزم به في الهبة ورجحه المصنف في كتاب الوقف كاقدمه الشارح
 اقل الوقف (قوله وهو الختار) في القواكه البديرة لأن القرس وهو الصبي اه واقصر عليه في الخانة
 في باب ما يطل دعوى المدعي واستدل في مكان مختاره (قوله وصححه الصمادي) نقل الرمي عن المصنف
 عبارة الفصول العبادية وليس فيها نص في اصل بل مجرد حكاية الاثر عن الخوافي والمخدري والثاني
 عن أبي الليث والصدور الشهيد اه وفي جامع القصولين القضاء بالوقفة قبل يكون على الناس كافة وقبل لا
 (قوله القضاء يتعدى الخ) فاذا قضى بواحدة منها لا تسع دعوى أخرى وأراد بالخبر في ما يمشى العارضة
 كالعتق ويجري في النكاح ما جرى في الملك المورث فتسرع دعوى غيره على نكاحها قبل التارخ لا بعده كما
 استنبطه والدعوى ممكن من كلام المهر المار (قال الجوى) ويزاد على الرابع ما في معنى الحكم لو أحضر
 رجلا وأدعى عليه حقا موكلة وأقام البيعة على أنه وكلة في استنفاء حقوقه والخصوصية في ذلك قلت ويقضى
 بالوكالة ويكون قضاء على كفاية الناس لانه ادعى عليه حقا بسبب الوكالة فكان إثبات السبب عليه إثباتا
 على الكفاية حتى لو أحضر آخر وأدعى عليه حقا لا يكف إعادة البيعة على الوكالة اه (قوله ويثبت رجوع
 المشتري على بانه بالغ الخ) أشار إلى أن الاستحقاق لا بد أن ترد على ما كان ملك البائع ليرجع عليه في
 الجامع الكبير واشترى بواقف طعه وخطه ثم استحق البيعة لا يرجع المشتري على البائع بالغ لأن الاستحقاق
 ما ورد على ملكه لانه لو كان ملكه في الاصل انتفع بالقطع وانما طاعة غصبه فقطعه وخطه ملكه فالأصل
 أن الاستحقاق اذا ورد على ملك البائع الكائن من الاصل يرجع عليه وان ورد عليه بعد ما صار إلى حال لو كان
 قضايا ملكه لا يرجع لانه مشتق الكذب ويعرف أن المعنى أن يستحقه باسم القصد من فلو برهن انه كان له قبل
 هذه الصفة رجع المشتري بالغن وعلى هذا واشترى حطه وطعنه ثم استحق الدقيق ولو قال كانت في قبل الطعن
 يرجع وكذا الوشري لمجافوا اه فغ ملطفا وأطلق المصنف الرجوع فنعلم ما اذا كان الشراء فاعدا
 كما في جامع القصولين وما اذا كان عالما بكونه ملك المشتري كما سذكره المصنف وما لو أربى البائع المشتري
 عن ثمنه فلبائع الرجوع على بانه لوالا اراء بعد الحكم لا قبله كما روي ومالومات بانه ولا وارث له فالقاضي يسب
 عنه وصاحب الرجوع المشتري عليه وما اذا زعم بانه انه نتج في ملكه ويحزم عن إثباته وأخذ منه الخ فله الرجوع على
 بانه لانه لما حكم عليه التقى دعواه بالعدم وكذا الوزع انه ليس له الرجوع لانكاره البيع لانه لما حكم عليه
 بيعة التقى زعمه بالعدم وما لو أزم القاضي البائع بدفع الثمن الا كما سذكر وما لو حال البائع رجلا بالغن على
 المشتري وأدعى اليه ثم استقصت الدار فانه يرجع على البائع لاعلى الحال وان لم ينظر بالبائع وما اذا كان البائع
 وكلاء للمشتري مطالبة بالغن من ماله ولا ينتظر أن كان دفع الثمن اليه وان كان دفعه للموكل ينتظر أخذ من
 الموكل وما اذا قال البائع للمشتري قد علمت أن الشهود شهدوا بزروري وأن المبيع في قصدة المشتري فانه يرجع
 عليه بالغن لانه لم يسله المبيع فلا يعمل البائع أخذ الثمن وقد استحق المبيع اه ملطفا كل ذلك من المخيرة
 (تنبيه) اذا ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع بثمنه فلا بد أن يفسر الاستحقاق وسينسبه فلو يثبه
 وانكر البائع البيع فائتبه المشتري يرجع بثمنه وقبل يشترط حضرة المبيع لجماع البيعة وقيل لا بد أن يثبه
 الدين الرغشاني فلو ذكره العبد وصفته وقدر ثمنه كفي جامع القصولين وفيه أن المشتري عليه تخلف
 المشتري بانه ما عه ولا وجه ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه وتامه فيه (فرع) استأجر حمارا
 فأذاعه رجل ولم يصدقه أنه مسنأ جر واستحقه عليه لا يرجع الا بجره على بانه لأن هذا الاستحقاق ظلم لا يقع
 على خصم ذخيرة (قوله اذا كان الاستحقاق بالبيعة) فلو أخذ المشتري العين من المشتري بلا حكم فله
 فالوجه في رجوع المشتري على بانه أن يدعى على المشتري أن قبضته في بلا حكم وكان ملكه وقد هلك في يده
 فأدعى فتمت فيه من أنه لم يرجع المشتري على بانه بثمنه جامع القصولين ومفهومه أنه لو لم يملك فله المشتري
 منه استرداده حتى يبرهن ف يرجع المشتري على بانه ان لم يقر المشتري أو لا يثبه للمشتري وفي القصولين أيضا أخذه
 بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المشتري حتى بلا حكم فادعته اليه فأذاعه ثم برهن على المشتري انه له
 في غيبة المشتري مع انقضاء البيع منه وبين المشتري بتراضهما في حق ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه
 واحترز بقوله بلا حكم عما اذا كان بحكم لو يرجع المشتري على بانه بالغن فانه لا يصح مع غيبة المشتري لعدم

افساح البيع بالاستحقاق وعلى (قوله باقرار المشتري) ولوعدل المشتري شهود المستحق قال ابو يوسف
 اسأل عنها فان عدل لرجع بالنظر والا فلا لانه كاتفرار ذخيرة (قوله او ينكوله) كان طلب المستحق تحلقه على
 انك لا تعلم ان البيع ملكي (قوله فلا رجوع) فلورهن المشتري ان الدار ملك المستحق لرجع بمثله على يائه
 لا يقبل التناقص لانه لما تقدم على الشراء فقد اقره ملك البائع فاذا الذي لغيره كان تناقصا منع دعوى الملك
 ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره تلقا ما لورهن على اقرار البائع انه المستحق يقبل لعدم التناقص وانه اثبات
 ما ليس ثابت ولولاينة فله تخفيف البائع بالله ما هو للمدعي لانه لو اقرز له جامع الفضولين ثم لو اقره
 للمستحق ثم رهن على ان الامتصة الاصل وهي تدعى او انما ملك فلان وهو اعتمها او دبرها واستولدها قبل
 الشراء تقبل ويرجع بالنظر لان التناقص في دعوى الحزب وفروعهما لا يضر فتح قال في التهر وطاهر ان قوله
 وهي تدعى اتفاقي (قوله كما هو ظاهر كلام الزيلعي) حيث قال لان المينة لا تصير بجهة الاقبضاء للقاضي وللقاضي
 ولاية عامة فينفذ قضاءه في حق الكافة والاقرار بجهة نفسه لا يتوقف على القضاء وللمنزولية على نفسه دون
 غيره فمقتصر عليه اه قال ط وجه الرمي في حاشية التبيين على بعض القضايا او يرد بالكافة لكل من
 يتدعى اليه حكم القاضي في تلك القضية لا كاتفرار التماس اه وحسنه فلا حاجة للاسند ركه اه (قوله ولو يشوب)
 من فروعه وكولا وكناح ونسب ط (قوله فان ثبت الحق بهما) اظهر انه احتراز عما لو سبق الحكم بالمينة
 عقب الانكار ثم اقر بخلاف العكس لانه بعد الحكم للمستحق باقرار المشتري لا يصح الحكم بعده بالمينة بخلاف
 ما اذا كان قبل الحكم بنسب منها بان رهن ثم اقر المشتري او بالعكس فانه يجعل الحكم قضاء بالمينة عند الحاجة
 الى الرجوع كما هو ان كان يمكن جعله قضاء بالاترار فافهم وعلى هذا جلي في الفتح ما في فتاوى رشيد الدين من انه
 لو اقرز مع ذلك برهن المستحق واثبت عليه بالمينة رجوع لان القضاء وقعه بالمينة لا بالاستحقاق ثم ذكر رشيد الدين
 في كتاب الدعوى لو ادعى عسار ورهن وقبل ان يقضي له اقره المدعي عليه اختلفوا فقبل يقضي بالاترار وقبل
 بالمينة والاول اظهر واقر بالصواب اه قال في الفتح وهذا تناقض فانه لا يجوز الان يحضد الزيادة ارض الحاجة
 الى الرجوع ففصل انه اذا ثبت الحق بهما يقضي بالاترار على ما جده الانهر وان سبقت اقامة المينة مع تمكن
 القاضي من اعتباره قضاء بالمينة وعند تحقق حاجة انظم اليه يقضي باعتباره قضاء بهما ليدفع الضرر عنه
 بالرجوع اه فلما قلت وبزيد هذا التوفيق انه في جامع الفضولين نقل عبارة رشيد الدين الاولى معللة بالحاجة
 وذكر في نور العين ان هذا أظهر وحقق ذلك فراجعوا والظاهر انهم مثل ما هنا ما لو باع شيا كان اشتراه ثم رده عليه
 ببيع قديم واقره ورهن عليه المشتري وقضى بذلك يجعل قضاء بالمينة طابجه الى الرجوع على يائه بختيار
 العيب (قوله فبالمينة اولى) اي فاعتبار القضاء بالمينة اولى (قوله فلو اختلفت مبيعة وذات) يشمل الذاتية اذا
 ولدت عند المشتري او لاد كما في نور العين عن جامع الفتاوى (قوله لا باستلاده) فبده لمكان قوله تبعها ولدها
 والافستلاد المشتري لا يمنع استحقاق الولد بالمينة لكنه لا يتبعها بل يكون ولد المشتري حزا بالتمية كاتبه عليه
 بعده (قوله تبعها ولدها) وكذا ارشاه فتح قال ولا خصوصية للولد بل زوال المبيع كاهما على التفصيل
 اه اى التفصيل بين كون الاستحقاق بالمينة او بالاترار وبين دعوى الفلز والرد بعد ما وسيد كاتر الشارح
 الزوايا استرا (قوله بشرط القضاء) لانه اصل يوم القضاء لا فستلاده واستقلاله فلا بد من الحكم به وهو الاسع
 في المذهب فتح قال في الهداية واليه تشير المسائل فان القاضي اذا اراد بالزوايا قال بمعدله تدخل الزوايا
 في الحكم وكذا الولد اذا كان في بدعته لا يدل تحت الحكم بالا بما اه والظاهر ان الارش لا يدل تحتها
 (قوله في الاسع) مقابله ما قبل انه اذا قضى القاضي بالاترار بغير مضايبه ايضا كما في الفتح (قوله وكلام
 البرازي في بدعته) اى تنسب القضاء بالولد للمستحق واخذ ذلك في التهر من قول البرازي شهدوا على رجل
 في بدعته جارية انها لهذا المدعي ثم غابا او ما اوداه ولد في بدعته المدعي عليه تدعى انه ورهن على ذلك لا يلتفت الحاكم
 الى برهانه ويقضى بالولد للمدعي فان حضر الشهود وقالوا الولد للمدعي عليه ضمن الشهود فبده الولد ككانهم
 رجعوا فان كانوا حاضرا وسألهم عن الولد فان قالوا انه للمدعي عليه ولا ندري لمن الولد يقضى بالاترار للمدعي
 دون الولد اه (قوله بماذا استكت الشهود) اى عن كونه ذى اليد وكذا بالاولى اذا قالوا انه المستحق (قوله ثم
 استلاده) اى استلاد المشتري (قوله فيكون ولد المهرور) الاولى ان يقول ولكن يكون الخ لان قوله

قوله وهي تدعى أو أنها الخ هكذا
 بخطه ولعل الصواب اسقاط كلمة
 أو كما لا يقتضي اه معجمه

(أما إذا كان الاستحقاق

بإقرار المشتري أو ينكوله

أو باقرار وكيل المشتري بالخصومة

أو ينكوله فلا رجوع لانه جهة

قاصرة (و الاصل ان المينة

بجهة متعديته) تظهر في حق كافة

الناس لكن لا في كل شيء كما هو

ظاهر كلام الزيلعي والعين بل

في حق وشيوخ كما مر ذكره المصنف

(الا لاقراء) بل هو جهة قاصرة على

المترع لعدم ولايته على غيره بقى

لواجع فان ثبت الحق بهما لقضى

بالاقرار لا عند الحاجة فبالمينة

اولى فتح وشهر (فلو استحققت

مبيعة وذات) عند المشتري

لا باستلاده (مينة تبعها ولدها

بشرط القضاء) اى بالولد في

الاصح زيلعي وكلام البرازي

يفيد تقييده بما اذا استكت الشهود

فتبين ان ذى اليد والاولى لا يدري

لا يقضى به غير ثم استلاده لا يصح

استحقاق الولد بالمينة فيكون ولد

المهرور حزا

مطلب
 في ولد المهرور

لا يمنع الخ يتوهم منه انه ينبغي كما اذا كان لا باستلاده فيناسبه الاستدراك بأنه يكون ولداً المفرواى يكون
 الذى المدر الانوطاه تكن فى الملك ظاهر اوعله المستحق القبة اى يوم الخصومة كما سجد كره فى باب دعوى
 التسب قال فى جامع الفصولين ولوا ولدها على حبة او مدقة او شرا او موصى أخذ المستحق الامة وحقبة الولد
 الموجب للفرور ملأ مطلق الاستباحة فى الظاهر وقد وجد ويرجع الاب على البائع بثمنها وحقبة ولدها بالقر
 عندنا ولا يرجع على الوهاب والمتصدق والموصى بعتبة الولد عندنا ولوا بها المشتري الاول فالولدها الثانى
 فاستحققت يرجع المشتري الثانى على الاول بالثمن وحقبة الولد ولا يرجع الاول على بائعه الا بالثمن عنده وعندهما
 يرجع بعتبة الولد ايضا ونظيره ان المشتري الثانى لو وجد عبداً وقد تعدد رده لعب حدث فيرجع على بائعه بنقص
 العيب وبائعه لا يرجع به على بائعه عنده خلا فالحما (تنبه) انما لم يرجع المشتري بالقر لانه بدل منفعة استوفاه
 لنفسه وبراء على فعله ومنه ما لو تمت الارض المستحقة بالزراعة وضمن نقصانها لا يرجع به على بائعه وبه ظاهر
 جواب حادثة الفتوى فيمن اشترى دارا ظهرت ونقصا وشبهه ناظر الوقت اجرها فأجبت بأنه لا يرجع بالاجرة
 على البائع خلا فالما اتفق به بعض علماء مصر انقضاها فى زمانها مستند لا يشترطهم الغرور ضمن عقد المعاوضة
 وجوب الرجوع ولا يفتى فيه غير صحيح لانه انما يرجع عما يمكن تسليمه كإبائى بيانه وبما ليس جزاء لفعله كما عث
 (قوله بالقيمة المستحقة) اى مضونابها المستحق والمراد القيمة يوم الخصومة كما ذكره فى باب دعوى التسب
 (قوله كالمز) صوابه كإبائى (قوله والفرق ماز) خال فى الهداية بوجه الفرق ان السنة حجة مطلقة فانها
 كما هي مينة فيظهر بها ملكه من الاصل والولد كان متصلا بها فكون له اما الاقرا حجة قاصرة ثبت الملك فى
 الغيبة ضرورة صحة الاخبار وقد حلت بآبائه بعد الانفصال فلا يكون اولده (قوله يتبعها) لان الظاهر
 أنه لو زل على النهاية ومقتضى الفرق المذكورة لا يكون له كإبائى الفتح (قوله وكذا) اى كإبائى التفصيل
 المذكور كالمز (قوله لم لا ضمان لم لا كما) اى هلاله الزوائد من موت الولد واكثر من استهلاكها
 فتضمن به (قوله ومنع التناقص دعوى الملك) هذا اذا كان الكلام الاول قد ثبت لشخص معين فحقا والام
 يمنع كقوله لاحق على أحد من اهل ممرئد ثم ادعى شىء على أحد منهم تصمم دعواه كإبائى المؤبدية عن صدر
 الشريعة اه وكذا اذا كان كل من الكلامين عند القاضي واكتفى بعضهم فى تحققه كون الثانى عند القاضي
 واختار فى النهر الاول لان من شرط الادعى كونه له وبه واختار فى المصر من تزقات القضاء الثانى قال فى
 الخ ولعل وجهه انه الذى يتحقق به التناقص اه وقال المقدسى يكاد أن يكون الخلاف لفظيا لان الكلام
 الاول لا بد أن ثبت عند القاضي ليرتب على ما عنده حصول التناقص والناقص بالبيان كالثابت بالعبان
 فكانهما فى مجلس القاضي فاذا شرط كونهما فى مجلسه بم الحقيقى والحكمى فى السابق واللاحق اه قلت
 ويشهد مسائل كثيرة فى دعوى الدقم وسأ فى تمام الكلام عليه فى تزقات القضاء ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان
 التناقص يرتفع بصدق النقص وشكذب الحاكم أيضا وهو معنى قوله المترادف اصار كذا بشرط اعطى اقراره
 بجرع البرازية وقد ساقبل نحو ورقة مسائل فى ارتفاعه بتكذيب الحاكم ثم ذكر فى الجهر بعدورق
 ارتفاعه شال حيث قال اذا قال تركت أحد الكلامين فانه يقبل منه ما فى البرازية من الذخيرة ادعاء مطلقا
 قدعه بآل كى كت ادعته قبل هذا مقد او برهن عليه فقال المدعى ادع به الا ان ذلك السبب وترك المطلق
 يقبل اه اى كى كى المطلق ازيد من التقيد وهو مانع لصفة الدعوى ولا الوازى المطلق اولا لتنع كإبائى البرازية
 كونه بدعوى التقيد ثانيا بدعى أقل للمصن منطلقه الجرع البرازية لا يدل على كون ذلك قاعدة فى ابطال
 التناقص والازم ان لا يضر اصلان تكن التناقص من قوله تركت الكلام الاول فاذا أتراه ليس له ثم
 حال هو ترك الاول تسع ولا فاقبل به أصلا والظاهر ان ما نقله عن البرازية بوجه كونه وقتقاين التناقص
 بأن مراد المدعى الأقل الذى ادعاء اولا لا يدل على ما فى البرازية أيضا ادعى عليه ملكا مطلقا ثم ادعى عليه عند
 ذلك الحاكم بسبب يقبل بخلاف العكس الآن يقول الحاكم أدت بالمطلق الثانى المقد الاول لكون المطلق
 ازيد من التقيد وعله الفتوى اه فافهم (قوله طلب نكاح الامة) منع دعوى نكاحها) تنبه عبارة الصغرى
 وطلب نكاح الحرة مانع من دعوى نكاحها اه وكان الاولى ذكره لانه مثال منع دعوى الملك بالمنفعة (قوله
 وكما يمنع النفس يتبعها لغيره الخ) كالأدعى انه لفلان وكله بانصومة ثم ادعى انه لفلان آسر وكله بانصومة

مطلب
 لا يرجع على بائعه بالقر ولا بالاجرة
 الدار التى ظهرت ونفا

بالقيمة المستحقة كالمز فى باب
 دعوى التسب (وان أمز) ذوالد
 (ج) رجل (لا) يتبعها خذها
 وحدها وافرقت ماز من الاصل
 وهذا اذا لم تدعه المثرة فلو
 ادعاه يتبعها وكذا سائر الزوائد
 نعم لا ضمان بها ككها كروائد
 المقتوب ولم يذكر التناول لانه
 فى حكم الانفراد فلهما فى معزها
 لعدم ادعية (ومنع التناقص) اى

التدافع فى الكلام (دعوى الملك) اه
 لعين او منفعة لما فى الصغرى طلب
 نكاح الامة يمنع دعوى نكاحها
 وكما يمنع نفسه يتبعها لغيره الا اذا
 وفق

مطلب
 فى مسائل التناقص

قوله واكتفى بعضهم فى تحققه كون
 الثانى الخ هكذا جسطه ولعل
 صوابه يكون الثانى الخ تأمل اه
 معصية

فلو قال عبد الله اشتري فأنا عبد

(زبد) فاشتره) معقدا على مقاله

(فأذا هو حر) أي ظهر حرا

(فإن كان البائع حاضرا أو غائبا

عينة معروفة) يعرف مكانه (فلا شيء

على العبد) لوجود القاض (والأ

رجع المشتري على العبد) بالنق

خلا فالثاني ولو قال اشتري فقط

لأو أنا عبد فقط لا يرجع عليه اتفاقا

(ور (و) رجع العبد على البائع)

إذا ظهره (بخلاف الرهن) بأن

قال أدبني فأني عبد لم يضمن أصلا

والأصل أن التفرير يوجب الضمان

في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة

(بائع عسارا ثم رهنه وقت محكوم

بأنه مملوك واللا لأن مجرد الوقت

لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق

فتح واعقده المصنف تعاليم

على خلاف ماصو به الزبلي وتقدم

في الوقت وسببه أثر الكتاب

(اشترى فأولم يقبضه حتى ادعاه

(أثر) أنه لا يقع دعواه بدون

حضور البائع والمشتري القضاء

عليهما ولو قضى له بحضورهما

برهن أحدهما على أن المستحق

بأعنه من البائع ثم هو باع من

المشتري قبل ولزم البيع وتماه

في الفتح (لا عبرة بتاريخ القبية)

مطلب

في أول باع عسارا وبرهنه وقت

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

عق من البائع أو على أنها حرة الأصل قبل استحسانه وأول باع عبدا وقبضه المشتري وذهب به إلى منزله والعبد ساكت وهو ممنوع بغيره نفسه فهو أقرامنه بالرق فلا يصح في دعوى الرق به بعده لسمه في نفس مائة من جهته إلا أن يبرهنه قبل وكذا الورنه أو دفعه جناية كان اقرا بالرق لا لآخر ثم قال أنا حر فاقول له لا أن الأجرة تصرف في منفعه لا في عينه وتعممه في الرق (قوله فلو قال عبد) أي الإنسان وماء عبدا باعتبار ظاهر الحال إلا أن ولا لا تفرض أنه حر وقوله لشترى لم يرد الشراء (قوله اشتري فأنا عبد) لا يفي كون المشتري مفقورا ربع يائش من هذين القيدين أعني الإصر بالشر أو الإقرار بكونه عبدا كافي للفتح وغيره وما في الغاية من الاكتفاء بسكون العبد عند البيع في رجوع المشتري عليه فهو مختاف لا يفي بالركب وإن غلط فيه بعض من تصدرا للاحقة بدار السلطنة العلة وأنتي بخلافه كما أعاده الاخرى في منتهى كتابه وأعاد بقوله اشتري أنه لو قال لا اجنبي اشتريته فانه حر فلا رجوع بحال كافي جامع للصولين وغيره (قوله زبد) كذا في التهر قال السامحائي والظاهر أنه ليس بشرط لأن الغرور في ضمن المعاوضة ليس ككافة صريحة حتى يشترط معرفة المكشور له ومعه ومما اعتقدوا أيضا خارج رجوع العبد على سيده بما أدى مع أنه لم يأمر بهذا الضمان الواقع من ضمن قوله اشتري فأنا عبد اه (قوله معقدا على مقاله) اختاره عما إذا كان عالما بكونه حرا لأنه لا يقع رجع العلم كما لا يخفى ولذا استولدها علماء البان البائع غصبا فاستحققت لأربع قيمة الولد وهو رقيق كرهه الشارع فافهم (قوله أي ظهر حرا) بيينة أقامه لأنه وإن كان دعوى العبد بشرط أعني في حقيقته في الحرة به الأصلية وكذا في المارسة بفتح ونحوه في المصنف لكن التناقص لا يمنع صحته كما أعاده تقريب المألة وتعممه في الفتح (قوله يعرف مكانه) ظاهر ما اطلاعهم ولو بعد بحث لا يوصل إليه عادة كالصفي الهند خبر فافهم (قوله لو وجد القاض) أي البائع والأولى قول الفتح للتمكن من الرجوع على القاض (قوله والا) أي بأن لم يمهله مكانه ومثله ما إذا مات ولم يترك شيئا فلو كان تركه يعلم مكانه أربع فيها فيما يظهر لا ذلك لأن عليه كفاية والذين لا يسلط بالموت فافهم (قوله رجع المشتري على العبد يائش) لا يصح جعل العبد بالامر بالشرأ ضامنا للثمن له عند تعذر رجوعه إلى البائع وضال للثمن والضرر ولا تعذر إلا فيما لا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فأمكن أن يجعل الأمر به ضمانا للسلامة كما هو وجبه هداية (قوله خلا فالثاني) أي في رواية عنه (قوله لا رجوع عليه اتفاقا) لأن الحرة يشتري تحلصا كالامر وتدل يجوز شراء العبد كالمكاتب زبلي (قوله ورجع العبد على البائع) أي ما رجع عليه مع أنه لم يأمر به الضمان عنه لأنه أدى دية وهو مضطر في أدائه فتح فهو كعبد الرهن إذا قضى الرهن فله الرجوع على المديون لأنه مضطر في أدائه (قوله لم يضمن أصلا) أي سواء كان البائع حاضرا أو غائبا قال في الهداية لأن الرهن ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لا ضمانا عين حقه حتى يجوز الرهن يبدل المصروف والمسلم فيه مع حرمة الاستبدال فلا يجعل الأمر به ضمانا للسلامة وبخلاف الاجنبي أي لو قال اشتري فانه حر لانه لا يبعأ بقوله فلا يتحقق الضرر وتظهر مسألتان لو المولى باعوا عبدا هذا في قد أدت له ثم ظهر الاحتفاق رجوعه عليه بغيره اه (قوله والأصل الخ) مر هذا الأصل مبسوطا ترتيب المراجعة والتولية (قوله لا يجوز الوقت لا يزيل الملك) أي عند الامام والقوى على لزومه بدون الحكم بزيومه (قوله على خلاف ماصو به الزبلي) حيث قال وأن أمام البيئة على ذلك قيل قبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط اه (قوله وتقدم في الوقت) قدما هناك لأن الأصح سماع البيئة دون الدعوى المجردة فلا تفصيل لأن الوقت حتى الله تعالى فتصح فيه البيئة وتعمم تحقيق المسألة هناك فراجع اه (قوله للقضاء عليها) لأن الملك المشتري والديالبائع والمضى بغيره فطر القضاء عليها حضورهما فتح بنى لو قال المستحق لا يبيته ولا استحققتها مخلف البائع ونكل المشتري فانه يأخذ بالبائع فإذا أداه أخذ العبد بسله إلى المدعى وإن حلف المشتري ونكل البائع لم البائع كل قيمة العبد إلا أن يجبر المستحق للبيع ويرضى بالبائع بزيادة جامع للصولين (قوله ثم هو) أي البائع (قوله ولزم البيع) لأنه يتزاد القضاء الأول ولا يتخذه فتح لأن القضاء بأن المستحق بأعنه يتزاد القضاء بأعنه فله المستحق (قوله وتعممه في الفتح) حيث قال ولو قضى القضاء البيع لم يطلب المشتري ثم رهن البائع أن المستحق بأعنه يأخذها وتزاد ولا يعود البيع بالمستحق اه فأفاد أن قوله ولزم البيع مقيد بما إذا لم يسبق القاضى البيع (قوله لا عبرة بتاريخ القبية الخ) أعلم أن الخارج مع ذي اليد ولو ادعى ملكا

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلقا فانما هو اولى الاذا برهن ذواليد على التنازع اواز خالفك وتاريخ ذى اليد اسبق فهو اولى ولو انا
 أحدهما فقط يقضى لصالحه عندها وعند آبي يوسف وهو رواية عن الامام يحكم لمؤرخا أو ذاك كافي
 جامع الفصولين من الفصل الثامن وأما المصنف أن تاريخ القبية غيره لا تقول الخارج ان هذا الخارج غائب
 عن منسنة ليس فيه تاريخ فمات ذواليد واليد ملكي منسنتين مثلا وبرهن لا يحكم له لانه وجد تاريخ
 الملك من أحدهما فقط وهو غير معتبر ف يقضى به لصالحه عندها كالتحليل وبرهن الخارج انه منسنتين
 وذواليد ايده منسثلاث سنين فهو لصالح الخارج لان ذاليد يبرهن على الملك كافي جامع الفصولين (قوله بل
 العبرة بتاريخ الملك) اى التاريخ الموجود من الطرفين كالتحليل والاقتراح الملك هنا وجد من الذى عليه لكنه
 لم يوجد من الذى بل وجد منه تاريخ القبية فقط (قوله فقبل) ظرف متعلق بالخبر (قوله) أخر المستحق
 (عليه) اى الذى ادى عليه بالاستحقاق وهو المشتري وهو مرفوع على انه فاعل الخبر والبايع مفعوله (قوله
 بل يقضى بها للمستحق) لانه ما ذكر تاريخ الملك بل تاريخ القبية فبني دعواه الملك بل تاريخ والبايع ذى تاريخ
 الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري تلقى الملك منه فصار كأن المشتري اذى ملك بائعه بتاريخ منسنتين الآن
 التاريخ لا يعتبر حالة الاخراد فقط اعتبارا ذكره وتثبت الدعوى فى الملك المطلق ف يقضى بالدية دور اى
 يقضى بها للمستحق قال فى جامع الفصولين من الفصل السادس عشر بعد ذكره ما ذكره أقول ويقضى بها
 المؤرخ عن آبي يوسف لانه يرجح المؤرخ حالة الافراد ويقضى بالاقباض لانه ارفق وأظهر والله تعالى اعلم
 اه (قوله لا نعدم القروى) لعله بحقيقة الحال دور ومثله ما لو تزوج من اخيه بانهما حرة عالما بكذا
 فأولدها فالولد رقيق كافي جامع الفصولين (قوله ويرجع بالنز) اى على بائعه وكان الاوى ذكر الرجوع بالنز
 أو لا تكونه المقصود من التفرع على كلام المتن ثم يقول ولكن يكون الولد رقيقا فاده السامحى (قوله وان أقر
 بملكه المبيع للمستحق) اى بعد أن يكون الاستحقاق تاما بالنسبة لا باقرا والمشتري المذكور فلا شأنى قول
 المصنف السابق اما اذا كان باقرا المشتري ويكرهه فلا على انه قدم الشارح انه اذا اجتمع الاقرار والبيعة يقضى
 بالبيعة عند الحاجة الى الرجوع وبه يدفع ما فى الشريعة من نهي المداخلة فانهم (قوله ويرجع) اى بالنز
 (قوله بسبب ما) اى بشراء او به او ورث او وصية (قوله بخلاف ما اذا لم يقتر) اى المشتري اى لم يقتر نصا بانه
 ملك للبائع فان الشراء وان كان باقرا فالملك لملكه محتمل وفى جامع الفصولين لانه وان جعله قرا الملك البائع
 لكنه مقتضى الشراء وقد انسخ الشراء بالاستحقاق فينسخ الاقرار (قوله بل لا بد من الشهادة على
 مفعونه) بأن يشهد أن قاضى بلدة كذا قضى على المشتري عليه بالدية التى اشتراها من هذا البائع وأخرجها
 من يد المشتري عليه كافي جامع الفصولين وغيره (قوله من محاضر) بيان لما المراد مفعول ما فى المذكورات
 فلا يشهد من الشهادة على مفعول المكتوب لما فى المنع والمحض ما يكتبه القاضى من حضور المحضمين والتداعى
 والشهادة والسجل ما يكتب به فمؤرخ وهو عنده والصلى ما يكتبه المشتري وشيخه ونحو ذلك اه ط (قوله
 بخلاف نقل وكالة) كما ذكرنا فى انسابنا بحضرة القاضى ليدى على خصم فى ولاية قاضى آخر وكتب
 القاضى كتابا بغيره بالوكالة ط (قوله وشهادة) كما ذكرنا فى اولى خصم نائب فان القاضى لا يحكم بل يكتب
 الشهادة ليحكم به القاضى المكتوب اليه ويسلم المكتوب لشهود الطريق كافي فى باب كتاب القاضى الى القاضى
 ح (قوله لانهم لا يحصل العلم للقاضى) اى يجوز تداول الاعلام لانتل الحكم فلا تشترط الشهادة على مفعولها بل
 تنقى الشهادة بأنهم من قاضى بلدة كذا هذا ما يفيد كلامه تعالى لا بد من شهادة من يحضرونه والاعمال القائدية فى قرأته عليهم
 اشترط قرأته على اليهود اذ ارأاهم به ومقتضاه انه لا بد من شهادة من يحضرونه والاعمال القائدية فى قرأته عليهم
 ولعل ما هنا منبجى على قول آبي يوسف بانه لا يشترط سوى شهادتهم بانه كاه وعليه الفتوى كما سأل هناك
 (قوله ولا ازم الخ) قال المصنف فى كتاب القاضى الى القاضى فى مسافة نقل الشهادة ولا بد من اسلام شهوده
 ولو كان ذى على ذى رعله الشارح بقوله لشهادتهم على فعل المسلم اه ط (قوله ولا رجوع الخ) اى
 لو اذى محضا مجهولا فى دار فصول على شى كرامة درهم مثلا فاستحق بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشى من
 البدل على الذى بلواز أن تكون دعواه فبناجى وان قل دور وصارته الهداية فاستحق الدار الاذراعا
 منها والظاهر انه لو كان الاستحقاق على سهم شائع كربع او نصف فهو كذلك لان الذى لم يذعه سهمها منها لان

(العوض)

(من) أي من جواب المسألة امرأت

أحدهما (بعضه) المصطلح على مجهول

على معلوم لأن جهة الساقط

لا تنفي إلى الزمرة (و) الثاني

(عدم اشتراط صحة الدعوى بصحة)

جهة المذبح به حتى لو برهن لم يقبل

ما لم يدع إقراره (و) ربيع) الذي

عليه (بعضه) في دعوى كاهان

استحق شي منها) فنوات سلامة

المبدل قيد باجهول لأنه لو أدى

قدر المعلوم كرهها لم يرجع مادام

في يده ذلك المقدار وإن بقي أقل

رجع بحساب ما استحق منه (فرع)

لوصالح من الدنانير على دراهم

وقبض الدراهم فاستحق دراهم

المتنقذ ربح بالدنانير لأن هذا الصلح

في معنى الصرف فإذا استحق المبدل

بطل الصلح فوجب الرجوع درر

ونبه افروع آخر تنظر في المنظومة

الحسية مهمة منها

لومستحقا ظهر المبيع

له على يافته الرجوع

بالتن الذي قد دفعنا

الأذا البائع هاهنا أدى

بأنه كان قدما اشتري

ذلك من ذا المشتري لا مرا

لواشترى خرا به وأنفقا

شباعا ليعمرها وطفقا

ذا اليسرى بعدها أكاهما

ثم استحق رجل قامها

فاشتري في ذلك اليسر واجعا

على الذي عند الثالث باعا

ولاعى ذا المسخن مطلقا

بذا الذي كان عليه انفقنا

وان مبيع سبعة نظرها

ثم قضى القاضي على من اشترى

بفصالح الذي ادعاه

صلحا على شيء له آذاه

يرجع في ذلك البطل الغن

على الذي قد باعه فاستحق

دعوى حتى مجهول تشبه السهم والجزء ثم لو أدى سهماشاعا يكون استحقاق الربع مثلا وادعى ربع ذلك
السهم أيضا فطمة على الرجوع ربع بدل الصلح هذا ما نظره في قائله (قوله لدخول المذبح في المسحق)
بالباء للجهول فيها قال في الدرر المأه بأخذ عوض ما لم يكن له (قوله واستفد منه الخ) كذا ذكره شرح
الهداية (قوله لأن جهة الساقط لا تنفي إلى المتابعة) لأن الصلح عنه مطلق فهو مثل الإبراء عن المجهول
فاته بآثره عند ذلك بخلاف عوض الصلح فاته لما كان مطلوب التسليم اشترط كونه معلوما لا ينفي إلى
المتابعة (قوله نعمت) أي صحة الصلح (قوله لجهة المذبح) بيان لوجه عدم صحة الدعوى لأن المذبح به
إذا كان مجهولا لا تصح الدعوى حتى لو برهن عليه لم يقبل (قوله ما لم يدع إقراره) أي فإذا أدى إقرار
الذي عليه بذلك الحق المجهول وبرهن على إقراره به يقبل أي ويحبب القرض على البيان كما نقله ط عن فوح (قوله
ببعضه) الأولى ذكره بعد قوله شي منها لأن الضمير يرجع إليه ط (قوله فنوات سلامة المبدل) أي الشيء الذي
استحق فاته لم يسلم للمصلح قال في الدرر لأن الصلح على مائة وقع عن كل الدار فإذا استحق شئ من أن الذي
لا يلائم ذلك القدر فقد ربحه من العوض اه فافهم (قوله لم يرجع الخ) هذا ظاهره فما إذا ورد الاستحقاق
على سهم شائع أيضا كرهها أو نصفها أما إذا استحق بزمع منها كذا راجع مثلا من موضع كذا فالصلح عن دعوى
ربعا يدخل فيه ربع ذلك الجزء المسحق تأمل (قوله وان بقي أقل) بأن أدى الربع ولم يبق بعد الاستحقاق في
يد المذبح عليه إلا الثلث فربح بحصة الثلث المسحق ط (قوله فوجب الرجوع) أي بأصل المذبح وهو الدنانير
ط (قوله وفيها فروع آخر تنظر) منها استحقاق بعض المبيع وسأقي ومنها مسائل آخر تقدمت في فصل
الفضولي (قوله إذا البائع هاهنا أدى الخ) أي فلا يرجع بالتين لأنه لو رجع على يافته فهو بأبصار ربع عليه
ربانية لكن هذا ظاهر إذا اتحد الحق فلوزاد فيه الرجوع بزيادة كما قاله ط وكذا لو أدى عليه إقراره بأنه
اشترى من وهي حصة لاسن البائع غائلة أو لا الاستحقاق وسأني أن يقر المشتري بأن ياتي قبل أن يبعه من
اشترى من فيخذه لا يرجع بعد الاستحقاق لما قلنا أما لو قال لا يرجع بالتين ان ظهر الاستحقاق فظهر مكانه
الرجوع ولا يعمل ما قاله لأن الإبراء لا يصح تعليقه بالشرط كما في التبع (قوله وظننا ذلك) أي شرع واسم
الإشارة للمشتري (قوله أكاهما) بمدة الهزمة جمع التبع (قوله تمامها) أي الإبراء وما بناء فيها
(قوله مطلقا) لم يظهر المراد به تأمل (قوله بل الذي كان عليها انفقنا) متعلق بقوله راجعا للمشتري
المعطوف والمذكور في المعطوف عليه ولو قدم هذا الشرط على الذي قبله لكان أظهر ويكون المراد بقوله
مطلقا أنه لا يرجع على المسحق بما أنفق ولا بالتين بأعلى البائع فلا رجوع بما أنفق فقط وربع بالتين كما صرح
به في جامع الأصول ثم المراد بما أنفق قيمة البناء ان كان في يده أو بآثره التسوية ونحوها كما يظهر بما يأتي ثم اعلم
أنما قدمناه لا يرجع المشتري على البائع إذا أصار المبيع بحال لو كان غصبا ملكه كالمقطع الثوب ونحوه
قصا فاستحق المبيع أو طعن البع فاستحق الدقيق وقد اختلفوا فيها لو غصب أرضا وبني فيها وأغرس ما بقيته
أكثر من قيمة الأرض هل يملك الأرض شيئا أم يؤمر بالقطع والإزالة المالك أنفق المني أو العود بذلك الثاني
وعليه يظهر أن مطلقا ههنا ما على التول الأول فتشبه المسألة بما إذا كان قيمة البناء أقل والآن الاستحقاق
وأرد على ملك المشتري وهو الأرض والبناء فلا رجوع على البائع أصلا فتشبه ذلك (قوله به) أي بالمبيع
أو بالاستحقاق وهو متعلق بشئ قضى والغصبي قوله لصالح عائد على من اشترى والذي ادعاه وهو المسحق
مفعول صالح وصلا مفعول مطابق وشبهه على الذي (قوله لم يرجع الخ) أي لآله صار شرا بالمبيع من
المسحق ومقام الكلام على ذلك أوائل الباب (قوله شري دارا) أي ولو كان الشراء فاعدا كما في جامع
القصولين معللا بتحقيق الفروقه (قوله وبني فيها) أي من ماله فلو بني بنفسه لم يرجع بقيته كما هو ظاهر
ولا بما أنفق كما يعلم بما يأتي (قوله فاستحق) أي الدار وسعد هادن ما بناء فيها (قوله وثمة البناء منها) أي
يقوم منها فربح بقيته لا مطلقا والمراد بالبناء ما يمكن تفضيه وتسليمه كما يأتي فلا يرجع ما أنفق من طين ونحوه
ولا بآثره الباقي ونحوه (قوله على البائع) ثم هذا البائع ربع على يافته بالتين فقط لا بقية البناء عنده وعندهما
ربح بقية البناء ذخيرة (قوله إذا سلم النقص إليه) ظاهره أن ربع بعد ما كتبه المسحق الهدم فهدمه
والبائع غاب ثم سلم نفسه إلى البائع وذكر في الخاتمة عن ظاهر الرواية أنه لا يرجع عليه إلا إذا سلم البناء قائما

وفي المبينة شري دارا وبني فيها فاستحق ربع بالتين وثمة البناء ببناء على البائع إذا سلم النقص إليه فهدمه

ولو استحق ثياب الثمن أوردته
الحال لم يرجع شيء وكل شيء يدخل
في البيع تبعا لاحصائه من الثمن
ولكن يصير المشتري فيه فتيه
ولو استحق من يد المشتري الأخير
كان قضاء على جميع الباعة ولكل
أن يرجع على بائعه بالثمن بلا إعادة
بينه لكن لا يرجع قبل أن يرجع
عليه المشتري عند أبي حنيفة
وقال أبو يوسف له أن يرجع قال
ألا ترى أن المشتري الثاني لو أبرأ
الأول من الثمن كان للأول الرجوع
كألو وجد العبد سرقا فكل الرجوع
قبله خاتمة لكن في القصولين
ما يخالفه فتيه ولو اشترى
عبد فأعتقه بحال أخذه منه ثم
استحق العبد لم يرجع المستحق
بالمال على المقتن ولو بشرى دارا
بعدها وأخذت بالشفعة ثم استحق
العبد بطلت الشفعة وبأخذ
البائع الدار من الشفعين بطلان
البيع واقعه اعلم

على البائع بما أعتقه وبالعقل اه ونقل في الحامدية بعده عن القاسدية اشترى بقره وسجتها ثم استحق فأنه
يرجع على بائعه بما إذا كالأشترى دارا ويرجع فيها ثم استحق اه وهذا يناسب مسألة الكرم المارة أيضا لكن
يفيد أن يكون الرجوع على البائع كالتساوما ذكره في القصة من عدم الرجوع هنا الظهور والفرق بين التسعين
والبيتا ظاهر مما مر فلهذا منى عليه الشارح (قوله ولو استحق ثياب الثمن الخ) في جامع القصولين ترى أرضا
فيها الخمار حرق دخلت بلاذ كرافستقت الاشجار قبل لاحصاء لها من الثمن كتوب فخر وبردة جارفان ما يدخل
تعا للاحصاء فمن الثمن وقيل الرواية انه يرجع بحصة الاشجار والفرق انهما مركبة في الأرض فكانه استحق بعض
الأرض بخلاف ثياب الثمن فأنصت هذا أقل ولذا كان البائع أن يصلي غيرها لو كانت ثياب مثله ثم قال أنقول في
الشجر وكل ما يدخل تبعه اذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون له حصة من الثمن اه قلت ويبدل ما نقل عن
شرح الاسيضي الأوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها القبض والأوصاف ما يدخل في البيع
بلاذ كركبناه ونجبر في أرض وأطراف في حيوان وجوده في الكلب والورثي وعن تساوي رشيد الدين البناء
وان كان تبعا لما ذكر في الشراء لكن اذا قبض بصير مقصود او بصير له حصة من الثمن اه وفي الثانية وضع
مجرد حصة الله تعالى أصلا كل شيء اذا بيعته وحده لا يجوز بيعه واذا بيعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشيء
قبل القبض كان المشتري بالتبعية ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء تركه وكل شيء اذا بيعته وحده يجوز
بيعه فاذا بيعته مع غيره فاستحق كان له حصة من الثمن اه قلت فصار الحاصل أن ما يدخل في البيع تبعا اذا
استحق بعد القبض كان له حصة من الثمن فيرجع على البائع بحصته وان استحق قبل القبض فإن كان لا يجوز
بيعه وحده كالشرب فلا حصة له من الثمن فلا يرجع بشيء بل يصير بين الاخذ بكل الثمن والترك وان جاز بيعه وحده
كالشعر وثوب الثمن كان له حصة من الثمن فيرجع على البائع وهذا اذا لم يذكر في البيع لما في جامع القصولين
اذا ذكر البناء والشجر حكاهما مبيعين قصد الاتحاق لو فات قبل القبض بأخذ الأرض بمحصه ما لا خاره
ولو احترقا وقطعها ظالم قبل القبض بأخذها بجميع الثمن أو تركه ولا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق
والهلال بعد القبض وهو على المشتري (قوله بلا إعادة مئة) اى على الاستحقاق وهذا اذا كان الرجوع
عند القاضى الذى حكم بالاستحقاق وهو اذا كرتك فلترى اى وكان غدره لابد من الاعادة كما افاده في جامع
القصولين (قوله لو أبرأ الأول من الثمن) اى بان حكم القاضى بالاستحقاق وحكم للمشتري الاخير بالرجوع
على الأول بالثمن ثم أبرأه عنه فلم يترى الأول الرجوع على بائعه كما قدمه الشارح أوائل الباب عن جامع
القصولين ونظرا قبله عن الذخيرة وجامع القصولين انه لو أبرأ البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلا رجوع له بعد
الاستحقاق لانه لا ثمن له على بائعه وكذا لا رجوع لبصة الباعة (قوله لكن في القصولين ما يخالفه) الذى في
جامع القصولين التفرقة بين الاستحقاق المبطل والناتل كما تقدم في المتن أول الباب وهذا بخلاف المتقول هنا
عن أبي حنيفة وان كان مراده المخالفة في مسألة الإبراء فمرأه مخالفة لما هنا أيضا بل فيه التفرقة بين إبراء
المشتري البائع وبين إبراء البائع المشتري كذا كرهنا وأخافه من شأنه أول الباب (قوله لم يرجع المستحق بالمال على
المقتن) كذا في القصة والظاهر أن المراد بالمال ما كان من كسب العبد لان غاية ما يظهر بالاستحقاق أن المقتن
غاصب للعبد والغاصب يالك كسب العبد المقصوب أما لو كان المال للمولى مع العبد فأعتقه عليه ينبغي أن يثبت
للمستحق الرجوع على المقتن تأتى (قوله وأخذت بالشفعة) اى بقيمة العبد أو بعينه ان وصل الى الشفعين
بجهة ط (قوله ويأخذ البائع الدار من الشفعين) اى ويرجع الشفعين بمادفع من قيمة العبد على البائع
(قوله بطلان البيع) على لقوله بطلت الشفعة ط والتعليل بذلك مذكور في القصة وهو صريح في أن
الاستحقاق في بيع القاضية يطل البيع وفي جامع القصولين استحقاق بدل المبيع بوجوب الرجوع بعين المبيع
فأعتا وبقيته هلكا وبقيته أيضا اذا استحق أحد البدلين في القاضية وهلك البدل الآخر تجب قيمة الهالك
لا قيمة المستحق لاتقاض المبيع اه وفي حاشيته للغير الرضى هذا يدل بطلانه على ما رواه القاضي لغيره
وسلمه ثم استحق بدل من يد القاضى الثاني أن يرجع بعين المبيع على المشتري منه لاتقاض المبيع ومن لوازمه
رجوعه الى ملكه فاذا رجع عليه وأخذ منه يرجع هو بمادفع لبايعه من الثمن وتسمع دعوى مالك المبيع على
المشتري بقيمة بائعه لدعواه الملك لنفسه فينتصب خصما للمدعى وهى واقعة الحال في مقاضية بيمين بيمين

وتقاضيا وباع أحدهما ما في يده وسلم فاستحق من مشتريه ولم أرفها صريح النقل غير ما هنا لكن يجوز الاستسحاق
لا يوجب نقض البيع وفسخه كما ترى به ١٥ ملغسا وتعلمه فيها (خاتمة) لم أرف من ذكر ما إذا ورد الاستسحاق
بعدها لا الملك المبيع كوت الدابة مثلا وهي واقعة الفتوى وقد أجبت بأن المستحق لا يقبله من أمانة النينة على
قيمتها يوم الشراء فحينئذ المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالنظر لاجتماعين لأن المشتري غاصب الغائب وقد
صرحوا في الغصب بأن المشتري من الغاصب إذا شئ القيمة يرجع على بائعه بالنظر لأن رد القيمة كرهه العيين والله
سبحانه وتعالى أعلم

• (باب السلم) •

شروع فيما يشترط فيه قبض أحد العوضين أو قبضهما كالصرف وقدم السلم عليه لأنه بمنزلة المردم من المركب
وخص بالسلم لتحق الإيجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه أعني تسليم رأس المال وتعلمه في الثمر (قوله)
وشرعا معطوف على قوله لغة (قوله بيع أجل بعاجل) كذا عرفت في القنع واعتراض على ما في السراج
والغاية من أنه أخذ بعجل بأجل بأنه غير صحيح لسدقه على البيع بمن مؤجل وفي غاية البيان أنه تحرر من
التساق أو جاب في الصر بأنه من باب القلب والاصل أخذ أجل بعاجل قلت وفيه أن القلب لا يسوغ تغير البلاء
لاجل نكسة سائبة كما صرح حواشي ولا ساق في التعارض ويظهر الجواب بأنه ناظر إلى أنه من جانب السلم
إله أي أخذ من عاجل ويؤيده كون السلم كالصرف بشرط التسليم أو لا فالغائب الأشداء بالعاجل وهو الثمن
ثم رأيت في الثمر من إحواشي السعدية ماوافق ما قلنا صاحب قال يجوز أن يقال المراد أخذ من عاجل بأجل
بقربة المعنى القوي إذا الأصل هو عدم التغيير لأن ثبت بدليل ١٥ ويظهر أيضا أن الأولى في تعرضه أن
يقال شراء أجل بعاجل لأن السلم اسم من الإسلام كما في التمسكاني ولا يخفى أن الإسلام صفة السلم فهو
المظن واليه أصالة ولذا أجوز رب السلم أي صاحبه فالغائب بناء التعريف على ما يشرع به اللفظ والمخفى وهو
الشراء الذي هو المراد بالإسلام الصادر من رب السلم بخلاف البيع الصادر من السلم إليه ومنه أخذ لعدم
اشعار اشتقاق اللفظ بهما (قوله وركنه ركن البيع) من الإيجاب والقبول (قوله حتى يمتد الخ) وكذا
يشهد البيع والشراء بلفظ السلم ولم يحد في القنينة خذ خلافا ١٥ (قوله ويصح فيما يمكن ضبطه) لأنه
دين وهو لا يعرف إلا بالوصف فإذا لم يحد في ضبطه به يكون مجهولا جهالة تفضي إلى المنازعة فلا يجوز كإش
والعقد الجواز لوجود الضبط وعلى هذا الخلاف لو سلم في الموزون مثلا جبر (قوله لم يميز فيها السلم) لكن إذا
كان رأس المال دراهم أو دنانير أيضا كان العقد باطلا اتفاقا وإن كان غيرها كتب في عشرة دراهم لا يصح
سلما اتفاقا وهل يعتقد بحال التوب بمن مؤجل قال أبو بكر الأعمش يعتقد ويحيى بن أبان وهو الأصح نهر
وهذا صحيحه في الهداية ويرجع في الفتح الأول وأقره في الصر واعترضه في الثمر بما هو ماضى جذا كما أفضت فيها
علقته على الصر (قوله وعددى متقارب) الفاصل بين المتفاوت والمتقارب أن ما نحن مستهلكه بالمثل
فهو متقارب والقيمة يكون متفازا بجر عن المراجحة (قوله يجوز) أي جواز الشام بخلاف جواز الهند
كما في الصر (قوله ويض) ظاهر الرواية أن يض النعام من المتقارب وفي رواية الحسن عن الإمام لا يجوز
لتفاوت أسياده والوجه أن ينظر إلى الغرض في الصرف فإن كان الغرض منه الأكل فقط كعرف أهل البوادي
وجب العمل بالأول أو القشر ليتخذ في سلاسل القتال بل كما في مصر وغيرها وجب العمل بالرواية الأخرى
ووجب مع ذكر العدد تعيين المقدار واللون من تقاء السائض وهداه أفاذه في الفتح وأجازوه في الباذنجان
والكاغد عددا وجهه في الفتح على ما ذكرنا من ديارهم وفي ديارنا ليس كذلك على كأغد غالب خاص والأباجوز
١٥ وفي الجوهرة لا يجوز السلم إلا أن يشترط منه ضرب معلوم الطول والعرض وبطردة (قوله ونظس)
الأولى وفلوس لأنه مفرد لا اسم جنس قبل وفيه خلاف محمد بن عيسى الفس بالقبضين لأن ظاهر الرواية عنه
كقولهما ويان الفرق في الثمر وغيره (قوله بكسر الباء) أي الموحدة وقد تحذف ضمير كمل كما في التصاح
وهو المطلوب الخ نهر (قوله وأجبر) بضم الجيم وتشديد الراء مع اللذان أشهر من التفتيق وهو القلب إذا طبع

• (باب السلم) •

(هو) لغة كالصلف وزنا ومنه
وشرعا (بيع أجل) وهو السلم فيه
(بعاجل) وهو رأس المال وركنه
ركن البيع حتى يشهد بلفظ بيع
في الأصح (ويصح صاحب الدراهم
رب السلم والمسلم) بكسر اللام
(و) يصح (الأخر المسلم إليه
والخطة مثلا المسلم فيه) والتميز
رأس المال (وحكمه ثبوت الملائمة
للمسلم إليه ورب السلم في الثمن
والمسلم فيه) فيه لف ونشر
مرتب (ويصح فيما يمكن ضبط
مستف) يجوز نودائه (ومعرفة
قدرة تكميل وموزون) خرج
بقوله (مقن) الدراهم والدنانير
لأنها أثمان فلم يميز فيها السلم خلافا
لما أت (وعددى متقارب يجوز
ويض ونظس) وكثيرى وضمنش
وتين (وابن) بكسر الباء (وأجبر

مصباح (قوله بلبن) كثير غالب الطين قاموس فهو يقع الباء وما في الصبر عن الصالح من انه بكسر الباء فهو سبق قلم فانه لم يوجد في المصباح بل الذي فيه اللبن غالب اللبن والمثلن الحلب (قوله بلبن صفته ومكان شربه خلاصة) فيه تفرقان عبارة الخلاصة ولا بأس في السلم في اللبن والايجز اذ ادين اللبن والمكان وقد عرّدا معلوما والمكان قال بعضهم مكان الاخا وهذا قول أبي حنيفة وقال بعضهم المكان الذي يضرب فيه اللبن اه
اي لا يختلف الارض رطوبة وصلاية وقربا وبعدا ولا يفتي أن اللبن اذا كان حسنا يصلح الى سنان صفته بخلاف ما اذا كان غريبا فلا بد من كونه معلوما يصلح كافي الجوهره يذكر قوله ومروم وجهه (قوله) وذري (كتاب الخ) وكالسط والحصر والبورى كافي الفتح واراد بالتوب غير الغلط قال في القم وفي الجلود عددا وكذا الاشباب والحوالقات والقراء والساب الخبطة وانخفاف والقلانس الا ان يذكر العدد لقصه التعدي في السلم فيه ضبط للكلمة ثم يذكر ما يقع به الضبط كأن يذكر في الجلود مقدار من الطول والعرض بعد النوع يجلو البقر والتمغ الخ (قوله بلبن قدره) اي كونه كذا كذا ذراعا ففتح وظهر أن الضرب للثوب لا للذراع وفي البرازية ان أطلق الذراع فله الوسط وفي الذخيرة اختصاف قول محمد ذراع وسط قبل المراد به المصدر أي فعل الذراع فلا بد كل المتداول في كل الارضاء وقيل الاكوا والصحيح ان يجعل عليهما (قوله كظن) فيه أن هذا حسن والصفة كاسفر ومركب منهما كالظم ط عن المنع ونسب الصفة في الدرر البراقة والظلف لكنه لا شائب المتن (قوله فان الدياج) هو ثوب سدا وجهه اربعم بكم الدال اصوب من قصها مصباح وهو نوع من الحرير (قوله والحرير الخ) قال في الفتح هذا في عرفهم وعرفنا شاي الحرير أيضا وهي المسماة بالكساء كلما ثقلت زادت الثقبه فالخاسل انه لا بد من ذكر الوزن سواء كانت الثقبه تزيد بالثقل أو بالنقص اه
(قوله فلا بد من بيانه مع الذرع) هو الصعيك كافي الظهيره ولود ذكر الوزن بدون الذرع يجوز وقيدته خواهرزاده بما اذ بين لكل ذراع غشائان منه جاز كذا في التارخانية غير (قوله ما تفاوتت ماله) اي ماله أفراد (قوله بلا يميز) اي بلا ضابط غير مجرد العدد لعل وعظّم وضوئك ففتح (قوله وما جاز عدا جاز كلا ووزنا) وما يقع من الضل في الكل بين كل نحو يمينتين متفرقتين رضى رب السلم بذلك حيث اوقع العقيد على مقدار ما جاز هذا الصعيك مع قطنه وانما يقع ذلك في اموال الربا اذا قوبلت بينهما والحدود ليس منها وانما كان باصلاحها فلا يصير بذلك مكسلا مطلقا لكونه بربوا اذا اجزأ كلا فوزنا لولي ففتح وكذا ما جاز كلا جاز وزنا وبالعكس على المقدور لوجود الضبط كما تقدمنا من الجبري وان لم يجر فيه عرف كالثقبه مناه في الربا قبل قوله والمعتبرين الربوي (قوله ويصع في حلك ملب) في المغرب حلك ملب وهو التمدد الذي فيه الخ (قوله) وما لفة رديشة كذا في المصباح وذكر أن قولهم ماء ما لفة جازية واستشهد لها ما أطال (قوله) وفي طري حين يوجد فان كان يتقطع في بعض السنة كما قيل انه يتقطع في الشتاء في بعض البلاد أدى لاختداد الماء فلا يتعقد في الشتاء ولو أسلف في الصيف وجب أن يكون الاجل لا يبلغ الشتاء هذا معنى قول محمد لا خير في البحث الطري الا في حبه يعني أن يكون السلم مع شروطه في حبه كلاً يتقطع بعد العقد والحلول وان كان في بلد لا يتقطع جاز مطلقا وزنا لا بعد المازكران من التفاوت في آساده فتح أما الملب فانه يتغير وياع في الاسواق فلا يتقطع حتى لو كان يتقطع في بعض الاحيان لا يجوز فيه كما قلناه ط ولا يفتي أن هذا في بلاد يوجد فيها أما في مثل بلادنا فلا يصح لانه لا ياع في الاسواق الا نادرا (قوله جاز وزنا وكلا) اي بعد بيان النوع لقطع المنازعة ط (قوله وفي الكبار) اي وزنا ولا يجوز كلاً رواية واحدة أفاده ابو السعود ط (قوله روايان) واختار الجواز وهو قولهما لان السمن والهرال غير معتبر فيه عادة وقيل الخلاف في سلم الكبارته كذا في الاختصار وفي الفتح وعن أبي حنيفة في الكبار التي تقطع كما تقطع السلم لا يجوز السلم في لهما اعتبارا بالسلم في السلم اه (قوله) لا في حيوان يا اي دابة كان أو قيطا يدخل فيه جميع اجناسه حتى الحمام والقمري والماصفر هو المتعص عن محمد الا انه ينص من عمومه السلم غير قال في الصبر لكن في الفتح ان شرط حله اي الصبيك فلما أن غنع حخته اه وأثره في النهروالغ (قوله خلافا للشافعي) ومعه مالك وأحمد وأما في الفتح في ترجيح أدلة المذهب المتفرقة والمقوله ثم ضعف المقوله وحط كلامه على أن المعتبر التي الواردة في السنة بحالها محمد أي فهو تعبد (قوله وأكارع) جمع كراع وهو ما دون الركبة في الدواب فتح (قوله وجاز وزنا رواية) في

بلبن معين بين صفته ومكان شربه خلاصة (وذري) كتاب بلبن قدره طولاً وعرضا (وصفته) كظن وكان ومركب منها (وصفته) كعمل الشام أو مصر أو زبد أو عمرو (ورقه) أو غظه (وزنه) ان يسع به فان الدياج كما مثل وزنه زادت قيمته والحرير كما مثل وزنه زادت قيمته فلا بد من بيانه مع الذرع (لا يصح) في عددية (متفاوت) هو ما تفاوتت ماله (كطبي) وقرع) ودر ورمات قلم يميز عددا بلا يميز وما جاز عدا جاز كلاً ووزنا غير (ويصع في حلك ملب) وما لفة رديشة (و) في (طري) حين يوجد وزنا ومصر يا اي نوعا قبلهما (الاعداد) لتفاوت (ولو صغارا جاز وزنا وكلا) وفي الكبار روايتان مجبى (لا في حيوان) ما خلافا للشافعي (واطرافه) كروث واكارع خلافا لما لك وجاز وزنا في رواية

السراج لو اُسلِم فيه وزنا اختل قوافيه نهر واختار هذه الرواية في القنع حيث قال وعندى لا بأس بالسلم في الرأس والاكثر وزنا بعد ذكر النهر وباقي الشروط فانها من جنس واحد وجنبت لا تتفاوت فتاوا فاحشا اه
واثرو في النهر (قوله بالحزم) يضم الحاء وقع الزاي مع حزمة في القاموس حزمة يحزمه مثقه والحزمة بالضم
ما حزم (قوله ورطبة) هي القصة خاصة قبل أن تجف والجمع رطاب مثل كعبة وكلاب والرطب وزان فخل المرعى
الاخضر من بقول الربيع وبضمهم يقول الرطبة وزان غرة انخله وهو النض من الكلا مصباح (قوله
بالحزم) جمع حزمة مثل حرفة وعرف وهي القصة من القف ونحوه والحزمة مصباح وفيه واقت القصة
اذا يست (قوله اذا اضبط الخ) بأن من الجبل الذي يشقه الحب والرطبة وبين طولها وضبط ذلك بحيث
لا يؤدي الى النزاع زيل (قوله وجازوزنا) اى الى الكل فتح حال وفي ديارنا العار فواي نوع من الحطب
الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا هو ضبط وأحب (قوله وجوه) كالياقوت والبلش والفيروزج نهر
(قوله ونهر) بالعرية الذي يتلم ونهرات الملك جواهر تاجه وكان اذا ملك عامازيد في تاجه حزمة ليلم
عدد من ملكه قاله الجوهري وذلك كالتقريب والبلور تتفاوت آسادهات فتاوا فاحشا وكذلك لا يجوز في الآفاق
الكل نهر (قوله من وقت القدي الى وقت الاستحقاق) دوام الانقطاع ليس شرطاً لو كان متقطعاً عند
العقد موجوداً عند المخل أو بالعكس أو منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وحده الانقطاع أن لا يوجد في الاسواق
وان كان في البيوت كذا في التبيين شرى لابلية ومثله في القنع والبر والبر وعبارة الهداية لا يجوز السلم
حتى يكون السلم فيه موجوداً من حين العقد الى حين المخل وسد ذكره الشارح بما أوجعه كلامه هنا كذا رغب
مراد (قوله لا يجوز المنقطع) اى المنقطع فيه لانه لا يمكن احضاره الاشقة عظيمة فيجوز عن التسليم بحر
(قوله بعد الاستحقاق) اى قبل أن يوفى السلم فيه بحر (قوله ولم) في الهداية ولا يخفى في السلم في القنع
قال في القنع وهذه العبارة تأكد في نقي الجواز ونفسه فيه (قوله ولو تزوج عظم) هو الاصم هداية
وهو رواية ابن شجاع عن الامام وفي رواية الحسن عنه جواز نزوع العظم كذا في القنع (قوله ويجوز اذ ادين
وصفه وموضعه) في البحر وقال لا يجوز اذ ادين حقه ونوعه وسنه وموضعه وقدره كشأنه حتى تقي
معين من الجنب او التفتنما يطل اه ولعل الشارح أراد بالوصف جمع ما ذكر (قوله وعليه الفتوى
بحر) تقل ذلك في البحر والقنع من الحقائق والعيون (قوله لكن في القهنات الخ) استدلالاً على ان
فانهم (قوله بالروايتين) اى رواية الحسن ورواية ابن شجاع وهي الاصم فاما القهنات فتبين على
خلاف الاصم (قوله وفي القني الخ) في البحر من الظهيرة وافرأض الهم عندها يجوز كالموضع روايتان
وهو مضمون بالقنية في ضمان العدول ولو طبقوا اجاباً ولوياً فكذلك هو الصحيح اه وذكر في القنع عن
الجامع الكبير والمنتقى أن الهم مضمون بالقنية واخبار الاسي جاني فضله بالنسب وهو الوجه لان جريانها
الفضل له فاطع بأنه مني فيفرق بين الضمان والسلم بأن المعادلة في الضمان مخصوص عليها وقامها بالمثل لانه
مثل صورة ومضى والقنية مثل معنى قسط وتعام الصك كالم فيه (قوله ولا يكال وذراع يجهول) اى لم يدركه
كأى الكثر والواو جمع اى لا يجوز السلم يكال معين او بذراع معين لا يعرف قدره لانه لا يمكن أن يبيع
فيؤدى الى النزاع بخلاف البيع به حالاً حيث يجوز لأن التسليم به يجب في احوال فلا يجوز مفرقه وفي السلم بان
التسليم فيضاف قوته زيل (قوله زاد في الهداية) ولا بد أن يكون المكيل محالاً يتقبض ولا يبيسط كالقنع مثلاً
وان كان مكيلاً بمكبس بالكبس كالزئيل والجراب لا يجوز لأن قرب الماء للتعامل فيه كذا في أبي يوسف
واعترضه الزيل بأن هذا التفصيل انما يستقيم في البيع حالاً حيث يجوز بانه لا يعرف قدره بشرط
أن لا يتكسب ولا يبيسط ويشدقه استثناء قرب الماء ولا يستقيم في السلم لانه ان كان لا يعرف قدره لا يجوز
السلم به مطلقاً وان عرف قدره قاله به لبيان القدر لا تعينه فكيف يأتي فيه الفرق بين المكبس وبغيره اه
وأجاب في النهر بأنه اذا أُلِيسَ بعد ارهذ الوعاء برأ وقد عرف أنه دينه مثلاً جاز غير أنه اذا كان يتقبض ويبيسط
لا يجوز لانه يؤدي الى النزاع وقت التسليم في المكبس وعدمه لانه عندنا عنه يمين وقول الزيلاني لا تعينه
منوع ثم هلك بعد العلم بقدره لا يبعد العقد اه قلت ولا يبيح ما فيه لأن الوعاء اذا تصق معرفة قدره
لا يمين طمأناً والفسد عند بعد هلاكه ولا نزاع بعد معرفة قدره لا مكان العدول الى ما عارف من مقداره

(و) لافي (سلب بالحزم ورطبة
بالحزم اذا اضبط بما لا يؤدي الى
نزاع) وجازوزنا فتح (وجوه)
ونهر الاصغار ولو لوزنا لانه
انما يعلبه (ومتقطع) لا يوجد
في الاسواق من وقت العقد الى
وقت الاستحقاق ولو انقطع في القنع
دون آخر لم يجز المنقطع ولو انقطع
بعد الاستحقاق خبره ورث السلم بين
استقرار وجوده والنسخ وأخذ
رأس ماله (ولم ولو نزوع عظم)
وجوزاه اذا ادين وصفه وموضعه
لانه موزون معلوم فيه فالتألف
الثلاثة وعليه الفتوى بحسب
وشرح جميع لكن في القهنات
أنه يصح في التزويج بخلاف انما
الخلل في غير التزويج فتنه لكن
صرح فيه بالروايتين فتدبر ولو
حكم بجواز صحت انفساً برأية
وفي القني اعم عندنا متى
عندها (و) لا يكال وذراع
يجهول قد فيه ما يجوز الثاني
في الماء قرباً للتعامل فتح

٢ مذهب
هل السلم في أو سئل

فبسه لا منازعة كما إذا هلك لأن الكلام فيه يعرف قدره ويظهر في الجواب عن الهداية بأن قوله ولا يلزم
 بيان لما يعرف قدره لا بشرط زائد عليه ويكون المراد أنه إذا كان ما يقتضيه وينكس بالكس لا يقتضيه بعد أربعين
 تفاوت الاختصاص والكس فيؤدي إلى التزاع ولذا لم يميز السبع فيه حالا فكلام الزبلي وأورد على ما يتبادر من
 كلام الهداية من أنه شرط زائد على معرفة القدر وعلى ما قلنا فلا فاقتم هذا التصريح (قوله إلا إذا كانت
 النسبة لقرعة الخ) كان الأولى إسقاط قوله لقرعة وأنه يقول لقرعة أو بتر إلى غلظة أو قرعة تأمل قال في الغنى
 فلو كانت نسبة القرعة إلى قرعة معينة لبيان الصفة لا لتعين الخارج من أرضها بمنه كالنشرافي بضاري
 والسباخي وهي قرعة خطها جعدة بفرعانة لأبأس وبولاه لا يراد خصوص التاب هنالذ الأقليم ولا يتوهم
 انقطاع طعام الأقليم بكماله فإلما فيه وفي طعام العراق والثامه سواء وكذلك إذا راد مصر في قم السعد وفي
 الخلاصة والمجتبى وغيره لو أسلف في حنطة بضاري أو سمرقند أو أسياح لا يجوز لتوهم انقطاعه ولو أسلف في حنطة
 هراة لا يجوز وأقرب ثوب هراة ذو كثر شروط السلم يجوز لأن خطها يتوهم انقطاعها إذا إضافة لتخصيص البعثة
 بخلاف إضافة الثوب لأنها لبيان الجنس والنوع لا لتعيين المكان فلو أن السلم له ثوب نسج في غرو لاية
 هراة من جنس الهروي يعني من صفته وموته ما يجرب السلم على قوله فظهر أن المانع والمقتضى العرفي فإن
 أعرف كون النسبة لبيان الصفة فقط يجوز أو لا فلا اه حلفا قلت ويظهر من هذا أن النسبة إلى بلدة
 معينة كضاري وسمرقند مثل النسبة إلى قرعة معينة فلا يصح إلا إذا راد بها الأقليم كالشام والعراق مثلا وعلى
 هذا القول لا دسقة لا يصح لأنه لا يراد بدسقة الأقليم ولكن هل المراد بضاري وسمرقند ودسقة خصوص
 البلدة أم هي وما ينهل قراها القسوبة النياتان كان المراد الأول فقدم الجواز على ظاهره وإن كان الثاني فله وجه
 لأنها ليست أقاليم ولكن لا يصح قول الشارع كقص مرجى أو بلدي فإنه المقتضى المرجح نسبة إلى المرح وهو حرق
 شرقي ودسقة تنقل على قرى عديدة مثل حوران وهي كورة قبي ودسقة وقرهاها كقوتها الجوس من باقي
 كور ودسقة والبلدية في عرفنا غير الحوراني ولا شأن أن ذلك كهلين باقيه فإن الأقليم واحد أقاليم الدنيا
 السبعة كافي القاموس وفي المصباح خال الدنيا سبعة أقاليم وقد يقال ليس مرادهم خصوص الأقليم
 المصطلح بل ما ينهل القطر والكورة فإنه لا يتوهم انقطاع طعام ذلك بكماله فصنع إذا قال حوران أو مرجبة
 وبه يصح كلام الشارع تأمل (قوله فالمانع الخ) فتقدم أقسامه فقالوا أسلف في حنطة هراة أو ثوب هراة
 (قوله إلى وقت الحمل) يخفى فكم مصدر مجيء الخلول (قوله لأنه لا يدرى الخ) هذا التعليل مخالفا
 للتعليل المأثور عن الفقه وعزاه إلى شرح الطحاوي قال في التبر وهو أولى لا مقتضى هذا أنه لو عين جدي اقليم
 كجديدة من السعد مثلا أن يصح إذا لا يتوهم عدم طوعه عن فيه أصلا اه يعني وهذا مقتضى غير مراد لما قلناه
 للشرط المار (قوله قلت الخ) القول والتقسيد الذي بعده لصاحب البحر (قوله أي شروطه) أشار
 إلى أن الإضافة في شرطه للجنس فيصدق على الواحد والواحد (قوله التي تذكر في العقد) أفاد أن له شروطا
 أعرض عنها المصنف لأنها لا يشترط ذكرها فيه بل وجودها خبر وذلك كعصن رأس المال وقده وعدم
 النسيار وعدم حلق الرأس لكن ذكر المصنف من الشروط قبض رأس المال قبل الاتفاق مع أنه ليس مما يشترط
 ذكره في العقد (قوله سبعة) أي أجا لا والأقاليم الأربعة الأولى منها يشترط في كل من رأس المال والسلم فيه
 فهي غاية بالتفصيل بجر وسبأ وفيه من الخارج أنما يشترط بيان النوع في رأس المال إذا كان في البلد
 فتقدم مختلفة والأقاليم من الخلاصة لا يشترط بيان النوع فيها لأنواعه (قوله كسيرة أوتري) ومن قال
 كسعيدة أو بجرية فقد وهم وانما هو من بيان النوع كافي البحر (قوله كسيرة) هو ما يتقرب سبجاء إلى الماء
 الجاري (قوله وبسلي) هو ما سقى السماء قاموس (قوله لا يتقرب ولا ينسج) كالصاع مثلا بخلاف
 الجراب والزبيل (قوله وأجل) فإن أسلحا لا تدخل الأجل قبل الاتفاق وقبل استئثار رأس المال
 جاز اه ط عن الجوهرية (قوله في السلم) احتراز عن خيار الشرط ولا حاجة إليه (قوله به يعني) وقبل ثلاثة
 أيام وقبل أكثر من نصف يوم وقبل ينظر إلى العرف في تأجيل مثله لا في ساقى الاتفاق وصح به يعني زبلي
 وهو الحق بجر وهو المذهب خبر (قوله ولا بشرط الخ) أي لكونه يؤخذ من تركه حالا اشترط الخ وبما صله
 بيان فائدة أشرطهم عدم انقطاعه فيما بين العقد والحل وذلك في أحوال السلم إليه وقوله لتقدم الخ على لقوله

(وبر قرعة) يعنيها (وغير غلظة)
 معينة إلا إذا كانت النسبة لقرعة
 أو غلظة أو قرعة (لبان الصفة)
 لا لتعين الخارج كقص مرجى أو
 بلدي بديارنا فالمانع والمقتضى
 العرفي فتح (و) لا (في حنطة)
 حديثة قبل حدودها لأنها منقطعة
 في الحال وكونها موجودة وقت
 العقد إلى وقت الحمل شرط فتح
 وفي الجوهرية أسلف في حنطة جديدة
 أو في ذرة حديثة لم يميز لأنه لا يدرى
 أيكون في تلك السنة شيء أم لا قلت
 وعليه فما يكتب في وثيقة السلم من
 قوله جديده عامه مفيدة أي قبل
 وجود الجديد أم بعده فيصح كما
 لا ينبغي (وشرطه) أي شروطه
 التي تذكر في العقد سبعة (بيان
 جنس) كبر أو تمر (و) بيان (نوع)
 كسيرة أو بسلي (وصفة) كجيد
 أو ردي (وقدر) ككسيرة
 كبل لا يتقرب ولا ينسج (وأجل
 وأقله) في السلم (شهر) به يعني
 وفي الحواوي لأبأس بالسلم في نوع
 واحد على أن يكون حلول بعضه
 في وقت وبعضه في وقت آخر
 (ويطال) الأجل (بموت السلم
 إليه لا بموت رب السلم فيؤخذ)
 السلم فيه (من تركه حالا) لبطان
 الأجل بموت المدين لا للدائن
 ولذا شرط دوام وجوده لتقدم
 القدرة على تسليمه بوجه

استرد وقوله بوجه الباء السببية متعلقة بتعليقه والموت في الحقيقة ليس سببا لتسليم بل العاقل الذي هو سبب التسليم فهو سبب السبب (قوله ان تعلق العقد بقداره) بأن تنقسم أجزاء المسلمة على أجزاء فنع أي بأن يقابل الصف بالصف والرابع بالرابع وهكذا وذلك أنما يكون في الفن الثاني (قوله واكتسبا بالاشارة الخ) فلو قال استلمت لك هذه الدراهم في كبر ولا يدور وزن الدراهم أو قال استلمت لك هذا الدرهم في كذا أشخاص الزعفران ولا يدور قدر الدرهم لا يصح عنده وعندهما يصح وأجروا على رأس المال إذا كان ثوبا أو حيوانا بصير معلوما بالاشارة ددد (قوله كما في مذروع وحيوان) لأن الذرع وصف في المذروع والبصير لا يقابل الاوصاف فلا يتعلق العقد على قدره ولهذا لا يوصف ذراعا وتقف بعض أعضاء الحيوان لا تنقسم من المسلم فيه شيء بل المسلم اليه بالخيار إن شاء رضى به بكل المسلم فيه وإن شاء فسخ لقوات الوصف المرفوب وتغامه في الفسخ (قوله قلنا الخ) هو جواب عن قوله بأنه لا يلزم بيان قدر رأس المال ولو في مكيل ونحوه بل تكفي الاشارة اليه لأن المقصود حصول التسليم بلا تنازع (قوله فيصالح إلى رد رأس المال) أي فإذا كان غير معلوم القدر أتى إلى المنازعة (قوله ولا يستبد الخ) أي لا يتيسر ذلك في المجلس وربما يكون الزوف أكثر من النصف فإذا ردت واستبدل بها في المجلس بقدر المال لا يجوز الاستبدال في أكثر من النصف عنده خلافا لما كان في الفسخ (قوله في مجلس الرق) كذا في الفسخ وفي بعض النسخ في مجلس العقد والصواب الاول (تنبيه) من فروع المسألة ما لو سلم في جنس كانه درهم في كره حنطة وكر شعر بل لا يبان حصة واحد منهما من رأس المال لم يصح فيه ما لا تنضمه عليهما بالقيمة وهي تعرف بالمرز وكذا لو سلم جنسين كدرهم ودنانير في كره حنطة وتبين قدر أحدهما فقط لطلان العقد في حصة ما لم يعلم قدره فيسقط إلى الآخر أيضا لاتحاد المصلحة بغير وغيره (قوله المسلم فيه) احتراز عن رأس المال فإنه عين مكان العقد لا يشاءه اتفاقا بغير (قوله فيما له حمل) يقع الحياء أي نقل بصاح في حله إلى ظهره وأجرة جمال نهر (قوله ومثله الثمن والابرة والنفقة) بأن اشترى أو استأجر دارا بمكيل أو موزن موصوف في الذمة أو اقتصاها أو أخذ أحدهما أكثر من نصيبه والتميز بمقابلة الزائد بمكيل أو موزن كذا في أجل فعنده يشرط بيان مكان الاثاء وهو الصحيح وعندهما لا يشترط نهر (قوله وعينا مكان العقد) أي ان اسكن التسليم فيه بخلاف ما إذا كان في مركب أو جبل فيجب في أقرب الاماكن التي ينحس فيها بغير ونفع واختار قول الامام كما في الدراهم التي عن القهستاني (قوله كبيع الخ) أي لو باع حنطة واستقرضها أو اقتضها أو غصبها فانه عين مكان التسليم المبيع والقرض وبدل التلف وعين المصنوب (قوله واجبة التسليم في الحال) فان تسليمه يستحق بنفس الالتزام فيعين موضعه بغير بخلاف الاول أي السلم فانه غير واجب في الحال فلا ينعين مكانه فنفض إلى المنازعة لأن قيم الأشياء تختلف باختلاف الاماكن فلا بد من البيان وتغامه في الفسخ (قوله فكل حملها سواء فيه) قبل هذا إذا لم يبلغ نواحيه فرضا فان بلغته فلا بد من بيان ناحية منه فنع وبجر وجرميه في النهر (قوله وفيها قبله) أي في الزاوية قبل ما ذكر (قوله بعد الاثاء) قد به لأنه لو شرط الاثاء فقط أو الحمل فقط أو الاثاء بعد الحمل جاز ولو شرط الاثاء بعد الاثاء كشرط أن يوفيه في محله كذا في روفيه في منزله لم يجز على قول العامة كما في البصر (قوله الاجارة) أي التي تضمنت شرط الحمل بعد الاثاء والتجارة أي الشراء المقصود بالعقد وهذا بدل من الضفتين بدل مفصل من مجمل (قوله وما لا حله الخ) هو الذي لا يحتاج في حله إلى ظهره وأجرة جمال وقيل هو الذي لا أمر انما يصح على المجلس القضاء حله بما لا يقل ما يمكن رفعه يد واحدة اهـ جـ عن النهر (قوله كسك وكافور) يعني القليل منه ولا التقيد بغيره في أمتان من الزعفران كثيرة تبلغ أجالا فنع وأراد بالقليل ما لا يحتاج إلى ظهره وأجرة جمال فأنهم (قوله وصحح ابن كمال مكان العقد) نقل نصه عن النحيط السرخسي وكذا نقله عنه في العبر وجرميه في الفسخ لكن المتن على الاول وصححه في الهداية والمحقق (قوله فيما ذكر) أي فيما لا حله ولا مؤنة (قوله لأنه يفيد سقوط خطر الطريق) هذا التحليل المذكور في الفسخ أيضا تعالاه في معناه ما إذا عين المكان وأوفاه في مكان آخر يلزم المسلم المقتله إلى المكان عينه فإذا هلك في الطريق بغيره عليه فيكون رب السلم قد سقط عنه خطر الطريق بذلك بخلاف ما إذا لم ينع فإنه إذا قبل بعد الاثاء إلى المكان العين يكون هلاكه على رب السلم (قوله وفي من الشروط) انما أغار التعديلان هذه

(و) بيان (قدر رأس المال) ان

تعلق العقد بقداره كما (في مكيل

وموزن وعددي غير متفاوت)

واكتسبا بالاشارة كما في مذروع

وحيوان قلنا ربما لا يقدر على

تقصيل المسلم فيه فيصالح إلى رد

رأس المال ابن كمال وقد ينق

بعضه ثم يجد ما قيمه مع ما قدره ولا

يستبدل به وبالسلم في مجلس الرقة

فيتمسك بالعقد في المردود وفي

في غيره فليزم جهالة المسلم فيه فيما

ابن مالك فوجب بيانه (و) السابع

بيان (مكان الاثاء) المسلم فيه

(فيما له حمل) ومثله الثمن

والابرة والنفقة وعينا مكان العقد

وبه قالت الثلاثة كبيع وقرض

واتلاف وغصب للناظر واجبة

التسليم في الحال بخلاف الاول

(شرط الاثاء في مدينة فكل حملها

سواء فيه) أي في الاثاء (حق

لأوفاه في محله متباين) وليس له

أن يطالبه في محله أخرى بزاوية

وفيها قبله شرط حله إلى منزله بعد

الاثاء في المكان المشروط لم يصح

لا اجتماع الضفتين إلا جارة

والتجارة (وما لا حله كسك

وكافور وصغار لؤلؤ لا يشترط فيه

بيان مكان الاثاء) اتفاقا (وفي

حيث شاء) في الاصح وصح

ابن كمال مكان العقد (ولو عين)

فيما ذكر (مكان العين في الاسم) فنع

لأنه يفيد سقوط خطر الطريق

(و) بقي من الشروط

على تحصيل المسلم فيه) الحاجة إليه مع اشتراط عدم الاتقطاع قال في النهر والقدرة على تحصيله بأن لا يكون
منتهكها **هـ ح** وأما القدرة بالفعل في الحال فليست شرطا عندنا ومعلوم أنه لو اتفق بهن عند الحلول
وافلاس لا يطل السلم قاله الكمال **ط** (قوله والمكول صاع ونصف) والصاع ثمانية ارطال بالغدادي
كل رطل مائة وثلاثون درهما **ط** قلت فكيف يكون القفيز اثني عشر صاعا والكر سبع مائة وعشرين صاعا والصاع
نصف سبعة شاي تقر بما قل أكثر غير أن وصف غرارة كل غرارة ثمانون مة ثانيا (قوله حال كون الماتنين)
أشاره إلى أن مائة في الموضعين نصب على الحال تأويل مقسومة هذه القصة وتيجوز بالدلة **اهـ** (قوله
ديناعله) مئة مائة نهر أو بدل عني وهو احتراز عما إذا كانت ديناعلي أجنبي كما يأتي قال في النهر والتفقد
بإضافة القصد اليهما إلى الماتنين المذكورين ليس احترازا لأنه لو أضافه إلى ماتنين مطلقا ثم جعل الماتن
قصا ما بقي دفتهم من الدين فالحكم كذلك في الأصح **اهـ** (قوله لأنه طار) أي عرض بالافتراق قبل القبض
لماسر أن القبض شرط لبقاء العقد على الصحة لا شرط للانقضاء (قوله ولو اوجد اهما دنانير) محترز قول
المصنف ما تقي درهم الخ حيث فرض المسألة يكون مائتي الدين والنقد منقضى الجنس لأنه لو اختلفا بأن أسلم
مائة درهم قد اوعده دنانير دينا أو بالعكس لا يجوز في الكل أما حصة الدين فللمار وأما حصة العين فلهيالة
ما يعضه وهذا عنده وعندهما يجوز في حصة النقد كما في الزيلعي والخلاف مبنى على إعلام قدر رأس المال
بحر (قوله أو على غير العاقلين) محترز قوله ما تقي دنانيره فلوقال أهلك هذه المائة والمائة التي على
فلان بطل في الكل وان نقد الكل لا يشرط تسليم القرض على غير العاقد وهو مفسد مقارن عقدي بحر (قوله
قبل قبضه) أي قبض ما ذكر من رأس المال أو السلم فيه أما الأول فله من تفويت حق الشرع وهو القبض
المستحق شرعا قبل الافتراق وأما الثاني فلأنه يبيع منقول وقده وأن التصرف فيه قبل القبض لا يجوز نهر
(قوله ببيع الخ) متعلق بالتصرف وذكره البيع مستند بقوله بعده ومراجه وقوله تأمل (قوله
وشركة) صورية أن يقول رب السلم لا شرأ صفي نصف رأس المال ليكون نصف السلم فيه ثلث بحر (قوله
ومراجه وقوله) صورية التولية أن يقول لا شرأ صفي مثل ما أعطت المسلم إليه حتى يكون المسلم فيه ثلث
بحر عن الأضاح والمراجه أن يأخذ زيادة على ما أعطى وقبل يجوز كل من المراجعة والتولية قبل القبض وبه
جزم في الحامى قال في البحر وهو قول ضعف والمذهب منعهما (قوله ولو عين عليه) فلو عاير السلم السلم
فيه من المسلم إليه باكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون آفة جموع القنية وانظر ما فاشتهر التقيد بالاكثر
وتقدم أول فصل التصرف في المبيع أن يبيع المتقول من ياتعه قبل قبضه لا يبيع ولا يتقبض به البيع الأول
بمخلافه منه لأنها مجاز عن الآفة (قوله حتى لو وجبه منه الخ) في البسوط لو أبرأ رب السلم المسلم إليه
عن طعام السلم مع إبرائه في ظاهر الرواية وروى الحسن أنه لا يصح ما لم يقبل المسلم إليه إلا أنه قد كان فضلا للعقد
السلم ولو أبرأ المسلم إليه من رأس المال وقبل الإبراء يطل السلم فإن رده لا والفرق أن السلم فيه
لا يتحقق قبضه في الجنس بخلاف رأس المال نهر قال في البصر والمباصل أن التصرف المتقي في التثنى شامل
للبيع والاستبدال والهبة والإبراء إلا أن في الهبة والإبراء يكون مجازا عن الآفة فلا يرد رأس المال
كلأ ورضا ولا يشمل الآفة لأنها باقية ولا التصرف في الوفق من دفع المبدى كان الردى والعكس **اد**
(قوله آفة بعض السلم جائزة) أي قوله أنه من نصف السلم فيه أو بعبارة مثلا جاز ويحق القصد في الباقي قال
في البحر واحتريه عن الآفة على مجرد الوصف بأن كان السلم فيه جذا اقتضابا على الردى على أن يرد السلم
إليه درهما لا يجوز عندهما خلافا في يوسف رواية فيجوز عنده لا بطريق الآفة بل بطريق الخط عن رأس
المال **اهـ** قال الرمي وفيه صراحة يجوز الخط عن رأس المال ويجوز الزيادة فيه والظاهر فيها اشتراط قبضها
قبل التفرق بخلاف الخط وقدمناه لا يجوز الزيادة في السلم فيه ويجوز الخط **اهـ** (قوله بعد الآفة) أفاد
أن الآفة جائزة في السلم مع أن شرط الآفة قسام المبيع لأن السلم فيه وإن كان ديناً حقيقة فله حكم العين
ولذا يجوز الاستبدال به قبل قبضه وإذا صحت فإن كان رأس المال عناء رقت وإن كانت حالكة زكراً المثل أو القيمة
لوقية وتقدم في تمامه في بابها (قوله فلا كان فاسدا إجازا الاستبدال) لأن رأس ماله في يد البايع كخسوف من
عن جامع القصولين لكن لا يفتي أن جواز الاستبدال لا يدل على جواز التصرف بالشرأ كما هو موضوع المسألة

وزاد المصنف وغيره القدرة على
تحصيل المسلم فيه ثم فرغ على
الشرط الثامن بقوله (فإن أسلم
ما تقي درهم في كثر) بضم تشديد
ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكوك
والمكوك صاع ونصف عيني
(بز) حال كون الماتنين مقسومة
(مائة دينار عليه) أي على المسلم إليه
(ومائة نقدا) تهدا رب السلم
(وافرة) على ذلك (فالمسلم
حصة (الدين بطل) لأنه دين دين
وصع في حصة النقد بل يبيع القصاد
لأنه طار حتى لو نقد الدين في محله
صع في الكل ولو اوجد اهما دنانير
أو على غير العاقلين فنقد في الكل
(ولا يجوز التصرف) في السلم
إليه (فإن رأس المال) لأرب
السلم (المسلم فيه) بل قبضه
ببيع وشركة ومراجه
(وقوله) ولو عين عليه حتى لو وجبه
منه كان آفة إذا قبل وفي الصغرى
آفة بعض السلم جائزة (ولا) يجوز
لرب السلم (شرأ بئى من المسلم إليه
رأس المال بعد الآفة) في عقد
السلم الصحيح فلا كان فاسدا إجازا
الاستبدال

كما ظهر لك تحرياً (قوله كسار الدين) أي كدين مهر وأجرة وضمان منف ونحو ذلك سوى صرف وسلم
 لكن التصرف في الدين لا يجوز إلا بملكه من هو عليه بهية أو وصية أو بيع أو أجرة لا من غيره إلا إذا سلطه
 على قبضه وقد سألنا عن الكلام عليه في فضل التصرف في المبيع والفن (قوله قبل قبضه) أي قبض رب
 السلم رأس المال من المسلم اليه (قوله يحكم الأقاله) أي قبضاً كما يحكم الأقاله لا يحكم عند السلم لأن
 رأس المال مقبوض في يد المسلم اليه والالم تصح الأقاله لعدم صحة السلم (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام
 الخ) رواه جماعة أبو داود وابن ماجه وحسنه الترمذي ونقاه في التلخيص (قوله فامتنع الاستبدال) فصار
 رأس المال بعد الأقاله بمنزلة السلم فيه قبلها فأخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره فحكم رأس المال بعدها
 حكمه قبلها إلا أنه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبلها لكونها ليست بعام من كل وجه ولهذا أجاز إراؤه
 عنه وإن كان لا يجوز قبلها يجرى وقدم الشارح في باب الأقاله عن الأشياء أن رأس المال بعدها كقوله
 الإف مسألين الخ (قوله حيث يجوز الاستبدال عنه) لأنه لا يتعين بالتعين فلو تباعدا ورأى أحدهما بغيره
 استبدلها قبل القبض بأن يسكناً ما أشار إليه في العقد ويؤيد به قبل الافتراق كما سأل في باب الصرف وأخبر
 بالاستبدال عن التصرف فيه لماسأ في هناك أنه لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو عايناه بدارهم
 واشترى ما قبل قبضه أو باقيد بيع الثوب وهذا أظهر أن قول المصنف بخلاف الصرف غير منظم لأن الكلام
 قبله في الشراء برأس المال قبل قبضه والصرف مثله في ذلك كما علم وظاهر أيضاً أن قول الشارح لجواز تصرفه
 فيه غير صحيح لأن المآثر هو الاستبدال ببدل الصرف دون التصرف فيه كما هو مصرح به في المتن فكان على
 المصنف أن يقول ولا يشترط قبض رأس المال في مجلس الأقاله ولا يجوز الاستبدال عنه بخلاف الصرف
 وأصل المسألة في العرجح قال قبل السلم لأن الصرف إذا انقضاء جاز الاستبدال عنه ويجب قبضه في مجلس
 الأقاله بخلاف السلم وقال قبله وفي البدائع قبض رأس المال شرط حال بقاء العقد لا بعد ارتفاعه بأقاله وأغرها
 وقبض بدل الصرف في مجلس الأقاله شرط لصحتها كقبضه في مجلس العقد ووجه الفرق أن القبض في مجلس
 العقد يدل على ما شرط لعينه بل التعيين وهو أن يصير البدل معينا بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين يدين
 ولا حاجة إلى التعيين في مجلس الأقاله في السلم لأنه لا يجوز استبداله بتعدد إليه عنه فلا تقع الحاجة إلى التعيين
 بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى المجلس بخلاف الصرف لأن التعيين لا يحصل إلا بالقبض
 لأن استبداله بغيره فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعين اهـ (قوله ولو شرى المسلم اليه في كراخ) صورته
 أسلم رجلاً مائة درهم في كراخه فاشترى المسلم اليه كراخاً وأمر برب السلم قبضه لم يصح حتى يملكه برب
 السلم مرتين مرتين من السلم اليه ومرة من نفسه حال في البيع بقيد الشراء لأن المسلم اليه لو ملك كراخاً بارت أو به
 أو وصية أو فاه أو السلم أو كاله مرة جاز لأنه لم يوجد العقد واحد بشرط التكيل وقيد بالكر لأنه لو اشترى
 حنطة بجازقة فأكالها مرة جاز لما قلنا وأشار بالكر التكيل إلى أن الموزون كذلك وكذا المعداد إذا اشتراه
 بشرط العقد وفي البناء أن فيه روايتين (قوله قضاه) مفعول لا يله (قوله لزوم التكيل مرتين) لأنه
 اجتماع شقتان صفة بين المسلم وبين المشتري منه وصفة بين المسلم اليه وبين رب السلم بشرط التكيل فلا بد
 منه مرتين يجرى حتى لو ملك بعد ذلك جهل من مال المسلم اليه وللمسلم أن يطلعه بصفته نهر (قوله ووصح
 لو كان أكثر تزوا) صورته استقرض المسلم اليه كرا وأمر برب السلم قبضه من المقرض وكذا لو استقرض
 رجل كرا ثم اشترى كرا وأمر المقرض قبضه قضاه لحقه كافي الجهر (قوله لأنه) أي القرض طاعة حتى
 يبعد بطلانها فكان المقبوض عين حقه تقديراً يجرى (قوله ثم لنفسه) الشرط أن يكبله مرتين وإن لم تعد
 إلا مرة حتى لو قال قبض الكرا الذي اشتريته من فلان من حقل فذهب فأكاله ثم أعاد كبله صار قابضاً ولفظ
 الجامع يفيد بجرى عن التلخيص (قوله زوال المانع) على تصح (قوله أي المسلم اليه) تفسير للضمير المتصل
 المنسوب (قوله في نظره) أي ظرف رب السلم وبضم منه حكم ما إذا أمره بكبله في ظرف المسلم اليه بالاولى
 يجرى وهذا إذا لم يكن في ظرف طعام رب السلم فلو فقه طعامه في الميسرة الأصغر عندي أنه يصير قابضاً
 لأن أمره يخلطه على وجه لا يتميز بغيره فيصير قابضاً فتح (قوله فيصير قابضاً بالصفة) أي سواء كان
 الفرد له أو بالبيع أو مستأجراً وبه مخرج الفقيه أبو الوليث يجرى عن البناء (قوله بذلك) أي بكبله

كسار الدين (قبل قبضه) يحكم
 الأقاله لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تأخذوا من أموالكم أموالاً
 إلا بالصلح حال قيام العقد وأمر
 مالك حال انقضاءه فامتنع
 الاستبدال (بخلاف بدل
 الصرف) حيث يجوز الاستبدال
 عنه لكن بشرط قبضه في مجلس
 الأقاله لجواز تصرفه فيه بخلاف
 السلم (ولو شرى) المسلم اليه في كرا
 (كرا وأمر) المشتري (رب السلم
 قبضه قضاه) معاً عليه (لم يصح)
 لزوم التكيل مرتين ولم يوجد
 (وصح) لو كان أكثر كرا
 و (أمر مقرب به) لأنه إعادة لا
 استبدال (كا) صم (لأمر)
 المسلم اليه (رب السلم قبضه منه)
 ثم لنفسه فقل (فا كاله مرتين
 زوال المانع (أمره) أي السلم
 اليه (رب السلم أن يكبل المسلم فيه)
 في نظره (فكاله في نظره) أي دعاه
 وبالسلم (بصفته لم يكن قبضاً) أما
 بغيره فيصير قابضاً بالصفة (أو
 أمر المشتري (البيع بذلك

في ظرفه (قوله ظرف البائع) بدل من قوله ظرفه (قوله لم يكن قبضاً لحقه) لأن رب السلم حقه في الذمة ولا يمكنه إلا بالتبضع بل يصادف أمره ملكه فلا يصح فيكون المسلم إليه مستعبراً للظرف بما جالعه ملك نفسه كذا في إذا دفع كسالى المدين وأمره أن ين ديه ويجعله فيه لم يصرف فاضاً في مسألة البيع يكون المشتري استعرا لظرف البائع ولم يقبضه فلا يصح بيده فكذا ما يقع في فصار كالوأمه أن يكفيه في نأخه من بيت البائع لأن البيت بنواحه في يد البائع يجر (قوله لأن حقه في العين) لأنه ملكه بنفس الشراء فيصير أمره لمصادقه ملكه فيكون قابضاً بجعله في الظرف ويكون البائع وكذا في مسائل الظرف فيكون الظرف والواقع فيه في يد المشتري حكماً قال في الهداية لا ترى أنه لو أمره بالخبر كان الظرف في السلم للمسلم إليه وفي الشراء للمشتري لصحة الأمر وكذا أمره أن يصبه في الجرف في السلم يملك من مال المسلم إليه وفي الشراء من مال المشتري اه قال في التهر وأورد أنه لو وكل البائع بالتبضع صريحاً لم يصح لعدم الصحة هنا أولاً وأوجب بأنه لما صار أمره لكونه مال كاصور كإلالة ضرورة وكمن نبي ثبتت نحن لا قصدنا (قوله كعمل العين) منذراً وجعلها معطوف عليه وقوله قبض غيره وصوره المسألة رجل أسلف في كز حنطة فطاحل لأجل اشتري رب السلم من المسلم إليه كز حنطة بعينها ودفع رب السلم قال في السلم إلى ليعمل الصكر المسلم فيه والصكر المشتري في ذلك الظرف فإن بدأ بكل العين المشتري في الظرف صار قابضاً للعين لصحة الأمر وفيه السلم فيه لمصادقه ملكه كن استقرض حنطة وأمر المقرض أن يزعمها في أرضه وإن بدأ بالدين لم يصرف قابضاً منها أما الدين فلم يعدم صحة الأمر فيه وأما العين فلا يخلو عليه قبل التسليم فصار مستهلكاً عند أبي حنيفة فنقص البيع وهذا الخلط غير مرضي به لجواز أن يكون مراده البداء بالعين وعندهما بالخيار إن شاء فنقص البيع وإن شاء شارك في الخلط لأن الخلط ليس بأسهل لا عندهما دور (قوله وقبضت) أي قبضها المسلم إليه قال في التهر قد بذلت لهما الموتر قال عن قبضه ما تصح الإقالة لعدم صحة السلم (قوله قبل قبضها) أي قبل أن يقبضها رب السلم بسبب الإقالة (قوله أو ماتت) عطف على قوله السابق فتشابه لا فيكون الموت بعد القبض (قوله ومع) أي عقد الإقالة (قوله لبقاء العقود عليه) لأن الجارية رأس المال وهو في حكم الثمن في العقد والبيع هو المسلم فيه وصحة الإقالة تغدق قيام البيع لأن الثمن كما زعموا لا يغير حال الإقالة من البقاء في الأولى والصحة في الثانية دور (قوله وعليه قبضتها) لأنه إذا انصحب العقد في المسلم فيه انصحب في الجارية تبعاً فوجب عليه ردّها وقد عجز عنه فوجب رد قبضتها دور (قوله كذا الحكم في المقايضة) أي بيع العين بالعين فتبقي الإقالة وتصح بعد هلاك أحد العوضين لأن كل واحد منهما مبيع من وجه ومن وجه ففي الباقي يعتبر المبيعة وفي الهالك الثمن دور (قوله بخلاف الشراء بالثمن فيها) أي في المسائل فإنما إذا اشتري أمة بألف فتشابه بالثمن في يد المشتري طلبت الإقالة ولو تقابل بعد موتها فالإقالة باطلة لأن الأمانة في الأصل في البيع فلا تبقى بعد هلاكها فلا تصح الإقالة ابتداءً ولا تبقى انتهاءً لعدم محلها دور (قوله في السلم) أي وفي المقايضة (قوله بخلاف البيع) أي بالثمن (قوله فتشابه البيع الخ) تقدمت هذه المسألة في باب الإقالة متناً (قوله والقول الذي الراد) هذا صادق بما إذا قال أحدهما شرطنا ردّاً فقال الآخر لم نشرط شيئاً وما إذا أذى الآخر اشتراط الجوده وقال الآخر أنا شرطنا ردّاً والمراد الأول ولذا أوردناه بقوله لا نساق الوصف والأجل ولا فائدة أن الراد امتثال حتى لو قال أحدهما شرطنا جوده وقال الآخر لم نشرط شيئاً فالحكم كذلك نهر والظاهر أن القول انما يقبل مع العين وقد مرّ في مسألة الأجل الأمانة والفرق يظهر (قوله وهو الراد) أي مثلاً (قوله والأجل) بالثمن عطف على الوصف والأجل مذلة الشيء والمراد به هنا التأجيل وهو تأجيل الأجل بشرط التعجيل قبله وأدعى في البر أنه ينعين كون التأجيل بمعنى الأجل يجوزاً بدلاً ما بعده ويظهر أن الثمنين العكس كقولنا لأن المراد الاختلاف في أصل التأجيل لا في مقدار الأجل ويؤيده قول المصنف بعده ولو اختلفا في مقداره (قوله والأصل أن من خرج كلامه قضناً) بأن ينكر ما يتقنه كان قال المسلم إليه شرطت ردّاً وقال رب السلم لنشرط شيئاً فالقول للمسلم إليه لأن رب السلم متعنت في إنكار الصحة لأن المسلم فيه يربو على رأس المال في العادة وكذا القول رب السلم كن له أجل وأنكر المسلم إليه فهو متعنت في إنكاره صفاته وهو الأجل كما في الهداية (قوله وان خرج خصوصاً) بأن أنكر ما يضره كعكس الصور

فكأله في ظرفه) ظرف البائع

(لم يكن قبضاً) لحقه (بخلاف

كأله في ظرف المشتري بأمره) فانه

قبض لأن حقه في العين والأجل

في الذمة (كأجل العين) المشتري (ثم)

كأجل (الدين) المسلم فيه وجعلها

(في ظرف المشتري قبض بأمره)

لتبعية الدين للعين (وعكسه) وهو

كأجل الدين أولاً (ولا) يكون قبضاً

وبخلاف بين قبض البيع والشركة

(أسلمة في كز) بر (وقبضت

فتشابه) السلم (فأنت) قبل قبضها

بحكم الإقالة (يق) عقد الإقالة

(أو ماتت فتشابه) لبقاء

المعقود عليه وهو المسلم فيه (وعليه

قبضتها يوم القبض فيها) في المسائل

لأنه سبب الضمان (كذا) الحكم

في المقايضة بخلاف الشراء بالثمن

فيهما) لأن الأمانة أصل في البيع

والحاصل جواز الإقالة في السلم

قبل هلاك الجارية وبعده بخلاف

البيع (فتشابه البيع في عقد فائق)

بعد الإقالة (من يد المشتري فان

لم يتدبر على تسليمه) البائع (يطلب

الإقالة والبيع بجمله) قسبه

(والقول الذي الراد) وهو التأجيل

لأنه الوصف (وهو الراد)

(والأجل) والأصل أن من خرج

كلامه قضناً فالقول لصاحبه

بالاتفاق وإن خرج خصوصاً

ووقع الاتفاق على عقد واحد
فالقول المذموم للصحة عندهما
وعنده المنكر (ونواختلاف في
مقداره فالقول للطالب مع غيره)
لانكار الزيادة (وأي برهن دل
وان برهننا فغني بيننا المطلوب)
لاشباب الزيادة (وان) اختلصا
(في ضيقه فالقول للمطلوب) أي
المسلم اليه يمينه ان أن يبرهن الاثر
وان برهننا فغني المطلوب ولو اختلفا
في السلم فخالفا استصنا فغني
(والاستصناع) هو طلب عمل
الصنعة (بأجل) ذكره على سبيل
الاستهلال لا الاستهلال فإنه
لا يصير سلبا (سلم) تعتبر شرائطه
(جري فيه تعامل أم لا) وقالوا
القول استصناع (وبدونه) أي
الاجل (ففيه تعامل) الناس
كف وقبضة وطست (بمصلحة)
وذكره في المغرب في الشين المجبهة
وقد يقال طسوت

٢ قوله قوله هولفة طلب الصنعة
وكذا قبضه مع الذي في نسج
الشارع هو طلب عمل الصنعة
فعلها لخدمة أخرى وليتر ١٥
معجمه

٣ مطلب
في الاستصناع

في المسألتين فالقول المذموم للصحة عنده وهو الرب السلف في الأولى والمسلم اليه في الثانية وعندهما الحكم
كالاول كإقراره في الهداية وغيرها (قوله) وقوع الاتفاق على عقد واحد (استراعا) المذموم للصحة عندهما
لوقول رب المال للمضارب شرطت لك نصف الرب العشرة وقال المضارب بل شرطت لي نصف الرب فان
القول لرب المال لانه يكره استحقاق زيادة الرب وان تضمن ذلك انكار الصحة هذا عندهما وأما عند فلان عند
المضاربة اذ هم كان شركة واذا افسد صار اجارة نظر فتقاضي عقد واحد فان مذموم الفساد في اجارة ومذموم
الصحة في الشركة فكانا اختلافهما في نوع العقد بخلاف السلم فان السلم الحلال وهو ما يدعي منكر الاجل
سلم فاسد لا عقد آخر ولهذا يبحث في يمينه لا يسلف في شيء فقد انتفع على عقد واحد واختلاف في صحة فالقول المذموم
للصحة وقبضه في الفتح (قوله) فالقول المذموم للصحة عندهما والمنكر وهو كذلك في بعض النسج (قوله) فالقول
بعبارة الهداية وغيرها فالقول المذموم للصحة عندهما والمنكر وهو كذلك في بعض النسج (قوله) فالقول
للتطالب أي رب السلم فإنه يطلب المسلم اليه بالسلم فيه (قوله) وأي برهن قبل لكن برهان رب السلم
وحده مؤكدا لقوله لا يشك لان القول له بدونه بخلاف برهان المسلم اليه وحده ولذا ائقني بينته اذ برهننا معا
(قوله) فالقول للمطلوب لانكاره توجه المطالبة بجر (قوله) وان برهننا فغني المطلوب لا يشاب الزيادة
الاجل فالقول قوله واليمين منه بجر (قوله) ولو اختلفا في السلم فخالفا استصنا أي وسيد بين الطالب
وأي برهن قبل وان برهننا فبرهان الطالب والمسلم على أوجه لان رأس المال اثنان أي اودين وعلى كل اما
أن يتقاعله ويختلف في السلم فيه أو بالعكس أو يختلفا فيه ما كان عنينا واختلاف في السلم فيه فقط كقوله هذا
الثوب في كثر خبطة وقال الآخر في نصف كثر أو في شعير أو خبطة رديئة وبرهننا فمقام الطالب وان اختلفا في رأس
المال فطه هل هو ثوب أو عيد أو بينهما وبرهننا فغني بالسلب وان كان دراهم واتفقا فيه فقط يقضي الطالب بسلم
واحد عند الثاني خلافا لمحمد وكذا لو اختلف في السلم فيه فقط ولو فيها كقوله عشرة دراهم في كثر خبطة
وقال الآخر عشرة عشر في كثر وبرهننا فعند الثاني ثبت الزيادة فيجب خمسة عشر في كثرين وعند محمد يقضي
بالعشرين اه فتح ملخصا (قوله) هولفة طلب الصنعة أي أن يطلب من الصانع العمل في القاموس
الصناعة ككتابة حرفه الصانع وعمله الصناعة اه فالصناعة عمل الصانع في صناعته أي حرفه وانما عرفوه
طلب العمل منه في شيء خاص على وجه مخصوص يعلم بما يأتي وفي البدائع من شروطه بيان جنس المصنوع
ونوعه وقدره وعقده وأن يكون مما فيه تعامل وأن لا يكون مؤجلا ولا اكالا سوا عندهما المؤجل استصناع
الا اذا كان مما لا يجوز فيه الاستصناع فينتقل سلماني قولهم جميعا (قوله) بأجل متعلق بمحذوف حال
من الاستصناع لكن فيه محجى الحال من المبتدأ وهو ضيف ولا يصح كونه خبرا لانه لا يشهد بل المنبر هو قوله
سلم والمرد بالاجل ما تقدم وهو شرط فاقوله قال المصنف قسدا بالاجل بذلك لانه اذا كان أقل من شهر كان
استصناعا ان جرى فيه تعامل والافساد ان ذكره على وجه الاستهلال وان كان للاستهلال بأن قال على
أن تفرغ منه عدا أو بعد عند كان محصيا اه ومثله في البصر وغيره وسيد ذكره الشارح (قوله) ذكره على سبيل
الاستهلال الخ كان الواجب عدم ذكر هذه الجملة لما علمت من أن المؤجل بشرط أكثر سلم والمؤجل بدونه ان
يجري فيه تعامل فهو استصناع فاسد الا اذا ذكر بالاجل للاستهلال فصحيح كما أفاده ط وقد تبع الشارح
ابن كمال (قوله سلم) أي فلا يقي استصناعا كما في التتارخانية فلذا قال الشارح فتعتبر شرائطه أي شرائط
السلم ولهذا لم يكن فيه خيار مع أن الاستصناع فيه خيار لكونه عقدا غير لازم كما يأتي بغيره (قوله) جرى
فيه تعامل كنف وطست وقبضة ونحوها درر (قوله) أم لا كاشاب ونحوها درر (قوله) وقالوا
الأقول أي ما فيه تعامل استصناع لان اللفظ حقيقة للاستصناع فحافظ على قضيته ويحمل الاجل على
التجمل بخلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع فاسد فيحمل على السلم الصحيح وله ان يجهل السلم وجواز
السلم باجماع لا شبهة فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحل على السلم أولى هداية (قوله) وبدونه
متعلق بقوله صح الاتي ومقابل هذا قوله بعد ولم يصح فيما لم يتعامل به (قوله) وذكره في المغرب في الشين المجبهة
هو خلاف ما في الصحاح والقاموس والمصباح (قوله) وقد يقال أي في جمعه وبيانه ما في الصحاح
الطست قال ابن قتيبة أصلها طس فابذل من أحد المضعفين تاء لانه يقال في جمعه اطس كسهم وسهام

وجبت أيا ضلع لمسوس باعتبار الأصل وعلى طسوت باعتبار اللفظ (قوله يعالاعدة) أى صم على أنه بيع
 لاصل أنه مواعدة ثم يعتقد عند الفراغ بيعا بالتعاطى اذ لو كان كذلك لم يخص بمجانبة تعامل وتعامله في الصر
 خال في التبر وأورد أن بطلانه بجوت الصانع يتأق كونه بيعا وأوجب بأنه انما يطل بجوته لشبهه بالاجارة وفى
 الذخيرة هو اجارة ابتداء بيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند التسليم وأورد أنه لو افتقد اجارة لا جبر الصانع
 على العمل والمستمنع على اعطاء المحمي وأوجب بأنه انما لا يجبر لانه لا يمكنه الا بتلاف عينه من قطع الادب
 ونحوه والاجارة تسحق بهذا العذر الا ترى أن الزراع له أن لا يعمل اذا كان البذر من جهته وكذا ريب الارض
 اه ومثله في الصر والفتح والزبلى (قوله فيصير الصانع على عمله) تبع في ذلك الدور وعقصر الزمانة وهو
 مخالف لما ذكرناه آنفا من عدة كتب من أنه لا يجبر فيه ولقول الصر حكمه الجواز دون اللزوم ولذا قلنا للصانع
 أن يبيع المصنوع قبل أن يراه المستمنع لأن العقد غير لازم اه ولما في البدائع وأما صفته فهي أنه عقد غير
 لازم قبل العمل من الجانبين بخلاف سقي كان لكل واحد منهما خيار الامتناع من العمل كالبيع بالتأجير
 للتبايعين فان لكل منهما الفسخ وأما بعد القتراع من العمل قبل أن يراه المستمنع فكذلك سقي كان للصانع
 أن يدفعه من شاء وأما اذا أحضره الصانع على الصفة المشروطة سقط خياره والمستمنع اختياره هذا جواب
 ظاهر الرواية وروى عنه ثبوته لهما وعن الثاني عدمه لهما والصحيح الاول اه وقال أيضا لكل واحد منهما
 الامتناع من العمل قبل العمل بالاتفاق ثم اذا صار ساريا رعى فيه شرائط السلم فان وجدت صم والا لا اه وقال
 أيضا فان ضرب له أجلا صار ساريا حتى يعتريه فيه شرائط السلم ولذا خيار لو أحضره اذ سلم الصانع المصنوع على
 الوجه الذي عليه في السلم اه وذكر في كافي الحاكم أن للصانع بيعه قبل أن يراه المستمنع ثم ذكر أن الاستناع
 لا يصح في الثوب وأنه لو ضرب له أجلا وبطل الثمن جاز وكان لسالوا خياره فيه اه وفي التتارخانية ولا يجبر
 المستمنع على اعطاء الدرهم وان شرط فعيه هذا اذا لم يضرب له أجلا فان ضرب قال ابو حنيفة يصير ساريا
 ولا يبق استناعا حتى يشترط فيه شرائط السلم اه فقد ظهر لك بهذه النقول أن الاستناع لا يجبر فيه
 الا اذا كان من محل لا يشترط فيه كقصره ساريا وهو عقد لازم يجبر عليه ولا خيار فيه وبه علم ان قول المصنف فيصير
 الصانع على عمله ولا يرجع الاخر منه انما هو فيما اذا صار ساريا فكان عليه ذكره قبل قوله وبودته والاهو
 مناض لما ذكر بعده من اثبات انذار الاخر ومن أن العقود عليه العين لا العمل فاذا لم يكن العمل مقودا
 عليه كيف يجبر عليه وأما ما في الهداية عن المبسوط من أنه لا خيار للصانع في الاصغر فذا انما بعد ما صنعته ورأه
 الاخر كما صرح به في الفتح وهو ما مر من البدائع والتاها أن هذا منشأ فوهم المصنف وغيره كما يأتي وبعد
 فهو يرى لهذا المقام رأيت موافقة في الفصل الرابع والعشرين من نور العين اصلاح جامع الفصولين حيث
 قال بعد أن أكثر من التقل في اثبات الخيار في الاستناع فظهر أن قول الدورحان زانة المقي ان الصانع يجبر
 على عمله والاخر لا يرجع عنه سهو ظاهرا اه فاقتم هذا التصريح وقوله المجد (قوله والمبيع هو العين لا العمل)
 أى أنه بيع عين موقوفة في الذمة لا بيع عمل أى لا اجارة على العمل لكن قد سألناه اجارة ابتداء بيع انتهاء
 تماثل (قوله خلافا للبردى) بالية الموحدة وسكون الزاء وفتح الدال المهملة وفي آخره عن مهمل نسخة الى
 برعدة بلدة من أقصى بلاد اذربيجان وهو أحد بن الحسين ابو سعد من الفقهاء الكبار قل في وقعة القرامطة
 مع الحاخانية سبع عشرة وثلاثمائة وغمام ترجمته في طبقات عبد القادر (قوله بمصنوع غير) أى بمصنعه
 غيره (قوله فأخذه) أى الاخر (قوله بلا رضاه) أى رضى الاخر أو رضى الصانع (قوله قبل رؤية آخره)
 الأولى قبل اختياره لان مدارقته له على اختياره وهو يتحقق قبضه قبل الرؤية ابن كمال (قوله ومفاد الخ)
 قد سألنا التصريح بهذا المقادير البدائع وعلمه بأن الصانع بائع مالم يره ولا خيار له لانه محاضره أسقط خيار
 نفسه الذى كان له قبله فيق خسار صاميه على حاله اه وفي الفتح وأما بعد ما رآه فالاصح أنه لا خيار له انما بل
 اذا قبله المستمنع أجبر على دفعه لانه لا بالاسرة تابع اه وهذا هو المراد من تنى الخسار في المبسوط فتقول
 المصنف في الخ والخيار للصانع كذا ذكره في المبسوط فيصير على العمل لانه باع مالم يره الخ صوابه أن يقول فيغير
 على التسليم لان الكلام بعد العمل وأيضا فالتعليل لاوافق المطلق على ما فهمه وهذا هو منشأ ما ذكره في حقه
 أولا وقد قلنا نصريح كتب المذهب بثبوت الخيار قبل العمل وفى كافي الحاكم الذى هو من المبسوط ما نصه

(صم الاستناع) يعالاعدة

على الصحيح ثم فرع عليه بقوله

فيصير الصانع على عمله ولا يرجع

(الاخر عنه) ولو كان عدة لما لم

(والمبيع هو العين لا العمل) خلافا

للبردى (فان جاء) الصانع

(بمصنوع غيره أو مصنوعه قبل

العقد) فأخذه (صم) ولو كان

المبيع عمله لم يصح (ولا يبيع)

المبيع (له) أى لا يصر (بلا رضاه

فصم بيع الصانع) لمصنوعه

(قبل رؤية آخره) ولو تعين له ما صم

بيعه (وله) أى لا يصر (أخذه

وتركه) بخلاف الرؤية ومفاده أنه

لا خيار للصانع بعد رؤية المصنوع

له

مطلب
 ترجمة البردى

يعامل فيه كالنائب الا باجل كاستعمال
فان لم يصح فسد ان ذكر الاجل
على وجه الاستعمال وان للاستعمال
كعلي أن تفرغه عندا كان مصحبا
(فرع) السلم في الدبس لا يجوز
لما في اجابة جواهر الفتاوى
لوجعل الدبس اجرة لا يجوز لانه
ليس بمنى لان التاجر علف فيه
والذا لا يجوز السلم فيه فلا يجب
في المشتة حتى لو كان عينيا جائز
قلت وسيجي في القصب أن
الرب والمقرقر والسهم والقيم والاجر
والسباون والعصف والسرقي
والجلود والصرم ويزن مخلوط بشعر
قبي فله حفظ

• (باب المتفرقات) •

بجرت عادتهم أن المسائل التي تشذ عن الابواب المتقدمة فتذكر فيها يجمعونها بعد ويسونها باحد هذه الاسماء
ط (قوله بمائل متنودة) شبه بالمتنور من الذهب والفضة لغناها وهو الرافع على الحكاية ط ويجوز ان يتر
(قوله من خرف) اي طين قال ط قد به لانها لو كانت من خشب او صغرا لكانت اقل فاعلم بانها لا تكون
الانتفاع بها وحزرها اه وهو ظاهر (قوله ولا يضمن متافه) كانه لانه لو ايقال فيها فهو ما قيل في حود
الاهوم ان يضمن خشبا لانه على أحد القولين لانه لا يضمن هذه الاشياء اذا قطع النظر عن التلبي بها ط
(قوله وقيل بخلافه) يشترضه مع أن المصنف نظره عن القنية وفي القنية لم يعبره يقبل بل رضى للآل
ثم الثاني (قوله عن أبي يوسف) اي نافلا عن أبي يوسف وظاهره انه قوله لا يرايه عنه حتى يقال ان هذا
يشترضه ونسبه الى أبي يوسف لا يدل على أن الامام يضايقه لاحفال أن لا يكون في المسألة قول فافهم
(قوله ولو عقورا) فيه كلام يأتي (قوله والصيل) هذا بالاجماع لانه منقطع به حقيقة مباح الانتفاع به شرعا
على الاطلاق فكان لا يجر من البدائع اي يقع به للقتال والجل ويتبع بضمه (قوله والقرود) فيه
قولان كما يأتي (قوله والسباع) وكذا يجوز بيع لهما بعد التذكرة لاطعام كلب واستنور بخلاف لحم
الخنزير لانه لا يجوز لاطعامه محض لكن على أصح التصيين من أن الذكاة الشريعة لا تظهر الا للجلود دون اللحم
لا يصح بيع اللحم شربلاية (قوله حتى الهرة) لانها قطعها الفراء والوهام المؤذية فهي منتفع بها فغ
(قوله وكذا الطيور) اي الجوارح دور (قوله علف أولا) تصرف ما يفهم من جارة محمد في الاصل وبه
صرح في الهداية أيضا لكن في الجرع المنسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم في الصبي
من المذهب وهذا قول في الاسدان كان يقبل التعليم وبسطاده يجوز بيعه والا فلا والقهد والبازي
يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال اه قال في الفتح فقل هذا لا يجوز بيع الغر الجبال لانه لشراسته
لا يقبل التعليم وفي بيع القرود وياتان اه وجه رواية الجوارح وهو الاصح زيلتي يمكن الانتفاع بعلمه وهو
وجه ما في المتن أيضا وصح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشتري الانتفاع بعلمه عادة بل التلبي به وهو حرام اه
يجز قلت وظاهره انه لو اقصدا لتلبي به بلزايه مع أنه رد عليه ما ذكره الشافعي عن شرح الوهابية من أن هذا
لا يقتضي عدم صحة البيع بل كراهته والحاصل أن المتن على جواز بيع ما سوى الخنزير مطلقا وصح
السرخصي التقييد بالعلم منها (قوله لا ينبغي اغتصاب كلب الخ) الاصح عبارة الفتح وأما اقتضاه للصيد
وحراسة الماشية والبيوت والزرع فيصير بالاجماع لكن لا ينبغي أن يفتى في داره الا ان خاف لصواها أعداء

• (باب المتفرقات) •

من أو باجاءه عبر في الكنز
بمسائل متنودة وفي الدور بمسائل
شقي والمضى واحد (اشترى
نورا أو فرسا من خرف) اجل
(استفاد الصبي لا يصح
و) لا يقيه له (لا يضمن متلفه
وفي بخلافه) يصح ويضمن قنية
وفي آخر حظر المجتبى من أبي يوسف
يجوز بيع القبة وأن يلعب بها
الصيدان (وصح بيع الكلب) ولو
عقورا (والقهد) والليل والقرود
(والسباع) باثرا أو اعمها حتى
الهره وكذا الطيور (علف أولا)
سوى الخنزير وهو المختار للانتفاع
بها ويجوز له ما كافته مناه في البيع
القاسد والمضرب بالقرود وان كان
حراما لا يمنع به بل يكرهه كبيع
العصر شرح وهابية (فرع)
لا ينبغي اغتصاب كلب الاخوف
لص غيرهم فلا بأس به وشه سائر
السباع عني ويجاز اقتضاه
لصد وحراسة ماشية وزرع اجماعا

(كاصح بيع خر جام كثير) مع (هبة) قبة (و) أدنى القيمة التي تشتترط لحوال البيع فليس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز) قبة (كما لا يجوز بيع هوانا الارض كالغنائس) والفاسد والعقارب والوزغ والضب (و) لاهوا (الجبر ٢١٥) كالسرطان وكل ما فيه سوى حكم وجوز في

الثنية بيع ماله من كسقفور
وجلد خر وجل الماء لوجيا
وأطلق الحسن الجواز وجوز
أول الثنية بيع الحيات إن اتفق
بها في الادوية والآلا ورتقي
البدائع بأنه غير مسدود لأن
الحزم شرعا لا يجوز الانتفاع به
لقد اوى كانه فلا يقع الحاجة الى
شرع البيع (ويجوز بيع دهن
نخس) أي متصص كما قد مناه
في البيع الفاسد (ويمنع به
الاستصباح) في غير مسدود كما
والذي كالم في بيع كصرف
وسمور وغيره (غير الخنزير والخنزير
وسمور) لم تحت حنف (نفسا) بل بنحو
خنف أو ذبح مجوس فانها كخنزير
وقد أمرنا بتكريم وما يدنون
(ومع شراؤه) أي الكاذر كما
قد مناه في البيع الفاسد (عبدا
مسلما أو موصفا) أو متصصا

لحديث الصحيح من اتقى كلبا الاكبل صد أو ماشية تص من اجرة كل يوم قيراطان (قوله خر جام كثير)
لعل المراد به ما بلغ قيمته فسا فاه أقل قيمة المبيع ط ومثل الحمام بقية الطيور المأكولة لطهارة خنزيرا
وتقدم في البيع الفاسد جواز بيع سرقين وغيره ولو خالصين ولا انتفاع به والتوديع وبيع وجع الادوية
لوحطوا بتراب (قوله لا يجوز) أي اذا لم تبلغ قيمتها (قوله والفساد) جمع فقد يفسد الفاء وتضع
مصباح وذكره في القاموس في افعال المصلحة والذال المحممة (قوله والوزغ) هو سام أبرص (قوله
وكل ما فيه) أي في الحر (قوله سوى حكم) عبارة الصرع البدائع الاستلزام وما جاز الانتفاع
بجمله أو غنمته اه (قوله مع ما نحن) في الشرع لا يمنع من البيع يجوز بيع العلق في الصحيح لقول الناس
واحتياجهم للمعالجة مص الدم من الجسد اه قلت وعليه فيجوز بيع دودة القرمز لأنها من أعز الاموال
وأغنىها في زماننا ويمنع بها خلافا لمن أفتى بأنه لا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها كما مر زاه في البيع الفاسد
(قوله كسقفور) حيوان مستقل وقيل يضر القاصح اذا فسد ويكثر طول ذراعين على أنحاء الجحكة
ونعاه في نكرة الشجر داود (قوله ولا يجوز) الخزام دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من بورها مصباح
(قوله لوجيا) عبارة الصرع الثنية قبل يجوز حيا لا يستباح (قوله ورتقي في البدائع الخ) قد تنافى
البيع الفاسد عند قوله ولين امرأه أن صاحب الخانية والنهاية اختيار جواز ان لم ين فيه شاة ولم يجدوا
غيره قال في النهاية وفي التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والمينة للتداوي اذا أخبره طبيب مسلم أنه فيه
شفاء ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يحل شفاؤه به فبه وجهان وهو محل يجوز شرب
الطبل من الخمر للتداوي فيه وجهان كذا ذكر الامام القزويني وكذا في الذخيرة ومقابل ان الاستشفاء
بالطعام حرام فيه يجزى على إطلاقه وان الاستشفاء بالطعام انما لا يجوز اذا لم يعلم أنه فيه شفاء أما اذا علم وليس
له دواء غيره ويجوز ومعنى قول ابن مسعود رضي الله عنه لم يحل شفاكم هي حرام عليكم يحتمل أن يكون
قال ذلك في داء عرف له دواء غير الخمر لأنه مستند بتسفي بالحلال عن الحرام ويجوز أن يقال تنكف
الحرمه عند الحاجة فلا يكون الشفاء بالطعام وانما يكون بالحلال اه نور العين من آخر الفصل التاسع
والاربعين (قوله أي متصص) احتزبه من دهن المينة والخنزير اه ح (قوله ويمنع به للاستصباح)
صطف على مع ملول ط لأن الانتفاع به على جواز البيع (قوله كما مر) أي في باب الانجاس لكن عبارته
هنا لا يضر أنه من دهن الاذن ودل عليه لأنه عين الفاسد حتى لا يدع به جلد بل يستعج به في غير مسدود اه
وقد مناهنا لتأنيدها ما بال حديث الصحيح وقد مناهنا ذلك أيضا في البيع الفاسد (قوله غير الخنزير والخنزير الخ)
فانما يخرى بيع بعضه بعضا لخصوص فيه من قول عمر رضي الله تعالى عنه أخرجه أبو يوسف في كتاب الخراج
حضره ابن الخطاب وأجمع الله فقال باهؤلاء انه يلقي أنكم تأخذون في الجزية المينة والخنزير والخرف قال
بلال أجل انهم يفعلون ذلك فقال فلا تفعلوا ولكن ولو أربابا يباعها ثم خذوا الف منهن ولا يجزى فيها بيمين بيع المينة
والدم فتح (قوله ومينة الخ) هذا زاده ابن الكال وصاحب الدرر استدرا كاعلى الهداية بان المستثنى
غير محصور بالخمر والخنزير واستدرك أيضا في التبر شراءه صداما مسلما وموصفا قلت هذا انما يظهر أن لو كان
التشبه في قولهم والذي كالم الحسن جهة المنة والحرمه والظاهر أنه من جهة المنة والفساد لان الصحيح
من مذنب اصحابنا أن الكفار يخاطبون بشرائع في محرمات فكأن ثمة في حقهم أيضا فكان التشبيه من
جهة المنة والحرمه لا يصح استثناء شيء معين ما قلنا وسيند فلا يدخل المبر على البيع في التشبيه حتى يصح
استثناءه ولا غير المصنف في التعبير قال وصح شراؤه عبدا الخ ثم هذا على رواية أبي يعقوب حيث حث الله
صحيح يمين وفي رواية أنه فاسد بخلاف ما علمت حث الله فان به باطل فيما يتناوونهم كما مر أول البيع الفاسد
(قوله وقد أمرنا بتكريم وما يدنون) كذا في الهداية وقال دل عليه قول عمر ولو هم بيعها وخذوا العشر من
أثمنا اه وأشار الى أن امرأته انما ليس لكونها مباحة شرعا في حقهم كما هو قول البعض بل الحرمه ثمة
في حقهم في الصحيح لانهم يخاطبون بها كالفلاحين لا يخشون من بيعها لانهم لا يعتقدون حرمتها أو توثقوا وقد
أمرنا بتكريم وما يدنون كافي الصرع البدائع لكن الأولى الاستدلال بأن هذا مخصوص بالانتمثال من عمر
كما مر لا اورده عليه انه لا يعتقد واحل ما مات حث الله انه يصح بيعه مع أنهم لو ارتفعوا اليها تحكم بطلانه

أمرنا بتكريم وما يدنون

وأبشرا واعتقدوا حل السلم أو الصرف أو نحوهما بدون شروطه المعتبرة عند الحكم بينهم شرعا إلا في النحر
 والتخريف فقط قدم عليها كعقدنا على الشاة والصغير وفي الصرع من حدود القنعة ويمنع الذي مما يباع السلم
 الأشرار النحر فإن غنوا وشروا الصدان منعوا كالسبلين لأنه لم يستثن عنهم اه قال في التهرير وبعده أنه لا يمنع
 من لبس الحرير والذهب بخلاف السلم اه **(قوله ويجوز بيعه)** ولو اشترى من كافر مثله شراء فاسد الجبر
 على رده لأن دفع الفساد واجب حقا فشرع في بيعه البائع على بيعه **(قوله أجبروله)** وبني أن عقد
 الصغيري هذا لا يتوقف على الإجازة نحر أي لعدم قايده لأنه إذا أجاز به ولو أجبر أيضا على بيعه وقد قبل أنه
 قد يسل قبل إجباروله فيبقى على ملكه فكان للإجازة فائدة **(قوله وكذا لو أسلم عنده)** في بعض التسع عبده
 باليه بدل التوثيق وأقاده أنه لا يفرق بين كون العبد مسلا وقت الشراء أو بعده **(قوله ويشعه طفله)** أي لو أسلم
 العبد له ولا غير بالغ تبعه في الإسلام والإجبار على بيعه معه **(قوله فإن بجز)** أي المكتاتب **(قوله أجبر)**
 أي الكافر على بيعه ومفهومه أنه لا يجبر مادام عقد الكتابة وهو ظاهر لأن المكتاتب لا يجبرونه **(قوله من)**
 عادته شراء المردان عبارة التهرير عن المحيط الناسق المسلم إذا اشترى عبدا أمره وكان من عادته أن يباع المرد أجبر
 على بيعه بعد ذلك الصداق اه وعن هذا أفق المولى أبو السعود بأنه لا تسع دعواه على أمره وبه أفق الخليلي
 والمنصف أيضا **(قوله يؤمر بأرساله)** ولا يصح بيعه ومزبان ذلك كله في السلم **(قوله ولو أسلم مقترض النحر)**
 سقطت لتعذر قبضه فأنصار هذا كما استندوا إلى معنى فينا في البيع أو أسلم أحدهما قبل القبض انتقض
 البيع أي ثبت حتى التسع لتعذر القبض بالإسلام فصار كالوأي البيع وقامه في البهر **(قوله فروايتان)** أي
 عن الإمام في رواية تسقط وفي رواية عليه قبضه أو هو قول محمد لتعذر دفعه في من جهته **(قوله التي أنكها)**
 المشتري الخ أي إذا اشترى أمه وزوجها رجل قبل قبضهما من البائع فوطئها الزوج صار المشتري قابضا
(قوله فصار له) أي الزوج كفضله أي المشتري **(قوله استصاناً)** والقصص أن يكون قبضة لأنه تعيب
 حكمي الأثر أي أنه لو وجد المشتري أمه زوجة برزها بالبيع وجه الاستصان أنه لم يتصل بها فصل حتى من
 المشتري والتزوج يوجب فعل تعيب حكمي يعني قبل الرضا بينهما كقصصان السعر وقامه في التهر **(قوله فلو)**
 انتقض البيع أي بنحو خياو عيب أو فساد **(قوله بليل النكاح)** لأن البيع متى انتقض قبل القبض انتقض
 من الأصل فصار كأن لم يكن فكان النكاح باطلا **(قوله وقبده الكمال)** أي قبض الكمال من عنده بل قال
 وقبده القاضي الإمام أبو بكر بطلان النكاح الخ فلو حال الشاوي وقبده القاضي أبو بكر لكان أموب وسلم
 عزوه في آخر العبارة إلى الفتح من الاستدراك **(قوله بطلانه)** أي البيع **(قوله فليزم المهر للمشتري فتح)**
 لم أجده هذه العبارة في الفتاوى بل ذكرها في التهر ونقل بمعنى ممكن عن شيخه أنه لم يجد هذا في النهاية ولا في الغنية
 والصر وقيل عن الشيخ شاهين أنه وجدها في المراج ثم استشكلها بأنه كيف تكون هالكه من مال البائع
 ويكون المهر للمشتري فهو محال فقولهم الغرم بالغرم اه قلت عدم بطلان النكاح دليل على أن بطلان
 البيع مقصور على وقت الموت فلو بصر العقد مكان لم يكن فظهر أن النكاح كان على ملك المشتري فيسقط
 المهر تأمل وانظر ما قد مناه في البيع الفاسد قيل قوله لا يطل حتى التسع موت أحدهما **(قوله إذا انعقد)**
 لا يبيعه القاضي في بعض التسع لا يبيعه إلا القاضي بزمانه والأوصاب الأول وهو الموجود في التهر وكمذا
 في الجهر من النهاية وجامع الفضولين وعبارة جامع الفضولين يار القاضي بيع المبيع وإشهاد الحق لو كان متوقفا
 لا وصفا اه **(قوله قبل القبض)** فلو غاب بعده لا يبيعه القاضي لأن حقه غير متعلق بعينه بل بذمة
 المشتري وقبده في جامع الفضولين بما إذا لم يفت عليه الفضل فان خيف جاز له البيع حيث قال القاضي أيداع
 مال غائب وموقوف وله إقراضه يبيع منه وله إذا خيف ثقله ولم يعلم مكان الغائب لا لو علم اه وبني أن يقال
 أن خوف التلف يجوز للبيع علم مكانه أولا وقد منعه ونحوه في خيار الشرط فأرسله اه **(قوله فبينة)**
 معروفة بأن كانت البلدة التي خرج إليها معروفة وان بعدت **(قوله فأقام بأعنه مئة)** ليست
 البينة هنا القضاء على الغائب بل لفي التهمة وانكشف الحال كافي الزباني فلا يحتاج إلى خمس حاضران
 العبد فيه وقد أقره بقائده على وجه يكون مشغولا بوجه **(قوله في جامع الفضولين انقصم شرط قبول)**
 البينة لو أراد المدعي أن يأخذ من يد الخصم الغائب شيئا ما إذا أراد أن يأخذ حقه من مال كان للغائب

(ويجوز على بيعه) ولو المشتري
 صغيرا أجبر وله فلو لم يكن أعام
 القاضي له ولما وكذا لو أسلم عنده
 وتبعه طفله ولو اعتقه أو كانه جاز
 فإن بجز أجبر أيضا ولو دبره أو
 استولدها سبعا في قيمته ما يوجب
 ضم بالوظيفة مسلمة وذلك حرام
 (فرع) من عادته شراء المردان
 يجبر على بيعه دفعه للفساد نحر
 وغيره وقد أحرم أخذ صدا
 يؤمر بأرساله ولو أسلم مقترض النحر
 سقطت ولو أسلم مقترض فروايتان
 (وطء زوج) الأمة (المشتري) التي
 أنكها المشتري قبل قبضه (قبض)
 لمشتريا لحصوله بسلطه فصار
 قبله كقبضه (لا) يجوز (نكاحها)
 استصاناً (فلو انتقض البيع)
 قبل القبض (بطل النكاح) في
 قول الثاني وهو (الختان) وقبده
 الكمال بماذا لم يكن بطلانه مجزئا
 فلو قبل القبض لم يطل النكاح
 وإن بطل البيع فليزم المهر للمشتري
 فتح (اشترى شيئا) منقول لاذا القطار
 لا يبيعه القاضي (وغاب) المشتري
 (قبل القبض) وقد افق غيبة
 معروفة فأقام بأعنه مئة

مطلب
 لقاضي أيداع مال غائب وإقراضه
 ويصح نقوله الخ

فيه فلا يشترط ولا يحتاج لكل هذه المسألة وكذا لو اشترى بابل الى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات
 رب الدابة في الذهاب فانضمت الاجارة عنه ان يركبها ولا يضمن وعليه اجره الى مكة فاذا اتمامها ودفع الامر
 الى القاضي فرأى فيها ما دفع بعض الاجراءى المستأجر جاز وعلى هذا لورين للمدين وغائب غيبة منتظمة
 فرغم المرتب الامر الى القاضي لبيع الرهن ينبغي ان يجوز كافي هاتين المسألتين اه واخر في البصر (قوله
 ان يباع عنه) والله لم يتدبه الفتي نهر وضع (قوله يباعه القاضي او مأموره) ولو اذن له بأن يبيع الدابة
 ويضعها من أجرها ما كان كافي جامع القصولين وظاهر كلامهم ان البايع لا يملك البيع فلا إذن القاضي باع كان
 ضوليا وان سلم كان متعديا والمشتري منه غائب يهر تلت وفي الولوجية اشترى لما دفعه ليعي بالغن فابا
 تخاف البايع ان يفسد البيع يهر لان المشتري يكون راضيا بالانقضاء فان باع بزيادة تصدق فيها وبقتان
 وضع عن المشتري وهذا نوع احسان اه وبه علم ان ما يسرع فساد لا يتوقف على القاضي لرضاه بالانقضاء
 بخلاف غيره فان القاضي يجمع على ملك المشتري ولذا كان الفضل له والنقص عليه (قوله تظر القائب) اي
 وبالباع لان البايع يصل الى سته ويبرأ عن ضمانه والمشتري ايضا تبرأ ذمته من ديه ومن ترك نفقته يهر
 (فرع) في جامع القصولين مثل شحم الدين من وجهه امه رامة فاخرته انها لتاجر قتل فاخذت وتدائها الايدي
 حق وصلت اليه ولا يبعد وارث القتل ويعلم انه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها يخاف الفتنة فاجاب للقاضي فيها
 من ذي اليد فلظهر المالك كان له على ذي الدية (قوله وان اشترى اثنان شيئا) اي اشترى اعبدا صقعة واحدة
 كما يعرف الجامع الصغير لقاضي خان (قوله وغاب واحد منهما) اي هب لم يدر مكانه نهر وقده لانه لو كان
 حاضرا يكون متبرعا بالاجماع لانه لا يكون مضطرا في اضاء الكل اذ يمكنه ان يحاصه الى القاضي في أن يقد
 حصته لبعض نصيبه فتح (قوله ويصير الخ) الظاهر ان هذا البيع غير مئى ا ما التلى كالبه ونحوه
 مما يمكن قتمته فلا يجبر على دفع الكل ولذا صودر المسألة بالبعد كاذ كرنا نامل (قوله وله) اي العاضر
 قبضه اي قبض كل المبيع (قوله حق يتدشريكه الفتي) اي غنى حصته اذا كان الفتي حالا وفي ط من
 الوافي التقد في الاصل غير الجسد من الردى من نحو الدراهم ثم استعمل في معنى الاداء (قوله بخلاف أحد
 المستأجرين) لو غاب قبل نقد الاجرة فقدت الحاضر جميعا كل متبرعا لانه غير مضطرا لأدبس المؤجر حبس
 الدار لاستيفاء الاجرة ذكره الثرائى نهر وهذه الاحكام المذكورة من دفع الفتي وجبر البايع ودفع الكل
 والقبض والحبس مذهبهما وخالف ابو يوسف في جميعها ط (قوله فكان مضطرا) فصاحبه الرهن اذا اقلس
 الراهن وهو المستعير واغاب فان الميراث اذ افكك بذق الفتي رجع على الراهن لانه مضطربه وكساح العلو
 اذا سقط بسقوط السفل كان له ان ينف السفل اذا لم ينفه مالكه بغير امره ليتوصل به الى بناء علوه ثم رجع عليه
 ولا يمكنه من دخوله بالمطعة ماصرفه وتقام في الفتي (قوله الهم الخ) بحث صاحب التهر (قوله لعدم
 الاولوية) لانه اضاف المثال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما نصفه ويشترط بيان الصفة من الجودة
 وغيرها بخلاف ما اذا قال بائع من الدراهم والدنانير حيث لا يشترط بيان الصفة ونصرف الى الجداد نهر
 (قوله وانصرف للوزن المهود الخ) فان المهود وزن الذهب بالثناقل ووزن الفضة بالدراهم فهو كالوزن قال
 بائع من الدراهم والدنانير (قوله وهذه قاعدة الخ) الاشارة الى ما ذكره الحنفى ان قوله ليعا بائع متقال
 الخ ليس البيع قيد في ذلك وكذا الموزون بل مثله المكمل ونحوه كمال أو ثمر لم ير ط من حين وعسل وزيت او بامة
 من بين وجود ونضاج او بامة ذراع من كان واريسه وزنه من كل ثلث (قوله وزن سبعة) اي الفضة
 من الدراهم وزن سبعة مثاقيل كل درهم اربعة عشر قيراطا اه ط (قوله واذا الكال الخ) اعلم انه وقع
 اشتباه في موضعين بالنظر الى العرف الحادث الاول فيما ينصرف اليه اسم الدرهم والثاني في قيمته فذكر في
 الفتي ان انصرف الدراهم الى وزن سبعة اذا كان متعارفا في بلد العقد واما عرف مصر فقلط الدرهم ينصرف
 الا الى ثلثة اربعة دراهم وزن سبعة من الفلوس الا ان يعقد بالفضة فينصرف الى درهم وزن سبعة وأخذ
 منه في الجمر ان الوقت يصير لشرط دراهم الفلوس الا ان يعقد بالفضة فينصرف الى الفلوس الخاص وان قد هابا لنقرة
 ينصرف الى الفضة واعترض في التهر بان ما في الفتي سكاية عما في زمنه ولا يزم منه كون سكل زمن كذلك
 فاندى ينبغي ان لا يعدل عنه اعتبار زمن الوقت ان عرف والا صرف الى الفضة لانه الاصل اه الموضع الثاني

فيه فلا يشترط ولا يحتاج لكل هذه المسألة وكذا لو اشترى بابل الى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات
 رب الدابة في الذهاب فانضمت الاجارة عنه ان يركبها ولا يضمن وعليه اجره الى مكة فاذا اتمامها ودفع الامر
 الى القاضي فرأى فيها ما دفع بعض الاجراءى المستأجر جاز وعلى هذا لورين للمدين وغائب غيبة منتظمة
 فرغم المرتب الامر الى القاضي لبيع الرهن ينبغي ان يجوز كافي هاتين المسألتين اه واخر في البصر (قوله
 ان يباع عنه) والله لم يتدبه الفتي نهر وضع (قوله يباعه القاضي او مأموره) ولو اذن له بأن يبيع الدابة
 ويضعها من أجرها ما كان كافي جامع القصولين وظاهر كلامهم ان البايع لا يملك البيع فلا إذن القاضي باع كان
 ضوليا وان سلم كان متعديا والمشتري منه غائب يهر تلت وفي الولوجية اشترى لما دفعه ليعي بالغن فابا
 تخاف البايع ان يفسد البيع يهر لان المشتري يكون راضيا بالانقضاء فان باع بزيادة تصدق فيها وبقتان
 وضع عن المشتري وهذا نوع احسان اه وبه علم ان ما يسرع فساد لا يتوقف على القاضي لرضاه بالانقضاء
 بخلاف غيره فان القاضي يجمع على ملك المشتري ولذا كان الفضل له والنقص عليه (قوله تظر القائب) اي
 وبالباع لان البايع يصل الى سته ويبرأ عن ضمانه والمشتري ايضا تبرأ ذمته من ديه ومن ترك نفقته يهر
 (فرع) في جامع القصولين مثل شحم الدين من وجهه امه رامة فاخرته انها لتاجر قتل فاخذت وتدائها الايدي
 حق وصلت اليه ولا يبعد وارث القتل ويعلم انه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها يخاف الفتنة فاجاب للقاضي فيها
 من ذي اليد فلظهر المالك كان له على ذي الدية (قوله وان اشترى اثنان شيئا) اي اشترى اعبدا صقعة واحدة
 كما يعرف الجامع الصغير لقاضي خان (قوله وغاب واحد منهما) اي هب لم يدر مكانه نهر وقده لانه لو كان
 حاضرا يكون متبرعا بالاجماع لانه لا يكون مضطرا في اضاء الكل اذ يمكنه ان يحاصه الى القاضي في أن يقد
 حصته لبعض نصيبه فتح (قوله ويصير الخ) الظاهر ان هذا البيع غير مئى ا ما التلى كالبه ونحوه
 مما يمكن قتمته فلا يجبر على دفع الكل ولذا صودر المسألة بالبعد كاذ كرنا نامل (قوله وله) اي العاضر
 قبضه اي قبض كل المبيع (قوله حق يتدشريكه الفتي) اي غنى حصته اذا كان الفتي حالا وفي ط من
 الوافي التقد في الاصل غير الجسد من الردى من نحو الدراهم ثم استعمل في معنى الاداء (قوله بخلاف أحد
 المستأجرين) لو غاب قبل نقد الاجرة فقدت الحاضر جميعا كل متبرعا لانه غير مضطرا لأدبس المؤجر حبس
 الدار لاستيفاء الاجرة ذكره الثرائى نهر وهذه الاحكام المذكورة من دفع الفتي وجبر البايع ودفع الكل
 والقبض والحبس مذهبهما وخالف ابو يوسف في جميعها ط (قوله فكان مضطرا) فصاحبه الرهن اذا اقلس
 الراهن وهو المستعير واغاب فان الميراث اذ افكك بذق الفتي رجع على الراهن لانه مضطربه وكساح العلو
 اذا سقط بسقوط السفل كان له ان ينف السفل اذا لم ينفه مالكه بغير امره ليتوصل به الى بناء علوه ثم رجع عليه
 ولا يمكنه من دخوله بالمطعة ماصرفه وتقام في الفتي (قوله الهم الخ) بحث صاحب التهر (قوله لعدم
 الاولوية) لانه اضاف المثال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما نصفه ويشترط بيان الصفة من الجودة
 وغيرها بخلاف ما اذا قال بائع من الدراهم والدنانير حيث لا يشترط بيان الصفة ونصرف الى الجداد نهر
 (قوله وانصرف للوزن المهود الخ) فان المهود وزن الذهب بالثناقل ووزن الفضة بالدراهم فهو كالوزن قال
 بائع من الدراهم والدنانير (قوله وهذه قاعدة الخ) الاشارة الى ما ذكره الحنفى ان قوله ليعا بائع متقال
 الخ ليس البيع قيد في ذلك وكذا الموزون بل مثله المكمل ونحوه كمال أو ثمر لم ير ط من حين وعسل وزيت او بامة
 من بين وجود ونضاج او بامة ذراع من كان واريسه وزنه من كل ثلث (قوله وزن سبعة) اي الفضة
 من الدراهم وزن سبعة مثاقيل كل درهم اربعة عشر قيراطا اه ط (قوله واذا الكال الخ) اعلم انه وقع
 اشتباه في موضعين بالنظر الى العرف الحادث الاول فيما ينصرف اليه اسم الدرهم والثاني في قيمته فذكر في
 الفتي ان انصرف الدراهم الى وزن سبعة اذا كان متعارفا في بلد العقد واما عرف مصر فقلط الدرهم ينصرف
 الا الى ثلثة اربعة دراهم وزن سبعة من الفلوس الا ان يعقد بالفضة فينصرف الى درهم وزن سبعة وأخذ
 منه في الجمر ان الوقت يصير لشرط دراهم الفلوس الا ان يعقد بالفضة فينصرف الى الفلوس الخاص وان قد هابا لنقرة
 ينصرف الى الفضة واعترض في التهر بان ما في الفتي سكاية عما في زمنه ولا يزم منه كون سكل زمن كذلك
 فاندى ينبغي ان لا يعدل عنه اعتبار زمن الوقت ان عرف والا صرف الى الفضة لانه الاصل اه الموضع الثاني

فيه فلا يشترط ولا يحتاج لكل هذه المسألة وكذا لو اشترى بابل الى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات
 رب الدابة في الذهاب فانضمت الاجارة عنه ان يركبها ولا يضمن وعليه اجره الى مكة فاذا اتمامها ودفع الامر
 الى القاضي فرأى فيها ما دفع بعض الاجراءى المستأجر جاز وعلى هذا لورين للمدين وغائب غيبة منتظمة
 فرغم المرتب الامر الى القاضي لبيع الرهن ينبغي ان يجوز كافي هاتين المسألتين اه واخر في البصر (قوله
 ان يباع عنه) والله لم يتدبه الفتي نهر وضع (قوله يباعه القاضي او مأموره) ولو اذن له بأن يبيع الدابة
 ويضعها من أجرها ما كان كافي جامع القصولين وظاهر كلامهم ان البايع لا يملك البيع فلا إذن القاضي باع كان
 ضوليا وان سلم كان متعديا والمشتري منه غائب يهر تلت وفي الولوجية اشترى لما دفعه ليعي بالغن فابا
 تخاف البايع ان يفسد البيع يهر لان المشتري يكون راضيا بالانقضاء فان باع بزيادة تصدق فيها وبقتان
 وضع عن المشتري وهذا نوع احسان اه وبه علم ان ما يسرع فساد لا يتوقف على القاضي لرضاه بالانقضاء
 بخلاف غيره فان القاضي يجمع على ملك المشتري ولذا كان الفضل له والنقص عليه (قوله تظر القائب) اي
 وبالباع لان البايع يصل الى سته ويبرأ عن ضمانه والمشتري ايضا تبرأ ذمته من ديه ومن ترك نفقته يهر
 (فرع) في جامع القصولين مثل شحم الدين من وجهه امه رامة فاخرته انها لتاجر قتل فاخذت وتدائها الايدي
 حق وصلت اليه ولا يبعد وارث القتل ويعلم انه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها يخاف الفتنة فاجاب للقاضي فيها
 من ذي اليد فلظهر المالك كان له على ذي الدية (قوله وان اشترى اثنان شيئا) اي اشترى اعبدا صقعة واحدة
 كما يعرف الجامع الصغير لقاضي خان (قوله وغاب واحد منهما) اي هب لم يدر مكانه نهر وقده لانه لو كان
 حاضرا يكون متبرعا بالاجماع لانه لا يكون مضطرا في اضاء الكل اذ يمكنه ان يحاصه الى القاضي في أن يقد
 حصته لبعض نصيبه فتح (قوله ويصير الخ) الظاهر ان هذا البيع غير مئى ا ما التلى كالبه ونحوه
 مما يمكن قتمته فلا يجبر على دفع الكل ولذا صودر المسألة بالبعد كاذ كرنا نامل (قوله وله) اي العاضر
 قبضه اي قبض كل المبيع (قوله حق يتدشريكه الفتي) اي غنى حصته اذا كان الفتي حالا وفي ط من
 الوافي التقد في الاصل غير الجسد من الردى من نحو الدراهم ثم استعمل في معنى الاداء (قوله بخلاف أحد
 المستأجرين) لو غاب قبل نقد الاجرة فقدت الحاضر جميعا كل متبرعا لانه غير مضطرا لأدبس المؤجر حبس
 الدار لاستيفاء الاجرة ذكره الثرائى نهر وهذه الاحكام المذكورة من دفع الفتي وجبر البايع ودفع الكل
 والقبض والحبس مذهبهما وخالف ابو يوسف في جميعها ط (قوله فكان مضطرا) فصاحبه الرهن اذا اقلس
 الراهن وهو المستعير واغاب فان الميراث اذ افكك بذق الفتي رجع على الراهن لانه مضطربه وكساح العلو
 اذا سقط بسقوط السفل كان له ان ينف السفل اذا لم ينفه مالكه بغير امره ليتوصل به الى بناء علوه ثم رجع عليه
 ولا يمكنه من دخوله بالمطعة ماصرفه وتقام في الفتي (قوله الهم الخ) بحث صاحب التهر (قوله لعدم
 الاولوية) لانه اضاف المثال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما نصفه ويشترط بيان الصفة من الجودة
 وغيرها بخلاف ما اذا قال بائع من الدراهم والدنانير حيث لا يشترط بيان الصفة ونصرف الى الجداد نهر
 (قوله وانصرف للوزن المهود الخ) فان المهود وزن الذهب بالثناقل ووزن الفضة بالدراهم فهو كالوزن قال
 بائع من الدراهم والدنانير (قوله وهذه قاعدة الخ) الاشارة الى ما ذكره الحنفى ان قوله ليعا بائع متقال
 الخ ليس البيع قيد في ذلك وكذا الموزون بل مثله المكمل ونحوه كمال أو ثمر لم ير ط من حين وعسل وزيت او بامة
 من بين وجود ونضاج او بامة ذراع من كان واريسه وزنه من كل ثلث (قوله وزن سبعة) اي الفضة
 من الدراهم وزن سبعة مثاقيل كل درهم اربعة عشر قيراطا اه ط (قوله واذا الكال الخ) اعلم انه وقع
 اشتباه في موضعين بالنظر الى العرف الحادث الاول فيما ينصرف اليه اسم الدرهم والثاني في قيمته فذكر في
 الفتي ان انصرف الدراهم الى وزن سبعة اذا كان متعارفا في بلد العقد واما عرف مصر فقلط الدرهم ينصرف
 الا الى ثلثة اربعة دراهم وزن سبعة من الفلوس الا ان يعقد بالفضة فينصرف الى درهم وزن سبعة وأخذ
 منه في الجمر ان الوقت يصير لشرط دراهم الفلوس الا ان يعقد بالفضة فينصرف الى الفلوس الخاص وان قد هابا لنقرة
 ينصرف الى الفضة واعترض في التهر بان ما في الفتي سكاية عما في زمنه ولا يزم منه كون سكل زمن كذلك
 فاندى ينبغي ان لا يعدل عنه اعتبار زمن الوقت ان عرف والا صرف الى الفضة لانه الاصل اه الموضع الثاني

وأعاد في النهر وأما في كل درهم منها فاصل في البحر بعدما أعاد المسألة في الصرف قد وقع الاشتباه في أنها خالصة
 أو مشوشة وكنت قد استقيت بعض المالكية عنها يعني به علامة مصر ناصر الدين الثاني فأنتي أصح معي
 يوتق به أن الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة من الفلاس قال فيقول هل في ذلك ما لم يوجد خلافه اهـ وقد اعتبر
 ذلك في زماننا الآن لا في مشيق به وما زاد عليه فهو مشكوك فيه ولكن لا يفتي بفرع مذهبنا وجوب درهم
 وسط لما في جامع الأصول من دعوى التفرقة لوزجها على ما قدمه بقره ولم يصفها مع العقد ولو أعت مائة
 درهم منها وبسببها ما مائة وسط اهـ فنبني أن يقول عليه اهـ ورويت في فتاوى بعض الشافعية أن فتن
 باعتبار المعاملة نصف وثلاث وأنت قد علمت أن الحقيقة تختلف باختلاف الأزمان ولا شك في اختلاف الزمان
 الواقعي فنبني اعتبار زمن الواصف واقعه تعالى الحق اهـ قلت وفي زماننا وقبله عدة مدد تزل الناس
 التعامل بلفظ الدرهم واتخذوا لفظ القروش وهو اسم لاربعين نصف ففة وهذا يختلف باختلاف الزمان
 فينظر إلى قرش زمن الواصف أيضاً (قوله فنية درهمها نصفان) هذا ذكر في البحر بعدما حذر المخام والخاهر
 أن مراده أن ذلك كان في زمن الواصف فلا يفي ما حذر به قبله (قوله أن التفرقة تطلق الخ) الملاحق على الفلاس
 عرف حادث في المغرب التفرقة القطعة المذابة من الذهب أو الفضة (قوله فلا بد من مرج) وذلك كان يعلم
 ما كانت تطلق عليه في زمن الواصف أو يكون قد هابش فافهم (قوله الاستعارات القديمة) أي الصترقات
 أو العطايا أو الدفاتر أو نحوها مأخوذة من استقر الشيء إذا دام والمراد أنه يتنزل ما جرى عليه التعامل من
 قديم الزمان فتبع (قوله ولو قبض زيفاً) أي ردياً وهو من الوصف بالمصداق لا يقال زانف الدرهم زيف زيفاً
 من باب ساروا أي ردت ثم وصف به قبل درهم زيف ودراهم زيف كفسى وفلس وروعا قبل زانف على الأصل
 كما في المصباح وفي التناخانية الدرهم أنواع أربعة جيد وبهجرة وزيف وسقوة واشتقوا في تفسير
 النبهجة قبله أي التي تضرب في غيرة السلطان والزيف هي المشوشة والسقوة صفر بموتها نقصة وقال
 عامة الشارح الحيازة ففة خاصة تزج في الصبارات ووضع في بيت المال والزيف ما زيفه من المال أي رده
 ولكن تأخذ الصبارة في الصبارة لا بأس بالشرابها ولكن يزيل البائع عنها زيف وبهجرة مارة الصبار
 والسقوة أن يكون الطلاق لا على ففة والسقولة كذلك بينهما صفر وليس لها حكم الدراهم اهـ وقال في النفع
 الوسائل وحاصل ما قاله أن الزيف أجود ويصدق بهجرة بعدها السقوة وهي بمنزلة الزيف التي لها بها
 اكتمن ففتها (قوله كان قضاء افتافاً) لأنه صار راضياً بتركه في الجوده وقيد بشواه وأنتقله لأنه لو عرضه
 على البيع ولم يتفق به رده كما سذكره الشارح آخر الفروع (قوله وحق) أي هلك يقال حققت الدابة نفوقاً من
 باب قد هلك مصباح (قوله استصافاً) وقوله ما قيس كاد كثره في الإسلام وغيره ونظيره تجميع قول
 أبي يوسف بحر (قوله ولو فزع طير) يقال فزع بالشد يد وأفرغ صارداً أفرغ وأفرغت البضة انحطفت
 عن الفزع فخرج منها مصباح (قوله أو تكسر) وضع في الكثرة تكسر وفي المغرب كسر الطلي دخل في الكسر
 كنوماً من باب طلب وتكسر مثله ومنه الصمد إذا تكسر في أرض وجل أي استبرو يروى تكسر وتكسر اهـ
 وفي الفتح وبعض النسخ تكسر أي وقع فيها فتكسر استرازا عما لو كسر دبل فيها بحر وقوله من باب طلب
 صوابه من باب جلس رمي وقوله احتراز الخ غايته إذا لم يكن تكسر له طاعة ولا فقهون فعل غيره يقال
 كسر ما تشدد فكسر وكسر بالتحقيق فكسر أي قبل ذلك تأمل (قوله إلا إذا هاء أرضه ذلك الخ)
 أي بأن يعرف فيها ثراً لا يسطع فيها أو اعتدتها الفراع لآخذها فتح لأن الحكم لا يضاف إلى السب المالح
 أو المقصد بحر (قوله أو كان صاحب الأرض قريباً الخ) ظاهره أن سب الملك أحدثش ما لا يثبت أو القرب
 ومقتضاه لو خرج الصمد من أرض المهيأة أو قبل قرب به منه على مملوكة فليس لغيره أخذه لكن يشكل عليه
 ما في الأخيرة من التثني حيث قال فصب حيلة فوقه فصبها فاضطر واضلت فأخذ غيره فهو لا يوجب
 صاحب الحيلة لآخذها فلما دنا منه بحيث يقدر عليه انفلت فأخذ غيره فهو صاحب الحيلة والفرق أن
 صاحب الحيلة فتم وان صار أخذه اهـ أنه في الأول يطل الأخذ قبل تأكده وفي الثاني بعدما تأكده وكذا
 صيد البازي والكلب إذا انفلت فهو على هذا التفصيل اهـ أخذه ط (قوله فلا أخذه غيره لم يملكه)
 استدلل عليه في البحر بعبارة المتفق المذكورة (قوله مثل ما ت) يدل من قوله وكذا الوصف بيان أخذه بأن

وأعاد في النهر أن فتنه تنقصت
 باختلاف الأزمان فأنتي الثاني
 بأنه يساوي نصفاً وثلاثة فلاس
 فلو أطلق الواصف الدرهم اعتبر
 زمنه أن عرف والأصرف لفضة
 لأنه الأصل كما لو قصد بالثقة
 كواقف الشجيرة والصرف غشبية
 ونحوهما ففئة درهمها نصفان
 وأعاد المصنف أن التفرقة تطلق على
 الفضة وعلى الذهب وعلى الفلاس
 الخاص بعرف مصر الآن فلا بد
 من مرجح فإن لم يوجد فالعلم على
 الاستعارات القديمة للوقت كما هو قول
 عليها في نظائره كدرة فخرج ونحوه
 قال وبه أتى الملا أبو السعود
 افتدى (ولو قبض زيفاً بدل جبه)
 كان له على آخر (جاهله) فاعلم
 وأنقعه مكان قضاء افتافاً
 (وسق أو أفتقه) فلو قارنا ففة افتافاً
 (فهرقضا) لحقه وقال أبو يوسف
 إذا لم يرد لم يثبت زيفه ويرجع بيده
 استحساناً كما كانت سقوة أو
 بهجرة واختاره للتوحي ابن كمال
 قلت ويرجمه في البحر والنهر
 والنهر ليلالية يعني يتي رولونز
 طبر أو باض في أرض لرجل
 أو تكسر فيطلى أي اكسر
 وجعله ففكسر هارجل كاد
 لكاسر لا لاخذ (فهو لا أخذ)
 لسبق يده لمباح (الافتاف)
 أرضه (لأ) فهو (أو كان)
 صاحب الأرض قريباً من الصيد
 بحيث يقدر على أخذه لم يملكه فهو
 لصاحب الأرض (لأنه من ففكسر)
 أخذه غيره لم يملكه (وكذا)
 مثل ما ت

الاشارة الى ما ذكر في أول المسألة من انه لاخذ (قوله او دخل دار رجل) وكذا ودخل به واغلق الباب ولم يعلم به مصرأخذ ما لكه حتى لو خرج بعد ذلك فأخذه غيره لمك وعن أبي يوسف لو اصطاد في دار رجل من الهواء اوعى النحر لمك لان حصوله على حائذ وجب او شعره ليس بأمران فان قال وبه ان ار صنت اصطدته قبل فان كان اخذ من الهواء فهو له لا يذرب الدار على الهواء وان اخذه من حائطه او شعره فالقول لرب الدار لاخذ من محل هو فيه وان اختلفا فأخذ من الهواء او النضر فكذلك لان الظاهر ان ما في داره يكون له وتعامه في الحر (قوله ملكه هذا الفصل) اي بالاعداد والصف وظاهره انه بدون ذلك لا يملكه وان رفع ريسه بحث تالهيد والفرق بينه وبين السيد ان السيد ملكه بالقرب منه اذا وقع في أرضه ونحوه بالامساك والازمة ولو قرب من صفدي بربته ملكه وللناظر يكون في بيت اهل العرس عادة فلا يعتبر به عز الدرب بل لا بد من اعداد الدرب او كونه وايضا اعتبر به عز الدرب يؤدى الى المشايعة بين الحاضرين الذين وقع بينهم الذكهم بدمه (قوله ملكه مطلقا) اي وان يذمه ذلك (قوله لانه صار من انزالها) اي ريعها وهو بضع الهمة ومع ذلك في المساحق نزل العلماء نزلان باب تعب كثره وتعامه فهو نزل وطعام كثير القربون سبب اى البكة وتهم من يقول كثيرا القربون نزل (قوله لا يجبر عليه) وكذا لا يجبر على اعطاء المثل القديم كافي الغيرة في جوابه التناوي قال نعم لو وقع احدا الحق على عرضه كالو غصب المبيع واستمتع النشود من الشبهة حتى يروا خطوطهم يجبر على عرضه فأنتبه به الفقيه ابو جعفر صانعة المشتري اه (قوله ولا على الاشهاد وانفروج اليه) اي الى الاشهاد وهو عطف تفسير على الاشهاد لانه ليس له الامتناع من الاشهاد المجردة بقرينة ما بعده (قوله فليس له الامتناع من الافراد) فان لم يترفعه الى الحار فان أثر به بدمه كتب مجلا واشهد عليه ملقط (قوله ففزلت امرأته) اي بانه اؤفبر اذنه ملقط (قوله المرأة اذا كفت) اي كفت زوجها وعار به جميع الفتاوى وغيره أحد الورثة اذا كفت الميت بما اخل ظلمة او غيره قد تم خرج الاجنبى فانه لا يرجع كافي التناحية اي اذا كان وصا (قوله ولو اكرلا ترجع بنسب) علمه في البرائة بان اختار ذلك التبرع وهذا اذا فزع الوارث من ماله لرجع ومسد كالمصنف باب الوصى انه اذا زاد في عدد الكفن ضمن الزانية وان زاد في قمته ضمن الكل اي لا نه صار مشتربا بنصفه فضمن مال الميت وقد سرت هذه المسألة بما لا يزيد عليه في تنفع الحامد بمس الوصايا (قوله المتبرع فاعاد الله) الضبر فاعاد الى صاحب المثلقت فان هذه القروى كلها من المثلقت كما ذكره الشاويح أسرها والعبادة كذلك مذكورة فيه على عادة المتقدمين في كتبهم فافهم (قوله لا يذم) له وجهه انه لا يلزم من التكفير باكر من فتن المثل اختار التبرع بالكل بل لازمه (قوله لا كتب حرام المثل) فوضع المسألة على التناحية حيث قال رجل اكتب ما لا من حرام ثم اشترى فيها على خسة اوجه اما ان دفع ثا درهم الى البائع أو لا ثم اشترى منه بها أو اشترى قبل الدفع ما دفعها أو اشترى قبل الدفع ما دفعها أو اشترى غيرها أو اشترى مطلقا ودفع تلك الدرهم أو اشترى ب درهم أو نرد دفع تلك الدرهم قال ابو نصر عليه في وجوب عليه ان يصدق الى الوجه الأول والوجه الثاني ذهب الفقيه ابو الليث كذا دفعه داخل ظاهرا لاية فان قضى في الجاسم الصغير اذا غصب اشفاقتي به ما جابه به وايضا بان يصدق بل يبيع وقال الفقيه ابو الوفاء في وجه الأول والثاني لا يثبت في الثالث الاخير بطلب وقال ابو بكر لا يثبت في الكل لكن الفتوى الاتي في قول الكرخي دفعه ليخرج عن الناس اه في الوفاء وفيه وقال بعضهم لا يثبت في الوجوه كلها وهو المختار لكن الفتوى اليوم في قول الكرخي دفعا للرجح لكثرة الحرام اه وعلى هذا في المصنف في كتاب الغصب تعالى الدر وغيره (قوله قال الكرخي) سواء قال ابو نصر كآرأته في المثلقت أو أرفبه في كقول الكرخي أصلا (قوله ان يأخذ ربحه) لان الظاهر انه اكتب من الحلال ولو الجنية وظاهره انه لا كراهة فيه وحقه في شركة لقضاة انه أبو يوسف اجازع مع اختلاف المذمعة الكراهة وقوله الزنى هناك بان الكفر لا يمتدى الى الجائز من العقود (قوله لا يجوز لاحد اخذ الخ) ظاهره انه لا يجوز الاقدام على الاخذ بما يبيع المالك قال يأخذ من أرادوه وظاهره انه يملكه لا اخذ اذا قال المالك ذلك والا لا وحقه تمام الكلام على هذه المسألة باب الحنابة على الاحرام من كتاب الحلي (قوله والاب مصدق) احتراز عما اذا كان محمودا عند

(مید تعلق بشیخہ نصیب للہ اف)

أود-لی دار رحیل (ودرهم)

اوسکر نہ فوق علی ٹوبہ (بعد از)

سابقاً (ولم يكن) لاحقاً فلو أعده

أوقفه ملكه بهذا الفعل (فروع)

صل الفحل في أرضه ملكه مطلقا

لأنه صار من أنزالها • شري دارا

المطلب المشتري ان يكتب له البائع
سكالا صاعدا ولا عكسا

ما نزل من السماء الا اذا جاء به رسول

میں نے اس کے لئے امتناع نہیں کیا۔

• شری قطنا فقیرتہ امراتہ

فكله. المرأة إذا سكنت

بلا اذن الورثة كفن مثله

رجعت في التركة ولوا أكثر لاجع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

• ترجع بقية كفن المثل لا يعود •

أما ما ذكره من أن الأخصية شأ قال

الذين خافوا نقولها السوء

لربهم والالا وهذا قسم وقال ابو

مَكَرَ كَالْهَمَاءِ سَوَاءٌ وَلَا يُعْلِيهِ

مسكذالواشتری ولم یقل جمده

ادراهم وأعطى من الدراهم •

دفع مال المضاربة لرجل جاهل جاز

خدریچہ مالم یہ علم آتا کہ سب

الحرام • من رمى قوبه لايجوز
من أخذ من المال بقوله

أخبرني: أراد بيع الأب

نشرة مظهر والاب مفيد فاسق

Figure 1

_____ 11/10/19

اذا اكتسب حراماً ثم اشترى فهو

۱۰ اذا اكتسب حراما ثم اشترى به و

لی خمسة اوجه

الناس أو مستورا الحال فانه حشذ يصير به عقارائه الصغر كما سذكره في باب الوصي (قوله لم يجز بيعه)
 أي فلو قلته فله بعد بلوغه هو المختار اذا كان خيرا بأن باع بضع الفضة وسع منقوله بجواز في رواية ووضع
 ثمه في يد عدل لافي رواية لولا خبر بضع الفضة وبه يفتي جامع الفصولين (قوله على أن لا ترجع عليه) قيد
 بذلك لما في الأشياء شراء الاتم لانها الصغر مالا يجتاز به غير ما قلناه الا ان الشتر من رايه أو منه ومن
 أجنى كافي الوالدية (قوله جاز وهو كالمية) قال في الحاشية تكون الاتم مشترية لنفسها ثم يصيرها
 هبة لولدها الصغر وصلة وليس لها أن تمنع الضعة عنه ولدها الصغر اه ط (قوله رجع بما أذى) مخالف
 لما صحه في النفقات حيث قال قلاعن جامع الفصولين الاسرعون أخذوا السلطان لمصادره لوقال رجل خطي
 فذبح المأسور مالا لخصه قبل رجع وقيل لافي الصحيح به يفتي اه لكن سألني في الكفاة قبل كفاة الرجلين
 تبصير الاول ومثله في البرازية والحاشية وقد سألنا في النفقات تأييده فها قولان مصححان ثم رأيت الجزم بالاول
 في شرح السير الكبير ولم يحك فيه خلافا فكان هو المذهب فافهم (قوله ولوقال بألف الخ) عبارة الملتقط
 وقال شذادا قال الاسر الحر اشترى بألف درهم فاشترى اه قلت سألته أن الوكيل بالشراء لو اشترى بأكثر مما منه
 لانه تخلص لاشراء بخلاف الوكيل بالشراء اه قلت سألته أن الوكيل بالشراء لو اشترى بأكثر مما منه
 الموكل وقع الشراء له ولا يلزم الموكل شيء من الثمن لان الشراء متى وجد فاذاع المشتري ثم فليزمه جميع الثمن
 ولا يلزم الا امر شيء وهنالك الامر قد رما عنه لانه هنا تخلص لاشراء حقيقة ووقع في جامع الفصولين
 خلاف هذا فانه قال اسير امره أن يقبضه بألف ففقداه بألفين رجع بألفين عليه وليس كوكيل بشراء اذ لا عقد
 هنا وانما امره أن يحطه فصار كمن امره أن يثق عليه أن يثق عليه أثبت اه أقول ويظهر في أن قوله رجع
 بألفين سبق ظم وصوابه بألفين بديل التعليل والتقدير فان الأمور باقيا ألف لاشك أنه لا يرجع بأكثر من ألف
 ثم رجعت إلى الكبر للسرخصي فرأيت فيه مثل ما قد سألنا من الملتقط وقال انما يرجع عليه بالالف خاصة
 لان الرجوع بحكم الاتسراض وذلك في الف خاصة وهذا بخلاف الشراء الخ فهذا سرخ فيما قلنا ولما وجد
 فافهم (قوله وتؤدي جبرانه) قال في جامع الفصولين القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في
 خالص ملكه لا يمنع ولو اشترى بغيره لكن تركه القياس في محل يضرب بغيره ضررا يتناقض به أخذ كثير من المشايخ
 وعليه الفتوى اه وفيه أراد أن يفتي في دارة تنور النيران إنما أوردى العين أمدقة لتقصير ين منع عنه
 لتضر جبرانه ضررا فاحش ووفيه لو اتخذ داره جاما وتأذى الجيران من دخانها فله منعه الا أن يكون دخان
 الحمام مثل دخان الجيران اه وانظر ما لو كانت دار قد عتبه هذا الوصف هل الجيران الحادين أن يغيروا القديم
 عما كان عليه ط قلت الضرر البين زال ولو قد جاءنا فتحي به العلامة المهملنداري ومثله في حاشية البحر
 للغير المولى من كتاب القضاء كافي كتاب الحيطان من الحاشية (قوله على أنه لم يعم) الغرض اسم جنس
 بطلق على الشأن والمراد هنا الشأن بحكم العرف (قوله ليرة) أي لا اختلاف في الرغبة
 وان كان في باب الراجحنا واحدا تأمل قال في الملتقط وكذلك اذا اشترى على أنه لم يعم فوجد لم يعم
 (قوله قال زنى الخ) في الجرد عن أبي حنيفة قال السام كيف تباع الفهم فقال لكل ثلاثة أرطال
 بدرهم فقال أخذت منك زنى في هذه أن لا يزن وان وزن فلكل واحد منهما أن يرجع فان قبض المشتري وأجعل
 البايع في وعاء المشتري بأمره فقد تم البيع وعليه درهم قال محمد قال لصاب زنى من هذا اللحم كذا بكذا
 فوزن فله الخبار ولوقال زنى من هذا الخبز كذا بكذا أو قال زنى ما عندك من اللحم بحساب كذا فوزنه جاز
 ولا خلافه وعن أبي يوسف مثله سألني الزاهد في قلت ولعل وجه قول الامام أن هذا البيع بالتاعي فلا يتم
 قبل قبض البيع وعلى قول محمد يتم بالوزن ان عن الموضوع او كان العقد على الكل تأمل (قوله لم يجز) لعل
 وجهه أن الظاهر المشتري منه لا يختلف بخلاف الفهم فان سلم الرقة او اتخذ احسن من لحم الخنازير مثلا فشت
 له الخبار بعد الوزن اذا اشترى الكل او عن الموضوع كذا الجنب فيم البيع بالوزن كما علمت تأمل (قوله)
 ان فاعلم انما الخ اي لا اختلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بینه جامع الفصولين وفيه
 شري على أنه بذر بطبخ شتوي فزعه فوجده صفا بطبل البيع فما أخذ المشتري منه وعليه مثل ذلك البذر اه
 قلت وهو قضاء اه من اختلاف الجنس كالوجود بذرة ثناء والذي يظهر أنه من اختلاف النوع ويؤيده ما ذكره

لم يجز بيعه استحسانا • شرت
 لظننا على أن لا ترجع عليه بالثمن
 جازوه كالمية استحسانا • قال
 الاسر اشترى أو فكفى فشراء رجع
 بما أذى كانه فخره ولو قال
 بألف فشراء بأكثر لم يزمه الفضل
 لانه تخلص لاشراء • شري دارا
 ودينق وتؤدي جبرانه ان على الدوام
 يمنع وعلى التذرة يتصل منه •
 شري لخاصة أنه لم يعم فوجده
 لم يعم عزه ليرة • قال زنى من
 هذا اللحم ثلاثة أرطال فوزنه
 أخيره ومن هذا الخبز فوزن لم
 يجز • شري بذرا رقيقا فاذا هو
 ربيعي أو شري بذرا بطبخ فاذا هو
 بذرا لقتان فاعلم انه وان مستهلكا
 فعليه مثله

مطلب
 دفع في داره وتؤدي الجيران

مطلب
 الضرر البين زال ولو قد جاء

مطلب
 شري بذر بطبخ فوجده بذرة ثناء

• ساوم صاحب الزباج فذفع له

قدما بظنه فوقع منه على أن ادفع

فأنكسر وانثنى الاقداح الاقداح

• شري شجرة بأصلها وفي قطعها من

الاصل شربا بالبيع يقطعها من

وجه الارض من حيث لا يشترطه

البائع ولو انهم من سقوطه حائط

شمن القائل حائطه من قطعها • دفع

دواهم زوفا فأنكسر ها المشتري

لاشي عليه ونم ماضع حيث شته

وخانه وكذا الودع اليه لنظر اليه

فأنكسر • ولا بأس ببيع المنشوش

اذا بين شته أو كان ظاهر اري وكذا

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في

سنة خلط فيها الشجر والشجر

يري لا بأس ببيعه وان لم يبيعه

وقال الثاني في رجل معه فنة

شخص لا يبيعهما حتى يبين وكل شئ

لا يجوز فاته بشئ ان يقطع وبما قب

صاحبه اذا انقته وهو يعرفه •

شري فلوسا ب درهم فذفعها اليه

وقال يري درهمك لا ينفقها حتى

يعدّها • شري بالدرهم الزيف

ورضى بأقل مما يشري بالمبدل

له • شري ثيابا بدينار ادعى أن

يوفي ثمنه بدينار فليحلف له

الاجل • باع نصف أرضه بشرط

خراج كما عاى المشتري فهو قاسد

• أخذ انراج من الاكرال أن

يرجع الى الدقان استخسانا •

شري الكرم مع الفلة وقبضه ان

رضى الاكرال بالبيع وحلته

من الثمن وان لم يرض لم يجر يعه •

قضا درهمها وقال انقته فان جاز

والا فزده على • قبضه ولم يشقه له

ردّه انقصا بخلاف جارية وجد

بها عيا فقال اعرضها أو بها فان

نفتت والارءه فاعرضها على البيع

سقط الرد • قال ابو حنيفة رحمه

الله تعالى

• مع

شري شجرة وفي قطعها ضرر

فيه أيضا لو شري بذراعى انه يذرع بطنج كذا يظهر على صفة اخرى جاز البيع لان صاحب الجلس من حيث انه بطنج
واستلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنفس العيب عند أبي حنيفة اه لا يانه يظهر عيبه بعد استلافه
وذكره فيه قبله شري بذراعى انه يري • فزرعه فظهر انه خربى • اختار المشايخ انه يرجع بنفس العيب وهو
قولهما بناء على ما اذا شري طعاما فأفكسه فظهر عيبه وقد مر أن القسوى على قولهما اه والحاصل انه اذا
ظهر خلاف الجنس كبدوا بطنج وبذراعى فظهر عيبه فله الرجوع ولو انما جازها ولو انما جازها ولو انما جازها
خلاف الوصف كالري • وان شري • مع البيع فله الرجوع ولو انما جازها ولو انما جازها ولو انما جازها
بنقصانه وبغيره وبغيره فله الرجوع ولو انما جازها ولو انما جازها ولو انما جازها ولو انما جازها
ولا يرجع بعد الاتلاف كاصح به يظهره في حب القطن وقبله يرجع بنفسه ان ثبت عدم بانه لعيب به
والا لا بالاتفاق لاحتمال أن عدم نيابة رداءه تحرره أو لحفاف أرضه أو لأمر آخر اه قلت الظاهر ان ما قلته
من ظهوره للدين مبنى • على قول الامام وقوله وقبله يرجع مبنى • على قوله الحق به كالعقل (قوله فأنكسروا)
في بعض النسخ فأنكسرت وهي الاولى لان الواو لجامعة العتلاء (قوله من الاقداح الاقداح) لان القندح
قضى على سوم الشراء بلا بيان الثمن والاقداح • كسرت بضم السين • ولا يكمل الخالية (قوله)
بأصلها) هو المدفون في الارض المسمى شرشا (قوله يقطعها من وجه الارض) عبارة للمقطع بقطعها وبغيره
أبضا اذا اشترى أشجارا من وجه الارض وفي قطعها بالصف ضرر فالبائع ان يدفع اليه فيها وهي فائقة الا أن
يتراضا على تركه الى وقت لا ضرر في قطعها وفيه أيضا ولو باع شجرة ان بين وضع قطعها من وجه الارض
فعل ذلك وان بين بأصلها على قرارها من الارض وان يبين له أن يقطع من اصلها الا أن تقوم دلالة اه
(قوله فأنكسر ها المشتري) كذا رأيت في المخطوط كانه معقوف في الصرف والا فالتأنيب فأنكسر ها البائع ورأيت
فيه تقيد الزوف بالتبهرجة ويدل على ما قلته بعض المحققين من الخالية لو أن المشتري دفع الى البائع دراهم
صحا فأنكسر ها البائع فوجدها تبهرجة كانه لا يرد على المشتري ولا يضمن بالأنكسر لان الصاح والمكسر
فيه سواء اه (قوله وان لم يبيعه) الى الا أن يبين له لا يرى (قوله وقال الثاني اه) وقال أيضا لا
بأس أن يشري ببسوقه اذا بين وأرى السلطان أن يكسر ها لعلها تقع في يد من لا يبين ويرضى بشري في الملاء
عنه أكره للرجل أن يبيع الزوف والتبهرجة والاشترى وان بين ذلك فبجوزها عند الاخذ من قبل أن اخافها
شري على العوام وما كان شرعا ما فهو مكره خوفا من الوقوع في ايدي المفسدة على الجاهل به ومن التاجر
الذى لا يبرج اه ملخصا من الهندية (قوله لا ينفقها حتى يعدّها) لاحتمال أن يظهر درهمه وعبا وقد
أنفق الفلوس أو بعضها فليزم الجاهل في المنق والظاهر أن عمله اذا أخذها عددا لا وزنا وهل ذلك يصير في
صرف الذهب بالفضة يحزر ط نأمل (قوله ثمنه) الضمير راجع للمشتري اى الثمن الواجب عليه وأللتاب
باعتبار كونها مبيعا (قوله لم يله الا لاجل) لانه لم يله بذلك وقت الدفع ثم لو قال الى شري على أن يؤدّه بدينار
جاز يعل الشرط كما قد سناه أول البسوق (قوله وهو قاسد) لان ثمنه فعلا البائع ولا يقبضه العقد (قوله)
من الاكرال) الى الزارع (قوله يرجع على الدقان) اى صاحب الارض وفي هذه المسألة كلام مسأى
ان شاء الله تعالى قبل ما كفاة الرجلين (قوله ان رضى الاكرال) اى اذا دفع صاحب الصخر
كرمه الى الاكرال فباعه بدينار مثلا وعلى الاكرال حتى صار حصة في الثمن يتوقف بيع الثمن رضى الاكرال له
فيه حصة فان اجاز البيع بقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الثمن فخذ الاكرال حصة من ثمن الثمن ومالو
دفع أرضه من ارضه على أن يكون المذموم السمل ثمن الارض فوقف بيع الارض على اجازة الزارع لانه
صاحبها مستأجر الارض كما مر في باب الفضولي • ولا يخفى أن هذه مسألة اخرى فافهم (قوله قبضه ولم يشقه)
الوضع فرضه على البيع ولم يشقه ط (قوله بخلاف جارية الخ) الفرق أن المقبوض من الدراهم ليس
ممن حق اقتباس بل هو من جنس حقه ليجوز له جاز وصار من حقه فاذا لم يتجاوز في حق ملك الدافع فصح أمر
الدافع بالتصرف فهو في ابتداء تصرف الدافع وفي الانتهاء لنفسه بخلاف التصرف في العين لانها ملكه
فقتصره لنفسه فبطل خضاره ط عن البهر • وقد مرنا تمام الكلام على هذه المسألة في اخبار العيب عند قول
المصنف باع ما اشتراه فردّه عليه ببيع الخرج راجعه (قوله قال ابو حنيفة الخ) لان مناسبة لهذه المسألة هنا

وقد منّا الكلام عليها مستوفى في فصل محرمات النكاح والله سبحانه اعلم

• (ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليق به) •

لم ترجمه بفصل ولا بالبدخوله في باب المتفرقات وما اسم موصول مبتدأ خبره قوله البيع الخ وتقدم في باب البيع الفاسد بان الشرط الفاسد والتعلق بطل حصول مضمون جله يحصل مضمون جله الأخرى وتقدم الكلام عليه في كتاب العلق ومثال الشرط الفاسد بطل بشرط كذا ومثال التعليق بطل أن أرض فلان وفي حاشية الاشياء المصنوعة عن قواعد الزركشي - الفرق بين التعليق والشرط أن التعليق داخل في أصل الفعل بان وقوعها والشرط ما جزم فيه بأصل الفعل أو يقال التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بان واحد من أخوانها والشرط التزام لم يوجد في أمر لم يوجد بصيغة مخصوصة اه (قوله هنا أصلاً الخ) الذي فصل من هذين الأصلين أن ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد وطل تعليقه أيضاً بدخوله في التعليلات لأنها أعم وليس بمبادلة مال بمال أن كان من التعليلات أو التقييدات يطل تعليقه بالشرط فقط وإن لم يكن منهما فان كان من الأسقاطات والالتزامات التي يختلف بها يصح تعليقه باللام وغيره وإن كان من الإطلاقات والولايات والعرضيات يصح باللام فقط وبه يظهر أن قول المصنف ولا يصح تعليقه معطوف على ما يطل عطف تفسير فالمراد بالشرط التعليق به ويحتمل أن يكون قاعدة ثانية معطوفة على الأولى هل تقدير ما أخرى اى وما لا يصح تعليقه به كافي قوله تعالى وما أنزل البنا وأنزل اليكم اى وما أنزل اليكم فكأن ما في المتن قاعدة تين الأولى ما يطل بالشرط والثانية ما لا يصح تعليقه به ويدون هذا التقدير يكون قاعدة واحدة اريد بها ما اجتمع فيه الامران وذلك خاص بالتعليلات التي هي مبادلة مال بمال فانها تطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقها به وذلك خبر مراد لان المصنف عقد من ذلك الربعة والبراء وعزل الوكيل والاعتكاف والاقرار والوقف والتكبير وليس في شيء من ذلك تعليق مال بمال مع أن السبعة المذكورة لا تطل بالشرط الفاسد فمع أن يكون ما ذكره المصنف قاعدة واحدة هي ما لا يصح تعليقه بالشرط والعطف للتفسير كاف فإنا جميع ما ذكره المصنف يطل تعليقه بالشرط أو قاعدة تين كإدله ذلك الأصل المذكورين وعليه فإذا ذكر المصنف منه ما هو داخل تحتها معاً ومنه ما هو داخل تحت الثانية فقط ويدل عليه أيضاً ما في الزيلعي حيث قال بعد ذكر ما لا يطل بالشرط الفاسد ثم الشرح ذكرها ما يطل بالشرط الفاسد وما لا يطل بها وما لا يصح تعليقه بالشرط ولم يذكر ما يجوز تعليقه بالشرط الخ إذا علمت ذلك ظهر لك أن هنا أربعة قواعد الأولى ما يطل بالشرط الفاسد الثانية ما لا يصح تعليقه بالشرط وهاتان المذكورتان هنا والثالثة عكس الأولى وهي ما يأتي في قول المصنف وما لا يطل بالشرط الفاسد الخ والرابعة عكس الثانية وهي المذكورة في قول الشارح وبني ما يجوز تعليقه الخ والأولى داخله تحت الثانية لأن كل ما يطل بالشرط الفاسد لا يصح تعليقه ولا عكس الفروع التي ذكرها المصنف كلها داخله تحت الثانية وبعضها تحت الأولى خروج الربعة والبراء ونحوهما كإذ كراه ما خرج عنها دخل تحت الثانية والرابعة داخله تحت الثالثة لأن كل ما جاز تعليقه لا يطل بالشرط الفاسد ولا عكس كما ستعرفه ثم اعلم أن قوله لا يصح تعليقه ليس المراد به بطلان نفس التعليق مع صحة المعلق لأن ما كان من التعليلات يفسد بالتعلق بل المراد أنه لا يقبل التعليق بمعنى أنه يفسد به فاقسم قصر ربهذا المقام فإن به سبعة كثير من الأوهام كما يظهر لك في تقرير الكلام (قوله وما لا فلا) اى وما لا يكون مبادلة مال بمال بأن كان مبادلة مال بغير مال كالتكاح والطلاق والخلع على مال ونحوها أو كان من التبرعات كالهبة والوصلة لا يفسد بالشرط الفاسد وقوله كالتبرع هو تبرع ابتداء مبادلة انتهاء فبطل مثلاً للتبرع وانما لم يفسد ذلك لأن الشروط الفاسدة من باب الربا وهو في المعروضات المالية لا غير لأن الربا هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة كما مر هي زيادة ما لا يتقضى العقد ولا يلائمه فكأن فيها فضل خالي عن العوض وهو الربا ولا يتصور ذلك في المعروضات الغير المالية ولا في التبرعات بل يفسد الشرط ويصح التصرف ونحوه في الزيلعي (قوله من التعليلات) كبسع وأجرة واستعجار ومهبة وصدقة ونكاح وأقرار وإبراء كافي جامع الفصولين فهو أعم مما قبله (قوله أو التقييدات) كرجعة وكحل والوكيل وجبر العبد كما في الفصولين وذلك أن في الوكالة والأذن للعبد إطلاقاً عما كانا ممنوعين

إذا وطئ رجل امته ثم زوجها مكانه فله زوج وطؤها بلا استبراء وقال أبو يوسف أستقيم ولا غيرها حتى يبيض حضة كالأشترها كما سيجي في الحنفى والكل من المتقدم

• (ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به) •

هنا أصلاً أحد هما أن كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا فلا كالتبرع • ثانياً أن كل ما كان من التعليلات أو التقييدات كرجعة

قوله بالشرط الفاسد هكذا يجتمع وصوابه بالشرط الفاسد كما هو عبارة المصنف الآتية اه

مجموع

عنه من التصرف في مال الموكل والمولى وفي العزل والمجر تقييد ذلك بالطلاق وكذا في الرجعة تقييد لقوله
 عما أطلق لها بالطلاق من حقوق الزوجية (قوله يطل عليه بالشرط) أي المحض كافي البصر وغيره والظاهر
 أنه احتراز عن التعليق بشرط كذا فإن فيه تعبير كافي جامع للفصولين قال الأثرى أنه لو قال لأمرأة أنت
 طالق إن كان السجاء فرفقنا والارض فخصنا أطلق للسجاء ولو علق البراء بشرط كذا يصح ولو قال للخالبة زوجت
 بنى من فلان فكذبه فقال إن لم أكن زوجتها منه فقد زوجتها منك فقيل للخالبة وظهر كذب الأب انقضى
 (قوله والاصح) أي إن لا يمكن من التلبيكات والتقسيمات بأن كان من الاسقاطات المحضة التلبيكات او الاطلاقات او الولايات او التصريجات صح التعليق (قوله لكن في اسقاطات) أي محضة كالطلاق والعنات
 بجر احتراز عن البراء فانه وإن كان اسقاطا لكنه مخلط من وجه كافي في فهم التلبيكات (قوله يحلف
 بهما) الضمير المثنى عائد الى اسقاطات والتزامات وقوله كبح وطلاق لقب ونشر مشوش وقوله مطلقا أي بشرط
 ملائم أو غير ملائم ولم يظهر من كلامه حكم ما لا يحلف به من النوعين ولا امتنعه ولم أرس ذلك وظاهر
 في أنه كالتلبيكات يطل عليه وتسلم الشفعة إذا علق بشرط غير كافي فانه فاسد ويرى على شفعته كافي
 سنو ضعه ومن الثاني ما إذا التزم ما لا يلزم شرعا كالواستأذن جاره لهدم جدار مشترك بينهما فاذن بشرط
 منع الضرر عنه بنصب ششبات ولم يفعل حتى انهدم منزل الجار لا يضمن لأنه ليس عليه حفظ داره
 كافي الوالوالة ضمه التزام الحفظ كانه قال اهدم الجدار بشرط نصب الششبات فلا يصح تأمل (قوله
 وفي الاطلاقات) كالأذن بالصيازة والولايات كالقتضه والامارة وتجريضان لمحم من قبل قتيلا فله سلبه اه ح
 (قوله بالملائم) أي يصح تعليقه بالشرط الملائم وفرضه في الخلاصة مما يتركه موجب العقد اه مثلان
 وصلت الى بلدة كذا افتقدت فضاها وأما رتبها أو أن قلت تبتلك سلبه بخلاف ثمران هب الريح (قوله
 فالأول الخ) قد علمت أن حاصل الاصلين المذكورين في الشرع أن من المسائل ما يقصد بالشرط الفاسد
 وما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد وما يصح بالشرط وما يصح تعليقه به فهي أربعة الفاسد منها فحان والعصم
 فحان فقوله فالأول أربعة عشر أراد به الفاسد منها بوجه وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله ما يطل بالشرط
 الفاسد ولا يصح تعليقه وأما ما يصح فذكر المصنف القسم الأول منه بقوله وما لا يطل بالشرط الفاسد
 وذكر الشارح بعده القسم الآخر بقوله وفي ما يجوز تعليقه بالشرط كالتبطل عليه أولا وحيد فلا حاجة إلى أن
 يراد بالاول الاصل الاول من الاصلين حتى يرد عليه أن العصور التي ذكرها المصنف ليست كلها مبادلة مال
 بمال بل بعضها فأنهم (قوله على ما في الدرر الخ) أي كونها أربعة عشر متى على ما ذكر في هذه الكتب
 وأشار به الى أنها تزيد على ذلك كايه عليه الشارح بعد وبأنى تمامه ثم إن المذكور في اجازة الوفاية ما يصح مضافا
 وهو ما ساقى آخر وليس الكلام فيه كالأجنبي (قوله البيع) صورة البيع بالشرط قوله بعته بشرط استخدامه
 شهرا وتعليقه بالشرط كقوله بعته إن كان زيد حاضرنا وفي الاطلاق البطلان على البيع بشرط تساع لأنه من قبيل
 الفاسد لا الباطل واليه يشير قوله وقد مر في البيع الفاسد شرط لالة (قوله إن علقه بكلمة إن) الا في صورة
 واحدة وهي أن يقول بعت منك هذا إن رضيت فلان فانه يجوز أن وقته ثلاثة أيام لانه اشترط المنسار الى اجبتي
 وهو جائز بجر لكن فيه أن الكلام في الشرط الفاسد وهذا شرط صحيح تأمل (قوله على ما بينا في البيع
 الفاسد) أي من أنه إن كان مما يقتضيه العقد أو بلائعه أو فيه أثر أو جرى التعامل به كشرط تسليم البيع
 أو ألقي أو التلجل أو اختيار أو حذاء التلجل لا يفسد ويصح الشرط وإن لم يكن كذلك فإن كان فيه منفعة لا حل
 الاستحقاق فسد والا فلا اه وقول الصادق بشرط كذا بمنزلة على ولاية أن لا يقرن الشرط بالواو والاجاز
 ويجعل مشاورة وأن يكون في صلب العقد حتى لو ألغاه به لم يلحق في أصح الروايتين مكي وفي الحقيقة اشترى
 حطبنا في قرية شراء مبيعا وقال موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء اجله الى منزل لا يفسد أو استأجر
 أرضا للزراعة في قال بعد تمامها إن الجرف على المستأجر لا يفسد لانه كلام مبتدأ اه ط وتقدم آخر باب
 خيار الشرط أن البيع لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضع ذكرها في الاشياء وأخصها هاتان (قوله
 والقسمه) من موصوفها بالشرط ما إذا انقسم التبرك على أن لاحدهما الصامت ولا أثر العروض
 أو على أن يشتري أحدهما من الآخر داره بألف أو على شرطه أو بصدقة أو مال أو اقتسام على أن يزيد شيئا

يطل عليه بالشرط والاصح
 ليعكن في اسقاطات والتزامات
 يحلف بهما كبح وطلاق يصح
 مطلقا وفي الاطلاقات وولايات
 وتجريضان بالملائم بزاوية
 فالأول أربعة عشر على ما في الدرر
 ولكن واجازة الوفاية (لبيع)
 إن علقه بكلمة إن لا يطل على ما بينا
 في البيع الفاسد (والقسمه) للمصنف

معلوماتها بغير كماله وكذا على أن يردها على الاستردادهم سحابة بغير من الوالدية وقال أيضا
 وصورة تعلقها أن يشترط ادراها وشرطوا رضى فلان لان التسعة فيها معنى المبادلة فهي كماله
 وترجوا تعلق البيع برضى فلان على أنه شرط خيارا ذوقه ولكن في الوالدية خيار الشرط والروية ثبت
 في قصة لا يبيع الا في عليها وهي قصة الاجناس المختلفة لا فيما يبيع عليها كالمثل من جنس واحد بغير ملخصا
 وسماه أن تعلق التسعة على رضى فلان غير موقوف لا يصح مطلقا ومثلا يصح في الجنس الواحد على أنه خيار
 شرط لا ينجي كماله في البيع فكلام العتيق يجوز على غير الموقوف وعلى الاجناس المختلفة ثم اعلم أن
 التسعة التي يبيع الا في عليها لا تقتصر بالمثل لانها تكون في العروض المتعد جنسا الا لريق والجواهر ولا يبيع
 عليها كقصة الاجناس بعضها في بعض وكذا ومثلكة اودار ومثلكة قسم كل منها وحده لا بعضها في بعض
 الا لالتراضي كسبا في بابها (قوله اما قصة العتيق الخ) افاد أن قصة المثل لا تصح بالشرط مطلقا اما قصة
 العتيق فتصح ان علق خيار شرط او روية والا فلا لكن علق أن الاتفاق بين الجبر وعدمه لا ينجي المثل والعتيقي
 فافهم واما فالكلام في الشرط الفاسد كما تر شرط ان لا يبيع الا في عليها فافهم ان التسعة على حصة
 تأمل (قوله والاجارة) اي كان اجر داره على أن يقرضه المسافر ويؤدي اليه او ان يقدم زيد عيني
 ومن ذلك استأجر حاتونا بكذا على أن يعمره ويحسب ما اقتضه من الاجرة فله اجر المثل وله ما أتفق واخر مثل
 قيامه عليه وتما في البروة على أنها تسد بالشرط الفاسد والتعلق لانها تملك المنفعة والاجرة (قوله
 فيصحبه يتيق) لعل وجهه أنه وقت يبي لا حاجة اليه الاستثناء (قوله مع أنه تعلق بعدم التفرغ) ولعل وجهه
 انه لما كان التفرغ واجبا على الغاصب في الحال فاذا لم يفرغ صار راضيا بالاجارة في الحال كما أنه علقه على
 القبول قبل تأمل (قوله فقول البكر الخ) الاولى ابدال البكر بالبلغة كما هو في عبارة البرازية (قوله
 وكذا كل ما لا يصح تعلقه بالشرط) وهو التملكات والتسديدات كما تر وهذا التعميم اخذ في البصر من اطلاق
 عبارة البكر فلفظ الاجارة واستشهد به بما تر من البرازية واقر في النهرا وعرضه الجوى بمافي التسعة قال
 باع فلان هذا بكذا فقال ان كان كذا فقد أجرته او فوجبا تر جازان كان بكذا أو با أكثر من ذلك النوع
 ولو أجاز ترين آخر يخط اه قلت قد يباب بان هذا تعلق بكائن غير بكن شرطا محضا كالقول ان لم يكن تر جبتها
 من فلان فقد تر جبتها منك كاقدمه تأمل (قوله فقتصر على البيع قصور) تعرض بمضيده كلام العتيق
 حيث صرح بالاجارة بقوله بان باع فضولي عبده فقال أجرته بشرط أن تقرضني أو تدري اني اعطى اجازة بشرط
 لاني ابيع معنى اه ومثله قول الدر والبيع واجازته وقال ح ينبغي أن يراد بالاجارة اجازة عنده
 مبادلة مال بمال لان كلامه فيما يخط بالشرط الفاسد ولا يصح تعلقه بالشرط وذلك خاص بالمعاوضات المالية
 وما ذكره من البرازية من اجازة السكاح صحيح في نفسه لكنه لا يلائم الحق لان اجازة السكاح مثله فلا تخط بالشرط
 الفاسد وان لم يصح تعلقها به اه ملخصا قلت قد علق محقق زمانه ما يقا ان ما ذكره المصنف قاعدة ان
 لا واحدة والقرور التي ذكرها المصنف بعضها مقرر على القاعدة وت بعضها على واحدة منها مثل اجازة
 السكاح مقرر على الثانية فقط ومثل اجازة البيع مقرر على كل منهما وكان من اقتصر على تصويرا لاجازة
 بالبيع قصد بيان ما تقرر على القاعدة فنهم (قوله قال ضيقا بغيره) من كلام المصنف في الخ (قوله
 وأطال الكلام الخ) حاصله أن ما ذكره في الكتاب لم يفرده بل قاله جماعة غيره ويدل على بطلانه أن المذكور في كافي
 الحاكم وغيره ان تعلق الرجعة بالشرط باطل ولم يذكر أنها تخط بالشرط الفاسد وكيف تخط به مع أن أصلها
 وهو السكاح لا يخط به وصرح في البدائع بأنها تصح مع الزكراء والهزل واللعب وانطاعا كالتسكاح وفي كتب
 الاصول من بحث الهزل أن ما يصح مع الهزل لا تخط بالشرط الفاسد وما لا يصح معه تخط به اه قلت وقد مر
 أيضا في الاصل الاول أن ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط الفاسد ولا ينجي أن الرجعة كذلك والجواب
 عما قاله في البراءة معنى على أن قولهم ما يخط بالشرط الفاسد ولا يصح تعلقه به قاعدة واحدة والقرور
 المذكورة بعدها مقرر عليها وذلك غير صحيح بل هما قاعدةان كما تر زمانه والرجعة مقرر على الثانية منهما فقط
 فلا بطلان في كلامهم بعد فهم مرادهم فانهم (قوله لكن تعقبه في النهرا) حيث قال وحديث ذكر الثقات بطلانها

اما قصة العتيق فتصح بخيار شرط
 وروية (والاجارة) الا في قوله اذا
 جاء رأس الشمر فقد أجرته كاداري
 بكذا فيصح به يتيق عمادية
 وقوله لغاصب داره فترغبها
 والا فاجرتها كل شهر بكذا
 جاز كماله في مستغرات
 الاجارة مع أنه تعلق بعدم التفرغ
 (والاجارة) بالزاي فقول البكر
 أجرت السكاح ان رضى اي مطلق
 للاجارة برأية وكذا كل ما لا يصح
 تعلقه بالشرط اذا اقتصد موقفا
 لا يصح تعلق اجازته بالشرط بغير
 فقتصر على البيع فصورها وقع
 في الخ (والرجعة) قال المصنف انما
 ذكرتها لتعال التكرار غيره قال شيخنا
 في بغيره وهو خطأ والصواب أنها
 لا تخط بالشرط اعتبارا لها باصلها
 وهو السكاح وأطال الكلام لكن
 تعقبه في النهرا وفسر في أنها لا تقتصر
 لشهود ومهر وله رجعة أمة على
 حرة نكحها بعد طلاقها وبطل
 بالشرط بخلاف السكاح

بالشرط الخامس لم ينشأ الثاني الا في السبب الذي للفرقة بينهما من النكاح ثم ذكر الفرق المذكور في الشرع
 وافترض ح بأنه لا يلزم من مخالفة النكاح في أحكامه أن يخالفه في هذا الحكم اه قلت وأيضاً فقولته وتطل
 بالشرط وهو على الزنا فاصواب ذكره بالقاء لا بالاولى التي قد سمعت الجواب الحاسم لما ذكرنا الاشكال (تنبيه)
 على في الخلاصة لعدم صحة تعليق الرجعة بالشرط بأنه انما يحتمل التعليق بالشرط ما يجوز أن يحقق به ولا يحق
 بالرجعة اه وافترض في ثوبه ان بان عدم التعليق في الرجعة قول الامام والمحقق بقوله انه يحق وعلمه
 فينبغي أن يصح تعليقها بالشرط اه قلت اشبهه على الامر فان قول الخلاصة لا يحق بالرجعة يقتضي الاثم
 بمعنى انه لا يقال ان فعلت كذا فقلت ان اراجع زوجتي كما يقال فعلت شيئا او عرفت او غيرهما ما يحق فيه وكما
 فتنه يحق بتشديد الاثم وجعل الباء للبيان ليس في أي اذا انكر الرجعة لا يحق له التماس عليها بكيفية المسائل الستة
 التي لا يحق عليها المنكر عنده وعندهما يحق ولا ينبغي أن هذا من بعض القول فاجتبه (قوله والصالح عن
 مال جبال) كماله على أن تنكح في الدارسة أو ان قدم زيد لانه معاوضة مال بمال فيكون بيعا صحت
 وفي صلح الزبيلى انما يكون بحال اذا كان البذل خلاف جنس المتدعي به فلو على جنسه فان باق منه فهو شرط
 وبراء وان يشترط قبض واستيفاء وان بما كثره وفضل ورأى (قوله وفي النهر الطاهر الاطلاق) أي عدم التقيد
 بكونه بيعاً فتمثل ما اذا كان على جنس المتدعي صورته الثلاث المذكورة أتت لكن الاولى منها داخل في الآراء
 الاخرى والثالثة فاصدق دون الشرط والتعلق بكونه براء واما الثانية فظهر عدم فسادها مطلقاً تأمل ويحتمل
 أن يراد بالاطلاق عدم التقيد بكونه عن اقرار بشره بشره التوقيع وما قبل من أن الحق التقيد لان الكلام فيها
 يطل بالشرط القاصد وهو المعاضات المالية والصالح عن سكوت وانكار ليس منها فجواب ما علمته من أن
 المقتضى عليه قاعدة ثان لا واحدة فالصلح فرع الاول يكون فرعاً للثانية ولذا اقتصر الشارح على قوله لا يجوز
 تعليقه فانهم (قوله والآراء من الذين) بأن قال أراءك من ديني على أن تقدم شيئا أو ان قدم فلان
 صحت وفي العزيمة عن إباحة الكرماني بأن قال أراءك فتنكح بشرط أن لا ينسار في رد الآراء وتقصمه
 في أي وقت شئت أو قال ان دخلت الدار فقد أراءك أو قال لمدونه أو كفته اذا أذيت الى كذا أو متى أذيت
 أو ان أذيت الى شخصائة فأنكره من الباقي فهو باطل والآراء اه وذكر في البصرحة الآراء من الكفاية
 اذا علمه بشرط مالم يكن واقف به غدا فأنكره في فواضله برئ من المال وهو قول البعض وفي الفتح انه
 الاوجه لانه اسقاط لتعلق بغيره وسأيت تمام الكلام عليه في بابها (قوله لانه تعليق من وجه) حتى يرتد
 بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبراً بالتلكات فلا يجوز تعليقه بالشرط بغيره عن البعض وفيه أن
 الآراء من الذين ليس من مبادلة المال بالمال فينبغي أن لا يطل بالشرط القاصد وكونه معتبراً بالتلكات لا يدل
 الا على بطلان تعليقه بالشرط ولا تفرقه عليه وعلى هذا فينبغي أن يذكر في القسم الاخر هذا ما ظهر في قتله
 ح وهكذا قال في البصر ان الآراء يصح تقييده بالشرط وعليه فروع كثيرة مذكورة في آخر كتاب الصلح وذكر
 الزبيلى هناك أن الآراء يصح تقييدها لطلقة اه وأوجهاه فيما علمناه على البصر لكن لا بد أن يكون الشرط
 متعلقاً بما يأتي والمحال أن الآراء متفرقة على القاعدة الثانية فقط فلذا ذكره هنا فانهم من فروع ما في
 البصر عن المبسوط لوقال لقسم ان حلفت فأنكرت فبطلت لانه تعليق البراءة بغيره وهي لا تحتمل
 التعليق اه ويصح تفرع الآراء على القاعدة الاولى أيضاً اذا كان الشرط غير متعارف ومنه ما نقلناه عن
 العزيمة فانهم (قوله الا اذا كان الشرط متعارفاً) كالوأي أنه مطلقه بشرط الامهارة فيصير لاه شرط
 متعارف وتعلق الآراء بشرط متعارف جائز فان قبل الامهارة بغيرها فأتت ولم تزوج نفسها منه لا يبرأ
 لقول الامهارة الصحيح ولو أراءه المبتوعة بشرط تعجيل النكاح بغير مهر مثلها مائة فلحقه ذلك لانها نكاحاً بغير مهر
 فأبى لا يبرأ بدون الشرط خالف المسترحه زوجها تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على فأتت تزوجت فأبى
 مطلقاً غير متعلق بشرط التزوج براء اذا تزوجها والا لخلاله ابراء مطلق دلالة وقبل لا يبرأ وان تزوجها لانه رشوة
 بغير مهر القننة ومنه يعلم أن التعليق بكونه بالدلالة ويتفرع على ذلك مسائل كثيرة تلخص ذلك رمل والمراد
 بالتعلق المذكور التقيد بالشرط بقرينة الامثلة المذكورة (قوله وأعلمه بأمر كائن الخ) منه ما في جامع
 الفصولين لوقال غيره ان سكانى على دين فقد أبرأك وله عليه دين برئ لانه علمه بشرط كائن متعذر اه

(والصلح عن مال) جبال دود
 وغيرها وفي النهر الطاهر الاطلاق
 حتى لو كان عن سكوت وانكار
 كان فدا في حق المنكر ولا يجوز
 تعليقه (والآراء من الذين) لانه
 تعليق من وجه الا اذا كان
 الشرط متعارفاً وأعلمه بأمر كائن

قوله وذكر الزبيلى الخ قلت
 وحاصل ما ذكره الزبيلى هناك انه
 لوقال أذلت نصف الاق على
 أنك برئ من الفضل فقل برئ
 لوقال ان اذا أوتى أذيت
 لا يصح لانه صريح الشرط وفي
 أراءك من نصفه على أن تعليق
 نصفه غدا براء وان لم يؤد له ان
 البراءة حصلت بالاطلاق أولاً
 فلا تفسير بما يوجب الشك آخر
 لان كلمة على تحسكون للشرط
 والمعاوضة فتصمل على الشرط
 عند تعذر المعاوضة والآراء يجوز
 تقييده بالشرط لا تعليقه وفي
 الاولى لم يبرأ أولاً وأخره معلق
 بشرط فلا يبرأ الدين بالشك لان
 على تحسكون الشرط فلا يبرأ
 الا بالاداء وتحسكون العرض فيما
 مطلقاً لا يبرأ بالشك اه منه

مقلد
قال لمدونه اذا مت فانت بري

كان اعطيه شريك قضا برائت
وقد اعطاه ص وكذا جونه
ويكون وصة ولولائه على
ما يصح في النهر (وعزل الوكيل
والاعتكاف)

(قوله كان اعطيه شريك الخ) هذا ذكر في الدرر بانفا غريبة وفسره الوافي بذلك والظاهر ان المراد
بالمراد هنا رامة الاقطاع فبرئ عليه ما قصه شريكه الا ان يكون المراد الابرار عن باقي الدين (قوله وكذا جونه
الخ) في الخاتمة لوقال لمدونه اذا مت فانت بري من الدين جاز ويكون وصة ولولائه ان تاتي بشئ
لا يبرأ وهو مخاطرة كان دخلت الدرافات بري لا يبرأ ١٥ وفيها لو قالت الرضا لزوجه ان تاتي بشئ
هذا مخبري عليك صدقة او اتت في حل منه فانت فيه مخبرها عليه لان هذه مخاطرة فلا تصح ١٥ قلت والفرق
بين هذه المسائل مثل قال الموت في الاولين محقق الوجود فان كان المراد هنا مخاطرة هو الموت مع بقاء الدين
فهو موجود في المسائل ولعل الفرق ان تعليقه بموت نفسه امكن تخصيصه على انه وصة وتعلق الوصية صحيح
كما سبقت حق تصح من العبد بقوله اذا مت فانت فقلت مالي وصية كما في وصايا الربيعي بخلاف تعليقه بموت
المدون فانه لا يمكن جعله وصية فبقى بعض اراء ولا يعلم انه هل يبقى الدين الى موته فكان مخاطرة فلم يصح
وكذلك مسألة المهر فيها مخاطرة من حيث تعليق الابرار على موتها من ذلك المرض فانه لا يعلم هل يكون أولا
لكن علمت ان الوصية يصح تعليقها بالشرط فان لم يجد جالس فيه مخاطرة يلزم ان لا تصح هذه الوصية لو كانت
لاجبي مع ان حقيقة الوصية تملك مضاف لما بعد الموت ويصح تعليقها بالتعلق كما علمت وان كانت المخاطرة من
حيث انه لا يعلم هل تجوز الورثة ذلك أولا وهل يكون اجنيا عنها وقت الموت حتى تصح الوصية أولا لم يبق فائدة
لقولها من مرضي هذا يلزم منه صحة التعلق اذا قالت ان مبدون قولها من مرضي هذا ويحتاج الى التل
في المسألة (قوله على ما يصح في النهر) حيث قال بعد مسألة المهر السابقة وينبغي ان اجازته الورثة يصح
لان المانع من صحة الوصية كونه وارثا ١٥ وفيه ان المانع كونه مخاطرة كما صرح به في عبارة الخاتمة ط
(قوله وعزل الوكيل) بان قاله عزت لك اني على ما ترضى الى شئ او ان قدم فلان لانه ليس مما يصح فلا يجوز
تعلقه بالشرط يعني قال في الصبر تعليقه بشئ عدم صحة تعلقه لا كونه يطل بالشرط وعندى ان هذا خطأ
ايضا وانما مما لا يصح تعلقه لا بما يطل بالشرط ١٥ ملخصا ويدل عليه ان ما يفسد بالشرط الفاسد ما كان
مبادلة مال بمال وهذا ليس منها بل هو من التبادلات كما مر في تعلقه فيكون مفترضا على القاعدة الثالثة
فقط فلم يكن ذكره هنا خطأ فافهم وقد يزيل الوكيل لان الوكالة تختلف حيث يصح تعليقها كما يأتي (قوله
والاعتكاف) قال في الصبر عندى ان ذكره هنا خطأ لما في الفتنة قال تعالى على اعتكاف شهر ان دخلت الدار
ثم دخلت عنده علمنا فاذا صح تعلقه بالشرط لم يطل بالشرط الفاسد لما في جامع الضررين ما جاز تعلقه
بالشرط لم يطل بالشرط الفاسد وكف والاجماع على صحة تعلق المذخور من العبادات الى عبادة كانت حتى
ان الوقت كما يأتي لا يصح تعلقه بالشرط ولوعلق التذويه بشرط صح التعلق وفي الخاتمة الاعتكاف سنة
مشروعة يجب بالشرط والتعلق بالشرط والشرع فيه ثم قال واجمعوا ان التذور لو كان معلقا بان قال ان قدم
غائب او شئ الله مريض فلا فائدة على ان اعتكف شهر افضل شهر اقبل ذلك لم يجز فهذه العبارة على صحة
تعلقه بالاجماع وهذا الموضع الثالث مما اخطاوا فيه والخطأ هنا اقع لكثرة الصرايح بصحة تعلقه واستوجب
لكونهم قد اولوا هذه العبارات متروا وشروا وقاواى وقد يقع كثيرا ان مؤلفا يدرك خطأ فيقول لا تنسبه
فكذلك قالون واسألوا احد غرضي ١٥ وقامه فيه واجب العلامة القدسي بان المراد ان نفس الاعتكاف
لا يعلق بالشرط لانه ليس مما يصح بل هو مردود بما في حجة النهاية جله فلا يصح تعلقه بالشرط
الفاسد ثلاثة عشر وعده منها تعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط ويمكن ان يجاب عنه بان معنا ما اذا قال
او جيت على الاعتكاف ان قدم زيد لكنه خلاف الظاهر تدبره ١٥ ثم قال والحق ان كلامهم هنا محمول
على رواية في الاعتكاف وان كانت الاخرى هي التي عليها الاكثر ١٥ قلت وفيه نظر لما علمت من ان ما هنا
مذكور في المتن والشرع والقواى بل الصواب في الجواب انه اذا كان كلامهم فيما لا يصح تعلقه بالشرط
الفاسد علم ان مرادهم انه لا يصح تعلق الاعتكاف بالشرط الفاسد لا بطلاق شرط واذا اجمعوا على ان تعلق
الاعتكاف بشرط ملائم كان شئ الله مريض صحيح كلف يصح كل كلامهم هنا على ما يشاءه ثم يترض
عليهم بانهم اخطاوا وندوا لولا الخطأ حتى لا يلق لاحد بقعة بكلامهم الذي يتواقون عليه مع ان تاريخه من خريج
عن كلامهم بما يدأ ولونه فانهم قد وتنا وعدتنا شئ الله مريض بل الواجب حل كلامهم على وفق مرادهم

وذلك كما مثل به في المواشي العزمية بقوله فساد الاعتكاف بالشرط بأن قال من عليه اعتكاف أيام فويت
 أن اعتكف عشرة أيام لاجله بشرط أن لا أصوم أو أباشر امرأتي في الاعتكاف أو أن أخرج منه في أي وقت
 شئت بهاجرة أو بفيرة حاجة يكون الاعتكاف فاسدا وتعليقه بالشرط بأن يقول فويت أن اعتكف عشرة أيام
 أن شاء الله تعالى اهـ لكن هذا تصور يفتقر للاعتكاف لا لاجبائه فيه ورايجه بأن يقول قد علي
 أن اعتكف شهر بشرط أن لا أصوم الخ أو أن رضى زيد وقد يقال إن الشرع فيه موجب أيضا فإذا شرع
 فيه بالنية على هذا الشرط الفساد لم يصح إيجابه فافهم والحققة على ما لهم (قوله فافهم ليسا بمصائبه)
 هذا صحيح في محل الوكيل أما الاعتكاف فيصعب به الإجماع كما جلت أفاده ح (قوله والصحيح المالحق
 الاعتكاف بالنذر) أي في حصة تعليقه بالشرط وهذا التصحيح مأخوذ من قول النهر وإن كانت الأخرى هي
 التي عليها الأكثر فوضعت للرواية التي منى عليها أصحاب التورن والشرع وقد علمت الجواب الصواب
 (قوله لانها اجارة) فنكونان معاوضة مال بجال ففسدان بالشرط الفساد لا يجوز نطقهما بالشرط كما
 لو قال زارعتك أرضي أو سأفقتك كرى أي أن تغرقني أقال أو أن تقدم زيد وتماه في الصراط الرضى وبه يعلم
 فساد ما يقضي في بلادنا من الزارعة بشرط مؤنة العامل على رب الأرض سواء كنت من الله راعه أو من الطعام
 (قوله والاقرار) بأن قال فلان علي كذا أن أقرضني كذا أو أن أقدم فلان لانه ليس مما يحلف به فلا يصح
 تعليقه بالشرط عني وفي المبسوط أدى عليه ما لا فقال إن لم يأتك غدا فهو علي لم يأتك غدا أو لم يأتك غدا
 تعليق الإقرار بالشرط وفيه لثلاث على ألف درهم إن حبس أو علي أن يحلف غدا فلان وبعد المتر لم يؤخذ به
 لانه على الإقرار بشرط فيه خطر والتعلق بالشرط بغيره من أن يكون اقرارا اهـ بحر وظاهره أن قوله
 علي أن يحلف تعليق لشرط لكن قد يطلق التعلق على التقيد بالشرط وذكر في البصر أن ظاهرا لا يطلق دخول
 الإقرار بالطلاق والتعلق مثل أن دخلت الدار فأنامتر بطلانها أو بصفته فلا يقع بخلاف تعليق الإنشاء ويدل
 على الفرق بينهما أنه لو أكره لي الإنشاء به وقع أو علي الإقرار به لم يقع هذا وقد سكت الزبلي في كتاب الأقرار
 خلافاً لأن الإقرار المعلق باطل أولاً ونفس عن المبسوط ما يشهد بصحته فظاهره صحيحه والحق تصحيحه
 لتصحيحه هنا بأنه لا يصح تعليقه بالشرط وأنه يطل بالشرط القاسد اهـ ملخصا واعترضه في الشرع بأنه حيث
 اعتمد على كلامهم هنا كان عليه التزام في محل الوكيل والاعتكاف قلت انما لم يقرمه ففهمنا على ما فهمه
 من مخالفتهم لكلامهم ولا يثبت اطراد في باقي المسائل نعم في ككون الأقرار مما يطل بالشرط فغيره لا ليس
 من المعاضات المالية ولم أر من صرح بطلانه به ولا يثبت من ذكره هنا بطلانه لماعلة بملة مرارا أن ما ذكره
 المصنف من الفروع بعضه مما يطل بالشرط وبعضه مما لا يطل فلا بد من نقل صريح ولا سيما وقد اقتصر
 الزبلي وغيره على ذكر أنه لا يصح تعليقه بالشرط فلا راجح (قوله الا اذا علقه بجي الفقد) كتونه على ألف
 إذا جاء غدا ورأس النهر أو أضر الناس لان هذا ليس بتعليق بل هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور
 فيقبل اقراره ودعواه الاجل لا تقبل الا بجهة زبلي من كتاب الأقرار (قوله أو بعونه) مثل له على ألف
 أن تستوفيه مائة أو عاشر لانه ليس بتعليق لان موته كائن لا محالة بل مرادها الا انها عليه يشهدوا به بعد
 موته اذا جددت الورثة فهو تأكد لا اقرار زبلي (قوله والوقت) لانه ليس مما يحلف به فلو قال أن أقدم
 ولدي فذرى صدقة موقوفة على المساكين جاء وقده لا تصير وقفا لان شرطه أن يكون منجزا جرم به في فتح
 القدر والاعصاف حيث قال اذا جاء غدا ورأس النهر أو اذا قلت فلانا اذا تزوجت فلانة فأرضى صدقة
 موقوفة يكون باطلا لانه تعليق والوقت لا يحفل بالتعلق بالشرط وفيه أيضا وقت أرضه عني أنه أصلها أو علي
 أن لا يزول ملكها عني أو علي أن يبيع أصلها أو يصدق بها كل الوقت باطلا وسكت في البرزانية وغيره أن عدم
 حصة تعليقه رواية والظاهر ضعفها بلزم المصنف وغيره بها غير وصوابه أن يقول والظاهر اعتداه أو ضعف
 مقابليتها المهم الآن أن يكون التعبير للكتابة المفهومة من قوله وسكت تأمل ومتقضى ما نقله عن الاعصاف ثانيا
 أن الوقت يطل بالشرط القاسد مع أنه ليس بمادة مال بجال وأن الحق به هو أن شرط استبداله ولا يثبت من ذكر
 المصنف هنا أنه مما يطل بالشرط القاسد لما نقله من غير مرة بل ذكر في العزيمة أن قاضي خان صرح بأنه لا يطل

فانها للمسا عا يحلف به فلا يجوز
 تعليقها بالشرط وهذا في احدي
 الروايتين كما يسطه في النهر والصحيح
 الحاق الاعتكاف بالنذر
 (والزارعة والمعاصلة) أي
 المساهة لانها اجارة (والاقرار)
 الا اذا علقه بجي الفقد أو بعونه
 فيصور ويلزمه الحال عني (والوقت)

بالشرط الفاسد ويمكن التوفيق منه وبين ما في الاعراف بأن الشرط الفاسد لا يطل عقد التبرع اذ لم يكن
موجبه نقص العقد من أصله فان اشتراط أن تبقى ربة الأرض له أو أن لا يزول ملكه عنها أو أن يمنحها بلا
استبدال تنقض التبرع (قوله لانه صلح معنى) قال في الدرر فانه وثبة صورة وصلح معنى الذي لا يصلح باليه
الاقرار بهما قطع الخصومة بينهما باعتبار أنه صلح لا يصح تعليقه ولا اخاخته واعتباره أنه وثبة يصح فلا يصح
بالشك اه والظاهر أنه لا يفسد بالشرط الفاسد لانه ليس بمبادلة مال بمال (قوله عند الثاني) وعند محمد
يجوز كالأول والامارة والقضاء بغير (قوله كما في قضاء الخانية) ومثله في بيع الخلاصة (قوله وبقي ابطال
الاجل) بقي أيضا تعليق الكفالة بشرط غير ملائم كما ساقى في بابها ان شاء الله تعالى والاختلاف كما مر في بابها
وباقى مثاله والكتابة بشرط في جلب العقد كما يأتي بيانه فريسا والفقير عن القرد والاعارة في جامع الفصولين
قال للقاتل اذ جاءه غدة فقد غفرتك عن القرد لا يصح تعليق التملك قال اذ جاءه غدة فقد امرتك بطلانها غفرتك
المنفعة وتدل بغير ذلك الاجارة وتدل بطلان الاجارة ولو قال اعرتك غدا تصم العارية اه وبقي ايضا عزل القاضي
في أحد القولين كما يأتي وسد كرا الشارح أن ما لا يصح اضافته لا يطل بالشرط (قوله في البرازية انه يطل
بالشرط الفاسد) بأن قال كمال - نعم ولم تؤد ذلك مال حال صم وصاروا له كدابة البرازية واعتراض في الصر
بأنهم يظهرون له لو كان كذلك لبق الاجل فكيف يقول صم وعبارة الخلاصة وابطال الاجل يطل بالشرط
الفاسد ولو قال كمال - نعم الخ يخطئها سافة أخرى وهو الصواب اه وذكر العلامة المقدسي أن
الصلوات من شككتان وأن الظاهر أن المراد أن الاجل يطل وأنه اذا عطل على شرط فاسد كعدم اداء بغير
المال المذكور يطل به الاجل ففسد المال حالا اه وحاصله أن لفظ ابطال في عبارتي البرازية والخلاصة زائد
وأنه لا مدخل له كره في هذا القسم أصلا (قوله وكذا الخبر) بوجه أنه يفسد بالشرط الفاسد وليس كذلك
كما ساقى في تم لا يصح تعليقه بالشرط قال في جامع الفصولين ولو قال الله اذ جاءه غدة فقد اذنت لك في العارة
صم الاذن ولو قال اذ جاءه غدة فقد جرت عليك لا يصح والقاضي لو قال لرجل قد جرت عليك اذ سمعت أن
سكا بغيره ولو قال اذ سمعت قد اذنت لك اذ سمعت جاز اه (قوله وما يصح ولا يطل بالشرط الفاسد) شروع
في القاعدة الثالثة الغالبة الاولى والاصل فيها ما ذكره في الصر عن الاصوليين في كتب الاصول في بحث الهزل
من قسم العوارض أن ما يصح مع الهزل لا يطله الشرط الفاسد وما لا يصح مع الهزل يطله الشرط
الفاسد اه والمراد بقول الشارح ما يصح أي في نفسه ويطغى الشرط وانما زاده ليكون في البطلان لا يستلزم
الحصة لصحته في العقد فانهم (قوله لعدم المعاوضة المالية) أشار الى ما قدمه في الاصل الاول من أن
ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط الفاسد أي لا يقتضيه العقد ولا يلاغه ذلك فصل حال عن العوض
فيكون دبرا والربا لا يكون في المعاوضات الغير المالية ولا في التبرعات (قوله وزدت ثمانية) هي الإبراء عن دم
العبد والصلح عن جنابة غضب وودبعة وعارية اذا ضمنها الخ والتسب والجرح على المأذون والغصب وأمان
القرن ط قلت وقد متان في حكمل ما جاز تعليقه لا يفسد بالشرط الفاسد وساقى أيضا (قوله القرض)
كالقرض هذه المائة بشرط أن تخدمني سنة وفي البرازية وتعليق القرض حرام والشرط لا يلزم والذى
في الخلاصة عن كفاية الأصل والقرض بالشرط حرام اه نهر أي المراد بالتعلق الشرط وفي صرف
البرازية أقرضه على أن يوفيه المائة بشرط اه أي فسد الشرط والاختلاف ما هنا تأمل (قوله والهبة
والصدقة) كرهبتك هذه المائة أو تصدقت عليك بها على أن تخدمني سنة بغير قسم وطل الشرط لانه
فاسد وفي جامع الفصولين ويصح تعليق الهبة بشرط ملائم كرهبتك على أن تقوضي كذا ولو عاقفا تصم
الهبة لا الشرط اه وفي حاشيته للتراخي - أقول يؤخذ منه جواب واقعة الفتوى وهب لزوجته بقرعة على أنه
ان جاءه أولاد منها تب البقرعة لهم وهو صفة الهبة وبطلان الشرط اه وسد كرا الشارح أن الهبة يصح تعليقها
بالشرط وباقى الكلام عليه (قوله والنكاح) كزوجتك على أن لا تكون لك مهر فصح النكاح ويطل
الشرط ويجب مهر المثل ومن هذا القبيل ما في الخانية تزوجتك على أني بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار
لانه ما على النكاح بالشرط بل بالشرط والخيار اه وليس منه أن أجاز أي أودعي لانه تعليق
والنكاح لا يحل فلا يصح كما في الخانية وكلام التبرع غير محذور تقدير وفي الظهيرة لو كان الأب حاضر قبل

(و الرابع عشر) (التكليف) يقول
الحكيم إذا أهل الشهر فاحكم
بيننا لانه صلح معنى فلا يصح تعليقه
ولا اضافته عند الثاني وعليه
الفتوى كما في قضاء الخانية وبقي
ابطال الاجل في البرازية انه يطل
بالشرط الفاسد وكذلك الخبر
على ما في الاشياء (وما) يصح
(و لا يطل بالشرط الفاسد) لعدم
المعاوضة المالية سبعة وعشرون
على ما عده المصنف تعالى في
وزدت ثمانية (القرض والهبة
والصدقة والنكاح

٢١ وفي الخانية من الهبة وهبت
مهرى منك على أن كل امرأه
تزوجها فقبل امرها يدي
فان لم يقبل بطلت الهبة وان قبل
في المجلس صحت ثم ان فعل الزوج
ذلك فالحبة ماضية والا فذلك
صند البعض كن أعقائمة على
أن لا تزوج عقت تزوجت أولا
قالت وهبت مهرى ان لم تقبلني
فقبل لم طلقها فالحبة فاسدة
للتعلق بالشرط ونقاه في الصر
عند قوله والبراء من الذين
ومفاده لو لم يطلها فصح الهبة
في صريح التعليق بالشرط تأمل
اه منه

في المجلس جاز قال في النهر وهو مشكل والحق ما في الخاتمة اه قلت ما في الظهيرة ذكره في الخاتمة أيضا من
 اما في يوسف وقال انه استصان **(قوله والطلاق)** كطقتك على أن لا تزوج غيري جبر والظاهر انه اذا
 قال ان لم تزوج غيري فكذلك وباقى سنة غريبا **(قوله وانطلق)** كطقتك على أن لا تخبر بمدة زواجها بطل
 الشرط ووقع الطلاق ووجب المال وأما اشتراط النسيان لها فصحيح عند الامام كما مضى جبر **(قوله والعنف)**
 بأن قال ان طقتك على أن لا تخبر جبر وقدمنا أنها لو أعنت أمة على أن لا تزوج حقت تزوجت أولا **(قوله)**
 والزم) بأن قال نزلتك عدي بشرط أن استخدمه او على أن الرهن ان ضاع ضاع بلائى أو أن لم يوف ساعد
 لك انى كذا فالرهن لك بما لا يطل الشرط ومع الرهن جبر **(قوله كطقتك وصيا الخ)** هذا المثال أحسن
 مما في الجبر جعلتك وصيا على أن يكون لك مائة لاق الكلام في الشرط القاسد الذى لا يفسد العقد وما هنا صحيح
 نهر وفيه نظر فانه قال في البرازية فهو وصى والشرط باطل والمائة وصية اه ومعنى بطلانه كمال البرائة
 يطل جعلها شرطا لا يصح ما تبنى وصية ان جعلها كائنه والا خلا اه اى فهو شرط قاسد يفسد عقد الايصاء
(قوله والوصية) ككأ وصيت لك بثلث مالى ان جاز فلان حين وفيه نظر لانه مثال تطبيقها بالشرط وليس
 الكلام فيه وفي البرازية وتطبيقها بالشرط جاز لانها في الحقيقة اثبات الخلافة عند الموت اه ومعنى صحة
 التعليق أن الشرط ان وجد كان للموصى له المال والا فلا حتى له جبر ثم قال وفي الخاتمة لو وصى بثلثه لزم ولده
 ان لم يتزوج فثبت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان فلها الثلث بحكم الوصية اه مع أن الشرط
 لم يوجد الا أن يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انقضاء العددة لا عدمه الى الموت بدليله قال تزوجت
 بعد انقضاء عدتها بزمان فلا اشتراط عن تزوجها عقب انقضاء اه قلت وجهه انه اذا مضت مدة بعد العددة ولم
 يتزوج فيها تحقق الشرط فلا يطل الوصية بتزوجها بعده اذ لو كان الشرط عدم تزوجها ابد الزمان لا يوجد بشرط
 الاستحقاق في الشرط فلا يطلها وظاهر من هذا أنه اذا حال طقتك ان لم تزوج على انى اذ مضى بعد العددة زمان لم يتزوج
 يصدق الشرط لكن فيه ان الطلاق الحق انما يتحقق بعد تحقق الشرط فلازم أن يكون ابتداء العددة بعد ايقاع
 فالظاهر بطلان هذا الشرط ووقع الطلاق ممزوا وبزوجه مازر غيرا ومتممه في كتاب الطلاق في أول باب
 التعليق **(قوله والشركة)** فيه انها تصد باشتراط ما يؤدى الى قطع الاشتراك في الربح كاشتراط عشرة
 لاحدهما وفي البرازية الشركة بطل بعض الشروط القاسدة دون بعض حتى لو شرط التضاض في الوضعية
 لا يطل ويطلب باشتراط عشرة لاحدهما وفيها الشرط صاحب الاقاع العمل على صاحب الاقاع والربح
 نصين لم يميز الشرط والربح بينهما أثلاثا اه أما لو لم بشرط العدل على أنفسهما ما لا يلزم به فاجاب في البصر
 بأن شرط الربح صحيح لان التبرع ليس من قبيل الشرط بدليل ما في يوسع الذخيرة اشترى حطباً فربعه وقال
 موصو ولا ابتراء من غير شرط في الشراء اجمه الى منزى لا يفسد لانه كلام مبتدأ بعد تمام البيع **(قوله وكذا)**
 المضاربة كالمو شرط نفقة السفر على المضارب بطل الشرط وجازت برأية وفيها ولو شرط من الربح عشرة
 دراهم فسدت لانه شرط بل قطع الشركة دفع الله ألقا على أن يدفع رب المال المضارب أرضا رزقه مائة
 أودار السكن بطل الشرط وجازت ولو شرط ذلك على المضارب رب المال فسدت لانه جعل نصف الربح عوضا
 عن عمله واجرة الدار اه وبه علم أنها تصد بعض الشروط كالشركة **(قوله كوليك بilde كذا أمودا)** قوله
 مؤيدا شرط قاسد لان التولية لا تقتضى ذلك لانه ينزل بمعارض جنون او عزل أو نحوه ومثله وليت على أن
 لا تعزل ايدا أو على أن لا تزوج كما مثل به في البصر وقال فهذا الشرط قاسد ولا يطل امره بهذا **(قوله واختار)**
 في التهر اطلاق الصفة حيث قال وادعى ذلك البعض وعنده ان لا يفسد لانه فيه دلالة بقتضيه لانه حيث
 صح العزل كان الفاء لتأيد سواء نص على الفاء أولا **(قوله صح التقليد الشرط)** فان فعل شيئا من ذلك
 العزل ولا يطل قضاءه فيما مضى ولا ينفذ قضاءه في خصوصية زيد ويجب على السلطان أن يخلص قضيته
 ان اعترافه فحسبه جبر عن البرازية وفيه ضما أيضا ولو شرط في التقليد أنه متى فسق ينزل العزل اه قلت
 وانما صح الشرط لكونه شرطا صحيحا والقاضي وكيل عن السلطان فيقتضى قضاءه بما يقدر به حتى يتقيد بالزمان
 والمكان والشخص ومن ذلك ما اذا ناه عن سماع دعوى مضى عليها خسر مشرقة كسأبى في القضاء ان شاء
 الله تعالى **(قوله والكفالة والحوازم)** بأن قال كتبت غريمك على أن ترضى كذا وأهلكك على فلان بشرط

والطلاق وانطلق والعنف والرهن

والايصاء بكطقتك وصيا على أن

تتزوج بنى (والوصية والشركة

و) كذا (المضاربة والقضاء

والامانة كوليك بilde كذا أمودا مع

وبطل الشرط فله عزه بلا حجة وهل

يشترط لصحة عزمه كمدرس ايمده

السلطان أن يقول رجعت عن

التأيد أفى بعضهم بذلك واختار

في التهر اطلاق الصفة وفي البرازية

لو شرط عليه أن لا يرتضى ولا يشرب

الخمر ولا يعتزل مول أحد ولا يسمع

خصوصية زيد مع التقليد والشرط

(والكفالة والحوازم)

أن لا تزج على عند التوى نهر يعني قمع وسط الشرط وفي البرازية لو قال كفلت به على انى متى أو كفا
 طوبيت به على أجل شهر فاذا طالب به فله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من وقت المطالبة
 الاولى زج التسليم ولا يكون المطالبة الثانية تأجيل اه وفيه ان كلفه تقضى التكرار مقدس ولهذا انفى
 التكرار هنا لما يزم عليه من ابطال موجب الكفالة وحيث امكن الاعمال فهو أولى من ابطال تأمل وسيدكر
 الشارح هذه المسألة أوائل الكفالة وبأنى وضيقها هناك وفي البرازية أيضا كفل على انه بالخير عشرة ايام
 أو أكثر بغير خلاف البيع لأن مبتاعها على التسليم اه ففى هذا او خالفه صحت الكفالة والشرط لانه شرط
 تأجيل أو خيار وكلاهما شرط صحيح ولا يرد على المصنف لأن كلامه فى الشرط القاسد وسبب انى باهائه
 لا يصح تعليقها بشرط غير ملائم وبأنى هنا فى كلام الشارح أيضا (قوله الا اذا شرط الخ) اى شرط الحال على
 الحال عليه أن يعطيه المال الحال به من غير دار التحيل قال فى البرازية بخلاف ما اذا التزم الحال عليه الاعطاء
 من غير دار فنه لانه قادر على بيع دار فنه ولا يجبر على بيع داره كذا اذا كان قبوله ما بشرط الاعطاء عند
 الحصاد لا يصح على الاداء قبل الاجل اه وظاهره صفة التأجيل الى الحصاد لانه مجهول جهة التسعة
 بخلاف وجوب الرجوع كى فى باهيا (قوله من الحال) صوابه الحال عليه (قوله فليتر) أشار الى ما فى
 هذا الجواب فان كونه وعدا لا يجزى عنه كونه شرطاً على أن فرض المسألة انه مذكور فى صلب العقد على انه
 شرط اذ لو كان بعد العقد لا على وجه الاشتراط لم يفسد العقد كما مر عند قوله والشركة وايضا لا يظهر به الفرق
 بين المسألين ويظهر الجواب بأن الحوالة قد تكون مقيدة كالو احوال غريمه بألف اربعة على الوعد قد ثبت
 بها حق ولو هلكت الاقربى الحال عليه كى ساقى ان شاء الله تعالى فى باهيا وهذا لما شرط الدفع من غير دار التحيل
 صارت مقيدة به ولما لم يكن له قدرة على الوفاء بذلك فسدت الحوالة بمقتضى ما لو هلكت اربعة الحال بها ولهذا
 لو كان البيع مشروطا بالحوالة صحت ويجبر على البيع كى آخر حوالة البرازية أما لو شرط الدفع من غير داره
 صحت الحوالة لقدرة على بيع داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الاداء لتعلق الوجوب كى فى الدور
 (قوله والوكالة) كوكلت على أن تترقى مائة الى نهر وفي البرازية الوكالة لا تسقط بالشرط القاسد
 اى شرطاً كن وفيها تعلق الوكالة بالشرط جائز وتعلق العزل به باطل وتفرع عليه أنه لو قال كلفاء زلت فانت
 وكلى مع لانه تعلق التوكيل بالعزل ولو قال كلفوا كلك فانت موزول لم يصح لانه تعلق العزل بالشرط بجر
 (قوله والاقالة) حتى لو تقابلت لانه أن يكون الفرض الاقل أو أقل صحت ولغا الشرط وقدمت فى باهيا
 نهر وذكرا المصنف فى باهيا ان القصد بالشرط وان لم يصح تعليقها به وصورة التعلق كما ذكره فى الصرهاك عن
 البرازية ما لو باع ثورا من زيد فقال اشتريته وخصا فقال زيد ان وجدت مثرا بالزيادة فعه منه فوجد قباع
 بأزيد لا يفسد البيع لانه تعلق الاقالة بالوكالة بالشرط (قوله والكتابة) بأن كاته على ألف بشرط
 أن لا يخرج من البلد أو على أن لا يعامل فلانا أو على أن يعمل فى نوع من التجارة قمع وسط الشرط لانه غير
 داخل فى صلب العقد نهر (قوله فى صلب العقد) صلب الشيء ما يقوم به ذات الشيء وقام البيع بأحد
 العوضين فكل فساد يكون فى أحدهما يكون فسادا فى صلب العقد درد (قوله وعليه) اى على كون الفساد
 فى صلب العقد (قوله يصح اطلاقهم) اى اطلاق من قال انها تطل بالشرط القاسد كالمعادى
 والامرونى فانها ما لا تعلق الكتابة بالشرط لا يجوز وانها تطل بالشرط ويجعل قولها تأييدا لكتابة بشرط
 متعارف وغير متعارف نعم وسط الشرط على كون الشرط زائدا ليس فى صلب العقد وبه يدفع اعتراض
 صاحب جامع البصوين عليه ما هذا حاصل ما فى الدور وما فى العرص من البرازية كاتهما هو حامل على أن
 لا يدخل ولها فى الكتابة فسدت لانها تطل بالشرط القاسد اه فالمراد به ما كان فى صلب العقد لان استثناء
 جاهوا هو بمره من شرط فى صلب العقد كالبابح أمة الاجلها لانه أحد العوضين فافهم (قوله واذا العبد فى
 التجارة) كذا ثبت فى التجارة على أن تعتبر شهر أو على أن تعتبر كذا فىكون عامتا فى التجارة والاقالات
 وسط الشرط بجر (قوله كهذا الولدنى ان رضيت امرأتى) تابع البصر فذلك مع انه فى الصراعتن على
 الصبر مرارا بأن الكلام فى الشرط القاسد لا فى التعلق فالاولى قول النهر بشرط رضى زوجتى وقال فى العزيمة
 وصورة ذلك فى ابناح الكرماتى بأن ادعى نسب التوأمين بشرط أن لا تكون نسبة الاخر منه وأدعى نسب ولله

الا اذا شرط فى الحوالة الاعطاء
 من غير دار التحيل ففسد لعدم
 قدرته على الوفاء بالمرتب كما مر
 المصنف للبرازية وأجاب فى النهر
 بأن هذا من المحتمل وعد وليس
 الكلام فيه فليتر (والوكالة
 والاقالة والكتابة) الا اذا كان
 القاسد فى صلب العقد اى نفس
 البديل ككتابه على مرقفند
 به وعليه يصح اطلاقه كما مر
 خبره (واذا العبد فى التجارة
 ودعوة الولد) كهذا الولدنى ان
 رضيت امرأتى

بشرط أن لا يرت منه ثبت نسب كل واحد من التوأمين وورث وطل الشرط لانهما من ماء واحد من ضرورة
ثبوت نسب أحدهما بثبوت الآخر لما عرف بشرط أن لا يرت شرط فاسد لخالف الشرع والنسب لا يشبهه اه
(قوله والصلح عن دم العمد) بأن صالح ولي القتل عمد القاتل على شيء بشرط أن يقتضيه أو يحدى اليه
شيئا فالصلح صحيح والشرط فاسد وبسط الدم لانه من الاستطاعات فلا يمتثل الشرط بغير (قوله ولم يذكره
اكفاء المصلح) إذ ليس بينهما كثير فرق فأن الولي إذا قاتل القاتل عمد الإرأى ذمتك على أن لا تقم في هذا البلد
مثلاً وصالح معه صلح مع الإبراء والصلح ولا يعتبر الشرط دور (قوله التي فيها القود) في المصالح القود
القصاص وبه عرفت المدد فلا فرق في التعبير فافهم (قوله والا) بأن كل الصلح عن القتل الخطأ والجراحة
التي فيها الأرض كان من القسم الأول دور أي لا توجب ذلك المال فكان مبادلة لا اسقاطاً (قوله وعن
جناية غصب) أي مقصوب وقوله اذ فيها أي موجبات الصلح في الصور المذكورة دور ولعل صورة المسألة
لو أنف ما غصبه أو أنف ودبعة أو عارية عنده وأراد المالك أن يضمنه ذلك فسلحه على شيء من رجل موجب
الصلح بشرط أن يصليه على آخر أو يكتله به آخر مع الضمان وبطل الشرط لكن لا يمتنع أن الضمان كفالة وقد
مرت مسألة الكفالة ولم أر من أوضع ذلك فتأمل (قوله والنسب) تقدم تصويره في مسألة دعوى الولد
(قوله والجر على المأذون) فلا يطل به وبطل الشرط شرعية عن العمادية ومثله في جامع الفصولين
ولا ينافي ما قدمه من الأشياء لأن ذلك بطلان تعليقه بالشرط كما تقدمناه (قوله والنسب) كذا ذكره في
جامع الفصولين وغيره مع ذكرهم مسألة جناية الغصب المارة وفيه أن الغصب فعل لا يقيد بشرط كان
المراد ضمان الغصب بشرط فهو داخل في الكفالة فافهم (قوله وأما القتل) أقول في السر الكبير محدث
الحسن تعليق الأمان بالشرط جائز بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم حين أتى أهل خيبر علق أمانهم بكتفهم
شيئاً وأبطل أمان كل أبي الجعد بكتفهم الحلي اه وبه يعلم أن القتل ليس قيدا جوي أي سوء كانت إضافة
الأمان من إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله وفي بعض النسخ وأمان النفس (قوله وعند الذمة) فأن
الأمان إذا فتح ببلد أو أقر أهلها على أملاكهم وشرطوا معه عقد الذمة أن لا يعطوا الجزية بطريق الإهانة كما هو
المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل دور (قوله وتعلق الرقاب بالغيب وبخار الشرط) هكذا عرفت في الكثير وغير
في النهاية بقوله وتعلق الرقاب بالغيب بالشرط وتعلق الرقاب بالشرط بالشرط ومثله في جامع الفصولين وغيره
فلم أن قوله بالغيب متعلق بالرأى لا بتعليق وأن المراد أن الرقاب غريب أو شرط يصح تعليقه بالشرط ولا يمتنع
أن الكلام فيما يصح ولا يفسد تقيد ما بالشرط القاسد لأخيه يصح تعليقه فكان المناسب حذف لفظة تعليق
كأن فعل ما حب الدور وقد يجب أن المراد ما لتعلق التقيد أو أن كل ما صرح تعليقه مع تقيد كأمته به يظهر أنه
ليس المراد ما يتوهم أن تعليق الرقاب بأحد الخيارات بالشرط يصح تقيد بالشرط إذ لا يظهر تصوير تقيد التعليق
ثم أنه مثل الأول في البصر بما إذا قال ان وجدت بالمبيع عيباً ردت عليك ان شاء فلان ولثاني بما إذا قال من له
خيار الشرط ردت البيع أو سقطت خياري ان شاء فلان فإنه يصح وبطل الشرط اه تأمل وفي المعبر من
باب خيار الشرط ما نصه فان قلت هل يصح تعليق ابطاله وإضافته قلت قال في النائية لو قال من له خيار ان لم
أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خياري كان باطلاً ولا يطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم ردة اليوم فقد
أبطلت خياري ولم ردة اليوم لا يطل خياره ولو لم يكن كذلك ولكنه قال أبطلت هذا أو قال أبطلت خياري إذا
جاء غد فغداً عند كذا في المتن لا يطل خياره قال وليس هذا كالأول لأن هذا أوقت ولا يحتمل بخلاف
الأول اه قال في المعبر أنه قد سدوا بين التعليق والإضافة في المقت مع أنهم لم يسدوا بينهما في الإطلاق
والعناق وفي التنازعانية لو كان الخيار لم يمتري فقال ان لم أفعل اليوم فقد رضيت أو ان لم أفعل كذا فقد
رضيت لا يصح اه أي لا يربط خياره (قوله وعزل القاضي) في جامع الفصولين ولو قال لا امر رجل إذا قدم
فلان فأت القاضي ببلد كذا أو أمرها بغيره ولو قال إذا أتاك كالي هذا فأت معزول يعزل وصورة وقيل لا اه
وذكر في الدرر من العمادية والاسرونية أن الثاني به يفتي واعتبر بأن عبارة العمادية والاسرونية قال
ظهر الدين من الغشائي ونحن لا نختص بصحة التعليق وهو أقوى الأوجه جدي اه وظاهر ما في جامع الفصولين
ترجيح الأول ولذا مشي عليه في الكفر والملتق وغيرهما (قوله كعزلت ان شاء فلان) كذا مثل في البصر

(والصلح عن دم العمد) وكذا
الإبراء عنه ولم يذكره اكفاء
بالصلح دور (عن الجراحة)
التي فيها القود والاحكام من
القسم الأول ومن جناية غصب
ودبعة وعارية إذا غصبها رجل
وشرط فيها حوالة أو كفالة دور
والنسب والجر على المأذون نهر
والغصب وأمان القتل أشياء
(وعند الذمة وتعلق الرقاب بالغيب
و) تعليقه بخيار الشرط وعزل
القاضي كعزلت ان شاء فلان

واعترض بأن هذا تعليق وليس الكلام فيه قلت والجواب أنه في الصراحتين على الصق تصراعا على هذا وقد
 يجب بأنه إذا لم يحل التعليق لا يحل بالشرط الأولى كمثل ذلك على أن أولئك في بلدة كذا (قوله لما ذكرنا) أي
 في قوله لعدم المعاصرة المالية (قوله) وبني ما يجوز تعليقه بالشرط هذه القاعدة الرابعة وقد متنا عليها داخل تحت
 الثالثة لما في جامع الأصول أن ما جاز تعليقه بالشرط لا ينطه الشرط كطلاق وعق وحوالة وكفالة وسيل
 الشرط اهـ (قوله) وهو مختص بالاسقاطات الخمسة التي يختلف فيها) لو حذف قوله التي يختلف فيها دخل الأذن
 في التباينة وتسلم الشبهة لكونها اسقاطا ولكن لا يصح بها أفاده في الصر ويدخل فيه أيضا الصراحتان
 الكفالة فإنه يصح تعليقه بلام كما مر في الإبراء عن الدين (قوله والتوليّات) فصم تعليقه بالمال فقط وكذا في
 الطلاق وتصرّيات كما مر في الأصل الثاني (قوله وتسلم الشبهة) أي لانه اسقاط محض كما علمت فصم تعليقه
 هذا في شعبة الهداية عند قوله وإذا أصاح من شفعته على عوض بطل ورد العوض لأن حق الشفعة لا يتحقق
 اسقاطه بالجائز من الشروط في القاسد أولى واعترضه في الصائبة بما قال محمد في الجامع الصغير لو قال سل
 الشفعة في هذه الدار أن كنت اشتريتها لنفسك وقد اشتراها غيره فهذا ليس تسليم له طهه بشرط وضع لأن
 تسليم الشفعة اسقاط محض كالطلاق فصم تعليقه بالشرط اهـ قال الطوري في تكملة البحر وقد يفرق بحمل
 ما في الهداية على التي تدل على الأعراس والزني بالجارية مطلقا والثاني على خلافه ففرق بين شرط وشرط
 اهـ (تنبيه) لا ينبغي أن هذا كله في التسليم بعد وجوبها في مال أو قال الشفع قبل البيع أن اشتريت فند سلها
 هل يصح أم لا بحث فيه انظر الرمي بقوله لا شبهة في أنه تعليق الاسقاط قبل الوجوب وجوده ومقتضى
 قولهم التعليق بالشرط المحض يجوزها كان من باب الاسقاط المحض وقولهم التعليق بالشرط كالتبني عند وجوده
 وقولهم من لا يملك التبني لا يملك التعليق إذا علقه بالملك أو شبهه صحة التعليق المذكور لانه اسقاط وقد علمه
 بسبب الملك فكانه تجزئه عند وجوده لكن أورد في الظهيرة اشكال على كون تسليم الشفعة اسقاطا محضا وهو
 ما ذكره السرخسي في باب الصلح من الجنبايات من أن القصاص لا يصح تعليقه اسقاطه بالشرط ولا يعقل
 الاضافة الى الوقت وإن كان اسقاطا محضا ولربما لا يرتد من عليه القصاص ولو أكره على اسقاط الشفعة
 لا يحل حقه قال وبه تميز أن تسليم الشفعة ليس باسقاط محض والأصح مع الإكراه كإسقاط الاسقاطات اهـ
 قال الرمي - وعليه لا يصح التعليق قبل الشراء كالتبني قبله والمساواة تقع كثيرا والذي يظهر عدم صحة التعليق

اهـ (قوله وحذر المصنف دخول الاسلام في القسم الأول) أي ما لا يصح تعليقه بالشرط وذلك حيث ذكر
 أولا أن الاسلام لا يقبله بعد الايمان بالشهادتين من التبري كما علمت تفصيلا في الكتب المبسوطة ويؤخذ عدم
 صحة تعليقه بالشرط من قولهم بعدم صحة تعليق الأقرار بالشرط وتحقيقه أن الاسلام تصديق بالجنان وإقرار
 باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشرط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء غالبا يكون شأ
 لا يريد كونه فلا بد من تحصيل ما علق عليه وقد ذكر الرمي وغيره أن الاسلام هل يختلف الكفر فإنه تركه ونظيره
 الأقامة والسياسة لا يصح اقيامهما على غير ما علقا ولا الصائم مضطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النية لانه فعل وبصر مقبلا
 وصالحا وكافر بمجرد النية لانه تركه فاذا علقه المسلم على فعل وفعله والظاهر أنه مختار في فعله فيكون حاكمه الكفر
 فكفر بخلاف الاسلام اهـ (قوله ودخول الكفر هنا) أي فيما يصح قطعه وفيه أن كلام المصنف جامعته
 أتباين فيه تعرض له دخول الكفر في هذا القسم بل فيه ما ينافيه وهو أنه يصح كفا بغير نية لانه تركه تركه
 العمل والصدق فيحقق في الحال قبل وجود التعليق عليه ولو صح تعليقه لما وجد في الحال فانهم (قوله)
 ويصح تعليق همه في البرازية من البيوع تعليق الهبة بان باطل وبطل أن ملائكة كنهته على أن يعوضه بغيره وان
 مخالفا لطل الشرط وصحت الهبة اهـ بجر وهذا مخالف لما ذكره الشارح لأن كلامه في صحة التعليق بأداء الشرط
 لا في التبني بالشرط لأن هذا انتقد في المتن حيث ذكر الهبة فيما لا يحل بالشرط الفساد فافهم لكن في الصر
 أبا عن المتأخر عن الناصي لو قال ان اشتريت جارية فتدملكها منك بضع ومناه إذا قضيه بناء على ذلك
 اهـ أي إذا قضى الموهوب له الموهوب بناء على التملك بضع مع أنه معلق بان وهو خلاف ما في البرازية من
 الطلاق بطلانه ولعله قول آخر يجعل التعليق بالمال معهما صحة التقيد تأمل (قوله وحول وكفالة)
 في البرازية من البيوع وتعليق الكفالة ان متعارفا كعدم المطالب بضع وإن شرط محضا كان دخل الدار وأهبت

فتعزل ويطلق الشرط لما ذكرنا
 أنها كلها ليست بمواضة مالية فلا
 تؤثر فيها الشروط القاسدة وبني
 ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص
 بالاسقاطات الخمسة التي يختلف فيها
 كطلاق وعقاق وبالالتزامات التي
 يصح بها كج وصاله والتوليّات
 كفضاء وامارة صبي وزبلي فاد
 في البرازية في الصبرة وتسلم
 الشفعة والاسلام وحذر المصنف
 دخول الاسلام في القسم الأول
 لانه من الأقرار ودخول الكفر هنا
 لانه تركه ويصح تعليقه بوجه وحوالة
 وكفالة

الربح ولا الكفالة الى هبوب الريح جائزة والشرط باطل ونص التسيق أن الشرط ان لم يعارف تصح الكفالة
ويطلى الشرط والحوالة كهي اه بصر (قوله وبراء عنها) كان واقت به غدا فأتت برى كانه مناه في
مسألة الإبراء عن الدين (قوله بلام) قد لا ريب (تفه) بنى مما يصح تعليقه دعوة الولد كان كاتب جاري
حاملتي وكذا الوصية والابناء والوكالة والعزل عن القضاء فهذه نص في البصر عليها في أثناء شرحها ونهنا
على ذلك والبراء عن الدين اذا قلنا بكان او تصحاف كان وذكروا في جامع الفصولين مما يصح تعليقه اذن القرض
وكذا التكاليف بشرط علم المال وكذا تعليق الامهال اى تأجيل الدين غير المترض ان علق بكان ولو قال بعنه
بكذا ان رضى فلان جائز البيع والشرط جميعا ولو قال بعنه منك ان شئت فقال قبلت ثم البيع وقد منعت قيد
مسألة البيع بما اذا وقف بثلاثة ايام وذكروا خلافا في صحة تعليق القبول (قوله وما تصح اضافته الخ) شروع
فيما يضاف وما يضاف بعد الفراغ من الكلام على التعليق ولم أر من ذكر ذلك ضابطا وصيا في يانه من الفرق
بين التعليق والاضافة هو ان التعليق يمنع المعلق عن السببية للكم فان نحو أنت طالق يجب الطلاق في الحال
فاذا قال أنت طالق ان دخلت الدار منع انقضائه سببا للمال وجهه متأخرا الى وجود الشرط فتعذو وجوده
يتعذر سببا منفيضا الى حكمه وهو الطلاق وأما الايجاب المضاف مثل أنت طالق غذا فانه يتعذر سببا للمال
لأنه التعليق المنافع من انقضاء السببية لكن يتأخر حكمه الى الوقت المضاف اليه فالاضافة لا تضرجه عن
السببية بل تفرق حكمه بخلاف التعليق فاذا قال ان جاء غد فقه على أن أنتصدق بكذا لا يجوز له التصديق قبل
الغدا لانه تعجيل قبل السبب ولو قال لله على أن أنتصدق بكذا اغدا لله التعجيل قبله لانه بعد السبب لان الاضافة
دخلت على الحكم لا السبب فهو تعجيل للوفيل وتخرج عليه ما لو حلف لا يطلق امرأته فاضاف الطلاق الى القدر
حينئذ وان علمه لم يثبت هذا حاصل ما ذكره وفي كتب الاصول وللمحقق ابن الهمام في التحرير أبحاث في الفرق
بينهما ذكرها بن تميم في شرح المنار في فصل الادلة القاسدة وقال والفرق بينهما من اشكال المسائل (قوله
الاجابة) في جامع الفصولين ولو قال آتيتك غذا فقه اختلاف واختار أنها تجوز ثم في الاجابة بالمسافة اذا باع
او وهب قبل الوقت بقي يجوز ما صنع وتطلى الاجابة فلو رد عليه بسبب قضاء أو رجع في الهبة قبل الوقت
عادت الاجابة ولو عاد له ملك مستقبل لا تعود الاجابة وفي فتاوى ظهر الدين لو قال آتيتك هذا من كل شهر
بكذا يجوز قولهم (قوله ورضيها) في الزميمة عن ثمانية أن القترى عليه وفي الشر بثلاثة المعقد اختيار
عدم الصحة وهو المذكور في الكافي واختار ظهر الدين اه فقه اختلاف التصحيح (قوله والمزارعة
والمعاملة) فانها مازجة حتى ان من يميزهما لا يميزهما الا بقرينة وراى فيها شرائطها درر (قوله
والمضاربة والوكالة) فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد
والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفاً حاقلاً لا يفيو بالعقد والتوكيل استلزم فكروا اسقاطا قبل
التعليق درر او اذا قبل التعليق قبل الاضافة الاولى لان التعليق يمنع السببية بخلاف الاضافة كما قلت
وه ان دفع اعتراض المصنف في المنع بان الكلام في الاضافة لا في التعليق لكن لم أر من صرح بصحة التعليق في
المضاربة ولعله أراد بالتعليق التقيد بالشرط فانهم يطلقون على لفظ التعليق تأمل (قوله والكفالة) لانها من
باب الالتزامات فتصور اضافتها الى الزمان وتعلقها بالشرط الملائم درر (قوله والابناء) اى جعل الشخص
وصيا والوصية للمال فانها لا يغدان الا بعد الموت فيعوز تعليقهما و اضافتهما درر (قوله والقضاء
والامارة) فانها موقوفة وتوقع بعض تجاز اضافتها درر (قوله والطلاق والعتاق) فانها من باب
الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر درر (قوله والوقف) فان تعقله الى ما بعد الموت جائز درر
والكلام فيه كما مر في المضاربة والوكالة (قوله وبقى العارية والاذن في الضاربة) قال في جامع الفصولين
الذي جمع فيه الفصول الصمدية والفصول الاسروثية تطل اضافة الاعارة بان قال اذا باع غدا فقد أعزتك
لانا قلنا النعمة وقبل يجوز ولو قال امرتك غدا فعزم وقال فيه ولو قال لقنه اذا باع غدا فقد أذنك في الضاربة
صح الاذن ولو قال اذا باع غدا فقد جرت عليك لا يصح اه وأنت خبر بان الكلام في الاضافة ولقنا اذا باع
غدا فعلق وبسي اضافة ما يشارك الوقت فيه لا حقيقة ولا فرق في مسألة الاعارة بين ذكر اذا وعده فقد أذن
في الضاربة هنا بما للفتقاني غير ظاهر تأمل وفي جامع الفصولين اذا قال ابطل خيارى غدا بطل خياره وقد مننا

مطلب
ما تصح اضافته وما لا تصح

وبراء عنها بلام وما تصح اضافته
(الى) الزمان (المستقبل) الاجارة
ومضاهي والمزارعة والمعاملة
والمضاربة والوكالة والصكفالة
والابناء والوصية والقضاء
والامارة والطلاق والعتاق
والوقف فهي اربعة عشر وبقى
العارية والاذن في الضاربة فيصان
مضافين ايضا محامدية

(وبالاصح) **اشاقه الى**
 المسقبل) عشرة (البيع واجازته
 وقضه والتسعة والشركة والهيئة
 والكساح والرجمة والصلح عن
 مال والاراء عن الدين) لانها
 مملوكة للمال فلا تضاف
 لا مستقبل كالانتماء بالشرط لما
 فيه من القمار وبقي الوكالة على
 قول الثاني المختار به

• (باب الصرف) •

عنونه بابا بالكتاب لانه من
 انواع البيع (هو) لغة الزيادة
 وشرعا (بيع الثمن بالثمن) أى
 ما خلق للثمن ومنه المصوغ (جنا
 يحنس أو يغير جنس) كذهب بقضة
 (ويشترى) عدم التأجيل والخييار
 و (القائل) أى التساوى وزنا
 و (التقاضى) بالبراجم بالانطية ؟
 (قبل الاتفاق)

قوله وصيروف هكذا جعله
 والذي رأيت في نسخة من المصباح
 وصيرف بصذف الواو وقوله
 وصيرفته بالتشقل واسم الفاعل
 الخ هكذا جعله أيضا وفيه سقط
 والاصل وصيرفته بالتشقل بمالقة
 واسم الفاعل الخ وقوله في عبارة
 القاموس أو لأجل الذى في عبارة
 أو الحيلة فليارجع اه معجمه

فما يصير تعلقه أن اسقاط القصاص لا يحفل الاضافة الى الوقت (قوله لانها تخلط كالحل) كذا في الدور وقال
 الزبيدي: آخر كتاب الاجارة لانها تخلط وقد أمكن تخصيصها للمال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان
 الاجارة وما شاكلها لا يمكن تخلطه للمال وكذا الوصية وأما الامارة والقضاء بن باب الولاية والتكفلة من باب
 الالتزام اه قلت ويظهر من هذا ومما ذكرناه أنهما عن الدوران الاضافة تصح فيما لا يمكن تخلطه للمال وفيما
 كان من الاطلاقات والاسقاطات والالتزامات والولايات ولا تصح في كل ما أمكن تخلطه للمال تأمل (قوله
 لمافيه من القصار) هو المراجعة كافي القاموس وفيه المراجعة والرهان الخاطرة وحاصله انه تخلط على سبيل
 الخاطرة ولما كانت هذه غلطات للمال لم يصح تعلقه بالخطر لوجود معنى القصار (قوله وبقي الوصية)
 القصار هو سبيل قلم ووصا به الحكم فانه الذى فيه خلاف أبي يوسف قال في البرازية وتعلق كونه حكا بالخطر
 أو الاضافة الى مستقبل صحيح عند محمد خلافا للثاني والقنوي على الثاني اه وهكذا قدمه الشارح قبيل
 ما لا يطل بالشرط القامد وكف يصح هذا وكالة هنا وقد ذكرها المصنف تحالفا لكونه رواية فيما تصح اضافته
 وكذا في جامع الفصولين وغيره وكذا تقدم أنها على ما لا يشترط به صرح في المصدرين وغيره بل قلنا
 جواز تعلقها بالشرط فكيف لا تصح اضافتها لمن بقي فصح الاجارة على أحد التصحيحين كما قدمناه وأما والله
 سبحانه أعلم

• (باب الصرف) •

لما كان عقدا على الاثمن والتمن في الجلة تبع لها هو المقصود من البيع آخره عنه (قوله عنونه بابا) قال في
 الدور عنونه بالكتاب وهو لا يحتاج لكون الصرف من أنواع البيع كالرأى والصلح فالاحسن ما اختبر
 هنا (قوله هو لغة الزيادة) هذا احدها من معنى المصباح صرفته عن وجهه صرفا من باب ضرب وصرفت
 الاحرار والعي خلت سبيله وصرفت المال أخفته وصرفت الذهب بالدرهم بعت واسم الفاعل من هذا
 صرفى وصيروف وصيراف للمبالغة قال ابن فارس الصرف فضل الدرهم في الجود على الدرهم وصرفت
 الكلام زبته وصيرفته بالتشقل واسم الفاعل مصروف والصرف التوبة في قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل
 الله منه صرفا ولا عدلا والعدل القدية اه زاد في القاموس في معنى الحديث المذكور قوله وهو النافذة
 والعدل العريضة أو بالنعكس أو الوزن والعدل الكبير أو هو الاكساب والعدل القدية أو الحيل اه وقد
 قلت أنه بطل لغة على بيع الثمن بالثمن لكنه في الشرع اخبر تأمل (قوله أى ما خلق للثمن) ذكره في البصر
 ثم قال وانما فسرناه به ليدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد فانه ما غوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة
 لم يبق عناصر بها ولهذا يتعين في العقد ومع ذلك مع صرف اه (قوله ويشترى عدم التأجيل والخييار) أى
 وعدم التأجيل رأى خيار الشرط بخلاف خيار روية أو عيب كإباتى ولا يقال هذا مكر مع قوله الاقوى وبسند
 بخيار الشرط والاصل لا بد من التفرع على هذا كما هو الصادق ذكر الشروط ثم التفرع عليها فاهم ثم ذكر في
 التفرع لا حاجة الى جعلها شرطين على حدة كإجبارى عليه في البصر تحالفا لغيره لان شرط التقاضى يغنى
 عن ذلك لان خيار الشرط يمنع ثبوت الملك أو تحمله على القولين وذلك بخلاف بقام التقاضى وهو ما يحصل به
 التمين اه ولا يخفى ما فيه (قوله أى التساوى وزنا) قيد به لانه لا اعتبار به عددا بجر من الذخيرة والشرط
 التساوى في العلم لا بصيب نفس الاصر فقط فلو لم يعلم التساوى وكان في نفس الاصر لم يجز الا انظر التساوى
 في المجلس كما أوضحه في الفتح وذكره في ساجم الزيادة والخط (قوله بالبراجم) جمع برجة بالضم وهي مفاصل
 الاصابع ح عن جامع اللغة (قوله بالانطية) أشار الى أن التقيد بالبراجم للاخترا عن القضية واشتراط
 التقضى بالعدل لا خصوص البراجم حتى لو وضعه في كفة أو في جيبه صار قابضا (قوله قبل الاتفاق) أى
 اتفاق المتعاقدين بأبدانهم والتقيد بالاعتقادين يتم المالكين والتأمين وتقييد القرعة بالابدان بقيد عموم
 اعتبار المجلس ومن ثم قالوا انه لا يطل بما يدل على الاعراض ولو سارفرضا ولم يتفرع فاصح وقد اعتبروا المجلس
 في مسائلهم ما لو قال الاب اشهدوا أنى استقرت هذا الدار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قال لم أن يزن
 العشرة فهو باطل كذا عن محمد لانه لا يمكن اعتبار التفرق بالابدان نهر وفي البصر لو أدى أحدهما صاحب

من واد جداراً ومن بعد لم يميز لانهما متفرقان بأدائهما وتفرع على اشتراط القبض انه لا يجوز الازراء
عن بدل الصرف ولا هبته والتصدق به فلو فعل لم يصح بدون قبول الاخر فان قبل انقض الصرف والام يصح
ولم يتحقق وتقامه في البر (تنبيه) قبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لجمعا لقبضه في مجلس العقد
بخلاف اقالة السلم وقد تمت الفرق في بابه وفي الجرد لو وجد من بعد متاخر عن عقد الصرف لا يصرفهما ما يدل
الصرف وان تراخى ولو قبض بدل الصرف ثم انقض القبض فيه لم يفسد أو وجب انقضا فيه يطل الصرف
ولو استحق احد بدله بعد الاتفاق فان اجاز المسحق والمبدل قائم أو ضمن التاقد وهو هالك اجاز الصرف
وان استرده وهو قائم أو ضمن التقاضي قبضه وهو هالك يطل الصرف (قوله على الصحيح) وقيل شرطا
لانه قاده محصيا وعلى الأول قول الهداية فان تفرقا قبل القبض يطل فلو لا انه منعقد لم يطل بالاتفاق فكما
في المراج وغيره خلاف فيما اذا ظهر الفساد فيها أو صرف بسد فيما ليس صر فاعند أي حنيئة ولا يفسد
على القول الاصح فتح (قوله وان اختلفا جودة وصباغة) قيد اسقاط الصفة بالانحان لانه لو باع انا
نحاس بثله وأعددها أقل من الاخر جازع أن النحاس وغيره مما يوزن من الاموال الربوية أيضا لان صفة
الوزن في التقدين منصوب عليها فلا تتغير بالصيغة ولا يتخرج عن كونه موزونا بتعارف جله عدد لا تعورف
ذلك بخلاف غيرها فان الوزن فيه بالعرف فيخرج عن كونه موزونا بتعارف عدديه اذا صيغ وصنع كذا
في التخصر حتى لو تفرقا فوايحه هذه الاواني بالوزن لا بالعدد لا يجوز بيعها بيمينها الامساك كذا في الذخيرة شهر
(قوله لما مر في الربا) أي من أن جسد مال الربا ورويه سواء وتقدم استثناء حقوق العباد ومز الكلام
فيه فراجع منه ما في البر عن الذخيرة عصب قلب فحسب ثم استهلك فطبعه قبضه مصوغا من خلاف جنبه
فان تفرقا قبل قبض القيمة جاز خلافا لغيره لانه صرف كمال الثمن الواجب بالقبض لا مقصودا فلا يشترط له
القبض اه وانما زعم الثمنان من خلاف جنبه لثلاث يلزم الا بالان قبضه مصوغا أو يدين وزنه (قوله شرط
التقاضي) أي قول الاتفاق كاقبضه في بعض التسعير في البر عن الذخيرة لو اشترى المودع الوديعة الدرهم
بذناير واقترا قبل ان يحدد المودع قبضا في الوديعة بطل الصرف بخلاف المقصودة لان قبض القسي يتوب
عن قبض الشراء بخلاف الوديعة اه (قوله لمسة النسا) بالفتح أي التأخير فاته بصر ما يحدى على
الربا أي القدر والجنس كما في بابه (قوله فلو باع التقدين) تفرع على قوله والشرط التقاضي فاته بغير
منه انه لا يشترط الفصال وقيد بالتقدين لانه لو باع فضة بفضه بفساد فاته بشرط قبض احد البدلين قبل الاتفاق
لا قبضهما كما في البر عن الذخيرة ونقل في البر عن تساوي قارئ الهداية انه لا يصح تأجيل أحدهما ثم اجاب
عنه وقد منذ ذلك في باب الربا وقد منذ اناله انه احد قولين فراجع عند قول المصنف باع فلو ما يملكها أو درهم
الخ (قوله احدهما بالآخر) استرازا لعمالو باع الجنس بالنسب يرافا حيث لم يصح مالهم يعلم التساوي قبل
الاتفاق كما قد مناه (قوله يرافا) أي بدون معرفة قدر وتو له أو يفضل أي بغير زيادة أحدهما على الآخر
وسكت عن التساوي لعدم بصره بالاولى (قوله والعوضان لا يتيان) أي في الصرف مادام محصيا
أنما بعد فساد فالحصيص الثمن كما في الاشياء وقد مناه في أواخر البيع الضامد ما تبين فيه التفرد وما لا تبين
(قوله حتى لو استقرض الخ) صورة قال أحدهما بالآخر بفساد درهمه وقبل الآخر لم يكن عندهما
شيء ثم استقرض كل منهما درهما من ثالث وتفاضل قبل الاتفاق وصح وكذلك لو قال بفساد هذا الدرهم بهذا
الدرهم وأمسك كل منهما درهمه قبل التسليم ودفع كل منهما درهما آخر قبل الاتفاق ومثله كما في الدرهم ما
استحق كل من الموضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه (قوله وأذا تمثلما) ضميمتهما
عائده على ما تواتر باعتبار المعنى (قوله وبفسد الصرف) أي فسادا من الاصل لانه فسادا من النقد
كما في المحط شرعية ليلية (قوله لا خلا لهما بالقبض) لان خيار الشرط يمنع به اشتقاق القبض ما بين اختيار
لان اشتقاقه مني على الملك والخيار يقع على الاجل يمنع القبض الواجب درد (قوله وبصم مع اسقاطهما
في المجلس) هكذا في الفقه وغيره والظاهر أن المراد اسقاطهما بتقيد البدلين في المجلس لا بقرولهما اشتقاقا لخيار
والاجل لا بد من نقد لا يكتفى وأنه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول ثم رأيت في الفقهاني قال فلو تفرقا من غير
تقاضي أو من أجل أو شرط خيار فسد البيع ولو تقاضيا في الصور قبل التفرق انقلب محصيا اه ونحوه

وهو شرط بقائه ضميها على الصحيح

(ان اتحد جنسا وان وصلة

(اختلفا جودة وصباغة) لما مر

في الربا (والا) بأن لم يمتثلنا

(شرط التقاضي) لمرة النصا

(قوله باع) التقدين (أحدهما

بالآخر يرافا أو يفضل وتقاضيا

فيه (أي المجلس (صح) والعوضان

(لا يتيان) حتى لو استقرضا

فأذا قبل اقرارهما أو أسكا

ما أشارا إليه في العقد وأذا تمثلما

جاز (وبفسد) الصرف (بجبار

الشرط والاجل) لا خلا لهما

بالقبض (وبصم مع اسقاطهما

في المجلس)

في التنازلية فافهم (قوله لزوال المانع) أي قبل تنقزه درر (قوله في مصوغ لا نقد) فيه أن النقد يدخله خيار العيب كما ذكره المصنف في قوله عقبه ظهر بعض الذين زوفا الخ وقال في البصر وأما خيار العيب فثبت فيه وأما خيار الزوفا فثبت في العين دون الدين الخ وفي القبح وليس في الدرهم والتاجر خيار زوفا لأن القدر لا ينقص بردها لأنه انحاز وقع على مثلها بخلاف التبرو والحق والأواني من الذهب والفضة لأنه لا ينقص القدر بردها لتعين فيه الخ فكان الصواب أن يقول في مصوغ لا خيار زوفا في نقد (قوله الشرط القاسد الخ) في البصر لو صار قابضا بجنس متساويا وقابضا من غير تمام زاد أحد هاهنا الأثر شيئا أو طع عنه وقبله الأثر قد البيع عندنا أي يوفى بطلان وضع الصرف وعند محمد بطلان الزيادة ويجازى لطل بخره الهبة المستقبلة وهذا فرع اختلافهم في أن الشرط القاسد المتأخر عن المقداد الخ بقوله لكن محمد فرق بين الزيادة والطل ولزوا إذا وطئ في صرف بخلاف الجنس جازا بجماعا بشرط قبض الزيادة قبل الاقتراق اه واظهر ما حذرناه في أول باب الرأ (قوله يتنقض فيه فقط) أي يتنقض الصرف في الردود ويرق في غيره ولا تنقاع القبض فيه فقط درر وفي كافي المال كتمت عشرة دراهم بدينار وقابضها من جديها درهما ستوقا ورماها فان كانا لم ينقرا استبدله وان كانا نقد تنقرا فارد عليه وكان شريك في الدينار بحسنة وهذا بخلاف ما لو نقدت عشرة دراهم ثم قارقه اه ومقتضاه بعد التفرق لثبات الاستبدال فافهم (قوله لا ينصرف في بدل الصرف قبل قبضه) أي هبة أو صدقة أو بيع حتى لو هبه البديل أو صدقة أو أبرأ منه فان قبل بطل الصرف والا لا فان البراءة ونحوها عيب التمسح فلا ينقربه أحد هاهنا صدقة العقد فتح وقيد بالتصرف لأن الاستبدال به صحيح حكاهما (قوله فبيع المبيع التوب) لأنه لو لم ينسقط حق القبض المستحق قبل تعالي فلا ينسقط باسقاط المتعاقدين فتح وعند زفر يصح المبيع لأن الفسخ في حقه لم يتعين كونه بدل الصرف لأن النقد لا يتعين وقواه في القبح ونازعه في البصر عما عترضه في التبر وأجاب بحاشي القبح بجواب آخر فراجع وأطلق فساد البيع فعمل ما لو كان الشراء من صاحبه أو من أجنبي كافي الكافي (قوله والصرف بهالة) أي قبض بدله ممن عاقده معه فتح وهذا بخلاف مال أبرأ أو هبه وقبل فان الصرف يطل كالحلت (قوله بأع الخ) حاصل هذه المسائل أن الجامع بين التقود وغيرها في البيع لا يخرج التفرق عن كونها صرفا بما يقابلها من الثمن نهر (قوله فتمت أهت) كون قيمة الجارية مع الطوق متساوين ليس بشرط بل ذابيع يقدم غيره من جنسه لا لأن يزيد الثمن على النقد المضمون إليه فلو قلنا مع طوق زنت أهت بألف ومائة لكان أولى نهر (قوله إنما بين قيمتها الخ) أشار إلى ما عترض به الزيلعي من أن في عبارة المصنف تسامحا لذكر القيمة في كل منهما ولا اعتبر القيمة في الطوق وإنما اعتبر القدر عند المقابل بالجنس وكذا الحاجة إلى بيان قيمة الجارية لأنه لا قدر الطوق مقابل به والباقي بالجارية تلت قيمتها أو كثرته فلا فائدة في بيان قيمتها إلا إذا قدر أن الثمن بخلاف جنس الطوق فيجوز بضديان قيمتها لأن الثمن ينقسم عليها على قدر قيمتها اه وبه ظاهرا نقصد الشارح أو لا الطوق بكونه فضة لا يناسب ما ذكر من الانقسام الآن يحمل الآن في قوله فتمت أهت على أنه من الذهب أي أهت منتقال لكن قوله وأنه غير جنس الطوق يخالف ذلك وقد تبين فيه العيب (وصوابه إذا كان غير جنس الطوق فيوافق ما ألباه به الزيلعي لأن الانقسام المذكور إنما يكون عند اختلاف الجنس وبعد هذا برز عليه كما قال ط أنه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة بل يشترط التقابل كما سيذكر في الأصل الآتي وفي المنع ولو بيع المصوغ من الذهب أو المزرع من منه بالدرهم فلا يحتاج إلى معرفة قدره وهل هو أهل أو أكثر بل يشترط القبض في الجنس فلو بيع بالذهب يحتاج الخ قلت وقد يجاب بأن بيان القيمة فائدة وإن اختلف الجنس وذلك عند استحقاق الطوق أو بالجارية تأمل (قوله أهت نقد وأهت نسيئة) قد تأجل البعض لأنه لو أجل الكل نقد البيع في الكل عنده وقال في الطوق ونقاه في البرد كفي الدرر أنه لو نقد ألقا في تأجيل الكل فهو حصة الطوق واعترض في التبر لئلا يأنه قاسم من الأصل على قول الإمام فلا يحكم بحسنة بتقد الألف بعده وأجب بأنه إذا نقد حصة الصرف قبل الاقتراق يعود إلى الجواز لزوال المصد قبل تنقزه كما مر في اشتراط الأجل (قوله ويخلص بالضرر) الأولى اسقاطه كما فعل في الكتز وقد تبين المصنف في ذكر الوفاية والردود واعترضهم في الزمنية وغيره ما هو أيضا فلاحظ معنى لكونه شرط في هذا المسألة لأن البيع صحيح في الكل وأوجب بأنه ينفهم

لزوال المانع وضع خيار زوفا وصيب في مصوغ لا نقد (فرع) الشرط القاسد يلحق بأصل المقدع عند خلافا لهما نهر (ظاهر بعض الثمن) زوفا فقرة ينقص فيه فقط لا ينصرف في بدل الصرف قبيل قبضه) لوجوبه حقه تعالى (ناو) جاع خيارا بدرهم واشترى بها قبل قبضها (نوبا) مثلا (فبيع التوب) والصرف بهالة (بأع أهت) تعدل ألف درهم مع طوق فضة في عنقها (فتمت أهت) انما بين قيمتها البند انقسام الثمن على الثمن أو أنه غير جنس الطوق والألف لقيمة فوزن الطوق لثمنه فقدره مقابل به والباقي بالجارية (بألفين) متعلق بأع (وغيره من الثمن) أيضا (بألفين) أهت وأهت نسيئة أو بأع سبعا حلت به بخون ويخلص بلا ضرر

ما اذا تخلص بضرب الاولى ثم ذكر عند قوله الا ان كان افتراقه في محله (قوله وقد تحسبن) أي وانحسرت
 الباقية من أن ينسب ط (قوله تضر بالجواز) اذا تظاهر قصد هذا الوجه المعبر لان العقد لا يفسد تمام
 مقصودهما الا بالصفة فكان هذا الاعتبار علما بالتظاهر والظاهر يجب العمل به الا اذا صرح بخلافه كما يأتي
 وقوله خذ من غنمها لا يخلو لان المتنى استعمل في الواحد أيضا كما في قوله تعالى يحضر منكم الفيل والفرسان
 وقوله تعالى يا معاشر الجن والانس اياكم رسول منكم والرسول من الانس وقوله تعالى تسابحوا عني
 وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سافر غدا فاذنوا وانما وعامه في الفتح خالف في البر وقدره في الفقه اذا احتسب
 حصة او ودعا ولدا على باحداهما للاستحسان بخلاف ما اذا يذكر المفعول به للامكان (قوله لانه اسم
 للصفة ايضا الخ) عبارة الزيلعي لانها شئ واحد اه وبه يظهر انه في مسألة الجارية المحترقة لو قال خذ هذا
 من غنم الجارية فسد البيع وبه صرح في البر (قوله ولو زاد خاصة فسد البيع) أي بان قال هذا المجهل
 حصة السيف خاصة وبعبارة الميسوط اتفق البيع في الحلة وتظاهروا به يصح في السيف دون الحلة وعليه
 فكان المناسبات ان يقول فسد الصرف لكن هذا محمول على ما اذا كانت الحلة تتميز بلاضر للامكان
 التسليم بهذا الجمل وفق الزيلعي من مافي الميسوط وبين مافي الخط من انه لو قال خذ من غنم السيف خاصة
 فان لم يمكن التمييز الا بضر يكون المتقود في الصرف وبصان جميعا لانه قصد حصة البيع ولا يخلو من الصرف
 المتقود الى الصرف لم يكن ميوازه تصحيح البيع وان لم يمكن تمييزه بالضر بطل الصرف اه ولا يخفى
 حسن هذا التوفيق لانه اذا صرح بالبيع والصرف مع ذكر التصل يجعل المتقود في الحلة التي لا يمكن تغييرها
 الا بضر يلزم ان يصح مع ذكر السيف بالاولي اذ لا تملك ان تملك التصل اخص من لفظ السيف لان
 السيف يطلق على التصل والحلة وبه الدفع مافي البر نعم في كلام الزيلعي نظرم من وجه آخر ينه فيها
 علته انه على البر (تنبيه) يقي ما لو قال نصفه من غنم الحلة ونصفه من غنم السيف فالخبر من غنم الحلة كما
 في الزيلعي وتظاهروا به على ما اذا لم يمكن تمييزه بلاضر فلو لم يكن فسد الصرف في نصف الحلة بدل عليه
 مافي كافى الحكم ولو باق فسد فيه عشرة وثوب يا بضرين درهم فانه عشرة وقال نصفها من غنم القلب
 ونصفها من غنم الثوب ثم تفرق وقد قبض القلب والثوب اتفق البيع في نصف القلب وانما في السيف اذا سمي
 فقال نصفها من غنم الحلة ونصفها من غنم السيف ثم تفرق فالف السيف اه تأمل واظهر ما يقتضيه على
 البر (قوله وصح في السيف) لعدم اشتراط قبض غنم في المجلس غير (قوله كلون الجارية) الاولى
 كل جارية المحترقة لانه اذا تخلص السيف من حليته بلاضر بقدر على تسليحه فيصير كبيع الجارية مع طوعها
 (قوله بطل اصلا) أي بطل بيع الحلة والسيف تعدرت تسليم السيف بلاضر كبضع جذع من شجر
 (تمت) قال في كافى الحكم واذا اشترى لحما معا مع ما يفسد بدهم اقل مما فيه أو أكثر فهو جارية لان القوبه
 لا يخلص الا ترى انه اذا اشترى الدار المعوطة بالذهب بشئ مؤجل يجوز ذلك وان كان مافي حقوقها من القوبه
 بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اه والقوبه الطلي ونقل الخبر الرمي لمحوه من المحيط ثم قال واقول يجب
 تقييد المسألة بما اذا اشترى الفضة أو الذهب معا اذا اشترى كتر بحيث يحصل منه شئ يدخل في الميزان بالعرض
 على التاريج حسنة اعتبارا ولم أره لاحصا لكن رأيت للشافعية وقوادنا شافعية قاتل اه (قوله
 والاصل الخ) أشارة الى فائدة قوله فباعت بجماعة أي بمن زاد على قدر الحلة التي من جنس الثمن ليكون قدر
 الحلة غنما لها والرائد غنما لسيف اذ لو لم تحقق الزيادة بطل البيع أما لو كان الثمن من خلاف جنسها جازا لبيع
 كقبضها بطنوا انفاضل كما في البر ومقتضاه ان المؤدى من خلاف الجنس وان كان على بيع من غنم الحلة
 وغير المؤدى يكون غنم من التصل تضر بالجواز (قوله كفضض وضركش) الاول ما صرح حصة أو السيف فسد
 كسر من خشب البس فسد والثاني في العرف هو المخرز بخيوط فسد أو ذهب به عبري البر وأما حلة
 السيف فتشعل ما اذا كانت الفضة غير ذلك كقصبة السيف تأمل وخرج الموهو كالحلث أعفا (تنبيه) لم يذكر حكم
 العلم في الثوب في الفضة واذا باع وباعه شيئا بذهب بالذهب الخالص لا بد لجوازه من الاعتبار وهو ان يكون
 الذهب المتصل أكثر وكان شئني أن يجوز بدونه لان الذهب الذي تسخره عن كونه وزنا ولا الايساع وزنا
 لكنه وزني بالنص فلا يبرحه عن كونه مال راغما ثم قال وفي المتق ان في اعتبار الذهب في السقف روايتين

مطل
يستعمل الثمن في الواحد

فباعه (بجماعة وقد تحسبن فباعه)

فهو (غنم الفضة سواء سكت

أو قال خذ هذا من غنمها) تضر

الجواز وكذا لو قال خذ هذا المجهل

لحصة السيف لانه اسم للصفة أيضا

لدخولها في بيعه وتظاهروا به خاصة

فسد البيع لازالة الاحتمال

(فان افتراقه من غير قبض بطل في

الحلة فقط) وصح في السيف (ان

يخلص بالضر) كلون الجارية

(وان لم يخلص) الا بضر (بطل

اصلا) والاصل انه متى بيع قطع

غيره كفضض وضركش بقدر من

جنسه شرط زيادة الثمن فلو ضله

أو أتلف أو جهل بطل

مطل
في بيع المتقود

مطل
في بيع المتقوض والزر كرش وحكم
علم الثوب

ولا يعتبر العلم في التوب عن أي خيفة أو أي خوف أنه يعتبر اه وفي التنازل نتيجة عن الفاشية ولو باع دانا
في مرقه فذهب بذهب في رواية لا يجوز تدوين الاعتراف لان الذهب لا يكون بغير اختلاف علم التوب والاريسم
في الذهب فانه لا يستبرأه سبع محض اه وظاهر التعليل أن ذهب الرقوف عين فاقعة لا يجوز تدويره وبذل عليه
ماقتنه فانه أخص الكافي من أن المعز لا يستبرأه لا يخلص وفي الهذبة عن المحيط والدراهم اضعاف ذهب
أو فضة معها يصحها كسلف المحلى اه وحاصل هذا كله اعتبار المسويح قولاً واحداً واختلاف الرواية
في ذهب السخو والعلم وأن المعتد عدم اعتباره في التسويح وقد علم هذا أن الذهب ان كان مينا فاقعة في المبيع
كسليم الذهب ونحوها في السخو مثلاً يعتبر كملوق الامه وحلية السنف ومثله التسويح بالذهب فانه قائم
بمنه غير تابع بل هو مقمود بالبيع كالحلية والطوق وبه صار التوب بواحدة ابعي توب ذهب بخلاف الموء
لانه يجوز أن لا عين فاقعة وبخلاف العلم في التوب فانه تبع محض فان التوب لا يبعي به توب ذهب ولا يرد
ماقتنه الشارع من أن الحلية تبع للسخو أيضاً فان تبعته له من حيث دخلها في سمها عرفاً هو كانت فيه
أو في قرابته لكنه الأصل من حيث قبحها هذا هو قصد هذا الشرأ كملوق الحلية ولا كذلك علم التوب لان الشارع
أهدر اعتباره حتى حل استعمله لكن ينبغي أن لو زاد على أربعة أسابيع أن يعتبرها أيضاً ما ظهر
في تقرير هذا المحلى تأمل (قوله شرط التقاض قط) أي ولا يتوسط تحقيق زيادة الفئ باقتضائه (قوله
صح فيما قبض) لوجود شرط الصرف فيه بمر (قوله لانه صرف) هذا كله لانه الاشتراك
بطلان البيع فيما قبض لانه صرف أو هو علة لقوله صح فيما قبض وباحته والمراد أنه صرف صكته
كأي الهداية قال في الكفاية فصع فيما قبض شرطه بطل فيما لم يوجد بخلاف مسائل الجارية مع الطوق
والسيف مع الحلية فان كل واحدة منهما صرف وبيع فاذا اقتبذ الصرف صح في الكل (قوله لتعبيه
من قبله) أي لتعب الاناء بسبب الشركة من جهة المشتري يصنعه بسبب عدم نظره كل الفئ قبل الاتفاق
(قوله فيضو) أي لا أخذ الباقي (قوله واذا استحق بضمه) أي وقد كان قد قبل الفئ (قوله لتعبيه
بضمه) لان عب الاشتراك كان موجوداً عند البائع فطرق العقد (قوله ومضاه) أي مضاه التعليل
الله كور (قوله لا يفران) أي لو ادعى المشتري بعض الاناء فاقعه به لا يشتري لا يضر لان الشركة ثبت
بضمه ولا يبغي أن النكول عن اليمن ان كان من البائع فهو كالبنحوان كان من المشتري فهو في حكم الافرار
منه ولا ارجح ما قل على بائه اذ انك لا كالز كز في باه (قوله اختلفوا الخ) فانه قيل ان العقد بنفس
قبض القاضي المستحق بالاستحقاق وهو رواية انصاف وقيل لا لم يرجع المشتري على بائه وقيل ما لم يأخذ
المستحق العين وقيل ما لم يقض على البائع بالفئ وفي الهداية انه نفاه الرواية وقد مناصر الكلام على ذلك
والترقيق منه وبين ما قلده عن القرض فراجع في أول باب الاستحقاق وأشار الشارح إلى أن ما مضى عليه المصنف
أعس مما في الصرع السراج حيث قال فان أجاز المستحق قبل أن يصحكم به بالاستحقاق فانه مفهومه
انه ليس له الاجازة بعد الحكم بالاستحقاق لانضاخ العقد بالحكم وهذه رواية المصنف كما قلت وهي خلاف
ظاهر الرواية (قوله وكان الفئ له) أي المستحق لان البائع كان فضولي في بيع ما اقتضه المستحق ووقف
على اجازته قبل التسليم فاذا أجاز فذ العقد وكان الفئ له (قوله اذ لم يفرقا) أي البائع والمشتري وهذا
محتلق قوله جاز العقد (قوله بعد الاجازة) صكذا في الصرع السراج مع أن الذي في الجوهرة وهي
لله ادى صاحب السراج قبل الاجازة ويؤيده قوله في السراج والجوهرة حتى لو افترق العقدان قبل الاجازة
المستحق بطل العقد وان فارقه المستحق قبل الاجازة والمطابقان في بيان في المجلس مع العقد اه والحاصل
أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فيصير هذا الفضولي بعد الاجازة كأنه كان وكلاً بالبيع قبلها فان حصل
التقاضى منه وبين المشتري قبل الافتراق فذ العقد بالاجازة اللاحقة وان افترقا قبل التقاض لا يفسد العقد
لانه لو كان وكلاً حقة قبل العقد يفسد الافتراق بلا قبض فكيف اذا صار وكلاً بالاجازة اللاحقة
ثم اذا حصل التقاض قبل الافتراق والاجازة ثم أجاز فذ العقد وان افترقا بعد انما أجاز قبل الافتراق
والتقاضى فلا يفسد التقاض بعدهما قبل الافتراق لفناء العقد الافتراق بدون تقاضى وان أجاز قبله وعلى هذا
يصل كلام المصنف (قوله ولو باع قطعة فرة) بضم النون وهي كأي المغرب والشمس قطعة المذابة

ولو بغير جنسه شرط التقاض

قط (ومن باع اناء فضة بفضة

أو ذهب فذهب بغير جنسه) في

المجلس (ثم افترقا مع قبض

واشتركا في الاناء لانه صرف) ولا

خيار للمشتري لتعبيه من قبله

بعدم تقدم (بخلاف هلال واحد

العدين قبل القبض) فيصير لعدم

صنعه (واذا استحق بضمه) أي

الاناء (أخذ المشتري ما في بطنه

أورد) لتعبيه بغير صنعه قلت

ومفاده يخصص استحقاقه بالينة

لا بآثاره فليصر (فان أجاز

المستحق قبل فسخ الحاكم العقد جاز

العقد) اختلفوا متى يفسخ

البيع اذ اظهر الاستحقاق وظاهر

الرواية انه لا يفسخ ما لم يفسخ وهو

الاصح فتح (وكان الفئ له يأخذه

البائع من المشتري ويملكه له اذ لم

يقترقا بعد الاجازة ويصير للعقد

وصكلاً لا يجوز تشتمل أحكام

العقده دون انجز) حتى يطل

العقد بمضاربة العاقد دون المسحق

جوهرة) ولو باع قطعة فرة

فاستحق بعضها

(أخذ) المشتري (ما بقي بقطعه
بلا خيار) لأن التبعض لا يضرها
(و) هذا (أو) كان الاستحقاق
(بعد قبضها وان قبل قبضها له
الخيار) لتتوق الصفقة وكذا
الدينار والدرهم جوهره (وسمى
بيع درهمين ودينار درهم
ودينارين) بصرف الجنس بخلاف
جنسه (و) مثله (بيع كزبرة وكز
شعير بكزرة و) وكسوى شعير
(و) كذا (بيع أحد عشر درهما
بشرة ودرهم ودينار و) صح
؟ بيع درهم صحيح ودرهم غلغ
بغق ونشد يد مائة بيت المال وبشله
التيار (بدرهمين صحيحين ودرهم
غلغ) للسواة وزنا وعدم اعتباره
الجودة (و) صح (مع من عليه
عشرة دراهم) دين (عن غلغ) أى
من دأته فصح بيعه منه (دينارا
بها) اتفاقا وتقع المقاصة بنفس
العدد إذا ربا في دين سقط (أو)
يبعه (بشرة مطلقة) عن التقيد
بدين عليه (أن دفع) البائع
(الدينار) للمشتري (وتقاصا
الشركة) الثمن (بالعشرة) الدين
أيضا استصفا

مطلب

في حكمه فضة بضعة قليلة مع
ثمن أو لا سقاط الربا

مطلب

مسائل في المقاصة

من الذهب أو الفضة وقبل الإذابة تسمى تبرا كافي المصباح ومثال ترفضة على الإضافة البيان كافي المغرب
(قوله لأن التبعض لا يضرها) فربما من عبث التركة لا يمكن أن يقطع حصة مثلا نهر (قوله
انفق الصفقة) أى قبل تمامه بخلاف ما بعد القبض لتماها بغيره ويقال فيها إذا أجزأ المستحق قبل فسخ
الحاكم المقدم قبل فسخه إلا أنه السابقة بأفاده التبريد لا (قوله وكذا الدينار والدرهم) أى نظير
النقد لأن الشركة في ذلك لا تعقبا كذا في الكرخة منع عن الجوهره أو الحق بفضله لا يضره لا يس
عبا قال ط لا يمكن صرفه واستيفاء كل حقه من بده (قوله بصرف الجنس بخلاف جنسه) أى نصيبا
للعقد كالوابع نصف جدي مشتركين ومن غيره فانه يصرف إلى نصيبه جميعا للعقد وفي الظهير عنه المبسوط
بائع عشرة قوباء بعشرة قوباء واقترا قبل القبض بطل العقد في الدراهم ولو صرف الجنس إلى خلاف جنسه
لم يطل ولكن قبل في المقود التصحيح في الإخذاء ولا يحتمل للبائع على الصفة اه بغير أى لأن الفساد هنا
عرضي بالاقتراح قبل القبض (قوله وكذا يسع أحد عشر درهما الخ) فتكون الشركة بالعشرة والدرهم
بالدينار وأردف هذه المسئلة وان علمت مما قبله للبيان أن صرف الجنس إلى خلاف جنسه لا فرق فيه بين
أن يوجد الجنس في كل من البلدين أو أحدهما أفاده في التبرع الضامة (قوله بفتح وتشديد) أى يفتح
العين الجبهة وتشديد اللام (قوله ما يردف في المال) أى لا يراعى ما يلى لكونها قطعاً عزى عن التباينة وفيه
توفيق بين تفسيرهما كذا الشارح وتفسيرهما بالدرهم المقتطعة (تنبيه) في الهداية ولو تابا بفضة فضة
أو ذهبا ذهب ومع أقلهما شئ آخر تبلغ قيمته في الفضة بنحو البيع من غير كراهة وان لم تبلغ فغير الكراهة وان لم
يكن له قيمة لا يجوز البيع لتحق الربا بالزيادة لا بقابلها عوض فتكون ربا اه وصريح في الإيضاح
بأن الكراهة قول محمود أمنا أو حصة فقال لا بأس وفي الخطأ إنما كرهه محمد خوفاً أن يأنه الناس
ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل لأنها بأثر الجدة لا سقاط الربا لجميع العينة فانه مكره اه بغير وأورد
أنه لو كان مكره عازماً لم يكره في مسألة الدرهم والدينار درهم ودينارين ولم يذكره وأجيب عنه بجواب
اعترضه في التعميم قال وغاية الأمر أنه لم يخص هذا على الكراهة فيه ثم ذكر أصلاً كما يشاء وبأنه لا يكون
قول أى حصة أو ضاع على الكراهة كما هو ظاهر إطلاق المصنف بلا ذكر خلاف اه وبأن الكلام على بيع
العينة آخر الباب وفي الكفاية إنشاء الله تعالى وانظر ما قد ساء قبل الربا (قوله عن غلغ) منطبق جميع
(قوله فصح بيعه منه) هذا وان علم لكن كثره ليسين أن قوله ديناراً مفعول يسع وكان الاوضم والاخر
للمصنف أن يقول وصح بيع ديناراً بعشرة عليه أو مطلقة عن غلغ (قوله وتقع المقاصة بنفس العقد) أى
بلا فرق على أن أراد بها بخلاف المسألة الآتية ووجه الجواز أنه جعل غلغ دراهم لا يجب قبضها ولا تصديها
بالقبض وذلك بما أجازها لا لأن التبعض لا احتراز عن الربا أى دأ التفتة ولا ربا في دين سقط إنما الربا
في دين يقع الخطر في عاقبته ولا الوضار فادراهم ديناراً نادر شائع لقوات الخطر (قوله أن دفع البائع
الدينار) في يد الموردين ط من كفى (قوله وتقصا الشركة) قيد في الثانية فقط نهر (قوله
بالعشرة الدين استصفا) والقبض أن لا يجوز وهو قول زفر لكونه استبد لا يبدل الصرف قبل قبضه وجه
الاستصفا أنه بالتقاضي اقتضى العقد الأول وانقد صرف آخر مضاف إلى الدين لأنها لم تغير ما وجب
العقد فقد فضله إلى آخر اقتضاء كالجوهر بحد السبع بأكثر من الثمن الأول هكذا قالوا أو غلغ في التبرع وأطلق
في الشركة الدين فحل ما إذا كانت عليه قبل عقد الصرف وأحدثت بعده في الإصح فإذا استقرض بائع الدينار
عشرة من المشتري أو غصب منه فقد صار تقاصاً ولا يحتاج إلى التراضي لأنه قد وجد منه القبض بغير حلفه
ولا يفتى أن هذا خاص بالمجسورة الثانية أو في المقيدة لا يجوز أن يكون الدين حادثاً لأن فرضه أن يسع الدينار
بشرة عليه فمات النهر من ذلك في الأولى سبق فلم يقبض ثم قال في البصر والحاصل أن الدين إذا حدث بعد
الصرف فإن كان بقرض أو غصب وقت المقاصة وان لم يتقاصا وان حدث بالشراء بأن باع بمشتري الدينار
من بائع الدينار ولو بعشرة من لم يبعه لا تقصا لا يصير تقصا ما اتفاق الروايات وان جملته بقره روايتان ذخيرة
ومن مسائل المقاصة ما لو كان للمودع على صاحب الوديعة دين من قبضها لم تصرفها به إلا إذا اتفقت عليه
وكانت في يده أو ربح إلى أهله فأخذها لم يصبوب كالأوديعة وكذلك لا تقع المقاصة ما لم يتقاصا لو كان الدينان

من جنس أو متوافق في الوصف أو مؤجلين أو أحدهما لا والآخر مؤجلا أو أحدهما غلة والآخر حصصا
 كما في الفخمة وإذا اختلف الجنس وتساوا كالأول كان له عليه ما تدبرهم ولقد دون ما تدبر عليه فإذا قاسما
 تصد الدراهم قسما جامعة من قيمة الدنانير في لصاحب الدنانير على صاحب الدراهم ما بقي منها ظهيرة ودين
 النقة للزوجة لا يبيع فاصالدين للزوج عليها بالاتراضي بخلاف سائر الدون لأن دين النقة أدنى فروق
 الكرايمى اه ملخصا قال وتقدم في مسائل المقاصة في باب أم الولد (قوله حكى) بميز يحول عن البتداء
 أى حكم ما غلب فضته وذهب حكم الفضة والذهب الخالص وذلك لأن النقود لا تخلو عن قليل غش الانطباع
 وقد يكون خلطا كما في الرى فمعتبر القليل بالرى فيكون كالصهك ط (قوله الاستقراض بها) الاوضع
 استقراضه وطه عبر في المتي (قوله كما ترقى بابه) لم أره صرح بذلك في باب القرض (قوله في حكم
 عروض) الاولى تعبر الكثرة بغيره ليس في حكم الدراهم والدنانير وذلك لأنه يجب فيها الاعتبار والتفاضل
 وتعين بالتعين ان راجت (قوله اعتبارا للبالغ) أى في الصورتين (قوله ان كان الخالص أكثر من
 الغشوش) أى أكثر من الخالص الذى خالطه الغش والواضع أن يقول أكثر مما في الغشوش قال في الغش
 ولا يفتى في هذا إلا تاني في كل دراهم غالبه الغش بل إذا كانت الفضة الغلوة بحيث لا تنطص من الخالص إذا
 ريد ذلك أما إذا كانت بحيث لا تنطص لظهاب تحقق لاعتبارها أصلا بل تكون كلمتوقة لا تعتبر ولا تراعى فيها
 شرائط الصرف وانما هو كاللون وقد كان في أوائل سمعامة في فضة دمشق قريب من ذلك قال المصنف أى
 صاحب الهداية وشا بختا يبيع مشايخ ما وراء النهر من بخارى وسمرقند لم يفتوا بوجوب ذلك أى يبيعها بجنسها
 متخا خلا في العدالي والطارفة مع أن الغش فيها أكثر من الفضة لأنها أعز الاموال في ديارنا فلو ابيع المتفاضل
 فيها بفتح باب الربا الصريح فإن النسل حينئذ يتعادون في الاموال النقة فيندرجون ذلك في النقود
 الخالصة فتح حمالا مادة الفساد اه وفي البرازية والصواب انه لا يفتى بالموافاة في الطارفة لأنها أعز الاموال
 وعليه صاحب الهداية والفضلى (قوله كما ترقى) أى في مسألة بيع الزنون بالرت بجر وهذه مرت في باب
 الربا ويحتل كون التيسير راجعا الى ما في المتن من اشتراط كون الخالص أكثر مما راد بجهز مسألة طلبة السلف
 كما قاده في الهداية (قوله وزنا وعددا) أى على حسب حالها في الزواج قال في الهداية ثم ان كنت تزوج
 بالوزن كالتابعي والاستقراض فيها بالوزن وان كانت تزوج بالمعاقب العدوان كانت تزوج بمسا فكل واحد
 منها لان المختبر هو المعادفها الذي يمكن نص اه وباقى قريبا (قوله بصرف الجنس لخلافه) أى بأن يصرف
 فضة كل واحد منهما الى غش الآخر (قوله في الصورتين) أى صورة يبيع بالخالص وصورة يبيع بجنسه
 (قوله لنضر والتيسير) قال في البحر بشرط التقابض قبل الاقتراق لأنه صرف في البعض لوجود الفضة
 أو الذهب من الجانبين وبشرط في الغش أيضا لأنه لا يشترط الا بضرر اه فالعلة المذكورة لاشتراط قبض الغش
 فاشتراط قبضه لذاته بل لأنه لا يمكن فصله عن الخالص الذى فيه المشروط قبضه لذاته لا يقال ان النقص الذى
 هو الغش موزون أيضا فقد وجد به القدر فيشترط قبضه لذاته أيضا لا نقول وزن الدراهم غرورن النقص
 ونحوه فليصمهما قد ادر الزم أن لا يجوز بيع القطن ونحوه بمائون الا اذا كان غشه من الدراهم مقبوضا في
 المجلس لأن القدر يحرم النساء مع انه يجوز السلم بغيره كما ترقى بابه ولا يفتى أن الغش لو كان فضة في ذهب فالشرط
 قبض الكل لذاته لأنه لا يبيع في الكل (قوله وان كان الخالص مثله الخ) محترز قوله ان كان الخالص أكثر
 وحاصله أن الصور أربعة أما أن يكون الخالص أكثر أو مثله أو أقل أو لا يرى فيصم في الاولى فقط دون الثلاثة
 الباقية كما ترقى في بيع السلم فحليته (قوله أى مثل الغشوش) أى الذى اختلط بالغش (قوله فلا يصح
 البيع) أى لا في الفضة ولا في النقص أيضا اذا حكان لا تنطص الفضة الا بضرر فغ (قوله للربا
 في الاولين) زيادة الغش في الاول وزيادة مع بعض الذهب أو الفضة في الثاني ط (قوله ولا خلاف في الثالث)
 وللشبهة في الربا حكم الحقيقة ط (قوله لا يبيع بالتعين) فلو قال اشترت بهذه الدراهم فله ان يمسكها
 ويدفع غيرها مثلها (قوله لتبينه حينئذ) أى حين اذ كان راجيا لأنه لا اصطلاح صار انما نادى ادم ذلك
 الاصطلاح موجودا لا تنطص لتبينه لتبين المتعنى بجر فلو حلك قبل القبض لا يطل العدول فغ (قوله
 تعين به) أى بالتعين لأنه هذه الدراهم في الأصل سلعة وانما صارت انما بالاصطلاح فاذا تركوا المعاملة بها

(وما غلب فضته وذهب فضة
 وذهب) حكما (فلا يصح
 بيع الخالص به ولا يبيع بعضه
 ببعض المستأرا وزنا) وكذا
 (لا يبيع الاستقراض بها الا وزنا)
 كما ترقى بابه (واغالب) عليه
 (الغش منها في حكم عروض)
 اعتبارا للبالغ (فصحه يبيع
 بالخالص ان كان الخالص أكثر
 من الغشوش ليكون قدومه بمثل
 والرائد بالغش كما ترقى) ويحبسه
 متفاضلا وزنا وعددا بصرف
 الجنس لخلافه (بشرط التقابض)
 بل الاقتراق (في المجلس) في
 الصورتين لنضر والتيسير (وان كان
 الخالص مثله) أى مثل الغشوش
 (أو أقل منه أو لا يرى فلا يبيع
 البيع للربا في الاولين ولا خلافه
 في الثالث (وهو) أى الغالب
 الغش (لا يبيع بالتعين ان راجت)
 لتبينه حينئذ (والا) يرج
 (تعين به) كسلعة وان قبله البعض
 فتركه

ورجعت الى أصلها بجر فيبطل العقد بجملا كها قبل اقبل هذا اذا صكنا بطلان بجملا هو يعلم كل منهما
 أن الآخر يعلم فان كانا لا يعلمان أو لا يعلم احدهما ولا يعلم كل أن الآخر يعلم فان البيع يتعلق بالدرهم
 الراعية في ذلك المبدأ بالشارع من هذه الدراهم التي لا تروج فتح (قوله ان علم البايع بجمله) لانه رضى
 بذلك وأدرج ضمنه البعض الذين قبلوها فتح (قوله والا) أي وان كان لا يعلم بجمله هذه الدراهم
 أو باعه بها على غنى انها جسد تعلق حقه بالجد لعدم الرضا بها بجر (قوله بجملا روج منه) أي من الذي
 غلب غشه (قوله عملا بالعرف الخ) الأولى ذكره بعد قوله فيكل منها لأن المراد أن اعتبار الوزن أو العدد
 أو كل منهما متى على ما هو المتعارف فيما من ذلك (قوله فيه) أي فالبيع والاستقراض بالوزن (قوله
 وذهب) الأولى عطفه بأو (قوله فميز بالوزن) بمنزلة الدراهم الزدية لأن الفضة لم موجودة حقيقة
 ولم تصرف لمغلوبه فيجب الاعتبار بالوزن شرعا بجر (قوله الا اذا أشار اليها) أي ان المتساوي وغالب
 الفضة أي في المبيعة تكون ما لا قدرها ووصفها ولا يخلل البيع جملا كها قبل القبض ويصطه مثلها لكونها
 غنما تبين بجر وفاداة في الاستقراض لا يجوز بالوزن وان أشار اليها (قوله كما في الخالصة) أي كما
 لو أشار الى الدراهم الخالصة من الفس وصارة التهر كما لو أشار الى الجهاد اه أي فانه يجوز البيع بما أشار اليه
 منها بالوزن أيضا (قوله فيصع بالاعتبار المار) أي اذا بيعت فيه بصفه الجسد الى خلاف جنسه أي
 بأن يصرف ما في كل منهما من الفس الى ما في الآخر من الفضة كما مر في القالب غشه وظاهره جواز التفاضل
 هنا أيضا لكان قال الزيلعي وفي الخاتمة ان كان نصفها خفرا ونصفها فاضلا لا يجوز التفاضل فظاهره انه أراد به
 فيما اذا بيعت بينهما وهو مخالف لما ذكرنا ووجهه أن فضاها لم تصرف لمغلوبه جعلت كأنها فاضة في حق
 الصرف أحياها اه وأثر في الجبر والتهر والمخ فظاهره اعتداده في الخاتمة تأمل وقال الزيلعي ولو باعها
 بالفضة الخالصة لا يجوز حتى تكون الخالصة أكثر مما فيه من الفضة لانه لا غلبة لاحدهما على الآخر فيجب
 اعتبارهما فصار كالوجع بين فضة وقطعة شمس فباعها بثلثها أو بفضة فقط اه وقوله لا غلبة لاحدهما أي
 لو احدهم من الفس والفضة التي فيه للمساوية (قوله وهو نائق) أي رائج من باب تنب (قوله فكسد)
 من باب قتل أي لم يبق لقه الرضا فيه مصباح (قوله ذلك) أفاده أن أفراد الصغر في كسب اعتبار
 المذكور وفيه أن العطف بأو الأولى في الأفراد ط (قوله قبل التسليم للبايع) قد به لانه لو قبضها
 ولو فوضها فيه فكسدت لا يصدق البيع ولا تنجزه بجر وسنه عليه الشارع وفي التهر أيضا وان كان نقد
 بعض الثمن دون بعض فسدت الباقي (قوله بطل البيع) أي ثبت للثمن فسخه كما ياتي مع ما به ووجه
 بطلانه عند الامام كما في الهداية أن الثمن يهلك بالكساد لأن الثمنه بالاصطلاح ولم يبق فيها بلاغ فيبطل
 فإذا بطل يجب رد المبيع ان كان قائما وبقية ان كان هالكا كما في البيع الفاسد اه (قوله فانه كالكساد)
 كذا في الصريح للزيلعي وفي الخبر ان قطع ذلك قطعه من الذهب والفضة فتمت في آخر يوم انقطع
 هو والخسار وفي الخبر ان القطع كالكساد والاول أصح اه رمل عن المصنف (قوله وكذا حكم
 الدراهم) كذا في الصبر ولم أره لغته وقال غشه الرمي أي الدراهم التي لم يقبل عليها الفس فاقصاها المصنف
 على غلب الفس والفس لفضة الفساد فيها دون الجديدة تأمل اه ملخصا قلت لكن علمت أن بطلان البيع
 في كساد غالب الفس والفسو معطل عند الامام بطلان الثمنه فيبقى بها بلاغ ولا شك أن الجداد لا تطل غشيتها
 بالكساد لان غشيتها بأصل الخلفه كما مر جوابه لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الجداد فظاهر
 أن مراد الصبر بالدراهم غالبية الفس لكنه مكرر بما في المتن تأمل ثم رأيت في المتن قال ولا يفسد حقيقة أن الثمن
 يهلك بالكساد لان مالبة الفس والدراهم غالبية الفس بالاصطلاح لا بالثمنه بخلاف التقديرين فان مالباها
 بالثمنه لا بالاصطلاح اه ثم يمكن أن يجاب بأن هذا في النقد الخالص والمشتقة التي غلبت فضاها لانه
 لكن قد مر أنها كالمالصة لأن الفضة قلت بطبع الإبل غش والحاصل أن ما ذكره في الصبر ووجه الشارع
 يحتاج الى نقل صريح أو يصل على ما قلنا ولا تقتل واخر ما قلنا من أول البيع عند قوله وبمن حال وموجب
 (قوله وصحما بفضة للبيع) صوابه بفضة الثمن ما يحتاجه أو بفضة الهالك ط قال في الفتح وقال أبو يوسف
 ومحمد والشافعي وأحمد لا يخلل ثم استخفوا فقال أبو يوسف عليه فتمت يوم البيع قال في الذخيرة وعليه الفتوى

فتعلق العقد بجمله زبانا علم
 البايع بجمله والأفضيه جيدا
 (د) صح (المبايعه والاستقراض
 بجملا روج منه) عملا بالعرف
 فيما لا نص فيه فان راج (وزنا) فيه
 (أو عددا) فيه (أو جملا) فيكل
 منهما (والتساوي) غشه
 وفضته وذهب (كتاب الفضة)
 والذهب (في تابع واستقراض)
 فميز بالوزن الا اذا أشار اليها
 كما في الخالصة (د) تأمل (في الصرف)
 في كتاب غش فيصع بالاعتبار
 المار (اشترى شياءه) بقالب الفس
 وهو نائق (أو بفضة ناقصة
 فكسد) ذلك (قبل التسليم) للبايع
 (بطل البيع) كما لو انقطعت من
 أيدي الناس فانه كالكساد وكذا
 حكم الدراهم لو كسدت أو
 انقطعت بطل وصحما بفضة البيع
 وبه يفتي رفقا بالناس بجر وحقق

(وحد الكساد أن تنزل المصالح)

بها في جميع البلاد) فلو راجت في بعضها لم يسلط بل يقصر البيع لتبسيها (و) حد (الانقطاع عدم وجوده في السوق وان وجد في أيدي الصارفة) و (في البيوت) كحد ذكره العتيق وابن الملك بالعطف خلافا لما في نسخ المصنف وقد عزاه له أبا داود وأرجنها واقعة أعلم وفي الزبانية لو راجت قبل فسخ البيع كان البيع عاديا (و) عدم انقضاء العقد بلا فسخ وعلم بقول المصنف بطل البيع أي ثبت للبايع ولاية فسخه واقعة الموقوف (و) قيد الكساد لأنه (لوقفت قهنا قبل القبض فالباع على حاله) إجماعا ولا يقضي البائع (و) عكسه (لو غت قهنا) وازدادت فتكد ذلك البيع على حاله ولا يقضي المشتري بطلان بقيد ذلك الباع الذي كان (رفع وقت البيع) فتح وقيد بقوله قبل التسليم لأنه (لواع دلال) وكذا ضلوني (متاع الغير بفراذه بدراهم معلومة واستوفاهما فكدت قبل دفعها إلى رب المتاع لا بفد البيع) لأن حق القبض عتيق وغيره (ومع البيع بالفلوس النافقة وأن لم يعين كادراهم) وبالكسادة لاسيما بعينها كسلج (ويجب) على المستترض (رد) مثل (أقلس) القرض إذا كدت

ب قوة فزاد قوله أو وضوني هكذا ينظره والاولى أن يشول فزاد قوله وكذا فضولي لأنه لا موجود في نسخ الشارح ولنبات مصدر القوة اه معصية

لأنه مضمون بالبيع كقوله في المصنوب إذا حلت عليه قيته يوم القصد لأنه يوم تحقق السبب وقال محمد عليه قيته آخر تعامل الناس به وهو يوم الانقطاع لأنه أو أن الانتقال إلى القصة وفي المحيط والنفقة والحفاظين به يبقى رتقا بالناس اه ونحوه في البصر وتعلم ما في عبادة الشارح (قوله بل يقصر البائع تبسيها) قال في البصر وان كانت تزويج في بعض البلاد لا يسلط لكنه نصب إذا لم يجر في بلد به فبغير البائع ان شاء أخذه وشاء أن أخذ قيته اه ومفاده أن القصر خاص بما إذا كان الكساد في بلد العقد (قوله خلافا لما في نسخ المصنف) حيث قال في البيوت بدون عطف (قوله لو راجت) أي بسد الكساد (قوله عاديا) أي الأول أن يقول نبي على القصة بدليل التعليق أخاذه ط (قوله أي ثبت للبايع ولاية فسخه) هذا تفسير لمعذوف وهو موقوف وذلك المعذوف خبر المصنف وهو قول ثم إن ما ذكره مأخوذ من الحر استدلالا بعبارة الزبانية والظاهر أن ما فيها مسمى على قول البعض في الفسخ واشترى ما فقهه بدمه فكدت قبل القبض بطل البيع استحسانا لأن كسادها كمالا كما هو حال المعقود عليه قبل القبض بطل العقد وقال بعض مشايخنا بما ينظر العقد إذا اختار المشتري إبطاءه فخلال كسادها كعب فيها والمعقود عليه إذا حدث به عيب قبل القبض ثبت للمشتري فيه الخيار والاول أظهر اه ومثله في غاية البيان (قوله لو نصت قهنا) أي قية عالية الفسخ وعلم منه أنه لا يسلط في غالبية القصة بالاول أخاذه ط من أبي السعد (قوله وعكسه) لأجاجة إليه (قوله وبطلان بقيد ذلك المصاد) أي يدفع ذلك المقدار الذي جرى عليه العقد ولا يتطرق إلى ما عرض بعده من الفلاء أو الرخص وهذا عزاه الشارح إلى الفسخ ومثله في الكفاية والظاهر أنه المراد ما فقهه في البصر عن الخاتبة والاسحابي من أنه بازمه المثل ولا يتطرق إلى القصة فمراده بالمثل المقدار تأمل وفيه عن الزبانية والخبرة والخلاصة عن المتني غلت الفلوس القرض أو وضعت فسد الامام الاول والثاني أو لاس عليه خبرها وقال الثاني ثانيا عليه قهنا من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى أي يوم البيع في البيع ويوم القبض في القرض ومثله في البصر فهذا ترجيح لخلاف ما مشي عليه الشارح ووجه المصنف أيضا كافتقاره في فصل القرض وطعه خلافا بين الكساد والرخص والفلاء في لزوم القية (قوله وكذا فضولي) يعني غير دلال ولا حاجة إليه لأن الدلال لا يذلل باع بفراذه كان ضويا لوطعه زاده لأن الدلال في العادة يبيع بالاذن كما هو مقتضى اشتقاقه من الله فاقته يدل البائع على المشتري والعكس لتوسط بينهما في البيع فزاد قوله أو وضوني لتناسب قول المصنف بفراذه وبشرى إلى أنه لا فرق بين كونه بالاذن أو بالاول قال في البصر قيدنا بعدم قبض البائع لأنه لو قبضها ولو وضونا فكدت لا بفد البيع ولا يبي (قوله عتيق وغيره) اعترض بأن عبارة الفسخ والعتيق والخلاصة دلال باع متاع الغير باذنه قلت لكن الذي رأيت في الفسخ من الخلاصة كعبارة المصنف ولفظه وفي الخلاصة عن المحيط دلال باع متاع الغير بفراذه الخ ثم الذي في العتيق والبصر عن الخلاصة عن المحيط وكذا في متن المصنف مصححا بانه وهو المناسب لقوله لا بفد البيع ولقوله لا حق القبض فهو على ما في الفسخ يستكون المراد أن المالك أجاز البيع لنائبه ما ذكر تأمل (قوله وان لم يعين) لأنها صارت أعمانا بالاصطلاح بخلافها البيع ووجب في الذمة كالظنين ولا تعين وان عينها كالنقد إذا قال لا أردنا ملحق الحكم بعينها فيختص بغيرها بخلاف ما إذا عا فلا ظنين بأعينها حيث يمين بالانصرح لئلا يفد البيع بحر وهو ملحق من كلام الزيلعي (قوله حق بعينها) لأنها مبيعة في هذه الحالة والبيع لا يثبت إلا بعين ثمر (قوله كسلج) عبادة البحر لا تسليق وفي المسباح السلعة الضائعة جمعها سلج كسدة وبندر (قوله رد مثل أفلس القرض إذا كدت) أي ردة مثلها بعد ما عدا على حصة بحر وأما إذا استعترض دراهم غالبة الفسخ فكدت لا في قبض قوله قال أبو يوسف وتلت أروى ذلك عنه ولكن روايته في الفلوس فتح قال عتيق سكن وانظر حكم ما إذا اقترض من قضة خالصة أو غالبة أو مساوية لفسخ ثم كدت هل هو على هذا الاختلاف أي بين الامام وصاحبه أو يجب رد المثل بالاضاق اه قلت ونظري الثاني على ما تقدمت فيه سواها ما في قريسان الهذلي في ذكر الانقطاع والظاهر أن الكلام فيه كاتر في غالب الفسخ تأمل وفي حاشية مسكن أن تصيد الاختلاف في رد المثل أو القيمة بالكساد بشرى إلى أنها إذا غلغت أو وضعت وجب رد المثل بالاضاق وقد مر نظيره فيما إذا اشترى بغير الفسخ أو ضلوس ناقصة اه قلت لكن

قد ساقى رسا أن الفتوى على قول أبي يوسف ثانياً أن عليه قيمته من الدراهم فلا فرق بين الكساد والرخس والفلاء عنده **(قوله)** وأوجب محمد قيمته يوم الكساد وعند أبي يوسف يوم القبض ووجه قول الإمام كافي الهداية أن القرض أعارة وموجبه رد العين معنى والتبعية فضل فيه ولهذا في وجوب القيمة أنه لما لم يطل وقبض القيمة بتقدير ردّها كاقبض فبيع ردّ قيمتها كما إذا استقرض مثلاً فاقطع اه وفي الشربة لئلا يسهل عن شرح المصنف هل اختلاف فيما إذا هلكت ثم كسدت أم لو كانت باقية عنده فانه ردّ عنها اتفاقاً اه ومنه في الكفاية قلت ومفاد التعليل المذكور بخلافه فتأمل **(قوله)** وعليه الفتوى بزيادة وكذا في الخاطبة والقنارى الصغرى رفقا بالناس يجر وفي القرض وقوله لما انظر للمقرض من قوله لأن ردّ المثل اضراؤه وقول أبي يوسف أنظر له أيضاً من قول محمد لأن قيمته يوم القرض أكثر منها يوم الاقطاع وقول محمد انظر للمستقرض وقول أبي يوسف أن يسر لأن القيمة يوم القبض معلومة لا يتغير فيها يوم الاقطاع يصير شرطه فكان قول أبي يوسف أيسر في ذلك اه ومنه في الكفاية **(قوله)** وفي التبرأ (أصله صاحب الفتح **(قوله)** في اختيار قوله) أي وجوب القيمة **(قوله)** اشتري نصف درهم فلوس الظاهر أنه يجوز في درهم عدم التنوين مضافاً إلى فلوس على معنى من كفاية خاتم جديد والنون من رفع فلوس على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو فلوس ويدل عليه قوله بعده أو درهمين فلوس فأنه لو كان مضافاً وجب حذف نون التثنية أو جرّ فلوس على أنه بدل أو عطف بيان ويجوز نصبه على التخيير **(قوله)** مثلاً الأولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف بعد وكذا الثلث درهم أو درهمه وإن كان راجعاً إلى قوله درهم فهو مستغنى عنه بقوله وكذا واشترى بدرهم فلوس الخ ط قلت ولعله أشار إلى أن لفظ دينار ذلك **(قوله)** للعلم به الخ جواب عن قول زفر أنه لا يصح لأنه اشترى بالفلوس وهي نقد بالعدد لا بالدراهم والدائن لم يردن فذكره لا يفتى عن المدفوع الثمن مجهولاً والجواب أنه لما ذكر الدرهم وصفه بأنه فلوس وهو لا يمكن حرمان المراد ما يباع به من الفلوس وهو معلوم فأعني عن ذكر العدد فتم تلميحاً لجهالة الثمن كما أوضحه في الفتح **(قوله)** بيان عند الثاني الخ حال في الجريد بجاذون الدرهم لا واشترى بدرهم فلوس أو درهمين فلوس لا يجوز عند محمد لعدم العرف وجوز أبو يوسف في الكل للعرف وهو الأصح كما في الفلوس والنجي اه فافهم **(قوله)** بالنسب مئة نصف سبع في ذلك التبرؤفه أن فلوساً اسم جامد غير مؤنث فالتناسب أنه غير العدد أو عطف بيان **(قوله)** من النصف صغيراً الأولى أن يقول كافي النهاية وغيرهما أي درهما صغيراً يساوي نصفاً الاحبة وبه تقرر المقابلة لقوله كثيراً وبعبارة الدرر أي ما ضرب من الفضة على وزن نصف درهم اه قلت والأولى أن يقول على وزن نصف درهم الاحبة لأن العادة أن ما يضرب من أنصاف الدرهم أو أرباعه تنقص مجموعها عن الدرهم الكامل **(قوله)** مثله أي مبيعاً مثله من الدرهم الكبير **(قوله)** ولو ذكر لفظ نصف بأن قال أعطى نصفه فلوساً ونصفه نصفاً الاحبة فنقد هما جازاً بالبيع في القلوس وبطل فيما بين من النصف الآخر لأنه يرد على قياس قول الإمام بطل في الكل لأن المصفة تتخذ والقصاد قوي مقارن للعقد ولو ذكر لفظ الاعطاء بأن قال وأعطى نصفه نصفاً الاحبة اختص القصاد بالنصف الآخر اتفاقاً لانهما يمان تعدد المصفة وهذا هو المختار ونعماه في الفتح والمحصل أنه في صورة المتن مع البيع اتفاقاً وفي صورة الشرع فسدت الكل عنده وفي النصف فقط عندهما وفي الأخيرة جاز في القلوس فقط كافي الجردال ولم يذكر المصنف القبض قبل الاتفاق للصلم به بمقتضاه وحاصله أن تفرّق ما قبل القبض فسد في النصف الاحبة لكونه صرفاً في القلوس لأنها بيع فكيف قبض أحد البدين ولو لم يطله الدرهم ولم يأخذ القلوس حتى اقتراها بطل في الكل للاتفاق من دين بين اه **(قوله)** وبما تقرر أي من أول البيع إلى هنا ط **(قوله)** مبيع بكل حال أي قول بيمينه أولاً دخلت عليه الباء أولاً وقد يقال في بيع المقايضة كل من البعنتين مبيع من وجه وعن من وجه ط قلت المراد بالثمن هنا ما يشترى به الثمن وهذا ليس كذلك **(قوله)** كالثلثيات أي غير التقديري وهي المكمل والمؤنن والعدد المتقارب **(قوله)** فان اتصل بها الباء فنن هذا إذا كانت غير متعينة لم تقابل بأحد التقديريين كبعتك هذا البعد بكذا حطاً أو ما لو كانت متعينة وقولت بتدفعي مبيعة كافي درر الصار أول البيع وفي الشربة لئلا يسهل في فصل التصرف في المبيع معنى الفتح ولو قلت باللاحية وهي معينة فنن أي أي كبتك هذا البعد بهذا الكثر وهذا الكثر بهذا البعد لأنه لم يشبهه بدخول الباء عليها

وأوجب محمد قيمته يوم الكساد
وعليه الفتوى بزيادة وفي النهر
وتأخير صاحب الهداية دليلهما
ظاهر في اختيار قولهما (أشترى)
شأ (نصف درهم) مثلاً فلوس
(ص) بلا بيان عددها للعلم به (وعليه)
فلوس يباع بنصف درهم وكذا الثلث
درهم أو درهمه وكذا واشترى بدرهم
فلوس أو درهمين فلوس جاز
عند الثاني وهو الأصح للعرف
كافي (ومن أعلى صغيراً درهما)
كبيراً (فقال أعطى به نصف درهم)
فلوساً بالنسب مئة نصف سبع (وأما)
من النصف صغيراً (الاحبة صم)
وبكون النصف الاحبة مثله وما بين
بالقلوس ولو ذكر لفظ نصف بطل
في الكل لزوم الربا (و) بما تقرر
ظهر أن (الاموال ثلاثة) الأولى
(عن بكل حال وهو التقدان) معينة
الباء أولاً قول بيمينه أولاً (و) الثاني
(مبيع بكل حال كالتياب والدواب
(و) الثالث (عن من وجه مبيع
من وجه كالثلثيات) فان اتصل بها
الباء فنن

مطال

في بيان ما يكون مبيعاً وما يكون ثمناً

وفي الفتح هنا وان لم تعين أي التلبيات فان مصباحا حرف الباء وقابلها مبيع فهي عن وان لم يصحها حرف الباء
ولم يقابلها عن فهي مبيعة وهذا لأن الثمن ما يثبت في الغنمة يتاخذ القابلة اه قالوا في كائننا والثاني كقولنا
اشترت منك كره خطبة هذا العبد فكان الزكر مبيعا ويشترط له شرائط السلم (قوله ولا ابيع) أي وان
لم يصحها الباء فهي مبيع وهذا اذا لم يقابلها عن وهي غير متعينة كاعلمته من كلام الفتح وتكون سلميا كافتلا
وكذا في مقابلها عن بالاولى كاشترت منك كره خطبة مبيعة درهم وكذا لو كانت متعينة وقوبلت فمن كاعلمته
من عبارة تدور العار والحوال ان التلبيات تكون ثمنًا اذا دخلها الباء ولم تقابل بمن أي بأحد الثقلين سواء
تعتقت أولا وكذا اذا لم تدخلها الباء ولم تقابل بمن وتعتقت وتكون مبيعا اذا قولت بمن مطلقا أي سواء
دخلها الباء أولا وتعتقت أولا وكذا اذا لم تقابل بمن ولم يصحها الباء ولم تعين كعبتك كره خطبة هذا العبد
كاعلم من عبارة الفتح الثانية (قوله وأما القلوس الراضية) يستفاد من الحرف أنها قسم رابع حيث قال وعن
بالاصطلاح وهو سلفة في الاصل كالقلوس فان كانت راضية فهي عن ولا يفسد اه ط (قوله ويصح
الاستبدال به في غير الصرف والسلم) الاول أن يقول ويصح الصرف به قبل قبضه في غير الصرف والسلم
لأن الاستبدال يصح في بدل الصرف لأنه لا يعين بالعين قلوسا بعد راضيا بان يسكنا كما أشار إليه
في العقد ويؤيد به قبل الاتفاق بخلاف التصرف فيه يبيع ونحوه قبل قبضه كما قرئ به وأوصفا ذلك في باب
السلم فرجعه قال في الترتيب لانه في باب التصرف في المبيع قوله جازا التصرف في الثمن قبل قبضه يستثنى منه
بدل الصرف والسلم لأنه لا يعقب من رأس مال السلم حكمه عن المبيع والاستبدال بالمبيع قبل قبضه لا يجوز
وكذا في الصرف ويصح التصرف في القرض قبل قبضه على الصحيح والمراد بالتصرف فهو البيع والمبة
والاجارة والوصية وسائر الديون كالثمن اه (قوله وهكذا) أي ونقول هكذا في عكس باقي الاحكام
المذكورة في الثمن بأن تقول ويصل البيع جهلا به ولا يصح الاستبدال به (قوله ومن حكمهما) أي حكم الثمن
والمبيع (قوله كما تقرّر) أي في باب الربا (قوله تذييل) شبه هذه المسائل التي ذكرها في آخر كتاب
البيع بذهب الحيوان المتصل بهزه وجعل ذكرها في آخره بمنزلة تعليق الذنب في هز الحيوان وفيه استعارة
لاختق (قوله في بيع العينة) اختلف المشايخ في تفسر العينة التي وردت في بعضها فبعضهم يفسرها بأن
الرجل يحتاج الى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب القرض في الاقراض طمعا في فضل لا يشاء بالقرض
فيقول لا تأخر ضك ولكن أبعث هذا الثوب ان شئت باثني عشر درهما وبقية في السوق عشرة ليبيع في السوق
بشرة ففرضي به المستقرض فيبعه كذلك ففصل لب الثوب درهما وللمشتري قرض عشرة وقال بعضهم
هي أن يدخل بينهما ثلثا فيبيع القرض ثوبه من المستقرض باثني عشر درهما ويبلغه اليه ثوبه المستقرض
من الثالث بعشرة ويبلغه اليه ثوبه الثالث من صاحبه وهو المقرض بعشرة ويبلغه اليه يأخذ منه العشرة
ويدفعها للمستقرض فيفصل المستقرض عشرة ولصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في المحيط وعن
أي يوسف العينة جائزة ما جاوز من عملها كذا في مختار القضاوي هندية وقال محمد هذا البيع في كلي
كأشكال الجلبان ذمهم اشترعه أكله الربا وقال عليه الصلاة والسلام اذا باعتم العين وبيعتم اذ ناب القرض لزم
وتظهر عليكم حدوكم قال في الفتح ولا كراهة فيه الاخلاف الاولى لما فيه من الاراض من غير ميرة القرض اه
ط خلاصا (قوله وبأن في متنا في الكفالة) وانما يجيء على ذكره هنا لأنه من أقسام البوعات ومنه على أن يات
سليق في الكفالة (قوله ويبيع التلبيته) هي ما يجيء اليه الانسان بغرض اختياره وذلك أن يضاف الرجل
السلطانة قول لا حرائق أظهر ان يبت دأري منك وليس يبيع في الحقيقة وانما هو تلبيته ويهدد على ذلك
مغرب (قوله بل كالهزل) أي في حق الاحكام والهزل كافي المنازعة وان لم يرضه ما لم يرضه ولا يرضه
اللفظ له استعارة وهو ضد البع وهو ان يرضه ما لم يرضه ولا يرضه ما لم يرضه ولا يرضه ولا يرضه
الرضى بالمباشرة واختيار المباشرة خسار بمعنى خوار الشرط في البيع وشرطه أن يكون صريحا مشروطا
بالتسليم أي بأن يقول اني ابيع هازلا لا يشترط كره في العقد بخلاف خيار الشرط اه فالهزل اعتم من
ألفته لأنه يجوز أن لا يكون مضطرا اليه وأن يكون ساجدا ومقارنا للتلبيته انما تكون من اضطرار ولا تكون
مقارنة كذا قبل والاظهر أنها سواء في الاصطلاح كما قال في الاصلاح التلبيته هي الهزل كذا في جامع الاسرار

قوله أي وان لم يصحها الخ الانب
يكلام الشارح أن يقول أي وان لم
يصل بها الخ اه معصيه

والابيع وأما القلوس فان راضية
فكفّن والا فكلع (نو) الثمن ؟

(من حكمه عدم اشتراط وجوده
في ملك العاقد عند العقد وعدم

طلانه أي العقد جهلا كه أي
المن (ويصح الاستبدال به في غير

الصرف والسلم) لانهم (وحكم
المبيع بخلافه) أي الثمن (في الكل)

فدشرط وجود المبيع في ملكه
وهكذا ومن حكمهما وجوب

التساوي عند المتقابلين
في القدرات كما تقرّر (تذييل)

في بيع العينة وبأن في متنا في الكفالة
ويبيع التلبيته وبأن في متنا في الاقراض

وهو أن يظهر اعتداهما لا يريدانه
يلما اليه غلوف حدو وهو ليس

يبيع في الحقيقة بل كالهزل كما
يسطه في آخر شرحي على المناد

قوله وأما القلوس الراضية هكذا
يحفظه والذي في عدة من نسخ

الشارح وأما القلوس فان راضية
الخ ويجوز اه معصيه

ط طلب
في بيع العينة

ط محط
في بيع التلبيته

على المتار للملك أي ثم اعلم أن التلينة تكون في الانشاء وفي الاخبار كالاقراء وفي الاعتقاد كالأثر والاول فسمان
ما يقتض الفسخ: وما لا كالملاقاة والعناق وقد بسط ذلك في المسار والقرض الآتين بان الانشاء: المقتضى الفسخ
سما كبيع وهو ثلاثة أقسام لانه لما أن يكون الهزل في أصل العقد أو في قدر الثمن أو بوجه حال في المتار فإن
فواضا على الهزل بأصل البيع وانقضاء البناء أي بناء العقد على المواضع بفسد البيع لعدم الرضى بالمحكم
فصار كالبيع بشرط ان يلزم المزايد أي لا يملك بالتبض وان انقضاء على الاعراض أي بأن فاقه البيع فصار عرضنا
توقت البيع من الهزل إلى الحقة فالبيع صحيح والهزل باطل وان انقضاء على التلم بضرر هاشمي عند البيع من
البناء والاعراض أو اختلاف في البناء على المواضع والاعراض عنها العقد صحيح عند في الحالين خلافا لهما
لخجل صحة الاعياد بولي لانها الأصل وهذا اعتبارا للمواضة الآن بعدما تناقضا أي كإثبات انقضاء البناء
وان كان ذلك في المواضة في القدر أي بأن انقضاء على الحقة في العقد بألف لكتهما مواضعا على البيع بألفين على
أن أحدهما هزل فان انقضاء على الاعراض من المواضة كان الثمن لطلان الهزل بضررها وان انقضاء
على التلم بضرر هاشمي من البناء والمواضة أو اختلاف الهزل باطل والتسوية للرافقين صحيحة عنده وعندهما
العامل للمواضة واجب والافعال في هزله باطل لما مر أن الأصل عند الحقة وعندهما المواضة وان انقضاء
على البناء على المواضة فالقائم ألفان عنده وان كان ذلك الهزل في الجنس أي جنس الثمن بأن مواضعا على مائة
دينار وثمانية مائة درهم أو بالعكس فالبيع جائز لم يفسد في العقد في كل حال بالاتفاق أي سواء انقضاء على
البناء أو على الاعراض أو على عدم حضوره فيهما أو اختلافهما اه موضعا من شرح الشارح عليه ومن
سوا شيناه على شرحه المجازة بنسخت الاسرار على افادة الأثر وتمايز بيان ذلك مبسوط فيها (قوله أن
الاقسام ثمانية وسبعون) قال في التلويح لأن المتعاقدين إما أن يتفقا ويختلفا فان اتفقا فلا خلاف في إعمال
اعراضهما وإعماله في شأنهما وإعماله ذولهما وإعماله بناء أحدهما وأعراض الآخر أو ذوهه وإعماله
أعراض أحدهما وذول الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فدموى أحد المتعاقدين تكون أما
اعراضهما وإعمالهما وإعماله ذولهما وإعماله بناء مع أعراض الآخر أو ذوهه وإعماله أعراضه بناء الآخر
أو ذوهه وإعماله ذوهه بناء الآخر أو أعراضه تصريفة على كل تقدير من التقدير التسعة يكون اختلاف
الظن بما يأتي في إحدى الصور الخاتمة الباقية فصور أقسام الاختلاف اثنين وسبعين من ضرب التسعة في
الثنائية اه وهي مع الست صور الاتفاق ثمانية وسبعون قلت وقد أوصفت في حاشيتي على شرح المتار للشارح
للمساعدة وتمايز ولم أرسن وصلها إلى ذلك فراجعتها إلى ما مضى بدعائي (قوله ملخصه أنه بيع مع مقدم
الزمن) لم يفسد في الخاتمة بذلك وانما ذكر أن التلينة على ثلاثة أوجه كما قدمناه ثم قال في الاول وهو ما إذا كانت
في نفس العقد لو تصادقا على المواضة فالبيع باطل وعنه في رواية أنه جائز ولو تصادقا أن البيع كان تلينة ثم
أجازاه صحت الاجازة كالأثر بما مر لأنهم جعلوا جذا يصير جذا وان أجاز أحدهما لا يصح وفي بيع التلينة إذا
قبض المشتري العبد المشتري واعتقه لا يجوز اعتاقه وليس هذا كبيع المكر لأن بيع التلينة هزل وذكر في
الأصل أن بيع الهزل باطل أما بيع المكر فمضاد اه ملخصا ولعل الشارح فهم أنه منقطع فلازم من قوله ثم
أجازاه صحت الاجازة لكن ينبغي التصرح بأنه باطل فإن اردنا بالباطل الضاد فإذ التصريح به باطل فافض
العبد لا يصح اعتاقه أي لانه لا يملك بالتبض كما مر مع أن القاسد يملك به وقد يقال ان صحة الاجازة مبنية على أنها
تكون بيعا جديدا فلاتفاق كونه باطلا ويثبت ذلك لا يصح قوله أنه بيع منقطع غير لازم الآن يجب أن يكون
باطل بمعنى أنه باطل لطلان منعدم الاجازة والا حسن ما اجنبناه في أول السور من أنه فاسد كما صرح به
الاصوليون لأن الباطل ما ليس منقطع أصلا وهذا منقطع بأصله لانه ما لم يملك مال بمال دون وعقه لعدم الرضى
بحكمه كالبيع بشرط ان يفسد أبدا ولذا الراجح بالتبض وليس كل فاسد يملك بالتبض كالواشترى الاب شيئا من ماله
لطفه أو بعبارة كذلك فاسدا لا يملكه بالتبض حتى يستعمله في الهبط وقتنا هنالك تمام الكلام على ذلك وانه
تعالى هو الموفق للصواب (قوله ولو أدى أحدهما إلخ) هذا أيضا مذكور في الخاتمة سوى قوله ولو لم يضررهما
نية إلخ (قوله فالتلينة تلينة) لانه الأصل (قوله ولو يضرر أحدهما قبل) الاظهر قول الخاتمة ولو يضرر
منه التلينة قبل لأن مدعى الجدة لا يحتاج إلى البرهان كاعتل لأن البرهان يثبت خلاف الطاهر (قوله فالتلينة)

ونقلت من التلويح أن الاحكام
ثمانية وسبعون وعلة فاضى خان
فصلا آخر الاكراه ملخصه أنه بيع
منقطع غير لازم كالبيع بالغير
وبوجه الباقية فاسد ولو أدى
أحدهما بيع التلينة وانكر
الآخر فالقول للذي له الجدة بينه
ولو يضرر أحدهما قبل ولو يضرر
فالتلينة ولو يضرر في العلية إلخ
اعترفا بانه على التلينة

اي لا يخالف الظاهر (قوله فالبيع باطل) اي قائم كاعتقاده فان قضيته أحدهما اكتفى لان اجازته على
يتوقف على ايجازهما جملة لانه كسائر الشروط لهما وان اجازاه جاز يشد كونه في ثلاثة ايام عنده وسطا عندهما
كذا في التعرير (قوله والا) بأن اتفق عليه البيع على أنهما أمر ضاوقته عن المواضعة (قوله ولو لم يضرهما
نية فباطل الخ) مثله في المؤبد يعنى الغنية حيث قال وان تصاد فاعلى أنهما لم يضرهما نية عند العقد في ظاهر
الجواب البيع باطل وروى المصنف على أن يوصف عن أي حنفية أن البيع صحيح اهـ والاول قولهما كما مر من
النسار ووجهه ايضا الحق ابن الهمام في التعرير واقره تليذه ابن امرحاج في شرحه ويحل الحق مثله ما اذا
استثنى الاضرار والبناء اي بأن قال أحدهما بيننا العقد على المواضعة وقال الاخر على الحد فلا يصح ايضا
عندهما ثم قال ولو قال أحدهما اعرضت والاخر لم يضرني شيء اوفى أحدهما وقال الاخر لم يضرني شيء
فعل اصله عدم الخسور كالاعراض اي يسمع وعلى اصلهما كالياء اي فلا يصح (قوله وفاد الخ) اي مفاد
قوله والا فلا تزك من انما يسم هذا القاد اذا قد اخلوا العقد من شرط لخواه اما لو لم يضرهما نية فقد علمت انه
باطل وهذا القاد صريح في جامع الفصولين حيث قال لو شرط التلبيث في البيع فسد البيع ولو اوضاع قبل
البيع ثم تابعا بلاذكر شرط فيه جاز البيع عند أي حنفية الا ان تصاد فانها سبعا على تلك المواضعة وكذا
لو اوضاع الوفاء قبل البيع ثم عقدا بلا شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة السابقة اهـ وفي البرازية
وان شرط الوفاء ثم عقدا مطلقا ان لم يترابا لانه على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كافي التلبيث عند
الامام وقوله فالعقد جائز اي بناء على قول أي حنفية المذكور ولا يخفى أن السراج متى في خلافه وعليه
قال المناسيب أن يقول فالعقد غير جائز (قوله ذكره هنا في الدرر) وذكره في العرفي باب خيار الشرط وذكر
فيه ثمانية اقوال وعنده في جامع الفصولين فضلا مستقلا هو الفصل الثامن عشر وذكره في البرازية في الباب
الرابع في البيع اقسامه وذكر فيه تسعة اقوال وكتب عليه اكثر من نصف ركاسة ووجه نعت بيع الوفاء
أن فيه عهدا بالوفاء من المشتري بأن يرد المبيع على البائع حين رد التاجين وبعض الفقهاء يسميه البيع الجائز
وله معنى على أنه بيع صحيح لحاجة القفل من الرابح يسوغ للمشتري اكسكل ربه وبعدهم يسميه بيع
العامة لوجه أن المعاملة بين الدين وهذا يشترطه الدائن ليتقنع به بماله دينه (قوله صورته الخ) كذا
في الغاية وفي الكفاية من المحيط هو أن يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بمالك على من الدين على
انتي متى قضيت فهو له اهـ وفي حاشية الفصولين من جواهر القسولي هو أن يقول بعت منك على أن تبعه
منى متى قضيت التاجين فهذا البيع باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح اهـ فصل أنه لا فرق بين قوله
على أن ترد على أو على أن تبعه منى (قوله بيع الامانة) وجهه أنه امانة عند المشتري بناء على أنه رهن
اي كالأمانة (قوله بيع الاطاعة) كذا في عاتة السبع وفي بعضها بيع الطاعة وهو المشهور الا في بلادنا
وفي المصباح اطاعة الطاعة اي الاتحاد وطاعة طوعا من باب قال لغة والاطاعة اتحاد قالوا ولا تكون
الطاعة الا عن امر كما أن الجواب لا يكون الا عن قول يقال امره فأطاع اهـ ووجهه حينئذ أن الدين يأمر
الدين بيع داهه مثلا بالدين قطيعه فصار معناه بيع الاقصاد (قوله قيل هو رهن) فقدمنا أقسام جواهر
القضاوي أنه الصحيح قال في الخيرة والذي عليه الاكثرون أنه رهن لا يفرق عن الرهن في حكم من الاحكام
قال السد الامام قلت للامام الحسن المجتهد في دفعنا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدات مختلفة وقولنا
انه رهن وآما ايضا على ذلك فالصواب أن نجعل الامانة وتنق على هذا او يظهره بين الناس فقال المعتز اليوم
فتونا وقد ظهره الذين بين الناس فنحن لا نغيره نضاه ولينقله اهـ قلت به صدق في جامع الفصولين فقال
واحد القضاوي السقي البيع الذي تعارفه اهل زماننا احيا لا يراهموه بيع الوفاء هو رهن في الحقيقة
لا يملكه ولا يتقنع به الا بدين ماله وهو ضمان لما اكل من ثمره وانقضى من ثمره ويسقط الدين بجلاله كونه
ولا يضمن الزاد والباقي استرداده اذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام اهـ فنقل
حاضر من السيد الامام وفي جامع الفصولين ولو بيع كرم يوجب هذا الحكم فالشقة البائع لا للمشتري
لان بيع العامة يبيع التلبيث حكمه حكم الرهن ولما رهن حق الشقة وان كان في يد الرهن اهـ (قوله
وميل بيع يفيد الاتماع به) هذا محتمل لاحد قولين الاول انه بيع صحيح مفيد لبعض أحكامه من حل

المقالة في بيع الوفاء

فالبيع باطل لانها جملة انها حل
به والا فلازم ولو لم يضرهما نية
فباطل على الظاهر منية قلت
وفادها انهما لو اوضاعا على
الوفاء قبل العقد ثم عقدا انما
شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة
للمواضعة وبيع الوفاء ذكره هنا
سبعا للدرر صورته أن يبيع العين
بأقرب على أنه اذا رد عليه الثمن رد
عليه العين وسواء الشاقبة بالزمن
المعاد ويسمى ببيع الامانة
وبالشام بيع الاطاعة قبل هو
رهن فتضمن زوائده وقيل بيع
يفيد الاتماع به

الاتصاف به الاله لا يملك بيعه قال لا يملك في الاصحكراء وعلمه القنوى الثاني القول الجاسع لبعض
 المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ صحيح في حق بعض الاحكام كحل الزوال
 ومنافع المبيع وورن في حق البعض حتى لم يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه وسط الدين بهلا كنهو
 مركب من العقود الثلاثة كالزرافة فيها صفة البعير والفر والنهر جواز الحاجة للناس اليه بشرط سلامة
 الدين لصاحبها قال في البعير وفيه أن لا يبدل في الاقناء من القول الجاسع وفي النهر والصل في دارنا
 على ما رجع اليه الرضي (قوله لم يكن رهنًا) لأن كلاً منهما عقد مستقل شرط لكل منهما أحكام مستقلة
 اه دود ط (قوله ثم ان ذكر الفسخ فيه) أي شرطاً فيه وبه عرفت الدود ط وكذا في البرازية (قوله جاز)
 أو قبله الذي في الدود يدل على هذا أو لفظاً يحفظ البيع بشرط الوفاء اه ط ومثله في البرازية (قوله جاز)
 مقتضاه انه بيع صحيح بشرط مقابلة لقوله كان يما فاسداً والظاهر انه مبني على قولهما بأن ذكر الشرط
 الفاسد بعد العقد لا يفسد العقد فلا ينافي ما بعده من الظهيرة (قوله ولزم الوفاء به) ظاهره انه لا يلزم
 الورثة بعد موته كما أتت به ابن التلي معللاً بانقطاع حكم الشرط بموته لا يبيع فيه اقله وشرطها بما
 المتعاقدين ولا بمنزلة خيار الشرط وهو لا يورث اه قلت وهذا ظاهر على هذا القول بأنه بيع صحيح لا يفسد
 الشرط الا ان غلط في ما يأتي من الشربلية هذا وفي الخبرية نعم لو اطلق البيع ولم يذكر الوفاء في الاله هذه
 الى البائع انه ان أوفى مثل التي يفسخ البيع معه أجاب هذا بما سأله اختلف فيها ما يحتج على أقوال ونص
 في الحاوي الزاهدي أن القنوى في ذلك أن البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا أن المشتري يهدى اليه البائع
 انه ان أوفى مثله فانه يفسخ معه البيع يكون ما نبحث كان الثمن غير المشل أو بغيره يسير اه وبقي
 في الحاشية ايضاً فلو كان يفسخ فاسخ مع علم البائع به فهو رهن وكذا الوضع المشتري على أصل المال وبما
 أمالوا كان على الثمن أو بغيره يسير بلا وضع ربح فبات لا نافعاً لغيره رهنًا ظاهره انه لا يقصد البائت عالماً بغير
 أوسع وضع الربح أو بغيره في البرازية تؤيد كراهه اعتباراً بما عورضه وكذا في موضع آخر انه لو أجزأ من البائع قال
 صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل على انه قصد البيع الرهن لا البيع فلا يملك للمشتري
 الاتصاف به اه وأعرضه في زوال العين بأن لا يملك ذلك في قصد حقيقة البيع أظهرت وقوله نظر فان العادة
 الناشئة فائصة بقصد الوفاء كما في وضع الربح على الثمن ولا سيما اذا كانت الاجارة من البائع مع الربح أو نص
 الثمن (قوله لان المواهب تكون لازمة) قال في البرازية في أول كتاب الكفالة اذا كفل معلقاً بأن قال
 ان لم يؤد فلان فانا أدفعه اليك ويحرمه يكون كفالة الماعل أن المواهب ككساً صوراً تتعلق بمكون لازمة
 فان قوله أنا أبيع لا يلزم به شيء ولو علق وقال ان دخلت الدار فانا أبيع يلزم المبيع (قوله بزيادة وفي الظهيرة الخ)
 يعني أن ابن ملك أقروا أيضاً زاده وفي الظهيرة الخ أي مقترناً بهذه الزيادة فلفظ زيادة مصدر وما بعده
 جله أريد بها انتظافاً على محل نصب مفعول المصدر (قوله يعلق القصد عند أي حنفية) أي فيصير بيع الوفاء
 كأنه شرط في العقد فبات فيه اختلاف انه رهن أو بيع فاسد أو بيع صحيح في بعض الاحكام وقد سألنا في البيع
 الفاسد ترجع قولهما بعدم التصاق الشرط المتأخر عن العقد به (قوله ولم يذكرانه في مجلس العقد أو بعده)
 أي ففهم انه لا يشترطه المجلس وفي جامع القصول اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه ومثله في
 البرازية (قوله ولو باعاه) أي البائع وقوله وقف الخ أي على القول بأنه رهن وهل يتوقف على بقية
 الأقوال المارة محل زدد (قوله فليأت أودوته حتى الاسترداد) أي على القول بأنه رهن وكذا
 على القولين القائلين بانه بيع يفسد الاتصاف به فانه لا يملك بيعه كانه مناه (قوله وأغاد في الشربلية الخ)
 ذكره جها وقوله نظر الجواب الرهن يفسد له لا ينافي ما قد سألنا من ابن التلي فافهم وهذا البصير صريحه
 في البرازية حيث قال في القول الاول انه رهن حقيقة باع كرمه وفاء من آخر وباعه المشتري بعد قبضه من آخر
 ما تاوسله وغاب فليأت الاول استرداد من الثاني لأن حق الحبس وان كان للمرتهن لكن يترك الشئ بمطلقة
 فلهما لا أخذ ملكه من المبل فاذا حضر المرتهن اعاد يده حتى يأخذ منه وكذا اذا مات البائع والمشتري
 الاول والثاني غابوا البائع الاول الاخذ من ورثة المشتري الثاني ولورثة المرتهن اعاد يدهم الى قبض دونه
 اه (قوله لا يلزمه الاجراخ) أي في الحاشية تبعا للخبرية فانه قال في الخبرية ولا تضع الاجارة المذكورة

وفي اقله شرح الجمع من النهاية
 وعلمه القنوى وقبل ان يلفظ البيع
 لم يكن رهنًا ثم ان ذكر الفسخ فيه
 أو قبله أو رجعه فلهذا كان يبيعاً
 فاسداً ولو بعده على وجه المصاد
 جاز وزم الوفاء به لان المواهب
 قد تكون لازمة لمطابقة الناس وهو
 الصحيح كما في الكافي والخلاصة وأقروا
 خسرو هنا والمصنف في باب
 الاكراه وابن الملك في باب الاقله
 يراة وفي الظهيرة فلو ذكر الشرط
 بعد العقد يعلق العقد عند أي
 حنفية ولم يذكرانه في مجلس العقد
 أو بعده وفي البرازية ولو باعاه
 لاخر بان توقف على اجازة مشتريه
 وقاه ولو باعاه المشتري فليأت
 أودوته حتى الاسترداد وأغاد في
 الشربلية أن ورثة كل من
 البائع والمشتري تقوم مقام
 مورثهما نظر الجواب الرهن فليقتض
 ولو استأجره باقته لا يلزمه الاجر
 لانه رهن كما حتى لا يحل الانقاع

باع داره وفاء ثم استأجرها

ولا تصح فيها الاجرة على المتقي به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية مثل القاضي الامام الحسن المازندراني عن ياقاد من آخره من معلوم بيع الوفاء وتقاضاهما استأجرهما من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الا بر فصال لانه عندنا وعن والراهن اذا استأجر للراهن من المربعين لا يصيب الاجر اه وفي البرازية فان أجرة المبيع وقام من البايع فن جعله فاسدا لخال لا تصح الاجارة ولا يصح شيء ومن جعله رهنه كذلك ومن أجاز له جزاء الاجارة من البايع وغيره وأوجب الاجرة وان أجرة من البايع قبل القبض أجاب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بمثل آخر عدا اشتراط قبضه انه لا تصح الاجارة وهذا في البات فخالنك بالماز اه فظهر به أن الاجارة قبل القبض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة اه ما في النسخة وفيه ايضا وانما اذا أجرة المشتري وفاء باذن البايع فهو كاذن الراهن للمربعين بذلك وحكمه أن الاجرة للراهن ولن كان يفرضه انه يتصدق بها أو ردها على الراهن المذكور وهو أولى صرح به علانا اه قلت واذا أجرة بائنه على الرض كان ذكره في حاشيته على الفصولين (قوله ولولئنه وحده) أي ولو كان البيع وفاء للبناء وحده كافيا في الأرض المنكرة (قوله فهو حصصة) أي بناء على القول يجوز المبيع كما علق فانه على الاحتجاج به وقد علت ترجيح القول بأنه مدعي وأنه لا تصح اجارته من البايع (قوله لازمة للبايع) اللام بمعنى على أي على البايع أو لتقوية لصكون العمل اسم فاعل فهي زائدة (قوله وعلمه) أي على القول بصحة الاجارة (قوله يلزم أجرة المثل) هذا شكل فان من أجرة ملكه مئة ثم انقضت وبني المستأجر ما كالا يلزمه أجرة الا اذا طالبه المالك بالاجرة فاذا سكن بعد المطالبة يكون قبولا للاستعانة كما ذكره في محله وهذا في الملك الحقيقي فخالنك في المبيع وفاء مع كون المستأجر هو البايع ثم قالوا يلزم الا بر وفي الوقت وما للقيم والمعد للاستغلال ولمل ما ذكره من معنى على انه صار معد الاستغلال بذلك الاجساد كما بشر اليه قوله ويصومه بيع الاستغلال وفيه نظريات على وعلى كل فهذا مبني على خلاف الرابع كما علت (قوله) ولتختلف في المنقول قال في البرازية بعد كلامه وللهذا البعض بيع الوفاء في المنقول وصح في القمار بقبضها بعض المتأخرين ثم قال في موضع آخر وفي النوال جزاء الوفاء في المنقول أيضا اه وللظاهر أن الخلاف فيه على القول بجواز البيع كايضد قوله وصح في القمار الخ أما على القول بأنه رهن فينبغي عدم الخلاف في صحة (قوله القول لمدي البات) لانه الاصل في العقود (قوله الا بقرينة) هي ما يأتي من تضمن الثمن كثيرا (قوله ان القول لمدي الوفاء) في جامع الفصولين بر من شيخ الاسلام برهان الدين اذى البايع وفاء والمشتري بانا أو مصكفا القول لمدي البات وكنت أفتي في الانشاء أن القول لمدي الوفاء وجهه حسن الا أن أئمة بخاري هكذا أجابوا فرفضهم اه وفي حاشيته لأرملى بعد كلام تظلمن الخانية وغيرها قال فظهر به وبقره كنت أفتي الخ أن المذهب في القول لمدي البات منها ما وإن السنة منه مدي الوفاء منها وتقدم المسألة في جواهر القضاوي وذكر فيها اختلافا كثيرا واختلاف نصيح ولكن علك بما في الخانية فان فاضل خان من أهل التصحيح والترجيح اه وهذا أفتي في نظرية أيضا قلت لكن قوله هنا استحسانا يقتضي ترجيح مدي الوفاء فنبني تقيد به بنسب القريضة ثم راجعت عبارة المقتط فرأيت ذكر الاستحسان في مسألة الاختلاف في البينة فانه قال في الشهادات وان ادعى أحدهما على ما والآخر عري الوفاء وأما ما البينة كانوا يفتون أن البات أولى ثم أفتوا أن بيع الوفاء أولى وهذا استحسان اه ولا يفتي أن كلام الشارح في الاختلاف في القول مع انه في المقتط قال في البيوع ولو قال المشتري اشتريته بانا وقال البايع بعته بيع الوفاء فالقول قول من يدعي البات وكان يقضي فيما مضى أن القول قول للآخر وهو القياس اه فحصل من عبارتي المقتط أن الاستحسان في الاختلاف في البينة ترجيح سنة الوفاء وفي الاختلاف في القول ترجيح قول مدي البات وهذا الذي حزره الرملى فصار قد بدروه فظهر أن ما ذكره الشارح سبق ثم فافهم (قوله ولو قال البايع الخ) هذه العبارة بعينها ذكرها في المقتط عقب عبارة التي ذكرناها عنه في البيوع وهي تحيد تقيد الاستحسان وهو كون القول لمدي البات عمدا لم يقره القريضة على خلافه وهذا مؤيد لما جئنا به أيضا ولكن في التعبير صالحة فانه كان ينبغي أن يقول ولو قال المشتري اشتريته بانا الخ لانه هو الذي يدعي البات عند تضمن الثمن كثيرا بخلاف البايع (قوله الا أن يدل على الوفاء بتضمن الثمن

قلت وفي فتاوى ابن الجلي ان حدثت الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وفاء ولولئنه وحده فهو حصصة والاجرة لازمة للبايع طول مدة التوابع انتهى فتنبه قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فأنقضى علق الرزم أبر المثل ويصومه بيع الاستغلال وفي الدرر مع بيع الوفاء في القمار استحسانا واختلف في المنقول وفي المقتط والنية اختفا أن البيع بات أو وفاء جد أو حزل القول لمدي البات والنيات الا بقرينة الهزل والوفاء قلت لكنه ذكر في الشهادات أن القول لمدي الوفاء استحسانا كاسيحي فليصنف ولو قال البايع بشتك يا بانا فالقول لا الا أن يدل على الوفاء يتضمن الثمن كثيرا

مطلب
خاضع خان من أهل التصحيح
والترجيح

الأن يذبح صاحب تغير السعر وفي الاشياء وفي اخر قاعدة العادة بحكمة عن النبي لودفع ' ٢٤٩ ' غزالي تارك لينسخه بالصفحة موزنه

مشايخ بخاري العرف ثم قل في آخرها عن اجابة البرازية أن به أفق مشايخ بلخ وشوارزم وأبو علي النسفي أيضا قال والقوي على جواب الكتاب الطمان لانه منصوب عليه فلهذا ابطال النص وفيه من البيع الفساد القول السادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس فرار من الربا وقالوا ما ضاق على الناس أمر الاتسع حكمه ثم قال والمحصل أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفق كثير باعتباره فأقول على اعتبارنا نفي أن يبق بأن ما يقع في بعض الاسواق من خلافها لو ثبت لازم ومسير المخلو في الحائز مقله فلا يلزم صاحب الحائز اخراجه منها ولا اجازتها لغيره ولو كانت وقفا وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء القول عن الوظائف بل يعطى لصاحب فني الجواز وأنه لو زلله وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع لاجل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قلت وأيد في زواهر الجواهر عاقب واقعات الضرير رجل في يده دكان فقلب فرفع المتروى أمره للقاضي فأمره القاضي فضحه واجازته ففعل المتروى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بكائه وان كان له خلق فهو أولى بجنائه ايضا وله انصار في ذلك شأنه فسمع الاجابة وسكن في دكانه وان شاء اجازها ووجع فظفوه على المستأجر ويوم المستأجر بأداء ذلك ان رضيه به والا يؤمره بالخروج من الدكان والله أعلم اه بفتنه

• (كتاب الكفالة) •

متأسبها البيع لكونها فيه غالبا متأسبها بالامر معاوضة انتهى (هي لغة الضم وسكن ابن الصباغ كفلت بالمال والنفس

كثرا) وهو ما لا يخاف فيه الناس جامع الفصولين قلت ويثبت أن زاده ناما في الوعد بالوفاء بعد البيع من أنه لوضع على المائل ربما يكون ظاهره ان انه ومن وما قاله صاحب الهادي من أن الاقدام على الاجابة بعد البيع دل على انهما قصد بالبيع الرهن لا البيع (قوله الآن يذبح) اي مع البرهان (قوله وفي الاشياء المخل) المقصود من هذا العبارة بيان حكم العرف العام والخاص وأن العام معتبر بما يضاف واصوبه بمل حكم بيع الوفاء وبيع المخلو لا يتأثر على العرف (قوله بالصف) اي نصف ما يوجب اجرة على الشئ (قوله ثم قل) اي صاحب الاشياء (قوله والقوي على جواب الكتاب) اي المبسوط للامام محمد وهو المسمى بالاصل لانه مذکور في صدر عبارة الاشياء أفاده ط (قوله الطمان) اي لمساءة فقهاء الطمان وهي كافي البرازية أن يستأجر رجلا ليعمل له طعاما أو يطعمه بنقيرته قال اجابة فاسدة ويجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى (قوله لانه منصوب) اي عدم الجواز منصوص عليه بالنهي عن فقهاء الطمان ودفع الغزل الى حائل في معناه قال البيروني والمحصل أن المشايخ أرباب الاختيار واختلفوا في الافتاء في ذلك قال في العناية قال ابو الليث الشيباني بالثلث والرابع لا يجوز عندنا على ما نلكن مشايخ بلخ استحسنوه واجازوه تعامل الناس قال وبه نأخذ قال السيد الامام الشهيد لا نأخذ باصناف مشايخ بلخ وانما نأخذ بقول اصحابنا المتقدمين لان التعامل في بلاد بلخ على الجواز ما يتكهن على الاسرار من الصدوق اول فكون ذلك دليلا على تقرير النبي صلى الله عليه وسلم اياهم على ذلك فكون شرعاً منه فاذ لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجابا والاجماع حجة الا ترى انهم لو تعاملوا على بيع الخروا بالايض بالمل ١٥ (قوله وفيها) اي في البرازية وهو من كلام الاشياء (قوله فرار من الربا) لان صاحب المال لا يرضى لا يبيع والمستقرض يحتاج فأجازوا ذلك لئلا يفتقر بالبيع وتعارفه الناس لكنه مخالف للنهي عن بيع وشروط فلا يجوزوا كونهما (قوله فأقول على اعتباره الخ) قدسنا الكلام على مسألة المخلو أول البيوع فراجعه (قوله وكذا أقول الخ) قدسنا ايضا هناك الكلام على هذه المسألة وذكرنا ايضا عن الجوزي أن ما نقله عن واقعات الضرير ليس فيه فقه المخلو وبسطنا الكلام هناك فراجعه فانه نكحل بالمقصود والجدة ذي الفضل والجود

• (بسم الله الرحمن الرحيم) • • (كتاب الكفالة) •

(قوله لكونها فيه غالبا) الاول حذف اللام ط والاولى ايضا كونه عاقبه غالبا قال في الفتح اوردها عقب البيوع لانها غالبا يكون محققها في الوجود عقب البيع فانه قد لا يطمئن البائع الى المشتري فصاح الى من يكفله بالتمن وأول يطمئن المشتري الى البائع فصاح الى من يكفله في المبيع وذلك في السلم فلما كان تحققها في الوجود غالبا بعد احوالها في التعليم بعدها (قوله وكونها الخ) عبارة النفع ولها مائة خاصة بالصراف وهي انها تصير بالآخرة معاوضة مما ثبت في الذمة من الثمن وذلك عند الرجوع على المكفول عنه ثم لم يقدم المصنف لكونه من ابواب البيع السابق على الكفالة (قوله هي لغة الضم) قال تعالى وكنها زكوى اي نهى الى نفسه وقال عليه الصلاة والسلام يا موكفل اليتيم كهاتين اي ضام اليتيم الى نفسه وفي المغرب وذكره في لغة الضم والتضمين (قوله كفته وكلفت به وعنه) اي يتدنى بنفسه وباليه وعن وفي التهني وتضمين (قوله وتلتبث الى المكفول الثاني في الأصل بالياء) فالكفول به الذين شتمعتي بين المديون وبالمال الدائن (قوله وتلتبث الضام) مقتضاه ان ابن الصباغ حكاه وليس كذلك وبعبارة الصبر قال في المصباح كفلت بالمال والنفس ككفلا من باب قتل وكفولا ايضا والاسم الكفالة وسكن اريد جماعة من العرب من بابي تعقب وقرب وسكن ابن الصباغ كفته وكلفت به وعنه اذا حصلت به ه ح (قوله ثم ذمة الكفيل) الذمة وصف شرعي به الا حله وجوب ماله وعنه وفسر هانظرا للاسلام بالنفس والرقعة التي لها عهد والمراد بها العهد فقولهم في ذمة اي في نفسه باعتبار عهدها من باب اطلاق الحال واودة الحمل كذا في التحرير نهر (قوله نفس) متعلق بمطالبة ح (قوله اوبدين او عين) زاده بهما رباعيا وهو الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله في الدين قلت وكذا بتسليم عين غير مضمونة كالامانة وسيأتي تحقيق ذلك كله (قوله ككفول ونحوه) اي من كل ما يجب

تسليمه بعينه واذا هلك ضمن مثله او قيمته كالبيع فاسد او المقبوض على سؤم الشراء والمهر وبذل الخلع والصلح
عن دم عدا حتر اذ عن المضمون بغيره كالزهر وغيره المضمون اسلا كالامانة فلا تصح الكفالة بأعيانها (قوله
كاسبيعي) اى فى كفاة المال ح (قوله لان المطالبة ثم ذك) اى المذكور من الاقسام الثلاثة
وهو تعليل لتسديد الاطلاق بها وتعميد لقوله وبه يستفاد الخ (قوله ومن عرفها بالضم فى الدين الخ) اعلم انه
اختلف فى تعريف الكفالة فقل انما الضم فى المطالبة كالمضى عليه المصنف وغيره من اصحاب المتون وقبل
الضم فى الدين فثبت بها دين آخر فى ذمة الكفيل ويكتفى باستيفاء أحدهما ولم يرجع الى البسوط أحد القولين
لكن فى الهداية وغيرها الاول اصح ووجهه كافى الضمانية بأنها كما تصح بالمال تصح بالنفس ولادين وكما تصح بالدين
تصح بالاعيان المضمونة ويلزم أن يصير الدين الواحد ديناً له وفيه نظر اذ من عرفها بالضم فى الدين انما أراد
تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال وأما الكفالة بالنفس والاعيان ففي المطالبة اتفاقا وهما معا لا يمكن
بجها فى تعريف واحد وقد تعرف الكفالة بالمال لانه محل الخلاف فهو وحاصله أن تكون تعريفها بالضم
فى المطالبة أعم لنوعه الا انواع الثلاثة لا يصلح تجميعها للصكوة أصح من تعريفها بالضم فى الدين لان المراد به
تعريف نوع منها وهو كفالة الدين أما النوعان الآخران فتعريفهما كونه الكفالة لهما كفاة بالمطالبة ولا يمكن
الجمع بين الكفالة بالاول والكفالة بالآخرين فى تعريف واحد لان الضم فى الدين غير الضم فى المطالبة ثم لا يضى
أن تعرفها بالضم فى الدين يقتضى ثبوت الدين فى ذمة الكفيل كاصح به أولا ولا يدل عليه انه لو ثبت الدين
للكفيل صح ويرجع به الى الاصل مع أنه هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح وما أورد عليه من لزوم صيرورة
الدين الواحد دينين دفعه فى المبسوط بأنه لا مانع لانه لا يستوفى الا من أحدهما كالفاسب مع غائب الغائب
فان كلاهما من القيمة وليس حق المالك الا قيمة واحدة لانه لا يستوفى الا من أحدهما واختاره تعين احدهما
بوجوب براءة الآخر فكذلك هنا بالقبض لا يجزى اختياره لكن المختار الاول وهو أنه الضم فى مجرد المطالبة
لا الدين لانه اعتباره فى ذمتين وان أمكن شرعا لا يجب الحكم بوقوع كل ممكن الا بموجب ولا موجب هنا لان
التوفيق يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم ثبوت اعتبار الدين فى الذمة كالوكيل بالشراء يطالب الفتن وهو فى ذمة
الموكل كذا فى الفتن وكذا الوصى والولى والناظر بطالبون بمأزوم دفعه ولا شئ فى ذمتهم كافى البصيرة كراهيه
له بذكر هذا الاختلاف ثمرة فانه اتفاق على أن الدين لا يستوفى الا من أحدهما وأن الكفيل مطالب وأن
هبة الدين له بصحة ويرجع به الى الاصل ولو اشترى الطالب بالدين شيئا من الكفيل صح مع أن الشراء بالدين
من غير من عليه لا يصح ويمكن أن تظهر فيما اذا حلق الكفيل أن لادين عليه فيصنع على الضعف لا على الاصح
اه قلت يظهر فى الاتفاق على ثبوت الدين فى ذمة الكفيل أيضا بدليل الاتفاق على هذه المسائل المذكورة
ولان اعتبارها فى ذمتين ممكن كما عرفت وما ذكر من هذه المسائل موجب لذلك الاعتبار ولو كانت ضما فى المطالبة
فقط بدون دين لم لا يؤخذ المال من تركه الكفيل لان المطالبة تسقط عنه بموته كالكفيل بالنفس لما كان
كفلا بالمطالبة فقط طلعت الكفالة بموته مع أن المصريح به أن المال يحل بموت الكفيل وأنه يؤخذ من
تركته ولان الكفيل يصح أن يكفله عند الطالب كفى آخر المال المكفول به فاذا أدى الآخر المال الى الطالب
لم يرجع به على الاصل بل يرجع على الكفيل الاول فان أدى اليه وجع الاول على الاصل لوكفالة بالامر
نصر عليه فى كافى الحاكم ويشهد ذلك فروغ أخرصة تظهر فى محالها على هذا معنى كون التعريف الاول أصح
شبهه انواع الكفالة الثلاثة بخلاف التعريف الثاني كما مر من الضمانية والجواب بأنه انما أراد تعريف نوع منها
لا يدفع اليراد لانه لم يعرف النوعين الآخرين فكان موهبا اختصاصها بذلك النوع فقط هذا ما ظهر فى قدره
(قوله وهو الكفالة بالمال) أراد بالمال الدين والا فهو يشمل العين مقابل الدين اه ح (قوله لانه محل
الخلاف) بيان لوجه اقتصاره على تعريف كفالة الدين فقط ولا يضى أن التعريف يذكر التعلم والتفهم
فى اسداء الاواب فلا بد من التسليم على ما وقع فى الاشياء فكان عليه أن يذكر تعريف النوعين الآخرين كما
قلنا أيضا (قوله وبه) اى بما ذكر من تعميم المطالبة (قوله يستغنى عما ذكره مثلا خسرو) اى صاحب
الدروغال فى الزهر وبه استغنى عما فى نكاح الدرور من تعريفها بضم ذمة الى ذمة فى مطالبة النفس والمال
او التسليم متعبا ان قولهم الاول اصح لانه فضلا عن كونه اصح لانهم جعلوه فى كفاة فى المال والنفس

كاسبيعي لان المطالبة ثم ذك ذلك
ومن عرفها بالضم فى الدين انما
أراد تعريف نوع منها وهو الكفالة
بالمال لانه محل الخلاف وبه يستغنى
بما ذكره مثلا خسرو

ثم ان قسمهم شعر بالمحاضراتهم ذكر وافي أثناء المسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو **الكفالة**
بالتسليم اهـ وأنت عدلت ما هو الواقع اهـ اي من أن ما عرفت به هو مرادهم لأن المطالبة تنحل الأنواع
 الثلاثة فليس فيها زيادة على ما أرادوه غير التصريح به فافهم (قوله وركها الميحب وقبول) فلا تتم
 بالقبول وحده ما لم يقبل المكفولة أو أجنبي عنه في المجلس رضى (قوله ولم يجعل الثاني) اي ابو يوسف
 وقوله الثاني اي القبول وهو بالنصب على أنه مفعل يجعل وقوله ركها مضعوفة لا ترى خطيئتهما بالانجاب
 وحده في المال والنفس واختفى على قوله فقيل توقف على اجابة الطالب فلو مات قبلها لا يترأخ الكفيل
 وقبل تنفيذ للطالب الرد كافي البصر وهو الاصح كما في المحيط اي الاصح من قوله غير وفي الضرر والبرائة
 وقبول الثاني بقبول وفي اتفق الوسائل وغيره الفتوى على قولهما وسبأ في تمامه عند قوله ولا تصح بلا قبول
 الطالب في مجلس العقد (قوله نسا أو مالا) الاولى اسقاطه لبتأني في التفرع به بقوله فلم تصح بعد وقود
 فانها بالنسبة ولا حال ان اريد الضمان بهما أما اذا اريد الضمان بنفس من هيا عليه فان الكفالة حينئذ تكون
 جائزة كاسيد كره المصنف نعم بشرط كون النفس مقدورة التسليم اذ لا شك أن كفالة الميت بالنفس لا تصح لانه
 لو كان حيا مات بطلت كفالة النفس وكذا لو كان غائبا لا يرى مكانه فلا تصح كسأله بالنفس كما في جامع
 التصويلين وعبارة البصر عن البدائع وأما شرط المكفول به فلا يقل أن يكون مضغوفا على الاصل دينا
 او عينيا ونفسا وفعلا ولكن بشرط في العين أن تكون مضغوفا بنفسها الثاني أن يكون مقدورا للتسليم من
 الكفيل فلا يجوز بالحدود والقصاص الثالث أن يكون الدين لازما وهو خاص بالكفالة بالمال فلا يجوز
 الكفالة بدل الكتابة (قوله وفي الدين كونه مبيحا) هو ما لا يسقط الا بالاداء أو الإبراء كما سبأ في مستنا
 وسند كرا الشارح هناك استثناء الدين المشترك والنفقة وبدل السعاية وأقاده أنه لا يشترط أن يكون معلوم
 القدر كافي العصر وسبأ في أيضا مع سبانه (قوله لا ساقط الخ) محترز قوة قائما فلا تصح كفالة ميت مفلس
 يدين عليه كاسيد كره المصنف (قوله ولا ضعفا) محترز قوة مبيحا (قوله كيدل كاية) لانه يسقط
 بالتجزئ (قوله ونفقة زوجة الخ) عبارة التبرؤين أن يكون من ذلك الكفالة نفقة الزوجة قبل القضاء بها
 أو الرضى لما قدمناه من أنها لا تصدق بنا الا بجماد بدل الكتابة دين الا انه ضعف ولا تصح الكفالة به فاليس دينا
 اولى اهـ وبه يظهر ما في عبارة الشارح من انفسه فكان عليه أن يقول ولا ضعفا كيدل كاية خالصة دينا
 كنفقة زوجة قبل القضاء أو الرضى بالاولى ولا يخفى انها حلت لم تصدق بنا الا تكون من أصل الدين الساقط فافهم
 ثم ظاهر كلام التبرأ أنها لو صارت دينا للقضاء بها أو الرضى تصدق بنا مبيحا مع أنه ليس كذلك لسقوطها بالموت
 أو الطلاق الا اذا كانت مستدانة بامر القاضي لكن غير المستدانة مع كونها دينا غير صحيح لصح الكفالة بها
 استحسانا فهي مستنائة من هذا الشرط كما مبيحه عليه الشارح عند قول المصنف اذا كان دينا مبيحا بل ذكر بعده
 بأسطر من انفسه لو كفل لها رجل بالنفقة أيد أم ادامت الزوجة جاز وكذا ذكر قبيل الباب الاق جواز الكفالة
 بها اذا أراد زوجها السفر وعليه الفتوى مع انها لم تصدق بنا اصلا لأن النفقة لم تجب بعد فيصل ما ذكره هنا
 مع التبرؤ على النفقة الماضية لا هنا سقط الماضي قبل القضاء أو الرضى فلا تصح الكفالة بها والفرق بين الماضية
 والمستقبلية أن الزوجة مقصرة بتركها بدون قضاء أو رضى الى أن سقطت بالماضي بخلاف المستقبلية فتدبر
 (قوله وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل) أي ثبوت حق المطالبة متى شاء الطالب سواء تذر عليه مطالبة
 الاصل أو لا فتح وذكر في الكناية أن اختيار الطالب تفعين أحدهما لا يوجب براءة الاثر ما لم توجد حقيقة
 الاستيفاء ولا يفتى مطالبة كل منهما بخلاف المصنف وغاصب الغصب اهـ وقد سنا ايضا (قوله
 جماهوعلى الاصيل) الاولى بما لو قف الكفالة به عن الاصيل لأن الاصيل عليه تسليم نفسه أو تسليم المال
 والكفيل بالنفس ليس عليه تسليم المال ولا أن الكفيل لو تعدد لا يلزمه الا بشرط ما يحضه كصف الدين لو كانا
 اثنين أو ثلثة ما لم يكفوا على التعاقب فطالب كل واحد **ككل** المال كإد كره السرخسي (قوله
 نسا أو مالا) شمل المال الدين والعين وبقي أن يزيد أو فلا كالأصل تسليم الامانة وتسليم الدين كسبأ في سبانه
 والمراد بالعين الضميمة بنفسها كالنفس كإد (قوله فلا تنفذ من مبي) ولا يجوز (اي ولو العبي تاجرا
 وكذا لا يجوز له الا اذا كان تاجرا وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل بؤخذها ولا يجوز العبي على

(وركتها الميحب وقبول) بالانفاط

الاشمية ولم يجعل الثاني ركتا

(وشرطها كون المكفول به) نسا

أومالا (مقدور التسليم) من

الكفيل فلم تصح بعد وقود

(وفي الدين كونه مبيحا قائما)

لا ساقطاً بموته مطلقا ولا ضعفا

كيدل كاية ونفقة زوجة قبل

الحكم بها فاليس دينا بالاولى

غير (وحكمها لزوم المطالبة على

الكفيل) جماهوعلى الاصيل نسا

أومالا (واهلها من هو اهل التبرع)

فلا تنفذ من مبي ولا يجوز

مطل

في كفالة نفقة الزوجة

المحسوسه اذا كانت بطله وهوتاير أو يطلب إليه مطلقا فان تغيب عنه أخذ الاب بحضاره او تخليصه
والوصي كالأب ولو قتل بنفس الصبي على انه ان لم يوافق فعله ما ذاب عليه جائزت كفالة النفس وما قضى به
على آية اوصيه زعم الكفيل ولا يرجع على الصبي الا اذا أصره الأب والوصي بالضياع اهـ ملخصا من كافي
الحاكم **(قوله اذا استدان له ولية)** أي من له ولاية عليه من أب أو وصي لنفقة أو غيره مما لا بد منه **(قوله)**
وأمره أن يكفل المال عنه قديما لمال احتراز عن النفس لأن ضمان الذين قدر لهم أي لم الصبي من غير شرط
فالشرط لا يزيد الاتما كيدا فليكن مشترعا فأما ضمان النفس وهو تسليم نفس الأب أو الوصي فلم يكن عليه
فكان مشترعا عليه بغير جبر عن البدائع **(قوله ويكون ذنبا في الاداء)** لأن الوصي يتوب عنه في الاداء فإذا
أمره بالضياع فقد أذن له في الاداء فيجب عليه الاداء نه عن المحيط **(قوله ولولا هالطوب الولى)** أي فقط
(قوله ولا من مريض الامن الثالث) لكن اذا قتل وارث أو عن وارث لا تصح اسلا ولو كان عليه دين محيط
بماله بطلت ولو قتل ولدين عليه ثم أقر دين محيط لأبني ثم ماتت فالتزمه اولى بتركته من المكفول له وان لم
يصح فان كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقي بعد الدين صححت كلها ولا يقدر الثلث وان أقر المريض النكفالة
كانت في حصته لزمه الكل في ماله ان لم تكن لوارث أو عن وارث وتقامه في الفصل التاسع عشر من التاتراخانية
(قوله ولا من عبد) أي لا تصح الكفالة منه بنفس أو مال كافي الكفاي وسواء قتل عن مولا أو أبني كما
في التاتراخانية **(قوله الان أذن له المولى)** أي بالكفالة عن مولا أو عن أبني قصع كفالته اذا لم يكن
مدويا وكذا الامة والمدبرة وائم الولدان كان مدويا لا يلزمه شيء ما يلتحق تاتراخانية وسبأ في تمام الكلام
عليه قبل الحواطة **(قوله ولا من مكاتب الخ)** أي ويطلب بانه بعد عقده وهذا لو كانت عن أبني كافي الجبر
وقال أيضا وتصح كفالة المكاتب والمأذون عن مولاهما قال في التهر وبني ان يقيد ذلك بما اذا كانت بأمره
شرأ به كذلك في عقد القرائم مع زالي المسبوط قلت وسبأ في أضامتنا قبل الحواطة في العبد مع التقيد
بكونه غريمدين مستغرق **(قوله والمذمي)** أي من يكون له حق الدعوى على غريمه اذا يلزم في اعطائه
الكفيل المدعى بالقتل **(قوله مكفوله)** ويسمى الطالب أيضا **(قوله مكفول عنه)** هذا في كفالة المال
دون كفالة النفس ففي الصرعن التاتراخانية ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه اهـ لكن
قال الخضر الرمي وجدنا بعضهم يقولون وجد في التاتراخانية عن الذخيرة **(قوله مكفول)** ويسمى ضمانا
وضمننا وجلا ورحما وصبرنا وبقلا وتقامه في حاشية البحر الرمي **(قوله وسنده)** أي سند الإجماع اذ
لا إجماع الا من مستند وان لم يلزم علمنا به **(قوله قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم)** أي يلزمه الاداء عند
المطالبة به فهو يان حكمه **الكفالة** والحديث كافي الفتح رواة اوداد وادود الترمذي وقال حديث حسن
وقد استدل في الفتح بشرعيتها بقوله تعالى ولن جاء به جمل بعذر واما بزعيم وعادتهم تقدم ماورد في الكتاب
على ما في السنة والشايع لم يذكره اسلا وله لشهرته أو لما قيل انه لا كفالة هنالقه مستأجر لن جاء بالصواع
بجمل بعذر والمتأجر يلزمه ضمان الاجرة ولكن جوابه أن الكفيل كان رسولنا الملك لا وكلا بالاستقرار
والرسول سفر فكانه قال ان الملك يقول لمن جاء به جمل بعذر ثم قال الرسول وأيا ذلك الجمل زعيم أي كفيل
وبعثه في التهر **(قوله وترزكها احوط)** أي اذا كان يخاف أن لا يكف نفسه من التدم على ما فعله من هذا
المعروف أو المراد احوط في سلامة المال في الدعاية اذ هي بالنية الحسنة تكون طاعة شاب عليها فقد قال في
الفتح وعلمنا من الكفالة جليله وهي تفريق كبر الطالب الخائف على ماله والمطلوب الخائف على نفسه حيث
كفا مؤنة ما أهدهما وذلك نعمة كبيرة عليها وان كانت من الفضل العالية وتقامه فيه **(قوله مكتوب في)**
التوراة الخ) رأيت في المقتط قبل مكتوب على باب من ابواب الروم وفيه زيادة على ما هنا ومن يصدق طييز
حتى يعرف البلاد من السلامة **(قوله أولها علامه)** سقط أولها من بعض النسخ وهو موجود في البحر
عن المجتبى والمراد والله أعلم انه يعقبها في أول الامر العلامة لنفسه منه أو من الناس ثم عند المطالبة بالمال يتم
على اختلاف ماله ثم بعد ذلك يفرم المال أو يبيع نفسه باحضار المكفول به لان الفرع لزوم الضرر ومنه قوله
نعالي ان عذبا كان غراما **(قوله وكفالة النفس تختلج)** عبارة الكثرة تصح بالنفس وان تعددت
قال في التهر أي بان أخذ منه كفيلا ثم كفيلا أو كان الكفيل كفيل ويجوز عود الضمير إلى النفس بأن يكفل

الا استدان له ولية وأمره أن
يكفل المال عنه فتصح ويكون
أذن في الاداء محيط ومفاده
أن الصبي يطلب بهذا المال
بوجوب الكفالة ولولا هالطوب
الولى نه ولا من مريض الامن
الثالث ولا من عبد ولوما ذونا في
التجارة ويطلب بعد العتق الا ان
أذن له المولى ولا من مكاتب ولو
بأذن المولى **(والمذمي)** وهو الذان
(مكفول له والمذمي عليه)
وهو المديون **(مكفول عنه)** ويسمى
الاصيل أيضا والنفس أو المال
مكفول به ومن لزمته المطالبة
كفيل ودليلها الإجماع وسنده
قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم
غارم وترزكها احوط مكتوب في
التوراة الزعامة أولها سلامة
وأوسطها ندامة وآخرها غرامة
مجتبى **(وكفالة النفس تختج)**

مطل
نصح كفالة الكفيل

واحد فهو ساو الأول هو الظاهر اه وقد منعني كافي الحاشية كفاية الكفيل بالمال أيضا (قوله بكفلت بنفسه) بفتح التاء أقصم من كسر هاويكون بمعنى عال فيستدني بنفسه ومنه وكفلهما زكيا ومعنى ضمن والضم يفتدى بالحرف واستعمال كثير من الفقهاء له مستدنا بنفسه مؤول - وعلى - من شرح الروض (قوله لما يعبره عن بدنه) أي عما يعبره من أعضائه من جله البدن كراسه ووجهه ورجليه وعنقه وبدنه ووجهه وذروا في الإطلاق الفرج ولم يذكره هنا قالوا وبني صفة الكفالة إذا كانت امرأة كذا في التتارخانية نهر وقامه فيه (قوله وبجيز شائع الخ) لأن النفس الواحدة في حق الكفالة لا تنجز أقد بعضها شائعا كذا ذكرها ولو أضاف الكفيل الجزء إلى نفسه ككفيل لثني أو ثلثي فانه لا يجوز كذا في السراج لكن لو قيل ان ذكر بعض ما لا ينجز كذا ذكر كله لم يفرق الحال نهر (قوله وتنفذ بصفته الخ) أناضفته فلا تنصرج بخصي الكفالة لا يصبر ضامنا للتسليم والعقد ينفذ بالصرح بحوجه كطبيع نفعه بالتكليف وأما على - فانه صفة التزام ومن هنا أتت اللفاظ الهداية بأنه لو قال التزمت بجماعي فلان كان كفالة - والى - بعندها وهي وقامه في النهر ثم اعلم أن اللفاظ الكفالة كل ما ينشأ عن العهدة في العرف والعادة وفي جامع الفتاوى هذا إلى - أو على - وأنا كفيل به أو قبيل أوزعيم كان كله كفالة بالنفس لا كفالة بالمال اه تارخانية وفي كافي الحاشية وقوله ضمنت وكفلت وهو اللى - وهو على - سواء كله وهو كفيل بنفسه اه ثم ذكر في باب الكفالة بالمال اذا قال ان مات فلان قبل أن يوفى مال له فهو على - فهو جائز اه فقد علم أن قوله أو لا هو اللى - هو على - كفيل بنفسه انما هو حيث كان الضمير للرجل المكفول به أما لو كان الضمير للمال فهو كفالة مال وكذا في صفة الاضطراف في التتارخانية أيضا من الخلاصة لو قال الرب المال أناضامن ماعله من المال فهذا اضامن صحيح ثم قال ولو ادعى انه غصبه عبدا ومات في يده فقال خذ فأناضامن بقية العبد فهو ضامن يأخذه منه من ماله ولا يحتاج إلى اثبات بالبيعة اه فقد ظهر لك أن ما مرزأنا من التتارخانية من أن هذه اللفاظ كفالة نفس لا كفالة مال ليس المراد أنها لا تكون كفالة مال أصلا بل المراد أنه اذا قال أنا به كفيل أوزعيم الخ إلى الرجل كان كفالة نفس لأنها أدنى من كفالة المال ولم يصرح بالمال بخلاف ما اذا فوجئت هذه اللفاظ على المال فانه تكون كفالة مال لا يصبر صفة به فلا يرجع إلى الذي وهو كفالة النفس مع الصريح بالمال أو بضميره وهذا من مآثره الشئ - عن شرح القندوري الشئ أي نصر اللفظ من قوله فإذا ثبت أن هذه اللفاظ بصح الضامن بها لا فرق بين ضمان النفس وضمان المال اه أي اذا قال ضمنت زيدا وأنا كفيل به أو هو على - أو اللى - يكون كفالة نفس كما في بقية في النعمية وإذا قال ضمنت لك ماعله من المال وأنا كفيل به الخ فهو كفالة مال قطعا وأما إذا لم يعلم المكفول به انه كفالة نفس أو مال فلا تصح الكفالة أصلا كما يأتي سانه قريبا وعلم انه لا يضر فيها قاله الشئ - بعد ما مر من شرح اللفظ من أنه ينبغي أن يقال هذه اللفاظ اذا أطلقت تحمل على الكفالة بالنفس وإذا كان هذا فترى على الكفالة بالمال تنحصر حيث لا كفالة به اه فانه اذا لم يعلم المكفول به بأن قال أناضامن ولم يصرح بنفس ولا مال لا تصح أصلا كما يأتي بقوله فحمل على الكفالة بالنفس بخلاف المنقول لا تفرق من لو قامت برقة على أحدهما يمكن أن يقال يعمل بها كما اذا قال قاتل اضمن في هذا الرجل فقال لا أستر أناضامن فهو برقة على كفالة النفس وان قال اضمن في ماعله من المال فقال أناضامن فهو برقة على النفس لأن الجواب معادى السؤال فاقوم واغتم بغير رخصة المسألة فانك لا تجده في شرحه الكتاب وقد الحد (قوله أو عندي) في الصرح التتارخانية لى عندي هذا الرجل أو قال دعه اللى - كانت كفالة اه يعني بالنفس وقال في الصرح أيضا عقوده ولو قال ان لم وافق بعد الخ عن الثانية ان لم وافق بفتدى لك هذا المال زعمه لأن عندي اذا استعمل في الدين براديه الوجوب وكذا لو قال اللى - هذا المال اه فهذا صريح أيضا بان عندي يكون كفالة نفس وكفالة مال بسبب ما توجه اليه اللفظ وبه أتى في النعمية والحاشية وأما ما قاله في الصرح قول الكثر وعلمت عليهم أن عندي كمل - في التعلق فقط ولا تصح كفالة بالمال بل بالنفس وما أتى به من أن لو قال لا تصاب فلانا مالك عندي لا يكون كفالة فقد رده في النهر لأن ما مر من الثانية من العلة المذكورة غير مقيد بالتعلق ورد المصنف أيضا وكذا انخير اللى - بقوله ان محقق لفظ عندي لو ردها لكانت بقرعة البرين يكون كفالة وفي الزبلي - من الانفراد انه العرف قال اللى - ومقتضى ذلك

بكفلت بنفسه وهو عما يعبره
عن بدنه) كالطلاق وقسمائنة
انهم لو صاروا اطلاق البدعي
الجملة وقع به التلاقق فكذا في
الكفالة فغ (و) يجوز شائع
ككفلت (بصفته أو بعنه)
(و) تنفذ (بصفته أو على - أو عندي)

مطلب
لفظ عندي يكون كفالة بالنفس
ويكون كفالة بالمال

أن القاضي لو سأل الله عن عليه من جواب الدعوى فقال عندى كان إقرارا اه (قوله بمعنى محمول) كذا
 هراء المصنف الى البدائع أيضا قال ط الاظهر أن يكون معنى فاعل لانه حامل لكفاته (قوله وتتعدد
 بقوله أناضامن حتى يتجسعا الخ) أقول اشبه هنا على المصنف مسألة بجوابه بسبب سقوط وقع في نسخة الخانية
 التي نقل منها في شرحه فانه قال فيه قال في الخانية وعن أبي يوسف لو قال هو على حتى يتجسعا اوتى تتلقا
 لا يكون كفالة لا لم يميز المضمون انه نفس أو مال اه مع أن عبارة الخانية هكذا وعن أبي يوسف لو قال هو
 على حتى يتجسعا وقال على أن أو افك به أو افك به كانت كفالة بالنفس ولو قال أناضامن حتى يتجسعا اوتى
 تتلقا لا يكون كفالة لانه لم يميز المضمون انه نفس أو مال اه كلام الخانية وفي السراج لو قال هو على حتى
 يتجسعا أو يتلقا فهو جائز لا نفي قوله هو على ضمان مضاف الى العين وجعل الالتقاء غاية اه يعنى أن الضمير
 في هو على عائد الى عين الشخص المكفول به فيكون كفالة نفس الى التقاء مع غيره بمختلف قوله أناضامن حتى
 يتجسعا أو حتى تتلقا فلا يصح أصلا لا نفي قوله أناضامن لم يذكره المضمون به هل هو النفس أو المال فقد ظهر
 وجه الفرق بين المسألتين فكان الصواب في التعبير أن يشأ بالتعبد بقوله هو على حتى يتجسعا أو يتلقا بأنما
 ضامن حتى يتجسعا أو يتلقا لعدم بيان المضمون به فتبين ذلك ثم ان المسألة مذكورة في كافى الحاكم الذي جع فيه
 كتب ظاهر الرواية وهو الصمدية في نقل نفس المذهب وذلك انه قال ولو قال أو اؤزمي أو قال حين فهو
 ككفيل وقال أبو يوسف ومحمد وكذلك لو قال على أن أو افك به أو على أن ألقائه أو قال هو على حتى
 يتجسعا أو حتى وأما أو حتى تتلقا وان لم يقل هو على وقال أناضامن لك حتى يتجسعا أو يتلقا فهو باطل اه
 ولم يذكر قول أبي حنيفة في المسألة فعمل انه لا قوله فيها في ظاهر الرواية وانما المسألة منتزعة عن صاحبين فقط
 في ظاهر الرواية عنهما هو علم أن قول الخانية وعن أبي يوسف ليس لحكاية الخلاف ولا للقرين بل هو بيان
 لكون ذلك منتزعا عنه وكذلك عن محمد كاعلمت وجبت لم يردنفس للامام فاعلم على ما نقله الثقات عن أصحابه
 كاعلم في محله (قوله تارخانية) عبارة ما هو على حتى يتجسعا فهو كفيل الى الغاية التي ذكرها اه هكذا
 ذكره المصنف في المنع وانت خبر بان هذه المسألة ليست التي ذكرها في منتهى قال في ذكرها في منتهى لا تتعدد فيها
 الكفالة أصلا كاعلمت أيضا (قوله كما كفله في الخانية) قد اسمعنا عبارة الخانية (قوله قال المصنف والظاهر
 انه ليس المذهب) الضمير في عائد الى ما نقله عن الثاني وهو الذي عبر عنه في المتن بقوله وقبل لا وقد علمت انه
 ليس في المذهب قول آخر بل هما صلتان احدهما تصعب فيها الكفالة والاخرى لا تصعب بل ذكر خلاف فيما
 كاحترناه أيضا (قوله لكنه استنبط الخ) يعنى أن المصنف قال في شرحه انه ليس المذهب مع انه في فتاويه
 استنبط منه ما ذكر ووجه الاستنباط أن الطالب والضامن لم يتقاعلى أمر واحد فلم يصح المضمون به هل هو
 نفس أو مال فلا تصح الكفالة (قوله ثم قال ويبنى الخ) أقول هذا مسل اذا كان الطالب يدعى كفالة النفس
 أيضا أم لا وادعى عليه كفالة المال فقط فلا زال الاحرار يتبدلون ولا يؤخذوا بالاعتزال بل دعوى أقاده الرضى (قوله
 على المذهب) لانهم قالوا انه ظاهر الرواية زاد في الفتح عن الواضحات وبه يفتى وفي الصرح في الخلاصة وعليه
 الفتوى (قوله لانه لم يترجم المطالبة بل المعرفة) فصار كقوله أناضامن لك على أن أو افك به أو على أن أدلك
 عليه أو على منزله ففتح قال في الصرح وأشار الى انه لو قال أنا أعرفه لا يكون كفلا كافى السراج (قوله والوجه
 لزوم) لانه مصدر متعدي الى اثنين فقد التزم أن يعرفه المزمع بخلاف معرفته فانه لا يقتضى المعرفة الكسب
 للمطلوب فتح فصار معنى الاول أناضامن لأن أعرفك عنك وتعرفه محضاره للطالب والافهم معروفة
 ومعنى الثاني أناضامن لأن أعرفه ولا يترجمه احضاره لكن ما يفتى في الخانية ضد لزوم دلالة عليه وان لم
 يصح كفلا قال في التبر وما مر من انه صار كالتزامه الدلالة يؤيده قوله ولا يترجم الخ أى لا يترجم من لزوم دلالة عليه
 أن يكون كفلا بنسبه لترتب عليه أحكامها ثم أى لانه يخرج عن ذلك بقوله هو في المحل الفلاني فاذ به
 اليه فلا يترجمه احضاره أو السفر اليه اذا غلب وغير ذلك من أحكام كفالة النفس (تمت) قدسنا أن لفاظ الكفالة
 كل ما يفتى عن الهبة في العرف والمعاد ومن ذلك كافى الفتح على أن أو افك به أو على أن ألقائه أو دعوى الى
 ثم قال وفي فتاوى النسب لو قال الدين الذي لك على فلان أنا دفعه لك أو أمسه لك أو أقمته لا يكون كفالة
 ما لم يتكلم عايد على الالتزام وقيد في الخلاصة بما اذا لم يغير ظاهره فلو لم يغير فلو لم يغير فلو لم يغير فلو لم يغير

(أو أنا به زعيم) أى كفيل (أو قبيل

(به) أى بطلان أو زعيم أو قبيل

بمعنى محمول بدائع (و) تتعدد

بقوله (أناضامن حتى يتجسعا

أو) حتى (تلقا) ويكون كفلا الى

الغاية تارخانية (وقيل لا) تتعدد

(لعدم بيان المضمون به) هو نفس

أو مال كما كفله في الخانية عن الثاني

قال المصنف والظاهر أنه ليس

المذهب لكنه استنبطت في فتاويه

انه لو قال الطالب ضمنت بنفسه

لا يصح ثم قال ويبنى انه اذا اعترف

انه ضمن بالنفس أن يؤاخذ باقراره

فراجع (كما لا تتعدد (في) قوله

(أناضامن) أو كفيل (معرفة)

على المذهب خلافا لثاني لانه

لم يترجم المطالبة بل المعرفة واختلف

في أناضامن من تعريفه أو على

تعريفه والوجه لزوم فتح كاتا

ضامن لوجه لانه يعبر به عن الجلة

سراج وفي معرفة فلان على

يلزمه أن يدل عليه خاتبة ولا يلزم

أن يكون كفلا فهو

مطل

لو قال أنا عرفة لا يكون كفلا

فأنا أؤدى نظره في السند ولو قال أنا حج لا يلزمه شيء ولو قال إن دخلت الدار فأنا حج يلزمه الحج اهـ لكن لو قال خفت لك ما علمه أنا فقهه وأدفعه اليك يصير كغالب القضي والتسليم كما سجد كره في بحث كفاية المال (قوله وإذا كفل إلى ثلاثة أيام الخ) حاصله أنه إذا قال كفلت لثلاثة أيام على زيد من الدين إلى شهر من الأعمار كفيلا في الحال أبدا أي في الشهر وبعبارة يكون ذلك ثلاثة أشهر كفاية في الشهر لا تأخير الكفاية كالوابع عبد أبي إلى ثلاثة أيام يصير مطالب بالثمن بعد الثلاثة وقبل لا يصير كفيلا في الحال بل بعد المدة فقط وهو ظاهر صيانة الأصل وعلى كل فلا يطالب في الحال وهو ظاهر الرواية كما في التنازلية وفي السراجية وهو الأصح وفي الصغرى وبه يفتى كما في البحر قلت ومقابل ما قاله أبو يوسف والحسن أنه يطلب به في المدة فقط وبهذا يرى الكفيل كالوظاهر أو كمن امرأته مدة فأنهما يقعان فيها ويطلقان بينهما كما في الظهيرة وغيرها وفيها أيضا ولو قال كفلت فلان من هذه الساعة إلى شهر تسمى الكفاية بمعنى الشهر بخلاف لو قال شهر المدة كره محمد واختلجه فقل هو ككفيل أبدا كالوابع إلى شهر وقيل في المدة فقط أي كالوابع من هذه الساعة إلى شهر والحاصل أنه إنما يذكر إلى بدون من فيقول كفلته إلى شهر وهي مسألة التي فتكون كفلا بعد الشهر ولا يطلب في الحال وعند أبي يوسف والحسن هو ككفيل في المدة فقط وأما أن يذكر من وإلى فيقول كفلته من اليوم إلى شهر فهو ككفيل في المدة فقط بخلاف وأما أن لا يذكر من وإلى فيقول كفلته شهرا أو ثلاثة أيام فقل كالأول وقبل كالثاني وفي التنازلية من جمع التقارين قال واعتقاد أهل زمانها أنه كل شيء قلت ويشي عدم الفرق بين الصور الثلاث في زمانها كما هو قول أبي يوسف والحسن لأن الناس اليوم لا يقصدون بذلك الاوقيت الكفاية بالمدة وأنه لا كفاية بعدها وقد تقدم أن معنى الفضا الكفاية على العرف والمادة وأن لفظة عندى للامانة وصار في العرف للكفاية بقرينة الدين وقالوا أن كلام كل عاقد ونادر وحالف وواقف يعمل على عرفه سواء وافق عرف اللغة أولا ثم رأيت في الأخيرة قال وكان القاضي الإمام الأجل أبو علي التستقي يقول قول أبي يوسف أشبه بعرف الناس إذا كفوا إلى مدة فيهمون بضرب المدة أنهم يطلبون في المدة لا بعدها إلا أنه يجب على المكي أن يكتب في القضي أنه أضاف المدة المذكورة فالفاضي يصرحه عن الكفاية احترازا عن خلاف حوابع الكتاب وإن وجد هناك قرينة تدل على إرادته جواب الكتاب فهو عليه اهـ لكن نازع في ذلك في أنفع الوسائل بأن القاضي المقلد لا يمكنه إظهار الرواية لا بالرواية الشاذة لأن منوعا على أن القضي عليها اهـ قلت ما ذكره الإمام التستقي - يعني - على أن المذكور في ظاهر الرواية إنما هو حيث لا عرف إذا وجه الحكم على المتعاقدين بحال بقصد فليس قضاء بخلاف ظاهر الرواية وما ذكره من إخراج القاضي به عن الكفاية زيادة احتياط لا احتمال كون المتعاقدين عالين بذلك المعنى فأصدينه ولذا قال إن وجد قرينة على خلاف العرف يصحك بجواب ظاهر الرواية والله سبحانه أعلم (قوله لما في المقتضى الخ) تعلق لما فهم من قوله أيضا من أنه يكون كفيلا قبل الثلاثة اهـ ح (قوله لوسله للصال برى) ويجوز الطلب على القبول كن بعين دين مخرج إذا جعل قبل حلول الأجل يجبر الطلب على القبول فلو لم يصير كفيلا قبل مضي المدة لم يصح تسليمه قبله لم يجبر الآخر على القبول (قوله لم يصير كفيلا أصلا) لأنه لا يصير كفيلا بعد المدة لأنها الكفاية فيه صريحا ولا في الحال على ما ذكرنا في ظاهر الرواية ظهيرة (قوله وتعلق الخ) تعلق القولين في البحر أيضا عن البرازية (قوله أنه يصير كفيلا) أي في المدة فقط كما يفيد قول جامع القسولين في الفصل السادس والعشرين ككفل نفسه إلى شهر على أنه يرى بعد الشهر فهو كمال (قوله لكن تقوى الأول بأنه ظاهر المذهب) قلت وتقوى الثاني بأنه المتعارف بين الناس بحيث لا يصدون غيره الآن يكون الكفيل عالما بحكم ظاهر المذهب فأعاده فالأمر ظاهر (قوله ولا يطلب الخ) أي في مسألة التي (قوله لزم التسليم) أي بالطلب الأول وقوله ولا أجل له ثانيا أي بالطلب الثاني وهذا ما يفيد أنه إذا دفعه إليه فإن قال برئت اليك منه يرى في المستقبل وإن لم يبرأ منه فله أن يطلبه ثانيا ولا يكون ذلك برائة لأنه قال في الكفاية كماله حتى في أجل شهر فكماله قال كماله حتى وفتنك به إلا أن في أجل شهر حتى يطلبه وكلمة كماله تقتضي التكرار فتقتضي تكرار المرافعة كالتكرار الطلب فالدفع إليه برأ عن موافاقته بالمطالبة السابقة لأن موافاقته تلتزمه بمطالبة فوجد في المستقبل وإنما يرى عن ذلك بصرح الإبراء فإذا برئ إليه حين دفعه مرة وجد صريح الإبراء وما خلا

في الكفاية الموقدة

(وإذا كفل إلى ثلاثة أيام مثلا)

(كان كفلا بعد الثلاثة) أيضا

أداسي يسلم لما في المقتضى وشرح

الجمع لوسله للال برأ وإنما المدة

تأخير المطالبة ولو زاد أو ما يرى

بعد ذلك لم يصير كفيلا أصلا في

ظاهر الرواية وهي الحلية في كفاية

لاتلزم درو أو شأه قلت وتقضى

لسان الحكماء عن أبي المثل وأن

عليه القضي ثم نقل عن الواضحات

أن القضي أنه يصير كفيلا اهـ لكن

تقوى الأول بأنه ظاهر المذهب

قته (ولا يطلب) بالمكفول به

(في الحال) في ظاهر الرواية (وبه

يفتى) وصحفي في السراجية وفي

البرازية كفل على أنه متى أو كفا

طلب فله أجل شهر حتى وله أجل

شهر حتى طلبه فإذا تم الشهر فله

لزم التسليم ولا أجل له ثانيا

فأذا دفعه إليه ولم يبرأ فضالبه بعد ذلك فلكفيل أجل شهر آخر من يوم طلبه لأنه غير الطالب الأول بخلاف ما إذا لم يدفعه مئة ذخيرة ووزارة لمخلصا قلت وصاحبه أنه إذا طالبه تسلم المكفول بنفسه فله أجل شهر فإذا تم أشهره فله مطالبة بالتسليم والأجل في هذه المطالبة الثانية فإذا طالبه تسلم المكفول بنفسه فله أجل شهر فإذا تم أشهره ولم يتبرأ ثم طالبه به مرة تسلمه نائبه لكن ثبت له أجل شهر آخر بعد هذا الطلب فإذا تم الشهر ولم يسلمه فطالبه به فلا أجل له ما لم يسلمه إلى الطالب وهكذا لا ينبغي أن هذا في كفالة النفس أمافي كفالة المال فإنه بعد تسلمه لا يطالب به ثانية لأن الكفالة تنحصر به وإذا خال في الذخيرة ولو كفله باق على ائتمنى طالبه به فله أجل شهر حتى يطلبه فله الأجل فإذا مضى فله أخذ منه متى شاء الطالب الأول ولا يكون للكفيل أجل شهر آخر أه وبه يظهر أن كلام الشارح محمول على كفالة المال ولعله جرد متى وكلما عن العسوم لعدم امكانه هنا لما قلنا بخلاف كفالة النفس كما عرفت (قوله بخلاف السبع) فإنه لا يصح الخوارضه أكثر من ثلاثة أيام (قوله وان شرط) يعني كونه بالناء للمفعول ليشمل ما إذا كان الشرط في لفظ الكفيل أو الطالب ط (قوله أحسنه) أي زعمه أحسنه بالشرط (قوله بها) أي فيا القضية المشروطة وقد في (قوله حين يظهره) في بعض النسخ حتى والصواب الأول وذلك كالأكثر الكفالة حتى أقمت عليه السنة بخلاف ما لو أتى بها فانه لا يحصى في أول مرة وهذا ظاهر الرواية كما في البرازية أي ظهوره وعمله بانكاره فصار كسأله المدون وبصرح في الخاتمة وكأن الزبلي لم يطلع على ذلك ذكره جئنا فأخذه في البحر (قوله لا يحصى) لكن لا يهول عنه وبين الكفيل فيلزمه ولا يمنع من اشتغاله وفي التنازلية لو أضرته ملازمة له استغرق منه بكفيل نهر (قوله فان غاب) أي المكفول عنه وطلب القريم منه أحضاره نهر وهذا ثابت عند القاضي غيبه يلد آخر علم القاضي أوسنة أقامها الكفيل كما في البرازية وكافي الحاكم وأطلقه فعمل المسافة القريبة والبعدة كما في الفتح جهر (قوله أمهله) أي إذا أراد الكفيل السفر إليه فإن في حبه للسال بلا مهال كما في البرازية وفي التنازلية وان كان في الطريق عذرا لا يؤخذ الكفيل به جهر (قوله وإياه) بالكسرى رجوعه (قوله ولولد الحرب) ولا تسلم بالساقيد الحرب لأنه وان كان مواتا سكا لكن بالنسبة إلى ماله والأهوى سطالب بالثبوت والرجوع هكذا أطلقه في النهاية وقده في الذخيرة بما إذا كان الكفيل قادرا على رده بأن كان يئنا ويهضم موادة أهم ردة ونه الياء المرتدة لا لا يؤاخذ به أه وهو تقيد لا يقتضيه جهر (قوله لا يطالب به) مقيد بما إذا لم يبرهن الطالب على أنه جوع كذا فان برهن أمر الكفيل بالذهاب إليه وأحضره لأنه علم مكانه جهر (قوله ان ثبت ذلك بسدين الطالب عبادة الزبلي) لأنه عاجز وقد صدقه الطالب عليه أه فانت ترى أن الزبلي لم يجعل ذلك شرطا في المطالبة بل بين أن فرض المسألة فبما إذا صدقه الطالب ثم اعتب الزبلي ذلك بقوله ولو اختلفا في آخر ما يأتي فيه حكم ما إذا لم يصدقوه وهو أنه إذا لم يكن له خرجة معروفة فالتقول للكفيل أي فلا يطالب به فعمل أن تصديق الطالب غير شرط في نفي المطالبة تأمل وبه يعلم أنه لا حاجة إلى إقامة السنة فصارة المصنف هنا غير مخررة (قوله بما في القضية) أي من الإمام على السعدى (قوله وحيلة دفعه) أي دفع الطالب عن ملازمة الكفيل (قوله فان برهن على ذلك) أي برهن الكفيل على أن غيبه لا تدري لكن هذه سنة فينا في ولعله قيل لكونه نجا والقصد استسقا المطالبة مقدسي وما قاله الرجعي من أن الضمير برهن للطالب فغير صحيح لأنه لا تناسب قوله وحيلة دفعه (قوله ولو اختلفا) أي بأن قال الكفيل لا أعرف مكانه وقال الطالب تعرفه زبلي (قوله والاحق) عبادة الزبلي والفتح والبحر والاختلاف للكفيل لأنه مطلق بالاصل وهو الجهل ومتكرر يوم المطالبة وقال بعضهم لا يلتصق إلى قول الكفيل وبجبهه القاضي إلى أن يظهره لأن المطالبة كانت متوسمة عليه فلا يصح في استطلاعها عن نفسه بما عرفت أه وكان الشارح صرح بالصلف أخذ من قولهم يصف في كل موضع ولو أقر به زعمه ثم قد عرفت أن كون القول للكفيل محققا لسا في المتن فإنه يقتضي أنه لا يكتفى بقول الكفيل لا أعرف مكانه ما لم يصدق الطالب أو يبرهن عليه الكفيل ثم ما في المتن يقتضي على قول البعض المعبر عنه في الفتح قبل وذلك قيد ضمه (تنبيه) قال في التبرؤ لم أر ما لوربنا وبني أن تقدم منه الطالب لأن معناه زيادة علم (قوله ويرى الكفيل بالنفس جوت المكفول به) أي يرى أصلا جوت النفس المطلوب والمراد أنها تسلم بجوته كما عرفت في الكثرة وغيره لتصدق به الكفيل من أحضره كما في النهر أي جزم استغنى عن إخلاصه لجهل مكانه لا احتمال

ثم قال كفل على أنه بالخار عشرة أيام أو أكثر ص بخلاف البيع لأن مبنائها على التوسع (وان شرط تسلمه في وقت بعينه أحضره فنه ان طلبه) كدبر مؤجل حل (فان أحضره) فيها (والاحق به الحاكم) حين يظهره ولو ظهر هزه استدأ لا يحصى عيني (فان غاب) أمهله مدة ذهابه وإياه ولولد الحرب عيني وابن مكاف (و) لو لم يطم مكانه لا يطالب به لأنه عاجز (ان ثبت ذلك بتدقيق الطالب) زبلي زاد في البحر (أوسنة أقامها الكفيل) مستدلا بما في القضية غاب المكفول عنه فله اثنان ملازمة الكفيل حتى يحضره وحيلة دفعه أن يدعي الكفيل عليه أن خصمك غائب غيبة لا تدري فعين في موضعه فان برهن على ذلك تندفع عنه المصومة ولو اختلفا فان في نرجة البصارة معروفة أمر الكفيل بالذهاب إليه والاحق أنه لا يدري موضعه ثم في شكل موضع قلنا ذهابه إليه فطالب أن يستوفى بكفيل من الكفيل للتلافيب الاخير (ويرى) الكفيل بالنفس

عليهم به من قبلنا قالوا انما لا يظلمهم به وهو لا يظلمهم به على ما لا يظلمهم به على ما لا يظلمهم به
 تأييدا لا يظلمهم به ولا يظلمهم به على ما لا يظلمهم به على ما لا يظلمهم به على ما لا يظلمهم به
 حال ولا يظلمهم به على ما لا يظلمهم به على ما لا يظلمهم به على ما لا يظلمهم به على ما لا يظلمهم به
 ذلك فبعد الماتة كرهت من حادثة الفتوى (قوله بوجوب المكفول به) هذا سائل لبرائة تكفيل الكفيل
 بوجوب الكفيل وبراءة بوجوب الاصيل قال في الخاتمة الكفيل بالنفس اذا على الطالب تكفيل نفسه فحاش
 للاصيل برئ الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني اه قال في الصرا وأشار بقصره في
 بطلان ما على موت المطلوب والكفيل الى انما لا يظلم ببراءة الاصيل وتحملة فيه وسيد ذكره الشارح قبل كفاية
 المال (قوله اراد به الخ) كذا في المنع ولا يخفى أن التوهم باق وذلك انه قال في الخلاصة لو كفل بنفس عبد
 تحت العبد برئ الكفيل ان كان المذني به المال على العبد وان كان المذني به نفس العبد لا يبرأ ومنه فحاش اه
 ففي المسألتين المكفول به نفس العبد لكن المذني به في الاولى المال على العبد وفي الثانية رغبة العبد يقول
 المصنف ولو عبد ايوهم انه شامل للمسألتين مع انه لا يبرأ بوجوب العبد في الثانية وان تعذر تسليمه بالموت بل تميزه
 فحاش فلا بد في دفع التوهم من ان يقول ولو عبد اذني عليه مال تأمل (قوله وسيجي) اي في الباب الاتي
 ما لو كفل برقبته اي بان كان المذني به برقبته العبد وهي المسألة الثانية وسيجي المسألتان جميعا في حلالة
 (قوله وبوجوب الكفيل) اي الكفيل بالنفس لان الكلام فيه اما الكفيل بالمال فلا يظلم بوجبه لان حكمه بعد
 موته يمكن فيوفى من ماله ثم يرجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بأمره وكان الدين حالا فهو مؤجل فلا رجوع
 حتى يصل الاجل بجر وتحملة في الفتح (قوله بل وانه اوصبه بطالب الكفيل) فان سلمه الى أحد الورثة
 أو أحد الوصين خاصة فطلب في المطالبة بأحضاره بجر من البنائيع وقد يشكل عليه فوله أحد الورثة يتسب
 خصما لمست قبله عليه بجر قلت في جامع الفتوى ان أحد الورثة يصلح خصما عن المورث فيه لعله وظهر
 ذلك في حق الكل الا ان بعض حصته فقط اذا ثبت حق الكل اه وفيه يظهر الجواب وذلك ان حق المطالبة
 ثابت لكل واحد من الورثة فاذا استوفى أحدهم حقه لا يثبت حق الباقي لان له استيفاء حقه فقط وانما مقام
 مقام الباقي في إثبات حقه فافهم (قوله وقيل يبرأ) اي الكفيل بوجوب الطالب (قوله ويبرأ بدفعه الى من كفل
 له) اي انقلبه منه وبين الغرض وذلك رفع الموانع فيقول هذا خصمك فخذ ان شئت وأعطه ففعل ما اذا كان
 للتسليم وقت فله قبله ولا ان الاجل حق المكفول فله اسقاطه كالدين المؤجل اذا قضاه قبل الاجل بجر
 (قوله اي في موضع يمكن الخ) ويشترط عنده ما ان يكون هو المصير الذي كفل فيه لا عند الامام وقوله ما
 اوجه كافي الفتح وقيل انه اختلاف عصر وزمان لا جهة و زمانه في الزبلي واحترزه على قوله في رتبة
 اوسود وتحملة في النهر (قوله سواء قبله الطالب اولا) فيجبر على قبوله بمعنى انه ينزل قابضا كالفاسب
 اذا رد العين والمدين اذا دفع الدين منه بخلاف ما اذا اذله اجني فلا يجبر كايان (قوله ويبرأ بتسليمه مرة)
 الا اذا كان فيها ما يقتضي التكرار كما اذا كفه على انه كفا طلبه فله اجل شهر كما ترقرره (قوله به يعني)
 وهو قول زفر وهذا احدى المسائل التي يبقى فيها يقول زفر بجر وعدها سبعا وقال وليس هذا هو
 وقد ردت عليها مسائل وذكرها منظومة في الغضائ قال في النهر وفي الواضحات الحساسة جعل هذا رأيا
 قاسمنا من اقلوا لا زفر ونظفه وقاتلنا من من مشايخنا يقولون جواب الكتاب آه يبرأ اذا اذله في السوق
 اولى موضع آخر في المصير بناء على عاداتهم في ذلك الزمان اما في زماننا فلا يبرأ لان الناس يبيعون المطلوب على
 الامتناع عن الخسور لقلبة التسق فكان الشرط مفيدا فيصع وبه يبقى اه وهو الظاهر اذ كفت يكون هذا
 اختلاف عصر وزمان مع ان زفر كان في ذلك الزمان اه قلت فنه نظرنا لفرعكم من مسألة اختلف فيها الامام
 واصحابه وبعثوا اختلف فيها بسبب اختلاف الزمان كسافة الاكتفاء ظاهرا للعدالة وغيرها وكالسافة المارة
 انما بعد نقل النقاش ذلك من زفر كيف يتي بكلام بمقتل آه سبق على قوله والمشهد اختلاف الزمان في مدة
 يسيرة (قوله ولو سلمه عند الامير) اي وقد شرط تسليمه عند القاضي (قوله عند قاض آخر) اي غير قاضي
 الراسين كما اجاب بعضهم واستحسنه في الفتية لان أغلب مللة قال ط قلت ولا خصوص الراسين ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ابن مالك) ونص كلامه في شرحه على المجمع ولو سلمه في السجن وقد حبه

مطلب
 كفاية النفس لا يظلم ببراءة الاصيل
 بخلاف كفاية المال

(بوجوب المكفول به ولو عبدا) اراد
 بدفع وهم أن العبد مال فاذا تعذر
 تسليمه لزمه قيمته وسيجي ما لو كفل
 برقبته (وبوجوب الكفيل) وقيل
 بطالب وانه باحضاره سراج
 (لا) بوجوب الطالب بل وانه
 اوصبه بطالب الكفيل وقيل يبرأ
 وهاتية والمذهب الاول (د) يبرأ
 بدفعه الى من كفل له حيث اي
 في وضع (يمكن تحاشيته) سواء
 قبله الطالب اولا (وان لم يقل)
 وقت التكفيل (اذا دفعته اليك
 فان ابرأ) ويبرأ بتسليمه مرة قال
 سلمه اليك بجملة الكفاية اولا ان
 طلبه منه والا فلا بد ان يقول
 ذلك (ولو شرط تسليمه في مجلس
 القاضي سلمه فيه ولم يجز) تسليمه
 (في غيره) به يبقى في زماننا لتفاوت
 الناس في اعادة الحق ولو سلمه عند
 الامير او شرط تسليمه عند هذا
 القاضي سلمه عند قاض آخر جاز
 بجر ولو سلمه في السجن لوصين
 هذا القاضي اوصين امير البلد
 هذا المصير جاز ابن مالك

غير الطالب لا يبرأ لأنه لا يمكن من احتضاره مجلس الحكم وفي المحيط هذا إذا كان السجن ضمن خاص أتى في بلد
 أتراً ما لو كان ضمن هذا القاضى أو ضمن أمير البلد في هذا المصيرى وإن كان قد حبه غير الطالب لأن ضمنه
 في يد مفضل سيده حتى يجب خصمه ثم يعيده إلى السجن اه وفي البحر عن البرازية ولو ضمن وهو محبوس فله
 فيه يبرأ ولو أطلق ثم حبس ثانياً فدفعه إليه فيه ان الحبس الثاني في امور التجارة وشيوخها مع الدفع وان في امور
 السلطان وشيوخها اه وفي كافي الحاصم وإذا حبس المكفول به دين أو غيره أخذت الكفيل لأنه بقدر
 على أن يفكه ما حبس به بأداء حق الذي حبه اه اى إذا لم يمكن تسليمه كما يعلم من كلام المصنف في المزار (قوله)
 وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب نفسه هذا إذا كانت الكفالة بالأمر أى أمر المطلوب والا فلا يبرأ
 كافي السراج عن الفوائد والوجه فيه ظاهر لأنها إذا كانت بقصر أمره لا يلزم المطلوب الحضور فليس مطالباً
 بالتسليم فإذا لم نفسه لا يبرأ الكفيل نهر وفي التتارخانية لو كفل نفسه بلاء أمره فلا مطالبة للكفيل عليه
 الآن بعده فبذلك يبرأ اه وعليه فلا يتم بعد التمكن منه فله الهرب بخلاف ما إذا كانت بأمره وكذا قولهم
 له منه من الضر انما هو إذا كانت بأمره أو فاده في البحر (قوله وتسليم وكيل الكفيل) وقال وتسليم نائبه
 لكن أن أجود وأقود لأن كفل الكفيل لوسله برئ الكفيل أيضاً كافي الثانية نهر (قوله ورسوله إليه) اى
 إلى الطالب بأن دفع المطلوب إلى رجل يسله إلى الطالب على وجه الرسالة فيقول الرجل ان الكفيل ارسل معي
 هذا لاسله اليك (قوله لأن رسوله إلى غيره كالاخى) تعطيل تعهدهم قوله انه فان مفهومه أنه لا يبرأ لو كان
 رسولا إلى غيره بمجرد التسليم ومثاله كافي ط وقال الكفيل لنفسه خذ هذا وسله فلان لسله للطالب فأخذه
 الرسول وسله إلى الطالب بنفسه فانه يكون تسليم الاجنبى (قوله وفيه) اى في تسليم الاجنبى بشرط اى
 زيادة على الشرط الذي بعده قبول الطالب قال في البحر وقيد بالوكيل والرسول لأنه لو سله اجنبى بقصر امر
 الكفيل وقيل سلت اليك عن الكفيل وقف على قوله فان قبله الطالب برئ الكفيل وان سكت اه (قوله)
 ويشترط أن يقول كل واحد من هؤلاء اى الثلاثة وهم المطلوب والوكيل والرسول وهذا دخول على المتن أراد
 به التسمية على امرين أحدهما أن يقول المصنف من كفايته قد قى الكل لافى الوكيل والرسول فقط كما قد يترحم
 من عبارة المصنف حيث سكت رفظ تسليم ولا فى المطلوب فقط كما يترحم من عبارة الكفيل حيث تقدم قوله من
 كفايته على تسليم الوكيل ثانيهما أنه لا يكتفى بقصد كون التسليم عن الكفالة بل لا بد من التصريح بأن يقول
 سلت اليك عن الكفيل من كفايته فافهم لكن اقتصر في الدرر على قوله عن الكفيل وعزاه إلى الثانية واقتصر في
 البحر على قوله عن الكفالة وعبى التفتيز بالاول ومرة بالثاني فصل انه لا يلزم الجع بينهما فلو زاد الشارع كلمة
 أو بأن قال أو من كفايته لكان اولى (قوله والا لا يبرأ) اى ان لم يقل أحد هؤلاء ذلك لا يبرأ الكفيل (قوله)
 ابن كمال ومنه في التفتيز والبحر والمخ وغيرها (قوله فان قال ان لم أو اف الخ) قيد بعد الموافقة للاستحاضار عن
 البرازية كفل بنفسه على انه متى طال به سله فان لم يسلمه فقبله ما عليه ومات المطلوب وطالبه بالتسليم وبجز لا يلزمه
 المال لأن المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فذا لم تصح المطالبة لم يتمقق الجزاء الموجب لزوم المال فله يجب
 اه بجز (قوله اى أت) ومثله ان لم أدفعه اليك أو ان غاب عنك نهر (قوله فهو) اى القاتل وهو من
 قدة المقر بالمعنى لأنه انما يقول فأتا ضمن لماعله أو عندى كافي الثانية وقد ستر (قوله لماعله) أشار إلى
 أنه لا يشترط تعيين قدر المال كما يأتي وقد بقوله لماعله لأنه لو قال قالال الذي لك على فلان رجل آخر وهو أف
 درهم فهو على جاز في قول أبي يوسف وقال محمد الكفالة بالتسليم جائزة والكفالة بالمال باهله لأنه مضطرة
 إذا كان المال على غيره وانما يجوز إذا كان المال عليه استصفاً ولو كفل بنفس رجل الطالب عليه مال فزيم
 الطالب الكفيل وأخذ منه كفايته على أنه ان لم يوف به قالال الذي على المكفول به الاول عليه جاز
 وليس هذا كاذب عليه مال ولم يكفل به أحد كذا في كافي الحاكم (قوله مع قدرته عليه) صرح بهذا القيد
 الزيلعي والشمسي في شرح النقاية وكذا في الصروق والمصنف في المنع أنه قد لا يلزم لأنه إذا عجز لا يلزمه الا إذا عجز
 بموت المطلوب أو بجنونه اه (قوله فلو جاز لحبس او مرض) اى مثلاً قد دخل فيه ما إذا غاب المكفول به ولم
 يعلم مكانه فقد ستر التصريح بأن ذلك يجوز وقد علق أن شرط ضمان المال عدم الموافقة مع القدرة وحيث صرحوا
 بأن النية المذكورة بجز عن الموافقة لم تتحقق القدرة ولم يستثنوا من العجز الا العجز بموت المطلوب أو بجنونه

(وكذا يبرأ) الكفيل (بتسليم
 المطلوب نفسه) حصول المقصود
 (وتسليم وكيل الكفيل) لقيامه
 مقامه (ورسوله إليه) لأن رسوله
 إلى غيره كالاخى وفيه يشترط
 قبول الطالب ويشترط أن يقول
 كل واحد من هؤلاء سلت اليك
 عن الكفيل دور (من كفايته)
 اى يحكم الكفالة على والا لا يبرأ
 ابن كمال ليلفظ (فان قال ان لم
 أو اف) اى أت (به عند فهو ضمن
 لماعله) من المال (ففي واف به
 مع قدرته عليه) فلو جاز لحبس
 أو مرض لم يلزمه المال

فدخلت القضية المذكورة في العجز وأما ما قد متناه من الخلاصة والبرازية من أن القضية المذكورة كالوت
فقد متناه المراد أنها متناه في سقوط المطالبة في الحال لا من كل وجهه على أن ذلك مذكور في كفاية النفس والموت
هناك بسط لكفاية النفس وسقوط المطالبة بالكلية وليس هناك كفاية المال وهذا المراد بثبوت كفاية المال
الحققة على عدم الموافقة مع القدرة والموت هنا محقق لكفاية المال وثبت الضمان فإذا جعلت القضية المذكورة
كالوت بالمعنى المراد فيتم وهو سقوط المطالبة بالنفس العجز عن تسليبه لا يلزم منه ثبوت ضمان المال العلق
على عدم الموافقة مع القدرة بل يلزم عدم ثبوته تصح العجز وإن جعلت كالوت بالمعنى المراد هنا وهو ثبوت
الضمان نافي قولهم مع القدرة وقد علمت أن القضية المذكورة عجز منافع الضمان وأنهم لم يستثنوا من العجز
الالموت والجنون على أن جعلها كالوت في ثبوت الضمان خلاف ما أراد في البرازية والخلاصة لانهما إنما
ذكر ذلك في كفاية النفس المجردة عن كفاية المال وقد صرح أصحاب المتن وغيرهم بأن القضية المذكورة
مسقطه للمطالبة بالتسليم وذلك منافع لثبوت الضمان أي ضمان النفس فلا يصح الاستدلال بتلك العبارة
على كون القضية المذكورة مسقطه للمطالبة بالمال في سألنا وأما نفي كفاية النفس فقط وأما المطالبة
بالمال فهي حكم الكفاية الأخرى المعقولة على عدم الموافقة مع القدرة فإذا وجد ما علق بتسليم النفس فقط والأفلا ومع
القضية المذكورة لم نجد القدرة فلا تثبت المطالبة بالمال كما لا يخفى فإذا علمت ذلك ظهر لك جواب سادس الفتوى

٢٥٩
حاشية الفتوى

قريمان كما ينبغي لهذا الحل وهي رسلان عليهم مال وقلعهما عند زيد أربعة رجال على
أنهم لم يوافقوه بالمطولين عند حلول الأجل قال المال المذكور عليهم ثم حل الأجل وأدى زيد إلى أصحاب الدين
وطالب الأربعة بالمطولين فأحضر واحد أحدهما وبجزوا عن إحضار الآخر تركوه ما سافر إلى بلاد الحرب ولا يدري
مكانه فأجبت بأنه لا يلزم منهم المال العجز عن الموافقة بالنسبة المذكورة تعارض الحكم الشرعي بعبارة البرازية
المارة فأجبت بغيره والله سبحانه اعلم (قوله) كما أفاده بقوله الخ أي أفاده منه لأنه لا يذرك الجنون لكن
يفهم حكمه من الموت لأن المسئوق عليه تمام يكون ذريعة إلى انحصار ولا يتحقق ذلك مع الجنون كالوت
(قوله) أومات المطالب يعني بعد الفد كذا في الفقه وهذا يزول إشكال المسألة وهو أن شرط الضمان عدم
الموافقة مع القدرة ولا شك أنه لا قدرة على الموافقة بالمطالب بعد موته فإذا أخذ الموت بمباعدة الفد يكون قد وجد
شرط الضمان قبله لأن فرض المسألة عدم الموافقة بعد إكاتبه عليه الشروح بقوله في الصورة المذكورة أي
المقتضية بالفد لكن مفاده أنه لم يقيد بالفد لا ثبت الضمان بالموت مع أنه صرح في الفقه أيضا بأنه لا فرق بين المقد
والمطلق فليتمل شرأيت في كافي الحكم كقيد بقوله فثبت المكفول به قبل الأجل ثم حل الأجل قال المال على
الكفيل فهذا إنما هو لقول الفقه يعني بعد الفد (قوله في الصورتين) أي صورة عدم الموافقة مع القدرة وصورة
موت المطالب وموت الخلو وان أطل الكفاية بانفس فأنما هو في حق تسليبه إلى الطالب لا في حق المال بغير
(قوله بشرط متعارف) فلو قال أن وافيته به غدا فحل ما عطفه ثم وافي به لم يلزمه المدل لأنه شرط زومه أن
أحسن إليه كذا في منية المفتي يعني أنه تعلّق بشرط غير متعارف نهر لكن في جامع الضمان لو قال أن
وانتبه به غدا والافضى المال لم تضع الكفاية بخلاف أن لم وافيته به غدا ١٤ واستشكل في نورالعين الفرق
بين السائلين لأن قوله والافضى المال يعني أن لم وافيته به غدا قلت القاهر أن قوله والافضى والصوراب
استقاطه بدليل كلامه بالنسبة وبه يزول الإشكال تدبر (قوله لعدم الثاني) إذ كل منهما لا يتوقّف ولعله يعالنه
بحق آخر يذهب به غير المال الذي كفل به معلقا كافي الفقه (قوله لا تفقد شرطه) وهو بخلاف الكفاية بالنفس لزوالها
بالإبراء وطوبى بالفرق بينه وبين موت المطالب فأنها بالموت زالت أيضا وأجيب بأن الإبراء وضع لتصح
الكفاية فتصح من كل وجه والأفلا بخالموت أنما هو ضرورة العجز عن التسليم المقدر فتمت إذا لا ضرورة في
تقدمه إلى الكفاية بالمال كذا في الفقه نهر (قوله طلب وارثه) أي طلب وارثه من الكفيل إحضار المكفول به
في الوقت وإن مضى الوقت طلب منه المال (قوله طلب وارثه) أي إحضار المكفول به في الوقت وبالمال
بعده (قوله فإن دفعه) فخرج على قوله ولو مات الكفيل الخ (قوله قال قول الطالب) ويكون الأمر على
ما كان في البدء ولا يمين على واحد منهما لأن كلاهما مدع الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على
المدعي عندنا بغير عن تقدم القسه (قوله ولو اخفى الطالب) أي من دعي الوقت (قوله نصب القاضي

٢٥٩
في المواضع التي نصب فيها القاضي
وصكيلا بالتعجز عن الغائب
المقارري

عنه وكلامه أي فسلط الله وكذا فاشترى ما نثاره قوارى البائع أو خلف لخصم ذابته اليوم عقب الأجر
أو جعل أمره يدايه أن لم تفصل فحقها قد ثبت فالتأخر على أن القاضي يجب وكلامه الغائب في الكل
وهو قول أبي يوسف كذا في الحلية قال أو الشاهد خلاف قول أصحابنا وأغارى في بعض الزبائن عن
أبي يوسف ولو فعله القاضي فهو حسن نهر (قوله ولا يصدق الكفيل الخ) الأولى ذكر بعد قوله لانه
مكرها (قوله أذى على آخره) أفادته لا فرق بين أن بين مقدار أصلا وبين المقدار ولم بين صفته وقد
جمع بين المسألين إلا ما يجد في الجامع الصغير واتصفت في الكتري الثانية قال في التبر ولو تعة المصنف كان
أولى والخلاف الآخر جاز فيها خلافا لما هو عليه كلام الجبر (قوله لتسمع الدعوى) حله للمنفق بل أفاد
أن صحة الدعوى وقت الكفالة غير شرط (قوله أي ضلعه المائة) أي المائة التي نالها كدورة الأولى أن يزيد
مائة دينار مكرها لأجل قوله حقا وقد يكون كفل بقدر معلوم لما في كافى الحاكم من أنه لو كفل بنفسه على أنه
أن لم يوف به بعد فغلبه ما لطلب عليه من شيء لم يوف به في الغد وقال الكفيل لشيء عليه ما تقول له مع
يمينه على عله وكذلك إذا أقر الكفيل بيمينه والمطلوب بما تسمع المطلوب على نفسه ولم يستقر على الكفيل
ولو قال ضلعه من المال ما أتبه المطلوب فأقر المطلوب بألف قال الكفيل ضمن لها ولو قال ضلعه ما أتبه الطالب
وأذى الضار فأقر به الطالب فاقول للكفيل مع يمينه على عله أه (قوله ضلعه المائة) هذا قول الأمام
والثاني أصرا وقال محمدان لم يمينها ثم أذى وبينها لا تلزمه وتغما في النهر (قوله أتا بالينة الخ) تابع فيه
صاحب التبر وكأمة أخذه عما يأتي من السراج من اشتراط اقرار المدعي عليه بالمال والينة مثل الأقرار ولكن
هذا مخالف لكلام المصنف وغيره من أن القول للمدعي كإياني (قوله والقول له أي للكفيل) عبارة
المصنف المنع أي للكفول له وهي الصواب وقد تبع الشارح الدرر وأعرض في العزيمة بقوله هذا هو ظاهر
والصواب للمدعي أماد راية فلا قولهم لانه يذبح العصة يشهد بذلك فان ادعاء العصة لا يوافق مدعاه وإنما
رواية تقوله في معراج الدراية ويكون القول له في هذا البان لانه يذبح العصة والكفيل يذبح الساذكر
والذخيرة أه وفي غاية البان ويقل قول المدعي أنه أقر بذنبه عند الدعوى لانه يذبح العصة أه مافي العزيمة
وفي الهية فإذا بين المدعي ذلك عند القاضي ينصرف بيانه إلى إبداء الدعوى والملازمة فظهر صحة الكفالة
بالتقص والمال جميعا ويكون القول قوله في هذا البان لانه يذبح صحة الكفالة أه ومثله في شرح الجامع
الصغير لقاضي خان فعند العبارات صريحة في المراد وهو ظاهر عبارات المتن والهداية (قوله وكلام
السراج يفي الخ) وذلك حيث قال ولو أذى على رجل أضافا فأنكره فقال له رجل لم أوافق به عند أهني على
فلم يوف به بعد لا يلزم شيء لأن المكفول عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف الكفيل بها أيضا فصار هذا
مالا معقلا فظهر لا يجوز أه (قوله فليزور) لا يعني أن مافي السراج لا يعارض مافي مشاهير كتب المذهب
التي ذكرناها وقال السامحاني الذي تعزى أن يجعل مافي السراج على قول محمد وتقول أبي يوسف ثانيا أه
وهو ظاهر ولا يقال أن قول السراج فأنكره يفيد التوفيق يحمل كلامهم على أنقرار لانه خلاف ما فرض
به المسألة في كافى الحاكم من كون الكفيل والمطلوب مستكرين الحال (قوله في دعوى حذوقود) قيد
بالدعوى لأن الكفالة بنفس الحد والقود لا يجوز إجماعا كإياني إذا لا يمكن استخاذهما من الكفيل وقيد
بالنقص لانه في النقل والجرحة خطأ يجبر على الكفيل إجماعا لأن الموجب هو المال نهر (قوله مطلقا)
أي في حقه تعالى أو حق مبد وهذا رابع لقوله حذو الأولى ذكر عقبه (قوله وسرقة) هذا الحق
القرائني "بوجه من حقوق المباد لكون الدعوى فيه شرطا بخلاف غيره لعدم اشتراطها بجر قلت
قد صرح به الحاشي في الكافي حيث قال ولو أذى رجل قبل رجل أه سرق ما لانه وقال يتيق حاضره أه
يؤخذة كفيل بنفسه ثلاثة أيام ولو قال قد قمت منه السرقة ولكني أريد أن أقدم الحد لم يؤخذ منه كفيل ثم
قال وإذا أقام شاهدني على السابق وعلى السرقة وهي بعينها في يده لم يؤخذ منه كفيل ولكن يجب وتوضع
السرقة على يدي عدل حتى يركى الشهود أه قلت والظاهر أنه يجب ولا يكفى في الثانية لانه صار معها بشام
الينة قبل التركة والتمه يجب كإياني وفي الأولى لم يجب لأن الحبس عقوبة فلا يستعملها قبل الشهادة (قوله
كتمزير) قال في الكافي لو أذى رجل قبل رجل يتيق شفعة فيه أقر به وقال يتيق حاضره آخذة منه كفيل بنفسه

قوله لا فرق بين أن بين الخ هكذا
جنطه ولعله سقط من قوله حرف
التنق والاصل بين أن لا بين الخ
تأمل أه معصيه

أه قوله أي ضلعه المائة هكذا
جنطه بغير الغيبة والذي في نسخ
الشارح التي يذبح أي ضلعه المائة
بغير السكام وليزور أه معصيه

ولا يصدق الكفيل على الموافة
الأبجعية (أذى على آخر) حقا
هني أو (مائة دينار وبينها)
أجدة أم يذبح أم شرفية تصح
الدعوى (فقال) رجل المدعي
دعه فأنا كفيل بنفسه و (أن لم
أوافق به بعدا فعليه) أي فعل
(المائة فليزور) الرجل (به بعدا)
فعلية المائة التي بينها المدعي
أما بالينة أو بأقرار المدعي عليه
وتصح الكفالة لانه إذا بين
التقص البان بأصل الدعوى
فتبين صحة الكفالة بالنسب فترتب
عليها الثانية (والقوله) أي الكفيل
(في البان) لانه يذبح صحة الكفالة
وكلام السراج يفيد اشتراط اقرار
المدعي عليه بالمال فليزور (لا يجوز)
المدعي عليه (على إعطاء الكفيل
بالتقص في) دعوى (حذوقود)
مطلقا ولا يجوز في قود وحذوق
وسرقة كتمزير

الحق له ان لا يمس بحقوقهم من حقوق الناس الا ترى انه لو عاينه وتركه جازم قال وان اقام عليه شاهدان
بالشبهة لم يحبس ولكن يؤخذ منه كقول نفسه حتى يسأل عن اليهود فان ذكروا عزره القاضي أسوا ما وان
رأى ان لا يضره وان يحبس اما معقولة فعل وان سكان الذي عليه وجلاعه وموخر استصفت أن
لا يحبس ولا عزره اذا كان ذلك أول ما فعل اه (قوله لانه حق آدمي) ظاهره ان ما كان اى من التعزير
من حقوقه تعالى لا يجوز به التكفيل كالحق بغير (قوله والمراد بالبيع) اى على قوله ما كان فى العزم (قوله
اللازمة) اى بان يدور معه الطالب حيث دار كليا فيجب عنه واذا أراد دخول داره فان شاء المطلوب ادخله
معه ولا يمنع الطالب عنه نهر (قوله جاز) لانه لا يمكن ترتيب موجه عليه لان تسليم النفس فيها واجب
فيطالب به الكفيل فيقتضى الضم هداية قال فى الفقه ومقتضى هذا التعليل صحة الكفالة اذا سمع بها فى الحدود
انحصار لان تسليم النفس واجب فيها لكن نص فى القواعد ان الجزاءية على أن ذلك فى الحدود والى للعباد فيها
حق كحق النصف لا غير اه نهر وفى الصرقة مثناه لا يجوز نفس من عليه فى الحدود والخاصة (قوله وظاهر
كلامهم) اى حيث اقتصر وعلى هذه الثلاثة وقد احتملنا التصريح به فى الفقه عن الجزاءية وذكر قبل ذلك
أيضا حيث قال بخلاف الحدود والخاصة حقا لله تعالى كذا فى الشرع لا يجوز الكفالة وان طابت نفس الذى
عليه باعقاه الكفيل بعد الشهادة وبها لما ذكره وجهه (قوله فليكن التوفيق) اى فليكن ظاهر كلامهم
الذكور توفيقا بين ما ذكره المستحسن أنه لو أعطى كفيل برضاء جاز وبين ما سيجى به جعل ما هنا على حقوق
العباد وما سيجى على حقوقه تعالى لكن فيه ان الكفالة بنفس الحد لا تصح مطلقا لان حد السرقة وان كان ملغيا
بحقوق العباد كما مر لكن اذا قال قبض السرقة وقال اريد إقامة الحد لم يؤخذ به كقولهم لا تظهر ان
يكون مراده ان ما سيجى من قولهم لا تصح بنفس حد السرقة وهو التوفيق بينه وبين ما هنا من أنه لو أعطى كفيل
برضاء جاز فان ذلك انما لا تصح بنفس الحد والقود وما هنا من الجواز فى دعوى الحد والقود كما اشار اليه
أن لا حد حال فى دعوى حد قود (قوله ولا يحبس فيها) اى فى الحدود والقصاص (قوله يعرفه القاضي
بالعدالة) اى خلاصتها الى تعديده (قوله لان الحبس للتمتع مشروع) اى والتمتع ثبت بأحد شطرى
الشهادة اعداد أو بالعدالة فقه وهذا جواب عما قد يقال الحبس أقوى من الكفالة فاذا لم يؤخذ بالادنى
كيف يؤخذ بالأقوى فاجاب بأن الحبس للتمتع بالعدالة اتمامه السامع (قوله وكذا تعزير المتهم) اى
فى غيره من المسألة والأقوى أيضا من تعزير المتهم فان الحبس من انواع التعزير وعبارة العزم وكلامهم هذا يدل
ظاهرا على أن القاضي يميز للمتهم وان لم يثبت عليه وقد كتبت فيها رسالة وحاصلها أن ما كان من التعزير من
حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل اذا أخبر القاضي عدل بذلك عزره وتصريحهم هنا
بحبس المتهم بشهادة مستورين او عدل والحبس تعزير اه ملخصا وحاصله جواز تعزير المتهم فخاصه من
حقوقه تعالى وبذلك عليه ما قد مثناه أعياض الكافي من جواز حبه اذا اثبت البينة على السرقة حتى ترك
اليهود بخلاف ما اذا اثبت على شقه فانه يكفل ولا يحبس الا بعد تركهم فحينئذ يضرب ويحبس (تنبيه)
أورد فى التهران تعزير القاضي المتهم وان لم يثبت عليه ميق على خلاف الحق به عندنا لأن من لا يمس
القاضي أن يقضى بجله ثم أجاب بأن الخلاف فيما كان من حقوق العباد أما فى حقوقه تعالى فيقضى فيها بجله
انضا قائم قال تعالى يكتب من المصالح فى حق انسان فان لمساكم أن يعقد من العدول ويصل عوجه فى حقوقه
تعالى اى ملخصا قلت وهذا خاص بالتعزير لان قضاء بجله فى الحدود والخاصة لا يصح انضا كما مر به
فى الفقه قبل باب التكفير وكذا فى شرح الوهبانية للشيخ نيلانى وبزعمه فى شرح ادب القضاء بلا حكمة خلاف
ثم أجاب به فى التهر غير صحيح وسيأتى علم الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى فى باب كذب القاضي الى القاضي
(قوله الذى أربع) استثناء من قوله لا يلزم احدا (قوله كليل نفس) اى عند القدرة أشبه (قوله
وصمان حاضر) اى اذا اخبر رجلا من المسجونين بحبه القاضي دين عليه فارب الدين أن يطلب الجمان
باحضاره كفى القسنة أشباه وقد أحضار اذ لا يلزمه الدين لعدم موجه (قوله والاب فى صورتين)
الأولى الاب اذا أمر أجنبيا بضمان أنه قطعه الضامن منه الثانية تاذى الاب مهر اقمته من الزوج فاذا
الزوج أنه دخل بها ومطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج فى حوائجها أمر القاضي الاب باحضارها وكذا

لا نه حق آدمي والمراد بالخير الملازمة
للاحبس (ولو أعطى) برضاء كفيل
فى قود وقد وسرقة (جاء) انما
ابن كمال وظاهر كلامهم أنها
فى حقوقه تعالى لا يجوز نهر
قلت وسيجى أنها لا تصح بنفس
حد قود فليكن التوفيق (ولا يحبس
فيها حتى يشهد شاهدان
مستورين أو) واحد (عدل) يعرفه
القاضي بالعدالة لان الحبس
للمتع مشروع وكذا تعزير المتهم
بغير (قود) لا يلزم احدا احضار
أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته
لسمع دعوى عليها الا فى أربع
كليل نفس وصمان حاضر والاب
فى صورتين فى الاشباه

مطلب

فى تعزير المتهم

مطلب

لا يلزم احدا احضار احد الا فى أربع

اربع

لواذى الروح عليهما آخر والا ارسل اليها ايماناً منته ذكره الولوالجي اشياء قلت والمقصود من طلب
 احتسابها ان يسألها القاضي عن دعوى الروح انه دخل بها فان أثبت ذلك أجبرها القاضي على الصبر اليه
 الروح وان أنكرت فاقول قولها كدافى الولوالجية وهكذا فهمته قبل أن أراه وقد تعالى الحد فظهر هذا
 منجى على القول بأبعد المدخول بها رضاها ليس لها منعت نفسها لقض المهر (قوله الاب يطالب باحضار
 طفل اذا تقيب) اي اذا كان مأذوناً في التصارة وطلب من رجل أن يفتنه فافهمه وهدءه غير الاولى من الصورتين
 السابقتين وقتما عن الكافي وكذا قال في جامع الفصولين من الاحكامات لوقيب الغلام وأخذ الكفيل
 أباه الغلام وقال أنت أمرتني أن أفتنه فخلصني فان الاب يؤخذ به حتى يحضر ابنه اذا صلى في يده وتديره
 وكذا قالوا ان الصبي المأذون لو أعطى كفلاً بنفسه ثم تقب الصبي فان الاب يطالب باحضاره بخلاف اجنبي
 قال اكفل نفس زيد وكفل فغاب زيد قالاً حر بالكفالة لا يطالب باحضار زيد لانه لم يكن يده وتديره اه
 (قوله وفيها) اي في الاشياء (قوله باحضار المذني) بالفتح اي المذني به اذا كان منقولا (قوله وكذا
 المذني عليه) اي بأخذ من المذني عليه كفلاً بنفسه اذ ابرهن المذني ولم ترك شهوده أو تأمهم واحداً اودى
 وقال شهودي حضور ولا يصير على اعطاء كفلاً بالمال اشياء (قوله الا في اربع الخ) عبارة الاشياء
 ويستثنى من طلب كفله نفسه اذا كان المذني عليه وصياً أو وكلاً ولم يثبت المذني الوصاية والوكالة وهما في
 أدب القضاء للخصاف وما اذا اذني بدل الكفاية على مكاتبه اود بتأخيرها وما اذا اذني العبد المأذون الغير
 المأذون على مولاه بتأخيرها ما اذا اذني المكاتب على مولاه والمأذون المأذون فانه يكفل كدافى في الحاتم
 اه (قوله اذا لم يثبت المذني الوصاية والوكالة) لان المذني عليه اذا أنكر كونه وصياً أو وكلاً لم يكن خصماً
 عن الميت أو الغائب بل هو اجنبي فاذا قال المذني عندي بيعة على كونه وصياً أو وكلاً لم يرضه كفيل من
 المذني عليه بنفسه لان الوصاية أو الوكالة ليست حقاً على المذني عليه أما لو ثبت ذلك وأراد أن يثبت دينه
 على الميت أو الموكل فقد صار المذني عليه خصماً فاذا قال للقاضي في بيعة حاضرة في المصر فغلبت كفلاً بنفسه
 الى ثلاثة ايام مثلاً فانه يبيعه هذا ما ظهر في تقرير هذا المحل (قوله لا يصير على الكفيل) وفي ظاهر الرواية
 يصير كما لا يصير على اعطاء الكفيل وان كان المال حراً ط عن حاشية أبي السعود (قوله الا اكفيل النفس)
 فان الطالب اذا أنكر أنه لا حق له قبل المكفول به فان أحاطة قال له أن يأخذ الكفيل به الا ترى أنه يكون
 وصياً يثبت عليه أو وكلاً في خصوصه كافي (قوله وأما كفالة المال الخ) معطوف على قوله وكفالة النفس
 قال في شرح المتن وزاد بعضهم الكفالة تسليم المال ويمكن دخوله في المال فلا يحتاج إلى جعله قسماً ثالثاً فأمثل
 اه وهو ظاهر ما في الصرع التثنية له مال على رجل فقال رجل للطالب فثبت لك ما عني فلان أن اقضه
 وأدفعه لك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده انما هو على أن تقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا
 معاني كلام الناس ولو غضب من مال رجل ألفاً فقامه المصوب منه وأراد أخذه فانه فقال رجل لا تقاضاه
 فأناضمن لها أخذها وأدفعها لك لزمه ذلك ولو كان الغائب استهلك ألفاً وصارت ديناً كان هذا الضمان
 باطلاً وكان عليه ضمان التقاضي اه فلهذا لا تقاضاه لا تكون كفالة نفس المال بل تقاضاه وهذا اذا يذكره
 مع اتفاق جامع الفصولين قال دينك الذي على فلان أن أدفعه لك أما سلمه أنا فاقضه لا يكون كفلاً ما لم يكن
 بلفظة تدل على الاتزام ثم قال لو أني بهذه اللفاظ عن الأبرص كفلاً ولو مطلقاً كفوله لم يؤخذ فأننا اؤدى فأننا
 أفرع بصير كفلاً اه وقد علمنا بأن كفالة المال ضمان كفالة نفس المال وكفالة تقاضاه ومن الثاني
 الكفاية تسليم عين كأمارة ونحوها كما في ومنه أيضاً قوله ولو غضب من مال رجل الخ لان دراهم الغائب
 تبين فيجب ردعيه ولو فاقعة بخلاف ما اذا هلكت لانها تصير ديناً فلا تقع الكفالة بدفعه بل بصير كفلاً
 بالتقاضي وبه ظهر الفرق بين المسألتين (قوله قسمه) الحلقه فعل ما اذا كان الاصيل مطالباً بالآلة
 أولاً قسم من العبد المحمور بما يميزه بعد الصق باستهلاك اقرض وطالب الكفيل الا أن كالوفس القاضي
 المأذون به كفيل فان المطالبة تتأخر عن الاصيل دون الكفيل كما في التثنية ثمر وشمل كفالة المال عن
 الاصيل وعن الكفيل بأن كفله عن الكفيل كفيل آخر جماعي الاصيل كما تقدمنا قول الباب عن الكافي وقال
 في الصبر اخلق حصتي فشم كل من عليه المال حراً كان او عبداً مأذوناً او محبوا وصياً او بالفسار جلاً او امرأَةً

وي حاشيتها لا من المستف معزياً
 الاحكامات العادية الاب يطالب
 باحضار طفله اذا تقيب وفيها
 انقاضي بأخذ كفلاً باحضار
 المذني وكذا المذني عليه الا في
 اربع مكاتبه ومأذونه ووصي
 ووكيل اذا لم يثبت المذني الوصاية
 والوكالة وفي شرح المجمع عن محمد
 اذا كان المذني عليه معزراً
 لا يصير على الكفيل ولو كان غريباً
 لا يصير اتصافاً بل حقه في العين
 فقط اه براء الاصيل يبرأ الكفيل
 الا كفيل النفس اذا قال
 لا حق لي قبله ولا لموكل ولا لبيته
 أما وصيه ولا لوقباً ما تولى
 فينبذ براء الكفيل اشياء
 (و) أما (كفالة المال) (ف) قسمه به

مطلب
 كفالة المال

مطلب
 كفالة المال ضمان كفالة نفس
 المال وكفالة تقاضاه

مسلم كان أو فتيلا أو من له المال لكن في البرازية الكفاية للصبي الناجر صحة لانه تبرع عليه والصبي العاقل
 ضرر الناجر وروايتان اه وذكرا الحكم الشهيد أن الجواز قول أبي يوسف وفي التنازلية إذا دخل رجل لصبي
 أن كان الصبي الناجر صاعضا به وقوله وإن كان مجعرا فإن قيل عنه وله أو أجني وأجابوا به بأن وإن لم
 يحاط به وفي ولا أجني بل الصبي فقط فعلى الخلاف اه قلت والظاهر أن مبنى الخلاف على أنه هل يشترط في
 الكفاية القبول أو الخلق ولو من فضولي وعند أبي يوسف لا يشترط وسأني اختلاف التعصيم وقد صرحوا
 بأنه يصح ضمان الولي مهر الصغيرة وسأني تمام الكلام عليه (قوله ولو المال مجهولا) لا يتناها على التوسع
 وقد أجمعوا على صحها بالدلالة مع أنه لا يعلم كم يستحق من المبيع نهر وبأن في المتن أربعة أمثلة للصعول
 وفي القبح وما توضع به من أنه لو قال كلفت لك بعض مال علي فقلان فإنه لا يصح ممنوع بل يصح عندنا والخصار
 للضامن ويلزمه أن ينأي مقدار شراء اه وفي المهر عن البدائع لو كفل بغير رجل أو بماله وهو أوف
 جاز وعليه أحدهما أي أحاشاء اه ومثله في الكافي (قوله إذا كان ذلك المال دينيا حصصا) يأتي قسمه
 ودخل فيه المسلم فيه قصص الكفاية به كعز الحاقوف في الحشر التكملة ويشترط أيضا أن يكون الدين دينيا
 كافتحه أول الباب (قوله كاسيحي) في قوله ولا للشرطين مشترك فهذا دين صحيح لا تصح به الكفاية (قوله)
 لأن قسمه الدين قبل قبضه لا يجوز لأنه إما أن يكفل نصفًا مقدرا فيكون قسمه الدين قبل قبضه أو نصفًا ناشئا
 فيصير كفضل لنفسه لأن له أن يأخذ من المقبوض نصفه كافي التهر عن المخط (قوله والاق مسافة النفقة المقررة)
 ما قبل هذا الاستثناء وما بعده استثناء من صريح قوله إذا كان دينيا حصصا وهذا استثناء من مفهومه فإنه يفيهم
 منه أنه إذا كان الدين غير صحيح لا تصح الكفاية فقال الأق مسافة النفقة المقررة فإنها تصح الكفاية به مع أنها دين
 غير صحيح لسقوطها بوجوب وطلاق وهذا إذا كانت غير مستدانة بأمر القاضي والأفهي دين صحيح لا ييسقط
 بالانقضاء أو الإبراء والمراد بالنفقة ما تزو بها بالتراضي أو بغيره القاضي ونص الكفاية أيضا بالنفقة المستقبلة
 كما يذكرونها الشارح بعد ما طرعت من أنها لم تصد دينيا أصلا وأما ما قدمه أول الباب من أنها لا تصح بالنفقة قبل الحكم
 فمفهوم على المناسبة لأنها لا تسقط بالنيق إذا كانت مقررة بالتراضي أو بغيره القاضي كآخره هناك
 (قوله والاق بدل السعاية) أي إذا اعتق بعضه موسى في بانيه وفي كافي الحاكم والمسئوس في بعض قبته بعد
 ما عتق بغيره المكاتب في قول أبي حنيفة لا يجوز كفارة أحد عنه بالسعاية وكذا في المعتق عند
 الموت إذا أخرج من الثلث فقله بالسعاية وأما الحق على جعل فهو معتزة المهر وأكفالة للموتى بالعلم منه
 وغيره جائزة اه (قوله فلفز أي دين صحيح الخ) فقال هو بدل السعاية وكذا الدين المشترك كاعلمه قال
 في التهر فأن قلت دين الزكاة كذلك ولا تصح الصكفاة به قلت إنما تصح لانه ليس دينيا حقيقة من كل وجه
 اه قلت وفي قوله كذلك فلفز لأن الدين الصحيح ما لا يسقط بالالاداء أو الإبراء ودين الزكاة يسقط بالموت ولا بد
 المال فلا بد السؤال من أصله (قوله وأي دين ضعيف) هو دين النفقة (قوله ولو حكا) أي ولو كان
 الإبراء حكا ط (قوله بفعل) الباء السببية ط (قوله فيسقط دين المهر) الأولى فدخل دين المهر المارضا
 بمطاعها ط (قوله للإبراء الحكمي) لأن تصدقها ذلك قبل الدخول يسقط المهر فافكتنا أبرأ منه لكن
 بقى أن المهر يسقط نفسه بالطلاق قبل الدخول أبرأ من نصف المهر لانه بطلان سقط عنه لا عنها وقد يجاب بأن المهر
 واجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه برفقها أو تقبلها إليه أو تنصفه بطلاقها قبل الدخول وتنا كذا لزوم
 تمامه بالوطء ونحوه حتى أنه بعد تنا كده بالدخول لا يسقط وإن كانت الفرقة من قبل المرأة كالنفي إذا تنا كده
 ببعض المبيع كافتقاره في باب المهر وقد صرحوا هناك بصحة كفارة ولي الصغيرة بالمهر وكذا كفارة وصكيل
 الكبيرة ولم يبقه وهو يكون بعد الدخول ووجه ذلك وأقده تعالى أعلم أن احتمال سقوطه أو سقوط نصفه لا يشتر
 لانه بعد السقوط يظهر براءة الكفيل كالإبتر احتمال سقوطه عن المبيع باستحقاق المبيع أو بغيره بما رغب
 أو شرط أو بغيره فإن الكفيل به يبرأ من الكفاية مع أن الفتي من العقد كان دينيا صحيحا يصدق عليه أنه لا يسقط
 بالالاداء أو الإبراء أي لا يسقط إلا بذلك ما لم يبرضه مسقط ناسخ حكم العقد وهو لزوم الفتي لانه بأحد هذه
 الأشياء يظهر أن العقد غير ملزم للفتي في حق الصادقين فكذا عقد النكاح يلزم به تمام المهر بحيث لا يسقط

ولو المال (مجهولا إذا كان)

ذلك المال (دينا حصصا) إذا كان
 الدين مشتركًا كاسيحيه لان قسمه
 الدين قبل قبضه لا يجوز
 والاق مسافة النفقة المقررة
 مع أبحاثه بوجوب وطلاق اشياء
 وكانهم أخذوا فيها بالاحسان
 الصالحة لا بالقياس والاق بدل
 السعاية عند بزازية وكمكانا
 الحق بدل الكتابة والانه لا يسقط
 لانه لا يقبل التبرع بغير أي دين
 صحيح ولا تصح الكفاية به وأي دين
 ضعيف وتصح به (و) الدين الصحيح

(هو ما لا يسقط بالالاداء أو الإبراء)
 ولو حكا بفعل يلزم سقوط الدين
 فيسقط دين المهر بمطاعها لا بغير
 الزوج للإبراء الحكمي ابن كمال

الاباء او الابراء ما لم يرض له سقط كله اوضعه لانه انعدم من اصله محققا لسقوطه بذلك المسقط فاذا
عرض ذلك المسقط تميز انه لم يبيع من اصله بخلاف سقوطه بالاداء او الابراء فانه مقتصر على الحال وبهذا
التعريف ظهر انه لا حاجة الى ما قلناه من ابن كمال فاعتبر ذلك وقد اجمد (قوله) فلا تصح بدل الكتاب (كذلك) ولا تصح
الكفاة بالدية كما في الخلاصة والبرازية وفي القاهرية واعلم ان الكفاة يبدل الكتاب والدية لا تصح اه وتحتها
في التتارخانية عن الظاهرية ولم يتصل فيه خلافا وتحتها صاحب القول عن الخلاصة روى ولعل وجهه ان
الدية ليست دينا حقة على العاقلة لانها انما تصيب اولاد على القائل ثم على العاقلة بطريق التصديق والمعاونة
والظاهر انها لو وجبت في مال القاتل كما لو كانت باعترافة تصح الكفاة بها قاتل وفي كافي الحاكم قال ان قتلت
فلان خطا فانا ضامن لم يترك قتله فلان خطا فهو ضامن بدية (قوله بالتخيير) بدل من قوله بدونهما واصل
ان عقد الكتاب عقد غير لازم من جانب العبد فانه ان يسقط باسقاط هذا الدين بان يبيع نفسه متى اراد فلم يكن
دينا صحيحا لان العبد من اصله لم يفتد من ابدل الكتاب لانه دين للسيد على عبده ولا يصح السيد على
عبده دينا ولا الدليس له حصة به فظهر الفرق منه وبين المهر والقرن قد بر (قوله ولو كفل) اى ضمن بدل
الكتاب (قوله يبيع الخ) هذا ذكره صاحب التبر (قوله وسيجي) اى ضد قوله وبالعهدة وبالخلاص
(قوله قد اتى) هو اذ احب ان يبيع على ذلك لعلنا انفسد الاول الا اذا كان المراد الرجوع على الخ لانه
دفع له مالا على غير ارضه فانه حينئذ عده وحينئذ فلا حاجة الى انفسد الاول الا اذا كان المراد الرجوع على الخ لانه
تأمل ثم رأت بعض المحققين ذكر نحو ما قلناه (قوله بكذا الخ) اشار الى ان الكفاة بالمال لا يكون به
ما لم يدل عليه دليل والا كانت كفاة نفس والى ان سائر الفاظ الكفاة المارة في كفاة النفس تكون كفاة ماله
ايضا كما سترناه مثال ذلك والى ما في جامع الفصولين من انه لو قال بكذا الذي في فلان انا ادفعه الى انا اسلمه انا
اقبضه لا يصح كفا ماله بكم بكذا تدل على الالتزام بقوله كفلت فثبت على الخ وقد عناه في سائر انا
ادفعه الخ لو اني بهذه اللفظ مضى لا يصح كفا ماله ولو لم يعلق كقوله لم يردنا فاذى انا ادفعه ماله كفا
(قوله بكذا الخ) قال في العبر وسأني أنه لا يضمن البرهان ان له عليه كذا او اقرار الكفل والا فقول
لعمري عهده اه وقد منع الفتح صحة الكفاة بكذا بعض ماله عليه ويحرم الكفل على البان (قوله وهذا
يسمى ضمان الدرك) بفتحين وسكون الراء وهو الرجوع بالنفس عند استحقاق المبيع وغناه في العبر وشروطه
ثبوت الفرض على البائع والقضاء كما سذكره المصنف آخر الباب وبأن يسله (قوله وما يبيع فلا نفعي)
مستوفى على قوة بكذا فهو متعلق ايضا بصحة لاعي قوة بكذا فلا يتناسب جعل ما شرطه جواها قوله
فعل (قوله وكذا قول الرجل الخ) في الخلاصة نقل لغيره ادفع في فلان كل يوم ودعها على أن ذلك على
ندفع حتى اجتمع عليه ماله كثير فقال الا حرم اريد جميع ذلك كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما يبيع فلا نفعي
على يلزمه جميع ما يبيع وهو كقوله لاهم اء الفرك كفلت بالتفقة ابدأ يلزمه التفقة ادا مادامت في نكاحه
ولو قال لها مادمت في نكاحه فنفقت على فان مات أحدهما ازال النكاح لا تبقى التفقة اه وقد عناه في
النفقات لزوم الكفل نفقة المدة ايضا (قوله وما غصب فلان) وكذا ما اتلف كل المودع فعل وكذا كل
الامانات جامع الفصولين (قوله ما هنا شرطية) اى في قوة ما يبيع وما غصب (قوله اى ان يابعت
فعل لما اشترته) ارا ديان امرين كون ما مجرد الشرط مثل ان تكون المصقول به الفلن لا المبيع بقية
التبديل وبعبارة اخرى ان يطرق المقصود حيث قال اى ما يبيع منه فاني ضامن لفنه لا لما اشترته فاني ضامن
للمبيع لان الكفاة بالمبيع لا تجوز كما سباني ثم قال وما في هذه الصور شرطية معناه ان يبيع فلا يكون
في معنى التبديل اه وما كتبه هنا لا يبقى ما فيه على من تأمله فافهم (تنبيه) قد اقتيد الرمي وهو
لما في العبر عن البرازية قال بايع فلان على أن المصلي من خبر ان فعل لم يصح اه قال انشيد الرمي وهو
صرح بان من قال استأجر طاحونة فلان وما املك من خبر ان فعل لم يصح روى واقعه انشوى اه (قوله
لما سيجي) اى في قوة ولا يصح قبل قبضه وهذا في البيع الصحيح وسباني تمامه (قوله بلان يبيع الخ)
تصريح بقبول دلالة وبعبارة التبر هكذا وفي الكل يشترط القبول الآمن في البرازية قال طليح من غيبه مرفا فم
يفرضه فقال رجل ان فرضه فانا ضامن فافرضه في الحال من غير ان يقبل شعله صريحا بضم

(قوله تصح يبدل الكتاب)
لانه يسقط بدونهما بالتخيير ولو
كفل وأدى رجع بما أدى
يجوز يبيع لو كفل بأمره
وسيجي قد اتى بكذا متعلق
بصح (عنه بآلف) مثال المعلوم
(د) مثل المجهول بأربعة أمثلة
(بآلف) عليه وعاد ركعت في هذه
(البيع) وهذا يسمى ضمان الدرك
(وما يبيع فلا نفعي) وكذا قول
الرجل لاهم اء الفرك كفلت الخ
بالتفقة ابدأ مادامت الزوجية
خاتمة غيبه (وما غصب فلان
فعل) ما هنا شرطية اى ان يابعت
فعل لا ما اشترته لما سيجي
ان الكفاة بالمبيع لا يجوز بشرط
في الكل القبول اى لولد له بان
يأبعه او غيبه منه لئلا يمر

ممكن هذا القدر اه وخبري ان يكون ما يابيت قلانا وما غصبك فعل كذلك اذا بايعه واغصب منه المال
 اه مافي النهر قلت ما ذكر في المباحة صحيح بخلاف الغصب فان الطالب مغضوب منه فكيف يجوز كون
 الغصب قبولاً له للكفاية لان الغصب فعل غيره اما المباحة فهي فعله فاداه عليها في الحال يصح كونه قبولاً
 منه فانهم (قوله الا في كمال) هذا ما مضى عليه النبي وابن الهلهم قال في الفتح لان المعنى ان يابيته فعل
 ذلك المبيع وان ذاب لك عليه شيء فعل وكذا ما غصبك فعل واذا صحت فعله ما يوجب المباحة الاولى فلو
 بايعه مرة بعد مرة ولا يبرزه من المباحة الثانية ذكر في المحرر عن أبي حنيفة فصا وفي نوادر أبي يوسف مرواية
 ابن جماعة بزمه اه (قوله وتبيل يزم) اي في ما مثل كذا وكذا الذي (قوله الا في اذ) اي ونحوها
 مما لا يد التكرار مثل متى وان قال في النهر وفي المبوط لو قال متى واذا وان يابيت بزمه الاولى قط
 بخلاف كلاً ما اه وزاد في المحيط الذي اه ومقتضى ما مر من الفتح ان مافي المبوط مرواية عن أبي يوسف
 وان الاولى قول الامام ومثل ط التصريح بذلك عن حاشية سري الدين علي الزليفي عن المحيط وغيره لكن
 مافي المبوط هو الذي في كافي الحاشية لم يذكر فيه خلافاً فكان هو المذهب والحاصل الاتفاق على اخادة
 التكرار في كلاً على عدمه في اذ ومتى وان وبخلاف في ما (قوله وعليه القهستاني والشرنبلاني)
 ومضى عليه ايضاً في جامع القصولين (قوله ولورجع عنه الكفيل الخ) في الزاوية بتعال المبوط ولورجع
 من هذا الضمان قبل ان يسيه ونهاه عن مبايعته لم يزمه بعد ذلك شيء ولم يشرط الوالوي تنهيه عند الرجوع
 حيث قال لو قال رجعت عن الكفاية قبل المباحة لم يزم الكفيل شيء وفي الكفاية بالذوب لا يصح والفرق
 ان الاولى مبنية على الامر دلالة وهذا الامر غير لازم وفي الثانية مبنية على ما هو لازم اه وهو ظاهر غير
 اي لان قوله ظلت لك بتأديب لك على ما يأت لك عليه القضاء كفاية بمقتضى لازم بخلاف مبايعته
 فانه لم يتحقق بعد سبيله مافي الجرح من المبوط لان لزوم الكفاية بعد وجود المباحة وتوجه المطالبة على الكفيل
 فاما قبل ذلك فهو غير مطلوب شيء ولا متردد في شيء بل يصح رجوعه ونهيه ان بعد المباحة انما اوجبا المال
 على الكفيل دفعاً للفرع من الطالب لانه يقول انما عقدت في المباحة معه كفاية هذا الرجل وقد اذع هذا
 الفرع حين نهاه عن المباحة اه (قوله وبخلاف ما غصبك الناس الخ) مرتبط بالمتن قال في الفتح يقول
 قلانا ليس المراد المكفول عنه معلوماً في جهاته تنفع جهة الكفاية اه وقد ذكرنا شرح مستمسك في الاولى
 جهاته المكفول عنه وفي الثانية والثالثة والرابعة جهاته المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهاته المكفول
 به وهذا ادخل تحت قوله الاتي ولا تنفع بجهاته المكفول عنه الخ (قوله كقوله ما غصبك اهل هذه الدار الخ)
 اي لان فيه جهاته المكفول عنه بخلاف ما لو قال لجامعة حاضر من ما يبيعوه فعل فانه يصح فاعيم بايعه فعل
 الكفيل والفرق انه في الاولى ليسوا معينين معلومين عند الخطاب وفي الثانية معينون والحاصل ان جهاته
 المكفول له تنفع جهة الكفاية وفي التفسير لا تنفع فهو كملت مالك على فلان او ملان كذا في الفتح غير وذكر في
 الفتح انه يجب كون اهل الدار ليسوا معينين معلومين عند الخطاب والافلاقرق (قوله او علقت بشرط
 صريح) عطف على قوله بكتلت من حيث المعنى فانه مجزئ فهو في معنى قولك اذا تجزئت او علقت الخ والمراد
 بالصرح ما صرح به باداة التعليق وهي ان واحد اخرونما قد خل فيه بالاولي ما كان في معنى التعليق مثل
 على فانه يسمى تقييداً بشرط لا تعليقاً بعضها كما يعمى بشرط في ما يعلقه او المراد بالصرح ما قابل
 المعنى في قوله ما يابيت قلانا فعل فاذ المعنى ان يابيت ككافي الفتح وقد عذر في الهداية من امثلة المعلق
 بالشرط فانهم (قوله ملائم) اي موافق من الملائمة بالهمز وقد تطلب يا (قوله باحد امور) متعلق بموافق
 واباء السببية ط (قوله بكونه شرط الخ) بدل من احدى امور بدل فصل من مجمل ط وعبري الفتح
 بدل الشرط باليب وقال فاذ استحقاق المبيع سبب لجوب الثمن على السامع للمشتري (قوله او وجدك
 المودع) ونظيره ان اتى ذلك المودع وكذا كل الامانات كما قد منه عن القصولين (قوله او وقتك) اي خطأ
 كافي الفتح عن الاستلامه وقدمنا عن الكافي وقدمنا ايضاً عن عدة كتب ان الكفاية بالذبة لا تنفع فلنأمل
 (فعل الدية) اراد بها البديل فيشعل باقي الامثلة (قوله ورضي به المكفول) اي المكفولة (قوله
 بخلاف ان كالمبيع) لان فعله غير معقول لم يثبت جرح الجاه بجواب (قوله او شرط لا مكان الاستيفاء الخ)

ولو باع ثانياً لم يزم الكفيل الا في
 كلاً وقبل يزم الا في اذا وعله
 القهستاني والشرنبلاني فليحفظ
 ولورجع عنه الكفيل قبل المباحة
 صح بخلاف الكفاية بالذوب
 وبخلاف ما غصبك الناس او من
 غصبك من الناس او بايعك او قلت
 او من غصبه او قتله فاما كقوله
 فانه باطل كقوله ما غصبك اهل
 هذه الدار فاما ضامنه فانه باطل
 حتى يسمى انساناً بهينه (او علقت
 بشرط صريح ملائم) اي موافق
 للكفاية باحد امور ثلاثة بكونه
 شرطاً لزوم الحق (نحو) قوله
 (ان اشترى المبيع) او وجدك المودع
 او غصبك كذا او قتلك او قل انك
 او وجدك فعل الدية ورضي به
 المكفول بايز بخلاف ان كالمبيع
 (اي) شرطاً لا مكان الاستيفاء

من الذين وهو معنى قوله (وهو)

أي والحال أن زيداً (مكفول عنه)

أو مضاربه أو مودعه أو غاصبه

بجاءت الكفالة المتعلقة بتدومه

لتوسل للإداء (أو) شرطاً

(لتعذره) أي الاستيفاء (فحوان

غائب زيد عن المصر) فعل وأمثله

كثيرة فهذه جملة الشروط التي

يجوز تعليق الكفالة بها (ولا تصح

أن عقلت (ب) غير ملام) فحوان

هبت الريح أوجاه المطر) لأنه

تعلق بالخطر تسبيل ولا يلزم المال

وما في الهداية فهو كما حذره ابن

الكمال

• طلب

في تعليق الكفالة بشرط غير ملام

وفي تأجيلها

أي لسهولة تمكن الكفيل من استيفاء المال من الأصل قال في القمع فإن قدوم مسبب موصل الاستيفاء منه
(قوله وهو معنى قوله) أي ما ذكر من كون التقدير فعل ما عليه من الذين هو معنى قوله وهو مكفول عنه
(قوله أو مضاربه) الضمير به وفصاحبه يرجع إلى المكفول عنه اهـ ح وقد أفاض له لا بد أن يكون قدوم
زيد وسيلة للإداء في الجملة وإن لم يكن أصلاً بخلاف ما إذا كان اجنبياً من كل وجه وهذا ما حققه في التهر
والرمي في حاشية العروة على ما فهمه من الصرحت ومن أمعن النظر في كلام الحرير يجدد عاكفاً لذلك بل
مراده ما ذكرناه ذكر أولاً أن كلام القصة شامل لكون زيداً اجنبياً قال وأما أنه لا يلزم أن يكون مكفولاً
عنه لما في البدائع لأن قدومه وسيلة إلى الإداء في الجملة لجواز أن يكون مكفولاً عنه أو مضاربه اهـ ثم قال
وبعارة البدائع أزال اللبس وأخت كل تخمين وحس اهـ فهذا ظاهر في أنه لم يرد الاجنبى من كل وجه
تأمل (قوله وأمثله كثيرة) منها ما في الدرر أنه خفت كل ما على فلان أن يوفى وكذا أن مات ولم يدع شيئاً
فأنا ضامن وكذا أن حل ما على فلان ولم يوفى به فهو على - وإن حل ما على فلان أو مات فهو على
وقد منعنا من الخلف أن غاب ولم يوفى به فأنا ضامن لمصلحة هذا على أن يوفى به بعد القصة وعن محمد بن لم
يدفع مدونك أو أن يرضه فهو على - ثم إن الطالب تقاضى المطلوب فقال المدينون لا دفعه ولا تضمه وجب على
الكفيل الساعية عنه أيضاً أن يعطى فأنا ضامن ثمات قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان ولو بعد التقاضى
قال أنا أعطيك فإن أعطاه مكانه أو ذهب به إلى السوق أو منزه أو أعطاه جاز وإن طال ذلك ولم يعطه لم يكفيل
وفي القصة أن لم يؤد فلان ما عليه إلى ستة أشهر فأنا ضامن لم يصح التعليق لأنه شرط متعارف نهر قلت ويقع
كثيراً في زماننا أن راح لك شيء عنده فأنا ضامن وهذا معنى قوله المارة أن يرى أي هلك وساق في الحواشي أن
التوى عند الأمان لا يخفى الأجوبة فمسلماً (قوله ولا تصح أن عقلت بغير ملام الخ) اعلم أن ههنا سائلين
أحدهما سائل تأجيل الكفالة إلى أجل مجهول فإن كان مجهولاً جهة متفاحشة كقوله كتبت لك زيداً وكفلت
بما عليه إلى أن يهب الريح أو إلى أن يهيء المطر لا يصح ولكن ثبت الكفالة وبطل الأجل ومثله أي قدوم زيد
وهو غير مكفول به وإن كان مجهولاً جهة غير متفاحشة مثل أن الحصاد أو الدباس أو المهرجان أو العلماء
أو صوم التصاريح جازت الكفالة والتأجيل وكذلك الحواشي ومثله إلى أن يقدم المكفول به من غيره صرح
بذلك كله في كافي الحاكم وكذا في القمع وغيره بلا حكمة بخلاف هذا الزاعجه المسألة الثانية تعليق الكفالة
بالشرط وهذا لا يصلح ما أن يكون شرطاً ملاماً ولا في الأول تصح الكفالة والتعلق وقد عرفت في الثاني وهو
التعليق بشرط غير ملام مثل أن يقول أذهب الريح أو أواجه المطر أو أذا قدم فلان الاجنبى فأنك تدل
بنفس فلان أو جالك عليه فالكفالة باطله كما تخلف في القمع عن المصنوع والمطانية وصرح به أيضاً في النهاية والمهرج
والغناية وشرح الوفاة ومثله في اجناس التاطن حيث قال كل موضع أضاف الضمان إلى ما هو سبب لزوم
المال فذلك جائز وكل موضع أضاف الضمان إلى ما ليس بسبب لزوم فذلك الضمان باطل كقوله أن هبت الريح
فجاء على فلان ضلي اهـ وجرم ذلك الزبلى وصاحب الصرا والبر والمخ ولكن وقع في كثير من الكتب أنه يطل
التعلق وتصح الكفالة ويلزم المال حالا منها حاشية الهداية للنبازي وعناية البيان وكذا الكفالة بالسهيق حيث
قال فإن قال أذهب الريح أو دخل زيد الدار فالكفالة جائزة والشرط باطل والمال حال وكذا في شرح العيون
لأبي البت والمختار ووقع اختلاف في نسخ الهداية ونسخ الكفر في بعضها كالأول وفي بعضها كالثاني وقد مال إلى
الثاني العلامة الطروسى في تضع الوسائل وأربع مآثر عن الخانية وغيرها له وردت العلامة الشرنبلالي
في رسالة خاصة وأدعى أن ما في النبازية مؤول وأرجعه إلى ما في الخانية وغيرها وقد ياضع إلى قول الدرراني
المسألة قولين أقول والأصناف ما في الدرر لانه ارتكاب تأويل هذه الصبارات وأرجاع بعضها إلى البعض يصحاح
إلى نهاية التكفؤ والتكفؤ والتكفؤ والاولى اتاع ما منى عليه جمهور شراح الهداية وشراح الكفر وغيرهم بها القسوط
والخانية من بطلان الكفالة (قوله وما في الهداية) حيث حال لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله أن هبت الريح
أوجاه المطر الآتية تصح الكفالة ويجب المال حالا لأن الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا يصلح بالشرط الفاسدة
كالطلاق والعاقبة وتصح صاحب الكفاي لكن في بعض نسخ الهداية بعد قوله أوجاه المطر وكذا الأجل واحد
سها أجلا وحيداً فقدرة إلا أنه تصح الكفالة الخ راجع إلى مسألة الأجل فقط ولا يشابه قوله لأن الكفالة لما صح

تعلقها بالشرط الخ لا المراد به الشرط الملائم وقد أشبال الكلام على تأويله بارة الهداية في البصر والنهر
 وغيرها (قوله ثم لوجه أجلا) أي بأن قال الخ هو البصر الخ المطر ونحوه مما هو مجهول جهالة
 متفاحشة فيقبل التأويل وتضع الكفاية بخلاف ما كانت جهاته غير متفاحشة كالحداد ونحوه فأنها تصح
 إلى الاجل كما قدمناه آنفاً (قوله في تطبيق) فبحر ان عصفك انسان شأناً فأنما كضل اه ح ويستثنى منه
 ما سبق في متنا آخر الباب وهو ما لو قال له امك هذا الطريق الخ وسبقاً في بابه (قوله واذا) فهو ما ذاب
 لا على الناس فعل اه ح وقد صرح أيضاً في القبح بأنه من جهالة المضمون في الاضافة قلت ووجهه
 أن ما ذاب ماض أريد به المستقبل كما يأتي فكان مضافاً إلى المستقبل معنى ومن هذا اجل في الفصول
 العمادية المعلق من المضاف لان المعلق واقع في المستقبل أيضاً وقد مناه في الهداية جعل ما يابى فلا نامن
 المعلق لأنه في حكمه من حيث وقوع كل منهما في المستقبل وبه نطهر أن كلامهما يطلق على الآخر نظراً إلى المعنى
 وأما بالنظر إلى اللفظ فمناصره بادة الشرط فهو معلق وغيره مضاف وهو الاوضح فلذا غار بينهما حال القبح
 فافهم (قوله لا تضير) بإنشاء المجبة وسواء تقرر التكون المكحول له ضميراً كما ذكره لكن الواقع في عبارة القبح
 وغيره تمييز بالجيم والزاوي وهو الاصول لأن المراد به الحال المقابل للتطبيق والاضافة المراد بهما المستقبل ووجه
 جواز جهالة المكحول عنه في التميز دون التطبيق كما في القبح أن القياس يأتي بجواز اضافة الكفاية لأنها غلبت
 في حق الطالب وانما جازت استحساناً للتعامل والتعامل خصاً إذا كان المكحول عنه معلوماً في المجهول على
 القياس (قوله والتعين للمكحول لأنه صاحب الحق) كذا في البصر عند قوة والمال ولو مجهولاً وضعه في النهر
 لكن جعل في القبح اختيار الكفيل ونصه ولو قال رجل كلفت بمالك على فلان او مالك على فلان وجعل آخر جاز
 لأنها جهالة المكحول عنه في غير تطبيق ويكون الخيار للكفيل اه وشبهه ما في كافى الحال كالمكحول أنا كضل
 بفلان او فلان كان جائزاً بدفع وجهه اشاء الكفيل فغيره الكفاية ثم قال وإذا كفل بنفس رجل او بماعله
 وهو ما ندرهم كان جائزاً وكان عليه أي ذلك شبه الكفيل وأيضاً دفع فهو يرى اه وبه علم أن ما هنا قول
 آخر اوسين قل (قوله ولا يجهالة المكحول) يستثنى منه الكفاية في شركة المناوضة فإنها تصح مع جهالة
 المكحول له لشيء ما هنا لا صريحاً كما ذكره في القبح من كتاب الشركة (قوله وبه) أي ولا تصح جهالة المكحول به
 والمراد هنا النفس لا المال لما تقدم من أن جهالة المال غير مانعة من صحة الكفاية والقاعدة على ذلك
 الاستدراك اه ح قلت واقتضاه أن المانع هنا جهالة متفاحشة لما علمت أقساماً من قول الكافي لو قال أنا كضل
 بفلان او فلان جاز تأمل (قوله مطلقاً) أي سواء كانت في تطبيق أو اضافة أو تمييز قال في القبح والحاصل
 أن جهالة المكحول لا تمنع صحة الكفاية مطلقاً وجهالة المكحول به لا تمنعها مطلقاً وجهالة المكحول عنه في
 التطبيق والاضافة تمنع صحة الكفاية وفي التمييز لا تمنع اه ومراده بالمكحول به المال عكس ما في الشرح
 (قوله جاز) لأن الجهالة في الاقرار لا تمنع صحة بجرع الزاوية وذكرها أيضاً لوشداع على رجل انه كفل
 بنفس رجل نعرفه بوجهه ان جاء به لكن لانفره ما به جاز (قوله لم يضمن) لأن فعله جبار كما في ان أكل
 سبع (قوله أي ما يثبت) قال في المنصورة الذوب والزموم يراد بهما القضاء تمام بضم بالمكحول به بعد
 الكفاية على المكحول عنه لا يلزم الكفيل وهذا في غير عرف أهل الصكوفة أما عرفنا فالذوب والزموم عبارة
 عن الوجوب فيصير المال وان لم يرض به اه ط وهذا أي ما ذاب ماض أريد به المستقبل كما في الهداية
 وسيد ذكره الشارح أيضاً لأنه في معنى الشرط كما تقدم فلا يلزم الكفيل ما لم يرض به على الاصل بعد الكفاية
 لكنه هنا يلزمه شيء لجهالة المكحول عنه (قوله مثال الاول) وهو جهالة المكحول عنه (قوله ونحوه
 ما يابى الخ) أي هو مثال الاول أيضاً (قوله مثال الثاني) أي جهالة المكحول له (قوله ولا تصح
 بنفس حد وقصاص) أمالو كذل بنفس من عليه الحق تصح لكن هذا في الحدود التي فيها للعاد حق كذا القذف
 بخلاف الحدود الخ لصلصة كما تقدم سياله (قوله مستأجرة) أي للصل (قوله لأنه يلزم الخ) قال
 في الدرر لأنه استحق عليه الجمل على دابة معينة والكفيل لو أعطى دابة من عنده لاستحق الاجرة لأنه أتى
 بشيء المعقود عليه لا لأرى أن المؤجر لوجهه على دابة أخرى لا يستحق الاجرة فصار عارياً ضرورة وكذا العبد
 للخدمة بخلاف ما إذا كانت الدابة غير معينة لأن الواجب على المؤجر الجمل مطلقاً والكفيل بقدره بغيره بأن يحصل

ثم لوجهه أجلا صحت وزم المال
 للصل فليقتض (ولا) تصح أيضاً
 (بجهالة المكحول عنه) في تطبيق
 واضافة لا تضير ككفلت بمالك
 على فلان او فلان فتمنع والتعين
 للمكحول لأنه صاحب الحق
 (ولا بجهالة المكحول له) وبه
 مطلقاً ثم لو قال كلفت رجلاً
 أعره بوجهه لا بوجهه جاز وأي
 رجل أقره وحلف أنه هو برأ
 بزاوية وفي السراية قال لضفه
 وهو يضاف على ذاته من الذنب
 أن أكل الذنب سارك فأنما من
 فأكله الذنب لم يضمن (نحوه
 ما ذاب) أي ما يثبت (على الناس
 أو) على (أحد منهم فعل) مثال
 الاول ونحوه ما يابى به أحد من
 الناس معين الفتوى (أو ما ذاب)
 طلب (لناس) أو لا حد فتمنع عليك
 فعل (مثال للثاني (ولا) تصح
 بنفس حد وقصاص) لأن النيابة
 لا تجرى في العقوبات (ولا يحصل
 دابة معينة مستأجرة) وخدمة
 عبد معين مستأجر لهما أي
 للخدمة لأنه يلزم تمييز المعقود عليه

على دابة نفسه **ا** (قوله لا التسليم) لانه لو كان الواجب التسليم لم حصة السكفة في المعنة أيضا
 لأن الكفالة بتسليمها حصية كإباتي (قوله ولا يبيع قبل قبضه) بأن قبول المشتري ان هلك المبيع فعلى
 درر لان ماله غير مضمون على الاصل فانه لو هلك ينسخ البيع ويجب رد الثمن كاذكره صدره والشرعة
 (قوله ومرهون وأمانة) اعلم ان الاعيان مضمونة على الاصل أو أمانة فالثاني كالوديعة ومال المضاربة
 والشركة والعارية والمستأجر في المستأجر والمضونة اما بغيرها كالبيع قبل القبض والرهن فانها
 مضمونان بالثمن والدين واما بغيرها كالبيع فاسد والمقبوض على يوم الشراء والمقبوض ونحوه واجب
 قبضه عند الهلاك وهذا نص الكفالة به كإذكره المصنف دون الاثرين لفقد شرطها وهو ان يكون المكفول
 مضمونا على الاصل لا يخرج عنه الا بدفع عنه أو بدفع هذا خلاصة ما في الصروعية (قوله فلو يتسلمها مع
 في الكل) أي في الامانات والمبيع والمرهون فإذا كانت قائمة وجب تسليمها وان هلكت لم يجب على الكفيل
 شيء الكفيل بالنفس وقيل ان وجب تسليمها على الاصل كالوديعة والمضاربة والشركة فلا تجوز لأن الواجب عليه عدم
 درر أي وان لم يجب تسليمها على الاصل كالوديعة ومال المضاربة والشركة فلا تجوز لأن الواجب عليه عدم
 المتع عند الطلب لارادته هذا التفصيل بزم به نزاع الهداية (قوله ووجه الكمال) أي رجع ما في الدرر
 من صفاتها تسليم الامانات كغيرها حاصل ما ذكره الوجه عند حصة الكفالة تسليم الامانة اذا لاشك
 في وجوب ردّها عند الطلب شيئا في الوديعة وأخوها يكون الثقلة وفي غيرهما يحمل الردود اليه قال
 في الذخيرة الكفالة بتسليم المودع من الاخذ حصية **ا** وما ذكره الرخصي من أن الكفالة بتسليم العارية
 باطله فهو باطل لما في الجامع الصغير والمبسوط انها حصية نفس القدوري انها بتسليم المبيع جائزة وأقره
 في الفتح واتممه في العناية بأنه لعله اطلع على رواية أقوى من ذلك فاختارها واعتز به في التبر بأنه امر
 مروهوم قال في الصروعية على الرخصي ما أخذ من معراج الدرية وباعده قول الزيلي ويجوز في الكل
 أن يتكفل بتسليم العين مضمونة أو أمانة وقيل ان كان تسلمه وابتاع على الاصل كالعارية والاجارة جاز
 والا فلا فإذ ان التفصيل بين أمانة وأمانة ضعف **ا** (قوله فلو هلك المستأجر) بفتح الخيم قال في الفتح
 ولو رجع أي من التسليم بأن مات العبد المبيع أو المستأجر أو الرهن انقضت الكفالة على وزان كفالة النفس
 (قوله ووجه لو شئنا) أي صحت كفالة الثمن عن المشتري واحتتر به عن تكفل المبيع عن البائع فانه لا يصح
 لانه مضمون بغيره وهو الثمن كما تقدم والمراد بقوله لو شئنا أي من مبيع بها صحتها ما في التبر من التتارخات لو ظهر
 فساد البيع رجع الكفيل بما آذاه على البائع وان شاء على المشتري ولو قد بعد حصته بأن أحلقاه شرطاً فاسداً
 فالرجوع للمشتري على البائع يعني والكفيل يرجع عاذاً على المشتري وكان الفرق بينهما انه يظهر الفساد
 حين أن البائع أخذ شيئاً لا يستحقه فبرح الكفيل عليه وان أحلقاه شرطاً فاسداً لم يمين أن البائع حين قبضه قبض
 شيئاً لا يستحقه **ا** وفيه أيضاً قالوا الواضح المبيع برئ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغير المبيع
 ولورد عليه بعب بقاء أو غير أو بخلاف رؤية أو شرط برئ الكفيل لأن تكون الكفالة لغيره فلا يرد الفرق
 بينهما فيظهر أجمع الاستحقاق حين أن الثمن غير واجب على المشتري وفي رد العيب ونحوه وجب المسقط بعد
 من مطلق حق التفرم به فلا يبرى عليه **ا** (قوله لأن يكون الخ) قال في التبر وقد تناهوا لو كفل من شيء
 انذر فعلموا لو كان الشيء بائناً وهو الذي قدسه في التبر عند قول الكفارة كان ديناً حصياً (قوله وهكذا
 لو مضى بالخ) لان هذه الاعيان مضمونة بنفسها على الاصل فلازم الضامن استأجرها وتسليمها وعند الهلاك
 يجب قيمتها وان مستهلكة فالضامن لقيتها شهر بخلاف الاعيان المضمونة بغيرها كالبيع والرهن وبخلاف
 الامانات على ما تقدم زيلقي (قوله والافه وأمانة كإمارة) أي في البيع وإذا كان أمانة لا يكون من هذا
 النوع بل من نوع الامانات وقد مر حكمها (قوله وبدل صلح من دم) أي لو كان البدل عبد امتلاكه فقل به
 انسان صحت فان هلك قبل القبض فله قيمته بغيره وتقييده بالدم ضد أن الكفالة بدل الصلح في المال لا تصح
 لانه اذا هلك انسخ لكونه كالبيع **ط** (قوله وخلع) عطف على صلح أي وبدل خلع (قوله ومهر) أي
 وبدل مهر فتصح الكفالة في هذه المواضع والعين كعبد مثلاً لأن هذه الاشياء لا تجل هلاك العين كافي البصر

بخلاف غير العين لوجوب مطلق
 الفعل لا التسليم (ولا يبيع)
 قبل قبضه (ومرهون وأمانة)
 بأعيانها فلو يتسلمها مع في الكل
 درر ووجه الكمال فلو هلك
 المستأجر مثلاً لا شيء عليه
 ككفيل النفس (وصح) أيضا
 (لو) المكفول به (ثنا) لكونه ديناً
 حصياً على المشتري لأن يكون
 صيداً محبوساً عليه فلا يلزم الكفيل
 تبعاً للاصل حاية (و) هكذا
 (لو) مضروباً أو مقبوضاً على يوم
 الشراء ان جى الثمن والافه
 أمانة كإمارة (ومبعضاً فاسداً) وبدل
 صلح من دم وخلع ومهر خاتمة
 والاصل أنها تصح بالأعيان
 المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا
 بالامانات

(قوله بنوصها) أي بالنفس والمال (قوله ولو فضولي) أي ويؤتى على إجازة الطالب وبه ناهى أن شرط
 الصفة مطلق القبول وأما قول الطالب بنوصه فهو شرط النفاذ كما أخذ ابن الكمال في كافي الحاكم
 أكفل بكذا عن فلان فلان فقال قد فعلت والطالب غائب ثم قدم فرضي بذلك جاز لا نهائب به محتاط وإن
 لم يكن وكلا ولا كفيلا أن يخرج من الكفالة قبل قدوم الطالب وفي الصريح السراج لو قال خنت فلان
 على فلان وهما غائبان قبل فضولي ثم بلغهما أو أجازا فإن إيجاب المطلوب أولا ثم الطالب جازت وكانت كفالة
 بالامر وإن بالعكس كانت بلا أمر وإن لم يقبل فضولي لم يغير مطلقا وإن كان الطالب جازا ثم ورضي
 المطلوب فإن رضى قبل قبول الطالب يرجع عليه وإن بعده فلا اه وعلمه في الخساية بأن الكفالة تمت أي
 بقبول الطالب أولا ونفذت ولزم المال الكفيل فلا يتغير بإجازة المطلوب اه وبه علم أن إجازة المطلوب قبل
 قبول الطالب بمنزلة الأمر بالكفالة فلا كفيلا الرجوع بمخائن فتنه لذلك (تنبيه) قد علمنا أنه لو كفل رجل
 لصبي مع قبوله لومأذونا والاقببول ولله أو قبول أجنبي وإجازة وله وإن لم يقبل عنه أحد فعلت الخلاف
 أي فغندته هالابصح وعليه فلو ضمن الصغير مهرها لم يصح الا بقبول كذا كرهوا وأجيبنا في باب الإلزام من
 الخاتمة وزوج صغيره وشين لها مهرها عن الزوج مع أن لم يكن في مرض موته فإذا بلغت وخضت الأب لم يرجع
 على الزوج إذا كان بأمره وإن زوج ابنه الصغير ضمن عنه المهر في صحته جاز ويرجع بمخائن في مال الصغير
 قسما وفي الاستحسان لا يرجع وتعلمه هناك (قوله واختاره الشيخ فاسم) حدث نقل اختيار ذلك عن أهل
 الترجيح كالصبي والنسي وغيرها وأقره الرعي وظاهر الهداية ترجحه لتأخير دليهما وعليه المتون (قوله
 ولو أخبرتها الخ) بيان لاستثناء مسألتين من قوله ولا تصح بقبول الطالب وفي استثناء الأولى كثر ما ينظر من
 التحليل (قوله بمال فلان) الأولى جعل مأمورة وجعل الألام متعة فلان على أنها جازة كما يوجد في بعض
 النسخ (قوله وارث المرض) قبله لأنه لو قال هذا في الصفة لم يجوز ولم يلزم الكفيل شي وهذا قول محمد وهو
 قول أبي يوسف الأول ثم خرج وقال الكفالة جازة كافي وجزم بالأول في الفتح عن المبسوط (قوله إلى) أي
 الذي عنده ما بقي به (قوله لأنها موصية) تعليل للثانية وترك تعليل الأولى لظهوره فإن الأخبا عن العقد
 أخبار عن ركنه الإيجاب والقبول اه ح فليست في الحقيقة كفالة بقبول وما ذكر وجه الاستحسان
 من أنها موصية أو حد وجب في الهداية قال ولها التصح وإن لم يسم المكفول لهم وانما تصح إذا كان له مال
 الوجه الثاني أن المرض قائم مقام الطالب حاجته إليه تفرقا فذته وفيه تقع الطالبة ضار كما إذا خسر نفسه
 فعل الأول هي وصية لا كفالة وعلى الثاني بالعكس واعترض الثاني في الصريح بأنه لا قائم في الكفالة لأنما حث
 والمرض الآن يزول بأنه في معنى الوصية وفيه بعد واعترض الثاني في الصريح بأنه لا قائم في الكفالة لأنما حث
 اشتراطنا وجود المال فالوارث يطالب به على كل حال وأجاب في التمهيد بأن فاشته تظفر في تفرغ ذته تأمل
 قال في التمهيد والامتنان على الأول منقطع وعلى الثاني متصل ولذا كان أرجح الآن بقتضاه مطالبة الوارث
 وإن لم يكن له امتنان اه قلت الظاهر أن هذا موصية من وجه وكفالة من وجه فبرأى الشبهة من الطرفين
 لانهم ذكروا الاستحسان وجهين متنافيين فظهر أن المراد من إيجابها ما لا قدره المكن والألام فالأوها (قوله
 الصفة أوجه) أي في الحواشي الصدية بأن الوارث حث كان مطالبا بالدين في الجملة كان فيه شبهة الكفالة
 من نفسه في الجملة فكان ينبغي أن لا يقبوز كفالة فلان فإذا جازت للمرض في الوجهين فكفالة الأجنبي وهي مسألة
 عن هذا المانع أول ما تصح اه وأقره في التمهيد (قوله وحقق أنها كفالة) أي رضى عليه صحتها
 من الأجنبي لكن يرد عليه الفناء أحد وجهي الاستحسان وإذا امتنعنا على ما قلنا من أعمال الوجهين وتوفير
 الشبهة بالوصية والكفالة لم يضرنا لأن الأجنبي يصح كونه وصيا وكونه كفلا (قوله لكن يرد عليه
 فوضها على المال) حيث قد يكون المرض ملما والكفالة عن المرض لا تنقطع على المال قلت وهذا وارد
 على كونها كفالة من كل وجه وقد علمت أن لها شيئين واشتراط المال معنى على شبه الوصية كما أن اشتراط
 المرض معنى على شبه الكفالة دون الوصية (قوله لم أر) أصل التوفيق صاحب الصبر والجواب لصاحب
 التمهيد ولا ينبغي عدم أفاده مرفع التوفيق لأن معنى التوفيق وجود الشبهة ثم على ما حقه في الفتح من أنها كفالة
 حقيقة لا يتنظر لكن علم ما فيه وقد يقال إن اشتراط المال معنى على شبه الوصية دون الكفالة كما علمت وبه

ملل
 في ضمان المهر

(د) لا تصح الكفالة بنوصها

(بلا قبول الطالب) أو نائبه

ووضولي (في مجلس العقد)

وجوزها الثاني بلاقبول وبه يفتي

درد ويزانية وأقره في الصريح

قالت الأشعة الثلاثة لكن

نقل المصنف عن الطرسوسي أن

القنوي على قولهما واختاره

الشيخ فاسم هذا حكم الأنشاء

(ولو أخبرتها) بأن قال أنا كفيل

بمال فلان على فلان (حال غيبة

الطالب أو كفل وارث المرض)

الملى (عنه) بأمره بأن يقول

المرض لو أريدته تكفل عني جماعي

من الدين فكيف يحل مع غيبة

القرماء (مع) في صورتين

بلا قبول أضافا استحسانا لانه

وصية فلو قال لأجنبي لم يصح

وقيل يصح شرح جمع وفي الفتح

الصفة أوجه وحقق أنها كفالة

لكن يرد عليه فوضها على المال

ولو له مال غائب هل يؤمر الغريم

بالتفاهر أو بطلب الكفيل ثم

أردو بنبي على أنه وصية أن يتنظر

لأعلى أنها كفالة

نظرة له ليس المراد دفع الوتيرة من مال المست وذلك ضد الاستلزام وضد أيضا انموذها المائل
بعد الموت لا يلزم الوتيرة ولم أره صريحا (قوله ولو ضعه) أي لو ضمن الواهب المريض الحق بعد موته في ضمة
الطالب (قوله وله قول الثاني لمصر) أي من قبوز الكفاية لا لقبول وهذا الجمل منعين لانها اذا تصح
عندها في حال الصحة لا تصح بعد الموت بالاول ولا وجه كونها كفاية في المرض تمام المرض مقام الطالب
في القبول (قوله) اختل في الاخبار والاشياء راجع لمساة المصنف الاولى أي اذا قال أنا كضيل زيد
فقال الطالب كنت مخبرا بذلك فلا يحتاج لقبول وقال الكفيل كنت منشا لكفاية فاقول للغير أنه يذهب
الصحة والاشترى الصادك في شرح الجامع لقاضي خان (قوله بدين ساطع) أي بسبع مائة مطلا (قوله)
عن ميت مفلس) هو من مات ولا ترك له ولا تركه ولا كضيل عنه بجر (قوله الا اذا كان به كضيل أو رهن)
استثناء من قوله ساطع ولو حذف ساطع أو لا ثم على بقوله لأنه يسقط بموته ثم استثنى منه لكان اوضح بعضي
أن الدين يسقط عن الميت المتصل الا اذا كان به كضيل حال حياته أو رهن قال في البحر قد بالكفاية بعد موته
لأنه لو كفل في حياته ثم مات مفلسا لم يخل الكفاية وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يخل الرهن لأن سقوط
الدين في أحكام الديان في نفسه للضرورة فتعذر بعده ما يقتضيه في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا
في المراجحة ولا يلزم هذا كرحمة الكفاية به يستثناء منها بالكفيل ويبيع الرهن ط (قوله وأظهره
مال) في كافي الحاكم كقولنا المشتري لا يزم الكفيل بقدره (قوله على الطريق) المراد به المحرف في غير
ملكه (قوله لزم ضمان المال في ماله وضمن النفس على عاقته) هذا زيادة من الشارح على ما في البحر
(قوله وهو المحرف الثابت حال قيام الذمة) والمستند ثبت أولا في الحال ويلزم اعتبار قوله ثانيا حيث أنه لكونه
محل الاستثناء بجر عن الضرر أي ويلزم ثبوته في الحال اعتبار قوة الذمة حين ثبوته أي الدين وقوله
لصكونه محل الاستثناء زيادة من البحر على ما في التحرير (قوله وهذا) الإشارة إلى ما في المتن (قوله)
مطلقا) أي ظهره مال أولا (قوله ولو تبرع به) أي بالدين أي بإضافته (قوله صم اجما) لأنه عند
الامام وساق لكن سقوطه بالنسبة إلى من هو عليه لا بالنسبة إلى من هو عليه فإذا كان باقيا في حقه لم يأخذه
(قوله ولا تصح كفاية الوكيل بالثمن) وكذا عكسه وهو وكيل الكفيل بقبض الثمن كإسأني في الكفاية
بجر فقد مال الوكيل لأن الرسول بالبيع يصح ضمانه الثمن عن المشتري ومثله الوكيل ببيع الغنائم عن الامام
لأنه كالرسول وقد بان الثمن لأن الوكيل يتزوج المرأة لو ضمن لها المهر يصح لصكونه مفعلا ومعبرا بجر وقد
بالكفاية لأنه لو تبرع بإداء الثمن عن المشتري صم كافي الثمن عن الخاتمة (قوله فباوكل ببيعة) الاولى
أن يقول أي من ماوكل ببيعة فبذبه لأن الوكيل بقبض الثمن لو كفل به يصح كافي البحر (قوله لا حق القبض
له بالاصالة) ولذا لا يخل بموت الموكل وبمزره وبيان يكون الموكل وكلاءه في القبض ولو كفل مزره وقامه
في البحر (قوله ومضاده الخ) هو صاحب الجبر وتبعه في الثمن (قوله لو أبرأه) بحد الهمة بغير التثنية
(قوله المامز) أي في الوكيل من قوله لا حق القبض الخ (قوله ولا للثمن الخ) ذكره الزايلي - وقوله أمانة
عندهما أي عند الوكيل والمضارب وهذا بعد القبض أشباهه إلى أنه لا فرق في عدمهما الكفاية بين أن تكون
قبل قبض الثمن أو بعده ووجه الأول مامز ووجه الثاني أن الثمن بعد قبضه أمانة عندهما غير مضمونة والكفاية
غرامة وثقن أو بعد موجه الشرع بعدم ضمانه بلا تصدق وأيضا كفايتها بالمعجزة كفاية الكفيل عن نفسه
وأما مامز من جهة الكفاية بتسليم الامانة فذلك في كفاية من لبث الامانة عنده (قوله ولا تصح لشرط الخ)
مفهومه أنه لو ضمن أجنبي - لاحد الشر يمكن بصحته تصح واظهاره أنه يصح مع قضاء الشركة عما يؤده الكفيل
يكون مشتركا بينهما كالوادي الامصيل تأمل (قوله ولو أبرأت) تنسب بالاطلاق وأشابهه إلى أن ما وقع
في المكون غيره من فرض المسألة في غن المبيع غير قيد (قوله مع الشركة) بأن ضمن نفسا شائعا (قوله)
بغير ضمانا لنفسه) لأنه ما من جزؤته المشتري أو الكفيل من الثمن الا لشره بكمه نصيب زيل - (قوله)
ولو صم في حصة صاحبه) بأن كفل نصفهما مقدرا (قوله وهذا لا يجوز) لأن القسمة عبارة عن الافراز
والحمازة وهو أن يصرح بكل واحد منهما مفرزا في حصة على جهة ودال يستوفى غير العين لأن الفعل الحسي
يستدعي محلا حسيا والدين حكمي (قوله مع الزايلي) (قوله لم تبرع بجز) أي لو أدى نصيب شريكه

وقصدنا بما مره لأن تبرع الواهب
بضمانه في غيبته لا يصح وروى
الحسن الصفة ولو ضعه بعد موته
صح سراج وله قول الثاني
لما مر نهر وفي النزاهة اختل
في الاخبار والاشياء فاقول
للغير (د) لانصع (دين) ساطع
ولو من وارث (عن ميت مفلس)
الا اذا سكا كان به كضيل أو رهن
صريح أو ظهره مال فتصح
يقدر ابن مالك وألقته دين بعد
موته فتصح الكفاية به بأن صفر
بإعمال الطريق فلف به شيء بعد
موته لزم ضمان المال في ماله
وضمان النفس على عاقته لثبوت
الدين مستندا إلى وقت السبب
وهو المحرف الثابت حال قيام الذمة
بجر وهذا عند مصمما مطلقا
فيه ثالث الثلاثة ولو تبرع به أحد
صم اجما (د) لانصع كفاية
الوكيل (بالثمن للموكل) فباوكل
ببيعة لا حق القبض له بالاصالة
فصبر ضمانا لنفسه ومضاده أن
الوصي والناظر لا يصح ضمانهما
الثمن عن المشتري فباواعاء لأن
القبض لهما ولذا أبرأه عن الثمن
صم وضمانا (د) لانصع كفاية
المضارب (بالمال به) أي بالثمن
للمامز ولأن الثمن أمانة عندهما
فالضمان تغير لحكم الشرع
(د) لانصع (لشرط بدين مشترك)
مطلقا ولو أبرأت لوضع الضمان
مع الشركة يصح ضمانا لنفسه
ولو صم في حصة صاحبه يؤدى
إلى حصة الدين قبل قبضه وهذا
لا يجوز نعم ولو تبرع بجز

بإسقاط ضمان جاز ولا يرجع بما أدى بخلاف صورة الضمان فإنه يرجع بما دفع إذا قضاه على فساد كافي جامع
 التصولين (قوله كالوكان مفتقن) بأن سئل من نصيبه فنامع ضمان أحدهما نصيب الآخر لا ضمان
 نصيب كل منهما فلا شركة دليل أن له أي المشتري قبول نصيب أحدهما فقط ولو قبل الكل ونقد همه أحدهما
 مكان التنازع قبض نصيبه وقد اعتبروا هنا تعدد الصفقة تفصيل الفن وذكروا في البيوع أن هذا قولهما
 وإنما قوله فلا ضمان تكوّن الرقعة بعت بجر (قوله ولا نصع الكفالة بالعهد) بأن يشتري عبداً فيبيع رجل
 العهدة للمشتري غير (قوله لا اشتباه المراد بها) لا تخلطها على الصك القديم أي الوصفة التي تشهد للبائع
 بالملك وهي ملكه فإذا ضمن بتسليمها للمشتري لم يصح لأنه ضمن ما لم يقدر عليه وعلى المقدور وعلى الأدرك
 وشعار الشرط فلم يصح الكفالة للبهالة غير قلت فلو فسر هاتركم كالواشتر خلاصتها عليه في العرف زوال
 المانع تأتلى (قوله ولا بالغلاص) أي عند الامام وقالانصع والخلاف سبق إلى تصديره فهما غيراء
 بتفصيل المبيع أن قدر عليه ورثة الفن أن لم يقدر عليه وهذا ضمان الأدرك في المعنى وفسره الامام بتفصيل المبيع
 فقط ولا قدرته عليه غير (قوله متى أدى بكفالة فاسدة رجع كحصصة) لم أرهذه الصبارة في جامع
 القصولين وإنما قال في صورة الضمان أي ضمان أحد الشريكين يرجع بما دفع القضاء على فساد يرجع كالو
 أدى بكفالة فاسدة وتلقبه ولو كفل يبدل الصك كتابة لم يصح فرجع بما أدى أذهب أنه يجبر على ذلك لضمانه
 السابق بوجه أنه لا يضمن غير سبق ضمان لا يرجع لغيره وكذلك السبع إذا ضمن الفن لموكله لم يجز فرجع
 ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع اهـ (قوله ولو كفل بأمره) شمل الأمر حكماً كما إذا كفل الأب عن ابنه
 الصغير بمهر أمه أنه ثمة الأب وأخذ من تركته كان للورثة الرجوع في نصيب الابن لأنه كفالة بأمر الوصي
 حكما للثبوت الواردة فإن أدى بنفسه فإن أشد رجوع والا لا كذا في نكاح الجمع وكالو بهذا الكفالة بغيره من المذني
 عليها بالأمر وقضى على الكفيل فاقضاه يرجع وإن كان متناقضاً لكونه صار كذا بشرط القضاء عليه
 كذا في تلخيص الجامع الكبير غير وقد متنازعوا عند قول الشارح ولو فوضوا بأن إجازة المطلوب قبل قبول
 الطالب بمنزلة الأمر بالكفالة وقوله أضاف إلى الدار التفتي عن التمسك في عن الحاشية وتأني إلى الإشارة إلى كلام
 الشارح قريباً (قوله أي بأمر المطلوب) فلو بأمر أجنبي فلا رجوع أصلاً في نور العين من التنازع
 الصغير أمراً بوجوب أن يكفل عن فلان فلان فكل وأدى يرجع على الأمر اهـ (قوله وأوصى إلى عني) أي
 أي عني أن ما ضمنه يكون عني قال في التفتي فلو قال ضمن الآف التي فلان عني لم يرجع عليه عند الاداء
 بل وإن كان يكون التصديق يرجع وأطلب التبرع فلا يلزم المال وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ولكن في النهر
 عن الحاشية على كمن فلو قال اكفل فلان بألف درهم عني أو أوقفه ألف درهم عني أو ضمن له الألف
 التي عني أو أوقفه ماله عني ونحو ذلك يرجع بما دفع في رواية الأصل وعن أبي حنيفة في الجزاء إذا قال لا تسر
 ضمن فلان الألف التي لمعي فضمها وأدى إليه لا يرجع اهـ فسلم أن ما في التفتي على رواية الجزاء وقد جزم
 في الروايات بالرجوع وإنما حكى الخلاف في نحو ضمن له ألف درهم إذا قبل عني أو عني لمعي ونحوه
 فضمنه لا يرجع إلا إذا كان خلطاً وعند أبي يوسف يرجع مطلقاً ومثله في الضحية وكذا في كافى الحاكم قال
 في النهروان جزموا على أن الأمر ولو كان خلطاً وضمنه أبو يوسف يرجع مطلقاً ومثله في الضحية وكذا في كافى الحاكم قال
 بشرطه عن كذا في البناء وقال في الأصل والخلط أيضاً الذي بأخذه منه ويعطيه ويأبى ويضع عنده
 المال والتظاهر أن الكل يعطى لهم حكم الخلط وتماثله قلت وما استظهره مصرح به في كافى الحاكم (قوله
 وهو غير صحيح) الخ قال في جامع التصولين الكفالة بأمر إنما واجب الرجوع لو كان الأمر من يجوز إقراره
 على نفسه فلا يرجع على من يجهور ولو أمره ويرجع على التفتي بعدد حقه اهـ قال في البحر بخلاف الماذون
 فيما لمصلحة أمره وإن لم يكن أهلاً لها أي للكفالة (قوله رجع بما أدى) شمل ما إذا صلح الكفيل الطالب
 عن الألف بتجسّمه في رجوع بما لا يأتى له إسقاط أو إبراء كافى البرور قال أيضاً أن قوله رجع بما أدى مقيد
 بما أدى من واجب دفعه على الأصل فلو كمل عن المستأجر بالأجرة فدفق الكفيل قبل الوجوب لا رجوع له
 كافى إجازات البرازية اهـ قلت وتلقبه ما لو أدى الأصل قبله في حاوئ الزايدة الكفيل بأمر الأصل
 أدى المال إلى الدائن بعدما أدى الأصل ولم يعلمه لا يرجع لأنه شئ حكمتي فلا فرق فيه بين العلم والجهل

كالوكان مفتقن (د) لا نصع
 الكفالة (ب) بالعهدة (د) لا اشتباه المراد
 بها (د) لا بالغلاص (د) أي بتفصيل
 المبيع يستحق الجزاء عنه ثم لو ضمن
 تخلصه ولو بشرط أن قدر والا
 فبذل الفن كان كالدرك عني
 فأئدة متى أدى بكفالة فاسدة
 رجع كحصصة بجمع القصولين
 ثم قال وتلقبه ولو كفل يبدل
 الصك كتابة لم يصح فرجع بما أدى
 إذا حسب أنه يجبر على ذلك لضمانه
 السابق وأقره المستفت فليفت
 (د) ولو كفل بأمره (د) أي بأمر
 المطلوب بشرط قوله عني أو وصلى
 أنه عني وهو غير صحيح وعبد
 مجبورين ابن ملك (رجع) عليه
 (بما أدى)

كقول الوكيل اه اى بل يرجع على الدائن (قوله ان اذى بما ضمن) الاول حذف الباء (قوله وان اذى
أردى) ان وصلة اى ان لم يؤد ما ضمن لا يرجع بما اذى بل بما ضمن حكما اذا ضمن بالبيع فاذى الارضى
أو بالعكس (قوله للملكه الدين بالاداء الخ) اى يرجع بما ضمن لا بما اذى لان رجوعه بحكم الكفالة وحكمها
انه يكف الدين بالاداء فمصر كالمطالب نفسه ف يرجع بنفس الدين نصا كما اذا ملك الكفيل الدين بالارث بان مات
المطالب والكفيل وارثه فاعلمه عنه وكذا اذا وهب المطلب الدين للكفيل فانه يملكه ويطلب به المكفول
بعينه وصحت الهبة مع ان هبة الدين لاتصح الا من عليه الدين وليس الدين على المكفيل على التقتلان
الراغب اذا اذن له وهو بقبض الدين جازا استحقاقا وناقصا عقد الكفالة سلمه على قبضه عند الاداء وهذا
يختلف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما اذى لانه يكف الدين بالاداء وتعلمه في القبح (قوله وان بغيره)
اى وان كفيل بغير امره لا يرجع (قوله الا اذا اجازنى المجلس) اى قبل قبول المطالب فلو كف بغير شئ
بلا امره فرض المطالب أو لا يرجع ولورضى الطالب أولا لا تمام العقده فلا يتغير قهستانى من الثانية
وقد مناه أيضا عن السراج (قوله وحله الرجوع بلا امر الخ) عبارة الوالو الخية ورجل كفيل بنفس رجل ولم
يقدر على تسلمه فقال له الطالب ادفع الى مالى على المكفول منه حتى تبرا من الكفالة فادان بؤذيه على وجه
يكون له حتى الرجوع على المطالب فالحل في ذلك ان يدفع الدين الى الطالب وعليه الطالب ما على المطالب
ووكله بقبضه فكون له حتى المطالبة فاذا قبضه يكون له حتى الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه الحيلة
يكون متطوعا ولو اذى بشرط أن لا يرجع لا يصح اه ولا يصح ان ليس في ذلك كفاية مالم يكفالة تفسر فقط
لكن اذا ساعه الرجوع بدون كفالة بهذه الحيلة تنفع الكفالة أولى لكن قلت انما اهنية الطالب الدين للكفيل
لا يشترط فيها الاذن قبضه لان عقد الكفالة يتحقق اذ به القبض عند الاداء والظاهر اه لا فرق في ذلك بين
كونها باذن المطالب أو بدونه فقول الشارح ووكله بقبضه غير لازم هنا بخلافه في مسألة الوالو الخية لانه ليس
فيها عقد كفالة بالمال فذلك ذكره التوكيل بالقبض اذ لاتصح الهبة بدونه وأوردته اذ ادفع دين الاصيل برئ
الاصيل من دينه فلا رجوع له عليه الا اذا دفع قدر الدين من غير ترضى من كونه دين الاصيل اى بان يدفعه
للمطالب على وجه الهبة قلت هذا وارده على مسألة الوالو الخية انما على ما ذكره الشارح من فرض المساقاة في
الكفيل لا امر فلا خلاف من أن الكفيل يكف الدين بجزء الهبة ويرجع بعينه على الاصيل فافهم نعم بغير أن
تكون الهبة سابقة على أداء الكفيل والا كانت هبة دين سقط بالاداء فلا تصح (قوله لان تملك بالاداء) اى
تملك الكفيل الدين انما يشترط بالاداء لا قبله فاذا اذاه بصير كالمطالب كاتزونه انما لم يثبت ثبت له بحسب
المطالب (قوله لم للكفيل اخذ من الخ) بغير دفع الاصيل الى الكفيل رهنا بالدين له اخذه والاوى
في التعبير ان يقال ثم للاصيل دفع من الكفيل لتلاوهم لزوم الدفع على الاصيل بطلب الكفيل وقد تبع
الشارح في هذا التصريح صاحب البحر اخذ من عبارة الثانية مع انها مخالفة ما قلنا فانه قال فهذا كفى الاصل
انه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذلك يابز ولو كفيل بنفس رجل على انه لم يوافق
به السنة فقبله المال الذى عليه وهو اقل دهر ثم اعطاه المكفول عنه بالمال رهنا الى السنة كان الرهن
بالاداء لا يجب المال للكفيل على الاصل بعد وكذا قال ان مات فلان لم يؤذ فمضى على حاشية المنع الركنى
منه رهنا لم يجز ومن اى يوسف في التوارد يجوز اه (قوله واذا جبهه له جبهه) في حاشية المنع الركنى
أقول سبقت في كتاب القضاء من بحث الحبس أن المكفول له يمكن من حبس الكفيل والاصيل وكفيل
الكفيل وان كسروا اه (قوله هذا اذا كف بأمر الخ) تحصيل لقول المصنف فان لزوم لا زومه الخ
وقده أيضا في البحر بجماع اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمة اه وقده
في الترتيلالة أيضا بما اذا لم يكن المطالب من أصول الطالب فلو كان أمه مثلا ليس بحسب الكفيل لما يلزم
من فعل ذلك بالمطلوب وهو متنع اى لانه لا يحبس الاصيل بدين فرعه واذا امتنع الاصل امتنع المأمور واعترضه
السيد أبو السعود بفتح الملازمة وبأنه مخالف للمكفول في القهستانى فلا يقول عليه وان سمع بعضهم اه
قلت وعبارة القهستانى وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كفيلا عن أحد الاوين أو المدين
فانه ان حبس لم يحبس به بغير قضاء الخلاصة اه ولا يصح أن المتبادر من هذه العبارة ما اذا كان الطالب

ان اذى بما ضمن والا فبما ضمن
وان لذى أردى للملكه الدين بالاداء
فكان كالمطالب وكالمملكة جبهه
وأورث عتيق (وان بغيره
لا يرجع) لتبرعه الا اذا اجازنى
المجلس ف يرجع عمادية وحله
الرجوع بلا امره ان جبهه الطالب
الدين ووكله بقبضه ولو لمصلحة
(ولا يطلب كفيل) أصيلا (بمال
قبل ان يؤذى) الكفيل (عنه) لان
تملكه بالاداء انتم للكفيل اخذ من
من الاصيل قبل ادائه خانية
(فان لزوم) الكفيل (لازمة) اى
لازم هو الاصيل أيضا حتى يخلصه
(واذا جبهه له جبهه) هذا اذا
كفل بأمره ولم يكن على الكفيل
للمطوب دين مثله والا فلا ملازمة
ولا حبس سراج

أشياء المطلوب أي الدين أصل الكفيل لا الطالب وهذا غير ما في الشريالية وهو ما إذا كان المطلوب أصلاً
 للطالب لا للكفيل بخلاف الشريالية فتسبب لقولهم إن الطالب حبس الكفيل وما في القهستاني "تسبب لقولهم
 فكفيل حبس المكفول إذا حبس أي إذا كان المكفول أصلاً للكفيل فالتطالب الاجنبي حبس الكفيل وليس
 للكفيل إذا حبس أن حبس المكفول لكونه أصله بخلاف ما إذا كان المكفول أصلاً للطالب فإنه ليس الطالب
 حبس الكفيل لا مياهم من حبسه أنه أن حبس هو المكفول فليزم حبس الأصل بدین فرعه وقد ذكر ذلك
 الشرياني في رسالة خاصة وذكرها أنه سئل عن هذه المسألة ولم يجد فيها نقلاً وسحق فيها ماذكره كذا في ذكر
 الخليل الرمي في شعبة الجهر في باب الحبس من كتب القضاء أنه وقع الاستئذان عن هذه المسألة ثم قال للكفيل
 حبس المكفول الذي هو أميل الدين لأنه إنما حبس خلق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوب من دينه
 فلم يدخل في قولهم لا حبس أصل بدین فرعه لأنه إنما حبسه أجنبي فمأنته عليه اهـ ملحقاً ومفاد أن
 الطالب الذي هو فرع المكفول حبس الكفيل الاجنبي لأن الكفيل لا يحبس المكفول ما لم يحبس الطالب
 ولا يعني أن المكفول إنما حبس بدین الطالب حقيقة فليزم حبس الأصل بدین فرعه وان كان الطالب له مباشرة
 غير الفرع ثم يظهر ما ذكره الخليل الرمي في القول بأن الكفالة ضم ذمة الدين لغيره لكن علت أن
 الكفيل لا يملك الدين قبل الأداء فحق الدين الطالب وزم المحدث ورأى سبحانه أعلم فافهم (قوله وجوب
 برائة) أي برائة الكفيل والأصل وقوله الطالب قبل متعلق بأداء قلت وفيه بعد ولا يظهر تعلقه بمحذور
 على أنه حال من برائة أي منه على الطالب على أن اللام بمعنى إلى وتظهر قوله الآتي برئت إلى فافهم (قوله
 إلا إذا أحله) فإن الحوالة كما يأتي نقل الدين من ذمة المهل إلى ذمة المالك عليه فهو في حكم الأداء فصح
 الاستثناء فافهم (قوله ولو بشرط برائة نفسه فقط) فليست ذمة الكفيل دون الأصل والطالب أخذ الأصل
 أو المالك عليه بدنه ما لم يتو المالك على المالك عليه وبدون هذا الشرط يبرأ الأصل أيضاً لأن الدين عليه
 والحوالة حصلت بأمر الدين فخصت برائة كما في البرع من السراج (قوله وبرئ الكفيل بأداء الأصل)
 وكذا يبرأ لو بشرط الدفع من ودعة فملك في الكافي لو كفل بألف من فلان على أن يعطيه أياه من ودعة
 فلان عنده فإن كان حلت الودعة فلا ضمان على الكفيل اهـ وفيه أيضاً في باب بطلان المال عن الكفيل خبر
 أداء ولا يبرأ لو كفل من رجل بالفن فاستحق المبيع من يده أو قد تعجب ولو بلا قضاء أو بأقالة أو بضارة
 أو بضاد المبيع برئ الكفيل وكذا لو بطل المهر أو بضعة عن الزوج بوجه برئ لم يلحق عن الزوج وأضحى المشتري
 الفتن لغيره البائع فاستحق المبيع من يده المشتري بطلت الكفالة أيضاً وكذلك الحوالة أما لو رد المشتري ببيع
 ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل ويرجع به على البائع وكذلك الوكيل المبيع قبل التسليم أو ضمن الزوج مهر المرأة
 ثم وقعت بينهما فقرة من قبله أو من قبلها لم يطل الضمان وعلمه فيه (قوله إلا إذا برهن) أي الأصل على
 أدائه قبل الكفالة فغيراً أي الأصل فقط أي دون الكفيل لأنه أقرب هذه الكفالة إلى الف على الأصل وهذا
 يظهر من الاستثناء منقطع لما في الجهر من أن هذا ليس من البراءة وإنما من أن لا دين على الأصل والكفيل
 حول بإقراره أي لأن البينة لما قامت على الأداء قبل الكفالة علم أن ما كفل به الكفيل غير ذمة الدين بخلاف
 خاتمة برهن أنه قضاء بعد الكفالة في الجهر أنها يبرأ (قوله بجر) حوايه غير فانه نقل عن القنينة برائة
 الأصل إنما وجب برائة الكفيل إذا كانت بالأداء أو الإبراء فان كفل بالخلق فلا نال الملق يسبب برائة
 المالك فحسب اهـ والظاهر أنه منصوص فيما إذا كانت الكفالة بغير أمره والأقوة أكمل عن فلان بكذا
 أو برأ مال فلان كافي الخلية وغيرها وحديث فإذا أدى عليه المال فأنكر وحقه برئ وحده وانقلنا
 كذلك لا مملو أي الأصل الأداء فله البينة لا العين تأمل (قوله ولو برأ الطالب الأصل الخ) محل
 برائة الكفيل براءة الطالب الأصل إذا لم يكفل بشرط برائة الأصل فان كفل كذلك برئ الأصل دون الكفيل
 لأنها حوالة ط ولو قال ولو برئ الأصل لثقل ما في الخاتمة لومات الطالب والأصل وأداه برئ الكفيل أيضاً
 اهـ بجر (قوله برأ الكفيل) بشرط قبول الأصل وموت قبل القبول والرد يقوم مقام القبول ولو رده
 أو ردوه بعد الدين على الكفيل لم يخالف كذا في الفقه غير وفي التشرع خاتمة عن المبط لا ذكره هذه
 المسألة في شيء من الكتب واختص المشايخ منهم من قال لا يبرأ الكفيل أي برأ الأصل لا الإبراء كما في رد الهبة

وفي الاشياء أداء الكفيل
 وجب برائة الطالب إذا
 أحله الكفيل على مدونه بشرط
 برائة نفسه فقط (وبرئ الكفيل
 بأداء الأصل) إجماع الأئمة
 برهن على أدائه قبل الكفالة فغيراً
 فقد كما لو حلف بجر (ولو برأ)
 الطالب (الأصل) أو فرعه
 أي أحله (برأ الكفيل) يبرأ
 للأصل

مطلب
 فيما يبرأ به الكفيل من المالك

الاكفيل الثمن كأمز (وتأخر)

الدين (عنه) تبعاً للاصل الا اذا

بصالح المكاتب من قتل الصمد

بمال ثم كفله انسان ثم هجر المكاتب

تأخرت مطالبة المصالح الى حق

الاصل وفي مطالبة الكفيل

الات لشبه (ولا ينكس)

لعدم تبعه الاصل للقرع ثم

لوتكفل بالمال مؤجلاً تأجيل

عنهما لان تأجيله على الكفيل

تأجيل عليهما وفيه بشرط قبول

الاصل الا براء

مطلب

لو كفل بالقرع مؤجلاً تأجيل من

الكفيل دون الاصل

ومنهم من قال ببراء الكفيل اه قال في القرض وهذا بخلاف الكفيل فانه اذا ابراء مع ولين لم يقبل ولا يرجع
على الاصل ولو كان ابراء الاصل اوهيته او تصدق عليه بعد موته فعند أي يوسف القبول والرد للقرع فان
قبول الصمد وان ردوا ارتد وقال مجد لا بد من رد القرض كما لو ابراء في حال حياته ثم مات وهذا يقتضى الا براء اه
(قوله كأمز) أي قبل الكفيلة بالمال (قوله وتأخر الدين عنه) مرهط بقوله أو أخرته وظل كفيل
الكفيل فاذا ابراء الطالب عن الاصل تأخر عن الكفيل وكفيله وان أخره عن الكفيل الاول تأخر عن الثاني
أيضاً لان الاصل كافي الكافي وشروطه أيضاً قبول الاصل فلو ردته ارتد كما تأخر في القرض (قوله تأخرت
مطالبة المصالح) مصدر مضاف الى مقعوله والمراد به المكاتب والفعل على القتل أو إلى فاعله والمراد به الولي
والمفعول المكاتب فان المصالحه مضافه من الطرفين وهذا أولى لتلازم الاظهار في مقام الاضمار فانهم
ومثل هذه المسألة ما لو كفل الصمد المحيّر ومما يراه بعد حقه فان المطالبة تأخر عن الاصل الى حقه ومطالب
كفيله لصال لكن في هذين القرضين تأخر لا تأخر الطالب فلقد خلا في كلام المصنف كما فاده في البصر والنهر
(قوله ولا ينكس) أي لو ابراء الكفيل أو أخرته أي أبطل بعد الكفيلة بالمال حالاً لا براءة الاصل ولا تأخر
عنه قال في التهور اذا ابراء الاصل لم يرجع عليه الكفيل بشئ بخلاف ما لو وجه الدين أو تصدق عليه به حيث
يرجع اه (قوله ثم لو تكفل بالمال مؤجلاً الخ) افادته لو كان مؤجلاً على الاصل فكفله به تأخر عنهما
بالاول وان لم يسم الاجل في الكفيلة كما صرح به في الكافي وضميره (قوله لان تأجيله على الكفيل تأجيل
عليهما) هذا التعليق غير تام فان التعليق على القرض هي أن الطالب ليس له مال الكفيلة حتى يقبل التأجيل الا الذين
فبالضرورة تأجيل عن الاصل تأجيل الكفيل أمافي مسألة القرض وهي ما اذا كانت الكفيلة تامة قبل التأجيل
فقد تقوّر حكمها وهو المطالبة ثم طرأ التأجيل عن الكفيل فيصرف الى ما تقوّر عليه بها وهو المطالبة (تنبيه)
ما ذكره الشارح من الهداية وغيرها من انه تأجيل عليها يستقضى منه ما اذا أضاف الكفيل الاجل الى نفسه
بأن قال اجلي أو شرط الطالب وقت الكفيلة لاجل الكفيل خاصة فلا تأخر الدين حينئذ عن الاصل كما ذكره
في الفتاوى الهندية ونقل ط عبارتها ويستقضى أيضاً ما لو كفل بالقرع مؤجلاً الى سنة مثلاً فهو على الكفيل
الى الاجل وعلى الاصل حال كافي البصر عن التثنية مع ما الى الذخيرة والقبالية ثم نقل خلافه من تخصيص
الجامع من نحوه للقرض وان هذا هو الوجه في تأجيل القرض وعند ذكره الشارح آخر الباب قلنا لكن ردّه
العلامة الطروسى في أنفع الوسائل بأن هذا انما فاده الخصم في شرح الجامع وكل الكتب فخاله
فلا يلتفت اليه ولا يجوز العمل به وقد مناعام الكلام عليه قبل فصل القرض ويؤيده أن الحاكم الشهيد
في الكافي صرح بأنه لا تأخر عن الاصل وكفى به حجة (قوله وفيه) متعلق بقوله بشرط والضمير المحرور عائد
الى قول المتن ولو ابراء الاصل الخ ولو اسقط لفظه فيه لكان وضع عبادة الدرر هكذا ابراء الطالب الاصل
ان قيل رتا أي الاصل والكفيل معاً وأخره عنه تأخر عنهما بلا عكس فيما ولو ابراء الكفيل فخط بئري وان
لم يقبل اذ لا دين عليه ليصاح الى القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالبراء ولو وجه الدين لم أي للكفيل
ان كان غنياً أو تصدق عليه ان كان فقيراً يشترط القبول كما هو حكم الهبة والصدقة وجه الدين المخرج من عليه
الدين نعم اذا سقط عليه والكفيل مسلط على الدين في الجلة كذا في الكافي وبعده الرجوع على الاصل اه
وضمير بعده للقبول وحاصله أن حكم الابراء والهبة في الكفيل يختلف فحق الابراء لا يصحاح الى القبول وفي الهبة
والصدقة يصحاح وفي الاصل منقضي فيصاحاح الى القبول في الكل وهو قبل القبول والرد كالمقبول ثم نزلالة
ولم يذكر حكم الرقة وأخاف في القرض أن الابراء والتأجيل يرتدان برودة الاصل واما الكفيل فلا يرتد بوجه الابراء بل
التأجيل والفرق أن الابراء اسقاط محض في حق الكفيل ليس فيه تعليل مال لان الواجب عليه بمجرد المطالبة
والاسقاط المحض لا يعتل الرقة ثلاثي الساقط بخلاف التأخير لعوده بعد الاجل فاذا عرف هذا فان لم يقبل
الكفيل التأخير أو الاصل بالمال حال يطالبان به لصال اه وقد مناعام الكلام عليه (تنبيه) نقل
في البصر عنه قوله ويطلق البراءة من الهداية يمثل ما هنا من أن ابراء الكفيل لا يرتد بآلة بخلاف ابراء
الاصل ثم نقل عن الغنية لو حال للكفيل أو خرجت عن الكفيلة فقال الكفيل لا يخرج بل يصبر خارجاً من حال
في البصر فثبت أن ابراء الكفيل أيضاً يرتد بآلة اه قال في التهور وفيه نظر ولم يبين وجهه وأجاب القديس بأن

حاشي الخاتمة في معنى الاتفاق الكفالة لم يثبت بل عليها الكفيل بالتسبيق الكفالة بخلاف الإبراء لأنه محض
إسقاط قيمه المقتضى اهـ على أن ما في الهبة منصوص عليه في كافي الماصحكم (قوله والتأجيل) هذا
ضمير موجود في عبارة المهر وكما عرفت ثم هو في الفتح كما ذكره أنا (قوله لا الكفيل) أي لا يفتقر لقبول
الكفيل الإبراء والتأجيل لكن لم يذكر في الدرهم اشتراطه في التأجيل وهو صحيح بل هو شرط كاسمته
من كلام الفتح (قوله وفي فتاوى ابن نجيم الخ) وفيها مثل من رجل ضمن آخر دين عليه عن بيع أو أجرة
لازمة عليه ثم أن الرب المال أحله على الكفيل إلى مدة معلومة هل يصير مؤجلا عليه وحده وعلى الأصل حالا
أو مؤجلا عليها أجابه بصير مؤجلا عليها كما صرح به في الحاشي القدسي اهـ أقول هذا غير صحيح فخالقه
لصارات المتون والشرع على أني راجعت الحاشي القدسي فראيت خلاف ما عراه اله ونص عبارة الحاشي
وأن آخر الطالب الدين من الأصل كان تأخير عن الكفيل وإن أخره عن الكفيل لم يكن تأخيرا عن الأصل
اهـ بالحرف وكان ابن نجيم اشتبه عليه ذلك بما لو تكفل بالمال مؤجلا مع أن صريح السؤال خلافه فاقسم
(قوله فلفظ) بل الأجواب حفظ ما في كتب المذهب لأن هذا سبق نظر فلا يحفظ ولا يفتد (قوله وهو
المتبادر) لأن الناس لا يريدون نفي التعلق أصلا وإنما يريدون نفي التعلق المحض وإلى أن لا تعلق به تعلق المطالبة
اهـ ح على أن إبراء الأصل يتوقف على قوله ولو وجد (قوله وإذا أحل الدين المؤجل الخ) أفاد أن الدين
يحل بموت الكفيل كما صرح به في الفرع وشرح الوهبانية عن المتوسط وعلمه في المنع عن الوهبانية بأن
الأجل يسقط بحيث من له الأجل (قوله لا يحل على الأصل) وكذا إذا حل الكفيل الدين حال حياته
لا يرجع على المطلوب إلا عند حلول الأجل عند حل ثلثة وهو شرط ما لو كسفت بالوفى وأدى الجداد
تاريخية (قوله خبر الطالب) أي في أخذه من أي التركين شاء لأن دونه ثابت على كل واحد منهما
كأى حال الحياة ديد (قوله مثلا) فالنصف غريقه (قوله برتا) أي الأصل والكفيل لانه أضاف
الصلح إلى الاتفاق الدين وهو على الأصل فبراه من خصمته براهته وجوب براءة الكفيل ديد (قوله وإذا
شرط براءة الكفيل وحده الخ) ليس المراد أن الطالب يأخذ البدل في مقابلة إبراء الكفيل فهو لو أن المراد
أن ما أخذ من الكفيل محسوب من أصل دونه ويرجع بالصلح على الأصل بجره وبذلك على الفرق
بين هذه وبين الحالة التي عنها كما يأتي ويوضحه ما في الفتح من المسوط لوصاله على ما ذهبهم على أن إبراء
الكفيل خاصة من الباقي يرجع الكفيل على الأصل بجماعة ويرجع الطالب على الأصل بجماعة لأن إبراء
الكفيل يكون فسخا للكفالة ولا يكون إسقاطا لأصل الدين اهـ (قوله كانت فسخا للكفالة) هذه عبارة
المسوط كما عرفت أي أن الإبراء عن باقي الدين التي تضمنها عقد الصلح تنعني فسخ الكفالة لسقوط المطالبة
عن الكفيل بهذا الشرط ولا يسقط بها أصل الدين إذ لو سقط لم يبق للطالب على المطلوب شيء ثم إنه يطالبه
بالتصديق الباقي بخلاف الصور الثلاث فإن مطالبة سقطت عنهم جميعا (قوله فيرأه) أي الكفيل وحده
عن خصمته وهي التي سقطت بعقد الصلح وكذا التي دفعها بدلا عن الصلح وهو ظاهر لأن الصلح على بعض الدين
أخذ بعض حقه وإبراء عن الباقي بحيث أخذ الطالب من الكفيل بعض حقه وإبراء عن باقيه فقد سقطت
المطالبة عنه أصلا وبإبراء الكفيل لا وجوب براءة الأصل فلذا قال دون الأصل (قوله والكفيل
بخصمته) أي ويرجع الكفيل على الأصل بخصمته وهي التي إذا حل للطالب بدل الصلح في الصور الأربع
(قوله لو بأمره) أي يرجع ما لو تكفل عنه بأمره ولا فلا يرجع له (قوله على جنس آخر) مفهوم قوله
نصفه اهـ ح (قوله رجع بالالف) لأن الصلح يفسد أثر مبادلة فسخ الدين فخرج بجميع الفتح وكذا
يرجع بجميع الفتح لوصاله على خصمته على أن يبره الباقي كافي الفتح أيضا ومنه في التكايف (قوله كاسم)
الأولى أن يقول لما لمز أي من أنه إن ملك الدين بالاداء (قوله صالح الكفيل الطالب الخ) في الهداية ولو كان
صالحه بما استوجب الكفالة لا يبرأ الأصل لأن هذا إبراء الكفيل عن المطالبة اهـ ومقتضا صحة الصلح
ولزم المال وسقوط المطالبة عن الكفيل دون الأصل وهو خلاف ما ذكره المصنف تعالى الثانية لأن يجعل
على الكفالة بالنفس لما في التتاريخية الكفيل بالنفس إذا صالح الطالب على خصمته بشرط على أن إبراء
من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عنها ولو كان كسفا بالنفس والمال على إنسان واحد برئ اهـ وفي الهداية

والتأجيل لا الكفيل إلا إذا بوجه
أو تصدق عليه ديد قلت وفي
فتاوى ابن نجيم أي على الكفيل
يتأجل عليه ما وعزاه للسوى
القدسي فله منذ وفي الثانية طالب
الدائن الكفيل فخاله أصري
يجب على الأصل فخال لا تعلق له عليه
انما تعلق عليه هل يبرأ أجاب نعم
وقيل لا وهو المختار (وإذا أحل)
الدين المؤجل (على الكفيل بوجه
لا يحل على الأصل) فلو أذاه
وأنه لم يرجع لو الكفالة بأمره
إلا أن أجده خلافا لغيره (كلا يحل)
المؤجل (على الكفيل) أفضها
(إذا حل على الأصل به) أي بوجه
ولو ما تأخير الطالب ديد (صالح)
أحدهما رب المال عن الف
الدين (على نصفه) مثلا برتا
الام أن المأتم مرة فإذا شرط
براهتهما أو براءة الأصل أو كسفت
برتاو إذا شرط براءة الكفيل
وحده كانت فسخا للكفالة
لا إسقاطا لأصل الدين (غيراً)
هو وحده عن خصمته دون
الأصل تسبق عليه الف بوجه
عليه الطالب بخصمته والكفيل
بخصمته لو بأمره ولو صالح
على جنس آخر يرجع بالالف كليتي
(صالح الكفيل الطالب على شيء
ليبره عن الكفالة بوجه) الصلح
ولا يجب المال على الكفيل
خاتمة

وهو باطله بيم الكفاية بالمال
والنفس بجر (قال الطالب
لكن قيل برئت الى من المال)
الذي كفت به (رجع) الكفيل
بالمال (على المطلوب اذا كانت
الكفاية (بأمره) لاقراره
بالتقصيص ومفاد مبراة المطلوب
لطالب لاقراره كالكفيل (وفي)
قوله الكفيل (برئت) بلا في (أو)
أبرأ لك لا (دجوع كقوله أنت
في حل لانه أبرأ لاقراريا بقض
(خلافا لاي وصف في الأول) أي
برئت فانه جعله كالاول أي الى
قيل وهو قول الامام واختاره
في الهداية وهو اقرب الاحتمالين
فكان أولى نهر معز بالنسبة
وأجود على انه لو كتبه في الصد
كان اقرا بالقبض على العرف
(وهذا) كله (مع فية الطالب
ومع حضرته برجع اليه في البيان)
لمراده اتفاقا لانه الجمل ومثل
الكفاية الحوالة (وبطل تعليل
البراءة من الكفاية

٢ قوله كالإبقاء حكذا رآه
في نختين من نسخ الفتح وعل
الاول بالبقاء له منه

مطلب
في بطلان تعليل البراءة من الكفاية
بالنظر

عن الشيخ صالح على مال لا يحاط الكفاية لا يصح أخذ المال وهل تفسد الكفاية بالنفس فيه روايات
في رواية تفسد به يعني ١٥ ويستند تفصيل ما في الهداية على استحالة المال في فقهائين الكلامين تأمل
ثم لا يخفى أن الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها في الفتح وهي الرابطة هو أن هذه الصلح من الكفاية والتي قبلها
في الصلح من المال المكنون به فالمال هنا في مقابلة البراءة من الكفاية وهناك في مقابلة البراءة من المال
الباقي كما في عبارة البسوط ومن العجب ما في النهاية حيث جعل عبارة البسوط المارة تصوير المذكر هنا في
الهداية فاعكس الموضوع لأن كلام البسوط مفروض في الصلح على أبراء الكفيل فقط عن المال وهو الصورة
الرابعة المذكورة في كلام المصنف وكلام الهداية في الصلح على أبراء الكفيل من المطالبة ولم أر من يه على ذلك
مع انه نقل في البحر وغيره وأقره عليه ثم رجعا بشر كلام الفتح بأنه لم يرض به فراجع (قوله وهو باطله
بم الكفاية بالمال والنفس) قد علمت ما فيه (قوله برئت الى) متعلق بمحذوف حال أي حال كونك مؤذيا الى
كافي شرح مسكين أي فهو أبرأ واستغفاره أبرأ فاسقاط (قوله لاقراره بالتقصيص) لأن مفاد هذا التركيب
برأ من المال مبدوعا وطعن الكفيل ومنها ما صاحب الدين وهذا هو معنى الاقرار بالتقصيص من الكفيل فكأنه
قال هفت الى (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل المذكور وهذا الكلام لصاحب البحر (قوله برأه
المطلوب) أي المديون للطالب أي الذي يعني انه يقدر أن المطلوب برأ من المطالبة التي كانت لطلب عليه
وكذا يبرأ منها الكفيل فلا مطالبة له على واحد منهما لاقراره بالتقصيص اذ لا يخفى ان مقتضى القبض اكتم من مرة واحدة
(قوله لا رجوع) أي الكفيل على المطلوب نعم الطالب أن يأخذ المطلوب بالمال كافي الكافي للسام (قوله
لانه أبرأ) لتعليل عدم الرجوع في الصور الثلاث اذ ليس فيها ما يبعد القبض لكون اقراره بل هو محتمل للبراءة
بسبب القبض ولا سقاط فلا يثبت القبض بالثبوت (قوله أي الى) المراد برئت الى (قوله وهو اقرب
الاحتمالين) أي احتمال أبرأه بقبض واحتمال أبرأه ماسقاط وجهه الاقره على الفتح من قوله لانه
اقرارا بما جادوا هاهنا من الكفيل المخطب وحاصله اثبات البراءة منه على الخصوص مثل قلت وقد تدبر البراءة
الكافية خاصة كالإبقاء بخلاف البراءة بالبراءة فلهذا لا يخفى بطلان الكفيل بل بطلان الطالب فلا تكون
حيث تضاف الى الكفيل وما تاله محمداً من انه لا يثبت القبض بالثبوت انما إذا كان الاحتمال من مساويين
١٥ وهذا أيضا ترجع منه لقول أي يوسف (قوله لو كتبه في الصد) بأن كتب برئ الكفيل من الدراهم
التي كفلها بجر (قوله على العرف) فان العرف بين الناس أن الصد يكتب على الطالب بالبراءة اذا
حصلت الألفاظ وان حصلت بالبراءة لا يكتب الصد عليه بطلت اقرارا بالتقصيص عرفا ولا عرف عند البراءة فتح
(قوله وهذا) كله الخ) عزاء في فتح القدر في شروع الجامع الصغير وجزءه في المتن والدرد وأقره
الشربلاني وكذا الزيلعي وابن كمال تغييرا لبرصه بقل غير ظاهر فاقهم والاشارة الى جميع الالفاظ المارة
قال في البحر من النهاية حتى في برئت الى لاحتمال لاني أبرأ كنت مجازا وان كان بصد في الاستعمال ١٥ قال
في البحر والشاهر أن في لفظ الحل لا يرجع اليه لظهوره بأنه مسامحة لانه أخذ منه شيئا ١٥ قلت وفيه نظر
ينتهي بأدنى نظر (قوله لمراده) متعلق بالبيان أي ببال هل أردت القبض أولا (قوله لانه الجمل) بكسر
ثامته اسم فاعل أي فان الأصل في الاجال أن يرجع فيه الى الجمل والمراد بالجمل هنا ما يحتاج الى تأمل ومقتضى
المجاز وان كان بعد الاحتمال الجمل يعني برجع اليه اذا كان حاشرا لازالة الاحتمالان غسوسا ان كان
العرف في ذلك الوقت مشهورا كانهم من يصدق القبض ومنهم من يصدق البراءة فتح (قوله ومثل استحالة
الحوالة) في كافي المحاكم واحتمال عليه في جميع ذلك كالكفيل ١٥ قال ط فان قال المحال للمستألف
عليه برئت الى ترجع احتمال عليه الى الجمل وان قال أبرأ كنت لا واختلف فيما اذا قال برئت فقط ١٥ وانما
يرجع الى ما يمكن للحييل دين على احتمال عليه (قوله وبطل تطبيق البراءة من الكفاية بالشرط) أي لم ينافيه من
معنى التعليل ويرى انه يصح لأن عليه المطالبة دين الدين في الصحيح فكان اسقاطها محضا كإطلاق هداية
ونفاؤه ترجع عدم بطلانها على الصحيح بجر قلت ولذا قال في متن المتن واختار المحقق واصلم أن
استند تطبيق البراءة من الكفاية الى موضوعها والحق وبطل البراءة المخطبة بالشرط وانما بطلت
البراءة من الكفاية بتم الكفاية على أصلها فبطلت البطلية الكفيل دليل التعليل فليس المراد بطلان تعليل

البراءة لانه يلزم منه بقاء البراءة وصحة منقضة وتوسط الكفاية الجارية لا يتناسبه الله الذي كونه لا نفس التعلق
ليس فيه معنى التعلق بل الذي فيه معنى التعلق هو البراءة المعلقة بتبطل ثم رأيت بخط بعض العلماء على نسخة
قدية من شرح الجميع ما نصه معناه أن الكفاية جارية والشرط باطل اه وهذا من مآلته (قوله بالشرط
غير الملائم) فهو إذا جاءه غدا فأتت برى من المال ومثال الملائم ما لو قيل للمال أيا تقص وقال ان واغتبه
غدا فأتت برى من المال فوفاؤه من الغد فهو برى من المال كذا في النائية اه ح وفي البرص المخرج
غير الملائم هو ما لا منفعة فيه للطالب أصلا كدخول الدار ومجيئ الغد لانه غير متعارف اه قلت ومثقت
عن خال ككفته على أنك ان طالبت به قبل حلول الاجل فلا كفالة ويظهر لي انه من غير الملائم فغشأ
(قوله على ما اختاره في القمع والمراج) أقول الذي في القمع هكذا قوله ولا يجوز تعلق البراءة من الكفاية
بالشرط أي بالشرط المتعارف مثل أن يقول ان يغتلب البعض أودعت البعض قد رأيت من الكفاية أما
غير المتعارف فلا يجوز ثم قال وروى أنه يجوز وهو أوجه الخ فهذا شرح لعبارة الهداية التي قد سألنا عنها
وقد سألنا أي ظاهر ما في الهداية ترجيح الرواية الثانية وأنه اختارها في متن الملقى وكذلك اختارها في القمع
كأثرى والتبادر من كلام القمع أن المراد بهذه الرواية جواز الشرط المتعارف لانه قيد واية عدم الجواز
بالشرط المتعارف وذكر أن غير المتعارف لا يجوز وهو تصريح بما فهمنا الأولى ثم ذكر مقابل الرواية الأولى وهي
رواية الجواز فلم يظن أن المراد بها الشرط المتعارف أيضا وإن غير المتعارف لا يجوز أصلا ويحصل أن يكون قوله
وروى أنه يجوز أي إذا كان الشرط غير متعارف ويلزم منه جواز المتعارف بالأولى فلي الاجمال الأقل يكون
قد اختار في القمع جواز التعلق بالشرط المتعارف وعلى الثاني اختار جواز مطلقا وهذا الاحتمال أظهر لانه
حيث قيد رواية عدم الجواز بالتعارف علم أن غير المتعارف لا يجوز بالأولى ثم اختار مقابل هذه الرواية وهو
رواية الجواز أي مطلقا فكان على الشارح أن يقول ويطلب تعلق البراءة من الكفاية بالشرط ولولا ما عارضه
جواز مطلقا واختاره في القمع ثم ذكر في الدرر من النائية قولنا لا شأنا وهو عدم جواز التعلق بالشرط لو غير
متعارف والجواز لو متعارف وذكر في المراج هذا القول وجهه على الروايتين وأقر في البرص وقال ان قول
أكثر ويطلب التعلق يجوز على غير المتعارف وسعه الشارح لكن لا ينبغي أن كلام القمع يخالف لهذا الترتيب لانه
يجل بطلان التعلق على الشرط المتعارف كما عرفت فكيف نسب اليه ما ذكره الشارح فافهم (قوله وأقره
المصنف) أي في شرحه في هذا المجلد أي أقر ما في المراج من التفصيل والتوفيق (قوله والمتفرقات) أي
متفرقات البرص في بحث ما يطل عليه (قوله ترجيح الاطلاق) أي رواية بطلان التعلق المتبادر منها
الاطلاق عاصفه في المراج وفي كون الزبطي ربح ذلك فخر بل كلامه قريب من كلام الهداية المازة فراحه
(قوله قيد بكفاية النفس) أي باعتبار أن الكلام فيها لا يفي ذكر القيد في القم كالنكاح اه ح (قوله مبسوطا
في الخاتمة) حاصله أن تعلق البراءة من الكفاية بالنفس على وجوه في وجه نص البراءة وتوسط الشرط كما إذا
أبرأ الطالب الكفيل على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم وفي وجه بصان كما إذا كان كفيل بالمال أيضا وشرط
الطالب عليه أن يدفع المال ويقره من الكفاية بالنفس وفي وجه بطلان كما إذا شرط الطالب على الكفيل
بأن ينسأ أن يدفع اليه المال ويرجع به على المطلوب اه (قوله لا يسترد أصل الخ) أي إذا دفع الأصل وهو
الدين إلى الكفيل المال الكفيل ليس للأصيل أن يسترد من الكفيل وأن يعطيه الكفيل إلى الطالب قال
في التمهيد أي الكفيل ملكه بالاتفاق وهو ظهر أن الكفاية توجب دشا للطالب على الكفيل ودشا للكفيل
على الأصل لكن دين الطالب على الدين الكفيل موجب إلى وقت الأداء ولذا أخذ الكفيل من الأصل ردها
أو أبراء أو وجب منه الدين صم فلا يرجع بأدائه كذا في النهاية ولا تنافيه ما مر من أن الرجح أن الكفاية ضم
ذمة إلى ذمة في المطالبة لأن الضم انما هو بالنسبة إلى الطالب وهذا لا ينافي أن يكون للكفيل دين على المقبول
عنه كاللا يفتي على هذا فالنكاح بالامر توجب ثبوت دين وثلاث مطالبات تعرف بالتدبر اه مافي النهر
أي دين ومطالبة حالي للطالب على الأصل ودين ومطالبة مؤخرين للكفيل على الأصل أيضا ومطالبة قطع
لطالب على الكفيل بناء على الرجح من أنها الضم في المطالبة (تنبيه) نقل بحثي ممكن عن الجوى عن الفتاح
أن عدم الاسترداد مقيد بما إذا لم يؤخره الطالب عن الأصل أو الكفيل فان أخره أن يسترد اه قلت

بالشرط) غير الملائم على ما اختاره
في القمع والمراج وأقره المصنف
هنا والمتفرقات لكن في التمهيد
الزبطي وغيره ترجيح الاطلاق
قد قيد بكفاية المال لأن في كفاية
النفس تفصيلا مبسوطا في الخاتمة
(لا يسترد أصل)

قوله قيد بكفاية النفس هكذا اجتزاه
وله سبق لم فإن التي في نسخ
الشارح قيد بكفاية المال لأن
في كفاية النفس تفصيلا الخ اه
محمية

لكن قوله او الكفيل لم يظهر في وجهه تأمل (قوله بأمره) متعلق بالكفيل احتراماً عن الكفيل بلا أمر
 كما يأتي قال في التبرقده في الهداية ولا بد منه (قوله ليدفعه الطالب) متعلق بأذى واعطى ما مر من أن
 الكفيل ملك المؤدى فذلك خبر اذا دفعه اليه الاصيل على وجه القضاء بأن قال لما لا آمن أن يأخذ منك
 الطالب حقه فأنا أقضيك المال قبل أن تؤتيه بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن قال المطلوب
 للكفيل خذ هذا المال وأدفعه الى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكاً للكفيل بل هو أمانة في يده لكن لا يكون
 المطلوب أن يسترد من الكفيل لأنه يتعلق به حق الطالب كذا في الكافي لكن ذكر في الكبرى أن له الاسترداد
 وأنه أشار اليه في الاصيل كذا في المسألة فشرح الهداية وما نقله من الكافي نقل ط مثله عن الضاية
 والمراجع وعليه من في البر والنهر والمراد بالكافي كافي النسب أما كافي الحاكم الشهيد الذي جمع كتب نفاهر
 الرواية فإنه أشار فيه أيضاً إلى أن له الاسترداد لو دفعه على وجه الرسالة فإنه ذكر أنه لو قبضه على وجه القضاء
 فله التصرف فيه وله ربحه لأنه لو لو حقه منه ضمنه ولو قبضه على وجه الرسالة فهو ملك كان مختاراً بربح وعلى
 الاصيل ولو لم يملك فعل به ووربح تصدق بالربح لأنه غائب وكذا في الهداية إشارة اليه حيث ذكر أن أمانة اذا
 غشاه لا يتردد ثم قال بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة لأنه يخص أمانة في يد مقل كلامه على أن عدم
 الاسترداد في الأداء على وجه القضاء لا الرسالة حيث جعل في الرسالة بعض أمانة في يد مقل مستردة ونقل ط
 عن غاية البيان أن له الاسترداد قال ومثله في مصدر الشريعة وقال في العقوبة أنه الفاعل لأنه أمانة محضه
 ويد الرسول بيد المرسل فكانه لم يقبضه فلا يصير حق الطالب وهو المتبادر من الهداية اه قلت وهو المتبادر
 أيضاً عما في المتن من أن الربح يطالب به فإنه دليل على أن المراد الأداء على وجه القضاء وقول الشارع نعا
 للدريدفعه لطالب ظاهر الدفع على وجه الرسالة وهو موافق لما في كافي النسب وغيره ونهض منه أنه
 في الدفع على وجه القضاء فذلك بالاولى ويمكن حمله على ما في كافي الحاكم وغيره بأن يكون المراد أنه لا يصح
 له بأنه يدفعه للطالب بل اخبر ذلك بنفسه وقت الأداء في الترتيل علة عن التفتة لوقوع عند الدفع فربح
 أنه على وجه القضاء او الرسالة يقع من القضاء فافهم (تنبيه) لو قضى المطلوب الدين الى الطالب فله المطلوب
 أن يرجع على الكفيل بما أعطاه كافي الكافي وغيره (قوله وان لم يدفعه طالبه) ان وصلة وطالبه بكسر
 الهمزة اسم الفاعل مضاف للضمير وهو المعقول الثاني ليدفعه (قوله ولا يعمل فيه الخ) هذا ما أوجب
 به في الجسر حيث قال وقد سئل عما اذا دفع المدون الدين للكفيل لئذ يذهب الى الطالب ثم نهى عن الأداء هل
 يعمل فيه فأجبت ان كان كفلاً لا امر لم يعمل فيه لأنه لا ملك الاسترداد والاعمل لأنه ملكه اه قلت وظاهر
 قوله لئذ يذهب أن الدفع على وجه الرسالة فهو معنى على ما في مسكا في النسب (قوله لأنه حيث) اي حين
 اذ كان كفلاً بلا أمر على الاصيل الاسترداد لأن الكفيل لا دين له عليه فلم يملك المؤدى بل هو في يده بعض أمانة
 كما إذا أدا الاصل اليه على وجه الرسالة وكانت الكفالة بالأمر على ما مر بهذا بالاولى لمخالفت من أنه هنا
 لا دين له اصلاً (قوله لكنه قدّم قبله ما يضافه) لعل مراده بالخلاف أن المصنف لم يشهد به يكون الكفيل
 كفلاً لا امر ونورق هنا بين كونه بالأمر فلا يعمل فيه والاعمل لكن في شرح المصنف إشارة الى أن مراده
 في المتن الكفيل بالأمر وقد علمت أن هذا التقيد لا بد منه خلافاً لـ (قوله حيث قبضه على وجه القضاء)
 فتدبر للدين وتعليق به أنه ملكه وصرح بعده بفهمه وعبارة الهداية فان ربح الكفيل فيه فهو له لا يتصدق
 به لأنه ملكه من قبضه وهذا اذا قضى الدين بظاهر وكذا اذا قضاه المطلوب بنفسه وثبت له الاسترداد ما دفع
 للكفيل وانما حكمنا بثبوت ملكه اذا قضاه المطلوب بنفسه لأن الكفيل وجب له مجزأ الكفالة على الاصيل
 مثل ما وجب للطالب على الكفيل وهو المطالبة اه موضحا من القم وقامه فيه (قوله خلافاً للثاني) اي
 أبي يوسف فإنه يطالب به كمن غصب من انسان ورجع فيه يتصدق بالربح عند حاله لا استفاد من اصل شيء
 ويطالب به عند مسند لا يحدث انخراجه بالزمان فتح (قوله وبرد) من يتقبله بصدقة غيباتين
 بالتصين اي أن قوة طلبه أي الربح انما هو فيها وكان المؤدى للكفيل شيئاً لا يتبعين كالنواصر والناظر
 فان انحب لا يظهر فيها بخلاف ما يتبعين كالخطة ونحوها بأن كفل عنه خطه وأذاها الاصيل الى الكفيل
 ورجع المسك قبل فيها فإنه يتبدد الربح الى الاصيل قال في النهر وهذا هو أحد الروايات عن الامام

ما أدى الى الكفيل) بأمر وليدفعه
 الطالب (وان لم يدفعه طالبه)
 ولا يعمل فيه عن الأداء لو كفلاً
 بأمره والاعمل لأنه حيث يملك
 الاسترداد بغير وأقره المصنف لكنه
 قدّم قبله ما يضافه للضمير (وان
 ربح الكفيل به طالبه) لأنه فانه
 المسك حيث قبضه على وجه
 الاقتضاء فلو على وجه الرسالة فلا
 تميمه أمانة خلافاً للثاني (وبد
 رده) على الاصيل

هو الاصع وعنه أنه لا يرد بل يطيب هو هو قولها لانه ملكه وعنه أنه يتصدق به وتعلمه فيه (قوله
 إن قضى الدين بنصفه) أي أن قضاء الأصل للطالب وهذه العبارة تابع فيها صاحب الدور الزبدي وأقره
 الشرنبلالي لكن اعترضه الوافي بأن هذا القدر غير لازم وموهم خلاف المقصود قلت وهو كذلك كما يبين من
 الهداية حيث قال في وجه الاصع وله أن لا يأثم أنه يمكن الخيتم مع المال لا بهيكل من الاسترداد بان يقضيه
 بنفسه الخ ليعمل ائتمان الاسترداد بقضاء الدين بنفسه دليل ثبوت الخيتم في الرجوع مع قيام المال فعمل أن ذلك غير
 قد في المسألة (قوله الاشبه ثم ولو غشيا) الذي في العناية وكذا الجرح والتهران كل فقير طالب وان كان
 غشيا فيه روايتان والاشبه أن يطلب له أيضا فكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله الاشبه ثم عن قوله ولو غشيا
 لأن الروايتين في لافي القصر (قوله أمر كضلع بيع العينة) بكسر العين المحسلة وهي السلب يقال باعه
 بعينة أي نسبة مغرب وفي الصباح وقبل هذا البيع عينة لأن مشتري السلعة إلى أجل يأخذ بدفعها عينا أي
 قرضا اضرا اه أي قال الأصل للكفيل اشترى من الناس نوعا من الاقصة ثم يبيعها لوجه البائع منك وخسره
 أنت فعمل في تأخر فطلب منه القرض وطالب الشارح منه الرجوع ويضاف من الرابعية المتأخر بها
 يساوي عشرة مثلا بنصفه عشرة بنصفه فيعبره في السوق بعشرة فيحصل له عشرة ويجب عليه البائع خمسة
 عشر إلى أجل أو يقرضه خمسة عشر درهما ثم يبيع القرض في ياباوي عشرة بنصفه عشر فإذا ادراهم التي
 اقرضه على انها غش الثوب يبقى عليه خمسة عشر قرضا درر ومن صورها أن يعود الثوب إليه كما إذا اشترى
 المتأخر في الصورة الأولى من المشتري الثاني ودفع الشيء إليه ليفضه إلى المشتري الأول وانما يشتري من
 المشتري الأول فهو زاعن شراء ما باع بأقل مما باع قبل تعدا الفتن (قوله أي يبيع العين بالرجوع) أي بمن زائد
 نسبتها إلى أجل وهذا تفسير لمراد من يبيع العينة في العرف بالنظر إلى جانب البائع فالفني أمر كضلع بان
 يباشره هذا البيع مع البائع بأن يشتري منه العين على هذا الوجه لأن الكفيل ما يورثه شراء العينة لا يبيعها
 وأما يبيع بعد ذلك لما اشترى فليس على وجه العينة لأنه يبيعها مائة بدون ربع (قوله وهو مكره) أي منه محمد
 وبه جزم في الهداية قال في الفتن وقال أبو يوسف لا يكره هذا البيع لأنه فعله كثير من العصابة وسعدا على ذلك
 ولم يقدروا من الربا حتى يوافقوا كغدة بأقل يبيعون ولا يكره وقال محمد هذا البيع في قلبي كاشل الجبال ذميم
 واشترعه أكلة الربا وقد تم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إذا باعتم بالعين وانتم أناب القرذ قلتم
 وتظهر عليكم عدوكم أي اشتغلتم بالقرض عن الجهاد وفي رواية سلف عليكم شراركم فبذروا خياركم فلا تبيعوا
 لكم وقبل البائع والعينة فانها لعينة ثم قال في الفتن ما حاصله أن الذي يقع في قلبي أنه أن فعلت صورة يعود فيها إلى
 البائع جميع ما أخرجه أو بعضه كعود الثوب إليه في الصورة المارة وكعود الخصة في صورة اقراض الخصة
 عشر فيكره يعني تخريما فان لم يصبه كما إذا باعه الدين في السوق فلا راحة فيه بل خلاف الأولى فان الاجل
 قابله قسط من الفتن والقرض غير واجب عليه دائما بل هو مندوب وما لم يرجع إليه العين التي خرجت منه
 لا يبيع ببيع العينة لأنه من العين المسترجعة لا العين مطلقا والافكل يبيع ببيع العينة اه والقرض والبر والنهر
 والشر بلالة وهو ظاهر وجعله السيد أبو السعود محل قول أبي يوسف وجعل قول محمد والحديث على صورة
 العود هذا وفي الفتن أيضا ثم ذموا الساعات الكاثرة الآن أشد من ببيع العينة حتى قال ما شاع بينهم محمد
 ابن ملة التصارن العينة التي جاءت في الحديث خير من بيعاتكم وهو صحيح فكثير من الباعات كالزيت والصل
 والخبز وغير ذلك استقر الحال فيها على وزنها مطروقة ثم اسقاط مقدار معين على القرض وبه يسم البيع
 فاسدا ولا شك أن البيع القاسم بحكم الغصب المخرم فإن هو من ببيع العينة الصحيح التفت في كراهته اه
 (قوله لانه ما مضى انفسان) أي نظر إلى قوله على فانها للوجوب فلا يجوز كما إذا قال رجل باع في السوق
 بخاخرت غنلي درر (قوله أو وكيل مجهول) أي نظرا إلى الإصرار فلا يجوز أيضا لمثلها القرض للثوب
 بوقت درر (قوله كذل من رجل) الأولى أن شول كذل من رجل لرجل يكون مرجع العينة في له مذكورا
 وهو الرجل الثاني المذكور له وان كان معلوما من المقام (قوله بما ذاب له) أي بما تبين ووجب بالقضاء
 (قوله عبارة الدور لم بلاخير) الذي رأيت في الدور لزمه بالضمير وكأنه سقط من نسخة الشارح وهي
 أولى لأن ضمير في المواضع الثلاثة المذكورة هو ضمير لزمه المذكور فيه تنسب التبعات مع أيام عود

مطالع
 يبيع العينة

ان قضى الدين بنصفه درر (عبارة
 تبين بالتعين) كمنطة لافيا
 لا تبين كمنطوق فلا يندب ولورده
 هل يطيب للأصيل الاشبه ثم
 ولو غشيا عناية (أمر) الأصل
 (كضلع يبيع العينة) أي يبيع
 العين بالرجوع نسبتها لبيعها
 المستقرض بأقل يقضى دية
 اشترعه أكلة الربا وهو مكره
 مذموم شرعا لما فيه من الأضرار
 من مبرة الأقراض (فعل) الكفيل
 ذلك (فان يبيع الكفيل) زيادة
 (الرجوع عليه) لانه العاقد و(لا)
 شيء على (الأمر) لانه ما مضى
 انفسان أو وكيل مجهول وذلك
 باطل (كذل) عن رجل بأخبار
 له أو ما قضى له عليه أو ما ذاب له
 عبارة الدور لم بلاخير

المكحول أيضا كيفية الضمان المذكورة ولا حاجة الى تقديره ولا الى التصريح به لان زم جسمى ثبت فهو
 حاصر للمعنى لا يحتاج الى المكحول والمعنى جائز عليه فلما كان الاولى اسقاطه به الشارح عليه فاقسم
 (قوله اريد به المستقبل) لانه مطلق عليه فان المعنى ان وجب لك عليه شيء في المستقبل فلما كلف به حتى
 لو كلفه عليه مال ثابت قبل الكفالة لم يكن مكفولا به كما يسم بما ياتي (قوله لم يقبل برهانه) لانه انما كفل
 عنه بمال مضمون بعد الكفالة لانه جعل الذوق شرطاً والشرط لا يثبت من كونه مستقلاً على خطر الوجود فما
 لم يوجد الذوق بعد الكفالة لا يكون كضلاً والنية لم تنهد بقضاء دين وجب بعد الكفالة فم تقم على من انصف
 بكونه كضلاً عن الغائب بل على اجنبى وهذا في لفظ القضاء ظاهر وكذا في ذاب لان معناه مقرر ووجب
 وهو بالقضاء بعد الكفالة حتى لو ادعى الى قدمت الغائب الى فاضى كذا واقت عليه سنة بكذا بعد الكفالة
 ونقض على ذلك وقام البينة على ذلك ما ركب كضلاً وصحت الدعوى ونقض على الكفيل بالمال لصروقه
 خضما عن الغائب سواء كانت الكفالة بأمره او لا الا انه اذا كانت بغير أمره يكون القضاء على الكفيل
 خاصة كذا في الفتح وقوله حتى لو ادعى الخ ومعنى ما في النصول العمادية ادعى على رجل انه كفل من فلان
 بما يذوب عليه فافترى الذي عليه بالكفالة وانكر الحق وقام الدعي بینه انه ذاب له على فلان كذا فانه يقضى به
 في حق الكفيل الماخضر وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتزم انكاره اه فان قوله
 وقام الدعي بینه انه ذاب له على فلان كذا معناه انه وجب له عليه بالقضاء بعد الكفالة اى ان القاضي يقضى له
 عليه بذلك لحض برهن على ان الاصل الغائب محكوم عليه بذلك ثبت شرط الكفالة فصار الكفيل خضماً
 فثبت عليه المال قصد اولى الغائب خضماً بخلاف ما في المتن فان الذي برهن على انه على الاصل كذا الا على
 انه كان حكمه على الاصل بكذا فلو قبلت هذه البينة يكون قضاء على الغائب بعد الان الكفيل لم يصر
 خضماً لانه لم يثبت شرط كفالته فالفرق بين المسألتين جلي واضح وان خفى على صاحب البر وغيره والجهل بمن
 قول البرهان جزئهم هنا بعدم القبول ينبغي ان يكون على الرواية الضعيفة اما على الظاهر الرايين المعنى به من
 نفاذ القضاء على الغائب فينبغي النفاذ اه فان المعنى به نفاذ القضاء على الغائب من حاكم براءه كشفتى حتى
 لو رجع حكمه الى الحق ففقد حاكمه صاحب البر تنصف في كفاي القضاء وكلامهم هنا في الحاكم الحقى فان
 حكمه لا يتبدل باعتداله من عدم الخلف (قوله وان برهن الخ) هذه مسألة مبتدأة غير اخذت فثبت قوله
 كفل بجاذب الخ كايه عليه صدرا لثلاثة وابن الكال وغيرهما لان الكفالة هنا بمال مطلق كايأتى (قوله
 وهو كفيل) اى بذلك المال (قوله فلكفيل الرجوع) اى فاذا قضى عليه ما اى على الكفيل الماخضر
 وعلى الاصل الغائب ثبت لكفيل بالامر الرجوع على الغائب بلا اعادة بینه عليه اذا حضر لانه صار مقضياً
 عليه خضماً (قوله لا ان المكحول به هنا) اى في قوله وان برهن الخ مال مطلق اى غير مقيد بكونه ناشئاً من الكفالة
 بخلاف ما تقدم في قوله كفل بجاذب الخ لانه الكفالة فيه بمال موقوف بكونه مقضياً به بعد الكفالة فاما ثبت
 تلك الصفة لا يكون كضلاً فلا يكون خضماً كما في شرح الجامع لقاضي خان وهذا اقليل لاصل القضاء على
 الكفيل واما كون القضاء يتعدى الى الاصل لولا الكفالة بأمره ولا يتعدى ليودين امر فوجهه كما في البرهان
 ان الكفالة لا ابرار انما تصد قيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى زعمه الى غيره اما بالامر الثابت فيقتض
 اقرار المطلوب بالمال اذ لا يأمر غيره بقضاء ما عليه الا وهو معترف به قلدا صار مقضياً عليه ثم قال في البرهان
 وفي الجامع الكبير حمل المسألة مرة اذ الكفالة امام مطلقة ككفلت بمالك على فلان او مقدرة بالصدور وكل
 اما بالامر او بدونه وقد علمت ان المسألة اذا كانت بالامر كان القضاء بها عليها ما والاقل الكفيل فقط واما
 المطلقة فان القضاء بها عليها سواء كانت بالامر او لا لانه الطلب لا يتوصل لاثبات حقه على الكفيل الا بعد
 اثباته على الاصل وهذا لان المذهب ان القضاء على الغائب لا يصور اه ونظامه في الفتح (قوله وهذه
 حيلة الخ) ذكر في البرهان الواجهة الاربعة المذكورة آتضاح الجامع ثم ذكر ان المطلقة هي الحيلة في القضاء
 على الغائب وان المقدرة لا تصلح للحيلة لان شرط التعدي على الغائب كونها بغيره اه قلت وطريق جعلها
 حيلة هو المروعة الالتمية بشرط ان يجوز له حيلة في الدين الذي له على الغائب وهذا ظاهر في المطلقة عن
 التقيد بمقدور من المال سواء كانت الصكفاة بالامر او لا فيعتدى فيها الحكم الى الغائب لان الكفيل لا يذ

وفي الهداية وهذا ما سأل اريد به
 المستقبل كقوله اطال الله قضاء
 (غائب الاصل فبرهن الدعي
 على الكفيل ان له على الاصل
 كذا لم يقبل) برهانه حتى يحضر
 الغائب فيقضى عليه فيأمره تبعاً
 للاصل (وان برهن ان له على زيد
 الغائب كذا) من المال (وهو)
 اى الماخضر (كفيل فغنى)
 بالمال (على الكفيل) فقد (ولو)
 زاد اياه وقضى عليها) فللكفيل
 الرجوع لانه المكحول به هنا مال
 مطلق فامكن اثباته بخلاف
 ما تقدم وهذه حيلة اثبات الدين
 على الغائب

أثر بالكفاة وأثر الدين على الأصل فيمنع المذهب على الدين ولقد نهى لزام الكفيل به لا يمكن إثباته إلا بعد
 إثباته على الأصل فنثبت عليها لأن المذهب عندنا كافى في القرض أن القضاء على الغائب لا يجوز إلا إذا أدى
 على الحاضر حالاً أو على اليمين على الغائب فثبت عليها ما كان كافياً في القرض أن القضاء على الغائب لا يجوز إلا إذا أدى
 على الغائب وأما الكفاة فثبتت بألف ثلاثة لا يعتد بالحكم فيها إلى الغائب إلا إذا كانت أمراً كما مر فقرر
 وأما على الأصل مع تعدد الحكم فيها إلى الغائب فثبتت على الأصل كون الكفاة بالامر وليس بينة على ذلك
 ولا يجوز الحيلة بأقامة شهود الزور وقرار الكفيل بالدين يقتصر عليه ولا يعتد إلى الغائب فضلاً عن إقراره
 يكون الكفاة بالامر الغائب وبهذا التقرر يظهر لك أن الإشارة في قول الشارح وهذه لا مرجح لها لأن
 المذكور في كلامه الكفاة المقيدة وهي قسمها لا تصلح لسله فافهم (قوله وكذا الحوالة) عبارة القرض وكذا
 الحوالة على هذه الوجوه اهـ أي أنها تكون مطلقة ومقيدة وكل منهما بالامر وبدونه فهي مرعبة أيضاً وبسبب
 ما في شرح القديس من التعرير شرح الجامع الكبير وكذا الوشود على الحوالة المطلقة يكون قضاء على
 الحاضر والغائب أدى الأمر أو لم يذق فثبت وبالحوالة المقيدة أن أدى الأمر يكون قضاء على الحاضر
 والغائب فخرج وإن لم يذق الأمر لا يكون قضاء على الحاضر خاصة ولا يرجع وغماه فيه وبه ظهر أن الإشارة
 بقوله وكذا الحوالة راجعة إلى أصل المسألة لا إلى بيان جعلها حيلة لأن شرط صحة الحوالة كون المال معلوماً
 كسائر فلوله فإن فلاناً أحاطى عليك بأحد درهم فأتى به الحوالة بها كان مقرراً بالمال فبئزاه ولا يمكن
 المذهب إثباته على الغائب بالبنية وهذه حوالة مطلقة لأنها لم تعد بنوع محصور كسائر ما ساقى سابقاً في بيانها إن شاء
 الله تعالى هذا ما ظهر (قوله كفاة بالدين) هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما مر نهر (قوله
 تسليم لمبيع) أي تصديق من أن المبيع قد لبى له إن كان كانت مشروطة في البيع فقامه بقبول الكفيل
 فكله هو المرجح وإن تكن مشروطة فالمراد بها أحكام المبيع وترغب المشتري فيئز منه الإقرار بالملك
 فكله قال اشتراها فأنها ملك البائع فإن استحققت فأنها من ثمنها نهر (قوله كشفة) أي لو كان
 الكفيل شفيعاً فلا تخفجه بجر (ضامه بشراء المشتري) (قوله فلا دعوى) أي خلاص دعواه بالملك
 فيها وبالشفعة وبالإجارة بجر (قوله كسب فيه) بالنسبة للعبهول وقوله باع ملكه الخ حيلة قصد بها إلتها
 نائب القاعل ووجه كسب الخ صفة لك (قوله كالوشد بالمبيع الخ) لأن الشهادة به على إنسان إقراره
 بنقض البيع بنقض الروايات نهر من الزبني (قوله مطلق حماد كسر) أي عن قيد الملكية وكونه
 غافلاً ما ينقص دعواه الملك بعده أذ ليس فيه ما يدل على إقراره الملك البائع لأن البيع قد يصدر من غير المالك
 وله كسب شهادة ليصفه الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكر درر أي ليس بعد ذلك في تثبيت البينة
 فتح (قوله لا يجوز إخبار) ولو أخبر بأن فلا نابع شيئاً كان له أن يدعيه درر وقوله هذان الشهادة
 لا تكون إقراراً بالملك يدل بالاولى على أن السكوت زماناً لا يمنع الدعوى بجر وفي حاشية السبب في السكوت
 لكن نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ الثاني أن حضور مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع من الدعوى بعد
 ذلك جعله إقراراً بالقرين اهـ قلت ساقى آخر الكتاب قبيل الوصايا إن شاء الله تعالى أن ذلك في القريب
 والزوجة وكذا في الخ إذا اكتسبت بعد ذلك زماناً في دعوى الغيبة أن علمنا نصراً في منزههم وشروطهم
 وقاومهم أن تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان أجانباً فهو البناء أو الفراس أو الزرع
 بينهم من جماع الدعوى (قوله ولا يذكر الخ الخ) أي كالأقال في الكثرة وشهادته وخفته قال في القرض الختم امر
 كمن في زمانه إذا كتب اسمه في الصلح جعل اسمه تحت رصاص مكتوباً ووضع قش خاتمة كلابرقة التبدل
 وليس هذا في زماننا اهـ فالحكم لا يتفاوت بين أن يكون ختم أم لا كذا في العناية قال في الترويض أن مالو
 تصار فوارسم الشهادة بالنقض فقط والذي يجب أن يعول عليه اعتبار المكتوب في الصلح فإن كان فيه ما يغيد
 الاعتراف بالملك ثم ختم كمن اعترافه والا لا اهـ (قوله إلى شهر) أي بعد شهر فلا مطالبة على الآن
 (قوله هو) أي الضمان (قوله لا يقول للضامن) أي مع يمينه في ظاهر الرواية ط عن الشلبي وأحترزه
 عاروي عن الثاني أن القول بالمعقولة (قوله لا يكره المطالبة) أي في الحال (قوله لا لا المعقولة يكره
 الاجل) فإن القرضين أثرهما موجب للمطالبة في الحال إذا انقضى الأمرين كذلك لأنه انما ثبت بدلائل عن عرض

أو اتلاف أو بيع أو نحوه والتظاهر أن العائل لأرضي بجزء مستحق في الحال الأبدل في الحال فكان
الحلول الأصل والأجل عارض فكان الدين المؤجل معروضاً معارضاً لأنواعاً أدى لنفسه حقا وهو ما جبرها
والآخر يكره وفي الكفاية ما أقر بالدين على ما هو الأصح بل بحق المطالبة بعد شهر والمحققون به يدعيها
في الحال والكفيل يكره ذلك فاقوله وهذا لأن التزام المطالبة تنوع إلى التزامها في الحال أو في المستقبل
كالكفاية يحتاج إلى الإبداء فأما أن ينوع منها فلا يلزم التنوع الآخر أه نعم (قوله وخاف الكذب) أي
أن أنكر الدين (قوله وأصله) أي دعوى المنتزه أنه حال بسبب إقرار المنتزه بالدين (قوله أن يقول الخ)
أي المذني عليه المذني وقيل إذا قال ليس لك على حق فلا بأس به إذا لم يرد أو أقره زبني ولم يذكر أمر
حلفه أو استعفى والتظاهر أن ذلك إذا جرد أنكاره عملاً لا نهر أي أن قوله لا بأس به أي بانكاره المذكور
لا اثر له لأن النعم يطلب تعلفه ويكذبه في الإنكار فلا إذن بالإنكار لأن الحلف ولا يفتي أن ليس للثني
في الحال الاقرشة في خلافه فإذا حلف وقال ليس لك على حق أي في الحال فهو صادق فافهم (قوله إذا
استحق المبيع قبل القضاء على البائع) الطرف متعلق بقوله ولا يؤخذ وأراد بالاستحقاق التعلق بالمبطل
كدعوى التسحب ودعوى الوفاء في الأرض المشتراة أي أنها كانت مسجداً يرجع على الكفيل وإن لم يقض
بالثني على المكفول عنه ولكل الرجوع على بائعه وإن لم يرجع عليه بخلاف الناقل ومن تمام أحكامه في باب قيد
بالاستحقاق لا بد من الوفاء بخلاف روية أو شرط أو عيب لم يؤخذ الكفيل به والفتن لا تلحق في الأرض لا يرجع
على الكفيل شعبة البناء وكذا لو كان المبيع أمة أسوة لها المشتري وأخذ من المشتري مع الفتن قيمة الولد والعقر
لم يرجع على الكفيل إلا بالثني كذا في السراج نهر (قوله لا يتنقض البيع) ولهذا لو أجاز المستحق البيع
قبل الفسخ يابز ولم يفسخه وهو الصحيح فالبيع بالثني على البائع لا يجب رد الثمن على الأصل فلا يجب
على الكفيل وقوله كما مر أي في باب الاستحقاق والتظاهر بكتابه هناك (قوله أي الموقوف في كل سنة) لأنه
لا بد من مطالبة من جهة العباد صار كسائر الدين ونعمه في الزبني وهذا التعليل أحسنه جميعاً فيدل على
اختصاص الخراج الموقوف بالموقف ما أخرج الخامسة جزء من الخراج وهو عين غير ممنوع حتى لو ملك
لا يؤخذ بشي أو الكفاية بأعيان لا يتجاوز (قوله على خلاف ما أطلقه في البصر) فإنه قال وأطلقه فخل
الخارج الموقوف ونخرج الخامسة وخصه بعضهم بالموقف الخ ووجه الاعتراض على الصحيح جعل كلام
المحققين على الإطلاق مع وجود القرينة المذكورة على التقييد بالموقف فكان الأولى التقييد فافهم وكذا
التعليل المار يدل عليه ولذا قال في الفتن وقد قيدت الكفاية بما إذا كان خراجاً مطلقاً لا خراجاً مسجماً فإنه غير
واجب في الذمة (قوله منقوض) النقص لأصحاب البصر (قوله وكذا التواب) بيع نابة وفي الصحاح
النابة المسبية واحدة تواب الدهر اه وفي اصطلاحهم ما يأتي قال في الفتن قبيل أرادها ما يكون بحق
سكاً برة الخراس وكري التبر المشترك والمال الموقوف لتجهيز الجيش وفداء الأسرى إذا لم يكن في حيث المال
شيء وغيره مما هو بحق فالكفاية بجزءه بالاتفاق لأنها واجبة على كل مسلم ومسلم واجب طاعة ولي الأمر
فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال أو زعمه ولا شيء فيمن أرادها ما ليس بحق كالمساكين الموقوفة على
الناس في زماننا لا يفارس على الخياطة والصباغ وغيرهم بل للخلان في كل يوم وأشهر فافهم فافهم الشايع
في حصة الكفاية بما قبيل نفع إذا عبرة في حصة الكفاية وجود المطالبة أما بحق أو باطل ولهذا اقتضت من وثق
قسمتا بين المسلمين فعدل فهو ما جرد وبني أن من قال الكفاية ضم في الدين بينهما ما من قال في المطالبة
يمكن أن يقول بعضها أو بعضها على أنها في المطالبة بالدين أو مطلقاً اه أي أن قال بالدين منعها وأن قال
مطلقاً أي بالدين وغيره أجازها (قوله حتى لو أخذت الخ) تأيد لقول يجوز أن الكفاية بما فإذا أخذت
من الاكسار وإجازة الرجوع بها لا كفاية تقع الكفاية الأولى لكن في البرائة لا يرجع إلا الكاري ظاهر الرواية
وقال الفقيه يرجع وأن أخذ من الجار لا يرجع وزاد في جامع القصول أن أحد الشرى يمكن لأولى الخراج يكون
متبرعاً ثم في آخر اجازات الفتية رمز ظهر الدين المرغباتي وغيره المستأجر إذا أخذ منه الجبابة الرتبة
على الدود والحوايت يرجع على الآخر وكذا الكاري لأرض وعله الفتوى اه (قوله وعله الفتوى)
راجع لقوله ولو يفرق حتى ويكسأ المسألة الأكار كما عرفت وفي البصر وفي كل ما هم ترجيح البصية أي في كفاية

والجلب لمن عليه دين مؤجل وخاف
الكذب أو حوله بإقراره أن
يقول أهو حال أو مؤجل فإن
قال حال أو مؤجل ولا يخرج عليه
زبني (ولا يؤخذ ضامن الدين)
إذا استحق المبيع قبل القضاء على
البائع بالثني إذا جرد الاستحقاق
لا يتنقض البيع على الظاهر كما مر
(وصح ضمان الخراج) أي الموقوف
في كل سنة وهو ما يجب عليه في
الذمة بقرينة قوله (والرهن به) إذ
الرهن يضرب القامضة باطل نهر
يصلى خلاف ما أطلقه في البصر
وتقويز الزبني الرهن في كل
لحاظونه الكفاية بجميع التوفيق
استقوض بالدين وإجازة الكفاية به
دون الرهن (وكذا التواب) ولو
بغير حق كجبايات زمتا فافهم في
المطالبة كالدين بل فوقها حتى
فأخذت من الأكار فله الرجوع
على مالك الأرض وعليه الفتوى
صدد الرتبة وأثره المصنف
وأي البكال

التواب بغير حق ولذا قال في ابضاح الاصلاح والقوى على الصلة وفي الخاتمة للصحيح الصلة ويرجع على
المكحول عند ان كان بأمره اه وعطه متى في الاختيار والاختار والحق ثم صح صاحب الشافعي شرحه
على الجامع الصغير عدم الصلة وكذلك اتفق في التولية بعدم الصلة مستند الى البرازية واختلافه من انه قول
عامة المشايخ ولما في العبادية من ان لا يبرولوا قال لغيره خلعت دفع المأمور وما لا دخله قال السرخسي يرجع
وقال صاحب المحيط لا وهو الاصح وعليه القوي قال فهذا يدفع ما في الاصلاح وما في الخاتمة والعلة فيه ان
الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحة تقريره اه خلصا قلت غاية الامر انهما قولان محتملان
ومضى على الصلة بعض التوثيق وهو ظاهر اطلاق الكفر وغيره لفظ التواب فكان ارجح وامامنا في الاصطلاح
فيها كسالة ولا امر بالرجوع على انه في الخاتمة صحيح انه يرجع على الا سيرويه جزم في شرح البحر الكبير بلا حكاية
خلاف كافتدائه في مستترقات البيع واماره والعلة فيه الخ فهو مدفوع بما رأيت في هاست نسحق المنع بض
بعض العلماء واخذه السيد الجوى بحاصله ان المراد من صحة الكفالة بالتواب رجوع الكفيل على الاصيل
فكانت الكفالة بالامر لانه يضمن لطلبها التمام لان التلم يجب اعدامه ولا يجوز تقريره فلا تقتصر بظاهر الكلام
اه وهو تنبيه حسن ولهذا لم يذكر الرجوع على الكفيل بل اقتصر وارجى بان الرجوع على الاصيل لوال الكفالة
بأمره وليس في هذا تقرير الظاهر فيه تنقيصه لانه لولا الكفالة يمس الظالم المكحول وبشره وبكفه يبيع
عقاره وسائر املاكه بغير بيع او الاستدانة بالاراحة وتعود ذلك مما هو مشاهد ولعلهم لهذا اجازوا هذه
الكفالة وان لم يجوزوها بين خبر ونحوه والله سبحانه اعلم (قوله) وقده نفس الائمة لا مرجع في كلامه لهذا
الضمير والمناسبات قول التهر وفي الخاتمة قضى نأية غيره بأمره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح
وقده نفس الائمة الخ اي قد قوله بأمره وهذا التقييد ظاهر اذا لخصنا ان امر المكر غير معتبر (فرع) في
مجموع التوازي جماعة طبعه الى ان يأخذ منهم شيئا بغير حق فاشتق بعضهم وظفر الى ان بعضهم فقال
المتفقون لهم لا تظلموه علينا امرنا ما بكم فهو علينا ما نحن فلو أخذ منهم شيئا فلهم الرجوع قال هذا مستقيم
على قول من جوز رجوع الجارية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح فتح (قوله) لم يعتبر أمره بالرجوع الا صوب
في الرجوع كما هو في البحر وغيره من العناية لا لاكل قالها بمعنى في متعلقة يعتبر لا بأمره ليس المراد انه أمره
بالرجوع عليه بل أمره بنفسه الثانية وان لم يشترط الرجوع وحسبنا لفتي انه اذا كان مكره دابا بالامر بالانقضاء
لم يعتبر أمره في حق الرجوع لفساد الامر بالاكره فلا رجوع للمأمور عليه (قوله) بلا شرط اي لا يشترط
الرجوع (قوله) على الصحيح) مخالف لما تقدمه في التفقات من ان الصحيح عدم الرجوع وبقي فيه اختلاف
الصحيح كاذكرناه آنفا (قوله) على حاشيتها اي حاش البرازية وفي القاموس الهامش حاشية الكتاب مولد
(تسمية) من اصحابنا من قال الافضل ان يساوي اهل محله في اعطاء الثانية قال القاضي هذا كان في زمانهم
لانه اعانة على الحاجة والجهاد ما في زماننا فذكر التواب وتوخذ ظلموا من تمكن من دفع الظلم من نفسه فهو
خبره غير وقامه في الفتح وتقول في القضية ان الاولى الامتناع ان لم يحصل حسنة على الباقي والافلاحي
عدمه ثم قال وفيه اشكال لان الاعطاء اعانة للظالم على ظلمه (قوله) اي التصيب من الثانية اي صفة
الشخص منها اذا تمها الامام فتح (قوله) وقيل في الثانية الموقفة) والمراد بالتواب ما هو من غير ارباب
فتغارا فتح (قوله) وقيل فيه ذلك قال في التهر وقيل هو ان يقسم ثم يمنع أحد الشريكين قسم صاحبه وقال
الهندواقي هي ان يمنع أحد الشريكين من القسمة فيخونه انسان ليقوم مقامه فيها (قوله) فانه امن) بقصر
الهجرة على تقدير مضاف اي ذو امن او يمتدحه على صورة اسم الفاعل بمعنى المفعول كساحل بمعنى مسعود
او بمعنى آمن سالكم مثل نهاره صائم وعلى الوجهين عينة واضحة (قوله) لم يضمن مثله في هذا العلم فانه
ليس بمجموع فانه تحت الاختيار عليه وكذا لو اخرج رجل انما حصة قتر وجهها ثم ظهرت ملكه فلا رجوع بقيمة
الاول على الغير اشياء ط (قوله) والمساءلة بهاها اي فسلكه واخذ ماله ط (قوله) ضمن) اما لو قال
له ان اكل اكل سبع او اتمم ماله سبع فانما ضمن لا يصح هدية لما تقدم من ان السبع لا يكفل وان
فله جبار ط (قوله) هذا وارد الخ) أمول صفة النعمان لا من حيث صفة الكفالة حتى يرداذ كر من
حيث انه غير لان القوي يوجب الرجوع اذا كان بالشرط او بالعود ط ولذا عقبه الشارح بذكر الاصل لكن

وقده نفس الائمة بما اذا امر به
طائفا فلو مكره في الامر لم يعتبر
أمره بالرجوع ذكره الاكل وقالوا
من قام بتوبه بهما بالعدل اجر
وعليه فلا يضمن حيث عدل وهو
نادر وفي وكالة البرازية كمال رجل
خلعت من مصادرة الوالى او قال
الاسرة كالمخلصه مرجع بلا شرط
على الصحيح قلت وهذا يقع في
دافعا كثيرا وهو ان الصواب
يملك رجلا ويحسبه يقول لا شر
خلعتي فخلصه ببلغ فيخلفه يرجع
بغير شرط الرجوع بل يجوز اذا امر
تقدر كذا يحفظ المصنف على
حاشيتها فليحفظ (والقصة) اي
التصيب من الثانية وقيل هي
الثانية الموقفة وقيل غير ذلك واما
ما كان فالكفالة بها صحيحة صدر
الشريعة (قال) رجل لا شر
اسلك هذا الطريق فانه امن فسلك
واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان
مضروفا واخذ ماله فانا ضمن
والمساءلة بهاها (ضمن) هذا وارد
على ما تقدمه بقوله ولا تصح بيعها
المكحول عنه كافى الشرع بلالية

بأن ضمان الضرر في الحقيقة هو ضمان الكفالة ثم اُلم أن المصنف تابع في ذكر هذه المسألة صاحب الضرر
عن العاصدة وعن اهل البيرى الى الذخيرة بزيادة ان المكفول عنه مجهول ومع هذا جازوا الضمان اه لكن
قال في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين برهن المصنف ما ذكر من الجواب بخلاف لقول القدرى من قال
لغيره من خصمك من الناس أو من يات من التمس فأنا ضامن لذلك فهو باطل اه وأجاب في نور العين بأن
عدم الضمان في مسألة القدرى لعدم التفرع بغير الفرق قلت لكن في البرازية وذكر القاضي بايع فلا داعي
أن ما صابك من خسار فلي أو قال لرجل ان حلت عنك هذا فأنا ضامن لم يصح اه الآن يجب بأن قوله
بايع فلا داعي لتفريقه لعدم العلم بمصالح الخسران في المباشرة معه ولا في الخسران يحصل بسبب جهل المأمور
بأمر البيع والشراء بخلاف قوله اسلك هذا الطريق والحال انه يخوف فأن الطريق الخوف يؤخذ فيه المال
غالب ولا يصنع فيه المأمور فقد تحقق فيه التفرع فاذا اخذته الآخر نصارج عليه ولعلمه أجازوا الضمان فيه
مع جهل المكفول عنه زجر من هذا الفعل كما في تضمن السابى والله سبحانه اعلم (قوله في ضمن المعاضة)
فربح على البائع بقعة الولد اذا استخفت بعد الاستلاد وبقعة البناء بعد أن يسلم البناء اليه واحترقه ما اذا كان
في ضمن عقد التبرع كالمهبة والهدية (قوله او ضمن الفارضة السلامة للضرر نفسا) اي كسالة التبرع
التالية فانه نص فيها على الضمان بخلاف الاولى وتقام عبارة الضرر حتى لو قال الطعان لصاحب الحطة اجل
الحطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطعان كان عالما به بضم لا نه صار غازي في ضمن العقد
بخلاف المسألة الاولى لان غنة ما ضمن السلامة بحكم العقد وهذا العقد يقتضي السلامة كذا في العاصدية اه
وأراد بالاول قوله اسلك هذا الطريق فانه من يضره من التعليل ان قوله حتى لو قال الخ تبرع على اصل
الاول وقوله ان كان عالما به اي ثقب الدلو بشكل عليه مسألة الاستحقاق (قوله وتقامه في الاشياء)
ثم سكرناه في آخر باب المراجعة وتكلمنا عليه هناك فراجع (قوله هو ضمان الكفالة) اما في الاصل
الثاني فهو ظاهر لان شرطه أن يذكر الضمان تصاوا في الاول فلا عند المعاضة يقتضي السلامة فكأنه
بسبب أخذ العرض ضمن السلامة المقوض (قوله لو كذا حاله) يعني أن يجري فيه ما سيذكره
الشراح آخر الباب من المذهب (قوله ليضله بأداء أو ابراء) اي بأن يؤذى المال اليه او الى الطالب أو بان
يتكلم مع الطالب ليبري التكفل (قوله برده اليه) في بعض التفسير بترده اليه الموحدة وهي أحسن فهو
مستحق ببعده اي برده نفسه وتسليلها الى الطالب (قوله اي لو بأمره) لان التكفل بلا أمر متبرع ليس له
مطالبة الاصيل بجمال ولا خص حتى انه لا يأثم بالاستناع من تسليم نفسه مع كتمان سابقا (قوله من قام عن
غيره واجب بأمره الخ) الظاهر أن المراد بالواجب اللازم شرعا وعادة لمص استثناء التعويض عن الهبة
وقس الهبة الآن بأن يكون لفظ الايجبي لكن وقوله بأمره متعلق بقام (قوله أمره تعويض من هبته) اي أمر
الموهب برجل أن يعرض الواهب عن هبته (قوله وبالطعام الخ) وكذا لو قال أجمع من رجلا وأعتق عن
صدا من ظهاري شاة فالمراد الواجب الاخرى (قوله وبأن يب فلا نأ) فلو قال حب فلان عن أنسا
تكون من الأمر ولا رجوع للمأمور عليه ولا على القايض ولا على الرجوع فيها والدافع متعلق ولو قال على
أنى ضامن ضمن للمأمور ولا على الرجوع فيها دون الدافع ثانية (قوله في كل موضوع الخ) فالتبرع
أو القايض اذا أمر رجلا بأن يدفع الثمن او بدل الضب الى البائع او المالك كان الدفع الى مالك المدفوع
بغايته مال هو المبيع او المقتضوب وظاهر أن الهبة لو سكتت بشرط العوض فأمره بالتعويض فيها يرجع
بلا شرط لوجود الملك بمقتضى مال بخلاف مالو أمره بالاطعام عن كفايته او بالاجهاج منه ونحوه فانه ليس
بمقتضى مال لا رجوع للمأمور على الآخر الا بشرط الرجوع وورده على الأمر بالاختاق عليه فانه قدم أنه
يرجع بلا شرط مع أنه ليس بمقتضى مال وكذا الأمر بأداء التوايب ويقتضض الاصر على ما مر هذا وسذكر
المصنف في باب الرجوع عن الهبة اصلا أكثر وهو كل ما يطلب به المجلس والملازمة فالأمر بأداءه يثبت
الرجوع والا فلا لا بشرط الضمان وورده ايضا الأمر بالاختاق وانظر ما مر زنا في تنقيح الحامدية (قوله
التكفل المستقلة الخ) صورته خالفت زوجها على مهرها من لا ولها عليه دين فكذلك به اهرجل ثم جردا عقد
التكاح فيها لا يبرأ التكفل لعدم ما يقطع ما ثبت عليه بالكفالة أخاذه ط (قوله ثوب الخ) تابع صاحب

والاصل أن الضرر هو الرجوع على
الفار إذا حصل الضرر في ضمن
المعاضة أو ضمن الفارضة
السلامة للضرر نفسا دور وقامه
في الاشياء ومضى في المراجعة (فروع)
• ضمان الضرر في الحقيقة هو
ضمان الكفالة • التكفل منع
الاصيل من السفل ولو كفايته حالة
ليضله منها بأداء أو ابراء وفي
التكفل بالتعويض برده اليه كالي
الصغيرى اي لو بأمره • من قام
عن غيره واجب بأمره وجب
مما دفع وان لم يشترط كالأمر
بالاختاق عليه وبضمانه الا في
مسائل • أمره تعويض من هبته
وباطعام من • كفايته وبأداء
عن زكاة ماله وبأن يب فلا داعي
أضاف في كل موضع على المدفوع اليه
المال المدفوع اليه مقابل ما جلت مال
غان المأمور يرجع بلا شرط والا فلا
وعنه في وكالة السراج والكل
من الاشياء وفي المقتضى التكفل
للمتعلقة بآلها على الزوج من الدين
لا يبرأ بتكليف بينهما فوجب
تأخير عن دليل

الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب المأثوث عند الإتمام لانه مودع المودع دلال معروف في يده فوجب بين أنه مسروق فقال رددت على الذي أخذت منه بري ولو قال طالب بغيري في مصر كذا فإذا أخذت مالي فقلت عشرة منه يجب أجر المثل لا يزاد على عشرة ملقط وأثبت بأن ضمان الدلال والمصاراقتن للبائع باطل لانه وكيل بالاجر وكروا أن الوكيل لا يصح شهادته لانه يصير عاملا لنفسه فليزر اه (فاشدة) ذكر الطروسى في موطنه أن مصادرة السلطان لأرباب الاموال لا يجوز الاعمال بيت المال مستد لان هرونى الله عنه صادرة بالبررة اه وذلك حين استعمله على الجبرين ثم عزله وأخذ منه اثنى عشر ألفا ثم دعاه للعمل فأبى رواد الحاكم وغيره وأراد بعمال بيت المال خدمته الذين يهيئون اموالهم ذلك كسنة اذا أوسعوا في الاموال لان ذلك دليل على حياتهم ويطبق بهم كسنة الاوقاف ونظاها اذا وسعوا وقطاعوا انواع اللهو وبناه الاماكن فلما كرم أخذ الاموال عنهم وعزلهم فان عرف حياتهم في وقت معين رد المال اليه والا وضعه في بيت المال غير ويهر وفي النفس لو كفل الحال مؤجلا تأخر عن الاصيل ولو قرضت الدين واحد قلت وقدما انها حيلة تأجيل القرض وسجي. أن للدعوى السرق قبل حلول الدين وليس لداث منعه ولكن يسافر معه فإذا حل منه ليوقه واستغن ابو يوسف أخذ كفل شهر الامانة طلبت كفلا بالنفقة لسفر الزوج وعله القضى وقاس عليه في الخط

الملتصق في هذه الفروع في الكفاية مناسبة الضمان والاقتطاع الوديعة أو الاجارات (قوله لا ضمان عليه) هذا الوضع منه ما لو قال لا أدري في أي حانوته وضعت ضمن ثمنه بعض المثمين عن الخليفة وقد ذكر الشارح نحوه آخر الوديعة (قوله وانتفاعي الثمن) اي قبل المقدف فكأن مقبوضا على سوم الشراء (قوله ضمن الدلال بالاتفاق) أقول هذا اذا وضعه أمانة عند صاحب المكان ما لو وضعه عنده ليشتره فنه خلاف مذكور في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين فقبل بضم لا مودع وليس المودع أن يودع وقيل لا بضم في الصميم لانه أمر لا بد منه في البيع وبه جزم في الوهبانية كما نقله الشارح منها آخر الاجارات (قوله بري) لانه كسب الغاصب إذا رد على الغاصب يد أو انما يبرأ أو ثبت رده بحجة جامع الفصولين (قوله لانه يصير عاملا لنفسه) ادولالة على أنه والضمان يعدل لغيره ط فلان وكل البيع ضمن اثنى لوكله وأدى يرجع ولو أدى بلا ضمان لا يرجع كافي الفصولين وقد مر (قوله الاعمال بيت المال) اي اذا كان رده لبيت المال أو على اربابه ان علوا كما ذكر في آخر العبارة (قوله رواد الحاكم وغيره) اخرج في الدر المنثور في سورة يوسف في قوله تعالى اجعلني على خزائن الارض قال اخرج ابن أبي حاتم والحاكم عن أبي هريرة قال استعملني عمر على الجبرين ثم زعمني وعزمتني اثنى عشر ألفا ثم دعاني بصدى العمل فأبيت فقال لم وقد سأل يوسف العمل وكان خيرا من ذلك ان يوسف عليه السلام نبي ابن نبي ابن نبي وأما ابن امية وأخاف أن أقول بغير علم وأتقى بغير علم وأن يضرب ظهري ويسم عروى ويؤخذ مالي اه بجر قلت ولعل مذهبه أن هدية العمال بائنة بخلاف مذهب هرونى الله عنه فلهذا عزمه (قوله ويلحق بهم الخ) قال السد الجوى هذا ما علم ويكنم ولا يجوز الفتوى به لانه يكون ذريعة الى ما لا يجوز وذلك لان سكان زعمنا لو اقتروا هذا صادروا من ذكر لا ردون الاموال الى الاوقاف وان علت اعيانها ولا يثبت المال بل يصرفونها فيما يليق ذكره فمكن هذا على ذكره مثله اه قلت والقائل لهذا هو ابن عمر ط (قوله وفي التفتيش الخ) قدما عند نقوه ولو أبرأ الاصيل أو أخرته برئ الكفيل ولا يتكسب الا به هذا لانتفاع كل الكسب ولا يجوز العمل به بل يتأخر من الكفيل فتدورون الاصيل (قوله وقدما) اي قبل فصل القرض وذكرنا هنا أيضا ما فيه كتابه (قوله وسجي) اي في فصل الحبس من كتاب القضاء (قوله وليس للدائن منعه الخ) وكذا ليس له أن يطالبه باعطاء الكفيل وان قرب حلول الاجل كما في القضية وذكر في المتن يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا وغناه في التسام والعشرين من نور العين وفصل في القسبة بأنه ان عرف المدعوى بالخط والتسويق يأخذ الكفيل والا فلا اه قالوا قول ثلاثة (قوله واستحسن الخ) وفي التلمذية قالت زوجي رد أن يغيب غدا بالنفقة كفلا يبيعها الحاكم الى ذلك لانها لم تغيب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل وقضاها عليه القضى ويجعل كانه كفل بما ذاب لها عليه اه بجر عند قوله وتصح بالنفس وان تعدت قال في النهر ونظاها بغيره أنه يكون كفلا يتفقها عند الثاني مادام غائبا ووقع في كثير من العبارات أنه استحسن أخذ الكفيل بنفقة شهر وقد قالوا كافي الجميع لو كفل لها بنفقة كل شهر لزمه مادام النكاح بينهما عند أبي يوسف وقالوا بانه بنفقة شهر اه وقدما الشارح بنحوه اذ عن الخاتمة عند قول المصنف وما يجب فلا ناضل لكن هذا فيما لو كفل بالاجار والظاهر ان ما وقع في كثير من العبارات فمما اذا أراد القاضي اجارته على اعطاء كفل ثم في نور العين من الخلاصة لو علم القاضي أن الزوج يمكث في السفر أكثر من شهر يأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف اه (قوله وناس عليه الخ) في الجبرين المبطع بعد ما عزم أبي يوسف لو أتى بقول الثاني في سائر الدون يأخذ الكفيل كان حسنا رفق بالناس اه قال وفي شرح المنظومة لابن النخعة هذا ترجع من صاحب المبطع اه ومثله في النهر (قوله انكم مع الفارق) عبارة الشربلاني في شرحه لكن الفرق ظاهر بين نفقة المرأة التي يردى تركها اي هلاكها وبين دين القرم الذي ليس كذلك اه قلت ورويت بخط شيخنا أيضا التركاى وتقليل الرق من صاحب المبطع والصدور السبي فبذلك لا فرق بين نفقة المرأة وبين دين القرم وأي رفق في أن يقال لصاحب الدين ما فرعه ان أن يحل الاجل اذا عجز بصرف في السفر أكثر من دينه فلو أتى بقول صاحب المبطع وحسام الدين السبي والتمنى والحبية كان حسنا وفيه حفظ لحقوق البعاد من السبي والتلف خصوص في هذا الزمان اه ونحوه في مجموعة الساجاني والبيهقي كلام الشارح بشره الاستدلال عليه وفي البري عن خزانة

الفتاوى بأخذ كفتلار ورهائعه وإن كان ظاهر المذهب عدمه لكن المصلحة في هذا لما ظهر من التفت والجور
في الناس اهـ ثم رأيت الفتى أباً بالسودا أتى به في معرفته (قوله لو حبس الدين الخ) تقدم هذه
في قول المتن وإذا حبسه له حبس وتقدم بيان شرطه وقوله حبس بالنصب لأنه تنازع فيه جاز وأراد وأعمل
الثاني واضعراً للذكر مرفوعه ولو أعمل الأول لوجب أن يقال وأراد ما بارز الغلبة فافهم (قوله ثم الكفيل
الخ) تقدم هذا أيضاً عند قول المصنف وإذا حل على الكفيل بموته لا يعل على الأصل (قوله من قبل
ما أتى به) ثم ما صدق به والتأجيل فاعل فعل محذوف دل عليه المذكور وهو من فافهم والله سبحانه أعلم

• (باب كفالة الرجلين) •

شروع فيها هو كل مركب بعد الفراغ من المفرد ط (قوله بأن اشتراكمه عبد إجماعاً) أشار إلى استواء الدين
صفة وسدأ فلو اختلفا صفة بأن كان ماعله أي ماعلى المؤذى وجلا وماعلى صاحبه حالاً فإذا أدى صم تبعه
من شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لأن الكفيل إذا جهل ديناً أو جلا ليس له الرجوع على الأصل
قبل الحلول ولو اختلف فيما نحوه أن يكون ماعلى أحد ما فرضوا على الآخر من بيعه بضع معين
المؤذى لأن النسبة في الجنس المختلف معتبرة وفي الجنس الواحد فعل بهر عن الفتح (قوله وكفل كل من
صاحبه) فلو كفل أحد هما عن صاحبه دون الآخر وأدى الكفيل لغيره عن صاحبه فإنه يصدق بهر (قوله
بأمره) والأخذ الرجوع بشئ أصلاً (قوله زائداً على النصف) المراد أن يكون زائداً على ماعله ولو كان دون
النصف أو أكثر ط (قوله لرجان جهة الإصالة على النيابة) لأن الأول دين عليه والثاني مطالبة بلا دين
ثم هو تابع فوجب صرف المؤذى إلى الأقوى حتى على القول بجعل الدين على الكفيل مع المطالبة فإن ماعله
بالإصالة أقوى فإن من اشترى في مرض موته شيئاً من كل المال ولم يدر ولو كفل كل من الثلث إلا
إذا كان مدوناً فلا يجوز أقادهم الفتح (قوله لا أدى إلى الدور) لأنه لو جعل شئ من المؤذى عن صاحبه
فصاحبه أن يقول أنا أولاً هكذا أي فإن جعلت شيئاً من المؤذى عنى ورجعت على ذلك طى أن يجعل
المؤذى عنك كالأذى بنفسى فيفضى إلى الدور كذا في الكفاية وذكر في الفتح أنه ليس المراد حقيقة الدور وأنه
وقت الشئ على ما توفقه عليه بل اللازم في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما ففتح المؤذى إليه
وقامه فيه (قوله كل واحد منهما مجتمعة منفردة) قيد بقوله مجتمعة لاحترازها لو كفل كل واحد منهما
بالتصفت ثم كفل كل من صاحبه فهو كالملة الأولى في الصحيح فلا يرجع حتى يزيد على النصف وبقوله منفردة
وهو حال من كل للاحتراز عما لو كفل كل الأصل في جميع الدين معاً ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه فهو
كذلك لأن الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كفتلار الأصل بالجميع كافي للصرف في نور العين عن الثباية عن
الثاني ثلاثة كفتلار بالطلب كل واحد ثلث الألف وإن كفتلار على التعاقب بطلب كل واحد مائة ألف كذا
ذكره نيس الأية السرخسي والمرضاة والقرنائى اهـ (قوله ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه) قيد
به لأنه بدون ذلك لا رجوع لأحدهما على الآخر وفي الهندية عن الخط كذا أنه عن رجل بألف فأدى
أحدهم برؤا جعاً ولا يرجع على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كفتلار عن صاحبه رجع المؤذى عليهما
بالتثنية وأما صاحب المال أن يطالب كل واحد منهما بالألف هذا انظر رأي المؤذى بالكفيلين فإن ظفر بأحدهما
رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثالث ثم رجعا واجهما على الأصلين بالألف وانظر بالأصل قبل أن
يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الألف اهـ (قوله بالجميع) احتراز عما لو كفل كل من الأصلين بالجميع
متعاقباً ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فإنه لا يلى كافي الصر (قوله وبهذه القيود) أي كون
كفالة كل منهما عن الأصلين بالجميع وكونها على التعاقب وكون كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع
أيضاً (قوله خالف الأولى) أي في الحكم والألف موضوع مختلف فإن أسل الدين في الأولى عليهما لا آخر
وفي الثانية على غيرهما وقد كفاها (قوله رجع نصفه على شريكه) أي ثم رجعا على الأصلين لأنهما اتبا
عنه أحدهما بنفسه والآخر بنائبه بهر (قوله لكون كفاة هـ) أي ماعن نفسه وماعن
الكفيل الآخر فلا يرجع لبعض على البعض ليع النصف الأول عن نفسه خاصة بخلاف ما تقدم وقامه

لكن في المنظومة المحببة
لو قال مدون صراده الشعر
وأجل الدين عليه ما استقر
وطلب التكفل فالأبازم

عليه إعطاء كفل يعلم
لو حبس الكفيل فالأجازة
إذا أراد حبس من قد كفله
لأنه قد كفل ذاتاً له

حبس فليأمره بفعله
ثم الكفيل إن تمت قبل الأجل
لا شك أن الدين في ذلك الحال حل
عليه فالأبازم إن أدامه
يرجع به من قبل ما أتى به

• (باب كفالة الرجلين) •

(دين عليه الآخر) بأن اشتراكمه
عبد إجماعاً (وكفل كل عن صاحبه)
بأمره (جاز ولم يرجع على شريكه)
الإجماع أقاداً زائداً على النصف
(رجحان جهة الإصالة على النيابة)
ولأنه لو رجع نصفه لأدى إلى الدور

دور (وان كفتلار عن رجل بشئ)
بالتصاق (بأن كان على رجل
دين فكفل عنه رجلان كل واحد
منهما بجميعه منفرداً) ثم كفل
كل من الكفيلين (عن صاحبه)
بأمره بالجميع وبهذه القيود
خالف الأولى (فأدى) أحدهما

(رجع نصفه على شريكه) لكون
الكل كفالة هـ (أو) يرجع
إن شاء (بالكل على الأصلين)
لكونه كفل بالكل بأمره

في الفتح (قوله اخذ الاسر) ضبطه في التبر بالذو وهو شريعتين في الصباح اخذ الله اهله كذا وخذ منه عاقبه
 عليه واخذ ماله مواخذة كخلف اه (قوله بكه) لان ابراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل والثاني
 كفيل عنه بكه فمأخذه بكه نهر (قوله ولو اتفق الفاضلان) عند الفاضلين لان شريك العنان لا يمتزجا
 وتعدون لم يأخذ القريم احدهما الا بما يصح به نهر (قوله اخذ القريم) يطلق القريم على من له دين
 ومن عليه كمال ط عن الدستور (قوله لتعني الكفالة) ولا يتصل بالافتراق ط عن الاتفاقية (قوله
 كاسر) اى الى كتاب الشكر (قوله لماسر) اى الى المسألة الاولى من انه اسبل في النصف وكفيل في الآخر
 ثم ادى بصرف الى ما عليه حتى الاصله فان زاد على النصف كان الرائد عن الكفالة فخرج نهر (قوله كاية
 واحدة) بان قال كاتب كاعلى آلف الى سنة قبله بالواحدة لانه لو كاتب كاعلى حدة فكل كل منهما من صاحبه
 يبدل الكاية للمولى لا يصح قسما واستحسانا اه كفاية (قوله صر استحسانا) والقاس أن لا يصح لانه
 شرطه كفاية المكاتب والكفالة يبدل الصكابة وكل ذلك باطل فيكون شرطها في الكاية نفسها وجه
 الاستحسان أن هذا مقتضى العقل الصريح بان يجعل كل واحد في حق المولى كان المال كله عليه وعقلا لا يترفع
 بأداه فطال كل منهما فيصير المال بحكم الاصله لا بحكم الكفالة وفي الحقيقة المال مقابل بها حتى يكون
 منقسم عليهما ولكنا ندرنا المال على كل واحد منهما فصيرها للكافة ونحو اراء ذلك الصبر للتحقق كفاية (قوله
 المتفق) حتى العيول والآخر معطوف عليه منصوب على البدلية من اباشأ وصر فوعان بفعل بخلاف ذلك
 عليه المذكور وعلى الاثناء وانظر محذوف اى واخذ (قوله لكفالة) اى يرجع بماداه منه من بدل
 الكاية لكفالة باهره وجازت الكفالة يبدل الكاية هنا لانها في حالة البقاء وفي الاثناء كان كل المال عليه
 نهر (قوله لم يظهر في حق مولا الخ) افاد أن حكم ما يظهر وهو ما يؤخذ به لئلا ذلك بالاولى كدين
 الاستقلال عما واماره بالتجارة باذن المولى وجهه الزبني قد احترازنا وهو هو نهر (قوله لزمه بقراءة)
 اى وكذا المولى يجر (قوله واستقرض) اى اوىب وهو محبور عليه يجر (قوله خلوه على العبد)
 لوجود السبب وقبول الذمة يجر (قوله وعدم مطالبته لعسرته) اذ جميع ما يده ملك المولى ولم يرش
 بتعلق الدين به فتح (قوله والكفيل غير معسر) فالمانع الذي تخفى في الاصيل منتف عن الكفيل مع
 وجود المقضى والكفالة المطلقة بحال غير موجب فطالب به في الحال كالوكفل عن نفسه او غائب يلزمه
 في الحال مع الاصيل لا يلزمه وقامه في الفتح (قوله ويرجع بعد عتقه) لان الطالب لا يرجع عليه الا بعد
 العتق فكذلك الكفيل لتمامه مقاه يجر وقوله لو يأمه اى لو كانت الكفالة بأمر العبد وفي ما لو كفل بدين
 الاستقلال الممارين قال في الفتح ذى أن يرجع قبل العتق اذا أدى لانه دين غير مؤثر الى العتق فطالب السيد
 بتسليمه رقبته او القضاء عنه ويصح اهل الدرس لهذا المعنى هذا الرجوع الامر بالكفالة من العبد والسيد
 وقرى عندي الثاني لان الرجوع في الحقيقة على السيد اه قال في التبر ورايت مقدا عندي أن ما قرى
 عنده هو المذكور في البدان قال ط فلو كانت بأمر العبد لا يرجع عليه الا بعد العتق فاحاصل أن ضمان العبد
 فيما لا يؤخذ به حال صحيح والرجوع عليه بعد العتق ان كان بأمره ضمانه فيما يؤخذ به حالان كان بأمر السيد
 صرح ورجع به حال عليه وان صحت بأمر العبد صرح ورجع به عليه بعد العتق كذا يؤخذ من كلامهم اه
 (قوله كاسر) اى عند قول المتن ولا يتكسر من قوله لم يكتفل بالمال مؤجلا تأجل عنهما الخ (قوله فأت
 العبد) بان ثبت موته يبرهان ذى اليد أو يصدق الذي نلوا يكن ثم يبرهان ولا تصديق لم يقبل قول ذى اليد
 انه مات بل يجب هو الكفيل قال طال الحبس ضمن القيمة وكذا الدبعة المجموعة نهر عن النهاية (قوله
 فبرهن الذي) قيد بالبرهان لانه لو ثبت ملكه بقرارد ذى اليد أو يتكسر لم يضمن شأ نهر (قوله لجوارها
 بالاصان المجموعة) اى نفسها وفيها يجب على ذى البدرة العين فان هلكت وجب رد القيمة (قوله ولو ادى
 على عبد مالا) اى معلوم التقدير بان قال اخذ من كذا ما يقبض او ابتكره ط (قوله برئ الكفيل) اى
 كالوكان المكفول بنفسه من قال في التبر واعلم ان هاتين المسألتين مكرران أما الاولى فلا ستفادتا من قوله
 فيما ذكره ومغضوب وأما الثانية فلانها من أن الكفالة بالنفس تطل بموت المالك اه قال في البحر لكن ذكر
 الثانية هاتين الفرق بينهما وبين الاولى وهو ظاهر لان المكفول به في الاولى رقية العبد وهو لا يتصل

بطلان المال بخلاف الثانية (قوله ولو كفل عبد غير مدون مستغرق الخ) يجوز مستغرق بكسر الهمزة على أنه صفة لمدون ونسبة الاستغراق إلى الجواز لأن الدين استغرقه أي استغرقه وقبته وما فيه أو بفتح الراء وقبته لأنه لو كان عليه دين مستغرق لم يلزمه الكفالة في ربه فإذا عتق زنته كذا في كافي الحاكم أي لأن حق الغرما مقدم وحقتهم في قبته رقبته يبعونه يدبهم أن لم ينفذه سده وبعد العتق صار الحق في ذنته وأما إذا كان دينه غير مستغرق فظاهر أنه يندم دين الغرما والباقي الكفالة كالجواز كقول من غير سده قال في الكافي وكفالة العبد والمهر وأما الولد غير السيد بنفس اموال بلاذن السيد بأمله حق بعث فإذا عتق فله زنته وإن أذن سده جازت أن لم يكن عليه دين ويبيع في دين الكفالة وإن كان عليه دين يدب يدب قبل دين الكفالة ويسمى المهر وأما الولد في الدين اهـ (قوله لأن الحق له) أي إذا لم يكن على العبد دين يكون الحق في ماله له لم ينفذ فصح أنه له في كفالته (قوله فإذا عتق فأذاه) نص على التوهيم فإنه إذا أذاه حال رقه لا يرجع بالاولى ط (قوله بأمره) أي بأمر العبد وهذا زاده في التبر وقال هذا القيد لا يثبت اهـ ثم إنه قد كور في شرح الجامع لقاضي خان ولا يخفى أنه إذا لم يرجع مع الأمر فهدم الرجوع يدونه بالاولى ولعل فائدة أنه محل اختلاف الآتي (قوله لا لتفادها غير موجبة للرجوع الخ) جواب عن قول زفر بالرجوع لتعقير الموجب له وهو الكفالة بالأمر والمالعت هوازق وقد زال كافي الهداية (قوله بعد ذلك) أي بعد التفاد غير موجبة للرجوع (قوله كالجواز الخ) من نقصة الجواب وهذه المسألة تقدمت عند قول المصنف في باب الكفالة ولو كفل بأمره رجع عليه بما أدى الخ (قوله لما قلناه) أي من قوله لا لتفادها غير موجبة الخ (قوله من سائر أمواله) بخلاف ما إذا لم يكفل فإنه لا يلزمه عنها إلا أن يسهل لبيع وقد لا يثبت عنه بالدين فلا يصل الغرما إلى تمام الدين وبالكفالة يصفون فتح (قوله برقبته) أي شئت لهم يبيع من أن لم ينفذ المولى وإذا اشترط أن لا يكون مدوناً كما يوجدون الكفالة ليس لهم ذلك (قوله وهذا) أي قوله فائدة لكفالة المولى الخ (قوله في شرحه) أنه ثبت شرعا وهو موجود فصار أنه من نسخ المتن المجردة ط والله سبحانه أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * (كتاب الحوالة) *

(ولو كفل عبد غير مدون)

مستغرق (من سده بأمره) جاز

لأن الحق له (ف) إذا عتق فأذاه

أو كفل سده عنه بأمره

(فأذاه) ولو بعد عتقه لم يرجع

واحد منهما على الآخر لا لتفادها

غير موجبة للرجوع لأن كلا منهما

لا يستوجب ديناً على الآخر

فلا تقبل موجبة له بعد ذلك كالجواز

كفل رجل عن رجل بغير أمره

فبلغه فأجاز الكفالة (لم تكن)

الكفالة موجبة للرجوع لما قلناه

(د) قالوا (فائدة كفالة المولى عن

عده وجوب مطالبته بإيفاء الدين

من سائر أمواله وفائدة كفالة العبد

عن مولاه تعلقه) أي الدين (برقبته)

وهذا لم يثبت المصنف متناهي

شرحناه والله سبحانه وتعالى أعلم

بالحوالب

• (كتاب الحوالة) •

(هي) لغة النقل وشرعا (نقل الدين

من ذمة المكيل إلى ذمة المتهال

عليه) وهل يوجب البراءة من

الدين المجمع ثم فتح

كل من الحوالة والكفالة عقد التزام ماعلى الأصل للترقيق لأن الحوالة تنضم إزاء الأصل إبراء مقدا كاسمى فكانت كالركب مع الفرد والثاني مقدم فلم تأخر الحوالة غير (قوله هي لغة النقل) أي مطلقا لذين أو عين وهي اسم من الإحالة ومنه يقال أحلت زيدا على عمرو فأحلت أي قبل وفي المغرب تركيب الحوالة يدل على الزوال والنقل ومنه التصويل وهو نقل الشيء من محل إلى محل ونظامه في النسخ (قوله وشرعا نقل الدين الخ) أي مع المطالبة ونقل نقل المطالبة فقط ونسب الزبني الاقول إلى أبي يوسف والتأني إلى محمد وجه الاقول دلالة الإجماع على أن التحال لو أبرأ المتهال عليه من الدين أو ووجه منه صعب ولو أبرأ المكيل أو ووجه يصح وحكي في الجمع خلاف محمدي الثانية ووجه الثاني دلالة الإجماع أيضا على أن التحال إذا تضمن دين الطالب قبل أن يؤذى التحال عليه لا يكون متعلقا ويحبر على القبول وكذا التحال لو أبرأ المتهال عليه من دين الحوالة لا يرتب بآلة ولو ووجه منه ارتد كالجواز أبرأ الطالب الكفيل أو ووجه ولو انتقل الدين إلى ذمته لما اختلف حكم الإبراء والهبية وكذا التحال لو أبرأ المتهال عليه لم يرجع على المكيل وإن كانت بأمره كالكفالة ولو ووجه رجع أن لا يمكن للعكيل عليه دين ونظامه في الصبر وظاهر اتفاق القولين على هذه المسائل ثم ذكر كفايد اتفاق القولين أيضا على عود الدين بالتوى وعلى جبر التحال على قبول الدين من المكيل وعلى قسمة الدين بين غرما المكيل بعد موته قبل قبض التحال وعلى أن إبراء المتهال المتهال عليه لا يرتب بآلة وعلى أن وكيل التحال المكيل بالتبقي من المتهال عليه غير صحيح وعلى أن التحال لو ووجه الدين للتحال عليه كان للتحال عليه أن يرجع على المكيل وعلى أنها تنضم بالنسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما إذا أسأله المشتري وكذلك لو كان عند التحال وجن المكيل لا ينسقط حق حبسه بخلاف ما إذا كان المكيل هو البائع على المشتري أو المربح على الزاهد فإنه يسلط على البيع والرجوع لسقوط المطالبة مع أن هذه المسائل تباين كونها متعلقة بالدين ولكن اعتبر الحوالة تأجيلا إلى التوى في بعض الأحكام وجعل النقل للمطالبة وفي بعضها اعتبر إبراء وجعل النقل للدين أيضا وتتمام التوجيه في الصبر وفي

الحاصدية عن تساوي قارئ الهداية لآجال الغالب انساب على مديونية وبالدين كضرب المدون من دين
 المحيل ويرى كضرب مطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن نقساً لكبراءه متوقفة وكذلك آجال
 المرتين يدنيه على الزمان بطل حقه في حبس الزمان ولا يكون رمتا عند المحتال اه وفي هذه المسألة المرتين هو
 المحيل وفيما يمتز هو المحتال وحلت وجه الفرق بينهما في ان اياها وسأفة الكفاية البرازية وفيها اول حال الكفيل
 الطالب بالمال على رجل برئ الاصيل والكفيل الا ان يشترط الطالب براءة الكفيل فقط فلا يبرأ الاصيل (قوله
 والمدائن محتال ومحتال الخ) يعني بطل عليه هذه اللفاظ الاربعة في الاصطلاح دور وظاهر ان اللفظ
 بخلافه واذا قال في المراج قولهم للمحال المحتال له لقولنا لا حاجة الى هذه الصلة زاد في القبح بل الصلة مع
 الحال عليه قلقة عليه فمما محتال ومحال عليه فالفرق بينهما عدم الصلة وبطله عليه اه قلت ويمكن تصحيح
 كلامهم وذلك ان الحوالة لغة بمعنى النقل مطلقاً كما مر فالمدون يدفع الطالب عن نفسه وسلطه على غيره وفي
 الاصطلاح نقل الدين وهو من أفراد المعنى القوي أيضاً في الأول يقال محتال لا غير على الثاني محتال له
 لا غير لان المحيل يعني التنازل والمحال عليه يعني المتقول عليه الدين والدين متقول والطالب محال له اي متقول
 لا بطله ولو قيل محال يعني متقول لم يصح لان المتقول هو الدين على هذا الوجه بخلافه على الأول فان المتقول هو
 ذات الطالب برجاء ان قولهم محال ومحتال له بمعنى على اختلاف المراد في المتقول هل هو ذات الطالب
 او به فافهم ثم يصح على الثاني ان يقال فيه محال بطريق المجاز اي محتال ديه وبه ظهر انه لا فرق في كلامهم
 فاغتنم هذا التقرير (قوله ويراد خامس وهو حويل) عبارة القبح وقال الصيالي حويل اي اضافاً ذكره الشارح
 نقل لصيغة القبح بالحق فافهم ونقل في العبر صيغة تنقص الجامع فيها الاطلاق الحويل على الحال عليه قال
 الزبي فلهذا يطلق عليها (قوله فالفرق بالصلة) اي باختلافها وهي اللام في الأول وعلى في الثاني وهذا على
 وجودها في الأول وعند ذلك وجه صحتها وأما ما على حذفها المقادير وقد تحذف في المراد ان الفرق بالصلة
 وجودها وعدمها كما مر عن القبح فافهم (قوله والحوالة شرط لصحتها الخ) قال في التبر وشرط صحتها في المحيل العقل
 فلا تقع حوالة مجنون وصبي لا يقبل والرضي فلا تقع حوالة المكره وأما البلوغ فشرط لتفاد حوالة
 الصبي العاقل متوقفة على اجازة وله وليس منها الحزبة فتقع حوالة الصبي مطلقاً غير ان المأذون يطلب
 الصالح والمجرب بعد التثني والحصصة تنقص من المريض وفي المحتال العقل والرضي وأما البلوغ فشرط التنازل
 أيضاً فان قلت احتساب الصبي متوقفاً على اجازة وله ان كان الثاني املي من الاول كاحتساب الوصي بمال التيم
 ومن شرط صحتها احتساب الصبي متوقفاً على اجازة وله ان كان الثاني املي من الاول كاحتساب الوصي بمال التيم
 وأما غيبة المحتال عليه فلا تنع حتى لو اُحال عليه فبقه عاجز وصح وهكذا في البرازية ولا يفي قبولها من الرضى
 فلا كره على قبولها لم تنص في الحال به ان يكون ذنباً فلو كان لا ينعى بدل الكتابة كالكفاية اه (قوله رضى
 الكل) أمارضى الأول فلا بد من المروءات قد بان فلو لم ينعى فبطل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه
 وأما رضى المحتال فلا بد منها اتصال حقه الى ذمة أخرى وانهم متنافون عن لقطه الصراة استندت الى الصفة بأمر
 فلا بد الزام الدين ولا لزوم بالاتزام دور قلت نقل المحتال عن لقطه الصراة استندت الى الصفة بأمر
 القاضي لها ان قيل على الزوج بلا رضاه (قوله ولا يشترط على المختار) هو رواية الزيارات قال فيها لا لزوم
 الدين من المحتال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يشترط بل فيه منفعة لان الحال عليه لا يرجع اذا لم يكن
 بأمره دور (قوله الرجوع عليه) اي رجوع الحال عليه على المحيل او ليطبق الدين الذي للصبي على الحال
 طمعه كما في الرضى - أمادون الرضى فلا رجوع ولا سقوط وهو محل رواية الزيارات (قوله لكن استظهره الاكل
 الخ) كما في الرضى وهو متوفيق آخريين وروايت الزيارات والقندوري لكن لا بد منه من ضمة التوفيق الأول كما
 ذكره (قوله شرط ضرورية) لانها اطلاقية فعل اختياري ولا يتصور بدون الإرادة والرضي وهو محل رواية
 القندوري وقوله والا لا بد ان لم يكن ابتداءً من المحيل بل من الحال عليه تكون احتساباً لا يتبدون ارادة المحيل
 بارادة الحال عليه ورضاه وهو وجه رواية الزيارات حنابلة لكن لا يفتي انه على الثاني لا يشترط الصالح عليه
 الرجوع مما لا بد ولو كان عليه الصل دين لا يسطع الارضى المحيل فرجع الى التوفيق الأول (قوله وأراد
 بالرضي القبول) اي الذي هو أحد ركزي القند فيشترط له المجلس لا يشترط القند لا يتوقف على قبول غائب بل

(المدون محيل وادائن محتال)

ومحال له ومحال ومحال له) ويراد

خامس وهو حويل فتح (ومن

يقبها محتال عليه ومحال عليه)

فالفرق بالصلة - وقد تحذف

من الأول (ومال محال به)

(ر) الحوالة (شرط لصحتها)

الكل بخلاف الاي الأول)

وهو محيل فلا يشترط على المختار

شرط لائبة من الواهب بل قال

ابن الكمال انما شرطه القندوري

لرجوع عليه فلا اختلاف في

الرواية لكن استظهره الاكل ان

ابتداء ما ان من المحيل شرط ضرورية

والا لا أراد الرضى القبول

بغير اختلاف الرضى الذى ليس ركن عند (قوله فان قبوله الخ) ذكر فى البرأوت لا أن من الشروط مجلس
الحوالة وقال وهو شرط الاعتقاد فى قولهما خلافا لى وصف فانه شرط التفاد عنه فلو كان احتمال ما باع
المجلس بغيره أجاز لم يتعد عنه ما خلافا له والصحيح قولهما اه ثم قال هنا وأراد من الرضى القبول
فى مجلس الاعجاب لمقتضاه أن قبولهما فى مجلس الاعجاب شرط الاعتقاد وهو مصرح به فى البدائع اه
وما ذكره فى البرأوت وهو عبارة البدائع بقوله لمقتضاه أن قبولهما الظاهر أن المم فيه زائدة وأن الضمير
فيه مفرد عال لهوالة لأن التبادر من كلام البدائع أن اشتراط المجلس عندهما انما هو فى الحال فقط بقرينة
التعريض وبأن قريبا ما يؤيده اه (قوله لكن فى الدور وغيرها) أى كالحائنة والبزازة والخلاصة وعبارة
الحائنة الحوالة تفيد قبول الحال له والحال عليه ولا يصح فى غيبة الحال له فى قول أى خفيفة ومحمد كما قلنا فى
الكفالة الآن قبل رجل الحوالة للقائب ولا تشترط حضرة الحال عليه لصحة الحوالة حتى لو أقاله على رجل
غائب ثم علم القائب بقبول صحت الحوالة اه ومراده القبول فى قوة تفيد قبول الخ الرضى الا من القبول
المشروط له المجلس بقرينة آخر العبارة ولم يذ كر رضى المحيل بناء على رواية الزادات أى غير شرط قلنس من
كلامه أن الشرط قبول الحال فى المجلس ورضى الحال عليه ولو عا بسا هو مانعه فى التبر كاتر وتظاهر أن
خلاف أى يوصف فى الحال فقط فعنده لا تشترط حضرته بل يكفي رضاه كالحال عليه وأنه لا خلاف فى الحال
عليه فى أن حضرته غير شرط وبه ظهر أنه لا يصح التوفيق بمحمل حاق الدور وغيرها على قول أى يوصف الذى هو
خلاف الصحيح بل هو محمول على قولهما الصحيح فاقهم وبما قرنا تظاهروا لا خلاف فى اشتراط الرضى الا من
وأن الخلاف فى قبول الحال فى المجلس لا فى رضاه فلا ينافى ذلك قول المصنف شرط رضى الكل بخلاف الخ
خلافا لما نطقت فى العزيمة (قوله أو نأية) أى لو فوضوا به بغير الدور قال فى الفتح فيقول أى يقول
المضوى على إجازة الحال اذا بلغه (قوله ورضى الباقين) كذا فى بعض النسخ ياءين فائيهما ياء التنبيه
وفى حاشية النسخ ياء واحدة على أنه جميع اريد به ما فوق الواحد ثم لا يفتى أن اشتراط رضى المحيل مبني على
رواية القديري وهى خلاف المشار كما تقدمه فالأحسن عبارة القديري أن الدور وهى شرط حضور الثاني
الآن قبل فضولى لا لا حضور الباقين اه فليذكر كاشترط رضاها فصدق بكل من الراويين وقال فى الدور
أما عدم اشتراط حضور الأول وهو المحيل فبان بقول رجل الدائن ك على فلان بن فلان ألف درهم فاحتل بها
على فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو الحال عليه
فبان بمحمل الدائن على رجل غائب ثم علم القائب بقبول صحت الحوالة كذا فى الحائنة اه قلت فليذكر فى هذا
التصور برضى المحيل القائب وذكر فى الثاني رضى الحال عليه القائب وذلك مبني على رواية الزادات المختارة
كما مر (قوله وتصح فى الدين) الشرط كون الدين للمحتال على المحيل والانهى وكافة لحوالة وأما الدين على
الحال عليه فليس بشرط أخاذه فى الضر وفيه عن المحبط ولو أقال المحال عليه المحتال على آخر جاز وبى الأول
والمال على الآخر كالكفالة من الكفيل اه فدخل فى الدين دين الحوالة كما دخل دين الكفالة فانه الكفيل
لو أقال الطالب جاز كما بأتى وفى النزاية كل دين جازت به الكفالة جازت به الحوالة وفى الهندية مالا يجوز به
الكفالة لا يجوز به الحوالة (قوله المعلوم) فلو احتال بمال مجهول على نفسه بأن قال احتلت بمائة وبك على
فلان لتصح الحوالة مع جهالة الحال ولا تصح الحوالة أيضا بهذا اللفظ بجر من النزاية (قوله لا فى العين) لأن
النقل الذى خصه نقل شرعى وهو لا يتصور فى الاعيان بل المتصور فيه النقل الحسى فكانت نقل لا توصف
الشرعى وهو الدين فتح قال فى التبر بلاية يرد عليه ما سذكره من أنها تصح بأدراهم والودعة أدنى قيمتها
الدين وكذا الفصح على القول بأن الواجب فيه رد العين وقيمة محتض وضع الأرباب أن الحوالة بالودعة وكافة
حققة اه قلت فيه نظر لمساكن فى الحوالة المتقدمة وودعة ونحوها أنه لا على المحيل مطالبة المحتال عليه
ولا احتمال دفعه ففهم المحيل ولا يفتى أن كافة حقيقة ثنائى ذلك فالصواب فى دفع الأرباب أن النقل موجود
لأن المديون إذا أقال الدائن على المودع فقد انتقل الدين عن المدون إلى المودع وصار المودع مطالبا بالدين كله
فى ذمته فكانت حوالة بالدين بالعين نعم لو أقال المودع ربه الودعة بغيره على أن تكون حوالة بالعين فلا تنص
(قوله وبه عرف أن حوالة الضار) مصدر مضاف لقاعدة أى آتاه غيره على ألاما ومادة التهر وبه عرف أن

فان قبوله فى مجلس الاعجاب
شرط الاعتقاد بجر من البدائع
لمسكن فى الدور وغيرها الشرط
قبول الحال أو نأية ورضى
الباقيين لا لا حضورهما وأقره
المصنف (وتصح فى الدين) المعلوم
(لا فى العين) زاد فى الجوهرة
ولا فى الحقوق انتهى وبه عرف
أن حوالة الضارى يحق

منظر
فى حوالة الضارى وحوالة المستحق
من الوقت

الحالة على الامام من الفازي الخ ولا يفتي أن ما ذكره غير ما نحن فيه اذ كلام المصنف في بيان المكحول فيه ذكر
أنه المال لالعين واللاحق فاذ استدان الفازي ديناً من زيد ثم أحاله على الامام صحت الحالة سواء قدحا
بأن يعطيه الامام من حقه من القيمة الحرة والاولان اجمال عليه لا يشترط أن يكون عليه الجعل دين او عين من
وديعة واغيره والاولان اجمال به دين صحيح معلوم فاقول بعدم صحتها بل وجه صحة اصلا وهكذا قال في المسحق
اذا استدان ثم احال الدائن على الناظر سواء قدحا لعله يعلمه الذي في هذا الناظر ولا يفتي ايضا من الحالة
بالدين للاحق فلو لم احوال الامام الفازي أو احوال الناظر المسحق على آخر كان مظنة أن يقال انهما من الحالة
بالحق لان المظنة اذا حوزت بدارنا بانكسدها فيها حتى الفاضل ولا تفتي الا بصحة ولا يقال ان الوارث اذا
حاز بعد الاسرار قبل التسليم يورث نصيبه فيقتضي للمثل قبل التسليم لا يتناول الحق التام كما يورث كحق حبس
الرهن والرد بالبيع بخلاف الضيف كالتسليم وخيار الترم كما قد مر منه من النقص في باب المضم وقسمته وكذا
يقال في غلة الوقت فاق تسيب المسحق يورثه اذ مات قبل التسليم بعد ظهور غلة الوقت وفيه الغلبة
او بعد حمل صاحب الوظيفة كما قد مر هناك ومقتضى هذا ان لا تنص هذه الحالة لان كلام الفازي
والمسحق لم يثبت له دين في هذه الاحوال والناظر لم تكون وكذا بالبيع من احوال عليه ما يأتي في قول المصنف
وان قال الحمل للمضال وهذا يقع كثيرا فان الناظر يحمل المسحق على مستاجر عقار الوقت وقد اتفق في
الحامدية بأنه مات التاجر قبل اخذ احواله فللناظر الثاني انخذ ملكه ذكرنا في باب المضم ان غلة الوقت بعد
ظهورها يتكدها حتى المسحقين تهرث عنهم وما بعد قبض الناظر لها فبقي أن نصور ملكها للشركة
انصاعا بخلاف المضم فإنه لا يملك الا بعد التسليم حتى لو اهتم أحد الغائبين حصته من امة لا تعلق للشركة الصلابة
الا اذا قضت التهمة على الراتب فصاح للشركة الخاصة وعلى هذا فاذا صارت الفلقة في يد الناظر صارت امانة عنده
ملكاً للمسحقين لهم مطالبتها به وبمس إذا امتنع من ادائها وبضعتها اذا اسلمها اوهلكت بعد الطلب فاذا
احال الناظر بعض المسحقين على آخر لا يصح لانهما حوالة بالعين لا بالدين الا اذا كان الناظر اسلمها
أو خلطها بما له تصدق بزيادة قصص الحوالة لانها حوالة بالدين لا بالعين ولا بالحق فقد ظهر ان هذه الحوالة
لا تكون من الحوالة بالحق أو املاء كان الفازي أو الناظر يحمل اموالا وسواء كانت الحوالة مطلقة
أو رقصة وان ما ذكره الشارح من التبرع فهو زهر فاهم وتبرع فاهم غير هذه النقص فاهم من قبض ذي الجلال
والاكرام (قوله لا تنص) قد علمت انه لا وجه له (قوله وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر) لتصرعهم بخصاصها
بالدين لا بقتيلها على التقل نهر قالت وهذه حوالة بالدين وان كانت مطلقة بل الصفة فيها اظهر من عدمها لان
الحوالة المطلقة على ما يأتي أن لا يقيد الحمل بدين على احواله عليه ولا بعينه في يده فاذا احوال المسحق فريه
بدينه على الناظر حوالة مطلقة فلا شك في صحتها (قوله ينبغي أن نصح) لما علمت من ان مال الوقت في يده امانة
ولكن اذا تمت لا تكون من الحوالة بالحق لان المسحق انما احواله من يدين صحيح بل هو حوالة بالدين
مقيدة بعامة احواله وهو الناظر (قوله كالا حلة على المودع) يجمع ان كلامهم اني لا يدين عليه
(قوله لا مطلقة) أي لا حوالة مثبتة للحالبة ولا مطلقة على الناظر فيحصل اليقين من مال الوقت الذي
قدت الحوالة به (قوله انتهى) أي كلام الجهر وقوله ومقتضاه من كلام التبرع فاهم فاهم (قوله وعندى
فه تردد) قلنا الجوى وأقره وهو في الحقيقة ما ذكره في الفهم انه يورثه عندنا كما ذكره في قوله وقد وجدنا الجامع
للقصاص فيها وفي الوديعة (قوله ويرى الجهر من الدين الخ) أي ابراءه موقوفة بعدم التوى وقائمة برأيه
انه لو مات لا يأخذ احواله الدين من تركته ولكنه يأخذ كضام من رثته ومن الغرامة مخافة أن يتوى حقه كذا
في شرح الجامع ط ومقتضى البراءة أن المشتري لو احوال البائع على آخر بائن لا يجسب المبيع وكذا لو احوال
الراهن المستر بن بالدين لا يجسب الرهن ولو احواله بائنه اقامه لم يجسب نفسها بخلاف العكس أي احواله البائع
غيره على المشتري بائن أو المرتهن غيره على الراهن أو المرأته على الزوج والمذكور في الزيادة عكس هذا وهو
أن البائع والمرتهن اذا احوال سقط سهمهما في الحبس ولو احواله بائنه وعامة في البصر قلت وجهه ظاهر وهو
أن البائع والمرتهن اذا احوال غيرهما على المشتري أو الراهن سقطت مطالبة بائنه فسقط سهمهما في الحبس
بخلاف ما لو احواله بائنه لمطالبة بائنه كما اوضحه الرباعي قال في البصر وفي قوله يرى الحمل اشارة الى ابراءه كسلبه

من عهدة حمزة لا تصح وسكاند
حوالة المستحق معلومة في الوقت
على الناظر فهو ثم قال بعد
وقت وهذا في الحوالة المعلقة
ظاهر وأما المبدء ففي العراق
مال الوقت في هذا الناظر يعني أن
تصح كالأحالة على المودع والألا
لها مطالبة انتهى ومقتضاه
صحابي النعمة وعندي غير ترمذ
وروي الأصيل من الدين والمحاطة

Lower

فإذا أزال الأصل الطالب برئاً كذا في المخط ١٥ وقوله والمطلبة جعلا دخل فيهما لو أزال الكفيل المكفول
 له ونص على برأته فإنه يبرأ عن المطالبة وإن أطلق الحوالة برئ الأصل أيضاً فهو وق حاشية البصر لم يأت
 من برأته المحيل أن الكفيل لو أزال المكفول له على المديون بالدين المكفول به وقيل برئ وهي واقعة التقوى ١٥
 وأما حل في الاستدانة (قوله بالقول من المحتال) اقتصر عليه بمخالصه وزاد في التبر والمحال عليه وهو
 مخالفت لما تقدم من أن الشرط قبول المحتال أو نفيه ورضي السابقين وأفادته لا يلزم قبض المحتال في المجلس
 إلا إذا كان صرفاً بأن كان دينه ذهباً فأحال عنه بضعة جاز أن قبل القرم نافذاً في مجلس المحيل والمحال ومخامه
 في الصرع عن نقض الجامع (قوله ولا يرجع المحتال على المحيل الخ) هذا إذا لم يشترط الخيارات لمحال أو لم يفسخها
 المحيل والمحال أما إذا جعل للمحال الخيار أو أحاله على أن له أن يرجع على أي مما شاء صح رازية وكذا إذا
 فسخت دمج المحتال على المحيل بدنه ولذا أقال في البدائع أن حكمها يقتضي بفسخها والتوى وفي البرازية
 والمحيل والمحال يملكان النقض قبيراً للمحال عليه وفي الذخيرة إذا أزال المديون الطالب على رجل بألف
 أو يبيع حقه وقيل منه ثم أحاله أيضاً يجمع حقه على آخر وقيل منه صار الثاني نقضاً للآخر وروى الأول ١٥
 بحر قلت وكذا سئل لو أزال البايع على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع أو ظهر أنه حر لا ولو ذهب ولو فسخه
 وكذلك لو مات العبد قبل القبض وأدات المال عليه مدوناً قسم ماله بين القراء وبين المال بالمعص ومات
 له يرجع على المحيل وإن مات المحيل مدوناً فالحق للمحال في حقه فهو له وما لم يقبضه فهو له وبين القراء
 ١٥ ملخصاً من كافي الحاكم (قوله بالالتوى) وزان حسني وقد يقد مصباح يقال توى المال بالكسر يتوى
 تواءاً وتواً ويقره بحر من الصالح (قوله خلا للثالث) هذا معناه التقوى ومعناه الاصطلاح ما ذكره المصنف
 بحر (قوله لأن برأته) أي برأته المحيل من الدين بقصد بسلامة حقه ما حق المحتال واختص المذايع في
 كسفة عود الدين قبل فسخ الحوالة أي بفسخها المحتال كالمشتري إذا وجد بالمعص عيباً وقبل فسخه كالبيع
 إذا أطلق قبل القبض وقيل في الموثق تنفس وفي الطود لا تنفس ولم يأت في فسخ المحتال في محتاج إلى الترفع عند
 التلقين وظاهر التسمية بالمشتري إذا وجد عيباً أنه يحتاج ثم على أنها تنفس لإصاح قدرته بحر قلت
 المشتري يستقل بالقبض بخلاف العيب بدون الترافع عند التلقين وإنما الترافع شرط لرد البايع على بائعه بذلك
 العيب (قوله وقده في العبر الخ) وقال الثاني الذخيرة رجل أزال رجلاً له دين على رجل ثم إن المحتال عليه
 أقاله على الذي عليه الأصل برئ المحتال عليه الأول فإن توى المال على الذي عليه الأصل لا يعود إلى المحتال
 عليه الأول ١٥ (قوله وهو بأحد أمرين الخ) الضمير راجع للتوى وهذا في الحوالة المطلقة أما المقيدة بدعوة
 فثبت له الرجوع جهلاً كما يأتي (قوله أي لاحتال ومحيل) فقولاه أي لكل منهما كافي الفسخ (قوله مخلصاً)
 بأخصيص يقال الفسخ الرجل إذا صاغت الفسخ بعد أن كان ذاداً راهوداً تارة فاستعمل مكان اقتصر ١٥ كفاية
 ونهر عن طلبه الطلبة للطلعة عمر التفتي (قوله بصرعين) الاوضح أن يقول بأن لم يتركه عينا إلى صانع
 بالمحال بل وكذا قال في الدين ولا يذ في الكفيل أن يكون كفلاً يجمعه فلو كفل البعض فقد توى الباقي كالأصفي
 ط وكذلك لو توى الباقي والبعض فقد توى الباقي وكذا لو مات مدوناً وقسم ماله لمخلصه كقائه ساء أيضاً (قوله)
 ودين المراد مما يمكن أن يثبت في الذمة غير متعاقبه بالعين فيقبل التقود والمكمل والموزون وفي الهندية عن
 المحيط لو كان الفاسق يعلم أن الممتد يساعه مفسد فعلى قول الامام لا يقضى بطلان الحوالة ١٥ أي لأن
 الإفلاس ليس يتو عنده لا احتمال أن يحدث له مال فتكون المحال عليه قدرته مالا يحاكم وهو ما على مدونه
 الفسخ (قوله وكفيل) فوجود الكفيل يمنع موته مطلقاً على ما في الزيادة وفي الخلاصة لا يمنع بحر وسمعه
 في المنع لكن لم يأت في انخلاصهما عزاءه إلى البايع اقتصر فيها على تمل عبارة الزيادة ثم قال فيها ولو مات المحتال عليه
 ولم يترك شيئاً وقد أصح كذا لا يبال في إرأص صاحب المال الكفيل منه أن يرجع على الأصل ١٥ وهذه
 مسألة أخرى وقد جزم في الفسخ وغيره بما في الزيادة بلا حكاية خلاف (تنبيه) في الصرع البرازية وإن لم يكن به
 كفيل ولكن تبع رجلاً ورهن رجلاً ثم مات المحتال عليه فمطاعا الدين إلى ذمة المحيل ولو كان مسلطاً على
 البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحتال عليه فمطاعا لطلبة الحوالة والثمن لصاحب الرهن ١٥ وفي حكم
 التبرع بالدين ولو استعار الطالب شيئاً ورهنه عند الطالب ثم مات مملساً شرطاً لدية عن الحماية (قوله)

(بالقول) من المحتال للموالة
 (ولا يرجع المحتال على المحيل إلا
 بالتوى) بالقصر ويحد خلاصة
 المال لأن برأته مقدرة بسلامة
 حقه وقبده في الصرع بأن لا يكون
 المحيل هو المحتال عليه ثانياً (وهو)
 بأحد أمرين (أن يجمد) المحال
 عليه (الحوالة) ويصف ولا ينفقه
 أي لاحتال ومحيل (أو يوت) المحال
 عليه (مخلصاً) بصرعين ودين وكفيل

وقالوا بها) أي بالحد والموت مفلسا (قوله وإن قلته الحاكم) أي في حياته يقال قلته القاضي اقتضى
 بفلاسه حين ظهر له حاله كفاية عن الطلبة وهذا بناء على أن تقليس القاضي يصح عندهما ولا يصح لانه
 يتوهم ارتضاعه بحدوث مال فلا يعود بتقليس القاضي على الحمل فتح وتعدرا الاستيفاء لا يوجب الرجوع
 الأثرية أنه لو تعدد رغبة المحتال عليه لا يرجع على الحمل بخلاف موته مفلسا غراب الذمة فثبت التوري وقامه
 في الكفاية ونظام كلهم متوثران وشراصيم قول الامام وتقل خصمه العلامة فاسم ولو آمن صحيح قوله ما
 ثم صمرو في صحة الطرح على نفسه صانعة لما كما سأل في ما به (قوله ولو اختلفا فيه) بأن قال المحتال مات
 المحتال عليه بالترك وقال الحمل عن تركه براية (قوله وكذا في موته قبل الاداء او بعده) الاول وبعد بالواد
 كافي بعض التسليم لأن الاختلاف فيما لا يوافق أحدهما (قوله على العلم) أي في العلم بأن يحق أنه لا يطرأ به
 ط وهذا في مسألة التمسك أما في الاختلاف في الموت قبل الاداء او بعده فانه يحق على الثبات لكونه على فعل
 نفسه وهو القرض أفاده ح (قوله وهو العسرة) أي في المسألة الأولى وعدم الاداء في الثانية (قوله
 وقيل القول للصحيح) لانتكاه عود الدين فتح (قوله طالب المحتال عليه الحمل الخ) أي بعد ما دفع
 المال به إلى المحتال ولو حكيان وهبه المحتال من المال عليه لانه قبل الدفع اليه بلاطه الا اذا طوب ولا
 يلزم ما لا اذ التزم ونعمه في الجهر (قوله بأمره) فبده لانه لو قضاه بغير أمره يكون متبرعا ولو لم يدع الحمل
 ما ذكر ط (قوله مثل الدين) انما يشترط ما إذا لانه لو كان المال به دراهم فأدى تأمرا وعكسه صرح فاربع
 بالمحال به وكذا اذا أعطاه عرضا وان أعطاه زوا فابدل الجهاد ربيع بالمهاد وكذا الوصله بشئ ربيع بالمحال
 به الا اذا صلحه عن جنس الدين بأقل فانه ربيع بغير المردى بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه ربيع بما أدى
 الا اذا أدى أجدود أو بغيره بغير (قوله لانتكاه) قال في البحر لا سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه
 بأمره الا أن الحمل يرضى عليه بنا وهو شرك والقول للسرك اه (قوله فقال المحتال) فيه اعمالي أنه حاضر
 فلو كان غائبا أو اذاد الحمل بغير ما على المال عليه قالوا انما وكله بغيره قال أبو يوسف لا صحة له ولا قبل بينه
 وقال محمد قبل قوله كونه في الثانية ولو أدى المال أن الحال به عن متاع كان الحمل وكلا في عه وانكر الحمل ذلك
 فاقوله أيضا نهر (قوله فالقول للصحيح) فيומר المحتال رذما أخذه إلى الحمل لأن الحمل لم ينكر أن عليه شيا
 والقول للسرك ولو تكون الحوالة اثر ارضان الحمل بالدين للصالح على الحمل لانها مستصلحة للوكالة أيضا ان
 كمال (قوله يستعمل في الوكالة) أي محازا ومنه قول محمد اذا استع المصاحب عن تقاضي الدين لعدم الرخ
 بقاله لأجل رب الدين أي وكله نهر ولكن لما كان فيه نوع مخالفة للظاهر صدق مع ميمه كافي المنع وأقادي
 البحر عن السراج أن الحمل لا يملك ابطال هذه الحوالة لانها صحت محتملة أن تكون بحال هودين عليه وأن تكون
 وتكلا فلا يجوز ابطالها باحتلال اه (قوله بانه) الاظهر أن ما موصولة أو موصوفة واللام جائزة ويصح
 أنها تكملة واحدة مجرورة بكسرة اللام (قوله ودعيه) المراد بها الامانة كما عبر به في الفقه وغيره قال ط فسم
 العارية والموهوب اذا ترأضا على رذة أو قضى القاضي به والعين المتأجرة اذا اقتضت مدة الاجارة (قوله
 صحت) لانه اقدر على القضاء لتسريما يقضي به وحضوره بخلاف الدين فتح (قوله فان هلكت الوديعة)
 قيد بهلاك الوديعة لأن الحوالة لو كانت مقدمة بدين ثم ارض ذلك الدين لم تسط على تفصيل فيه بجر وبان
 بضمه (قوله برئ المودع) وبثبت الهلاك بقوله نهر واستحقاق الوديعة لم يطل الوالة كلها كما كافي
 الثانية ولو لم يطل بها الحال عليه الوديعة وانما قضى من ماله كان متعلقا بما لا استحقاقا كذا في المحيط وفي
 التتارخانية لو وهب المحتال الوديعة من المال عليه صحت التملك لانه لما كان في حق أن يملكها كان في حق أن
 يملكها بجر (قوله وعاد الدين على الحمل) لانه لو سق حقه وأما ما سبق من أن التوري يوجب عنده ثلاثة
 أوجه عندهما في الحوالة الخلفة فلا رديني هذا الوجه الرابع بقولية (قوله لأن مثله ينفقه) أراما لل
 البديل ليثل القبي قال في الفتح فإذا المقتضوب الحال به لا يطل الحوالة ولا يبرأ الحال عليه لأن الواجب
 على المقتضوب رد الدين فان هجر رد المثل او القيمة فإذا هلكت في ذلك فأنسب الحال عليه لا يبرأ لأن له خفا والفتوات
 إلى خفاء كل فتوات فثبت متعلقة بخلفه فبردة خلفه على المحتال اه فلو استحق المقتضوب بطلت لمدم ما ينفقه
 كافي الدرر (قوله وتصح أيضا بدين خاص) بأن يجهل بدينه الذي له على فلان الحال عليه فتح وفي الخلاصة

وقالوا بها وإن قلته الحاكم (ولو)

اختصا في أي في موته مفلسا

وكذا في موته قبل الاداء او بعده

فانقول للصالح مع ميمه على

العلم) فتمكنا بالاصل وهو العسرة

ربطى وقيل القول للصحيح

فتح (طالب المحتال عليه الحمل بما)

أي بئلا (أحال) به متقاضاه

دينه بأمره (فقال الحمل) انما

(أحلت بدين) ثابت (لي عليك)

لم يثبت قوله بل (تحت) الحمل

(مثل الدين) للصالح عليه لانتكاه

وقيل الحوالة ليس اقرارا بالدين

انصبا بدونه (وان قال الحمل

لصالح احتك) على فلان يحمي

وكذلك (لتجسبه فقال المحتال)

بل (الحق بدين لي عليك فاقول

لصالح) لانه شكر ولفظ الحوالة

يستعمل في الوكالة (أحاله جاهد

زيد) حال كونه (وديعة) بأن أودع

رجلا أفاضم أحال بها غيره (صحت

فان هلكت) الوديعة (برئ)

المودع وعاد الدين على الحمل لأن

الحوالة مقدمة بها بخلاف الشفيدة

بالمقتضوب فانه لا يبرأ لأن مثله ينفقه

وتصح أيضا بدين خاص

عن التجرد لو كان الجبل على المحال عليه دين فأحال به مطلقاً ولم يشترط في الحوالة أن يعطيه بما عليه فالحوالة جائزة ودين الجبل مجاهولة أن يطالب به اهـ ومثله في الزاوية ومقتضاهما أنها لا تكون مقبولة ما لم يرض على الدين (قوله ثلاثة أقسام) أي مقبولة بعين أمانة أو مقصورة أو بدين خاص (قوله وحكمها الخ) أي حكم المقيدة في هذه الأقسام الثلاثة أن لا يحل الجبل مطالبة المحال عليه بذلك الدين ولا بذلك الدين لأن الحوالة لا تمتد إليها تعلق حق الطالب به وهو استيفاء دينه منه على مثال الرهن وأخذ الجبل بطل هذا الحق فلا يجوز زلوه وفتح المحال عليه العين أو الدين إلى الجبل ضمنه الطالب لأنه استهلك ما تعلق به حق المحال كما إذا استهلك الرهن من أحد بضمه للمرتين لأنه يستحقه فتح (قوله مع أن المحال الخ) يعني أن هذه الأموال إذا تعلق بها حق المحال كان ينبغي أن لا يكون المحال أسوة لفرما الجبل بدينه منه كافي الرهن مع أنه أسوة لهم لأن العين التي يدا المحال عليه للجبل والدين الذي له عليه لم يصير جواك للجمال بقصد الحوالة لا يدا وهو ظاهر ولزاجة لأن الحوالة ما وضعت لتقليد بل للثقل فكيف بين الفرما وأما المرتين فلكل المهرين يد أو حسباً فثبت نوع اختصاص بالمهرين شرعاً لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره أن يشاركه فيه اهـ دور قال في البصر وأذا قسم الدين بين فرما الجبل لا يرجع المحال على المحال عليه بحصة الفرما لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولومات الجبل وله ورثة لا فرما استظهر في البصر وأقر من بعده أن الدين المحال به قبل قبض المحال بضم من الورثة يعني أن لهم المطالبة به دون المحال فثبت إلى تركته اهـ وحينئذ فتنفع المحال تركته ط (تنبه) ما ذكر من القصة وكون المحال أسوة الفرما في الحوالة المقيدة بغيره بالأولى أن الحوالة المطلقة كذلك كاصرح به في الخلاصة والزاوية وصرح في الحاوي بطلان الحوالة بموت المحال عليه وقدمنا عن الكافي أن ما بقى المحال بعد القصة يرجع به على الجبل ولومات الجبل مدونة فاقبضه المحال فهو له وما بقى قسم بينه وبين الفرما (قوله بخلاف الحوالة المطلقة) أي فبذلك الجبل المطالبة خال في القصة هذا متصل بقوله لا يحل الجبل مطالبة المحال عليه بالعين المحال به وللدين والمطالبة هي أن يقول الجبل للطالب احل لك بالث التي لك على هذا الرجل ولم يقل لزوجها من المال الذي عليه فوله عنده ودعوه أو مقصورة أو دين كان له أن يطالب به لأنه لا تعلق للمحال بذلك الدين أو الدين لوقوفها مطلقته عنه بل بذمة المحال عليه وفي الذمة سعة فبأخذ دينه أو حصة من المحال عليه لا تسقط الحوالة ومن المصلحة أن يجبل على رجل ليس له عنده ولا عليه شيء وقال في الجوهر والفرق بين المصلحة والمقيدة أنه في المقيدة انقطع مطالبة الجبل من المحال عليه فإن بطل الدين في المقيدة وتبين براءة المحال عليه من الدين الذي ثبتت به الحوالة بطلت مثل أن يجبل البائع رجل على المشتري ثم استحق المبيع وأظهره سراً فقبضه وللحال الرجوع على الجبل بدنه وكذا لو قد بدو دعيه فهلك عند المودع وأما إذا سقط الدين الذي ثبتت به الحوالة بأمر عارض ولم تبين براءة الأصل منه فلا تسقط مثل أن يمتثل بألف من ثمن مبيع فهاك المبيع عنده قبل تسلمه للمشتري سقط الثمن عن المشتري ولا تسقط الحوالة ولكنه إذا أتى برجع على الجبل بما أتى لأنه قضى دينه بأمره وأما إذا كانت مطلقاً فإنها لا تسقط بحال من الأحوال ولا تنقطع فيها مطالبة الجبل من المحال عليه إلى أن يؤتى فإذا أدى سقط ما عليه فمقتضى ما لو تبين براءة المحال عليه من دين الجبل لا تسقط أيضاً ولو أن المحال أقر أن المحال عليه من الدين مع وإن لم يقبل المحال عليه ولا يرجع المحال عليه على الجبل بشيء لأن البراءة استقاط لا غلظ وإن وجبه له احتاج إلى القبول وله أن يرجع على الجبل لأنه ملك ما في ذمته بالهبة فصارت كالملك بالاداء وكذا لومات المحال فورثه المحال عليه له أن يرجع على الجبل لأنه ملكه بالارث وتعلم الكلام فيها قال في البصر وقد وثقت حاشية القنوت في المديون إذا باع شيئاً من دينه بثلث الدين ثم أحال عليه بغير الثمن أو بغيره فهل يصح أم لا فاجبت أذ وقع بغيره صح لا نهنا لم تقبل بالثمن ولا يشترط لصحة الدين على المحال عليه وإن وقعت بالثمن فهي مقيدة بالدين وهو محقق للجمال عليه لوقوع المقاصة بنفس الشراء وقدمنا أن الدين إذا استحق لغير فأنما تسقط والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ أي لأن الدين لم يسقط بأمر عارض بعد الحوالة بل تبين براءة المحال عليه منه بأمر سابق (قوله بطل) أي البسح أي قسده لأنه شرط لا يقضيه العقد وفيه نفع للبائع دور أي وبطلت الحوالة التي في ضمنه ط قلت ووجه النفع أن فيه دفع مطالبة غيره له وتسقطه على المشتري (قوله) لأنه شرط ملازم) لأنه لا يرد كموجب العقد إذا سلوالة في العادة تكون على الأملا والأحسن فمقتضى ما كثر شرط

فصارت الحوالة المقيدة ثلاثة أقسام وحكمها أن لا يحل الجبل مطالبة المحال عليه ولا المحال عليه دفعها للجبل مع أن المحال أسوة لفرما الجبل بدينه منه بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه

نصرو وغيره (بأن شرط أن يجبل على المشتري بالثمن غريه) اهـ أي كبايع (بطل ولو باع شرط أن يجبل بالثمن صح) لأنه شرط ملازم كشرط الجودة

الموتنة دور قلت وسامه أن في هذا الشرط يميل اقتضاهما التين في زعم البائع (قوله بخلاف الأول)
 لأن المطلوب التين قبل الحوالة ويصدها واحد وهو المشتري (قوله في الحوالة الفاسدة) كالمسوق والآتية
 (قوله فهو) أي المؤدى وهو الحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) أي استحقاق المبيع
 الذي أحيل منه قال في الخلاصة والبرازية وعلى هذا إذا باع الأجر المستأجر وأحال المستأجر على المشتري
 ثم استحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى التين إلى المستأجر إن شاء رجع التين على المؤثر المحيل وإن شاء
 رجع على المستأجر القاضى اهـ (قوله ما لو شرط فيها الإعطاء الخ) صادق بما إذا وقع الشرط بين المحيل
 والحال عليه أو بين الثلاثة فانهم وهي من قسم الحوالة المقيدة (قوله مثلا) أدخل به الإيجبي للعلم المذكورة
 ط (قوله ليهزم من الوفاء) علم الفساد لانه شرط غير ملائم (قوله ثم لو أجاز) أي المحيل يبيع داره
 بأن أمره بالبيع غنثذ يصح لوجود القدرة على البيع والاداء كافي الددد وقد ذكر في البرازية المسألة بدون
 هذا الاستدراك ثم قال بعد نحو صفة مائه وفي الظهيرة استحالة على أن يؤتمه من عين دار المحيل وقد كان
 أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يبيع الحال عليه على الاداء قبل البيع ويبيع على البيع ان سكان البيع
 مشروطا في الحوالة كافي الرهن وانما عداها المسألة لانه توفيق بين الروايات المختلفة اهـ ومضاده انه يصير
 بعض الروايات وفي بعضها لا يصير والتوفيق انه ان قبل الحال عليه الحوالة من المحيل بشرط بيع دار المحيل
 ليؤدى المال من ثمنها صحت الحوالة والشرط كالشرط المرفوع يبيع الرهن اذا لم يؤد المال فانه يبيع
 الوفاء على الرجوع عن ذلك (قوله كالقول الخ) وجه الجواز أن الحال عليه فادري الوفاء بما التزم (قوله)
 ولكن لا يصير على البيع) لعدم وجوب الاداء قبل البيع دور وعملية البرازية ولا يصير على بيع داره
 كما إذا كان قبولها بشرط الاطعاء عند الحصاد لا يصير على الاعطاء قبل الاجل اهـ (قوله ولو باع يصير على
 الاداء) تصح الوجوب دور (قوله على أن أحل به على فلان) فان أحاله وقبل جاز وان لم يقبل برئ
 الكفيل عن الثمن وان لم يقبل فلان فالكفيل على دفعه وان مات فلان لم يطالب بالمال حتى يمتنع شهر
 هذا حاصل ما في الصرح المخط ووجه قوله لم يطالب الخ انه يموت فلان لم يمت الحوالة يمكنه وقد رضى الطالب
 متأخر المطالبة إلى شهر ففي الاجل للكفيل فلا يطالب قبله وكذا يقال فيما اذا لم يقبل فلان هذا ما خاطرنى
 (قوله انصرف التأجيل الى الدين الخ) أي لا يطالب فلان الا بعد الشهر ولو انصرف التأجيل الى العقد
 يصير المعنى على أن أحل حوالة مقددة بشهر وذلك لا يصح لانه شافى استحالة الدين الى دقة الحال عليه تأمل
 (تنبيه) قال في الفتح تنقسم الحوالة المطلقة الى حالة وموجلة فالخالة أن يصير الطالب بأقبحه على المحيل حالة
 فتكون على الحال عليه حالة لان الحوالة تصح لاداء الدين فيتحول بصفته التي على الاصل والمؤجلة أن تكون
 الاصل الى سنة فأحال بها الى سنة ولو أجهما يذكروهم وقالوا ينبغي أن تثبت مؤجلة كافي الكفاية فلو مات
 المحيل في الاجل لأومات الحال عليه لاستغناؤه عن الاجل بموته فان لم يتركه وقام رجع الطالب على المحيل الى
 أحله لان الاجل سقط حكم الحوالة وقد اتفقت بالتوى فتنقض ما في ثمنها كالوابع المديون بدین مؤجل عبدا
 من الطالب ثم استحق العبد عاد الاجل اهـ ملخصا وقد تناقروا بين البرازية وقولها الى الحصاد لا يصير على
 الاعطاء قبله فأفادحة التأجيل مع الجهالة القريبة وقد مننا التصريح في كتاب الكفاية وثل التأجيل
 القرض فيصع حثافي كافي الحاكم ما حله لو كان يزيد على عرو اقتصرض ولعمرو على بكر أقتصرض فأحال
 عرو زيد الا ان يبيع بكر الى سنة جائز وليس لعمرو أن يأخذ بكر اياه وان أبرأ منها ووجهه لا يجوز اهـ (قوله)
 وكركت السقبة) واحدة الفاعل فارسي معرب اصله سقبة وهو التي الحكم هي هذا القرض به لا حكم
 أشهر بكافي القع وغيره (قوله بضم البين) أي وسكون الفاء كافي ط عن الوافي (قوله وهي اقراض الخ)
 وصورتها أن يدفع الى تاجر ما لا قرض بالدينه على مديته وانما دفعه قرضا لا أمانة ليستقده بمقروط خطر
 الطريق وقيل هي أن يقرض انسانا يقضيه المستقرض في بلديده المقرض يستقده بمقروط خطر الطريق
 كفاية (قوله فكانه أحوال الخ) بيان تناسب المسألة بكتاب الحوالة اهـ ح وفي نظم الكفر لا ينفع
 وكركت سفايح الطريق وهي حالة على التصحيح
 قال شارحه المقدسي لانه يميل مديته عليه أو من يكتب اليه (قوله وقالوا الخ) قال في التبر والطلاق

بخلاف الأول (أي المال)

الحوالة الفاسدة فهو بالتبطل

ان شاء رجع على المحتال

(القاضى وان شاء رجع على

المحيل) وكذا في كل موضع

ورد الاستحقاق برأية وفيها

ومن صور فساد الحوالة ما لو شرط

فيها الاعطاء من ثمن دار المحيل

مثلا ليهزم عن الوفاء بالثمن ثم

لو أجاز جاز كما لو قبلها المحتال

عليه بشرط الاطعاء من ثمن داره

ولكن لا يصير على البيع ولو باع

يبيع على الاداء (ولا يصح تأجيل

عقدها) فلو قال غنثذ جئت على

فلان على أن أحل به على فلان

الى شهر انصرف التأجيل الى الدين

لا يصح تأجيل عقد الحوالة

بهر عن المحيل (وكركت السقبة)

بضم البين وتفتح ونفع اتاه وهي

القرض لسقوط خطر الطريق

فكانه أحوال الخطر المتوقع على

المستقرض فكان في معنى

الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة

مشروطة ولمتعارفة فلا بأس

بطلب

في تأجيل الحوالة

بطلب

في السقبة وهي البوليصة

قوله اناطة صوابه لو لان فعله ثلاث من باب قال كافي المصباح اه معصيه

إفرع في التهر والعبر من صرف البرازية ولوان المستقرض وهب منه الزائد لم يجز لانه مشاع يحتمل بالقصة (ولو نكل الجبل من

التمثال يقضي دين الحوالة لم يصح) ولو شرط التمثال الضمان على الجبل مع وطالب أيا شاء من الحوالة بشرط عدم براءة الجبل ككافة خاتمة وفيها من الثاني لو غاب المثل عليه ثم جاء المثل وأدى عبوده المثل لم يستحق وان برهن لأن الشهود عليه غاب غلو حاضر وبعد الحوالة ولاية ثمة فلان القول به وجعل عبوده فصلا (فرع)

الأب والوصي اذا احتال بمال اليتيم فان كان خيرا لليتيم بأن كان الثاني أملا مع سراجة والام يجز كافي مضاربة الجوهره قلت ومضادها عدم الجواز لو تساوى أو تقاربوه جزم في الخاتمة والوجه لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيد والعقود انما شرعت لفائدة

• (كتاب القضاء) •

لما كان أكثر المنازعات تقع في الدين والسياعات اعتبارها يقطعها (هو) بالتمتد القصرة الحكم وشرا (فصل الخصومات وقطع المنازعات) وقيل غير ذلك كما بسط في المحلولات

المصنف بعد اناطة الكراهة بغير التفع سواء كان ذلك مشروطا أولا قال الزبيلي - وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به اه - وجرم بهذا القيل في الصغرى والواقعات الحسابة والكفاية البهني - وعلى ذلك جرى في صرف البرازية اه - وظاهر القمع اعتقاده أيضا حيث قال وفي الفتاوى الصغرى وغيرها ان كان السفي مشروطا في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاعده والاجاز بصورة الشرط كافي الواقعات رجل أقرض رجلا مالا على أن يكتبه بهالي بلد كذا فانه لا يجوز وان أقرضه بلا شرط وكسب جاز وكذا لو قال اكتب لي نسخة الى موضع كذا على أن أعطيك هنا فلا خرفه وروى عن ابن عباس ذلك الأثر أنه لو قضا أحسن مما عليه لا يكره اذ لم يكن مشروطا قالوا انما يصل ذلك عند عدم الشرط اذ لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف أن ذلك بفعل كذلك فلا اه (قوله فرع الخ) ذكره استطرادهم ذكر في العبر والتبرعن البرازية ماله مناسبة هنا وصاحبه أن المستقرض لو قضى أجدود بما استقرض يصل بلا شرط ولو قضى أزيد به تفصيل الخ وقدمنا في فصل القرض من الخاتمة أن الزيادة اذا كانت تجزى بين الوترين أي بأن كانت تقهر في ميزان دون ميزان جاز كالدائق في المنة بخلاف قدر درهم وان لم يجز فان لم يعلم صاحبها بزيادة عليه وان علم وأعطاهما اختاروا فكانت الدراهم لا ينشرها البعض لا يجوز لانهاية المشاع فيها يحتمل القصة ولو ينشرها جاز وتكون هبة المشاع فيها ينقسم اه - وعليه فلو قضا مثل عرضه ثم زاده درهمها مغفورا أو أكثرها جاز ان لم يكن مشروطا وقد مناهنا عن سواها زاده أن المنفعة في القرض اذا كانت غير مشروطة فيجوز بلا خلاف (قوله لم يصح) لكون الجبل يعمل لنفسه ليستفيد الإبراء المؤبد بجر عند قوله هي تفل الدين ط - واذا تمسك لجبر المثل عليه على الدفع اليه (قوله لأن الحوالة الخ) كما أن الكفاية بشرط براءة الأصل حوالة كافي الهداية والمتمنى (قوله ولاية ثمة) أي وحلف الجاحد ط (قوله وجعل عبوده فصلا) هي مسألة نواف الدين السابقة في المتن وشر أن الرجوع انما هو لأن براءة الجبل مشروطة بسلامة حق المثل ط (قوله والايجز) لأن تصرفه ماعا مقيد بشرط النظر قال في كافي الحاكم ومنه ما لو احتال الى أجل وكذا الوكيل اذ لم يقض اليه الموكل ذلك اه - قال في العبر من البسط لكونه إبراء موقتا فعتبر بالإبراء المؤبد وهذا اذا كان ديثاره الصغير وان وجب بقضه هاجاز التأجيل عندهما خلا لا فلا يوجب اه (قوله قلت ومفادها) أي مفادها في السراجة وما في الجوهره وهذا أحد قولين حكاهما المصنف عن الأخيرة ثم يرجع ما في الخاتمة بما ذكره الشارح والله تعالى اعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم) • • (مكتتاب القضاء) •

ترجمه في الهداية بأدب القاضي والادب لخصال الحمدة قد كرما بنفي القاضي أن يفعله ويكون عليه وهو في الأصل من الأدب يسكون الدال وهو الجمع والدعاء وهو أن يجمع الناس وتدعوهم الى طعامك يقال أدب بأدب كضرب يضرب اذا دعا الى طعامه سميت به لخصال الحمدة لانها تدعو الى الخير ونهية في القمع (قوله لما كان الخ) كذا في العناية والقمع وهو صريح في أن المراد بالقضاء الحكم وحينئذ فكان ينبغي إيراد عقب الدعوى وأيضا كان ينبغي بيان وجه التأخير عما قبله ويمكن أن يقال أرادوا بيان من يصلح للقضاء أي الحكم لتصح الدعوى عنده فلا جرم أن ذكر قبلها لا خفاء أن وجه التأخير عما قبله مستفاد من أن الحكمنا نزاعات في الدون والحوالة المطلقة فافهم ذكر بعدها غير (قوله لغة الحكم) وأصله قضى لان من قضيت الآن البساة لمسايت بعد الاق حمرت والجمع الأنصبة وقضى ركن أن لا تعبدوا والاباء أي حكم وقد يكون بمعنى الفراغ قول قضيت حاجتي وشريه قضى عليه أي قتله وقضى ليجه ملئت وبمعنى الاداء والانباء ومنه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر وبمعنى الصنع والتقدير ومنه قوله تعالى قضاهن سبع مهورات ومنه القضاء والتقدير بجر ملتصا من الضاح (قوله وشرا فاعصل الخصومات الخ) عزاء في العبر الى المخط ولا بد أن يراعى فيه على وجه خاص والدخل فيه فهو الصلح بين الخصمين (قوله وقيل غير ذلك) منه قول العلامة قاسم أنه انشاء الزام في مسائل الاجتهاد المتقاربة فيما يقع فيه النزاع لصالح الدنيا يخرج القضاء على خلاف الاجماع وما ليس بعبادة وما كان من العبادات ومنه قول العلامة ابن القيس أنه الزام في الظاهر على مسيئة مختصة بامر من لزومه في الواقع شرعا قال فالمراد بالازام التقرير بالاثام وفي الظاهر فصل احتزبه عن الزام في نفس الامر لانه راجع الى خطاب الله تعالى وعلى مسيئة مختصة أي الشريعة كما ثبت ونفتيت

فتركتك وأشدت عليك القضاء وبأمر غلظ زومته الخ فصل من الجود والتشهي ومعنى في الظاهر رأى الصورة
 القليابة إشارة إلى أن الفضل يظهر في التصديق للأمر الشرعي لا مثبت خلافا لما يترهب من أنه مثبت أخذنا
 من قول الإمام بنغزة مظهر وأبطلنا في المقود والقوسخ بشهادة الزور لأن الأمر الشرعي في مثله ثابت تقديرا
 والقضاء يقره في الظاهر ولم يثبت أمره لم يكن لأن الشرع قد يعتبر المعدم موجودا والموجود معدوما
 كوجود الخول كحكا في الخلق نسب ولله الشريعة بالمقر في أجري الممكن مجرى الواقع لتلايه لا يولد بانفا
 تسب مع وجود العقد المقضي إلى ثبوته اه ملخصا وقامه في رسالته (قوله وأركان ستة الخ) فيه نظر
 لأن المراد بالقضاء الحكم كإزاح الحكم أحد الستة المذكورة فليزم أن يكون ركنا لقضاء فالتناسب ما في الجبر
 من أن ركنه ما يدل عليه من قول أو فعل ويأتي بيانه (قوله على ما نلته) أي من بحر الكمال ونصف البث
 الثاني الحاء من محكوم ط (قوله ابن القرس) بأغن المجبهة هو العلامة أو اليسر بدو الدين محمد الشهير بابن
 القرس به شرح على البيتين المذكورين وهو الرسالة المشهورة المسماة الفتاوى البديرة في الصن عن أطراف
 القضاء بالحكمة وه الشرح المشهور على شرح العقائد النسفة للتفتازاني (قوله أطراف كل قضية حكيمه)
 الأطراف جمع طرف بالبحر يلك وطرف الشيء منتهاه وقضية أصله قضية بياه النسبة إلى القضاء حذف منه
 الواو بعد ثبائها الفاصو حكيمه صفة مخصصة لأن القضاء يطلق على معان منها الحكم كإزاح والمراد بالقضية الحادثة
 التي يقع فيها الخصام كدهوى بيع مثلا فركبها اللفظ الدال عليها ولا تكون قضية أي منسوبة إلى القضاء
 والحكم أي لا تكون محل للثبوت حتى المذمى فيها وعدمه الاستصناع هذه الشروط الستة التي هي بمنزلة أطراف
 الشيء المحيطة به أو أطراف الإنسان هذا ما ظهر في فافهم (قوله بعده) بتشديد الدال مصدر عدا الشيء
 بعده أحصى عدة أفراده ويوضح معنى يظهر والتحقق فاعله (قوله حكم) تقدمت تصرفه وعلت فاعله
 وفعلي فالقولي مثل أكرمت وقضت مثلا وكذا قوله بعد إقامة البينة لعقد أهو والمطلب الذهب منه وقوله ثبت
 عندي يعني وكذا ظهر عندي أو غلت فهذا كله حكم في المختار زاد في الخزانة أو أشر به عليه وعلى في التفتة
 اختلاف في الثبوت والقوى على الله حكم حكمها في النهاية وغيرها تمامه في الجود وكفي القوا كما البديرة
 أنه المذهب ولكن عرف القشرعين والموقنين لأن على أنه ليس بحكم ولذا يقال ولما ثبت عنده حكم والوجه
 أن يقال أن وقع الثبوت على مقتضات الحكم كقول المسجل ثبت عنده جريان العين في ملك البائع إلى حين
 البيع فليس بحكم إذا كان المقصود من الدهوى الحكم على البائع بملك المشتري للعين المبعة والأفوه حكم
 وتماه فيها وفيها أيضا وأما التنفيذ فالأصل فيه أن يكون حكما إذن صيغ القضاء قوله أشدت عليك القضاء
 قالوا وإذا رفع القضاء فاض أمضاء بشرطه وهذا هو التنفيذ الشرعي ومعنى رفع الله جعلت عنده
 فيه خصوصية شرعية وأما التنفيذ المتعارف في زماننا فالتفتاة إحاطة القاضي الثاني علما بحكم الأول على وجه
 التسليم له وبسبب اتصال اه ملخصا وسأني تمام الكلام عليه في آخر فصل الحبس وأما أمر القاضي فاتفقوا
 على أن أمره بحبس المذمى عليه قضاء بالحق كإزاح ما لا خدشه وعلى أن أمره بصرف كذا من وقف الفقهاء إلى
 ضمير قرابة الواقع ليس بحكم حتى لو صرفه إلى فقير آخر ضمير واختلفو في قوله سلم الدار وتما الكلام عليه
 في البر والهر وأطلق الشارح في الفروع آخر الفصل الآتي تعا التوازي أنه حكم إلا في مسألة الوقت وسأني
 تعلمه وأما الحكم الفعلي فمسألتان في الفروع هناك أن فعل القاضي حكم إلا في مسألتين وحقق ابن القرس
 أنه ليس بحكم وأطال الكلام عليه في البر والهر وسأني توضحه هناك إن شاء الله تعالى (قوله ومحكوم به)
 وهو أربعة أقسام حتى الله تعالى المحض كذا الزنى أو الجور حتى العبد المحض وهو ظاهرا ومافيه الحضان وغلب
 فيه حتى الله تعالى كذا القذف أو السرقة أو غلب فيه حتى العبد كالتصاص والتعزير ابن القرس وشرطه كونه
 معلوما بحر من البدائع وعن هذا فالحكم بالموجب بفتح الحاء لا يكتفي ما لم يكن الموجب أمرا واحدا
 كالحكم بموجب البيع أو الإطلاق أو الصفاق وهو ثبوت الملك والحزبة ووزال الصيغة فلو أكره فإن استلزم
 أحدهما الآخر صرح بالحكم على الكفيل بالدين فإن موجه الحكم عليه به وعلى الأصل الغائب والأفلا كالو
 وتم التمتع في بيع العشار حكيم شافعي بوجهه فإنه لا يثبت به منع الجار عن الشفعة فلفظي الحكم بها
 وأطال في بيانه العلامة ابن القرس وسيد ذكر الشارح آخر الفصل الآتي لكن هذا في الحقيقة راجع إلى اشتراط

وأركانه ستة على ما نقله ابن
 القرس بقوله
 أطراف كل قضية حكيمه
 من يوضح بعدها التحقيق
 حكم ومحكوم به

مطلب
 في التنفيذ

مطلب
 أمر القاضي هل هو حكم أو لا

مطلب
 الحكم الفعلي

على المسلم حال كفره اهـ وهذا ترجيح لرواية خاصة التولية اخذ من كون القتوى على انه لا ينزل بإرادة خلافا
 لمعنى عليه المصنف في باب التكفير من رواية عدم الصحة وفي الفتح قد عرفت في قوله تعالى ولا يظن
 حجة الى تعذيب بخلاف رواية مسي - فأوردت ولوقد كفر فأسلم حال مجده وعلى قصته نصار الكافر كالعبد
 والفرق أن كلامهما لا يرد به مانع وبالعقوب والاسلام يرتفع أما المسي - فلا يرد به أصلا وما في الفصول
 لو قال لمسي - أو كفر إذا أدرك فصل بالناس أو أقضى بينهم جاز لا يضاف ما ذكر في المسي - لأن هذا يتعلق
 الولاية والمعلق معدوم قبل الشرط وما تقدم تميز اهـ وبه يظهر أن الأولى كون المراد في مرجع الضمير بجمع
 منه القضاء لا من تعصم قوله أن الأبرار جاز الحكم وهي النافذة بالحكم وأما تولية الأطروش فبذكرها
 الشارح (قوله ويرد عليه الخ) أي على ما في الخواشي من تعصم بالسلبين فكان عليه إسقاطه ليكون المراد
 أداها على من يقتضي عليه فدخل الكافر لكن التفسير بالأداء احترازا عن القول لأنه يصح جعله حالة الكفر
 والارق لا إذا أودع غنما في ذلك والعقوب أن يقال كما قيل بما قدمناه أن كان المراد بجمع الضمير من تعصم قوله
 يكون المراد بالشهادة فتحلها فدخل فيه العبد والكافر ثم يخرج عنه المسي - لعدم ولايته أصلا وإن كان المراد
 من يصح منه القضاء بكون المراد بالشهادة أداها حافظ فدخل فيه الكافر المولى على أهل الذمة فإنه يصح
 قضاء عليهم حال كونه قاضيا خاصا لا يضر كالإتصاف بخصيص فأنى السلبين يجباية معينين لأن المراد من
 يصح قضاؤه في الجبله وعلى كل فالواجب إسقاط ذلك التقيد لأن بكون مراده تعريف القاضي الكامل
 (قوله ليحكم بين أهل الذمة) أي حال كفره ولا يقتضي أن الكافر يصح توليته مطلقا لكن ليحكم إذا
 أسلم (تنبيه) ظهر من كلامه حكم القاضي المنسوب في بلاد الدرزي في القطر الشامي ويكون درزيا ويكون
 أصريا فيشكل منها لا يصح حكمه على السلبين فإن الدرزي لأمه كالمسلم في الزنديق وإن سمي نفسه مسلما
 وقد أتى في الخبرية بأنه لا تقبل شهادته على المسلم والمسلم لا يصح حكم الدرزي على النصراني والعكس
 تأمل وهذا كله صدق كونه منصوبا من طرف السلطان أو مأموره بذلك والأقوال التي نسبها أميرنا لك الناحية
 ولا أدري أهم ما دونه بذلك أم لا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم لكن جرت العادة أن أمير صيدا يرى
 القضاء في تلك الشغور والبلاد بخلاف دمشق وغيرها فإن أميرها ليس له ذلك فيها بل إن أهلها خاضعون في كل سنة
 يأتي من طرف السلطان ثم رأيت في الفتح قال والذين ولاية التظلم الخليفة والسلطان الذي نسبته الخليفة
 وأطلق له التصرف وكذلك الذي ولاه السلطان ناحية وجعل في غيرها أطلاق له التصرف فإن كان يرى
 ويعزل كما قالوا ولا بد من أن لا يصرح له بالنزع أو يعلم ذلك بعرفهم فإن نائب الشام وحل في ديارنا يطلق لهم
 التصرف في الرعية وانخرأ ولا يولون القضاء ولا يعزلون اهـ والله سبحانه أعلم (قوله وشرط أهلها
 الخ) تذكر أمع قوله وأهل أهل الشهاده اهـ ح والظاهر أن المستفاد من الجبله الأولى تعاقب غيره ثم ذكر
 الثالثة تعاقب الفرع ونصا وشرط الأولى وأما المطلوب بأنه ذكرها لرب عليها قوله والقاضي أهلها فغير مقتد فافهم
 (قوله فلذا قيل الخ) عليه السلام (قوله والقاضي أهلها) سببا في بيان القس والعد التي الشهادات وأصح
 بهذه الجبله دفعا لترجم من قال أن القاضي ليس بأهل القضاء فلا يصح قضاؤه لانه لا يؤمن عليه لنفسه وهو قول
 الثلاثة واختاره الصاوي قال المسي - وبني أن يبقى بخصوص في هذا الزمان اهـ أقول لو اعتبر هذا
 لأن ذاب القضاء خصوصاً في زماننا فذا كان ما جرى عليه المصنف هو الأصح كما في الخلاصة وهو أصح
 الأقاويل كما في العمادية نهر وفي الفتح الوجه تصدق قضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة وإن كان جاهلا
 فاعا وهو ظاهر المذهب عندنا وحسنه فيكم بقوى غيره اهـ (قوله لكنه لا يقبل وجواب الخ) قال في العر
 وفي غيره وضع ذكر الأولى يعني الأولى أن لا تقبل شهادته وإن قبل جاز وفي الفتح ومقتضى الدليل أن لا يقبل أن
 يقتضي بها فأنى جاز وقد اهـ ومقتضاها لا ثم ظاهر قوله تعالى إن جاءكم فاسق فنبأنيوا أنه لا يقبل
 قبوله قبل تعزف حاله وقولهم بوجوب السؤال عن الشاهد سزا ولا ينعطن انفسهم ولا في سائر الملقوق
 على قولهما الحق بقتضى الاتم بتركه لأنه لا تعزف من حاله حتى لا يقبل الفاسق وصرح ابن الكمال بأن من قد
 فاسقا يأثم وإذا قبل القاضي شهادته يأثم اهـ (قوله به يبقى) راجع لما في المتن فدل على التصريح بخصمه
 وبأنه ظاهر المذهب وأما كون عدم تقليده واجبا فيه كلام كما عرفت فافهم (قوله وقده) أي قد قبل

ويرد عليه أن الكافر يجوز تقليده
 القضاء ليحكم بين أهل الذمة ذكره
 الرضوي في التكميم (وشرط
 أهلها شرط أهلها) فإن كان
 منهما من باب الولاية والشهادة
 أقوى لأنها ملزمة على القاضي
 والقضاء ملزم على الخصم فدل على
 حكم القضاء يستق من حكم
 الشهادتين كمال (والفاسق أهلها
 فيكون أهلها لكنه لا يقبل)
 وجواباً عما سبقه كقائل بشهادته
 به يبقى وقده في القاعدة بما إذا
 غلب على غلبه صدقه فلا يقبل دور

مطلب
 في حكم القاضي الدرزي
 والتصريف

والمرودة فإنه يجب قبول شهادته
بإزائه قال في النهر وعليه فلا يأثم
أبناؤه توليته القضاء حيث كان
كذلك الآن بشرق فيهمما انتهى
قلت سببي تضعفه فراجعه
وفي معروضات المفتي أبي السعود
لما وقع التساهل في قضاء زمانها
في وجود العدول الظاهر ورود
الامر بتقديم الانفصل في العلم

والدانة والعدالة (والعدول لا تـ)

شهادته على عدوه إذا كانت ذنبية
ولو تولى القاضي حالاً لا ينفذ ذكره

يعقوب باشا (فلا يصح قضاءه عليه)

لما تقر أن أهل أهل الشهادة

قال وبه أفتى مفتي مصر شيخ

الإسلام أمين الدين بن عبد العال

قال وكذا يصح العدول لا يقبل على

عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية

أنه لم يرتفعها عندنا وبني التفاد

لوا القاضي عدولاً قال ابن وهبان

بجنان بعله لم يجوز أن يشهادة

العدول بمفسر من الناس جازاً

قلت وأعتقد أن الثاني يجب الدين

في مسئلته فقال

ولو على عدوه قاض حكم

أن كان عدلاً صحت الدواير

واختار بعض العلماء وفصلاً

أن يكون بالعلم فتى لا يقبل

وان يكن محض من الملا

وشهادة العدول قلاً

قلت لكن نقل في الصبر والعسقي

والزباني والمصنف وغيرهم عند

مسألة التقليد من الجائر عن

الناسخ

أقول على عدم قبول العدل هكذا

بطله والله سبحانه من قلبه كلمة غير

والاصل عدم قبول غير العدل

تأمل اه مصنفه

٣٠٠

في قضاء العدول على عدوه

شهادة القاسق المضمون من قابل اه ح وعبارة الدرر حتى لو قبلها القاضي وحكمها كان أمراً لا يمكنه بقاءه
وفي الفتاوى القاعدية هذا إذا غلب على ظنه صدقه وهو عما يصف اه قلت والقاهر أنه لا يتم في الحصول
التين للأمر به في النص تأمل قال ط فإن لم يلب على ظن القاضي صدقه بأن غلب كذبه عندنا وتساوي
فلا يقبلها أي لا يصح قبولها أصلاً هذا ما يعبه المقام اه (قوله واستثنى الثاني) أي أبو يوسف والقاسق
الذي يأثم القاضي بقبول شهادته والقاهر أن هذا إنما يقبل على ظن القاضي صدقه فيكون داخل تحت كلام
القاعدة فلا حاجة إلى استثناءه على ما استظهرناه آنفاً تأمل (قوله سببي تضعفه) أي في الشهادات
حيث قال وما في القصة والجمعي من قبول ذي المروءة الصادق فقول الثاني وضعفه الكمال بأنه تعليل في مقابلة
النص فلا يقبل وأقره المصنف اه قلت قد منّا أشخاص البصر أن ظاهر النص أنه لا يصلح قبول شهادة القاسق
قبل تيز في حاله فإذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبله يصحكون موافقاً للنص الآن يريد النص قوله تعالى
وأشهدوا ذوي عدل منكم لكن فيه أن دلالة الله على عدم قبول العدل إنما هي بالمفهوم وهو غير معتبر عندنا
ولاسمها هو مفهوم لتبعية أن الآية الأولى تدل على قبول قوله عند التين عن حاله كما ظننا تأمل (قوله
وفي معروضات المفتي أبي السعود) أي المسائل التي عرضها على سلطان زمانه فأمر بالعلم بها (قوله
في وجود العدالة) هذا كان في زمنه وقد وجد التساوي في عدمها الآن فليست من يقدم ط (قوله
إذا كانت ذنبية) سيد كرتنيرها من شرح الشرنبلالي واحترز بالذنبية عن الدنية فإن من عادي غيره
لا يرتكبها ما لا يصلح لا يثبت بأنه يشهد عليه بزور بخلاف المادة الذنبية وعن هذا قبلت شهادة المسلم
على الكافرون كان عدو من حيث الدنيا وكذا شهادة اليهودي على النصراني (قوله ولو تولى القاضي
بها لا يتخذ) دفع به ما يوجبها من أمثلة شهادة القاسق فإنه تقدم أنه يصح قبوله وإن أم القاسق فشهادة العدول
ليست كذلك بل هي كالقول بشهادة العدول الصبي (قوله ذكره يعقوب باشا) أي في حاشيته على صدر
الشرعية وقال في الخيرة والمساءلة وقارة في الكتب (قوله فلا يصح قضاءه عليه) أي إذا كانت شهادة
العدول على عدوه لا تقبل ولو تولى القاضي لا يتخذ فتقر عليه أن القاضي لو تولى على عدوه لا يصح لما تقر
الخ وبسقط ما قبل أن ما ذكره من العقوبة كزعم هذا فافهم (تنبيه) إذا لم يصح قضاءه عليه فلا يخلص
أنه غير اه إذا كان مأذوناً بالاستثناء وسبباً في أنه يتسبب إذا وقعت له أول مرة (قوله قال) أي
المصنف في المنع ونصه ورأيت موضع فتنة عزوا إلى بعض الفتاوى وألحق بها فتاوى الكبرى للقاضي
أن جعل العدول لا يقبل على عدوه كالأقليل شهادة عليه اه فافهم والقاهر أن المراد بالصبي كقائل ط
كأن القاضي إلى حاضر في حادثة على عدول قاضيه وهو ما يأتي عن الناسخ (قوله ثم نقل) أي المصنف
(قوله أنه لم يرتفعها) أي نقل مسألة قضاء القاضي على عدوه وهذا الكلام ذكره به الدين الشنعة
في شرح الوهبانية عن ابن وهبان فينبغي أن يكون قوله لم يرتفعها أمناً للصهيول (قوله وبني التفاد) أي
مطالسا أو كان بعله أو بشهادة عدلين وهذا البحث شارب الوهبانية خالفه في بحث ابن وهبان الاتي وذكره
عقبه بقوله قلت بل ينبغي التفاد مطلقاً والقاضي عدلاً (قوله أن بعله لم يجوز) أي بناء على القول بجواز قضاء
القاضي بعله والمختد خلافة وعليه فلا خلاف بين كلاي ابن الشنعة وابن وهبان فإن مؤدى كلامهما ينفرد
حكمه لعدول لا يشهادة العدول (قوله واعتقد الخ) التبادر من التنظيم اعتماد الأول وهو بحث ابن الشنعة
فتبين عود النص إليه (قوله واختار بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن الخ) أصله
لمصنف حيث قال وقد غفل الشفان أي ابن وهبان وشارحه عبد الرحمان انتفت كلهم عليه في كتبهم المعقدة
من أن أهله أهل الشهادة تنص على ما صلح له ومن لا خلاف والعدول لا يصح الشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح
لقضاء اه ط قلت ولم أر هذا الكلام في فسخين من شرح المصنف ثم أعلم أن مراد الشارح الاستدلال
على كلام الشنعة وتأييد كلام المتن فإن المصنف تزعم عدم صحة القضاء على عدم قبول الشهادة وهو مفهوم
الكلية الواقعة في عبارات المتن وهي قولهم وأهل أهلها فإن مفهومها معكها الفتوى وهوان من ليس أهلها
لها لا يكون أهلاً فلا يقدح في حال المصنف في منه والعدول لا تقبل شهادته على عدوه فلا يصح قضاءه ولما كان
هذا الباب صالحاً بالمفهوم وفيه احتمال نقل الشارح أن مفهوم الكلية المذكورة مصرح به في عبارة الناسخ

فقد الاحتمال وان دفع بحث الشك في تأييد كلام المصنف ولذا اقال وهو صريح او كالصريح فيما اعتقده
المصنف ولكن بقي هنا تحقيق وتوفيق وهو انه ذكر في القصة أن العداوة المنزوية لا تمنع قبول الشهادة مالم
يُحْسِن بها أو الصريح وعليه الاعتقاد وأن ما في المحط والواقعات من أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل اختيار
المؤخرين والرواية المتوسطة تخص القضاة وأنه مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة تقبل إذا كان عدلا ولا في المتوسط
أن حكمايت دينية فهذا واجب فسخه فلا تقبل شهادته اه ملخصا والحاصل أن في المسألة قولين معتدلين
أحدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المؤخرين وعليه صاحب الكفر والمحقق ومقتضاها أن العداوة
العداوة لا الفسق واللام تقبل على غير العدو أيضا وعلى هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه أيضا ثانيهما أنها
تقبل إلا إذا فسق بها واختاره ابن وهبان وابن الشحنة وإذا قبلت في الضرورة يصح قضاء العدو على عدوه
إذا كان عدلا فلا خلاف اختيار الشبان وصحة عمله أن يقول بقبول شهادة العدو العدل يقول بصحة قضائه
ومن لا فلا وأن ما ذكره الناصبي لا يعارض كلام الشافعي لاختلاف المناط فاعتمد هذا التحقيق ودفع التحقيق
(قوله لا يقبل على كاه) هو المبرهنه فمما سبق بالسجل ط (قوله فيما اعتقده المصنف) أي في منتهى من
المأوردى من جواز القضاء على العدو لا الشهادة عليه لظهور أسباب الحكم وخفاء أسباب الشهادة اه وهو
وجه ولذا اقبل ابن وهبان صحة القضاء بما إذا كان شهادة العدل وبمضمر من الناس كآثر لتنتهي التهمة بمعاينة
أسباب الحكم وتظهر أنه ينبغي أن يصح الحكم عندنا في هذه الصورة حتى على القول بعدم قبول شهادة العدو
فتأمل (قوله ومن خطه نفلت) الجار والمجرور متعلق بشوة نفلت وقوله أنه لو قضى الخ معقول نفلت أو بدل
من الضمير الجور في قوله وبه آقوى وجه ومن خطه نفلت معترضة وهي خبر مقدم ووجه أنه لو قضى الخ مبتدأ
مؤخر واقصر ط على الأخير (قوله وفي شرح الوهبانية للبريلاني الخ) أصله لناظمها وتلقه العلامة عبد
البركة ونقصه قال ابن وهبان وقد تروهم بعض المتفقه من اليهود أن من خاض شخصيا حق وإدعى
عليه بصير عدوه فيشهدون شيئا للعدو وليس كذلك وإنما ثبت بضم الخ اه قلت لكن قد علمت أن محتار ابن
وهبان أن العداوة لا تمنع قبول الشهادة إلا إذا فسق بها فاعلم أنها قد تكون مسفقة وقد لا تكون فقلوه وإنما ثبت
الخ يريد به العداوة المناهضة وهي المسفقة ولا ينبغي أن هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره وسأفي تمام
الكلام على هذه المسألة في الشهادات أن شاء الله تعالى (قوله ووصي) أي فيما أوصى عليه وقوله وشريك أي
فما هو من مال الشركة ط (قوله والقاسق لا يصلح مقبلا) أي لا يقبل على قتله وظاهر قول الجميع لا يستفيق أنه
لا يصلح استفتاؤه ويؤيده قول ابن الهمام في الضرر الاتفاق على حل استثناء من عرف من أهل العلم بالاجتهاد
والعدالة أو أروا منتصبا والناس يستفتونه معظمتهم وعلى استناعه أن قلن عدم أحدهما أي عدم الاجتهاد
أو العدالة كما في شرحه ولكن اشتراط الاجتهاد يعني على اصطلاح الأصوليين أن المفتي المجتهد الذي يفتي
بمذهبه وأن غيره ليس بمفتي بل هو ناقل كما سألني والشافعي هو المراد هنا بدليل ما سألني من أن اجتهاده شرط
الاولية ولأن المجتهد مفقود اليوم والحاصل أنه لا يقبل على فتوى المفتي القاسق مطلقا (قوله وله في شرحه
مبارات بليغة) حيث قال أن اولي ما يستلزم به فضيلة الراجحة الإلهية في تحقيق الواقعات الشرعية طاعة الله عز
وجل والتسليم بجميل التقوى قال تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على رأيه وذهبه في استخراج دقائق
الفقه وكونه وهو في المعاصي حقيق ياتزل الاند لا عند اعتقده على ما لا يقبل عليه ومن لم يجعل الله فورا لمانه
من نور اه (قوله وظاهر ما في الضرر) بل هو صريح كما جعت (قوله وبه جزم في الذكر) حيث قال والقاسق
يصلح مقبلا وقيل لا يجوز بالأول ونسب الثاني إلى فائده بصفة التريض فافهم (قوله لا يجهل الخ) هذا
التعليل لا يظهر في زماننا لا قد يمرض من النص الضروري ضد الغرض فاسد وربما عارض بالنص في ذي
ضاد النص ط (قوله حذار نسبة الخطأ) الاولى أن يقول حذر لما في القاموس وحذار حذار وقد توتون
الثاني أي احذر ط (قوله وشرط بعضهم يتخطه) استراعا من طلب عليه الفقه والسرور وط وهذا شرط لازم
في زماننا فان العادة اليوم أن من صار يده فتوى الفتى استمال على خصمه وقهره بمجر فتوى أماني الفتى بأن
الحق معي وانهم جاهل لا يدري ما في الفتوى فلا بد أن يكون المفتي متيقنا بل حيل الناس ودسا تسهم فاذا

في عذيب أدب القاضي النصارى
أن لم يقبل شهادته لم يميز فتاؤه
ومن لم يميز فتاؤه لا يقبل على كاه
اه وهو صريح او كالصريح فيما
اعتقده المصنف كالأصفي فليعتد
وبه آقوى تحقيق الشافعية الرعي
ومن خطه نفلت أنه لو قضى عليه
ثم أيت عدوه بطل فتاؤه فليعتد
وفي شرح الوهبانية للبريلاني
ثم انحلت العداوة بيقوذف
ويصح وقيل ولا في الجماعة فم
هي تمنع الشهادة فيما لو ثبت فيه
الخاصة كشهادة وكيل فباوكل
فيه ووصي وشريك (والقاسق
لا يصلح مقبلا) لأن الفتوى من
امور الدين والقاسق لا يقبل قوله
في الديانات ابن مالك زاد العتيق
واختاره كثر من المؤخرين
وجزم به صاحب الجمع في منتهى
في شرحه مبارات بليغة وهو قول
الائمة الثلاثة أيضا وظاهر ما في
الضرر أنه لا يصلح استفتاؤه اتفاقا
كأبسطه المصنف (وقيل نعم)
يصلح وبه جزم في الكثر لأنه يجهل
حذار نسبة الخطأ وخلاف في
اشتراط اسلامه وقوله وشرط
بعضهم يتخطه

جاء السائل بقرينه من لسانه ولا يقول له ان كان كذا فالحق معك وان كان كذا فالحق مع خصمك لا يمتنع
 لنفسه ما يتبعه ولا يجهز عن اتيائه بشاهدي زور بل الاحسن ان يجمع بينه وبين خصمه فاذا ظهر له الحق مع
 أحدهما كتب الفتوى لصالحه الحق وليست من التوكلاء في التمسومات فان أحداهم لا يرضى الا باثبات دعواه
 بلوكه بأى وجه أمكن وأهم مهارة في الحيل والتوير وقلب الكلام تصوير الباطل بصورة الحق فلذا أخذ
 الفتوى فهو خصمه ووصل الى غرضه الفاسد فلا يصلح للمحقق أن يعينه على ضلالة وقد قالوا من جعل بأهل زمانه
 فهو جاهل وقد بسأل عن أمر شرعي وتدل القرأتين للمحقق التمسك بأمر شرعه والتوصل به الى غرض فامد كما
 شاهدناه كثيرا والحاصل أن غفلة المحقق يلزم منها شر وعظم في هذا الزمان والله تعالى المستعان (قوله
 لا يمتنع الخ) أى فهو كراوى لا كالمشاهد والقاضى ولا تصح قترامن لا تقبل شهادته (قوله فيصنع افتاء
 الاخرس) أى حيث فهمت اشارته بل يجوز أن يعمل بإشارة السائل كما فى الهندية وأما دعوى عموم قول المصنف
 ويكتفى بالإشارة منه (قوله فلا يصح المحصة) لانه يفرق بين المدعى والمدعى عليه وقيل لا يجوز لانه لا يصح
 الاقرار فرفع حقوق الناس بخلاف الأصم وهكذا فصل شارح الوهبانية وينبى أن الحكم كذلك فى المدعى فان
 قلت قد يفرق بينهما بأن المدعى يقرأ صورة الاستفتاء ويكتب جوابه فلا يحتاج الى السماع قلت الظاهر من
 كلامهم عدم الاكتفاء بهذا فى القاضى مع أنه يمكن أن يكتب جواب المحصة فكذلك فى المدعى ويمكن الفرق
 بأن القضاء لا يثبت له من صفة مخصوصة بعد دعوى محصة فمما توافقه بخلاف الافتاء فانه افتاء الحكم الشرعى
 ولو بالإشارة فلا يشترط فيه السماع اهـ من ملخصا قلت لاشك أنه اذا كتب له وأجاب عنه جاز العمل بقضائه
 وأما اذا كان من دعوى بالفتوى يأتيه عادة الناس ويسألونه من نساء وأعرابه وغيرهم فلا يثبت أن يكون صحيح
 السمع لانه لا يمكن كل سائل أن يكتب له سؤاله وقد يحضر اليه الخصمان ويتكلم أحدهما بما يكون فيه الحق
 عليه لانه لا يمتنع بل يسمع ذلك منه فثبت على ما مع من بعض كلامه فوضع حق خصمه وهذا افتاء شاذ كثيرا
 فلا ينبغى التردد فى أنه لا يصلح أن يكون مقبلا عما ينظر القاضى جوابه ليعلمه فان ضرر مثل هذا أعظم من
 نفعه وانه سبحانه اعلم (قوله ويكتفى القاضى الخ) فى الظهيرة ولا بأس للقاضى أن يفتى من لم يخصم اليه ولا يفتى
 أحد الخصمين فيما يخصهم اليه اهـ خبر وفى الخلاصة القاضى هل يفتى فيه أو لا يفتى فيه (قوله لا بأس به) فى
 مجلس القضاء وغيره فى الديانات والمعاملات اهـ ويمكن جعله على من لم يخصم اليه فيوافق ما فى الظهيرة ومن
 ثم نرى تناوله فى هذا المختصر منغ وقد عرج الشارح بين العبارات بهذا الجدل وفى كافى الحاكم وأكره للقاضى أن
 يفتى فى القضاء لتصور كراهة أن يعلم خصمه قوله فيفتى زعمه بالبطل اهـ (قوله ويستنبض) لانه اذا بدى مسألة
 التسوية تأمل (قوله على الإطلاق) أى حواء كان معه أحد أصحابه أو انفر ذلك سابق قبل الفصل أن
 الفتوى على قول أبى يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة خبرته (قوله وهو الأصح) مقابله ما يأتى من الحواوى
 وما فى جامع الفصولين من أنه لو معه أحد صاحب جبهة أخذ بقوله وان خالفه قبل ذلك وقيل يصحرا لافى كان
 الاختلاف بحسب تقدير الزمان كالحكم بظاهر العدالة وفيما يجمع المتأخرين عليه كالزراعة والحملعة فيقتار
 قولهما (قوله وعادة التهر الخ) أى لافتاء أن رتبة الحسن بعد زفر بخلاف عبارة المصنف فان عطفه بالواو ويضد
 أحما فى رتبة واحدة وعبارة المصنف هى الشهورة فى الكتب (قوله وهو الصحيح فى الحواوى) أى الحواوى القدسية
 وهذا فاعا انساب الصحاح والامام والمراد بقوة المدرك قوة الدليل اطلق عليه المدرك لانه محل ادراك الحكم
 لأن الحكم يؤخذ منه (قوله والاول اضبط) لان ما فى الحواوى خاص فحين لا اطلاع على الكتاب والسنة واصل
 لمسلكة النظر فى الأدلة واستنباط الأحكام منها وذلك هو المذهب المطلق أو التقيد بخلاف الأول فانه يمكن لمن
 هو دون ذلك (قوله ولا يعتبر الا اذا كان مجتهدا) أى لا يجوز مخالفة الترتيب المذكور الا اذا كان له سلطة
 يقتد بها على الاطلاع على قوة المدرك وهذا راجع القول الأول الى ما فى الحواوى من أن الصيرة فى الحق المجتهد
 لقوة المدرك فتم فيه زيادة تفصيل سكت عنه الحواوى فقد اتفق اقولان على أن الأصح هو أن المجتهد فى المذهب
 من المشايخ الذين هم اصحاب الترتيب لا يلزمه الاخذ بقول الامام على الإطلاق بل عليه النظر فى الدليل وترجيح
 ما رجع عنده دليله ونحن نتبع ما رجحوه واعتدوه كالواقترا فى حياتهم كاحقته الشارح فى أول الكتاب فتلان
 العلامة خامس وبأى ترخيص من المصنف أنه ان لم يكن مجتهدا فضله تقديمه ما رجع فاذ اقتضى خلافه لا يفتى

لا حرج به وذكره ونطقه فيصنع
 افتاء الاخرس لاقتضاه (ويكتفى
 بالإشارة منه لامن القاضى)
 لزوم صيغة مخصوصة حكمت
 وأزمت بصدد دعوى محصة وأما
 الاطرش وهو من يسمع الصوت
 القوى فالاصح الصحة بخلاف
 الاصم (وفى القاضى) ولو
 فى مجلس القضاء وهو الصحيح (من
 لم يخصم اليه) ظهيرة ويستنبض
 (واباخذ) القاضى كالمفتى (يشول
 أبى حنيفة على الإطلاق ثم يقول
 أبى يوسف ثم يقول محمد ثم يقول
 زفر والحسن بزباد) وهو الأصح
 منه وسراجية وعبارة التهر
 يقول الحسن فتنبه وصح فى
 الحواوى اعتبار قوة المدرك والاول
 اضبط خبر (ولا يعتبر الا اذا كان
 مجتهدا)

• طلبه
 يشق يقول الامام على الإطلاق

حكمه وفي خاتم ابن الشلي لا يبعد من قول الامام الا اذا صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول
غيره من هذا السطح ما يجتمع على البرهان أن علينا الاقواء بقول الامام وان اتفق المشايخ بخلافه وقد اعترضه بحسبه
الغير المرئي بما عناه ان المتفق حقيقة هو الجهد وأما غيره فمائل لقول الجهد فكيف يجب علينا الاقواء بقول
الامام وان اتفق المشايخ بخلافه ونحن انما نحكم قضاؤه لا غير اه وتقام أبحاث هذه المسألة من زنا في
منظور متنا في رسم الفتوى وفي شرحها وقد مناسبه في أول الكتاب وانه الهادي الى الصواب فانهم (قوله)
معتقد مذهبه (اي الذي اعتقده مشايخ المذهب سواء وافق قول الامام أو نالقه كما تراءى أئمتنا (قوله وسيجي)
اي بعد أسطر من الملتقط وكذا في الفصل الاخير عند قوله قضى في مجتهد فيه (قوله) علم ان كل موضع قالوا
الرأي فيه للقاضي (الخ) أقول قد عدت في الاشياء من المسائل التي فوّضت لرأي القاضي احدى عشرة مسألة
وزاد بحسبه الغير المرئي أربع عشرة مسألة انرى ذكرها الجوى في حاشيته ولخصه المصنف الشيخ محمد بن
الشيخ صالح ابن المصنف رسالة في ذلك مما حافض المستفيض في مسائل التوفيق فارجع اليها ولكن بعض
هذه المسائل لا يظهر توقف الرأي فيها على الاجتهاد المصطلح فليأتا منظر ما ذكره في الفصل الاخير عند قوله
فعبه بما رأى (قوله) وانما يتخذ القضاء (الخ) هذا في القاضي المجتهد أما المقلد فله العمل بمعتقد مذهبه علم
فيه خلافا قالوا اه ط وسأقي تمام الكلام على هذه المسألة عند قول المصنف واذا رفع اليك حكم فاض آثر
تخذه (قوله) واذا أشكل (الخ) قال في الهنديه وان لم يقع اجتهاده على شيء وقبيل الحادثة مختلفة ومشكلة
كتب اليه فقها غير مصرع فالشاور بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية فان اتفق رأيهم على شيء ورأيه
بوافقه وهو من أهل الرأي والاجتهاد أمضى ذلك برأيه وان اختلفوا نظر الى أقرب الأقوال عند من الحق
ان كان من أهل الاجتهاد والاخذ بقول من هو أوثق وأورع عنده اه ط (قوله) وقضى بمارة صوابا
بما حدث له من الرأي والاجتهاد بعد مشاورتهم فلا ينافي قوله ولا رأي فيه فيه تأمل (قوله) الا ان يكون غيره
اي الا ان يكون الشخص الذي افتاء أقوى منه فيجوز له أن يعدل عن رأي نفسه الى رأي الذي يلقى لكن هذا
اذا اهتم رأي نفسه في الهنديه من المخط وان شاور القاضي رجلا واحدا كني فان رأي بخلافه رأي به وذلك
الرجل أفضل وأثقة عنده لم يتركه هذه المسألة هنا وقال في كتاب الحدود وقضى رأى ذلك الرجل أرجو ان يكون
في سعة وان لم يهتم القاضي رأي له لا يذني أن يترك رأي نفسه وقضى رأى غيره اه اي لا أن يجتهد لا يخلد غيره
(قوله) واتباع رأيهم اي ان اتفقوا على شيء والاخذ بقول الاثقة والاورع عنده كما قال في الفقه وعندى أنه
لو أخذ بقول الذي لا يميل اليه قلبه جاز لا يترك ذلك الميل وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب
ذلك المجتهد أو خطأ اه قلت وهذا كله فيما اذا كان المقتان مجتهدين واختلفا في الحكم ومنه يقال في المقلدين
فما لم يصرفوا في الكتب ترجيحه واعتقاده أو اختلفوا في ترجيحه والا فالواجب الا اتباع ما اتفقوا على
ترجيحه او كان ظاهر الرواية او قول الامام او فوض ذلك من مقتضيات الترجيح التي ذكرناها في أول الكتاب
وقد منقول متنا وشرحها (قوله في ظاهر الرواية) في البحر ولا يشترط المصر على ظاهر الرواية فالتقضاء
بالسواد صحيح وبه يتفق كذا في البرازية اه وبه علم ان كل من القولين معزول في ظاهر الرواية وبه تأمل ومضى
على المنع (قوله) وفي عقار (الخ) في البحر ولا يشترط أن يكون المتداعيان من بلد التنازع اذا كانت الدعوى
في المتقول والمدين وأما في عقار لا في ولايته فالمصالح الجواز كافي للخلاصة والبرازية وايضا أن منهم خلاف ذلك
فانه غلط اه (قوله) أخذ القضاء برشوة) بتبليغ الرأى قاموس وفي المصباح الرشوة بالكسر ما يعطيه
الشخص الحاكم كغيره ليحكمه او يوصله على ما يريد جهماء راشدة صدره وسدره والضم لغة وجعها ارشى بالضم
اه وفيه البرطيل بضم السين والياء الرشوة وفتح الباء عاى وفي الفتح ثم الرشوة اربعة أقسام منها ما هو حرام
على الاخذ والمضى وهو الرشوة على تقلد القضاء والامارة النافذة ارتشاه القاضي لحكم وهو كذلك
ولو القضاء بحق لانه واجب عليه الثالث أخذ المال بسوى أمره عند السلطان دفعا للشر وأجلا للنفق
وهو حرام على الاخذ فقط وحله حاله ان يستأجر يوما الى الليل أو يومين قصير منافع حمله ثم يستعمله
في الذهاب الى السلطان للامر القلاني وفي الاقبسية قسم الهدية وجعل هذا من أقسامها فبطل حلال من
الباطلين كالاهداء التودد وحرام منها كالاهداء ليعينه على التظلم وحرام على الاخذ فقط وهو ان يهدي ليكتف

مطلب

في الكلام على الرشوة والهدية

عنه الظلم والحيلة أن يستأجره الخ قال أي في الاقضية هذا إذا كان فيه شرط أما إذا كان بلا شرط ولكن يعلم يقينا أنه انما يدعى بعينه عند السلطان خشايعا على أنه لا بأس به ولو قضى حاجته بلا شرط ولا يلزم فإحدى إليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به وماتقل عن ابن مسعود من سكراته فورع الرابع ما يدفع دفع انطوف من المدفوع إليه على نفسه أو ماله حلال للدافع حرام على الآخر لأن دفع الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز أخذ المال ليعمل الواجب اه ماقى التبع ملخصا وفي القصة الرشوة يجب ردّها ولا تلحق وفيها دفع للقاضي أو غيره محتاجا لإصلاح المهم فاعلم ثم ندّم ردّ ما دفع إليه اه وتقام الكلام عليها في البر وبأن الكلام على الهدية لقاضي والمقضى والعمال (قوله للسلطان) حصة (رشوة أي دفعها للقاضي له وكذا لو دفعها غيره كافي البر عن البرزانية (قوله أو ارتضى) المناسب اسقاطه لأنه يفتى عنه قوله ولو كان عدلا مع ما فيه من الأيام كما عرفه (قوله لا يتخذ حكمه) فيه أيام التسوية بين المسألين مع أنه إذا أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا كافي للكتف قال في البر وهو الصحيح ولو قضى لم يتخذ به يفتى اه ومثله في الدرر العبادية وأما إذا ارتضى أي بعد صحت توليته سواء ارتضى ثم قضى أو قضى ثم ارتضى كافي للفتح حكى في العبادية فيه ثلاثة أقوال قيل إن قضاء نافذ فيما ارتضى فيه وفي غيره وقيل لا يتخذ به وقد نفى سواء واختاره السرخسي وقيل لا يتخذ به ما لا الأول اختاره البرزوي واستحسنه في الفتح لأن حاصل أمر الرشوة فيما ارتضى به من الإيجاب فحقه وقد عرف من أنه لا يجب العزل ولا يتخذ وخوضه يفتى فلم لا يتخذ وخصوص هذا الصق غير مؤثر وغاية ما وجهه أنه إذا ارتضى عامل لنفسه معنى والقضاء عمل لله تعالى اه قال في التهرت بالصبر وأنت خير بأن تكون خصوص هذا الصق غير مؤثر ممنوع بل يؤثر بلا حيلة كونه عمل لنفسه وبهذا يرجع ما اختاره السرخسي وفي الخالية أجمعوا أنه إذا ارتضى لا يتخذ قضاءه فيما ارتضى فيه اه قلت حكاية الإجماع منقوذة عما اختاره البرزوي واستحسنه في الفتح وينبغي اعتقاده للضرورة وفي هذا الزمان والأبطلت جميع القضايا الواقعة الآن لأنه لا يتناول قضية عن أخذ القاضي الرشوة المسماة بالمحصل قبل الحكم أو بعده فلم تعطيل الأحكام وقد مر من صاحب التهرت في ترجيح أن القاضي أهل للقضاء أهلو اعتبر العدالة لا لانتداب القضاء فكذلك يقال هنا وانظر ما سنذكر في أول باب التكليف وفي الحامية عن جواهر الفتاوى قال شفتنا وما مناجال الذين البرزوي أن ما صرح في هذه المسألة لا أدن أن أقول نتخذ أحكامهم لما أرى من القتل والجهل والخراة فيهم ولأن أدن أن أقول لا تتخذ لأن أهمل زمانا كذلك علواً فثبت بالعدل أن أدى إلى إبطال الأحكام جمعا بحكم الله بينا وبين قضاء زمانا فسدوا علينا ديننا وشرعنا ينعالي الله عليه وسلم لم يبق منهم إلا الاسم والرم اه هذا في قضاء ذلك الزمان فما بال في قضاء زمانا فأنهم زادوا على من قبلهم باعتقادهم حل ما باع خذونه من الحصول بهمهم القامد أن السلطان يأذن لهم بذلك وصحت من بعضهم أن المولى أبا السعد أفتى بذلك وأصل أن ذلك افتراء عليه وانظر ما سنذكره قبل كتاب الشهادات ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله ومنه الخ) أي من قسم أخذ القضاء بالرشوة وهذا يسعي الآن مقاطعة والتزام بأن يكون على رجل قضاء ناحية فيدفع له آخر شيئا معلوما للقضي فيما يستقل بجميع ما يحصله من الحصول لنفسه وذكر في الفقرة في شأنهم تقريبا صرح بكفرهم (قوله لكن في الفتح الخ) استدلال على قوله أو شفاعا (قوله أو غيره) كزنى أو شرب خمر (قوله لأنها المعظم) أي معظم ما يسبق به القاضي غير (قوله استحق العزل) هذا ظاهر المذهب وعليه مشايخنا البصريون والسرقيون ومعناه أنه يجب على السلطان عزله ذكره في الفصول وقيل إذا ولى عدلا فحق العزل لأن عدالة مشروطة معنى لأن مولاه أعدها فزول بزوالها وفيه أنه لا يلزم من اعتبار ولايته صلاحته فتعديدها به على وجه تزول بزواله فتح ملخصا (قوله وقيل ينزل وعليه الفتوى) قال في البحر بعد ذلك وهو غريب والمذهب خلافه (قوله ثم صل) أي الطاعة والأسلام ط (قوله فهو على قضائه) مختالف لما في البحر عن البرزانية أربع خصال إذا حلت بالقاضي إقراض قوت السهم أو البصر والعقل والدين اه لكن قال بعده وفي الواقع الحامية الفتوى على أنه لا ينزل بالردة فإن الكفر لا ينافي إشداء القضاء في إحدى الروايتين ثم قال وفيه علة أن ما مر على خلاف الملقى به في الوالدية إذا ارتد أوفى ثم صل فهو على حاله لأن الارتداد أوفى بنفسه والقس لا ينزل إلا ما قضى في حال الردة باطل اه قلت ونظره ما في

السلطان أو شتمه وهو عالم بها أو
بشاعة جامع القصرين وفتاوى
ابن القيم (أو ارتضى) هو أو أوعاه
بعله شرب لابلية (وحكم لا يتخذ
حكمه) ومنه ما لو جعل أوليه
مبلغا في كل شهر يأخذه منه
ويفوض إليه قضاء ناحية فتاوى
المصنف لكن في الفتح من قلد
مواصلة الشفعة أي كذا احتسابا
ومثله في البرزانية زيادة وان لم يصل
الطلب بالشفعة (ولو) كان
(عدلا ففسد) يأخذها أو غيره
وخصها لأنها المعظم (استحق
العزل) وجودا وقيل ينزل وعليه
الفتوى ابن الكمال وابن مالك وفي
الخلاصة عن النوادر لو فسق
أو ارتد أوعى ثم صل أو أصر فهو
على قضاءه

الولاية أن ماضاه في حال التقس ناقض وهو الموافق لما من الآن برادة التقس في عبارة الخلاصة التقس بالرشوة
 تأمل (قوله) واعتمد في البصر) فيه أن الذي اعتمد في البصر هو قوله فصار الحاصل أنه إذا فسق لا يتزل
 ويتنقض ما باله إلا في مسألة هي ما إذا فسق بالرشوة فإنه لا يتنقض في الحادثة التي أخذ فيها قال وذكر الكراموسى
 أن من قال باستقامته العزل قال بجملة أحكامه ومن قال بغيره قال بطلانها اه (قوله) لكن في أول دعوى
 الخيانة الخ) حيث قال كافي البصر والوالى إذا فسق فهو بمنزلة القاضي يتسقى العزل ولا يتزل اه وأنت
 خير بأن هذا الاختلاف ما في الفقه فافهم ثم قل في البصر عن الخيانة أيضا من الرقة أن السلطان يصير سلطانا
 بامر من باليه معه من الأشراف والأعيان وبأن يتخذ حكمه على رعيته خوفا من قهره فإن بيع ولم يتخذ
 فهم حكمه ليعزه عن قهرهم لا يصير سلطانا فإذا صار سلطانا بالبيعة لغيره كان له قهره وغلبة لا يتزل لأنه
 لو أنزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يبعد وإن لم يكن له قهره وغلبة يتزل اه فكان المناسب الاستدراك
 بهذه العبارة الثانية لتبديد حل ما في الفقه على ما إذا كان له قهره وغلبة (قوله) ويثبت أن يكون الخ) ويكون
 شديدا من غير عرف لبنان من غير ضعف لأن القضاء من أهم الأمور والميلين فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه
 وأهيب وأصبر على ما يصيبه من الناس كان أولى ويثبت للسلطان أن يتخصص في ذلك ويولى من هو أولى لقوله
 عليه الصلاة والسلام من قلد أنسا عاهلا في رعيته من هو أولى فقد نال الله ورسوله وجماعة المسلمين بجر
 ومثله في الزباني (قوله) ويثبت أي مطلب أي المطلب منه هو أولى فقد نال الله ورسوله وجماعة المسلمين بجر
 وهذا يدل على أن ذلك مستحب فالله يبدل على أم السلطان توليته غير الأولى فافهم (قوله) موثوقا به
 أي موثوقا من وثقه أي كسرهما ثقة ووثقا أتمته والضاف للكذب عن المحارم وخوارم المروءة
 والمراد بالوثوق ببقائه كونه كانه فلا يولى الخاف وهو ناص المقل والصالح خلاف الفساد وفسر الحلاف
 الصالحين كل مستورا غير متزل ولا صاحب برة مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الذي قل السوء
 ليس بمجاز للثبوت ولا ينادم عليه الرجال وليس بقذف الحصان ولا معروفات ككذب فهد اعند ثامن أهل
 الصلاح اه والمراد بطل السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا فضلا وقررا عند امر بانه
 ووجوه الفقه طرقه بجر ملنسا والازكأ قال الضاري لفة البقية واصطلاحا للاحاديث مرفوعة أو
 موقوفة على المتقدمان بقصر بعض الفقهاء على الثاني (قوله) والاجتهاد بشرط الأولوية) هو لفة بذل
 اليهود في تصصيل ذي كلفة وعرفا ذلك من الفقه في تصصيل حكم شرعي قال في التلويح ومعنى بذل الطاعة
 أن يحسن من نفسه الجهر عن المزيد عليه وشرطه الاسلام والعقل والبلوغ وكونه فقه النفس أي شديد الفهم
 بالطبع وعلم باللغة العربية وكونه سابا للكتاب الله تعالى فيما يتعلق بالأحكام وعالم بالحدث متناوذا وناضحا
 ومنسوخا والقياس وهذه الشرائط في الجهد المطلق الذي ينتج في جميع الأحكام وأما الجهد في حكم دون
 حكم فله معرفة ما يتعلق بذلك الحكم مثلا كالاجتهاد في حكم متعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع
 ما يتعلق بالنكاح اه ومراد المصنف هنا الاجتهاد بالمعنى الأول نهر (قوله) (تعدده) أي لأنه متعدد
 الوجود في كل زمن وفي كل بلد فكان شرط الأولوية بمعنى أنه ان وجد فهو الأول بالتولية فافهم (قوله) على
 أنه متعلق بمحذوف أي قدما بالتعددية في كل زمن بناء على أنه الخ (قوله) عند الأكثر) خلافا لما قيل أنه
 لا يخلو عن زمن وقام ذلك في كتب الأصول (قوله) فصحة تولية العاهي) الأولى في التفرع أن يقال فصم
 تولية القتل لأنه مقابل الجهد ثم إن القتل يشمل العاهي ومن له تأهل في العلم والفهم وعين ابن الفرس الثاني
 قال وآفته أن يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وأن يعرف طريق تفصيل الأحكام الشرعية من كتب
 المذهب وعدو المناهج وكيفية الإرادة والإصدار في الوقائع والدعاوى والظن ونافعه في التهرج مع المراد
 الجاهل لتعليم قولهم لأن إبطال الحق إلى مستحقه يحصل بالعمل بفتوى غيره قال في الحواشي البقوية
 إذا احتاج إلى فتوى غيره هو من لا يقدر على أخذ المسائل من كتب الفقه وضبط أقوال الفقهاء اه ونحوه
 في البصر العناية وكذا رجاء الكمال قلت وفيه لبس مجال فإن المتنى عند الأصوليين هو الجهد كما يأتي
 فبما المعنى أنه لا يشترط في القاضي أن يكون مجتهدا لأنه يكفيه العمل بالاجتهاد غيره ولا يلزم من هذا أن يكون
 عاتبا لكن قد يقال أن الاجتهاد كالتدقيق القاضي تعذر في المتنى لأن فاذا احتاج إلى السؤال من يتل الحكم

مطلب

السلطان يصير سلطانا بأمر من

وما قضى في فسقه ولمحوه بالسل

واعتمد في البصر وفي الفقه انتقروا

في الإمرة والسلطنة على عدم

الانزاع بالفتوى لانها مبينة على

القهر والغلبة لكن في أول دعوى

الخيانة الوالى كالتقاضى فليصنف

(ويثبت أن يكون موثوقا به

في

عناقه وعقله وصلاحه وفهمه

وعلمه بالسنة والأخبار ووجوه

الفقه والاجتهاد بشرط الأولوية)

تعدده على أنه يجوز حظر الزمن

عنه عند الأكثر نهر فصم تولية

العاهي ابن كمال وبهمك بفتوى

غيره

مطلب

في تفسير الصلاح والمصالح

مطلب

في الاجتهاد وشروطه

من الكتب يلزم أن يكون غير قادر على ذلك تأمل (قوله المتقضي بقوله بالباطنة) مثلاً إذا قال رجل قلت
 لزوجي أنت طالق فاصد ذلك الأخبار كاذباً فإن المتقضي فيه بعدم الوقوع والقاضي يحكم عليه بالوقوع لأنه
 يحكم بالظاهر فإذا كان القاضي يحكم بالفتوى يلزم بطلان حكمه في مثل ذلك فدل على أنه لا يمكنه القضاء
 بالفتوى في كل حادثة وفيه نظر فإن القاضي إذا سأل المتقضي عن هذه الحادثة لا يقبضه بعدم الوقوع لأنه الجاسأه
 عما يحكم به فلا بد أن ينزل حكم القضاء فعمل ما في البرازية لا ينافي قولهم يحكم بفتوى غيره (قوله في الدماء
 والشرع) أي وفي الأموال لكن خضعت له لأنه لا يمكن فيها الاستساعة بوجه بخلاف المال ولتعدد
 التحويل فأن الحكم الذي يجري أحكامه في ذلك لا بد أن يكون عالمادياً (قوله كالكبريت الأحمر) معدن
 عزيز الوجود والمادة والمجهر ومتعلق بمحذوف على أنه حال أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله وابن العلم) عبارة
 البرازية وأين الدين والعلم (قوله بل هو نقل كلام) وطريق نقله ذلك عن المجهد أحد أمرين إما أن يكون له
 سند فيه أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من تصانيف المشهورة
 للمجهدين لأنه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور هكذا ذكر الرازي في هذا الوجود بعض نسخ النوادر في زماننا
 لا يصلح عزو ما فيها إلى محمد ولا إلى أي وصف لأنهم لا تشتهر في عصر تدوينا بل تداولهم ثم أوجدوا النقل
 عن النوادر ومثلاً في كتاب مشهور معروف كالمداية والبسوط كان ذلك هو يلاحظ ذلك الكتاب فغف وأقر
 في البحر والنهر والمنع قلت يلزم على هذا أن لا يجوز إلا النقل من أكثر الكتب المطبوعة من الشروح
 أو الفتاوى المشهورة أسماؤها لكها لم تداولها الأيدي حتى صارت بمنزلة الخبر المتواتر المشهور لكونها
 لا توجد إلا في بعض المدارس وأضد بعض الناس كالبسوط والحط والبداية وفيه نظر بل الظاهر أنه لا يلزم
 التواتر بل يكفي غلبة النقل فيكون ذلك الكتاب هو المنسحب بذلك الاسم بأن وجد العلماء يتقنون عنه ورأي
 ما نقله عنه موجوداً فيه أو وجدته أكثر من نسخة فإنه يطلب على النقل أنه هو يدل على ذلك قوة إتمام
 يكون له سند فيه أي فيما نقله والسنن لا يلزم وأتوه ولا شهرة وأيضاً فقد من أن القاضي إذا أشكل
 عليه أمر يكسبه في الحقيقة مصر آخر وأن المشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشريعة ولا شك أن
 احتمال التزوير في هذا الكتاب اليسيراً أكثر من احتمال في شرح كبير بخط قديم ولا سيما إذا رأى بخط
 بعض العلماء فتعين الاحتمال بغيره بقية كتب الشريعة من فقه وغيره لا سيما في
 مثل زماننا والله سبحانه أعلم (قوله ولا يطلب القضاء) لما أخرجه أوادود والقرمذي وابن ماجه
 من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل إلى نفسه ومن أجبر عليه نزل
 الهمم ببدنه وأخرج الضاري قال صلى الله عليه وسلم بأعبد الرحمن من جرعة لتسأل الامارة فقلت إن
 أوتيتا عن مسألة وكلف البها وان أوتيتا من غير مسألة أعنت عليهما وإذا كان كذلك وجب أن لا يصلح لأنه
 معلوم وقوع القضاء منه لأنه محذول فغف ملخصاً (قوله بقلبه) أراد بهذا أن يفرق بين الطلب والسؤال
 فالأول للطلب والثاني للسؤال كما في المستضي وقامه في النهر (قوله في الخلاصة الخ) أنادته كالأصل
 الطلب لا لتحل التولية كما في النهر وأن ذلك لا يختص بالقضاء بل كل ولاية ولو خاصة كولاية على وقيم
 فهي كذلك كما في البحر (قوله إذا اتعنت عليه القضاء الخ) استثناء عما في المتن وعما في الخلاصة أما إذا تعنت
 بأن لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب بصيانة لحقوق السبلين ودفعاً لنظم الظالمين ولم أر حكم ما إذا
 تعنت ولم يزل الأجل هل يصلح بذه وكذا لم أر جواب عزله ورضي أن يصلح بذه للمال كالحل عليه وأن يعمر عزله
 حيث تعنت وأن لا يصح بغيره قال في النهر هذا ظاهر في صحة توليته وإطلاق المصنف يعني قوله ولو أخذ القضاء
 بالرشوة لأصير قاضياً برة وأما عدم صحة عزله ممنوع قال في الفقه للسلطان أن يعزل القاضي متى رغبه ببلدية
 ولا يعزل حتى يلقه العزل اهـ ثم قيل لا يصلح عزله في هذه الحالة لم يعد كالقاضي العزل اهـ قلت وأيضاً
 حيث تعنت عليه يضر عن عهدة الوجوب بالسؤال فإذا منعه السلطان أم بالمتع لأنه إذا منع الأول وولى غيره
 فيكون قد خاف الله ورسوله وجماعة السبلين كما في الحديث وإذا منعه لم يبق واجبا عليه فبأي وجه
 يصلح له دفع الرشوة وقد قال بعض علمائنا إن فرضية الجمع لقطع دفع الرشوة إلى الأعراب كما في زمانه في باب
 فهذا أولى كما لا يخفى وأما صحة عزله فتأخر لأنه لا يكيل عن السلطان وأتوه بغيره لا يلزم منه عدم صحة العزل

مطلب
 طريق النقل عن المجهد

لكن في إيمان البرازية المتقضي
 يقضي بالباطنة والقاضي يقضي
 بالظاهر دل على أن الجاهل لا يمكنه
 القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من
 كون الحاكم في الدماء والشرع
 عالمادياً كالكبريت الأحمر
 وأين الكبريت الأحمر وأين العلم
 (ومنه) فيما ذكر (المتقضي) وهو
 هذا الأصلين المجهدين أما من يفتن
 أقوال المجهدين فليس يفتن وقتواه
 ليس بفتوى بل هو نقل كلام
 كإسطة ابن الهمام (ولا يطلب
 القضاء) بقلبه (ولا يسأله بلسانه)
 في الخلاصة طالب الولاية لا يولي
 إلا إذا تعنت عليه القضاء

كالوصي العدل المنسوب من جهة القاضي وأما المنسوب من جهة الميت فالعدل عدم صحة عزله لكن الفرق بينه وبين ما نحن فيه أن الوصي خليفة الميت فليس لقاضي عزله وأما القاضي فهو خليفة عن السلطان وولايته مستقدمة فله عزله كوصي القاضي هذا ما ظهر في القاضي هذا ما ظهر في (قوله) أوكانت التولية مشروطة لا معلا بأنه حينئذ يطلب تنفيذ شرط الوقت اهـ قلت وهذا في الحقيقة ليس طالبا من القاضي أن يولية لأنه متول بالشرط بل يرد بأن ذلك في وجه من يعارضه ومثله وصي الميت إذا أراد إثبات وصايته وهذا سقط قوله في العرائر ظاهر كلامهم أنه لا يطلب التولية على الوقت ولو كانت بشرط الوقت لا طاعتهم اهـ (قوله) وأدعى الخ) أي فأنه طلب العود من القاضي الجديع من ذلك يقول القاضي أثبت أنك أهل للولاية ثم يولية نص عليه المصنف غير (قوله) غلغل المذكر هو بناء الجعفة غير المشهور (قوله) ويختار المقلد) بصيغة اسم الفاعل وقد ما قيل قوله وشروط أهليتها من الفتح من ولاية التقلد والظاهر أن هذا الاختيار واجب لئلا يكون خائفا له ورسوله وعامة المؤمنين كما مر في الحديث (قوله) ولا يكون قضا الخ) القضا هو الجلس في الخلق والخلق قاضي القلب والمبار من جبره على الأمر حتى أجبره أي لا يجبر عليه على ما لا يريد والعدل أنه انما صاحب لفق المعادي لاهله جبر من يمكن (قوله) لأنه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي في إمامة الأحكام الشرعية (قوله) أي أخذ القضاء هذا ثابت بكون العادة التقلد قال في البر وهما يحتاجان أي في الكثرة التقلد أي المنصب من السلطان والتقلد أي قبول تقلد القضاء وهي الأولى اهـ وهي التي شرح عليها المصنف وقال أيضا أنها أولى قلت ويمكن إرجاع الأولى إلى الثانية بتقدير مضاف أي قبول التقاد وهو معنى قول الشارح أي أخذ القضاء (قوله) لأن خاف الحيف) فلو كان غالب ظنه أنه يجوز في الحيف شي أن يكون حراما جبر (قوله) أو الجبر) يحتمل أن يراد به الجبر من صراح دعاوى كل المصنوع بأن قدر على البعض فقط وأن يراد الجبر عن القيام بواجباته من إظهار الحق وعدم أخذه الرشوة فعل الأول هو بيان وعلى الثاني أعم فاقبل (قوله) أن كان) أي تغلقه من التدوير (قوله) وإن تعين له) أي مع خوف الحيف قال في الفتح ويحتمل الكراهة ما إذا لم ينعين عليه فإن انحصر صار فرض من عليه وعليه ضبط نفسه إلا إذا كان السلطان يمكن أن يفصل المصنوعات وتفرغ لذلك اهـ وهذا صريح في أن السلطان أن يقضي بين الخصمين وقد مننا التصريح به عن ابن القيس عند قوله وحاكم قال الرمي وفي الخلاصة وفي التوازل أنه لا يتعدى أدب القاضي للمصنف يتعدى وهو الأصح وقال القاضي إمام يتعدى هذا أصح به يبقى اهـ (تنبيه) لو تعين عليه هل يجبر على القبول أو امتنع قال في البر لم أره والظاهر أنه كذا جواز جبر واحد من المتأهلين اهـ لكن صرح في الاختيار بأن من تعين له يفرض عليه ولو امتنع لا يجبر عليه (قوله) والتقلد) أي الدخول فيه عند الأمن وعدم التعين (قوله) والتمنع عزيمة الخ) هو العصيان كأي التبرص النهائية به جرم في الفتح معلا بأن الغالب خطأ ظن من ظن من نفسه الاعتدال فظنه منه خلافة وقبل أن الدخول فيه عزيمة والامتناع عزيمة فالأولى الدخول فيه قال في الكفاية فإن قيل إذا كان فرض كفاية كان الدخول فيه مندوبا لما أن أدنى درجات فرض الكفاية الندب كما في صلاة الجنازة ونحوها قلنا نعم كذلك الآن فيه خطر اعتدائنا وأمر آخر فالإسلم في جبره على كل صاحب ولا يجوز منه كل طاعة الأمن عصمه الله تعالى وهو عز وجل وجوده الأتري أن أبا حنيفة دعي إلى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى شرب في كل مرة ثلاثين سوطا فلما كان في المرة الثالثة قال حتى استبشر أصحابي فاستأثرا بأبا يوسف فقال لو تقلدت لتفقت الناس فظنر إليه أبو حنيفة فرجه الله نظر الغضب وقال أرايت لو أمرت أن أعبأ الجبر سباحة أكتأ أقدر عليه وكأني بك خاضيا وكذا دعي محمد رجه الله إلى القضاء فأبى حتى قيد وجس واضعرت تقلد اهـ (قوله) ويحرم من غير الأهل) الظاهر أنه ليس المراد بالأهل هنا من في قومه وأهل الشهادة لأن المراد به من تصع وتكثرت ولو فاقا أو جازا أو جاهلا مع قطع النظر عن حله أو حرمة بل المراد به هنا من في قومه ويشي أن يكون موثوقا به في صفاته وعقله الخ) ويحتمل أن يراد به الخاطل تأمل وفي الفتح وأخرج أبو داود عن يزيد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة أثنان في التارو واحد في الجنة رجل عرف الحق قضى به فهو في الجنة ورجل عرف الحق فرفض وجازف بالحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق قضى للناس على جهل فهو في النار (قوله) ويجوز تقلد القضاء من

أوكانت التولية مشروطة
أودى أن الغزل من القاضي
الأول بغير جعفة نهر قال
واسحب الشافعية والمالكية
طلب القضاء ظاهرا المذكر
العلم (ويختار) المقلد (الاندر)
والأولى به ولا يكون قضا غلغلا
جبارا عندنا لأنه خليفة رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي إطلاق
اسم خليفة الله خلاف تاريخية
(وكره) غير محرم (التقلد) أي أخذ
القضاء (لأن خاف الحيف) أي الظلم
(أو الجبر) يكفي أحدهما
في الكراهة ابن كمال (وإن تعين له)
أو امتنع لا يكره فخرج ثم إن
المحصن فرض مبنا والأكفانية
جبر (والتقلد رخصة) أي مباح
(والتقلد عزيمة عند العاصه)
برازية فالأولى علمه (ويحرم على
غير الأهل الدخول فيه قطعا) من
غير تردد في الحرمة نفسه الأحكام
الثقة (ويجوز تقلد القضاء من
السلطان العادل والجائر)

٢. مطلب
٣. السلطان أن يقضي بين الخصمين
٤. ما كان فرض كفاية يكون أدنى
فعله الندب

٥. مطلب
٦. أبو حنيفة دعي إلى القضاء ثلاث
مرات فأبى

السلطان العادل والجلال) أي التلالم وهذا ظاهر في اختصاص قولة القضاء بالسلطان وهو كالتلفظ **سبح**
 لو اجتمع أهل بلدة على قولة واحد القضاء لم يصح خلافه ولو لو سلطانا بعد موت سلطانهم كما في البرازية. نهر
 وتعلمه فيه قلت وهذا حيث لا ضرورة ولا ظلم وقولة القاضي أيضا كما يأتي بعده (قوله ولو كافر) في
 انتزاعية الاسلام ليس بشرط فيه أي في السلطان الذي يظلم ويلاذ الاحلام التي في أيدي الكفرة لثلاثها
 بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم يظهرون فيها حكم الكفر والفساد مسلمون والمسلم الذين يطعنونهم عن
 ضرورة مسلمون ولو صككت عن غير ضرورة منهم فساق وكل مصر فيه وال من جهتهم يجوز فيه اقامة الجمع
 والاعاد وأخذ الخراج وتقبل القضاء وتزويج الاباء واستيلاء المسلم عليه وأما طاعة الكفر فذلك اتحاد
 وأما بطلانها ولا كفاية فيقول المسلمون اقامة الجمع والاعاد وبصر القاضي خاصا بقراني المسلمين فيجب عليهم
 أن يتسوا بالاسلام منهم اه وعزاء مسكين في شرحه الى الاصل ونحوه في جامع الفصولين وفي الفقه واذا
 لم يكن سلطانا ولا من يجوز التقلد منه كما هو في بعض بلاد المسلمين غلب عليهم الكفار كقرطبة الآن يجب على
 المسلمين أن يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا في قاضيها ويكون هو الذي يقضي بينهم وكذا ينسبوا اماما
 يصلي بهم الجمعة اه وهذا هو الذي تعلقن النفس اليه فليقتد بهر والاشارة بقوله وهذا الى ما آفاده كلام
 الفتح من عدم صحة تقلد القضاء من كافر على خلاف ما مر من التتارخانية ولكن اذا ولي الكافر عليهم قاضيا
 ورضيه المسلمون صح قوليته بلا شبهة تأمل ثم ان الظاهر ان البلاد التي ليست تحت حكم سلطان من اهل امير
 منهم مستقل بالمحكم عليهم التقلب وانفاقهم عليه يكون ذلك الامر في حكم السلطان فصحه منه قولة
 القاضي عليهم (قوله ومن سلطان انغوراج واهل البني) تقدم الفرق بينهما في باب البيعة (قوله مع
 العزل) فاذا ولي سلطان البيعة باعضا وعزل العدل ثم ظهر ما عليهم احتياج قاضي اهل العدل الى التجدد
 التولية نهر (قوله نفذه) أي حيث كان موافقا لمحتلفاته كما في سائر القضاة وهو مصرح به في فصول
 العاصمى ويدل بضمومه على أن القاضي لو كان من البيعة فان قضاه نفذ كما في فراق اهل العدل لان
 الفاسق يصل قاضيا في الاسم وكفى الفصول ثلاثة أقوال فيه الاول ما ذكرناه هو المعتقد الثاني عدم
 التفاد فاذا رجع الى العادل لابعضه الثالث حكمه حكم المحكم بحسه لو وافق رايه والابطال اه يجر
 (قوله وبه جزم الناصبي) لكن قد علمت ما هو المعتقد (قوله فاذا تقلد طلب ديوان قاضي قبله) في
 القاموس الديوان ويقع مجمع الصف والكاتب يكب فيه اهل الجيش واهل العطة وأول من وضعه هو
 رضى الله تعالى عنه جمعه دواوين اه قوله بمجمع الصف بمعنى قول الكثر وهو المراتب التي فيها
 السجلات والمحاضر وغيرها والمخراط جمع خريطة شبه الكيس وقول الشارح يعني السجلات فغيره بالحق
 الثاني وقول العبرتمالكين ان ما في الكثر مجاز لان الديوان نفس السجلات والمحاضر لا انكيس في نظر
 قافهم والسجل لغة كتاب القاضي والمحاضر جمع محضر وفي الدرر ان المحضر ما كتب فيه ما جرى بين الخصمين
 من اقرار أو انكار والحكم بينة أو تكون على وجه يرفع الاشتباه وصكها الضل والعلما كتب فيه
 البيع والرهن والاقراء وغيرها والحق والوثيقة متناولان الثلاثة اه والعرف الآن ما كتب في الوثيقة
 وبقي عند القاضي وليس عليه خطه والحق ما عليه علامة القاضي أعلاه وسط الشاهدين اسفله وأعطى الخصم
 يجر ملخصا وانما يطلبه لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيصير في يد من له ولاية القضاء وما في يد
 الخصم لا يؤمن عليه التفسير بزيادة أو نقصان ثم ان كانت الاوراق من بيت المال فلا إشكال في وجوب تسليمها
 الى الجليد وكذا الومن مال الخصوم أو من مال القاضي في الصحيح لانهم وضعوها في يد القاضي لعدله وكذا
 القاضي يجعل على اهل ذلك تدبيرا لا يؤمنه الى الولى (تنبيه) مضاد قول الزيلعي ليس يكون
 حجة عند الحاجة ومثله في الفتح انه يجوز للسيد الاعتماد على سجل المحزول مع انه باقائه لا يعمل بقول
 المحزول وفي الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بتكذيب الوقت الذي عليه خطوط القضاة الماضية يمكن
 قال البري المراد من قوله لا يعتمد أي لا يقضي القاضي بذلك عند المنازعة لان الخط مما يتردد ويقتل كما في
 مختصر الظهيرة وليس منه ما في الاجناس من نص وما وجدته القاضي بأيدي القضاة الذين كانوا قبلها
 رسوم في دواوين القضاة أجرت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان كان الشهود الذين شهدوا عليها

مطلب
 في حكم قولة القضاء في بلاد تغلب
 عليها الكفار

ولو كافر اذكره مسكن وغيره
 الا اذا كان يتبعه من القضاء بالحق
 فيصرم ولو فقد وال لقلبة كنفار
 وجب على المسلمين تعيين وال
 وامام الجمعة فتح (ومن) سلطان
 انغوراج واهل البني) واذا
 صحت التولية مع العزل واذا رفع
 قضاء الباني الى قاضي العدل
 فذهب وقيل لا وبه جزم الناصبي
 (فاذا تقلد طلب ديوان قاضي قبله)
 يعني السجلات

مطلب
 في العمل بالسجلات وصكيب
 الاوثاق القديمة

ما قال الشيخ أو العباس يجوز الرجوع في الحكم إلى دواوين من كان قبله من الامناء اه اى اعلان جعل
 القاضى لا يتردد عادة حيث كان محفوظا عند الامناء بخلاف ما كان بعد انحصار وقتنا في الوقت من النظر فيه
 ان كان الوقت كتاب في جعل القضاء وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحضارا اذا تنازع اهل فيه وصرح أيضا
 في الاسعاف وغيره بأن العمل على دواوين القضاة استحضار واقفا هو أن وجه الاستحضار ضرورة احياء
 الاوقاف ونحوها عند تقادم الزمان بخلاف السجل الجدي لا كان الوقت على حقيقة ما فيه بالقرار انحصار
 او البينة فلذا لا يعتمد عليه وعلى هذا فنقول الزباني ليكون جهة عند الحاجة معناه عند تقادم الزمان بهذا
 يتأيد ما قاله الحق هبة الله البجلي في شرحه على الاشياء بعد ما مر عن البيرى من أن هذا صريح في جواز
 العمل بالجهة وان ما من شهودها حيث كان مضمونها ما في السجل المحفوظ اه لكن لا بد من تقييده بتقادم
 العهد كالقضاة وغيره كلامهم ويأتي غمام الكلام على الخط في باب كتاب القاضى وانظر ما كتبناه في دعوى
 تنقيح الفتاوى الحمدية (قوله ونظر في حال المحبوسين الخ) بأن يثبت إلى السجين من بعدهم بأحكامهم بئس
 من سبب حبسهم ولا بد أن يثبت منه سبب وجوب حبسهم وثبوت عند الأول ليس بجعة يعتمد عليها في
 حبسهم لان قوله لم يبق جعة كذا في الفتح نهر (قوله والاأطلقة) اى ان لم يكن له قضية وبعبارة الثر عن
 كتاب الخارج لا يوجب من كان منهم من أهل الدعارة والتلصص والجنابات وزممه أدب آذيه ومن لم يكن له
 قضية على سبيله (قوله وأقامت عليه بينة) أعم من أن تشهد بأصل الحق أو بحكم القاضى عليه بغير (قوله)
 أرضه المحبس) اى أدام حبسه بغير (قوله وقيل الحق) فأنه في الفتح حيث قال من اعترف بحق أرضه اياه
 ورد إلى السجين واعترف في الجبر بأنه لو اعترف بأنه أتى عند المزعول بالزنى لا يثبت له بطل بل يستدل بالامر
 فان أتى أرضا في أربعة بحال حقه اه وفيه أن المتبادر من الحق حق العبد (قوله والا) اى وان لم يقر
 بشئ ولم يقر عليه بينة بل ادعى أنه حيس ظنا نهر (قوله نادى عليه) ويقول المتبادر من مكان مطالب
 فلان فلان الفلاني بحق فلعرض زباني (قوله فان أبى) عن اعطاء الكفيل وقال لا كفيل لى بغير
 (قوله نادى عليه شيئا) اى يستأنفه بعد مدة السادة الأولى (قوله في الودائع) اى ودائع الشاى
 نهر (قوله بينة) اى يخبرها الوصى متلا عن من هي تحت يده انما اليتيم فلان أو ناظر الوقت ان هذه الغلة
 لوقت فلان وكما مضى على عرفهم من أن الكل تحت يد أمين القاضى وفي زمانها أموال الاوقاف تحت يد
 قضاها وودائع الشاى تحت يد الاوصياء ولو فرض أن المزعول وضع ذلك تحت يد أمين عمل القاضى بما
 ذكر نهر (قوله المولى) بتشديد اللام المفتوحة اى القاضى الجديد (قوله درر) ومنه في الهداية
 وغيرها (قوله ومفاده) اى مفاد قوله خصوصاً فعل نفسه وأصل المثل لصاحب البصر وقد رأيت
 صريحاً كافى الحاك ونصه واذا عزل عن القضاء ثم قال كنت قضيت لهذا على هذا بكذا وكذا لا يقبل
 قوله نفسه وان شهد مع آخر لم يقبل شهادته حتى يشهد شاهدان سواء اه ومنه في القهستاني عن المبول
 (قوله وتعد ابن يحيى) اى في تناوذه وامام ذكره في بخره فقد علم موافقته لمافى الثمر وبعبارة قداوه
 التي رتبها له فلقد المصنف هكذا سئل عن الحاكم اذا أخبر حاكماً آخر بقضية هل يكتب بأخباره ويسوغ
 له الحكم بذلك أم لا بد من شاهد آخر معه ايجاب لا يكتب بأخباره ولا بد من شاهد آخر معه قال المرتب لهذه
 الفتاوى قد تدبعت شيئاً في ذلك ما أتى به الشيخ سراج الدين قارى الهداية وثلاث أن هذا قول محمد وأن
 الشافعي لا يقبل اخباره عن اقراره بشئ مطلقاً اذا كان لا يصح رجوعه عنه ووافقها محمد ثم رجع عنه وقال
 لا يقبل الا بيمين رجل آخر عدل اليه وهو المراد بقول من روى عنه أنه لا يقبل مطلقاً ثم صرح رجوعه إلى قولها
 كما في الخبر ثم قال وأما اذا أخبر القاضى باقراره عن شئ يصح رجوعه كالحذف يقبل قوله بالاجماع وان أخبر عن
 ثبوت الحق بالبينة فقال قامت بذلك منه وعدوا وقتل شهادتهم على ذلك يقبل في الوجهين جميعاً انتهى كلامه
 انتهى ما في الفتاوى أقول ومما له أن القاضى لو أخبر عن اقراره رجل بما لا يصح رجوعه عنه كبيع أو فرض
 مثلاً يقبل عنه مطلقاً ووافقها محمد وأولاً ثم رجع وقال لا يقبل ما لم يشهد معه آخر ثم صرح رجوعه إلى قولها
 بالقبول مطلقاً كالو أخبر عن حكمه بثبوت حق بالبينة فعل هذا لم يثبت خلاف في قبول قول القاضى ولا يخفى
 أن كلامنا في المزعول وهذا في المولى كما يعلم من شرح أدب القضاء وكذا بما سبقت في قبيل كتاب الشهادات عند

(ونظر في حال المحبوسين) في معنى
 القاضى وأما المحبوسون في معنى
 الوالى فصل الامام المتصرف
 أحوالهم من ربه أدب آذيه والا
 أطلقه ولا يثبت أحداً في قصد
 الاجرام مطلقاً وبدم ونفقة من ليس
 له مال في بيت المال بغير (فن)
 (أقر) منهم (يقض) أو قامت عليه
 بينة (الزمه) الحبس ذكره مسكين
 وقيل الحق (والانادى عليه)
 بقدر ما يرى ثم أطلقه بكفيل نفسه
 فان أبى نادى عليه شهر ثم أطلقه
 (وعمل في الودائع) وغلات الوقت
 بينة (أو اقرار) ذى اليد (ولم يعمل)
 المولى (يقول المزعول) لالتصافه
 بالاعمال وشهادة الفرد لا يقبل
 خصوصاً بفعل نفسه دور ومفاده
 ردها ولو مع آخر نهر قلت لكن
 أتقى قارى الهداية يقبل لها وبوجه
 ابن نجيم قتيبه

قوله ولو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرحم الخ وبشر أمسل السؤال حيث عيها الحكم وعبارة أخرى
 الهداية كذلك وبه علم أن الاستدلال على ما في التبرير غير محله (قوله فيقبل قوله) أي قول المزعول وتقبل
 ثلاث صور ما إذا قاله واليد بعد اقراره بتسلم القاضي المزعول إليه انما زيد الذي أتته المزعول أو قال انما
 لغيره أو قال لا أدري لأنه في هذه الثلاث ثبت باقراره أنه مودع المزعول ويد المودع كده صار كانه في يد المزعول
 فيقبل اقراره به كافي الزليج بخلاف ما إذا أنكره والد التسليم فانه لا يقبل قول المزعول كافي الصر (قوله
 قبل للمقره الأول) لأنه لم يبدأ بالأقرار صر اقراره ولم يأنه أتت بما هو في يده فلما قال دفعه إلى القاضي فقد
 أتت أن اليد كانت للقاضي والقاضي يقر به لا خرفه صر هو باقراره متلفا لذلك على من أتته القاضي فسخ ثم قال
 فرجع سائب هذا الوجه شاهدان أن القاضي قضى لقائل على فلان بكذا أو قال القاضي لم أقض بشئ ولا يجوز
 شهادتهما عندهما وبغير قول القاضي وعند محمد تغزل ويغذ ذلك اه وقد ساءن الصراة في جامع القصولين
 يرجع قول محمد لفساد الزمان (قوله وبقي في المسجد) وبه قال أحمد وما في الصحيح منه خلافاً للقاضي له
 أن القضاء يحضره المشرک وهو غير بالنص وقد أطال في التفتيح في الاستدلال للمذهب ثم قال والمأخضاة
 المشرک في الاعتقاد على معنى التشبيه والخالف يخرج إليها أو يصل نابه كالكواكب الدعوى في دابة ونظام
 الفروع فيه وفي الصر (قوله ويستدر) أي بما كافي الذي قبله ط (قوله واجر المضر الخ) يضم أتته
 وكسر ثائه هو من يحضر الخصم وعبارة الصر هكذا في البرانية ويستمر بأعوان الوالي على الأحضار واجر
 الأشخاص في بيت المال وقيل على المتزدد في المهر من نصف درهم إلى درهم وفي خارج لكل فرع ثلاثة
 دراهم أو أربعة واجر المهر على المذبي وهو الأصح وفي الذخيرة أنه المنص وهو المأمور بعمله لزمه المذبي
 عليه اه والأشخاص بالكسر بمعنى الاحتضار فقد فرق بين المحضر وبين الملائم وهذا غير ما نقله الشارح فأنزل
 وفي منية المفتي مؤنة المنص قبل في بيت المال وفي الأصح على المتزدد اه وهذا ما في الخاتمة والخاصل أن
 الصحيح أن جرة المنص بمعنى الملائم على المفتي وبمعنى الرسول المحضر على المذبي عليه لو تزدد بمعنى امتنع عن
 الحضور والامتناع المذبي هذا خلاصة ما في شرح الوجاهية (قوله أو في داره) لأن العبادة لا تشبه بكان
 والاولى أن تكون الدار في وسط البلد كالمسجد شهر (قوله ويرد هدية) الأصل في ذلك ما في الضاري من
 أبي جند الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية في الصدقة
 فلما قدم قال هذا الحكم وهذا إلى قال عليه الصلاة والسلام هلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أي يهدي له أم
 لا قال عمر بن عبد العزيز كانت الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة ذكره
 الضاري واستعمل عمر أبا هريرة فقدم بحال فقال لمن أين لك هذا قال تلاحت الهدايا فقال له عمر أي
 عدو الله هلا وقعت في يملك فتشتر أي يهدي له أم لا فأخذ ذلك منه وجعله في بيت المال وتقبل النبي صلى الله
 عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي فيها الولاية فسخ قال في الصر وذكر الهدية ليس احترازاً بل يحرم عليه
 الاستعراض والاستعانة من يحرم عليه قبول هدية كافي الخاتمة اه قلت ومقتضاه أنه يحرم عليه ما تر
 التبرعات فصرم الهبات أيضاً ولذا قالوا له أخذ جرة كناية الصل يقدر أجر المثل فان مفاده أنه لا يحل له أخذ
 الزيادة لأنها مما عدا وعلى هذا لما فعله بعضهم من شراء الهدية بشئ يسيراً أو بيع الملك بشئ كثيراً لا يصل وكذا
 ما فعله بعضهم حين أخذ المصون من أنه يبيع به الدفاع ودواء وسكنة أو نحو ذلك لا يصل لأنه إذا حرم
 الاستعراض والاستعانة فهذا أولى (قوله وهي الخ) عزاء في التفتيح إلى شرح الأصنع (قوله وضعها
 في بيت المال) أي إلى أن يحضر صاحبها فتدفع له بمحنة القطعة كافي التفتيح (قوله وفيها الخ) أي في
 التشاركية وهذا المحال لما ذكره أولاً في حق الامام ويؤيد الأول ما مر من التفتيح من أن تعطيل النبي صلى
 الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سبها للولاية وكذا قوله لو كل من حل للمسلمان علا حكمه في الهدية
 حكم القاضي اه واعترضه في الصر بما ذكره الشارح من التشاركية وبما في الخاتمة من يجوز للامام
 والفتي قبول الهدية وإجابة الدعوة الخاصة ثم قال الآن راداً بالامام أمام الجامع أي وأما الامام بمعنى الوالي
 فلا يحل له الهدية فلا تنافاة وهذا هو المناسب للادلة لأنه رأس العمال قال في التبر والشارح أن المراد بالعليل
 ولاية ناشئة عن الامام أو نابه كلساى والشارح اه قلت ومثلهما مشايخ القري والمخرف وغيرهم عن

(الآن يترد والسيد اه)

المزعول (سها) أي الودائع

والفلات (البه فيقبل قوله فيها)

انما زيد الاذابة أو اليد بالاقرار

للصير ثم أتت بتسلم القاضي إليه

فأقر القاضي بأنها لا ترصد للمقر

له الأول ويعني المقر فنه أو مثله

للقاضي باقراره الثاني يسلمه لمن

أقره القاضي (ويقضى في

المسجد) ويضار مسجد في وسط

البلد يسيرا للناس ويستدر

القبلة كتشيب ومدرس خاتمة

واجر المحضر على المذبي هو

الأصح يحضر من البرانية وفي

الخاتمة على المتزدد وهو الصحيح

(وكذا السلطان) والمفتي

والقبه (أو) في داره) وبأذن

عوما (ورده هدية) التكبر

للتقليل ابن كمال وهي ما يعل

بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة

ابن مالك ولو ناذى المهدي بالرد

يعطيه مثل قبته خلاصة

ولو تفرد الراد لعدم معرفته أو بعد

مكائه وضعها في بيت المال

ومن خصوصياته عليه الصلاة

والسلام أن هدائه لا تشاركية

ومضاده أنه ليس للامام قبول

الهدية والام لا تكن خصوصية

ونيجوز للامام والمفتي والواعظ

قبول الهدية لأنه انما يهدي إلى

اله لم له بخلاف القاضي

٢١ مط

في اجرة المحضر

٣ مط

في هدية القاضي

لهم فهو يسلط على من دونهم فانه يهدى اليهم خوفهم شرهم وألروح عندهم ونظاير قوله ناشئة عن الامام الخ
 دخول الحق اذ كان منصوباً من طرف الامام أو نائبه لكنه يخالف لاطلاقهم جواز قبول الهدية ولو اُلزم
 كون امام الجامع والمدرس من المنصورين من طرف الامام كذلك الا ان يرق بأن الحق يطلب منه الهدى
 المساعدة على دعواه ونصره على خصمه فيكون بمنزلة القاضي لكن يلزم من هذا الفرق ان الحق لو لم يكن
 منصوباً من الامام يكون كذلك فخصايف ما صرحوا به من جوازها للمعق فان الفرق بينه وبين القاضي واضح
 فان القاضي ملازم وخليفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الاحكام فخذ الهدية يكون رشوة
 على الحكم الذي يؤمله الهدى ويلزم منه بطلان حكمه والحق ليس كذلك وقد يقال ان مرادهم بجوازها
 للمعق اذ كانت له لا لاجلته للهدي دليل التعديل الذي نقله الشرح فاذا كانت لا عائته صدق عليها حد
 الرشوة لكن المذكور في حدها شرط الاعانة وقد مناع الفتح عن الاضحية انه لو اهداه لعنه عند السلطان
 بلا شرط لكن يعلم يقيناً انه انما يهدى لعنه فمما يقتضي انه لا بأس به الخ وهذا يشمل ما اذا كان من العمال
 أو غيرهم ومن هذا حال في جامع القصولين القاضي لا يقبل الهدية من رجل ولم يكن قاضياً لا يهدى اليه
 ويكون ذلك بمنزلة الشرط ثم قال أقول يضافه ما ذكر في الاضحية الخ قلت والظاهر عدم مخالفة لا القاضي
 منصور من على انه لا يقبل الهدية على التفصيل الا في غاي الاضحية مفروض في غيره فيستدل أن يكون
 المعق مشد في ذلك ويحصل أن لا يكون واقعه سبحانه أعلم بحقيقة الحال ولا شك أن عدم القبول هو القبول
 ورأيت في حاشية شرح المنهج للعلاء محمد الداوي الشافعي مانعه قال عرش ومن العمال مشايخ
 الاسواق والبلدان وسبائشروا او تاف وكل من يتصل بأمرائيتهم بالمسلمين انتهى قال مر في شرحه
 ولا يلتزم بالقاضي فيما ذكر الحق والواعظ وبمع القرآن والعلم لانهم ليس لهم أهلية الازام والاولى في حكمهم
 ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الاثبات والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون عليهم مخالفة تعالى
 وان اهدى اليهم تحبباً وتوقد العلم وصلا بهم قالوا في القبول وأما اذا أخذ المعق الهدية بغير نص في القصرى
 فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يتدل أحكام الله تعالى ويشترى بها مخالفاً ولو ان كان بوجه صحيح فهو مكروه
 كراهة شديدة انتهى هذا كلامه وقواعدنا لا تأباه ولا حول ولا قوة الا بالله وأما اذا أخذ لا ليرخص به بل
 لبيان الحكم الشرعي فهذا ما ذكره أو لا وهذا اذا لم يكن بطريق الاجرة بل مجردة لان أخذ الاجرة على
 بيان الحكم الشرعي لا يصلح عندنا وانما يصلح على النكاح لا بائناً وغير واجبة عليه والله سبحانه أعلم (قوله
 السلطان والباشا) عزاء في الاشياء الى عذيب القلاني قال الجوى وفيه قصور ولا يشمل القاضي
 الذي يتولى منه وهو قاضي العسكرية الاطوار وصارة القلاني ولا يقبل الهدية الا من ذي رحم محرم
 أو اول يتولى الامر منه أو اول مقدم الولاء على القضاء ومعناه انه يقبل الهدية من الولي الذي يتولى القضاء
 منه ويصعداً من وال مقدم عليه في الرتبة فانه يشمل القاضي الذي يتولى منه والباشا ووجه أن يمنع قبولها
 انما هو لتوقف من مراعاته لاجلها وهو ان رأى المثل وتا به لم يراعها لاجلها (قوله الحرم) هذا التقيد
 لا يثبت لخرج ابن الم نهر (قوله أو ممن جرت عادته بذلك) قال في الاشياء ولم أر ماذا ثبت المعتاد
 ونقل الجوى عن بعضهم انها ثبتت بقرينة ان ظاهر العطف أن قبولها من القريب غير مقيد بجري السادة
 وهو ظاهر اخلاق القدروري والهداية وفي النهاية عن شيخ الاسلام انه قد قيل أيضاً وتعامه في النهر (قوله
 بقدر عاده) فلو زاد لا يقبل الزبائن وكثر الاسلام الا ان يكون مال المهدي قد زاد فيقدر ما زاد ماله اذا
 زاد في الهدية لا بأس بقبولها فتح قال في الاشياء وظاهر كلامه انه وادق القدر فلو المعق كان كانت
 عاده اهداء فوب كان فاهدى توأمر بها لم أره لا صاناً وبقي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في حقته لعدم
 تميزه وتطرقه في حواشي الاشياء (تيسية) في الفتح ويجب أن تكون هدية المستقرض للمقرض
 كالهبة للقاضي ان كان المستقرض له عادة قبل استقرضه فله فرض أن يقبل منه قدما كان جديده بل زيادة
 له قال في البحر وهو سهو والمتقول كالتقضاء استراحوالة انه يصلح حيث لم يكن مشروطاً مطلقاً اه وأجاب
 المقدسي بأن كلام الحق في الفتح مبني على مقتضى الدليل (قوله ولا خسرمة لهما) فان قبلها بعد انقطاع
 لتسوية جاز ابن مالك وذكره في النهر بحثاً وفي ط عن الجوى الا ان يكون عن لاشي خصومه كتنظار

في حكم الهدية للمعق

(الامن) أبيع السلطان والباشا

اشياء ويجزى (قوله) الحرم

(أو ممن جرت عادته بذلك) يقدر

عاده ولا خسرمة لهما قد

الوقوف ومباشرها اه قال في البر والمحصل ان من له خصومة لا يقبلها مطلقا ومن لا خصومة له فان كان له عدة قبل القضاء قبل المعتاد والا فلا اه اى سواء كان محرم او غير محرم على ما مر من شيخ الاسلام (قوله دعوة خاصة) الدعوة الى الطعام يخفى الدال عند اكثر العرب ويضيق بكسرهما كافي الصباح فليعلم انه حضوره ولو لا خصومة لصاحبها كافي الفتح (قوله وهي الخ) هذا هو المحرم في نفسه واو قبل العائنة دعوة العرس واختان وما سواهما خاصة وقيل ان كانت نعمة الى عشرة نعمة وان لا كسر فنعامة وتقام في العرس والنهر (قوله وقيل هي كالهدي) ظاهر الفتح اعتماد فانه قال بعد كلامه فقد دل الحال الى انه لا فرق بين القريب والغريب في الهدية والضيافة وكذا قال في البر الاحسن ان يقال ولا يقبل هدية ودعوة خاصة الا من محرم او ممن له عادة فان القاضي ان يجب الدعوة الخاصة من اجبى له عادة بانها ذا كالهدي فلو كان من عادته الدعوة في كل شهر مرة فدعا كل اسبوع يصعد القضاء لايحبه ولو اخذ له طعاما اكثر من الاقل لايحبه الا ان يكون ما له قد زاد كذا في التنازلية اه (قوله ولا يجب دعوة خصم) هو ما ذكره في شرح الجمع لا ينك ولا قد منعه من الفتح وقوله وقدمت دعوى هو ما ذكره السراج كما مر الى المصنف في الخ وهذا لا سبب القيل المذكور قبله لانه يلزم ان تكون العائنة كالخاصة وهو خلاف تقديمه التبع بالخاصة فقط تأمل (قوله ويصود المريض) الا انه لا يبلل المكث عنده بحر (قوله ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى) الذي في الفتح وغيره الاتصاف على ذكر المريض تأمل (قوله ويسوى وجوابين انصحين الخ) الملاحقة بين الصغير والكبير والمنطقة والريعية والهدى والشريف والاب والابن والمسلم والكافر اذا كان المذنب عليه هو الخليفة يفتي القاضي ان يقوم من مقبله وان يجلس مع خصمه ويقعد هو على الارض ثم يفتي بينهما ولا يفتي ان يجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره لان الجين فلا بد ان كان الذي سئل الله عليه وسلم يخص به الشيعين بل المستحب بانفاق اهل العلم ان يجلسا بين يديه كالتميم بين يديه معه ويكون بعدهما عنه قدر ذراعين او نحوهما ولا يجلسا من التربع ويحرم ويكون اعراسه فاعنه بين يديه وبأوقاف الامام بين يديه فليس معروفا وانما حدث ما فيه من الحاجة اليه والتاسم بمختلف الاحوال والادب وقد حدث في هذا الزمان امور وصفها فعمل القاضي يقتضي الحال كذا في الفتح يعني بينهم من لا يستحق الجلوس بين يديه ومنهم من يستحق فعلى كل انسان ما يستحقه بئى ما لو كان أحدهما يستحقه دون الآخر وأبى الاسترخاء القيام لم أر المسألة وقياس ما في الفتح ان القاضي لا يفتي اليه نهر (قوله واوقافا) اى تقرا قضايتي والاولى تفسيره بالتوجه اليه صورة او معنى ثلاثا كترعيا بعد (قوله ويمنع من مسارة أحدهما) اى يجب التكم معه خفية وكذا القضاة بين يديه في الولوجة وهو الجواز الذي يمنع الناس من التقدم اليه بل يقيهم بين يديه على البعد ومع سوط واليهود يفترون نهر (قوله والاشارة اليه) مستدركا عليه ط (قوله ووقع صوته عليه) يعني ان يستحق ما لو كان بسبب كسامة ادب ونحوه (قوله لو فضل ذلك) اى الضيافة وقال في النهي ايضا وقاسه انه لو سار هدا او شدا اليهما معاجزا (قوله ولا يزوج) اى يدع في الكلام من باب نفع (قوله في مجلس الحكم) اما في غيره فلا يكره له ان يدع اليهما بغير (قوله عني) عبارة وعن الثاني رواية والشافعي في وجهه لا بأس بفتن اهلته وطاعه مضطربا لظاهر الفتح ان هذا في تفتن الشاهد لا التمس كايان ثم في الصرعين الثمانية ولو امر القاضي رجلين ليعلم الله هو وانصومه فلا بأس به خصوصا على قول أبي يوسف (قوله واستحسنه ابو يوسف) قال في الفتح وعن أبي يوسف وهو وجه الثاني لا بأس به ان استقرت له الحجة أو الهمة قبله شيئا من شرائط الشهادة فينبغي بقوله ان تشهد بكذا وكذا اشرط كونه في غير موضع التهمة اما ما يبان اذى المذنب الفاسوخامة والمذنب عليه يكره الجماعة وتشهد الشاهد باق فيقول القاضي يحفل انه امر من الجماعة واستفاد الشاهد بذلك علما فوفق به في شهادته كاقول القاضي فخذ الاجور بالاخلاق كافي تفتن أحد انصحين اه ثم ذكر ان ظاهر الهداية ترجيح قول أبي يوسف اه وحكاية الرواية في تفتن الشاهد والاتفاق في تفتن أحد انصحين بئى ما مر من السبب تأمل (قوله لزينة غيرته) قد مناهن الكفاية ان عهدا في القضاء ايضا وقد كعبه القادر في طبقاته ان الرشيد ولا قضاء الزفة ثم عزله ولا قضاء الى اه والظاهر ان مقدمه تطل ولا يثبت القضاء كما اشهر ابو يوسف

(و) رد اجابة دعوة خاصة

وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا

حضور القاضي ولو من محرم

ومقتاد وقيل هي كالهدي وفي

السراج وشرح الجمع ولا يجب

دعوة خصم وغيره معاد ولعمامة

للثمة (ويشهد بالحنانة ويصود

المريض) ان لم يكن لهما

ولا عليهما دعوى شرعية من

البرهان (ويسوى وجوبا بين

انصحين يلو سا وبقبالا وشارة

وقرأ او يمنع من مسارة أحدهما

والاشارة اليه) ويضع موه عليه

(والفضل في وجهه) وكذا القيام

في الاول (وضائقه) ثم لفضل

ذلك معهما معاجزا نهر (ولا يزوج

في مجلس الحكم) مطلقا ولو لغيرهما

لذهابه بجهاته (ولا يفتنه حبه)

وعن الثاني لا بأس به عني (ولا

يلقن) (الشاهد شهادته) واستحسنه

ابو يوسف خيالا يستدبه زيادة

علم والقوى على قوله فيما يخلق

بالقضاء لزيادة غيرته بزيادة

في الولاءية حتى أن أبا يوسف وقت موته قال اللهم لك تعلم أني لم أسأل إلى أحد المحامين ٣١٣ حتى بالقلب إلا في خصوصه نصرا في مع الرشيد

لم يحصل الحسن العسيري ما حصل لأبي يوسف لأنه كان عاشق الشرق والمغرب وزيادة العسيري قصد زيادة طرقات الخوى قال بعد الأئمة الترجحالي والذي يؤيده ما ذكره في الفتاوى أن أبا حنيفة كان يقول الصدقة أفضل من ج الطرغ فليخرج وعرف مشاهد ربح وقال الشيخ أفضل اه (قوله سق القلب) أي لم يحصل منه ميل قلبه إلى عدم التسوية بين المحامين بقرينة الاستثناء (قوله قلت ومفاده الخ) قال في الفتح والدليل عليه قضية شرعية مع على فإنه قام وأجلس عليها مجله اه (قوله وسبى) أي في أثر باب كتاب القاضي (قوله بلسان لا يعرفه الآخر) لأنه كالمسألة (قوله أحكم بينكما) أي ويقولان نعم أحكم بيننا (قوله لم يترجمه) أفاده لو استأخرا مرة لعرضه لأبى اسبه (قوله نسخة الجبل) أي كتاب القاضي الذي فيه حكمه المسمى الآن بالغة (قوله أزمه القاضي بذلك) الظاهر أن الإشارة للعرض على العلماء لأن الجبل أي العلية لو كان ملكه لأبى اسبه دفعه للقضي عليه تأمل (قوله وفي الفتح الخ) حيث قال وفي المبسوط ما حاصله أنه ينبغي للقاضي أن يعتذر للقضي عليه وبينه وجه ضاهيه وبينه أنه فهم حجة ولكن الحكم في الشرع كذا يقتضي القضاء عليه فلو عكس غيره لكون ذلك ادفع لشكاية الناس ونسبه إلى أنه جابر عليه ومن يسمع يفل فرما قصد العامة عرضه وهو يرى وإذا أمكن إقامة الحق مع عدم إظهار الصدور كان أولى اه وفي أصحاب الورشة وقد اخرج ومنه قبل في صدره على وغر بالتسكين أي ضغن وعداوة وقد ورد من الغلط (قوله قصص الخصور) جمع قصة وهي بالغ الجصة والمراد بها حادثة فيكتب فيها قصة مع خصمه ويبقى الآن عرض حال (قوله لا) أي لأن كلامه بلسانه أحسن من كتابته (قوله ولا يأخذ بها فيها) عبارة غيره ولا يؤخذ أي لا يؤخذ صاحبها بما كتبه فيها من أقرار ونحوه مالم يتوذلك صريحا لأنه لا يبرء بمجرد الخط فافهم والله سبحانه أعلم

• (فصل في الحبس) •

هو من أحكام القضاء إلا أنه اختص باحكام كثيرة أفرد فصل على حدة شهر وهو لغة التمتع مصدر حبس كسب ثم أطلق على الموضوع وزجهم الحذف وزاد فيه مسائل أخرى من أحكام القضاء ذكرها في الهداية في فصل على حدة فكان الأولى أن يقول في الحبس وغيره كما قال في باب كتاب القاضي إلى القاضي وغيره (قوله هو مشروع الخ) أراد أنه مشروع بالكتاب والسنة زائد الزبلي والاجماع لأن الصلابة رضى الله تعالى عنهم أجبر عليه (قوله أو يتوهم الأرض) فإن المراد بالنفي الحبس كاتقدم في فطاع الطريق اه (قوله وأحدث السجن على) أي أحدث بناء سجن خاص فلا ينافي ما قالوا أيضا من أنه لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم وأبي بكر سجن إنما كان حبس في المسجد أو الدار حتى اشترى حر رضى الله تعالى عنه دارا بمكة بأربعة آلاف درهم واتخذ بها (قوله من مدر) بالحر يك قطع الطين البابس والحجارة كافي القاموس (قوله بفتح الماء) أي المنة الصلبة مشددة والجب عما في البر والهر والمنع من ضلعه بالنا المنة القوف وقد ذكره في القاموس في الأجوف الثاني فقال الحبس كمنع السجن ومن شاء على رضى الله تعالى عنه (قوله كسب) قال في المصباح الكسر وزان فليس الطرف والقطنة وقال ابن الأعرابي العفل ويقال أنه مخفف من كسب مثل هين وهين والأول أصح لأنه مصدر من كاس كسا من باب باع وأما النقل فاسم فاعل وأصله أكاس مثل جديدا بجد اه وفي الفتح الكسب أي عطف حسن الثاني في الأمور والكسب المسبوب إليه الكسب اه (قوله وأمنيا) أراد به السجن الذي فيه فيه فتح وعليه فعهض على ما قبله لا ياسبه قوة كسا تبا وما يبارد أفراد بقوة ثبت اقتضت وما قبل من أنه يصح كونه وصفًا محسبا كذا في قوله لا ياسبه قوة كسا فافهم (قوله مقنعة) الضمير للحبس بالضم المصدرى فكذا قال أن يكون بوضع أي في موضع فافهم (قوله ولا وطاء) على وزن كتاب المهاد الوطى مصباح وقعه والمهد والمهاد القرش وفي القاموس من الكسائي أن الوطاء خلاف القطة قلت فإن أريد به المهاد الوطى أي الفل السهل فهو أخس مما قبله وكذا أن أريد به ما يتام عليه وهو خلاف القلاء (قوله ومفاده) أي مفاد قوله لتغير (قوله ولا يمكن) بالناء للجهول مع التقدير (قوله ولا يمكن عند طرلا) أي بحيث يحصل له الاستئناس بهم بل بقدر ما يحصل به المقصود

صدور كان أولى. وهل يقبل قصص الخصور من جلس للقضاء أو لا أخذوا ولا بأخذ بما فيها إلا إذا أقر بلفظه صريحا

• (فصل في الحبس) •

هو مشروع بقوله تعالى أو ترقوا من الأرض وحسن عليه الصلاة والسلام رجلا بالتمية في المسجد وأحدث السجن على رضى الله تعالى عنه بنامه من حبس ومجاد ناعفا فقيه الموصوف في غيره من مدر ومجاد محسبا بفتح الباء وتكسر موضع الضيق وهو التذليل وفيه يقول على رضى الله عنه ألتأتى كسامكيا

ثبت بعد ناعفا محسبا

محسبا محسبا وأمين كسا

(صفته أن يكون بوضع ليسه فراش ولا وطاء) لضرفوق ومفاده أنه لو لم يمتنع منه (ولا يمكن) أحد أن يدخل عليه

لا استئناس إلا بأبيه وجيرانه) لا حياجه للمشاورة (ولا يكون عنده مولا)

من المشاورة (قوله ومفاده) أى مفاد قوله للاستئناس وفى التهر إذا احتاج للصباح دخلت عليه زوجته
أدأسته أن كان فيه موضع مترد فيه دليل على أن زوجته لا تحبس معه لو كانت هى الحالبة له وهو الظاهر
اه وأنت خير بأن الاستدلال على المسألة بما قاله الشارح أولى عما فى التهر لأن عدم دخول أحد عليه
لاستئناس أصرح بعدم حبسها معه إذ حبسها معه غاية الاستئناس مع كون المقصود من ذلك التحبير
ليوفى دينه وإذا كانت هى الحالبة له وتسايجوا حبسها معه لا يحصل المقصود بل يحصل مفسده وهو خبرها
تفريجه من الحبس حتى يفرض معه فى ذلك أيضا دليل على أنها لا تحبس معه لو هى الحالبة وليس فيما قاله
فى التهر ما يدل على ذلك أيضا فلا عدل الشارح عن كلام التهر فقد ظهر أنه ليس فى عدوله عنه خلل بل الخلل
فى متابعتها فافهم ثم إن الظاهر أن المقصود بهذا الرد على من قال أنها تحبس معه وفى الصرع عن الخلاصة
فأما حبس المرأة زوجها لا تحبس معه وفيه عن الزاوية وغيرها إذا خيف عليها الفساد استحسن المتأخرون
أن تحبس معه اه وحاصلها أنه إذا أحسسته وكانت من أهل الفساد ويخشى عليها فعل ذلك إذا لم يكن مراقبا
لها يكون مظنة أن حبسها له لاجل ذلك لا يجوز امتناع حقها منه فحبسها معه أمّا إذا لم تكن كذلك فلا يحبس
لحبسها معه وهذا يحمل ما فى الخلاصة (قوله من وطء جاريته) وكذا زوجته كما مر وقيل يمنع من ذلك
لأن الوطء ليس من الموانع الأصلية فتح (قوله وفى الخلاصة يخرج بكفيل) هذا هو الصواب فى نقل
عبارة الخلاصة ونقل عنها فى الصريح يخرج الكفيل مكانه سقطت الباء من نسخة كتابه عليه فى التهر وكذا الرأى
وقال أيضا والمجب أن الزاوى وقع فى ذلك فقال وذو القاضى أن الكفيل يخرج بمنزلة الوالدین الخ والذى
فى فتاوى القاضى يعنى قاضى خان يخرج بالكفيل (قوله وعليه الفتوى) قال فى الفتوى وفيه نظر لأنه باطل
حق آدمى بلام موجب ثم إذا لم يكن فمن يقوم بحقوق دقته فعل ذلك ومثل محمد عما إذا مات والداه أخرج
فقال لا اه وحاصلها أنه ما فى الخلاصة مخالف لنص محمد رحمه الله تعالى قال فى الصرع وقد يدعى بن نص محمد
فى المدونين أصالة والكلام فى الكفيل اه وهذا بناء على ما وقع فى نسخة الخلاصة من الصرع على أنه
لا يظهر الفرق بين المدون وكفيله كما قاله المصنف فى النعم (قوله يخرج بكفيل) قال فى الفتوى إن لم يكن له
خادم يخرج لأنه قد دعوت بسبب عدم المهرض ولا يجوز أن يكون الدين مفسا لتسبب فى هلاك اه ومقتضى
التعليق أنه لو لم يجد كفيل يخرج لكن فى النعم عن الخلاصة فإن لم يجد كفيل لا يظلم تأمل (قوله والاولا)
أى وإن وجد من يضمنه لا يخرج هكذا رأى من محمد هذا إذا كان الغالب هو الهلاك ومن أبى وصف
لا يخرج به والهلال فى السجن وغيره سواء والفتوى على رواية محمد منع عن الخلاصة (قوله لمعالمه) أى
لمداواة مرضه لا مكان ذلك فى السجن (قوله قبل ولا يشك فيه) كذا فى بعض النسخ وفى أكثرها بل
ولا يشك فيه وهى الصواب لأن التعبير قبل يشك المصنف وقد صرح فى الصرع وغيره بأن الأصح المنع
وفى شرح أدب القضاء عن الرضى أنه الصحيح من المذهب لأن الحبس مشروع ليضرب متى تمكن من
الاستكساب لا يضرب فيكون السجن بمنزلة الحانوت (قوله ولوله ديون أخرج ليضام ثم حبس) فيه
إشارة إلى أنه إذا ادعى عليه آخر دين يخرج لجماع الدعوى فإن أبته الوجه الشرعى أحد فى الحبس
لاجلهما سائحا عن الهندية (قوله إذا امتنع عن كفارة) لأن حق المرأة فى الجماع يثبت بالتأخير أشباه
واعتزله الجوى بأن حقها فيه قضاء فى العمر مرة واحدة اه قلت هذه المرة لاجل انتفاء الفتنة والتفريق
بها والاطمئنان فى الوطء بعدها ولذا أصرم الأبيلاء منها ويفرق بينهما بمعنى مده لأنه امتناع يجب محظور
وهكذا فى الظاهر لأنه منكر من القول فلذا ظهر فيه المطالبة بالعود إليها ويضرب عند الامتناع وإن كان
لا يضرب عند الامتناع عنها يضرع تأمل (قوله والاضاق على قرية) بالجر عطف على كفارة وكذا قوله
والقسم كما هو ظاهر فافهم وهذا مخالف لما قدمه فى النقطة من أنه إذا امتنع من الاتفاق على القرب يضرب
ولا يحبس ومثله فى القسم كما مر فى باب لكن قد مضى آخر النقطة أنه تابع الصرع فى نقل ذلك من البدائع وإن
الذى فى البدائع أنه لا يحبس سواء كان أباً أو غيره بخلاف المنع من القسم فإنه يضرب ولا يحبس وهو الموافق
لما سلكه المصنف متناوذاً فى الصرع أنهم صرحوا بأنه لو امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وكذا لو امتنع
من الاتفاق على قرية بخلاف سائر الديون اه (قوله والضابط) أى ما يضرب فيه المحبوس فإنه بالامتناع

مطلب
لا تحبس زوجته معه لو حبسته

ومفاده أن زوجته لا تحبس معه
لو هى الحالبة له وهو الظاهر وفى
المتقى يمكن من وطء جاريته لو فيه
خلوة (ولا يخرج لجمعة ولا جماعة
والأصح فرض) ففسره أولى
(والحضور بجنائز ولو) كان
(بكفيل) زليق وفى الخلاصة
يخرج بكفيل بمنزلة أصوله
وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى
(ولو مرض من مرضه أضاء ولم يجد
من يضمنه يخرج بكفيل والاولا)
به بنى ولا يخرج لمعالمه وكسب
قبل ولا يشك فيه ولوله ديون
خرج ليضام ثم حبس خاتمة
(ولا يضرب) المحبوس الا فى ثلاث
إذا امتنع عن كفارة الظهار
والاضاق على قرية والقسم بين
نساءه بدعونه والضابط ما يثبت
بالتأخير لا إلى خلف أشباه

قلت ويراد ما في الوهبانية

• وان فتر ضرب دين خيد نادا •

• وتعين باب الحبس في الفت يذكره •

(ولا يغل) الا اذا خالف قراره فقيده

او يحجز لسجن اللصوص وهل

يعين الباب الراي فيه للقاضي

برازية (ولا يجوز ولا يواجر) وعن

الثاني يؤجره قضاءه فيه (ولا يقام

بين يدي صاحب الحق اهاتة)

له ولو كان يلد لا فاضي فيها لازمه

للاولاد اراحتي يأخذ حقه جواهر

الفتاوى (وتعين مكانه) اى مكان

الحبس عند عدم ارادة صاحب

الحق (لقاضي الا اذا طلب

المدى مكانا آخر) فيصيه ذلك

قنية واقفي المصنف تبعا لفتاوى

الهداية بان العبرة في ذلك

لصاحب الحق لا للقاضي اه

وفي التهر ينفي أن لا يجب لطلب

حبيه في مكان اللصوص ونحوه

(فرع) في البر عن الحيط ويحصل

النساء حين على حد قضا للفتنة

(واذا ثبت الحق للمدعى) ولودانقا

وهو مدس دهم (بينه يجل حبه

بطلب المدعى) لظهور المطلب

بانكاره (والا) ثبت بينه بل بالقرار

(لم يجل) حبه بل بأمره بالاداء

فان ابي حبه وبكعه السرخسي

وسوى بينهما في الصكك والردود

واستحسنه الزيني "والاول مختار

الهداية والوقاية والمجمع قال

في البحر وهو المذهب عندنا اه

قلت وفي منه الحق لو ثبت بينه

يحبس في آوّل مسرة وبالأحوار

يحبس في الثانية والثالثة دون

الاولى فليكن التوفيق (وبحبس)

الديون

عنا حكر بفوت الواجب الى خلق فان نفقة القريب تسقط بالمدى ولو متضاها او متراض عليها وكذا الوطء والقسم بفوتان بالمدى (قوله ما في الوهبانية) الشطر الثاني لشارحا غير فيه فتم الاصل (قوله لا تدر) اى من الحبس (قوله في الفتى ذكر) اى اذا كان مستغنا لا يؤذى المال قبل يعين على الباب ويترك له شبهة بلق ولا ينجز والماء وقيل الراي فيه لقاضي وهو ما ذكره قرياسع البرازية (قوله ولا يغل) اى لا يوضع الفل بالمذموم وهو موقوف من حديد يوضع في القنى وجهه اغلال كغفل وأضال مصباح وأما التقييد فما يوضع في الرجل (قوله ولا يجوز) اى من شبهة في الحبس (قوله وعن الثاني) عبارة التهر ولا يجوز خلافا لما عن الثاني (قوله لا فاضي فيها) بان مات او مزل من غير الجواهر (قوله لازمه) ولا ينعى من الاكتساب والدخول الى بيته لانه لا ولاية له عليه بخلاف القاضى لان له ولاية المنع والحبس وغيره من الجواهر (قوله قنية) صبارعا اذعى على نفسه مالا وأمر القاضى بحبسها طلب الابتناء ان يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع مرضه بحسبه القاضى الى ذلك وكذا في كل منع مع المدعى عليه اه (قوله واقفي المصنف الخ) ذكر في المنع عبارة قارئ الهداية ثم قال ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكره لان القاضى يعين مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق اما لطلب صاحب الحق مكانا قاهرة في ذلك اه (قوله واذا ثبت الحق للمدعى) اى عند القاضى كائى الهداية وغيرها وظهر انه الحكم لا يحبس قال في البحر ولم أره غير لكن نقل الحموى عن صدر الترميزه ان له الحبس (قوله ولودانقا) في كافى الحاكم ويحبس في دهم وفي أقل منه اه ومنه في الفتى معلا بان ظله يتحقق بمنع ذلك (قوله بينه) أو يتكول بحر عن القنائى (قوله يجل حبه) الا اذا دعى التفرق فيما قبل فيه دعواه ط (قوله بطلب المدعى) ذكره قاضى خان وهو قيد لازم منح (قوله لم يجل حبه) لان الحبس جزاء المعاطلة ولم يعرف كونه معاطلا في آوّل الوطء فلهذا لم يطمع في الامهال ثم يستحب المبالا فاذا استغنى بعد ذلك حبه لظهوره طله هداية (قوله بل بأمره بالاداء) ينبغي أن يقيد به اذا دعا المالك ثم يحكم القاضى من اداء ما عليه بنفسه كما اذا دعى عينا في بدعته أو بدعته عند برهن أنها هي التي في يده أو داته عليه وبرهن على ذلك فوجد حقه ما هو من جنس حقه كان للقائى أن يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه ويدفعه الى المالك غير محتاج الى أمره بدفع ما عليه وقد قالوا ان رب الدين اذا ظفر بحسن حقه له أن يأخذ به وان لم يعلم به المدينون فلقاضى اولى بهر وتعه الحموى وغيره ط قلت لكن كونه غير محتاج الى أمره بالدفع فيه فكلوا لان القاضى لا يتحقق له ولاية أخذ مال المدينون وقضاه عنه بل لا بعد الامتناع من قبل المدينون ذلك بنفسه فكان المناسب ذكره عند قوله فان ابي حبه فقال انما يحسبه اذا تمكن القاضى الخ فاقهم (قوله فان ابي حبه) فلو قال املنى ثلاثة أيام لدفعه اليك فانه يجل ولم يكن هذا القول متعنا من الاداء ولا يحبس شرح الوهبانية عن شرح الهداية ومنه قول المصنف الا ترى لو قال ابيع عرضي واقضى ديني الخ (قوله وبكعه السرخسي) وهو أنه اذا ثبت بالينة لا يحبس لأول وهلة لا يعتذر بأى ما كانت أعلم على دينه له خلافه بالقرار لانه كان عالما بالدين ولم يقضه حتى احوجه الشكواه فغ (قوله وسوى بينهما في الكثر) حيث قال واذا ثبت الحق للمدعى أمره بدفع ما عليه فان ابي حبه وبعبارة من الدرر أصرح وهى واذا ثبت الحق على الخصم بقراره أو بينه أمره بدفعه الخ وفي كافى الحاكم ولا يحبس القريب في آوّل ما يقضى الى القاضى ولكن يقول له قم فأرضه فان عاد به اليه حبه اه (قوله واستحسنه الزيني) حيث قال والاحسن ما ذكره هنا اى في الكثر فانه يؤمر بالايافه مطلقا لانه يحتمل أن يوفى فلا يجل بحسبه قبل أن يتبين له حاله بالامر والمطالبة (قوله وهو المذهب عندنا) صرح بذلك في شرح أدب القضاء وقال ان التسوية بينهما رواية قتل لكن سمعت عبارة كافى الحاكم وهو المجمع لكتب ظاهر الرواية الا ان عبارة ظاهرها التسوية فيمكن ارجاعها الى ما في الهداية فلا يشاق قوله وهو المذهب تأمل (قوله فليكن التوفيق) لم يظهر لسارحه على أن مانفته عن منه الحق لم أجده فيها بل عبارتها هكذا ولا يحبس في آوّل ما يتقدم اليه ويؤجل لقم فأرضه فان عاد به اليه حبه اه وهى عبارة للكافى الواردة ثم رأيت بعضهم يسه على ما ذكرته (قوله ويحبس المدينون الخ) أعلم أن المدعى اذا دعى بدين أو بدينين يؤمر المدينون بدفعه فان ابي وطلب المدعى حبه وهو حق فيحبس ثم ان كان الدين غنا ونحوه

من الاربعة المذكورة في المتن واذي المدينون الفقر لا يصدق لان اقدمه على الشراء ونحوه مما ذكره كدليل على عدم فقره يعنى اذا كان فقره ظاهرا كما يساق وان كان الدين غير الاربعة المذكورة واذي الفقر فاقول هو لا يعيب الخ ماسيحي (تنبيه) أطلق المدينون فعمل المكتاتب والعبد المأذون والصبي المحبوس فانهم يحسبون لكن الصبي لا يعيب دين الاستهلاك بل يعيب والده أو وصيه فان لم يكن أمراً القاضي وجبنا بيعه ماله في دينه كذا في البرازية جهر قلت وجب والده أو وصيه دين الاستهلاك انما هو حيث كان للصبي مال واستخ الأب أو الوصي من حقه انما اذا لم يكن له مال فلا يحس كما يعلم من آخر العبارة وهو ظاهر القول له انه فقير لان دين الاستهلاك مما لا يعيبه اذا ادعى الفقر كما يأتي وسيد كرا الشارح آخر الباب نظمان لا يعيب وفيه تفصيل الثلاثة المذكورين (قوله في كل دين هو يدل مال) كفى المبيع وبذل القرض وقوله أو ملتزم بعقد كالمهر والكفالة وهومن صف العات على الخاص فلو اقصر عليه كما وقع في بعض الكتب اغناء عما قبله زاد في الصبر عن القلاني وفي كل عين يتدر على تسليمها وسبق في كلام الشارح ثم اعلم ان هذه العبارة التي عزاهما الشارح الى الدرر والجمع والتي أصلها القديري عدل منها صاحب الكتراني قوله في الفتن والقرض والمهر والمهر والقرض وما التزمه بالكفالة وتبعه الحنف لوجوبه بينه وبينه على ما في النهر الاقل ان قوله يدل مال يدخل فيه بدل المصوب وضمان التلقيات والثاني أن قوله أو ملتزم بعقد يدخل فيه أيضا ما التزمه بعقد الصلح من دم العمد وانطمع انه لا يعيب في هذه المواضع اذا ادعى الفقر اه وصرح الشارح بعد أيضا بأنه لا يعيب فيها فكان عليه عدم ذكر هذه العبارة لكن ما ذكره في التهر غير مسلم اما الاول فلا المراد يدل مال حصل في يد المدينون كما سبق في بعض دلائل على قدرته على الوفاء بخلاف ما استلهمه من القسب واما الثاني فلا يعيب في الصلح وانطمع كما تعرفه فالاحسن ما فعله الشارح معائز بل يفيء في الاربعة التي في المتن غير قدا احترازي فاقهم لكن الشارح رفض هذا افتراء كره بعد كما تعرفه (قوله مثل الفتن) مثل الفتن ماعلى المشتري وما على البائع بعد فسخ البيع بينهما ماله أو خيار وشمل رأس مال السلم بعد الاقالة وماذا اقبض المشتري المبيع أولا جهر (قوله كلاً جزء) لا بائع المنافع جهر فان الفتنه وان كانت شريفاً لم تكن تتقوم في باب الاجارة للضرورة (قوله ولو اذى) يرسم الى الفتن والقرض وكان المناصب كره عقب قوله وجب المدينون قال في الصراط الملقه فاذا ان المسلم يعيب دين اذى والمؤمن وعكسه اه (قوله والمهر والمهر) أي ما شرطه فبطله أو تعرف نهر (قوله وما لزمه بكفالة) استثنى منه في الشرع كماله كقول كماله أو ما عاى فانه لا يعيب مطلقاً ما لزم عليه من حبس الأب معه وفيه كلام قد مناه في الكفالة (قوله ولو بالدرن) هو المطالبة بالفتن عند استحقاق المبيع وهذا ذكره في النهر اخذ من اطلاق الكفالة ثم قال ولم اصرح بها (قوله أو كضل الكفيل) بالنصب خبر لكان القدوة بعد لوقوعه داخل تحت المبالغة اي ولو كان كضل الكفيل قد دخل تحت المبالغة الاصيل وكفيله قال في الصر وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصل مع الكفيل بما التزمه والاصل بعلمه بدلائل مال والكفيل بالامر حبس الاصيل اذا حبس كذا في النهر وفي البرازية يمكن المكول له من حبس الكفيل والاصل وكفيل الكفيل وان كره اه (قوله لانه التزمه بعقد) اي لان الكفيل التزم المال بعقد الكفالة وكذا كفيله وقوله كالمهر اي فان الزوج التزمه بعقد التكاح فكل منهما وان لم يكن مباداة مال بحال لكنه ملتزم بعقد والتعليل المذكور لثبوت حبه بما ذكر وان اذى الفقر فان التزمه ذلك بالبعد دليل القدرة على الاداء لان العاقل لا يلتزم ما لا قدرة له عليه فيحبس وان اذى الفقر لانه كالتناقص لوجود دلالة اليسار وظهر به وجه حبه ايضا بالفتن والقرض لانه اذا ثبت المال يده ثبت ضمانه فاذا ذلك في القرض وغيره والاخر مقي على الفصل بالاصل فان الاصل يشاء فيده (قوله هذا هو العقد) الاشارة الى ما في القرض انما يعيب في الاربعة المذكورة وان اذى الفقر وهذا أحد خمسة اقوال ثانياً ما في المانة ثالثاً القول بالمدينون في الكل اي في الاربعة وفي غيرها ما يأتي رابعاً لانه في الكل خامساً انه يحكم الزى اي الهبة الا التقضاء والدية لانهم يتزوجون بغير الاغنياء وان كانوا فقراء صيانة لئلا يسهمهم كافي اضع الوسائل (قوله خلافاً لفتوى فاضل خان) حيث قال ان حكام الدين بدلائل مال كالقرض وعن المبيع فاقول لفتوى عليه

(في) كمال دين هو يدل مال
أو ملتزم بعقد دور وجميع ومطبق
بذل (الفتن) ولو لفتنة كالاجرة
والقرض ولو اذى (والمهر
المهر وما لزمه بكفالة)
ولو بالدرن أو كضل الكفيل وان
كرهوا برأية لانه التزمه بعقد
كالمهر هذا هو العقد خلافاً
لتنوى فاضل خان لتقديم التوثق
والشروع على التناوى جهر
هل يفتى

ملا

اذا تعارض ما في المتون والقضايا
فالمعتمد ما في المتون

فمعه في الاختيار ليدل الخلع هنا
خطأ فتنبه وزاد الثلاثي
انه يجب أيضا في كل عين بقدر
على تسليمها كالعين المصوبة
(لا) يجب (في غيره) أي غير
ما ذكر وهو توسع صور بدل خلع
ومقصوب

فالتقوى وان لم يكن يدل مال فالقول للمدعي اه عليه فلا يجب في المهر والكفاة جال في البر وهو خلاف
مختار المصنف تعال صاحب الهداية وذكر الطرسوسي في أضع الوسائل أنه أي ما في الهداية المذهب المتقوى به
فقد اختلف الاقواء فيما التزمه بعقد ولم يكن يدل مال والعمل على ما في المتون لانه اذا تعارض ما في المتون
والقضايا فالمعتمد ما في المتون كما في أضع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في القضايا اه قلت وما في
الطائفة نقل في أضع الوسائل عن المبسوط أنه ظاهر الرواية (قوله فمعه في الاختيار ليدل الخلع هنا خطأ)
عنه بل يرفع مبتدأ واللام في ليدل متعلق به وسنأخذ بالبدا وفي بعض النسخ كبذل بالكاف وهو تعريف
وقوله هذا أي فيما يكون القول فيه للمدعي كالسائل الرابع وعبارة الاختيار هكذا وان قال المدعي هو موصوف
وهو يقول أنا موصوفان كان القاضي يعرف بباره أو كان الدين يدل مال كالفن والقرض والتزيم بعقد كالمهر
والكفاة ويدل الخلع ونحوه حبه لان الظاهر بقاء ما حصل في يده والتزامه به على القدر الخ ثم اعلم ان
ما ذكره الشافعي من التفتة أصلها للطرسوسي في أضع الوسائل ونسبه في البر والنهر وغيرهما وأقره على ذلك
وذلك غير وارد ويان ذلك أن الطرسوسي ذكر مسألة اختلاف المدعي والمدعى عليه في النقر وعدمه ونقل
عبارات الكتب منها كتاب اختلاف الفقهاء للجبائي ان كل دين أصله من مال وقع فيه الدين كان
البياعات والقروض ونحوها حبه وما لم يكن أصله كذلك كالمهر والخلع والصلح عن دم العمد ونحوه لم يحبه
حتى ينت ملاته اه ونقل نحوه من من البر المحيط وغيره وذكر عن الشافعي وغيره حكاية قول آخر أيضا
وهو أن كل دين لم يزمه بعقد فالقول فيه للمدعي وكل دين لم يزمه حكاية لباشارة العقد فالقول فيه للمدعي قالوا
وهذا القول لا فرق فيه بين ما ثبت بدلا عن مال أو لا ثم ان الطرسوسي قال ان صاحب الاختيار أخطأ حيث
جعل بدل الخلع كالفن والقرض في أن القول فيه للمدعي وهو مخالف لما قلناه عن اختلاف الفقهاء للجبائي
ومن البر المحيط وغيره وأيضاً فان الخلع ليس بدلا عن مال هذا حاصل كلامه واذا أمنت النظر لم يكن كلام
ساقط فان ما ذكره من اختلاف الفقهاء ومن البر المحيط وغيره هو القول الذي مر عن القاضي خان وما ذكره
من الشافعي وغيره هو الذي مشى عليه التدوير ونقله الشارح عن الدرر والجمع والمتقوى فالقول الأول اعتبر
في كون القول للمدعي كون الدين بدلا عن مال حصل في يده الدين ولم يعتبر كونه بعقد ولا شك ان المهر ويدل
الخلع والصلح عن دم العمد وان كان بعقد لكنه ليس بدلا عن مال فلا يكون القول فيه للمدعي بل للمدعيون فلا يجب
فيه والقول الثاني اعتبر كون الدين ملتزما بعقد سواء كان بدلا عن مال أو غيره ولا شك ان الخلع مقدم بعقد كالمهر
فكون القول فيه للمدعي والذين حصرنا بأن يدل الخلع لا يجب فيه المدعيون هم أهل القول الثاني فانه اعتبر القدر
كالمهر لكون كل منهما ليس بدلا عن مال وقد علمت أن صاحب الاختيار من أهل القول الثاني فانه اعتبر القدر
قد ساء عنه فلذا جعل القول للمدعي في المهر والكفاة والخلع وبزيم منه أيضا أن يكون الصلح عن دم العمد
كذلك لانه بعقد وحشيد فاعتراض الطرسوسي على صاحب الاختيار بما حكاه أهل القول الأول ساقط فان
صاحب الاختيار لم يقل بقولهم حتى يعتزم عليه بذلك بل قال بالقول الثاني كبقية اصحاب المتون غير انه زاد
على المتون التصریح بالخلع لدخوله تحت القدر ونسبه في الدور كيف وصاحب الاختيار ما مكرم من مشايخ
المذهب ومن اصحاب المتون المتبعة وأما الطرسوسي فلقد صدق فيه قول المحقق ابن العمام أنه لم يكن من أهل
الفقه ظاهره وانتم تفتقروا هذا الجواب فانك لا تصدق في غيره هذا الكتاب والجدد ملهم الصواب غير مبددة
وأيت في مختصر أضع الوسائل للزهري رد على الطرسوسي بنحو ما قلناه وقوله الحمد (قوله لا يجب في غيره) أي
ان ادعى الفتر كما في (قوله بدل خلع) الصواب استقامة كما علمت من أنه من القسم الأول (قوله ومقصوب)
بالجر عطفا على خلع وكذا ما بعده أي ويدل مقصوب أي اذا ثبت استهلاكه للمقصوب وزيم به من التية أو المثل
وأدعى النقر لا يجب لانه وان كان يدل مال دخل في يده لكنه ما سئل له لم يبق في يده حتى يدل على قدرته على
الانفاذ بخلاف من المبيع فان المبيع دخل في يده والاصل بقاءه كما مر فلا يجب فيه وبخلاف العين المصوبة
التي ادعى تسليمها فانه يجب أيضا على تسليمها كما تقدم آتباع عذوب الثلاثي فلا منافاة فيه وبين ما هنا
قال في أضع الوسائل وقولهم أي وضمان المقصوب معناه اذا اعترف بالمقصب وقال أنه فقروا صادقا على الهلاك
أو جسي لاجل العلم بالهلاك فانه القول للغاصب في العسرة هكذا ذكره الشافعي وتاج الشريعة وحيد الدين

النسب **اه** (قوله ومتفق) أي يدل ما أنقذه من أمانة ونحوها (قوله ودم عد) أي بدل الصلح من دم عد
 قال في أضع الوسائل معناه أنه لو قتل مورثه عد أصاحه على مال فادى أنه فقير يكون القول قول القاتل في
 ذلك لا يلزم بدلائل مال وعاصر بهذه أحد سوى الجارية في اختلاف الفقهاء وهو صحيح موافق لقواعد
 وداخل تحت قولهم عالمين بمال **اه** قال في البر والصلة جعلهم القول فيه المديون مع أنه التزمه بعد **اه**
 أقول لا إشكال فيه لأن ذلك مبني على القول بعدم اعتبار المقدون والمعتبر هو كون الدين بدلائل مال وقع في
 يد المديون كاعتله مماثلتهما سابقا من عبارة الجارية وهذا القول هو الذي مر من الغاية وأما على القول الذي
 انتهى عليه التدوير وصاحب الاختيار وغيرهما من أصحاب المتن من أن المعتبر ما كان بدلائل مال أو ملتزما
 بعد دون لم يكن بدلائل مال فلا شك في دخول هذه الصورة في العقد فتكون على هذا القول من القسم الأول
 الذي يكون القول فيه للمدعي لأنها كالمهر وانما يشكل الأمر لو مرص أحد من أهل هذا القول بأن يدل دم
 المديون يكون القول فيه للمديون مع أنه لم يصرح بذلك أحد الا للجارية القاتل بالقول الأول فقلنا الله مبني
 على أصله من أنه لا يعتبر العقد أصلا فمادة أهل القول الثاني في هذا القول غير وارد والاشكال سابق كما تقررنا
 قلنا في مسألة الظاهر وهذا الظاهر أن الصواب إسقاط هذه الصورة أيضا ذكرها في القسم الأول (قوله وعنت
 حظ شريك) أي لو أعتق أحد شريك بعد حصته منه بلاذن الآخر واختارنا لا نرضيه فادى المتفق
 الفرق فاقوله لأن تعنته لم يجب بدلائل مال وقع في يده ولا ملتزما بعد حتى يكون دليل قدرة بل هو في
 الحقيقة ضمان اتلاف (قوله وأرض جنايه) هذا أو ما بعده مرفوع عطف على بدل لأجل خلع المهر ولأن
 الأرض هو بدل الجناية والمرد أرض جنايه موجبا للمال دون القصاص (قوله ونفقة قريب وزوجة) أي
 نفقة مدة ماضية مضت بها وأمرنا في طلبها لكن نفقة القريب تسقط بالنسي إلا إذا كانت مستدانة بالأمر
 وسد كالمصنف مسألة النفقة (قوله وموجب مهر) امتسكه في الضرمان أنه التزمه بعد أي تكون من
 القسم الأول لكن جوابه أنه ما لم يعدم مطالبته في الحال لم يدل على قدرته عليه بخلاف الجعل شرطا وعرفا
 (قوله قلت ظاهره ولو بعد طلاق) هذا هو المتن لأنه قبل الطلاق وألزم لاطالب به فكيف يزوج حبه به
 (قوله وفي نفقات البرازية الخ) الأنسب ذكر هذا عند قول المتن الاتي الآن يبرهن غريمه على غناه وعبارة
 البرازية كافي البرهان وإن لم يكن لها شبهة على بساطه وطلب من القاضي أن يسأل عن جبرانه لا يجب عليه
 السؤال وإن سأل كان حسنًا فإن سأل فأخبره فلا بد من بيان ثبت اليأس بخلاف سائر المديون حيث لا يثبت
 اليأس بالأخبار وإن قالوا لا يثبت إلا بالنسبة أو بالنسبة القاضية **اه** (قوله لكن الخ) فإن قوله ما لم يثبت
 غناه المتبادر منه كونه بالشهادة ويمكن أن يقال الثبوت في دين النفقة بالأخبار وفي غيره بالأشهاد فعبارة غير
 معينة ط قلت لكن قول المصنف الاتي الآن يبرهن يقتضي عدم الفرق ثم عبارة التكرار والزيادة الآن
 يثبت لكن قيده الزبني بالنسبة تأمل (قوله فالقول للمديون) أي فلا يجب أن ادعى الفقر (قوله وأقره
 في النهر) وكذا في البروج وجه ظاهر لانكاه ماوجب حبه (قوله لا يجب في دين مؤجل) لأنه لا يطلب
 به قبل حلول الأجل (قوله وإن بعد) أي الفقر بحيث يعمل الأجل قبل قدومه (قوله وقد مناه في الكفاية)
 أي في آخرها وقد مناهناك ترجع الزامه باعطه كثير فراجع (قوله إن ادعى الفقر) قيد قوله لا يجب
 في غيره (قوله إذا ائتمل المصنف) لأن الادعى يولد فقرا لا مالا والمذني يدين أمره أفاضل القول
 لصاحبه مع منعه ما لم يكذبه النفاذ الآن يثبت المذني بالنسبة أنه لا ما لا يختلف ما تقدم لأن النفاذ يكذبه
 زبني (قوله أي على قدرته على الوفاء) أي ليس المراد بالفقير ملك النصاب لأنه يجب قيامه بأداء
 الفتح (قوله ولو باقتراض) في البرازية لو وجد المديون من يقرضه فلم يفعل فهو غلام في ركاهة ائتمنه
 لو كان المديون حرة فتعنى إلى قضاء دينه فامتنع منها لا يعذر **اه** وكل من القرع يفتي بخبره على ما قبل
 فيه قوله فإذا ادعى في المهر المؤجل مثلا أنه معسر ووجد من يقرضه أو كان له حرفة فوفقه فلم يفعل حبه الحاكم
 لأن الجلبس جزاء التلم أو أمانا لا يقبل فيه قوله فظله فيه ثابت قبل وجود من يقرضه نهر (قوله أو بتقاضى
 غريمه) بأن كان له مال على غريم موثر قال في البرازية فإن حسن غريمه الموسر لا يجب وشها ولو كان
 للمعبوس مال في بلد آخر بطله بكفيل **اه** (قوله فيجسه جئت) أي حين إذا قام البرهان على غناه في هذا

ومتفق ودم عد وعنت حظ شريك
 وأرض جنايه ونفقة قريب وزوجة
 وموجب مهر قلت ظاهره ولو بعد
 طلاق وفي نفقات البرازية يثبت
 اليأس بالأخبار بخلاف سائر
 المديون لكن أنفى ابن نجيم بأن
 القول به يمينه ما لم يثبت غناه
 فراجع ولو اختلفا فقال المديون
 ليس يدل مال وقال الله إن الله يفتن
 متاع قائل القول للمديون ما لم يبرهن
 وبالله نبي موسى جهنا وأقره
 في النهر (فرغ) لا يجب في دين
 مؤجل وكذا لا يمنع من السرف قبل
 حلول الأجل وإن بعد حله السفر
 معه فإذا حل منعه منه حتى
 يوفيه بذاته وقد مناه في الكفاية
 (إن ادعى) المديون (الفقر)
 إذا ائتمل المصنف (الآن يبرهن)
 غريمه على غناه أي على قدرته
 على الوفاء ولو باقتراض أو بتقاضى
 غريمه (فيجسه) جئت (بما رأى)

القسم ويجزء دعوى المذمى غنا في القسم الأول كالمز (قوله ولو يوما) أخذه في العزم ظاهر كلامهم
 (قوله هو الصميم) صرح به في الهداية لأن المصنوع من الخشب والطين والقضاء الدين وأحوال الناس
 فيه متفاوتة ومقابلته رواية تقدره بشهرين أو ثلاثة وفي رواية بأنه قد روي بصحاح حول (قوله لم أجبه)
 أي ولو كان الدين ثمنًا أو قرصًا كما هو ظاهر الإطلاق وهو أيضا مقتضى عبارة شرح الاختيار التي قد سماها
 (قوله ولو فقرة ظاهر الخ) فأدأن قوله بعد ذكر التقدير هذا إذا أشكل على أهله أقدم غنى والأشاح
 بعده وفي شرح أدب القضاء قال محمد بعد ذكر التقدير هذا إذا أشكل على أهله أقدم غنى والأشاح
 عنه عاجلا يعني إذا كان ظاهر الفقرة قبل البينة على الإفلاس وأخلى سبيله اه (قوله قال المديون) أي
 بما صله من وغنوه إذا القسم الثاني القول فيه للمدبون أنه معسر فلا يحتاج إلى تخلف الدائن نعم تأتي فيه أيضا
 إذا أثبت يساره لكنه بعد ذلك لا يخلف المذمى بعد البينة تأمل (قوله قلت قد من الخ) تنقيح لقول المصنف
 فيه عبارة جباري وقدم الشارح ذلك عند قول المصنف قبل هذا الفصل ولا يخير إذا لم يكن مجتهد وقد توسع
 الشارح في هذا القسائي قال ح أقول مثل هذا لا يتوعد على كون القاضي مجتهدا كالأجني اه أي
 فإن ما يقتضيه حال ذلك المدبون من قدر مئة حصة التي يظهر فيها أنه لو كان له مال لا ظهر به يستوفى في علم
 ذلك المجتهد وغيره دون توقف على العلم باللغة والكتاب والسنة وتأوستا كالأجني فظاهره رجل ما قالوه
 فيما يقتضيه من رأى القاضي من الأحكام والله سبحانه أعلم (قوله ثم بعد حصة الخ) الظرف متعلق بقول
 المصنف الآتي سأله عنه وقوله لولا أنه متشكلا قد لفق له حصة جباريه وقوله والأي أن لم يكن متشكلا بأن كان
 فقره ظاهر وهذا كله يقتضي عنه ما قبله (قوله احتياطاً لا وجوباً) قال شيخ الإسلام لأن الشهادة بالأعصار
 شهادة بالنفي فكان للقاضي أن لا يسأل ويعمل برأيه ولكن لو سأل مع هذا أحوط زبلي وقال في الفتح
 والافعل معنى المدة التي يظن نفي القاضي أنه لو كان له مال دفعه وجب إطلاقه أن يشتم المذمى بينة يساره
 من غير حاجة إلى سؤال (قوله ويكنى عدل) والاثنتان أحوط وكيفيته أن يقول المجرى أنه حال المعسرين
 في نفسه وكونه وحالة ضيقة وقد اخترنا حالي في السر والعلانية يخرج عن البرزانية وقد جماع هذه الشهادة
 بما بعد الحس ومضى المدة لأنها قبل الحس لا تقبل في الأصم كأي في وهكذا قبل المدة التي رهاها القاضي
 كما سنذكره (قوله بفسية دائ) أي يكنى ذلك في غيبة الدائن فلا يشترط لساعها حضرة لكن إذا كان
 غائبا معها وأطلقه بكفيل كأي في العزم البرزانية وسأف مع زيادة ما لو كان الدين لوقت أو نيم (قوله وأما
 المستور الخ) فكل كلام يأتي قريبا (قوله ولا يشترط حضرة المصنف) يعني عنه قوله بفسية دائ (قوله الا إذا
 تنازع الخ) قال في التبر وفيه في النهاية الاكتفاء بالواحد بما إذا لم تقع خصومة فإن كانت كأن ادعى المجهوس
 الأعصار ورب الدين يساره فلا بد من إقامة البينة على الأعصار اه ومثله في البصر قلت وهذا مشكل فإن
 ما مر من الاكتفاء بعدل لاشك أنه عند المنازعة إذا لو اعترف المذمى بقر المجهوس أو اعترف المجهوس بفساد
 لم يمتحج إلى سؤال ولا إلى اخبار ثم رأيت في أمع الوسائل نقل عبارة النهاية المارة بزيادة وهي فان شهد بأنه
 معسر حتى سبيله ولا تكون هذه شهادة على التي فإن الأعصار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأم
 حادث لا بالنفي اه فأدأن هذه المضمومة بما صار حادث يعني إذا أراد حصة فيما يكون القول فيه للمذمى
 يساره أو في القسم الآخر ورهن على يساره بآثر من آية منذ شهر مثلا وهو ادعى أصارا حادثا فلا بد فيه من
 نصاب الشهادة لأنها شهادة بحقيقة وقوعها على أمر حادث لا على التي بخلاف الشهادة على أنه معسر فإنها
 قامت على نفي اليسار الذي يجب بسببه لاعلى أصارا حادث بعدا والمراد إقامة البينة على أعصاه بعد حصة
 قبل تمام المدة التي يظهر فيها لقاضي صبره لكن سبأ في أن جماع البينة قبل المدة خلاف ظاهر الرواية فتأمل
 (قوله قلت لكنها الخ) استدرنا على التقييد بالعدل في قوله ويكنى عدل فقد نقل في أمع الوسائل
 من الخلاصة أنه يسأل عنه الثقات والواحد يكنى ولا يشترط لفظ الشهادة ثم نقل عبارة شيخ الإسلام المارة
 ثم قال فتقوله أي شيخ الإسلام هذا ليس واجب وهذا ليس بحجة وإن القاضي أن لا يسأل يؤيد قولنا أنه لا يشترط
 المدلة في هذا الواحد لأنها لا يشترط في أمر واجب أو في اثبات حجة شرعية والا فلا حاجة في اشتراطها لأن
 القاضي لا انحرابه بسؤال أحد عنه الخ وأراد بذلك الرتبة على الزبلي حيث قد بالعدل في قوله هو العدل

ولو يوما هو الصميم بل في شهادات
 الملتقط قال أبو حنيفة إذا كان
 المعسر معروفا فالعبرة لم أحسه
 وفي الخاتمة ولو فقرة ظاهر أسأل
 عنه عاجلا وقبل بيته على إفلاسه
 وخلى سبيله شهر وفي البرزانية
 قال المدبون حقه ما يعمر أي
 معسر أجابه القاضي فان حلف
 حصة بطله وإن نكل خلاه وأقره
 المصنف وغيره قلت قد من أن
 الرأي لمن له ملكة الاجتهاد فكتبه
 (ثم) بعد حصة جباريه لولا أنه
 متشكلا عند القاضي والاعمل بما
 ظهر بهر واعقده المصنف
 (سأل عنه) احتياطاً لا وجوباً
 من جبرائه ويكنى عدل بفسية
 دائ وأما المستور فان وافق قوله
 رأى القاضي عمله بالولا أنفع
 الوسائل بجنا ولا يشترط حضرة
 المصنف ولا لفظ الشهادة الا إذا
 تنازع في اليسار والأعصار
 قسائي قلت لكنها بالأعصار
 للنفي وهي ليست بحجة

الواجد يكتفى وإثبات أن المستور الواحد يكتفى دون الفاسق ثم قال والاحسن هندي أن يقال إن كان زائعي
القاضي موافقاً لقول هذا المستور في العبرة بقيل والابان يكتفى للقاضي رأى في عسرة المحبوس أو سمرته
فستمر كون الخبر عدلاً اهـ واستحسنه في التبر وغيره قلت قد رجع إلى ما قاله الزجلي من حيث لا ينهر
وذلك أنه إذا سكن للقاضي رأى في عسرة بأن ظهر له سألة لا يحتاج إلى شاهد أصلاً بل لا حاجة لسؤال
والاحوط السؤال من عدل ليحقق به ما رأى القاضي ولا يكون مجتزئاً به يظهر من كلام شيخ الإسلام الحارثي
وكذا من كلام الفقيه الذي ذكرناه بعده أنه لا يلزمه العمل بقول ذلك العدل إذا خالف رأيه وإذا وافق قول الخبر
رأى القاضي لاشك أنه يعمل به سواء سكن الخبر عدلاً أو فاسقاً والمستور وافق أن كلام الزجلي يحتمل
على ما إذا لم يحسن للقاضي رأى بدليل قوله في شرح أدب القضاء وإذا مضت تلك المدة واحتاج القاضي
إلى معرفة حاله سأل التقات من جيرانه وأصدقائه الخ فقولوا واحتاج دليل أنه لا رأى له فقد ظهر أنه في هذه
الصورة تستلزم العدالة كما اعترف به الطرسوسي وفي الصورة الأولى لا تستلزم عدالة ولا غيره هاهنا لا يمكن
للقاضي العمل برأيه وإخراج المحبوس بلا سؤال وبه ظهر سقوط هذا البص من أمه فافهم وأنتم هذا التصريح
(قوله ولذا يجب السؤال) أي سؤال القاضي عن حال المحبوس وإنما يسأل احتياطاً كما مر (قوله فان لم
يظهر له مال خلاه) أي أطلقه من الحبس جيرانه في الدائن خبر ثم إن الحلاقة ما أخبرنا واحد لا يكون ثبوتاً حتى
لا يجوز أن يقول هذا القاضي ثبت عندي أنه معسر ولا يتقبل ثبوت في قاض آخر بل هذا يخص بهذا القاضي
أنفع الوسائل وأتم في البر والبر (قوله ووثق) ذكر في البر جينا الحاخا بالبر (قوله فعل القاضي
القضاء به) أي إذا رأى المحبوس أن يخرج حتى يرضى بانه ماله كافى البر وغيره (قوله حتى لا يبعد الدائن
ثانياً) أي قبل ظهور غرضه بغيره والظاهر أن المراد أن لا يبعد قاض آخر لأن الأول ظهر له سألة فكيف
يبيده إلى الحبس بل لا يبعد لاهذا الدائن ولا غيره حتى يثبت غرضه كالمحصر مع عبارة البرازية المذكورة
وأيضاً إذا ثبت إحصاءه لحالات شهادة تامة بعد خصومة كما ترضى لقاض آخر حبه ثانياً فمما يظهر لانه
يكون ثبوتاً فيعتق بخلاف ما إذا أطلقه ما أخبرنا واحد تأمل وقدم الشارح في الوقت في صورته بتعب
خصيصاً غيرهم عنها المديون إذا ثبت إحصاءه في وجه أحد القرواء (قوله يريد تطويل حبه) الظاهر
أنه قيد باعتبار العادة والأفنى غيبته تطويل حبه وإن لم يرد ذلك وإلا لم يبد ذلك في عبارة الأشياء الآتية
أفاده ط (قوله وقدومه) بالنصب مطعاً على الضمير المنسوب إليه (قوله أو كفى) أي بالمال أو التمس
(قوله إذا ثبت إحصاءه) المناسب احتياطاً أو العطفه بأو المراد بالثبوت الظهور ولو يرى القاضي
أو أخبره عدل كما مر (قوله أيسع عرضي) انظر ما قلناه من التقييد بالعرض فإن العار كذا في ظاهره وكذا
لو قال إمامي ثلاثاً لا دفعه كافتقاره عن شرح الوجوبية وهذا أتم من أن يدفعه ببيع عرض أو عقار
أو باستقراض أو استئجار أو غير ذلك ولاداعي إلى ما قاله المصنف في المنع من حله على المقتدئ كالإبقاء
(قوله بل لا الأعداء) أي لا اختياراً معهما ويحتمل أن الهمزة تطلب والإبلا بمعنى الإبقاء لا لازالة الأعداء
يعني أنه لا عذر له بعد هذا الثلاثة بل الأعداء وتضيها ط (قوله وسبني) تمامه في الخبر قال المصنف
والشارح هناك والقاضي يجب إحصاء المديون ليسع ما لديه وقضى دراهمه من حبه ودراهمه بغيره بغيره
وكذا لو كان دائره وبيع دائره بدهمه وبالكس استحقاقاً بالاختصاص هنا في التمس من القاضي عرضه
ولا حصر للدين خلافاً لما به أي قوله ما يجمعها الذين يرضى اختياراً وصحبه في تصحيح القدوري ويسع كل
ما لا يحتاجه لصال اهـ وسأله أنه إذا امتنع عن البيع بيع عليه القاضي عرضه وعقاره وغيرهما وفي
البرازية وفزع في حجة الخبر أنه يترك له دست من الثياب وبيع الباقي وبيع الحسنة وبشرى له الكفاية وبيع
كافون الحديد وبشرى له من ثياب وبيع في الصف ما يحتاجه لشتاء وعكس (قوله ولم يجمع قرواءه عنه)
عطف على قوله خلاه وكان ينبغي ذكره عقبه (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وهو الصميم بحر
(قوله فلا لزومه الخ) قال في أنفع الوسائل وبعد ما نفي القاضي سيده فله أحب الدين أن يلزمه في الصميم
وأحسن الأتقيل في الملازمة ما دوى عن مجده أنه قال يلزمه في قبيله وتعدوه ولا يجمع من الخمول على
أهله ولا من الغدا والعشاء والوضوء والخلاء وله أن يلزمه بنفسه وأخوانه وله من أحب اهـ وتماه

فلذا يجب السؤال أنفع الوسائل
فتنه (فان لم يظهر له مال خلاه)
بلا كفى لافي ثلاث مال يبيع
ووقف وإذا سكن الدائن ثانياً
لا يجبه ثانياً للأول ولا لغيره
حتى يثبت غرضه غناه برزاية
وفي القضية برهن المحبوس على
إفلاسه فأراد الدائن إطلاقه قبل
تقبله فعل القاضي القضاء به
حتى لا يبعد الدائن ثانياً (فرع)
أحضر المحبوس الدين وغاب ربه
يريد تطويل حبه لن عله وقدومه
أخذه أو كفى خلاه خاتمة
وفي الأشياء لا يجوز إطلاق
المحبوس إلا برضى خصمه إلا إذا
ثبت إحصاءه أو أحضر الدين
للقاضي في غيبة خصمه (ولو قال)
من يراد حبه (أيسع عرضي
وأقضى ديني أجه القاضي يومين
أو ثلاثة أيام ولا يجبه) لأن
الثلاثة مدة ضربت بل لا الأعداء
(ولو عذر حبه) أي (ليسع
ويشفي الدين) الذي عليه (ولو
يقن قليل) برزاية وسبني تمامه
في الخبر (ولم يجمع قرواءه عنه)
على الظاهر فلا لزومه تباراً

مطلب
في ملازمة المديون

في البصر (قوله لا لئلا) لانه ليس بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع المال في يده فاللازمة لا تصحح بصر عن المحيط ويظهر منه انه ليس له اللازمة في وقت لا يتوهم وقوع المال في يده فيه كالمالك من مريضاً مثلاً تأمل وانه ليس له ملازمة له لئلا يصح هذا الاختصار لان الكلام فيها بعد ظهور عصرته وتصلته من الحبس والهداية في الملازمة انكان قدرته على الوفا بعد تعلقه فلازمة كلباضه (قوله ويستأجر للمرأة امرأة تلازمها منية) عبارة منية المتى ولو كان المتى عليه امرأة قبل يستأجر امرأة تلازمها وقيل له أن يلازمها ويجلس معها ويضيئ على نساها بالهار أماً بالليل تلازمها النساء فان هربت ودخلت خربة لأبأس أن يدخل الرجل إذا كان يأمن على نفسه في ذلك ويكون بعد امتناعها وحفظها بعينه اه وتقل الثاني في البصر ان الواقعة معللاً بأن له ضرورة في هذه الخلوة أي الخلوة بالمرأة الأجنبية (قوله الا لئلا) عبارة الهداية الا اذا علم القاضي أن الملازمة يدخل عليه ضررين بأن لا يمكنه من دخول داره فينتدب بحسبه دفعاً للضرر اه قلت والظاهر أن هذا ضمن لم يظهر للقاضي عسرته بعد حسبه والاكتفى بحسب ثانياً بالظهور وعشاه وهو مفروض فيما قبل الحبس أصلاً (قوله وكفه في الزانية لكتفيل بالنفس) الأولى تكفيل بالياء وعبارة الزانية تخلص الامام محمد وان في ملازمة ذهاب قوته وعياله اكفه أن يشم كضلائفه ثم يضيئ عليه (قوله ولا يقبل برحاه على اطلاقه قبل حسبه الخ) هذا مقابل قوله ثم بعد حسبه أنه قد اختف التصحيح في هذه المسألة في الخاتمة من ابن الفضل أن الجميع المتبول في شرح أدب القضاء أن الجميع عدمه وإن عامة المشايخ واختار في الخاتمة أنه مفقوض إلى رأى القاضي فان رأى أنه لن يقبل وان علم أنه وقع لخال في اتفق الوسائل وكأنه أراد بقوله لن أن يعذر الله ويتلف معه ويقوله ورفع أن يقول لو قدت في الحبس كذا وكذا لا يحصل لك في شيء وأخرى أخرج عن رجل وغفل وضو ذلك ثم قال وكان والدي يقول يبنى للقاضي إذا علم أن يئته عدول مجنون في الصلابة قبل قال وهذا احسن أيضاً وعلى عليه لأن العدل المتعزى لا يشهد ما لم يقطع بغيره بخلاف غيره من يحتاج إلى تركه ولا يعرف القاضي تحيزه ولا ديانته اه ملخصاً وبني ما إذا برهن على اطلاقه بعد حسبه قبل منية المدة وفي الخاتمة لا يقبل في الروايات الظاهرة الا بعد منية المدة اه ومشي الامام الحنفى في أدب القضاء على قوله لا يقبل منية المدة (قوله وصحبه عزى زاده) ليس هو من أهل التصحيح ولكنه نقل عن الزبلي أن عليه عامة المشايخ قلت وعليه الكسكز وغيره وعلم التصحيح بتخصيصه وعليه الزبلي بأنها مينة على التثني فلا تقبل ما لم يتأيد بحد وهو الحبس وبعد تقبل على سبيل الاحتمال لا على الوجوب كما بينا اه (قوله والمقول عليه رأيي) أي رأى القاضي واعلم أن كلام النهر هنا غير محذور فانه قال بعد تعليل الزبلي المذكور أنضوا والمقول عليه رأيي كما مر من شيخ الاسلام وهذا احدى الروايتين وهو اختيار الصلابة وهو الصحيح وقال ابن الفضل الصحيح انها تقبل وقال قاضي خان ينبغي أن يكون مفقوضاً إلى رأى القاضي أن علم بساها لا يقبلها وان علم اعساره قبلها اه وبني ما إذا لم يعلم من حاله شيئاً والظاهر أنه لا يقبلها اه ماقى النهر وفيه أن حاصر عن شيخ الاسلام هو ما قدمناه عنه في سؤاله عن حال الحبوس بعد تمام المدة وأنه لا يجب بل له أن يعمل بما يراه ولا يفتى أن كلامنا هذا قبل الحبس وما قبله عن قاضي خان غير ما قدمناه عنه أنضوا ولا يفتى ما فيه فانه اذا علم اعساره وكان ظاهراً يسأل عنه عاجلاً وقبل يئته وعلى سبيل كافتهم الشارح والصالح ما تقدمناه فاما اذا كان أمره مشكلاً كما في الزانية حيث قال وان كان أمره مشكلاً هل يقبل المينة قبل الحبس غير ديوان (قوله ومينة يساه أم من الخ) هذا ظاهر فيما يكون فيه القول للمدعيون انه فقير لأن المينة لايات خلاف الظاهر وذلك في مينة البسار أم القسم الأول وهو ما يكون القول فيه للمدعي بأن كان الدين مقرراً بمقتضى مال او عتد فلا يظهر لأن الأصل فيه البسار بل الظاهر تقدم مينة الاعسار لا تباهاً خلاف الظاهر ولم أر من فصل بل كلامهم هنا مجمل فليأتمل (قوله لأن البسار عارض) فان الادعي ولد ولا مال له كما مر لكن اذا تحقق دخول المسح فيه يده صار البسار هو الأصل فبني ترجيح مينة الاعسار كما قلنا تأمل (قوله ثم لوين الخ) عبارة الفتح هكذا وكلما تعاضت مينة البسار والاعسار قدمت مينة البسار لأن معناه زيادة على التهم الآن يدي أنه وسر وهو يشول اعسرت من بعد ذلك وأما بعد ذلك مينة فانه تقدم لا عليها علماً بما مر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه قال في البصر والظاهر انه بحث منه وليس يصح بطور أحد دون البسار بعد اعساره الذي ادعاه اه وردة المقدسي

لا لئلا لأن كسب فيه ويستأجر للمرأة امرأة تلازمها منية (فرع) لو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة في جهر الهداية يحضر الطالب الا لئلا وكفه في الزانية لكتفيل بالنفس ولطالب ملازمته بلا أمر قاض لو اقترأ بحسبه (ولا يقبل برحاه على اطلاقه قبل حسبه) لقبها على التثني وصحبه عزى زاده وصحبه غيره قبولها والمقول عليه رأيي كما مر فان علم اعساره قبلها والا لا نهر فليصنف (ومينة يساه أم من) من مينة اعساره بالقول لأن البسار عارض والنيات لايات نعم لوين سبب اعساره وشهدوا به

مطلب
مينة البسار أم من مينة الاعسار عند التعارض

قوله فانه تقدم الخ هكذا بضمه
والاولى فانها تقدم كما في بعض النسخ تأمل اه معصية

قوله وهذا يجوز من غير حق القول
بالجس من الجرائد وفي الاحكام
على الشيء بلاترو والثاني بالخاء
المهمله وهو طلب الامر الاخرى
اي الاوفق اه منه

تقدم لنا بناها امر عارضا فتح
بجنا واعتده في النهر وفي القنية
ان لم يذوقا مقدار ما يكمل قبلت
والا لم يمكن قبولها لانها كانت
للعصوس وهو متكرر والنية متى
قامت للمصكر لا تقبل (وابد)

جس المومس) لانه جزء العظم
قلت وسيجيء في اطرافه يساع ماله
لديه عده ماويه يتي وحيدته
فلا يباد جسبه قنبيه (ولا يجس)

لما منى من نفقة زوجته وولده
اذا اذى الفقر وان قننى بالانها
ليست بدل مال ولا زمتيه بعقد
على مامز حتى لو برهنت على
يساره جسب بطلبها (بل يجس
اذا) برهنت على يساره بطلبها كالو

(اي ان يتفق عليها) او على
اصوله وفروعه يجس احوالهم
يجر قلت وهل يجس لحرمة الوأبي
لم آره وظاهر تقييدهم لا

بقوله وهذا يجوز من غير حق القول
مواقف لما قدمناه عن اتفق الواسئل عن التبايه عند قول الشارح الا اذا تنازعوا في ما قاله في التبرس انه ينبغي
ان يكون معناه انه بين سبب الاعصار وشهدوا به وما في الجرم مدفوع بانهم لم يشهدوا به ويسار حادث بل بما هو سابق
على الاعصار والحادث ونسبة الاعصار تحدث امرا عارضا اه لكن يظهر ان بيان سبب الاعصار غير لازم بل
يكفي قولهم انه عسر بعد ذلك تأمل (عنييه) قال البيهقي وفي موضع وضع رمز ناقلا عن المستعني واعلم ان نسبة
الاعصار انما تقبل اذا قالوا انه اكثر العصال وسبق الحال اما اذا قالوا لانه لا تقبل اه (قوله تقدمت)
الاولى حذف الفاء ط (قوله قبلت) لان المقصود منها دوام الجس عليه بجرع الزبازية (قوله والا الخ)
اي بان يتواقدوا ما يكمل لم يمكن قبولها (قوله لانها كانت للعصوس الخ) اي هل اثبات ملكه لقدر معين
قال في القنية وقولهم اي الشهود انه وسر ليس كذلك فيقبل اه غلت وحاصله ان الشهود لو قالوا انه ملك
الشيء الفلاني مثلا لا تقبل لانه يقول لا املك شيئا وهم يشهدون بان ذلك الشيء ملكه والنية لا تقبل للمصكر بل
تقبل عليه وهذه شبهة لا صريحها وتضمن الشهادة عليه يساره وادامة جسبه واذا اطلق الصريح على ما في
خضعه فلا يقدح في قولهم انه مومس قاتل شهادة عليه صريحها وان كان قولهم انه مومس يضمن الشهادة بانه عكس قدر
الدين اوا كثر فاعلم ان استبهاذ في اثبات شي معين او مقدار قدر الدين لان البسار اعم وايضا فانها
شبهة لا صريح بل الصريح منها قصد ادامة جسبه فاخبرهم (قوله وسجي في اطراف) فتمت عارنه فيه (قوله
وحيدته فلا يباد جسبه) اي على قولهما وكذا على قوله ان كان ماله عقار ولا عرض بل كان من الاعنان
ولو خلاف جنس الدين كما قدمناه (قوله ولا يجس لما مضى الخ) اعل ان نفقة الزوجة لا تصير باعلى الزوج
الا بالقضاء او الرضى فاذا مضت مدة قبل القضاء او الرضى سقطت عنه والمراة بالبدلة شهرا فكثر وكذا نفقة الولد
الصغير الفقير واما نفقة سائر الاقارب فانها تسقط بالمضي ولو بعد القضاء او الرضى الا اذا كانت مستدانة
بأمر قاض فلا تسقط بالمضي هذا حاصل ما قدمناه الشارح في النفقات لكن ما ذكره من كون الصغير كل زوجة فقه
هناك عن الزباني وقدمنا هناك انه مخالف لاطلاق المتون والسرور وما صرح به في الهداية والخبره وشرح
آداب القضاء والناحية من ان نفقة الولد والوالدين والارحام اذ قضى بها وضمت مدة سقطت (قوله وان قضى
بها) فاعاد انه اذا لم يقض بها بالاجس بها بالاولى لانها لم تصدق بها أصلا واما اذا قضى بها وضمت الرضى فلاها
ليست بدل مال ولا مكرمة بعقد على مامز أي في قوله لا يجس في غيره ان اذى الفقر كما تقرر (قوله حتى
لو برهنت الخ) المتأنيب حذفه والاقصا على ما بعده لا يكثر (قوله جس بطلبها) اي بطلبها جسبه
ان كانت النفقة مقضيا بها او متراضا عليها (قوله كالوأي أن يتفق عليها) اي كاجس المومس واستمع من
الانفاق على زوجته وولده الفقير الصغير كافي السراج وفهم ان البصر انه قد احتراز عن البالغ الزمن الفقير
وقال وفيه تأمل لا يفتي حال في المنع وليس كذلك فانه في معنى الصغير كالا يفتي فيجب اوجه اذا امتنع من
الانفاق عليه كما هو القاهر اه وفي الفتق وينتق الاستماع بان تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض النفقة
وان كان مقدار النفقة قليلا كالدراهم اذ ادى القاضي ذلك فاما جبر دفعها او الطلقت جسبه لم يحبس لانه
القنوية تستحق بالنظم وهو بالمتبع به الوجوب ولم ينصق وهذا يقتضي انه اذا لم يفرض لها ولم يتفق الزوج عليها
في يوم ينفي اذ تقدمته في اليوم الثاني أن يأمره بالانفاق فان رجع فلم يتفق اوجهه عقوبة وان كانت النفقة
سقطت بعد الوجوب فهو ظالم لها هو قيس ما أسلفناه في باب القسم من قولهم اذا لم يقسم لها فترقت ارضته بأمره
بالقسم وعدم الجور فان ذهب ولم يقسم فراضته اوجهه عقوبة وان كان ما ذهب لها من الحق لا يقضي ويحصل
به شر كبر اه (قوله وفروعه) اي وشبهه فروعه كالاناث والولد البالغ الزمن وهذا شاء على مامز من أن
العسر غير قيد (قوله وهل يجس لحرمة الوأبي لم آره) أصل التوقف لصاحب الشر نبالية قلت اذا جس
الاب فقير بالاولى مع اناته منافي آخر النفقات التصريح بذلك عن البدائع قال ويجس في نفقة الاقارب
كالزواني ما غابرا فلا خلاف فيه واما الاب فلا في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولا تسقط بحسب
الزمان فلو لم يجس سقط حق الهلاك فسا فكان في جسبه دفع الهلاك واستدراك الحق عن القنوت لان جسبه
يصلح على الاداء اه وقدمنا هناك ان هذا خلاف ما عراه الشارح الى البدائع (قوله وظاهر تقييدهم) اي

بالدخول عبارة النكاح وغيره ويحبس الرجل بنفقة زوجته لا في دين ولده الا اذا امتنع من الانفاق عليه ولا يمتنع
 انها لا تصد عدم الحبس في نفقة غير الولد **(قوله لكن ما عزم)** اى في أول الباب **(قوله يفيد)** اى يفيد
 حبه بالامتناع عن نفقة اقرب المحرم حبس عبد الميوس **(قوله فتأمل عند الفتوى)** اى حيث حصل
 الاضطراب في فهم هذا الحكم من كلامهم فلا تعجل في الفتوى قلت وبانتظاره عن البدائع زال الاضطراب
 واضمحطط الجواب فافهم **(قوله وسيجيء)** اى في آخر الباب وبأى الكلام عليه **(قوله لا يحبس اصل الخ)**
 اى ولو لم يمتنع الا لانه لا قصاص عليه يقتل ولا تفتك فكذا لا يحبس بدنه وقيد بالاصل لان الولد يحبس بدين امله
 وكذا القريب بدين قريبه كفى الغاية بهر وسذكر الشارح آخر الباب فلما جماعه عن لا يحبس وسأق
 عندتم عشرة **(قوله بل يضمن القاضى الخ)** افادته لافرق في عدم الحبس بين المورس والمسر لكن يبيع
 القاضى مال الاب للقضاء دين ابنه اذا امتنع لانه لا طريق له الا للبيع والاضاع افاده في البصر وذكر في جواهر
 الفتاوى لا يحبس الاب الا اذا تزاد على الحاكم اه لكن ما ذكر من أن القاضى يقضى دينه بغيره عن حبه
 ذكره الرضى من المستفاد **(قوله من عين ماله)** اى ان كان من جنس الدين وقوله واوقفه اى ان كان من غير
 جنسه كالوكان الدين دراهم والمال دنانير فتباع الدنانير بالدرهم ويقضى به الدين عند الامام ومما حبه **(قوله)**
والصحيح الخ) مشابه انه يبيع عنده الموقوف دون العقار وما عنده فلا يبيع الموقوف ولا العقار وقد تمنا
 أن المقتضى به قولهما **(قوله ولا يستخلف من الخ)** اى ولو يذره يجرع العناية فدخل فيه ما لو وقعت
 له حادثة فلا يستخلف بالانقباض بغير البصر عن الرجعة القاضى اذا وقعت له حادثة أو ولده فأب غيره وكان
 من اهل الانابة وتخصا صاعده وقضى له اولولده ما عزم قال وقد سئل عن صحة تولية القاضى ابنه فاجاب حيث
 كان مأذونا له بالاستخلاف فأجبت نعم ونحل اخلافة الاستخلاف ما اذا كان مذهب الخليفة موافقا لمذهبه
 او خلفا له قال وظاهر اطلاعه ان ما ذكره لا يستلزم له بالاستخلاف بل يملكه قبل الوصول الى محل قضاءه وقد جرت
 عادتهم بذلك وسئل عنه فاجبت بذلك اه ثم قل عن شرح ادب القضاء انه ذكر في موضع أن القاضى
 انما يصير قاضا اذا بايع الى الموضع ألا ترى أن الأول لا يعزل ما لم يبلغ هو البلد في موضع آخر فيخلى له ان يقدم
 نأيه قبل وصوله ليتعرف عن احوال الناس اه فالأول يفيد انه لا يملكه قبل وصوله الا ان يشال ان القاضى
 القضية مأذون بذلك من السلطان وهو الواقع الآن اه قلنا قلت وما نأيه نأيه صريح في أن له الانابة
 قبل وصوله والتعليل بالتعرف عن احوال الناس لا يتأتى أن للقاضي القضاء قبل وصوله لانه لا يملكه لان التعريف
 يكون بالقضاء فينتد اذا وصل نأيه فظاهر ان العزل الأول لا للقاضي فقام مقام التيب وقد علوا لعدم العزل
 الأول قبل وصول الثاني بصيانة المسلمين عن تعطيل قضايهم ووصول نائب الثاني لا تعطيل قضايهم وحيث كان
 الواقع الآن هو الاذن من السلطان فلا كلام وبه اندفع ما قيل انه لا يقول على ما انتهى به في البصر **(قوله الا اذا)**
قضى اليه) ومثله نائب القاضى قال في البصر في الخلاصة الخليفة اذا أذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف
 رجلا وأذن له في الاستخلاف بغيره الاستخلاف ثم عزم اه **(قوله كقوله ول من شئت واستبدل)** هذا
 تغيير لا لتبديل اى فانه في الدلالة يملك الاستخلاف والعزل تغيير ما لو صرح بما **(قوله واستخلف من شئت)**
 لا يصح عطفه على قوله واستبدل لانه لا يقتضى انه لو قال ول من شئت واستخلف من شئت يملك العزل أيضا
 وليس كذلك لان استخلف بمعنى ول بل صرح في البصر في هذه المدة على أنه لا يملك العزل تعين عطفه على قوله
 ول وعليه فكان المناب أن يقول كقوله ول واستخلف من شئت واستبدل **(قوله فان قاضى القضاء الخ)**
 في موضع التعليل لقوله وفي الدلالة يملكهما **(قوله فهم)** اى في القضاء **(قوله تقلد وعزلا)** تفسير للاطلاق
(قوله فانه يستخلف بلا تفويض) فان كان قبل شروعه لم يحدث أصابه لم يجر أن يستخلف الا من كان شهد
 الخطية وان بعد الشروع فاستخلف من لم يشهد حاجز بهر اى لانه بان وليس يثبت ويختار الخطية شرط الاقتراح
 وقد وجد في حق الاصل فتح واعتز بهما واستخلف شخص لم يشهد الخطية ثم اقصه علانه ثم اقتنع بهم
 الجملة فانه يجوز وأجيب بأنه لما صرح بشروعه فيها وصار خليفة للأول التعقيل بين شهدا واستظهر في العناية
 الجواب بالحقه بالباية لتقدم شروعه فيها **(قوله لا لاذن دالة)** لان المولى عالم بترقيته وانه اذا عرض عاجز
 قامت لا الى خلف ومعلوم أن الانسان غرض الاعراض فتح قال في النهر وهو ظاهر في جواز الاستخلاف

مطل
 في استخلاف القاضى نأيه

لكن ما عزم عن الاشهاد لا يضرب
 الميوس الا في ثلاث يفيد تقلد
 عند الفتوى وسيجيء حبس
 الولي دين الصغير (لا يحبس
 اصل) وان علا (في دين فرعه)
 بل يقضى القاضى دينه من عين
 ماله او وقت والصحيح عندهما يبيع
 حقه بمقتضاه بهر فليست
 (ولا يستخلف قاضى) نأيه الا اذا
 قرض اليه صريحا كقول
 من شئت او لالة بملكك قاضى
 القضاء والدلالة هنا اقوى لاني
 الصريح المذكور يملك الاستخلاف
 لا العزل وفي الدلالة يملكهما كقوله
 ول من شئت واستبدل واستخلف
 من شئت فان قاضى القضاء هو
 الذي تصرف فيه مطلقا تقلدا
 وعزلا (بخلاف المأمور بأية
 الجملة) فانه يستخلف بلا تفويض
 لا لاذن دالة ابن مالك وغيره

قوله غرض الاعراض الأول والفين
 المجهة وهو الهدف الذي يرى اليه
 والثاني بالمهمة جمع عرض بمعنى
 عارض فالانسان مشبه بالهدف
 والاعراض مشبهة بالسيهام اه

لمرض ونحوه وتقييد الزبلي بالحدث لدليل عليه وقد متنا في الجملة مسألة الاستجابة بغير عذر خارج اليه اه
وحاصل ما مر في الجملة أنه قيل لا يصح الاستخلاف بلا إذن السلطان الا اذا سبقه الحدث فيها وقبل ان لضرورة
جازا أي حدث وغيره والا فلا وقيل يجوز مطلقا وعليه متى في شرح المنية والبحر والبر وكذا الشرنبلالي
والصنف والشراح (قوله وما ذكره من لا خسرو) أي في الدرر والفرور من باب الجملة من أنه لا يستخلف
للحالة ابتداء بل بعد ما حدث الا اذا كان مأذونا من السلطان بالاستخلاف اه وهو ما مر عن الزبلي
(قوله وقد مر في الجملة) وما أيضا هناك عن العلامة محب الدين بن برناب في الصفة في تعدد الجملة أن
إذن السلطان بأقامة الخطبة شرط أول مرة للباني فتكون الاذن من نصبة التولية للتدارك الخطا وأقامة الخطبة
تأبوا ولا يشترط الاذن لكل خطيب اه بحر وقد مناهناك نحوه من قسوى ابن الجلي وذو كبرها هناك
أن معناه أن إذن السلطان شرط في أول مرة فإذا إذن لشخص بأقامتها كان له الاذن لا لغيره ولا لآخر الاذن
لا لغيره وهكذا وليس المراد أن إذن السلطان بأقامتها أول مرة يكون اذا لكل من اراد أقامتها في ذلك المسجد
بدون إذن من السلطان ومن مأذونه كما يوجهه ظاهر العبارة وتقدم تمامه فراجع (قوله القترض اليه)
بالزعم للقاضي (قوله بغير تفويض منه) أي من السلطان دد (قوله كوكبل وكل) أي بأذن
الموكل فانه لا يملك من له لا يعزل بوجهه ويعزلان بموت الموكل بخلاف الوصي حيث يملك الا به في غيره
وبذلك التوكيل والعزل في حسنة رضى الموصى بذلك دلالة لهذه بحر (قوله وكذا لا يعزل أيضا بغيره)
أي لا يعزل النائب ب عزل القاضي أي ب عزل السلطان (قوله ولا يوجه) أي موت القاضي المستتب
(قوله ولا يموت السلطان) أي لا يعزل النائب به كما لا يعزل المستتب بخلاف موت الموكل فانه يعزل به
الوكيل والفرق كما في وكالة الزبلي أن السلطان عامل للمسئول فلا يعزل بوجه القاضي الذي ولاه وهو أولاد
القاضي بأذنه والموكل عامل لنفسه فيعزل ويوجه بطلان حقه (قوله بل بغيره) أي ب عزل السلطان
لنائب (قوله واعقده في الدرر) أي في منها حيث قال ولا يعزل أي نائب القاضي بوجهه أي القاضي
عن القضاء وقال في المتن فتأبى لا يعزل بغيره ولا يوجه بل هو نائب السلطان الاصيل اه فالصغير رابع
الى عدم عزل النائب بموت القاضي او بغيره ط (قوله وتعامه في الاشياء) قال فيها قترض من ذلك
اختلاف المشايخ في انزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه لا يعزل بعزل القاضي
يدل على أن الفتوى على أنه لا يعزل بوجهه بالاول ثم نقل عن التتارخانية القاضي رسول عن السلطان في نصب
النواب اه ط (قوله وفي قسوى المصنف الخ) حيث سئل عما ذكره ابن القرس من أن نائب
القاضي في زماننا يعزل بغيره او بوجهه فانه ناسبه من كل وجه اجاب لا يعقد على ما ذكره ابن القرس لخالفه
للمذهب فقد نقل الثقات أن النائب لا يعزل بعزل القاضي الاول ولا بوجهه ويعزل بعزل الخطبة له ما لا يعزلان
الاستخلاف الا باذن الخطبة ثم لا يعزل بعزل القاضي الاول ولا بوجهه ويعزل بعزل الخطبة له ما لا يعزلان
بوجهه وهو المعتقد في المذهب ولم يزل خلافا في المسألة وواقع حسنة اعلم اه لكن الخلاف موجود كما مر عن الاشياء
(قوله صم قضاة ولو اهل) في التتارخانية عن المحيط ولو أن السلطان لم يأذن له في الاستخلاف فاصرح جلا
حكم بين اثنين لا يعز حكمه ثم ان القاضي لو اجاز ذلك الحكم يطران كان بحال يجوز حكمه لو كان قاضا باجاز
امضاء القاضي حكمه وان كان بحال لا يجوز حكمه لو كان قاضا يطران كان من يحتاق فيه الفقهاء كالفرد
في القدر جازا ضاؤه ذلك وان كان عبدا اوصيا لم يعز (قوله بل لو قضى فضولى) أي من غير استخلاف
اصلا (قوله او هو) أي القاضي لو كان مولى في كل اسبوع يومين فتضى في غير اليومين توقف قضاؤه فان
أجازته في فوته جاز جامع القصولين (قوله في القضاء) أي ليس خاصا بقدر البسيع والتكاح (قوله)
فقترض لغرضه صم) ظاهره ولو بدون الاذن الصريح لانه مأذون دالة القطع بأن قضاء نفسه لا يصح تأمل
(قوله ولو قضى الخ) ومثله لو قترض لكفار فاعلم فهو على حسنة عند محمد كما قد مناه عند قوله اهل الشهادة
وقد مناهناك وجه الفرق بينهما وبين الصبي حيث يحتاج الى تعديد التفويض (قوله خرج الحكم)
فانه اذا رجع حكمه الى قاض امضاءه وان وافق مذهبه والا فاعلم لان حكمه لا يرفع خلافا كما يأتي في التكيم
ح (قوله ودخل الميت الخ) وكذا انا في البناء فاذا رجع الى قاضي العدل غداً ذكره الشارح عند

وما ذكره من لا خسرو وقال في البحر
لا اصل له وانما هو فهم فهمه من
بعض العبارات وقدم في الجملة
(نائب القاضي القترض اليه)
الاستجابة كقط لا العزل (نائب من
الاصول) وهو السلطان وحده
(فلا) يملك أن يعزله القاضي بغير
تفويض منه للعزل أيضا كوكبل
وكل (و) كذا (لا يعزل) أيضا
(يعزله) ولا يوجهه ولا يموت السلطان
بل يعزله زبلي وعق و ابن ملك
وبغيرهم في الوكالة واعقده في الدرر
والمثني وفي البرازي وعليه الفتوى
وتعامه في الاشياء وفي قسوى
المصنف وهذا هو المعتقد في المذهب
لا ما ذكره ابن القرس لخالفته
للمذهب (ونائب غيره) أي غير
القترض اليه (ان قترضه) هو
في غيبته و (اجازه) القاضي
(صم) قضاة ولو اهل بل وقضى
فهو في اوهو في غير فوته واجازه
بزلان المقصود حصول رايه بحر
قال وبه علم دخول الفتوى
في القضاء (نوع) في الاشياء
والمنظومة الحمسية لوقترض لعبد
تقترض لغيره صم ولو حكمه نفسه
لم يصح ولو قضى صم بخلاف
صبي بلغ (واذا رجع اليه حكم
قاضي) خرج الحكم ودخل الميت
والعزل

قول المصنف فصار ويجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والجار وأهل البقي وقد تناهيه ثلاثة أقوال وأن المحدثات منه فخذ وافق رأيه أو لا فافهم (قوله والمخالف رأيه) أي رأى القاضي المرفوع إليه الحكم لكن فيه تفصيل يأتي قرأه ما أو ما لو كان القاضي الأول حكم بخلاف رأيه فساقى في قول المصنف حتى في مجتهد فيه الخ (قوله لانه تكرر الخ) قليل لقوله ودخل الخ تصديه الرضى حيث ذكر أن كلام المصنف يورهم اختصاصه بما إذا كان موافقا له وقد تبع الشارع في هذا التعليل صاحب البروقه نظر وكان المتناسب أن يقول بده لانه مطلق عن التقييد أما العموم فتوسع لمما صرح به في كتب الأصول كالصريح وغيره من أن التكرار في الحكم نصا إذا وقعت في سياق النفي ومنه وقوعها في الشرط المثلث إذا كانا معا لانهما تكون على النفي كقوله ان قلت رجلا فعدي حر فان الحلف على نفسه فالحلف لا اكلم رجلا فهي شكرة في ساقى النفي قتم ولهذا لا تم في الشرط المثلث مثل ان لم اكلم رجلا لانه على الاثبات كانه حال لا كمن رجلا غلام وأما الشرط في غير العين مثل ان جاءك رجل فأطعمه فليس نصافي العموم ومثله ما نحن فيه فافهم (قوله اذ حكمه نفسه قبل ذلك) أي قبل الرفع إليه كذلك أي حكمكم فاض آخر في أنه يفذه اذ رفع إليه ويكون هذا واقع الخلاف فيه ولا يصحاح في نفوذ على المخالف إلى فاض آخر لكن ذكر ذلك ابن القيس من الأواباب عنه بأنه لا يصح لانه غير ممكن شرعا اذ القاضي لا يقضى نفسه بالاجماع والحكم به حكم بصفة فعل نفسه فلفظ اه قلت هذا ظاهر بالنسبة إلى رفع الخلاف أما بالنسبة إلى منع الخصم والزامه به فلا فتأمل (قوله نفذه) أي يجب عليه نفذه (قوله لم يجتهد فيه) يجب مجتهدا خبرا لكان المقدرة بعد لو اوجها فصار عاد إلى حكم العادل فيه فغير نفذه ثم اعلم انهم قهوا الحكم ثلاثة أقسام قسم رد على حال وهو ما خالف النص والاجماع كما يأتي وقسم يقضى بكل حال وهو الحكم في محل الاجتهاد بأن يكون الخلاف في المسألة وسبب القضاء وامثله كثيرة منها لو قضى بشهادة اهدودين بالذوق بعد التوبة وكان راء كشافني فاذا رفع إلى فاض آخر لا يراه كنعني بنفسه ولا يسلط وكذا لو قضى لامرأة بشهادة زوجها وأتر اجنبي فرفع إلى لا يجيز هذه الشهادة امضاء لأن الأول قضى بمجتهديه فينفذ لأن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن شهادته لا عمل تصد بجهة الحكم أم لا فتاختلف في المسألة وسبب الحكم لا في نفس الحكم وكذا لو وقع البينة على الغائب بلا وسكيل عنه وقضى بها بنفذه لأن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن البينة لا تكون حجة بلا خصم حاضر فاذا أراحاصه وسيأتي اختلاف الترجيع في الأخيرة وقسم اختلقوه وهو الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه بعد وجود الحكم فقبل بنفذه وقبل توقف على امضاء فاض آخر وهو الصحيح كما في الزنبي وغيره وبه جزم في الخالية وسكو ابن الصنعة في رسالته المألفة في الشهاده على الخط عن جده ترجع الأول فاذا رفع إلى الثاني فامضاء بصير كان القاضي الثاني حكم في فصل مجتهد فيه فليس لثالث نفسه ولو أبطله الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه كالوقضى لولده على اجنبي أولا يراه أركان القاضي محدودا في نفذ لأن نفس القضاء مختلف فيه وسببه الشارع إلى القسم الاخر وقام الكلام على ذلك في رسالة ابن الصنعة المذكورة والبرازية وسيأتي تفصيله (قوله عالمي) حال من قول المصنف فاض آخر وساعجى الخ حال منه وهو تكرر نقصه ما بالوصف وهو آخر ولا يصح كونه خبرا بعد خبر لكان المقدرة بعد قوله لم يجتهد فيه لأن الخبر المستتر فيها عاد إلى الحكم كما علمت فنزله أن يكون الخبر المستتر عالما عاد إلى الحكم أيضا ولا يصح (قوله عالمي باختلاف الفقهاء فيه الخ) أقول ذكر ذلك أيضا في البروقه كأن هذا شرط نفاذ القضاء في ظاهر المذهب ثم ذكر عبارة الخلاصة ثم قال والتحقق المحدثان عليه بصحكون ما حكم به مجتهد فيه شرط وأما عليه بكون المسألة اجتهادية فلا يدل عليه ما في الفتاوى الصغرى اه ثم ذكر مسألة قضاء القاضي مخافا له وأطال الكلام على ما سبذ كرهها المصنف في قوله فاض في مجتهديه بخلاف رأيه الخ وبقي الكلام عليها وهذه غير مسألة اشتراط العلم التي نحن فيها ولم يوفقها صاحب البروقه ما نحن اثبت على بعض المتهنئين تكلم عليها بما قالوه في المسألة الثانية التي اتفق عليها مسألتان متقاربان فافهم وسأله اشتراط العلم وقع في نزاع وقد أقفها العلامة المحقق الشيخ قاسم رسالة حاصلها أن وضع المسألة المذكورة في قضاء القاضي المجتهد فيه حادثة فيها رأي مقرر قبل ضما في تلك الحادثة التي تصديقها التفت عليه لحصل حكمه في الحل المختلف فيه وهو لا يعلم ثم بان أن قضاء هذا على خلاف

مطلب
في عموم الشكر في سياق الشرط

مطلب
ما يتخذ من القضاء وما لا يتخذ

والمخالف رأيه لانه تكرر في سياق الشرط قتم فافهم (آخر) قيد اتفاق اذ حكمه نفسه قبل ذلك كذلك ابن كمال (نفذه) أي أزم الحكم والعمل بمقتضاه لم يجتهد فيه عالم باختلاف الفقهاء فيه فلم يعلم يجز فضاؤه ولا يضيئه الثاني في ظاهر المذهب زيلبي وصي وابن كمال لكن في الخلاصة ويض في خلافه موكاله تيسيرا فليفظ

مطلب
موقع قولهم بشرط كون القاضي عالما باختلاف الفقهاء

رأيه المتزقل هذه الحادثة غلبت ولا يتخذ قضاءه وأما إذا وافق قضاءه رأيه في المسألة ولم يحل قضاءه أن فيها
 خلافاً لم يقل احكم من حله الاسلام بأنه لا يتخذ قضاءه خلافاً لمن زعم ذلك وسيان ذلك بالتصريح الصريح
 منها قول الامام الدين الشهيد في الفتاوى الصغرى اذا قضى في فصل يجتهد فيه وهو لا يعلم ذلك لا يتخذ
 قاضيه ذلك في السير الكبير بل مات ولم يدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأبى دى شاعلى الميت فباعهم
 القاضى على نكاحهم عبيد وقضى بجوازهم ثم ظهر أنهم مدبرون كان قضاءه بذلك باطلاً وان قضى في فصل يجتهد
 فيه وهو جواز بيع المدبر لكن لا يعلم بذلك كان باطلاً اهـ فعلم أن القاضى اذا ضمن فرع وقع فيه القضاء
 على خلاف رأيه السابق وهو أن المدبر لا يباع فلذا كان قضاءه باطلاً وعدم العلم بدليل قاضيه السابق
 أما لو كان عالماً وقضى على خلاف رأيه السابق حمل على تبدل اجتهاده بدليل ما في السير الكبير في باب القضاء
 الذي يرجع الى الله حيث قال مات وله رقيق وعلمه دين صك كثير فباع القاضى رقيقه وقضى دسه ثم قامت
 البينة لبعضهم أن مولاه كان دبره فان يبيع القاضى فيه يكون باطلاً ولو كان القاضى عالماً بدبره واجتهد
 وأبى تدبيره لم يكن وصية وباعه في الدين ثم روى قاض آخر يرى ذلك خطأ فانه يتخذ قضاءه الاول الخ فظهر أن عدم
 التفاضل بين هو لعدم العلم بل لكونه يبيع المزر وقال الحسام أيضاً قال في كتاب الرجوع عن الشهادة اذا قضى
 القاضى بشهادة محددين في خذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا يتخذ قضاءه وهو محمول على محددين شهدا بعد
 التوبة كافي قضاء شرح البامع ومن المعلوم أن قضاءه هذا على خلاف رأيه المتزقل ذلك فلذا لم يتخذ عدم
 التفاضل عدم صحة الشهادة لا لعدم العلم فاذا علمه هذا في قضاء القاضى المجتهد وأن اعتبارا العلم وعدمه انما
 هو دلالة على البقاء على الاجتهاد الاول اوسطه وأنه لو كان على وقت رآه نفذ وان لم يعلم بخلاف ظهر لك
 أن اعتبار هذا في القاضى المتجد جهالة فاحشة وخرقاً لما أجبت عليه الامة في أن المظلل اذا قضى يقول امامه
 مستوفى الشروط فخذ قضاءه سواء علم أن في المسألة خلافاً او لا وصار لاختلافه بقضائه متغاضله
 كما صرح به في خصوص المتخصصات والمطلقات ومنع قضاة بالاجماع هذا خلاصة ما في تلك الرسالة وحاصل أن
 اشتراط كون القاضى المجتهد عالماً بخلاف انما هو لبيان أن الموضوع لاختلافه الذي لم يقصد الحكم به لعدم علمه
 به كصحة بيع المدبر وقبول شهادة المحدود لا يصير محكوماً به في ضمن الحكم الذي قصده وهو بيع عبد المدين
 لقضاءه دسه وقبول شهادة العدل في صورتين السابقتين ونحوهما اذا وجه لصيرورته محكوماً به مع عدم
 علمه به وقصده ومع كونه مخالفاً لرأيه بخلاف ما اذا كان عالماً به وقصد الحكم به فانه وان خالفه رأيه ببيع
 حكمه به وبمكون ذلك وجوباً عن رأيه السابق لتغير اجتهاده فينفذ وازرع الى قاض آخر امضاء وهذا
 كلام في غاية التصحيح وحيث كان هذا هو ظاهر الرواية فلا يعدل عنه وكان صاحب الخلاصة فهم أن المراد
 اشتراط علمه بخلاف فيما قصد الحكم به او لم يقصد فلذا قال ويضيق بخلافه ولا سيما ان كان فهم ايضاً شرطاً
 في المجتهد وغيره اذا لا شك في عصر ذلك ولا سيما على قضاء زماننا فانهم والله سبحانه اعلم (قوله بعد دعوى
 محمية الخ) الخلف متعلق بحكم في قوله حكم قاض او محذوف خبر ايضاً لكان المقدرة بدولى قوله لو لم يجتهد
 فيه قال في البحر الاول كتاب القضاء فان قصد هذا الشرط لم يكن حكماً وانما هو اقتضاء صرح به الامام السرخسي
 وبأنه شرط لنفاذ القضاء في المجتهدات ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع عليه ثم قال هناك في البحر فالحاصل
 أن الحكم المرفوع لابد أن يسكون في حادثة وخسومة محمية كما صرح به العاصمى والبرزاني وقالوا
 حتى لو كان هذا الشرط لا يتخذ القضاء لانه تعالى اهـ فلو وقع الى حتى قضاء مالكى بدعوى لم يفتق
 اليه ويحكم بمقتضى مذهبه ولا بد في امضاء الثاني لحكم الاول من الدعوى ايضاً كما صحت اهـ اي لا بد
 في حكم الثاني اذا راعى انه حكم الاول من أن يكون ايضاً بدعوى محمية كاقوله قبله من البرزاني وهذه
 الدعوى والمنصومة تسمى الحادثة لم تدون عند القاضى فيحكم بها بخلاف ما كان من لوازم تلك الحادثة فانه
 لم يحدث بدون المنصومة فيه فلذا لم يصح حكمه قبلها كما يأتي بيانه في الموجب قريباً ثم اعلم أن اشتراط تقديم
 الدعوى انما هو في القضاء القصدي القوي دون الضمني والظني كما خففه في القوي وكذا ما نص في
 الدعوى حسية ومنه الوقت كما يأتي في قوله والاى وان لم يكن حكم الاول بدعوى محمية لم يكن قضاء
 صحيحاً بل كان افتاء اي ياتى بالحكم الحادثة واذا كان افتاء لم يلزم القاضى الثاني تنفيذه بل يحكم بمقتضى مذهبه

يتخذ دعوى محمية من شخص على
 شخص حاضر والا كان افتاء فيحكم
 بمذهبه لا غير

وافق حكم الأول وانما فيه فافهم (قوله وسعي آخر الكتاب) أى في مسائل شتى فيل القراض
 وما فيه ما قد ساء به البصر (قوله وأنه إذا ارتاب الخ) عطف على التعبير المستتر في سعي. فان هذا الحكم
 مذکور هنا أيضا اه ح لكن هذا ذكر في البصر وقال في التبرؤ لم اجده لغيره وتبعه الجوى ط (قوله
 وقال) أى صاحب البصر وسبقه الى ذلك العلامة ابن الفرس (قوله وبه عرف) أى بما ذكرناه افاد
 أن شرط صحة الحكم كونه بعد دعوى صحيحة الخ (قوله لتلك ما ذكر) فؤادها الحاطة القاضي الثاني على
 بصح المقاضى الأول على وجه التسليم له وأنه غير معترض عنده يسمى اتصالا ويجوز ذكر الثبوت والتنفيذ
 فيه اه ابن الفرس قلت والعلامة ابن نجيم صاحب البصر سأل في الحكم بلا تقدم الدعوى وقال في آخرها
 وأعلم أن هذا فيما اشترط فيه الدعوى وأما الوقت فالصحيح عدم اشتراطها لكونه حق الله تعالى فيقبل البينة
 بلا دعوى وبحكمه كإثبات الجزائية والظهيرية والعمادية وغيرها على هذا الانكار على التاخذ الواقعة في زمانها
 للكتاب الوقت لأن حاصلا العامة البينة على حكم خاص بالوقت فتقولهم إن التاخذ في زمانها ليست أحكاما
 انما هو في غير الوقت الخ اه ملخصا قلت لكن هذا ظاهر في الوقت على القراءات التي أثبت مجز كونه وقتا
 أما كونه موقفا على ثلاث أو فلان وأن الوقت شرط كذا أو كذا فذهبوا حتى بعد فلا يميز فيه من دعواه لاثبات
 حقه وكذا في اثبات شروطه كما يعلم من ذلك كما في كتاب الوقت فامل (قوله وقد تعارفوا الخ) هذان من تعلقات
 اشتراط صحة الدعوى من خصم على خصم حاضر لجهة القضاء ويبلغ أنه إذا وقع تنازع في موجب خاص
 من موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقت الدعوى بشرطها كان حكايا ذلك الموجب قطعون
 غيره فلو أقر وقت عقار عند القاضي وشرط فيه شروطا وسله الى المتولى ثم تنازع عند القاضي الحق
 في صحت زيارته فحكم بها بموجبها لا يكون حكايا للشرط فلقاضي أن يحكم فيها بمقتضى مذهبه ولا يميزه
 حكم الحق السابق ونحوه في الأشياء وذلك كغيره أن القاضي إذا قضى بشئ في حادثة بعد دعوى
 صحيحة لا يكون قضاء فيها هو من لوازمه الى أن قال قد علمت من ذلك كثيرا من المسائل فإذا قضى شافعي
 بصحة بيع مزارع وموجب لا يكون حكمه بأنه لا شفعة للبار لعدم حادثها وكذا إذا قضى حنفى لا يكون
 حكايا بالشفعة للبار وإن كانت الشفعة من موجبها لأن حادثها لم توجد وقت الحكم ولا شعور القاضي
 بها وكذا إذا قضى مالك بصحة التعليق في العين المضافة لا يكون حكايا به لا يصح نكاح الفضولي الجواز بالفعل
 لعدم وقته فافهم فإن أكثر أهل زماننا عنه قائلون اه وكذا قال العلامة قاسم أما كون الحكم مائة
 فاحتراز على ما يحدث بعد كالحكم بموجب اجارة لا يكون حكايا للقسع بوجوه أحد التواريخ لأنه لم توجد
 فيه خصومة اه قلت وقد ظهر من هذا أن المراد بالموجب هنا الذي لا يصح به الحكم هو ما ليس من مقتضات
 العقد فالبيع العقيم مقتضاه خروج المبيع من ملك البائع ودخوله في ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسلم
 في كل من الفلن والآخر ونحو ذلك فان هذه وإن كانت من موجبات لكنها مقتضيات لازمة له فيكون الحكم
 به حكايا بمقتضى شئ لا شفعة فيه فليطأ أو للبار مثلا فان العقد لا يقتضي ذلك أى لا يستلزمه فحكم من بيع
 لا تطلب فيه الشفعة فهذا يسمى موجب البيع ولا يسمى مقتضى وهذا معنى قول بعض المحققين من الشافعية
 أن الموجب عبارة عن الأثر المترتب على ذلك الشيء وهو المقتضى مختلفان خلافا لمن زعم اتحادهما إذا قضى
 لا يفتك بالموجب قد يفتك بالآخر كما تامل المثل للمشتري بعد لزوم البيع والتأني كالرقيع والموجب
 أهم لأنه الأثر اللازم سواء كان يتحقق أولا اه وهذا أحسن بما قاله العلامة ابن الفرس من أن موجب الشيء
 ما لا يوجب ذلك الشيء واقضاه بالموجب والمقتضى في الأصل واحد ولكن يلزم من بعض الصور أن الموجب
 في باب الحكم أهم وهو التحقيق اذ لو باع مديرة ثم تنازع عند القاضي الحنفى فحكم بموجب ذلك البيع مع الحكم
 ومعناه الحكم بطلان ذلك البيع ومن المعلوم أن الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فظهر أن الحكم في هذه الصورة
 لا يكون حكايا للمقتضى والأكثر بالاطلاق كان للشافعي نفسه والحكم بصحة البيع إذا لمقتضى البيع عند الحنفى
 لأنه لا يوجب عند الحنفى أن يقال موجب هذا البيع البطلان اه ملخصا واما حادثة ما مرأ حسن
 لأنه يرد على ما قاله ابن الفرس أنه يقال إن الشيء لا يقتضى بطلان نفسه وكذلك يقال أنه لا يوجب بطلان نفسه
 فعدوا انهما في الأصل بمعنى واحد وإن هذا السبب هو الذي ادى الى الفرق بينهما غير مسلم فالتأخر أن الفرق

مطلب
 مهم في الحكم بالموجب

وسعي آخر الكتاب وأنه إذا
 ارتاب في حكم الأول لم يطلب شهود
 الأصل قال وبه عرف أن تناقض
 زمانا لا تعبر لتلك ما ذكر وقد
 تعارفوا في زمانها القضاء بالموجب

مطلب
الموجب على ثلاثة أقسام

يذهبها واشترط عدم الاشكال في مقتضى لاقى الموجب فالمرجوع المأمور بالحكم بالموجب عندنا لا يصح
ما لم يكن حادثة بأن وقع فيه التنازع عندنا كما مر فاذ وقع التنازع في صحة البيع وزوم من حكم
بموجب ذلك البيع كان حكما بصحته وياقي مقتضاه الشرعية التي لا تتفق عنه كلف المشتري المبيع وزوم
دفعه الفري ونحو ذلك بخلاف موجب المنك عنه كما يستحق الجار اذا اخذ بالشقة لعدم الحادثة كما قلنا
ثم اعلم ان ابن القيس ذكر ان الموجب على ثلاثة أقسام لانه ما ان يكون امر او اداء او امر يستلزم بعضها
بعضا ولا فالاول كالقبض بالاملاك المرسلة والطلاق والعناق لا لا موجب لهذا سوى ثبوت ملك الرقبة
لعين والحزبة ولا غلاغل قد العصة والثاني كما اذا عى رب الدين على الكفيل بدى على الغائب المكشول
عنه وطالبه به فانكر الدين فأنبته وحكم بموجب ذلك فالمرجوع هنا امر ان لزوم الدين لغائب ولزوم اداءه على
الكفيل والثاني يستلزم الاول في الثبوت والتسلك كما اذا حكم شافعي بموجب بيع عقار اقتصر الحكم على
ما وقعت به الدعوى فلا يكون حكما بأنه لا شقة للجار وهكذا في نظائره هذا حاصل ما قرره ابن القيس وبه
في الترويض على دعواه قسار ابا الكثر يرجع الى كونه شرط القسم الثاني كما يظهر بالتأمل لمن راجعه (نتبه) فقدمنا
أقسام البصر عن شأوى الشيخ فاسم انه نقل الاجماع على أن تقدم الدعوى العصة شرط لنفاذ الحكم
وأيد ذلك صاحب العرف رسالة نفسها في ذلك ثم قال قد استفد مما في هذه الكتب العصة انه لا فرق
بين ما اذا كان المقاضى حنفيا او غيره الى أن قال ومما قرره على أن قضاء المخالف اذا رجع البنا فأنما عصبه
فيما وقع حكمه به لاقى غيره ما لو قضى شافعي سنة ذى البد على خارج نازعه ثم تنازع ذو البد وخارج آخر
عند حنفى فانه يجمع الدعوى ولا يجمع قضاء الشافعي من جماعها على أن مذهبنا أن القضاء بالملك
لا يكون قضاء على الكافة بل يقتصر على القضى عليه وهو الخارج الاول وان كان مذهب الحنك لم يذهب
كالقضاء من أن قضاء المال كى بغير دعوى غير صحيح عندنا وان صرح عندنا ارفع البنا لا تنفذ وكذلك هنا
لا تخرج من حكمه على الخارج الاول واما الثاني فلم يجمع حكمه عليه على مقتضى مذهبنا ومما قرره لو جرح
شافعي على نفسه بعد دعوى صحيحة ثم رفعت البنا حادثة من تصرفاته فانه فأنما يحكم بذهب الى يوسف ويحكم في الجرح
على نفسه فانها وانما الشافعي في اصل الجرح او اقصا في البون في كل شئ وانما يوزن عندهما فيما
يؤثر به الهزل فاذا تزوجت الفدية التي جهر عليها شافعي ولم يرفع نكاحها اليه ولم يطل به لرفع الى حنفى
فان حكمه بجمعه لوالزوج ككفو اعل قوله ما الحق به ولا يجمع مذهب الجار لعدم وجود حادثة التزوج
وقت الجرح ولم تكن لزامه للبرق قد دخل ضمنا لقبول الاشكال لجواز أن لا تزوج المحبورة اصلا وقد وقع
فيه بعض من الاطلاع على كلامهم اه قلت ويطعن منه ما يقع الآن من وقوع التنازع في صحة الاجارة القولية
عند قاض شافعي فيحكم بصحتها وعدم انقضاءها بوجوب ولا غيره فان عدم الانقضاء بالموت لم يصح حادثة وقت
الحكم لان الموت لم يوجد وقته فلحنى أن يحكم بالنقض بالموت كما قضى به في الخبرية وقد ذكر ابن القيس
من هذا القيل والموجب انه وسله العين الموهوبة وقضى شافعي بالموجب ثم بعد مذهب الوهاب في شبهة
وترا فاعتمد القاضي الحنفى فيحكم بطلان الرجوع قال وقد حصل التنازع في هذه المسألة بين اهل المذهبين
فقال القاضي الشافعي حكم الحنفى باطل لاقى حكمت قبله بموجب الهبة ومن موجهها عندى أن الاب جائز
الرجوع والحكم في الغلاية يجعلها واقعية وقال القاضي الحنفى الرجوع حادثة مستثناة وجبت بعد الحكم
الاول بمدة طويلة فكيف تدخل تحت حكمه واجيب فيها بأن الموجب هنا مورعى خروج العين من ملك
الواهب ودخولها في ملك الموهوب وملك الواهب اذا كان باعند الشافعي وعدمه عند الحنفى فان
كان التدهى عند القاضي ليس الا في انتقال العين من ملك الواهب الى ملك الموهوب لا يقتصر القضاء بالموجب
على ذلك فاذا كان القاضي الاول شافعي لا يصير كون الاب ملك الرجوع محكوما به واذا كان حنفيا
لا يصير عدم ملكه ذلك محكوما به فلما قضى الثاني أن يحكم بمذهبه أى لان الامر الاول لا يستلزم الامر الثاني
في الثبوت قال تبيين أن القضاء في حقوق العباد يشترط له الدعوى الموصلة له شرعا على وجه يحصل به المطابقة
الاما كان على ميل الاستدراء الشرعى اى كافي مسألة الكسفة المارة وليس للقاضى أن يترفع للقاضى بين
اثنين فيما يرضاهما اليه فيه اه ملخصا فاعتذر التطويل في هذا المقام بما حواه من القواعد العظام

(قوله وهو عبارة عن المعنى) أى كتمروج المبيع من ملك البائع ودخوله في ملك المشتري وجوب التسليم والتسليم ونحو ذلك من مقتضيات البيع ولو ازمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع المتعلق به في ظن القاضى شرعا هو الموجب هاهنا وهو الذى اقتضاه عقد البيع وأما الحكم بموجب بيع المذبر فهو المعنى الذى اضيف الى ذلك البيع في ظن القاضى شرعا وهو كون ذلك البيع باطلا ولكن هذا المعنى ليس هو مقتضى ذلك البيع اذ البيع لا يقتضى بطلان نفسه ١١ ابن القرمزى يظهر منه أن المراد بما في قوله بما اضيفه هو البيع مثلا فان دخول المبيع في ملك المشتري متعلق بذلك البيع ومضاف اليه شرعا في ظن القاضى أى في قصده من حيث أنه يقتضى به أى بقصد القضاء به وكذا أغرضه من مقتضيات البيع اللازمة له واحترزه به جلا بقصد القضاء به لعدم التنازع فيه كثبوت حق الشفعة وأفاذا أن الموجب قد يكون مقتضى كالمثلنا وقد يكون غير مقتضى كبطلان بيع المذبر فانه موجب لا مقتضى على ما ذكره سابقا فافهم ثم لا يخفى أن هذا التعريف مع ما فيه من التعبد خاص بالموجب الذى وقع الحكم به صهيما مع أن الموجب اعترضه فان المعنى المتعلق بذلك البيع المضاف اليه يصدق على ثبوت حق الشفعة فيه وثبوت رده بخلافه وبطلان ذلك مما ليس من مقتضياته اللازمة بل دليل ما مر من أن الموجب قد يكون أمورا يستلزم بعضها بطلان ولا يستلزم فالأظهر والأخسر نعرفه بما قدمناه من أنه لا اثر القرب في ذلك الشيء وان اراد قصده بما يقع به الحكم صهيما عندنا رضى على ذلك قولنا اذا صار حادثة فبعض ما لاحاده فيه كالوحدان شافى بموجب بيع بعد انكساره لا يكون حكما بثبوت خيار المجلس مثلا ما ليس من لوازمه ومنه ما قدمناه من مسألة الهبة وغيرها هذا ما ظهر في هذا الفصل فاشمل (قوله فاذا قال الموثق) هو كتاب القاضى الذى يكتب الوثقة وهى المصداقة فى زماننا (قوله وبه يظهر أن الحكم بالموجب اعم) أى من المقتضى فان بطلان بيع المذبر موجب لا مقتضى لما ذكره بشكل مقتضى موجب ولا عكس والتعريف به عائذ الى قوله ولو قال الموثق أى فان الشارح اقتصر على القليل ببيع المذبر الذى هو من أفراد الموجب لئيبه على أن الموجب لا يلزم كونه مقتضى فلا يرد ما قبل الذى ظهر من عبارة أن شيئا التباين لا الصميم فافهم (قوله يجمع) لم يخله في شرحه قال ط والمراد به كإراضيه بهما شفعوا القضاء بسقوط الذين عند قول المصالحية بسنتين (قوله لم يختلف في تأويله السلف) الجمل مائة كتابا والمراد بالسلف العصابة والتابعون رضى الله تعالى عنهم أجمعين لقول الهبة المعتبر باختلاف في الصدور الأول وهم العصابة والتابعون ١٢ وعليه فلا يتبعوا بخلاف من بعدهم كمالك والشافعى وسبأ في أنه خلاف الأصح (قوله كقولك تسمية) أى عدا فانه يختلف لظاهر قوله تعالى ولانما كلوا مما أبغضكم كراهية عليه بناء على أن الواو في قوله وانه نفس للعطف والضمير راسع الى مصدر الفعل الذى دخل عليه سرف انتهى الى الوصل واحتمال كونها حالة فتكون قدما للشيء رديا أن التا كيدبان واللام فيه لا الخال في التى مبناه على التقدير كأنه قبل لانا كما لو آمنه ان كلان فسقا فلا يصح وانه نفس بل وهو نفس ولو سلم فلان لم انه قد انتهى بل هو اشارة الى المعنى الموجب له كالتين زيد او هو أخوك ولا تشرب الخمر وهو سرام عليك نهر موضعنا وتسميه فى رسالة ابن نجيم المولدة فى هذه المسألة (قوله) أوسنة مشهورة قيد بالمشهورة احتراز عن الغريب بزعمى ولا بد هاهنا من تقييد الكتاب بأن لا يكون قطعى الدلالة وتقسيم السنة بأن تكون مشهورة او متواترة غير قطعية الدلالة والاختلاف التواتر من كتاب أوسنة اذ كان قطعى الدلالة كقولك فى التلويح وماذا وقع الخلاف فى أنه مؤول وغير مؤول فلا بد أن يترجح أحد التولين بثبوت دليل التأويل قطع الاجتهاد فى بعض أفراد هذا القسم انه مما يوجب فيه الاجتهاد اعملا كذا فى الفتح وظاهر كلامهم يعنى أن آية التسمية على اللفظة لا تتأويل بل هى نص فى المدعى وفيه نظر يظهر مما مر نهر أى ما مر من احتمال اوجه الأعراب على أنه اذا كان المراد من النص لفظ الدلالة كما مر فى عدم فساد الحكم بمعارضه نظر ظاهر كما قاله العلامة ابن امير حاج فى شرح التحرير ثم قال والذى يظهر أن القضاء بجل متروك التسمية عدا وشاهد وعين نغذ من غير توقف على اتمامه فاض آخر ربيع أمهات الا لا دلالة لغيره ما لم يحضه فاض آخر اه قلت لكن قد علم أن عدم التنازع فى متروك التسمية مبنى على أنه لم يختلف فيه السلف وانه لا اعتبار بوجود اختلاف بعدهم وحيث قد يفيض احتمال الآية واجهان من الأعراب نعم على ما يأتى من نصيح اعتبار اختلاف من بعدهم يقوى هذا البحث ويؤيده ما فى الخلاصة من أن القضاء

قوله فاذا قال الخ هكذا يحظه
والذى في نسخ الشارح ولو قال الخ
وهو الموافق لقول المثنى في الفقرة
التي بعدها والعصبة في عائذ الى
قوله ولو قال الخ اه معصيه
مطلب
في الحكم بما خالف الكتاب
او السنة او الاجماع

وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما
اضيف اليه في ظن القاضى شرعا
من حيث أنه يقتضى به فاذا حكم
حقن بموجب بيع المذبر كان
مقتضى الحكم سلطان البيع ولو
قال الموثق وحكم مقتضاه لا يصح
لان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه
وبه يظهر أن الحكم بالموجب اعم
نهر (الاما) عرى عن دليل يجمع
اور خالف كتابا لم يختلف في تأويله
السلف كقولك تسمية (أوسنة
مشهورة)

بجمل متروكة التبعة عند اجازته عند ما لا ينفك ويؤلف وكذا ما في الفتح عن المتن من أن العبرة في حصول
 الحمل بمقتدافه اشتباه الدليل لاحقة الخلاف قال في الفتح ولا ينبغي أن كل خلاف يتناول بين الشافعي وأوجه
 محل اشتباه الدليل فلا يجوز نفيه بلا توقف على كونه بين الصدر الأول والذي حققه في البرهان صاحب الهداية
 أشار إلى القولين فإنه ذكر أن عبارة القدروري وهي وإذا رجع إليه حكم ما حكمه الأئمة في حال الكذب
 أو السنة والألجاء وذكر أنها عبارة الجامع الصغير وهي وما اختلف فيه الفقهاء فتقضى بها القاضي شيء فاقض
 آخر يرى غير ذلك أقضاه ثم ذكره أصحاب الفتاوى من المسائل التي لا يتخذ فيها قضاء القاضي مبنياً
 على عبارة القدروري - لا على ما في الجامع ومن قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي - اعتمد قول القدروري - ومن
 قال باعتبار ما اعتمد ما في الجامع وفي الواقعات الحسامة عن الفقه إلى الثالث وبه أي بما في الجامع تأخذ لكن
 في شرح أدب القضاء أن الفتوى على ما في القدروري - اهـ - ملخصاً قد ظهر أنهم ما قولان معصمان والمتون
 على ما في القدروري - والأوجه ما في الجامع ولذا رجحه في الفتح كما يأتي أيضاً (قوله كتحليل بلاوط) أي
 تحليل المطلقة الثلاث بمجرد عقد الحمل بلا دخول عملا بقول سعد بن جبر (قوله كل التبعة) أي كالتصايف بصفة النكاح التبعة كقوله متعني
 فيه خلاف يستدل دليل شرعي - جبر (قوله كل التبعة) أي كالتصايف بصفة النكاح التبعة كقوله متعني
 بنفسك عشرة أيام فلا يتخذ بخلاف القضاء بصفة النكاح الموت بأبام أي بدون أخذ التبعة فإنه يتخذ كما في الفتح
 وقد سانه في النكاح رجع قول زفر بصفة النكاح الموت بالمال الموت بغيره منقذ مؤبداً (قوله وكسب
 أم وداخ) قال شمس الأئمة السرخسي - هذه المسألة تنبئ على أن الإجماع المتأخر رجع الخلاف المتقدم عند محمد
 وعندهما لا يرجع يعني اختلفت الصحابة في جواز بيعها ثم رجع المتأخرون على عدمه فكان القضاء به على خلاف
 الإجماع عند محمد فينبطه القاضي الثاني وعندهما لما لم يرجع خلاف الصحابة وقع في محل اجتنب فلا يتقضى
 الثاني لكن قال القاضي أبو زيد في التوقيف أن محمد أروى عنهم جميعاً أن القضاء ببيعها لا يجوز فخرج وذكر
 في التصريح أن الظاهر من الروايات أنه لا يتخذ عندهم بيعاً لكن ذكر أيضاً عن الجامع أنه يتوقف على قضاء
 آخر أن الإجماع المسوق بخلاف مختلف في كونه إجماعاً فيه شبهة كبراً الواحد فكذلك في مقتضى وهو ذلك
 الحكم الجمع عليه وقد سناه في الكلام على ذلك في باب الاستئذان (قوله ومن ذلك ما لو قضى بشاهدوين)
 مقتضاه أنه لا يتخذ وإذا رجع إلى قاض آخر أبطله مع أنه قال في الفتح فلو قضى بشاهد وبين لا يتخذ ويتوقف
 على إتمام قاض آخر ذكر في أقضية الجامع وفي بعض المراسع يتخذ مطلقاً اهـ وفي ط عن الهندية
 ذكر في كتاب الاستسحان أنه يتخذ على قول الإمام لا على قول الثاني اهـ (قوله لخالفته الخ) الأولى
 ذكره عقب المسألة الثانية ليس يكون له المسألة تسعين (قوله الهندية على من أدى) كذا في البصري وفي الفتح
 على الذي (قوله أو بخصاص الخ) أي أفاضني القاضي بالتصايف بين الذي أن تلاناقته وهنالك لوث
 من عداوة ظاهرة كما هو قول مالك لا يتخذ لخالفته السنة المشهورة الهندية على الذي وبين على من أنكر
 وقامه في الفتح (قوله أو بصفة نكاح التبعة أو الموت) لعل الصواب لا الموت بلا التبعة لما قد سناه
 فرياس عن الفتح من تصاد القضاء بصفة الموت ومقتضى ط مثله عن الهندية ولم أر من ذكره مع تصايفه (قوله
 أو بصفة بيع مقتضى البعض) في الهندية رجل اعتق نصف عبده أو كان العبد بين اثنين اعتقه
 أحدهما وهو مصر وقضى القاضي لا أثر في بيع نصبه فباع ثم اختصما إلى قاض آخر لا يرى ذلك
 ذكر انحصاف أن القاضي يطل البيعة والقضاء وحكي شمس الأئمة الحلواني عن الشافعي أن ما ذكره انحصاف
 ليس فني عن إحصاءه ولا قول انحصاف لئلا يتخذ قضاءً لأنه قضاء في فصل مجتهد به اهـ ط (قوله
 أو بقوط الدين الخ) أي كما قال بعضهم إذا لم يحصاه ثلاث سنين وهو المصير بطل حقه فلا يتخذ القضاء به
 لأنه قول مذهبهم وقاد رجع إلى آخر أبطله وجعل الذي على حقه كما في الخاتمة (قوله أو بصفة طلاق الدور وشاء
 النكاح) أي حصة العلق في طلاق الدور لا حصة نفس الطلاق فإذا قال أن طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً
 فان التلقية تغلو وتعلق ثلاثاً لأن حصة تعلق الثلاث تؤدى إلى الإطالة فلو قضى قاض بصفة التعلق وبطلان
 الطلاق وأيضاً النكاح لا يتخذ (قوله في أبيه) أي في أول كتاب الطلاق وأوصنا الكلام عليه هناك فافهم
 (قوله وقضاء عبد) استشكل بأن العبد يملك شاهد ما مالك وشريح فيبيع قاضياً فإذا اتصل به إحصاء قاض

تحليل بلاوطه لخالفته حديث
 العسيلة المشهور (أو إجماعاً) كل
 التبعة لإجماع الصحابة على فساده
 وكسب أم ولد على الظاهر وقيل
 يتخذ على الأصح (و) من ذلك
 ما لو قضى بشاهدوين الذي
 لخالفته ليعذب المشهور البينة
 على من أدى وبين على من أنكر
 (أو بخصاص تسعين الولى واحداً)
 من أهل المسألة أو بصفة نكاح
 التبعة أو الموت أو بصفة بيع
 مقتضى البعض أو بقوط الدين
 بمعنى سنين أو بصفة طلاق
 (الدور وشاء النكاح) كما روى في أبيه
 (وقضاء عبد)

آخر ينبغي أن يتخذ كافي الحدود في القذف ط عن الهندية (قوله مطلقا) أى سواء قضى على حر أو عبد
 بالغ أو صبي مسلم أو كافر اه ح (قوله ابدأ) محل ذكره بعد قوله لا يتخذ كافي عبارة القرر (قوله وعدة منها
 في الأشياء يشاؤا أربعين) تقدم الكلام عليها آخر كتاب الوصف فراجع (قوله وذكر في الدور لما تنفذ سبع صور)
 حيث قال فان أمضى قضاء من حد في قذف وتاب أو قضاة الاعبى أو قضاة امرأته بحد أو قضاة خاض
 لامرأته أو قضاة بشهادة الحدود والتاب وبشهادة الاعبى وتماض لامرأة بشهادة زوجها فاض بحد أو قضاة
 بشهادتها تنفذ حتى لو أبطله ثمان نفذه ثالث لأن الاجتهاد الأول كالثاني والأول تأيد باصل القضاء فلا ينقض
 بأجتهاد لا تأيده لانه دون اه قلت وفي هذه العبارة من النقص ما لا يحتج لأن القضاء في هذه النسب لا يتخذ
 ما لم يمتعه فاض آخر لان المجتهدين نفس القضاء لا المقتضى به فهو القسم الثالث من الاقدام الثلاثة التي ذكرناها
 عند قول الشارح لو مجتهد فانه يقول الدور في قذف أى امضاء القاضي الثاني قضاء القاضي الأول الحدود في قذف
 الخ وقوله حتى لو أبطله ثمان الخ صوابه حتى لو أبطله ثالث لم يطل فتنه ذلك فاني لم أرس من عليه لكن ما ذكرنا
 من انه لا يتخذ نفس الأول موافق لما في الزبلي وهو ظاهر في الاربعة الاول دون الثلاثة الاخره لا هو نافذ
 فيها فيصح أن يقال فيها حتى لو أبطله ثمان نفذه ثالث أي نفذ الثالث قضاء الاول لا وقع فانه ان لم يصح ابطال
 الثاني وهذا هو الموافق لما قد مناه في بيان الاقسام الثلاثة ويوضحه ما في الحاشية والبرازية وغيرها
 اذا كان نفس القضاء مختلفا فسه ورضع الى قاض آخر لاراه ابطاله واذ ارفع الى من يراه ونفذه ثم رجع الى
 ثالث لا يرى ذلك ليس له ابطاله فلو كان القاضي هو الحدود في قذف فرفع حكمه الى قاض آخر لا يرى جوازه
 ابطاله الثاني وكذا الوتقى لامرأته بشهادة رجلين لا يجوز رفعه الى آخر لاراه ابطاله لانه لا يصلح شاهد
 لامرأته لا يصلح قاضيا لها فان رفع القضاء الاول الى من يرى جوازه فامضاء ثم رفع امضاء الثاني الى ثالث
 لا يرى جوازه أمضى الثالث امضاء الثاني ولا يبطله وكذا قضاء الاعبى وكذا قضاء المرأة في حد أو قضاة وفيها
 أيضا الوتقى بشهادة محدود في قذف وهو يراه فرفع الى من لا يراه لا يبطله وكذا الوتقى بشهادة رجل وامرأتين
 في الحدود والقصاص اه والحاصل أن الخلاف اذا كان بعد القضاء بان كان المجتهد بنفس القضاء الاول
 لا يتخذ ما لم يتخذ قاض ثان فيكون القضاء الثاني هو النافذ فاذا رجع الى ثالث وجب عليه تنفيذ ما يصح ابطاله
 اياه بخلاف ما اذا كان المجتهد بنفس القضاء به قبل القضاء فان القضاء نافذ بدون تنفيذ واذ ارفع الى آخر
 نفذه وان لم يكن مذهبه وهذا ما مر في قوله واذ ارفع اليه حكم قاض آخر نفذه وبخلاف ما خالف الدليل فانه
 لا يتخذ وان نفذه الف قاض كما قاله الزبلي وهذا ما مر في قوله الاما خالف كتابا وسنة مشهورة واجماعا وبه
 تحت الاقسام الثلاثة فافهم واغتنم ثم ردها المقام (قوله وسبي) متنا أى في باب كتاب القاضي الى القاضي
 ح (قوله خلافا لما ذكره المصنف شرحا) حيث عد هذه الصورة من جملة ما لا يتخذ لما قلناه الدليل لكن نقل
 ط عن الهندية بكتابة قولين (قوله والفرق الخ) هذه متفرقة عرفة والافتقار تعالى وما اختلف فيه
 الا الذين اؤوه وما اختلف الذين اؤوا الص كتاب الام بعد ما جاءتهم البينة ولا دليل لهم والمراد أن خلاف
 لا دليل له بالنظر لخصائص والاقتناع لا عند دليل ثم مسائل اختلاف التي لا يتخذها هي ما تقدمت في قوله
 الاما خالف كتاب الخ ط (قوله الاصح ثم) وقيل باعتبار اختلاف في الصدر الاول قال في الفتح وعندى أن
 هذا لا يقول عليه فان صح أن ما كذا وأما خيفة والشافعي ومجهدون ثلاث في كون اهل الاجتهاد والاختلاف
 ولا شك انهم اهل اجتهاد وروعة وبرؤية ما في الذخيرة شائع الاب الصغيرة على صدقها وروا خبر المصنف عند
 مالك وبرى الزوج عنه قالوا قضى به فاض نفذ وشيخ الاسلام عطاء بن حريز عن ابى الصغيرة تزوجها من صغير
 وقبل ابوه وكبر الصغيران وشيئا غيبية منقطعة وقد كان التزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي أن يثبت الى
 شافعي المذهب ليسهل هذا الكتاب بسبب ان كان بشهادة الفسقة قال نعم اه ط قلت والمسألة الثانية لم رها في
 الغفران ذكر كرامة غير هاذو كبر عارته في الضرر (قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء) أى لا يغني به قضاء بان
 تتنازع الخصمان في يوم موت آخر أنه كان في يوم كذا بخلاف ما اذا كان المقصود غيره كقتله ما احدهما ولذا
 قال في البرازية فان ادعى المراث وكل منهما يقول هذا لي ورثته من ابى أن في ثالث ولم يؤخر أو تأخر أو تأخر
 واحدا فأما فان احدهما سبق فهو له عند الاما من وليس فيه القول بدخول يوم الموت تحت القضاء لأن

وصي مطلقا (قضاء) كالزبلي

معلم ابدأ ونحو ذلك كالفرق بين

الزوجين بشهادة المرخصة (لا يتخذ)

في الكل وعدة منها في الاشياء

ينفا واربعين وذكر في الدور لما يتخذ

سبع صور منها الوقت المرأة بحد

وقود وسبي متنا خلافا لما ذكره

المصنف شرحا والاصل أن القضاء

يصح في موضع الاختلاف

لاختلاف والفرق أن الاول دليل

لا الثاني وهل اختلاف الشافعي

معتبر الاصح فمصدر التبعة

(يوم الموت لا يدخل تحت القضاء)

بخلاف يوم القتل

مطلد

يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

اتّزع وقع في تقديم المثلث هذا **ا** وفيها ادعى على آخر ضربة بأنها كانت لفلان وورثتها منه اخته فلا تمات
وأنا ورثها وورث من تسع ولورث من المطلوب أن ثلاثة ماتت قبل فلان يعني مورثها مع الدفع وفيه نظر لما اتّزع ورث
زمان الموت لا يدلّ تحت القضاء قبل النزاع لم يقع في الموت المجرّد ضار كالورثة تنازعوا في تقديم موت المورث
من المورث لا يتحرّقه وبعده كان الابن مع الابن اذا تنازعوا في تقديم موت ابيه قبل الجد أو بعده **ا** (قوله
فلورث من على موت ابيه) أي بأن ادعى شأليه وورثه أن اياه مات وتركه ميراثا ومات يوم كذا يرى عن
شرح ابي القضا (قوله قضي بالسكاح) أي فيجعل لها الميراث مع الابن لان يوم الموت لا يدلّ دخل
تحت القضاء لانه لا يتعلق به حكم لان الميراث لا يستحق بالموت بل بسبب سابق على الموت والسكاح سبب سابق
واذا لم يدلّ يوم الموت تحت القضاء جعل وجود ذلك التار يخ وعلمه سواء ولو عدم تقبل البينان جميعا
ويقتضي يمتنع كل واحد منهما لان العمل بهما ممكن فكذا هنا **ا** يرى عن شرح ابد القضاء وفيه عن النسيئة
ويقتضي لها القاضى بالمهر والميراث سواء قضى القاضى بينة الابن اولا لان القضاء بينة الابن موت الاب
لا يوقم موته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت بل في اى وقت يموت يكون له الورثة ضار كان الابن
اقام البينة على موت الاب ولم يذكّر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة **ا** (ينبغي) ذكر الخبر الرمي
في حاشية البحر من باب دعوى الرجلين اذا كان الموت مستقيضا علم به كل كبير وصغير وعالم وساحل لا يقضى
للمص ولا يصحكون بطريقين أن القاضي قبل البينة على ذلك الموت بل بطريق التيقن بكذب الذي واربع الى
الخاتمة من كتاب الشهادة في الفصل الثامن عشر يظهر لك صحة ما قلته **ا** وبأى ما يؤيده (قوله لا تقبل) قال
في الاجناس ورفق محمد جميعا بأن القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق لازم وبأنه ان القتل لم يصل
عن قصاص او دية وفي قبول بينة المرأة على السكاح في زمان متأخر اسقاط اصل القتل لا تنافي أن يكون مقتولا
في زمان شريف حيا فيترجّح فكان ثبوت القتل ينعض حقا لا مالا فاضحت بينة المرأة اسقاط هذا الحق لم يستدعها
ولا كذلك بينة الابن على الموت لان المرأة بينها لا تمنع اسقاط حق الابن لان الابن يرث مع المرأة كما رث
اذا انفرد فلم تعارض البينتان في الارث بين اسقاطه وابائه فذلك لا يمنع قبول بينها **ا** وفي البرازية
وكذا الورثان اوارثا قتل مورثه فبرهن المدعى عليه انه قتل فلان قبل هذا اليوم زمان يكون دفعه لدخوله
تحت القضاء **ا** يرى (قوله وكذا جبيع العقود) كالبيع والهبة والسكاح فانها لا تقتل تدخل تحت
القضاء فلورث من انه كذا بعد ايام كذا وورث آخره باعه بعد ذلك لا تقبل ولورث من باعه قبله يكون دفعا
وفي الوالو الجسمة ولو اقامت امرأة البينة انه تزوجها يوم التصريح بقضي بشهودها ماتت اخرى بينة انه
تزوجها يوم التصريح بضرسان لا تقبل بينها لان السكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التارخ (قوله
الافق مسالة الزوجة الخ) أي فان يوم القتل لا يدلّ فيها تحت القضاء فاعتبر ذلك التارخ (قوله
على رجل انه قتل اياه بعد السيف منذ عشرين سنة وانه وارثه لا وارث له سواء اقام البينة على ذلك لم تلام
امراة ومهاولا اقامت البينة أن والدها تزوجها منذ خمسة عشر سنة وأن هذا ولد له منها ووارثه مع انه
هذا قال ابو حنيفة أسخس في هذا أن ابي بزة المرأة وأثبت نسب الوالو لا باطل بينة الابن على القتل وكان
هذا الاستصناع للاختصاص في امر النسب بدليل انها اقامت البينة على السكاح ولم تأت بالولد فالبينة بينة
الابن وله الميراث دون المرأة وهذا قول ابي يوسف ومحمد **ا** لكن قوله لا باطل بينة الابن على القتل تأتي دعوى
الاستثناء وعن هذا قال الخبر الرمي في حاشية البحر في قول باب دعوى الرجلين الظاهر أن حرف النفي زائد
ولم يذكّر في التنازلية حيث قال وابطل بينة الابن على القتل والقياس أن يقضى بينة القتل **ا**
قلت ويستثنى أيضا مسالة اخرى ذكّرها في دعوى البصر عن خزانة الاكل برهن أنه قتل ابيه منذ عشرين
المشهود عليه أن اياه مولى بالناس الجعة الماضية قال ابو حنيفة لا يحدث اولي اذا كان شأ مشهورا
ا قال الرمي وهذا يقيد بما مضى أيضا وهو قد لازم لا بد منه حتى لو اشتهر موت رجل عند الناس منذ
عشرين سنة فادعى رجل انه اشترى منه دار منذ سنة لا يقبل ثم رأيت ما يشهد به مصر بها في التنازلية
في الفصل الثامن في التناز لاداعي المشهود عليه أن المشهود دون في قذف من غاضى بلد كذا فاقام
الشهود أن القاذي مات في سنة صكذا لا يقضى به اذا كان موت القاضى قبل تاريخ شهود المدعى عليه

فلورث من على موت ابيه في يوم
كذا ثم رثت امرأة أن الميت
تكميها بعد ذلك قضي بالسكاح ولو
برهن على قتله فيه فبرهن أن
القتل تكميها بعد لا تقبل وكذا
جميع العقود والمديات الا في
مسالة الزوجة التي معها ولد فانه
تقبل بينها تارخ مناض القاضى
القاضى به من يوم القتل اشباه

قوله منذ خمسة عشر سنة هكذا
قبطه والا صوب بخس عشرة سنة
كما هو مقتضى القاعدة **ا** مضمحه

مستحباً اه مختصراً فراجعه ان شئت اه (قوله من الاول) وهو ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء (قوله ادعيه مراً الخ) فقدمه عن البرازية (قوله برهن الوكيل) أي يرضى المال جامع القصرين (قوله صم الدعوى) أي اذا برهن المطلوب على الموت لانه يزول به الوكيل فالحكم بالموت هنا لانها بل لاجل العزل (قوله من اييه) أي الى ذي اليد (قوله لم تسع) هو الصواب لان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اه فثبت من باب دفع الدعوى قلت وجهه انه قضاء يوم الموت قصد الان ما ضمنه وهو عدم الشراء لاتسع البينة عليه لانه في تخصص ضمان الموت فلا يصح (قوله وقبل تسع) وعليه نفى من المستثنى كما في البصر (قوله وسر الخ) حرط بالقرن والمراد بيان وجه الفرق ولما كان خضاعه عنه السر (قوله من حيث انه موت) اما اذا كان المقصود من ذكره غيره مما تقام عليه البينة فيكون هو محمل النزاع فدخل تحت القضاء كسأله دعوى المراث فان المقصود من تاريخ الموت تقدم المالك وكسأله دعوى الوكالة فان المقصود منه انزال الوكيل (قوله فانه من حيث هو محل النزاع) فقدمنا وجهه في عبارة الاجناس (قوله ونفذ القضاء بشهادة الزور) فثبت لانه لو ظهر الشهود عبيدا او كفارا او مجذومين في قذف لم يثبت اجماع لانها ليست بحجة أصلاً بخلاف الفساق على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم بحجة يمر ثم قال وفي الفتنة ادعى عليه جارية انه اشتراها بكافاً انكر خلف فنكح فتضى عليه بالنكول قبل الجارية فمدعى ديانته وقضاء كافي بشهادة الزور اه فقل هذا القضاء بالنكول كلقضاء بشهادة الزور اه (قوله ظاهر او باطنا) المراد بالنفاذ ظاهر ان يسمع القاضي المراءى الى الرجل ويقول سلى تسلك اليه فانه زوجك ويضئ بالنفقة والضم والنفاذ باطنا ان يعل له وطؤها ويصل لها التمسك فيما بينها وبين الله تعالى ط (قوله حيث كان المحلل قابلاً الخ) شرطان للنفاذ وباقي في كلام الشارح فحذفها (قوله في العقود) أطلقها فتشيل عقود التبرعات قالوا وفي الهبة والصدقة روايتان وكذا في البيع باقل من يمتد في رواية لا يتخذ باطنا لان القاضي لا يعل انشاء التبرعات في ملك الغير والبيع باقل تبرع من وجهه يمر (قوله كسب ونكاح) فلو تفرق يبيع امته بشهادة زور حل للسكر وطؤها وكذا لو ادعى على امرأة نكاحاً وهي جاحدة أو العكس وقضى بالنكاح كذلك حل للمدعى الوطء ولها التمسك عنده يمر (قوله والفسوخ) ارادها ما يرفع حكم العقد فينبيل الطلاق ومن فروعهما ادعت أمه طلقاً لا طوا هو نكروا فامت منه زور فتضى بالترقة فترجعت بانكر بعد العدة حل له وطؤها عند الله تعالى وانهم لم يمتدحوا الحال وحل لاحد الشاهدين ان يتزوجها ويطأها ولا يصلح للاول وطؤها ولا يصلح لها تمسكه يمر (قوله قول على الخ) قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل للنفقة من على بكرم الله وجهه ان رجلاً ادعى عنده مئة على امرأته تزوجها فانكرت فتضى له بالمرأة فقالت انه لم يتزوجني فاما ان قضيت على نكاحي فقال لا أجد نكاحك الشاهد ان تزوجك قال وجه هذا نأخذ فلو لم يثبت النكاح بينهما باطناً بالقضاء لما منع من تعديده العقد عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك قصصهم من الزنى وصيانة ماله اه من رسالة العلامة قاسم المؤلفة في هذه المسألة وقوله وبهذا أخذ دليل لما حكاه الخطابي من أن قول محمد كقول أبي حنيفة (قوله ظاهر اقط) أي يتخذ ظاهره باطناً لان شهادة الزور حجة ظاهره الا باطناً فنفذ القضاء كذلك لان القضاء يتخذ جرداً لجهة دور (قوله وعليه الفتوى) فخذ أيضاً في التمسك من الحقائق وفي الجرم من إبي البت لكن قال وفي الفتوى من النكاح وقول أبي حنيفة هو الوجه اه قلت وقد حقق العلامة قاسم في رسالته قول الامام بما لا يمن عليه ثم اورد عليه اشكالاً وأجاب عن وجهه المتون (قوله بخلاف الاملاط المرسل) وهي التي لم يذكر لها سبب معين فانهم اجمعوا انه يتخذ ظاهره الا باطناً لان المالك لا بد له من سبب وليس بعض الأسباب بأولى من البعض لتزاجها فلا يمكن اثبات السبب سابقاً على القضاء بطريق الاقتضاء وفي النكاح والشراء يتقدم النكاح والشراء تصح القضاء درد قال في البصر ولو حذف الاملاط لكان أولى لينجس ما اذا شهدوا بزور دين لم يمينوا سبه فانه لا يتخذ في حكم المرسل الاثر كما يأتي وظاهر اقتضاه عليها انه لا يتخذ باطناً في القرب اجماعاً كما في المحيط من بعض المناجيع ونص انصاف على انه يتخذ عند أبي حنيفة فيه روايتان عنه والشهادة بعتي الامة كالشهادة بطلاق المرأة وبني أن تكون بالوقت كاعتق ولم أر خلاف في الشهادة بان الوقت مسك أو بتزوير شرائط الوقت أو ان الواقع اخرج فلا ولا دخل فلا

مطلب
في القضاء بشهادة الزور

واستق محشوها من الاول مسائل منها ادعيه مراً فلا تسبقهما تاريخاً برهن الوكيل على وكالته وسكس بها فاذعه المطلوب موت الطالب صم الدعوى برهن انه شره من اييه منذ سنة وبرهن ذواليد على موته منذ سنين لم تسع وقبل تسع وسر ان القضاء بالينة عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محلاً للنزاع ليرتفع بابانه بخلاف القتل فانه من حيث هو محل النزاع كالأبني (وبتخذ القضاء بشهادة الزور ظاهره او باطناً) حيث كان المحلل قابلاً والقاضي غير عالم بزورهم (في العقود) كبيع ونكاح (والفسوخ) كالكافة وطلاق لقول على رضي الله تعالى عنه لتلك المرأة شاهد الزنى جالساً وقالوا وزفر والثلاثة ظاهر انقط وعليه الفتوى شرعية بليلة من البرهان (بخلاف الاملاط المرسل) أي المطلقة من ذكر سبب المالك

وراية واحدة وان كان عامدا فقه روايتان وعندهما لا يتخذ في الوجهين اى وجهي التسان والعمد والقوى
على قولهما و ذكر في القاضى الصفري ان القوتى على قوله فقد اختلف في القوتى والوجه في هذا الزمان ان
يقضى بقوله سالن التارلة لمذهبه عند الاضطره الهوى باطل لا قصد جيل وأما الناسخ فلان المقلد ماقلده
الا يصح بمذهبه لا يذهب غيره هذا كله في القاضى المجهود فاما المقلد فاما لا يصح بمذهبه اى خففة
فلا يملك الخافقة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه قال في الشريانية عن البرهان وهذا صريح الحق
الذى بعض عليه بالنواجز اه وقال في التبرواذى في البرهان المقلد اذ قضى بمذهبه غيره او برواية ضعفة
او بقول ضعيف نقضه وأقوى ما تمسك به ما في البرازية اذ لم يكن القاضى بمجهود او قفى بالقوتى على خلاف
مذهبه فخذ وليس عليه نقضه وله نقضه كذا عن محمد وقال الشافى ليس له نقضه اه وما في القاضى بمجهود ان يهوى
عليه في المذهب وما في البرازية محمول على رواية عنهما اذ قضى الامر ان هذا منزل منزلة الناس لمذهبه وان يقول
عنهما في المجهود انه لا يثبت المقلد اولى اه حافى التبرواذى قريبا ما يؤيد (قوله من ليس بمجهود) وكذا
المجهود كما في كلام النخ (قوله لا يثبت اختفا) هذا مبني على احدى الروايتين عن الامام في القاضى ما
على رواية النفاذ فلا تصح حكاية الاتفاق (قوله لكونه معزولا عنه) اى عن غير ما قبله قال الشريانى
في شرح الوهابية محل الخلاف فيما اذا لم يبق عليه السامان القضاء بمصم مذهب ولا فلا خلاف في عدم صحة
حكمه بخلافه لكونه معزولا عنه اه ح قلت وتبينه السلطان بذلك غير قبيح لما قاله العلامة فاسم
في تفسيره من ان الحكم والقوى مجاهور مجروح خلاف الاجماع اه وقال العلامة فاسم في فتاواه وليس
لشافى المقلد ان يحكم بالضعف لانه ليس من اهل الترجيح فلا يعدل عن الصميم الا تصد غير جيل ولو حكم
لا يثبت لان قضاءه بقضاء غيره الحق لان الحق هو الصميم وما وقع من ان القول بالضعف يتقوى بالقضاء المراد به
قضاء المجهود كما بين في موضعه اه وقال ابن الفرس وأما المقلد لخص فلا يقضى الا بما عليه العمل والقوى
اه وقال صاحب البصرى في بعض رسائله اما القاضى المقلد فليس له الحكم الا بالصميم المتق به في مذهب
ولا يثبت قضاؤه بالقول الضعيف اه ومثله ما قدمه الشارح اول كتاب القضاء وقال وهو المختار والقوى كما
بسطه المصنف في فتاويه وغيره وكذا ما نقله بعد ما طعن على الملقط (قوله وقد غرثت الوهابية) وهو

ولو حكم القاضى بحكم مخالف • مقلده ماصع ان كان يذكر
وبعضهم ان كان سهوا اجازة • عن الصدولاهن صاحبيه يستد

وقد افاد كلام الوهابية الخلاف فيما اذ قضى به ساهيا اى ناسيا مذهب واه لا خلاف فيها اذا كان ذا كرا
وهذا على احدى الروايتين عن الامام كما عرفت ولما كان المقلد المتق به ما ذكره المصنف في المتن من عدم النفاذ
اصلا اى ذا كرا او ناسيا غير الشارح عبارة النظم جاز ما مجاهور المقلد فافهم لكن الاولى كما قال الساجاني
تفسير الشارح الثاني هكذا لعقد في رايه فهو مهدر (قوله قلت وأما الامير الخ) الذى رايته في سير التواريخ
قال محمد واذا امر الامير العسكري كان على العسكري ان يطعوه الا ان يكون المأمور به معصية اه فتقول
الشارح فذا أمر به يعنى وجب امتثاله تأمل وقد منأ أن السلطان لو حكم بين اثنين فالصحيح نقضه وفي البصر
اذا كان القضاء من الاصل ومات القاضى ليس للامير ان ينصب قاضيا وان ولّى عشره او اخرجها وان حكم
الامير يجوز حكمه الخ وفي الاشياء قضاء الامير جائز مع وجود قاضى البلد الا ان يكون القاضى مولى من
المنطقة كذا في الملقط اه والحاصل ان السلطان اذا نصب في البلدة اميرا وقضى اليه امر الدين والدين
صح فتاواه وما اذا نصب معه قاضيا فلا يملك جعل الاحكام الشرعية للقاضى لا لا امير وهذا هو الواقع في
زماننا ولا يقال في البصر اول كتاب القضاء مشتمل على قولية الشافى بالقاهرة قاضيا للصكر في مادته خاصة مع وجود
قاضيا مولى من السلطان فاجبت بعدم الصحة لانه لم يقضى اليه تقليد القضاء ولا الحكم بنفسه لم يصح اه
(قوله كما قلناه) اى في اول الكتاب في بحث رسم المتق (قوله ولا يقضى على غائب) اى بالينة سواء كان
غائبا وقت الشهادة او بعد ها وبعد التركة وسواء كان غائبا عن المجلس او عن البلد وما اذا اقرعت القاضى
فيقضى عليه وهو غائب لانه ان يظن في البينة دون الاعتراف ولا ان القضاء بالافراض اعادة واذا انقض القاضى
اخره سلم الى المذمى حقه عينا كان او ديناً او مقارا الا انه في الدين يسلم اليه جنس حقه اذا وجد في يد من يكون

الوهابية نقلت
ولو حكم القاضى بحكم مخالف
لمذهبه ماصع اصلا بصر
قلت وأما الامير في صاف فلا
يمجهده فذا أمره كما قلناه
عن سير التواريخ وغيره فليخصه
(ولا يقضى على غائب ولاه)

مطلب
الحكم والقوى مجاهور مجروح
خلاف الاجماع

مطلب
في امر الامير وقضاؤه

مطلب
في القضاء على الغائب

متراباً أنه مال الغائب المتروك لا يصح في ذلك العرض والعقار لأن البيع قضاء على الغائب فلا يجوز جهر عن
 شرح الزبادات لفتاوى لكن في الخامس من جامع الفصولين عن الخاتبة غاب المذبح عليه بعد ما رهن حله أو غاب
 الوكيل بعد قبول البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يصح بها وقال أبو يوسف يحكم وهذا
 أرفق بالناس ولورهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو وصي الوكيل ثم حضر موكله بقضى تلك البينة
 وكذا يقضى على الوارث بينة قامت على موثقه (قوله أي لا يصح) لما في النسخ من أن حضرة الخصم ليتحقق
 انكاد شرط لصحة الحكم جهر (قوله بل ولا ينفذ) هذه العبارة غير حمزة لأن نفي الصفة يستلزم نفي النفاذ
 وأيضاً فالحكم صحيح وإنما الخلاف في نفاذه بدون تنفيذ فاضل تركها فأفاده ح ولذا حصر في العر كالام المكتوب عدم
 الصفة ثم قال والاولى أن يضر بعدم النفاذ فتقولهم إذا نفذ فاضل تركها فأفاده ح ولذا حصر في العر كالام المكتوب عدم
 وسيأتي في كلام الشارح (قوله كوكيله) المطلق فتشعل ما إذا كان وكيله في الخصومة والدعوى أو وكيله
 للتضام كما إذا أقيم البينة عليه فوكل ليقضى عليه ثم غاب كما في القضية جهر (قوله ووصيه) أي وصي الميت
 فإن الميت غائب ووصيه قائم مقامه حقيقة ويجوز عود الخصم إلى الصغير المعلوم من المقام قائم في حكم الغائب
 ونسب وصي الوصي ولو قال كوكيله لكان أولى لتشعل الأب والجد (قوله انما يحكم على الغائب والميت)
 ترك الوقت ويظهر لي أنه يحكم على الواقف فيما يتعلق به وعلى الواقف فيما يتعلق به سابعاً (قوله لا ينصب
 خصماً عن الباقيين) أي فيما للميت وعليه نص في إذا كان من كونهما في يده فلا داعي عينا من
 التركة على وارث ليست في يده لم تسمع وفي دعوى الدين ينصب احدهم خصماً وان لم يكن في يده شيء جهر
 وفيه من مترقات القضاء أنه ينصب احدهم عن الباقي بشرط ثلاثة كون الدين كلها في يده وأن لا تكون
 مقسومة وأن يصدق الغائب انبهارث من الميت اه وقدم استتمام الكلام على ذلك في كتاب الوقف وأفاد
 الخبير الرئي في حاشيته على جامع الفصولين أن اشترط لهم كون الدين في يده المذبح عليه بتشمل ما لو كان المذبح
 بعض الورثة على بعض فتسمع الدعوى بشرأه الدار من المورث وهي واقعة التقوى اه (قوله وكذا أحد
 شريك الدين) أي هو خصم عن الآخر في الارث وفاً وكذا في غيره عندهما لا عند أي حصة وقوله قياس
 وقولهما استحسان ثم لم يقلهما الغائب لوصدق الحاضر ان شاء شارحك فيا قبض أو اتسع المطلوب
 بنصيه جامع الفصولين ومقتضاه أن الدين للمذبح وشريكه أو ما لدعوى دين ولو اُخذ على اثنين فذكر كوكيله
 ما حاصله أنه يقضى به عليهما عنده في رواية وفي رواية وهي قول أبي يوسف يقضى بنصفه على الحاضر ثم قال
 يحتفل أن يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف الروايات في جواز الحكم على الغائب (قوله وأجني)
 أي من ليس وارثاً ولا وصياً وقوله بيده مال اليتيم الذي في العر مال الميت وصورتها ما في جامع الفصولين وهب
 في حصر من ماله جميع ماله أو وصي به مات ثم أتى رجل يدعى على الميت قبل تسع سنه على من يده المال وقيل
 يجعل القاضي خصماً عنه أي من الميت ويسمع عليه بینه فظهر أن فيه اختلاف الشارح (قوله وبعض الموقوف
 عليهم) لما في الفتنة وقيل بين آخرين مات احدهما وبقي الوقت في يده الخي وأولاد الميت فأقام الخي بينة على
 واحدهم وأولاد الآخر أن الوقت بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل وينصب خصماً عن الباقي
 ثم قال وقف بين جماعة تسع الدعوى من واحد منهم أو وكيله على واحد منهم أو وكيله إذا كان الوقت واحداً
 وتماهى في الجهر (قوله أي لو الوقت ثانياً) أما إذا لم يكن ثانياً وأراد اثبات أنه وقف فلا وقتاً في الوقت
 تقر برهذه المسألة بأن وجهه ذكرنا هناك مسائل أخر ينصب فيها البعض خصماً عن غيره (قوله خرج المحضر)
 هو من ينصب القاضي لتساع الدعوى على الغائب (قوله كاسبي) أي ترضى أي بما لا يلائم في من تقيده
 بغير الضرورة (قوله أو حكا) أي بأن يكون قيامه عنه حكماً لا مراً فخرج (قوله سبباً لا محالة) أي لا تتصور له
 عن السببية فاحذر بكونه سبباً عما يحكمون شرطاً وسيدكره المصنف بقوله لا محالة عما يمكن سبباً في حال
 دون حال وما لا يكون سبباً إلا بالبقاء إلى وقت الدعوى فما يكون سبباً في حال دون حال يقبل في حق الحاضر
 دون الغائب وبما في مسائل الوكيل يتقل العبد إلى مولاهما ويقل المرأة إلى زوجها فإذا رهن العبد له حزره
 أو المرأة أنه طلبها ثلاثاً يقبل في حق قصير يد الحاضر لا في ثبوت العتق والطلاق فإن المذبح هنا على الغائب
 هو العتق والطلاق ليس سبباً لا محالة لما يده على الحاضر وهو قصر يده بانزاعه عن الوكالة لأنه قد يقضى

مطلب
 فبين نصب خصماً عن غيره

ي لا يصح بل لا ينفذ على الحق به
 بحر (الابصونية) أي من يقوم
 مقام الغائب (حقيقة كوكيله
 ووصيه وشئو الوقت) أفاد
 بالاستثناء أن القاضي انما يحكم
 على الغائب والميت لا على
 الوكيل والوصي فيكتب
 في السجل أنه حكم على الميت وعلى
 الغائب بضمرة وكيله وبضمرة
 وصيه جامع الفصولين وأفاد
 بالكاف عدم المصير فان أحد
 الورثة كذلك ينصب خصماً عن
 الباقيين وكذا أحد شريك الدين
 وأجني بيده مال اليتيم وبعض
 الموقوف عليهم أي لو الوقت
 ثانياً كما مر في باب (أو) ثانياً (شرعاً
 كوصي) نصب (القاضي) خرج
 المحضر كاسبي (أو حكا) بأن
 يكون مآبته على الغائب سبباً
 لا محالة

العتق والطلاق بدون انزال وكل بان لا يكون هنالك وكالة أصلا وقد يتحقق موجبا لانزال بأن كان بعد
الوكالة فليس انزال الوكيل حكما أصلا للطلاق والعاقبة فمن حيث أنه ليس سببا خلق الحاضر في الجلة لا يكون
الحاضر خصما عن الغائب ومن حيث أنه قد يكون سببا قبلنا البينة في حق الحاضر بقصر يده وانزاله أو ما
مالا لا يكون سببا لانزاله الى وقت الدعوى فلا قبيل مطعوا بانه في مسائل منها ما لو برهن المشتري فاسدا
على البيع من غائب حين اراد البائع ففسخ البيع للساد لا قبيل في حق الحاضر في الفسخ ولا في حق الغائب
في البيع لان نفس البيع ليس سببا لبطالان حق الفسخ لجوازاته باع من الغائب ثم فسخ البيع بينهما وان
شهدوا ببقاء البيع وقت الدعوى لا قبيل لانه اذا لم يكن خصما في اثبات نفس البيع لم يكن خصما في اثبات البقاء
لان البقاء تابع للابتناء وتامه في الفسخ وغيره (قوله فلورثى امة) تنوع على قوله لا محالة فكان الاول ذكره
عند قول المصنف ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا بأن يقول بخلاف ما لو شرى امة الح و بخلاف ما لو كان
ما يدعى على الغائب شرطا لم يكن ذكره في القيد في محل واحد (قوله لم يقبل) أي برهانه لا في حق
الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعى شيان الزدنا بيب على الحاضر والنسكاح على الغائب والشافعي ليس
سببا الاول لان اعتبار البقاء لجواز ان يكون تزوجها ثم طلقها وان برهن على البقاء اى انها امرأته
للسال لا قبيل ايضا لان البقاء تابع للابتناء ففسخ (قوله مثله) لاجابة اليه لاجابة الكفا عنه امرأته
(قوله من فلان الغائب) زاد في الفسخ وهو يملكها اى لان مجرد الشراء لا يثبت الملك للمشتري لا احتمال كونها
لغير البائع وهو فضولى (قوله لان الشراء من المالك) هذا هو الذي على الغائب (قوله سبب الملكية)
اى والمصلحة عندها الذي على الحاضر (قوله تسعا وعشرين) قال في المنع في الجنبى بعد أن علم بعلامة
شك كل من ادعى عليه حتى لا يثبت عليه الا بالقبض على الغائب فالتقاء على الحاضر قضاء على الغائب وتظهر
ثمرته في مسائل منها اقام بينة انه على فلان الغائب كذا وان هذا كفى له بأمره يقضى على الغائب
والحاضر لانها كالمعاوضة ولو لم يقل بأمره لا يقضى على الغائب ومنها لو اقام بينة انه قبيل بكل ماله على
فلان وأن له على فلان ألفا كانت قبل الكفاة يقضى على الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى الكفاة
بأمره بخلاف الاول لان الكفاة المطلقة لا تجب المال على الكفيل مالم توجهه على الاصل فصار كانه
مضى الكفاة وجوب المال على الاصل فالتصديق عن الغائب خصما ومنها أن القاذق اذا قال اناعده فلان
فلا جد على فأقام المقدوف منه أن فلانا اعتقه حد وكان قضاء على الغائب والعق ومنها لو قال لما بين الزانية
فقال القاذق امة فلان فأقام المقدوف بينة انها بنت فلان القرشية يحكم بالنسب ويحد ومنها لو اقام
بينة انه ابن الميت فلان وأن الميت فلان بن فلان يجمعان الى اب واحد وأمه وارثه تحب قضي بالميراث
والنسب على الغائب ومنها لو اقام بينة أن ابوى المالك كانا مملوكين اعتقهما ثم ولدهما هذا الولد ومات وانه
مولود ووارثه قضي بالولاد وكان قضاء بالولاد على الابوين وحده المولودين بعد عقتهما ومنها لو قال لداث
العبد المأذون غنيت بك عليه ان اعتقه مولاه فأقام بينة عليه أن مولاه اعتقه بعد الضمان والعبد والمولى
غائبان يقضى بالضمان وكان قضاء بالعق للغائب وعلى الغائب ومنها لو قال المشهود عليه الشاهد عدا فأقام
المدعى أو الشاهد بينة أن مولاه اعتقه قبل الشهادة ومنها لو ادعى شيئا في رجل انه اشترى من فلان وأقام
بينة يقضى له بالمالك والشراء من فلان ومنها ما لو عذف عدا فأقام المقدوف بينة أن مولاه كان اعتقه وادى
كامل الحد ومنها ما لو اقام العبد المشتري بينة أن البائع كان اعتقه او رجل آخر اعتقه وهو يملك ومنها ما لو
قال لرجل ما بعت فلانا فعلى فأقام الرجل بينة على الضامن ان باع فلانا عبده بألف ومنها ما لو اقام بينة على
رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان وأماضيها ومنها ما لو قال لرجل على ألب فاضها فأقام المأمور بينة
انه قضاهما يقضى بغض الغائب والرجوع على الآخر ومنها ما لو قال لنفسه الذي في يد فلان فاشترى
وانشد الحق فأقام المأمور بينة انه فعل ذلك ومنها ما لو قال لرجل اشترى فلانا ما داني ففطن فأقام الضعين بينة
أن فلانا ملك كذا أو ان قضيت عنك ومنها الكفيل بأمر أقام بينة على الاصيل انه اوفى الطالب ومنها ما لو
أقام بينة على أنه على فلان ألفا وأمه اسلم بماعليه ومنها ما لو اقام بينة على رجل انه كان فلان عليك ألف
احته بها على وأديتها اليه ومنها ما لو طالب البائع المشتري بالفن فأقام بينة انه أعهه بالفن على فلان

مطلب

المسائل التي يكون القضاء فيها

على الحاضر قضاء على الغائب

٢٩

فلورثى امة ثم ادعى أن مولاه

تزوجها من فلان الغائب وأراد

ردّها بسبب الزواج لم يقبل لاحتمال

انه طلقها وزال العيب ابن كمال

(لم يدعى على الحاضر) مثاله

(كما اذا) ادعى دارا في يد

رجل (برهن) الذي (على

ذى اليد أنه اشترى) الدار (من

فلان الغائب فحكم) الحاكم

(على) ذى اليد (الحاضر كان)

ذلك (حكما على الغائب) أيضا

حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لان

الشراء من المالك سبب الملكية

لا محالة وهو صورة كثيرة ذكر منها

في الجنبى تسعا وعشرين (ولو كان

ما يدعى على الغائب شرطا) لما

يدعى على الحاضر كذا اذا

ادعى عبدا له مولاه انه مملوك

تخلط زوجة زيد ورجل على

الطريق بنية زيد

ومنها ما لو قال لرجل ان جنى عليك فلان فانا اكفل بنفسه فأقام بنة أنه جنى عليه فلان ومنها ما لو أقام بنة على رجل جنى عليه دأباً فإنه أقام بذو البنة أن فلان زوجها هو لم أو دعي أو باع ومنها ما لو أقام بذو البنة أن المدعي باعها من فلان وقضها بطل بنة المدعي ويزم الشراء الغائب ومنها ما لو قال ذوالدعي أنه بنة فلان فطلب المدعي بطل بنة بطله به فشكل قضى عليه فذهب فلان ومنها ما لو قال وصلى إلى من زيد ويكفل فلان بأمره أو من غاصب منه وحلف المدعي ما يعلم دفع زيد قضى عليه فذهب فلان ومنها ما لو أقام بنة على عبد أن مولاه اعتقه وأنه قطع يده بعد ذلك أو استدان منه واشترى منه أو باع منه ومنها ما قبل أنه لو قال لأمرأة ان طلق فلان امرأته فأنث طلق فأقامت بنة على الحاضر أن فلان طلق امرأته ومنها ما لو أقام الحاضر على القاتل بنة أن المولى الغائب قد عفا تقبل البنة في جميع هذه الصور ويضعف القضاء على الحاضر القضاء على الغائب فيها **ح** (قوله لا يقبل) لأن الشرط ليس بأصل بالنسبة إلى المشرط بخلاف السب فإن قضى فقد قضى على الغائب اشتداء قهستانى **ط** قلت والتبادر من إطلاقهم أنه لا يقبل في حق الحاضر ولا في حق الغائب ويؤيده ما في البرع من جامع الفصولين على إطلاقها بتزوج عليا فبرهنت أنه تزوج عليها فلانة الغائبة عن المجلس هل تبطل حال البنة فيه روايتان والأصح أنها لا تقبل في حق الحاضرة والغائبة فلا طلاق ولا نكاح **اه**

لكن قيل قتل عنه عقبه فرأى وهو أدمت عليه أنه كمل بمرحاض زوجها وولتها ثلاثاً وأنه طلقها ثلاثاً فأنقض المدعي عليه بالكفالة وأكبر العلم بوقوع الثلاث فبرهنت به بحكمها بالمرحاض على الحاضر لا بالفرقة على الغائب **اه** والظاهر أنه خلاف الأصح بنة قوله والأصح أنها لا تقبل **الخ** (قوله في الأصح) مقابله محاكمة في الفسخ عن بعض المتأخرين كخبر الإسلام والأوجز ندب أنهم اقتوا فيه باتساع الحاضر حتى صفاى فالشرط عندهم كالسب ومقابله أيضاً ما ذكرناه أنضام قبولها في حق الحاضر لا الغائب (قوله يقبل لعدم ضرر الغائب) وذكر في الفسخ أنه ليس في هذا أنضامه على الغائب بشئ أذليس فيه إبطال حقه **اه** أي لأن دخول الغائب المار لا يترتب عليه حكم لكن قال **ط** لو كان الغائب على طلاق امرأته بدخوله المار فالتأثير في حكم الأول لزوم الضرر **اه** (قوله ومن حيل إثبات العلق **الخ**) هي من جملة الصور التسع والعشرين المبينة (قوله) ومن حيل الطلاق **الخ** الأولى استقاطه لقول البرع وأما حيل إثبات طلاق الغائب فكما هي الضعيف من أن الشرط كالسب قال في جامع الفصولين ومع هذا الحكم بالمرحاض فكذا لا اختلاف في الماشي **اه** قلت يعني إذا كان الحاكم مجتهداً أما المقلد فلا يصح حكمه بالضعف كذا ذكرناه سابقاً من نقل في البرع بعده عن الخلاصة الطريق في إثبات المضام أنه يعلق وكذا بدخوله فيتنازعان في دخوله فيشهد الشهود فيقضى بالوكالة وبدخوله **اه** قال في البرع وعليه قاتبات طلاق معاق بدخول شهر حيلة فيه ولو كان الزوج غائباً بلان هذا ليس من قبيل الشرط لأنه لا بد أن يكون فعل الغائب وكذا إثبات ملك أو وقف أو نكاح فعلق وكذا بطل فلان ذلك التي أو بوقفة كذا أو يكون ثلاثة زوجة فلان وبدي الوكيل فيقول للحليم وكلان معلقة بجماع أو بدخول في الوكيل بل هي معتزلة تعلقيها بجماع أو برهن على الملك ونحوه ولا يعلق بفعل الغائب كن نكح أو وقف أو طلق أو ملك هذا ما ظهر في **اه** ملخصاً قلت وفيه نظر لأن المانع إثبات الضرر والغائب طلق في الفسخ الأصلي أن ما كان شرطاً لثبوت الحق للحاضر من غير إبطال حق الغائب فبطلت البنة فيه أذليس فيه قضاء على الغائب وما تضمنه إبطالاً عليه لا تقبل **اه** فعلم أن المساط إبطال حق الغائب سواء كان الشرط فعله أو لا فلا فرق بين كون الشرط أن نكح أو أن كانت منكوحته فتقرر مع هذه المسائل على ما في الخلاصة غير ظاهر إذا ما فيها ليس فيه حكمه على غائب أصلاً بخلاف هذه المسائل فإن فيها الحكم على الغائب ابتداء بما يتنزه به ولو ملكا فإنه قد يلزم منه ضرر واضع البند الذي أنه ملكه وغير ذلك قد بر (قوله ومن أراد أن لا يرضى **الخ**) أن كانت هذه الحيلة صدقاً فلا وجه لتبنيها حيلة ولا لقوله ومن أراد أن لا يرضى وصنعه به هي أن ذلك سائق كذا وليس كذلك بل مثله من أكبر الكبار **ط** فالصواب إسقاط هذه العبارة والاقصار على عبارة البرازية كما فعل في البرع على أن في صحة هذا الفرع كلاماً ذكره عنه (قوله فبرهن عليها بالطلاق) أي وبأنه تزوجها بعد العدة كما هو ظاهر (قوله) يقضى عليها بأنها زوجة الحاضر أي ويقضى على الغائب بالطلاق كإبداله ما بعده قلت لكن ننقد أن القضاء على الغائب إنما يصح إذا كان حياً لما يفتنى على الحاضر لا لما لا تولى لأن طلاق الغائب ليس كذلك

(لا يقبل في الأصح) (إذا كان فيه إبطال حق الغائب) فلو لم يكن كما إذا علق طلاق امرأته بدخول زيد المار قبل لعدم ضرر الغائب ومن حيل إثبات العلق على الغائب أن يذبح المشهود عليه أن الشاهد عهده فلان فبرهن المدعي أن ما ملكه بالغائب اعتقه تقبل ومن حيل الطلاق حيلة الكفالة بمرحاض معلقة بإطلاقه ودعوى كفايته نفقة العدة معلقة بالطلاق ومن أراد أن لا يرضى لحيلته ما في دعوى البرازية ادعى عليها أن زوجها الغائب طلقها وانقضت عداها وتزوجها فأنقضت بزوجية الغائب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق بشئ عليها أنها فوجده الحاضر

لأن التزوج قد يكون بدون طلاق كما لو لم تكن زوجة أحد واطلقت ما قدمناه عند قوله سبيلاً إلى المحلة يظهر لك حقيقة الامر (قوله ولا يحتاج الخ) قال الظهير المولى وفي جامع القصولين خلافه (قوله ولو قضى على غائب الخ) أي حتى من يرى جوازه كشافي لاجتماع الحنفية على أنه لا يقضى على غائب كإدراك الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء هكذا حقه في البر والحاصل أنه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب وإنما الخلاف في أنه لو قضى به من يرى جوازه هل يتخذ بدون تنفيذ أولاً من امضاء قاض آخر ورأيت نحو هذا منقولاً عن إجابة السائل عن بعض رسائل العلامة فاسمه به نهر أن قول المصنف فيما مر لا يقضى على غائب بان الحكم المذهب عندنا وقوله هنا ولو قضى الخ حكاية للخلاف في التفاد وعده قلت في ما لو قضى الخنفى بذلك ولا يقضى إلا في الكلام المار فيه الوضوح في مجرده بخلاف رأيه وما فيه من التفصيل واختلاف التعصم فعلى قول من رجع الجواز لا يقي فرق بين الخنفى وغيره وعلى هذا يجعل ما صرح به في القنية من أنه لا يشترط في نفاذ القضاء على الغائب أن يكون من سلفى وبه اذهب ما أورده الرضى والمفتدى على صاحب المرحى خصه من يرى جوازه كإدراكنا وذهب أيضاً ما توهم من المتأخرين ما ذكره الصدر الشهيد وما في القنية هذا ما ظهر في قدره لكن استظهر في البر بعد ذلك تخصيص الخلاف في النفاذ وعده ما بالحكم المفقود لا مطلق الغائب واستدل بعبارة في الخاتمة ونازعه الرضى بأنها لا تدل على عدم ما يدل الظاهر من كلامهم التعميم ١٥ وقال في جامع القصولين قد اضطرب آراؤهم ويأتيهم في مسائل الحكم للغائب وطبه ولم يصف ولم يقل عنهم أصل قوى ظاهره في عليه الفروع ولا اضطراب ولا أشكال فالظاهر عندى أن يتأمل في الواقع ويحيط ولا يلاحظ المخرج والضرورات فيجب بها جواز أو فساداً مثلاً لو طلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن بهجن عن احضاره وعن أن تسافر إليه هي أو وكبها بعده أو لم يأت آخر وكذا المدين لو غاب وله تعدد في البلد أو نحو ذلك في مثل هذا الوجه من على الغائب وغلب على ظن القاضي أنه حق لا زير ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم عليه وله وكذا لا يفتى أن يبقى بجواز فضاء الفرج والضرورات ومسألة التفريق عن الضياع مع أنه مجتهد فيه ذهب إليه الأئمة الثلاثة وفيه رواية من أصحابنا وبني أن يجب عن الغائب وكيفية يعرف أنه رأى جانب الغائب ولا يفرط في حقه ١٥ وأقره في نور العين قلت وبوجه ما يأتي ترى في المسحوق وكذا ما في الفتح من باب المفقود لا يجوز القضاء على الغائب إلا إذا رأى القاضي مصلحة في الحكم له وعليه حكم فاته بتدليله لا يجتهد فيه ١٥ قلت وظاهره ولو كان القاضي حنفيًا ولو في زماننا ولا شائى ما مر لأن تجوز هذا المصلحة والضرورة (قوله وقيل لا ينفذ) أي على توقف على امضاء قاض آخر كافي البر (قوله ورجع في الفتح الخ) ليس قولنا بل هو القول الثاني كما علمت وهذا مبنى على أن تنقض القضاء مجتهد به كقضاء محمود في قد بدونه ولا الأول مبنى على أن المجتهد في سبب القضاء وهو الآن هذه الهيئة هل تكون حجة للقضاء بلا خصم حاضر أم لا فإذا انقضى بها فذلك كالموقوف في نهاية الموقوف في حذف بدونه (قوله والمحقق الخ) مقابلة قول خوارزم زاده بجواز لأنه أفتى بجواز القضاء على الغائب وهو عن القضاء على الغائب بغير وفه أيضاً وتفسير المسحوق أن يجب القاضي وكلاهما على الغائب ليسم الخسومة عليه وشرطه عند القاضي به أن يكون الغائب في ولاية القاضي (قوله وهي في نفس) لم يذكر الرابعة في البر بل زادها الحارث (قوله اشترى بخيار) أي وأراد الرضى المدة فاشترى البائع فطلب المشتري من القاضي أن يجب خصما عن البائع لبدنه عليه وهذا أحد قولين عنهما في جامع القصولين إلى الخاتمة ولكنه قدم هذا عادة قاضي خان تقدم الأثر (قوله اختفى المكحول) صورته كمثل نفسه على أنه لم يوافق به غداً فذهب على الكفيل فغاب الطالب في القدر فبعده الكفيل فرفع الامر إلى القاضي فقبض وكلاهما الطالب وسلم إليه المكحول عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الرواية إنما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف قال أبو المثلث لو فصل به قاض علم أن الخصم قسب ذلك فهو حسن جامع القصولين قلت ما قاله أبو المثلث فوفى بين الروايتين ولكن ما ذكره من التعصم في المسألة الثالثة لهذه بنى إبراهيم في رواية أبي يوسف أنه لا فرق بينهما في المسألة تأمل (قوله حذف بوفيه اليوم الخ) بأن على المدين العتق أو العلق على عدم ضامه اليوم ثم غاب الطالب وخاف الخائف الحنفى فإن القاضي شب

ولا يحتاج إلى إعادة البينة إذا

حضر القاتب (ولو قضى على

غائب بلا نائب ينفذ) في الظاهر

الروايتين من أصحابنا ذكره

مناخضروفي باب خيار العيب

(وقيل لا) يتخذ ورده فهو واحد

وفي المنية والبرائة وجمع الفتاوى

وعليه الفتوى ورجع في الفتح وقفه

على امضاء قاض آخر وفي البر

والمعقد أن القضاء على المسحوق

لا يجوز إلا بالضرورة وهي في نفس

مسائل ١٥ اشترى بخيار فتواري ٥

اختفى المكحول له ٥ حذف بوفيه

اليوم قسب الدائن ٥ جعل

أمر ما يدها أن لم تفصل نصتها

مطلب
في القضاء على المسحوق

وكلا عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يبحث الحالف وعليه الفتوى بجمع الخالية وفي حاشية مسكين عن
 الشيخ شرف الدين القزويني أنه لا حاجة إلى نصب الوكيل لقبض الدين فإنه إذا دفع إلى القاضي برفعيته على
 المختار الحق بكمال كثير من كتب المذهب المعتمدة ولو لم يكن غرضه فاض حث على الحق به **اه** (قوله قضيت)
 أي لا شقاق الخلاف عليه فإنه ينسب من قبض لها **ط** (قوله خالية) لم أر هذه العبارة في الخالية في هذا العمل
(قوله الخامسة الخ) ذكر في شرح أدب القاضي لو قال رجل للقاضي على فلان حتى وقد نوارى عنى في منزله
 فاقضائي يكتب إلى الوالي في احضاره فإن لم يظهره وسأل الطالب الختم على بابة فإن أشبهه من أعنى منزله
 وقال لا رياء منذ ثلاثة أيام وأقل شتم عليه لأن زاده على ثلاث والصلح الله مفوض إلى رأي الحاكم فإذا ختم
 وطلب المذني أن ينسب له وكيلًا بعث القاضي إلى داره رسولًا مع شاهدين يتأدي بحضورهما ثلاثة أيام في كل
 يوم ثلاث مرات باعلان بن فلان أن القاضي يقول لك احضر مع حجة فلان مجلس الحكم ولا تصب لك وكيلًا
 وتبلي بيبته عليك فإن لم يخرج نصب له وكيلًا ومع شهود المذني وحكم عليه بحضوره **كه** (قوله)
 أنه قول الكل) أي النصب عن الخصم المتوارى وهو الذي تعطيه عبارة الكمال **(قوله وأن القاضي الخ)**
 الذي في شرح الادب هو ما ذكرناه من تفويض المدة إلى القاضي في رؤية الشاهدين للفتوى في مدة انتم
 والذي في شرح الوهبانية مثل ما ذكرناه **ايضا** **(قوله ولا يبيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي للورثة)** هذا
 مقيد بما إذا لم تنفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم لمافي الثامن والعشرين من جامع الفصولين لو أرادت
 الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهن فانتفعوا به وتحموا قضاء دينه ونفذوا وصاياه من مالهم فلم ذلك ولو
 اختلوا فلا وصى بهما لله ووصاياه ولا يثبت في قولهم قال ويجاز واحد الورثة استخلاص الدين من
 التركة بأداء قسبه إلى الغرماء إلى الوارث الاثر **اه** وقوله بأداء قيمته الخ قال الرمي "ق حاشيته عليه
 هذا إذا لم يكن الدين زائدا لأنه ذكره أن الدين لو كان زائدا على التركة فلهن استخلاصها بأداءه بركة لا يقدر
 تركته كقضى حتى يقبضه مولاه بأرضه **(قوله لا للورثة)** أي لا يرثي الغرماء حتى لو باع الوارث أي بدون وصي
 الغرماء لا ينفذ وكذلك المولى إذا جهر على العبد المأذون وعليه دين بحيث ليس للمولى أن يبيع العبد وما في يده
 وأغما يبيعه القاضي كذا هذا منع عن العبادية ثم ذكر عن القسبة قولين "أناهما أن القاضي اغما يبيع التركة
 المستغرقة لقضاء الدين إذا امتنع الورثة عن بيعها ولم يعلل تركها لغيره لكن اقتصر في المتن على القول الأول بها
 للرد بغير ترجمه وحكي القولين في التنازع والخالية والبرازية أيضا وأب ببط شيخنا بصانته على التركاني
 مانعه أقول فلهذا القضاء الآن بأذن بعض ورثة الملب المستغرقة تركته بالدين بيعها الوفاء دينه ووفاء دين
 القولين وعلاهما (تنبيه) لم يذكر بيع الوصي وفي جامع الفصولين يبيع الوصي تركته مستغرقة ولو قبضها
 وليس للغرماء ابطاله **(قوله لعدم ملكهم)** قال في جامع الفصولين ولو استغرقها دين لا يملكها باثر إذا أبرأ
 المبتغى عنه أو أداؤه وانه بشرط التبرع وقت الاداء أما لو أداؤه من مال نفسه مطلقا بلا شرط تبرع أو رجوع
 يجب له دين على المستغنى بتركته مستغرقة به بغيره فلا يملكها حتى لو تزاد بنا وقناوده بغيره مستغرق فأداؤه ثم
 أذن للقر في الضارة أو كآته لم يبيع اذ لم يملك **اه** وغام الكلام على ذلك في المنع (تنبيه) قيد بالتركة
 المستغرقة لأن غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غيره مستغرق فلهما من ورثته يبيع حصته
 لحصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك الوارث الآخر اذ الدين لم يستغرق فلو دفعت الورثة إلى
 أحدهم كرما من التركة لبقضى دين مورثهم وهو غير مستغرق فقتضاه صلح لا يبيع منهم لحصته منه بقدر الدين
 لا يملكه ولا يدفعه إلى أجنبي لاداء الدين يكون يباعا كذا هذا **(قوله حيث كان الدين لغيرهم)** قال في جامع
 الفصولين استغرق التركة بدين الوارث لا يمنع أنه إذا كان هو وارثه لا غير **اه** ومفاده أنه لو كان الدين لبعض
 الورثة فهو كدين الاجنبي بالنسبة إلى باقي الورثة (تنبيه) ذكرنا خبر الرمي "ق حاشية الفصولين أن قوله
 هنا يمنع أنه لا شافي ما رآنا من أن الوارث لو أدى دين الغرم بلا شرط تبرع لا يملكها لأنه يثبت له الرجوع
 بأداء الدين بعد أن لم يكن له ملك فلا يملك التركة الا بقتل القاضي بخلاف الاستغراق بغيره ابتداء اذ لا مانع عن
 من الملك **اه** **(قوله قرض القاضي الخ)** أي يقتضيه لذلك لأنه مكتبة أشفاه لا يملكه أن يباشر الحفظ نفسه
 والدفع بالقرض أنظر للتميم لكونه مضمونا والوديعة أمانة وبقي له أن يتخذ أحوال المستقرضين حتى لو اختل

مطلب
 في الخصم إذا اختفى في شته

مطلب
 في بيع التركة المستغرقة بالدين

فتبنت الخامسة إذا قارى
 انتم فالتاؤون أن القاضي
 ينسب وكلا في الكل وهو قول
 الثاني خالية قلت وتقل شراح
 الوهبانية عن شرح أدب القاضي
 أنه قول الكل وأن القاضي يحن
 بته مدة إبراهيم بنسب الوكيل
 (ولاية يبيع التركة المستغرقة
 بالدين للقاضي للورثة) لعدم
 ملكهم حيث كان الدين لغيرهم
 (يفرض القاضي)

مطلب
 دفع الورثة كرما من التركة إلى
 أحدهم لبقضى دين مورثهم
 فقضاء ببيع

مطلب
 للتناهي اقراض مال اليتيم وضوءه

أحدهم أخذ منه المال ونقاه في البحر وليس للقاضي أن يسترض ذلك لنفسه ط عن الهتدية (قوله مال الوقت) ذكر في البحر عن جامع القسولين لكن فيه أيضا عن العدة يسع للمتلوق اقراض ما قبل من غلة الوقت أو أرز اه ومقتضاه لا يختص بالقاضي مع أنه صرح في البحر عن الخزانة أن المتلوق يضمن الآن يقال أنه حيث لم يكن الاقراض أرز (قوله والغائب) زاد في البحر ويسع مثوله اذا خاف التلف اذا لم يعلم مكان الغائب أما اذا علم فلا له يمكنه بيعه اليه اذا خاف التلف اه وانظر هل يجد اقراضه ما به اذا لم يعلم مكانه (قوله والقطعة) الظاهر قراءة بالنصب عطف على مال ويجوز عطف على المضاف اليه وهو أولى ثلاثين منصوبا بين مجرورين لصحكن الاضافة فيه يائية وعفا قبله ما بعده لاسه تأمل ثم الظاهر أن المراد باقراض القاضي القطعة هنا ما اذا دفعها الملتقط اليه والا فالمتصرف فيها من تصدق أو ماله الملتقط تأمل (قوله من ملى) بالهمز في الصباح رجل ملى على فعل غنى مقدر ويجوز الابدال والادغام اه اى ابدال الهمزة واذا غماها في الساء (قوله حيث لا وصى) هذا الشرط زاده في البحر بخلافه ونفى أن يشترط لجواز اقراض القاضي عدم وصى للتميم كان له وصى ولو منصوب القاضي لم يجوز له من التصرف في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصى كما في بيع القنية اه ورده عهده الرضى بأن اطلاق المتون على خلافه وبأنه اذا جيزته والوصى ممنوع من الاقراض استنع النظر للتميم ولا تأمل اه لكنه أتى في وصايا الخيرية بأن للوصى اقراض مال التيمم بأمر القاضي أخذاسا في وقت البحر عن القنية من أن للمتلوق اقراض حال المسجد بأمر القاضي قال والوصى مثل التيمم لقوله الوصية والوقت اخوان فلم يمنع النظر للتميم بهذه الجهة نعم رد على البر أن الوصى اذا سكنا لا يملك الاقراض بدون إذن القاضي علم أن ذلك لا يدخل تحت وصايتهم بل يقي القاضي فلم يكن ممنوعا عنه مع وجود الوصى كما لو نسب وصا على بنية ليس لها وفى تلقاها أن يرتجها بنفسه أو بأذن الوصى يرتجها وليس الوصى ذلك بدون إذن الا لا يدخل تحت وصايتهم بخلاف يسع حال التيمم ونحوه فليس للقاضي ضده مع وجود الوصى فلذا لم يذكر هذا التصديق المتون فافهم (قوله ولا من يقبله مضاربة الخ) في البحر عن جامع القسولين انما يجب للقاضي اقراضه اذا لم يجد ما يشترط له يكون غلة التيمم لا لو وجد أو وجد من يضارب لانه انفع اه انفع من الاقراض وما قبل ان مال المضاربة أمانة غير حاضرة فيكون الاقراض أولى فهو مدفوع بأن المضاربة تهاجم بخلاف القرض (قوله ولا مستغلا شربة) اى ما يكون فيه التيمم غلة كما عرفت وهو منصوب بالمطالع على محل اسم لا الاولى والا كان حقه الزم والبناء على الترخ كالأصح (قوله ليضفله) اى بالاستد كالإسالة وأسماء الشهود وهو ذلك (قوله لا يقرض الاب) اى فى اصح الروايتين فمع كمال في البحر وفى خزائن الفتاوى الصريح أن الاب كالقاضي فقد اختلف (التصحيح) والمقدّم على المتون وشمل ما اذا أخذ منه وله الصغير فخالقه وهو مولى عن الامام وقيل له ذلك ولم أر حكم الجدة في جواز اقراضه على رواية جواز الاب والظاهر أنه كالأب لقوله لمجد اه أو الاب كالأب الا فى مسائل واختلفوا في اعادة الاب مال وله الصغير وفى الصحيح لا اه (قوله لانه لا يقضى لوفده) لانه ربما سكر المستقرض فيضاح للبيئة والقضاء ط (قوله ولا الوصى) فالوفد لابد خاتمة فلا يزم له وكذا ليس له أن يسترض نفسه على الاصم فالوفد ثم أنفق على التيمم مدة يكون متبرعا لما رخصنا فلا يفتقر على ما لم يرفع الاصر له الحاكم وعلى الايداع والبيع تسعة ونقاه في الصروفه عن الخزانة اذ أجاز الوصى أو الاب أو الجدة أو القاضي الصغير على من الاعمال فالصحيح جوازها وأن كنت بأقل من اجرة المثل اه اى لا للوصى والاب والجدة استعماله بلا عوض بطريق التذبيب والرياسة فيبالمعوض أولى كما في السباع والعشرين من جامع القسولين وقام إجماع هذه المسائل فيه (قوله ومتى جاز الخ) فتسبب لقوله ولا الملتقط بما اذا كان قبل جواز التصديق جوا هذا ذكره الرضى فى مسائل شتى آخر الكتاب بقوله الا أن الملتقط اذا ندد القطعة ومنى مدة الشدائد نفي أن يجوز له الاقراض من تقدر لانه لو تصدق بها عليه في هذه الحالة جاز فالقرض أولى اه فافهم (قوله ولو قضى بالجور الخ) القضاء بخلاف الخ اصاعن خطأ أو عمد وكل على وجهين ما فى حقه تعالى وسق العبد قاطعا فى حق العبد اما ان يكن فيه التدارك والردة أولا فان امسكس بأن نفي بحال أو ضده أو بطلاق أو اعتاق ثم ظهر أن الشهود عبيدا وكفارا ومحدودون فى ذنوبهم على القضاء وبرذ العبد

مال الوقت والغائب) والقطعة

(والنبي) من ملى مؤمن حيث

لاوصى ولا من يقبله مضاربة

ولا مستغلا شربة وله أخذ المال

من أب مبدور ووضعه عند عدل

قصة (ويكتب الملك) نديا فضله

(لا) قرض (الاب) ولو فاضا لانه

لا يقضى لوفده (ولا الوصى)

ولا الملتقط فان أقرضوا ضنوا

ليجزهم عن التصبيل بخلاف

القاضي ويستقر اقرضهم

للشروط ذكره ونهى فيصور تناقا

بهر متى جاز الملتقط التصديق

فلا اقراض أولى (ولو قضى بالجور

فالقرم عليه في ماله ان منعدا

وأقر به اى بالعد ولو خطأ

ق القرم على المتقضى له) دود

فيا لو قضى القاضي بالجور

وقد قالوا المرأة التي زوجها المال الى من أخذ منه وان لم يكن الرقبان ففنى بالتصاص واقتصر لا يقتل المقتضى له
ويصير صورة الضمان شبهة مائة بل يجب الدية في مال المقتضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ القاضي بالينة
أو باقرار المقتضى له فلو باقرار القاضي لا يظهر في حق المقتضى له حتى لا يسلط القضاء في حقه وأما ما نقل في حق
تعالى بأن فتنى بجهنم زنى أو سرقة أو شرب واستوفى الحقة ثم ظهر أن الشهود كجأرت فالضمان في بيت المال
وان كان القضاء باغور عن عدو أو قربة فالضمان في ماله في الوجوه كلها بالخيانة والاتلاف ويعزب والقاضي ويعزل
عن القضاء طعن الهندي لمخلصا (تنبيه) القاضي اذا طاع مسأفة على مسأفة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه

فالنصومة لا مدعى عليه يوم القيمة مع القاضي والمذمى أمامه المدعى فلا تهم بأخذ المال وأمام القاضي فلا تهم
أثم بالاجتهاد لأن أحدا ليس من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذ جاء خوارزم فاس المقتضى على القاضي
فأوردت أن القاضي صاحب مباشرة للحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانقطع وكان له أن يقول ان
القاضي في زماننا ملأ الى الحكم بعد الفتوى لانه لو تركه لزال لأنه غير عالم حتى يقضى بعلمه براية قبل
التهديدات خلف وفيه نظر فان هذا لا يسيء الحاء حصنة والارنم تنقطع النسبة عن المباشر الى التسبب كالأمر
أكره رجل آخر بآلاف غصوى أن أخذ مال انسان فان الضمان على المكره والكسر لصورة المكره بالغض كالأمر
ولاشك أن ما هنا ليس كذلك فلم تنقطع النسبة عن المباشر وهو القاضي وأن اثم التسبب وهو المقتضى ولا يخاص
هذا على مسأفة فعين السامى الى ظالم مع أن السامى متسبب لا مباشر فان تلك مسأفة استصفاة خارجة عن
القاس زجران السامية لكي قد يقال ان هذا الحكم الضمان في الدنيا والكلام في النصوصة في الآخرة ولا شك
في أن كلاً من المباشر والتسبب ظالم آثم ولله ظلم النصوصة معهما وان اختلف لهما فان المباشر ظلم أشد من
استلذ وجلا حتى قتله آخر (قوله الغزل عن القضاء) الظاهر أن هذا وما بعده بيان على رواية الغزالي
بالسوق وتقدم أن المذهب أنه لا يتعزل بل يستحق الغزل (قوله وفيه) لم يذكر ذلك في المنع فيعود الصغير الى
البراج (قوله وشهادته) أي اذا أراد أن يشهد بشهادة عند القاضي المولى لا يقبلها لنفسه بقبلة الجور والرشوة
فانهم (قوله القضاء مظهر لاشتب) لأن الحق المحكوم به كان ثابتا والقضاء انما هو المراد ما كان ثابتا ولو
تقدرا كالتصديق بشهادة الزور كما يراه في تعريف القضاء عن ابن القيس (قوله ويخص بزمان ومكان
وخصومة) عزاء في الاشياء الى الخلصة وقال في القمع من أول كتاب القضاء الولاية تقبل القيد والتعلق
بالشرط كقوله اذا وصلت الى بلدة كذا فانت قاضيا وقاضيا اذا وصلت الى مكة فانت أميرالموسم والاتفاقية كقولك
قاضيا في رأس الشهر والاستثناء منها كقولك قاضيا الا في قضية فلان ولا تنظر في قضية كذا وأما دليل على جواز
تعلق الامارة واضافا قوله صلى الله عليه وسلم حين بعث البحث الى موته وأمر عليهم زيد بن حارثة أن قتل زيد بن
حارثة لخضر أميركم وان قتل جعفر فبعد الله بن روضة وهذه القضية مما اتفق عليها جميع أهل السير والمغازي

اه (قوله بعد خمسة عشر سنة) المناسب خمس عشرة سنة ذكره الأول وثابت الثاني لكون المدة متساوية
سنة وأجاب ط بأنه على أوائل السنة بالعام وأما قوله (قوله فلا تنفع الآن بعدها) أي انتهى السلطان عن
سماها بعد ما فقد قال السيد الجوى في حاشية الاشياء أخرني استاذي شيخ الاسلام يحيى أفندي الشهر
بالمقارن أن السلاطين الآن يأمرون قضائهم في جميع ولاياتهم أن لا يسجدوا دعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
سوى الوقت والارث اه ونقل في الحامدية فتاوى من المذاهب الاربعة بعدم سماها بعد انتهى المذكور
لكن هل يبقى النهي بدموت السلطان الذي نهى بحيث لا يحتاج من بعده الى نهى جديد ففي الظاهر بأنه لا بد
من تجديد النهي ولا يستقر النهي بعده وبأنه اذا اختلف الخصمان في أنه منهى أو غير منهى فاقول للقاضي
حالم ثبت المحكوم عليه النهي وأطال في ذلك وأطاب فراجع وأما ما ذكره السيد الجوى: أيضا من أنه قد علم
من تاديتهم معنى حلاطين آل عثمان نصرهم الرحمن من أنه اذا أتى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره
بأنه لا يفسد حالنا لا معنى أن يلتزم قانون أسلافه بأن يأمر بما أمر به وبأنه نهى عما نهى عنه ولا يلزم منه
أنه اذا أتى قاضيا ولم نهه من سماها هذه الدعوى أن يصرف قاضيه منها بمجر ذلك وانما يلزم منه أنه اذا اولاد
بنيها مري بها لكون عاملها لالتزمه من القانون كما اشتهر أنه حين وليه الآن يأمره في مشروعه بالحكم بأمر
أقوال المذهب كما دأب من قبله وعام الكلام على ذلك في كتابنا تنقيح الحامدية فراجع وأما الكلام على

مطلب
اذا طاع القاضي واختار فالنصوصة
للمدعى عليه مع القاضي والمذمى
يوم القيمة

وفي المنع معزنا بالبراج قال محمد
لو قال تصدعت الجوارف انزل عن
القضاء وفيه عن أبي يوسف اذا
غلب جوره ورشوته ردت قضايه
وشهادته (فروع) القضاء مظهر
لاشتب ويخص بزمان ومكان
وخصومة حتى لو أمر السلطان
بعدم سماها الدعوى بعد خمسة
عشر سنة فسد حكمه لا ينفذ قلت
خلاصع الآن بعد هذا الأباصر

مطلب
القضاء يقبل القيد والتعلق

مطلب
في عدم سماها الدعوى بعد خمس
عشر سنة

مطلب
هل يبقى النهي بدموت السلطان

أيضا في كتابتيه الولاية والحكام (قوله الا في الوقف والارث ووجود شرعي) استثناء الارث موافق لما مر من الجوى ولما في الحامدية عن فتاوى اجد افندي المهندى مفتي دمشق انه كتب على ثلاث اسئلة انه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة ويحالفه ما في الخبرية حيث ذكر ان المستفي ثلاثة مال النيم والوقف والغائب ومقتضاها ان الارث غير مستثنى فلا تسع دعواه بعد هذه المدة وقد نقل في الحامدية عن المهندى ايضا انه كتب على سؤال آخر في ترك دعواها الارث بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر ان الدعوى لا تسع الا بأمر سلطانى ونقل ايضا منه فتوى تركية عن المولى ابي السعود ومعهما اذ تركت دعوى الارث بلا عذر شرعى خمس عشرة سنة فهل لا تسع الجواب لا تسع الا اذا اعترف الخصم بالحق ونقل مثله شيخ مشايخنا التركاني عن فتاوى على افندي مفتي الروم ونقل مثله ايضا شيخ مشايخنا السامحاني عن فتاوى عبد الله افندي مفتي الروم وهذا الذي رأينا عليه عمل من قبلنا فالظاهر انه وود نهى جديد بعدم سماع عوى الارث واقفه سبحانه اعلم (تنبيهات) الاول قد استفيد من كلام الشارح ان عدم سماع الدعوى بعد هذه المدة اغناؤه انتهى عنه من السلطان فيكون القاضي معزولا عن سماعها لما علمت من ان القضاء ينصص فلذا قال الابا مرى فاذا امر بسماعها بعد هذه المدة تسع وسبب النهى قطع الجبل والتزوير فلا ينافى ما في الاشياء وغيرها من ان الحق لا يسطر بتقدم الزمان اه ولذا قال في الاشياء ايضا ويجب عليه سماعها اه اى يجب على السلطان الذى نهى قضائه عن سماع الدعوى بعد هذه المدة ان يسمعها بنفسه او بأمر بسماعها كىلا يضيع حق المدعى والظاهر ان هذا حيث لم يظهر من المدعى اى مادة للتزوير وفى بعض نسخ الاشياء ويجب عليه عدم سماعها وعلقه بالخبر يعود للقاضى انتهى عن سماعها لكن الاول هو المذكور فى معنى الحق ان القاضى الثاني ان النهى حيث كان للقاضى لا ينافى سماعها من المحكم بل قال الاصف فى معنى الحق ان القاضى لا يسمعها من حيث كونه قاضيا فلو حكمه الخصمان فى تلك القضية التى منى عليها المدة المذكورة فله ان يسمعها الثالث عدم سماع القاضى لها انما هو عند انكار الخصم فلما اعترف تسمع كالمعاقلة منه من فتوى المولى ابي السعود افندي اذ لا تزوير مع الاقرار الرابع عدم سماعها حيث تحقق تركها هذه المدة فلو اذى فى انائها لا يمنع بل تسع دعواه ثانيا ما لم يكن بين الدعوى الاولى والثانية هذه المدة ورايت بخط شيخ مشايخنا التركاني فى مجموعته ان شرطها اى شرط الدعوى مجلس القاضى فلا تسع الدعوى فى مجلس غيره كالشهادة تزوير وبهر ودرى قال واستفيد منه جواب حادثة الفتوى وهى ان زيدا ترك دعواه على عمرو مدة خمس عشرة سنة ولم يدع عند القاضى بل طالبه به فمر اراى غير مجلس القاضى ففتنى ما مر لا تسع لعدم شرط الدعوى فليكن على ذكر من فاته تكرار السؤال عنها وصريح فتوى شيخ الاسلام على افندي انه اذا ادعى عند القاضى مرارا ولم يرض القاضى الدعوى ومضت المدة المزبورة تسع لانه صدق عليه انه لم يتركها عند القاضى اه ما فى المجموعة وبه اقضى فى الحامدية ثم لا يخفى ان ترك الدعوى انما يتحقق بعد ثبوت حق طلبها فلو مات الزوج المرء او طلقها بعد عشرين سنة مثلا من وقت النكاح فلما طلب من مؤخر المهر لا حق طلبه انما ثبت لها بعد الموت او الطلاق لا من وقت النكاح ومثله ما يأتى فى افعال آخر الدعوى هذه المدة لا عسار المديون ثم ثبت يساره بعدها به يعلم جواب حادثة الفتوى سئل منها حين كان على هذا المحل فى رجل لم يكد ذلك كان وقف مشقلى على منجور وغيره وضعه من ماله فى المكان ما نذر الوقف من نحو اربعين سنة وتصرف فيه هو وورثته من بعده فى هذه المدة ثم انكره الناظر الا ان انكر وضعه بالاذن واراد الورثة اثباته واثبت الاذن بوضعه الذى ظهر فى الجواب سماع البينة فى ذلك لانه حيث كان فيدهم ويومروهم هذه المدة بدون معارض لم يكن ذلك تركا لدعوى وتلك فتى ما لو ادعى زيد على عمرو بدار فى يده فقال له عمرو كنت اشتريتها منك من عشرين سنة وهى فى ملكى الى الان وكذبه زيد فى الشراء فسمع عنه عمرو على الشراء المذكور بعد هذه المدة لان الدعوى وجهت عليه الا ان وقبلها كان واضع الدبدل معارض فلم يكن مطالب بالاثبات ملكيتها فلم يكن تاركا لدعوى ومثله يظهر ان مستأجر دار الوقف يصرها بان الناظر ويحقق عليها مبلغا من الدراهم يصير دئالة على الوقف ويسمى فى زمانها مرصدا ولا يطالب به مادام فى الدار فاذا خرج منها فله الدعوى على الناظر بمرصده المذكور وان طال مدة حيث جرت العادة بانه لا يطالب به قبل خروجه ولا سيما اذا كان فى كل سنة يتقطع بعضه من اجرة الدار فقلنا بل الخامس

الافنى الوقف والارث ووجوده شرعى وبه اقضى مفتي ابو السعود فيلخصه

• أمر السلطان انما يتخذ اذا وافق الشرع والاخلا اشياء من القاعدة الخامسة وفوقه شئ فلو أمر قضاءه بقتل الشهود وجب على العامة ان يصنعوه ويقتولوه لانكف خصاذا ان امر بامر منه حفظك اوسط انما انكف القاضي قضاء الباشا وكتبه الى القاضي جائز ان لم يكن قاض مولى من السلطان • الحاكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز يعني في البصر • وفي الفصل الاول من جامع القسولين القاضي بتأخير الحكم بامر جرميز ويزعل وفي الاشياء لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث رية ولربها صلح اعداءه واذا استعمل القاضي

٣ مطلب

اذا ترك الدعوى ثلاثة وتلاين سنة لا تسع

٣ مطلب

باع عشارا واحد اعداه حاضر لا تسع دعواه

٤ مطلب

طاعة الامام واجبة

استثناء الشارح العذر الشرعي أعني عفاي الخيرية من الاقاصار على استثناء الوقت ومال التيم والقائب لان العذر يشمل ما لو كان المدعي عليه ما كانا لما كيانا في وما لو كان ثابت الاصار في هذه المدة ثم أسير بعدها قسح كما ذكره في الحامدية السادس استثناء مال التيم مقدما اذا لم يتركها بعد بلوغه هذه المدة وما اذا لم يكن له ولي كيانا في الحامدية لو كان أحد الورثة قاصرا والباقي بالغين تسع الدعوى بالنظر الى القاصر بقدر ما يحضه دون البالغين السابع استثناء القائب والوقت وليس هو المدة قسح من القائب ولو بعد سنين ستة وبزويد قوله في الخيرية من الخيرية ان الترك لا يأتى من العاقبة وعليه لعدم تأني الجواب منه بالغبية والعلة خشية التزوير ولا يأتى بالغبية الدعوى عليه خلافا لفرق فيه بين غيبة المدعي والمدعى عليه اه وكذا الظاهر في باقي الامذار انه لا مدة لها لان قضاء العذر وان طالت مدته يؤكد عدم التزوير بخلاف الوقت فانه لو طالت مدة دعواه بلا عذر ثلاثة وتلاين سنة لا تسع كما اتفق به في الحامدية اخذا مما ذكره في البصر في كتاب الدعوى عن ابن الفرس عن المسوط اذا ترك الدعوى ثلاثة وتلاين سنة ولو لم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق فلها اه وفي جامع القسولين عن قسوي العتابة قال المتأخرون من اهل الفتوى لا تسع الدعوى بعد ستة وتلاين سنة الا ان يكون المدعي غائبا أو مصابا أو مجنونا وليس له سائل أو والمدعي عليه أمير جارا اه وقتل ط عن الخلاصة لا تسع بعد ثلاثين سنة اه ثم يخفى أن هذا ليس مبنيا على المنع السلطاني بل هو منع من التقضاء لا تسع الدعوى بعد دعوان أمر السلطان بجمعها الثامن جماع الدعوى قبل مضي المدة المحددة مقدما اذا لم يمنع مانع آخر يدل على عدم الحق ظاهرا لماسا في مسائل شتى الكتاب من أنه لو باع عقارا أو غيره وصرح أنه أو أحد اعداه حاضر بطل بطل ثم ادعى انه مثله ملكه لا تسع دعواه وجعل سكنه كالانصاف قطع التزوير والحبل بخلاف الاجنبى فان سكنه ولو لوجار لا يكون رضيا الا اذا سكنت الجار وقت البيع والشتم وتصرف المشتري فيه زعما وبناء فلا تسع دعواه على ماعليه الفتوى قطع الاطماع القاسدة اه وأطال في تحقيقه في الخيرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا محرمات دسكوت القريب والزوجة عند البيع مانع من دعواه بلا تقيد باطلاعه على تصرف المشتري كما لطفه في الكنز والمقتى وأما دعوى الاجنبى ولو جارا فلا بد منه من الكسوت بعد الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقدوه بقدره وقد أجاب المصنف في فتاواه فحين لا يتيسر مدة تزيد على ثلاث سنين وتصرف فيه هدموا عمارته مع اطلاع جاره على ذلك بأنه لا تسع دعوى الجار طه البيت اوسطه على ماعليه الفتوى وسأني تلم الكلام على ذلك آخر الكتاب في مسائل شتى قبيل الفرائض ان شاء الله تعالى فانظر هناك فانه مهم (قوله امر السلطان انما يتخذ) اي يبيع ولا يجوز مخالفتها وسأني قبيل الشهادات عند قوله امر السلطان قطع او جرم الخ التعليل بوجوب طاعة ولي الامر وفي الحوى أن صاحب الصرد ذكر اقل من اثنا أن طاعة الامام في غير معصية واجبة فلو أمر بصوم يوم وجب اه وقد تمنا أن السلطان لو حكم بين الخصمين بغيره في الاصح وبه يبقى (قوله لازم من حفظك) اي ان معصية اوسط انما هي ان اطاعوا اه ح عن الاشياء وفي حط من المصلحة مع كون انما المصلحة وقصدها وتقل عن الصرفة جواز الصلف وهو مقدما باذارة القاضي جائزا اي بان كان ذارأي اما اذا رأى ان لا يكون له ولي فلا ط عن أبي السعود والمراد بالرى الاجهاد (قوله قضاء الباشا الخ) قد تمنا الكلام عليه قبل قول المصنف لا يقتضي في غائب ولله (قوله الحاكم كالقاضي) في بعض النسخ المحكم وهو الذي في البصر والاشياء (قوله الا في اربعة عشر مسألة) سبأني في آتير باب الحكم انه في الصرعة حاسمة عشر وبأني بانه هناك من زيادة عليها (قوله ذكرناها) من كلام الاشياء (قوله ويعزل) اي يستحق العزل كما في الزيلعي (قوله لرية) اي اذا كان لرية في التهود ومنها ثلاثة شهدوا عنه ثم قال احدهم قبل القضاء استغفر الله كذبت في شهادتي فسمع القاضي بلائين نضضه فأنهم فقالوا انما على شهادتنا فانه لا يقتضي شهادتهم وبصرهم من عنده حتى يتلقى ذلك يرى (قوله ولربها صلح اعداءه) وكذا الاجاب لان القضاء ورث الضعيفة فيمنزعه مهما يمكن ط عن النج صالح وفي البصري عن خزانة الأكل اذا طمع القاضي في ارضاء الخصمين لا بأس بردهم ولا يتخذ القضاء بينها لطلبها بسلطان ولا يرددها اكتم من مرتين وان لم يطمع انخذ القضاء اه (قوله وله استعمل المدعي)

أراد أن المتدعي إذا استعمل من القاضي حتى يحضرينة فإنه يجهله وكذا إذا أهام البيئة ثم إن المتدعي عليه استعمل من القاضي حتى يأتي بالدفع فإنه يجهله ولا يجهل بالحكم اهـ وهذا بعد أن يسأله عن الدفع وكان صحيحاً فلو فاسد الإجماله ولا يلتفت إليه كما في القاضي خان يرى قلت وسأيت قبيل باب دعوى الرجل أنه لو قال المتدعي عليه أن دفع يجهل إلى المجلس الثاني وزاد البيري عن الخلاصة سأله أخرى بآخرها إذا لم يتعد على فتوى أهل مصر فبعت الفتوى إلى مصر آخر لا يأتى ثم أخبر القضاء (قوله لا يصح رجوعه عن قضائه) فلو قال رجعت عن قضائي أو وقعت في تليس الشهود أو أبطلت حكمي لا يصح القضاء ما من كافي الحامية اشياء فبعد الرجوع لأنه لو أنكر القضاء وقال الشهود قضيت فاقول له على المفتي به ذكره ابن القيس وقد تناول القضاء عن جامع الفصولين اعتماد خلافه في زماننا (قوله لو بعله) كما إذا اعترف عنده شخص لا أثر لميلج وغاب عنه ثم تدعى عنده اثان فحكم على أحدهما فلان أنه ذلك المعترف ثم تبين له أنه غيره لنقضه وغنامه في شرح الوهابية وهذا مبنى على أن للقاضي العمل بعله والفتوى على عدمه في زماننا كما نقضه في الاشياء عن جامع الفصولين وقد مر ما نال القضاء فيه وأصل المذهب الجواز وسأيت تمامه في باب كآب القاضي إلى القاضي (قوله أو ظهر خطأ) تقدم بيانه عند قوله ولو قضى بالموافق (قوله أو يختلف مذهب) تقدم بيانه عند قوله قضى في مجتهديه بخلاف رأيه (قوله فعل القاضي حكم الخ) كذا في الاشياء نرى بها واستثناء وذكر في الصراة أول كتاب القضاء فعل القاضي على وجهين الأول لا يكون موضعاً للحكم كالوإذا تمت لكافة بزوجهما فإنه وكسل عنها ففعله ليس بحكم كافي القاسمة الثاني لا يكون محللاً للحكم كدعوى صغيرة لا أولى لها وشراؤه وجه مال التيم وقسمته العقار ونحو ذلك فخرم في التيميس بأنه حكم وكذلك تزويجه البتة من ابنه وردة في نكاح الفتح بأن الأوجه أنه ليس بحكم لا تنفاه شرطه أي من الدعوى الصحيحة وبأن الحاقه بالوكيل يعني أن الوكيل بالنكاح لا يملك التزويج من ابنه فالقاضي بمنزلة مفتي ذلك عن كونه حكماً وعلى هذا فتقوله لم يشرا القاضي مال التيم أو شيئاً من القيمة لنفسه لا يجوز لأنه حكم لنفسه خلاف الأوجه لأن الحاقه بالوكيل الصنع مفعن عن كونه حكماً لا يشرا الوكيل لنفسه باطل لكن كما كثر في كلامهم كون فعله حكماً فالأولى أن يقال فصلاً كالمهم أن الحكم القولي يحتاج إلى الدعوى والفعل لا كالأشياء الضمنية لا يحتاج إليها وانما يحتاجها التصدي ويدخل ضمنى - تعارفاً لا محذور الأصل لو طلب الورثة القسمة للفقار فوقع ما غاب أو صغيراً قال الإمام لا قسم ما لم يبرهنوا على الموت والمراث ولا قضى على الغائب والصغير بقوله لم لأن قسمة القاضي قضاء منه وقال لا يقسم اهـ وهذا فاطم على الشبهة فتعين الرجوع إلى الحق اهـ ما في الصريح من أن ما في الأصل لا يمكن الحاقه بالوكيل في المنع من التمسح فتعين أن العلة ما نص عليها من كون فعله حكماً وتعين التوفيق بما ذكره من أن القضاء الفعل لا يصحاح إلى الدعوى كالضمنى بخلاف القولي التصدي وبه اندفع ما مر عن التمسح من قوله لا تنفاه شرطه وان دفع أيضاً قول ابن القيس أن الصواب أن الفعل لا يكون حكماً قال في التهرميد على أنه ليس بحكم أباً يتم خبار البلوغ للصغير والصغيرة يتزوج القاضي على الأصح أدل كان تزويجه حكماً لم تنقض اهـ قلت وقد يقال إن معنى كونه حكماً أنه إذا تزوج البتة ليس لغيره تنقضه كما ينبغي أن يفهم أي لو وقع إلى الحاكم آخر لإبراء ليس له تنقض بل عليه تنفذه لأن الحكم يرفع الخلاف ولا يلزم من هذا أنه ليس لها خيار البلوغ كالزوجه عصبه غير الأب والجد وحكمه بالقاضي فإن حكمه بصحة العقد لا ينافي ثبوت خيار البلوغ كما لا يخفى كذا هنا بالأولى (تتمه) قال في الاشياء القضاء الضمنى لا تشترط له الدعوى وانحصرت فإذا شهد على ختم بحق وذكر اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحزب كان قضاءً بنسبه ضمناً وإن لم يكن في حادثة القسب اهـ أي إذا كان المشهود دعاه غيره مثلاً له فلم يشر إليه لا ثبت بنسبه كما هو منه الخوى - ثم قال في الاشياء وعلى هذا الشبهة بأن ثلاثة زوجة فلان وكنت زوجة فلان في كذا على خصم منكرو قضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وحده فتدبره ما في الخلاصة من طريق الحكم بثبوت الرضاية أن يطلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر ويتنازع في دخوله فتقام البيئة على رؤياه فيثبت ومضمان ضمن ثبوت التوكيل وأصل القضاء الضمنى ما ذكره أصحاب المتن من أنه لو ادعى كفاية على رجل بحال باذنه فأنزها وانكر

مطلب
لا يصح رجوع القاضي عن قضائه
الأق ثلاث

مطلب
في حكم القاضي بعله

مطلب
فعل القاضي حكم

لا يصح رجوعه عن قضائه إلا في
ثلاث لو بعله أو ظهر خطأ
أو بخلاف مذهب - فعل القاضي
حكم

مطلب
القضاء التولى يحتاج للدعوى
بخلاف الضمنى والضمنى

مطلب
في القضاء الضمنى

الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بما كان قضاء عليه قصد اوعلى الاصيل القائب شخا وله فروع
وتفاضيل ذكرناها في الشرح اه (قوله الا في مسألة الخ) استثناء من قوله نعل القاضي حكم ووجه
الاولى ان فعله بطريق الوصاية ووجه الثانية ان فعله كعمل الواهب فلقاض آخر قضاء كافى منتزح المحط
الرضوى وقيد ذلك فيه بقدين عن بعض المشايخ فانه قال وان اعطى القاضي بعض القراية اى فقير من قرابة
الواهب ولم يقض له ذلك ولم يجعله راسية في الوقت كان لقاض آخر قضاء لكن ذكر في الاشياء من الفائدة
الخامسة ان تقرير القاضي المرتب غير لازم الا اذا حكم بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم وهي في انصاف افاده
البرى (قوله امر القاضي حكم) قدمنا اول القضاء انهم اتفقوا على ان امره يجس المذهب عليه بالحق
كامره بالاخذ منه وعلى ان امره يصرف كذا من وقف الفقراء الى فقير من قرابة الواهب ليس بحكم حتى
لوصرفه الى فقير آخر مع واختلفوا في قوله صلى الله عليه وآله وتمام الكلام عليه في الجبر والنهر هناك (قوله
القاضي يحلف غريم الميت) لم يبين ان هذا التلصيف واجب ام لا ووقف فيه المقدس لكن قال في الخلاصة
عن ادب القاضي التلصيف واجبو على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث
بالقضاء مستوفيت بذلك من المديون ولا من احد اداء الملك عنه ولا قبضه قابض ولا ابراءه ولا شأمنه ولا حلت
بذلك ولا يثبت منه على احد ولا عندنا به ولا يثبت منه رهن اه وعلمه الصدر الشهيد بان العين ليست للوارث
هنا وانما هي للترك له لا يكون له غريم آخر او وصى له فالحق في هذا في تركه الميت للقاضي الاحتياط
في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئاً حتى يتحقق اه بحث اجوعا على تلصيفه وذكرنا ان لا يدفع اليه
المال حتى يستحق ولم يقبل ذلك المستوفى الدعوى شرطه فلا يتخذ حكمه بالدفع والقض والقاضي مأمور
بالحكم باسم افعال الامام فاذا حكم بغيره لم يصح فكيف وقد اجوعا على التلصيف وتعمه في الحامدية قال في
الجرن الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقا في الترك او شبهه بالبنوة عن ادب الوالدية ثم
قال ولم أر حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف ويبنى ان يحلف احتياطاً اه قال بحقه
الربى قد يقال انما يحلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطاً لا احتيال انهم شهدوا واستصحاب الحال
وقد استوفاه في باطن الامر وما في مسألة دفع الدين نقد شهدوا على حقيقة الدفع فائق الاحتمال المذكور
اه وهذا وجهه كالايجي (تنبه) قدمنا القاضي لان الوصى ان يدفع ذلك للميت اذ اقتر به الميت عنده
كانوا عليه ونعمه في البرى (قوله ولو اقتر به المريض) اى في مرض موته قال في التارخية وقال القاضي
الامام ابو على التنبى عرفنا ان الذين اذا انقضوا وجوبه حتى يتوفى سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت
يستحق وكما قلنا ان الذين اذا ثبت باقرار المريض في مرض موته ان الغريم لا يستحق لانه ذكر في المبسوط
في مواضع ان المريض اذا اقتر في مرضه بالدين للفرع فانهم يعطون ذلك ولم يشترط بين وانما اضاف ذكر
الميتين هنا وهذا مستفاد من جهته اه يرى (قوله انه حلف المندثرة) هي التي لا تتأهل الرجال وان
خرجت حاجة وحكام كذا ذكره الشارح عن القنية في باب الشهادة على الشهادة (قوله الاشهادين)
هذه عبارة الاشياء ونظامها انه لا يثبت من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغرى انه يقبل قول شاهدهما
قال الشيخ صالح ولعل ذلك لاختلاف الروايتين ط (قوله وقد مضى في الوقت الخ) كان الاول ذكره عند
قوله امر السلطان انما يتخذ الخ (قوله ان السلطان مخالفة شرط الواهب) فيجوز له احداث وتلصيف
او مرتب اذا كان المقر في ذلك من مصارف المال ط (قوله لو غلبه قري ومزاج) بان كان الواهب له
سلطاناً او واحداً من الامراء ولم يملكها بوجه شرعى ولذا علمه الشارح هناك قوله لان اصلها لبيت
المال واقفى المقتى ابو السعود آتدى بان اوقاف الملوك والامراء لا اراى شروطها لانها من بيت المال اوترجع
اليه اه وقد مضى ان ذلك في الوقت (قوله وايجاب صنئى آتدى) اى عن سؤال سئل عنه
(قوله متى كان في الوقت سعة) بفتح السين والعين المسلمين اى بان كانت غلة واقفة (قوله ولم يقصر)
اى ذو الوظيفة التي احدثها السلطان (قوله لا يمنع) اى من تناول ما تزوره (قوله يجس الولى الخ)
في الجبر لا يجس مسمى على دين الاستهلاك ولوله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له آب او وصى والرأى فيه
للقاضى فاذن في بيع بعض ماله لا يشاء ولوله آب او وصى يجس ان امتنع من قضاء دينه من ماله اى مال

مطلب
امر القاضي حكم

مطلب
يحلف القاضي غريم الميت

فلو قبح البينة من نفسه وابنه
لم يميز الا في مسألة اذا اذن الولى
للقاضي بتزويجها كان وكلا واذا
اعطى فقيراً من وقف الفقراء كان
له اعطاء غيره اه امر القاضي حكم
الا في مسألة الوقت المذكورة
فامر فقير فلو صرف لغيره صح
امر القاضي يحلف غريم الميت ولو
اقتر به المريض لا يقبل قول امين
القاضي انه حلف المندثرة الا
بشاهدين م امره على
امر القاضي الذي ليس بشرى
لم يخرج عن العهدة اه وقد مضى
في الوقت من المتظومة الحية
معها المبسوط ان السلطان مخالفة
شرط الواهب لو غلبه قري ومزاج
وانه يعمل بامرهم وان غاب الشرط
لقبض قلت وايجاب صنئى آتدى
بان متى كان في الوقت سعة ولم
يقصر في اداء خدمته لا يمنع فقبه
وفي الوهبانية يجس الولى بدين
الصغير حتى يوفيه او يظهر فقر
الصغير

مطلب
في جيس الصغرى

قلت لكن قدم شارحها عن
قاضي خان أن الحر والعبد والبالغ
والصبي في الحبس سواء فمتأمل
ففيه هنا قلة الترتيب إلى قال
وليس القاضي السبع مع وجود
أب أو وصي وهي ثالثة حسنة
قلت وفي الفتنة ومضى بأعانة القاضي
تقدم أو أصعب كما نقله شارح
فتنحه للفتن مفر البعثة فقلت
وتقتض بيع من أب أو وصيه
ولو لمصلحة أو لأصله التقتض بطن
وبحس في دين على الطفل والد
وصي وللتأديب بعض يصود
وفي الدين لم يحبس أب ومكاتب
وعبد لولاه كعكس ومعي
نعم لو العبد مدينو بحس المولى
بدنه لأنه للفرعاء وكذا يحبس
بدين مكاتبه الأفعال من ينس
الكاتبه في عتاق الوهبانية
وفي غير جنس الحق يحبس سدا
مكاتبه والعبد فيها يحجز
وفي غيرها

٢ ويحبس ذالك المكاتب المصاح الحرز
على الدين إذا المكاتب ما هو معسر

• (باب التحكيم) •

٣ (هو لغة جعل الحكم فيها لك
لفرض وعرفا) وتولية الخصمين حاكم
يتحكم بينهما

الصبي ولا يحبس الصبي - الأبريق للتأديب ثلاثين سائر من أسباب التعدي قصد
قلوبها فلا كذا في كلفة الميسوط وفي المخط لقاضي حبس الصبي - السائر تأديبا لا عقوبة ثلاثين سائر
العبدان الصبي يؤدب لينزعه عن الاتصال بالزينة ١٥ (قوله فمتأمل فيه هنا) قد علمت من عبارتي
الميسوط والمخط أن نفيه على وجه العقوبة وإثباته على وجه التأديب وهو شامل أيضا للمأذون والمحجور فافهم
(قوله قال) أي الترتيب إلى وقد مر في النهي الميسوس - أخذ من قول الميسوط ولوله أب أو وصي - الخ
(قوله فلقاضي تنفيه) أي تقتض بيع الأب والوصي - لو التقتض أصغر الصغير (قوله كما نقله شارح) أي
شارح الوهبانية القاضي عبد البر النضعة (قوله ولو لمصلحة) انما ذكره لانهم صرحوا بأن شرط بيع
الأب عقلا له غير مجمل القيمة كونه محمودا أو مستورا فلو كان مضدا لا يجوز إلا بنصف القيمة (قوله والأصل
التقتض) الواو للصلال وقوله يطر يكون السن جلة استثنائية (قوله ويحبس الخ) أي يحبس الوالد
والوصي - في دين على الطفل لأبني - إذا كان الطفل مال واستعاض من أدائه كامل بماتر (قوله وصي) على
تقدير الواو والمطرفة (قوله وللتأديب الخ) أي وحسب الصبي - للتأديب بعض المشايخ تصوروا (قوله وفي
الدين لم يحبس أب) تعذمت هذه المسألة في قوله لا يحبس أصل وان علفا في دين فرعه بل يقتضي القاضي ديه من
عين ماله أو قيمته الخ واحترز بالدين عن النفقة فإنه يحبس بها كما مر هناك (قوله ومكاتب) بفتح التاء أي
لا يحبس المكاتب بدين الكتابة فإن كان متأخر يحبس به للمولى ومنهم من منعه لأنه يمكن من إسقاطه بالهجز
وصحبه في الميسوط وعليه الفتوى يجر عن انقض الوسائل (قوله وعبد لولاه) أي الذين مولاه والمطرفة
الزينة - فظاهره ولو كان مدينو بجر (قوله كعكس) أي عكس المكاتب والعبد فلا يحبس المولى بدين
مكاتبه إن كان من جنس بدل المكتبة لوقوع المقاسمة ولا يحبس لتوقفها على الرضى ولا يحبس المولى
بدين عبده المأذون غير المأذون مدينو بغيره بجر وذكره شارح بعد (قوله ومعي)
أي من ظهر اعطاه وعبد حسبه المدة التي رهاها القاضي فلا يحبس بعد ما يهدأ بلغ عدد من لا يحبس سبعة
أزله الصبي وكلفها في التلم وقد عذها في الصرك ذلك لكنه اسقط الميسود كبره العاقلة إن كان لهم عطاء
فلا يحبسون في ذمة وأرش ويؤخذ من العطاء وإن لم يكن عطاء يحبسون ثم قال ويزاد مسألتان لا يحبس المدينون
إذا علم القاضي أنه ما لا غاياتا أو ميسوسا وسرافضات ثعا ١٥ قلت والمبصر صارت هنرا (قوله
نعم الخ) تقييد لقوله كعكس (قوله الأفعال من جنس المكتبة) الأولى أن يقول إن لم يكن من
جنس الكتابة فإنه تقييد أيضا لقوله كعكس كما علم من عبارة الجرم المارة أيضا (قوله سدا) مفعول مقدم
على فاعله وهو مكاتبه (قوله والعبد فيها) أي في الكتابة بخلافنا عقد غير لازم في جابته فله حضها (قوله
الحرز) اسم فاعل أي الذي حرز المكاتب وصحبه واحتجاج إليها لا عقده عليها (قوله أذهروا بالمكاتب ما هو
معسر) أذفضاه الذين مقدم على حاجته إليها وإن كان فقيرا في حق أخذ الصدقة وعدم وجوب الزكاة
كما لو كان له قوت شهر فانه يباع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه كما في الفتنة والله سبحانه أعلم

• (باب التحكيم) •

٢ ماله

جمله من لا يحبس عشرة

٣ قوله أذهروا بالمكاتب الخ هكذا
يخطه والذي في نسخ الشارح أذ
بالمكاتب الخ وهو الواو في لوزنه
١٥ معصيه

لما كان من فروع القضاء وكان أسطر مرتبة من القضاء آخره ولهذا قال أبو يوسف لا يجوز تقطيعه بالترط وإضافته
إلى وقت بخلاف القضاء لكونه مسلما وجه بجر (قوله هو لغة الخ) في المصاح ويقال حكته في مالى
إذا جعلت إليه الحكم فيه ١٥ وهذه العبارة لا تدل على أن التحكيم لغة خاصة بالمال خلافا لما هو عليه عبارة
الشارح ولذا قال في المصباح حكمت الرجل بالتحديد فوضت الحكم إليه (قوله وعرفا تولى الخصمين)
أي الفريقين المتخاصمين فيقول المأذون التقربان ولذا أعد عليه ما شئت من الجماعة في قوله تعالى هذان
خصمان اختصموا وفي المصباح الخصم يقع على المفرد وغيره والذكر والأنثى بلفظ واحد وفي لغة مطابق في التنية
والجمع في جميع على خصوم وخصام ١٥ فافهم (قوله حاكمها) المراد به مايم الواحد والمأذون (تنية)
في الصرع البرازية قال بعض علمنا كتر فضة عهدنا في بلادنا مصالحون لأنهم يقدلون القضاء بالرشوة
ويجوز أن يجعل حاكما ترفع القضية واعتراض بأن الرفع ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاده ما شئ الحكم

تفصيل مرفى الشركة وبأنى في الوكالة والمضاربة إن شاء الله تعالى (قوله بلا التماس طالب) يعنى أن الموكل
 يتقدم بعزل الوكيل مالم يتعلق بالتوكيل حق المذبح كالأراد خصمه السفر فطلب منه أن يوكل وكلا بالخصوص
 وليس له عزله كسأى في بابه (قوله وغير جماله) منصوب على أنه مفعول معه (قوله لأن حكمه كالصالح)
 والصالح من صنيع الصبار فكان كل واحد من الشريكين راضيا بالصالح وما في معناه جهر (قوله بتحكيمه)
 منطبق برضى (قوله ثم استثناء الثلاثة) أى أخذوا القود والدية على العاقلة وكان الأولى ذكر هذا عقبها
 (قوله في كل المجتهدات) أى المسائل التى يسوغ فيها الاجتهاد من حقوق العباد كالطلاق والعتاق والكتابة
 والكفالة والمشفعة والنفقة والديون والبيعوج بخلاف ما ناقض كالأوصنة أو اجناعا (قوله حكمه يكون
 الكليات رواجع الخ) قال الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء هو الظاهر عند أصحابنا وهو الصحيح لكن
 مشايخنا استمعوا عن هذه الفتوى وقالوا يحتاج إلى حكم الحاكم كإثبات الحدود والقصاص كإلزامه بتجسس العوام
 فيه اه قال في القبح وفي الفتاوى الصغرى حكم الحكم في الطلاق المضاف بتدليل لا يفتى به وفيها روى عن
 أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحادثة لو استفتى فتباعد لأفشاء سلطان الدين وسعه اتسع
 متناه واسئلة المرأة المخلوف بطلاقها وروى عنهم ما هو أوسع وهو أن تزوج أخرى وكان حلف بطلاق كل
 امرأة بتزوجها فاستفتى فتباعدت أرفقاء بمصحة الدين فانه يضارق الأخرى ويحكم الأولى فلا يتوهمها اه
 (قوله وغير ذلك) كما إذا صهر به شهوة وانتشر لها حكم الزمان حكم الحكم لهما بالحل على مذهب
 الشافعي فالصالح هو التخاذل كان الحكم برأه أو لا فالصحيح عدمه أهاده في البحر عن الفتنة (قوله وظاهر
 الهداية الخ) حيث قالوا وتقصص الحدود والنصاص يدل على جواز التصكم في سائر المجتهدات وهو
 الصحيح لأنه لا يفتى به ويقال يحتاج إلى حكم المولى دفعها لتجسس العوام أى تجسسهم على هدم المذهب
 فتح ومثل عبارة الهداية عبارة شرح أدب القضاء المارة أيضا وتقدم فيها أن الصحيح مصحة التصكم وأنه الظاهر
 عن أصحابنا وكان ما هنا من جمع القول الاسترقاق للصحيح والتبادر من عبارة الهداية أنه لا يفتى بجواز
 سائر المجتهدات لكن ذكر في البحر عن الوالوية والفتنة ما هو كالصريح في أن ذلك في العين المضافة ونحوها
 ونحوه ما قد مضى أنفع من الفتاوى الصغرى وبأنى التصريح به في الخلافات ولكن تأمل في وجه المنع
 من عدم الاتفاق به والتعليل بأن لا تجسس العوام على هدم المذهب لا يظهر في خصوص العين المضافة ونحوها
 ثم رأيت المقدس في وقف ذلك أيضا وأجاب بما حاصله أنهم ممنوعون من تولية القضاء لغير أهل للتصكم بغير
 الحق وكذلك ممنوعون من التصكم هنا للتجسس العوام على الحكم بغير علم قلت هذا بعيد من التصكم مطلقا
 إلا ما لم والاحسن في الجواب أن يقال إن الخلاف في العين المضافة إذا كان يعتقد صحتها يلزمه العمل بما يعتقده
 فإذا حكم بعدم صحتها حكم مولى من السلطان لزومه اتساع رأى الحاكم وإن تمنع بحكمه الخلاف أما إذا حكم
 رجلا فلا يفتى به شأوى هدم مذهبه لأن حكم الحكم بمنزلة السبع لا يرفع خلافا ولا يعلل العمل بما كان الخلاف
 يعتقد فلهذا قالوا لا يفتى به ولا بد من حكم المولى هذا ما ظهر في والله سبحانه اعلم (تنبيه) سأتى في الخلافات
 أنه لا يصح حكمه بغيره بشرع الصغر بخلاف القاضي (قوله وسمع أخباره الخ) أى إذا قال لأحدهما
 أقروا عندي أو أقامت عندي بينة عليك لهذا أفقدوا عندي وقد أرتكبت ذلك وحكمت لهذا أنكرك المنقضى
 عليه لا يلتفت إلى إنكاره ومضى القضاء عليه مادام المجلس باقيا لأن الحكم مادام بتحكيمهما قائما كالقضائى
 المقتل لأن يفرجه مخاطب عن الحكم وبغيره قيل أن يقول حكمت عليك أو قاله بعد المجلس لأنه لا تقام منه
 العزل كما يعزل بعزل أحدهما فيلزم الحكم قضاء كالقضائى إذا قال بعد العزل قضيت بكذا لا يصح فتح (قوله
 لا يصح أخباره بحكمه) أى بعد ما قام (قوله حكمه الثاني) فانه لا يصح لمن لا تقبل شهادته (قوله فلا بد
 من اجتماعهما) فلو حكم أحدهما أو اختلفا لم يجز كإثبات في البحر عن الوالوية وفيه عن الخلفاء قول لأمراءه
 أتت على حرام ونوى الطلاق دون الثلاث فحكم أحدهما بأنها بائن وحكم الآخر بأنها بائن
 بالثلاث لم يجز لأنها لم يجتمع على أمر واحد اه (قوله ويعنى حكمه) أى إذا رفع حكمه إلى القاضي أن
 وافق مذهبه أمضاه والأبطله وقامته أمضاه ههنا أنه لو رفع إلى قاض آخر يوافق مذهبهم ليس لذلك القاضي
 ولاية القضاء فيها أمضاه هذا القاضي جبره وفي البحر ولو رفع حكمه إلى حكم آخر حكمه بعد قالنا

(في مضاربة وشركة وصحالة)
 بلا التماس طالب (فان حكم
 زهمهم) ولا يسلط حكمه بغيرهم
 لصدره ولا يفتى به شرعية ولا
 يتعدى حكمه إلى (غيرهما) إلا
 في مسألة ماله وحكم أحد الشريكين
 وغير جماله رجلا حكم بينهما وأزم
 الشريك تعذى للشريك الغائب
 لأن حكمه كالصالح جهر (فان حكمه
 في عيب مبيع فتفى برده ليس
 للشارع رده على بائعه إلا برضى
 البائع الأول والثاني والمشتري)
 بتحكيمه فتح ثم استثناء
 الثلاثة بصدحة التصكم في كل
 المجتهدات تحكمه يكون الكليات
 رواجع وقسم العين المضافة إلى
 الملك وغير ذلك لكن هذا مما يعلم
 ويحكم وظاهر الهداية أنه يجب
 بلا يعلل فتأمل (وسمع أخباره
 بإقرار أحد المحققين وبعدالة
 الشاهد حال ولايته) أى بقائه
 بتحكيمهما (لا يصح) أخباره
 بحكمه لا نقضه ولا يعلل
 حكمه لأبيه وولده وزوجه حكم
 القاضي (بخلاف حكمهما) أى
 القاضي والحكم (عليهم) حيث
 يصح كإثباته (حكمه) فلا بد
 من اجتماعهما على الحكم به
 ويعنى القاضي (حكمه) وافق
 مذهبه

القاضي يمينه ان وافق رأيه والا بطله (قوله لان حكمه لا يرفع خلافا) لقصور ولايته عليه مخالفا
القاضي العام (قوله للحكم) بدل منه (قوله تفويض الحكم الى غيره) فلو فرض وحكم الثاني
بلا رضاهما فاجازة القاضي لم يجز الا ان يميزا بعد الحكم وقبل فني أي يكون كالوكيل الا ان يرفع
الوكيل الثاني عنه (قوله وحكمه بالوقت) أي يلزمه لا يرفع خلافاي الامام القائل بعدم
لزومه بل يقي فنه غير لازم بصح وجوعه عنه (قوله بشرطه) أي من كونه مقررا اعتارا وغير ذلك مما عرفت
بابه (قوله ولا يمينه) عبارة الصرا لا يمينه (قوله عذمتها في الصر بسبعة عشر) أشار الى انه لا يرفع على
ذلك وهو كذلك وتقدم كثر منها في الشرح والمتمن منها انه لو استفتى العبد متى قضى صغ على أحد القولين
بخلاف الحكم كأمز وأنه لا يتعدى حكمه في الرضا للعب الى بائع الساع وأنه لا يفتي بحكمه في ضح العين
المضاعة وشو وعلاوة لا يصح اخباره بحكمه بخلاف القاضي على مسألتان في آخر المتفرقات وأنه لو خالف
حكمه رأى القاضي بطله وأنه ليس له التفويض الى غيره وأن الوقت لا يلزم بحكمه فهذه عشرة مسائل
مذكورة في البر وبنى أنه لا يجوز تعليقه ولا اضافته عند أي يوف وأنه لا يتعدى حكمه الى الغائب لو كان
ما يدعي عليه سببا لما يدعي على الحاضر وأنه لا يجوز كآله الى القاضي كحكمه وأنه لا يحكم بكتاب فاض
الا اذا رضى الخصمان وأنه لا يتعدى حكمه من وارث الى الباقي والمبت وأنه لا يتعدى حكمه على وكل يجب
المبيع الى موكله وأنه لا يصح حكمه على وصي صغير بمافيه ضرر على الصغير وأنه لا يتعدى بطل الحكم بل له
الحكم في البلاد كلها وأنه لو اختلف الشاهدان فشهد أحدهما على وكل زيد بالخصومة الى فاض الكوفة والآخر
الى فاض البصرة تقبل لا تشهد أحدهما بذلك الى الفقه فلان والآخر الى الفقه فلان آخر لأن الحكم متوسط
وقد يكون أحد الحكمين أحق من الآخر فلا رضى الموكل بالآخر بخلاف ما لو كان المطلوب نفس القضاء فانه
لا يختلف كآله شرح أدب القضاء فهذه تسع مذكورة في البر أيضا وقد أوردت أربع مسائل أخرى ذكرها الشارح
بعد هذه ثلاث وعشرون مسألة وزاد في الصرا حتى قال ثم اعلم انهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة
في أربع الحزمية والنسب والنكاح والولاء ولم يصرحوا بحكمهما من الحكم ويجب أن لا يتعدى فصح دعوى
المالك في المحكوم بقتله من الحكم بخلاف القاضي اه قلت يزداد أبنائه بتزول قيامه من المجلس كآله مناه
عن القح فهي اربعة وعشرون (قوله بخلاف القاضي) فإن التفتي على أنه لا يتزول بأزدة كآله مناه فاذا
أسلم لا يحتاج الى توبة جديدة (قوله بغيره قبولها) بخلاف ما لو ردت عاوض شهادة للجنة لا قبلها فاض
آخر لأن القضاء بالردة تنفذ على الكافة بجر عن المحيط (قوله ويبنى أن لا يلبى الحس ولم أره) كذا في بعض
نسخ البر وفي بعضها قبل قوله ولم أره مناه وفي صدر الشريعة من باب الحكم قال وفائدة الزام الخصم أن
المتبايعين ان حكمهما كآله الحكم بغير المشتري على تسليم الفين والسابع على تسليم المبيع ومن امتنع بحسه اه
فهذا صريح في أن الحكم بحس اه (قوله وكذا الخ) هذان الصرا أيضا حيث قال وكذا أمركم بقول
الهدية واجابة الدعوة فبنى أن يجوز له الانتهاء الحكم بالفرار إلا أن يهدى اليه وقت من أحدهما فبنى أن
لا يجوز اه وذ كر الرجن أن الذي يبنى الجواز لأن من ارتاب فيه بعزله قبل الحكم بخلاف القاضي اه
وفيه نظر والله سبحانه أعلم

• (باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره) •

هذا أيضا من أحكام القضاء غير أنه لا يتحقق في الوجود الا بتراضين فهو كالركب بالسبب لما قبله فتح وهذا
اولى من قول الزهلي انه ليس من كتاب القضاء لانه ما نقل شهادة أو نقل حكم ثم هو من عمل القضاء فكان ذكره
فيه انصب اه وصحت كل من علمهم فكيف يقيه بجر وأجاب في التبر لمن التفتي كونه قضاء والمثبت
كونه من أحكامه (قوله وغيره) عطف على كتاب ط (قوله الى القاضي) أي العبد بمصلحة باقي يابها
وأفاد أن قاضي مصر يكتب الى مثله والى قاضي الرستاق بخلاف العكس وفيه خلاف يأتي قال في الفتح
ولو كتب القاضي الى الأمير الذي ولاه اصل الله الأمير ثم قص القصص وهو معه في المصربغا بثقة يعرفه

والا بطله) لان حكمه لا يرفع خلافا

(وليس له الحكم) تفويض

الحكم الى غيره وحكمه بالوقت

لا يرفع خلافا) على الصحيح خاتمة

(فالوقت الى موافق) لمذهب

(حكم) اثناء (يلزمه) بشرطه

(ولا يمينه) لانه لم يشع معتبرا

والحاصل انه كالقاضي الا في

مسائل عذمتها في الصر بسبعة

عشر منها لو ارتد افضل فاذا

اسلم احتاج للحكم جديد بخلاف

القاضي ومنها لو ردت الشهادة

لجنة فغيره قبولها ويبنى أن

لا يلبى الحبس ولم أره وكذلك

أمر حكم قبوله الهدية ويبنى أن

لا يجوز ان اهدى اليه وقت

الحكم

• (باب كتاب القاضي الى القاضي)

وغيره) • أراد بغيره قوله والمرأة

تفنى الخ (القاضي يكتب الى

القاضي في)

الامر في القياس لا يقبل لان ايجاب العمل بالسنة ولانه لم يذكر اسمه واسم آية وفي الاستحسان يقبل لانه متعارف ولا يلحق بالقاضي أن يأتي في كل حادثة الى الامر ليضمره ولوأرسل رسولا شفه كان كالمثل في جوار العمل به فكذا اذا ارسل حكما به ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فطرطنا هناك كالمثل القاضي الى القاضي اه اي شرطنا ذلك فعندنا ان كان الامر في مصر آخر وقد سقط في البحر والهرم عبارة الفتح قوله ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فاحتمل نظام الكلام فافهم (قوله كل حق) من نكاح وطلاق وقتل موجب مال وأعيان ولو منقولة وهو المروية عن محمد وعليه المتأخرون وبه يقتضي الضرورة وفي ظاهر الرواية لا يجوز في المنقول الحاجة الى الإشارة اليه عند الدعوى والشهادة وعن الثاني تجوز في البذلقة الاباق فيه لافي الامة وعنه تجوز في الكل قال الاسديان وعليه الفتوى جبر (قوله استسما) والقياس أن لا يجوز لان كاشه لا تكون اقوى من عبارته وهو لو اخبر القاضي في محله لم يعمل باخباره فكما به اولي وانما جوزه لان علي رضي الله تعالى عنه والحاجة جبر (قوله فان شهدوا على خصم حاضر الخ) قال في النهاية المراد بان الخصم هو الوكيل عن الغائب او المضر الذي جعله اى القاضي وكلايات الحق ولو كان المراد ان الخصم هو الذي عليه لما احتج الى قاض آخر لان حكم القاضي قديم على الاول أقول لا ينبغي ما فيه من التكلف والاحسن أن يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس بخصوص حالات في هذا الباب بل وقطة فتقوله وان شهدوا وبغير خصم لم يحكم فيه ونظيره كثيرة كذا في الدرر قلت وحاصله أنه ليس المراد في هذه المسألة من كتاب القاضي حكمه الى قاض آخر حتى يراد بان الخصم فيها الوكيل والمضر في المراد أن الشهادة عند القاضي تارة تكون على خصم حاضر فتصم بحاله ويكتب بحكمه كالمثل في الواقعة لا ليعنه الى قاض آخر لان الحكم قديم تارة تكون على خصم غائب وهي الامة فهذه ذكرت وقطة تلك والى هذا أشار الشارح بقوله ليحفظ اى ليحفظ الواقعة وذكري التبر عن الزيلعي انه اذا قدر ان الخصم غاب بعد الحكم عليه وبعد الحكم فغثذ يكتب له ليعلم اليه حقه او لينفذ حكمه اه وحاصله أنه قد يحتاج في المسألة الاولى الى أن يعت بتأخير حكمه على الخصم الحاضر الى قاض آخر فيكون ذكرهما مقصودا في هذا الباب وأما التهاتر في أن الكتاب يكون الى القاضي ولو كان ان الخصم حاضرا وذلك لامضاء قاض آخر كما اذا عي على آخر ألفا وبرهن وحكم به ثم اصطالحا بان يأخذ منه في بلد آخر وشاف أن ينصكر فكتب له لامضاء قاضي البلد (قوله هو السجل) بكسر السين والجيم وتشديد اللام والضمين مع التشديد والفتح مع سكن الجيم والكسر لغات قهستاني عن الكشاف (قوله التي فيها حكم القاضي) بيان للنسبة في قوة الحكمي ونيل ما اذا كان الى قاض آخر ولا (قوله وكسب الشهادة) اى بعد ما جمعها وعدلت خبر (قوله وان كان مخالفا لراى الكاتب الخ) اى بخلاف الصل فانه ليس له أن يخالفه ويختص حكمه لان السجل يحكم به دون الكتاب ولهذا أن لا يقبل الكتاب دون السجل كما في العبر من منية المفتي وقوله في التبر ولم اجده فيها سبي على ما في نسخة والاقتض وجده في نسخة وفي الفتح والكتاب الحكمي لا يلزم العمل اذا كان يخالفه لانه لم يقع حكم في محل اجتihad فله أن لا يقبله ولا يعمل به (قوله ويسمى الكتاب الحكمي) هذا في عرفهم نسبوا الى الحكم باعتبار ما يؤول فتح (قوله وليس بسجل) لان السجل يحكم به بخلاف الكتاب الحكمي (قوله وقرأ الكتاب عليهم) اى على شهود الطريق ولوفر الشهود ههنا ذكره في قوله وختم عندهم ليعلم على ما كان اول ط (قوله أو اعلمهم بما فيه) اى باخباره لانه لا شهادة بلا علم الشهود به كالشهود بان هذا الصك مكتوب على فلان لا يشهدوا بما تضمنه من الدين فتح قال في البحر ولا بد لهم من حفظ ما فيه ولهذا قبل يفتي أن يكون معهم نسخة اخرى مقبوضة فيستعينوا بها على الحفظ فانه لا بد من التذكر من وقت الشهادة الى وقت الاداء عندها (قوله وختم عندهم) اى على الكتاب بعد عمله ولا اعتبار للتم في اسفله فلو انكسر خاتم القاضي أو كان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم في اسفله كما في الذخيرة وانما قال عندهم لانه لا بد أن يشهدوا عندهم انهم يحضرونهم كما في المفتي واشترط انهم ليس بشرط الا اذا كان الكتاب في يد الذي به يفتي كما ذكره المصنف قهستاني (قوله وسلم الكتاب اليهم) اى في مجلس يصح حكمه فيه فالقول في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرماني قهستاني قال في النهاية وتعمل القضاة اليوم أنهم يسلمون المكتوب الى الذي وهو قول أبي يوسف وهو اختيار الفتوى على قول شمس الامة على قول أبي

كل حق به يبقى استسما (غير
حدوقود) للشبهة (فان شهدوا
على خصم حاضر حكم بالشهادة
وكسب بحكمه) ليحفظ (و) كتاب
الحكم (هو الصل الحكمي)
اى الحقة التي فيها حكم القاضي
هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير
تضمن فيه وفاتح الناس (وان لم
يكن الخصم حاضر لم يحكم) لانه
حكم على الغائب (وكسب الشهادة)
الى قاض يكون الخصم في ولايته
(الحكم) القاضي (المكتوب اليه
جاء على رايه وان كان مخالفا لراى
الكاتب) لانه ابتداء حكم
(وهو) نقل الشهادة حقيقة وسمي
(الكتاب الحكمي) وليس بسجل
(وقرأ) الكتاب (عليهم) أو اعلمهم
بما فيه (وختم عندهم) اى عند
شهود الطريق (وسلم) الكتاب
(اليهم)

لا يدع ذلك لانه وان وقع فهو امر نادر قلنا يقع وهو أند من إمكان تزوير الشهود وهو أولى بالقبول من دقة
 الصراف ونحوه فانهم علوا به للعرف كما يأتي وذكر العلامة البعلقاني في شرحه على الاشياء أن الشراخ العلامة
 الشيخ علاء الدين رسالة صاحبها بعد نقله ما في الاشياء وان ابن النخبة وابن وهبان يزعمان بالصل بدقتر الصراف
 وشعوه لعله آمن التزوير كما جزم به البرازي والسرشي وفاضي خان قال ان هذه العلة في الدفاتر السلطانية
 أولى كما يعرفه من شاهد أحوال أهلها حين نقلها أو لا تعجز أو لا الإذن السلطان ثم بعد اختصار العلم الغفر
 على قتل ما فيها من غير ناهل في زيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى
 لحفظها المسي بدقتر أسمى فكتب عليها ثم عاد أصولها إلى أمكنتها المحفوظة بالغلم فالأمن من التزوير مشطوع
 به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكتبة فلو وجد في الدفاتر المكان الثلاثي وقب على المدونة الثلاثية
 مثلا يعمل به من غير ريب وبذلك يفتي مشايخ الاسلام كما هو صريح به في بحسب عبد الله أفندي وغيره فليفتوا
 اه قلت ويؤيد العمل بما في داوين القضاء الماخذ وكان مشايخ الاسلام المولدين في الدولة العثمانية أفتوا
 بمذاكر السلطان الدفاتر السلطانية بدواوين القضاء المذكورة لاتحاد العلة فيها والله سبحانه أعلم لكن تقدمنا
 في الوقت عن الغيرة انه لا يثبت الوقت بمجرد وجوده في الدفاتر السلطانية (قوله ودقتر يباع وصراف وسار)
 عطف على كتاب الامان فان هذا منصوص عليه لا ملحق به فقد قال في النسخ من الشهادات ان خط السمار
 والصراف جهة للعرف الحاسي به اه قال البيروني هذا الذي في غالب الكتب حتى الجنتي فقال في الاقرار
 وأما خط البياع والصراف والسمار فهو جهة وان لم يكن مصدرا معترف فظاهر بين الناس وكذلك
 ما يكتبه الناس فيما بينهم يجب أن يكون جهة للعرف اه وفي خزائن الاكل صراف كتب على نفسه بحال معلوم
 وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بصحت عرف
 الناس خطه فيكون ذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بنقله اه قال العلامة العيني
 والبناء على العادة للظاهر واجب فلي هذا اذا قال البياع وجدت في باد كاري بضمي أو كتبت في باد كاري
 يبدى أن فلان علي ألف درهم كان هذا اقرا ما زما بابه أقول ويزاد أن العمل في الحقيقة انما هو لوجوب
 العرف لا يجوز لخط والله أعلم وبهذا عرف أن قولهم فيما إذا دعي رجل مالا وأخرج بمال خطأ دعي انه خط
 المدعي عليه فانكر كون الخط خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على انها خط
 كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقضي بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس علي هذا المال كان
 القول قوله يستثنى منه ما إذا كان الكاتب مسمرا أو ممرقا أو نحو ذلك عن يؤخذ بخطه كذا في فاضل خان اه
 كلام البيروني ظف ويستثنى منه أيضا ما قد مناه أول الباب من كتابة القاضي إلى الامير الذي ولاده وكذلك
 حاسبه كرم الشرح عن شرح الوهبانية والمقط وهو ما إذا كان على وجه الرسالة مصدرا معنونا اه وهو
 أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالتلفظ بوجه كافي للمتن والزيادة من
 مسائل شتى آخر الكتاب ومثله في الهداية والخاتمة وهذا اذا اعترف أن الخط خطه فانه يلزم ما فيه وأن أنكر
 أن يكون في ذمته ذلك المال بخلاف ما إذا لم يمكن مصدرا معنونا كما هو صريح الخاتمة وهذا ذكره
 في الاخرس وذكر في الكفاية آخر الكتاب عن الشافعي أن الصحيح مثل الاخرس فإذا استثنينا امر سوما
 وثبت ذلك باقراره أو بينة فهو كالخطاب اه ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بكونه على وجه الرسالة إلى
 القائب وهو أيضا مفاد كلام النفي في الشهادات فراجع له في شهادات الجبرع البرازي ما يدل على
 انه لا فرق في المعنوي بين كونه لغائب أو حاضر ومثله ما في فتاوى فائز الهداية اذا كتب على وجه الصكولة
 يلزمه المال وهو أن يكتب يقول فلان الفلاني ان في ذمتي فلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرا بدم وان
 لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله معني اه قلت والعادة اليوم في تصديرها بالضمون انه يقال فيما سب
 تخبر به هو انه ترتب في ذمة فلان الفلاني الخ وكذا الوصول الذي يقال فيه وصل السام من فلان الفلاني
 كذا ومثله ما يكتبه الرجل في دفتره مثل قوله علي بن الذي في ذمة فلان الفلاني فهذا كالمصداق معنوي
 جرت العادة بتصديده بذلك وهو مفاد كلام فائز الهداية المذكور فتضاء ان هذا كله اذا اعترف بأنه خطه
 يلزمه وان لم يمكن مصدرا معنونا لا يلزمه اذا أنكر المال وإن اعترف بكونه كعب بخطه الا اذا كان يباعا

مطلب

في العمل بما في الدفاتر السلطانية

ودقتر يباع وصراف وسار

مطلب

في دفتر البياع والصراف والسمار

أوصراً فأوصار بالماضي الخائفة وصلح الصراف والجارية عرفاً اه فتأمل ما إذا لم يكن مصدقاً معنوا
وهو صريح ما تزعى الجنبى وما إذا لم يصر فبأنه خطه كاهو صريح ما تزعى الخزانة ثم إن قول الجنبى وكذا
ما يكتب للناس فيما بينهم الخ يفيد عدم الاقتصار على الصراف والسمسار والبيع بل منه كل ما يبرئ
العادة به فدخل فيه ما يكتبه الأحرار والأكاره ونحوهم عن نذور الاشهاد عليهم فإذا كتب وصولاً أو مكتباً بين الناس
عليه وختمه بخاتم المهر فقامت في العادة بكون حجة عليه بحيث لا يمكنه أنكاره ولو أنكره بعد بين الناس
مكاتباً إذا اعترف بكون خطه وختمه وكان ممدراً هـ نونا فينبغي القول بأنه يلزمه وإن لم يصر فيه أو وجد بعد
مونه فيقتضى ما في الجنبى أنه يلزمه أيضاً علماً بالعرف كدقة الصراف ونحوه ومنه ما إذا وجد في صندوقه مثلاً
صرة دراهم مكتوب عليها هذه أمانة فلان الفلاني فإن العادة تشهد بأنه لا يكتب بخطه ذلك على دراهمه ثم
اعلم أن هذا كله فيما يكتبه على نفسه كإقده بعض المتأخرين وهو ظاهر بخلاف ما يكتبه لنفسه فإنه لو أذاعه
بلسانهم ربما لا يؤخذ بحججه فكيف إذا كتبه ولذا تقدم في الخزانة بقوله كتب على نفسه كإبريد كرى
شرح الوجهانية أنه بلغ حالوا بأدكار البيع حجة لازمة عليه فإن قال البيع وجدت بخطي أن عي فلان كذا لزم
قال السرخسي وكذا خط السمسار والصراف اه فتأمل أن عي فلان الخ صريح في ذلك وأما قول ابن
وهبان في تعطل المسألة لأنه لا يكتب إلا بالماله وعليه أفراد أن البيع ونحوه لا يكتب في دفتره شيئاً على سبيل
التبرع بل بالمال والنحو والحب بل لا يكتب إلا بالمال أو عليه ولا يلزم من هذا أن يعمل بكفائه في الذي لا لا يفتي
خلفاً في فهم منه ذلك ويجب تقيده أيضاً بما إذا كان دفتره محفوظاً عنده فلو كانت كاهه فيما عليه في دفتر
ختمه فالظاهر أنه لا يعمل به مثلاً لما يشهده ط لأن الخط مما يبرئ وكذا لو كان له كتاب والدفتر عند الكاتب
لا يحال كون الكاتب كتب ذلك عليه بلا علمه فلا يكون حجة عليه إذا أنكره أو ظهر ذلك بعد موته وأنكره
الورثة خلافاً لمن حكم في عصرنا بذلك الذي ادعى على ورثة تاجر كتب ذمى ودفتره لتاجر عند كاتبه الذي
فقد كتب أثبت بأنه حكم بالمل وكون المدعى والكاتب ذميين يقرى شبهة التزوير وإن الكتابة حصلت بعد
موت التاجر وقام الكلام في كائنات تنقيح الحامدية (قوله أن يتبين) أي بأنه خط من يروى عنه في الأقل
وبأنه خط نفسه في الأخيرين اه ح (قوله قبل وبه يفتي) قال في الزاغة الأكل أجاز أبو يوسف ومحمد العمل
بالخط في الشاهد والقاضي والراوى إذا رأى خطه ولم يزد كالحامدية قال في العيون والقوى على قولهما
إذا ثبت أنه خطه سواء كان في القضاء أو الرواية أو الشهادة على الصلح وإن لم يكن الصلح في ذلك الشاهد لأن القلط
نادر وأثر التغيير يمكن الاطلاع عليه وقلاب شبه الخط من كل وجه فإذا ثبت جازاً الاعتماد عليه توسعة على
الناس اه حوى لكن سيد الشارح في الشهادات قبل باب القبول مانعه وجوزاً لو في حوزة وبه نأخذ
يجر عن المشتري اه وهذا ما اختاره الحق ابن المهام هنالك وسأقضي تمامه إن شاء الله تعالى (قوله ولا بد
من مسافة الخ) فلا أقل لا يقبل وفي نوادر هشام إذا كان في مصر واحد قاضين جاز كتابه أحدهما إلى الآخر
في الأحكام جوهره عن السباع وكذا كتابة القاضي إلى الأمير الذي ولده وهو معه في المصر كما قرأ الباب
(قوله على الظاهر الخ) قال في المنع هذا هو ظاهر الرواية وجوزها محمد وان كان في مصر واحد وعن أبي يوسف
إن كان في مكان لو غدا الأداء الشهادة لا يستطيع أن يثبت في أهلهم مع الاشهاد والكتابة وفي السراجية
وعليه الفتوى اه (قوله وسط الكتاب الخ) هذا شرط آخر لقبول الكتاب والعمل به وهو أن يكون
القاضي الكتاب على قفاه نهر أى لا ينفذ الشهادة فيقبول الأصل قبل أداء الفروع الشهادة بطل شهادة
الفروع فكذلك إذا ط عن الصلح (قوله قبل وصول الكتاب الخ) لو اقتصر على قوله قبل القراءة لاغتنه
ولذا قال في الفتح العناية الجديدة أن يقال لو مات قبل قراءة الكتاب لا قبل وصوله ولا قبل موته عند
المكتوب اليه وقراءته لا يجب شيئاً اه (قوله فلا يسطر) أى في ظاهر الرواية بجر (قوله وسط
يجنون الكتاب الخ) في الثانية وإن عزل القاضي الكتاب أو مات بعد ما وصل الكتاب إلى الآخر فإنه يعمل به
لأن الموت والعزل ليس بمرجح بخلاف ما إذا فسق الكاتب أو عي أو صار جلالاً لا يجوز حكمه وشهادته فإن
الآخر لا يقبل كتابه لأن كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فاعين القضاء بشهادته منع القضاء بكاهه اه وظاهر أنه
يطل بذلك ولو بعد وصوله مع أن الزبلى صرح بأن ذلك كونه ثم رأيت في البصرة أن ابن كلامها مخالفة

وجوز محمد لراو وقاض وشاهد
أن يتبين به قبل وبه يفتي (ولا بد
من مسافة ثلاثة أيام بين القاضي
من شهادة على الشهادة) على
الظاهر وجوزها الثاني أن يجب
لأبعد في يومه وعليه الفتوى
شربلية وسراجية (وسط
الكتاب) يجوز الكتاب وعزله
قبل وصول الكتاب إلى الثاني
أوبعد وصوله قبل القراءة وأجازه
الثاني (وأما بعد ما فلا يسطر
(و) يسطر) يجوز الكتاب
ورثته وحده لفتوى

ولم يجب عنها تأمل ورأيت في البرازية مثل ما في الخالية وفي الدرر مثل ما هنا فالظاهر أن في المسألة قولين (قوله)
وعنه) النسب وعماد بن مزلان العمى مقصور (قوله) وفقه) عبرته في التبريق وقال ابنه
علي عزه بالفقه ومثل في الفقه (قوله) وكذا جوت المكتوب اليه) لأن الكتاب لما حقه فقد اعتد عليه
وأما في القضاء فتصاوتون في ذلك فنع التصيين نهر (قوله) (الادعاء الخ) بأن قال في الخلاف فاشي بد
كذا والى كل من يصل اليه من قضاء المبلد لأن غيره مارتعاه فغ (قوله) بخلاف ما لو عم ابتداء) بأن
قال الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاء المبلد وحكامهم (قوله) وجوزة الثاني) وكذا الثاني) وأحد
فتح (قوله) وعليه العمل) قال الزيلعي) واستحسنه كثير من المشايخ وفي الفقه وهو الواجب لأن اعلام
المكتوب اليه وإن كان شرطاً في العموم يعلم بالعلم بالعموم وليس العموم من قبيل الاجال والتجهيل فصار
قصدية وتبعية سواء) نهر (قوله) (يا كان) أي مدعى أو مدعى عليه (قوله) في باب) أي في باب الشبهة
على الشهادة ح (قوله) خلافاً لما وقع في الخالية هنا) أي في هذا الباب حيث قال قومان القاضي الكاتب
أوعزل قبل وصول الكتاب بطل كآبه كشاهد الاصل إذا مات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الاصل اه
(قوله) غة) أي هنا الذي في باب الشهادة على الشهادة حيث قال الشهادة لا يجوز الا أن يكون
الشهود على شهادة من يضاهي في المصروف أو يكون ميتاً الخ وهذا هو الموافق للمتن (قوله) في جوزه) جوزه
وشرط جواز عند الامام أن يعلم في حال قضاءه في المصروف الذي هو قاضيه بحق غير حذاهل فقه تعالى من فرض
أوبيع أو غضب أو طلق أو قتل عد أو حذوف فلو عطل قبل القضاء في حقوق العباد ثم روى فرقت اليه تلك
الحادثة أو عليها في حال قضاءه في غير مصره ثم دخل فرقت لا يقتضي عنده وقال لا يقتضي وكذا الخلاف لو عجزها
وهو قاض في مصره ثم عزل ثم أعيد وأما في حال الشرط والزم فلا يقتضي قضاءه بعلم اتفاقاً فقه ملخصاً وبه علم أنه
في الحدود والخاصة لله تعالى لا يشترط كاسترح به في شرح أدب القضاء معللاً بأن كل واحد من السليبي يساوي
القاضي فيه وغير القاضي إذا لم يكنه إقامة الحد فكذلك هو ثم قال في السكران أو من به إماره السكر يفتي
بأن يعزله للتمتع ولا يكون حذاً اه (قوله) ومن لا خلا) قال في الفقه الآن التساوت هنا وأن القاضي
يكتب العلم بالحاصل قبل القضاء بالإجماع (قوله) الآن المتقدم) أي عند التأخر من لقضاء قضاء الزمان
وبعارة الأشباه الفتوى اليوم على عدم العمل بعلم القاضي في زمانها كإجماع الفصولين (قوله) وفيها) أي
في الأشباه ونقل عن السراجة لكن في ضربة الفتى المصلحة من السراجة التعبير بالقاضي بالامام حيث قال
القاضي يقتضي بعلم بعد التذوق والقصاص والتعزير ثم قال قضي بعلم في الحدود والخاصة لله تعالى لا يجوز اه
أفاده بعض المحققين وهذا موافق لما مر من الفقه من الفرق بين الحد والخاصة لله تعالى وبين غيره ففي الأول
لا يقتضي اتفاقاً بخلاف غيره فخير القضاء فيه بعلم وهذا على قول المتقدمين وهو خلاف المفتي به كما عرفت
(تنبيه) ذكر في التبري الكفاية بضمانه يجب أن يعمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق
العباد أما حقوق الله الخاصة فتقتضي فيها علم اتفاقاً ثم استدلل بذلك بأن له التعزير بعلم قلت ولا ينبغي أنه خطأ
صريح بخلاف لصرح كلامهم كما عرفت وأما التعزير فليس بحد كما سمعنا من عبارة شرح أدب القضاء أيضاً
فهو ليس قضاء (قوله) فهل الامام قيد) أقول على فرض ثبوته في عبارة السراجة ليس بقيد لما عرفت من
عبارة الفقه المصرحة بجواز قضاء القاضي بعلم في قتل عد أو حذوف لكونه من حقوق العباد (قوله) لكن
الخ) استدلاله على ما نقله ثابيع الأشباه بأنه مبن على خلاف الاختيار وعلى قوله فهل الامام قيد فإن
قول الشرع لا يقتضي بعلم في الحدود والخاصة لله تعالى يعني اتفاقاً فقههم منه لا يقتضي بعلم في غيره كما
قذف وقود وتعزير على قول المتقدمين وهو خلاف الاختيار فتكون ذكر الامام غير قيد فافهم (قوله) (مطلقاً) أي
سواء كان له بدو توليته أو قبلها ح أو سواء كان حذاً غير خاص لله تعالى أو قوداً أو غيرهما من حقوق العباد
(قوله) (وغير مطلقاً) أي سواء سكرته أم لا (قوله) (للمتعة) أي إذا علم القاضي بأنه سكران لا تعزيره لأن
القاضي لا تعزير للمتهم وإن ثبت عليه كآثر تخريبه في الكفاية (قوله) ثبت الحيلولة) أي بأن يأمر بأن
يحال بين المطلق وزوجته والحق وأمنه وأعبده والغاصب وما غصبه بأن يجعله قيداً أميناً إلى أن ثبت
مأله القاضي بوجه شرعي (قوله) على وجه الحسبة) أي الاحتساب وطلب الثواب للالفاظ ما لزج

وعنه وفقه بعد عداته

لخروجه من الولاية وأجازه الثاني

(د) كذا (جوت المكتوب اليه)

وخروجه من الولاية (الادعاء

بعد تخصيص) اسم المكتوب اليه

(بخلاف ما لو عم ابتداء) وجوزة

الثاني وعليه العمل خلاصة

(لا) يطل (عوت المصنف) أي كان

لقام وارثه أو وصيه مقامه قلت

وكذا لا يطل بعت شاهد الاصل

كإسائي متنا في باب خلافاً لما وقع

في الخالية هنا فهو مخالف لما ذكره

بنفسه فقه قتيبه (د) اعلم أن

(الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه) في

الاصح يجر من جوزه جوتها

ومن لا فلا الآن المتقدم عدم

حكمه بعلمه في زمانها أشياء

وفها الامام يقتضي بعلمه في حذ

قذف وقود وتعزير قلت فهل

الامام قيد كإقتضائه في الحدود

لم أنه لكن في شرح الوهبانية

لشرع لا والاختيار الآن عدم

حكمه بعلمه مطلقاً كما لا يقتضي بعلمه

في الحدود والخاصة لله تعالى كق

وغير مطلقاً فغير به يعز من به أثر

السكرانة وعن الامام أن علم

القاضي في ملاق وعناق وغضب

ثبت الحيلولة على وجه الحسبة

مطل

في قضاء القاضي بعلمه

أو السبد أو القصاب (قوله لا القضاء) أي على طريق الحكم بالطلاق أو العتاق أو الغصب (قوله ولا يقبل كتاب القاضي) الأولى حذف القاضي لأن الحكم ليس خاصاً إلا أن يراده ما ينحل المولى من السلطان وغيره (قوله بل من قاض مولى الخ) أعاد أن هذا شرط في الكاتب خط قال في الخ فلا تقبل من قاضي رستاق إلى قاضي مصر وإنما تقبل من قاضي مصري قاضي مصر آخر وأى قاضي رستاق (قوله ملك إقامة الجعة) الظاهر أن هذا غير قديم ولا سما في زمانه لأن السلطان لا يأذن للقاضي بها والظاهر أن مراده الإشادة إلى أن المراد قاضي المصري تمام فيها الجعة تأمل وفي النسخ السراجية وإنما قيل كتب قضاء الامصار إلى تمام فيها الحدود ويتخذ فيها حكم الحكام لأنها لا خطر له شرعاً لأن الولاية لا تثبت إلا في محل قابل للولاية لمن هو أهل له (قوله وقيل يقبل الخ) الظاهر أن الخلاف قسمي على الخلاف في أن المرسل هو شرط لتفاد القضاء أم لا لكونه من ظاهر الرواية أنه شرط وعن رواية التواد أنه ليس بشرط وبه يفتي في البرازية فعل هذا يفتي بقوله من قاضي رستاق إلى قاضي مصر أو رستاق منع ومنه في شرح المقدسي ورأيت بخط بعض الفضلاء أن ما ذكر من إبقاء الخلاف على الخلاف الآخر مصر به في البرازية (قوله واعده المصنف والكاتب) قد علمت كلام المصنف وأما الكاتب فقد قال والذي ينبغي أن بعده أن يشهد الأصل والكاتب لا فرق أي بين كونه من قاضي مصر أو غيره (قوله الذي من يسلم بالمخال) أي بناء على قول الثاني يجوز التعميم إنشاء جازم (قوله لعدم ولايته وقت الخطاب) أي لأنه خطاب وخطاب إنما يصح إذا كان له ولاية بوقته منع (قوله ليس لثابته أن يقبله) لأنه قد كتب إلى غيره ولو جعل الخطاب إلى الثابت وسماه باسمه ليس للثابت أن يقبله لأنه لا يقبل الكتاب المكتوب إليه (قوله في غيره وقود) لأنها لا تصح شاهدتها فيما خلا تصح ما كنه (قوله ولو بلا شرط واقف) أما إذا شرط الواقف فلا خلاف أنه لا أهل للشهادة وأما بدون شرطه ألتصص عليها كما في صورة الحادثة التي ذكرها فقه زراع فقد روي في الخبر بأنه قد تم لولده لا يشهد إلا في أن يعرف الواقف مراعي ولم يتفق تقرير رأي شاهدة في وقتي زمن ما فيها علنا فوجب صرف ألفاظه التي ماتعافوه وهو الشاهد الكامل الخ كلامه ونقل المجوي مثله عن المقدسي ثم نقل عن بعضهم أن هذا لا يمنع كونها اهتلافاً وقول الأصحاب يجوز إنشاءها وقضائها في غيره وقد صرح في صحة تقريرها في الأوقاف اه قلت لا يصح ما فيه فإن الكلام ليس في اهتباها بل في دخولها في كلام الواقف المبني على المعارف (تنبيه) وأما تقريرها في نحو وظيفة الإمام فلا خلاف في عدم اهتباها خلافاً لما ذهب بعض المجله إليه يصح وتثبت له صحة التقرير يعتمد وجود الأهلية وجواز الاستئابة فرع صحة التقرير اه أو العود وفي إنشاءه إذا روي السلطان مدرسا ليس بأهل ثم تصح توليته لأن فعله مقدم بالمصلحة والمصلحة في توليته غير الأهل وإذا عزل الأهل لم ينزل وفي مصد التعميم والتعميم المدرس إذا لم يكن صالحاً للتدريس لم يصلح لتناول العلوم اه والذي يظهر في تعريف الأهلية التدريس أنها معرفة منطق الكلام ومفهومة ومعرفة المفاهيم وأن يكون له سابقه اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على أخذ المسائل من الكتب وأن يكون له القدرة على أن يسأل ويصحب إذا سئل وتوقف ذلك على سابقه اشتغال في الصور والصرف بحيث صار يعرف التسامع من المقول وغير ذلك وإذا أقر الأهلين وإذا أقر الأسن بحضوره ردة عليه اه تحمضا في وقت ومقتضاه أنه إذا مات الإمام أو المدرس لا يصح توليته وظيفته على ابنه الصغير وقضائنا في الجهاد في آخر فصل الجوزية من العلامة البري عبد الله قوله أن قال أقول خلافاً لما هو عرف الحرميين الشريفين ومصر والروم من غير تكريم إبقاء أبناء الميت ولو كانوا أصغاراً وعطقت بأنهم من أمامة وخطابة وغير ذلك عرفهم مثل أن فيه إجماع بخط العلوانو مساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفتي بجواز ذلك طاعة من كبار الفضلاء الذين يقول على اقتنائهم اه وقد نادى ذلك حالاً عاذاً اشتغل الابن بالعلم أو ما لور كوكبه وجعل فاه يزل وتعلمي الوظيفة لاهل لقوات العلم وقدمنا في الوقت أنه لا يصح جعل العسقي الصغير ناظره على وقت فراغ ما حذرناه في الموضوعين (قوله اختار) أي الكمال في المسارعة في رستاق في علم الكلام ما يرجعها عقدته الفزالي ط (قوله ليناء حاله) على السستر) أي والرسول يحتاج إلى مخالطة الذكور بالتعليم وإقامة الخلع عليهم وغير ذلك مما لا يكون الامن الذكور والحوال لا يقتضي الوقوع قال في بدء الإحالي وما كانت نية قد أفتي ط (قوله يرى جواز)

القاضي (من يحكم بل من قاض مولى من قبل الإمام علك) إقامة (الجعة) وقيل يقبل من قاضي رستاق إلى قاضي مصر أو رستاق واعده المصنف والكاتب (كتب كتاباً إلى من يصل إليه من قضاء المسلمين فوصل إلى قاض ولحق بعد كتابه هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر التقاضى وفيها لوجعل الخطاب للمكتوب إليه ليس لثابته أن يقبله (والمراد يقتضي في غيره وقد وان أم المولى لها) خبر الجازي أن ينفي قوم ولو أمرهم امرأة (ولصغ ناظرة) لوقف (وصية) ٢ لقيم (وشاهدة) فصح تقريرها في الظن والشهادة في الأوقاف ولو بلا شرط واقف جبر قال وقد أفتيت في شرط الشهادة في وقته لظن أن توليته مات وتلقا بنتها استسحق وظيفة الشهادة وفي إنشاء من أحكام الأئمة اختار في المسارعة جواز كونها نية لا رسولة إنشاء حاله على السستر (ولو قف في حد وقود فرفع إلى قاض آخر) يرى جواز (فأما ليس لغيره البطالة) خلاف شريح عفى ٣ طلب ٣ جعل المرأة شاهدة في الوقت ٣ طلب ٣ لا يصح تقرير المرأة في وظيفة الإمامة ٤ طلب ٤ لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس بأهل ٥ طلب ٥ نفيه الخواص من الأئمة ولو صغيراً

فقد به لان نفس القضاء اذا كان محتلفا لم يتخذ قاض آخر يرى جوازه فيثبت لادفع الى من لا يراه
تخذه بخلاف ما اذا كان الخلاف في طريق القضاء لا في نفسه فانه يتخذ في الخلق بدون تنفيذ أكثر كجواز
سابقا وهذا قال الغني ولو ثبت الحدود والتقصاص وامضاء قاض آخر يرى جوازه جازا لا جاع لان نص
القضاء مجعده فكل من يرى جازا يجوز شهادة السامع رجل في الحدود والتقصاص وقال الشيخ اهل العلم
النسبي في شرح لطامع الكبير ولو قضى القاضي في الحدود بجهاد رجل ولم ير اية تخذه فواء وليس لغيره
ابطال لما تضمن في فصل مجعده وليس نفس القضاء هنا محتلفا هـ اى بخلاف قضاء المرأة في الحدود
فان المجعده بنفس القضاء (قوله والحق كالائى) اى فيصحب قضاءه في غيره وقودا لا لى وبغنى لأن لا يصح
في الحدود والتقصاص لشبهة الاثمة بجر (قوله اولوله) اى ونحوه من كل من لا تقبل شهادته كما يعلم
بما يأتى (قوله فاناب غيره) اى وكان من اهل الانابة بجر عن السراجة اى بان كل من اذ وباله الانابة (قوله
كالقضى) اى القاضي (قوله خلافا للجمهور) حيث قال فيها القاضي اذا كانت خصومة على انسان
فاستحق حليفه فقتله على صحة لا يتخذ لان قضاءه بآية كقضاءه بنفسه وذلك غير جائز لانه كجحد اثنى
وكل رجل لائى هـ سائر الوكيل فاضا بقضائه لوكله في تلك الحادثة لم يجوز لانه قضى لمن ولا ذلك فكذلك نائب
هذا القاضي قال والوجه لمن ابلى بجلى هذا ان يطلب من السلطان الذى يولاه ان يولى قاضا آخر حتى يصحما
الى مقتضى ايمها كما الى الحاكم بحكمه وتراضا بقضائه فقتل بينهما فيجوز هـ قلت ولعل هذا يجوز على
ما لا لم يكن القاضي ما ذوقه بالانابة كايده عليه غيره والوجه الخ والافلو كان ما ذوقا كان بآية ما باين
السلطان كما يجر في فصل الحبس فلا يحتاج الى ان يطلب من السلطان بولية قاض آخر فلهذا امضى المنصف هنا على
الجمهور ان ترد فيه في شرحه قيل قوله ويرد هـ (قوله لا يقضى القاضي الخ) في الهندية لا يجوز للقاضي
ان يقضى لوكله ولا لوكيل وكيله ولا لوكيل آية وان علا او آية وان عقل ولا لعبد ولا لملكاته ولا لعبد من
لا تقبل شهادتهم ولا لملكاتهم ولا لغيرهم كذا في شرح التكملة كذا في المحيط وكل من لا يقبل
شهادته كالزبد والموالدين والزوج والزوج كذا في شرح الطحاوى هـ ملصقا وفيه من المحكام مما
يجرى بغير القضاء الاتقاء فبغنى المفتى الهروب من هذا حتى قدر هـ اى وكان حاله نصف غير محوى ط
قلت والعه في ذلك التهمة (قوله الا في الوصية) صوابها ما في الاشياء لو كان القاضي غير ميت فآيت
ان فلا نوصيه صوابه ويرى بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة فان غاب
قائه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مدون الغائب سواء كان قبل الدفع او بعده (قوله ولو في حاة
لغير آية) لكن بعد موتهما يقضى فيما يرث منه كما يأتى (قوله وزاد بين) أعيد اى على تلم
الوجهانية بين وهما الا ان كانا الثالث فهو من زيادات شارحها ابن الشحنة فلهذا عنه الشرنبلالى في شرحه
(قوله لام العرس) بكسر العين اى لام زوجته (قوله يحزر) خبر ليد المحذوف اى هذا الحكم يحزر
ط (قوله بجران) بدون توثيق الضرورة وقولنا من الارث لكان اولى (قوله مقتضى) بالرغم فاعل خلا
خال الشرنبلالى في شرحه فآتم زوجته يصح لها القضاء بالمال وغيره حال حياة زوجته وبعد موت الزوجة يصح
فيما لم يكن ميراثه عن زوجته ولا يصح في الموروث لاستحقاق القاضي حصة الميراث من زوجته وقضاؤه
زوجة آية كذلك في حال حياة الاب يصح مطلقا بعد موته يخص بما لا يرث منه القاضي كذا ادعت استحقاقا
في وقت يضمنها هـ ولا يخفى ان هذا ايضا مخصوص بما اذا كانت زوجته الغنص لها حصة والا كان قضاء
زوجه فياثر منه (قوله ويقضى الخ) فاعله قوله مستحق خال الشرنبلالى صوابه وقضى على علمه كذا
وسلم للشرنبلالى فاذا هي فساد الوقت بسبب الشيوع عند قاض هومن اولئك العلماء فلهذا فضاء وكذا يقضى فيما
هو تحت ظر من الاوقاف قال ابن الشحنة وقول لوصف القضاء والعلم ليرجح حاله ان كان استحقاقه لذاته
لا لوصف وهذه المسألة ظهير مسألة الشهادة على وجه لدرسة هو مستحق وسأنا في كتاب الشهادات اواقه
سبحانه اعم

• (هذه مسائل شتى) •

والحق كالائى بجر واعلم انه
اذا وقع للقاضي حادثة اولوله
فاناب غيره (قضى نائب القاضي
له اولوله جاز) فضاءه (كالقضى
قضى للامام الذى قلده القضاء
اولوله الامام) سراجة وفي
البرائة كل من تقبل شهادته
وعله يصح قضاؤه وعله هـ
خلافا للجمهور والمقتضى لخصه
(ويقضى النائب بمشهد وابه عند
الاصل وعكسه) وهو قضاءه
بمشهد وابه عند النائب فيجوز
للقاضي ان يقضى تلك الشهادة
باخبار النائب وعكسه خلاصة
(فروع) • لا يقضى القاضي لمن
لا تقبل شهادته الا اذا ورد عليه
كتاب فاضل من لا تقبل شهادته
له فيجوز قضاؤه بابه اشياء وفيها
لا يقضى لنفسه ولا لولده الا في
الوصية وحزر الشرنبلالى في
شرحه للوجهانية حصة قضاءه
القاضي لام امرأه ولا امرأه آية
ولوى حياة امرأته وآية وانه
يقضى فيما هو تحت ظر من
الاوقاف وزاد بين فقال
ويقضى لام العرس حال حاجتها
وعرس آية وهو حق يحزر
وبعد وفاة ان خلا عن نصبه
بجران مقتضى به فيصروا
ويقضى وقت مستحق لربه
لوصف القضاء العلم او كان ينظر
• هذه (مسائل شتى) •

قد ارشاح لفظ هذه اشارة الى ان مسائل خبر مبدأ محذوف وشئ منه لما نزل **(قوله أي متفرقة)** ومنه قوله تعالى ان يحكم لشيء أي لتلق في الجزاء وعقابه في الصر **(قوله سفلى)** بكسر السين وشماحة العلو يضم العين وكسر هاء مع كون اللام فيها ط عن الحوى **(قوله من أن يتد)** أصله يوتد حذف الواو ولوحدها بين الياء والهمزة من باب شرب والوتد كافي الصرع البناء كالخاروق القطعة من الخشب أو الحديد يندق في الحائط ليلصق عليه شيء أو يربط به وفي الصر أيضا وأشار المصنف الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وقيد بالتصرف في الحداد استرازا عن تصرفه في مساحة السفلى فذكر قاضي خان لو حفر صاحب السفلى في مساحته بئرا وما أشبهه ذلك عنده وان تصرف به صاحب العلو وعندهما الحكم بحلول بئره الضرر اه **(قوله يفتح ويضم)** أي مع تشديد الواو ويجمع الاول على كواث كبة وجبات والثاني على كواه بالمد والقصر كدبه ومدى ط والكوة ثقب البت وتستعار الفاعل الماء الى المزارع والجداول يجر من المغرب والمراد بهما يفتح في حائط البت لاجل الضوء أو ما يحرق فيه بلا فتاد لاجل وضع متاع ونحوه **(قوله الطاقة)** تفسير للكوة لكن في القاموس العالق ما صلب من الائمة أو من ذكره في اللغة البناء تأمل **(قوله وكذا بالعكس)** الخ أي كما يقع ذو السفلى يفتح ذو العلو وعبارة الجمع وكس كل من صاحب طلو وسفل ممنوع من التصرف فيه الا باذن الآخر وأجازاه ان لم يضر به وفي العتيق وعلى هذا الخلاف اذا أراد صاحب العلو ان يبنى على العلو شيئا أو يبنى عليه جذوعا أو يحدث كنيضا اه وكذا جملته في الهداية على الخلاف لكن في الصرع قطعة الواو الواجبة اختف الشايخ على قوله فقيل له أن يبنى ما بهما لم يضر بالسفل وقيل وان أضره فاختار القنوي انه اذا أشكل ان يضر أم لا يلائك واذا علم انه لا يضر يلك **(قوله وقال الخ)** قال في الفتح قبل ما حكى ههنا تصرف لقول الامام لانه انما يمنع ما فيه ضرر ظاهر لا ما لا ضرر فيه فلا خلاف بينهم وقيل بينها خلاف وهو ما فيه شك فلما لا شك في عدم ضرره كوضع سميا وصغيرا أو وسط بجوارها أو ما فيه ضرر ظاهر كفتح الباب يبنى أن يمنع انخافا وما يشك في التصرف به كدق الوتد في الجدران والفتق فتعدها لا يمنع وعنده يفتح اه وفي نسخة المنة ان اختار ان الخلاف فيما اذا أشكل ضده يفتح وعنددها اه وكذا يأتي في كلام الشارح قريبا انه اختار للقنوي **(قوله ولو انهدم السفلى الخ)** أي ينشئه وأما لو هدمه فقد قال في الفتح وحلت انه ليس لصاحب السفلى هدمه فلو هدمه يجر على يائه لانه تقضى على حق صاحب العلو وهو قرار العلو **(قوله وعقابه في العتيق)** حيث قال بخلاف الدار المشتركة اذا انهدمت فبناها أحد ههنا بغير إذن صاحبه حيث لا يرجع لانه متبرع اذ هو ليس بمضطر لانه يمكنه أن يشمر عرصتها ويبنى في نصيبه وصاحب العلو ليس كذلك حتى لو كانت الدار صغيرة بحيث لا يمكن الانتفاع بنصيبه بعد القسمة كان له أن يرجع وعلى هذا اذا انهدم بعض الدار أو بعض الحمام فاصله أحد الشر يمكنه أن يرجع لانه مضطر اذ لا يمكنه قسمة بعضه ولو انهدم كله قطي التفصيل الذي ذكرناه اه أي ان أمكنه قسمة العرصة ليقب في نصيبه لا يكون مضطرا او لا كان مضطرا والحاصل انه اذا انهدم كل الدار والحمام فان كان يمكنه قسمة العرصة ليقب في نصيبه لا يكون مضطرا فلو عر دون ذلك شر به يكون متبرعا والظاهر أن المراد ما اذا أمكنه إعادة العرصة دارا أو حاما كما كانت لاصلق البناء وان كان لا يمكن قسمة العرصة فهو مضطر وان انهدم بعض الحمام أو بعض الدار فهو مضطر أيضا والظاهر أن المراد ما اذا كانت الدار صغيرة ما اذا كانت كبيرة يمكن قسمة فاته فبناها فخرج المتهدم في نصيبه بناءه وفي نصيب شر به يفعل به شر به كما أراد (تنبيه) قال في الصرود كراخلواني ضابطا فقال كل من أجبر أن يفعل مع شر به كما اذا فعل أحد ههنا بغير الأمر يرجع لانه متطوع اذ كان يمكنه أن يجبر مثل كرى الانهار واصلح البقعة المعبية وفداء العبد الجاني وان لم يجبر لا يكون مضطرا كسافة انهدام العلو والسفل اه ومن ذلك لو ألقى شر به كافي الحيط فكان مضطرا اه وعقابه ذلك وقد كرهه أن صاحب العلو يبنى السفلى بأمر القاضي يرجع عما أتقى والأفعية البناء به يفتح والصحيح أن العتري الرجوع قسمة البناء يوم البناء لا يوم الرجوع قلت وقد نفى من هذا الاصل وعاقبه انه ان لم يضر بأن أمكنه القسمة فعمر بلا امر فهو متبرع والا فان كان شر به يجبر على العمل معه ككرى النهر ونحوه فكذلك وان كان شر به لا يجبر كسافة السفلى لا يكون متبرعا

أي متفرقة وجاء واشئ أي متفرقين
(يتم صاحب سفل عليه علو) أي
طبقة (لا تخزن أن يتد) أي يدق
الوتد (في سفله) وهو البيت
التصانيف (أو يثقب كوة) يفتح
أو ضم الطاقة وكذلك بالعكس
دهوى الجمع (بلا رضى الآخر)
وهذا اعنده وهو القياس يجر
وقال لا للكل فعل ما لا يضر ولو
انهدم السفلى بلا صنع به لا يجبر
على البناء لعدم التعدي ولذى
العلو ان يبنى شر به عما أتقى ان
يبنى باذنه أو اذن قاض والأفعية
البناء يوم يبنى وعقابه في العتيق

مطلوب
فيمالوا انهدم المشتركه واراد
أحدهما البناء واني الآخر

بل يرجع مما أخر ان في الأمر القاضي والافقية البناء يوم البناء وقد وقع في هذه المسألة اضطراب كثير وقد تمنا تمام الكلام عليها آخر الشركة وكنت نظمت ذلك بقول

وان يصير الشريك المستحل • بدون إذن للرجوع مما حل
ان لم يكن ذلك مضطراً بأن • أسكنه فمقة ذلك السكن
أما إذا اضطرت لذا وكان من • أتى على التصير بغيره فان
بأنه أو إذن قاض يرجع • وفعله بدون ذا تبرع
ثم إذا اضطرت ولا جبراً • في السفل والحدار يرجع بما
انقصه ان كان بالاذن بي • لذا والا فمقة

ثم اعلم ان صاحب العلو اذا في السفل فله ان يمنع صاحب السفل من السكن حتى يدفع اليه لكونه مضطراً وكذا حائط بين اثنين لهما عليه خشب ففي أحدهما فله منع الآخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبنيًا كالبحر وفيه من جامع القصولين لكل من صاحب السفل والعلو حق في ملك الآخر في السفل والعلو حتى قراره والذي السفل حتى دفع المطر والشمس من السفل اه ثم نقل عنه أيضاً لو هدم ذو السفل سفله وذو العلو علوه أخذ ذو السفل ببناء سفله اذ قوت عليه حقا أطلق بالملك فيمن كمال قوت عليه ملكا اه قال في البحر وظاهره انه لا يجزى ذي العلو وظاهر النفع خلافه وهو محمول على ما اذا في ذو السفل سفله وطلب من ذي العلو بناء علوه فانه يجبر اه اي لان فرض المسألة انه هدم علوه فيجبر على بناءه بعد ما في ذو السفل سفله لانه لا يخلو وانما يجبر لان ذي السفل - حق في الملو كالمثل والموال يهدم العلو بلا مسعته فلا يجبر لعدم تعديه كذا ذكره الشارع فيكون ان هدم السفل وفي البحر عن الذخيرة سفن السفل وجذوعه وهراجه وبواريه وطلبه في السفل قال وذكر الطرسوسي - ان الهراذي ما يوضع فوق السفن من قصب او عريش اه قلت لكن في المغرب عن البت الهردية قضيان قضيتهم ملوكة بطاقات من الكرم يرسل عليها قضبان الكرم اه فهي التي تسمى في عرفنا سفينة هذا وذكر في الخبرية ان ثنتين سفن السفل لا يجب على واحد منهما ما اذا علو فلهدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وان تلف الخطين بالسكن المأذون فيه شرعا الا اذا تعدي بازاته فيختمه وأما ذو السفل فلهدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرره سكف الماء عنه وان شاء فحمل ضرره (تمة) في البحر عن جامع القصولين جدار بينهما وكل منهما حوله ففي الحائط فأراد أحدهما رفعه لصلحه وان الآخر يفتي أن يقول مر يد الاصلاح لا آخر ارفع حولتك باسطوات وعدو يعلوه أنه يرد رفعه في وقت كذا أو أشهد على ذلك فلو فعله والا فله رفع الجدار فلو سقطت حوته لم يضمن اه قلت وانظروا ان مثله ما اذا احتاج السفل الى العمارة فقتل المطر على صاحبه وهذه فائدة حسنة لم أجدهم من قبلها (قوله زائفة مستطيلة) وفي التهذيب الزائفة الطريق الذي ساعد الطريق الاعظم اه من زاعت الشمس اذا ماتت والمستطيلة الطويلة من استطال بمعنى طال اقاده في البحر (قوله مثلاً) اي طوله احتراز عن المستدرة كما يأتي (قوله لكن غير نافذة) فأذا ان الاولى نافذة وقد قال في البحر أطلقها اي الاولى تعال اكمل الكب وقد هاق النهاية تعالفقة أي اللث والثر ناشي - بغير النافذة ويمكن حل كلامه عليه بقوله مثلاً غير نافذة اه أي بناء على أن غير نافذة بان لوجه المائلة وفيه تغرير بالتبادر أن المائلة في الطول وغير نافذة حال لبيان قيد زائد فيها على الاولى والازم أن لا تكون الثانية مقيدة بكونها طوله فيشعل المستدرة وهو غير صحيح وانظروا الخبر الرمي - اطلاق الاولى اذا لاهية بكونها نافذة أو غير نافذة لاستناع مرور أهلها في الثانية مطلقاً بخلاف المتشعبة كما يأتي قلت لكن في بعض الصور يظهر الفرق في الاولى بين النافذة وغيرها كما تفرقه (قوله اني محل آخر) متعلق بنافذة والمراد به الطريق العام وما يتوصل منه اليه احتراز عن النافذة التي - سكة اخرى غير نافذة (قوله عن غيب الخمر) قال في فتح القدير قال بعض المشايخ لا يمنع من فتح الباب بل من المرور لانه وضع كل جداره فكذلك الرفع بفضله والاصح ان يمنع من الفتح لانه منصوص عليه في الرواية بنص محمد في الجامع ولا يمنع بعد الفتح لا يمكن ان تمكن مراقبه للأنهار في الخروج فيخرج ولانه عساه يذوق بعد تركيب الباب وطول الزمان حتى المورد وسئل عليه بتركيب الباب اه قوله لا للاستئذان والريح) قال العيني - به حكاية

(زائفة مستطيلة) أي سكة طويلة

(يتشعب عنها) سكة (مثلاً)

لكن (غير نافذة) الى محل آخر

(يمنع أهل الاولى عن فتح باب)

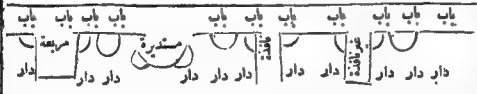
المرور لا للاستئذان والريح صريحاً

مطلب
في فتح باب آخر للدابر

القولين المذكورين ولكن هذا فاعل اذا اراد فتح الباب المروفاة يمنع استحسانا ولذا اراد به الاستثناء
والمرح دون المروفاة يمنع من ذلك كذا تنفر الاسلام عن القبح اى جعفر اه قلت وهذا اذا كان الباب
عالم باليسع للمروفاة بل طبعه التعليل المار والاكل قول بعض المشايخ يصحبه وهو خلاف الاصم فعمل
المراذيه وهو مسألة الطاقة الاتية فانهم (قوله فى التصوى) اى البعدى وهى المتشعبة من الاولى الغير
النافذة اما النافذة فلا يمنع من الفتح فيها الا لكل احد حتى المروفاة (قوله على الصحيح) مقابلة ما قد ناه
آخا من القول بأنه لا يمنع من الفتح بل من المروفاة (قوله اذا فتح ليعلم المروفاة) اى لاحق لاهل الزائفة الاولى
فى المروفاة الزائفة التصوى بل هو لاهلها على الخصوص ولا الويعت دارى التصوى لم يكن لاهل الاولى شفعة
فيها كذا فى الفتح اى لاشفعة لهم بحق الشركة فى الطريق اذ لو كان جارا ملحقا كان له الشفعة شريطة
قال فى الفتح بخلاف اهل التصوى فان لاحدهم ان يفتح بابا فى الاولى لانه حق المروفاة اه قال العلامة
الحمدى هذا اذا فتح فى جانب يدخل منه اليها اما فى الجانب الاخر غير النافذة فلا وفيه فائدة حسنة
يفيدها التعليل ايضا وهى ان الزائفة الاولى اذا كانت غير نافذة وارادوا احدهم من اهل التصوى فتح بابا فى
الاولى له ذلك ان كانت داره متصلة بركن الاولى وكانت من جانب الدخول الى التصوى اما لو كانت من الجانب
الثانى فلا لاحق لاهل المروفاة الجانب الثانى بخلاف ما اذا كانت الاولى نافذة فانه المروفاة من الجانبين
فيكون فتح الباب من الجانب الثانى ايضا له يظهر الفرق بين كون الاولى نافذة ولا خلافا لما مر من الرضى
والظاهر ان كلام الفتح مبنى على كون الاولى نافذة وان حل على انها غير نافذة يدعى تنصيصه بغير الصورة
المذكورة (تنبيه) يسلم عما هنا انه لو اراد فتح باب اسفل من بابيه والمسكة غير نافذة يمنع منه وقبل لافى كل
من القولين اختلاف التصحيح والتسوى قال فى الخيرية والمتون على المنع فليكن الحزب عليه (قوله وفى زائفة
مستديرة) يحتمل قوله يشعب عنها مثلها فان المراد بها الطويلة ويقابلها المستديرة وحاشية الوائى على
الدور هذا اذا كانت اى المستديرة مثل نصف دائرة او اقل حتى لو كانت اكثر من ذلك لا يفتح فيها الباب
والفرق ان الاولى تصير ساحة مشتركة بخلاف الثانية فانه اذا كان داخلها اوسع من مدخلها يصير موضعا آخر
غير تابع للاولى كذا قيل اه وقاله صدر الشريعة ومثلا مسكين ودية ابن كمال (قوله لانها ساحة الخ)
قال فى الفتح لا لكل حق المروفاة ساحة مشتركة غاية الامر ان فيها عوجا ولو كانت كون فى الشفعة
اذا بيعت دارها اه (قوله ولذا يحكم نصب البزاية) لم ارغب اعنى من كتب اللغة لفظ البزاية وهى
فى حرف الناس اليوم اسم للباب الكبير الذى نصب فى رأس المسكة او الهلعة مثلا وعبارتان كمال من الخواص
ولذا يحكم نصب الدرب وفى القاموس الدرب باب المسكة الواسع والباب الاكبر جبهه دراب (قوله بهذه
الصورة) اختلفت الفصحى كيفية وقوعها وتصورها بصورة جامعة للمستطيلة المتشعبة عنها مستطيلة مثلها
نافذة وغير نافذة ومستديرة ومربعة هكذا

(فى القصورى) القبر النافذة على
الصحيح اذ لاحق لهم فى المروفاة
بخلاف النافذة (وى) زائفة
(مستديرة) اى متصل (طرقها)
اى نهاية سعة اعوجاجها بالمسطلة
(لا) يمنع لانها ساحة مشتركة
فى دار بخلاف ما لو سكنت
مربعة فانها مسكة فيسكة ولذا
يحكم نصب البزاية ابن كمال
بهذه الصورة

زائفة غير نافذة
زائفة نافذة
زائفة نافذة
زائفة مربعة



قاله اذ الثالثة التى فى ركن المتشعبة القبر النافذة لو كان بابها فى الطويلة يمنع صاحبها فتح الباب فى المتشعبة
القبر النافذة لانه ليس له حق المروفاة ولو كان بابها فى المتشعبة لا يمنع من فتح باب فى الاولى الطويلة واما الدار
الرابعة التى فى الركن الثانى لو كان بابها فى الطويلة يمنع من قصه فى المتشعبة المذكورة وكذا لو كان فى المتشعبة
يمنع من قصه فى الطويلة لانه ليس له حق المروفاة فى ذلك الجانب لكن هذا اذا كانت الطويلة غير نافذة بخلاف
النافذة لانه حق المروفاة من الجانبين كاقولنا فيما مر واما الدار الخامسة التى فى الركن الاول من المتشعبة
الثانية النافذة فلصاحبها فتح الباب فيها فى الطويلة بخلاف الدار السادسة التى فى الركن الثانى من المتشعبة
المذكورة فانه لو كان بابها يمنع من الفتح فى الطويلة لوعبر نافذة لاولى نافذة ثلثا عالت (تنبيه) فى منية الحق

مطلب
فتصعد ادرا واراد كل منهم فتح
باب لهم ذلك

من كتاب القسعة دار في سكة غير نافذة بين جماعة اتسعوها وأراد كل منهم فتح باب وحده ليس لأهل السكة منهم
 قلت ينبغي تقييده بما إذا أرادوا فتح الأبواب فها قبل الباب القديم لا فها صده كما قد ساء اتساعها الخيرية من
 التعويل على ما في المتن ثم على القول الثاني المنع أيضا لا تخصيص ثم قال في المسئلة دار لرجل بلها في سكة غير
 نافذة فاشترى من ينفه دارا بلها في سكة أخرى ففتح بابها في داره الأولى في السكة الأولى وبه أفتى أبو جعفر
 وأبو البت وقال أبو نصر أنه ذلك لأن أهل السكة شركاء فلهذا دليل ثبوت حق النصفة لكل اه لمعنا قلت
 الظاهر أنه معنى على الخلاف السابق والله تعالى أعلم (قوله ولا يمنع الشخص الخ) هذه القاعدة تختلف
 المسئلة التي قبلها فإن المنع يفسر تصرف ذي السفل مطلقا عن التقييد بكونه منضرا ضررا لنا أولا وهما المنع
 مقدر الضرر والين ولا سما على ظاهر الرواية إلا من أنه لا يمنع مطلقا ثم على ما قد منس أن اختصار المنع في
 الضرر والين والمشكل تندفع المخالفة على ما مضى عليه المصنف هنا وقد يجاب بأن المسئلة المتقدمة ليست من
 فروع هذه القاعدة فإن ما هنا في تصرف الشخص في خالص ملكه الذي لاحق للبارقة وما مر في نصرة فها
 فيه حق للبار فان السفل وإن كان ملكا لخاصة إلا أن الذي العلوص فيه فلذا أطلق المنع فيه ولذا لو هدم ذو
 السفل سفله يوم بعد يوم بخلاف ما هنا فها ما ظهر في فاخته (قوله بنا) أي ظاهر أو بأى بناءه قريبا (قوله
 واختاره في العبادية) حيث قال كافي جامع الفصولين والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن من
 تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضرب بغيره لكن ترك القياس في محل يضرب بغيره ضررا بنا أو قبل المنع وبه
 أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه قلت قوله وقبل بالمنع عطف تصرفه في قوله ترك القياس فليس قولنا
 ثالثا وقع في الخيرية وقبل بالمنع مطلقا الخ ومقتضاه أنه قول ثالث بالمنع سواء كان الضرر بنا أولا لكن عز في
 الخيرية ذلك إلى التلخيص والخيرية والعبادية وليس ذلك في العبادية كما رأيت فالظاهر أن لفظ مطلقا عطف ولم يدل
 عليه قوله في الفتع والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن يفعل المالك ما بدا له مطلقا لا تصرف في
 خالص ملكه لكن ترك القياس في موضع يعقده ضرره إلى غيره ضررا فاحشا وهو المراد بالين وهو ما يكون
 مباحا لهدم أو يجرى عن الاتساع بالكلية وهو ما يمنع الحوائج الأصلية كسد السور بالكلية واختاره الفتوى
 عليه فأنما اتوسع إلى منع كل ضرر ما في قديم الكتاب اتساع على كذا كرنا قوله اه لمعنا فالتركيب
 جعل الحق به القياس الذي يكون فيه الضرر بنا لا مطلقا والأثر أنه لو كانت له شجرة مملوكة يستعمل بها جاره
 وأراد قطعها أن يمنع لتصرفه بالجارية كآثره في الفتع قبله قلت وأفتى المولى أبو السعود أن سد السور بالكلية
 ما يكون مانعا من الكتابة فلهذا هو الذي كان المكان كذا فإن سدا للجار سواء أهدم بالكلية لا يمنع إذا كان
 يمكن السكنى بنبو الأخرى والظاهر أن سد الباب لا يعتبر لأنه يحتاج لقلقه لرد ونحوه كما حذر في تنقيح
 الحامدية وفي الضرر والرسوق كذا في كتاب الاستحسان لو أراد أن يبنى في داره تنورا للنبأ الدائم كما يكون في
 الدكاكين أو روض الطين أو مدفات القصار لم يجر له بضر بغيره بغير أنه ضررا فاحشا لا يمكن التززع منه بأن
 منه الدخان الكثير والرسوق والنجس بخلاف الحمام لأنه لا يضر إلا بالتداوة ويمكن التززع منه بأن يبنى
 حائطه وبين جاره وبخلاف التنور المتأدي للبوأ وحسنه في الحمام أن الضرر لو فاحشا يمنع
 والأفلا ويقامه فيه (قوله حتى يمنع الجار من فتح الطاقة) أي التي يكون فيها ضرر بغيره بغيره ما قبله وهو
 ما أفتى به قارى الهداية لما سهل هل يمنع الجار أن يمنع كونه تصرف منه على جاره وعصاه فأجاب بأنه يمنع من
 ذلك اه وفي المنع عن الضرر شرح القدروري إذا كانت الكوة للتززع وكانت الساحة محل الجلوس للنساء
 يمنع وعليه الفتوى اه قال الخليل الرمي وأقول لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرر والين
 لوجودها فيها (قوله ووجه في الفتع) حيث قال الوجه لظاهر الرواية (قوله غة) أي في كتاب القسعة
 في المنع (قوله فالعمل على المتن) أي يقال إن هذا لا يقال في كل مقع شرح بل هذا في نحو المتن القديمة
 ط أي وهذه المسئلة ليست من مسائل ويظهر من كلام الشارح الجبل إلى ما مضى عليه المصنف في مسئلة
 أن دفع الضرر والين عن الجار المأمور بأكرامه ولذا كان هو الاستحسان الذي مضى عليه مشايخ المذهب
 المتأخرين ومصر حوا بأن الفتوى عليه والحاصل أنهم قالوا معذوران يرفع أحدهما عما ذكرنا والآخر
 بكونه أصل المذهب (قوله قياس على مسئلة السفل الخ) أقول هذا غير مسلم له مخالفة لكلامهم

(ولا يمنع الشخص من تصرفه)

في ملكه (الا إذا كان الضرر)
 بجاره ضررا (يما) يمنع من ذلك
 وعليه الفتوى بزاوية واختاره
 في العبادية وأفتى به قارى
 الهداية حتى يمنع الجار من فتح
 الطاقة وهذا جواب المشايخ
 استحسانا وجواب ظاهر الرواية
 عدم المنع مطلقا وبه أفتى طائفة
 كالامام طهري والدين وابن النصفه
 والدار ووجه في الفتع وفي قسمة
 الجني وبه يفتى وأخذ المصنف
 ثم فقال وقد اختلف الاقواء
 وبني أن يقول على ظاهر الرواية
 اه قلت وبحثت فصار من شأنه
 وشرحه فالعمل على المتن كما قد تقرر
 مرارا تقرر قلت وبني ما لو أشكل
 هل يضر أم لا وقد حذر رجحي
 الأشياء المنع بإساعلى مسئلة
 السفل والعلوان لا يند إذا أضرت
 وكذا أن أشكل على المختار
 للفتوى كما في الخاتمة قال المصنف
 فكذا انصرف في ملكه أن أضرت
 أو أشكل يمنع وإن لم يضر لم يمنع
 فالقول أن من يه عليه فليقتل فانه
 من خواص كتابي انتهى

قوله من مسائل هكذا بخطه ولعل
 فيه سقطا والأصل من مسائلها
 أي المتن القديمة أو نحو ذلك
 ويصير اه معجمه

قوله المتأخرين هكذا بخطه
 وصوابه المتأخرون كما لا يخفى اه
 معجمه

مع أنه يقاس مع القارق وذلك علة أن أصل المذهب في مسائلنا عدم المتع مطلقا لكونه نصرة فاني خالص ملكه وخالف المشايخ أصل المذهب فيما إذا كان الضرر دينا ولا يفتي أن التقيد بالدين يخرج عن المشكل فالقول بغير المشكل مخالف للقولين وقامه على المشكل في مسألة السفل غير صحيح لأن التوثيق أو ضرورة لنقل المذهب ماضية على منع التصرف فيها عكس مسائلنا وذكر بعض المشايخ أن التفتيش تقيد المتع بالضرر أو المشكل وما إذا كان لكونه نصرة فاني الجوارح حتى وهو صاحب العلو فالأصل فيه عدم جواز التصرف إلا بإذنه بخلاف مسائلنا فإن الأصل فيها الجواز لكونه نصرة فاني خالص حقه فالحق المشكل فيها بالمشكل في الأولى غير صحيح فاقه

وهذا آخر ما حزره المؤلف بضمه من هذا الجزء وأما بقية الأجزاء فقمها بنفسه قبل حلول رصده في بادئ رحلة السعد السيد محمد علاء الدين إلى مكة الجزء المذكور بتعريف الهوامش التي ضبطها والده وغيره على الشرح فقال

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

بالحمد للبابك يهتدي القلوب • وبالقرنيل محبوب نعمات خضعت لضرب على صفحات ثقب العيوب • بأمن بصر
بمنظير قدره العباد • وقهرهم بما فلا يكون إلا ما أراد • فقصده بالجدالات • ونكره على الآله بالشر
الفاثق • ونضلي ونسلم على رسوله محمد المكمل لآلته • وعلى آله وصحبه ومن لهج بدعوه
وبعد فإن العالم العامل • والعلامة الكامل • وحيد الدهر • وفريد العصر • سيد الزمان • ومعد الأقران •
بغروب العلماء العاملين • ومرجع الجهابذة الفاضلين • مؤلف هذه الحاشية المرحوم سيد واسنادي
والذي السيد محمد آقاي عابدين • سقى الله ثراه صوب القرآن وجنات أواباد في مستقر رحته • وأسكننا
بصحة جنه • لما وصل إلى هذا المجل من الكتب • اشتاق إلى مشاهد زب الأديب • فقل صاحب
الثمن • وأترجلت الذي ليس بمسكون • وكان رحمه الله أبدا في التأليف من الأجرة إلى الآخر •
ثم من أول الكتب إلى انتهاء هذا الصبر الفائق • وتزلي نضته الدرب بعض تقليدات • وتحريرات
واعتراضات • فكذلك تداول الأيدي أن يذهبها • لعدم من يذهبها معها • فأردت أن أجزء ما كتبه
والذي على نصته • وألحقه بمسودته • من غير زيادة عليه • خوف الفاظ ونسبته إليه • وإن رأيت
حاشية ليست من خطه أنه عليها يقول كذا أو ذكر أوفى أو قاله في الهامش لعل بأنه أتتها والاشطت
عليها ومع هذا يلزم التنبيه كما ترى وأتمه يعلم ويرى ومنه أطلب الإعاة والتوفيق لأقوم طريق قال رحمه الله
ونفعناه وورثي عنه أمين

(قوله آقاي على آخر الخ) قال قاضي خان آقاي على رجل أنه أخذ منه ما لاوين المال ووصفه وأقام المذمى
عليه البينة على إقرار المذمى أنه أخذ فلان آخر هذا المال المسمى فأنكر المذمى ذلك لم يقل منه هذه البينة
ولا يكون ذلك أصلا لا دعوى الأول لأن من جهة الأول أن يقول أخذت من فلان آخر ثم ردته على • وأخذت مني
هذا المذمى عليه بعد ذلك اه كذا في الهامش (قوله ومفاده) أي مفاد قوله أول قبل ذلك ح (قوله
بإسكان التوفيق) نقل في الصرأن هذا هو المقاس والاستحسان أن التوفيق بالعلم شرط عال الرعي • وجواب
الاستحسان هو الأصح • كما في حاشية الفتى (قوله وهو مختار الخ) بقده في الصرف في فصل الفضولي بأن
لا يكون ماعا في نفس مائهم من جهته فراجع (قوله من أقوال أربعة) وهي كفاية إمكان التوفيق مطلقا
وعدم كفاية مطلقا وكفاية من المذمى عليه لاسن المذمى وكفاية أن اعتدوه التوفيق لأن تعدد وجوه ح
كذا في الهامش (قوله بعد وقتها) ظرف للشرائه قبله ح (قوله في صورتين) يعني حالها قال
بعدنيها أول قبل ح (قوله في الثاني) لأنه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده يشهدون به قبلها وهو
تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما ومرادهم بين الدعوى البينة والأقوال المذمى لانتفاء من له ما مذمى
الشراء سابقا للهبة يمر (قوله وبني ترجيع الثاني الخ) ولعل وجهه أنه الذي يتفق به التناقض
منع وفي التهر من باب الاستحقاق والأوجه عندي اشتراطهما عند الحاكم من شرائه الدعوى كونها لديه

(آقاي على آخر (هبة) مع قبض

(في وقت فسل) المذمى (بينة)

(فقال) قد (بعدنيها) أي الهبة

(فاشترتها منه أول قبل ذلك) أي

بعدنيها ومفاده الاكتفاء بإسكان

التوفيق وهو مختار شيخ الإسلام

من أقوال أربعة واختارنا بقدي

أنه يكفي من المذمى عليه لاسن

المذمى لأنه مستحق وذلك دفع

والظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق

بإزائه (فأقام بينة على الشراء

بعد وقتها) أي وقت الهبة (قبل)

في صورتين (وقوله) لا يوضح

التوفيق في الوجه الأول ويظهر

التناقض في الثاني ولولم يذكرهما

تاريخا أو ذكر لاحدهما قبل

لا يمكن التوفيق بتأخير الشراء

وهل يشترط كون الكلامين عند

القاضي أو الثاني فقط خلاف

وبني ترجيع الثاني يمر لأن

به التناقض والتناقض يرفع

بتصديق الخصم

ويقول المتناقص تركت الأول وأدى بكذا أو كذب الحاكم وعلمه في البر وأتوه المحسن (كأولاً أي أولاً) أي المار مثلاً (وقد عليه ثم أذاعها لنفسه أو أذاعها للغير ثم) أذاعها (لنفسه) ثم قبل المتناقص وقبل قبل أن وفق ٣٦٣ بأن قال فلان ثم اشتريته درر في أوامر

العمري قال (ولو أذى المالك)

نفسه (أولاً ثم أذى الوقت)

عليه (قبل كأولاً أذاعها لنفسه ثم

لغيره) فإنه قبل (ومن قال لا تسر

أشترت مني هذه الجارية وأتكر

الامر الشراء جاز (الباقي أن

يعاها أن تترك الباقي (المضمرة)

واقترن تركه بفعل يدل على الرضى

بالفعل ككسها وأعطها وأعطها

للمقرآن (أخوه) جميع العقود

(ماعد النكاح فسخ) فبأنه ردها

بعبق قديم لقيام الفسخ بالتراضي

عقب أم النكاح فلا يقبل الفسخ

أصلها (لذا لو عهدت تزويجها ثم

أذاعها وبرهن على النكاح) (يقبل

برهانه (بجلاء البيع) فإنه إذا

أكرمه أذاعها لا يقبل لانتساخه

بالانكار بخلاف النكاح (أقر

ببعض عشرة) دوام (ثم أذى

أنا بوقوف) أو بهجرة (صدق

بمنه لأن اسم الدارهم بعينها

بخلاف التسوية لغلطية فسخها

(و) لذا (لو أذى أمها سوقه

(لا يصدق (أن) كان البيان

(موصولاً وصدق) (بين (موصولاً)

نهاية) فالتقصيل في الفصول لا

في الموصول (ولو أقر ببض الجاد

لم يصدق (مطلقاً) ولو موصلاً

للتناقص (ولو أقره قبض حقه

(أو قبض (الغنى أو استوفى

حقه (صدق في دعواه الزفاف) (أو

بين (موصولاً والأول) لأن قوله

أه وفي شرح المقدسي ينبغي أن يصح أن أحد هاهنا دعا القاضي بل يكاد أن يكون الخلاف قطعاً لا أن الذي
حصل سابقاً على مجلس القاضي لابد أن يثبت عنده ليرتب على ماعنده حصول التناقص والثابت بالبيان
كالثابت بالبيان فكأنهما في مجلس القاضي فاذى شرطاً كونهما في مجلسه بمـ الحق والمكس في السابق
واللاحق انتهى وهو حسن (قوله أو كذب الحاكم) كأولاً أي أنه كثر له من مدونه بأف فأنكر
الكفاية وبرهن الدائن أنه كثر له من مدونه وحكم به الحاكم وأخذ المكثور منه المال ثم أن الكفيل أذى
على المدون أنه كثر له بأمره وبرهن على ذلك قبل عندنا ويرجع على المدون بما كثر له صار مكذباً بشرط
بالنقص كذا في المنع ح (قوله وقامه في البر) عبارة البرقي الاستحقاق أولى وهي إذا قال تركت
أحد الكلامين قبل منه لأنه استدلل به في البرازية من الذخيرة أذاعه مطلقاً فدفعه القاضي عليه بأن
كنت أذعته قبل هذا أم عبد البرهن فقال القاضي أذعته الآن بذلك السبوت ترك المطلق قبل
ويحل الدفع أه فلان الترتول الثانية الأولى ومع هذا أقره صاحب الفهرست لا وقد يقال ذلك القول
وفيق بين الدعوتين تأمل وقد كرسى الرواه في باب الاستحقاق تأيد ما في النهر وقال في الخلف رجل
أذى ملكاً سلب ثم أذاع بعد ذلك ملكاً مطلقاً فشهد بشوذه بذلك ذكر في عاتة الروايات أنه لا تنعم دعواه
ولا تقبل بيته قال مولانا رضي الله تعالى عنه قال جدى شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل بيته ولا تحل
دعواه حتى لو قال أردت هذا الملك المطلق المثل ذلك السبب تسع دعواه وتقبل بيته أه (قوله عليه)
كذا في المنع ولم يذكره في البر وكذا أخذ من قاعدة إعادة التكرار معرفة فيكون المراد به الوقت المأذ
قبل عليه فلا يظهر التوفيق لأنه تناقض ظاهر ويمكن برهانه على مذهب السابق القائل بصدقه وعلى نفسه
انتهى ولا يخلو ذلك ما في البرهن فصل الاستحقاق ولو أذى إنهم أذى إنهم أذى عليه تسع لصة
الاضافة الخامسة تنافعا (قوله أن يطأها) أي بعد الاستبراء إن كانت في يد المشتري أو البعده عن
الحري من الجلي بها (قوله فلبان ردها) قيده في النهاية بأن يكون بعد تحلف المشتري أن لو كان قبله
فليس له الرد على بانه لا إحلال نكول المذمى عليه فاعتر به جاعداً حتى حق ثالث وقيد الشارح بأن يكون بعد
القبض أما قبله فنفي أن له الرد مطلقاً لكونه نفساً من كل وجه في غير العقار لا يصدق حلقه فيجب تعقيد
الكتاب بمر (قوله أذاع) للإمام الطرسوسي تحقيق في هذه المسألة فراجع في أتمع الوسائل (قوله
زيف) ما ردت المال (قوله بهجرة) ما ردت الجارية قال في القاموس في فصل النون البهجرة الريف
الزدي أه وفي المغرب البهجرة درهم التي فشته وريثة وقبل الذي الغلبة فيه لفظة وقد استعمل لكل
ردى ما طل ومنه جرح دمه إذا أهد وأطبل وعن السابق درهم نهج ولم أجده بالتون إلا أه وهو
مخالف لما في القاموس مع أنه المشهور (قوله أو استوفى) الاستغناء صادرة عن قبض الحق بإتمام عدة
وإن كمال (قوله لأنه ظاهر) راجع للأولى وهي قبض الحق أو الفتي والتناقص ما احتل غير المراد احتلالاً
بعداً والتس بمقتضى احتمالاً بعد دون الضرر لأنه لا يخلو غير المراد أصلاً (قوله أو أض) راجع الثانية وهو
توفيه أو استوفى (قوله قبل برهانه) لأنه مضطرب وان تناقض فنية (قوله فرتة الخ) حاصل ما تكرر
الارتداد بالمال أنه لا يخلو ما أن يرد مطلقاً ويرد إلى الجمة التي عنها المقتز ويحولها إلى أخرى أو يرد لنفسه ويحولها
إلى غيره فإن كان الأول بل وإن كان الثاني فإن لم يكن بينهما منافاة وجب المال كقوله أه فبدل عرض فقال
بدل قصب والأصل كقوله ثم عدى لم يقبضه وقال عرض أو غضب ولم يكن العدى في يده فبارمه إلا بصدقة
في الجمة أو كذبه عند الامام وإن كان في يده فاقول للمقتز في يده وإن كان الثالث فهو ما كانت في يده لكتها
فلان فإن صدقة فلا تحول إلى الله والأولان وإن كان يطلق أو عتاق أو ولاء أو نكاح أو ووف أو نسب أو زنى
لم يرد بل فيقال الأقرار يرتد بقرعة المقتز إلى هذه ذكر مجموع ذلك البرهونه استصاها وأرضته
في سابقه (قوله في مجلسه) وفي غيره لا (قوله إلا البهجة) كيف تقبل حقه وهو متناقص في دعواه
تأمل في جوابه صدقة واستشكك في البر أيضاً ونقل خلاصه عن البرازية حيث قال في يده بعد فقال رجل
هو عندك فرتة المقتز ثم قال بل هو عدى وقال الزهر عدى فهو الذي الدال المقتز ولو قال ذوالد لا تسره
مبدك فقال بل هو عدى ثم قال لا تسره بل هو عدى وبرهن لا يشبل للتناقص أه وهذا أيضاً مما في

وسمي في الإقرار (قال لا تسره في الق) دونه (فرتة) المقتز (ثم صدقة) في مجلسه (فلا تخفى عليه) للمقتز لا البهجة أو التول
فأيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق

لواحد (من اذى على آخره انفعال) المذى عليه (ما كان قلتي) شي قد فزع المذى على) ان له عليه (القبول برهن) المذى عليه (حقه) القضاء اى الابطاء (والا ابراء ولو بعد القضاء) ٣٦٤ اى الحكم بالمال اذا دفع بعد قضاء الضامن صحيح الا ان المسألة الخمسة كاسية.

الهداية من اله لاجتناب الحق فانه يقتضى صانع الدعوى اه (قوله لواحد) بخلاف ما قال اشترى
واذكر ان اى صدقة لان أحد العاقلين لا يشترى بالتسليم فلا يتربى بالمقد والمضى اليه فلهما فحق العقد فحصل
التصديق اما المقتضى فمفرد برذا الاقرار فاقتضى كذا في الهداية فالحاصل ان كل شئ يكون الحق له لمصلحة اذا
رجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدقه الاثر على انكاره فهو جائز كالبسيع والنكاح وكل شئ يكون
فيه الحق لواحد كالبسة والصدقة والاقراء لا يتغير اقراره بعد كافي القسمة بجر س (قوله ما كان لك)
انظر لو لم يذكر لفظ كان وانظر ما سنده كره قريعا عند واقعة سر محمد فانه يفيد الفرق بين الماضي والحال
(قوله فقط) لافرق بين أن يؤكد التثنية بكلمة فقط أولا بجر (قوله على الخ) الاصول أن يقول على نفسه
عليه فاقهر وفي بعض النسخ على أنه له عليه ألف (قوله على القضاء اى الابطاء) قيد دعوى الابطاء بعد
الانكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل التساكن وان تفرق فاعين
المجلس ثم ادعاه واقام البينة على الابطاء بعد الاقرار تقبل لعدم التساكن وان اذى الابطاء قبل الاقرار
لا يقبل كذا في خزنة القنين بجر (قوله الا ان المسألة الخمسة) كادعائه فلا تاجر به واجر به واجر به
أو غصبته منها وقال اخذت هذه الارض من ارضه من فلان او هذا الصكر من معاملة منه حيث غصبة
لان فيه غصة اقوال خالف البر وهذ غصة كتاب الدعوى لان صورها غصة ودعوى واجابة واعادة ودرن
وغصب أولا لان فيه غصة اقوال للعلم الاول ما في الكتاب وهو انه يتدفع خصومة المذى لان البينة اثبتت ان
صالحا بدلت يد غصمة وهو قول أبي حنيفة الثاني قول أبي يوسف واختاره في المختارات المذى عليه ان كان
صالحا فكما قال الامام وان معروف بالجبر لم يتدفع عنه لانه قد يدفع باله الى مسافر رقه لانه يوفد فيضال
لا يسطح حق غيره فاذا اتهم به الضامن لايحه الثالث قول محمد ان الشهود اذا ادعاهوا لغيره بوجه فقط
لا يتدفع عنه لانه لا يدين معرفته بالوجه والاسم والسبب وفي البرازية تعويل الاثمة على قول محمد في العمادة
وقالوا لغيره باجبه ونسبه لاجبه لم يذكر شي من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا يدين ان يقول عرفه
باجه ونسبه وتكنى معرفة الوجه وافترقا على انهم قالوا او دفعه رجل لغيره لم يتدفع الرابع قول أبي شامة
انها لا تتدفع عنه مطلقا لانه تعذر اثبات الملك لعدم انضمام منه ودفع النصوص بناء عليه فقلنا مقتضى البينة
شبان ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فثبت ودفع خصومة المذى وهو خصم فيه فثبت وهو كالكامل
ينقل المرأة واقامة البينة على الطلاق الخامس قول ابن ابي ليلى يتدفع بدون بينة لاقراء بالملك للغائب
وقد انه صار خصما بظاهريه فهو اقراره بدين محمول فقامت على نفسه فلا يصدق الا بجهة كالأذى
تقول الذين من ذمته الى ذمته غيره اه (قوله كاسية) في فصل رفع الدعاوى من كتاب الدعوى
ج (قوله قبل برهانه) انظر لو برهن على اياه البعض قد صارت حادثة الفتوى (قوله في فصل
الاستبراء) وفيه اوجه فراجعه والاستبراء طلب شراء شي (قوله ان لم يصلحه) محل هذه المسألة
عند قوله ومن اذى على آخره الا حال في البر وهو قد يكون المذى عليه لم يصلح لكونه منه والاصل لعدم
اما اذا انكر فصلحه على شي ثم برهن على الابطاء او ابراء لم تنفع دعواه كذا في الخلاصة ج (قوله وكنه
الخ) من كلام صاحب المنع (قوله فآين) الواقع في الخ فآين (قوله وان زاد) اى على قوله فيما تقدم
ماثل على شي (قوله وقيل) ذكره القدرى عن اصحابنا بجر (قوله لان الخصب) اى من الرجال
والخصب من لا يتولى الاعمال بنفسه وغيل من لا يراه كل احد لعظمته بجر (قوله حتى لو كان) اى الذى
عليه فزع هذا على ذلك القول في التباية تما قضى خان وفى ايضاح الاصلاح وفيه فقلنا بنى امكان
التوفيق على ان يكون احدهما ممن لا يتولى الاعمال بنفسه لا المذى عليه بخصومه انتهى وفيه ظاهر لان
الكلام كله في تناقض المذى عليه لا المذى بجر (قوله لم لو اذى الخ) خالف في الدرر من القسمة المذى عليه
قال المذى لانه عرف فلما ثبت الحق بالبينة اذى الاصل لا تسع ولو اذى اقراء المذى بالوصول أو الاصل
تسع اه خالف في البر لولا التساكن هو الذى يجمع بين كل من وهما لم يصح ولهذ الوصفة المذى عانا
ليكن متافضل ذكره القرائى انتهى ونظامه وهو احسن مما على الشارح وبه ظهر ان قول الشارح
اقراء المذى عليه صوابه المذى الا ان يقرأ المذى بمقتضى المبني للتفاضل تأمل (قوله لان الاقرار الخ)

(قبل) برهانه لا يمكن التوفيق لان غير الحق قد يقتضى ويرأى منه دفعا
لنصوصه وسيمى في الاقرار انه لو برهن على قول المذى ما يسطح
في الدعوى او يهودى كذبة او ليس عليه شي مع المدفع الى
آثره وذكره في الدرر قبل الاقرار في فصل الانشراء (كا)
يقبل (لواحد) القصاص على آخر فأنكر (المذى عليه) فبرهن
المذى على القصاص ثم برهن المذى عليه على العفو او على
(الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق) بان اذى صورية
شخص فأنكر فبرهن المذى ثم برهن المبدأ ان المذى اعنته قبل
ان لم يصلحه ولو اذى الابطاء ثم صالحه قبل برهانه على الابطاء بجر
وفي برهن ان له اربعة عشر ثم اقر
ان عليه المنكر ثلثا سقط عن المنكر ثلثا وقيل لا وعليه
الفتوى ملقط وكذا لا ما كان المذى عليه جاحدا فذمته غير
مستغفلة في زعمه فآين نفع المقاصة والله تعالى اعلم (وان زاد) كلمة
(ولا اعرفك ولمحوه) كما رأيتك (لا) يقبل لتعذر التوفيق وقيل
يقبل لان الخصب او الخصة قد يتأذى بالشغب على بابها فامر
بارضاء الخضم ولا يعرفه ثم عرفه حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل
ثم لو اذى اقراء المذى عليه بالوصول أو الاصل مع درر
في آخر الدعوى لان التساكن لا يمنع صحة الاقرار (الترجيح
عنده) من فلان (ثم بهد مس) لان الاقرار بالبيع بلائق باطل
اقرار برأية

(الذي على آخره باعده) منه (قال) الآخر (لم يبعها منك فغيره) الذي (على الشراء) منه (فوجد) الذي (بها عيا) وأراد
وقها (فيهن البائع أنه) أي المشتري (برئ اليه من كل عيب بها لم يقبل) ينه البائع للتناقص وعن الثاني قبل إمكان التوفيق بينه وكذا
وأبراه من العيب ومنه واقعه سر قد ادعت أنه نكحها بكذا وطالبته بالمهر فأنكر ٣٦٥ فبرعت فأدعى أنه خطها على المهر قبل الاحتفال

أنه نكحها أبوه وهو صغير ولم يعلم
خلاصة (بطل) جميع (ملك)
أي مكتوب (كتاب شاء الله
في آخره) وقال آخره فقط وهو
استسكان راجع على قوله فخرج
وافتقار أن القرعة كفاصل
السكرت وعلى الصراحة لكل في
جل حلف وأدعت بشرط
وأما الاستثناء بالأول وأخواتها
فلا خبر إلا قرينة كلمة ما دام وهم
وخشون بنار الأوردها لذلوق
استسكان وأما الاستثناء بأن شاء
أدعت بعد جملتين إبقاء عين فإليها
انضما وأبعد طلاقين معقنين
أوطلق معلق وعق معلق فإليها
عند الثالث وللآخر عند الثاني
ولو بلا عطف أو به بعد سكوت
فلا خبرا فاعدا وعطفه بعد سكوت
لفوا لاجتماعه تشديد على نكحه
وقامه في البر (مات ذى) وقالت
عرسه ألت بعد موته وقالت
ورثته فله مئة دينار تحكيك المال
(كا) يحكم المال (في مسألة)
جريان (ماء الطاحونة) ثم المال
انما تصليح للرفع للاحتشاق
(كافي مسلم مات فقلت عرسه)
الذبة (المستقبل موته) فإليه
(وقالوا بعد) فاقول لهم لأن
الحادث بضاف لأقرب أوقاته
(فرع) وقع الاختلاف في كفر
الميت وإسلامه فاقول الذي
الاسلام يجر (قال المودع)
بالنقض (هذا ابن مودع) بالكسر
(الميت لا وارث له غيره فدعها
اليه) وجواب قوله هذا ابن
دائق فدلوا وارث لأنه لو أقر أنه
ومع أو نكحه أو اشترى منه لم
يدفعها

فيه أن الإقرار بالبائع إقرار بركنه لا بمبادلة مال بمال الآن يحصل على أنه أقر بالبائع بلامال تأمل حال
في البسوط شهدا على إقرار البائع ولم يبعها الثمن ولم يشهدا بقض الثمن لا لتقصير وان قالوا أن قوله منه باعه
منه واستوفى الثمن ولم يبعها الثمن جاز وفي جميع القضايا شهدا أنه باع وقضى الثمن جاز وإن لم يبيّنوا الثمن
وكذا لو شهدا باقرا للبائع أنه باعه وقضى الثمن اه وقال في الخلاصة شهدوا على البيع بلا بيان الثمن أن شهدوا
على قبض الثمن قبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر اه فور العين في أوائل الفصل السادس والآخر
ماسند كره في كتاب الشهادة وباب الاختلاف فيها (قوله أمته منه) لأجاجة في قوله منه لأن صغير باعه
بغيره ح (قوله أي المشتري) الأصوب أي البائع كافي البر (قوله التناقص) لأن شرائط البراءة
فغيره المقدمين إقامته وصف السلامة إلى غيره فتعفى وجود العقد وقد أنكره خلاف ما مر لأن لابطال
قد يقضى ويرأ منه قبل للمدعي الباطلة وهذا ظاهر الرواية من الكل يجر (قوله بيع وكبه) أي وكيل
البائع (قوله وأبراه من العيب) من إضافة المصدر إلى مفعوله وهو ضمير الوكيل والمضارع المشتري
الخ وعلى ما قلنا ضايف إلى فاعله والضمير في كبه وهو المفعول من عبارة البر قوله أول ما يبعها منك قد أي
سابقة وقوله أنه برئ إليه أي إلى وكيله (قوله فأنكر) أي بأن قال لا نكاح بيننا كافي البر من جامع
التفسيرين وقوله قال لا نكاح بيني وبينك فله برعت على التكاثر بر من هو على الخلع قبل بيته وقوله لا يمكن بيننا
نكاح قد أوفى له أن تزوجها وبالقابح خفي أن يكون هذا وسيلة العيب في ظاهر الرواية لا قبل بنية
البراءة من العيب لأنها إقرار بالبائع فكذلك التلغ بغير سابقة التكاثر فيتفق التناقص اه (قوله راجع
على قوله) إذا الأصل في أجل الاستقلال والملك يكتب للاستثنائ فلو أنصرف إلى الكل كان مستطلة
فيكون ضد ما قد صوره فيصرف إلى ما يليه ضرورة كذا في التمين ح (قوله في جل) أي قوله ولا أنافي
ما قبله وفي البر والمطلوع أنهم انفقوا على أن المنيشة إذا ذكرت بعد جل مستطلة بالو أو كقوله بعد ح
وأمره طلق عليه التي أتت به الله الحرام أن شاء الله تصرف في الكل فبطل الكل فهو أي حكمة
سكته وهذا إيجاب ضرورة كتب الحكم من بعارض انقضت فخصيص الحكم من عدم صحة الشرط
المتعقب جلا متعاطفة للعادة وعليها يحصل الحادث فإذا كان قوله لها استحسانا واجها على قوله كذا في فتح
القدر وظاهره أن الشرط يصرّف إلى الجميع وإن لم يكن بالمنيشة انتهى (قوله بشرط) أي سواء كان
الشرط هو المنيشة أو غيرها كما مر ح في البر ح والظاهر أن هذا خاص بالأقرار للمساقاة بعده من
قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله إضاعتين) أي عجزت عن ليس فيها تطبيق بقية المقابلة لمحوث
طالق وهذا حشر أن شاء الله تعالى ح (قوله أوبه بعد سكوت) أي إذا كان السكوت بين الجمل الأخيرة وبين
ما قبلها (قوله الإجمالية تشديد) فلو قال إن دخلت أدار فأنت طالق وسكت ثم قال وعده الأخرى دخلت
الثانية في اليمين بخلاف هذه أدار الأخرى ولو قال وعده طالق فحسبك وقال وعده طلق الثانية وكذا
في العتق يجر كذا في الهامش (قوله تحكيك المال) أي لظاهر الحال (قوله كما الخ) ليست هذه
المسألة موجودة فيها كتب عليه المصنف (قوله جريان الخ) لأوجه لتخصيص الجريان بل الانقطاع
كذلك فكان الأولى حذفه (قوله ثم الحال انما تصليح جهة الدفع للاحتشاق) فان قيل هذا متعوض
بالفداء لا لجر على المستاجر إذا سكن ماء الطاحونة جازيا عند الاختلاف لأنه استدلال بالحال
لأبواب الأجر قلنا أنه استدلال دفع ما يذ في المستاجر على الأجر من ثبوت العيب الموجب لحرق الأجر
وأما ثبوت الأجر فإنه بالقد السائر الموجب له فيكون دفعه لأموجبا يعقوبة وفي الهامش من البر
فطومات مسدودة وأمره نصرانية غيات مسدودة وموته وقالت ألت قبل موته وقالت الودة ألت بعد موته
فاقول قولهم أيضا لا يحكم المال لأن الظاهر لا يصلح جهة للاحتشاق وهي محتاجة إليه وأما الورثة فهم
الداخون ويظهر لهم ظاهر الحديث أيضا اه (قوله كافي الخ) تمثيل للمتي وهو الاستحقاق وحاشا
انما كان القول لهم هنا أيضا للمساق ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لا يصلح جهة للاحتشاق
وهي محتاجة إليه (قوله الذي الاسلام) فطومات رجل وأبراه ذنابا فحالاتنا كذا كذا قالوا وله
الملون مات مسلما فغيره للو دون الإبرين يجر عن التزامة (قوله مودع) قال في البر قيد بآقرار

(الذي على آخره باعته) منه (قال) الآخر (إبها منك قط فبرهن) الذي (على الشراء) منه (فوجد) الذي (بها عيا) وأراد
 وقها (فبرهن البائع أنه) أي المشتري (برئ الله من كل عيب بها لم تقبل) منه البائع لتساخن ومن الثاني تقبل لان كان التوفيق بيع وكيفية
 وأبراهه من العيب ومنه وأقصه قد ردت له أنها بكذا أو طالبت بالمهر فانكر ٣٦٥ فبرهن فاذي أنه خلفها على المهر تقبل لان حال

أنه تفرجه أو هو صغير ولم يعلم
 خلاصة (مطل) بيع (مكت) أي مكتوب (كتاب شاه الله
 في آخره) وقال آخره فقط وهو
 استحسان راجع على قوله فتح
 واقتضوا على أن الفرقة كفاصل
 السكوت وعلى النصرة لكل لل
 جبل عطف وأو عطف بشرط
 وأما الاستثناء بالأو أو خواتمها
 فلا خير إلا في شيء كله مائة درهم
 وخسرون بناراً إلا درهمها فلا زل
 استحساناً وأما الاستثناء ما شاء
 الله بعد جملتين أيقا عتباً فاليها
 انشاقاً وبعد طلاق معلقين
 أو طلاق معلق ومتن معلق فاليها
 عند الثالث وللآخر عند الثاني
 ولو بلا عطف أو بعد بعد سكوت
 فلا خير انشاقاً أو عطفه بعد سكوت
 لغو الأجزاء تشديدي على نفسه
 وقامه في البر (مات ذي) فقلت
 عرسه است بعد مومته وقالت
 ورثته قبله مومته فحكيم الحال
 (كما) يحكم الحال (في مسألة)
 جريان (ما العاحوة) ثم الحال
 انما تصلح به الدفع للاسحقاق
 (كما) مسلم مات فقلت عرسه
 الذية (الست قبل مومته) فانه
 (وقالوا بعده) فاقول لهم لان
 الحادث بضاف لأقرب أوقاته
 (فرج) وقع الاختلاف في خبر
 البيت واسلامه فاقول الذي
 الاسلام يجر (قال المودع)
 بالفتح (هذا ابن مودعي) بالكسر
 (المت لا وارث له غيره) فدفعها
 إليه وجربا كقوله هذا ابن
 داني قد لا وارث له لا أو آخره
 وصه أو كونه أو انشقى منه لم
 يدفعها

أنه أثار البيع اقتراب ركنه لانه مبادلة مال بمال إلا أن يحصل على أنه أثار البيع بلاما تأمل قال
 في المبوط شيئا على اقتراب المبالغ ولم يمسها الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن لا تقبل وان قالاً أن مومته أنه باعه
 منه واستوفى الثمن ولم يمسها الثمن جاز وفي جميع القساوي شيئا أنه باع وقبض الثمن جاز وان لم يمسها الثمن
 وكذا لو شهدا بآثار البائع أتباعه وقبض الثمن اه وقال في الخلاصة شهدوا على البيع بلا ان الثمن شهدوا
 على قبض الثمن تقبل وصح كذا لو بين احدهما سكوت الآخر اه فورالمين في أوائل الفصل السادس واقتل
 ما سذكرفي كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها (قوله امته منه) لأحاجة إلى قوله منه لان ضمير باعه
 يعني منه ح (قوله أي المشتري) الأصوب أي البائع كما في البر (قوله لتساخن) لان اشتراط البراءة
 تقدر المقدم اقتضاء وصف السلامة في غيره فقتضى وجود العقد وقد أحكمه بخلاف ما مر لان الماثل
 قد يقتضى ويرى منه دفعا للمدعى الباطل وهذا ظاهر الرواية من الكل يجر (قوله بيع وكيفية) أي وكيل
 البائع (قوله وأبراهه عن العيب) من إضافة المصدر إلى مفعوله وهو ضمير التوكيل والقضال المشتري
 الخ وعلى ما قلنا ضاف إلى فاعله والضمير لوكيله وهو القوم من عبارة البر فقول اه أو لم يمسها منك قط أي
 مباشرة وقوله برئ إليه أي إلى وصحبه (قوله فانكر) أي بأن قال لا تنكح بيننا كما في البر من جامع
 القصرين ولو قال لا تنكح بيني وبينك فليبرهنه على أن يكون من هو على ان تلغ قبل يته ولو قال لا يمكن بيننا
 تنكح قد أوال اه أو أنزجهما وطالب الباقى به لا ينبغي أن يكون هذا أوسله العيب في ظاهر الرواية لا تقبل منه
 البراءة من العيب لانها أثار البيع فكذلك تلغ يقتضى ساقية السكاح فينتفى التساخن اه (قوله راجع
 على قوله) اذ الأصل في اجل الاستقلال والصلح بكتب للاستيثاق فلو انصرف إلى الكل كان مبطلا
 فيكون ضد ما قصد ومنصرف إلى ما يليه ضرورة كذا في التبيين ح (قوله في جعل) أي وقوله والانا في
 ما قبله وفي البر والحاصل أنهم اتفقوا على أن المشيئة اذا ذكرت بعد جعل متعاطفة بالأو كقوله عبده حر
 وأمره طالق وعليه المنى إلى حيث الله أحلرم ان شاء الله ينصرف إلى الكل بطل الكل ثم أي أوجبه على
 حكمه وهما اثريامورة كتب الصك من حرمه بعارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط
 المتعجب بلاما متعاطفة للعادة وعليها يحصل الحادث ولذا كان قولهما استحسانا وبها على قوله كذا في فتح
 القدر وظاهره أن الشرط ينصرف إلى الجميع وان لم يكن بالمشيئة انتهى (قوله بشرط) أي سواء كان
 الشرط هو المشيئة أو غيرها كما صرح به في البر ح والظاهر أن هذا خاص بالاقرار للمساقي بعده من
 قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله إياحيين) أي مضرتين ليس فيهما العطف يقتضى القابلة فهاوت
 طالق وهذا من ان شاء الله تعالى ح (قوله أو بعد سكوت) أي اذا كان السكوت بين الجله الأخيرة وبين
 ما قبلها (قوله إجابته تشديد) فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الأخرى دخلت
 الثانية في العين بجلالة وهذه الدار الأخرى ولو قال وهذه طالقة ثم سكت وقال وهذه طالقة الثانية وكذا
 في الحق يجر كذا في الهامش (قوله فكيف الحال) أي فظاهر الحال (قوله كما الخ) ليست هذه
 المسألة موجودة فيما كتب عليه المصنف (قوله جريان الخ) لأوجه تضمنه جريان بل الاقتران
 كذا فكان الأولى حذفه (قوله ثم الحال انما تصلح به الدفع للاسحقاق) فان قبل هذا متعوض
 باقتضاء بالأجر على المستأجر اذا سكن ماء المساحونة جازاً عند الاختلاف لانه استدلال بالحال
 لأبواب الأجر قلناه استدلال لدفع ما دعى المستأجر على الأجر من ثبوت العيب الموجب لفسخ الأجر
 وأما ثبوت الأجر فانه بالقد السابغ الموجبة فيكون دفعا لا موجباً بمقوسة وفي الهامش من البر
 فلو مات مسلم و امرأته نساء من سلة بعد مومته وقالت است قبل مومته وقالت الورثة است بعد مومته
 فاقول قولهم أيضاً لا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح به للاسحقاق وهي محتاجة إليه وأما الورثة فهم
 الدخولون ويظهر لهم ظاهر الحادث أيضاً اه (قوله كما في مسلم الخ) تمثيل للمتن وهو للاسحقاق وحاصله
 انما كان القول لهم أنها أيضاً للمساقي ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح به للاسحقاق
 وهي محتاجة إليه (قوله الذي الاسلام) فلو مات رجل وأبواه ذنبا ن فقالا مات ابنا كلفوا ولوا ولله
 المملون مات مسلماً غير أنه للودود الأيون يجر عن نظرائه (قوله مودعي) قال في البرقيسه بقرار

(قال أقر) ماينا (باب آخر له بعد)
المراد (إذا كتب) الابن (الأول)
لأنه أقر على الغير ومنه لئلا يفتى
بطله ان دفع الأول بلائضه
فيلى (تركه قسم بين الورثة)
أو الغرماء بشهود لم يقولوا نعم
كذا نسق المتن والشرح وعبارة
الرد وغيره لا تعلم (له وارثا)
أو غير ما يكفلوا خلافا لهما
فيما لا تكفل ولو يتلقوا القاضي
مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار
كفلا اتفاقا ولو قال اليهود ذلك
لا اتفاقا (أدى) على آخر (دأبا)
لنفسه ولغيره الغائب ارثا
(برهن عليه) على ما أذاعه
(أخذ) المذمى (نصف المذمى)
مشاعا (ترك) بآية في يدى اليد
بلا كفى بعد ذواليد (دعواه)
أول محمد خلافا لهما وقولهما
استحسان نهاية ولا تعاد البينة
ولا القضاء إذا حضر الغائب في
الاصح لاتصاف أحد الورثة خصما
لميت حتى تضى منها دونه ثم
الحاكم يكون خصما بشرط تسعة
مبسوطة في البحر والحق الفرق
بين الدين والعين

بالسنة لأنه قال هذا أخوه مشقة ولا وارث له غيره وهو يتبعه فالتسنى يتأى في ذلك والفرق أن استه قاق
الأخ بشرط عدم الابن بخلاف الابن لأنه وارث على كل حال ومراعاة الابن من يرث بكل حال فالتب والاب
والأم كالابن وكل من يرث بمجال دون حال فهو كالخا بمر (قوله فيلى) وهو الصواب كافى الفسخ خلافا
لما في غاية البيان (قوله تركه قسم الخ) قال في آخر الفصل الثاني ضمن جميع الفصولين واحدا إلى
الاصل الوارث لو كان محجوبا بغيره كخو وجدة أو خواخت لا يعطى شيئا لم يرهن على جميع الورثة إذا أدى
أخوه الميت فلا بد أن ثبت ذلك في وجه جميع الورثة المحاضرين أو شهدا أنهم لا يعلن وارثا بغيره ولو
قالا لا وارث له غيره قبل عندنا فعند ابن أبي ليلى لا يسميان جازعا ولنا العرف فان مراد الناس به لا تعلم له وارثا
غيره وهذه شهادة على النفي فقبلت لما لم من أنها تقبل على الشرط ولو ضاوعنا كذلك لتسلمها على شرط الارث
ولو كان الوارث من لا يجب بأحد فلو شهدا أنه وارث ولم يقولوا لا وارث له غيره أو لا تعلم يتلزم القاضي زما
رديا أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقضى به جميع الارث ولا يكفل عند أبي حنيفة في المسألة يعني فيها
إذا قالوا لا وارث له غيره ولا تعلم وعندهما يكفل فيما ومدة التلوم مقبولة في رأى القاضي وقيل حول وقيل
شهر وهذا عند أبي يوسف وأما أحد الزوجين لو أئبت الورثة ميتة ولم يثبت له وارث له غيره عند أبي حنيفة
ومحمد يكفل لهما بأكثر النصيب بعد التلوم وعند أبي يوسف بأقلهما من الأربع وأما الفرض أنه ملصقا وان تلوم
ومضى زما فلا فرق بين كونه من يجب كالأخ أو من لا يجب كالابن أو والها الفرض أنه ملصقا وان تلوم
والارث وأقر ما سبق في قبيل باب الشهادة على الميت (قوله كذا نسق المتن) يعني باسقاط والحق ثبوتهما
كأن سائر الكتب ح (قوله لم يكفلوا) مبنى للجهول بضعف العين والوارث للورثة أو الغرماء أى لا يأخذ
القاضي منهم كفىلا ح قال في الردى لم يؤخذ منه كفىل بالنفس عند الامام وقال يؤخذ اه وهذا ظاهر
فانه على قولهما يؤخذ كفىل بالنفس ثم رأته لتأخير التسمية أو السعد عن شفه ولم يره في العرق توقف
في أنها مال أو بالنفس (قوله لم يكفلوا) على قوله لم يكفلوا كذا في الهامش (قوله ويتلوم) أى يتأى والمراد
تأخير القضاء لتأخير الدفع بعده كما أفاده في البحر غاية البيان والمسألة على وجود ثلاثة فارجع إلى البحر
وسبأى حتى ينه قبيل الشهادة على الشهادة (قوله مدة) وقد ردت معروض رأى القاضي وقدره
الطباوى يقول على عدم التقدير حتى ينفذ على ثلثه أو لا وارث أو لا غرماء آخر (قوله ثبت بالاقرار) أى
الارث والدين وهو محتمد قوة بشهود (قوله ذلك) أى قالوا لا تعلم له وارثا أو غير ما ح كذا في الهامش
(قوله أدى) قال في جامع الفصولين من الرابع أدى علمنا أن الدار التي يد كالمكلى فحين على أحدهما
فلو ادرك في أحد هما بآثار الحكم عليه حكم على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على الحاضر ولو يد أحد هما
يكن كل الدار يده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على الحاضر ولو يد أحد هما
بشراء لا يكون الحكم على أحدهما كما على الآخر انتهى (قوله جدد ذواليد الخ) هذا التعميم غير صحيح
بعد قوله ويرهن عليه لأن البرهان يستلزم سبق الجدد والصواب أن يد له قوله ويرهن عليه بقوله ومث ذلك فيمثل
التيوت بالاقرار وبالبينة وحينئذ يسقط قوة جدد دعواه أو لم يجد ح وجواب بأن هذا التعميم واسع إلى
قوله وترك ما يثبت أنه عليه إلى الخلاف فاهم (قوله خلافا لهما) حيث قال ابن جدد ذواليد يؤخذ منه لم يعقل
في يد أمين نسياتة بمجموعه والترك في يده (قوله خصما للميت) الصواب من الميت قال في الهامش ناقلا
عن البحر إنما يخص خصما عن الباقي ثلاثة شروط سكون الصين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن
يمتدق الغائب على أنها ارث عن الميت المعلن انتهى (قوله والحق الخ) لا ارتباطا به بما قبله لأن ما قبله
في اتصاف أحد الورثة خصما للميت وهذا الفرق في اتصاف أحدهم خصما فيما عليه قال في الجوهر كذا انتخب
أحدهم فيما عليه مطلقا كان دنا وان كان في دعوى من فلا بد من كونها في يده لكون قضاء على الكل
وان كان البعض في يده فبذقه كاصريه في الجامع الكبير وطاهر ما في الهداية والنهاية والعناية أنه
لا بد من كونها كلها في يده في دعوى الدين أيضا وصريح في فتح التقدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره
سواء وفي حاشية أى السعد عن شفه ووجه الفرق بينهما أن حق الدائن شافع في جميع التركة بخلاف
مدى العين اه (قوله والعين) حيث لا يتصاف أحد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين إلا إذا كانت

(ومنه) أي العتار (المقول) فيذكر (في الأصح) دبر لكن اعتد في المثلث أنه يؤخذ منه اعتاقا ومنه في البر قال وأجوعا على أنه لا يؤخذ
لومعرا (أوصى به ثلثه ما بيع) ذلك (على كل شيء) لأنها اخت الميراث (ولو قال مالي وأما ملكه صدقة فهو على) جنس (مال الإصكاة)

٣٦٧

استصفا وان لم يجد غيره أسكت

منه) قدر (قوله فاذأملك) غيره

(تصدق بقدره) في البر قال ان

فعلت كذا أمأ ملكه صدقة فخلته

أن بيع ملكه من رجل ثوب

في عندل وبضه ولم ير ثم فعل

ذلك ثم برقه بغير الرقبة فلا يلزمه

شي ولو قال ألف درهم من مالي

صدقة أن فعلت كذا ففعله وهو

بذلك أقل لزومه بقدر ما يملك ولو لم

يكن له شيء لا يجب شيء (ومع

الأيضا بلا علم الوصي) فصح

تصرته (لا يصح) التوكيل بلا علم

الوصي والفرق أن تصرف

الوصي خلافة والتوكيل نابة

(فالمع) الوكيل بالتوكيل

(لو لم) يميزا (فأصح

تصرته ولا يثبت عزله إلا بخبر

العدل أو فاسق أن صدقة غناية

(أو مستورين أو فاسقين) في الأصح

(كأخبار السيد بجناية عبده)

فلو باع مكان يفتار الفداء

(والشفيع) بالبيع (والبكر)

بالتكاح (والمسلم الذي يهاجر)

بأنشراح وكذا الأخبار يصيب ليريد

شراء ويجوز ما دون وضع شركة

وعزل فاض ومتوفى وقضى فلهي

عشرة بشرطها أو أحططرى

الشهادة لا تقتلها (وبشرط ما من

الشروط في الشاهد) وقيد في

البر بالعزل التصدي وما إذا لم

بصدقه ويكون الخبر غير المرسل

ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما

سعيه في باير باع فاض أو أمينه

وان لم يقل جعلت أمينا في بيعه

على الصميم ولو الجاية (عبدا

(لدين) (الفرما) وأخذ المال

فصاع

في يده ولا يشترط في دعوى الدين كون جميع التركة في يده حتى تصيب خصما من الباقي خلافا لما في الهداية
والنهاية والعناية ح (قوله لومعرا) أي العتار (قوله مالي وأما ملكه الخ) ظاهره دخول الدين أيضا
وحكي في القصة قولين واعتد في وما بالرواية الدخول وقتل السامحائي عن المقدسي لاشك أن الدين يقب
فيه الزكاة ويصير ما لا يند الاستغناء لكن في البر من الخلية عدم الدخول وهو مقتضى قولهم ان الدين
ليس بمال حتى لو صف أن لا مال له ولدين على الناس لم يثبت ونقل ابن التصة عن ابن وهبان أن في حنفية
من الخلية رواية الدخول ح (قوله جنس مال الزكاة) أي جنس كان بلغت فصا بالاول عليه دين مستغرق
اولا بجر (قوله تصدق بقدره) أي بقدر ما أسكت لأن حاجته مقدمة فيصحت اهل كل صنعة قدر كفايته إلى
أن يتصدده شيء فغ (قوله لخلته) أي ان أراد أن يفعل ولا يثبت (قوله ثم يفعل ذلك) أي اهلوف عليه
(قوله فلا يلزمه شيء) قال العلامة المقدسي ومنه يعلم أن المعتبر المثلح من الحنف لاسن الحنف انتهى أقول
ويعلم منه أن المشتري باسم المفعول بغير الرقبة لا يدخل في ملكه حتى يراه ويرضى به فانه الشئ أبو الطيب
مدني والمسألة تختص إلى المراجعة ومطابقه من الرعزاء في البر إلى الوالدية في الحنف آخر الكتاب
ونعامة فيها حيث قال وان كان له ديون على الناس فصالح من تلك الديون مع رجل ثوب في عندل ثم يفعل
ذلك ويرد الثوب بغير الرقبة فهو الدين ولا يثبت انتهى (قوله فصح تصرته) لا يفتي أن من حكم
الوصي أنه لا يملك عزل نفسه بعد القول حقيقة أو حكما فظاهر ما هنا بصلح كثيرا يصير وصيا قبل التصرف
وليس كذلك بل انما يصير بعده كما يملكه في البر ولذا قال في نور العين مات وباع وصيه قبل بعه بوصايته
ومونه جاز استصفاا وصير ذلك قبل لاسنه لوصايته ولا يملك عزل نفسه فكان على الشارح أن يقول ان تصرته
قبل بل قوله فصح تصرته فتنبه (قوله بلا علم الوكيل) فلو باع الوصي شيئا من التركة قبل العلم بالوصية
جاز البيع ولو باع الوكيل قبل العلم بها لم يميز جري أي فيكون بيع القضي في غيره موكه أو الوكيل بعد
علمه بها كافي في الرعا من الثالث والعشرين وفي النزاهة في عن الثاني خلافة وفي البر ما إذا لم المشتري
بالوكالة أو شري منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكلا بالبيع بأن كان المالك قال للمشتري اذهب بعدي إلى
زيد فقل له حتى يبيعه بوكالته عن منك فذهب به إليه لم يخبره بالتوكيل فباعه هونم يجوز وقامه فيه (قوله
أو فاسق) أي إذا صدقته الوكيل حتى لو كذب لا يثبت فعل هذا لا فرق بين الوكالة والعزل لأن في العزل
أيضا إذا صدقته بعزل كذا في غاية البيان يعقوبة (قوله في الأصح) خلافا لما في الكزح ثبت قيد
بالمستورين فان ظاهره أنه لا يقبل خبر الضامعين وهو ضعيف لأن تأثير خبرهما أقوى من تأثير خبر العدل
بدليل أنه لو قضى بشهادة واحد عدل لم يخذ وشهادة عدلين نفذ كما في البر عن الفتح ونظيره في المنع أيضا (قوله
وعزل فاض) ذكره في البر حيث (قوله شرط الشهادة) أي العدد والعدالة وفي الحواشي السعدية أقول
فيه الشاوة إلى أن العدالة لا تشترط في الصدوق قوة عدل صفة رجل حال في التلويح وهو الأصح (قوله
ويشترط) أي في الخبر (قوله سائر الشروط) أي جمع العدد والعدالة على قول الامام الاصفهاني فلا يثبت
بغير المرأة والعدو والصبي وان وجد العدد والعدالة قبل من به على هذا (قوله في الشاهد) أي الشرط
في الشاهد (قوله التصدي) استزاعا إذا كان حكما كوت الموكل فانه يثبت وينزل قبل العلم ح
(قوله إذا لم يصدقه) أما إذا صدقته قبل ولو فاصقا بغير وقدر (قوله خبر المرسل) الذي في البر غير
النعم وسره (قوله ورسوله) فلا يشترط فيه العدالة حتى لو أخبر الشفع المشتري بنفسه وجب
الطلب اجابا والرسول يعمل بخبره وان حكان فاصقا صدقه واكذبه بجر ونعامة فيه (قوله وان لم يخ
يان قاله ببيع هذا العبد فقط (قوله على الصميم) اعلم أن أمين القاضى هون من عزوله القاضي جعلت
أمينيا يبيع هذا العبد أما إذا قال ببيع هذا العبد ولم يرد عليه اخضع المشايخ والصحيح أنه لا يلغيه عدة ذكره
شيخ الاسلام خواهر زاده كما في البر معزنا إلى شرح التلخيص لقاضي أقول والمسألة مذكورة هكذا
في القضاوى والوالدية من (قوله الترمز) أي أبواب الديون ليذكر الوارث مع أنهم ماوه فإذا لم يكن في
المتركة دين كان العاقد عاملا له فربح عليه بالحق من الهبة ان كان وصى المتوان كان القاضى أو أمينه
هو العاقد رجع على المشتري كما ذكره الألباني لأن ولاية البيع للقاضي إذا كانت التركة خاضعا بها الدين

ولا يملك الوارث البيع بجر (قوله عند القاضي) أو أمسه من (قوله بخلاف) قد قبلوه ولا يصف (قوله نائب السائر) قال في البرهان نائب الامم كمو ونائب السائر كمو في قبول قوله فلا دعي شياع مال الوصية أو ترضه على المستحق فانكروا فاقول له كالمسبل لكن مع العين وبه فالقول أمين القاضي فانه لا يمين عليه كالمقاضي اهـ من (قوله ولو باعه الوصي) قال في الترتيب لا فرق فيه بين وصي الميت ومنصب القاضي مدني (قوله أو بلا أمره) أي بطريق الأولى (قوله لعدم) وقول الدرر الراعي سبق فلم يوصوا به المثنى (قوله وان نصه القاضي) الأولى حذفه والاقصا له قوله لانه عاقد نيابة عن الميت كما في الهداية لنيل وصي الميت قال في الكفاية أما إذا كان الميت أو وصي الله تظاهروا ما إذا انصبه فكذلك لان القاضي انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لا مقام القاضي (قوله اليه) كما إذا وكله حال حياته (قوله ولو ظهر بعده الخ) فيه ايجاز على بوضعه ما في فتح القدر ولو ظهر لميت مال يرجع القريم فيه بدنه بل ذلك وهل يرجع بمأمنه للمشتري فيه خلاف قبل ثم قال بعد الامتة السرخسي لا يأخذ في الصحيح من الجواب لان القريم انما يضمن من حيث ان العقد وقع فعليه يمكنه أن يرجع على غيره وفي الكافي الأصم الرجوع لانه قضى بذلك وهو من شرطه فقد اختلف في الصحيح كما حتم اهـ وقوله بمأمنه للمشتري بعد أن اختلف في المسألة الأولى لانه في الثانية انما ضمن الوصي لا للمشتري لكن قال في الصبر وقبل لا يرجع به في الثانية والأول أصح اهـ والمحصل أنه في الأولى اختلف التصيير في الرجوع وفي الثانية الأصم عدمه فتنبه ووجدت في نسخة رجح القريم منه بدنه لا بما جرم هو الأصم قال ح وقيل يرجع بما جرم أيضا وصح (قوله فيه) أي في المال الذي ظهر لميت (قوله لميت) متعلق بقوله كان الهالك من ماله من الميراث بما مر أن القاضي لا يضمن (قوله عدل) أي وعالم كذا فيسده في التقي وشعر مدني وكذا فيسده في الكفر ولا بد منه هنا فاجابة قوله وإن عدلا جاهلا قال في الصبر وما ذكره المصنف قول المازدي وفي الجامع الصغير ثم يضره بهما ثم يرجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله الآن يعان الحجة أو ينهد بذلك مع القاضي عدل وبه أخذ مشايخنا اهـ وهذا يظهر لك أن كلام المصنف ملحق من قولين لان عدم تقيده بالعدالة والعلم بسبب على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبيح على قول المازدي وحيداً تحت قيده الشارع بقوله عدل يجب زيادة عام أيضاً فيكون على قول المازدي ويكون قوله بعد وقبل قبل لودع لا علماً مستدركاً وحقه أن يقول وقيل قبل ولم يكن عالماً وهو ما في الجامع الصغير (قوله وفي الأمر) انظر ما قدمناه في باب الامانة من كتاب الصلاة (قوله ومنه محمد) هذا ما يرجع اليه بعد الموافقة لهما ح (قوله حتى يعان الحجة) زاد عليه بعض المشايخ أو شهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه وقد استبعد في فتح القدير بكونه بعيداً في العادة وهو شهادة القاضي عند الجلاء والاكتفاء بأواحد على هذه الرواية في حق ثبت شاهد يمين وان كان في زني فلا بد من ثلاثة آخر كذا ذكره الأسياني بجر (قوله وقيل قبل لودع عالماً) دخول على اثنين تصديه اصلاحه وذلك أنه أطلق قول القاضي ولم يقيد بالعدل الصام تعالى السامع الصغير وهو ظاهر الرواية تذكرا للتفصيل وهو على قول المازدي القاتل بالشرط كونه عدلاً عالماً كما شئ عليه في الكفر وان أدبت زيادة الرواية فأرجع الى الهداية وتحت كل مراد انما في ذلك فكان الصواب أن يضاف قوله عدل في قول المسألة فانه من الترخ على ما رأيت وأعلم على رواية الجامع يرجع محمد وقال لا حتى يعان الحجة كما مر سياتي وأن عليه الفتوى وقال في الصبر لكن رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد انه صرح بوجهي على قولهما قال والحاصل المفهوم من شرح الصدر انهما قالوا بقبول اخباره عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه مطلقاً وأن محمد الأول واقعهما ثم يرجع عنه وقال لا قبل الاضطرار وقيل آخر عدل اليه ثم صرح بوجهي على قولهما وماذا أخبر القاضي باقراره عن شيء يصح رجوعه عنه كالحديث قبل قوله لا بجامع وان أخبرهم بنبوت الحق بالنية فقال قامت بذلك نية وعدلوا وبقيت شهادتهم على ذلك قبل في الوجوهين جميعاً اهـ وضمير اقاروه راجع الى انفسهم وهذا لا يمتنع عليك أن الكلام في القاضي المراد وأما المازني فلا قبل ولو شهد به عدل كما مر عن الثمر أوائل كتاب القضاء (قوله ان استنصر الخ) بأن يقول في حد الزنى اني استنصرت المختار بالزنى كما هو المعروف فيه وسكت عليه بالرجوع ويقول في حد السرقة

ثمة عند القاضي (واستحق العبد)
اوضاع قبل تسليمه (لم يضمن) لان
امين القاضي كالمقاضي والقاضي
كلاماً وكل منهم لا يضمن بل
ولا يصف بخلاف نائب السائر
(ورج المشتري على الفراء)
لتعذر الرجوع على العاقد ولو باعه
الوصي لهم أي لاجل الفراء
(بأمر القاضي) أو بلا أمره
(فاستحق) العبد (أو مات قبل
القض) للبعد من الوصي
(وضاع) المثنى (رجع المشتري على
الوصي) لانه وان نصه القاضي
عقد نيابة عن الميت ترجع الحقوق
اليه (وهو مرجع على الفراء)
لانه عامل لهم ولو ظهر بعده لميت
مال يرجع القريم فيه بدنه هو
الأصم (أخرج القاضي الثالث
لفقراوه لم يطمعهم اباه حتى ملك
كان الهالك (من ماله) أي
الفقراء (والثلاث للورثة) لما مر
(أمر له قاض) عدل (برجوع
اوقناع) على سرقة (أو ضرب)
في حد زني به) بما ذكر (وسكت
عده) لوجوب طاعة ولي الأمر
ومنه محمد حتى يعان الحجة
واستحسنوه في زمانا وفي العيون
وبه بقي الأفي كتاب القاضي
للضرورة وقيل قبل لودع عالماً
(وان عدل لا جاهل ان استنصر
فاحسن) نصيب (الشرط صدق
والالا

و **كذا** لا قبل قوله **ولو كان** **فاحقا** عالما كان أو جاهلا للهمة فالتشاور لهمة **(الأدب بن الحجة)** أي مباشرة **(مب دنا لسان عند اليهود)** فاذى ملكه شأنه **(وقال)** المص **(كانت)** المص **(نحسة وانكره المالك القول للصاب)** لانكاره الغمان والنهم وديهم دون على الصب لاي عدم الصابة **(ولو قتل رجلا وقال قتلته لذه أو لم يسمع)** قوله ثلاثون في أي ثم باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لائق وأمر الدم عظيم فلا يجل في خلاف المال **(اقرار برائته)** صدق **(فاحس)** **(موزول)** بلايين **(قال زيد)** أخذت منك ألقاضيت به أي بالالف **(لكرود فتمته اليه)** وقال قتلته فبطلت بذلك في حق واذى زيد أخذه **(الالف)** **(وطلعه)** اليد **(خلها وأثره)** **(مكونها)** أي الاخذ والقطع **(في)** وقت **(قضائه)** **وكذا** الوزع فله قبل التقليد أو بعد العزل ٣٦٩ في الأصح لانه أسند فعله الى حالة معهود منافية

للعنان فصدق بالأن يهرن زيد على كونهما في غير قضائه فالتقاضي **بمكون** مبتلا مصدر شرعية **(فرع)** نقل في الاشياء عن بعض النافضة اذا لم يكن للقاضي شيء في مال الله أخذ عمر ما يؤلف من أموال البني والارواق وفي الخبايا للموتى العشر في مسألة الطاحونة غلبت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والفقير لا يصلح لهما أخذ الإجر به **كنكاح صغير** لانه واجب عام وكجواب الفقير يقول رأيا **بالكنانة** فيجوز لهما على قدر كسبهما لان الكفاية لا تلتزمهما وليس له اجر وان كان قاضيا وان لم يكن من بيت مال مؤقن ورخص بعض لانداء مقدر وفي عصرنا القول الاول بنصره وجوز للمنفق على كسب خطه على قدره اذ ليس في الكتب بمصر **(كتاب الشهادات)** اخرها عن القضاء لانها كالوصية وهو المقصود **(في)** لغة خبر فاع **وشرا** **(أخبار صدق لأجبات)** **(حق)** فتح قلت فاعلاها على الزود مجاز كاطلاق العين عن النصوص **(لفظ الشهادة)** مجلس القاضي **(ولو بلا دعوى)** كافي عنق الامة وبب وجوبها طلب ذي الحق أو خوف فوته شه بان لم يطل بها ذو الحق وأخاف فوته زعمه أن يشهد بالطلب فغ

انتهت عندي بأجله انه أخذ قضايا من سر لا شبه فيه وفي القصص انه قتل عهدا بلا شبهة وانما يصحاح الى استغفار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله غير الدليل دلتا كفاية **(قوله شرعا)** غشيل الاقرار **(قوله لانكاره الغمان)** بالمثل لا بالقية شيئا فلا يكون القول في الاقي أنها منصبة فيعين فيها منصبة كاتله ابو السعود عن الشيخ شرف الدين القزويني عن الاشياء عبارة الخبايا قبل **كتاب القاضي** من الشهادات القول موع به في انكاره استهلاك الطاهر ولا يصح التهود أن يشهد واعله أنه ص زنا غير محس ونعمه فيها فراجعها في طهر عاها **(قوله وكذا الوزع الخ)** أي الذي لكن لو أثر القاطع والاختذ في هذا عما أتى به القاضي بعضان لانهما أثر ارباب الغمان وقول القاضي مقبول في دفع الغمان عن نفسه لاني ابطال سبب الغمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت في خصامه بالتصادق ولو كان المال في يد الاخذ فاما وقد أتى بما أتى به القاضي والمأخوذه من المال صدق القاضي في أنه دفعه في خصامه ولا يؤخذ منه لانه أثر أن اليد **كانت** فلا بد في دعوى الخلف الاجبة وقول الموزول ليس بمجتهبه **بهر** **(قوله لانه)** **أسند** أي القاضي **(قوله الى الساحة)** فصار كذا اذ لم يطلعت أو عتقت وأما يجوز وجنونه معهود **بهر** **(قوله للقيمان)** أي من كل وجه كازاده في الصر أخذ ما في الجميع قال فلا بد ما لو قال المولى لاهته بعد متعها قطع بذلك وأنت أمي وقالت قطعها وأنت زوجة حيث يكون القول لها لانه أسند فعله الى حالة قد يراجعها الغمان في الجلة لان كونها أمة لا يلقى الغمان عنه من كل وجه ألا ترى أنه يضمن إذا كنت مروهنة أو مأذونة مدفونة اه خلاصا ونظام التقادير عليه فيه فراجع **(قوله في الاشياء)** وعبارتها قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما نقله وذكر جماعة من أصحاب الشافعي **(وفي حنفية)** اذ لم يكن للقاضي شيء من بيت المال الله أخذ عمر ما يتولى من مال الايتام والارواق ثم بالغ في الانكار اه **ولم أره** **لاصحابنا** اه **وما أحببت** نقل الشارح العبارة على هذا الوجه ثلاثين بعض المتأخرين صفة هذا النقل مع أن الناقل بالغ في انكاره كآثر كيف وقد استخفوا عنه ثانی أخذ من بيت المال غناظك في البني والارواق **(قوله والارواق)** أقول زاد في الاشياء قوله ثم بالغ في الانكار الخ قال العلامة الشيخ خير الدين الرمي في حاشيته على الاشياء ما نصه قوله ثم بالغ في الانكار أقول يعني على الجماعة من والمالقة في الانكار واضحة الاعتبار وذلك انه لو تولى على عشرين ألفا من الاموال لم يلقه من المشقة فيها شيء إذ ايسر حق عشرها وهو مال البتير وفي مرتبة ما في القواطع تمهاوا الاجتهاد على الشرع الساطع وظلة غطت في صلاهم فنعوذ بالله من غشه الواقع ولاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه **وقال** يرى زاده في حاشيته والصواب ان المراد من العشر أجر مثل اه حتى لو زاد ودأ الزائد اه مدنى **(قوله في مسألة الطاحونة)** أي اذا استكانه حمل والذي في الخبايا من الوقف وحل وقف ضمة على مواله وقضا محصيات الواقف وجعل القاضي الوقف في يدقم وجعل لتسلم عشر الفلوات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمطاعة لاجابة فيها الى القسم وأصحاب هذه الطاحونة يقضون غلتها لا يجب لتسلم شهر هذه الطاحونة لأن التلم باخذها يأخذ بطريق الاير فلا يستوجب الاير بدون العمل اه **وكذا** في الترتيب ح

(كتاب الشهادات)

(قوله كاطلاق العين) فان حقيقة العين عقدي يتوق به عزم الحاقص على الفعل او الترتيق المستقبل والنصوص الخلف على ما نص كذا عدا **(قوله وخالف)** أي الشاهد وقوله فوته أي الحق **(قوله بلا طلب)** نظريه للقدسي بان الواجب في هذا اعلام الذي بما يشهد فان طلب وجب عليه أن يشهد والا لا يجهل أنه لم يشهد ط

(شرطها) أحد وعشرون شرطاً شرائط العمل ثلاثة (العقل الكامل) وقتا الفصل والبصر ومعاينة اليهودية الاثنا
 ثبت بالتامع (و) شرائط الاداء سبعة عشر علة واحدة وسبعة خاصة منها (الضبط والولاية) فيشرط الاسلام والتمسك عليه مسلماً (والقدرة على
 القبول) بالجمع والبصر (بين المذموم والمذموم عليه) ومن الشرائط عدم قرابة لاداء زوجية او عداوة ذرية او ارض مفرق او بيت مفترق كاستحيه
 (وركتها لفظ اشهد) لا غير تضمنه معنى شهادة ٣٧٠ وقسم واخبار الحال فكانه يقول اقدم بالله لقد اطلعت على ذلك وانما اخبر به هذه

الحال مفقودة في غير معتين حتى
 لو زاد فيها على طلل للث (وسمها
 وحوب الحكم على القاضي
 بموجباً بعد التركيب) معنى
 اقتراضه فوراً الا في ثلاث قد سنها
 (فلو امتنع) بعد وجود شرائطها
 (ان) فركه القرض (واسحق
 القول) لفسخ (وعز) لارتكابه
 ما لا يجوز زنا زليلى (وكران
 لم يرالوجوب) اي ان لم يقتض
 اقتراضه عليه ابن مالك وأطلق
 الكافي في كره واستظهر المصنف
 القول (وبجوابها بالطلب)
 ولو حكم كما ذكرنا وجوبه بشرط
 سبعة مبسطة في الضرر وغيره
 منها بعد القضاء وقرب مكانه
 وعلمه بقبوله او حكمه اسرع
 قبولاً وطلب المذموم (لوقى حق
 العبد ان لم يوجد بدله) اي بدل
 الشاهد لانها فرض كفاية تخير
 لو لم يكن الاشاهدان لتصل او اداء
 وكذا الكاتب اذا تعين لكن له
 أخذ الاجرة للناخذ حتى لو
 تركه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل
 لحديث كرموا الشهود ورجوز
 الثاني الاكل مطلقاً وبه يقى بحر
 وأقره المصنف (و) يجب الاداء
 (بلا مال ولو) الشهادة (في حقوق
 الله تعالى) وهي كثيرة عقد ضمان
 الاشياء اربعة عشر قال ومضى آخر
 شاهد الحسبة شهادة بلا عذر
 فسق قرة (كطلاق امرأة) اي
 نائماً (وعقامة) وتدينها
 وكذا عقد عبد وتدينه شرح
 وبهاية وكذا الرضاع كما ذكر
 في باب

(قوله شرائط مكانها واحد) اي مجلس القضاء منع (قوله العقل الكامل وقت الفصل) المراد ما ينحل
 التميز بدليل ما ساقى في السلب الاثني (قوله عشرة خاصة) اي في جميع انواع الشهادة اما العاقلة فهي
 الحرة والبصر والطق والعدالة لكن هي شرط وجوب القبول على القاضي لشرط جوازها وان لا يكون
 محذورا في ذنوب وان لا يميز الشاهد الى نفسه معفا ولا يدفع من نفسه فخر ما فلا تقبل شهادة الفرع لاهله وبه
 واحد الزوجين للآخر وان لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصي للتميم والوكيل لماله وان يكون عالما بالشهود
 به وقت الاداء ذكره ولا يجوز اعتقاده على خطه خلافا لهما واما ما يخص بعضها فلا اسلام ان كان اليهود
 عليه مسلماً والذكورة في الشهادة في الحد والقصاص وتقدم الدعوى فيها كل من حقوق العباد ومواسمها
 للدعوى فان خالفها لم تقبل الا اذا وقي المذموم عند امكانه وقسم الاربعة في الشهادة على شرب الخمر والسكر
 مسكران لا بعد مسافة والاصل في الشهادة في الحدود والقصاص وتقدم حضورا لاصل في الشهادة على
 الشهادة كذا في البصر لكنه ذكر ان لا ان شرائط الشهادة فوعان ما هو شرط تسهلها وما هو شرط ادائها فالاول
 ثلاثة وتقدرها الشارح والثاني اربعة انواع ما يرجع الى الشاهد وما يرجع الى الشهادة وما يرجع الى مكانها
 وما يرجع الى الشهود به وذكر ان ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر الساعة والخامسة وما يرجع الى الشهادة
 ثلاثة لفظة الشهادة والعدد في الشهادة بما يطلع عليه الرجل واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد
 وهو مجلس القضاء وما يرجع الى الشهود به عمن السبعة الخاصة ثم قال فالحاصل ان شرائطها احدى
 وعشرون فشرائط العمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشرة شرائط عاقلة ومهاجمة شرائط خاصة
 وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد اهـ ومقتضاها ان شرائط الاداء فوعان لأربعة كما ذكر
 اولاً والصواب ان يقول انها اربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط العمل واحد وعشرون شرائط الاداء منها
 سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عاقلة وسبعة خاصة ومنها ثلاثة شرائط لنفس الشهادة ومنها واحد شرط
 مكانها وبهذا يظهر كافي كلام الشارح ايضا (قوله اشهد) فلو قال شهدت لا يجوز ان الماضي موضوع
 للاخبار عما وقع فيكون غير مخبر في الحلل س (قوله تضمنه) اي باعتبار الاشتقاق (قوله معنى
 شهادة) وهي الاطلاع على الشيء عيانا (قوله وقسم) لانه قد استعمل في القسم فهو اشهد بقوله قد كان
 كذا اي أقسم س (قوله للصل) ولا يجوز شهدت لان الماضي موضوع للاخبار عما وقع (قوله تعين
 الخ) فلذا اقتصر على احساها واتساءلها فوراً ولا يتخلو عن معنى التصديق بل يشمل غيره كما بسطه في البصر
 (قوله حتى لو زاد فنياً أعلم الخ) فلو قال اشهد بكذا فنياً أعلم لم تقبل كالقول في خلق بخلاف ما لو قال اشهد
 بكذا علمت ولو قال لا حتى في فلان فبما أعلم لا يصح البراءة ولو قال فلان على ألف درهم فبما أعلم لا يصح
 الاقرار ولو قال المعتدل هو عدل فبما أعلم لا يصح تعديلاً بحر (قوله ثلاث) خوف رتبة وجوب صلح
 اقارب واذا استعمل المذموم س (قوله قد سنها) اي قبل باب التكفير ح (قوله ان يرالوجوب)
 قتله اقل قتله البحر عن شرح الكتبنا كبر (قوله واطلق الكافي) اي في رسالته سبب القضاء على
 البغاة بحث قال حتى لو أخر الحكم بلا عذر عدوا قالوا انه يكر (قوله كازر) هو قولة او خوف نوت
 حقه (قوله وقرب مكانه) فان كان بعيدا بحيث لا يمكنه ان يقدم الى القاضي لاداء الشهادة فوجع الى اهله
 في يومه ذلك قالوا لا يأم لانهم يلحقه ضرر بذلك قال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد بحر (قوله ان لم يوجد
 بدله) هذا هو خاص الشروط واما الاثنان الباقيان فهما ان لا يعلم بطلان الشهود به وان لا يعلم ان المقر
 خوافا ح (قوله اخذ الاجرة) لينتزع مائة من قولة كل ما يجب على القاضي والمحقق لا يعلم لهما اخذ
 الاجرة وليس خاصهما بدليل ما ذكره من ان غايل الاموات اذا تعين لا يعلم له اخذ الاجر فانتقل
 (قوله بلا عذر) بان كان لهسمة قولة المتي اموال يستكرن به الدواب (قوله وبه) اي بالصدر كذا
 في الهامش (قوله مطلقا) ائى سواء سمعه لاجلهم او لا وسمعه محمد مطلقا وبه فصل (قوله اربعة عشر)

قد منها في الوقت ح (قوله حسبة) متعلق بالمرح لا بالشاهد ح قال في الاشياء تقبل شهادة
الحسبة بلاد عوى في طلاق المرأة وعق الامه والوفد وهلال رمضان وغيره الاطلاق القطر والاضحى
والحدود الاحقة النطق والسرقة واختلاف قبولها بلاد عوى في التسب كافي الظهير بمن التسب وزمن
بالقبول ابن وهبان في تدبير الامه وحرمه والطلع والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعوى عنده
خلافهما واختلاف اعلى قوة في السرية الاصليه والمعتدلا اه وفي الظهيرية اذا شهدا ثلثان على امرأة ان
زوجها طلقها ثلاثا او اعلى عتق امه وقال كان ذلك في العام الماضي جازت شهادتهما وتأخيرهما لا يؤمن
شهادتهما قبل ونحوه ان يكون ذلك وهما في شهادتهما اذ اعلم انه يحكمها المسالك الزوجات والامه لان الدعوى
ليست شرط لقبول هذه الشهادة فاذا اخروها صاروا فاسقة اه كذا في الهامش (فرع) في المجتبى عن الفضل
تصل الشهادة فرض على الكفاية كادائها والاضاح الحقوق وعلى هذا الكتاب الا انه يجوز له اخذ الاجرة
على الكتابة دين الشهادة فمن تعبت عليه باجاء الفقهاء وكذا من لم تعين عليه عند ما هو قول الشافعي وفي
قول يجوز لعدم تعينه عليه اه شلي اه ط (قوله ثمانية عشر) اي بركة عتق العبد وتدبيره والرضاع
والبرج ما يطلق المرأه عتق الامه وتدبيرها في الاربعة عشر ح (قوله الان في الوقت) يعني اذا ادى
الموقوف عليه أصل الوقت تسع عند البعض والمتق به عدم جاعها الانبوية كاتمة في الوقت ح (قوله
والاولى ان يقول الخ) فيه اشارة الى ان المردسة اسباب الحدود ضوابط ابن كمال (قوله ونصاها) لم يقل
وشملها اي كمال في الكفر لمساقي ان المرأه ليست بشرط في الولادة واختها ابن كمال (قوله اربعة
رجال) فلا تقبل شهادة النساء (قوله ابن زوجها) اي اذا كان الابنة عاقل في الصراعه انه يجوز ان
يكون من الاربعة ابن زوجها وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني ان الرجل اذا كان له امرأتان ولا حداهما
خمس بين قسم الاربعة منهم على انهم ان في امرأة ايه تقبل الا اذا كان الابنة عاقل وكانت امهم حية اه
(قوله فاعتقه) اي حكم بعته (قوله لو وارثه) بان لم يكن له وارث غيره والاولا (قوله والقود)
مثل القود في النفس والعوض وقيد به في الخلية ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطا او بقتل لا يجب
القصاص تقبل شهادتهم وقوله بخلاف الثاني اي فانه يقبل على اسلامها شهادة رجل وامرأتين بل في المقدس
لو شهد نصران على نصرانية انها اسلمت جازت قبوله على الاسلام قلت ويبنى في النصراني كذلك في غير القود
ورأيت في اللؤلؤة انتهى ما بحثنا وانظر لم يقل كذلك في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه لكنه يعلم
بالاخرى وصريحه في البحر من الحديث عند قوله والذي على مثله وانظر ما مر في باب المرتد عن الجود (قوله
ومنه) اي من القود ح (قوله لتندى) اي ان اصررت على كفره (قوله بخلاف الثاني) فانه لا تقتل تقبل
شهادة رجل وامرأتين فلذا قيد بذكر (قوله رجلان) في البحر لوقعت بشهادة رجل وامرأتين في الحدود
والقصاص وهو براء ولا يرام ثم روى في قاض آخر مضله وفي الثانية رجل قال ان شرت انخرط لوك ح
شهد رجل وامرأتان انه شره عتق العبد ولا يصح السيد وعلى قياس هذا ان سرق والقوى على قول
ابي يوسف فيما كذا في الهامش (قوله الا الملق فقع) يعني ما علق على شيء مما يجب الحد والقود لا بشرط
فهرجلان بل يثبت برجل وامرأتين وان كان الملق عليه لا يثبت بذلك قاله في البحر (قوله كافر) اي قريبا
(قوله وللولاة) لم يذكره في الاصلاح قال لا يشهد امرأة واحدة على الولادة انما تكفي عندهما
خلافه على ما مر في باب ثبوت التسب وامامها تشهدا على الاستلام تقبل بالاجماع في حق الصلاة انما قلنا
في حق الصلاة لان في حق الارث لا تقبل عندهما خلافهما اه (قوله عندهما) قد لا ورث واما في حق
الصلاة تقبل اتفاقا كافي المخرج (قوله ويصوب النساء) اي كالأول شري جارية فاذا في ان يهاجر فاورثا
لكن ذكر في المنق في باب ثبوت العيب عند قوله ادعى اقامان ما لا يعرفه الا النساء يقبل في قيامه للصالح قول
امرأة ثم ان كان بعد القبض لا يرد بقولها بل لا بد من تحلف البائع وان كان ذلك فعلى كذا عند محمد وعند ابي
يوسف يرد بقولهن بلاعين البائع اه وفي الفقه قيل باب خيار الرؤية ان الاصل ان القول بان نكح بالاصل وان
شهادة النساء ما تروى في اطلاق عليه الرجال حجة اذا تأيدت بمؤيد ولا تعتبر توجه الخصومة لا الارام لتصل
ثم كراهة لاشتري جارية على انها بكر ثم اختلفا قبل القبض او بعد في بكارتها رجعا القاضي السافان فلن بكر

قوله وحرمه كذا في النسخة
الجموع منها وانظر ما مضى وادله
محرف عن حرية وليجز اه معصية

وهل يقبل جرح الشاهد حسبة
الظاهر نعم لكونه خائفا تعالى
اشياء قبلت ثمانية عشر وليس
لما عتق حسبة الان في الوقفة
على المرحح فليصط (وسرها
في الحدود ابن) حديث من ستر
ستره لا يولى الكتمان الا لثبوت جهر

(و الاول ان يقول) الشاهد
(في السرقة اخذ) احياء القود
(الاسرق) رعاية السر (ونصاها
لن في اربعة رجال) ليس منهم ابنته
زوجها ولو علق عتقه بالزنى وقع
برجلين ولا حد ولو شهد ابنته ثم
اربعة براء محصنا فاعتقه القاضي
ثم رجع الكل ضمن الاثران
قيمه لمولاه والاربعة دية له ايضا
لو وارثه وليقبه الحدود والقود

(و منه اسلام كافر ذكر) لما كها
لفقه بخلاف الثاني جهر (و مثله
ردة مسلم رجلان) الا الملق
فقع ولا يصح كافر (وللولاة
واستتال الصبي الصلاة عليه)
ولا ورث عندهما والشافعي
واحد وهو ارجح فقه (والبكرة)
ويصوب القسه فيما لا يطلع عليه
الرجال امرأة حرة مسلمة
والثلاثان احوط

والاصح قبول رجل واحد خلافة وفي البرجندى من الملتقط ان العلم اذا شهد منفردا في حوادث الصبيان تقبل شهادته اه غليظة
(و) ضامها (فهرام من الحقوق سواء كان) الحق (ملا او غيره ككساح وطلاق ومكالة وصيغة واستيلاء صبي) ولو (لا رد وبلان) الا في حوادث
حيان المكتب فانه يقبل شهادته العلم منفردا فاستثنى عن الجنين (او رجل واحد) ان لا يترقب بينهما قوله تعالى قد كرا احداهما
الاخرى ولا تقبل شهادته اربع بلاجل ثلاث كبر حرجون وشخصن الاثمة الثلاثة بالاموال ووابها (ولزم الكل) من المراتب الاربع (لقط
اشهد) بلفظ الضار عا لا جاع وكل ما لا يترقب فيه هذا اللفظ كسظهار ماء وروية هلال فهو اخبار لا شهادة (لقبولها والعدد التوجيه)
في المنايع العدل من بلطن عليه في بطن ٣٧٢ ولا تخرج ومنه الكذب فخرج من البطن (لا لخصه) خلافا لما في رضى الله تعالى

لزم المشتري لان شهادته ثبتت بايثان الامل الجسكاره وان قلن ثبلم ثبت حتى التسع شهادتين لا حاجة
قويتم تأيد مجيد لكن ثبت النصوة لتوجه العين على الساع فضعف باثمة لقد سلمها بحكم البيع وهي يكران
شكل ردت عليه والا فلا اه ملحا (قوله رجل واحد) قال في المنع واثار بشرية فيها لا يطلع عليه الرجال الى
ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قلنا تعددت النظر اما اذا شهد بالولادة وقال فاجابنا
فاتق نظر على تقبل شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط اه (قوله لغيرها) اي لغير الحدود والامتناع
وما لا يطلع عليها الرجال منع فتمل القتل خطأ والقتل الذي لاخصاص فيه لا موجه الحال وكذا تقبل فيه
الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي رد على عن الخانية وعما فيه (قوله ولو لا رد) في بعض
التسع ولو لا رد والنظر حذفتها تأمل وقوله لا رد اي عند الامام قال في المنع والعق والتسب (قوله الا
في حوادث الخ) مكر مع ما تقدم (قوله قد كرا احداهما الاخرى) حكى ان اتم شهادته عند الحاكم
فقال الحاكم ثم قرأ فيها ما قالت ليس لك ذلك قال الله تعالى ان فضل احداهما قد كرا احداهما الاخرى
فكتم الحاكم كذا في الملتقط جهر (قوله ووابها) كالا جلا بشرط اخبار (قوله لغيرها) قال في
العتقية والعراقرين لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال فيعلمونها من باب
الاخبار لان باب الشهادة والصحيح ما في الكتاب لانه من باب الشهادة ولوله اشترط فيه شر انما لهما من باب
الحزبة ومجلس الحكم وغيرها اه (قوله لوجوبه) اي لوجوب القضاء على القاضي منع (قوله العدل)
قال في الذخيرة واحسن ما قبل في نفس الاهداء ان يكون مجتنب الكسار ولا يكون مسرعا في القاطر ويكون
صلاحه لا كمن يفسد موصاه لا كمن يفسد موصاه اه فقال (قوله لاهسته) اي لاهسته الا في بعض نفاذه
منع (قوله بشهادة غاشق نخذ) قال في جامع القساري وما يشاهده الفاسق فان تهرى القاضي الصدوق
شهادته تقبل والا فلا اه فقال وفي القساري القاعدة هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو بما يحفظ دد
اول كتاب القضاة ونظار قوله وهو بما يحفظ اعتماده اه (قوله بجهر) الذي في البراءة رواية عن الثاني
(قوله النص) وهو قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وأجبتا عنه اول القضاة (قوله يحتاج الشاهد
الخ) (فرع) في البزابة كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد اشهد ان هذا الذي على هذا الذي عليه
كل ما حي ووصف في هذا الكتاب اوقال هذا الذي الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يده الذي عليه
بغير حق وعليه تسلمه الى هذا الذي يقبل لان الحاجة تدعو له لطول الشهادة ولجهر الشاهد عن السان
اه (قوله اوبشه) وكذا اجفته كما اتى به في الحامد بمن يشهد ان للراة التي قلت في سوق كذا يوم كذا
في وقت كذا قلها فلان تقبل بلايان اسمها واربها حات كانت معروفة لم يشار كها في ذلك غيرها (قوله
جامع التصويل) اي في الفصل التاسع (قوله يسأل) اي وجوبه وليس بشرط لصحة عدنها كما وضعه في
البر وفيه ومحل السؤال عن قولها عند جعل القاضي بجهالها واذ قال في الملتقط القاضي اذا عرف الشهود
بجرح او عدالة لا يسأل عنهم اه (قوله به يفتي) مر بتبقره وعند ما يسأل في الكل قال في البر
والحاصل انه ان طعن انهم سأل عنهم في الكل والاسأل في الحدود والقصص وفي غيرها محل الاختلاف
وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والقسوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الهدا يتاحي فكان ينبغي
لصنف ان يقدمه على قولهمسرا وعلا ثلاثا وهم خلاف المراد فانه سينقل ان القسوى الاكتفاء بالسرا وجرم
به ان الكمال في منه وذكر في البر ان ما في الكسز خلاف للفق به وبه ظهر ان ما قبل في زماننا من
الاكتفاء بالعلاية خلاف للفق به بل في البر لا يمتن تقديم تركة السرر بالعلاية لمال الملتقط عن ابي
يوسف لا قبل تركة العلاية حتى ترك في السرر اه قتيه (قوله الرابع) والامام في القرن الثالث الذي

عنه (قوله في شهادة غاشق نخذ)
واثم فتح (الآن عن منه) اي
من القضاء بشهادة الغاشق (الامام
فلا) يندلمر ان يتأثم ويتعد
يزمان وسكان وسادة وقول معتقد
حق لا يندلمر باقول المعتدة
وما في القنية والنجس من قبول
ذي المروءة الصادق قول الثاني
بهر وضفه الكمال بأنه لعيل
في ضابطة النص فلا يقبل واقره
المصنف (وهي) ان (على حاضر
يحتاج) الشاهد (الى الاشارة
الى) ثلاثة مواضع اعني (التخصيص
والمهودة لوجوبها) لا بد ان (وان
على غائب) كما قبل الشهادة
(اوسب فلا بد) لقبولها (من)
نسبة الى جده فلا يكفي ذكر حاكم
واسم آبه وصناعته الا اذا كان
بغير بها اي بالصناعة (لا بالحرفة)
بان لا يشترط في المصغر
(فالقاضي بلا رد جاذب نخذ) فالعبر
التعريف لا تكسيرا الحروف حتى
لو عرف باسمه فقط لوبقه وحده
كني جامع التصويل وملقط
(ولا يسأل عن شاهد بلا طعن من
الغيب الا في حدوق ودعدها
يسأل الكل) ان جعلها لهم
بهر (مسرا وعلا به يفتي) وهو
اختلاف زمان لانهما كانا في
القرن الرابع واكتفى بالسرا جاز
يجمع به يفتي مسراجة
قوله اي لاهسته القاضي هكذا في
الاصل ولعل الاصول لاهسته القضاء
تأمل اه صحيح

شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغيرية **(قوله هو عدل)** أي وجاز الشهادته قال في الكافي ثم قيل لامة
 أن يقول المقتل هو عدل جاز الشهادته إذ العبد والمهدود في القذف إذا تاب قد يعدل والاصم أي لا يكتفي بشهادة
 هو عدل لثبوت الجزية بالدار كذا في الهامش لكن في الصرا وخيار السرخسي أنه لا يكتفي بقوله هو عدل لأن
 المهدود في غف بعد الجزية عدل غير جاز الشهادته وفي ترجمه اه وفي الهامش قوله قول المزي الح
 أو يكتفي في ذلك القتر فاس قمت اسمه هو عدل ومن عرف في الفسق لا يكتفي بشهادة أحترار من الهذا أو يكتف
 الله اعلم در **(قوله الجزية)** مخالفت لما نقل في بعض الشروح عن الجامع الكبير من أن الناس أحرار
 الا في الشهادة والحدود والتصاص كالأصفي فلتأمل بمقوية لكن ذكر في البحر عن الزلي أن هذا محمول
 على ما إذا ضمن الخصم بالرق كإيمده المقدوري اه **(قوله بالمهدود)** أي قولهم الأصل فيه كان في دار الاسلام
 الجزية بمفهوم الموافقة المسمى بدلالة النص جواب عن التنص بالمهدود في القذف الوارد على ما تقدم فان
 العدالة لا تستلزم عدم الحد في القذف وانما يدل بمفهوم الموافقة لأن الأصل فيه كان في دار الاسلام عدم الحد
 في القذف أيضا فهو مصادح **(قوله والتعديل)** أي التزكية **(قوله من الخصم)** أي المذني عليه
 والمذني بالاولى وأخلفه ثعلب ما إذا علة المذني عليه قبل الشهادة وبعد ما كان في البرازية ويحتاج إلى تأمل فانه
 قبل المردعي لم يوجد منه كذب في ابتكاره وقت التعديل وكان الفسق الطارئ على المذنب قبل القضاء كملتان
 بحر **(قوله لم يصلح)** أي لم يصلح حركا قال في الهامش لأن من زعم المذني وشهده أن المذني عليه كاذب
 في الانكار وتزكية الكاذب الفاسق لا يصح هذا عند الامام وعندهما فصع ان كان من أهله بان كان عدلا لكن
 عند محمد لا بد من ضم آخر اليه **(قوله عن الاشياء)** أي قبيل التكفير من أن الامام لو أمر قضاه بقتل
 الشمر ودوجب من العلماء أن يتصوم ويقولوا له الخ **(قوله في مثل البيع)** ولا بد من بيان التفرقة في الشهادة
 على الشراء ومنه في باب الاختلاف تراجمه **(قوله ولو بالعاملي)** وفيه يشهدون بالاخذ والاعطاء
 ولو شهدوا بالبيع جاز بحر عن البرازية وفيه عن الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتج الى الشهادة للمشتري
 يشهده بالملك بسبب الشراء ولا يشهده بالملك المطلق اه وفيه ولا بد من بيان التفرقة في الشهادة على الشراء لأن
 الحكم بالشراء يثبت بجهول لا يصح كافي البرازية وانظر ما ساقى وما مر وفي الهامش عن الدرر ويقول أحمد
 ما بعد أو أثر لأنه عين السبب وجوب عليه الشهادة به كما عين وهذا إذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان
 بالعاملي فكذلك لأن حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ
 والاعطاء لا به بيع حكى لاشقي اه **(قوله والاقرار)** بأن يسمع قول المقر فلان على كذا در
 كذا في الهامش **(قوله ولو بالعاملي)** في البحر عن البرازية ما لم يضمنه إذا كتب اقراه بين يدي اليهود
 ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا يصلح الشهادة به ولو كان مقدرا حر سوما وان لفتاب على وجه الرسالة على
 ما عليه العامة لأن الكتابة قد تكون تعهده وفي حق الآخر من يشترط أن يكون معنوا مقدرا وان لم يكن إلى
 الفتاب ون كتب وقرأ عند الشهود مطلقا أو غيره وقيل وقال الكاتب اشهدوا على به اركبه عندهم وقال
 اشهدوا على بما فيه كان اقرارا والا فلا وفيه ظاهر أن ما هنا خلاف ما عليه العامة لكن جزم به في التنص
 وفيه **(قوله وان لم يشهد عليه)** لوقال المقر أو قال لا تشهد على بدل قوله وان لم يشهد عليه بل كان أقود لما
 وقيل لا تشهد على المقر لا تشهد على بما سمعت منه الشهادة اه فعمل حكم ما إذا كنت الاول بحر وفيه
 وإذا كنت يشهد بما عا ولا يقول لا تشهد في كذب **(قوله غيره)** انظر عبارة البحر **(قوله فسر)** أي بأنه
 شاهده على المحجب **(قوله شخصها)** في المقتضى اسم صوت المرأة لم يرضها فشهداثن عندها فلا تة
 لا يصلح أن يشهد عليها وان رأى شخصها وأقرت عنده فشهداثن أنها فلا تة حل لأن يشهد عليها بحر
 اه من اول الشهادات واحترز برؤية شخصها عن رؤية وجهها قال في جامع الفصولين حسرت عن وجهها
 وقالت أنا فلا تة بنت فلان بن فلان وهي زوجة مهري فلا يحتاج الشهود إلى شهادة عدلين أنها فلا تة بنت فلان
 حاد است حجة أي يمكن الشاهد أن يشترطها فان ماتت فغنت يحتاج الشهود إلى شهادة عدلين بنسبها **(قوله)**
 وعلمه الفتوى ومقابل يقول لا بد من شهادة جماعة ولا يكتفي الاثنان ذكر القسمة ابو القاسم فسر بن يحيى
 حال كنت عند أبي ساجان فدخل ابن محمد بن الحسن فساءه عن الشهادة على المرأة حتى يجوز أن لم يعرفها قال كان

(فرع) في الجواهر عن محمد بن أبي القتيبة كتب الشهادة لأن عند الأولاد منعتهم المدعى عليه فيمنعه (وإذا كان بين الخطين) بأن أخرج المدعى
نقط اقرار المدعى عليه فأنكر كونه خطه فاستكتب ٣٧٤ فكتب بين الخطين (مشاهدة ظاهرة) على أنها خط كاتب واحد (لا يحكم

عليه المال) هو الصحيح خاتمة
وان اتفق قارئ الهداية بخلافه
فلا يقول عليه وانما يقول على
هذا الصحيح لأن قاضي خان من
أجل من يعتقد على تصحيحه كذا
ذكره المصنف هنا وفي كتاب
الأقراء وانعده في الأشياء لكن
في شرح الوهيبة لوقال هذا خطي
لكن ليس على هذا المال ان كان
انطبع على وجه الرسالة مستدرا
معنونا لا يصح وبالمال منقو
في المتن وتوافق قارئ الهداية
فراجع ذلك ولا يشهد على شهادة
غيره ما لم يشهد عليه) وقبده
في النهاية ما إذا جمعه في غير مجلس
القاضي فلو أنه جاز وان لم يشهد
شربلا من الجوهره ويضاهيه
تصوير صدر الشريعة وغيره
وقوله لا يدين التعميل وقبول
التعميل وعدم التي بعد التعميل
على الظاهر نعم الشهادة بضاه
القاضي محبة وان لم يشهد بها
القاضي عليه وقبده ابو يوسف
يجلس القاضي وهو الاحوط ذكره
في الخلاصة (كجني) عدل
(واحد) في اتفق عشر مسألة على
حاشي الأشياء منها اختيار القاضي
نافلا من المحوس بعد المدة
و (للتزكية) أي تزكية السروا
تزكية الغلانية فتشادة اجماعا
(وتزكية الشاهد) وانظم
(والرسالة) من القاضي الى المزك
والأشياء اسوط وجاز تزكية عبد
وصي والد وقد تغلب ابن وهبان
منها أحد عشر مقال
وقبل عدل واحد في قوم
وجرح وتعديل وأثر يفتقر
وتزكية والعدل هل هو جيد
وافلاسه الاموال والعيب يظهر

ابو حنيفة قول لا يجوز حتى يشهد عنده جماعة أم لا لأنه كان ابو يوسف وأبو ثور لا يقولان يجوز إذا شهد عنده
عدلان أم لا لأنه وهو المختار للفتوى وعليه الاتحاد لأنه أسير في الناس اه واهل انهما كما احتاجا للاسم
والنسب للشهره عليه وقتا اتفق يختار بين عند أداء الشهادة أو من يشهد أن صاحبه الاسم والنسب
هذه وذكر الشيخ خير الدين أنه يصح التعريف عن لا تقبل شهادة لها سواء كانت الشهادة عليها أو لها
سألتها في زيادته من العمر وغيره (قوله لا عند الخ) اسم أن خبر الشان بمحذوف وأول جمله بعده خبرها (قوله
فمنعته) أي بمنع المدعى عليه بنفسه للقبه (قوله لا عند الخ) اسم أن خبر الشان بمحذوف وأول جمله بعده خبرها (قوله
الأكل صرفا كتب على نفسه بحال معلوم وخطه معلوم بين التبرار واهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب
المال من الورثة وعرض خط الميت حيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت أنه خطه وقد عبرت
العامة بين الناس أن مثل هذه وهذا مشكل لكونها شهادة على الخط وهما يعتبروا هذا الاشتداد وجهه
لا ينعش وسيجيء وقدم الشارح أنه لا يعمل بالخط إلا مسألين بعمل بكتاب اهل الحرب يطلب الامان كالي
سرا لمانية ويلقب به البراءة السلطانية بالوظائف في زمانها الثانية بعمل بقدر السعار والصراف والبيع
كأن قضاء الخاتبة اه كذا في الهامش (قوله ظاهرة) فنه معنى في اللغة قدما على أو منطقتا بتد لمحذوف
اولفظ على معنى في (قوله لا بدق) هذا خلاف ما عليه العامة كاقدماء من العمر (قوله وقتاوى
قارئ الهداية) عبارة سئل اذا كتب شخص ورقة بخطه أن في ذمته كخص كذا ثم ادعى عليه لمجد
المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو أن يكتب يقول فلان بن
فلان الفلاني أن في ذمته فلان بن فلان الفلاني كذا وكذا فوافقا رايهم وان لم يكتب على هذا الرسم
فالقول قوله مع عينه اه ثم أجاب من سؤال آخر فهو بقوله اذا كتب اقراره على الرسم اعترف بمضمونه
الشهود فهو معتبر فيسعى من شاهد كانه أن يشهد عليه اذا جده اذ عرف الشاهد ما كتب أو قرأ عليه أما اذا
شهدوا أنه خطه من غير أن يشهدوا كانه لا يحكم بذلك اه وحاصل الجواب أن الحق يثبت باعتراؤه بأنه خطه
او انشده عليه بذلك اذا عاينوا كانه اقراره عليهم والأفلا وهذا إذا كان معنونا لا يفي أن هذا لا يخالف
حاشي التعميل يخالف ما في الصرعن البرازية في تعميل المسألة بقوله لا لا يدين على أن يقول هذا خطي وأما خبره
لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا وقد وقع بينهما محبة على ما ذكرنا (قوله ما لم يشهد عليه) أي ما لم يقل له
القاضي التضيي كافي البرازية وقد قدمناه خلاف ما عليه العامة (قوله ما لم يشهد عليه) أي ما لم يقل له
الشاهد اشهد على شهادتي (قوله تصوير صدر الشريعة) حيث قال سبع رجل أداء الشهادة عند القاضي
لم يسع له أن يشهد على شهادته ح (قوله وقولهم) حلف على تصور وجه مخالفة الاطلاق وعدم تشييد
الاشتراط بما إذا كانت عند غير القاضي (قوله وقبول التعميل) فلو اشهد عليها فقال لا قبل لا يصير شهادتي
لوشهد بعد ذلك لا قبل فنية وينبغي أن يكون هذا على قول يهد من أنه وكيل ولو قيل أن لا قبل وأما على
قوله سامان أنه تعميل فلا يخل بالز لأن من حل غيره شهادة لا يخل بالز بجر (قوله بعد المدة) أي بعد أن
حسبه القاضي مدة يعلم من حاله أنه لو كان له مال لتضي دينه ولم يصبر على ذل الحبس كانت مدتي (قوله
فتشادة اجماعا) الاحسن ما في الصريح قال وقيدنا بتركية السرا لامتياز من تزكية العلانية فانه يشترط
لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك اللفظ الشهادة اجماعا لا معنى الشهادة فيها الظهور
فانما يخص مجلس القضاء وكذا يشترط العدد فيها على ما قاله الخلف اه وفي البصر أيضا وخرج من كلامه
تركية الشاهد بقدرة الحدود ومقتضى ما قاله اشتراط وجوب لها اه (قوله وانظم) أي المدعى
والمدعى عليه كافي التضي (قوله الى المزكي) وكذا من المزكي الى القاضي فتح (قوله وجاز تزكية الخ) وكذا
تركية المرأة والأعي بخلاف ترجمتها كافي البصر (قوله والد) لو زاد في البصر وعكس والعبد لولا وعكس
والمرأة والأعي والمحدود في قذف اذا تاب وأحذر الزوجين للآخر (قوله تقويم) أي تقويم الصدق والمقتضات
(قوله هو جيد) أي الملم فيه كذا في الهامش (قوله واخلاه) يعني اذا اخبر القاضي بأفلاس المحوس بعد
منتهى الحبس المطلقة حموى على الأشياء كذا في الهامش (قوله والعيب يظهر) أي في اثبات العيب

وموت إذا شهد بنحيز

(والتركية للذي) تكون (بالامانة)

في دينه ولسانه ويده وانه صاحب

بقلعة) فان لم يعرض المسلمون سألوا

عنه عدول المشركين اختار

وفي المقتطع عدل نصراني ثم اسلم

قبلت شهادته ولو سكر الذي

لا تضل (ولا يشهد من رأى خطه

ولم يدركها) أي المخلدة (كذا

القاضي والراوي) المشبهة

انط للفظ وجوزاه لوفى حوزة ومن

ناخذ من غير من البني (ولا) يشهد

أحد (بما عساه) بالاجماع

(الاف) عشرة على ما في شرح

الوهابية منها الحق والولاء عند

الشافعي والمهر على الاصح برأيه

(و) السب والموت والنكاح

والدخل) بزوجته (وولاية

القاضي واسئل الوصي) وقبل

وشراطه على الاختيار كما في باب

(و) اصله (هو كل ما يتعلق به صفة

وتوقف عليه) والآخر شرائطه

(فه) الشهادة بذلك اذا ذكرها

بهذه الاشياء (من بين) الشاهدة

(به) من خبر جماعة لا يتصور

فأطرحه على الكذب بلا شرط

عدلة او شهادة عدلين الا في الموت

فكفي العدل ولو اثنى وهو اختار

ملقى ونفع وقصد شارح الوهابية

بأن لا يكون المهر متبعا كوارثه

وموصى (ومن) في يده متى سوى

(ريق) عارقه (وبعبر عن نفسه)

والافهم كخاف (لأن) أن تشهد به

أله أن وقع في طلب ذلك أي أنه

ملكه (والالا) ولو عاين القاضي

ذلك جازية القضاء به برأيه أي

اذا ادعاه المالك والالا (وان قسر)

الشاهد (بما عساه) بالاجماع

بالسماح او بجائزة العذر

على الصحيح

الذي يصف فيه البائع والمشتري (قوله على مائة) أي من رواية الحسن من قبول خبر الواحد بلا ع (قوله
وموت) أي موت القالب (قوله بنحيز) أي إذا شهد عدل عنه ودخل في موت رجل وبمعناه أن يشهد
على موته والثانية عشر قول أمين القاضي إذا أخبر بشهادة شهود على من تعدد حضورها كافي دعوى
القضية أشياء مدني (قوله وفي المقتطع) وفي الخاتمة صحت الاحتياط لشهادة مائة سال عنه ولا
بد أن يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في طوب أهل محله ومحلته كافي القريب أنه صالح أو غيره اه وفرق
في الظهيرة بينهما بأن النصراني كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي وهو يدل على أن الأصل عدم
العدالة بغير (قوله ولم يذكرهما) وهذا قولهما قال أبو يوسف صل أنه أن يشهد في قوله هما بنحيزا
أي يوسف وقبل لا خلاف فيهم في هذه المسألة أنهم متفقون على أنه لا يصلح له أن يشهد في قوله هما بنحيزا
الآن يذكر الشهادة وانما الخلاف فيهم فيما إذا وجد القاضي شهادة في دوائه لأن ما في ظهيرة صحت شهده يؤمن
عليه من الزيادة والتقصان فحصل له العلم ولا كذلك الشهادة في الصلح لأنها في غيره وفي هذا إذا ذكر المجلس
الذي كانت فيه الشهادة أو أخيره قوم عن شوقهم أن يشهدوا نحن وأنت كذا في الهداية وفي الزدوي كذا الصفا
استيقن أنه خطه وعلم أنه لم يزد فيه شيء بأن كان مخبوا عنده وعلم بدليل آخر أنه لم يزد فيه لكن لا يحفظ ما مع
فندما لا يشهد أن يشهد وعند أبي يوسف يسهه وقالة أبو يوسف هو المعمول به وقال في التعميم قولهما هو
الصحيح جوهره (قوله عن البني) قد مضى كتاب القاضي عن الخزانة أنه يشهد وان لم يكن الصلح فيه
الشاهد لأن التفسير نادر وازنه يظهر فراجه ورجح في الفتح مذكوره الشارح وذكره كحكاية تؤيد
(قوله الا في عشرة) كلها مذكورة هنا مستأنسا وشرحا آخرها قول المتن ومن في يده شيء ح وفي الطبقات
السنية للقيسي في ترجمة ابراهيم بن اسحق من ظلمه

افهم مسائل ستة واشهادها من غير رؤياها وغير وقوف

نسب وموت والولاد وانما • ولاية القاضي وأصل وقوف اه

(قوله والتسب) قال في فتاوى قارئ الهداية ولو أن رجلان بن ظهري قومهم ولا يعرفونه وقال إذا فلان
ابن فلان قال فمدحني الله عنه لا يشهدون له نسبه حتى يلقوا من أهل بلده وجعل يشهدان صندهم
على نسبه قال انصاف وهو الصحيح اه كذا في الهامش (قوله والموت) قال في الثاني عشر من
جامع الفضولين شهد أحد العدلين بموت الغائب والآخر بجماه فالمرأة تأخذ بقول من يصفى بوجهه وتجاهه
فيه اه كذا في الهامش وفيه إذا لم يعاين الموت الا واحد لا يقتضي به وسده ولكن لو أخبر به عدلا منه فإذا
سمع منه صل أنه أن يشهد بموته فشهدان ففتنى جامع الفضولين وفيه ولو جاء خبر بموت رجل من أرض أخرى
وصنع أهله ما يصنع على الميت لم يسغ لاحد أن يشهد بموته الا من شهد موته او سمع من شهد موته لان مثل هذا
الخبر قد يكون كذبا جامع الفضولين اه (قوله والنكاح) قال في جامع الفضولين الشهادة بالجماع من
الخارجين من بين جماعة حاضرين في عقد النكاح بأن المهر مكنة لا يقبل لا من مع من غيرهم اه كذا
في الهامش (قوله ولاية القاضي) وزاد الوالي كافي الخلاصة والبرازية (قوله وشرائطه) المراد من
النسب أن يقولوا أن قدر من الغلة لكذا يصرف الفاضل الى كذا بعدلين الجهة بغير (قوله كأمز)
أي في كتاب الوصية وقد مضى هناك تحقيقه (قوله عدلين) يعني ومن في حكمهما وهو عدل وعدلتان كافي المتن
(قوله الا في الموت) قال في جامع الفضولين شهدا أن أبا عمارات وترك ميراثا لاله الا انهما لم يدركا الموت لا قبل
لأنهما شهدا بذلك الميت بجماع لم يغير اه (قوله ومن في يده الخ) فعد هذه من العشرة فذكر في الفتح
والبر (قوله علمته) صواب لم يغيره كما هو ظاهر لمن تأمل مدني (قوله لث أن تشهد الخ) قال
في البحر ثم علم أنه انما يشهد بذلك الذي البد بشرط أن لا يصحبه عدلان بأنه لغيره فلما أخبر به بغيره الشهادة ملك
كافي الخلاصة اه (قوله ذلك) قال في الشريعة إذا رأى انسان دنة في ثيابه في يد كمناس لو كان في يد
جاهل ليس في ثيابه من هو أهل لايسه أن يشهد بذلك فصرف أن يجرؤ الدلائل على مدني (قوله إذا
ادعاه) أشار الى التوفيق بينه وبين ما في الزبط فجماعه في البر (او بجائزة الد) أي بأن يقول لاني
رأيت في يده يتصرف فيه تصرف الملائك جامع الفضولين وفي الظهيرة من الشهرة الشرعية أن يشهد عنده

(الاي الوقف والموت اذا) فمرا
وقال فيه اخبرنا من سقيه (قبل
(على الاصح) خلاصة بل في
العرصة من الخاتمة معنى التفسير
أن يقولوا لا لاجتماع من
الناس املوا لولا ان ضاين ذلك
ولكنه اشهر عندنا جازت في
الكل وصحة شايخ الوهبانية
وغره انتهى

• (باب القبول وعدمه) •

اي من يجب على القاضي قبول
شهادته ومن لا يجب الامن يصح
قولها او لا يصح لصفة القاص مثلا
كحقيقه الصف تعالى عقوب ما شا
وغره (قبل من اهل الاهواء)
اي اصحاب يد لا تكفر يكبر وقدر
ورهن وخروج وتدينه وتغليل
وكلهم اشاعر فرقة فصا روا
اثني وسبعين (الاحطية)

صنف من الراوض يرون الشهادة
لشدهم ولكل من حلف انه محقق
فوقهم لا لبدعهم بل لثمة الكذب
وليس لثمة دمهم ذكر جمر (و) من
(الذي) لو عدل لادى بهم جوهره
(على مثله) الا في خمس مسائل
على ما في الاشياء وتعلل باملاحه
قبل القضاء وكذا بعدد ما يعقوبه
كفقد جمر (وان اختلفت)
كلهم وود الصاري (و) الذي
(على المسامحة لاجلهم)

ولا مرنة على مثله في الاصح
(وتة لمنه على) مسامحة (مثله)
مع اتحاد الدار لان اختلاف
دارهما يقطع الولاية كما يمنع
التوارث (و) قبل (من عدو)
لنسب الدين لانها من الدين
بخلاف الذموية فانه لا يامن من
التقول عليه كما سبي واما ما للدين
لصدقه فتقبل الا اذا كانت
الصدقة مشاهة بحيث يتصرف

عدلان او رجل وامرأان بلغة الشهادة من غير استنشاء ويترق قلبه أن الامر كذلك اه
النحولين (قوله على الاصح) انظر ما كتبناه في كتاب الوقف في فصل برامى شرط الواصف فخلاص مجموعة
شيخ مشايخنا من الاعلى فانه يصح عدم القبول تعويلا على ما في عامة المتون وغيره وان ما في المتون مقدم على
الفتاوى وبه لفتى الرضى ومضى دار السلطنة على احدى (قوله خلاصة) كتب فصار تأييده (قوله)
جعنان الناس الخ) قال في الخاتمة شهد بذلك لان اجتماعنا من الناس لا تقبل شهادتهم أقول بل وقال اخبرني
من اتق به وظاهر كلام الشارح أنه ليس من التسامع لكن في الجهر عن النبايع أنه منه ولو شهدا على حوت
وجيل فاما أن يلقا تقبل او قال في نصاب من موته وانما اجتماعنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل
بلا خلاف وان كان مشهورا ذكر في الاصل أنه تقبل وقال بعضهم لا تقبل وبه أخذ الصدر الشهيد وفي العنابة
هو الصحيح وان قالوا لشدهم مات اخبرنا بذلك من شهد موته من يرون به جازت وقال بعضهم لا يجوز حامدية
(قوله في الكل) اي فيما يجوز فيه الشهادة بالصالح كما في الخاتمة كذا في الهامش

• (باب القبول وعدمه) •

(قوله اي من يجب الخ) قال في البحر والمراد من يجب قبول شهادة على القاصي ومن لا يجب الامن يصح
قبولها ومن لا يصح لان من ذكره من لا تقبل القاصي وهو لوقضي شهادته مع خلاف العدد والصحي والزوجة
والولد والاصل لكن في خزنة المفتين اذا قضى بشهادة الاجبي والمهدود في الشك اذا نأب أو شهادة أحد
الزوجهين مع آخر لصاحبه أو شهادة الوالد لولده أو عكسه فتدعى لا يجوز لنا ان ابطاله وان رأى بطلانه فالمراد
من عدم القبول عدم حله وذكر في منية المفتي اختلافا في التفاد بشهادة المهدود بعد التوبة اه (قوله لصفة
القاصي) اي شهادته (قوله مثلا) انما قال مثلا ليشمل الاجبي (قوله قبل الخ) اي لا تقبل لاعتا على المسلمين
وغيرهم بل المراد أصل القبول فلا يثا أن بعضهم كذا وانما تقبل شهادتهم لان فقههم من حيث الاعتقاد
وما وقعهم فيه الا التصديق والغلو في الدين والقاصي اعترض شهادته بشبهة الكذب مدنى (قوله لا تكفر) فن
وسب اكشاده منهم قال لا تكفر على عدم قبوله في التقرير وفي المحيط البرهاني وهو الصحيح وما ذكر في الاصل
بحول عليه جمر وفيه عن السراج وان لا يكون ما جازت يكون مدنى في حطاطه واعترضه بأنه ليس
مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فانه شرط في السخط في غيره تأمل (قوله ولكل من حلفه على
فوقهم الخ) الاولى التصريح بالرائى كفى يدل الواو وهذا قول ثمان في تفسيرهم كافي البحر وشرح ابن الكمال
ثم في شرح المجمع كما هنا حيث قال هم صنف من الراوض فسبون الى أبي الخطاب محمد بن أبي وهب الاجدع
الكو في يقتدون جواز الشهادة لمن حلف عندهم انه محقق ويشولون المسلم لا يحلف كاذبا ويعتقدون أن الشهادة
واجبة لتسبهم سواء كان صادقا أو كاذما اه وفي تعريفات السيد الشريف ما يبعد أنهم كفار فانه قال ما نه
قالوا الاثمة الانبياء وأوالى الخطاب بنى وهؤلاء يستحلون شهادة الزور ولو اقمهم من مخالفتهم وقالوا الحنة تعين
الدنيا والتاراد لاهما (قوله بل لثمة الخ) ومن التهمة المانعة ان يجز الشاهد بشهادته الى نفسه نفعاً او يدفع
عن نفسه مفرما خاتمة شهادة الفرد ليست مقبولة لاجسادا كانت على فعل نفسه هداية كذا في الهامش
(قوله ومن الذي الخ) قال في فتاوى الهندية مات وعده دين لم يشهد تصراعى ودين تصراعى يشهد
نصرانى قال ابو حنيفة رحمه الله ومحمد وزفر بدى دين المسلم فان قل شئ كان ذلك التصراعى كذا في المحيط
اه كذا في الهامش (قوله على ما في الاشياء) وهي ما اذا شهد نصرانيان على نصرانى انعقد
ألمحاً كمن وامتا خلاصي عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كافي الخلاصة وما اذا شهد اهل نصرانى ميت
بدن وهو دين مسلم وما اذا شهد اهل عليه بين اثراهم مسلم وما اذا شهد أربعة نصارى على نصرانى انفى
بمسلة الا اذا قالوا استكرهها فصد الرجل وحده كافي الخاتمة وما اذا دعى مسلم عبداً في كافر فهد كافران
انه عبده قضى به فلان القاضي المسلم كذا في الاشياء والتفائر مدنى (قوله بالسلامة) اي اسلام
المشهد عليه (قوله منه) اي من المسامحة قدي لانه لا يجوز غيره فان الحرب لو دخل بلاداً منهمرا
استرق ولشهادة للعبد على احد فتح (قوله مع اتحاد الدار) اي بان يكونا من اهل دار واحدة فان كانا

كل في مال الآخر فتاوى المذهب من المعين الحكام

من دارين كل يوم وتترك لتقبل هداية ولا يخفى أن العنبر في كانوا المستأمنين في دارنا وظهر عدم صحة ما نقل من الجوى من تنبئه لفتح الدار يكونهما في دار الاسلام والارز واورعما حشد وان كانا من دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذي على المستأمن وان كانا من اهل دارين مختلفين لان الذي يقصد الذمة صار كالمسلم وشهادة المسلم تقبل على المستأمن فكذا الذي (قوله على صفاته) اشار الى انه كان ينفى ابن زيد وبلا غلبة قال ابن الصكمال لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة لا لاصرار وكذا بالغلبة على ما فهم عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجنب الكفار كلها حتى لو ارتكب كبيرة نسقط عدالته وفي الصفات العبرية لقلبة أو لاصرار على الصغيرة فتصير كبيرة ولذا قال وغلب صوابه اهـ قال في الهامش لا تقبل شهادة من يجلس مجلس الخيبر والجبانة والشرب وان لم يشرب هكذا في المحط فتقوى هندية وفيها والخاص اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يحض عليه زمان يظهر عليه اثر التوبة والصحيح أن ذلك مفقوض الى رأى القاضي اهـ (قوله وفي الخلاصة الخ) قال في الاقضية والذي اعتاد الكذب اذا تاب لا تقبل شهادته ذخرة وسد ذكره الشارح (قوله كبيرة) الاصح انها كل ما كان شفعا بين المسلمين وفيه حد حرمة الدين كما يحيطه القهستاني وغيره كذا في شرح الملقى وقال في الفتح وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكفار كلها حتى لو ارتكب كبيرة نسقط عدالته وفي الصفات العبرية لقلبة تصير كبيرة حسن ونقله من أدب القضاء له صام وعليه القول غير أن الحاكم يزوال العدالة لارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا شرط في شرب الحزم والسكر الا دمان والله سبحانه أعلم اهـ (قوله سقط عدالته) وتعود اذا تاب لكن قال في البرقى في الخاتمة القاضي اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يحض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدره بسنة أشهر وبعضهم قدره بسنة والصحيح أن ذلك مفقوض الى رأى القاضي والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد بزوج ثم تاب فبعد تقبل من غيره اهـ وقد ساء أن الشاهد اذا كان فاسقا ساء لا يبنى أن يغير بفسقه كلبا على حق الذي وصرح به في العدة أيضا اهـ (قائمة) من أهم الفسق لا تحل عدالته والمعدل اذا قال للشاهد هو متهم بالفسق لا تحل عدالته خاتمة (قوله بغير) مثله في التارخية (قوله كافر) اشار الى فائدة تنبيهه في الهداية بان لا يترك اللذان استخفا فاما الذين وفي العبر عن الخلاصة والفتاوى أن أول وقتهم سمع وآثره انتاعشرة (قوله ودخلى) لا تاحصل أمره انه مظلوم ثم لو كان ارتضا لنفسه وفعله محتسرا منع وقد قل في شهادة علقمة الخصى على قدامه من مظنون رواه ابن أبي شبة من (قوله وأقطع) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع بدرجل في سرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فقبل شهادته مع (قوله بالزنى) أى ولو شهد بالزنى على غيره قبل قال في الفتح وقبل شهادة ولا الزنى لا فسق الا بوجوب فسق الولد ككفرهما أو طلقه ففعل ما اذا شهد بالزنى وأبصره خلا فاما ذلك في الأول اهـ مدنى (قوله كاتفى) ففعل مع رجل وامرأة في غير حدة وقود (قوله بآيات العتق) تقدم انه لا تحالف بعد خروج البيع عن ملكه الخ مائر في العتاق فراجع وقوله العتق لانه لو انشدها لصالها ففسخ البيع المتضى لابطال العتق من (قوله ومن حرهم رضاعا) قال في الاقضية قبل لا بوجوب من الرضاع ولو ان أرضه امرأته ولا ثم امرأته وأبها براية من الشهادة فيما قبل وفيما لا تقبل اهـ وقبل لا ثم امرأته وأبها وزوج ابنته ولا ثم ابنته ولا ثم امرأته وآبها ولا ثم امرأته (قوله استأمن انفسه) أى آبها ولا ثم امرأته (قوله في الهامش عن البر وغيره على ما اذا لم يساعد المدعى في الخصومة ستنين من (قوله لو عدولا) قال في الفتح عن البر وغيره على ما اذا لم يساعد المدعى في الخصومة أولئك ذلك توفيا اهـ ووفق الرملى بغيره حيث قال مفهوم قوله لو عدول انهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تكن انفسه للتمس بالخاصة واذا كانوا عدولا لا تقبل لارتضاع التهمة مع العدل الفصل ما في الاقضية على ما اذا يكتون اعدلا فوفقا وما قلناه أشبه لان المقدر في باب الشهادات العدالة (قوله على ذي سب) نصرا في مات وترك التدرهم أو أنهم مسلم يشهدون التصاري على آف على الميت وأقام نصرا في آخرين كذلك قالوا في التركة للمسلم عنده وعند أبي يوسف بنصا من والاحل أن القبول عنده في حق آيات الذين على الميت فقط دون آيات الشركية منه وبين المسلم وعلى قول الثاني في حقهما ذخرة لمخضا وبه ظهر أن قبوله على الميت مقيد بما اذا لم يكن عليه دين لمسلم ثم هو قد لا يشأها الشركية منه وبين الذي

(و) من (مرتكب صغيرة) يلا
اصرار (ان اجنب الكافر)
كلها وغلب صوابه على صفاته
درو وضرها قال وهو مصنف
العدالة وفي الخلاصة كل فصل
يرفض المروءة والكفر كبيرة وآثره
ابن الكمال قال ومضى ارتكب
كبيرة سقط عدالته (و) من
(أقف) لولعذرو الاولوية تأخذ
بغير والاستزاء يبنى من الشرع
كفر ابن كمال (رخصي) وأقطع
(ويعد الزنى) ولو بالزنى خلا فاما
(وخطي) كاتفى لومشكلا والافلا
اشكال (وعتق لعقته وعكسه)
الالتمه لما في الخلاصة شهد بعد
حقهما أن الفتن كذا عند
اختلاف بالغ ومشر لم تقبل بجز
الفتح بآيات العتق (ولا خسه)
وجه ومن حرهم رضاعا ومصارعة
الا اذا تمت الخصومة وخاصم
معه على ما في القنية وفي الخرافة
فخاصم الشهود والمدعى عليه
تقبل لو عدولا (ومن كافر على عبد
كافر مولا مسلم أو) على وكيل
(حر) كافر مولا مسلم لا يجوز
(عكسه) لقبها على مسلم اعدا
وفي الأول شنا (و) تقبل لعلم
ذمى ميت وصيه مسلم

الاسترخاء كان لا يترنصرنا أيضا بناؤه والا فالحال للمسلم اذ لو شاركه ارم قيامها على المسلم وظهر ايضا أن
 المصنف قد اشتهر بالابتداع وهو منسحق التركة عن الدين والافلا يلزم قيامها على المسلم كما ينبغي هذا ما ظهر لي
 بعد التبرر التام حتى ظفرت بعبارة الذخيرة فاغنم هذا التحرير وادع على وفي حاشية الرمي على الصريح
 المنهاج لا يخصص العقلي نصراني مات فهاه مسلم ونصراني وقام كل واحد منهما الميتة أن على الميت
 دينه كان شهود الفريقين اثنين أو شهود النصراني اثنين بدى بين المسلم فان فصلت في مصرف الى دين
 النصراني وروى الحسن عن أبي يوسف انه يجعل بينهما على مقدار دينهما قبل انه يقول أبي يوسف الاخير
 وان كان شهود الفريقين مسلمين أو شهود الذي خاصة مسلمين فالمال بينهما في قولهم اه (قوله بجر)
 عبارة فان كان فقد كتبناه عن الجامع اه والذي كتبه هو قوله نصراني مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين
 عليه براءة ومسلم ونصراني بثلاثة فالتثان في الباقي بينهما والشركة لا تقع لانها باقراره اه ووجهه أن
 الشهادة الثانية لا تثبت للذي مشاركته مع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم لما دعى الميتة مع النصراني صار
 طالبا فيها والمنفرد يطلب كما هو المقسم ولا فخذى الكل الثلثان لأنه لا نصفين والمسلم الآخر الثلث لأنه
 نصف فقط لكن لما ادعى مع النصراني قسم الثلث بينهما وهذا معنى قوله والشركة لا تقع لانها باقراره وانظر
 ما سنذكر أول كتاب القراض عند قوله ثم تقدم ديونه (قوله كاتر) أي قريبا (قوله في مسألتين) حل
 القبول فيما في الشرع بلانية جعنا على ما إذا كان انظم المسلم مع الدين منكر الوصاية والنسب وأما لو كان
 منكر الدين كيف تقبل شهادة الاثنين عليه (قوله وأحضر) أي الوصي (قوله ابن الميت) أي النصراني
 (قوله على مسلم) وقام شاهدين نصرانيين على نسبه قبل وهذا انحصان ووجهه الضرورة لعدم حضور
 المسلمين منهم ولا نكاحهم كذا في الدرر كذا في الهامش (قوله بجر) أي ثابت كذا في الهامش (قوله)
 كريس القرية قال في الفتح وهذا المعنى في بلاد تاشنج البلد وقد ساعن البردي أن القام تزوج هذه
 الثواب السلطانية والبيانات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان أصله لما قبل هذا تقبل شهادته اه
 (قوله الضابن) جمع نخاس من الضر وهو الطعن ومنه قيل لال الدواب نخاس (قوله وقيل) هذا
 يمكن في مثل عبارة الكفر فانه لا يقتل الا اذا كافوا أعوان الخ (قوله المتفرق) فكفر فيه ودعى من ردة
 شهادة أهل الحرف الخمسة قال في الفتح وأما أهل الصناعات الدينية كالقنوق والزابال والمائل والجامع
 فقبل لا تقبل والاصح انها قبل لانه قد لا يعلم حالهم فاما يعم القنوق لا يعم على ظاهر الصناعة وقوله
 فيه فراجمه (قوله والا الخ) أي بأن كان أبوه ناجرا واحترق هو بالجملة أو الخلافة أو غيره ذلك لا يرتكبه
 الهامة كذا في الهامش (قوله فنج) لم أره في الفتح بل ذكره في الصبر صبغة خبي وقال الرمي في هذا
 التقيد نظري يظهر ان لم يظفر قائل أي في التقيد بقوله بجرقة لائقة الخ ووجهه انهم جعلوا العرة للعدالة
 لا للقرعة فكفر من دعى مصنعة اتقى من دعى منصب ووجهه على أن الغالب لانه لا يبعد من حرفة أمه الى أدنى
 منها الاقله ذات يده أو صهره يتبعه ولا صهره اذا علمه أباه أو أوصوه في صغرهم ولم ينش غيرة أو أمل وفي
 حاشية أي السوء قد نظر لانه يخاف لما قدمه هو قري من أن صاحب الصناعة الدينية كل زبال والمائل
 مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصبح اه قلت ويدفع بأن مراده أن عدوله عن حرفة أمه الى أدنى منها
 دليل على عدم المروءة وان كانت حرفة أمه دينية فبني أن يقال هو كذلك ان عدل بلا عذر تأمل (قوله من
 أمي) أي رواية زفر عن أبي حنيفة فيما يجرى فيه السامع لان الحاجة فيه الى السماع ولا خلل فيه باق
 على الملقى كذا في الهامش (قوله لا يضي بها) خلافا لابي يوسف فيما اذا تعهد بصرا فانها تقبل لحصول
 العلم بالمعانة والاداء يتحصن بالقول ولانه غير معروف والتعريف يحصل بالنسبة كما في الشهادة على الميت ولنا
 أن الاداء يقتصر الى القريب بالاشارة بين المشهود والمشهد عليه ولا يميز الاعي الا بالنسبة ونهش شبهة يمكن
 التصرع عنها بحسب الشهود والنسبة لقريب الغائب بين المدان والمدين وصار كخودود النقصان اه باق على الملقى
 كذا في الهامش (قوله بالبعاء) كالتب والموت (قوله خلافا للثاني) أي فيما واستظهر قوله بالاذل
 صدر الشريعة فقال قوله أظهر لصحكن ردف البيهقي بان المفهوم من ما رواه الكتب عدم أظهرته وأما
 قوله بالثاني فهو مروى عن الامام أيضا قال في الصبر واختاره في الخلاصة ورده الرمي بأنه ليس في الخلاصة

فمن لم يكن عليه دين مسلم
 وفي الاشياء لا تقبل شهادة كافر
 على مسلم الا كما ذكره أو ضرورة
 في مسألتين في الالباء شهد
 كافران على كافر أنه أوصى الى كافر
 وأحضر مسامحة حتى لميت
 وفي النسب شهد أن النصراني
 ابن الميت فادعى على مسلم بحق
 وهذا انحصان ووجهه في الدرر
 (والعمال) للسلطان (الا اذا كانوا)

أعوانا على القتل فلا تقبل شهادتهم
 لقلة ظلمهم كريس القرية والحادي
 والصراف والمخرفين في المراكب
 والعرفاء في جميع الاصناف
 ومعرض قضاء المهد والوكلاء
 المتعلمة والمكساة ونحوها
 الجبهات كقطة سوق النصارى
 حتى حل لمن الشاهد لشهادته
 على باطل فنج وجر وفي الوهانية
 أمير كبير أدى فشهد حاله وتوابعه
 ودعا بهم لا تقبل كشهادة المزارع
 لرب الأرض وقيل أراد بالعمال
 المخرفين أي بحرفة لا تقبله وهي
 نمرقة آتاه وأجداده والا فلا
 صروقه لو دينة فلا شهادة لها
 عرف في حد العدالة فنج وأتمه
 المصنف (لا) تقبل (من أمي)
 أي لا يضي بها ولو ضي مع وعم
 قوله (مطلقا) ما لوعي بعد الاداء
 قبل القضاء وما جاز بالبعاء
 خلافا للثاني

وأفاد عدم قول الآخر من مطلق الأولى (مرتد وعملوا) ولو مكابا أو مبعضا (وسج) ومغفل ومجنون (الا) في حال عته الا (أن يحوط)
في الرق والقيز وأدبا بعد الحزبية (ولوحته كالمتر (و) بعد (البلوغ) وكذا ٣٧٩ بعد اصابه اسلام ونوبة فسق وطلاق

نوبة لان العسر بحال الاداء
شرح كذله وفي البرمي حكم
برده لعله نزلت منه فيهم لم يقبل
الاربعة عبد وصي واعى
وكفر على سلم وادخال الكمال
احمد الزوجين مع الاربعة سهر
(ومحدود في خذف) تمام الحد

وقيل بالاكثر (وان تاب)
يكتفيه نفسه فغ لان الرذن
تمام الحد بالنص والاستثناء
منصرف لما عليه وهو اولئك هم

الفاشون (الا ان يحد كافر) في
الغذف (فيسلم) تقبل وان ضرب
اكثره بعد الاسلام على الظاهر
خلاف محد حد فغ في قبل

(أو يقيم) الحدود (ينع على
صدقه) انما اربعة على زناه واثنيت
على اقاربه بكالوهرن قبل الحد

يهر وفيه الفاسق اذا تاب تقبل
شهادته الا المحدود بقذف
والهروف بالكذب وشاهد الزون
لوعلا لا تقبل ابدا مطلق لكن

سعي ترجع قولها (وسبعون
في سادة) تنفع في (السبي) وكذا
لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع
في الملاعب ولا شهادة النساء فيما

يتبع في الحمامات وان ست الحاميات
لمنع الشرع مما يستحق به البصن
وملاعب الصبيان وسحامات النساء
فكان التصدير مضافا اليهم لا الى

الشرع بزاوية وصغرى وشربيلة
لكن في الحاموي تقبل شهادة النساء
وحدثن في القتل في الحام بكم
الدية كيلا يهدر الدم اه فليتبته

عند القسوى وقد منا قبل شهادة
المطفي حوادث الصبيان (والزبرم
زوجها وهولها) وجاز عليها

ما يقتضي ترجيعه واختاره (قوله بالاولى) لان في الاعي اعنا تحقق التهمة في نفسه وهنا تحقق في نفسه
وغيرها من قدر الشهادة وامور اخرى كذا في الفتح ونقل ايضا عن المصنوع انه باجاء الفقه لان لفظ الشهادة
لا يقتضي منه وقلمه فيه (قوله ولو مكابا) والمحقق في المرض كالمكاتب في زمن العياة عند أبي حنيفة
وعندهما من مديون (تنبهات) حاث عن مزمع وعبد من فاعته وما التمهيد ابينة أو مدها بها أي
انه أثبت بها في محنته لم تقبل عنه لان في قولها الشهاد بطلانها اتهامه لان معنى البعض ككاتب لا تقبل
شهادته عنده لاحدها ولو شهدا ان الثانية اخذت الميت قبل الشهادة الاولى أو بعدها أو معها لا تقبل بالاجماع
لان لو قبلنا لصارت محسبة مع البت فيخرج المهر عن الوثاق يجر عن المحيط أقول هذا الظاهر عند وجود
الشهادتين وأما عند سبق شهادة الاختة فالعله فيها هي على البينة فتفقه وفي المحطحات عن أخ لا يعلله
وارث غيره فمقال عبدان من رقيق الميت انه اعتقنا في محنته وهذا الاستراية فمد قهها الاخ في ذلك لا تقبل
في دعوى الاعتاق لانه أثبت انه لا ملك له فيها بل هانده لاخر لاقرار الاخ انه وارث دونه فتقبل شهادتهما
في النسب ولو كان مكان الاستراية جاز شهادتهما وبث نسبها وبسعيان في نصف قيمتها لانه اقربا منه في نصف
الميراث فعمم بالاعتق لانه لا يميزا عندهما الا ان العتق في عيده شتمه نصيب السعاية للشرع الساكت وأقول
عند أبي حنيفة يمتقان كمالا لا غير ان شهادتهما بالبينة لا تقبل لان معنى البعض لا تقبل شهادة من قهقه (قائمه)
تضي شهادة فظهور واعيد اسين بطلانه فلو قدني وكلا البينة وأخذ ما على الناس من الدون ثم وجدوا عبدا
لم تبرا القرماء ولو كان يملك في وصاية برؤا لا تبته باذن القاضي وان لم يثبت الا بصاء كذله لهم في الفتح الى
ابنه بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن لغيره في دفع دين المولى لغيره قال المقدسي فعلى هذا ما يقع الا ان كثيرا
من نولية شخص نظروا في شخص صرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم ظهر انه بغير شرط
الواقف أو انهاء ما بطل ينبغي ان لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصي فليتامر ثلث وتقدم في الوقت
ما يؤيده سائحاتي (قوله ومغفل) وعن أبي يوسف قال انما تصرف باذن القاضي كالوصي فليتامر ثلث وتقدم في الوقت
معناه ان شهادة المغفل وامثاله لا تقبل وان كان عدلا صالحا تاتر خاتية (قوله) في حال محنته أو غير محنته فلو كونه
صاحبا كذا في الهامش (قوله بعد اصاب) بشرط ان يجهل وهو يصير اصابا ان كان بصراحي ثم ابصر
فانك قافهم (قوله لوجه) أي ان لم يكن سكرهم زدها لما في قريبا (قوله وفي البر) أي عن الخلالة
(قوله فشهد بها) أي تلك الحادثة (قوله الاربعة) انما ما سوى الاعي تظاهروا لان شهادتهما ليست بشهادة
وانما الاعي فليست الفرق بينه وبين احمد الزوجين ثم رأيت في الشربيلة استنبط كل قول شهادة الاعي
(قوله بعد الخ) قال في البرص هل هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجير والمغفل والمتمم والقاسق بعد زوال
وذكر في البرص اية في هذا الباب اعلم انه يفرق بين الردود لثمة وبين الردود لشبهة فالتا في قبل عند زوال
المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا اليه اشار في النوازل اه (قوله وادخال الخ) مع اصرح
في مدو صبارته بخلافه ومثله في التاتر خاتية والجره والبدائع (قوله سهر) لان الزوج في شهادة وقد حكم
بردها بخلاف العبد ونحوه تأمل (قوله ينكذه) الباء التصوير تأمل ويؤيده ما في الشربيلة فراجعها
(قوله فتقبل) لان لكفر شهادة فتكفران زدها من تمام الحد وبالإسلام حدثت شهادة أخرى وليس المراد انها
تقبل بعد اسلامه في حق المسكين فقط يجر (قوله لم تقبل) لانه لا شهادة للبعد أصلا في حال رقة فتوقف
على حدوثها فاذا حدثت كان رد شهادة بعد العتق من تمام الحد يجر (قوله زناه) أي المقدوف (قوله اذا
تاب الخ) قال فاضي خان القاسق اذا تاب لا تقبل شهادة ما لم يمس عليه زمان يظهر أثر التوبة ثم يمسهم فترد ذلك
بينة أشهر وبعضهم قدره بينة والصحيح انه موقوف الى رأى القاضي والمحدود تمامه هناك وفي خزانة الفتن كل
شهادة ورت لثمة القسوى فاذا اذاعها لا تقبل اه كذا في الهامش (قوله سعي) أي قبيل باب الرجوع
عن الشهادة (قوله ترجع قولها) وكذا قال في الخاتمة وعليه الاعتماد وجعل الاول رواية عن الثاني (قوله)
لان الشرح) وقيل في كل ذلك تقبل والاصح الاول كذا في الفتنه جامع الفتاوى (قوله وحدثن) يمكن حله
في الوقت ان القاضي لا يمتنع قضاء آخر شهادة النساء وحدثن في مناج الحام سائحاتي ويمكن حله
على القصاص بالنجاح (قوله وجاز عليها الخ) قال في الاشياء شهادة الزوج على الوجة مقبولة الا انراها

الاف مسالتين في الاشياء (ولو

في حدة من ثلاث) لما في القضية

طلقها ثلاثا وهي في الحدة لم تجز

شهادته لولا له شاهد جاه ولو شهد

لها ثم تزوجها بطلت ثانية فلم

منع الزوجية عند القضاء لا يتصل

أوداء (والفرع لاصلة) وان علا

الا اذا شهد بالجد لابنه على أبيه

أشياء قال وجاز على أصله الا اذا

شهد على أبيه لولا ولو بطلاق

ضرعا والا لا يتصل حكمه وفيها

بصد ثمان وروان لا يتصل شهادة

الإنسان لنفسه الا في مسألة القتال

اذا شهد بغيره (وبالعكس) فالتسول

فراجعها (وبالعكس) للتمية

(وسيد العبد ومكاتبه والشريك

لشريكه فيما هو من شركتهما) ٢

لأنه لنفسه من وجه في الاشياء

لنفسه ان يلعن ثلاثة برق وحده

وشركه وفي فتاوى النسق لو شهد

بعض أهل القرية على بعض منهم

زيادة الخراج لا تقبل ما لم يكن

خراج كل أرض معينا ولا خراج

للساهد وكذا أهل قرية شهدوا

على ضعة انما هم قريتهم لا تقبل

وكذا أهل سكة يشهدون بشئ من

مصلحه لو غير نافذة وفي النافذة

ان طلب حقا لنفسه لا تقبل وان

قال لا أخذ شأني تقبل وكذا في وقف

المدرسة انتهى فليظف (والاجير

الخاص لمستأجره) مسابقة

أو مشارة أو التلذذ أو التتابع

أو التلذذ الخاص الذي به ضرر

أستأذه ضرر نفسه وضعه تقع

نفسه دعه

٢٢ قوله ولو بالعكس هكذا في الصفحة

البرج منها ولا وجود لذلك في نسخ

الناسخ التي يدي ١٥ معصية

وتدفعها كما في حدة القذف ونصا اذا شهد على اقرباها بأنها امرأة رجل يذمها فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاها

المهر والمذمى يقول اذنت لها في النكاح كما في شهادة الخائنة ح كذا في الهامس (قوله في الاشياء) وهما

في الصرا أيضا (قوله ولو شهد له الخ) وكذا لو شهد لم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل ان يقضى بها تاتر خاتمة

(قوله ثم تزوجها) أي قبل القضاء (قوله ضم الخ) الذي يبع عماد كرمع الزوجية عند القضاء وأما

منعها عند القتل أو الاداء فلم يعلم عماد كرم فلا بد من خمسة ما ذكر في المنع من الزانية ولو تحصلا حال نكاحها

ثم ابناها وشهد لها أي بعد انقضاء عقدتها تقبل وما ذكره أيضا من تساوى القاضى لو شهد لامرأته وهو جد

ظرف ذالها كمن شهدته حتى يطلقها ما لنا واقتضت عقدتها يرى ابن شمعان وجهه الله أن القاضي ينفذ شهادته قال

في الخبر والحاصل انه لا بد من اتقاء التهمة وقت الزوجية وأما في باب الرجوع في الهبة فهي مأمعة منه وقت

الهبة لا وقت الرجوع فلو وبه لا جنبة ثم تكهها الرجوع بخلاف عكسه كما سأتى وفي باب اقرار المريض

الاعتبار لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية ١٥ (قوله والفرع) ولو فرصة من وجه كونه الملائمة

وقامه في العمر (قوله الا اذا شهد بالجد) محل هذا الاستثناء بدق قوله وبالعكس اذا شهد أصل لافرع

(قوله ولو بطلاق شترتها) لأنها شهادة لاثمة بجر كذا في الهامس (قوله والاذم في نكاحه) أو الوصال

وذكر في الصرخة نافرة وحسنة فتراجع (قوله في مسألة القتال) ومرونة ثلاثة فتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا

بعد التوبة أن الولي قد عاضا قال الحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن يقول اثنان منهم عاضا وعن هذا الواحد

نفي هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل ح كذا في الهامس

واظروا في حاشية الفتنال عن الجوى والكفرى (قوله ولو بالعكس) ولو كانت الزوجية أمة بجر (قوله

لشريكه) أطلقه فتسل الشركات بأواعها وفي المسألة كلام في الصرخة فراجع (قوله من شركتهما)

وتقبل فيما ليس من شركتهما فتاوى حنيفة كذا في الهامس (قوله ان يلعن ثلاثة الخ) انظر حاشية

الرمي على الرقيب قوله والله رد في ذنف ١٥ (قوله أو لأخراج الشاهد) أي عليه (قوله على ضعة)

لعله في قطعة كما في البرازية لكن في الفتح كها وفي القاموس القسعة العصار والأرض الخلة ١٥ وفي

الهامس عن الحامدية شهدوا مع متولى الوقف على أتران هذه القطعة الأرض من جله أتراني قريتهم تقبل

١٥ تتراني من الشهادة (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلقا في النافذة فتح (قوله وكذا) أي تقبل

(قوله المدرسة) أي في وقفة وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذلك الشهادة على وقف

مكتب وللشاهد في المكتب وشهادة أهل الخلة في وقف عليها وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف

المسجد الجامع وكذا أبناء المسجد اذا شهدوا بوقف على أبناء السبل فالعقد القول في الكل برزاية قال

ابن النخعة ومن هذا النظم مسألة قضاء القاضي في وقف تحت ظهره أو مسحق فيه ١٥ وهذا كله في شهادة

الفقهاء بأصل الوقف أما شهادة المسحق فيأرجع الى الفقه كشهادته بآجزة ونحوها ثم تقبل لأثره حقا

فيه فكان منهما وقد كتبت في حواشي جامع الفصول أن مثله شهادة شيوا الاوقاف الخزين في وظائف

الشهادة لما ذكرنا وتقرر فيها لا يوجب قبولها فاشأنا إسقاط التهمة عن المتولى فلا يلحق ببقية أن البيئة

تقبل لإسقاط المين كالمراد الذي الرأوا الهلاك بجر مخلصا فراجع (قوله انتهى) أي ما في فتاوى

النسق ونظفه عنه في الفتح آخر الباب (قوله أو مشارة) أي أو مسامحة هو الصبح جامع الفتاوى

(قوله أو التلذذ الخاص) وفي الخلاصة هو الذي يأكل كله معه وفي صباه وليس له أجر معلومة ونعمه في

الفتح فارجع إليه وفي الهامس ولو شهد الاجير لاستأذه وهو التلذذ الخاص الذي يأكل معه وهو في

عبارة لا تقبل ان لا يكن له أجرة معلومة وان كان له أجرة معلومة مسامحة أو مشارة أو مسانحة ان

أجير وحده لا تقبل وان أجير مشترك تقبل وفي البيون قال محمد رحمه الله تعالى استأجره وما شهد به في ذلك

اليوم القياس أن لا تقبل ولو أجير خاص فشهد ولم يبدل حتى ذهب الشهر ثم عطل لا تقبل كمن شهد لامرأته

ثم طلها ولو شهد لم يكن أجيرا ثم صار قبل القضاء لا تقبل برزاية ثم نقل في الهامس فراجع على هنا

ومعودة ضعة وأدى أتر أنها وقف وأحسن صكافه خطوط العدل والقضاء الماخين وظل الحكم به

ليس للقاضي أن يقضى بالصلح لأنه انما يحكم بالحق وهي البيئة أو الاقرار بالصلح لا أن الخطم بمرور وكذا لو كان

وهرموني قوله عليه الصلاة والسلام لأشهادة للقاتل باهل البيت اى الطالب معاشه منهم من القتل من القناعة ومفاده قبول شهادة المتأجر والاستاذة (ومعنى) بالفتح (من يغفل الردى) ويؤى وأما بالكسر فالتكسر المتلين فى أعضائه وكلامه خفة ثقيل بحر (ومعنى) ولو لنفسها حرمة رفع صوبها دور وبني تقيده عداومتها عليه لظهر عند القاتل كفى من التهرب على الهوى ذكر الوائى (وأما) فى مصيبة غيرها) بأمر دور وفتح زائد الصيغ فلو في مصيبتها ثقيل وعلة الوائى زيادة اضطرابها وانساب صبرها واختارها فكان كالثرب للتدوى (ومعنى بسبب الدنيا) جعله ابن الكمال عكس الترفع لاسله ٣٨١ فتقبل له عليه واعتقد الوهابية والنجية

قبولها ما لم يفسد بسببها قالوا والمصدق للنبي منه وفي الاشياء في تمة قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو العداوة للدنيا لا تقبل سواء شهد على عدوه أو غيره لانه فسق وهو لا يتجزى وفي قتال المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لقصة بترك ما يجب فعله شرعا لئلا يفتل شهادة على مثله ولا على غيره ولما كتمت بزه على ترك ذلك ثم قال والعالم من يفسد المعنى من التركيب كما يحق وبني (ومحارف فى كلامه) وأصل فيه كيننا أو اعتاد شئ أو ولاده أو غيره لانه مصبة كبيرة كترك زكاة أو حج على رواية فوريته أو ترك جماعة أو جعة أو أكل فوق شبع بلا عذر ونزول لفرجة قدوم أمير وركوب بحر ولبس حرير وول في سوق أو أولى قبلته أو شئ أو قرأ أو طفيل ومضرة ووقاص وشتم للادب وفي بلادنا يشقون بأثم الدابة فغ وغره وفي شرح الوهابية لا تقبل شهادة الفضل لانه لطف يستغنى فيها بقرض من الناس فما أخذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من أهل العراق لتعصبهم ونقل المصنف عن جواهر الفتاوى ولا من اتقى من مذهب أبى حنيفة الى مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه

على باب الحائز لو محض ريب نطق وقصة الحائز لا يجوز للقاضي أن يقضي بوقفه به جامع القصولين فمل من ذلك انه ليس القاضي أن يحكم بما في دفتر المبيع والصراف والمصارف صافي في هذا الزمان ولا يفتي الا بآية به نهره اه (قوله ومفاده) صرح به في الفتح جازما به لكن في التاتر خاتمة عن الفتاوى الغامضة ولا يجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية القتال عن المحيط المرحسي قال أبو حنيفة في المجزأ لا يفتي القاضي أن يجيز شهادة الاجير لاسأذاه ولا الاستاذ لاجيره وهو مخالف لما استنبطه من الحديث (قوله رفع صوبها) في النهاية فلذا أطلق في قوله مغنية وقيد في غناء الرجال بقوله للناس وعماه في الفتح وأما الشهادة عليه بالذوق برح مجزأ فلا اختص القهوه عند القاضي بالمداومة تأمل (قوله دور) ما ذكره جابر النوح بعينه خالفا لما يمكن من هذا العداوة اذا مات في مصيبة نفسها معدية ويمكن التفرق بالمراد رفع صوت يقضي منه الفتنة (قوله وأما) الخ لا تقبل شهادة التاتمة ولم يرد به الى تنوع في مصيبتها وأما اراد به الى تنوع في مصيبة غيرها واتخذت ذلك مكسبة تاتر خاتمة عن المحيط وقوله في الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم يقب هذا من الشايخ أحد فاعلمت وقامه فيه راجعه (قوله واختارها) مقتضا لوقفه عن الاختيارها لا تقبل (قوله وعدو الخ) اى على عدوه ملحق قال الحائز قل في شخص ادعى عليه وأثبت عليه يثبت فقال انهم ضرر في خسة أمام حكمه عليه الحاكم أراد أن يقيم البينة على انفسه ومعه بعد الحكم فهل يسمع الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة دينية وهذا قبل الحكم وأما بعده فاذا يظهر عدم تضرر الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له أن يقضي بشهادة القاضي ولا يجوز له فاذا قضى لا يتضرر اه وهو مخالف لما في العقوبة (قوله واعتقد في الوهابية الخ) قال في المنع وما ذكره هنا في المختصر من التفصيل في شهادة العدو على الكفر وغيره هو المشهور على السنة فقها تناقضوا في عدم جرمه المتأخرون لكن في الفتنة ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسد بسببها وأصل منفعة أو يدفع بها من نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد واختاره ابن وهبان ولم يتعقبه ابن النخعة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون اه وعماه فيها واظهر ما كتمان اول القضاء أقول ذكر في الخبرية بعد كلام مانعه فحصل من ذلك ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم فساد قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمادة متواترة في الكتب وذكر الشارح عبارة يعقوب باشا في أول كتاب القضاء (قوله أو اعتاد شئ أو ولاده) قال في الفتح وقال نصير بن يحيى من يسم أهله ومالكة كثيرا في كل ساعة لا يقبل وان كان أحبا نا قبل وكذا الشافعي لم يوافق كذا به اه (قوله كتمان كذا) الصحيح ان تأخيرها كذا لا يخلل العدالة كذا في كلامي عن قاضي خان ان التقوى على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر طلق القضاء دون الجمع خصوصا في زماننا كذا في شرح النظم الوهابية منع في القروع آخر الباب (قوله أو ترك جماعة) قال في فتح القدر متهربك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لاهن عليه في دين ولا حال وان كان متأولا كان يكون معتقدا أفضلها آتول الوقت والامام يؤخر الصلاة وأبعد ذلك لا تسقط عداة التارك وكذا يترك الجمعة من غير عذرهم من أسخطها بآية واحدة كالطوائف ومنهم من شرط ثلاث مرات كالمرحسي والأول أوجه اه لكن قد سألته ان الحكم بسقوط العدالة لا يترك كتاب الكبرية يحتاج الى القهوه تأمل (قوله بلا عذر) احتراز عما اذا أراد التقوى على صوم القدر أو مائة الف صبغ كافي الشرب لئلا يفتح (قوله عدم أمير) الا ان يذهب للاعتبار فيغتنى لا تسقط عداة (قوله فيما يترض) عبارة غير بقرض (قوله الاشراف من أهل العراق) اى لانهم قوم يعصبون فاذا ثبت أحدهم ثالثة أو سبب قومه فينبذه ويشفع فلا يؤمن أن يشهده بزور اه وعلى هذا كل تعصب لا تقبل شهادته بحر كذا في الهامس (قوله من مذهب أبى حنيفة) اى استغنى ما قال في الفتية من كتاب الكراهية ليس

قال وكذا بائع الاكفان واخفوط اتقنه الموت وكذا الدلال والوكيل ولو بايأت النكاح انما لو شهدا له انه يهد النكاح ولا يذ كر الوكالة بزيادة ونسبيل واتقنه قدرى اقندى في واقعاته وفي كره المصنف في اجابة عنه مع الزاوية ومصلحة انه لا تضل شهادة الدالين والمساكين واخفى من زيادة الوكالة المقطعة على اوجابهم ونحوه في فتاوى مؤيد زاده وفيها وصى اخرج من الوصاية بعد قبولها في غير شهادة التمس ابدوا وكذا الوكيل بعدما اخرج من الوكالة ان خاصا او الاكفانك عدائى ووفى (ومن ضمن الشرب) لقبر اخر لا يشرط فيها رتبك الكمية فترة شهادة وما ذكر من الكمال غلط كما ذكر في الصرقال وفي غير اخر يشرط الامان لان شره صغيرة وانما قال (على اللهو) لغير الشرب للقد اولى بغير الشرب العدالة لشيعة ٣٨٢ الاختلاف صدر الشريعة وابن كمال (ومن يلبس الغميان) لعدم صرته وكذا

غالباً سكّان (والطبور)
 إلا إذا أمسكها للاستئناس
 فيبالح إلا أن يجرّ حمام غيره
 فلا كاله للرام عنيّ وعناية
 (والطبور) وكلّ لهو شنيع بين
 الناس كالطائير والمزمار وإن لم
 يكن شخياً فهو الهداء وضرب
 القصب فلا إذا الخش بأن رقصوا
 به ثانية لدخوله في حد النكاح
 بحر (ومن يفنى للناس) لأنه يصعبهم
 على كبرية هداية وغيرها وكلام
 سعدى أفندي فيسّد قييده
 بالجرة فتأمل وأما المقيّ لفته
 لدفع وحشته فلا بأس به عند
 العامة عناية وصحبه المنيّ
 وبغيره قال ولوفيه عظم وحكمة
 غائز اتفقا ومنهم من أجاز به
 في الدرس كما جاز ضرب الهدف فيه
 ومنهم من أباحه مطلقاً ومنهم من
 منعه مطلقاً اه وفي البحر

والمذهب حرمة مطلقاً قاطع
الاختلاف بل ظاهر الهداية أنه
كبيرة ولولغصه وألزم المصنف
قال ولا تقبل شهادة من يسمع الفناء
أو يجلس مجلس الفناء أو يقرأ الميثاق
أو يجلس القهور والتراب وإن لم
يسكر لأن اختلاطهم بهم وتركه
الأمر بالمعروف ينقض عداوته
(أو ترك ما يحبه) لقبح
بهماء من يرتكب كبيرة قاله
المصنف وغيره (أفيد خل الحام
بغير أزار) لأنه حرام

العلماء أن يقول من مذهب إلى مذهب ويستوي فيه الحق "والشافعي" وقيل لن انتقل إلى مذهب الشافعي لزوج له أخاف أن يموت مسلوب الإيمان لآلته لدين بصفة قدوة وفي آخر هذا الباب من المخ و أن انتقل من لغة إلى لغة في الاعتقاد والجراة على الاتفاق من مذهب إلى مذهب كما يتفق له ويصل طبعه إلى الفرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته اه فلم يجمع ما ذكرناه أن ذلك غير خاص بانتقال الحق - وانه إذا لم يكن لفرض صحيح فاهم ولا تكن من المتعصبين فصرمكة اللغة المجهدين وقد مناهذا العثم مستوفى في فصل التعزير فارجع إليه (قوله وكذا بائع الألفان) إذا ابتكر وتصد ذلك جامع الفتاوى وبهر (قوله تنه الموت) وإن لم يتنه بأن كان عدلا تقبل كإفاده نفس الأئمة س (قوله وكذا الدلال) أي ضا عهده أو مطلقا لكنه كذب (قوله والحل الخ) مقتضا أن لا تقبل شهادته لعدله يجوزونه أن يفتنوا ويشهد كما إذا سكن عبد الله المعبودة وأبناه أو غوزك فلنأمل (قوله برزاقية) صارتها وشهادة الوكيلين أو الدلائل إذا لا عن بيضاءه التي أو والكيلان بالكناح أو بالغل إذا لا عن ضلها هذا الكناح أو بالغل لا تقبل أمثالها الوكيلان بالبيع أو بالكناح إيهام كونه أو ملكه قبل ذكر أو القسم أنكر الفورة الكناح فتهد رجل قد قولى العقد والكناح كرا الكناح ولا يكراته فولا اه (قوله والوكلاء المقطع) أي الذين يجمعون على أبواب القضاء تكون نفس بالنصومات ح كذا في الهامش (قوله على إجابهم) أي القضاء (قوله ونها) مكرس مع ما يأتي منها (قوله ومدمن الشرب) الإدمان أن يكون في بيته الشرب متى وجد قال نفس اللغة ينسقط مع هذا أن يخرج سكران ويحفر منه السييان وأن يظهر ذلك للناس وكذلك مدمن سائر الأثمة وكذا من يجلس مجلس الخبوة والجماعة في الشرب لا تقبل شهادته وإن لم يشرب برزاقية كذا في الهامش (قوله وما ذكره أب الكال غلط) حيث قال ومدمن الشرب يعنى شراب الأثمة برزاقية مطلقا على المهور بشرط النصف في شرب الخمر الإدمان ووجهه أن نفس شرب الخمر يوجب الحد فوجب رد الشهادته بشرط في شهادة الأصل الإدمان لانه إذا شرب في السر لا تسقط عدالته لأن الإدمان أمر آخروا الإعلان بل لا شرب الخمر ليس بكبرية فلا يسقط العدالة إلا بالصرار عليه وذلك بالإدمان قال في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لانه إذا لم يثبت نفس طامع إلا إذا دام على ذلك ح كذا في الهامش (قوله كاحزورة البحر) حيث قال وذكر أب الكال أن شرب الخمر ليس بكبرية فلا يسقط العدالة إلا بالصرار عليه بدليل عبارة الفتاوى الصغرى المتقدمة اه لكن في الهامش قال ثبت قول الشارح كاحزورة في البحر أي أن التصديق أن شرب خمر لمن ترك كبرية أو غمارا من المشايخ الإدمان لا يظهر شره عند القاضي اه (قوله التصيب) الذي في المخ التصيب (قوله بأن المشايخ) وفي بعض النسخ زيادة كذا أو تأمل الوجه أن اسم مفتنة ومغن فتاهوا في العرف لمن كان الفناء برغموا في بعض النسخ زيادة كذا أو تأمل الوجه أن اسم مفتنة ومغن فتاهوا في العرف لمن كان الفناء حرقة التي يكتب به المال وهو حرام وضوا على أن التصديق لله أو لغيره المال حرام بلا خلاف وحسنه فكأنه قال لا تقبل شهادته من اتخذ التصديق صناعة بكل ما هو وقامه فيه فارجعه (قوله وغيره) كان كال (قوله قال) أي العيني (قوله لما نزلنا أخافا) اعلم أن التصديق لإجماع الفقهاء وبأنه حرام عند العامة ومنهم من جوزه في العرس والولعة وقبل أن كان يتخلى لستغديه فطر القوافي وبصر فضع اللسان لأب أو أم التصديق لإجماع نفسه قبل لا يكره وبه أخذ نفس اللغة لما روى ذلك عن أزهدها الصابة البراء بن عازب رضي الله عنه وأكرهه على قوله ما يكون على سبيل المهور من المشايخ من قال ذلك بكبرية أو أخذ شيخ الإسلام برزاقية (قوله ضرب الدف فيه) جواز ضرب الدف فيه خاص بالنساء لما في الصرع المراج بعد ذكره أن مباح في الكناح وما في معان من حادث سرور قال وهو مكره للرجال على كل حال فتنسبه بالنساء (قوله فالتطع الاختلاف)

فيه كلام ذكرته في سابق على العبر وقد رد السامعاني على صاحب العبر (قوله أو يلبس يرد) أي إذا علم ذلك فتح (قوله أو يلبس) فوعن العبر كذا في الهامش قال في الفتح ولعب الطاب في بلادنا منه لاهمري وطرع بلا حساب واعمال فتركوا كل كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل الفضلة فهو حرام سواء قورم به أو لا قلت ومثله اللعب بالصنعة والخاتم في بلادنا ونوع ولم يلبس ولكن حضري مجلس اللعب بدليل من جلس مجلس القضاء وبه يظهر جهل بعض أهل الورع البارد (قوله أنا الشطر في خضبة الاختلاف) أي اختلاف مالك والشافعي في قولهما بأباحتهم وهو رواية عن أبي يوسف واختارها ابن النخعة أقول هذه الرواية ذكرها في الهامش ولم تستشر في الكتب المشهورة بل المشهور ادعى الإباحة وابن النخعة لم يكن من أهل الاختيار سامعاني وانظر ما في شرح المنظومة الحمية للاستاذ عبد الفتاح (قوله شرط واحد) أي شرطه والحاصل أن العدالة انما تنطبق بالشطر في إذا وجدوا واحدا من جهة القمار وقوت الصلاة بسببه واكثر الخلف عليه والعبء على الطريق كما في فتح القدير أو يتركه عليه فسا كافى شرح الوهابية جهر كذا في الهامش (قوله على الطريق) قال في الفتح وأما ما ذكر من أن من يلبس على الطريق تزدهنه بطلايته الأمور المحقرة اه (قوله أو يداوم عليه) هذا ادس الستة كذا في الهامش (قوله بقده بالشرية) قيل لانه إذا لم يشتر به كان الواقع ليس الاتيمه كل الراب ولا تنطبق العدالة به وهذا أقرب وجهه إلى ما ذكر في وجه تقييد شرب الخمر بالادمان (قوله فاكل سواء) أي كل المسقات لخصوص الراب سامعاني (قوله جهر) أصل العبارة للكمال حيث قال والحاصل أن الفسق في نفس الامر مانع شرعا غير أن القاضي لا يربط ذلك بالأبعد ظهوره فاكل سواء في ذلك وقال بقده وأما أصل كمال القيمة فلم يقده أحد ونصوا أنه جزة وأنت تعلم أنه لا بد من الظهور للقاضي لأن الكلام فيما يرد به القاضي الشهادته فكانت جزة يظهر لانه يجب فعله استنعين من المال اه (قوله أو يداوم على الطريق) أي بأن يكون يجرى من الناس جهر ثم أعلم انهم اشتراطوا في الصفة الأيمان وما شرطوا في فعل ما يصل للبروة فصار أيت ونبض اشتراطه بالاولى وإذا قل ما يصل جهاسقط عدالته وإن لم يكن فاشاحت كان مساقضا على الخلق باليسر فاسق ولا عدل فالعدل من اجتناب الثلاثة والفساق من فعل كبيرة أو أصغر على صفة ولم أر من يبه عليه وفي العتبة لا تقبل شهادة من يعاد الصباح في الأسواق جهر قال في النهاية وأما إذا شرب الماء أو كذا في الفركا على الطريق لا يقدح في عدالته لأن الناس لا تستعجب ذلك من غير (قوله أو صى إليه) أي إلى زيدا والاولى اظهار (قوله فان ادعاه) أي رضيه بعد بوعزيمة (قوله والموصى لهما) أورد على هذا أن الميت اذا كان له وصان فالتقضى لا يحتاج إلى نصب آخر وأوجب بأنه جله لا قراهما بالبر من القسم بأمر الميت كذا في العبر (قوله ثالث) أي لرجل ثالث متعز شهادة كقوله على الإيضا أي على أن الميت جعل وصيا وهذا شرط بالمسائل الأربع لا بالاخيرة كما لا يخفى فافهم وفي العبر ولا بد من كون الموت معروفا في الكل أي ظاهرا الأربعة المدعويين لا يهتبطون على أنفسهم بثبوت ولابة القبض المشهودة فانتفت التهمة وثبت موته بقراهما في حقهما وقيل معنى الثبوت أمر القاضي بأباحتهم بالاداء الله لبراءتهما من الدين بهذا الاداء لأن استفتاء متهمين على ما والبراد من خلف لا تقبل كذا في النكاح اه ملصقا (قوله على قبول الوصية) ظاهر في أن الوصية من جهة القاضي خلافا لما في العبر (قوله كالاقتبل لو شهد الخ) هذا إذا كان المطلوب بيمينه والوكالة والابايزت الشهادة لانه يصير على دفع المال بقراهما بدون الشهادة وانما قامت الشهادة لبراءة المطلوب عند الدفع إلى الوكيل اذا حضر الطالب وأبكر الوكالة فكانت شهادة على أيهما اقتبل وفرق بينهما وبين من وكل رجلا لا منصوبا في دار بينهما وقضا وشهدا بنا الموكل بذلك لا تقبل وان أمّر الطالب بالوكالة لانه لا يصير على دفع الماد إلى الوكيل بحكم إقراره بل بالشهادة فكانت لا يهيمها فلا تقبل جهر ملصعا عن الخط (قوله أباحتهم) أشار إلى عدم قبول شهادة ابن الوكيل مطلقا بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل شهادته للموكل وصرح في البرازية جهر (قوله الغالب) بقده لانه لو كان حاضرا لا يمكن الدعوى بها ليشهد لأن التوكيل لاسمع الدعوى به لانه من العقود الجائرة لكن يحتاج إلى بيان صورة شهادته في

الصلاة) حتى يفوت وقتها (أو يصف عليه) كتبنا (أو يلبس به على الطريق أو يتركه عليه فسا) أشباه أو يداوم عليه ذكره سعدى اقتضى معنى بالكافي والمراجع (أو ياكل الراب) بقده بالشرية ولا يخفى أن الفسق ينعمها شرعا إلا أن القاضي لا يثبت ذلك إلا بعد ظهوره فاكل سواء جهر فليظن (أو يبول أو ياكل على الطريق) وكذا كمال ما يصل بالبروة ومنه كسف عورته ليستفي من جانب البركة والناس حضور وقد كثرت زمانا فتح (أو يظهر سب السب) لظهور رفقته بخلاف من يحقه لانه فاسق مستور معنى قال المصنف وانما قد نال السب نسا لكللامه والا فلا لاولى أن يقال سب مسلم لسقوط العدالة بسبب الملو ان لم يكن من السب كافى السراج والنهاية وفيها الفرق بين السب والخلف أن السب الصالح الصدر الاول من التباين منهم أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه والخلف بالفتح من بعدهم في الخبر وبالسكون في الشر جهر وفيه عن الغاية عن أبي يوسف لا تقبل شهادة من سب الخصم وأقبلها من تبة أنفسهم لانه يعتقد تواونا مكان على ما صل فظهر رفقته بخلاف السب (شهد أن أباحتهم أو صى إليه فان ادعاه) شهدتهما أخصانا كشهادة دائي الميت ومدينه والموصى لهما ووصيه ثالث على الإيضا (وان أنكر لا) لأن القاضي لا يملك إجبار أحد على قبول الوصية معنى (كا) لا تقبل (لو شهد أن أباحتهم الغالب)

وكله قبض دونه واذي الوكيل
 أو أكثر (والفرق أن القاضي
 لا يملك نسب الوكيل عن القاض
 بخلاف الوصي (شهد الوصي)
 أي وصي المبت (يقول المبت)
 بعد ما عزم القاضي عن الوصاية
 ونسب قريبه أو بعد ما أدرك الورثة
 لا تقبل) شهادة المبت في ماله
 أو غيره (خاصة أولا) لحلول
 الوصي بعمل المبت ولذا لا يملك
 عزل نفسه بلا عزل قاض فكان
 كالنفس فاستوى خصامه
 وعده من بخلاف الوكيل فلذا
 قال (ولوشهد الوكيل بعد عزله
 للموصي كحال خاص) في مجلس
 القاضي ثم شهد بعزله (لا تقبل)
 اتفاقا للهمة (والا قبلت) لعدمها
 خلافا للثاني لجعله كالوصي سراج
 وفي قسامة الزبلي كل من صار
 خصما في حادثة لا تقبل شهادته
 فيها ومن كان بعرضه أن يصير
 خصما لم يتصب خصما بعد تقبل
 وهذا ان الاصل متفق عليهما
 وعامة فيه قدنا بمجلس القاضي
 لانه لو خاص في غيره ثم عزله قبلت
 عندهما كالوشهد في غير ما وكل
 فيه أو طعه جامع القضاوي
 وفي البرازية وكله بالخصومة عند
 القاضي لخامس المطلوب بأق
 درهم عند القاضي ثم عزله فقد
 أنشأه على المطلوب ما عزمه شار
 تقبل بخلاف ما لو وكله عند
 غير القاضي وخامس وعامة فيها
 (كما قبلت عندهما خلافا
 للثاني) شهادة اثنين دين على المبت
 لرجلين ثم شهد الشهود لهما
 لشاهد دين على المبت (لان
 كل فريق يشهد بالدين في الفتنة
 وهي تقبل حقوقا شتى فزنت
 التركة له في ذلك بخلاف الوصية
 بغير عين كافي وصايا الجمع وشرحه

قبيته مع بعد الوكيل لانها لا تنفع الابد الدعوى ويمكن أن تعزله بأن يذم صاحب ودعة عليه تسليم
 ودعة الموكل في دفعها فيجهد في شهادته وبقيض ديون أيهما وانما عزله بذلك لان الوكيل لا يغير
 على فعل ما وكل به الا في رد الودعة ونحوها كما ساق فيها بجر وفي نقل ينفاد في حاشيته قدتر (قوله)
 عن القاض) لعدم الضرورة اليه لوجود ربه حضوره قال في الجريد بعدد كرافاب الا في المقصود
 (قوله بعد) وكذا قبله الا في فكان الا في الاول يقول ولو بعد ما عزم القاضي ودلت المسألة على أن القاضي
 اذا عزل الوصي ينزل برأية ويمكن أن يقال عزله بجمحة (قوله ولو شهد الخ) أصل المسألة في
 البرازية حيث قال وكله يطلب القدرهم قبل فلان والخصومة لخامس عند غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل
 الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال لو كله يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على أن نفس
 الوكيل قام مقام الموكل اه قالوا هناك خاص فيما وكل به فان خاص في غيره فقه تسبيل أشار اليه
 السراج فبأبى اه وتقل في الهاشم فرعا هو اذ في المشتري انه ماع من تلاق فلان يجهد في شهادته البايع
 لم تقبل كذا في الهبط والبايع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضي خان
 قضاوي الهندية اه (قوله كالوصي) بناء على أن عنده يجوز قبول الوكالة يصير خصما وان لم يصاصم
 ولهذا وأثر على موكله في غير مجلس القضاء فذا اقر عليه وعندهما لا يصير خصما يجوز قبول ولذا لا يتخذ
 اقراره ذخيرة ملصقا (قوله وفي قسامة الزبلي الخ) المسألة مبسطة في الفصل السادس والعشرين من
 التاتراخانية (قوله متفق عليهما) فيه أن أبو يوسف جعل الوكيل كالوصي وان لم يصاصم مع انه عرضة
 أن يصاصم (قوله عندهما) أي خلافا للثاني كما تقدمت ح (قوله أو طعه) أي أو شهد عليه أي على
 الموكل (قوله وفي البرازية) بيان لقوله في غير ما وكل به (قوله عند القاضي) منعقول بوك
 لا بالخصومة (قوله ما عزمه شار) أي مال غير الموكل به بخلاف ما عزم (قوله وتعامه فيها) حيث قال
 بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي لخامس مع المطلوب بأق وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد على
 المطلوب بما عزمه شار ما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء ما لو كلة لا تقبل لان الوكالة لما اتصل بها القضاء
 صار الوكيل خصما في حقوق الموكل على غرامه فبشأه بعد العزل بالذات بغير شهادة الخصم فلا تقبل بخلاف
 الاول لان علم القاضي بوكالته ليس قضاء فلم يصير خصما في غير ما وكل به وهو اقراره في قصور شهادته بعد العزل
 في حق آخر اه يزاد من جامع الفتاوى وزاد في الذخيرة أن لا يشهد بما لحدث بعد تاريخ الوكالة غيبته
 قبل شهادتهما عنده اه ولهذا قال في البرازية بعد ما عزمه شار وهذا غير مستقيم فيما يحدث لان الرواية مخوفة
 فيما اذا وكله بالخصومة في كل حق لم يقضه على رجل يعني انه لا يتناول الحادث أما اذا وكله يطلب كل حق له
 قبل الناس أجمعين فالخصومة تصرف الى الحادث أيضا استحسانا فاذا اتصل المذكورة على الوكالة العامة
 ثم قال والحاصل أنه في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لو كله على المطلوب ولا على غيره في القسامة ولا
 في الحادثة الا في الواجب بعد العزل اه يعني وأما في الخاصة لا تقبل فيما كان على المطلوب ولا على غيره في القسامة ولا
 وتقبل في الحادث بعد ما وبعد العزل وانما على عدم الاستقامة بالتقيد بقوله بما كان للموكل على المطلوب
 بعد القضاء بالوكالة ولذا لم يقيد بذلك في الذخيرة بل صرح بعده بأن الحادث تقبل فيه كافتائه فاضتر هذا
 التقرير اه وذكر في الهلوس عبارة جامع الفتاوى ونصها انه في الفصل الثاني لما اتصل القضاء بها أي
 بالوكالة صاد الوكيل خصما في جميع حقوق الموكل على غرامه فاذا شهد بالذات بغير شهادته بما هو خصم فيه
 وفي الاول علم القاضي بوكالته ليس قضاء فلم يصير خصما فكان في غير ما وكل به وهو اقراره في قصور شهادته بعد
 العزل في حق آخر اه (قوله شهادة اثنين الخ) راجع الفصل الرابع والعشرين من التاتراخانية (قوله في
 ذلك) أي فيما في الفتنة وانما شئت التركة في المقصود بعد التضييحه قول أي يوسف بعدم القبول أن
 أحد الفريقين اذا قبض شمس التركة يدنه شاركة الفريقين الا تصرفا لشاركها لنفسه (قوله بخلاف
 الوصية بغير عين) كما اذا شهد أن المبت أوصى رجلين بأق فاذا في الشاهدان أن المبت أوصى لهما بأق وشهد
 الموصي لهما أن المبت أوصى للشاهدين بأق لا تقبل الشهادتان لان حق الموصي في تعلق بين التركة حتى لا يقي
 بعد هلاك التركة فنصار كل واحد من الفريقين ميثا لنفسه حتى المشاركة في التركة فلا تصح شهادتهما واحترز
 بغير عين كافي وصايا الجمع وشرحه

وسمي غمة (و) كـ (شهادة وصير لوارث كبير) على اجنبى (ق) غير المات (فان مقبولة في ظاهر الرواية كالمشهد الوصان على اقره الميت بشي معين لوارث بالغ تقبل بزيادة (ولو) شهد (ق) ما له (لا) خلافا لما ٣٨٥ ولواصغر لم يقرب انصافا وسيجي في الوصايا

بالوصية بقبر عين عن الوصية بها كالوصية انه اوصى لرجلين معين وشهد الشهود لهما للشهادتين الاولين انه اوصى لهما معين اخرى فانما تقبل الشهادة ان اتفاقا لا لشركة ولا شفعة اه ح كذا في الهامش (قوله على اجنبى) ظاهر انه غير قيد تأمل (قوله حق الله تعالى) ولو كان الحق تقربا او اقرب باب التعزير من العبد متدونه باقضا باذني (قوله والا) تكرار من (قوله بعد التعديل) ولوقوله ثبت ذكرى البر أن الفصل انما هو اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهر ا ما اذا اخبر القاضي به سرا وكان مجردا طلب منه البرهان عليه فاذا برهن عليه سرا اطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل فيقدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سرا ان الشاهد اكل دوا وبرهن عليه ردة شهادته كما افاده في الكافي اه ووجهه انه لو كان البرهان جهر ا لا يقبل على الجرح المجرى ففسد الشهود به باظهار الفاشحة بخلاف ما اذا شهد واسرا كما بسطه في الجرح واصله انها تقبل على الجرح ويجوز اذ او بعد التعديل لو شهد واب سرا به فظهر انه لا بد من التقيد بقول المصنف لا تقبل بعد التعديل بما اذا كان جهر ا وظهر كلام الكافي ان الخصم لا يستره الا بعلان بالجرح المجرى كما في الصراى لانه اذا لم يشبه بالشهود سرا وفسد باظهار الفاشحة لا يسطع حقه بخلاف الشهود فانما تقبل شهادتهم بفسادهم بذلك وكذا يقبل عند سؤال القاضي قال في البر اكل البلب المار وقد ظهر من الاطلاق كلامهم هنا ان الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا او لا عند سؤال القاضي عن الشاهد والتفصيل الا من ان ان كان مجردا لا ينفع البينة به او لا تنفع انما هو عند طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يسأل عن الشاهد الا من طعن في الخصم وعند هذا ما بسط معلقا والقوى على قولهم ان عدم الاكتفاء بظاهر العدالة وحسنه فكيف يصح القول بركة الشهادة على الجرح المجرى قبل التعديل واجاب السامعاني بان من قال تقبل اراداه لا يكتفي بحسنه بظاهر العدالة ومن قال رد اراد ان التعديل لو كان تابا او ثبت بعد ذلك لا يصارح الجرح المجرى فلا تطل العدالة اه ويشير الى هذا قول ابن الكمال فان قلت ايس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة البينة على عدالتهم منع القاضي عن قبول شهادتهم والخصم بها قلت نعم لكن ذلك لظن على عدالتهم لا لفسادهم امر يقطعهم عن حجة القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا اقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لفسادهم عن حجة الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام القهستاني وكذلك كلام صدر الشريعة ومن لا خسرو يرجع الى ما ذكره ابن الكمال (قوله وجعله البرجندى) اقول المبادر منه رجوعه الى قوله لكن ترك الشهود سرا وعطنا اما على قول الامام فيكتفي بالتركية علنا كما تقدم وهذا محله ما اذا بطن الخصم ا ما اذا اطن كما هنا فلا خلاف بل هو على قول الكل من انهم سر كون سرا وعطنا قاتل وارجع ولعل هذا هو وجه امر الشارع بقوله فتنه من والظاهر ان الضمير يرجع الى الاطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكمال (قوله او زناة الخ) اى عاداتهم الزنى او اكل الربا او الشرب وفي هذا لا يثبت الخد بخلاف ما يأتى من انهم زنا او سر قوام الخ لانها شهادة على فعل خاص موجب للعدو هذا ما ظهري (فرغ) ذكره في الهامش ومن ادعى مكانة نفسه ثم شهد انه مكاف فيه لا تقبل شهادته ولو شهد على انسان ثم شهد به لغيره لا تقبل ولو اشاع شيئا من واحد ثم شهد به لآخر ردة شهادته ولو برهن ان الشاهد اقترانه ملكي يقبل والشاهد لو انكر الاقرار لا يحق جامع التصولين في الرابع عشر اه (قوله فلا تقبل) تكرار مع امر (قوله وواقعه المصنف) قال وانما تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعدما ثبت لا تنزع الا باثبات حق الشرع او البعد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما مر كذا افاده لا خسرو وغيره فان قلت لاننا لم نعلم ليس فسادا كاثبات واحد منهما يعنى حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة بما يوجب حاقه تعالى الخ لا يثبت الجرح بل هو على ما افاده في موضع القاضي الزامه لا بدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى لا يثبت بالتوبة بخلاف الحق لا يثبت بها واقعة تعالى اه علم لكن سر في تعزير البر اكل الحق لله تعالى لا يحتمر بالعدلى اعني من ومنه ومن التعزير وصرح هناك انا بان التعزير لا يثبت بالتوبة الا ان يقال ان مراده به ما كان مخالفا للعدلى لا يثبت بها تأمل (قوله اقرار المذنب) قال في البر لا يدخل تحت

(ك) كـ ما لا تقبل (الشهادة على

جرح) بالفتح اى فسق (مجرد)

عن اثبات فسق قهصلى والى البعد

فان فضحت قبل والا (بعد

التعديل) لو (كـ) كـ (كـ) كـ

الشهادة بل الاخبار ولو لم يكن واحد

على الجرح المجرى كذا اعطاه

المصنف تعالفا قوله صدر الشريعة

واقترعه مثلا خسرو واخره تحت

قوامه الدفع اسهل من الرض وذك

وجهه وأطلق ابن الكمال زدها

تعالفا لكـ وكـ وكـ وجهه

وظاهر كلام الروافد وعمرى زاده

الميل اليه وكذا القهستاني حيث

قال وفيه ان القاضي لم يلق لهذه

الشهادة ولكن تركى الشهود سرا

وعطنا فان عدلوا قبلها وزاده

للمصنفات وجعله البرجندى على

قوله ما لا قوله فتنه (مثل ان

يشهدوا على شهود المذنب) على

الجرح المجرى (بأنهم فسقة

او زناة او اكل الربا او شربة الخمر

او على اقرارهم انهم شهدوا برؤ

او أنهم اجراء في هذه الشهادة

وأن المذنب مطلق في هذه الدعوى

انه لا شهادة لهم على المذنب عليه

في هذه الحادثة) فلا تقبل بعد

التعديل بل قبله دور واقعه

المصنف (وتقبل لو شهدوا على

الجرح المركب كـ اقرار المذنب

بفسقهم او اقرارهم بشهادة برؤ

او بان استأجرهم على هذه

الشهادة) او على اقرارهم انهم

لم يفسدوا المجلس اكل فيه

الحق معين

(أوثام عبد أو محمد ودون يثقف)
أوثام ابن المذني أو أوثام
أو قاذف والمخدوف يدعيه
(أوثام زوا ووضوفا وأوسروا
من كذا) ويده (أوسروا
أنسروا ولم يتقدم المهد)
كأثر
في باب أو قتلوا النفس عدا
ميت
(أوسر كذا المذني) أي
والمذني مال (أو أنه استأجرهم
بكذا لها) للخدمة (أو طاهم
ذلك كما كان في عهده) من المال
ولو لم يثقل لم تقبل له عدا الاستعداد
لغيره ولا ولاية له عليه (أو أن
صالحهم على كذا دفعته إليهم)
أي رشوة والأفلاص على بالحق
الشري ولو قال ولم أدفع لم تقبل
(على أنه لا يشهد وأبي زورا قد
شهد زورا) أو أناطب ما عطيته
وأنما قلت في هذه الصور لأنها
حق الله تعالى أو العبد تمت
الحاجة لأحباها (شهد عدل
قهر بجر) عن مجلس القاضي ولم
يطل المجلس ولم يكذب المشهود
(حق قال أو تمت) أخطأت
(بعض شهادتي ولا متافضة بقات)
شهادته بجميع ما شهد به لعدلا
ولو بعد القضاء وعليه الفتوى
ثانية وبجر قلت لكن عبارة
المتن تقتضي قول قوله أو تمت
وأنه يقضي بما بقي وهو محض
الشرعي وغيره وظاهر كلام
الأكمل وسعدى ترجمته تنبيه
وتصر (وأن) قاله الشاهد
(بعد قيامه من المجلس) تقبل
على الظاهر استحسانا وكذا الموقع
الخط في بعض الحدود أو التائب
هداية

الجرح ما إذا برهن على إقرار المذني بضمهم أو أنهم جروا أو لم يحضروا الواقعة أو على أنهم محد ودون
غذا أو على ريق الشاهد أو على شركة الشاهد في العن وكذا قال في الخلاصة للنصم أن يعطى ثلاثة أشياء أن
يقول هو صاعدان أو محدودان في غدا أو شريك كان فإذا قال هو صاعدان يقال للشاهدين أن أقيم الينة على
الخبرة وفي الآخر ين قال للنصم أتم الينة أهما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد الظاهر ما يصل
بالعدالة لا بالشهادة مع العدالة فإذا خال هذه المسائل في الجرح القبول كاقول ابن الهمام مردود بل من باب
الظن كما في الخلاصة وفي خزانة الأكل لم يبرهن على إقرار المذني بضمهم أو بما يطل شهادتهم قبل وليس
هذا صحيح وانما هو من باب إقرار الإنسان على نفسه اه وهذا لا يرد على المنصف فكان على الشارح أن
لا يذكر قوله الجرح المركب فأنما زيادة ضرر (قوله يثقف) لأن من قام حذره شهادة وهو من حقوق الله
تعالى (قوله ولم يتقدم المهد) بأن لم يزل الريع في الخمر ولم يحضر في شهر في الباقي فتدبر بعد التقادم إذ لو كان
مقدام لاقتل لعدم اثبات الحق به لأن الشهادة محد تتقدم مردودة منغ وما ذكره المنصف بقوله ولم يتقدم
العهد وفق به الزيلعي بين جعلهم همزة شرية الخمر المجرود وجعلهم زوا أو سرقوا من غيره وقتل من
المقدس أن الظاهر أن قولهم زاة أو رفقة أو شرية أو أسكره أو أسكره فاعلى وهو قد يكون بمعنى الاستقبال
فلا يقيم بوضعهم عاذا كخلاف الماضي اه فليسا وهو حن جدالاه هو التام من شخصيهما في التثنية
لأنه لا يسم القاعل والثاني الماضي (قوله أو شركاء) فيما إذا كانت الشهادة في شركتهما منغ والمراد أن
الشاهد شريك مفاوض لهما حصل من هذا الباطل يكون فيه منفعة لأن إرادته شرحه في المذني به
والا كان إقرارا بأن المذني به لهما فتح ومثله في القهستاني وما في الخبر من حله على الشركة عقدا يشعل
بصومه الضان ولا يزم منه نفع الشاهد نصه أنه سبق فلم وعلى ما فتنا قول الشارح والمذني مال أي مال
نصف فيه الشركة ليجرح فهو المقار وطعام أهله وكسوتهم مما التصرف فيه (قوله أو أني صالحهم) أي شهدوا
على قول المذني أني صالحهم الخ (قوله أي رشوة) قاله في السعدية (قوله فلم يبرح) لأنه لو قام لم يقبل منه
ذلك لجواز أنه غره النصم بالدين بجر (قوله أخضأت) قال في الصرمية قوله أو تمت أو خضأت فبيان
ما كان يحق على ذكره أو زيادة كانت باطلة كذا في الهداية اه (قوله بعض شهادتي) منصوب على
نزع الخافض أي في بعض شهادتي سعدية (قوله قبلت شهادته) قال في المنغ واختاره في الهداية لقوله
في جواب المسألة جازت شهادته وقبل يقضي بما بين أن تدركه نقصان وإن زيادة يقضي به أن أعطاها المذني
لأن ما حدث بعد ما قبل القضاء يجعل كدونه عنده وأوله حال شئ الأئمة الشرعي والتمس عليه
فاضي خان وعزا إلى الجامع الصغير اه (قوله لو عدلا) تكرر أربع المتن س (قوله وعليه الفتوى)
أي على قوله ولو بعد القضاء (قوله بما بقي) أي أو يجاز إذا كان صرح به غيره ومثله في البحر قال وعليه يقضي
القبول العمل بقوله الثاني (قوله تنبيه ونصر) في كلام الشارح عن غنى في هذا المقام فكل من وجوه
في الأول أن قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لأن الضيق قول المنصف قبل تراجع إلى الشهادة كاقول عليه
في المنغ وهو مقتضى منعه هنا وحسنه فلا معنى لقبوله بعد القضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة المتفق
التي لا يلاحظ الاستعداد هنا لأن في المسألة قولان لا يقبل الاستعداد بقول أي آخر الأول يستمر
الاستعداد بالنظر إلى ترجيح الثاني الثالث أن قوله وكذا الموقع الخط في بعض الحدود أو التائب يقضي أنه
منزوع عن القول المذكور في المتن وليس كذلك الرابع أنه يقضي أنه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وصار
الزيلعي يدل على ما قلنا من أوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقضي بجميع ما شهد به أولا حتى لو شهد
بأنتم قال غلطت في خمسة يقضي بأن لا الشهود به أولا صارحنا بالذي وجوب على القاضي القضاء
به فلا يطل برجوعه وقبل يقضي بما بقي لأن ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كدونه عند الشهادة ثم قال وذكر
في النهاية أن الشاهد إذا قال أو تمت أو الزيادة أو في النصان قبل قوله إذا استمكن عدلا ولا تفاوت بين أن
يكون قبل القضاء أو بعده ورواه عن أبي حنيفة وعلى هذا الموقع الخط في ذكر بعض حدود العقل أو في بعض
النسب ثم ذكر كقول لا يثبني به في مجلس القضاء فذكره ذلك القاضي دليل على صدقه واحتماله في الأمور
اه قتائل (قوله أو التائب) بأن قال محمد بن علي بن عمران قد ذكر في المجلس قبل وبعد وقوله بعض

(بينة أنه) اى الجروح (مات من)

الجرح اولى من بينة الموت بعد

البرء ولو انعام اولى مقتول

بينة على أن زيدا جرحه وقتله

وانعام زينة على أن القاتل قال

ان زيدا يجرحنى ولم يقتل زينة

زيد اولى من بينة اولى المقتول

جمع الضاوى (وبينة القن) من

يبيع (اولى من بينة كون القيمة)

اي قيمة ما اشتراه ومن وصفه في ذلك

الوقت (مثل القن) لانها تثبت

امرا دائما ولا ينة الفساد ارجح

من بينة الصحة دور خلافا لما

الوجهانية اما بدون البينة فالقول

لدى الصحة مبنية (وبينة كون

التصرف) في نحو براء او خلع

او خصومة (ذا عقل اولى من بينة

الورثة مثلا (كونه مخلوط العقل

او مجنون) ولو قال الشهود لا تدري

كان في صحة امرض فهو على

المرض ولو قال الوارث كان يذرى

يصدق حتى يشهد الله كالمصحح

العقل برازبة (وبينة الاكراه)

في اقراره (اولى من بينة الطوع)

ان ارضا واتخذ تاريخهما فان

اختلفا اولى بوزن خافية الطوع

اولى ملقط وغمره واعقده

المصفوب وابنه وعزى زاده (فروع)

بينة الفساد اولى من بينة الصحة

شرح وهبانية وفي الاشياء

اختلف المتبايعان في الصحة

والطلاق فالقول لدى الطلاق

وفي الصحة والفساد لدى الصحة

الا في مسألة الاقالة

قوله بينة كون البائع معذوبا

الح كذا في التسعة المجموع منها

وليس اعمل فيه مع قول المصنف وبينة

التصرف ذا عقل الخ ويجز

المحدود بان ذكر الشرقي مكان القرى ونحوه فتح (قوله اولى من بينة الموت) نقل الشيخ غانم خلافه عن
 الاخلاصة وغيرهما فراجع واثنى المفتي ابو السعود بخلافه وذكر في المراسلات في تعارض البينات وترجيحها
 في الباب الا في عند قوله ولو شهد انه قتل زيد ايام التعر الخ وذكر في الهامش مسائل في تعارض البينات
 هي فع اعمت الامة بينة اولى من ولاهادر على مرض موته وهو عاقل واعامت الورثة بينة انه كان مخلوط
 العقل بينة الامة اولى وكذا اذا خلع امرا ثم اقام الزوج بينة انه كان مجنونا وقت الخلع والمراة على ان كان
 عاقل فبينة المرأة اولى في الفصلين زوج الاب بينة الباقعة من رجل على انه يعطيه القاطا ثم اذعت البنت
 ان القاطع مهرها واذى الاب انه لا لاجل فضايق واكاما البينة فبينة البنت اولى لان بينها تثبت الوجوب
 في التكاح وبينة تثبت الرضوخ جازى الزاهدى ولو اذى احدهما البيع بالتبث وانحصر الاثر فالقول
 لدى الخلع بينه ولو برهن احدهما قبل ولورهنما فالبينة كما سبق في البيع تعارضت بينها صحة الوقت
 وفساده فان الفساد شرطا في الوقت فبينة الفساد اولى وان كان لحن في الحل فبينة الصحة اولى
 وعلى هذا الفصل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده باقاني على الملقى بينة اى باعها
 في البلوغ بينة من بينة اى باعها في صفه طوى الزاهدى اذا تعارضت بينة القدم والمحدث في البرازية
 وان خلاصة بينة القدم اولى وتزجج البينات للجدادى من القصة بينة المحدث اولى وذكر المعلق
 في شرح الملقى ان بينة القدم اولى في البناء وبينة المحدث اولى في الكتياف اه حامدية ولو ظهر جنونه وهو
 مفسق بمحمد الاقالة وقت بيعه فالقول له بينة الاقالة اولى من بينة الجنون وعن ابي يوسف اذا اذى شيئا من امواله
 فشهد شاهدان ان كان مجنونا عند ما باعه وآثر ان كان عاقل فبينة العقل وصحة البيع اولى اذا اختلف
 المتبايعان في صحة العقد وفساده فانما يجعل القول لمن يدعى الصحة وبينة بينة من يدعى الفساد ولو قال
 لا دعوى على تركه اى اولا حق في تركه اى وهو احد الورثة لا يطاق ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ يجر عن
 التوارد اه (قوله من يبيع) متعلق ببينة (قوله ما اشتراه) اى المشتري (قوله من وصفه) اى
 وصى النبي (قوله ذا عقل) بينة كون البائع معذوبا اولى من بينة كونه عاقل غانم الخدادى (قوله فهو
 على المرض) لان تصرفه اذنى من تصرف الصحة فيكون مشتقا وانظر نسخة السامحاني قال يجر هذه
 المواشى الذى في السامحاني هو قوله ولو قال الشهود لا تدري كان في صحة امرض فهو على المرض اى لان
 تصرفه اذنى من تصرف الصحة فيكون مشتقا وجميع الضاوى ولو اذى الزوج بعد وقتها انها كانت امراة
 من الصداق حال صحها واما الوارث بينة انها امراة في مرض موته فبينة الصحة اولى وقبل بينة الورثة اولى
 ولو اقر الوارث ثم مات فقال المقتله اقرت في صحة وقال بقية الورثة في مرضه فالقول للورثة والبينة المعترعة وان لم
 بقية بينة واوداد استلذهم فذلك اذعت المرأة البراءة عن المهر بشرط واذا عاها الزوج سلفا واما البينة فبينة
 المرأة اولى وان كان الشرط متعاضدا فيصير الاراء مع وقبل البينة من الزوج اولى ولو اقامت المرأة بينة على المهر
 على أن زوجها كان مقترابا بوضاه او اقام الزوج بينة انها امراة من هذا المهر فبينة البراءة اولى وكذا في
 الدين لان بينة تدعى الدين يملك كك اقرار المدي على يد الدين ضمن دعواه البراءة كشهود ومع اقالة فان
 بينهما لم يطالبها شي وتصل بينة البيع لان دعوى الاقالة اقراره وقوله فهو على المرض لم يذكر اذا اختلف في
 الصحة والمرض وفي الاثروى اذنى بعض الورثة ان الموت وجه شامعنا وقبضه في صحة وقالت البينة
 كان في المرض فالقول لهم وان اقاموا البينة فالبينة لدى الصحة ولو اذعت أن زوجها ملقها في مرض الموت
 ومات وهي في العدة واذى الورثة انه في الصحة فالقول لها وان برهنها وقتا واجدا فبينة الورثة اولى اه هذا
 ما وجدته فيها (قوله اولى من بينة الطوع) قال ابن التشنه

وبينة كونه موطوع اقتبا . فتقديم ذات الكره صحح الاكد

قال في الهامش تعارضت بينة الاكراه والطوع في البيع والعلج والامر فبينة الاكراه اولى باقاني على الملقى
 وثانية في احكام البيع الفساد وترجيح البينات وبينة الرجوع عن الوصية اولى من بينة كونه موصيا
 مصرا اى الوفاة ابو السعود وحامدية (قوله لدى الطلاق) لانه منكر للعقد (قوله لدى الصحة) مفاده
 ان البينة بينة الفساد فيوافق ما قبله (قوله الا في مسألة الاقالة) كالأولى المشتري ما باع المبيع من البائع

بأنهم من الذين قبل النقد وأدى البائع الأمانة فأقول البعثة مع أي يدهي فساد العقد ولو كان على القلب غشاقاً أشباه (قوله وفي المختار) انظر ما كتبناه قبل الكفاية (قوله شهادة التي المتواترة بمقوله) بخلاف غيره فلا يقبل سواء كان نصاً صريحاً أو مضمناً وسواء أضاف به علم الشاهد أو لا كما ذكر في باب العرف في البيع والشراء ثم يقبل بيعة التي في الشروط كما تضمنها هناك وذكر في الهامش في التواضع من التي تشهد بالعلم بقول (ولو فعل يلزم عليه بذلك اجابة) أو يبيع أو كابة أو أطلق أو عتاق أو قتل أو فسخ أو كان أو زمان وصفات فصرح المشهود عليه أنه لا يمكن ثمة يومئذ لا قبل لكن قال في المحط في الحادي والنجسين أن تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تنفع الدعوى ويقضي بقراغ الذمة لأنه يلزم تصديق الثابت بالضرورة ما لم يدعه الشك هذا في الكلام الثاني وكذا كل حنة قامت على أن فلا يلزم قبل ولم يفعل ولم يقر وكذا السائق آمن الامام أهل مدينة من دار الحرب فاختلطوا بمدينة أخرى وقالوا أكابجنا فهذا انهم لم يكونوا وقت الامان في تلك المدينة بيقين اذا كانوا من غيرهم برأية وذكر الامام السرخسي أن الشرط وان نصاً كونه ان لم يدخل الدار اليوم فصرح أنه كذا فصرحت على عدم الدخول اليوم بيقين حقه ان لم تأت صديق في الدار ولم أكلمها فشهد على عدم الاتيان والكلام يقبل لأن الفرض اثبات الجزاء كالو شهد انك انك ألم واستثنى وآخراً بلا استثناء يقبل ويحكم بإسلامه برأية (قوله حجة أخرى) الأولى قل العبد ان دخلت هذه الدار فانت حر وقال نصراني ان دخل حوزة الدار فانت حر فقلت فشهد نصراني ان على دخوله الدار ان العبد مسلماً لا قبل وان كافر اتقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق الثانية لو قال ان استقرضت من فلان فصدته حر فشهد رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان والمالك ينكر يقبل في حق المال لا في حق العتق لأن فيه شهادة الاب لا ابن الثالثة لو قال ان شربت الخمر فصدته حر فشهد رجل وصرح أن ان على تصدقه يقبل في حق العتق لا في حق لزوم الحد الرابعة لو قال ان سرق فصدته حر فشهد رجل وصرح أن ان عليه بها يقبل في حق العتق لا في حق القطع الكل من البرأية قلت ثم رأيت مسألة أخرى فزاد بها الخامسة لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان سمعت طلاقك ان تكلمت به فصدته حر فشهد شاهدان طلعا اليوم والآخر على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق وهي في البرأية أيضاً كذا في حاشية تنوير البصائر اه وزاد البيهقي ما في خزانة الاكل من القسطة وذلك لقطة في يد مسلم وكافر فاقام صاحبها شاهدين يكتفون عليها تسع على ما في يد الكافر خاصة استخسانا ومالومات كافر فاقام شهادته ثم اسلم احدهما شهد كافران على ايه يدين قلت في حصة الكافر خاصة اه

كان شهد بالدار بلا ذكر انما في يد انهم فشهد به آخراً أو شهدا بالدار بالحدود وآخراً بالحدود أو شهدا على الاسم والنسب ولم يعرف الرجل بعينه فشهد آخراً انه المسمى به دور شهد واحد فقال القانون نحن نشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بـ؟ بشهادته وعليه الفتوى شهادة التي المتواترة بمقوله في الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل الا في عديد بن مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليها بالعتق قبلت في حق النصراني فقط أشباه قلت وزاد بحاشية أخرى

معززة للبرأية (باب الاختلاف في الشهادة) مبي هذا الباب على اصول متزنة منها أن الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها أن الشهادة بأكثر من المذهب باطلة بخلاف الأقل لا اتفاق فيه ومنها أن المالك المطلق أزيد من الشفيع لثبوته من الاصل والمالك بالسبب مقصر على وقت السبب ومنها موافقة الشهادتين لنفساً ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى معنى فقط وسيستوضح

(تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها) لتوقعها على مطالبهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله تعالى لوجوب اقامتها على كل أحد فكل أحد خصم فكان الدعوى موجودة

قوله في الكلام الثاني هكذا في النسخة المجموع عنها ولعل جوابه كلام الثاني بالإضافة ويجوز اه

(باب الاختلاف في الشهادة)

(قوله منها أن الشهادة الخ) هذه عبارة الدور قال ههنا التبريل ليس من هذا الباب لأنه في الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمه اه مدني (قوله بأكثر من المذهب) ومنه اذا ادعى ملكاً مطلقاً أو بالتنازع فشهدوا في الأول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك قبل لأن الملك بسبب أقل من المطلق لأنه يقيد الأول به بخلافه بسبب فاته يقيد الحدوث والمطلق أقل من التنازع لأن المطلق يقيد الأول به على الاحتمال والتنازع على اليقين وفي قلبه وهو دعوى المطلق فشهدوا بالتنازع لا قبل ومن الأكثر ثم اذ ادعى الملك بسبب فشهدوا بالمطلق لا قبل الا اذا كان السبب الارث باقياً وتقدم هناك كذا في الهامش (قوله باطله) أي انما وفق وسيات في البحر (قوله موافقة الشهادتين الخ) كالوا دعي دارا في يد رجل انما هي منقوسة فشهد الشهود أنهم منذ عشرين سنة بطلت فلو ادعى الذي انما منذ عشرين سنة والشهود شهدوا انما منذ سنة يازت شهادتهم خاتية وفي الاقروى عن القاضية في الشهادات الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يصح ان اثباتها وتضمن كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اه حامدية وفي الخبرية عن الفضول ولا يكتب الشاهد الى بيان لون الدابة لا ماسل عمال يكتب الى بيته فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة اه حامدية رجل ادعى في يد رجل مائة أو دراهم انما له وأمام البيعة وقضى القاضي له فمضى به حتى أقام للذي في يده البيعة أن المدعى أنزعه غير القاضي انه لاحق فقه قال ان شهدوا انه أنزعه بذلك قبل القضاء بطل القضاء وان شهدوا انه أنزعه بعد القضاء لا يخل القضاء لأن الثابت بالبيعة مسكاً كتاب عياناً ولو عاين القاضي

أقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه خاتمة من تكذيب الشهود كذا في الهامش (قوله فاذا وافقتا قبلت) حذر الباب بهذه المسألة مع انه ليست من الاختلاف في الشهادة لكونها كالدليل لوجوب اتفاق الشاهدين ألا ترى انهما لو اختلفا في اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له ادق بصيرة عديدة وبه يظهر وجه جعل ذلك من الاصول ثم ان التفرع على ما قبله مشعر بما قاله في البحر من أن اشترط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطية وتبعه في تنوير البصائر وهو ظاهر لا يتقدم الدعوى اذا لم يكن شرطاً كان وجودها كعدمها فلا يضر عدم التوافق ثم ان تقريره على ما قبله لا ينافي كونه أصلاً لا آخر وهو الاختلاف في الشهادة فافهم وبما تقرر وانفع ما في الشريعة لا ينافي من أن قوله منها ان الشهادة على حقوق العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها او عدمه فتدبر (قوله وهذا احد الاصول الخ) فيه عليه دون ما قبله لانهم فهم عدم أصلية سبب كونه مقترعاً على ما قبله فانه لا تنافي كما قد ساءوا بالافتقار أصل أيضاً كما علمت قبله (قوله وارث) تبع فيه الكثر والشهود وان كدعوى الملك المطلق كافي للصبر عن التفتي وسذكره الشارح فلو اسقطه هناك كان أولى ح (قوله قبلت) فيه قد في البحر عن الخلاصة (قوله بأن ادعى بب) اي ادعى العين لا الدين بحر (قوله بالاكتر) وفيه لا تقبل الا اذا وقع بحر (قوله في غير دعوى ارث) لانه ما ساءوا للملك المطلق كما قد ساء (قوله وتتابع) لان المطلق أقل منه لانه ضد الاولوية على الاحتمال والتتابع على البين وذكر في الهامش أن الشهادة على التتابع بان شهدا أن هذا كان يبيع هذا الناقة ولا يشترط أداء الشهادة على الولادة فتاوى الهندية في باب تحمل الشهادة عن الشارعية عن النبي صلى الله عليه وآله (قوله وبشرائه من مجهول) لان الظاهر انه ما ساءوا للملك المطلق وكذا في غير دعوى قرض بحر ومثله شرائع مع دعوى قبض فاذا ادعاهما فتدبر اعلى المطلق قبل بحر عن الخلاصة وسكن في التفتي عن العمادية بخلاف (قوله ثلاثة وعشرين) لكن ذكر في البحر بعد هاته في الحقيقة لاستثناء فراجع (قوله خشية التطويل) قدمها الشارح في كتاب الوفاء (قوله بطريق الوضع) اي بغيرها والمطابق وهذا جعله الزيلعي فغيره للموافقة في اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ تعاقب اللفظين على إعادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم شهد شاهد بدينه وآخر بدينه وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة وجهه انه تعالى لعلم الموافقة لفظاً وعندنا ما يشي بأربعة اه والذي يظهر من هذا أن الامام اعتبر توافق اللفظين على معنى واحد بطريق الوضع وأن الامام اكتفى بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترط المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس المراد أن الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى الوضعي والأشكل ما تزعى عليه من شهادة أحد ههما بالنكاح والآخر بالتزويج وكذا الهبة والعلة فإن اللفظين فهما مختلفان ولكنهما توافقا في معنى واحد أفاده كل منهما بطريق الوضع ويدل على هذا التوفيق أيضاً ما نقله الزيلعي عن التباينة حيث قال ان كانت الخاتمة بينهما في اللفظ دون المعنى قبلت شهادته وذلك نحو أن يشهد أحد هما على الهبة والآخر على العلة وهذا لأن اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما اراد اللفظ على علمه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضر الخاتمة فبما ساءوا حال كذا ذكره ولم يحك فيه بخلاف اه وهذا بخلاف الفرع السابق الذي قلناه عنه فان التباينة معناه المطابق لا يدل على الأربعة بل تضمنها واذا لم يقبلها الامام وقبلها صاحبها لاكتفاهما بالتضمن والحاصل أنه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بيانه بل ما بعينه او جردفه وقول صاحب التباينة لان اللفظ ليس بمقصود مراده به أن التوافق على لفظه يعني ليس بمقصود لا مطلقاً كما ظن فافهم (قوله بالموافقة المعنوية) فان قيل يشكل على قول الكل ما لو شهد أحد هما أنه قال لها انت خلية والآخر أنه تبرع لا تثنى بينونة أصلاً مع اقدمتها معناها أوجب منع الترادف بل هما متباينان لمضمن يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيونة وقوله في التفتي (قوله لا تتحد معناها) اي مطابقة قصار كانت اللفظ متحدة أيضاً فافهم (قوله ولو شهد بالانكار) مقتضاه أنه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين في ذلك (قوله للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما لا يشهد أحد هما باللفظ المدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بأن فاته قبل فانه ليس بجمع بين قول

الاذا اتحد القضاة اداة أحدهما بيع او قرص او غلاقي او عناق والآخر بالقرابة فتقبل الاتحاد صفة الانشاء او الارافاة يقول في الانشاء
بعت واقرضت وفي الامر اركبت بعت واقرضت ٣٩٠ فممنع القول بخلاف شهادة أحدهما بقبلة عدايب سيف والاخر به سكين لم تقبل

ولعدم تكرار الفعل يشكر الالة
عبط وشرب لالة وتقبل على
ألف في شهادة أحدهما بألف
و الآخر بألف ومائة اذ في
المدى (الاصغر) لا الاقل
الآن يوق بأشياء او ابراء ابن
كمال وهذا في الدين (وفي العين
تقبل على الواحد كالوشيد واحد
أن هذين العبدان هذا
فقبلت على العبد الواحد)
الذي اشغله (اتفاقا) دور
(وفي العقد لا) تقبل (مطلقا)
سواء كان المدى أقل المالين
أو أكثرهما عزي زاده فخرج
على هذا الأصل بقوله (فلوشيد
واحد بشراء عبد أو كآته على
ألف وآخر بألف وخمسة اوردت)
لان المقصود اثبات العقد وهو
يقتضى باختلاف البذل فبم
العدد على كل واحد (ومثله
العتق جال والصلى عن قود والره
وانطلق ان اذى العبد والقاتل
والراهن والمرأة) فوشر مرتب
اذ مقصودهم اثبات العقد كآمر
(وان اذى الآخر) كالقول مثلا
(فكدهوى الدين) اذ مقصودهم
المال فتقبل على الأقل ان اذى
الاكثر كآمر (والاجارة كالبيع
لو (في اقل المدة) للماجة لاثبات
العقد (وكالدين بعدها) والمدى ٣
المؤجر ولو المستأجر فدعوى
عقد اتفاقا (ومع النكاح) بالاقل
اى (بألف) مطلقا (استحسانا)
خلافهما

٣٣ قوله في العين له التبيين اه منه

ولاي حنفية أن المال في النكاح تابع للأصل فيه الحل والمك والازدواج ولا اختلاف فيما هو الأصل فيثبت
فأذا وقع الاختلاف في التبع يقتضى بالأقل لاتساقهما عليه (قوله في صحة الشهادة) خال في الخبر بعد
كلام وبه يظهر أن الجز شرط صحة الدعوى لا كآية وهم من كلام المصنف من أنه شرط القضاء بالنية فقط اه
أي بشرط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا لا بشرط في الشهادة وانما لم يذكره لأن الكلام في الشهادة
(قوله الجز) أي التعلق أي أن يشهد بالاعتقال وذلك إما نصا كما صوره الشارح وإما يقوم مقامه من إثبات
الملك للميت عند الموت وإثبات بده أوبد نأيه عند الموت أيضا وهو ما أشار إليه بقوله الآن يشهد الخ وهذا
عندهما خلافا للابن يوسف فإنه لا بشرط شيئا ويظهر الخلاف فيما إذا شهد أنه كان ملك الميت بلا زيادة
وطولها بالفرق بين هذا وبين ما يأتي من أنه لو شهد الخ أنه سكان في ملكه قبل والفرق ما في الفتح إلى آخر
ما يأتي خال مجز هذه الخواشي وكتب المؤلف على قوله الجز هاشية وعليها أثر الضرب لكن لم يتحققه
فأثبت ذكرها وإن كانت مفهومة مما قلها فقال قوله الجز هاشية أعندهما لأن ملك الوارث معتد إلا أنه يكتفى
بالشهادة على قسام ملك الموت وقت الموت لثبوت الاعتقال ضرورة وكذا بده أوبد من يقوم وقامه وأبو يوسف
يقول إن ملك الوارث ملك الموت نصرت الشهادة بالملك للموت شهادة الوارث فإلزام أن يقول الشاهد
مات وترك ميراثا أو ما يقوم مقامه من إثبات ملكه وقت الموت أوبده أوبد من يقوم وقامه فإذا ثبت الوارث
أن العين كانت لورثته لا يقتضى له وهو محل الاختلاف بخلاف الخ إذا ثبت أن العين كانت له فإنه يقتضى له
اعتبار الاستصحاب إذا الأصل البناء انتهى (قوله ارث) بأن ادعى الوارث ميراثا في يد إنسان انتهى ميراث
أبيه وأقام شاهدين فشهد أن هذه كانت لآله لا يقتضى له حتى يميز الميراث بأن يقول الخ (قوله بلكه) أي
الموت (قوله عند موته) لابد من هذا التمسك كما قلت وكان ينبغي ذكره بعد الثلاثة (قوله لأن الأيدي)
تعاين الاستغناء بالشهادة على يد الميت من الجز ويان ذلك أنه إذا ثبت بده عند الموت كانت يده ملكا فظاهر
لأنه أثبت ملكه وأن الاعتقال إلى الوارث ثبت الاعتقال ضرورة كالشهد بالملك وإن كان يدين أمانة فكذلك
الحكم لأن الأيدي في الامانات عند الموت تقتضي بده ملك بواسطة الضمان إذا مات بتركه الحفظ والمضنون
عليه الضامن على ما عرف فيكون إثبات اليد في ذلك الوقت أثباتا للملك وتزول تعليل الاستغناء بهادة على يد
من يقوم مقامه فلهذا لا يثبت يد من يقوم مقامه إثبات بده فغنى إثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجز
فاكتفى به عنه اه (قوله ولابد مع الجز من بيان سبب الوراثه الخ) خال في الفتح وبسبب الميت والوارث
حتى يلتصقا إلى أب واحد وبذكر اه أنه واره وهل يشترط قوله واره في الأب والام والولد قبل بشرط
والفتوى على عدمه وكذا كل من لا يجب بحال وفي الشهادة بأنه ابن الميت أو نسبه لا يثبت منه وفي أنه
مولد لا يثبت من بيان أنه اعتقه اه ولم يذكر هذا الشرط متنا ولا شرطا والظاهر أن الجز مع الشرط
الثالث يقتضى منه تلتامل وانظر مآثر قبل الشهادات (قوله سبب الوراثه) وهو أنه أخوه مثلا (قوله
لايه وأمه) ذكر في الصرع البرازية أنهم لو شهدوا أنه ابنه ولم يقولوا واره الاسم يكتفى كالشهدوا أنه
أبو أو أمته فإن أدعى أنه الميت بشرط صحة الدعوى أن يفسر فيقول عمله لايه وأمه أولا به أولا به ويشترط
أيضا أن يقول واره وإذا أقام البينة لا يثبت للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أب واحد وكذلك
هذا في الأخ والجد اه ملخصا (قوله واره غيره) خال في غم القدر وإذا شهدوا أنه كان لورثه تركه
ميراثا لم يقولوا أنسلم واره سواء كان من يرث في حال دون حال لا يقتضى لاحتمال عدم استحقاقه
أورث على كل حال يصاط القاضي وينظر مدة هله وارث آخر أولا خال مجز دها هذا بيان
تركه الوقت ونقط عليه لتوقفه في فهمه من نصرة الفتح الحاشية عنده فتراجع نسخة أخرى يقتضى بلكه
وإن كان نصيبه يختلف في الأحوال يقتضى بالأقل يقتضى في الزوج بالربع والزوجة بالثلث الآن يقولوا لا نعلم
له واره غيره وقال مجدوه رواية عن أبي حنيفة يقتضى بالأكبر والظاهر الأول وأخذ القاضي كنبلا عندها
ولو قالوا لا نعلم واره بهذا الموضع كفي عند أبي حنيفة خلافا لهما اه وتقدمت المسألة في قبل كتاب
الشهادات نذكرها في السادس والخمسين من شرح أدب القضاء متونة ثلاثة أنواع فارجع إليه ونظمه هاتك
صاحب البحر مجابهة خفاء وقد علم بآمر أن الوارث أن كان من قد يجب بحرمات قد ذكر هذا الشرط

(الزم) في صحة الشهادة (الجز)
بشهادة ارث) بأن يقول مات وتركه
ميراثا للميت (الآن يشهد)
بلكه عند موته (أوبده أوبد من
يقوم مقامه) كسأجر ومستعبر
وغاصب ومودع فيغنى ذلك عن
الجز لأن الأيدي عند الموت تتقلب
يد ملك بواسطة الضمان فإذا ثبت
الملك ثبت الجز ضرورة (ولا بد مع
الجز) المذكور (من بيان سبب
الوراثه) بيان (أنه أخوه لا به
وأته أولا حدهما) ولحدوث
ظهيبة وبقي شرط ثالث (و) هو
(قول الشاهد لا وارث) أولا
اعلم (ه) وارثا (غيره)

ورابع وهو أن يدرك الشاهد الميت والأفاطلة لعدم معانية السبب كرها البرازي (وذكر كرام الميت ليس بشرط وأن شهد أيديهم) سواء خالا
(مذشر) أولا (ردت) لقبها بمجهول لتتبع ٣٩٢ دالحي (بخلاف ما لو شهد أنها كانت ملكة أو أقر المذقي عليه بذلك أو شهد شاهدان

أنه أقر أنه كان في يد المذقي) دفع المذقي لمعوية الاقرار وجهالة المذقي به لا سطل الاقرار والاصل أن الشهادة بالميت المتضي مقبولة لا جلد المتخضة لتتبع اليد لا المثلث برزاية ولو أقر أنه سكتان يد المذقي بفريق هل يكون أفرادا له باليد المذقي به فم جامع النصولين (فرع) شهدا بأن وقال أحدهما قضى خجامة قلت بأن إذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المذقي به به شهدا مرة بقرعة واختلاف في لو أنها قطع خفا لهما واستظهر صدرا للشرعية قولهما وهذا الم يذكر المذقي لو أنها ذكره الزبني في المذقيين لا يصل متفرقا وشهدا به مطلقا أوجه لم تقبل وهما بانه شهدا في دين الحي بأنه كان عليه كذا تقبل إذا شاءهما انحصر من بقاءه الآن فلا لا ندري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول مات وهو عليه يجر قلت ويضافه ما في معنى الحكم من شونه بجزو بيان مبه وان لم يقلوا مات وعليه دية اه والاحتياط لا يفيق اذى ملكا في الماضي وشهدا به في الحاضر لم تقبل في الاصح كالوشهدا بالماضي أيضا جامع الفصولين

باب الشهادة على الشهادة (هي شبهة) وان كثر استصحابا في كل حق على الصحيح (الافى حد وقود) لسقوطها بالثبوت وجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا (بشرط تعدد حضور الاصل هو) اى موت الاصل

لاصل القضاء وان كان من قد يجب حجب نصان فذكره شرط للقضاء بالا كروان كان وارثا دالحي لا ينص بغيره فذكره شرط للقضاء حال دون تلوم قتل (قوله لعدم معانية السبب) ولان الشهادة على الميت لا تجوز بالتسامح فتح (قوله البرازي) وكذا في الفتح (قوله وكرام الميت) حتى لو شهد أنه حقه اوبايه ووارثه ورايس الميت قبل برزاية (قوله وردت) وعن أبي يوسف تقبل (قوله دالحي) لا احتفال انها كانت ملكة او دية مثلا واذا كانت دية مثلا تكون باقية في حالها اما المثل تستقبل ملكة اذا مات مجهلا لها كانت قد (قوله انها كانت ملكة) اى لو شهدا المذقي مات عن يد رجل انها كانت ملكة المذقي يقتضى بها وان لم يشهدا انها ملكة الى الآن والفرق بين هذه وبين ما مر من انها كانت ملكة الميت فانها تارة ما لم يشهدا بأنها ملكة عند الموت ما ذكره في الفتح من انها ما اذ لم ينص على ثبوت ملكة حالة الموت فانما ثبت بالاستصحاب والثابت بهجة لاشاء الثابت لالاشياء ما لم يكن وهو احتياج اليه في الوارد بخلاف مذهب العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكة لا يتجده (قوله بذلك) اى يدالحي او ملكة ومن اقتصر على الثاني فقد قصر (قوله دفع للمذقي) الاولى أن يقول فانه يدفع المذقي كالمظهر بالتأمل وفي الصروا كما قال دفع اليه دون أن يقول انه اقرار بالميت لانه لو رهن على أنه ملكة فانه يقبل اه اى في مسألة الاقرار باليد او الشهادة عليه لانها المذكورون في الكزدون مسألة الشهادة بالميت (قوله لتتبع اليد) لا احتفال أنه كان له قاترا منته (قوله بأن) اى ولا يسمع قوله قضاء (قوله الا اذا شهد معه آخر) لكمال النصاب (قوله ولا يشهد) اى لا يلف كما (قوله من علمه) اى قضاء خجامة كذا في الهامش (قوله حتى يقر المذقي به) لئلا يكون اعانة على الظلم والمراد من يضي في عبارة الكزمنعي يجب فلا يصل به الشهادة يجر (قوله اذا لم يذكر المذقي لو أنها) قال في الفتح ولو عين لو أنها قال أحدهما سوادا اى قطع اجماعا اه (قوله مطلقا اوجه) اما الاول فلان الاطلاق أن يدين المقتد واما الثاني فلاختلاف الشهادة والدعوى للمباينة بين المتزق والجله (قوله يجر) اوصحه عند قول الكز وبعبارة لافراجه (قوله قلت) القول لصاحب الفتح (قوله بيان سببه) قواه المقدسي قلت وكذا في نور العين وقال ان الاول ضعف وان الاحتياط في أمر الميت يكتفي به تخفيف خجامة مع وجود دية وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفاة دية الذي يجهجه عن الحسنة ولن ينسحب حقوق اى كثرين لا يبعدون من يشهد لهم في هذا الوجه ح (قوله ملكا في الماضي) بأن قال كان ملكا وشهدا أنه (قوله كالوشهدا بالماضي ايضا) اى لا تقبل لان اسناد المذقي يدل على نفي الملك في الحال اذ لا قاعدة للمذقي في اسناد مع قيام ملك في الحال بخلاف الشاهد لو أسند ملكا في الماضي لان اسنادها لا يدل على النفي في الحال لانها لا يعرفان بقاءه بالا بالاستصحاب من وجها ظهر الفرق بين هاهنا وبين ما تقدم من شأن قوله بخلاف ما لو شهدا أنها كانت ملكة (فرع مهم) قال المذقي ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكه مع الدعوى والشهادة وكذا لو شهدا أن المال الذي كتب في هذا المحضر عليه تقبل والمعنى فيه أنه أشار الى المعلوم لو شهدا بملك المتنازع فيه والخصمان تصادقا على أن المشهود به هو المتنازع فيه يبنى أن تقبل الشهادة في أصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم جهالة القضية الى النزاع في أصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل السابع

باب الشهادة على الشهادة

(قوله وان كثر) أعني الشهادة على شهادة الفروع ثم لو كثر فيها شبهة البلية لأن البدل ما بصار اليه الاعند العجز عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيما يصدق بالشبهات كشهادة التسامع الرجال دور كذا في الهامش (قوله الا في حد وقود) اى ما يوجب الحد فلا يرد أنه اذا شهد على شهادة شاهدين أن قاضي بلد كذا ضرب فلانما قد خذف فلانما تقبل حتى تزد شهادته يجر عن الحدود وفيه اشعار بأنها تقبل في التزير وهذه رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة أنها لا تقبل كافي الاختيار فجهتاني (قوله مطلقا) بعدد أو غيره (قوله الا بشرط تعدد حضور الاصل) أشار الى أن المراد بالمرء ما لا يستطيع معه المصروف الى

مجلس القاضي كاتبة في الهداية وأن المراد بالسفر القبية منه كاهو ظاهر مستكلام المشايخ وانضم به في النسخة والهداية لا يجاوزة اليوت وان أطلقه كالمرض في الكثرة لم يصح بالتعذر ولكن ماذا كراهوا المراد لأن العلم بالعرف نافهم (قوله وما نقله القهستاني) عبارة لكن في قضاء التباية وغيره الأصل إذا مات لا تقبل شهادة غيره منه شرط حياة الأصل اه كذا في الهامش (قوله فيه كلام) ويؤيد كلام القهستاني قوله لا في بغير روح أصله من أهلها (قوله فانه تغفل عن الخاتمة عنها) ليس في القهستاني ذلك وانظر ما ذكره في كتاب القاضي الى القاضي (قوله والصواب ما هنا) قال في الدر المنثور لكن نقل البرجندی والقهستاني كلامه عن الخلاصة وكذا في البر والفرع والبرج وغيره فانه متى خرج الأصل عن اهلية الشهادة بان خرس أو فسق أو وجع أو أوارت تبطل الشهادة اه قتيبه ح كذا في الهامش (قوله وفي القهستاني) عبارة وتقبل عند أكثر المشايخ وعليه الفتوى كافي المضمرات وذكر القهستاني أيضاً أن الأول ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي البر قالوا الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كافي الحاوي والثاني أرفق إلى آخره وعن محمد بن عيسى كذا كان حتى روي عنه اه إذا كان الأصل في زاوية المصدر والفرع في زاوية أخرى من ذلك المصدر تقبل شهادتهم من غير (قوله أو كون المرأة مخدنة) قال البرزوي هي من لا تكون برزت بكرا كانت أو ثيباً ولا راها غيراً من الرجال أما التي جلست على النصة فراهي أجاب كاهو عادة بعض البلاد لا تكون مخدنة حوى (قوله في الوكالة) وذكره اه أيضاً (قوله عند القاضي) فانه في المنع (قوله لا طلاق جواز الشهادة) يعني يجوز أن يشهد وهو صحيح وأستمر ونحوه ولكن لا يجوز الشهادة عند القاضي إلا إذا كان كرمو موجود قال في البر تعلق من خزانة الخمين والأشهاد على شهادة يجوز أن لا يمكن بالأصول قدر حتى لو حل بهم العذر يشهد الفرع اه ومثل في المنع ع السراجية (قوله كاتر) أي في قوله وجاز الأشهاد مطلقاً (قوله وما في الحاوي غلط) من أنه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة وفي الهامش ولهم دلي على شهادة رجل واحد ما يشهد به أيضاً بمنزلة كذا في جميع السرخسي فتاوى الهندية (قوله عن كل أصل) فلو شهد عشرة على شهادة واحد تقبل ولكن لا يقضي حتى يشهد شاهد آخر لأن الثابت بشهادتهم شهادة واحد بجر من الخزانة وأقاده لو شهد واحد على شهادة نفسه وأخران على شهادة غيره يصح وصريحه في البرازية (قوله وذلك) يعني بأن يكون لكل شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شاهدان على كل أصل (قوله ولو ابينه) كافي في متنا (قوله أن أشهد بكذا) قد بقوه أشهد لانه بدونه لا يصح أن يشهد على شاهدته وان صحه لانه لا كاتبات عنه فلا بد من العمل والتوكيل وقوله على شهادته لانه لو قال أشهد على ذلك لا يجوز لاحتمال أن يكون الأشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون أمراً بالكذب ويعلى لانه لو قال يشهد على لم يميز لاحتمال أن يكون أمراً بأن يشهد على شاهدته بالكذب والشهادة على الشهادة لأن الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وإن لم يشهد هذا القاضي عليه (قوله سكوت الفرع) أي عند قصده قال في البر لو قال لا قبل قال في الفتنة يعني أن لا يصير شاهد حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه (قوله حاوي) نقله في الصرم قال بعدد وفي خزانة القنن الفرع إذا لم يعرف الأصل بعدالة ولا غير فلهومسي في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط وقالوا الأسماء ما غش من الكراهة اه لكن ذكرنا الشارح في شرحه على المنار أنهما وهما وأبوت منه في التقرير بشرح البرزوي والتعقيب وغيرها تأمل (قوله ان خلا الخ) ويذكر كراهه واسم أه وجهه فانه لا بد منه كافي البر (قوله هذا الوسط العبارات) والاطول أن يقول أشهد أن فلان شاهد عندي أن فلان على فلان كذا أو أشهد على شهادته وأمرني أن أشهد على شهادته وأنا لا أنشهد على شهادته بذلك فانه شينات (قوله وعليه فتوى السرخسي) قال في الفرع وهو اختيار القضاة أي بالثب واستاذة أبي جعفر وهكذا ذكره محمد في السراجية والكبير وبه قالت الأئمة الثلاثة وسكن أن قضاه زمن أبي جعفر الفراهي واشتراط زيادة طلبة فانه يخرج أبو جعفر الرواية من المير الكبير فاقضاه اه قال في الخبرية قلنا عند أحد على هذا كراهي وكلام المستنفذ صاحب الرواية من المير الكبير فاقضاه اه قال في الخبرية قلنا عند أحد على هذا كراهي وكلام المستنفذ صاحب الرواية من المير الكبير فاقضاه اه قال في الخبرية قلنا عند أحد على هذا كراهي وكلام المستنفذ صاحب الرواية من المير الكبير فاقضاه اه قال في الخبرية قلنا عند أحد على هذا كراهي وكلام المستنفذ صاحب الرواية من المير الكبير فاقضاه اه

وما نقله القهستاني من قضاء التباية فيه كلام فانه نقله عن الخلاصة منها هو خطأ والصواب ما هنا (أمر ضاوض) أو شرا أو شرا (قوله الثاني) يعني به حيث يتعذر أن يثبت بأهله واستخضعه غير واحد وفي القهستاني والسراجية وعليه الفتوى وأما الصف (أو كون المرأة مخدنة) لا يتصل بالرجال وان خرجت لحاجة حرام قنية وفيها لا يجوز الأشهاد لسلطان وأمر وهل يجوز لغيره من أن من غير حكم الخصومة نعم ذكره المستنفذ في الوكالة وقوله (عند الشهادة) عند القاضي قبل لكل إطلاق جواز الأشهاد إلا إذا كان كاتر (د) بشرط (شهادة عدد) نصاب ولو رجلاً وأمر أن وما في الحاوي غلط بجر (عن كل أصل) ولو بأمر أو لا تقارب فرعي هذا في ذلك خلافاً للشافعي (د) كيفيه أن (يقول الأصل) مخاطباً للفرع ولو ابينه بجر (أشهد على شهادته) أي أشهد بكذا ويمكن سكوت الفرع ولو بعد اרכת قنية ولا ينبغي أن يشهد على شهادته من ليس بعدل عنده حاوي (ويقول الفرع أشهد أن فلان أشهدني على شهادته بكذا) وقال في الأشهد على شهادته بذلك هذا الوسط العبارات وفيه خمس شينات والاقصران يقول أشهد على شهادته بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى السرخسي وغيره ابن كمال وهو الأصح كافي القهستاني عن الزايد

وإذا ذكره القدوري أولى وأحوط ثم يحكى خلافاً في أن قوة وقال الشاهد على شهادته شرط عند أبي حنيفة
وعبد القادر يجوز له أنه إذا لم يقبله أحق أنه أمره أن يشهد مثل شهادته هو كذب وأنه أمره على وجه الفصل
فلا يثبت بآلته وعند أبي يوسف يجوز لأن أمر الشاهد بحول على الحصة ما أمكن اهـ والوجه في شهود
الزمان القول بقوله ما وان كل منهم العارف المتدين لأن الحكم للبالغ خصوصاً المتخذ بما مكسبه للدرهم
اهـ مافي القبح باختصار واصله أنه اختار ما اختاره في الهداية وشرح القدوري من لزوم حسن شهادات
في الاداء وهو ما يرى عليه في المتن كالقدوري والكفر والغرور والتمني والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها
(قوله الفرع لاصه) لأنه من اهل التزكية هـ داية (قوله والاصل بتعديل الكل) هذا عند أبي يوسف وقال
محمد لا تقبل لانه لشهادة الابطال فاذ لم يعرفوها لم يتلقوا الشهادة فلا تقبل ولا يبي يوسف أن المأخوذ عليهم
القتل دون التعديل لانه قد يفتي عليهم فيعرف القاضي العدالة كما إذا شهدوا بأنفسهم كذا في الهداية وفي
البر وقوله والاصل في صور الاولى أن يصح كتمانهم وهو المراد هنا كما أفصح به في الهداية الثالثة أن يقولوا
لا تقبل لغيره في الخاتمة على اختلاف بين المجتهدين وذكر الخصاص أن عدم القول ظاهر الرواية وذكر الحلواني
أنه لا تقبل وهو الصحيح لأن الأصل في مستورا أن يحفل الجرح والتوقيف لا يثبت الجرح بالثبوت ووجه المشهور
أنه جرح للأصول واستشهد الخصاص بأنهم لو قالوا أنهم في الشهادة لم يقبل القاضي شهادته وامتنع منه
به وهو الصورة الثالثة وقد ذكرها في الخاتمة اهـ ملخصاً ما كان المراد الاولى بقول الشارح والاصل ما
ذكر اربع مافي المتن (قوله لأن المدل لا ينهم بئله) كذا قال في البر وقوله عود العيص على عود كور
وأصل العبارة في الهداية حيث قال وكذا إذا شهد شاهدان فعدل أحدهما الآخر يجوز لنا قلنا غاية الامر
أن فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته ولكن العدل لا ينهم بئله كالينهم في شهادة نفسه اهـ قال في التباية
أي بمنزل ما ذكر من الشبهة واصل مافي المتن أن بعضهم قال لا يجوز لانه منهم حيث كان بعدله ورفقه
ثبت القضاء بشهادته والجواب أن شهادة نفسه تتضمن مثل هذه المنفعة هي القضاء بها فكأنه لم يعتبر
الشرع مع عدالته ذلك مانعاً كذا ما نحن فيه (قوله في حالة) نفسه عن عدالته فإذا ظهرت قبله والا
منع (قوله على مافي القسائي) عبارة وفيه إجماع إلى أنه لو قال الفرع أن الأصل ليس بعدل ولا أعره
لم تقبل شهادته قال الخصاص وعن أبي يوسف أنه تقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني كافي المحيط اهـ
فأما النقل مدني (قوله من المحيط) ذكر في التباية خلافه وبذكره خلافاً وكف هذا مع إجماعهم
لو قالوا أنهم لا تقبل شهادتهما وظاهر اقتضاد الخصاص به كما مر أنه خلاف فيه وفي البراز به شهدا عن أصل
وقال الأخير فيه وزكاه غيرها لا يقبل وإن جرحه أحدهما لا يثبت اليه اهـ (قوله بأمور) عذ
منها في البر بصحوا الأصل قبل القضاء مستنداً بما في الخاتمة ولو أن فروعا شهدوا على شهادة الأصول ثم
حضر الأصول قبل القضاء لا يثبت بشهادة القروع اهـ لكن قال في البر وظاهر قوله لا يقضي دون أن
يقول بلل الشاهد أن الأصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اهـ فلذا تركه الشارح (قوله ما يحاطه)
وهو خلاف الظاهر (قوله وانكار أصله الشهادة) كذا وقع التعبير في كثير من المعتمرات وفي
الشرائيلية عن الفاضل حوى زاده ما يجده أن الأولى التعبير بالاشهاد لأن انكار الشهادة لا يشمل ما إذا قال
في شهادة على هذه المادة لكن لم أشهدهم بخلاف انكار الاشهاد فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهادة لأن
انكارها يستلزم انكارها فانكار الاشهاد نوعان صريح وخفي وكذا عبر الزبي - وصاحب البر بالاشهاد وبه
الذخ اعتراض الدور على الزبي - وظاهر أيضاً أن قول الشارح هنا ولم تشهدهم ليس في محله لأنه ليس من أفراد
انكار الشهادة لأن معناه لتأشهادته ولم تشهدهم فتأمل (قوله ما لتأشهادته) يعني ثم غابوا وأمرضوا
ثم جاء القروع فشهدوا لا تقبل (قوله وعظمتا) هو في معنى انكار الشهادة فتأمل (قوله قبل لهات الخ)
فهذا من قبل مامر شهادة فاصرة تمامها غير كذا في الهامش (قوله ولومقزة) ظلهما غير ما خلافة
من عمر فيها تلك النسبة منع (قوله إلى القاضي) كان كسب أن فلانا وفلاناً شهدا عندى بكذا من المال
على ثلاثة بنت فلان الثلاثة وأحضر الذي أمره عند القاضي المكتوب اليه وأكرت المرأة أن تكون هي
النسوبة بتلك النسبة فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان أنها النسوبة تلك النسبة كما في المسألة الاولى كذا

(ويكنى تعه يل الفرع لاصه) ان
عريف القروع بالعدالة والاصل
تعديل الكل (ك) ما يكتفى بتعديل
(أحد الشاهدين صاحب) في
الاصح لأن العدل لا ينهم بئله
(وان سكنت) الفرع (عنه نظر)
القاضي (في حالة) وكذا وقال
لا عرف حاله على الصحيح شرعية
وشرح الجميع وكذا في القول ليس
بعدل على مافي القسائي من
المحيط فثبت (وتقبل شهادة
الفرع) بأمور يشهد عن الشهادة
على الظاهر خلاصة وسيجيء
متنا بصلاته ويخرج أصله عن
أهلها سكنت ونس وعي
و (بانكار أصله الشهادة)
كأنهم ما لتأشهادته أو لم تشهدهم
أو أشهدناهم وعظمتا ولو سئلوا
فكروا قبلت خلاصة (شهدا
على شهادة اثنين على ثلاثة بنت فلان
القلانية وقالوا أخبرنا بما عرفنا
وجاء الذي أمره لم يعرفناها
قبل لهات شاهدين أنها هي ثلاثة)
ولومقزة (ومنه الكتاب الحكمي)
وهو كتاب القاضي إلى القاضي لانه
كالشهادة على الشهادة

في الصبي مدني (قوله لا احتمال التزوير) أي بأن يتواطأ المدعي مع ذلك الرجل (قوله البيان) يعني
 إذا ادعى المدعي عليه أن غيره يشترك في الاسم والتسب كان عليه البيان ح كذا في الهامش أي يقول له
 القاضي أثبت ذلك فإن أثبت تنفع عنه التصحوة كالمعلم القاضي يشترك في الاسم والتسب وان لم يثبت
 ذلك يكون خصما (قوله فهما) أي في الشهادة وكما كالب القاضي (قوله لا الخذا) يسكنون الخذا وكسرهما
 يريد به القبيلة الخاصة التي ليس دونها أحسن منها وهذا على أحد قولين للقويين وهو في المصاح وفي الجهرية
 جعل الخذا دون القبيلة وفوق البطن وجعله في ديوان أقل من البطن وكذا صاحب الكشف قال العرب على
 ست طبقات • الشعب كضرب وبيعة • وجهر • حيث به لان القبائل تتشعب منها • والقبيلة ككتانة •
 والصمارة كقريش • والبطن كضمي • والخذا كهاشم • والفصيلة كالعباس • وكل واحد يجمع ما بعده •
 فالشعب يجمع القبائل والصمارة يجمع البطون وهكذا وعليه فلا يجوز انكتفاء بالخذا ما لم ينسبها إلى القبيلة
 والصمارة بكسر العين والتسب يخفى الشين فغنى مخلصا (قوله كذا) الانسب أبوجدها (قوله)
 المقصود بالاعلام) قال في القح والحقني أنه ليس المقصود من التعريف أن ينسب إلى أن يعرفه القاضي لانه
 قد لا يعرفه وان نسب إليه ما لم يثبت بل لثبت الاختصاص وزوال الاشتراك فانه كلما يتفق اشتان في اسمهما
 واسم أبيهما وجدهما أو صناعتهما وتبهما فإذا كان قاضي خان من أمه لم يعرفهم ذكر الجدة لا يكفي بذلك
 إلا وجه منه ما في الفصول من أن شرط التعريف ذكر ثلاثة أسيما غير أنهم اختلفوا في القلب مع الاسم هل هما
 واحد أولا اه والمراد بالثلاثة اسم واسم أمه وجده أو صناعته أو الخذا فانه يمكن من الجدة خلافا لما في
 الزبانية ففي الهداية تم التعريف بان كان يتم ذكر الجدة عندهم خلافا لما في يوسف في ظاهر الروايات فذكر
 القاضي يقوم مقام الجدة لانه اسم الجدة الأعلى أي في ذلك القضاء الخاص منزل منزلة الجدة الأدنى وفي ايضاح
 الاصلاح في الفهم ذكر الصناعة بمنزلة القضاء لانهم يشعروا أنهم والاولى أن يقول بدل الاعلام رفع
 الاشتراك لأن الاعلام بان يعرف قهر محررا كما مر وفي العمر من الزبانية وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا
 كمشهور الامام أبي حنيفة يكفي عن ذكر الاب والجد ولو كفي بلا نسبه لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام
 (قوله شديد زور) والرجال والثناء فيها سواء جهر من كافي الحاكم (قوله بأن أتقرضه) قال في الصر
 وقيد بقراره لانه لا يصح به الا بإقراره وزاد شيخ الاسلام أن يشهد بموت واحد فيصير حيا كذا في فغ القدير
 ويصح به الرمي في حاشية الصر واعتراض الاقرار مصدر الشريعة بأنه قد يعلم بدونه كذا إذا شهد بموت زيد وأبان
 فلا تملكه ثم ظهر زيد حيا وبرؤية الهلال تخفى ثلاثون يوما وليس في السماء علم ولم ير الهلال وأجاب في العناية
 بأنه لم يذكره بالمدونة وأما لا يصح له أن يقول كذبت أو ظننت ذلك فهو يعني كذبت لأقرانه بالشهادة
 بغير علم وفي الحقوية وايضا يمكن أن يجعل قوة لا يعلم الا بقراره على الحصر الاضافي بقرنة قوة لا يعلم بالينة
 وأجاب ابن النكال بأن الشهادة بالموت يقرب بالسمع وكذا بالتسب فيصور أن يقول رأيت قبلا سمعت الناس
 يقولون أنه مبرور زيد وأما الشهادة على رؤية الهلال فلا حرج فيه أوسع اه (قوله ولا يمكن إثباته) أي إثبات
 تزويره أما إثبات اقراره فممكن كالاجتهاد تأمل (قوله وزاد اخره) قال في الصرود مع في غنى القدير قولهما
 وقال الهامشي (قوله ان يصح) الصحيح ضم السين وسكون الحاء المهملة في السواد والى كذا في الهامش
 (قوله اذا واه سياسة) قدم الشارح في آخر باب هذا القذف ما يوافق هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في
 حكم السياسة أن الامام فعلها ولم يقولوا القاضي فظاهروا أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها
 فيلزم قتال (قوله مصر) قال في القح والحقني واعلم أنه قد قيل ان المسألة على ثلاثة أوجه أن يجمع على سبيل
 الاصر مثل أن يقول ثم شهدت في هذه بالزور ولا يرجع عن مثل ذلك فانه يعزى بالترتب بالاتفاق وان يرجع
 على سبيل التوبة لا يعزى برفضها وان كان لا يعرف حاله فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم لجوابه
 في التائب لان المقصود من التميز بالزبانية وقد انزوي به أي الله تعالى وجوابا عما قيل في قب ولا يضاف فيه
 أبو حنيفة (قوله أبدا) لأنه عدالة لا تقتضي منال (قوله تقبل) أي من غير شرط مرة كافي العمر من
 الخلاصة تقبل قوله والاقتضى في النهاية المعروف بالعدالة إذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل شهادة أبدا

فلو بان المدعي برب رجل لم يعرفه
 إثبات أنه هو ولو تمتر الاحتفال
 التزوير جهر ولو لم يمدى الاشتراك
 البيان كما بسطه قاضي خان (ولو)
 فاللهما التسمية لم يقترضت نسبها
 إلى الخذا كذا وكفى نسبها
 لزوجهما والمقصود بالاعلام (اشهد
 على شهادته ثم نهاه عنها لم يصح) أي
 نهيته فله أن يشهد على ذلك دد
 وأكراه المصنف هناك قد تم رجوع
 خلافا عن الخلاصة (كفران
 شهدا على شهادة مسلمين لكافر على
 كافر لم تقبل كذا شهادة عما على
 القضاء لكافر على كافر وتقبل
 شهادة رجل على شهادة أبيه وعلى
 قضاء أبيه) في الصحيح دد
 خلافا للمقطع (من ظهر أنه شهد
 بزور) بأن أتقرضه نفسه ولم يدع
 سهوا أو غلطا كما حذر به ابن النكال
 ولا يمكن إثباته بالينة لانه من باب
 النفي (عزب التمهيد) وعليه
 الفتوى سراجة وزاد اخره
 وجسه جمع وفي الصر وظاهر
 كلامه أن القاضي أن يصح وجهه
 اذا رآه سياسة وقبل ان يرجع مصر
 ضرب اجماعا وان تأبى لم يرجع اجماعا
 وتفرغ من مدته لمرأى القاضي
 على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا
 أو مستورا لا تقبل شهادته أبدا
 قلت وعن الثاني تقبل به يبقى عني
 وغيره والله اعلم

بعض العلة ثم يرقى بقاء بعض العلة كأشدها الحلول لا يستعمله بعض التصاب ويق منعقد ابقاء بعض التصاب منع **(قوله لم ينعن)** أي الرابع **(قوله فنعنا النصف)** وفي المقدس فان قيل ينبغي أن ينعن الرابع الثاني فقط لان التصاب ضيف اليه فنعنا التصعصاف الى المجموع الآن رجوع الاول لم يظهر أثره لما منع وهو من يقي فاذا رجع الثاني ظهر أن التصاب بهما أقول تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد على حد الرجم خمسة فربح الخامس لاضمان وان رجع الرابع فنعنا الرابع وان رجع ثالث ينعن الرابع **(قوله ينعن الثالث)** الرابع مختلف لما حللنا المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة أن الخامس والرابع والثالث ينعنون النصف أثلاثا بخلاف المحيط لما عطف أو ضعف أو غير مشهور واذا شهد أربعة على شخص بأربعة مائة درهم ونقص جافرج أحد هم من مائة وأربعين تلك المائة ومائة أخرى وأربعين تلك المائة ومائة أخرى فعلى الرابعين خسرون أثلاثا لان الاول لم يرجع الا عن مائة فبقى شاهداً بثلاثة والرابع الذي لم يرجع شاهداً بالثلاثة كما هو شاهد بالمائة الرابعة أيضاً فوجد تصاب الشهادة في الثلاثة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لم يبق الرابع شاهداً بها ورجع البقية تنصف لان العدة لم يبق فينعنون نصفها وهو الخمسون أثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع فنعنا المائة أربعاً يعنى المائة التي اتفقوا على الرجوع عنها وبغير الاول ينعن الخمسين التي اتفقوا على الرجوع عنها أثلاثاً ووجه عدم ضمان المائتين والخمسين أن الاول يقي شاهداً بثلاثة والثالث يقي شاهداً بمائتين فالمائتان تعلم التصاب ويقع على الثالثة شاهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصف فنعنوا الخمسين أثلاثاً سائحاتي وقوله والثالث يقي شاهداً لعله والثاني والمائة مذكورة في البصر عن المحيط موحدة بعبارة أخرى فراجع **(قوله فنعن الرابع)** اذ يقي في الشهادة من يقي به ثلاثة الرابع منع **(قوله فان رجعوا)** أي رجع الكل من الرجل والنساء **(قوله بالاسداس)** السدس على الرجل وخسة الاسداس على النسوة لان كل امرئ يقوم مقام رجل واحد **(قوله فقط)** لانهم وان كثرت بمنزلة رجل واحد **(قوله ولا ينعن رابع الخ)** هذه المسألة على ستة أوجه لانها ما أن يشهدا بغير المثل أو بأزيد أو بانقصاص وعلى كل فالمدعى إثامه وهو ولا ضمان الا في صورة ما اذا شهدا عليه بأزيد ولو قال النصف بعد قوله فنعنا الزوج كعما في الخ لا فادب مع الصورة بنصف منطوقا وواحدة مفهومها ولا عنى عما عطفه الشارع عن العزيمة وكان عليه أيضاً أن يقول وان يأقل ويحذف ولو شهدا بأصل السكاح لاجامه أن الشهادة في الاول ليست على أصله وعلى كل فنقول الشارع أو أقل تكراراً كما ينبغي حال الخطي فلو قال المتن وينعن الزيادة بالرجوع من شهد على الزوج بالسكاح بأكثر من مهر المثل لاستوفى الستة وأحد منطوقا وخسة مفهومها ثم ظهر أن النصف أظهر ما خفي وأخفى ما ظهر من هذه الصورة فذكر عدم الضمان في الشهادة بغير المثل ولم ينه عنه في الشهادة بالأقل وصرح بضمان الزيادة وهذا كله لوهي المدعى كاتبه عليه الشارع وأشار به الى ما بعده فما لو كان هو المدعى فذكر النصف بعده انه لا ضمان ولو شهدا بأقل من مهر المثل وسكت الشارع وأشار به الى ما بعده أولاً كقولهم بأنه لا ضمان بالاول لان الكلام فيها اذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارع كما صرح بالأقل في الاول اعتماداً على ظهور المراد فتنبه **(قوله على المقتد)** خلافاً لما في النظمومة التفتيش وشرعها ونعنها صاحب الجمع حيث ذكرنا انهما بضمان عندها خلافاً لا يوقف قال في الفتق ومافي الهداية وشرعها هو المعروف ولم يتفاوتوا وهو المذكور في الاصول كسالموسط وشرح الطحاوي والذخيرة وغيرها واتموا فيها اختلاف الشافعي فلو كان لهم شعور بالانحياز في المذهب لم يبرعوا عنه بالكتابة ولم يستقوا بنقل خلاف الشافعي **(قوله ولو شهدا بالبيع)** قال الشيخ فان شهدا بالبيع بألف متلافقتني به الشافعي ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن فقتني به ثم رجعا عن الشهادة ثانياً فقلت ان كان أقل من قيمة المبيع بضمان الزيادة أيضاً مع ذلك وان شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن جله واحدة فقتني به ثم رجعا عن شهادة ثانياً فقتب عليهما القيمة فقطح ولا يظهر تفاوت بين المائتين في الحكم بالضمان لانه فيما ينعن القيمة لانه في الاولى ان كان الثمن مثل القيمة فيها وان كان أقل منها بضمان الزيادة أيضاً اهـ **(قوله فنعنا القيمة)** لان مقتضى به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بايجاب الثمن لا قترانه بماوجب سقوطه وهو القضاء بالانضاء ولذا اختلفوا في ان ينعن من هذا عبده وأقاله شهادة واحدة لا يقتضي بالبيع لقارنة بماوجب انقضاءه وهو

لم ينعن وان رجع آخر فنعنا النصف وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين فنعن الرابع وان رجعتا فالنصف وان رجع ثلث نسوة من رجل وعشر نسوة لم ينعن فان رجعت أخرى فنعن التسع (رجع) لبقية ثلاثة أرباع التصاب (فان رجعوا فالفرع بالاسداس) وقالوا عليهم النصف كالرجوع فقط (ولا ينعن رابع في السكاح شهيد بغير مثله) أو أقل اذا اختلفا بعض كالاتلاف (وان زاد عليه فنعنا) لوهي المدعية وهو المذكر عزى زاده (ولو شهدا بأصل السكاح بأقل من مهر مثلهما فلا ضمان) على المقتد لتعذر المائتين البضع والمال (بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر أو بضعه ثم رجعا) فنعنا لالاتلافهما المهر (ونعنا في البيع والشراء ما نقص عن قيمة المبيع) لو الشهادة على البائع (أو زاد) لو الشهادة على المشتري لالاتلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع وبند الثمن فلو في شهادة واحدة فنعنا القيمة ولو في شهادتين فنعنا الثمن عني

(ولو شهد على البائع بالبيع بالدين السنة وقبته ألف فان شاء ضمن الشهود قبته حالاً وان شاء أخذ المشتري الى سنة وما باه اختار يرى الآخر)
 وقبته في خزانة القنين (في الطلاق قبل وطء وخلوة ضمن نصف المال) المسمى (أو التمتع) ان لم يسم (ولو شهد أنه طلقها ثلاثاً وأتزان
 أنه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا فضمن نصف المهر على شهود الثلاث لا غير) للزمة الفلطة (ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان) ولو شهدا
 بالطلاق قبل الدخول وأتزان بالدخول ثم رجعا ضمن شهود الدخول ثلاثة أرباع المهر وشهود الطلاق ربعه اختيار (ولو شهد بصق فرجها ضمناً
 القنية) لمولاه (مطلقاً) ولو مصرين لأنه ضمان ٣٩٨ اتلاف (والولاء المتيقن) لعدم تحقق العقد اليهما بالضمين فلا يقول الولاء هداية

(وفي التدبير ضمناً ما قصه) وهو ثلث
 قبه ولو مات المولى عقب من الثلث
 ورثه ما بقية قبته وغنامه في البر
 (وفي الكفاية يضمنان قبته) كلها
 وان شاء اتبع المكاتب (ولا يضمن
 حتى يزويها عليه اليها) وقصداً
 بالفضل والولاء لمولاه ولو هزدا
 قولاً وردة قبته على الشهود (وفي
 الاستئلاء يضمنان نقصان قبتهما)
 بأن تقوم قبة وآم ولد لولاييهما
 فيضمنان ما بينهما (فان مات المولى
 حقت وضمنت) بقية قبته أمة
 (لكونه) وقبته في العين (وفي
 القصص الدينية) في مال الشاهدين
 وورثه (ولم يضمن) لعدم المباشرة
 ولو شهد بالقبول يضمنان لأن الفراض
 ليس بمال اختيار (ومع
 شهود الفرع يرجعهم) لاضافة
 التثب المهر (لأشهود الأصل
 فيقولهم) بعد القضاء (لم تشهد
 الفرع على شهادتنا أو شهدناهم
 وعطنا) وكذا لو أجازوا رجنا
 عنهم عدم اتلافهم ولا القرو لعدم
 رجوعهم (ولا اعتبار بقول
 الفرع) بعد الحكم (كذب
 الأصول أو غطوا) فلا ضمان
 ولو رجح الكل ضمن الفرع فقط
 (ومعنى المكون) ولو الودية
 (بالرجوع) عن التزكية (مع علمهم
 بكونهم عبيداً) خلافاً لما (أما مع
 الخطأ فلا) إجماع بغير (ومعنى
 شهود التعلق) قبته الفتن ونصف
 المهر لو قبل الدخول (لأشهود
 الأصل) لأنه شرط بخلاف
 التزكية لأنها طاعة (والشرط)
 ولو وحدهم على الصحيح عني

القضاء بالاقالة فغفر وقبتهما الفتن لأن القضاء الفتن لا يقاومه ما يسطع لانهما لم يهدا بالايافه بل شهدا به
 بعد ذلك وإذا صار الفتن مقبياً به فمناهم يرجعهما فغفر زاد الزبلي وان كان الفتن أقل من قبته بالبيع
 يضمنان الزيادة أيضاً مع ذلك لانهما اتفعا عليه هذا القدر بشهادتهما الأولى اه (قوله) وقبته في خزانة
 القنين عبارتها كما في المنع فان اختار اليهود رجوعا بالفتن على المشتري وضمنت فتنه فان رد المشتري
 المبيع بسبب باضي أو تقابل بربع على البائع بالفتن ولا شيء على اليهود وان رد بقضاها فالتضامن على الشهود
 بجملة وان أجاز رجعا ما أذا اه (قوله) ضمن نصف المال المسمى أو التمتع الخ لانهما أكد اضما ما على
 شرف السقوط ألا ترى انها لو طاعت ابن الزوج أو ارتقت سقط المهر أصلاً مخ (قوله) قبل الدخول
 قد في الشهادتين ح (قوله) لا غير لأنه لم يضمن بتهادة شهود الواحدة لأنه لا يقبل لأن حكم الواحدة حرة
 خفيفة وحكم الثلاث حرة غلظة مخ (قوله) فلا ضمان لتأكد المهر بالدخول فمقتضى عليه ما كان
 على شرف السقوط ح (قوله) ضمن شهود الدخول الخ لانهم تزوروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان
 جمعه على شرف السقوط وهذا يقتضي أن يضمنوا جمعه لكن شهود الطلاق قبل الدخول تزوروا عليه نصف
 المهر وقد مكنان على شرف السقوط وهذا يخص الفريق الأول بضمان نصف وتنازع مع الفريق الثاني
 في ضمان النصف الآخر فيقسم عليهم ما فيه الأول ثلاثة أرباع والثاني ربع ح كذا في الهامش (قوله)
 اختيار) عليه بأن الفريقين اتفعا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وان رد شهود الدخول بالنصف
 فينفردون بضمانه اه قتال وفي الصرع المحيط ولوربع شهادا الطلاق لضمان عليهم لانهم أوجبوا نصف
 المهر وشاهد الدخول لا غير يجب عليهم نصف المهر لأنه ثبت بتهادة شهود الطلاق نصف المهر وتلق شهادتي
 الدخول نصف المهر وان رجح من كل طائفة واحد لا يجب على شهادتي الطلاق شيء ويجب على شهادتي
 الدخول الربع اه (قوله) لأنه ضمان اتلاف) بخلاف ضمان الاعتاق لأنه لا يثبت الا لمصلحة ولم يمت
 فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع صله ومواساته (قوله) بقية قبته) فان لم يكن له مال غير العبد عتقته
 وصلى في ثلثه وضمن الشاهدان ثلث القبة بغير عوض ولم يرجعها على العبد فان هز العبد عن الثلثين يرجع به
 الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما بغير (قوله) يضمنان قبته) والفريق انهما
 بالكتابة حالاً بين المولى وبين ماله العبد بشهادتهما فبما صين فيضمنان قبته بخلاف التدبير فإنه لا يحول بل تنص
 ماله فغفر (قوله) على الشهود) قال في البر بعد نظره ذلك من المحيط وبه علم أن ما في فتح القدر من أن
 الولاء تدين شهودا عليه بالكتابة سهو اه (قوله) وورثه) أي المتشود عليه وكأنا وارثه (قوله)
 لأشهود الأصل الخ) قال المصنف في وجهه لانهم أنكروا أي شهود الأصل السبب وهو الأشهاد وذلك
 لا يلیل القضاء لأنه غير محتمل الصدق والكذب فيرجعوا على الشاهد بعد القضاء لا ينعين به الشهادة لهذا
 بخلاف ما إذا أنكروا الأشهاد قبل القضاء لا يقتضي بتهادة الفريقين كما إذا رجعا قبله فغفر (قوله) فلا
 ضمان لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهما بالرجوع مخ (قوله) ومن المكون) قال
 في البر وأطلق ضمانهم فقبل الدية لوركوها شهودا لغيره فمناهم فإذا الشاهد بعد قضاء أو مجوس فإليه على الزكينة
 عنده (قوله) بكونهم عبيداً) بأن قالوا اعلمناهم عبيد ومع ذلك تركناهم وقبل الخلف فيما إذا أخبر المكون
 بالزنية بأن قالوا هم أحراراً ما إذا قالوا هم عدول فأنوا عبيد الا يضمنون إجماعاً لان العبد قد يكون عدلاً
 جوهره (قوله) أما مع الخطأ) بأن قال أخطأت في التزكية (قوله) ومن شهود التعلق) قال في البر
 لانهم شهود العلة إذا التفت بحصل بسببه وهو الاعتاق والتعلق وهم أمتوه أطلقته فقبل تعلق العقد والطلاق
 فيضمن في الأول الضمة وفي الثاني نصف المهر ان كان قبل الدخول كذا في الهامش (قوله) والشرط) اعلم
 أن الشرط عند الأصوليين ما يتوقف عليه الوجود وليس بمؤثر في الحكم ولا مفض اليه والعلة هي المؤثرة

في الحكم والسبب هو المقتضى الى الحكم بلا تأخير والعلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وهذا ظهر ان الاحسان شرط كما ذكر الاكثر وتوقف وجوب الحق عليه من كذا في الهامش (قوله شاهدنا الاشباع) قال في منه الفتى شهدا على انه امر امرأته ان تطلق نفسها وأمران انها طلقت نفسها بذلك قبل الدخول ثم جرموها الفسخ على شهود الطلاق لانها إنما السبب والتفويض شرط كونه مبينا به كذا في الهامش (قوله لا التفويض) أي تفويض الطلاق الى المرأة وتفويض الفسخ الى العبد وشهد آخران انها طلقت وأن العبد حقق الخ شئ من مدني

• (كتاب الوكالة) •

قال وضعن شاهدا الاشباع
لا التفويض لانه التفويض
سبب انتهى

(كتاب الوكالة)

مناسبتة أن كلامنا للشاهد
والوكيل باع في تحصيل مراد
غيره (التوكيل صحيح) بالكتاب
والسنة قال تعالى فاعبوا أحدكم
بورقكم ووكيل عليه الصلاة
والسلام حكيم بن حزام بشراء
أخصية وعله الاجماع وهو
خاص وعام كانت وكلي في كل
شئ عم الكل حتى الطلاق قال
الشهد وبه بقي وخمسه أبو البث
بغير طلاق وعناق ووقف واعقده
في الانشاء وخمسه قاضي خان
بالمعاوضات فلا يلي الفسخ
والترعات وهو المذهب كما في
تنوير البصائر وزواهر الجواهر
وسمي بأن به بقي واعقده باللفظ
فقال وأما الهبات والعتاق
فلا يكون وكلا عند أبي حنيفة
خلافهما

(قوله التوكيل صحيح) لم يذ كر ما يصح به وكلا ولا الفرق بين الوكيل والرسول وحزبه في بيع وتنتقم
الخامدية قال مجر د هذه الحواشي ذكر المؤلف رحمه الله في الخيارات سؤالا وطلبه بالفرق
وهذا أن ذكر السؤال من أصله بقسم القادة قال رحمه الله سئل في رجل اشترى من آخر نصف أغمص معلومة
ولم يرها ووكلا زيدان بهما ورأى زيد ورعزم الرجل أنه خبا راوثة إذا رآها وان رآها ووكلا بالقبض فهل نظر
الوكيل بالقبض مسقط خسار رؤية الموكل الجواب نعم وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لا رؤية رسول
المشتري تنوير من خبا راوثة ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع مسقط عند أبي حنيفة خبا راوثة
الموكل كالوكيل بالشراء يعني كأن نظر الوكيل بالشراء يسقط خساره وقالوا كالرسول يعني نظر الوكيل
بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخسار قدام الوكيل بالقبض لأنه لو ووكلا رجلا راوثة لا تكون رؤيته كروية
الموكل اتفاقا كذا في الخاتمة الخ ماذكره الشارح ابن ملك والمألف في المتون وأطال فيها في الصبر فرجعه
وصورة التوكيل بالقبض كن وكلا في قبض ما اشتريه وما رأته كذا في الدرر أقول ولم يذ كر الفرق بين
الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المراج قبل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا ينفذ
العتد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرس وفي القوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره
كن وكيلا في قبض المبيع أو وكيلا قبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا في قبضه أو أرسلك
تقبضه أو قل فلان أن يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال أقبض
المبيع فلا يسقط الخسار اه كلام البحر وكتب فيما علقه عليه أن قوله وفي القوائد الخ لا ينافي ما قبله لأن
الأول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا ينفذ من اضافته العتد الى مراده لما مر عن الفرد من أنه معبر
وسفر بخلاف الوكيل فإنه لا ينفذ العتد الى الموكل الا في مواضع كالنكاح والطلع والهبه والرجن ونحوها
فإن التوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف النكاح لنفسه كان له وما في القوائد بيان لما يصح به الوكيل وكلا
والرسول رسولا وحاصله أنه يصير وكلا بالافضاء الوكالة ويصير رسولا بالافضاء الرسالة وبالأمر لكن صرح
في البدائع أن الفعل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا أو وكيل ويؤيده ما في القوائد دفع له اتفاقا وقال اشتمل بها
أربع أو قال اشترى بها أربع ولم يثنى بل كان وكلا وكذا اشترى بهذا القاب بآية فأشار الى المال نفسه ولو قال
اشترى هذا الحايطة بألف درهم كان مشروءا بالشراء للامور والافاضة لا إذا زاد على أن أعطيك لاجل شركته درهمها
لأن اشتراط الاجرة يدل على النيابة اه وأقاده ليس كل أمر وكلا بل لا بد مما يفيد كمال الفعل للأمور
بطريق النيابة عن الأمر فليحفظ اه هذا جامع ما كتبه نقله وبقائه التوفيق (قوله ووكلا عليه السلام
الخ) رواء أبو داود وأبو داود بنده فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم وقال لا تفرقه الامن
هذا الوجه وحبيب لم يسمع عن حكيم إلا أن هذا داخل في الأرسال عندنا فقص قول المصنف أي
صاحب الهداية صرح أن كان حبيب اماما فائقه فصح (قوله كانت وكلي في كل شئ) نقل في الترمذي لثلاثة
وغيرها عن قاضي خان ولو قال لغيره أنت وكلي في كل شئ أو قال أنت وكلي بكل قليل وكثير يكون وكلا يحفظ
لا غيرهما الصحيح ولو قال أنت وكلي في كل شئ جازما لم يصير وكلا في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء
وعتد وصدة واختلاف طلاق وعناق ووقف فقليل ذلك لا طلاق تعمير القنط وقيل لا يملك ذلك إذا اذدل
دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الباث اه وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا وخاتفا قد رول ابن

غير رسالة صحاحها المسألة الخاصة في الوكالة العائدة كرفها ما في الخاتمة وما في فتاوى أبي جعفر ثم قال وفي
البرازية أنت وكيل في كل شيء جائز أمره مثل الحفظ والبيع والشراء وبذلك الهبة والصدقة حتى إذا أفتق
على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الإمام تخصصه بالمعاوضات ولا يلى المتق
والترفع وعليه التنوي وكذلك قال طلق أمركم ووجبت وقتك أركن في الأصح لا يجوز اه وفي
الذخيرة انه وكيل بالمعاوضات لا بالاعتاق والهبات وبقي اه وفي الخلاصة كما في البرازية بالحيال اه
الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الاطلاق والعاق والحق والصدق والهبة والصدقة على المقتضى وبقي أن لا يملك
البراء والحظ عن المديون لانهم ما من قبيل التبرع فدخل تحت قول البرازية انه لا يملك التبرع ونظيره انه
يملك التصرف في مرة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فانهم ما بالنظر الى الاثناء تبرع فان
العرض عارية اثناء معاوضة انتهاء والهبة بشرط العوض هبة اثناء معاوضة انتهاء وبقي أن لا يملكهما
الوكيل بالتوكيل الصامت لانه لا يملكهما الا من قبيل التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا يهبه
بشرط العوض وان كانت معاوضة في الانتهاء ونظير العموم انه يملك قبض الدين واقتضاه وبقائه والدعوى
بجورق الموكل وسماح الدعوى بحق على الموكل والاقرار على الموكل بالدين ولا يحض مجلس القاضي
لان ذلك في الوكيل بالمعصية لا في الصامت فان قلت لو كان يملك قبضه وكذلك وكالة مطلقة فهل يتناول الطلاق
والعناق والتبرعات قلت لم أره صريحا وانما ظاهر اه لا يملكها على الحق بل لان من الاطلاق ما صرح
فأشحن وغيره بأنه وكيل عام ومع ذلك قالوا بعده اه ما ذكر ابن جعفر في رسالته ملخصا وقد استقام
القتال في حاشيته رتبها (قوله وفي التبريلالية) عبارة اطلاق عن الخاتمة وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر راجل
قال لفسره وكذلك في جميع أموري وأقتن مقام نفسي لتكون وكالة عامة ولو قال وكذلك في جميع أموري
التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البياعات والائتمة وفي الوجه الاقل اذا لم تكن عامة يتناول
ان كان الرجل يحتفل بلس لصناعة معروفة قالو وكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا يتجارة معروفة يتصرف اليها
اه وبه يعلم ما في كلام الشارح اذ صورة البطلان ليست في توله أنت وكيل في كل شيء كما في عليه الشارح هذه
العبارة بل في غير ما هو وكذا في جميع أموري الخ الآن يقال حساسا في عدم العموم ولكن جنى
كلامه على أن ما ذكره عام وكذلك علمت فافهم بما قلناه سابقا ان ما ذكره ليس بمالك الكلام فيه اه (قوله
فلوجهل) كالقوله وكذلك على من (قوله نظر الى أصل التصرف الخ) جواب مما ردد على هذا الشرط
وهو كون المسلم ذنبا يبيع خرا وخنزروا وكيل الحرم حلالا يبيع السبد لانه مبيع عنده ولا يملكه الموكل
س (قوله فلا يبيع وكيل مجنون) مصدر مضاف للقاض (قوله بشرط) متعلق بتوكيل (قوله
ان ما دونها) أي ان كان الصبي الموكل ما دونها (قوله وكيل عبد) مضاف لقاضه (قوله وكيل
مرتد) بخلاف وكلمه عن غيره كما سذكر (قوله وان استعنه الموكل الخ) ومثله ما لو اشترى عبد اشرا
فأداه وأعتقه قبل قبضه لا يبيع ولو أصر البائع باعتاقه يبيع له بصير فاضا اقتضا كما قدمه في البيع القاسد
(قوله فتنبه) أشاره الى انه لا تافق بين كلامه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط
الموكل به والموكل ثم ذكر الخ تأمل (قوله يعقل العقد) أي يعقل أن البيع صائب للبيع جالب للفن
وأن الشراء بالعكس ح وفي البصر وما يرجع الى الوكيل فالعقل فلا يبيع وكيل مجنون وصبي لا يعقل
لا بالغوغ والخزيرة وعدم الرقة فبصير وكيل المرتد ولا يتوف لان الترفع ملكه والعلم للوكيل بالتوكيل قالو
وكلمه وبه يعلم تصرف وقف على ابيانة الموكل أو الوكيل بعده اه (قوله ولو وصيا) قال في جامع أحكام
الصغار فان كان الصبي ما دون ما في التصار فصار وكلا لا يبيع بغير حال أو مزيل فباع جائزه ورتبه العهدة
وان كان وكلا بالشراء فان كان بغير مؤجل لانتمز به العهدة فباسا واستحسنها وتكون العهدة على الآخر حتى
ان البائع مطالب الآخر بالفي دون الصبي وان وكله بالشراء بغير حال فالقاس ان لانتمز به العهدة
وفي الأشخاص تازمه اه قتال وتماه في العرفي شرح قوله والحقوق فيما يفسره الوكيل الى نفسه الخ
فراجعه (قوله مجبوراً) مفعول للصبي والعبد كذا في الهامش (قوله فلذا لم يزل وبشده) أي البيع
استحرازاً عن بيع الهازل والمكره كذا صاحب الهداية كذا في الهامش (قوله تعال كذا) أي حال

وفي التبريلالية ولو لم يكن الموكل
صناعة معروفة قالو كلاً باطلة
(وهو إقامة الغير مقام نفسه) (رفها)
أوجها (في تصرف جائز معوم)
فلوجهل ثبت الأدنى وهو الحفظ
(عن يملكه) أي التصرف نظراً
الى أصل التصرف وان استع
في بعض الأشياء بعرض النهي
ابن كمال (فلا يبيع توكيل
مجنون وصبي لا يبيع مطلقاً
وصبي يعقل) (تصرف صائر) فهو
طلاق وعناق وهبة وصدقة وصح
بما يقفه بلاذن وليه (كقول
هبة) صح (بما ذكره بن ضرر
ونفع كبيع وإجازة ما دونها ولا
وقوف على إجازة وليه) كالواشهر
نفسه (ولا يبيع وكيل عبد
مجبور ومع لومادونا ومكاتباً
ووقف وكيل مرتد فان أسلم نفذ
وان مات أو قتل أو قتل لا خلافا
لهما (و) صح (توكيل
مسلم ذنبا يبيع خرا وخنزير)
وشراهما كما في البيع القاسد
(وهو حلالا يبيع صيدوا
استعنه الموكل لعرضه)
التي كما قدمه فتنبه ثم ذكر شرط
التوكيل فقال (إذا كان
الوكيل يعقل العقد ولو صبي
أو عبداً مجبوراً) لا يفتي أن
الكلام الا في حصة الوكالة في
حصة بيع الوكيل فلذا لم يزل
وبشده تعال كذا

ثم ذكر صاحب الموكل في فقل (بكل ما ياتر) الموكل (بنفسه) انفسه ففعل الموصومة ٤٠١ فلذا قال (فصح بخصوصة في حقوق العباد برضى

الانفس) وجوزاه بالارضاء وبه
قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي
الثلث وغيره واختاره الغني
ومعه في النهاية واختار الفتوى
تفويضه للمالك دير (الآن
يكون) الموكل (مربطاً) لا يمكنه
حضور مجلس الحكم بشده ابن
كامل (اوغاً) بامد سراً ومريداً
له) ويكنى قوله تأريده السفر ابن
كامل (او محذرة) لم تحاط الرجال
كامل (او حاشاً) اوتضاه
(والحال بالمسجد) اذا مرض
الطالب بالتأخير بجر (او محبوساً
من غير ما) هذه (الموصومة)
فلو لم يفسد بغير برائة يجهل
(او لا يحسن الدعوى) خاتمة
(لا يكون من الاعذار (ان كان)
الموكل (شريعاً خاص من دونه)
بل الشريف وغيره سواء بجر
(وله الرجوع عن الرضى قبل جماع
الحاكم الدعوى) لا يبدى قنية
(ولو اختلف في كونها محذرة ان
من شات الاشراف فالتقول لها
مطلقاً) ولو لم يفسد امينه ليصطفاً
مع شاهدين بجر واقر المصنف
(وان من الاوساط فالتقول لها لو
بكر او ان هي) من الاسافل فلا في
الوجهين عملاً بالتأخير برائته
(و) صح (بأشهاد) كذا
بـ (استنفاها الا في حد وقود)
نفسه متوكلاً عن المجلس ملق
(وحقوق عقد لا بد من اضافته)
اي ذلك العقد (الى الموكل كسيع
واجابة وصلى عن اقراره) بـ
مادام جيا ولو غاباً ابن

كونه تاييافاً عدم القول للمكرو ذكره صاحب الهداية بمحترابه عن بيع الهائل والمكروه (قوله ثم ذكر
صاحب الموكل فيه) أي ماذكره المصنف صاحب لأحد فلا بد عليه أن المسلم لا يملك بيع المجرى ولا وكيل
الذي به لأن ابطال التواعد ابطال الحدود والعكس ولا يظلم طرفه عدم وكيل الذي مسلماً ببيع غيره وهو
عليه لأنه يملك التوصل به وكيل الذي به يصدق الضابط لأنه لا يقل كل عقد يملك وكيل كل أحد به بل
التوصل به في الجلة وتعامه في الصر (قوله بكل) متعلق بقول المائر أول الباب التوكيل صحيح لنفسه
أخرج الوكيل فانه لا يوكل مع أي ياتر بنفسه (قوله ففعل الموصومة) تنريع على قوله بكل ما ياتر وهو
أولى من قول الكزيل ما يعقد له العهد وغيره ككفاي الصر أي كالموصومة والقض (قوله فصح
بخصوصة) تحمل بضمها معنا وجعلها كافي الصروفه عن منه المقي ولو وكلة في الخصوصية لا علمه فلا يثبت
مال الموكل فلما أراد الذي عليه الدفع لم تجمع قال فالجاسل أنها تخصص بتخصص الموكل وتعميمه
وفي البرائة ولو وكلة بكل حق له وبخصوصته في كل حق ولم يعين المخلص به الخاص فيه جاز اه وتعامه
فيه (قوله برضى انفسه) مثل الطالب والمطلوب بجر (قوله وجوزاه) قال في الهداية لا خلاف
في اجواز انما الخلاف في الزوم يعني هل ترذ الوكالة برضا المخلص عند أبي حنيفة نعم وعنددها لا يجوز جوهرة
(قوله وعليه فتوى أبي الثلث) أفتى الرمي بقول الامام الذي عليه المتن واختاره غير واحد (قوله
تفويضه للمالك) بحث فيه في البرائة فافترق في الصر في الرمي أي أن القاضي اذا علم من انفسه التخص
في الاباء عن قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار لمصلحة لا يقبل منه التوكيل
البرضى اه (قوله لا يمكنه حضور مجلس الحكم) وان قدر على الحضور على ظهر الدابة او ظهر انسان فان
ازداد مرضه بذلك لم يركه فان لم يزد قبل على الخلاف والصحيح لزومه كذا في البرائة بجر (قوله ويكنى
قوله تأريده السفر) قال في الصر وفي المحيط وارادة السفر أمر بالحق فلا بد من دليلها او امرها من يد المخلص
بها واقر بنسبة الظاهر ولا يقبل قوله اني أريد السفر لكن القاضي يطره حاله وفي عذته فانه لا يفتي منه من
بساكر كذا ذكره الشارح وفي البرائة وان قال أخرج بقوله القلبية ما لهم عنه كافي فسح الاجابة
وفي خزانة المفتين وان كذب المخلص في ارادته السفر لمصلحة القاضي بالثقة تزيده السفر اه (قوله اذا مرض
الطالب) قال في الجوهر وان كانت هي طلبة قبل منها التوكيل بغير رضى المخلص وان كانت مطلوبة من اخرها
الطالب حتى يفرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضى المخلص الطالب لأنه لا عذر له الى
التوكيل اه (قوله برائة يجهل) عبارتها وكونه محبوساً من الاعذار يلزمه وكه فعل هذا لو كان
الشاهد محبوساً له يشهد في شهادته قال القاضي ان في حق القاضي لا يكون عذراً لأنه يفرجه حتى
يشهد ثم يعده وعلى هذا يمكن أن يقال في الدعوى أيضاً كذلك بأن يجيب عن الدعوى ثم يعاد اه قلت
ولا يفتي أنه مفهوم عبارة المصنف وهي ليست من عنده بل واقعة في كلام غيره والمصنف محق بل صرح به
في الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوساً فلي وجهان ان كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بالارضاء
لان القاضي يفرجه من السجن ليحكم ثم يعده وان كان في حبس الوالي ولا يمكنه الوالي من الخروج للموصومة
يقبل منه التوكيل اه (قوله وله) اي الذي عليه (قوله فمرسل أمسه) اي القاضي (قوله
فالتقول لها) اي اذ اوجب عليها بين (قوله في الوجهين) اي فيما اذا كانت بكر او ثيب (قوله وسع
بأشهادها) اي حقوق العباد اي يصح التوكيل بإضام جميع الحقوق واستنفاها الا في الحدود والقصاص لان
كلامهم ما ياتر بنفسه ففعل التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانها تندى بالشهادت والمرا د بالاشهاد
دفع ما عليه والاستنفاء القبض منع (قوله الا في حد وقود) استثناء من قوله وبأشهادها واستنفاها وقوله
بنسبة وكه قد قلنا في تصديق كونه عليه في الصر وقوله فله استنفاها اي وكذا بأشهادها بالنسبة عند الامام أبي
حنيفة خلافاً لابي يوسف ولم يصرح به هنا لدخوله في قوله فصح بخصوصة كافي بجر (قوله يعلق به) اي
بالوكيل منع (قوله مادام جيا ولو غاباً) فإذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض الفتن كافي الصر عن المحيط
وقوله مادام جيا عزا في الصر الى الصر ولكن قال بعده وشعل ما اذا مات لما في البرائة ان مات الوكيل عن
وصي قال الفضل تنقل الحقوق الى وصيه لا للموكل وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم يجب وصيا عند

(ان لم يكن مجبوراً فكسليم مبيع وقبضه ورجوع به عند استحقاقه وخصوصاً في حبس بلا فصل بين حضور موكله وغيبته) لانه العاقبة حقة وسكان لكن في الجواهر ولو حصرنا ٤٠٦ فالعهدة على أخذ الثمن لا التخليد في اصح الاقوال ولم يضاف العبد الى الموكل لمقتضى الحنفية

الموكل انما ابرأ ملكه طيعته
فقوله لا يذنبه ما فيه ولا مال ابن
المالك يكتفي بالاضافة الى نفسه
خافهم (في شرط) الموكل (عدم
تعلق الحقوق به) اي بالوكيل
(انفو) باطل جوهرة (والثابت
ثبت للموكل ابتداء) في الاصح
(فلا يفتقر قرب الوكيل بشرائه
ولا يندى نكاح زوجته به) لكن
(هما) ثابتان (على الموكل
لو اشترى وكسبه قريب موكله
وزوجته) لان الموجب للعتق
والفساد الملك المستقر (وفي كل
بعد لا يذنبه اضافته الى موكله)
يعني لا يستغنى عن الاضافة الى
موكله حتى لو اضافته الى نفسه
لا يصح ابن كمال (كنكاح وخلف
اصح من عدمه او عن انكار
وعتق على مال وكاتبه وتعتق
واعادة وابداع ورهن واغراض
وشركة ومطالبة يعني (تعلق
بموكله) لانه يكون فيه ما فيها بعض
حتى لو اضافته لنفسه وقع النكاح
له فكان كالرسول (فلا مطالبة
عليه) في النكاح (بغير وتسلم)
فلا زوجة (والمشتري الاياه عن دفع
الثمن للموكل وان دفع له) (صح
ولو عن غير الوكيل) استصفا
(ولا يطالبه الوكيل ثانياً) لعدم
القائمة ثم تقع المقاصة بين الوكيل
لوعده ولا يفتقر لموكله بخلاف
وكيل يوصف يعني (ومثله
اي خسر الوكيل عيب (ما دون
لا دين عليه مع مولاه) فلا طلاق
قبض دونه ولو قبض مع احتكامها
ما لم يكن عليه دين لانه قفرا
بزازية (فرغ) التوكيل بالاستقراض
باطل لا لرسالة دود والتوكيل
قبض انقضض

٤٠٣ (وكلمة بشرى) فوب هروري وأفرس (وطل صم) بما يفعله
الجففس كد اية بطلت وان متوسطة كجد بان الفن والصفة كترك صحت فالالا

(بل بمفارقة الوكيل ولو مبيعاً في)

صرف وسلم قبل العقد بمفارقة

صاحبه قبل القبض) لانه العقد

والمراد بالتمسك بالاصل لا بقبول الم

لانه لا يجوز ان يكال (والرسول

فيما) اي الصرف والسلم لا تعتبر

مفارقة بل مفارقة مرسله لان

الرسالة في العقد لا القبض واستند

حصة التوكيل فيما (وكله بشراء

عشر اذ طال لهم بدهم فاشترى

ضمنه بدهم مما يبيع عنه عشرة

بدهم من الموكل منه عشرة ضف

دوم) خلافاً لما هو في الثلاثة قلنا

انه مأمور بأبطال مقدرة فينفذ

الرائد على الوكيل ولو شري

لما لا يساوي ذلك وقع لوكيل

اجماعاً كغير موزون (ولو وكله

بشراء شيء بعينه) بخلاف الوكيل

بالشكاح اذ اثرجهما لنفسه مع

منية والفرق في الوافي (غير

الموكل لا يشترط لنفسه) ولا للموكل

آخر بالاولى (عند شيته حيث

لم يكن مخالفاً) دفعاً للفرق (فلو

اشترى بغير النقود وبخلاف ماعني

الموكل (لهم الثمن وقع) الشراء

(لوكيل) مخالفاً له امره وينزل في

ضمن المخالفة عيني (وان) بشراء

شيء (بغيره) فالشراء لا لوكيل

الا اذا اذن الموكل) وقت الشراء

(اوشراء بماله) اي بمال الموكل

ولو تمكنا في النسبة حكم بالنقد

اجماعاً ولو توافقا فيها لم يشتره

فروايتان (رغم انه اشترى عبداً

لموكة فله) وقال مولا به بشرطه

لنفسه فان كان العبد (معينا

ودوناً)

الصاوي عزاء صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزبلي وصاحب العناية بأن الوكيل

أصيل في باب البيع حضرة الموكل العقد ولم يحضر وقال الزبلي واطلاق المردود وسائر الكتب دليل على

أن مفارقة الموكل لا تعتبر أصلاً ولو كان حاضرًا وهذا منشأ ما منى عليه المصنف من العير لكن أجاب العيني

عن الاشكال بأن الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب اه وتعبه الجوى بأن الوكيل نائب

في أصل العقد أصيل في الحقوق فلا اعتبار بحضرة الموكل وبه علم أن ما ذكره المصنف من الشكاح اي العيني في غير

محلله قلت والذي يدفع الاشكال من أصله ما قدمه الشارح عن الجوهري من أن العهدة على أخذ الحق لا العهدة

لوحضرة في أصله الا ما قبل وما ذكره العيني وصاحب العناية مبني على القول الآخر من أنه لا عبرة بحضرة

وهو ما شئ عليه في المتن ما يقتضيه (قوله ولو مبيعاً) أي بالمباينة لا أنه محل موهم حيث لا ترجع الحقوق

اليه (قوله فيقبل العقد الخ) كذا قاله صاحب الهداية والتكافي وسائر المتأخرين درر وهو قريع

على الاصل المذكور (قوله بمفارقة) اي الوكيل (قوله صاحبه) وهو العائد منه (قوله

والمراد الخ) قال الزبلي وهذا في الصرف يجري على إطلاقه فانه يجوز التوكيل فيه من الجانبين وأما في

السلم فانه يجوز بغير رأس المال فقط وأما ما أخذته فلا يجوز لان الوكيل لا يقض رأس المال يبقى المصلحة في

ذمته وهو مبيع ورأس المال عنه ولا يجوز أن يبيع الانسان ماله بشرط أن يكون الثمن لغيره كما يبيع العيني

واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال لمولاه وأذله الى الآخر

على وجه التملك منه كان قرضاً اه (قوله ضمنه) أحترض من الزيادة القليلة كمسيرة ابطال وصف فانها

لازمة لا لآخر لانها تدخل بين الوزين فلا يتحقق حصول الزيادة بغير من غاية البيان (قوله خلافاً لما

ضمنه ما يزنه العشرون بدهم لانه فعل المأمور وزاد مخرجا من (قوله كغير موزون) فيسده لان في

القياس لا يقتضي على الموكل منه (قوله بخلاف الخ) محل هذا بقوله لا يشترط لنفسه ح (قوله

والفرق في الوافي) ذكره الزبلي أيضاً وحاصله أن الشكاح الداخل تحت الوكيل لا شكاح مضاف الى الموكل

فيتميز اذا خالف وأما انه في نفسه بخلاف الشراء فانه مطلق فيسقط بالاضافة الى كل أحد اه (قوله غير

الموكل) بالبرمصة شيء مخصوصه بالنسب استثناء منه واما قال في المنع وانما يقيد بغير الموكل لا لاختلافه اذ اذا

وكل العبد من يشتره له من مولا او وكيل العبد بشراءه من مولا فاشترى فانه لا يكون له امره مالم يصح به

للمولى انه يشتره فيها لا مع أنه وكيل بشراء شيء بعينه كما ساقى اه وكان وجه الاستدراك اذ كره من

المصورتين باعتبار احوال فقد الموكل لاسم الصاعل واسم المفعول ولا يقتضي ما منه فكان الاولى أن يقول غير

الموكل والموكل اه (قوله لا يشتره لنفسه) اي لا حضوره باقاي كذا في الهامش (قوله بالاولى)

اوضحه في الصر (قوله دفعا للفرق) قال الباقي لانه يردى الى تقرير الآخر حيث اعتمد عليه ولان فيه عزل

نفسه فليحكم على ما قبل الا بمحض من الموكل كذا في الهداية اه هكذا في الهامش وفيه الوكيل بالبيع

لا يملك شراء لنفسه لان الواحد لا يكون مشترياً او مبيعاً من غيره من يشتره منه وان أمره الموكل أنه يبيعه

من نفسه أو أولاده الصغار أو من لا تملك شهادته فباع منه جاز برأيه اه حامدية واذا وكله أن يشتره

عبد بعينه يثن مسمى وقيل الوكيل ثم خرج من عند الموكل واشهد على نفسه أن يشتره لنفسه ما اشترى

العبد بئذ لا لغيره فهو للموكل فتاوى هندية (قوله فلا يشتره) تنزع على قوله حيث لم يكن مخالفاً (قوله

بغير النقود) اي اذا لم يكن الثمن مسمى (قوله أو بخلاف) مثل المخالفة في الجنس والقدر وفيه كلام فافهم

في الصر (قوله ماعني) اي أن كان الثمن مسمى (قوله فالشراء لوكيل) المسألة على وجهه كما في الجبر وصاحبه

أنه ان أضاف العقد الى مال أحدهما كان المشتري له وان أضافه الى ماله مطلقاً كان نواة فلا مر فيه لو كان نواة

لنفسه فهو له وان تمكنا في النسبة يحكم النقد اجماعاً وان أضاف الى ماله مطلقاً عند الثاني وحكم النقد

عند الثالث وبه علم أن محل النسبة للموكل فيما اذا أضافه الى ماله مطلقاً سواء تقدم من ماله أو من مال الموكل

وكذا قوله ولو تمكنا ببقوة ولو توافقا فيهما اذا أضافه الى ماله مطلقاً لكن في الاول يحكم النقد اجماعاً وفي

الثاني على الخلاف السابق اه (قوله اوشراء) معنا اضافة العقد الى ماله لا الشراء من ماله بغير

(قوله فله) العدا بقاء حاطة لقره وهو كما في اشترى لانية وتبع فيه صاحب الدرر وصدر الشريعة

فأتم (فأقول للمأمور ومطلقاً) إجماعاً عند الفقيهين أو لا إجماعاً من أمر بملك استثنائه (وإن سار) الحال أن (الفتح منقوداً) كذا قال
 (والا) يكن منقوداً (فأقول للموكل) لا به بغير الرجوع عليه (وان) العبد (غير معين) وهو من أوصيت (تكذا) أي يكون للمأمور
 (ان الفتح منقوداً) لأنه أمين (والافتلاح) التهمة خلافاً لها (قال بعض هذا الصمد فباعه ثم أنكره) أي أنكر المشتري أن يمرأه
 بالشراء (أخذه عمرو وضاع كاره) الأمر لما خشيته لقراره بتركه بقوله يعني لعمرو (الآن يقول عمرو لمريمه) أي بالشراء (فلا) يأخذ
 عمرو لأن قرار المشتري ارتد بقرته (الآن يسلم المشتري إليه) أي إلى عمرو لأن التسليم على وجه البيع يمنع الباطل وإن لم يوجد فقد الفتح
 العرف (أمره بشراء شئين معينين) أو غير معينين إذاؤه للموكل كما مر (و) الحال أنه (ليس) متخافاً فاشترى أحداهما بقوله
 أو بزيادة) سيرة (يتفان الناس فيها) عن الأمر (والا) أذليس للموكل الشراء بغير فاحش إجماعاً بخلاف وكيل البيع كما سيأتي
 (و) كذا (بشرهما بألف وقبضهما) فاشترى أحدهما نصفه وأقل مع (و) (بالاكثر) ولو سيرا (لا) يلزم الأمر (الآن يشتري
 الثاني) من المعينين مثلاً (بماضي) من الألف (قبل انصومة) لحصول المقصود وجوز أن يني ما يشتري مثله الأمر (و) لو أمر رجل
 مدونه (بشراء شئ) معين (بدن له عليه وعينه أو) عين (البائع مع) وجعل البائع وكلاً ٤٠٥٠ بالقبض دلالة تقيراً للغرم بالتسليم إليه

بخلاف غير معين لأن لو قيل
 المجهول باطل ولذا قال (والا)
 يعني (فلا) يلزم الأمر (وتخذ على
 المأمور) فهلاك عليه خلافاً لها
 وكذا الخلاف لو أمره أن يسلم
 ماعله أو يصرفه بناء على أمين
 التقود في الوكالات عنده وعدم
 تعيينها في المعاضات عندها
 (ولو أمره) أي أمر رجل مدونه
 (بالصدق بماعله مع) أمره
 بصله المال لله تعالى وهو معلوم
 (كما) مع امره (لو أمر) الآخر
 المتأجر بمهمة فاستأجره
 عليه من الأجرة وكذا لو أمره
 بشراء عبد يسوقه لداية وتفق
 عليها مع اتفاقاً للضرورة لأنه
 لا يجبر على الجرك وقت فعل المؤجر
 كلو جبر في القبض قلت وفي
 شرح الجامع الصغير لقاضي خان
 أن كان ذلك قبل وجوب الأجرة
 لا يجوز وصد الجواب قبل على
 اختلاف الخ فراجع (ولو أمره
 بشراءه بألف ودفع) الألف
 (فاشترى وقبضه كذلك فقال)
 الأمر (اشترى نصفه وقال
 المأمور) بل (بلكه مدق) لأنه
 أمين (وان) كان (قبضه)
 (في) القول (لأمر) بلا معين
 دور وإن كان يتعالمه والضرورة

(قوله فأتم) لأحاجة إليه ولعله أراد أنه فأتم من كل وجه ليصرفه عما إذا حدث به عيب فإنه كالهلاك كما في
 البرازية تامل (قوله للمأمور) أي مع عينه يعقوبة (قوله ولا يكن منقوداً) سواء كان البعدها
 أو متسا ح وفيه أن صورة الخ من هذه في الميت (قوله أي يكون) أي القول كذا في الهامش
 (قوله والافتلاح) حاصل المسألة المذكورة على ثمانية أوجه كما قال الزيلعي لأنه إما أن يكون مأموراً
 بشراء مديونه أو بغير عينه وكل وجه على وجهين إما أن يكون الفتح منقوداً أو غير منقود وكل وجه على
 وجهين إما أن يكون البعدها من آخر الوكيل بالشراء أو متسا ثم قال خاصة أن الفتح أن كان منقوداً فاقول
 للمأمور في جميع الصور أن كان غير منقود ينظر فإن كان الوكيل لا يملك الانشاء بأن كان متسا فاقول للأمر
 وإن كان يملك الانشاء فاقول للمأمور عندها وكذلك عند أي حصة في غير موضع التهمة وفي موضع
 التهمة القول للأمر اه (قوله للتهمة) فإنه يحتمل أن اشتراه لنفسه فله أي الصفة خاسرة أو أداره
 للموكل كذا في الهامش (قوله خلافاً لها) الخلاف فيما إذا كان متكرراً جابهاً والفتح غير منقود فقط
 ح كذا في الهامش (قوله بقوله يعني الخ) بدل من قوله بتركه (قوله أو غير معينين) بحث فيه
 أو البعد فأنظر ما كسناه على الجهر (قوله إذاؤه) فقد في غير معينين فقط ح كذا في الهامش
 (قوله كما مر) قريباً في قوله وإن بغير عينه فالشراء للموكل إذاؤه للموكل (قوله عن الأمر) لأن
 التوسكيل مطلق أي عن قيد الهبة وقدا لا يتق الجع فيها (قوله معين) لأحاجة إليه مع قول
 المصنف وصحة ح (قوله والأمين) لا المبيع ولا البائع (قوله خلافاً لها) ففلا يلزم الأمر إذا
 قبضه المأمور بجر (قوله ماعليه) أي يقصد العقد الم ح بأن قال له أسلم الدين الذي عليك إلى فلان
 جاز وإن لم يمين فلان لم يميز عنده وعندهما يجوز كيفما كان وكذا لو أمره أن يصرف ماعله من الدين
 زيلعي (قوله أو يصرفه) أي يقصد عقد الصرف ح كذا في الهامش (قوله في الوكالات عنده)
 ولهذا الوجه ما بالعين منها أو بالدين منها أو بوسط الدين بطلت الوكالة فإذا اتعت فيها كان هذا عقد
 الدين من غير عينها بالدين منها أو بالدين منها أو بوسط الدين بطلت الوكالة فإذا اتعت فيها كان هذا عقد
 باطلاً أو يكون أمره بصرف ماله بملكه لا بالقبض قبله زيلعي (قوله في المعاضات) معنا كنت التقود
 أو ديناً (قوله لفعل المؤجر) بالفتح وهو الدار مثلاً (قوله كما مر) بالكثر (قوله فراجع) أقول
 الذي مر أنه في الترح المذكر كوفي هذا المثل مثل ما تقدمه ونصه وأما مسألة إجماعه الجاهل وغوهره قل ذلك
 قولهما وإن كان قول الكل فأنما جاز باعتبار الضرورة لأن المتأجر لا يجبر إلا بجر كل وقت فجلنا الجاهل
 فأنما مقام الآخر في القبض اه ولم أجده هذه العبارة فيه لكن لا يخالف ما ذكره الماتن لأن وجوب الأجرة
 يكون بعد استيفاء المنفعة أو بانتهاء التعجيل وهو معنى قول المتن أعليه من الأجرة (قوله للأمر) ونفذ
 على المأمور زيلعي (قوله بلايين) في الأشياء كل من قبل قوله فله العين الأفي مسائل عشر وعدها
 وليس منها ما ذكرهنا ويمكن الجواب تأمل كذا يحفظ بعض الفضلاء وذكر في الهامش فروعاً وإن قال أمر في

قلت وبه صلح حكم واقعه الفتوى
 دفع له حالا وقال اشترى زينا
 بعمرة فلان غدي واشترى بلا
 معرفته فملك الزن لم يضمن
 بخلاف لان شتر الاجمعة فلان
 فليظن (و) صم (أخذوهنا
 وكسلا بالنقن فلا ضمان عليه ان
 ضاع) الرهن (فيده أو توى)
 المال (على الكفيل) لان الجواز
 الشرعي باقي الضمان (وتشبه
 شراؤه بمثل القيمة وغن بغير)
 وهو ما يقوم به مقوم وهذا اذا
 لم يكن بصره معروفا وان كان بصره
 (معروفا بين الناس) كغيره (ولم
 ومرو جوبن) لا يتخذ على الموكل
 وان قلت الزادة) ولولها واحدا
 به يفتي بصر وبناية (وكه يبيع
 عبدا بغير نصفه صم) لا يطلق
 التوكيل وتعالى ان باع الباقي قبل
 الموصومة جاز والاولا هو استصان
 ملحق وهداية ونظامه جميع
 قوله صا والقبح بخلافه بصر
 وقدر ان الكال الخلف بائيب
 بالشركة والجازا اضافا لغيره
 (وفي الشراء يتوقف على شراء
 القيمة قبل الموصومة) اتفقا
 (ولوردة يبيع بيب على وكيله)
 فالبيع (عينة أو نكوة أو إفارة
 هيما يحدث) مثله في هذه المدة
 (رد) الموكل (على الأمر)

لا يجوز الاكذالك اه كذا في الهامش وجله الامر ان كل ما يقبده الموكل ان مقبدا من كل وجه
 يلزم رعايته اكده بالنقن أولا كعبه بخلافه بدونه فليس له الوديعة ان مقبدا كاحتفاظ بهذه الدار تسعين
 وان لم يخل لا تخلف الا في هذه الدار لتفاوت الخرز وان لا يخذ أصلا لا يجب مراعاة كعبه بالنقن فباعه بنقد
 يجوز ان مقبدا من وجه يبيع مراعاة ان كعبه بالنقن وان لم يخذ أصلا لا يجب مراعاة كعبه بالنقن فباعه بنقد
 كذا يجب رعايته بخلاف قوله بيبه في سوق كذا وكذا في الوديعة اذا قال لا تخلف الا في هذا البيت يلزم الرعاية
 وان لم يخذ أصلا بان من صندوقا لا يلزم الرعاية وان كعبه بالنقن والرهن والكفالة مفيد من كل وجه فلا يجوز
 خلافة اكده بالنقن أولا ولا الشهادة قد يخذ ان لم يغب الشهود وكذا واحد ولا وقد لا يخذ فاذا اكده بالنقن
 يلزم الرعاية والاولا لا بالشبهين برأية قبل الفصل الخامس والعشرون من البحر في مسألة البيع
 بالقسمة (قوله واقعة الفتوى الخ) المسألة معترج بها في وصلها الخالية لكن بالنقن بمحض فلان والمحكم بها
 ما ذكرهنا اه (قوله وصم أخذوهنا الخ) قال في نور العين وكيل البيع لو قال أو احتال أو أربأ أو وسط
 أو وعب أو قبح أو صم عند أي حصة ومجذوفين لموكله لا عند أي يوفى ولو وكيل لوقبض الثمن لا يملك الا حصة
 اجماعا اه قلت وكذا بعد قبض الثمن لا يملك الحظ والبراء برأية (قوله أو توى المال على الكفيل)
 وهو يكون المرافعة الى الحاكم ما لم يكن يرى برأية الاصيل عن الدين الكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بوجه
 مفلسا ويحكم به ثم يوجب الكفيل مفلسا ان كان ومثله في التبريلالة عن الكفاية وتحقق في شرح الزيلعي
 اه (قوله وتقد شراؤه) لان التهمة في الاكثر متحققة فلهذا اشتراء لنفسه فاذا لم يوافقه أحلفه بغيره على
 ما مر وأطلته ففعل ما اذا كان وكلا بشراء معين فانه وان كان لا يملك شراؤه لنفسه فالحالفة يكون مشتريا
 لنفسه فالتهمة باقية كافي الزيلعي وفي الهداية قالوا يتخذ على الأمر وكفى البناء انه قول عامة الشارع
 والاول قول البعض وفي الفرية انه لا يصرفه بصر ملصا (قوله ما يقوم به مقوم) أي لم يدخل تحت
 تقوم أي أحسن المقومين قال مكيين فلو يقوم عدل عشرة وعدل آخر ثمانية وأخر سبعة فابن العشرة
 والسبعة داخل تحت تقوم المقومين وقامه فيه (قوله وبشاه) هي شرح الهداية (قوله لا يطلق
 التوكيل) أي اخلافة عن قد لا اجنماع والافتراق (قوله وظاهر الخ) أي لانه جعله استصانا وقال
 في الصر والآخر مع دليله كما هو عاده ولذا الاستدلال قول الامام بما لو باع الكل بغير النصف فانه يجوز وقد
 علم ان الحق بخلاف قوله اه أي خلاف قوله فبما استشهد به قلت وقد علمت ما قد مر من الصلابة فاسم
 (قوله وقدر ان الكال الخ) ومثله في الصرم عزوا الى المعراج ونقل الانفاق ايضا في الكفاية عن الايضاح
 (قوله وفي الشراء يتوقف الخ) لا فرق بين التوكيل بشراء عبده بغيره زيلعي وقفه لا يقال
 انه لا يتوقف بل يتخذ على المشتري لا ناقول انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد وهما شراء النصف لا يتخذ
 على الوكيل لعدم مخالفة من كل وجه ولا على الأمر لانه لم يوافق أمر من كل وجه فقلنا بالتوقف اه
 ملصا (قوله اتفقا) والفرق لا في حصة بين البيع والشراء ان في الشراء تتحقق عينة انه اشتراء لنفسه
 ولان الأمر بالبيع يصادف ملكه فيصير بغيره في الاطلاق والأمر بالشراء يصادف ملك الغير بغيره فلا
 يعتبر فيه التقيد والاطلاق كافي الهداية (قوله ولوردة يبيع بيب على وكيله) أطلقه ففعل ما اذا قبض
 الثمن أولا وأشارا ان في الموصومة مع الوكيل فلا دعوى المشتري على الموكل فلو امتز الموكل بيب فيه وانكره
 الموكل لا يلزم معاشي لان الموكل اجنبي في الحقوق ولو بالعكس ردة المشتري على الوكيل لان اقتراره صحيح
 في حق نفسه لا للموكل برأية ولم يذ كر الرجوع بالنقن وسكبه اعلى الوكيل ان كان تقدمه وعلى الموكل ان كان
 تقدمه كافي شرح الطحاوي وان تقدمه الى الوكيل ثم هو الى الموكل ثم وجد الشاري عا أنفي القاضي انه رده على
 الوكيل كذا في البرازية وقد البيع لان الوكيل لا جازة اذا تبرؤا وسلم طعن المستأجره بصفت قبل
 الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يعتبر ايجارة جديدة وقد بالغ في ادول بغير قضاء بخار روية وأشرط فهو
 جائز على الأمر وكذا الوردة المشتري عليه بيب قبل القبض بصر ملصا (قوله ردة الوكيل على الأمر)
 لو قال فهو ردة على الأمر لكان أولى لان الوكيل لا يحتاج الى خصومة مع الموكل الا اذا كان عبدا يحدث مثله
 ورضع عليه باقر او رضعا وان بدون قضاء لا تصح خصومته لكونه مشتريا كما افاده في الصر وحاصل هذه المسألة

(د) لو (بقره فيما يحدث لا) برده ولزم الوكيل (الاصل في الوكالة مخصوص وفي المضاربة العموم) وقرع عليه بقوله (فان باع) الوكيل (كسبة فقال ان لم ينقد وقال اخلقت صدق الامروى) الاختلاف في ١٠٩ (المضاربة) صدق (المضارب) عملا بالاصل

(لا ينفذ تصرف احد الوكيلين)
معاً كوكلتا كذا (ومعه) ولو
الاخر عبداً وصيماً أو مات أو جن
(الا) فبالاذا وكلمة على التعاقب
بجفاف الوصيين كاسيبي في بابها
و(في خصوصية) بشرط رأى الآخر
لا حضرة على الصبي الا اذا اتها
الى التضييق في بعضها جوهره
(وعنى معين وطلاق معين لم
يعوضاً) بخلاف معوض وغير
معين (فعلين مجتمعا) أى
الوكيلان فانه يلزم اجتمعا عملاً
بالتمليق فانه المصنف قلت
ونظيره عطفه على لم يعوضاً كما
يظهر من الصبي والدرر في العبارة
ولاعلاق مجتمعا اقتدر (د) في
(تدبر وذهين) كودية وعارية
ومعصوب وبمعنى فاسد خلاصة
بخلاف استردادهما فلو قضى
أحدهما ضمن كله لعدم أمره
بقبض شيء منه وحده سراج
(د) في (تسليمه) بخلاف
قبضها ولو الحبة (وقضاء دين)
بخلاف اقتضائه صفة
(د) بخلاف (الوصاية) لاثنتين
(د) كذا (المضاربة والقضاء)
والتكليف (والتولية على الوفاء)
فان هذه السنة (كل وكلة فليس
لأحدهما الاضرار) بغير الاق
ساعة ما اذا شرط الواقف النظر
له أو الاستبدال مع فلان كان
للواقف الاضرار دون تلاقن الشاء
(والوكيل قضاء الدين) من ماله
أموال موكله

أن العيب لا يصلح ما ان لا يحدث مثله كالمس أو الاصح الزائدة أو يكون حادثاً لكن لا يحدث مثله قبل هذه
القدرة أو يحدث في مثلها في الأول والثاني ردة القاضي من غير جهة من ينة أو اقرار أو ينكول لعله يكونه عند
البائع وتأويل اشتراط المحقق للكتاب أن الحال بدونه على القاضي بأن لا يعرف تاريخ البيع فصاح لها
ليظهر التواريخ أو كان يجب لا يعرفه إلا العاقل أو السامع وقوله جهة في وجهه المخصوصة لا في الرذيفة فترى في
الجهة للرد حتى لو عاين القاضي البيع وكان العيب ظاهراً لا يحتاج الى شيء منها وكذا الحكم في الثالث ان كان
بينه أو ينكول لأن الدية جهة مطلقة وكذا النكول جهة في صفه فردة عليه والرد في هذه المواضع على الوكيل
رد على الموكل وأما ان ردة عليه في هذا الثالث باقراره فان كان قبضاً فلا يكون رد على الموكل لأنه جهة فاصرة
فلا تمتد ولكن أن يخصم الموكل فردة عليه بينة أو ينكوله لأن الرذيفة لأنه حصل بالقضاء كرها عليه
فانعدم الرضى وان كان بغير قضاء فليس له الرد لأنه عاقلة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الأول
والثاني لورده على الوكيل بالاتفاق بدون قضاء لم الوكيل وليس له أن يخصم الموكل في عامة الروايات وفي رواية
يكون رد على الموكل ونعاشه في شرح الزبيدي وبه يظهر ما في المتن تعالى الكسبي على هذه الرواية وكذا
قال في الاصلاح وكذا باقر ارضي لا يحدث مثله ان ردة قبضه وفي المواهب لورده عليه بما يحدث مثله باقراره
يلزم الوكيل ولزم الموكل رواية اه (قوله الاصل في الوكالة مخصوص الخ) قال

الاصل في الوكالة مخصوص • لا في المضاربة فاما المتعوض

(قوله لا ينفذ تصرف احد الوكيلين) لأن الموكل لا يرضى برأى أحدهما أو البديل وان كان مقدراً لكن
التقدير لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة واختيار المشتري منع أى التقدير للبديل لمنع النقص عنه فرمى
يرد عند الاجماع وبما يختار الثاني بشرط ما لا ينفذ في ذلك قال في الهامش ولودفد ألف
درهم الى رجلين مضاربة وقال لهما احملاراً بكما لم يكن لكل واحد منهما أن ينفذ ببيع والشراء لأنه رضى
برأى ما لا يرى أحدهما ولو على أحدهما فبغير إذن صاحبه ضمن نصف المال وله بجمعه وعليه وضيمته لا تعد
نصف رأس مال المضاربة في الشراء لنفسه للمضاربة بغير إذن رب المال فصار ضامناً خطأ أنه أخذ وكذا
وجدت هذه العبارة فترى سبع من أصلها (قوله أو مات) أى الاضرار المتعلق على الصداق والصبي وكذا قوله
أوجب (قوله أو جن) فلا يجوز ذلك الا بالتصريف وحده لعدم وضامنه أو وحده ولو وصين لا ينفذ على
الأبرار القاضي بغير عن وصاها الاضرار في الاصح لأنه عند الموت صار وصين جله واحدة وفي الوكالة ثبت حكمهما
حدة لم يميز لأحدهما الاضرار في الاصح لأنه عند الموت صار وصين جله واحدة وفي الوكالة ثبت حكمهما
بنفس التوكيل بغير (قوله كاسيبي) وصبي فرميتنا (قوله غنى فيما) لكن ساقى أن الوكيل
بالخصوص لا يملك القبض وبقي أو السوء (قوله وظاهره) أى ظاهر قول المصنف وقوله عطفه أى التعليق
مجتمعا (قوله والرد) حيث قال بدونه لم يعرض بخلاف ما اذا قال لهما مطلقاً ان شئنا أو قال أمرهما
بأيدي كانه نفوذ في شيء منهما فقتصر على الجلس (قوله ولا علقاً) استثنى في البصر ثلاث مسائل غير
هذين فراجعها وعرضه الرضى (قوله فلو قبض أحدهما) أى بدون إذن صاحبه وعلق فيه كما مرجه
في الأخيرة لا بدون حضوره كما هو عبارة البحر (قوله ضم كنه) عبارة السراج كافي الاضرار قبل نفي
بعض النصف لأن كل واحد منهما مأور بجزء النصف قلنا لا نسمع ان صاحبه وأثنى في حال الاضرار فغير
مأور بجزء شيء منه (قوله والوصاية) مبتدأ آخره قوله صك الوكالة وزاد بعد الواو بخلافه ليعطف
على قوله بخلاف اقتضائه فانه ما عطف به والسدس المطوف عليه فلا اعتراض في كلامه فثبت لكن لا يضمن
تسليم مسألة الاقتضاء بالوكالة لانها وكلة حقيقة (قوله فان هذه السنة) فانه أن المذكور هنا سنة وان أراد
جميع ما تقدم مما يميزه الاضرار في سبع عشرة صورة مع مسألة الوكالة كذا في الهامش قال جامعه
وقد علمت مما سبق جوابه (قوله النظر) أى الواقب (قوله أو مال موكله) كذا استطاع العمدى
من مسألة كرها عن اخلاية ولكن ذكر قبله عنها لو كسب في آخر الكتاب انه يخصم ويخاصم ثم اذى قوم
قبل الموكل الغائب ما لا فاقتر الوكيل بالوكالة وأنكر المال فأحضروا اليهود على الموكل لا يكون لهم أن
يحبسوا الوكيل لأنه جزء الظن ولا يظهر لعله اذ ليس في هذه الشهادة أمر بأداء المال ولا ضمان الوكيل على

(لا يصير عليه) اذا لم يكن الموكل

على الوكيل دين وهي واقعة القنوى

كما يسطه العمادى واحتمده

المصنف قال ومفاده ان الوكيل

يباع حين من مال الموكل لو فاء

دينه لا يصير عليه كالايبير الوكيل بصر

حلاق ولو طلبها على المقتد وضئ

وهة من فلان ويصح منه لكونه

متبرعا في مسائل اذا وكله بدفع

حين ثم غلب اوبسرع ومن شرط فيه

اوبسعه في الاصح وبضمومة يطلب

الذى وغاب المذنى عليه ابناء

خلافا لما اتفق به فائى الهداية

قلت ونظار الاشياء ان الوكيل

بالايبير يتدبر ولا ينس مائة

واقعة القنوى وراجع بتوير

البصار فظها وفى وفي فرق

الاشياء التوكيل بغير رضى المصم

لا يجوز عند الامام الا ان يكون

الموكل حاضرا ينشئ اوصافرا

او مريضا او معتذرا (الوكيل

لا يوكل الا بذات امره) فوجود

الرضى (الا) اذا وكله (قد دفع

وكاة) فوكل آخر ثم ومن دفع

الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف

شرا الاضمة اضمنة الثانية (و) الا

الوكيل (في قبض الدين) اذا وكل

من قبضه) صح ابن مذكى (د) الا

(عند تقدير الفتن) من الموكل الاول

(له) اى لو كلفه فيوز بلا بائنه

لمحصول المقصود درد

الموكل قالوا يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بأمر موكله ولا بضمان عن موكله لا يكون الوكيل ظاهرا بالاشتباع مخلصا ومفاده أنه لو ثبت أمر موكله او كفالته عنه بصر بالاداء وعليه يحصل كلام فائى الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية الفتح حيث قال أقول كلام الخليفة صريح بما اتفق به فائى الهداية فانه صريح في وجوب اداء المال بأحدثين أما أمر الموكل او الضمان فليكن الموكل عليه فلي تأمل اه ثم قال موضعان في عبارة الخليفة السابقة الثانية الثالثة وان لم يكن له دين على الوكيل لا يصير ومن عبارة القواعد لابن نجيم الثالثة لا يصير الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل الخ ماضيه أقول الذى ذكره في القواعد مطلق عن قيد كونه من ماله او من مال موكله او من دين عليه والفرع الاخير المنقول عن الخليفة مقيد بما اذا لم يكن عليه دين وما قبله بما اذا لم يكن له مال تحت يده وانما اذا تأملت وجدت المسألة ثلاثة امان ما يوجد أمره ولا مال له تحت يده ولا دين له ولا واحد منهما والظاهر ان الوديعه مثل الدين لصحة التوكيل بقضيهما كموافق للدين في الفرع الثانى على مطلق المال حتى لا يضاف كلامه في الفرع الاول كلامه في الفرع الثانى لصحة وجهه ويحصل كلامه في القواعد على عدم وجود واحد منهما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فلي تأمل اه وحاصله أنه لا يصير اذا لم يكن له عند الوكيل مال ولا دين وعليه بما تأمل في هذا التوفيق (قوله لا يصير عليه) لو قال ولا يصير الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهي الثلاثة التي لكان اولها لا يتخصص بما ذكر في المتن كما في الاشياء كذا في الهامش (قوله لا يصير عليه) اى على البيع (قوله على المقتد) وسأبني في باب عزل الوكيل (قوله لكونه متبرعا) على تقوله لا يصير (قوله بدفع حين غاب) لاحتمال انه لا يجب دفعها في نور العين (قوله اوبسرع ومن شرط فيه الخ) سواء شرط في عقد الرهن التوكيل بالبيع او بعده قال في نور العين لو لم بشرط التوكيل في البيع في عقد الرهن بشرط بعده قبل لا يجب وقبل يجب وهذا اصح اه (قوله يطلب المذنى) سنذكر بساكنه في باب عزل الوكيل وأشار الى ان المراد يوكل المضمومة ويكيل المذنى عليه بقول الدرر ويكيل خصومة لو اوى عنها لا يصير عليه او وعد ان يتبرع بدينى ان يخص يوكل المذنى كما يفهم مما عناه كلامه عليه في نور العين ويحده قوله اذا غاب المذنى فلا حسن ما سنذكر به (قوله خلافا لما اتفق به فائى الهداية) شرط بما قلناه من هل يجب على الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان الموكل مال تحت يده اى يدوكيله وامتنع الوكيل عن اعطائه سواء كان الموكل حاضرا او غائبا فانما جاب انما يصير على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت أن الموكل أمره او يملك بدفع الدين او كلفا ولا خلاف في اصح اه ح كذا في الهامش (قوله وظاهر الاشياء) حيث قال ولا يصير الوكيل بغير أمره على تقاضى الفتن وانما يحصل الموكل ح ويستفاد هذا من قول الشارح لكونه متبرعا قبل الاستثناء قال في الهامش ولا يجب على الوكيل بدفع موكله ولو كانت طاعة الا ان ضمن وعامه في وكاة الاشياء (قوله واقعة القنوى) اى السابقة أيضا وهي ما اذا وكله بضمان الدين مما له عليه قصيرا المستثنى من قبض الوكيل بالاير (قوله وفي فرق الاشياء) تقدمت اول كتاب الوكالة (قوله حاضر انفسه) انظر ما معنى هذا فانما نمن ذكر به بل المكونه مقتضى حضوره شرط ولأرشدته العبارة في فرق الاشياء فراجعها (قوله الوكيل لا يوكل) المراد انه لا يوكل فيما لو كلفه فيه فيخرج التوكيل بمقتضى العقد فراجع الحقوق فيه الى الوكيل فله التوكيل بلا ان يكونه أسلما فيها ولذا لا يباح نفيه عنها لو صح يوكل الموكل كما قد مضى بصر وفيه يخرج عنه ما لو وكل الوكيل بقضى الدين من في عاله دفع المذنبين فانه يبرأ لا يدينه كسب كذا في الشارح في السرعة اه وذكرنا الثاني المصنف (قوله بخلاف شراء الاضمة) فلو وكل غيره بشرائها فوكل الوكيل غيره ثم وعه فاشترى الاخير يكون موقفا على ايجازة الاول ان ايجازها والا فلا يجر عن الثانية (قوله تقدير الفتن) اى لو عين منه لوكبه س (قوله من الموكل الاول) مختلف لما في الصروق لتعليل كما يظهر مما كتبنا على الصر والموافق لما في الصر ان يقول من الوكيل الاول اه الى الوكيل الثاني وأفاذا اقتصر على هذه المسائل أن الوكيل في النكاح ليس له التوكيل وبه صرح في خلاصة والبرازية والصرم كتاب النكاح وتقدمنا في باب الولى فراجعها خلافا لما قاله ط هناك بشأن أن له التوكيل قياسا على هذه المسألة الثالثة فانهم (قوله لمحصول المقصود) لأن الاحتياج فيه الى الرأى لتقدير الفتن ظاهرا وقد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد قررنا في لامنا فتنس بها مع

(أو التوفيق إلى رايه) كاهل رأيك (كالإذن في التوكيل) (الافى طلاق وعناق) لانهما عما يجب به فلا يقوم غير مقامه ثمة (فان وكل) الوكيل
 غيره (بدونها) بدون إذن وتوفيق (فصل الثاني) بحضرته وأوغينته (فأبان) الوكيل (الأول ص) وتعلق حقوقه بالمعاد على الصحيح (الأ)
 (في) ما ليس بعد نحو (طلاق وعناق) لتعلقهما بالشروط فكان الموكل ملحقاً بالطلاق دون الثاني (وأراه) من الذين قننه (وخصومه وقضاء)
 دين) فلا تكتفى المحضرة ابن ملك خلافاً للقانية (وان فعل اجنبي) فأبانه الوكيل (الأول) (جازا لا في شراء) فانه يتقدم عليه ولا يتوقف حتى وجد نفاذاً
 (وان وكل به) إلى الأمام أو التوفيق (فهو) أي الثاني (وكيل الأتم) وحسنه (فلا ينزل عزل موكله أمومه وعزلان يوت الأول) كما
 مرفى القضاء وفي الصرع الخلاصة والخاتمة له عزله في قوله اصنع ما شئت لرضاء يصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعل رأيك قال المصنف عليه لوقيل
 للقاضي اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا توفيق العزل صريحاً لان النائب كوكيل الوكيل (واعلم أن الوكيل وكالة عامة مطلقة مفوضة لأعمال
 المعاضات والطلاق والعناق والتبعاث يبقى زواهر الجواهر وتنوير البصائر (قال) لرسل (فوقت اليك أصر أصر أصر أصر وكلا
 بالطلاق وتقيده) طلاقه (بالجلس بخلاف قوله وكلت) في أصر أصر أصر فلا يتقدمه دور من لا ولاية له على غيره لم يميز تصرفه في حقه وحسنه
 (فأفاد باع عبداً ومكاتب أودى) (أوروى) صحى (مال صغيره الحز الماسلم وأوروى واحد ٤١١ منهمه أودى زوج صغيره كذلك) أى حرة

مسئلة (المميز) لعدم الولاية
 (والولاية في مال الصغير إلى الأب
 ثم وصيه ثم وصى وصيه) أى
 الوصى يملك الإيصاء (ثم إلى الجدة
 أبى الأب ثم إلى وصيه) ثم وصى
 وصيه (ثم إلى القاضي) ثم وصى وصيه
 (وليس لوصى الأتم) ووصى الأتم
 (ولاية التصرف في تركه الأتم ص)
 حضرة الأب أو وصيه أو وصى وصيه
 (والجدة) أي الأب (وان لم يكن
 واحدهما ذكرناه) أى لوصى
 الأم (الحفظ) له (بمع المتقول
 لا العقار) ولا يتدرى إلا الطعام
 والكسوة لانهما من جهة حفظ
 الصغير خاتمة (فروع) وصى
 القاضي كوصى الأب إلا إذا قيد
 القاضي بنوع تقيده وفي الأب يتم
 الكل عادية وفي مستغفارة
 الجهر القاضى أو أمينه لا ترجع
 حقوق عقد بشراء لقيم الميسر
 بخلاف وكيل وصى (فأب قال
 ضمن القاضي وأمينه من جاباه
 لقيم به يودعه صم بخلافهم وفي
 الأشياء جازا التوكيل بكل ما يفتده
 الوكيل لنفسه إلا الوصى فدان
 يشتري مال النيم لنفسه لا غيره
 وكالة وجازا التوكيل بالتوكيل

تقدير الحق ظهر أن غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري كما مر دور (قوله خلافاً للقانية)
 راجع إلى الخصومة كأيديده في المنع والصر (قوله يتقدمه) أى على الاجنبي (يجرم السراج (قوله
 وان وكل) أى الوكيل (قوله إلى الأمام) أى وكالة ملتبسة بالأمر بالتوكيل أى الإذن به (قوله
 وينزلان) أى الوكيل الأول والثاني (قوله يوت الأول) وكان الأول التعيين ج (قوله
 وفي الصرع) الذي في الجهر نسبة أن الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فهاذا قال اعل رأيك إلى الهداية
 ونسبة أن له عزله في قوله اصنع ما شئت إلى الخلاصة ثم قال وهو مخالف للهداية لأن بشرى بر اصنع
 ما شئت ويرى اعل رأيك والفرق ظاهر وعمل في الخاتمة بأنه لما توفى إلى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من
 صنعه اه (قليس في كلام الخلاصة والخاتمة التصريح بخلافه أحدهما لا آخر فيستدل أن في المسألة قولين
 ودعوى صاحب الصرع ظهور الفرق شرطاً من في الحواشي العقوبة والحواشي السعدية أنه ينبغي أن يملك
 في صورة اعل رأيك تساؤل العمل إلى رأى العزل كالاجنبي اه (قوله بخلاف اعل رأيك) بحث فيه
 في الحواشي العقوبة والسعدية (قوله واعلم) تكرر ارمع ما تقدمه آثر الكتاب يستوفى ح (قوله زواهر
 الجواهر وتنوير البصائر) هما حاشيتان على الأشياء الأولى الشيخ صالح والثانية لشيخه الشيخ عبدالقادر
 ولدى الشيخ محمد بن عبد الله الفزى صاحب المنع (قوله لعدم الولاية) وكذا الولاية لسل على كافر في
 نكاح ولا مال كما في الصرع في كتاب النكاح من باب الولى وتقدم هنالك أيضاً شرا فليفتد قال تعالى
 والذين كفروا وبغتهم إيلياء بعض (قوله إلى الأب) حيث لم يكن فيها أما الأب البسه لا ولاية له في مال
 ولده الشبهاء في الفوائد من إلبجع والفرق (قوله جامع الفصولين ليس للأب تحريكه بجال وغيره ولأن
 يجب ماله ولو يوصى ولا إراضه في الأصح وللقاضى أن يقرض مال النيم والوقف والقائب وليس لوصى
 القاضى إراضه ولو أراضه ضمن وقبل يصح للأب إراضه إذا لا يداع هذه أولى اه حدة كذا في الهامش
 (قوله يملك الإيصاء) سواء سكان وصى الميت أو وصى القاضى من (قوله ثم وصى وصيه) قال
 في جامع الفصولين في ٢٧ ولهم الولاية في الأجر في النفس والمال والمتقول والعقار فلو كان عقدهم بطل
 القية أو بغير القين مع إباحته ولا يتوقف على إباحته بعد بلوغه لأنه بعد بلوغه لا يملك العقد وكذا شرأهم
 لقيم يصح بغير القين ولو فاحشاً فتدبر عليهم لا عليه ولو بلغ في حدة الإجارة فلو صككت على النفس فقبراً بطل
 أوامضى ولو على المال كولا خياره وليس فسخ البيع الذي تنفذ في صفه فسط قبل أنما يجوز إرضائهم
 النيم إذا كانت بأجر المثل لا بأقل منه والصحيح جواز ولو بأقل اه كذا في الهامش وقوله فسط هو ومن
 لغوا صاحب المحيد (قوله لا العقار) فقه كلام ذكره أبو السعود في حاشية ممكن فراجعه (قوله
 فدان يشتري الخ) أى والتفتع ظاهر أشبهه والفرق أنه إذا اشتري لغيره حقوق العقد من جانب النيم
 راجعة إليه ومن جانب الأتم كذلك فيزنى إلى المضارة بخلاف نفسه جوى م (قوله بالتوكيل)
 سيانه في الأشياء من الوكالة

(باب الوكالة بالخصومة والتقاضى)

(وكيل الخصومة والتقاضى)

أى أخذ الدين (لا يكمل القبض)

عند زفر وبه يقضى لفساد

الزمان واعتقد في العصر العرف

(د) لا (الصلح) اجابا بجر

(ورسول التقاضى بملك القبض

بالخصومة) اجابا بجر

ارسلتك او كن رسولا عنى ارسال

وامرتك بقبضه وكيل خلافا

لزيلى (ولا يملكهما) اى

الخصومة والقبض (وكيل

اللازمة كالا يملك الخصومة وكيل

(الصلح) بجر (وكيل قبض الدين

يملكها) اى الخصومة خلافا لهما

لوركيل الدين ولو وكيل التقاضى

لا يملكها اتفقا وكيل قبض

الدين اتفقا او ما وكيل قبضه واخذ

شعته ورجوعه بوجه ورجوعه

فيلزمه مع القبض اتفقا ابن مالك

(أمره قبض دينه وان لا قبضه

الاجماع قبضه الادروها بجر

قبضه المذكور (على الآخر)

لخالقه لم يصروا ككلا

(د) الآخر (له الرجوع على

الغيرم بكاه بوكذ الا قبض درهما

دون درهم بجر (ولو لم يكن للغير

قبضه على الابناء قبضه عليه)

بالدين (ويطه الوكيل فضاء منه

بجر من المطلوب على الاشياء

للموكل (فلا يبدل له) للمدون

(على الوكيل وانما يرجع على

الموكل) لا يدينه كبده ذخيرة

(الوصيل بالخصومة اذا ابى)

الخصومة (لا يجبر عليها) في الاشياء

لا يصير الوكيل اذا امتنع عن فعل

ما وكل فيه لتبره الا في ثلاث كما مر

(بخلاف التكيل) فانه يجبر عليها

للاقرار

(باب الوكالة بالخصومة والتقاضى)

(قوله اى اخذ الدين) هذا لغة وعرفا هو المطالبة عناية ح وكان عليه ان يذ كرهذا المعنى فانهم سوا

الحكم عليه معلل بأن العرف قاض على اللغة ولا يصح حيلان أن اخذ الدين بمعنى قبضه فلو كان المراد المعنى

القوى يصير المعنى الوكيل قبض الدين لا يملك القبض وهو غير معقول تدبر (قوله عند زفر) وروى عن

أبي يوسف غررا الأكار (قوله واحقد في العصر العرف) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضى

يعقد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التبادر ان التقاضى هو الذى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى

توكيلا بالقبض والا فلا ح وليس في كلامه ما يقتضى اعتقاده نعم نقل في المنع عن السراجه ان عليه القوى

وكذا في التمساق عن المذمرات (قوله اجابا) لان الوكيل بمقد لا يملك عقد الآخر (قوله وأمرتك قبضه

توكيل) قال في العصر أول كتاب الوكالة فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر ووكيل

كما قلت اى من كلام البدر النعم من قوله لا يصحب من الموكل ان يقول وكلتك بكذا او افضلك كذا او اذنت لك ان

تفعل كذا ونحوه قلت الرسول ان يقول له ارسلتك او كن رسولا عنى كذا وقد جعل منها الزبلى في باب خيار

الرؤية أمرتك بقبضه وصرح في النهاية فيه معزى الى الفوائد الظهيرة انه من التوكيل وهو الموافق لما في اليدائع

اذ لا فرق بين افضلك كذا وأمرتك بكذا اه ونحوه فيه (قوله خلافا لزيلى) حيث جعل أمرتك بقبضه

ارسالا ح كذا في الهامش (قوله وكيل العلم) لان الصلح مسالمة لا خصامة (قوله اى الخصومة) حتى

لواقعت عليه البينة على استنفاء الموكل او ابراءه قبل عبده وقال لا يكون خصما زبلى (قوله ولو وكيل

التقاضى) بأن وكه قبض دين الغائب شرى لانية (قوله أمره قبض دينه) قال في الهامش فخلا عن الهندية

الوكيل قبض الدين اذا اخذت العروض من الغيرم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فلو وكيل ان يرذ

العروض على الغيرم وبطلبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى ووجه على رجل ألب درهم وضع فوكل رجلا

بقبضها وأعلم انه اذ وضع قبض الوكيل اقدمه غلة وهو يبيع انما غلة لم يبيع على الآخر فان ضاعت في يده ضمنها

الوكيل ولم يلزم الآخر شئ ولو قبضها وهو لا يعلم انها غلة فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله ان يرذها ولا يأخذ خلافا

فان ضاعت من يده فكأنها ضاعت من يدا لآخر ولا يرجع شئ في قياس قول أبي حنيفة وفي قياس قول أبي

يوسف يردونها واخذ الوضع اه أقول الاوضح حتى من غنة بيع وضع وامسه البياض مقرب وفي

الفتاوى والاوضح حتى من الدراهم الصالح وذكر في الهامش دفع الى رجل ما لا بد منه الى رجل فذكره دفعه

اليه وكذب في ذلك الآخر والمأمور به لما لم يفتقر لوجه في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الأثران لم

يقبضه ولا يسطر دينه عن الآخر ولا ييب البين عليها جميعا وانما يجب على الذى كذبه دون الذى صدقه فان

صدق أو أنشأ موثق فانه يحلف باقه ما قبض فان حلف لا يسطر دينه وان نكل سقط وصدق الآخر لم

يقبض وان كذب المأمور فانه يحلف بالمأمور خاصة قد صدقه اليه فان حلف برئ وان نكل انكره ما دفع اليه اه

هندية من فصل اذا وكل انسانا قبضه دين عليه (قوله درهما دون درهم) معناه لا قبض متفرقا فلو قبض

شياء دون شئ لم يبرأ الغيرم شئ جامع التصولين وفيه ووكيل قبض الوديعة قبض بعضها جائزا فلو أمر أن

لا قبضها الاجماع ما قبض بعضها شئ ولم يميز القبض فلو قبض ما بقى قبل ان يملك الاقل جازا القبض على الموكل

اه (قوله في الاشياء الخ) الظاهر أنه أراد بالنقل المذكور الاشارة الى مخالفة لما في الاشياء فان من جهة

الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب أنه يجبر الوكيل بخصومة يطلب الذى اذا غاب الذى عليه وقد تيسر

المصنف صاحب الدرر وقال في العزمة في قيد هذا المسألة هنا لا في المتن ولا في الشروح ثم أجاب كالنبر بالذ

بأنه لا يجبر على ما يجرى عليه ما لم يجرى عليه فلو كان عليه بغير موكله فاذا غاب يجبر عليه كما ذكره المصنف في باب رهن بوضع عند عدل اه وهذا

أحسن مما تقدمناه عن فور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المنع متناوفا لما في الاشياء فانه ذكره بقوله

لا يجبر عليها الا اذا كان وكيلا بالخصومة يطلب الذى عليه وغاب الذى وكأ مساقط من المتن الذى شرح عليه

أوله بضمومه وأخذ حقه من الناس على أن لا يكون وكلاءه على الموكل جائز هذا التوكيل (فلا تبيح) الوكيل (الماله) أي لموكله (ثم أراد النظم الدفع لا يصح على الوكيل) لا يبيع بغيره (دور) (وصح إقرار الوكيل بالنصومة) لا يغيرها مطلقا (بغير الحدود) والقصاص على موكله (عند القاضي دون غيره) استصناها (وان انزل) الوكيل (هـ) أي هذا الإقرار حتى لا يدفع الماله وان يره بعهده على الوكيلة فتناقص دور (وكذا إذا استثنى) الموكل (أقره) بأن قال وكلت بالنصومة فبإزاء الإقرار وصح التوكيل والاستثناء على الظاهر برزانية (فلا تخرجه) أي القاضي (لا يصح) يخرج به عن الوكيلة (فلا تنص) دور (وصح التوكيل بالإقرار ولا يصح به)

أي بالتوكيل (مقروا) بمر (وبطل)
وكيل الكفيل بالمال للتلاصيح
عاملان فيه (صكما) لا يصح
(لو وكه بقبضه) أي الدين (من)
نفسه أو عبده لأن الوكيل حتى
على نفسه بطلت إذا وصى
الدين ببراءة نفسه فيصح وصح
عزله قبل إبراءه نفسه أشباه
(أو وكل المحتال الخيل بقبضه من)
المال عليه) أو وكل الدين وكيل
الطالب بالتبضع لم يصح لأصله
صحة فاضا ومقتضى فنية
(بخلاف وكيل النفس والرسول)
ووكيل الامام يبيع القنائم
والوكيل بالتزويج حيث يصح
شاعهم لا كالأمنهم بغير (الوكيل)
بقبض الدين إذا وكل مع وبطل
الوكيلة لأن الكفالة أقوى
لزمها فتصليح ناسخة (بخلاف)
العكس وكذا كل ما صحت كفاية
الوكيل بالتبضع بطلت وكالاته
تقدمت الكفالة أو تأخرت
لما قلنا (وكيل البيع إذا ضمن
الدين للبائع من المشتري لم يميز)
لما مر أنه يصير عاملان فيه (فان)
أدى بحكم الضمان وصح لطلانه
(وبدونه) تبرعه (أدى أنه)
ووكيل القالب بقبض دينه
فصحة التزويج أمر دفعه إليه
علا بآثاره ولا يصح لو أدى
الأيض

الشارح تأمل (قوله وصح إقرار الوكيل) يعني أذابت وكلة الوكيل بالنصومة وأقر على موكله سواء كان
موكله الذي فاقتر باشتباه الحق أو الذي عليه فاقتر بشبهة عليه دور (قوله بالنصومة) متعلق بالوكيل
(قوله لا يغيرها) أي لا إقرار الوكيل بغير النصومة أي وكلة كانت (قوله بغير الحدود والقصاص)
متعلق بإقرار (قوله استصناها) والقصاص أن لا يصح عند القاضي أيضا أنه ما سواه بالخاصة والإقرار
بشتره لا ماسة ح (قوله انزل) أي عزل نفسه لاجل دفع النظم وإلى وردة عزى زاده ط قال
في الهداية تمت قوله انزل أي لو تمت البيئة على إقراره في غير مجلس القضاء بغير من الوكيلة هـ (قوله)
حتى لا يدفع الماله) أي لا يضر النظم دفع الماله إلى الوكيل لأنه لا يمكن أن يبيع وكلاءه بغير مقدور
الإقرار وما وجب بغيره مستبعد وانما وكله بالجواب مطلقا هـ ح شرح الهداية يميز بالقاضي زاده
(قوله لتناقص دور) لأنه زعم أنه سبيل في دعواه دور (قوله بأن قال) المسألة على جهة أوجه مبسطة
في البر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ومنه استثناء التكرار فيصح منها في ظاهر الرواية يذيلي
وبينه فيه (قوله أي بالتوكيل) التوكيل بالإقرار وصح واليكون التوكيل به قبل الإقرار إقرارا من الموكل
وعن الطواويس معناه أن يوكّل بالنصومة ويحول خاص فإذ أريت طوق مؤنة أو خوف عار على فاقتر
بالمضي بغير إقراره على الموكل كذا في البرزانية رمي قلت وظهر منه وجه عدم كونه إقرارا وتلقاه على المنكر
(قوله وبطل وكيل الكفيل) ظاهره من الكفالة لا يتبعض حقيقة لوقوعها بالطله ٢ بعد ما كمل نقل عن غائب
فانه يقع بالطله إذا أجزه ليجز (قوله بالمال) متعلق بالكفيل ح وسياق محتمله هـ (قوله لو وكه
بقبضه) أي خيال أو متنى المولى عبداً لا يدين حتى زعمه من خاتمة لغيره وطلب المدين بقبض الدين فلو وكه
الطالب بقبض المال من المدين كان لا يملك من يبيع لغيره والمولى عامل لنفسه لا يبرى به نفسه فلا
يصح وكيل كتابة (قوله لأن الوكيل) قال في الهامش أي لأن الوكيل عامل لغيره حتى على نفسه فقط بطلت
الوكيلة هـ أشباه (قوله إذا أخرج) الاستثناء استدركه فاقتر ما في البر والصرف فاعمل
وكل مستتر فيه (قوله فنية) عبارة كما في المولى ولو وكه بقبض دينه على فلان فأخبره المدين فوكه يبيع
ملعته وأيضاً شبه له رب الدين فباعها وأخذ الفرض وحقق ذلك من مال المدين لأصله أن يكون قابضاً
ومقتضاه الواحد لا يصح أن يكون وكلاء المطلوب والطالب في القضاء والقتضاء هـ وتعامه في الصرف فاعلمه
(قوله بخلاف كسب النفس) عمده الزيلعي بأن يوكه بالنصومة قال في البر وليس بغيره أو وكه بالتبضع
من المدين صح هـ (قوله حيث يصح ضماهم) بأنهم لا يملك كل واحد منهم بغيره ومعبر مغ والناسب
أن يقول يصح وكهلهم لكن لا يظهر في مسألة وكيل الامام يبيع القنائم تأمل (قوله بغيره) أي معبر من
غيره فلا تلحق العهدة (قوله بخلاف العكس) هو تكرار محض ح أي مع قوله وبطل وكيل الكفيل بالمال
لكن إذا أوجز أرسطه بقوله فتصليح ناسخة انظرها لفرق بينهما لم يكن تكراراً تأمل (قوله وكذا إذا أخرج)
تكرار محض مع ما قبلها ح (قوله للناصب) المناسب للموكل (قوله ليجز) استشهاده الترتيلي بوكيل
الامام يبيع القنائم ودفعه أو البعد بما مر من أنه بغيره ومعبر فلا تلحقه عهدة (قوله عاملان فيه) لأن
حق الاقتضاء هـ (قوله وبيع) أي على موكله بالبيع وقيل أن يقول التبرع حصل في أدائه إليه بهجة
الضمان كالأدائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فليأخذ شريطة ولا يبيح أن التبرع على القيس عليه
انما هو في نفس الكفالة وأما الأداء فهو بغيره بهاء أو أي بخلاف ما قلنا أي أنه إذا أدى على حكم الضمان
لا يبيع متبرعاً بل هو منزهة في غلته هـ (قوله فلا يقره) أي في مال نفسه لأن الدين قضى بأمثالها
بخلاف إقراره بقبض الوديعة التي لا تفيها البطل حتى المالك في العين سائحا (قوله ولا يصدق الخ)

فان حصر الغائب فصدقه في التوكيل (فها) ومعمت (والامر الغريم يدفع المدين اليه) الى الغائب (ثانيا) لفساد الاداء بانكسره مع ميمته (ورجع) الغريم (يعلى الوكيل ان ياتي في يده ولو حكا) بان اسهلته فانه يضمن منه خلاصة (وان ضاع لا يعامل صدقه (الا اذا) كان قد ضمنه عند الدفع) بقدر ما يأخذه الدائن ثانيا لا يأخذه الوكيل لانه امانة لا يهوي زها الكفالة زبلي وغيره (وقال فبضت منك على ابي ابراهيم من الدين) فهو كذا قال الاب للفقن عند اخذ مهربته اخذ منك على ابي ابراهيم من مهربته فان اخذته البنت ثانيا رجع المقتن على الاب فكذا هذا برأية (وكذا) يعضنه (اذا لم يصدق على الوكالة) بيم مصروف السكوت والتكذيب (يدفعه ذلك على زعمه) الوكالة فهداه اسباب الرجوع عند الهلاك (فان ادعى الوكيل حلاكه اودفعه لموكله صدق) الوكيل (بمصلته وفي الوجوه) المذكورة (كلها) الغريم (ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) وان برهن انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك او اراد استلافه لم يقبل لمسه في نقض ما اوجبه الغائب نعم لو برهن ان الطالب بعد الوكالة واخذ من المال ١٤٤ تقبل بجر ولومات الموكل وودعه غريمه او وهبه اخذها فاما لو هلك كائنهما الا اذا صدقه

سبأ في سبأ قوله ولو كلفه بعض مال فادعى الغريم ما يسطح حق موكله الخ (قوله لفساد الاداء) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر دفعه بانكسره الباء السببية وقوله مع ميمته يشار الى انه لا يصدق بجزء الاستكار وفي النسخ البرزانية ولو ادعى الغريم على الطالب حين اراد الرجوع عليه انه موكل القابض برهن بقيل بعد اوان انكر حلقه فان نكل برأ انتهى وفيه عننا أيضا وان اراد الغريم ان يخلصه بالله ما وكرته فذلك وان دفعه من سكوت ليس له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب ليس له ان يخلصه وان عاد الى التصديق لم يضمن يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في عمل التقيد تأمل (قوله فانه يضمن منه) الاولى بدنه تأمل (قوله قد ضمنه) يتشدد المبرأ بقول أنت وكيله لكن لا آمن ان يبعد الوكالة ويأخذني ثانيا يضمن ذلك المأخوذ فالغريم المستر في وكلة عاد الى الوكيل والبارز الى المال بجر (قوله اوقال) اي متى الوكالة (قوله فهداه) اي التلاوة وذكر في الهامش عن القول لمن من الوكالة في شخص اذن لا تحزن برهن بطي زيدا ألف درهم من ماله الذي تصدقه فاذا هي الامور الدفع وغاب زيد وانكر الاذن وطالبه بالبيعة على الدفع فهل يلزمه ذلك اجاب ان كان المال الذي عنده امانة فاقول قول المأمور مع ميمته وان كان قهريا اوردنا لم يقبل قوله الاينة اه (قوله لم يقبل) ولا يكون من حسن الاسترداد (قوله خلا فلا يدين النسخة) فيه ان النسخة نقل رواية عن أبي يوسف انه يؤمر بالدفع وما هنا هو المذهب فلا معارضة ح (قوله مطلقا) سواء سكت أو كذب أو صدق (قوله لماسر) انه يكون عاصيا في نقض ما اوجبه للغائب وفي الجهر لو هلك الوديعة عنده بعد ما منع قسلا ليعضن وكان ينبغي الضمان لانه منهما من وكيل المودع فزعم اه ومثله في جامع الفصولين (قوله ولو ادعى) أي الوارث والموصى له (قوله على ملك الوارث) أي والموصى (قوله ولا يدين التلوم الخ) تقدمت هذه المسائل في مترقات القضاء وقدمنا الكلام عليها (قوله ودعوى الايضا كوكالة) فاذا صدقه ذواله لم يؤمر بالدفع له اذا كان عاصيا في يد المقتل لانه اقترانه وكيل صاحب المال ببعض الوديعة او انفسب بصدومه فلا يصح كماله اقترانه وكيفية حياضه بقضاه وان كان المال يتناصلي المترفعي قول محمد الاوّل يصدق ويؤمر بالدفع له وعلى قوله الآخر وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه ويسأله في الشرع بجر (قوله او اقراره) أي الموكل بأنه ملك الماسة في جامع الفصولين حيث قال قال ادعى ارضا وكالة ان ملك موكل فبرهن فقال ذواله ادعى ملكي وموكل اتز به فلو لم يكن له يمينه فلا بد ان يعطى الموكل لا وكيله فوكله لو غاب فلفقاني ان يحكم به لموكله فلو حصر الموكل وحلف انه لم يقر به في الحكم على حاله ولو نكل بطال الحكم اه وبه يظهر من كلام الشارح (قوله لا جواب تسليم) لانه انما ادعى الايضا وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالكافة وتحمسه في التبيين (قوله ما لم يبرهن) أي على الايضا فتقبل لماسر ان الوكيل بعض الدين وكيل بنصومة بجر (قوله لا الوكيل) أي على عدم حله باستيفاء الموكل بجر (قوله لان النيابة لا تخفى في العين) وكيل قبض الدين ادعى عليه المدينون الايضا الى موكله او ابراءه وأراد تخفيف الوكيل انه لم يسله لا ليحلف اذ لو اتز به لم يجز على موكله لانه على الغير جامع الفصولين وهذا التعليل أظهر مما ذكره الشارح فتدبر وفي نوادرنا عن الخلاصة في الزينات في كل موضع لو اتز به فاذا انكر ينخسف الا في ثلاث مسائل • وكيل شراء وجده عسبا فأراد اذله وأراد المالك تخفيفه بالله ما يعلل ان الموكل رضى بالعيب لا ليحلف فان اتز الوكيل لزمه • الشايف وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه

على الوكالة ولو اتز بالدين وانكر الوكالة حلف ما يعلل ان الدائن وكلة عيني (قال اني وكيل بعض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه) على المشهور خلا فلا يدين النسخة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لماسر (وكذا) الحكم (لو) ادعى شراءه من المالك وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع لانه اقرار على الغير (ولو ادعى اتقاها ما لارث او الوصية منه وصدقه أمر بالدفع اليه) لانتهاها على ملك الوارث (اذا لم يكن على الميت دين مستغرق) ولا يدين التلوم فيها لاحوال ظهور وارث آخر (ولو) أنه كرمونه او قال لا ادري (لا) يؤمر به ما لم يبرهن ودعوى الايضا كوكالة فليس لودع ميت ومدينه الدفع قبل ثبوت أنه وصي • ولو لادعى • دفع بعض الورثة برئ عن حصته فقد (ولو) وكلة بعض مال فادعى الغريم ما يسطح حق موكله • كاداه او ابراءه • اقراره بأنه ملكي (دفع) الغريم (المال) • ولو عقلا (اليه) أي الوكيل لان جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تخفيف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تخفى في العين خلا فلا يفر

(ولو كانه يبيع في أمة وأدى البائع

أن المشتري رضي بالعيب لم ير عليه

حتى يخلص المشتري) والفرق أن

القضاء هنا فسخ لا يقبل النقص

خلاف ما مر خلافا لما (فقد ردها

الوكيل على البائع بالعيب فحضر

الوكيل وصدقه على الرضى كانت

له لا لبائع اتفاقا في الاصح لأن

القضاء لا عن دليل بل للجهل بالرضى

ظهر خلافه فلا يفتد باطنا نهاية

(والمأمور بالاتفاق) على أهل

أوبنا (أو القضاء) (لدين) (أو الشراء

أو التصديق) عن زكاة (إذا أسكت

مادفع اليه وتقدم ماله) ناويا

الرجوع كذا عييد الخاصة في

الاشياء (حال قيامه لم يكن

متبرعا) بل يقع التقاس استصحابا

(إذا لم يصف إلى غيره) فلو كانت

وقت اتصافه معاملة ولو بسرفها

لدين نفسه أو أضاف القعداني

دراهم نفسه فحين وصار مشتريا

لنفسه متبرعا بالاختلاف لأن الدراهم

تعين في الوكالة نهاية وبراءة

ثم في المنتهى فلو أنه أن يقبض

من مدونه ألفا وتصدق فتصدق

بألف يرجع على المدين جائز

استصحابا (ومضى) اتفاق من ماله

(و) الحال أن (مال النبي غائب

فهر) أي الوصي (حسب آداب

مستترع إلا أن يشهد أنه قرض عليه

أو أنه يرجع) عليه بجمع القصولين

وغيره وعطفه في الخلاصة بأن قوله

الوصي وإن اعتبر في الاتفاق لكن

لا يقبل الرجوع في مال النبي

الاباينية (فروع) الوكالة

الجزء لا بد لتجمل تحت الحكم وبأنه

في الدود مع التوكيل بالسلم

لا يقبل عقد السلم فلا نظر أن

يسلم من ربه في زرع وحصره

المدين أن موكله أبرأه من الدين واستغفركم الوكيل على السلم لا يحلفه ولو أن يزرعه له يقول الحق لم يذكر الثالثة
في الخلاصة وفي الثانية نظر أن المخرجه هو الإبراء الذي يقصده المدين فكيف يتصور لزومه على الوكيل (قوله
ولو كانه يبيع) أي برأمة بسبب عيب ح (قوله لم ير عليه الخ) أي لم يرذ الوكيل على البائع ح كذا في
الهامش (قوله حتى يخلص الخ) يعني لا يقضي أخضا فالأدلة حتى يحضر المشتري ويحلف أنه لم يرض
بالبائع ح كذا في الهامش (قوله والفرق) أي بين هذه المسألة بحث لا لزوم الأمانة على البائع وبين التي
قبلها حيث يدفع القريم المال إلى الوكيل ح كذا في الهامش (قوله خلافا لما) حيث قال لا يؤخر القضاء
في الفصلين لأن قضاء القاضي عندهما يفتد ظاهره انقطاع إذا ظهر انقطاع ح (قوله فلا يفتد باطنا) اعترضه
قاضي زاده أنه إذا جاز تقضى القضاء جهنا عند أي حنفية أيضا بأي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين
المسائلين ح (قوله أو الشراء) عييده لم يأت البصر من الخلاصة الوكيل يبيع الدين إذا أسكت الدين وأوبنا وباعه
ديتاره لا يصح (قوله عن زكاة) اقتضاه أنه ليس بقدر ح ويدل عليه إطلاق ما يأتي عن المنتقى (قوله
الغيره) أي غير مال الأمر سواء أضاف المال الأمر أو أطلق ح (قوله وقت اتصافه) أي أوشراه
أرشدته (قوله لدين نفسه) أو غيره ح (قوله ثم الخ) لوجه للاستدراك فأنها لا تاتي ما قبلها فأن
قيام الدين في ذمة المدين كقيام المال في يد الوكيل وصاحب المنع والبصر ذكرهما من غير استدراك ح
(قوله ومضى) اتفاق الخ) ساقى بقصر هذه المسألة في آخر كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى (قوله غائب)
والهامش كذلك بالاولى (قوله فروع) تذكر اربع ما يأتي فريسا أول السلب (قوله وبأنه في الدود) قال فيها
قال في الصغرى الوكيل يقبض الدين إذا أحضر حها فاقتر بالتوكيل وأنكر الدين لا ثبت الوكالة حتى لو أراد
الوصي كامل البينة على الدين لا تقبل اه أتم بالتوكيل وأنكر الدين لا ثبت الوكالة لأنه ما لا يفتد بالوكالة
لا يكون خصم بالدين بخلاف ما إذا أنكر الوكالة أو أنكر الدين فأنه يكون خصما في إثبات الدين لكون البينة
واقعة على خصم متكرر للوكالة فأنهم كذا في الهامش (قوله مع التوكيل بالسلم) أي الإسلام وقد تقدم التنبيه
على هذه المسألة في باب الوكالة بالبيع والشراء حيث قال هناك والمراد بالسلم الإسلام لا قبول السلم فإنه
لا يجوز ابن كمال وأوصاه بعبارة الزيلعي فراجعوه في شرح الوهبانية قال في الميسر إذا أوكله أن يأخذ
الدراهم في طعامه متى فاعدها الوكيل ثم دفعها إلى الموكل فالعالم على الوكيل ولو كان على الموكل الدراهم
قرض لأن أصل التوكيل باطل لأن المسلم إليه أمره ببيع الطعام من ذمته إلى ذمة الوكيل ولأمره أن يبيع
عين ماله على أن يكون الثمن على الأمر كان باطلا فكذلك إذا أمره أن يبيع طعاما في ذمته وقبول السلم من
صنيع المغاليس فاتوكل به باطل (قوله فلا نظر أن يسلم الخ) فزرعه على ما قبله لأنه لا توكيل على حاصر حوا
به هذه العبارة إما أن يخلصها بالافلاز وهي مثقلة على مسألتي احدهما يجوز لقيم أن يسلم من ربع الوقت
في زرع وحصره كالوكيل بعد السلم ثم رأس المال وإن ثبت في ذمته كالمسألة السابقة فهو مأمو ردفع به
من غلة الوقت وليس المراد إثباته في الذمة متأخر اقتصد العقد بل المراد أنه كالتنبيه في الذمة ثم ما يعطيه
يكون بدلا عما وجب وهنا يصفه في المجلس كالوكيل بالشراء يصح وإن لم يكن الثمن ملكه أو يقول الثمن ما عين
أي رأس مال السلم لأن مال الأمانة تعين بالتعين ثابت بما عقدت أن قيم الوقت ووكيل الوقت والوكالة والوصي
لا يصح بيعها ولما أشهر أن ذلك لا يصح جعل النظارة حيلة إذا أراد وأن يحصلوا في القربى ما يصفق زرعها
ويقضون له على ذلك جلا وهي أن يأمره بعد السلم ويستوفى من الوكالة على ما هو مقره لم ياتنا فالقضاء المسلم
فيها ثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقت ضحوا ولو صرف مال السلم على المستحق في يرجع به في غلة
الوقت وكان متبرعا لأنه صرف مال نفسه في غير ما أدب به فيه فغير صحيح على المسألة السابقة لأنه لو قيل يقبض
السلم هذا حاصل ما ذكره شرح الوهبانية في هذا المثل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتخلص منه حاصل
مقتضى أنه حتى فتح المولى بشي يخلب على نفخه هو المراد في تصوير هذه الحيلة في المسألة الثانية وهي
أن شخص يكون ناظرا على وقت غير يد أن يجعل أمينا قادرا عليه بحيث يتصرف هو عاجلا ولا أمين عاجلا فإذا أخذ
من الأمين شيئا على ذلك لقرم مقامه يأخذ مسئلة في الوقت بدلا من الجعل فهو لا يجوز لأنه يبيع الوكالة
في المعنى لمباحة أن الناظر ووكيل الواقف وهذا يعمل في زماننا كثيرا في المقاطعات والأوقاف ويسمونه التزاما

وليس له أن يترك من يملكه يملك
أمانة لا يصح بيعها وقامه في شرح
الوهابية

• (باب عزل الوكيل) •
(الوكالة من العقود الغير اللازمة)
كالعارية (فلا بد منها خیار شرط
ولا يصح الحكم بها مقصودا وإنما

يصح في ضمن دعوى خصمة على
غيره) وبأنه في الدرد (فلموكل
العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق
الغير) كوكيل خصومة يطلب
انفسه كاسبيء ولو الوكالة دورية
في طلاق وعتاق على ما صحه

البرازي وسيء عن الصبي خلافه
فتبعه (بشرط علم الوكيل) أي
في القصدية أمّا الحكمي فثبت
ويعزل قبل العلم كالرسول (ولو)

عزله (قبل وجود الشرط في الحق
ب) أي بالشرط به يعني شرح
وهابية (وبثبت ذلك) أي العزل
(عشاقه وبكتابة) مكتوب بعزله

(وارسالة رسولا) بمزا (عدلا أو
غيره) انما قال عز أو بعد اصغرها
أو كبيرا) صدقها وكذب ذكره

المصنف في مقترحات القضاء (إذا
قال) الرسول (الموكل) أرسلني إليك
لا يملك عزله بالإنعكاس ولو

آخره فقولوا بالعزل (فلا بد من
أحد شرطي الشهادة) عددا
أو عدلا (كأخواتها) المتقدمة في

التزقات وقدمنا أن من صدقه
قبل ولو انما انضافا ابن ملك
وفزع على عدم لزومها من
الحائز قوله (فلموكل) أي

بالخصومة وبشره المعين لا الوكيل
ينكح وطلاق وعتاق ويبيع ماله
وبشره شيء بغيره كافي الاشياء
(عزل نفسه بشرط علم موكله)

• (باب عزل الوكيل) •

(قوله خيار شرط) لأنه انما يحتاج اليه في عقد لازم ليتمكن من له الخيار من فضه إذا أراد منع
فلموكل العزل) قال الزيلعي بعد تقرير مسألة عزل الوكيل ما لم يتعلق به حق القيد على هذا قال بعض
المشايخ إذا وكر الزوج بطلاق زوجته بالقبضتها من باب لا يملك من غيره شيء بل بعزله في الصبي لا المرأة

لا من لها في الطلاق وعلى هذا قال الوفاة الموكل للوكيل كل من ترك غائت وكلي لا يملك عزله لأنه كالعزله
تجددت الوكالة وقيل بعزل بقوله كذا وكذا فأنتم حمول وقال صاحب النباهة عسدي أنه يملك عزله بأن
يقول عزلك من جميع الوكالات فيصرف ذلك إلى الحق والمنفذ وكلاهما ليس بشيء ولكن الصبي إذا أراد

عزله وأراد أن لا يستبعد الوكالة بعد العزل أن يقول ربيت عن الحقة وعزلك من الخصومة لأن لا يكون لازما
بمع الرجوع منه والوكالة منه اهـ ملحقا (قوله كوكيل خصومة) عقيل لدخول النقي أي ليس بعزله
وان علم به الوكيل يتعلق حق القيد به فليس للموكل العزل كسوكيل خصومة وهو إذا وكر المذمى عليه

وكيلا بالخصومة يطلب انفسه أي هو المذمى ثم غاب وعزله فانه يصح للتابعين حق القيد ح (قوله
كاسبيء) أي قريبا (قوله ولو الوكالة دورية) أي لا يتأخر تأخر أن يكون مباينة على قوله فلموكل العزل
أو على قوله ما لم يتعلق به حق القيد في الأقل يكون العتق أن له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمباينة حدثت

ظاهرة وعلى الثاني أنه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى كل قى كلام الشرح مناقشة تأمل في الأول
فلما قلنا لقوله وسيء عن الصبي خلافه لأن الذي سبيء أن له العزل فليس خلافه وأما على الثاني فلا بد يتفق
أنه ما يتعلق به حق القيد وليس كذلك لأن من يقول بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول أنه لا يمكن لأنه كالعزله

تجددت له وكالة وقوله في طلاق وعتاق يحتمل أنه حال من الوكالة الدورية ويحتمل أنه مسألة أخرى من مدخول
لو أبى أي ولو في طلاق وعتاق لا يقيد كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لأن البرازي لم يصح شأ
منه ما لم قال وكه عزما تر الرجوع قال بعض المشايخ ليس له أن يعزله في الطلاق والعتاق وقال بعض مشايخنا

له العزل وليس فيه روبا مسطورة وقال قبله وعزل الوكيل بالطلاق والنكاح لا يصح إلا علمه لأنه وإن لم يلقه
ضرركه يصير منكبا فيكون غرورا اهـ ثم يصح جعله على الثاني أن حلت المباينة على قوله فلموكل عزله ولو لرد
حينئذ عليه أنه مما لا حق فيه للغير كاسبيء عزح وهو الظاهر أن قوله وسيء عن الصبي خلافه وقع من سهو الظن

ولو صدقناه لاستقام الكلام واستلم والعبارة الجيدة أن يقال فلموكل العزل متى شاء ولو الوكالة دورية ما لم
يتعلق به حق القيد كوكيل خصومة يطلب انفسه بشرط علم الوكيل ولو في طلاق وعتاق (قوله في طلاق
وعتاق) لو ادخله على الطرف أيضا فكانت قال ولو كانت الوكالة بطلاق أو عتاق أي فإن العزل فيها لا يصح
س (قوله وسيء) أي قريبا (قوله بشرط علم الوكيل) فلما شهد في العزل في غيبة الوكيل لم يضره
بشر (قوله كالرسول) فإنه يعزل قبل علمه س (قوله بعزله) أي أن وصل إليه المكتوب كاسبيء

في الفروع (قوله الموكل الخ) هو مقرر القول (قوله كسكوا خواتم) وهي أخبار المبيحة بعبده
والنفسع بالبيع والبكر بالنكاح والمسلم الذي لم يهاجر بالشرائع ولا لأخباره بغيره بشره وسجراته ونفسه
شركة وعزل قاض ومتولى وقت (قوله لا الوكيل ينكح) فإنه يصح عزله في هذه الاشياء وإن لم يعلم
الموكل لعدم قضره ح (قوله عزل نفسه) قال في الاشياء لا يصح عزل الوكيل نفسه إلا بعلم الموكل

وكذا بشرط علم السلطان بعزل فاض وامام نفسه والالا كما يسط في الجواهر (وكذا يقضي الدين مطلق عزله ان يعرضه المديون وان) وكذا
 (بمشرته لا) تعلق حقه بغيره (الاداء له) بالعزل (المديون) فيقتضي عزل ثم رفع عليه بقوله (فلا يدفع المديون دينه اليه) أي الوكيل
 (قبل علمه) أي المديون (بغيره) وبعد ما لا دفعه لغيره (ولو عزل العدل) الموكّل ببيع الرهن (نفسه بمحضرة المرحم من رضى به)
 بالعزل (مع والالا) تعلق حقه بوكلة الوكلاء بالضرورة طلب المذمى عند غيبته كما ترى وليس منه فوكلة بطلاقها بطلبها على الصحيح لانه لا حق
 لها به ولا قوة لملكها ذلك فانت وكلي لعزله بكما وكنت فانت معزول حتى (وقول الوكيل بعد القبول بمحضرة الموكّل ألفت وصلي
 أو أتبارى من الوكلاء ليس بعزل بجود الموكّل) بقوله لم أوكلك لا يكون عزلا (الآن يقول) الموكّل للوكيل (واقبله لا أوكلك بشئ فقد عرفت
 بتأولك فعزل) زيلي كنه ذكر الوصايا أن بجوده عزل وجهه المصنف على ما اذا وافقه الوكيل على التزل لكن أثبت التصفائي اختلاف
 الرواية وقدّم الثاني وعلمه بأن بجوده ماعدا النكاح فصح ثم قال وفي رواية لم يعزل بالجود اه فليفت (ويعزل الوكيل) بلا عزل (بنهاية)
 الشيء (الموكّل فيه كالوكلاء بغيره دين فضنه) بنفسه (أو) وصكه ١١٧ (بنكاح فزوجه) الوكيل بزانية ولوباع الموكّل
 والوكيل معا ألم يعلم السابق
 فيبيع الموكّل أولى عند محمد وعند
 أبي يوسف بشرط أن يكون
 كاف في الاختيار وغيره (و) يعزل
 (بجوت أحدهما وجنونه مطبقا)
 بالسكس أي مستوحاة على
 الصحيح درد وغيرها لكن في
 الشرع بلاية عن المختار شهر
 وبه يبقى وكذا في التصفائي
 والباقى وجهه فاض خان في
 فصل فيما يقضى بالجهتات قول
 أي حنيفه وأن عليه الفتوى
 فليفت (د) بالحكم (بطوقه
 مرتدا) ثم لا تعود بجوده مسلما
 على المذهب وبلافاقة محض
 وفي شرح الجمع وأعلم أن الوكلاء
 اذا كانت لازمة لا تطل به
 العوارض فلذا قال (الآن الوكلاء
 اللازمة) اذا دلل الرهن العدل
 أو المرحم ببيع الرهن عند حلول
 الاجل فلا يعزل (بالعزل ولا
 بجوت الموكّل وجنونه كافي
 بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء)
 لا يعزلان بجوت الموكّل بخلاف
 الوكيل

الا لو وكيل بشراء شيء بعينه أو بغيره ما ذكر في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل في النكاح والطلاق
 والعناق اه وقال الباقي لا يصح ولا يصح من الوكلاء قبل علم الموكّل وفي الزلي عزله نفسه عن الوكلاء
 ثم تنصرف فيصاوك الموكّل قبل علم الموكّل العزل مع تصرفه اه كذا في الهامش (قوله وامام) أي للصلاة
 من أي لا يصح العزل الا بعلم الموكّل ونص الجواهر لا يعزل الا اذا علم به السلطان ورضى بعزله سائحا
 (قوله ولو عزل الخ) العدل فاعزل والوكيل متى لم يعزل نفسه مفعول عزل (قوله عند
 غيبته) أي غيبة الموكّل (قوله وليس منه) أي ما يتعلق به من الغير حتى لا يفت عزل نفسه (قوله
 ولا قوله) معطوف على فوكلة (قوله لعزله) قد سألنا الزلي طرق مزلة من الوكلاء الدورية وما هو الصحيح
 فيها أو تأملا ذكره هنا ففي الخبر لو عزل ملكا أو كنت فانت معزول لا يصح والفرق أن التوكيل يصح بتسلطه بالشرع
 والعزل لا كما سرح به في الصغرى والصرفة فاذ أوكلك لم يعزل (قوله لم يعزل بالجود) وفي حاشية أبي
 السعود عن خط السيد الجوى عن الوكلاء الجوى عن الوكلاء الجوى عن الوكلاء الجوى (قوله لم يعزل
 الوكيل) وفي شركة الغاية ينسلك على هذا أن من وكل بفضاء الدين فضاه الموكّل نفسه الوكيل قبل العلم
 لم يصح مع أنه عزل حكمي واجب بأن الوكيل فضاه الدين بأمره بأن يجعل المؤدى مضمونا على القاض
 لأن المديون تقضى بأمرها وذلك يجوز بعد اداء الموكّل ولذا يفتنه القاض لو كان الوكيل بالتصدق اذا
 دفع بعد دفع الموكّل فلو لم يصح الوكيل بضمير الموكّل لانه لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تصح
 اه بنوع تصرف سائحا (قوله فزوجه الوكيل) أشار به أو بما قبله الى أن غاية الموكّل فيه ما أن
 تكون من جهة الموكّل أو من جهة الوكيل ويعزل الوكيل بها فلو طلق الموكّل المرأة فليس للوكيل أن يزوجه
 اها بالان الحاشية قد انقضت وفي الزانية وكذا القربى فزوجه وطها وطلقها وبعد العدة تزوجهما من الموكّل
 صحيح لبقاء الوكلاء سائحا (قوله لم يعزل) وفي النصيب من باب المقتور رجل غاب وجعل دارا له في رجل
 ليعمرها فدفق اليه ما لا يفتنه ثم فقد الدافع فله أن يفتنه وليس له أن يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه له قد مات
 ولا يكون الرجل وصلا للمقتور حتى يحكم بجوته اه وهذا علم أن الوكلاء تطل بفضاء الموكّل في حق التصرف
 لا الحفظ بجر (قوله عن المختار شهر) أي مقداره شهر (قوله بطوقه مرتدا) في ايفاض الاصلاح المراد
 بالصاق ثوبه بحكم الحاكم بجر لكن عبارة درر الجواهر وطاعة بجر بغير حكمه قال شارحه لان أهل
 الحرب أموات في أحكام الاسلام ويطاعة صارتهم اه وفي الجمع وخلق الموكّل بعد عده بدار الحرب يطل
 وقال ان حكمه قال ابن سبيل لان خلفه انما يثبت قضاء القاضي فيد بالصاق لان المرتبة لا يطل فوكلة
 عندهما وموقوف عنده ان أسلم فخذوان قتل أو فني بدار الحرب يطل اه فلم امل الا ايفاض على قولهما
 وفيه بحث في المعقريه فانظر ما كتبناه على البحر (قوله بجوده مسلما) أي سواء كان وكلا أو وكلا
 بجر (قوله بجر) عبارة ومقتضاه ان لو افاق بعد جنونه مطبقا لا تعود وكالته (قوله العدل) مفعول
 وكل وقوله والمرحمن عطف على العدل ح (قوله والوكيل ببيع الوفاء) لعل وجهه أن يبيع الوفاء في حكم
 الرهن فيصير وكلا بأن يرضى ذلك فيكون معا تعلق به حق التبرع والمشتري أي المرحم تأمل ثم

والحاصل كما في الصرن أن الوكالة
بيع الرهن لا يتطل بالعرض حقيقة
أو حكميا ولا بالخروج عن
الأهلية فيمنون وروية وفيما عداها
من اللازمة لا يتطل بالحق بل
بالحكمي والخروج من الأهلية
قلت فاطلاق الدرر فيه قلير

(و) ينزل (بافتراق أحد الشر بكن)
ولو توكل بثلث بالتصرف (وإن)

لم يعلم الوكيل) لأنه عزل حكمي

(و) ينزل (بمجر موكلة ولو كانا

وغيره) أي موكلة (لومأذونا

كذلك) أي علم أو لولا أنه عزل

حكمي كما مر وهذا (إذا كان

وكلا في العقود والتصومة أما

إذا كان وكيلا في قضاء دين

واقضاه وقضى بدعيه فلا) ينزل

بمجر ومجر ولو عزل المولى وكيلا

عبد المأذون لم ينزل (و) ينزل

(بصرفه) أي الموكل (نقصه

فيما وكل فيه تصرفا بمجر الوكيل

من التصرف معه والألا كالأ

طلقها واحدة والعدة باقية)

فلوكل تطلقها أخرى لبقا المهر

ولو ارتد الزوج وأطلق وقع طلاق

وكيله ما بقيت العدة (وتعود

الوكالة إذا عاد إليه) أي الموكل

(قديم ملكه) كان موكله يبيع فباع

موكله ثم رده عليه بجاه فوسق بنى

على وكالته (أو بقر أنه) أي أثر

ملكه العدة بخلاف ما لو

تجدد ملك (فروع) في المتضا

عزل وكتب لا ينزل ما لم يسله

الكتاب * وكل غائباً عن عزل فقبل

قبوله مع بعده لا دفع إليه فقبل

لديها إلى الإنسان يصلح فندفعها

ونفى لا يضمن الوكيل بالرفع *

أبراء عماله عليه

وأنته متقولا عن الجوى وما ذكره السامحاني من أنه يبيع الرهن فهو غفلة قلبه قال جامع الذي
كتبه السامحاني في هذا المجل ماضه قوله والوكيل يبيع الوفاء لعل صورته ما في الخط وكتبه يبيع عن لعزله
الآن يتلقى حق الوكيل بأن يأمره بالبيع واستبقاء الثمن بأوامره وقال قاضي خان إذا دفع إلى
صاحب الدين عينا وقال بعه وخذ حقه منه فباعه وقضى الثمن فوكل فيه جلت من مال المدون عالم
يحدث رب الدين فيه قبضا لنفسه زاد في البرازية ولو قال بعه لخلعت صار قابضا والهلاك عليه لا على المدون اه
وأما بيع الوفاء المجهود فهو في حكم الرهن اه (قوله بالتصومة) أي بالناس الطالب بجر (قوله
أو الطلاق) فيه أن التوكيل بالطلاق غير لازم كما تقدم ح والظاهر أنه مبني على مقابل الأصح من أنه
لازم (قوله بزازية) ونصها فأنما في الرهن فإذا وكل الراهن العدل والمترع يبيع الرهن عند حلول الأجل
أو الوكيل بالامر باليد لا ينزل وإن مات الموكل أو سجن والوكيل بالتصومة بالناس الخصم ينزل بجنون
الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينزل بمرث الموكل استثناء الانقضاء اه بجر قائل (قوله وفيما
عداها) أي الوكالة وهذا يأتي قول المتن كالوكيل بالامر باليد والوكيل يبيع الوفاء ح (قوله فاطلاق
الدرر) حيث قال وفي أي انفصال الوكيل في الصور المذكورة إذا لم يتعلق به أي التوكيل حتى الغياب ما إذا
تعلق به ذلك فلا ينزل اه فان قوله أما إذا تعلق به حتى الغياب يدخل فيه الوكالة بالتصومة بالناس الطالب
والحكمي فيما ليس كذلك ح وأصله في المنع ولا يفتى اه وأرد على ما نقله الشارع عن شرح الجميع أيضا (قوله
ولو توكل ثالث) أي وكيلا شر بكن أو أحدهما ثالثا بجر يعني أنه تطل الوكالة التي في ضمن الشركة
ووكالة وكلهما بالتصرف وفيه اشكال من حيث أنه لا يصح أن يتفرد أحدهما بنسخ الشركة بدون علم
صاحبه بل يتوقف على علمه لأنه عزل قصدي فكيف يصدر أن ينزل بدونه ويمكن أن يعمل على ما ذاك
المالان أو أحدهما قبل الشراء فإن الشركة تطل به وتطل الوكالة التي كانت في ضمنها علما بذلك أو لم يعلم لانه
عزل حكمي إذا لم تكن الوكالة مصرا بها عند عقد الشركة زايي س (قوله لومأذونا) يؤخذ
من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن للمكاتب والمأذون عزل وكلهما أيضا كما عليه في الضرر وقال فيه
وان باع الصبد فاضى المشتري أن يكون العبد على وكالة فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجز على الوكالة
كذا في كافي الحاكم وهو يقتضي أن توكل عبد القديم موقوف على رضى السيد وقد سبق إطلاق جوازه
على أنه لا عهدته عليه في ذلك الآن يقال أنه من باب استخدام عبد الغير اه ثم المكاتب لو كوف أو أذن
المجور لم تعد الوكالة لأن صحتها باعتبار ملك الموكل التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد بالكتابة الثانية
أو الأذن الثاني شرح مجمع لابن مالك (قوله لم ينزل) لأنه مجرد خاص والأذن في التصارة لا يكون إلا عاما
فكان العزل مطلقا لا أثرى أن المولى لا يملك تنبيهه عن ذلك مع قضاء الأذن س (قوله لم ينزل الخ) قال
في الهامش ولو وكلت بالزوج ثم إن المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك أو لم يعلم ولو
أخرجته عن الوكالة ولم يعلم بالزوج لم يخرج عن الوكالة وأذنت زوجها بإزاحتها ولو كان من جانب
الرجل تزوج امرأة بعينها ثم إن الزوج تزوج أخرى ونشأ خرج الوكيل عن الوكالة كذا في الخط صديقه
(قوله والعدة باقية) أو الاستثانة في المال فافهم (قوله وألحق) أي ولم يحكم به في ذلك الخط صديقه
(قوله وتعود الوكالة) أي يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الوكالة السابقة وليس المراد أنها
تعود بعد زوالها لانه لم ينزل كما يفهم من قوله قبله واللاعبارة الزايي قال وكيل باق على وكالته (قوله
بنى على وكالته) وإن رد بما لا يكون نسخا لا تعود الوكالة كالوكالة في هبة بنى ثم رده الموكل ثم رجع في هبة
لم يكن للوكيل الهبة نسخ (قوله وبعدة لا) أي حتى يصل إليه الخبر (قوله دفع إليه الخ) وكيل البيع
قال بهته وسلته من رجل لا عرفه وضاع الثمن قال القاضي يعني لأنه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم
صحيح والعلة لا الماس أن انتهى عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما يعمل النهي عن التسليم فلا يكون
عنوا عن التسليم أولى وهذه المسألة نقاشا مسألة التصقمة بزازية (قوله ونفى) أي نفي من دفعها
إليه (قوله أبراء عماله عليه) انظر ما مناسبه ذكره في الفرع هنا (فروع) يثبت المديون المال على ديورل
فهل كان رسول الله الذي هلك عليه وإن كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن يثبت بهما مع فلا ليس

برئ من الضكل قضاء وأما في الأثرة فلا ابتدز ما يؤتمر أنه عليه • وفي الاشياء ٤١٩ : قال لدونه من جاهه للعلمة كذا ومن أخذ

أصبحت وأقال لك كذا دفع اليه
لم يصح لانه وكيل مجهول فلا يبرأ
بالدفع اليه وفي الوعائية قاله
ومن قال أعط المال فاض خصم
فأعطاه لم يبرأ والمال يخص
وبعه وبالع نقد أو عن غطاء
غناقه قالوا يجوز التبع
وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم
كذا أقول رب الدين والنخص بغير

٣ وقول الدال مال المبيع قد
يسلمه من وضع بشرط
• (كتاب الدعوى) •

لا يضي مناسبتها للوكالة بالنصومة
(هي) لغة قول بقصده الانسك
إيجاب حق على غيره ولها لتأنيث
فلا تترون وجهها دعوى بضع الوار
كتوى وفناوى درد لكن
بزم في المصاح بكسرها لا يضافه
محافظة على آفة الثانية وشرا

(قول مقبول) عند القاضي (يقصد
به طلب حق قبل غيره) خرج الشهادة
والاقرار (أدفعه) أي دفع الخصم
(عن حق نفسه) دخل دعوى دفع
الخصم تسع به يبقى برأية
بجلاف دعوى قطع الزاع فلا تسع
سراجه وهذا إذا أريد الملق في
التعريض الأمر الوجودي فلو
أود ما بين الوجودي والعدي لم
يجز لهذا القيد (والمدعي من إذا
ترك) دعواه (ترك) أي لا يجبر عليها
(والمدعي عليه بخلافه) أي يجبر
عليها فلو في البلدة فاضين كل في
محل فأنظر للمدعي عليه عند محمد
به يبقى برأية ولو القضاة في
المذاهب الأربعة على الظاهر به
أثبت مرارا بجر
٣ قوله قال في المصباح المتح
منقول للمصنف وفي ما يزيدان
وتحقيق يعلم برأية عارفا لمصباح

رسالته فإذا هلك على المدون بخلاف قوله أدفعها إلى فلان فإنه إرسال فإذا هلك على الدائن
في شرح المنظومة اشياء (قوله أو بغير غطاء) أي أو بغير غطاء (قوله غناقه) أي لو غناقه يجوز
السبع لانه لما امر بالبيع كان مطلقا ثم قوله ومع بالتد أو بغير غطاء بعده كان مشروطة بخلاف قوله مع بالتد أو بغير
غطاء وتقل الجواز ولهذا أتى بصيغة قالوا شربلا ملغما (قوله وفي الدفع) أي إذا وكله يدفع أثم يضي
بهادنة فادعى الدفع (قوله مقدم) على قول الموصي أنه لا يدفع (قوله رب الدين) أي بأنه ما قبض
(قوله والنخص بغير) أي بغير الموكل على الدفع إلى الطالب (قوله مال المبيع) أي الحق ابن النصة
(قوله بشرط) أي يصالح فيها بالنصف

• (كتاب الدعوى) •

في القوا كة الدرية لأن الفرس مسائل كثيرة تتعلق بالدعوى فتراجع (قوله لكن بزم) عبارة بمحلة قال
في المصباح وجع الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الأصل كسبان ويشتق بها فظة على آفة الثانية ح
كذا في الهامش (قوله دعوى دفع التعرض) قال في البراء علم أنه سئل فأرى الهداية عن الدعوى بضع
الزاع عنه وبين غيره فاجب لا يجبر للمدعي على الدعوى لأن الحق له اه ولا يبرأ منه ما نقلوه في الفتاوى من صحة
الدعوى يدفع التعرض وهي مسوعة كافي البرازية وانزاعة والفرق ظاهر فإنه في الأول انما يدعى أنه ان كان
شيء يدفعه ولا يشهد على نفسه بالبراء وفي الثاني انما يدعى عليه أنه يتعرض في كذا بغير حق وبطالة في دفع
التعرض فانهم ح كذا في الهامش (قوله لهذا القيد) أي قوله أدفعه فإنه فصل قصده الإدخال والفصل
بعد الجنس قيد فانهم (قوله فلو) أشاره إلى أن المبرئ أصل الدعوى لا يفيق يدعى بين يديه والتعريض لا يظهر
ط ولربعض التسبب بالواو (قوله في محله) أي بخصوصها وليس قضاء عاما (قوله برأية) ليس ما ذكر
عبارة البرازية وعبارتها كافي الخ فاضان في مصر طلب كل واحد منهما أن يرضى فأنظر للمدعي عليه
عند محمد وعليه الفتوى اه وفي الخ قد حل هذا عن الظانية قال ولو كان في البلدة فاضان كل واحد منهما
في محله على حدة فوجب الخصومة بين رجلين أحدهما من محله والآخر من محله أخرى والمدعي يريد أن يحاصمه
إلى قاضي محله والآخر يأبى ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العير فلكان المدعي عليه وكذا لو كان
أحدهما من اهل العسكر والآخر من اهل البلدة اه وعليه في المحط كافي العير بأن أبو يوسف يقول أن المدعي
منتهى للنصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول أن المدعي عليه ادفع لها اه وانما حل الشارح عبارة البرازية
على ما في الثانية من التقيد بالبلدة لما قاله المصنف في الخ هذا كله وكل عبارات اصحاب الفتاوى يقيد أن
فرض المسألة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيها إذا كان في البلدة فاضيان كل قاض في محله وأما
إذا كانت الولاية لقاضين أو لقاضين مصر واحد على السواء فيعتبر المدعي في دعواه فله الدعوى عند أحد
فأض اراده أن لا تظهر فائدة في مسكون العيرة المدعي والمثلي عليه ويشهد لصحة هذا ما قلناه من تقليل
صاحب المحط اه وردت اندر الرمي وأدعى أن هذا بالهذان اشبهه وذكر أنه حسب كانت العلة لا ييوسف
أن المدعي منتهى النصومة ومحمد أن المدعي عليه ادفع لها لا يتبع ذلك فإن الحكم دائر مع العلة اه وهو الذي
يظهر كما قال شيخنا وأقول التعريض في هذه المسألة ما نقله الشارح عن خط المصنف ومثلي عليه العلامة المقدسي
كانت فقه أو السعد وحاصله أن ما ذكره من تعصير قول محمد من أن العير فلكان المدعي عليه انما هو فوجبا
إذا كان فاضان كل منهما في محله وقد أمر كل منهما بالحكم على اهل محله فقط بدليل قول العبادي وكذا
لو كان أحدهما من اهل العسكر والآخر من اهل البلدة فأراد العسكري أن يتخاصمه إلى قاضي العسكر فهو على
هذا ولا ولاية لقاضي العسكري غير الجندی فتقوله ولا يلا بدليل وانصر على ذلك أما إذا كان كل منهما مأذونا
بالحكم على أي من حضر عنده من مصري وشامي وحلي وغيرهم كافي قضاء ما لا يضي التعويل على قول أبي
يوسف لو افقت لغير المدعي عليه أي فأن المدعي هو الذي له الخصومة فطلب ما قبل أي قاض أراد به نظير
أنه لا وجه لما في العير من أنه لو تعدد القضاة في المذاهب الأربعة كافي القاهرة فأنظر للمدعي عليه حيث لم يكن
التساوي من محله ما قال به أثبت مرارا أقول وقد رأيت بخط بعض العلماء نقلا عن الحق أبي السعد

قال المصنف ولو الولاية لقاضين فأكبر على السواء فالعبرة للمدعي ثم لو أمر للخطان بأجابه المدعي عليه لزم اعتباره لعزله بالنسبة إليها كما مر
قلت وهذا الاختلاف مما إذا كان كل قاض على محله حتى حدة ما إذا كان في المصر حتى - وشافعي - ومالكي - وحنبلي - في مجلس واحد والولاية واحدة
فلا ينبغي أن يقع الخلاف في أجابه المدعي لمأته صاحب الحق كما يجنب المصنف على هاشم البرازية فليصنف (وربك) إضافة الحق إلى نفسه (أو أصيلا
كلية كذا) (أو) إضافة (اليمين نائب) المدعي (منابه) كوكيل ووصي (عند التزاع) متعلق بإضافة الحق (وأهلها العاقل المدعي) ولو صيلا
لوماذونافي الخصومة والألا أشباه (وشرطها) أي شرط جواز الدعوى (لمجلس القضاء وحضو خصمه) فلا يقضى على غائب وهل يصنره
بمجرد الدعوى إن البصر أو بحيث يتبذره ثم والحق يبرهن أو يحلف منية (ومعلومية) المال (المدعي) إذ لا يقضى بمجهول ولا يقال
مدعي فيه وبه الآن يتفنن الأخبار (و) شرطها ٤٢٠ أيضا (كونها منزلة) شيأ على انضمام بصديقتها والاكاة عنه (وكون المدعي

ما يحفل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده) خلا إعادة (باطلة) لتيقن الكذب في المستحيل المقتل كقولهم لعرف التسب أولن لا يوجد مثله لشبه هذا ابن وظهر به في المستحيل العادي كدعوى معروف بالفقر أو الالفة على آثره أقرضه بأحد دفعة واحدة أو غصبه منه فالتظاهر عدم ما جاز به جزم ابن القيس في الفرواكة البدرية (وحكمها) وجوب الجواب على انضمام وهو المدعي عليه بالأدب حتى لو سكت كان انكارا فتقع البينة عليه الآن يكون انحرس اختيار وسبقه وسببا لتعلق البقاء المقدّر بتعاطي الماملات فلو سكت ما يذهب متفولا في يد انضمام المدعي (أنه في يده بغير حق) لا احتمال كونه مرهونا في يده أو مجبوسا بالثمن في يده (وطلب) المدعي (احضاره إن أمكن) فعلى الفريق احضاره (ليشأ إليه في الدعوى والشهادة) والاستلاف (وذكر) المدعي (تحمته إن تعدد) احضار العين بأن كان في نظها مومة وإن قلت ابن كمال معزبا للزنا (جلا كها وغنيها)

الصادق أن غصاة المالك المحرومة ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعي عليه اه وأشار إليه الشارح (قوله قال المصنف) فيه رد على الجرحان فغصاة المذهب في زماننا ولا يتهم على السواء في التعميم (قوله على السواء) أي في عموم الولاية (قوله لعزله) أي لعزل من اختاره المدعي عن الحكم بالنسبة إلى هذه الدعوى (قوله كما مر) من أن القضاء يتقدم (قوله قلت) مكررا مع ما له (قوله على حدة) أي لا يقضى على غير أهلها (قوله في مجلس) قيد اتفاق والظاهر أنه أراد في بلدة واحدة (قوله والولاية واحدة) أي لم ينصص كل واحد بمحله (قوله عند التزاع) قال في البصر فخرج الإضافة حالة المسألة فأنها دعوى لغة لا شرعا ونظيره ما في البرازية عين في بدل يقول هوليس في وليس هناك شئنازع لا يصح فيه فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه مع وان سكان غمة منازع فهو اقرار للمنازع فلو ادعاه بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الأصل لا يكون اقرارا بالملك اه قال الساماني أقول كلام البرازية مفروض في كون التقي اقرارا للمنازع أو لا وليس فيه دعوى المالك لنفسه حالة المسألة (قوله وشرطها) لم أر اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وبني اشتراط ما يدل على الجزم والتحقق فلو قال أشك أو أظن لم تصح الدعوى بغير (قائدة) لاتصم الدعوى بالاقرار لما في البرازية عن الذخيرة أذى أنه كذا وأن العين الذي في يده لمأته أقره به أو أضافه بدعوى الاقرار وقال أنه أقر أن هذا لي وأقر أن في يده كذا أقل يصح وعامة المشايخ على أنه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار بالاستحقاق الخ بغير من فصل الاختلاف في الشهادة وسأقول في الاقرار (قوله خلق يبرهن أو يحلف) هذان قولان لا قول واحد يخبره بين البرهان والتحليف فراجع البصر (قوله ومعلومية المال المدعي) أي بيان جنسه وقدره كما في الكثر (قوله إذ لا يقضى بمجهول) ويستثنى من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الزهن والغصب لما في الغيبة معز بالزهن الأصل إذا شهدوا أنه مرهون عنه فوالهم بسجوا التوب ولم يعرفوا عنه جازت شهادتهم والقول للمرجح في أي توب كان وكذلك في الغصب اه فالدعوى بالاولى اه بغير قلت وفي المعراج وفساد الدعوى أمانا لا يكون لزمه شيء أي انضمام أو يكون المدعي مجهولا في نفسه ولا يعلقه خلاف الإي الوصية بأن أذى حقا من وصة أو اقرارا فأنها يصحان بالمجهول وتقع دعوى الإبراء المجهول بالأخلاف اه فلفت المستثنيات بنية تأمل (قوله ولا يقال مدعي فيه) وفي طلبه الطلبة ولا يقال مدعي فيه وبه وإن كان يتكلم به المتضمنة إلا أنه مشهور فهو غير من صواب مهور حوى ط (قوله والا كان عبثا) أي وإن لم تكن منزلة كما إذا أذى التركيل على موكله الحاضر فأنها لا تنفع لا سكان عزله كما في البصر كذا في الهاشم (قوله وتظهره) بائز عطف على يتقن (قوله في الفرواكة البدرية) قال في الخ لكنه لا يستند في منع دعوى المستحيل العادي إلى نقل من المشايخ قلت لكن في الذهب فروع تشهد له منها ما ساقى آخر فصل المتعاضف (قوله وسبقته) عند قول المصنف وقضى بشكول مرة (قوله أنه في يده) فلو أنكر كونه في يده فبرهن المدعي أنه كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ فيسند له قبل ويجبر باحضاره قال صاحب جامع القصولين ينبغي أن يقبل إذا لم يثبت خروجه من يده فتبقى ولا تزول بشك وأقره في الجبر جزم به القهستاني ورده في نوراين بان هذا استحباب وهو جهة في الدفع لافي الأثبات كما في كتب الأصول (قوله) وطلب المدعي الخ هذا إذا لم يكن المدعي عليه مودعا فإن أذى عين ودية لا يكلف احضاره بل يكلف التحلية كما في البصر جامع القصولين (قوله بأن كان في نظها مومة) فيه أن هذا من قبل الرضى والصبر فذكره هنا سهو قال في إباح الإصلاح إذا اتسر بأن كان في نظه مومة وإن قلت ذكره في الخزانة ح (قوله وأغنيها)

بأن لا يدري مكانها ذكره فاضى زاده ح (قوله لانه) اي القيمة وذكر الضمير باعتبار المذكور وهو قوله لقوله وذكر قيمته (قوله وان تعذر) اي تصبر (قوله والا تكن) تذكر ارفع قوله وذكر قيمته ان تعذر س (فرع) وصف المذموم الذي فلياحضر خالف البعض ان ترك الدعوى الاولى وذاع الحاضر تنعم لانه دعوى مستأجلة والا فلا يصح من البرازية (قوله بذكر القيمة) لان عين المذموم تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها شيء تعرف العين الهالكة به غاية البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة في ذلك الترتيب لانه لا يجدي بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه اشير الى ذلك في الهداية اه وفي التهستاني وفي قوله وذكر قيمته ان تعذر اشارة الى أنه لا يشترط ذكر اللون والذ كورة والافوة والسنة في الدابة وفيه خلاف كما في العمادية وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات المذمومة اذا أراد أخذ عينه او مثله في المثل اما اذا أراد أخذ قيمته في الشيء فيجب أن يكتب في ذكر القيمة كما في محاضر الخزانة اه (قوله عين كذا) قال في البحر والحاصل أنه في دعوى الغصب والرجع لا يشترط بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للغصب والمزني اه قلت وزاد في العراج دعوى الوصبة والاقرار قال فانها يصحان في المجهول وتصبر دعوى البراء المجهول بلا خلاف اه ففي نسخة (قوله ولهذا) اي لسماعها في الغصب وان لم يذكر القيمة قال في الدرر ولو قال غصب مني عين كذا ولا أدري قيمته فالواضع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصب مني عين كذا ولا أدري احوالها أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تنعم دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ما غصبه كقولنا لا أدري قيمة فائدة صحة الدعوى مع هذا الجهالة الفاحشة فوجه العين على الخصم اذا انكر والمطير على البيان اذا أقر أو نكل عن العين فأنزل فان كلام الكافي لا يكون كافيا لهذا التحقيق ح (قوله وتقبل بيته) اي على القيمة (قوله ولا يحلف) اي عند عدم البينة (قوله لانه) على التلوة (قوله بشرط ذكر القيمة) قال الشيخ جرم مؤلف التبريحي أن يكون المعنى أنه اذا كانت العين حاضرة لا بشرط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة حوى (قوله وهذا كله) اي المذكور من الشروط السابقة (قوله لا الدين) ستأتي دعوى الدين في المتن (قوله اشترط بيان جنسه) أقول في شبهة في هذا الفصل وهي أنه لو ادعى اعيانا مختلفة فقدم أنه يكتب في ذكر القيمة لكل جلة وذكر في الفصولين أنه لو ادعى أن الاعيان قائمة بيده بضمير احضارها فتقبل البينة بحضرتها ولو قال انها هالكة وبين قيمة الكل جلة تنعم دعواه فظهر أن ما قدمه المصنف في دعوى الاعيان انما هو اذا كانت هالكة والالم يمتنع الى ذكر القيمة لانه ما مور باحضارها وقد منع ابن الكمال أن العين اذا تعذر احضارها بجلالة ونحوه فذكر القيمة مفعن عن الترتيب وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة لقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مشكل وان قلنا انه لا بد مع ذكر القيمة من بيان الترتيب لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكة فاعلم في قوله تعالى البحر وهذا كله في دعوى العين لا الدين فليأتل وفي العرصن السراجية ادعى عن محمد لم بشرط بيان حدوده (قوله من بيته) اي بيان موضع الغصب (قوله على الظاهر) قال في نور العين وفي غصب غير المثلتي واهلاكه بنى أن بين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بغير المال بين أخذ قيمته يوم غصبه او يوم هلاكه فلا بد من بيان انها قيمة اي اليومين ولو ادعى أقصد بارتاسب اهلاك الاعيان لا بد من أن بين قيمتها في موضع الاهلاك وكذلك لا بد من بيان الاعيان فانها متناهية في وقتها ومنها ما هو متين اه (قوله في دعوى العتار) في المغرب العتار الضبعة وقيل كل ماله اصل كالدار والضبعة اه وقد حسن مناصفا في كتاب الشفعة بأن البناء والنخل من المنقولات والله لا شفعة فيها اذا سعى بالبراعة فان يعلمها وجبت تبعا وقد غلط بعض المصريين فجعل التبديل من المقار ونحوه فلم يرجع كعادته بحر وفي حاشية ابي السعود وقوله لا شفعة فيها الخ يحصل على ما اذا لم تكن الارض متحركة والا فالبناء بالارض المتحركة ثبت فيه الشفعة لانه لا من حق القرار التي بالشار كما سأل في في الشفعة

(اكتفى في الدعوى (بذكر القيمة) وقالوا لو ادعى أنه غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها تنعم بصفه خصمه او يصير على البيان دور وابن مالك ولهذا قال (ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة) وذكر قيمة الكل جلة كفي ذلك) الاجال على الصميم وتقبل بيته او يحلف خصمه على الكل مرة (وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة) لانه لا يصح دعوى الغصب بلا بيان فلا بد من بيان قيمة الكل جلة بالاولى وقيل في دعوى السرقة بشرط ذكر القيمة لعدم كونها ناضبا فاما في غيرها فلا يشترط جهادية وهذا محكي في دعوى العين لا الدين فلو (ادعى قيمة شيء) مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة لتعلم القاضي بماذا يشترط (واختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة) فخرطه ابو الليث ايضا واختاره في الاختيار وشرط الشهيد بيان السن ايضا ونظامه في العمادية (وفي دعوى الايداع لا بد من بيان مكانه) اي مكان الايداع (سواء كان له جلا ولا وفي الغصب ان له حمل وموتة فلا بد) لصحة الدعوى (من بيته والا) حمل له (لا) وفي غصب غير المثلتي بين قيمته يوم غصبه على الظاهر جهادية (وبشرط التصديق في دعوى العتار) كما يشترط (في الشهادة عليه ولو) كان العتار (مشهورا) خلافا لهما (الاذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدوده)

كأول ذي من المقار لأنه دعوى

الدين حقيقة بحر (ولا بد من

ذكر بلدتها الدار ثم الملة ثم السكة)

فبعد الأسم ثم الأشخاص فالأخص

كأفي النسب (ويكنى بذكر ثلاثة)

فلوترك الرابع مع وان ذكر غلط

فيه لا ملق لأن المذمى يختلف

به ثم اغايبت الغلط بأقر والشاهد

فصولين (وذكر أسماء اصحابها)

أي الحدود (وأسماء انسابهم

ولا بد من ذكر الجدة) لكل منهم

(ان لم يكن الرجل مشهورا)

والا اكتفى باسمه لموصول المقصود

(وذكر أنه) أي العقار (في

يده) ليصرفه (وزيد) عليه

(بغير حق كان) المذمى (منقولا)

لماتر (ولا تبنيده في العقار

يتصدقهما بل لا بد من بنينة

او على قاض لا احتمال تزويرهما

بخلاف المنقول لما يتيده ثم هذا

ليس على الإطلاق بل (أذا دعي)

العقار (ملكاسلفا ما في دعوى

الغصب) (دعوى الشراء) من

ذي اليد (فلا) يقترب لثلاثة لأن

دعوى القتل كالتص على ذي اليد

تصح على شبيه أيضا بزازية

(وذكر أنه) بطلابه (بترتوقه

على طلبه ولا احتمال وجبه

بالن وبه استغنى عن زيادة بغير

حق فافهم (ولو كان) ما يتيده

(دينا) مكيلا او موزنا تقدا

او غيره (ذكر وصفه) لأنه لا يعرف

الاي

(قوله كأفي النسب) فان ذكر الاسم أع من الاسم مع ذكر اسم الأب وهذا أع من ذكر الاسم مع اسم الأب

واسم الجد ح كذا في الهامش (قوله فلوترك) أي المذمى والشاهد فكهما في الترو والفظ واحد

كأخص به في الفصولين (قوله وغلط فيه لا) أي لا يصح وتلقه اذا أدى شراء شيء من منقود فان الشهادة

تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكروه واختلقوا فيه لا تقبل كأفي الزبني سائحا (قوله

فصولين) وفيه أيضا ما لو ادعى المذمى لاسم ولا تقبل بته لان المذمى عليه حين اجاب المذمى فقد

صدقه أن المذمى بهذه الحدود فصد دعوى الغلط بعده مناقضا او تقول تصد دعوى الغلط أن يقول المذمى

عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك في وثا الهادة على التي

لا تقبل اه ولصاحب جامع الفصولين بحث فيما ذكر كتيابه على هامش الصراحة أنه يمكن أن يجب

المذمى بأن هذا ليس إلا فلا يكون مناقضا او يجب ابداء بأنه مخالف لما حدته فينبغي التفصيل وقامه

فيه وبطل السائحا وانخلص أن يقول المذمى عليه هذا الحدود ليس في يدي فليزم أن يقول انصم بل هو

في يدي ولكن حصل غلط فني به ولو تدارك الشاهد الغلط في المجلس قبل اوفى غيره اذا وقي بزازية وعبارتها

ولو غلط في حد واحد وحدين ثم تداركوا في المجلس او غيره يقبل عند إمكان التوفيق بأن يقول كان اسمه

فلانا ثم صار اسمه فلانا وباع فلانا واشترى المذكور (قوله ولا بد من ذكر الجدة) فقدمنا قبيل باب الشهادة

على الشهادة أن الدعوى والشهادة بالحدود في هذا السلك تسع أمانا في الدار فلا بد من تحديده ولو مشهورا

عند أبي حنيفة ونظام حذبه كحذ صاحب الحد وعندهما التحديد ليس بشرط في الدار المعروف كدار عمر

ابن الحارث بكوفة فعلى هذا لو ذكر زبني دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف بكنية اذا الحاجة اليها

لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يصح فذا فصولين (فرع) قال في جامع الفصولين لو ذكر زبني دار وورثة فلان

لا يحصل التعريف اذ هو يذكر الاسم والنسب وقيل يصح لأنه من اسباب التعريف اه وعلى الاول قبله بأن

الورثة مجهولون منهم ذو فرض وعصبة وذو رحم ثم رمز لوكب زبني دار وورثة فلان قبل التسمية قبل يصح وقيل لا ثم

رمز كسب زبني دار من تركه فلان يصح حد ولو جعل أحد حدوده أو ضالا يدري مالها لا يكتفى اقول لو كانت

معروفة بنبى أن لا يحتاج إلى ذكر صاحب الدخل لوصول الفرض اه ولا يفتي أن يجهه بخلاف لقول الامام

كأفد بناء عنه ثم قال ولو جعل أحد الحدود أرض الملكة يصح وان لم يذكر أنه في يد من لانها في يد السلطان

بواسطة يد نائبه والطريق يصلح حد بلا بيان طوله وعرضه الاعلى قول والتهر لا عند البعض وكذا السور وهو

رواية ونظام المذهب يصلح والحد قد كبر ولو قال زبني أرض الوصف لا يكتفى وينبى أن يذكر أنها وقف على الفقراء

او المصدد او نحوه ويكون كذا الواقف وقيل لا يثبت التعريف بذكر الواقف ما لم يذكر أنه في يد من اقول

ينبى أن يكون هذا اعلى تقدر عدم المعرفة الاب والافه توضيح بالضرورة اه ملخصا (قوله منقولا)

هو تكرار مع ماتر س (قوله ولا يثبت يده في العقار صادقهما الخ) هذا مما يقع كثيرا ويغفل عنه كثير

من قضاة زماننا سبب كسب في السكوك فاقتر وضع يده على العقار المالك كور فلا بد أن يقول المذمى انه

واضع يده على العقار ورثته شاهدان ولا انقضت ذلك بقول

والد لا يثبت في العقار • مع التصديق فلا تخار

بل يلزم البرهان ان لم يدر • مع غضب او شرامدعي

وفي جامع الفصولين رمز لخاتمة ادعى شيئا آخر قال هو ملكي وهذا أحدث يده عليه بلا حق قالوا ليس

هذا دعوى غصب على ذي المال قال صاحب الفصولين اقول قياس ما زني فحش انه لا وادي انه ملكي وفي ذلك

بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم غصبه فبني أن يصح هنا أيضا ونظامه فيه في الفصل السادس (قوله بطلابه)

أي سواء كان عبدا أو مائتقولا أو عقارا اقول قال في عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح ما قبل للقاضي

هره حتى يعليه وقيل يصح وهو الصميم فستأن سائحا (قوله وبه استغنى) أي بدكر أنه بطلابه بل أنه

لا مطالبة اذا كان محبوسا بحق (قوله ذكر وصفه) زاد في المتن انه بطلابه قال في الصراحة اجم به

في المتن والشروح وأما اصحاب الشاوي كالثلاثة والبرازية فخطوا اشتراطه قولنا مضيا وليس المراد اذ

(ولا بد في دعوى المثليات من ذكر المجلس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب) علو ادعى كزبر دشا عليه ولم يذكر سبب التمسع واذا ذكر قضي
المسألة المحالبة في مكان عباده وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه ٤٣٣ بصر فليفتد (وبال القاضي الذي عليه)

عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك

كذلك انا تقول (بعد سمعها)

(والا) تصدر بصيغة (لا) بأل

لعدم وجوب جوابه (فان اقر)

فيها (أو انكر فبهرن القاضي قضى

عليه) بلا طلب المدي (والا)

يبرهن (حلفه) الحاكم (بعد طلبه)

اذ لا بد من طلبه العين في جميع

الدعاوى الا عند الثاني في أربع

على مافي البرازية قال وأجروا

على التليف بلا طلب في دعوى

الدين على الميت (واذا قال القاضي

عليه (لا أقر ولا أنكر) لا يفتد

بل يحبس لقر أو ينكر) درو

وكذا ألزم السكوت بلا أدلة عند

الثاني خلاصة قال في البصر

وه اقتت لأن الفتوى على قول

الثاني فيما يتعلق بالقضاء اه ثم

نقل عن البدائع الاشبه انه انكار

فيستحق قد ناشط الحاكم

لانها (أو اصطفا) على أن يحلف

عند غير قاض ويكون بريافهو

(باطل) لأن العين حق القاضي مع

طلب انهم لا لصاحبة العين ولا تقول

عند غير القاضي (فلو برهن

عليه) أي على حقه (يقبل)

والا يحلف ثانيا عند قاض برانية

الا اذا كان حلفه الاول عنده

فيكفي درو ونقل المصنف عن

القنينة أن التليف حق القاضي

فالممكن باستخلافه لم يعتبر (وكذا

لوا اصطفا أن المدي لو حلف

فانقصه ضامن) لقال

وأطالبه به هو أو ما يفيد منه قوله مره ليعطى حق كافي العدة اه ولا يفتد ان كان ينفي المصنف
ذكره ما قالوا ان مافي المتن والشروح مقدم على مافي الفتاوى (قوله من ذكر المجلس) كمنقطة والنوع
كسقية والصفة كجدة (قوله لم تسمع) ويذكر في السلم شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره من نوعه
وصفته وقدره بالوزن اه وكان وزنا واتقاد بالمجلس حتى يسمع ولو قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما سمعت
الدعوى بلا خلاف وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة لا يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح واذا قلت شرائط
يكتفي بأجاب شمس الاسلام فيمن قال كفل كسالة صحيحة انه لا يسمع كالمسلم لانه لم يسمع في اعتقاده لا عند
المنقبي المتفقد عدلها لا يقول فيقول كفل وقبل المكفولة في المجلس ويذكر في القرض وأقرضه من مال
نفسه لمواز أن يكون وكيلاً وهو غير لايك الطلب ويذكر أنه قبضه وصرفه في حوائجها ليكون ديناً اجاباً لانه
عند الثاني من موقوف على صرفه واستهلاكه برانته ملصقا (قوله فبرهن) ظاهره أن البينة لا تنضم على مقر
قال في البحر الا في أربع فراجعه وفيه لو اقر بعد البينة بقضي به لايها وانها لو سككت عن الجواب يحبس الى
أن يجيب فراجعه (قوله حلفه الحاكم) ولا يطل حقه بينه لكنه ليس له أن يضام مالم يبق البينة على
وفى دعواه فان وجدناه أقامها وقضى بها بدر كذا في الهامش (قوله في أربع) في الزنا بغير حلف
المشترى بالله ما رضى بالبائيب والشفيع باق ما أبطلت شفعت والمرأة اذا طلبت فرض النفقة على زوجها
المغائب تحلف بالله ما خفت أن زوجك سالا وأعطاك النفقة والرابع يحلف المصنف باق ما بابت ح كذا
في الهامش وفيه فرع رجل ادعى على رجل ان كان لاي عليك ما تدنار وقدمات أي قبل استيفاء شيء منها
وصارت ميراثاً لجنه وطالبه بتسليم المأنة تدنار فقال المدي عليه قد كان لا يك على ما تدنار الا اني اذنت
منها غائبين تدنار الى ايك في حياته وقد اقر اولاً بالتبضيل فخرت عند في بيتي في يوم كذا بالفاظ فارسة وأقام
على ذلك بينة فقال المدي للمدي عليه التمس بطل في دعواه الا اقر أي بشي غائبين تدنار ما سلمنا لك أي كان
غائبين يلدع سرقت في اليوم الذي ادعت اقراره وقوله وكذا يلدع كبرية وأقام على ذلك بينة هل تدفع بينة
المدي عليه بينة المدي فليل الا لأن تكون غيبة أي المدي من سرقت في اليوم الذي شهد به المدي عليه
على اقراره بالاستيفاء بمرقتد وكونه يلدع كبرية فظاهر استيفاءه عرفه كل صغير وكبير وكل عالم واجاهل
فحينئذ القاضي يدفع بينة بينة المدي عليه كذا في الأخيرة فتاوى الهندية من الباب التاسع في النهادة على
النقي والابنت اه (قوله واجهوا) الانسب أن يقول والافى دعوى الدين على الميت انضماماً وصورة
التليف أن يقول له التفتاني باق ما استوفيت من الدين ولا من أحد آذاه لك عنه ولا قبضه لك قابض
بأمره ولا برأه منه ولا شأمنه ولا أحلت بشي من ذلك أحداً ولا عندك له ولا بشي منه رهن كذا في البحر
عن البرازية ح ويحلف وأن أقر به المريض في مرض موته كما في الاشياء من التناحية وقدمه الشارح
قبل باب التحكيم من القضاء (قوله ثم نقل) أي في مسألة المتن قال في الهامش قوله ثم نقل عن البدائع التبادر
أنه راجع الى مسألة السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتن قال في البصر وفي الجمع وقال لا تقول ولا أنكر
فالقاضي لا يستخلفه قال الشارح بل يحبس عند أي حنيفة حتى يقر أو ينكر ولا يستخلف وفي البدائع انه
انكار وهو تصحيح لقوله ما لا لا يفتد فان الاشبه من افتاد التصحيح كافي البرازية ح (قوله الا اذا كان) استثناء
منقطع لأن فرض المسألة في أن الحلف الاول عند غير قاض (قوله حلفه الاول عنده) أي عند قاض فيكفي
أي لا يحتاج الى التليف ثانياً هذا أو لا موقوف للاستثناء كالا لا يفتد ح اللهم الا أن يكون المراد عنده قبل تقلده
القضاء تأمل وراجع وقوله حلفه بفتح الحاء وكسر الهمزة والقضاء والهاء (قوله لم يعتبر) هذه المسألة
فتبار التقدم في المتن فان تلك فيها اذا حلف عند غير قاض وعده فيها اذا حلف عند القاضي باستخلاف المدي
لا القاضي ح (قوله وصكك الواصطفا) وفي الواضحات الحساسة قبل الرهن وعند محمد قال لا تشرى
عليك ألف درهم فقال له الاخران حلف انت ايتها الملك حلف فأذا هاله المدي عليه ان كان اذاه
اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل والمؤذي أن يرجع فيما أدى لأن ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم

(وحاشي) أي المذمومة (إم يضمن) النظم لأن فيه تفسير الشرع (والعين لا تزد على مدح) تلذبت البيعة على المذمومة وحديث الشاهد والعين
ضعيف بل رده ابن معين بل أنكره الراوي عيني (يرهن) المذمومة على دعواه وطالب من القاضي أن يحلف المذمومة أنه عني في الدعوى أو على
أن الشهود صادقون أو يحقن في الشهادة لا يحيبه) القاضي إلى طلبه لأن النظم لا يحلف من تبين فكيف الشاهد لا لفظ أشهد عندنا بين ولا يكثر
العين لأننا ما نراكرام الشهود والذو (علم الشاهد أن القاضي يحلفه) ويصل بالمسوخ (له الامتناع عن أداء الشهادة) لأنه لا يلزمه برأية
(وبينة المالح في المال المطلق) وهو الذي لم يدر كسب (أحق من بيعة ذي اليد) لأنه المذمومة والبيعة بالمحدث بخلاف المقيّد بسبب كساج
ونكاح فالبيعة لذى اليد اجاعا كاسبي (وفضي) القاضي (عليه بنكوة مرة) لو نكحه (في مجلس القاضي) حقة (بشوه لا أصف أو) حكا
كان (مكت) وعلم أنه (من غير آفة) كنس وطرس في الصبح سراج وعرض العين ثلاثا ثم القضاء أحوط (وهل يشترط القضاء على فور النكول
خلاف) دور ولم أدرية ترجعاه فله المصنف قلت ٤٢٤ قدّمناه بغير فرض القضاء فورا إلا في ثلاث (فرضي عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف

الشرع لأن حكم الشرع أن العين على من أنكر دون المذمومة ١١ يمر (قوله أو على أن الشهود الخ) أي
أو طلب بخلاف الشهود على أنهم صادقون (قوله في المال المطلق) قدّمنا المطلق لماساقي وهو مقيّد بما
أذا لم يؤخر شأنا وأما تاريخ الخارج مساوا وأسبق أمّا إذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فانه يقتضي له كاساقي
في النكاح بخلاف ما إذا ادعى الخارج المطلق وذو اليد النكاح من فلان وبرهنا أو تاريخ ذي اليد
أسبق فانه يقتضي للخارج كافي الظهري يمر (قوله بخلاف المقد) لأن البيعة قامت على ما لا يدل عليه البد
فاستو باور بحت بيعة ذي اليد بالدفقة فقه وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ما روي عن جابر بن عبد الله
أن رجلا ادعى ناقة في زوجل وأقام البيعة أنها ناقته تصبها وأقام الذي يسه البيعة أنها ناقته تصبها فقتضى بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي فيه وهذا حديث صحيح مشهور يمر كذلك الهامش (قوله
ونكاح) أي لو برهن على نكاح امرأة فها تقرر تقدير العمل به لأن الحمل لا يقبل الاشارة وإذا اشتهر انق
القاضي بينهما حيث لا مرجح كافي القينة ولا شيء على واحد منهما كان قبل الدخول أمّا لو كان التنازع بعد
موتها ولم يؤخر شأنه فانه يقتضي بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وثمان مبرات زوج واحد يمر
وعليه فيه كذلك الهامش (قوله في الصحيح) أي على قول الثاني الذي عليه الفتوى كما قدّم (قوله
وعرض العين) هو مبتدأ وقوله أحوط خبر عنه (قوله أحوط) أي نداء من أي يوسف ومحمد أن التكرار
حتم حتى لو فضي القاضي بالنكول مرة لا يعتد بالصحيح أمّا قدّم (قوله وهل يشترط) الأولى يفترض
(قوله فاه المصنف) قال الرمي في حاشية المنع قدّمنا على نزل منكرا على قوله ما وعلى قول أبي يوسف يحبس
إلى أن يحيب ولكن الأول فيا إذا لم يصحكوا إن شاء ولم يحجب عنه الدعوى يجواب وهذا في جواب
بالانكار لم يزم السكوت تأمل (قوله قدّمنا) أي في كتاب القضاء ح (قوله لا يلتفت إليه) أمّا لو أقام
بيعة بعده فقبل كافي قريبا (قوله ثلاثا) بيعة وأقرار ونكول (قوله والسابع الخ) بحث في هذه
السابعة الحيد الرمي في حاشية المنع وقال أنه غريب لا يقبل ما لم يعضده نقل من كتاب معتقد وذكر في البحر
أن مدارها على ابن الفرس لكن عبارة ابن الفرس قد فادوا ولظهر أنسان الخ (قوله خلا فاما في شرح
الجمع) ليس فيه ما ينافي ذلك بل حتى قولين ح (قوله بعد بين المذمومة) لأن حكم العين انقطاع
الخصومة لقال إلى غاية احضار البيعة وهو الصحيح وقبل انقطاعها مطلقا ط (قوله بعد القضاء بالنكول)
كان قدّمنا بتدقيق إلى غيره لأن النكول اقرار وهو جهة قاصرة بخلاف البيعة شيئا وهذا ظاهر في نحو الراء
بالعب (قوله خاتمة) قال في البحر ثم اعلم أن القضاء بالنكول لا يجمع القضي عليه من إقامة البيعة بما يحلله
لما في الخاتمة رجل اشترى من رجل عبد افوضه به عينا فخاصم البائع فأنكر البائع أن يكون العبد عنده
فاستحق فتكلى القاضي عليه وألزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبتزأت مني هذا العبد
وأقام البيعة فثبتت ١١ أقول أن كل من ماذ كرم من القاعدة هو ما قلناه عن الخاتمة فقه نظرنا فنكوله
عن الحلف بذل أو اقرار بأن العبد عنده فأقامته البيعة بعده أنه تبتزأت مني هذا العبد فثبت كدما أقربه
في ضمن نكوله أمّا لو ادعى عليه ما لا ينكح على العين فقتضى عليه به يكون اقراره وحكماه فإذا برهن على
أنه كان قضاء إياه يكون تناحضا ونقضا للمكرمين المسألتين فرق فكيف تصح قاعدة كدما لا يفتي أن كلام البحر
في إقامة القضي عليه البيعة وغلها هو كلام الشارح أن المذمومة هو الذي أقام البيعة كما يدل عليه السياق

لا يلتفت إليه والقضاء على حاله
ماض دور فلفط طرق القضاء
ثلاثا وعدة هافي الاشياء سبعاً
بيعة وأقرار وعين ونكول عنه
وقامة وعلم فاض على المرجوح
والسابع قرينة قاطعة كان ظهير
من دار خاتمة انسان خاتمة
بكيّن متلوث بدم قد خلوها فورا
فرا وأدبوا حبيبه أخذه اذ
لا يجزى أحدناه فانه (شك فيما
بذى عليه يفتي أن يرضى خصمه
ولا يحلف) تحجز عن الوقوع في
الحرام (وان أبي خصمه الاخلفه
أن أكبروا به ان المذمومة سبطل
حلف والا) بأن غلب على ظنه
أنه عني (لا) يحلف برأية
(وتقبل البيعة لو أقامها) المذمومة
وان قال قبل العين لا بيعة في سراج
خلا فاما في شرح الجمع من المحيط
(بعد بين) المذمومة عليه كاقبل
البيعة بعد القضاء بالنكول خاتمة
(عند العاتمة) وهو الصحيح قول
شرع العين الشارقة حتى أن تزد
من البيعة العادة ولا أن العين كالحلف
عن البيعة فإذا جاء الأصل انتهى
حكم الحلف كأنه لم يوجد أصلا
يمر

ولا يدل عليه ما في الثانية من هذا الوجه أيضا وانظر ما كتبناه في هامش الصرع حاشية الاشياء للصوى
(قوله طلاق الثانية) الذي نقله في الصرع طلاق الثانية والاولا بلية من الحنث مطلق عن التقيد بالسبب
 وعدمه وما في الدرر من عدم الحنث مطلقا جعلوا احدى الروايتين عن محمد والذي جعلوا الفتوى عليه
 هو الرواية الثانية عنه وهو قول أبي يوسف والتفصيل المذكور في التزج ذكره في جامع الفصولين بعبارة
 الشارح غير محزنة **(قوله خلافا لطلاق الدرر)** حيث قال وهل يظهر كذب المتكبر بأقامة البينة والصواب
 انه لا يظهر حتى ليعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزلي **(قوله ثم أقامها المدعي)** سبيد الشارح المسألة
 بعد شورين **(قوله والايفاء)** بحث فيه العلامة المقدسي بأن الاصل في الثابت أن يرق على ثبوت
 وقد حكمته من شهد به بشيء انه كان له أن الاصل يشاؤه وإذا وجد السبب ثبت والاصل يشاؤه اه ط أقول
 وجوابه أن الثابت كون الشيء له فييد ملكيته له في الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح لدفع
 من يعارضه في الملكية بعد ثبوتها له وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع للاثبات وإذا أثبتنا الحنث
 بكون الاصل بقاء القرض يكون من الابيات بالاستصحاب وهو لا يجوز فافرق ظاهر قائل
(قوله ولا تخلف) أي في نعمة **(قوله بعد عدة)** قبل الثاني كما في الدرر **(قوله تدعيه الامه)** بأنها
 ولدت منه ولدا وقد مات أو سقطت ستا مستين الملق وأكبره الولي ابن كمال **(قوله ولا يأتى الخ)** وقلب
 العبارة الزلي وهو سبق لم **(قوله ونسب)** وفي المنظومة ولدا قال في الحقائق يقل ونسب لانه انما
 يستلحق في النسب المجرى عندهما إذا كان ثبت بقراره كالأب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن
 كمال **(قوله وولاء)** أي بأن ادى على معروف الزق انه معتقه أو مولاه **(قوله في الاشياء السبعة)** أي
 السبعة الاولى من التسعة قال الزلي وهو قوله ما والاول قول الامام س قال الرمي يرضى عليه بالتكول
 عندهما **(قوله وكذا يصف السارق)** وكذا يصف في النكاح ان ادعت هي المال أي ان ادعت المرأة
 النكاح وغرضها المال كالمهر والتفقه فأنكر الزوج يحلف فان نكل يلزمه المال ولا يثبت الحلف عنده لان المال
 يثبت بالبدل لا الحلف وفي النسب اذا ادعى حقا مالا كان كالارث والنسقة أو غير مال كحق الحضنة في القطع
 والعق بيب الملك وامتناع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت الحلف ولا يثبت النسب ان كان بما لا يثبت بالاثار
 وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا استكر العقود الخ ابن كمال وانكار القوديد ذكره المصنف
 وفي صدو الشرعة فليفرز أي امة تأخذ نفقة غير معدة ولا حاشة ولا نساء ولا يمل وطؤه وفيه ولم يفرز أي
 شخص أخذ الارث ولم يثبت نسب كالأول أي اربابا بسبب اخوة فأنكر اخوته والحاصل أن هذه الاشياء لا تخلف
 فيها عند الامام ما لم يدع معها ما لا فانه يحلف وفافا سأخفي **(قوله ولم يقطع)** اعترض بأنه ينبغي أن يصح
 قطعها عند أي حنيعة لا نه بدل كما في قود الطرف والحاصل أن التكول في قطع الطرف والتكول في السرقة
 ينبغي أن يشهد في ايضاب القطع وعدمه ويمكن الجواب بأن قود الطرف حق العبد فثبت بالشبهة كالاموال
 بخلاف القطع في السرقة فانه خاص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق فلتأمل بعقوبة **(قوله)**
 في التزجر لانه محض حق العبد ولهذا يملك العبد اسقاطه بالمعفو **(قوله لم يقطع)** دفع عنها أي دفع
 العين عنها كذا في الهامش **(قوله ان تزوج)** أي باسخر كذا في الهامش **(قوله احدى وثلاثين)**
 مسألة تقدمت في الوقت س وذكرها في الصرع هنا ذكر في الهامش عن الامام انصاف كان الامام الثاني
 وغيره وجههم الله تعالى انهم ما يقولون يحلف في كل سبب لو أقر المدعي عليه لزمه كالقاضي انه أو أواه
 أو زوجته أو مولاه ولو ادعى انه أخوه أو عمه أو جده لا يحلف الا أن يدعي حشاشا في ذمة كالارث بجمعة فنهت
 يحلف وان نكل يقتضي بالمال ان ثبت المال ودعوى الوصية ثبت المال كدعوى الارث على ما ذكرنا
 الا في فصل واحد وهو أن الوارث لو نكل عن العين عن موت مورثه ودفع ثلث ما في يده من ماله الى ثلث مدعي
 الوصية بالثلث ثم جبه المورث حيا لا يضمن الوارث الناكل لمشأ من البرازية من كتاب أدب السائقين
 في العين **(قوله لا الخلف)** يخالفه ما يأتي عن شرح الوهابية من أن الاخرس الاصم الا يحمي يحلف وليه
 تجري في الاختلاف لا الخلف

ويظهر كذبه باقامتها أي البينة
 (لو اذاع) أي المال (بلا سبب
 خلف) أي المدعي عليه ثم أقامها
 حتى يثبت في يمينه وعليه الفتوى
 طلاق الثانية خلافا لطلاق
 الدرر (وان) ادعاء (سبب
 خلف) انه لا دين عليه (ثم أقامها)
 المدعي على السبب (لا) يظهر كذبه
 بل وازانه وجد القرض ثم وجد
 الاراء أو الايفاء وعليه الفتوى
 فصولين وسراج وشي وغيرهم
 (ولا تخلف في نكاح) أنكره هو
 أوى (وربعة) بعد هاهو أوى
 بعد عدة (وفي) ايلاء أنكره
 أحدهما بعد المدة (واستلاد)
 تدعيه الامه ولا يأتى عكسه لثبوت
 باقراره (ورق ونسب) بأن ادى
 على مجهول انه قنه أو أواه وبالعكس
 (ولاء) عتاقه أو مولاه اذاع
 الا على أو الاسفل (وحدة ولعان
 والفتوى على انه يحلف) المنكر
 (في الاشياء السبعة) ومن عقدها
 ستة الحق أومية الولد بالنسب
 أو الرق والحاصل أن الفتوى به
 التصلف في الكل الا في الحدود
 ومنها كذف ولعان فلا عين
 اجماع الا اذا ضمن حقا بأن علق
 حتى عبده برئ نفسه فليد قطعته
 فان نكل ثبت العلق لا الزلي
 (و) كذا (يستخلف السارق)
 لاجل المال (فان نكل ضمن
 ولم يقطع) وان أقر بها قطع وقالوا
 يستخلف في التزجر كما يحلف في
 الدرر وفي القصول ادى نكاحها
 لحمله دفع يمينها أن تزوج
 فلا تخلف وفي الثانية لا اختلاف
 في احدى وثلاثين مسألة (التبابة
 تجري في الاختلاف لا الخلف)

وقر على الأولى بقوله (قالوكيل والوصى) والمولى وأوالصغير على الاختلاف) فله طلب بين شخصه (ولا يحلف) أحدهم (الأذا) أذني عليه
العقد أو (صع اقراره) على الأصل فيستخلص حينئذ كالوكيل بالبيع فان اقراره صحيح على الموكل فكذا انكوله وفي الخلاصة كل موضع لو اقر زامه
فاذا انكره يستصحب الا في ثلاث ذكرها هو الصواب في أربع وثلاثين لما مر من الخالية وزادته أخرى في البصر وزاد أربعة عشر في تنوير البصائر
حاشية الاشياء والتفاوت لابن المصنف ٤٢٦ ولولا خشية التطويل لاوردتها كلها (التصديق على فعل نفسه بكونه على النبات) اى

(قوله ولا يحلف الخ) الاولى أن يقول وقزح على الثاني قوله ولا يحلف الخ (قوله على الأصل) أى الوكيل
فقط كذا في الهامش (قوله فيستصحب الخ) بنى كل يستصحب على العلم وأعلى النبات ذكر في الفصل السادس
والعشرين من زور العين أن الوصى اذا باع شيئا من التركة فاذى المشتري له معيب فانه يحلف على النبات
بخلاف الوكيل فانه يحلف على عدم العلم اه تمامه كذا ينطبق بعض الفضلاء (قوله والصواب في أربع
وثلاثين) أى بنى من الثلاثة الى ما في الخالية لكن الاولى منها مذكورة في الخالية (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ
شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير البصائر وأخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر كذا بهم من كتاب
الوقف (قوله سرقة العبد الخ) يعنى أن يشتري العبد اذا ادعى انه سارق وأثبت بالله أو سرقته في يد
نفسه وادعى انه أبق أو سرق في يد البائع وأراد التحلف يحلف البائع بالله ما أبق بالله ما سرق في يده وهذا
تحلف على فعل الغير دور كذا في الهامش (قوله أو أمانة) ليس المراد بالابق الذى بعده المشتري الا باق
الكائن عنده أو أقر به البائع لا يلزمه شئ إلا الا باق من الصواب الذى لا يفتيهان من العاصدة بأن ثبت وجوده
عند البائع عنده المشتري كلاه في حفره أو كبره على سابق في محله أو السعدود وفي الحواشي السعدية قوله
يحلف على النبات فانه ما أبق أقول الظاهر أنه يحلف على الحصول بالله ما عليك الرضا في الحلف على السب
يشترى البائع أو قد يدعى المشتري من العيب اه (قوله على النبات) كل موضع وجب العين فيه على العلم بخلف
على النبات كفى وسقط عنه وعلى عكسه لا لا يقضى بنكوله على ماله وأجابه على بحر (قوله لا نهأ أكد)
أى لا ين بين النبات أكد من بين العلم اه ح (قوله ولا اعتبر مطلقا) اى ولوكون بين النبات أكد من بين العلم
تعتبر في فعل نفسه وفي فعل غيره ح كذا في الهامش (قوله مطلقا) أى فعل نفسه وفعل غيره (قوله بخلاف
العكس) يعنى أن بين العلم لا يمكن في فعل نفسه ح كذا في الهامش (قوله من الزنى) قال الزنى فى
كل موضع يجب العين فيه على النبات تحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه لا يسطع العين عنه وفى
كل موضع وجب العين فيه على العلم تحلف على النبات يعتبر العين حتى يسطع العين عنه ويقضى عليه اذا نكل
لأن الحلف على النبات أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس اه زى جامع النصولين قبل هذا الفرع مشكل قال
الرمى "وجه اشكاله انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكلف الى البت ويرزول الاشكال بأنه مسقط للعين اه اجبة
عليه فاعتبر فيكون قضاء بعد نكول عن عين مسقط للعين بخلاف عكسه ولهذا يحلف ثانيا لعدم سقوط
الحلف عنه ما نكوله عنه لعدم اعتباره واختراجه فلا يقضى عليه به تأمل اه واستشكل في السعدية
الفرعين لو يجب من الثاني وأجاب عن الاول بأنه يجوز أن يكون نكوله لعله بعدم فائدة العين على العلم
فلا يحلف حذر عن التكرار اه وهو يعنى ما ذكره الرمى (قوله وهو كبر) تفسير التغيير والاولى أن يقول
أى خصم بكر وهو زيد أقول تبع الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا صوابه زيد لانه
هو المنكر واليمين عليه ويمكن أن يقال ان يحلف بالبناء للفاعل لا للمفعول ومعناه أن يطلب من القاضي تحلفه
لأن ولاية التصديق فيكون قوله هو بكر تفسير الصغير في شخصه لكن فيه ركاس وقال في الهامش قوله
وهو بكر راجع الى المضاف اليه لا للمضاف ولولا هو زيد لكان أولى ح (قوله اذا علم القاضي) بنى أن
يخصص التقيد بذلك بصورة العين كما يظهر من العسادية فان جريان ذلك في الدين مشكل عزى وذكرني
البصر تفصيلا فدعى الدين فراجع فانه بهم (قوله كونه ميراثا) اى كونه المورث مات وتركه (قوله أو
برهن الحشم) وهو الذى عليه (قوله فلفص) أى الوارث (قوله على العلم) اى أو بالان لا يعلم القاضي حقيقة
الحال ولا اقرار الذى بذلك ولا أقام الذى عليه منه يحلف على النبات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى الذى
عسادية عزى (قوله كوهوب) يعنى لو هوب رجل لرجل عبدا اقتبضه أو اشتريه رجل من رجل عبدا لهما

القطع بأنه ليس كذلك (و) التحلف
(على فعل غيره) يكون (على العلم)
أى أنه لا يعلم أنه كذلك لعدم علمه
بما فعل غيره ظاهر اللهم (الا
اذا كان فعل الغير (شايصل
به) أى بالخالف وقزح عليه بقوله
(فان ادعى) مشتري العبد (سرقة
العبد أو أمانة) وأثبت ذلك
(يحلف) البائع (على النبات)
مع انه فعل الغير وانما سمع باعتبار
وجوب تسليمه لغيره فارجع الى فعل
نفسه تحلف على النبات لانها أكد
ولذا اعتبر مطلقا بخلاف العكس
ذكر عن الزنى وفى شرح
المجمع عنه هذا اذا قال المنكر
لا علمي بذلك ولو ادعى العلم حلف
على النبات كدود ادعى قبض
وهو وقزح على قوله وفعل غيره على
العلم بقوله (واذا ادعى) بكر (سبن
الشراء) على أنه شراء زيد ولا يثبت
(يحلف خصمه) وهو بكر (على
العلم) اى انه لا يعلم انه اشتراه قبله
لما مر (كذا) اذا ادعى ديناً أو عبداً
على وارث اذا علم القاضي كونه
ميراثاً أو أقر به المدعى أو برهن
الحشم عليه) فيصعب على العلم
(ولو ادعاهما) أى الدين والعين
(الوارث) على غيره (يحلف) المدعى
عليه (على النبات) كوهوب
وشراء دور (و) يحلف (بإحدى
الطرد) اجماعاً فان نكل فان كان
في النفس جس حتى يقر ويحلف
فينادونه يقضى

لأن الأطراف خلقت وقاية النفس كالمال فيعير فيها إلا نذال خلافا لها (قال المذني في سنة حاضرة) في المهر (وطالب بين خمسة لم يحلف)
 خلافا لها ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف اتفاقا ولو غائبة عن المهر حلف اتفاقا ابن ملك وقد تفرق الجني القبية بمدة السفر (وإذا خاف القاضي)
 في مسألة التهمة لا يسقط شبهة (كفيلقة) يؤمن هروبه بجر طليعة (من خمسة) ولو جبرها والمال حقيقا في ظاهر المذهب عمن
 (نفسه ثلاثة أيام) في الصحيح وعن الثاني في مجلسه الثاني وصح (فإن امتنع من) إعطاء (ذلك) الكفيل (لازمة) بنفسه أو أمينه مقدار مدة
 (الكفيل) ثلاثين (الآن يصحكون) الخلف (غريبا) أي مسافرا (ف) يلزم أو يكفل ٤٢٧ (ال) اتهام مجلس القاضي (دعا للضرر

حتى لو علم وقت سفره بكفله إليه
 وتطرق فيه أو يستغفره فقامه ولو
 أنكر المذني بزيادة (قال)
 لا يثبت في طلب عينه لحظه القاضي
 ثم رحن على دعواه بعد الدين (قبل
 ذلك) البرهان عند الامام (منه)
 وكذا وقال المذني في كل سنة في جها
 فهي شيو دزور وقال إذا حلفت
 فأنت بريء من المال لحلف ثم رحن
 على الحق قبل خائنة وبه جزم
 في السراج كآمر (وقيل لا) يشبه
 فاته بمحمد في العصا بة وتكسه
 ابن ملك وكذا الخلاف لو قال
 لأدعي في ثم في بدفع أو قال الشاهد
 لانهاد في ثم شدوا الأصم القبول
 بلواز النسيان ثم الذ كزافي الدوز
 وأقره المصنف (أذي المدينون
 الإصا) فانكر المذني (ذلك) ولا
 يثبت له على مدعاء (وطالب عينه فقال
 المذني أجعل حق في الختم ثم
 استخلفي لذلك) فنية (وإين
 بالله تعالى) لحديث من كان حائفا
 فليص بالله تعالى وألبذر وهو قول
 وأقره خزانة وظاهره أنه لو حلفه
 بغيره لم يكن بجنا ولا به صريحا
 بجر (لا يطلق وعقاق) وإن الخ
 الخصم وعليه الفتوى تاريخية
 لأن التصديق بمحارم خائنة

رجل وزعم أن العبد عبده ولا يثبه فأراد استعلاف المذني عليه يحلف على التثبات ح (قوله خلافا لها)
 فتعدها يلزمه الأرض فيما لا أن التكل أو إقراره شبهة عنده فلا يثبت به القصاص من (قوله حاضرة في
 المهر) أطلق حضورها فقبل حضورها في المهر بصفة المرض وتلاهما في خزانة المقتن خلافه فانه قال
 الاستعلاف يجري في الدعوى العصية إذا أنكر المذني عليه ويقول المذني لا شهودي أو شهودي غيب أو في
 المهر اه بجر (قوله وأخذ القاضي) أي طلب المذني في كل سنة وفي الصفرى هذا إذا كان المذني عالما
 بذلك أما إذا كان جاهلا فالتقاضي يطلب رواد ابن جماعة عن محمد اه بجر (قوله في مسألة التث) قد جها لانه
 لو قال لا يثبت في شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله يؤمن هروبه) بان يكون له دار
 معروفه وساحوت معروف لا يسكن في بيت بكرة وبتره وهرب منه من وهذا في محققا بجر عن
 الصفرى قال وبنيت أن يكون القصة تقع في غائبة في الأوقاف وإن لم يكن له مثق في دار أو ساحوت لانه لا يتركها
 وهرب اه وفي الجهر أيضا عن كثافة الصفرى القاضي أو رسوله إذا أخذ كفلا من المذني عليه بنفسه بأمر
 المذني أو بأمره فان لم يصف الكفلة إلى المذني بأن قال أعط كفلا بنفسك ولم يقل للطلب ترجع الحقوق إلى
 القاضي أو رسوله حتى لو سلم إليه الكفيل يرى ولو سلم إلى المذني فلا وإن أضاف إلى المذني كان الجواب على
 العكس اه وفيه عنها طلب المذني من القاضي وضع المتقول عند عدل ولم يكف بكفيل لنفسه فان كان المذني
 عليه عدلا لا يجيبه القاضي ولو فاقا يجيبه وفي العقار لا يجيبه إلا في النضر الذي عليه الفراق لا الفرق في اه
 قال في الجهر وظاهره أن النضر من العقار ومثاله خلفه وفي أي الهدوء عن الجوى من المذني التصریح
 بأنه من العقار (قوله في الصفرى) في الجهر عن القصة الذي القاتل أن في سنة حاضرة على العقار أجل ثلاثة أيام
 فان مضت ولم يأت بالينة وقال في سنة غائبة ضني بالصفا ص قبالا كالأموال وفي الاستصان يؤجل
 استعطا ما لا رادم اه وفي الجهر أيضا عن قتله الصفرى أن فائدة الكفلة ثلاث أو نحوها لا الإبراء الكفيل
 بعدها فان الكفيل إلى شهر لا يبرأ بعده لكن الكفيل إلى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطلب الإبراء منه
 لكن لو جعل لا يصح وهذا للتوسعة على المذني فلا يبرأ الكفيل بالتسليم المال إذ قد يجزى المذني عن البينة وإذا
 أحضرها بغير من أقامها وانما يبرأ إلى المذني بعد وجود ذلك الوقت حتى لو أحضر البينة قبل الوقت يطلب
 الكفيل (قوله إلى مجلسه) أي القاضي (قوله لازمه) أي دارمه حيث دار فلا يلزمه في مكان معن وفي
 الصفرى ولا يلزمه في المصدل لانه في الذكر به بغير ثم قال ويثبت معه أمسايد وورعه ورايت في زادات
 بعض المشايخ أن المطلوب أن لا يبرأ باليمن عنده خلافا لها بناء على التوكيل بلارضى الخلف بجر لمصا
 وتقامه فيه (قوله أي مسافرا) تفسير مراد (قوله حتى لو علم) بأن قال أخرج غدا مثلا (قوله بكفله) أي
 إلى وقت سفره بجر (قوله كآمر) أي عند قول المصنف اصطلاحا على أن يحلف عند غرض الخ لكن هناك
 الدين من المذني وكآمر عند قوله وتقبل البينة أو أقامها بعد الدين (قوله فانكر المذني) أي مذي الدين (قوله
 ولا يثبه) أي المذني الإصا (قوله طلب عينه) أي عين الدائن (قوله فقال المذني) أي مذي الدين
 (قوله أجعل حق في الختم) أي الصك ومعناه أكتب في الصك بالينة ثم استخلفي مدق أو المراد أحضار
 نفس الحق في شيء محتوم وهو الأظهر وفي حاشية القتال عن الفتاوى الاقروية يعني أحضر حق ثم استخلفني
 ومثله حفظ السامعي ومثله في الحامدية (قوله أنه لو حلفه بغيره) كالرحم والرحيم بجر (قوله ولم أره
 صريحا) فنه أن قولهم في التعليل ويجتنب النصف كلا تذكر الدين كآمر وصاحب الجهر عنه صريح
 وقولهم في كتاب الايمان والقرم بالله تعالى أو باسم من أسماءه كالرحم والرحيم والحق أو وصفه يحلف باسم
 صفاته تعالى كقوة الله وجلال الله وكبرياءه وعظمته وقدرته يدل على كونه عينا اه شيخنا والعجب من

(وقبل ان تست الضرورة فترى الى القاضي) ١٦١ بالبحث (قولحقه) القاضي (به فتكل فتعني عليه) بالمال (ليستخذ قضاءه) (على قول) (الاكثر) كذا في خزنة المفتين وعلماره انه مقرر على قول الاكثر ما على القول بالتعليف بمسما فيعتبر نكوله وبقتي به والاغلافة بمصر واعتقده المصنف قلت ولوحق بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال ان شهدوا على السبب كالاقرار لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتلال صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية للشرنبلاني وقد تقدم (ويقتضد كرامه تعالى) ٤٣٨ وقيد بعضهم بخاص ومال خبير (والاختيار) فيه (في صفته الى القاضي)

ويحبس العطف كليات تكرار العين

(خلو حقه باقه ونكل عن التغلظ لا يقضي عليه به) اي بالنكول لان المقصود الحلف باقه وقد حصل فلي (لا) يستحب التغلظ على المسلم (زمان ولا) (مكان) كذا في الحاوي فظاهره انه مباح (ويستحب اليهودي باقه الذي

انزل التوراة على موسى والنصراني

باقه الذي انزل الانجيل على عيسى واليهودي باقه الذي خلق النار

فيخلط على كل مبعثقه فلو كفى

بالله كالمسلم كفى اختيار (والوفى

بالله تعالى) لانه يقر به وان عبد

غيره وجرم ابن الكلال بان الدهرية

لا يعتقد به تعالى قلت وعليه فيما

ذا يخلصون وبني تخلف الاخرس

ان يقول له القاضي عليك عهد الله

ومشاقه ان كان كذا وكذا فاذا

أمر بارأسه اي نعم صار حالوا

أسم أيضا كتب له ليحب بخطه ان

حرفه والقباضه ولواحي أيضا

فأبوه اووصه أو من نعبه القاضي

شرح وهبانية (ولا يخلصون في

يوت عبادا لهم) لكرهه دخولها

بجر (ويصف القاضي) في دعوى

سبب برتفع (على الحاصل) اي على

صورة انكار المنكر وفسره بقوله

(اي باقه ما بينك انكاح قائم) ما

يشكك اربع قائم وما يجب عليك

وده

صاحب المنع حيث نقله واقره عليه وكذا الشارح ثم رأيت مثل مقدمته منتولا عن المقدسي وكتبته في هامش الجبر (قوله والاغلافة) تظهر فائدة فيما اذا كان جاحلا بعدم اعتبار نكوله فاذا اطلب حقه به راجع بمنع ويتر بالمدي درر الجار (قوله واعتقده المصنف) لكن عبارة ابن الكلال فان الخ المصنف قبل مع بها في زمانا لكن لا يقضي عليه بالنكول لانه امتنع عا هو منهي عنه شرعا ولو قضى عليه بالنكول لا يستند انتهت ومثله الى زليبي وشرح درر الجار وظهره ان القائل بالتعليف بهما يقول انه غير مشرع ولكن يعرض عليه ليعتبر فان من له ادى ديانة لا يحلف بهما كذا ما فاته يؤدى الى طلاق الزوجة واعتق الامه او اماسهما بالحرام بخلاف الامين بالله تعالى فانه يشاهد به في زمانا كثيرا تأمل وقوله لانه امتنع عا هو منهي عنه شرعا أقول فكيف يجوز للقاضي تكليفه الايمان عا هو منهي شرعا ولعل ذلك البعض يقول انتهى عنه تزويج معدية (قوله وقد تقدم) اي قبل قوله ولا تخلف في طلاق ورجعة الخ (قوله ويغلق الخ) اي يؤكد الجين ذكر اوصاف الله تعالى وذلك مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر ما يعلم من العلانية ما فلان هذا عليك ولابق هذا المال الذي اذناه ولاشي منه لان احوال الناس شتى فهم من يتبع عن الامين بالتغلف ويحتمل عند عدمه فيخلط عليه ليعتبر بذلك زليبي (قوله زليبي) جباره ولو امر به بالعطف فاقى بواحدة ونكل عن الباقي لا يقضي عليه بالنكول لان المسخوق عليه عين واحدة وقد اقى بها اه (قوله وظهره انه مباح) في الجبر عن المحيط لا يجوز التغلظ بالمكان (قوله فخلط على كل الخ) قال في البصر فان قلت اذا سقط الكفار باقه فقط ونكل عما ذكره بكتسه لم لا قلت له امره بظاهره فترى انهم لم يفتوا به انه ليس بشرط وأنه من باب التغلف فكفى باقه ولا يقضي عليه بالنكول عن الوصف المذكور اه (قوله صار حالوا) ولا يقول باقه انه كان كذا الا انه اذا قال نعم يكون اقراوا الامينا كافي الشرنبلانية س (قوله اووصه او من نعبه القاضي) وهذا مستثنى من قولهم الحلف لا يجزى فيه النيابة ابو السعود (قوله ويخلف القاضي الخ) قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التعليف على الحاصل والتعليف على السبب يجزى ثم المسألة على وجوده اما ان يدعي المدعي دينا او ملكا عين او حقا عين وكل منها على وجهين اما ان يدعيه مطلقا او باعتباري سبب فلا بد في دينا ولم يذكره سببه يحلف على الحاصل ما قبله ما ادعاه ولاشي منه وكذا لو ادعي ملكا عين حاشر او حقا عين حاشر ادعاه مطلقا لم يذكره سببا يحلف على الحاصل ما هذا فلان ولاشي منه ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعي دينا بسبب قرض او شراء او ادعي ملكا بسبب بيع او هبة او ادعي غضبا او ودعية او عارية يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب باقه ما استقرت ما غصت ما ادعك ما شرت منه كافي وعن أبي يوسف يحلف على السبب في هذه الصور المذكورة الا عند تعريض المدعي عليه نحو ان يقول ايتها القاضي قد يبيع الانسان شاةم يقبل لحنثه يحلف القاضي على الحاصل منه وذكر خمس الائمة الخوافي رواية اخرى عن ابي يوسف ان الذي عليه لو انكر السبب يحلف على السبب ولو قال ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل فاشي خان وهذا أحسن الاقاويل عندي وعليه اكثر القضاة يقول المختبر وكذا في مختارات التوازل لصاحب الهداية اه (قوله ما بينك انكاح قائم) ادخال النكاح في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عندهما غفلة من صاحب الهداية والشاوي لان ابا حنيفة لا يقول بالتعليف في النكاح الا ان يقال ان الامام مقرر على قوله ما على قوله لا يفتقره في الزواجة على قوله ما يجزى ونقل عن المقدسي انه يجوز على ما اذا كان مع النكاح ودعوى المال (قوله بيع قائم) هذا لاحق ما في الخزانة من التمسك قال المشتري اذا ادعى الثراء فان ذكره قد افلح فادعى عليه يحلف باقه ما هذا العبد ملك الذي ولاشي منه بالسبب الذي ادعى ولا يحلف باقه ما بهت وان لم يذكر المشتري قد افلح يقال له حاضر الفلح فاذا

لوقائما وبده لوقالكا (وما هي بالثمن منك) وقوله (الآن) متعلق بالجميع سكنين (في دعوى نكاح وسبع ونسب وطلاق) فيه لقب ونشر لاعي
 السبب اى بالله ما كنت وما كنت خلافا لما في نظر القدي على ايضا لاحتمال طلاقه واقالته (الاذن الزم) من الحلف على الحاصل (ترك النظر
 للمدعى فيصنف) بالاجماع (على السبب) اى على صورة دعوى المدعى (كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مبتوتة وانحصم لارهاه) لكونه شافعا
 لصدق حلقه على الحاصل في معتقده فيضمر والمدعى قلت ومفاده انه لا اعتبار ٤٢٩ بمذهب المدعى عليه واما مذهب المدعى فقيه

خلاف والاوجه ان يسأله القاضي
 هل تعتقد وجوب شفعة الجوار
 أولا واعنده المصنف (وكذا)
 اى يحلف على السبب اجاعا (في
 سبب لا يرتفع) براغم بعد بونه
 (كعبد مسلم بدى) على مولاه
 (متقة) لعدم تكرر رده (د) اما
 (في الامة) ولو مسلة (والعبد
 الكافر) فتكرر ونهما بالحق
 حلف مولاها (على الحاصل)
 والحاصل اعتبارا للحاصل الاندور
 مدعى وسبب غير مكرر (وصح فداء
 العبد والصلح منه) حديث ذو وهن
 امرأكم بأموالكم وقال الشافعي
 الاحتراز عن العبد الصادقة واجب
 قال في البصر اى ثابت بدليل جواز
 الحلف صادقا (ولا يحلف) المكر
 (بعده) ابد الاله اسقط حقه (د) فداء
 بالقضاء والصلح لان المدعى (لو
 اسقطه) اى العبد (فقد ابان قال
 برئت من الحلف اتركه عليه
 او وهبته لا يصح) (والعقيد)
 بخلاف البراءة عن المال لان
 الصلح لما كرم برائة وكذا اذا
 اشترى منه لم يبر بعد من ركن
 البيع در (فرع) اسقط
 حقه فقال حلفي مرة ان عند
 حاكم او محكم وبره قبل والاخ
 حلفه درر قلت ولم ارموا قال
 ان قد سقط بالطلاق اى لا حلف

احضره استخلفه بالله ما عايت فحق هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي اذى وان شاء حلفه بالله
 ما ينك ومن هذا اشرا قائم الساعة والحاصل ان دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى المبيع ملكا مطلقا وليست
 بدعوى العقد ولهذا انصع مع جوابه الثمن معنى وليست بدعوى العقد ولهذا انصع مع جهالة المبيع فيحلف على
 ذلك الثمن اه بصر (قوله لوقائما الخ) زاد لما في البصر وفي قول المؤلف وما يجب عليك رده قصور
 والصاب ما في الخلاصة وما يجب عليك رده ولا منه وبالله ما في طائفي في النكاح الذي ينكح او ما اذا كانت
 بائن منك الا انه خاص بالسائق واما المرجع فيحلف بالله ما هي طائفي في النكاح الذي ينكح او ما اذا كانت
 الدعوى بالطلاق الثلاث فقال الاستيعاب يحلف بالله ما خلفت ثلاثا في النكاح الذي ينكح اه وقد كرفي
 الصرحتنا على ما يحلف فيه على الحاصل في راجعه وقال بعد هاتم اعلم انه تكرر رسم في بعض صور الصلح تكرار
 لا في لفظ العبد خصوصا في تحليف مدعى دين على الميت قائم الصلح الى خمسة وفي الاحتياط اى اربعة مع قولهم
 في كتاب الايمان ان العبد يتكرر تكرار حروف الصلح مع قوله لا كقول لا اكل طعاما ولا شربا مع قولهم هذا
 في تعلق العبد يجب الاحتراز عن الصلح لان الواجب من واحدة فاذا عطف صارت اجماعا ولم أره جوبا
 بل ولا من تعرضه اه قال الرمي اقول اذا تأمل القائل وجد التكرار التكرار الذي فلتأمل اه يعني
 ان المدعى وان اذى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدعى لاشاء متعددة فحلف الخصم عليها احتاطا (قوله
 نظرا للمدعى عليه) تعليل لقوله لاعي السبب (قوله لكونه شافعا) لان الشافعي يحلف على الحاصل معتقدا
 مذهبه انما لا تستحق نفقة ولا نفقة فدمع النفع فاذا احصاه ما اياها واشترى ظهر النفع ورعاية جانب المدعى
 اولى لان السبب اذ ثبت الحق واحتمال سقوطه بعارض متوهم والا صلح عدمه حتى يقوم الدليل على
 العارض اه (قوله فقيه خلاف) قيل لا اعتبار به وانما الاعتبار لمذهب القاضي (قوله والاوجه ان
 يسأله) اى يسأل المدعى (قوله واعنده المصنف) اى تبعا للبصر وانظر هل يجري ذلك في فضاء زمانا ام موقرا
 بالحكم بمذهب ابي حنيفة (قوله والصلح منه) اى على شيء معلوم والفرق ان الثاني باق من المدعى واما
 الاول فقد يكون مثله كافي القهستاني ح (قوله ولا يحلف) ضبطها المؤلف رحمه الله بتشديد اللام (قوله
 لانه اسقط حقه) اى حقه في المنصومة والذي في الصرحة اسقط خصوصته بأخذ المال منه مدعى (قوله
 وبره قبل) في البصر البرائة ولوقال المدعى عليه حين اراد القاضي تحليفه انه حلفي على هذا المال
 عند فاض آخر او ابرأني عنه ان بره قبل وان دفع عنه الدعوى والاقال الامام البرزوي انقلب المدعى مدعى
 عليه فان نكل اندفع الدعوى وان حلف الم مال لان دعوى الاربع عن المال اقرار وجوب المال عليه بخلاف
 دعوى الاربع عن دعوى المال اه وظاهر هذا ان قول الشارح والاخ حلفه اى والا يبره فقه حلفه
 اى تحلف المدعى الاول تأمل وبعبارة الدور ولو لم يكن له دين واستخلفه اى اراد تحليف المدعى جاز (قوله
 والاخ حلفه) اى تحلف المدعى قال في نورالعين اراد تحليفه فبره ان المدعى حلفي على هذه الدعوى
 عند قاضي كذا قيل ولا لانه فقه تحليف المدعى لانه بدى بقاء حقه في العبد ولو اذى ان المدعى ارأى عن
 هذه الدعوى ليس له تحليفه ان يبره ان اذى المدعى بدعواه اسقط الجواب على المدعى عليه والجواب اما اقرار
 او انكار وقوله ابرأني الخ ليس بقرار ولا انكار فلا يصح وقال له يجب حقه ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف ما
 لوقال ابرأني عن هذا الاقل فانه يحلف ادعوى البراءة عن المال اقرار وجوبه والاقرار وجوب دعوى
 البراءة مستغنى فترتب عليه العبد ومنهم من قال الصواب ان يحلف على دعوى البراءة او ان يحلف على دعوى
 الصلح واليه مال مح وعلمه كقضاء زمانا اه وبعبارة الدور ولو لم يكن له دين واستخلفه اى اراد
 تحليف المدعى جاز انتهت به علم ما في عبارة الشارح من الايمان فقيه (قوله ولم ارموا) وجدت في هامش
 نسخة شيخنا بخط بعض العلماء ما نصه اقد رأيت في اخر القضاء قبيل كتاب الشهادة من فتاوى الكرنجى

فيمر **باب التصاق** لما قدم بين الواحد ذكرين الاثنين **اختلاف** اي المتباينان **قد رتب** او وصفه او جنسه **او** وقد **ربيع** **م** كل من **ربح** لانه قد ربحوا باطحة ٤٣٠ **وان ربحتا غلبت الزيادة** اذ الينيات للزيادة **وان اختلافهما** اي الفتن والمبيع

معز الا لثنا **جواهر الفتاوى** وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى ووجهت عليه البين فعارض القاضي البين عليه قال اني حلفت بالطلاق افي الحلف ابدأ والا لا الحلف حتى لا يقع على الطلاق فان القاضي يبرئ من عليه البين ثلاثاً ثم يصح بالنيكول ولا يصدق منه البين بهذا البين اه **قوله** فيمر **قوله** السب فتراعة عن العناية ان القاضي لا يجذب من الحاق الضرر بأحدهما في الاختلاف على الحاصل وأولى السب فتراعة جانب الذي ادعى فلي هذا لا يعذب دعواه الحلف بالطلاق ويقضى عليه بالنيكول على أن ذلك يكون الاولي لانه هو الذي ألحق الضرر بنفسه باقداً على الحلف بالطلاق اه **ابو السعود** أقول وأيضاً لو كان ذلك جهة محبة لتصل به كل من فوجبه عليه بين فيلزم منه ضياع حق المتي ومخالفة نص الحديث والين على من انكر فتدبر

• (باب التصاق) •

قوله او وصفه **كالصاري** والبغدادى **قوله** او جنسه **كدرهم او دينار** **قوله** او في قدر ربيع **قوله** او في زيادة فوجبه في الموضوعين خلل وعادة الهداية ولو كان الاختلاف في الفتن والمبيع جميعاً فينبغي البائع في الفتن او في زيادة المشتري في المبيع اولى فطر الى زيادة الالبات فله شئ والذي المتي محمد تاج الدين المتي **قوله** فان رضى الخ هذه العبارة لاتعمل الا صورة الاختلاف فيها فالاولى ان يقول كاقال غيره فان تراصاعلى شئ اي بأن رضى البائع بالفتن الذي ادعاه المشتري او رضى المشتري بالمبيع الذي ادعاه البائع عند الاختلاف في احدهما او رضى كل يقول لا اترعند الاختلاف فيهما وقال الحلبي العبارة قاسدة والصواب كاقال غيره فان تراصاعلى شئ **قوله** فيمصر من له انصار **قال** في الصر وأشار به زعماء الى أن ليس له خيار لاحدهما ولذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار رؤية وخيار عيب او خيار شرط لا يتحققان اه **والبائع** كالشترى فالقصد أن من له الخيار ممكن من التسع فلا حاجة الى التصاق ولكن ينبغي أن البائع اذا كان يذو زيادة الفتن وانصحه كرها المشتري فان خيار المشتري يقع التصاق وأما خيار البائع فلا ولو كان المشتري يذو زيادة المبيع والبائع يشكوها فان خيار البائع يتمتع ولكنه من التسع وأما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر في غيرهما لا يتخلل اه **وحاصله** أنه من له الخيار لا يتك من التسع وانما ينبغي تخصيص الاطلاق **قوله** وبدي بين المشتري **اي** في الصور الثلاث كما في شرح ابن الكمال وقوله لانه البائى لانكار قال الساماني هذا ظاهر في التصاق في الفتن اما في المبيع مع الاتفاق على الفتن فلا يظهر لأن البائع هو المتكر فالظاهر البداية به وشهد له ما ساقى انه اذا اختلف المؤبر والمستأجر في قدر المدة بدى بين المؤبر والى ذلك او ما التفتتاه اه **ويجوز** مثل هذا الصلح العلامة الرمي **قوله** بان كان مقايضة اي سلعة بسلعة **قوله** او صرفا اي شئاً بثن **قوله** ويتصبر على النقي بان يقول البائع واقه ما باعه بأث والمشتري واقه ما اشتراه بالفتن **قوله** في الاصم وفي الزيادة يحلف البائى واقه ما باعه بأث ولتدباغه بالفتن ويحلف المشتري باقه ما اشتراه بالفتن ولقد اشتراه بأث س **قوله** بل بفضهما ظاهر ما ذكره الشارحون انهما لو فضا تصح بلا توقف على القاضي وان فسح احداهما لا يثن وان اكتنى بطلب احدهما بجر وذكر فائدة عدم فسخه بنفس التصاق انه لو كان المبيع جارية فله شترى وطؤها كما في النهاية **قوله** والسلعة قائمة احتراز عما اذا هلكت وسباقى متنا **قوله** كما لا خلاف في الزق هو الطرف اذا انكر البائع أن هذا زقه وصورة كافي الرطب أن يشتري الرجل من آخر حرق وزقه ما تفرط ثم جاء بالزق فارغاً ليرده على صاحبه ووزقه مشروى فقال البائع ليس هذا زق وقال المشتري هو زقك فالتق قول المشتري سواء سمي لكل ومال غنا ولم يسم فجعل هذا الاختلاف في المقبوض وفيه القول قول القايض ان كان في فخته اختلاف في الفتن ولم يصبر في حباص التصاق لان الاختلاف فيه وقع مقبوض اختلاف في الزق اه **قوله** فهو أجل ذكر في الصر حينما ساقى عيبة فتراجع **قوله** فهو أجل وشرط لانهما يشتان بعارض الشرط والقول لتكر العوارض فتدبر مواهبا بان القول لتكر الخيار كما عطل وذكرها

يجمعا **قدم برهان البائع** لو **الاختلاف** **في الفتن وربحان** **المشتري** لو في **المبيع** **فطر** **الالبات** **الزيادة** **وان عجزا** في **الصور** **الثلاث** عن **البينة** فان رضى كل **بمقالة** **الاعتراف** **او** **ان لم يرض** **واحد منهما** يدعوى **الاعتراف** **لانه** **لا يمكن فيه خيار ففسخ من له** **الخيار** **وبدي بين** **المشتري** **لانه** **البائى** **بالانكار** **وهذا** **او** **كان** **بيع** **عن** **بدن** **والا** **بان** **كان** **مقايضة** **او** **صرفا** **فهو** **محرم** **وقيل** **يقرب** **ابن** **مك** **ويقتصر** **على** **النقي** **في** **الاصم** **وتسبع** **القاضي** **المبيع** **طلب** **احدهما** **او** **طلبهما** **ولا يفسخ** **بطلب** **بعضهما** **بجر** **ومن** **تكلم** **منها** **لزمه** **دعوى** **الاعتراف** **بالتضاء** **واصله** **قوله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **اذا** **اختلف** **المتباينان** **والسلعة** **قائمة** **بينهما** **تصاقا** **وتراذا** **وهذا** **كقوله** **لو** **الاختلاف** **في** **البدل** **مقصود** **اقول** **في** **ضمن** **شئ** **كما** **اختلفا** **منه** **الزق** **فالقول** **للمشتري** **انه** **الزق** **ولا** **تصاق** **كالوا** **اختلفا** **في** **وصف** **المبيع** **كقوله** **اشترته** **على** **انه** **كتاب** **أو** **خيار** **وقال** **البائع** **لم** **اشترط** **فالقول** **للبائع** **ولا** **تصاق** **ظهيره** **قوله** **في** **اختلفا** **منه** **ومن** **ومبيع** **لانه** **الاختلاف** **في** **غيره** **لانه** **لا** **يقتل** **بقيام** **القصد** **لجل**

وشرط) رهن او شياء وضمان
(وقضى بعض ممن والقول للمكسر)

بينه وقال زفر والشافعي يتصالحان
(ولا) يتصالح اذا اختلفا (بعد)

ههنا (المبيع) او روجه عن

ملكه او قبضه بالارزاق (وحلف)

المشتري الا اذا استهلكه في يد

البائع غير المشتري وقال محمد

والشافعي يتصالحان ويضمن على

قيمة الهالك وهذا القولين يتصالح

مقايضة يتصالحا اجمالا لان المبيع

كل منهما ويرد مثل الهالك او قيمته

كالواختلاف في جنس الثمن بعد هلاك

السنة بان قال أحد هما دراهم

والآخر دينار يتصالحان المشرى

وقال القتيبي سراج (ولا) يتصالح

(بعد هلاكه) (بعضه) او روجه عن

ملكه كعبد من ماله أحدهما

عند المشتري بعد ضمهما ثم

اختلفا في قدر الثمن لم يتصالحا عند

أي حينة (في قدره) (الآن)

يرضى البائع بترك حصة الهالك

اصلا فيقتضيه يتصالحان هذا على

تفريق الجمهور ومصرف مشايخ

بلغ الاستثناء الى بين المشتري (ولا

في) قدر (يدل كناية) لعدم

رواها (د) قدر (رأس مال بعد

اقالة) عند (السلم) بل القول

للعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم

(وان اختلفا) أي التصالحان

(في مقدار الثمن بعد الاقالة) (ولا

بينه) (تصالحا) وعاد المبيع (لو كان

كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم

يرده المشتري الى البائع) يحكم الاقالة

(فان رده اليه يحكم الاقالة

قوله في عدم الاختلاف الى آخر القول

هكذا في السنة المجموع منها

وليس في يدي سواء هو اذ هي عبارة

غير ظاهرة الثمن لفضل لغة كان

ساقطة قبل قوة كالاختلاف في

السلم فيه وليمر اه معجمه

في خيار الشرط فيه قولين تقدمنا ما في باه والمذهب ما ذكره هنا بجر أطلق الاختلاف في الاجل فتشمل
الاختلاف في اصله وقدره فالقول لمكسر الزائد بخلاف ما لو اختلفا في الاجل في السلم فانها يتصالحان كما تقدمت
في باه وخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري لانه حقه وهو مكسر استخاف حقه كذا في النهاية بجر
وفيه ويستثنى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفا في اصل السلم بان اتاه أحدهما ونفاد الآخر فان القول
فيه للمدعي عند الامام لانه فيه شرعا وزكاه فيه مفيد للعقد وانما هما عليه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه
لانه لا تعلق في الصحة والفساد فيه فكان القول لتأنيده (قوله وشرط رهن) أي بالنظر من المشتري ط (قوله
اوضمان) أي اشتراط قبض (قوله وقبض بعض ممن) اوسط البعض او ابراء الكل بجر والتقييد به اتفاق
اذا اختلفا في قبض كله كذلك وهو قبول قول البائع وانما يذهب مكسر ما عتبارا أنه مفروغ عنه بمنزلة ما لم
يهدأ وكذا في النهاية بجر (قوله بينه) لانه اختلاف في غير المقصود عليه وبه تأنيده الاختلاف في الحدا
والاراء وهذا لان انعاده لا يحصل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه فانه بمنزلة
الاختلاف في القول في جريان الصالح لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف
ولا كذلك الاجل الا ترى ان الثمن موجود بعد مضيه بجر (قوله اذا اختلفا) أي في مقدار الثمن معراج
ومثله في متن الجمع (قوله بعد هلاك المبيع) أفاد أنه في الاجل وما بعده لافرق بين كون الاختلاف بعد
الهالك او قبله (قوله المبيع) أي عند المشتري اذ قبل قبضه بنسخ العقد بلاك معراج (قوله او قبضه
الخ) فيه انه داخل في الهلاك لانه منه تأمل ثم ان صارتهم هكذا أو صار حال لا يقدر على رده الباع قال في
الكفاية بان زاد زيادة متصلة او منفصلة اه ازيادة من الذات كمن وولد وعقر قال في غرر الانكار
ولو لم يتشأن من الذات سواء كانت من حيث السر أو غيره قبل القبض او بعده يتصالحان اتفاقا ولو يكون الكسب
المشتري اتفاقا اه ثم الشارح تبع الدرر ولا يفتي ان ما قالوه اولى بالحلف من شموله العيب وغيره تأمل
(قوله غير المشتري) فانها يتصالحان لقيام القيمة مقام العين كما في السر من (قوله على قيمة الهالك) ان قيمها
ومثله ان مثله خرافين من (قوله يتصالحا اجمالا وان اختلفا في كون البذل دينا او شيئا اذ في المشتري
انه كان عيناً يتصالحان عندهما وان اذى البائع ان كان عيناً واذى المشتري ان كان دينا يتصالحان والقول
قول المشتري كناية (قوله لان المبيع كل منهما) أي فكانا شيئا المقصود عليه فبره بجر ايراد
القائم (قوله كالاختلاف) وهذا علم ان الاختلاف في جنس الثمن كالاختلاف في قدره الا في ساقطة
ما اذا كان المبيع حالكا بجر (قوله يتصالحا) لانهما لم يتقاعلى عن غلبتين من الصالح للفسخ (قوله بعد
هلاك بعضه) أي هلاكه بعد القبض كما سيذكره فري (قوله عند المشتري) قبل نقد الثمن (قوله بعد قبضهما)
فلو قبض يتصالحان في موتها وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكار من الجانبين كفاية (قوله عند أي
حينة) لان الصالح مشروط بعد القبض بتمام المصلحة وفي اسم الجمع المبيع فاذا هلك بعضه انعدم الشرط
والقول للمشتري مع عينه عند انكساره الزائد غرر الافكار (قوله اصلا) أي لا يأخذ من قيمة الهالك
شأ أصلا ويحصل الهالك كان لم يكن وكان القدر في القائم فيقتضيه يتصالحان في شئ ويتكول اجمالا بجر دعوى
الآخر غرر الانكار (قوله يتصالحان) أي على غن الخ ح (قوله تفريق الجمهور) من صرف
الاستثناء الى التصالح (قوله ومصرف مشايخ بل الاستثناء الخ) أي المتدبر في الكلام لان المعنى ولا يتصالح
بعد هلاك بعضه بل الجوز على المشتري الا ان يرضى الخ قال في غرر الافكار بعد ما تقدمت وقيل الاستثناء
يصرف الى حلف المشتري القهوم من السابق يعني يأخذ من غن الهالك قدما فبره المشتري اذ البائع اخذ
القائم صلحا من جميع ما اتاه على المشتري طريق حاجة الى تخفيف المشتري وعن أبي حنيفة انه يأخذ من غن
الهالك ما أتاه المشتري لا الزيادة فيصالحان ويترادفان في القائم اه (قوله الى بين المشتري) ويحدث
فالبائع يأخذ الخ صلحا بما يتبعه قبل المشتري من الزيادة زيلعي (قوله بعد اقالته) فبدا بالاختلاف بعدها
لانهما لو اختلفا في قدره وتصالحا كالاختلاف في جنسه ونوعه وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجود
الاربعة كما تقدمت بجر (قوله عند السلم) انما يميز الصالح لان موجب دفع الاقالة دعوى السلم مع
ادمين والساقط لا يعود صالحا (قوله للعبد والمسلم اليه) أي مع عينهما بجر (قوله ولا يعود السلم)

لا تخالف خلافاً له (وان اختلف) أي الزوجان (في قدر المهر) أوجبه (فحقني) أي تأم البرهان وان برهننا فمهره إذا كان مهر المثل
شاهد الزوج بان كان كماله أو أقل ٤٣٢ (وان سكان شاهداتها) بأن كان كمالها أو أكثر (فثبتت أولى) لاشباع خلاف

التظاهر (وان كان غير شاهد لكل منهما) بأن كان بينهما (قالتا) أو شوا (ويجب مهر المثل) على الصحيح (وان جهز) عن البرهان (تخالفوا لم يفسخ النكاح) تبعه المهر بخلاف البيع (وسدأ يمينه) لأن أول التسليم عليه فكنز أول اليمين عليه ظهري (وخصكم) بالشد فيصيل (مهر مثلها) حكم الشوط اعتبار التسمية بالتخالف (يقضى بقوله) لو كان كمالها أو أقل (وقولها) لو كمالها أو أكثر به (وبينما) أي بين ما تدينه وبدينه (ولو اختلفا) أي المؤجر والمستأجر (في بدل الأجرة) أو في قدر المدة (قبل الاستيفاء) المنفعة (تخالفوا) وراقا وبدى بين المستأجر ولو اختلفا في البدل والمؤجر لو في المدة وان برهننا فالبينة للمؤجر في البدل والمستأجر في المدة (وبعده) لا لا القول للمستأجر (لانه منكر لزيادة ولو) اختلفا (بعد) اتفك من (استيفاء البعض) من المنفعة (تخالفوا) ففسخ العقد في الباقي (والقول في الماضي للمستأجر) لا لعادها ساعة فاعه فكل بره كعقد بخلاف البيع (وان اختلف الزوجان) ولو عولكين أو مساكين أو صغيرين والصغير يجمع أو ذمية مع مسلم قام النكاح أو لا في بيت لهما أو لاحدهما خزانة الأكل لأن العدة لئلا لذلك (في متاع) هو هنا ما كان في البيت (ولو ذهب أوفضة) فالقول لكل واحد منهما فيصالح مع يمينه

لأن الإقالة في باب السلم لا يحتمل التقص لأنه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كسبائي وبنى أخذ من قبلهم انهما لو اختلفا في جنسه أو نوعه أو وصفه بعد ما حكم كذلك ولم يبرهما بجر وفه وقد علم من تقريرهم هنا أن الإقالة تقبل الإقالة في السلم والأبراء لا يقبلها وقد كتبت في الفوائد (قوله لا تخالف) أي والقول للمتنكر من (قوله أوجبه) كقوله هو هذا العبد وقولها هو هذا الجارية لحكم القدر والمجلس سواء في الفصل واحد وهو أنه إذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثرها قيمة الجارية لا يعتد بها كافي الظهري والهداية بجر وفه وليد حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كافي الظهري أن لها نصف ما أدها الزوج وفي مسألة العبد والجارية لها المتعة الآن بتراضها على أن تأخذ نصف الجارية اه (قوله البرهان) أماقبول منه المرأة فظاهر لانها تدين في الألفين ولا أشكال وانما برهن على قبول منه الزوج لانه منكر لزيادة مكان عليه العين لا البينة فكيف تقبل يمينه فلنا هو مدع ضرورة لا يدين على المرأة تسليم نفسها بأداء ما اقترحه من المهر وهي تنكر والموعدى كافي لقبول البينة كافي دعوى الموعدى رذا لودعة معراج (قوله لا يشأنا) علة للمساكين قال في الهامش اختلف مع الورثة في مؤخر صداقها على الزوج ولانه قال قولها يمينها في قدر مهر مثلها حامدية عن البصر (قوله على الصحيح) قيد البتة قال في الجفر الصنيع التاجر ويوجب مهر المثل (قوله) ولم يفسخ النكاح لان اثر الصالح في اعدام التسمية وأنه لا يصلح صحة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية بفسده على ما تم ففسخ من وجبه (قوله وسدأ يمينه) نقل الرمي عن مهر البصر عن غاية البيان انه يشرع بينهما استصحابا واختار في الظهري وكثيرون انه يبدأ بيمينه والخلاف في الأولوية (قوله لان أول التسليم) تسليم المهر وتسلم الزوجة نفسها (قوله ويحكم) هذا على الصالح أو لا ثم التكبير قول الأكثرين لان مهر المثل لا يعتد به مع وجود التسمية وسقط اعتبارها بالصالح فلها تقدم في الوجوه كلها وأما على تخريج الرأى فالتحكم قبل الصالح وقد قدمنا في المهر مع بيان اختلاف التصحيح وخلاف أبي يوسف بجر (قوله قبل الاستيفاء) لان الصالح في البيع قبل القبض على وفق القياس والاجابة قبل الاستيفاء فظهر بجر والمراد بالاستيفاء اتفك من منه في المدة وبعده عدمه لمعارف انه قائم ضامه في وجوب الأجر بجر (قوله) تخالفوا وأجهز لكل رمد دعوى صاحبه وأبهر برهن قبل (قوله وبدى بين المستأجر الخ) فان قبل كان الواجب أن يبدأ الأجر لتحيل فائدة النكاح فان تسليم المفقود عليه واجب أعجب بان الأجر ان كانت مشروطة التحيل فهو كالاسبق انكارا فيده أنه وان بشرط لا يمنع الأجر من تسليم العين المستأجر لان تسليمه لا يتوقف على قبض الأجرة أو بالسود عن الغاية (قوله ولو في المدة) وان كان الاختلاف فيها قبلت منه كل منهما فما تدينه من الفضل لهما أن يدين هذا شهرًا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة فففي شهرين بعشرة بجر (قوله وبعده) أي بعد الاستيفاء (قوله وان اختلف الزوجان) قبله به لاحتراز عن اختلاف نساء الزوج دونه وعن اختلاف الأب مع بنته في جهازها أو مع ابنه فيما في البيت وعن اختلاف اسكاف وعطار في آلة الاسكاف أو العطار في وهي في أيديهما واختلف المؤجر والمستأجر في متاع البيت واختلف الزوجان في ما في أيديهما من غير متاع البيت وبيان الجبيع في الجفر فراجع وسأني بضمه (قوله قام النكاح أولا) بان طلقها متلا ويستثنى ما إذا مات بعد دعتها كسبائي قال الرمي في حاشية العرفي لسان الحكم ما يخالف ذلك فارجع اليه ولكن الذي هنا هو الذي مشى عليه الشراح (قوله صلح له) الصغير راجع لكل وفي القصة من باب ما يتعلق بجهنم البنات اقترفا وفي حيتارها بغيره فتنصت ما فيها أو استخدمت متأسنة والزوج عالم بها كتم اتعاهما فالقول له لا يدينه كانت ثابتة ولم يوجد المزيل اه وبه علم ان سكوت الزوج عند تعلقها ما يصلح لهما لا حيل دعواه وفي المدافع هذا كله اذا تمز المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان اقترن بذلك سقط قولها لانها أثرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال بها لثبوت الانتقال الابائنية اه وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كافي لغاية ولا يفتي انه لو برهن على شرائه كان كافر ارها بشراءه فلا يدين منه على الانتقال اليها منه بجهة وغرض ذلك ولا يكون استنعاها بشراءه ورضاه بذلك دليل على انه ملكها ذلك كاتفوه نساء والعوام وقد أئتمت بذلك مراوا بجر وذكر في الهامش القول له أو أتمع يمينها فادعاه انه ملكها معلوم صالح للنساء ومعلوم صالح للرجال والنساء وكذا القول قولها مع يمينها أيضا فادعاه انه ودعته تحت يد ما هو صالح

الاذا كان كل منهما يفعل ما يصلح للاخر فالقول له تعاوض الظاهرين دور وغيرها (واقول في الصالح لهما) لانهما وفي يداهما يده
 والقول الذي لا يختلف ما يتصل به لان ظاهرهما الظاهر من ظاهره وهو يد الاستعمال (ولو اقاما يمينه يقضى بينهما) لانها خاتمة ثانية واليمين
 للزوج الا ان يكون لها يمينه بغير وهذا هو عين (وان مات احدهما ٣٣ واختف واثمه مع الحى في المشكل) الصالح لهما (فالقول)

فيه (للى) ولوروق قال
 الثاني وماك النكاح بينهما وقال
 ابن ابي ليلى الكل - وهذا الحسن
 البصري الكل لهما هي المسعة

وعقد في الخامسة تسعة اقوال (ولو
 احدهما عموكا) ولوما ذونا ومكنا
 وقالوا الثاني - هكلا (فالقول
 للزوي الحياة واللى في الموت) لان

يذكر اثنى ولا يد العيب اعتقت
 (الامه) او المكاتبه او المدة
 واختار نفسها في البيت قبل
 العتيق فهو للرجل وما بعده قبل ان

تختار نفسها فهو على ما وصفه
 في العلق) بغير وفيه مطلقا
 ومنعت العدة فالمشكل للزوج
 ولورثته بعد لا يهاجرت اجمية

لا يداها ولما ذكرنا ان المشكل
 للزوج في الطلاق فكذا واثمه
 ما لومات وهي في العدة فالمشكل

لها فكذلك لم يملكها دليل اربها ولو
 اختف المؤبر والمستأجر في
 متاع البيت فالقول للمستأجر

بيمينه وليس للمؤبر اجماعه من
 ثياب بدنه ولو اختف اسكافي
 وعطافى الات الاسكافى وآلات

العطافين وهي في ايديهما
 بينهما فالقول ما يصلح لكل منهما
 ٢ قوله في قول احدهما يفعل او

يبيع الخ هكذا في التسعة المبرع
 منها ولا تقو العسيرة عن تأمل
 فلها ما عسر قة تقضي تحسرها
 بمراجعة حبة الشربلية اه
 معصيه

للساومهما صالح للتساوي والبال وانه اعم كذا في الحامدية عن الشلبى (قوله الظاهرين) أى نرجعنا
 الى اعتبار ايدى والاقتراض يقتضى التسايط (قوله دير) عبارة الدور الا اذا كان ككل منهما يفعل
 أو يبيع ما يصلح للاخر اه أى الا ان يكون الرجل ما توافقه أو ما وخوايم التساوى والخطا ونقصها
 فلا يكون لها كذا اذا كانت المرأة لا تتبع ثياب الرجال او ثابرة تحب في ثياب الرجال او النساء او ثياب
 الرجال وحدها كذا في شروح الهداية اه قال في الشربلية قوله الا اذا كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح
 للاخر ليس على ظاهره في عومه في قول احدهما يفعل أو يبيع الاخر ما يصلح له لان المرأة اذا كانت تبني
 ثياب الرجال او ما يصلح لهما كالانثى والذهب والفضة والامتنعة والعقار فهو للرجل لان المرأة وفي يدها
 الزوج والقول في الدعوى لمصاحب اليد بخلاف ما يتصل به لانه عارض بد الزوج اقوى منها وهو الاختصاص
 بالاستعمال كما في العناية ويلمح مسدده المفسر حجة الله اه ويستند بقول الدور وكذا اذا كانت المرأة
 دالة الخ معناه ان القول في الزوج ايضا لانه خرج منه ما لو كانت تبني ثياب النساء بقوله في قول
 لكل منهما ما يصلح له ويمكن حل كلام الشارح على هذا المعنى أيضا يجعل الضمير في قوله فالقول له واحدا
 الى الزوج ثم قوله تعاوض الظاهرين لا يصلح على ما هو اصل الكلام في ظاهره وعلى هذا المعنى اما الاول لانه
 اذا كان الزوج يبيع شيده لظاهر ان البدن ما يصلح لظاهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تبني ذلك
 فلا يرجع ملكها لذكره الشربلية الا اذا كان مما يصلح لها على أن التعارض لا يقتضى الترجيح بل التنازعا وما
 الثاني فانه اذا كان الزوج يبيع قلع تعارض كما وما اذا كانت تبني هي فكذلك للمأثر أيضا تنبيهه اقول
 وما ذكره في الشربلية عن العناية مرسح به في النهاية لكن في الكفاية ما يقتضى أن القول للمرأة حيث
 قال الا اذا كانت المرأة تبني ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالثياب والدروع والحلقة واللى فهو للمرأة أى القول
 قولها انها لتباذرها الظاهر اه ومثله في الزنى قال وكذا اذا كانت المرأة تبني ما يصلح للرجال لا يكون القول
 قوله في ذلك اه قال الظاهر ان في المسألة قولين فليز (قوله والبيت للزوج) أى لو اختلفا في البيت فهو له
 (قوله له ياتية) أى تكون البيت لهما وكذا البرزخ على كل ما يصلح لهما (قوله لو حيين) بالثنية (قوله
 في المشكل) اقل ما حكم غيره والظاهر ان حكمه ما مر ثم ياتى في ط عن الجوى (قوله فالقول فيه لى)
 مع يمينه درستى الا في البيت وذكر في البرزخ انما اذا استثنى ما اذا كانت المرأة لى الزفاف في يمينه
 قائم لكل وما يجزى عليها لا يستحسن جعله للزوج الا اذا عرف بضرورة جنس منه فهو له وألق صاحب الجبر
 ما اذا اختلفا في الحياة لى الزفاف قال ونبنى اعتمادا لقضى الا أن يوجد نص بخلافه (قوله ولوروق)
 يستغن عنه بما يأتى في المتن ح (قوله ولو احدهما عموكا الى قوله واللى في الموت) كذا في عاتة شروح
 الجامع وذكر الرضى انه سهو المصواب انه لم يمتطابق ذكره في الاسلام أن القول له هنا في الكل لا في خصوص
 المشكل كالقضاء سألنا (قوله تسعة اقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول
 أى يوسف للمرأة جهازها وثيابا والى للرجل يعنى في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن ابي ليلى المتاع
 كله ولها ما على ما يقط الرابع قول ابن من ورشك وهو بينهما الخامس قول الحسن البصري كله لهما وله
 ما على السادس قول شرح البيت للمرأة السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق والموت ووافق
 الامام فعلا للمشكل الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك الكل بينهما هكذا حكى الاقوال
 في خزانة الاكل ولا يخفى أن التاسع هو الرابع بغير كذا في الهامس (قوله لان يد الخراج) قب وثمر مرتب
 (قوله لى) بمقتضى صاحب البقوية (قوله فهو على ما وصفه في الطلاق) يعنى المشكل
 للزوج ولها ما يصلح لهما لانهما وقت حركه ما هو معلوم من السياق والساق ويؤيده قول السراج ولو كان الزوج
 سزا والمرا مكاتبه أو أمة أو مدبرة أو أمة ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فاخذتاه قبل العتيق
 فهو للرجل وما احدهما بعده فمفاهمه كالجزين سألنا (قوله في الطلاق) أى مسألة اختلف
 الزوجين حتى قيل قوله وان مات احدهما فانيما تنحل حال قيام النكاح وبعد كذا في الشارح اه
 (قوله ثم اعلم ان هذا) أى جميع ما مر اذا لم ينعى التنازع بينهما في الرق والحرية والنكاح وبعد ما كان وقع
 الى آخر ما في البرزخ فرجه (قوله لانهما سارت الخ) فيد انهما لوماتا فكذلك (قوله بلانظر) فهذا

وتعالمه في السراج (رجل معروف بالفكر والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه بكرة وذلك بداره فاذعاه رجل عرف باليسار واذعاه صاحب الدار فهو المعروف باليسار وحسب كذا في منزل رجل ٤٣٤ وعلى عنقه قطعة بقول) الذي على عنقه (هي) واذعاه صاحب المنزل فهي

لصاحب المنزل رجلان في سفينة
 بعد عتيق فاذي كل واحد السفينة
 وما فيها وأحدهما يعرف بيع
 الدقيق والآخر يعرف بأنه ملاح
 فالدقيق الذي يصرف بيعه
 والسفينة لمن يعرف بأنه ملاح
 علما بالتأخر ولو فيها ركب وآخر
 يمكن وآخر يهذب وآخر يمتدح
 وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة
 أثلاثا ولا شيء للمادة رجل يتود
 قطار بل وآخر راكب ان على
 الكل متاع الركب فكلها له
 والقائد أجده وان لا شيء عليها
 فلراكب ما هو رايه والباقي
 للقائد بخلاف البقر والغنم
 وتعالمه في خزانة الاكل

• (فضل في دفع الدعوى) •

(قوله او دعنيه) ظاهرة او دعنيه وما بعده فيدعيه لا بد من دعوى ايداع الكل وليس كذلك لما
 في الاختبار أنه لو اكل النصف والصف ودعيه عندى فلان وأقام يئنه على ذلك انفتت في الكل لتعذر
 التميز اه بجر وفيه أيضا وأفاد المؤلف انه لو اوجب بأمر البتلى أو على فلان ولم يرد لا يكون دفعاً وقد
 يكونه ما قصر على الدفع بما ذكر للاحتراز عما اذا رد أو قال كانت داري بينهما من فلان وقضاهما او دعنيه اه
 هبة وقضاهما المتدفع الآن يترا المدي ذلك او يعل القاضى (قوله او دعنيه زيد) أني بالاسم العلم لا لو اكل
 او دعنيه رجل لا يعرفه لم تدفع فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في الشهادات كما سذكر الشارح فلو
 ادعاه من مجهول وشهدا به من أو عكسه لم تدفع بجر وفيه عن خزانة الاكل والخاتمة لو أقر المدي أن رجلا
 دفعه اليه او شهدوا على اقراره بذلك فلا خصومة بينهما وفيه وأطلق في الغائب فمثل ما اذا كان بعيدا عرفا
 يعذر الوصول اليه أو قرأ كما في الخلاصة والبرازية (قوله على ما ذكر) لكن لا تسترط المطالبة لعين
 ما ادعاه لما في خزانة الاكل وشهدوا أن فلا ندفع اليه ولا ندري لمن هو فلا خصومة بينهما أو أراد بالبرهان
 وجود حجة سواء كانت بينة او علم الشان أو أقر المدي كما في الخلاصة ولو لم يبرهن المدي عليه وطلب
 عين المدي استحصله القاضى فان حلف على العمل كان خصما وان نكل فلا خصومة كما في خزانة الاكل بجر
 (قوله والعين قائمه) أخذ التقسيم من الإشارة بقوله هذا الشيء لان الإشارة للحسنة لا تكون الا الى موجود
 في الشارح كما أفاده في العروسا في عهزته قال في الهامس عسده هك في يد رجل وأقام رجل البينة انه عسده
 وأقام الذي مات في يده أنه او دعه فلان أو غصبه أو أقره لم يقبل وهو خصم فانه يدعي القصة وما يداع المدين
 لا يمكن ثم احضر الغائب ومدة في الايداع والاية والار من رجع عليه بما نحن للمدي أمالو كان غائبا
 لم يرجع وكذا في العارية والاباق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد وما يكون عبد المدين استقر عليه الضمان اه
 بجر (قوله نمرقه) اي الغائب (قوله او بوجهه) نمرقته وجهه قطع كافية عند الامام برازية (قوله
 وشرح محمد) محل الاختلاف فيما اذا ادعاه الخصم من معين بالاسم والنسب فتدعيه بالمجهول لكن قال لا تعرفه
 بوجهه وأمالو ادعاه من مجهول لم تقبل الشهادة اجماعا كذا في شرح أدب القضاء للشافعي (قوله فلو حلف)
 لا يقتضي أن التعريع غير ظاهر فكان الأولى أن يقول ولم يكف محمد بعرفة الوجه قطع يدل عليه قول الزبي
 والعرفه بوجهه فقط لا تكون معرفة الأولى الى قوله عليه السلام لرجل أتعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف
 احده ونسب فقال لا فقال اذا اتعرفه وكذا وحلف الخ (قوله من البرازية) وتقه عنها في البصر (قوله دفعت
 خصومة المدي) أي حكم القاضي بدفعها وأفاد أنه لو أعاد المدي الدعوى عند فاض آتري لا يحتاج المدي عليه

• (فضل في دفع الدعوى) •
 لما قدم من يكون خصما ذكر من
 لا يكون (قال ذو البهذه الثاني)
 المدي به منقولا كان او عسدا
 (او دعنيه او أعارنيه او أقرنيه
 او دعنيه زيد الغائب او غيبته
 منه) من الغائب (وبرهن عليه)
 هي ما ذكر والعين قائمه لا هالكه
 وقال النمود تعرفه بوجهه ونسبه
 او بوجهه شرطا محمد معرفه
 بوجهه أيضا فلو حلف لا يعرف
 فلانا وهو يصرفه الا بوجهه
 لا يصح ذكره الربهي وفي
 الشربلية عن خط الصلاة
 المقدسي عن البرازية أن تعويل
 الاثمة على قول محمد اه خلصت
 (دفع خصومة المدي)

الى إعادة الدفع بل ثبت حكم القاضي الاول كما صرحوا به وظهر قوله وثبت انه لا يحلف للمدعى انه لا يلزمه
تسليمه اليه ولم أر الا ان يجر وفيه نظر فانه بعد البرهان كيف يحلف ما قبله فقد نقل عن البرازية انه يحلف على
البنات لقد اودعه اليه لعل العلم ثم نقل عن الذخيرة انه لا يحلف لانه مدعى الادعاء ولو حلف لا يتدفع بل يحلف
المدعى على عدم العلم (قوله للملك المظلم) ومنه دعوى الوقت ودعوى غلته كما حذر في الصراة الاول الفصل
الاقبال قال في البرولم يكره ان يقر ربحه الله تعالى صورة دعوى المدعى واراد بها ان المدعى اذى ملكا
مطلقا في العين ولم يدع على ذى البدع فلا بد لي ما يأتي من المسائل المتأصلة لهذه وحاصل جواب المدعى عليه انه
اذى ان يديه امانة ومضمونة والمالك للغير ولم يذكر برهان المدعى ولا بد منه لم يعرف ان الخارج هو المطالب
بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله ان المدعى لما اذى الملك المظلم فيماني يد المدعى عليه
أنكره فطلب من المدعى البرهان فأقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه بما ذكره وبرهن على
الدفع اه (قوله بالحسب) بان يأخذ مال انسان غصبا ثم يدفعه سرا الى من يريده الفرس حتى يودعه بشهادة الشهود
الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فقام ذوالبدنية على ان فلانا اودعه فبطل حقه كذا
في الدرر ح (قوله في الاختار) وفي المراج رجع اليه ابو يوسف حين ائتمى بالقضاء وعرف احوال الناس
فقال لاحتال من الناس بأخذ من انسان غصبا ثم يدفعه سرا الى من يريده الفرس حتى يودعه بشهادة الشهود
حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه بقيم ذوالبدنية على ان فلانا اودعه فبطل حقه ويتدفع عنه
الخصومة كذا في المبسوط (قوله كما يسطر في الدرر) ذكرنا اقول ائتمى الثلاثة الرابع قول ابن شبرمة انها
لا يتدفع عنه مطلقا والخامس قول ابن ابي ليلى يتدفع بدون يئتمى لا قراهم للمالك للقائب م (قوله وفيه نظر)
فيه نظر لأن وكفى يرجع الى اذى دعوى واستسكن الى اعاريته وسرقته منه الى غصبه منه ومنه فوجده الى
اودعه وهي في يدى من ارضه الى ابا جارة والودعة فلا يزال على النفس كذا في الهامس (قوله بجرس)
ذكر في الصبر بعده امانته والا تزلزل راجعا الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخرة
والا فالى الامانة فالصور عشرة وفيه علم ان السور لم تنص في النفس اه ولا يمتنع انه بعد رجوع ما زاد الى ما ذكر
لا يحل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله اوهي في يدى) مقتضى كلامه ان هذه العبارة ليست في الصر
مع انها وانما في بعده هاهنا ح (قوله ائتمى) بصيغة الماندى (قوله قال) أى في البرازية (قوله فلا
يزاد) أى لا تزداد مسألة المزاوعة التي زادها البرازي وقد علمت مما في البراهة ان لا يزداد البقية أيضا (قوله
وقد حذر الخ) حيث هم قوله غصبت منه بقوله ولو حلفا فادخل فيه قوله وسرقته منه او اتزعت منه وكذا
عم قوله اودعه بقوله ولو حلفا فادخل فيه الاربعة السابقة ولا يمتنع انه حذر أحسن مما هاهنا هنا ارجل
الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسألة المزاوعة فأوهم خروج ما عداها عما ذكره ومع انه داخل فيه كما
علمت فافهم (قوله اؤقر ذوالبدن) ولورين يده على الودعة لم تسع برازية (قوله قال ذوالبدن) حاصل
هذه ان المدعى اذى في العين ملكا مطلقا فحصر المدعى عليه في المدعى على الملك دفعه ذوالبدن بأنه
استأثرها من فلان القالب وبرهن عليه لم يتدفع عنه الخصومة يعني فغضى القاضي برهان المدعى لانه لما زعم
ان يديه ملكا اعترف بكونه خصما بجر وفيه من الزبلي واذ لم يتدفع هذه المسألة وأقام الخارج البينة
فغضى له ثم اقال القزوه القالب وبرهن بتبليته ان القالب لم يصرفه عليه وانما غضى على ذى الخاصة
(قوله اشتريته) ولو فاسد مع القبض بجر (قوله اوتابته) أشار به الى ان المراد من الشراء الملك مطلقا
فكروا بل اذى عليه) أى على ذى الفعل وقبده لاحتراز من دعواه على غيره فدفعه ذوالبدن واحدا
ذكره وبرهن فاما يتدفع كدعوى الملك المظلم كافي البرازية بجر وأشار الناصر الى هذا أيضا بقوله بخلاف قوله
غضب من الخ لكن قوله برهن بتأنيده ما مستغنى عن ثور العين متداول المتن اندفعت من أنه لا يحتاج الى
البينة وكذا مسألة الشراء التي ذكرها المصنف وهي مسألة التلون (قوله اوقال سرق منى) ذكر القالب
تقبل والمراد دعوى فعل عليه فلا قال المدعى اودعتك اناه واشترت منك وبرهن ذوالبدن كاذرا على وجه
لا يضمن ملك الرقبة لا يتدفع كذا في البرازية بجر فكان الاولى أن يقول كان قال (قوله وبناء) ويحكم حكم
ما اذ بناء للقالب بالاولى بجر (قوله الصبر لا) أقول هذا المذكور في النصب فالحكم في السرقة

الملك المظلم لأن ذهولا ليست
يد خصومة وقال ابو يوسف ان
عرف ذوالبدن بالجل لا يتدفع وبه
يؤخذ ملحق واختاره في اختار
وهذه خمسة كتاب الدعوى لأن
فيها احوال خمسة علماء كابسط
في الدرر اولان صورها خمس
عيني وغيره قلت وفيه نظرا
الحكم كذلك لوقال وكفى ما حجه
بصفته او لا يكتفى فيها زيد
القالب اوسرقته منه او اتزعت
منه او ضل منه فوجده بجر
اوهي في يدى من ارضه برازية
فالصور احدي عشر قلت
لكن الحق في البرازية المزاوعة
بالاجابة او الودعة قال فلا يزداد
على الخمس وقد حذرته في شرح
الملقى (وان) كان هالكا اوقال
الشهود اودعه من لا يعرفه او اقر
ذوالبدن الخصومة كان (قال)
ذوالبدن (اشترته) او اتبته
(من القالب او) لم يدع الملك
المظلم بل اذى عليه النعل بان
(قال المدعى غصبته منى) (او) قال
(سرق منى) وبناء للمفعول للستر
عليه فكانه قال سرقته منى
يؤخذ في غصب منى اوضه منى
فلان القالب كاسجس حيث
يتدفع وهل يتدفع بالمصدر الصحيح لا

برازية (وقال ذوالبد) في الدفع (اودعني فلان وبرهن عليه لا) تدفع في الكل ما قلنا (قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه
 ودعية عندى) اودعني (من فلان تدفع مع البرهان على ما ذكره ولو برهن المدعى على مقالة الاولى بوجه خما وبحكم عليه) لسبق
 اقراومع الدفع برازية (وان قال المدعى ٤٣٦ اشترقت من فلان) الغائب (وقال ذوالبد اودعني فلان ذلك) اى بنفسه فلو سلم له

ويجب أن لا تندفع بالأولى كإثباته للفقول وهو ظاهر تأمل رطل على الخ (قوله برزايه) قال أدي
 أنه ملك وفيه غضب فهرن ذواليد على الأدياع قبل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحح أنه لا تندفع
 بجر من (قوله وربرع عليه) أراد ما للبرهان أقامة البينة فخرج الإقرار لما في البرزايه من وإلى الذخيرة من
 صارخصا لدعوى الفعل عليه أن برهن على أقرار المذنب بأدياع الغائب منه تندفع كإثباته على الأدياع لثبوت
 إقرار المذنب أن يذليلت بخصومه اه بجر (قوله لما قلنا) أن المذنب أدي الفعل عليه أما في مسألت
 التي أشار إلى على الأولى قوله وأقر ذواليد الخصومة وعلى على الثانية بقوله أدي الفعل عليه الفعل على أياه
 صارخصا لدعوى الفعل عليه لا يندفع بخلاف دعوى الملك المطلق لأنه خصم فيه باعتباره كذال في البحر وأما على
 ما إذا كان هالكا فبشر الهاوي أنه يذ على الدين وحله القصة فالندى عليه ينصب خصما بذمته وبالبينة أنه كان
 قيده وديعه لا تخين أه أما في ذمته لغيره فلا تندفع كإثبات المراجح وكذلك ما إذا زال التهود وأدعى من لا نفعه
 فيهم ما حالوا المذنب على رجل تمكن خصامه سكتا قبل (قوله في مجله) أي مجلس الحكم (قوله
 لسبق أقرار) بأضافته فسبق إلى أقرار والندفع بغير فعل (قوله ذلك) أي المذنب كقول كلام المذنب ح
 (قوله أي يشبه) تستبدلونه أو دونه لا لغيره فمردفك ح (قوله في الهامش) يشبه أي بنفس فلان
 الغائب (قوله بل بينة) لأن الوكالة لا تثبت بقوله معراج ولأنه لم يثبت نقل الدين من شخصه إلى تارك
 ذال اليد ولا من جهه وكذا لا تشارك المشتري بجر (قوله وان يبرهن) وفي الثانية ولوط البينة على يمنه على
 الأدياع يحلف على البتات اه بجر (قوله الا إذا زال) أي المذنب (قوله اشترطه) أي من الغائب كذا
 في الهامش (قوله وهي عجيبة) لا يظهر وجه العيب (قوله ولو أدي الخ) المسألة تندفع متناجيل باب عزل
 الوكيل معلقة بأنه أقرار على الغير قلت وكذا الأولى أنه أعاد فلان كإظهاره على حال في الهامش انقسم
 في إثبات التسبب بغير الوارد الوصي والوصي والقريب للبيت أو على الميت برزايه وكذلك في الأثر
 جامع الفصولين (قوله اندفعت) أي بل بينة نورالعين (قوله دعوى سرقة) وهذا بخلاف قوله
 أنه في سرقة من زيد وقال له أودع عنيه زيد ذلك لا تندفع لاختصومه استحسانا يقول المفسر لم يل وجه
 الاستحسان وإن الغائب ذال اليد اندفعت إثبات المسألة كما ذكر في كتب الفقه كالفقه للعراق مسألة
 الغصب بخلاف مسألة السرقة ذال اليد فيها في الذال يد السارق شرعا إن عبادة السارق تكون لا يفتي
 حسنها على ذوى النهر نورالعين وهذا أولى وما على السائح في يجب على ما إذا زال سرقة في أمالوق
 سرقة الغائب مني فلانها تندفع لتوافقهما أن الدليل الغائب وصار من قبل دعوى الفعل على غرضي الدعوى
 تندفع كإثبات الركن ذكر كبر هذه المسألة وأعاد إثباتها في القاع وصرح بذلك في الفصولين قلل في المسألة
 لو لم ينسأ واستحسانا اه (قوله لا تندفع) قال صاحب البحر وقد مكث بعد تأليف هذا العمل يوم
 من برجل أخذ شاة من اخيه من بيتها وروعه وعاب فادعت الاختب على ذي اليد فأجاب بالبرهان فاجبت أن
 ادعت المرأة غضب أخيهابورهن ذواليد على الزعم اندفعت وان ادعت السرقة فلا اه أي لا تندفع وظاهره
 أنها ادعت سرقة أخيهابع انادع مسأعة أن تستبد دعوى الفعل على ذي اليد لا حرقا من دعوا على غيره فانه
 لو دفعه ذواليد الواحد كذا كبره من تندفع فيجب أن يحصل على أنها ادعت السرقة منها مبينا للجهل لكون
 لدعوى على ذي اليد لكن نافية قولها أن أخاه أخذ من بيتها تأمل (قوله يمل إلى الجلس الثاني) أي
 بعد أن أسأله عنه وعلم أنه دفع جميع كافتته قبل الحكم (قوله العدي تخلف الخ) خلافا لما في الذخيرة
 أنه يذ على الأدياع ولا حلف على المذنب ح كذا في الهامش (فروع) ادعى نكاح امرأة أله زواج بشرط
 لدعوى الزوج الظاهر جامع الفصولين السابعة لا يقتضب خصما لذى الأرض ملكا أو فاقا خيرة من
 له من الأصل فمردفك دعوى الملك دون القيد بسبب درمستق في المشتري ليس خصم للمستأجر
 والمرتهن جامع الفصولين في الفصل الثالث

تدفع بلائنة (دفعت الخصومة)
واذ يدبرهن لتوافقهما أن أصل
الملك الغائب إلا إذا قال شرهته
ووكلى بقبضه وبرهن وعودته في
الشراء إلى بزم بالتسليم للتلايكون
قضاء على الغائب بقراره وهي
هبة ثم التصار الدور وغيرها
على دعوى الشراء قيد اتفاق
فلذا قال (ولو ادعى أنه غصب
منه فلان الغائب وبرهن عليه
وعزم واليد أن هذا الغائب
أودعه عنده أنه دعت) لتوافقهما
أن اليد أن ذلك الرجل (ولو كان)
كان دعوى الغصب دعوى سرقة
(لا) تدفع بزعم ذي اليد ايداع
ذلك الغائب استحصانا بزاوية
وفي شرح الوهبية لشر بن بلال
وافضاعا للملك يزيد وكل يدعي
الإجابة منه لم يكن الثاني خفيا
للاول على العيص والتمسك رهن
وشراء أما المشتري فخصم لكل
فروع * قال المصنف عليه في
فتح جيل إلى المجلس الثاني حقري
للمدعي تخفيف مدعي الإيداع
على النبات دور وله تخفيف
المدعي على العلم وغاية في الجزاوية
وكل بطل أمته فبرهن أنه
اعتقه ما قبل الدفع لالعتق عالم
عذر الحولي ابن ملك

• (باب دعوی الزیلع) •

لا تكون هذه المسألة من مسائل هذا الكتاب فذلك ذكره صاحب الهداية والكثير في أوائل كتاب الدعوى
قلت ولعل صاحب الدور انما اعترض الى هذا المقام منتقيا في ذلك اثر صاحب الوفاية لصققت مناسبة بينا وبين
مسائل هذا الباب بحيث تكون فائضة لمسألة وان لم تكن منه عزي **(قوله حجة خارج)** الخارج وذو اليد
لو اذعارنا من واحد فذو اليد أولى كافي الشراء هذا اذا اذعى الخارج وذو اليد تلقى اللث من جهة واحد
فذا اذعيا من جهة اثنين يحكم للخارج الا اذا سبق تاريخ نذى الديخلاف مالوا اذعيا من واحد فانه يقتضى
لذى اليد الا اذا سبق تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما سبق فهو أولى كالوحيصر
البائعون وبرهنا وأزخا وأحدهما سبق تاريخها والمبيع يبدأ أحدهما يحكم للاسبق اه فصولين من الثامن
وعقابه فيه **(قوله في ملك مطلق)** لأن الخارج هو الذى واليئة يئنه الذى بالحدث قد الملك باطلق
احترازاً عن المقد بدعوى التنازع وعن المتبذع اذا اذعيا تلقى اللث من واحد وأحدهما قاض وعما اذا
اذعيا الشراء من التبر وتاريخ أحدهما سبق فإن في هذه الصورة نقل يئنه ذى اليد بالاجماع كما ساقى درر
(فرخ) في الهامش اذ برهن الخارج وذو اليد على نسب خفية قدم ذو اليد الا فى مسالتين في انزائه الاولى
لو برهن الخارج في انه ابنه من امرته وهما سران وأقام ذو اليد يئنه أنه ابنه ولم ينسبه الى ائنه فهو للخارج
الباينة لو كان ذو اليد ذسيا والمخرج مسلمة برهن الذى يشهد من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سواء
برهن بجلين او بكفار ولو برهن الكفار بجلين قدم على السلم مطلقا أشياء قبل الوكالة اه **(قوله فضة)**
فقد بقوله فقط لأنه لو قسب بغير السابق كما ياقى متافا اذ سواء لم يوقتا وقت أحد هما وحده ولو استوى
تاريخهما فانما خارج أولى قاله ع قول القرو حجة الخارج في اللث المطلق أولى الا اذا ارتخا وذو اليد أسبق
سأهـ نـ **(قوله قال في دعواه هذا البدخ)** تقدمت المسألة متابعيل السلم **(قوله تاريخ غيبة)**
لأن قوله منذ شهر متعلق بباب فهو بدى للقبية وقوله منذ سنة متعلق بما علق به قوله أى ملكى منذ سنة فهو
قد الملك تاريخه وللمتبر تاريخ الملك ولو جسد من الطرفين **(قوله وقال أبو يوسف)** ضعيف **(قوله)**
(ولو حالة الانفراد) ينشئ اسقاطا لها ان الكلا فى حالة الانفراد **(قوله كذا فى جامع الفصولين)** ذكر هذا
في الفصل السادس عشر حيث قال استحق حمار فطلب منه من باعته فقال البائع المستحق من كم مدة غاب منك
هذا الحمار فقال منذ سنة فبرهن البائع انه ملكه منذ عشرين قسنى به للمضيق لأنه ارتخ غيبته لا الملك
والبائع ارتخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتقصيه من جهته فصارت كان المشتري اذى ملك باعته تاريخ عشر
سنتين غير ان الشارح لا يعتبر حالة الانفراد عندنى - ضيفة فسبق دعوى الملك المطلق فحكم المستحق أقول ينشئ
به المأمور عند أى يوسف لأنه يرجع المأمور حالة الانفراد اه مخلصا وقد قدمه في الثامن وقال ولكن
الصحيح والمنتهور من مذهبه يعنى بأخضفة انه أى تاريخ ذى البدوحده غير معتبر فيه ذكره خير الدين
الرملى في حاشية المنخ **(قوله ولو برهن خارجا)** يعنى اذا اذعيا اثنان عينا في يد غيرهما وزعم كل واحد منهما انها
ملكه ولو يد كرا سبب الملك ولا تاريخه قسنى باععين بينهما لعدم الاولوية وأعلقه فمثل ماذا اذعيا الوقت في يد
مالك يقتضى لكل وقت النصف وهو من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواف وقام بيناه في الصر
وغيه بيان ان الغالب منه وقد البرهان منهما اذ لو برهن أحدهما فقط فانه يقتضى بالكل فلور برهن الخارج الاثر
بقسنى بالكل لأن الغنى فصارت اذعيا بالقضاء تقدمت يئنه الخارج الاثر عليه جبر وعقابه فيه **(قوله ولو)**
(يئنه) أى لو يؤرخا واستوى تاريخهما كما هو في عبارة البصر عن الخلاصة **(قوله ولو ولدته)** أى المنة
قبل الموت وتظاهى العبارة انها ولدت بعد ولكن تسترهل يقال له ولادة **(قوله وعقابه في الخلاصة)** هو أنه
برث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد ح **(قوله وهى بن صدقة)**
يشمل ما اذا جمعه القاضى أو برهن عليه مدعى بعد انكارها له جبر عن الخلاصة **(قوله اذا لم تكن الخ)** أما
ان كانت في يد من كذبته أو دخل بها فهو أولى ولا يعتبر قولها الا لأن تكنه من تظلم أو من الدخول بها دليل على
سبق عقده الا أن يقيم الاثر البينة انه تزوجها قبله فيكون أولى لأن الصريح يفوق الدلالة زباني - بنى
لو دخل بها أحدهما وهى في بيت الاخر ففى البصر عن الظهيرية أن صاحب البيت أولى **(قوله هذا المأمور تاريخا)**
وكذا اذا ارتخا واستوى **(قوله فان ارتخا)** أى الخارجيان مطلقا **(قوله فالسابق أحق)** أى وان صدقت

(تقدم حجة خارج في ملك مطلق)

أى لم يذكر سبب كرامة (على حجة)

ذى اليد وقت أحدهما فقط

وقال أبو يوسف ذوالوقت أحق

وغيره فيقالو (قال) في دعواه

(هذا العبد في غاب عن منذ شهر

وقال ذو اليد في منذ سنة قسنى

لدى) لأن ما ذكره تاريخ غيبة

لا ملك فلور حد التاريخ من الطرفين

قسنى يئنه الخارج وقال أبو يوسف

ينشئ للمؤرخ ولو حالة الانفراد

وينشئ أن ينشئ بقوله لأنه اوقف

وأظهر كذا فى جامع الفصولين

وأثره المصنف (ولو برهن خارجا)

على قسنى قسنى به لهما فان برهننا فى)

دعوى (نكاح سقطا) لتعذر ارجاع

لوجه ولو سنة قسنى به بينهما وعلى

كل نصف المهر و برثن ميراث زوج

واحد ولو ولد بنيت القسب منهما

وعقابه في الخلاصة (وهى بن)

صدقة اذ لم تكن في يد من كذبته

ولم يكن دخل) من كذبته (بها)

هذا اذا لم يؤرخا (فان ارتخا

فالسابق أحق بها

قوله قسنى لكل وقت النصف

هكذا فى النسخة المجموع منها ولعله

فقسنى لكل نصف الوقت ولا يصر

أه مصححه

فلو أنزع أحدهما فبقي لن صدقة

اولى اليد بزاوية قلت وعلى

ما من من الثاني بغير اعتبار تاريخ

أحدهما ولم أر من يهمل هذا

فتمثل (وان أقرت لن لاجبة له فبقي

له وان برهن الآخر فبقي له ولو

برهن أحدهما وقضى له ثم رهن

الآخر لم يقض له الا اذا ثبت

سبقه لان البرهان مع التاريخ

اقرى منه بونه (كالم يقض برهان

خارج على ذي يد ظهر نكاحه

الا اذا ثبت سبقه) أي أن نكاحه

أسبق (وان ذكر كرايب

الملك بأن برهن على شراء شيء

من ذي يد فلكل نصفه نصف

الثمن) ان شاء (او تركه) اغاخر

لتعريق الصفقة عليه (وان تركه

أحدهما بعد ما قضى لهما ما يخدم

الآخر كله (انقصا عنه بالقضاء

فلو قبله (وهو) أي ما أتى به

شراؤه (السابق) تاريخا (ان

أزنا) فبذل البايع ما يقض من

الآخر اليه سراج (و) هو

(لذي يد أن لم يؤرخا أو أرخ

أحدهما) أو أسوى تاريخهما

(و) هو (لذي وقت ان وقت

أحدهما فقط) والحال أنه

(لا يدلها) وان لم يؤرخا فقدم أن

لكل نصفه نصف الثمن (والشراء

أحق من هبة وصدقة) ورهن ولو

مع قبض وهذا (ان لم يؤرخا

قوله ويريد ذلك وبعد شهادة الخ

هكذا في النسخة المبرومة منها ولم

يظهر لي معناه فقل اصل العبارة

ويريد ذلك بعد شهادة الخ ويعبر

أه محصية

الآخر وكان ذابا ودخل بها والحاصل ككافي الزبي

أحدهما قد تم كحواوي وان لم يؤرخا أو استوبا فان مع أحدهما قبض كالدخول بها أو نفعها إلى منفعة كان

حواوي وان لم يوجد حتى يرجع إلى تصديق المرأة اه (قوله فالسابق أحق بها) أي ولا يصح ما ذكر من

كونها في يد أو دخل بها مع التاريخ لكونه صريحا وهو ينفق الدلالة من (قوله فلو أرخ أحدهما)

أي وصفت الآخر وكان ذابا فان لم يوجد أحد المورخ فالتصديق واليد أقوى من التاريخ وعلم علمت

أن السيد أخرج من التصديق ومن الدخول فالحاصل كافي البرهان مسبق التاريخ أخرج من الكل ثم اليد

ثم الدخول ثم الاقرار ثم تاريخ أحدهما (قوله ولذي اليد) أي لو أرخ أحدهما ولا خردها فأن الذي اليد

(قوله وعلى ما من من الثاني) أي من أنه يقضى للمورخ حالة الاقرار عند أي وصف وقد منع الزبي

كان الآخر ذابا لتخرج جانب المورخ حالة الاقرار عند أي وصف وقد منع الزبي

فعله هو أول. وسأتي متنا (قوله وان أقرت لن لاجبة له فبقي) قال السلفي كان عليه أن يقول فان تقدم

هبة فبقي لن أقرت له ثم ان برهن الآخر فبقي له الخ (قوله من ذي يد) أمالوا تعب الشراء من غيرة اليد

فبقي متنا في قوله وان برهن خارجا على ملك مورخ الخ (قوله نصف الثمن) أي الذي عنه فان ادعى

أحدهما أنه اشترا بمانعة والآخر بمانعة أخذ الأولى نصفه ونصف الآخر بمانعة (قوله ما يقض) أي الثمن

(قوله وهو الذي) أي الذي بالفتح قال في البحر وفي اشكال في عبارة الكتاب هو أن أصل المسألة مفروض

في خارج تنازع فبقا في يد ثالث فإذا كان مع أحدهما قبض كان ذابا تنازع مع خارج فتمكن المسألة ثم رأيت في

المراجع ما يبرهن من جواز أنه أثبت بالينة قبضه فيما عني من الزمان وهو الآن في يد البايع اه الآية بشكل

ما ذكره بعد من الدعوى بأن ثبوت اليد لأحدهما بالمعاينة اه وألحق إمامنا في أخرى وكان يثبت أفرادها

وحاصلها أن خارجا وذابا أدى كل الشراء من ثالث وبرهنه فبقي ذلك في اليد في وجود الثلاثة والخارج في وجه

واحد اه وقد أشار المصنف إلى ذلك حيث ذكر قوله ولذي وقت ولكن كان عليه أن يقدمه على قوة ولذي يد

لأنه من ثمة المسألة الأولى ويكون قوله ولذي استئناف مسألة أخرى (فروع) مثل في شاب أمره بخدمته من

هوى خدمته لمع هو على رأسه وحققه فخرج من هذه فاعلم أنه على يدته وكسره في حال قبضه وأخذ

منه ذلك المبلغ لمع وجاءت أمانة عليه بأن غرضه منه استبقاؤه واستقراره في يده على ما نواخه هل يسمع

القاضي وأخالة هذه على دعواه ويقبل شهادة من هو متعبد بقبضه وكله ونزبه من طعامه وصرقه والحال

أنه معروف بحب الغلبان الجواب ولكم ففسح الجلبان الجواب قد سبق لسبب الاسلام إلى السعود العمادي

رحمة الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يصرم على الإنسان يسمع مثل هذه الدعوى معللا بأن مثل هذه الحيلة

معهود فيها بين القهورة واختلافها فها بين الناس مشهورة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للسكمان أن لا يصفوا

إلى مثل هذه الدعوى بل يعزوا إلى الذي ويحجزوه من التعرض لمثل ذلك الفهم المتعذر وبما أفتى صاحب تنوير

الاصول لا تتأثر ذلك في غالب القري والمصار ويريد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال

المتدعي وحال الذي عليه ويريد ذلك بعد شهادة من بعائه يعني وبغضه يتخذ فلا حول ولا قوة الا بالله

العلي العظيم والله وان الله راجعون ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى اعلم فتاوى خيرية وعبارة

المصنف في فتاواه بعد ذكر فتوى أبي السعود وأنا أقول أن كان الرجل معروفًا بالنسي وحب الغلبان والتصل

لا تسمع دعواه ولا يثبت القاضي لها وان كان معروفًا بالصلاح والقلاح فله ما عاها والله تعالى أعلم (قوله فقط)

أقول التاريخ في الملك المطلق لا عبرة به من طرف واحد بخلافه في الملك بسبب كاهو معروف فله شئ والذي

مدني (قوله والشراء أحق من هبة) أي لو برهن خارجا على ذي يد أحدهما على الشراء منه والآخر على

الهبة منه كان الشراء أولى لأنه أقوى لكونه معاوضة من الجانبين ولأنه ثبت الملك بنفسه والملك في الهبة

يثبت على القبض فلأول أحدهما ذاب والمساءلة بمحالها يقضى لتاريخ أو لأصلي تاريخا وان ارخت احدهما

فلا ترجح ولو كل منهما ذاب فهو لهما أو لأصلي تاريخا كدعوى ملك مطلق وأطلق في الهبة وهي مقيدة

بالتمسك وبأن لا يكون بعض والا كانت يعاها أشار إلى استواء الصدقة والهبة المقبوضتين للاسوة في التبرع

ولا ترجح الصدقة للزوم لأنه يظهر في ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قد تكون

لازمة

لازمة كهيته محرر والصدقة قد لا تلزم بأن كانت لفتى - ٨١ - لمخصان المبروفه ولم ارحكم الشراء القاصد مع
 القبض والهبة مع القبض فان المثل في كل متوقف على القبض وبقي تقديم الشراء للمعاوضة وورد ما المقدس
 بأن الاولى تقدم الهبة لكونها مشروعة (قوله ولو ارثت احداها) اى احدى البيتين (قوله ولو اختلف
 الملك استويا) لان كل منهما ينضم من ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما
 الى اثبات السبب وفيه يتقدم الاخرى وفي الجمل ولو اذى الشراء من رجل وآثر الهبة والقبض من غيره والثالث
 الميراث من أبيه والاربع الصدقة من آخر فبقي بينهم ارباعا لانهم يتقون المثل من ملكهم فيجعل كل منهم حضرا
 وأقاموا البينة على الملك المطلق ٨١ (قوله وهذا) اى استويا وهما فالواختلف الملك وكذا لو كانت العين
 في ايديهما ولم يسبق تاريخ احدهما فانها يستويان كاقدمتهما (قوله فيما لا يقسم) كالعبد والذابة (قوله
 لان الاستحقاق الخ) جواب عما قاله في العادة بمن أن الصميم انهما سواء لان الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة
 والصدقة ويصد الزهن ٨١ وأقر في الصر وصدر الشريعة قال المصنف تظلم من المروعة مصورة الاستحقاق
 من امثلة الشيوع الطارئ غير صحيح والصحيح ما في الكافي والقوانين فان الاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان
 مستندا الى ما قبل الهبة فيكون معارضا لها لا طارعا عليها اى اى وحيت كان من قبيل المقارن وهو يحل
 الهبة اجماعا بقصد مدعى الشراء بالبرهان فيكون أولى (قوله لا الطارئ) لان الشيوع الطارئ لا يفسد
 الهبة والصدقة بخلاف المقارن (قوله وتزوج هي) اى على الزوج (قوله وهو نصف الزين) كل زوج
 يعرض (قوله لماز) اى من تعريف الصدقة (قوله فان سبق تاريخ احدهما) لكن يشترط في الشهادة
 انه اشترى من فلان وهو يملكها كافي دعوى الحامدية عن الحر معز بانزاهة الاكل كذا في الهاشمي (قوله
 مطلقا للجامع) اى جامع القوانين في قوله لو اجتمع نكاح وهبة يمكن أن يحصل بالبينتين واستويا بأن تكون
 منكوبة هدا وهبة الآخر بأن يهيه أمته المنكوبة فينبغي أن لا تسقط بينة الهبة حذرا من كذب المؤمن
 وحلا على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح ٨١ قال مولانا في محره وقد كتبت في
 حاشيته انه وهم لانه فهم ان المراد انهما تنازا في أمة أحدهما الذي انما ملكه بالهبة والآخر انه تزوجها وليس
 مرادهم ذلك وانما المراد من النكاح المهر كما به في الكتاب ونعامة في المنع (قوله نعم الخ) ذكر هذا في الجامع
 جسا كما حلت وقال في العزم أول مصرها (قوله معه) الغني رابع القبض (قوله أقوى من الرهن) هذا
 اذا كانت في يد ثالث من (قوله استويا) بحث فيه العمادى بأن الشيوع الطارئ يفسد الرهن
 فينبغي أن يقضى بالكل لمدى الشراء لان مدعى الرهن اثبت وهما فاسد اخلا قبل بينه فصار كذا لمدى
 الشراء اقر دة عامة البينة ونعامة في البحر قلت وعلى ما مر من أن الاستحقاق من الشيوع المقارن يبقى
 أن يقضى لمدى الشراء بالاولى فالحكم بالاستواء على كل من القولين مشكل طيبا مل (قوله غبرذى يد)
 قد به لان دعواهما الشراء من صاحب اليد قد مر في حد والاسباب من (قوله على ملك مؤرخ) قيد بالملك
 لان اول أقامها على انها في يده منذ ستين ولم يشهدوا انها لفتى بها لمدى لانها نهدت بالدلالة بالملك
 (قوله فالتاريخ سبق) لانه اثبت انه أول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق الاخر منه منع وقيد
 بالتاريخ فيما لانه اذا ابرؤرخا واستويا يقضى بينهما في المسألتين الاولين وان سبق احدهما فالسابقة
 أولى فيها وان ارثت احدهما فاصطفاه على الاخر في الثانية الاولى وأما في الثانية فالخارج أولى في الصور
 الثلاث ونعامة في الصر (قوله متفق) هو ايه التصب على الحال من فاعل برهناح (قوله واختلف) اى
 تاريخيهما باتفاق وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر فأقام أحدهما بينة بأنه اشتراه من فلان
 وهو عليه كما وأقر البينة انه اشتراه من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضى به بينهما وان وقف اصاب
 الوقت الأول أولى في ظاهر الرواية وعن مجده لا يعتبر التاريخ وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما
 انصافا فان كان لاحدهما قبض فالأول خاوى وان كان البائعان ادعىوا لاحدهما بانه يقضى لتاريخه منحهما
 فاقضى خان كذا في الهاشمي (قوله عني) ومثله في الرضى - بمالك الكافي واذا في الصر انه سبوا ثم يقدم
 الاسبق كافي دعوى الشراء من شخص واحد فانه يقدم الاسبق تاريخا وورد الرضى - بأنه هو الساهي فان

فلو ارثاوا اتحد الملك فلا سبق

أحق لقوته (ولو ارثت احداها

قط فلو ارثت اولى) ولو اختلف

الملك استويا وهذا فيما لا يقسم

انفاقا واختلف التصحيح فيما يقسم

كالدار والاصح أن الكل لمدى

الشراء لان الاستحقاق من قبيل

الشيوع المقارن لا الطارئ هبة

الذر (والشراء والمهر سواء)

فنصف وترجع به نصف القيمة

وهو بنصف الفى او ينصف لماز

(هذا اذا لم يؤرخا او ارثاوا استويا

تاريخيهما فان سبق تاريخ

أحدهما كان أحق) قيد للشراء

لان النكاح أحق من هبة أو رهن

او صدقة عبادية والمراد من

النكاح المهر كما حرره في الصر

مطلقا للجامع ثم يستوى

النكاح والشراء لو تنازعا في الامنة

من رجل واحد ولا مرجح فتكون

ملكاه منكوبة فلا ترخ قدس

(ورهن مع قبض أحق من هبة

بلا عرض معه) استصانا ولوبه

فهو أحق لانها يبيع انتهاء والبيع

ولوبه أقوى من الرهن ولو ادين

معهما استويا مال يؤرخا أحدهما

اسبق وان برهن خارجا على ملك

مؤرخ أو شرا مؤرخ من واحد

غير ذى يد (أو) برهن خارج

على ملك مؤرخ وذو يد على ملك

مؤرخ أقدم فالسابق أحق وان

برهنا على شراء متفق تاريخيهما

واختلف عيني

(يداري يد ابراهيم رجل نسفها وانكر كلاهما وبرهاننا لأول رسما والباقي لا تحرب طريق المتأخرة) وهو ان النصف سالم الذي الكل بلا منازعة ثم استوثقنا من النصف الاخر فنصف (وقالوا الثلث والباقي لثاني طريق العول) لان في المسألة كلاهما قال سالمة من اثنين وقول الى ثلاثة واعلم ان انواع القسمة اربعة ما يسم طريق العول اجماعا وهو ثمان ميعات وديون وصية ومعاينة ودرهم مره وسعيه وجناية وحقه و طريق المتأخرة اجماعا وهو مسألة الفضولين و طريق المتأخرة عنده والعول ٤٤١ عندهما وهو ثلاث مسائل مسألة الكل

واذا اوصى رجل بكل ماله او بصد
بنيه ولا تحرب نصف ذلك و طريق
العول عنده والمتأخرة عندهما
وهو خمس كعجا بسطة الزنا
والصبي وقلمه في البر والاصل
عنه اثنى التسمية متى وجبت لخلق
ثابت في عين اؤدة شاعنا فولية
او عزا او اولا حدهما شاعنا ولا تحرب
في الكل فتأخرة عندهما متى
يتما على الشيوخ فولية
والمتأخرة غلبت (ولو الدارلى
ايدهما في الثاني) نصف بالقسمة
ونصف لانه خارج ولو في ثلاثة
واذى اقدم كلاهما وانقصها
وانقصها وبرهانها فمتى
بالتأخرة عندهما بالعول ويانه في
الكافي (ولو برهان على تاج دابة)
في ايدهما او احدهما او غيرها
(و انقصني لمن وافق سنها
تاريخه) بشهادة القاهر (فلولم
يؤد خاضعي بها في البدولهما ان
في ايدهما او في يد ثالث وان لم
يواقتصما بان ثالث او اشكل
ظفهما ان كنت في ايدهما او كلا
خارجين فان في يد احدهما قضى
بها له هو الاصح قلت وهذا الذي
مما وقع في الكفر والديد والحق
قصير

فانه حينئذ يجد العلم فلا ينبغي ان يجعل كالجانب الاخر اه اقول لظاهر ما في النسخ والاصل في ضبط ذلك
حيث قالوا ان شهادة كل شاهدين على ثمانية كافي حالة الاخراد والترجيح لا يقع بكثرة العلل بل يتقرب بان
يكون احدهما متوازا والاخر اعدا او يكون احدهما مفرا والاخر مجمل فيخرج القصر على الجمل
والموازي على الاصل اه يرى (قوله بطريق المتأخرة) اعلم ان ابا حنيفة رحمه الله اعتبر في هذه المسألة
طريق المتأخرة وهو ان النصف سالم الذي الكل بلا منازعة فيبقى النصف الاخر وفيه منازعة مما على السواء
فنصف فمصاحب الكل ثلاثة ارباع ومصاحب النصف الربع وهما اعتبار طريق العول والمتأخرة وانما هي
هذه لان في المسألة كلاهما قال سالمة من اثنين وقول الى ثلاثة فمصاحب الكل سبعان ومصاحب النصف
سهم هذا هو العول واما المتأخرة فان كل واحد يضرب قدر حقه فمصاحب الكل ثلثان من الثلاثة
فيضرب الثلثان في الدار وصاحب النصف ثلث من الثلاثة فيضرب الثلث في الدار فيحصل ثلث الدار لان
ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في الستة عشرة ثلث الستة وهو اثنان من (قوله
ومعاينة) الوصية بالدار اذ اوصى بان يساع العبد الذي قته ثلاثة الاف درهم من هذا الرجل ياتي درهم
واوصى لا تحرب ان يساع العبد الذي يساوى اثنى درهم باث درهم حتى حصلت الحصص لهما باثي درهم كان
الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالدار درهم للرسلة اذا اوصى رجل باث درهم ولا تحرب اثنى من كان
الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالدار اذ اوصى بان يمتن من هذا العبد نصفه واوصى بان يمتن
من هذا الاخر ثلثه قسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من العاية
اه ح كذا في الهامش وفيه مدبر حتى على هذا الوجه ودفعتم القيمة الى اولياء الجناية كفت القيمة
بينهما بطريق العول واما ما يسم بطريق المتأخرة عندهم مسألة واحدة ذكرها في الجامع فضوى باع
عبدا من رجل باث درهم وضوى اثنى باع نصفه من اثنى فبمسألة فاجاز المولى البيعين جميعا بغير
المشترين فاذا اختارا الاخذ اخذ بطريق المتأخرة ثلاثة ارباعه لشترى الكل وربعه لشترى النصف عندهم
جميعا وفي البر عبد فاعين رجل وقل اثنى خذ نصفه فبمسألة يسم الجاني بينهما بطريق العول ثلثا لولى
القبيل وثلث لاخر بصر اه قال المؤلف رحمه الله واسقط ابن وهبان الوصية بالعتق وجهان الثاني (قوله
لانه خارج) لا تسمى النصف تصرف دعوا الى ما في يده ولا بد من شأ مما في يدهما صاحب (قوله ويانه في
الكافي) ذكره في غير الاقوال فراجعه (قوله ولو برهان) يسمو هذا بان رأى الشاهدان انه ارفع من ابن
اتى كانت في ملكه واخران رواه انه ارفع من ابن اتى في ملك اثنى فقل الشهادة للقرضين بصر عن الخلاصة
وقد سأنه لا اعتبار بالتاريخ مع التنازع الامن ارفع تاريخا مستجيلا ملح قائل (قوله في البدن) هذا قيد
لما اذا في كل منهما التنازع فقد اذ لو اذ في الخارج الفضل على ذي البدن كالتصا والاجابة العارية فينية
الخارج اولى لانها اكثر انا لا اثبات الفضل على ذي البدن في العرص الزبلي ونظري في الزمان عن الذخيرة
على خلاف ما في المسووط وقال الظاهر ان في الذخيرة هو الاصح والارجح لما في الخلاصة عن كتاب الولاء
فلو ارفع زاده ان هذا البدن اذ في التنازع وذو البدن ارفع منه ذوال البدن او ارفعه او اعاده منه
كانت بينه الخارج اولى وانما تارة بينه ذي البدن على الخارج فضلا على ذي البدن ما لو اذ في فضلا
كان له وضرر في فنية الخارج اولى لانها اكثر انا لا اثبات الفضل على ذي البدن كالتصا والاجابة العارية فينية
بضم ووقر (قوله مما وقع في الكفر) حيث قال وان اشكل فلهما لانه قوة وان لم يواقتصما اثم من قول الكفر
وكذا قول الكفر فلهما بعد مجاز اثم كفى في ادمه حدهما عبارة الملتقى والفرد وان اشكل فلهما وان خالفهما
بطل قال الشارح في شرح الملتقى فضوى في البدن ثلثا كذا اختاره في الهداية والكافي قلت لكن الاصح
انه كاشك كابرهم في التنوير والبر وغيره ما يفيض اه قلت نقل الشرنبلالي من نقلها لم كان

(برهن احد الخارجين على

[illegible]

الأول هو الصحيح للشيخ بـ كذب البنتين فترك في يد أبيه وقال وعصمه اختلاف التصحيح (قوله من زيد) هكذا وقع في النسب وهو ما جعل الضمير من يد أي من يد أحد الخواصين قال الزبيدي فالخبر صناد إذا كان من يد في رجل فأقام ورجلان عليه البينة أحدهما بالضبط ومنه والآخر بالوعدة استوفد وهو ما جعل في بعض بابيهما من غير أن الوعدة تصرف بضابطا بل هو حتى يجب عليه الضمان مدني وانظرهما أما راجع إلى الضمير الناشئ من زيد في زعمه هو المذهب فمن ليست عليه الضمير بل ابتدائية تلتزم (قوله البهائم) فيقال عن الشاهد إذا لم يكن الضمير بالزئ لان لم يكن فلا يقبل قوله أنتم بالقبلة السهام البرية من وإذا ذهب فزعم أن المذهب هو بـ جدا لا بد حتى ثبت المذهب من به باطلة وكذا لو قلع يد انسان وكذا قوله ضنا وزعمت العلة أن المختول جـ ط (قوله والديه) الثلاث هي واحد في المال (قوله والابن للزبيب) قال الشيخ فاسم قضى فيضا زكلا لا استحق حتى لو أقام لا تزال البينة بذلك يفتى فيه شربلاية (قوله ومن في السرج) نقل الساطع هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهر الرواية يفتى فيها من غير أن يقول لكن في الهداية والفقير مثل حافي المتن مقبته بخلاف ما إذا كانا رابين في السرج فأنها يفتى فيها قولا واحدا كما في الغاية ويؤيده من اشتراكهما إذا لم تكن مسرحة شربلاية (قوله وفوقها أولى عن علي كونه) احتراز مما لو كان له بعض جلهما إذ لو كان لاحدهما من والاخر ما من كانت يفتى فيها كافي البنتين (قوله لاهدته) يقال به بالتركيب حتى سبعة (قوله بخلاف جالس دار) كذا قال في العتابة ويضالفة بناء البائع ولو أقام دارا أحدهما ساكن فيها يفتى لساكن وكذلك لو كان أحدهما أحدت ففها شمس بناء أو غرضي لموان يكن من ذلك ولكن أحدهما داخل فيها أو آخر خارج فيها يفتى فيها وكذا لو كانا جميعا لما لا بد من الفسار لا يثبت بل تكون فيها وانما يثبت بالمتصرف (ا) (تتبع) قال في الدافع لـ موضع قضى بالمشا لاهدته ما كونه أمة في يده يجب عليه الجين لصاحبه إذا طلب فإن نكل يفتى عليه شربلاية (قوله وهما على) أي في الجلس في البيت واليه وانما قال الزبيدي وكذا إذا كانا جالسين عليه فهو يفتى فيها بخلاف ما إذا كانا جالسين في دار وتنازع فيها حيث لا يحكم لهما بالاحتمال اتعا في يد غيرها وهما في العتابة يفتى في يد غيرها (ا) (قوله لمن يدعوه عليه) ولو كان لاحدهما مدعى أو جعلن ديني الثلاثة ولا تحط به ثلاثة أجداع أو أكثر ذكر في التوازن أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب مدعون الثلاثة موضع جده قال وهذا استحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخره وقال أبو يوسف ان القياس أن يكون الحائط يفتى فيها من فيه كان أو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول أنما ترجع إلى الاستحسان فاضي خان في دعوى الحائط والطريق وبه اتفق الحمدي وإذا لم يتصوره فلي صاحب خشبة حماية موضعها كافي الحمدي يفتى صاحبها من أسفل إلى الأعلى مما شاء أن يتكسبه خشبة كانه في سطحان ثم قال وفي البرازية جدا ومشترا بين اثنين لاحدهما عليه حوله فلا ترأض يضع مثل مساحه ان كان الحائط يفتل والاعمال في الجدوع ان شئت فارفعها للمستوى صاحب وان شئت فخط بقدر ما يمكن يحمل الترتيب (ا) ملصقا وفي البرازية أيضا جدار يفتى اراد أحدهما أن يفتى عليه سخطا آخره فترجع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم بين الأذا كان في القديم (ا) حامدية وأفتى فيها بخلافه متلاعن الصنادية فراجعا (قوله أو متصل به اتصال الترتيب) ثم في الفصل الرابع يفتى هل يكتفي من جانب واحد في رواية الطحاوي يكتفي وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البينة قضى له ما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة حامدية كذا في الفهرست وان كان كلا الصاحبين أقصلا ترجع إلى الأصل بما جاوره يفتى فيها وان كان لاحدهما ترجع إلى الأصل بانه قضى لصاحب الترتيب وان كان لاحدهما ترجع إلى الأصل بخلافه جازع صاحب الاتصال أولى وصاحب الجدوع أولى من اتصال الملاقعة ثم في الفصل الرابع يفتى هل يكتفي من جانب واحد في رواية الطحاوي يكتفي وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البينة قضى له ما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة وبرازية كذا يفتى متلاعن (قوله لانبأت الآخر) انظر ما في الزبيدي عن الكرخي وقد أشبع الكلام هنا رحمه الله (قوله أو زنب) أي يأن قب وأخذت الخشبة وهذا أيضا لو كان من خشب (قوله أو هراي) الهراي جمع هريه تصاب تفتى ملوية

ولواحدة هاجذوع ولا شيء
 اتصال فلذى الاصل ولا شيء
 حتى الوضع وقيل لذي الجذوع
 ملحق وقامه في الصق وقيل
 وأما حتى المطالبة برفع جذوع
 وضعت تعدياً فلا يسقط بإراء
 ولا صلح وطوق وسع وإجارة أشياء
 من أحكام الساقط لا يعود لخصم
 (قدوت من دار) فبما يوت
 كثيرة (كذي يوت) منها في حق
 ما احتياق فيهما نصين كالطريق
 (بخلاف الشرب) إذا تنازعت فيه
 (قاه بقدر الأرض) بقدر مساحتها
 (برها) أي الخارجان (على يد)
 لكل منهما (أرض من ضيق بينهما)
 تصف (ولو برهن عليه) أي على
 اليد (أحدهما) وكان تصرف
 فيها (بأن لبن أرض) (تضييده)
 لوجود تصرفه (أدى المثلث)
 الحال وشهد الشهود أن هذه
 العين كن ملكه (تقبل) لأن ما بينه
 في زمان يحكم بقاءه ما لم يوجد
 الغرر في يد (صبي) يبرهن
 نفسه أي بمثل ما يقول (قال)
 أماناً قال قوله (لأنه) يد نفسه
 كالبائع (فان قال أنا بحد)
 فلان للبريد اليد (قتني به لذي)
 اليد) كن لا يبرهن نفسه لآخره
 بعدم يده (فلو برأه الحزبية)
 لتسرع مع البرهان لما تقرر أن
 التناقص في دعوى الحزبية لا يمنع
 صحة الدعوى

• (باب دعوى السب) •

ينقل من كلام برعل عليه تقيان الكرم كذا في الهاشم وفي منبوت العزبة الهروية بنم الهاء
 وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة ولله الشدة والهرادي بنم الهاء وكسر الدال اه (قوله)
 ولواحدة هاجذوع) قال منبلا على وان كنت جذوع أحدهما سفل وجذوع الآخر أعلى ببطنة
 وتنازعا في الحائط قاه صاحب الأسفل لسبقه ولا ترفع جذوع الأعلى حمادية في الفصل الخامس
 والتلاتين ومنه في الفصولين (قوله وإجارة) أي إجارة داره (قوله إنشاء من أحكام الساقط لا يعود)
 رجل استأذن جاره في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سداب تحت داره فاذن في ذلك فصل ثم
 ان الجار راعى ذلك فطلب المشتري رفع الجذوع والسداب كان ذلك إلا إذا البائع شرط في البيع ذلك فمقتضى
 لا يصحكون للمشتري أن يطلب ذلك فاضي خان من باب ما يدخل في البيع نعمان الفصل الأول ومنه في
 المزازية من القصة وفي الأشياء من العارية وراجع السدأ جرحه متلافي والمساءة ستأفي في العارية
 (قوله في حق صاحبها) إذا لم يعلم قدر الانصاء منه المتقى (قوله كالطريق) الطريق يقسم على عدد
 الرؤس لا بقدر مساحة الاملاك إذا لم يعلم قدر الانصاء وفي الشرب يقسم على عدد الرؤس لا بقدر مساحة
 الاملاك لا الرؤس منه (فرع) الساقط إذا كان على حائط الإنسان قائم الحائط ذكر صاحب الكتاب أن
 حل الساقط وتعلقه على صاحب الحائط لأن حله مستحق عليه وإن كان ينفق أو يكره أو يرضى ويريد به أنه
 يملك مطالبته بقاء الحائط اه من الفصل الثالث من كتاب المظنين لقاسم بن ظلوفا اه من مراد
 المظنين وقوله ويريد به الخ أي بقوله لأن حله الخ كذا ظهر في قول وانظر ما كتبه في معتقات القضاء
 (قوله بخلاف الشرب) داؤه عشرة أيام لرجل ويت واحد لرجل تنازعا في الساحة أو فو في يد رجل
 وطرف منه في يد آخر تنازعا فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر بفضل اليد كالأختيار بفضل الشهود لبطان
 الترتيب بكتة الافة برزانية من الفصل الثالث عشر وبه علم أن ذلك حيث جعل أصل المثلث أحالوه
 كالو كانت الدار المذكورة كلها لرجل ثم مات عن أولاد فقاموا بالبيوت متنازعا في الساحة بينهم على قدر البيوت
 (قوله بقدر مساحتها) فمقتضى كذا لأراضي بكتة الحائجة اليه فيقتدر قدر الأراضي بخلاف الاتفاقيات الساحة قاه
 لا يقتضي باختلاف الاملاك كالطريق في الطريق زيلي وبه علم أن القصة على الرؤس في الساحة والشفعة
 وأجرة القسام والنوابي الهوائية المأخوذة ظلالا والمظلة وما رمى من المركب خوف الفرق والطريق
 كذا ينقض الشيخ ثلثين أبو السعود (قوله أي المنازعات) كذا في الدرر والمنع وصيانة الهداية وإن يلى
 كغيرهما فمقتضى انصافه داود وفي الفصولين أدى كل منهما له وفيه ذكره في الأصل أنه في كل منهما
 البينة والأقارب إذا كل منهما مقترن بوجه انصافه عليه لما أدى البينة فلو برهن أحدهما بحكمة باليد
 وبصرته على غيره ولا تخرد على ولو برهن على يد أحدهما فلو برهن أحدهما بحكمة باليد
 في المقارن لا سمح الأمل ذي اليد ودعوى التقبل على غيره في اليد فواضع ذلك الفرق في اليد فيعمل مع
 اليد مقصوداً ومعها المثلث اه وفي الكفاية وذكر الترتيب فاني فان طلب كل واحد من صاحبه ما في يده
 حلف كل واحد منهما ما في يده صاحبه على البينات فان حلفا بقض باليد لما ورث كل من دعوى صاحبه
 ونوف الدار إلى أن يظهر المال كان نكلا قضى لكل بالتصف الذي في يده صاحبه وان شك أحدهما قضى عليه
 يملكها بالتصف الذي كان في يده ونصفها الذي كان في يده صاحبه شكوه وان كانت الدار في ثالث لم تنزع
 من يده لأن شكوه ليس بجمعة في حق الثالث اه فلو أن الخارجين قد اتفقا فالأولى حلفه (قوله قضى به)
 لا بطل الأقرار بالرق من الحاضر فلا يستعين من اليه لا نقول لم يثبت بقوة بل يدعى ذي اليد لعدم المعارض
 ولا نسألهم من الحاضر لا مكان الدار بعد دعوى الحزبية ولا يقال الأصل في الدعوى الحزبية فلا تقبل
 الدعوى بلائنه وكونه في يده لاوجب قبول قوله عليه كالتقط لا قبل قول المتقط أنه عبده وان كان في يده لا
 تقول إذا اعترض على الأصل دليل خلافه بطل وبثرت الدليل المثلث ولا نسأل أن القسط إذا عارض نفسه وأقر
 بالرق ينافيه في الحكم وان لم يعبر فليس في يد المتقط من كل وجه لأنه أمين زيلي ملصقا

• (باب دعوى السب) •

ويزعم به المصنف ثم قال وحيلة اسقاط دعوى البائع ان يتر البائع انه ابن عبده فلان فلا تصح دعواه أبدا يجني وقد افاده بقوله (قال) عمرو الصبي
 معه) أجمع غيره عني (هو ابن زيد) الغائب (ثم قال هو ابن ليكن ابنه) أبدا (وان) وصلي (بعد يدين بئونه) خلافا له لان النسب لا يحتمل
 التقضى بعد بئونه حتى لو صدقه بعد تكذيبه مع ذلك قال الصبي هذا الولد لى ثم قال ليس منى لا يصح فيه لانه بعد الاقرار به لا يفتى بالنسب فلا حاجة
 الى الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة العمادى كإجماعه من لا خبره وكأفاده الشربلى. وهذا اذا صدقه الابن وأما بدونه فلا اذا اذاعا الى
 التصديق لبقاء اقرار الاب ولو انكر الاب الاقرار فيه من عليه الابن قبل وأما الاقرار بأنه أخوه فلا يقبل لانه اقرار على المقهر (فروع) لو قال
 لست وارثه ثم ادعى وارثه وبين جهة الارث ص ٤٤٦ اذا تناقض في النسب فهو ولادى بئونه الم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو رهن

انه اقترأ ابنه تقبل لتبوت النسب
 باقراره ولا تسع الاعلى خصم هو
 وارث أو دائن أو مدون أو موسى
 له ولو احضره جلالته على
 حاله ولا يه وهو مقرب له لانه اثبات
 نسب بالينة عند القاضي بمضرة
 ذلك الرجل ولو ادعى ارثا من أبيه
 فلو اقترأ به أمر بالذبح واله لا يكون
 قضاء على الاب حتى لو جاء حسبا
 يأخذ من الدافع والمدافع على
 الابن ولو أنكر قبل للابن برهن على
 موت أبيه وأمن وارثه ولا يمين
 والصحيح تخليفه على السلم بأنه
 ابن فلان ولا مانع من بكاف الابن
 بالينة بذلك وتعممه في جامع
 الفصولين من الفصل السابع
 والعشرين (ولو كان) الصبي
 مع مسلم وكافر فقال المسلم هو
 عبدي وقال الكافر هو ابني فهو
 حر ابن الكافر للنية الحصرية
 حالا والاسلام ما لا لكن يزعم
 ابن الكمال بأنه يكون مسلمان
 حكمه حكم دار الاسلام وعزاه
 للفتنة فاحفظ (قال زوج امرأة
 لبي معها هو ابني من غيرها
 وقالت حواشي من غرة فهو ابني)
 ان اذ اعلم ما وادفعه تفصيل
 ابن كمال
 ٢. قوله اما جنى تصديق الخ هكذا
 في النسخة المصنوع منها ولا تخلو
 العبارة عن تأمل ولعل فيها تحريفا
 والاصل اما بدون تصديق فلا يثبت
 النسب واذا لم يصدقه الخ وتراجع
 عبارة الفصولين اه معصية

بأعزرا عني (قوله أبدا) أى وان جدد العبد (قوله خلافا لهما) هما قالوا اذا جدد يدين بئونه
 فهو ابن للمتز واذ صدقه زيد أو لم يدين بئونه ولا تكذيبه لا تصح دعوى المتز عندهم درد (قوله بعد بئونه)
 وهنا ثبت من جهة المتز المتزلة (قوله حق لو صدقه) أى صدق المتزلة المتز في التفرع خفا وعبارة الدرد
 قوله أى لابي خشيعة أن النسب لا يحتمل التقضى بعد بئونه والاقرار به لا يثبت لانه اذا اذاعا الى
 ولو صدقه بعد التكذيب ثبت النسب منه وأيضا تعلق به حتى لو لم يدين بئونه فلا يثبت النسب لانه اذا اذاعا الى
 حتى المتزلة به (قوله لا يفتى بالنسب) وهذا اذا صدقه الابن أما جنى تصديق فلا يثبت النسب اذ لم يصدقه الابن
 ثم صدقه ثبت البئونة لان اقرار الاب لم يعل به دم تصديق الابن فعولين قال جامعنا أظن أن هذه القولة
 مشطوب عليها قد علم (قوله في عبارة العمادى) عبارة هذا الولد لى ثم قال هو منى مع اقراره بأنه
 منه ثبت نسب فلا يصح فيه فقهاسه وكما قال من لا خبره ولا يلى في العبارة سبق الاقرار على النقي اه كذا
 في الهامش (قوله كازمه) تمثيل للمنى وقوله ككما أفاده تمثيل للنسب قال في الهامش وهو
 عدم السبوحه والذى يظهر أن القطة الثالثة وهى قوله هو منى سمى لى فانه ثبت صحة النسب لانه
 بعد الاقرار به أولا لا يفتى بالنسب فلا يحتاج الى الاقرار به بعده فليأمل (قوله اذا تناقض الخ) ذكر
 في الدرر في فصل الانشراء فوائد جعفر ارجعها (قوله اسم الجد) بخلاف الاخوة فانها تصح بل ذكر الجدة
 كما في الدرر واعلم أن دعوى الاخوة ونحوها مما لا يؤتى به المدعى عليه لانه لا يبرهن لا تسع ما لم يبرهنه ما لا قال
 في الوالوجية ولو ادعى انه أخوه لا يبرهنه بل يثبت بان القاتنى يسأله ما قبله ميراث تذهب أو نفقة أو حق من
 الحقوق التي لا يقدح على أخذها بالاثبات النسب فان كان كذلك قبل القاتنى ينشئ على اثبات النسب والا
 فلا خصومة بينهما لانه لا يبدع ما لا يبدع حقا لان الاخوة المجهورة بين الاخوين في الصب أو الرحم ولو ادعى
 انه أبوه وأنكر فأنه يتقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حقا لانه لا يؤتى به مع فيثبت خصما وهذا لا يبدع
 حقا فان الابن يدين حتى الاتساب اليه والاب يدين وجوب الاتساب الى نفسه شرعا وقال عليه السلام
 من اتساب الى غرضه أو اتقى الى غرضه لم يصبه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين اه ملخصا وقامه فيها
 وفي البرازية (قوله ان ابنه) مكررم ما قدّمه قريبا (قوله ولا تسع) أى بينه الارث كما في الفصولين
 (قوله أو دائن) انظر ما صورته ولعل صورته أن يدين دينا على الميت ونسبه القاتنى من يثبت في وجهه
 دينه فيثبت بصريحه على الارث ومثل ذلك يقال في الموصى له تأمل (قوله أو امرئى) أو الوصى
 برأيه كذا في الهامش (قوله فلا اقترأ) أى الذى عليه وقوله به أى بالبئونة والموروث (قوله
 ولو أنكر) أى الذى عليه (قوله تخلفه) أى المنكر (قوله على الظن) أى على الظن الذى بان يقول
 واقفه لا أعلم ان ابن فلان الخ (قوله بأنه ابن فلان) التضرع أن تخلفه على ائليس بان فلان انما هو اذا
 ثبت الذى الموت والا فلا فائدة في بطله الاعلى عدم العلم بالموت تأمل (قوله بذلك) أى بالمال الذى
 أنكره أيضا (قوله السابع والعشرين) صوابه الفصل الثامن والعشرين كذا في الهامش (قوله
 وقال الكافر هو ابني) قال في شرح الملقى وهذا اذا ادعى معا فلو سبق دعوى المسلم كان عبده ولو ادعى
 البئونة كان ابنا للمسلم اذا القضاء بنسبه من المسلم قضاء بإسلامه (قوله والاسلام ما لا) لظهور ذلك
 التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام تعا ولا يحصل له الجزع مع الجزع من تحصيلها درد (قوله
 لكن جزم الخ) فيه انه لا عبرة للدواعي وجود أحد الابوين ح قلت يخالفه ما ذكرنا في القبط لو ادعى من
 يثبت نسبته وهو مسلم تعا للدواعي وقد ساند في كتابه عن الوالوجية (قوله بأنه يكون مسلما) أى وبنا
 للكافر (قوله معهما) أى في يدهما احترز به عاقل وان كان في يدهما حال في الترتيب وان كان الوالدي قد

وهذا (لغير معبر والا) بان كان معبراً (فهو لمن صدقه) لا نعام أي دعيها وفراشها ٤٤٧ فيدعيه منها (ولو ولدت امة اشتراها فاستحققت

الزوج أوبد المرأة قالوا للزوج فيها وقيد باستنا كل منها الولد أي غيرها صاحب لها بها أيضاً عن المتفق صي
في دبر رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابن من هذا الرجل وقال ابن من غيرها يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة
فان جابت بامرأة شهدت على ولادتها بانها كانت ابنتها وكانت زوجته بهذه الشهادة وان كان في يده وادعاه
وادعت امرأته انه ابنتها وشهدت المرأة على الولادة لا يكون ابنتها بل ابنة لانه في يده واحتضر عافها
أيضاً صي في دبر رجل لا يدعيه أمهات امرأته انها ولده ولم يسم أباه وأمام رجل انه ولده فراه ولم يسم
أمه يجعل ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الرجوع باليد كالولادة رجلاً وهو في أحدهما فانه يقضي لذي اليد
(قوله لان) لتعليل للمسألة الاولى فكان الاولى تقديمه على قوله والا (قوله ولو ولدت امة) أي من
المشتري واذى الولد حوى (قوله يوم النخسومة) أي لا يوم النكاح كافي الشريعة واليه بشر قوله لانه
يوم النكاح وقامه في الشريعة (قوله أي سبب كان) كبدل أجرة وكيفية وصدة ووصية الأمان المقرر
لا يرجع بمنع من الثلاث كافي أبي السعود (قوله غرم قيمة ولده) أي ولا يرجع ذلك على الخبز كالمز
في أتراب المراجعة (قوله فبره) ولا يفرغ شياً لان الارث ليس يعوض عن الولد فلا يقوم مقامه فلا يصح
ثلاثة الارث كلالته (قوله بالقيمة) يعني في صورة قتل غير الاب أما اذا قتل الاب كيف يرجع ما غرم
وهو ضمان ائلافه وقدم شرح الربيعي بذلك أي بالرجوع فماذا اقله غيره وبه دعيه بقله اه شريعة واليه
هذا القول الشارح في صورتين معناه في صورة قبض الاب من دينه قدر قيمته وصورة قبضه أهل منها والمراد
صورته الشراء والزواج كاقفل عن المقدسي قال الساجاني قوله في صورتين أي الشراء والزواج ولا يرجع
على الواهب والمتصدق والموصي بشئ من قيمة الاولاد مقدسي اه (قوله وكذا الخ) أي فانه يرجع على
المشتري الاول بالنفقة الولد (قوله منافعه) أي بالوطء (قوله غفو) في الاشياء بعذر الوارث
والموصي والمتولي للبهل اه لعله لم يملكه بمقتضى المورث والموصي والمولى ودعى الانشوري في التناقص
المدينين بعد قضاء الدين والمتخلعة بعد أداء بدل الطلق لورثته على طلاق الزوج قبل الطلاق وبرهن على ابراء
الدين يقبل لكن نقل انه اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى الابراء لا يصح ساجاني (قوله لا تنفع
الدعوى) أي هي دين على الميت (قوله على غير ميت) الظاهر أن المراد منه مدين الميت حوى
(قوله الا اذا وحب) استثناء منقطع لم يلبس غير ما اذا كان في الموهوب عن مقبوضة وهو ما كان
خصماً للمعطي حوى ملخصاً (قوله لكونه زائداً) عبارة الاشياء زائد (قوله لا يجوز له دعي عليه
الانكار الخ) قال بعض الفسلاء يلحق بهذا مدعي الاستحقاق للمبيع فانه شكر الحق حتى ثبت لم يكن من
الرجوع على يافته ولو أنزل لا يقدر وأيضاً ادعاء الوكالة والوصاية وتوابعه لا يكون الا على وجه النقص الجاحد
كأذكره فاني خان فان أنكر المدعي عليه لكونه ثبوت الوكالة والوصاية شرعاً صحيحاً يجوز فليحق هذا أيضاً
هما ويطبق بالموصي احد الورثة اذا ادعى عليه الدين أو لأقر بالخلف يلزم الكل من حصته واذا أنكر فافقت
البيعة عليه يلزم من حصته وحصتهم حوى (قوله دعوى دين على ميت) اجبوا على أن من ادعى ديناً على
الميت يحلف بالاطلاق وصي ووارث بالله ما سئفت دلتاً منه ولا من أحد اذ اعنه وما قبضه فافض
ولا أثر له ولا شياً منه وما اخط به ولا شئ منه على أحد لا عند ولا شئ منه وعن خلاصة فلو حكم
القاضي بالدين على الاستحلاف لم ينفذ حكمه وقامه في أوائل دعوى الحامدية ومزت في أول كتاب الدعوى
تحت قول الماتن وبسأل القاضي المدني بهد صحتها الخ ومزت في كتاب القضاء (قوله ودعوى أبي) لعل
نورتهما فيما إذا ادعى على رجل أن هذا العبد عبد أبي منى وأمام بيته على انه عبد فيقتب أيضاً لا احتمال
مع البيعة بالله انه أبق في ملكك الى أن يخرج بيع ولا غيره اه (قوله الاقرار لا يصح مع
البيعة) لانها لا تقوم الا على مكره كرهها في الاصل في الاشياء في كتاب الاقرار عن الخليفة واستثنى منه أنواع
مسائل وهي ما سوى دعوى الابن وكذا ادعاء العبد في كتاب القضاء والتهادات ولا يذكر الخليفة بل زاد
غيرها وعبارته لا تنفع البيعة على مقر الا في وارث مقر دين على الميت تنفع البيعة للتعدي وفي مدعي عليه أقر
بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعي عليه أقر بالوكالة فثبتها الوكيل دفعا للضرر وفي الاحتصان قبل البيعة به

البيعة

الافى أربع وكله ووصاية والى
دين على ميت واستحقاق عين من
مشترو دعوى الابن لا تحليف
على حق مجهول الا في ست اذا اتهم
القاضي وصى غيب ومثوى وقف
وفي رهن مجهول ودعوى سرقة
وغصب وخيانة مودع لا يحلف
المذمى اذا حلف المذمى عليه الا
في مسافة في دعوى الجرحا لوحي
شرعية يجب حنفلها اشياء قلت
وفي مالوقال المصوب منه كانت
قيمة نوب مائة وقال القاصم لم اد
ولكنها لا تسلف مائة متدق بينه وازم
بنيانه فالوم بين يحلف على الزيادة
ثم يتخلصا المصوب منه ايضا ان قيمته
مائة ولو ظهر خبر القاصم بن اخذه
اوقته فليحفظ والله تعالى اعلم

• (كتاب الاقرار) •

سأنته ان المذمى عليه ما مكر
أوتز وهو أقرب لفظة الصدق
(هو) لفظة الاثبات يقال قول الشيء
اذابت وشرا (اخبار يحق عليه)
لغير (من وجه انشاء من وجه)
قيد عليه لانه لو كان لنفسه يكون
دعوى لاقرارا ثم نزاع على كل من
الشهين فقال (فد) لوجه (الاول)
وهو الاخبار (مع اقراره بمال
ملكه) (لغير) وفي ذلك القبر
يلزمه تسليمه الى القمزة (ادا)
ملكه) برهة من الزمان لتفاد على
نفسه ولو كان انشاء لماسع لعدم
وجود الملك وفي الاشياء اقر
يجزى بعد ثم شره عتق عليه ولا يرجع
بالقضى او بوقته دار ثم شرها او رتبها
حارت وقضاها خذنه لبرعه (ولا
يصح اقراره بطلاق وعتاق مكرها)
ولو كان انشاء لصح لعدم التحف
(ومع اقرار المأذون بعين بدنه
والسليم يحضر)

مع اقرار المستحق عليه ليتمكن من الرجوع على بالعه وفيما لو خوسم الاب يحق من السبى فاقتر لا يصح عن
الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصى وأمين القاضى اذا اقر من عن الخصومة وفيما
لو اقر الوارث المودع له فانها تسع البينة عليه مع اقراره وفيما لو اقره بدينه من رجل ثم من آخر فقام
الاول البينة فان كان الابرا حاضرا قبل عليه البينة وان كان يتز بما عدى اه ملصافه يسع (قوله)
الافى أربع) هي مسع كافى الجوى والمذكور هنا خمسة (قوله من مشت) فقبل البينة مع اقرار
المستحق عليه ليتمكن من الرجوع على بالعه كذا ذكره في الاشياء ولكن مع اقراره كف يكون له الرجوع
تأمل (قوله وفي رهن مجهول) كنوب مثلا (قوله في دعوى الجرح) قبل قوله ولا تزعين على مدع
(قوله وفي مالوقال الخ) ستاق هذه المسافة في كتاب الغصب وكتب الحنفى حنفا على قوله فلولم بين
فقال القاهر ان في النسخة خلا لاه اذ الميرين فاذلت الزيادة التي يحلف عليها على قضيا على طى ان اسئل
الدفعة فان بين يعنى أنه لو بين حلف على ثنى الزيادة التي هي كتر ما بينه وأقل ما يدعيه المالك هذا ونفى أن
يقارب في البيان حتى لو بين قيمة فرس بدرهم لا يقبل منه كاتقدهم نظيره اه وكتب على قوله هناك ولو حلف
المالك أيضا على الزيادة أخذها لم يظهر به غيره فراجع اه (قوله يحلف على الزيادة) اى التي يدعيها المالك
(قوله او وقتية) يحلف على الضمير الجور وادى أخذ قيمته

• (كتاب الاقرار) •

(قوله وهو أقرب) اى القمزة (قوله اخبار يحق عليه) لعل يتقضى بالاقرار بأنه لاسق له على فلان بالابرا
واخطا الذين ونحوه مسكنا سقاط حق الشفعة مدعية وقد يقال فيه اخبار يحق عليه وهو عدم وجوب
المطالبة تأمل (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقيل انشاء ونفى عليه ماسبى لكن المذكور
في غاية البيان عن الاستروثية قال الحلواني اختلف المشافى في أن الاقرار يسبب للمالك ما قال ابن الفضل
لا استدلل بمأتين احدهما المرض الذى عليه دين اذا أقر يجمع ماله لاجنبى يصح بلا اجازة الوارث
ولو كان غليكا لا يتخذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثانية أن العبد المأذون اذا اقر لم يربح على فده يصح
ولو كان غليكا يكون تبرعا منه فلا يصح وذكر الجرجاني أنه تخليك واستدل بمائل منها ان اقر في المرض لو ارثه
بدن لم يصح ولو كان اخبارا يصح اه ملصفا فظهر ان ما ذكره المصنف وصاحب البحر جمع بين الطرفين
وكان وجهه ثبوت ما استدلل به الفريقان تأمل (قوله لانه لو كان لنفسه) اى على القبر ولو لغيره على القبر
فهو شهادة (قوله لا اقرارا) ولا يتقضى باقرار الوكيل والولى ونحوه ما بينهم من باب التبرعات شرعا شرح
ملقى (قوله مع اقراره بمال الخ) ويجبر القاصم على البيان لانه أقر ببيعة مجهولة واذالم بين يحلف على
ما يدعى المالك من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المالك يحلف ان قيمته مائة وتواخذ من القاصم مائة فاذا
أخذ ثم ظهر التوب خبر القاصم بين أخذه وأردوه وأخذ القيمة وحكى عن الحاكم أبى محمد العبى أنه كان يقول
ما ذكر من تحليف المصوب منه وأخذ المائة فيقتنه من القاصم هذا لاكترا يصح وكان يقول الصحيح في
الجواب أن يجبر القاصم على البيان فان أبى يقول له القاضي اكن قيمته مائة فان قال لا يقول اكن خسين فان
قال لا يقول له خمسة وعشرون الى أن قضى الى ما لا يتقضى عنه قيمته مائة وعادة فليزعم ذلك من متفرقات
اقرارا لتتارخانية (قوله برهة) اى قليلا (قوله ولا يرجع) لاقتصار اقراره عليه فلا يعدى الى غيره (قوله)
مكرها) لقيام دليل الكذب وهو الاكراه والاقرار اخبارية على الصدق والكذب فيصور زخنف مدلوله الوصى
عنه منع (قوله لعدم التحف) اى لعدم حصة المدلول الوصى للانشاء عنه كذا في الهامش اى فان
الانشاء لا يتقضى مدلوله عنه (قوله والمسلم يحضر) حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان غليكا مبتدأ لما صح وفى

الرد وفيه إشارة الى أن الخمر قائمة لا مسجلة اذ لا يجب بدلها للمسلم نص عليه في المصنف كافي الشرب لثلاثة
 (قوله ونصف داره) أي القابلة للثمن (قوله بناء على الاقرار) يعني اذا أدى عليه شيئاً أو أنه أتزله به
 لا تسع دعواه لأن الاقرار اخبار لا يجب لزوم المقر به على المقر وقد علل وجوب المدي به على المقر بالاقرار
 وكأنه قال اطالبه بما لا يجب لوجوبه عليه اوزومه بالقرار وهذا كلام باطل منه وبه يظهر أن الدعوى التي
 المعين بناء على الاقرار كالحصر صريح المنع لئلا يقر انشاء على الاقرار بقوله بأنه أتزله لاجل له تأمل (قوله
 لم يعمل له) أي المقر له كذا في الهامش (قوله ثم لو أنكر الخ) وفي دعوى الدين لو قال المدي عليه ان المدي
 أتز به ساقطه وبرهن عليه فقد قيل انه لا تسع لانه دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق اذا الدين يقضي بجله ففي
 الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق فلا تسع ط ذ جامع الفصولين
 وقناوى قدورى كذا في الهامش والطا والسقط والذال للذخيرة ومثل ما هو المصطوفى جامع الفصولين في
 الزبارة وزاد فيها وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن نفسه فكان في طرف ذكره في الخطب وذكر
 شيخ الاسلام برهن المخطوب على اقرار المدي بأنه لاحق له في المدي أو بأنه ليس بملك له أو ما كانت ملكة متدفع
 الدعوى ان لم يقتر به لانسان معروف وكذا لو اتعاه بالارث فبرهن المطالب على اقرار المورث كما ذكرنا
 وحماه فيها كذا في الهامش (قوله وأما دعوى الاقرار) أي بأن المدي ملك المدي عليه وأما دعوى
 الاقرار بالامتناع فنقل لانسع قال في الهامش والاعتقاد انه هل يسمع دعوى الاقرار في طرق الدفع حتى
 لو أقام المدي عليه يئنه أن المدي أتز ان هذا لعين ملك المدي عليه هل يقبل قال بعضهم لا تقبل وعائتهم
 هي على أن تقبل درر (قوله ثم قيل لا يسمع) محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة أما
 اذا كان لهما مثل الشراء والتكاح فلا وهو الملاق في عمل التقيد ويجب أن يقيد ايضا بما اذا يكن المقر
 مصر على اقراره للمسايق من أنه لا شيء له الا أن يعود الى تصديقه وهو مصر جوى وضبط السخاني عن
 الخلاصة لو قال لا تترك بيتك العبد بأف فقال لا تترك لم أشتره منك فسكت البائع حتى قال المشتري في
 المجلس ابعده بلى أشترته منك بأف فهو الجائز وكذا التكاح وكل شيء يكون لهما جعافه حتى وكل شيء
 يكون فيه الحق لواحد مثل الهبة والصدقة لا ينفقه الاقرار بعد ذلك (قوله فلا يرتد) لانه صار ملكه وتقي
 المالك ملكه عن نفسه عند عدم المنازع لا يسمع ثم لو صادقا على عدم الحق صرح لما في البيع القاصد أنه طاب
 ربح ما ادعاء على آخر فقد عني ذلك وأما فاقام ثم ظهر عدمه فسادقهما فانظر كيف التصادق الا لا تنقض
 السابق مع أن بوجه طيب حلال سائحاتي (قوله قال البديع) هو شيخ صاحب الفتنة (قوله الزوائد
 المستهلكة) يفيد بظاهرها أنه يظهر حتى الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الحاشية قال رجل في يده
 جارية وولدها أتز ان الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد ولو أقام يئنه على جارية أنها له يستحق أولادها وكذا
 لو قال هذا العبد ابن امك وهذا المدي من شأنك لا يكون اقرار بالعبودية كذا الجدي فليجزر حموى س
 وقيد بالمستهلكة في الاستروشنية وتقدمنا في غاية البيان (قوله فلا يملكها) شري أمه فولدت عنده
 لا يستلده ثم استفتت يئنه بنيتها وولدها ولو أتز بالرجل لا والفرق أنه باليئنه يستحقهما الاصل ولذا اقتصا
 ان الباعثة تترجعون فيها بينهم بخلاف الاقرار حيث لا تترجعون ف ثم الحكم بأمة حكم بولدها وكذا
 المدين اذا الحكم بجهة كانه بخلاف الاقرار فانه لا يتناول الولد لانه ناصه وهذا الولد سيد المدي عليه
 فلو في ملك آخر هل يدخل في الحكم اختلف المشايخ نورا العن في آخر السابق فنه مخالفة لفهوم كلام المصنف
 (قوله أتز مكلف) اعلن أن شره التكليف والوع مطلقا والحزبة للتبذير للمال لا مطلقا فضع اقرار العبد
 للعالم فيما لا يسمه فيه كالدود والقصاص ويؤثر ما فيه حصة الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من التجارة
 للعالم وتأخره بالنس منها الى العتق كقاره بجنابة ومهر مطوعة بلاذن والسي المأذون كالعبد فيما كان من
 التجارة لاضا ليس منها كالكفالة واقراء السكان بطريق محظور جميع الا في حدة الزنى وشرب الخمر مما يقبل
 الرجوع وان بطريق مباح لا منه وانظر العزيمة (قوله ان أتز وابتاعة) جواب قول المصنف الا في ص
 أي ص للمال زاد الشئ أو ما كان من ضرورات التجارة كالدين والودعة والمارة والمضاربة والعقب دون
 مالمس منها صكهاهم والجنابة والكفالة لا دخول ما كان من باب التجارة تحت الاذن دون غيره اه قال

ونصف داره مشاعا والمرأة
 بالزوجية من غير شهود ولو كان
 انشاء لم يصح (ولانسع دعواه
 عليه) بأنه أتزله (شئ) معين
 (بناء على الاقرار) له ذلك به
 يقضي لانه اخبار يحتمل الكذب
 حتى لو أنكر كاذبا لم يعمل له لأن
 الاقرار ليس بميثاق نعم لو سلمه
 برضا كان ابتداء حبة وهو الاوجه
 بزارة (الا ان يقول) في دعواه
 (هو ملك) وأتز به أو يقول في
 عليه كذا وهكذا أفتر به فتسمع
 اجابا لانه لم يصح الاقرار سببا
 للوجوب ثم لو أنكر الاقرار هل
 يحلف الفتوى أنه لا يحلف على
 الاقرار بل على المال وأما دعوى
 الاقرار في الدفع فتسمع عند العاتة
 (ول) لوجه (الثاني) وهو الانشاء
 (لورق) المقر له (اقراره ثم قبل
 لا يسمع) ولو كان اخبار الصم وأما
 بعد قبول فلا يرتد بل لو أعاد
 المقر اقراره فنه مزم له لانه اقرار
 آخر ثم لو أنكر اقراره الثاني لا
 يحلف ولا تقبل عليه يئنه قال
 البديع والاشبه بقولها واعتمده
 ابن النخبة وأقره الشربلاني
 (والملك السائب به) بالاقرار
 لا يظهر حتى الزوائد المستهلكة
 فلا يملكها المقر له (ولو اخبارا
 للملك (أقر مكلف) يقطن
 طائفا (أو عبدا) أو صبي أو معترة
 (مأذون) لهما ان أتز وابتاعة

(قوله وقود) اي مما اجمعه فيه فصع الحال (قوله والا) اي بان كان محله تيمم (قوله فتنم الجاهلة) لان من انما ياع من فلان شيئا واشترى من فلان كذا انبي او آخر فلان انما لا يصح اقراره ولا بصير المقتضى على تسليم شيء دور كذا في الهامش (قوله بين نفسه وعبد) قال المقدس: هذا في حكم المعلوم لا على عبد مبرج الحق المعنى لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال اما ما يلزمه بعد الحظر به فهو كالا جني فنه فاذا جمعه مع نفسه كان قوله كذا على اولى زيد فهو مجهول لا يصح ذكره الجوى على الاشياء قال (قوله على) كذا) بتشديد الباء (قوله ولا يصير على البان) زاد الزيلعي ويؤمر بالتدكر لان المقتضى قدس صاحب الحق وزاد في غاية البيان ان يصح لكل واحد منهما ما اذا ادعى وفي التارخانية ولم يذكره يستحق لكل واحد منهما ما على حدة بعضهم قالوا نعم ويبدأ القاتل حين اعماءه او يقرع واذا حلف لكل لا يخلون ثلاثة اوجه ان حلف لاحدهما فقط يقضى بالبعد لا بشرط وان نكل لهما يقضى به وبجعة الولد بينهما نصفين سواء نكل لهما جلة بان حلفه القاتل لهما معينا واحدة او على التعاقب بان حلفه لكل على حدة وان حلف فقد برى عن دعوة كل فان اراد ان يصلحها واخذ البصنة لهما ذلك في قول أبي وصف الاول وهو قول محمد كاقبل الحلف ثم رجع ابو يوسف وقال لا يجوز ما صلا حيا بعد الحلف قالوا ولا يردية عن أبي حنيفة (فرع) لم يذكر الاقرار العام وذكره في النسخ ومع الاقرار بالعلم كافي يدين من قبل او كثر او بعد او متاع او جميع ما يصح في اوجبه ما ينسب اليه فلان واذا اختلف في انما كانت موجودة وقت الاقرار او لا فالتوفيق قول المذاهب الا ان يقيم المقتضى البينة انما كانت موجودة في يده وقدره واعلم ان القول ليس من شرط صحة الاقرار لكنه يرتد برذا المقتضى صريحه في الخلاصة وكثير من الكتب المعتمدة واستشكل المصنف بناء على هذا قول العصامي وقاضي خان الاقرار للقائب يتوقف على التصديق ثم اجاب عنه وبحت في الجواب الرمي ثم اجاب عن الاشكال بما حاصله ان الزور غير العلة ولا مانع من توقف العمل مع حصة جميع الضوئي فالتوقف لزومه لاصحته فالأقرار للقائب لا يلزم حتى يصح اقراره لغيره كالا يلزم من جانب المقتضى حتى يصح رده واما الاقرار للعاصر فلزم من جانب المقتضى لا يصح اقراره لغيره به قبل رده لا يلزم من جانب المقتضى له فصع رده واما الحصة فلا شبهة فيها في الجائز يدين القبول (قوله عزى زاده) وحاصله ان ما ذكره صاحب الدرر من الجبر انما هو فيما اذا جهل المقتضى لا المقتضى لقول الكافي لانه اقرار بصح هو لا يفيد وفائدة الجبر على البان انما تكون لصاحب الحق وهو مجهول (قوله كشي وحق) وقالوا اردت حتى الاسلام لا يصح ان فاه مفصلا وان موصولا يصح تارخانية وكفاية (قوله في على حال) بتشديد الباء (قوله ومن النصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات بعده (قوله وقيل من المقتضى الخ) قال الزيلعي والاصح ان قوله يعني على حال المقتضى في الضر والفقى فان القليل عند القدر عظيم واضاف ذلك عند الحق ليس بعظيم وهو في الشرع متعارض فان المأثني في الزكاة عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظيمة فيرجع الى حاله ذكره في النهاية وتحواسي الهداية معزى الى المسبوط شربلية وذكر في الهامش عن الزيلعي وبنى على قياس ما روى عن أبي حنيفة ان يتسببه حال المقتضى شربلية اه (قوله في مال عظيم) برفع مال عظيم (قوله لويته) بان قال مال عظيم من الذهب او قال من الفضة (قوله ومن خمس وعشرين) أي ولا يتصدق في أقل من خمس وعشرين لوقال مال عظيم من الابل (قوله ومن قدر النصاب قيمة) بنسب قيمة (قوله ومن ثلاثة نسب) من أي جنس سواء تحصيله في البيع حتى لو قال من الدرهم كان سخانة درهم وكذا في كل جنس يريد حتى لو قال من الابل يجب عليه من الابل خمس وسبعون ككفاية (قوله اعتبر فيها) ويعتبر الادنى في ذلك للتقريبه زيلعي أي أدنى النصب من حيث القيمة أو السعد (قوله اسر الخ) يعني يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر فيكون هو الاكثر من حيث اللفظ كافي الهداية س (قوله ووصف كذا) أي لو قال له على كذا درهم ما يجب درهم (قوله على المقتضى) لان ما في المتن من قدم على القاتل شربلية وفي التمه والذخيرة درهمان لان كذا كناية عن العدد واكثره اثنان اذا الواحد لا يعد حتى يكون معش وفي شرح المختار قيل يلزمه عشرون وهو القياس لان أقل عدد ركب يكرهه الدرهم بالنصب عشرون منح (قوله وكذا كذا درهم) أي بالنصب والنقص ثلثمائة وفي كذا كذا

جمله المقتضى به لا تضر الا اذا بين سبقتا المقتضى به الجاهلة كبسج واجارة واما جملة المقتضى فتنم قوله كذا على أحدنا أو قد درهم بجملة المقتضى عليه الا اذا جع بين نفسه وعبده فصع وكذا تضر جملة المقتضى لان تحت كل واحد من الناس على كذا والا لا كذا حد هذين على كذا فصع ولا يصير على البان بجملة المقتضى بحر وظفه في الدرر لكن باختصار محل كائنه عزى زاده (ولزمه بيان ما جمل) كشي وحق (بني قيمة) كشي وجوزة لا بما لقيمة في كسبة حصة وجلده مئة ومضى ولا يبرجوع فلا يصح (والقول للمقتضى مع حلفه) لانه التكر (ان ادعى المقتضى أكثر منه) ولا يئنه (ولا يصدق في أقل من درهمين على مال ومن النصاب أي نصاب الزكاة في الاصح اختيار وقيل ان المقتضى انما يفتقر انما السرقه وصح (في مال عظيم) لويته (من الذهب والفضة ومن خمس وعشرين من الابل) لانها أدنى نصاب يؤخذ من جنسه (ومن قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة نسب في أموال عظام) ولو فسره بغير مال الزكاة اعتبر فيها كاس (وفي دراهم ثلاثة) في (دراهم) أدنى نصاب أو نصاب (كتبة عشرة) لانها نهاية اسم الجع (وكذا درهم درهم) على المقصد ولو خضع لزمه مائة وفي درجهم او درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المتعاد لا يجتمع زيلعي (وكذا كذا) درهما (احد عشر وكذا او كذا احد وعشرون) لان نظيره بالواحد عشر

درهما وكذا كذا دينار عليه من كل أحد عشر وفي كذا كذا دينار ودورها أحد عشر منها جعلا وقسم
سبعة من الدراهم وخمسة من الدينار احتياطا ولا يعكس لأن الدراهم أقل مائة والقباس خمسة ونصف من كل
لكن ليس في لفظه ما يدل على الكسر غاية البيان فخلص (قوله ولو ثلث) بأن قال كذا كذا كذا درهما
(قوله أو لا تقبله) وما قبله فليعلم أنه ألف فنهضوا على أن الكلام في نصب الدرهم وتعيين هذا العدد
مجرد وليست نظر له إذا جاز بل يرمي ذلك لظاهر كلامه لا (قوله ولو خمس زيد الخ) فيه أنه يضم الألف إلى
العشرة آلاف (قوله عشرة آلاف) هذا حكمه البقي بقض بنفي لكنه غلط لظاهر أن العشرة آلاف
تتركب مع الألف بلا وأفعال أحد عشر ألفا فهدر الواو التي تعبر به ما أمكن وهنا يمكن فقال اسد
وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون درهما ثم قوله ولو سدس الخ مستقيم سائحي أي بأن يقال مائة
ألف وأحد وعشرون ألفا وأحد وعشرون درهما وكذا الوضع زيد قبله ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم
(قوله زيد عشرة آلاف) فيه أنه يضم الألف إلى العشرة آلاف فقال أحد عشر والقباس يوم مائة ألف
وعشرة آلاف الخ لا أن أحد وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب الأكثر
ولزم أيضا اختلال المسائل التي بعده كما يقال لو خمس زيد مائة ألف ولو سدس زيد ألف وهكذا يجلاله
على ما تفتقر (قوله زيد مائة ألف) فقال مائة ألف وأحد وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون (قوله أو
قبل) في بعض النسخ وقبل (قوله عند أومي) كما هي في عرفهم كذلك أنا العرف اليوم في عندي ومضى
لدين لكن ذكروا علة أخرى تفيد عدم اعتبارها فقال السائحاني فتلان المقدسي لأن هذه المواضع
محل العين لا الدين إذ محل الدقة واليمين محقق أن تكون مضبوطة ومائة والامانة أدنى فحمل عليها والعرف يشهد
له أيضا فان قيل لو قال من مائة ودوعة دين أو دين ودوعة لا ثبت الامانة مع أنها أقلهما ما يجب بأن أحد الطرفين
إذا كان للامانة والآخر للدين فاذ اجتمع في الإقرار بترج الدين اه أي بخلاف اللفظ الواحد فحمل لعين
(قوله بالشركة) قال المقدسي ثم إن مكانا فقير فودوعة والآخر شركة سائحاني فكان عليه أن يقول
أوبالودوعة (قوله بخلاف الإقرار) فانه لو كان إقرارا لا يحتاج إلى التسليم (قوله مع أضاف) بنفي
تقييده بما إذا لم يأت بلفظ في كايهم عاقبة (قوله المترية) بنهم الميم وفتح القاف وتشديد الراء (قوله كان
هبة) لأن قضية الإضافة تنافي جمل على الإقرار الذي هو أخار لا إنشاء فيجعل إنشاء يكون هبة فسترد فيه
ما يتبرط في الهبة مع إذا قال اشهدوا أنني قد أوصيت فلان بألف وأوصيت أن فلان في مائة ألفا قالوا
وصية والأخرى إقرار وفي الأصل إذا قال في وصيته سدس داري فلان فهو وصية ولو قال فلان سدس
في داري فأقر أنه في الأول جعل له سدس دارجعها ساضاف إلى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي
الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذي كان فلان وانما يكون دار طرفا لذلك السدس إذا كان السدس
معلقا فلان قبل ذلك فكان إقرارا أم لا كان إنشاء لا يكون طرفا لأن الدار كلها فلا يكون البعض طرفا
للمعنى وعلى هذا إذا قاله ألف درهم من مالي فهو وصية استحسانا إذا كان في ذكرا لوصية وإن قال في مالي
فهو إقرار اه من النهاية أول كتاب الوصية فنقول المصنف فهو هبة أي أن لم يكن في ذكرا لوصية وفي
هذا الأصل خلاف كما ذكر في المنع وسأيت في متفرقات الهبة من النزاهة وغيره والدين الذي على فلان
الفلان إن إقرار واستشكله الشارح هناك وأوصناه فتراجعه (قوله ولابد) أي على منطوق الأصل
المدكور وقوله ولا الأرض أي لا رد على مفهومه وهو أنه إذا لم يصفه كان إقرارا وقوله للإضافة تقدير راعاه
تقوله ولا الأرض (قوله ما في يتي) وكذا ما في منزلي ويدخل فيه الدواب التي يعيش بها بالبنار وتاوى إليه
بالليل وكذا العبيد كذلك كأي التاتر شائية أي فانه إقرار (قوله لأنها إضافة) أي فانه أضاف الطرف
لما المقروء المترية (قوله ولا الأرض) لا ورود لها على ما تقدم إذا الإضافة فيها إلى ملكة ثم نظر لها الخ
عن الخشائية على أنها تملك ثم نقل عن المتفق فليعلم على أنها إقرار وكذا نقل عن التنبيه ما يفيد ذلك حيث قال
إقرار الأب لولده الصغير بعين من ماله تملك أن أضافه إلى نفسه في الإقرار وإن أطلق فأقر كما في سدس داري
وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يخالفه ثم قال قلت بعض هذه القروع يقتضى التسوية بين الإضافة وعدمها
فمنهية أن في المسألة خلافا ومائة الابن الصغير بمع فيها الهبة بدون التبيين لأن كونه في يد بعض فلا فرق

(ولو ثلث بلا وأحد عشر)

اذ لا تقبله فحمل على التكرار

(ومعها مائة وأحد عشر)

وان ربع مع الواو (زيد ألق)

ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو

سدس زيد مائة ألف ولو سبع زيد

ألف وهكذا يعتبر بظهوره أبدا

(ولو قاله (على أو) له (قبل)

فهو (إقرار بدين) لأن على

للإيجاب وقبله للضمان غالبا

(وصدق أن وصل به هو دوية)

لأنه يحتمل مجازا (وان فصل

لا) بصديق لتقره بالسكوت

(عند أومي أي في أو) في

(كسي أو) في (صدوق) إقرار

بالرأية) مما بالعرف (جميع

مالي أو أمالكم له) أو له مالي

أو من دراهمي كذا فهو (هبة

لا إقرار) ولو عبرني مالي أو بني

دراهمي كان إقرارا بالشركة

(فلا بد) لصفة الهبة (من التسليم

بخلاف الإقرار والأصل أنه متى

أضاف القسرة إلى ملكة كان

هبة ولا رد مالي يتي لأنها إضافة

نسبة لا ملك ولا الأرض التي

حدودها كذا لطف فلان فانه

هبة وإن لم يبينه لأنه في يد الا

أن يكون مما يحصل التسعة

فشرط فيه مقررا للاضافة تقدير ابدل قول المصنف آخر لا ستر يعني ولم يصفه لكن ثبت المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا
أو غلبا يعني الثاني فيها فيه شرط التبدل فراجع (قال في عليك ألف فقال أترده أو أمتدده أو أجلي به أو قضيتك اياه أو أرتني منه أو وعدت فيه
علي أو وجبتني أو أهلكه به على زيد) وغو ذلك (فهو اقرار بها) رجوع الضمير اليها في كل ذلك مزي زاده فكان جوابا وبهذا إذا لم يكن
على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود ٥٥٢ بذلك لم يلزمه شيء أو مالوا في الاستهزاء لم يصح (وبلا خبر) مثل أترن الخ وكذا

تصاحب أو ما استقرضت من أحد
سواك أو قيرك أو قبلك أو بعدك
(لا يكون اقرار بعدم الضمير
إلى المذكور فكان كلاما مبتدأ
والاصل أن كل ما يصلح جوابا
لا ابتداء يجعل جوابا وما يصلح
للا ابتداء لا يلتزم أو يصلح له ما يصلح
ابتداء لثلا يلزمه المال بالملك
استسار وهذا إذا كان الجواب
مستقلا فلو غير مستقل كقوله نعم
كان اقرارا مطلقا حتى لو قال أعطني
فوبعدي هذا أو افعل في باب
داري هذه أو جصص داري
هذه وأمرج داري هذه وأعطني
مرجها أو بئها ففعل نعم كان
اقرارا منه بالبعد والدار والدارية
كافي (قال البصري عليك ألف
فقال بل فهو اقرار بها وان قال
نعم لا وقبل ثم لا لأن اقرارا يصلح
على العرف لأعلى دقائق العربية
كذا في الجوهرة والفرق أن بل
جواب الاستفهام النفي بإدنيات
ونعم جوابه بالنفي (والاجابا بالأس)
من الناطق (ليس بالقرار بحال
وحق وظلاق وسع وتكاح وإجازة
وهية بخلاف ائقاء ونسب وإسلام
وكفر) وأما كافر وإشارة بحرم
الصبيد والتسبيح برأيه في رواية
الحديث والطلاق في آت طالق
هكذا وأشار ثلاث إشارة الأشياء
وزاد العين كلفه

بين الاقرار والتبليغ بخلاف الاجنبي ولو كان في مسألة الصغيرتي مما يحتمل التسمة ظهر الفرق بين الاقرار
والتبليغ في حقه أيضا لاقتضاه إلى القبض مقررا اه ثم قال وهما مسألة كثيرة الوقوع وهي ماذا أقر
لا ستر الخ ما ذكره الشارح مختصرا وحاصله انه اختلف النقل في قوة الأرض التي حدودها كذا لفظي
هل هو اقرار أو هبة أو عادته لا فرق بينهما الا إذا كان فيها شيء مما يحتمل التسمة فتظهر غيرة الاختلاف
في وجوب القبض وعدمه ولكن مراد الشارح الإشارة إلى أن ما ذكره المصنف آخر لا يفيد الترفيق بأن يحمل
قول من قال أنا غلبك على ماذا كانت معلومة بين الناس أنها ملكة فتكون فيها الاضافة تقدير أو قول من قال
أنها اقرار على ماذا لم تكن كذلك فتقوله ولا الأرض أي لا ترده مسألة الأرض التي الخ على الأصل السابق
فإن هبة أي لو كانت معلومة أنها ملكة للاضافة تقدير الركن لا يحتاج إلى التسليم كافتضاء الأصل لأنها في يده
وحديثه يظهر دفع الورود ناقل (قوله مقررا للاضافة) في بعض النسخ يوجد هنا بين قوله مقررا وقوله
للاضافة ياض وفي بعضها لفظ انتهى وقد منازعنا بين قوله للاضافة على التقلة ولا الأرض (قوله فهل يكون
اقرارا) أقول القوم من كلامهم أنه إذا أضاف التهمة أو الموهوب إلى نفسه فكان هبة ولا يحتمل الاقرار
والهبة ففعل بالقرار لكن يشكل على الأول ما عنيهم اللغة الجارية أنه اقرار في الخاليين ويرى بلوغ بين
كلامهم بأن الملك إذا كان ظاهر التملك فهو عاقل ولا فهو اقرار وان وجدت رتبة وعقلان وجدت قرينة
تدل عليه فتأمل فأنما نجد في الحوادث ما يقتضيه رمل وقال الساماني أنت خير بيان أقوال المذهب كثيرة
والشهور هو ما مر من قول الشارح والأصل الخ وفي المنع عن السفدي أن اقرارا لا يولد الصغيرين ماله
فقلت إن أضاف ذلك إلى نفسه فأنظر لقوله بعين ماله ولقوله لولده الصغير فهو يشترى عدم اعتبار ما بعد
العبارة لفظ اه قلت ويؤيده ما مر من قوله ما في يتي وما في الخاتبة جمع ما يعرف أو وجع ما يجب إلى
فلان قال الاسكاف اقرار اه فان ما في يتي وما يعرف به ونسب إليه يكون معلوما لكثير من الناس أنه
ملكه فأنما البد والتصرف دليل الملك وقد صرحوا بأنه اقرار وأفتى به في الحامدية به تأيد بخت الساماني
ولعله إنما عني في الأرض بالهبة لعدم الفرق فيها بين الهبة والاقرار إذا كان ذلك لفظا وإذا ذكره في المتق
في جابت غير الطفل مضافة للمقر حيث قال إذا قال أرضي هذه وذكر حدودها فلان أو قال الأرض التي
حدودها كذا الولد فلان وهو صغير كان جازا ويكون غلبا فتأمل واقه أعلم (قوله فهو اقرار بها) وكذا
لا تضكها أو واقه لا تضكها ولا تضكها فقرار وفي الخاتبة لا أعطيكها لا يكون اقرارا ولو قال أحل
غراما لعل أو أو مضهم أو من شئت أو من شئت منهم فقرار بها مقدس ونسب قال أعطني الاثني في عليك
فقال أصبر أو سوف تأخذها لا قوله أترن ان شاء الله اقرار وفي البرزاية قوله عند دعوى المال ما قبضت منك
بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال بأى سبب دفعته إلى قال لا يكون اقرارا وفيه نظر اه قدمه إلى الحاكم قبل
حلول الاجل وطالبه به أنه أن يصف ماله على اليوم ثم وفي هذا الخلاف لا يكون اقرارا وقال القاضي لا يلتفت إلى
قول من جعله اقرارا سامعيا وفي الصبي عن الكافي زيادة ونقله الفسأل وذكر في المنع جعله منها راجعها
(قوله لرجوع الضمير اليها) فكانه قال أترن الاثني لعل (قوله على سبيل الاستهزاء) أي بالقراران
(قوله إلى المذكور) أي انصرا فاعتينا بالافهوه محتمل (قوله والأصل أن كل ما يصلح) كالفاظا للمادة
وعبار الكافي بعد هذا كافي المنع فان ذكر الضمير مع جوابا ابتداء وان لم يذكره لا يصلح جوابا أو ما يصلح
جوابا أو ابتداء فلا يكون اقرارا بالملك (قوله جوابا) ومنه ما إذا تفاض به جماعة قد فهم قال لا تضكها أو ما أت
(قوله لا للبناء) أي على كلام سابق بأن يكون جوابا عنه (قوله وهذا) أي التفصيل بين ذكر الضمير
وعدمه كما يستفاد مما قلناه قبل (قوله مطلقا) أي ذكر الضمير كقوله نعم هو أو لم يذكره كاشل

(قوله لا يستخدم فلانا) اى فاشارالى خدمته كذا فى الهامش وباقى فى الشرح (قوله الا فى نسخ) يخفى
 أن يراد تعديل الشاهد من العالم بالإشارة فانها تكتفى بما يقتضيه فى الشهادة استقلال فرغ ذكره فى الهامش
 اذى بعض الورقة بعد الاقسام دبشاعلى الميت قبل ولا يكون الاقسام ابراه عن الدين لان حقه غير متعلق
 بالغير فليكن الرضى بالقصة اقرارا بعدم التعلق بخلاف ما اذا اذى بعد القصة حينئذ اعيان التركة حيث
 لا تسع لان حقه متعلق بين التركة مسورة ومعنى فاستلمت القصة بانقطاع حقه عن التركة مسورة ومعنى لان
 القصة تستدعى عدم اختصاصه برأية ١٥ (قوله بلا شرط) فالاجل فيها نوع فكانت الكفالة
 المؤجلة أحد نوعي الكفالة فتمدق لان اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقرارا بالنوع الآخر غاية البان وقد
 مرّت المسألة فى الكفالة عند قوله كانه مائة درهم فى الشهر (قوله وشراؤه امة متنبية الخ) وفى البرازية على
 لذلك بقوله والضايف أن الشئ ان كان مما يعرف وقت المساومة كالجارة المتنبية بين يديه لا يقبل الا اذا
 صدقه الذى عليه فى عدم معرفته اياها قبل وان كان مما لا يعرف ككتاب منديل او جارية فاعادة
 على راسها غطاء لا يرى منها شئ يقبل ولهذا اختلف احوال العلماء ١٦ ويظهر أن التوب للجراب كهر
 فى المنديل ما تحفى (قوله كسوب) اى كسرا توب جراب (قوله وكذا الاستنماء) انظر جامع
 الفصول ونور العين فى الفصل العشر وشاشة القتال (فرغ) ذكره فى الهامش رجل قال لا تحلى بجمع
 ألف درهم فقال له الذى عليه ان حلفت انهما مال على دفعته اليك خلف الذى دفعه الذى عليه الدرهم
 قالوا ان اذى الدرهم بكم الشرط الذى شرط فهو باطل والدافع ان يسترد منه لان الشرط باطل خاتمة
 (قوله والاعارة) الاولى ان يقال الاستعارة كصحة فى جامع الفصولين فى العاشر كذا فى الهامش (فرغ)
 فى الهامش شرا فشهد رجل على ذلك وشتم فهو ليس بقتيل يريد به أنه اذا شهد بالشراء اى كتب الشهادة فى
 حله الشهادة وشتم على حله الشهادة ثم ادعى صدق دعواه ولم تكن كاتبة الشهادة اقرارا بأنه للبايع وهذا لان
 الانسان يبيع ما يشتره كمال نفسه والتمهاده بالبيع لا يدل على صحة جامع الفصولين فى الرابع عشر (قوله
 ذكره فى الدور) الخبر راجع الى المذكور من قوله وكذا الخ سوى الاجارة والى المذكور شرا فشهد
 ذلك مذكور فيها والخبر فى قوله وصححه فى الجامع الخ راجع الى ما فى المتن فبديل عليه قول المصنف فى
 الخبر ومن صرح بكونه اقرارا متلاخرو وفى النظم الوهابية لعبد البر خلافه ثم قال والخامس ان رواية
 الجامع ان الاستنماء والاستنماء والاستعارة ونحوها اقرارا بالملك للمساوم منه والمتأجر منه ورواية الزادات
 أنه لا يكون ذلك اقرارا بالملك وهو الصحيح كذا فى العمادية وهو الصحيح وفى السراجية أنه الاصح
 ونحوه فنه وعى هذا الخلاف بين صحة دعواه ملك للمساوم فنه لنفسه او لغيره ١٧ وانما جزمنا هنا بكونه
 اقرارا أخذنا رواية الجامع الصغير والله تعالى أعلم ١٨ قال السائحان ويظهر أنه ان ابدى عذرا بقتي
 بجائ الزادات من أن الاستنماء ونحوه لا يكون اقرارا وفى العمادية وهو الصحيح وفى السراجية أنه الاصح
 قال الاقروى والاكثر على تصحيح ما فى الزادات وأنه ظاهر الرواية (قوله وصححه فى الجامع) اى جامع
 الفصولين وهذه رواية الجامع للامام محمد والصغير فى صححه لكونه اقرارا بالملك الذى السدخال فى التبر بكتابة
 كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك المباشر متفق عليه وأما كونه اقرارا بالملك الذى يدفعه روايتان على
 رواية الجامع بقيد الملك الذى البدوعى رواية الزادات لا وهو الصحيح كذا فى الصغير وفى جامع الفصولين صححه
 رواية افاده الملك فاختلف التصحيح للروايتين ويتفق على عدم افاده ملك الذى عليه جواز دعوى المقر بها
 لغيره ١٩ ومثل السائحان عن الاقروى أن الاقروى على تصحيح ما فى الزادات وأنه ظاهر الرواية ٢٠ قلت
 ففتح به لترجمه لكونه مظهر الرواية وان اختلف التصحيح (تحفة) الاشارة من غير الذى عليه فى كونه اقرارا
 بأنه لا ملك للمدى كالاشارة من المذى على حقه لورهم يكون دفعها قال فى جامع الفصولين بعد نقله عن
 الصغير أقول ينبغي أن يكون الاستدعاء وكذا الاستنماء ونحوه كالاشارة (مهمة) قال فى البرازية
 ومما يجب حفظه هنا أن المساومة اقرارا بالملك للبايع او بعدم كونه ملكا له شيئا لا قصدا وليس كالقرار صريحا
 بأنه ملك للبايع والتفاوت يظهر فيما اذا وصل الى يده بغيره بالمالى للبايع فى فصل الاقرار الصريح ولا يضر فى
 فصل المساومة ويانه اشترى متاعا من انسان وقبضه ثم ان بالمشترى استحققه بالبرهان من المشترى وأخذ ثم

٢ لا يستخدم فلانا ولا يظهر سره
 اولاد عليه وشارحت عمادية
 فحضر بطلان اشارة الناطق الاق
 تسع فليصفا (وان اقر بدين مؤجل
 واذى المقر له حله) اره الدين
 (حالا) وعند الشافعى رضى الله
 عنه مؤجلا يمينه (كقاره بعد
 فيه أنه لرجل وانه استأجره
 منه) فلا يصدق فى تأجيل واجارة
 لانه دعوى بلا جهة (د) حينئذ
 يستحق المقر له فيها بخلاف ما لو
 اقر بالدرهم السود فكذبى
 صحتها) حيث (بازمه ما أتت به فقط)
 لان السود نوع والاجل عارض
 لتبونه بالشرط والمقول للمقر فى
 النوع وللمنصف فى العوارض
 (كقاره الكفيل بدين مؤجل)
 فان القول له فى الاجل لتبونه فى
 كفالة المؤجل بلا شرط (وشراؤه)
 امة (متنبية اقرارا بالملك للبايع
 كسوبى جراب وكذا الاستنماء
 والاستدعاء) ويقول الوديعه هجر
 (والاعارة والاستنماء والاستدعاء)
 ولومن وكيل) فكل ذلك اقرار
 بملك الذى يدفعه دعواه لنفسه
 ولغيره وكافة اوصافه للتناض
 بخلاف ابراهنه من جميع الدعاوى
 ثم الدعوى جهما لعدم التناض
 ذكره فى المدرد قبل الاقرار وصححه
 فى الجامع

ونحنه على صلب البيع فانه ليس
 باقرار بعدم ملكه (و) لمعنى
 (ما قد وردهم كهادرام) وكذا
 المستحيل والموزون استسمانا
 (رقى مائة وثوب ومائة وثوبان بغير
 المائة) لانها بجمعة (وقى مائة
 وثلاثة اوتاب كهاثاب) خلافا
 لشافعي رضى الله عنه قلنا الاوتاب
 لم تذكر بحرف العطف فانصرف
 التقسيم اليها الاستواء لهما
 في الحاجة اليه (والاقرارية
 في اصله تليزمه) الدابة (نقطة)
 والاصل ان ما يصلح طرفا ان لم يكن
 نفسه لزما والزم المتطرف فقط
 خلافا لحمد وان لم يصلح لزم الاول
 فقط كقوله درهم في درهم
 قلت ومفاده انه لو قال دابة في خيمة
 لزماه ولو قال ثوب في درهم لزمه
 الثوب ولم ابره فيقر (وكان)
 تليزمه (حلقته ونفسه) جيبا
 (وبسبب جيبه وحالته وصلته
 وبجبلته) صاحب الجيب من حزين بثور
 وسرر (البيدات والكسوة وغيره
 في قوصرة او طعام في جوارق او)
 في منبنة او ثوب في منديل او)
 في ثوب يلزمه الطرف كالمطروف
 لما قد مضى (ومن قوصرة) مثلا
 (لا) تليزمه القوصرة ونحوها
 (مكتوب في عشرة وطعام في
 بيت) يلزمه المطروف فقط لما مر
 العشرة لا تكون طرفا لحدادة
 (وبخسة في خمسة وعين)
 على او (الضرب خمسة) لما مر
 واثره زفر بخسة وعشرين
 (وعشرة ان عني مع) كما مر في
 الطلاق
 ٢. قوله والقول بغيره البعض الخ
 هكذا في النسخة المجموع منها
 وانظر ما مضى تأمل اه معيه

ما تالاب وورنه الابن المشتري لا يزعم رده على البائع ويرجع بالن على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا
 بالاث ولو ان عند البيع بأنه ملك البائع ثم استخذه او من يده ثم مات الاب وورنه الابن المشتري لارجع على
 البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم الشراء لا يتقرر ان القضاء المستحق لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع
 بالن ١٥ ذكره في الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه فروع عدة كهاهمة فرابعه (قوله تصحيح
 الوهبانية) اى في مسالة الاستيلاء (قوله لا) بل يكون استخفا ما موطأ شاهد على اقراره بارادة بيع
 ملك الغافل فيزعمه ببعده ذلك شربلانية (قوله فانه ليس باقرار) اى ما هنا اولى واسوا قال في الهامش
 وان رأى المولى عبده بيع من ماله اعيان المولى فمكنت لم يكن اذا ناكذا المرتين اذا رأى الزاهن بيع الرهن
 فمكنت لم يبطل الرهن وروى الطحاوي عن اصحابنا المرتين اذا مكنت كان رضاي بالبيع ويبطل الرهن خاتمة
 من كتاب المأذون (قوله والموزون) كقوله مائة وقصير كذا او طول كذا او قال لا نصف درهم ودينار ووثوب
 ضل به نصف كل منهما وكذا نصف هذا العبد وهذه الجارية لان الكلام كله وقع بغير عينه او بغيره فنصرف
 النصف الى الكل بخلاف ما لو كان بعضه غير معين كصف هذا الدبشادر درهم يجب الدرهم كله قال الزباني
 وعلى تقدير خفض الدرهم مشكل وأقول لا اشكال على لغة الجوارى ان الغالب على العلة عدم التزام
 الارهاب سائغنا اى فضلا عن العوام ولكن الاحوط الاستسرافان الاصل برادة النعمة فلهذا صد الجز
 تأمل (قوله كهاثاب) لانه ذكر عدد من ميهن واردهما بالتقسيم فصرف اليهما لعدم العاطف من
 (قوله بحرف العطف) بان يقول مائة واوتاب ثلاثة كفا مائة وثوب (قوله ان لم يكن نقطة) كتر في قوصرة
 (قوله خلافا لحمد) فضده لزماه جيبا لان غصب غير المنقول متصور عنده زباني (قوله في خيمة) فيه ان
 الخيمة لا تنسب طرفا حقيقة والمعتبر كونه طرفا حقيقة كفاي الخ (قوله لزماه) لان الاقرار بالغيب اخبار عن
 نقطة وتخل المتطوف حال كونه منظورا لا يتصور النقل الطرف فصار اقرارا بغيره واشروعة وبيع في البان
 اليه لانه لم يبين هكذا في غاية البيان وغيرها واقفا بعبده وظهره فصره على الاقرار بالغيب وبغيره ما في
 الخاتمة على في ثوب او عبده مع وبضئ شية وسط عند ابي يوسف وقال محمد القول له في التيقية اه وفي البصر
 والاشياء لا يلزمه شيء اه ولعله قول الامام فهذا يدل على ان ما هنا فاصره على الغيب والازمه التيقية ولم
 يلزمه شيء ثم رآه في الشربلانية عن الجوهرة حيث قال ان اضاف ما تثر به الى فعل بان قال غصبته منه قرفا
 قوصرة تليزمه القرف والقوصرة والابل ذكرا وذكرا وقال علي قرف قوصرة فلهذا القردون القوصرة لان
 الاقرار قول والقول بغيره البعض دون البعض كالمطروف بالثوب فلهذا انما في اه وقد الجدل وهل الراد
 بقوله فلهذا الترفيعة تأمل (قوله لزماه الثوب) هو ظاهر ويدل عليه ما بان في مناد وهو ثوب في منديل او
 ثوب فان ما هنا اولى وفي غاية البيان ولو قال غصبته كذا في كذا والثاني لا يكون وعاء لاول لزماه وفيها ولو
 قال علي درهم في قوصرة خبطة لزمه الدرهم فقط وان صلح القوصرة طرفا سانه ما قاله خواهر زاده انه اقر درهم
 في القصة وما فيها لا يتصور ان يكون منظورا في شيء آخر اه ويظهر ان هذا في الاقرار ابتداء ما في الغيب
 فيلزمه الطرف ايضا كفاي غصبته درهما في كسب بناء على ما قد مضى وبغيره التعليل وعلى هذا التفصيل درهم
 في ثوب تأمل (قوله جيبه) فيجيب الجيب اى محمد (قوله وحالته) اى علاقته قال الاصمعي لا راد لها
 من لفظها واغما واحد ما حمل معنى (قوله في قوصرة) بالتشديد وقد تحققت محتمل (قوله وماها في
 بيت) الاصل في جنس هذه المسائل ان الطرف ان لم يكن لا يتبع طرفا حقيقة بشرط ان لم يكن نظرا لزماه وان لم
 يمكن نظرا لزمه المتطوف خاصة هذه لان الغيب الموجب لضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه لم يتقل
 المتطوف لا يصدق لانه اقر غصب تام اذ هو مطلق فحصل على الكمال وعند محمد لزماه جيبا لان غصب المنقول
 متصور عنده وان لم يمكن ان يجعل طرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول اذ كقولهم درهم في درهم لم يلزمه الثاني لانه
 لا يصلح ان يكون طرفا من كذا في الهامش (قوله لا تكون طرفا) خلافا لحمد لانه يجوز ان يلف الثوب
 بنفس عشرة اوتاب من كذا في الهامش (قوله خمسة) لان اقرار الضرب في تكثير الاجزاء لا في تكثير
 المال دور كذا في الهامش وفي الوالدية ان عني بغيره في عشرة الشرب فقط والضرب بمعنى تكثير الاجزاء
 فبغيره وان نوى بالضرب تكثير العين (لزمه مائة سائغنا) (قوله وعشرة ان عني مع) وفي البيانية على

(ومن درهم الى عشرة وما بين درهم الى عشرة تسعة) فدخول الغاية الاولى ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد وبه بخلاف الثانية وما بين
الماطين فلذا قال (و) في (ك) حنيفة الى (ك) شعير زمام جعلا (الافضل) لانه الغاية الثانية (ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة فداير بزمه
الدراهم وتسعة دنانير عند أبي حنيفة رضى الله عنه لما من نهاية (وق) (هـ) من داري ما بين هذا الماخاط الى هذا الحائط له ما بينهما) سقط لما من (وسم
الاقارب الى المثل وجوده وقت) اى وقت الاقرار بأن تلذذون نصف حول او عروسة او مدون حولين او مئة مئة ثلثون نسيه (ولو) المثل (فقد
أدى) ويقدر بأدى مئة متروكة عند أبي حنيفة رضى الله عنه لانه في الجوهر أنه مئة عمل الشاة أربعة أشهر وأقلها بقية الدواب ستة أشهر (و) (س) (و)
(فان بين) المثل (حبا صالحا) يتحول للعمل (كلا ثلاث والوصية) كقولهم ان أو عورته أو أوصى به فلان فيقول أو الا فلا كباقي فان ولده حيا
لاقل من نصف حول) هذا آخر (فله ما أقروا ولدت حين فلهما) نصفين ولو أحدهما ٤٠٠ ذكرا أو اثرائي فكذا في الوصية بخلاف الميراث

وان ولدت مائة (و) (لونه) ذلك
 (الموصى والمورث) لعدم اهلية
 الحنين (وان فسر به) ما لا يتصور
 كسبة أو بيع أو اقراض أو إهم
 (الاقارب) ولم يسم حبا (للقا) وحل
 محال المهم على السبب الصالح به
 فعد التلاوة (و) أما الاقرار
 للرخص فانه (صحيح وان بين)
 المثل (سببا غير صالح منه حقيقة)
 كالاقراض) وأقرب مبيع لا يخذ
 المثل ثلثون درهمين للصديق
 المحلله اشياء (أقربى على أنه
 بانبار) ثلاثة أيام زمة بلا خمار
 لأن الاقرار بأخبار فلا يقبل اخبار
 (وان) وصلة (صدقة المثل) في
 اخبار لم يفتقر بشفه (اذا أقروا
 بصدق) بيع (وقع بانبار له)
 فيصع بأخبار العقد اذا صدقه
 أو رهن فلذا قال (الآن تكذبه
 المذمة) فلا يصع لانه مكره والقول
 له كاقراوه بدین بسبب كفاة على
 أنه بالشارف مدة (ولو) المدة (طويلة)
 أو قصيرة فانه يصع اذا صدقه لأن
 الكفاة عقد أيضا بخلاف ما من
 لأنها أفعال لا تقبل اخبار رضى
 (الامر بكتابة الاقرار اقرار حكا)
 فانه كما يكون باللسان يكون بالبيان
 فلو قال للكلالة كتب خط اقرارى
 بأفعلى أو اكتب بيع دارى
 أو طلاق امرأتى مع كتب لم يكتب
 قوة فالاقارب الى المثل الحنيفة
 القصبة المجموع عنها وليا بل ١٥

درهم مع درهم أو معة درهم لزمه وكذا أقله أو بعده وكذا درهم قدرهم أو درهم بخلاف درهم على درهم أو قال
 درهم درهم لأن الثاني تأكيد له على درهم في قفيز بزمه درهم وطل القفيز كتمكه وكذا الفرق زيت في
 عشرة تحاتم حنطة ودرهم ثم درهمان لزمه ثلاثة ودرهم درهم واحد لانه للبدلية ١٥ مخلصا وفي الحماوى
 القدسي له على مائة ونصف مائة أو القول له في النيف وفي قريب من ألف عليه كثر من خمسة والقول له
 في الزيادة وفي الهامش لو قال أردت خمسمائة مع خمسمائة لزمه عشرة لأن اللفظ يحتمل أن قال تعالى فادخل في
 صبادى قبل صبادى فإذا احتله انتقل ولو جاز أو أوصى لزمه عشرة إذا سكن فيه تشديدا على نفسه كما عرف
 في موضعه درر ١٥ (قوله تسعة) عند أبي حنيفة وقالا بزمه عشرة وقال زفر ثمانية وهو القياس لانه
 جعل الدرهم الأول والآخر حدة واحدة لا يدخل في الهدية ولهم أن الغاية يجب أن تكون موجودة إذا
 المعلوم لا يجوز أن يكون حدة المسجود وجوده ويوجه فتدخل الغايات وله أن الغاية لا تدخل لأن الحد
 بغاير الحدود ولكن هنا لا بد من ادخال الأولى لأن الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الأولى فقد خلت الغاية
 الأولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية درر كذا في الهامش (قوله بخلاف الثانية) اى الغاية الثانية
 (قوله الاقتراب) من شعير وعندهما كزان صبح كذا في الهامش (قوله لما من) اى من أن الغاية الثانية
 لا تدخل لعدم الضرورة وقاعلم أن المراد بالغاية الثانية التمسك كقولنا غايته فى اى عشرة وقل أن ألف الفرد
 الاخر وهكذا على ما ينظر في قال القدسي ذكرا لا يتقاي عن الحسن أنه لو قال من درهم الى دينار لم يزمه
 البربارى والاشياء على من شاتى بقرة لا يزمه شي سوا كان بعينه أو لا ورأيت معز بالشرح قال أبو يوسف
 إذا كان يفر عنه فسماعله ولو قال ما بين درهم الى درهم فضله درهم عند أبي حنيفة ودرهمان عند أبي
 يوسف سألنا (قوله لما من) من أن الغاية الثانية لا تدخل وأن الأولى تدخل للضرورة اى والضرورة هنا
 تأمل وعلى له في البرهان كافي التبريلالة بقيامهما بأنفسهما (قوله وسم الاقرار بالحل) سواء كان حل أمة
 أو غير هابان يقول حل اعمى أو حل شافى فلان وان لم يكن سببا لأن تعصيه وجهها وهو الوصية من غيره
 كان أوصى رجل بجعل شاة مثلا لآخر ومات فآخر ابنه يثا فحل عليه (قوله المثل) اى والتسعين بالاولى
 واهل الاول أن يقول التسعين وجوده شرعا (قوله لثبوت نسيه) فيكون حكا بوجوده (قوله لكن في
 الجوهر) الاستدلال على ما مضى الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبرة اذ لا يزمه فقد ذكر (قوله
 وصح) اى لتسليم المثل وجوده وقت الاقرار بأن جاءت به بدون نصف حول ولستين وأبو عتبة اذ لو
 جاءت به لستين وأبو موسى ووطه الام لا حلال فالاقارب الى المثل لانه محال بالعلق الى أقرب الاوقات فلا يثبت
 الوجود وقت الاقرار لا خشية ولا حكا بيانية وكشاية (قوله بخلاف الميراث) فانه لله كذا مثل خط
 الاثنين (قوله فانه صحيح) لأن الاقرار لا يتوقف على القبول وبث الملك للمقر من غير تصديق لكن بطلانه
 يتوقف على البطلان كافي الاقروى صانحناى والفرق بينه وبين المثل سيد كره الشارح (قوله في الجمله)
 اى بان يصدق عليه بخلاف الحل فانه لا يثبت عليه أحد (قوله لم يعتبر) ينبى أن يقول فانه لم يعتبر لأن
 وصلة فلاجواب لها ح (قوله أو قصيرة) الأولى حذفها كالإيجي ح (قوله لأنها أفعال) لأن
 النسيه المقتضى فرض أو غضب أو ودعة أو عارية (قوله بكتابة الاقرار) بخلاف أمر بكتابة الإجارة وأمنه
 ولم يحضره لا تتعد اشياء (قوله يكون باللسان) باللسان الموحدة والنون ومتشابهة كانه أم سألته المثل
 من قبل الاقرار باللسان والظاهر أنه من قبل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب لم يكتب وبدليل ما في المنع

عن الخاتمة حيث قال وقد يكون الاقرار بالبيان كما يكون باللسان وجعل كتب على نفسه ذكر حق بمحضة قوم
أرأى على أن انسان يكتب ثم قال اشهدوا على هذا فلان كان اقرارا اه فان ظاهر التركيب أن المسألة الاولى
مثال للاقرار بالبيان والثانية للاقرار باللسان فتأمل ح (فرع) ادعى المدعيون أن الدائن كتب على
قرطاس بخطه ان الدين الذي على فلان بن فلان ابرأه عنه مسح وسقط الدين لأن الكتابة المرسومة المعنوية
كانت على وان لم يكن كذلك لا يصح الابرأه ولا دعوى الابرأه ولا فرق بين أن تكون الكتابة يطلب الدائن
أو لا يطلبه بزيادة من آخر الرابع عشر من الدعوى وفي أحكام الكتابة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شأ
لاحتل الشهادة قال القاضي النسي ان كتب مصدرا يعني كتب في صدره ان فلان بن فلان له على كذا
أو ما بعد فلان على كذا اجل للشاهد أن يشهد وان لم يقل اشهد على به والعامة على خلافه لأن الكتابة قد
تكون لغيره ولو كتب وقرأه عند الشهود وان لم يشهدوا لم يشهدوا ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على به فانه ان علوا
بجانبه كان اقرارا والا فلا وذكر القاضي ادعى على آخر ما لا يخرج خطأ وقال انه خط المدعي عليه هذا المال
فأنكر كونه خطه فأنكتب وكان بين الخطين شبهة ظاهرة تدل على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال
في الصحيح لأنه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأحضرته لكن ليس على هذا المال ووقع لا يجب كذا هذا
الا في دفتر الحساب والبيع والصرف اه وقد مناشيا من الكلام عليها في باب كواب القاضي وفي أثناء
كتاب الشهادات وشبه في الزاوية وقال السامعي وفي القديس من الظهيرة لو قال وجدت في كتابي
أنه على أنفسا وجدت في ذرى وفي حسابي أو بطلني أو قال كتب يدى أنه على كذا كله باطل وجاعة
من اية بطل قال وفي دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البائع فهو لازم عليه لانه لا يكتب الا ما على الناس له
وما للناس عليه صيانة عن التباين والبناء على العادة الظاهرة واجب اه فقد استفدنا من هذا
أن قول امتنا لا يصح بل على جرمه واستثناء دفتر الحساب والبيع لا يظهر بل الاولى ان يعزى
الى جماعة من اية بطل وان يشد بكونه فباعا عليه ومن هنا هم رد القاروسى العمل به مؤيد بالذهب فلس
الى غيره ذهب وانظر ما قدمناه في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله أحد الورثة) وان صدقوا
جعا لكن على تفاوت كرجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلا فاقسموها أو أخذ كل واحد ألفا فادعى رجل
على أبيهم ثلاثة آلاف فصدقه الا كفى الكل والاوسط في الاثنين والاصغر في الالف أخذ من الاكبر ألفا
ومن الاوسط خمسة امداس الالف ومن الاصغر ثلث ألف عند أبي يوسف وقال محمد في الاصغر والا كثر ذلك
والاوسط يأخذ الالف ووجه كل في الكافي (تنبيه) لو قال المدعي عليه عند القاضي كل ما وجد في تذكرة
المدعي بخطه فقد التزمه ليس باقرار لانه قد شهد بشرط لا بلائحه فانه ثبت عن أصحابنا رجحهم انه ان من قال كل
ما أتت به على فلان فأتت به فلا يكون اقرارا لانه يشبه وعدا كذا في المحط شر بلالة في رجل كان يستدين
من زيد ويدفع له ثم تحاسبا على مبلغ دين زيد بذة الرجل وأقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد
أيام يريد نفض ذلك وإعادة الحساب فهل ليس لذلك الجواب نعم لقول الدرر لا عذر لن أقر سائحنا وفيها
في شريكي تجارة حسب لهما جماعة الدفاتر قراضا وتفصل المجلس وقد غنا صواب الجماعة في الحساب ثم بين
انقطاع الحساب لدى جماعة آخر فهل يرجع للصواب الجواب نعم لقول الاشياء لا عبرة باللقن الذين خطاه
في شريكي عنان تحاسبا ثم اقترأ بالابرأه أو بشا على الشركة ثم ذكر أحدهما انه كان أوصل لشريكه أثناء
من الشركة غير ما تحاسبا عليه فأنكر الآخر لا يثبت طلب المدعي يمينه على ذلك فهل لذلك لأن اليمين على
من أنكر الجواب نعم اه (قوله أقر بالدين) سياتى في الوصايا قبل باب العتق في المرض (قوله وقيل
حسنة) عبرته بقيل لأن الاول ظاهر الرواية كما في فتاوى المصنف وسيجي أيضا هذا بخلاف الوصية
لما في جامع الفتوى من أحد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وقا في مجموعة من ادعى عن العبادية
في الفصل التاسع والثلاثين أحد الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق واذا مات وترك ثلاثة بنين
وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له ثلث ماله وصدقه أحد الابن
فانقاس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما فيده وهو قول زفر وفي الانتصاف يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول
عليه تارجمهم الله أن أقر بالثالث شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلثه في يد شريكه فما كان اقرارا فاما

قوله ولو كتب وقرأه عند الشهود
وان لم يشهدهم هكذا في القضية
المسحوق منها بدون ذكر جواب
للو ولي زره مصححه

وحل للمالك أن يشهد الا في حد
وقود خاتمة وقد مناشي الشهادات
عدم اعتبار مشاجة الخطين (احد
الورثة أقر بالدين) المدعي به على
مورثه وجهه السابقون (بزيادة)
الدين (كله) يعني ان وفي ما ورثه
به برهان وشرح بجمع (وقيل
حسنة) واختاره أبو الليث دفعا
للشروط

في يده يقبل وما كان اقرارا في غيره لا يقبل فوجب أن يسلم اليه أي الى الموصي له ثلث ما في يده اه (قوله)
 ولوشهد هذا المجمع آخر وفي جامع القصولين غ يفتي القاضي أن يسأل القاضي عليه هل مات مورثك فان
 قال نعم سألته عن دعوى المال فلا أثر وكذبه بقية الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا المقر وأجني معه
 يقبل ويقضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يقم البينة أقر الوارث أو نكل فني
 ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بأن الدين مقدم على ارضه وقال ث هو القياس ولكن
 المختار عندي أن يلزمه ما يخصصه وهو قول الشعبي والحنن البصري ومالك وشبان وابن أبي ليلى وغيرهم عن
 تابعهم وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر له ولورهن لا يؤخذ منه الا ما يخصصه وقفا انتهى بلى مالورهن
 على احد الورثة يدينه بعد قسمة التركة فهل لئان أخذ كله من حصة الحاضر قال المصنف فتاواه اختلفوا
 فيه فقال بعضهم نعم فاذا حضر الغائب يرجع عليه وقال بعضهم لا يأخذ منه الا ما يخصصه له ملخصا وفي جامع
 التصويلين أيضا وكذا الورهن الطالب على هذا المقر تجمع البينة عليه كافي وكل قبض العين ولو أقر من عنده
 العين له وكل يخصصها لا يكتفي باقراره ويكفي الوكيل إقامة البينة على انبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك
 فكذا هنا اه (قوله بغير اقراره) ولو كان الدين بصل في تسمية بغيره الاقرار ما قبلت شهادته لما فيه من
 دفع الغرم عنه باقى ودر كذا في الهامش (قوله أشهد على أفعال) نقل المصنف في المنع عن الثانية
 روايتين عن الامام ليس ما في المتن واحدة منهما احدهما أن يلزمه المالان أن أشهد في المجلس الثاني عين
 الشاهدين الاولين وان أشهد غيرها كان المال واحدا وأثرهما ان أشهد على كل قرار شاهدين يلزمه
 المالان جميعا سواء أشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرها اه فلزوم المالين أن أشهد في مجلس آخر ترتيب
 ليس واحدا عمدا كروغل في الدرر عن الامام الولي وأبدل الثانية بمادة كره المصنف متابعة واعتزله
 في العزيمة بمادة كراهه ابداع قول ثالث غير مسند الى أحد ولا مطلق في الكتب (قوله في مجلس آخر)
 بخلاف ما لو أشهد أولا واحدا أو ثانيا آخر في موطن أو موطنين قال المال واحد اتفاقا وكذا لو أشهد على الاول
 واحد وعلى الثاني أكثر في مجلس آخر قال المال واحد عنده هو كذا عنده على الظاهر مع (قوله لزوم ألقان)
 واعلم أن تكرار الاقرار لا يخلو اما أن يكون مقبدا بسبب أو مطلقا والاثر على وجهين اما بسبب مقصد
 فيلزم مال واحد وان اختلف المجلس أو بسبب تخلف المالان مطلقا وان كان مطلقا فاما بصل أولا والاثر
 على وجهين اما بصل واحد قال المال واحد مطلقا وبصل المالان مطلقا وأما الثاني فان كان الاقرار
 في موطن واحد يلزم مالان عنده وواحد هما وان كان في موطنين فان أشهد على الثاني شهود الاول فمال
 واحد عنده الا أن يقول المطلوب هما مالان وان أشهد غيرهما فمالان وفي موضع آخر عنه على عكس ذلك
 وهو ان اتحد الشهود فمالان عنده والافواض عندهما وأما عنده فاختلف المتابع منهم قال القياس على
 قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب الرشي ومنهم من قال على قول الكرخي مالان وعلى
 قول الطحاوي واحد واليه ذهب شيخ الاسلام اه ملخصا من التاخرانية وكل ذلك مفهوم من الشرح
 وبه ظهر أن ما في المتن رواية منقولة وأن اعتراض العزيمة على الدرر مردود حيث جعله قولا مبتدعا غير
 مسطور في الكتب مستندا الى ما في الثانية سكتي في المسألة الثانية الاولى لزوم ما لئن ان اتحد الشهود والا
 ثمال الثانية لزوم ما لئن ان أشهد على كل اقرار شاهدين اتحد أولا وقد أضع المسألة في الاول واجبة قراجهما
 (قوله كالواختلاف السبب) ولو في مجلس واحد وفي البرازية جعل السبعة كالسبب حيث قال أن أثر باق
 يرض ثم باق سبعة فمالان ولو اذى المقر له اختلاف السبب وزعم المقر اتحد أو اوصف قالوا لعل
 ولو اتحد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعندهما يلزم الاكثر ما صحته (قوله اتحد السبب) بأن
 قال له على ألف ثم هذا الصدم أثر بعده كذلك في المجلس أو في غيره مع (قوله أو الشهود) هذا ما ذهب
 اليه الرشي كعائته مما مر (قوله ثم عند القاضي) وكذا لو نكل كل عند القاضي في مجلس ط (قوله)
 والاصل أن المقر في كالاتر بسبب مقصد (قوله أو المنكر) كالسبين وكالمطلق عن السبب (قوله)
 ولو نوى الشهود في صورة تعدد الاشهاد (قوله وتعلمه في الثانية) ونظما في المنع (قوله آخر) أي
 يدين أو غيره كما في آخر المتن (قوله ثم اذى) ذكر المسألة في الكرخي في الفرائض (قوله وبه يفتي) وهو المختار

ولوشهد هذا المجمع آخر أن الدين
 سكان على الميت قبلت وهذا
 علمه لا يصلح الدين في نصيبه بغير
 القراء بل يقضه القاضي عليه
 باقراره فلنصف هذه الزيادة دور
 (أشهد على ألف في مجلس وأشهد
 وجلس آخرين في مجلس آخر) بلا

بيان السبب (لزم) المالان (ألقان)
 كالواختلاف السبب بخلاف ما لو
 اتحد السبب أو الشهود أو أشهد
 على صك واحد أو اتحد الشهود
 ثم عند القاضي أو بصله ابن ملك
 والاصل أن المقر أو المنكر إذا
 أعيد معزفا كان الثاني من الاول
 أو منكر لنفسه ولو نوى الشهود
 في موطن أو موطنين فهما مالان
 ما لم يعلم اتحد أو قبل واحد وعلمه
 في الثانية (أقر ثم اذى) المقر
 (أنه كاذب في الاقرار يحلف المقر له
 أن المقر لم يكن كاذبا في اقراره) عند
 الثاني وبه يفتي دور

(وكذا) اذ لم يجرى (لواذى وارث المقر) فيصاف (وان كانت الدعوى على ورثة المقر فاليين عليهم بالعالم بالاقل انه كان كاذبا) صدور الشريعة
 (باب الاستثناء وما في معناه) • في صكوته مقبرا كالشرط ونحوه (هو) عندنا (تكميل بالباقي بعد التثنية باعتبارها لخاص من مجموع التركيب
 وتثني وثبات باعتبار الاجراء) فاقائل على " عشرة الاثلاثة عبارة عن مقولة وهي ما ذكرناه وتختصر وهي أن يقول ابتداء على " سبعة
 وهذا معنى قولهم تكلم بالباقي بعد التثنية اي بعد الاستثناء (وشرط فيه الاتصال) بالمستثنى منه (الضرورة كفسر او معال أو اخذتم) به
 ينفي (والنداء بينهما لابتسار) لانه لتثنية ٤٥٨ • والتأكيد (كقوله تعالى " آت درهم بافلان الا عشرة بخلاف على " آت فاشهدوا الا اذا

وشعوه) مما يصدق فالان الشاهد
 يكون بعد تمام الاقرار فم يصح
 الاستثناء (فن استثنى بعض
 ما أتى به) استثناءه ولو لا أكثر
 عند الأكثر (ولزمه الباقي) ولو
 مما لا يشم كهذا العبد فلان
 الاثثة أو تثنية مع على المذهب
 (و) الاستثناء (المستغرق باطل
 ولو قيل يا بئيل الرجوع كوصية)
 لان استثناء الكل ليس برجوع
 بل هو استثناء فاعده هو الصحيح
 جوهرية وهذا (ان كان)
 الاستثناء (ب) عين لفظ الصدراو
 مساوية) كباقي (وان يفرهما
 كعبدي أحرار الأهولاء والأ
 سالوا فاعا ورشدا) ومثله ناسي
 طوائف الأهولاء أو لا ترب وعمره
 وعند (وهم الكل) مع الاستثناء
 وكذا لث ما في زيد ألقاوا الثالث
 أف صح فلا يصدق شيئا اذا شرط
 اعيان البقاء لاحقيقته حتى
 لو ظلت هاست إلا ارباعه وقع
 ثنائ (كاصح استثناء الكل)
 والوفى بالعدد الذي لا تفاوت
 احاده كالفلوس والجوز من الدراهم
 والذاتير

برازية • وظاهر أن المقر اذا اقر الاقرار كاذبا بحلف المقر أو ورائه على ائفى به من قول أبي يوسف مطلقا
 سواء كان مضطرا الى الكذب في الاقرار أو لا قال شيئا وليس كذلك لمسألة في مسائل شتى قيل كاذب
 الصلح عند قول المصنف أكثر بحال في صك أو شهد عليه به ثم ادعى أن بعض هذا المال المقر به قرض وبعضه ربا
 الخ حيث نقل الشارح عن شرح الوهبانية للشيخ نيلان " ما يدل على انه انما ينفي يقول أبي يوسف من انه يحلف
 لعان المقر ما أتى كاذبا في صورة يوجد فيها اضطراب المقر الى الكذب في الاقرار كالصورة التي تقدمت وشعوه
 كذا في حاشية مسكن الشيخ محمد أبي السعود المصرى • وفيه انه لا يعين الحمل على هذا الا العبارة هناك في هذا
 ونحوه فقوله وشي يقتل أن يكون المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقا ولعله عليه ما بعده
 من قوله وبجزء المصنف فراجعه (قوله جص) أي المقر وقال بعضهم انه لا يصح برازية والاصح
 التصلف حامدية عن صدور الشريعة وفي جامع الفصولين أكثر تحت فقال ورثته انه أكثر كاذبا في جزاء اقراره
 والمقر له عالم به ليس لهم تحليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم بحال المقر فمع الاقرار وحيث تعلق حقهم صار
 حقا للمقر له من أكثر ومات فقال ورثته انه أكثر تلحقه حلف المقر به لانه لقد أكثر في اقراره صحيحا ط وارث
 اذى أن مورثه أكثر تلحقه قال بعضهم تحلف المقر له ولو ادعى انه أكثر سكا ذابا لا يشيل قال في توارين يقول
 الحقير كان ينفي أن يصدق حكم المأئين فلما اقر اذا الاقرار كاذبا موجود في التلحقه أيضا ولعل وجه الفرق هو
 أن التلحقه أن يظهر أحد خصين أو كلاهما في العن خلاف ما في اوضاعه في السرقة دعوى التلحقه بدعى
 الوارث على المقر له فعلا وهو هو واضعه مع المقر في السرقة يصح بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كما لا يخفى على
 من أوفى فمما صافا اه من أواخر الفصل الخامس عشر ثم اعلم أن دعوى الاقرار كاذبا انما يصح اذ لم يكن
 أمرا عاتما فلا كان لتسليم لكن للعلامة ابن نجيم رسالة في امره أنه أثبت في معيها لبنيها فلان ما يجمع معن ثم وقع
 بينهما تارة ثم مات فادى الوصي أنها كاذبة فأتى بجمع دعواه وتحليف البنت وعدم صحة الحكم قبل
 التصلف لانه حكم بخلاف القضي به وأن الاراء هنا لا يصح لأن الوصي بدعى عدم لزوم نفي بخلاف ما اذا دفع
 المقر له المال المقر به الى المقر له ليس له تحلف المقر له لانه بدعى استرجاع المال والبراءة ما دفعه من ذلك أما
 في الاولى فانه لم يدع استرجاع نفي وانما يدفع عن نفسه فافترقا والله اعلم

• (باب الاستثناء وما في معناه) •

(قوله تكلم بالباقي) أي معنى لا صورة دور (قوله بعد التثنية) بنتم فكوت وفي آخره أف مقصودة اسم
 من الاستثناء ساحتا " (قوله لانه لتثنية) أي تنبيه الخاطب وتأكيد الخطاب لان المنادى هو الخاطب
 ومفاده لو كان المنادى غير المقر ليشتر وتقل من الجوهرة ولم انه فيها لكن قال في غاية البيان ولو قال فلان على
 أف قدرهم بافلان الا عشرة كان جائزا لانه أخرجه مخرج الاخبار لخص خاص وهذا صفة فلا يصدق فلا يصدق
 اه تأمل ولو الواولية لان النداء تنبيه الخاطب وهو يحتاج له لتأكيد الخطاب والافترار من الاقرار
 اه (قوله ولو لا أكثر) أي أكثر من النصف كذا في الهامش (قوله لفظ الصدر) كعبدي أحرار
 العبيدي (قوله مساوية) كقوله الاماليكي (قوله وان يفرهما) بأن يكون أخص منه في المفهوم
 لكن في الوجوب مساوية (قوله اعيان البقاء) أي بسبب صورة الفل فلان الاستثناء تصرف لفظي فلا يثبت
 اعيان المعنى (قوله وقع ثنائ) وان كانت البت لا صحة لها من حيث الحكم لان الإطلاق لا يند على
 الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال آت طائفتا ثلاثا أو اربعا فكان اعتبارا للفظ أولى عناية (قوله كاصح)
 فصله عاتقه لانه يان للاستثناء من خلاف الجنس فان قدر من مقداره عندهما استحسانا ونظر فيه

المستحق مما أتته وفي القياس لا يصح وهو قول محمد وزفر وإن غير مقتدر من مقدور لا يصح عندنا قياسا واستصحابا خلافا للشافعي في نحو مائة درهم الأوبى غاية البيان لكن حيث لم يصح هذا الاستثناء يصير على البيان ولا يتنع به هذه الأقرار لما تقر بأن جهة المقتزاة لاتنع صحة الأقرار ولكن جهة المسمى تنع صحة الاستثناء ذكره في السريالية عن طائفة زاده (قوله لتبوتها) أي هذه المذكورات (قوله فكذلك كالتنين) لأنها بأوصافها أثمان حتى لو عنت ثقل القصد بعينها ولو عنت ولم تعين ما رسكها حكم المبتار كناية (قوله لكن في الجوهرة) ومنه في البناسم وقوله طائفة زاده عن الذخيرة كافي السريالية وفيها قال الشيخ علي مشرقه واهم الأبدان الواقعة أكثر أو لا أكثر كذلك من شئنا أن نستثناء الكل بغير لفظه صحيح ينبغي أن يسل الأقرار لكن ذكر في العزاية ما يدل على خلافه قال علي "ديار المائة درهم بطل الاستثناء لأنه أكثر من الصدر ما في هذا الكيس من الدرهم فقلان الألفا ينظر أن فيه أكثر من ألف فالزادة بالمائة المقترزة والالف المقترزة ألف أو أقل فكلها المقترزة لعدم صحة الاستثناء قلت ووجهه ظاهر باتأمل اه قلت فكان ينبغي للمصنف أن يبيّن على ما في الجوهرة حيث قال في بابيه وإن استغفرت تأتلى (قوله فيوزر) الظاهر أن المسألة روايتين مبنيتين على أن الدرهم واحد والتاثير جنس واحد أو جنسان ح (قوله مخربا) بالبناء لله معمول (قوله فيلزمه تسعائة الخ) لأنه ذكر كفة الشك في الاستثناء فثبت أنها مائة درهم ورواية أبي سليمان وفي رواية أبي حمزة يلمز تسعائة قالوا والاول أمع كافي وصحح طائفة خان في شرح الزبادات الثاني وهو الموافق لقواعد المذهب كافي الرمز حوى "وكتب السامحاني على الأول هذا ظاهر في مذهب الشافعي من أنه خروج بعد دخول وإنما على مذهبه من أن التركيب مفاده مفرد فكذلك قال إنه مائة أو تسعائة وخمسون وجوب التسعائة لأنها أقل حتى أنهم قالوا في الخلاف تظهر في مثل هذا التركيب فعددنا يلزمه الأقل لأنه لما كان تكلمنا بالباقي بعد التباين شككنا في التكلم به والاصل فراغ الذم وعند الشافعي لما دخل الالف ما رالك في الخارج فيخرج الأقل "زباني" وصححه طائفة خان اه وتبعه ميم يقرهم قالوا والاول أمع يفيد التبري تأتلى (قوله في الخرج) بالبناء للمفعول (قوله فيزج الأقل) وهو ما دون النصف لأن استثناء الشيء استثناء الأقل عرفا فوجبنا النصف وزيادة درهم لأن أدنى ما تصحق به الفقه النقص عن النصف بدرهم (قوله أو فلان) ولوشاء لاتزيمه ولوالجبة (قوله هل على خطر) كان حلفت فلك ما ذهبت به فلو حلف لا يلزمه ولو دفع بناء على أنه يلزمه فقد استرداده كافي الصري فدل على الورثة وقد في البحر التعلقي على خطر بأن لم يضمن دعوى الاجل قال وإن تضمن كاذبا جاه رأس الشهر فلك على كذا لزمه لئلا يتخلف المقترزة في الاجل اه تأتلى وفي البحر أيضا ومن التعلقي المبطل له ألف إلا أن يرد على غير ذلك أو يرى غيره أو فيها علم وكذا الشهدا أن له على كذا فيها علم (قوله فانه يميز) أي في تطعيه بكائن لأنه ليس تطعيا حقيقة بل مراده به أن يشهدهم تبرأته بعد موته أن يجد الورثة فهو عليه مات أو عاش لكن قدم في مستقرات البيع أنه يكون وصية (قوله بطل الأقرار) على قول أبي يوسف أن التعلين بالشيئة ابطال وقال محمد تعلق بشرط لا يوقف عليه والورثة تظهر فيها اذ قدم المشيئة فقال إن شاء الله أتت طلاق عند أبي يوسف لا يقع لأنه ابطال وقال محمد يشع لأنه تعلق فاذن الشرط ولم يذكر الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط كفاية ولو جرى على لسانه إن شاء الله من غير قصد وكان قصدا باع الطلاق لا يقع لأن الاستثناء موجود حقيقة والكلام معه لا يكون أيضا عبي (قوله لو أذى المشيئة) أي أذى أنه قال إن شاء الله تعالى ح (قوله قاله المصنف) قال الرمي في نحو شبه أقول الفقه يقتضي أنه إذا ثبت الأقرار بالشيئة لا يصحق الأيمنة أما إذا قال إن شاء الله أقربت له فكذلك استثناء في أقراري يقبل قوله بأنه مائة كانه قاله عندي كذا إن شاء الله تعالى بخلاف الأول لأنه يريد ابطاله بعد تقرره تأتلى اه (قوله لا خوفه تعا) ولهذا الواضح البناء في البيع قبل القبض لا يثبت شيء من الفتي بمجابه بل بضمير المشتري بخلاف البيت لفظ حسنة من الفتن (قوله وإن قال بناؤها الخ) قال في الذخيرة وعلم أن هذه خمس مسائل ونحو مجاهلي أمسين الأول أن الدعوى قبل الأقرار لاتنع صحة الأقرار بعده والدعوى بعد الأقرار في بعض ما دخل تحت الأقرار لاتصح والثاني أن أقرار الإنسان جهة على نفسه لا غيره إذا عرفت هذا فتقول إذا قال بناؤها

ويحكون المسمى القيمة

استصحابا للتبوت في التفتكات

كالتنين (وإن استغفرت) القيمة

(جميع ما أتته) لاستغفاره بغير

الساوي (بطلان) له على (ديار

الائة) درهم لاستغفاره بالساوي

فبطل لأنه استثنى الكل بغير

لكن في الجوهرة وغيرها على مائة

درهم الا عشرة ذنابور وفيها مائة

أو أكثر يلزمه شيء وهو زاده

استثنى عشرين بينهما حرف الشك

كان الأقل مختار بقوله على ألف

درهم المائة درهم (أو خمسين)

درهما يلزمه تسعائة وخمسون

على الأصح بغير (وإذا كان

المسمى مجهولا ثبت الأكثر بقوله

على مائة درهم الأشياء (أو) الأقل

(أو) الأقل (بعضا لزمه أحد وخمسون)

لوقوع الشك في الخارج فيصم بخرج

الأقل (ولو وصل أقرار ما نشأ

الله تعالى) وأقلان أو علقه بشرط

على خطر لا يكائن كانت مائة

يبرز (بطل أقراره) بقي لو أذى

المشيئة هل يصدق له أم لا وقد

في الطلاق أن المحدث لا يظن

الأقرار كذلك تعلق حق العبد فانه

المصنف (ومع استثناء البيت

من الدار لا استثناء البناء) منها

لخوله تعا فكذلك وصفا

واستثناء الوصف لا يجوز (وإن

قال بناؤها

وعرضت ان فكما قال لان العروة في البقعة لا البناء حتى لو قال وارضاها فكان له البناء ايضا فله حقه فيها الا اذا قال بناؤها يدو الارض
لعمرو فكما قال (و) استثناء (فرض الخاتم ونخله البستان وطوق الجارية كالبنا) فيما سطر (وان قال مكلف (لمحلى) آت من من عندما مضته
الجملة صفة عبد وقوله (موصولا) باقرانه حال منها ذكر في الحاشي فليضف (ومعناه) أي عن العبد وهو في المقتره (فان سلمه الى المقتز له الات
والالا) (معللا بالصفة (وان لم يكن) العبد (زومه) الات (مطلقا) وصل أم فصل وقوله ما مضته لغو لا يرجوع (كقول من من غير اخذت زير أومال
نهارا وسر أومية أودم) فليزمه مطلقا (وان وصل) لانه يرجوع (الا اذا مضته أو أقام بينة) فلا يزمه (ولو قال له على آت درهم حرام أو يباي
لازمة مطلقا) وصل أم فصل لا احتمال له عنده غيره (ولو قال زورا أو باطلا زومه ان كذبه المقتره والام) بأن صدقه (لا) يلزمه (والاقر بالبيع نطبة)
هي أن يملك أن تأتي امرأته على خلاف ظاهره فانه (على هذا التفصيل) ان كذبه لم يلزم البيع والا (ولو قال له على آت درهم زير) (لم يذكر
السبب (فهي كما قال على الاصح) بصر (ولو قال له على آت) من من متاع أو قرض وهي زير مثلا لم يصدق مطلقا لانه يرجوع (ولو قال
من غضب أو ودية الانها زير) (وهو حجة صدق مطلقا) وصل أم فصل (وان قال ستوة أو رصاص فان وصل صدق وان فصل لا) لانها درهم
بجواز (وصدق) بينة (في غيبته) أو ادعى ٤٦٠ (توبا اذا باع بغير) ولا بينة (و) صدق (في غيبه آت) ولو من من متاع مثلا (الا انه
ينقص كذا) أي الدراهم ونفت
خسة لا وزن سبعة (متصلا وان
فصل) بلا ضرورة (لا) يصدق
لغة استثناء التقدر لا الوصف
كازانة (ولو قال) لا سحر (أخذت
منك ألفا ودية فهلكت في يدي
يلتزم) (وقال الآخر) (أخذتها
من) (غيبا من) المقتر لاقراره
بالأخذ وهو سبب الضمان (وفي)
قوله أنت أعطيتني ودية وقال
الآخر بل غيبته (من) (لا) يضمن
بل القول لانه كإكراه الضمان (وفي)
هذا كان ودية) أو قرض (عندك
فأخذته) منك (فقال) المقتره (بل
هو لي أخذ المقتره) لو قال فاما والأختبة
لاقراره بالدية هي بالأخذ منه وهو
سبب الضمان (وصدق من قال
أجرت فلانا (غرضي) هذم أو
قوي هذر فكتبه أو لبس)
أو أعزته نوي أو أسكنه يني
(ورده أو ضاع) فلان (نوي هذا
يكذبه اقتضته) منه وقال فلان بل
ذلك (فالقول للمقتر) استثناء

الآلة في الآلة ضرورية بخلاف

الودعة (هذا الالف ودعة فلان

لا يل ودعة فلان فالالف للآل

وعلى المتر) ألف (مثلا للآل

بخلاف هي فلان لا يل فلان

بلاذ كرايداع (حيث لا يجب عليه

لشأن شيء) لأنه لم يقر بإدائه

وهذا (ان كانت معينة وان كانت

غير معينة) لأنه أيضا كقوله نصبت

فلان ما ته درهم مائة دينار وكذا

حسنة لا يل فلان مائة لكل واحد

منها كله وان كانت بعينها

فهو للآل وعليه لثاني مثله ولو

كان المتر واحد ياتمه أكثرهما

قدرا أو أفضلهما وصفا) فحرفه

ألف درهم لا يل أكثر من ألف

درهم جبال لا يل زوف أو عكسه

(ولو قال الدين الذي على فلان)

لفلان (أو الودعة التي عند فلان

هي فلان فهو أقراره وحسن القبض

للمتر و) لكن (لو سلم إلى

المتره برئ) خلاصة لكنه

مختلف لما مر أنه أضاف لنفسه

كان حبة فليزم التسليم ولذا قال

في الحايي القدسي ولو لم يسلطه

على القبض قال ولو سلم في كتاب

الدين عارية مع وإن بقده لم يمس

قال المصنف وهو المال كقوله عانة

المعتدات خلافا للقلاصة فأمثل

معد التلويح

• (باب إقرار المريض) •

يقضي مرض الموت وحده متر في

طلاق المرض وصيبي في الومايا

(إقراره بدين لا جنبي) فاذن من كل

ماله بأثر عمر ولو عين كذلك إلا

إذا علم تلكها في مرضه فيستبد

بالتلويح ذكره المصنف

في المشار إليه الآن بشال كان موجودا حين الإشارة ثم أسهل كما المتز تامل فنال (قوله هذا الالف ودعة فلان الخ) وسأقي قبل الصلح ما لو قال أوصي أبي ثلث ماله فلان بل فلان (قوله لأنه لم يقر بإدائه) أي لم يكن متراسبب الضمان بخلاف الأولى فإنه حيث أقر بأنه ودعة فلان أقر بكون ضمانا حيث أقر بها للآل لصفة إقرارهما للآل فكذلك ملك الآل ولا يمكنه تسليمها لثاني بخلاف ما ذاباع الودعة ولم يسلمها للمترى لا يكون ضمانا مجتمعا للبيع حيث يمكنه دفعها إليها هذا ما ظهر فأمثل (فرع) أقر بمان واستثنى كله على ألف درهم ومائة دينار الأدرهما فان كان المتر في المال واحد يصرف إلى الثاني وإن لم يكن من جنسه قياسا وإلى الأول احتصا بالو من جنسه وإن كان المتر في رجلين يصرف إلى الثاني مطلقا مثل فلان على ألف درهم وفلان أقر على مائة دينار الأدرهما هذا كله قوله وما على قول محمد أن كانا رجلين يصرف إلى جنسه وإن را جلي لا يصح الاستثناء أصلا (قوله أكثرهما قدرا) أي لو جانا واحدا فلو جنسين كان قلد درهم لا يل أقصد ياترأه الا لاقان ط ملخصا (قوله ولو قال الدين الخ) عبارة الحايي القدسي قال الدين الذي على فلان فلان ولا يل عليه على القبض اه بلاذ كرقطة أو يقر بكذا في الهامش (قوله لمانتر) أو أول كتاب الإقرار (قوله فليزم التسليم) أي فلا تصح منه من غير من عليه الدين إلا إذا سلطه على قبضه (قوله ولو لم يسلطه الخ) لو هنا شرطية لا دوسية (قوله وأوصي الخ) حاصله أن سلطه على قبضه أو لم يسلطه ولكن قال أصلي فيه عارية بضم كافى فتاوى المصنف وعلى الأول يكون حبة وعلى الثاني إقرارا وتكون أصالة التي تنسب إضافة نسبة لا ملة كذا ذكره الشارح فبما ذكره وأما الشرط قوله وأوصي عارية فليكون قرينة على إرادة إضافة النسبة وعليه يحمل كلام المتر ويكون اختلاف في محل التقيد فلا إشكال حينئذ في جعله إقرارا ولا يخالف الأصل لما مر للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهبانية امرأة قالت الصداق الذي على زوجي ملك فلان ابن فلان لاحق في فيه وصدة فلان المتره ثم أبرأت زوجها قبل براء وقبل لأل البراءة أظهر لما أشار إليه المرنفاني من عدم صحة الإقرار فيكون الإبراء ملاحية اه فان هنا الإضافة للملك ظاهرة لأن صدقتها لا يكون لغيرها فكان إقرارها له حبة بلا تعلق على القبض وأما التلويح المضافة في مترفات الهبة واستكملها وقد علمت فوالا الاشكال بعون الملك المتعال فانتقمه (قوله وهو المذكر) أي قوله وان يشه بيه يصح

• (باب إقرار المريض) •

(قوله وحده) مبتدأ وقوله متر الخ خبر في الهندية المريض مرض الموت من لا يصح طوا حجه خارج البيت وهو الأصم اه وفي الإسماعيلية من بعض مرض يشك منه وفي كثير من الاوقات يخرج إلى السوق ويقضي مصالحه لا يكون به مريضاً مرض الموت وتعتبر فيه عامه من كل ماله وإذا ذاباع لواريه أو وجهه لا يترق على إجازة باقي الورثة (قوله نافذ) لكن يصفى الغريم كما مر قبيل باب التكميم ومنه في قضاء الأشياء قال في الأصل أذا أقر الرجل في مرضه بدين لغير وارث فله يجوز وإن أخطأ ذلك بماله وإن أقر أو أقر فهو باطل الآن يصدقه الورثة اه وهكذا في عانة الكتب المتبعة من مختصرات الجامع الكبير وغيره لكن في الفصول العبادية أن إقرار المريض فوارث لا يجوز حكاية ولا إبداء وإقراره لا جنبي يجوز حكاية من جميع المال وإبداء من ثلث المال اه قلت وهو مختلف لما أطلقه الشيخ فيحتاج إلى التوفيق روي أن يوقن ضمما بأن يشال المراد بالإبداء ما يكون ضرورة إقراره وهو الحقيقة إبداء تملك بأن يه بوجه من الوجوه ذلك الذي أقر به ملكه وانما قصد إقراره في ضرورة الإقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر في المتر كما يقع أن الإنسان يرد أن يصدق على شتمه فيرضه بين الناس وإذا استلذه به منه أو تلاصقه على ذلك من الورثة فيحصل منهم إيذاء في الجلبه توجه ما وأما الحكاية فهي على حقيقة الإقرار وهذا الفرق أجاب بعض علماء عهدنا المحدثين وهو العلامة على القدسي كما في حاشية الفصول الرمي أقول وبما يشهد لصفة ما ذكرنا من القسوق ماصرح به صاحب القصة أقر الصحبي بعد فيدأ به فلان ثم مات الأب والابن مريض فانه يعتبر خروج الصديق ثلث المال لأن إقراره بدين أن يموت الابن أو لا يسلط ويبن أن يموت الأب أو لا يفسح فصله كالإقرار بالمتدا في المرض قال استاذنا فلهذا كالتصريح على أن المريض إذا أقر بعين في يده لا جنبي فأنما يصح إقراره من جميع

في معينه فليقتل (واخر الارث

منه ودين الحصة) مطلقا وما زمره

في مرضه بسبب معروف) سنة

او جماعة فاضل قدم على ما تزعم

في مرض موته ولو القربه (ودعيه)

وعند الشافعي الصل سوا

(والسبب المعروف) ما ليس يتبرع

(كشكاح مشاهد) ان يهر المثل

أما الزيادة فباطلة وان جاز النكاح

ضايه (وبسبب شاهد وتلاف

كذلك) اي مشاهد (والمريض

ليس) ان يقضي دين بعض الفرماء

دون بعض ولو كان ذلك (اعطاء

مهر وايضا اجرة) فلا بد لهما

(الا) في مسألتين (انذا قضى

ما استقرض في مرضه او نفق

ما اشترى فيه) لو مثل القيمة كما

في البرهان (وقد علم ذلك) اي ثبت

كل منهما (باب برهان) لا باقره للثمة

(بجلاف) اعطاء المهر ونحوه وما

اذ لم يرد حق مات فان البايع

اسوة للفرماء في الثمن (ان اذ لم تكن

العين المبيعة في يده) اي يد البايع

خان كانت كان اولى (واذا اقر

المريض (بدن ثم) اقر (بدن

بمصاصا وصل او وصل للاستبراء

ولو اقر بدنه ثم يودع بمصاصا

وبعكه الودعية اولى (وابراؤه

مدونه وهو مدون غير جائز)

اي لا يجوز (ان كان اجنبيا

وان كان (وارثا فلا) يجوز

(مطلقا) سواء كان المريض

مدونا او لا للثمة وحده حصته

ان يقول لاحق على كما افاده

بقوله (وقوله لا يمكن لي على هذا

المطلوب شيء) يخل الوارث وغيره

المال اذ لم يكن عليه اية في حال مرضه معلوما حتى امكن جعل عليه اعطاه ازا فاما اذ علم تركه في حال مرضه
فاقرار به لا يصح الا من ثلث المال قال رحمه الله وحسنه من حيث المعنى اه قلت وانما قد حسنه بكونه
من حيث المعنى لانه من حيث الرواية بخلافه المطلقوه في محضرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغیر
وارثه صحيحا مطلقا وان احاط بماله والله سبحانه اعلم معنى المعنى وقوله شيخ مشايخنا علائي ثم قال بعد ذلك
طويل فاذا قررت ان ثلث المتون والنشرون اقرار المريض لا يجني صحيح وان احاط بجميع ماله وشمل الدين
والعين والمتون لا تنفي غالبا الاعلى ظاهر الرواية وفي العبر من باب قضاء القوائمت حتى اختلف الترجيح رج
الحلاق المتون اه وقد علمت ان التفصيل بخلافه المطلقوه وان حسنه من حيث المعنى لا الرواية اه وقد
علمت ان ما نقله الشافعي من المصنف لم ير فيه المصنف الا اذا علم تركه لها اي بقاء ملكه لها في زمن مرضه (قوله
في معينه) وهو معنى القتي المصنف (قوله ودين الحصة) بيده اخره جله تقدم (قوله فباطلة) اي ان
لم يجره الورثة لكونها ورثة لزوجته الوارثة (قوله والمريض) بخلاف الصحيح كافي حسن العناية (قوله ليس
له) اي للمريض ومفاده ان تخصيص الصحيح صحيح كافي جبر التايه شرح المتن (قوله بعض الفرماء) ولو
خرمها حصه (قوله اعطاء مهر) جهزا اعطاء ونسبه واضته الى مهر (قوله فلا بد لهما) بفتح الباء واللام
واسكان السين المجمة اي بل يشاركهما خرماء الحصة لان ما حصل لمن النكاح رسكن الادار لا يصلح لتعلق
حقهم فكان تخصيصها ايضا لخلق الفرماء بخلاف ما يصد من المأثرت لانه حصل في يده مثل ما قد وصف
الفرماء قلن معنى التركة لا بالصورة فاذا حصل له منه لا بد تفويتا كفاية (قوله اي ثبت كل منهما) اي من
القرض والشراء (قوله واذا اقر الخ) ولولو ارث عليه دين فاقر بقبضه لم يجر سواه وجب الدين في حصته
أولا على المريض دين او لا فليقتل اقر بقبض مهرها فلو ماتت وهي زوجته او متهته لم يجر اقرارها بالان
طلقة ما قبل دخولها بدار خف فصولين وقع عت مريض قال في مرض موته ليس لي في الدنيا شيء ثم مات فلبعض
الورثة ان يحلفوا بزوجته وصته على انها لم يعلن شيئا من تركه المتوفى بطريقة استع وكذا لو قال ليس لي في
الدنيا شيء سوى هذا حاوي الزاهدي فرمى قع للقاضي عبد الجبار وعت لعلنا جرى واسنع للاسرار
للعلم الدين ابراه الزوجة زوجتها في مرض سوتها الذي ماتت فيه موقوف على اجازة قبض الورثة فتاوى الشافعي
حامدية كذا في الهامش (قوله الودعية اولى) لانه حين اقرها على انها ليست من تركه ثم اقراره بالدين
لا يكون شاعلا لما يمكن من جله تركه برأيه (قوله وابراؤه مدونه وهو مدون) عهده احراز اعن
غير المدون فان ابراه الاجنبى فخذ من الثلث كافي الموهرة سامحاني (فاضة) اقر في مرضه بشي فقال
كنت غفلة في الحصة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الحصة اشياء وفي البرازية عن المتن اقر
فيه انه باع عبده من فلان وقبض الثمن في حصته وصدقه المشتري فيه صدق في البيع لا قبض الثمن الا من
الثلث اه ونقل في نوو العين عن اخلاصة وقتل قبله عن الخانية اقر انه ابرأ فلان في حصته من دينه لم يجر اذ لا يك
انشاء للمال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اشياء انشاء فكل اقرار به ثم قال فغل في المسألة روايتين
أولاهما سهو والآخر ان ما في الخانية اصح وقال ايضا قوله لا ذاك انشاء لعل الخلفا صحتها ايضا انه
يجوز ابراه الاجنبى (ان ان ينص عدم القدرة على الانشاء بكون فلان وارثا وجب بكون الوارث كذا فليقتل
الاجنبى ففي الاطاحة ظهر اه قلت او يكون المقر مدونا كما افاده المصنف (قوله اجنبيا) الا ان يكون الوارث
كصلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ الكليل براءة الاصلب جامع الفصولين ولو اقر الاجنبى باستفادته منه
صدق كايستغنى في الولو الجلية (قوله فلا يجوز) سواء كان من دينه عليه أصالة او كفاية وكذا اقراره
بقبضه واحتياجه على غيره فصولين وفي الهامش اقر مريض مرض الموت انه لا يصح عند زوجته هند
سقاوا ابرأ ذمتها من ككل حتى شرعي ومات عنها وورثة غيرها وعت بدها عان وله بقتاد دين والورثة
لم يميزوا الاقرار لا يكون الاقرار حامدية (قوله يخل الوارث) صرح به في جامع الفصولين حيث
قال مريض له على ورثه دين فأبرأ لم يميز ولو قال لم يكن لي عليك شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لادانة اه
وبني لو اذى الوارث الاثر ان المقر كاذب في اقراره ان يحلف المقر به انه لم يكن كاذبا بناه على قول أبي يوسف
المتني به كما حرم قيل باب الاستثناء وفي البرازية ادعى عليه ديونا وما لودعية فصالح الطالب على يسير ما

وأثر الطالب في الصلاة أنه لم يكن له على المقدس عليه شيء وكان ذلك في مرض المقدس ثم مات فبرهن الوارث
أنه كان نورث عليه أموال كثيرة وانما قصد حرماتنا لا تنجم وأن كان المقدس عليه وارث المقدس وبهرى ما ذكرنا
فبرهن بقية الورثة على أن أبنا قصد حرماتنا بهذا القرار تنجم اهـ ونسفي أن يكون في مسألتنا كذلك لكن
فرق في الأشياء يكونه منها في هذا القرار لا تقدم الدعوى عليه والصلح جعله على يسير الكلام عند عدم قرينة
على التهمة اهـ قلت وكثيرا ما يقصد المترجم بقية الورثة في زعمات وتدل عليه قرائن الأحوال القريبة من
الصرح ففي هذا السمع دعواهم بأنه كان كاذبا وتقبل يستهم على قيام الحق على المترجم ولهذا قال السامعي
حافي الحق أفراد وبراء وكلاهما لا يصح لوارث كافي الثمن والشروع فلا يقول عليه للتلاصيح بحد لا سقاط
الارث الجبري اهـ واقعه اعلم (قوله صحيح فضا) ومر في الفروع قبيل باب الدعوى (قوله كاسبطه
في الأشياء) أقول قد خالفه علماء عصره وأقربا عدم الصحة منهم ابن عبد المال والمقدسي وأبو المصنف
والخافعي والرملي وكتب الحوي في الرذعي ما قاله فتلاجه من خلق ذمته عن دينه فليس أفرادا بل كافتراه بعين فيد
زيد بأنه يزيد فانت التهمة ومنه ليس له على والده شيء من تركه أمته وليس له على زوجي مهر على المرحوم
يختلف ما عايننا أفرادا هاجم في هذا أفرادا جعلها لوارث بلا شك لأن أقصى ما يستدل به على الملك البدكف
يصح وكف تقي التهمة والنقول مصرحة بأن الأفراد الذين اتفق في هذا المترجم بالأفراد الذين وإذا لم يصح في المهر
على الصحيح مع أن الأصل براءة الذمة فكيف يصح فيه أنه الملك شاهد بالعدم لو كانت الاستعانة بالأب
فلا كلام في الصحة وفي حاشية البري الصواب أن ذلك أفرادا لوارث بالعين بصفة التي وما عندنا المصنف
في الدين بالعين وهو وصف في الذمة وانما يصح ما لا يقضه (قوله أوسع اجنبي) قال في نور العين أثر لوارثه
ولا اجنبي بدين مشترك على أفرادا عند هاتين صاغات الشركة أو تكاديا وقال محمد للاجنبي بصحة لو أنكر
الاجنبي الشركة وبالعكس لم يذكره محمد ويجوز أن يقال أنه على الاختلاف والصحيح أنه لا يجوز على قول محمد
كأهو قوله لما (قوله إلا أن يصدق) أي بعد موته ولا عبرة لجازتهم قوله كافي خزانة المختار وإن أشار صاحب
الهداية لفتنة وأجاب به ابنه نظام الدين وحافده عماد الدين ذكره القهستاني شرح الملق في الفتحة إذا
صدق الورثة أفرادا المرض لوارثه في حياته لا يحتاج لتصدقهم بعد وفاته وعزاه لما شاع من كذب فلم يقبل
الاجازة كالتصديق ولعله لا نهم أتوا اهـ وقدم الشارح في باب الفضولي وسكذوا قبيح لوارثه على
اجازتهم اهـ في الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح إلا بالاجازة الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح
وعندهما يجوز لكن أن كان فيه غبن أو محاباة بغير المشتري بين الرذاة وتكمل القصة سائحا في (قوله أوسع)
في بعض النسخ وأوصى بدون ألف (قوله لزوجه) يعني ولم يكن له وارث آخر وكذا في عكسه كافي
الشربلية قال شيخنا والدي مدني (قوله صحت) ومنه في حاشية الرملي على الأشياء ذراجمها (قوله
وأما غيرها) أي غير الزوجين وفي الهامش أثر رجل في مرضه بأرض في يدها أنها وفت أن أثر بوقت من قبل
نفسه كان من الثلث كالوثر المرض يقتضيه بعد أثر آخر أنه تصدق به على فلان وهي المسألة الأولى قال وان أثر
بوقت من جهة غيره أن صدقة ذلك الغير أو ورثته جاز في الكل وإن أثر بوقت ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو
من الثلث ابن النعمان كذا في الهامش (قوله صلح) هذا مشكل فطراجم (قوله لما زعمه الطرموسي)
أي من أنه يكون من الثلث مع تصديق السلطان اهـ ح سكذوا في الهامش (قوله ولو كان ذلك) أي
الأفراد ولو وصلة (قوله يقضي دينه) قال في الخاتمة لا يصح أفرادا مرض مات فيه يقضي دينه من وارثه
ولأن كفل وارثه الخ ما يأتي في القرب من ذلك عن ثورالعين وقيددين الوارث احترازا عن أفرادا ما شاع
دين الاجنبي والأصل فيه أن الدين لو كان وجب على اجنبي في صحت جاز أفرادا باقتضائه ولو عليه دين
معروف سواء وجب ما أثر يقضيه بدلا عما هو مال كفن أولا كبذل صلح العمد والمهر ونحوه ولو بدنا وجب
في مرضه وعليه دين معروف أو دين وجب بجماعة اليهود فلو ما أثر يقضيه بدلا عما هو مال لا يجوز أفرادا أي
في حق غرماء الصحة كصحة السامعي عن البندانع ولو بدلا عما ليس به مال جاز أفرادا يقضيه ولو عليه دين
معروف جامع التصولين وفيه لواع في مرضه شيئا أكثر من قيمته فآثر يقضيه لا يصح وقبل المشتري أذنته

(صحيح فضا لادانة) قرنه به

مطالبة الدنيا لمطالبة الآخرة

حاشي الإلهام فلا يصح على الصحيح

بإزائه أي لظهور أنه عليه غالبا

يختلف أفرادا ألين في مرضها

بأن الشيء الضلالي ملأ أي أوأتي

لاحق في فيه أو أنه كان هندي

عارية فانه يصح ولا يصح دعوى

زوجها فانه كاسبطه في الأشياء

فأثلا فآختم هذا الصريح فانه من

مقدون كافي (وان أثر المريض

لوارثه) بمقدروا مع اجنبي يعني

أودين (بطال) خلافا لثاني رضى

الله تعالى عنه ولنا حديث لا وصية

لوارث ولا أفرادا بدين (الآن

بصدق) بقية (الورثة) فلو لم يكن

وارث آخر أو أوصى لزوجه أو

لصحت الوصية وأما غيرها فبرث

الكل فرضا ورثا فلا يحتاج لوصية

شرطية وفي شرحه للوجاهة

أثر بوقت ولا وارثه فلا فعل جهة

عامة صحت تصديق السلطان أو أنه

وسكذوا بوقت خلافا لما زعمه

الطرموسي تلخيصا (ولو) كان

ذات (أفرادا يقضي دينه)

لعدم مرض الموت واختيار ولو
فان المتختر من المريض ووجه المتختر
له من ورتة المريض جاز اقصراره
كاقراءه للاجنبي بجر وسبي
عن الصيرفة (بمختلف اقراءه)
اى لوارثه (بوديعة مستهلكة)
فانه جاز وصورة ان يقول كانت
هضى ودية لهذا الوارث
فاسهلكها جوهرة والحاصل
ان الاقراء للوارث وعرف الاقراء
ثلاث مذكورة في الاشياء منها
اقراءه بالامانات كلها ومنها التي
كلاحت في قبيل اى اوى وهذه
الجلسة في اراء المريض وارتة ومنه
هذا التي القلاية ملك اى اوى
كان عندى عارية وهذا حيث
لا رتبة وتامة فيها ليلفظ فانه مهم
(اخرتبه) اى في مرض موته
لوارثه يوصى في الحال بتسليمه الى
الوارث فاذا مات رتة
وفي اقبية لمرقات المريض نافذة
وانما تنقض بعد الموت (والعبرة
لكونه وارثا وقت الموت لا وقت
الاقراء) فلو اقر لاشيه مئلا ولم
فصح الاقراء بعد ارنه (الا اذا ٢
صار وارثا) وقت الموت (بسبب
جسدي كالتزويج وعند الموالاة)
فيجوز كاذره بقوله (فلو اقرها)
اى لاجنبية (ثم تزوجها) صح
بمختلف اقراءه لاشيه المحبوب
بمقتضى ارباب (اذا زال حبه)
باسلامه وبموت الابن فلا يصح
لان ارنه بسبب قدم لاجسدي
(وبمختلف الية) لها في مرضه
(والوصية لها) ثم تزوجها فلا تصح
لان الوصية قبل بعد الموت وهي
حينئذ وارتة

مرة اخرى او انقض السهم عند اى وصف وعند محمد يؤدى قدر قيمته او تنقض البيع (قوله اوضعه) اى
يقض ما غصب منه (قوله ونحو ذلك) كان يقر اقبض البيع فاسد منه وارتة ومع فيا وجهه فمرضا
حوى ط (فرع) آخر بدلين لوارثه او لغيره ثم يقر فهو كدين حصته ولو اوصى لوارثه ثم يقر بطلت وصيته
جامع الفصولين (تم) في التنازلية عن واقعات التناقض اشهدت المرأة شهودا على نفسها لابنتها الاولاد
تريد ذلك اضمارا للزوج او شهيد الرجل شهودا على نفسه بمال لبعض الاولاد يريد به اضمارا على الاولاد
والشهيد يعاون ذلك وسهمهم ان لا يؤدوا الشهادة الخ ما ذكره العلامة البيهقي على قياس ذلك ان يقال
ان كان للشان على ذلك لايصح الحكم كذا في حاشية اى السعد على الاشياء والنظام (قوله ولو وضع)
اى الاقرار بهذه الوارث (قوله من ورتة المريض) كاذرا اقر لابنه ثمة ثمة ابن الابن عن ابيه
(قوله وسبي) اى غريبا (قوله وبوديعة) الاصول بالسيطرة لادوية اى المعروفة بالينة (قوله)
مستهلكة) اى وهى معروفة (قوله وصورته) قد اوضح المسألة في الوالدية واليمين بهذه الصورة ان
الوديعة معروفة كاسترجع به في الاشياء وفي جامع الفصولين راجعا صحتها اودع اياه اقبضه في مرض الاب
او حصته عند الشهود فلما حضره الموت اقر باهلكه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كان في ماله فاذا
اقر بانه فارى اه والحاصل ان مدار الاقرار هنا على استيلاء الوديعة المعروفة واعليها (قوله)
والحاصل) فيه مخالفة للاشياء ونصها وما يجزى الاقراء للوارث فهو عوقف على الاجازة سواء كان بمن
اودين او قبض منه او ابراءه الا في ثلاث لو اقر بمال من مديونة كذا في تلخيص الجامع وبني ان يلحق بالاشياء اقراره بالامانات كلها
بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونة كذا في تلخيص الجامع وبني ان يلحق بالاشياء اقراره بالامانات كلها
ولو مال الشركة او العارية والمعى في الكل انه ليس فيه اقرار ببعض فاعتزم هذا التعريف فانه مفردات هذا
الكتاب اه ط (قوله اقراره بالامانات) اى قبض الامانات التي عند وارتة لابان هذه العين لوارثه فانه
لا يصح كاسترجع به الشارح قريبا وصريحه في الاشياء وهذا امر اصحاب الاشياء بقوله وبني ان يلحق بالاشياء
اقراره بالامانات كلها فاقاربا بان معنى قبضه ويقول ان اقراره لوارثه جازا منقطع عن ان يقول
محصره بان اقراره بالعين كذا في مقتضى من الرى ومن هذا يظهر كمال ما في قبض كلام الشارح وهو متابع
فيه للاشياء مخالفا للمنقول ومخالفا فيه العلماء الفصول كذا في مقتضى من الرى المتعارى الاسم صفة مسئل فحين اقر
في مرضه ان لاحقه في الاسباب والاشياء المعروفة مع ثمة المعلومة وانها تنقض ذلك دونه من وجه شرعى
فهل اذا سكنت الاعيان المرقومة في يده وملكه فيها ظاهر ومات في ذلك المرض فلا اقرار به لوارثه باطل
الجواب نعم على ما اعتقده المحققون ولو صدق بالاننى خلافا للاشياء وقد انكروا عليه اه ونقله السانحاني
في محتمته وردت في الاشياء والشارح في هامش نصته وفي الحاشية مسئل في مرض من مرض الموت اقر فيه
انه لا يسخن عند زوجته هند حقا او اقرارا عنها عن كل حق شرعى ومات عنها ورتة غير هاهل تقتبها
اعان وله بتهادين والورثة لم يجزوا الا اقراره فهل يصح غير صحيح الجواب يكون الاقرار صحيحا والمخالفة
هذه والله تعالى اعلم اه (قوله ومنها التي) فانه ليس باقرار للوارث كما صرح في الاشياء (قوله)
كلاحت في قبيل اى اوى هذه الاشياء كاسترجع به (قوله اوى) ومنها اقراره بتلاف وديعة المعروفة كالى
التمن كذا في الهامش (قوله ومنه هذا الشيء) هذا غير صحيح كاعلمه حمزة قال في الصريح في مستقرقات
القضاء ليس على فلان ثمة ثم اذى عليه ما لا اراد بخلقه لم يخلع وعند اى يوسف بخلع للعادة وسألت في
مسائل شتى آخر الكتاب ان الفتوى على قول اى يوسف اختاره ائمة خوارزم لكن اختلفوا في اداء
وارث المتختر على قولين ولم يرجح في البرازية منهما شيئا وقال الصدوق الشهيد الرأى في التلخيص والقاضى وفسره
في فتح القدير بأنه يجتهد بخصوص الوفاة فان غلب على ظنه انه لا يقبض حين اقر بخلع النظم وان لم يلغ
على ظنه ذلك لا يخلط وهذا انما هو في المتختر في الانحسام اه قلت وهذا مؤيد لما جئنا به والجدقة (تم)
قال في التنازلية من ان خلاصة رجل قال استوفيت جميع ما لى على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا لو
قال ابراءت جميع فراضى لا يصح الا ان يقول قبلة فلان وهم يصحون بختد يصح اقراره وبراءة (قوله)
بسبب قدیم) اى قائم وقت الاقرار ولو اقر لوارثه وقت اقراره وقت موته وخرج من ان يكون وارثا فاجاب

(أقرضه كأنه له على ابنته المنة عشرة دراهم قد استوفيناها) أي المقتز (ابن شكره ذلك مع اقراره) لأن المبتلى ليس وارث (كألو أقرضه لأمه
في مرض موته بدين ثم ماتت قبله وتزك) منها (وأرثا) صح الأقرار (وقيل لا) فأنه ببيع الدين صيرفة ولو أقرضه لوارثه لا يجني بدين
لبيع خلافا لمحمدية (وإن أقرضه لا يجني) مجهول نسيب (ثم أقرضته) وصدقه ١٦٥ وهو من أهل التصديق (بث نسيب) مستند

وقت العلق (د) أذابت (بطل)

أقرضه لأمه ولو لم يثبت بأن
كذبه أو عرف نسيب مع الأقرار
لعدم ثبوت النسب شرعية

مع النسيب (د) ولو أقرضه لأمه

ثلاثا يعني بثلث (فيه) أي في

مرض موته (فلهما الأقل من

الأرث والدين) ويدفع له ذلك بحكم

الأقرار لا بحكم الأرث حتى لا يصير

شركة في أعيان التركة شرعية

(وهذا إذا) كانت في العدة

(وطلهما بسواها) فإذا مضت

العدة جاز لعدم التهمة عزيمة

(وإن طلقها بإسرها) ما ظاهرا للبراث

بالفاسخ ولا يصح الأقرار لها

لأنها واردة أذ هو قائم وأعماله كثر

الشيخ لتظهر من كتاب الطلاق

(وإن أقرضه لأمه) النسب في

مولده أو في بلد هو فيها وما في

السنة (وله مثل الله له أبنته

وصدقه الفلام) لو عجز أو الأم بحيث

تصدق به كأمه وحديث (بث

نسيب) ولو أقرضه (مرضاه) إذا أبنت

(شاذل) الفلام (الورثة) فإن اتفقت

هذه الشروط يؤخذ المقتز من

حيث استحقاق المال كألو أقرض

بأخوة غير كأمه من النسيب كذا

في الشرعية في غير مذهب القسري

(د) الرجل (مع اقراره) أي المريض

(بالورث والدين) قال في البرهان

وإن علنا حال المقتضى وقه نظر

لقول الزبيلى ولو أقرضه لأمه

الابن لا يصح لأن فيه حل النسب

على القصر (بالشرط) الثلاثة

(المقدمة) فالأب

ذلك بطل اقراره عند أبي يوسف لا عند محمد نور الدين عن قاضي خان وفي جامع القصولين أقرضه لأمه وهو قز
ثم عتق ثلث الأب جاز لأنه للنسب بخلاف الوصية لأمه وهو قز ثم عتق ثلثها بطل لأنها مستند لأن
أه وسبابة في المنع وانظر ما كتبه في الوصايا (قوله ليس وارث) يفيد أنها لو كانت حرة وأزنت لم يصح
قال في الخاتمة لا يصح اقراره في مرض مات فيه بقبض دين من وارثه ولا من كفل وارثه ولو كفل في حصته وكذا
أقرضه من اجني تبرع عن وارثه وكل رجل لا يصح شيء معه فباعه من وارثه موكله وأقر بقبض الغن من
وارثه أو أقرضه وكبلة قبض الغن ودفعه إليه بالصدق وإن كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل أنه
قبض الغن من المشتري وبهذا الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل كل مرضان
فأقر الوكيل قبض الغن لا يصح إذ مرضه يكفي لبطان اقراره لوارثه بالتبض فمرضهما أولى مرض عليه دين
مطح فأقر قبض ودية أو عارية أو مضاربة كانت عند وارثه مع اقراره لأن الوارث لو أدى رد الأمانة إلى
موتة المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث أه من نور الدين قبل كتاب الوصية (قوله خلافا لمحمد
فرع) ياعنه من اجني عبد أو بعه الاجني من وارثه أو بعه منه مع أن كان بعد القبض لأن الوارث
ملك العبد من الاجني لأن موثره برزاية (قوله حمادية) قد ساءلنا عن نور الدين (قوله ليس طلقها)
أي في مرضه (فرع) اقراره لها أي لزوجة بهر حال قدرته صحيح لعدم التهمة فيه وإن بعد الدخول قال
الامام ظهر الدين وقيل جرت العادة بتعقبها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك التدبر إذ لم تعترف
بالتبض والصحيح أنه يصدق في تمام مهر مثلها وإن كان الظاهر أنها استوفت شيئا برزاية ونهيا أقرضه لأمه
التي ماتت من ولد بضر مهر مثلها وهو قز آخر لم يستوفه في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره
ولا ينقص هذا ما تقدم لأن الغالب هنا بعد موتها استيفاء وريثها أو وصيها المهر بخلاف الأقل أه (فرع)
في التازيانية من السراية ولو قال مشتركا أو شركة في هذه الدار فهذا اقرار بالتبض في العتابة ومطلق
الشركة بالتبض عند أبي يوسف وعند محمد ما يضره المقتز ولو قال في الثلثين موصولا بالصدق وكذا قرره بنى
وبنه أو بعه أه (قوله وإن أقرضه للفلام) كان الأولى تقديم هذه المسألة على قوله وإن أقرضه لاجني ثم أقرض
بيوته لأن الشروط الثلاثة هامعة هناك أيضا كذا في حاشية مسكن عن الحموي (قوله أو في بلد) حكاية
قول آخر قال في الحواشي العنقية مجهول النسب من لا يعلم أب في بلده على ما ذكر في شرح تلخيص الجامع
لا لكل الدين والظاهر أن المراد به بلده كذا في الفتنة لا مسقط رأسه كذا في البعض لأن الفرق في إذا
انتقل إلى الشرق فوقع عليه حادثة يلزم أن يقضى عن نسيبه في المغرب وقفه من المخرج ما لا يجني فليقتض هذا أه
(قوله وحديث) في حق حذفا فان يد كرها صار شرط لا جواب ح (قوله هذه الشروط) أي أحدها
ح (قوله من حيث استحقاق المال) أن كان المراد بالمال هو المقتز به كأمه ظاهر قوله كأمه أي بأن أقرض
لاجني ثم أقرضته ولم يثبت بسبب اتقاء شرط نفع أنه تكرار لا محل له هنا وإن كان المراد به الأرث كما هو
ظاهر قوله كألو أقرضه بخوة غيره فيكون المعنى أن أقرضه لأمه أنه لم يثبت نسيب بسبب اتقاء شرط من هذه
الشروط شارك الورثة فلا يظهر وجهه إذ تقدم أن اقراره بالمال صحيح ولا يصح الأقرار لأورث ككتمان أن
المؤاخاة حينئذ ليست للمقتز بل الورثة حيث شاركهم في الأرث ومع هذا فإن كان الحكم كذلك فلا بد من
نقل صريح حتى يقبل وقد راجعت عدة كتب فلم أجده ولعله لهذه أمر الشارع بالتصريح مثل (قوله عن
النسيب) الذي تقدمه الشربلاني من النسيب عند قوله أقرضه لاجني ثم يثبت فيه ولو كذب أو كان معروفا
النسب من غيره لزمه ما أقر به ولا يثبت النسب أه ثم كتب هنا ما قبله الشارح عنه (قوله في غير) لم يظهر في
الخاتمة الموجبة للتصريح تأمل ح (قوله والرجل مع اقراره) في بعض النسخ اسقاط الرجل ولقد وقع
اقراره (قوله أي المريض) الأولى تركه ح (قوله وإن علنا) يفرض ثلاثة أي الحرة أو البكر أو المدونة وقه نظر
وجهه ظاهره في كراهة ريب ابن قال في جامع القصولين أقرضته فلها النصف والباقي للعبد إذا اقراره
يفت جاز لا يثبت الابن أه وماذا إلا لأن فيه تحصيل النسب على الابن قد برط (قوله لا يصح) وسباني

(د) صم (بالروجة بشرط خلطها من زواج وعذته وخلوة) أي المقتز (عن أخيه) سلا (وأربع سواها) صم (بالولي) من جهة الصفاة ان لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة غيره) أي غير المقتز (د) المرأة صم (اقرارها بالدين والزواج والولي) الام لا اقرار الانسان على نفسه لاجل غيره قلت وماذا كرم من جهة الاقرار بالام كآلاب هو المشهور والذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتابي في فرائضه ان الاقرار بالام لا يصح وكذا في ضوء السراج لان النسب لا ياب الا بالاتفاق وفيه حمل الروجة على الغير فلا يصح اه ولكن الحق صسته بجماع الاصناف فكانت كآلاب فليصغر (و) كذا صم (بالولادة شهود) امرؤه ولو (قوله) بنعين الولد أما التسبب فيالقراش شيخ ولو عذته بحدوث ولاعها فبجدة ثمانية كآلات في باب ثبوت التسبب (أوصفتها الزوج ان كان) لها زوج (أو كانت عذته) منه (و) صم (مطلقا ان لم تصح كذا) أي من رجة ولا معتدة (أو كانت من رجة) (وأذنت ان من غيره) فصار كالوإذا دعاهم بالصدق في صحتها لا يتصدقها قلت في قولهم يعرف لها زوج غيره لم أره فيعذر (ولا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه) لما رت أنه حينئذ كالمتناع (ولو كان المقتز له عبد الغير اشترط تصديق ولده) لان الحق له (وصم التصديق) من المقتز (بعصم المقتز) لبقاء السبب والعدة بعد الموت (التصديق الزوج بوجها) مقترنا لا تضاعف النكاح بموته ولهذا ليس له عضلا بخلاف عكسه (ولو أقر) رجل (بسب) ٤٦٦ فيه تحصيل (على غيره) لم يقل من غير ولا كذا في الدور لفساده بالحق وان الابن كما

مننا التصريح به (قوله وكذا صم) أي اقرارها (قوله ولوه يله) أقاد بجأبته بعده بقوله أوصفتها الزوج ان هذا حيث بعد الزوج وأذنت منه وأقاد أنه ذات زوج بخلاف المعتدة كما صرح به الشارع انما اذا لم تكن ذات زوج ولا معتدة أو كان لها زوج وأذنت أن الولد من غيره فلا حاجة الى أمره لدعي اقرارها صرح بذلك كله ابن الكمال وسباني (قوله بنعين الولد) كاعتل عما قد سئنا من الكلام فيما اذا أنكر الولادة وشهادة القابلة بنعين الولد فيما اذا تصادق على الولادة وأكر التصيين وعبارة غاية البيان عن شرح الانقطع فتبث الولادة بشهادتها ويقتضى التسبب بالقراش اه والقاهر أن ما أقاده الشارع حكمه كذا (قوله وصم مطلقا) أقاد أن ما ذكره من الشروط انما هو لصحة الاقرار بالتبث لا يكون تحصيله على الزوج فلو قد شرط صم اقرارها عليها فيما الولد ورثه ان صدقها ولو لم يكن لها وارث غيرها فصار كالأقرار بالآخر فيفهم هذا مما قد سئنا في غاية البيان ولا يجوز اقرارها بالولد أو ما يولد وان صدقها يعني الولد ولكنها يتوارثان ان لم يكن لهما وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في حقها ولا يقتضي بالتسبب لانه لا يثبت بدون العلة وهي ما اذا شهدت القابلة على ذلك وصدقها الولد فثبت وما اذا صدقها زوجها فثبت تصادقها لانه لا يعتد على غيرها اه (قوله من غيره) أي خصم اقرارها في حقا فقط (قوله قلت) أقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر كونه من الزنى مع أنه ليس بلازم ويحضر تحقيق كونه من الزنى بغيره أيضا لان ولد الزنى والعنان رث بجهة الام فقط فلا وجه للتوقف في ذلك كذا في حاشية مسكين لابي السعد المصري (قوله وصم التصديق الخ) أي ولو بعد هو المقتز لتسول البرازي أقر أنه تزوج فلاتة في جهة أو مرض ثم جدد وصدقته المرأة في حاته أو بعد موتها جاز ساحتاني (قوله بوجها) كذا في نسخة وهي الصواب وما ضلنا في شرحه على الملتقى (قوله في باب ثبوت التسبب) حيث قال أرتعدين بعض الورثة فثبت في حق المقتز من انما يثبت التسبب في حق غيره حتى التام كافة ان تصاب الشهادة بهم أي بالمقتز والام تصابا لا يشترك المكذب اه (قوله أو الورثة) يعني عن قوله ومنه اقرار اثنين ط لكن كلامنا هنا في تصديق المقتز ومنه في حق الاقرار وان كانا في المعنى سواء لكن بينهما فرق وهو أن التصديق بعد العلم باقرار الأول أقوى ثم أو صدق والاقرار بالزنى منه العلم تأمل (قوله كذا في الارحام) فسر القريب في العناية بذكر القروض والعصبات والبعدوى الارحام والأول أوجه لان مولى الموالاة ارثه بعد ذوى الارحام شر بلائله (قوله ورثة) (تمت) ارث المقتز حيث لا وارث له فيه يكون مقصر عليه ولا يتقبل الى فرع المقتز ولا الى أمه لانه بغير الوصية شيئا عن جامع الفصولين كذا في حاشية مسكين (قوله الموقوف) قرأ أو بعد ان هو حق بالارث من المقتز حتى لو أقر بأخ وعمة عمة أو خالة فالارث لعمته ولا لخالته لان تسببه لم يثبت فلا يراحم الوارث المعروف در كذا في الهامش (قوله والمراد غير الزوجين) أي بالوارث الذي يقع المقتز من الارث (قوله وان صدقته المقتز) صوابه المقتز عليه كاعبره فيمسار ويدل عليه كلام المنع حيث قال وقوله أي الزنى لمقتز أنه يرجع عنه محله ماذا لم يصدق المقتز له على اقراره أو لم يثبت بثل اقراره الخ وعزا لبعض شروح السراجية قوله أو لم يثبت ان الضمير فيه

خال (كالاخ والعلم والجدية وابن الابن لا يصح) الاقرار (في حق غيره) الا بجران ومنه اقرار اثنين كما مر في باب ثبوت التسبب فليصغر وكذا لو صدق المقتز عليه أو الورثة وهم من أهل التصديق (وصم في حق نفسه حتى يلزمه) أي المقتز (الاحكام من العتقة والحضانة والارث ان تصادقا عليه) أي على ذلك الاقرار لان اقرارها بجدة عليها (فان لم يكن له) أي لهذا المقتز (وارث غير مطلقا) لاقرها كذا في الارحام ولا بعيدا كولي الموالاة هي (وقهر ورثه والا لا) لان نسبه لم يثبت فلا يراحم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودها غير مانع قاله ابن الكمال ثم المقتز أن يرجع عن اقراره لانه وصية من وجه زباني أي وان صدقته المقتز كما في البدائع لكن نقل المصنف عن شروح السراجية أن بالتصديق يثبت التسبب فلا يرفع الرجوع فليصغر

للمقر عليه لا المقر له فلم أن المقر له صواب المقر عليه كاعبر به صاحب المتفرع في كتاب القراض ويدل عليه قوله لا أن
 أن بالتصديق ثبت النسب ولا يكون ذلك الأمن المقر عليه قال في دروح الشروح على السراجية وأعلم أنه
 أن شهيد المقر من رجل آخر وصدة المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الاقرار فلا يشترط الاصرار على الاقرار
 الى الموت ولا يتبع الرجوع لثبوت النسب ح اه وفي شرح فرائض المقتضى للعارض وصح رجوعه لانه
 وصية معني ولا شيء مما ذكره من تركه قال في شرح السراجية المسمى بالتهاب وهذا المذهب في المقر عليه اقرار
 في رجوعه اولا لا يتم بثلث اقراره انا اذا صدق اقراره قبل رجوعه أو أقر بثلث اقراره فلا يقع المقر رجوعه عن
 اقراره لان نسب المقر قد ثبت من المقر عليه اه فهذا كلام شراح السراجية فالصواب التصديق عليه كاعبر به
 في المتفرع في كتاب القراض وان كانت عبارتها كعبارة الشارح وكذا عبارة الشارح في القراض غير محزنة
 فتنبيه (قوله عند الفتوى) أقول تحريره انه لو صدقة المقر له فلا رجوع لانه لم يثبت النسب وهو مافى
 البدائع ولو صدقة المقر عليه لا يصح رجوعه لانه بعد ثبوته وهو مافى شروح السراجية فنشأ الاستدعاء فحرف
 الصلة فالمرصع مختلف ولا يخفى أن هذا كله في غير الاقرار بنحو الولد (قوله نصف نصيب المقر) ولومعه
 وارث آخر شرح المقتضى وبناه في الزبطي (قوله في حق نفسه) فصار كالشترى اذا اقر الخائن البائع كان اعتق
 العبد المبيع يقبل اقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع بالنفي بيانية وفي الزبطي فاذا قبل اقراره لم يثبت
 يستحق المقر له نصيب المقر مطلقا عند مالكا وابن أبي ليلى يجعل اقراره شافيا في الرخصة فعلى المقر
 من نصيبه ما يجزه من ذلك حتى لو كان لخص ما أتوه أو أخبروه فأنقر بغيره فأنقر بغيره فأنقر بغيره فأنقر بغيره
 أصلى المقر نصف ما في يده وعندهما يعني عند مالكا وابن أبي ليلى ثلث ما في يده لان المقر قد اقر بثلث شائع
 في التصديق فنشأ اقراره في حصته وبطل ما كان في حصة أخيه فكان له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال
 والبدن الا ترى في نصيب أخيه بطل اقراره قبله لما ذكرنا ونحن نقول أن في زعم المقر أنه يدايه في الاحتفاظ
 والمنكر ظاهرا بانكره فيقبل ما في يد المنكر كأنها لا يكون الباقي ينسبها بالوفاة ولو اقر بأخت تأخذ ثلث
 ما في يده وعندهما خصة ولو اقر ابن بنت بأخ بغير ما بين وقت ضم نصيب المقرين أحاسا وعندهما أرباعا
 والفرع بظاهر ولو اقر بامرأته بغير ما بين وقت ضم نصيب المقرين أحاسا وعندهما أرباعا
 ما في يده فعامل نصيب يده كعامل لو ثبت ما ذكر به اه وتعلمه فيه (قوله بابت) أي من أخيه الميت
 (قوله اتقى) هذه مسألة الدود والحكمي اتقى هذا الشخص من موانع الارث لانه يلزم من التورث عدمه
 بيانه انه اذا اقر أخا تزانيا لم يثبت نسبه ولا يرث لانه لو ورث طب الاخ فلا يكون الاخ وارثا سائرنا
 فلا يقبل اقراره بالابن فلا يثبت نسبه فلا يرث لان اثبات الارث يؤدى الى نفيه وما أدى اليه نفيه اتقى من
 أصله وهذا هو الصحيح من مذهبهم لكن يجب على المقر باطنا أن يدفع للابن القرعة اذا كان حاد خافا في اقراره
 (قوله وظاهر كلامهم) يعني ظاهر كلامهم صحة اقراره هذا الاخ بالابن ويثبت نسبه في حق نفسه فخط غرت
 الابن ونه لما قالوا ان الاقرار ينسب على غيره يصح في حق نفسه حتى تازمه الاحكام من النسخة والخفاعة
 لا في حق غيره وقد رأت المسألة متغولة وثقة فعلى الجد والمدة في فتاوى العلامة قاسم بن ظفروا بطلان النفي وقصه
 قال محمد في الاملا ولو كانت للرجل عمة أو مولى نعمة فأنقر العمة أو مولى النعمة بأخ ليست من أمه أو أمته
 أو بعم أو بابت عن أخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف أقر بأنه مقدم عليه في استحقاق ماله واقراره
 جملة على نفسه اه هذا كلامه ثم قال فلما يكن في هذا دور وعندنا ما ذكر في الواقع وذكر في به اه (قوله
 الى نصيبه) فيقبل كانه استوفى نصيبه ولان الاستيفاء انما يكون ببعض مضمون لأن الدين يغطي باطنها
 ثم تلقى خصما صدقة أو دين على الميت فيقام المقر كما ذكره قبل باب الاستثناء ولا يجزى في هذه المسألة الخلاف
 السابق كالإختصاص على الحاذق (قوله بعد حلفه) أي حلف المتكبر أي لاجل الاخ لاجل القرع لانه
 لا ضرر على القرع فلا ينافى ولو نكل شاركه المقر (قوله لكنه) الاستدعاء يقتضي أن لا يحلف
 في الاولى وبه صرح الزبطي وهو مخالف لما تقدمه عن الكل ومزجوا به (قوله يحلف) أي المتكبر بالله
 لم يعلم انه قبض الدين فان نكل برقة ذمة الدين وان حلف دفعه الى نصيبه بخلاف المسألة الاولى حيث لا يحلف
 لحق القرع لان حقه كله حصل لمن جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه وهما يحصل الا تصف بقبضه زبطي

عند الفتوى (ومن مات أبو فأنقر
 بأخ شاكه في الارث) فيسحق
 نصف نصيب المقر (ولم يثبت
 نسبه) لما اقر بأن اقراره مقبول
 في حق نفسه فقط قلت في لو اقر
 الاخ بابت هل يصح حال الشافعية
 لان ما أدى وجوده الى نفسه
 اتقى من أصله ولم أبره لانتساب
 صريحا بظاهر كلامهم نعم
 ظاهرا (وان تركه) ينضم البين
 وله على آخره ما فأنقر أحدهما
 قبض أخيه خسر منها فلا ينضم
 المقر لان اقراره يخرس على
 نصيبه (وللا خرخسون) بعد
 حلفه انه لا يعلم أن أباه قبض شطر
 المائة قاله الاكل قلت وكذا
 الحكم ولو اقر أن أباه قبض كل الدين
 لم يكن هنا يحلف حتى الغريم
 زبطي

« (فصل في مسائل شتى) • (أقوت الحرة المكنتة بدين) لآسر (فكذبها لزواجها) اقرارها (في حقها أيضا) عند أي حنفية (قصص) الحرة (وتلازم) وان فسر الزوج وهذه إحدى المسائل الست المتعارضة من قاعدة الأربعة فاسرة على الحرة ولا ينقضي في غيره وهي في الاشياء وبني أن يخرج أيضا من كان في اجارة غيره فأقوت لا تدرين فان له حبه وان فسر المتزوج وهي واقعة القنوى ولم نرها صريحة (وعندها لا) تصدق في حق الزوج فلا تحبس ولا تلازم دبر قلت وبقي أن يقول على قولهما اتفاقا وقتنا لأن الغالب أن الأب يجعلها الاقرار له أو لبعض اقرارها ليتوصل بذلك الى منها بالحبس عنده عن زوجها كما وقت عليه من اراجين ابلت بالقضاء كذا ذكره الحنف (مجموعة النسب أقوت بالرق لأنسان) وصدها الحرة (ولها زوج وأولادته) أي الزوج (وكذا) زوجها (صح في حقها خاصة) فولد على بعد الاقرار رقيق خلافا لمحمد (لا) في (حقه) يرد عليه اتصاف طلاقها كحقه في الشربلية (وحق الاولاد) وقرع على حق بقوله (فلا يسلط النكاح) وعلى حق الاولاد بقوله (وأولاد حصلت قبل الاقرار وما في بناتها وقتها أحرار) حصولهم قبل اقرارها بالرق (مجموع النسب حرز عبده ثم أقوت بالرق لأنسان وصدها) الحرة (صح) اقراره (في حقه) ٤٦٨ فقط (دون ابطال النكاح ما من العتيق يره وانما ان كان) له وارث يستغرق

« (فصل في مسائل شتى) »

(قوله وهي في الاشياء) وصارها الاقرار بجهة فاسرة على الحرة ولا ينقضي الى غيره فلو أقوت الحرة بالرق اقرار الغير لا تنضم الاجارة الا في مسائل لو أقوت الزوجة بدين فلدائن حبسا وان فسر الزوج ولو أقوت المزوج بدين ولو أقوت له الامن عن العنق فله بيعها نقضه وان فسر المتزوج ولو أقوت بمجموعة النسب بأنها بنت أبي زوجها وصدها الاب تصح النكاح بينهما بخلاف ما إذا أقوت بالرق ولو طلقها تبت بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادى ولده المدة وله أخ بنت نسبته وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لا يزوج وكذا المكاتب اذا ادى نسب وله حر في حياته أخيه صحت وميراثه ولده دون أخيه كما في الجامع اه (قوله وبني) البعث لصاحب النخ (قوله اقطاع وقضاء) بنسبهما (قوله لان الغالب) فيه نظر اذ الصلة خاصة والادنى عام لانه لا يظهر فيما إذا كان الاقرار لاجنبي (قوله ليتوصل الخ) لا يظهر أيضا اذا حبس عند القاضي لا عند الاب فالأدنى هو قول الامام وأيضا يستند في هذا التعصم لاجل من أتمه الترجيع لم يكن قوله اذ الحبس عند القاضي يخالف لما مر في باب أن النكاح فيه للعدى (قوله بمجموعة النسب أقوت) ليس على إطلاقه لما في الاشياء مجهول النسب اذا أقوت بالرق لأنسان وصدها الحرة صح وصار عبده اذا كان قبل تأكيد الحرة في القضاء أما بعد قضاء القاضي عليه بعد كمال أو انقضاء في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك اه صاحبنا (قوله قوله) التفرع غير ظاهر ومعه فبايد والقاهرة أن يقال لا تكون رقيقة له كإقائه في العزمية (قوله كاحقه في الشربلية) حيث قال لانه نقل في المصنف عن المسوق أن طلاقها تبتان وعقدها حبس فاستان بالاجماع لانها ما ورت أمه وهذا حكم خصها ثم نقل عن الزادات ولو طلقها الزوج تطلقتهن وهو لا يعلم باقرارها ملك عليها الرجعة ولو علم بالملك وكذا في الجامع لا يملك لم ولم يعلم قبل ما ذكر قياس وما ذكره في الجامع استحسن وفي الكافي أكي وأقوت قبل شهرين فصاعده وان أقوت بعد مضي شهرين فأربعة ولا يصل له متى أمكن تدارك ما خاف فونه باقراره الغير ولم يدل بطل حقه لان فوات حقه مضاف الى تقصيره فان لم يمكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا أقوت بعد شهر أمكن الزوج التدارك وبعد شهرين لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة حتى لو طلقها تبتين ثم أقوت تلك الثالثة ولو أقوت قبل الطلاق تبتين ولو مضي من مدها حبس فاستان ثم أقوت تلك الرجعة ولو مضي خمسة ثم أقوت تبتين بصفتين اه قلت وعلى ما في الكافي لا اشكال لقوله ان فوات حقه مضاف الى تقصيره تأمل (قوله حرز عبده) ما مضى مضي الفاعل وعبده مفعول (قوله فرت الكل) ان لم يكن له وارث أصلا (قوله أو الباني) ان كان له وارث لا يستغرق (قوله وشربلية) عبارة الشربلية عن الخط وان كان لم يبت كان النصف لها والنصف للمقرع اه وان جنى هذا العتيق سي في جنابته لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب عليه ارض العبد وهو صك المملوك في الشهادة لان حرته في الظاهر وهو يصلح للدفع لا للاستحقاق اه (قوله ارض العبد) وعلمه فقد صار الاقرار بجهة متدبة في حق المجني عليه فيبقى زيادة هذه المسألة على الست المتقدمة أيضا (قوله ونحوه) بأن كررا البقي أيضا مرفا أو سكرنا (قوله كقوله البرحق الخ) هذا ما يصلح للاخبار ولا يبين جوابا والذي في الدرر البر الحق وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يحصل على الأبدال ط

التركه (والافتر) الكل أو الباني كافي وشربلية (القرعة فان مات المقر ثم العتيق فانه نصبة المقر ولو جنى هذا العتيق سي في جنابته لانه لا عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارض العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرته في الظاهر وهو يصلح للدفع لا للاستحقاق (قال) رجل لآسر (لى عليك ألف فقال) في جواب (الصدق) أو الحق أو البقي أو سكرنا كقوله حقا ونحوه (أو كرر لفظ الحق أو الصدق) كقوله الحق الحق أو حقا (أو كرر لفظ الحق أو الصدق) كقوله الحق الحق الحق أو الصدق (أو البقيتين لا) يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما مر لانه لا يصلح للابتداء لجعل جوابا فكأنه قال ادعيت الحق الى آخره قوله على الست الخ فيه انه لم يذكر السادسة وانما ذكرها ط حيث قال السادسة باع البيع ثم أقوت البسج كان ثلثة وصدها المشتري فله الرد على بائنه بالبيع اه معصيه

وقال لامة بالسارقة بازانية بمجنونة باغة اوقال هذه السارقة فعلت كذا وباعها وحبسها واحدمتها ايمن هذه العيوب (لاترجم) لامة نداء
 اوشية لا اخبار (بجلاط هذه سارقة اوعده ابة اوعده مائة اوعده بمجنونة) حيث ترد باحدها لانه اخبار وهو تصديق الوصف (وبجلاط ياطلق
 اوعده المظنة فعلت كذا) حيث تطلق امره فتنه من اباه شرعا فجعل ايضا يكون صادقا بخلاف الاول ديد (القرار السكران بطريق محظور)
 اي ممنوع محرم (صحيح) في كل حق فلو اتى بقوله انهم عليه الحق في سكره وفي السرة يعني المسرقة كابسطه سعدى اتفدى في باب حد الشرب
 (الافى) ما قبل الرجوع كالردة و (حذازن وشرب الخمر وان) سكر (بطريق مباح) كشره مكرها (لا) يتوبل هو كالانعام الا في سقوط
 القضاء وقامه في احكامات الاشياء (المقترنة اذا كذب المقتر بطل افراجه) لما تقرر ٤٦٩ انه يرتد بالردة (الافى) ست على

ما هنا تعالى الاشياء (الافراجه)
 بالزينة والنسب وولاء العتاقة
 والوقت في الاعطاف وطوبى على
 رجل قتلته ثم رده لم يرتد وان رده
 قبل القبول ارتد (والطلاق)
 والرق فكما لا يرتد ويزاد الميراث
 بازانية والنكاح كافي متفرقات
 فضاء الصبر وقامته واستغنى
 سالتين من الابراء وما ابراه
 الكفيل لا يرتد وابراه المديون
 بعد قوله ابرئى فأراه لا يرتد
 فالمستغنى عشرة فلفظ وفي وكالا
 الوهابية وفي حد فغيرها رده
 لا يرتد بالردة وهل يشترط لصحة الرد
 مجلس الابراء خلاف الغنايب ان
 ما فيه قتل مال من وجهه يقبل الرد
 والا فلا كباطال شفعة وطلاق
 وعنا لا يقبل الرد وهذا اصحاب
 ٣ جدي فليست (صالح احد الورثة)
 وبأمر ابراه عامما اوقال لم يبق
 حق من تركه اي ضد الوصي
 اوقضت الجميع ونحو ذلك (ثم)
 ظهري في بدوهم من التركة نبي
 لم يكن وقت السيل) وتصفى (تبع)
 دعوى حسنة منه على الاصم

٢ قوله فاذا رجع ترجع اله الارض
 المقتر يكونها ملكا للرجع كذا في
 النسخة المجموع منها والظاهر ان
 في العبارة سقط ويجوز اه صحيحه
 ٣ قوله في ان عبارة الاسعاف على
 ان الما تقرر ما معناه فاعل هنا
 خلا يعرف براجعه عبارة المحيي
 اه صحيحه

(قوله لامة نداء) اي فساعدوا الشبهة والنداء اعلام التنادي واحضاره لالتحقن الوصف (قوله حدث
 زة) اي اوشاها من لم يعلم بهذا الاخبار ثم ط (قوله بجلاط الاول) فان السبل لا يمكن من اثبات
 هذا الاوصاف فيها ط (قوله بطريق) متعلق بالسكران (قوله عليه الحق) لعله سبق قلم والوصاب
 القصاص فليراجع (قوله كابسطه سعدى) وعبارته هنا لوقال صاحب النهاية ذكر الامام القتر تاشي
 ولا يصح السكران ما قرأه على نفسه بالزينة والسرة لانه اذا صحوا رجع بطل اقراره ولكن بعض المسرقة بخلاف
 حد النذف والقصاص حيث يقام عليه في حال سكره لانه لا فائدة في التأخير لانه لا يملك الرجوع لانها من
 حقوق العباد فاشبهه الاقرار بالمال والعلاق والعتاق اه ولا يفتي عليك ان قوله لامة لا فائدة في التأخير بل
 بحيث وفي مراح الدرية بخلاف حد النذف فانه يجب حتى يصور ثم يصح للقتل ثم يجب حتى يصح منه
 القرب ثم يحد للسكر ذكره في المبوط وفي مراح الدرية بخلاف الاقرار لانه لو نفي وسرق في حاله يحد بعد الصو
 بخلاف الانوار وكذا في الذخيرة اه (قوله سقوط القضاء) اي قضاء سالتين من الابراء ومن وليه بخلاف
 الانعام (قوله على ما هنا) اي على ما في المتن والاشياء في زيادة عليها (قوله بالزينة) فاذا اتى ان العبد
 الذي في يده حزينت حزينته وان كذبه العبد ط (قوله في الاسعاف) ونه من قبل ما وقف عليه ليس له
 الرد بعد ومن رده اول مرة ليس له القبول بعده اه ونظام التصاريح فيه ولا يفتي ان الكلام في الاقرار
 بالوقف لا في الوقت وفي الاسعاف ايضا ولو اقر رجلين بأرض في يده انما يوقف عليه ما وعلى اولادهم لو سلمها
 اباؤهم من بعدهم على المسكن بعد حقه احدثا وكذا في الآخر ولا اولاد لها يكون نصها او قساعا للمدق
 منها والوقف الآخر للمساكن ولو رجع المنكر الى التصديق وجبت القلة اليه وهذا بخلاف ما لو اقر رجل
 بأرض فكذبه المقتر لم يحد فانه لا تصير له ما يترتب عليها وانما الفرق ان الارض التي يترتب عليها لا يصير ملكا
 لاحد فكذب المقتر فاذا رجع ترجع اله الارض لم يحد فانه لا يترتب عليها ملكا كذا في الكذب اه
 (قوله لو وقف) فيه ان الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقت وايضا الكلام فيما لا يرتد وقبل القبول على
 ان عبارة الاسعاف على ان ما في الاشياء والمخ ان المقتر اذ رده ثم حقه صرح (قوله قضاء الصبر)
 وعبارته بعد الاقرار بالمال احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانه لا يرتد بازانية
 الثلاثة الاول في البرازية قال لا آخر انا بعد لفرده المقتر ثم عاد الى تصدقه فهو عبيد ولا يخل الاقرار بالرق
 بازاة كالا يخل بجسود المولى بخلاف الاقرار بالمعين والدين حيث يسل بازاة والطلاق والعتاق لا يطلان بازاة
 لانهما اسقاط يترتب بالمشقة وحده واما الاقرار بالنسب وولاء العتاقة ففي شرح المجمع من الولاء واما الاقرار
 بالنكاح فظن ان الان اه وقامه هناك (قوله واستغنى) لاحاجة الى ذكرها هنا فانهما ليسا معا
 نحن فرح اه لان الكلام في الاقرار وما ذكر في الابراء (قوله سالتين) حيث قال ثم اعطى ابراه المرتد
 بازاة الا انها اذا قال المديون ابرئى فأراه فانه لا يرتد كافي البرازية وكذا ابراه الكفيل لا يرتد بازاة فالمستغنى
 سالتان كائن قولهم ان الابراء لا يتوقف على القبول فيخرج عنه الابراء عن بدل الصرف والسم فانه يتوقف
 على القبول ليمتلاء كافتة مناه في باب السلم (قوله فيها) اي في الوكالة (قوله اوقال) عطف على ما لا هنا
 مسألة أخرى في اوائل الثلث التالسم تساوى الحاق في كلام طويل في البراءة العاتقة فراجع وفي الخاتمة
 وصي الملت اذا دفع ما كان في يده من تركه الملت الى ولد الملت واشهد الولد على نفسه انه قبض التركة ولم يبق
 من تركه والده قليل ولا كثيرا فاستقره ثم ادعى في بدو الوصي شأنا قال من تركه والدي واما على ذلك بينة
 وكذا الوارث الوارث انه قبض جميع ما على التالسم من تركه والده ثم ادعى على رجل دينا لولده تسع دواة خلت
 ووجه معاهة ان اقرار الولد لم ينعين ابراه شخص معين وكذا اقرار الوارث قبضه جميع ما على التالسم ليس

فيه ابراء وتوترت البراءة فدعى غير محصية في الاعيان شرح وهائية للشرى لى وفيه نظر لان عدم مصها معناه
 أن لا تصير ملكا للمدعى عليه ولا خالده على لا تسع كباقي في الصلح (قوله صلح البرازية) وعبارة البرازية
 قال تاج الاسلام واحد صالح الورثة وأبراء عاتما ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا يرويه في جواز
 الدعوى ولتقاتل أن يقول يجوز دعوى حصة فيه وهو الاسم ولتقاتل أن يقول لا اه والشرى لى رسالة
 سماها تنقيح الاحكام في الاقرار والابراء والصلح والعام أجاب فيها بالبراءة العاتمة بين الوراثين مانعة من
 دعوى شيء سابق عليها أو دى ما يجزى أو غيره وحقق ذلك بالبراءة انا عاتمة كصلح من أولاد دعوى
 أو لخصومة في قبل فلان أو هورى من حق أولاد دعوى عليه أو لا تعلق في عليه أو لا استحق عليه شيئا
 أو ابراءه من حق أو عمالي قبله وانا خاصة بدين خاص كبراءه من دين كذا أو عام كبراءه عمالي عليه فبراءه من كل
 دين دون الدين وانا خاصة بدين قصع لثنى الضمان لا الدعوى فيدعى بها على الخطاب وغيره وان كان من
 دعواها فهو صحيح ثم ان البراءة لخص مجهول لا يصح وان لمعلوم صرح ولو مجهول فتقوله قبضت تركه مورث
 كلها أو كل من في عليه شيء أو دين فهو برى ليس ابراء عام ولا خاص بل هو اقرار رجح ولا يمنع من الدعوى لما في
 المحيط قال لا يزين لى على أحد ثم ادعى على رجل دينا مع الاستعمال وجوبه بعد الاقرار وفيه أيضا قوله هو
 برى عمالي عنده اخبار من ثبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لا يحق في قبله فيدخل فيه كل من يدين وكفاية
 واجارة وجناية وحدة اه وفي الاصل فلا بد من اقراره ولا يكتفى من اموال ولا يثبت له ضاربة أو شرية أو دويعة
 أو ميراثا أو دارا أو عبدا أو شيا من الاشياء حال ثبوت البراءة اه وفى شرح المنظومة عن المحيط ابراء
 احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة أو تركة ولا تسع دعواه وان أقر وأب التركة أمره بالرد عليه اه ظاهر فيها
 اذا لم تكن البراءة عاتمة لمصلحة ولم تستد كبراه أو ابراء عام ثم أقر بعده بالمال المراه لا بعدد سقوطه
 وفي العبادية قال ذواليدليس هذا وليس ملكي أو لا حق في فيه أو لا وذلك لا مانع له حينئذ من ادعاء أحد
 فقال ذواليد هو في القاتل لانه لا اقرار لمجهول باطل وناقض انما يجتمع اذا تضمن ابطال حق على أحد اه
 ومثله في القريض وخزانة الثنتين فهذا علت الفرق بين ابراءك أو لا حق في قلبك وبين قبضت تركه مورث أو كل
 من في عليه دين فهو برى ولم يخاطب معينا وحلت بطلان فتوى بعض أهل زماننا بان ابراء الوارث وانما أقر
 ابراء عاتما لا يمنع من دعوى شيء من التركة وانا عبارة البرازية أى انى قد مناهها فأصلها معزى إلى المحيط وفيه نظر
 ظاهر ومع ذلك لم يقصد البراءة يكونه لعين أو لا وقد علت اختلاف الحكمي في ذلك ثم ان كان المراد به اجتراح
 الصلح المذكور في المتن والشروح في مسافة التضار مع البراءة العاتمة له من فلا يصح أن يقال فيه لا يرويه فيه
 كلف وقد قال قاضي خان اتفقت الروايات على انه لا تسع الدعوى بعده الا في سادات وان كان المراد به الصلح
 والابراء بنص قوله قبضت تركه مورث ولم يرق في فيها حق الاستئنيته فلا يصح قوله لا يرويه فيه أيضا لما قد مناه
 من النصوص على حصة دعواه بعده واتفقت الروايات على حصة دعوى ذى البدن المتزبان لا مله في هذا العين
 منه عدم المنازع والذي يراهى أن المراد من تلك العبارة البراءة لغرض مع من مافيه ولو سلطان المراد به العين
 وقطعنا النظر عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو ما بين ما في المحيط من المسوط والاصل
 والمجمع الكبير ومشهور الفتاوى العقد كائنا في خلاصة فقدم ما فيها ولا يعدل عنها له وانا ما في الاشياء
 والصر عن القسمة اقرق الزوجين وأبراء كل صاحبه عن جميع الدعوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرا المرأته منها
 وله الدعوى لان البراءة انما يخص الى الذين لا اعيان اه فصول على حصوله بصفة خاصة كقوله ابراءها
 عن جميع الدعوى عمالي عليها فيخص بالدين فقط لكونه مقيد اجمالى عليها ويؤيده لتعليل ولو لم يبق على ظاهره
 فلا يعدل عن كلام المسوط والمحيط وكأني الحكم المصرح بعموم البراءة لكل من أبراء عاتما لى ما في القنية
 اه هذا حاصل ما ذكره الشرى لى في رسالته وهي قريب من كتر اسين وقد أكرهنا من القول فمن أواد
 الزيادة فليصرع الهابيه علم انه ما كان يفتي المصنف أن يد كرماني البرازية مشتقا وانا ما في سبب آخر الصلح فليس
 فيه ابراء عام قد روي اقرار شرح الملتقى في الصلح (قوله من الاعيان) سابق الكلام على ذلك في الصلح (قوله
 في الصلح) أى في آخره (قوله أقر رجل) تقدمت المسألة متنا في متفرقات القضاء (قوله شرح وهائية)
 وبه أنفى في الحامدية والتبرية من الدعوى (قوله لا عدلن أقر) فيه أن اضطراه الى هذا الاقرار عدل

صلح البرازية ولا ينافى حل قوله
 لم يرق لى حق أى مما قبضته على أن
 البراءة من الاعيان باطل وحسنه
 كالوجه عدم حصة البراءة كما أفاده
 ابن النخبة واعنده الشرى لى
 وسحقه في الصلح (أقر) رجل
 (بال في صلح وأشهد عليه) ثم
 ادعى ان بعض هذا المال (المتزبه
 فرض وبعضه با عليه فان أقام
 على ذلك بينة تقبل) وان كان
 متناخصا لا بالنص انه مضطرا الى
 هذا الاقرار شرح وهائية قلت
 وشرى لى سمها الشرى لى انه
 لا يفتى بهذا القصر لانه لا عدلن
 أقر

قائمه ان يقال بأنه يصف المقتز على قول أبي يوسف المختار القسوى في هذه ونحوها **اه** قلت به جزم المصنف من اثر قنبر (أقر بعد الدخول) من هاتى كتاب الصلح ثابت في نسخ القساقط من نسخ الشرح (أنه أطلقه قبل الدخول لمره به) بالدخول (ونصف) بالقرار (أقر) المشروطه (الربع) أودعته (أنه) أى ربع الوقت (بستهقه فلان دونه صبح) وسطحه ولو كابد الوقت بجلتلافه (ولو جعله لغيره) أو أسقطه للاحد (ويصح وكذا المشروطه النظر على هذا) كما مر في الوقت وذكره في الاشياء ثمة وهناكى الساقط لا يعود فرائجه (النقص المرفوعة الى القاضي لا يراخذ رافعها بما كان فيها من اقرار وتناقص) لما قدما ٤٧١ في القضاء انه لا يراخذ بما فيها (الاذا) أقر بفظه

صريحا (قال لعلى ألقى) على أرفيها أعلم أو أحب أو أظن لائى عليه خلافا لثانى فى الاول قلنا هي لشك عرفا ثم لو قال قد علمت زمة انصافا (قال غصينا) (ألقا) من فلان (ثم قال عشرة أنص) مثلا (وآدى الغاصب) كذا فى نسخ القنبر وقد علمت سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وآدى الطالب كاعبه به فى الجمع وقال شراحه أى المقصوب منه (أنه هو وحده) غصينا (زمة الاق) كاهيا (وآزمه زفر بشرها قنا هذا) العيم يستعمل فى الواحد والظاهر انه يصير فعله دون غيره فكأن قوله كاعشره رجوعا فلا يصح ثم لو قال غصينا ككناصم انصافا لانه لا يستعمل فى الواحد (قال) رجل (أوصى أبى بنى ماله زيدا) وليس لغيره شئ (وقال زفر لكل ثقه وليس لابن شئ) قلنا انصافا الوصية فى الثلث وقد أتت به للاول فاستحقه فلم يصح رجوعه بعد ذلك لثانيها بخلاف الذين نكاهه من الكل (الكل من الجمع) (فروع) أقر شئ ثم ادعى الخطأ به بقبل الا اذا أقر بالطلاق بناء على اتمام المتي من حين عدم الوضوح لم يقع بمعنى ديانة قنية ه اقرار المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرها فاقبى بعضهم بهسته ظهيرة ه اقرار شئ حال

(قوله غايته) حاصله انه لا فائدة له عواء أن بعض المقتز به بالانحطاف المقتز به بناء على الثاني اذا دعى انه أقر كما يجب فى المقتز به وهذه المسألة ثم أقرها فلذا قال فى هذه ونحوها ولقد ابعده من حل قول أبي يوسف على الضرورة فقط كما فى هذه المسألة كما مر قبيل الاستثناء (قوله أن يقال الخ) ولانه لا يأتى على قول الامام لانه يقول بيزم المال ولا يقبل تفسيره وصل أو فصل وعندهما ان وصل قبل والا فلا ولا فظة ثم ضد الفصل فلا يقبل انصافا شربلاية (قوله وبه جزم) أى يقول أبي يوسف (قوله فى بن أقر) وفى نسخة فيها مر وعليها فانه مزيل الاستثناء (قوله من نسخ الشرح) أى المنع (قوله انه يستحقه) يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالت كتاب الوقت لكن فى حق المقتز خاصة الخ ما مر فى الوقت (قوله وسقط حقه) الظاهر أن المراد سقوطه ظاهر فاذا لم يكن مطابقا للواقع لا يعمل للمقتز أخذه ثم ان هذا السقوط مادام حيا فاذا مات عاد على ما شرط الوقت قال السامحان فى مجموعه وفى انصاف قال المقتز به باثلة عشرين سنوات من اليوم ليدان مفت وجعت المقتز به فان مات المقتز به والمقتز قبل مضى ترجع الفقة على شرط الواقف فكانه صريح بطلان المصادقة بمعنى المدة وموت المقتز وفى انصاف أيضا رجل وقف على زيد وولده ثم للمساكين فأقر زيد به وبأنه على بكر ثم مات زيد بطل اقراره لبكر وفى الحامدية اذا صادق جماعة الوقت ثم مات أحدهم من وقتله بطل مصادقة الميت فى حقه الجواب ثم ويظهر من هذا أن من منع عن استحقاقه بمعنى المدة الطوية اذا مات فولده بأخذ ما شرطه الواقف لانه لا يراعى على صريح المصادقة لان الولد لم يملكه من ابيه وانما يملكه من الواقف اه (قوله ولو جعله الخ) وفى اقرار الامام عليه فبن أقرت بان فلانا يستحق ربع ما بينهما من وقف كذا فى المدة معلومة يقتضى انها ليست منه مطلقا معلوما فأجاب بأنه باطل لا يصح الاستحقاق المسدود وقت اقرار المبلغ الميت واطلاق قولهم لو أقر المشروطه الرابع انه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقتضى بطلانه فان الاثر اربع مصادقة اه ملخصا وفى انصاف فان كان الواقف جعل أرضه موقوفة على زيد ثم من بعده على الساكن فأقر زيد بهذا الاقرار بعتى بقوله جعله واقفا على هذا الرجل يشركه الرجل فى الفقة أيد اما كان حيا فان مات زيد كانت للمساكين ولو بصدق زيد عليهم وان مات المقتز به وزيد فى الحيا فالنصف الذى أقر به زيد للمساكين والنصف زيد فاذا مات صارت الفقة كلها للمساكين وهكذا الوقت أنها على هذا الرجل وحده فالفقه كلها للرجل مادام زيد المقتز حيا فاذا مات فلهما مساكين ولو بصدق عليهم وانما يصدق على ابطال حق قنه مادام حيا اه ملخصا ويظهر من هذا أن المصادقة على الاستحقاق بطل بوجوه المقتز لزوم الضرر على من بعده ولا يطل بوجوه المقتز به علما باقرار المقتز به نفسه بى ما لو أن جماعة مستحقون كلاله أخوة مثلا موقوف عليهم موبة فصادقوا على أن زيد منهم يستحق النصف فاذا مات زيد بى المصادقة وان مات المقتز بطل وان مات أحدهما بطل فى حصته فقط والذي يتكرروقه فى زمانها المصادقة فى النظر والذي يقتضيه الظاهر بطلان بوجوه كل منهما ويرجع التوجه الى القاضي هذا ما ظهر لنا فانتقل (قوله كذا فى نسخ المتن) أى بعضها وفى بعض نسخ المتن المقصوب منه (قوله من الكل) وقد تقدم قبل اقرار المريض (قوله بناء على اتمام المتي) وفى البرازية بطل وقوع الثلاث بتمامه من ليس بأهل فأمر الكاتب بصلح الطلاق فكتب ثم أقتاه عالم بعدم الوقوع له أن يعود اليها فى الديانة لكن القاضي لا يصدق بتمام الصلح سامحان (قوله بى جمال) كما لو أقر به بأمر يده الى قطعها بحجامة درهم وبدها صحتان لم يلزمه شئ كفى حيل التاخر خاتمة وعلى هذا اقتب بطلان اقرار انسان بتدوين السهام لو اقر وهو أزيد من الفريضة الشرعية لكونه محالا ليعتد من كونه محالا من كل وجه والا فلما أقر أن لهذا الصغير على ألف درهم فرض أقرضته أو من غن مبيع باعتبه صم الاقرار كما مر أشباه

وبالدين بعد الإبراء منه باطل ولو
 بهر بعد جنتها له على الاشبه
 نعم لو اذى ديناً بسبب حادث بعد
 الإبراء العام وأنه أنقض به يلزمه
 ذكره المصنف في فتاويه قلت
 ومفاده أنه لو أنقضه الدين أيضاً
 فحكمه كالاول وهي واقعة
 القنوى فتأمل في الفعل في المرض
 أحط من فعل الصحة الا في مسألة
 اسناد الناصر للنظر لغيره بلا شرط
 فانه صحيح في المرض لا في الصحة
 تنبيه ونجاسة في الاشياء وفي
 الرهبانية

أثر بهر التسل في منضمونه
 فينة الاجاب من قبل تدر
 واسناد يسع فيه لفظة اقبل
 وفي القضي من ثلث التراث بقدر
 وليس بالاشبه مقر انعقد
 ولو قال لا تخبر بغيره بغير
 ومن قال ملكي ذاك اكان منشأ
 ومن قال هذا ملك ذاك فهو مظهر
 ومن قال لا دعوى في اليوم عندها
 فابدى من بعد منها فمكر

• (كتاب الصلح) •

مناصبته أن انكار المقتضب
 للنصوة المستدعية للصلح (هو)
 لغة اسم من المصالحة وشراً (عقد
 برقع القراع) ويضع المصنوعة
 (ورسكته الاجاب) مطلقاً
 (والقبول) فيما يسمي أما
 فعلاً لا يسمي كالدارم فيتم بالقبول
 تنبيه (وشرطه العقل
 لا البلوغ والحريه فصع من صبي
 ما دون ان عرى) صلحه (عن ضرر
 بين و) مع (من بعد ما دون
 ومكاتب) لو فيه نفع

ملخصاً (قوله وبالدين) قد به لأن اقراره بالعين بعد الإبراء العام صحيح مع أنه يبرأ من الاعيان في الإبراء
 العام كاصح به في الاشياء وتحقيق الفرق في رسالة الشرنبلالي في الإبراء العام (قوله بعد جنتها له على
 الاشبه) قال في النزاهة وفي المحط وعبت المهر منه ثم قال اشهدوا أنها على مهران كذا فالتفت عند الفقه
 أن اقراره جائز عليه المذكور اذا قبل لا زاد لا تصح بلا قولها ولا اشبه أن لا يصح ولا تحصيل زيادة بغير
 قصد الزيادة عن الجوى برهن أنه أرى في هذه الدعوى ثم ادى الذي أنشأه أكثر المال بعد ابراءى
 فلو قال الذي عليه أرى وقيل الإبراء وقال صدقته فيه لا يصح الدفع بعنى دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح
 الدفع لاحتال الرد والإبراء يرتد بالرد فيفسد المال عليه بخلاف قوله اذا لارتد بالرد بعده جامع القصولين
 لكن كلا متعلق الإبراء عن الدين وهذا في الإبراء عن الدعوى وفي الرابع والعشرين من التاتر ثانية ولو قال
 أرى أن مالي عليك فقال لك على أنه قد صدقت فهو يرى احصانا لا حتى في هذه الدار فقال كان لك
 سدس فاشترت بها منك فقال لم يصبه فله السدس ولو قال خرجت من كل حق في هذه الدار وأمرت منه اليك
 أو أقررت لك فقال لا اثر اشترت بها منك فقال لم يقض الحق فله الثمن اه وفيها عن العناية ولو قال لا حتى
 قبل برئ من كل عين ودين وعلى هذا الوال فلا ن يرى عملي فله دخل المتخون والامانة ولو قال هو يرى عملي
 عليه دخل المتخون دون الامانة ولو قال هو يرى عملي عليه فهو يرى من كل شئ أمه امانة ولا يبرأ من
 المتخون ولو اذى الطالب حقاً بعد ذلك وأقام منه فان كان رخ بعد البراءة تنفع دعواه وتقبل بئته وان
 لم يزوج فالتباس أن تنفع وحل على حق وجب بعد دعاه في الاحتسان لا تقبل بئته (قوله ذكره المصنف في
 فتاويه) ونصه سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ان رجلاً منهما بعد الإبراء العام أكثر أن في ذمته مبلغاً معيناً
 للآخر فهل يلزمه ذلك أم لا اجاب اذا أكثر بالدين بعد الإبراء منه لم يلزمه كافي القواعد الزينة نقل عن التاتر ثانية
 ثم اذا ادى عليه ديناً بسبب حادث بعد الإبراء العام وأنه أنقض به يلزمه اه واقترع ما في اقرار تصارض
 البينات لغام القصدى (قوله قلت ومفاده) أي مفاد تصديق الزوم بدعواه بسبب حادث وقوله لو أكثر
 بقاء الدين أي بأن قال ما أرى منه باق في ذمتي والفرق بين هذا وبين قوله السابق وبالدين بعد الإبراء منه
 أنه قال هناك بعد الإبراء لقفلان على كذا تأمل (قوله بقاء الدين) أي بعد الإبراء العام (قوله كالاول)
 أي الاقرار بالدين بعد الإبراء منه (قوله تمة) اسم كتاب (قوله أثر بهر التسل) قد به اذ لو كان الاقرار
 بأزيد منه لا يصح (قوله الاجاب) أي لو أقامت الورثة السنة ومنه الإبراء كاحقته ابن النخعة (قوله
 من قبل عدد) أي في حالة الصحة ان المرأة وعبت مهرها من زوجها على المهر المذكور وفي هذه المسألة
 كذا قبل وفيه أن الاحتال موجوده (قوله واستاند) قال في المتن لو أكثر في المرض الذي مات فيه
 أنه باع هذا العبد من فلان في محضه وفيه الحق واذى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق
 في بئس البن الا بعد التث هذه مسألة التثم الا أنه أفضل فيه قد تصديق المشتري ابن النخعة مدق
 وقد ناقض بل نحوحة أدرك من نور العين كلاماً راجعه (قوله فيه) أي في ضعف الموت (قوله من ثلث
 القرآن) أي المرات (قوله تنهد) بأمكن الدال المهملة (قوله نعدمة) بفتح النون وبالعين
 ورفع الدال المشددة (قوله تخلف) بفتح الخاء واسكان اللام قال المقدسي ذكر محمد بن قولة لا تقبله فلانا
 أنه على أنفا اقرار وزعم الرشعي أن فيه روايتين صالحتي (قوله منشأ) أي كان به (قوله
 مظهر) بضم الميم أي مقرر

• (كتاب الصلح) •

(قوله مطلقاً) فيما يسمي وبما لا يسمي (قوله بلا قبول) لانه اسقاط وسبي قريباً (قوله وشروطه الخ)
 وشروطه أيضاً حتى يله أن كان ديناً والا كمالاً حتى في مسائل شتى آخر الكتاب فراجع واوضحه
 في الدرر منها (قوله فصع من صبي الخ) وكذا عنه بأن صالح أبوه عن داره ونحو ذلك اعلاه مدع وأقام البرهان
 (قوله لو فيه نفع) لو قال لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى لبطل ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرراً لو كان فيه ضرر

(و) شرطه أيضا (كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه (و) كون المصالح عنه حقا يجوز الاعتراض عنه ولو كان (فيعمل كانه مباح والتعزير مطلقا مكان) المصالح عنه (أو مجهولا) يصح (أو) المصالح عنه (مما يجوز الاعتراض عنه) ويذهب قوله (مكتن شعبة) وحذف وكذا (نفس) ويطلق به الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل الرغ الصالح لاحد من وثرب مطلقا (وطلب الصالح كاف عن القول من المذبي عليه ان كان المذبي به مما يتعين بالتعيين) كذا راعاه والدانير وطلب الصالح على ذلك لانه اسقط للبعض وهو يتم بالمسقط (وان كان مما يتعين بالتعيين) (فلا بد من قبول المذبي عليه) لانه كالبيع بحر (وحكمه وقوع المبرأة عن الدعوى) ووقوع المكف في مباح عليه وعنه لومتنا (وهو صحيح مع اقراره وسكون أو انكاره فالاول) حكمه (كبيع ان وقع عن مال بمال) وحينئذ (تقضي فيه) أحكام البيع كذا لشعبة والرد بسبب خيار ردويه بشرط وفده جهالة البدل المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط وتشرط القدرة على تسليم البدل (وما استحق من المذبي) اى المصالح عنه (رد المذبي) حصته من العوض اى البدل ان كلا فكلا أو مضافا (وما استحق من البدل ربح) المذبي (بجسته من المذبي) كاذر كلاله معاوضة

غيرهين ط (قوله معلوما) قال في جامع التصولين عاز بالقبض على الصلح على وجهه صلح على دراهم أو دانير أو فلس فصباح الذكر القدره الثاني على يروكي أو زنى عمالاجله ولا مؤنة فصباح الذكر قدر وصفه ان يكون جيدا أو وسطا أو دبا فلا بد من بانه الثالث على كيلي أو زنى عمالاجله ولا مؤنة فصباح المذبي كذا قدر وصفه وكان تسليمه عند أي حقيقة كافي السلم الرابع صلح على ثوب فصباح المذبي كذا قدر وصفه واجل ذ الثوب لا يكون دبا الى السلم وهو عرف مؤبلا الخامس صلح على حيوان ولا يجوز الا بینه اذ الصلح من العبرة والحيوان لا يبلغ ذواتها اه (قوله اى قبضه) بخلاف ما في صباح الى قبضه مثل ان يذى حقا في الدار رجل واذى المذبي عليه حقا في أرض يده المذبي فاصطفا على ثوب الدعوى جائز (قوله والتعزير) اى اذا كان حقا لم يعد كالا على ح (قوله أو مجهولا) اى بشرط أن يكون عمالاجله الى التسليم كذا الدعوى مثلا بخلاف ما لو كان عن تسليم المذبي وفي جامع التصولين اذى عليه ما لم يعلموا ضامه على ان قد درهم وقبض بدل الصلح وذكر في آخر السلك وأبرأ المذبي عن جميع دعاواه وضموته ابراء جميعا عما تقبل بل يصح الصلح لانه لم يذ كذا رمال المذبي فيه ولا بد من بانه يعلم ان هذا الصلح وقع معاوضة أو اسقاط أو وقع صرفا شرط فيه التقاضى في المجلس أو لا وقد كره قبض بدل الصلح ولم يتعرض لمجلس الصلح فع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصدقه الصلح وأما الإبراء فقد حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المذبي بين الإبراء العلم لا الصلح اه وتقدم التصريح به في الاستحقاق وانظر ما كتبه من الفقه وأخر أخبار العيب (قوله مكتن شعبة) اذ هو صارت عن ولاية الطلب وتسلم الشفعة لانه فلا يجوز أخذ المال في مقابلته (قوله والثالث) هو احدى الزايتين وهما حتى كذا في الشرع لانه عن المصطفى انما اعلان الاول فرواية واحدة كاتبا أيضا عن المصطفى (قوله الحاكم) ظاهره انه يطلب الصلح أصلا وهو الذى في الشرع لانه عن تاحشى خان فانه قال بطل الصلح وسطا الخدان كان قبل ان يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يحل المصدق فسبق انه انما اسقط بالعضو لم يملكه حتى لو عاد وطلب حذ الان يحصل ملكى لانه غاية على انه لم يطلب بعد (قوله مطلقا) قبل الرد وبهذه (قوله وطلب الصلح) فاعل طلب مستتر فيه والصلح مضوم لانه لا حاجة اليه لانه تكرر اربع ما في المتن (قوله على ذلك) وفي بعض النسخ حذ (قوله بالمسقط) هذا يفيد انه لا يشترط الطلب كالا يشترط القبول ط (قوله وسكمه ووقع المصالح) قال في البر وسكمه في جانب المصالح عليه ووقع الملك فيه للمذبي سواء كان المذبي عليه ممتزا أو منكر او اى المصالح عنه ووقع الملك فيه للمذبي عليه ان كان مما يحصل التملك كالمال وكان المذبي عليه ممتزا وان كان عمالاجله القليل كالقصاص فالحكم بوقوع المبرأة كاذر ان كان منكر مطلقا (قوله ووقع الملك) اى المذبي أو المذبي عليه (قوله عليه) اى مطلقا ولمونكر (قوله كبيع) اى تقضى فيه أحكام البيع فينتظر ان وقع على خلاف جسر المذبي فهو بيع وشراء كاذر كرهنا وان وقع على جسته فلان كاذر بل من المذبي فهو وسط وبراء وان كان منه فهو نفع واستفاد وان كان باكر منه فهو فضل وبراء من الزيلعي رضى قال في الصرا اعتبر بيمان كان على خلاف المجلس الا فى ما تين وقيامه فيه (قوله تقضى فيه) اى في هذا الصلح منع فعمل المصالح عنه والمصالح عليه حتى لو صاح عن دار بداد وحبس فيها الشفعة ط (قوله وتشرط) في موضع التعليل قوله وفده جهالة البدل (قوله من المذبي) بالناس للفقهاء (قوله ان كلا) اشار الى ان من يباينة أو تبعية وكل مراد تأمل (قوله كاذرنا) اى ان كلا فكلا أو مضافا ح (قوله لانه معاوضة) مقتضى المأخوذة انه اذا استحق الثمن كان مثلا ربح مئة أو مضافته ولا يصدق العقد (فرع) قال في البرازية وفي نظم الفقه اخذ سارقا من دار غيره فأراد رفعه الى صاحب المال فذفع له السارق ما لا على أن يصف عنه يسل ويرد البدل الى السارق لا الخ لئلا يس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة يرى من الخصومة بأخذ المال وسد السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اه وفيها أيضا أنهم بركة وجب فصالح ثم زعم ان الصلح كان خروفا على نفسه ان في جسر الوالى تسمع الدعوى لان الغالب انه جسر ظنا وان في جسر القسطنطيني لا يصح

وهذا حكمها (و) حكمه (كأية ان وقع) الصلح (عن مال بمنفعة) كخدمة عبد وسكن دار (فشرط التوقيت فيه) ان احتج اليه والا لا
 كصبيغ ثوب (ويصل بوث احدهما ولا لاهل في المدة) وكذا الوقوع من منفعة بمال او منفعة من جنس آخر ابن كمال لانه حكم الاجارة
 (والاخران) اي الصلح بسكوت وانكار (معاوضة في حق المدي وفداء بين وتعلق نزاع في حق الآخر) وحديث (فلا تشفع في صلح عن دار مع
 احدهما) اي مع سكوت وانكار لكن التشجيع ان يقوم مقام المدي فيدلي بجمته فان كان للمدي بينة فاعلمها الشفع عليه واخذ الدار بالمنفعة
 لان باقها لمجة تبين ان الصلح كان في معنى ٤٧٤ البيع وكذا لو لم يكن له بينة لحلف المدي عليه ففصل شرعية (وتجب في صلح) وقع

لان الغالب انه يجب بحق اه (قوله ان احتج اليه) كسكن دار (قوله بوث احدهما) اي ان قدمها
 لنفسه بجر (قوله وبه لا لاهل) اي قبل الاستيفاء وتسامه في البصر (قوله لوقوع) كان ينفذ ذكره
 قبل قوله بشرط التوقيت فيه (قوله عن منفعة) يعني انه يصح الصلح فلو ادى بجرى في دار او سبلا على
 صلح او شراب في بئر فاقترأ وانكر ثم صالحه على شيء معلوم جاز كافي التمسكافي علاني شرح مسبق كذا في
 الهامش (قوله عن جنس آخر) كخدمة عبد من سكن دار (قوله في حق المدي) فبطل الصلح على دارهم
 بعد دعوى دارهم اذا اخترت فاقبل القبض بجر (قوله عن دار) يعني اذا ادى رجل على آخر اداه فسكرت
 الاثر وانكر فصالح عنها بدفع شيء لم يقب الشفعة لانه يزعم انه يثبت الدار المملوكة على نفسه بهذا الصلح بدفع
 خصومة المدي عن نفسه لانه بشرط جواز زعم المدي لانه منع ادعاء ارضاء بدرجل الارث من ايها
 فيجوز والدفء صالحه احدهما على مائة لم يشارك الاثر لان الصلح معاوضة في زعم المدي فداء بين في زعم
 المدي عليه فلم يمكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشرى في الشركة بالثلث وفي رواية عن أبي
 بشاره خاتمة ملخصا (قوله وتجب) اي يجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بان تكون بدلا (قوله باحدهما)
 اي الانكار والوكوت (قوله تلحق) عليه لقوله رد المدي حصة (قوله رجع) اي المدي (قوله الى
 الدعوى) الا اذا كان عالما بغيره بالعين وهو من جنس المدي به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا لاهل الصلح كما
 اذا ادى الصلح صالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاثر او قبله
 كالو يوجد هاتسوة او بخرجة بخلاف ما اذا كان من غير الجلسي كانه ناهي هذا اذا استحققت بعد الاتفاق
 فان الصلح بطل وان كان قبله بجر بطلها ولا لاهل الصلح كالتفليس بجر (قوله رجع الى الدعوى) الا اذا كان
 الصالح عنه عمالا قبل القبض فانه يرجع بقية الصلح عليه كالقصاص والعق والتكاح وانظم كافي الاشياء
 عن الجامع الكبير ونعم الكلام عليه في حاشية الجوى (قوله في كله) ان استحق كل العوض (قوله
 اوبعضه) ان استحق بعضه (قوله لا اقدمه) اي المدي عليه (قوله بالملك) اي المدي بخلاف
 الصلح لانه لم يوجد منه ما يدل على انه اقر بالملك لانه الصلح قد يقع بدفع الخصومة (قوله كاستحقاقه) ف يرجع
 بالمدي او بالدعوى درستق كذا في الهامش (قوله كذلك) اي كذا اوبعضا (قوله بعض
 ما يدعيه) اي هو قائم وبأن حكم ما اذا كان هالك كانه قد قول الممان والصلح عن المقتصوب الهالك وقال
 التمهني لان المدي بهذا الصلح استوفى بعض حقه وبرا عن الباقي والاراء عن الاعيان باطل اه مدني
 (قوله اوليقت) منسوب بان مثل اوريل (قوله عن دعوى الباقي) فبدا لاراء عن دعوى هذه الاراء
 عن عينه فبرهيم كذا في المبوط ابن مالك بان يقول برئت عنها وعن خصومتها اوعى دعوى هذه الاراء
 فلا تلزم دعواه ولا يثبت له مال او قال ابن ابراهيم ان دعوى خصومتها باطل ولأن خصام كقولنا لا نبيده
 عبدي برئت منه فانه يدري او قال ابن ابراهيم لانه لا دعوى ابراء عن خصامه كافي الاشياء من أحكام الدين قلت ففرقوا
 بين ابراهيم وبرئت أو أناري لاضافة البراءة لنفسه قسم بخلاف ابراهيم لانه خطاب الواحد على خصامة غيره
 كافي حاشيتهما من الاول والجملة شرح الملتقى وفي البصر الاراء ان كان له وجه الانشاء فان كان من العين بمال
 من حيث الدعوى فله الدعوى بها على المظالم وغيره ويصح من حيث نفي الصعان فان كان عن دعواها فان
 أشاف الاراء الى المظالم كابر مالك عن هذا الدار أو عن خصومتها اوعى دعوى فيها لا تلزم دعواه على
 المظالم قط وان أضافه الى نفسه كقوله برئت عنها أو أناري فلا تلزم مطلقا هذا الوجه على طريق الخصوص
 اي عن خصومة ظلمي العموم فله الدعوى على المظالم وغيره كالو تار الزباني من جميع الدعاوى وله
 أعيان فاعلمه الدعوى به لانه ينصرف الى الدين لا الاعيان وأما اذا كان له وجه الاخبار كقوله هوري
 عمالي قبله فهو صحيح متساو للدين والعين فلا تلزم الدعوى وكذا الاما في هذه العين ذكره في المبوط
 والخطب

(عليها باحدهما) او بقرار لان
 المدي يأخذها عن المال فواخذ
 بزمه (وما استحق من المدي رد
 المدي حصة من العوض ورجع
 بالتصوم فيه) فخصام المستحق
 خلل العوض عن الفرض (وما
 استحق من البذل رجع الى الدعوى
 في كله اوبعضه) هذا اذا لم يقع
 الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع
 بالمدي نفسه لانه دعوى لاني
 اقدمه على المابة اقرار بالملك
 صهي وغيره (وهذا البذل) كذا
 اوبعضا (قبل التسليمه) اي
 للمدي (كاستحقاقه) كذا
 (في الفصلين) اي مع اقرار
 أو سكوت وانكار وهذا البذل
 بما يتبين والاي بطل بل يرجع
 بمثل عيني (صالح عن) كذا نسخ
 المتن والشرح وصوابه على (بعض
 ما يدعيه) اي بين دعوىها بغيره
 في الدين كاصبي فلو ادى عليه
 دارا صالحه على بيت معلوم منها
 فلو من غيرها صح قسماني
 (لم يصح) لان ما قسمه من حين
 حقه وبراءه عن الباقي والاراء
 عن الاعيان باطل قسماني
 وسيله حصته ما ذكره بقوله
 (الزيادة ثوب) آخر كتيب ووردهم
 (في البذل) نصرة للعوام عن
 حقه فيما بين (أر) بفتح به (الاراء
 عن دعوى الباقي)
 ٢ قوله عن أبي قدس من أصل
 نسخة المؤلف لفظ ما يضاف اليه
 أي مترك عليه ما يالو موضع فيه
 ما يوجد في الخاتمة بعد ما اجابها
 اه من هاشم الاصل

والهبط فلم أن قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا دعوى يمنع المدعى بالعين والدين لما في المبسوط لاحق في قبله
يشعل كل عين ودين فلا دعى حقا لم يمنع ما لم يبدوا أنه بعد البراءة اه ما في البحر ملخص وقوله بعد البراءة
يبد أن قوله لاحق في إبراء عام لا أفراد (قوله مطلقا) أى سواء وجد أحد الأمرين ولو لم يوجد فلا تنفع
دعوى السابق ح (قوله وقوله لم) جواب سؤال وأرد على كلام الماتن لاحق في ظاهر الرواية إذ لا حصر
للإبراء فيها وما تضمنه الصلح اسقاط السابق لإبراء فانهم (قوله من دعوى الخ) كذا نصه القهستاني
ويجب اسقاط لقتل دعوى بقضية الاستدراك لا في وقتل الجوى من حواشى صدور النشر بعه للصد معفى
قولنا البراءة من الاعيان لانهم أن العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لأن يبقى المدعى على دعواه الخ أبو السعود
وهذا أوضح مما هنا قال السامحاني والاحسن أن يقال الإبراء عن الاعيان باطل ديانة لا قضاء قال في
الهامش وجاربه في شرح الملقى معناه أن العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لأنه يبقى على دعواه بل ينقطع في
الحكم كالصلح من بعض الدين فانه إنما يبرأ من باقيه في الحكم لا في الديانة فلو نظره أخذ ذكر القهستاني
والبرجندى وغيرهما وأما الإبراء من دعوى الأيمان فمصحح اه ما في الهامش وهو مخالف لما قلناه من
شرح الملقى أنما وفي الخلاصة أربابك من هذه الدماء وعن خصوص في دعوى فيها فذلك باطل
حتى لو ادعى بعده تسع ولو أتمام بقضية قبل اه تأمل (قوله وأما الصلح) مقابل قوله أى عن يدها
(قوله بعض الدين) قال القدسي عن الهبط أنه قد فأنكره المطلوب فصالحه على ثلثه من الأقسام
وبدأ من السابق ففصله لادانة ولو قضاه الأقسام فأنكره الطالب فصالحه بمائة صاع ولا يبلد له أخذها ديانة
فيؤخذ من هنا ومن أن الربا يصح الإبراء عنه ما يجب عنه عدم صحة براءة عليه قضاء زمانا بما أخذوه
ويطلبون الإبراء فيؤخذ من بل ما أخذوه من الربا عرف بجماع عدم الحل في كل واحد أن عدم برائه في الصلح
استثنى منه في الثانية ما لو زاد أربابك من البقية سائحا ويظهر من هذا أن ما تضمنه الصلح من الاسقاط
ليس إبراء من كل وجه والاولى يجمع لقوله أربابك عن البقية (قوله أى قضاء) وجنث فلا فرق بين الدين والدين
على ظاهر الرواية تأمل (قوله من الاشياء) قال فيها من الخالية الإبراء عن العين المقصودة ببراءة من ضمانها
وتصير أمانة في يد الغائب ولو كانت العين مسئلة صاع الإبراء ويرى من فيها اه قتلهم الإبراء عن الاعيان
باطل معناه أنها لا تكون ملكا له الإبراء والا فالإبراء عنها يسقط ضمانها صحح أبو بصير على الأمانة اه ملخصا
أى أن البطان عن الاعيان محله إذا كانت الاعيان أمانة لانه إذا كانت أمانة لقلعه عهدتها فلا وجه للإبراء
هنا تأمل وحاصله أن الإبراء المتعلق بالاعيان أمان يكون من دعواها وهو صحيح بخلاف مطلقا وان تعلق
بنفسها فان كانت مقصودة حالكة صاع أيضا كالدين وان كانت قائمة بنهي البراءة عنها البراءة من ضمانها
لوهلك وتصير بعد البراءة من عنها كالأمانة لا تفنن الا بالتصدي عليها وان كانت العين أمانة فالبراءة
لا تنص ديانة بمعنى انه اذا ظفر بها لكما أخذها وتصح قضاء فلا يصح القضاء دعواه بعد البراءة وهذا المحقق
ما استفيد من هذا الحاشي ط وهو كلام حسن رشدنا إلى أن قول الشارح معناه يجوز حمل على الأمانة يبقى
لو ادعى عليه معناه في دعواه فأنكرتم إبراء المدعى عنها فهو بمنزلة دعوى الضبط لانه لا انكار ما وقعها وصلح تسع
الدعوى بعده فواقعة القضاء لهم (قوله ولو بأفراد) أى مع الصلح من دعوى المال ولو كان الصلح بالقرار
المدعى عليه وسواء كان الصلح عنه بمال أو بغيره وقوله هنا عن أى عن المال (قوله أو بغيره) أى ولو بغيره
(قوله وعن دعوى المنفعة) صورة دعوى المنافع أن يدعى على الورثة أن الميت أوصى بخدمته هذا العبد
وأفكر الورثة لا أن الرواية متعوضة على أنه لو ادعى استيفار عين والمالك يكره صالح لم يجز اه وفي الاشياء
الصلح جائزة من دعوى المنافع الادعوى اجابة كما في المستقضى اه ومضى وهو مخالف لما في البحر تأمل
(قوله من جنس آخر) كالصلح من السكنى على خدمة العبد بخلاف الصلح من السكنى على سكنى فلا يجوز
كأبي العيني والزيلعي قال السيد الجوى لكن في الولو الحية ما يحتاجه حيث قال وإذا دعى سكنى دار مصلحة
من سكنى دار أخرى مدة معلومة جاز واجابة السكنى بالسكنى لا يجوز قال وإنما كان كذلك لانها معا عقدان
تملك بائنه اه أبو السعود وذكر ما في شرح النسيب من أن المالك يكره في شرحه على الجمع قال
في البقوية والوافيق للكتب ما في شرح الجمع (قوله على مال) أى في حق المدعى وفى حق الآخر رضا

لكن ظاهر الرواية الصحة مطلقة
شربلاية ومضى عليه في
الاختيار وعزاه في العزيمة
للزانية وفي الخلاصة لشيخ الاسلام
وجعل ما في المتن رواية ابن سماعة
وقوله الإبراء عن الاعيان باطل
معناه بطل الإبراء من دعوى
الاعيان ولم يصح ملكا للمدعى
عليه ولا أنظره تلك الاعيان حل
أخذها لكن لا تنفع دعواه في
الحكم وأما الصلح على بعض
الدين فيصح ويبرأ من دعوى السابق
أى قضاء لادانة فلا يؤثر فيه
أخذ قهستاني وقامه في أحكام
الدين من الاشياء ولقد حقه
في شرح الملقى (وصح) الصلح (عن
دعوى المال مطلقا) ولو بأفراد
بنفقة (د) عن دعوى (المنفعة)
ولو بغيره من جنس آخر (د) عن
دعوى (الرق) وكان متفاه على

(مال)

وبيت الاول لو باقرار والا الاينة دور قلت ولا يعود اليه رقيقا وكذا في كل موضع اقام ثمة بعد الصلح الذي لا يمتد بالبدل
 باختياره نزل بانما يظن (و) عن دعوى الزوج (النكاح) على غير زوجة (وكان خطا) ولا يليب لمسلط ولا يعل لها الترتج لعدم الدخول
 ولو اتعته المرأة فصالحها لم يصب غاية ونقاية ودور وملق وصحة في الجني والاختيار وصح الصفة في دور البصار (وان قتل العبد المأذون
 رجلا عدم لم يجر صله عن نفسه) لانه ليس من تجارة فلم يزم المولى لكن يسط به القود ويؤخذ بالبدل بعد عته (وان قتل عبدا) اي للمأذون
 (رجلا عدم واصاحه) المأذون (عنه جائز) لانه ١٧٦ من تجارته والمكاتب كالمتر (والصلح عن المصنوب الهالك على اكثر من قيمته قبل القضاء

بالقيمة جائز) كصله بعرض
 (فلا تقبل بنة الغاصب بعده) اي
 الصلح على (ان قيمته اقل مما صالح
 عليه) ولا رجوع للغاصب (على
 المصنوب منه بشئ) (ولو تصادقا
 بعده انما اقل) بجر (ولو اعتق
 موصرا بعد اشتراك الصلح) الموصر
 (الشريك على اكثر من نصف
 قيمته لا يجوز) لانه مقتدر شرا
 فبطل الفضل اخفا (كالصلح في)
 المسألة (الاولى) على اكثر من
 قيمة المصنوب (بعد القضاء بالقيمة)
 فانه لا يجوز لان تقدير القاض
 كالتسارع (وكذا لو صالح بعض
 مع وان كانت القيمة اكثر من قيمة
 مصنوب نصف) لعدم الزا (و) مع
 (في) الجناية (العبد) مطلقا
 ولو في نفس مع اقرار (يا) أكثر
 من الدية والاولى) او باقل لعدم
 الزا وفي الخطا كذلك لانص
 الزيادة لان الدية في الخطا مقدرة
 حتى لو صالح بغير مقاديرها مع
 كفيهما كان بشرط المجلس ثلاثا
 يكون بد شلدين وتعيين القاضي
 احدها بصبر غيره يكتس آثار ولو
 صالح على غير شرط تلازم الدية في
 الخطا وبسط القود

النصومة بجر (قوله لو باقرار) اي من العبد (قوله لا يستحق المذني) بالناس المصنوب وساقى آخر
 الباب استثناء مائة (قوله لانه باخذ البدل) باضافة اخذ الى البدل (قوله على غير زوجة) لانه
 لو كانت ذات زوج لم يصب الصلح وليس عليها العدة ولا تجب النكاح مع زوجها كافي العمانية قهستاني
 (قوله وكان خطا) ظاهره انه يتحصن عدد الطلاق فملك عليها المطلقين لو تزوجها بعد اما اذا كان من اقرار
 قضاها واما اذا كان من انكار او سكوت فمعاملته بزمه متبر ط (قوله لو مسلط) هذا على جميع انواع
 الصلح كضاية (قوله لم يصب) وطال صاحب غاية البيان في ترجمته حوى (قوله في دور البصار) واقر
 في شرحه قرا لانكار وعليه انصرف في البصر فكان فيه اختلاف التصحيح وبإدارة الجمع او اذعت منع نكاحه
 فصالحها جائز وقيل لم يجر (قوله عدم) قيده لانه لو كان القتل خطا ناقضا لجره لانه يملك به ملك
 الاموال ط (قوله فلم يزم المولى) قال القديس فان اجاز مع سائحي (قوله عبد) فاعل قتل
 (قوله المصنوب) اي القتي لانه لو كان متلفا فملك فالصالح عليه ان كان من جنس المصنوب لا يجوز الزيادة
 اتصافا وان كان من خلاف جنسه جاز اتصافا وقبدها لانه اذا كان قبله يجوز اتصافا ابن ملك وسيد ذكر
 مخترقه قبل القضاء وقيد بقره على اسكتهم من قيمته لانه على الخلاف وفي جامع الفصولين غصب كثر يتر
 اوراق درهم فصالح على نفسه فلو كان المصنوب هالكا جاز الصلح ولو فاعشا لكن عبده او اخاه وهو مقرر او منكر
 جاز قضاء لادبته ولو حاضر ابرار لم يكن غاصبه منكر جاز كذلك ولو وجد المالك بنة على بنة ماله فبني له به والصلح
 على بعض حقه في كيلي او ورتي حال غلبه باطل ولو اقر بنبه وهو ظاهر وقد مر ماله على نفسه فصالحه
 على نفسه على ان ابرارها جميعا جاز قايما بالاسكتها ولو صالحه في ذلك على ثوب ودفعه جاز في الوجه كلها
 اذ يكون مشترعا في ثوب المصنوب ولو كان المصنوب قضا او عرضا فصالح غاصبه ماله على نفسه وهو مقبض
 عن ماله وغاصبه مقرر او منكر لم يجر اصله على نفسه اقرارا بنبه بخلاف كيلي او ورتي اذ يمتد خلافا
 بعضه دون بعض فاذ بخلاف ثوب وقت اه (قوله من قيمته) ولو عين فاحش قال في غاية البيان بخلاف
 الفين البصر فانه داخل تحت تقويم المقومين لم يعد ذلك خلافا لم يكن ربا في عندهما (قوله بالقيمة جائز) لان
 الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس فلا يكون ربا وهذا جائز عند الامام خلافا لاهلنا حتى المالك في الهالك لان
 لم يقطع ولم يؤول الى القيمة فكان صلحا عن المصنوب لا عن قيمته (قوله بعرض) اي سواء كانت قيمته كقيمة
 (موسر) قيده لانه لو كان معصرا يسي العبد في نفسه كافي مسكن (قوله ومع في الجناية العمد) مثل
 ما اذا تعدد القتال او اقره حتى لو كانوا جماعة فصالح احدهم على اكثر من قدر الدية جاز ولو قتل البقية والصلح
 معهم لا حق القصص ثابت على كل واحد منهم على سبيل التفرع تأمل وطي (قوله لعدم الزا) لان
 الواجب فيه القصص (قوله حتى لو صالح) اتاذا ان الكلام فيما اذا صالح على احد مقادير الدية وضع ما يجر
 او ما تاجر او ما تاشاة او ما تاساة او اوف دينار وعشرة آلاف درهم كافي العزيمة عن الكافي (قوله
 بشرط المجلس) اي بشرط القبض في المجلس وهذا متفق مما اذا كان الصلح بكل او موفون كما قدم في العناية
 ح (قوله اسدھا) كالابل مثلا (قوله بصبر) بضم الباء وفتح الصاد وكسر الاء المشددة فذل مضارع
 (قوله يكتس آثار) فلو قضى القاضي بانه يصير فصالح السائق عنها على اكثر من مائتي مرة وهي عنده ودفعها
 جاز ونعامة في الجهرمة (قوله وبسط القود) اي في المديني بصر الصلح القاصد شيما بوج القود دفعوا
 عنه وكذا على خنزير او سر كافي الهندية سائحي وهذا بخلاف ما اذا قسد بالجملة قال في المنع ثم اذا قسد

التسعة في الصلح كالوصال على دابة أو بغيره من غير أن يشترط فيه أن يكون الوكيل لم يرض بسقوط حقه بجماعه بخلاف
 ما إذا لم يسم شيئا أو سمى غيره وشعره حيث لا يبيح شيء لما ذكرنا من أن التصاص إنما يقو بالتقوم ولم
 يوجد (قوله ما يرجع إليه) إذ لا بد فيه بخلاف الخطأ فإنه إذا بطل الصلح يرجع إلى الجهة المتقدمة قريبا
 (قوله أو على) نسخ المتن (قوله بغيره على آخر) العبارة مقبولة والصواب بغيره عليه آخر يدل
 عليه قوله لا يرد به الموكل (قوله فيأخذ) أي يرجع على الموكل به وكذا الصلح بالخلف وكذا يرجع في الصورة
 التالية لهذه كالمقتضى ما نحن عليه (قوله فيأخذ الوكيل) أي ثم يرجع به على الموكل (قوله لأنه حينئذ
 كبس) والمفروق فيه ترجع إلى المباشر فكذلك ما كان يترتب (قوله مطلقا) سواء كان من مال بطل أو لا
 (قوله صالح عنه فضولي الخ) هذا فيه إذا أضاف العقد إلى المصالح عنه لما في آخر نص فالثات الفضولي من
 جامع الفضولين في الفضولي إذا أضاف العقد إلى نفسه يلزمه البطلان وإن لم يصفه إلى مال نفسه
 ولا إلى ذمة نفسه وكذا الصلح من الغير اهـ (قوله ولم) أي في الأخيرة (قوله مع) مكررا في المتن
 وفي الدرر أما الأول فلأن الحاصل للمدعي عليه البراءة وفي سبيلها لا يبيح شيء له سواء يجوز أن يكون
 الفضولي أصلا أو ضمن كالفضولي بالخلف إذا ضمن البطلان وأما الثاني فلأنه إذا أضافه إلى نفسه فقد التزم
 تسليمه ضم الصلح وأما الثالث فلأنه إذا ضمنه التسليم فقد اشترط له سلامة العوض فصار العقد تاما يقبوله وأما
 الرابع فلأن دلالة التسليم على رضی المدعي فوق دلالة الضمان والاضافة لنفسه على رضاه اهـ باختصار
 (قوله في الكل) فلو استحق العوض في الوجه الذي تقدمت أو وجدته زوفا أو متوقفا يرجع على المصالح
 لأنه متبرع التزم تسليم شيء معين ولم يترتب الإبقاء عن غيره فلا يلزمه شيء آخر ولكن يرجع بالمدعي لأنه لم يرض
 بترك حقه بجماعه إلا في صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لأنه صادر ثانيا ذمته ولهذا لو امتنع من التسليم
 يجبر عليه زيل (قوله بأمره) لم يرجع على المصالح عنه أن كان الصلح بأمره بزيادة فتقيد الضمان انضاف
 وفيها الأمر بالصلح والخلف أمر بالضمان لعدم توقف صحتهما على الأمر في اثبات حق الرجوع
 بضملا للأمر بضملا الدين اهـ (قوله عزى) لم أجده فيه فغيرا (قوله ولا بالأصل) كان ينبغي
 أن يقول ولا يوجد شيء مما ذكر من الصور الأربعة كما يعلم مما قلناه من أن الفضولي إنما يضمن المال أولا
 هذه صورة خمسة مترتبة بين الجواز والبطلان ووجه المحصر كما في الدرر أن الفضولي إنما يضمن المال أولا
 فإن لم يضمن فاما أن يصف إلى ماله أولا فإن لم يصفه فاما أن يشرط أو عرض أولا فإن لم يشر فاما أن يسل
 العوض أولا فالصلح جائز في الوجه كلها إلا الأخير وهو ما إذا يضمن البطلان ولم يصفه إلى ماله ولم يشر إليه
 ولم يسل إلى المدعي حيث لا يحكم بجوازه بل يكون متوقفا على الإجازة إذ لم يسل للمدعي عوض اهـ ويجعل
 الصور الزاوي أربعا وألحق المشار بالمصنف (قوله الخمسة) التي خامسة بقوله والاطل والى خامسة بقوله
 والافهموقوف بعد قوله أو على هذا ويؤيده قول الشارح سابقا في الصورة الرابعة (قوله في دعواه) فيه
 أنه إذا كان صادقا في دعواه كسب يلبس وفي زعمه أنها وقت بطل الوقف حرام قلعه من غير سقوط غناؤه
 يجوز درشوة لكيف دعواه فكان كذا إذا لم يكن صادقا فقد يقال أنه اغاأخذه لكيف دعواه لا يبطل وقبضه وعصى
 أن يوجد مدع آخر ثم قلت أطلق في أول وقت الحاسدية الجواب بأنه لا يصح قال لأن المصالح يأخذ
 بدل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فصير كالمعاوضة وهذا لا يكون في الوقت لأن الموقوف عليه لا يملك
 الوقت فلا يجوز له بيعه فهنا كان الوقت تاما فلا يستبدل به لا يجوز ولا أن هذا يأخذ بدل الصلح لا عن حق
 ثابت فلا يصح ذلك على حاله إذ في جوابه انقضى اهـ ثم قل الحاسدية ما هنا ثم قال تتأمل اهـ وانظر
 ما كتبتنه في باب البيع الفاسد من التبرع وقوله بخلاف بيع ثم ضم إلى المدبر (قوله كل صلح بعد صلح المراد
 الصلح الذي هو سقاط أموالا مطلقا على عوض ثم على عوض آخر فالثاني هو المانع من التأسيس الأول كالبيع
 نور العين عن الغلظة (قوله فالثاني باطل) قاله القاضي الامام (قوله وكذا النكاح الخ) وقامه
 في جامع الفضولين في الفصل العاشر كذا في المصنف (قوله بعد النكاح) وفيه خلاف قبل يجب
 التسعة الثانية وقبل كل منهما (قوله والمحو الخ) بأن كان له على آخر أو فالحال عليه بانضمام أحال
 عليه بانضمام آخر شيئا (قوله بعد الشراء) أي بعد ما اشتري المصالح عنه (قوله إلا في ثلاث) قلت

لعدم ما يرجع إليه اختيار
 (وكل) زيد (بالصلح عن دم جده
 أو على بعض دين بغيره) على آخر
 من مكمل وموزون (لزم به الموكل
 لأنه امسقاط فكان الوكيل
 صغير إلا أن يصفه الوكيل)
 فيأخذ بضمائه (كالوقوف الصلح)
 من الوكيل (عن مال بطل عن
 آخر أو بطل من الوكيل لأنه حينئذ
 كبس) (أما إذا كان من أنكار
 لا يلزم الوكيل مطلقا بجر ودرر
 (حال عنه) فضولي (بلا أمر مع
 أن ضمن المال أو أضاف) الصلح
 (إلى ماله أو قال على) هذا (كذا
 وسلم) المال صم وصار متبرعا
 في الكل إلا إذا ضمن بأمره عزى
 زاده (والا) بسل في الصورة
 الرابعة (فهو موقوف فأن أجازته
 المدعي عليه جائز ولزمه) البطلان
 (والا بطل) والخلف في جميع
 ما ذكرنا من الأحكام الخمسة
 (بالصلح الذي وقبضه دار ولائحة
 فتصلحه المنكر قطع الخصومة
 جائز وطالبه) البطلان (لو صادقا
 في دعواه وقبل) قاله صاحب
 الاجناس (لا) يطالب لأنه بيع
 معنى يرجع الوقت لا يصح (كل
 صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا
 النكاح بعد النكاح والمحو الخ)
 بعد المحو (والصلح بعد الشراء)
 والأصل أن كل عقدا بعد الثاني
 باطل إلا في ثلاث منسكورة
 في بيع الأشياء

الكفالة والشراء والاجارة فراجع (آدم) الذي عليه (بينة بعد الصلح عن انكار ان المذنب قال قوله) قبل الصلح (ليس قبل لان حق قاضي الصلح ماض) على العصة (ولو قال) المذنب (بصد ما كان في قبله) قبل المذنب عليه (حق بطل) الصلح بجر قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العصادة ثم نقل عن دعوى البرزانية ٤٧٨ أنه لو اذى المكفيلة اخرى لم يسقط فيضير (والصلح عن الدعوى القاضية يصح وعن

الباطل لا) والقاعدة ما يمكن قصصها بجر وحز في الاشياء أن الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد الا في دعوى مجهول بخلافه فيصنف (وبطل الشرط) صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا) فيصح الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة آثر الباب واقره ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما مر في راجعه (وصح الصلح عن دعوى حق الشرع) وحق الشفعة وحق وضع الجذوع على الاسع) الاصل انه متى وجهت العين نحو الشخص في اي حق كان فأتى العين بدارهم جاز حتى في دعوى التفرع بغيره بخلاف دعوى حوالب بدو (الصلح) ان كان بمعنى المعاوضة (بان كان ديناً بين (ينقص بقضاء ما) اي بضع المسلمين وان كان لا يمسها) اي المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض واستقاط البعض (فلا) تصح اكلاته ولا تقضه لان الساقط لا يعود قسنة وصبرية فيصنف (ولو صالح عن دعوى دار على حكمي يثبت منها ابد اوصالح على دارهم الى الحصاد اوصالح مما اوردع بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح) في الصور الثلاث سر اجبة قبل عدم دعوى الهلاك لانه لا ادعاء وصالحه قبل الذين صح به يثني خاتمة (ويصح) الصلح (بعد حلف الذي عليه

زاد في التصولين الشراء بعد الصلح (قوله الكفالة) اي زيادة التوثيق اشياء (قوله والشراء) الملقته في جامع التصولين وقبده في القسنة بان يحسكون الثاني اكثر ثمان الاول أو أقل أو يحنس آخره والا فلا يصح اشياء (قوله والاجارة الخ) أي من المسانير الاول في نفع الاول اشياء (قوله ليس قبل) بكسر فتح (قوله ما كان في قبله) بكسر فتح أيضا (قوله قال المصنف) فيه وفي العادة اذى فانكر صالحه ثم ظهر بعده أن لا شيء عليه بطل الصلح اه اقول يجب أن يشد قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لا تقدم مسألة المختص به صرح مولانا صاحب البحر ولا يخفى أن له معنى الصلح على العصة في مسألة المتن المتقدمة عدم قبول الشهادة لما فيه من تناقض فلا يظهر حجة لا شيء عليه ثم تظاهرها بعبارة العادة قافهم (قوله عن دعوى البرزانية) ونصها في المتن اذى ثوابا وصاح غير من المذنب عليه على ان قرار المذنب أنه لا شيء فيمان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يدل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعد حقه ولو قبل الصلح يطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاتراره بعد الصلح هذا اذا اعتد الاقرار بالملك بأن قال لا شيء في جهة الميراث ثم قال لا ميراث عن أي فمأ ما فيه اذى اذى ملكا لاجبة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال حق بالشراء او بالهبة لا يطل اه (قوله فيضير) ما نقله عن البرزانية لا يحتاج الى حصر لانه قصد مفيد وله اقراره بمرامه المصنف من تقييده ما في العصادة فانه غير ظاهر كاعتل والله اعلم (قوله والقاعدة) مثال الدعوى التي لا يمكن قصصها واذى أمة فقاتلنا انا حرة الاصل فصلها عنه فهو جائز وان اقامت بينة على انها حرة الاصل يطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرة الاصل ومثال الدعوى التي يمكن قصصها لو اقامت بينة انها كانت أمة فلان أمة طاعة أول وهو عليها بعد ما ذى شخص انما امته لا يطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المذنب وقت الصلح بان يقول انقلنا نالذي اعتقل كان فبصلحك متى حتى لو اقام بينة على هذه الدعوى تسع حوى مدنى وقوله هنا وهو عليها كماله حالية (قوله وحز الخ) هذا التصريح غير محذور ودرة الرمي وغيره بما في البرزانية والذي استمر عليه فتوى افتخاروازم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن قصصها لا يصح والتي يمكن قصصها كما اذا تزلز كراحد الحدود يصح اه وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت أنه الذي اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه العزل (قوله وتقبل الخ) الاخصر ان قال وقد يصح مطلقا قوله آخر الباب فيه نظر فان عبارة هكذا ومن المائل المهمة انه هل يشترط لصحة الصلح صحة الادعوى ام لا في بعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا اذى حقا مجهول لا في ادعوى صلح على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاحتقاق ولا شأن أن دعوى لمحق المجهول دعوى غير مصحصة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا اي فالتبادر أنه أراد القاسدة دليل التثنية لانه يمكن قصصها بتبين الحق المجهول وقت الصلح وفي حاشية الرمي على المنع بعد نقله عبارة اقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالقاسدة اذ لا وجه لصحة الصلح عنها كالصلح عن دعوى حدة أو باحوال الكامن واجرة الناحية بالمغنية الخ وكذا ذكر الرمي في حاشيته على التصولين فخلا عن المصنف بعد ذكره عبارة صدر الشريعة قال ما فيه فقد افاد أن القول باشتراط صحة الادعوى لصحة الصلح ضعف اه (قوله وحق الشفعة) أي دعوى حقها الدفع الجبر بخلاف الصلح عن حقها الثابت كما مر (قوله وتباين) وفي بعض النسخ بدو (قوله وصبرية) الاولى الاقتصاد على العزوى القسنة لانه في الصبرية نقل الخلاف في العصة وعدمها مطلقا ما في القسنة فتدحى التوليد ثم رفق به ا بما علمنا نقل الصواب أن الصلح ان كان الخ (قوله على كنى يث) قيد بالكنى لانه لو صالح على يث منها كان وجه عدم العصة كونه جزأ من المذنب يتاعلى خلاف ظاهر الرواية الذي شى عليه في التمساق وقد قبلها ابا ومنه حتى يبرن كافي الخاتمة لانه لو يثي المذنب يصح له صلح على منفعة فهو في حكم الاجارة فلا بد من التوثيق كما مر وقد استنبه الامر على بعض المحققين (قوله الى الحصاد) لانه يصح حتى تفسر بجهة الاجل (قوله بغير دعوى) أي الدعوى من المودع (قوله ويصح الصلح) اي لو اذى مالا

فأفكر - ثم قلت ادعاء عند خاص آخر فأفكر فصرح لي وأرسلنا لهذا. جملة الوديعه قال المودع ضاعت الوديعه أو ردوها وانكرها الرذاهللا صدق المودع بمسئله ولا شيء عليه فوصلها به. بذلك على شيء فهو على أربعة وجوه - أحدها أن يتحقق بها الإيداع وحده المودع مصلحه على شيء معلوم فإنما ضاعها الثاني أن يذى الوديعه وطالبه بالرد فأقر المودع بالوديعه وسكت ولم يقل شأوب المال يذى عليه الاستيلاء لم مصلحه على شيء معلوم فإنما ضاعها الثالث أن يذى عليه الاستيلاء وهو يذى الرذاهللا لم مصلحه على معلوم جاز عند محمد وأبي يوسف آخر الأمر يرد على حنفية وأبي يوسف وأولاده يفتى وأجمعوا على أنه لو صلح بعد ما حلت أمه رد الوديعه أو وهبكت لا يجوز لأنهم في الأصل غير المودع قبل العيبه الرابع أن يذى المودع الرذاهللا لم مصلحه على شيء معلوم جاز عند أبي يوسف لا يجوز لأنهم في الأصل غير المودع بعد العيبه الثالث قلت قبل الصلح انها هلك أو ردوها فلم يصح الصلح على قول أبي حنفية وقال الرب المال ما قلت فأقول للمفسر لا يلائم الصلح خاتمة هذا ما رأيت في الثانية شروع اختصار ورأيت في غيرهما من الزعماء كذا في نقلها في المنع لكن سقط من عبارته شيء اختل به في معنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الأول وعليه القسوى والذير رأيت في الثانية أن القسوى على عدم الجواز وفي خاتمة ذكرها المقدس - وهي ادعى بها الاستيلاء - فكنت فصله جاز لم لكن هذا هو الثاني في الثانية ثم علم أن كلام الماتن والتارخ غيرهم لا قدرة بغير دعوى الهلاك شامل للجود والكسوت ودعوى الرذاهللا هو الوجه الأول والثاني وأحد شئ الثالث والرابع وقد علمت أن في الأول والثاني جاز اتفاقا وكذا في أحد شئ الثالث والرابع على الرابع والصواب أن يقول به دعوى الرذاهللا بما عايناه من التعبير بعد زيادة الرد فيدخل فيه الوجه الثالث بناء على اتفاق به الوجه الرابع بناء على قول أبي يوسف وهو المقتد بتقديم صاحب الثانية إياه كما هو عادته وقوله لا نأذناه إى الهلاك شامل لما إذا أتى المالك الاستيلاء وهو أحد شئ الوجه الثالث أو سكت وهو أحد شئ الرابع وعلمت ترجيع الجواز في ما قلته صرح به في غير محله وقوله وصلحه قبل العيبه هذا هو رد على إطلاق المتن أيضا ورأيت عبارة الأشياء لم هو ما استمسونه ونصها الصلح عقده يرضى الزاع ويضع مع المودع بعد دعوى الهلاك أو الرد وقوله الجدل (قوله بالأمه) سئلان بإقراره قوله وأجاز على الإيجراء لخاص المودع بعد دعوى الهلاك أو الرد وقوله الجدل (قوله بالأمه) سئلان بإقراره قوله (بعدم) إى الصلح (قوله فلما تقبل) فأذا أنها لم توجد ضد الصلح وفيه عيب لا يصح الصلح به صرح (قوله في البرأيه ما صححت في الأول (قوله ولطلب) إى الصلح بعد بلوغه (قوله ولقبل) وكذا بيان العيب بل قد في فإذا حلقت فقد استوفى في الأول على العقبه (قوله في البرأيه) وكذا جزمه في الصلح بالجرى وما شئ عليه في الأشياء رواية محمد بن أبي حنفية وما شئ عليه في الصلح قبلها وهو الصلح كافي مع الشئ اه (قوله لذلل) صوابه لثنائي على ما قلته الجوى (قوله والبراء) الواوهم وفيما بعده معنى أو جرى (قوله عن عيب) إى عيب كان لا خصوص البياض وتمامه في المنع

• (فصل فی دعوی الدین) •

(قوله في دعوى الدين) الأولى الصلح عن دعوى الدين قال في المختار حكيم الصلح عن يوم الدعوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لأن الخصوص أباد يكون بعد العموم اهـ (قوله على بعض الخ) قيد البعض فأفاد أنه لا يجوز على الأكثره بشرط معرفة قدره لكن قال في غاية البيان من شرح الكافي ولو كان لرجل على رجل درهم لا يعرفان وزنها صلحه منها على ثوب أو غيره فهو جائز لأنه الصلح عنه لا يتعمن منه الصلح وإن صلحه على دراهم فيه فاسد في القياس لأنه يشتمل أن يدل الصلح كتمنه ولكن أسخس أن أجبه لأن الظاهر أنه كان أمثل بماعليه رضى الصلح على الخط والخاص فكان تقديرهما بدل الصلح بشئ دولة فظاهره على إجماع عاقل أمثل بماعليه وإن كان قد مر ماعليه بنحوه اهـ (قوله من دين) أي بالبيع أو الإجارة أو الترضى قيساني (قوله وسط الباقية) فنقول الذي الذي المسمى عليه الشكر ما شئت على ما فيه من أصله كل أخذ المادة إبراء عن تعديها وهذا قضاء لإدامة الأداة إذا دأبنا ثم قيساني وقد شامته معزو الخامسة (قوله حالا) لأنه اعتاض عن الاجل وهو حرام (قوله نصور) لأن معنى الإيقان

دَعَا لِمَنْزِلِ الْوَيْلِ بِأَهْلِيهَا وَبِأَهْلِ الْوَيْلِ
 الْمَدَى بَعْدَهُ أَوَّلُ الْمَدَى
 نَقْلُ الْوَيْلِ إِلَى الْوَيْلِ عَنْ مَالِ الْوَيْلِ
 إِلَى انْكَارِ إِذَا صَالَحَ بَعْضُهُمْ
 وَجَدَ الْوَيْلَ فَهُوَ نَقْلُ الْوَيْلِ وَبِغِ
 السَّيِّئِ نَقْلُهَا مَقْبُولٌ وَلَوْ لَمْ
 يَكُنْ لَيُصِغُ أَشْيَاءَ (وَقِيلَ لَا جَرَمَ
 بِالْأَوَّلِ فِي الْأَشْيَاءِ وَبِالنَّاسِ فِي
 السَّرَاجَةِ وَحِكَايَا فِي الْقَتْلِ
 مَقْدَمًا لِلْأَوَّلِ) (طَبَقُ الْعِلْمِ وَالْإِبْرَاءِ
 عَنْ الْمَدَى لَا يَكُونُ أَقْرَابًا)
 بِالْمَدَى عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِ مِنْهَا فَفُهِمَ
 الْآخَرُونَ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ بِرَافِئَةٍ
 (خِلَافُ طَبَقِ الْعِلْمِ) عَنْ الْمَالِ
 (وَالْإِبْرَاءِ عَنْ الْمَالِ) فَاهُ الْفَرَارِ
 أَشْيَاءَ (صَالَحَ عَنْ عَجَبِ) أَوْدَيْنَ
 (طَبَقُ عِلْمِهِ أَوَّلًا) الْعِلْمِ
 (طَبَقُ الْعِلْمِ) وَبِزَمَانِهِ أَشْيَاءَ
 أَوْدَيْنَ

1. *Chlorophyll a*

(الصالح الواقع على بعض جنس ماله
عليه) من ذين أو ضرب (أخذ
منه) سقطوا بآية لامعاوضة
للمرابحة، فصع الصلح للاشتراط
فمن دله على أحد حال على ماله
حالة أو على آت مؤجل وعن آت
جاء على ما ذكره في ولا يصح
عن ذين درهم على ذين مؤجل
لعدم الجنس فكان صرفا فميز
فيته (أو عن آت مؤجل على
معه حالا) الصلح على المولى مكانه
يؤيدون زيلي (أو عن آت سود
على نفسه أيضا) والأصل أن
لا يحسن أن يوجد من الذن
إسقاط وإن منها

معاوضة (قال) لغرضه (أداني) خمسة غدا من أقرض عليك على التبري من النصف (الباقى تقبيل) وأدنى فيه (بري وان لم يؤخذ في القواعد فيه) كما كان لغوات التقيد بالشرط وجوبها خاصة أحد هذا (و) الثاني (ان لم يوقت) بالبعد (لانه ابرأ مطلق والثالث (وكذا لو صلح من دينه على نصفه إليه غدا وهو يرى بمقتضى على انه ان لم يدفع غدا فالكل عليه كان الامر) كالوجه الاول (كما قال) لانه صرح بالتقيد والرابع (فان ابرأ من نصفه على ان يعطيه ما يقضي غدا فهو يرى أدنى الباقي) في القيد (هولا) لبدائه بالابراء بالاداء (و) الخامس (لو على صريح الشرط كان أدنى ٤٨٠ الى) كذا (اذا اوصى لا يصح) الابراء لما تقرر ان تعليقه بالشرط صريح باطل لانه تخلت

من وجه (وان قال) المدين (لاخر سزا الاقرض بمالك حتى تؤخره عن اوقضا) عن (فصل) الدائن التاخير او اطل (صح) لانه ليس يكره عليه (ولو اعلن ما قاله سزا) أخذ منه الكل (الال) ولو ادعى اذ وجد قال اقرض بما على ان اخط منها مائة بغير خلاف على ان اعطيت مائة لانها رشوة ولو قال ان اقرضتني حطمتك لانها مائة فاقض الاقرار لا اطل بجني (الدين المشترك) بسبب مشتركة بين مبيع بيع صفقة واحدة او دين ووروث او جهة مستهلك مشترك (اذا قبض) أحدهما شأمنه شاركه الآخر فيه ان شاء اوضحه القريم كما يأتي وحسنه فلو صلح أحدهما عن نصيبه على ثوب اي خلاف جنس الدين (أخذ الشريك الآخر نصفه الآن يعني) (ربع) أصل (الدين) فلاحق في الثوب (ولو لم يصلح بل اشترى بنفسه شيئا ضمنه) شريكه (الربع) قبضه النصف بالمقامه (اوضح غرضه) في جميع حازم لبقاء حقه في ذمته (واذا ابرأ أحد الشريكين القريم عن نصيبه لا يرجع) لانه اتلاف لا قبض (وكذا) الحكم (ان) كان للمدين على أحدهما دين قبل وجوب دينهما

فما بينهما الظاهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاصل بعض المال ولكنه ارفاق من المولى بخص بعض المال ومساخه من المكاتب فمما قبل حلول الاجل ليتوصل الى شرف الجزية (قوله معاوضة) اي ويحري فيه حكمهما فان تحقق الربا وشبهته فسدت والاصح ط ك ط بأن صلح على شيء هو اذن من حقه قدراً أو وصفا أو مقاوتاً منهما اي من الدائن والمدين بأن دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيع بدل السرد أو ما هو معنى الوصف كبيع المؤجل او من جنس بخلاف جنسه اه (قوله لم يبعد) اي الدين مطلقاً أدى او يؤخذ (قوله ما يقضي) لو قال ابرأك عن الخمسة على ان تدفع الخمسة حالاً كانت العشرة حالاً صلح الابراء لان أداء الخمسة يجب عليه حالاً فلا يصحكون هذا لتعلق الابراء بشرط فعمل الخمسة ولو موثقة بطل الابراء اذ لم يعطه الخمسة جامع القبول كذا في الهامش (قوله بصرع الشرط) قال القسطنطين وفيه اشعار بأنه لو تقدم الجزء من في الطهيرة في قول حطمتك عندك النصف ان قدت الى تصفها فانه حط عندهم وان لم يتقدم ساجاني (قوله كان أدنى) انطاب للقرين ومنه الكفيل كما صرح به السجاني في شرح الكافي وقاض خان في شرح الجامع قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال لان ابراء الكفيل اسقاط بعض ولهذا لا يرتد برده فينبغي ان يصح تعليقه بالشرط لانه ابراء الاصل من حيث انه لا يهتبه كما يهتف بالطلاق فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولهذا قلنا اذا كفل عال من رجل وكفل بنفسه ايضاً على انه ان وافى بنفسه غدا فهو يرى من الكفاية بالمال فوافى بنفسه بريء من المال لانه تعليق بشرط متعارف فصراه (قوله يكره عليه) لانه لو شاء لم يقبل الى ان يجد البينة او يهتف الاسترخي بكل من اليين اثنان (قوله اخذ منه) يفيد ان قول المدي عليه لا يتزل بمالك الميع اقراراً ولا قال في غاية البيان قالوا في شرح الجامع المصدور وهذا انما يكون في السرا ما اذا قال ذلك علانية يؤخذ بالبراه اه (قوله الدين المشترك) قد باين لانه لو كان الصلح من عين مشتركة يخص المصالح بدل الصلح وليس لشريكه ان يشاركه لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح منه مال حقيقة بخلاف الدين زبلي طبعه فانه كتب الوقوع وفي الثانية رجلان ادعيا أرضاً او داراً في دوسل وقالوا في لناور شاعنا من أين نجد الذي في يده فصالحه أحدهما عن حصته في مائة درهم فأراد الابن الآخر ان يشاركه في المائة لم يكن له ان يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدي فداء عن اليين في زعم المدي عليه فليكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشريك بالمثل وعن أبي يوسف في رواية لشريكه ان يشاركه في المائة اه (قوله صفقة واحدة) بأن كان لكل واحد منهما عين على حدة أو كان لهما عين واحدة مشتركة بينهما وباع الكل صفقة واحدة من غير تخصيص لم يصب كل واحد منهما زبلي واحتج بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عديدين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بمائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بمائة درهم كبيعاه صكاً واحداً بألف وقبض أحدهما منه مثلاً لم يكن الآخر ان يشاركه لانه لا شركة لهما في الدين لان كل دين واجب بسبب على حدة عزمته وعقابه في المنع (قوله موردوث) أو كان موسى به لهما او بدل قرضهما الوالدعود عن شيء (قوله اوضح القريم) فلو اختار اتاعه ثم توفي نصيبه ما مات القريم بمقتضى على القاض نصف ما قبض ولو من غرضه بجر ودائع زبلي (قوله اي خلاف الخ) لانه لو صلح على جنسه يشاركه فيه ابرع على الدين وليس للقاض فيه خال لانه بمنزلة قبض بعض الدين زبلي (قوله نصفه) اي نصف الدين من غرضه أو أخذ نصف الثوب منع (قوله الان يعني) اي الشريك المصالح (قوله ربع أصل الدين) أفاد ان المصالح ضمير اذا اختار شريكه اتاعه فان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن لربع الدين ولا فرق بين كون الصلح من اقرا أو غيره (قوله ما تر) اي في مسألة القبض او اطلع والشره (قوله قبل وجوب الخ) أمالو كان حادثاً حتى التقيا

عليه حق (وقعت المقامة بدية السابق) لانه قاض لا قاضي (ولو ابرأ) الشريك المدين (من البعض قسم الباقي على سهامه) ومنه المقامعة
ولو ابرأ نصيبه مع الثاني والقبض والاستغفار نصيبه قبض لا التزويج والصلح عن جناية عهده عليه ان خصله بما يقبض ان يديه القرم قد رده
ثم يبرئه او يبعه به كمن امر مثلا بغيره ملقط وغيره ومزنت في الشركة (صالح احد بني السلم عن نصيبه على مدافع من رأس المال فان اياه
الشريك) الاخر (فخذ علما وان رقدت) لان فيه حصة الدين قبل قبضه وانه باطل ثم ٤٨١ لو كان الشريك مفاوضة جاز مطلقا بجر

• (فصل في التصاريح) •

(خرجت الورثة احدى هم عن)
الترك وهو (عوض او) هي (مخار
بمال) اعطوه (او) اخرجوه (عن)
تركه هي (ذهب بضعة) دفعوها
له (او) على (الكس) او عن
تقديرهما (وصح) في الكل صرفا
للجنس بخلاف جنسه (قل)
ما اعطوه (او كره) لكن بشرط
التقاضي فيأخذ مصرف (وفي)
اخراجها عن (تقدير) وفيه ما
ياخذ التقدير (لا) يصح (الآن)

يكون ما اعطى له اكر من حصته

من ذلك الجنس (تقرر ما عن الربا
ولا يضمن سقوط التقدير عند
الصلح وعله بتقدير نصيبه شرعية
وبطالة ولو يبرع جاز مطلقا
لعدم الربا وكذا لو انكروا اذنه
لانه حينئذ ليس يسد بل لقطع
المنازعة (وبطل الصلح ان اخرج
أحد الورثة وفي التركة ديون بشرط
أن تكون الديون ليقسم لان غالبية
الدين من غير من عليه الدين باطل
ثم كرهته حيا فقال (وصح)
وشروط ابراء القرامنة) اي من
حصته لانه تلك الدين من عليه
فصقط قدر نصيبه عن القرام
(أو فوضوا نصيب المصالح منه) اي
الدين (تبرعا) منهم (أو حالهم
بجسته) أو فوضوه قدر حصته منه

فصاحا فهو كالقبض بجر (قوله عليه) اي على المدين (قوله المدينون) بالنصب مفعول ابرأ (قوله
قسم السابق الخ) حتى لو كان له ما على المدين عشرين درهما فأبرأه أحد الشريكين عن نصف نصيبه كان له
المطالبة بالنصف والسكط المطالبة بالثلاثة كذا في الهامش (قوله على سهامه) اي السابقة لاصلها ساحتان
(قوله ومنه المقامة) بأن كان للمدين على الشريك حصة مثلا قبل هذا الدين فان القسمة على ما بقي بعد
المقامعة (قوله والنصب) اي اذا غضب أحد هما من المدينين شأنا تلقه شارة الاستئلاء ملك من
وقت النصب عند أداء الضمان وكذا الواسطة ابرأ أحد هما من دارا بجمته سنة وسكتها وكذا خدمة العبد
وزراعة الارض وكذا الواسطة ابرأه باجر مطلق وروي ابن جماعة عن محمد الواسطة ابرأ حصته لم يشترك الاخر
وسقط كالسكط وقامه في شرح الهداية (قوله لا التزويج) اي تزويج المدونة على نصيبه فانه اتلاف في ظاهر
الرواية بخلاف ما اذا تزويجها على دراهم لانها صارت قصاصا وهو كالاستغفار اتفاني (قوله جناية عهده)
اي لو قبض أحد هما عليه جناية عهده فادون النفس ارشاما مثل دين الجاني فصاحه على نصيبه وكذا الوفا
قصاص اتفاني (قوله يبرئه) اي الشريك القرم (قوله من نصيبه) اي من المصلحة (قوله من رأس
المال) بأن أراد أن يأخذ رأس ماله ويضع عند الشركة اتفاني فالصلح مجاز عن الفسخ مزنية (قوله
عليهما) والتقبض بينهما وكذا ما بقي من المسلم فيه دراهم البصار (قوله رده) وبني السلم كما كان

• (فصل في التصاريح) •

(قوله اخرجت الخ) اوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصي فصالح الوارث الموصي من الثلث بالسدس جاز
الصلح وذكر الامام المعروف بجهو ابرأه ان حق الموصي في حق الوارث قبل القسمة غير ما كد يحفل
السقوط بالاسقاط اه فقدم ان حق القاصم قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسبل المزدوج حق الموصي
له بالثمن وحق الموصي له بالثمن قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة يسقط بالاسقاط وقامه في الاشياء
فما قبل الاسقاط وما كذا الى الهامش (قوله صرف الجنس) حلة للاخير (قوله لكن بشرط) قال
في البحر ولا يشترط في صلح أحد الورثة المتقدم أن تكون أعيان التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن أحد
التقديرات بالآخر يعتبر التقاضي في المجلس غير أن الذي في يده بقية التركة ان كان جاحدا يكتفي بذلك القبض لانه
قبض حال فينوب عن قبض الصلح وان كان مقر اغبر مانع بشرط تجديد القبض اه (قوله اكر من حصته)
فان لم يعلم قدره يبه من ذلك الجنس فالصحيح أن الثلث ان كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان عجز وجود
ذلك في التركة لكن لا يدري أن يبدل الصلح من حصته اقل أو اكرا ومنه قد بجر من الثانية (قوله وكذا)
لو انكروا انه) اي فانه يجوز مطلقا قال في الترتيل لا ينعو قال الحاكم الشهيد انما يطل على أقل من نصيبه في حال
الرباطة التصديق وأما في حالة التناكر انكروا ورأته فيصور وجه ذلك أن في حالة التناكر بما يأخذ
لا يكون بدلي في حق الاستخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكر الرضائي ولا يضمن التقاضي فيما يقابل الذهب
والفضة منه لكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عرضا في الصورة كلها جاز مطلقا وان خل ولم يقبض في المجلس اه
(قوله ديون) اي على الناس بشرط ما بقي وكذا لو كان الدين على الميت قال في البرازية وقد كرمس الاسلام أن
التصاريح لا يصح اذا كان على الميت دين اي يطالبه الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة
اه (قوله بشرط) متملق بأخرج (قوله لان تلك الدين) وهو حصة المصالح (قوله من عليه
الدين) وهم الورثة هنا (قوله باطل) ثم يتبدى البطلان الى الكل لان الصفقة واحدة سواء بين حصة الدين
اول من عند أي حصة ونبي أن يجوز عند هيا في غير الدين اذ ابن حصته ابن ملك (قوله ابراء القرامنة)
اي ابراء المصالح القرامنة (قوله وأحالهم) لاجل لئلا يمتنعوا وهي موجودة في شرح الوفاية لابن مقل

وصالحه عن غيره) بما يصلح بدلا (وأحاطهم بالقرص على القرماء) وقبلوا الحوالة وهذه أحسن الحيل ابن كمال والوجه أن يعبروا كقاصم
 ثم أوصوه بقدر الدين ثم يبيعهم على القرماء ابن مك (وفي صحة صلح من تركه مجهولة) أي أباها ولادين فيها (على مكبل أموزون) متعلق بصلح
 (اختلاف) والصحيح الصفة زيلعي لعدم اعتبار شبه الشبهة وقال ابن الكمال إن في التركة جنس يدل الصلح لم يجزوا إلا جزوان لم يدر على الاختلاف
 (ولو التركة) مجهولة وهي غير مكبل أموزون في يد البقية) من الورثة (صريح الأصح) لأنها لا تنضم إلى المشاركة فيها ما في يد هر حق
 لو كانت في يد الصالح أو بعضهما لم يجز ما لم ٤٨٢ ع لجم مافي يده الحاجة إلى التسليم ابن مك (وبطل الصلح والقسم مع أحاطة الدين بالتركة)

الآن بعض الوارث الذين لا يرجعون
 أو ضمن اجنبي بشرط براءة الميت
 أو يوفى من مال آخر (ولا) يشي
 أن (بصالح) ولا يقسم (قبل
 القضاء) بالدين (في غير دين محض
 ولو فعل الصلح والقسم (صحيح
 لأن التركة لا تفتل من قبل دين فلو
 وقع الكل فشر الوارثة فيرتفع
 قدر الدين استعانة وقاية ثلاث
 يصاحبوا إلى نقص القسمة بغير
 (ولو آخر جوابا واحدا) من الورثة
 (لخصته تقسم بين الباقي على
 السواء أن سكان ما أطهره
 من ماله غير الميراث وإن كان
 المعطى) كما ورثه فلي قدر ميراثهم
 يقسم بينهم وفيه انحصاف بكونه
 من انكار فلو عن إقرار فلي السواء
 وصلح أحدهم من بعض الأعيان
 صحيح ولو لم يدرى من ملك التضارح
 أن في التركة دسا أم لا فالصلح
 صحيح وكذا لو لم يدر في الفتوى
 ففحق بالصحة ويصح على وجود
 شرائطها جميع الفتاوى (والمرحى
 له) ببلغ من التركة (كوارث فيها
 قدسناه) من مسألة التضارح
 (صالحا) أي الورثة (أحدهم)
 وخرج من بينهم (ثم ظهر لصيت دين
 أو عين لم يملوها هل يكون
 ذلك داخل في السلم) المذكور

وفي بعض النسخ أو أحاطهم (قوله عن غيره) أي عاسوى الدين (قوله أحسن الحيل) لأن في الأولى
 ضرر للورثة حيث لا يمكن الرجوع على القرماء بقدر نصيب الصالح وكذا في الثانية لأن النقد خير من النسيئة
 اتقاني (قوله والوجه) لأن في الأخيرة لا يتصلح من ضرر التقديري وصول مال ابن مك (قوله شبهة
 الشبهة) لأنه يحتمل أن لا يكون في التركة من جنسه ويحتمل أن يكون وإذا كان فيها يحتمل أن يكون الذي وقع
 عليه الصلح أكثر وأن يحتمل أن يكون مثله أو دونه وهو احتمال الاحتمال قبل الشبهة الثانية وهي غير معتبرة
 (قوله بدل) بالبناء للمفعول (قوله أموزون) أي ولادين فيها وقع الصلح على مكبل وموزون اتقاني
 (قوله في الأصح) وقبل لا يجوز لأنه بيع المجهول لأن المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من
 المكبل والموزون اتقاني (خاتمة) التباين أي تأويل الشرع في ذابن غلة أو كركب ما يخص جوان بالصلح
 عند أبي حنيفة لا الجبر جاز في دابة غلة أو كركب ما يصلح فاسد في غلق عيدين منه ولو جبرا درر الحار وفي
 شرحه غررا لأفكار ثم اعلم أن التباين جبري فله عبد أو دابة لا يجوز اتصافا بالتفاوت وفي خدمة عبد أو عيدين
 جاز اتصافا لعدم التفاوت ظاهر وأقلته وفي غلة دار أو دارين أو سكنى دار أو دارين جاز اتصافا لا تسكان المعادلة
 لأن التغرل يعمل إلى المقارظا هو وأن التباين صلحا جاز في جميع الصور كما جاز في حنيفة أيضا فسمعة الرقيق
 صلحا اه (قوله أو يوفى) بالبناء للمفعول بضم فتش تشديد (قوله ثلاثا) قال العلامة المقدسي
 فلو هلك الموزل لا بد من نقص القسمة ط (قوله على السواء) إذا كان أحد الورثة إذا صلح البعض
 دون الباقي يصح وتكون حصته من غلة كذا الوصلح الموصى له كما في الأقروى سألنا في رجل
 مات عن زوجة وبنت وثلاثة أبناء مع حصة وخلف تركه اقتسموا ما بينهم ثم أعت الورثة على الزوجة بأن
 المدا راق في يدها مك مورثهم المتوفى فأنكرت دعواهم فدفع لهم قدر ما من الدراهم صلحا عن انكار
 فهل يوزع بدل الصلح عليهم على قدر موارثهم أو على قدر ورثهم الجواب قال في العروة حكمة في جانب
 المصالح عليه وقوع المثلثة لمدى سواء كان المدي عليه مقرا أو منكر أو في المصالح عنه وقوع المثلثة
 للمدعى عليه اه ومنه في المنع وفي مجموع التوازل مثل على الانكار بعد دعوى فاسدة هل يصح
 فال لأن نصيب الصلح عن الانكار من جانب المدي أن يجعل ما أخذ من حقه أو عوضا عنه لا بد أن يكون
 ناشئا في حقه لكن نصيب الصلح من الذخيرة يختص قوة وقوع المثلثة للمدعى وقوة لا يجعل من حقه أو
 عوضا عنه أن يكون على قدر موارثهم مجموعة مثلا في (قوله من ماله) أي وقد استوفاه ولا يظهر
 عند التفاوت ط (قوله فلي قدر ميراثهم) وسأى آخر كتاب الفرائض بيان قسمة التركة بينهم حينئذ (قصة)
 أي مالا أو غيره فاشترى رجل ذلك من المدي يجوز الشراء ويقوم مقام المدي في الدعوى فان اشترى
 شيئا من ذلك كان له والا فلا فان جدد المطلوب ولا يثبت فله أن يرجع على المدي بغير وتأمل وجهه فحق
 البرازية من أول كتاب العبة وبيع الدين لا يجوز ولو باع من المدين أو وجب جاز (قوله صالحا الخ) أقول
 قال في البرازية في الفصل السادس من الصلح وقوله ظهر في التركة عين بعد التضارح لا رابة في أنه هل يدخل في
 الصلح أم لا وقائل أن يقول يدخل وقائل أن يقول لا اه ثم قال بعد نحو ورقتين قال نأج الإسلام وبعض صدر
 الإسلام وجده صلح أحد الورثة وأبأ بآراء عاتما فظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رابة في جواز
 الدعوى وقائل أن يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الأصح وقائل أن يقول لا وفي الحديث لو أبرأ أحد
 الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكره أو اتسع دعواه وان أجزأه التركة أمر وأبأ بآراء عليه اه كلام البرازية ثم
 قال بعد أسطر صالحت أي الزوجة من الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون دخلا في الصلح
 ويقسم بين الورثة لأنهم إذا لم يملوا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عنددهم لأن المجهول فيكون كالمتسقط

من الصلح فلا يخلط الصلح وتقبل يكون داخل في الصلح لانه وقع من التركة والتركه اسم لكل - فاذا ظهر دين فسد الصلح ويجعل كانه كان ظاهرا عند الصلح اه والخاصل من مجموع كلامه المذكور انه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين هل تدخل في الصلح فلا تسع الدعوى بها لم لا تدخل تسع الدعوى قولان وكذا لو صدر بعد الصلح ابراء عام ثم ظهر للمصالح عين هل تسع دعواه فيه قولان ايضا والاصح السماع بناء على القول بعدم دخوله تحت الصلح فيكون هذا اتصافا لقول بعدم الدخول وهذا اذا اعترف بقية الورثة بان العين من التركة والا فلا تسع دعواه بعد ابراء كانه ما نقله عن المحط وانما يقيد بالعين لانه لو ظهر بعد الصلح في التركة دين ففعل القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح وقسم الدين بين الكل - وأما على القول بالدخول فالصلح فاسد كما لو كان الدين ظاهرا وقت الصلح الا ان يكون مخرجا من الصلح بأن وقع التصريح بالصلح عن غير الدين من اعيان التركة وهذا ايضا ذكره في البرازيه حيث قال ثم ما ظهر بعد التصريح على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لاختلافه ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان عينا لا يوجب فساد وان دينا ان مخرجا من الصلح لا يفسد والابعد اه (قوله بل بين الكل) أي بل يكون الذي يظهر بين الكل (قوله قلت الخ) قلت وفي الثامن والعشرين من الأصول انه لا شبهة أن لو ظهر دين لادين (قوله ولا يخلط الصلح) أي لو ظهر في التركة عين أو ما لو ظهر فيها دين فقد قال في البرازيه ان كان مخرجا من الصلح لا يفسد والابعد اه أي ان كان الصلح وقع عن غير الدين لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كما لو كان الدين ظاهرا وقت الصلح (قوله وفي مال طفل) أي اذا كان لطفل مال بشهود لم يميز الصلح فيه وما يدي أي ولا يجوز فيما يدي خصم من المال على الطفل ولا يتصور بينة بما ادعاه ومفهومه انه يجوز الصلح حيث لا ينه لطفل وحيث كانت للخصم بينة ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله وضع على ابراء الخ) فلو صالح من العيب ثم زال العيب بان كان باضا في عين عبد فاقبل بطل الصلح وبره ما أخذت المعروض عنه هو صفة السلامة وتدعات فعود العرض فيبطل الصلح ابن الشحنة شرح الوهبانية كذا في الهامش (قوله ومن قال الخ) أي ان اصطلحا على ان يحلف المدعي عليه وان حلف برئ غلب المدعي عليه ما فيه قليل ولا كثيرا فالصلح باطل ويكون الذي على دعواه ان أقام البينة فقلت وان لم يكن به بينة وأراد ان يتخلفه عند القاضي - فكان ذلك وان اصطلحا على ان يحلف الذي على دعواه على انه ان حلف فالمدعي عليه يكون ضامنا لما يدعيه فهذا الصلح باطل ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله ولو مدع) لو وصية كذا في الهامش

• (كتاب المضاربة) •

(قوله من جانب المضارب) فحده لانه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فسدت كما سيصرح به المصنف في باب المضارب يضارب وكذا اتفد لو أخذ المال من المضارب بلا أمره وباع واشترى به الا اذا صار المال عرضا فلا تصدق له من المضارب كما سيأتي في فصل المتفرقات (قوله ايداع المدا) قال الخبير الرمي - سقاني أن المضارب على ايداع المدا على المطلقة مع ما تقرر أن المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان بالهلاك وفي أحكام مخصوصة لا في كل حكم فتأمل (قوله ومن حل الخ) ولو أدار رب المال ان يضمن المضارب بالهلاك يقرض المال منه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يضع المضارب ثأني الوافعات فقتاني - وذكره الحلبي - ايضا وذكره الشارح وفيه نظر لانها تكون شركة عنان شرط فيها العمل على الاكثر ما لا وهو لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز كذا ذكره في الظهيرة في كتاب الشركة عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البرازيه حيث قال وان لاحدهما ألف ولا تسرا لثان واشتركا واشترطا العمل على صاحب الاقب والربح أنصافا فجاز وكذا لو شرط الربح والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بينة جاز ولو شرط العمل على صاحب الاقب والربح نصفين لم يميز الشرط والربح بينهما أثلا لان ذلك لا يفسد شرط نفسه بعض ربح مال الا تشر فيه ربح ولا مال والربح انما يستحق بمال أو بالعمل أو بالضمان اه فمن سأل عن مسألة الشرح شرط العمل على كل منهما لا على صاحب الاكثر فقط والحاصل أن المقهور من كلامهم أن الاصل في الربح أن يكون على قدر المال الا اذا كان لاحدهما جعل فبمع أن يكون دهما جالبة عمله وكذا لو كان

(قولان أشهر مما لا بد بين الكل - والقولان حكاهما في الثانية مقدما لعدم الدخول وقد ذكر في أول تناواه انه يقدم ما هو الاظهر فكان هو الحق كذا في البصر قلت وفي البرازيه انه الاصح ولا يخلط الصلح وفي الوهبانية

وفي مال طفل بالشهود لم يميز وما يدي خصم ولا يتصور وضع على ابراء من كل عيب ولو زال عيب عنه صالح جدد ومن قال ان يصف فتبرأ لم يميز ولو مدع كالتجسي يفسد

• (كتاب المضاربة) •

(هي) لفظة مضاربة من الشرب في الارض وهو السور فيها وشرعا

(عقد شركة في الربح بمال من جانب)

رب المال (وعمل من جانب)

المضارب (وركنها الايجاب والقبول

وحكمها) أنواع لانها (ايداع

اشداء) ومن حل الضمان أن

يقرضه المال الادرهما يعقد

شركة عنان بالدرهم وما أقرضه

على أن يعملوا بالربح بينهما ثم يعمل

المستقرض فقط فان ذلك فاقترض

عليه

العمل منها يصح التفاوت أيضا تاتل (قوله وهو كبل مع العمل) فيرجع بالمقصد من المصلحة على رب المال دور (قوله بالخاصة) فالرب للمضارب لكنه غير ملزم عند الطرفين در مشتق (قوله مطلقا) هو ظاهر الرواية تها تاني (قوله ربح أولا) وعن أبي يوسف إذا لم يربح لأجره فهو الصبي ثلاثون الضامنة على الصحة ساحتها ومنه في حاشية ط عن الصبي (قوله على المشروط) قال في المتي ولا يرد على ما شرطه كذا في الهامش أي فيما إذا ربح والافتقار تحقق الزيادة فلم يكن السبب بسبب صحة دراهم معينة للعامل تاتل (قوله خلافاً) فيه اشعار بأن اختلاف فيما إذا ربح وأما إذا لم يربح فأجر المثل بالفا مبالغ لأنه لا يمكن تقدير نصف الربح المدوم كما في الفصولين لكن في الواقعات ما قاله أبو يوسف محصور بما إذا ربح وما قاله محمد أنه أجر المثل بالفا مبالغ فيها أو تم قهتاني (قوله والثلاثة) فنفذه أنه أجر مثل عمله بالفا مبالغ إذا ربح در مشتق كذا في الهامش (سئل) فيما إذا دفع زيد ربحاً بضاعة على سبيل المضاربة وأقال لعمر ومهما ربحت يكون شيئاً مثله فباعها وعرضها فاشترى بها ما ربحت فبينا نحن نغسر مثله بل لا زيادة على المشروط حامدية رجل دفع لأخيراً عشرة قال بها واشترى بها ما ربحت فبينا نحن نغسر فلا خسران على العامل وإذا طاله صاحب الامتعة بذلك فمضاجل على أن يسطه العامل أبداً لا يزمه ولو كلفه إنسان يدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل في هذا المال فهو محتاج على الشرط لأن ابتداء هذا ليس بمضاربة بل هو كبل يبيع الامتعة ثم إذا صار الخس من التقدرد فهو دفع مضاربة بعد ذلك فليضمن أولاً لأنه أمين يعني الركافة ثم صار مضارباً فاستحق المشروط وجواهر الفتاوى (قوله وصي الخ) ظاهره أن الوصي أن يضارب في مال التيم جزء من الربح وكلام الزبلي فيه أظهر وأقار الزبلي أيضاً أن الوصي دفع المال إلى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن التيم كآية أو السعد (قوله إذا عمل) لأن حاصل هذا أن الوصي يؤجر نفسه للتيم وأنه لا يجوز (قوله لعله ضرره) أي ضرر القرض بالنسبة إلى العبد لئلا يجل قرضاً ويجعل حبة ذكره الزبلي (قوله من الأمان) أي الدراهم والدنانير فلو من العروض فباعها فصارت نفوداً انقلبت مضاربة واستحق المشروط كما في الجواهر (قوله وهو معلوم للعاقدين) ولو متاعاً عالمياً في التراضيئة وإذا دفع أقدرهم إلى رجل وقال نصفها مضاربة بالنصف صح وهذه المسألة نص على أن قرض المشاع يانز ولا يوجد لهدار رواية الأهنا وإذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه وإن قال على أن نصفها قرض وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح يانز ويكره لا قرض جزئياً وإن قال على أن نصفها قرض على نصفها مضاربة بالنصف فهو جائز ولم يذكر الكراهة هنا من المشايخ من قال سكون محمد عنها دليل على أنها ترحمة وفي الخاتمة قال على أن تعمل بالنصف الآخر على أن الربح يانز ولا يكره فإن ربح كان بينهما على السواء والوضعية عليهم لأن النصف لم يقرض الآخر بضاعة في يده وفي التصريح يكره ذلك وفي المصط ولو قال على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها لك وقبها غير مقسومة قاله قاسدة المضاربة جائزة فإن هذا المال قبل العمل أوبعد ضمن النصف حصة العبد فقط وهذه المسألة نص على أن المقروض بحكم العبد القاسدة مضمون على الموهوب له اه ملصقا وتامه فيه فلفظها فاهم وهذه الأخيرة ستأتي قبل كتاب الأيداع تها (قوله وكفت فيه) أي في الأعلام من (قوله لم يميز) وما اشتراه الدين في ذمته يجر (قوله وإن على ثالث) بأن قال اقتضى مالى على فلان ثم أعمل به مضاربة ولو عمل قبل أن يقضى الكل ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا ما لو أذن ثم تقرب فلا يكون ما ذنوا بالعمل إلا بعد قبض الكل بخلاف القاء والواو ولو قال اقتضى ديني لتعمل به مضاربة لا يبرأ ما ذنوا بمقبض الكل يجر قال في الهامش قال في الدرر فلو قال أعمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يميز بخلاف ما لو كان له دين على ثالث فقال اقتضى مالى على فلان وأعمل به مضاربة حتى لا يرب المال فيه يده اه (قوله وكره) لأنه اشترط لنفسه منفعة قبل العقد من (قوله اشترى عبداً) هذا يفهم أنه لو دفع عرضاً وقال له بعه وأعمل بهتة مضاربة أنه يجوز أن لا يولى وقد أوضه الشارح وهذه سبله لجواز المضاربة في العروض وسبله أخرى ذكرها انطاف أن يبيع المتاع من رجل يثق به ويقض المال فدفعه إلى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المتاع هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه ط (قوله صينا) أي معينا وليس المراد بالعين العرض ط

(ووكبل مع العمل)
تصريفه بأمره (وشره إن ربح)
وغصب إن خالف وإن أجاز رب المال (بعده) بصورته فاصفاً بالمخالفة (وأجارة قاسدة إن غشفت فلا ربح) للمضارب (حسب ذيله) (أجر) مثل (عمله مطلقاً) ربح أولاً (بلا زيادة على المشروط) خلافاً لمحمد والثلاثة (الافى وصي) أخذ مال يمين مضاربة قاسدة كشرطه لنفسه عشرة دراهم (فلا شيء له) في مال التيم (إذا عمل) أشياء فهو استثناء من أجره (و) القاسدة (الأمان فيها) أيضاً كصحة (لأنه أمين) (ودفع المال إلى آخر مع شرط الربح) كله (لأنه) بضاعة) فيكون وكبلاً متراً (ومع شرطه للعامل فرض) قلته ضرره (وشرطها) أمور سبعة (كون رأس المال من الأمان) كما مر في الشركة (وهو معلوم) للعاقدين (وكفت فيه الإشارة) والقول في تحذره وصفته للمضارب بينه وبينه العائد وأما المضاربة بدین فان على المضارب أن يميز وإن على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى عبداً أنشئت به مضاربة بقتنه ففصل جاز كقولهم لقاسب أو مستودع أو مستضع أجل بما فيه مضاربة بالنصف جاز مجتبي (وكون رأس المال عينا

لا بد أن) مكررم ما تقدم (قوله مسلما) فلو شرط رب المال أن يعمل مع المضارب لا يجوز المضاربة سواء كان المال عاقلا أو كلابا أو وحشي. إذ ادفع مال الصغر مضاربة وشرط جعل شريكه مع المضارب لأصع المضاربة وفي الصفات: وشرط جعل الصغير لا يجوز وكذا إذا اشتراطين وشريكان الصان إذ ادفع المال مضاربة وشرط جعل صاحبه فقد انعقد. تارة ثانية وسبق في الباب الآخر متباين هذا (قوله كل شرط إلخ) قال الأكل شرط العمل على رب المال لا يفسد ما لو لم يحددهما وليس واحد معاذركم الجواب أن الكلام في شرط فاسدة بعد كون العقد مضاربة وما أورد لم يحسن العقد فيه فقد مضاربة فإن قلت خامس: قوله لا يفسد هذا إذا التفتى النسيب. قلت سلب النسيب من المعلوم صحيح كزيد المعلوم ليس يسير وسبق في القرآن أنه مفسد قال الشارح لأنه يمنع التفتة فيعني الصفة قالوا في الجواب بالمتفق قال لا نسلم أنه غير مفسد سماه في (قوله في الربح) كما إذا شرط له نصف الربح أو ثلثه أو الربع من (قوله فيه) كما لو شرط لأحد هادراهم مائة من (قوله يطل الشرط) كشرط النسيب على المضارب من (قوله وما في الأشياء) من قوله القول قول مدي الصفة إذا أقال رب المال شرط لثالث التفتة وزيادة عشرة وقال المضارب الثالث القول للمضارب كافي الأخيرة اهـ (قوله فيه اشتباه) أي اشتبه عليه مسألة أي يرى وهي المذكورة هنا لأن الذي ذكرها داخل تحت الأصل المذكور لأن من في القول فيها مدع للصفة فلا يصح استثناءها وبها بخلاف التي هنا (قوله أودع) أي أودع شخص ككاسد كره (قوله ولو فاسدا) يعني لا يكون به مخالفا فلا يكون المال خارجا عن كونه فيه أو مائة وإن كانت مباشرة العقد فاسدة غير جائزة وخرج الباطل كافي الأشياء (قوله ينفذ ونسيئة) ولو اختلفا فيما قالوا للمضارب في المضاربة والموكل في الوكالة كما مرشتا في الوكالة (قوله والشراء) الإطلاق مشعر بجواز اختياره مع كل أحد لكن في التظلم أنه لا يجزعه امرأته وولده الكبير العاقل ووالديه عنده خلاهما ولا يشترى من عبده المأذون وقيل من كتابه بالاتفاق قهساق (فروع مهمة) أنه أن يرهن ورثته لها ولو أخذ خلاها أو جبرها معاملة على أن يتفق في تقضيها وتأبيرها من المال لم يجز عليها وإن قال له اعمل برأيك فإن رهن شيأ من المضاربة فمعه ولو أقر الفتي جاز على رب المال ولا يضر بخلاف الوكيل الخاص ولو شرط بعض الفتي أن يعيب طعن فيه المشتري وما طعنته أو أكره سبها جاز وإن كان لا يتباين الناس في الزيادة يصح ويضمن ذلك من مال الرب المال وكان رأس المال ما بقي على المشتري ويحرم عليه وطء الحارية ولو باذن رب المال ولو تزوجها بغير تزويج رب المال جاز أن يكن في المال ربح وخرجت الحارية عن المضاربة وإن كان فيه ربح لا يجوز وليس له أن يعمل بمخالفته ضرر ولا مالا يصح التصاريح ليس لأحد المضاربين أن يبيع أو يشتري بغير إذن صاحبه ولو اشتري بما لا يتباين الناس في مثله يكون مخالفا وإن قيل له اعمل برأيك ولو باع عبده الصفه جاز خلاها كما لو كليل بالبيع المطلق وإذا اشتري بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخلط الحكمي ولو كان المال درهم فاشترى بغير الأمان كان لنفسه وبالذات للمضاربة لا لهما جنس هذا الكل من العبر (قوله ولا تصد) لأن حق التصرف للمضارب (قوله ولا استنصار) أي استنصار العمال للأعمال والمنازل لفظ الأموال والسفن والدواب (قوله ولا خلط بحال نفسه) أي أو غيره كافي العبر لأن تكون معاملة التصاريق تلك البلاد أن المضاربين يخلطون ولا يشعرون فإن غلب التعارف فيهم في مثله وجب أن لا يضمن كافي التارة ثانية وفيها قوله والأصل أن التصرفات في المضاربة ثلاثة أقسام قسم هو من باب المضاربة وتزويجها فليحكم من غير أن يقول له اعمل ما بدا لك كالوكيل بالبيع والشراء والارهن والاستنصار والأيداع والأبضع والمسافرة وقسم لائك يخلط العقد بل أذقل اعمل برأيك كدفع المال إلى غيره مضاربة أو شركه أو خلط مالها بماله أو بمال غيره وقسم لائك يخلط العقد ولا يقوله اعمل برأيك إلا أن يخص عليه وهو ما ليس بجنسية ولا يخلط إلا يطعن بها كالاستدانة عليها اهـ خلاصا (قوله بحال نفسه) وكذا إذا جعله كافي العبر وهذا إذا لم يخلط إلا تعارف بين الصالحين مثله كافي التارة ثانية وفيها من الثامن عشر دفع المال إلى رجل أن ينفذ بالتصريف أنما أشرك كذا في خلط المضارب المالكين فهو على ثلاثة أوجه أما أن يقول المالك في كل من المضاربين اعمل برأيك ولم يقل بغيره ما أو قال في أحدهما فقط وعلى كل قائما أن يكون قبل الربح في المالكين أو بعده فيها أو في أحدهما حتى الوجه الأول لا يضمن حلقا في الثاني أن خلط قبل الربح فيها فلا ضمان أيضا وإن بعده

اذ الشيء لا يتبع مثل (و) لا
 (الافراض) الاستدانة وان قبله
 (ذ) أي اعمل برأيك لانها ليس
 من متبع المتابع بل خلاف العجم
 (ما لم يتبع) المالك (عليهما)
 فيملكهما وان استدان كلت
 شركة وجوه وحقت (فلما اشترى
 جمال المضاربة ثوبا وقصر الماء
 او حل) مناع المضاربة (بجمله
 م) قد (قبل ذلك فهو متوقع)
 لانه لا يملك الاستدانة بهذه المظلة
 وانما قال بالماء لانه لو قصر الماء
 فحكمه كصغير (وان صبغوا حجر
 فحرقه بما زاد) الصبغ ودخل
 في اعمل برأيك كالخط (و) كان (له
 حصة) قيمة (صبغان يبيع
 وحصة التوب) اي (في مالها)
 ولو لم يقل اعمل برأيك لم يكن شركيا
 بل غاصبا وانما قال اجر لامتاز
 السواد نص عند الامام فلا
 يدخل في اعمل برأيك بجر (ولا)
 يملك ايضا (تجاوز بلد او مسطرة
 او وقت او شخص عينه المالك)
 لان المضاربة تقبل التقيد بالحد
 ولو بعد العقد ما لم يصر المال عرضا
 لانه حينئذ لا يملك عرضه فلا يملك
 شخصه كاصبي وقد بان بالحد لان
 غير التقيد لا يضره اصل كنهه عن
 بيع الخيال واما المصدق في الجلة
 كسوق من مصرفان صرح بالتي
 صم والا لا (فان فصل ضمن)
 بالخالقة (وكان ذلك الشراء له)
 ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للوفاء
 عادت المضاربة وهكذا الوعد
 في البعض اعتبار الجيز بالكل

فهما ضمن المالين وحصة رب المال من الربح قبل الخط وان بعد الربح في أحدهما فقط ضمن الذي لا ربح فيه
 وفي الثالث أما أن يكون قوله اعمل برأيك في الاولى او يكون في الثانية وكل على أربعة أوجه أما أن يملكها
 قبل الربح فيها أو بعده في الاولى فقط أو بعده في الثانية فقط أو بعده فيها قبل الربح فيها أو بعده في الثانية فان
 قال في الاولى لا يتبع الاخر ولا الثاني في الخط قبل الربح فيها اه (قوله اذ الشيء) هل تكون له ايجات
 المضاربة وتزمن بينهما الثاني لان الشركة والخط أعلى من المضاربة لانها شركة في أصل المال (قوله
 لا يتبع مثل) لا يراد على هذا المستعير والمكاتب فانه لا اعارة والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة وهما
 يصترقان بحكم المالك لا النيابة اذ المستعير ملك النفعة والمكاتب صار حرا اياها والمضارب يعمل بطريق
 النيابة فلا بد من التبعين عليه أو التفويض المطلق اليه كما في الكفاية (قوله ولا الاقراض)
 ولأن يأخذ سقعة بجر أي لانه استدانة وكذلك لا يعلو سقعة لانه فرض ط عن الشيء (قوله
 والاستدانة) كما اذا اشترى سلعة بدين وليس عنده مال المضاربة شي من جنس ذلك الشيء فلو
 كان عنده من جنسه كان شرا على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في شرح الطحاوي فهمتاني
 والظاهر أن ما عنده اذا لم يوف بما زاد عليه استدانة وقد سنعان البصر اذا اشترى بآخرة من المال كانت الزيادة له
 ولا يتبع بهذا الخط الحكم وفي البدائع كما لا يجوز الاستدانة على مال المضاربة لا يجوز على اصلاحه فلو
 اشترى بجميع مالها بآخرة استأجر على جملها او قصرها او قلها كان متصرفا عاذا لنفسه ط عن الشيء
 وهذا حاذ كره المصنف بقوله فلو اشترى جمال المضاربة ثوبا الخ فاشترى بالتفرع الى الحكم (قوله وان
 استدان) اي بالاذن وما اشترى بينهما اصفان وكذا الدين عليهما ولا يتفرع بموجب المضاربة فربح ما لهما
 على ما شرط فهمتاني وقال السامحاني اقول شركة الوجوه هي ان يتفقا على الشراء انشئة والمشتري عليهما
 اثلاثا او انفا قال واربع يتبع هذا الشرط ولو جعله محالسا لم يوجد ما ذكره فيقولون ان يكون المشتري
 بالدين فلا يصر بالمشتري معناه او يجهول وجهه نوع وسي غنه او جهلته يتبع وقد قبله اشترى ما تخاره
 والا فله المشتري كما تقدم في الوكالة لكن ظاهر المتن أنه لم يرب المال ورجعه على حسب الشرط ويقتصر
 في الضم في الا يتفرع في المبيع اه (قوله بجمله) متعلق بكل من قصر وحل (قوله ذلك) اي اعمل
 برأيك (قوله بهذا المظلة) وهي اعمل رأيك قلت والمراد بالاستدانة فهو ما قد سنعان من التهمتاني فهذا
 يملكه اذ انصأ ما لو استدان نفقا او ظاهرا أنه لا يصح لانه لا يملك بالاستقراض وهو باطل كما مر في الوكالة
 وفي الخاتمة من فصل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع القرض عليه لاني صاحبه لان
 التوكيل بالاستدانة هو كالتقراض وهو باطل لانه لا يملك بالتكدي الا ان يقول الوكيل المقرض
 ان خلا تابستقرض منك كذا اغتنت يكون على الموكل لا الوكيل اه اي لا يرسله لا وكالة والظاهر
 أن المضاربة كذلك كانتا (قوله ولو بعد العقد) بان كان رأس المال بجمله (فرع) قال في الهاشمي لوني
 رب المال المضارب بعد أن صار المال عرضا عن البيع بالتسليم قبل أن تباع ويصرف المال انما لا يصح فيه وأما
 قبل العمل او بعد العمل وصار المال ناضبا بعهده لانه يملك غرة في هذه الحالة دون الحالة الاولى منع اه
 (قوله عن بيع الخال) يعني ثم باعه بالخال بعروا ميا عن الموكل كافي العتيق سامحاني (قوله بالتسليم) مثل
 لتابع في سوق كذا (قوله الشراء له) وله ربحه وعليه خسارته ولكن يتصدق بالربح عندهما وعند ان يوفى
 بطبقة أهله المودع اذا تصرف فيها ورغب اتفاقا (قوله ولو لم يتصرف) أشار الى أن أسئل التعمان
 واجب بنفس الخاتمة لكنه غتر عاوا بالالشراء فانه على عرضة الزوال والوفاء في رواية الجماعة أنه لا يتبع
 الا اذا اشترى والا هو الصريح كافي الهداية فهمتاني قلت والظاهر أن غرة فيما لو ط بعد الانخراج
 قبل الشراء يضمن على الاول لاني الثاني (قوله حتى عاد الخ) يظهر فيه مخالفة في المكان تأمل (قوله
 وكذا الواو) قال الاتفاق فان اشترى بعضه في شركة الكوفة ثم باقى في الكوفة فهو مخالف في الاول والمشتراء
 بالصفة فهو على المضاربة لان دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه (قوله عاد في البعض) اي تعود

(ولا) يترك (تزوج) من من ماله ولا يشترى من يترك على رب المال بشراة او عيّن بخلاف الوكيل (بشراة) فانه يملك ذلك (عند عدم القرينة) المقتدة للوكالة كاشترى عبداً يبعه او استخدمه او جارية طاعها (ولا من يترك عليه) أى المضارب (ان كان فى المال ربح) هو هناك ان تكون قيمة هذا العبد أكثر من كل رأس المال كما يبطه العتيق فليخلف (فان فصل) شراء من يترك على واحد منهما (وقوع الشراء لنفسه وان لم يكن) ربح كما ذكرنا (صحيح) للمضاربة (فان ظهر) الربح (بزيادة قيمته بعد الشراء) عتق حقه ولم يضمن نصيب المالك (بحققة) لا يصنع (وسعى) العبد (الحق) في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يترك على شريكه او الاب او الوصى من يترك على الصغير فذعى الصاعد اذ لا تظرفه الصغير (والمأذون اذا اشترى من يترك على المولى مع وعظ عليه ان لم يكن مستغرا بالدين والا) خلافا لما زعمى (مضارب معه) أى بالنصف اشترى به أمة فولدت ولدا (حسابا به) أى للاقب (فاذا قام مورس انفصارت قيمته) أى الولد ٤٨٧ وحده كما ذكرنا (ألقاؤه) أى

خمسائة فخذت دعوه لوجود الملك بظهور الربح المذكور فعتق (سعى) رب المال فى الاق وبعه (ان شام المالك) (او اعتقه) ان شاء (ورب المال بصدق الله) من الولد (تسعين الدعى) ولو مصرى لانه ضمان ثلاث (نصف قيمتها) أى الامه لتلوه ورغوة دعوه فيها ويحصل على امة تزوجها ثم اشتراها حبلى منه ولو حاربت فيها ألقا نفسه صارت أم ولد وضمن للمالك ألقا ورع لمورس أو لمصرى فلا دعاه عليها لأن أم الولد لا تسى وتحمى فى الصبر والله أعلم

• (باب المضارب يضارب) •
 لما قدم المقرة شرع فى المركبة فقال (ضارب المضارب) آخر (بلا أدن) المالك (لبيضمن بالدمع ما لم يعمل الثانى ربح) الثانى (أولا) على الظاهر لأن الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل بين أنه مضاربة فيضمن الا اذا كانت الثانية فائدة فلا ضمان وان ربح على الثانى أجر مثله على المضارب الاول وللأول الربح المشترك (فان صاع) المال (من يده) أى به الثانى (قبل العمل) الموجب للضمان (فلا ضمان) على احد (وكذا) لا ضمان (لو غصب) المال من الثانى وانما الضمان على الغاصب فقط ولو استلمه الثانى او وجهه فلا ضمان عليه خاصة فان عمل حتى ضمه (آخر) ربح المال ان شاء ضمن (المضارب

المضاربة) لكن فى ذلك البعض خاصة قال الاتقافى ما تقدم (قوله اوعين) بأن قال ان ملكه فهو حر فانه يملك ذلك والقرى أن الوكالة بالشراء مطلقة وفى المضاربة مقيدة بما يظهر الربح فيه بالمعنى فاذا اشترى ما لا يقدر على بيعه خالف (قوله كايبطه العتيق) عبارة أنه اذا كان رأس المال ألقا وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب من يترك عليه وقيته ألف وأقل لا يفتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة اولاد أو أكثر وقيمة كل واحد ألف وأقل فاشترى ما لا يفتق منهم شئ لأن كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شئ تزيد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من غير ضعه على آخر عني كذا فى الهامش (قوله ربح) أى فى الصورة الثانية (قوله) الصغير) على قاصرة والله فى الشريك هى المذ كور فى المضارب من قصد الاسترباح ط (قوله بالنصف) متعلق بمضارب كذا فى الهامش (قوله أمة) هو طمها ملتقى كذا فى الهامش (قوله مورس) لانه ضمان عتق وليس بقيد لازم بل يفهم أنه لا يضمن لمصرى المالا كى ياتيه عليه مسكين (قوله كاذكرنا) أى فى قوله حسابا به فالكاف بمعنى هل خبر ما راقا بل منه اولها فهو الخبر والخارة والمجرور قبله حال منه (قوله سعى) الاولى وسى عطف على فخذت (قوله المدعى) وهو المضارب (قوله ثلاث) بخلاف ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو يعقد العتقى ولم يوجد (قوله لتلوه) أى لوقوع دعوه بحصة طاهرا (قوله حبلى منه) تنازع فيه كمن تزوجها واشترىها على حلاله على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لمصرى فاما مال المضاربة اذا صار أحتا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عنده لأن بعضها ليس بأولى به من البعض فنحن نذكره بكن للمضارب نصيب فى الامه ولا فى الولد وانما النابت له مجزى حتى التصرف فلا تنفذ دعوه فاذا زادت قيمته وصارت ألقا وخمسائة ظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فخذت دعوه السابقة لوجود شرطها وهو الملك فصار ابنه وعتق بقدر نصيبه منه وهو ورعه ولم يضمن صدق المال من الولد لأن العتق ثبت للمالك والنسب فصار للولد ذات وجهين والمالك آخرهما وجود انفسا العتق اليه ولا يصنع له فى الملك فلا ضمان لعدم التقضى فاذا اختار الاستعفاء استعفاه على أقدر رأس ماله وفى ورعه نصيبه من الربح فاذا قبض الاق صار مستوفيا لرأس ماله وظاهر ان الأم كلها ربح بينهما نصيبين ونفذت دعوه المضارب وصار كلها أم ولده لأن الاستلاد اذا صادف محلا يحتمل النقل لا يغير أجبعا ويوجب نصف قته لرب المال فان قيل لم يجعل المقبوض من الولد من الربح قلنا انه من جنس رأس ماله وهو مقدم على الربح فكان أولى ببيعته منه زلمي - لحنا (قوله وضمن للمالك) لانها المازدت قيمتها ظهر فيها الربح وملك المضارب بعض الربح فنفذت دعوه فيها نصيب عليه لرب المال رأس ماله ونصيبه من الربح فاذا وصل اليه ألف استوفى رأس ماله وصار الولد كله بصاحب الملك المضارب منه نصفه فيعتق عليه وما لم يصل اليه الاق فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا فى الام

• (باب المضارب يضارب) •
 (قوله على الظاهر) أى ظاهرا الرواية عن الامام وهو قولها منح (قوله فائدة) قال فى البصرى وان كانت احداهما فائدة او كلاهما فلا ضمان على واحد منهما والعامل أجر المثل على المضارب الاول وربح به الاول على رب المال والوضعية على رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجره اذا كانت المضاربة الاولى محصية والا فلا ولا أجر مثله اهـ (قوله خاصة) والاشهر ان المضارب فيعين أجبعا كما فى الاختيار ما هنا (قوله خبر رب المال) فان ضمن الاول حصص المضاربة بينه وبين الثانى وكان الربح

(الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني) وان اختار أخذ الرجح ولا يضمن ليس لهذا بغير (فان أذن) المالك (بالرفع ودفع بالثالث وقد قيل لا الأول مارزو قد فسرنا نصن فلما كانت الصف) علام شرطه (ولا الأول السدس الباقي والثاني الثلث) المشرط (ولو قيل مارزوق الله بحسب كلف الخطاب) والساعة بجها (فالثاني ثلثه والباقي بين الأول والمالك قسمان) باعتبار انطباع فيكون لكل ثلث (ومثله مارجيت من شيء) او ما كان لك فيه من ربح) وبغرض ذلك وكذا المشرط للثاني اكرم من الثلث واقل فالباقي بين المالك والأول (ولو قال له مارجيت سينا نصننا ودفع بالتصف فالثاني التصف واستوى باعني) لانه لم يربح سوا (ولو قيل مارزو اقل نصفه او ما كان من فضل الله ففينا نصننا فدفع بالتصف فلما كان التصف والثاني كذلك ولا شيء الأول) ٤٨٨ لعله ماله الثاني (ولو شرط) الأول (لثاني شيء) والماله بجها (ضمن الأول لثاني سدسا)

بالنسبة لانه التزم سلامة الثلثين
(وان شرط) المضارب (للمالك) (نصفه) شرط (لعبد المالك ثلثه) وقوله (على ان يعمل معه) عادي وليس بقيد (و) شرط (لنفسه ثلثه) وصار كأنه اشترط للمولى ثلثي الرجح كذا في عانة الكسب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتباه (ولو قصد المأذون مع اجبني) بشرط المأذون على مولا لم يصح ان لم يكن المأذون (عليه دين) لانه كاشتراط العمل على المالك (والاصح) لانه حيث لا يملك كسبه (واشترط على رب المال مع المضارب مفسد) للعقد لانه يمنع الغلبة فيضع العصة (وكذا اشترط على المضارب مع مضاربه او على رب المال مع) المضارب (الثاني) بخلاف مضارب شرط على مولا كالواضرب مولا (ولو شرط بعض الرجح للمساكين او للرجح اوف الرقاب) او لامرأة المضارب او كسبه مع المقدور (لم يصح) الشرط (ويكون) المشرط (رب المال) ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء لنفسه او لرب المال (صح) الشرط (والا) بان شاء لاجبني (لا) يصح وفي شرط البعض لاجبني ان شرط عليه عمله صح والا لقلت لكن في التمهاتني أنه يصح مطلقا

على ما شرطوا وان ضمن الثاني ربح بما ضمن على الأول وصحت بينهما وكان الرجح بينهما وطاب للثاني ما ربح دون الأول بغير وقبه ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث وربح الثالث اوضع فان قال الأول للثاني اعمل فيه رأيك فرب المال ان يضمن أي الثلاثة شامو ربح الثالث على الثاني والثاني على الأول والأول لا يربح على أحد اذا ضمنه رب المال والا لكان على الأول وضمن الثاني والثالث كذا في المحط (قوله ضمن الثاني) فيه اشعار بأنه اذا ضمن ربح على الأول وطيب الرجح له دون الأول لانه ملك مستندا قهسني ساهاني (قوله ليس له الخ) لأن المال بالصل صار مضافا وليس للمالك الا ضمنه البديل عند ذهاب العن المقصورة وليس له ان يأخذ الرجح من الغاصب كذا نظري ط (قوله فان أذن) مفهوم قوله بلاذن (قوله علام شرطه) لانه شرط نصف جميع الرجح له (قوله الباقي) الاول اسقاطه حلي والباقي هو الفاضل عما اشترطه للثاني لان ما وجبه الأول لم يشترط في ان نصيبه خاصة اذ ليس له ان يوجب شيئا فغيره من نصيب المالك حيث اوجب للثاني الثلث من نصيبه وهو التصديق له السدس قال في العبروطاب الرجح للبعث لان على الثاني عمل عن المضارب كالاجبر المشترك اذا استأجر آخر باقل مما استأجر (قوله لعبد المالك) قيد بعبد رب المال لان عدد المضارب بشرطه شيء من الرجح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط رب المال اذا كان على العبدين والا لا يصح سواء شرط عمله ولا يصح كون المضارب بغير وقد يكون العاقبة المولى لانه لو عهد المأذون فبأنى وشمل قوله لعبد ما لشرط للمكاتب بعض الرجح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط ان يشترط عمله فيهما وكان المشرط للمكاتب له لا لمولا وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الاجاب فتصع المضاربة وتكون لرب المال ويطل الشرط بغير وسأني الكلام فيه والمرأة والولد كالاجاب هنا كذا في النهاية بغير وقد ما شرط على العبد اشترازا عن رب المال مع المضارب فانه مفسد كسأني (قوله للمولى) لكن المولى لا يأخذ ثلث العبد مطلقا في التين ثم ان لم يكن على العبدين فهو للمولى سواء شرط فيها على العبد او لا وان كان عليه دين فهو كغير ما ان شرط عليه لانه صار مضاربا في مال مولا فيكون كسبه فيه يأخذ مفر ماؤه وان لم يشترط عمله فهو اجبني عن الضد فكان كالسكوت عنه فيكون للمولى لانه غناه ملكه اذا لم يشترط بان نصيبه بل نصيب المضارب لكونه كالاجبر اه ملخصا (قوله وفي نسخ المتنازع) اما التي فقد رأت في نسخة من ولو شرط للثاني ثلثه ولعبد المالك ثلثه على ان يعمل معه ونصفه ثلثه صح اه وهو فاسد كآزري اما الشرح فخصه وقوله على ان يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسبه وان لم يشترط عمله لا يجوز كذا في الهامش (قوله واشترط) هذه المسألة كالتعليل لما قبلها فكان الاولى تغديهما وتفرع الاولى عليها (قوله بخلاف مكاتب) أي اذا دفع مال مضاربة لآخر (قوله مولا) أي فانه لا يصدق مطلقا فان بغير قبل العمل ولادين عليه فسد بغير (قوله اوف الرقاب) أي فكها ونسأد الشرط في الثلاث لعدم اشتراط العمل كما يظهر (قوله ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز يجوز على جواز العقد لا الشرط منع فلا يحتاج الى ما قبل ان المسألة خلافية لكن عدم صحة الشرط في هذين اذا لم يشترط عملهما كما يشترط به بقوله متى شرط لاجبني الخ ومرتز النهاية ان المرأة والولد كالاجبني هنا وفي التين ولو شرط بعض الرجح لمكاتب رب المال او المضارب ان شرط عمله جاز وكان المشرط لانه صار مضاربا ولا لافلا لان هذا ليس بمضاربة وانما المشرط به فهو عوده فلا يلزم وعلى هذا غيره من الاجاب ان شرطه بعض الرجح بشرط عمله صح والا فلا اه (قوله لا يصح) لانه لم يشترط عمله (قوله صح) أي الاشتراط كالعقد (قوله لكن في التمهاتني) لاحل لا لسدس لان قوله يصح مطلقا أي عقدا مضاربة

والشرط الاجنبى ان شرط عمله والافعال ان يشاءوا فلهذا خيرة خلافا لغيره حتى وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب او دين المالك لكان يكون المشروط فضاء فيه ولا يلزم بدفعه لقوامه بجر (ويطلق) المضاربة (عوت أحدهما) لكونها وكالة وكذا ان يشرط بجر مطرأ على أحدهما ويجنون أحدهما مطبقا فمستثنى وفي البرازية مات المضارب والمال عروش باعها وصبه ولومات رب المال والمال نقد تجل في حق التصرف ولو عرضا شغل في حق المساندة لا التصرف فله يصره وعرض وقد (و) بالحكم (يلحق) المالك مرتبة فان عابده لحوقه مطلقا للمضاربة على حالها) حكم بطايعه ام لاعتابه (بجلاف الوكيل) لانه لا يحق له ٤٨٩ بجلاف المضارب (ولو ان ذلك المضارب ففى

على حالها فان مات او قتل او سلق بدار الحرب وحكم بطايعه بطلت) وما تصرف نافذ وصحته على المالك عند الامام بجر (ولو ان ذلك المالك فقتل) اى ولم يلق قسمة (اى المضارب (موقوف) وردة المرأة غير مؤثرة (وغيره) بجزءه) لانه وكيل (ان لم يجره رجلين مطلقا او فوضوا) حذل او رسول مميز (ولا يبطر) لا يميزل (فان علم) بالعلم ولو حكم كوت المالك ولو حكم (والمال عروش) هو هنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدراهم هنا جنسان (باعتها) ولو نصبت وان نهاء عنها (ثم لا تصرف في فها) ولا تنقد من جنس رأس ماله ويدل خلافا به احسانا للوجوب وتجنبه وليظهر الراجح (ولا يملك

جميع سواء شرط عمل الاجنبى أو لا غيرا ثم ان شرط عمله فالمشروط له والا فرب المال لانه بمنزلة المسكون عنه ولو كان المراد ان الاشتراط صحيح مطلقا في قوله والا اى وان لم يشترط عمله فمالك (قوله ويكون) اى البعض (قوله فضاء) نائب فاعل المشروط (قوله بجر) عبارة ولا ييجبر على دفعه لقوامه اه كذا في الهامس (قوله المساندة) اى الى غير بدرب المال ط عن البرازية (قوله فان عاد الخ) يبنى أن يكون هذا اذا لم يحكم بطايعه اما اذا حكم بطايعه فلا تعود المضاربة لانها بطلت كما هو ظاهر عبارة الاتفاقية في غاية البيان لكن في العناية أن المضاربة تصد سواء حكم بطايعه ام لا فتأمل رمل (قوله بجلاف الوكيل) اى لو اراد ان يملكه وخلق ثم عاد فلابق الوصاية على حالها والفرق أن عمل التصرف خرج من ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل فلذا قال لانه الخ س (قوله بجلاف المضارب) فان له حقا فاذا عاد المالك ففى على حالها (قوله ولو اراد) محذوفه ويطرق (قوله فقتل) على هذا الفرق بين المالك والمضارب فالمراد بالمراد لو اراد ان يملكه فقتل (قوله فقتل) لكان آخره وأظهر تأمل لكن الفرق انه اذا اراد المضارب تصد عنه نافذ (قوله غير مؤثرة) سواء كانت هي صاحبة المال او المضاربة الا ان غرت او تعلق بدار الحرب فيحكم بطايعها لانه اذا انقضت في املاكه فكذا في تصدقاتها منع (قوله ولو حكم) اى ولو العزل حكما فلا يميزل في الحكمى الا بالعلم بجلاف الوكيل حيث يميزل في الحكمى وان لم يعلم كذا قالوا فان قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكرنا ان الفرق بينهما انه لاحق به بجلاف المضارب منع (قوله ولو حكم) اى ان كان زاده مع الحكم بطايعه س (قوله فالدرهم) التفرع غير غرضه فالقوى الواو كذا في البروايح (قوله ضمان) فان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دينار بهيها بالدرهم احتسبنا منع (قوله ضمان) متداول المستوفى الدرهم والدراهم بجنس (قوله باعها) اى بهيها ولا يمنع العزل من ذلك اتفاقا (قوله ضام) اى عن النسبة كذا لا يصح تنبيهه من المسافرة في الروايات المشهورة وكذا لا يملك عزله لايك تخصيص الاذن لانه عزل من وجه بجر عن انها يوصى بها (قوله ويدل) لاحاجة اليه لفهمه بما قبله حيث بين المراد من العروش هنا قسرا وان الدرهم والدراهم بجنس (قوله خلافا به) اى ان يدل خلاف رأس المال من النقد رأس المال خالى في البروان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دينار بهيها بالدرهم احتسبنا مدقة (قوله لوجوب الخ) اى ان استع المالك من خلاف الجنس كما يشده ما قد منعنا من الاتفاقية (فرع) قال في الفتنة من المضاربة اعطاه دينار مضاربة ثم اراد القسمة ان يستوفى ديناروه ان يأخذ من المال بينهما وتعتبر فحقها يوم القسمة لا يوم الدفع اه وفي شرح الهامس من المضاربة يرضى لرب المال مثل ماله وقت الخلاف يرى في بحث القول في ثمن المثل وهذه قائمة طالع الوقت فيها فان رب المال يدفع دينار مثلا بعدد مخصوص ثم توفى فحقها يريد اخذها بعدد الا بالقسمة تأمل والذي يظهر من هذا انه لو سلم عدد المدفوع ونوعه فله اخذه ولو اراد ان يأخذ بجنس من نوع آخر يأخذها بقيمة الواقعة يوم الخلاف اى يوم النزاع وانصلص وكذا اذا لم يعلم نوع المدفوع كما يتبع كبر في زمانها حيث يدفع او اعطاه فيجعل ضمانا الى اخذ قيمتها بطايعها فيها اخذ بالقيمة يوم انصلص وانه اعطى تأمل (قوله في هذه الحالة) اى حاله كون المال عرضا لا للمضارب حقا في الراجح بجر (قوله صم) اى القسمة (قوله على اقتضاه الديون) اى طلبها من اربابها (قوله) اذ حيتند عبارة بالبر لانه كالاجور والرجح كالاجرة وطلب الدين من تمام تكمله العمل فيصير عليه (قوله بالاجرة) ظاهره ولو كان الراجح قليلا قال في شرح المتن ومضاده ان فقة الطلب على المضارب وهذا الذي في الحصر والافنى مال المضاربة خال في الهندية ولن طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت التفتة في جميع الدين فان فضل على الدين حسبه التفتة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط ط

المالك فضعا في هذه الحالة بل ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهاية (بجلاف احد الشريكين اذ اصبحت الشريكة ومالها استع) صم (اذا فرغ من المال ديون ورشح بجره المضارب على اقتضاء الديون) اذ حيتند يصعل بالاجرة (والا) ربح (لا) جبر لانه حيتند متبرع (و) يؤمر بان (وكيل المالك عليه) لا غير العاقد (و) يستند الوكيل بابيع والمستضع للضارب يؤمر بان التوكيل

(والصار يصير على التقاضي) وكذلك الدلال لأنهم ما يعلن بالاجرة (فرع) استوفى على أن يسع ويشترى ليحزمه قدرته عليه والحيلة أن يساير به
مدة لتقديمه ويستهله في البيع فليكن (وما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح) لا تسع (فان زاد الهالك على الربح لم يضمن) ولو فاسده من حله
لا نه أمين (وان قسم الربح وبقيت ٤٩٠ المضاربة ثم هلك المال اوبعضه تراقا الربح لا يأخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما وان

تقص لم يضمن) لما مر ثم ذكر كسوفهم
قوله وبقيت المضاربة فقال (وان
قسم الربح وقضت المضاربة)
والمال في يد المضارب (ثم عقداها
فهلك المال لم يتراد او بقيت المضاربة)
لا نه عقد جديد وهي الحيلة الثالثة
للمضارب

• (فصل في التفرقات) •

(المضاربة لا تخضع بدفع كل المال
اوبعضه) فتسب الهداية بالبيع
اتفاقا عناية (الى المالك بضاعة

(المضاربة) لما مر (وان اخذ)
الى المالك المال (بغير امر المضارب
وباع واشترى بطلت ان كان رأس
المال تقدا) لانه عامل لنفسه (وان
صار عرضا) لان التفرض الصريح
حينئذ لا يعمل بهذا اولى عناية
ثم ان باع بعرض بقيت وان نقد
بطلت لما مر (واذا سافر) ولو يوما

(قطعه) وشرا به وكسونه وركوبه
بضع المراكب ولو كبراه (وكل
ما يحتاجه عادة) اي في عادة الصار
بالعرف (لما لها) او محببة
لا فائدة لانه جبريل نفقة له
كسب بضعه وكيبل وشركه كان
وفي الاخير خلاف (وان عمل
في المص) سواء ولفيه او اتقنه
دارا (فتنفقه في ماله) كدوايه
على الظاهر اما اذا قوى الاقامة
بمصر ولم يتقدم اذاته النفقة ابن
مات ما لم يأخذ ما لا نه لم يضمن
بالمال ولو سافر عنه وماله

(قوله والمصار) هو المتوسط بين البائع والمشتري بأجر من غير أن يتأجر (قوله زبلي) وتقام كلامه
وانما جازت هذه الحيلة لان العقد يتناول النفقة وهي معلومة بيان قدر المدة وهو قادر على تسليم نفسه في المدة
ولو عمل من غير شرط واعطاه شيئا لا ياسب به لانه عمل معه حسن فجازا ذخر او ذك جرت العادة وما رواه
المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (قوله ولو فاسده) أي سواء كانت المضاربة محببة أو فاسدة وسواء
كان الهلاك من حله أو لا ح (قوله من حله) يعني السلط عليه عند التجار أو ما التقى فظهر أنه يضمن
سائحا (قوله فهو بينهما) أي بعد دفع النفقة (قوله لما مر) أي من أنه أمين فلا يضمن (قوله في يد
المضارب) مثله في العزبة عن صدر الشريعة وهو موصى على الترحم والافعال الأولى اذا دفعه رب المال
بعد التسليم استرقه وعقد أخرى (قوله النافعة للمضارب) أي لو تخاف أن يسترقه منه وبالمال الربح
بعد التسليم بسبب هلاك ما بقي من رأس المال وعلم مجازا أنه لا يتوقف حصته المحقة على
أن يسلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد الزباني به اتفاقا كما به عليه أبو العود

• (فصل في التفرقات) •

(قوله لا مضاربة) أي فانها نقد وقد تبع الزباني ومفهوما أنه لو دفعه مضاربة نقد الأولى من أن الذي
يصد الثانية لا الأولى كافي الهداية قال في البصر وتقدمه بالبضاعة اتفاقا لانه لو دفع المال الى رب المال
مضاربة لا تطل الأولى بل الثانية لان المضاربة بتعقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هناك
جوزا وبقيت الى قلب الموضوع واذا لم يصح على عمل رب المال بأمر المضارب فلا تطل الأولى كذا في الهداية
وبه علم اجماعا وان سميت مضاربة لان المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الاضاع الحقيقى لا يأتى هنا وهو
أن يكون المال للمضارع والعمل من الآخر ولا ربح للعامل وفهم من مسألة الكتاب جواز الاضاع مع الاجنبي
بالأولى اه (قوله لما مر) أي من أن التي لا يضمن مثله (قوله وان اخذ) بخبر قوله بدفع (قوله وان صار
عرضا) أي في يد المضارب (قوله ثم باع) أي ما صار عرضا (قوله لما مر) أي من أنه عامل لنفسه قال
في الهامش فلو باع أي رب المال العروض بنقد ثم اشتري عروضاً كان المضارب حصته من ربح العروض الأولى
لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال تقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرأوه به بعد ذلك يكون لنفسه
فلو باع العروض بعروض مثله أو يكيل أو موزون وبيع كان ينحصر على ما شرط باع بجر ومنع عن الموسط
(قوله ولو يوما) لان العدة في وجوب النفقة حسب نفسه لا بجلها فعمل أنه ليس المراد بالشرع بل المراد
أن لا يمكنه البتة في منزله فان أمكنه ان يعود اليه في ليلة فهو كالمصر لا نفقة له بجر (قوله ولو كبراه) بفتح
الراء وهاو كسر الهمزة بعدها (قوله لانه أجبر) أي في القاسدة (قوله خلاف) فانه صرح في النهاية
بوجوبها في مال الشركة منع وجهه في شرح الجمع رواية عن محمد في الحامدية في كتاب الشركة عن الرمي
على الخ اقول ذكر في التارة ثمانية عن النهاية قال محمد هذا استحسانا اه أي وجوب نفقة في مال الشركة
وحسب قلت انه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها
خبر ادين على المنع اه (قوله ما لم يأخذ مالا) يعني لو نوى الاقامة بمصر ولم يتقدم اذاته النفقة الا اذا كان
قد أخذ مالا المضاربة في ذلك المصر فلا نفقة له مادام فيه ولا يفتي ما فيه من ايجاز الحق بالاقتضاء قال في البصر
فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قد قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام في الكوفة
فاذا خرج منها سافر اذ النفقة حتى يأتي البصرة لان خروجه لاجل المال لا يفتي من المال مادام بالبصرة
لان البصرة وطن أمي له فكانت اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة أنه أن يقن من
المال الى أن يأتي الكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله أن يقن أيضا مادام بالكوفة حتى يعود
الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن أمانة وأنه يظل بالسفر فاذا عاد اليه وليس له بها وطن كانت اقامته
فيها لاجل المال كذا في البدائع والمحيط والتاوى الظهيرية اه ويظهر منه انه لو كان له وطن بالكوفة

أو خلط بادن أو عاين لرجلين أثنى بالحصة وإذا قدرهما في مجمع ويضع الزائد على المرفوع ولو أثنى من ماله يرجع في ماله ذلك ولو دعت
ليرجع على المالك (ويأخذ المالك قدر ما أثنى به المضارب من رأس المال إن كان ثمة ربح فإن استوفاه وفضل شيء) من الربح (انقسامه) على
النظر لأن ما أثنى به جعل كالناتج والمالك يصرف إلى الربح كما ذكر (وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه) أي المضارب (وان لم ينجم ربحا حسب
ما أثنى على المتاع من الجملان وأجرة السمار والقصار والصباغ ونحوه) مما اعتد به ٤٩١ (ويقول) البائع (قام على بكذا

وصكذا بضم الراء رأس المال
ما يوجب زيادة فيه حقيقة أو حكما
أو اعتاده القادر كاجر السمار
هذا هو الأصل غاية (و) ينضم
ما أثنى (على نفسه) لعدم الزيادة
والعادة مضارب بالنصف شري
بالغبار (أي شأبا) واربعة بالقيين
وتشريهما بعد أفضاء على (يد)
قبل تقديمه للبائع الصد (غرم
المضارب) نصف الربح (يربهما
و) غرم (المالك الباقي) بصير (ربح
العبد) ملكا للمضارب) خارجا
عن المضاربة لكونه مضمونا عليه
ومال المضاربة أمانة بينهما تناف
(و) باقية لها ورأس المال جميع
مادفع المالك وهو (ألفان وخمسة مائة
(و) لكن (ارباع) المضارب يبيع
العبد (على ألفين) فقط لأنه شراء
بهما (ولو بيع) العبد (بضعتهما)
اربعة آلاف (لخسبنا ثلاثة آلاف)
لأن ربحه للمضارب (والربح منها
نصف ألفين بينهما) لأن رأس المال
ألفان وخمسة مائة (ولو شري من رب
المال بألف عبد اشترى) رب
المال (بضعه ربيع بضعه) وكذا
عكسه لأنه وكيله ومنه حكم جواز
شراء المالك من المضارب وعكسه
(ولو شري بالثمن بعد أفضاء ألفان
فقتل العبد وجلا خطا فآتله ارباع
القداء على المالك وربعه على
المضارب) على قدر ملكهما (والعبد
يهدم المالك ثلاثة أيام والمضارب
يوما) (طريقه) عن المضاربة بالقداء
للتناق

أي بالنسبة إلى الاتفاق في الطريق ورأيت التصريح في الترتيب من الخامس عشر (قوله أو خلط الخ)
أو يصر شأبا كقصد ماله لا يضمن به تأمل (قوله بادن) أي وتصير شركة ملك فلا تنافي المضاربة وتظهر
ما قدمناه ودفع إليه أفضاءها غرض ونفها مضاربة مع وكل نصف حكمه اه مع أن المال مشترك
شركة ملك يضمن المضاربة وبه ظهر أنه لا ينافي ما قدمناه الشارح عن الكافي من أنه ليس للشريك نفقة فافهم
(قوله أو عاين) أي وان كان أحدهما بضاعة فنفقته في مال المضاربة إلا أن يفرغ العمل في البضاعة في مال
نفسه دون البضاعة إلا أن أذن له المبتضع بالنفقة منها لأنه مشربع تارة خاتمة في الخامس عشر عن الربط وفيها
عن الفتية ولو ربح المضارب من سفره بعد موت رب المال فلا شيء من المال على نفسه وعلى الرقيق وكذا
بعد التهي ولو كتب إليه بنها مائة صاع من المال فقد أتيقن في رجوعه اه (قوله ولو خلط) أي ماله
(قوله ويأخذ) أي من الربح (قوله من رأس) متعلق بأثنى وحاصل المسألة أنه لو دفع له ألفا فخلط فأتى
المضارب من رأس المال مائة وربع مائة يأخذ المالك المائة التي يجهل المائة التي أفضها المضارب ليستوفي
المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه الصورة مائتين يأخذ مائة بدل النفقة ويستعين المائة الثانية
(قوله من الجملان) قال في مجمع البحرين والجملان الضم الجمل مصدر جله والجملان أيضا أجر ما يحمل اه وهو
المراد ط (قوله حقيقة) كالصنع (قوله أو حكما) كالقصد (قوله والعادة) قد سبق في المراجعة إلى العبرة
في الضم لعادة التجار فإذا ثبت ذلك ضمت ط (قوله أي شأبا) قال في البروقال محمد في السير الزعند
أهل الكوفة ثياب الكنان أو القطن لأثاب الصوف أو الخنز كذا في المغرب اه (قوله نصف الربح) لأنه ظهر
فيها ربع أتم ما صار المال فقد أخذ المشتري بالقيين عدا صا مشركا به للمضارب والباقي لرب المال فيكون
مضمونا عليهما بالحصة (قوله الباقي) ولكن الاتفاق يجبان جميعا للبائع على المضارب غير ربع المضارب
على رب المال بألف وخمسة مائة لأن المضارب هو المباشر للعقد وأحكام العقد ترجع إليه اتفاق (قوله لكونه)
عنه لقوله خارجا (قوله وفيها) أي بين الثمنان المجهوم من مضمون وبين الأمانة (قوله لها) لأن ضمان رب
المال لا يتأني المضاربة س (قوله ولو بيع) أي والمائة بجماله (قوله لخسبنا) أي المضاربة (قوله لأنه لا يربعه)
أي يبيع العبد ملكا للمضارب كاتفق وفي الهامش قوله يربعه وهو الألف اه (قوله بينهما) أي والألف
يخص بها المضارب كما ذكر (قوله عبدا) أي قيمته ألف فاقن والتمتع سواء وانما قلنا ذلك لأنه لو كان فيها
فضل بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان ثمة ربعه من المضارب بألفين بعد ما ربح المضارب أفضاءه ربيع
على ألف وخمسة مائة وكذا لو فضل في ثمة المبيع وبن الثمن بأن كان العبد بألف ألفا وخمسة مائة فاشترى
رب المال بألف واربعة من المضارب بألف فانه ربيع على ألف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بأن شري عبدا
قيمته ألف بألف فباعه منه بألف فالمشترى رابعة فثمان لا يربح فيها إلا على ما اشترى رب المال وثمان ربيع
فيها عليه وعلى حصة المضارب وهذا إذا كان البائع رب المال فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا
كأيا في ثمة في الصرع المبط (قوله شراء) صفة عبدا (قوله ربيع) جواب لو (قوله وكذا
عكسه) وهو ما لو كان البائع المضارب والمشتري بهما لها بأن شري رب المال بألف عبد اشترى المضارب بضعه
ورأس المال أضع فانه ربيع نفسه وهذه إذا كانت قيمته كالبين لأفضل فيها ومثل لو فضل في الثمة فقط أما
لو كان فيها فضل أو في الثمن فقط فانه ربيع على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب وبه علم أن المسئلة رابعة
أيضا وتامة في البصر (قوله ولو شري) أي من معه أتم ما نصف كاقصد به في الكثر (قوله بالقداء) لأنه
لما صار المال عينا واحد انظر الربح وهو أتم بينهما واشترى رب المال فإذا أذاه خرج عن المضاربة لأن نصيب
المضارب صار مضمونا عليه ونصيب رب المال صار بفضاء التناهي بالقداء عليها ما إذا خرج عنها بالدفن أو
بالقداء غرما على قدر ملكهما يجر والفرق بين هذا وبين ما ذكره لا يخرج عنه كذا من ربح المضارب

كبار ولو اختار المالك الدفع والمضارب القداء فذلك لوهم الربح حينئذ اشترى بالقهاء عبدا وعلق الفئ قبل التقد لم يلق في بعض لاه امين في
(دفع المالك) المضارب (الفا اخرى ثموم) أي كماله دفع اخرى الى غير نهاية (ورأس المال جميع ما دفع) بخلاف الوكيل لان يده ثانيا استغناء
لامانة (دفعه القان فقال للمالك ٤٩٢) دفعت الى اقلها ورجعت اقلها وقال المالك دفعت اثنين قال قول المضارب (لا القول في مقدار القبول

للقايش اسيما اوضيتها كالواكز
أصلا ولو كان الاختلاف مع
ذلك في مقدار الربح فاقول
لرب المال في مقدار الربح فقط) لانه
يستفاد من جهته (وأما
أما مينة تقبل وان أأماها فالينة
بينة رب المال في دعواه الزيادة
في رأس المال و) بينة (المضارب
في دعواه الزيادة في الربح) فقد
الاختلاف بكونه في المقدار لانه
لو كان في الصفة فاقول لرب المال
فذا قال (معهم اقل فقال هو
مضاربة بالنصف وقد ربح اثنا
وقال المالك هو بضاعة فاقول
للمالك) لانه منكر (وكذا لو قال
المضارب هي قرض وقال رب
المال هي بضاعة أو ودعة أو مضاربة
فاقول لرب المال والينة بينة
المضارب) لانه يده عليه
التبليك والمالك ينكر (وأما
لو ادعى المالك القرض والمضارب
المضاربة فاقول للمضارب) لانه
ينكر الضمان وأما أظام الينة
قبلت (وان أظاما مينة فيبينة رب
المال أولى) لانها أكثر اثباتا وأما
الاختلاف في النوع فان ادعى
المضارب العموم أو الاخلاق وادعى
المالك الخصوص فاقول للمضارب
تسعه بالاصل ولو ادعى كل نوعا
فاقول للمالك والينة المضارب
مبغها على صفة تصرفه ولم يمسها في
الضمان ولو وقت البستان

عن المضاربة وهذا يخرج أن الواجب هناك ضمان الصاربة وهو لا ياتي المضاربة وهذا ضمان الحناية وهو ليس
من الصاربة في شي خلاص على المضاربة كفاية (قوله كاتر) أي قرياس من أن ضمان المضارب ياتي المضاربة من
(قوله ولو اختار المالك الدفع الخ) قال في الجرد بقوله فغته ألقان لانه لو كانت قبضته ألقا فمدها لرب المال
الرب المال لان الرتبة على ملكه لا ملك المضارب فيها فان اختار رب المال الدفع والمضارب القداء مع ذلك
فذلك لانه ينبغي بالقداء مال المضاربة وله ذلك لان الربح فهو كذا في الايضاح اه وهو في غاية البيان
ولا ينبغي أن الربح في مسئلة التي تحقق بخلاف هذه هل لتصرفه كجور على أن الظاهر أنه في مسئلة التي
لا يتعد أحد هما بان لا يكون العبد مستر كابد له في غاية البيان ويكون الخمار لهما جعلا شاكديا
وان شاكدا قاتل (قوله ما دفع) فلا يظهر الربح الا بعد استغناء المالك الكل لكن المضارب لا يربح
الاعلى ألق كاتر (قوله بخلاف الوكيل) أي اذا كان الفئ مدفوعا له قبل الشراء ثم خلكه لانه لا يربح
الامنة (قوله لانه ثانيا الخ) الضمير فيه للوكيل بيانه أن المال في يد المضارب أمانة ولا يمكن حمله على
الاستغناء لانه لا يكون الا قبض مشتمون فكل ما قبض يكون امانة وقبض الوكيل ثانيا استغناء لانه وحده
على الموكل مثل ما يجب عليه للبايع فاذا صار مستوفاه حارصه ما عليه فيه كمنه بخلاف ما لا يمكن
مدفوعا له الا بعد الشراء حيث لا يرجع أصلا لانه ثبت فحق الرجوع بنفس الشراء فيقبل مستوفاه بالقبض
بعده اذا مدفوع اليه قبله أمانة وهو قائم على امانة بعده فبرص مستوفاه فاذا رجع من فقط ما قلنا
(قوله مع ذلك) أي مع الاختلاف في رأس المال (قوله الربح) صوته قال رب المال رأس المال
ألقان وشرطت لثالث الربح وقال المضارب رأس المال ألق وشرطت لي النصف (قوله فقط) لا في رأس
المال بل القول فيه للمضارب كما علت (قوله فالينة الخ) لانه يتربد المال في زيادة رأس المال أكثر اثباتا
ومنة المضارب في زيادة الربح أكثر اثباتا كما في الزبطي ويؤخذ من هذا ومن الاختلاف في الصفة أن رب
المال لو ادعى المضاربة وادعى من في يده المال انها ضمان وله في المال كذا وأما فالينة فيبينة ذي اليد أولى
لانه اثبت حصته من المال واثبت الصفة سائحا (قوله فاقول للمالك) لان المضارب يده عليه
تقوم حله وأشرط من جهته أو يدهي الشركة وهو يشكر منع (قوله المضارب) الأولى ذواليد (قوله
هي قرض) ليكون كل الربح له (قوله فاقول للمضارب) مثله في الخالية وغاية البيان والابطح والصبر
ونظرا من الصفة في النهاية ونشر التجريد وسكو ابن وهبان في قلعه قولين وفي مجموعة متلا على من مجموعة
الاقترى عن محبت السرخسي لو قال رب المال هو قرض والقباض مضاربة فان بيه ما تصرف فاقول لرب
المال والينة بينة أيضا والمضارب ضامن وان خله فاقول قوله ولا ضمان عليه أي القبايش لانها تصاد فاقول
أن القبض كان بذن رب المال واثبت القرض لا تكا القبايش اه وتقل فيها من الفخيرة من اربع عشر
مثله ومثله في كتاب القول لمن عن غام البغدادى عن الوجيز بطله ألق على ألقنى دفعي المالك القبايش
وكذا قال في تناوي ابن نجيم القول لرب المال ويمكن أن يقال ان ما في الخالية والتو ربها اذا كان قبل
التصرف جلا المطلق على القصد لاتحاد الحادثة والحكم باقية التوفيق من مجموعة متلا على ملصا (قوله
بالاصل) لان الأصل في المضاربة العموم اذا التصرف منها الاستباح والعموم والاطلاق بتاسبه وهذا
اذا تنازع بعد تصرف المضارب فلو قبله فاقول للمالك كذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب
الخصوص فاقول للمالك دة تنق (قوله كل نوعا) بأن قال احدهما في وقال الا ترى (قوله
فاقول للمالك) لانها انتفاع على الخصوص فكان القول قول من يستفاد من جهته الاذن س (قوله
فيبينة) أي الينة (قوله على صفة الخ) يعني أن الينة تكون حينئذ على صفة تصرفه لانه في الضمان
حتى تكون على التي لتبليك (قوله ولو وقت) في بعض السهم ولو وقت (قوله البستان) فاعل وقت
والسنة بها لانه بان قال رب المال ألقه اليك مضاربة أن تعمل في بستان ومضارب وقال المضارب دفعت الى لاه

ففي بالتأخرة والافئنة المالك (تروع) دفع الوصي مال الصغير الى نفسه متضاربة جاز وقيد الطرسي بان لا يجعل الوصي لنفسه من الربح اكثر مما يجعل لمتأخرة وتجماعه في شرح الوهبانية وفيامات المضارب ولم يوجد مال المتضاربة فيما عطف عدد ينافي تركه وفي الاختيار دفع المضارب شياً للعاشر ليك عنه ضمن لانه ليس من أمور التجارة لكن صرح في جميع الفتاوى بعدم الضمان في زمان تأخر المالك وكذا الوصي لانهما يصدقان الاصلاح وسيجيء أثر الودعية وفيه لو شري بجالها متاعاً قال أنا أمسكه حتى ٤٩٣ أجدر بما سكتوا وأراد المالك

يبيع فان في المالك ربح أجبر على بيعه لعمله بأجر كذا أن يقول المالك أعطيك رأس المال وجئتك من الربح فبيير المالك على قبول ذلك وفي البرزاية دفع اليه ألفاً فصفها به وصفها متضاربة فهلك يضمن حصة الهبة اه قلت والفقير به انه لا ضمان مطلقاً في المتضاربة لان أمانة ولا في الهبة لانها فاسدة وهي غيبك بالتبض على المحقق الحق بكاسبي فلا ضمان فيها وبه يصدق قول الوهبانية فأودعه عن راعي أن خصة هبة فاقبلت انفس يضر

(كتاب الادعاء)

لا خلاف في اشتراك مع ما قبله في الحكم وهو الامانة (وهو) لقض من الودع أي التبرع شرعاً لتسليم القبر على حفظ ماله صريحاً وولاً لا كان الضيق زجر لفاخذ وجعل بقية ملكه تركه ضمن لانه بهذا الأخذ التزم من خلفه دالة بجر (والودعية ما تترك عند الامين) وهي أخص من الامانة كما حققه

المصنف وغيره (وركنها الإيجاب صريحاً) كادعك (أكناية) كقولك لرجل اعطني ألف درهم أو أعطني هذا الثوب بمثل الفضل أعطيك كان ودية بجر لان الاعطاء يقتل الهبة لكن الودعية أدنى وهو موثق بفساد كذا (وأفضل) كالوضع فوجه بين يدي رجل ولم يقل

في ضمان في شئ وال وأما البينة (قوله فني بالتأخرة) لأن اثر الشرطين ينسخ أولهما (قوله والا) أي ان لم يوتأ أو وقت احدهما دون الأخرى (قوله الى نفسه) الضمير رابع الى الوصي (قوله وقيد الطرسي) أي بجماعته وردة ابن وهبان بأنه تصدق لاختلافهم برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق واستظهر ابن النخبة ما قاله الطرسي نظر الصغير أمول لكن في جمع التصولين عن المتكلم ليس الوصي في هذا الزمان أخذ مال البتيم متضاربة فهذا التصريح مطلقاً (قوله في تركه) لانه صار بالتجمل مستهلكاً وسأني تخلفه في الودعية ان شاء الله تعالى وأتقني به في الحامدية فالتأخر به أتقني طارئ الهداية (قوله وفيه لو شري الخ) الكلام هنا في موضعين الأول حق امساك المضارب المتاع من غير رضى رب المال والثاني جبار المضارب على البيع حيث لاحق في الاسلاك أمال الأول ملحق بنفسه سواء كان في المال ربح أو لا لأن البين يرب المال رأس المال فقط ان لم يرب أو مع حسنة من الربح فيثبت له حق الاسلاك وأما الثاني وهو جبار على البيع فهو أنه ان كان في المال ربح أجبر على البيع إلا أن يدفع المالك رأس ماله من حسنة من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن أن يدفع المالك رأس ماله أو يدفع له المتاع رأس ماله هذا حاصل ما فهمت من عبارة المتع من الأخيرة وهي عبارة معقدة وقد راجعت عبارة الأخيرة فوجدتها كما هي وبقي ما إذا أراد المالك أن يمسك المتاع والمضارب يريد بيعه وهو حادثة الفتوى ويعلم جوابها بما ذكر قبل الفصل من انه لو عزله وعذبه والمال عرض باعها وانها مال المالك ولا يملك المالك فضها ولا يخصص الاذن لانه عزل من وجه (قوله حصة الهبة) لان هبة المتاع الذي يقبل القسمة غير حصية فيخافه (قوله وهي الخ) وتلقا القتل عن الهندية (قوله غلبت بالقض) أقول لانتافي بين المالك والقض والضممان سألني أقول نص على في جامع التصولين حيث قال راعى الفتاوى الفضلى الهبة الفاسدة تضد المالك بالقض وبه يغني ثم اذا هلك أقبت بالرجوع لو اهب هبة فاسدة تذاوى رحم محرم منه اذا فاسدة مضبوطة فاذا كانت مضبوطة باقية بعد الهلاك كانت مسخفة الرذ قبل الهلاك اه قته (تروع) سئل فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المتضاربة معروفاً فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحسنة من الربح الجواب نعم كما صرح به في الخساية والخبرة البرهانية حامدية وفيها عن قارئ الهداية من باب القضاء في تساواه اذا أدى احد الشريكين خيانة في قدر معلوم وأسكر حطب عليه فان حطب برئ وان نكل ثبت مال الدعاء وان لم يعين مقدارا فكذا الحكم لكن اذا نكل من العيز لانه ان يعين مقداره ما خان فيه والقول قوله في مقداره مع عينه لان تكوله كذا رابى مجهول والبيان في مقداره الى المتزوج عينه الآن يقيم خصمه عينه على اكثر اه

(كتاب الادعاء)

(قوله بقية الخ) قد به لان المالك لو سكت حاشى ان يضمن كما حققه المصنف انظر البقرة فالقول في المتع ان الامانة علم ما هو غير مضمون فمثل جمع الصودراتى لاشعان فيها كالعارية والسأجرة والوصى بضمته في يد الموصى فيها والودعية مأموعه للامانة لا لإيجاب والقبول فكانا متضاربين واختاره صاحب النهاية وفي الجرح وحكمهما متحقق في بعض الصور لانه في الودعية يبرأ من الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد اختلاف (نكتة) ذكرها في الهامش روى أن أبا المالك التثب والقروا يثبت بيناهما من الحزن على يوفى عليه السلام جلست على قارعة الطريق ترى القرا انقربا يوفى عليه السلام فثبتت تنادى المولى المالك اسمع لا في خوف يوفى عليه السلام فثبتت الامانة فثبتت المولى والخلة اتامت المولى مقام المولى فزال عنها فقبل ان يزل لاضافة تزجها رجة عليها اه زلفي (قوله أكناية) المراد بهما ما قبل الصريح مثل كابات الطلاق لا البينة (قوله لان الخ) التعليل في البرأى (قوله ولم يقل الخ) قال لا أقبل الودعية لا يضمن اذا قبلت عن قال يثبت عند الرخص صا قال صاحب جامع التصولين أقول هذا على

أن البقار لا يسبر مودعا في بقرته من بعض اليه فقال البقار للرسول اذهب بها الى ربها فاني لا أقبلها فذهب بها
فنبئت أن لا يضمن البقار وقد مر خلافه يقول الحقير قوة ينبغي لا ينبغي اذ الرسول لما أتى بها اليه خرج عن
حكم الرسالة وصار اجنيا فلما قال البقار ودعا على مالكها صار كانه ردعا الى اجنبي أردت ما مع اجنبي
فلذا يضمن بخلاف مسئلة الثوب فور العين وتعامه فيه وفيه أيضا عن الذخيرة ولو قال لم أقبل حتى لم يسر
مودعا وترك الثوب وبه ذهب فرعه من لم يقبل واخذته به ينبغي أن يضمن لان ما لم يثبت الايداع صار غاصبا
برضه يقول الحقير فيه اشكال وهو أن النصب ازالة المالك ولم يوجد ورضه عن الثوب لقصد النفع لا الضرر
بل ترك المالك ثوبه ايداعا ثم وضع من لم يقبل قبوله ضنا فالنظر انه لا يضمن والله تعالى أعلم اه (قوله شيا)
فلو قال لا أقبل لا يكون مودعا لان الدلالة لم توجد بغير وفيه عن الخلاصة لو وضع كاهه عنده فمرد فذهبوا
وتركوه ضنوا اذا ضاع وان قاموا واحدا بعد واحد ضمن الاخر لانه تعين للفظ تعين الضمان اه فكل من
الايجاب والقبول فيه غير صريح كسئلة الخاني الائمة قريبا (فرع) في جامع الفصولين لو ادخل دابة دار
غيره وأخرجها وبه امداد لم يضمن لانها تنسب بالدار ولو وجد دابة في مرطبه فأخرجها ضمن صاحبها (قوله
كالوسك) أي فانه قبول وبعد أن ذكره في الهديته قال وضع شيئا في يته بغير امره فلم يعلم حتى ضاع لا يضمن
لعدم التزام الحفظ وضع عند آخر شيئا وقال احفظ فضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ اه ويمكن التوفيق
بالفرقة الدالة على الرضى وعدمه صاحبها (قوله من الثياب) ولا يكون الجاهي مودعا مادام الثياب
حاضرا فان كان غابا فالجاهي مودع بغير وفيه عن اجابات الخلاصة ليس توافق الثياب انه ثوبه فاذا هو
ثوب الغير ضمن هو الاصح أي لانه يتلذذ السؤال والتقصيص يكون مغزافا لا يثاني ما يأتي من أن اشتراط الختان
على الامين باطل فاذا أم بالسود (قوله وهذا) أي اشتراط القبول أيضا (قوله وان لم يقبل) عدم
أن القبول صريح ودلالة فلهذا يعني الرد أم لا لو كنت فهو قبول دالة تأمل (قوله لا يثبت البد) قال
بعض الفضلاء فيه تسامح المراد اثبات البدان فعل ولا يكتفي قبول الابان كما اشار اليه في الدرر بقوله وسقط
نفي بدون اثبات البد عليه محال تأمل قال وأجاب عنه أبو السعود (قوله فلما أودع صبا) قال الرمي
في حاشية النعم ويستثنى من ايداع الصبي ما اذا أودع صبي مجبور منه وهي ملك غيرها فلما كانت تعين المانع
والاخذ كذا في الفتاوى الرقية مدني والشرعية القتال (قوله ضمن بدعته) أي بالغا والافلا
ضمان (فرع) قال في الهامش لو احتاج الى نقل العيال أو لم يكن له عيال فسافر بها يضمن وهذا لو عين المكان
فلم يضمن بأن قال احفظ هذا ولم يقل في مكان كذا فسافر به فلو كان الطريق محو فاضمن بالاجماع والا عندنا
كألا بوالوصي لو سافر حال الصبي وهذا اذا لم يكن حال وموتة جامع الفصولين فلو كان لها حل وموتة
فله بضمن السفر فكذلك عند أبي حنيفة رجسه اقله قريبا أو بعيدا وعن أبي يوسف رجسه الله ضمن لو بعيدا
لا لقرى صا ومن يحمده ضمن في الحالين جامع الفصولين له المودع بأجر ليس له أن يسافر بها المتعين مكان العقد للفتن
جامع الفصولين (قوله عند الطلب) الا في مسائل ستأتي (قوله بأجر) سيأتي أن الاجرة المشتركة لا يضمن وان
شرط عليه الضمان وأيضاً قول المتن هنا واشتراط الخرج يرد عليه وهذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي البرازية
دفع الى صاحب الجمل واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرنا انه لا اثره فيما عليه الفتوى
صاحبها وانظر حاشية القتال وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ لقصد اختلاف الاجرة المشتركة فانه
مستأجر على العمل تأمل (قوله لزيطي) ومثله في النهاية والكفاية وكثير من الكتب دلي على النعم
(قوله غير المثل) أي الخائن كذا في الهامش (قوله كالجاهي) أي مع الملام وأما من يرى العرف بأنه يأخذ
في مقابلة حظه اجرة يضمن لانه ودع بأجرة لكن الفتوى على عدمه صاحبها (قوله فلقد ضاعها) تفرع

شيا فهو ايداع (والقبول من
الودع صريحا) كقول (أودلته)
كالوسك عند وضه فانه قبول
دلالة كوضه ثياب في جام يرى
من الثياب وكقوله رب الخائن أين
اربطها فقال هناك كان ايداعا
خائفة وهذا في حق وجوب الحفظ
وأما في حق الامانة فتتم بالايجاب
وحده حتى لو قال للقباء أودعك
المقصود برئ عن الضمان وان
لم يقبل اختيار (وشرطها كون
المالك مبالا لثبات البد عليه) فلو
أودع الابن أو العبد في الهوا لم
يضمن (وكون المودع مكلفا شرط
لوجوب الحفظ عليه) فلما أودع صبا
فاسمها لم يضمن ولو وجد مجبوروا
ضمن بعد عتقه (وهي امانة)
هذا حكمها مع وجوب الحفظ
والاداء عند الطلب واستصحاب
قبولها (فلا يضمن بالهالة) الا اذا
كانت الودعة بأجر أشباه معزيا
لزيطي (مطلقا) سواء امكن
التمرز أم لا هل كان معاشي أم لا
لحديث الدار فطقتي ليس على
المستودع غير المثل ضمان (واشترط
الضمان على الامين) كالجاهي
والجاني (باطل به ينبغي) خلاصة
ومصدر التبرعة (وللمودع
حفظها بنفسه وعياله) كاله وهم
من يسكن معه حقيقة أو حكا
لا من يجره فلقد ضاعها

لولد الميرز زوجته ولا يسكن معهم ما لا يتفق علم باليمن خلاصة وكذا الودعة زوجها لأن العبرة بالساكنة لا بالنفقة وقيل بمقتضى
معا جيني (بشرط كونه) أى من في عالة (استأجر) فلا يعلم خيائه من خلاصة (د) جاز (أن في عالة) الدفع لمن في عالة ولو نهى عن الدفع إلى بعض
من في عالة فدفعت من وجهه بدامته (بأن كان له عالة غيره ابن مكث ضمن والاوان حفظها بغيرهم ضمن) وعن محمد بن سفيان عن بعض ماله
كوكبه وماذونه وشريكه مفاوضة وعنا بياز عليه القضى ابن مكث واعطاه ابن الكمال ٤٩٥ وغيره وأقر المصنف (الأداة) الحرق

أو الفرق وكان غالباً محطاً ولو غفر
محط ضمن (فصلها إلى يمينه أو إلى
فقط آخر) إلا إذا استكدها
لمن في عالة أو ألقاها فوفقت
في العراء ابتداء أو ابتداء ضمن
زبطي (فإن أذاع) أى الدفع
لجاره أو فلق (صدق) أن علم
وقوعه (أى الحرق) (بشئ) أى
بدار المودع (والا) يصلم وقوع
الحرق في داره (لا) يصدق
(الابينة) حصل بين كلاً
الخلاصة والهداية التوفيق وبالله
التوفيق (ولو منع الودعة ظلاً
بعدم طلبه) (ردودها) فلو جعلها إليه
لضمن ابن مكث (نفسه) ولو
حك كوكبه بخلاف رسوله ولو
بعلامه منه على الظاهر (قادر)
على تسليمها ضمن (والا) بأن كان
عابراً أو نافعاً على نفسه أو ماله
بأن كان مدفوعاً معها ابن مكث
(لا) ضمن كطلب القاطن (فلو كانت
الودعة شيئاً أراد صاحبه أن
يأخذ يضرب به رجلاً منع
من الدفع) (لأن يعلم أنه تركه) رأى
الأول وأنه ينتفع به على وجه
صباح جواهر (كألو أدعت)
امرأة (كأبائه) أقر أمها للزوج
بمال أو قبض مهره (لأنه) قد
منعه منها لا لأنه حق الزوج
خاتمة (ومنه) أى من المنع ظلاً
(موت) أى موت المودع (بجمل)

على ثوبه أو حكا (قوله لولد الميرز) بشرط أن يكون قادراً على الحفظ بغير عن الخلاصة (قوله ضمن)
أى دفعها وكذا الوتركة في شئ الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاقت ضمن بغير عن الخلاصة (قوله
في عالة) الصغير في عالة الآخر يصح أن يرجع العمال الأول وبه صرح الشربلاي ويصح أن يرجع إلى المودع
وبه صرح المقدسي وقوله لا بشرط في الأولين كونهما في عالة وبه يفتى ولو أودع غيره عالة أو أجاز المالك شرح
من الميرز ولو وضع في حوزة غيره بلا استئجار ضمن ولو أجرة يضمن داره ودفعها أى الودعة إلى المستأجر أن كان
لكل منهما غلق على حدة يضمن وإن لم يكن وكل منهما يدخل على صاحبه من غير حصة لم يضمن وفي سكوتهم
عن الدفع لعمال المودع إشارة إلى أنه لا يملك ونقل سببنا خلافاً ترجع الضمان ساحتاً (وإذا بشرتنا
أنا السعد (فرع) لو قال دفعها لمن شئت وصلها إلى أمين فضاقت ضمن يضمن وقيل لا يضمن
تأخرت ساحتاً (فرع) حشر عالة الودعة إلى جارية ففعلت عند الجارية قال الجني
أن لم يكن يضرعها عند الوفاة أحد من يكون في عالة لا يضمن كالودعة الحريق في دار المودع لدفعها لغيره
خاتمة (قوله وعليه القضى) ونظفه في العرم من ألباه وقال فيه وظاهر المتن أن كون القرض في عالة شرطاً
واختاره في الخلاصة (قوله وكان غالباً محطاً) وفي السرخانية عن التهمة وسئل جده القوي عن
مودع وقع الحريق بيته ولم يمتثل الودعة إلى مكان آخر أن مع تمكنه منه فتركها حتى احترقت ضمن أهـ ومثله
ما لو تركها حتى أكلها العت كإباني في التلذذ كرحمدي حتى يرق ويقع في دار المودع فدفعها إلى اجني لم يضمن
فلخرج من ذلك ولم يسترد ضمنه ونعمه في نور العين وفي جواهر القضاوى وإذا دفع الودعة لآخر لم يضمن
بستره عقب زواله ففعلت عند الثاني لا يضمن لأن المودع يضمن بالدفع ولم يضمن به للمدعى لا يضمن بالترك
يدل عليه لو سلمها إلى عالة وتركها عندهم لا يضمن للأذن وكذا الدفع هنا ما دون فيه أهـ ملخصاً (قوله
أو ألقاها) أى في السفينة (قوله كلاً في الخلاصة الخ) نص الخلاصة إذا علم أنه وقع الحريق في بيته
قبل قوله أو ألقاها وبعبارة الهداية أنه لا يصدق إلا البينة قال في المنع ويمكن حمل كلام الهداية على ما إذا لم يعلم وقوع
الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق ومن ثم هو نال على المختصر (قوله كوكبه) في الخلاصة المالك إذا
طلب الودعة فقال المودع لا يمكن أن أحضرها الساعة فتركها وذهب تركها ضمن رضى ففعلت لا يضمن
لأنه لما ذهب فقد أنشأ الودعة وإن كان من غير رضى يضمن ولو كان الذي طلب الودعة وكيل المالك لا يضمن لأنه
ليس له إنشاء الودعة بخلاف المالك أهـ وهذا صريح في أنه يضمن بعدم الدفع إلى وكيل المالك لا يفتى وفي
الفتاوى الصادرة بمنع ما إلى الظاهر به وصول المودع إذا طلب الودعة فقال لا دفع إلا الذي جاء به أو لم يدفع
إلى الرسول حتى هلكت ضمن وذلك في قاضى القضاة عليه الذين هذه المسئلة وأجاب بقسم الذين أنه يضمن
وفيه نظير دليل أن المودع إذا صدق من أدى إليه وكيل قبض الودعة فإنه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الودعة
إليه ولكن يقتل أن يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول يتلقى على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل
الآثر أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعرض لا يصح ولو يرجع من الرسالة قبل علم الرسول مع كذا في فتاواه
أهـ منغ قال بحسنه الرمي في حاشية العبر ظاهر ما في الفتاوى أنه لا يضمن في مسئلة الوكيل فهو مختاف
للخلاصة وتראה في التوفيق يحمل ما في الخلاصة في ما إذا قصد الوكيل إنشاء الودعة عند المودع بعدمه
لديده في وقت آخر وما في الفتاوى والنصين على ما إذا منع ليوذى إلى المودع بنفسه وإذا قال في جواره
لا دفع إلا الذي جاء به أو قامه فيها (قوله كطلب القاطن) الظاهر أن المراد القاطن هنا المالك لأن
الكلام في طلبه هو ما بعد منعه عليه أمضى فلو كانت الخبز يدل عليه قول المصنف في المنع لفسده من الاعانة
على الظاهر (فرع) ذكره في الهامش مرضت الهداية الودعة فامر المودع أن يلقاها بغيرها المالك أياً ما شاء فلو
ضمن المودع لا يرجع على المالك ولو ضمن المالك يرجع على المودع علم أنه القدر ألا أن قال المودع ليست
أول أمره بذلك لئلا يخذل لا يرجع كذا في جامع الفتاوى (قوله المودع) بالفتح (قوله بجمل)

المالك فلا ضمان والقول للمودع بينه بلا شبهة قال الحنفية وعلم من ذلك الزائد في الرهن على قدر الدين
 اه اقول الظاهر انه منه قولهم ما تضمن به الوديعة بضمن به الرهن فاذا مات مجهلا بضمن ما زاد وقد اعتبرت
 به وعلى ملصقا (قوله فانه بضمن) قال في جميع الفتاوى المودع أو المصارف أو المستعير أو المستفيع
 وكل من كان المال يده امانة اذا مات قبل البيان لم يعرف الامانة بعينها فانه يكون ديناً عليه في تركه لانه
 صار مستهلكاً للوديعة بالتبصير ومضى ماله مجهولاً لا يبين حال الامانة كافي الاشياء وقد سئل الشيخ
 جبر بن نعيم عن قول الرضا بن عيسى في الوديعة في الحنفية لفلان فلهذا درهم لا عرف قدرها فقلت لو وجد
 فأجاب بأنهم من التبصير لقوله في البدائع هو ان يموت قبل البيان ولم يعرف الامانة بعينها اه قال بعض
 الفضلاء وفيه تأمل فقلت ملصقا (قوله الا اذا علم) أي المجهول واذا قال الوارث ردّها في حياها أو تلفت
 في حياها لم يصدق بلائنه ولو برهن أن المودع قال في حياها وردّها يا قبل سألته (قوله عنده) أي
 عند المودع بالتبصير وأدعى المودع هلاكها والمقصود أن الوارث كلودع بالتبصير قبل قوله في الهلاك اذا ضررها
 فهو مثله الا انه خالفه في مسألة قال ربه مات المودع مجهولاً وقال ورثته سكنت فاشي يوم موته ومعرفة
 ثم طعنت بدموته مدعى ربه هو الصحيح اذا الوديعة صارت دينا في التركة في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال
 ورثته ردّها في حياها أو تلفت في حياها لا يصدقون بلائنه لونه مجهولاً فتقرر الضمان في التركة ولو برهنوا
 أن المودع قال في حياها وردّها يا قبل اذا التاب بينه كالتاب ببيان جامع الفصولين عن الذخيرة (قوله
 الا اذا علم) استثناء من قوله والمودع اذا دل ضمن قال ط م عن خلاصة المودع انما بضمن اذا دل السارق
 على الوديعة اذا لم ينفعه من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن (قوله عنده) أي المودع السارق فاخذ
 سكرها فصولين (قوله سار الا امانات) ومنها الرهن اذا مات الرهن مجهلا بضمن فانه الرهن في تركه
 كافي الاتقوى أي بضمن الزائد كما يقتضيه من الرمي وكذا الوكيل اذا مات مجهلا بما بضمن كما يؤخذ مما هنا
 وبه افاق الحامدي بعد نظري وفي اجابة البرازية المستأجر بضمن بالمرتب مجهلا سألته (قوله بالمرتب)
 ويكون اسوة للقرام يرى على الاشياء (قوله ومفاوض) ذكرته عن اتقوى كذا في الهامش (قوله على
 ما في الاشياء) وعبارتها الوصي اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كافي جامع الفصولين والاب اذا مات مجهلا
 مال ابنه والوارث اذا مات مجهلا ما اودع بدموته واذا مات مجهلا لا يثبت له الرهن في ماله ولو اودعه مال
 في بيت بغير علمه واذا مات الوصي مجهلا ما اودع عنده مجموعا اه ملصقا في سبعة وقد ركن المصنف ثلاثة
 فهي عشرة (قوله اودع) عبارة بالمرتب وضمن وهي أولى تأمل (قوله غلات الوقت) اقول هكذا
 وقع مطلقا في الوالدية والبرازية وفيه قاضي خان يتولى المصد اذا اخذ غلات المصد ومات من غير بيان
 اه اقول اما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضن مطلقا بل اتفاق كلهم فيها اذا كانت الدار وقفا
 على اخرون غاب أحد هما وتضمن الآخر غلاتها سمين ثم مات الحاضر وترك وصا ثم حضر الغائب
 وطالب الوصي بتعيينه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم الآن
 الاخرين آجروا جميعا كذلك وان آثر الحاضر كانت الغلة كلها في الحكم ولا يسطيه اه كلامه اقول
 ويلحق بغلة المصد ما اذا شرط تركه في يد الناظر للعمارة والفقهاء على أعلم يرى على الاشياء قال المحقوق هذا
 مستفاد من قولهم غلات الوقت وما قبض في يد الوكيل ليس غلة الوقت بل هو مال المستحق بالشرط قال
 في الاشياء من القول في المثل وغلة الوقت عليها الموقوف عليه وان لم يقبل اه ملصقا من مجموعة متلاحق
 آخر كتاب الوقت تنقل ذلك حيث سئل عن وكيل المتولى اذا مات مجهلا هل يضمن غلة وقد ذكر في البصري باب
 دعوى الرجلين أن دعوى الغلة من قبل دعوى المثل فرأجه وأثرنا له ثم فرأجه به عن أن يطلق البصري باب
 والشارح في جعل التقيد وبضده عبارة اتفق الوسائل الاتية فكتبه (قوله المصنف) أي في المنع (قوله
 ابنه) الشيخ صالح (قوله بالقبض) لعدم تمكنه من البيان فترك حياها لم يلق هذا المصنف في غلة
 عقب القبض تأمل (قوله في اتفق الوسائل) من انه ان حصل طلب المستحق وأثر حق مات مجهلا بضمن
 وان لم يطلبوا فان محمودا لم يعرفوا الامانة لا بضمن والا ولم يطلبهم بلا مانع شرعي فمن واصل الرذالة مخالفت
 لمصلحة أهل المذهب من الضمان مطلقا محمودا ولا وافق في الاحصائية بضمن الناظر اذا مات بعد ما طلب

قوله بضمن) قصير يدعى تركه
 الا اذا علم أن واره بطلبها فلا ضمان
 ولو قال الوارث انا علمتها وأنكر
 الطالب انفسرها لو قال هي كذا
 وأعلمتها وهلكت مدق هذا
 وما لو كانت عنده سواء الا في مسألة
 وهي أن الوارث اذا دل السارق
 على الوديعة لا يضمن والمودع اذا
 دل ضمن خلاصة الا اذا انفع من
 الاخذ حال الاخذ (كافي سار
 الامانات) فانها تتطلب مضغوة
 بالمرتب عن تبصير كشرط
 ومفاوض (الائق) عشر على
 ما في الاشياء منها (ناظر اودع
 غلات الوقت) فانه مات مجهلا فلا
 بضمن قبله لانه لا ناظر لومات
 مجهلا لمال البذل ضمنه اشياء
 أي لغير الارض المستعجلة قلت
 قلعين الوقت بالادنى كالمدراسم
 الموقوفة على القول بجوازها فانه
 المصنف وأقر ما فيه في الزواهر
 وتقدموه بجوازها فلو جرح
 وضموه ضمن نفسه من بينها
 فكان ما مالها غلما بضمن ورد
 ما يجنبه في اتفق الوسائل تنبيهه
 ٢ قوة نهي سبعة فيه أن الذي
 ذكره سبعة فقط في غير ذلك بمراجعة
 الاشياء اه معجمه

(و) منها (فأشبهت مجهلا لأموال البتاي) زاد في الأشياء عند من أودعها ولا يشبهه لأموال ووضعتها في يده ومات مجهلا من لأم مودع بخلاف مال أودع غيره لأن القاضي ولاية أيداع مال التيم على المحدث كافي تنوير البصائر فليصفه (و) منها (سلطان أودع بعض الغنمة عند غاظم حات مجهلا) وليس منها مسألة أحد المتأخرين على المحدث لأنه المستفاد هنا وفي الترخيم عن وقتا الخاتبة أن الصواب أن يضمن نصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط وأقرب محسوها في المستقى تسعة فليصفه وزاد ٤٩٧ الترتيل في شرحه الوهبانية على العشرة

تسعة المبدؤ وصيه ووصي
القاضي وستة من المجهورين
لأن الجرحي تسعة فانه ليعسر
ويق وجنون وغفلة ودين وصنه
وصته والمضوء كصبي وان بلغ ثم
مات لا يضمن إلا أن يشهدوا أنها
كانت في يده بعد بلوغه لزوال
المانع وهو الصافيان كان الصبي
والمضوء ماذنوا له بما كان مأثما
البلوغ والا فلا فانه ضامن
في شرح الجامع الجرحي قال
فلن تسعة عشر وتسلم عاقله
يق الوهبانية يبين وهي
وكل أمين مات والأمين يحصر
وما وجدت صنفه بالتصير
سوى ستوى الوقت ثم فاض
ومودع مال القلم وهو المؤثر
وصاحب أدا القلم إلى رجل ما
لوا القاملا لشيء ليس بشعر
كذا والجدد فاض وصيه
جميعا ومجهور غوارث يعطى
(وكذا الوخلط المودع) يمينها
أوفيها (بماله) أو مال آخر ابن
كال (بغير إذن) المالك (بمحبت
لا تقي) الأيكلة كخطبة بشعر
وداهم جبار بنوف مجني
(شبهة) لا سبلا ولا يخلط لكن
لا يباح تناولها قبل أداء الضمان
وصح الأبرار ولو ظهر بدي منه
لأنه يبيع ويكسر شريك

المستحق احتفاظه بتمتع من ملأ وجهه فظاهر لأن الامانة تعين بالتمتع (قوله ومنها فاض) قول القاضي
في حياته ضاع مال التيم عندى أو قال أفتت على التيم لأضمان عليه وكما قبل أن يقول شأنا كان خائنا
خاتبة في الوقت كذا في الهامش (قوله ذين) لعل وجه الضمان كونها لا تضل في الورثة فالغرم بالقلم
ويظهر من هذا أن الوصي إذا وضع مال التيم في يده ومات مجهلا يضمن لأن ولايته قد تكون مستعدة من
القاضي أو الأب فضعها بالوفاة وفي الخبرية وفي الوصي قول الضمان سائحا في (قوله وأقرب) أي
الصواب (قوله محسوها) أي الأشياء (قوله تسعة) بأخراج أحد المتأخرين (قوله ووصيه
المخ) داخل في قول الأشياء الوصي لأن قال الله على وصي الأبيان التمسك ضد الإيضاح
تأمل (قوله وستة من المجهورين) وهم ماعدا الصغير ونما سقطه لأنه مذكور في الأشياء ومما رده
الزيادة على ما في الأشياء فاقسم (قوله بثل سبعة) لنظر المخرج من السبعة حتى صارت ستة
(قوله فانه ليعسر) ستة الصغير من العشرة التي في الأشياء لأن قال الله هنا بما ضار قوله وان بلغ ثم مات
لا يضمن تأمل ثم ظهر أن في مراده مجزؤه المجهورين بسبعة وأن مراده ستة منهم ماعدا الصغير لأنه
مذكور في الأشياء ولذا قال وستة من المجهورين (قوله ودين) بفتح الدال وسكون اليا (قوله كصبي)
لعله قصد بهذا التشبيه الإشارة إلى ما يأتي عن الوجيز تأمل قال في تلخيص الجامع أودع صبي مجهورا يعقل
أربن اثني عشرة سنة ومات قبل بلوغه بمجهلا لا يجب الضمان ص (قوله وان بلغ) أي الصبي (قوله يحصر)
أي يحفظ معقوله العين قبله (قوله لصغير) بالناء المجهول (قوله مفارض) خلاف المحدث كآدمه
(قوله ومودع) بكسر الميم والمضمر تشديد الميم الثانية (قوله ولو الفاء) بفتح الواو ووصلها باللام (قوله
بها) أي أبادار (قوله يضر) تبع فيه صاحب الأشياء حيث قال بغير علمه وعرضه الجوى بأن
الصواب بغير أمره كافي شرح الجامع أذ يستعمل تجهيل ما لا يبلغ اه فكان عليه أن يقول في النظم
ليس بأمر (قوله كذا والدة) برفعه وتوحيه كذا (قوله فاض) بحذف ياءه وتوحيه (قوله وصيه)
برفعه (قوله ومجهورين) إن كان المراد من المجهورين ستة كآدمه يكن الموجود في النظم سبعة عشر تأمل
(قوله غوارث) إذا مات مجهلا للمساخنة المورثين من الوديعة (قوله وكذا الوخلطها) ولو خلط المتولى
ماله بمال الوقت لا يضمن وفي الخلاصة ذين وطريق خروجيه من الضمان الصرف في حاجة المسجد وأدفع
إلى الحاكم متى القاضي لو خلط مال صبي بماله لم يضمن وكذا إذا خلط مال رجل بمال آخر ولو يملكه ذين
ويفي أن يكون المتولى كذلك ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بملكه ذين يقول المحقق وقد مر من نخله
المتقى أيضا أن الوصي لو خلط مال بمال التيم لا يضمن وفي الوجيز أيضا قال أبو يوسف إذا خلط الوصي مال
التيم بالخفض لا يضمن ثور العين وأمر السادس والعشرين ويضد السائحا في الخبرية وفي الوصي
قول الضمان اه قلت فأفاد أن المرجع عدمه والحاصل أن من لا يضمن بالخلط بماله المتولى والقاضي
والجرحي على رجل آخر الوصي وفي الأب كذلك يؤيده ما في جامع التصويل لا يصير الأب غاصبا
بأخذ مال ولده ولا أخذ بلائى الوخلط أو لا يؤخذ من ماله في جاع التصويل لا يضمن إلا أن لا يخلطه بلا حاجة اه بل هو
أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ولده الولد الصغير كآدمه في الأصول العمادية (قوله لا تقي) فلو
صحاح يمكن الوصول إليه على وجه التيسير كخط الجوى واللوز والدرهم السودا يبيع فانه لا يتقطع حتى
للمالك إجماعا واستعملته أن المراد بعدم القيد عدمه على وجه التيسير لعدم إمكانه مطلقا بجر (قوله
لا سبلا) وإذا تهم لم يكها ولا يباح قبل أدائه الضمان ولا يملك للمالك عليها عند أبي حنيفة ولو أبرأ مسقط
ستمن العين والدين بجر (قوله خلط) أي الجبد (قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن الجني ولعل
ذلك في غير الوديعة أو قول مقابل لما سبق من أن الخلط في الوديعة يوجب الضمان مطلقا إذا كان لا يجزى ما

لعدمه يجني (وان ياذنه اشتركا) شركة املاكة كالواختلط بغير صنعه كان انشئ الكس لعدم التعدي ولو خطاها غير المودع ضمن الخسالة ولو صغيرا ولا يضمن أبوه خلاصة (ولو ائقض بعضها فترتمته غلظه الباقي) خطأ لا يترجمه (ضمن) الكل لغلط ماله بها فلو تاقى التبرأوا تاقى ولم يرد أو أودع ووديعين قاتقن احدهما ضمن ما ائقض فقط يجني وهذا اذا لم يستره التبريع (وإذا اتقنى عليها) فليس نوبيا أو ركب داتها أو أخذ بعضها (ثم) ردها الى يده حتى (زال التعدي زال) ما يؤدى الى (الغنان) اذا لم يكن من فيه المودليه اشياء من شروط النية (بغلاف المستعير والمستاجر) نظر اذالة لم يبرأ لعلها لا تضهما بغلاف مودع ووكيل بيع أو حفظ أو اجابة أو استنصار ومضارب ومستضع وشريك عسان أو مفاوضة ومستعير لهن اشياء والحاصل أن الامن اذا اتقنى ثم ازاله لا يزول الغنان الى هذه الفسرة لأن يده كسد المالك ولو كذبه في عوده للوفاق فاقول له وقبل للمودع حادية (د) بخلاف (اقراره بعد جوده) أى جوده الابداع حتى لو اذى حدة أو يجلال معنى خلاصة وقيد بقوله بعد (طلب) رجا (رذها) فلو سلمه من حالها لجدد ما فعلت لم يضمن جبر وقيد بقوله (وقتها من مكانها وقت الانكار) أى حال جوده لو لم يبقها وقتها فعلت

(قوله لعدم) أى التعيب المفهوم من عيبه (قوله بغير صنعه) فان هلك هلك من ماله ما جعيا وقسم الباقي بينهما على قدمه ما كان لكل واحد منهما كالمال المشترك جبر (قوله غير المودع) سواء كان اجنبيا أو من في عاله جبر من الخلاصة (قوله فردته) ابن سماعه عن محمد في رجل أودع رجلا ألف درهم فاشتري بها ودفعها ثم استردها بجهة أو شرأ وردها الى موضوعها فصارت لم يضمن وروى عن محمد أو قضاها غير مأمور صاحب الودعة فوجد هازن أو خافه هازن على المودع ففعلت ضمن تازانية (قوله الكل) البعض بالاضاق والبعض بالغلط س جبر (قوله اتقنى) أى كلفه الدرام السداب ليس أو الدرام باله تازانية لا يشفع حق المالك بالاجماع مسكين س (قوله ولو يرد) بتشديد الهمزة (قوله أو أودع) بضم الهمزة (قوله وهذا) مرتبط بقوله أو ائقض ولو يرد كافى البرغال ط ولم أره اذ اضل ذلك فبما يستره البعض هل يضمن الجميع أو ما أخذ نقصان ما بقى فيصرف (قوله البعض) كذا راعهم والدناير والمكيل والموزون (قوله اشياء) عبارة ان المودع اذا اتقنى ثم زال التعدي ومن فيه أن يعود اليه لا يزول التعدي اه كذا في الهامش (قوله من شروط النية) وذكره هاني الصرع الظهيرة قال حتى لو زرع ثوب الودعة للاول من عزمه أن يلبسه بهار ثم سرق للاباير أم الغنان (قوله والمستاجر) مستاجر الدابة أو المستعير لوني أو لا يرد هاتين لم لو كان سارا عند النية ضمن لو هلك بعد النية أو ما لو كان واقفا اذ انية الخلاف عاد أسنا جامع القصولين (قوله فلو اذلاه) أى التعدي (قوله بخلاف مودع الخ) ولو ما وما يحفظ شهر فخصي شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذ عاد والامر بالمحفظ فزال جامع القصولين (قوله ووكيل) بأن استعمل ما ووكيل ببيع ثم ترك وضع لا يضمن (قوله أو اجابة) بأن وكه ليبر أو يستاجر دابة فركبها ثم ترك (قوله أو مفاوضة) أو ما شريك الملك فانه اذا اتقنى ثم ازال التعدي لا يزول الغنان كما هو ظاهر ولما تقرر أنه اجنبى في حصة شريكه فلو اراد رتبة الشركة فتعدي ثم ازال التعدي لا يزول الغنان ولو كانت في فوته على وجه الحفظ فتعدي ثم ازاله يزول الغنان وهي واقعة الفسوى شلت عنها فاجتبت بما ذكره وان لم أره على كلامهم العلم بما ذكره هو مودع في هذه الحالة أو ما استعملها بلاذن الشريك فهي مشبهة بمقررة مشهورة عندهم بالنعان وبغير غاصبا وعلى على النسخ (قوله ومستعير لهن) أى اذا استعار عبد البرهنة أو دابة فاستخدمه بالعبد وركب الدابة قبل أن يردنها ثم ردنها بمال مثل القمعة ثم فسخي المال ولم يقضها حتى هلك عند المهرن لا ضمان على الراهن لانه قد برى عن النعمان حين ردنها منج وهذه المسئلة مستثناة من قوة بخلاف المستعير كافى البصر (قوله ثم ازاله) أى التعدي (قوله في عوده للوفاق الخ) عبارة ثورا ليعين من جميع الفسوى وكل امين خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أسنا كما كان الا للمستعير والمستاجر فانهما سابقا من امين اه وهى أولى بتدبر (قوله) أى المالك (قوله للمودع) بضم الهمزة لا يمتنع النعمان عنه (قوله هبة الخ) أى انه وهبها منه أو اعماه (قوله بعد طلب) متعلق بمجموده (قوله رجا) أفاد في الثانية أن طلب امرأة القاب وحيوان اليتيم من الوصى لينفق عليه من ماله كذلك ما صنفى ومشقة في التازانية (قوله وقت الانكار) ظاهر انه مشغول بطلبها وهو مستبعد الوقوع وصلاوة الخلاصة وفي غيب الاجناس انما يضمن اذا انظها من موضوعها الذى كانت فيه حال الجلود وان لم ينقلها وهلك لا يضمن اه وهو ظاهر وعليه فهو متعلق بقوله مكانها وفي المتن لو كانت العارية مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها ود كر شئنا من الشرطية لانه لو جدها ضمن ولو لم يحول يبيده قول البدائع ان العبد ينسخ بطلب المالك فقدر من نفسه من الحفظ في مال القبر في يده بغير اذنه فيكون مضونا فاذا هلك فقرر النعمان ما صنفى وفي التازانية عن الخاتبة ذكر الساقط اذا جدد المودع الودعة بمضرة صاحبها يكون ذلك فضا الودعة حتى لو تلفها المودع من المكان الذى كانت فيه حالة الجلود يضمن وان لم ينقلها من ذلك المكان بعد الجلود ففعلت لا يضمن اه قاتل (قوله خلاصة) لم يقتصر في الخلاصة على هذا بل قلعه من غيب الاجناس ثم قال بعد وفي المتن اذا كانت الودعة والعارية مما يحول يضمن بالجود وان لم يحولها اه وذكر الرمي الظاهر أنه أى ما في الاجناس قول لم ينظر لاصحاب

لم يضمن خلاصة وتجد بقوله (وكتبت) الوديعه (منقولاً) لأن الصار لا يضمن بالجود عندهما خلافاً لمحمد في الأصح غيب الزبلي وقد بقوله (ولم يكن هناك من يخاص منه علياً) فلا كان لم يضمن لأنه من باب الحفظ وقد بقوله (ولم يحضرها بعد جهودها) لأنه لو جدها ثم احضرها فقال له وبعدها وديعه فإن امسكتها أخذها لم يضمن لأنه ابتداء جديد والاضها لأنه لم يمت الرد اختيار وقد بقوله (لما لكها) لأنه لو جدها فالتزم لم يضمن لأنه من الحفظ فإذا تمت هذه الشروط لم يبرأ بقرانه الابتداء جديد ولم يوجد (ولو جدها ثم ادعى ردّها بعد ذلك وبرهن عليه قبل وبرئ) كالوبره أنه ردّها قبل الجود وقال غلط في الجود أو تيسر أو ظنت أن ضماناً ١٩٩ قبل برهانه ولو ادعى حلاها قبل الجود

حلف المالك ما يسلم ذلك فان حلف ضمه وان نكل برئ وكذا الصارية منجاة ويضمن قيمتها يوم الجحود ان علم والا فيوم الادعاء حمادية بخلاف مضارب جدد ثم اشترى لم يضمن خاتمة (د) المودع (له السرق) ولو لها حل دور (عندهم نهي المالك) وعدم (الخوف علياً) بالاخراج فلو نهاها أو خوف فان لم يمت من السر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وبأهلها اختيار (ولو أودع شيئاً مثلاً أو قيماً) (يجوز أن يدفع المودع الى أحدهما ضمنه في غيبة صاحبه) ولو دفعه لم يضمن في الدرر ثم وفي البراءة استبان لا فكان هو المختار (فان أودع رجل عند رجلين ما يشترط اقسامه وسقط كل له فقه) كترتين ومشتبهين ووصيين وعدلين وعن ووكلي شراء (ولو ضمه) أحدهما (الى صاحبه) (تضمن المدايع) بخلاف ما لا يشترط بل هو اختيار (وما يدين الاخر) ولو كان لا تدفع الى جانيه أو احتفظ في هذا البيت فدفعه الى ما لا يدع ضمه أو حفظها في بيت آخر من ادراك كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ) أو أخرج (لم يضمن والا ضمن) لأن التقيد مقيد (ولا يضمن مودع المودع) فضمن الأول فقط ان هلكت بعد مفارقه وان قبلها لاشعان ولو قال المالك هلكت عند الثاني وقال بل ردّها وهلكت عندي

المؤمن صحت فلم يتطروا له فراجع الموطأ لا يظهر ذلك (قوله لما لكها) أو وصيكه كافي التاتر خاتمة (قوله ولو جدها الخ) ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق بجر وكان وجه الأول أن على الذين فلم يكن منكراً الوديعه تأمل وفي جامع الفصولين طلبها برها فقال اطلبها اغدا فقال في القدر تلت فلم تزل تطلبها اغدا ضمن لثناضة لاجده طلبها فقال اعطيكها ثم قال لم اعطيكها ولكن تلت ضمن ولم يصدق للتناقض ثم قال وكل فعل يفرم به المودع يفرم به المرتهن (قوله كالوبره الخ) هكذا نقله في الخاتمة والخلاصة ونقل في البرهن الخلاصة أنه لا يصدق لكن في عبارته سقط ويدل عليه أن الكلام في البينة لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وقد راجعت الخلاصة وكتبت السقط على هامش البرهنة (قوله أنه قد دفعها) بفتح هـ زنة أي وكسروها ثم ادعى دأى عند الادعاء (قوله ان علم) الا صوب على أي التهمة ونقل في المخرج قبله من الخلاصة ضمان التهمة يوم ابتداء بدون تسليم لكنه متابع في النقل عن الخلاصة لصاحب البرهنة نقله سقط فان ما رآته في الخلاصة موافق لما في الصادية قتبته (قوله يوم) نسبه مضافاً للادعاء (قوله جدد) أي قال لرب المال لم تدفع الى شيئا (قوله اشترى) يعني بعد ما أقر ورجع عن الجود بأن قال بل قد دفعت الى بخلاف ما لو أقر بعد الشراء لم يضمن والمشتاع له من عن الخاتمة (قوله فان له) يسكن النون (قوله وبأهلها) وأجسوا على أنه لو سافر جاني البر يضمن فاه الاسمين كذا في العتيق مدني (قوله مثلاً أو قيماً) وخلافهما في الأول قاس على الذين المشرك بجر (قوله لم يجز) قدره بناء على ما ساق من أنه لو دفع لم يضمن ففريق المراءى في الدفع اعدم الجواز وساق ما فيه وفي البرهنة وأشار بقوله لم يدفع الى أنه لا يجوز ذلك حتى لا يضره التحايل يدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة وأما أنه لو دفع لا يكون سبعة أضاف حتى إذا هلك الباقي رجع صاحبه على الأخذ بصحته وإلى أن لاحدهما أن يأخذ حصته منها انظر بها (قوله المودع) بفتح الدال (قوله الى أحدهما) أي احد المودعين يسكن الدال (قوله في غيبة صاحبه) عند أبي حنيفة وجه الله وهو مروى عن علي رضي الله عنه وقال له ذلك لأنه طلب نصيبه كالو حضرا وبه قالت الثلاثة وإن كانت الوديعه من غير ذوات الامثال ليس له ذلك اجماعاً قاله العتيق وفي الدرر قبل الخلاف في المثليات والقيمتين معاً والصحيح انه في المثليات فقط انتين أن ما في المتن والشرح غير الصحيح الجمع عليه شيئاً التناضي عبد المقيم مدني قال القدر محمد البيطار وأنت أن هذه القول يرجع عنها المرقأ لأنه مشب عليها شيئاً لا يظهر جرداً ورأى أن لا اكتسابا لكن وقع في قلبي شيء فأحببت كتابتها والتبني عليها فأخبرها بالراجحة وفي الهامش وفي الدرر التمسق لو دفع المودع الى الحاضر رفضها ثم هلك ما بقي وسخر الغائب قال أبو يوسف ردة الله عليه ان كان الدفع قضاء فلا ضمان على أحد وان كان بغير قضاء فان الذي حضر يبيع الدافع بنصف مائة ورجع به الدافع على القاض وان شاء اخذ من القاض نصف ما قبض كذا في الأخيرة فتساوى الهندية من الباب الثاني في الوديعه فأعاد أن المودع لو دفع الكل لاحد ما بلا قضاء ومنعته الاخر حصته من ذلك فله الرجوع بما دفعه على القاض ا هـ (قوله هو المختار) قال القديس غناب لمصلحة الاغمة الاعان بل غالب المتون عليه متفقون وقال الشيخ قاسم اختار النسق قول الامام والجمهور وصدر الشريعة أبو السعود عن الجوى (قوله ضمن الدافع) أي النصف فقط كما في الاصلاح وقوله الدافع أي القاض لأنه مودع المودع بجر (قوله لا بد منه) اشار الى أنه لا بد أن تكون الوديعه مما يحفظ في زمن منعه حتى لو كانت فرس لمنعه من دفعها الى امرأته أو عند جوهه منعه من دفعه الى غلامه فدفع ضمن بجر (قوله والا ضمن) كما إذا كان ظهر البيت المنهي عنه الى السكة بجر (قوله فقط) أي في ابتداء قصدي قال في جامع الفصولين دخل الحمام ووضع دراهم الوديعه مع مياهه بين يدي النباقي

لم يصدق وفي القصب منه يصدق لانه ابن سراجية ٥٠٠ وفي الجني القصار اذا غلط دفع ثوب رجل ثبته قطعه نكلاهما من ابن

وعن محمد أصاب الوديعه نبي
فأمر المودع رحلا لم يطأ قطعت
من ذلك طرحه فقص من شأنه
لكن ابن ضمن للبايع ربيع
على الأقل ان يعلم ان القبر والام
ربح اه (بضلاف مودع
القاصب) فيضمن الباشاء واذا
ضمن المودع ربح على القاصب
وان علم على الظاهر دور خلافا
لمقتضى القهستاني والبايعان
والربح يندى وضيقه قسمة (مع)
أفادى رجلان كل منهما انه
أودعه اياه فشكل عن الخلف لهما
فحولهما وعله ألف آخرجهما
ولو حلف لاحدهما ونكل للآخر
قالا لئن نكل له (دفع الى رجل
ألفا وقال ادفعها اليوم الى فلان
فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن)
اذا لا يلزمه ذلك (كأول قال له اجل
الى الوديعه فقال أقفل ولم يفعل
حتى مضى اليوم) وهكذا لم يضمن
لان الواجب عليه التولية عمادية
(قال) رب الوديعه (لمودع ادفع
الوديعه الى فلان فقال ادفع
كذبه) في الدفع (فلان وضاعت)
الوديعه (صدق المودع مع يمينه)
لانه ابن سراجية (قال) المودع
ابنء (لا ادري كيف ذهب
لا يضمن على الاسم كأول قال ذهبت
ولا ادري كيف ذهب) فان
القول قوله بخلاف قوله لا ادري
اضاعت لم تضيع أولا ادري
ومضها أو دقتها في داري أو موضع
أترقاها يضمن ولو لم يكن مكان الدفن
لصكته خال سرق من المكان
المدفون فيه لا يضمن ويقامه في
العادية

قال خ ضمن لايداع المودع وقال حط لا يضمن لان الادياع شئ وانما يضمن بادياع قصدي ولو أودع
بلاد ان ثم اجاز المالك خروج الاول من بين يجر من الخلاصة (قوله لم يصدق) لانه اقر بوجوب الضمان
عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا يضمن جامع القصولين (قوله وفي القصب الخ) أي اذا نصب من الوديع
فأدعى الوديع الردي يصدق اذ لم يفعل الوديع ما وجب الضمان فهو على ما كان ابن عند الرد وقبله ويصدق بخلاف
دفعه للاجنبي لان موجب الضمان ما صحافي (فرع) دفع الى رجل أقدمهم وقال ادفعها الى فلان فلا يبارى
تحت الدافع فدفع المودع المال الى رجل لم يدفعه الى فلان يبارى فأخذ في الطريق لا يضمن المودع لانه وصي
المستطوع كان الدافع حاشته المودع لانه وكيل الا ان يكون الاصر في حاله فلا يضمن حاشته ثانية برهن
عليه ادفع اليه عشر فقال دفعته الى لادفعه الى فلان فدفعته يصح الدفع برزاية من الدعوى (قوله على
الاول) في جميع القصولين ولو ضمن المالح ربيع على المودع علم ان القبا لا ولا الا ان قال المودع ليس لي ولم
أمر بذلك فحينئذ لا يرجع اه تأمل (فرع) ولو قال وضعتا بين يدي وقت ونبها فاضاعت يضمن ولو قال
وضعتا بين يدي في داري والمثله بهما لان عملا يخطئ في عرسه اذ كرسه للتقدي يضمن ولو كان محامدا
عرصتها حسنة لا يضمن برزاية وخلاصة وقصولين وذخيرة وخاتمة وظاهر انه يجب حفظ كل شئ في حرز
منه تأمل لكن تقدم في السرعة أن ظاهر المذهب كل ما كان حرزا النوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرعة
لؤلؤة من اصطلح تأمل وقد يفرق بين الحرز في السرعة والحرز في الوديعه وذلك ان المعتبر في قطع السارق بتلك
الحرز وذلك يتقارب باعتبار احوال الحرزات والمعتبر في ضمان المودع التقصير في الحفظ ألا ترى انه لو وضعها في دارة
الحصنة وخرج وكانت زوجته غرا مئة يضمن ولو أحد سرقها يضمن لان ادر حرزا وانما ضمن للتقصير في الحفظ
ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد ولو الجمار أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك
وغاب يضمن مع انه لا يقطع سارقها وقطرها فكذا اعتبرها الحرز المعتبر في السرعة لزمن لا يضمن
في هذه المسائل ونحوها فبما يتخلف ما أطبقوا عليه في هذا الباب فظهر بفسحة ما قلنا من الفرق والله اعلم
وبه ظهر جواب سارقه ساذنه وهي أن مودعا وضعه بجهة شمال غايبة التي في اصطبل اغتيل فسرقت والجواب انه يضمن
وان قطع سارقها والله تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع القاصب) والفرق بينهما على قول أبي حنيفة أن
مودع القاصب غاصب لعدم اذن المالك ابتداء موصاه (قوله دور) وجزئه في البصر (قوله فتشكل عن
الحلف) صور هذا المسئلة ستة اقول لهما مثل لهما صاحب لهما انزل لاحدهما ونكل للآخر وحلف نكل
لاحدهما وحلف الآخر ما صحافي (قوله ولو حلف الخ) اشار الى أن المودع يصف اذا انكر الادياع
كما اذا ادعى الرد أو الهلاك اما ان اتى التهمة ولا انكار الضمان والى انه لو حلف لاشئ عليه لاهما والى أن
القاضي أن يبدأ بأيهما شاء والاولى القرعة والى انه لو نكل للاول يحلف الثاني ولا يقتضي بالتكليف بخلاف
ما اذا انزل لاحدهما ولا الاقرار بيمينه ونحوه في البصر (قوله ونكل للآخر) في التكليف الثاني يقول
بأنه ما هذه العين ولا احتمالا لانه لا تقر بها الاول ثم لا يقر بها فلا يقر اقراره بها الثاني فلا يقتصر على الاول
لكان صادقا بجره على رجل دين فأبطل الدائن الى المدعيه ورجل يقبضه فقال المدعيون دفعته الى الرسول
وقال دفعته الى الدائن وأنكر الدائن فاقول قول الرسول مع يمينه والذي في نوا العين فاقول للرسول بينه
تأمل قال الدائن ابنت المدعيين مع فلان فضايع من يد الرسول ضاع من المدعيون برزاية (قوله وضاعت)
يعني غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه شيئا (قوله على الاصم) مقتضا أن الاحوا المشتركة لا يضمن لكن
افتي انموذج الرمي بالضمان وعزاه في حاشية القصولين الى البرزاية مطلقا بأنه قضيع في زمانا تأمل (قوله
بخلاف الخ) هذا ما خلاصنا في جامع القصولين ولو قلنا ونحوه من ان لا يضمن وهكذا رأيت في شخص
المنع لكن لفظة لا لحقة بين الاطروكا أنها ساطعة من القسم فتلقها الشارع هكذا قسمة (فرع) في الهامس
وفي التوازل من جبال النسيم على ظلام وناف ان لمجد الهدي به أن يأخذ كاه لا يضمن وكذا المضارب والشارع
اخذوا به القول اقترى وفي فتاوى التسي أنفق الرمي على باب القاصي يضمن ما على على وجه الزوة
لا على وجه الاجارة اذ لم يدعى ابرامثل اقترى اه (قوله فانه يضمن) فخصي خان قال وضعتها
في داري قسيت المكان لا يضمن ولو قال وضعتها في مكان حصين قسيت الموضوع ضمن لانه جعل الامانة في يده

(فروع) فقد المودع أو الوصي على ذه
 المال إن خاف تلف نفسه أو عضوه فدفن
 وإن خاف الجبس أو اللقيع شين وإن خش
 غافله فهو عذر ولو كان الجابر هو
 نفسه فلا ضمان عادية • خيف على
 القساذع الأمر لساكن ليبيعه ولو لم ير
 قصد فلا ضمان ولو اتفق عليها أمرا
 متبرع • قرأ من مصحف الوديعه وأراه
 حالة القراءه فلا ضمان لأن ولاية هذا
 صريحه قال وكذلك وضع السراج على
 وفيها أودع مسكوك عرف أداه بعض الخ
 الطالب وأنكر الوارث الأداء بحسب المود
 أبدا وفي الأشياء لا يبرأ مديون الميت بد
 إلى الوارث وعمل الميت دين • ليس للبد
 ودية العبد العالم لغيره مائة لا جرة
 الناظر إذا عطلت فصل منه أن لا جرة
 في المسخ إذا أجبل عليه المستفرون
 وفي الوهيية
 ودفع ألف مقرض ومقارضا
 ورجع القراض الشرط يا
 وإن يتيه ذوال مال قرضوا وصحه
 قراضا غير المال قد ي
 وفي العكس بعد الرجوع قال قول
 كذلك في الابد
 وإن قال قد ضاعت من البيت وحدها
 يصح ويصحففة
 وتاركت قوم لأمر صهيبة
 قراضا وراحت يتجر
 وتاركت لشر الصوف صفا فاعلم
 بضمن وقرض القاربلة
 إذا لم يبد الثقب من بعده
 ولم يعلم الملاذما
 قلت بئى لومته مرة فقتله القار وأفسد
 وبني فقتله كأمز فقتل
 قوله فقتله هكذا في نسخة المجموع منه
 صوابه فضاقت تأمل اه معيه
 قوله مضبوط بالقرع فيه وقت فلنا
 قوله وفيه ودائع هكذا في الأصل ولعله
 ودائع أو ذواته مثلا ويجزى اه

ما لم يجعلا صاع وقيل لا بضمن كقوله ذهب ولا أدري كيف ذهب ولو قال دفت في دارى أو في موضع
 آخر ضمن ولو لم يكن مكان الدفن ولكنه قال سرقت من مكان دفت فيه لم بضمن ولو دفنها في الأرض يبرأ لو جعل
 هناك علامة والأفلا وفي الخافه ضمن مطلقا ولو دفنها في الكرم يبرأ لو حسنا بأن كان باب مغلق ولو وضعها بلا
 دفن برئ ولو مضى لا يدخل فيه أحد بلا إذن وجهت الخصوص نحو في حفرة دفنتها حذوا فالحرج لم يضفر
 جعل دفتها لو أمكنه أن يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذا لو أمكنه العود قريبا بعد زوال الخوف فليعلم به •
 ولم يجعدها ولو دفنها بذكره فظاهر وضعتها في زمان التفتق ثياب خراب ضمن ولو دفنها على الأرض لا ولو دفنها
 نور العين (قوله ماله كله) أمال الخاف أخذ ماله ويرى قدر الكفاية بضمن فصولين (قوله ولو أتق الخ)
 ولو لم يتفق عليها المودع بالفتح حتى ملكت بضمن لكن تفتحا على المودع بالكسر متلا على • حادى الزاهدنى
 (قوله على النارة) فبالو كانت النار تدبى (قوله ابدأ) أى ما لم يتر الوارث بالأداء (قوله إلى الوارث)
 ظاهره سواء كان الدين مستغرقا لماله أو لا وسواء كان الدين مستغرقا أو لا والظاهر أن يشد عدم البراءة بما
 إذا كان الدين مستغرقا لماله وفيه الوارث غير مؤثر كقوله • يحامى المودع إذا دفع الوديعه للوارث حوى
 (قوله ودية العبد) تأير أكان أو يجهو راعله دين أو لا وهذا إن لم يعلم أن الوديعه ككسب العبد
 فهو لماله أخذها بحسب ذلك الوجه أيها المولى تأخرت • (قوله قالت) القول لصاحب الأشياء قاله
 في الهامش (قوله مقرضا) أى دفعه (قوله ومقارضا) أى مضاربته كذا في الهامش (قوله ورجع)
 مضبوط بالقرع في الرأ (قوله قراضا) أى مضاربة كذا في الهامش (قوله فالتقول قول) أى قول رجب
 المال قال في الهامش وإذا أقام البينة فالبينة بينة العامل وإن كان المال في يد المضارب بعد ما اختلفا
 فالعامل ضامن جميع ما في يد رطب المال عمل أو لم يعمل شرح وهبانية لابن النخبة (قوله بضمن المتأخر)
 مفهومه أنهم إذا قاموا بجهة فضموا إليه مخرج قاضى خان ويظهر أن كل ما لا يقم كذبت ساحتها
 قال في الهامش ولو ترك واحد اتهم ودية وقام الكل • دفعه وتركوا له يأخذها واحد منهم ضمن الكل
 ابن النخبة (قوله ففت) بالثقة (قوله ولم يعلم الخ) الواجب أو يضمن به يعلم كذا في الهامش
 (قوله وفيه) البحث للفرسوسى • حيث قال وفى أن يكون فيها التفصيل لأن الأمر دائر بين الإهلاك
 للمودع أو الاستبداد به وهو موجود وأرضاء ابن النخبة وأقره الشرنبلالى (فروع) ويطلقا طرف كذا
 أو محاشته أو شدة حافى منديل ووضعه في كذا أو ألقاها في جيبه ولم تقع فيه وهو يظن أنها وقعت فيه لا بضمن •
 خرج وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولو يكن في مكان يسع حس الدار دخل • جعلها في الكرم
 فلو حاطت بحيث لا يرى المارة ما في الكرم لا بضمن إذا أغلق الباب والأخضر • سوى • قام إلى الصلاة وفيه
 ودائع لم بضمن إذ جبرته بمقتلوه وليس بإبداع المودع لكنه مودع لم يضيع وذكر الشارح ما يدل على الضمان
 ظنا تل عند الفتوى جامع الفصولين وفي التزايده والمجالس أن الفسرة للعرف اه غالب ريب الوديعه
 ولا يدري أهوس • أمست بمسكها حتى يعلم موته ولا يصدق بها بخلاف اللقطة وإن اتفق عليها بلا أمر القاضي
 فهو منقطع وبسأله القاضي البينة على كونها بدية عنده وعلى كون المالك غابا فإن برهن فلو جابو بر
 وبنق عليها من غلبه أمره به أولا بأمره بالانفاق وما أو موين أو ثلاثة زياه أن يحضر المالك لا كدبر بل بأمره
 بالبيع وأمسكها الخ وإن أمره بالبيع أشدها فلصاحبها الرجوع عليه به إذا حضر لكن في العادة ترجع بقدر
 القيمة لا بأزيد وفي العبد بأزيد على القيمة بالغة ما يلتزم ولو اجتمع من ألبانها حتى كثيرا وصككت أرضا
 فأغترت وخاف فسادها فباعه بلا أمر القاضي غلظي المصرا أو في موضع يتوصل إلى القاضي قبل أن يفسد
 ذلك ضمن تأخرتة من العاشر في المتفرقات (تمة) في ضمان المودع بالكسر في قاضى خان مودع
 جعل في ثياب الوديعه أو بنفسه ففدضا إلى ربه أو فنى ثوبه فيها فاضاع عنده ضمنه لأنه أخذ ثوب الغير
 بلاذنه والجعل فيه لا يصح كون عدرا قال في نور العين ينبغي أن تقيد المسئلة بما لو كان غير عالم علم
 بذلك وضاع عنده والاغليب الضمان أصلا فلا قاضا أن قوله وبالجل فيه لا يكون عن ريس على إطلاقه
 وألقاها سلم اه مفسدا

• (كتاب العارية) • أخرها عن الودعية لأن فيه خلط وكان اشتركا في الأمانة وعملها التباية عن الله تعالى في إجابة المظنر لأن لا يكون الاحتياج كالترض غلذا كانت الصدقة بعشرة والترض بجائنة عشر (حي) لقمة مشددة وتختلف اعارة الشيء بطور شرعا (تليق الملتصق بجنا) أفاد بالخلك لزوم الإيجاب والقبول ولو فعلا وحكمها كونهما أمانة ونزاهة مالية المستعار لا تتخا وتطوفا من شرط العوض لأن العارية جارية وصريح في العارية يجوز إزاعة المزارع أو ما يبعه بهي لأن جهالة العين لا تضيئ للجهة لعدم زومها وقولوا غلبة الدابة على المستعير وكذا ثقة العبد أما كونه قتل العير وهذا المطلب ٥٠٢ الاستعارة تقول قال المولى خذوا واستخدموه من غير أن يستعير بشفقة على المولى أيضا

• (كتاب العارية) •

(قوله مشددة) كأنها منسوبة إلى العارل أن طلبها عاريج صحاح ورد في التباية بأنه صلى الله عليه وسلم بأثر الاستعارة فلو كان العارل طلبها لما بشره قوله على ما في المغرب من أنها اسم من الإعارة وأخذها من العارل الصب خطأ اه وفي البسوط من التعاود وهو التناوب كما في الجبر وتختلف قال الجوهري منسوبة إلى العارل وردة الراغب بأن العارل يأتي والعارية وادوى وفي البسوط أنها من العربية تملك الجار بلا عوض وردة الحارزي لأنه يقال استأمرته من عاربه واستأمرته التي على حذف من والصواب أن القبول إليه العارة تاسم من الإعارة ويجوز أن تكون من التعاود التناوب قهستاني مفسا (قوله تملك الجار) فيه رد على الكرخي القائل بأنها الباحة وليست بملك وشبهه انعقاد بلفظ التملك وجواز أن به ما لا يتصف بالتمتع والمباح لا يتبع لغيره وانعقاد بلفظ الإيالة لأنه استعير لملك بجر (قوله ولو فعلا) أي أن تملك ما على في القهستاني وهذا باق على القبول وأما الإيجاب فلا يصح به وعليه يتوقف ما يفتي قرياس من قول المولى خذوا واستخدموه والظاهر أن هذا هو المراد بما عاقل من الهندية تركسكتها الإيجاب من المعرو وما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة اه أي القبول مبرح صاغه شرط بخلاف الإيجاب ولهذا قال في الترخائية أن الإعارة لا تست بالكوث اه والازم أن لا يكون أخذها قبولا (قوله يجوز إزاعة المشاع) إزاعة الشيء من اثنين أجل أو قبل بالتصف أو بالثلاث قننه (قوله وبعه) وكذا إزاره كما يجره وسكذا إجاره من الشريك لا الاجسبي وكذا وقفه عند أبي يوسف خلافا لما يفتي القسمة والاخا من ونماه في أوائل هبة الضرر فاجعه (قوله لأن جهالة الخ) أفاد أن الجهالة لا تصح حاقا في العير والمراد بالجهالة جهالة الملتصق بالملك لا جهالة العين المستعارة بل دلل ما في الخلاصة لو استعير من آخر حارضا قال ذلك الرجل في جاران في الأصل خذ أحدهما وذهب فأخذ أحدهما وذهب وبغنى إذا هبط ولوقال خذ أحدهما أجهما شئت لا يفتن (قوله للجهة) وفي بعض النسخ للزاعة (قوله لأنه وبعه) أي الماخ له بها الاتساع (قوله لأنه صريح) أي حقيقة قال قاضي زاده الصريح عند علماء الأصول ما اكتشف المراد منه في نفسه فيتناول الحقيقة غير المجهورة والله أجاز التعارف اه فالقول اعزتك الثاني المعتمك ارضى ط (قوله لأنه صريح) هذا ظاهر في منصفك أجهما شئت فقال الزبلي أنه مستعمل فيها يقال حل فلان فلان على دانه براده الهبة تارة والعارية أخرى فإذا قوى أحدهما صحت فته وإن لم تكن له نية حل على الأدنى كإلزامه الأعلى بالثك اه وهذا يدل على أنه من المشترك بينهما لكن إجماله يدعي العارية عند التعزير عن النية للإلزامه الأعلى بالثك ط وانظر ما كتبناه على الجبر من الكفاية فيه الكفاية (قوله بها) أي بالنسبة (قوله شهر) فلو لم يقل شهر الإيكون اعارة بجر من اختصاصية أي بل إجارة فائدة وقد قيل بخلافه تارة ثانية وبقي هذا لأنه إذا لم يصح بالثمة ولا بالعوض فأولى أن يكون اعارة من جملة اعارة مع الصريح بالثمة دون العوض شيئا وتقل الرمي في حاشية الجبر عن الاستعارة لا تتوقف الإجارة لا الإجارة على قولنا أن تترك منافعها من بلا عوض تكون إجارة فائدة لا عارية اه قاله قتله مع هذا (قوله لجنا) أي بلا عوض (قوله مدة عرك) هذا وجه آخر في القهستاني وهو يكون عري طرعا (قوله ولو موقت) ولكن بكمه قبل تمام لأن فيه خف الوعد ابن أبي القول من قولهم إن خف الوعد كرهه لاسرارهم في الخشرة بكرة تزعجها لا تخف الوعد وبسبب الوفاء بقوله سامحه ما (قوله قبيل) أي بالرجوع (قوله فلو جاز التل) أي الصبر الأولى فضله أي على المستعير (قوله لقتنية) لم أجده في القننه في هذا المثل (قوله وقت البيع) أي إذا شرط البيع وقت البيع بقاء البدوع والوارث في هذا المثل

ودية) (تضع بأمر تل) لأنه صريح والمعتمك ارضى أي غلبا لأنه صريح بجازا من الخلق اسم العرل من الخال (ومضت) يعني أعطيت؟ (قوى) أي جاري هذه وحلتك على داني هذه إذا لم يرد به بمضت وحلتك (الهبة) لأنه صريح فيفيد العارية بلائية والهبة بها أي جازا (وأخذتك هبدي) وأجرتك داري شهر إجماعا (وداري) مبتدأ (ال) خبر (سكن) تيمنا أي بطريق السكن (داري) (عري) مفعل مطلق أي أعرجهما لك عري (سكن) تيمنا يعني جعلت سكناها مدة عرك (د) لعدم زومها (ربع العود في شه) ولوموقة أوفيه شرط وقيل وثق العين بأجر المثل كمن استأمره أن ترضع ولده وصار لا يأخذ إلا منها فلو أجاز التل إلى الضام وتقامه في الأشياء وفيها عز بالقتنية نازم العارية في هذا الاستعداد جاد غير موضع جذوعه موضعها ثم باع العير لجد الرئيس للشترى ونماه وقيل ثم إذا اشترط وقت البيع

٢١ قوله وفوله على ما في المغرب الخ لم يظهر في مرجع النصير على أن العارية كلها لا تتلف من تلفها ولا وضع عبارة المصباح ونسبه بحدان قال وتعاودوا الشيء واعتادوه تداولوه والعارية من ذلك والأصل فضيلة يضع العين قال الأزهري نسبة إلى العارة وهي اسم من الإعارة يقال أعرته الشيء إعارة وعارقتل اطعته اطاعة وطاعة واجتبه إجابة وجبة وقال الثب حبت عارية لأنها عارصل طلبها وقال الجوهري مثله وبعضهم يقول مأخوذة من عار القرس إذا ذهب من صاحبها غروهما من يد صاحبها وهما غلطان العارية من الواو لأن العرب يقولون هم حارون العوارى وتجرودها بالواو إذا عار بها منهم يضاد العار وعار القرس من الباء فاصح ما قال الأزهري وقد تختلف العارية في الشعر والجمع العوارى بالضم والفتح والتشديد في الأصل انتهى عبارة اه معجم

قلت وبالفصل بزم في الخلاصة

والبرازية وقهرهما واعده محسبا
في تنوير البصار ولم يتبعه ابن
المصنف فكشاه ارتضاء فليضن

(ولا تضمن بالهلاك من غير نقد)

بشرط الضمان باطل كشرط

عدمه في الرهن خلافا لجمهوره

(ولا تنوير ولا ترهن) لان النسي

لا يتضمن ما فوه (كلاوية)

فانها لا تنوير ولا ترهن بل ولا نوع

ولا تعار بخلاف العارية على المختار

وأما المستاجر فيؤجر ويودع

وبصار ولا يرهن وأما الرهن

فكلاوية وفي الوهبانية نظم نسخ

مسائل لا يجت فيها تحكليفه

بدون إذن سوا بعض أو لا فقال

وما لك أمر لا يلجك بدو

أمر وكيل مستعير ومؤجر

وكو بالباقي وما مشاير

ومرتهن أيضا وقاض يؤثر

ومستودع سبضع ومزارع

إذا لم يكن من عنده البذير

قلت والعاشرة

وما عساني أن يساق غيره

وان إذن المولى ليس ينكر

(فإن أجبر المستعير (أورهن

فهلك ضئعة المعب (لنعتدي (ولا

رجوعه) للمستعير (على أحد)

لأنه الضمان ظاهرا أجبرك نفسه

وتسدد في البراءة خلافا للشافعي

(أو) ضمن (المستاجر) سكت

عن المرتين وفي شرح الوهبانية

الخامسة لا يملك المرتين أن يرهن

فبينهم ولما لك الضمان ويرجع

الثاني على الأول (ورجع) المستاجر

(على المستعير إذا لم يجره بأه عارية

فيده) دفعا لغيره والفر (وله

أن يعير ما أخلف استعماله أولا

أن لم يمين) المعب (مستفعا) يعين

ملا يتخلف أن عين

المشتري إلا أن لو ارت أن يأمر برفع البناء على كل حال كافي الهدي ومنه يعلم أن من إذن لاحد ورثته بناء
على في داره ثم مات فلبس في الورثة مطالبة برفعها لم تقع التسعة أو لم يخرج في قسمه في جامع القصولين استعار
دارا فبين فيها بأمر المالك أو قال له أن تفعل فلما لم تفعل فباع الدار بحقوقها يؤمر بالبيع بدم ثمانية وأذنا في الرد
بعد الطلب مع الفكن منه ضمن سائحان قال في الهامش وسأقي مسئلة من في دار زوجته في شق
الوصايا وفيه زيادة مسئلة السرداب على المذوع فقال رجل وضع جذوعه على حائط جاريه بادن الجدار أو سحر
سردابا في داره فبذل الجدار ببيع الجدار واره وأراد المشتري أن يرفع جذوعه وسردابه كان المشتري ذلك إلا
إذا سكن المبيع شرط في البيع بقاء المذوع والسرداب تحت الدار لم يمتد ذلك لكون المشتري أن يطله
يرفع ذلك ويحمله في الثانية في فضل ما يتخذه به الجدار اه (قوله وبالفصل الخ) وأفتى به في الغيبة كذا
في الهامش (قوله في الخلاصة) وكذا في الغيبة كذا متعصا بآرائه قيل دعوى السب (قوله ولا تضمن)
هذا إذا لم يمين انهما مسقة للفر فان ظهر استحقاقها ضمنها ولا يرجع له على المبدل أنه متبرع والمضني
أن يضمن المعب وأذنه لا يرجع له على المستعير بخلاف المودع إذا ضمنها المضني حيث يرجع على المودع
لأنه حال له بصر (قوله بالهلاك) هذا إذا كانت مطلقا فلم يمتد كإن بعير أو فافلو برذها بعد ضئعة ضمن
إذا هلك كافي شرح المجمع وهو المختار كافي المادة اه قال في الترتيب لآلة سواء استعملها بعد الوقت أو لا
وذكر صاحب المحط وشيخ الاسلام الحليين إذا اتفق بعد معنى الوقت لأنه حثت بصر غالبا أو السعود
(قوله لجمهوره) حيث بزم منهم بصرهم ما فوه بشرط الضمان ولم يقل في رواية مع أن فيها روايتين
كما يؤخذ من عبارة الزيلعي من (قوله على المختار) فأنها تعار أشباه قال عنها إذا كان على اختلاف
بالاستعمال كالسكنى أو الجمل والزراعة وان شرط أن يتفق هو بنفسه لأن التشديد بما لا يختلف فيه مفيد كما
في شرح المجمع من وفي الجبره يعني المستعير أن يودع على المتفق به وهو المختار ورجع بينهم عدمه ويتفرع
عليه بالمرسل ما على يد اجنبي فهلك ضمن على الثاني لا الأول وسأقي قريبا اه (قوله وأما المستاجر)
في دبعة الجهر من الخلاصة المودعة لا نوع ولا تعار ولا يؤجر ولا ترهن والمستاجر يؤجر ويؤمر ويودع ولم
يذكر حكم الرهن وبني الخ وفي قول الخلاصة وفتي الخ كلام كتبه في هامش البصر (قوله ويودع)
لكن الاجماع المشتري يضمن بإذنه ما عتد به بقول القصولين ولو أودع الدال ضمن سائحان (قوله)
لا يلجك) بتسديد الام واستداء البيت الثاني من فون دون (قوله ومؤجر) بفتح الجيم (قوله فيه)
أي الاعارة والجاره وهذا الوجه بطله وركوبه والافتد من يوافي به بعير ما يتخلف أو لم يقيد بلباس وركب
سائحان في الوكيل لا يوكل المستعير لبس أو ركوب لبس أن يعير لمن يتخلف استعماله والمستاجر ليس له أن
يؤثر لغيره من ركوبه أو لبس الامان (قوله ومستودع) بفتح الهمزة (قوله ضمنه المعب) بتسديد
سيم ضمنه مينا لماعل والمعب فاعل والمضني في ضئعة راجع للمستعير (قوله على أحد) عبارة تضمن
على المستاجر وهكذا اتهم التفتان وقال فلا تافد في التكررة العاتة قال أو السعود ونقصه شئنا بأن سلب
العائدة ممنوع بطور أن يكون قيمة الرهن عشرين وكان رهننا ضئعة فلا يرجع بالرائد على المرتين (قوله المستاجر)
مفعول ضمن هكذا مضبوط بالقلم (قوله عن المرتين) قال في الترتيب لآلة وسكت عمالو من المرتين فينظر
حكمه قال ضمننا حكم المرتين في هذه الصورة حكم الضابط كذا كره فوح أفندي لأنه قبض مال الغير بلا إذنه
ورضاه فيكون للمعير فضئعة وبأذن الضمان يكون الرهن هالك على ملك مرتنه ولا يرجع له على الزامن
المستعير بما ضمن لماعل من كونه غاصبا ويرجع بدنه اه وتقيده بقوله ولا يرجع له على الزامن المستعير
للاستدراج على الزامن من مرتنه فانه يرجع على الأول أو السعود وهذا ما ذكره الشارح بقوله وفي شرح
الوهبانية الخ فليس ياتى بالملك عنه المصنف كما يؤهمه كلامه بل ياتى ببيان لقائه أخرى تأمل (قوله وفي)
شرح الخ) ظاهره أنه ياتى بالملك عنه المصنف مع أن ليس من قبيله لأن الكلام في المستعير إذا أبرأ ورهن
(قوله أن رهن) أي بدون إذن الزامن شرح الوهبانية كذا في الهامش (قوله ويرجع الثاني) أي أن
ضمن وان ضمن الأول لا يرجع على أحد ابن الضئعة كذا في الهامش (قوله أن لم يمين) أي بأن ضمن على
الاطلاق كما يستدركه قريبا كالواستدراج بالركوب أو فو باللبس له أن يعيرهما ويكون ذلك تعينا للراكب

زواجر الجواهر الاختيار (وسمه)

أي كالمزارع المزروع وهذا عند عدم

التي نلو قال لا تدفع لغيرك فنفذ

فهناك من مطلقا خلاصة (فن

استعدادا بآلة واستأجر مطلقا)

بلا تقيد (بمحل) ماشاء

(وبعيرة) للعل (ويركب) عملا

بالاطلاق (والباضل) أولا (تعين)

مرادا (وضمن بعيرة) ان عبط

حق الواسل أو أركب غيره لم يركب

بنفسه بل هو العيص كافي (وان

أطلق) العيص أو المزرع (الاتفاق

في الوقت والنوع اتفق ماشاء أي

وقت ماشاء وما لم يتر (وان تبينه) بوقت

أونوع أو بهما (ضمن بالاطلاق

شرطه) لا إلى مثل أو غير (وكذا

تقييد الاجارة بنوع أو قدر) مثل

العارية (عارية الثنتين والكيل

والموزون والمعدود المتقارب)

تحدد الاطلاق (فرض) ضرورة

استعلاء عنها (فيضمن) المستعير

(ملا كها قبل الاتفاق) لا نه فرض

حق أو استعارها ليعبر الميزان

أو يزين لكن كان عارية ولو

أعاره فمعة تزيد فرض ولو بينهما

مباشرة فباشرة وتضع عارية السهم

ولا يضمن لأن الرمي يجري مجرى

الهلاك صيرفة (ولو أعار أرضا

لقبناه والقرس صح) فلم بالمنفعة

(وه أن يرجع من ماشاء) لما تقرر

انها غير لازمة (وكلفه فلعهما

الا اذا كان فيه منفعة بالارض

فتركان القية مقولعين) لتلا

تلق أرضه

واللايس فان ركب هو بعد ذلك قال الامام علي البزدي يكون ضامنا وقال الشريسي وخوهر زاده

لا يضمن كذا في فتاوى قاضي خان وصح الاول في الكافي جهر وسأني (قوله وان اختلف) أي ان عين

منتقعا واختلف استعماله لا بعيرة لتفاوت قالوا الركوب والقبس مما اختلف استعماله والجل على الدابة

والاستخدام والسكنى مما اختلف استعماله أبو الطيب مدني (قوله المزرع) بالفتح أي اذا ابرشا فان ابرسين

من قطع به فمستأجر ان يبره سواء اختلف استعماله او لا وان هين يبره لا يفتق استعماله كما اختلف

منع (قوله أو استأجرها) فله الجمل في أي وقت وأي نوع شاء ما كان كذا انما الهامس (قوله مطلقا) اقول

الظاهر انه أراد بالاطلاق عدم التقيد بمتنوع لانه سبب كذا الاطلاق في الوقت والنوع والام التكرار

تأمل (قوله بلا قصد) قال في التبيين يعني أن يحمل هذا الاطلاق الذي ذكره هنا فيختلف باختلاف

المتحمل كالقبس والركوب والزراعة على ما اذا اقل على أن اركب عليهم من شاء كأجل الاطلاق الذي

ذكره في الاجارة على هذا اه واقره في الشريعة نعماء أو مسمه قول المؤلف بلا قصد بالنظر في يختلف لا يمت

ط قلت فعلى هذا يحمل قول المصنف سابقا ان يضمن بالتسعة ليعتقد على ما اذا اضم على الاطلاق لا على

ما يشمل السكون لكن في الهداية لو استأجر دابة وليس شيئا أن يحمل ويصرفه للعل ويركب غيره الخ

فراجعها (قوله يحمل ماشاء) أي من أي نوع كان لا الجمل فوق طائفة كالموسك طريقا لا يسلكه الناس في

حاجة الى ذلك المكان ضمن اذ أطلق الاذن يصر في المتعارف وليس من المتعارف الجمل فوق طائفة

والاستدراك في ذلك والتعليل في جامع الفصولين وسأني في الاجارة منه في المتن كذا في الهامس (قوله ويركب)

يخرج أوله وضعه سائحاني (قوله أولا) يخرج المسمرة فيشدد بالواو (قوله غيره) أي فيما يختلف بالمستعمل

كأفيدة السباق والسائق سائحاني وقد سنا من الزيلعي انه يفي تقييد عدم الضمان فيما يختلف بما

اذا أطلق الاتفاق فافهم (قوله اتفق) فلو لم يسم موضع ليس له اخرجها من الفصولين (قوله أو بهما)

فتقدم من حيث الوقت كمن كان وكذا من حيث الاتفاق فيما يختلف باختلاف المستعمل وهما

لا يختلف لا يستدل لعدم القاطنة كما مر ولم يذكر التقيد بالمكان لكن أشار اليه الشارع في الاستدراك

المستعمل قبل قوله ولا يفر فقال استعدادا بآلة يركبها في حاجة الى ناسه مما عاها فخرجها الى التبريل يفيها في

غير تلك الناحية ضمن اذا هلك وكذا اذا استأجره وركب أرضه فترك أرضا أخرى ضمن وكذا اذا قرنه

بشرا على منه في غير العادة وفي البدائع اختلف في الايام أو المكان أو ما يحمل فاقول للمعبر عنه سائحاني

استعارها غيره فهو على المصروف كذا في اعادة خادم واجارته وموصى به من خدمه فصولين (قوله فرض) أي

اقراض لأن العارية بمعنى الاجارة كما مر وهي التملك وقامه في العزيمة (قوله حق الخ) خريج على

مفهوم قوة عند الاطلاق (قوله للمعبر) تشديد الاء الثانية الاصل عار والجوهرى نحي أن يقال عبر

بمقوية (قوله أو يزين) تشديد الاء الثانية (قوله كان عارية) لانه من الاتفاق وانما تكون قرضا

عند الاطلاق كما تقدم (قوله فرض) فعله مثلها وأقربها منع (قوله ونضع عارية السهم) أي لم يغر

دار الحرب لانه يمكن الاتفاق به في الحال وانه يحتمل عوده اليه برى الكفرة بعد ذلك منع من الصيرفة ونقل

من قابل هذا الاستعار سها لم يغر ودار الحرب لا يصح وان استأجره لى الهدف صم لانه في الاول لا يمكن

الاتفاق بعين السهم الا بالاسم لا وكل عارية كذلك تكون قرضا لعارية اه (قوله ولا يضمن) عبارة

الصيرفة كفى المنع قال ه ونضع عارية السلاح وذكر في السهم انه يضمن كالفرض لأن الرمي يجري مجرى

الهلاك وهذه النسخة التي تلت منها نسخة معصية عليها خطوط بعض العلماء وكان في الاصل مكتوبا لا يضمن

لحق منها لفظة لا وابدل عليه تنطوره بقوله كالفرض ولكن كان الظاهر على هذا أن يقال في التعليل لأن الرمي

يجرى مجرى الاستعلاء فغيره بالهلاك يقتضى عدم الضمان فتأمل وراجع (قوله للعل) تأمل في هذا

التعليل استعاره رفعه فراجعها أو خشيته يدخلها في بناءه أو تجرده فهو ضامن لانه فرض الا اذا اقل لا ردها

عليك فهي عارية تاريخية (قوله مقولعين) أو بأخذ المسعر غرامه وبناءه بلا يضمن المعبر هداية وذكر

الحاكم أنه لا يضمن المعبر قيمتها فاعني في الحال ويكون له وأن يرضعها الا اذا كان الرفع مضرا الاراض

فحينئذ يكون انذار المعبر كفاي الهداية وفيه رمز الى أن لا يضمن في العارية المطلقة ومنه أن عليه القية والى

(ماخص) البناء والغرس (بالقطع)

ونعتبر القيمة يوم الاسترداد

منه قبل أن يحصد الزرع وقتها

للمؤمنين قال المير أعطيك البذر

لأن بيع الزرع قبل بياضه باطل وبعد

والفقير خاية (وموثة الرذيل)

بعده فهلك ضمها) لأن موته

لبرھما) فتكون كالأجارة رهن

موت به ارد عليه وصكذ الموبى
والفاسب والمعدى منقولة

لَوِ الْاَسْرَاجِ مَا ذَن رَّبِّ الْمَالِ وَالْاَلِ

الذى أخرجه اجارة البرازية

قضى بالرجوع مجتبی (وان رد)

مشاررة) لامباومة (أومع عبد

الاصح (أفاجبه) أى مشاهرة

لأنه أتى بالتسليم المتعارف (بمخلاف

مع الاجنبی) ای (بأن كانت

مع الاجنبي) تعذيبه بالامساك

(الادعاء)

أن الأضغان في الموقفة بعد انتفاء الوقت فقلع المعرب البناء والفرس الآن يضرب القطع لحنته بغير تمهيد
مقلوعين لأفعلن كافي المحط هتافتي كذا في الهامس (قوله ما تفسر البناء) هذا ما تفسر على في الكسر
والهداية وذكر في الصرع المحط ضغان التهمة فأما الآن بقلعه المستعمل ولا ضرر فإن ضغان التهمة
مقلوعا وبجاءة الجمع والزمناء الضغان قتل ما ضمهما القطع وقتل تمهيدا ويحكمه ما قبل أن ضرب ضمير المالك
بعضي المعرب ضمير بن ضغان ما تفسر وضغان التهمة ومثله في درر البحار والمواهب والتي وكلهم قدسوا الأول
وبعضهم بزم به وصرع غرير قبل فلذا اختاره المصنف وهي رواية القديسي والثاني رواية الحاكم الشهيد
في في غرر الافلاك (قوله فافعل) ظفرته فافعا في الحال أربعة وفي المالك عشرة ضغنة شمر شرح المتي
(قوله المضروبة) فبعض ما تفسر عنها (قوله التهمة) أي أسدأوها (قوله وقتها) تشديد الضمير
(قوله تسترل الخ) نفي البرهان على أن التورأ يأمر استغن عن حال من المبسوط وليرجع في الكتاب
أن الأرض تترك في يد المستعمر في الوقت ادرك الأربع يأمر أو ضربا في التورأ يضي أن تترك بأمر المثل سكا
والاوتيت مدة الاجابة والزرع قبل بعد اه شربلالية (قوله أعطيك البذر) ضم الهزموه والبذر مفعوله
بضم الكاف وتكبير اللام ورفع الباقي (قوله البجواز) وهو المختار كافي الضمانية
(قوله على المستعمر) (فروع) على الغاية على المستعمر مطلقا ومقدمة وثقفة العبد كذلك والكسوة على
المستعمر برازية وقدمه الشارح أول الترجمة وآثر الثقة وجاء رجل إلى المستعمر قال افسح عن دابة
عندك لمن بهي فلان فأمرني بقبضها فصفه فدفعها ثم أفسح المعرب أمري ذلك ضمن المستعمر لا يرجع على
القائض اذا صفه فلو كونه أول مفعوله أو شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب الضمان
وإذا في المستعمر أفعله بأذن المعرب فكذب ضمن المستعمر ما يرجع ضمونه استعار قد والنخل الشايب ولم
يسله حق سرق للراضين برازية تأمل (قوله لأن) سندوك ضا التفرع (قوله الا اذا استعارها الخ)
قوة الرذيل المعبر والفرق ما أسأله لأن هذا اعارة فيها منفعة لصاحبها فانه قصر مفعولة في يد المرحن
والمعبر أن يرجع على المستعمر ضغنة فكانت بمنزلة الاجابة خاتمة فقد حصل الفرق بين العارية للرهن وغيرها
من وجهين الأول هذا والثاني ما أمر في الباب قبله عند قوله بخلاف المستعمر والمستأجر ما لو غاف عنه عاد
على الوقاير من الضمان فأقدم في الصرع (قوله هذا الخ) الأولى ذكر قبيل القاصب لانه راجع إلى كون
مفعولة الرذيل المؤجر يبقى مختار كون هذه أخرج المستأجر بانه والا ضلي المستأجر فكون كالتمعير
في الصرع من الخلاصة الاجرة المسترل كالمطاط وهو مفعولة الرذيلة على رب الثوب (قوله ولو الاخراج)
أي إلى بلد آخر مثلا والظاهر أن المراد بالاذن الاذن صريحا والاذن لا بدلالة موجود تأمل (قوله بخلاف
تمرك الخ) فلان أجره ردها على صاحب المال ولو اوجب كافي الخ (قوله مع عبده) أي مع من في مجال
يستمع هتافتي قال في الهامس ردها مع من في مجاله أي جامع الفضولين (قوله لا مع عبدا) لانه
يستمع حياه هتافتي (قوله أوسع عبد الخ) أي مع من في مجال المعرب هتافتي (قوله يقوم عليها) أي
تستاعدها كالسائس (قوله مع الابني) قال في الهامس المستأجر لورده الدابة مع أجنبي ضمن جامع
الفضولين (قوله والاقام المستعمر الخ) اشارة إلى فائدة اشتراط التوقيت قال الربيعي وهذا أي قوله بخلاف
لاجنبي يشهد لي قال من الشايع أن المستعمر ليس له أن يودع وعلى المختار تكون هذه المستعمر مفعولة على
ما إذا كانت العارية موقوفة فثبت مدتها به جميعا مع الابني لانها ما كما به يد ضمن لتعده فكذلك اذا تركها
في يد الابني اه وفي البرهان وكذا ينبغي يراد وردها مع أجنبي على المختار بناء على ما قال شارح العراق
أن للمستعمر يك الايداع وعله القسوى لانه المالك الاعارة مع أن فيها ايداعا وعقد المنافع فلا ينبغي
الايداع وليس في تلك المنافع أولى وأول قوله وان ردها مع أجنبي ضمن اذا هلك بأنها موضوع فيها اذا
كانت العارية موقوفة وقد انتهت استفاضة مدتها وحسنه بصر المستعمر ودعا المودع لا يك الايداع بالاتفاق
ه شربلالية قلت ومثله في شروع الهداية ولكن تقدم متناه يضمن في الموقفة وفي جامع الفضولين لو كانت
لعارية موقوفة فاستكاهه الوقت مع امكان الرضخ ومن لم يستعمله بعد الوقت هو المختار سواء فرقت ضا
او لا فلا حق ان من استعاره فماله الكسر حذافه فكم ضمن ولو لم يوقت اه في هذا فضاضة ليس

قبايع الاعارة (من الاجنبى) به بقى زيلى شعبين حل كلامهم على هذا وبخلاف رد ودعوى مضروب الى دار المال قاته ليس بطريق (قوله)
استعاروا ضياء (الزراعة يكتب المستعير) انك (ألمعتى أرضك لآزومها) فيضض ثلاثيم البناء ونحوه (العدد المأذون بك الاعارة والمحجور
اذا استعار واستهلك بعض بعد الحق ولو أعار) عبد محجور عبد محجور (مثله فاستهلكها ضمن) الثاني (للسال) ولو استعاره جبا فقلده صبا
مصرق (الذهب منه) أي من السبي (فان كان ٥٠٦ السبي يضط) خط (ماعليه) من اللباس (ليرتحن) ولا يضمن لانه اعارة والمستعير يملكها

بالرسل مع الاجنبى - الآن يصل على ما اذا لم يمكنه التماثل ومع هذا هذا التأويل التقيد أثر لا بعد
والاجير قاته على هذا الفرق بينهما وبين الاجنبى - حيث لا يضمن بالرد قبل المدعى أى من كان ويضمن بعدها
كذلك فهذا أدل دليل على قول من قال ليس له أن يودع وصحبه في النهاية كاتفقه عنه في الترخائية (قوله)
فبايعك وهو ما لا يختلف وظاهره انه لا يملك الايداع فيما يختلف وليس كذلك - عبارة الزيلى - وهذا لأن
الوديعة أدنى حال من الصارية فإذا كان يكال الاعارة فيما لا يختلف فأولى أن يكال الايداع على ما يشاء ولا يختص
بشيء دون شيء لأن الكل لا يختلف في حق الايداع وإنما يختلف في حق الاتماع اه اللهم الآن يقال ما عارة
عن الوقت أى في وقت يكال الاعارة وقيل معنى المدة اذا كانت موقوتة وهو بعد كالبايعت تماثل (فرع)
في الهامش اذا اختلف المصير والمستعير في الاتماع بالصارية فادعى المصير الاتماع يقول بمخصوص في زمن
مخصوص وادعى المستعير الاطلاق القول قول المعري في التقيد لأن القول له في أصل الاعارة فكذلك في مضمها
قارى الهداية في القول لن (قوله على هذا) وهو كون الهامية موقوتة ولقد فسدت ههنا مضمها مع الاجنبى
لكن لا يضمن أن الضمان حيث سبب معنى المدة لأن كونه مضمها مع الاجنبى - لا يفرق حيث سبب منه وبين غيره
(قوله وبجلاف) معطوف على قول المتن بخلافه وكان الأولى ذكره هناك تماثل (قوله قاته ليس الخ)
كذلك في الهداية ومثله الفهر خلافة في الخلاصة قال مشايخنا يجب أن يرى قال في الجامع الصغير للامام
فاضي خان السائق والغاصب لا يبرأ بالرد الى منزل ربا أو مريضه أو أجدعه أو عبده ما لم يرد هالى مالها
(قوله لآزومها) الام للتبديل (قوله فيضض) أى فلا يقول أعرفى (قوله يكال الاعارة) وكذا
السبي المأذون وفي البرازية استعاضوا من سبي - مثله كلفه ومضغوا من ماذونا وهو ما لا ضمان وان لغير
المضغ المأذون يضمن الا فى الاول لا الثاني لانه اذا كان مأذوناً ناع من المضغ وكان التف حاصل بسلطه وان المانع
محجور يضمن هو ما دفع والثاني بالاختلاف غاصب الغائب اه (قوله واستهلكها الخ) لان المصلحة على
اختلافه بشرط عليه الضمان فصع تسلطه وبطل الشرط في حق المولى دور كذا في الهامش (قوله جسد
محجور عبد محجور) فسد محجور فاعل أعار وصفة فاعله كان جسد امفوهة وموصوف محجورا كذا ضبط
بالقلم (قوله ضمن الثاني) لانه أخذ به فاردت فكان غاصب (قوله لالسال) لان المحجور يضمن بتلونه
حالا دور كذا في الهامش (قوله لانه) على قوله لم يضمن (قوله يملكها) أى الاعارة (قوله)
وضمها) أى المستعير (قوله يديه) أى يدى المستعير (قوله مضطعا) هذا في المحتر قال في جامع
التصويل المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطعا ضمن في حشر لا في سفر ولو نام قطع رجل مقود الدابة
في يده لم يضمن في حشر وسفر ولو أخذ المقود من يده ضمن لو نام مضطعا في الحضر والا فلا اه وفي البرازية نام
المستعير في الحضر ومقود هالى يده قطع السارق المقود لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به يضمن
قال الصدوق هذا اذا نام مضطعا وان جالس لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر أن نوم المضطعم في السفر
ليس يترك لفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زاعلى النوم اه وفيها استعاره من الراس واضطعم
ونام وجعل الترتب رأسه لا يضمن لانه ساقط الآن السارق من تحت رأس النائم يقطع وكان في الحضراء
وهذا في ضمير السفر وان في السفر لا يضمن نام فاعدا أو مضطعا والمستعير تحت رأسه أو بين يديه أو بجوارحه
بعد حافظا اه (قوله انه يضمن) وبه يزم في البرازية قال لانه أخذ ببلاده وقال ولو استعاضوا من آخر ثوره
فدناقتل ثم غلب المستعير غدا فآخذ فذلك لا يضمن لانه استعاره منه غدا وقال ثم فالتفتد الاعارة وفى
نمشته الاولى وعد الاعارة لا غلب (قوله جهزته الخ) وفي اللؤلؤ الحية اذا جهز الابل ائتمته بمشقة اللؤلؤة
يطلبون النسخة منها فان كان الابل اشترى لها في صفرها أو بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في صحة غلابى اللؤلؤة
عليه ويكون للبنت خاصة اه من كذا في الهامش (قوله فان التول) لظاهرة أن القول به حيث في الجبيع

(وضمها) أى العارية (بين يديه)
فنام مضطعا لم يضمن لو نام جالسا
لانه لا بعد مضطعا لها (وضمن لو نام
مضطعا) لتركه الحفظ (ليس للاب
اعارة مال طلع) لعدم البذل
وكذا الفاضل والرسمى (طلب)
شخص (من رجل ثور عارية فقال
أعطيت هذا غلب كان القذهب
الطالب وأخذ به فاردت واستعمله
فنام الثور (لا ضمان عليه)
خاتمة من ابراهيم بن يوسف لكن
في الجبتي وغيره انه يضمن (جوز)
ابته ما يجره به مثلهما قال كنت
أمرعا الامتعة ان العرف سقرا
بين الناس (ان الابل يذيق ذلك)
الجهاز (ملك الاعارة لا يقبل
قوله) انه اعارة لان الظاهر يكذب
(وان لم يكن) العرف (كذلك)
أو نارة نارة (فالقوله) به يضى
مجالو كان أو كرم ما يجهز به مثلها
فان القول له اتفاقا (وادم) ووفى
الصقيرة (كالب) فماد كرو فيها
بذمه الاجنبى بعد الموت لا يقبل
الابنية شرح وهابية وتقدم
في باب المهر وفي الاشياء (كل أمين
اذنى اصال الامانة الى مستحقها
قبل قوله) بينه (كالمودع اذا
ادعى الرد والوكيل والتاخر) اذا
ادعى الصرف الى الموقوف عليهم
يعنى من الا ولادو الفقراء

وأما الهما وأما إذا أدى الصرف إلى وظائف المرتبة فلا جيل قوله في حق أرباب الوظائف لكن لا يضمن ما أنكره له بل دفعه ثانياً من مال الوقت كما يسطع في حاشية آخر زاده قلت وقد مر في الوقت عن المولى أبي السعود واستحسنه المصنف وأقره ابنه فليحفظ (وسواء كان في حيازة مستحقها أو بعد موته إلى الوكيل بعض الدين إذا أدى بعمود الموكل أنه قبضه ودفعه في حياته لم يجل قوله لا يضمن بخلاف الوكيل بعض الدين كودية قال قبضها في حياته وهلك وانكرت الورثة أو قال دفعها إليه فاته بمقتضى النسيان من نفسه بخلاف الوكيل بعض الدين لأنه يجب النسيان على الميت وهو ضمان مثل المتقوض فلا يصدق وكافة الوالدية قلت ونظيره أنه لا يصدق في حق نفسه ولا في حق الموكل وقد اتفق بعضهم أنه يصدق في حق نفسه لا في حق الموكل وحل عليه كلام الأصولية فيما قلنا عند ٥٠٧ الفتوى (فروع) أوسى بالعارية ليس

لورثة الرجوع أه العارية كالاجارة تنسخ موت أحد هاهنا مات وعليه دين وقضه ودفعه بنصر عنها فأنكره منهم بالحصر استأجر بعير إلى مكة فعلى الذهاب وفي العارية على الذهاب والمجيء لأن ردها عليه واستأجر دابة للذهاب فأمسكها في بيته فهل يمسك من لأنه اعارها للذهاب لا للمساكنة استقرض ثوباً فأغار عليه الاتراك لم يضمن لأنه عارية عرفاً استعار رضيعاً لولده وبسكن وإذا خرج فالينا له مالك فلما كثر أجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير لأن الاعارة تقلل بلا عوض فكانت اجارة معق وقد تبيها المدة وكذا الوشرط الخارج على المستعير لجهة البدل والحيلة أن يؤجره الأرض سنين معلومة يدل معلوم ثم يأمره بأداء المخرج منه • استعار كتاباً فوجد به خطأ أصله أن طهر رضى صاحبه قلت ولا يأثم بتركه إلا القرن لأن إصلاحه واجب بقط مناصب وفي الوهانية وسفر رأى إصلاحه مستعيره

لا في الزاد على جهاز المثل ويعز (قوله وأما الهما) كالعلم والاشراف قال بعض الفضلاء ينبغي أن يقيد بأن لا يكون الناظر معروفاً بل بأنه كالمظهر ما تابل يجب أن لا يقتضيه هذه المسئلة حوى ط (قوله المرتبة) مثل الامام والمؤذن والقبول لأن شهادتها بالاجرة بخلاف الاولاد ونحوهم لأنه صلة محضة (قوله آخر زاده) أي على صدر الشريعة (قوله مستحقها) أي الامانات (قوله لا في الوكيل) أفاد المصير قبول القول من وكيل السمع ويؤيده ما في وكالة الاشياء إذا قال بعمود الموكل بعه من فلان بأف درهم وقبضها وهلك وكذا تبه الورثة في البيع فاته لا يصدق إذا كان البيع قائماً بعه بخلاف ما إذا كان حالكا سائماً (قوله بعمود الموكل) بخلافه في حياته (فروع) شئ لو ذهب إلى مكان غير المسمى ضمن ولو انصرف منه وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب إلى المسمى ضمن فاضي خان لأنه اعارها للذهاب لا للمساكنة في البيت يقول الحقير برده على المستلزم اشكال وهو أن المخالفة فيها إلى غير الأصل في شرف فكان الظاهر أن لا يضمن فيها بل في المسئلة الثانية يوافق في ذلك كرفي يد لو استأجر قرداً وكسر المحلب فوضعه في بيته فتلف بلا تقصير قبل ضمن وقدر لا شئ والكلت المتأدفو فوالعيا • إذا مات الميراث والمستعير بطل الاعارة بخاتمة • استعار من آخر شاف دفعه وله الحقير المحبور عليه في غيره بطريق العارية فضاء بعض الصبي المدافع وكذا المدفع اليه • آخر خاتمة من المحبط • رجل استعار كتاباً فضاء غناه صاحبه وطالبه فلم يجده بالبيع ووضعه بالزاد ثم أخبره بالبيع قال في بعض المواضع أن لم يكن آسأ من رجوعه فضاء من عليه وإن كان آسأ ضمن لكن هذا خلاف ظاهر الرواية قال في الكتاب بعض لأنه منقضى ولو اجبة وفيه استعاره فاقطعه صياح سرق أن كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا ضمن وفيه دخل بيته باذنه فأخذناه لينظر اليه فوق لا يضمن ولو أخذ به باذنه بخلاف ما لو دخل سوا قاياع فيه الاناء بعض اه جاء رجل إلى مستعير وقال في استعرت دابة عندك من ربحا فلان فأمرني بقبضها فخذته ودفعها ثم انكر الميراث ضمن المستعير ولا يرجع على القاض فلو كذبه أو لم يصدق أو شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب الضمان لو أدى المستعير فله باذن الميراث كذا به الميراث المستعير ما يجره فصول وفيه استعاره ويقتضيه لاني به فركبه في فله به ضمن القرض وسباع فيه كالخلاف في مجبوراً نصف ودفعه قبلها بلاذن مولاه اه (قوله في حياته) أي الموكل (قوله مثل المتقوض) لأن الدين يقتضي أمثالها (قوله لا في حق نفسه) أي ضمن (قوله) ولا في حق الموكل أي في إيجاب النسيان عليه مثل المتقوض (قوله بعضهم) هو من معاصري صاحب المنع كما ذكره شهابو كرازمي في حاشيته أنه هو الذي لا يصدق عليه وليس في كلامه اقتضاء ما يذهب لغيره تأمل اه قلت ولشربلاني ومال في هذه المسئلة فراجها كما شربلاني في كتاب الوكالة وكتب منها شيئاً في هامش البصر هناك (قوله بهم) أي بين اصحاب الدين ورب الوديعة (قوله لا عارية) أي فلا يضمن الا بالاعتدال ولم يوجد (قوله بلا عوض) أي وهذا جعل لمعوضاً وفي الزبانية دفع داره على أن يسكنها وربتها ولا يرجع في عارية لأن المرتبة من باب النفع وهي على المستعير في كآب العارية بخلافه سائماً (قوله بجهة المدة) عبارة البصر من المحيط لجهة المدة ولا يرجع لأن البناء مجهول فوجب اجر المثل اه فأفاد أن الحكم ككذلك لو بين المدة لبقاء جهة الاجرة وهو ظاهر (قوله ولو شرط الخ) أي تكون اجارة فاسدة لأنه عليه ربحا شرطه على المستعير قد جعله لآع المنافع فقد أتى بمعنى الاجارة والبرقة في العقد للمعاني (قوله لجهة البدل) أما لو كان تراج المقاسمة فلان بعض الخارج يزيد ويقتص وأما إذا كان تراجاً مطلقاً فانه وإن كان مقدراً الآن الأرض اذ لم تقسمه يقتص عنه من مطلقاً (قوله منه) أي من ذلك البدل

يجوز اذ امولاه لا ياتر
وفي معاينها
واي معبر ليس ملك اخذنا
اعاد في غير الرهان التصور
وهل واهب لابن يهود جومه
وهل مودع ماضع المال ينصر

• (كتاب الهبة) •

وجه المناسبة ظاهر (في) لغة
التفصل على الغير ولو عبر مال
وشرا (تعلق العين بجنانا) أي
بلا عوض لأن عدم العوض شرط
فيه وأما تعلق الدين من غير من
عليه الدين فان أمره بقضه
صحت رجوعه الى جهة العين
(وسبب ارادة الغير للواهب)
دينوي كموض وعجبة وحسن شاه
وأخروي قال الامام أبو منصور
يجب على المومن أن يعلم وله الجود
والاحسان كما يجب عليه أن يعلم
التوحيد والامان اذ حب الدنيا
واس كل خطيئة نهاية وهي
مندوبة وقبولها سنة قال صلى الله
عليه وسلم تادوا تعاولوا (وشرا ط
صحتها في الواهب العقل والبلوغ
والمالك فلا تصح هبة مفرد دون
ولو مكاتب (د) شرائط صحتها
في الموهوب ان يكون مقبولا غير
مشاع عجزا غير مشغول (كاستنص
وركتها) هو (الايجاب والقبول)
كاسبي (وسمكتها) ميثاق الملك
للموهوب لا غير لازم (فله الرجوع
والفسخ وعدم صحة خيار الشرط
فيها)

(قوله واي معبر الخ) أرض أبرها المالك الزراعة ثم اعادها من المستاجر وزرعها للمستعير فلا يملك
استرجاعها لما ضمن الضرر وتنفس الاجارة حين الاعارة ابن النخبة هكذا في الهامش (قوله ويجوز
رجوعه) والخواب أن هذا الابن مملوك الغير والمملوك لا يملك شأ ففقد لغيره وهو سيده ففسخ الرجوع
كذا في الهامش (قوله وهل مودع) المودع ودفع الوديعة الى الوارث بلا أمر الثاني ضمن ان كانت
مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا والا فلا اذا دفع بعضهم فوافد زينة كذا في الهامش

• (كتاب الهبة) •

(قوله وجه المناسبة ظاهر) لأن ما قبلها تعلق التبعة بلا عوض وهي تعلق العين كذا في (قوله بجنانا) زاد ابن
الكمال للمال لاخراج الوصة (قوله بلا عوض) أي لا بشرط عوض فهو على حذف مضاف لكن هذا يظهر
لوقال بلا عوض كافى الكثر لأن معنى بجنانا عدم العوض لا عدم اشتراطه على أنه اعتراضه الجوى كافي اي
السوداين قوله بلا عوض نص في اشتراط عدم العوض والهبة بشرط العوض فبطلت فكيف يجتمعان اه
أي كفايته المراد بما لركبته وهو مشمول التعريف للهبة بشرط العوض لأنه يلزم خروجها عن التعريف حيث
كانه عليه في العزمة أيضا قلت والتحقيق انه ان جعلت الباء للهبة متعلقة بمذوق سال من تعلقنا بذكر
أما لو جعل المذوق خبرا بعد خبر أي كناية بلا شرط عوض على معنى أن العوض فيها بشرط بخلاف
البيع والاجارة فلا يرد ما ذكره (قوله شرط فيه) والامثال الهبة بشرط العوض ح (قوله وأما
تعلق الدين الخ) جواب عن سؤال مقدروه أن تقيدها بالعين نحن تعلق الدين من غير من عليه ماله هبة
فيخرج من التعريف فأجاب بأنه يكون حينما لا فالمراد بالعين في التعريف ما كان حينما لا أملا لا قال
بعض الفضلاء ولهذا لا يلزم الا اذا قبض والرجوع قبله فله منتهى حيث كان يحكم النيابة عن القبض وعليه
ينبغي مسئلة موت الواهب قبل قبض الموهوب في هذه تتأمل في كل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر ثم
فلا راس ولا رد هبة الدين من عليه فانه مجاز عن الراء والقرد لجأزي لا يقبض والله سبحانه أعلم اه
(قوله صحت) أي ويكون وصكلا عنه فيه قال في العرج المخط ولو وهب دنانير على رجل
وأمره أن يقضه فبطلت الهبة استصفا ناصرا فائضا للواهب يحكم النيابة عن تصرفه فائضا لنفسه
بحكم الهبة وان لم يأذن بالقبض لم يجز اه وفي أبي السعود عن الجوى ومنه يعلم أن تصرفه معلوم التعمد
لغيره فغرضه غير صحيح ما يذنه بالقبض وهي واقعة التقوى وقال في الاشياء صحت ويكون وكلا فائضا
لموكل ثم لنفسه ومقتضاه من التسلط قبل القبض اه (قوله قال الامام) بيان للأخروي ح
(قوله يعلم) بكسر اللام متددة (قوله تادوا وتعاولوا) بفتح تاء تادوا وعاولوا ودوا الله واسكانوا واد
وتعاولوا بفتح تاء وحاه وضمت تاء متددة (قوله ولو مكاتب) فقده كذا برواثة الولد والبعض الاول (قوله
صحتها) أي بقائها على الصحة كما سأل (قوله مقبوضا) رجل أو شئ أو ثروة فوجهه الاثر وسلطه على
طلبها وبقيها مقبوضا قال أبو يوسف هذه هبة فائدة لانها على خطر والهبة لا تصح مع الخطر قال زفر
يجوز خاتبة (قوله مشاع) أي فيما يقسم حكما يأتي وهذا في الهبة وأما اذا صدق بالكل على اثنين
فانه يجوز على الاصح بجر أي بخلاف ما اذا صدق بالبعض على واحد فانه لا يصح كباقي آثار المتقارنات
لكن سببا أيضا لا شرع في الاولى وقد ذكر في الجرحنا أحكام المشاع وعقد لها في جامع التصولين رتبة
فراجعه (فاشبه) من أراد أن يهب نصف دار مشاعا يبيع منه نصف الدار بغير معلوم ثم يبيع من الثمن بزيادة
(قوله هو الايجاب) وفي خزانة القضاوى اذا دفع لانه مالا يقتصر فيه الا ان يكون للاب الا اذا دللت دلالة
التعلق يرى قلت فقد اذ أن التعلق بالايجاب والقبول لا يشترط بل يكفي القرائن انه الله على التعلق كن دفع
فقتصر شأ وقضه ولم يفتقد واحد منهما بشئ وصكذا يقع في الهدية ونحوها فاحتفظ بمثله ما دفعه لزوجته
أو غيرها قال وهب منك هذه العين فقضها الموهوب بغيره الواهب ولم يقل قبضت بل لأن القبض في باب
الهبة بغير جري الركن ضرارا للقبول ولواجبية وفي شرح الجمع لابن دك من المخطوط كان أمره بالقبض
حين وهب لا يتعد ما جلس ويجوز قبضه بعده (قوله والقبول) فيه خلاف في التمسك وتصنع الهبة
بكوهب وفيه دلالة على أن القبول ليس ركن كما أشار اليه في الخلاصة وغيرها وذكر كركم أن الايجاب

فله شرطه صحت ان اختارها قبل تنزهها كذا الواراء مع الاراء وطول الشرح خلاصة (د) حكمها اننا لا نحل بالشروط القاسدة فقهية عند
 على ان يمتنع ويحل الشرط (نصيح بيجاب كوهبت ونحلت وأطعمت هذا الطعام ولو ذلك) (على وجه المزاج) بخلاف اطعمتك أرضى فانه
 عارية رتبتهما واطعمنا فلحقنا بحر (أو الاضائة الى ما) الى البر (يعبر به عن الكل كوهبت انفسهما وجعلته) لان الامم التملك بخلاف
 جعلته بائنه فان ليس بجهة وكذا هي حلال الا ان يكون قبله كلام قيد الهبة خلاصة (وأمر عنك هذا الشيء وجعلته على هذه الدابة) واما ما دخل
 الهبة كازر (وكسوتك هذا الثوب وداعى الهبة) وأمرى (نسكتها) لان قوله نسكتها مشوذة لا تصح ٥٠٩ لان الفعل لا يصلح نصب الاسم فقد أشار
 عليه فسلكه بأن يسكنه فان شاء

قبل مشوذة وان شاء لم يسبق (لا)
 لو حال (هبة سكنى أو سكنى هبة)
 بل تكون عارية بأخذها بالتمتع
 وحاصله ان القنطن أو بأمر نكت
 الرقبة فقهية أو المنافع فصار به أو
 احتل اعتبارا لثبته أو نازل وفي البصر
 اغرمه باسم ابني الاقرب المحصة
 (د) تصح (قبول) أى حق
 الموهوب له أو ما حق الواهب
 فتصح بالايجاب وحده لانه متبرع
 حتى ولو حلف أن يبيع عبدا فلان
 فوهب ولم يسبق بل يبره بوجهه صحت
 بخلاف البيع (و) تصح (قبض)
 بلاذن في المجلس فانه هنا
 صحت القبول فاختص بالجلس
 (وبعدية) أى بعد المجلس بلاذن
 وفي الخط فوكان أمره بالقبض
 حين وجهه لا يتعد بالجلس ويصور
 القبض بعده (والفكر من القبض
 كالقبض فلو وهب لرجل ثيابا في
 صندوق مقفل ودفع اليه
 الصندوق لم يكن قبضا لعدم
 تمكنه من القبض (وان مفتوحا
 كان قبضا احتكته منه) فانه كاختلافه
 في البيع اختيار وفي الدرر الاختار
 صحت بالاختلاف في صحيح الهبة
 لافادها وفي التفت ثلاثة عشر
 عقدا لا تصح بالقبض (ولو شاء)
 عن القبض (لم يصح) قبضه
 (مطلقا)

في الهبة عقد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع وفي الوهب الذين من القبر لم يقتصر القبول
 كافي الكرماني لكن في الكافي والصفة انه ركن وذكر في الكرماني انها تقتصر الى الايجاب لان ملك الانسان
 لا ينقل الى الغير دون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير انما يحدث اذا حلف أن لا يبيع فوهب
 ولم يسبق لان القرض عدم اظهار الجود وقصد جوده الاظهار ولعل الحق الاول فان في التاويلات التصريح بأنه
 غير لازم وهذا قال أصحابنا والموضع ما في طريقين يكون ملكا للرافع جائز أو يساقى فتمهله قريبا (قوله فانه
 شرطه) بأن وجهه على أن الموهوب بالاختيار ثلاثة أيام (قوله وكذا الواجب) أى لا يصح تسليم الشرط أى لو اراد
 على انه بالدر ثلاثة أيام يصح الاراء ويصل اختيار منه في حاشته (قوله بخلاف جعلته بائنه) قال في الصر
 (المزاج) وقد اختلف في ما صاحب الصر وأجبتنا منه في حاشته (قوله بخلاف جعلته بائنه) قال في الصر
 قد بطلت لانه لو قال جعلته بائنه لا يكون هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس لينة كرمان قال جعلته لاني
 يكون هبة وان قال باسم ابني لا يصح كون هبة ولو قال اغرس باسم ابني قاله متردد وهو الى الصلة أقرب اه
 وفي النسخ انما يبعد هذا قال جعلته لاني فلان يكون هبة لان الجعل عبارة عن التملك وان قال اغرس باسم
 ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لان الناس يريدون به التملك والهبة اه وفيه مخالفة
 لما في الخلاصة كالاجتناف اه قال الرمي أقول ما في انما يبيع أقرب لعرف الناس تأمل اه وهما تكملة لهذه
 لكن أطلقنا منها مضروب عليها فلهما عامز وهي وظاهره انه اقترعه على مخالفة فوه أن ما في انما يبيع فلهما
 الجعل وهو مراد به التملك بخلاف ما في الخلاصة اه تأمل نعم عرف الناس التملك مطلقا تأمل (قوله
 ليس بجهة) بقى ما قلنا ملكك هذا الثوب مثلا فان قامت غرة على الهبة صحت والا فلا لان التملك اعني منها
 لصدقه في البيع والوصية والاجرة وغيرها وانظر ما كتبناه في آخره الحامدية وفي الكازروني الشهادة
 (فرورع) في الهامس رجل قال لرجل قد عتقتك هذا الثوب وهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذا لو قال
 لامرأة قد تزوجها على مهر مسمي قد عتقتك هذه الثياب وهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي
 تناوى هندية اعلى زوجها قد تزوجتها على مهر مسمي فقبضها فانه هبة كذا في محيط السرخسي
 لو دفع الصغير ثوبا يملكه وكذا الكبير بالتسليم برأية لو دفع الرجل ثوبا وقال ليس فملك فعل يكون هبة
 ولو دفع درهم وقال اشترها عليك يكون قرضا ما في الغنذ لو دفع ثوبا ليس له أن يدفعه الى غيره الا اذا بين وقت
 الاقضاء أو ما يملكه وكذا لو أخذ ثوبا فابن التملك فاد أن يدفعه الى غيره برأية كذا في الهامس
 (قوله مشوذة) بضم الشين أى فقد اشار في ملكه بأن يسكنه فان شاء قبل مشوذة وان شاء لم يسبق فكونه
 هذا الطعام ملك تملكه اه وهذا الثوب ملك نفسه بحر (قوله لو قال هبة نسقي) منسوب على الحال أو التمييز بحر
 (قوله أو سكنى هبة) بالنصب (قوله باسم ابني) قد صرح الكلام فيه قريبا أقول قوله جعلته بائنه غير
 صحيح كازر فكيف يكون ما هو أو يدفعه منه من أقرب الى الصلة ساحتاني قلت قد يفرق بأن ما زليس خطابا
 لانه لى لاجنسي وماهنا مني على العرف تأمل (قوله وتصح قبول) أى ولو ضلاد منه وهت جازي في هذه
 لاحد كائنا فخذها من شاء فأخذها رجل منها تكون وكان أخذ قولوا ما في الخط من انها تدل على انه
 لا يشترط في الهبة القبول مشكل بحر قلت يظهر لي انه أراد بالقبول قولوا عليه يجعل كلام غيره أو يشاوبه
 يظهر التوفيق بين القولين باشتراك القبول وعدمه وانه الموفق وقدما نظره في العارية وانظر ما كتبناه على
 البرغم القبول شرط لو كان الموهوب في يده كائنا في (قوله بخلاف البيع) فانه لم يسبق لم يحنث (قوله
 صحت) أى القبض بالصفة قال في التاترناخية وهذا الخلاف في الهبة المحصة فاما الهبة القاسدة فالخلة
 ليست قبض اتفاقا والاصح أن الاراء رابطة لا يكون لقرار بالقبض خاتمة (قوله وفي التفت ثلاثة عشر)

أمدحها الهبة والثاني الصدقة والثالث الزهر والرابع الوقت في قول محمد بن الحسن والأوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح ونظائهم العمري والسادس الصلة والسابع الجنبين والثامن الصلح والتاسع رأس المال في السلم والعاشر البدل في السلم إذا وجد بعضه زوفاً كان لم يقض بهما قبل الاتفاق بطل حصتها من السلم والحادي عشر الصرف والثاني عشر إذا باع النكلى بالنكلى والجنس مختلف مثل الحنفية بالشعر جازفه المتفاضل لا التيسئة والثالث عشر إذا باع الوزني بالوزني مختلفا مثل الحنفية بالصغر أو الصغر بالناس أو الناس بالرصاص جازفها المتفاضل لا التيسئة نفع الغفار كذا في الهامش (قوله بالقبض) فيشترط القبض قبل الموت ولو كانت في مرض الموت لا يجزئ ما سيق في كتاب الوفاء كذا في الهامش (قوله بالقبض الكامل) وكل الموهوب به وجلب يقض إذا رقبضها جاز خاتمة (قوله منع تمامها) إذا قبض شرط فصولين وكلام الزبلي يعطى أن هبة المشغول فاسدة والحي في الصداقة أنها غير تامة قال الجوزي في حاشية الأشباخ فيتمثل أن في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في هبة المشاع المحقق لتقسيمه على هبة أو غير تامة والأصح كافي البناءة في غير تامة فكذلك هنا كافي البناءة ومنه يعلم ما وقعت الإشارة إليه في الدر المختار فأشار إلى أحد القولين بما ذكره أولاً من عدم القيام وإلى الثاني بما ذكره آخر من عدم الحصة فتدبر أبو السعود واعلم أن الضابط في هذا المقام أن الموهوب إذا اتصل بملك الواهب اتصال خلقاً وأمكن فعله لا يجوز هبته ما لم يوجد الاتصال والتسليم كما إذا هب الزرع أو الفرب دون الأرض والشجر وبالعكس وان اتصل اتصال مجاورة فإن كان الموهوب مشغولاً بجنس الواهب لم يجز كذا وهب السرج على الله لا أن استعمال السرج إنما يكون لله لأنه تمكثات الواهب عليه يد مستعجلة فتوجب خصاً في القبض وإن لم يمكن مشغولاً جاز أن الله لا يملك الواهب دون سرجها لأن الله لا تستعمل بدونه ولو هب الجبل عليه ساد ونجا جاز لأن الجبل شجرة مستعمل بالله لا ولو هب دار دون ما فيها من متاعه لم يجز وإن هب ما فيها وسله دونها جاز كذا في المحيط شرح جميع (قوله وإن شاعلاً) يجوز هبة الشاعل لا المشغول فصولاً أقول هذا ليس على إطلاقه فإن الزرع والشجر في الأرض شاعل لا مشغول ومع ذلك لا يجوز هبته لاتصالها بما تأمل خبر الذين على الفصولين (قوله فلو هب الخ) وإن هب دار فيها متاع وسلها كذا في ثم هب المتاع منه أيضاً جازت الهبة فيما لا نه عن هبة الدار لم يكن للواهب فيها شيء من هبة المتاع في الأولى زال المتاع من قبض الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل في الدار لم يتم قبضه فهنا قل بقلب القبض الأول محصياً في حقها جبر عن المحيط (قوله وسلها كذا في الخ) قال صاحب الفصولين في نظر الدار هبة شاعلة لا مشغولة والتمام لا مشغولة يقول الحقير صل أي الأصل عكس في هذا الظاهر أن هذا هو الصواب يؤيد على قاضي خان وهب أمة على ساحل ونياب وسلها جاز وبكون الخى وفاقوق ما يستعرونها من الثياب للواهب لمكان العرف ولو هب الخى والثياب دونها لا يجوز حتى ينزعها ما يدفعه ما إلى الموهوبه لأنها ما دام عليها يكون تعاملها ومشغولاً بالأصل فلا يجوز هبته فوراً من (قوله لا شاعلاً) تحليل لقوله لا مشغول به أي بملك الواهب حيث قد بعث الواهب فافهم أقول الذي في الصروائع وغيرهما تصور المشغول بملك الغير بما إذا ظهر المتاع مستحقاً أو كان غصبه الواهب أو الموهوبه وانظر ما كتبه على البصر من جامع الفصولين (قوله بغير ملك الواهب) وفي بعض النسخ بملك غيره أو هبة (قوله كرهن وصدقة) أي كما كان ثقل الزهر والصدقة بملك غيره الزهر وغير التامة في لا يجزئ تمامها كافي المحيط وغيره مدعى قال في المنع وكل جواب مرته في هبة الدار والجواب في بيانها لمن المتاع فهو الجواب في الزهر والصدقة لأن القبض شرط تمامها كالهبة (قوله لا إذا هب) كأن هبه داراً أو ألباساً كبا أو هبة متاع لأنها مشغولة بمتاع القبض وهو مخالف لما في النامية فقد جزم أولاً أنه لا يجوز ثم قال وعن أبي حنيفة في الجزر قد جزم وبصره فافضلاً أنه تأمل (قوله وكذا الدار) مستدركه بأن النخل هنا بغير ملك الواهب والمراش هنا بملكه (قوله المعان) أي ولو هب طفله داراً يسكن فيها قوم بغير أجر جاز وبصره فافضلاً أنه لا لو كان باجر كذا قل من النامية (قوله تصع المزهر) وكان أمه وهم فيها فقولان يرضى المهر من مهر لأجل الوزن (قوله مفرغ) فخرموز واسترخيه عن هبة القرع على النخل ونحوه لم يسأني درد (قوله بعد أن يشم) ويشترط في هبة المشاع الذي

ولو في المجلس لأن الصريح أقوى من الدلالة (وتتم) الهبة (بالقبض) الكامل (ولو الموهوب) شاعلاً ملك الواهب لا مشغولاً به والأصل أن الموهوب أن مشغولاً بملك الواهب منع تمامها وإن شاعلاً لا ولو هب جراً ما فيه طعام الواهب أو داراً فيها متاعه أو داراً عليها سرجه وسلها كذا في التصح وبكسرة تصع في الطعام والمتاع والسرج فقط لأن كلاً منها شاعل ملك الواهب لا مشغول به لأن شاعلاً بغير ملك الواهب لا يجزئ تمامها كرهن وصدقة لأن القبض شرط تمامها وتعمد في الصداقة وفي الأشياء هبة المشغول لا يجوز إلا إذا هب الأب لطفله قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبتا زوجاً على المذهب لأن المرأة ومتاعها في يد الزوج فصع التسليم وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت

ومن وهبت لزوجه داراً لها بها متاع وهم فيها تصع المزهر وفي الجوزية وسله هبة المشغول أن يودع الشاعل أو لا عند الموهوبه ثم يسلمه الدار مثلاً فصع لشغلها متاع في يده (في) متعلق بتم (مخوز) مفرغ (مقسم) ومتاع (لا) يبقى مستعجل بعد أن (يشم)

قوله بضم الميم الخ لا حاجة إليه كما لا يخفى اه محصيه

كيت وجام صغيرين لانا (الآية)

بالبقيض (فما يقسم ولو) وبه
(الشريك) ألا جني لعدم تصور
القض الكامل كافي عامة الكتب
فكان هو المذهب وفي الحقيقة
عن الثاني وقبل يجوز لشريك
وهو المختار (فان قسمه وصلح)

لزوال المانع (ولو سلمه شأنه لا يملكه
فلا يقدر تصرف فيه) فينبغيه ويشذ
تصرف الواهب درر لكن فيها من
التصويل الهبة الفاسدة تقصد الملك
بالبقيض وبه يبقى وشذ في البرازية
صلى خلاف صاحبه في العمادية
لكن لفظ القوي أكد من لفظ
الصحيح كالبقيض المصنف مع بقية
أحكام المشاع وهل الترتيب
الرجوع في الهبة الفاسدة قال
في الدررهم وتضمنه في الترتيب
بأنه غير ظاهر على القول المتيقن به
من إغادتها الملك بالبقيض فاصفها

(والمانع) من تمام البقيض (شروع
مقارن) للعدول (لا طارى) كان
يرجع في بعضها شأنه لا يشدها

انقطاع (والاستحقاق) شروع

(مقارن) لا طارى نقصد الكل

حتى لو وهب أرضا وزرعها وسلمها

فاستقر الزرع بطلت في الارض

لاستحقاق البعض المشاع بها

بمقتل التسعة والاستحقاق اذا ظهر

بالسنة كان مستندا الى ما قبل

الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا

كازعمه صداد الترمذية وان جبه

ابن الكمال قتبته (ولا تصح هبة ابن

في نزع وصرفه على غنم ونخل

في أرض وتغر في نخل) لانه كشاع

قوله لا امتلأ بالاولى لامتنته

وقوله لانه بمنزلة المشاع محل نظر فان

عبارة الشارع لانه كشاع وعبارة

شرح الدرر لدكتها في حكم المشاع

وايجز اه معجمه

لا يحتملها أن يكون قدرا معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولو لم يعل به لم يجوز لانها جارية توجب المنازعة بغير
واقترام كتبا عليه (قوله وجام) فلهذا الجام جمالا يقسم مطلقا كذا في الهامش (قوله) في عامة
الكتب) وصرح به الزياي (وصاحب البحر) من (قوله هو المذهب) راجع لمصلحة الشريك كافي المذهب
(قوله وهو المختار) قال الرمي (وحد يخط المؤقت يعني صاحب المذهب بآراء هذا ماصورته ولا يفتي ملكا له
خلاف المنشور (قوله فان قسمه) أي الواهب بنفسه أو نائبه أو امرأه الموهوب به بان يقسم مع شريك كل ذلك
تمت به الهبة كما هو ظاهر لمن عنده أدنى قسمه تأمل رمل) والصلصة في الهبة النصبة قبض لا في الفاسدة جامع
القصولين (قوله ولو سلمه شأنه لا يملكه حتى لا يقدر تصرف فيه فيكون مضمونا عليه) وينفذ تصرف الواهب ذكره الجهازي
وقاضي خان وروى عن ابن رستم مثله وذكر صام انها تقصد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع إغادتها الملك
عنده هذا البعض اجمع الكل على أن الواهب استرداد هاهنا الموهوب له ولو كان ذار حرم محرم من الواهب قال
في جامع القصولين راضا الفتاوى القضي ثم اذا عطلت أو أنشئت بالرجوع لواء هبة فاسدة لذى رحم محرم منه
اذا الفاسدة مضمونة على مامر فاذا كانت مضمونة بالهبة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما
يكون لواء الرجوع فيها يكون لواءه بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا
مات أحد المتبايعين فلورثه نفسه لانه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقتزر ان القضاء يخصص فاذا ولي
السلطان قابض الشيء بذهب أبي حنيفة لا يقدر فاهو بذهب غيره لانه مزيل عنه بتخصيصه قاله في نفسه
بالرخصة على ذلك على أن راجعهم الله تعالى اه مافي النظرية وأفتي به في الحامدية أيضا والتاجية وبه جزم
في الجوهرة والبحر ونخل من المتقي بالعين المجهدة أو بوجه الموهوب له لا يصح وفي نور العين عن الوزير الهبة
الفاسدة مضمونة بالبقيض ولا يثبت الملك فيها لا عند أداء العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي
يوسف اذا الهبة تتطلب مقدما معاوضة اه وذكر قربة هبة المشاع فيما يقسم لا تقصد الملك عند أبي حنيفة وفي
القهستاني لا تقصد الملك وهو المختار كافي المختار اه وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه لم يثبت على
انه ظاهر الزاوية وانه نص عليه محمد ورووه عن أبي حنيفة ظهر انه الذي عليه العمل وان سرح بأن القني به
خلافه ولا سيما انه يكون ملكا خشنا كافي ويكون مضمونا كاملته فبعد نفع الموهوبه فاشتبه وانما لا كثر
النقل في مثل هذه لكثرة وقوعها وعدم تبيين اكثر الناس لزوم الضمان على قول الخفاف ورواه الدعوة نافعة
في القني (قوله بالبقيض) لكن ملكا خشنا وبه بقي قهستاني أي وهو مضمون كاملته أيضا فتضمنه وفي
حاشية المروم إغادتها الملك يصح نقضها للفساد كالبيع الفاسد نقض له تأمل (قوله في البرازية)
عبارتها وهل يثبت الملك بالبقيض قال الناطقي عند الامام لا يشده الملك وفي بعض الفتاوى ثبت فيها فاسد اوبه
بقي ونص في الأصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز له ان يملك حيث
ابطل البيع بعد البقيض ونص في الفتاوى انه هو المختار ورويت يخط بعض الافاضل على حاشي المذهب بعد نقله
ذلك وأنت زاه عزرا رواية إغادتها الملك بالبقيض والاتقاهما اليه بعض الفتاوى فلا تعارض رواية الأصل ولذا
اختارها قاضي خان وقوله لفظ القوي الخ قد يقال يمنع عومه لا سيما مثل هذه الصيغة في مثل ساق البرازي
فاذا تأملتانه تقتضي رجحان ما دل عليه الأصل اه (قوله وتضمنه) قد عطل ما فيه مما تقتضيه من الخيرية
فتبينه (قوله لا يملك لا طارى) أقول منه ما لو وهب دارا في مرضه وليس له سواها مات ولم يجز لورثته
الهبة بقيت الهبة في ثلثها ويحل في الثلثين حكمه صرح به في الخانية (قوله البعض المشاع) أي حكم
لا أن الزرع مع الارض يحكم الاتصال كشي واحد فاذا استحق أحدهما صار كأنه استحق البعض المشاع بها
بالسنة (قوله لا يملك لا طارى) في الباقي كذا في الكافي دور قال في الخانية والزرع والبعض المشاع (قوله
بالسنة) لا ينفرد فيكون لغيره بقرار الموهوب له أما بقرار الواهب فاقطعنا له لقوله لا أثر في ذلك الغير (قوله لا
كشاع) قال في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لا امتلأ في شئ منها لكفا في حكم المشاع حتى
اذا فصلت وملت مع وقوله لانه بمنزلة المشاع اقول لا يذهب عليك انه لا يلزم أن يأخذ حكمه في كل شئ
والا يلزم أن لا يجوز هبة الفضل من صاحب الارض وكذا عكسه وانظروا خلافة والفرق بينهما اما من جزم من

المشاع وان دق الا لشرط فيه ملك فلا تصح هبة ولومن الشريك لأن القبض الكامل فيه لا يمتد وأما المحرور
 الفضل في الأرض والترف في الفضل والبيع في الأرض لو كان كل واحد منها لنفس فوجب صاحب الفضل نقله
 كله لصاحب الأرض وعكسه فان الهبة تصح لأن ملك كل منهما مقبوض عن الآخر فيصح قبضه بملكه ولم يأمن
 صريحه لكن يؤخذ الحكم من كلامهم ولكن اذا وجد النقل بلا بيعنا الا التسليم (فرع) له عليه عشرة نقضها
 فوجد القابض وانقاز اذا فوجبه لائقا والباع ان الدرهم مما جازها التبعيض يصح لأنه مشاع لا يمتثل
 القسمة وكذلك هبة بعض الدرهم والذات غيرا بشرطها التبعيض تصح والا لا برأية (قوله ظاهر الدرهم)
 اقول صريحه في الثانية فقال ولو وجب ذرعا دون الأرض أو ثوبا دون الفضل وأمره بالخصاد والجداذ فعمل
 المخو به ذلك جائز لأن قبضه بالأذن يصح في المجلس وبعد وفي الحامدية من جامع الفتاوى ولو وجب ذرعا
 في أرض أو ثوبا في خمر أو حلة يسف أو ثوبا دار أو دينار على رجل أو ثوبا من صبرة وأمره بالخصاد والجداذ
 والنزع والتقص والقبض والكيل فعمل مع استحسان الخ (قوله أصلا) أي وان سلمها مفرزة (قوله)
 لانه محذوم) أي حكاو كذا الوهب الحبل وسلم بعد الولادة لا يجوز لأن في وجوده احتمالا لفساد كالمعدوم منح
 (قوله جديد) وهذا لأن الخطة استحالته وصارت دقفا وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو من آخر على
 ما عرف في المنب بخلاف المشاع لانه محل للملك لانه لا يمكن نقله فاذا زال المانع جاز منه (قوله)
 بالقبول) انما اشترط القبول فضلا عنه اذ الموجد كذلك يقع الملك فيه فبرضاء لانه لاحالة إلى القبض ولا
 يجوز ذلك لمانسته من وجه الشرع وبخلاف ما اذا لم يكن في يده وأمره بقبضه فانه يصح إذا قبض ولا يشترط
 القبول لانه اذا قدم على القبض كان ذلك قبولا ورضى منه بوقوع الملك فعمله ط مخلصا وهذا معنى قوله
 بعد لانه يستند عامل لنفسه أي حين قبل صريحا (قوله بلا قبض) أي بان يرجع إلى الموضوع الذي فيه العين
 وحيث وقت يمكن فيه من قبضها فمستأنى (قوله ولو قبض) انظر إلى (قوله عن الآخر)
 كما اذا كان عنده ودعة فاعارها صاحبها فان كلاهما مقبض امانة فتاب أحداهما عن الآخر (قوله عن
 الآخر) فتاب قبض المصوب والمبيع فاستدعى قبض المبيع الصحيح ولا يوجب قبض الامانة عنه منه
 (قوله لا مكسبة) قبض الودعة مع قبض الهبة يتلصق لانها قبض امانة وقبض الشراء يتغير لانه
 قبض ضمان فلا يوجب الاقل عنه كما في المحط ومثله في شرح العاوي كليس على اخلاقه فانه اذا اكل منعونا
 بغيره كالبيع المغضون بالثمن والمروون المغضون بالدين لا يوجب قبضه عن القبض الواجب كما في المستثنى ومثله
 في الزايدة فلو باع من المودع احتاج إلى قبض جديد وتماه في العمدى فمستأنى (قوله على الطفل)
 ولو القابض بشرط قبضه ولو في عياله تاتر خاتبة (قوله في الجلة) أي ولو لم يكن له تصرف فانه (قوله بالعد)
 أي الايجاب فقط كما يشي إليه الشارح كذا في الهامش وهذا اذا علمه أو شهد عليه والاشهاد للفرع عن الجود
 بعد موته والاعلام لازم لانه بنية القبض برأية قال في التاتر خاتبة فلو أرسل الصديق حاجة وكان غائبا
 دار الاسلام فوجبه من ابنة صحت فلو لم يرجع الصديق مات الاب لا يصير ميراثا عن الاب اه (قوله)
 لو الموهوب الخ لعله احتراز عن نحو هبته شيئا من مالي تأمل (قوله معلوما) قال رحمه الله كل شيء يوجه
 لانه الصغير أو شهد عليه وذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جائز والقصد ان يعلم ما وجبه والاشهاد ليس بشرط
 لازم لأن الهبة تتم بالاعلام تاتر خاتبة (قوله أريد موزعة) أي أريد متعده لانه يكون في يد غاصبه أو مرتهنه
 أو المشتري منه شراء فاسد برأية قال السامحاني انه اذا انقضت الاجارة أو ارتدت الغصب ثم الهبة كانت
 في نظاره (قوله يتولاه) كسبه ما له من طفله تاتر خاتبة (قوله ثم وصيه) ثم الوالي ثم القاضي ووصي
 القاضي كاساس في المأذون ومز قيل الوكالة في الخصومة والوصي كالأب كذلك الوالي في عياله ان
 وجبه أو وجبه تلك الآتم القبض وهذا اذا لم يكن للصبي أب ولا جد ولا وصيه ما ذكر الصدر ان عدم الأب
 لقبض الآتم ليس بشرط وذكر في الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل يزوجه ما يملك قبض الهبة له ولو لا يجوز
 قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التبريد قبض الزوج يصح اذا لم يكن الأب حاضرا ولو الأب ووصيه
 والجدة ووصيه غائب شيعة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد
 منهم سواء كان الصغير في عياله أو لا سواء كان ذارح محرم أو أجنبيا وان لم يكن واحد من هؤلاء الاربعة جاز

(ولو قبضه وصله جاز) لزوال المانع
 وهل يمكن فصل الموهوب له ياذن
 الواهب بظاهر الدرهم (بخلاف
 ذقن في بر ودين في قسم ومن
 في ابن) حيث لا يصح أصلا لانه
 معدوم فلا يملك الا بقبض جديد
 (وملك) بالقبول بلا قبض جديد
 لو الموهوب في يد الموهوبه ولو
 يقبض أو أمانة لانه يستند عامل
 لنفسه والاصل أن القبض اذا
 جعنا تاب أحداهما عن الآخر
 واذا غاب تاب الأعلى عن الأدنى
 لا عكسه (وهبة من له ولاية على
 الطفل في الجلة) وهو كل من
 يموله فدخل الأخ والعم عند عدم
 الأب ولو في عياله (ثم بالعد) لو
 الموهوب مصلحا وكان في يده أو
 يد مودعه لأن قبض الولي يوجب
 عنه والاصل أن كل عقد يتولاه
 الواحد يستثنى فيه بالإيجاب
 (وان وجبه اجنبي يتم بقبض
 وليه) وهو أحد اربعة الأب ثم
 وصيه ثم الجدة ثم وصيه وان لم يكن
 في حجره

وعندهم هم تم بضم من بوجه كعه (وأته وأجنى) ولولم تلتا (لوى جرحها) والالاقوات الولاية (وبقينه لويج) بقتل التصيل (ولوم وجود أية) بجنى لانه في النافع المض كالبائع حتى لو بطل له أعي لانفع له منقطه موته ليصم قبوله أشياء قلت لكن في البرجندى اشترك في الوقوف من بوجه والاب حاضر قبل لا يجوز والاصم هو الجواز اه وظاهر القهستاني تزجيده وعزاء القهر الاسلام وغيره على خلاف ما اعتقده المصنف في شرحه وعزاء القلة لا يمكن منه بحقه وصل ولويأته ١٣ • والجنى أيضا قاتل (ومع ردة لها كبره)

سراجه وفيها حسنة المص له ولاويه جبر التطعيم ونحوه وسياح والوجه أن يكلام من ما كوله وبه له وقبل لا تهي فأعاد غير الما كبرول لا يباح لهما الاخلاصة وضعوا هذا الختان بين يدي المص لم يصب له كتاب الميان فالهدية والافان المهدى من اقرب الاب ومعارفه غلاب أو من معارف الامم فلا تهم قال هذا المص • أولو قالوا حديث للاب أول الامم قالوا له وبسكذازاف البنت خلاصة وفيه المختلولة وألتلذه ثابته أراد دفعه المقدر ليس له ذلك ما بين وقت القضاء أنها عارية وفي المص ثياب البدن يملكها بشها بخلاف نحو ملحفة وصادة وفي الخلية لا بأس بتفضيل بعض الالاد في الهبة لانهما على القلب وكذا في الصبا ان لم يقصده الاضراء وان قصده يسوى بينهم يعطى البنت كالاب عند الثاني وعليه الفتوى ولو وهب في حصته كل المال للولد جاز أو وفيه لا يجوز أن يهب شيئا من مال طفله ولو وهب من لانه يربح أو شيئا من ماله وفيه لا يربح فانقض ما وهب الصغير حتى لا يربح الوهاب في هبته (ولو قبض زوج الصغيرة) أو ما الباقية فالقبض لهما (بعد الزفاف ما وهب لهما ص) قبضه ولو حضره الاب في الصم

قوله يمكنه الدفع إليه لعل صوابه في غيره ويجوز اه صحبه

قبض من كان المص في حجره ولم يميز قبض من لم يكن في حله اه برزاية قال في المص والمراد بالوجود الحضور اه وفي غاية البيان ولا تعلق الام وكل من يعول الصغير مع حضور الاب وقال بعض مشايخنا يجوز اذا كان في حله المص كالزوج وعنه احتراز في المتن بقوله في الصم اه وعلى الزوج القبض لهما مع حضور الاب بخلاف الام وكل من يعول الصغير الزوج فاقسم لا يملكونه الا بعد موت الاب ورضته غيبة منقطعة في الصم لان تصرف هؤلاء الضرورة لا يتقوض الاب ومع حضور الاب لا ضرورة جوهره واذا غاب أحداهم غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتولى الولاية لان آخره على قدم القابض ثوبت للنفقة الصغير تنقل الولاية الى من يتولى في الانكاح ولا يجوز قبض غيره هلام مع وجود أحداهم ولو في حال القابض أو رجاعه مائه كالاخ وان لم والام بدائع لمخصا ولو قبض من هو في حله مع حضور الاب قبل لا يجوز قبضه بغيره يبقى مشق الاحكام والصحيح الجواز كالقبض الزوج والاب حاضر خاتبة والفتوى على انه يجوز استروا فقد علمت ان الهدية والجوهر على شخص عدم جواز قبض من يعوله عدم غيبة الاب وبه جزم صاحب البدائع وفاضي خان وغيره من اصحاب الفتاوى خصوصا خلافه وكفى ذكر ما قالوا لا يبدل عن قصص فاض خان فانه فيه النفس ولا سيما وفيه هناك بعضه فاقبل عند الفتوى وانما اكدت من النقول لانها واقعة الفتوى وبعض هذه النقول غلطها من خط مناهلي التركاقي واصحمت في عزها علمه فانه ثقة بنشره الله تعالى (قوله بمدهم) ولو بالنية المنقطعة (قوله بقتل التصيل) خبره انجز (قوله لكن) استدلال على قره وعند عدمهم ح (قوله وصل ولو بآته) بعض جاز وصل قول المتن ولوم وجود أية بقوله بآته وأجنى ح كذا في الهامش (قوله ولو بآته) متعلق بوصول (قوله ومعه رنة) أخرى للمص والظاهر حكم ردة الولي والظاهر انه لا يصح حتى لو قبل المص بعد رده بجم ط (قوله لها) أي الهبة (قوله وهبه) قال في التازنية روى عن محمد بن عبد الله بن يحيى وفي الخبره أو كرم شيخ بخاري على انه لا يباح وفي فتاوى مرقند لانا هدى الفراء انه لا يصح جعل الا لوزن الاكل منه لانا الا بذلك الا بوان لكن الاهداء الصغير استغفار الهدية اه قلت وبه يحصل التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعليه فلا فرق بين الما كوله وغيره بل غيره أظهر فاقبل (قوله فأعاد) أصله صاحب البصر وتم في النسخ (قوله الاخلاصة) خالي في التازنية واذا احتاج الاب الى مال ولده كان كالاب في المص واحتاج لغيره أو ما يغير شي وان كان في المفاضة واحتاج اليه لا لعدم الطعام معه فله الاكل بالقيمة اه (قوله فاقترله) لانه هو المالك (قوله وكذا زاف البنت) أي على هذا التصيل بان كان من اقرب بالاب والزوج أو قال المهدى أو حديث للزوج أو المرأة كافي في التازنية وفي الفتاوى ان غير يستقل فصار سلب التخص الى غيره في الاراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فانه الوفاء أم لا يجب ان كان العرف بأنهم يدفعونه على وجه البذل فبم الوفاء اه متناظرا فلان فيما فقهته وان كان العرف خلاف ذلك بان كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا تخرون في ذلك الى اعطاء البذل فحكمه حكم الهبة في سائر حكمه فلا يرجع فيه بعد الهلاك أو الاستلالة أو الاصل فيه أن يعرف عرفا كالشرط شرطا اه قلت والعرف في بلادنا مشترك ثم في بعض القرى يدفعونه قرض حتى أنهم في كل ولية يحضرون الخطيب بك لهما معا يذبحان لاهدي ولية رابع المهدى الذي يهدي الاول الى الثاني مثل ما أهدى اليه (قوله لولده) أي الصغير أو الكبر فلا بد من القسم كافي جامع الفتاوى وأما التلذذ فأكبر فكذلك وعلى الرجوع عن هبة أو جنيابيم الكراهة ويمكن جعل قوله ليس له الرجوع عليه سائحا (قوله وألتلذه) مثله التلذذ محروضة بعد دفع الثياب اليه قال في التلذذ اقتضاها التلذذ فاقبل التلذذ بعد ما دفع اليه من وقت الاختاذ انما عارة يمكنه الدفع اليه فاقهم (قوله وان قصده) يسكون الصادر دفع الالو عبارة النسخ وان قصده الاضراء وكذا رأيت في الخاتبة (قوله وعليه الفتوى) أي على قول أبي يوسف من أن التسبب بين الذكر والاني أفضل من التسبب الذي هو قول محمد رمي (قوله ولو بوض) وأجاز حامد بعض مساويك ك

لثباته عنه فصع بعض الاب
كتبتهم بمجرة (وقله) أي الزفاف
(لا) يصح لعدم الولاية (وهب
اثنتان دارا الواحد ص) لعدم
الشروع (وقله) لكبيرين (لا)
عنده للشروع فيما يحصل التسعة
أما ما لا يصح كالتب مع اتخافا
فقدنا بكبيرين لأنه لو وهب لكبير
وصغير فينال الكبير أولا وبنيه
صغير وكبير لم يجز اتخافا وقدنا
بألمة لجواز الزهن والأجارة من
اثني اتخافا (وإن اتخافا بعشرة)
دراهم (أو وهبها فقيرين مع)
لأن الهبة لتقدر صدقة والصدقة
برادها وجه الله تعالى وهو واحد
فلا شروع (لأن اثنين) لأن الصدقة
على الفقير هبة فلا تصح لشروع
أي لا ثلاث حتى لو قسمها وسلها
مع (فروع) وهب رجلين درهما
ان حصصا وان منشورا لانه
يما يشم لكونه في حكم العروض
معه درهما فقال لرجل وهبت
لك أحدهما أو قسمها ان استويا
لم يجز وان اختلفا جاز لانه مشاع
لا يشم ولذا لو وهب ثلثهما جاز
مطلقا يجوز زبة حائط بين داره
ودار جاره بداره وهبة البيت
من الدار فلهذا يدل على كون سقف
الواهب على الحائط واختلاط
فليت بجهتان الدار لا ينجح حصة
الهبة بجنهي

آخر الباب الآتي عبارة الجمع وأجازها محمد بشرط عوض مساو اه وسأق قبل المتفرقات مثل أو مطيع
من رجل قال لا تراد دخل كرى وخذ من العنب كم يأخذ قال يأخذ عقودا واحدا وفي الغنمية هو المختار
وقال أبو الثعلب مقدار ما يشبع انسان تنازخانية وفيها عن الثقة مثل عمر السقي عن أمر أولاده أن يقتسموا
أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فالتسوية هاتر اوضاع على ذلك لم يثبت لهم الملك أم يصلح الى
أن يقول لهم الملك ملككم هذه الاراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكك هذا نصيب الفرد فقال لأوسل
عنها الحسن فقال لا يثبت لهم الملك إلا بالقسمة وفي تجنيس التامري ولو وهب دارا لأبيه الصغير ثم اشترى بها
أخرى قال الثانية لأبيه الصغير فلا تراد فلو دفع الى ابنه ما لا تصرف فيه الابن يكون للابن إذا دللت دلالة على
التقليد اه ومثل القصة من امرأت وهبت مهرها الذي لها على الزوج بن صغير له وقبل الاب قال أنا في هذه
المسئلة توافق فيستدل الجواز كن كان له عبد عند رجل ودبعة فأبى العبد ووجهه مولاه من ابن المودع فانه يجوز
ومثل مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال القصة أبو الثعلب وبه أخذ وفي الغنمية وهو المختار
تنازخانية (قوله دارا) المراد بها ما يقسم (قوله وقيله) وهو هبة واحد من اثنين قال في الهاشم دفع
لرجل زين وقال اهب ما شئت فلك والآخر لثلاث فلان ان يكن قبل أن يتفرقا جاز ولا لا على أثر ألف قد
وأصغله فقال وهبت منك احد المالين جاز واللسان اليه والى ورثته بعد موته برأيه (قوله لكبيرين)
أي غير فقيرين ولا كانت صدقة فكأنما في (قوله يحصل التسعة) انظر القصة (قوله بكبيرين)
هذه عبارة الجرح وقد تده الصنف وظاهرها انها لو كانا صغيرين في عاهة جاز عند هاتر في البرائة ما يدل عليه
فراجعه وأقول كان الأولى عدم هذا القصد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير عند أبي
حنيفة ويقول أخلق ذلك فأفاد أنه لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبير أو الآخر صغيرا
وفي الأولين خلافهما روى (قوله في عبال الكبير) صوابه في عبال الواهب كأي دل عليه كلام الجرح
وبغيره (قوله وأولنه الخ) عبارة عن الثانية وهبت داره لأبيه له أحدهما صغير في عاهة كانت الهبة فائدة عند
الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين ولم يماجلا فإن الهبة جازة لانه لم يوجد الشروع وقت العقد ولا وقت
القبض وأما إذا كان أحدهما صغيرا فأكواب يصير قابضا حصة الصغير فيمكن الشروع وقت القبض اه
فليتأمل ثم ظهر أن هذا التفصيل مبنى على قولهما أمأعده فلا فرق بين الكبيرين وبغيرهما في القصد (قوله
لم يجز) والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها لهما برأيه فأفاد أنها للصغيرين تصح لعدم المرجح لسبق قبض
أحدهما بحيث لا يقد وليهما فلا شروع في قبضه ويؤيد قول الثانية داري هذه لولدي الأصغر يكون باطلا لأنها
هبة فاذا لم يكن الأولاد كان باطلا اه فأفاد أنه لو بين مع ورأيت في الاقروى عن البرائة أن الحيلة في حصة
الهبة لغريم كبير أن يسلم الدار للصغير ويهبها لهما ولا يراد ما من انخرافة ولو تصدق بداره على ولدين له
صغيرين لم يجز لانه مخالف لما في التورن والنسوح سبحانه أي من أن الهبة لن له ولا يترتب بالقد (قوله
اتخافا) لتفرق القبض (قوله صدقة) انظر ما تنكب بعد الباب عند قول المتن والصدقة كالهبة وفي المختبرات
ولو قال وهبت منك أحده الدار والموهوب لهما فقران حصص الهبة بالاجماع تنازخانية لكن قال بعده في
الاصلة الدار من رجلين لا يجوز وكذا الصدقة فيقتل أن قوله وكذا الصدقة أي على غنشين والاطهر أن في
المسئلة روايتين اه قال في الجرح وصح في الهبة ما ذكر من الفرق (قوله لاثنتين) هذا قوله وقال لا يجوز في
الاصل أن الهبة لا يجوز وكذا الصدقة عنده ففي الصدقة عنه روايتان ثانية (قوله لا ثلاث) تقدم أن القتي به
أن القاصدة ثلث بالقبض فهو مبنى على ما قلتمنا ترجمه نائل (قوله ولو قسمها الخ) قاله في الجرح (قوله
ان استويا) أي ونزاجودة ثانية (قوله جاز) مخالف لما في الثانية فانه ذكر التفصيل فيما إذا كان الصغما
ثم قال وان قال أحدهما لث هبة لم يجز كأنما أو ومختلفين (قوله لثهما جاز) هذا يفيد أن المراد بقوله
سابقا وأضفهما واحد منهما لانسف كل والا لفرق بينه وبين الثالث في الشباع بخلاف جله على أن المراد
أحدهما فانه يجوز فلا يصح (قوله مطلقا) استويا وأختلفا مع (قوله يجوز هبة حائط الخ) وفي الأخيرة
هبة البناء دون الأرض جازة وفي الفتاوى من يهب من وهب رجل غلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى
يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذ شئ منه وبينها صار قابضها متفرقات التنازخانية وقد مناهوه عن

• (باب الرجوع في الهبة) • (مع الرجوع فيها بعد القبض) أمّا قبله فلم تتم الهبة (مع استقامته) إلا (فإن كان كره) الرجوع (تحريراً) وقبل تزويجها بما (ولوع اسقاط حقه من الرجوع) فلا يبق باسقاطه ثانية وفي الجواهر ٥١٥ لا يصح الإبراء من الرجوع ولو صاحبه من حق

حاشية الفصولين الرمي

• (باب الرجوع في الهبة) •

الرجوع على شيء صحيح وكان عوضاً عن الهبة لكن سبى اشتراطه

في العقد (وبين الرجوع فيها)

حروف (دمع خزنة) يعني الموانع

السبعة اللاحقة (فأدال الزيادة)

في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة

(التمسك) وإن زالت قبل الرجوع

كان شبه ثم شاخ لكن في الثانية

ما يحلله واعتداه القهستاني

فلتبته لأن الساقط لا يعود

(كنا وغرس) أن عدا زيادة

في كل الأرض والأربع ولو عدا

في قطعة منها استعقبها فقط زيل

(وسن) وجال وشاطئة وصنغ

وقصر وب وكمر صغير وسجاع

اصم وإبصار أعى وإسلام عبد

ومداواته وضو جنابة وتصليم

قرآن وكابه وأقراءة ونقط مصحف

بأعرايه وجل قرمن يقداد إلى بل

مثلا وضوها وفي البرازية والحبل

إن زاد خسران الرجوع وإن

نقص ولو اختلفا في الزيادة ففي

المثولة ككبر القول للواهب وفي

مخبرناه وخياطة وصنع للموهوب

له ثانية وحاول ومثله في الخط

لصكته استثنى ما لو كان لا يبيع

في مثل تلك الآلة (أن يمنع الزيادة

(المصلحة كوداد وشعر) وقرعة

فبيع في الأصل لا الزيادة لكن

لا يرجع بالآتم حتى يستغنى الولد

عنه كذا اعتداه القهستاني ولكن نقل

البرجسدي وغيره أنه قول أبي

يوسف فليتبته

في الهامش ولو قال الواهب استغنى حتى في الرجوع لا يطل حقه فيه (قوله لكن سبى) أي عن المجتبى والتعريف في اشتراطه العوض قال الرمي "وقد يقال ما في الجواهر لم يدخل في كلام المجتبى إذا ما في الجواهر ملغى من حق الرجوع لئلا يقدم الصلح فلام سقوطه نعمنا بخلاف ما لو أسقطه قصد أفكم من شيء ثبت ضمنا ولا ثبت قصد وليس بحق يجوز حتى يقال يمنع الاعتراض عنه كما هو ظاهر وما في المجتبى مثله أخرى فتأمل (قوله اشتراطه) أي العوض لكن سبى البعث في هذا الاشتراط (قوله وبين الرجوع الخ) هو كقول بعضهم وبين الرجوع في نفس الهبة • بإسماحي حروف دمع خزنة قال الرمي قد علم ذلك والذي العلامة شيخ الإسلام محيي الدين فقال

منع الرجوع من المواهب سبعة •

• فزيادة موصولة بموت عوض

• وبزوجه من ملك موهوب •

• ووجبة قرب هلاكه قد عرض

(قوله يعني الموانع) لا يلاحظ في من الموانع القهر لما ساقى أنه لا رجوع في الهبة للفقير لأنها صدقة شرب ليلية (قوله فأدال الزيادة) قدس بالان التصان كاطيل وقطع التوب بفعل الموهوب له أو لا غير مانع يمر وفي الحبل كلام يأتي (قوله في نفس العين) خرج الزيادة من حيث المعرفة الرجوع يمر (قوله القيمة) خرج الزيادة في العين فقط كطول الغلام وفداء الموهوب له لو جنى الموهوب خطأ يمر وقنامه فيه (قوله كان شبه ثم شاخ) فيه أنه من قبل زوال المائت كما قاله الاستيعاب ولهذا هو هاهنا وعبارة القهستاني مانع الزيادة إذا ارتفع كذا إذا ثم هدم ما عدى حق الرجوع كافي الخط وغيره ومن الظن أنه يشافه ما في النهاية أنه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لأنه قال ذلك فيما إذا زاد وانقص جميعا كاصريح نفسه أنه قلت في التاتريخية ولو كانت الزيادة بتماقنه بعد عود حق الرجوع والمائت من الرجوع الزيادة في العين كذا ذكر شخص الأئمة السرخسي (قوله لأن الساقط) تقليل لما فيه من قوة فليتبته لأنه في غير قوله وفيه شرح (قوله والأربع) أي إن لم يعد الزيادة توسع قال في الثانية وهب دارا فبى الموهوب له في بيت السيفاء التي نعى بالفا رسة كسنة تنورا للغير كان لخواهب أربع لأن مثل هذا يعد نقصا لا زيادة اه (قوله ولو عدا الخ) مفهوم قوله في كل الأرض وقوة في قطعة منها بأن كانت عظيمة (قوله ومداواته) أي لو كان مريضاً من قبل فلم يمرض عنده فداؤه لا يمنع الرجوع يمر (قوله وجل تمر) قال الزيلعي "ولو قلته من مكان إلى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه إلى مؤنة النقل ذكر في المتن أن عندهما ينقطع الرجوع وعند أبي يوسف لأن الزيادة لم تحصل في العين فداؤه كزيادة السر ولهما أن الرجوع يستثنى إبطال حق الموهوب له في الكراهة ومؤنة النقل بخلاف نفقة العبد لأنها يبدل وهو المصلحة والمؤنة بلا بد اه قلت وبدأت في شرح السرا الكبير للسرخسي أنه لو كانت الهبة في دار الحرب فأخرجها الموهوب له إلى موضع بقدره على جعلها لم يكن للواهب الرجوع لأنه حدث فيها زيادة بصنع الموهوب له فأنها كانت مشرفة على الهلاك في مضعة وقد أحياها بالخراج من ذلك الموضع اه لكنه ذكر ذلك في صورة ما إذا ألقى شيئاً قال حسن ألقاه من أخذه فهو له كره في التسام والتسكن اه (قوله وفي البرازية) أقول ما في البرازية بمرجه في الخلاصة (قوله وإن نقص لا) قال في الهداية والجواهر في هذا انقص ثنتين من إذا حلت أصغر لونهما ودق ساقها فتكون ذلك نقصاً فيها لا يمنع الواهب من الرجوع اه وينبغي حل هذا على ما إذا كان الحبل من غير الموهوب له فلو أنه لا رجوع لأنه ثبت لها بالحل منه وصف لا يمكن زواله وهو أنها تأكلت لكونها آتم ولده كذا إذا ولدت منه ما فعل كذا ببعض المتأخرين فتفها وقد كروا أن الموهوب له إذا بر العبد الموهوب انقطع الرجوع ط (قوله كولد) كشاح وأصفاح برازية (قوله قول أبي يوسف) أقول وظاهر الثانية اعتماد خلافه حيث قال ولو ولدت الهبة ولداً كان للواهب أن يرجع في الآتم في الحال وقال أبو يوسف لا يرجع حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الآتم دون الولد اه

وكتبت في أول الفتى عند قوله والولد تبع الامة الخ مسئلة الجبل فرأجها (قوله ولو جئت) تقدم قريبا
 أن الجبل إن زاد خراما ومنه وان نقص لا تخفى التوفيق صاحباني (قوله ولم تلد) مفهوما أنها لو ولدت بت
 الرجوع كالزوال البناء تأمل (قوله وقال الزبطي الخ) والتوفيق ما مر من البرازية من الهندية (قوله لم)
 لانه نقصان وقدم في باب خيار العيب عن الثمن أن الجبل عيب في نبات آدم لا في البهائم اه (قوله لمريض مدون
 الخ) (فروع) وهب في مرضه ولم يسل حتى مات بطلت الهبة لانه وإن كان وصية حتى اعترف به الثلث فهو بة
 حقيقة فيعاجل الى القبض • وهب المريض عبدا لامل له غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقض البيع
 ويضمن ثلثه وان اعتقه الموهوب له والمواهب مدون ولا مال له غيره قبل موته جازو بعد موت الواهب لا لأن
 الاعتاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسما على العبد
 لجواز الاعتاق ولعدم الملك يوم الموت برزاقية ورويت في مجموعة من لاعلى الصخرة بخطه من جواهر الفتاوى
 كان او حقيقه صاحب الوقت مسئلة الدور بالكموة فتكلم كل فريق بنوع فذكروا ذلك حين استقبلوه فقال من
 ضيقك ولا يرويه أسقطوا السهم الدار نضع المسئلة مثاله مريض وهب عبدا لمن مريض وصله اليه ثم وهبه
 من الواهب الأول وصله اليه ثم ماتا جميعا ولا مال له لمبلغه فاقه وقع فيه الدور حتى رجع اليه ثمنه زاد في
 ماله واذا زاد في ماله زاد في ثمنه واذا زاد في ثمنه زاد في ماله واذا زاد في ماله زاد في ثمنه زاد في
 كذلك فاحتج الى تصحيح الحساب وطريقه أن تطلب حسابا له ثلث والله تسعة ثم تقول صحت الهبة في ثلاثة
 منها ورجع من الثلاثة سهم الى الواهب الأول فهذا السهم هو سهم الدور فأسقطه من الاصل في ثمانية ومنها نصيب
 وهذا سهمي قول أي حصة أسقطوا السهم الدار ونصيب الهبة في ثلاثة من ثمانية والهبة الثانية في سهم ففصل
 للواهب الأول ستة ضعف ما صحناه في هبته وصحناه الهبة الثانية في ثلث ما عطينا فثبت أن نصيبه باسقاط سهم
 الدور وقبل دع الدور يدور في الهواء اه ملخصا وفيه حكاية من محمد فتراجع (قوله وقد وطلت) أي من
 الموهوب له أو غيره ط (قوله والمخ الخ) لنظر مال الحكم بملقه من ثلث اما اذا مات الموهوب له فلا
 الملك عند انتقال الى الورثة واما اذا مات الواهب فلا نص لموجب حتى الرجوع الا للواهب والوارث ليس
 الواهب دور قلت مفاد التعليل انه لو حكم بملقه من ثلث فالحكم كذلك ولراجع صريح النقل والله أعلم
 (قوله بطل) يعني عقد الهبة والاولى بطلت أي لا انتقال الملك للوارث قبل تمام الهبة صاحباني (قوله ولو
 اختلغا) أي الشخصان لا بشد الواهب والموهوب له وان كان التركيب هو به بأن قال وارث الواهب ما قبضته
 في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته في حياته والصدى يد الوارث ط (قوله قال قول
 للوارث) لأن القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض بجر (قوله كفارة) سقوطها اذا لم يوص بها
 وكذا الخراج (قوله به) بكون الهاء وخراج باسكان الجيم ولو قال هكذا كان مؤنونا خراج ديات
 ثم كفارة كذا (قوله ضمان) أي اذا اعتق نصيبه سورا فضمنه شريكه (قوله ضمانات) أي ضمان المستدانة
 بأمر القاضي (قوله صلات) بكسر الصاد (قوله والعين العوض) وهب رجل عبدا بشرط أن يعوضه
 ثوبان نقيا بجازوا الا ثانية (قوله سقط الرجوع) أي رجوع الواهب والعوض كافي الا تقوى واليه
 بشري مفهوما الشارح صاحباني قال في الهامس المرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فقال المطلق
 لا تزوجك حتى يبين مالك على فوهبته مهرها الذي عليه على أن يتزوجها ثم إلى أن يتزوجها قالوا مهرها
 الذي عليه على طه تزوجها اولم يتزوجها لانها بطلت الحال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح عوض
 لا يكون على المرأة ثانية وأق في انظرية بذلك اه (قوله رجع كل) يرتفع كل متزوجا عوضا عن المضاف
 اليه لان التملك المطلق يحتمل الابتداء ويحتمل الجساسة فلا يخل حق الرجوع بالملك مستثنى (قوله بهيته)
 هي تلكا م وهو ان الاصل المعروف كاللقوة كاصح به في الكفاي وفي العرف يقصد التعويض ولا يذكر شذيل
 هبتك ونحوه اصحابا فينبغي أن لا يرجع وان لم يذكر البديلة وفي الخاتمة بحث الى امرأته هذا ما عوضته المرأة
 وزفت اليه ثم غارتها فاذا في الزوج أن ما عساه عارية واراد أن يستره وادارت المرأة أن تسترد عوضها قال قول
 للزوج في متاعه لانه انكر التملك للمرأة أن تسترد ما عساه اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن
 هذا عوضا فكل منهما استرد ما عساه وقال ابو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعته انه عوض فكذا وان لم

ولو جئت ولم تلد هل الواهب
 الرجوع قال في السراج لا وقال
 الزبطي نعم وفي الجوهر مريض
 مدون يستغرق وهب امة فحان
 وقد وطلت ردها مع عرضها هو
 المختار (وايه موت أحد العاقلين)
 بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا
 والعين في يد الوارث قال قول
 للوارث وقد نظم المصنف ما يسط
 بالمرث فقال
 كفارة به خراج وراج
 ضمان لعنتي هكذا فضقات

كذاهية حكم بالبيع سقوطها
 بمرت لما أن الجلس صلات
 (والعين العوض) بشرط أن
 يذكر نقيا بسلام الواهب انه عوض
 كل هبته (فان قال خذ عوض
 هبتك أوبدها) أو في مقابلتها ونحو
 ذلك (تقبضه الواهب سقط
 الرجوع) ولو لم يذكر كانه عوض
 وجب كل هبته

قوة وخراج باسكان الجيم فيه نظر
 والوضع عبارة ط ونصها قال
 ح هو من الطويل من الضرب
 الثالث منه والجزء الاول فيه
 التلم والجزء الثاني مقبوض مع
 تسكين ما به اه

(و) إذا (بشرط فيه شرائط الهبة) كقبض أو فراق أو هدم شئ أو ولو العوض مجاناً أو بغيره أو بغيره من غير أن يشترط أن لا يتبدل الهبة بالعقد وهو حريف ولا يجوز أن لا يكون عوضاً عما وهب المقدم من ماله ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فكل منهما الرجوع جبر (ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبته خيراً أو خيراً) إلا يصح عليك من المسلم جبر (وبشرط أن لا يكون عوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي) لا يصح (فله الرجوع في الباقي) ولو الموهوب شئين فتعوضه أحدهما عن الآخران كأنما في عقدين صرح والا لا لأن اختلاف العقد كاختلاف المعين والدراهم تتعين في هبة ولو رجوع مجتبي (ودقيق الخطأ يصلح عوضاً عما) لحدوثه بالطين وكذا الوصغ بعض الثياب أو لك بعض السويق ثم عوضه صمغ خاتية (ولو عوضه واحد أحدي جارين فهو حين وجد ذلك الولد (بعد الهبة امتنع الرجوع وصرح) العوض (من أجنبي) وبشرط حق الواهب في الرجوع إذا قبضه) كبدل الخلع (ولو) التعويض (بغير إذن الموهوب له) ولا رجوع ولو بأمره إلا إذا قال عوض عن علي أي ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قوله الذين (و) الأصل أن (كل ما يطلب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الأمر بآدائه مثلاً للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا) إلا إذا شرط الضمان ظهره وحيداً (فلأمر المدين رجلاً بضمانه رجع عليه) وإن لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج من الأصل ما قالوا أن حق على يئامد أرى أو قال الأسير اشتري فاه رجوع فيها بلا شرط رجوع كفالة ثانية مع أنه لا يطلب بها لا بحبس ولا بملازمة فتأمل (وان استحق نصف الهبة رجع نصف العوض ١٧ • وعكسه لا ما لم يرد ما بقي) لا يصح عوضاً

استبداء فكذلك إبقاء لكنه يجبر ليسلم العوض وصراده العوض الغير المشروط أما المشروط بمسألة كاسمي مفوز على البدل على المبدل نهاية (كألا استحق كل العوض حيث يرجع في كلها إن كانت قائمة لأن كانت هالكة) كألا استحق العوض ولقد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصة (وان استحق جميع الهبة كان له أن يرجع في جميع العوض أن كان قائماً وبطله (ان) العوض (هالكة وهو مثلي) وبقية ان فيما غايه (ولو عوض في التصرف رجع بالمعوض) ولا يضر السبوع لأنه طارئ (تتبعه) فخل في المجتبى أنه بشرط في العوض أن يكون مشروطاً في عقد الهبة أما إذا عوضه بغيره فلازم من صرح به غيره

نصرح به ولكن فوت أن يكون عوضاً كان ذلك هبة منها وبطلت فيما ولا يفتي أنه على هذا يخفى أن يكون في مثلثا اختلاف بمقوية (قوله أو بغيره) أي أقل من الموهوب لأن العوض ليس يبدل حقيقة والامتناع بالاقول الربا (قوله أن يعوض) وان عوض فلو وهب الرجوع لطلان التعويض برأية (قوله من ماله) أي مال الصغير ولومن مال الأب صمغ المسابقة من هبة التعويض من الأجنبي سألته (قوله وهب العبد) فهو بمعنى للمفعول أي وهب شخص شياً (قوله ثم عوض) أي عوض العبد عن هبته (قوله الرجوع) لعدم ملك التاجر المأذون الهبة ثم يصح العوض (قوله جبر) لأن العبد المأذون لا يملك أن يجيب أولاً ولا أن يرفى التعويض سألته (ويجوز أن وهب معنى) لفاسل وعوض معنى للمفعول (قوله من نصراني) من بمعنى اللام (قوله خيراً) مفعول تعويض (قوله في هبة) يعني إذا وهب دراهم تبعت فلأجلها يغيرها كان أعراضه عنها فلأجل يغيرها ودفعه له فهو هبة مبتدأ وإذا قبضها الموهوب له وأبدلها بغيرها لا يرجع عليه ومثل الدرهم الدنانير ط (قوله ورجوع) أي ليس له أن يرجع إلا إذا كانت دراهم الهبة قائمة بغيرها فلو أخضعها كان أملاً كما يمنع الرجوع ط (قوله بالطين) أي فلا قال أنه من الموهوب وأيضه (قوله ثم عوضه) أي البعض أي جده عوضاً عن الهبة لحصول الزيادة فكانه شئ آخر (قوله امتنع الرجوع) لأنه ليس له الرجوع في الولد فصح العوض (قوله ولا رجوع) أي للمعوض على الموهوب ولو كان شريكاً سواء كان بأذنه أولاً لأن التعويض ليس بواجب عليه فضلاً عما أمره أن يرجع لأنسان إذا قال على أي ضامن بخلاف المدين إذا أمر رجلاً بأن يقضي دينه حيث يرجع عليه وان يستغن لأن الدين واجب عليه من (قوله لعدم) على قوله ولا رجوع (قوله ولا الأصل الخ) تقدم قبل كفاية الجبلين إعلان آخران (قوله لكن) استبداء على قوله وما لا فلا (قوله رجع نصف العوض) قال في الجوهرة وهذا أي الرجوع فيما لا يتمثل القيمة وان فيما يتمثلها إذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ولو رجع العوض اه أي لأن الموهوب تسبب له ملك ذلك البعض المستحق فبطل العقد من الأصل لأنه متاع فيما يتمثل القيمة (قوله وعكسه لا) أي ان استحق نصف العوض لا يرجع نصف الهبة لأن النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح للعوض استبداء فكان إبقاء إلا أنه يغير لأنه ما أسقط حقه في الرجوع لا ليلس له كل العوض ولم يسد له أنه أن يرد (قوله ليس) الأولى لأنه ليس له العوض (قوله الغير المشروط) أي في العقد (قوله ولو عوض النصف الخ) عوضه في بعض هبته بأن كانت ألفاً عوضه درهماً منه فهو صمغ في حق الدرهم ورجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار برأية (قوله ولا يضر الشروع) أي الحاصل بالرجوع في النصف (قوله ولم أر من صرح الخ) فأنه صاحب المنع أقول صرح به في غاية البيان ونصه قال أصحابنا ان العوض الذي يسقط به الرجوع ما شرط

وفروع المذهب مطلقاً كما مرّ تدبر (والخارج الهبة عن ملك الموهوب له) ولوجه الاذ اوجع الثاني فلا قول الرجوع سواء كان قضاءً أو رضىً
 لمسيء. أن الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بأن تصدق بها الثالث على الثاني أو باعها منه لم يرجع الأول ولو باع نفسه رجع في الباقي لعدم
 المانع وقيد الخروج بقوله (بالكية) بأن يكون خروجاً عن ملكه من كل وجه ثم نزع عليه بقوله (فلو قضى الموهوب بالثالث الموهوبية أو زدر
 التصديق بها وصارت لها لا يمنع الرجوع) ومنه التمتع والقران والتذر يجتني وفي المباح وان ذهب له فباعه صدقة لله تعالى فله الرجوع
 خلافاً للثاني (كالمؤخر بهما من غير نصية) فله الرجوع اخافاً (فرع) عليه دين أو جنابة خطأ فوجه مولاه لفرجه أو أولى الجنابة سقط الدين
 والجنابة ثم لو رجع صح استحساناً ولا يعود ٥١٨ الدين والجنابة عند محمد ورواية عن الامام لا يعود النكاح ووجهها زوجها

ثم رجع خاتمة (واذا زال الزوجية
 وقت الهبة فالوهاب لا راءة
 ثم حكمها رجع ولو وحب لامرأته
 لا حكمه (فرع) لا تصح
 هبة المولى لولده ولو في مرضه
 ولا تنقلب وصية لا ذليلاً للصبي
 أمالاً أو وصية لها بعد موته تصح
 لعتها بموته فيسلم لها كافي (والقاف
 القراء فالوهاب لدى رسم محرم
 منه) (ن) (ولو ذنباً أو مستأناً
 لا يرجع) (ن) (ولو وحب محرم
 بلا رسم خايفه رضاعاً) ولو بان جمه
 (وحرّم بالمصاهرة كاتمت النساء
 والربائب وأخيه وهو عبد
 لاجنبي) أو لمبدأ أخيه رجع ولو
 كانا) أي العبد ومولاه (ذا رسم
 محرم من الواهب فلا رجوع فيها
 اتفاقاً على الاصح) لأن الهبة
 لا يما وقت فتح الرجوع بجر
 (فرع) وهب لأخيه وأجنبي
 مالا يشم قضاءه الرجوع في
 حظ الاجنبي لعدم المانع دبر

في العقد فاما اذا عوزه بعد العقد لم يسقط الرجوع لانه غير متحقق على الموهوبه وانما يتبعه بسقط
 عن نفسه الرجوع فتكون هبة مبدأة وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه يجب أن يصير حكم العقد حكم
 البيع ويعلق به الشفعة ويرد المبيع فدل أن قد صار عوضاً عنها ولو ألبسها يجب أن يستفي في عوض
 الشرائط المعنية في الهبة من القبض وعدم الاشاعة لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في الشفعة فاما العوض
 المتأخر عن العقد فهو لا يسقط الرجوع ولا يصير معنى المعاوضة لا ابتدأه ولا استأنها وانما يكون الثاني عوضاً
 عن الأول بالإضافة اليه فصاحبه عوض عن هبته فان هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة بضم
 وسقط فأنصاع وبطلت الهبة وأما ما ذكره في الأول يكون هبة مبدأة وبثبت حق الرجوع في البتة
 جميعاً اه مع بعض اختصار ومفاد انه ما قولان أو روايتان الأول زعم اشتراطه في العقد والثاني لا يلزم
 بالإضافة الى الأول وهذا الخلاف في سقوط الرجوع وأما كونه يما انتهاه فلا نزاع في لزوم اشتراطه في العقد
 تأمل (قوله وفروع المذهب الخ) قلت التصاهر أن الاشتراط بالنظر لماسبق من توزيع البدل على المبدل
 لا مطلقاً وحيداً في الجنب لا يضاف احطاف فروع المذهب فتأمل أو البعد المصري (قوله كاذر)
 من دقيق الحنفية وله إحدى جارتين (قوله سواء مكان) أي رجوع الثاني (قوله فسخ) فاذا عادت
 الى الواهب الثاني ملكه عاديماً كان مستقاباً (قوله لم يرجع الأول) لأن حق الرجوع لم يكن ثانياً في هذا
 الملك دبر عن المحط (قوله لا يمنع الرجوع) وجازت الاختصية كافي المنع عن المجنب (قوله لم يجلد)
 أي الموهوبه (قوله عبد دين الخ) صبي له على مولاه وصيه دين فوجب الوصي عبد للصبي
 ثم أراد الوصي الرجوع في ظاهر الرواية لذلك وعن محمد المنع بزيادة (قوله استحساناً) قال في الخاتمة
 وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمثل عن أبي يوسف وهشام عن محمد
 وعلى قول أبي يوسف اذا رجع في الهبة يعود الدين والجنابة وأبو يوسف استحسن قول محمد وقال رأيت
 لو كان على العبد دين لم يغفر فوجه مولاه منه قبيل الوصي وقضى فسطح الدين فان رجع بعد ذلك لو قلنا لا يعود
 الدين كان يقول الوصي الهبة نصرت فامتنع على الصغير ولا يملك ذلك وأما مسئلة النكاح فظهر روايتان عن
 أبي يوسف في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح اه (قوله كتمك) أي لو هبت لرجل ثم تكلمها
 رجعت ولو زوجها لا (قوله لدى رسم محرم) خرج من كان ذارحم وليس بمحرم ومن كان محرم وليس بذى
 رحم دبر فلا قول كآب المـ فاذا كان آخاه من الرضاع ايضاً فهو خارج أيضاً واسترحه بقوله فانه ليس
 بذى رحم محرم من النسب كافي الترتيلية والثاني ككا لا رضاعاً (قوله منه نسباً) الصغير منه
 ثم خرج الرحم غير المحرم كآب المـ والمحرم غير الرحم كالاخ رضاعاً والرحم الذي محرمته لأن الرحم
 كصاحب عمه أو أخ رضاعاً وعلى هذا الاسحاجه الى قوله نسباً ثم يحتاج الى لوجله الصغير لو ابيض بوجه
 الاخير تدبر (قوله ولو بان جمه) أي ولو كان أخوه رضاعاً ابن جمه وهذا خارج بقوله منه أو بقوله نسباً
 لأن محرمه ليست من النسب بل من الرضاع ولا يحن أن وصله بماتته غير ظاهراً لأن قوله محرم بلا رسم لا يشهد
 لكونه رجااً ويمكن أن يقال قوله بلا رسم الياء فيه للسياة أي محرم بسبب غير الرحم كالباء في قوله بعده بالمصاهرة
 (قوله ولحرّم) صطف على بلا رسم فلا يمنع الرجوع باقياً (قوله والربائب الخ) وأزواج النسيب
 والبنات خاتمة (قوله لرجع) لأن الملك لا يقع فيها القرب من كل وجه بدليل أن العبد أحق بمأواه
 اذا احتاج اليه وهذا عندد وقال لا يرجع في الأولى دون الثانية كافي الضر (قوله ذارحم محرم) موته
 أن يكون لرجل اختان لكل واحدة منهما وله واحد الولدين مملوك لا تراه أو يكون له أخ من أمه وأخ من أمه

قوله صطف على بلا رسم لعل
 الصواب صطف على لرحم تأمل
 اه مصححه

(والهاء هلاكة العين الموهوبة وتولد اذها) اى الهلاك (صدق بلا حلف) لانه يكرار (فان قال الواهب هي هذه) العين (حلف) المنكر (انها ليست هذه) خلاصة (كالحلف) الواهب (ان الموهوب ليس بأخيه اذا اذى) الا (ذلك) لانه يذى سبب السبب لا السبب خاتمة (ولا يصح الرجوع الا بترخيصها وبحكم الحاكم) للاختلاف فيه فبعض يمنع بعد القضاء لاقبله (واذا رجع بأحدهما) قضاء أو رضى (كان فسخا) لعقد الهبة (من الاصل واعاد للملك) القديم لاجبة الواهب (ف) لهذا (لا يشترط فيه قبض الواهب ورض) الرجوع (في الشائع) ولو كان هبة لما صح فيه (ولو اوبى رده على بائنه مطلقا) قضاء أو رضى (بخلاف الرد للسبب بعد القبض بشرط قضاء) لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فافتراق ما مرادهم بالفسخ من الاصل ان لا يقر على العقد اثر في المستقبل لا بطلان اثره املا والاعاد التفصيل الى ملك الواهب يرجعه فصولين (انقضى) الواهب والموهوب (على الرجوع في موضع لا يصح) رجوعه من المواضع السبعة السابقة (كالهبة لقرايته بآز) هذا الاتفاق منهما جوهره وفي الجنس لا يجوز الا في الهبة والصدقة في المارم الا بالقبض ٥١٩ لانها هبة ثم قال وكل شيء يفسخه

الحاكم اذا اختصا اليه فهذا حكمه ولو وهب للفقير المدون لم يجز لانه غير مقبوض وفي النبد قضى بطلان الرجوع لما تم ثم زال المانع عاد الرجوع (تلفت) العين (الموهوبة واستحقها مستحق) (وضمن) المستحق (الموهوب لم) يرجع على الواهب بما ضمن لانها متدبرع فلا يفسخ فيه السلامة (والاعارة كالهبة) هنالا قبض المستعير كل نفسه ولا غرور لعدم العقد وتقامه في العادية (واذا وقعت الهبة بشرط العوض العين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين ويطل) العوض (بالشروع) فيما يقاسم (يسع اتهاه) فترد بالسبب وخيار الرتبة وتؤخذ بالشفعة هذا اذا قل وهبتك على أن تعوضنى كذا أو ما لوال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء واتهاه وقد العوض يكون معنا لانه لو كان يجوز لابطال شرطه فيسكون هبة ابتداء وانتهاء

وأحدهما معلوم للآخر (قوله هلاك العين) وكذا اذا استهلك كما هو ظاهر صرح به أصحاب الفتاوى وعلى قلت وفي البرازية ولو استهلك البعض له أن يرجع بالباقي (قوله سبب السبب) بضم الميم وفتح السين وتشديد الباء وهو المال أى ذى سبب السبب ما لا لازما وكان المقصود إثباته دون السبب من (قوله) ولا يصح الخ قال قاضى ثان وهب ثوباً لرجل ثم اختلعه منه فاستهلكه ضمن الواهب هبة الثوب للموهوب لانه الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء أو رضى سأحافى (قوله أو يحكم الحاكم الخ) الواهب اذا رجع في هبته في مرض الموهوبه بغير قضاء يعتبر ذلك من جمع مال الموهوبه أو من الثلث فيه روايتان ذكر ابن مسامة في التماس يعتبر من جمع ماله ثانية (قوله بمنه) أى وقد طلبه لانه تعدى فلو اعتقه قبل القضاء نفذ ولو منعه فهلك لم يضمن لقيام ملكه وكذا اذا اهلك بعد القضاء لانه أول القبض غير مضمون وهذا اذ دام عليه بجر (قوله واعادة) يشبهه موقوف على فسخا (قوله لاجبة) أى كالهبة زفر رجحه الله (قوله) في الشائع بأن يرجع لبعض ما وهب (قوله على بائنه) أى يحكم بخيار العيب يعنى لم يعلم بالعيب قبل الهبة أو بالعود (قوله مطلقا) حال من رجوع الواهب (قوله وصف السلامة) ولهذا الزوال لا يصح امتنع الرد (قوله لعدم التفصيل) أى الزوال انقضت الموهوبة من الموهوب كذا في الهامس (قوله لا يصح) رجوعه صفة للموضع كذا في الهامس (قوله لانها هبة) أى الا لاجبة أى مستقلة وهبارة البرازية استقال التصديق عليه بالصدقة فأقاله لم يجز حتى يفسخ لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لذى رحم بغيره وكل شيء لا يفسخه الحاكم اذا اختصا له فلهذا حكمه وتقامه فيها فراجمها في نسخة مصححة (قوله وكل شيء يفسخه) قبل التظاهر انه سقط منه لفظه لا والاصل لا يفسخه كما هو الواقع في الثانية اهـ وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعميم المارم وغيره مما لا يرجع في هبتهم (قوله ولو وهب الخ) سبي في الورقة الثانية أن العقد الهبة سأحافى (قوله عاد الرجوع) سبق على ما قدمه عن الثانية واعتقد التمسكتى لكن في كلامه هنالا إشارة الى اعتماد خلافه قلت ولا يخفى ما فى اطلاق الدورق ان المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم تعود بسبب جديد وقد يكون الرجوعية ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما صرحوا به ثم صرحوا به فيما اذى في المارم هدم البناء وفيها اذا وهبها لآخر ثم رجع ولعل المراد زوال المانع العارض فالرجوعية وان زالت لكنها ما من الاصل والعود بسبب جديد بمنزلة تبدل ملك حادث من جهة غير الواهب ضاروت بمنزلة عين أخرى غير الموهوبه بخلاف ما اذا عاد اليه بما هو فسخ هذا ما ظهر في قدره (قوله وضمن) بتشديد الميم والمحقق فاعله والموهوب مفعوله (قوله التقابض) أى في المجلس بعده ما لذت سأحافى (قوله في العوضين) فان لم يوجد التقابض فكل واحد منهما أن يرجع وكذا لو قبض أحدهما فقط فكل الرجوع التقابض وغيره سواء غاية البيان (قوله يسع اتهاه) أى اذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان الا انه لا يفسخ لو اختلفا في قدر العوض لما في المقدس عن الذخيرة اتفاقاً على أن الهبة عوض واختلفا في قدره ولم يقض والهبة فائضة خير الواهب بين تصديق الموهوبه والرجوع في الهبة أو وسميتها لو هلكه ولو اختلفا في أصل العوض فالقول للموهوبه في انكاره والواهب الرجوع لو قائماً ولو لم يستل كما فلا شيء ولو اؤاد الرجوع ففسال اما اخره أو عو صيبك أو انما تبسقت بها القول الواهب استصاها اهـ

(فروع) وبه الواقت أرضاً شرطاً استبداله بلا شرط عوض لم يجوز ان شرطاً كان كبيع ذكره الناصي وفي الجمع والنجار بمجدة مال طلف بشرط عوض ساو ومناقلة فتيان على قولهما في الفرق بين الوقت ومال الصغير انتهى واقفه اهل (فصل) • في مسائل متفرقة (وبه امة الاجلها على ان يردها عليه أو يستوفها أو يستردها أو) وبه (دارا على أن يردها عليه شيئاً) ولو معينا كثلث الدار أو ربعها (أو على أن يعرض في الهبة والصدقة شيئاً بصحت) الهبة (وبطل الاستثناء في الصورة الاولى (و) بطل (الشرط) في الصور الباقية لانه بعض أو مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنقض ما مر من ٢٤ • اشترط ما لم يصبه العرض (اتفق على ان يمتنع وما يصح ولو برده ثم وهبها لم يصح) لبقائه

الجل على ملكه فكان مشغولاً به
بجلاف الأول (كلا يصح) تعليق
(البراء من الدين) بشرط محض
كقوله لمدونه اذا جاء غدا وان
مت بفتح التاء فأت برى من
الدين أو ان مت من مرضك هذا
أو ان مت من مرضي هذا فأت
في حل من ميري فهو باطل لانه
مخاطرة وتعليق (لا يشترط
كائن) ليكون تعبيراً كقوله
لمدونه ان كان في عتلك دين
أبرأك عنه صرح وكذا ان مت
بضم التاء فأت برى منه أو في
حل جازو كان وصية ثانية (جاز
العمري) للمعمره ولو رثته بعده

(قوله الاحكام) اهل ان استثناء الجلب ينقسم ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف وبطل الاستثناء كالهبة
والنكاح والمخلع والخط من دم العبد وفي قسم لا يجوز أو سئل التصرف كالبيع والاجارة والرهن لأن هذه
العقود تبطل بالشرط وكذا ما استثناء الجلب وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً كالوصية لأن أفراد
الجلب بالوصية جاز فكذا استثنائه بصقيرة (قوله شيئاً) أي شيئاً مجهولاً (قوله لانه بعض)
ولقد مر مثانه بشرط أن لا يكون العرض بعض الموهوب (قوله أو مجهول) الأول راجع الى صورة هبة
الدار والثاني الى قوة أو على أن يعرض ولا يبطل التثنية التي بعد الأولى فالأولى تعليل الهداية بأن
هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها إلا أن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشرط
من جهة التعليل (قوله ولا تنسخ الخ) نيه عليه إشارة الى دفع ما عاله الزبط بمطالبة من أن قوة أو على
أن يعرض الخ نفيه أشكال لانه أن أراد به الهبة بشرط العرض فهي والشرط جازان فلا يستقيم قوله بطل
الشرط وان أراد به أن يعرضه عن شيئاً من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على أن يردها عليه
شيئاً وما حصل الدفع ان المراد الأول وانما تبطل الشرط بلهية العرض كذا انما دفعه بالبرص ثم رأيت صدر
الشريعة صرح به فقال مرادهم ما إذا كان العرض مجهولاً وانما يصح العرض اذا كان معلوماً (قوله بشرط
محض الخ) (فروع) وبه مهرها زوجها على أن يجعل امرئ امرأة تزوجها عليها به حاكم يقبل الزوج قبل
لا يبرأ والاختار ان الهبة تقع بلا قبول المدون وان قبل ان يجعل امرأته حاكم لا يبرأ من ما مضى وان لم يجعل
فكذلك عند البعض والاختار انه يعود وكذا الوأر انه على أن لا ينسب بها ولا يجمدها أو يجب لها كذا فان لم يكن
هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهره متعها من الميراث أو يوجبها حتى تب مهرها فالباطل لانها كالمكرهه
وذكرتم الاسلام خوفها يضرب حتى تب مهرها فأكراه ان كان قادراً على الضرب وذكر بكر سقوط المهر
• لا يقبل التعليق بالشرط الا ترى انها لو قالت زوجها ان فعلت كذا فأت برى من المهر لا يصح • قال لمدونه
ان لا تنسب مالي عتلك حتى توت فأت في حل فهو باطل لانه تعليق والبرائة لا تحتسبه برأية (قوله لانه
مخاطرة) لاحتمال موت الدائن قبل الفداء وقبل موت المدون ونحو ذلك لأن العتق اذا مت قبله وان جاء
الفداء والدين عتلك فعتل من أن يموت الدائن قبل الفداء وقبل موت المدون فكان مخاطرة كذا أثره شيئاً
وأقول الظاهر أن المراد في مخاطرة في مثل ان مت من مرضك هذا أو تعليق في مثل ان جاء الفداء والبراء
لا يفتقهما وان المراد بالشرط الكائن الموجود حالة الإبراء أو ما قبله ان مت بضم الشافعية صرحوا ان كل تعليقا
لانه وصية وهي تقتل التعليق فانهم تقدمت المسئلة في متفرقات البيوع فيا تبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به
(قوله جازا العمري) بالنسب من الاعمار كما في الصحاح قال في الهامش العمري هي ان يجعل داره عمة فإذا
مات ترده عليه اه (قوله لا تجوزا الرقي) هي ان تقول ان ست قبلك فليكن لي الحسد اجد أو يداود
والناسي من فروغ عمن امر عمرى الخ كذا في الهامش في كافى الحاكم الشهيد باب الرقي وجعل خبره
الوفاة فقال دارى هذه حبيس لم تكن حبيسا وهي ميراث وكذا ان قال دارى هذه حبيس على عتق من بعدى
والرقي هو الحبيس وليس شيء • رجل قال لرجلين عبيدى هذا لاول لك حياة أو قال عبيدى هذا حبيس على
أولوك حياة فهذا باطل وهو الرقي وكذلك لو قال لرجل دارى لك حبيس وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال

وحلف (فاراد الاسترداد وأرادت)

هي (الاسترداد) أيضا (يستردكن)

منها (ما أعطى) اذ لا به فلا

عوض (ما أعطى) اذ لا به فلا

الاسترداد من استهلك

العارية عنها خالية (هبة الدين عن

عليه الدين وأراد عنه يتم من غير

قبول) اذ لم يوجب انشاء عقد

سرف أو سلم سكن يرتد بالرد

في المجلس وغيره لما فيه من معنى

الاسقاط وقيل بتقدير المجلس كذا

في العناية لكن في السيرة لو لم

يقتل ولم يتردق افتراق بعد أيام

رد لا يرتد في الصحيح لكن في الجنب

الاصح أن الهبة تخلط والبراء

اسقاط (تخلط الدين عن ليس عليه

الدين باطل الآ) في ثلاث حواشي

ووصية (وإذا سلطه) أي سلط

المالك غير المدين (على قبضه)

أي الدين (فبعض) حينئذ ومنه

ما لو وجب من إنهما ما على إيه

فالمعقد العصة لتسليط وتخرج

على هذا الأصل وقضى دين غيره

على أن يكون له لم يميز ولو كان

وكيلا بالبيع فصولين (وليس

منه ما إذا أقر الدائن أن الدين

فصلان وإن اسمه) في كتاب الدين

(عادية) حيث (صم) اقراره لكونه

اخبارا لا تخلط بالقبضه

برائته وتعامه في الاشياء من

أحكام الدين وكذا لو قال الدين

الذي على فلان لفلان برائته

وغرها قلت وهو مشكل لأنه مع

الاشارة الى نفسه يكون تخلط

وتخلط الدين عن ليس عليه باطل

قتله وفي الاشياء قاعدة

تصرف الامام مع ما يلحق البرائته

أبو يوسف ما ألقاها في أه إذا قال له التحسيس فهي له إذا قبضها وقوله حيس باطل وكذلك إذا قال هي التي ربحي
 اه وقوله أيضا فإذا قال داري هذه التي ربحي فكذلك هو له فهي هبة وهي غنمة قوله طامى هذا القول تأمله
 وهذا التوب لا تلبس وان قال وجبت له هذا المبدى حيا به فقبضه فهي هبة جائزة وقوله حيا بطل
 بطل وكذا لو قال أصرتك داري هذه حيا بطل وأقول أعطيتها حيا بطل فإذا امتنع في الواديات فأي
 لو اربى وكذا لو قال هبة لك ولعقبك من بطل وان قال استكك داري هذه حيا بطل ولعقبك من بطل فأي
 عارية وان قال هي لك ولعقبك من بطل فهي هبة وذكر العقب لغو اه (قوله فلا عوض) لأنها انما قصدت
 التعرض عن هبة فلما أذى العارية ورجع لم يوجب التعرض فلما الرجوع (قوله من غير قبول) لما فيه من
 معنى الاسقاط ح (قوله مقدس صرف أو سلم) لا يترقب على القبول في السلم والصرف لكونه موجبا للتسليم
 فيما لا لكونه هبة من (قوله لكن يرتد) استردك على قوله يتم من غير قبول بمعنى أنه وإن تم من غير
 قبول لما فيه من معنى الاسقاط لكنه يرتد بالرد لا بغيره من معنى التخليل ح قال في الاشياء البراءة بالرد
 الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المأتمل الحال عليه فرتد وكذا إذا قال المدين أبرأتك فأبرأه وكذا إذا أبرأ
 الطالب التخليل وقيل يرتد الرابعة إذا قبله ثم يرتد اه (قوله الاسقاط) يملط التعصيم يعني وانما عرذ
 في غير المجلس لما فيه من معنى الاسقاط اذ التخليل المضمن بتقديره بالمجلس وليس تعليل لقوله يرتد بالرد
 أن علة ما فيه من معنى التخليل تنبئ ح (قوله لكن في الصيرفة) استدراك على تضعيف صاحب العناية
 القول الثاني (قوله لكن في الجنب) استدراك على جعلهم كالأمر الهبة والبراءة اسقاطا من وجه تخلط
 وجه وثبت خبرنا بهذا الاستدراك مختصا بالمشهور ح (قوله تخلط) أي خضاج الى القبول قال
 في الهامش من قال بالتخليل يحتاج الى الجواب من (قوله اسقاط) ومن قال للاسقاط لا يحتاج اليه من
 كذا في الهامش (قوله على قبضه) أي قبضه قال في جامع الفصولين هبة الدين عن ليس عليه لم يجوز الا اذا
 وهبه وأذن له قبضه يأمر من لم يجوز الا إذا سلطه على قبضه فصرح بأنه وهبه حين قبضه ولا يصح الا قبضه اه
 فتنه لذلك ربي قال السامحاني وحديثه يصير وصيلا في القبض عن الآخر ثم أصليا في القبض نفسه
 ومقتضا صحة عزه عن التسلط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم تأخير صرح أنه صار لخلق الموهوب فخلط
 الاستبدال واذا قوى في ذلك التصديق بالبراءة كالأمر اه (قوله ما على إيه) أي وأمرته
 بالقبض برائته مدني (قوله لتسلط) أي إذا سلطه على القبض كما يشترط له قوله ومنه وفي النهاية
 وهبت المهر لأنها الصغيرة الذي من هذا الزوج الصحيح أنه انصاع الهبة الا إذا سلط ولها على القبض فيجوز
 ويصير ملكا لو اذ قبض اه فقول الشارح لتسلط أي التسلط صريحا للاحكام كما فهمه السامحاني وغيره
 لكن لينظر فيما إذا كان الابن لا يقبل فان القبض يكون لايه فهل بشرط أن يفرز الابن عقدا للمهر وقبضه
 لانه أو يكتفى بقوله كافي هبة الدين عن عليه (قوله بالبيع) فلو دفع للموكل من دين المشتري على أن يكون
 ما على المشتري لموكل لا يجوز (قوله وليس منه) أي من تخلط الدين عن ليس عليه (قوله فقامه) يمكن
 الجواب بأن المراد الدين الذي على فلان بحسب الظاهر هو فلان في نفس الامر فلا إشكال بتقدير ح اقول
 ويمكن أن يكون سببا على الخلاف فانه قال في القنية راقي السعدى اقرار الابن لو اذ قبضه من
 ما له فليكن انما ضافه الى نفسه في الاقرار وان أطلق فافترقا على حدس داري ومنه هذه الدار ثم رقم النعم الاغة
 الجازي اقرار في الحالتين لا تخلط اه قال في اقرار المخرج في المصلحة خلافا لكون الاصل المذكور
 هو المشهور وعليه فروع في الخافية وغيره وقد يجب بان الاضافة في قوله الدين الذي الاضافة نسبة لأمه لا
 اجاب به الشارح في الاقرار عن قوله لم يجمع ما في في فلان فانه اقرار وكذا قالوا من أضاف الاقرار جيع
 ما يعرف في أجمع ما يجب ان يوافق تعالى اعلم وقد مرت المسئلة قبيل اقرار المريض واجبا عنه بأحسن

اصطفا أن يكتب اسم أحد هاتين الديوان فالعالم كتب اسمه الخ (والصدقة كالمهبة) يجتمع التبرع وحيث لا تصح غير مقبوضة ولا في شاع
 يقسم ولا يرجع فيها) ولوعلى غنى لأن المقصود فيها التواب لا العوض ولو اختلفا فقال الواهب هبة ولا تحرم صدقة فالقول الواهب خاتمة
 (فروع) كتب قصة إلى السلطان بسأه تلك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتبه جعلها ملكا له هل يحتاج إلى القول
 في المجلس القياس ثم لكن لمعاندرا الوصول إليه ٥٢٢ أقيم السؤال بالتمسك مقام حضوره أعطت زوجها ما لا يسو له لتوسع فظفر به بعض

غرماته أن كانت وهبت وأقرضته
 ليس لها أن تسترد من الغريم وإن
 أعطته لتصرف فيه على ملكها
 فلها ذلك لأنه دفع لثبته مالا
 لتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فحلت
 الابن أعطاه هبة فكله مالا
 فحلت وتقامه في جواهر الفتاوى
 بعث إليه جدي في أهل بيته
 أكملها فنه أن كان تريد أن يهره
 محال لأنه إلى أن استرد هبة فنه
 يباح والأفان كان بينهما نسيان يباح
 وأبناء الأفعاله دعاها إلى طعام
 وفقره على أخوته ليس لأهل
 خوان منسولة أهل خوان آخر
 ولا إعطاء سائل وخادم وهبة لغريم
 وبالمثل ولولب المنزل
 الآن ياله الخبز المحرق لا لأن
 عادة وقامه في الجوهرة وفي
 الأشياء لا جبر على الصلوات إلا في أربع
 شعبة وثيقة زوجة وعين موسى
 بها مال وقف وقد حذرت آيات
 الوهابية على وفق ما في شرحهما
 للشر بلاني فقلت
 وواهب دين ليس يرجع مطلقا
 وأبراهم ذي نصف يصح المهر
 على جهما وأتركه غله يباح
 إذا وهبت مهر المهر يفسد
 معلق تطلق بآراء مهرها
 وإن كان آخر لم يرد فيظفر

مما هنا قراجه (قوله غير مقبوضة) فإن قلت قدم أن الصدقة لتقبرين جائزة فيما يحفل القصة بقوله ومع
 تصدق عشرة لتقبرين قلت المراد هنا من المشاع أن يجب بعضه لواحد فقط فلهذا هو مشاع يحتمل القصة
 بخلاف التقديرين فإنه لا يشيع كأن تقدم بحر (قوله ولوعلى غنى) اختاره في الهداية مقبضه لأنه
 قد يقصد بالصدقة على الغنى التواب لكثرة عمله بحر وهذا مخالف لما في قبيل باب الرجوع من أن الصدقة
 على الغنى هبة ولعلها قولان تأمل (قوله فأمر السلطان) هذا التمامية في أرض موات وأمر السلطان أنما
 إذا أقطع من غير ذلك فلا مأم أن يخرج من شاكس كالمثل في العشر والخارج ط (قوله وأقرضته)
 وسأى ما لو تصرف في ماله وأدى أنه باذنها (قوله ولا يقرض) بأن دفع إليه ليعمل للآب (فروع) دفع
 دراهم إلى رجل وقال أنتها ففعل فهو فرض ولو دفع إليه فلو قال أنه تسك فهو هبة والفرق مع أنه تملك
 فيهما أن التملك قد يكون بعوض وهو أدنى من تملك المنفعة وقد أمكن في الأول لأن قرض الدراهم يجوز
 بخلاف الثانية ولو ألحبه ونهاه إلى أحد الشر بكن لا تحريمه حتى من الربح والمال قائم لا تصح لأنها
 هبة مشاع فيما يحتمل القصة ولو كان استعجله الشريك هبة وحل اشترى حليما دفعه إلى امرأته واستعجله
 ثمرات ثم اختلف الزوج وورثتها أمه هبة أو عارية فالقول قول الزوج مع العلم أنه دفع ذلك إليها عارية لأنه
 منكر للهبة منع وانظر ما كتبناه أول كتاب الهبة عن خزنة الفتاوى قال الرمي وهذا صريح في رد
 كلام أكثر العوالم أن تمنع المرأة زوج التملك ولا شك في مناهه اه وسببه إلى هذا صاحب البحر كآراء
 عنه في باب الصالح وكتبنا هناك عن البدائع أن المراد أن أقوت أن هذا المشاع اشتراط سقط قولها لأنها أقوت
 بالملك لزوجهما أذعت الانتقال إليها فلا يثبت إلا بالينة اه وظاهره شمول جباب البدن ولعل في غير الكسوة
 الواجبة وهو الرأب عليه تأمل وراجع وبذل عليه ما تروى الهبة من قوله أنتخذ لولده ثيابا الخ حيث لا يرجع له
 هناك ما لم يصرح بالعارية فهنا أولى (قوله خوان) بكسر الخاء وأخوته قبلها بكسر التاء منونة (قوله)
 على الصلوات) بكسر الصاد (قوله مطلقا) أي سواء قبل المديون أو لا وقبل لا يضمن القبول وبظهر لك
 منه ما في كلام البحر حيث قال أول باب الرجوع وأطلق الهبة فأصرفت إلى الأعيان فلا يرجع في هبة الدين
 للمديون بعد القبول بخلافه قبله لكونها استقاما اه وكما أنه شبه عليه الرد بالرجوع تأمل (قوله وأبراهم ذي
 نصف الخ) قال قاضي خان وإذا كان دين بين شريكين فوهب أحدهما نصيبه من المديون جاز أن وهب نصف
 الدين مطلقا بنصف الربح كالوهاب نصف العبد المشترك اه كذا في الهامش (قوله على جهما الخ) اشغل البيت
 على مستثنين الأولى أمر أن ترك مهر الزوج على أن يجيع بها فليجيع بها قال محمد بن مقاتل أنها تعود بمهرها
 لأن الرضى بالهبة كان بشرط العوض فإذا انعدم العوض أقدم الرضى والهبة لا تصح بدون الرضى والثانية
 إذا طالت لزوجهما وهبت مهرى منك على أن لا تطلق تقبل هبة فلو طالها بعد ذلك فالهبة ماضية
 وقال بعضهم مهرها ما في أن ظلمها كذا في الهامش (قوله معلق تطلق الخ) البيت الشرع بلاني فظفر به
 مسألة مثل عناوحي قال لها متى تكلمت عليك أخرى وأمر أن من مهرك فأنت طالق قبل إذا أدى أنه أوفاها
 المهر فليترك ما تبره عنه وأكرمت بقيل في عدم الحنث وإن لم يقبل بالنظر لسقوط حقها كما يقبل قوله لو اختلفا
 في وجود الشرط فأجاب أن رد الإبراء لم يثبت لأنه لو كان كذا أعتدت فرتة بأطعها وإن كان كذا في فالزمت لطلان
 الإبراء المنتضى للثبوت وإنما اعتبر الرجوع دعوى في نفسه بأنها باقية أنه إذا قضى دينه ثم أبرأ غيره وقبل صح
 الإبراء ويرجع عليه بما قبض اه لمعناهم فهو له يقول لم يقبل لم يصح الإبراء قال وانما شرطه دفع الماتيهوم
 من الحنث بمجرد الإبراء وانظر ما ذكره الشارح في أثر لغيره التعليق وقال في الهامش أي إذا علق طلاق
 امرأته على نكاح آخر منع الإبراء عن المهر فتزويجها كالحق أمر أم الإبراء فإذا دفع المهر فالقول في عدم
 الحنث لكن قال في الأشياء وعلى أن الإبراء بعد القضاء صحيح ولو علق طلاقها بإبراءها عن المهر دفعه لها لا يطل

التعليق فاذا أبرأته برامة اسقاط وقع اه كذا في الهامش (قوله وان قبض الانسان) باع متاعا وقبض
 الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابرأؤه وبرجع المشتري على البائع عما كان
 وضعه اليه من الثمن كذا في الهامش (قوله صحيحة) أي هي صحيحة كذا في الهامش (قوله أي بشكاح)
 عبارة الشرنبلالي أي يظهر المراد لبقائها في نكاحه مع الفرة وهو الانب حيث كان المعلق طلاقها لاطلاق
 الفرة (قائدة) قال الرازي في كتابه المحي بماوى مسائل المنه للقاضي عبد الجبار اتب وسادة كرسى
 العروس وباعها بعل ان كانت وضعت للهب اه أقول وعليه يقاس بيع الاعراض والمالكة رضى على
 المنع والله سبحانه وتعالى اعلم

قال الفقير الى اليا ترى سبحانه المرحي كرمه واحسانه وامتنانه محمد علاء الدين ابن المؤلف هذا أثرما
 وجدته على نسخة شيخنا المؤلف المرحوم والده السيد محمد افندي عابدين عليه رجة أوسم الراجح
 وأحسنه القوائد ولكن يحتاج بعضه الى مراجعة أصله المنقول عنه فإنه لم يظهر لي وليس عندي أصله
 لأربع اليه والله المسئول وعليه التكلان ونسأله سبحانه التوفيق لأقدم طريق وهو حبي ونم الوكيل
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وذلك في خامس وعشري صفر الخير ثار الأربعا قبيل الظهور
 سنة الف ومائتين وستين أحسن الله شتامها آمين

يقول المستعين بره القوي • مصحح دار الطباعة المصرية محمد قطة العدوي • منه الله بخفي • أطافه •
 وأدرته بموته واسعافه • قد تم هذا الجزء طبعا • وكل تمثيلا ووضعنا • بدار الطباعة
 المصرية • الكتانة يولاق مصر المحمية • معصبا بقدر الامكان • ومقابل على خط
 المؤلف عليه سائب الرحة والرضوان • ماعدا وأثره اعني من ملزمة ٩١ الى
 النهاية • فان تصحيح ذلك كان على نسخة بلغت في التصريف والسقط الغايه •
 لكونها غالبا منسوخة من نسخة من جزء الهوامش • وتساهل الناسخ
 في النقل فكثر فيها التصريف الفاسد • غير أنه بعون الملك المعبود
 • حصل في التصحيح بذل الجهود • فتممكن اصلاحه آتية بعد
 المراجعة والتثبت التام • والاشرت الى التوفيق بالكتابة
 على الهامش أو بوضع رقم من الارقام • اعطاء للصناعة
 حتما موفورا • عسى أن يلحق بين كان سعيهم مشكورا
 • وقد كان تمامه في أوائل شعبان سنة ١٢٧٠
 احدي وسبعين ومائتين بعد الاث •
 من هجرة من خلقه الله على أجل نعت
 وأكل وصف • صلى الله وسلم عليه
 وعلى آله • والناسخين
 على منواله •
 آمين
 وتلاه الجزء الخامس آوله كتاب الاجابة

وان قبض الانسان مال مسعه
 فابرا يؤخذ منه كالدين أظهر
 ومن دون أرض في البناء صحيحة
 وعندي فيه وقفة فيعز
 قلت وجه فوقني تصري بهم في كتاب
 الرهن بأن رهن البناء دون الارض
 وعكس لا يصح لانه كالتابع
 ثباته وأشرت بأظهر لما في العبادية
 عن خواهر زاده انه لا يرجع
 واختاره بعض الشايخ وفيظفر
 أي بشكاح شرطت لانه برء للأبراء
 أبطله فلا حنت فاحفظ انتهى

